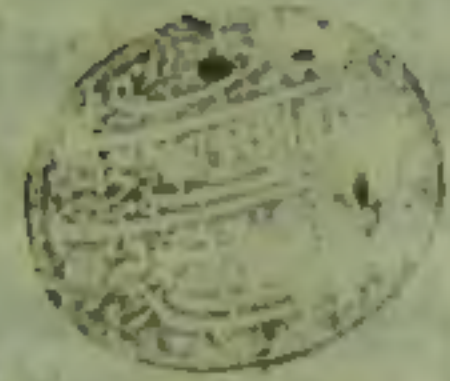






الآحصى  
في لونه القدر السدرى العائدين  
السدرى بين السدرى ما اراده  
مال والدارين ما اراده  
آبين





الملك قد دخل في حفظ عبده  
الحاجي بشير آغا دار السعادة  
كشيقه سنه ١٢٨٠  
وباليد المؤلف

هذا نسخة الجليله المجله الجليله من وقف حضرت مولانا صاحب الخزانة الحسان  
ساجد ذيل الجود والاحسان منور صاحب المقاصد بانوار الغنى به  
مفتوح معافا لاصد بمفتح الكفايه جامع محاسن العلم والفعل حارر جامع البه  
الاكل الآدمي هو غار دار السعادة في بشير وقفه المريد واليه الكسر  
من هو على كل شيء قدير حرم العصر السعاده  
محمد بن المصطفى وعاف المحرمين  
عنه



٢٧٠

N 12  
P 2

Kutubkhana-i-Iran		
Fr.	Hacı Beşir Ağa	
Y.	1280	
E.	290	



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقني

المجد لله الذي جعل العلم ورثة الانبياء وخلاصة الاوليا الذين بدعولهم ملائكة السما والسمك في  
الما والطير في الهواء والصلاة والسلام الايمان على زيادة خلاصة الموجودات وعمدة سلا  
المشهودات من الاصفياء الاذكياء وعلى الله الطيبين الاطهار الاتقياء واصحابه البرار نجوم الاقدار  
والاهتد **اما بعد** فيقول الملقى المحرم ربه الباري على بن سلطان محمد القاري الحنفي الحنفي علمها  
الله بطلقة الحق وكرمه الوفي ان من المعلوم عند ارباب الفهم ان علم الفقه من العلوم لها  
ولفقه الخاصة والعامة اعمها وانها ينبغي الاعتناء به لتحصيل درجة الاعتلاء بسببه **وقد**  
قالا لله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في  
الدين وليسندوا وقومهم اذ ارجصوا اليهم لعلهم يحذرون وقال عز وجل قد فضلنا الايات  
لقوم يفقهون وقد ورد في مسند احمد وصحبي الشيخين وغيرهما عن جمع من الصحابة انه  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين **روى** الترمذي وابن  
ماجة عن ابن عباس عن ابي اسحق عن ابي عبد الله ع قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول  
عن ابن عباس ان انا من امتي سيتفقهون في الدين ويقرون القرآن ويقولون ناتي  
الامر ونصيب من دنياهم ونصرتهم ديننا ولا يكون ذلك الا بحسن من القرائن والشك  
كذلك لا يفتنى من قريتهم الا الخطايا **روى** الترمذي عن ابي امامة فضل العالم على العابد  
كفضلي على دناكم وماذا الاكون العلم نفسه متصدا والعبادة نفسها قاصروا لان  
العلم اما فرض عين واما فرض كفاية والعبادة الزائدة على الفرائض لا تكون الا نافعة والعابد  
قد يكون مقلدا او عالما يكون محققا مجتهدا فلا يكونان متساويين ابدان ومن هنا  
ورد يوزن مداد العلماء بمداد الشهداء ويرجع مداد العلماء مع ان مدادهم اذ في رتب  
افعالهم ومداد الشهداء اعلا مناقب احوالهم والحاصل ان علم الفقه هو الباحث عن  
الحلال والحرام والباعث على التمييز بين الجايز والفاسد من وجوه الاحكام المحتاج اليه  
الخصائص والصوام في جميع الساعات ولا يام لكن روى الديلمي عن علي مرفوعا عن ابي  
عليه السلام انه قال لا يزال هذا الدين يزدد من الله **اما بعد** اعلم ان علماءنا رحمهم الله تعالى  
اكثر اتباعا للسنة من غيرهم وذلك انهم اتبعوا السلف في قبول المرسل مستعدين ان  
كالمستند في المعتمد مع الاجتماع على قبول ما ينشأ من الصلابة من غير نزاع قال الطبري في  
العلماء على قبول المرسل ورويات عن احمد منهم انكاره الى رأس المائتين قال الرازي كان  
الشافعي واثارا الى ذلك الحافظ ابو عمر بن عبد البر في التهذيب فنسب اصحابنا الى مخالفة  
السنة واعتبار الرأي والمقايضة فقد اخطأ خطأ عظيما لان الحديث الموقوف عن  
الصحابة مقدم على القياس عندنا وكذا الحديث الضعيف فن خالفنا فيما ذكرنا فهو من  
رأيه الفاسد وقياسه الكاسد والحاصل ان المرسل حجة عند الجمهور ومنهم الامام مالك  
وقد نقل الحافظ ابو الفرج ابن الجوزي في التحقيق عن احمد وروى الخطيب في كتاب الجامع

انه قال

١٠٠	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠٤	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨	١٠٩	١١٠	١١١	١١٢	١١٣	١١٤	١١٥	١١٦	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠	١٢١	١٢٢	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٦	١٢٧	١٢٨	١٢٩	١٣٠	١٣١	١٣٢	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩	١٤٠	١٤١	١٤٢	١٤٣	١٤٤	١٤٥	١٤٦	١٤٧	١٤٨	١٤٩	١٥٠	١٥١	١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥	١٥٦	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩	١٧٠	١٧١	١٧٢	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٦	١٧٧	١٧٨	١٧٩	١٨٠	١٨١	١٨٢	١٨٣	١٨٤	١٨٥	١٨٦	١٨٧	١٨٨	١٨٩	١٩٠	١٩١	١٩٢	١٩٣	١٩٤	١٩٥	١٩٦	١٩٧	١٩٨	١٩٩	٢٠٠
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----

الله قال ربما كانت المرسل اقوى من المسند وجزم بذلك عيسى بن ابيان من اصحابنا وطائفة من  
اصحاب مالك ان المرسلات اولى من المسندات ووجهه ان من اسندك فقد احالك على  
البحث عن احوال من سماه لك ومن ارسل من الائمة حد ينامع علمه ودينه وثقته فقد قطع  
لك على صحته وكفاك النظر وقالت طائفة من اصحابنا ومن اصحاب مالك لسنا نقول ان  
المرسل اقوى من المسند ولكنهما سوا في وجوب الحجية واستند لوايات السلف ارسلا  
ووصلوا واستندوا فلم يجب واحد منهم على صاحبه شيئا من ذلك وورد الشافعي المرسل  
لان ان يخي من وجه اخر مسند او مرسل ارسلا عن واحد من غير رجال الاول ولا واعتضد بقول  
صحا يخي ويقولون كثر اهل العلم وكان المرسل لا يرسل الا عن عدل هكذا انص عليه الامام فخر  
الدين والا مدي قال ابن الحاجب وقد اخذ الشافعي فيقول ان اسندنا العمل بالمسند وهو لا  
وان لم يسند فقد انضم غير مقبول الى مثله لكن الشق الثاني لم يرد ان الظن قد يحصل او  
يقوى بالانضمام والله سبحانه اعلم بحقايق المرام **ثم** اعلم ان المتأخرين اصطلموا على تقسيم  
الحديث الى صحيح وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع ومعضل وغير ذلك من الانواع المعروفة  
في اصول الحديث كما حققناه في شرحنا على شرح النخبة للحافظ ابن حجر الصقلي في شرحنا  
من ذلك المرسل وما بعده وما المتقدم من السلف فلم يردوا شيئا من ذلك كما فعل  
الامام مالك في موطنه كذلك واذلك لعدم الفرق عندهم بين المرسل والصحيح والحسن  
ويطلقون المرسل على المنقطع وعلى المعضل فاذا راي مخالفا لنا انا احتجنا باحاد يشرسلة اطلق  
عليها انها ضعيفة على اصطلاحهم ونسبنا الى العمل بالحديث الضعيف العارض للحديث  
الصحيح والحسن بزمه **ثم** لم يزل اصحابنا المتقدمون يعتنون في كتبهم بذكر الادلة  
من السنة والبحث عنها وتبيين الصحيح والحسن والضعيف ونحوها كالطحاوي والبيهقي  
الرازي والقدوري وغيرهم وانما قصروا في ذلك المتأخرون من اصحابنا لا اعتمادهم على ما تقرر عند  
متقدميهم فنسبوا الى هجر السنة والتشريعة ولا يعمل احدا ان ينسب اصحابنا الى هذه الخصلة  
التشبيصه مع ان المخالفين من الشافعية يصيرون على اصحابنا امامهم واقعون فيه فلقد  
اكثر الامام ابو اسحاق في المذهب وامام الحرمين في النهاية وغيرهما من ذكر الاستدلال  
بالاحاديث الضعيفة وقد بين ذلك البيهقي من متقدميهم نورا النووي والمنذري  
من متأخريهم بل في عدة مواضع صرح امام الحرمين عن حديث ضعيف بانه صحيح  
وغلطه الشيخ تقي الدين بن الصلاح والنووي وغيرهم فهذا الذي يلزم علينا ذكر الاحاديث  
وتبيينها وتعريف المخربين لها وتعيينها فان صاحب الهداية لما ذكر احاديث مجملة في  
تقوية الدراية بالرواية من غير اسانيد الى اخرين صار سببا لطعن بعض احاديثه  
للتأخرين والله الموفق المعين **ولما** كان كتاب التقاية مختصرا لوقاية التهي مختصرا للهداية  
المقبول عند ارباب البداية والنهاية من اوجز المتن القهفية في مذهب السادة العفوية  
الذين هم قادة ذوى الملة الحنيفية قصدت ان اكتب عليه شرحا غير مغل ولا مغلين مشكلا





مبانيه ويعين معضلات معانيه مستحونا بالادلة من الكتاب والسنة واجماع الامة واخلا  
الائمة واكتفى من القروع بما هو كثير الوقوع دجا ان ادرج في سلك علماء العالمين واحشر في زمر  
الفقهاء الكاملين فاقول ويعون الله سبحانه احوال واهول وهو حبيب وتعلم الوكيل فان  
يهدى بني سوار السبيل قال المصعدة العلماء ويزيد الفضل الجامع بين معرفة القروع ولا  
والحاوي لطيفة المنقول والمعقول صاحب التتبع وشرحه التوضيح مولانا سيد ناصر  
الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة جعل الله سبحانه من اعلى السعاية  
والذريعة لا مراتب الدرجات الرفيعة مات في نيف وثمانين وستماية رحمه الله رحمة  
تامة بسم الله الرحمن الرحيم باسمه اشترع **الحمد لله** وهو الثنا بالجميل على جهة  
التبجيل وجمع بينهما اقتداء بالكتاب الجيد وعلا بما ورد من الحديث الجيد كما رواه الحافظ الزهاوي  
في ربيعته كل ام ذي بال لا يبداه فيه بيسمى الله فهو اقطع وفي رواية بذكر الله قال ابن الصلاح  
رجاله رجال الصالحين وفي رواية فهو بتر رواه ابن جبات وروى بود اود والنسائي  
في عمل اليوم والليلة كل كلام ذي بال لا يبداه فيه بالحمد لله فهو اجزم ورواه ابن ماجة كل ام  
ذي بال لا يبداه فيه بالحمد لله فهو اقطع والحمد لله هو الثنا بالجميل على جهة التبجيل وعرفا  
صرفا لعبد جميع نعم ربه الى ما خلق لاه كصرفا لنظر الى مصنوعات موضوعاته والسمع  
الى ما ينشئ برضاها ولا جنتاب منهيته والقلب الى تذكراياتها والتفكر في صفاته وقد  
يسطنا القول على مفردات البسملة والحمد لله وما يتعلق بهما في بعض مصنفاتنا  
المطولة رافع اعلام الشريعة الغرا بدلا وبيات للجلالة ويجوز رفعه ونصبه وجره  
كما قرئ بالوجه الثلاثة في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين وروي بها في حديث بني امية  
على خمس شهادة ان **الحمد لله** الحديث والمراد بالاعلام علماء الامم والافعال ايضا  
النورا وفي رفعهم اشارة الى قوله تعالى يرفع الله الذين امنوا منكم والذين اتوا العلم  
درجات وفيما بعده ايماء الى حديث بعثت بالحنيفية السمى ولا يبعد ان يراد بالاعلام  
ما يدل على الاحكام من الكتاب والسنة واجماع الامة وقياسا لادلة وما يدل على ترويحها  
كالاذان والجماعة ورفعتها اظهارها جعلها اي مصير الشريعة او اعلامها والمراد قد  
اصول الفقه واحكامها شجرة اي كشجرة عظيمة لها ثمرة وسيمة اصلها ثابت اي في ارض  
قلوب العلماء وفرعها اي علاها وغصنها او نتيجتها في السماي في سماء الرفعة والعلو فيه  
اقتباس لطيف وتضمن شريف لقوله تعالى انما تركيبت ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة  
طيبة الآية قد ورد عن عبد الله بن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال ان من الشجرة شجرة  
لا يسقط ورقها وانها مثل المسلم اخذ ثمرها هي قال عبد الله فوقع الناس في شجرة البوا  
ووقع في نفسها النخلة فاستقيت ثمرها قالوا حدثنا ما هي يا رسول الله قال هي النخلة  
قال عبد الله فذكرت ذلك لعمر فقال ان تكون قلت هي النخلة اصالي من كذا وكذا والمراد  
باصولها الدلائل القطعية وبفرعها المسائل الظنية والصلاة وهي افضل الثنا والسلام

وهو اكل الدعا على رسوله اي المجتبي من الالاف محمد افضل الانبياء ولا نبيا افضل من الملائكة  
عند اكثر العلماء فهو افضل اهل الارض والسماء الصحيح ان النبي انشأت او حيا اليه سوا ام بالتبليغ  
ام والرسول من امر نبليضة وعلى الله اي هل بينه او اقاربه او جميع انتم لما روي تمام في  
فوائده انه قيل ما لك يا رسول الله قال كل تقى الى يوم القيمة والتقوى لها مراتب اذناها من  
الشرك بالله واعلاها من ملا حظة ما سواه واصحابه اي كل من لقيه وامن به ومات عليه  
بحوم الا قدنا ولا هتد او فيه تلميح الى ان انوار علومهم واسرارهم مقبسة من  
مشكاة صدر صدر ارباب النبوة الموصوف بكونه سراجا منيرا المراد به شمس سماء الرفعة  
والعلو كما ان انوار الكواكب مستفادة من ضياء شمس السما كما اشار اليه شارح الحكم  
وفيه ايضا ايماء الى قوله اصحابي كالنجوم بايهم اقتدوا هتد يترويه تنبيهه عليه على تقدم  
الحسب على النسب وبعد مبني على الضم لقطعه عن الاضافة اي بعد البسملة والحمد لله  
والصلوة فان العبد الفا اما لتوهم نحن براما او تقريه بتقديره اولدفع بخبرنا اضافة  
بعد الى ما بعده وقيل الواو قايمة مقام اما المتوسل اي طالب الوسيلة اي الى مقام القربة  
والوصلة وفي بعض النسخ يقول العبد المتوسل الى الله تعالى شانه وتعظم برهانه باقوى  
الذريعة اي باعظم انواع الوسيلة الشريفة الى وصول الدرجات المنيعة ومنه قوله  
تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وابتغوا اليه الوسيلة عبيد الله عطف بيان للعبد  
فعلى النسخة الاولى منصوب وعلى الثانية مرفوع ابن مسعود بن تاج الشريعة سعد  
بفتح فكسر وبصيغة الفصول وبهما قرئ قوله تعالى واما الذين سعدوا جده بفتح  
الجيم اي حظه ومنه حديث ولا ينفع ذا الجحيم منكم الجحيم وفسر باللام والادب وعلو  
النسب ايضا فيكون في العبارة تورية وهي ان يوتى بكلمة لها معنيان احدهما قريب  
متبادر الى الذهن والاخر بعيد ورايه الا خيرا ونجح جده بكسر الجيم اي سعيه وروى به  
في الحديث ايضا وفي نسخة قصده اي نيته ومقصده والمضي ظفر بقصوده من باب مبدوءه  
والجملتان دعايتان معترضتان يقول خزان على النسخة الاولى وساقطة على النسخة  
الثانية لما الفجدي اي صنف ابو والدي ومولاي اي مخدومي في مقام الفضل ومعتق من رقب  
العجل العالم الرباني منسوب الى الرب بزيادة الالف والنون للمبالغة كالحياتي ومضاه  
الكامل الجامع في العلم النافع والعمل الرافع لما روى شعبة عن عاصم عن ذر بن جيث عن  
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه في قوله تعالى ولكن كونوا ربانيين قال حكما علما وفي رواية  
كاذا وان يكونوا انبياء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما الرباني هو الذي يربى الناس  
بصغار العلم قبل كباره والعامل الصمد في منسوب الى الصمد انه يصمد اليه في الحاجات بقصد  
وقيل الصمد في هو الذي يقصد بعلمه وجه الله سبحانه لا غيره برهانه الشريفة وهي طاهر الملة  
والبرهات بيان الحق والحق وهو الامر الثابت من اطوار الطريقة واسرار الحقيقة والدين وهو  
جامع معارف اليقين وارث الانبياء والمرسلين اي اخذ علومهم من بعدهم وقد ورد ان



العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لا يورثون دينارا ولا درهما ولا غاور ثوبا العلم فمن اخذه اخذ بحظ  
وافرح محمد بن صدر الشريعة جزاه الله تعالى عنى اي جازاه عن قبلي وكافاه عوضي وبدي  
وعن سائر المسلمين فيما افادني واياهم من امر الدين خير الجزا وقد ورد من ابي اليكم معرفة  
فكافوه فان لم تكافوه فادعوا له وفي حديث آخر من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزا  
الله خيرا فقد بلغ في الشناي فكافاه بالجزا في مقام الدعا لاجل حفظ علم الفقه متعلق بالقب  
كتاب وقاية الرواية مفصول الف والوقاية بالكسر وتثنت ما وفيت به شيئا وحفظته بالزعا  
في مساليل الهداية وهي شرح البداية للامام برهان الدين المرعيني وهو كتاب وقاية  
الرواية او وقاية الدراية وتذكيره لا نه مصدر اول تذكيره وهو كتاب لا للتخلي عن الزما  
بتانيه اي لا يوجد له نظير في وجازة الفاظه بكسر الواو اي قلة مبانیه مع كثرة معانيه  
اي فكان الواجب على كل احاد ان يقبل عليه ويقبل ما ينسب اليه لكن قصرت اي بعدت  
او خلت همة اكثر اهل الزمان من جملة الاخوات عن حفظه مع انه في غاية من الاتقان  
فأخذت عنه هذا المختصر وكان الاول ان يقول فأتخذت هذا المختصر عنه ليكون مسجعا  
مع قوله مشتملا على ما لا بد منه اي لا مندوحة عنه ولا استغناء منه حال مقدرة كقوله  
سبحانه فادخلوها في الدين ويحتمل ان يكون مفهوما ثانيا نحو قوله تعالى اتخذوا ايمانهم جنة  
وفي بعض النسخ مشتملا على مساليل لا مندوحة عن حفظها فمن احب وفي نسخة اراد استحضار  
مساليل الهداية ضبطا وفي نسخة احب ضبط مساليل الهداية فليصير في حفظ هذا المختصر للسي  
ومن اعلم الوقت اي ليس به حفظه في مقام الرعاية فليصير في حفظ هذا المختصر للسي  
بالنقاية عنان العناية اي لجام الاهتمام في العناية انه اي الله سبحانه وتعالى الهداية وهي ضد  
الضلالة والضواية وقيل الضمير المختصر والهداية اما اسم الكتاب والمصنفان المختصر متولي  
امر الهداية بمعنى انه يحصل منه ما يحصل من مساليل الهداية واما معناه اللغوي  
اي هذا المختصر يهدي في علم الفقه لا رباب البداية والنهاية **كتاب الطهارة** اي  
جنسها وافتتح بها لانها مفتاح الصلاة التي هي ام العبادات المقدمة على المعاملات  
مع ما في الطهارة من الايمان الى النزاهة الباطنية عن الاعتقادات الرديئة والاخلاق الدنيئة  
والكتاب مصدر بصيغة المفعول واصطلاحا طائفة من المسائل اما في الغرض واما في الاصول  
والطهارة لغة مجردة النظافة وشرعا النظافة عن الحدث والحجب وسبب وجوبها  
ارادة الصلاة وما يشابهها لا يصح وجوده بدونها وشرطه الحدث او الحجب فرض  
الوضوء بضم الواو والفعل المخصوص مشتق من الوضوء وهي النظافة وبفتحها الماء  
المعد له وقدمه على الغسل لان الحاجة اليه اكثر ولا تيممه جزء من محل الغسل ولا ان الله  
قدمه عليه والفرض عندنا ما لم فعله بدليل قطعي وحكمه انه يستحق فاعله الثواب  
وتاركه العقاب واما الواجب فان ثبت لزومه بدليل ظني وثواب فاعله دون ثواب فاعل  
الفرض وعقاب تاركه دون عقاب تارك الفرض والفرض ما يفوت بفوته بخلاف الواجب

والعجب من الامام الشافعي في عدم الفرق بينه وبين الظني وتسمية الكل واجبا مع انه اضطر اليه  
في باب الحج قال السهيلي وكانت فرضية الوضوء بمكة ونزول آيته بالمدينة واخرج عن اسامة بن  
زيد بن حارثة ان اياه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول ما اوحى اليه اياه جبريل  
عليه الصلاة والسلام فعلمه الوضوء فلما فرغ من الوضوء اخذ غرفة من ما رفضت بها فرج  
وزعم ابن الجهم لما كمل اليه كانت مندوب قبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة ففرض  
الوضوء مبتدأ اي من اربعة غسل الوجه بفتح الضم مصدر غسل بمصنوع اسالة الماء  
وامراره على العضو بحيث يتقاطر وعن ابي يوسف انه مجرد الاسالة وعنه انه يكفي بل العضو  
وبالضم الاسم للفعل المخصوص وبالكسر ما يغسل به وحذ الوجه من مبدأ التشعر بفتحها و  
الثاني اي شعر الراس غالبا والوجه ان يقال من مبدأ الجبهة الذي يلي الشعر الى الاذن  
بضمين ويضم فسكون فهذا ابيان غرضه الشامل للمعنى واليسرى فيكون ما بين العذار  
والاذن واجب الغسل كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف والاسفل  
الذق بفتحين وهو مجتمع الكعبين وهذا ابيان طوله وفي الابتداء من الحد الاعلى ايماء الى ان  
الستة في غسل الوجه ان يمر من الجبهة الى الذقن ويديه ورجليه اي وغسل يديه ورجليه  
والضمير لصاحب الوجه لكلالة الوجه عليه او الى المتوضي لان سياق الكلام يشير اليه وقالت  
الشيعة الواجب في الرجلين المسح وقال بن جرير هو غير وقال بعض الظاهريين يجب الغسل  
والمسح ويأتي تحقيق الكلام على هذا المرام مع من فقيهه وكعبيه اي مع غسل كل منهما والرفق  
بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه مجتمع العضد والساعد والكعب ههنا العظم الثاني عند  
اسفل الساق وقال زفر ردا ود لا يدخل الرفقات ولا الكعبان في غسل الوضوء ويستحب  
ههنا الابتداء من رؤس الاصابع في اليدين والرجلين لا نه سبحانه جعل المرافق والكعبين  
غاية الغسل فينبغي ان يكون نهاية الغسل ومسح راسه عطف على غسل الوجه  
والمسح اصابة اليد المائلة العضو اما بللا ياخذ من الاناء او بللا باقيا في اليد بعد غسل عضو  
من الممسوحات لا بللا باقيا في يده بعد مسح عضو ممسوح او ما خوذ من العضو للممسوح  
او الممسوح وقال الشافعي الفرض في المسح ما يقع عليه اسمه وهو رواية عن احمد وقال  
مالك وحمد جميع الراس ودليل جملة ما ذكرنا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة  
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسموا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين ومعنى قمتوا الى  
الصلاة اردتم القيام اليها فاقم السبب مقام سببه الخاص للملازمة بينهما في تمام النظا  
ولا يجازي الكلام وظاهر الآية وجوب الوضوء على كل قايما الى الصلاة وان لم يكن محدثا وهو  
خلاف الاجماع ولا نه عليه الصلاة والسلام صلى بوضوء واحد خمس صلوات عام الفتح فقال  
عمر رضي الله عنه صنعت ما لم تكن تصنعه فقال عمدا منصته يا عمر فله من تأويل الآية  
فقبل مطلقا يد به التقييد والمعنى وانتم محدثون وقبل الامر فيها للتدب ولهذا كانت مطلقة  
عليه الصلاة والسلام مجرد الوضوء لكل صلاة في غالب الايام ومعنى المحققين الغاية



واما دخول ما بعد ما في حكم ما قبلها او خروجه عنه فامر يدور مع الدليل فما قام الدليل فيه على  
خروج ما بعد ما قوله تعالى فتظروا الى ميسرة اذ لودخل كان الا نظار واجبا حالة اليسر ايضا  
وهو ممنوع اتفاقا وقوله تعالى فراقوا الصيام الى الليل اذ لودخل لوجب الوصال وهو من الحال  
وما قام الدليل على دخول ما بعد ما فيه قوله تعالى سبحان الذي ارسى بعدده من المسجد  
الحرام الى المسجد لا قصي العلم بانه لا يسرى به الى البيت المقدس من غير ان يدخله وقد ورد  
احاديث مما يدل على دخوله واما قوله تعالى الى المرافق وقوله الى الكعبين فاخذ زفروداود  
فيها للتيقن فلم يدخلها في الغسل واخذ الجهور بالاحتياط واخذوا فيه لكونه عليه  
الصلاة والسلام اذ اراد المأعلى مرافقه ومعنى المرافق برؤسكم للاصاق وما سيج بعض الناس  
ومستوعبه كذا هما ملصق المسح براسه فاخذ الشافعي بالتيقن واخذ مالك بالاحتياط  
واخذ ابو حنيفة ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما روى مسلم والطبراني  
عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن ابيه المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح  
بناصيته وعلى الخفين **و** روى ابو داود والحاكم وسكت عنه من حديث ابي معقل قال  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية وهي يكسر القاف  
نوع من البرد فاخذ يده من تحت العمامة فمسح براسه ولم يقض العمامة **و** روى  
البيهقي عن عطاء الله عليه الصلاة والسلام توضأ فمسح العمامة ومسح مقدم راسه  
او قال ناصيته وهو وان كان مرسله انه حجة عندنا وعند الجمهور وكيف وقد اعتضد  
بالمفضل ما قول صاحب الهداية والغرر وضرب مسح الراس مقدار الناصية وهو ريع الراس  
لما روى المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح  
على ناصيته وخفيه فركب من حديث المغيرة وحديث حذيفة اما حديث المغيرة فرواه  
مسلم عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفيه واما  
حديث حذيفة فرواه الشيخان عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم سباطة قوم فبال قايلما  
فرد عالمه فحسبه بما فتوضأ وفي رواية لمسلم فتوضأ فمسح على خفيه وقدر رواف المغيرة  
من جهة ابن ماجة باسناد مختلف فيه كما ساقه صاحب الهداية ومعلوم ان الناصية  
ومقدم الراس احد جانبيه الاربعة اذ ظاهره استيعاب تمام المقدم وقامه هو ريع السبي  
بالناصية فلو كان مسح الريع ليس بجري لم يقتصر في ذلك الوقت عليه ولو كان مسح ما دونه  
يجزى بالفعل صلى الله تعالى عليه وسلم ولو مرة في عمره فعليه الجواز اذ يجب عليه مثل ذلك  
بقي الكلام على ان مسح الريع فرض على لا اعتقادي لان خبر لا احاد ظني في نفسه مع قطع النظر  
عن صحة كونه وقد يطلق الغرض على ما يغوت الجواز بغوته كغسل الانف والغمر في الغسل  
ويسمى ذلك فرضا ظنيا والواجب هو الذي يلزم اعتقاد حقيقته لثبوت دليل ظني ويلزم  
العمل بوجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن في اجزاء الاحاد وقد يستعمل الواجب بمعنى  
الغرض وبالعكس كقولهم ما يجب واجب والوتر فرض فخر قوله تعالى وارجلكم بالانصاف فانه

وابن عامر وحقق والكساي عطفا على وجوهكم والباقون بالجر فقبل على الجوار كقولهم  
ما رثن بارد ومحرض خرب وحكمة العدد ولا فادة الترتيب سنة او وجوبا وقيل عطفت  
على المسح **و** لتمسح باليمنى على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها لكون غسل الرجل مظنة  
للاسر اذ لم يومر وثمة بقوله الى الكعبين على انها غير مسوحة لان المسح يضرب له غاية  
في الشريعة والاظهر ان القرأتين مهمتان محمولتان على الحالتين كما بينه عليه الصلاة  
والسلام بفعله حيث غسلهما وقت عزيمتهما ومسح عليهما حال لبسهما وقد قال تعالى لتبين  
لناس ما تنزل اليهم وما يدل عليه ما تواتر عنه انه عليه الصلاة والسلام كان يغسل رجله  
ولم يبرأه مسح على رجله فقط مكشوفة بل ولما راى لمعة على رجل بعض الصحابة حيث غسلها  
مخلة قال ويل للعقاب من النار رواه مسلم وكل ما يستتر بالجر عطف على ريع راسه اي ومسح كل  
ما يغطي البشرة من لحية بيان لما والي البشرة ظاهر البشر واحترضا لما يستترها عن الشعر المسترسل  
فانه لا يجب غسله عندنا واوجبه مالك والشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام لرجل غطي لحية بشو  
اكشفها فانها من الوجه والجواب انه غير صحيح ولا على المدعى صحيح ثم هذه رواية عن ابي حنيفة  
وجوهها ان غسل البشرة لا سقط لعدم المواجهة بها او لصحة وجوب مسح سائرها كالجمرة  
او عطف على راسي ومسح ريع كل ما يستترها فنعن ابي حنيفة يجب مسح ريع سائر البشرة انه  
لا سقط غسل ما تحته صار كالرأس يفترض مسح ريع راسه والاصح ما روى عن ابي حنيفة  
ومحمد انه يجب امرار الماء على ظاهر اللحية لانه لا سقط غسل ما تحته الشعر انتقل الواجب اليه  
من غير تغيير كالحاجبين واهداب العينين وفي البدايع عن ابي شعاع التهم رجوعا عما سوى  
هذا القول وفي الفتاوى لظهيرية وعليه الفتوى والخلاف فانه في اللحية الكثيفة اذ يجب  
اتفاقا غسل شعر اللحية الخفيفة وهو ما يشاهد منه البشرة اللطيفة ولا يجب غسلها انكم  
من الشفتين عند الانضمام المتداد فانه يتبع للفرع على الاصح وما ظهر فلوجه ولا باطن العينين  
ولو في الغسل لحوق الضرر وقد تكلفه بعض السلف كابن عمر وابن عباس فكف بصرهما في  
آخر عمرهما ومن الغروع الكثيرة الوقوع لو انضمت الاصابع او طال الظفر فغطى الاغلة بحيث  
لا يتيقن وصول الماء الى اتناها في الصورتين او كان فيه ما يمنع وصول الماء كحجبتين باليد شع  
يجب غسل ما تحته ولا يكفي اجراء الماء على البدن لغرض الحابل واختلف في التراب ولا يمنع الوسخ  
ولا خرا البراغيث ووينم الذباب ونحو ذلك ويجب تحريك الخاتم الضيق في الخمار من الرواية  
لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ وضوء الصلاة حرك خاتمه في اصبعه رواه ابن ماجة  
ولو ضره غسل شقوق رجليه اجري الماء على ظاهر الدوا ولا يجوز المسح على ما جاوز الذنوب  
من الشعر لعدم كونه من الراس حقيقة ولا حكما ولا يعاد الغسل والمسح على موضع الخلق  
وقطع الظفر ونحو ذلك لعدم الحدث وسننه اي سنن الوضوء وفي نسخة سنننه وهي  
الطريقة المسلوكة في الدين من غير فرض ولا وجوب ويستحق فاعلها الثواب وتأثيرها  
للامة والعقاب قال ابن الهمام والسنة ما اوجب عليها عليه الصلاة والسلام مع تركها



احيانا وفيه ان بعض سنن الوضوء مما روي ثبت عليه الصلاة والسلام تركه اصلا كالترتيب  
والا واليتيان بل وكذا التنية البداءة بالكسر وتضم وكذا البداية بالياء وفي المغرب انه عاميه  
وهو لا يتدا بالترسمية واقلها جسم الله واعلاها تكميلها بالتعيين وقال ابن الهمام ولفظها المتقول  
من السلف الكرام ونقل عن النبي عليه الصلاة والسلام بسم الله العظيم والحمد لله على دين الا  
انتهى وقد روي معمر عن ثابت وقتادة عن انس قال نظر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وضوءا فلزموا وقال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا فرايت النبي صلى الله عليه  
وسلم وضع يده في الماء الذي فيه الماء ثم قال نوضوا بسم الله قال فرايت الماء يغور من  
بين اصابعه والقوم يتوضون من آخرهم قال ثابت فقلت لا نس نراه كركنا قال نحو  
من سبعين رواه البيهقي وقال هذا الصريح ما في التسمية واخرجه النسائي وابن مندة وابو بكر  
بن خزيمة والدارقطني قال في الامام وقال النووي وسناده جيد وذهب حماد الى ان التسمية بشرط  
في الوضوء لما روي الحاكم وابوداود عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة  
لن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وضعت حديث ابي داود بالا نقطاع  
وهو عندنا كالمرسال بعد عدالة الرواة وثقتهم لا يضرون ما جاء عن ابي سعيد  
انه عليه الصلاة والسلام قال لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وكذا رواه البيهقي واجيب  
بان المراد في النصيلة والكمال في الجواز والصحة كحديث لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد  
ولما روي اصحاب السنن الاربعة من حديث علي بن يحيى بن خالد ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال للمسي صلاة انه اذا قمت فتوضا كما امرك الله وليس في الوضوء الذي امر الله به التسمية  
ولما رواه الدارقطني فروعا من توضحا وذكر اسم الله فانه يطهر جسده كله ومن توضحا  
ولم يذكر اسم الله لم يطهر موضع الوضوء وفي الهداية الاصح انها مستحبة قال ابن الهمام  
يجوز كون مستنده فيه ضعف لا حديث ويجوز كونه حديث المهاجرين فقد قال اتيت  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضا فسلمت عليه فلم يرد علي فلما فرغ قال انه لم ينهني ان  
ارد عليك الا اني كنت على غير وضوء رواه ابوداود وابن ماجه وابن جابر في صحيحه ورواه  
ابوداود عن نافع قال انطلقت مع عبد الله بن عمر في حاجة الى ابن عباس فلما قضيت حاجته  
كان من حديثه قال ما النبي صلى الله عليه وسلم في سكة من سكة المدينة وقد خرج من  
غايط او بولا فسلم عليه رجل فلم يرد عليه السلام ثم انه ضرب بيده الحائط فمسح وجهه  
مسحا ثم ضرب بضمير بضمير ذراعيه الى المرفقين ثم كفه وقال انه لم ينهني ان ارد عليك الا اني  
لم اكن على طهارة وما في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام اقبل من غوبر محل فقيمه رجل  
فسلم عليه فلم يرد عليه حتى اقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم ردد عليه السلام فهذه  
الاحاديث منتظمة على عدم ذكره صلى الله عليه وسلم على غير طهارة ومقتضاها  
انتفاؤه في الوضوء الكاين عن حدث والحوادث المعارضة غير متحققة لان ذكر الله  
تعالى ذكر لا يكون من تمامات الوضوء فلا يستلزم كراهة ما جعل شرعا من ذكر الله تعالى

تكميله

تكميله في كذا ذكره ويرى للوضوء الكامل بشرعا فلا تعارض للاختلاف قطعا وبمسح يديه الى  
رسطيه ثلاثا جرا الغسل بالياء وعطفه على التسمية للتصريح بان هذا الغسل سنة باعتبار البداية  
به كانت التسمية كذلك ولذا لا يكون الاثبات بواحد منهما في اثناء الوضوء ايقانا بالسنة واما تقدير  
التسمية على غسل اليد فجارى بل متعين والرسخ بضم الراء وسكون السين المهمة فحين محبة  
المفضل الذي بين الساعد والكف ولم يقيد الغسل بالاستيقاظ من النوم في بعض النسخ لان  
هذا الغسل سنة في غير المستيقظ ايضا لان غلة الغسل وهي احتمال انه مس بيده اعراق يده  
موجود في المتنبيه ايضا لان من حكى وضوءه عليه الصلاة والسلام قدمه وانما كان يحكي ما كان  
دا به وعادته في سائر الايام لا خصوص وضوءه الذي بعد المنام بل الظاهر ان اطلاقه على وضوء  
من غير النوم كان اكثر واما التقييده في حديث البيهقي عن ابي هريرة اذا استيقظ احكم من  
نومه فلا يغسل يده في الاخرة يغسلها فانه لا يدري اين باتت يده ولفظ مسلم حتى يغسلها  
ثلاثا ولفظ البزار من حديث هشام بن حسان فلا يغسل يده في ظهوره حتى يفرغ عليها  
ثلاثا ماوكدا بالنون الثقيلة وهو هكذا في الهداية ومطهر كتب الصحاح ان فلان نومه غاسلة اليد  
يكون من المستيقظ غالبا وعن عروة بن الزبير وحماد بن حنبل وداود الظاهري انه يجب على  
المستيقظ من نوم الليل غسل اليدين لظاهر الحديث قبل وهو مذهب ابي هريرة وابن عمر  
والحسن وفي الكفاية يتوب هذا الغسل السنون عن الغسل المفروض كالفاتحة واجبة في  
الصلاة وتوب عن القراءة المفروضة فيما لو صلى ولم يقرأ غيرها والسواك قبل عطف على البداية  
والاظهار انه مجرور عطفا على التسمية ليدل على ان الستة استعماله في اوله وقد صرح جوابات  
محله قبل المضمة ولعل مرادهم انه اخر وقتة اذ يجوز تقديمه على غسل يده كما صرح به بعضهم  
ثم هو بكسر السين اسم الاستياك وهو المراد هنا وقد يطلق على العود الذي يستاك به فيقدر  
مضا على استعماله وانما كان سنة لقوله عليه الصلاة والسلام لو ان اشق على امتي امرتهم  
بالسواك عند كل صلاة او مع كل صلاة دواء الستة وعند النسائي في رواية عند كل وضوء رواها  
ابن خزيمة في صحيحه وصححه الحاكم وذكرها البخاري تعليقا والصحيح انهم وجوبها لا فقد  
امرهم سنة وروى ابوداود عن عائشة انه عليه الصلاة والسلام كان لا يرقد من ليل او  
نهار فيستيقظ الا تسوك قبل ان يتوضا وورد في مسند احمد انه عليه الصلاة والسلام  
قال صلاة بسواك افضل من سبعين صلاة بغير سواك واختار ابن الهمام انه من مستحب  
الوضوء وينبغي ان يكون لينا في غلظ الاصبع وطول الشبر مستويا قليل العقد من الاستطالة  
الموة ليكون انقطع للبسم وانقى للصدر وهذا للطعام وان يستاك به عرضا وطولا اي عرض  
السنون وهو طول النمر ولو اقتصر على احدهما فطولا وقيل يستاك عرضا وطولا ويستاك  
باصابعه عند عدمها وعدم استانه لقوله عليه الصلاة والسلام يحزني من السواك الكفاية  
رواه البيهقي عن انس بالفاظ مختلفة وروى لطراي عن عائشة قالت قلت يا رسول الله  
الرجل يذهب فوه يستاك قال نعم قلت كيف يصنع قال يدخل اصابعه في فيه وغسل فيه



برفعه بياض متعلق به كانه اي بثلاث غرفات لكل منهما ثلاث لهما كما قاله الشافعي ومالك  
 على الصحيح لما روي انه عليه الصلاة والسلام مضض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة ولما  
 صرح ما رواه الطبراني بسنده الى كعب بن عمرو اليامي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ  
 فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا ياخذ لكل واحدة ماء جديدا وغسل وجهه فلما سبغ راسه  
 قال هكذا او اما بيده من مقدم راسه حتى يبلغ بهما الى اسفل عنقه من قبل ففاه **روى الطبراني**  
 وابوداود عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ  
 فمضمض واستنشق ثلاثا ياخذ لكل مرة ماء جديدا وتوفيقي بين صحة الروايات كلها  
 ان كل روي ما روي ولا منافاة بينهما في حصول اصل السنة وانما الخلاف في زيادة الفضيلة والحال  
 انه عليه الصلاة والسلام واظب على المضمضة والاستنشاق في غالب الايام اذا اكثر حكة وضربه  
 عليه الصلاة والسلام فولا وفلا وهما اثنا عشر وعشرون نفرا من الصحابة نصوا عليهما الا ان  
 بعضهم سكوت عن ذكر العدد فيهما وذكر بعضهم انه مضمض واستنشق مرة وبعضهم  
 وهو عبد الله بن زيد بن عاصم حكة فعلا وفيه مضمض واستنشق واستنشق ثلاثا بثلاث  
 غرفات وفيه فمضمض راسه فاقبل بهما وادبر مرة واحدة روي لا خير الستة عنه وقد بسطنا  
 الكلام على هذا المرام في الموقاة شرح المشكاة واما البالغة للمفطر فبهما فستحبه لقوله عليه  
 الصلاة والسلام للقيظ بن صبرة اسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع وبالغ في الاستنشاق  
 الا ان تكون صائغا رواه اصحاب السنن الاربعة وروى ابن القطان بسنده صحيح وبالغ في المضمضة  
 والاستنشاق وجد المضمضة استيعاب جميع الغمر والبالغة فيه ان يصل الماء الى راس الخلق  
 وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والبالغة فيه ان يجاوز المارن وهو يكسر الرام  
 اشتد من الانف **والحيط** يفعل كلام المضمضة والاستنشاق بيمينه ويقل يستنشق  
 بيساره والصحيح انه يستنشق بيمينه ويستنشق بيساره وقال احمد في اقوى الروايتين  
 عنه بوجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء لما روي لدارقطني عن ابي هريرة قال امر  
 رسول الله بالمضمضة والاستنشاق هذا وقال المصنف ما قلت بياض يدل على ان السنن  
 الثلاث بياض جديدة انتهى وذلك لان اقل الجمع ثلاثة لكن لا خلاف في الدلالة على تجديد  
 فلو قال بغرفات بدل قوله بياض لكان مشعرا بما ذكر وقد غسل الغمر لا تفدي سنة  
 ومن الدليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق ما رواه ابوداود عن طلحة بن مصرف  
 عن ابيه عن جده انه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل بين المضمضة والاستنشاق  
 وسكت عنه المنذري فهو حديث حسن لكن روي ابوداود في سننه صد ذلك عن علي انه  
 وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضمض مع الاستنشاق بما واحد  
 فهو محمول على بيان الجواز فان الاول كماله يفي وتحليل اللحية بالرفع ايضا لما روي  
 الترمذي وابن ماجه عن عثمان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يخلل لحيته  
 ولفظ الترمذي توضحا وخلل لحيته وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم

وقال الترمذي في غلله الكبير قال محمد بن اسمعيل يعني البخاري صحيح شئ عندي حديث عثمان وهو حديث  
 حسن انتهى فكيف وله شواهد من حديث عمار واسن كاهنهما الحاكم والترمذي وابن ماجه رايته  
 عليه الصلاة والسلام يخلل لحيته وحديث اسن كان عليه الصلاة والسلام اذا توضأ خلع لحيته  
 رواه البزار وابن ماجه وحديث ابي ايوب نحوه رواه ابن ماجه وكيفية تحليلها ان يدخل اصبعه  
 من اسفل لحيته مال مافوقها لما روي ابوداود عن اسن كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا توضأ  
 اخذ كفاه من ماء وادخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال بهذا امرني نبي وسكت عنه وكذا المنذري  
 ويؤيده حديث ابن عباس دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ وقال  
 فيه فخلل لحيته فقلت يا رسول الله هكذا الظهور قال هكذا امرني نبي رواه الطبراني في الاوسط  
**روى** ايضا حديث ابي امامة وحديث عبد الله بن ابي ولف وحديث ابي لدرج او حديث اسم سلمة  
 كان اذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم خلع لحيته **روى** البزار عن ابي بكر انه عليه الصلاة  
 والسلام توضأ وخلل لحيته وروي عن عدي بن جابر انه توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث مرات فرايته يخلل لحيته باصابعه كانها اسنان المشط فهذه الروايات  
 تؤيد قول ابي يوسف ان تحليل اللحية سنة الا ان ابا حنيفة يقول لم يثبت منها الواظية بل مجرد  
 الفعل الذي تشد ومن الطرق فكان مستحبالا سنة والا صابع اي وتحليل اصابع اليدين والرجلين  
 لما تقدم من حديث لقيط ولما روي الترمذي وحسنه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك وتحليل اصابع يديك بالفتشيك والاول  
 ان يجعل باطن كف يمينه على ظهر اليسرى ويطن كف اليسرى على ظهر اليمين **روى** احمد في  
 مسنده عن المستورد بن شداد صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال رايته رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اذا توضأ يخلل اصابع رجله بخنصره وكيفية تحليلها ان يضع  
 يده اليسرى في اسفل رجله اليمنى ويدخل خنصرها بين الاصابع مبتدئا من خنصر اليمين ثم يمشي  
 الى خنصر اليسرى وهذا اذا وصل الماء داخل الاصابع واما اذا لم يصل بان كانت مضمضة فان  
 تحليلها واجب فقد ورد في الدارقطني مرفوعا خللوا اصابعكم لا يخللها الله بالنار يوم القيامة  
**وقال** الطبراني من لم يخلل اصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وقال ابن الهمام امثال احا  
 التحليل ما في السنن الاربعة من حديث لقيط بن صبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اذا توضأت فاسبغ الوضوء وخلل بين الاصابع قال الترمذي حسن صحيح وروي هو وابن  
 ماجه عن ابن عباس قال عليه الصلاة والسلام اذا توضأت فخلل اصابع يديك ورجليك  
 وقال حسن غريب **وتثليث** الغسل اي غسل الوجه واليدين والرجلين عطف على تحليل  
 اللحية وانما كان سنة لما روي ابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب  
 عن ابيه عن جده ان رجلا في النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف الظهور  
 فدعا بما في آءه ففصل كفيه ثلاثا فذكر مضمضة الوضوء ثلاثا ثلثة الى الراس ثم قال هكذا  
 الوضوء فن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم او ظلم واساء وفي رواية ابن ماجه فقد تعدى



والفساي فقد اساء ونعدي وظلم وهذا اذا زاد على الثلاث وانقص عنه معتقدا ان الستة  
هذا الما لو زاد لطاينة القلب عند الشك ونقص الحاجة فلا بأس به ان توضع عليه الصلاة والسلام  
ثلاثة ثلثا وثلاثين مرتين ومرة مئة وظاهر العبارة بوجه ان كلا من اللواتي الثلاثة سنة لكن  
المراد منه ان الاول ركن والثاني والثالث سنة وهذا هو الصحيح وقيل الثانية سنة والثالثة  
نفل وقيل بعكسه وقيل ان التوضاء ثلاثة ثلثا ثلثا فالثلاث فرض وهذا بعيد جدا ومسيح كل الراس  
ايما استصحابه مرة لما تقدم عن عبد الله بن زيد بن عاصم وما حكى الربيع بنت معوذتها  
لات النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا قالت فضع راسه ما اقبل منه وما ادبر وصدغته وذنيه  
مرة واحدة ولما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح راسه بيديه فاقبل بهما ولا بر  
بدا بعقد راسه ثم ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكات الذي بدا منه ثم غسل  
رجليه رواه الترمذي والظاهر في كيفية المسح ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويذهب  
الى قفاه على وجه يستوعب الراس ثم يمسح باصبعيه اذنيه ولا يكون الماء مستويا بهذا  
لان الاستصحاب بما واحد لا يكون بهذا الطريق وان مسح اذنين بآء الراس ولا يكون  
ذلك بآء مسح به الراس ولا يحتاج لتجدد الماء في كل جزء من اجزاء الراس فالاذن اول  
لكونه تعالى له كذا ذكره في شرح الكواختر ابن الهمام انه اوفق بما روى عنه عليه الصلاة  
والسلام وقال صاحب المحيط يستحب في الاستصحاب ان يضع من كل واحد من اليدين ثلاث  
اصابع على مقدم راسه ولا يضع اليهام والسبابة وبجانب كفيه ويدهما الى القفا ثم يضع  
كفيه على مؤخرة راسه ويدهما الى مقدمه ثم يمسح ظاهر كل اذن بابهام ويمسح بياطيهما  
وفي الاسرار ان كررا قبل اداء واحدة بعد اخرى بغير ما يحدد المراد به بأس هذا وقد توافر  
وتكاثر كاد ان يتواتر الطرق الصحيحة على المسح مرة واحدة وقال الشافعي الستة في مسح الراس  
التثليث لما روى مسلم ان عثمان بن عفان رضوا الله عنه توضا بالمقاعد وهو موضع وقال  
لا اريكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا ثلثا ثلثا قال البيهقي على هذا الحديث اعتمد الشافعي  
في تكرار المسح والروايات الغالبة عنه المفسرة تدل على التكرار وقع فيما عدا الراس من  
الاعضاء انه مسح براسه مرة واحدة واما ما رواه الدارقطني عن اي يوسف عن اي حنيفة  
عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي كرم الله وجهه انه توضا فغسل يديه ثلثا وفيه  
مسح راسه ثلثا وغسل رجليه ثلثا ثم قال من احب ان ينظر الى وضوء رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كاملا فلينظر الى هذا فهكذا روى بوضيعة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي  
لكن خالفه جماعة من الفقهاء كسفياث الثوري وشريك والمصنعي وغيرهم وقالوا مسح راسه  
مرة ثم روى ليزان مستنده من طريق اي داود الطيالسي ان عليا توضا في الرجبة فغسل  
كفيه ثلثا ثم خفض ثلثا واستنثر ثلثا وغسل وجهه ثلثا وذراعيه ثلثا ومسح  
راسه ثلثا وغسل رجليه الى الكعبين ثلثا ثلثا ثلثا فخر قال لا احب ان اريكم كيف كان  
ظهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا دليل للشافعي وكذا دليل رواية الحسن في

تثليث المسح عن اي حنيفة ولكن بما واحد كما رواه الطبراني عن علي في كتاب مسند الشاهدين  
والجواب من حجت رواية الافراد على التثليث وحمله على تحقيق الاستصحاب وحمل تعدد المياه على  
قلة البلة او نقادها لا تكون سنة مستمرة وقال البيهقي وقد روى من اوجه عن عثمان تكرار المسح  
الانه مسح خلاص الحفاظ ليس بحجة عند اهل العلم والذين اي وسعها بما يه اي بما مسح الراس  
وقال مالك والشافعي واحمد بما جديد لما روى الحاكم من حديث جابر بن واسع ان ابا عبد الله  
انه مسح عبد الله بن زيد يذكر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضا فاخذ ذنيه ما  
خلف الماء الذي اخذه لراسه ولناصر بما رواه ابن جابر وابن خزيمة والحاكم عن ابن عباس انه  
قال لا اخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه بئر عرف غرقة فضع يدهما راسه وذنيه  
ودلا ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد والدارقطني باسناد صحيح عن ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاذان من الراس يمسح بهما فانه عليه الصلاة والسلام  
ما بعث لبيان الخلقة فيحيى ما تقدم على نقاد البلة توفيقا بين الأدلة وروى ابن ماجه باسناد  
صحيح عن ابن عباس له عليه الصلاة والسلام مسح اذنيه فادخلهما السبابتين وخالف بهما  
الظاهر اذ يمسح ظاهرهما وباطنهما وقد خرج الشيخ في الامام عن اي امامة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لاذان من الراس وكان يمسح راسه مرة ويمسح الماقيين وقال اخرجه ابن ماجه  
وهو حديث حسن والنية وهي ان تقصد بالقلب الوضوء او رفع الحدث او عبادة لا تصح الا  
بالطهارة وقال مالك والشافعي واحمد لنية فرض في الوضوء لقوله عليه الصلاة والسلام  
انما الاعمال بالنيات ولنا انه عليه الصلاة والسلام لم يعلم الرجل الذي سألته عن الوضوء النية  
وان الوضوء بشرط للصلاة فلا يقتصر النية كسائر شروطها فالمراد بالاعمال العبادة فان  
المباحات تعتبر بشرعا بانية كالطلاق والتكاح وسائر المعاملات بل المراد بها الطاعات  
المستقلة دون ما يتعلق بهما من الشرايط التي هي كالوسيلة من طهارة الثوب واستزادة  
ومعرفة القبلة وبعمله بوجوب الثوبة وبصير العمل عبادة فمن ادعى ان الشرط وضوء هو عبادة  
فعليه البيان وصورة الخلاف لما تحقق فيمن دخل الماء مدفوعا او مختارا لتقصدا للتردد او مجرد  
قصد ازالة الوسخ او مجرد تعليم الوضوء ثم عمل النية اما في مبداء سنن الوضوء اوفي اول فرايضه  
والاول كل وافضل لكن الاول ان يستديها الى غسل الوجه فتأمل والترتيب اي بين أعضاء  
الوضوء المفروضة وقال مالك والشافعي واحمد فرض لقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا  
وجوهكم فان غسل الوجه فيها ترتيب على القيام الى الصلاة فيجب الترتيب في الباقي اذا قايلا بالفصل  
واجيب بالادلة المستدل الا اذا كانت الفرائض تدل على تعقيب بعضهم البعض  
الشرط من غير تراخ وتدل على وجوب تقديم ما بعدهما على ما عطف عليه بالواو وكلاهما نحو  
لا تقطع بان لا في قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله  
وذروا البيع على وجوب السعي عقيب لئلا يتراخ وعلى وجوب تقديم السعي على ترك البيع  
فعمية الوضوء فاغسلوا هذه الاعضاء ولا في قوله تعالى ترتبها في الاحاد فهو عين نظير قوله



اذا دخلت السوق فاستترت لئلا يراوك حيث كان المفاد اعقاب الدخول بشر ما ذكر كيف وقع  
نعم لو استند لمواظبته عليه الصلاة والسلام ومد اومته على مراعات الترتيب لكان اول  
كما لا يخفى والاولا بكسر الواو المتابعة وهو ان يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول في زمان  
اعتدال الهواء قيل ان لا يشتغل بينهما بعمل غير ما يتعلق بالوضوء بشرطه مالك والدلك  
كذلك لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انها تدل على السنية دون الفرضية لان  
الله تعالى امر بالغسل مطلقا عن قيد الوضوء والدلك وقدره في دين العبد في كتابه الامام  
عن عبد الرحمن بن عوف قال قلت لرسول الله ان اهلي تغار علي اذا انا وطيت جوارتي قال  
ويم يعلمن ذلك قلت من قبل الغسل قال اذا كان ذلك منك فاعسل واسك عند اهلك فاذا  
حضرت الصلاة فاعسل ساير جسدك فهذا ايضاً عدم اشتراط الوضوء في الغسل في الوضوء  
كذلك ومستحب اي الوضوء التيامن اي بتدبير اليدين في غسل اليدين والرجلين والمستحب  
ما فعله عليه الصلاة والسلام احيانا تركه احيانا والاصح انه سنة كما صرح به في التخصة  
لمواظبته عليه الصلاة والسلام ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا توضأت فابدوا  
بيامنكم رواه ابوداود وابن ماجه وابن خزيمة وابن جبان في صحيحهم قال في الامام  
وهو جدير بان يصح وغير واحد ممن حكى وضوءه عليه الصلاة والسلام صرحوا بتقدير  
اليمنى على اليسرى من اليدين والرجلين وذلك فيفيد المواظبة لانهم انما يحكون وضوءه الذي  
هو دأبه وعادته فيكون سنة ولما روى البخاري ومسلم والاربعة عن عائشة رضي الله  
عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتغسله  
وترجله وتثايله كله والطهور بضم الطاء عند الجمهور والتغسل لبس النعلين والتبرجل تنسج  
الشعر وسج الرقبة وقيل انه سنة وهو اختيار بعض مشافهية واكثر العلماء كما في  
الخلاصة من كتب الحنفية لما روى ابو عبيد القاسم عن القاسم بن عبد الرحمن عن موسى  
بن طلحة قال من مسح قفاه مع راسه وفي من الغل والحديث موقوف لكنه حكاه مرفوع  
لان مثله لا يقال بالراي ويقويه ما روي مرفوعا في مسند الفردوس من حديث ابن عمر  
لكن بسند ضعيف الا ان الاتفاق على ان الضعيف يعمل به في فضائل الاله قال علي نا  
روينا عن كعب بن عمرو اليمامي انه صلى الله عليه وسلم توضأ في اخره واوما بيده من مقدم  
راسه حتى بلغ بهما الى اسفل عنقه من قبل قفاه ومسح الخنطوم بدعة كما في الظهيرية  
ومن اداب الوضوء ان لا ينكلم فيه بكلام الناس ويستقبل القبلة ولا يستعين بغيره  
عند القدرة وعن الوبري لا بأس بصب الخادم في عليه الصلاة والسلام كان يصب الماء  
عليه ويقرأ الادعية المأثورة عن الصحابة والتابعين وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم  
ما منكم من احد يتوضأ فيصبغ الوضوء ثم يقول اللهم اني استغفر الله وان الله وان محمد عبده ورسوله  
لا فتحت له ابواب الجنة الثانية يدخلها من اي باب يشاء رواه مسلم ويزاد الترمذي اللهم  
اجعلني من التوابين واجعلني من الطاهرين ويستحب ان يصلي ركعتين بعده

لقوله

لقوله عليه الصلاة والسلام ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقول  
عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة رواه مسلم ويكره الا سراق في الماء لقوله صلى الله عليه وسلم  
لسعد لما ربه وهو يتوضأ ما هذا السرف يا سعد فقال في الوضوء سرف قال نعم وان كنت على  
نهر جار رواه احمد وابن ماجه ومن الفروع شك في بعض اعضا وضوءه قبل الفراغ فعل ما شك فيه  
ان كان اول شك ولا فلا عليه وان شك بعده فلا مطلقا ولو شك في الوضوء او الحدث وثبت  
سبق احدهما بنى على السابق الا ان تأيد للاحق وناقضه اي بطل الوضوء ومخرجه عما هو مطلق  
به من استباحة الصلاة وغناها سواء كان وضوءه كاملا او ناقصا ما خرج اي ظهر حقيقة او  
حكما فلا ينقض لبول النازل في قضية الذكر لعدم ظهوره اصلا وينقض البول النازل في القلفة  
لظهوره حكما وانما لا يجب ايصال الماء الى ما تحت القلفة في الغسل عند بعض المشايخ للخرج في ذلك  
وقدره في الدار قطني عن ابن عباس عنه عليه الصلاة والسلام قال لو وضوء مما خرج وليس  
مما دخل وقيل هذا موقوف وقيل من قول علي رضي الله عنه فلو دخلت اصبعها فيه نقض  
الاما دخل بل نهما لا يخرج الا بيلة معها وكذا العود في الدبر المحقنة وغيرها من السيليين  
اي من احدهما اعتاد اكان وغير معتاد كالودود والحاصل لقوله تعالى في التيمم الذي هو يدل  
عن الوضوء اوجا احد منكم من الغايط وهو المكان المطين اي المنخفض من الارض واستعمل  
في الحدث مجازا لانه يقضي في مثله تسترا وقال مالك لا تنقض الدودة والحصاة والاستحاضة  
وغوهم من سلس بول وانطلاق بطن وانفلات رزح لان الله تعالى كفى بالغايط عن الحاجة  
وهي المعتادة ولنا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة  
فان قيل الرزح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل خارجة من احد السيليين وليست بناقضة  
اجيب بان ذلك خلل في جذب وتحرك وليست برزح خارجة ولو سلم فليست بنسبة  
عن محل الحاجة ولهذا لا يخرج منة فصارت كالجشاشا الا ان المرأة اذا كانت مفضاة يستحب  
لها الوضوء لا حتمال خروجهما من دبرها على انه روي عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم  
عن علي بن ابراهيم ما رواه ما ذكره صاحب الهداية انه قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما بالحدث  
قال ما يخرج من السيليين فلا اعرف له اصلا نعم روى دارقطني عن ابن عباس مرفوعا  
الوضوء مما خرج وليس مما دخل الا ان شعبة مولى ابن عباس الراوي اختلف في توثيقه  
ونقصه والاصح انه موقوف على ابن عباس كما ذكره سعيد ابن منصور وقال البيهقي  
وروى ايضا عن علي بن قنبر انه قال حدثت شرط للوضوء فلا يكون ناقضا له اجيب بانه  
ناقض لما كان وشرط لما يكون ثم الاصح من مذهب المشافعية ان المنق لا ينقض الوضوء  
وان اوجب الغسل لقول ابن عباس المنق كالحطاط فامطه عنك ولو ياذخرة ولا نه اصل  
خلقة الاذي فكان طاهر كالتراب لا يستحالة ان يقال خلق الله نبيانا من شئ نجس ولنا قوله  
عليه الصلاة والسلام لعادان يا سمر انما يغسل الثوب من خمسة البول والغايط والخر  
والمنى والدم وكونه اصل الخلقة لا ينافي الحاجة كالمضخة والعلقة وابن عباس شبيه الحطاط



في النظر في الحكم وامره بالا ما طمة للفقن من غسله اذ قبلها يشترع اذ اصابه الماء ومن الفروع ان  
المراة اذ اخرج الاقل من ولدها لم تقصر نفسها وجب عليها الصلاة حينئذ وان لم تصل صارت عاصية  
كذا في الخلاصة وفيه اشكال حيث يدل على ان خروج بعض الولد ليس بقا قضا للوضوء ودفع  
بان خروج بعض الولد في حقها كخروج البول في حق من به سلس البول فكما ان خروج البول في  
حقه اعتبر عدم ما في الوقت للضرورة كذا خروج بعض الولد في حقها انتهى وفي تنظيره نظر  
لا يخفى والظاهر نقض وضوءها فتوضا وتصل في آخر الوقت او غيره اي من غير احد السبيلين  
او من غير المذكور والمعاد من الخروج اعم من ان يكون بنفسه او بالاخراج لئلا يخرج المذكور  
في المعطوف عليه فانه كذلك فكل هذا الوضوء جرح وخروج منه شيء وهو بحيث لو لم يعصم بغير  
ينتقض الوضوء لانه يخرج لا خارج بنفسه ان كان بجساعته الجبري عين نجاسة كدم  
وقيح وصد يد فلا ينقض نحو الخاط والدمع والبراق واللعاب والعرق وكذا العرق المادي  
الذي يقال له بالفارسية رشتته فهو بمنزلة الدود الخارج حيث لا ينقض الوضوء لانهما  
ظاهران فان كان العرق المادي يسيل منه الماء ينتقض كذا في الظهيرية ولو دخل الماء  
اذ نه وخرج ففي الخلاصة انه لا ينقض وقيل ينقض وفي المحيط خروج القيح من الاذن  
مع الوجع ناقض ويدونه لا ينز الماء الخارج من النقطة بمنزلة الدم على الصحيح وكذا الصد  
وقيل الماء بمنزلة الدم كذا في المضمرات سال الى ما يظهر اي ما يجب تطهيره في الجملة ولو في  
الجنابة كالم والنف فلا ينقض ما ظهر في موضعه ولم يرتق كنقطة الجذري والبشرة اذا  
قشرت ولا ما ارتقى عن موضعه ولم يسيل كالدم المرتقى من مغزاة البرة والحاصل في الخلال  
من الاسنان وفي الخبز من العض وفي الاصبع من ادخاله في الانف ولا ما اسيل بعض  
وكان بحيث لو لم يعصم لم يسيل فللرد بالسيلان اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة القوية  
منه ولا ينقض نحو الدم يخرج من العين او الجراحة ويسيل فيها بحيث لا يتجاوزها  
وقال زفر لا يشترط السيلان اعتبارا بالخارجين ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ليس في  
القطرة والقطرتين من الدم وضوءه لا ان يكون سائلا رواه الدارقطني في سننه لكن في  
اسناده ضعف وقال احمد ينقض الدم الفاحش والدود الفاحش الخارج من المخرج وقال  
مالك والشافعي لا ينقض الخارج من غير السبيلين لما استنده ابو داود والحاكم وعلقه  
بخاري فقال ويذكر عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة ذات  
الرقاع يكسر الرافى رجل بسهم فنزفه الدم اي خرج منه حتى ضعف فركع وسجد  
ومضى في صلاته وسماه البيهقي وقال فنام عمار بن ياسر وقام عباد بن بشر يصلي وقال  
كنت اصلي بسورة الكهف فلم احب ان اقطعها والاستدلال به مشكل ولذا قال الخطابي  
ولست ادري كيف يصح الاستدلال به والدم اذا اسال بصيب بدنه وربما اصاب ثوبه  
ومع اصابته شيء من ذلك لا تنقض صلاته الا ان يقال ان الدم كان يجري من المخرج على سبيل  
الدق حتى لا يصيب شيئا من ظاهر بدنه وان كان كذلك فهو امر عجيب انتهى ومع هذا

لا ينهض حجة الا اذا اثبت اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الرجل وتقريره له عليها  
ولنا ما روى الدارقطني في سننه عن محمد الداري وابن عدي في كماله عن زيد بن ثابت ان  
رسولا لله صلى الله عليه وسلم قال الوضوء من كل دم سائل وروى البخاري عن عائشة ان فاطمة  
بنت ابي جيثج جات الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت اني استخاض فلا اظهر فاذا صلى  
فقال انما لك عرق وليس بالحبيضة فاذا قبلت الحبيضة فدي الصلاة واذا ادبرت فاعسلي على  
الدم وتوضي كل صلاة فبني عليه وسلم على العلة الموجبة للوضوء وهو كون ما يخرج من  
دم عرق وهو اعم من ان يكون خارجا من السبيلين او غيرهما فاما ما بالوضوء لكل صلاة  
وقد قالوا من رمدت عينه وسال الماء منها وجب عليه الوضوء فان استمر فلو كانت كل صلاة  
واما ما رواه الدارقطني من انه عليه الصلاة والسلام احجم وصلى ولم يتوضا ولم يزد على  
غسل عجايبه فضعيف والقي بالرفع عطف على ما خرج والواو يصبى او قوله وما مفعوله  
لا مصدر قاري رقيقا فانه حينئذ يكون من قرحة في الجوف وقد وصل الى ما يظهر ان امر به  
البراق ان الدم حينئذ غالب او مساو فيكون سائلا بقوة نفسه فيعتبر ان اصغر به لانه  
حينئذ مطلوب فيكون سائلا بقوة غيره فلا يعتبر وغيره بالتصب عطف على دما والضمير له  
اي والقي بغير دم وهو شامل للطعام والماء والمرة والدم الغليظ وقال احمد ينقض الدم الفاحش  
وقال مالك والشافعي لا ينقض القي مطلقا لما صححه الترمذي من حديث صفوان ابن عسال  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا ان اكناسفرا ان لا نخرج خفافا ثلاثة ايام  
وليا لها الا من جنابة ولكن من غايط وبول ونوم فلم يذكر القي ولو كان حدثا لذكره ولنا ما روى  
ابوداود والترمذي والشافعي وقال اصح شيء في الباب والحاكم في مستدركه وقال صحيح على  
شرط الشيخين ولم يخرجاه من حديث معاذ بن طحمة عن ابي الدرداء ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال فتوضا قال فلقيت ثوبان في سجد مشق فذكرت ذلك له فقال صدق  
وانا صبيت له وضوءه واجيب عن حديث صفوان بانه انما لم يذكر القي فيه لقلة وقوعه  
ولذا لم يذكر فيه الاعمال والجنون وقد روى ابن ماجة عن عائشة عن فوعان اصابه في ارجل  
او قلس ومذي فليصرف فليتوضا ثريين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم وفي رواية  
الدارقطني ثريين على صلاته ما يتكلم والحديث هذا وان كان مرسل لكنه حجة عندنا  
وعند الجمهور لا سيما ويعضده حديث معاذ بن طحمة والله المستعان وروى الدارقطني انه عليه  
الصلاة والسلام قال القلس حدث والقلس محرك ويسكن لانه خارج مع الغشيان والقي  
مع سكوت القلس والاعمال لله تعالى علم واما قول صاحب الهداية في دليل الشافعي على ان  
الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال ولم يتوضا  
فليس له اصل واما حديث ابن جريح عن ابيه كما رواه الدارقطني وقد ذكر البيهقي عن الشافعي  
ان هذه الرواية ليست بثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن الغريب ما ذكره القاضي  
ابو العباس من ان امام الحرمين في النهاية والغزالي في البسيط ذكران هذا الحديث مروي في الكتب



الفصل قال وهو وهم منها ولا معرفة لها بالحديث لا ينهاه الياسان اهل هذا الشأن واما ما رواه الدار  
 عن ثوبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فذري بوضوء فقلت يرسول الله افرضة  
 الوضوء من التي قال لو كان فريضة لوجدته في القرآن فقال لم يروه عن الوزير عني عتبة بن سكين  
 وهو متروك ومن ادلتنا ما في موطا مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رفع رجعه فتوضا  
 ولم يتكلم ثم يرجع وبنى على ما قد صلى وما في مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق  
 عن الحارث عن علي بن رضوان الله تعالى عنه قال اذا وجد احدكم رزقا او عاقا او قينا فيلنصرف فليتب  
 فان تكلم مستقبل والا اعتد بما مضى وفيه عن سلمان مثله وفي مسند الشافعي عن ابن عمر  
 والرز بكسر الراء وتشديد الزاي القرقرة وقبل هو غز الحديث وحركته الخروج كذا في النهاية  
 وقال لسيوطي هو صوت خفي وفي لقاموس صوت يسميه من بعيد او امر وقول من  
 نفي صحة حديث في نقض الوضوء بالدم والقي والفقح ان سلم لم يقدح في صحة الاحتجاج  
 لعدم توقفه على صحة الحديث اذ الحسن كاف على انها قد تحصل من القدر المجمع كما في المتواتر  
 المنصوي مع انه راي من الثاني لها وهو لا يمنع راي مثله من التصحيح بالنسبة اليه عند غلبة  
 ظنه ان ملاه اي القى القربان لم يكن ضبطه بـ ٢ بكلفة وقيل بان لم يكن معه الكلام وقال زفر  
 قليل القى لكثيره اعتبارا باخراج من السيلين ولنا ما رويناه مقيد اب السيلان وما رواه  
 البيهقي في الخلافيات من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم يعاد الوضوء من سبع من اقطا  
 البول والدم السائل والقي ومن دسعة ملاه الغمر وتوم المضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة  
 وخروج الدم ولا يضرب نصف سهل بن عفان والجارود بن يزيد لوجود اصل الحديث  
 عند غيرهما والاسعة الدفعة الواحدة من التي على ما في النهاية واما ما ذكره صاحب  
 الهداية عن قول علي بن عبد الاحداث او دسعة ملاه الغمر وهذا اللفظ عن علي ليس له  
 اصل وينتقص بصق فراد وبشرب الدباب دم جرح بحيث لو بشرط الفراد او ترك دم  
 الجرح لسال لا يسقط لحم وود منه لعدم نجاسة الدود في ذاته والعم في اصله واما  
 في الدم المايح فناقض عند ابي حنيفة وان لم يله الغمر بشرط محد ملاه وعن ابي يوسف  
 انه ان كان من قرحة نقض مطلقا وان كان من الجوف لا ينقض حتى يله الغمر وفي  
 النوادر ولو قام اكل مرة دون ملاه الغمر المجمع قدر ملاه قال ابو يوسف ينقض ان  
 اتحد المجلس لان اتحاد جميع التفرقات كما في سجدة التلاوة وقال محمد بن احمد السبب  
 وهو الغثيان لان اصل اضافة الفعل الى سببه وهو الاصح كما في الكافي ولو ارضينا العنان  
 وجعلنا الادلة متعارضة ميدان البيان فان جعنا بينها فهو اول عند الامكان جعنا ما رواه  
 الشافعي على القليل في القى وما لم يسل وما رواه زفر على الكثير توفيقا بين الادلة ثم القليل  
 في القى غير ناقض وعلى هذا يظهر ما في المجتبى عن الحسن لو تناول طعاما او ماء ثم قاء من ساعته  
 لا ينقض لا نه ظاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل القى فلا يكون حدا فلا يكون نجسا  
 وكذا الصلابة الرتضع وقاء من ساعته قيل هو المختار لا بلغا عطف على ما او منصوص بخلاف

اي لا ينقض

اي لا ينقض القى اذا كان بلغا اصلا اي سوا كان من الرأس ومن الجوف لم يكن ملاه الغمر او كان ملاه  
 لم يكن مخلوطا بطعام او كان مخلوطا به والى ان الطعام دون ملاه الغمر واما لو كان الطعام ملاه الغمر  
 فانه ينقض بالا اتفاق وقال ابو يوسف بلغ المائل من الراس لا ينقض والصاعد من الجوف ان كان ملاه  
 الغمر ينقض كغيره من انواع القى وما ليس يحدث كالدم الذي ليس يسايل والقي دون ملاه ليس نجس  
 بفتح الجيم اي ليس نجاسة عند ابي يوسف وهو الصحيح عند صاحب الهداية وغيره وقال محمد بن  
 احتياط واختاره ابو جعفر الهندواني وغيره فان قيل دم الاستحاضة والجرح الذي لا يرق ليس يحدث  
 وهو نجس جيب بالان لا نسلم انه ليس يحدث غايته انه حدث لا يظهر اثره الا بخروج الوقت ونحو  
 منكن اي مستند الى ما لو انزل بالسقط واعلم ان النوم ان كان اضطجعا او انكاه على حد الوركيت  
 نقض وان كان استنادا الى شئ يسقط المتكى عند انتمه فان زالت المقعدة عن الارض نقض  
 اتفاقا وان لم تنزل ذكر الطحاوي والقدريري له ينقض لحصول غاية الاسترخاء والروى عن ابي حنيفة  
 انه لا ينقض ٢ استقرار المقعدة على الارض يمنع من الخروج وان كان في قيام او ركوع او سجود  
 فان كان في الصلاة ٢ ينقض وكذلك ان كان خارجا وهو على هيبته من رفع البطن في السجود  
 عن الفخذين ويجافي العضدين عن الجنبين وذكر ابن شجاع انه ينقض خارج الصلاة وقال  
 الشافعي ينقض مطلقا انه لا يؤمن الحدث مع هذه الهيئات فافترقت هيئة القعود فتكنا  
 ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع  
 جنبه فاذا اضطجع استرخت مفاصله رواه البيهقي وروى ابو داود والترمذي عن ابن  
 عباس انه راي النبي صلى الله عليه وسلم نام وهو ساجد حتى عطف او نزع ثم قام فصلى فقلت يرسول  
 الله انك قد غنت فقال ان الوضوء لا يجب الا على من نام مضطجعا فانه اذا اضطجع استرخت  
 مفاصله وعطف النائم بفتح العين المجبة وتشديد الطاء المهمة اذ اخرج ابن عدي عن  
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على من نام قائما  
 لو قاعد او وضوء حتى يضطجع جنبه الى الارض واخرج ايضا عن ابن عباس عن حذيفة بن اليمان  
 قال كنت جالسا في مسجد المدينة اخفق فاحضنني رجل من خلفي فاذا انا بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فقلت يرسول الله وجب علي وضوء قال حتى تضع جنبك على الارض وهذه الاحاديث وان كانت  
 بالفرادها لا تخلو عن ضعف الاله اذا تعاضدت لم تنزل عن درجة الحسن ولما روى عنه صحيح  
 مثله فيجوز العمل به وقال ابو يوسف ينقض الوضوء بعد النوم في سجود الصلاة وقال لا ينقض به  
 لهم ما رويناه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا نام العبد في السجود بياهي الله به ملاه يكتفه فيقول  
 انظروا الى عبدي روجه عندي وبدنه في طاعتي وانما يكون في الطاعة ان لو بقيت طهارته ٢ نه  
 بدونه اما كبر وكبره وفي الظهيرة لو نام قاعدا فسقط ان انتبه قبل ان يصل جنبه الى الارض  
 لا ينقض وقيل ينقض اذا ارتفع مقصده عن الارض والاول اصح وفي الخلاصة ان الاول قول  
 ابي حنيفة والثاني قول محمد ولو وضع يده على الارض ونام او نام محتيا وراسه على ركبتيه  
 لا ينقض ولو صلى المريض مضطجعا فنام فالصحيح انه ينقض ولو نكس مضطجعا ان كان



نغاسا خفيفا بحيث يسبح ما يتحدث عنده لا ينقص نثر النوم وما ذكر بعده من الاغوا والجنون  
 مظنات للحدثات اقيمت مقامها والاصل فيها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم العيان وكما السه  
 فاذا نامت العيان استطلق الركاء وما اذا نام قاعدا او قائما بحيث احمل زوال المقعدة به  
 فلا ينقص لما في سنن ابي داود كان اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ينتظرون  
 الصلوات حتى تحقق رؤسهم اي تضطرب ثم يصلون ولا يتوضون واعتبر مالك نقل النوم  
 حال الجلوس لا مظنة استرخاء الفاصل غالبا فاذا برأ الحكم عليه لثقا سببه ولنا اطلاق  
 ما رويان حديث حذيفة وغيره واما ما في سنن البزار باسناد صحيح كان اصحاب رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ينتظرون الصلاة فيضعون جنوبهم فنهزم من ينام ثم يقوم  
 الى الصلاة فيجب حمله على الناس وقال الحلواني ذكر للناس مضطجعا والظاهر انه ليس بخ  
 ٢ نه نوم قليل اقول بل هو مقدمة النوم وقد قال الدقاق ان كان ٢ يفهم عامة ما قيل حوله  
 كان حدثا وان كان يسهوا حرقا وحر فين فلا واما نومه عليه الصلاة والسلام فليس بخ  
 لانه من خصوصياته ولقوله عليه الصلاة والسلام تمام عياني ولا ينام قلبي والاعا وهو  
 مرض يوجب ضعف القوى والمراد به هنا الغلبة على العقل باي سبب كانت فيشمل السكر  
 وهو خفة تعتري الانساق وضابطه هناك اليمين وهو ان يكون في مشيئة اختلال وهو لا يصح  
 على ما في المجتبى وفي الخلاصة السكر حدث اذا لم يعرف به الرجل من المرأة وانما انتقض الوضو  
 بالظلمة على العقل لا بها فوق النوم مضطجعا ولهذا كانت ناقضة في جميع الاحوال لا ترى  
 ان المعنى عليه ٢ ينتبه بالنتية بخلاف النائم والجنون وهو علة تزيل العقل وتسلبه وهو  
 اقوى مما قبله وقهقهة بالغ عما كانت او سهوا وهي ما تكون مسموعة له ولجيرانه  
 سوا ظهرت اسنانه او لا والضحك ما يكون مسموعا له دون غيره وبطل به الصلاة دون  
 الوضوء وانما لا يسمع اصلا وليس يبطل لواحد منهما وقد بالغ لان قهقهة  
 الصبي لا تبطل وضوءه وبطل صلته في صلاة مطلقة اي ذات ركوع وسجود او ما يقوم  
 مقامهما من الايمان فلا تنقض القهقهة في صلاة جنازة ولا في سجدة تلاوة وتنقض في نافلة  
 على الدابة وقال مالك والشافعي واحدا تنقض القهقهة وضوءا بها لو تنقضت في الصلاة  
 لنقضت خارجها وفي صلاة الجنازة وسجدة التلاوة كما في النواقض ولما ان القياس ما ذكره  
 ولكن تركناه فيما اذا كانت القهقهة في ذات ركوع وسجود بما رواه الدارقطني عن ابي هريرة  
 وعمران بن حصين والطبراني عن ابي موسى الاشعري واللفظ له قال بينهما رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس اذ دخل رجل فنزى اي وقع في حفرة كانت في المسجد وكان  
 في بصره فضر فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من ضحك ان يعيد الوضوء والصلاة ولنا ايضا ما قدمنا من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يعاد الوضوء من سبع وقوله من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة فانه  
 روي بسلا ومسندا وقد اعترف اهل الحديث كلهم بصحته من سلا والمرسل حجة عندنا

وعند الجمهور واما روايته مسندا فنحن عدة من الصحابة كابن عمر ومحمد الخزازي واي موسى  
 الاشعري واي هريرة وانس وجابر وعمران بن حصين وقد استوفى صاحب التخرج الكلام  
 على الطرق كلها ولتقتصر منها على طريقين طريق ابن عمر وهو ما روى ابن عدي في الكامل من  
 حديث عطية ابن بريقة حدثنا ابي حذيفة عن ابن قيس السكوني عن عطاء بن عمر قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة  
 واما الطعن فيه بان يقية مدلس فكانه سمعه من بعض الضعفاء وحرف اسمه قد فرغ  
 بانه صرح فيه بالتحديث والمدلس الصدوق ان صرح بالتحديث نزول نعمة التدليس  
 وبقيقة من هذا القبيل وطريق محمد وهو ما روى ابو حنيفة في مسنده عن منصور بن زاذان  
 الواسطي عن الحسن بن محمد عن ابي عبد الخزازي عنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال بينما  
 هو في الصلاة اذ اقبل اعمى يريد الصلاة فوقع في زبية بضم الزاي وسكون الموحدة فتحتية  
 اي حفرة فاستضحك لقوم فقهمتهوا فلما انصرف صلى الله تعالى عليه وسلم قال من كان منكم قهقهة  
 فليعد الوضوء والصلاة قيل ومحمد هذا صحبة له فهو مرسل ايضا وروى ابن محمد الذي  
 صحبة له هو محمد البصري الجملي الذي كان الحسن يقول فيه اياك ومحمد فانه ضال الفضل  
 ومحمد هذا هو الخزازي كما هو مصرح في مسند ابي حنيفة ولا شك في صحبته ذكره ابن مندة  
 وابو نعير في الصحابة وروى به حديث جابر انه لما صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخبارام  
 محمد فبعت محمد وكان صغيرا فقال ادع النشاة الحديث والمباشرة الفاضلة وهي  
 ان مس فرجه فرجها وهو منتشر الالة وقال محمد انما ينقض اذا خرج المذي لان الناقض  
 خروج النجس ولما ان المباشرة على هذه الصفة لا تخلو غالبا عن مذي فجعل الغالب كالحق  
 احتياط وفي الفتية وكذا المباشرة بين الرجل والظلم وكذا بين الرجلين لتوجب الوضوء عليهما  
 ثم عبارات اكثر الكتب منظورة على ان الصحيح والمفتي به قول محمد ٢ من المرأة اي لا ينقض  
 الوضوء من المرأة سوا تكون اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله وهو قول عمر وبعض  
 الصحابة لقوله تعالى او جاء احد منكم من الغائط او لمستم النساء بقصر اللام كما قرأه حمزة والسا  
 وحقيقة المس المس لقوله تعالى فمسهوا بايد بهم وقال مالك ينقض المس اذا كان يلتذ به  
 ولنا ما في الصحيحين من حديث عائشة انها قالت كنت انا بين يدي رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ورجلاي قبليته فاذا سجد غزني قبضت رجلي واذا قام بسطتها وما في سنن الاربعة  
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض ارجائه ثم يصلي ولا يتوضأ ورواه البزار  
 في مسنده باسناد حسنه واجيب عن الاية بان المس يكفي به عن الجماع وحمل الاية عليه  
 اولي توافق قراءة ٢ مستم فانه مفسر بالجماع عند الجمهور وقد قال ابن عباس المراد بالجماع  
 اذ ان الله تعالى حيي كنى بالحسن عن القبيح كما كنى بالمس عن الجماع في قوله تعالى وان طلقتموهن  
 من قبل ان تمسوهن والمراد بالجماع بالجماع ولا الاية تفسير بان يكون التيمم رافعا للحدث  
 الا صغرا والا كبر ٢ الذي كراي ولا ينقض الوضوء مس ذكره او ذكر غيره مطلقا وقال الشافعي ينقض

على وجوه من الصحابة وقال الشافعي  
 لا يحد ينقض مس المرأة بالجماع  
 الماس وهو الذي



اذا كان بطن الكف او بطن الاصابع وبه قال مالك اذا كان عن شهوة وقال احمد من المخرج ينقض  
الوضوء ذكر اكان او انشئ لما روى احمد والطبراني عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا افوض احدكم يده الى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء وما روى اصحاب  
السنن الاربعة عن بسرة بنت صفوان انه عليه الصلاة والسلام قال من مس ذكره فليتوضا  
ولنا ما رواه الجماعة الا ابن ماجه عن قيس بن طلق عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو الا بضعة منك بفتح الموحدة اي قطعة  
من جسدك قال نعم مذي هذا الحديث حسن ثبت يروي في هذا الباب ورواه ابن جبان  
في صحيحه ورواه الطحاوي وقال هذا حديث مستقيم غير مضطرب في سنده ومنتنه فهو  
حديث صحيح معارض لحديث بسرة وامام قيل من ان المراد به المس يحايل فرد بان تعليله  
عليه الصلاة والسلام ياتي ذلك قال بعض المحققين ان الحديثين لم يسلم من الطعن  
فيهما والحق انهما لا ينزلان عن درجة الحسن لكن ترجح حديث طلق بان الرجل اقوى في الحال  
لا يهرأ حفظ واضبط للاقوال وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وابن  
عباس وحذيفة ابن اليمان وعمران بن الحصين وايي الدرداء وسعد بن ابى وقاص انهم  
كانوا لا يرون النقص منه وان روى النقص عن غيرهم كعمرو بن وهب وابي يونس الانصاري وزيد  
ابن خالد وايي هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وعائشة رضي الله تعالى عنهم  
ابن جهمين ذكره ابن الهمام وفي شرح الآثار للطحاوي لا تعلم احدا من الصحابة افتى بالوضوء من  
مس الذكر الا ابن عمر وقد خالفه في ذلك لاكثر فتأمل وتدبر فانه على تقدير تساويهما اذا  
تعارضتا تساوتا ولا صل عدم التقض وان سلكتا طريقا لم يجمع جعل مس الذكر كناية عما يخرج  
منه وهو من اسرار البلاغة يسكتون عن ذكر الشيء ويرمزون عليه بذكر ما هو من رواد  
فلما كان مس الذكر غالبا يرادف خروج الحدث منه ويلزمه عبرته كما عبر الله سبحانه  
بالحي من الغايط مما يقصد الغايط لاجله وعرف فيه فبطابق طريق الكتاب والسنة وكذا الخلاف  
في مس الذكر وفرض الغسل بالضم اي اغتسال غسل فيه وانقه بالغسل مصدر غسلت وبه قال  
احمد في قول الرواة يمين وقال مالك والشافعي غسلا سنة في الغسل كالوضوء فيها وضوء  
ظنيان كما قدمنا ولما اختلف الفرق بينهما ان المأمور به في الوضوء غسل الوجه وهو ما يقع به الوا  
ولا مواجهة بداخل الفم والالنف والمأمور به في الغنابة غسل جميع البدن على وجه المبالغة  
لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا فاقى غسله حرج كذا في العين يستقط وما لا حرج فيه  
يبقى ودخل الفم والالنف مما لا حرج فيه وايضا يغسلان عادة وعبادة نفلا في الوضوء  
وفرض من نجاسة الحقيقية فينتملها نص الكتاب والله تعالى اعلم بالصواب واما  
استنكاهما بقوله عليه الصلاة والسلام كما رواه ابو داود عن عمار ومسلم عن عائشة  
عشر من الفطرة وعندها المضمضة والاستنشاق فمدفوع بان كونها من الفطرة لا ينبغي  
وجوبها لانهما الدين وهو اعم منه فلا يعارضه قال الله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها

وورد كل مولود يولد على الفطرة وروى الدارقطني عن ابي هريرة لكن يستد ضعيف جدا  
انه عليه الصلاة والسلام جعل المضمضة والاستنشاق فريضة للحجب وفي رواية انه عليه  
الصلاة والسلام جعل المضمضة والاستنشاق في الحجب ثلاثا وانصدق الجمع على اخرج اثنين  
منها عن الفرض فتبقى مرة واحدة وامام في الهداية من انه عليه الصلاة والسلام قال انهما  
يعني المضمضة والاستنشاق فرضان في الغنابة سنتان في الوضوء فلا يصلح له وروى ابو جهمين  
عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجرة عن ابن عباس فيمن شئى المضمضة والاستنشاق  
قال لا يعيد الا جنبا وبثله يترك القياس وان ادعى الشافعيان عثمان وعائشة الراويين غير  
معروفين ببلدهما اذ عدم معرفتهما بالما بعد عهد بينهما لا ينبغي معرفة من اخذ عنهما  
وفي الظاهر يقو من اغتسل وبين اسنانه طهامة ٢ باس ٢٧ من ما بين الاسنان رطب فيصل الماء الى  
ما تحته وقال الامام علي بن ابي طالب في ذلك الموضع وينبغي ان يجل الاول على حال  
خلله والثاني على قدمه ولو شئى المضمضة فترشرب ماء واتى على جميع فاه اجزاه ولا فلا والله  
الياس في الانف كالخبر المضمضة والعجين يمنع وكل البدن اي يغسل جميع بدنه مرة واحدة  
ستوعية للشعر والبشرة لقوله عليه الصلاة والسلام تحت كل شعرة جابة فلو الشعر  
وانقوا البشرة رواه ابو داود والترمذي وقوله عليه الصلاة والسلام من ترك شعرة  
من جسده لم يغسلها فعليه كذا وكذا من النار قال علي كرم الله وجهه من ثم عادت شعري  
وكان يحمره كذا روى في الامام فيجب غسل المسرة وفرج المرأة الخارج ودخل القلفة عند بعض  
الشافعية ولو كان في الاذن ثقب فان كان فيه قرط وظن ان الماء لا يصل اليه يخرج يده حركه وان لم يكن  
فيه قرط فان كان لا يصل الماء اليه لا يتكف اركبته وان كان بالان ام الماء عليه دخل وان لم  
يبرر يدخل امر الماء واجزاء المسرة سيما بالنسبة الى السمات ولا يتكف باذخا شي ولا يضطر  
ما يتضح من غسله في الاذخا خلاف ما اذا افطر فيه كله او اكثره وسننه وفي نسخة وسننه اي  
يسن في الغسل ان يغسل يديه اي الى راسغيه او لا لانهما آلة التطهير وفرجه ٢ نهضة النجاسة  
فتشمل قبله وديره وان اقتص في اللغة بالقبل ويزيل النجاسة اي الحقيقية عن بدنه ان كانت  
عليه ليله تنسيع باسالة الماء ولا يغنى ذكرها عن ذكر الفرج كما ظنه شارح الكنز لا تقديم  
غسله هنا سنة وان لم يكن فيه نجاسة كتقديم الوضوء حتى مسح الراس على الصحيح وهو ظاهر  
الرواية لقول يمينه تروضا وضوءه للصلاة الحديث كاسيا في وان روى الحسن عدمه لان  
غسله ٢ بدنه ثم يتوضا الا رجليه هذا الاستثنا ثابت في بعض النسخ فهو متصل اي يغسل  
اعضاء وضوءه او يستعمل اجزاه الا غسلها فانه يؤخره الى اخر الامر ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا  
ثم يغسل رجليه ٢ والمستقيم بصيغة المفعول اي يجمع الماء المستعمل بان كان اغتساله في  
مكان يجمع فيه الماء غسل رجليه في مكان اخر وان كان في مكان لا يجمع فيه الماء كما لو اغتسل على  
لوح او حجر او قباب غسل رجليه ثم في المواضع الثلاثة للتراخي في الرتبة مع الإيصال الترتيب  
والى جواز المهمة فان المولاة ليست شرط عندنا وكان الاول ان يعطف بالواو او الفافانه خسر



واظهر اصل ذلك ما روى صحاب الكلب الستة عن ابن عباس قال حدثني خالتي يمونة قالت  
ادبني اي قربت رسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة بكسر الغين اي ما يقتل  
به فغسل كفيه مرتين او ثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افزع على فرجه وغسله بثلاثا ثم ضرب  
بشماله الارض فذلكها اذا شرب الماء ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افزع على راسه ثلاثا فغسل  
كل حنطة ملاء كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تقي عن مقامه ذلك فغسل رجليه ثم اتيت  
بالمندل فودعه ثم كيفة الصب ان يفيض على منكبه اليمين ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على  
سائر جسده او بيد الراس وهو الاظهر لحديث يمونة وغيره من عدة احاديث اوردها  
البخاري في جامعهم ويكفي لذات الضميمة اي لصاحبة الشعر المضموران ينزل اصلها اي  
اصل الضميمة وفيه اشعار بان لا يجب عليها الا ذوا بيها وعصرها كما قال بعض المتأخرين  
والصحيح انه يجب غسل الذوايب وان جاوزت القدمين ثم المراد بالابتلال هنا هو وصول  
الماء الى اصول الشعر حتى لا يكتفى بالابتلال الحاصل بالمسح لكن في المتن ان الماء يصب الفسل  
بعض البدن فسمي بيده حتى يبل جسده كله اجزاء واحترق بذات الضميمة عن ذي الضميمة  
فانه يجب عليه تقضها في الصحيح واما اذا كانت الضميمة منقوضة فيجب ايصال الماء الى انحاء  
الشعر كما في الحجة لعدم المحرم واغلا يجب عليها تقض ضميرتها لما روى الجماعة الا البخاري  
عن ام سلمة قالت قلت لرسول الله ان امرأة اشترت راسي فانقضه لفصل الجنابة وفي  
رواية للحيضة والجنابة فقال لا انما يكتفي ان تحتشي على راسك ثلاثا فحيثما تقيضي  
عليك الماء فتطهرين والضفيرتين فسكوت وقيل بضمهما ولما في اي داود من انهم استفتوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال اما الرجل فليشتر راسه فليقضه حتى يبلغ  
اصول لشعره واما المرأة فلا عليها ان لا تقضه لتصرف على راسها ثلاثا عزفات ليكنها  
وفي رواية لمسلم عنها انما تقضه للحيضة والجنابة قال لا الحديث لكن روى دارقطني عن ابن  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسلت المرأة من حيضها تقضت شعرها  
نقضا وغسلته بطني واشتات فاذا اغتسلت من الجنابة صببت على راسها الماء وعصرته  
واوجب ما لك لذلك في الفسل كما في الوضوء واوجب ابو يوسف في الفسل ووجهه ما في  
آية الفسل من المبالغة وموجبه بكسر الجيم اي سبب وجوبه اي فرضه فان الموجب  
الحقيقي هو الله سبحانه وتعالى انزل مني اي نزوله وخروجه وهو من المرأة رفيق اصغر  
ومن الرجل غليظ ابصر ورايحه كرايحة الطلع ذي دق وفي بعض نسخ ذي قوة او دق  
وغلبة وشهوة اي وذي شهوة وكانه عطف تفسيره عند لا نقض الا في نقض المنى  
عن الظاهر حتى لو انزل من غير شهوة بان حمل شيئا ثقلا او ضرب على ظهره فسبقة المنى  
لا يغسل عليه وبه قال مالك وقال لشافعي عليه الفسل لما روى مسلم وابوداود عن ابي سعيد  
الخديري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما الماء اي الفسل من المنى واجب  
اذا هو خطاب جار مجرى لادام ولنا قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا واجبت من قضا شهوة

لان الرجل

لان الرجل اذا قضى شهوته من المرأة جانبها والحديث محمول على الخروج بشهوة لان الدم فيه  
للعهد الذي انتهى الماء المعهود وهو الخارج عن شهوة كيف وهو متناول لا لا يوجب الفسل  
كالذي وخوه وربما ياتي على اكثر الناس جميع عمره ولا يرى هذا الماء مجردا عن شهوة او حصر  
انما يكون بضرب على الصلب وخوه على انما منع وجود مني بدون شهوة لا ترى الى تفسير  
عائشة النبي بانه ابيض تخين يتكسر منه الذكر والسارة لا يكون الا من شهوة كذا ذكره  
بعض المحققين وفيه بحث لا يخفى على المدققين وقال ابو يوسف لا بد من بقا الشهوة  
عند خروج المنى من ذكره واكتفى بوجودها عند انفصاله من الصلب حتى يطامع الاتفاق  
على انه لا يجب الفسل اذا انفصل عن مقره من الصلب بشهوة الا اذا خرج على راس الذكر  
وتظهر غرضه فيمن استبقى بكفه وامسك ذكره حتى سكنت شهوته فخرج المنى بلا شهوة  
وفيمن اغتسل قبل البول والنوم والمنى وخوها ثم خرج منه بقية المنى حيث يلزمه الفسل  
عندهما خلا فله وقولهما احوط كما لا يخفى وبغية حشفة وهي ما فوق موضع الختان  
من راس لذكر او قدرها اذا كانت مقطوعة ولو من مقطوع الا شئيين في قبل او دبر وانما يقل  
والثقا الختانين كما في الحديث الذي لا يتناول الدبر ولا الحاصل في القبل ايضا ليس بالتقار  
حقيقة وانما هو مجازة لان مكان المرأة اعلى من فوق مخرج البول ومحل الوطى سفله والختان  
سنة للرجل كرامة لها اذا جماع الختونة الذوق في نظر الفقه سنة فيهما غير انه لو تركه  
يجبر عليه الا من خشية الهلاك ولو تركته هي لا على الفاعل وهو ظاهر لان الحد واجب عليه  
اتفاقا والمفصول به اما عند اي يوسف ومحمد فله لا ما وجب عليه الحد الذي يجتاط في تركه  
فله ان يجب الفسل الذي يجتاط في فعله اول واما عند اي حنيفة فله ان لا يجتاط في الحد  
تركه وفي الفسل فعله وقالت الظاهرية لا يجب الفسل بدون الا نزال لما في الصحيحين عن  
ابي بن كعب قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يصيب من المرأة ثم يغسل  
فقال يغسل ما اصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي يقال لا يغسل الرجل في الجماع اذا خالط اهله  
ولم ينزل ولما روى مسلم عن اي موسى لا يشهري قال اختلف رهط من المهاجرين  
والانصار فقال لا نصاريون لا يجب الفسل الا من الدفق او من الماء وقال المهاجرون بل  
اذا خالط فقد وجب الفسل فقال ابو موسى انا اشفيكم من ذلك قال فاستاذنت على عائشة  
فاذن لي فقلت يا اماء اني اريد ان اسالك عن شي وانا استحييك قالت لا تستحيين ان تسالني  
عما كنت سالا عنه امك التي ولدتك فاما انا امك قلت فايوجب الفسل قالت على الخيم سقطت  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس احدهم بين شعبها الأربع ومثل الختان  
الختان فقد وجب الفسل وفي مسند عبد الله بن وهب انه عليه الصلاة والسلام قال  
اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الفسل انزل لم ينزل وللفظ اي شئيبه في  
مصنفه وتوارت الحشفة وفي الترمذي وابن ماجه عن عائشة اذا جاوز الختان  
الختان وجب الفسل فعلته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاعغسلنا



ولا يبارضه قوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الماء من الماء لا يروى ابو داود والترمذي وصححه  
 ان الفتيا التي كانوا يفتون انما الماء من الماء كانت رخصة وخصه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ثم امر بالاعتسال وفي رواية ثم امرنا بهذا امصرح بالشيخ وان الماء موجود فيه تقديراته  
 سبب الاتزال اذا الغالب في مثله الاتزال وهو منقصب عن بصره فاقيم السبب الظاهر وهو  
 الالتقام مقام الاتزال احتياطا وما ذكرناه ما تقرر لان هذا الفعل اقرب مقام الاتزال في حق وجوب  
 المحذ فان يقوم مقامه في وجوب الغسل اول وبهذا اخرج علي رضي الله تعالى عنه على الانصاف  
 فقال توجبون الرجم ولا توجبون صاعا من الماء ثم السببية موجودة على الكمال في الاتزال  
 في الدبر لكونه سببا لخروج المني غالبا كالايلاج في القبل لا شترهما في دواعي الاتزال ويجب على  
 المفعول به وان لم يكن سببا لتزول ما به احتياطا لوجوب الغسل ثم مطلق الاتزال في الذي  
 يتناول ايلاج الذكر في القبل والدبر وايلاج الاصبع وفي ايلاج الاصبع الدبر خلاف في ايجاب  
 الغسل ورؤية مستيقظ اي علمه ليدخل الاعمى والروية تستعمل في معنى العلم بالتفريق  
 اهل اللغة ومنه رايته الله اكبر كل شيء المني بالنصب على المفوضية او الذي يفتح ميم فتشكو  
 مجة او بكسر المجهمة ونشديد الياء ما يخرج من الرجل عند الملاعبة مع اهله وهو ما رقيق  
 يضرب الى البياض واما ما يخرج من المرأة فيسمى القذى يفتح القاف والذال المجهمة يعني اذا  
 استيقظ النائم فوجد بللا فان كان منيا يجب عليه الغسل تذكر احتلاما او لم يتذكر وكذلك  
 ان كان مذيا وقال ابو يوسف غسل عليه ان راي مذيا ولم يتذكر احتلاما لان خروج الذي  
 موجب للوضوء لا للغسل حال اليقظة فيا لم يخرج في النوم وبه اخذ خلف بن ابوب  
 وابو الليث لكونه اقيس ولهما ما روى ابو داود والترمذي عن عائشة قالت سئل رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل  
 يرى انه قد احتلم ولا يجد البلل قال لا يغسل عليه فقالت ام سلمة يرسول الله فالمرأة ترى  
 ذلكا عليها الغسل قال نعم انما النساء شقائق الرجال لان النوم مظنة الاحتلام  
 فيعمل عليه ثم يحتمل انه كان منيا فترك بواسطة الهواء احتياطا لزم في باب العبادات  
 وانما قيد بالمستيقظ لانه لو افاق السكران والمغني عليه فوجد مذياه غسل عليه لانه وجد  
 سبب خروج الذي وهو السكر والافعال عليه وتوضيحه ان النبي لا بد له من  
 سبب وقد ظهر في النوم وان لم يتذكر احتلاما لكونه مظنة فان راحة النوم تهيج الشهوة  
 مع احتمال حدوث الرقة فاعتبر منيا احتياطا ولا كذلك المغني عليه والسكران لانه لم  
 يظهر فيهما هذا السبب وانقطاع الحيض لقوله تعالى ولا تقر بهن حتى يطهرن  
 بتشديد الطاء اري يغتسلن فان منع الزوج من القربان الذي هو حقته وجعل الغسل  
 غاية لذلك لمنع دليل على وجوب الغسل والتفاسل في نقطاعه لا جماع والقياس على  
 الحيض لا وطى بهيمة اي لا يوجب الغسل وطى دابة وكلا وطى ميتة وصغيرة لا تشهي  
 بل الاتزال نقصان السببية في اقتضاء الشهوة وقال مالك والشافعي لا يشترط الاتزال

فيها اعتبارا لهما بغيرهما وسن اي الغسل للجمعة بضمين ويسكن الميم لما روى ابو داود  
 والترمذي والنسائي عن قتادة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من توضا يوم الجمعة  
 ونعمت ومن اغتسل فهو افضل وهو مذهب جمهور العلماء وفقهاء الامصار وفي الاغصان  
 وهو المعروف من مذهب مالك واصحاب البراد وقيل انه قال بوجوبه لظاهر قوله عليه  
 الصلاة والسلام الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم اي بالغ رواه مسلم عن ابي سعيد  
 الخدري واجابوا عنه بان مصفى واجب متاكدا لازما ثابت جمعا بين الحديثين وقيل الحديث  
 الاول ناسخ للحديث الثاني والدليل على تاخره ما رواه ابو داود عن عكرمة ان ناسا من اهل  
 العراق جاؤا فقالوا لابي عباس اتري الغسل واجبا يوم الجمعة فقال لا ولكنه خير او خير  
 لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدا الغسل كان الناس  
 يهوديين يلبسون الصوف ويعلمون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقا متقارب السقف  
 انما هو عريش فخرج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في تلك الصوف  
 حتى ثارت منهم رياح اذ يذكرك بعضهم بعضا فلما وجد صلى الله تعالى عليه وسلم  
 تلك الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم اغتسلوا ولا يمس احدكم امثلا ما يجد من  
 دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع  
 مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق ثم هذا الغسل  
 لليوم عند الحسن بن زياد وللصلاة عند ابي يوسف وهو الاصح لقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل رواه الشيخان عن ابن عمر والعبدين والاحرام  
 وعرفة اما العبدان وعرفة فلما روى ابن ماجة في سننه والطبراني في معجمه عن ابن عباس  
 انه عليه الصلاة والسلام كان يغتسل يوم العبدان والبراد في مسنده من حديث الفاكه  
 بن سعد وهو صحابي مشهور ولا يعرف له غير هذا الحديث ان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة واما الاحرام فلما روى الترمذي  
 والدارقطني عن خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه انه صلى الله تعالى عليه وسلم بخود لاهلا  
 واغتسل والمعتنى انه كان يجرده لا حرامه ويغتسل سوا كان حجا او عمرة فيفيد المواظبة  
 الدالة على كونه سنة ومن الفروع ان الغيب اول بالماء المباح اذا وجدته وهو حايض او  
 ميت ويقيم البيت والحايض وكذا من المحدث ويتوضا اي المتوضي او يريد الصلاة والاول  
 ان يقرأ بجهولا ولو قال يتطهر لكان اعمرا وظهر عا السماء الطر والندى والتنج والبرد الذي  
 لقوله تعالى واتزلنا من السماء ماء طهورا ونزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به والارض  
 اي وبما ينهاس العيون والابرار والقدران لقوله تعالى المر تران الله اتزل من السماء ماء  
 فسلكه ينابيع في الارض وسنهاماء الجاه لما روى مالك واصحاب السنن الا ربعة عن ابي هريرة  
 ان رجلا سال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يرسول الله انا تركت الجرح ويحل مضى  
 القليل من الماء فان توضا نابه عطشتا افتوضا من الجرح فقال عليه الصلاة والسلام



هو الظهور ماؤه الحلي مبيته صححه الترمذي وقال سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث  
فقال حديث صحيح وروى ابو داود والترمذي من حديث الخديري قيل رسول الله انتوضا  
من بر بضاعه وهي بر تلقى فيها الحوض اي خروقه والحوام الكلاب والنتن فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا نجسه شي وحسنه الترمذي وصححه ابن القطان وكذا  
قال الامام احمد هو حديث صحيح فحينئذ يستدل بالقدر الصحيح على طهورة الماء وبالاجماع  
على نجسه بتفسير وصفه بالنجاسة واما انه لا يتنجس الا اذا اتسخ كما قال مالك فلا اذا لم  
يلكن الاستدلال عليه بصدر الحديث وهو قوله لا نجسه شي اذا اجتمع على نجسه بالتفسير  
يفيد ان ظاهره غير مراد على ان ماها كان جاريا في البساتين كما رواه الطحاوي بسنده عن  
الواقدي وان تغير اي لونه او طعمه وانت بالملك بفتح الميم اي طول البت وهو مصدر  
مكث بفتح الكاف وضمها والاسم منه المكث بضم الميم وكسرها وذلك لبقا اسم الماء  
عليه او اختلط به طاهر كالهشوات والزغرات والصابون والورق الواقع في المياه  
ومن الخريف فان النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل يوم الفتح من قصعة فيها اثر العجين  
رواه النسائي والماء بذلك يتغير وما يدل على ذلك ما رواه الشيخان عن ابن عباس  
ان رجلا كان واقفامع النبي صلى الله عليه وسلم فوق قصته ناقته وفي رواية فاقصته  
وفي اخرى فاقصته اي كسرت عنقه وهو محرم فمات فقال رسول الله اغسلوه بماء  
وسدر وكفونوه في ثوبه ولا تخطوه ولا تخراراسه فان الله عز وجل يبعثه يوم القيامة  
مليبا وليس في الحديث ان الماء اغلي بالسدر كما ذكره صاحب الهداية واما تعظيمة  
راس المحرم وتطييبه حال موته عند نفاخه من دليل اخر ياتي في محله والميت لا يغسل  
الا بما يجوز للحيا يتطهر به وروى مالك في الموطا من حديث ام عطية قالت دخل علينا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت ابنته فقال اغسلوها ثلثة او خمسا  
او اكثر من ذلك بماء وسدر واجعلن في الاخرة كافورا وشيئا من كافور الحديث والغسل  
بالماء والسدر لا يتصور الا بخلط السدر بالماء او بوضعه على الجسد وصب الماء عليه  
وكيف ما كان فلا بد من الاختلاط والتغير فيكونان مما لا يضرك اذا اخرجته اي الطاهر  
او اختلطه عن طبع الماء وهو الرقة والسيلون بان غلب الطاهر الخاط على الماء والصحيح  
انه لا يعتبر غلبة اللون كما قال به محمد بن يعقوب الا جزا كما قال به ابو يوسف ونقل بالعكس  
عنهما فكان لهما روايتان وقال مالك والشافعي يرفع الحديث بما غلب على شئ طاهر  
كاشنات وزعفران مع الاتفاق على ان الماء المطلق يزيل الحدث وان المقيلا يزيله اذا حكم  
منقول اليه التيم عند فقد المطلق في النص والاختلاف في الماء الذي خالطه الاشنات ونحوه يبنى  
على انه هل تنقيد بذلك ام لا فقالا تنقيد به لا يقال ما الزعفران ونحن لا نكر انه يقال ذلك  
ولكن لا يمنع مع ذلك ما دام الخاط مغلوبا اذ يقول القائل فيه ما من غير زيادة في ماء  
الدو السيل حالة غلبة اللون الطين عليه واضافة اليه للتصريف كاضافته للبر

او العين لا للتقييد كما بطيخ والفرق بين الاضافتين عدم صحة تقي الماء في الاولى وصحة في الثانية  
فحيث لم يصح التقي وقبل الاطلاق كان مطلقا ولم يكره من ازالته الحكمة شرعا اذ ذواله بار تفاعه  
وهو بان يحدث له اسم على حدة ولزوم التقييد يندرج فيه وانما يكون ذلك اذا كان الماء مغلوبا  
اذ في اطلاقه على المجمع حينئذ يكون اعتبار الغالب عدما وهو عكس لما ثبت لغة وعرفا بشرعا  
او غيرهما اي اذا غير الخاط الطاهر طحا اي من جهة الطبخ لا حينئذ ليس بما مطلق لعدم تبادره  
عند اطلاق اسم الماء ولا يعني بالمطلق الا ما يتبادر عند اطلاقه وهو اي الطبخ بعض المطبوخ مما  
لا يقصد به النظافة جملة حاوية وقيدة به لا لو كانت النظافة تقصد به كالمسدر والاشنات  
يطبخ بالماء فانه يتوضا به الا اذا خرج الماء عن طبعه وان اختلط به اي بالماء نجس بفتح الجيم ويجوز  
كسرها اذا المتنجس يخلو عن النجاسة فتفهم عينها بالاول فان كان اي للماء جاريا اما حقيقة  
وهو ما يعده الناس جاريا وقيل ما يكر استعماله او ما يذهب ببنته والحق بالجارى حوض  
الحمام اذا كان الماء ينزل من اعلاه حتى لو ادخلت القصعة النجسة او ايد النجسة فيه لا يتنجس  
واما حكمنا اشار اليه بقوله او عشر في عشر وبه قال عامة المشايخ وعليه الفتوى كما قال ابو الليث  
وقيل ثمان في ثمان واثناعشر في اثني عشر وفي الهداية وغيرها تعتبر بذراع الكرياس توسعة  
على الناس وهو سبع مشنات ليس فوق كل مشنة اصبع قائمة وفي المحيط الاصح ان يعتبر  
في كل مكان وزمان ذراعه وفي شرح الوقاية وانما قدرنا الغدير بعشر في عشر بناء على قوله  
عليه الصلاة والسلام من حفر بئر فله حزمها اربعون ذراعا فيكون لحزمها من كل جانب عشرة  
اذ ربع ففهم من منع غير صاحب البئر عن حفر بئر في العشر لا يذاب الماء الى ما يحفره ومن عدم  
عن الحفر فيا رواه ذلك لعدم انجذاب الماء اليه اعتبارا والعشر في العشر هذا خلاصة كلامه وفيه  
نظرا لان كون حزم البئر عشرة اذ ربع من كل جانب قول البعض والصحيح انه اربعون من كل  
جانب كما سيأتي ان شاء الله تعالى في محله لا نجس اي لا تنكشف ارضه بالعرف اي بالاعراف  
بكف واحد او بكفين وقيل يعتبر تقدير عمقه بذراع وشبر لا نجس بفتح الجيم وضمها وهو محذور  
على جواب قوله فان كان ويجوز رفعه اما عدم نجاسة الجارى فان عدم اثر النجاسة دليل على  
عدم بقائها واما عدم نجاسة العشر في العشر فلا نه في معنى الجارى وكلام النص ظاهر في عدم  
نجاسة موضع وقوع النجاسة وهو مروي عن ابي يوسف وبه اخذ مشايخ بخارى والحنابلة توسعة  
على الناس اذ امكن النجاسة مريئة وفي المبسوط والبدائع والمفيد انه نجس واليه اشار القدر  
في مختصره بقوله جاز الوضوء من الجانب الاخر وعن ابي يوسف انه كالماء الجارى لا نجس بل بالتغير  
وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عليه عدم التفرقة بين المريئة وغيرها لما رواه الطحاوي عن جابر  
ابن سبيد قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فانه هينا الى غدير فيه جيفة  
فلقننا وكنا الناس حتى اتانا النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما لكم لا تستقون فقلنا  
برسول الله هذه الجيفة فقال استقوا فان الماء لا نجسه شي فاستقمنا وار توين







له الجماعة البخاري واما سعيد بن ابي سعيد هذا فذكره الخطيب قال واسمه عبد الجبار وكان ثقة فانتقت الجماعة والحديث مع هذا لا ينزل عن الحسن ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا وقع الذباب في شراب احدكم فليغسه ثم لينزع فان في احد جناحيه داء وفي الآخر شفاء رواه البخاري وزاد ابو داود وانه يتقي جناحه الذي فيه الداء في رواية ابن ماجة والنسائي فاذا وقع في الطعام فامقلوه فيه فانه يقدم السر ويؤخر الشفاء ولو لا ان موته فيه لا بأس به لم يامر عليه الصلاة والسلام بغسسه الذي هو في العادة سبب لموته قال ابن المنذر ولا علم بذلك خلا فالاما كان من احد قول الشافعي ثم اطلاق المص يقتضون انه لا فرق بين الموت في الماء والا لفاقية بعد الموت ولا بين الماء وباقي المايهات وهو الصحيح وهذه المسئلة داخلة فيما قبلها لان ما يعيش في الماء لا دم فيه ذكره ابن الهمام وفيه نظر اذ المراد به ما في المولد بقربة المفايلة على انه قد يكون ما في المولد وله دم سايل كالخنزير الماء والكلب الماء فان الاصح انه لا بأس به كذا الهداية والكافي ولا يبعد ان يكون ما في المولد مطلقا صا ليس له دم سايل وعلا متهمان ميتته اذ الفيت في الشمس لا تسود بل تبيض ولا يتوضا اي ولا يرفع الحدث بما اعتصر يجوز قصر الالف ومدها اي بما اعتصره الخالق او المخلوق من شجر او ثمر لانه ليس بما مطلق والشجر يعم ما ينبت من الارض كان له ساق او لا والتمر يشمل البذور والجوب ولا بما استعمل القرية واجبة او مندوبة كالوضوء على الوضوء او اريد بها ان ينوى الوضوء حتى يصير عبادة او رفع حدث والحاصل انه عند ابي حنيفة وابي يوسف كل من رفع الحدث والتقرب وعند محمد التقرب كان معه رفع او لا وعند زفر الرفع كان معه تقرب او لا واغاص محمد الاستعمال بالقرية لانه اغاصوا بانتقال بخاسة الذنوب اليه كما ورد في الحديث الدال عليه وذلك يكون الابنية القرية لديه ووافقنا الشافعي في الجديد خلا فالملك لانه ما طاهر في محل طاهر فيبقى على حاله كالوضوء به ثوبا طاهرا وان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الماء طاهر الا ان يتغير بجمعه اولونه او طعمه بخاسة فحدث فيه لكن الحديث غير قوي كما تقدم عن البيهقي واعلم ان كلام المصداق على حكم الماء المستعمل لعدم التوضي به وليس بدال على حكمه بالطهارة او عدمها فنقول لم يثبت مشايخ العراق خلافا بين الائمة الثلاثة في ان الماء المستعمل طاهر غير ظهور وانته مشايخ ما وراء النهر واختلف الرواية فعن ابي حنيفة في رواية الحسن عنه وهو قول انه نجس بخاسة مغلظة وعن ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة انه نجس بخاسة خفيفة وعن محمد وهو رواية عن ابي حنيفة وهو الاقبيس ان طاهر غير ظهور واختار هذه الرواية المحققون من مشايخ ما وراء النهر وغيرهم وهو ظاهر الرواية وعليها الفتوى ما دلت الجحاسة فارواه مسلم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسلن احدكم في الماء الا يهرق وهو جنب مع ما رواه ايضا عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبولن احدكم في الماء الراكد

و سنن ابي داود انه عليه الصلاة والسلام قال لا يبولن احدكم في الماء الا يهرق ولا يغتسلن فيه من الجحابة ووجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام سوى في النهي بين البول في الماء والغتسل فيه لكن ابو يوسف قال بالتخفيف لا اختلا فالعلماء واما دليل الطهارة فارواه البخاري عن جابر قال مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم وابوكروهما مائيتان فوجداني قد اغشي علي فتوضا النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه علي فاقت فقلت يرسل الله كيف اصنع في مالي كيف اقضي في مالي فلم يجني بشي حتى تركت آية الميراث وروى البخاري ايضا من حديث ابي حنيفة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى عليه وسلم وهو في قبة حرام من ادم ورايت بلا لا اخذ وضوء النبي صلى الله عليه وسلم والناس ينتدرون الوضوء من اصاب منه شيئا فتح به ومن لم يصب منه شيئا اخذ من بلل يد صاحبه وفي المحيط لو ادخل الجنب يده في الماء لا يضره استحسانا لانه ربما لا يمكنه استعمال الماء لا بالغتراف منه فسقط اعتباره دفعا للضرورة وكل هاب وهو الجلد قبل الدباغ ديبغ اي بما يمنع النتن والفساد كالقرظ والعفص والتتريب والتشميس والالقاء بالريح لا يجرى التحفيف فقد طهر لما روى بخاري في صحيحه والحاكم وصححه والبيهقي في سننه وصححه عن ابن عباس قال اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يتوضا من سقا فقبله انه ميتة فقال دباغه يربا خيشه او نجسه او رجسه ولما في سنن الترمذي وصححه والنسائي وابن ماجة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها هاب ديبغ فقد طهر وفي صحيح مسلم اذا ديبغ الاله هاب فقد طهر وفي الصحيحين عن ابن عباس قال تصدق علي مولاة يلمونه بشاة فانت فربها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابها فديبغوه زاد مسلم فانتقمتم به فقالوا انها ميتة قال انما حرم اكلها وزاد الدار قطني وليس في الماء والقرظ ما يطهرها وفي لفظ قال انما حرم عليكم لحمها ورجلها في مسكها اي جلدها وفي لفظ ان دباغه طهور اخرج هذه الالفاظ في حديث يهونه ثم قال وهذا لا سائند كلها صحاح وفي ايمان البخاري من حديث سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا نتبذ فيه حتى صار شتا وقال مالك والشافعي بخاسة جلد الميتة ولو ديبغ لما في السنن الاربعة من حديث الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عبد الله بن عكيم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى جهمينة قبل موته ان لا تستفص من الميتة باهاب ولا عصب قال الترمذي حديث حسن وعند احمد قبل موته بشهر او شهرين قال البيهقي وجاء في لفظ اخر قبل موته باربعين يوما واجيب بان حديث عكيم لا يوازي حديث ابن عباس في جهة من جهات الترجيح للاضطراب في متنه وسنده ولا خلافا في صحبته كما ذكره النووي في الخلاصة وقال البيهقي وغيره صحبة له ولهذا يرجع احمد عن قوله به او لا حيث دل على انه وقع اخر اقبل وعلى تقدير مساواته ليس بينهما معارضة لان الاله هاب اسم لغير المذبوغ وبعد الديبغ يسمى اديما وشنا واما ما رواه الطبراني في الاو



من لفظ هذا الحديث هكذا كنت رخصت لكم في جلود الميتة فلا تشفوها من الميتة بجلد ولا  
بعصب ففي سنده فضالة بن مفضل مضطرب والحق ان حديث ابن عكيم ظاهر في النسخ لو لا  
الاضطراب فان من المعلوم ان احد الايتنفع بجلد الميتة قبل الدباغة لانه جنيذ مستفدى  
فلا يتعلق به النهي ظاهر اثر الدليل على حصول الدباغة بالشميس او التزيب ما في الدار  
عن معروق بن حسان عن عمر بن ذر عن عباد عن عائشة قالت قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم استشفوا جلود الميتة اذا هيدي بغت نرا باكان او رمادا او ملح او مأكلا  
بعد ان يزد صلحها ان ابا حاتم وابن عدي انكروا معروفا وروى ابو حنيفة عن عمار عن  
ابراهيم قال كل شيء يمنع الجلد من الفساد فهو دباغ الا ان اصاب الماء يعود نجسا  
في رواية وفي اخرى لا وبها قالوا وهو لا يظهر بجلد الخنزير والادمي اما جلد الخنزير فلما  
عينه لقوله تعالى ولحم خنزير فانه رجس والضمير المضاف اليه لقربه فان قيل المضاف  
اليه غير مقصود فلا يعود الضمير عليه غولفت ابن عمر وخدمته اجيب بان يعود  
الضمير الى المضاف اليه شايع من غير تكبر فقول له تعالى واشكر وانعمة الله ان كنتم اياه  
تصدون وجوز الوجها في قوله تعالى ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ولا ت  
في صرفة الى الخنزير عله بهما دون العكس فهو احوط واما جلد الادمي فليلا يتجاسر  
الناس على من كرمه الله تعالى بان تذال اجزايه ولا يجوز الانتفاع به لكونه مالا  
يجوز الانتفاع به لا يؤثر الدباغ فيه وفي المحيط الصحيح ان عين الكلب ليس بنجس وبه  
قال صاحب الهداية وفي المبسوط الصحيح من المذهب عندنا ان عين الكلب نجس وعند  
محمد ان الفيل كالخنزير وعندهما كسائر السباع لما في سنن البيهقي عن انس ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يفتنط بشت من عاج والعاج ناب الفيل كما في الحكم وعظمه كما في الصحيح  
وما ظهر جلده بالدباغ طهر اي جلده المفهوم من الجلد المضاف الى الضمير الراجع الى ما قبل  
بالقصة الشرعية لانها ما نعمة من تشرب بالجلد بالوطبات كان الدباغة رافعة للوط  
وقيد الشرعية لخراج ذبح الجوسي مطلقا والحرم صيد اقله يظهر بها الجلد بل بالدباغ  
لانها امانة وكذا الجمه وان لم يوكلا ان الجلد يظهر بالذكاة اتفاقا والهم متصل به فلا يكون  
نجسا وهو مختار للركي وصاحب الهداية والحنفة وفي المحيط وهو الصحيح من المذهب  
وفي البدائع وهو اقرب الى الصواب لان النجاسة بالدم المسفوح وقد زال بالذكاة وقال  
كثير من المشايخ يظهر جلده بها ولا يظهر لوجه كما لا يظهر بالدباغ قال شاذي الكثر هو الصحيح  
واختار صاحب النهاية والنهية ومالا يظهر جلده بالدباغ فلا يظهر جلده بالذكاة وتشعر  
الميتة وريشها وبرها وصوفها وعظماها وسننها ومنقارها وعصها اذ ايبس وذهب  
لحمه وكذا ظلفها وخافرها وقرنها طاهر وكذا البنها ويضعها عند اي حنيفة اذ لم يكن على  
هذه الاشياء سومة وبه قال مالك وقال الشافعي كذا لك نجس الحاقا للنجس بالكل ولما تقدم  
من حديث ابن عكيم لا تشفوها من الميتة باهاب ولا عصب ولما علقه البخاري عن الزهري

في عظام الموتى نحو الفيل وغيره وقال ادركت ناسا من سلف العلماء يشتطون بها ويدهمون  
بها لا يرون بها باسا وتقدم حديث انس مرفوعا عند البيهقي واخرجه الدارقطني عن عبد  
المجاري بن مسلم من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة  
لحمها اما الجلد والصوف والشعر فلا باس به فان قيل عبد المجاري ضعفه الدارقطني فالجواب  
ان ابن جبان وثقه فلا ينزل حديثه عن الحسن واخرج ايضا عن ابي سلمة بن عبد الرحمن  
قال سمعت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول لا باس بمسك الميتة اذا دباغ ولا باس بصوفها وشعرها وقرنها اذا غسل بالماء فلهذه  
عدة احاديث لو كانت فتنة حسن متنته فكيف لها انما هدي الصحيحين وكذا الانبياء  
شعره وعظمه وعصبه طاهر لان هذه الاشياء تخلوها الحياة لعدم المحس الذي هو من خصا  
فلا يكون بانفصالها ميتة ولا له عليه الصلاة والسلام ناول شعره ايا طمحة فقتله بين الناس  
واما لو تنف الشعر فينجس باعتبار طرفة المتصل بالجلد وقيل عصبها نجس في الصحيح لان فيه  
حياة بدليل تالمه بالقطع وقيل طاهر لانه عظم غير متصل بغير بهمة وتبدل فيها نجس اي بفتح  
الجيم وكسر هاء اي وقع نجاسة من بول او خمر او دم او خنزير او متنجس قليلا كان او كثيرا او ما  
حيوان وانتج اي تورم او تنفس اي تقطع وتقرق صغيرا كان او كبيرا او مات مثل ادومي وشاة  
اي كبيرة فانها اذا كانت صغيرة جدا فحمها حكم الذبابة ينزح كل ما بهمة في اخره فيها اي في  
البئر وفي بعض النسخ كل ما فيها اي في الصور المذكورة جميعها ان امكن تزج جميعه بان لا يكون  
مصبيا اما اذا وقع فيها نجاسة او مات فيها حيوان وانتج فلا تنشر النجاسة في البئر واما اذا  
مات فيها مثل ادومي فلما روي البيهقي والدارقطني واللفظ له عن ابن سيرين ان زنجيا وقع في  
بئر زمزم يعني فمات فام به ابن عباس فاخرج وامر بها ان تنزح فظلمتهم عين جات من  
الركن فامر بها فسدت بالقياطي والمطارف ونحوها حتى تزحها فلما تزحها انفجرت عليهم  
وهو مرسى فان ابن سيرين لم ير ابن عباس والقياطي بالضم ويكسر القياط بالمصرية والمطارف  
الوردية وروى الطحاوي وابن ابي شيبه فحصل الماء لا ينقطع فنظر فاذا عين تجري من قبل الحجر  
الاسود فقال ابن الزبير حسبك واما ما نقل عن ابن عبيدة انا عكة منذ سبعين سنة لم ار  
صغيرا ولا كبير ابهر حديث الزبي الذي قالوا انه وقع في زمزم وقول الشافعي لا تعرف هذا  
عن ابن عباس كيف وروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الماء لا نجسه شيء  
ويتركوه وان كان قد فعله فلنجاسة ظهرت على وجه الماء او للتنظيف فذوق بان عدم  
علمها لا يصلح دليلا في دين الله سبحانه ورواية الحديث كملات به وقد قلت بنجاسة ما دون  
الثلثين لدليل اخر وقع عندك فلا تستبعد من ابن عباس فعله الظاهر من السوق ولفظ  
القال فمات فامر بنزحها انه الموت لنجاسة اخرى علوان عندك لا تنزح لنجاسة ايضا  
ثم بينهما وبين الحادثة قريب من مائة وخمسين سنة فكان اضرار من ادركها وانتبهما  
اول من عدم علم غيره وقول النووي كيف يصل هذا الخبر الى اهل الكوفة وبجمله اهل مكة استبعا



بعد وضوح عدم طريق سداد ومعارض بقول الشافعي لا تجد انتم اعلم بالخبر والصحيحة منا  
فاذا كان خبر صحيح فاعلموا في به حتى اذهب اليه كوفيا او بصريا او شافعييا فهلا قال كيف يصل  
هذا الا اولى بكم وبجهله اهل الحرمين وذلك لا تتشاور الصحابة رضي الله عنهم في البلاد خص  
في العراق وما حوله من السواد قال الجعفي في تاريخه نزل بالكوفة الف وخمسماية من الصحابة  
والا اي وان لم يكن نزع كل ماء في البئر لكونها معينا فقد رما بالهراي فينزع مقدار ما فيها  
اي من البئر وفي بعض النسخ ما بها اي في وقت الوقوع ويؤخذ في قدره بقول ذي بصارة  
يفتح موحدة اي خيرة ومعرفة بامر الماء ان الرجوع الى اهل المعرفة اصل شرعي قال تعالى  
فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون واعلم ان عبارة تقتضي الاكتفاء بقول واحد والذي  
في غير هذا المختصر صوفي شرح الوقاية ويؤخذ بقول رجلين للهابصارة بامر الماء وهو  
الاشبه بالفقهاء ووافق بقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم والظاهر ان اصل العبارة ذوي  
بصارة على لفظ المشتى وان النسخ اسقطوا الواو فتغير المعنى وترتب عليه فساد المعنى  
نقدرايت اصل البرجدي على التثنية قال وفي بعض النسخ بلاء افراد وهو مبني على ما في  
زاد الفقهاء انه يكفي قول رجل ذي بصارة والنسخة الاولى هي الاولى لما في الهداية والظاهر  
وغيرها هذا وعن ابي حنيفة انه ينزع منها ما يتاد لو وعن محمد ثلثها قال في الخلاصة  
وبه يفتى في نحو دجاجة كهرة وحمامة وما اشبهها في الجنة ولم ينزع نزع اربعون  
دلو او طريق الوجوب لما روي الطحاوي عن الشعبي في الطير والسنور وغوهم يقع في  
البئر قال نزع منها اربعون دلو او عن الخفي في السنور مثله وعنه ما نزع منها سبعون  
وعن حماد بن ابي سليمان في دجاجة وقعت في البئر نزع منها قدر اربعين او خمسين  
ثم يتوضا منها وهو المذكور في الجامع الصغير وروى ابن شنينة عن عطاء بن حار وروى الطحاوي  
عن حماد بن ابي سنان استحبابا لما روي عن الاولين وقيل الى خمسين لما روي عن عطاء وحماد  
وفي نحو عصفور بضمين كفارة وسلم ابرص وغوها في الجنة نصف ذلك اي عشرون  
دلو او جوبا الى ثلاثين استحبابا بقول النبي صلى الله عليه وسلم في فارة ماتت في بئر ونزجت  
من ساعته نزع عشرون دلو او ذكره في الهداية وغيرها لكن في كتاب الحديث لماده واما  
ما رواه الطحاوي عن قول علي كرم الله وجهه في بئر وقعت فيها فارة فانت نزع ماؤها  
وقوله اذا سقطت الفارة او الدابة في البئر فانزجها حتى يغلبك ماؤها فحمله على الفارة  
المتخفة والدابة الكبيرة والصغيرة التي على بدنها نجاسة توفيقا بين الاثر والدلو او وسط  
بفتحين اي متوسطا وهو ماكثر استعماله في ذلك البئر اطلاقا للسلف فيصرف الى المعتاد  
وقيل ما يستعمل في ذلك البلد وغيره اي غير الوسط احتسابا به اي بالوسط يعني اذا نزع  
بدلو غير وسط نزع به على حساب الدلو او الوسط حتى لو نزع بدلو عظيم يسع عشرون دلو  
وسطا من بئر وجب فيها ذلك كتنفى بدلو واحد خلا فالنظر واعلم ان مسابلا ابار مبنية على  
اتباع الآثار لا التماس اعمام تطهيرها لهدم الجدران والطين كما قاله بشر

واما عدم

واما عدم تنجيسها كما نقل عن محمد بن ابي جعفر راي وراي ابي يوسف ان ماء البئر في حكم الجاهلي  
لوجود البيع من اسفلها والاخذ من اعلاها ثم قلنا وما علينا الوامر بان نزع بعض دلو او خالف  
السلف ومن الطريق ان يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كالا عتي في  
يد القايد انتهى نزع الترح يكون طهارة لها وللدلو وللرشاء والبكرة ويد المستقي روي ذلك عن  
ابي يوسف والحسن بن نجاسة هذه الاشياء كانت نجاسة ما البئر كما فتكون طهارتها  
بطهارة البئر كما نفي المخرج كالان اذا تنجس بنجاسة المخرج صارت خلصت بطهارة الدلو  
تبعها ومن اخذ عروة الانسان ابريق وغوه بيده وهي نجاسة وكلما غسل يده ياخذ عروة الدلو تطهر  
العروة بطهارة يده وكذلك اليد المستقي تطهر بطهارة المحل وقيل الدلو طاهرة في حق هذه البئر  
اي غيرها كدم الشهيد طاهر في حق نفسه فقط ولو وقع البصر والروث والخفي في الدلو لا ينجسها  
استحسانا ولا فصل في ظاهر الرواية بين الرطب واليابس والصحيح والتكسر لشمول الضرورة  
للكل ان يستكثره الناظر وهو المروي عن ابي حنيفة قال في الهداية وعليه الاعتقاد اختارنا  
عما قيل الكثير ان ياخذ وجه ثلث الماء وربعه او اكثر او كله او لا يخلو دلو عن بكرة ولو بعت  
الشاة وقت الحلب في الحلب فري من حينه ولم ياخذ اللبن من لونه لا ينجس اللبن كما روي عن  
علي كرم الله وجهه ولا في فيه ضرورة اذ يتعذر او يتعسر الاحتراز عن بعرها وقت الحلب  
والبعر للبصير والروث للخيول والحمر والخفي بكسر الخاء للبقرة والهداية ولا يعفى القليل في الدلو  
على ما قيل لعدم الضرورة فانه المتساهل في تركه مكشوبا وقد قال عليه الصلاة والسلام في  
فارة ماتت في السمن ان كان جامدا فالقوها وما حوله وان كان ما بها فلا تقر بوهاء ولا يفسد  
الماء بخمر حام وعصفور استحسانا لحدوثها بن مسعود انه خرب عليه حمامة فسميها بصبي  
وذرق علي بن عمر طاب ريسه بحمصاة وصلوا ولم يفسدها واصله حديث ابي امامة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال انها اكرت علي باب الفار حتى سلمت فخرها الله تعالى  
بان جعل المسجد ما واهما فهدى ليل على طهارة ما يكون منها ويقاس عليها غورها من طير يوك  
لجها وفي الهداية اجمع المسلمون على اقتناء الحمامات في المساجد والعلم بان يكون منها مع  
دروء الامر تطهيرها اما الاول فيراد الاجماع العملي فانها في المسجد الحرام مقبلة من غير تكبير  
مكر من احد من الصالحين العلم بان يكون منها واما الثاني فمن عايشة قالت امر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور وان تظف وتطيب رواه ابن جابر في صحيحه  
واحمد وابوداود والترمذي وغيرهم وقد قال تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتي  
للطائفين والساكنين والركع السجود ولا يفسد الماء بوقوع ادمي او ما يوكل لحمه اذا خرج  
حيال لم يكن عليه نجاسة وهو الصحيح سوا كان جنب او محدثا ثم ماء البئر والجنب والخمس  
فيه لطلب السقالات لرفع الحدث طاهران في الاصح عند ابي حنيفة وعلى حالهما عند ابي  
يوسف وطاهر وطهور عند محمد والتحقيق ان بقاؤه طهورا للضرورة كما قالوا احيى  
لو ادخل الحدث او الجنب او احبض طهرت يده في الماء لا غتراف لا يصير مستحلا استحسانا



لما روي ان لله اس كان يوضع على باب مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه ماء وكان اصحاب الصفة يفتشون منه للوضوء وغيره بايديهم ولا فيه بلوى وضرورة للحاجة ويتجسس ليرى من وقت الوقوع اي وقوع الحيوان الذي وجد ميتا فيها ان علم ذلك الوقت ولا اي وان لم يعلم وقت الوقوع فان لم يتنج الحيوان في ماء البئر فمذ اي فتجسس من ابتداء يوم ليلة وهذا كله اذا كان الواقع نجسا او حيوانا ميتا ولم يتنج في الماء وان اتجسبه اي في الماء فمذ اي فتجسس من ابتداء ثلاثة ايام ولياليها ولا لا يتجسس من ذ وجد فيها من الماء طاهرين ووقع الشك في نجاسته فيما مضى واليقين لا يزول بالشك ولا ينجس ان الوقوع سبب ظاهر للموت فيستند اليه وان احتمل الموت بغيره لان الوهم لا يعتبر في مقابلة الظاهر كمن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فانه بحال موته على تلك الجراحة لا بها السبب الظاهر وان احتمل غيره بان يموت بسبب اخر لكن عدم الانتفاخ دليل القرب فقد روي يوم ليلة ان ذلك قبل المفادير في باب الصلاة والانتفاخ دليل التقادم فقد روي بالثلاث كالأصالة على قبر من لم يصل عليه وهذا في حق الوضوء واما في حق غيره فيحكم بنجاستها منذ وجد حتى لو نوضا منها في تلك المدة اعادوا وضوءهم ولو غسلوا ثيابهم منها في تلك المدة لم يلزمهم غسلها على الصحيح لا من باب وجود النجاسة في الثوب ولو وجد ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يدركه حتى صابته لا يبعد شيئا من صلاته بالانتفاخ لان الثوب شي طاهر يطالع صاحبه او غيره على صابته النجاسة فان لم يشعر به هو ولا غيره علم انها صابته للحال ولا لذلك البير فانها غايبة مخفية عن الاعين لا يدري ما فيها ومن الفروع البعد عن البالوعة والبير المانع من وصول النجاسة الى البير خمسة اذرع وفي رواية سبعة اذرع والمعتبر هو الطعم او اللون او الزرع فان لم يتغير جاز ولا فلا ولو كان عشرة اذرع فما علم ان جميع ما ذكر في مسائل البير انما هو على تقدير ان يكون وجه الماء في البير اقل من عشر في عشر اما اذا كان عشر في عشر فلا حاجة الى الترحيق في التيقن اذا كان عمق ماء البير عشرة اذرع فصاعد لا يتجسس في اصح الاقوال وتقل عن جمع التقاريق اذا كان الماء فيها بقدر الخوض الكبير لا يتجسس وسور الادبي بالهز وبديل وهو بنية ماء القمار مسلما كان او كافرا جذا كان او حايضا الاحال شر به الحز لا نهانجس فتلا في الماء فتجسسه فان بلغ ريقه ثلاث مرات طهره عند ابى حنيفة لا من المايع غير الماء طهره عنده من غير اشتراط صبب للفرس او على وجه اذ قيل بكرهته والشك فيه والمحقق ان حرمة لم الفرس لكونه اله الجمل لا النجا لا ترى ان لونه حلال بالاجماع ذكره العيني في شرح تحفة الملوك وكل ما كوراي لمح وفي نسخة وكل ما كور اللحم اي من الطيور والدواب لا الدجاجة الخلد والابل والبق والضفادع الجمل له طاهر من غير كراهة وانما قلنا ان سور هذه الاشياء طاهر من غير كراهة لان اللصا يترشح من اللحم لهذه الاشياء طاهر وحرمة اكل الادبي لا حرامه لا نجاسته وكذلك حرمة الفرس عند ابى حنيفة في احاديث روايتين عنه ليست لنجاسته بل لانه اله الجهاد

وروي مسلم

وروي مسلم عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت اشرب وانا حايض وانا ولما النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في فيشرب وقد ورد ان المؤمن لا يتجسس رواه اصحاب السنة عن ابى هريرة ونجاسة الكافر في قوله تعالى انما المشركون نجس نجس باطنه في اعتق فلا يؤثري في نجاسة اعضائه ولا نه عليه الصلاة والسلام انزل وقد ثقيف في المسجد فلو كان النص على ظاهره لما انزلهم وسباع البهايم اي سورها وهي الاسد والنمر والفهد والذئب والضبع والكلب والخنزير والفيل ونحوها نجسا ما الكلب والخنزير فيوافقنا الشافعي واما ما ك فيقول بطهارة سورهم لانه يرى طهارة كل حي قلنا ثبتت نجاسة الخنزير بالنص والكلب بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم طهور انا احدكم اذا ولغ فيه كلبان يفصله سبع مرات رواه مسلم وابوداود واما سائر اسباع البهايم فوافقنا الشافعي تبعا لما ك لما روي بن ماجة من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابىه عن عطاء عن ابى هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحياض التي بين مكة والمدينة فقيل لها ان الكلاب والسباع ترد عليها فقال لها ما اخذت في بطونها ولما بقي شراب وطهور وما روي انتوضاها افضلتم الحز فقال نعم وبما افضلتم السباع كلها ولما ما روي عن عمرو بن العاص ورد احوصا فقال عمرو بن العاص يا صاحب الحوض ترد السباع ما ك هذا فقال عمر يا صاحب الحوض لا تجربنا فلو لا انه كان اذا اخبر بورود السباع يتعذر عليهما استعمالهما نهان عن ذلك وتاويل الحديثين انه كان في لا يتدا قبل تحريم لحم السباع او وقع السؤال في الحياض الكبار ونحن نقول ايضا ان مثلها لا تجسس على ان الدول معلول بعبد الرحمن بن زيد والثاني رواه الدارقطني وفيه داود بن الحصين ضعفه ابن جابر لكن روي عنه مالك وايضا مقتضى الحديث الاول طهارة سور الكلب وان كان دوت القلتين والشافعي لا يقول به وان خصصه بهما رجعا مصل الاصل المسئلة ووجب علونا والشافعي غسل الاناء بولوغ الكلب فيه لنجاسته عندنا ولم يوجب ما ك لظهوره عنده لكن يفصل عندنا ثلاثا لا سبعا احد يهن بالتراب كما قال الشافعي لما رواه الستة عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرات اولها والسابعة بالتراب شك الراوي وفي رواية اخرىها وفي اخرى احداها وهذا الاضطراب عيب عظيم في هذا الباب ولما رواه الدارقطني عن عبد الوهاب بن الضحاك عن اسمعيل بن عياش عن هشام بن عروة عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عنه عليه الصلاة والسلام في الكلب يلغ في الاناء يفصل ثلاثا وخمسا وسبعا قال وانفرد به عبد الوهاب عن ابن عياش وهو متروك وغيره يرويه عن ابن عياش بهذا الاسناد فاغسلوه سبعا ثم رواه ايضا عن عبد الملك بن ابى سليمان عن عطاء عن ابى هريرة انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء اهرقه ثم غسله ثلاث مرات قال في الامام وهذا سند صحيح ورواه ابن عدي في الكامل عن الحسين بن علي الكرابيسي حدثنا اسحق المزرق حدثنا عبد الملك



عن عطاء عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ولغ الكلب في آبار أحدكم  
فليهرقه وليغسله ثلاث مرات ثم أخرجه عن عمرو بن شعيب حدثنا إسحق الأزرق به  
موقوفا قال ولم ير فضة غير الكلب يسي ولما وجد له حديثا منكرا غير هذا وإنما جعل عليه أحمد بن  
حنبل من جهة اللفظ بالقرآن فاما في الحديث فلا يرى به بأسا ولا شك أن الحكم بالاضغف والصحة  
إنما هو في الظاهر أما في نفس الأمر فتجوز صحة ما حكم بضغفه ظاهرا وكذا العكس وثبت كون  
مذهب أبي هريرة ذلك قرينة تقيدان هذا إما إجازة الراوي المصنف وحينئذ فيعارض  
حديث السبع ويقدم عليه لأن معه دلالة على تقدم العلم بما كان من التشديد في أمر  
الكلاب أو الأمر حتى أمر بقتلها والتشديد في سورها يناسب كونه في ذلك الوقت وقد ثبت  
نسخه فينبطه حكم ما كان معه وبين طرعا الحديث بالكلية كان في عمل الراوي على خلاف  
كيفية ما روي دلالة ظاهرة عليه لا سخالة عدوله عن القطع إلى رايه الظني إذ ظنية خبر الواحد  
إنما هي بالنسبة إلى غيره وإياه وأما بالنسبة إلى من سمعه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقطعي ولا يجوز تركه إلا بالناسخ إذا لا يترك القطعي لا بثبته فبطل تجويز تركه بناسخ ثبت  
باجتهاده المحمل للخطأ مع أن ثبوت اجتهاده في حيز المنع وإذا عرفت هذا كان تركه للعمل  
به بمنزلة روايته للناسخ بلا شبهة فيكون الآخر منسوخا بالضرورة ولا استلزم سوء  
الظن به وسقوط عدالة وهو باطل باجماع الأمة ثم إن الشافعي جعل العدد تصديدا  
وعده إلى الثوب والارطوبة أخرى منه وإلى التحريم والتعدي وجعل مالك غسل  
الآبار من ولغ الكلب فقط مندوباً دون غيره من السباع ولو خنزيراً وحكم بأراقة الماء الطاهر  
وقيل لا يراق الماء أيضاً أن غسل الآبار تصديداً وكان مالك يرى الكلب كأنه من أهل البيت كالهرة  
ليس كغيره من السباع وكان يستعظم أن يعبد إلى رزق الله من الماء أو الطعام فيراق  
بولوغ الكلب فيه وقال جاء هذا الحديث وما أدري ما حقيقته وفي مدونهما لو تضافه  
وصلى فلا إعادة والهرة أي وسور الهرة التي لم تاكل نجاسة أو أكلتها ومكنت ساعة  
مكروه عند أبي حنيفة وقيل عند محمد أيضاً كراهة مخبر بما كراهة إليه الطحاوي وتنزيهه  
كأذهب إليه الكرخي وهو الأصح أنها لا تنجس النجاسة فيكره كما غس فيه صغيره  
وأصله كراهة خمس المستقطط يده في الآبار قبل غسلها وفي النواذر عن أبي حنيفة في هرة  
أكلت فارة ثم شربت لا يتنجس الماء لأنها غسلت فمها بلعابها ولها بها طاهر وهو قول  
أبي يوسف وهو مويد بالحديث منها ما رواه هو عن عبد ربه عن سعيد المقبري عن  
أبيه عن عروة ابن الزبير عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم تربه الهرة فيصقي لها الآبار فتشرب منه ثم يتوضأ بفضلها ورواه الدارقطني  
في سننه وضغف عبد ربه ويدفع بأن أبا يوسف أدري به منه ضرورة لعلمه بحال  
شيخه ومنها ما رواه الدارقطني وابن ماجه والطحاوي من حديث حارثة بن محمد عن عمرة  
عن عائشة قالت كنت التوضأ أنا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في آبار واحد

قد أصابت

قد أصابت منه الهرة قبل ذلك ومنها ما رواه أصحاب السنن الأربعة والطحاوي عن كبشة بنت  
مالك وكانت تحت بن أبي قتادة فدخل عليها فسكب له وضوءاً فجأت هرة فتشرب منه فاصفي لها  
الآبار حتى شربت قالت كبشة فوافي أنظر إليه فقال تعجبين يا ابنة أخي فقلت نعم فقال إن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال إنها ليست بنجاسة إنما من الطوائف عليكم والطوائف قال  
الترمذي حديث حسن صحيح ومنها ما في صحيح ابن خزيمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال إنها ليست بنجاسة هي كبعض أهل البيت وفي سنن الدارقطني هي كبعض  
متاع أهل البيت ومنها ما في صحيح الطبراني سئل أنس بن مالك عن الهرة قال خرج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلى أرض بالمدينة يقال لها بطن فقال يا أنس اسكب لي وضوءاً فسكب  
له فلما قضى صلى الله تعالى عليه وسلم حاجته أقبل إلى الآبار وقد أتى هو فوقع في الآبار فوقف له  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقف حتى شرب الهرة ثم سأله فقال يا أنس إن الهرة  
من سباع البيت فيفذر شيئا ولن ينجسه وأنها ما رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد  
والدارقطني عن عيسى بن المسيب قال حدثنا أبو زرعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم السنور سبع وعيسى مختلف فيه ثولثا وتضعيفا وعلى كل حال  
فليس محل الخلاف حاجة إلى هذا الحديث إذ ليس هو في النجاسة استقوطها اتفاقاً بالطوائف  
المنصوص عليه كاستيذان المالك والذين لم يبلغوا العلم عند دخولهم على مواليم  
وأهلهم في غير الأوقات الثلاثة المنصوص عليها في الآية المعلقة بأنهم طوائف عليكم  
بعضكم على بعض والدجاجة تنجس الدال ويثالث الخلة بتشديد اللام وهي التي يصل متقارها  
إلى النجاسة يكره سورها لأنها تنجس النجاسة فلا يخلو متقارها من ذلك لانه لا تغسل طهارته  
من نجاسته لكن لو تضافه جاز لا نه يثبث طهارته وشك في نجاسته والشك لا يعارض الثبوت  
فثبتت الكراهة لا لا يقال فلا يكره لو حبست في قفص ويجعل علفها وماها وراسها خارجة  
بحيث لا يصل متقارها إلى ما تحت قد يمتلأ بها بما تنجس بها استنهاها وكأكره سورها بل وبقر وغيره  
جلالة وهو التي تاكل النجاسة لكن إذا جهل حالها فما إذا علم حالها طهارته ونجاسته فالسور  
كذلك ولا يخل اكل الدجاجة الخلة والبقرة الجلدة إلا بحبس الأول ثلاثة أيام والثانية عشرة أيام  
وسباع الطير كالصقروالبازي والشاهين والحداة لا المحبوس الذي يعلم صاحبه بأنه لا قدر  
على متقارها روي ذلك عن أبي يوسف واستحسنه المشايخ وسواكن البيوت كالحية والفا  
ر والوزغة لأن الضرورة التي وقعت الإشارة إليها في الهرة موجودة فيها فانها تسكن البيوت  
ولا يمكن صون الآواني منها فلم يحكم في سورها بالنجاسة فتنبى الكراهة وقيل كراهة سورها  
لحرمة لحمها مع نذر صون الآواني عنها والأول يشير إلى كراهة التنزيه والثاني إلى القرب  
من التنزيه فقول مكره يجهلها وحكمه أن يتوضأ به ولا يتيمم والحار والبقلي وسور  
مشكوك في ظهور بنيه وقيل في طهارته والأول أصح لأنه لو مسح راسه منه لم يجد الماء لا يجب  
غسل راسه ولو كان الشك في طهارته لوجب غسله احتياطاً لتوهم النجاسة وسبب



الشك تعارض الخبرين في اباحته وحرمته فقد روى البخاري من حديث انس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جاءه جبار في خيبر فقال اكلت الحرام فسكت ثم اتاه الثانية فقال اكلت الحرام فسكت ثم اتاه الثالثة فقال افنيت الحرام فام ناديا فتادى في الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن الحرام الحرام الهلية فالكفيت الغدور وانها تقوى بالحلم فتحدثا انه اغاها لنها لم تحس وقال بعضهم نهى عنها البينة لانه تاكل العذرة قال ابن عباس لا ادري نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل انه كان حولة الناس فله ان تذهب حمولته ما حرمه يوم خيبر وروى ابو داود عن غالب بن الجهم قال صابنا سنة اي قحط ولو يكن في مال شي طعم اهلي لا شي من حرم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجر الهلية فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال طعم اهلك من سمين حرمك فانما حرمته من اجل جوار القرية كذا انفرد عن ابي ثوان فنص ابن عمر بن الخطاب عنه وعن ابن عباس طهارته وليس احد منهما اول من اذخر في مشكلا والبطل متولد من الحمار فاخذ حكمه وقيل البطل تابع لاهله فان كانت انا ففسوره مشكوك فيه وان كانت رمكة ففسوره طاهر واما ابن الجهم في الهداية انه طاهر وفي ظاهر الرواية انه نجس وحكم المشكوك قوله يتوضا به وييمم اي يجمع بين الوضوء بسوء الحمار والبطل وبين التيمم ان عدم غيره اي فقد ولو وجد جنيذ غير سوء الحمار والبطل وايهما اقدم جاز وقال زفر بن جندب تقديم الوضوء لتحقيق شرط صحة التيمم وهو فقدان ما واجب استعماله قلنا لا حينا في الجمع بينهما في الترتيب فان كان مطهرا فقد توضا به قدم او اخر ولا يفرضه التيمم وقد اتى به لكن الافضل تقديم الوضوء ولذا قدمه والعرق كالسور اي في جميع ما تقدم لان اللعاب والعرق كلاهما متولد من اللحم لكن في ظاهر الرواية طهارة عرق الحمار نجاسة لبنتها اما العرق فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب الحمار معروفا بالحرق الحمار فلا بد من ان تعرق الحمار وان ضرورة البلوى طاهرة لمن يركبه واما اللبن فمن شمس الائمة الصحيح انه نجس نجاسة غليظة لا حرام بالاجماع ولا ضرورة فيه وعن البردوي انه يعتبر فيه الكثير الناجس وصح فيكون على هذا نجاسة مخففة وعن محمد بن طاهر ولا يوكل **باب** بالتبوين او بالوقوف او بالاضافة الى قوله **التيمم** والباب في اللغة النوع وفي العرف نوع من المسائل اشتمل عليها كتاب فانه بخلة الجنس وفي نسخة فصل بدلا لالباب ثم التيمم في اللغة القصد ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون والشرع التصديق الصعيد الطيب لمسح الوجه واليد بنية استحابة الصلاة ونحوها لقوله تعالى فتميموا اصعيدا طيبا وقد شرع في غزوة المريسيع وهو ما بناه قد يد بين مكة والمدينة وهي غزوة بنى المصطلق **يختص** اي التيمم الوضوء اي يقوم مقام الوضوء بعض ان التراب بدل عن الماء لرفع الحدث فالهدلية بين الصعيد والماء فكما ان الماء مطهر مطلقا فذلك التراب هذا عند الشيخين واما عند محمد فالفضل بدل عن الفعل اي التيمم بدل عن الوضوء فان الامر وقع في القران بالتوضي ثم التيمم

عند العجز فلهذا لا يجوز عنده امامة التيمم المتوضي كما لا يجوز امامة الموي لمن يترك الركوع والسجود اتفاقا والفضل سوا كان عن جنابة او جفرا ونقاس لقوله تعالى ولا تستم النساء اي جامعتم فذكر نوعي الحدث عند وجود الماء ثم ذكر نوعي الحدث عند عدمه وامر بالتيمم لهما الصفة واحدة والحايض والنفساء في معنى الجنب عند العجز عن الماء اي الكافي لرفع الحدث لان مادونه لا يثبت به استحابة الصلاة فكان وجوده كالعدم وانما شرطنا في التيمم العجز عن الماء لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتميموا ولقوله عليه الصلاة والسلام الصعيد الطيب وضوء السليم ولو اني عشر رجح ما لم تجد الماء فاذا وجد الماء فليمسسه لبشرته رواه ابو داود وابن جبات والحاكم عن ابي ذر وصححه الترمذي وقال صحيح حسن لبعده اي الماء عن التيمم مبيلا اي بعد ميل او بقدر ميل سوا كان مسافرا او مقيما خارج المصلا وادخله كاصرح به في الاسرار وهو قول ابي حنيفة وهو المختار والميل ثلث فرسخ وذلك اربعة الاف خطوة كل خطوة ذراع ونصف ذراع بذراع العامة وذلك اربع وعشرون اصبا بعدد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله فيكون ثلث الف فرسخ ستة الاف ذراع او لرض يخاف زيادته او شدة او طوله باستعماله كالحجور وصاحب الجدي والحصى او بالحركة اليه كالبطون ومشتكى العرق الذي لا يزاد لكن يشق عليه الحركة وعندنا لثنا في لا يتييم الا اذا خاف تلف نفس او عضو وهو مردود لا طلاق قوله تعالى وان كنتم مرضى وفي المحيط ولو وجد المريض من يوضيه جاز له التيمم عند ابي حنيفة وعندهما لا يجوز ولو كان له خادم او اجير لا يجوز له بالا اتفاق وعلى هذا الوجه عن التوجه الى القبلة او عن التحول عن فراش نجس ووجد من يوجهه ويجعله بنا على ان القدرة بالغير لا تعد قدرة لان الانسان انما يعد قادرا ان اخص بحالة تهيئ له الفعل متى اذاد وهذا لا يتحقق بقدرة غيره ولهذا قلنا لو بذل الدين لايه المال والطاعة لا يلزمه الحج وعندهما تثبت القدرة له بالغير لان الله صارت كالتبعا عاتته واختار حسام الدين قوله او بردي يخاف الصحيح التيمم من استعمال الماء معه الهلاك او تلف العضو والمرض وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز التيمم للبرد الا في السفر ان الغالب في المصر وجد ان الماء الحار وامكان الاستدقاوي حنيفة ان عدمهما في المصر ليس بذاك ولو سلم فالندور لا ينافي اباحة التيمم خوفا حضور السبع وفي اطلاق المصنف انما لا يجوز للحدث التيمم خوفا لبرد وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيمم والا صل في ذلك ما رواه ابن مردويه عن ابن عباس ان عمرو بن العاص صلى بالناس وهو جنب فلما قدموا المدينة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال رسول الله خفت ان يقتلني البرد وقد قال تعالى لا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيم قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نقل الامام هذا الحديث بزيادة قيمته وصليت فضحك رسول الله او عدا ديا كان او غيره كالسبع والحية ويشمل هذا الحجوس فانه يصلي بالتيمم واختلف هل يعيد ام لا او عطش سوا كان عطش نفسه او رفيقه او دابة من كلب



وغيره وسوا كان العطش حاصل في الوقت او متوقفا في تالي الحال على ما ذكر في عامة الكتب  
 او عدم الماء كجبل او دلو او نحوهما او قوت ما يقوت لا الى خلف بفتحين اي بدلا وعوضا حتى يذهب  
 القيد عن قوت الجمعة فان الظهر يغلبها وعن قوت احدى الغرايض الخمس فان قضاها يغلبها  
 كصلاة العيد ابتداء بان كان جنباً او محدثاً او خاف ان اغتسل او توضأ فانتهاه بان كان الامام  
 او المقتدي شرع فيها فسبقه الحدث فخاف ان اشتغل بالوضوءان تقوته فان كان شرع فيها  
 بالتيتم يتيمروني بالافتقار لا نه متى ام بالوضوء فسدت صلاته لا يكون واجدا للماء فيها  
 وان كان شرع فيها بالوضوء يتيمروني عند اي حنيقة وعند الماء لا يجوز به التيمم لعدم خوف  
 القوت اذا لا حق يصلي بهد فراغ الامام ولا في حنيقة ان خوف القوت باق لا نه يوم الجمعة  
 فرعا اعتراه ما افسد صلاته والا ظهر قولهما والجنابة اي وكصلاة الجنابة لغير الوي فديده  
 لان اولى ينتظر ولو صلوا له حق الاعادة وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي الهداية  
 هو الصحيح وروى ابن ابي شعبة والطحاوي والنسائي في كتابا لكن عن ابن عباس قال اذا  
 خفت ان تغتسل الجنابة وانت على غير وضوء فتيمم وروى البيهقي ان ابن عمر في الجنابة  
 وهو على غير وضوء فتيمم وصلى عليها ونقل الدارقطني عنهما في صلاة العيد كذلك  
 وهو قول مالك والشافعي وما يستدل به على ذلك ما رواه الشيخان من حديث  
 ابي جهم الحارث بن الصمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غويس حمل فلقبه رجل  
 فسلم عليه فلم يرد عليه حتى اقبل على جدار فمسح وجهه ويديه ثم ردد السلام عليه ثم اعتذر  
 اليه فقال اني كرهت ان اذكر اسم الله الا على طهرا وقال لا على طهارة وهو اي التيمم ضربتان  
 وهما وضعتان على وجه الشدة ولو في مكان واحد على ما صح لعدم صيرورته مستوعلا  
 لحصول ما التزم به بدها بفضل وحاصله ان الضرب ركن فلو احدث بعده قبل المسح بغير  
 المسح تلك الضربة لكونها ركنا كما لو احدث في الوضوء بعد غسل بعض اعضاؤه قال السيد  
 ابو شجاع واختاره شمس البصرة وقال لا سيما في يجوز كن ملاه كفه ما فحدث ثم استعمله  
 ضربة مسح وجهه وضربة يديه مع مرقفيه لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم وما  
 رواه الدارقطني والحاكم وصححه من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال التيمم ضربتان  
 ضربة للوجوه وضربة للذراعين ولو وضع يديه مرتين من غير ضرب ففي  
 البسوط الجواز وفي الغاية الضرب اول وذلك ما يوافق لفظ الحديث واما اليد في الضرب  
 في اتنا الاصابع ولذا قال في الزاد ينبغي ان تكون الاصابع متفرجة عند الضرب واستيفان  
 مع العضوين بالتيتم واجب في ظاهر الرواية لا نه خلف عن الوضوء وفي الوضوء يجب  
 الاستيفان فكذا في التيمم حتى لو لم يسع ما تحت الحاجبين وفوق العينين او لم يركب  
 خاتمه وهو ضيق لا يجوز به وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه اذا تيمم على الاكثر جاز  
 والمرفقان يدخلان في المسح وبه قال الشافعي خلا فالزفر وقال لا وزاعى والاعشار الى  
 وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ومروى عن ابن عباس وقال الزهري الى الابطال وحديث

عمار وروى بذلك كله عمار واه الطحاوي وغيره فزعموا روايته الى المرفقين بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ عن  
 ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم وبنو الطبراني والدارقطني والطحاوي عن الربيع بن بدر عن ابيه  
 عن جده عن الاسلع التيمي قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف مسح ف ضرب بكفيه الارض  
 ثم رفعها لوجهه ثم ضرب ضربة اخرى فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مس يديه المرفقين  
 زاد الطحاوي عن الاسلع التيمي قال كنت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فقال  
 لي يا اسلع قف فارجل لنا قلت يا رسول الله اصابتني بعدك جنازة فسكت عنى حتى اتاه جبريل بآية  
 التيمم فقال لي يا اسلع قف فتيتم صعيدا طيبا ضربة لوجهك وضربة لذرعايك ظاهرهما  
 وباطنهما فلما انتهينا الى الماء قال لي يا اسلع قف واغتسل ومن قال الى الارضين استدلل على  
 الكتب الستة من حديث عبد الرحمن بن ابي ان رجلا اتى عمر رضي الله تعالى عنه فقال لي اجبت  
 فلم اجد الماء فقال لا تغسل فقال عمار ما تذكر يا امير المؤمنين اذا انا وانت في سرية فاجبتنا فلم  
 نجد الماء فاما انت فلم تغسل واما انا فتغسلت في التراب فصليت فالتينا النبي صلى الله عليه وسلم  
 فاضربناه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما يكفيك ان تضرب بيدك الارض ثم تنفخ ونفخ  
 بهما وجهك وكفيك قال عمر نوليك من ذلك ما توليت قلنا المراد باللفظ الذراعين اطلاقا  
 لاسم الجرد على الكل والمراد الكفان مع الباقي حملا على قوله كنت في القوم حين نزلت الرخصة  
 في المسح بالتراب اذا لم يجد الماء فامرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة اخرى لليدين الى المرفقين  
 ومن حذاه الى الابطال استدلل بما رواه الطحاوي من طرق الاعماد بن ياسر قال كنت مع رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم حين نزلت آية التيمم ف ضرب ضربة واحدة للوجه ثم ضرب ضربة  
 لليدين الى المنكبين ظاهرهما وبطنهما وفي رواية تيمما مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في سفر فهلك عقدا لعائشة فطلبوه حتى اصبحوا وليس مع القوم ماء فنزلت الرخصة  
 في التيمم بالصعيد فقام المسلمون ف ضربوا بايديهم الارض فمسحوا بها وجوههم  
 وظاهر ايديهم الى المنكبين وباطنهما الى الابطال قلنا هو بدل عن الوضوء والتنصيص على الغاية  
 فيه تنصيص عليها في التيمم مع ما في الاحاديث القولية من التنصيص عليها ومحل الحديث على  
 فعل بعضهم اخذ من اطلاق اليد بدون ذكر الغاية وليس في الحديث ما يدل على انه صلى  
 الله عليه وسلم اطلع على فعلهم هذا وقررهم مع اختلاف النسخ والله تعالى اعلم وفي المحيط  
 وكيفية التيمم ان يضرب يديه على الارض ثم يفيضهما ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه  
 شيوان قل ثم يضرب يديه ثانيا على الارض ثم يفيضهما فيمسح بهما كفيه وذراعيه كليهما  
 الى المرفقين وقال بعض مشايخنا يضرب يديه ثانيا ويمسح باربع اصابع يده اليسرى ظاهر  
 يده اليمنى من روبرا اصابع الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى كذلك وهو الا حوطلان فيه  
 احتراز عن استعمال المستعمل بقدر الامكان فان التراب الذي على يده يصير مستوعلا  
 بالمسح حتى لو ضرب يده مرة ومسح بهما وجهه وذراعيه لا يجوز ولا يجب مسح باطن الكف



ان ضربها على الارض يفيق عنه على كل طاهر متعلق بضربة وقيد بالطاهر ٢ انه المراد بالطيب  
 في قوله تعالى فيتموا صيدا طيبا وعليه الاجماع من جنس الارض فكل ما يلين ويدوب بالنار  
 كالذهب والفضة او يحترق بها فيصير رماذا كالحشب ليس من جنس الارض ٢ ان من طيبها  
 ان يحرق بالنار ولا تلين بها كذا في المحيط واطلقه مالك لظاهر الصيد واجمعوا على انه لا يجوز  
 التيمم بالرماد وقال الشافعي واخوه في اقوى الروايتين عنه وابو يوسف في رواية لا يجوز التيمم  
 بالتراب لما في مسلم من حديث حذيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلت على الناس  
 بثلاث جعلت صغوفنا كصغوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجدا وجعلت تربتها  
 لنا طهورا اذا لم نجد الماء وعن ابي يوسف وهو رواية عن احمد لا يجوز التيمم بالتراب  
 او الرمل لما روى احمد والبيهقي واسحق بن راهوية والطبراني في الأوسط عن ابي هريرة ان  
 انا سامن اهل البادية اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انا نكون في الرمال  
 الا شهر ثلاثة او اربعة ويكون فيها الحب والحايض والتفسا ولنا بعد الماء فقال  
 عليه الصلاة والسلام عليكم بالارض ولاي حنيفة ومحمد وهو مذهب مالك قوله تعالى  
 فيتموا صيدا طيبا والصعيد اسم لما ظهر على وجه الارض من جنسها وما في الصحيحين  
 من حديث جابر اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت  
 لي الارض مسجدا وطهورا واعطيت جوامع الكلم واحلت لي الظهار وارسلت الى الخلق  
 كافة وحديث حذيفة عن نقول به فان التراب عندنا ما يتيمم به وكذلك حديث ابي هريرة  
 علي بن ابي اسناده الثني بن الصباح وقد قال احمد فيه لا يساوي شيئا وقال النسائي متروك  
 ولو لا نفع اي ولو كان الطاهر الذي من جنس الارض بلا غبار حتى لو ضرب بيده على حجر  
 امسح وجايط لا غبار عليه او على ارض ندية ولا يلزق بيده منه شي جازع عند ابي حنيفة  
 وقال محمد لا يجوز بله نفع وهو قول الشافعي لقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم  
 منه وكلمة من للتبويض ولاي حنيفة وهو رواية عن محمد ان المصير هو الأساس  
 بدليل انه ينفضها حتى يتناثر ما عليها من التراب وعليه اي وجاز التيمم على النقع  
 ايضا مع القدرة على الصعيد اي فضلا مع عدم القدرة للضرورة حتى لو تيمم بغبار  
 ثوبه او بنفاضة ليد له او كس دارا او كالخطة او هدم بيتا او هبت الريح فارفع  
 الغبار فامسح بوجهه وذراعيه فسيب بنية التيمم جاز لان الغبار جزء من التراب  
 وقال ابو يوسف لا يجوز ٢ انه تراب ناقص اذا عجز عن التراب للضرورة ولو تيمم من  
 الطين جاز عند ابي حنيفة وهو الصحيح لان الواجب عنده وضع اليد على الارض ٢  
 استعمال جز منها والطين من جنس الارض الا اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم  
 به بنية اذا الصلاة وكذا بنية استباحتها والطهارة او عبادة مقصودة ٢ تصح  
 بالطهارة كسجود التلاوة وصلاة الجنازة وقال زفر لا يشترط النية في التيمم ٢  
 تشترط في الوضوء والفصل واجب بان التيمم لما كان معناه اللغوي القصد

فاعتبر في مقضاة الشرعي وايضا الماء مطهر بطيبه فلا يحتاج الى قصد ٢ والتراب مطهر بوصفه  
 فاجتنب الى قصده لا سيما عند فقد اصله ولو تيمم لقراءة القرأت لا يجوز به الصلاة وهو الصحيح  
 وكذا لو تيمم لدخول المسجد او من المصحف ثم صلى لفريضة لا يجوز عند عامة العلماء قال  
 ابو بكر الرازي ويحتاج الى نية التيمم للحديث او الجناية لان التيمم لها بصفة واحدة فلا يميز  
 احدهما عن الاخر ٢ بالنية وقيل لا يجب وهو الصحيح ٢ الحاجة الى النية لتحصيل الطهارة وعن  
 محمد في الجنب اذا تيمم يريد به الوضوء اجزاء عن الجناية ويصح اي التيمم قبل الوقت اي وقت  
 الصلاة وقال مالك والشافعي واحمد لا يصح لانه طهارة لضرورة صحة الصلاة كطهارة  
 ولنا اطلاق النصوص في حق الوقت والمطلق يبقى على طلاقه منها قوله تعالى فلم تجدوا ماء  
 فيتموا صيدا طيبا وقوله عليه الصلاة والسلام التراب طهورا للمسلم وفي رواية السنن  
 الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء وقوله في الصحيحين وجعلت  
 لي الارض مسجدا وطهورا ولا نه خلف عن الوضوء والفصل وهما من شرط الصلاة ولا اصل  
 في التشريط جواز تقدمه على الوقت وكذا في خلفه الذي ينزله فرعه والطلب من الرفيق  
 اي ويصح التيمم ايضا قبل طلبه الماء من رفيقه الذي معه ماء وكذا حكم الدلو والرشا وهذا  
 عند ابي حنيفة ٢ انه لا يلزمه الطلب من ملك لصيق ولا من السوال مذلة ومهانة وفيه بعض  
 حرج وزيادة كلفة وعندهما لا يصح التيمم لا بعد الطلب ٢ الماء مبذول عادة وقد سال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض حواشي من غيره وقيل لا خلاف فراد ابي حنيفة  
 اذا غلب على ظنه منعه اياه ومرادهما اذا غلب عليه عدم منعه ولذا الزحك في الكافي  
 خلافا وقال مع رفيقه ما فطن انما ساله اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده ان يعطيه  
 يتيمم وان شك في لا اعطاه يتيمم وصلى وساله فاعطاه يعيد ٢ نه ظهرا نه كان قادرا وان  
 منعه قبل شروعه واعطاه بعد قراعه لم يعيد ٢ نه لم يتبين ان القدرة كانت ثابتة ويصح  
 بواحد اي يتيمم واحدا ما شاء اي من اداء الفرائض وقضاها والنوافل وقال مالك والشافعي  
 لا يجز بين فرضين يتيمم واحد والخلاف بين تارة على نه رافع للحديث عندنا يصح عندهم  
 وتارة على نه طهارة ضرورة عندهم مطلقة عندنا وقال احمد اذا تيمم صلى الصلاة التي  
 حضر وقتها والقوات والتطوع الى ان يدخل وقت صلاة اخرى ولنا حديث ابي ذر الشافعي  
 وهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر حجج ما لم  
 يجد الماء فقد جعله عليه الصلاة والسلام وضوءا عند عدم الماء مطلقا فوجب ان يكون  
 حكمه كحكم الوضوء فوجب القول بارتفاع الحديث الى وجود الماء ويؤيده قوله تعالى  
 ولكن يريد ليطهركم ٢ متمسك للشافعي في قوله ان التيمم لا يرفع الحدث لقوله عليه  
 الصلاة والسلام لم يروى عن العاص حين صلى بالتيمم عن الجناية ما حمل ان صليت بالصلاة  
 وانت جنب ٢ حقا لا نه يتيمم مع القدرة او ظن عليه الصلاة والسلام منه ذلك بل هو الظاهر  
 لا نه عليه الصلاة والسلام قال له علي وجه النكار ولا ينكر عليه الصلاة والسلام التيمم



في موضع يجوز والمأين له السبب تركه وينقصه اي التيمم ناقض اصل اي اصل ذلك التيمم وضوء  
كان او غسلا لا نه خلفه في اخذ حكمه منه وفي بعض النسخ ناقض الوضوء وقدرته على ماء  
اي باباحة او عليك في الصلاة او خارجها قدرة حقيقة او حكمية كالناعتس اذا امر على الماء  
عند اي ضيقة وفي فتاوى قاضى خات قبل يجب ان لا ينقض عند الكل لانه لو تيمم وتيمم  
ما ولم يعلم به صح تيممه فكذلك هذا انتهى وهذا هو الظاهر لا با حنيقة اذا قل بجوازه  
لمستيقظ على شاطئ نهر لا يعلم به فكيف يقول بانتقاض تيمم المار به مع تحقق غفلته  
كاف لظهوره وضوءا كان او غسلا لان الماء الذي يكفي للطهارة وجوده كعدمه في حقها  
فلو اغتسل جنب فبقى عضو من اعضائه وفنى الماء ثم احدث حدثا يوجب الوضوء فقيم لهما  
فان وجد بعد ذلك من الماء ما يكفي للمعة والوضوء بطل التيمم في حق كل واحد منهما وان  
وجد ما يكفي لحد منهما بقي تيممه في حقهما وان وجد ما يكفي لحد منهما بقي تيممه في حقهما وان  
وجد ما يكفي لحد منهما بقي تيممه غسل المعة ٢ ان الجنب اغلظ وهل يصيد التيمم للحدث فيه  
روايات وعلى عادته فان تيمم ولا ثم غسل المعة في إعادة التيمم ايضا روايات  
وان صرف الماء الى الحدث انتقض تيممه في حق غسل المعة باتفاق الروايتين ٢ رده  
اي ٢ ينقض التيمم ار تداد التيمم وقال زفر بنفض ٢ نه عبادة وكل عبادة تبطل بالردة  
واعترض ان التيمم يكون عبادة الالبانية وهي ليست بشرط عند زفر واجيب  
بان هذا القول منه في تيمم بنيته ولنا ان الحاصل بالتيمم صفة الطهارة والكفر لا ينافيها  
كالوضوء والردة تبطل ثواب العمل لا زال الحدث وتذب اعي استحب لاجب اي المار الصلاة  
اخر الوقت ليقع الادا باكل الطهارتين كالطابع في الجماعة تدب له تاخير الصلاة لا اخر  
الوقت لكن لا يبالغ في التاخير ليل تقع الصلاة في وقت الكراهة ويجب طلبه اي طلب الماء  
او طلبه الماء بان ينظر يمينه وشماله وامامه وورا ظهره كذا ذكره الشافعي والظاهر انه  
يجب عليه الطلب من جانب ظنه بالتقدم قدر غلوة بفتح ميم وسكون ٢ م وهي مقدار  
رمية هو الصحيح ان ظنه قريبا وقال مالك والشافعي يجب الطلب مطلقا لقوله تعالى  
فلم تجدوا ماء وهو يفيد وجوب الطلب ولنا ما روى ابو داود والحاكم وصححه عن ابي سعيد  
الخدري قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيدا  
بعض فضليا ثم وجد الماء في الوقت فاعاد احدهما الصلاة ولم يجد الاخر ثم اتيا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال للذي لم يجد اصبت السنة واجزئك  
صلاة لك والذي توضع واعاد لك لا جر مرتين وفي المحيط ولو قرب من الماء وهو لا يعلم  
به ولم يكن بحضوره من يساله عنه اجزاه التيمم لان الجهل بقربه من الماء كبعده  
عنه ولو كان بحضوره من يساله فلم يساله حتى تيمم وصلى ثم يساله فاجزه بما قرب  
لم تجز صلاة لانه قادر على استعمال الماء بواسطة السؤال فاذا لم يساله جاز  
التقصير من قبله فلم يذكر في العرات ولم يطلب الماء لم يجز تيممه وان ساله

في الابتداء

في الابتداء فلم يجزه حتى تيمم وصلى ثم اجزه بما قرب جازت صلاته لانه فعل ما عليه وان  
وجده بغير زيادة على المثل زيادة لا يتقرب الناس فيها تيمم ٢ نه يصل الى استعماله الا بالآلة  
بعض ما له بلا عوض وحرمة المال كحرمة النفس وان وجده بغير المثل او بزيادة يتقرب  
الناس فيها لتيمم ولزمه الشرا لان القدرة على البذل كالقدرة على الاصل كن عليه كفارة  
ولم عليك رقبة ولكنه ملك شئها فانه لا يجزيه التكفير بالصوم وفي الخلاصة وتفسير الغبن  
الفاش لو كان قيمة الماء درهم او هو ٢ يبيع الا بدرهمين وهذا كله ان فضل عن نفقته  
واذا ذكر ما ي تذكر الماء في رحله اي منزله بعد ما صلى متيمما وكان محل ينسئ فيه عادة  
سواء ذكره في الوقت او بعده لا يصيد الصلاة اذا وضعه بنفسه او وضع بغيره عند  
اي حنيقة ومحمد خلا قال اي يوسف وكذا عند مالك والشافعي واما اذا وضع بغير علمه  
فباتفاق وقيد بالنسيات لانه لوطن ان ماءه قد فتى فتيتم فصلى ثم تبين انه لم يقنع اعادة  
الصلاة باتفاق ٢ نه اخطا في ظنه وامكنه تحقيقه بالطلب والتقصير وقيدنا المار بكونه  
في محل ينسئ فيه عادة لانه لو لم يكن كذلك بان كان في مقدم الرجل وهو راكب وفي موضع  
او على الظهر وهو سائق يصيد باتفاق ثم التيمم مع وجود نيمذ التمر متصين عند اي حنيقة  
في الاصح وقد ائق ابو يوسف به وفي رواية عن اي حنيقة تعين الوضوء به المار وى  
الحاوي ان ابن مسعود كان مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن وانه عليه الصلاة  
والسلام احتاج الى ماء فتوضا به ولم يكن معه الا نبيذ فقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
ثمرة طيبة وما تطهروا فتوضا به لكن روي ان ابن مسعود انكر كونه مع النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ليلة الجن وترده ما صح في اي داود والترمذي عن عبد الله بن مسعود  
الحديث انه قيل هو منسوخ باية التيمم ٢ تلك القضية مكينة والاية مدنية وروي  
محمد عن اي حنيقة الجمع بينهما احتياطا ولو كان اكثر بدنه صحيحا واقبله جريحا ثم اجب  
واحدث غسل الصحيح ومسح الجريح ان لم يضره وعلى الخرقه ان ضره وتيمم لو كان بعكسه  
لقوله عليه الصلاة والسلام في المجدور كان يكفيه التيمم وان احدا لم يقل يفضل ما بين كل  
جدرتين قدر على ان العبدة بالاكثر وقد تقرر انه لا يجمع بين الاصل والبدل فلا يجمع عن  
ومالك بين الوضوء والتيمم خلا للشافعي **فصل المسح على الخفين** اي دون الخف الواحد  
جايز اي عند اهل السنة خلا لبعض اهل البدعة وهو ثابت بالسنة المشهورة المظا  
كادت ان تكون متواترة فروي عن اي حنيقة انه قال ما قلت بالمسح على الخفين حتى ورد  
فيه اثاره من الشمس وعنه اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الاثار التي  
جاءت فيه في جزا المتواتر اي المتواتر المعنوي وان كان احاد اللفظ وقال احمد ليس في قلبي  
من المسح شئ فيه اربعون حديثا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه استند  
لان عبد البر روى المسح على الخفين غوا ربعين من الصحابة وفي الامم لابن دقيق العيد  
قال ابن المنذر وغيره روي عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من اصحاب

هرة

كار



النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الخفين وروى الجماعة من حديث جرير قال رايت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بال ثمر ترضاه فمسح على الخفين قال ابراهيم النخعي كان يعجبهم هذا  
 ان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة وفي لفظ البخاري ٧٢ جرير كان اخر من اسلم وقال ابن  
 عبد البر لم يرو عن احد من الصحابة انكار المسح الا ابن عباس وعائشة وابو هريرة فاما ابن عباس  
 وابو هريرة فقد جاعا عنهما باله سائدا للحسان خلاف ذلك وموافقة سائر الصحابة واما  
 عائشة ففي صحيح مسلم انها احدث ذلك على علم علي وقد روي عن شريك بن هاني قال سألت  
 عائشة عن المسح على الخفين فقالت لا ادري سلوا عليا فانه كان اكثر سفر مع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فسالنا عليا فقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على  
 الخفين وفي رواية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يمسح المقيم يوما  
 وليلة والمسافر ثلاثة ايام وليا ليهما بلغ ذلك عائشة فقالت هو اعلم واغاب عن المسح  
 على الخفين للحديث رجلاه كان او امرأة دون من عليه الخف لجنبه لما روى الترمذي وصح  
 وابن خزيمة وابن جبان في صحيحه عن زر بن جنيث انه سأل صفوان بن عسال المرادي  
 عن المسح على الخفين فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح يامنا اذا كنا سفر  
 ان لا تنزع خفافنا ثلاثة ايام وليا ليهما من جنبه ولكن من بول وغائط ونوم فلا يمسح  
 المحجب وصورة ترضاه وليس خفيه ثم اجنب ومعه ماء فليمسح به ان يربط خفيه لما  
 رواه الحاكم في المستدرک عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ترضاه احدكم  
 وليس خفيه فليصل فيها ويمسح عليهما ثم لا يخلعهما ان شاء الله من جنبه وقال اسناد  
 صحيح على شرط مسلم ورواه ثقات عن اخرهم وحمله ابن الجوزي على مدة الثلثة ولم يعلم  
 والحديث خزيمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين المسافر ثلاثة ايام  
 والمقيم يوما وليلة رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه زاد ابو داود في رواية ولو استن  
 لزاونا وابن ماجه ولو مضى لسبيل على مسئلته لجهلها خمسا الا انه معلول بثلاث علل  
 ذكره ابن دقيق العيد في الامام والحديث ابن ابي عمارة قال يرسل الله المسح على الخفين  
 قال نعم قال يوما قال نعم قال وبومين قال نعم قال وثلاثة قال نعم وما بدالك رواه ابو داود  
 ثم قال واختلف في اسناده وليس بالقوي فلا يمسح الجنب وصورة ترضاه وليس خفيه  
 ثم اجنب ومعه ماء فليمسح به ان يربط خفيه بحيث لا يدخل الماء فيهما ويغسل سائر جسده  
 ويمسح خفيه ويقل صورته ليس خفيه ثم اجنب وليس معه ماء فليتم لجنايته ثم اجز  
 ثم وجد ما يكفي للوضوء يجوز المسح على خفيه وكذا الاتساع التمسك وصورة ترضاه ليس الخفين  
 على طهارة ففقت وانقطع نفاسها قبل ثلاثة ايام وهي مسافرة او قبل يوم وليلة وهي  
 مقيمة وكذا الاتساع الحائض وصورة ذلك غايابا على قول ابي يوسف ان اقل الحيض يومان  
 واكثر اليوم الثالث في مسافرة ليست الخفين فحاضت وانقطع حيضها لهادتها  
 وهي يومان واكثر الثالث ولما على قولهما ان اقل الحيض ثلاثة ايام وليا ليهما فلا يتأتى

لها لانها ان لبست الخفين قبل الحيض فغسل الرجلين واجب لانقضامدة المسح وان لبستها  
 في الحيض فغسل الرجلين واجب لفوات شرط المسح وهو ليس الخفين على طهارة والمقصود  
 تصوير المسألة بحيث لا يكون مانع من مسح الخفين سوى وجوب الاغتسال وفرضه اي  
 مفروض المسح مقدرا عندنا وهو خطوط اي ثلاثة مقدار ثلاثة اصابع اليد وقيل اصابع  
 الرجل وقدره الشافعي بحر ما وماك باكثر الساتر وكله فباسا على مسح الرأس في اسفل اي  
 في محل يكون اسفل من الساق في كل رجل فلو مسح على احدى خفيه قدر اصبعين وعلى الاخرى  
 قدر اربع اصابع لا يجزيه ولو بد من قبل الساق الى اصابع اوسع على ظهر القدم جاز ٧٢  
 انه خلاف الاول وفي بعض النسخ قدر ثلاث اصابع اليد اسفل الساق على اعلاه اي على اسفل  
 الساق وهو ما لا في ظاهر القدم فلا يمسح على اسفله وهو ما لا في باطن القدم ولا على عقبه ولا  
 على جنبه ٧٢ على ما تحتها ما روى ابو داود في سننه من حديث عبد خير عن علي كرم الله وجهه  
 انه قال لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف اول بالمسح من اعلاه وفي رواية لكان باطن الخف  
 اول بالمسح من ظاهره وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه وروى  
 ابن ابي شيبة عن عمران النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسهما وهما  
 طاهرتان وفي رواية الطبراني بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بالمسح على  
 ظهر الخف ثلاثة ايام وليا ليهما للمسافر والمقيم يوما وليلة وروى ابن ابي شيبة عن الغيرة  
 بن شعبة قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثمر ترضاه حتى ترضاه ومسح على خفيه  
 ووضع يده اليمنى على خفه الايمن ويده اليسرى على خفه الايسر ثم مسح اعلاه ماسحة  
 واحدة حتى انظر الى اصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين وروى ابن ماجه  
 والطبراني عن بقية بسنده الى جابر بن عبد الله قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 برجل يتوضا وهو يغسل خفيه فمسحه بيده وقال غامرنا بالمسح هكذا اواره من مقدم  
 الخفين الى اصل الساق مرة وفرج بين اصابعه ولا يمسح مسحه اسفله عندنا وليس  
 عند مالك والشافعي لما رواه ابو داود والترمذي من حديث الوليد بن مسلم بسنده الى  
 الغيرة بن شعبة قال وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح  
 على الخف واسفله فلما قد اعلاه الترمذي وغيره ويجوز اي المسح على الموقين اي المجرموقين  
 يلبسون فوق الخفين في البلاد الباردة فارسي معرب وقال مالك في احدى الروايتين  
 والشافعي في قول يجوز المسح عليه لانه يحتاج اليه في الغالب فلا تنطبق به الرخصة  
 ولنا ما روى ابو داود وابن خزيمة والحاكم وصححه ان عبد الرحمن بن عوف سأل بلاء عن وضوء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يجرح يقضو حاجته فائيه بالماء فيتوضا ويمسح  
 على عمامته وموقيه ولا يمسح بدون الخف عادة فاشبهه خفافا طاهرتين  
 واغاب جواز المسح على المجرموقين عندنا اذا لبسهما فوق الخفين قبل ان يحدث ويمسح فاما  
 اذا مسح عليهما او لا ثم لبس المجرموقين فليس له ان يمسح عليهما لان حكم المسح استغرق الخف



فصار من اعضا الوضوء كما فيصير الجرم موق بدلا عنه وكذا لو احدث بعد ما لبس الخف ثم لبس  
 الجرم موق فليس له ان يمسح عليه لان ابتداء المسح من وقت الحدث وقد انصق في حق الخف فلا  
 يتحول الى الجرم موق بعد ذلك وما يستتر الذهب اي ويجوز المسح على ما يستتره ويكفي به السحر  
 اي السحر القصير العرفي واقله فرسخ سوا كانا مجلدين بان كان الجلد اعلاهما واسفلهما او  
 منطليين بان كان الجلد اسفلهما فقط او تخمينين مستمسكين على الساق في قولنا يوسف  
 ومحمد واي حنيفة اخر قبل موته بسبعة ايام وفي النوازل بثلاثة ايام وعليه الفتوى  
 لما روى صحاب السنن الاربعة عن المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 توضا ومسح على الجوربين والمنطليين قال لم يزدني حسن صحيح واعترض بان المعروف من  
 رواية المغيرة المسح على الخفين واجيب بانه لا مانع من ان يروي المغيرة الغضين وقد  
 عضده فعل الصحابة قال ابود اود ومسح على الجوربين على وابن مسعود والبراء بن  
 ابوامامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابن عباس  
 ويؤيده رواية ابن ماجة عن ابي موسى والطبراني عن عيسى بن شيبان وابن ابي شيبة  
 عن بلال انه عليه الصلاة والسلام كان يمسح على الخفين والجوربين واجمعوا على انه لو  
 كان منعه او بطنه يجوز المسح عليه ولو كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه وان كان  
 من الشعر فالصحيح انه ان كان صلبا مستمسكا بمشي معه فرسخ او فراسخ فعلى هذا  
 الخلاف بشرط كونهما اي الخفين او نحوهما او المسوجين سوا كانا خفين او موقين  
 او جوربين ملبوسين على طهر تام اي بعد طهر كامل اعضاء فرض وضوئه او غسله  
 وقت الحدث طرف لتمام فلا يمسح على الخف الملبوس على حدث وتيسر المستحاضة ومن  
 بضاهي الوقت وبه قال مالك ومنعه الشافعي في قول لضف طهارته ولا يمسح  
 خارج الوقت واجازه زفر الى تمام المدة مسافرا كان او مقيما ولا يمسح على الموق الملبوس  
 على خف مسوح ولا على الخف الملبوس على نيم وقال مالك والشافعي وهو اشهر  
 الروايتين عن احمد يشترط ان يكون الطهر تاما وقت اللبس فعندنا لو غسل رجله  
 ولبس الخفين ثم غسل باقى الاعضاء او توضا ثم تغسل رجله اليمنى واخذها الخف  
 ثم غسل اليسرى واخذها اخر احدث يمسح وعندنا لا يمسح اما لو غسل رجله ثم لبس  
 خفيه ثم احدث ثم اكل الوضوء لا يجوز له المسح بالا جماع كما ذكره الصنف في شرح التفتة  
 لئان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع ولا دالة لهم  
 في قوله عليه الصلاة والسلام للمغيرة بن شعبه دعهما فاني اذ خلتها طاهرتين  
 فان مضاه ادخلت كل واحدة منهما وهي طاهرة كما يقال دخلنا البلد ركبا فان مضاه  
 دخل كل منا وهو راكب لا ان يجيئنا راكب عند دخول كل منا ذكره بعض علمائنا وفيه  
 بحث اذ يبعد حمل طهره عليه الصلاة والسلام على غير المرتب المسطور مع احتمال  
 المرتب المذكور فالصواب في الجواب ان الحديث عن نقول به وجواز ترك الترتيب علم

بدليل اخر

بدليل اخر فقد برأى الجبيرة اي لا يشترط في مسح الجبيرة كونها مربوطة على طهر لانهما تشدد حال  
 الضرورة فاشتراط الطهارة في تشدها مفضل الى المخرج وقال الشافعي واحمد في احدي الروايتين  
 عنه يشترط لانه مسح على جابل فصار كمسح الخف والجبيرة عود او نحوه يربط على العظم المكسور  
 ونحوه لجبره وفي المحيط لو كانت الجبيرة زائدة على راس المخرج او انقضت فتجاوز الرباط موضع  
 المراحة فان كان حل الخرقه وغسل ما تحتها يضر بالمراحة يجوز المسح على الكل تبعا لموضع  
 المراحة لا انه لا يمكنه ربط موضع المراحة وحده وان كان الحل والمسح لا يضر بالمخرج لا يجزيه  
 المسح على الخرقه بل يغسل ما حول المراحة ويمسح عليها وان كان يضره المسح لا يضره الحل يمسح على  
 الخرقه التي على راس المراحة ويغسل حوايلها وما تحت الخرقه الزائدة هكذا افسره الحسن  
 بن زياد ان جواز المسح لاجل الضرورة فيقتدر بقدرها ومن ضرر الحل ان يكون في مكان  
 لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ولو مسح على بعض الجبيرة ذكر الحسن انه  
 ان مسح على الاكثر اجزاه ولا فلا نه اقيم الاكثر مقام الكل دفعا للمخرج ولو ترك المسح على الجبيرة  
 والمسح يضره جاز بانه خلافه وان لم يضره لم يحرمه لانه عند ابي يوسف ومحمد ولم يحكم في الاصل  
 قولنا في حنيفة وقيل عنده يجوز تركه بناء على رواية استحبابه عنده قبل هو قوله الاول ثم  
 رجع عنه والصحيح ان عنده مسح الجبيرة واجب وليس بفرض حتى يجوز بدونه الصلاة  
 ان الفريضة لا تثبت الا بدليل منقطع قال في متن المواهب وبه قاله وفي الخلاصة من يقول  
 مسح الجبيرة فرض يقول استحبابها فرض وهو رواية عن ابي حنيفة وفي رواية عنه لو مسح  
 الاكثر يجوز وعليه الفتوى والمخرج كالمكسور ولا بأس بسقوطها اي في حال الا اذا سقطت  
 بنفسها سقطت ناشئا عن برء فانه ان كان في الصلاة يستقبل الصلاة لانه ظهر حكم  
 الحدث السابق فصار كانه شرع من غير غسل ذلك الموضع وان كان خارج الصلاة يغسل  
 موضعه لا غير ان لم يكن محدثا وامان سقطت عن غير برء فان كان في الصلاة يغسل  
 عليها وان كان خارج الصلاة اعاد الجبيرة او ابدلها باخرى ولا يعيد المسح لبقا للعدر  
 والدليل على جواز مسح الجبيرة ما رواه ابن ماجة والبيهقي والدارقطني عن ابي كرم الله وجهه  
 انه قال نكسرت احدي رندي فمسالت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فامرني ان امسح على  
 الجبار والزند مفصل طرف الذراع في الكف قال البيهقي وضع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه  
 انه مسح على الجبيرة ولم يعرف له مخالف من الصحابة وروى الدارقطني عن ابن عمر النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كان يمسح على الجبار وضففة لكن صحح المنذري وغيره عن ابن عمر موقفا  
 عليها انه توضا وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصا وغسل سوي ذلك والموقوف  
 في هذا كالمرفوع لا نال بدال لا تنصب بالراي وروى الطبراني عن ابي امامة عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم انه لما راه ابن قتيبة يوم احد قال رايت اذ انوضا حل عن عصا بيته  
 عنها ومسح عليها بالوضوء اي على الجبيرة بما الوضوء وكان يمسح في وجهه وكسر ربا عيته  
 عليه الصلاة والسلام وروى ابود اود في سننه عن جابر قال خرجنا في سفر فاصاب رجلنا



قوله  
على ان محمد كتابا يسمى  
الموطا

جرحه في راسه ثم احتلم فقال صحابه هل تجدون لي رخصة في التيم قالوا ما تجد لك رخصة  
وانت تقدر على الماء قال فاعتسل فمات فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك  
قال قتلوه قتلهم الله الا سألوا اذ لم يعلموا فانما شئنا العبي السوال لما كان يكفيه ان يتيمم  
او يعصب شئك موسى على جرحه ثم يسبح عليها ويفسل سائر جسده قال البيهقي في المعرفة  
هذا صحيح ما يروى في هذا الباب مع اختلاف في اسناده ولا يسبح سائر غير الرجل بالاضافة  
الا هي الي الجبيرة فلا تسبح عامة ولا قلنسوة ولا برقع ولا قفاز قال محمد في موطائه اخيرا  
مالك قال بلغني عن جابر انه سأل عن الحمامة فقال لا حتى ليس المشعر الماء ثم قال واخبرنا  
مالك عن نافع قال رايت صفية ابنة ابي عبيد توضع وتضع خمارها ثم تسبح براسها قال نافع  
وانا يومئذ صغير قال محمد بهذا اخذ لا يسبح على خمار ولا على عمامة بلغنا ان المسبح على العمامة  
كان فتركا اي فصار منسوخا واجاز له الازاعي واهل الظاهر على العمامة وقالوا  
صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على عمامته وخفيه فقدر روى ابو داود في  
سننه وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وصححه ان عبد الرحمن بن عوف سأل بلاءه عن وضوء  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج لتفعا حاجته فأتيه بالماء فينفض  
ويسبح على عمامته وموقيه وروى الطبراني في صحيحه عن علي بن ابي طالب قال زعم بلاءه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسبح على الموقين والخمار وروى البيهقي في سننه  
عن انس والطبراني عن ابي ذر مثله والجواب انه منسوخ او كان لهذين راسه ومع  
الاحكام لا يصح للاستدلال والله اعلم بالاحوال مع ان الاستدلال بالحديث لا يتم لان قوله  
تعالى واسموا برؤسكم يقتضي عدم جواز مسح غير الراس فيكون العمل به زيادة عليه  
بخبر الواحد وهو يجوز وانما جاز المسح على الخف لكون خفيه مجاوز عن حد الاحاد والله تعالى  
اعلم بالبراد ومدة اي مدة المسح على الخفين للمقيم يوما وليلة وقال مالك في احادي الروا  
عنه يسبح المقيم والمسافر ثلاثة ايام وفي بعض النسخ ثلاثة ايام وقال مالك لا توقيت في  
مسح الخفين ويستحب تزعم المقيم في كل جصة لما رواه الحاكم في المستدرک عن انس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضا احدم ولبس خفيه فيصل فيهما ويسبح عليهما  
ثم لا يغسلهما ان شئنا الامن جنابه وقال اسناده صحيح على شرط مسلم ورواه ثقات عن  
اخرهم ومحمد بن الجوزي على مدة الثلاث ولم يعلمه ولحديث خزيمة قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم المسح على الخفين للمسافر ثلاثة ايام والمقيم يوما وليلة رواه ابو داود  
والترمذي وابن ماجه زاد ابو داود في روايه لو استزدناه لزادنا وابن ماجه ولو مضى  
السائل على مسأله جعلها خسا الا انه مطول بنقله عن علي بن دقيد الصدي في الامام  
ولحديث ابن عماره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم  
قال نعم قال نعم قال نعم وبذلك رواه ابو داود ثم قال واختلف في اسناده وليس بالقوي  
من وقت الحديث اي مبتدأ من وقت حدثه الذي يسبح عقبه وهو قول عامة العلماء

لما روى

لما روى ابو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح عن خزيمة بن ثابت قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين للمسافر ثلاثة ايام والمقيم يوما وليلة ولقول المضيرة ابن  
شعبة اخر غزوة غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا ان نيسح على خفافنا للمسافر ثلاثة  
ايام وليليتين والمقيم يوما وليلة لما روى الطبراني وظاهر ان هذا التوقيت لبيان مدة  
الحاجة الى المسح اذ قبل الحديث لا حاجة اليه لحصول الطهارة بالفسل وقيل ابتداء مدة المسح من وقت  
لبس الخفين وهو قول الحسن البصري لقول صفوان لا تنزع خفافنا ثلاثة ايام وليليتها  
وقيل من وقت مسحهما لتعليق المدة بالمسح في الحديث وهو رواية عن احمد واختاره ابن المنذر  
وقال النووي هو الرابع دليله انه انتهى ويصح المسح على الخف المصوب والمسروق وفي سفر  
المصيبة عندنا ونفاه الشافعي ومالك لان هذه مصيبة والرخصة لا تنطبق بها قلت الحرمه  
لمعنى في الخفين لا تنافي الصحة كالصلاة في ثوب مصبوب وارض مصبوبة والطهارة بما  
مصبوب والمسئلة اصوليه وناقضه اي يبطل مسح الخف ناقض الوضوء لا به بدل عن بعض  
ومضى المدة لانه موقت بها وذلك ان استدار القدمين بالخف كان مانعا من سريه الحدث  
اليهما في المدة بالنقض فاذ امتست سري اليهما فيجب غسلهما لا اعاده بقية الوضوء وهذا  
اذا كان الماء موجودا ولو انقضت المدة في الصلاة وهو غير واجد للماء ففعل انفسد صلاته  
فيصلي عليها لهدم الفايده في نزعه لا نه للفسل ولا ماء عنده فيكون عبثا وقيل تنفسد فيتم  
ويصلي لان عدم الماء لا يمنع سريه الحدث وهذا هو الاصح لان الشرع قدر مسحه عدة  
فيسري الحدث بعدها فكما يحكم عند وجود الماء بان يفسل يحكم عند عدمه بان يتيمم  
الحدث وان لم يصب الرجل حسا لكنه يصيبها حكم طهارته وهو المقصود فلا يصح عدمه  
مانعا من السريه بعد تمام المدة لا يقال هذا اجمع بين التيمم والوضوء في الجملة وهو غير جاز  
عندنا فاننا نقول اصح ذلك الاحتياط كما قلنا بالجمع بينهما في الماء المشكوك وخروج اكثر الخف  
بكسر القاف موخر الرجل الى الساق عند اي حنيفة وعند اي يوسف خروج اكثر القدم الى  
الساق وعند محمد ان بقي في محل المسح مقدار ما يجوز المسح عليه يعني ثلاث اصابع لا يتقص  
الوضوء والا تنقض لان خروج ما سوى قدر المسح كلا خروج ولا يي يوسف ان في الاحتراز  
عن خروج اقل القدم حرجا كما في الخف الواسع ولا حرج في اكثره ولا في حنيفة ان بقاء المسح بقاء  
محل الفسل في الخف وخروج اكثر الخف الى الساق الذي هو في حكم الظاهر لا يبقى محل الفسل فيه  
وهذا هو الاحوط وكان مقتضاه خروج مطلقه الا انه ترك الاحتياط الجرح ثم اعلم ان خروج  
الرجل ومضى المدة ليس بناقض حقيقة وانما الناقض لحدث السابق لكن لما ظهر اثره عندهما  
نسب الفضل اليهما وبعد احد هذين اي مضى المدة وخروج اكثر الخف الى الساق يجب غسل  
رجليه فقط اذ لم يكن محدثا لان الحدث السابق سري الى رجليه دون سائر اعضائه ونشر  
مالك ان يتبادر الى غسلهما بعد النزاع بناء على افتراض ان لا عنده ولا يوجب الحسن وطاوس  
شئنا بنزعهما كحلوق الراس بعد المسح قلنا النشعر خلق بخلاف الخف وقال الزهري ان نزاع الخف

قوله  
على انه قد جمع بين الوضوء والتيمم  
في غير مسيله الا المشكوك



عن احدى رجليه غسلها ومسح على خف الاخرى قلنا طهارة المسح جنس واحد فما يبطل بعضها يبطل كلها وقال بعضهم لا ينتقض المسح باصلا وهو الاظهر لان الشرع اعتبر الخف ماله عان سري الحديث للقدم فيبقى على طهارتها ويغسلها اي مسح الخف خرقا في دون الكعب لان ما فوقه لا عبرة به في حق المسح حتى جاز المسح على خف قطع من الكعبين بيد واي يظهر حال الشئ منه اي من ذلك الخرق قدر ثلاث اصابع الرجل اي مضومة اصغرها بالجرحان الخفاف تخلوعن قليل الخرق وتخلوعن كثيره غالبا فلو اعتبر القليل ما نعوذ وقع الخرج فاعتبرنا الكثير وقدرناه بثلاث اصابع الرجل الصغار لان الاصل في القدم الا اصابع والثلاث اكثرها فقام مقام الكل واعتبار الاضطرار لا يحيط وقد مر ما لك المنع باكثر القدم لان الاصل في الرخصة الصحابة وعلمتهم كانوا محتاجين لا يجدون الا الخلق من الخفاف وقد جوز لهم المسح ويجمع خرق وخف حتى لو بلغ مجموعها قدر ثلاث اصابع منع لا خفين حتى لو بلغ مجموع ما فيها قدر ثلاث اصابع لا يمنع ولو كانت النجاسة في الخفين جمعت وكذا لو كانت في ثياب الصلوات وفي ثوبه وبدنه ونحت قدميه وكذا الكشاف العورة في مواضع متعددة وقد اجاز الخرق اليسير ما لك كعلمنا ونقاه الشافعي في سفر المقيم وعكسه اي اقامة المسافر قبل يوم وليلة هذا في السليتين يعتبر الاخير وهو السفر في الاول فيكمل ثلاثة ايام والاقامة في الثانية فيكمل يومين وليلة لا نه صدق في الاول انه مسافر وفي الثانية انه مقيم وقد قال صلى الله عليه وسلم يمسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام وبعدهما اي وفي سفر المقيم واقامة المسافر بعد يوم وليلة يترج اي جنس الخف اما في الاول فلا تنها المدة واما في الثانية فلا رخصة السقيا تبقى بدونه والله تعالى اعلم وقال الشافعي لا يجوز لمن مسح ثم سافر قبل يوم وليلة تكمل مسج مدة السفر واما لو اقام مسافر في مدته ايزد على يوم وليلة من حين مسح وهذا بالاجماع لان مدة المسافر قبل استكمالها تصير مدة المقيم عند الاقامة **باب الحيض** هو فاصل اللغة مصدر حاض يحيض اذا سال في الشرع هو دم ينفضه بضم الفاري يدقعه ويدفعه رحم بالغة اي فرج ادمية اقل عمرها تسع سنين على المختار وقيل ست سنين وقيل نصفها فخرج ما لا يكون من الفرج كالم عاف ودم الجراحات والاحتياضة وما يكون منه ولكن من غير ادمية وما يكون منها الا انها غير بالغة لا اربها فخرج ما يكون لمرضا وجلا ونفاس ولا يابس فخرج ما تراه اليسة وهي عند اكثرهم بنت ستين سنة وقيل بنت خمس وخمسين وهو المختار كما في الظهيرية وقيل خمس واربعين وفي الكفاية الفتوى في زماننا على انه خمسون سنة وقل الحيض ثلاثة ايام وليا ليها اي الثلاث وروى الحسن عن ابي حنيفة ثلاثة ايام والليثيات المختلطات وعن ابي يوسف يوما واكثر يوم الثالث وقال الشافعي واحد يوم وليلة وقال مالك واحد اقله لا اقله لا قوله نعال فاعتزلوا النساء في الحيض والصحيح عندنا انها ترك الصوم والصلاة عند روية الدم وان احتمل انقطاعه دون الثلاث لان الاصل الصحة والحيض دم صحه وروى ابن وهب عن مالك

ان اقله

ان اقله في العدة والاستبراء ثلاثة ايام بليا ليها واكثره عشرة وقال مالك والشافعي واحد وهو قول ابي حنيفة الاول خمسة عشر يوما لان المرجع في ذلك الى العرف وهو كذلك على ما قال عطا راي من النساء كانت تحيض يوما ومن كانت تحيض خمسة عشر يوما وقال ابو عبد الله الزهري كان من نسائنا من تحيض يوما ومن تحيض خمسة عشر يوما ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ام سلمة الصحيح لما سالت عن المرأة التي تهرق الدم لتنظر عدد الايام والليالي التي كانت تحيض من الشهر ثم تغتسل وتصلي حيث اجابها صلى الله عليه وسلم بذكر الايام من غير سؤال عن حيضها قبل ذلك واكثر ما يتناول لفظ الايام عشرة واقوله ثلاثة وروى الطبراني في معجمه عن ابي امامة والدارقطني عنه وعن واثة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اقل الحيض للبكر والنبيب ثلاث واكثر ما يكون عشرة فاذا زاد فهي استحاضة وروى الدارقطني عن واثة بن الاسقع مرفوعا اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وروى بن عدي في الكامل عن انس مرفوعا ولقظه الحيض ثلاثة واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فاذا اجاوزت العشرة فهي استحاضة وروى الدارقطني عن انس قال هي حايض فيما بينهن وبين عشرة فاذا زادت فهي استحاضة وروى بن عدي عن معاذ بن جبل مرفوعا لا حيض دون ثلاثة ايام ولا حيض فوق عشرة ايام فاذا زاد على ذلك فهي استحاضة تنقضا لكل صلاة الا ايام اقاربها ولا نفاس دون اسبوعين ولا نفاس فوق اربعين يوما فان رأت النفس الطهر دون الاربعين صامت وصلت ولا ياتيهان زوجها الا بعد الاربعين وروى العفيلي عن معاذ بن جبل مرفوعا لا حيض اقل من ثلاث ولا فوق عشرة وروى بن الجوزي عن ابي سعيد الخدري مرفوعا اقل الحيض ثلاث واكثرها عشر واقل ما بين الحيضتين خمسة عشر وروى الدارقطني بسنده الى عثمان بن ابي العاص الحايض اذا اجاوزت عشرة ايام فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصل وتعتق هذه اصحابي وبطريق اخر له الى سعيد بن جبيل قال الحيض ثلاثة عشر واستد مثله عن سفيان وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس فهذه عدة احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بطرق متعددة ترفع الضيف الى الحسن والمقدرات الشرعية مما لا يدرك بالاراي فالموقوف فيها حكمه الرفع بل تسكن النفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة والتابعين لان المرفوع مما اجاد فيه اوليك الرواة الضعفاء والجملة فله اصل في الشرع بخلاف قولها اكثره خمسة عشر يوما فانه لم يعلم فيه حديث حسن ولا ضعيف ولهذا رجع عنه ابو حنيفة والله سبحانه اعلم واماما استدلال به من الله عليه الصلاة والسلام قال تلكت احدا كن شطر عمرها لا تصل قال بن الجوزي في التحقيق انه لا يعرف وقال ابي حنيفة لم اجده في شي من كتب الحديث وقال ابن مندة لا يثبت هذا بوجه من الوجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سلم انه ثابت فمن بلغت خمس عشرة سنة اذا احضت من كل شهر عشرة وماتت في ستين سنة كانت تاركة للصلاة



شطر عمرها على ان الشطر نصف النصف وجزءه كما في القاموس ومنه قوله تعالى قول وجهك شطر  
 المسجد الحرام وحديث الاوس ا فوضع شطرها اي بعضها ويسن للمرأة ان تحتش عند الحيض  
 قطنه لتعريف بها حالها وتطيبها يسكا وغالية ليذهب رايحة دمها وقل الطهر خمسة عشر  
 يوما لا تقا للصحابة على ذلك وقد روى جعفر بن محمد عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال اقل الحيض ثلاث واكثرها عشر واقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما  
 عزاه القاضي ابو العباس الى الامام ابو حنيفة لاكثره لا نه قد يمتد الى ستة والى سنتين وقد لا يحض  
 اصلا فلا يقدر اكثره لا لمن استمر دمها وهي مبتدأة فانه يقدر لها من كل شهر عشرة حيضا  
 والباقي استحاضة واما المعتادة الناسية عدد ايام حيضها ودوره من كل شهر فان كان  
 لها ظن مخرب ومضت على غالب ظنها وان لم يكن لها ظن ونسي الحيرة والمضلة فانها  
 لا يحكم لها بشي من الطهر او الحيض على التخصيص بل تأخذ بالاحوط في حق الاحكام بان تصوم  
 وتصلي لجواز ان لا تكون حائضا ولا يطأها زوجها لا محال ان تكون حائضا وهل يقدر طهرها  
 في حق انقضاء العدة قيل لا يقدر بشي ولا تنقض عدتها وقال اكثر يقدر واختلفوا في قد  
 فقال محمد بن ابراهيم الميدا في يقدر بستة اشهر لا ساعة وعليه الاكثر ان مدة الطهر  
 اقل من ادى مدة الحمل عادة فنقصنا من ذلك ساعة وعلى هذا تنقض عدتها بنسبة  
 عشر شهر الا ثلاث ساعات لانها تحتاج الى ثلاث حيض كل حيضة عشرة ايام  
 والى ثلاثة اطهار كل طهر ستة اشهر لا ساعة قال البرجدي وهذا الغايص لو كانت  
 الطلاق في اول اطهار لو كان الطلاق في اخره انقضت بثلاثة عشر شهرا الا ساعتين  
 وفي شرح الكنز ينبغي ان يزيد وعلو ذلك لجواز ان يكون طلقها في اول الحيض ولا يهد  
 بتلك الحيضة فتتقضى العدة بنسبة عشر شهرا وعشرة ايام لا اربع ساعات  
 فثلاث ساعات لما مر واحدة لزمان ايقاع الطلاق وروى ابن سبيعة عن محمد بن  
 الحسن انه يقدر الطهر بشهرين وهو اختيار اي سهل الغزالي والحاكم في مختصره قيل  
 وعليه الفتوى ان العادة من العود والحيض والطهر مما يعود في الشهرين عادة  
 فلا يكون الطهر اكثر من شهرين واما في حق ما عدا العدة فلم يقدر ولها الطهر بشي  
 بل قالوا تختب ما تختبته الحائض من قراءة القرآن ومسح ودخول المسجد واتباع  
 الزوج وتغتسل لكل صلاة فتؤدي به الفرض والوتر وتقرأ فيها قدر ما تجوز به الصلاة  
 ولا تزيد وقيل تقرأ الفاتحة والسورة لا نهما واجبتان وهو الاصح الاحوط وان  
 حجت تطوف للزيارة لا نه ركن ثم تعيده بعد عشرة ايام وتطوف للصدر لا نه  
 واجب وقصوم شهر رمضان لا محال انها طاهرة ثم تقضي خمسة وعشرين يوما  
 لا محال انها حاضت فيه خمسة عشر يوما عشرة في اوله وخمسة في اخره او بالعكس  
 واحتمال انها حاضت في القضا عشرة ايام والطهر المتخلل اي بين الدمين في مدته  
 اي مدة الحيض ومارات من لون فيها اي في المدة سوى لياض حيض

اما كون ما عدا البياض الخالص حيضا فلما في الموطا عن علقمة بن ابي علقمة عن امه مولا عائشة  
 انها قالت كان النساء يعلن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسا  
 عن الصلاة فتقول الهن لا تجعل حتى تزين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة والكرسف  
 بضم الكاف والسين المهملة القطن والدرجة بضم الدال حقة تضع المرأة فيها طيبها وغو  
 والقصة بفتح القاف وتشد يد الصاد المهملة شي كالخيط الابيض يخرج من قبل المرأة غيب  
 انقطاع الدم يعرف به انها طهرت واما كون الطهر المتخلل بين الدمين في مدة الحيض  
 حيضا فهو رواية محمد بن ابي حنيفة ولا يجوز على هذه الرواية بذا الحيض بالطهر والغتم به  
 ووجهها ان استصحاب الدم مدة الحيض ليس بشرط اجماعا فيصير اولها واخرها كالنساء  
 في باب الزكاة وقال ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وقيل هو اخر اقواله ان كان الطهر  
 اقل من خمسة عشر يوما لا يفصل نه طهر فاسد فصار بمنزلة الدم وحكمه حكم دم متصل  
 فينظر ان كان ذلك كله لا يزيد على العشرة فالكل حيض مارات فيه الدم وما لم ترسوا  
 كانت مبتدأة او صاحبة عادة وان زاد على العشرة ان كان لها عادة ردت لعادتها ولو  
 الزايد استحاضة وان كانت مبتدأة فالعشرة حيض مارات فيه الدم وما لم تر وما زاد  
 استحاضة وكثير من المتأخرين افتوا بهذه الرواية لا نه ليس على المفتي والمستفتي لقلة  
 التفاصيل التي يشق ضبطها وتجوز على هذه الرواية البداة بالطهر والغتم به لكن بشرط  
 احاطة الدم من الجانبين كما اذا رأت قبل عاداتها يوما وما وعشرة طهر او يوما ما والعشرة  
 حيض وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة انه يشترط ان يكون الدم في العشرة ثلاثة ايام  
 وهو قول زفر لا الحيض لا يكون اقل من ثلاثة وحكم محمد بقصر الثلاثة من الطهر في مدة  
 الحيض ان زادت على الدمين قال في المبسوط وهو الاصح وعليه الفتوى فلورات يوما  
 دما وثلاثة طهر او يوما دما لم يكن شي منه حيضا لان الطهر يبلغ ثلاثة ايام وهو غالب  
 على الدمين قصار فاصلا وكذا ان زاد الطهر ورات يوما دما وثلاثة طهر او ثمين  
 دما فالسنة حيض لا الدم ساوي الطهر في طرفي السنة قصار غالبا ولورات ثلاثة دما  
 وخمسة طهر او يوما دما ما غلبتها الثلاثة الاول لان الطهر غالب فصار فاصلا والمتقدم  
 يمكن ان يجعل بانفراده حيضا فحملناه حيضا وقد روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ان  
 الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان دون ثلاثة ايام لا يصير فاصلا واذا بلغ ثلاثة ايام  
 فصل على كل حال ثم ينظر ان امكن ان يجعل احدهما بانفراده حيضا جعل حيضا كما بينا من  
 مذهب محمد واما خالفه في طرف واحد وهو انه لم يعتبر غلبة الدم ولا مساواة الدم بالطهر فلو  
 رأت مبتدأة يوما دما ويومين طهر او يوما دما يكون الاربعة حيضا ولورات يومين  
 دما وثلاثة طهر او يوما دما لم يكن شي منه حيضا لان الطهر المتخلل يبلغ ثلاثة ايام  
 وواحد منها بانفراده لا يمكن ان يجعل حيضا ولورات يوما دما وثلاثة طهر او ثلاثة دما  
 كانت الثلاثة الاخيرة حيضا ولا يفرق بين مالك وبين دمي الحيض والاستحاضة باللون



عند اتصال الامين وبين الشافعي بينهما وقال اذا عبر الدم اكثر وكانت مبتدأة مميزة وهي التي ترى في بعض الايام دما قويا كالاسود وفي بعضها دما ضعيفا كالدخان فيحصل حيض في وقت القوي ومختلطة في وقت الضعيف بشرط ان لا ينقص القوي عن اقل الحيض ولا يزيد على اكثر يمكن جعله حيضا وان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر يمكن جعله طهرا بين الحيضتين وان كانت معتادة مميزة فتأخذ بمقتضى التيزدون العادة على ما صح عنده لقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت ابي جبير ان دم الحيض غيبط اسود فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة فاذا كان غيره فاغتسلي وصلي ولما قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تدع الصلاة ايام اقربها وقوله دعا لصلاة ايام اقربك اعتبر الايام دون اللون وغيره ومذهبنا مروي عن علي وابن عباس ومثله عن سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ومكحول والحسن وابراهيم وابن سبين وما رواه موقوف على عائشة ومعارض بقول علي وابن عباس وقد روى ابن ماجة عن عائشة قالت جات فاطمة بنت ابي جبير الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة استحاض فلا اطهر فادع الصلاة قال اجتنب الصلاة ايام حيضك ثم اغتسلي وتوضأي لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى يمنع اي الحيض الصلاة والصوم باجماع المسلمين ويقضى هو اي الصوم لا هي اي الصلاة لما في الكتب الستة عن معاذة العدوية قالت سألت عائشة ما بال الحايض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة فقالت احروريات قلت لست بحرورية ولكن اسأل قالت كان يصيبنا ذلك فنوم بقضا الصوم ولا نؤمر بقضا الصلاة انتهى وعليه الاجماع لان في قضاء الصلاة حرجا لكثرة تكرار الحيض بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهرا ولا تحيض المرأة في الشهر بحسب العادة الا مرة والحورية بفتح ضمير نسبه الى حرورية بالكوفة كان اجتماع اول الخواارج بها وانما قالت ذلك لئلا يظن طائفة من الخواارج بوجوب علي الحايض قضاء الصلاة والاستقحام انكاري لي هذه طريقة الحرورية وقيل انما قالت ذلك لانها تعققت في الدين والهلجرو تعقوا فيه حتى خرجوا عنه وينبع الحيض دخول المسجد لما روى ابو داود من حديث عائشة قالت جاز رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوه بيوت اصحابه شوارع في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل ولم يصنع القوم شيئا ان ينزل فيهم رخصة فخرج اليهم فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فاني لا احل المسجد لجنب ولا حايض وينبع الطواف بالكعبة لا في المسجد واجتنب ذكره ليلا يتوهم انه لما جاز لها الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلا يجوز لها الطواف اول وليل على انه كما يحرم عليها الدخول في المسجد المحرم يحرم عليها الطواف ولا نها اذا دخلت المسجد طاهرة ثم حاضت لا تطوف اذ يجب عليها الخروج في ساعته بتم وهو الاول وينبع استئذان الرجل ما تحت الازار من المرأة حايضا او نفسا وهو ما بين السرة والركبة وقال محمد بن محمد بن حنبل يمنع الحيض الاستمتاع بالفرج خاصة وهو قول للشافعي واخذه

النوري لما رواه الجماعة الا البخاري عن انس ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة لم يواكلوها ولم يامسوها في البيوت اي لم يساكنوها فيها فسال اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله تعالى يسألونك عن الحيض قل هو اذى لاية فقال صلى الله عليه وسلم كل شئ الا النكاح اي الجماع كما في رواية وروى ابو داود عن عبد الله بن سعد قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يعمل لي من امواتي وهي حايض فقال صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الازار وقد حسنته البصق وقال شارحه ابو زرعة الوافي ينبغي ان يكون صحيحا ولما صح من قول عائشة وكان يامرني فانزرت فيا شرتي وانا حايضا اي بلا مستني وفي المتفق عليه انه عليه الصلاة والسلام كان لا يباشر احداهن حتى يامرها ان تاتر ولو لا منع ماتت الازار لم يكن لامرهابا لا تزار قيل بالباشرة معني لا انه يحفل ان يكون من باب الاحتياط فان الراي حول الحي بوشك ان يقع فيه ويمكن حمل قوله عليه الصلاة والسلام النكاح على الجماع حقيقة او حكما فالمسئلة ظنية غير قطعية ثم المشهور من رواية المحدثين وغيرهم فانزرت بهمة قطع فتنة فوقية مشددة وقال المطرزي للصواب فانزرت بهمتين الاولى للوصل والثانية ساكنة هي فاقتل من الازار كذا نقله الشافعي وهو خطأ في نقل عبارته فان الصواب ان يقول بهمتين الاولى للقطع لانه همة متكلم والثانية سبلة الفاونق الزمخشري ايضا على خطأ انزرت بالادغام وتبصه الطيبي في شرحه للمشكاة ولا يخفى ان رواية المحدثين اقوى من نقل اللغويين وقد قال ابن مالك ان ادغام الهمة في التام مقصور على السماع وقد سمع انزرت من الازار واتكل من الكل وقرأ ابن عبيد بن ربيعة الذي اثنى بهمة وصل وتا مشددة مضمومة وهومن الامانة والقرأة الشاذة بنزلة خبر الاحاد وبويده قراءة الجمهور انزرت بالادغام فان الظاهر انه مأخوذ من اخذ من غخذ وفي المحيط وروى ابن رستم ان من قال بان جماع الحايض حلال كفر اي اذا كان يعتقد انه ليس ينهي عنه لا نه يصير جاحدا للحكم الكتاب ومن جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه الا التوبة والاستغفار لا نه باشر كبيرة كفارتها غير مشروعة الا بالتوبة ويستحب ان يتصدق بدينار ونصف دينار وقيل ان اصابها في الدم فدينار وفي انقطاعه فبنصف دينار ويشهد للقول الاول ما أخرجه ابو داود في سننه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي ياتي امراته وهي حايض قال يتصدق بدينار ونصف دينار قال ابو داود وهكذا الرواية الصحيحة بدينار ونصف دينار وللقول الثاني ما أخرجه ابو داود ايضا عن ابن عباس قال اذا اصابها في الدم فدينار واذا اصابها في انقطاعه فبنصف دينار قلت فهذا تفسير الحديث الاول واشتعار بان اوقيه للتوزيع لا للشك ولا تقر اي الحايض لاية ولا مادونها كجب ونفسا اي كالا يقر اجنب ونفسا شيئا منه وهذا اختيار الكرخي واختار الطحاوي نه لا بأس بقراءة مادون الاية لان النظم والمعنى قاصرات فيه ولهذا يجوز به الصلاة وفي البخاري قال ابراهيم اي الخفي لا بأس ان تقر الحايض لاية



ولرأى ابن عباس بالقرعة للجنب بأسا ووجه الأول ما روى الترمذي وابن ماجة من حديث ابن عمر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقرا الحايض والجنب شيئا من القرآن وفي المحيط وهذا  
إذا قرأت على قصدا لتلاوة أو لوقرات على قصد الذكر والتناخو بسم الله الرحمن الرحيم  
والحمد لله رب العالمين أو علمت الحايض أو الجنب حرفا حرفا فلا بأس به بالة اتفاق لأجل  
العدو والضرورة بخلاف الحديث فإنه يقرأ لما في السنن الأربع وصححه الحاكم عن علي رضي  
الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحججه أو لا يحجزه عن القرآن شي  
ليس الجنبه قال الترمذي حسن صحيح ولم ينسج مالك الحايض لتلاوة احتياجا اليها خوفا  
من النسيان وعدم قدرتها على رفع الحيض بخلاف الجنبه لقد رها على زالتها ولما رواه  
الترمذي وابن ماجة عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تقرا الحايض ولا الجنب شيئا  
من القرآن ورواه الدارقطني في سننه عن جابر بن جابر مرفوعا نحوه ولا يس هو لا يقرأ الحايض  
والنفسا والجنب والمحدث مصحفا لقوله تعالى لا يسه الا المطهرون ولقوله عليه الصلاة  
والسلام لا يس القرآن لا طاهر رواه ابوداود والماروي الحاكم في المستدرک وصححه  
عن حكيم بن خراج قال لما بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قال لا تنس القرآن  
ولا وانت طاهر الا بطلا في متخا في منفصل نحو الخريطة لان المنفصل عنه لا يكون تبعا له  
وفي البخاري عن ابى وايل أنه كان يرسل خادمه وهي حايض الى ابى رزين لتأتيه بالمصحف  
فتسكبه بعلا فتمه وكره اي لمس بالكر أو بشي من الثوب الذي على الماس لا نه تبع له فلا  
يصير حايلا بينه وبين المصحف ولهذا الوجه لا يجلس على الارض فليس ثوبا يجلس  
على ذيله على الارض تحت وفي النوادر انه لا بأس به لان الحرم المس وهو اسم للمباشرة  
من غير حائل وكره لهم ايضا من التفسير وكتب السنن والفقهاء نهالا تخلو عن آيات  
ولا بأس بفسها بالكم بخلاف وفي فتاوى هل سرقند يكره لهم ان يكتبوا كتابا فيه آية  
لان الكتابة بالقلم وهو في اليد وذكر ابو الليث انهم لا يكتبون وان كانت الصحيفة والكتاب  
دون آية وذكر القدوري انه لا بأس بالكتابة اذا كانت الصحيفة على الارض وقيل هو  
قول ابى يوسف وكره بعضهم دفع المصحف واللوح الذي عليه القرآن مكتوبا الى  
الصبي اذا كان محدثا والصحيح انه لا بأس به لان في تكليفهم الطهارة حرجا ولا درهما  
اي مثلا فيتمثل دينا وروحه عطف على مصحفا فيه سورة اي شي من القرآن آية أو أكثر  
قال المصنف واما قيل فيه سورة لان الطالب كتب نحو سورة الاخلاص على الدراهم  
البصرة اي من هيمان وغيره لا نه ينزلة غلاف متخاف وحل وطى من انقطع دمها  
لا أكثر الحيض والنفسا قبل الفصل ظرف للوطى دون اي لا من انقطع دمها قل  
اي أقل أكثر الحيض والنفسا يصنعون الحايض التي انقطع حيضها لا أكثر الحيض والنفسا  
التي انقطع نفاسها لا أكثر النفاس يحل وطى كل واحد منهما وان لم تغتسل والحايض التي  
انقطع حيضها لا قل من أكثر الحيض والنفسا التي انقطع نفاسها لا قل من أكثر النفاس

لا يحل وطىها الا اذا اغتسلت بلا خلاف او يتمت في السفر والحضر عند الحجر عن الماء وصلت باتفاق  
اولم تغسل عند محمد قياسا على ما اذا اغتسلت ولهما ان التيمم لا استقرار له لجواز بطلانه بالماء  
ولا كذلك لغسل او اذا مضى وقت يسع الغسل والتحريم لان وقت التحريم يتحقق به  
ادراك وقت الصلاة اذا لم يجد في ذمتها ما يدرك قدر ذلك من الوقت ووقت الغسل  
محسوب من الحيض ولهذا الوطهرت قبل الصبح باقل من وقت يسع الغسل لا يجوز لها صوم  
ذلك اليوم ولا يجب عليها صلاة العشاء وهذا كله في حق التي استكملت عدتها واما التي  
لا تستكمل فلا يحل وطىها وان اغتسلت حتى تنقض عادتها فقال عود الدم اليها لكنها  
تغتسل وتضلي وتصوم احتياطا وفي مواهب الرحمن الا ان تغتسل او تنصير الصلاة دينيا في  
ذمتها بخروج وقتها والمراد من قول بعضهم او ينقض عليها ادنى وقت صلاة ادناه الواجب  
اخر اعتق ان تطهر في وقت منه لا خروجه قدر الاغتسال والتحريم الا من هذا او من  
ان تطهر في اوله وينقض منه هذا المقدار لان هذا لا ينزلها طاهرة شرعا كما غلط فيه بعضهم  
لا ترى الى تعليلهم بان تلك الصلاة صارت دينيا في ذمتها وذلك بخروج الوقت ولذا لم  
يذكر غير واحد لفظه ادنى وبعبارة الكافي او تنصير الصلاة دينيا في ذمتها بنقض ادنى وقت  
صلاة بقدر الغسل والتحريم بان انقطع في اخر الوقت لان الشرع حكم بطهارتها لما  
اوجب الصلاة عليها وقال مالك والشافعي واحمد وزفر لا يجوز وطى من انقطع حيضها  
ونفاسها حتى تغتسل لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن اي من الحيض فاذا تطهرت  
اي اغتسلت كذا افسره ابن عباس فيما رواه البيهقي وغيره وقال اسحاق بن راهوية اجمع  
اهل العلم من التابعين انه لا يطاوها حتى تغتسل ولنا قوله تعالى فاعتزلوا النساء في  
الحيض ووقت انقطاع الدم ليس وقت حيض وانها بعض ما يسع الغسل والتحريم  
ثبتت الصلاة في ذمتها وهو من احكام الطهارة فتكون طاهرة حكما ولا في الآية قرأ  
فتمضي قراءة التخفيف انتها الحرمة العارضة على الحايض لا انقطاع مطلقا واذا انتهت  
حلت بالضرورة ومقتضى قراءة التشديد عدم انتهائها عنده بل بعد الاغتسال  
فالتوفيق بينهما بما قلنا وفي الظهيرية الحايض اذا حبست الدم عن الدور لا يخرج من ان  
تكون حايضا صاحب الجرح اذا منع الجرح من السيلان بعلاج يخرج من ان يكون صفا  
عذرا والنفسا بكسر النون مصدر نفست المرأة بضمها اذا ولدت وقيل ضمها اشهر من  
نفستها سمي به دم اي دم رحم يعقب الولد بضم القاف اي يتبع ولا نه احتراز عما يخرج قبله  
ولا خلافا لاي قل النفاس اتفاقا لما روى ابن ماجة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رقت للنفسا ربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك ونصف وقد روي من عدة طرق  
لم تخل عن طعن لكنه يرتفع بكثرتها الى الحسن واما ما روي عن ام سلمة قالت كانت  
النفسا تنقد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما قال النووي  
هو حديث حسن رواه ابوداود والترمذي وغيرهما وقال ابن تيمية في المنتقى ومعنى



الحديث كانت توران تجلس الى الاربعين ليلا يكون الفكر كذا اذا لم يكن ان يتفق نساعصر في نقاس  
او حيض ولو ولدت ولم تر ما يجب الفصل عند اي حنفية وزفر وهو اختيار ابي علي الدقاق وعند  
ابي يوسف وهو رواية عن محمد بن يوسف غسل عليها لكن يجب عليها الوضوء وفي المفيد هو الصحيح اكثر  
اربعون يوما وهو قول الشافعي حكاها عنه ابو عيسى الترمذي والمشهور من مذهب احمد  
وقال لا وزاعي اكثر من الفلام خمسة وثلاثون وفي الجارية اربعون وعن مالك روايتان احدهما  
الرجوع الى العادة والاخرى ستون يوما وبه قال الشافعي في المشهور عنه ولنا ما رواه ابو داود  
والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث ام سلمة قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله  
عليه وسلم تقصد في النفاس اربعين يوما واربعين ليلة الا ان ترى الطهر قبل ذلك زاد ابو داود في  
لفظ لا يامها النبي صلى الله عليه وسلم لقضاء صلاة النفاس وقال النووي حديث حسن والمراد بنساء  
النبي صلى الله عليه وسلم ههنا بناة وقربا ته وقال الترمذي جمع اهل العلم من الصحابة ومن بعدهم  
ان النفاس تدع الصلاة اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك وهو اي النفاس ٧ التوامين وهما  
الولدان في بطن بين ولادتهما اقل من ستة اشهر من الاول لان ما تراه دم رحم خارج عقب الولادة  
خلا فالجود فان نفاسها عنده من الولد الاخر لا يها حمل به منسد رحمها بسببه فلا يكون ما تراه  
عقب الاول من الرحم وبه قال زفر وانقضا العدة من الاخير اجماعا لقوله تعالى واولات الاحمال  
اجلهن ان يوضعن حملهن وبوضع الاول لم تضع حملها فلما وضعت بعضته ولو تقطع الولد  
فيها ان خرج اكثر فهو نفاس ولا فلا وقال محمد وزفر يثبت النفاس ٧ بوضع كل الحمل وان كان  
بين الولدين اربعون يوما فصاعدا قيل على قول اي حنفية يجب النفاس من الولد الثاني  
ايضا وعلى قياس قولهما لا يجب وهو الصحيح فكما تضع الولد الثاني تغتسل وتصلي وسقط  
بالكسر ويثلاث اسم للولد الساقط قبل تمام خلقه بداي ظهر بعض خلقه من اصبع ونحوه  
ولداي في حكم الشرع فتصير امه نفسا ولا مة ام ولدا اذا ادعاه السيد ويقع الحلق به من طلاق  
وعتاق وتنقض العدة به ٧ له ولد ناقض للخلقة ونقصان الخلقة لا يمنع احكام الولادة  
وما نقص عن اقل الحيض وهو ثلاثة ايام او زاد على حيض المبتدأة وهي من لم تحق قبل ذلك  
وهو اي حيض المبتدأة عشرة ايام او نفاسها اي او زاد على نفاس مبتدأة وهي من لم تلد  
قبل ذلك وهو اي نفاس المبتدأة اربعون ايام او على العادة اي زاد على العادة فيهما  
اي في الحيض والنفاس وجاوز اكثرها قيد به ٧ نه لو زاد على العادة فيهما وزجاوز اكثرهما  
يكون حيضا في الحيض ونفاسا في النفاس ومارات حامل عطف على ما نقص استخاضة خبر عن  
ما نقص وما عطف عليه لا يمنع اي ما ذكرنا ولا استخاضة صلاة وصوما اي صحتها وطها  
اي جوازها ما كون الزايد على العادة في الحيض استخاضة اذا جاوز اكثرها فلقول عائشة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال في المستخاضة تدع الصلاة ايام اقرابها ثم تغتسل مرة ثم تتوضا الى  
مثل ايام اقرابها وقول سودة بنت زمعة قال صلى الله عليه وسلم المستخاضة تدع الصلاة  
ايام اقرابها التي كانت تحبس فيها ثم تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضا لكل صلاة رواها الطبراني

لعله  
بحسب

ولان ما تراه في ايام عادتها في الحيض حيض يقينا وفي النفاس نفاس يقينا وما تراه فيما اذا زاد على  
اكثر الحيض والنفاس استخاضة يقينا وما تراه فيما بينهما مشكوك فيه فالحق بما زاد على اكثرهما  
لانها جازية في كونه مخالفا للعادة ثم قيل لا تصلح في الزايد على العادة لاحتمال صيرورتها اهلا وعد  
صيرورتها فتبقى كما كانت واما كون ما تراه الحامل استخاضة فلا نه لوجاز اجتماع الحيض والحمل  
لم يكن الحيض دليلا على عدم الحمل وقد جعله الشارع دليلا عليه فمن ابن عباس ان الله رفع  
الحيض عن الحمل وجعل الدم رزقا للولد رواه ابن شهابين وعن عائشة الحامل لا تحيض رواه  
الدارقطني ومثل هذا لا يقال بالراي فيحمل على انها قال ذلك سمعا وقال مالك والشافعي في الجريد  
ما تراه الحامل على ترتيب ادوارها حيض ومن الدليل انه لما نزل قوله تعالى والطلقات يتربصن  
بانفسهن ثلاثة قروا قالت العجوبة فان كانت ايسة او صغيرة فنزلت والادي يلسن من الحيض  
من نسايكم الآية فقالوا ان كانت حاملا فنزلت واولات الاحمال فقيه تنبيه عليه ان الحامل لا تحيض  
وانها ليست من ذوات الاقران لا يشترط ابو يوسف عود الدم وتكراره لنقل العادة الاصلية  
الى زيادة ونقصان او زمان اخر في الشهر الثاني فلو كانت العادة في اول الشهر ستة مثلا  
ثم رات تسعة دما او يعكسه او رات في غير حينته قبل عادتها او بعد ها ينقل ابو يوسف  
العادة الاصلية الى الحالة الثانية ويقول به يفتي تيسيرا الامر عليهن كالعادة الاصلية  
وهي تنقل الطهر الى الحيض مرة واحدة فان المراهقة اذا رات الدم ثلاثة ايام يحكم بانها تحيض  
فكذا هذا او قل ابو حنيفة ومحمد بن يونس التكرار لنقلها اذا العادة ماخوذة من المعاودة فلا يثبت  
بدون الصود ومن لم يحض عليه وقت فرض الا وبه حدث الذي ابتلى به من استخاضة او علق  
او نحوهما من انفلات نبي او استطلاق بطن او خروج دم من جرح يتوضا لوقت كل فرض له اي  
٧ جل ذلك الحديث ولم يوجب مالك الوضوء عليهم بناء على ما تقدم من قوله بعدم انتقاضه  
واكتفايه باستحياب الوضوء ويصلي به اي بذلك الوضوء فيه اي في ذلك الوقت ما شافرضا  
ونفلا وقال الشافعي يتوضا لكل صلاة فرض ويصلي به من التوافق ما شافرضا لذل القرض  
لما روى البخاري من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت جات فاطمة ابنة ابي جحيش  
الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت يرسل الله اي امراة استخاض فلا اطهر فادع الصلاة  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغاذلك عرق وليس بحيض فاذا قبلت حيضتك فدي  
الصلاة واذا ادبرت فاغسلي بماء الدام وصلي قال وقال اي ثم توضي لكل صلاة حتى يحق ذلك  
الوقت ولما رواه ابن ماجه عن عدي بن ثابت عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال المستخاضة تدع الصلاة ايام اقرابها ثم تغتسل وتتوضا لكل صلاة وتقوم وتصلي واجب  
بان الدم في كل صلاة نحوها في قوله تعالى قم الصلاة لدلوك الشمس اي وقت دلوكها  
اي زوالها وانما قلنا ذلك لان اليهود في الشرع ان الحدث خروج خارج او خروج وقت كضي  
مدة سبع الحنفين ولم يجهد في ان الفراغ من الصلاة حدث بالنسبة الى فرض اخر في شرح  
الاثار اجمعا على انها اذا توضات في وقت صلاة فلم تصل حتى خرج الوقت فارادت ان تصل في ذلك



انه ليس لهذا كحق تنوضا وضوا جديد او رايها لو تنوضات في وقت صلاة ثم اودت ان  
تطوع بذلك الوضوء كان لهذا ك ما دامت في الوقت قد لما ذكرنا ان الذي ينقض طهرها هو  
خروج الوقت وان وضوها بوجبه الوقت الصلاة وان كان وجوبه لها هذا وقال ابن قدامة  
في المغني روي في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابي جيثم وتوضاي لوقت كل صلاة ذكر  
ابن سبط الجوزي ان ابانيفة روى المستحاضة تنوضا لوقت كل صلاة وفي شرح مختصر  
الطحاوي روى ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لفاطمة بنت ابي جيثم وتوضاي لوقت كل صلاة ولا شك ان هذا الحكم بالنسبة  
الى كل صلاة ٢ نه لا يحفل غيره بخلاف اول فان لفظ الصلاة شاع استعمالها في لسان الشرع  
والعرف في وقتها فمن الاول قوله عليه الصلاة والسلام ان للصلاة اولها وآخرها الحديث  
اي لوقتها وقوله اياما جل ادركته الصلاة فليصل ومن الثاني انك لصلاة الظهر اي لوقتها  
وهو ما لا يحصى كثرة فوجب حملها على الحكم وقد رجع ايضا بانه متروك الظاهر بالاجماع  
للاجماع على انه لم ترد حقيقة كل صلاة لجواز النوافل مع الفرض بوضوء واحد ثم ما في  
المتن بيان شرط بقا الاستحاضة بعد ما ثبت حكمها واما شرط ثبوتها ابتداء فان  
يستوعب استمرار العذر وقت الصلاة كاملا كالا نقطاع والانه لا يشترط ما لم يستقر  
الوقت كله وفي الكافي لحاظ الدين النسقي وانما تصير صاحبة عذر اذا لم تجدد وقت الصلاة  
زمانا تنوضا وتصل في خاليها عن الحدث وهذا هو المراد بالا استيعاب احقيقته  
اذ قلما يستمر العذر بحيث لا ينقطع في الوقت لحظة فيؤدي الى نفي تحققة ٢ في الامكان  
الصقلي وفي السراج الوهاج رجل سال جرحه ولم يعلم انه يستمر وقتا كاملا فانه لا يصح  
في اول الوقت بل ينتظر فان لم ينقطع توضا قبل خروج الوقت قال ابن الهمام فان فعل ذلك  
وقت اخر وانقطع فيه اعاد الاول لعدم الاستيعاب وينقضه اي وضوء العذر  
عند اي حنيفة ومحمد خروج الوقت اي وقت صلاة الفرض كطلوع الشمس فلو توضا  
بعد صلاة العيد بعد طلوعها له ان يصلي الظهر به عندهما لا نهال يست بغير  
فصار كما لو توضا الصلاة الضحي لا دخوله اي لا ينقض وضوء العذر ودخول الوقت  
كالزوال وقال ابو يوسف ينقضه دخولا لوقت وخروجه وقال زفر دخوله فقط  
وتجب ان يصلي جالس اياما ان سال بالليل ان ترك السجود اهون من الصلاة مع  
الحدث فان لها وجودا حالة الاختيار على الدابة نقلا ولا يجوز مع الحدث حالة الاختيار  
اصلا ثم يجب على المستحاضة ان تفصل ثوبها من الدم لكل صلاة في قول محمد بن مقاتل  
وقال ابن سلمة ليس عليها غسل ٢ ان امره ليس اكد من البدن ولا اولي وقال ابو  
القاسم في المبوط اذا كان بحال لا يسط تحته ثوب لا نجسه من ساعته جاز ان  
يصلي على حاله ولو كان به دما ميل او جدي فتوضا وبعضها سائل ثم سال الذي  
لم يكن سائلا انقض ٢ ان هذا حدث جديد فصار كالخمرين ولو كان في عينه ومد

ويسيل معها يوم بالوضوء لكل وقت اذا غلب على ظنه انه صديد والله تعالى اعلم **باب**  
**النجاسة** اي معرفة انواع النجاسة وبيان كيفية الطهارة منها وهو جمع نجس وهو في عرف  
الفقهاء بفتح الجيم عين النجاسة وبكسرها ما لا يكون طاهرا كذا قيل والظاهر انه الذي يصير نجسا  
حين ٢ نجسا وفي اللغة يقال نجس الشيء بالكسر نجس نجسا فهو نجس ونجس ايضا قال  
تعالى انما المشركون نجس والظاهر ان المراد به المعنى المصدر في النجاسة بالطين  
لا شتمال قلوبهم على العقائد الردية يظهر الشيء بدنا كان او ثوبا او مكانا او غير ذلك عن  
نجس بفتح الجيم مر في اي جرحه بزوال عينه لان نجس ذلك الشيء اتصال النجاسة به فارتفعت  
ولو بغسله واحدة تطهير له وقال لفقهاء ابو جعفر يفضل بعد زوال العين مرة او مرتين  
وقيل ثلاثة كذا في الكافي وان بقي اثر شق زواله بان يحتاج في اخراجه الى غواصا يوت  
ولا شتات بالماء متعلق بيطهو وهو انسب او بزوال عينه وهو اقرب والا صل فيه  
ما جاء عن اسماء بنت ابي بكر قالت جات امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان احدا  
يصب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع قال غتته ثم تفرصه بالماء ثم تنفض ثم تصلي  
فيه اخرجه مالك والشيخان وابوداود والترمذي وعن ام قيس بنت محسن انها  
سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يكون في الثوب قال حكيه بصلح  
واغسله بماء وسدر اخرجه ابوداود والنسائي وابن ماجه وبكل ما يع ذاب جار  
كما ورد والخزمريل احتراز به عن غواصا واللبن والصبر مما ليس بمزيل وقال  
مالك والشافعي ومحمد بن زفر لا يطهر النجس بالماء ٢ ان المايح يتنجس بالملامات  
والنجس لا يفيد الطهارة لكن ترك هذا القياس في الماء بالاجماع واصل سنده جعله نقل  
الماء طهورا ولهما ان الماء مطهر لكونه ما يعارضه يلا للنجاسة عن المحل فكل ما يكون كذلك  
فهو مطهر كالماء وما روى البخاري من حديث عائشة انها قالت ما كان احدا الا لا ثوب  
واحد تحيض فيه فاذا اصابه شيء من دم قالت يريقها فقصته بظفرها ويروي  
فقصته والمصع بهمليتين الذهب والقصع بهمليتين كذلك وفيه انه انما ينم  
لو ثبت انها صلت وكان زايده على قدر الصفو واطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
وقرره لاديه وذكر الترمذي ان الدم اذا غسل ببول ما يוכל لوجه نزول نجاسة الدم  
وتبقى نجاسة البول واما الماء المستعمل فيجوز ازالة النجاسة الحقيقية اتفاقا به  
وعن ما اي ويطهر الشيء من نجس لم يراي لم يكن مرئيا بغسله وعصره من غير الى ان ينقطع  
تقاطره ثلاثة اي ثلاث مرات وهو قيد لها وعن محمد بن الحسن في المرة الثالثة كاف  
وهو لا رفق والاول ظاهر الرواية وقيل عن ابي يوسف ومحمد ايضا انها تطهر ان ظن  
طهارتها بالفسلات الثلاث بلا عصر والمدا على غلبة الظن ٢ نه دليل شرعي وعند  
الشافعي المرة كافية وانما قدر غلبة الظن بالثلاث لا انها تحصل عند هذا العدد  
غالب وقتا بالسبع دفعا لوسوسة كما في الاستحاضة ان امكن اي عصره ولا اي ان لم



يكن عصره كالتخشب والجلد للذئب بالجس يغسل ويترك الى عدم القطران اي قطر الماء  
وهو يفتح القاف والطاوي اخره نون مصدر لقطر بفتح الطاء يقطر بفتحها وفي بعض النسخ  
بنشاة فوفية مكان النون جمع قطرة وانما يترك الى ذلك انه يقوم مقام العصر ثم يترك  
يغسل ويترك الى عدم القطران ويترك يغسل ويترك الى عدم القطران وهذا عند ابي يوسف  
وقال محمد ما لم يكن عصره لا يطهر ويظهر ابو يوسف ما لا ينصرف اذا تجس بغسله  
وتجفيفه ثلاثا كالحنطة المتجسة والخزف والخشب الجديد والحصير والسكين  
الموء بالما الجس والشم المظلي به واعلم ان اصل مذهبتنا في غير المربة من الجاسة اعتنا  
غلبة الظن في طهارة محلها مرة واحدة كما اعتبرها الشافعي بناء على ان ازالتها  
حكم شرعي فيكتفي فيه بالمرة كالحكمي ولما ان الحكمي عرف بثبوته بالشرع وهو حكم بزواله  
بغسله مرة فانه عليه الصلاة والسلام توضح مرة وقال هذا وضو لا يغسل الله  
الصلاة به حكم بزواله مرة والحقيقي عرف بثبوته بالحقيقة فعرف بزواله بها وذا ابتكر  
الفصل لا استخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غلبة الظن كما في امر القبلة ويقدر غلبة الظن  
بالفصل ثلاثا لحصولها بها في الغلب فاعتنا السبب الظاهر مقامها بتيسير اوان  
حديث المستيقظ شرط الفصل ثلاثا عند نوه الجاسة فعند تحقيقها اول وعن الثاني  
اي ويظهر الشيء ثوبا كان او بدنا او مكانا عنه سوا كان مني رجل او امرأة بغسله مطلقا  
او فرك يابسه واعلم ان الذي نجس عندنا وعند مالك لكن عندنا يجب غسله او فرك يابسه  
وعند مالك وزفر لا يطهر الا بالماء وعند الشافعي وهو المشهور من قولنا حمدانه طاهر  
انه اصل اوليا الله تعالى ولما روى الدارقطني والطبراني عن ابن عباس قال سئل النبي  
صلى الله عليه وسلم عن النبي يصيب الثوب فقال لا يغسله الا بالماء او بالزاق وانما  
يكفيك ان تسحه بخرقة او باذخرة والصحيح انه موقوف كما قاله البيهقي واخرج احمد عن  
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمت النبي من ثوبه بعرق الاذخر  
ثم يصلي فيه ولما مرواه مسلم عن عائشة كنت افرق النبي من ثوب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيصل في بالفا وفيه ايضا عن عبد الله بن شهاب الخوازي قال كنت نازلا على عائشة  
اي ضيفا فاحتمت في ثوبي فحستهما فرائتي جارية لها عيشة فاجبرتها فبصت في عايشة  
فقلت ما حملك على ما صنعت بثوبيك قلت رايت ما يرى لنا يرف قالت هل رايت بثوبك شيئا  
قلت لا قالت لو رايت شيئا غسلته لقد رايتي واني لا احكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يابس بطري زاد الطحاوي ثم يصلي فيه ولا يغسله وروى الدارقطني في سنته  
والبزاق في مسنده عن عائشة قالت كنت افرق النبي من ثوب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا كان يابسا وغسله اذا كان رطبا في رواية فيخرج الى الصلاة وان  
يقع الماء في ثوبه وفي مسلم عنها انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يغسل النبي ثم يخرج  
الى الصلاة في ذلك الثوب وانا انظر الى الفصل فيه وما رواه الدارقطني من حديث ثابت

بن حماد عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عمار بن ياسر قال اى علي النبي صلى الله عليه وسلم  
وانا على يواد لوما في ركوة فقال يا عمار ما تصنع قلت يرسل الله باليانت وامى اغسل ثوبي من  
نخامة اصابت فقال يا عمار اغسل الثوب من الجس من الغائط والبول والقي والدم والنبي  
يا عمار ما تخافك ودموع عينك والماء الذي في ركوتك لا سوا في سنته ضعیف وهو ثابت بن  
حماد لكن له متابع عند الطبراني رواه في الكنز من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد سندا  
ومتنا فبطل جزم البيهقي بطلان الحديث بسبب انه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت وروى  
قوله في علي هذا انه غير صحيح بان مسلما روى له مفر ونا بغيره وقال البيهقي يابس به وروى له في  
في المستدرک وقال الترمذی صدوق وما رواه الطحاوي بسند الى معاوية بن ابي سفيان  
انه سال ختام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي  
في الثوب الذي يصاحبك فيه قالت نعم اذا لم يصيبه اذى والى عمرانه احتلم في سفر وقد كلات  
يصبح فلم يجد في الركب ماء فركب حتى جاء الماء فجعل يغسل ما راي من الاضلام حتى اسفر فقال له  
عمر بن العاص اصحت ومصاب ثياب فزع ثوبك فقال عمر بل اغسل ما رايت وانقع ما لم اره والى  
ابي هريرة قال في النبي يصيب الثوب ان رايت فاعسله ولا فاعسل الثوب كله والى جابر  
ابن سمره انه سئل عن الرجل يصلي في الثوب الذي يجمع فيه اهلها قال صل فيه لا ترى فيه  
شيئا فاعسله ولا تقضه فان النض لا يزيد الا شرا والى انس بن مالك انه سئل عن قطعة  
اصابها جابة لا يدري اين موضعها قال اغسلها وروى ابن ابي شيبه ان رجلا سال عمر رضى  
الله تعالى عنه فقال لي احتمت على طنفسة فقال ان كان رطبا فاعسله وان كان يابسا فاحكه  
وان خفي عليك فارششه والطنفسة مثلثة الطا والفا وبكسر الطا وفتح الفا بالعكس  
واحدة الطائف البسط والنياب والحصير من سصف عرضه ذراع واجيب عن قولهم انه  
اصل اوليا الله تعالى بانه ايضا اصل اديه فينبغي ان يكون طاهرا فاذا تعارضنا قاطلا  
يصح الاستدلال في هذا الحال على انه استبعاد في ان يكون الطاهر من الجس كاللبن من الدم  
بالظهار لكما للقدرة ثم اذا فرق النبي حكم بالطهارة عند ابي يوسف ومحمد وهو الصحيح وتقبل  
الجاسة وتخفيفها في الظاهر الرايتين عن ابي حنيفة فلو اصابه ماء عاد نجسا عند ابي حنيفة  
خلافهما وفي الخلاصة المختارة لا يعود نجسا وهذه المسئلة نظاير الخف اذا اصابه نجس  
فذلك والارض اذا اصابها نجاسة وذهب اثرها والبراد اغار ماؤها وكانت نجسة وجلد اللبنة  
اذ ادبغ بخو الستميس بخلاف ما اذا ادبغ بخو القرظ وهو محرق ورق السلم ثم البدن مثل الثوب  
في الاكتفاء بالفرق في ظاهر الرواية ان البلى فيه اشد لا تفصال الثوب عن النبي دون البدن  
والحق به دالة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجزى فيه الفرق وهو رواية عن ابي يوسف  
ويظهر الخف وكذا الثعل عن نجس ذي جرم سوا كان جرمه منه كالدم والصدرة او من غيرها  
كالبول المتصق به تراب وايضا سوا جف والجرم او لم يجف وهو قول ابي يوسف وعليه اكثر  
وفي النهاية وعليه الفتوى وقال ابو حنيفة بشرط جفاف ذي الجرم في طهارة الخف بالدلك

صحیح



بالارض وقال محمد وزفر ومالك والشافعي لا يطهر الخف من غير المنى الجاف لا بالفصل كالتجاسد  
التي لا حرم لها ولا في حنيفة واي يوسف مارواه ابو داود وابن حبان وابن خزيمة والحاكم وقال  
على شرط مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا وطئ احدكم الاذى  
بخفيه فطهورهما التراب ولما رواه الطحاوي وابوداود عن ابي سعيد اذا جاء احدكم السجدة  
فلينظر فان راى في نعليه قذرة او اذى فليمسح به وليصل فيهما لكن ابو حنيفة يقول ان اذى  
لا يزول بالدلك فيشتت الجفاف وعن غيره اي عن غير ذي جرم بالفصل فقط لان اجزا  
الجحاسة تتشرب في الخف فلا تخرج منه لا بالفصل بخلاف ذي الجرم فانه يجذب ما في الخف  
من الاجزاء الخمسة بحرمه اذا جف ويطهر السيف اي للصقل ونحوه في الصقالة وعدم  
المسام سواء كان الخس رطبا او يابس بالمسح لان الفصل يفسده وفيه خلاف محمد  
ولهما ان الصحابة كانوا يقتلون الكفار بسيفهم ثم يسكنونها ويصلون مصها وقيدوا  
بالصقل لانه لو كان السيف غير صقل او كان الثوب صقيلا لا يطهر لا بالفصل ويطهر  
البساط اي الكبير الذي لا يمكن عصره بحري الماء عليه ليلة اي قدر ليلة او يوم لان ذلك  
يظن زوال الجحاسة منه والتقدير بالليلة لقطع الوسوسة وتظهر الارض وما اتصل  
بها كالحص بضم الحجة وتشديد المهملة البيت من قصب وجريد ونحوهما والكل  
وهو بالهمزة مقصور العشب باليبس وذهاب الاثر سواء كان ذلك بنفث او بريح  
او نار قيد بالا اتصاله لو كان منفصلا لا يطهر لا بالفصل للصلاة متعلق بتطهر المقدر  
اي تطهر في حق الصلاة لا في حق التيمم اتفاقا وعن ابي حنيفة تطهر للتيمم ايضا اما الطهارة  
للصلاة فلما روى مالك في الموطا وابوداود في سننه وابن خزيمة في سننه عن ابن عمر  
قال كنت عزى بكسر الزاي ابيت في المسجد وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد  
فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك واما عدم الطهارة للتيمم فلان طهارة الارض للتيمم  
ثبتت بالكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد كما لا يتأدى مسح الراس لثابت بالكتاب  
مسح الاذن لثابت كونها من الراس بخبر الواحد وكما لا يتأدى التوجه الى البيت لثابت  
بالكتاب بالتوجه الى المحطيم لثابت كونه من البيت بخبر الواحد وقال مالك والشافعي  
وزفر لا تطهر الارض باليبس ولما روى عن عائشة ومحمد بن الحنفية زكاة الارض  
يبسها وجعلها في الهداية مرفوعا وماراه وعن ابي قلابة جفوف الارض طهورها  
وجعل في المبسوط قوله اما ارض جفت فقد زكت حديثا مرفوعا وما في سنن ابي داود  
باب طهور الارض اذا يبست واسند عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا غزا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر  
في المسجد ولم يرشون شيئا من ذلك انتهى فلو لا اعتبار انها تطهر بالجفاف كان ذلك  
تبقية لها بوصف الجحاسة مع العلم بانهم يقومون عليها في الصلاة البتة لصغر المسجد  
وكثرة المصلين ويصفي ما دون ريع الثوب وكذا حكم البدن من جسد بكسر الجيم

اي ذي نجاسة خف وهو الصحيح من قول ابي حنيفة ومحمد خلا فالاي يوسف حيث قال المانع  
بشر في شير وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمذهب هو الاول لان ما دون الرية ليس  
بتفاحش والمانع في الجحاسة الخفيفة هو التفاحش ولمقام الرية مقام الكلي وجوب  
الصلاة في ثوب ربعة طاهر وفي وجوب مسح ريع الراس في الوضوء وفي لزوم الجزاء الحق  
ربعة وهو محرم وفي كشاف ريع العورة فيلزم ادم ريع ادى ثوب بخور الصلاة فيه  
كالانزال وقيل ريع جميع الثوب والبدن قال في المبسوط وهو الصحيح وقيل ريع الموضع  
الذي صابته الجحاسة كالذي لا والكم والذريص معرب الريز وكالرجل واليد والظهر  
والبطن قال صاحب الخفة وهو الاصح وسبب تخفيف الجحاسة عند ابي حنيفة تعارض  
النصين في طهارته ونجاسته وترجح الجحاسة وعندهما اختلاف العلماء المتقدمين من الصحابة  
والتابعين في طهارته ونجاسته وسبب تقليط الجحاسة عنده عدم تعارض النصين  
وعندهما عدم اختلاف العلماء وثمرته الخلاف تظهر في الروث والخثي والبعر فعندهما نجاسة  
مخففة لا خلاف العلماء فيها وعنده مغلظة لان ما رواه البخاري من حديث ابن مسعود  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى الروثة وقال انها كرس لم يعارضه نص والركس بكسر الراء  
الوجس والروث للفرس والبغل والجار والخثي بكسر الخاء وسكون التاء البقر والجاموس  
والبعر للبصير والشاء فان ما لا يبرى طهارتها لا نها وقود اهل الحرمين وبه ثبت  
التخفيف عندهما وهو الاظهر لعموم البلوى بابتلاء الطرق بها بخلاف بول الجمار وغيره  
مما لا يبول لجمه فان الارض تنشق وطهرها محمد اخرها وقال لا يمنع الروث وان غشى لما راي  
من بلوى لناس من امتلاء الطرق والحقان بها لما دخل الري مع الخليفة وقاس المشايخ  
على هذا طين بخارا لان ممثلي الناس والدواب فيها واحد وعند ذلك روى رجوعه في  
الخف حتى قال اذا صابته عذرة يطهر بالدلك وفي الروث لا يحتاج اليه عنده واما قول  
النسائي وهو طهارة الجن اي دوابهم فتفسير من حيث الشريعة ربعة من حيث اللغة ما  
روى مسلم من حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستنجوا بالروث  
ولا بالعظام فانه زاد اخوانكم من الجن كبول فرس وما اكل اي لجمه وهذا امثال للنسائي الخفيف  
عند ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد بول الفرس وما اكل طاهر وقال مالك واحمد بول  
ما اكل وروثه طاهر حديث العربيين من انه عليه الصلاة والسلام امرهم بشرب بول الابل  
والانها وهو حديث متفق عليه ولما رواه البراق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبول  
بول ما يبول لجمه وفي رواية جابر ما اكل لجمه فلا بأس ببوله رواه احمد والدارقطني ولحم الفرس  
ما كوله عند محمد واي حنيفة واي يوسف قوله عليه الصلاة والسلام استنزهوا من البول  
فان عامة عذاب القبر منه اخرجه الحاكم عن ابي هريرة وقال على شرطهما ورواه الدارقطني  
عن انس فيجوز عندهم شرب بول ما يبول للتداوي وغيره ويجوز عند ابي يوسف للتداوي  
ولا يجوز عند ابي حنيفة مطلقا واجيب عن اطلاق شربه عليه الصلاة والسلام للعربيين



اما مسح او طلع النبي صلى الله عليه وسلم بالوجي والنام ان شفاهم فيه وخرطير بفتح الخاء  
وضها وسكون الراء يوكلي لوجه وهذا ايضا مثال للخص الحفيف عند اي حنيفة واي يوسف  
وعند محمد مطلق وقيل طاهر وصححه السرخسي فوجه الطهارة عدم الامر بتجنية الطيور  
عن المساجد وذلك دليل على طهارة خريتها ووجه التخليط انه لا يكثرا صابته للثياب  
وقد تغير بطبع الحيوان فصار كخز الدجاجة والبط ووجه التخفيف عموم البلوى به والض  
واما خرطير يوكلي لوجه طاهر وبه قال مالك لان في التوقي عنه حرجا وبخسه الشافعي  
لا حالة الطبع اياه الى تن وفساد ولنا ان عبد الله بن مسعود خريت عليه حمامة  
فسح به باصبعه وابن عمر زرق عليه طائر فسح به بحصاة وصلى ولم يمسح به ولا ان اجاع  
الناس على ترك الحمامات في المساجد مع القدرة على اخراجها اجماع منهم على طهارته  
ولا نهائزق من الهوى والحرج لا حق بسبب التوقي عن ذلك فنسقط اعتبار نجاسته  
بخلاف الدجاجة والبط لا مكان التماسي عنه وفيه نظرا فقال سقط حكم القليل للضرورة  
كما سقط حكم قدر الدرهم من المظلة ومادون الربع من الخففة مع بقاء وصف  
النجاسة ولا ضرورة لاحكام الطهارة الا الدجاجة بفتح اوله ويثقل وكذا البط الاهلي  
والاوز فانه غليظ لان التوقي عنه لا حرج فيه كسائر ابي كباقي ما خرج من الخرجين وهو  
خر الفرس وخر ما يوكلي لوجه وبول ما لا يوكلي لوجه وخره وبول الادمي وخره وبول الكلب  
ورجيع السباع ولها بها تولده من لجهها وما ينقض الطهارة بخروجه من بدت  
الانسان فهذه الاشياء نجاستها مغلظة اتفاقا اما عند اي حنيفة فلورود النص  
في نجاستها من غير معارض وهو قوله تعالى ولا يحرم عليهم الجنايت والطباع السليمة  
تستحب هذه الاشياء والتحريم لا حرامها اية نجاستها وما عندهما فلعدم مسأ  
الاجتهاد في طهارتها واما خراف الفارة وبوله فصقوعه في الطعام والثوب لعدم  
التحاي عنه لان الفارة غالبا يخرج في الليالي ويدخل المضائق بخلاف الماء فان حفظه  
ممكن كذا في شرح تحفة الملوك للصيني وقال الشافعي واحمد يكفي في بول الطفل الذي  
لا يطعم ولم يشرب الا اللبن الرش بالماء ويتعين في بول الصبية الغسل لورود النص  
في بول الصبي دون الصبية واجاب الطحاوي بان النص الوارد في بول الصبي المراد به  
الصبي لما روى هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت اتى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بصبي فقال عليه فقال صبا عليه الماء صبا قال فلعلم منه ان حكم بول الغلام  
الغسل لا انه يحز في فيه الصب وحكم بول الجارية ايضا الغسل لا انه لا يكفي فيه الصب  
لان بول الغلام يكون في موضع واحد لضيق مخرجه وبول الجارية يتفرق في مواضع  
لسعة مخرجها والدم اي وكالدم السائل الباقي في عروق لحم المذبح لقوله تعالى  
او دم مسفوحا وكذا لحم الميتة ذات الدم واهابها قبل الدبغ وليس دم البق والبرا  
بشي لا نه ليس بدم سائل ولعدم امكان الامتناع منه خصوصا في زمن الصيف

لا سيما في حق من ليس له الا ثوب واحد ينام فيه كما كان لاصحاب الصفة في عهد النبي عليه الصلاة  
والسلام والخم لقوله سبحانه وتعالى انما الخمر والميسر والاذناب والاذلام رجس قال ابن امير  
حاج في شرح المينة لما وقف في كتب المذهب على ذكر الزباد لطهارة ولا نجاسة والظاهر طهارتها  
كما ذكره غير واحد من متأخري المشافعية قال شيخنا يعني ابن الهمام وذكرنا بعض الخراف  
من المتأخرين في الزباد فقلت انه يقال عرق حيوان محرم الاكل فقال ما يحيله الطبع الى صلاح  
كالطبيعة يخرج من النجاسة كالمسك انتهى زاد البرجندي فان كان ما فقد تغير  
فصار كرماد العذرة ويعني منه اي من الغليظ قدر الدرهم وقال الشافعي وزفر يعني من  
النجاسة شي لان النص الموجب لتطهير النجاسة لم يفصل بين قليلها وكثيرها وقال مالك كل نجاسة  
سوى الدم لا يصلي بشي منها لا يمكن الاحتراز عن نجاستها ولنا ان القليل من النجاسة  
لا يمكن التحرز عنه فكان عفوا وقد رناه بالدرهم اخذ من موضع الاستنجاء قال الشيخ رادوا  
ان يقولوا قدر المقعد فاستيقوه فقالوا قدر الدرهم لا يزيد على مساحة الدرهم  
وعن محمد الاعتبار بوزن الدرهم الكبير الذي قدره مثقال وعنه لا اعتبار بمساحة الدرهم  
وهو قدر عرض كف ووفق ابو جعفر بين الروايتين فقال وهو مثقال في الكثيف كالخر  
وقدر عرض كف في الرقيق كالبول والخمر وذلك لقول عمر رضي الله عنه مثل ظفري هذا  
لا ينجس حتى يكون اكثر منه وظفريه كان قريبا من كفنا ذكره العيني وهو غريب جدا وبول  
الضفدع اي على البابل وخوه مثل روس لا يروى في شرح الكفر وكذا اذا كان مثل جانبها الاخر  
ليس بشي لا يمكن الاحتراز منه وما بهمة في اخره ورد على نجس بالفتح نجس بالكسر  
وبه قال مالك وقال الشافعي ليس نجس امره صلى الله عليه وسلم بصب دلو من ماء على  
بول الاعرابي الذي بال في المسجد ولنا ما اشار اليه المصنف بقوله كعكسه وهو القياس  
على نجس ورد على ما فانه ينجس اتفاقا واجيب عن حديث الاعرابي بانه يحمل على ان  
الارض كانت رخوة فينقل الماء بصبه فيها النجاسة الى باطنها فيطهر ظاهرها وماذا القذ  
بفتح القاف والذال المجهة العذرة ونحوها طاهر كخار صا ملحاً بوقوعه في ملحمة ونظيره في  
الشرع النطفة نجسة وتصير علقة وهي نجسة وتصير مضضة فتطهر والعصير طاهر فيصير  
خرا لا نجس ويصير خلا فتطهر فعرفنا ان استعمال العين تستتبع زوال الوصف المرتب  
عليها لانه استعمال بطبعه وصورة وقال ابو يوسف ليس بطاهر لان اجزاء ذلك نجس  
باقية من وجهه ويصلي على ثوب اي فيه بطلانته نجسة اما ان المرثنة البطانة المضربة او  
مخبطة على الظهارة باتفاق لا يكون كثوبين بسط الطاهر منهما على النجس واما اذا  
كان احدهما مخبطا على الاخر فعند محمد يجوز لان الاتصال بينهما اتصال مجاورة لا اتصال  
تركيب وعند اي يوسف لا يجوز لان اتصالها اتصال تركيب كما لو كانت النجاسة في حشو  
جبة او بطانتها وعلى طرف بساط طرف اخر منه وفي بعض النسخ طرفه الاخر نجس كبير كان  
البساطا وصغيرا لانه ينزله الارض فيشترب فيه طهارة موضع الصلاة فتقيد الطرق اتفاقا



وفيل اذا كان البساط كبير بحيث لو رفع احد طرفيه لا يتحرك الطرف الاخر جاز ولا فلا والاولا  
 ثم الادب ان النافذة طاهرة بكل حال سوا كان من حيوان مذكي او غير مذكي على ما ذكره الزيلعي  
 في شرح الكنز وفي ثوب عطف على قوله على ثوب او على طرف اي ويصلي في ثوب ظهر فيه من  
 نجس بفتح الجيم لدوة بضم النون والدال وتشديد الواو اي رطوبة قليلة بحيث لا يقطر شي  
 اي منه ان عصر وفيه احكام للمطهر ووضع عطف على ظهر اي ويصلي في ثوب وضع حال  
 كونه رطبا على ما اي على شي طين بضم الطاء وتشديد الياء مكسورة اي خلط بطين فيه ستر  
 بكسر السين والقاف اي عذرة ويبس عطف على طين او نسي بصيغة المجهول عطف ايضا  
 على ظهر او للتبويج اي ويصلي ايضا في ثوب نسي على النجاسة منه فغسل طرف منه كخطة  
 اي مثل كدس خبطة ونحوها من شصير بال عليها حر وكذا بقرو بقل ندوسها فغسل بعضها  
 او ذهب اي بعضه بهمة او صدقة او سرقة او فسمة ونحوها وفي نسخة او هب بصيغة  
 المجهول فانها تطهر لا محالة ان يكون ما اصابه النجاسة هو البعض الممسوح والبعض  
 الذاهب او الموهوب فاعتبر هذا الاحتمال لما كان الضرورة كذا قيده المص في شرح الوقاية  
 وتبعه بعض علماءنا فتقيده هذا وكذا تقيده في المتن بالمر التي تدوسها يدل على انها  
 لو نجس الخطة بغير ما ذكر لا يطهر بهمة بعضها لا بالقسمة لا نعدام الضرورة لكن ذكر  
 في الخلاصة ان الكدس اذا نجس مطلقا فنقسم بين الدهقات والعامل يحكم بطهارته  
 لكن الظاهر ان غسل البعض ووجهه وكذا ذهابه بالقسمة انما يطهر اذا لم يكن كل من  
 القسمين اقل مما نجس انتهى فيمكن ان يكون قد حمر تدوسها وقع اتفاقا وقوله للضرورة  
 اي للجهالة ووقوع الحرج في غسل الكل في المحيط ولو غسل رجله ومشي على ارض نجسة  
 فابتلت الارض من بلل رجله فان لم يظهر اثر بلل الارض في رجله وصلى جازت صلاته  
 وان ظهر لا يجوز ولو مشى على ارض نجسة رطبة ورجله يابسة تنجس الاستنجاء هو مسح  
 موضع الخبز نحو حجر او غسله والنحو ما يخرج من البطن ويجوز ان يكون السين فيه  
 للطلب اي طلب الخبز ليزيله من كل حدث اي من اجل خارج من احد السبيلين كالبول والغا  
 وما يكون له جرم غير النوم والريح اي ونحوهما من النصد والاعما والجنون والسكر مما ليس  
 جرم خارج من احدهما كالريح او ليس مما يخرج من احد السبيلين كالباقي فان الاستنجاء  
 منها بدعة فالاستنجاء منقطع وفي شرح الوقاية فان قلت ان قيد الحدث بالخارج من  
 احد السبيلين فاستثنا النوم مستدرك وان لم يقيد به فيسن الاستنجاء في النصد  
 ونحوه قلت يقيد بالخارج من احد السبيلين واستثنا النوم غير مستدرك لا انما ينقص  
 له مظنة الخروج من السبيلين انتهى وحاصله ان الاستنجاء متصل ونزل مظنة الخروج  
 مقام تحققة وانما اذا لم يسن الاستنجاء فيهما فاولا ولا يخفى ان ذكر الريح مضمّن  
 عن النوم لا مع تحقق خروجه من احد السبيلين اذ لم يكن داخل في الحكم فاليك  
 في مقام المظنة اول في الجملة ذكر النوم مستدرك لا انه قد نساخ بتقدمه فلا ظهر والخصر

مطلب  
 الاستنجاء

ان يقال

ان يقال من بولا وغايط نحو حجر خرقه ومدر حتى يتيقنه لما روى البيهقي وقال انه اصح ما في الباب  
 واعلاه اي سند عن مولى عمر قال كان عمر ابا ل قال ناو لي نثيا استنجي به فانا وله الصدود والحجر  
 او ياتي به حايطا يتمسك به او يمسسه الارض والمراد بالحايط الجدر وهو محمول على جدار نفسه  
 اذ لا يجوز المسح بجدار غيره كالوقوف ونحوه ولا يشترط التثليث عندنا كما اشار اليه بقوله حتى  
 يتيقنه فانه يحتمل الزيادة والنقصان وكذا الشفع والوتر وقال مالك والشافعي واحمد يجب  
 الاستنجاء بالماء او بثلاثة اجزاء لما روى ابو داود عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا ذهب احدكم لحاجته فليستطب بثلاثة اجزاء وفي رواية اذا ذهب  
 احدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة اجزاء فليستطب بها فانها تجزي عنه رواها ابو  
 داود والنسائي وصح الدارقطني اسناده ولقول سلمان انها نايض رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان نستقبل القبلة بغايط وان نستنجي باليمين او ان نستنجي باقل من ثلاثة اجزاء  
 وان نستنجي برجيع او بعظم رواه مسلم ولنا ما روى البخاري عن عبد الله بن مسعود قال  
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط اي اراد ان يتاثر فامر ان اتيه بثلاثة اجزاء فوجدت  
 حجرين ولما جرد الثالث فانيته بروثة فاخذ الحجرين والقي الروثة وقال هذا ركس اي رجس  
 ووجه الدلالة انه لو وجب الثلاث لطلب بعد رمي الروثة حجرا ثالثا وقال مالك والشافعي  
 واحمد الاستنجاء واجب لما في الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بقبور  
 فقالا لهما اي عذبات وما يعذبات في كبر اما احدهما فكان لا يستبرئ من البول وفي رواية  
 لا يستنزه واما الاخر فكان يشق بالقيمة فاخذ جريدة رطبة فشققها نصفين فغرز  
 في كل قبر واحدة فقال لم فعلت هذا يا رسول الله قال لعله يخفف عنهما ما لم ييبس  
 وان الطهارة بالماء من النجاس شرط جواز الصلاة فلا بد منها الا انه يكتب بغيره في موضع  
 الاستنجاء للضرورة والادغام فلا يجوز تركه ولنا ما رواه احمد وابوداود وابن ماجة وابن  
 جابر والطحاوي عن ابي هريرة وحسنه النووي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من استنجى فليوتر من فعل فقد احسن ومن لا حرج وقوله من استنجى اي استنجى وقد  
 قال مالك لا يستنجى بالاستطابة بالاجزاء وهو في الصحيحين بدون هذه الزيادة واجاب  
 البيهقي بان المراد فليوتر بعد الثلاث ورد بان الامر فيه للاستنجاء بالاتفاق لقوله  
 من فعل وعنده الزيادة على الثلاث مع الاتفاق بدعة وبدونه واجبة كذا ذكره بعض علماءنا  
 لكن بقي الكلام في اصل المرام فان هذا الحديث يدل على ان الايتار غير واجب والمدعى ان  
 الاستنجاء لنفسه واجب او سنة واما قول من قال ان الايتار يقع على الواحدة فاذا لم  
 يكن حرج في ترك الايتار لم يكن حرج في ترك الاستنجاء وفيه نظر فان المنى على هذا التقيد  
 انما هو الايتار من استنجى وذلك لا يتحقق الا بنفي ايتار هو فوق الواحدة فان بنفي الواحدة  
 ينفي الاستنجاء فلا يصدق نفي الايتار مع وجود الاستنجاء فلا يتم الدليل الا بصرف النفي  
 لكل ما ذكره فيدخل فيه اصل الاستنجاء ومجرد الايتار وفيه والمصنف من فعل ما قلته كله فقد

من الاتفاق والشفقة اي ينظفه ويخففه  
 والاسناد صحيح او مجازي سنة اي اذا  
 كان اقل من درهم  
 صح



احسن ومن لا فلا حرج لا بعظم لانه يخرج وكذا الزجاج وروث لانه نجس ولما في البخاري  
من حديث ابي هريرة في بدء الخلق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اتبعوا اجمارا استفيض بها  
ولا تاتق بعظم ولا بروثة قلت ما بال العظام والروثة قال هما من طعام الجن وفيه تغليب  
اي العظام طعام الجن والروثة علف وابههم فان الله سبحانه يخلق في العظم ما كان فيه  
من اللحم وكذا في الروثة وقد روى الترمذي مرفوعا لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانه  
زاد اخوانكم من الجن وروى مسلم عن جابر بن نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم من ان  
يتنجع بعظم او بعروى بوداود عن ابن مسعود لما قدم الجن على النبي صلى الله عليه وسلم  
قالوا يا رسول الله اننا امتك ان يستنجوا بعظم او روث او حمة فان الله تعالى جعل لنا  
فيها رزقا فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وروى الطحاوي عنه انه قال  
سالت الجن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اخر ليلة لقيهم في بعض شطآن  
مكة الزاد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عظم يقع في ايديكم قد ذكر اسم الله  
عليه او فر ما يكون لهما والبصر علقا والابكر فقالوا ان بني ادم يجسونه علينا فنصد ذلك  
قال لا تستنجوا بروث دابة ولا بعظم انه زاد اخوانكم الجن وبه يعلم حكم مطعوم الناس  
وبهايمهم مع ان فيه اسرافا واضاعة بلا ضرورة فيكون منهيا عنهما ومبين اي ولا  
يبين لما في الكتب الستة عن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا  
بال احدكم فلا يسس ذكره يمينه واذا في الخل فلا يمسح بيمينه واذا شرب فلا يشرب  
نفسا واحدا اي لا يشرب بنفسين او ثلاث مع الفصل ومضى قوله لا يتنجع لا يستنجي  
يمينه في البول والغائط فينبغي ان ياخذ الحزب يمينه ويسمك الذكر بيساره ويجرك الذكر  
دون الحزب وروى بوداود عن عاتبة قالت كانت يد رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اليمين لظهوره وكانت يده اليسرى لجلده وما كان من اذى وروى عن  
خضعة نحوه ثم غسله اي غسل المحل بعد تنظيفه بخو الحزب اي مستحب لما روى  
اليزاري مسنده عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في اهل قبا فيه رجال يحبون ان  
يتطهروا والله يحب المتطهرين اي المبالغين في الطهارة والمظافة فسالهم رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالوا اننا نتبع الحجارة الماء فهذا وجه اختصاصهم  
وقيل هو سنة في زماننا لما روى البيهقي في سننه وابن ابي شيبة في مصنفه عن علي  
بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه قال من كان قبلكم كانوا يبعرون بعر او انتم تثلطون  
ثلطا فانبعوا الحجارة الماء ثم غسل وحده افضل من التقيية بالحزب ونحوه لا زالة الحجارة  
بالكلية ولما في المصنفين عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل  
الخلد فاحمل انا وغلام خوي الاداوة من ماء وعذرة فيستنجي بالماء وفي سنن ابي داود  
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى الخل  
انتهى بما في ثور او ركوة فاستنجى ثم مسح يده على الارض ثم اتى به انا اخر فليتوضا

وما يدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام الموجبة لكونه سنة ما رواه ابن ماجة عن عا  
قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من غائط قط لا مس ماء وان جاوز الخرج  
اكثر من درهم اي من الخجاسة وروى اكثر بالنسبي اذ جاوز الحدث بالمذكور حال كون ذلك  
الحدث الجاوز اكثر من درهم او مجاوزة اكثر من درهم فواجب اي غسل الجاوز ان ما على  
الخرج انما اكتفى فيه بغسل الفضل للضرورة ولا ضرورة في الجاوز وعبرة الكثر وجبان جاوز  
النجس المخرج ويعتبر القدر المانع ورا موضع الاستنجاء اما لو جاوز المخرج قدر الدرهم  
فصند اي حنيفة واي يوسف لا يجب غسله وعند محمد يجب غسله ولو قل بنا على ان المخرج  
كالظاهر وهو قول محمد وكا لياطن وهو قولهما فيغسله بطون الاصابع اي من يده اليسرى  
ولا يقدر غسله بعد ذلك الخجاسة مربية ويدل ان التهاذهاب ملاستها ان انه يقدر لقطع  
الوسوسة بالثلاث وقيل بالسبع بعد غسل اليد نهالة ويستحب الاستبراء من البول  
بتنجيح او مشي ومسح ذكر ولا يبالغ فيه لانه يورث الوسوسة الموجبة للشبهة فقد ورد  
استنشر او مرتين بالفتين او ثلثة ثارواه احمد وابدوداود وابن ماجة والحاكم في مستدركه  
عن ابن عباس مرخيا مخرجه بمبالغة اي ارجاء بصفة المبالغة الا حال الصوم ثم يغسل اليد  
اي ثانيا فبالراية الكريهة ولو مسحها بتراب او رماد ثم غسلها فهو افضل وكره اي لانه  
مخرجهم استقبال القبلة واستند بارها في الخل بالمد مكان القنوط والنبول وقال مالك والشافعي  
واحمد لا يكره ذلك في البناء لما روى بوداود والحاكم وقال علي شرط البخاري عن مروان قال رايت  
ابن عمر اناخ راحلته وجلس يبول ايها فقلت ايا عبد الرحمن قد نهى عن هذا قال انما نهى عن ذلك  
في الفضا فاذا كان بينك وبين القبلة شي يسترك فلا بأس ولنا ما في الكتب الستة عن ابي  
ايوب لا نصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا  
القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا وعر بوا والمضى توجهوا الى جانب الشرق والغرب  
ولا يلزم منه جواز استقبال الشمس والقمر فتدبر قال ابو ايوب فقد منا الشام فوجدنا  
مراجيض قد بنيت نحو الكعبة فنحرف عنها ونستغفر الله عز وجل وعن ابي حنيفة لا يكره  
الاستدبار لما روى الترمذي عن ابن عمر قال ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم مستقبل الشام مستدبرا للكعبة وفي رواية الشيخين عنه ارتقيت فوق  
بيت حفصة لبعض حاجتي فرأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقضي حاجته  
مستدبرا للقبلة مستقبل الشام قلنا يحتمل ان يكون لعذر وضرورة كما في حديث السباطة  
بدليل الاحاديث الاخر منها قوله عليه الصلاة والسلام انما اناكم مثل الوالد لو لده اعلمكم  
اذا اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها رواه ابن ماجة والدارمي ولو  
اقتعدت المرأة ولدها للبول نحو القبلة يكره ولو مد مكلف رجله نحو القبلة او نحو كتب الفقه  
يكره والله تعالى اعلم وما يكره ايضا التكلم لقوله عليه الصلاة والسلام لا يخرج الرجل  
يضر بان الغائط كاشفين عورتها يتحد ثا فان الله عيقت على ذلك رواه بوداود



وروي ايضا عن ابن عمر عن رجل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فلم يرد عليه وهما يكره استقبال الشمس والقمر احتراماً لهما وقد ورد انهما يلصقان كذا في المدخل وكذا استقبال مهبل النخيل لا يصيبه وشاش بوله وكذا الخلى في الطريق وفي مجمع الناس وخت شجر يستظل به لقوله عليه الصلاة والسلام اتقوا الله عني قالوا وما الله عني يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس وفي ظلهم رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام اتقوا الملا عن الثلاث البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل رواه ابوداود وابن ماجه ومن الاداب تقديم الاستعاذة لقوله عليه الصلاة والسلام ان هذه المحتوش محتضرة فاذا جاء احدكم الخلا فليقل اعوذ بالله من الخبث والخبائث رواه ابوداود وابن ماجه وكان عليه الصلاة والسلام اذا دخل الخلا يقول لها متفق عليه ومنها تقدير الرجل اليسري في الدخول فيه واليسري في الخروج منه لكرامتها عتباراً لها باليد ومنها ان يقول بعد خروجه منه الحمد لله الذي اذهب عني الادي وعافاني هكذا رواه ابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم وروي هو وابوداود والترمذي غفرانك وفي رواية كان يقول الحمد لله الذي اذهب عني ما يؤذي وابق علي ما ينفعني ومنها ان يهد في البراز انه عليه الصلاة والسلام كان اذا اراد البراز انطلق حتى يراه احد ومنها ان يقول في مكان لا ينال عليه الصلاة والسلام اراد ان يبول يوم ان يبول فاق دمثا في اصل جدار فبال ثم قال اذا اراد احدكم ان يبول فليؤذي بوله موضعاً ومنها ان لا يرفع ثوبه قائماً لانه عليه الصلاة والسلام كان اذا اراد حاجته لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ومنها ان لا يبول في موضع طهره لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبولن احدكم في سبحة ثم يغسل فيه او يتوضا فيه فان عامة الوسواس منه ومنها ان لا يبول في حجر رواه ابوداود وقيل لانه مساكين الجن ومنها ان ينضح فرجه بالماء لقول زيد بن حارثة عنه عليه الصلاة والسلام ان جبريل اتاه اول ما وحي اليه فعلمه الوضوء والصلاة فلما فرغ من الوضوء اخذ غرفة من الماء فنضح بها فرجه رواه احمد والدارقطني ومنها ان لا يبول قائماً لقول عمر رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم وانا ابول قائماً فقال يا عمر لا تبق قائماً فابلت قائماً بعد رواه الترمذي وابن ماجه وامابوله عليه الصلاة والسلام في السبابة قائماً كان له ذلك لقول عائشة رضى الله تعالى عنها من حدثكم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائماً فله تصدقوه رواه احمد والترمذي والنسائي وقد ضبط بعض العلماء ضبطاً جيداً فقالوا يجوز الاستنجاء بكل جامد طاهر منق فلدع لانه لا يجرى في يدي حرم ولا سرف ولا يتعلق به حق للغير انتهى ويستفاد منه كما صرح به بعض الحنفية والشافعية انه يكره الاستنجاء بالورق الجرد وجوز به اذا كان فيه علم المنطق اذا لم يكن فيه ذكر الله وذكر رسوله وكذا الشعر المذموم الخال عن ذكرهما ولا يجوز بذهب او فضة وخوفاً لاضاعة المال ولا بنوب حرم وغيره لما فيه من الاسراف ولا في وعاء من ذهب او فضة فان استعمالها حرام مطلقاً وهذا قد ذكر ابن عطية في تفسير قوله تعالى فينظر الانسان الى طعامه

ذهب اي ابن كعب وابن عباس والحسن ومجاهد وغيرهم الى ان المراد الى طعامه اذا صار رجياً اي لما حيث يصير عاقبة الدنيا ولذا انها وعلماي شي يتعالى اهلها في حال انها وهذا نظر ما روي عن ابن عمر ان الانسان اذا احدث فان ملكاً ياخذ بناصيته عند فراغه فيرد بصره الى نحو موقفاله ومجها فينفع ذلك من كان له قلب او نقي السمع وهو شهيد والله اعلم بالصواب

**كتاب الصلاة** هي ام العبادات واساس الطاعات وما حية الذنوب وناهية السيئات وقدم عليها كتاب الطهارة التي هي من شرائطها كونها مفتاح الصلاة ومصباح الصلوات ومسايلها الكثيرة من المهمات ثم هي في اللغة الدعاء ومنه قوله تعالى وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وقوله عليه الصلاة والسلام وصلت عليكم الملايكة وقوله اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً فلياكل وان كان صائماً فليصل اي فليدع لصاحبه بالخير والبركة وفي الشرع الافعال الملهمة المصهودة من الشرايط والاركان المصدودة وكان فرض الصلوات الخمس ليلة الهراج وهي ليلة السبت لسبع عشرة خلت من رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهراً من مكة الى السماء من يرى ان الهراج من بيت المقدس وانه مع الاسراء في ليلة واحدة فليلا الاسراء قبل الهجرة بستة لسبع عشرة من شهر ربيع الاول وبه جزم النووي في شرح مسلم وقال ابن الاثير انه الصحيح ولا تنق عشرة من شهر ربيع الاول على حسب اختلافهم هذا هو المشهور وعن الزهري ان الاسراء فرض الصلاة الخمس كان بعد البعث بخمس سنين وفي سير الروضة للنووي انه كان في رجب وكانت الصلاة قبل الاسراء صلاتين صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها قال تعالى وبيع محمد ريك بالصنق والابكار ثم العبادة نوعان موقنة كالصلاة وغير موقنة كالزكاة قال تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً اي فرضاً موقوتاً وقت الصبح اي صلاته وبدا به لا نه لا خلاف في اوله واخره ولا نه اول النهار الشرعي ولا نه كان مفروضاً من قبل وبدا محمد ربه الله تعالى في الاصل بوقت الظهر لا بغيره بل في بيات الاوقات بدا به من الفجر المسترضي الذي اذهب في الافق عرضاً وبسي صادقا واختر به عن الحجر المستطيل الذي بيد وكذب الذي ثم يعقبه الظلام ولهذا يسمى كاذباً ولقوله عليه الصلاة والسلام لا ينهكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل في الافق هكذا في الترمذي وفي الصحيحين لا يقرنكم اذان بلال ولا الفجر المستطيل انما الفجر المستطيل في الافق وروي ابوداود في سننه عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ومزيده وسكت عنه ابوداود ثم عتيد الوقت منه الى الطلوع اي طلوع الشمس اجماعاً ولقوله تعالى فبسمك محمد ريك قبل طلوع الشمس ولما في مسلم انه عليه الصلاة والسلام قال وقت صلاة الفجر ما لم يطلع قون الشمس اول وقت صلاة الظهر اذا زالت الشمس عن بطن السماء لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الاول وقت صلاة المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت صلاة الصبح انما نصف الليل وفي رواية اخرى لمسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر



ووقت العصر ما تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق ووقت صلاة  
العشاء الى نصف الليل الاوسط ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس فاذا  
طلعت الشمس فامسك عن الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان ولما روى ابو داود  
والطحاوي والترمذي وقال حسن صحيح والحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال استنجي عند البيت مرتين فصلي الظهر في الاولى حين كان الفجر مثل  
الشراك ثم صلي العصر حين كان كل شي مثل ظله ثم صلي المغرب حين وجبت الشمس اي سقطت  
وافطر الصائم ثم صلي العشاء حين غاب الشفق ثم صلي الفجر حين بزغ الفجر اي طلع وحرم  
الطعام على الصائم وصلي المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شي مثله لوقت العصر بالامس  
ثم صلي العصر حين كان ظل كل شي مثليه ثم صلي المغرب لوقته الاول ثم صلي العشاء الاخرة  
حين ذهب ثلث الليل ثم صلي الصبح حين اسفرت الارض اي ضات ثم التفت الى جبريل  
فقال هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين والظهر اي وقت صلاة  
من الزوال اي زوال الشمس عن وسط السماء امتد الى مبداء بلوغ ظل كل شي مثليه اي قايم  
على مكان مستوي السطح سوى في الزوال وهو الظل الذي يكون لاشياء وقت زوال  
الشمس وفي رواية رواها الحسن عن ابي حنيفة الى بلوغ ظل كل شي مثله سوى في الزوال  
وهي قول مالك والشافعي وابي يوسف ومحمد وزفر وهو انه ظهر لبيان جبريل اول وقت  
كل صلاة بفصله واخر غير المغرب كذلك ثم قوله الوقت فيما بين هذين الوقتين في رواية  
ابن عباس وما بين هذين وقت كله في رواية جابر وعن ابي يوسف خالفت ابا حنيفة في  
وقت العصر فقلت اوله اذا زاد الظل على قامة اعتقاد اعلى النار التي جات وهو اشارة  
الى ما ذكرنا في رواية رواها اسد بن عمرو عن ابي حنيفة واختارها الطحاوي اذا صار ظل كل  
شي مثله خرج وقت الظهر ويدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شي مثليه لهم امامة جبريل  
لنبي صلى الله عليه وسلم على ما رواه ابن عباس وجابر بن عبد الله وابو مسعود الانصاري  
وابو هريرة وعمر بن حزم وابو سعيد الخدري والنسائي ابن مالك وابن عمر رضي الله عنهم  
فاما حديث ابن عباس فقد تقدم واما جابر فقال جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم حين  
مالت الشمس فقال قم يا محمد فصل الظهر حين مالت الشمس ثم مكث حتى اذا كانت في الرجل  
مثله جاء للعصر فقال قم يا محمد فصل العصر ثم مكث حتى غابت الشمس جاء فقال قم فصل المغرب  
فصلها حين غابت الشمس سوا ثم مكث حتى اذا غاب الشفق جاء فقال قم فصل العشاء  
فقام فصلها ثم جاء حين سطع الفجر بالصبح فقال قم يا محمد فصل الصبح ثم جاء حين كان في الرجل  
الرجل مثله فقال قم يا محمد فصل الظهر ثم جاء حين كان في الرجل مثليه فقال قم يا محمد فصل فصل  
العصر ثم جاء للمغرب حين غابت الشمس وقتا واحدا ابرأ عنه فقال قم يا محمد فصل فصل  
المغرب ثم جاء للعشاء حين ذهب ثلث الليل فقال قم يا محمد فصل فصل فصل العشاء ثم جاء للصبح  
حين اسفر جدا فقال قم يا محمد فصل فصل فصل الصبح ثم قال ما بين هذين وقت كله قال الترمذي قال محمد

فصل صبح

يعني البخاري حديث جابر ارجع شي في الواقيت واما ابو مسعود الانصاري فقال نحو من قول  
جابر وزاد ذكر ركعات الصلاة رواه اسحق بن راهوية في مسنده والبيهقي نحوه واما ابو  
هريرة فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبريل يا معلم دينكم فصل الصبح حين طلع  
الفجر ولفظه قوب مما تقدم رواه الطحاوي والنسائي واما عمر بن حزم فقال جابر بن النبي صلى  
الله عليه وسلم بالناس حين زالت الشمس اظهر ما تقدم واما انس فقال ان جبريل افاض النبي صلى  
الله عليه وسلم بركة حين زالت الشمس فامره ان يؤذن للناس بالصلاة حين فرضت عليهم  
فقام حين بل امام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقام الناس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال فصل اربع ركعات لا يحرف فيها بقراءة فايتم الناس برسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول  
الله صلى الله عليه وسلم يا ترمذي جبريل عليه الصلاة والسلام فذكر عدم الجهر في الظهر والعصر  
والجهر في اولي المغرب والعشاء في الفجر وعدمه في الثالثة والاخرين رواه الدارقطني مسندا  
وابو داود مرسل وهو صحيح ولاي حنيفة ما في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قال مثلكم  
ومثل اهل الكتابين كمثل رجل استاجر اجيرا فقال من يعمل من غدوة الى نصف النهار على قيراط ففعلت  
اليهود ثم قال من يعمل من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط ففعلت انصاري ثم قال من  
يعمل من العصر الى غروب الشمس على قيراطين فانتم هم فضضبت اليهود والنصارى وقالوا  
كنا اكثر عملا واقل عطا قال هل ظلمتم من اجركم شيئا قالوا لا قال فذلك فضلي اعطيه من اشاؤون الملو  
ان لا يكون انصاري اكثر عملا اذا كان وقت العصر من صيرورة ظل كل شي مثليه فان قيل من الزوال  
الى صيرورة ظل كل شي مثله اكثر من وقت صيرورة ظل كل شي مثله الى اخر النهار فيحقق كون انصاري  
اكثر عملا على هذا التقدير ايجاب بان التفاوت بين صيرورة ظل كل شي مثله الى اخر النهار هذين  
الوقتين لا يعرفه الا الحسنا والمراد من الحديث تفاوت يظهر لكل احد من الامة واذا انقضت  
الاثنان ينقض لوقت بالشك وينقص ولا يدخل اتفاق بالشك على القولين قال ابو يوسف  
هذا استدلال حسن لكن النص الذي روينا فوق هذا وفي المحيط ومعركة الزوال بان يغزو  
خشية مستوية في ارض مستوية قبل الزوال فادام الظل ينقص لم تزل الشمس فاذ لم يظهر له زيادة  
ولا نقص فهو وقت الظهيرة اي لا استواء فاذا اخذ الظل في الزيادة فقد زالت الشمس فخط على راس  
الزيادة خطا فيكون من الخط الى العود في الزوال فاذا صار الظل من الخط مثلين او مثله على الخلق  
فهو وقت العصر هذا وقت الجمعة وقت الظهر وعند مالك لا يخرج الى المغرب وعند الحنابلة  
يجوز قبل الزوال والعصري وقت صلاة العصر منه اي من اخر وقت الظهر على الروايتين  
الاخرى اي غيوبة الشمس كلها وقال الحسن بن زياد الى الاصمغاري لما روى مسلم من  
حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وقت العصر ما لم تصفر الشمس ولنا  
ما في الكتب الستة من حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادر  
ركعة من العصر قبل ان تغيب الشمس فقد ادر ك العصر واجيب عن حديث عبد  
الله بن عمر بانه محمول على وقت الاختيار هذا وفي شرح الآثار للطحاوي مذهب اصحابنا



ان الوسطى هي صلاة العصر قال الترمذي وهو قول اكثر اهل العلم وسُميت على هذا وسطى لانها بين نهاريتين وليليتين وروى الترمذي وقال صحيح الاسناد عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الوسطى صلاة العصر وعن مالك وهو نص الشافعي في الامام انها الصبح وهو قول عمر ومعاذ وجابر وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن انس وفي كشف المغطى عن الصلاة الوسطى للحافظ الديلمياطين فيها سبعة عشر قولاً واذا صح الحديث فلا معنى للاضلاع صلاة الامام مالك شرك بين الظهر والعصر اذا صار ظل كل شيء مثله بقدر اربع ركعات حتى لو صليت الظهر والعصر من يومين في ذلك الوقت كانت اذا عند ما تقدم من امامة جبريل الظهر والعصر من يومين في ذلك الوقت وظاهر ما يدل على التشريك قلنا صلى الظهر حين قرب الظل من مثله بدليل ما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام وقت الظهر اذا زالت الشمس من بطن السماء لم يحضر العصر وما في الترمذي من قوله عليه الصلاة والسلام ان للصلاة اولاً واخراً وان اول وقت الظهر حين تزول الشمس واخرها حين يدخل وقت العصر واول وقت صلاة العصر حين يدخل وقتها وان اخر وقتها حين تصفر الشمس وان اول وقت المغرب حين تغرب الشمس وان اخر وقتها حين يضيئ الشفق وان اول وقت العشاء حين يضيئ الشفق وكذا شرك مالك بين العشاءين بقدر احدهما فيما قبل مضيئ الشفق والمغرب اي وقت صلاة المغرب منه اي من الغروب لما رواه ابوداود والترمذي وقال حسن صحيح عن سلمة بن الأكوع انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالجاب وهو معتدل غيبوبة الشفق وهو البياض الذي يعقب الحجرة عند اي حنيفة واحمد والمزني وطائفة من الفقهاء واهل اللغة وعن احمد انه في السفر الحجرة وفي الحضر البياض لقوله عليه الصلاة والسلام واخر وقت المغرب اذا اسود الافق رواه النسائي وابوداود ومن حديث ابى مسعود الانصاري وفيه ويصلي العشاء حين يسود الافق وهو مروي عن ابى بكر ومعاذ بن جبل وعائشة ورواه عن ابن عباس وبه قال عمر بن عبد العزيز ولاوزاعي واختاره ثعلب وامام ابي الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شفق الحجرة فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة فقال النووي ليس بثابت وما رواه موقوف على ابن عمر ذكره مالك في الموطأ هذا وفي رواية عن مالك والشافعي ان وقت المغرب مقدار ما يتوضا ويصلي خمس ركعات لان جبريل ام في المغرب في يومين في وقت واحد وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد وجمهور الفقهاء واهل اللغة هو الحجرة وهو رواية اسد بن عمرو عن ابى حنيفة به يقتضي ما روى مسلم من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق وهو بالثلثة المفتوحة ثوران حرته ورواه ابوداود وفور الشفق وهو ببقية حرته وسمى فوراً لفورانه وسطوعه وصحفه بعضهم فقال نور الشفق بالنون ولو صححت الرواية لكان له وجه حكاه المنذري في الحواشي وقال الخطابي فور الشفق فوراً فهو الحديث حجة على مالك والشافعي في تقديره يسترو وضوءاً واذا بين وخمس ركعات وروى الدارقطني في سنته

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفق الحجرة لكن قال البيهقي روى هذا عن علي بن ابي طالب وعبد بن عباس وشداد بن اوس وابى هريرة وعليه اطلاق اهل اللسان ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء انتهى وقد نقل رجوع الامام الى هذا القول لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحجرة واعلم ان قول ابى حنيفة اولاً واقفه تركلانه من اثر النهار وهو قول ابى بكر الصديق وانش بن مالك ومعاذ بن جبل وعائشة وابى بن الزبير ورواية عن ابن عباس وبه قال عمر بن عبد العزيز واختاره المبرد وثعلب اللخويان وهو لا يحط في جانب العشاء والعشاء اي وقت صلاة العشاء الاخرة منه اي من غروب الشفق والوتر اي وقته بعد العشاء الى الفجر لهما اي للعشاء والوتر ويجعل الظرف اعني بعد ان يكون خيراً عن الوتر كما ان الجار والمجرور اعني منه خبر عن العشاء فيكون المذكور قول ابى يوسف ومحمد ان وقت الوتر بعد وقت العشاء ويجعل ان يكون الوتر مصطوفاً على العشاء مثلاً كاله في الخبر فيكون الظرف اعني بعد في محل نصب على الحال فيكون المذكور قول ابى حنيفة ان وقت الوتر والعشاء واحد لان الوتر فرض عنده والوقت اذ اجمع بين فرضين كان لهما كقضاء واحد اجتماعاً وانما امتنع تقدم الوتر على العشاء عند التذكر لوجوب الترتيب ولهما ما روى ابوداود والترمذي وابن ماجه بسند حسن عن خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله امدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم وهو الوتر فحصلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر وفي رواية الطحاوي ان الله زادكم صلاة وروى احمد في المسند عن معاذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول زادني ربي صلاة وهي الوتر فوقتها ما بين العشاء الى طلوع الفجر وقد صنف الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ تلميذ الشاطبي جزاساق فيه احاديث التردد على فرضية الوتر ثم قال فلا ير تأب ذوفهم بعد هذا انها المحقق بالصلوات الخمس في المحافظة عليها والجواب عن حديث الاعمري ظاهر فانه كان قبل وجوب الوتر وفي قوله زادكم إشارة الى انها متأخرة عن الصلوات الخمس واما الجواب عن فصله عليه الصلاة والسلام اياه على الرحلة وكذا ابن عمر فقد روى الطحاوي عنه انه كان يصلي على راحلته وبوتر بالارض ويزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفصل وما روى عنه ما يخالف ذلك كان قبل تأكده وجوبه او محمول على عذر به في ذكره وبه وثرة الخلاف تظهر فيمن صلى الوتر قبل العشاء فاسيا او صلاة مرتين فظهر فساد العشاء دون الوتر فصند ابى حنيفة تعاد العشاء وحدها ٧ الترتيب يسقط بثل هذا العذر وعندهما تعاد الوتر ايضا لانه تتبع للعشاء فلا يصح قبلها هذا وفي الطحاوي ان ابن جريج قال لا يهريرة ما افراط صلاة العشاء قال طلوع الفجر الصادق وفيه ايضا انه يظهر من مجموع الاحاديث ان اخر وقت العشاء حين يطلع الفجر وذلك ان في حديث ابن عباس وابى موسى والحدري انه صلى الله عليه وسلم اخرها الى ثلث الليل وفي حديث ابى هريرة وانشانه اخرها حتى انقصف الليل وفي حديث ابن عمر انها اخرها حتى ذهب ثلثا الليل وفي حديث عائشة انه اعتم بها حتى ذهب عامة الليل فثبت ان الليل كله وقت



ويؤيده كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصلى الله عليه وسلم في صلاة الليل شديدة ولا تغفلتها وعن ابن عباس  
لا تغفرت صلاة حتى ياتي وقت الاخرى وفي مسلم عن قتادة والتريظ ان يؤخر صلاة حتى يدخل  
وقت الاخرى يدل على بقاء الاول الى ان يدخل وقت الاخرى ووقت الاخرى بطول الفجر الثاني وخض  
من ذلك كون اخر صلاة الصبح بطول الشمس لا حاديت الصبيحة الصريحة المؤيدة بالاجماع  
ولا يجمع عندنا بين ظهر وعصر ولا بين مغرب وعشاء بسفر او مطر زمانا لا في عرفة ومن دلفه  
وجمع الشافعي ومالك بينهما مطلقا فيهما لما روى الطحاوي عن ابن مسعود ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يجمع بين الصلوتين في السفر وعن ابي الطفيل ان معاذ بن جبل اخبره انه  
خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وعن عبد الله بن عمر انه كان اذا جد به السير  
جمع بين المغرب والعشاء بعد ما يضيئ الشفق ويقولان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان اذا جد به السير جمع بينهما ولما مرونا في عدم التشريك ومنع دالة المروي علي  
الجمع بينهما زمانا بل كان فضلا لقول ابن مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم صلاة قط الا لوقتها الاصلتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين  
المغرب والعشاء يجمع متفق عليه وقول نافع ان ابن عمر جده به السير فراح راحة ليرتد  
للظهر والعصر واخر المغرب حتى صرخ به سالم الصلاة فصمت ابن عمر حتى كان عند غيبوبة  
الشفق نزل الجمع بينهما وقال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا اذا جد به  
السير وفي رواية حتى اذا كان اخر الشفق نزل فصلي المغرب وغاب الشفق فصلي العشاء  
وقال هكذا كنا نفعل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جد بنا السير فهذه الروايات  
صريحة بان صلاة كانت قبل ان يضيئ الشفق فقبل رواية غيبوبته على القرب منها توفيقا  
بينهما فان قيل روى ابو الطفيل عن معاذ بن جبل انه صلى الله تعالى عليه وسلم في غزوة تبوك  
كان اذا ارحل قبل ان تزيغ الشمس اخر الظهر حتى يحصها مع العصر فيصلية لهما جميعا  
واذا ارحل بعد زيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وكان اذا ارحل قبل المغرب  
اخر المغرب حتى يصلية مع العشاء واذا ارحل بعد المغرب عمل العشاء فضلا مع المغرب  
رواه احمد وغيره قلنا قال ابو داود ليس في تقدير الوقت حديث قاييم وقال الحاكم حديث  
ابي الطفيل موضوع ولذا لم يذكر الطحاوي هذه الرواية عن ابي الطفيل واما الجمع في عرفة  
والمزدلفة فتايت على خلاف القياس فلا يلحق غيره به ويستحب للفجر البداة مسفر ايقال  
اسفر الصبح اذا اضاء ومنه قوله تعالى والصبح اذا اسفر واسفر بالصلوة اي صلاة هاتي  
وقت الاسفار وقال الطحاوي يستحب البداة مضطربا والختم مسفرا واخاره بعض الشافعية  
وقال مالك والشافعي وهو اقوى الروايات عن احمد يستحب التجيل لما في الصحيحين من حديث  
عائشة قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتتصرف النساء لهن  
لموطن ما يعرفن من الفليس لكنه مقارض بقول ابن مسعود ما رايت رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الالمقاتها الاصلتين صلاة المغرب والعشاء يجمع وصلى  
الفجر يومئذ قبل ميقاتها مع انه كان بعد طلوع الفجر لما في البخاري والفجر حين بزغ الفجر وفي  
مسلم قبل ميقاتها بطلس فعلم ان المراد قبل ميقاتها الذي عتاد الادافيه لا نه غلب بها  
يومئذ يمتد وقت الوقوف وينحج روايته على حكايتها لانه الحال الكشف له منها او محل حكاية  
التجليس على ما قبل الاسفار جدا وعلى تجليس المسجد وقد اخرج الطحاوي بسند صحيح  
عن ابراهيم النخعي انه قال ما اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما اجتمعوا  
على التنوير قال ولا يصح ان يجتمعوا على خلاف ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله  
ولما روى اصحاب السنن الاربعة عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر قال الترمذي حسن صحيح فان قيل المراد بالاسفار  
بالفجر تبين طلوعه اجيب بما قاله ابن دقيق العيد وهو ان المجل على هذا المصنف باباه او يبعد  
ما في صحيح ابن حبان كلما اصبح بالصبح فهو اعظم الاجر وما اخرج النسائي بسند صحيح  
ما اسفرتم بالفجر فانه اعظم الاجر وما في مسانيد ابن ابي شيبه واسحاق وابي داود يابلا  
نور بصلوة الصبح حتى يبصر القوم مواقع بنلم من الاسفار ولا نه ما يتيين لا يحكم بجواز  
الصلوة فضلا عن اصابه الاجر المفاد بقوله فانه اعظم الاجر ثم الاسفار الذي يستحب بداة  
الفجر فيه ان يستدي الصلاة بحيث يمكنه ترتيب اربعين اية اي سوى الفاتحة والظاهر ان  
المراد بالاربعين انه في مجموع الركعتين لا في كل واحدة منهما فاولا ان يقال بحيث يقدر  
على الصلاة بقراءة مستوثة ثم الاعادة اي ويملكه اعادة الصلاة بقراءتها المستحبة قبل  
طلوع الشمس ان ظهر فساد وضوئه اي في اخر اجزائها ولا يستحب تأخير ظهر الصبح  
اي ابراده في شدة الحر وهو متفق عليه لقوله عليه الصلاة والسلام ابردوا بالظفر فان  
شدة الحر من فيح جهنم رواه البخاري والطحاوي بعناه من طرق ولقوله عليه الصلاة والسلام  
اذا اشتد الحر فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم رواه الشيخان ولما في الطحاوي  
عن ابن مسعود انه راى النبي صلى الله عليه وسلم يجهل الظهر في الشتاء ويؤخرها في الصيف  
وعن انس بن مالك وروى البخاري من حديث خالد بن دينار قال صلى بنا اميرنا بالحصة ثم قال  
لا نس كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر قال كان النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلوة واذا اشتد الحر ابرد بالصلوة ورواه النسائي عن انس  
ولفظه اذا كان الحر ابرد بالصلوة وان كان البرد عجل بالصلوة ولما حديث اول الوقت رضى  
الله واخر الوقت عفو الله فانما يعرف بيقظوب بن الوليد وقد كذب به احمد ابن حنبل وسائر  
الحفاظ قاله البيهقي في المعرفة وانما يروى عن ابي جعفر محمد بن علي من قوله ولكن صحيح فليس  
على عموم ما سبق من ايراد الظهر الجمع عليه واسفار الفجر المصحح لاديه ولا بظاهر الدلالة  
على المدعى لهدم استلزامه التقصير لقوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون قل انفقوا في الصلوة  
اي ما تنفضل عنكم والصلوة في اخر الوقت له فضل كثير والحق ان يقال المراد باول الوقت



الوقت المختار فان الاول الحقيقي كاذب لا يلحقه كل احد فظاهر التفسير ان اول الوقت يندد بالنصف  
 لكن جاني رواية واوسطه رحمة الله فيكون الاول الى ثلثه وتأخير العصر سواء كان في الصيف او  
 الشتاء ما لم يتغير اي الشمس وهو تغيير قرصها عند اي حنيقة واي يوسف بحال لا تحار فيها  
 الا عين وهو مروي عن الشعبي في تغيير ضواها كما قاله الحاكم الشهيد وهو مروي عن محمد وقال  
 مالك والشافعي تقديمه افضل لقول انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر  
 فيذهب الى اهل البصرة والشمس من نقصة قال الزهري والعوالي على ميلين من المدينة وثلاثة  
 اميال واحسبه قال واربعة والحكاية رافع بن خديج كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صلاة العصر ثم يخرج الجوز فيقسم عشر قسم ثم يطبخ فتاكل الجوز فيقسم قبل ان تغرب الشمس  
 رواه الشيخان والطحاوي ولنا ما رواه الترمذي عن ام سلمة انها قالت كان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اشده تعجلا للظهر منكم وانتم اشده تعجلا للعصر منه ولما رواه ابوداود انه عليه  
 الصلاة والسلام كان يؤخر العصر ما امت الشمس بيضا نقيية وروى الدارقطني عن رافع  
 ابن خديج مثله واما ما رواه فكان احبانا وهو جازن اتفاقا وتأخير العشاء الى ثلث الليل وفيه قصر  
 القدوري الى ما قبل ثلثه وجه الاول ما رواه الترمذي وقال حسن صحيح عن ابي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امتي لا خرت العشاء الى ثلث الليل ونصفه واو  
 يحفل الشك والتتويج فالثلث في الصيف والنصف في الشتاء ويؤيده ما رواه البخاري عن انس  
 اخبرني صلى الله عليه وسلم العشاء الى نصف الليل ثم قال قد صلى الناس وناموا اما انكم في صلاة  
 ما انظرونها ووجه الثاني ما رواه البخاري من حديث عائشة قالت كانوا يصلون العتمة فيها  
 بين ان يضيئ الشفق الى ثلث الليل وما رواه الترمذي والنسائي انه عليه الصلاة والسلام  
 قال لو ان اشق على امتي لم يهرم بالسواك عند كل صلاة ولا خرت العشاء الى ثلث الليل والظاهر  
 ان الفاية غير اخلة وفي حديث ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام اخبر العشاء حتى ذهب من  
 الليل ما شاء الله فقال عمر يا رسول الله نام النساء والولدان فخرج فقال لو ان اشق على امتي  
 لم يهرم ان يصلوا العشاء في هذه الساعة رواه الشيخان وقيل يستحب تعجيل العشاء في الصيف  
 ليلا يتقل الجماعة اولان الليل قصير ثم تأخير العشاء الى ما بعد نصف الليل مكروه ويكره النوم  
 قبلها والحديث بعد ما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنهما الا حديثا في خير لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الا خيرة الا واحد رجلين يصل او مسافرا وفي رواية او  
 عروس رواه الامام احمد ولقول عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يسمي عند ابي بكر الليلة في  
 امر المسلمين ونامعه رواه الترمذي وحسنه واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا تزال امتي بخير ما عجلوا المغرب واخروا العشاء فخير معروف بهذا اللفظ نعم روى  
 ابوداود عن ابي ايوب مرفوعا قال لا تزال امتي بخير او قال على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب  
 الى ان تشتبك النجوم وتأخير الوقت الى اخره اي اخر الليل من شيق لا يتباه لما روى مسلم من حديث  
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم اخر الليل فليؤثر اوله ومن طمع

ان يقوم اخر الليل فليؤثر اخره فان صلاة اخر الليل مشهودة وذلك فضل وقوله عليه الصلاة  
 والسلام اجعلوا اخر صلاة تكم بالليل وتراواه الشيخان وفي رواية لمسلم عن جابر مرفوعا انكم خاف  
 ان لا يقوم اخر الليل فليؤثر ثم لم يرد ويستحب تعجيل ظهر الشتاء لما روي في الايراد وتعجيل المغرب  
 اي مغرب الصبح سواء كان في الشتاء او الصيف لصلاة جبريل اياها في اول وقتها في اليومين ولما  
 روى ابوداود والحاكم وقال على شرط مسلم عن ثوبان بن عبد الله قال قدم علينا ابو ايوب غاريا  
 وعقبه ابن عامر يومئذ على مصر فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال ما هذه الصلاة يا  
 قال شغلنا قال ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير او على الفطرة  
 ما لم يؤخروا المغرب الى ان تشتبك النجوم وفي رواية احمد الى اشتبك النجوم واما ما في الهداية  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزال امتي بخير ما عجلوا المغرب واخروا العشاء فخير معروف  
 بهذا اللفظ ويوم غيم يعجل العصر لان في تأخيرها توهم وقوعها في الوقت المكروه والعشاء  
 في تأخيرها تقليل الجماعة على اعتبار المطر ويؤخر غيرهما اي في يوم الغيم اما الغيم فلا نه لو  
 عجل فيه لا يال تقليل الجماعة بسبب الظلمة ولا يوم من وقوعها قبل وقتها واما في الظهر  
 والمغرب فليلا يقصا قبل وقتها وروى الحسن عن ابي حنيفة استحباب تأخير كل صلاة في  
 يوم الغيم لان في التأخير تردد بين القضاء والاداء وفي التعجيل تردد بين الصحة والنسداد  
 فيكون التأخير اول للتيقن براءة ذمته ولا يجوز اي ولا يصح صلاة اي فرضا واجب واما لو  
 صلى التطوع في هذه الاوقات فيجوز ويكره على ما ذكره الا سيحاي في شرح الطحاوي  
 ويجعل ان يراد مطلق الصلاة فرضا كانت او نقلا بنا على ان ما روي من ان النقل في هذه  
 الاوقات لا يجوز والمعتق لا يجوز الشروع في صلاة وعدم جواز الشروع في الصلاة لا ينافي  
 لزومها بعد الشروع فيها كما يقال لا يجوز البيع الفاسد ولو باع وقبض المبيع ثبت الملك  
 وانما قلنا ذلك لما ذكر شمس لا يعة لزوم قضائه بلا خلاف وذكر الترمذي ان في لزومه عند ابي  
 واي يوسف وقيل يكره التنفل فيها تحريما وهو مفسر عند ابي حنيفة واي يوسف بما  
 كان الى الحرام اقرب وعند محمد بالحرام وانما كره تحريما لما عرف ان النهي اذا كان ظني الثبوت ولم  
 يصرف عن مقتضاه افاد كراهة التحريم اذا كان قطعية افاد التحريم فالتحريم في مقابلة  
 الفرض في الرتبة وكراهة التحريم في رتبة الواجب والتنزيه في رتبة المندوب والتهن الوارد  
 من النوع الاول فكان الثابت به كراهة التحريم فلو شفع في النقل في احدهما صح شروعه  
 حتى يجب قضاءه اذا قطعه خلا فالزفر ويجب قطعه وقضائه في وقت غير مكروه في ظاهره  
 الرواية ولو اقمه خرج عن عهدة ما لزمه بذلك الشروع وسجدة تلاوة اي اذا تليت قبل الو  
 المذكورة لان التقى تليت فيها يجوز من غير كراهة لكن الافضل تأخيرها ليؤد بها في الوقت  
 المستحب لها لانها لا تقوت بتأخيرها وصلاة جنازة اي اذا حضرت قبل ذلك لان التي  
 حضرت فيه تجوز لانها وجبت ناقصة فتؤدي كما وجبت اذا وجوب بالحضور وهو افضل  
 والتأخير مكروه لقوله عليه الصلاة والسلام ثلاثة لا يؤخرون وذكر منها الجنازة اذا حضر



عند طلوعها أي مع طلوع الشمس وقيامها أي حال استوائها وغروبها وقال مالك لا يصلي على  
الجنابة بعد الاسفار والا صفر رضى تطلع الشمس أو تغرب لا أن يحشى عليها التغير وقال  
الشافعي لا كره الصلاة عليها في أوقات النهي إلا أن يتعمد تأخيرها إلى ذلك بغير سبب لما روى  
الجماعة إلا البخاري من حديث عقبة بن عامر الجهني قال ثلاث ساعات كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو نغير فيهن موتانا حين تطلع الشمس بارزعة  
حتى ترتفع وحين يقوم قابر الظهيرة حتى تيل وحين تضيق للغروب حتى تغرب قال  
الترمذي في الموطأ هنا محمول على الصلاة عليها وكذلك روي عن ابن المبارك وروى ابن دقيق  
الصيد في الامام عن عقبة بن عامر قال نهانا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن نصلي  
على موتانا عند طلوع الشمس لا عصر يومه هذا استثناء من عدم جواز الصلاة وقت الغروب  
فان عصر اليوم يجوز في وقت الغروب من غير كراهة في ادائها وانما الكراهة في تأخيرها  
والفرق بين عصر اليوم حيث يجوز عند الغروب وفجر اليوم حيث لا يجوز عند الطلوع  
ان سبب الصلاة جزء من وقتها ملاق لا ادائها واخر وقت العصر وهو وقت التغير  
ناقص لانه وقت كراهة فاذا شرع فيه فقد وجبت ناقصة فلا تقسد بطرو الغروب  
الذي هو وقت الفساد للملازمة بينهما في النقائص واما الفجر فان جميع وقتها كامل  
فاذا شرع فيها فقد وجبت كاملة فتفسد بطرو الطلوع الذي هو وقت الفساد لعدم  
الملازمة بينهما فان قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة  
من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر اجيب بان التعارض لما وقع بين  
هذا الحديث وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعت الى القياس كما هو حكم  
التعارض فرجحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر وذهب  
الطحاوي الى عدم جواز عصر يومه كالفجر ليل يلزم العمل ببعض الحديث وترك بعضه  
مع ان النقص قارن العصر ابتداء الفجر بقا وروى عن ابي يوسف جواز الفجر ايضا اذا  
امسك عن تكميلها عند طلوع الشمس وهو فيها وكلها بعد حلها لانه لا يتجزأ بها طلوعها  
وامثل الامر بالامساك عنها واخرها حتى تبرز ولم يوجد التشبيه الحقيقي بعبادها  
وذلك لما روى الطحاوي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحروا بصلاةكم طلوع الشمس  
ولا غروبها واذا بدا حاجب الشمس فاخروا الصلاة حتى تبرز واذا غاب حاجب الشمس  
فاخروا الصلاة حتى تغيب اقول وما يؤيد اصل المذهب ظاهر حديث الحاكم من صلى  
ركعة من الصبح ثم طلعت الشمس فليصل الصبح أي قضا والالقال فليتمها واما صحة  
السجدة والجنابة فيها لانهما ادبائا كما وجبتا ناقصتين لا نهما انما وجبتا لاظهار مخالفة  
الكفار بالانقياد ولتضاهي البيت المسلم بالدعالة وكل منهما يتحقق مع التقضا وجوز  
مالك والشافعي الفريض كلها فيها لقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن صلاة

او نسبها فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وانه عام في الاوقات كلها ولقوله عليه الصلاة  
والسلام اذا ادرك احدكم سجدة من صلاة العصر قبل ان تغرب الشمس فليتم صلاته واذا  
ادرك سجدة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته رواه البخاري واعتبار بعض  
يومه ولنا ما رويناه من حديث عقبة وما في مسلم ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع  
الشمس فاذا طلعت الشمس فامسك عن الصلاة فانها تطلع بين قرني الشيطان وما في  
الموطأ والنسائي من قوله عليه الصلاة والسلام ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان  
فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت قارنها فاذا زالت فارقتها واذا دنت للغروب قارنها  
واذا غربت فارقتها ونهى عن الصلاة في تلك الساعات ويكره عندنا وعند مالك فيها صلاة  
ذات سبب كركعتي الوضوء وحجة المسجد والطواف والمنتذورات والسنن الرواتب ولو في  
مكة وجوزها الشافعي لقول بلال ما جددت طهارة الاصلية ما قدر لي ولا طلاق قوله  
عليه الصلاة والسلام اذا دخل احدكم المسجد فليحج به ركعتين ولقوله عليه الصلاة  
والسلام يا بني عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شام من ليل او نهار  
رواه اصحاب السنن الاربعة ولنا ما رويناه وهو نص فيقيد به المبيح المطلق وجوز الصلاة  
ابو يوسف ومعه الشافعي في الاصح عند استواء الشمس يوم الجمعة لما في حديث عقبة  
اليوم الجمعة وما في حديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الصلاة  
نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة رواه الشافعي في مسنده وكره ابو حنيفة  
ومحمد الصلاة فيه لا طلاق حديث عقبة وهذا ما لا زيادة غريبة فيه فلا يقيد بها وهو محرم  
فيقدم على حديث ابي هريرة المبيح وتكره اي الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنابة الا القليلة  
لصاحب الترتيب اذا خرج اي صعد الامام المنبر للخطبة اي خطبة الجمعة او العيدين  
او الحج او الكسوف او الاستسقاء لادخل باستماع الخطبة اي خطبة الجمعة والاعراض  
عنها ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا قلت لصاحبك انصت والامام يحط بقدره  
كما رواه الشيخان فاذا كان الامر بالمعروف مع كونه فرضا صار حراما في هذا الوقت فبالك  
بالنقل فان قيل روى الجماعة عن جابر بن عبد الله ان رجلا جاء يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه  
وسلم يحط فقال اصليت يا فلان قال لا قال فصل ركعتين وتجوز فيهما اي اختصر اجيب  
عنه بان النبي صلى الله عليه وسلم انصت له حتى فرغ من صلاته لما روى الدارقطني من  
حديث انس قال دخل رجل المسجد فذكر الحديث وفيه وامسك رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حتى فرغ من صلاته وبان ذلك كان قبل الشروع في الخطبة وقد بوب  
النسائي في سننه الكبرى باب الصلاة قبل الخطبة ثم اخبر عن جابر قال جاسليك  
الضفاني ورسول الله صلى الله عليه وسلم قاعد على المنبر فقعد سليك قبل ان يصلي  
فقال له عليه الصلاة والسلام ادركت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما وكذا يكره  
بعد الفراغ من خطبة الجمعة الى الشروع في الصلاة عند ابي حنيفة خلافا لهما



ويكره النقل فقط أي دون الفوات وسجدة التلاوة وصلاة الجنازة بعد الصبح أي بعد طلوعه  
سنته وبعد أداء العصر إلى المغرب أما بعد الصبح فلما روي أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني  
من حديث يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة بعد الصبح لا  
ركعتين ورواه الطبراني وفي طريق آخر له بعد طلوع الفجر لا سجدة تين رواه أبو داود ولقوله  
عليه الصلاة والسلام ليبلغ شاهدكم غايكم لا صلاة بعد الفجر لا سجدة تين رواه أبو داود ولقوله  
حفصة كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين رواه مسلم قبل  
وحكمة هذا النهي أن يصير الوقت كالمشغول بفرضه وما يتنبه له ولذا كره الكلام بين سنته  
وفرضه إلا إذا كان كلام خير فيظهر النهي في حق النقل وكلما وجب بسبب من المكلف كالمندور وقضا  
النفل الذي شرع فيه ثم أفسده وركعتي الطواف وروى عن عطاء بالبيت سبعا بعد الفجر ولم  
يصل حتى خرج إلى ذي طوى فصلى ركعتي الطواف بعد ما ارتفعت الشمس وأما كراهتها بعد  
إذا العصر فلما روي الجماعة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهد عندي رجال مريضون  
وأرضاهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس  
وعن الصلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس ولقول علي رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يصلي في كل صلاة ركعتين لا الفجر والعصر ولقول عائشة أن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لم يكن يصلي صلاة إلا بتبها ركعتين غير العصر والعدو فانه كان  
يجعل الركعتين قبلها رواه الطحاوي وساق في خصوص العصر روايات بطرق مختلفة ثم  
قال فقد جات الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة بالنهي عن الصلاة  
بعد العصر وعمل بذلك أصحابه من بعده فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك ثم استدل إلى أبي سعيد  
الخدري أنه قال مر في عمر بن الخطاب أن اضرب من كان يصلي بعد العصر ركعتين بالدارة  
وأن خالد بن الوليد كان يضرب الناس على الصلاة بعد العصر كعمر وأن طاوسا سأل ابن عباس  
عن الركعتين بعد العصر فتهاه وقال ما كان لمومن ولا مومنة إذا قضى الله ورسوله أمران  
لكون لهما خيرة من أمرهم ثم روي عن عائشة من طرق كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدع  
الركعتين بعد العصر وفي رواية والله ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الركعتين عند  
بعد العصر قط ولنظ الصبي ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتيه في يوم بعد العصر  
لا يصلي ركعتين وفي لفظ البخاري عنها والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله وماتى الله حتى  
تقل عن الصلاة وكان يصليهما ولا يصليهما في المسجد مخافة أن يتقل على أمته وكان يحب ما خفت  
عنهم وأجاب بان معاوية ابن أبي سفيان لما أرسل إليهما يسألهما قالت لا أدري سلوا  
أم سلمة وبان ابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمصور بن مخرمة لما أرسلوا كريبيا يسألهما  
عنهما قالت سل أم سلمة وبانها قالت ليس عندي صلاة هما ولكن أم سلمة حدثني أنه صلاة هما  
عندهما فهذا إما رضى ما قبله فلا يعجز إلا حجاج به على عدم كراهتهما كيف وقد كشفت هي مع  
أم سلمة عن حقيقة أمرهما أما هي فروى مسلم عن أبي سلمة أنه سأل عائشة عن السجدة تين

اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر  
ثم شغل عنها أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم اثبتتهما وكان إذا صلى صلاة اثبتتهما يعني  
داوم عليهما وروى أبو داود عن ذكوان مولى عائشة عنها أنها حدثته أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهي عنها ويواصل وينهي عن الوصال وأما أم  
سلمة فقالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنهما ثم رايت يصليهما  
فقبل له في ذلك فقال لما تاتي أناس من عبد القيس بالسلام من قومهم فشغلوني عن الركعتين  
اللتين بعد الظهر فها تاتي رواه الشيخان والطحاوي وفي لفظه عنها أنها قالت صلاهما  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عندي ثم أده صلاهما قبل ولا بعد فقلت يا رسول الله  
ما سجدتان رايتك صليتهما بعد العصر ما صليتهما قبل ولا بعد فقال هما سجدتان  
كنت أصليهما بعد الظهر فقدم علي فلا يصح من الصدقة فنسيتهما حتى صليت العصر  
ثم ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عندك وفي رواية  
قلت يا رسول الله اتفقنهما إذا فاتتا قال لا فلهن من هذا كله أن قضاها ثم استمر فعلهما  
كان من خصايصه فلا يحل له حد التشبه به مع نهيه عنهما كما في سائر خصايصه وأما  
كراهتهما بعد الغروب قبل صلاة المغرب فلما فيه من تأخير صلاة المغرب وعن النشأة  
في الركعتين قبل المغرب وجهان أشهرهما أنها لا يسقط وأصحهما أنها تسقط لما في  
صحيح مسلم عن مختار بن فلفل قال سألت انس بن مالك عن التطوع بعد العصر فقال  
كان عمر يضرب بالأيدي على صلاة بعد العصر وكنا نصلي على عهد رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم ركعتين بعد غروب الشمس قبل المغرب فقلت له كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم يصليهما قال كان يرانا نصليهما فلم يامرنا ولم ينهنا ولم يلق  
البحاري أنه عليه الصلاة والسلام قال صلوا قبل المغرب صلوا قبل المغرب ثم قال في  
الثالثة لمن شاختية أن يتخذها الناس سنة ولقوله عليه الصلاة والسلام بين  
كل اثنين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شأ ولقوله انس كان المودن إذا اذن قام  
ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبتدرون السواري فيركعون ركعتين  
حتى أن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليهما  
رواهما الشيخان وفي لفظ البخاري حتى يخرج النبي وهم كذلك يصلون ركعتين قبل المغرب  
وفيها أيضا عن عبد الله بن مرة قال أتيت عقبة ابن عامر فقلت لا أعجبك من أبي يتم ركع  
ركعتين قبل المغرب فقال عقبة أنا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قلت فما ينصركم قال لا الشغل ولما في أبي داود عن طاوس قال سئل ابن عمر عن  
الركعتين قبل المغرب فقال ما رايت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما  
ورخص في الركعتين بعد العصر وسكت عنه أبو داود والمنذري في مختصره وهذا الصحيح  
عندهما وفي سنن الدارقطني ثم البيهقي عن حبان بن عبيد الله العدوي حدثنا



عبد الله بن بريدة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان عند كل اذان  
ركعتين ما خله المغرب ورواه البزار في مسنده وقال لا تعلم رواه عن بريدة الاجاب بن  
عبيد الله وهو رجل مشهور من اهل البصرة لا بأس به وفي الطبراني عن جابر قال سألنا  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هل رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي الركعتين  
قبل المغرب فقلن لا غير ان ام سلمة قالت صلاهما عندي مرة فسالته ما هذه الصلاة  
فقال نسيت الركعتين قبل العصر فصليتهما الان وما في اثار محمد بن الحسن اخبرنا  
ابو حنيفة حدثنا حماد بن ابي سليمان انه سأل ابراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب  
قال فنهاى عنها وقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابا بكر وعمر لم يكونوا يصلونها  
لكن لا يخون هذا القدر لا يتم به اذ عدم رويتهما يدل على كراهتهما كيف وقد جاء الامامان  
واستثنى المغرب مقدوح في صحته فقد حكم الغلاة على جابر بن عبد الله بالكذب  
وهو مقدم على قول البزار لا بأس به كيف وقد روى المبارك عن كرمش في هذا الحديث  
وكان ابن بريدة يصلي قبل المغرب ركعتين وروى حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة  
عن عبد الله بن مفضل قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلوا قبل المغرب  
ركعتين الحديث رواه البخاري هذا ويكره عندنا وعند الشافعي لم يصلي ليل نام عن حربه  
ان ياتي به ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس وما بعدها الى طلوع الشمس لما تقدم واجازه مالك  
لقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن حربه او عن شئ منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر  
وصلاة الظهر كتب له كما قرأه من الليل قلنا حقيقة اللفظ لا يدل عليه ومن هو اهل  
فرض في آخر وقت بان بلغ او اسلم اخر الوقت او ظهرت لاكثر الغبض او النفاس وقد بقي  
قدر الحرمة او ظهرت لاقل من اكثره وقد بقي قدر الحرمة والغسل بقبضه اي يقضي  
ذلك الفرض فقط اي لا يقضي غيره فيه ٧ آخر الوقت هو المعتبر في السببية عند عدم  
الاداء في اول الوقت فمن كان اهلا فيه وجب عليه فرض ذلك الوقت ومن لم يكن اهلا فيه  
سقط عنه وقال الشافعي واحدا كان ذلك الفرض صحيحا او ظهرا او مضرا بايقض ذلك  
الفرض فقط وان كان عصر او عشا يقضى مع العصر الظهر ومع العشا المغرب وهذا  
بناء على ان وقت الظهر والعصر واحد عندهما وكذا المغرب والعشا ١٢ ان المكلف  
امر بالتقريب بينهما في الاداء ١٢ ترى كيف قدمت العصر الى وقت الظهر في عرفة واخرت  
المغرب الى وقت العشا في الرذلة والتقديم والتأخير عمد لا يجوز فلم ان وقتها واحد  
وعندنا مستهدد قال تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وقد بينت السنة  
المشهوره او ايل الاوقات واواخرها ومقتضاه ان تكون المكتوبات مع اوقاتها خمس  
٧ ثلاثا فيختص كل وقت بحكمه وسياتي تمامه في محله ٧ من حاضرت اي لا تقضى فرضان  
حاضرت وكذا من نسيت فيه اي في آخر الوقت مع تمكنها من الاداء في اول الوقت بقدر  
ما يسع الفرض ولا تصل حتى طرا الحيف لما قدمناه واجبه الشافعي اذ الوجوب بالخطا

وهو متوجه الى المكلف ما اول الوقت ولهذا يقع اذا اذ صلى فيه ولو كان باخره لوقع نقلا  
واذا ثبت الوجوب لم يطل باعتراض الحيض كالأول اعترض بعد الوقت والله سبحانه وتعالى اعلم  
**باب الاذان** هو في اللغة الاعلام قال تعالى واذا ن من الله ورسوله الى الناس لاية  
وفي الشرع الاعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة معلومة وسبب مشر وعيته  
في السنة الاولى من الهجرة وقيل في السنة الثانية منها لما روى ابن سعد بسنده عن  
نافع بن جبير وعروة ابن الزبير وسعيد ابن المسيب انهم قالوا كان الناس في عهد رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل ان يوم بالاذان ينادي منادي رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم الصلاة جامعة فيجمع الناس فلما صرفت القبلة امر بالاذان ووجه الالة  
ان القبلة صرفت الى الكعبة في السنة الثانية وفي مسلم من حديث ابن عمر قال كانت  
المسلمون حين قدموا المدينة يحمقون فيستحبون الصلاة اي يقدرون حينها  
ليأتوا فيه اليها وليس ينادى بها احد فتكلموا يوما في ذلك فقال بعضهم اتخذوا  
ناقوسا مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم قرنا مثل قرن اليهود فقال عروا لا تبغثوا  
رجلا ينادى بالصلاة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة قال  
القاضي عياض في شرح مسلم ظاهره انه اعلام ليس على صفة الاذان الشرعي بل اخبار  
محض ورويتها قال النور في شرحه وهذا الذي قاله محمل او متعين فقد صح عن عبد  
الله بن زيد عن عبد ربه في سنن ابي داود وغيرها انه رأى الاذان في المنام فجاء الى رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجزه بما رأى فقال قم مع بلال فالى عليه ما رايت فليؤذن به  
فانه اندى صوتا منك فقام مع بلال فجعل يلقيه عليه ويؤذن فسمع عمر ذلك وهو في  
بيته فجاء بجردها ويقول والذي بعثك بالحق لقد رايت مثل ما رأى الحديث وهذا ظاهر  
في انه كان في مجلس اخر فيكون الواقع اولا الاعلام ثم رأى عبد الله بن زيد الاذان  
فشرعه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ذلك اما بوجه له واما باجتهاده على مذهب  
الجمهور في جواز الاجتهاد له صلى الله تعالى عليه وسلم وليس علم مجرد المنام هذا  
لا شك فيه بين الامام انتهى والحاصل ان الاذان ثابت بالكتاب والسنة اما الكتاب  
فقوله تعالى واذا ناديتهم الى الصلاة اتخذوها هزا ولعبا واما السنة فما سبق من  
حديث عبد الله بن زيد وهو رواية ابي داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن  
صحيح الا انه لم يروى كلمات الاذان والاه قامة وابود اود روى بلا ترجيح في الاذان  
وبالافراد في الة قامة وابن ماجه لم يذكر فيه لفظ القامة ورواه ابن جابر في صحيحه  
بقامه وقال الحاكم ولم يخرج في الصحيحين لا خلافا لنا قلين في سائده لكن تداوله  
بالقبول فقها الاسلام وعلماء الاعلام ثم التكبير في اول الاذان اربع عند الجمهور لما  
روى من اذان الملك في المنام وموافقة رايه عليه الصلاة والسلام وقال مالك  
وابو يوسف انه مرتان لما في صحيح مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم



علم بأخذ ورة الاذان الله أكبر الله أكبر مرتين قلنا ورواه ابو داود والنسائي وذكر الكبير في اوله  
اربعا واسناده صحيح فيعمل بالزيادة باعتبار الاصل وقبول زيادة الثقة سنة الفرياض خبر مبتدأ مقدر  
هو وهو يجوز تنوين باب على انه خبر هذا ووقفه بالسكون فيكون الاذان مبتدأ خبره سنة الفرياض  
اي لعينية فقط اي لا الواجبات كالعيدين والوتر ولا الفرض الكفاية وهو الجنازة ولا للسنن كالترا  
والاقامة تابعة للاذان وقد روى مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بخير اذان ولا اقامة وعن عائشة خست الشمس على عهد  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبعت مناديا بالصلاة جامعة رواه مسلم وفي الصحيحين  
الاذان للجمعة حديث الثايب بن يزيد فهو بيان لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة  
من يوم الجمعة وتعلم المصلين ولو كان منفردا ادا او قضا سقرا او حضر ابا مشق ولا كلام فيهما  
ولو كان رد سلام لشبهة اتصال كلما تهما واتحاد مكانهما وقيل الاذان واجب لقول محمد لو  
ان اهل بلدة اجمعوا على ترك الاذان لكانت تركها واحدة ولو تركها واحدة وجبته واجيب  
بان هذا لا يدل على الوجوب لانه قال ايضا لو تركها اهل بلدة سنة لكانت تركها واحدة ولو تركها  
واحدة لضر بته وجبته وبان السنة اذا كانت من الشعار يريها عليها والاذان من الشقا  
ومما يدل على ان الاذان ليس بواجب انه عليه الصلاة والسلام علم الاعراب بالصلاة وما توقف  
عليه ولم يذكر له الاذان في وقتها اي اوقات الفرياض سواء كان وقت الاداء او قضاها  
ويعد اي الاذان لو اذن قبله اي قبل وقت الاداء العدم الاعتداد بما قبله وقال مالك والشافعي  
واحمد وابو يوسف يجوز الاذان للفرد قبل وقته في النصف الاخير من الليل لما في الصحيحين  
عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا  
اذان ابن ام مكتوم ولما رواه مسلم من حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر اذا سمع الاذان وتخففهما وما اخرجه الطحاوي والبيهقي عن  
عبد الكريم الجزري عن نافع عن ابن عمر عن حفصة بنت عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان اذا اذن المودن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن  
حتى يصبح وعبد الكريم الجزري قال فيه ابن معين وابن المديني ثبت ثقة وقال الثوري ما رأت  
مثله وروى ابو داود عن موسى بن اسماعيل ود اود بن شبيب قال اخبرنا حماد عن ايوب  
عن نافع عن ابن عمر قالان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يرجع فينادي  
الا ان العبد قد نام زاد موسى فرجع فنادى وروى البيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال له ما حملك على ذلك قال استيقظت وانا وسنان فظننت ان الفجر قد طلع فامره النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم ان ينادي على نفسه لا ان العبد قد نام وروى الدارقطني عن ابي يوسف  
القاضي عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامره النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصعد فينادي ان العبد قد نام مرتين لكن قال ابو داود ورواه  
الدارودي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان لعمر مودن يقال له مسعود فذكره

قال هذا الصحيح من ذلك قلت ولا يصعد تعدد القضية وقد روى ابو داود انه عليه الصلاة والسلام  
قال بلال لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا ومديده عرضا وعله البيهقي بالانقطاع وهو  
غير مضر عندنا ويصعد ما رواه الطحاوي عن ابي ذر انه عليه الصلاة والسلام قال بلال  
انك تؤذن اذا كان الفجر ساطعا وليس ذلك الصبح انما الصبح هكذا امصتوا وروى ابو  
داود باسناد كل رجاله ثقات انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا بلال لا تؤذن حتى  
يطلع الفجر وقال الطحاوي حديث ان بلالا يؤذن بليل على ان الاذان كان منه على ظن طلوع  
الفجر ولم يصب في طلوعه قال لما روي عن انس انه عليه الصلاة والسلام قال لا يغركم اذا  
بلال فان في بصره سوا او لما روي عن عائشة انه عليه الصلاة والسلام قال ان بلالا  
ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن ام مكتوم قالت ولربك بينهما المقدار ما ينزل  
هذا ويصعد هذا قال فلما كان بين اذانيهما من القرب ما ذكرنا ثبت انهما كانا يقصدان  
طلوع الفجر لكن بلال تخلفه وابن ام مكتوم يصيبه لانه لم يكن يؤذن حتى يقول له الجماعة  
اصبحت اصبحت وفي الامام لابن دقيق العيد والتعارض بينهما لا يتحقق الا بتقدير ان يكون  
قوله ان بلالا يؤذن بليل في سائر العام وليس كذلك وانما كان ذلك في رمضان يعني بدليل  
قوله كلوا واشربوا ولا تظهر ان يقال ان اذان بلال حينئذ كان للاعلام بوقت السجود  
والتهجد ونحوها سواء كان بالفاظ الاذان او بغيرها على انه انما يتم الاستدلال به لو اكني  
بالاذان الاول ولم يقع ذلك اصلا ثم رايت البخاري ومسلم والطحاوي اخرجوا عن ابن  
مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا ينصن احدكم اذان بلال من سجوده  
فانه يؤذن او قال ينادي بليل يرجع قائمك وينتبه نائمك وذلك لان الصحابة كانوا  
فرقتين فرقة يتجهدون في النصف الاول من الليل وفرقة في النصف الاخير منه وكان  
الفصل اذان بلال وانما كانت الصلاة باذان ابن ام مكتوم ومما يدل على ان الاذان  
لم يكن مرتين ما رواه الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا سكنت المودن بالاذان الاول من صلاة الفجر قام فركع  
ركعتين خفيفتين وادارت بالاذان الاول احترازا من الائمة ويترسل اي يقهل  
فيه اي في الاذان بان يفصل بين كل جلتين منه بسكنة يسع فيه الاجابة لما روى  
الترمذي والحاكم في مستدركه عن جابر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال بلال اذا اذنت فترسل واذا اذنت فاحذر واجعل بين اذانك واقاسك قدر ما يفرغ  
الكل من اكله والشارب من شربه والمصتر اذا دخل لقضا حاجته وروى الطبراني في  
سننه عن سويد بن غفلة قال سمعت علي بن ابي طالب يقول كان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم يامرنا ان نترسل الاذان ونحذر الائمة مستقبلا لما روينا من  
استقبال الملك بهما واصبعا في اذنيه لقوله عليه الصلاة والسلام اذا اذنت فاجعل  
اصبعك في اذنيك فانه ارفع لصوتك رواه الطبراني ولما روى الحاكم في المستدركه



عن سعد القرظي ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم امر بلال ان يجعل اصبعه في اذنيه وقال انه ارفع لصوتك وسعد القرظي موزن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بقاوسى بذلك انه كان يجر القرظ محركة وهو ورق السلم يدبغ به قرع فيه فلز مغاضيف اليه وكان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة موزنين غير سعد وهم بلال وابن امر مكتوم وابو مخذورة وهو موزن بركة واما قول صاحب الهداية وان لم يفعل اي جعل اصبعه في اذنيه فحسن لانها ليست بسنة اصلية ففيه نظر لما تقدم من الاحاديث الصحيحة من لفظ الامر ولا يلحق من باب التفصيل اي لا يتضم فيها بان نقص من الحروف او من كيفياتها وهى الحركات والسكنات او زاد في شئ منها واما مجرد تحسين الصوت فهو حسن روى عن رجل جالي ابن عمر فقال انا جاك في الله فقال اني ابصتك في الله قال لم قال بلعني انك تضي في اذالك وفي الخلاصة ولا بأس بالتحسين من غير تضيق فان تضيق بلح او مد وما اشبه ذلك يكره وكذا قراءة القرآن قال شمس الدين المحلوي هذا في الاذكار في الوارد في الاذات وكذا في غيره من الاذكار قال فاما قوله حي على الصلاة حي على الفلاح فلا بأس بادخال مدوخه فيه انتهى وفيه بحث لا يخفى ويستحب المبالغة في رفع الصوت موزن به لقوله عليه الصلاة والسلام لا يسمع مدى صوت الموزن جن ولا انس ولا شئ الا شهد له يوم القيامة رواه البخاري ولا يرجع بتشديد الجيم وكسرها بان يقول الشهادتين بصوت خفي ثم يقول لهما بصوت عال وقال مالك والشافعي وهو رواية عن احمد يرجع لما روى ابو داود عن ابي مخذورة قال قلت يا رسول الله علق ستة الاذات قال تقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثم تقول لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله تخفض بهما صوتك ثم ترفع صوتك بهما ولان حديث عبد الله بن زيد اصل الاذان ولا ترجع فيه وقال احمد بن حنبل وهو اخر الامرين قيل له ان اذان ابي مخذورة بعد فتح مكة فقال ليس قد رجع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى المدينة فاقرب بلال على اذان عبد الله بن زيد وروى لطبراني في الاوسط عن ابراهيم بن اسعيل بن عبد الملك بن ابي مخذورة قال سمعت جدي عبد الملك بن ابي مخذورة يقول سمعت ابا مخذورة يقول اني على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاذان حرفا حرفا الله اكبر الله اكبر الى اخره ولم يذكر فيه ترجيعا واما ما قيل من ان بلال رجع فلم يصح وعد الترجيع في اذان غير ابي مخذورة دليل على عدم كونه من اجزاء الاذان او انه من خصايصه لا مرقام به من عدم رفع صوته اولا او على نسخة ودوامه عليه للتبرك به فاذا انقضاء تساقطا وترجح رواية عدمه ويجوز اي بدبر وجهه اي لا ذميه ولا صدره في المحلطين اي عند قوله حي على الصلاة وحي على الفلاح يمينه ويسرة بفتح اولهما بان يقول حي على الصلاة مرتين في اليمين وحي على الفلاح مرتين في اليسار لما روى الدار قطني في افراده من حديث سويد بن غفلة عن بلال قال امرنا رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم اذ اذنا واقتنا ان لا نرى اقدامنا عن مواضعها ولما روى الجماعة من حديث ابي حنيفة انه رأى بلال يؤذن قال فجعلت اتبع فاه هاهنا وهاهنا بالاذات يقول يميننا وشمالا حي على الصلاة حي على الفلاح ولما في مسند الامام اسحاق بن راهوية اخبرنا ابو معاوية حدثنا الاغوش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال جاء عبد الله بن زيد الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رايت رجلا نزل من السماء فقام على جرم حائط فاستقبل القبلة وقال الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله مرتين اشهد ان محمدا رسول الله مرتين ثم قال عن يمينه حي على الصلاة مرتين ثم قال عن يساره حي على الفلاح مرتين ثم استقبل القبلة فقال الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله ثم قعد قعدة ثم قام فاستقبل القبلة ففعل الله اكبر الله اكبر مثل ذلك وقال قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة وان لم يتم الا علام اي بتحويل وجهه مع الثبات في محله يستدعي اي لتمام الاعلام في المندة بكسر الميم وسكون الهزة وبديل موضع الاذان من المنارة وغيره ولم يكن في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم منارة فقد روى ابو داود من حديث عروة بن الزبير عن امرأة من بني النجار قالت كان بيتي من اطول بيت حول المسجد فكان بلال ياتي بسحر فيجلس عليه ينظر الى العجرا فاذا اراه اذات والاقامة مثله اي مثل الاذان في كونه سنة القرايض وفي عدد كلماته وفي ترتيبها لما روى الترمذي عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شفعا شفعا في الاذان والاقامة ولما روى الترمذي وقال حسن صحيح عن ابي مخذورة قال علق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة وانما قال تسع عشرة كلمة لاجل الترجيع وقد سبق الكلام عليه وروى الطحاوي والبيهقي في الخلافيات عن ابي العيس قال سمعت عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري يحدث عن ابيه عن جده انه رأى الاذان يصنع في المنام مثني مثني والاقامة مثني مثني قال فأتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاضرته فقال علمهن بلال قال فتقدمت فامرني ان اقيم فاقمت وعن مالك ان الاقامة فرض وعلى من تركها الاعادة وهو قول الاوزاعي وعطاء ومجاهد وابن ابي ليلى واهل الظاهر انه عليه الصلاة والسلام امر الاعرابي بها كما امره بالتكبير والاستقبال لكن يحد بضم الدال ويكسر اي يسرع فيها اي في كلمات الاقامة من غير سكتة بينها لما روى عنه ويزاد على الفاظ الاذان قد قامت الصلاة مرتين لحديث ابي مخذورة السابق ويزاد في الاذان بعد الفلاح في الفجر الصلاة خير من النوم مرتين لما روى ابو داود في سننه في تعليم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابا مخذورة الاذان قال فان كان في صلاة الصبح قلت الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم ولما في مع الطبراني عن عايشة قالت جاء بلال الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤذنه بصلاة الصبح فوجده نائما فقال الصلاة خير من النوم فاقرت في اذان الصبح وفي رواية فقال



الذي صلى الله عليه وسلم ما احسن هذا بالالاجعله في اذناك وزاد في اخرى اذا اذنت للصبح فجعل بلال  
يقولها اذا اذن للصبح ثم اعلم ان الشافعي شفع معاني الاقامة قد قامت الصلاة وحدها واورد  
البواقي لما في البخاري وابي داود والطحاوي امر بلا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة  
وافرد ما لك كلها لما في الدارقطني عن عبد الملك بن ابي مخزومة انه سمع اباة يقول ان النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم امره ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة وعن يزيد بن ابي عبيد عن سلمة  
بن الاكوع قال كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مثني مثني والاقامة  
فرادى وهكذا رواه ابوداود والنسائي والطحاوي عن ابن عمر غيرة انه قال في الاذان مرتين  
مرتين وفي الاقامة مرة مرة ولما في مصنف بن ابي شيبه قال حدثنا وكيع حدثنا الا عيش  
عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال حدثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان  
عبد الله بن زيد الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رايت في المنام  
كان رجلاه قام وعليه بردان اخضران فقام على حائط فاذا نثني نثني واقام نثني نثني وهو  
كلهم رجال الصبيحين وقال الطحاوي فاذا نثني واقام نثني وقعد قعدة اي فيما بينهما  
وزاد في سنن ابي داود فاستقبل القبلة والجواب عن الامر بالايتار بها انها من باب  
الاختصار في بعض الاحوال لتعلم الجواز لا تستمر سنة بدليل ما روى الطحاوي وابن الجوزي  
ان بلاه كان نثني الاقامة الى ان مات وبن ابراهيم النخعي قال كانت الاقامة مثل الاذان  
حتى كان هو لا الموك فجعلوها واحدة واحدة للسرعة اذا خرجوا يعني بنو امية  
ولا يتكلم بصيغة المجهول فيهما اي في الاذان والاقامة لانه ذكر معظم الخطبة وفي  
الخلاصة رجل سلم على الموزن في اذانه او عطس ومحمد الله وسهوه الموزن او سلم على  
المصلي او على قاري القرآن او على الامام وقت الخطبة فمن اي جنيفة يرد السلام ويثبت  
في نفسه وعن محمد يرد بعد الفراغ وعن ابي يوسف لا يرد في نفسه ولا بعد الفراغ  
وهو الصحيح يعني عدم لزومه فلا تنافي واتفقوا على ان المتوسط لا يلزمه الرد قبل الفراغ  
ولا بعده انتهى ولا يخفى ان الفضل انه يرد به بعده لحديث ورد في ذلك ويستحب اجابة الموزن  
باللسان فيمسك عن التلاوة وغيرها في المسجد وغيره ويقول السلام مثل الموزن في التكبير  
والشهادتين ويحوقل في الجاهلتين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سمع الموزن  
قال مثل ما قال واذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله رواه  
واذا قال الصلاة خير من النوم في الاذان الفجر قال صدقت وبررت وبالحق نطق  
لورود الخبر هكذا ثم رد عابدا الفراغ بالوسيلة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم اذا سمعتم الموزن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه  
من صلى على صلاة صلى الله تعالى عليه بها عشر اثم سلوا الله في الوسيلة فانها منزلة  
في الجنة لا تنبغي الا لعبده من عباد الله وارجوا ان اكون انا هو فمن سأل الله في الوسيلة  
حلت له الشفاعة رواه مسلم ولقوله عليه الصلاة والسلام من قال حين يسمع الاذان

اللهم

اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ات محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما  
محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة رواه البخاري ولقوله عليه الصلاة والسلام  
من قال حين يسمع الموزن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله  
رضيت بالله ربا وبالا سلام ديننا ونحمد صلى الله عليه وسلم رسولا غفر له ذنوبه رواه مسلم  
 وغيره ولما حكى ابن عمران رجلا قال يا رسول الله ان الموزن يفضلوننا فقال عليه الصلاة والسلام  
 قل كما يقولون فاذا انتهيت فسل تعطه رواه ابوداود والنسائي واجاب الاذان الاول ان  
تكرر وان كان غير مسجدة لا نه حيث سمعه تدب له ان يحببه لتحقيق السبب في حقه فضا  
كتعده في مسجدة والتثويب وهو الالام بالصلاة بين الاذان والاقامة بحسب ما تقارقه  
اهل كل بلد من لفظه حسن في كل صلاة لتوا في الناس في الامور الدينية وقال اصحابنا المتقدمون  
اله مكروه في غير الفجر لما روى الترمذي وابن ماجة من حديث ابن ابي ليلى عن بلال قال امرني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اثوب في نثني من الصلاة الا في الفجر قال اصحابنا هو  
ان يقول بين الاذان والاقامة حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين وقال غيرهم هو ان يقول  
فاذا ن الفجر الصلاة خير من النوم مرتين ولما روي ان عليا رضي الله تعالى عنه راي موزنا  
يثوب في العشا قال لا خرجوا هذا المبتدع من المسجد ولذا كرهه مالك والشافعي مطلقا  
وبجلس اي يكث بينهما اي بين الاذان والاقامة لما سبق من الحديث الا في المغرب فلا يجلس  
بين اذانها واقامتها عند اي جنيفة لا تستلزمه تاخير المغرب وقال يجلس جلسة خفيفة  
كما في ساير الصلوات وهذا اوفق لاطلاق الحديث ويستحب ان يكون الموزن صالحا  
لقوله عليه الصلاة والسلام ليوزن لكم خياركم وليوزمكم قراكم رواه ابوداود وابن ماجة  
وان يكون عالما بالادوات لقوله عليه الصلاة والسلام الامام ضامن والموزن مؤتمن  
اللهم ارشد الامة واغفر للمؤذنين رواه ابوداود ويؤذن للفاضة ويقيم لما روى ابوداود  
عن عمر ابن حصين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان في مسير له فناموا عن  
صلاة الفجر فاستيقظوا بجر الشمس فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس ثم امر موزنا  
فاذا ن فصلى ركعتين قبل الفجر ثم صلى الفجر باقامته وفق عادته وفي رواية لابي داود  
عن ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال تخولوا عن مكانكم الذي صابتم فيه الفعلة  
وامر بلا فاذا ن واقام فصلى وفي رواية البخاري ومسلم واللفظ للبخاري قال سرتامع رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة فقال لا تقوم لو عرست اي تركت بنا يا رسول الله قال اخاف  
ان تناموا عن الصلاة فقال بلال انا وفضلكم فاضطجوا واستند بلال ظهره الى راحلته فغلبته  
عيناه فنام فاستيقظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد طلع حاجب الشمس فقال  
يا بلال اين ما قلت قال ما القيت علي نومة مثلها قط قال ان الله قبض ارواحكم حين تنام  
ورد لها عليكم حين تنام يا بلال قم فاذا ن بالناس للصلاة فتوضأ فلما ارتفعت الشمس ابيضت  
قام فصلى وفي سياق مسلم ثم اذا ن بلال بالصلاة فصلى النبي ركعتين ثم صلى الضدوة



فصنع كما يصنع كل يوم وفيه ليس في النوم تقر بطلان التقرير على من لم يصل حتى يجي وقت الصلاة الاخرى وكذا اي يوزن ويقيم ولا نقول لما سبق ولكل من البواقي يأتي بهما اي الاذان والاقامة ليكون القضاء على وفق الاداء او يأتي بهما اي بالاقامة وحدها لان الاذان للاستحضار وهم حضور ولقول ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانه يوم الخندق اربع صلوات حتى ذهب ما شا الله تعالى من الليل فامر بلال فاذا نثر اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء واه الترمذي وكرو اقامة المحدثين الاقامة لا تشرع المتصلة بصلاة من يقيم اذا نه اياك يكره اذان المحدث لا نه ذكر يستحب فيه الطهارة فلا يكره بدوها كقراءة القرأت وقيل يكره لما روى الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يوزن الا متوضي ولم تعد اي الاقامة لا يكره بها غير مشروط وكرها اي الاذان والاقامة من الجنب ولا نقاد هي اي الاقامة من الجنب بل يعاد اي استحبابا هو اي الاذان لا تكريره في المشرع معتبر في الجملة فان الاذان الاول شرع في زمان عثمان ولا ان الاذان لا علام الغايين فتكريره مفيد لا حتمال عدم سماع البعض كاذان المرأة اي كمال كره اذان المرأة واستحب عاذته اما كراهة اذانها فاذنها منهية عن رفع صوتها واما استحباب اعادته فليقع على الوجه السنون وسن الشافعي الاقامة للنساء اعتبارا لهن بالرجال قلت روى عن انس وابن عمر كراهتهما لهن والجنون عطف على الجنب اي وكرها من الجنون فكان حقه ان يقول ومن الجنون ليلاد يتوهم عطفه على المرأة والسكوان لعدم الوثوق بقولها ولقد غيبرها فيتصين اعادتها اذ انها واقامتهما وكذا اي اذان الصبي الذي لا يعقل كما صرح به قاضي خان وكره تركها اي الاذان والاقامة جميعا في السفر لما روى الجماعة عن مالك بن الحويرث قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم انا وصاحب لي وفي رواية وابن عمر لي وفي رواية وكنا متقاربين في القراءة فلما اردنا الانصراف قال لنا اذا حضرت الصلاة فاذا واقما اي ليوزن ويقرأ احد كما وليوم اكبر كما اي سنا وربنة ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان الرجل بارض قفر فحانت الصلاة فليتوضا فان لم يجد فليستيم فان اقام صلى معه ملكا وان اذن واقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق ولقول علي بن ابي طالب بالخير ان شاذن واقام وان شاذن واقام ولم يوزن واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة والسلام لا بن ابي مليكة اذا سافر فاذا واقما فقوله لا بن ابي مليكة غلط والصواب مالك بن الحويرث وابن عمر له كما تقدم والله تعالى اعلم وفي الظهيرية لو ترك في السفر الاذان وحده لم يكره ولو ترك الاقامة وحدها كرهه لان الاذان لا علام الغايين والرفقة حاضر والاقامة لا علام افتتاح الصلاة وهم محتاجون الى ذلك وفي جماعة السجداي وكذا كره تركها في مسجد جماعة وكذا ترك واحد منهما لان كل واحد منهما سنة مؤكدة فيها في بيته اي لا يكره تركها لصل في بيته في مصر اي اذا فصل في مسجد حلتها نه لم انصبوا مودنا صار فعله كفصلهم حكما كما يشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلقة والاسود في داره

بلا اذان ولا اقامة حيث قال اذان الحى يكنينارواه الا نزم حكا سبط بن الجوزي وغيره وفي رواية اقامة المصر تكنينار وفي رواية ان الاسود وعلقة كانا مع عبد الله في الدار فقال عبد الله صلى هو لا قال نعم قال فصلى بهم بغير اذان واقامة رواهما الطبراني ولا يكره عندنا اقامة غير الموزن برضاه وبه قال مالك وكرهها الشافعي اما لولم يحضر فلا يكره اتفاقا لما رواه ابو داود والطحاوي عن زياد بن الحارث الصدائي واللفظ للطحاوي قال اتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما كان اذان الصبح امرني فاذا نثرت اقام الى الصلاة فجاء بلال ليقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخلص اذان ومن اذن فهو يقيم ولنا ما رواه ايضا عن عبد الله بن زيد واللفظ له ايضا قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فاجزته كيف رايت الاذان فقال لقه على بلال فانه انذى صوتا منك فلما اذن بلال ندم عبد الله فامره رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يقيم ولفظ ابي داود انا رايت انه وان كنت اريد ان اذنت واجيب بانه انما اراد به تظليل قلبه لغوات ارادته او تعليم الجواز قلنا وانما منع بلال منها لعدم رضا الصدائي باقا غيره لما في ابي داود من قوله فجعلت اقول اقيم يا رسول الله فجعل ينظر الى ناحية المشرق الى الفجر فيقول لا حتى اذا طلع الفجر اي سفر نزل فبتر الحديث ولا ان الكراهة ليست لعين الذكر بل دليل عدمها عند غيبته بل للوحشة بين الذكرين فينتفى بانسافهما نعم الا فضل ان يكون الموزن هو المقوم ويقوم الامام والقوم عند قول المقيم في الصلاة لا نه امر بالاقبال عليها فيستحب المسارعة اليها ويشترع اي الامام والقوم معه عند قول المقيم قد قامت الصلاة في قول ابي حنيفة ومحمد وعند الفراع من الاقامة في قول ابي يوسف والمعتز اذ فرغ الموزن من قوله قد قامت الصلاة بشرع الامام في الخلاصة هذا هو الاصح وقيل مضناه انه شرع فيها قبل تمام هذا القول وفي المحيط قال الامام الحلواني هذا هو الصحيح وذكر في الخزانة انه لو لم يشرع حتى فرغ من الاقامة فلا بأس والكلام في الاستحباب في الجواز انتهى والجمهور على قول ابي يوسف لا يترك الموزن اول صلاة الامام وعليه عمل اهل الحرمين والله تعالى اعلم وعند مالك والشافعي يروى الشرع الى الفراغ من الاقامة واستوا الصفوف لقول النعمان بن بشير كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسوي صفوفنا اذا قلنا الى الصلاة فاذا استوتينا كبر ولقول انس كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول عن يمينه اعتد لوا سوا واصفوكم وعن يساره اعتد لوا سوا واصفوكم رواهما ابو داود ويكره للموزن اخذ الاجرة لما روى ابن عثمان بن ابي العاص قال يا رسول الله اجعلني امام القوم قال انت امامهم واقتد باصنفهم واخذ مودنا لا ياخذ على اذنه اجرا واه ابو داود بسند حسن ولا نه اجرة على الصلوات وهي غير جائزة وكذا اخذ الاجرة على الحج وتعليم القران والفقه ولكن المتأخرون جوزوا على التعليم والامامة في زماننا الحاجة الناس وظهور التواني في الامور وعليه الفتوى والله تعالى اعلم **باب شروط الصلاة** اي ما يتوقف صحة الصلاة على تحققها ولم يكن داخل في حقيقتها المسماة باركانها ظهر بدن المصلي اي منها



او احديها وهي والربط بعد الصلوة ويجوز ان الباب هنا ايضا بالتثنية او بالوقف كما  
 مر وانما لم يذكر الوقت فيها لانه ليس بشرط للصلوة نفسها وانما هو بشرط لصحة اداها  
 دون قضائها وذكر التثنية في باب صفة الصلوة لكونها متصلة بركائها وان كانت  
 شرطا عندنا خلافا للشافعي ومحمد من اصحابنا من حدثت اي مطلقا لقوله تعالى  
 اذا قمتم الى الصلوة الآية ولقوله عليه الصلوة والسلام لا يقبل الله صلاة احدكم  
 اذا احدث حتى يتوضا رواه الشيخان وابوداود والترمذي عن ابي هريرة وحيث  
 اي مانع من الصلوة وتوبه عطف على بدن المصلي ومكانه لقوله تعالى وثيابك  
 فطهر واذا وجب تطهير ثياب المصلي وجب تطهير بدنه ومكانه لانه لا يخلو من  
 توبه لعدم وجود الصلوة بدونها بخلافه وذلك لان الصلوة مناجاة الرب في  
 مقام القرب فيجب ان يكون المصلي على احسن الاحوال في طهارته وطهارة ما يتصل  
 به فتنى وجب تطهير ثيابه مع تصور انفكاكه عنها فلا تنجب عليه تطهيرهما مع  
 انها لا يتفكان عنها اول وقيل هو امر بتقصيرها ومخالفة العرب في تطويلهم للثياب  
 وجبرهم الذبول وذلك لا يوم من معه اصابة الجحاسة وفي المحيط لوصلي على مكان  
 طاهر لانه اذا سجد تقع ثيابه على ارض نجسة جازت صلاته وفي الاصل اذا كان  
 في موضع قديم لمصلي منعت جواز الصلوة وان كانت تحت قدم واحدة اكثر من  
 قدر الدرهم الاصح انها تنع وان جازت الصلوة مع رفعها ولا تجعل كانهما موضع  
 عليها الا ترى انه لو سجد على مكان نجس نفسد وان اعاده على طاهر خلافا لابي  
 يوسف وقيل لا يمنع بناء على مكان القيام في الصلوة باحدهما واما ان كانت  
 الجحاسة في موضع يديه او ركبتيه فلا تمنع وان كانت في موضع سجوده تمنع عند  
 وعن ابي حنيفة روايات المنع وعدمه وهو بناء على رواية الاكتفاء في السجود بالان  
 وهو اقل من قدر الدرهم وفي عمدة القتاوي ان موضع الركبتين اذا كان نجسا  
 لا يجوز الصلوة وكذا في موضع اليدين وهو اختيار ابي الليث وصح في الصلوة  
 لتحقق التلبس بالجحاسة عند وضعهما عليها والحكم بجواز الصلوة بدون وضعهما  
 ينكره ابو الليث لا نأمرنا بالسجود على سبعة اعظم وستر عورته عطف على طهر  
 بدن المصلي وذلك للاجماع على افتراضه في الصلوة كما نقله غير واحد من ائمة النقل  
 ومخالفة بعض متأخري المالكية كالفاضل اسماعيل بعد تقرير الاجماع لا يجوز ويجوز  
 ان يكون سند الاجماع قوله عليه الصلوة والسلام لا يقبل الله صلاة حايض لا يجامع  
 رواه ابوداود والترمذي وحسنه الحاكم وصححه هو المراد بالحايض الباطنة او من  
 شأنها الحيض تنعم المراهقة واستدل في الهداية وغيرها بقوله تعالى خذوا  
 زينكم عند كل مسجد اي ما يوارى عورتكم عند كل صلاة لان اخذ الزينة نفسها  
 وهي عرض محال فارد محلهما وهو الثوب ولا يجب اخذ الزينة لصين المسجد

فذل انه للصلوة لكن كنى عن الصلوة بالمسجد فالاول من اطلاق اسم المحل على المحل والثاني عكسه  
 فان قيل روي عن ابن عباس انها تزلت في شتان الطائفتين عمارة لاقى حق الصلوة اجيب بان العرف  
 لعموم اللفظ لا بخصوص سبب وعند كل مسجد عام فلا يختص بالمسجد الحرام وفيه بحث  
 اذا استقر في الطواف واجب عندنا حتى لو طاف عريانا او حكر يسقطه وفي الصلوة فرض  
 حتى لا يصح بدونه ولا يمكن ان يراد من الآية لا يستلزمها الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي  
 معالانها ان كانت قطعية الدلالة فوجبها الافتراض وان كانت ظنيها فالوجوب فقط  
 ومنهم من اخذ منها قطعية الثبوت ومن حديث لا يقبل الله صلاة حايض لا يجامع قطعية  
 الدلالة فيثبت الفرض بالجمع والله تعالى علم وفي الخلاصة لو صلى في قيص واحد محل الحجب  
 ان كان محال يقع بصره على عورته لا يجوز صلاته وكذا لو كان محال يقع بصره عليه من غير  
 تكلف كذا ذكره ههنا عن محمد وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان عورة الشخص ليست بعورة  
 في حقه قلت وهذا ضعيف جدا للاجماع على بطلان من صلى صلاة في بيت وحده او في ظلمة من  
 غير ستر عورة اذا لم يكن من عذر واستقبال القبلة اي حال الامن والقدرة لقوله تعالى  
 فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره اي الى جانبه عينا الوجهة  
 قال بعض العارفين قبلة البشر الكعبة وقبلة اهل السما البيت المعمور وقبلة الكرويين الكرسي  
 وقبلة حملة العرش لعرش ومطلوب الكل وجه الله تعالى واليه الاشارة بقوله تعالى  
 فايقنوا ان لا اله الا الله واتقوا الله واطيعوا امره واسمعوا لآياته واسلموا لوجهه والى المدينة المنورة  
 فترحموا الى الكعبة والصحيح انه صلى اليه سبعة عشر شهرا واختلفوا كيف كانت صلاته قبل ذلك  
 فمن ابن عباس فرض الله الصلوة ليلة الاسر الى البيت المقدس ركعتين ركعتين والمغرب  
 ثلاث فكان عليه الصلوة والسلام يصلي الى الكعبة ووجهه الى البيت المقدس ثم يركع الصلوة  
 بالمدينة حين صرف الى الكعبة ركعتان لا المغرب وعن ابن جريج اول ما صلى عليه الصلوة والسلام  
 الى الكعبة ثم صرف الى البيت المقدس يصلي قبل الهجرة فصلت الانصار قبل قدومه بثلاث  
 نحويت المقدس وصلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدومه ستة عشر شهرا وروى  
 ابوداود ان يهوديا خاضع ابا العالية في القبلة فقال ابو العالية ان موسى كان يصلي عند  
 الصخرة ويستقبل البيت الحرام فكانت الكعبة قبلته وكانت الصخرة بين يديه فقال اليهودي  
 بيني وبينك مسجد صالح قال ابو العالية فانا صليت في مسجد صالح وقبلته الى الكعبة واخبر  
 ابو العالية انه صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد ذي القرنين وقبلته الى الكعبة والنية  
 لقوله تعالى وما امر الا لعباد الله مخلصين له الدين والا خلاص لا يكون الا بالنية وقوله  
 عليه الصلوة والسلام اغا الاعمال بالنيات روى في الكتب الستة باغا وفي صحيح ابن حبان  
 بدونها وروي بافراد النية وحدها وبافراد العمل وحده وبافراد كليهما وكلها صحاح وقد  
 بسطنا الكلام عليه في المرقاة شرح المشكاة ومن شروط الصلوة الوقت وقد تقدم وعورة  
 الرجل مبتدأ خبره من تحت سرته الى تحت ركبته لقوله عليه الصلوة والسلام ما فوق



الركبتين من العورة وما اسفل من السرة من العورة رواه الدارقطني من حديث ابي ايوب  
وروي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
مراصبيا فكم بالصلاة في سبع سنين واضربوهم عليها في عشر وفرقوا بينهم في المضاجع  
واذا زوج احدكم امته عبده او اجيره فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة فان ما تحت السرة  
لا الركبة من العورة ورواه احمد ولفظه ما اسفل من سرة الى ركبتيه من عورته وقيل ابتداء العورة  
من السرة لقوله عليه الصلاة والسلام السرة من العورة رواه البيهقي في الخلافيات واخرج  
الشافعي الركبة من العورة فلما رويانا ولنا ما في سنن الدارقطني عن علي رضي الله عنه انه عليه  
الصلاة والسلام قال الركبة من العورة وقصر ما لك العورة على السؤتين وهما القبل والدر  
لظاهر قولنا نس لما عزا رسول الله صلى الله عليه وسلم خير صلينا عند هاهنا بغير  
وركب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وركب ابو طلحة وانا رديفه فاجري بني الله في زقاق خير  
ثم انحسر الازار فخذ حتى لا ينظر بياض فخذه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والقصة في الصحيحين  
ولقولنا عابشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيته كاشفا عن فخذه او شيئا  
فاستاذن ابو بكر فاذا ن له وهو على تلك الحال فتحدث ثم استاذن عمر فاذا ن له وهو كذلك  
فتحدث ثم استاذن عثمان فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوى عليه ثيابه الخ  
قلنا يغفل انه صلى الله تعالى عليه وسلم غطي بسرعة لما اكتشفت وتردد الراوي في الحديث  
الثاني بين فخذه وساقه يمنع تمام الاستدلال به وعلى التنزل محل الكشف على جانبها دون  
جانبها وعلى طرف فخذه وهو الركبة او الساق كما يشير اليه شك الراوي وما يوجب الجهر  
قوله عليه الصلاة والسلام الفخذ عورة رواه الترمذي عن ابن عباس وغيره وقوله عليه  
الصلاة والسلام لا تبرز فخذه ولا تنظر الى فخذه ولا ميت رواه ابو داود وابن ماجه  
والحاكم في مستدركه عن علي كرم الله وجهه والامة اي وعورة الامة ولو كانت مدبرة اولم  
ولد او مكاتبه هذا اي ما ذكر من تحت السرة الركبة مع ظهرها وبطنها لان النظر اليها  
سبب للفتنة بها وما عدا ذلك منها فليس بعورة فيها لما في آثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو  
حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب كان  
يضرب الامان يتقنع ويقول لا تشبهن بالحرير وفي مصنف عبد الوهاب اخبرنا عمر  
عن قتادة عن انس ان عمر ضرب امه لانس راها متفصفا فقال اكشفي راسك لا تشبهين  
بالحرير واصله قوله تعالى يا ايها النبي قل لزوجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن  
من جلابيبهن ذلك ادق ان يعرفن فلا يؤذين والحرية اي وعورة المرأة بدنهاي جميع  
اعضاها لقوله عليه الصلاة والسلام المرأة عورة رواه الترمذي وصححه وفي رواية النسائي  
الحرية عورة الوجه والكف والقدم لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن اما ظهر متها اي لا ما جرت  
به العادة على ظهورها للجانب من الوجه والكف والقدم اذ من ضرورة ابد الزينة ابد  
مواضعها والكحل زينة الوجه والفا تمر زينة الكف ولا الواء لا تجد بدا من مراولة الاشياء

بيديها ومن الحاجة الى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحكمة وتضطر الى المشي في الطريق  
وظهور قد ميا خصوصا للفقيرات وعن ابي حنيفة ان القدم عورة وبه قال الشافعي لما روي  
ان ام سلمة قالت سألت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اتصلي المرأة في درع وخمار ليس لها ازار  
قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهور قد ميا وكشف ربيع العضوي عضو كان يمنع اي  
صحة الصلاة ولا تقسد الصلاة عندنا بالكشف القليل من العورة في زمن كثير وهو ما روي  
فيه ركن كعكسه وهوان ينكشف منها كثير في زمن يسير كما لو هبت ريح فكشفت عورتها  
فتدارك سترها في الحال واقسد هاما لك والشافعي لا يستر شرط لصحة الصلاة مطلقا  
ولم يوجد ولنا اعتبارها بالواقعية بجامع الضرورة والساق اي ساق الحرة عضوي كامل  
وهو من عورتها فيمنع الكشف ربيع الصحة كالفخذ من الرجل والمرأة والركبة من الفخذ  
وقيل عضو منفرد والذكر عطف على الفخذ دون الساق لقوله بعد هذا والانتبين بالجرم  
اخترز به عن قول بعضهم ان الذكر مع الانتبين عضو واحد والانتبين اي منفردين كما في  
الاية واذا نفا عورة بانفرادها واما انديها فان كان مرتفعا بغير صدرها وان كان منكسرا  
اصلا بنفسه وكل من الاليتين عضو على حدة والدر ثلثهما في الصحيح وبهذا تبين انه  
لا فرق بين العورة الغليظة وهي القبل والدر وبين العورة الخفيفة وهي غيرهما من موضع  
العورة في حق الكشف المانع وغير المانع في صحة الصلاة وفسادها وهذا ايضا على الصحيح  
وذكر الكرخي انه يصير في الغليظة قدر الدرهم وفي الخفيفة الربع كما في نوعي الخفاسة وهو ليس  
بقوي لا قصد به التقليل في العورة الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لا اعتدال في الذكر  
قدر الدرهم والدر لا يكون اكثر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلاة وان كان كل الدر  
مكشوف وهو تناقض فافهم ثم السائر الرقيق الذي لا يمنع روية العورة لا يكفي لجواز الصلاة  
لعدم الستر الواجب عليه واذا صلى في ثوب واحد محلوا الجيبا خلت فيه فحق النوادر ان  
شجاع اشار الى انه يجوز وسوى بين كثيف اللحية وخفيفها فانه ذكر عن ابي حنيفة وابي يوسف  
انه لو نظر الى عورته لا تقسد صلاته وهو الصحيح وفي الوقعات وذلك لان العورة اذا انقشرت  
عورة في حق غيره دون نفسه انتهى لكن يشكل بسئلة ما اذا صلى في مضارة او بيت مظلم  
من غير سترة فانه لا يجوز اتفاقا اذا كان على الستر قادر او شصير بالجرمي وكشعر نزلاي من  
راس المرأة في المختار من الروايتين وفي المحيط الاصح انه عورة والاجاز النظر الى صدع الاجنبية  
او طرف ناصيتها وهذا ابو دى الفتنة واغالب الجيب غسله على الشافعي الجنبه على الصحيح لان غسله  
حرجا انتهى واعترض عليه بانه لا ملازمة بين كون العضو عورة وجواز النظر اليه  
اذ جل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفا العورة ولذا احرم النظر الى وجهها  
ووجه الامرد اذا شك في الشهوة مع انعدام العورة وهذا وجه الرواية النافية ثم  
العورة تنقسم الى غليظة وخفيفة فالغليظة القبل والدر والخفيفة ما عدا ذلك  
ويترتب على ما ذكر مراتب الاحتساب هناك وعادم من قبل الجسم اي الخبث عدا ما



حقيقيا او حكما اذ كان معه ما لكن يخاف العطش صلى معه للضرورة ولم يعد وان كان الوقت باقيا لانه فعل ما في وسعه ولم يخز اي صلاة حال كون المصلي عاريا وربع ثوبه طاهر لان نجاسة ربع الثوب تقوم مقام نجاسة كله حال الاختيار فيقوم طهارة ربعه مقام طهارة كله حال الاضطرار وفي اقل اي وفي ثوب اقل من ربعه طاهر وكذا في نجاسة الكل عند اي حنيفة واي يوسف الا فضل ان يصلي معه لحصول الركوع والسجود وستر الصورة وان فرض المستر عام لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة يختص بها ويجوز ان يصلي عريانا قاعدا يومي ويجوز ان يصلي عريانا يركع ويسجد وهذا دونهما في الفضل وعدم الثوب اي ما يستر عورة من حشيش وغيره كلبخ بدنه من طين ونحوه يجوز صلته قائما يركع ويسجد ويندب قاعدا ادا رجليه واضعا يديه بين فخذه لانه استس موميا بالركوع والسجود لان في القيام ترك الستر من كل وجه وفي القعود اتيان به وبالركوع والسجود من وجه واحد واجب القيام زفر ومالك والشافعي لان في القيام ترك الستر وهو غير مخاطب به وفي الايات ترك فروض وهو مخاطب بها ولما روى عن انس ان بعض اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ركبو في سفينة فانكسرت بهم فخرجوا من البحر عراة فصلوا قعودا بايما قال سبط بن الجوزي رواه الخلال وعن ابن عباس وابن عمر انهما قال العار يصلي قاعدا بالايما وعن عطاء وعكرمة وقتادة مثله وقال قتادة اذا خرج الناس من البحر عراة فامهم احدثهم صلوا قعودا وكان امامهم معهم في الصف يومون اياما وعن علي رضي الله تعالى عنه انه سئل عن صلاة العريان فقال ان كان حيث يراه الناس صلى جالسا وان كان حيث لا يراه الناس صلى قائما رواه عبد الرزاق في مصنفه وهو تفصيل حسن من ابي الحسن وقبلة خايف الاستقبال من عدوا وسبع او غرق بان كان على خشبة في البحر فقبلته مبتدأ خبره جهة قدرته لتحقيق عجزه عن التوجه الى قبلته وكذا المريض الذي لا قدرة له على الاستقبال ولا يجد من يوجهه الى القبلة وكذا العاجز عن النزول عن دابة سائرة لخوف او مرض او طين وردة او لغورها وعدم وقوفها او لعجزه عن ركوبها بعد نزوله عنها وقبلة من بمكة اصابة عين الكعبة للمكي المشاهد لها لانه الاصل ولا حرج فيه وقيل يجب عليه اصابة عينها وان كان بينه وبينها حائل لا مكان ادراكه والاصح انه كالغائب للزوم الحرج في الزام حقيقة المسامحة في كل بقعة يصلي فيها لان ادنى اخراج من القريب يخرج عنها كما هو مشاهد في المشاهد واغرب المعنى في قوله وفرض عين الكعبة للمكي بالاجماع حتى لو صلى المكي في بيته ينبغي ان يصلي بحيث لو انزلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة انتهى ولا يخفى بين قوله فرض عين قوله ينبغي هذا وقد ذكر ابن الهام في النظم ان الكعبة قبلة من في المسجد والمسجد قبلة من بمكة ومكة قبلة الحرم والحرم قبلة العالم قال المصنف صاحب الهداية في التنجيس هذا يشير الى ان من كان بها ينبتا فالشرط اصابة عينها ومن لم يكن بها ينبتا فالشرط

اصابة جهتها وهو المختار انتهى كلام صاحب الهداية والله الهادي في البداية والنهاية واما الثاني عنها فيكون اصابة جهتها فلا يشترط عينها عند عامة الشايخ وهو الصحيح وقال الجرجاني عين الكعبة لان النص لم يفصل بين مكة وغيرها في افتراض عينها وبه قال الشافعي واجبي بان التكليف على حسب الوسع وهو في حق من ليس بمكة الجهة لما روى ابن ماجة والترمذي وقال حسن صحيح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب قبلة وان عدم اي لرجل مريد الصلاة من يعلم القبلة وهو يحملها بانطاس الاعلام وتراكم الظلام وتضام الغمام نحو اي صلى الى جهة اجتهدا لانه قبلته حيث يسع قدرته لقوله تعالى فايما تولوا فثم وجه الله اي قبلته كما انقضاء فان الآية تركت في الصلاة حال الاشتبا ولما روى من طرق ضعيفة قد يحسن الحديث بتعدد دها ان بعض الصحابة تحروا القبلة في ليلة مظلمة وصلوا وخطوا خطوطا فلما اصبحوا وجدوها الضيق القبلة فلم يامرهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاعادة ولما روى ابن ماجة والترمذي من حديث عامر بن ربيعة عن ابيه قال كماع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر زاد الترمذي في ليلة مظلمة فتخيمت السماء واشكلت القبلة فصلينا فلما طلعت الشمس اذ نحن صليين الضيق القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتزلت فايما تولوا فثم وجه الله ولم يعد مخطي تحري القبلة صلى ثم تبين خطاه لانه اتى بالواجب في حقه وهو الصلاة الى جهة تحريه وواجب ما لك اعادته في الوقت والشافعي مطلقا بل يصيد مصيب لم يختر بان شك في القبلة وصلى من غير تحريين انه اصاب وهذا اذا تبين انه اصاب وهو في الصلاة عند اي حنيفة ومحمد خلا فالاي يوسف واما اذا تبين انه اصاب بعد الفراغ فصلاته جائزة باتفاق لحصول المقصود وفي الظاهر به الذي اذا صلى ركعة فخطا القبلة فجاء رجل فسواه يلصق في صلاته ولا يقتدي ذلك الرجل به قال وعند هذا المحول على ما اذا لم يجد من يسأله وان تحول رايه اي راي التحري حال كونه مصليا استنداد لان تبدل الاجتهاد بنزلة النسخ لما في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمر قال بينما الناس في صلاة الصبح بقا اذ جاءهم ات فقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد اترل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستنداد وال الكعبة ورواه مسلم من رواية انس وقال فيه فوجد رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فتادى ان القبلة حولت قالوا كما هم نحو الكعبة واستحسنه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ابن الجوزي في السنة الثانية حولت القبلة يعني من الهجرة قال وقال محمد بن حبيب الهاشمي حولت يعني القبلة الظهر يوم الثلاثاء النصف من شعبان زاد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بشرين البراء بن معرور في بني سلمة فتعدى هو واصحابه وحانت الظهر فصلى باصحابه في مسجد القبلتين ركعتين من الظهر الى الشام ثم امرات يستقبل القبلة وهو راكع في الركعة الثانية فاستنداد الى الكعبة ودارت الصفوف خلفه ثم امر الصلاة فسمي مسجد القبلتين لهذا ولا يضر جهله اي لمقتدي جهة امامه يعني ان من



صلى ليلة مظلمة مع امامه وتوجه كل منهما بالتخري الى جهة وكان المأموم جاهلا بجهة امامه  
لا يتصل صلاة لا نه توجه الى ما هو القبلة في حقه وهو جهة تخريه وصار كالوصلي داخل الكعبة  
الى غير جهة امامه ولو علم مخالفة جهة امامه لعدم اعتقاده بان امامه على الخطا في توجهه  
لا يصح تقديمه على امامه لتترك فرض مقامه كاذ اصله داخل الكعبة مع امامه او علم مخالفة  
جهة امامه لا اعتقاده ان امامه على الخطا فعلم مصدر مرفوع بالعطف على تقدمه ويقصد  
اي المصلي بقبلته صلواته سواء صلى منفردا او اماما او مقتديا بقوله عليه الصلاة والسلام  
انما الاعمال بالنيات رواه الشيخان وغيرهما يجمع على صحته فقد روى عن سبعة رجال من اصحاب  
يحيى بن سعيد فهو مشهور بالنسبة الى اخيه غريب بالنسبة الى اوله وليس متواترا فقد  
الشرط في بديهه وان بالنية تميز العبادات عن العادات وعن محمدان من توضاير يديه  
الوقت وغربت عنه النية عند الشروع جازت صلاة وفي الرقيات من خرج من منزله يريد  
الصلاة التي كان القوم فيها فلما استهلوا القوم كبر ولم يحضره النية فهو داخل مع القوم لان النية  
وجدت فبقى حكما حتى ياتي البطلان لم يوجد انتهى ولا يخفى ان هذا كله مبنى على ان النية من  
شروط الصلاة ولا يشترط فيها الا اتصال بخلاف لا ركعات وفي هذا توسعة ورفق بالاهل البصيرة  
والله المستعان ويقصد اقتداءه بالامام ان اقتدى لانه يلزمه الفساد من جهته فلا بد له من  
التزامه في نيته ولو نوى لا قد ابرز يد فاذا هو عمر ولا يجوز ان لا اقتدى بغايب ولو نوى لا اقتدا  
بشخص طائفة نريد فاذا هو عمر ويجوز منفلا ذلك المقصد بالتحريم اي لكثرة الافتتاح  
من غير فصل بينهما بعمل يمنع الاتصال كالكل والكل والشرب ونحوها ولا يجوز الصلاة بنية  
متاخرة عن التكبير لئلا يخلو اول جزء من القيام عن النية فلا يكون عبادة فلا يكون الباقي  
ايضا عبادة لانه مبنى عليه وهذا هو الصواب وهو ظاهر الرواية وقال الكرخي يصح ما دام في  
التعا وقبل يصح اذا تقدمت على الركوع وهذا ايضا مبنى على ان تكبير التحريم شرط ولا ترتيب  
بين الشرايط وانما لا بد من وجودها كلها قبل اركان الصلاة فاذا وجدت النية قبل الركوع  
فقد قارنت بعض القيام وحصل المرام ومع اللفظ اي والقصد مع التلظظ بما يدل عليه  
افضل منه بلا تلفظ لان اللسان ترجمان الجنان وهذا بدعة حسنة استحسنها المشايخ  
للقوية اول دفع الوسوسة ولا عبرة بالنطق باللسان وحده حتى لو نطق بظهر ونوى  
عصرا يكون عصرا واما التكبير فلا بد منه للشروع في الصلاة الا على قول ابي بكر الصم واسماعيل  
بن عليه فانهما يقولان يصير شارعا بمجرد النية والاذكار عندهما كالتكبير والقرأة رتبة  
الصلاة وليست من الواجبات بشرط الشافعي للمقارنة بينهما وفي كيفيتها لاصحابه وجهان  
اما ابتداء النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان والفرغ منها معا واما القرآن بحيث يعد  
مستغصرا غير غافل عنها وهو اختيار امام الحرمين والفرازي وقريب من مذهب اصحابنا  
ويكفي غير الفرض والواجب سواء كان نفلا او سنة مؤكدة نية مطلق الصلاة لان تعيين  
التواقل والسنة بوقوعها في اوقاتها فلا يقتصر الى تعيين وشروط لهما اي للفرض والواجب

التعيين لان الفروض والواجبات كثيرة فلا بد من تعيين ما يراد اداها في النية لا العدد اي لا يشترط  
للفرض والواجب بنية عدد الركعات لان قصد التعيين مضمون عنه ولو نوى الظهر ثلاثا  
او الفجر اربعا جاز وكذا لا يشترط بنية الكعبة لا عينها ولا جهتها لان القيام لما تعين للصلاة  
بالنية تعين الاستقبال للصلاة ضرورة وان الاستقبال شرط والشرط لا يحتاج الى نية  
كما تقدم والله تعالى اعلم **باب صفة الصلاة الوصف والصفة** مصدران كالوعد  
والعدة والها عوض عن الواو والتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالوصف  
والصفة تقوم بالموصوف والمراد بالصفة هنا الهيئة الحاصلة للصلاة باركانها وعوا  
فرضها اي ما لا بد منه فيها التحريم اي لكثرة الافتتاح وسهيت تحريمه لان بها تحرم امور  
كانت مباحة قبلها بخلاف ساير التكبيرات بعدها والتحريم جعل المشي محرما والها  
لتحقيق الاسمى وهي شرط عندنا وركن عند مالك والشافعي واحد واختاره الطحاوي  
لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث طويل اخرجه مسلم عن معاوية بن الحكم السلمي  
ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن  
ولا نه يشترط لها ما يشترط للصلاة من استقبال القبلة والطهارة وستر العورة ولنا  
قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى والكل لا يعطف على جزيه بالقوا واجيب عن الحديث  
بان المراد منه ان الصلاة من جنس التسبيح والتكبير وقراءة القرآن لا بيان فرائض  
الصلاة والالكان للتسبيح فرضا وبان لا نسلم اشتراط الطهارة واستقبال القبلة وستر  
العورة للتحريم حتى لو احرم حامله للجاسة او مخرفا عن القبلة او مكشوف العورة  
وازال ذلك عند الفراغ من التحريم جاز ولو سلم اشتراط ذلك للتحريم فليس ذلك  
لنفسها وانما هو لاجل ما يتصل بها من الالكان ولهذا شرط لصحتها القيام عند القد  
ومرة الخلاف تظهر في جواز بناء النقل على تحريمه الفرض فحده ناجز لان شرط الفرض  
يصلح بشرط النقل كساير الشروط وعندنا يجوز لا يها ركن الفرض وركن الفرض  
وجزؤه لا يقع جزا من النقل ثم مثبت فرضيتها بشرط كانت او ركننا قوله تعالى وربك  
فكبر وقد جاء في التفسير انه ازيد به تكبيرة الافتتاح وان الامر لا يجاب وما وراها  
ليس بفرض فتعين هذا التكبير لئلا يؤدي الى تعطيل النص وقوله عليه الصلاة والسلام  
متاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواه ابو داود والترمذي  
وابن ماجة عن علي كرم الله وجهه وحسنه النووي والقيام يعني في غير السنن  
والنواقل لقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي ساكنتين اوداعين او خاشعين  
او مخلصين او طائعين والمراد به الصلاة لعدم وجوبه في غيرها ولما روى البخاري والحد  
والاربعة من حديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له صل قائما  
فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب وقراءة اية طويلة كانت او قصيرة  
لقوله تعالى فاقروا ما يتيسر من القرآن فانها نزلت في الصلاة بدليل سياق الآية



ولقوله عليه الصلاة والسلام للمسي صلاة ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وما دون الآية  
 غير مراد بالاجماع فتبقى الآية في كل من ركعتي الفرض أي ركعتين كما نمنه وقال مالك في أكثره  
 وقال زفر في ركعة واحدة وبه قال الحسن البصري ولنا ان الامر لا يقتضي التكرار والركعة الثانية  
 كالاول في عدم السقوط في السفر فتثبت القراءة فيها بطريق الكلالة وقال الشافعي يجب قراءة الفاتحة  
 في كل ركعات من الفرض والتفل بنا على ان كل ركعة صلاة عنده لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب وسيا في عن الجواب ان افضل ان يقرأ فيها بعد الاوليين  
 لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم داوم على ذلك كذا ذكره صاحب الهداية وفيه انه يلزم من المداوم  
 والمواظبة الوجوب خصوصاً وفي الصحيحين عن ابي قتادة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 كان يقرأ في الاخرين بام الكتاب لكن روى بوداودان ابن عباس سئل ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا وروى الطحاوي عنه ايضا انه قيل له ان ناساً يقرؤن  
 في الظهر والعصر فقال لو كان لي عليهم سبيل لقطعت السننهم ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم كانت قراءته لنا قراءه وسكوته لنا سكوته قال الطحاوي وقد روى عنه خلاف ذلك كما حدثنا  
 صالح بن عبد الرحمن الانصاري حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم بن ابي ناحصين عن عكرمة  
 عن ابن عباس قال حفظت السنة غير اني لا ادري ان كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقرأ في الظهر والعصر ام لا فهذا يدل على انه ما تحقق عنده قراءة رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وعند غيره تحقق كما هو مقرر في محله ومن حفظ حجة على من لم يحفظ مع انه قد روى عن  
 ابن عباس ما راى ما يدل على خلاف ذلك كما رواه الطحاوي بسنده عنه انه قال اقرأ خلف الامام  
 بفاتحة الكتاب في الظهر والعصر وفي رواية له عنه لا يصلي صلاة الا قريت فيها ولو بفاتحة  
 الكتاب كذا حقه الطحاوي وتبعه بعض المخرجين والظاهر ان جزمه بناء على غلبة الظن  
 وتردد بناء على عدم تحققه عنده انما هو في الركعتين الاخيرتين من الظهر والعصر وهما في  
 ما تقدم والله سبحانه اعلم وفي كل من ركعات التفل والوتر اما النقل فلا تنفع منه صلاة على  
 حدة فصار ركعتي الصبح ولذا لا يورث فساد شفع منه فيما قبله واما الوتر فلا لحاقه بالنفل احتياطاً  
 لان دليل وجوبه ليس بقطعي والكتفي بها اي بالآية سبوي اشر لتركه الواجب وهو قراءة  
 الفاتحة وعندهما وهو رواية عن ابي حنيفة فرض قراءة آية طويلة او ثلاث قصار لا يبعد  
 قاري في العرف بدون ما ذكر والركوع عطف على الخروعة والسجود لقوله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا اركعوا واسجدوا فاركان الصلاة شرعت في كتاب الله متفرقة وعرف الترتيب بفعل  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم والظاهر ان السجود  
 الثاني فرض على انه لا يثبت بدليل قطعي وقيل ثبت فرضيته بالاجماع حتى تنفس الصلاة تترك  
 واحدة منهما تترك التكرار السجود دون الركوع امر تعبدية وقيل الاولى مثلاً امر المولى والثانية  
 لرغم ابلين حيث لم يسجد استكباراً وقيل الاولى للامر والثانية للشكر وقيل الاولى للايمان  
 والثانية لبقا الامات وقيل الاولى اشارة الى خلق الانسان ابتداء والثانية ايماء الى حاله انتها

كاشير اليه قوله تعالى تعال منها خلقتنا وفيها تعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى وانما يكون السجود  
 بالجهة والالتفات معا خلافا لبعضهم به اي بالجمع بينهما يقتضي قلو سجود على الجهة وحدهما  
 او على الالف وحده من غير عذر لا يكون اتياً بالفرض وهو قول ابي يوسف ومحمد ورواية اسد  
 عن ابي حنيفة والمشهور عنه ان اقتصر على احدهما جاز كما في الهداية وقيل الاقتصار على الجهة  
 من غير عذر جائز بالاتفاق كما في شرح الجمع والكتف لا يقام السجود على الذن والخدم مقام السجود  
 على الجهة والالف واما وضع القدم على الارض في الصلاة حالة السجدة ففرض كما في الخلاصة  
 ولو وضع احدهما دون الاخرى تجوز صلاة ته كالوقوف على قدم واحد كما في التجريد وقيل وضع  
 القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبعاً واحدة وقيل وضع القدم ليس بفرض بل هو سنة  
 ويفترض وضع اليدين والركبتين في السجود على الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام امرت ان  
 اسجد على سبعة اعظم على الجهة واليدين والركبتين واطراف القدمين تنفق عليه وقوله  
 عليه الصلاة والسلام اذا سجد سجد معه سبعة ارباب وجهه وكفاه وركبته وقدماه رواه اصحاب  
 السنن الاربعة ورواه البزار في مسنده بلفظ امر العبد ان يسجد على سبعة ارباب وكذا  
 الطحاوي بلفظ السنن وزاد ايها لم يضعه فقد انتقص وقيل ليس وضع اليدين والركبتين  
 لقوله عليه الصلاة والسلام مثل الذي يصلي وشعره مصقوص كمثل الذي يصلي وهو مكثوف  
 والتمثيل يدل على نفي الكمال دون نفي الجواز وان ماهية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين  
 على الارض فكان وضع اليدين والركبتين مقبلاً ومكلاً لا دخالاً في الماهية فان قيل روى مسلم  
 من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال امرت ان اسجد على سبع  
 ولا كف الشعر ولا الثياب اي لا تضعهما بالجهة والالف واليدين والركبتين والقدمين والمعدن  
 فيه ثمانية اعظم لا سبعة فالجواب ان الجهة والالف عضو واحد لان الجهة هي العظم الذي منه  
 الالف وروى الترمذي وقال حسن صحيح عن ابي حميد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
 اذا سجد مكن جبهته وانته من الارض ولو سجد على كور عمامته وطرف ثوبه جاز خلافاً للشافعي  
 ولنا حديث انس كنا نصلي مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في شدة الحر فان لم يستطع احد  
 ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه رواه الشيخان وقال البخاري في صحيحه  
 قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقفنسوة كذا ذكره علماءنا وليس نصافي الذي  
 كالا يخفى اذ الشافعي يمنع جواز السجدة على ملبوس المصلي مطلق الثوب اذا فرش وصلى  
 عليه مع الاحتياج الى تقريره عليه الصلاة والسلام ايضا على فرض ثبوته وتقديره والقعدة  
 الاخيرة قدر التشهد اي مقدار ما يسع فيه قراءته الى عبده ورسوله لا بقدر ارتفاع لفظ السكدة  
 كما قاله مالك فان السلام فرض عنده فيقدر محله وهو القعدة بقدره وزعم بعض مشايخنا  
 ان القدر المعروف من القعدة ما ياتي فيه بكلمتي الشهادة ثم القعدة الاخيرة فرض  
 لا ركن خلافاً للشافعي وانما كانت فرضاً لقوله تعالى اقيموا الصلاة وقد تحقق فعل النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وقوله بهابياً نا وهو لم يفعلها فقط بدون القعدة الاخيرة والمواظبة

السجود

الجهة



من غير ترك دليل الفريضة أو وقوع الفرض اعني الصلاة المحملة كان متعلقها فرضا بالضرورة لا  
ما خرج بدليله وقد روى احمد وابوداود والطيحاوي عن ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
اختد به وعلمه التشهد وفي اخر الحديث اذا قلت هذا او قضيت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت  
ان تقوم قمر وان شئت ان تقعد فاقعد فعلق عليه الصلاة والسلام تمام الصلاة بالقعود مع  
القرأة والقعود بدونها لان مصنى قوله اذا قلت هذا اي التشهد في القعود لان قول التشهد بدو  
القعود غير معتبر وقوله او قضيت هذا اي نفس القعود فالوالتنويح لا للشك من الراوي  
فان قيل لا يلزم من تعليق التمام بالقعود كونه فرضا لجواز ان يكون واجبا فان الواجب ايضا يتم  
اجيب بان قرأة التشهد من الواجبات ولم يعلق التمام بها فاعلم ان المراد تمام الفريضة هذا وحده  
ابن مسعود من غير هذا ما لزيادة متفق عليه وقال التنويح تفقوا الحفاظ على نهج مدرجة  
ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانهم من كلام ابن مسعود رضي الله عنه وقد جاء  
ذلك صريحا بادراجها وقد اوضح ذلك الدارقطني والبيهقي وغيرهما قلت على الفرض والتسليم  
فمثل هذا لا يعرف الا سماعا فهو في حكم المرفوع اجماعا والخروج اي من الصلاة بصنعه اي بعمل  
الصلي ما ينافيها وهذا عند اي حنيفة على تحريم البردي لان للصلاة تحريما وتحليلا فلا يخرج منها  
لا بالصنع كالحج واما على تحريم الكرخي فليس بفرض وهو الصحيح لا ثبت بدليل ظني وهو ما روي  
عن عبد الله بن عمر مرفوعا اذا قصد الامام في اخر صلواته فحدث قبل ان يتشهد تتم صلواته  
وفي رواية قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم رواه ابوداود والترمذي والبيهقي وقال الشافعي  
الخروج من الصلاة بلفظ السلام فرض لقوله عليه الصلاة والسلام غزمتها التكبير وتحليلها  
التسليم قلنا الحديث ظني وانما يفيد الوجوب عندنا وانما فرض التكبير بدليل اخر فتدبر بالتحقيق  
ان لفظ التكبير في التحريمة واجب والشروع بذكر الله فرض كما تقدم والله سبحانه اعلم وواجبها  
قراءة الفاتحة وقال مالك والشافعي واحمد هي ركن لما في الكتب الستة عن عبادة بن الصامت  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ورواه الدارقطني  
عن زياد بن ايوب بلفظ لا تجزي صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب وفي صحيح مسلم من صلى صلوة  
لم يقرأ فيها بام القرآن فهو خداج خداج غير تام اي ناقصة واذا اطلق النقصات  
فالاصل صدقة على النقصان في الماهية الا ان يقوم الدليل على انه في الاوصاف ولنا ما في  
الصحيحين من حديث ابي هريرة قال دخل رجل المسجد فصلى والنبي صلى الله عليه وسلم  
في المسجد ثم جاء فسلم فرد عليه السلام وقال ارجع فصل فانك لم تصل ففصل ذلك ثلاث  
مرات فقال والذي بعثك بالحق ما احسن غير هذا فعلق فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم  
اقر اما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمين ركعها ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد  
حتى تطمين ساجدا ثم ارفع حتى تطمين جالسا ثم اجعل ذلك في صلواتك كلها واجيب عن  
حديث عبادة بان المراد به نفي الفضيلة بخلاف صلوة لحار السجد الذي في السجود رواه الدارقطني  
بسنن ضعيف عن جابر وعن ابي هريرة والحاكم في مستدركه وسكت عنه وقال ابن حزم

تت

هو صحيح عن علي واما الجواب عن رواية زياد بن ايوب فبانها شاذة اذ رواية غيره لا صلوة لمن  
لا يقرأ وكان زياد اذ ادعى المني وروى بالمصني وضرب سورة او ثلاث ايات لمواظبته عليه الصلاة والسلام  
ولما روى ابوداود وابن جابر عن ابي سعيد قال امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر ولفظ ابن  
جابر امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة الا بفاتحة  
الكتاب فما زاد رواه جماعة منهم الحاكم وقال حديث صحيح وفي رواية لمسلم لا صلوة لمن لم يقرأ  
بام القرآن فصاعدا وفي رواية للترمذي وابن ماجة لا صلوة لمن لم يقرأ بالمجد وسورة في  
فريضة او غيرها لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وايتين من القرآن  
اي طويلتين رواه الطبراني ولقوله عليه الصلاة والسلام لا تجزي المكتوبة الا بفاتحة الكتاب وثلاث  
ايات فصاعدا رواه ابن عدي ولقوله اي سعيد امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر رواه  
ابوداود ولقوله عليه الصلاة والسلام لا تجزي صلوة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشي معها  
من القرآن رواه ابو نعيم والحافظ وهذا استدلال احد قولي مالك على فرضية الضم وقيل ما لك  
في رواية والشافعي ضم السورة سنة ورعاية الترتيب بين القيام والقراءة والركوع والسجود  
واجب وقال زفر فرض لان الصلوة كانت بحملة ولم يقع اليان من النبي صلى الله عليه وسلم  
لا ذلك واما الترتيب بين التحريمة والقعدة الاخيرة ففرض اتفاقا وفي المحيط القيام والركوع  
والقعدة لا يقضى بعد فواته لانه لم يشرع قربة بانفراده والقعدة والسجدة الصليبية وسجدة  
التلوة تقضى مادام في الصلاة لانها شرعت قربة بانفرادها ولا يخفى ان قضا القراءة لا يتصور  
في الصبح وكذا في الوتر والنوافل وقيل يجب الترتيب في فصل مكر في ركعة كالسجدة حتى لو ترك  
السجدة الثانية وقام الى الركعة الاخرى لا تنفسد صلواته واما تقديم القيام على الركوع والركوع  
على السجود فانه فرض لان الصلوة لا توجد بدون ذلك كذا في مواهب الرحمن وغيره وفيه نظر  
انهم قالوا يجب سجود السهو بتقديم ركعتين واوردوا نظيره الركوع قبل القراءة وسجدة السهو  
لا يجب الا ترك الواجب فعلم ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب والقعدة الاولى واجبة  
على الصحيح لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها وسجود السهو لما تركها وقام ساهيا وقال  
الطحاوي والكرخي هي سنة والتشهد اي جنسه الشامل للاول والثاني وفي بعض النسخ  
والتشهدان بلفظ التثنية لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينسحب من سجود قل التحيات من غير تفرقة  
بين الاول والثاني واذا وجب التشهد الاول وجبت قعدة وقال مالك والشافعي هما سنتان  
وقال احمد فرضان يجبران بالسجود ثم اعلم ان صاحب الهداية عد في هذا الباب قراءة التشهد  
في القعدة الاخيرة من الواجبات وسكت عن قرأته في القعدة الاولى وذكر في باب سجود  
السهوان قرأته في القعدة الاولى واجبة فقوله المص في شرح الوقاية وفي الهداية ان قراءة  
التشهد في القعدة الاولى سنة غير مستقيم ولفظ السلام اي الخروج من الصلاة بلفظ السلام  
واجب وقال مالك التسليم الاولى فرض وقال الشافعي واحمد التسليمتان فريضتان وقال  
سفيان الثوري والاوزاعي سنتان لما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه الا عرابي حين



علمه الصلاة ولو كان فرضا عليه وقوله عليه الصلاة والسلام اذا قضى الامام الصلاة وقصد فاحدث  
قبل ان يتكلم فقد تمت صلواته ومن كان خلفه عن امر الصلاة رواه ابو داود والترمذي وقال هذا  
حديث ليس اسناده بالقوي وقد اضطربوا فيه ورواه الطحاوي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه  
وسلم اذا قضى الامام الصلاة وقصد فاحدث هو او احد من امر الصلاة معه قبل ان يسلم الامام  
فقد تمت صلواته فلا يهود فيها وفي لفظ اذا رفع المصلي راسه من اخر صلواته وقضى تشهد  
ثم احداث فقد تمت صلواته فلا يهود لها وفي لفظ من اخر السجود فقد تمت صلواته اذا هو احداث  
ونحوه عن علي والحسن وابن المسيب وعطاء وبرايم النخعي واما حديث مفتاح الصلاة الطهور  
وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم فيفيد الوجوب وقد قلنا به ولا يلحق التحليل بالتكبير لثبوت  
بدليل اخر قطعي كما تقدم والله تعالى علم وقنوت لو تروى تكبيرا ت العبد ولهذا يجب سجود  
السجود بتركها اذا ذكرها لشارح ولم يظهر دليل وجوبها واهله مواظبته عليها من غير تركها  
وتصيين الركعتين الاوليين للقرآن لانه عليه الصلاة والسلام واطب على القراءة فيهما دون  
غيرها ولما روى ان عمر ترك القراءة في ركعة من صلوة المضرب فقضاها في الركعة الثالثة  
وان عثمان ترك القراءة في الاوليين من صلوة العشاء فقضاها في الاخيرين وجهه كذا ذكره  
في المبسوط وتعدى الاركان اي تسوية الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمين وهذا  
على تخريج الكرخي ان التعديل شرع لتكميل القراء فيجب قراءة الفاتحة وعلى تخريج الجرجاني  
سنة كتعدى بالقومة والجلسة وبه قال بعض المالكية ويؤيد الاول مواظبته عليه الصلاة والسلام  
فعله ودلا لته قولا وقد ائزل الله الاحكام في كتابه بحكمه فينبه عليه الصلاة والسلام مفصلا وقد  
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم صلواتا كما رايت في اصلي وقد ركع واطمان وانتم القومة والقعدة  
فيكون اما واجبا واما فرضا كالقعدة الاخيرة المحجة لها بالمواظبة بل اولى لما سياتي من الاحاد  
الواددة وقال ابو يوسف وهو قول مالك والشافعي واحمد تعدى الركوع والسجود والقيام  
عنهما والجلوس بين السجودتين فرض لقوله صلى الله عليه وسلم للمسي صلواته ارجع فصل  
فانك لم تصل رواه الشيخان والترمذي وابوداود وغيرهم ولها ان الله تعالى امر بالركوع  
وهو الانحناء بالسجود وهو وضع الجبهة على الارض فتصلق الفرضية بهما وقد روى ابو  
داود والترمذي والنسائي في اخر حديث المسي صلواته فاذا فصلت هذا فقد تمت صلواتك  
وما انتقصت من هذا فانما انتقصت من صلواتك فوصفها بالتقصان عند فقد التعديل  
ولو كانت باطلة لوصفها بالزوال والذهاب وايضا لو كان التعديل فرضا لما اقره عليه الصلاة  
والسلام الى اخر الصلاة ولا مره بالعادة على الفور لان المضي على الفاسد عبث وانما امره بالاداء  
جبرا للتقصان وزجره عن العادة الذميمة وبهذا نقول فمن السرخسي لو ترك الاعتدال  
لا تلزمه اعادة ومن المشايخ من قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب  
العادة اذ هو الحكم في كل صلوة ادب مع كراهة التخيير ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يتكرر  
وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم من ترك الركن لا الواجب

وقال بعض المحققين وينبغي ان تكون القومة والجلسة واجبتين للمواظبة واهله كذلك عندهما  
ويدل عليه ايجاب سجود السهو فيه كما ذكر في فتاوى قاضي خان في فصل ما يوجب السهو وقال  
المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا تجاوز صلواته في قول ابن حنيفة  
ومحمد وعليه السهو ونحو قولنا في يوسف انها فرايض على الفرائض العملية وهي الواجبة  
فيرتفع الخلاف انتهى لا ان العمل بعيد لحكمه عند قنوتها بعدم الصحة عما كان او سهوا وحكما  
بصحتها فان قصة في الاول مجبورة بسجود السهو في الثاني شرعا علم ان المراد بحديث المسي  
صلواته ما ورد في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا اعزالي الذي دخل المسجد فصلى ثم جاء فسلم عليه ارجع فصل فانك لم تصل حتى فصل ذلك ثلاث  
مرار فقال الرجل والذي بعثك بالحق ما احسن غير هذا فعلمني فقال اذا قمت الى الصلاة فكبر  
ثم اقرأ ما يتيسر منك من القرآن ثم اركع حتى تطمين راسك ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد  
حتى تطمين ساجدا ثم اجلس حتى تطمين جالساً ثم اسجد حتى تطمين ساجدا ثم ارفع ذلك  
في صلواتك كلها فاذا فصلت هذا فقد تمت صلواتك زاد ابو داود وما انتقصت من هذا فانما  
انتقصت من صلواتك وفي الترمذي فقال الرجل في اخر ذلك فارقي وعلمني فانما انا بشر اصيب  
واخطي فقال اجل اذا قمت الى الصلاة فتوضا كما امرك الله ثم تشهد فاقرا ايضا فان كان معك قرآن  
فاقرأ ولا فاجد الله وكبره وهلمه ثم اركع فاطمين راسك ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد فاعتدل جالسا  
ثم اجلس فاطمين جالسا ثم ارفع فاذ فصلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا  
فقد انتقصت من صلواتك وفي النسائي فدخل رجل فصلى ركعتين ثم جاء فسلم على النبي صلى  
الله عليه وسلم وقد كان يرمقه في صلواته فرد عليه السلام وقال ارجع فصل حتى كان عند  
الثالثة او الرابعة فقال والذي ائزل عليك الكتاب لقد جهدت فارقي وعلمني قال اذا اردت ان  
تصلي فتوضا فاحسن وضوئك ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ثم اركع وساقه بصح رواية ابي  
داود هذا وفي الستين الاربعة من قوله عليه الصلاة والسلام لا تجزي صلوة لا يقيم الرجل فيها  
ظهره في الركوع والسجود قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة  
ان عبد الرحمن بن علي حدثه ان ابا عبد الله بن شيبان حدثه انه خرج وافدا الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال فصلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبق خروجه الى رجل  
لا يقيم صليته في الركوع والسجود فلما انصرف قال يا معشر المسلمين ان الله لا صلوة لمن لم يقيم  
صليته في الركوع والسجود وفي البخاري عن حذيفة انه رأى رجلا لا يتم ركوعا ولا سجودا فلما انصرف  
من صلواته دعاه حذيفة فقال له منذ كم صليت هذه الصلاة قال صليت هانذا كذا وكذا فقال  
حذيفة ما صليت لله صلوة واحسبه قال ولومت مت على غير سنة محمد صلى الله عليه وسلم  
ومثل هذا انما يقال سما عا لاريا والجهر والادخا اي جبان على امام فيما يجهر ويخفي فجهر القرا في  
صلوة الفجر واوى الصلوات ولو كانت الصلوة قضا القضية ليلمة التعريس في الاصح وجهه النقص  
افضل وكذا يجب الجهر في الجمعة والعيد بن لورود النقل المستفيض به ويجب الاسرار في غيرها



من الصلوات في الركعات لما روي ابو داود في مراسيله عن الحسن قال سئل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم اي شئ ان يجهر بالقراءة في الفجر بالركعتين كلتيهما ويقرا في الركعتين الاوليين  
في صلاة الظهر بام القرآن كل ركعة سرائق نفسه ويفصل في العصر مثل ما يفصل في الظهر وسورة  
سورة في كل ركعة سرائق نفسه ويقرا في الركعتين الاخيرين من صلاة الظهر بام القرآن  
في كل ركعة سرائق نفسه ويفصل في العصر مثل ما يفصل في الظهر ويجهر الامام بالقراءة في  
الاوليين من صلاة المغرب ويقرا في كل ركعة منهما بام القرآن وسورة سورة ويقرا  
في الركعة الاخرة من صلاة المغرب بام القرآن سرائق نفسه ثم يجهر بالقراءة في الركعتين  
الاوليين من صلاة العشاء بام القرآن في كل ركعة وسورة سورة ويقرا في الركعتين  
الاخيرين في نفسه بام القرآن وينصت من وراء الامام ويستمع لما يجهر به الامام  
لا يقرأ معه احد ويتشهد سرائق الصلوة حين يجلس الامام والناس خلفه في الركعتين  
وقد ورد في مواقيت الصلوة من حديث انس ما معناه انه صلى الله تعالى عليه وسلم  
استر في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخيرين من العشاء وجهر في الفجر  
واولي المغرب والعشاء وقيل ان الجهر والاضحاف فيما يجهر به ويسر سنتان لانها ليسا  
مقصودين وانما المقصود القراءة وجب الاسرار في نقل النهار لقول مجاهد صلوة  
النهار عجا وحيو المنفرد فيما يجهر به كنفيل الليل فان شاحجه وهو افضل من المخافة  
تشبه بالجماعة وان شاخت لهدم من يسمعه وسم غيرها اي غير المذكورات  
من الفرائض والواجبات وفي بعضها نسخ غيرهما اي غير نوعي الفرائض والواجبات  
او ندب اي استحباب مما سيذكر في صفة الصلوة اجمالا وبين تفصيلا واذا اراد الشرع  
في الصلوة كبر تكبيرة الافتتاح قايا ولو كبر قاعدا انما قام لا يكون شامرا ولو جاز  
والامام راكع فحني ظهره وكبر ان كان الى القيام اقرب جاز ولا فلا ولو ادرك الامام  
راكعا فكبر قايا يريد تكبيرة الركوع جاز لان ارادته لغت فبقي تكبيرة حالة القيام  
للحرية كذا في المحيط بلامد الهزة والبالان مد الهزة في الجلالة وفي الكبر استفهام  
منسد للصلوة وعنده كفر وامامد البافيصير اللفظ به الكبار اجمع كبر بفتح فسكون  
وهو الطل وقيل اسم للشيطان فيفسدها وعنده كفر وقيل لا يفسدها لانه اشباع  
وهو لغة قوم وامامد الالف في اخر الجلالة فلا يضر للصلوة الا انه لا يجوز زيادة على  
قدر الف في الوصل وعلى ثلاث الفات في الوقوف وجزم الها خطا ما ساء اي واصلا  
بابهاميه تنحني اذ ينه ليتيقن محاذات يديه لاذ ينه فان محاذاتها سنة عندنا وهو  
رواية عن احمد لما روى مسلم من حديث وايل بن حجر انه راى النبي صلى الله عليه وسلم  
رفع يديه حين دخل في الصلوة كبر وضعها حيال اذ ينه ثم التحف بثوبه ثم وضع  
يده اليمنى على اليسرى فلما اراد ان يركع اخرج يده من الثوب ثم رفعها ثم كبر  
فركع فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه وروى الطحاوي

والدارقطني واسحاق بن راهويه من حديث يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى  
عن البراء بن عازب قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صلى رفع يديه  
حتى يكون ابهاماه حذا اذ ينه زاد الدارقطني فيه ثم لم يعد وروى هو في سنته والحاكم  
في مستدركه عن انس قال لايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كبر فخا ذي بابهاميه  
اذ ينه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه واخط بالتكبير حتى سبقت يداه ركبتيه قال الحاكم  
اسناد صحيح على شرط الشيخين ولا اعلم له علة ولا خرجه وروى الدارقطني بطريق اخر  
عن انس قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا افتتح الصلوة كبر ثم رفع يديه  
حتى يجازي بابهاميه اذ ينه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وقال رجال اسناد ه  
كلهم ثقات واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة والسلام لا ترفع الايدي في  
سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات الصيدين وذكر الاربعة في الحج  
فغير معروف رفعه وانما ثبت وقفه على التحني من قوله كذا لك رواه الطحاوي عن سليمان  
بن شعيب عن ابيه عن ابي يوسف عن ابي حنيفة عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم  
القيسي قال يرفع الايدي في سبعة مواطن في افتتاح الصلوة وفي التكبير للقنوت في الوتر  
وفي الصيدين وفي استلام الحجر وعلى الصفا والمروة ومجمع وعرفات وعند المعينة ثم  
عند الجمرتين والمرفوع من ذلك ما رواه الشافعي والطحاوي والبخاري في آخرين وهذا لفظ  
البخاري عن الطحاوي عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس وعن نافع عن ابن عمر  
قالا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يرفع الايدي في سبع مواطن عند افتتاح الصلوة  
واستقبال البيت والصفا والمروة والموقفين والجمرتين وقال مالك والشافعي وهو رواية  
عن احمد يرفع يديه حذو منكبيه لما روى الجماعة عن عبد الله بن عمران النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلوة واذا كبر للركوع واذا رفع راسه  
من الركوع قلنا لا معارضة بين المحاذاتين لما في ابي داود عن وايل بن حجر انه ابصر النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم حين قام الى الصلوة رفع يديه حتى كانتا بحيال منكبيه وحاذي ياقته  
اذ ينه فالذي نص على محاذاة الابهامين بالشخصين وفق في التحقيق بين الروايتين فيتحقق  
اعتباره اذ محاذاة الشخصين بالابهامين تنسوخ حكاية محاذاة اليدين بالمنكبين ولا بد  
لان طرف الكف مع الرسغ يجازي المنكب او يقاربه والكف نفسه يجازي لاذن واليد تطلق  
على الكف الى اعلاها ولين سلما فجازاه رفعه الى الاذنين تارة والى المنكبين اخرى فيكون الى  
الاذنين من سنتن الهدى او الزوايد لما روي في الثامن قوله عليه الصلاة والسلام اذا  
قمت الى الصلوة فارفعوا ايديكم ولا تحالفوا انكم ولا دليل على نسخ الادنى لا على قال ابن المنذر  
اختلف اهل العلم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه اذا افتتح الصلوة  
انتهى وروى البخاري عن انس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا دخل في الصلوة كبر  
ورفع يديه الحديث وعن علي انه عليه الصلاة والسلام كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة



كبر ورفع يديه الحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حسن صحيح وعن مالك بن الحويرث  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع يديه الحديث رواه مسلم واصله في البخاري  
فريسن فشر الاصابع عند الرفع بلا ضم ولا تفرج والاولى خروجها عن كفيه ثم قال ابو يوسف  
يرفع يديه مقارنا للتكبير وهو اختيار بعض المشايخ وقال ابو حنيفة ومحمد يرفع يديه ثم  
يكبر لان الرفع نفى الكبر يا عن غيره تعالى بطريق الاشارة وفي التكبير اثبات الكبر يا له  
تعالى على سبيل الصلابة والتفيم مقدم على الاثبات كما في كلمة الشهادة وفي الهداية وهو  
الاصح والمرأة ترفع يديها اذا منكبها لانها ستر لها ويجوز الشروع في الصلوة بكل ما دل  
على تعظيم وتبجيل من تسبيح وتهليل لان التكبير في اللغة التعظيم قال تعالى وربك فكبر  
اي فاعظم وقال فلما رايت كبرته اي عظيما وهذا عند ابو حنيفة ومحمد وفي المحيط وروي عن ابو حنيفة  
انه كره الافتتاح بالالله اكبر والاصح انه لا يكره ذكره مشايخ قلت الاصح انه يكره بدونه  
لان مواظبته عليه الصلوة والسلام عليه تفيد الوجوب مع الخلاف في صحة الشروع بغيره ثم  
رايت صاحب الذخيرة صرح بانه يكره بغير التكبير وعند ابو يوسف لا يجوز الشروع في الصلوة  
لمن يحسن التكبير الا بالله اكبر والله الاكبر والله الكبر او الله اكبر وعند الشافعي لا يجوز الا بالاول  
وعند مالك واحمد لا يجوز الا بالاول انه النقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبين لما في  
الكتاب من التكبير المبهمة وللشافعي ان الله الاكبر ابلغ من الله اكبر لان تعريف الخبر يفيد  
حصره في المبتدأ ولا ياتي يوسف ان افضل التفضيل اذا لم يكن في اصله مشاركة كما في صفات الله  
سبحانه لا يكون بمعنى التفضيل نحو وهو اهوون عليه فيكون اكبر في حقه تعالى بمعنى كبر ولا ي  
حنيفة قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى فانه باطلا قد يدل على جواز الشروع في الصلوة بكل ما ذكر  
على سبيل التعظيم كالله اجل او الرحمن اكبر والله اعظم فان هذه الالفاظ موضوعات للتعظيم  
لله عز وجل فكانت تكبير او ان لم يلفظ به فالثابت بالنص ذكر الله على سبيل التعظيم ولفظ  
التكبير ثبت بالخبر فوجب العمل به حتى يكره ما فتاح الصلوة بغيره لمن يحسنه بناء على تصحيح  
صاحب التحفة وهو اولى من تصحيح السرخسي عدمها بغيره ولو قال عند الشروع الله كان  
شارعا في الصلوة عند ابو حنيفة خلافا لابي يوسف ومحمد حتى يذكر الخبر اما بلفظ التكبير عند  
ابي يوسف او بخواجل واعظم وكرهه ورجحه عند محمد وعند ابو حنيفة يكتفي بالخبر او المبتدأ  
المقدر فقوله الله اي هو الله او انت الله او الله ربنا او حسبنا فاذا اكبر المأموم مقارنا للتكبير  
الامام يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وعندهما اذا ادرك الامام في التناوّل بعضهم  
اذا ادرك الامام في الركعة الاولى يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح لا مشوب اي لا يخلو  
بدعا فلا يصح الافتتاح اللهم اغفر لي ونحوه لا نه قصد السؤال به دون التعظيم ولو قال  
الله قبل بحزبه وهو الاصح كذا في المحيط لان معناه يا الله والميم المشددة خلف عن حرف  
التد او قبل لا يحزبه لان معناه يا الله انا بخير فيكون مشوبا بالدعا ولو كان مادا على القطم  
بالفارسية وهذا عند ابو حنيفة لا إطلاق قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى ولان من امن

بلغه غير عربية اولى في الجمع اوسى عند الذبح بها يحزبه لمقصود المقصود فكذا هذا  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون شارعا بغير العربية اذا كان يحسن العربية لان  
لغة العربية لها من المزية ما ليس لغيرها وعلى هذا الخلاف الخطبة والقنوت والشهادتين  
لا الاذان فانه يعتبر فيه التعارف لا القراءة بها اي لا يحزب القراءة في الصلوة بالفارسية  
الا بعد ربان كان لا يحسن العربية بشرط ان لا يخل بالمعنى عما يستفاد من النبي  
به يفتى وهو قولهما وقول ابو حنيفة الذي رجح اليه كما ذكر ابو بكر الرازي وجه قوله  
الاول قوله تعالى وانه لقريز الاولين وقوله تعالى ان هذا النقي الصف الاول ولم  
يكن فيها هذا النظم بل معناه ووجه قولهما ان المأمور به قراءة القرآن وهو اسمر  
لهذا النظم العربي الدال على المعنى المكتوب في المصاحف المنقول اليها نقله متواترا  
قال تعالى انا جعلنا قرانا عربيا وقال قرانا عربيا غير ذي عوج ولو جعلناه قرانا  
ابغيا لقالوا لما فصلت آياته على انه يحتمل ان يكون الضمير في انه للنبي صلى الله عليه وسلم  
ويشهد لذلك قوله عقيب ذلك ولربك اللهم اية ان يعلمه علما بني اسرائيل الايتين  
وفي الخاتمة الخطا في الاعراب ان لا يغير المعنى لا يقصد لان الخطا في الاعراب محال  
يكن الاحتراز عنه فيصدر وان غير المعنى تغييرا فاحتشأ نحو وعصى ادم ربه نصب  
ادم ورفع ربه فان كان مخطيا فسدت صلواته في قول المتقدمين واختلف فيها اقول  
المتأخرين وما قاله المتقدمون احوط وما قاله المتأخرون اوسع ولو ابدل كلمة  
مكان كلمة وهما في القرآن ومعناها متقاربة كما لو ابدل مكان الظالمين الفاسقين  
لا تسد صلواته سوا عاد واصح اولا عند ابو حنيفة ومحمد وعند ابو يوسف انها  
تفسد ولو ابدل الصناد بالظا فسدت صلواته عند الكرخي والحاكم الشيرازي واي مطيع  
البلخي ومحمد بن مقاتل الرازي وعن محمد بن سلمة لا تفسد لان الناس قل منهم من يفرق  
بينهما وجه الامام بالتكبير لا اعلام بالا حرام ويضع يمينه على شماله لما روى مسلم  
في رفع اليدين ثم وضع يده اليمنى على اليسرى الحديث وفي وضع اليد اليمنى على  
اليسرى في الصلوة احاديث في الصحيحين وغيرهما وهو حجة على الامام مالك في احتيا  
ارساله فتها ما رواه ابو داود ابن مسعود كان يصلي فوضع يده اليسرى على  
اليمنى فراه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى وعن قبيصة  
بن هلب عن ابيه قال كان النبي عليه الصلاة والسلام يوما فياخذ شماله يمينه  
رواه الترمذي وحسنه وقال ابو يوسف يقبض باليمنى ويسخ اليسرى وقال  
محمد يضع الرسغ وسط الكف وفي المفيد ياخذ الرسغ بالخنصر والابهام ويضع  
الباقى وهو المختار وقال شمس لا يمتدح السرخسي استحسن كثير من مشايخنا الجمع بين  
الوضع والاخذ وذلك بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويخلق بالخنصر  
والابهام على الرسغ تحت سرته وهو رواية عن احمد لقول علي كرم الله وجهه



من السنة وضع الكف على الكف تحت السرة رواه احمد وابوداود والدارقطني والبيهقي  
والصحاوي اذا قال السنة محل على سنة النبي صلى الله عليه وسلم واما قول صاحب الهداية  
لقوله عليه الصلاة والسلام ان من السنة وضع اليدين على الشمال فلا يعرف مرفوعا  
وقال الشافعي على صدره وهو رواية ايضا عن احمد لما روى ابن خزيمة في صحيحه  
من حديث وايل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده على  
صدره ولقوله تعالى فصل لربك وانحر ابي وضع يده على عنقه وهذا التفسير ما تفرق  
عن على كرم الله وجهه واجيب بان مدلول الآية طلب عين النظر وهو غير طلب الوضع  
على الصدر على ان وضعهما على الصدر ليس هو حقيقة وضعهما على الصدر فصار  
الثابت هو وضع اليدين على اليسرى وكونه تحت السرة او على الصدر لم يثبت فيه حد  
يوجب العمل به فجعل على المصنفين من وضعهما حال قصد التعظيم في القيام والمعمود  
في الشاهد منه ما قلناه وللراة تقع على صدرها اتفاقا لان مبنى حالها على السرة  
في كل قيام اي حقيق او حكمي كما اذا صلى قاعدا فيه ذكر سنون اي مشروع في الجملة  
وقال محمد في حالة القراءة فقط فيرسل عنده حالة الشا والقنوت وصلوة الجنازة  
ويضع عندهما وفي الاحياء اذا فرغ من التكبير برسلهما ارسالا رفيقا خفيفا ويستأثر  
وضع اليمنى على الشمال بعد ارسال قال وفي بعض الروايات كان عليه الصلاة والسلام  
اذا اكبر رسل يديه فاذا اراد ان يقرأ وضع اليمنى على اليسرى قال فان صح فهو اول  
عما ذكرناه قلت وبذلك يراعى في الجملة مذهب مالك والحديث رواه الطبراني من  
حديث معاذ باسناد ضعيف قاله العراقي ويرسل في قومة الركوع اجماعا وليس  
في قومه ذكر وانما الذكر في حال انتقاله من الركوع الى القومة ومنها الى السجود وذلك  
لعدم امتدادها في اصل وضعتها ولو ورد في بعض الروايات اطالتهما وقوة الادعية  
فيها وبين تكبيرات الصلوات اتفاقا خلا للشافعي لان بينها يسر الذكر عنده  
ثم يتي اي وبعد التحريم ياتي بالشا اما ما كان او مقعدا او منفردا لقوله تعالى  
وسبح بحمد ربك حين تقوم ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا قمتم الى الصلاة فارقعوا  
ايديكم ولا تخالفوا انكم ثم قولوا الله اكبر سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك  
وتعالى جدك ولا اله غيرك وان لم يزدوا على التكبير اجزا كما رواه الطبراني في سنة  
ورواه الدارقطني في مسنده باسناد رجاله ثقات عن انس قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي باهاميه ثم يركع  
اذنيه ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك  
ولقول عائشة رضي الله عنها كان عليه الصلاة والسلام اذا افتتح الصلاة قال  
سبحانك اللهم وبحمدك الخ رواه الجماعة وقال مالك اذا كبر شرع في القراءة ولا يشتغل  
بالشا والتصديق والتسمية لما ورد انه عليه الصلاة والسلام كان يستفتح الصلاة

بالحمد لله رب العالمين ومن ادرك الامام في الركوع يكبر للافتتاح ويترك الشا ويكبر ويركع  
ليلا تقوته الركعة او في السجود او القعود يكبر للافتتاح وياتي بالشا ويصعد ما استغل  
بالقراءة قيل لا ياتي به بل يستمع وقيل ياتي في حال سكنته وينبغي ان ياتي به في السرية  
ويتركه في الجهرية وفي معنى السرية اذا لم يسمع صوت الامام في الجهرية واما قوله  
وجل ثناوك فلم يذكر في المشاهير فلا ياتي به في الفرائض ولا يوجه اي لا يقول وجهت  
وجهي الخ وحده كما اختاره الشافعي ولا يجمع بينهما كما قاله ابو يوسف واختاره الطحاوي  
الا انه قال المصلي بالخيار ان شا قال التوجيه بعد الشا وان شا قاله قبل الشا وهو احد  
الروايتين عن ابي يوسف والثانية اقوى لحديث ورد به ولموافقه المذهب ثم  
مراعات غيره والاظهر ان ياتي بالتبسيط تارة وبالتوجيه اخرى لعدم ورود الجمع  
بينهما ثم الاول ان يخص الاول بالفرائض والثاني بالنوافل فخصا بين الادلة واختيارا  
الايمانية ويؤيده ما رواه النسائي من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اقام يصلي تطوعا  
قال الله اكبر وجهت وجهي فيكون مفسرا لما في غيره من الاحاديث المطلقة هذا  
وقد روى مسلم من حديث علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
اذا اقام للصلاة كبر ثم قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيفا  
وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له  
وبذلك امرت وانا من المسلمين وفي رواية وانا اول المسلمين وفي الظهيرية عن  
ابي يوسف روايات في رواية يقول وانا من المسلمين وفي رواية وانا اول  
المسلمين يعني على الحكاية لانه عليه الصلاة والسلام اول مسلمي هذه الامة  
واول المسلمين مطلقا لكون روحه اول ما خلقه الله ولا نه اول من قال بلي في جواب  
قوله تعالى الست بركم واما القول بالتوجيه قبل تكبيرة الافتتاح فليس له توجيه  
وجيه سواء يكون قبل النية او بعدها ويتصور اي في اول الصلاة فقط اتفاقا بان  
يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو ظاهر الرواية ويختار شمس الايمانية وجهوه  
اربابا بالقراءة ويؤيده ما جاف الكتاب والسنة بلفظ اعوذ دون استنصيد كما اختاره  
صاحب الهداية وهو مستحب عند عامة السلف وعليه جمهور الخلف وانفرد  
عطاء والثوري بوجوبه لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولقوله اي صيد  
الحذري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اقام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم  
وبحمدك الخ ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله اكبر كبيرا ثلاثا ثم يقول اعوذ  
بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ثم يقرأ رواه ابو  
داود والترمذي قال الترمذي هذا شهر حديث في هذا الباب وقد تكلم في اسناد  
وقال المنذري وثقة غير واحد وتكلم فيه غير واحد للقراءة اي لاجل القراءة وهو قول  
اي حنفية ومحمد وعليه الجمهور لقوله تعالى فاذا قرأت القرآن اي اردت قراته



لا للتنا كما هو قول أبي يوسف وجهه انه ذكر بعد الثامن جنسه فيكون تبعا  
 له وفي الخلاصة قول أبي يوسف اصح وفيه انه مخالف لظاهر القرآن فلا ينبغي ان يكون  
 صحيحا فكيف بالاصح فيقول السبوق عندهما اذ اقام الى قضا ما فات له انه يقرأ جنيذا  
 وعند أبي يوسف لا يقوله لانه لا يأتي بالتنا جنيذا ويؤخره الامام عندهما عن  
 تكبيرات الصيدين لتأخير القراءة عنها وعند أبي يوسف يقدم عليها لتقدم التنا  
 عليها ويسمى ولا صلوة فقط في رواية عن أبي حنيفة لا يقرأها شرعت مفتاحا  
 للقراءة كالتعود ولقول ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 يفتح صلواته ببسم الله الرحمن الرحيم رواه الترمذي وفي رواية اخرى وهي قولها  
 اول كل ركعة لان التسمية لا فتحة القراءة وكل ركعة اصل في القراءة فتبدأ بالتسمية  
 وفي المحيط قيل التسمية اي في اوائل السور ليست عند نامن القرآن لا خلافا للعلماء  
 والاخبار فيها يعنى المستلزم لعدم تواترها وانما يستفتح بها في اوائل السور  
 تبركا وقد اختلفت لصدور الاول فيها اختلافا ظاهرا والقرآن لا يثبت الا بالاجماع حتى  
 ادعى أبو بكر الباقلاني وغيره خطأ الشافعي في جعله بالبسملة من القرآن معقدين  
 على انه لا يجوز اثباته الا بالتواتر ولا تواترها فيجب القطع بنفي كونها منه وهو وجه  
 رواية النفي وبه قال مالك وطائفة من الحنفية وبعض اصحاب احمد مدعيين انه مذهبه  
 اوروايه عنه قلت ينبغي ان لا يقطع بكونها من القرآن ولا ينفيها منه كما لا يخفى اذ لا دليل  
 قطعي على احد الشقين واما قول الشافعي مذهبنا بن كثير وعاصم والكسائي من القرآن  
 ووافقهم حمزة في انها من الفاتحة خاصة ولم يصقدها الباكون من الفاتحة ولا غيرها  
 وقالون منهم فقيه بحث اذ الموجود في كتب القراءة ان القرآن كله مبتدئون الفاتحة  
 بالبسملة واختلف فيها بين السوريتين وليس في كتبهم تعرض باعتقادهم انهم يعدون  
 من القرآن ام لا والله سبحانه اعلم وروى الجصاص عن محمد انها من القرآن انزلت  
 للفصل بين السور وليس من الفاتحة ولا من كل سورة وهذا القول اعدل واصح  
 ولهذا كتبت بخط الوحي اي ما ثبت انه وحيد لا يدل على كونها من القرآن وكتبت بخط علي  
 حدة اي بتطول سين وبقلمتين ليدل على انها ليست من تلك السورة وقد روى  
 ابو داود عن الصحابة رضي الله عنهم كمالا تعرف انقضا السورة حتى تنزل بسم  
 الله الرحمن الرحيم وعند مالك لا يستحب التنا والتعود ولا التسمية في بدء الصلاة  
 وقال الشافعي التسمية جزء من الفاتحة ومن كل سورة على اختلافها نهاية او بعضها  
 ويؤيد كونها اية قول ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم  
 في الفاتحة في الصلاة وعدها اية ذكرها النووي في الخلاصة والحاكم في المستدرک وقول  
 نعيم الجر صليت خلف أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بالقرآن فلما  
 سلم قال والذي نفسي بيده اني لا شئهم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم

رواه ابن جابر وابن خزيمة في صحيحهما وقال مالك مبتدأ بالمجدة لقوله عليه الصلاة والسلام  
 قال الله تعالى فتمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبي ما سأل فاذا قال  
 الحمد لله رب العالمين قال حمدي عبدي الحديث رواه مسلم ولقول عابشة كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين ولقول  
 انس بن النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلوة بالحمد لله رب العالمين  
 رواه الشيخان والجواب ان هذا اول ما كان يسمع منه وهو لا يتأق قراة التنا والتعود  
 والبسملة سر كما لا يخفى نعم في هذا حجة على الشافعي في جهره بالبسملة الا انه استدل  
 في جهرها بما روى الدارقطني في سننه عن محمد بن ابي السدي قال صليت خلف المعمر  
 بن سليمان من الصلوة ما لا احصى الصبح والمغرب فكان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم  
 قبل الفاتحة وبعد ما قال في ما ألوان اقتدي بصلوة أبي وقال لي ما ألوان اقتدي  
 بصلوة انس قال نس ما ألوان اقتدي بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن  
 ابن ابي ذيب عن نافع عن ابن عمر قال صليت خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واني بكر  
 وعمر فكانوا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس  
 قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجهز في الصلوة بيسم الله الرحمن الرحيم وعن العلاء  
 بن عبد الرحمن عن ابيه عن أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا قرأ  
 الناس جهرا بيسم الله الرحمن الرحيم والجواب عما رواه الدارقطني عن محمد بن ابي  
 السدي عن المعمر بن سليمان عن انس انه معارض بما رواه ابن خزيمة في مختصره والطبراني  
 في معجمه عن المعمر بن سليمان عن ابيه عن الحسن بن الحسن بن ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كان يسر بيسم الله الرحمن الرحيم في الصلوة زاد ابن خزيمة وابو بكر وعمر في  
 الصلوة وعن حديث بن ابي قديك عن أبي ذيب انه هو وكذا الخليل صنف شيخه  
 عمر بن الحسن الشيباني وكذا صنف جعفر بن محمد بن مروان شيخ عمر ونسب شيخ جعفر  
 وهو ابو طاهر احمد بن عيسى بن عبد الله بن عمرو بن علي بن ابي طالب الى الوضع وابو  
 عيسى كان وضاعا ايضا ذكره الحافظ ابو محمد الرازي وعن حديث ابن عباس  
 المخرج من سبعة طرق انه ضيف من جميع طرقه بينها الزيلعي في تحريجه ومعارض  
 بما روى الطحاوي وابن عبد البر عن ابن عباس ان الجهر بالبسملة قراة الاعراب وعنه  
 ايضا الجهر النبي صلى الله عليه وسلم بالبسملة حتى مات وحكي عن الدارقطني انه لما ورد  
 مصر سأل بعض أهلها تصنيف شيئا في الجهر بالبسملة فصنف فيه جزا فاقسم عليه بعض  
 المالكية ان يجيره بالصحيح منها فقال لا يصح في الجهر بالبسملة حديث وقد جرد ابو بكر  
 الخطيب لجمع احاديث الجهر فازرى على علمه بتضيقه ما ظن انه لا ينكشف وقد بينا عللها  
 وخللها قال صاحب التتبع وعن حديث أبي هريرة ان الخطيب اخرج عن أبي ابيس  
 واسمه عبد الله بن انيس قال اخبرني العلاء بن عبد الرحمن وساق الحديث ورواه



الدارقطني وابن عدي وقال فيه قرا عوض جهر وكأنه رواه بالمعنى ولو ثبت هذا عن  
 أبي نيس فهو غير صحيح به لأنه لا يحجج بما انفرد به فكيف إذا انفرد بما خالفه فيه من هو وثق  
 منه مع أنه متكلم فيه فوثقه الدارقطني وأبو زرعة وروى له مسلم في صحيحه وخصفه  
 أحمد وابن مكي وأبو حاتم وعن حديث نعيم الجمر أنه معلول فان ذكر البسلة فيه مما انفرد  
 به نعيم من بين أصحاب أبي هريرة وأنه حدث عن أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام  
 كان يجهر بالبسلة في الصلوة وقد عارض عن ذكرها في حديث أبي هريرة صاحبنا الصحيح  
 ولم يذكرها واحد منهما مع شدة حرص البخاري مع شدة حرص البخاري على معارضة  
 الإمام أبي حنيفة بالأحاديث مهما أمكنه بدليل ما اشحن صحيحه بقرائنا بعد تسليم صحة  
 ذلك كله بكل أحاديث الجهر على حد أمرين أما أن يكون جهره بها لتعليم الأتباع بها  
 أو جهره ليسير اسمعه من قرب منه فان المأموم إذا قرب من الإمام أو إذا سمع  
 ما يخافه ولا يسمى ذلك جهر كما ورد أنه كان يصلي بهم الظهر فيسمعهم الآية واليتين  
 بعد الفاتحة أحيانا أو يكون ذلك قبل الأمر بترك الجهر كما قد مناع عن سعيد بن جبير  
 لابن الفاتحة والسورة وقال محمد يسمى بينهما في السرية في الجهرية لأنه ان خاف  
 البسلة بينهما يكون سكتة ظاهرة في وسط القراءة وأن جهر بها يكون جها بين  
 مخافة البسلة أولا والجهر بها ثانيا أقول والأظهر أن يقرأها سرا ولو في الجهرية لأنها  
 للفصل بين السورتين ولا مانع من السكتة في وسط القراءة كما سيأتي في قوله آمين  
 سرا ويسر من أي التناو والتعود والتسمية لما روى محمد في الآثار عن أبي حنيفة عن  
 حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال أربع تخفيهن الإمام التهود وبسم الله الرحمن الرحيم  
 وسبحك اللهم ومحمدك وأمين وقال ابن عبد البر روى عن عمر بن الخطاب من وجوه  
 ليست بالقائمة أنه قال يخفي الإمام أربع التهود وبسم الله الرحمن الرحيم وسبحك  
 اللهم ومحمدك وأمين انتهى وفي رواية أحمد وإبي داود والدارقطني عن أبي داود  
 أنه عليه الصلاة والسلام قال آمين خفي بها صوته وفي البسلة وأمين خفي بها  
 وقال بالأسرار بالتسمية مع الفاتحة الثوري وأحمد وأبو عبيد وروى ذلك عن عمر  
 وعلي وابن مسعود وعمار وابن الزبير وعن سعيد بن جبير أنه قال كان المشركون  
 يحضرون المسجد وإذا قرأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا هذا محمد يذكر  
 رحمة الله عليه يصنعون مسيلة أي الكذاب فأمروا أن يخافوا بسم الله الرحمن الرحيم  
 ونزلت ولا تجهر بصلواتك ولا تخاف بهارواه أبو داود وفي رواية فحفظ النبي صلى  
 الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فهذا يدل على نسخ الجهر بها قال الترمذي  
 الحكيم فبقى ذلك إلى يومنا هذا وإن زالت الصلاة كما بقي الرمل في الطواف والمخافة  
 في صلوة النهار وإن زالت الصلاة انتهى فعني لاية ولا تجهر بصلواتك ببعض قرأتك  
 وهي البسلة ولا تخاف بها وهو معنى غريب في الآية والمشهور فيها لا تجهر بقرأتك

في النهار ولا تخاف بها في الليل ولا تبالي في الجهر بها حال التهجيد ولا تخاف بها وأبغ بين  
 ذلك سبيلا ومن الأدلة على الأسرار بالبسلة قول انس صليت خلف رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقول بسم الله  
 الرحمن الرحيم وفي لفظ لمسلم فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين  
 لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول القراءة ولا في آخرها وفي رواية لمسلم فلم اسمع  
 احدا منهم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ورواه النسائي والدارقطني في سنتهما  
 وأحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه وقالوا فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن  
 الرحيم وزاد ابن حبان ويجهرون بالحمد لله رب العالمين وفي مسند أبي يعلى الموصلي  
 فكانوا يفتتحون القراءة فيها يجهر به بالحمد لله رب العالمين وفي آثار الطحاوي ومع  
 الطبراني وحلية أبي نعيم ومختصر ابن جرير فكانوا ييسرون ببسم الله الرحمن  
 الرحيم ورجال هذه الروايات كلهم ثقات مخرج لهم في الصحيحين ومنها قول  
 عبد الله بن مفضل ومعهني أبي وأنا أقرا ببسم الله الرحمن الرحيم أي جهر أقال أي بني  
 أياك والمحدث قال ولم أر احدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 ابغض اليها المحدث في الإسلام يصنع منه فاق صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقولها فلا تقلها أنت وإذا صليت  
 فقل الحمد لله رب العالمين رواه الطحاوي وابن حبان والنسائي والترمذي  
 وقال حديث حسن والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ومن بعدهم من التابعين رضي الله  
 تعالى عنهم اجمعين وبه قال مالك وأحمد وإسحاق والثوري والحسن والأوزاعي  
 والشعبي والنخعي هذا وقد قال الشافعي البسلة من الفاتحة قول واحد  
 وكذا من غيرها على الصحيح وعندنا هي آية أنزلت للفصل بين السورتين  
 الفاتحة ولا من كل سورة كما روى عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام كان  
 لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود والحاكم  
 في مستدركه ثم يقرأ الفاتحة أي وجوبا ويؤمن أي يقول آمين حال كونه منفردا  
 أو أماما استحبابا سرا كالمأموم أي كما يؤمن المأموم سرا كما سبق وأما يؤمن المصلي  
 لما روى الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قال أحدكم في الصلاة  
 آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقا أحدهما الأخرى غفر له ما تقدم من  
 ذنبه قال النووي في شرح مسلم والصحيح أن المراد الموافقة في وقت التامين أي  
 لاق الكيفية من خلوا الريا والسمة كما قال به ابن حبان ولا يبعد أن يراد به الأعم  
 والله تعالى أعلم فقيل الملائكة هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله عليه الصلاة والسلام



في الحديث الاخر فوافق قوله قول اهل السما في رواية قالت الملائكة في السما لا تمنع من الجمع  
وفي امين لغتان المد وهو الاشتهر ومنه قول بعضهم ويرج الله عبد اقل امينا والقصر ومنه  
قول الشناطي امين واما الامين يسرها وان عسرت فهو الالهون كلا هو اسم فعل ومضارع  
استجب عند اكثر اهل العلم وقبل مضاه كذلك فليكن وقال الترمذي مضاه لا تجيب رجاءا قال  
الجوهري وهو مبني على الفتح كاي وتنشد يد الميم خطا وقبل ينشد الصلاة وقبل لا ينشد  
فان نظير لفظه موجود في القرآن وهو قوله تعالى ولا امين البيت الحرام وقد حكى القشيري  
التشديد عن الحسن وجعفر الصادق فيكون من ام اذا قصد فالتمديد عونا ك  
قاصدين فلا ترد ناخبيين واستدل الشافعي في جهر امين بما في سنن ابي داود والترمذي  
عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عبيس عن وايل بن حجر واللفظ لابي داود قال  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ الاضالين قال امين ورفع بها صوته  
ولفظ الترمذي ومد بها صوته وقال حديث حسن قلنا رواه شعبة عن سلمة بن كهيل  
عن حجر ابي العنيس او ابن العنيس عن علقمة ابن وايل عن ابيه وقال فيه وخفض  
بها صوته الا ان ابنا زرعة والخاري جصلا حديث سفيان اصح من حديث شعبة  
والبيهقي روى عنه موافقة لسفيان برفع الصوت بها لكن روى الطحاوي في اثاره  
عن ابي وايل قال كان عمر وعلي لا يجهران ببسم الله الرحمن الرحيم ولا بالتعوذ ولا بامين  
وروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر بن حماد عن ابراهيم النخعي قال اربع خفيهن  
الامام القنود وبسم الله الرحمن الرحيم واللهم ربنا لك الحمد وامين ثم قال اخبرنا الثوري  
عن منصور ابراهيم قال خمس خفيهن الامام فذكرها وزاد سبحانك اللهم وبحمدك  
فهذا يدل على ان الجهر بها في بعض الاحيان كان للمصلي فعلا كما ورد وكان يسميها  
الاية احيانا لا ليكون سنة مستمرة والا لما تركه عمر وعلي ولما ساع لابراهيم النخعي  
الحكم بخلافه من عنده ثم يكبر للركوع خافضا اي حال كونه مخاطبا بان يكون ابتداء  
الكبير عند اخطائه وهذا موافق لما في الجامع الصغير حيث قال ويكبر مع الخطا  
ويقيل يكبر قايعا ثم يركع وعن محمد ما يدل عليه وهو اذا اراد ان يركع يكبر وروى  
النسائي والترمذي وقال حسن صحيح عن عبد الله بن مسعود قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقعود وابو بكر وعمر وقوله في كل خفض  
اي عند ارادة كل خفض الخ قال الترمذي حديث ابن مسعود حسن صحيح والعمل  
عليه عند اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم ابي بكر وعمر وعفات وعلي وغيرهم ومن بعدهم  
من التابعين وعليه عامة العلماء ويعقد بيده على ركبتيه اي ناصبا ساقيه واما  
اغتناءها شبه القوس كما يفعله بعض الناس فكرهه وانما يضع على ركبتيه لما في  
الصحيحين عن مصعب بن سعد بن ابي وقاص رضي الله عنهما قال صليت الى  
جنب ابي فطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي فنهاني ابي وقال كما فعله فنهينا

عنه وامرنا ان نضع ايدينا على الركبتين الا في السجود مفرجا اصابعه ليكون امكن  
من اخذهما ولما روى الطبراني في صحيحه عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا بني  
اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج بين اصابعك وارفع يديك عن جنبيك  
قال الترمذي والعمل على هذا عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والتابعين ومن بعدهم ولا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن مسعود وبعض  
اصحابه انهم كانوا يطبقون والتطبيق منسوخ عند اهل العلم قال سعد بن ابي  
وقاص كنا نفضل ذلك فنهينا عنه وامرنا ان نضع الاكف وحديث سعد هذا  
متفق عليه باسقاط ظهره لما روى ابن ماجه في سننه عن راشد قال سمعت وابنه  
بن معبد يقول رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره  
حتى لو صب عليه الماء استقر غير رافع ولا منكس بتشديد الكاف المكسورة راسه  
بالنصب على انه مفصول تنازع فيه الفعلة وذاك لما روى مسلم عن عائشة في  
حديث طويل وكان اذا ركع لم يشخص بصره ولم يصوبه ولكن بين ذلك واشخاص  
الراس رفعة وتصويبه خفضه ويسبح ثلاثا يقول كل مرة سبحان ربّي العظيم  
وفي رواية ومجده ولورفع الامام راسه قبل ان يتم المأموم ثلاثا ثم في رواية وثبتا  
في اخرى وهو الصحيح وقيل ان تسبيحه وتسبيح السجود وتكبيرهما واجبات  
وهو اي التسبيح ثلاثا ادناه اي ادنى الكمال لما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه  
من حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع احكم  
فليقل في ركوعه ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان  
ربّي الاعلى ثلاث مرات وذلك ادناه ولما في الترمذي من سلا انه صلى الله عليه وسلم  
قال اذا ركع احكم فقال في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه  
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات فقد تم  
سجوده وذلك ادناه ولما في السنن الاربعة من قول حذيفة صليت مع النبي صلى  
الله عليه وسلم وكان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وفي سجوده سبحان ربّي  
الاعلى ولقول عتبة بن عامر الجهمي لما نزلت فبسم باسم ربك العظيم قال لنا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال لنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في سجودكم رواه ابو داود وابن ماجه  
والطحاوي وجعله ناسخا لا ذكرا التي كانت تقال فيهما قبل نزولهما وهي ما رواه  
هو وغيره عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو راكع  
اللهم لك ركعت وبك امنت ولك سلمت وانت ربّي خضع لك سمع وبصر  
وخي وعظي لله رب العالمين وزاد في رواية وما استقلت به قدمي لله رب  
العالمين ويقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك امنت ولك سلمت انت ربّي

بع



سجد وجهي للذي خلقه وصورة وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن الخالقين  
وفي رواية اخرى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيت ان اقرأوا ان اركع  
او ساجد واما الركوع فعظوا فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن  
ان يستجاب لكم وعن عائشة قالت فقدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة  
فظننت انه اتى جاريته فالتصت بيدي فوقعت على صدر قدميه وهو ساجد  
يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك واعوذ بعفوك من عقابك واعوذ بك  
منك ١٧ حصي ثما عليك انت كما انتيت على نفسك وليس الشيخ في قول الطحاوي  
بمعنى انه لا يجوز غيره بل المراد انه افضل وان جمع بينهما فهو اكل ثم يسمع بتشديد  
الميم المكسورة اي يقول المصلي سمع الله من حمده بها الكناية اول للمسكنة والاستمرارية  
ومعنى سمع اجاب لان الاجابة مسيبة عن السماع واللام في لمن المنفصه وقيل  
زايله اي قبل حمد من حمده على انه خير مني ودعا معني رافعا راسه اي حال قيامه  
ويقول ربنا لك الحمد خافضا ويكتفي به اي بالتسليم وحده الامام ويكتفي عند  
ابي حنيفة بالحمد الموتر كما كتفا القوم بالتحيد اتفاقا وبه قال مالك وقال ابو يونس  
ومحمد بن مجمع الامام بين التسليم والتحميد واختاره الطحاوي وهو رواية عن ابي حنيفة  
وهو الاصح من مذهب الشافعي لما روى البخاري عن ابي هريرة قال كان النبي صلى  
الله عليه وسلم اذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقد يجاب بانه يحول  
على حال انفراده اوليان جوازه ومع الاحتمال لا يصلح للاستدلال ولا بي حنيفة  
ما رواه الجماعة الا ابن ماجة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله  
قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية لابي داود وابن ماجة والنسائي  
والطحاوي انه قال عليه الصلاة والسلام اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا  
ربنا لك الحمد يسمع الله لكم ووجه الدلالة انه صلى الله عليه وسلم قسم بين ما يقول  
الامام والمأموم والقسمتان في الشكر فان قيل قد وقعت القسمة في قوله صلى  
الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا امين مع ان الامام يشاركة  
المأموم في قول امين فالجواب ان الشكرية بين الامام والمأموم في قول امين ثبتت  
بما روى النسائي من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا قال الامام غير المصنوب عليهم ولا الضالين فقولوا امين فان الملائكة تقول  
امين وان الامام يقول امين ويقول ربنا لك الحمد وربنا لك الحمد والله ربنا لك الحمد  
والله ربنا لك الحمد وقد ورد الاثر بها وجمع التفرّد بينهما اي بين التسليم  
والتحميد عند ابي يوسف ومحمد وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو الاصح كما في  
الهداية لانه امام نفسه فيسمع وليس معه احد يات به فيحمد وروى ابو يوسف

عن ابي حنيفة ان المنفرد يكتفي بالتحيد قال في البسوط هو الاصح لان التسليم حث  
على التحيد وليس معه احد يحثه عليه ويقوم مستويا ويطمين ولا يسن رفع اليد  
في حالتي الركوع وقيامه عند دخله فاللشافعي فيهما لقول علي رضي الله تعالى عنه  
كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه  
حذ ومنكبيه ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراته واراد ان يركع ويصنعه اذا رفع  
من الركوع ولا يرفع يديه في شي وهو قاعد واذا قام من السجدة يرفع يديه  
كذلك رواه اصحاب السنن والطحاوي وكذا البخاري في كتابه رفع اليدين ولقول  
ابن عمر رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام في الصلوة رفع يديه حتى  
يكونا حذ ومنكبيه وكان يفصل ذلك حين يكبر للركوع وحين يرفع راسه من الركوع  
ولا يفصل ذلك في سجوده كذا لفظ البخاري ولفظ مسلم كان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اذا قام للصلوة رفع يديه حتى يكونا حذ ومنكبيه ثم يكبر واذا اراد ان  
يركع فعل ذلك واذا رفع من الركوع فعل مثل ذلك ولا يفصله حين يرفع راسه  
من السجود ولفظ البخاري قال رايت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا افتتح الصلوة  
يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه واذا اراد ان يركع وبعد ما يرفع ولا يرفع بين  
السجدةتين ولقول مالك بن الحويرث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا  
كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما اذنيه واذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما اذنيه  
واذا رفع راسه من الركوع رواه الشيخان والطحاوي واللفظ لمسلم ولقول ابي  
بن حجر رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يكبر للصلوة وحين ركع وحين  
يرفع راسه من الركوع جعل يديه هذا اذنيه رواه الطحاوي واخرجه مسلم بلفظه  
وحكاية ابو هريرة وجابر بن عبد الله وانس بن مالك وغيرهم عنه صلى الله تعالى  
عليه وسلم وقد جات عدة من الآثار بمعني هذه الاخبار ولما روى الطحاوي عن  
عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يرفع يديه  
في اول تكبيرة ثم لا يعود واخرج ابو داود والترمذي عن وكيع بسنده الى عبد  
الاصل فيكم صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ولم يرفع يديه الا اول  
مرة وفي لفظ فكان يرفع يديه اول مرة وفي لفظ فكان يرفع يديه اول مرة ثم لا يعود  
وكان هو لا يرفع يديه في شي من الصلوة الا في الافتتاح وما رواه عن البراء بن عازب  
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر لا فتاح الصلوة يرفع يديه حتى يكون  
ابهاماه قريبا من شحمتي اذنيه ثم لا يعود واخرجه ابو داود عن شريك عن يزيد  
ابن ابي زياد وساقه بسنده ومعهنا وفيه من الآثار ما رواه الطحاوي ثم اليه  
من حديث الحسن بن عياش بسنده الى الاسود قال رايت عمر ابن الخطاب رضي  
الله عنه يرفع يديه في اول تكبيرة ثم لا يعود قال ورايت ابراهيم بن الحارث



قال الطحاوي والحديث صحيح فان مداره على الحسن بن عياش وهو ثقة حجة ذكر ذلك  
 يحيى بن معين وغيره افتري عمر بن الخطاب خفي عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع  
 في الركوع والسجود وعلم ذلك من دونه ومن هو معه يراه يفعل غير ما رأى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يفعل ثم لا يتكر ذلك عليه هذا عندنا محال وفعل عمر هذا وترك  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه على ذلك دليل صحيح على ان هذا هو الحق  
 الذي لا ينبغي لاحد خلافه انتهى وما رواه ايضا عن ابي بكر النهشلي حدثنا عاصم بن  
 كليب عن ابيه ان عليا كان يرفع يديه في اول تكبيره ثم لا يرفع بعده هو اثر صحيح ورواه  
 الدارقطني من حديث النهشلي وجعل وقفه عن علي صوابا ورفعها وهما فتركة الرفع  
 فيما روى هو لا يدل على تنسأخه وما رواه عن مجاهد قال صليت خلف ابن عمر فلم يكن  
 يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى من الصلوة فتركة بعد رويته النبي صلى الله عليه وسلم  
 يفعله لا يكون الا بعد ما ثبت عنده انتسأخ ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله فظهر  
 بما روي من الطرفين ثبوت كل من الامرين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم  
 اختلف اصحابنا في بقاءه وعدمه فاثرنا قول ابن مسعود ومن وافقه لما قد علم انه كان  
 في الصلوة اقوالا مباحة وافعالا جائزة من جنس هذا الرفع وقد علم نسخها فلا بد  
 ان يكون هو مشهورا به كما روي عن الزبير ما يدل عليه كيف لا وقد ثبت ما يعارضه  
 ثبوت الامر له بخلاف عدمه فانه لا يتطرق اليه احتمال عدم الشرعية لانه ليس من  
 جنس ما عده فيه ذلك بل من جنس السكوت الذي هو طريق ما اجمع على طلبه  
 في الصلوة اعني الخشوع وعن ابراهيم انه ذكر عنده وابل بن حجر انه رأى النبي صلى الله  
 عليه وسلم يرفع يديه عند الركوع وعند السجود فقال اعوان لم يصل مع النبي صلى  
 الله عليه وسلم صلوة ارى قبلها قط افهوا علم من عبد الله بن مسعود واصحابه  
 حفظوا ولم يحفظوا وفي رواية وقد حدثني من لا احصى عن عبد الله انه رفع يديه  
 في بدء الصلوة فقط وحكاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله عالم بشرايع الاسلا  
 وحدود الاحكام متفقد لا حوالا النبي ملازم له في اقامته واسفاره في جميع الايام  
 وقد صلى معه ما لا يحصى فيكون اخذ به عند التعارض او من افراد مقابله  
 من القول بسنية كل من الامرين والله سبحانه اعلم وما يؤيد ما اختاره علما ونا  
 ما روى الطبراني بسنده الى ابن ابي ليلى عن الحكم عن مقتسم عن ابن عباس عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الايدي الا في سبع مواضع حين يفتتح الصلوة حين  
 يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة  
 وحين يقف مع الناس عشية عرفة ويجمع والمقامين حين ترمى الجمره وما استدل  
 لنا حديث جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي  
 اراكم راغبي ايدكم كانها اذناب خيل شمس اسكنوا في الصلوة رواه مسلم ويقد الشخ

70  
 وحمله البخاري على اخر الصلوة عند التسليم قلنا العبارة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب  
 الا ان اخر الصلوة لا يقال له في الصلوة تتركب ويسجد مطيئا فيضع ركبتيه ثم يديه  
 لما روى اصحاب السنن من حديث وابل قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد  
 وضع يديه قبل ركبتيه واذا انفض رفع يديه قبل ركبتيه وقال مالك بالعكس لقوله عليه  
 الصلوة والسلام اذا سجد احدهم فلا يترك كايبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه  
 رواه ابوداود والنسائي قال ابو سليمان الخطابي حديث وابل اثبت من هذا وقيل انه منسوخ  
 صاما اصابعه لتصير متوجهة الى القبلة كذا ذكره شارح وفيه انه لا يزم بين الضم والتو  
 تر يرفع وجهه بين كفيه لما روى مسلم من حديث وابل ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لما سجد وضع وجهه بين كفيه لكنه يعارض ما في البخاري من حديث ابي حمزة  
 انه صلى الله عليه وسلم لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه وبصاه في ابي داود والترمذي  
 وتقدم عليه حديث مسلم لان فلح بن سليمان الواقع في مسند البخاري وان ترجح تبتيته  
 لكن قد تكلم فيه فضضه ابن معين وابوداود والنسائي وغيرهم ولما في مسند اسحاق  
 بن راهوية قال اخبرنا الثوري عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وابل بن حجر قال رمت  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذو اذنيه ولما في الطحاوي عن حفص  
 بن غياث عن الحجاج عن ابي سحاق قال سألت البراء بن عازب ان كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم يضع جبهته قال بين كفيه قال بعض المحققين ولو قال قال السنة ان  
 يتعل ايهاا تيسر جعل الروايات بنا على انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل هذا احيانا  
 لان بين الكفين اول ٧٠ فيه من تخليص المجافات المستوتة ما ليس في الاخر كان  
 حسنا مبديا باليا اي مظهر اضبعية بنفع فسكوت اي وسط عضده لقول يميوت  
 كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد جاني ضئ يرى من خلفه وضع ابطنه اي ياضها  
 وفي رواية الصحيحين فخرج بين يديه حتى يبدو بياض ابطنه ولما في الصحيحين من  
 حديث عبد الله بن مالك بن عينة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في  
 سجوده حتى يرى وضع ابطنه وقوله يخرج بجمع مفتوحة ونون مكسورة مشددة  
 من الجناح بالفتح اي يجافي ويباعد بين جنبيه كما يشير اليه قوله بجافا اي مباعدا  
 بطنه عن فخذه لقول يميوتة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جاني حتى لو  
 شات برهمة ان تمر بين يديه لم تر رواه مسلم ولما روى عبد الرزاق في مصنفه عن  
 سفيان الثوري عن آدم بن علي البكري قال راى عمر وانا اصلي لا اجثني عن الارض  
 بذراعي فقال يا ابن اخي لا تنبسط بسط السبع وادع على راحتيك وابدضبك  
 ورواه ابن جبان والحاكم وصحاه رفوعا لا تنبسط بسط السبع وادع راحتيك وقوله  
 عليه الصلوة والسلام اعتدلوا في السجود ولا ييسط احدكم ذراعيه انبساط الكلب  
 متفق عليه وقوله عليه الصلوة والسلام لا تنبسط بسط السبع وادع على راحتيك



وابدضصيك فالك اذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك رواه ابن جبان والحاكم وصححه  
 واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلوة والسلام ابدضصيك فلم يعرف مرقعا  
 نعم ثبت انه عليه الصلوة والسلام كان اذا صلى فرج بين يديه حتى يبد ويبيض  
 ابطينه حديث متفق عليه وقوله ابدضصيك يد الالهة وكسر العين المهملة  
 اي تلي موجه اصابع رجليه نحو القبلة لما روى البخاري من حديث ابي حميد الساعدي  
 قال كنت احفظكم لصلوة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رايت اذ اكبر جعل يديه  
 حذا متكبيه واذا ركع امكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره اي اماله فاذا رفع راسه  
 استوى حتى يعود كل فقار مكانه فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا ناصب  
 واستقبل باطراف اصابع رجليه القبلة واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلوة  
 والسلام اذا سجد المومن سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع  
 فليس يعرف ويسبح ثلاثا ولو زاد على الثلاثة وختم بفرد كان احب لان الامام  
 لا يزبد بحيث يعل بالقوم ويجوز السجود على كل شي من الجادات والنباتات دون  
 الحيوانات الا للضرورة وسجد المصلي سجدة ويستقر جبهته عليه عطف تفسير وهو  
 ان يكون بحيث لو بالغ في تسفل راسه لم ينزل فلو سجد على الارز او الذرة او الجاروش  
 لا يجوز لان الجبهة لا تفر عليه ولو سجد على الحنطة او الشعير جاز لان الجبهة تفر عليه  
 كذا في المحيط وسئل الفقيه عبد الكريم الجرجاني عن وضع جبهته على الكف للسجدة  
 فقال لا يجوز وقال غيره من اصحابنا يجوز وهو الاصح كذا في الظهيرية ولا بد ان يكون  
 الكف موضوعة على الارض والا فلا يجوز اتفاقا والاصح انه اذا سجد على فخذه او  
 ركبتيه بعذر جاز كذا في شرح المنية ولو سجد على كفه او ذيله او كور عمامته بكرة  
 وفي مذهب الشافعي لا يصح لقوله عليه الصلوة والسلام مكن جبهتك من الارض  
 حتى تجد جمعها وهذا مانع منه وثوبه تابع له فلا يصح السجود عليه وفي الحلية عن ابن  
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته ورواه الطبراني في معجمه  
 الاوسط عن ابن ابي اوفى قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور  
 العمامة ورواه ابن عدي في الكامل عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد على كور  
 العمامة وهكذا روى الحافظ ابو القاسم تمام بن محمد الرازي في فوائده عن ابن عمر  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي سنن البيهقي عن هشام عن الحسن قال كان  
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجدون وايدهم في ثيابهم ويسجد الرجل  
 منهم على عمامته وذكر البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال الحسن كان القوم يسجدون  
 على العمامة والقلنسوة ويذا من كره وفي الثوب ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه  
 عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الارض  
 بردها ورواه احمد وابو يعلى الموصلي في اخره في الكتب الستة عن انس قال كنا نصلي

مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا ارى استطع احدا ان يكن وجهه من الارض  
 بسط ثوبه فيسجد عليه ولفظ البخاري كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع احدا  
 طرف الثوب من شدة الحر في مكان السجود وهذا ظاهر في الملبوس وارادة غيره خلا  
 فلا يصار اليه على ان الحاييل المتفصل ليس مانع منه اتفاقا ولو نرد ما نحن فيه الا اتصاله  
 به ونفع تاثيره في الفساد لو جرد عن الاثار فكيف وفيه ما اوردناه وان تكلم في  
 بعضها كفي ما بقي منها على فرض نصف كلها كانت حسنة لتعدد طرقها وكثرة  
 وقول الحسن كان القوم الخ يقوى ظن صحة المرفوعات اذ ليس معنى الضعيف الباطل  
 في نفس الامر بل ما لم يثبت بالشروط المعتبرة عند اهل الحديث مع تجوز صحة في حد  
 ذاته فيجوز ان تقوم قرينة تحقق ذلك ثم لا يكره السجود على جلد ومسح وقطن  
 وكتان ويجوز ذلك وكرهه مالك لا نه صلى الله عليه وسلم كان يطلب الحجرة اذا اراد الصلوة  
 ليسجد عليها ولما روى انه عليه الصلوة والسلام سجد على فروة مدبوغة وعلى  
 بساط وحصير وجل متصبيه عن فعل المكروه ويجوز السجود على ظهر من يصلي  
 صلواته اي مع الامام في الزحام لضرورة ضيق المقام وعند الشافعي والحسن بن زياد  
 لا يجوز وان كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين بان كان الارض هبوطا  
 ان كان التفاوت مقدار لبنة او لبنتين يجوز وان كان اكثر لا يجوز اراد به النصوية  
 والفروشة كذا في الظهيرية وعدم الجواز يحول على غير الضرورة والرواة تخفص حال  
 السجود وتلزم بطنها من الارض اي تلصقه بفخذيه لان ذلك استلها ويرفع  
المصلي راسه من السجدة مكبرا لا علام بالانتقال ويجلس مطمينا ولو لم يستويا لسا  
وسجد اجزاه عند اي حنيفة ومحمد بنا على ان الاستواء في الجلسة سنة عندهما والمقدم  
والمذهب انه واجب وفي الهداية الاصح انه ان كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه بعد  
ساجدا اي فلا يتحقق تعدد السجود وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه بعد جالسا  
قالوا وليس بين السجدين ولا بعد الرفع من الركوع ذكر مستنون وما ورد فيهما  
يحول على التمسك ويكره ويسجد مطمينا ويكره اي للنهوض ويرفع راسه مطمينا ثم يديه  
ثم ركبتيه لما تقدم من حديث ابي داود ويقوم على صدره قد ميه مصفدا بيديه على  
ركبتيه بلا اعتقاد بيديه على الارض لقول ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يعقد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة رواه ابو داود وفي رواية ان يجلس الرجل  
في الصلوة وهو معقد على يديه وفي اخرى ان يصلي الرجل وهو معقد على يديه وقد اخذ  
بظاهره الامام مالك في الارسل موضع الوضع وقال الطحاوي لا بأس بالاعتقاد على  
الارض وقال الشافعي يجلس جلسة خفيفة لما روى البخاري عن مالك بن الحويرث  
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان في وتر من صلواته لم ينهض حتى يستوي قاعدا  
ولما رواه الترمذي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة



على صدور قد مر فيه قال الترمذي حديث أبي هريرة هذا عليه العمل عند أهل العلم وروى  
ابن أبي شيبة عن النعمان بن أبي عياش قال لا ذكرت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم إذا رفع أحدهم رأسه من السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة نهض  
كما هو ولا يجلس وروى أيضا عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عمر وابن الزبير أنهم كانوا  
ينفضون في الصلوة على صدور أقدامهم وأما ما رواه مالك بن الحويرث فكان حال كبره  
صلى الله عليه وسلم أو فعله أحيانا لبيان الجواز في الظهيرة قال شمس الأية الحلبي  
الخلاف لما هو في الأفضلية حتى لو فعل كما هو مذهبنا لابس به عند الشافعي ولو فعل كما  
هو مذهبنا لابس به عندنا والركعة الثانية كالأولى في جميع أحوالها وأقوالها الكف  
لأنها لا نه شرع أولا للصلوة ولا تقود لا نه شرع أول القراءة وإنما يصاد إذا فصل بفعل  
أو قولاً جنبياً عنها ولا رفع يديها أي في أول الركعة الثانية بل ولا في غير حالة التحريمة لما  
روى محمد بن موطأ عن ابن عباس عن إبراهيم النخعي أنه قال لا ترفع يديك في شيء من الصلوة  
بعد التكبيرة الأولى وروى مسلم في صحيحه عن نعيم بن طرفة عن جابر بن سمرة قال خرج  
علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما لا راكم رافعي أيديكم كأنها إذا ناب خيل شمس  
استكنوا في الصلوة وشمس بضم الميم وسكوت الميم جمع شمس بنفثها وضم الميم  
أي صعب كذا ذكره الشراح واعترض البخاري في كتاب رفع اليدين بأن هذا الرفع  
كان في التشهد لأن عبد الله بن القبطية قال سمعت جابر بن سمرة يقول كنا  
إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم السلام عليكم وأشار بيده  
إلى الجانبين فقال ما بال هو لا يؤموت بأيديهم كأنها إذا ناب خيل شمس إنما يكفي أحد  
أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله وإذا انقضا  
أي الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ناصباً عنها موجهها أص  
نحو القبلة كما روى للنسائي عن ابن عمر أنه قال من سنة الصلوة أن ينصب لقدم اليمنى  
ويستقبل بأصابعها القبلة ويجلس على اليسرى ورواه البخاري من غير ذكر استقبال  
القبلة بالأصابع وروى مسلم عن عائشة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يفتح الصلوة بالتكبير إلا أن قالت وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى  
وكان ينهي عن عقبه الشيطان وينهي أن يفرش الرجلين أو يفرش السبع وكان  
يختم الصلوة بالتسليم وأصابع يديه على فخذه لقوله عليه الصلوة والسلام في حديث  
ابن القبطية السابق إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه وينبغي أن يكون أطراف  
الأصابع على حرف الركبة لا مباعدة عنه موجهها أصابعه أي مفرقه نحو القبلة مستوط  
أي لا مقبوضة وفي الظهيرة ومتى أخذ في التشهد فأنهى إلى قوله أشهد أن لا إله إلا الله  
هل يشير بالسبابة من يده اليمنى أختلف المشايخ ثم كيف يضع عند الإشارة  
حكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال يعقد الخنصر والبنصر ويخلق الوسط مع الإبهام ويشير

بسبابته وفي المنية نكرة الإشارة قلت وهو مخالف للرواية والدراية كذا ذكره الإمام  
ابن الهمام فحسن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقعد في التشهد وضع  
يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة  
وخمسين وأشار بالسبابة وفي رواية كان إذا جلس في الصلوة وضع يده على ركبته  
ورفع أصبعه من يده اليمنى التي تلي الإبهام يدعو بها يده اليسرى على ركبته بأسط  
يده عليها وعن ابن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقعد يدعو وضع  
يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه  
السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ويلق كفه اليسرى ركبته رواه  
مسلم وقد ذكر أبو يوسف في الأمالي أنه يعقد الخنصر والبنصر ويخلق الوسطى باليد اليمنى  
ويشير بالسبابة وذكر محمد بن موطأ أنه عليه الصلوة والسلام كان يشير بخن  
نصنع بصنيصه قال وهو قول أبي حنيفة قلت وهو قول سائر الأئمة فيكون عليه  
إجماع الأمة فلا اعتد بخلاف بعض المشايخ المتأخرين من غير نسبة ولا بيان علمه  
كما أوضحته في رسالة مستقلة وأما قول صاحب الهداية ووضع يديه على فخذه  
وبسط أصابعه وتشهده يروى ذلك في حديث وإيل فقير معروف عنه بل روى عنه  
وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ثم عقد الخنصر والبنصر ثم خلق الوسطى بالإبهام وأشار  
بالسبابة رواه البيهقي وابن ماجه بإسناد صحيح قاله النووي والرواة تجلس على اليسرى  
اليسرى عرجة رجلها من الجانب الأيمن لأنه استر لها وتشهد المصلي كأنه مسعود  
وهو ما رواه الجماعة واللفظ لمسلم قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد  
كفي بين كفيه كما علمني السورة من القرآن فقال إذا أقعد أحدكم في الصلوة فليقل  
التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته  
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فإذا قالها أصابت كل عبد لله صالح في السما  
والأرض تشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله قال الترمذي صحيح  
حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد حديث ابن مسعود والعمل عليه عند  
أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والتحيات جمع التحية أي أنواع الثناء والمدحة  
والصلوات جمع صلوة المعروفة أو بمعنى الدعوات المألوفة والطيبات الكلمات  
الالهة على تيسير الذات وتقديس الصفات قال أبو سليمان الخطابي روى عن انس  
ابن مالك في تفسير التحيات أنها اسم الله السلام المؤمن المهيمن المحي القيوم العزيز  
الاحد الصمد قال التحيات لله بهذه الأسماء وهي الطيبات لا يجي بها غيره والصلوات  
الادعية وعن بعض المشايخ التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات  
البدنية والطيبات العبادات المالية يصنع أن جميع العبادات لا يستحقها غير  
الله سبحانه وتعالى واختار مالك تشهد بما ذكره في الموطأ أن عمر كان يقول على المنبر



لناس قولوا التحيات لله الزاكيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليك  
ايها النبي ورحمة الله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله  
واشهد ان محمدا عبده ورسوله قلنا يرحم تشهد ابن مسعود لما روى الطحاوي عن  
ابن عمر ان ابا بكر علمه الناس على المنبر واختار الشافعي تشهد ابن عباس لما رواه الجماعة  
غير البخاري عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن وكان يقول التحيات المباركات  
الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين الخ معرق السلام في رواية مسلم وابي داود وابن ماجه  
ومكر في رواية الترمذي والنسائي وانفقوا على اخفايه لقول ابن مسعود من السنة  
ان يخفي التشهد رواه ابوداود والترمذي ولا يزيد عليه لما روى احمد في مسنده  
من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد فكان  
يقول اذ جلس في وسط الصلوة وفي اخرها على وركه الا يسر التحيات لله الى قوله  
عبده ورسوله قال ثم ان كان في وسط الصلوة نهض حين يفرغ من تشهده وان  
كان في اخرها دعا بعد تشهده بما شأنا ان يدعو ثم سلم ويقرأ فيها بعد الاوليين  
من المغرب والعصر بين الفاتحة فقط سر الماقدما في الجهر والخافعة ولما روى  
الشيخان عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ الركعتين الاوليين  
من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الاخرتين بفاتحة الكتاب ويسمى  
الدية احيا ناويطيل في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في الصبح ولما روى  
سنة القراءة في الصلوة ان يقرأ الاوليين بام القرآن وسورة وفي الاخرين بام القرآن  
رواه الطبراني وقيل يجب قراتها وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة حتى يلزم بتركها  
سجود السهو وكان وجهه المواظبة عليها ولا ان القيام في الاخرين مقصود في  
نفسه فيكره اخلاوه عن القراءة لا سيما وفي مذهب الشافعي ومن يتعهده يصح بدون  
قراءة الفاتحة وان سمع او سكت جازي صحت صلوة لما روى ابن ابي شيبة عن بشر  
عن ابي اسحاق السبيعي عن علي وابن مسعود انهما قالوا اقرأ في الاوليين وسبح في  
الاخرين ومثل هذا لا يقال بالراي فهو في حكم المرفوع ثم التيسير ليس بفرض اجاعا  
فان سكت جاز ثم يقعد كالاول مفترضا رجلاه اليسرى وجالساعليمها وناصيا  
رجله اليمنى موجهها اصابعها نحو القبلة وواضعا يديه على فخذه وعند مالك التور  
افضل في القعدتين ووافقه الشافعي في الاخرة لما في الكتب الستة سوى صحيح مسلم  
من حديث ابي حميد الساعدي كنت احفظكم لصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الان قال فاذا جلس في الركعتين جلس على رجلاه اليسرى ونصب اليمنى واذا جلس  
في الركعة الاخرة اخر رجلاه اليسرى وقعد على شقه متوركاً وسلم وفي لفظ البخاري

واذا جلس في الركعة الاخرة قدم رجلاه اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته  
وبعد التشهد الاخير يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وهو سنة عند ناويبي تاركها  
وليست بواجبة وعليه الجمهور خلافا للشافعي لان كل من روى التشهد عن النبي صلى  
الله عليه وسلم لم يذكرها فيه وقد قال ابن مسعود وجابر وابن عباس يعلمنا التشهد  
كما يعلمنا السورة كذا ذكره الشافعي وقد ورد انه عليه الصلوة والسلام قال اذ صلى  
احدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يبدع بعد  
بما شأناه ابوداود والترمذي وقال حديث صحيح وفي رواية البيهقي والحاكم اذا تشهد  
احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم  
محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترجت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وسئل  
محمد بن الحسن عن كيفية الصلاة فقال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم  
وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وهذا الصح الفاط الصلوة وقد اخرج اصحاب الكتب الستة  
قال الكرخي والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلوة واجبة مرة في العمر على الانسان  
قلت لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وهو اعم من ان يكون  
خارج الصلوة ودخلها وقال الطحاوي يجب عند سماع اسمه في كل مرة وهو الصحيح  
كذا في المحيط ويتداخل في المجلس وقال القاضي عياض وقد شذ الشافعي فقال من لم  
يصل عليه فصلوته فاسدة ولا سلف له في هذا القول ولا سنة يتبعها وينشع  
عليه فيه جماعة منهم الطبري والقشيري وخالفه من اهل مذهبه الخطابي وقال لا علم  
له فيها قدوة وما روى عنه عليه الصلوة والسلام لا صلوة لمن لم يصل علي فضفه  
اهل الحديث كلهم وعلى فرض صحته ثمنها كاملة اولن لم يصل علي في عمره وكذا ما جاء  
في حديث ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة لم يصل علي فيها وعلى  
اهل بيتي لم يقبل منه وهذا احتجف بجابر الجعفي مع انه قد اختلف عليه في رفضه ووقفه  
ويدعو بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بما لا يسأل من الناس لما من  
قوله عليه الصلوة والسلام في صحيح مسلم ان هذه الصلوة لا يصل فيها شي من كلام  
الناس انما هي للتيسير والتسهيل وقراءة القرآن اي ونحوها من سائر الادعية والاذكار  
فلو قال اللهم ارزقني من بقلها وقتايبها وقومها جاز ولو قال اعطني بقلها وقتا  
وقوما فسدت صلوة ان لم يقعد قدر التشهد وان قعدت وخرج به عن  
الصلوة وعند الشافعي يجوز ان يدعو بما شأنا مطلقا والاول ان يدعو بالادعية  
المأثورة منها قوله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ احدكم من التشهد الاخر فليستعوذ  
بالله من اربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والمات ومن شر  
المسيح الدجال ومنها قول عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو في الصلوة يقول



اللهم اني اعوذ بك من المأثم والمغرم متفق عليه ومنها قول ابى بكر الصديق قلت يا رسول  
الله علمني دعاء دعوية في صلوتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب  
الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم متفق عليه ومنها قول  
علي كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبر ثم قال وجهت وجهي لاني قال ثم يكون  
اخرا ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما  
اعلنت وما اسرفت وما انت اعلم به منياتي المقدم وانت الموفق لا اله الا انت رواه مسلم  
قول معاذ اخذ بيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني لا حبك يا معاذ فقلت وانا  
احبك يا رسول الله قال فلا تدع ان تقول في كل صلوة رب اعني على ذكرك وشكرك وحسن  
عبادتك رواه ابوداود والنسائي والحاثلان يدعون عندنا وعند مالك بما يستقبل عليه  
من الناس خاصة كسؤال الرحمة والمغفرة والعافية والتعوذ من الفتنة والحنة واطلقة  
الشافعي وكذا مالك في رواية لقوله عليه الصلوة والسلام ثم ليخير احذركم من الدعاء  
اليه فيدعوه رواه الترمذي وابن ماجه في حديث التشهد قلنا يعارضه حديث ان  
صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس وما لا يستقبل سوا الله منهم فهو كلامهم  
ويقدم عليه لانه مانع وذلك مبيح ثم يسلم عن عينه بنية من ثمة من البشر والملك  
وتنقطع التسمية بتسليمة واحدة فقبل الثانية سنة واحدة والواجبة ثم عن يساره  
لكل اي بنية من هناك لان الصلوة لما اشتغل بالمناجاة كان كالغائب عن من معه  
فيسلم عليه عند فراغه وقال مالك يسلم الامام والمنفرد بتسليمة واحدة تلقا وجهه  
يبل الى الشق الايمن وهو مروي عن ابن عمر وعائشة ولنا ما روى اصحاب الستة اربعة  
عن ابن مسعود وصححه الترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن عينه  
السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض خده <sup>اليمين</sup> وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى  
بياض خده الايسر والوتر بين يديه في جانبه اي يمينه كان او يساره وفيهما ان حاذاه  
ان المجازي ذو حظ من الجانبين وهو قول محمد ورواية عن ابي حنيفة وانقصر بويوسف  
على نيته في التسليمة الاولى فقط والمنفرد بين يديه للملك فقط لانه ليس معه غيره وقيل  
لا ينوي مطلقا لانه يشيخ اليهم ويحمر بهم وهو فوق النية ثم يسلم المأموم مع امامه  
ويحرم معه عند اي حنيفة تحقيقا للتناوبة وقال يسلم ويحرم بعد امامه ولا دلا في  
قوله عليه الصلوة والسلام اذا كبر فكبروا والخلاف في الجواز وعن ابي حنيفة يسلم المأموم  
بعد الامام ويحرم معه ووجه الفرق ان الاحرام شروع في العبادة والسلام خروج عنها  
ويستحب المبادرة في الاول دون الثاني **فصل** يجهر الامام وجوبا في الجمعة والعيد  
اي في صلواتهما لما رواه الجماعة البخاري من حديث النعمان بن بشير ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في يوم الجمعة والعيد بسم الله ربك لا على وهل اتيك  
حديث الفاشية وقال النوري واجمع المسلمون على كونها ركعتين يجهر فيهما

والجهر لما روى ابوداود عن ابن عامر قال كنت اقد بر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة  
في السفر فقال لي اعلمك خير سورتين قرأ يا فعلمني قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب  
الناس قال فلم يري سررت بهما جدا فلما نزل لصلوة الصبح صلى بهما واول العشاين  
لما روى البخاري عن جابر بن مطهر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تقرأ المغرب بالطور اي بسورة الطور كلها وبعضها ولما روى ايضا عن البراء قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ باليتين والزيتون في العشا فاسمعت  
احدا احسن صوتا منه وهذا كله مجمع عليه وتظاهرت به الاحاديث الصحيحة ادا  
قيد لما قبلها من الصلوات الثلاث وقضا لما روى مالك في الموطا عن زيد بن اسلم  
قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة تذكروا نومهم وقيامهم  
وصلواتهم وانه صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس ان الله قبض ارواحنا ولو شأنا  
ردنا فاذا اردنا احدكم عن الصلوة ونسيها ثم فرغ اليها فليصلها كما كان يصليها  
في وقتها وروى محمد بن الحسن في كتابه الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم  
التخفي قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يحرسنا الليلة فقال  
رجل شاب من الانصار انا يا رسول الله احرسكم فخرسهم حتى اذا كانوا في الصبح  
غلبته عينه فاستيقظوا الى بحر الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم فتوضا وتوضا اصحابه وامر المودن فاذا ن صلى ركعتين ثم اقيمت الصلوة  
فصلى الفجر باصحابه وجهر فيها بالقرأة كما كان يصلي بها في وقتها وروى مسلم عن ابي  
قادة في قصة نومهم عن صلوة الفجر قال ثم اذن بلال بالصلوة فصلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغدوة فصنع كما كان يصنع كل يوم غير  
اي لا يجهر الامام في الظهر والعصر وثلاثة المغرب واخري لصحبا لما روى البخاري  
من حديث عمر قال قلنا لحجاب بن ادرت هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقرأ في الظهر والعصر قال نعم قلنا لم كنتم تعرفون ذلك قال باضطراب لحيته وتقدم  
انه كان يسهن الالية واليتين احيانا وروى عبد الرزاق في مصنفه عن مجاهد  
واي عبيدة انها قال صلوة النهار عجا اي لا قرأة مسموعة فيها قال صاحب الهداية  
ونجفها الامام في الظهر والعصر وان كان بعرفة لقوله عليه الصلوة والسلام  
صلوة النهار عجا واختلف في رفعه ووقفه علي بن عباس قال النوري عن ابي هريرة  
رفعه من جهر بالقرأة في صلوة النهار فارموه بالبعر ويقولان صلوة النهار عجا  
ثم قال انه باطل لا اصل له لكن روى بن شاهين عن ابي هريرة قال اذا رايت من يجهر  
بالصلوة في صلوة النهار فارموه بالبعر وذكر ابن ابي شيبة عن يحيى بن ابي كثير قال  
يا رسول الله ان ههنا قوما يجهرون بالقرأة في النهار فقال ارموهم بالبعر وروى  
عن عمر ان رجلا جهر بالقرأة نهارا فدعاه فقال ان صلوة النهار لا يجهر فيها بالقرأة



فاسر قراتك رواه ابن ابي شيبة وقال صاحب الهداية وفي عرفة خلاف مالك وهذا غير  
معروف عند اصحابه والمنفرد خير ان ادى ما يجهر الامام فيه لا فيما يخافت فيه ايضا  
كما يروى اطلاق المتن وانما يسر لا نه غير محتاج الى اسماع غيره بخلاف الامام ومع هذا الجهر افضل  
ليكون على هيئة الجماعة وخافت حتماي وجوبا ان قضى ما يجهر الامام وفي الهداية هو  
الصحيح لان الجهر يختص اما بالجماعة حتما او بالمنفرد في الوقت تخيرا ولما يوجد احدهما  
واختار شمس ائمة ونحو الامام وجماعة من المتأخرين ان حكم المنفرد ان قضى  
حكمه ان ادى في التحجير وافضلية الجهر لان القضاء يكون على وفق الادلالة القاضي  
خان وهو الصحيح وقال صاحب الذخيرة هو الاصح واجيب عن استدلال صاحب الهداية  
بمنع المحصر لجواز ان يكون للجهر تخيرا بسبب اخر وهو موافقة الاداء او ادى الجهر عند  
ابي جعفر الهندواني واي بكر محمد بن الفضل اسماع غيره اي اسماعه مغايرا واحدا  
وهو الذي يكون بقربه فضا ليصح قوله ادى واقصو الجهر ما تجاوزته وادى الخافضة  
اسماع نفسه اي فقط عندهما ايضا وعلى هذا يكون اقصى الخافضة اسماع غيره فيرجع  
حاصله الى ادى الجهر ولهذا لم يذكر في الهداية لفظ ادى في الموضفين ولا يبعد ان يقال  
المراد بانها ادى ما يطلق عليهما ولا مفهوم له في جانب الخافضة هو الصحيح لان حركة  
اللسان بدون الصوت لا تسقى قراءة لا لغة ولا عرفا وقال الكرخي ادى الجهر ان يسمع  
نفسه وادى الخافضة ان يصح الحروف لان القراءة فعل اللسان وكذا بقائمة الحروف  
لا بالسماع لا نه فعل الاذن وفيه ان الحرف صوت يعقد على مخرج محقق او مقدر  
ولا يتحقق بدون السمع وغيره يكون خاطرا او خيالا وكذا الخلاف في كل ما يتعلق بالنطق  
كالطلاق والصفاق والاستتار وغيرها كالشرط في الطلاق والعتاق والتسمية للذبيحة  
والتلاوة للسجدة والادعاء بالقبول في البيع والنكاح وامثالها وسنة القراءة في السفر  
عجلة اي حال كونه ذا عجلة الفاعلة مع اي سورة تنالها روى البخاري عن البراء ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقرأ في الصلوات احدى الركعتين باليتين والزيوتون  
واما اي حال كونه ذا امن غير مستعجل نحو البروج مع الفاعلة لان مراعاة السنة  
بذلك مع التحفيف وفي الحضر عطف على السفر استحسنوا اي استحبا العلماء في غير  
الضرورة طوال الفصل في الفجر والظهر والحق الظهر بالفجر لمساواة اياه في سعة الوقت  
وقال في الاصل اودوته لما روى عن عمر انه كتب الى ابي موسى ان اقرأ في الظهر باو ساط الفصل  
ولان وقت الظهر وان كان منقسما الا انه وقت اشتغال الناس في مهماتهم بخلاف  
الصبح وسمي مفصلا لكثرة فصوله وهو السبع السابغ واو ساطه في العصر والصبح  
وقصاره في المغرب لما روى عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن علي بن  
زيد بن جذعان عن الحسن وغيره قال كتب عمر الى ابي موسى ان اقرأ في المغرب بقصار  
المفصل وفي الصبح باو ساط الفصل وفي الصبح بطوال الفصل والعصر كالصلوات في استنها

التأخير فيلحق بها في التقدير وروى مسلم من حديث جابر بن سمره ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف وكان صلواته تخفيفا وروى ايضا من حديث ابي برزة  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر ما بين الستين الى المائة آية ولفظ  
ابن جابر بالستين الى المائة وروى النسائي عن سليمان بن يسار عن ابي هريرة انه  
قال ما رايت اثنيه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم من قلان قال سليمان  
كان يطيل الركعتين الاوليين من الظهر ويخفف الاخرين ويخفف في العصر  
ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ويقرأ في الصبحا وسط المفصل ويقرأ في الضحى بطوال  
المفصل قال النووي استاده حسن ومن الجرات طوال البروج قاله الحلواني وغيره  
من اصحابنا وقل من سورة القتال وقل من قاف وقل من الجاثية وقل من الفتح ثم  
اوساط الى ما يمكن ثم قصار الى اخرها اي خال القران وفي الضرورة يقرأ بقدر الحال من  
العجلة والاقامة وقد روى له عليه الصلوة والسلام قران المصودتين في الفجر وكه عندنا  
وعند مالك تعيين سورة اي غير الفاعلة لصلوة من الصلوات واستحب الشافعي  
قراءة سورة السجدة وهل ادى في فجر كل جمعة وسبح اسم ربك الاعلى والفاشية في صلوة  
الجمعة وقال الطحاوي والاسيحاوي الكراهة فيما اذا اعتقد ان الصلوة لا يتغير بها  
واما اذا لم يعتقد ذلك ولازمها سهولتها عليه او بتركها بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم  
ايها لقرأة سبح وقل يا ايها الكافرون والادخال في التوراة الكافرون والادخال  
في سنة الفجر والمغرب وركعتي الاحرام وصلوة الطواف على ما ورد وقراءة السجدة  
وهل ادى في بعض الاحيان في فجر الجمعة فلا يكره بل يكون حسنا وتركه مطلقا غير مستحسن  
وانما يشترط ان يقرأ غير احيا نال الله يظن الجاهل او غيره لا بحري وينصت الموتى  
ولا يقر اسوا كانت الصلوة جهريه او سرية لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا  
له وانصتوا وروى البيهقي عن احمد بن حنبل انه قال اجمع الناس على ان هذه الآية في  
الصلوة وروى البيهقي عن مجاهد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصلوة  
فسمع قراءة فتى من الانصار فنزل وروى الدارقطني عن ابي هريرة تزلت في رفع  
الاصوات وهم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا روى ابن ابي شيبة في المصنف  
ومحمد بن الحسن في الموطا والطحاوي في معانيه له تار وروى ابو داود في سننه من خذ  
اي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به وفيه واذا قرأ  
القران فانصتوا وكذا رواه النسائي وروى مسلم في غير صحيحه من حديث ابي موسى  
الاشعري اذا كبر الامام فكبروا واذا قرأ فانصتوا وفي الاصل القراءة خلف الامام في  
صلوة لا يجهر فيها هل كرهه اختلف فيه المشايخ فبعضهم قالوا لا يكره اي عند الميتة الثلاثة  
وايه مال الامام ابو حفص وبعض مشايخنا قالوا على قول محمد لا يكره وعند ابي حنيفة  
واي يوسف يكره كذا في الخلاصة فوجه عدم الكراهة الاحتياط لعدم الآية والحديث



المطلقة واختلاف الآية حتى قال الشافعي بطلان صلوة المقتدي ان لم يقرأ الفاتحة مطلقا  
وقال مالك بوجوب القراءة عليه في السرية فدل على ان المراد بالقراءة قراءة غير الفاتحة  
وبه يبطل قول من قال ان القراءة عند عدة من الصحابة تفسد الصلوة والمحققان منع  
المقتدي عن القراءة ما تفرع عن ثمانين تفرعا من كبار الصحابة لكن القول بالفساد فاسد  
او يحول على ما عدا الفاتحة او على الجهر المشوش للامام وغيره ووجه الكراهة ما روى محمد  
في موطايه ان سعد بن ابي وقاص قال روت الذي يقرأ خلف الامام في فيه جرة ورواه عبد  
الرزاق في مصنفه الا انه قال في فيه حجر وفيه ان يمكن تحمله على الجهرية بل يتعين لان هذا  
محمد جواز في السرية وروى محمد ايضا عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل هل يقرأ احد  
مع الامام قال لا اذ صلى احدكم مع الامام فحسبه قراءة الامام وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام  
وروى سفيان الثوري وشعبة واسرايل بن يونس وشريك وابو الاوصب  
وسفيان بن عيينه وجرير بن عبد الحميد عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد  
عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل من كان له امام فقرأ الامام له قراءة وروى احمد  
في مسنده عن ابي الزبير عن جابر مرفوعا والحاصل ان المذهب عندنا انكفاؤه بقراءة امامه  
وكراهة قراءته اما الاكتفاء فلقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأ الامام له قراءة  
رواه ابن ماجه في سننه الا ان في سننه جابر الجعفي وقد روي عن ابي حنيفة انه قال  
ما رايت اكذب من جابر الجعفي ورواه محمد بن الحسن في موطايه اخبرنا ابو حنيفة  
حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة ورواه الدارقطني عن  
ابي حنيفة مرفوعا بالحسن بن عمارة بالاسانيد المذكورة وقال لم يسنده غير ابو حنيفة  
والحسن انتهى وهو غير صحيح قال احمد بن منيع في مسنده اخبرنا اسحاق الا زرق حدثنا  
سفيان وشريك عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأ الامام له قراءة وقال وحدثنا  
عبد بن حميد حدثنا ابو نصير حدثنا الحسن بن صالح عن ابي الزبير عن جابر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا اسناد الاول صحيح على شرط الشيخين والثاني على شرط مسلم واخر  
ابن عدي عن ابي حنيفة في ترجمته وذكر فيه قصة وبها اخرجها الحاكم قال حدثنا ابو محمد  
بن ابي بكر بن محمد بن محمد بن الصيرفي حدثنا عبد الصمد بن الفضل البلخي حدثنا مكي بن ابراهيم  
عن ابي حنيفة عن موسى بن ابي عايشة عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن جابر بن  
عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم ورجل خلفه يقرأ فجعل رجل من اصحاب النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم ينهاه عن القراءة في الصلوة فلما انصرف اقبل عليه الرجل وقال انتهاني  
عن القراءة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنازعنا حتى ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه  
وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من صلى خلف امام فان قراءة الامام له قراءة

وفي رواية لابي حنيفة ان رجلا قرأ خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر  
او العصر او ما اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهاني الحديث قال بعض المحققين  
ويفيد ان اصل الحديث هذا غير ان جابر روى على الحكم فقط تارة والمجمع اخرى وتضمن  
رد القراءة خلف الامام لانه خرج لا يبيد النهي الصوابي عنها مطلقا في السرية والجهرية  
خصوصا في رواية ابي حنيفة ان القصة كانت في الظهر والعصر اباحة فعلها  
وتركها في عارض ما روى في بعض روايات حديث مالى نازع القران ان قال انه لا بد  
فالفاتحة وكذا ما رواه ابو داود والترمذي عن عبادة بن الصامت قال كنا خلف رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقلت عليه  
القراءة فلما فرغ قال لعلكم تقرؤن خلف امامكم قلنا نعم يا رسول الله قال لا تفعلوا  
الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ويقدم لتقدير المنع على الاطلاق عند  
التعارض ولقوة السند فان حديث من كان له امام اصح انتهى ولا يخفى ان دعوى  
تضمنه رد القراءة خلف الامام ومعارضته لما روي الاخره غير تامة لانها في حين المنع  
وعلى فرض تسليمها يقال لما نهاه عنها الجهرية بالقراءة بدليل سماعه لقراءته وقوله عليه  
الصلوة والسلام مالى نازع القران ولا تثبت المعارضة مع مكان التوفيق فيجعل انتهى  
على الجهر بها لاستلزامه المنازعة المذكورة في الحديث والامر بها على السر بدليل قول  
ابي هريرة في حديث قسمت الصلوة اقربا بها في نفسك فلا يتم بهذا التقدير المنع عن  
القراءة خلف الامام مطلقا وانما يفيد المنع عنها مقيدا اما الكراهة لظاهر قول سعد  
بن ابي وقاص وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جرة ورواه محمد بن الحسن عن  
داود بن قيس الفرمدي قال خبرني بعض ولد سعد عنه ورواه عبد الرزاق في  
مصنفه لا نه قال في فيه حجر وقول عمر ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجر ورواه محمد بن  
الحسن عن داود بن قيس عن ابن عجلان عن عمرو ورواه عبد الرزاق ايضا وقول علي  
من قرأ خلف الامام فقد اخطا الفطرة رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما  
عنه ولكن يحسن منه ما رواه الطحاوي عن علي انه كان يامر او يحث ان يقرأ خلف الامام  
في الظهر والعصر في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة سورة وفي الاخرين  
بفاتحة الكتاب واخرج ايضا عن حماد بن سلمة عن ابي حمزة قال قلت لابي عباس  
اقراء والامام بين يدي فقال لا وكذا عن عبد الله بن مقسم انه سأل عبد الله بن عمر  
وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقالوا لا تقرأ خلف الامام في شئ من الصلوات  
وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا تقرأ خلف الامام ان جهر ولا ان خافت  
وفي موطايه بن الحسن عن ابن مسعود نحوه فهذه الاخبار الصريحة المصنوعة  
بالانوار الصحيحة تقتضي اخراج المقتدي على طريقة الشافعي مطلقا وعلى طريقنا  
ايضا من عموم الآية والحديث لانه حص منها مدركا الامام في الركوع اجماعا



والسبوق يقضى فائتته بعد فراغ الامام لانه منفرد فيما سبق فباق بالقرأة ولو كان  
 قرا مع الامام بخلاف ما لو قنت معه فانه لا يقنت فيما يقضى ولو ادرك الامام ثالثة  
 المغرب قضى الاوليين بحلستين يجلس على راس كل ركعة لان ما صلى مع الامام  
 اول صلوته وهو ركعة ويتشهد لموافقة الامام فاذا صلى ركعة اخرى تشهد  
 ثم يصلي اخرى ويتشهد ايضا لانها اخر صلوته وكذا ينصت في الخطبة حاضرها  
 سوا كان قريبا او بعيدا اما انصات السامع لها فلان استماعها فرض لقوله عليه  
 الصلوة والسلام اذا قلت لصاحبك والامام يحط يوم الجمعة انصت فقد لصوت  
 رواه مالك والشافعي وغيرهم واما انصات البعيد فلا حياط في اقامة فرض  
 الانصات وقال بعضهم لا فضل للبعيد ان يشتغل بقرأة القرآن والجماعة في  
 الصلوة الفريضة سنة مؤكدة زاد في المحيط وشربه ما ضيعة لا يرخص لاحد تركها  
 بل لعذر حتى لو تركها اهل مصر يومرون بها فان ايمروا ولا تخلفوا لئلا يتركها من  
 شعائر الاسلام وخصايص هذا الدين فالسبيل اظهاره والزجر عن تركه وقال محول  
 الشامي لسنة سنتان سنة اخذها هدى وتركها ضلالة وهي ما كانت من اعلام  
 الاسلام وشعائره وسنة اخذها فضيلة وتركها الا الى حرج كصلوة الليل ويؤيد  
 قول ابن مسعود من ستره ان يلقي الله عند اسلمه فيلحافظ على هولا الصلوات حيث  
 ينادى بهن فان الله تعالى شرع لنبينا سنن الهدى وانتهى من سنن الهدى  
 ولو انكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا المستخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم ولو تركتم  
 سنة نبيكم لضللتم ولقد رأيتكم وما يتخلف منها الامايق معلوم النفاق ولقد كان  
 الرجل يوتي به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف رواه مسلم وابوداود والنسائي  
 موقوفا ورخصة صاحب الهداية وهو وهم منه وما يؤيد كونها سنة ما ورد في  
 الاحاديث في فضيلة ثواب الجماعة على الفذ كقوله عليه الصلوة والسلام صلوة  
 الجماعة افضل من صلوة احدكم وحده بخمسة وعشرين جزا رواه الشيخان وفي  
 رواية درجة وفي اخرى ضعفا وكقوله عليه الصلوة والسلام صلوة الرجل مع الرجل  
 اذكى من صلوته وحده وصلوة الرجل مع الرجلين اذكى من صلوته مع الرجل وما  
 زاد فهو احب الى الله تعالى رواه ابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث ابي بن  
 كعب وقيل انها واجبة واختاره جماعة من الشايخ ففي النهاية قال عامة مشايخنا  
 ان الجماعة واجبة وفي التحفة ذكر محمد بن عبد الله في غير رواية الاصول ان الجماعة واجبة وقد سماها  
 بعض اصحابنا سنة مؤكدة وهما في المتن سوا وكانه اراد بالسنة المؤكدة كونها قربة  
 من الفريضة وما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان امر بالمؤذن ان  
 يؤذن ثم امر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق برجال مصهم حزم الخطب الى قوم يتخلفون  
 عن الصلوة فاحرق عليهم بيوتهم بالنار رواه الشيخان وليس المراد ترك الصلوة راسا

بدليل قوله في رواية اخرى ثم اني قوما يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فاحرق عليهم  
 وبهذا استدلل من قال بانها فرض عين وهو احمد وداود وعطاب بن رباح وابو ثور وبقره  
 صلى الله عليه وسلم من سمع النداء فلم ياته فلا صلوة له الا من عذر رواه ابن ماجه والحاكم  
 وقال على شرطهما وبقره عليه الصلوة والسلام لا صلوة لجماعة المسجد الا في المسجد رواه  
 ابوداود وصححه عبد الحق قلنا هم ولم يفعل فكان تهديدا لظاهر الشعائر لا كونها  
 فرضا ومعنى لا صلوة له اي كاملة كما قال لا صلوة للعبد الا بق ولا للمرأة الناشئة وقيل  
 انها فرض كفاية وهو قول الكرخي والطحاوي واكثر اصحاب المشافعي لغير ما استدلل به  
 لفرض العين الا ان المقصود من الافتراض اظهار الشعائر وهو يحصل بفعل البعض  
 وهو ضعيف اذا شك في انها كانت تقام على عهد صلى الله عليه وسلم في مسجده  
 ومع ذلك قال في المتخلفين ما قال وهم يتركهم ولم يصدر عنه مثله فمن تخلف  
 عن فروض الكفاية وفي القتيبة تارك الجماعة من غير عذر يجب تعذيبه وياتي الجيران  
 بالسكوت عنه وفي النهاية العذر لحرق الحرج في حضورها قال شمس الائمة والوجه  
 وقال نجم الائمة رجل يشتغل بتكرار الفقه ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا يعذر ولا تقبل  
 شهادته وقال ايضا رجل يشتغل بتكرار اللغة فتقوته الجماعة لا يعذر بخلاف تكرار  
 الفقه قيل جواب الاول فيمن واظب ترك الجماعة تهاونا والتاقي فيمن لا يواظب على تركها  
 وفي المحيط اقل الجماعة اثنان وهوان يكون واحد مع الامام لقوله عليه الصلوة والسلام  
 الاثنان فما فوقهما جماعة بخلاف الجمعة لما سياتي في بابها وكذا ان كانت معه امرأة  
 او صبي يعقل كانت جماعة لا تهما من اهل الصلوة والاولى بالامامة العلم بالسنة اي  
 بالاحكام الشرعية العملية المتعلقة بالصلوة من شرطها واركانها وستنها وادائها  
 اذا كان يحسن من القرأة ما يجوز به الصلوة لقوله عليه الصلوة والسلام يوم القوم  
 اقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سوا فافقههم في الدين فان كانوا في الفقه سوا فافقههم  
 للقران ولا يوم الرجل في سلطانه الحديث رواه الحاكم وسكت عنه الا انه مصول بالحاج  
 بن اراطه من رواه لقوله عليه الصلوة والسلام مروا ابا بكر فليصل بالناس مع ما رووه  
 البخاري من حديث انس ان الذين جمعوا القران على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اربعة كلهم من الانصار ابي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وابو زيد فذكر  
 اكثر قرأة منه رضي الله تعالى عنه حتى قال صلى الله عليه وسلم اقراكم اي لكن لما كانت  
 الصديق رضي الله عنه مشغورا مع غيره في ضبط القرأة وحسن ادايتها قدم عليهم  
 فدل على انه اذا انفارضا لا قرأوا له علم يقدم الا علم لا سيما وقد كان مع هذا اوسع  
 واسبق فكان بها الاولى وحق ويدل على كونه اعلم قول ابي سعيد كان ابو بكر اعلمنا  
 وهذا اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون هو المصول والله تعالى اعلم  
 الا ان قصد الاشارة الى الاستحلاف لمعا يكون مختص على انها واقعة حال وهي عموم



ومن ثم اختار جمع من المشايخ قول أبي يوسف ثم لا قرأ أي الأكثر حفظا أو الأحسن صبطا  
ثم لا ورع والفرق بين الورع والتقوى أن الورع اجتناب الشبهات والتقوى اجتناب  
المحرمات ثم لا سن أي لا كبر سننا أو لا سبق في الإسلام ثم لا حسن خلقنا ثم لا شرف  
نسبنا ثم لا صبح وجهنا ثم لا حسن صوتنا ثم لا نقى ثوبنا ثم يقرع بينهم ويجوز القوم  
أي خيارهم وورد ثلاثة لا ترفع صلواتهم فوق رؤسهم شيئا رجلا قوما وهم له كارهون  
الحديث رواه ابن ماجه عن ابن عباس وفي الخلاصة رجلا قوما وهم له كارهون أن كانت  
الكرامة لفساد فيه أو لا لهم أحق بالإمامة يكره له ذلك وإن كان هو أحق بالإمامة لا يكره  
وقال أبو يوسف أول الناس بالإمامة الأقران رواه الجماعة لا البخاري واللفظ لمسلم عن  
ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم القوم أقروا لهم لكتاب الله فإن  
كانوا في القراءة سوا فاعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سوا فاقدمهم هجرة فإن كانوا  
في الهجرة سوا فاقدمهم سنا ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه وعلى يقده في بيته على تكرمه  
إلا بإذنه وفي رواية سلما كان سنا وفي رواية أسلاما كان سلما ورواه الحاكم وقال عوض  
فاعلمهم بالسنة فافقههم فقها وان كانوا في الفقه سوا فأكبرهم سنا وهو لفظ غريبة  
واسنادها صحيح وروى مسلم ويومكها أكبر كما وروى أبو داود عن أبي قلابة عن مالك  
بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لم لأصاحب له إذا حضرت الصلاة فاذنوا ثم  
اقموا ثم ليومكها أكبر كما وأجيب بان الأقران الصحابة كان هؤلاء فقهوا واعترض بان قوله  
فان كانوا في القراءة سوا فاعلمهم بالسنة يقتضي تقديم الأقران مطلقا وأجيب بانه إذا كان  
الأقران لكتاب الله أعلم بأحكامه كان معصيا للحديث يوم القوم اعلمهم بأحكام كتاب الله  
فان كانوا في ذلك سوا فاعلمهم بالسنة أي بالأحكام الثابتة بها فيحصل أن القارئ  
المفسر مقدم على المحدث ثم لما كانت الهجرة بعد الفتح منسوخة لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا هجرة بعد الفتح أي بعد فتح مكة كما رواه البخاري افتنا الورع مقامها لقوله عليه الصلاة  
والسلام المهاجر من هجر ما حرم الله ورسوله رواه البخاري وغيره والحاصل أنه إذا قد  
الأقران في الحديث لأنهم كانوا يتعلمون القرآن في ذلك الوقت بأحكامه كما روي عن عمر  
حفظ سورة البقرة في اثني عشر سنة فالأقران منهم يكون أعلم وأما في زماننا فقد  
يكون الرجل ما هرا في القراءة ولا حظ له في معرفة الأحكام فالأعلم بالسنة أول من  
يطعن عليه في دينه لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به وقد ورد عن ابن عمر مرفوعا  
اجعلوا عيتكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم رواه البيهقي بسند ضعيف  
وفي رواية أن سرهم أن تقبل صلواتكم فليومكم علما وكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم  
رواه الطبراني وفي رواية الحاكم فليومكم خياركم وسكت عنه وأما قول صاحب الهداية  
لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى خلف غار تقي فكا غا صلى خلف بني فخير معروف  
فان أم عبد أو علي وهو من سكن البادية عربيا كان أو عجميا أو فاسقا أو أعيا

كان حقه أن يقدم أو يوحى وقال مالك لا تصح إمامة الفاسق أو مبتدع أي صاحب  
بدعة وهي ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم  
أو عمل أو حال أو صفة بخواستحسنا وطريق شبهة وجعل ديننا قايما وصراطا مستقيما  
وولد زنا كره وجازا ما كراهه إمامة العبد والعراي وولد الزنا فلان الغالب عليهم  
الجهل والفاسق والمبتدع في أماتهم تعظيمهما وقد أمرنا بأهانتهم والأعيا لجهلهم بالشبهات  
القبلة ونصير تمكنه من التوقي عن الخياسة كما ينبغي حتى لو لم يكن غيره من البصر الفضل  
منه كان هو الولد لأنه عليه الصلاة والسلام استخلف ابن أم مكتوم على المدينة حين  
خرج إلى غزوة تبوك وهو يومئذ كان ضيرا وقد نزل في حقه عيسى وتولى أن جاء  
الأعيا وأما الجواز فلما أخرجه الدارقطني عن مكحول عن أبي هريرة أن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا  
مع كل بر وفاجر وفي رواية لا ي داود عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعا الجهاد  
واجب عليكم مع كل أمير براكا أو فاجرا والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم براكا  
أو فاجرا وان عمل الكبار والصلاة واجبة على كل مسلم براكا أو فاجرا وان عمل الكبار  
والحديث منقطع إذ لم يدرك مكحول بأهيرة لكنه حجة عندنا وفي رواية سيبك من  
بعدي ولاية البربره والفاجر بجور فاسمحو له وأطيعوا فيما وافق الحق وصلوا  
وبراهم فان احسنوا فلكم ولهم وان أساؤا فلكم وعليهم ثم صاحب الهوى أن كان هو  
يكفره لا يجوز الصلاة خلفه وان كان لا يكفره يجوز ويكره كذا في المحيط وروى محمد عن  
أبي حنيفة وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا يجوز ويخطئ شمس البينة الحلبي  
أنه يمنع من الصلاة خلف من يخوض في علم الكلام وينظر صاحب الأهواء كانه بناء  
على ما عن أبي يوسف أنه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم وان تكلم بحق قال الهندواني يجوز  
أن يكون مراده من ينظر في دقائق علم الكلام وبناء في المجتنب على ما عن أبي حنيفة  
حين رأى ابنه حمادا ينظر في علم الكلام فنهاه فقال رأيتك تنظر في الكلام وتنهاه فقال  
كنا تناظر وكان علي ورسنا الطير مخافة أن يزل صاحبنا وانتم تناظرون وتريدون  
زلة صاحبكم ومن أراد زلة صاحبهم فقد أراد أن يكفره فهو قد كفر قبل صاحبه فهذا  
هو الخوض المنهي عنه وهذا المتكلم لا يجوز الاقتداء به جماعة النساء وحدثني أي كاره  
جماعة النساء بامام منهن لأن اجتماعهن قل ما يخلو عن فتنة بهن ولما روي عنه  
عليه الصلاة والسلام بيونتهن خير لهن لو يعلمن وبه قال مالك خلافا للشافعي  
فان فعلن أي صليين جماعة تقف الإمام أي أمامتهن وسطهن يسكن السنين  
وينفخ أي في صفهن ولا يتقدم عليهن ويجوز تذكير يقف بناء على لفظ الإمام  
فانه مصدر بمعنى المفعول أي المقتدى به ويستوى فيه المذكر والمؤنث فاندفع قول  
الشارح وهو بالثناة الفوقية في أوله لأن فاعله الإمام وهو مؤنث حقيقي وقد روي



عبد الرزاق والدارقطني عن ربيعة الخفيع ان عايشة رضي الله تعالى عنها امتنعت  
وقامت يدينهن في صلوة مكتوبة ولفظ الدارقطني والبيهقي فقامت بينهن وسطا  
قال النووي في الخلاصة اسناده صحيح وروى عبد الرزاق والدارقطني وصححه النووي  
عن حميرة بنت حصين قالت امتنعت سلمة في صلوة العصر فقامت بيننا قال في شرح  
المجمع فعلم كذلك حين كانت جماعتهن مستحبة ثم نسخ الاستحباب اقول لا يظهر  
ان الكراهة محمولة على ظهورهن وخروجهن والجواز على تستترهن في بيوتهن  
وحضور الشابة اي وكما كره حضور الشابة كل جماعة لحوق الفتنة والهجور اي  
وحضور العجوز الظهر والعصر بخلاف الفجر والمغرب والعشاء والعيد فانها لا بأس  
عند اي حنيفة بحضور العجوز لها وعندهما لا بأس بحضور العجوز للصلوة كلها لعدم  
الرغبة فيها ولا ياتي حنيفة ان قوة الشهوة توقع في الفتنة غير ان الفتنة في الفجر والعشاء  
نايمون وفي المغرب بالطعام مشغولون وفي العيد في سعة الجبانة عن النساء  
معتزلون وكان هذا في زمنه رضي الله عنه واما في زماننا فكثر انتشار النساء في وقت  
المغرب والعشاء واختار منع العجوز عن حضور الجماعة في جميع الاوقات فضلا عن  
الشابة لما روى البخاري عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عايشة انها قالت لو ادرى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنهون كما منعت نساء بني اسرائيل  
قلت لعمرة او منهن قالت نعم ولقول عايشة ترفعه ايها الناس انهوا نساءكم عن لبس  
الزينة والتختر في المساجد فان بني اسرائيل لم يلحقوا احتيل ليس نساؤهم الزينة  
وتختر واذا في المساجد رواه ابن عبد البر في التهذيب ويقتدي المتوضي بالهجرة وقد  
تبدل بالمتهم عند اي حنيفة واي يوسف خلا فالحمد لان المتوضي قوي حالا  
وبناء الاقوى على الاصناف لا يجوز ولهما ما روى بود اود والحاكم وقال على شرط  
الشيخين عن عمرو بن العاص قال اختلفت ليلة باردة وانا في غزوة ذات السلاسل  
فاشفقت ان اغتسلت ان اهلك فتممت وصليت باصحا في الصبح ثم اخبرت النبي  
صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يقل شيئا وفي البخاري وام ابن عباس وهو ميتهم ويقتدي  
بالفاسل بالما سح لان المسح كالغسل سوا كان على جيرة او خوف والقاير بالقاعد  
الذي يركع ويسجد وبه قال مالك والشافعي وقال محمد واحمد واسحاق لا يقتدي  
القاير بالقاعد وهو القياس لان اقتد القاير بالقاعد اقتد اكامل الحال بناقصها  
ولما في الصحيحين عن عايشة قالت اشتكى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فدخل عليه ناس من اصحابه يعوده ونه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جالسا فصلوا بصلاته قياما فاشار اليهم ان اجلسوا فجلسوا فلما انصرف قال انما  
جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا فصلوا  
جلوسا ولنا ان هذا منسوخ باخر فصله عليه الصلاة والسلام وانما يؤخذ بالآخر

فالاخر من فعله عند التعارض وهو ما في الصحيحين من حديث عايشة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم امر في مرضه الذي توفي فيه ابا بكر ان يصلي بالناس فلما دخل ابو بكر في  
الصلوة وجد صلى الله عليه وسلم من نفسه خفة فخرج يهادي بين رجلين ورجلا  
تخطان في الارض فجاء مجلس عن يسار ابي بكر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي  
بالناس جالسا وابو بكر قايما يقتدي ابو بكر بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ويقتدي الناس بصلوة ابي بكر وليس معنى هذا الحديث ان ابا بكر كان اماما للناس  
لان الصلوة لا تصح بامامين ولكن مضاه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام ولهذا  
وقف على يسار ابي بكر وابو بكر كان يبلغ الناس فسر ذلك الرواية الاخرى في الصحيح  
وهي وابو بكر يسمع الناس التكبير اي تكبير النبي صلى الله عليه وسلم واذا كان الامم كذلك  
فقوله فلما دخل ابو بكر في الصلوة مضاه ارا د خوله او قاريه ولا يلزم قطع الصلوة  
بعد شروعه والالتقال بالنية كما قال به الشافعي لكن يشك في قول ابن عباس لما مرض  
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وابو بكر يصلي بالناس فقرا من حيث انتهى اليه  
ابو بكر رواه ابن ماجة وغيره فيجعل على الخصوصية وانه ليس المتقدم على الامام بسايع  
الا في حقه صلى الله عليه وسلم وذكر البيهقي في المعرفة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
صلى الظهر يوم السبت او لاحد في مرض موته جالسا والناس خلفه وهي اخر  
صلوة صلاها اماما وصلى بابو بكر الركعة الثانية صبح يوم الاثنين ما مومنا ثم اتم  
لنفسه وفي السير الكبير عن عايشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في مرض موته الذي توفي فيه خلف ابي بكر قاعدا قال الشافعي وغيره ان صحته هذه الرواية  
كان ذلك مرتين مرة صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وراي ابي بكر ومرة صلى ابو بكر  
والحاصل ان الناس اختلفوا فيما اذا صلى الامام جالسا فقالت طائفة يصلون قعودا  
اقتدابه واحتجوا بحديث عايشة وانس واذا صلى جالسا يصلوا جلوسا اجمعون  
وقد فعله اربعة من الصحابة جابر بن عبد الله وابو هريرة واسيد بن خبير وقيس بن  
مهد وقال كثراهل العلم يصلون قياما ولا يتابعونه في الجلوس وبه قال ابو حنيفة  
ومن تابعهما وقالوا نسخ ذلك الحديث بما قدمناه وقال محمد بعدم جواز اقتد القاير بالقا  
رادعي ان ذلك من خصايصه وهو لا حوط ويقتدي المومي من او ما هموزا وقد تبدل  
بالمومي لا ستوا حالهما ويستثنى من ذلك اذا كان الامام مضطجعا والموت قايما او قاعدا  
لقوة حال القاير والقاعد على المضطجع لان القعود مقصود كالقيام بدليل وجوبه  
عند القدرة عليه ويقتدي المستقل بالمقترض لما روى اصحاب السنن اربعة عن ابي  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف انت اذا كان عليك امر او خرون الصلوة  
قلت يا رسول الله فاذا اتممت في الصلوة لوقتها فان ادركتها معهم فصل فانها  
لك نافعة لا يقتدي رجل بامرأة او صبي اما المرأة فلما روى عبد الرزاق في مصنفه عن

فعلى



سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن ابي عمر عن ابن مسعود قال كان الرجال والنساء في بني اسرائيل يصلون جميعا فكانت المرأة تلبس القالبين فتقوم عليهما فتواعد خليلها فالتفت عليهن الحيض فكان ابن مسعود يقول اخرهن من حيث اخرهن الله قيل لما التفتا لسان قال رجل من خشب تتخذها النساء ينشرفن الرجال في المساجد وفي القبا كان شيخنا الصدر سليمان يرويه الحرام الخبايا والنساء جبال الشيطان فاخرهن من حيث اخرهن الله ويعزوه الى مسند رزين قال لقاضي بوز يد حيث اسم مكان ولا مكان يجب على الرجل تأخيرها عنه لا مكان الصلوة فلا يجوز الاقتداء بها واما امامة الصبي فقال بعضهم يجوز اقتداء البالغ بالصبي في التراويح والتوافل المطلقة لان كلاهما نقل في ذاته ولو لم يضره بعارض الشرع لا يخرج عن اصل وصفه والمختار عدم الجواز لان نقل البالغ مضمون بحب قضاؤه بافساده ونقل الصبي غير مضمون بحب قضاؤه بافساده فكان نقل البالغ اقوى من نقل الصبي ولو اقتدى صبي بصبي جاز لان الصلوة متحدة وطاهري ولا يقتدي طاهر والمراد به من لا عذر له بمعد ولا يري بمن له عذر من سلس البول ونحوه لان المذنب يصل مع الحدث حقيقة وانما جعل حدثه في حكم العدم للحاجة الى الادفان كان اضعف حاله من الطاهر ولذا الرزالي عذر المذنب وراثا الصلوة لا يبنى عليها لا نه بناء القوي على الضعيف وفي المسئلة خلاف الشافعي وزفر ولو اقتدى بمعد ولم يعد ان اتخذ عذرهما جاز وان اختلف لا يجوز ولا قاري بامي وهو من لا يحسن اية لقوة حال القاري وكذا ابي باخرس لقدره الامي على التحريم بخلافه واللفظ فوق الايمان ولايس بصاد ولا غير مومي بمومي بحذف الهزة تخفيفا كما في اطف سراجك وانما لا يجوز اقتداء بهما لقوة حالهما على حال العادي والمومي ولا مفترض بتسفل وبه قال مالك والحمد واجاز النسا اقتداه به لما في الصحيحين من حديث جابر ان هذا كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء الاخيرة ثم يرجع الى قومه فيصلون بهم تلك الصلوة ولفظ البخاري فيصلون بهم الصلوة المكتوبة واما ما في الصحيحين من حديث اشرا بن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ولو جاز اقتداء المفترض بالتسفل لما شرع صلوة الخوف مع التناهي بل كان الامام يصلي بكل طائفة صلوة كاملة واجيب عن حديث معاذ بان النية امر لا يطلع عليه الا بخبر الناوي فجاز ان معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم بنية التسفل ليتعلم منه سنة الصلوة ويتبرك بالصلوة خلفه ثمرات قومه فيصلون بهم الفرض ومع لا حتمالا يتم استدلال ومن المعلوم ان حمل فعل الصحابي على الوجه المتفق عليه اول من حملة على المختلف عليه وروى احمد في مسنده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ اما ان تصلي معي واما ان تخفف عن قومك ومضاه اما ان تصلي الفرض معي ولا تصلي بهم واما ان لا تصلي معي الفرض حتى ينتظروك قال ابن تيمية في المستقى وهو من اكابر الحنابلة فيه دلالة على منع اقتداء المفترض بالتسفل لا يدل على انه متى صلى معه

استنعت امامته اي للتقسيم الحاضر وبالاجماع لا تمتنع امامته لصلوته النقل معه فعلم ان الذي كان يصلي معه مع النبي صلى الله عليه وسلم نقل ومفترض عطف على التسفل اي لا يقتدي مفترض بمفترض فرضا اخر لان الاقتداء شرك في التحريم المقرو بالنية وموافقة في الاقتداء بالبدنية ولما روى اصحاب السنن عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الايعة ضمنا والمؤذنون امننا اللهم ارشد الائمة واغفر للمؤذنين قال صاحب الحرمين معني الضمان الحفظ والرعاية فتعني الحديث والله تعالى اعلم ان الامام حافظ ومراع لصلوة من اقتدى به صحة وفساد ونوضيحه انه يسري فساد صلوة الامام الى صلوة المأموم عندنا وجعله مالك والشافعي يتعاله في صورة الموافقة في الفساد والصحة لقوله عليه الصلوة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به اي ليوافقه في فعله ويتابعه فيها وفيما عدا ذلك صلوة كل منهما في الصحة والفساد مضافة الى اجتماع شرائطها واركائها وعدم اجتماعهما ولنا ظاهر قوله عليه الصلوة والسلام الامام ضامن رواه ابوداود والترمذي وانما يكون ضامنا اذا اتفقت صلواته صلوة المقتدي لتصح بصحتها وتفسد بفسادها فيكون اتحاد الصلوتين شرطا في صحة الاقتداء اما فيه بناء الاصح على اقوى كاقتران التسفل بالمقتضى على ما لا يخفى وصرح ما رواه عبد الرزاق في مصنفه ان عليا رضي الله عنه صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء فاعاد وامرهم ان يعيدوا وان عمر رضي الله تعالى عنه صلى بالناس وهو جنب فاعاد ولم يعيد الناس فقال له علي قد كان ينبغي لمن صلى معك ان يعيد فرجعوا الى قول علي قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي وقد روى ليسهقي والدارقطني عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فاعاد واعادوا والحديث مرسل والراوي عن سعيد ابوجابر البياض ضعيف ويفسد اقتداء مسيق بغيره مطلقا اعني سواء كان مثله او احقا واما ما وكذا بعكسه بان يقتدي الغير به لانه في حكم المقتدي من وجه وفيه خلاف للشافعي واجاز الشافعي القضا خلفا لادامع الكراهة هذا ولو اقتدى بالامام في المسجد عن بعد يصح ان المريشبه عليه حال امامه لان المسجد مع بناء اطرافه كبقعة واحدة ولو كان على سطح دارة بجانب المسجد لا يصح اختلاف المكاتب الا اذا كان على راس الحائط وفي الخلاصة ولو كان على دكان خارج المسجد متصل بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف لان اتصال الصفوف يصير كبقعة واحدة فلو كان على الطريق واحدا لا يثبت الاتصال ولو كان ثلاث يثبت لان الثلاث جمع صحيح ولو كان اثنا قال محمد حكمها حكم الواحد وقال ابو يوسف حكمها حكم الثلاث والله اعلم والامام لا يطيلها اي الصلوة باطالة القراءة ونحوها لما في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم



الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاؤ في لفظ لمسلم الصغير والكبير والضعيف والمريض وذو الحاجة ولقول ابي مسعود الانصاري جابر بن جابر الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لا اكد الصلاة مما يطول بنا قلان قال فما رايت النبي صلى الله عليه وسلم في موعظة اشدد غضبا من يومئذ فقال يا ايها الناس ان متكم منقرين من صلى بالناس فليضعف فان فيهم الكبير والضعيف وذو الحاجة رواه الشيخان وفي لفظ البخاري والمريض ولقول عثمان بن ابي العاص اخراعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امت قوما فاخف بهم الصلوة وفي لفظ ابي جابر قوما فليضعف فان فيهم الكبير وان فيهم الضعيف وان فيهم المريض وان فيهم ذو الحاجة واذا صلى احدكم وحده فليصل كيف يشاء رواه مسلم ولقصة معاذ و قول رسول الله صلى الله عليه وسلم له ان زيد ان تكون فتا نايام اذا امت بالناس فاقرأ بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الا على واقرا باسم ربك والليل اذا يغشى رواه الشيخان وفي لفظ لمسلم فافتح سورة البقرة فاخرف رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف للحديث وفي لفظ لابي داود يامعاذ لا تكن فتانا فانه يصلي وراك الكبير والضعيف وذو الحاجة والمسافر ولا يطيل قراءة الركعة الاولى على قراءة الركعة الثانية الا في صلوة الفجر نهارا وفي وقت غفلة فتطال الركعة الاولى ليدركها من ابطاق حضور الجماعة ولا اعتبار في الزيادة والنقصان بمادون ثلاث ايات لعدم امكان الاحتراز عنه وهذا عند ابي حنيفة و ابي يوسف واما عند محمد فيستحب تطويل الركعة الاولى من الصلوات كلها لما في الصحيحين من حديث ابي قتادة واللفظ للبخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الاوليتين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في الصبح واجيب بان الحديث محمول على الاطالة بالتنا والتصور ثم هذا في الفرائض واما في النوافل فاطالة الثانية غير مكروهة ويقوم الموتر الواحد بالغا كان او صبي على عينه اي يستحب ان يقف عن عين الامام مساويا له عند ابي حنيفة و ابي يوسف وواضعا اصابع رجليه بازاء عقب الامام عند محمد لما روى الجماعة عن كريب بن مولى بن عباس قال لا بن عباس بت عند خالتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ففقت عن يساره واخذني يمينه فادارني من ورائه فاقامني عن يمينه فصليت معه وفي رواية فحصلني عن يمينه وفي اخرى واخذ براسي من ورائي وفي رواية بيدي او عضدي وفيه دالة على ان اقل الجماعة في غير الجمعة واحد ويؤيده قوله عليه الصلوة والسلام الا ثنان جماعة فافوقهما رواه ابن ماجة ويقوم الموتر الزايد على الواحد خلفه اي خلف الامام لما روى الجماعة الا ابن ماجة عن مالك بن انس عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك ان جد

ملكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صننته فاكل منه ثم قال قوموا فلا صل لكم قال انس ففقت الى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس فتصننته بما فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت وراه والعجوز من ورائنا فصلى لنا ركعتين واليتم هو ضيقه بن سعد الحنظلي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولا يبه صحة وعن ابي يوسف يقوم الامام بين الاثنين لما روى مسلم عن ابن مسعود انه صلى بعلقة والا سود فقام بينهما قلنا الا نرد ليل الا باحة والخبر ليل الا فضليه لقول جابر قلم النبي صلى الله عليه وسلم ففقت عن يساره فاخذ بيدي فادارني حتى قاسمني عن يمينه ثم جابره بن صخر فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ بايدينا جميعا فدنا حتى قاما خلفه فمخض من حديث طويل في اخر مسلم هذا لو صح مرفوعا ما روي عن ابن مسعود و ابي يوسف محل على بيان الجواز او على عذر كضيق المكان ويصيف الرجال على قدر مراتبهم ثم الصبيان ثم الغنق وفي نسخة الخنثى بفتح اوله جمع خنثى بالضم كالجمالي جمع جلي ثم النساء لما روى مسلم عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليليني منكم اولوا الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وفي رواية ثلاثا والاحلام جمع حلم وهو ما يراه النائم كني به هنا عن البلوغ لا عن سببه والنهي بضم النون جمع نهية بضمها وهو العقل سمي به لانه ينهي عن المنكر ويصقل صاحبه عن ارتكابها ولقول ابي مالك لا شعري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فاقام الرجال يلونه واقام الصبيان خلف ذلك واقام النساء خلف ذلك رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفي مسند الحارث بن ابي اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصفهم في الصلوة فيجعل الرجال قدام العلمان والعلمان خلفهم والنساء خلف العلمات فان حاذته انثى عاقلة مشتهة في الحال او في الماضي لتدخل العجوز اجبية منه كانت او قبية له او زوجته بأكملها او بعضها بان كان احدهما على الدكان والاخر على الارض وحاذى عضو منه عضوا منها في صلوة مطلقة ذات ركوع وسجود او يد لها وهو الاياما مشتركة تحريرة وادانست صلواته اعلم ان المدرك وهو الذي اتي بالصلو جميعها مع الامام بان تحريره على تحريرة الامام واداه على اديه واللاحق وهو الذي فاتته من اخر الصلوة بسبب نوم او سبق حدث بان تحريره على تحريرة الامام حقيقة واداه فيما يقضيه على اديه تقدير لا نه الترم متابعته في اول الصلوة بالتحريرة ولهذا لا يقرأ فيما يقضيه ولا يسجد لسهوه فيه وتبطل صلواته بتبطل اجتهاده في القبلة والمسبوق وهو الذي فاتته الامام اول الصلوة بان تحريره على تحريرة الامام وليس بانينا اذا ما يقضيه على اديه بل هو منفرد فيه ولهذا لا يقرأ فيه ويسجد للسهر ولا تبطل صلواته بتبطل اجتهاده في القبلة وفي المحيط رجل وامرأة قاما يقضيانا مسبقا به فتخاذيا لم تنسد صلاته لانهما لم يشتركا في صلوة واحدة وان المسبوق



فما يقضى منقرد وان ادرك اول الصلوة واما واحد ثا شرهما يقضيان ما سبقا به  
فتحاذيا فتستد صلواتهما لا حقان واللاحق بمنزلة المصلي خلف الامام وانما تفسد  
صلوة الرجل بالمحاذاة دون صلاة المرأة لتركه التقدم الذي امر به فيما رويناه عن ابن  
مسعود وهو اخرهن من حيث اخرهن الله لانه الخاطب بهادونها ولما في حديث  
انس السابق من انه صف هو وليتم ورا النبي صلى الله عليه وسلم والجمهور من ورايهم  
ولولا ان المحاذاة مفسدة ما تاخرت الجمهور عنهما ولان الانفس ادخلت الصف مكره  
وهذا وجه الاستحسان وفيه بحث ظاهر اذ الظاهر ان افرادها لبيان الفضل  
وجيئذ لا يكون مكرها في حقها فتأمل واما عند مالك والشافعي فلم تفسد صلاة ايضا  
وهو القياس عتبارا بصلواتها حيث لا تفسد لان المحاذاة تقوم بهما ولو كانت علة  
الفساد وهي قايعة بهما لكان الحكم وهو الفساد ثابتا في حقهما اذ الاستواء في الصلاة  
يقتضي الاستواء في المصلي ولما لم تفسد صلاة تهادلا انها ليست بفسدة لصلاة  
واما محاذاة الامر فصرح الكل بعدم افسادها الا من شذذ ولا يمتسك له في الرواية  
لما صرحوا به ولا في الدراية لتصريحهم بان الفساد في المرأة غير معلول بعروض شهوة  
بل هو لترك فرض المقام وليس هذا في الصبي ان نوى ما متها اي اذا ايقنت محاذية  
لا يلزم الفساد من جهتها فلا بد له من التزامه كالمقتدى لا بد له من نية الاقتداء  
لما لزمه الفساد من جهة امامه والاصلة تهادلا وان لم ينو الامام امامتها لا تفسد  
صلواته بل تفسد صلاة تهادلا بها لم يصح اقتداء اوها فلم تكن قراءة الامام قراءة لها فتبقى  
صلواتها بلا قراءة ولم يشترط زفر نية امامتها مطلقا ويشترط في المحاذاة ان لا يكون  
بينهما حائل ولا فرجة وادنى الحائل في الطول مثل موخرة الرجل او مقدمته لان ادنى احوال  
الصلوة القصور فقد رنا الحائل به وهو قدر ذراع بظلم اصبع وادنى الفرجة ما يقوم  
فيه شخص وفي النوازل قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد وقد امهرو تحتهم نساء لا يجر  
صلواتهم لانه تحلل بينهم وبين الامام صف النساء فاعتداهم وان كان يجزأهم  
ومن تحتهم نساء اجزأهم لانه ليس بينهم وبين الامام نساء وبينهم وبينهن حائل  
وهو ارتفاع المكان فلا تحقق المحاذاة كما لو كان بينهما حائط وفي الغاية ويشترط  
ان يكون جهتهما واحدة ولا يتصور اختلاف جهتهما الا في ليلة مظلمة او في الكعبة اي  
داخلها او حولها ويشترط ان يكون المحاذاة في ركن كامل واما قول صاحب الهداية  
لقوله عليه الصلاة والسلام اخرهن من حيث اخرهن الله فقير معروف رفعه  
واغرب منه انه جعله من المشاهير وهذا خلاف ما عليه الجماهير والحاصل انه لا يصح  
رفعه لكنه ثبت عن ابن مسعود وقفه رواه الطبراني حدثنا اسحاق بن ابراهيم  
عن عبد الرزاق عن الثوري عن العنشي عن ابراهيم عن ابي معمر عن ابن مسعود  
قال كان الرجال والنساء بني اسرائيل يصلون جميعا وكانت المرأة اذا كان لها الخليل

تلبس القالبين تقول بهما خليلهما قال الله عليهن الحيض وكان ابن مسعود  
يقول اخرهن كما اخرهن الله قلنا لا يراهيم ما القالبات قال قنبا بان من خشب  
واسحاق بن ابراهيم هذا هو الوبري وابو معمر عبد الله بن الشيخين الزدي وقد قال  
تقي الدين بن دقيق العيد انه حديث صحيح والحديث مع كونه موقوفا لا دلالة فيه  
الا على استحباب تاخرهن عن الرجال كتاخر الاطفال وفق ما ثبت في الاحاديث المرفوعة  
وعلى تسليم ان الامر للجواب بنا على انه في حكم المرفوع فلا دلالة فيه على ابطال الصلاة  
حالا لمحاذاة **فصل** مصلى سبقه حدث اي حصل منه بدون اختياره وبسبب الحد  
السموي توضا بلا توقف وانتم تلك الصلاة بانها وفيه اشارة الى ان المراد بالحدث  
الموجب للوضوء دون الضل اذ لا يصح البناء فيه كما سياتي ولو بعد التشهد اي قبل  
خروجه من الصلوة وقال مالك والشافعي يستأنف الصلاة لان الحدث ينافيها  
والا خوفا من الصلوة اللازم من الذهاب الى الوضوء عن القبلة غالبا يفسد ها  
وصار كالحدث العهد ولنا ما روي عن ابن ابي مليكة عن عائشة قالت قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصابه في او قلنس او مذي فليتنصرف وليتوضا  
ثم ليعن على صلواته وهو في ذلك لا يتكلم وروى ابن ابي شيبه نحوه موقوفا على عمته  
من الصحابة منهم الصديق والفاروق والمرقش وابن مسعود وغيرهم رضي الله  
تعالى عنهم والقلنس خروج شئ بسبب جنبنا او سعة فان قيل قال لدار قطنى  
يروونه عن ابن ابي مليكة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وهو الصحيح اجيب  
بان المرسل حجة عندنا وعند الجمهور كما تقر في موضعه من الاصول وقياس الحد  
السموي على الحد العمدى لا يصح لان الاول فيه بلوى فجعل المكلف به معذرا  
بخلاف الثاني واما جواز بنا من سبقه الحد بعد التشهد او القعود قدر التشهد  
فصحت اي حثيفة ووجه ان خروج المصلي يصنعه فرض عنده فحصل هذا  
العارض في هذه الحالة كحصوله في وسط الصلوة واما عندهما فبالقعود قدر  
التشهد فنت صلواته فحصل هذا العارض جبيذ كحصوله بعد السلام ولا يستأنف  
افضل لان فيه تحريزا عن شبهة الخلاف لا واجب كما قال مالك والشافعي وهو القياس  
لوجود المناق لشرط الصلاة وهو الطهارة ووجود الشروط بدون الشرط محال و  
قوله عليه الصلاة والسلام اذ افسا احدهم في الصلوة فليتنصرف فليتوضا وليعد  
صلواته رواه ابوداود والترمذي والنسائي وقوله اذ ارعف احدهم في صلواته فليتنصرف  
عنه الدم ثم ليعد وضوءه وليس مستقبل صلواته رواه الطبراني وغيره واجيب بان في  
كل منهما ضعفا وروى ابوداود وابن ماجه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة  
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ افسا احدهم فاحدث فليأخذ بانقه  
ثم ليتنصرف وروى لدار قطنى ايضا عن عاصم بن ضمرة والحارث عن علي قال اذا ام



الرجل القوم فوجد في بطنه ورم او عافا او قيا فليضع ثوبه على نقه وياخذ بيد رجل  
من القوم فليقدمه والحديث ضعيف وتقدم ان الحارث كذاب وعاصم فيه بعض  
شي وروى الدارقطني ايضا مرفوعا وضع اليد على الخافقين حين الانصراف فقط وهو  
ضعيف ايضا والحاصل انه لم يصح في هذا الباب شي عن النبي صلى الله عليه وسلم واملا ذكر  
صاحب الهداية انه عليه الصلوة والسلام قال اذا صلى احدكم فقام او رجع فليضع  
يده على فيه وليقدم من لم يسبق بشي فقول من لم يسبق بشي غير معروف في كتب  
الحديث لكن ذكر اصحابنا ان الاول للامام ان يقدم مدركا لانه اقدر على تمام صلوته  
وذكر القاضى ابو العباس عن امام الحرمين في النهاية وعن الغزالي في البسيط ان  
حديث من قام او رجع او امدى في صلوته فليصرف وليتوضا وليبين على صلوته ما لم  
يتكلم في كتب الصحاح هو وهم منتها وعذرهما انهما لا معرفة لهما بالحديث لا نهما  
ليسا من اهل هذا الشأن والله المستعان والامام اي جليل يستخلف لما روى  
الشيخان عن سهل بن سعد ان ابا بكر صلى بالناس لضيق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في اصلاحه بين الطائفتين من الانصار ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم  
في اثنا الصلوة فتقدم وتأخر ابا بكر وايقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم في بقية  
الصلوة كذا ذكره المصنف وفيه نظر وله اذانه دليل للاستخلاف في الجملة وان  
كان هذا مختصا به صلى الله عليه وسلم لما تقدم وروى البيهقي وغيره ان عمر بن الخطاب  
لما طعن ابو لولة وهو في الصلوة استخلف عبد الرحمن بن عوف واستخلف علي  
حين رجع واجمع الصحابة على صحة الاستخلاف وكيفية استخلافه ما بينه بقوله  
يجراخا لمكانه ويتأخر محدوبا واضعا يده في نقه يوم انه قد رجع لينقطع  
عنه الظنون ويرتفع عنه ما يوجب الحياء المانع من البناء ولا يستخلف بالكلام فلو كان  
بطلت صلواتهم وفي معراج الدراية اتفق الروايات على ان الخليفة لا يصير اماما  
ما لم يتوالا مائة ثم يتوضا ويتم الصلوة ثم اي حيث توضع ان امكن تقبيل الخشي  
او يعود الى مكان صلوته لتصير الصلوة مودة في مكان واحد كالنفر الذي كان  
النفر الذي سبقه الحدث يتم الصلوة في مكان وضوئه او يعود الى مكان الصلوة  
والصود احمد وبه قال الكرخي وقيل الادا حيث الوضوء افضل وفي نوادر ابن سماعه  
ان الصود يفسد لانه مشي بلا حاجة وانما يتخير الامام الذي سبقه الحدث بين  
ان يتم حيث توضع او يعود ان فرغ امامه وهو الخليفة والا يوان لم يفرغ امامه  
عادوا ثم خلف خليفة وكذا المعتدي ان فرغ امامه يتم حيث توضع او يعود وان  
لم يفرغ امامه فعليه ان يعود ولو صلى كل من الامام الاول والمعتدي في موضعه  
فسدت لان الاقتدا واجب عليه وقد بين في موضع لا يصح اقتداؤه فيه ولا يجوز اقتدا  
المعتدي لان الفراد في موضع الاقتداء مفسد للصلوة وفي شرح الطحاوي يشغل

اولا بقضا ما سبقه الامام به في حالة اشتغاله بالوضوء بغيب قراة ثم يقضي اخر صلوة  
ولو تابع الامام جاز ويقضي ما فاتته مع الامام بعد تسليمه لان ترتيب افعال الصلوة  
واجب عندنا ليس بشرط خلا فافترس ما لك والشافعي ولنا ان المسبوق يبدأ بما ذكر  
ويؤخر ما فاتته وفيه ترك الترتيب لان الذي فاتته هو الاول ولو كان ركنا لما جاز تركه لعد  
الجماعة ولو جن اي المصلي او اعني عليه او اظلم بان نام نوما لا ينقض الوضوء فاحتل او فكر  
او مس بشهوة فامتنى او فقهه عدا كان او سهوا او احدث عدا في اثنا الصلوة قبل  
قعود قدر التشهد او اصابه بول كثير اي مانع من الصلوة او شئ فسال لادم او ظن  
انه احدث بان خرج شئ من نقه فظن انه رجع فخرج من المسجد او جاوز الصفوف  
خارجا اي خارج المسجد سوا كان في الصرا او غيرها ولو تقدم قدماه فالتزمه سترة فان  
لم يكن سترة فقد ار الصوف خلفه وان كان منقرا فوضع سجوده من كل جانب  
ثم ظهر ظهره فسدت صلواته ولو لم يخرج من المسجد او لم يجاوز الصفوف بشي وعن  
محمد لا ينقض وبعد التشهد اي بعد قعوده قدر التشهد ان عمل الامام ما ينافيها حدث  
عدوان كان بعد حدث سهاوي وكفهقهه وان بطل بها وضوءه وقت صلوة الامام  
وتفسد صلوة المسبوق اما تمام صلوة الامام فلا نه تغذر البناء لوجود القاطع والاعا  
عليه لا نه لم يبق عليه شي من اركان الصلوة واما فساد صلوة المسبوق فمعد  
اي حنيقة وقال لا تفسد ان صلوة الامام لم تفسد وصلوة المعتدي مبذبة عليها  
وله ان الفقهه مفسدة للجزء الذي لا فقهه من صلوة الامام فتفسد مثله من  
صلوة المأموم الا ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه لبقاء القرايض  
وفساد ذلك الجزء ينتصه من بنا ما بقي عليه لان المبنى على الفاسد فاسد فيلزمه  
الاستيناف بخلاف السلام لانه محل لا مفسد ولهذا لا يفوت به شرط الصلوة  
وهو الطهارة فاذا صادف جزا لم يفسد فلم يوشد ذلك في حكم المسبوق ولكنه يقطع  
في اوانه ثم اعلم انه لو سبق المصلي حدث بعد قراة التشهد قبل السلام توضع او سلم  
لان السلام واجب فيأتي به لخرج منها على الوجه المشروع وان تعدد او ما ينافيها  
من كلام ونحوه بعد التشهد جازت صلواته عندنا فاقصة فيجب اعادة تمامها نقصها  
ووجوب اعادة ثلثها فتركه واجبا لا يمكن استدراكه وحده واما جوازها فلا يتبينه بغير ايضا  
والاصل ما قدمنا من قوله عليه الصلوة والسلام اذا قضى الامام الصلوة وقعد فاجد  
فان ان يتكلم فقد غنت صلواته ومن كان خلفه من اتم الصلوة رواه ابو داود والترمذ  
وما في الحلية لا في نصيب عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ  
من التشهد اقبل علينا بوجهه وقال من احدث حدثا بعد ما يفرغ من التشهد فقد  
غنت صلواته وما في مصنف ابن ابي شيبة عن علي قال اذا جلس الامام في الرابعة  
ثم احدث فقد غنت صلواته فليقر حيث شاؤن يدي رواية قدر التشهد



وعن عطاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قصد في اخر صلوة قدر التشهد  
اقبل على الناس بوجهه وذلك قبل ان يترك التسليم رواه البيهقي وان وجد بصيغة  
المجهول هنا اي بعد التشهد روية المتين للام مع قدرته على استعماله ونحوه وهو باق  
الفروع الملقبة بالاشقي عشر وهو انقضاء مدة المسح وترع الخفين بعلي يسير وسقوط  
الجيرة عن بر وتعلم اي قدر فرض القراءة بان تذكر بعد نسيان او حفظ لمجرد السماع  
لان التعلم على خلاف هاتين الصورتين عمل كثير ووجود عار ما يستر عورة ولو عارة  
وقدرة موم على الركوع والسجود وتذكر مصلي فائنة عليه او على امامه وفي الوقت سبعة  
ويكون كل صاحب ترتيب واستحالة في اي وطلوع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر في  
الجمعة وخروج وقت العشاء عن الاستحاضة من بعضا لها فسدت الصلوة في هذه  
الصور وما في معناها بان يصلي في ثوب نجس فيجد ما يفضل به عند اي حنيفة  
لفرضية الخروج بصنعة اي صنع المصلي عنده ولم يوجد لان الصلوة ذات تحرر  
وتحليل فلا يخرج منها الا بالصنع كالحج لا عندهما لعدم فرضية الخروج بالصنع عند  
وهو الاظهر لحديث ابن مسعود اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد غت صلواتك  
ولا تلاق ما اسلفناه ولذا لا نه اذا لم تقصد مع تعده فاولا ان لا تقصد عند  
عدمه وقال الكرخي لا خلاف بين اصحابنا ان الخروج من الصلوة بفعل المصلي ليس  
بفرض ولا نص فيه عن اي حنيفة واذا اخذه ابو سعيد البردي من قوله بفساد  
الصلوة في هذه المسائل فقال الصلوة لا تقصد الا بترك فرض ولم يبق في هذه الصور  
الا الخروج بالصنع قال الكرخي وهذا غلط لانه لو كان فرضا لخص بما هو قربة وهو  
السلام ولما لم يخصص علمنا انه ليس بفرض قال واذا قال ابو حنيفة ببطالان الصلوة  
في هذه المسائل لان ما يغير الصلوة في ثنائها يغيرها في آخرها كنية الائمة واقتدا  
المسافر بالمقيم كيف وقد بقي عليه واجب وهو السلام وهو اخرها داخل فيها **فصل**  
فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسدها الكلام اي ولو كان كلمة من كلام الناس  
مطلقا اي عما كان او جهلا او خطا او نسيا نا او سهوا يسيرا كان الكلام او كثيرا  
نايما كان المصلي ويقظا نا وصورا الكلام خطابا بقصد القراءة او التيسير فجز على  
لسانه كلام الناس والكلام نسيانا بان قصد كلام الناس ناسيا انفق الصلوة وقال  
مالك لا يفسدها الكلام نسيانا ولا الكلام عمد الاصلاح الصلوة اذا لم يتبينه امامه  
الا به وقال الشافعي لا يفسدها كلام الناس والخطي الا اذا طال ويعرف الطول بالعرف  
وكذا الجاهل بتركه والمكره لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله وضع عن امتي  
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه رواه ابن ماجه وابن جابر والحاكم وقال صحيح  
على شرطهما والمراد وضع الحكم اذها يوجدان حسا والخلف في خبره محال والحكم  
نوعان حكم الدنيا وهو الفساد وحكم الصقي وهو الاثر ومسمى الحكم بشملها فبينا وهما

ولنا ما رواه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا اصلي مع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت له يرحمك الله فرماني القوم باصا رهم  
فقلت وانك اماماه ما شئنا لكم ننظرون الي فحصلوا يضربون بايديهم على اذانهم فلما رايتهم  
يصمتوني لكن سكنت فلما صلى النبي صلى الله عليه وسلم دعاني باي هو وامي ما رايت  
معلما قبله ولا بعده احسن تعليم امته فوالله ما ضربتني ولا شتمتني ثم قال ان هذه  
الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس لما هي وفي رواية انما هو التيسير والتكبير وقراءة  
القران وفي لفظ الطبراني في معجمه ان صلواتنا لا يصلح فيها شئ من كلام الناس وما لا يصلح  
ولا يصلح في الصلوة فيما شرته تفسد ها ويعضده قوله صلى الله عليه وسلم الكلام  
ينقض الصلوة ولا ينقض الوضوء رواه الدارقطني فان قيل الكلام الواقع من مصاوية  
عند ومطلوب بكم ان الكلام مطلقا يقصد الصلوة اجيب بان العبرة لعموم اللفظ وهو  
قوله عليه الصلوة والسلام ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس لا خصوص  
سببه وهو الكلام العهد لان الذي يستدل به على الحكم هو اللفظ لا السبب وحديث  
ذي الديدن منسوخ بما روينا الا ترى ان حديث ذي الديدن وقع فيه كلام كثير عند  
واما حديث ان الله وضع فلا يجامع على ان رفع الاثر من ادله براد غيره ولا انهم يقيمونه  
وفي المحيط لو عطس او تجشأ فحصل منه كلام اي لغوي لا تقصد لتعذر الاحتراز عنه  
واما قوله صلى الله عليه وسلم ان الم تعدي الا تعذبهم وانا فيهم فواقعة حال  
لا عموم لها فيجوز كونها قبل تحريم الكلام في الصلوة فلا يعارض قوله عليه الصلوة والسلام  
ان صلواتنا هذه الحديث وقوله فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ونحوه من  
الاحاديث كذا ذكره بعض علمائنا وفيه بحث اذ جملة كلامه مضمون كلام الله  
سبحانه ومبني على معناه وهو قوله وما كان الله ليضد بهم واث فيهم فهذا ادعاء  
ومناجات طبق الايات القرآنية والواردات الفرقانية وقد جاف في القران فليست  
من الكلمات الاجنبية ويفسد ها السلام اي للصلوة اذ السلام على انشأ مقصد  
عندما كان او خطا نص عليه في المحيط وقاضى خان وفي الخلاصة لو اراد السلام على  
احد فقال السلام فتنبهه وسكت فسدت صلوة عمدا قيد به لان السلام سهو  
غير مقصد وذلك ان السلام ذكر مشتغل على خطاب فاعتبر في حاله العهد بكونه  
خطا بالناس فاقصد الصلوة وفي غير حالة العهد بكونه ذكرا فحصل عفو او تضيي  
ان السلام من اذكار الصلوة اذ المتشهد يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
عباد الله الصالحين وهو من اسمائه تعالى وانما اخذ حكم الكلام بكاف الخطاب  
وانما يتحقق معنى الخطاب فيه عند القصد فاعتبرناه ذكرنا عند النسيان وكلاما عند  
التعدي عمدا بالشبهين وقيل ان كان على ظن ان الصلوة تامة فغير مفسد وان  
كان ناسيا للصلوة تفسد واردة اي رد السلام بلسانه عما كان او سهوا



لان رد السلام سواء قال عليك السلام او السلام عليك ليس من الاذكار بل هو كلام  
وخطاب والكلام مفسد عند اكان او سهوا وفي الظهيرة ولو سلم استعا على مصلي  
فاشار الى رد السلام براسه او بيده او باصبعه لا تقصد صلواته ولو طلب انسان  
من المصلي شيئا فامى براسه او بيده بلا او بنعم لا تقصد صلواته ومثل ذلك في خلا  
القتاوى وكذا في شرح الكنز عن الغاية وذكر صاحب الجمع رد السلام باليد في مفسد  
الصلوة وفي الخلاصة ان في الرد بالراس واليد تقصد صلواته وفي مواهب الرحمن ان رد  
السلام بيده مكروه في الصلوة ويفسد بها الاثنين ونحوه حاله صوت كالتاوه والاف  
والنبح المسموع لا اذا كان مريضا لا يملك نفسه عن الدين والتاوه لان ائنه جيند  
كالطاس والجش اذا حصل بهما حروف ويفسد بها الباء بصوت الالام الاخرة  
هذا قيد في هذه المسئلة والتي قبلها والحاصل ان خوالدين والباء بصوت ان كان  
لغير امر الاخرة بان كان لوجع او مصيبة تقصد الصلوة لان فيه اظهار للناسف  
والجرع فصار كانه قال عيتوني وان كان لا امر الاخرة بان كان لخوف او رجلا تقصد  
له كالدعاء والتاوى بود اود عن مطرف عن ابيه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم  
يصلي وفي صوته از يزكازي رحي من البكا وفي البخاري قال عبد الله بن شدد اذ سمعت  
شيخا عمر وانا في اخر الصفوف يقرأ انا اشكو شي وحزني الى الله يقال فتيح الباكي شيجا اذا  
بالبكا في حلقه من غير انتخاب اي تنفس شديد ويفسد بها تنحج حصل به حروف  
بعد بان كان مضطرا اليه لهدم امكن الاحتراز عنه جيند ولو تنحج المصلي بحسن  
صوته لا تقصد صلواته قاله خواهر زاده ويفسد بها تنهيت عا طس بان قال لم يرك  
الله انه يقع في خطاب الناس فصار كلامهم وقد سبق الحديث الدال عليه صرحا  
ويفسد بها جواب الكلام سواء كان خيرا او غيره ولو كان الجواب بالذكر غوان يقول  
الحمد لله جوابا لمن اخبره بما يسره او لا حول ولا قوة الا بالله جوابا لمن اخبره بما يسره  
او سبحان الله جوابا لمن اخبره بما يتعجب منه او انا لله وانا اليه راجعون جوابا لمن  
اخبره بموت احد او لا اله الا الله جوابا لمن قال له هل مع الله اله اخر وفي المسئلة  
خلا في يوسف واما ان لم يرد جوابه واراد به اعلامه انه في الصلوة لم تقصد  
بالاجماع ويفسد بها الفتح اي فتح المصلي على قاري مصلي او غير مصلي الا امامه  
لان الفتح على غير امامه تعليم من غير ضرورة فكان كلام الناس وفي الحيط ولو فتح  
على غير امامه يفسد الا اذا عني به التلاوة ودون التعليم وفي مينة المصلي وان فتح  
على امامه بعد ما قرأ مقدار ما تجوز به الصلوة او بعد ما تحول الى اية اخرى تقصد الصحيح  
انها لا تقصد ولو اخذ منه الامام قبل تقصد صلواته والصحيح عدمه وفي الاصل والجامع  
الصغير اذا فتح المأموم على امامه تجوز الصلاة مطلقا لان الفتح عمل يسير وتلاوة حقيقة  
فتراد الفتح المأموم على امامه ينوي الفتح وقال بعض المشايخ القراءة والصحيح الاول

لان الفتح مخصص فيه وقراءة المأموم منهي عنها وبلغني للمقتدي ان لا يحل بالفتح والامام  
ان لا يلجئهم اليه بل ان قرأ مقدار القرض يركع وان لم يقرأ ينتقل ولو قبل الامام من فاتح  
غير داخل معه في الصلوة بتطل صلوة الكل وانما جاز الفتح على امامه لقول ابن عمر النبي  
صلى الله عليه وسلم صلى صلوة فقرا فيها فليس عليه فلما انصرف قال لا اي صليت معنا  
قال نعم قال فما منعك رواه ابو داود ولقول علي رضي الله تعالى عنه اذا استطعت  
الامام فاطعمه وهو مليح اي مستحق للملازمة حيث اوجه الى الفتح ويفسد بها القراءة من  
مصحف وقال ابو يوسف ومحمد يكره قراءة المصلي من المصحف ولا تقصد صلواته  
لان القراءة عبادة والنظر في المصحف عبادة اخرى انضمت اليها لكن يكره لانه فعل الهالك  
وله ان حمله وتقليب اوراقه والنظر فيه عمل كثير فطلى هذا لو كان موضوعا بين يديه  
على شيء ولم يحمله ولم يقلبه لا تقصد او لا نها تلقن منه فصار كما اذا تلقنهما من معلم  
وهذا يوجب التسوية بين المحول وغيره فيفسد بكل حال وهو الصحيح فتجوز صلاة  
من يحفظ القرآن اذا قرأ من مصحف من غير حمل ويفسد بها السجود على نجس اي يابس  
وقال ابو يوسف ان اعاده على طاهر لا تقصد صلواته كما لو ترك السجدة الثانية  
من الركعة الاولى واعادها اخر الصلوة ولهما ان السجدة جزء من الصلوة فتفسد  
الصلوة بفسادها وانما لا تقصد الصلوة بتاخير السجدة لان الترتيب في افعال  
الصلوة ليس بفرض عندنا خلافا لما لك والشافعي وزفر وفي الظهيرة ولو سجد  
على مكان نجس اي سهوا ثم اعاده على مكان طاهر جازت صلواته وان تعدت  
ويفسد بها الدعاء بما يسأل من الناس نحو اللهم زوجني فلاته او اللهم اعطني الف دينار  
وهذا اذا كان قبل ما قصد قدر التشهد وان كان بعده غت صلواته وخرج به  
منها وقال الشافعي وما لك في رواية لا تقصد ويفسد بها الدكل والشرب لان كل  
واحد منهما عمل كثير عر فاولا فرق في ذلك بين العهد والسهو وان كان بينهما فرق  
في الصوم لان حالة الصلوة مذكورة لا نها على هيئة تخالف العادة وحالة الصوم  
غير مذكورة لا نها على هيئة توافق العادة ولان زمن الصوم يطول فيكثر النسيان  
بخلاف زمن الصلوة وفي المحيط ولو ابتلع شيئا بين اسنانه لا تقصد صلواته ان كان  
قدر حصصه لانه ليس بعمل كثير ويعسر الاحتراز عنه ولصبر ورته كريق فله في عدد  
الافساد لها وللصوم ولو اكل سمسة من خارج فسدت صلواته لانه عمل كثير وعن  
ابي حنيفة واي يوسف لا تقصد ولو كان في فمه عين سكرة فذايت وادخلها حلقه  
فتسد ولو وجد حلا وتها على اثر ابتلاعها لا تقصد ويفسد بها العمل الكثير اي ما يحتاج  
الى اليد من عادة وان فعل يد واحدة كالنعم والتقص والتسول والرمي عن القوس  
وما يحتاج ليد واحدة قليل وان فعل بيدين كحل المسراويل ولبس القلتسوة ونزعها  
ونزع اللجام او ما يستكثره المصلي اي بعده كثير او هذا اقرب الى قول ابي حنيفة



فان من دابة ان يفوض مثل هذا الى رأي المبطل او ما يظن الناظر من بعيد ان عامله غير  
مصلحة روى ذلك البخاري عن اصحابنا وفي المحيط وهو لا حسن قيل وعليه العامة وقيل ان  
التواليات في ركن كثير وما دونه قليل فلو حرك ثلاثا في ركن يرفع يده كل مرة فسدت  
صلاته واو في كلام المصنف للتبويب لا للشك ولا للتخيير وكره كل هيئة فيها ترك خشوع  
لقوله تعالى الذين هم في صلواتهم خاشعون ولقوله عليه الصلوة والسلام لو خشع  
قلب هذا الخشعت جوارحه رواه الحكيم الترمذي عن ابي هريرة فيكره العبث بالثوب  
او بالجسد او بالشعر كتشبيك الاصابع وفرقتها اي غرها ودمها حتى تصوت  
لقوله عليه الصلوة والسلام لا تفرقع اصابعك وانت في الصلوة رواه ابن ماجة  
عن الحارث عن علي لكنه معلول بالحارث وما قول صاحب الهداية لقوله عليه  
الصلوة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا وذكر منها العبث في الصلوة فغير معروف  
نعم روى اسماعيل بن عياش عن عبد الله بن دينار مرفوعا ان الله كره لكم العبث  
في الصلوة والرق في الصيام والضحك في المقابر اخرجه ابو عثان عن عمر بن بحر في كتاب  
اليان والتبيين لكن قال الذهبي هو من منكرات اسماعيل بن عياش ويكره الشخص  
اي وضع اليد على الخصرة وقيل التوكا على الخصرة وهي العصابة وقيل ان لا يتم الركوع  
والسجود وذلك لقول ابي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل  
مختصرا وفي لفظ نهى عن الاختصار في الصلوة اخرجه الجماعة سوى ابن ماجة وزاد  
ابن ابي شيبة في مصنفه قال ابن سيرين وهو ان يضع الرجل يده على خصرته  
وفي رواية الاختصار راحة اهل النار واخرج ابوداود عن زياد بن صبيح الحنفي  
قال صليت الى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خصرتي فلما صلى قال هذا الصلب  
في الصلوة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهي عنه ويكره الالتفات بالحق  
بحيث لا يقول الصدر حتى لو غول بطلت لقول عائشة سألت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الالتفات الرجل في الصلوة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من  
صلاة العبد رواه البخاري ولقول انس قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اياك والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة هلكه فان كان لا بد في الطلوع  
لا في القرينة رواه الترمذي وصححه ولقوله عليه الصلوة والسلام اياكم والالتفات  
في الصلوة فان احكم ينأجي ربه ما دام في الصلوة رواه الطبراني ولقوله عليه  
الصلوة والسلام لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في صلوة ما لم يلتفت فاذا صرف  
وجهه انصرف عنه رواه ابوداود والنسائي وفي الباب حديث في الصبيح وغيرهما  
ولو لم يلتفت بصنقه ولحظ بوجهه لا يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يلحظ في الصلوة بينا وشمالا يلقى عنقه خلف ظهره رواه الترمذي والنسائي  
وغيرهما عن ابن عباس وروى ابوداود عن سهل بن حفظة قال ثوب بالصلوة يعني

يعني الصبح فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو ينظر الى الشعب قال وكان  
ارسل فارسا الى الشعب من اجل الحرس قالوا لنوينا سنده صحيحا وما قول صاحب  
الهداية لانه عليه الصلوة والسلام كان يلا حظا اصحابه في صلواته بموقف عينه فغير معروف  
ويكره القطي وهو تمدد والتأوب فان غلب التأوب وضع يده او ظاهر يده على فيه لقوله  
عليه الصلوة والسلام ان الله يحب العطاس ويكره التأوب فاذا اتا بالحد كره فليرده  
ما استطاع ولا يقول هاه هاه فان ذكر من الشيطان يضحك وفي رواية اذا تاب  
احدكم فليمسك بيده على فيه فان الشيطان يدخل فيه ويكره تغميض العينين في  
الصلوة ورفعهما الى السماء لقوله صلى الله عليه وسلم ما بال اقوام يرفعون ابصارهم  
الى السماء في الصلوة لينتهن او ليحفظن ابصارهم ويكره الشروع فيها مع مدافعة الخبث  
فان شغله قطع الصلوة وان مضى عليه اجزائه واساء ويكره الترويح بالكرم ويقصد  
بالروحة على الصحيح ويكره الاقفا وهو عند الطحاوي ان يقعد على اليتة وينصب  
فخذه ويضم ركبتيه الى صدره ويضع يديه على الارض وعند الكرخي ان ينصب قدميه  
ويقعد على عقبيه ويضع يديه على الارض والاولا مع تفسيره لانه يشبه اقفا  
الكلب لقول ابي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقرة كنقرة الديك  
واقفا كاقفا الكلب والفتات كالتفات الثعلب رواه احمد في مسنده ولقول  
عائشة كان نعتي النبي صلى الله عليه وسلم ينهي عن عقبة الشيطان وان يفتش  
الرجل ذراعيه افتراش السبع رواه البخاري وعقبة الشيطان الاقفا ولقول انس  
قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اذا رفعت راسك من السجود فلا تقع كما يقعي  
الكلب ضلع اليتك بين قدميك والنزق ظهر قدميك بالارض رواه ابن ماجة  
ويكره التزيج بلا عذر لان فيه ترك سنة القعود فيها وما خارجها فليس بكره  
لان جل قعود النبي صلى الله عليه وسلم مع اصحابه كان التزيج وكذا امر رضى الله  
عنه ويكره التزاوج بين القدمين في الصلوة الا لهدر وكذا التمايل على بيناه مرة  
وعلى يسراه اخرى ويكره ان يصلي وفي فيه دراهم وخوها وان كان لا يمنعه عن القراءة  
وكره قلب المحصى اي تسويته ليسجد عليه الامرة لما روى الشيخان من حديث  
مصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد  
ان كنت فاعلا فواحدة ولقول جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل  
شي حتى سألت عن مسح المحصى فقال واحدة ولان مسك عنها خير لك من مائة ناقة  
كلها سود المحدث ولقول ابي ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم حتى سألت عن مسح  
المحصى فقال واحدة اودع رواه احمد في مسنده وعبد الرزاق وابن ابي شيبة  
في مصنفهما ولقوله عليه الصلوة والسلام لا يمسح المحصى فان الرحمة تواجهه رواه  
اصحاب السنن وكره مسح جبهته من التراب فيها اي في الصلوة وما بعد الفراغ منها



فلا يكره بل يستحب كما ان اللصادة او خوف من الربا والسبعة وكره السجود على كور عاتية  
اي دورها وكذا ما في مضاهما من كل جز ثوب متصل بالمصلي كالذيل والكم لما روى مسلم  
من حديث انس قال كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فاذا لم  
يستطع احدنا ان يملكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه ولما روى الحافظ  
ابو القاسم تمام في فوائده عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور العمامة  
وهو اما محمول على الضرورة واما على بيان الجواز لانه عليه الصلاة والسلام لا يداوم على  
فعل المكروه وروى عن ابن ابي شيبه عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام صلى في  
ثوب واحد يتقي بقضوله حر الارض ويرد لها وكرهه افتراش ذراعيه لما في الصحيحين  
من حديث عابشة وكان ينهي عن ان يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع وعن  
عقبة الشيطان والصقبة بضم فسكون ان يفترش قدميه ويجلس بالتيه على عقيبه  
ولقولاني ذر نهائي خيلي عن ثلاث ان انقر نقر الديك وان اقعى قصا الكلب وان  
افترش افتراش السبع رواه ابو داود وروى الامام ابو حنيفة في مسنده عن ابي  
هريرة قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن نقرة كقرفة الديك  
واقصا كقص الكلب والتفات كالتفات الثعلب وقد روى البيهقي التهي عن الاقعا  
عن جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكرهه عقص شعره وهو ان يشد  
ضغيرته حول راسه كما يفعل النساء او يجمع شعره فيصقده في موضع راسه وانما  
كره لما روى مسلم عن كريب مولى ابن عباس ان ابن عباس راي عبد الله بن الحارث  
يصلى ورأسه مصقوص من ورأيه قال فجعل يحله فلما انصرف اقبل على ابن عباس  
وقال مالك ولراسي فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما مثل هذا  
مثل الذي يصلي وهو مكتوف وفي شرح مسلم قال العلماء الحكمة في النهي عنه ان الشعر  
يسجد معه ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف ولقول علي قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تقص شعرك في الصلاة فانه كمثل الشيطان رواه عبد الرزاق  
وعن ابي رافع قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يصلي الرجل ورأسه مصقوص  
رواه احمد وابن ماجه وفي البابا حديث في الصحيحين وغيرهما وكرهه سد الثوب  
وهو ان يرسله من غير ان يضم جانبه وكرهه كفه اي تشميره لما روى ابو داود عن  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اسجد وفي رواية امرت ان  
ان يسجد على سبعة اعظم لا يكت شعرا ولا ثوبا ومن المكروهات تقطيع افقه  
وفيه لقولاني هريرة انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وان يضطى الرجل فاه  
رواه ابو داود والحاكم وصححه واخرجه الترمذي مقتصر على الفصل الاول واخرجه  
ابن ماجه الفصل الثاني وكان من عادة العرب التلثم بالعاير على الافواه فنهى عن  
ذلك في الصلاة الا ان يعرض للفصل الثوب فيضطى فيه عند ذلك الحديث الذي جاء

فيه ويكره الشروع فيها بحضرة طعام بيل طبعه اليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلوة  
بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الا خبثان رواه مسلم واما ما في ابي داود لا يوتر الصلاة  
لطعام ولا لغيره فمحمول على تأخيرها عن وقتها الصريح قوله عليه الصلاة والسلام اذا  
وضع عشا احدهم واقمت الصلاة فابدوا بالعشا ولا يهمل حتى يفرغ منه رواه الشيخان  
وفي لفظ اذا قدم العشا فابدوا به قبل ان تصلوا صلوة المضرب ولا تهملوا عن عشائكم  
كذا يكره مع مدافعة الا خبثين لما قد منا ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يهمل احد  
يومن بالله واليوم الآخر ان يصلي وهو حاقن حتى يتخفف رواه ابو داود ولقوله  
عليه الصلاة والسلام اذا اراد احدكم الغائط واقمت الصلاة فليبداه رواه ابن  
ماجه وفي رواية الموطا والنسائي اذا اراد احدكم الغائط فليبداه قبل الصلاة ويكره سبق  
الماموم للامام لقوله عليه الصلاة والسلام لا يتأدروني بالركوع والسجود رواه ابو  
داود وروى ايضا من حديث ابي هريرة مرفوعا اما يجتنبوا ولا يجتنبوا احدكم اذا رفع  
راسه والامام ساجدا ان يحول الله راسه راس حمار او صورة صورة حمار ثم هذا  
فيما اذا وجدت المشاركة مع الامام واما اذا لم توجد اصله تقصد صلواته كما ذكره العيني  
في شرح الخففة وكره تخصيص الامام بالمكان بان يكون وحده على مكان مرتفع والقوم  
تحتة وقد روى بقامة الرجل وقيل بذراع وقيل بما يقع به الا متياز ذلك لما روى ابو داود  
ان عمار بن ياسر ام الناس بالمدين وهو على دكان والناس اسفل منه فتقدم حذيفة  
اليه واخذ بيده فانتبذه عمار حتى انزله حذيفة فلما فرغ عمار من صلواته قال له حذيفة  
السمع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا لم الرجل القوم فلا يقيم في مكان ارفع  
من مكانهم قال عمار ولذا لك ابتصت حين اخذت يدي وفي ظاهر الرواية يكره عكسه  
ايضا وروى الطحاوي عدم الكراهة وانما قال تخصيص الامام لانه لو كان مع الامام بعض  
القوم لا يكره على الصحيح وكذا يكره ان يكون الامام وحده قائما في المحراب لان ذلك يشبه  
فصل اهل الكتاب حيث يحضون امامهم مكان على حدة لان قام في السجود ويسجد في الطلوع  
اي المحراب فانه لا يكره لهوات التشبه باهل الكتاب وكره القيام خلف صف وجد فيه فرجة  
وقال احمد والنخعي والحسن بن صالح لا تقع الصلاة واختاره ابن المنذر لما روى ابو داود  
والترمذي وحسنه عن وابصة بن معبد ان النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا يصلي  
خلف الصف وحده فامر ان يعيد الصلاة واستدل الجمهور بقول النبي صلى الله عليه وسلم  
لا يكرهين كبر وحده ثم التحق بالصف زادك الله حرصا ولا تقدر ولم يأمه بالعادة  
قالوا والامر بالعادة في الحديث الا حرام تدب وكرهت الصلاة صورة حيوان في ثوبه  
ومسجده بفتح الجيم اي موضع سجوده وجرسته اي اوفى جهاته الست غير خلف وحت  
مبنيان على الضم لقطعها عن الاضافة كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ابي خلفه  
وعنه لان الكراهة لعله التشبه بعبادة الصورة وذلك في غير ما لو كانت خلفه



وقيد بالحيوان لان صورة الجراد والشجر في الثوب والسجد لا يكره وفي الجامع ان كانت الصورة  
 في موضع القيام والجلوس لا يكره لانه استهانة بها وكذلك الصورة على الوسادة ان كانت  
 قايعة يكره لانه تعظيم لها وان كانت مغروشة لا يكره لان صفرت صورة الحيوان جدا  
 بحيث لا تبتد وللناظر على بعد الا بعد تأمل وكان على خاتمه اي هرة رضي الله عنه بابتنا  
 وعلى خاتمه دانيال عليه الصلاة والسلام صورة اسد ولبوة وبينهما صبي يلحسهما كما  
 نظر اليهما اغرورقت عيناه وذلك ان نجت نصر قيل له يولد مولود يكون هلاكك على يده  
 فجعل يقتل من يولد فلما ولدت دانيال امه القته في غيضة رجاء ان يسلم فقيض الله  
 له اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فاراد بهذا ان يحفظ منة الله تعالى  
 عليه وكان لابن عباس كانتون محفوف بصور صفار واعي راسها لان الحيوان الضيف  
 والمحمور الراس لم يصدا من دون الله تعالى والكرامة بطلا الصادة وروى البخاري عن  
 عائشة رضي الله عنها انها اتخذت على سهوة سترافيه فاقبل فتهتك النبي صلى الله  
 عليه وسلم قالت فاعذت منه فمرفقتين فكانتا في البيت مجلس عليهما زاد احمد فلقد  
 رايتنه منكاه على احديهما وفيها صورة وروى النسائي وابن جبان عن اي هرة قال  
 استاذن جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك  
 ستر فيه فضاوير وفي لفظ ابن جبان ان كنت لا بد فاعلا فاقطع روسها واقطعها  
 وسابدوا جعلها بساطا والشهوة بالضم كالصفه يكون بين البيوت والتمرة  
 وسادة صضية ومنه قوله تعالى وغارق مصفوفة والوسا يدجمع وسادة وهو  
 ما يتوسد به كالحمد وحديث جبريل عليه الصلاة والسلام ان لا تدخل بيتا فيه كلب او  
 صورة والمراد بالملابكة في هذا الحديث ملايكة الوحي وملايكة الرحمة واما الحفظه  
 فلا يفارقون الا عند الخلا وخلو الرجل وكرهت الصلوة في ثياب لبده بكسر الموحدة اي  
 ما يمتحن من الثياب ويسمى ثوب الخدمة وقيل ما يلبس في البيت ولا يذهب به الى الكبراء  
 ويستحب للرجل ان يصلي في ثلثة اثواب قميص وازار وعمامة والمرأة في قميص وخمار  
 وكره له صلى الله عليه وسلم راسه اي كشفه لما في ذلك من ترك الوقار الا تذلل لما فيه من الخشوع  
 والا فكسار وكره عدم ما يقرأ من الايات والسور والتنسيجات بالاصابع او بسجدة فيسكنها  
 بيده لان ذلك ليس من عمل الصلوة واما عدده بقلبه او بضم انامله في موضعها فلا يكره  
 ولو عد بلسانه تفسد اتفاقا واما التنسيج خارج الصلوات فلا يكره بل يستحب لما ورد  
 انه عليه الصلاة والسلام كان يعقد بالا تامل ولما ورد من التنسيج ونحوه ثلثة ثلثة ثلثين  
 وهو لا يكن بدون العدا اما باليد او بالسجدة ونحوها من النواة والحصى كما ورد عن بعض  
 الصحابييات وقد قال الجنيد السجدة سوط الشيطانات وقيل هو يدعة لقول بعض  
 السلف تذب ولا تخصي ونسج وكره غلق باب المسجد في غير اوان الصلوة  
 لانه يشبه منع الصلوة وهو حرام قال تعالى ومن اعظم من منع مساجد الله ان يذكر فيها

التقش

اسمه وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا بني عبد مناف لا تنصوا احدا طاف بهذا البيت  
 او صلى في اي ساعة بشا من ليل او نهار وقيل له باس في زماننا صيانة لما في المسجد من الاد  
 وكره كراهة تخرب بهم الوطى اي الجماع والمحدث اي ما يخرج من السبيلين عمد من البول  
 والغائط والمني والذي كذا قاله شارح والاولى ان يقال ما يجعله تنجسا ليشتمل القى والدم  
 ونحوهما ويخرج الزرع والنوم وامثالهما فوقة لان علو المسجد له حكمه ولهذا صرح الاقدمون  
 بن في المسجد ولم يبطل الاعتكاف بالصعود اليه وفي معنى السطح فوق جدار المسجد لا يكره  
 فوق بيت فيه مسجد اي موضع اعد للصلوة لانه ياخذ حكم المسجد ولهذا لا يصح الاعتكاف  
 فيه الا للنساء والتقيد بالفوق للمشاكلة والافهام لا يكره ان في البيت الذي فيه مسجد  
 فكيف فوقة بل الظاهر انهما لا يكرهان في مسجد البيت ايضا فانه ليس مسجد حتى جاز  
 بيعه فلم يكن له حرمة المساجد كما في الكافي وفي الخلاصة يتدب لكل مسلم ان يتخذ مسجدا  
 في بيته يصلي فيه التواقل والسنن لكن ليس له حكم المسجد ولا تزينه اي ولا يكره تزين  
 المسجد ونقشه بالحص والساج وما الذهب وقيل يكره لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ان من اشراط الساعة ان تزين المساجد قلنا محل الكراهة التكلف بدقايق النقوش  
 خصوصا في جانب الحراب او الارتفاع والكبرياء والسمعة والرياء والترزين مع ترك الصلوة  
 بدليل اخر الحديث وقلوبهم خاوية من الايمان وقام احكامه مذكورة في باب المسجد من  
 قاضي خان وقيل يستحب لتزين عثمان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك انه عليه الصلاة  
 والسلام بنى مسجده باللبن وسقفه بالجريد وجعل عمده خشب النخل وجعل له ثلاثة  
 ابواب بابا في موخره وبابا يقال له باب الرحمة وبابا يدخل منه فلما كان ايام عمر زاد فيه وبناه  
 على بنا الاول ثم غيره عثمان وزاد فيه كثير او بنى جدره بالحجارة المنقوشة والفضة وجعل  
 عمده حجارة منقوشة ثم لما كان الوليد بن عبد الملك وكان عمر بن عبد العزيز على مكة  
 من قبله وسعه ببيوت نسائه صلى الله عليه وسلم ثم بناه المهدي سنة ستين ومائة  
 ثم زاد فيه المأمون واقفن بناه سنة ثنتين وما يتين قال السهيلي وهو على حاله الى  
 الان ولا تكره صلواته الى ظهر من يصلي وان كان يتخذ ثمارا وى بن اي شبيهة في  
 مصنعه عن وكيع عن هشام بن القار عن نافع انه قال كان ابن عمر اذا اراد سبيلا الى  
 سارية من سوارى المسجد قال لي ولحق ظهرك واما ما روى البزار عن علي انه عليه الصلاة  
 والسلام راي رجلا يصلي الى رجل فامر ان يعيد الصلوة فواقعة حال لا يستلزم كون  
 وجهه الى ظهره لجواز انه كان مستقبله فامره بالعادة لدفع الكراهة قال البخاري في  
 صحيحه كره عثمان استقبال الرجل في الصلوة قال هذا اذا اشتغل به فان لم يشتغل به  
 فقد قال يزيد بن ثابت ما باليت ان الرجل لا يقطع صلاة الرجل واما حديث النهي عن  
 الصلوة خلف الناييم والمحدث فرواه ابوداود ولا ان النووي قال نقضوا على ضعفه  
 قلت وقد رواه ابن ماجة عن اي امامة ولفظه نهى ان يصلي خلف المحدث والنايم

ن



ولا يبعد ان يترقبه عن الضعف الى الحسن ووجه الكراهة ظاهر ايضا لشغل الخاطر خصوصا  
خلف المتحدث وكذا لا يكره اذا كان متوجها الى شمع او سراج موقد لا يبعد ونها كذا  
بل اذا كانت مضرة وقيل يكره كما لو كان بين يديه كالتون فيه جزاء او نار موقدة ولا يكره قتل  
الحية والعقرب فيها اي في الصلوة لما روى صاحب السنن الاربعة وقال الترمذي حسن  
صحيح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوا الاسودين في الصلوة  
الحية والعقرب وفي المبسوط الاظهر ان لا تفصيل في قتلها بين الفعل الكثير والقليل  
لانه رخصة كالمشي والتوضي في سبق الحدث قالوا وينبغي ان لا يقتل الحية البيضاء التي تنشق  
مستوية لا نهان من الجان وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلوة والسلام عاهد  
الجن ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا انقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والى  
في غير الصلوة ان يندم الحية ويقول ارحمني يا ذن الله او خلى طريق المسلمين فان ابت قتلها  
ويا تم المار بالمرور امام المصلي اي قدامه وبين يديه لما في الصحيحين عن ابي النضر عن بشر  
بن سعيد ان زيدا بن خالد الجهنوي ارسله الى جبريم يسأله ماذا اسمع من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جبريم قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه من الاثم لكان ان يقف اربعين خيرا له  
من ان يمر بين يديه قال ابو النضر لا ادري قال اربعين يوما او شهرا او سنة وفي رواية  
البراء في مسنده كان ان يقوم اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه في مسجد صغير  
في شرح الوقاية اعلم ان الصلوة ان كانت في المسجد الصغير فالمرور امام المصلي بوجوب  
الاثم لان المسجد الصغير مكان واحد فامام المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده  
واما في غيره سواء كان مسجد كبيرا او صغيرا فاما في غير ما يتهيأ اليه بصره  
اي بصر المصلي حال كونه ناظرا في سجوده اي موضع سجوده وبه قال في غير الا سلام  
لبعض المشايخ ومختار شمس الايمه وشيخ الاسلام وقاض خان ان الموضع الذي يكره  
المرور فيه بين يدي المصلي موضع سجوده ولا يكره ما وراءه وهو الاظهر لان ذلك القدر  
موضع صلواته دون ما وراءه وفي غير ما وراءه قضيق على المار وبه قالت الايمه الثلاثة  
وحاذي لا اعضا الا اعضا ان صلى على دكان ومرا الاخر امامه تحت الدكان لانه اذا لم  
يحاذيات كان ارتفاع الدكان بقدر قامة المار يصير ذلك سترة وهذا الذي ذكره  
من اشتراط المحاذاة اغاها على ما قال في غير الاسلام لا على ما اختاره شمس الايمه وبعض  
الاعلام ثم هذا كله ان لا يكون للمصلي سترة اي خنثب واقطعها ان يكون بقدر ذراع  
غلظ اصبع لما روى مسلم عن طلحة بن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا جعلت بين يديك مثل مؤخرة الرحل فليصل ولا يبال من مر وراءك وروى صاحب السنن  
ان اخره الرحل ذراع فافوقها وتقول عليه الصلوة والسلام ليسترا حدك في صلواته  
ولو بسهم رواه البخاري في تاريخه الكبير وتقول عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم

فليجعل تلقا وجهه شيئا فان لم يجد فليصب عصا فان لم يكن عصا فليخط خطا ثم لا يضره من من  
امامه رواه ابو داود وابن ماجه قال النووي قال حافظ هو ضعيف لكن قال البيهقي ولا بأس  
بالعمل بهذا الحديث في هذا الحكم ان شاء الله سبحانه وهذا الذي اختاره انتهى ويؤيده ان في  
الباب احاديث صحاح بالفاظ مختلفة المبنى متفقة المعنى واما قول صاحب الهداية لقوله عليه السلام  
والسلام اذا صلى احدكم في العصر فليجعل بين يديه سترة فقوله في الصحاح غير معروف فنقرر  
لنبتد وللناظر حذوا حد حاجبيه الذين اوله يسر لما روى ابو داود بسند ضعيف عن المقداد  
ابن الاسود قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى عود ولا عود ولا شجرة  
الا جعله على حاجبيه الذين اوله يسر ولا يصعد اليه صعدا ولا يقبله مستويا بل يميل عنه  
بقربه لما روى ابو داود والنسائي باسناد صحيح عن سهل بن ابي خيثمة ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال اذا صلى احدكم الى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلواته  
ويكفي سترة الامام اي تجزي عن سترة المأموم لما في الصحيحين عن ابي حنيفة ان النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم صلى بهم بالبطحاويين يديه عنزة والمرأة والمجاريرون من وراءها  
ولما مر من صلى خلفه بالخذ سترة والعنزة عصا مضربة واما قول صاحب الهداية لانه  
عليه الصلوة والسلام صلى ببطحاكة ولم يكن للقوم سترة فغير معروف بهذا اللفظ  
وجاز تركها اي ترك السترة اذا عدم الداعي لها وذلك عند عدم المرور اي عدم ظنه  
وعدم الطريق لما روى ابو داود من حديث الفضل بن عباس قال تانا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ونحن في بادية ومعه العباس فصلى في الصحرا ليس بين يديه سترة ولا  
وكلبة تعشان بين يديه فبال ذلك ويدري اي يدفع الرجل المار بين يديه بالنسيج  
اي بقوله سبحانه الله او الاشارة اي بيده او كانه ان عدم سترة او مر بينه وبينها لما في  
الصحيحين من حديث ابي هريرة من نابه شئ في صلاته فليسيج فانه اذا سيج التفت اليه  
وانما التضييق للنساء وروى ابن ماجه عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان  
النبي صلى الله عليه وسلم في حجرة ام سلمة فمر بين يديه عبد الله بن عمرو وعمر بن سلمة فقال  
بيده اي اشار بها فرجع فمرت زينت بنت ام سلمة فقال بيده فضت فلما صلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال هن اغلب ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فلا يدع  
احدا يمر بين يديه وليدرا ما استطاع فان ابى فليقاتله فاغاهو شيطان اي ليبال في دفعه  
ولقوله عليه الصلاة والسلام لا تصلوا الا الى سترة ولا يدع المصلي احدا يمر بين يديه  
فان ابى فليقاتله فان معه القرين رواه مسلم واما المرأة فلا تدري بالنسيج بل بالنضيق  
فان في صوتها قننة وكيفية تضيقها ان تضرب بظهور اصابع اليمنى على صفحة الكف  
اليسرى واعلم انه لا تقصد الصلوة بمرور شئ في موضع سجوده لقوله عليه الصلوة والسلام  
لا يقطع الصلوة شئ وادري واما استطعتم فاغاهو شيطان رواه ابو داود واخرجه الدارقطني  
عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر قالوا لا يقطع



صلوة المسلم شي وادروا ما استطعتم فاغافو شيطان ووقفه مالك على عبد الله بن  
والبخاري في صحيحه عن الزهري ولقول عائشة كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وانا  
معتزلة بين يديه كاعتراض الجنزة رواه الشيخان وفي لفظ مسلم عن عروة عن عائشة  
انها قالت ما يقطع الصلاة قال قلنا المرأة والحمار فقالت ان المرأة لدابة سواء لقد رايتني بين  
يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم معتزلة كاعتراض الجنزة وهو يصلي **فصل في الوتر والنوافل**  
الوتر ثلاث ركعات وجب بسلام اما وجوبه فحديث ابي حنيفة في اخر قوله وفي المحيط هو  
الصحيح وفي الثانية هو الاصح وعن ابي حنيفة انه فرض اي على ثلاث نوافل وهو رواية حماد بن زيد  
وبها اخذ زفر وعنه انه سنة فيحتمل انه اراد بثبوته بالسنة او سنة مؤكدة تقرب الى الجنز  
وهو قول ابي يوسف ومحمد واكثر اهل العلم لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا عراي خمس صلوات  
كتبهن الله عليك قال هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع ولما في الصحيحين عن عمران النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم اوتر على البصر واجيب بان حديث الاعرابي كان قبل وجوب الوتر قال  
الطحاوي ويعارض حديث الوتر على البصر حديث حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن  
عمر انه كان يصلي على راحلته ويوتر بالارض وزعم ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك  
وروى مسلم من حديث ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اوتروا قبل ان تصبحوا  
وفي لفظ له عن ابن عمر فروعا بادروا الصبح بالوتر والامر للوجوب وقد ورد عنه عليه الصلاة  
والسلام الوتر حق على كل مسلم رواه ابو داود وقال الحاكم هو على شرط الشيخين وفي  
الصحيحين اجعلوا اخر صلوتكم بالليل وترا واما كونه بسلام بعد الثالثة فلما في الصحيحين  
عن عائشة قالت ما كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يزدي في رمضان ولا غيره  
على احدى عشرة ركعة يصلي اربعا فلا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعا  
فلا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلثا ولو كان صلى الله تعالى عليه وسلم يفصل  
في الوتر بين الثلاث بسلام لقالت ثم يصلي ثنتين وواحدة وروى النسائي والحاكم  
وقال على شرط البخاري ومسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا يسلم في الركعتين الويليين من الوتر وروى الطحاوي عن عقبة بن مسلم قال سالت  
عبد الله بن عمر عن الوتر فقالا تعرف وتر النهار قلت نعم صلوة المغرب قال صدقت و  
حكى الحسن البصري جماعة المسلمين على الثلاث كما رواه ابو بكر بن ابي شيبه عن حفص  
عن عمرو عن الحسن قال اجمع المسلمون على ان الوتر لا يسلم الا في اخرهن واما ما روي عن  
ابن عمران رجلا سالت النبي عليه الصلاة والسلام عن صلاة الليل فقال مشق مشق واد  
الصبح فصل ركعة توتر لك ما صليت وفي رواية فاوتر بواحدة فقال الطحاوي مصله صل  
ركعة مع ثنتين قبلها وثلثا ما في الطحاوي ايضا من رواية سعد بن هشام عن عائشة  
كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر ومن رواية عمه بنت عبد الرحمن عن  
عائشة ان النبي عليه الصلاة والسلام كان يوتر بثلاث يقرأ في اول ركعة بسم الله

وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين فوافقت مرة سعدا  
وزاد عليها انه كان بسلام واحد وهكذا فيه عن ابن عباس وعمران بن الحصين الا انهما لم  
يذكرا المعوذتين وروى الدارقطني وغيره باسناد ضعيفة يصير مجموعها حسنا عن ابن  
مسعود قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتر الليل ثلاث كوتر النهار صلوة  
المغرب وروى ابن عبد البر عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن  
التيقن ان يصلي الرجل واحدة يوتر بها ذكره ابن عبد الحق في احكامه وذكر ان في سنده  
ضعيفا لكن يعضده ما روى محمد بن الحسن في موطايه عن يعقوب ابن ابراهيم اخبرنا  
ابراهيم عن ابن مسعود انه قال ما اجزأت ركعة قط وروى الحاكم في المستدرک عن  
جيب المعلم قال قيل للحسن ان ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر فقال كان  
عمر افقه منه وكان ينهض في الثانية بالتكبير اي لا بنية مجددة وعن عائشة ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يفصل بينهما رواه النسائي واحمد  
ولفظ احمد كان لا يسلم في ركعتي الوتر قال النووي سنده حسن قال ورواه البيهقي  
في السنن الكبير باسناد صحيح واما ما رواه احمد في مسنده والحاكم في مستدرک  
انه عليه الصلاة والسلام قال ثلاث هن علي فريض وهي لكم تطوع الوتر والفجر  
وصلوة الضحى فعارض بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام ان الله امدكم بصلوة هي  
خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين الصبح والطلوع الفجر رواه ابو داود  
والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة ابن خزيمة قال الحاكم صحيح ولا يخرجاه لتقدم  
التابعي عن الصحابي يوقول الترمذي غريب لا ينافي الصحة لما عرفت ولذا يقول هو  
مراد الحسن صحيح غريب ورواه اسحاق بن راہويقي مسنده من حديث عمرو بن العاص  
وعقبة بن عامر ولفظهما ان الله زادكم صلوة هي لكم خير من حمر النعم وهي لكم فيما بين  
صلوة الصبح والطلوع الفجر وروى الدارقطني عن ابن عباس خرج النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم مستبشرا فقال ان الله زادكم صلوة وهي الوتر وزاد عن ابن عمر قال خرج رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم محمرا وجهه يحمر رداءه فصعد المنبر فحمد الله واشتفى عليه ثم  
قال يا ايها الناس ان الله زادكم صلوة الى صلوتكم وهي الوتر وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الوتر حق واجب فمن احب ان يوتر بخمس فليوتر ومن احب ان يوتر بثلاث فليفصل  
ومن احب ان يوتر بواحدة فليوتر رواه ابو داود وابن ماجه والنسائي والحديث  
في الجملة يدل على وجوب الوتر فلا ينافيه انصاف الادعاء على عدم وجوب الخمس وخمسين  
بعض لا ينافي بواحدة وفي رواية لابي داود الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا واما ما اخر  
الحاكم والبيهقي بسند صحيح ان النبي عليه الصلاة والسلام قال ان الله زادكم  
صلوة الى صلوتكم هي خير لكم من حمر النعم الا وهي الركعات قبل صلوة الفجر فالمراد بها  
الوتر لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر صلوتكم بالليل وترا لا كما تروهم بعض



امتثال من جعلها على سنة الفجر وقبل ركوع الثالثة يكبر اي استحبابا بارافعا يديه الى هذا اذ فيه  
لان الحالة قد اختلفت ترقيقت فيه اي في الوتر وجوبا لما روى الدارقطني عن سويد بن  
غفلة قال سمعت ابا بكر وعمر وعليهما رضي الله عنهما يقولون قنت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في اخر الوتر وكانوا يفضلون ذلك والمواظبة دليل الوجوب الا ان يقوم دليل  
على عدمه قال بعض المحققين ولم نقف بعد على دليل نقلي في رفع اليدين والتكبير ولا على  
يقضي وجوب القنوت واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة والسلام للحسين  
عليه السلام لا تجعل هذا في وترك فلم يوجد فيه لفظ الامر وعلى تقدير وجوده لا يدل  
على الوجوب لعدم بلوغ الحسن حينئذ فاذا اوجب على المأمور لا يجب على غيره وكذا قوله  
عليه الصلاة والسلام لا ترفع اليدين الا في سبع مواضع لم يعد الوتر منها في الحديث لا بد  
يعني دايما في رمضان وغيره وهو قول احمد وقال الشافعي وهو رواية عن مالك واحمد  
يفتت في الوتر بعد الركوع في النصف الاخير من رمضان فقط لما روى الحاكم وقال على شرط  
الشيخين عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في وترتي اذ ارفقت راسي ولم يبق الا السجود اللهم اهدي في فمين هديت وعافني فيمن عافيت  
ونولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقتني بشر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي  
اليك وان لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت وفي رواية زيادة  
نستغفرك اللهم ونوب اليك وصلى الله على النبي واله وسلم وروى ابو داود عن الحسن  
ان عمر بن الخطاب جمع الناس على ابي بن كعب فكان يصلي بهم عشرين ليلة من الشهر  
يعني رمضان ولا يفتت بهم الا في النصف الثاني فاذا كان العشر الاواخر تخطف فصل  
في بيته الا انه منقطع لعدم ادراك الحسن عمر وهو فصل صحابي وكلاهما ليس بحجة  
عنده وروى ابن عدي في الكامل عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يفتت في النصف من رمضان الاخره الا ان البيهقي قال هذا حديث لا يصح اسناده  
ولنا على كون القنوت قبل الركوع ما روى النسائي وابن ماجة عن ابي بن كعب ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يفتت قبل الركوع وزاد النسائي في سننه الكبرى  
فاذا افرغ قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات يطيل في اخرهن وروى الطبراني  
في الاوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل  
القنوت قبل الركوع وروى ابن ابي شيبة في مصنفه والدارقطني في سننه عن ابن مسعود  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع وله طريق اخر عند الخطيب البغدادي  
واخرجه ابن الجوزي في التحقيق من جهته وسكت عنه وروى ابو نعيم في الحلية عن  
ابن عباس قال اوتر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بثلاث ركعات وفتت فيما قبل الركوع  
واما ما روى انس انه عليه الصلاة والسلام قنت بعد الركوع فكان شهر اقط وفي  
الصحيحين عن انس انه عليه الصلاة والسلام قنت شهرا يدعوه على قوم من العرب ثم تركه

ولهل ما في الصحيحين عن عاصم الاحول سالت انس عن القنوت في الصلوة قال نعم قنوت  
اكان قبل الركوع او بعده قال قبله قلت فان قلنا اخبرني عنك انك قلت بعده قال كذب اما قنت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهرا وهذا يصح مفسرا لما روى اصحاب السنن  
عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم قنت بعده ومما يحققه ما رواه ابن ابي شيبة بسنده الى علقمة  
ان ابن مسعود واصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا يفتتوت في الوتر قبل الركوع  
واما ما قيلنا على كون القنوت في جميع السنة ما روى اصحاب السنن الا بجملة عن علي بن رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في اخر وتره اللهم اني اعوذ بك برضائك من سخطك  
وبعافائك من عقوبتك وبك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك كذا ذكره شارح  
وليس بصريح في المدعى على ما لا يخفى فالاول ان يؤخذ من عموم الاحاديث الواردة في انه عليه  
الصلاة والسلام كان يفتت ثم رايت في نسخة الملوكة انه قال وفي جامع اصول عن علي بن رسول  
كان يقول في وتره فكان هذا الحديث وجه القابل بما تقدم والله اعلم واما تقييده بالنصف الاخير  
من رمضان فغير صحيح او كان حينئذ قنوتا خاصا زيادة على القنوت المتعارف بان يدعو  
لقوم او على قوم ثم القنوت الذي اختاره علما وانا اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونؤمن  
بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير نشكر ولا نكفرك ونخلع ونترك من فحرك اللهم اياك  
نصبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعي ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك لكافي  
لمحق بكسر الحاء على معنى اللحق ويجوز فتحها وفي رواية الخيرة انه وان عذابك الجذومصني  
تخضع تسرع او تقصد واستحسن بعض علما بان يضم معه قنوت الحسن ولو لم يكن  
القنوت قال ابو الليث يقول اللهم اغفر لي ثلاث مرات اقول الاول ان يقول اللهم اغفر لي  
ولو ادي والمومنين والمومنات واما قول محمد ليس في القنوت دعاء وقت اي مصين  
فجوز على غير الله انا نستعينك وقوله اللهم اهدنا او محمول على انه غير مصين وجواب في  
الحيط المنفرد ان شاحجه بالقنوت وان شاذقت والامام بجمعه عند محمد لان له شبهة  
بالقرآن لا خلاف في الصحابة في انه من القران ولا يجهل عند ابي يوسف وهو الصحيح لا دعاء  
صقيقة والسبيل في الادعية المختارة دون غيره اي ولا يفتت في غير الوتر فلا يفتت في الصبح  
وهو قول احمد وقال مالك والشافعي يفتت فيه لنا ما روى النسائي وابن ماجة والترمذي  
وقال حسن صحيح عن ابي مالك الاشجعي سعد بن طارق قال قلت لابي نك صليت خلف النبي  
صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر وعقبات وعلى بالكوفة نحو من خمس سنين اكانوا يفتتوت  
في الفجر قال اي بني بدعة اي في غير النوازل ولما روى ابن حبان عن ابي هريرة بسند صحيح قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفتت في صلوة الصبح الا ان يدعوه لقوم او على قوم وروى  
محمد في الاثر عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد انه سمع عمر بن الخطاب  
سنتين في السفر والم حضر فلم يره قانتا في الفجر حتى فارقه قال ابراهيم واهل الكوفة اما اخذوا  
القنوت عن علي يدعوه معاوية واهل الشام اخذوا القنوت عن معاوية يدعوه علي



وان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري واحمد لما في مسلم وابي  
داود والترمذي واحمد والنسائي من ضم المغرب الى الصبح في القنوت وقال جمهور اهل الحديث  
القنوت عند التوازل مشرووع في الصلوات كلها ويقرأ في كل ركعة منه اي من الوتر الفاتحة  
وسورة الماعون وصاحب السنن الاربعة والحاكم وقال على شرط الشيخين عن عايشة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعة الاولى من الوتر بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك وفي  
الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد والمعوذتين ولهله باعتبار تعدد  
الوتر ولذا جازي بعض الروايات بدون ذكر المعوذتين ويتبع الموتر القنوت بعد ركوع الوتر  
انه يجتهد فيه القنوت في الفجر لان القنوت في الفجر منسوخ عند عدم التوازل بل يسكت  
الموتر قايما في الاظهر ليتابع الامام فيما يجب متابعتها فيه وقيل بطل الركوع الى ان يفرغ الامام من  
القنوت وقيل يقعد وقيل يسجد الى ان يدركه فيه تحقيقا للحقيقة وقال ابو يوسف يقنت الموتر  
في الفجر تبعا لامامه للترامه متابعتها بالاقتداء به فلا يتركه فيها يحتمل ان يكون مشروعا والقنوت  
مجتهد فيه فصار كالاعتقاد في الصلوات من يتركه على خلاف ما لم يجاوز اقرار الصحابة واعلم ان  
قنوت الفجر منسوخ عندنا وابقا ما لك والشافعي لحديث انس مازال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقنت في الصبح حتى فارقا الدنيا رواه عبد الرزاق في مصنفه ولقولا في هرة لانا  
افرك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقنت في الركعة الاخيرة من صلاة الصبح  
بعدهما يقول سمع الله من حمده فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار رواه البخاري وقال  
الحازمي في كتابه التاميم والمنسوخ ذهب الى نسخ اكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم  
من علماء الامصار لا يؤمنوا وروى ذلك عن الخلفاء الاربعة وذكر جمعا كثيرا من الصحابة والتابعين  
والفقهاء المجتهدين ومجاويدهما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه والبخاري في مسنده والطيبراني  
في مجمع والطحاوي في اثاره كلهم من حديث شريك القاضي عن ابي حمزة عيون القصاب عن  
ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لم يقنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الصبح  
الا شهر اثم تركه لم يقنت قبله ولا بعده وفي لفظ للطيحاوي قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شهر ايدعو على عصبة وذكر ان فلما ظهر عليهم تركا القنوت تابعه ابان بن ابي عياش  
عن ابراهيم فقال في حديثه لم يقنت في الفجر قط وتضعيف ابن حنبل وابن معين واي حاتم  
ابا حمزة القصاب بسبب انه كان كثير الوهم فلا يكون حديثه رافعا لحكم ثابت بالقوي  
مدفوع بان مسلما روى في صحيحه عن محمد بن المثنى وابن بشار قال حدثنا ابي بن خالد  
حدثنا شعبة عن ابي حمزة القصاب عن ابن عباس قال كنت الصبح مع النبي فاجاز رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فتواريت خلف باب قال فجاء خطاي حطاة وقال اذهب ادع لي  
معاوية قال فحييت فقلت هو يا كل فقال لا اشبع الله بطنه فيكون توثيقا من مسلم  
يقال حطاة فلان بالهمز ضرب ظهره بيده مبسوطة ورواه محمد بن جابر اليمامي عن حماد  
عن ابراهيم وقال في حديثه ما قنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صلاة الفجر الا في الوتر

كان اذا حارب يقنت في الصلوات كلها يدعو على المشركين ورواه ابو حنيفة عن حماد عن  
ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقنت في الفجر قط  
الا شهر اثم تركه لم يقنت قبله ولا بعده واذا قنت في ذلك الشهر يدعو على ناس من المشركين  
ولهذا لم يكن انس يقنت في الصبح كما رواه الطبراني بسنده من حديث غالب بن فرقد  
الطحاوي قال كنت عند انس بن مالك شهرين فلم يقنت في صلاة الغدوة وما رواه البخاري  
ومسلم عن ابي سلمة وسعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لما رفع راسه من الركعة الثانية قال اللهم ارحم الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وفي اخر  
ثر بلقنا انه ترك ذلك لما نزلت ليس لك من الامر شيء لاية وما رواه ابن جابر عن ابراهيم  
بن سعد عن الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا يقنت في صلاة الصبح الا ان يدعوا لقوم او على قوم وما رواه الخطيب في كتابه  
في القنوت بسنده عن انس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يقنت الا اذا دعى  
لقوم او على قوم قال صاحب التتبع وسند هذين الحديثين صحيح وهما نص في انه يختص  
بالنازلة وما اخرج ابن عدي في الكامل عن بشر بن حبيب عن ابن عمر انه ذكر القنوت فقال  
والله انه لبدعة ما قنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غير شهر واحد الا انه اعلاه  
بتضعيف النسائي وابن معين بشرا ثم قال هو لا بأس به ولا اعرف له حديثا منكرا وما  
اخرجه ابن ماجة والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح عن ابي مالك الاشجعي  
سعد بن طارق الاشجعي عن ابيه قال صليت خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يقنت  
وصليت خلف ابي بكر فلم يقنت وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف علي فلم يقنت  
ثم قال يا بني انها بدعة قال البخاري طارق ابن اشتم له صحبة وقد وثق ابن حنبل وابن  
معين والعجلي اباما لك وقد اخرج له مسلم في صحيحه حديثين وما رواه ابن ابي شيبة  
عن علي انه لما قنت في الصبح انكر الناس ذلك عليه فقال انا استصبرنا على عدوينا  
والحاصل ان قول انس مازال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارقا الدنيا  
محول على التوازل بصرح ما قد مناعته وعن غيره وحديث ابي هريرة نص في التوازل  
لقوله يدعوا للمؤمنين على الكفار وعليه عمل قول من قال به من الصحابة والتابعين  
فلا يكون بالنسبة الى النازلة منسوخا بل مستمر اوبه قال جماعة من اهل الحديث ان ليس  
في الاخبار ما يباح رضى ثم الصحيح جواز اقتداء الخلفي بالشافعي وغيره اذا لم يتيقن بالفساد  
وسن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والصنار كعتان وقبل الظهر والجمعة وبعدهما  
اربع بنسليمة لقوله عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر احب الى من الدنيا وما فيها وفي  
لفظ اخر من الدنيا وما فيها رواها مسلم ولقوله لا تتروكا ركعتي الفجر فان فيهما الغايب  
رواه ابو بصير الموصلي ولقوله لا تدعوهما وان طردتكم الخيل رواه ابو داود ولقوله  
عايشة كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي ويدعو ولكني لم اراه ترك ركعتين



قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم رواه الطبراني ولقوله ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن على شيء من النوافل اشد مصادفة منه على الركعتين قبل الفجر رواه الشيخ وفيه دالة على انها اكد السنن وقيل بفرضيتهما وقيل بوجوبها ولقوله عليه الصلاة والسلام ما من عبد مسلم يصلي لله في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله له بيتا في الجنة رواه مسلم وابوداود وابن ماجه واحمد وزاد الترمذي والنسائي اربعاء قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة العشاء قال الترمذي حسن صحيح ولقوله عايشة كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في بيته قبل الظهر اربعاء ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين رواه مسلم واما كونها بتسليمه فلما في موطن محمد بن الحسن قال حدثنا بكير بن عمار الجعفي عن ابراهيم والشيباني عن ايوب الانصاري ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعاء اذا زالت الشمس فسأله ابو ايوب الانصاري عن ذلك فقال ان ابواب السموات تفتح في هذه الساعة فاجب ان يصعد لي في تلك الساعة خير قلت ان كلهن قراة قال نعم قلت اي فصل بينهن صلاة قال وفي سنن اي دوداود وابن ماجه وشعيل الترمذي عن ايوب بن عوف واما كونها قبل الجمعة كذلك فلقول ابن عباس كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يركع من قبل الجمعة اربعاء لا يفصل في شيء منهن رواه ابن ماجه من حديث بشير بن عبيد ولقوله عليه كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذكر عوفه سوا وراود جعل التسليم في اخرهن ركعة رواه الطبراني واما كونها بعد الجمعة كذلك فلما رواه الجماعة الا البخاري عن ايوب بن هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعاء فان عجل بركعتي فصلوا ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعتن ولما روى مسلم عن ايوب بن هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل اربعاء ويسن عند اي يوسف ان يصلي بعد الجمعة ست ركعات لما في اي دوداود عن ابن عمر انه اذا كان بركة فصلي الجمعة تقدم فصلي ركعتين ثم تقدم فصلي اربعاء واذا كان بالمدينة فصلي الجمعة ثم رجع الى بيته صلى ركعتين ولم يصل في المسجد فيقبل له فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل ذلك فقد اثبت ستا بعدها بركة **وحب** اي ندب الاربعة قبل العصر لما روى ابوداود والترمذي وقال حديث حسن عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رحم الله امرأ صلى قبل العصر اربعاء ولقوله علي كان عليه الصلاة والسلام يصلي قبل العصر ركعتين رواه ابوداود والترمذي واحمد وقاله اربعاء ولما روى الطبراني بسند حسن عن ابن عمر من صلى قبل العصر اربعاء لم يضره الله على الناء **وحب** قبل العشاء وبعده لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى قبل العشاء اربعاء كان كائنا تمجد من ليلته ومن صلاه بعد العشاء كان كمثلهم من ليلة القدر رواه سعيد بن منصور في سننه واخرجه النسائي من قول كعب واليهي من قول عائشة

والموقوف في هذا كالموقوف لا نه من قيل نقد بر الثواب وهو لا يدرك الا سماعا ولقول عايشة ما صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم العشاء قط فدخل على ابي بصير بعد اربع ركعات او ستاروا ابوداود لما روى البخاري عن ابن عباس قال بيت عند خالتي يميونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فصلي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم العشاء ثم جال الى منزله فصلي اربع ركعات ثم نام ثم قام فصلي خمس ركعات ثم ركعتين ثم خرج الى الصلاة وروى مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مفضل المزني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين كل اذنين صلاة قالها ثلاثا وقال في الثالثة من شأ وقال في الرابعة من شأ وخص من هذا المغرب لما روى الدارقطني والبيهقي والبخاري عن ايوب بن هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عند كل اذنين صلاة ما خلا صلاة المغرب وهذه زيادة مقبولة فدل ذلك على عدم مشروعية الصلاة قبل المغرب وذكر الطحاوي ان السلف تركوا الركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذكره النووي ومما يندب ست بعد المغرب لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلى قوله تعالى انه كان للوابين عقوب رواه ابن نصر عن محمد بن المنذر مرسله من صلى ما بين المغرب والعشاء فانه صلا الاوابين ولقوله عليه الصلاة والسلام من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيها يبينهن بسوء عدل له بعبادة ثنتي عشرة سنة رواه الترمذي وابن ماجه عن ايوب بن هريرة وفي رواية لابن ماجه عن عايشة من صلى بين المغرب والعشاء عشر ركعة بنى الله له بيتا في الجنة وصرح جماعة من المشايخ باستحباب اربع بعد الظهر لقوله عليه الصلاة والسلام من صلى اربعاء قبل الظهر واربعاء بعدها صومه الله على الناس رواه ابوداود والترمذي والنسائي ويستحب ايضا ركعتان لمن دخل المسجد قبل ان يقعد لقوله عليه الصلاة والسلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين رواه البيهقي وغيره عن ايوب بن هريرة ويستحب ركعتان لمن توضأ عقيب وضوئه لحديث بلال رضي الله تعالى عنه ويستحب صلاة الضحى وهي اربع ركعات فصاها عبد الماروي مسلم من حديث معاذة انها سالت عايشة كم كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي الضحى قالت اربع ركعات ويزيد ما شافان قيل ما الجمع بين هذا الحديث وبين ما في الصحيحين عن عروة عن عايشة قالت ما سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سبعة الضحى قط واني لا يستحبها الا جيب بانه يحفل انها اخبرت في النقي عن روتها ومشاهد وفي الاثبات عن خبره عليه الصلاة والسلام او خبر غيره عنه او انها انكرتها مواظبة واعلانا وانها انكرتها على ما هي مشهورة عند الناس ثاني ركعات ومما يدل على فضيلة صلاة الضحى حديث اي ذر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصبح على كل سلامي من احدكم صدقة فكل تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة

في رواية صحيح



وكل تكبيرة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى عن ذلك ركعتان  
 يركعهما من الضحى رواه مسلم ومنها حديث بريدة سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقول في الانسان ثلاثة غاية يستون مفصلا فعليه ان يتصدق عن كل مفصل  
 منه صدقة قالوا ومن يطيق ذلك يا رسول الله قال اتخا عت في المسجد تدفنها والشمى تنجيه  
 عن الطريق فان لم تجد فركعتا الضحى تجزيك وحديث معاذ بن انس الجهني قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من قعد في مصلاه حين ينصرف من صلاة الصبح حتى يسبح ركعتي  
 الضحى يقول الاخر اغفر له خطاياه وان كانت مثل نرد البحر رواهما ابوداود ومنها حديث  
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شفعة الضحى غفر له  
 وان كان مثل نرد البحر رواه احمد وغيره ومنها حديث ابي سعيد كان رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم يصلي الضحى حتى يقول لا يدعها ويدعها حتى يقول لا يصليها رواه  
 الترمذي وكره من يزيد النخعي زيادته على اربع بتسليمة نهارا وعلى ثمان ليلا لعدم ورود  
 السنة بالزيادة فيهما ولو جاز من غير كراهة لفعل ولو مرة وفي النهاية النافلة ليلا الثمان  
 جائزة وفيما رواه مكرهة في عامة الروايات قال فخر الاسلام في الجامع الصغير واصل ذلك  
 حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي من الليل احدى عشرة ركعة  
 ثلاث منها الوتر وركعتان الفجرى سنته فيبقى التطوع ستة وروى ثلاث عشرة  
 فيبقى التطوع ثمانية وفيه انه لا دلالة فيه على ان الثمانية بتسليمة ولا على ان الزيادة عليها  
 مكروهة وقد اعترض بان الزهري روى عن عروة عن عائشة انه عليه الصلوة والسلام  
 كان يسلم من كل ركعتين منهن وفي المبسوط والمخاض الاصح ان الزيادة لا كره لما  
 فيها من وصل الصلوة ثم رايت السرخسي مع عدم كراهة الزيادة عليها لما في البخاري  
 عن عائشة كان صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا  
 سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فتيق العشرة فقل وورد الطحاوي لا يستدل بكليهما  
 لما رواه في دليلها من انه عليه الصلوة والسلام كان يسلم بين كل اثنتين ولا نه ليس  
 في قولها دلالة على انه صلى الثمان او العشرة بتسليمة والاربع افضل في الملوين اي في  
 الليل والنهار ثنية ملا بفتح الميم والقصر وهذا الذي ذكره عند ابي حنيفة وعندهما  
 اثنتان في الليل افضل والاربع في النهار افضل وعند الشافعي افضل فيهما الاثنتان  
 وعند احمد لا بأس بالاربع في النهار وهي بالليل مكروهة وقيل غير جائزة لما روى احمد  
 السنن وصححه ابن حبان وجوزها احمد عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قال صلوة الليل والنهار مثني مثني وليس فيه ذكر النهار وقال النسائي ذكره عندي  
 خطا ولاي حنيفة ما في الصحيحين عن عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي  
 بالليل اربعا لا تسال عن حسنهن وطولهن ثم يصلي اربعا لا تسال عن حسنهن  
 وطولهن ثم يصلي ثلثا وروى ابو يعلى في مسنده عن عمة قالت سمعت عائشة تقول

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام وقد  
 تقدم حديث ابي يوب في سنة الظهر نحوه ولانه ادوم تحريمه فيكون اكثر مشقة واكثر  
 فضيلة ولهذا الوذر ان يصلي اربعا بتسليمة فصلاها بتسليمتين لم يوف بندره ولو نذر  
 ان يصليها بتسليمتين فصلاها بتسليمة وفي بندره لا نه عمل بالا فضل واماما اخرج مسلم  
 من حديث عائشة في حديث طويل قالت كنا نعدله سواكه وظهره فيبعثه الله ماشا  
 ان يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضا ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة  
 فيذكر الله ويحده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد  
 فيذكر الله ويحده ثم يسلم تسليما يسمى صا وهو في غير مسلم كان يوتر بتسبع ركعات  
 فالتفاق الائمة على القعود في كل شفيع لما روي ناديل على انتساخه او انه من خصا يصبه ثم طول  
 القيام افضل عندنا من كثرة السجود وعكسه عند الشافعي لقوله عليه الصلوة والسلام  
 اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فاكثروا الدعا وقوله عليه الصلوة والسلام  
 لتروا ان عليك بكثرة السجود فانك لا تسجد لله سجدة الا رفعتك بها درجة وحط عنك بها  
 خطيئة وقوله عليه الصلوة والسلام لرببعة بن كعب حين ساله مراقبته في الجنة فاعني  
 على نفسك بكثرة السجود رواها مسلم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام كما في مسلم وغيره  
 افضل الصلوة طولا لقنوت اي القيام لان القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود  
 يكثر التسبيح والقراءة افضل منه لا نهار كن فكان اجماع ركعتين اولى وافضل من اجماع ركعت  
 وسنة وقال مالك بتساوي فضيلتهما بناء على تساوي الدليلين من الجانبين عنده  
 والاظهر ان السجود افضل كبقية والقيام افضل كية ولذا قيد هما عليه الصلوة والسلام  
 في الحديثين السابقين بطول القنوت وبكثرة السجود وقد يقال كثرة السجود مستلزمة  
 لكثرة القيام ولعله عليه الصلوة والسلام اراد بكثرة كثرة الصلوة وانما عبر عنها بكثرة السجود  
 لان تمام الركعة به دون غيره ثم سجدة الشكر عند سماع خبر مفرح غير مشروعة فلا يتفرق  
 بها وحدها عند ابي حنيفة ومعه مالك لا نهار كن دون ركعة والتقرب بالركعة الواحدة  
 منهى عنه فادونها اول وصارت كالركوع وما روي من سجود النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لله شكر اذا راى مبتلى واجاه خبر يسره كان في مبد الاسلام ثم نسخ بالنهاى عن البيت وقال  
 ابو يوسف ومحمد ووافقهما الشافعي هي قرينة لقول سعد بن ابي وقاص خرجنا مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من مكة يريد المدينة فلما كنا قريبا من غزورا نزل ثم رفع يديه  
 فدعا الله ساعة ثم خر ساجدا فلكث طويلا ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خر ساجدا  
 فلكث طويلا ثم قام فرفع يديه ساعة ثم خر ساجدا اقال اني سالت ربي وشفقت لامتي  
 فاعطاني ثلث امتي فخررت ساجدا الربي شكرا ثم رفعت راسي فسالت ربي وشفقت  
 لامتي فاعطاني الثلث الاخر فخررت ساجدا الربي ثم رفعت راسي فسالت ربي وشفقت  
 لامتي فاعطاني الثلث الاخر فخررت ساجدا الربي رواه احمد وابوداود ولزم النقل بالشرو



اي في الصلوة ونحوها حتى لو افسده لزمه قضاءه لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ولا نعبادة  
 شرع فيها فلزم اتمامها وقضاؤها عند افسادها كالجمعة والجمعة اجماعا لقوله تعالى فليتلوا الحج  
 والعمرة لله خلافة للشافعي في غيرهما الا بظن انه اي النقل من الصلوة والصوم دون الحج  
 والعمرة عليه اي لازم اوباق لديه مثل ان يشرع في الظهر فيبتدئ كونه قد صلا لا نه شرع فيه  
 مستقطا لا ملتزما وعند زعيم عليه القضاء ساعا على سائر النوافل كذا في المحصر واما في النقل  
 فبالعكس في القنية قال ظهير الدين المرنيني شرع في السنة ثم تذكر انه اذا اها فقطصها فليس  
 القضاء وقال صاحب المحيط بحدوده ولو شرع في النقل عند الغروب او الطلوع لزمه في ظاهر  
 الرواية وروى عن ابي حنيفة انه يلزمه اعتبارا بالشروع في الصوم في الايام المنتهية عنها فيها  
 ووجه الظاهر انه يكون صايما بنفسه المشرع فيصير تركها للنهي فيجب ابطاله ولا يكون مصليا  
 حتى يسجد ولهذا بحث بالشروع لو حلف لا يصوم ولا يحنث بالشروع لو حلف لا يصلي حتى يتم  
 ركعة كذا ذكره شارح وفيه بحثان اذ كونه صايما بنفسه المشرع لا يظهر وجهه لا شرعا ولا عرفا  
 والركعة الواحدة لا تصح عندنا فكيف تكون صلوة تراعى ان ما لك والشافعي قال لا بعدم  
 لزوم النقل بالشروع لان المستقل متبرع ولا لزوم على المتبرع قال تعالى ما على المحسنين  
 من سبيل وقالت عائشة دخل علي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوما فقال هل عندكم  
 شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم ثم اتانا يوما اخر فقلنا يا رسول الله اهدي لنا حيس  
 قال ادينه فقلنا صبحت صايما فاكل وفي لفظ فاكل وقال قد كنت اصبت صايما رواه مسلم  
 فهذا يدل على عدم وجوب الاتمام ولزوم القضاء مرتبة على وجوبه فلا يجب واحد منهما  
 ولما في سنن ابي داود والترمذي والنسائي عن عروة عن عائشة قالت كنت انا وحفصة  
 صائمتين فعرض لنا طعام اشتهيناه فاكلنا منه فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدرتني  
 حفصة وكانت ابنة ابيها فقالت يا رسول الله انا كنا صائمتين فعرض طعام فاشتهيناه  
 فاكلنا منه قال قضيا يوما مكانه ورواه الطبراني من طريق اخر عن ابي هريرة قال اهديت  
 لعائشة وحفصة هدية وهما صائمتان فاكلتا منها فذكر ذلك رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال قضيا يوما مكانه ولا تعود او جملة على انه امر ندب خروج عن مقتضاه  
 بغير موجب بل هو محفوف بما يوجب مقتضاه ويؤكد وهو النهي عن العود والقياس  
 على نقل الحج والعمرة وقضى ركعتان بصيغة المفصول وفي بعض النسخ وقضى ركعتين بصيغة  
 الفاعل لو نقص اي بطل النقل في الشفع الاول وفي الشفع الثاني وعن ابي يوسف يقضي اربع  
 اعتبارا للشروع بالنذر وعنه روايتان فيما اذا نوى ستا او ثمانيا ثم افسدها في رواية يقضي  
 وفي رواية يقضي جميع ما نوى وفي المتن قول ابي يوسف فيما اذا افسدها بما لا يوجب  
 الخروج عن الترخية كترك القراءة واما اذا افسدها بالكلام ونحوه فلا يلزم عنده الا ركعة  
 ولها انه لا يوجد له الشروع في الشفع الثاني لا حقيقة ولا حكما لان كل شفع من النقل  
 صلوة على حدة ولا تعلق لاحد الشفعين بالآخر وترك القراءة في ركعتي الشفع من النقل

يبطل الترخية عند ابي حنيفة حتى يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الاول واما ترك القراءة  
 في ركعة فلا يبطل الترخية عنده لان كل شفع من النقل صلوة على حدة وفساد الصلوة بترك  
 القراءة في ركعة واحدة مجتهد فيه لان عند الحسن لا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الاول  
 البصري لا تفسد وبه قال زفر فقلنا بالفساد في حق لزوم القضاء وبما الترخية في حق لزوم الشفع  
 الثاني احتياطا وعند محمد ترك القراءة في ركعة يبطل الترخية لانها تصدق فعلا الصلوة والافعال  
 تفسد بترك القراءة وعند ابي يوسف لا يبطل الترخية ترك القراءة اصلا اي في ركعتين ولا  
 في ركعة لان القراءة ركن زائد بدليل وجود الصلوة بدونها في الجملة كما في حق الامي والاخرين والمقدم  
 فترك القراءة لا يبطل الترخية بل يفسد الادانة لا صحة الادان دون القراءة وفساد الادان ليس  
 باقوى من تركه فكما ان تركه لا يفسد الترخية لا يفسد ما فسادها كالمواصرم وقام طويلا وسكت  
 او قعد وزيات بنش من الافعال ثم اعلم ان ترك القراءة في النقل الرباعي اما في بعض الشفع الاول  
 وبعض الثاني او في بعض الاول وجميع الثاني او في بعض الاول وجميع الاول والثاني  
 او في جميع الاول فقط او في جميع الثاني فقط او في بعض الاول فقط او في بعض الثاني فقط فهذه  
 ثمان مسائل متفرعة على اصول المسابقة اشار الى تقريرها بقوله فيقضي اربعاً عند ابي  
 حنيفة فيما اي في نقل ترك القراءة في احدى شفعه الاول مع تركها في جميع شفعه الثاني وبعض  
 وانكر ابو يوسف قضا الاربع عند ابي حنيفة اذ ترك القراءة في احدى الاول وبعض الثاني  
 حين عرض عليه محمد الجامع الصغير وقال رويت لك عن ابي حنيفة قضا ركعتين وقال  
 محمد بل رويت لي عنه قضا اربع ونسيت واعقد للشايخ على قول محمد لان الاصل المذكور  
 يساعده وعند ابي يوسف يقضي اربعاً في اربع مسائل يوجد الترك في شفعين وهي  
 ترك القراءة في جميع الشفعين وفي بعض الاول وبعض الثاني وفي جميع الاول وبعض  
 الثاني وفي بعض الاول وجميع الثاني وفي الباقي من الثمانية وهي ست مسائل عند ابي حنيفة  
 واربع مسائل عند ابي يوسف يقضي ركعتين وعند محمد يقضي ركعتين في الكل ووجه  
 الكل ظاهر من الاصول السابقة وان لم يقصد في الوسط بان صلى اربعاً ولم يقعد في وسطها  
 او نوى اربعاً او اتم اثنتين فلا تنقض عليه اما في المسئلة الاول فقياسا على الفرض واتساعا في  
 النقل وقال محمد وزفر بفساده لان كل ركعتين منه صلوة والقعدة فرض في اخر الصلوة  
 فنزلهما مفسد كالغير ولهما وهو الاستحسان ان الاربع صلوة واحدة بسبب ادائها  
 بتخريجه واحدة فكان القعود فرضا في اخرها كالظهر واما في الثانية فلا نه ليشروع في الشفع  
 الثاني فلم يجب عليه ويتنفل راكبا موميا خارج المصر في كل موضع يقصر فيه المسافر  
 الى غير القبلة اي كيف ما توجهت به لقول ابن عمر رايته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي  
 على راحلته وهو متوجه الى خيبر رواه مسلم وابوداود والنسائي وفي رواية الدارقطني على  
 حماره لقول جابر رايته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي النوافل على راحلته في كل  
 وجه يومي ايماء ولكنه يخفف السجدين عن الركوعين رواه ابن جابر في صحيحه ولا يشترط



السمر وشروطه احمد وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وعن ابي يوسف وهو مذاهب  
 الشافعي ورواية عن احمد يجوز التنفل في المصر ايضا على الدابة لما روي ان النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم ركب الحمار في المدينة يعوده سعد بن عباد وهو كان يصلي وهو راكب وفي الصحيحين  
 عن عامر بن ربيعة قال رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسبح بوي براسه قبل ابي  
 وجه توجه لم يكن يصنع ذلك في المكتوبة والسنة الرواتب وعن ابي حنيفة ينزل الراكب  
 لسنة الفجر لا نها أكد وعنه انها واجبة وانما خص بالتنفل لان اذا الفريضة على الدابة لا يصح  
 لعذر بان خاف زيادة المرض او سببا او عدا او كانت الدابة تجوحا او كان الطين والوحل  
 بحال يضيق فيه وجهه ثم هذا اذا كانت الدابة تنسب بنفسها وان كانت تنسب بتسيير  
 صاحبها فالفريضة لا يجوز كالا يجوز التطوع ولا يجوز ايضا الوتر على الدابة ولا المذور  
 ولا قضا النفل الذي فسد ولا صلوة الجنازة ولا السجدة التي تليت على الارض ثم لا فرق  
 بين ان يكون في موضع جلوسه او في ركابه بخاسة او لا عند عامة المشايخ للضرورة وقال  
 ابو حفص الكبير ومحمد بن مقاتل اذا كانت اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة اعتبارا لها  
 بالتقوى على الارض ويتنفل قاعدا فمن ابي حنيفة ان شامحتيا وان شامتر بها وان شام  
 كالشاهد وعن ابي يوسف محتيا لان عامة صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في آخر عمره  
 كانت بالاجتباء كذا في مواهب الرحمن من غير عذر ولما روي في غيره وعن محمد بن عباله اعدل  
 وعن زفر وهو المختار كالشاهد له القعود المعهود في الصلوة مع قدرة قيامه لما روي  
 الجماعة الامسما عن عمران بن حصين قال سالت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 عن صلوة الرجل قاعدا فقال من صلى قايما افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن  
 صلى نايما اي مضطجعا فله نصف اجر القاعد وروي مسلم عن عمر بن قعودا صلوة الرجل  
 قاعدا نصف صلوة القائم وهذا في صلوة النافلة لان صلاة الفرض لا يجوز فيها القعود  
 مع القدرة على القيام بالاجماع ولان ثواب القاعد في الفرض للعجز لا ينقص عن ثواب القيام  
 لما روي البخاري عن ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مرض البصير  
 او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما صحيحا وكره التنفل قاعدا ابتداء بان يحرم قايما فيقعده  
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز ان الشرع ملزم لا ياتي على صفة شرع فيها او باكمل  
 منها فاشبه النذر قايما ولا يحنيفة ان البقاء سهلا من الابتداء وقد جاز ترك القيام  
 في ابتداء النفل فيجوز في اثنائه وفي المحيط رجل صلى التطوع قاعدا واذا اراد الركوع قام فركع  
 خلا فضل ان يقوم ويقرأ شيئا ثم يركع ليكون موافقا للسنة وهي ما روي البخاري عن  
 عائشة قالت ما رايت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ في شئ من صلوة الليل جالسما  
 اذا اكبر قرا جالسما فاذا بقي عليه من السورة ثلاثون او اربعون اية قام فقرأهن ثم ركع  
 ولو لم يقرأ واستوى قايما وركع اجزاه وان لم يستوى قايما وركع لم يجزه لا ذلك لا يكون  
 ركوع قايما ولا ركوع قاعدا وان افتتح النفل راكبا ونزل بعمل قليل بان شئ رجلاه فاخذ

من الجانب الاخر في ظاهر الرواية عنهم وعن ابي يوسف انه يستقبل ويعكسه وهو  
 ان يفتح النفل نازلا ثم ركب فسد وجه الفرق ان الاول ادى كل ما وجب عليه لان تحريمه  
 غير موجبة للركوع والسجود والثاني ادى انقص مما وجب عليه لان تحريمه موجبة للركوع  
 والسجود واجاز علما وانما نذر قرية في مكان شريف اذا ما فيها دونه شرفا ولم يتعين  
 ذلك المكان عنده وعينه مالك والشافعي وترقر لظاهر قوله تعالى واوفوا بعهدهم الله  
 اذا عاهدتم فوجب ان ياتي بما نطق به هذا وقال صاحب الهداية قوله عليه الصلوة والسلام  
 لا يصلي بعد صلوة مثلها غير معروف مرفوعا نصروه ابن ابي شيبة في مصنفه من  
 ثلاث طرق موقوفا على عمر في الطريق الاول انه قال لا يصلي بعد صلوة مثلها وفي الطريق  
 الثاني كان يكره ان يصلي خلف صلوة مثلها وفي الطريق الثالث كان يكره ان يصلي  
 بعد المكتوبة مثلها ورواه ايضا موقوفا على ابن مسعود من طرق نحو كلامه في عمر  
 فقيل في تفسيره يصني ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة وفسر اصحابنا بانهم كانوا  
 يصلون الفريضة ويصلون بعدها مرة اخرى ويطلبون بذلك زيادة الاجر فنهي  
 عن ذلك ويؤيد هذا التفسير ما في سنن ابي داود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 نهى ان يصلي في صلوة في يوم مرتين وسن التراجع وقيل يستحب ولم يذكرها محمد  
 في ظاهر الرواية وذكرها غيره واجمعت الامة على شرعيتها ولا اعتداد بخالف الروا  
 يهم اجمع اهل البدعة ومعارضون لاهل السنة وقد اقامها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وبين عذره في تركها بما في الصحيحين عن عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى  
 في المسجد فصلى بصلوته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة  
 الثالثة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما اصبح قال قد رايت  
 الذي صنعتكم فلم عنصني من الخروج اليكم الا اني خشيت ان تقرض عليكم وذلك في  
 رمضان زاد البخاري في كتاب الصوم فتوفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والامر على  
 ذلك وعن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اتخذ حجرة في المسجد من حصى  
 فصلى فيها ليالي حتى اجتمع عليه ناس ثم فقد واصوته ليلة فظنوا انه قد نام فجعل بعضهم  
 يتنحى ليجري اليهم فقال ما زال بك الذي رايت من صنعكم حتى خشيت ان يكتب عليكم  
 ولو كتب عليكم ما عظم به فصلوا ايها الناس في يومكم فان افضل صلوة المروفي بيته  
 الا الصلوة المكتوبة ستفق عليه وعن ابي ذر قال سمنا مع رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فلم يقر بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل فلما  
 كان السادسة لم يقر بنا فلما كان الخامسة قام بنا حتى ذهب شطر الليل قلت  
 يا رسول الله لو نقلنا قيام هذه الليلة فقال ان الرجل اذا صلى مع الامام حتى ينصرف  
 حسب له قيام ليلة فلما كانت الرابعة لم يقر بنا فلما كانت الثالثة جمع اهله ونسائه  
 والناس فقام بنا حتى خشينا ان يفوتنا الفلاح قلت وما الفلاح قال السجود



ثم لم يبق الشهور رواه اصحاب السنن وعن ابي هريرة عن رسول الله تعالى عليه وسلم  
 كان يرغب في قيام رمضان من غير ان يامرهم فيه بهزيمة فيقول من قام رمضان ايماناً واحتساباً  
 غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك ثم كان الامر  
 على ذلك في خلافة ابي بكر وصدر من خلافة عمر رواه مسلم والحاصل ان الاصح فيها انها سنة  
 مؤكدة كما رواه الحسن عن ابي حنيفة والسنة فيه الجماعة لكن على وجه الكفاية حتى لو امتنع  
 اهل المسجد عن اقامتها كانوا مسيئين ولو اقامها البعض فالمختلف عن الجماعة تارك الفضيلة  
 لان افراد الصحابة والتابعين يروى عنهم التحلف فروى البخاري عن نافع عن ابن عمر انه كان  
 لا يصلي خلف الامام في شهر رمضان وروى ايضا عن ابراهيم قال كان المجتهدون يصلون  
 في ناحية المسجد والامام يصلي بالناس في رمضان وروى ايضا عن عروة انه كان يصلي مع الناس  
 في رمضان ثم ينصرف الى منزله فلا يقوم مع الناس وروى البخاري وابن جابر عن حديث عبد  
 الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد فاذا الناس  
 اوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرجل فقلت لعمري اني لو  
 جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان امثلي ثم عزم فجمعهم على ابي بن كعب ثم خرجت معه ليلة اخرى  
 والناس يصلون بصلاة قاريهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي يامون عنها افضل بريد اخر  
 الليل وكان الناس يقومون اوله وروى البيهقي في المعرفة باسناد صحيح عن السائب بن زيد  
 قال كنا نقوم من زمن عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر وعن يزيد بن رومان قال كانت  
 الناس يقومون في زمن عمر ثلاث وعشرين ركعة وكانه بنى على ما رواه ابن ابي شيبه في  
 مصنفه والطبراني من حديث ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي في رمضان  
 عشرين ركعة سوى الوتر واماماً في الموطأ عن السائب بن زيد قال امر ابي بن كعب  
 وقيم الادري ان يقوم للناس في رمضان باحدى عشرة ركعة فكان القاري يقل بالمئين حتى  
 كنا نعتد على العصا من طول القيام فكانا ننصرف الا بزوغ الفجر فكانه بنا على ما روي في الوتر من  
 انه صلى الله تعالى عليه وسلم قام بهم في رمضان فصلى ثمان ركعات واوتر ثم انتظروا من  
 القابلة فلم يخرج اليهم فساووه فقال خشيت ان يكتب عليكم الوتر ابي مطلقاً او في رمضان  
 وجمع بينهما بان الاقل وقع ولا ثم استقر الامر على العشرين فانه التواتر بنا على ما تقدم  
 والله اعلم فصار اجماعاً لما روي البيهقي باسناد صحيح انهم كانوا يقيمون على عهد عمر بعشرين  
 ركعة وعلى عهد عثمان وعلي وعند مالك ست وثلاثون وجمع بين قوله وقوله غيره  
 بان عشرين كانت اولاً لليل وست عشرة اخره كما عليه عمل اهل المدينة ووقتها بعد صلاة  
 العشاء قبل الوتر او بعده اطلع الفجر وهو الاصح لانها تتبع للشهادة والوتر حتى لو ظهر  
 ان العشاء صليت بلا طهارة والتراوىح صليت بطهارة اعيدت التراوىح مع العشاء وقيل  
 بعد العشاء قبل الوتر وهو قول عامة المشايخ كذا في الهداية وقيل قبل العشاء وبعدها لانها  
 قيام الليل وهو الاظهر الا ان تاخير الوتر افضل لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا اخر

صلواتكم بالليل وتر على كل ترويجة اي اربع ركعات وقيل خمس تسليمات جلستة بقدرها  
 لتواتر ذلك من السلف وكذا قيل الوتر هكذا روى عن ابي حنيفة لانها انما سميت بالوتر  
 للاستراحة فيفعل ذلك تحقيقاً لمعنى الاسم ثم اهل مكة يطوف سبعمائة من كل ترويجة  
 كما حكى عن مالك واهل المدينة يصلون فرادى اربعاً بدل ذلك واهل كل بلدة بالخيار يسبحون  
 او يهللون او ينتظرون سكوناً او يصلون فرادى وسن الختم ابي ختم القرآن على الاصح وهو  
 قول الأكثر مرة في صلاة التراويح لان شهر رمضان انزل فيه القرآن وكان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم يعرضه فيه على جبين كل سنة مرة وفي السنة الاخيرة عرضه مرتين  
 وقال بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لان عمر بن الخطاب فيقع الختم ثلاث مرات لان  
 كل عشر مخصوص بفضيلة على حدة كما جات به السنة انه شهر اول رحمة واوسط مغفرة  
 واخره عتق من النار والذي عليه الأكثر ما رواه الحسن عن ابي حنيفة انه يقرأ الامام في  
 كل ركعة عشر آيات او نحوها قيل وهو الاصح لان السنة فيها الختم مرة وما اشار اليه  
 ابو حنيفة بختم القرآن فيهما مرة لان عدد ركعاتها في جميع الشهر ستماية وعدد آي القرآن  
 ستة الاف وشي فاذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فيها وعن ابي حنيفة انه  
 كان يختم احدى وستين ختة في كل يوم ختة وفي كل ليلة ختة وفي كل تراوىح ختة  
 ولا يترك الختم لكسل القوم والافضل تعديلاً للقرآن وان خالف فلا بأس والصحيح ان  
 اقامتها بجماعة سنة على وجه الكفاية لانه تحلف عنها افراد الصحابة والتابعين كابن  
 عمر وعروة والقاسم وابراهيم ونافع وسالم وعن ابي يوسف ان امكته اداه في بيته  
 مع مراعاة سنة القراءة واستبأها فليصلها في بيته الا ان يكون فقيهاً كبيراً يقتدى به  
 لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المرء في بيته الا للكنة  
 واجيب عنه بان قيام رمضان مستثنى من ذلك لما تقدم من فعله عليه الصلاة والسلام  
 وبيان العذر في تركه وفعل الخلفاء الراشدين حتى قال علي كرم الله وجهه نور الله قبر  
 عمر كما نور مساجدنا والمبتدعة انكروا اداها بالجماعة في المسجد فادها بالجماعة  
 جعل شعار السنة كاد الفريضة بالجماعة شرع شعار الاسلام ولا يوتر جماعة خارج  
 رمضان اي يوتر الامام بجماعة في رمضان فقط وعليه اجماع المسلمين ولا يوتر بالجماعة  
 خارجاً لانه نقل من وجه والجماعة في النقل غير رمضان مكروهة وعن شمس الدين ان  
 التطوع بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التداخي اما لو اقتدى واحد بواحد واثبات  
 بواحد يكره وان اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة بواحد كره اتفاقاً  
 ثم بعد عدم كراهة الجماعة في رمضان اختلفوا في الافضل فقال قاضي خان الصحيح ان  
 الجماعة افضل لانه لما جازت الجماعة كانت افضل اي لان ثوابها اكمل وقال ابو علي النسفي  
 ان علماءنا اختاروا ان يوتر في رمضان في منزله ولا يوتر بجماعة لان الصحابة لم يحفظوا  
 على الوتر بجماعة في رمضان كاجتماعهم على التراويح لان عمر كان يومهم في رمضان



واني بن كعب ما كان يومهم فيه والجواب ما قدمناه في حديث بن جابر انه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم صلى بهم واوتر في رمضان وتبين العذر في نأخره وان الخلفاء الراشدين فعلوا  
 وان من تأخر عن الجماعة فيه واجب ان يصلي اخر الليل فانه افضل كما قال عمر والتى ينامون  
 عنها افضل وعلم قوله عليه الصلوة والسلام اجعلوا اخر صلوتكم بالليل وتواخره لذلك  
 والجماعة فيه اذ امكن متعذرة فلا يدل ذلك على ان الافضل فيه ترك الجماعة لمن احب ان  
 يوتر او لا لليل كما يفهم من اطلاق اختيارهم **فصل في صلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء**  
 عند الكسوف وهو تقيير الشمس الى السواد والخسوف لغة فيه قال المنذري روى عن  
 الكسوف تسعة عشر نفسا بعضهم بالكاف وبعضهم بالحاء وبعضهم باللفظين جميعا  
 اي فهم امتزاد فان او الكسوف يختص بالشمس والخسوف اعم وقيل يقال بالكاف للشمس  
 وبالحاء للقمرة وعليه اصطلاح الفقهاء ويؤيده قوله تعالى فاذا برق البصر وخسف القمر وما  
 ما في صحيح مسلم عن عروة لا تقل كسفت الشمس ولكن قد خسفت فجعل على رواية في  
 لفظ الحديث يصلي امام الجماعة بالناس لها قالها بها واجازها ما لك الشافعي وغيره كسائر  
 الصلوات ركعتين بركوعين لا باربعة كما قال الشافعي وما لك وهو المختار من مذهب  
 احمد لما في الكتب الستة عن عائشة قالت خسفت الشمس في حياة رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم فخرج الى المسجد فقام فكبى وصف الناس وراه فافترا قرأة طويلة ثم كبى  
 فركع ركوعا طويلا ثم رفع راسه فقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ثم فعل في الركعة  
 الاخرى مثل ذلك فاستكمل اربع ركعات باربعة سجدات واجلست الشمس قبل ان يتصرف  
 ثم قام فخطب الناس فاشق على الله تعالى بما هو اهله ثم قال ان الشمس والقمر ايتان  
 من ايات الله تعالى لا يخسفان لموت احد ولا لحيات احد فاذ اريتم ذلك فانفروا الى الصلوة  
 ولما روى البخاري من حديث ابي بكره قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم فخرج يجر رداءه حتى انتهى الى المسجد وثاب الناس اليه فصلى بهم ركعتين  
 فاجلست الشمس الحديث ورواه النسائي وقال فيه فصلى بهم ركعتين كما يصلون ورواه  
 بن جابر وقال فيه فصلى بهم ركعتين مثل صلوتكم وروى النسائي والترمذي في الشمائل  
 والحاكم وصححه عن عطاء بن السائب عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال انكسفت على  
 عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يكذب  
 بركع ثم رفع فلم يكذب بسجد ثم سجد فلم يكذب بركع ثم رفع فلم يكذب بسجد ثم سجد فلم  
 يكذب بركع ثم رفع وفعل في الركعة الاخرى مثل ذلك واجيب عن استدلالهم بحديث  
 عائشة بانه ما اول ما اول به ما روى مسلم عنها وعن جابر بن عباس انه عليه الصلوة والسلام  
 صلى ست ركعات باربعة سجدات وما روى ايضا عن ابن عباس وعليه الصلوة والسلام  
 صلى ثمان ركعات باربعة سجدات وما روى ابو داود عن ابي بن كعب انه عليه الصلوة  
 والسلام صلى خمس ركعات في كل ركعة قال محمد وتاويل ذلك انه عليه الصلوة والسلام

لما طال الركوع رفع الصفوف ووسمهم ظنا منهم انه عليه الصلوة والسلام رفع راسه  
 من الركوع فرفع من خلفهم فلما راوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم راكعا ركعوا  
 فركع من خلفهم فمن كان خلف ظن انه عليه الصلوة والسلام صلى باكثر من ركوع  
 فروى على حسب ما عنده من الاشتباه ويدل على هذا انه عليه الصلوة والسلام لم يصلها  
 بالمدينة الامرة واحدة تفلا اي ستة كما روى عن ابي حنيفة وقال بعض المشايخ انها  
 واجبة وهو مختار صاحب الاسرار كما في النهاية وفيه اشعار بانه لا يشترط فيها الاذان  
 والاقامة وتؤدى في الوقت المستحب المكروه ولا يخطب عندنا فيها بلا خلاف كما في الخلاصة  
 وقاضي خان محقق اسم فاعل من الاخطا اي قاريا سرا عند ابي حنيفة وما لك والشافعي  
 والليث بن سعد وجهور الفقهاء مطولا قرأته فيها اي في الركعتين وقال ابو يوسف  
 ومحمد يجر بالقرأة فيها وهما اختيار الطحاوي وقولا حمدا لما في الصحيحين من حديث عائشة  
 قالت جهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صلوة الكسوف ولاي حنيعة ما في الصحيحين  
 عن ابن عباس قال انكسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والثاس  
 معه فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة ولو كانت قرأته صلى الله تعالى عليه وسلم  
 فيها سموعة لذكرها ابن عباس ولم يقدرها وروى صاحب السنن وقال الترمذي  
 حسن صحيح عن ثمره بن جندب قال صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في كسوف  
 ركعتين لا تسبح له صوتا ثم يدعوه حتى تجلي الشمس ولا يخطب خطبتين بعد الصلوة بخلاف  
 عائشة رضي الله تعالى عنها ولنا انه صلى الله تعالى عليه وسلم امر بالصلوة قال فاذا رايتوها  
 فافروا الى الصلوة ولم يأم بالخطبة ولو كانت الخطبة مشروعة بينها عليه الصلوة والسلام  
 وخطبته عليه الصلوة والسلام انما كانت لرد قول من قال ان الشمس كسفت لموت  
 ابراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله ثم يدعوه يقتضي تاخير الدعاء عن الصلوة  
 وهو ستة فيه لما روى الترمذي في كتاب الدعوات وحسنه عن ابي امامة قيل يا رسول  
 الله اي لدعا اسمع قال جوف الليل الاخير ودر الصلوات المكتوبات وان لم يحضر امام  
 الجماعة صلوا فرادى عزرا عن الفتنة لانها تقام بجمع عظيم في ظلمة الليل فانه اول بالويل  
 كالكسوف اي كالصلوة لكسوف القمر وهو نقصان ضوئيه او ذهابه كما شاهدناه فانهم  
 يصلون عند حصوله فرادى وهو قول مالك وقال الشافعي يصلون فيه بجماعة كما تقدم  
 لئلا ان صلواته تكون في وقت يحصل بالتجمع فيه مشقة ولا نه لنقل انه عليه الصلوة والسلام  
 جمع له وكذا يصلون فرادى عند حصول الضو القوي بالليل وعند انتشار الكواكب وعند  
 حصول الظلمة القوية بالنهار وعند حصول الريح الشديدة او الزلازل والصواعق  
 والثلج والمطر الدائم او عوم الامراض والخوف من العدو ونحوها لما في الصحيحين من  
 حديث المغيرة بن شعبه فاذا رايتوها فادعوا الله وصلوا وعن ابن عباس انه صلى لزلزلة  
 في البصرة ويصلي للكا في وقت غير مكروه لانها تنطوع كسائر التطوعات والاستسقاء

التحفة والكا في الخط والهداية وشروطها  
 ولكن في النظم يخط بعد الصلاة بالانفاق ويحرم



دعوا واستغفار مستقبلا وان صلوا فإدى جاز وهذا عند أبي حنيفة لقوله استغفروا  
ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ولما في الصحيحين من حديث أنس بن مالك دخل  
المسجد في يوم الجمعة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فقال يا رسول الله هلكت  
الأموال وانقطعت السبل فادع الله بفتننا فقال فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يديه ثم قال اللهم اغثنا وثبت أيماننا واستسقبنا لرب يصل وقال مالك ليس في الاستسقاء  
ركعتان بخطبة كالحجة وقال الشافعي كالعيد بن وقال محمد يجوز أن يصلي الإمام أو نائبه  
ركعتين كما في الجمعة ويقرب رده دون القوم وهو اختيار الطحاوي وأبو يوسف مع محمد  
في رواية ومع أبي حنيفة في أخرى اللهم ما في الكتب الستة لقول عبد الله بن زيد ابن عاصم  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج بالناس يستسقي يستسقي بهم فصلي بهم ركعتين  
وحول رده ورفع يديه فدعى واستسقى واستقبل القبلة متفق عليه رواه البخاري  
وأبو داود وجهر فيهما بالقرأة ولقوله ابن عباس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلي فلم يخطب خطبتكم هذه ولكن ليؤزل في الدعاء  
والنضج والتكبير وصلى ركعتين كما يصلي في العيد رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي  
قال بعض علماءنا يخرج له الشيوخ والصبيان والضعفة ثلاثة أيام ولم ينقل أكثر من  
متواضعين متأسفين في ثياب خلقة غسيلة مشاة يقدمون الصدقة إلى الله  
تعالى كل يوم بعد التوبة لكن في مكة وبيت المقدس يحقن في المسجد ولا يخرجون  
إلى الصحراء ثم لا يسكن تكبيرات الزوايد عندنا وعند مالك في الأصح وقيل يكبر وهو قول  
الشافعي وجه الأصح قول أنس بن مالك صلى الله عليه وسلم استسقى فخطب قبل الصلاة  
واستقبل القبلة وحول رده ثم نزل فصلى ركعتين لم يكبر فيهما إلا التكبيرة رواه الطبراني  
ووجه التكبير ما رواه الحاكم والطبراني من حديث محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد  
الرحمن بن عوف عن أبيه عن طلحة قال أرسلني مروان إلى ابن عباس سألته عن سنة  
الاستسقاء فقال سنة الاستسقاء سنة الصلاة في العيدين إلا أن رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم قلب رده فجعل عينه على يساره وعينه على يمينه وصلى ركعتين  
كبر في الأولى سبع تكبيرات وقاسم اسم ربك الأعلى وقرا في الثانية هل أتاك حديث الفأ  
وكبر فيها خمس تكبيرات واجيب بأنه ضعيف لا يعارض ما روى أنس وقد تردد أبو  
يوسف في سنية الصلاة وعدمها واتفقا على جعل خطبة واحدة بعد الركعتين  
لقول أبي هريرة خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما يستسقى فصلي بنا ركعتين  
بلاذان ولا إقامة ثم خطبنا ودعا الله وحول وجهه نحو القبلة رافعا يديه ثم قلب  
رده فجعل الأيمن على اليسر والأيسر على الأيمن رواه ابن ماجه ورواه أحمد عن  
عبد الله بن زيد ولعله فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم استقبل القبلة فدعا فلما أراد  
أن يدعو قبل وجهه إلى القبلة وحول رده ولقوله عائشة شكى الناس إلى رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم فحوط المطر فامر بنبذ فوضع له في المصلي ووعده الناس يوما يخرجون  
فيه قالت عائشة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بدأ حاجب الشمس فقصده  
على المنبر وحمد الله عز وجل ثم قال أنكم شكوتم جدب دياركم واستنخار المطر عن أبا ن  
زمانه عنكم وقدم الله سبحانه أن تدعوه ووعدهم أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب  
العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله لا اله الا  
أنت انت العتيق ونحن الفقرا أنزل علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلا غال  
حين ترفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض بطيئه ثم حول إلى الناس ظهره وقلب  
أحواله رده وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فأنشأ الله سبحانه  
فرعدت وبرقت ثم أمطرت بأذن الله فلم يأت صلى الله تعالى عليه وسلم سجدة حتى  
سأل السيول فلما رأى سرعتهما إلى الكثر ضحك حتى بدت نواجذه فقال أشهد أن الله  
على كل شيء قدير وأني عبد الله ورسوله رواه أبو داود وقال غريب وإسناده جيد  
ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ويرجح رواية تقديم  
الصلاة على الخطبة لأنها عن مشاهدة بخلاف رواية تخرجه وروي عنهما أنها جعلت  
خطبتين بهذا الصلاة الحاقا لها بخطبة الجمعة ولا يقرب رده أي لا يقرب الإمام رده  
عند أبي حنيفة وأبي يوسف والمروني كان تفاولا لقول جابر وحول رده ليحول الخطبة  
رواه الحاكم ولقوله أنس وقلب لي يقرب الخطبة رواه الطبراني ولا نه فعل لا يرد إلى  
معنى العبادة كذا قال شارح وفيه أن فعله عليه الصلاة والسلام بقصد تحول الخطبتين  
العبادة وتمييزه عن فعل العادة لكن قد يقال إن هذا خاص به لا نه عرف بالوحي تغيير  
حال السماء عند قلبه الرده وعند محمد أن الإمام يقرب رده بعد مضمود من خطبته  
لما تقدم وأما الناس فلا يقبلون إردتهم عندنا وقال مالك والشافعي يقبلون لقول عبد  
الله بن زيد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه خميسة سودا فإراد أن يأخذ  
اسفلها فيجعلها أعلاه فلما ثقلت قلبها عن عاتقه زاد أحمد وتحول الناس معه قال الحاكم  
على شرط مسلم قالوا لم يذكره صلى الله عليه وسلم فكان تقريرا له واجيب بأنه لما أتته  
أن لو علم به وهو محتوج لما روي أنه إنما حول بعد تحول ظهره اليهم وينبغي أن يدعو  
الإمام بالدعوات الماثورة سوا جهوا والناس قهود مستقبلين القبلة يومنون  
على دعائه فقول اللهم اغثنا اللهم اغثنا اللهم سنا نافعا اللهم استغنا غيثا مغيثا هينا  
مريئا مريئا نافعا غير ضار غدا عاجلا غير راث واجلا مجلا سحا طقادا يا الله  
استغنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان بالبلاد والعباد والخلق من الأواء  
والضنك ما لا نشكو إلا إليك اللهم ابت لنا الزرع وادر لنا الضرع واستغننا من بركات  
السموات وابت لنا من بركات الأرض اللهم انا نستغفر ك أنك كنت غفارا فارسل السماء  
علينا مدرارا فادامطر وأقالوا مطرا بفضل الله وبرحمته وان زاد المطر حتى خيف منه الضرر



قالوا اللهم حو لنا ولا علينا اللهم على الاكام والطراب وبطون الودية ومناكب الشجر وهذا  
دعا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الجمعة الثانية حين قيل يا رسول الله هلكت الاموال  
وانقطعت المسبل فادع الله يسكنها عنا ولا يحضر ذي لان خروجنا للدعاء وقد قال  
تعالى وما دعى الكافرين الا في ضلال اي ضياع وخسار وقال مالك والشافعي واحمد  
لا يومواهل الامة بالخروج ولا ينصون منه ولا يملكون من الخروج يوما وحدهم لا  
الاستسقاء طلب الرزق والله سبحانه يرزق المؤمن والكافر وهم لو خرجوا يوما وحدهم  
وحصل في ذلك اليوم غيث لحصلت الفتنة والحاصل انه قد يستجاب لهم في الشدة لقوله  
تعالى فاذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون  
**فصل في ادراك الفريضة من شرع في فرض منفرد اقامته اي اقامة ذلك الفرض ان لم**  
**يسجد للركعة الاولى سواك الفرض رباعيا او ثلثا او ثنائيا او سجدا وهو في غير**  
**رباعي ثلثا ثلثا كان او ثنائيا حضر يا أو سفر يا قطع تلك الصلاة قايما بتسليمة واحدة**  
**وقيل بتسليمتين وهو الاصح لان القعدة شرط للتحلل وهذا قطع وليس تحلل وقيل يعود**  
**الى القعدة ثم يسلم وقال شمس لا ية القعود حتم لان الخروج عن صلوة مصدبها**  
**لم يشترع الا بقعود واذا قعد قيل يصيد التشهد وقيل لا والقطع بالسلام ورد في**  
**حديث معاذ حين اتى قومه فافتح بسورة البقرة فاخرف رجل فسلم ثم صلى وحده**  
**ثم هذا كله بناء على ما اختاره فخر الاسلام من ان مادون الركعة من الفرض ليس له**  
**حكم الصلاة بدليل ان من حلف لا يصلي لا يحتسب اداؤها فكان بحل الرقص والقطع**  
**للاكمال جائز وهو كهدم المسجد لتجديده واختار شمس الاية انه امر شفعالا نه وان لم**  
**يكن صلاة فهو قرينة فيحرم قطعها بالنص فيتمها شفعالا فيقتدي ليكون جامعا**  
**بين فضيلتي النافلة وصلاة الجماعة ومتى امكن ادراك عبادتين لا يبصر الى ابطال**  
**احديهما وعلى التقديرين قطع واقتدي اي بنية متجددة احراز الفضيلة الجماعة**  
**التقهي من كمالها لما روى اصحاب الكتب الستة عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله**  
**صلى الله عليه وسلم قال صلوة الجماعة افضل من صلوة الفذ بسبع وعشرين**  
**درجة والبخاري من حديث ابي سعيد بن خمس وعشرين درجة زاد ابو داود**  
**فاذا صلوا في صلاة فامروا ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلوة ورواها ابن**  
**جان والحاكم وقال على شرط الشيخين قال الترمذي وعامة من روى عن النبي صلى**  
**الله تعالى عليه وسلم انما قال خمس وعشرين الا ابن عمر فانه قال بسبع وعشرين**  
**وكذا يقطع فيه اي في الرباعي لكن لا يقطع فيه الا بعد ضم ركعة اخرى صيانة**  
**لما فعله عن البطون فان قيل اذا اقيمت المغرب وقد سجد فيها لا يضم ثمانية**  
**صيانة لفعله عن البطون ثم يقتدي بجيب بانه اذا ضم ثمانية كان اثنا باكثر**  
**المغرب فيلزمه اتمامها واذا اتمها يكون في اقتدائه مستقلا وهو بالثلاث مكره**

كان

وبالاربع يخالف للامام قيل هذه مخالفة بعد الفراغ فلا تضر كالمقيم المقتدي بمسافر  
بان صلوة المقيم والمسافر واحدة بالنظر الى الاصل ولا كذلك ما نحن فيه ولو دخل مع الامام  
في المغرب بعد ما صلوا اتموا ربعا لان مخالفة الامام اخف من التنفل بثلاث قال ابو يونس  
وهو الا حسن ولو سلم مع الامام تقصد صلوته فيقضي اربعا لانها لزمته بالاقتداء  
بشر يسلم مع الامام ولا شئ عليه ولعل وجه عدم التزامه الاربعة حال الاقتداء واحتوز  
بقوله في فرض عن شرع في نقل او سنة فانه لا يقطع لان قطعه ليس لا حال ما قطعه  
ولو كان في سنة الظهر والجمعة فاقمت او خطب امام يقطع على راس الركعتين وهو  
مروي عن ابي حنيفة واي يوسف واليه مال السرخسي وقيل لا يسلم لانها صلوة واحدة  
والقطع هنا ليس للاكمال والاول وجه لا نه يمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال في  
التسليم على راس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاعلى بلا سبب  
وان صلى ثلثا فامته اي من الرباعي بان سجد لثلاثه يمه ثم يقتدي مستقلا لان الفرض  
لا يتكرر في وقت واحد ويؤيده ما في مسلم عن ابي ذر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال كيف انت اذا كان عليك امراء يوخرون الصلاة عن وقتها قلت فاما مني قال صلى  
الصلاة لوقتها فان ادركتها معهم فانها لك نافله وادراك الامام فرضا والمأموم نفلا  
جائز بلا خلاف الا في العصر اي في فرضه لان التنفل بعده مكروه وعن محمد بن قاعد  
فتنفل صلوته نفلا ثم يقتدي فيحصل له ثواب التنفل والفرض في جماعة من غير ابطال  
واما لو لم يسجد لثلاثه الرباعي فيقطع والحاصل انه اذا اقيمت بعد ما صل ركعة من الفجر  
او المغرب قطع واتم لانها لو اضاف اليها اخرى لفانت الجماعة لوجود الفراغ حقيقة  
او شبهة وكذا الواقم الى الثانية قبل ان يقيد بها بالسجدة وان قيد الثانية فيها بسجدة  
اتم ولا يقتدي بالفجر للراهة التنفل بعده وكذا في المغرب على ظاهر الرواية لقوله عليه  
الصلوة والسلام اذا صليت في اهلك ثم ادركت الصلوة فصلها الا الفجر والمغرب  
رواه الدارقطني من حديث بن عمر قال عبد الحق تفرد برقصه سهل بن صالح الانطاكي  
وكان ثقة فلا يضره حينئذ وقف من وقفه لان زيادة الثقة مقبولة واذا ادرك  
الامام ركعا فليكن ووقف حتى رفع الامام راسه لم يصمدركا لتلك الركعة لان الشرط  
هو المشاركة للامام في افعال الصلوة ولم يوجد الا في القيام ولا في الركوع خلافا لفرق  
والشافعي واما الوادركه في القيام ولم يركع معه حتى رفع الامام راسه ثم ركع المقتدي  
صار مدركا لتلك الركعة لانه ادرك حقيقة القيام وذلك بالاتفاق ولو ركع قبل الامام  
فادركه الامام فيه صح لوجود المشاركة وكره للتحالفة وقال زفر لا يصح وكره خروج  
من لم يصل فرضه من مسجد اذن فيه لما روى ابن ماجة في سنته عن عثمان بن عفان  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم  
يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق واخرج ابو داود في كتاب المراسيل



عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يخرج من المسجد احد بعد  
النداء الا منافق الا اخرج حاجته وهو يريد الرجوع واخرجه ابن ماجة بلفظ من ادرك  
الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج حاجته وهو لا يريد الرجعة فهو منافق واخرجه الجماعة  
الا البخاري عن ابي الشعثا سليم بن الاسود قال كنا مع ابي هريرة في المسجد فخرج رجل  
حين اذن مؤذن للعصر فقال ابو هريرة اما هذا فقد عصوا با القاسم لا يكره الخروج  
بعد الاذان لمقيم جماعة اخرى بان يكون مؤذن مسجد اخر او امامه واذا غاب تتفرق  
لغيرته جماعة ولا يكره الخروج بعد الاذان لمن صلى الظهر والعشاء لانه اجاب الداعي  
بالفعل الا عند الاقامة فانه يكره خروجه لانه يكره الخروج من الخواارج او الرواق  
من اهل البدعة الذين لا يرون الصلوة خلف اهل السنة وفي غيرها اي في غير الظهر والعشاء  
وهو الفجر والعصر والمغرب يخرج اي يجوز له الخروج وان اقيمت لانه اجاب الداعي مع  
كراهة التفتل بعد صلوة الفجر والعصر وكذا التفتل بالثلاث بعد المغرب كما قدمناه  
ويترك سنة الفجر ويقتدي من لم يدرك فرض الفجر يجمع اي بجماعة ان اداها اي سنة الفجر  
لان ثواب الجماعة اعظم من ثواب السنة ففي صحيح مسلم صلوة الجماعة افضل من صلوة الفرد  
بسبع وعشرين درجة ومن ادرك ركعة منه اي من فرض الفجر لو صلى سنة صلاتها  
اي سنته او لا لانه يمكن الجمع بين فضيلتي السنة والجماعة لقوله عليه الصلوة والسلام  
من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة رواه مسلم وابن ماجة لكن يصلي السنة  
عند باب المسجد او في موضع لا يصلي فيه احد فان لم يمكن له ذلك فيصلي خلف الصفوف وبعد  
ما استطاع تنفي التهمة عن نفسه وروى الطحاوي عن ابي الدرداء انه كان يدخل المسجد  
والناس صفوف في صلوة الفجر فيصلي الركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل مع القوم في الصلوة  
وروى ايضا عن ابن مسعود نحوه وقد روى ابو داود عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم لا تدعوا ركعتي الفجر وان طردكم الخيل وسكت عنه ابو داود  
بضعه وفي اسناده رجل مختلف في توثيقه ذكره النووي ولو كان يدرك التشهد  
قال شمس الاية السرخسي يدخل مع الامام قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول يصليها  
ثم يدخل مع الامام عندهما ولا يصليها عند محمد وهي فرع اخلا فهم فمن ادرك تشهد  
الجمعة وسياقي او فرع اخلا فهم في قضاها وعدمه ولا يقضيها اي سنة الفجر عندهما  
الا بقضاء فرضه قبل الزوال بالاتفاق وبعده ايضا عند بعض مشايخ ما وراء النهر وقال  
محمد يقضيها وحدها ايضا قبل الزوال لما روى مسلم من حديث ابي هريرة قال عرضنا  
اي نزلنا في الليل للاستراحة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت  
الشمس فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لياخذ كل انسان براس راحلته فان هذا  
منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعانا لما قوضا ثم صلى سجدتين ثم اقيمت  
الصلوة فصلى الضوئية اي فرض الفجر قضا ولها ان الاصل في السنة ان لا تقضى

وقد ورد هذا الحديث بقضاء سنة الفجر تبعا فيسبق ما عدا ذلك على الاصل وذكر في الفتاوى الظهير  
لوافتح ركعتي الفجر قبل صلوة الفجر وافسد هاتر قضاها بعد صلوة الفجر قبل طلوع الشمس  
فيل يجوز وفيه نظرو الاصح انه لا يجوز لانه ابطال للعمل وقد قال تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وقد قال  
في النية ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر قال الحلبي لما امر من كراهة ما لزم  
بالشروع في الوقتين قيل والا حسن ان يشرع في السنة ثم يكبر من غير رفع بالقرينة  
ناويا لها ويتم الفرض مع الامام فاذا اسلم الامام لم يسلم هو ويقوم ويصلي السنة بلا نية  
مجددة بل بالنية الاولى فلا يكون مفسد للعمل بل يكون منتقلا من عمل الى عمل قال في شرح  
النية ولا يلتفت الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ من انه ان خاف ان لا يدرك الفرض  
لو صلى السنة فلا حسن ان يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر اخرى للقرينة فيخرج من  
السنة ويصير شارعا في القرينة ولا يصير مفسدا لعدم الفائدة في ذلك لانه وان سلم  
انه لا يصير مفسدا لكن كراهة قضاها بعد صلوة الفجر باقية اللهم الا ان يفعل ذلك  
ليقضيها بعد ارتفاع الشمس فهو غير آت بالسنة كما سنت فلا فائدة في هذا التكلف  
وايضا ما وجب بالشروع لبس اقوى مما وجب بالندب ونص محمد ان المذو لا يودي بعد  
الفجر قبل الطلوع وايضا شروع في العبادة بقصد الفساد فان قيل ليوذي بهامة اخرى  
فلنا ابطال العمل قصدا منهو عنه ودور المفسدة مقدم على جلب المصلحة وقال مالك  
والشافعي يترك سنة الفجر ويقتدي وان لم يخف فونها كالظهر قلنا يمكن قضاها في  
وقت الظهر بعد الفرض بخلاف سنة الفجر لما قدمناه ويترك سنة الظهر في الحالين اي  
حالا ادرك ركعة من الظهر وحال عدم ادراكها ويقتدي لانه يمكنه اذا سنة الظهر في وقت  
بعد ان يصلي مع الجماعة ثم يقضيها اي يودي سنة الظهر في وقتها كما روي عن ابي  
حنيفة وصاحبيه وهو الصحيح وقيل لا يقضي لانه عليه الصلوة والسلام اغاواظ عليها  
قبل الظهر قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعده وهذا عند محمد وعند ابي يوسف  
يقضيها بعد شفعه وقيل الخلاف بالعكس ثم وجه تقديم الاربع على الشفع ان حقها  
التقديم على الظهر المتقدم عليه وتأخيرها عن الظهر لا يقتضي تأخيرها عن شفعه  
ووجه تقديم الشفع على الاربع انها فاقته عن محلها فلا يفوت الشفع عن محله وهو  
الاتصال بالفرض وهو المعقد لما رواه ابن ماجة عن عائشة كان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اذا فاتته الاربع قبل الظهر صلاها بعد الركعتين بعد الظهر واما ما رواه  
الهداية من قوله عليه الصلوة والسلام من ترك الاربع قبل الظهر لم تنل شفاعتي  
فغير معروف وغيرهما اي غير سنة الفجر والاربع قبل الظهر من السن لا يقضي اي  
لا يلزم قضاؤه اصلا اي لا وحده ولا تبطل لان لزوم القضا مختص بالفرض والواجب سنة  
الفجر لقوتها قرينة من الواجب وسنة الظهر لما فاقته محلها لا وقت فرضها وقيل يقضي  
غيرها تبطل لان الشيء قد لا يثبت قصدا او يثبت تبعا والقياس على سنة الفجر تبعا



ثم الأفضل في عامة السنن والنوافل المنزل هو المروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقد روى ابن عمر عنه عليه الصلوة والسلام قال جعلوا من صلواتكم في بيوتكم ولا تتخذوها  
قبورا متفق عليه وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ افضى احدكم  
الصلوة في مسجده فليجعل بيته نصيبا من صلواته فان الله جاعل في بيته من صلوة  
خيرواواه مسلم وعن يزيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال صلوا  
ايها الناس في بيوتكم فان افضل صلوة المروء في بيته الا المكتوبة متفق عليه وفي رواية  
مسلم فعليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المروء في بيته الا المكتوبة وعنه صلوة  
في مسجدي هذا افضل من الف صلوة في غيره وافضل منه ركعتان يصليهما في زاوية بيته  
ضصة النووي وغيره **فصل** في قضا الفوائت اعلم ان الاداء تسليم عين الواجب بالامر كنعن  
الصلوة في وقتها والقضا تسليم مثله به اي بالامر فلا يقضي النفل لانه غير مضبوط  
عليه بالترك فرض الترتيب اي وجب فهو فرض علمي لا اعتقادي لانه ثبت بدليل ظني  
بين الفروض الخمسة والوتر فايتا كلها او بعضها وقال ابو يوسف ومحمد لا ترتيب بين  
الفروض والوتر بناء على ان الوتر سنة عندهما ولا ترتيب بين الفرض والسنن عند الكل  
وقال مالك الترتيب في قضاء الفوائت واجب بالذكر ساقط بالنسيان في خمس ومادون  
وقال الشافعي الترتيب في الفروض مستحب لان كل فرض اصل فلا يتوقف جوازه على جواز  
غيره كالصيامات والزكوات واختاره ابن الهمام وخالف المشايخ العظام ولنا ما في  
الصحيحين من حديث جابر ان عمر بن الخطاب جعل يسب كفار قريش يوم الخندق  
وقال يا رسول الله ما كنت اصلي العصر حتى كادت الشمس ان تغرب فقال عليه  
الصلوة والسلام والله ما صليتها قال فنزلنا بطحان فتوضا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وتوضا نافضلي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم العصر بعد ما غابت الشمس  
وصلينا بعدها المغرب ولو كان الترتيب مستحبا لما اخر عليه الصلوة والسلام لاجله  
المغرب التقاخيرها مكروه لا سيما على القول بتضييق وقت المغرب كما هو احد قول  
الشافعي ومذهب مالك وروى احمد والنسائي والترمذي عن ابن مسعود انه عليه  
الصلوة والسلام شغل عن اربع صلوات يوم الخندق يصنع في يوم اخر من ايامه  
حتى ذهب من الليل ما شا الله فامر بلال فاذا نزل ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر  
ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى الصلوة والحاصل ان الترتيب واجب بين الفائتة  
والوقتيّة وبين الفوائت قلنا على الاول صريح قوله عليه الصلوة والسلام من نسي  
صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليتم صلواته فاذا فرغ من صلواته فليعد التي نسي  
ثم ليعد التي صلاها مع الامام رواه الدارقطني ثم البيهقي في ستها عن اسماعيل  
بن ابراهيم الترمذي عن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر  
ورواه مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفا وصح الدارقطني وابوزرعة وغيرهما وقفه

واختلفوا في نسبة الخطا في دفعه فمنهم من نسبته الى الجعفي ومنهم من نسبته الى الترمذي  
ولا يخفى ان الرفيع زيادة وهي من الثقة مقبولة وهما ثقتان قال ابن معين وابوداود واحمد  
في الترمذي لا يباس به وكذا وثق ابن معين والنسائي الجعفي قلت لا يقادم مالكا  
قلت المختار في تعارض الوقف والرفيع ليس كون الاعتياد لا كثيرا ولا حفظ وان  
كانت مذاهب بل للرفيع بعد كونه ثقة وهذه الاثر ترجيح بذلك هو عند تعارض الموقوفين  
ولا تعارض في ذلك لظهور ان الراوي قد يقف الحديث وقد يرفعه على ان هذا الحديث  
في حكم المرفوع ولو كان موقوفا لا مثله لا يقال بالراوي ويولده قول جيب بن سباع  
وكان من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى  
المغرب ونسي العصر فقال لا صحابه هل رايتوني صليت العصر قالوا لا يا رسول الله ما صليت  
فامر المودن فاذا نزل اقام فصلى العصر ونقض الاول ثم صلى المغرب رواه احمد في مسنده  
والطبراني في معجمه من طريق ابن لهيعة وثنا على الثاني ما رواه احمد والترمذي والنسائي  
عن عبد الله بن مسعود ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شا الله فامر بلال فاذا نزل ثم اقام  
فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى الصلوة وفي  
حديث مالك بن الحويرث الذي خرج البخاري في الاذان وصلوا كما رايتوني اصلي  
فهو استدلال بجمع فعله المرتب وامره بالصلوة على الوجه الذي فصل فلزم الترتيب  
وفي رواية النسائي من حديث ابي سعيد الخدري قال حبسنا يوم الخندق عن الظهر  
والعصر والمغرب والصباح حتى كفيئنا ذلك فانزل الله وكفى الله المؤمنين القتال فقام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بلال فاذا نزل ثم صلى الظهر كما كان يصليها قبل ذلك  
وهكذا اقال في البواقي ثم قال وذلك قبل ان نزل فرجالا اوركبا تاوا الظاهر ان القسك  
يتم لانه خبر الواحد فلا يثبت به القرينية وانما يثبت به الوجوب واما كونه شرطا كما  
هو ظاهر المذهب فغير ظاهر والا لما سقط بالنسيان وضيق الوقت وكثرة الفوائت  
واما قول بعضهم وقع الحديث بيانا لمحل الكتاب وهو قوله تعالى واقيموا الصلوة  
فثبت لجواز الوقتيّة شرطا به فذوق بانهم ما علموا بخبر الفائتة مثل ما علموا بخبر الوقتيّة  
حيث قالوا بفساد الصلوة عند ترك الترتيب لا عند ترك الفائتة وكذا قالوا بفساد  
الوضوء في مسح الراس قل من الربيع مع انه ثبت بخبر الاحاد مبينا لما حمل في الكتاب  
ولا يظهر فرق بين المسائل الثلاثة والحاصل ان مقتضى الدليل وجوب تقديم الفائتة  
دون فساد الوقتيّة لولم تقدم فان لم يفعل اثم لترك مقتضى خبر الواحد كترك  
الفائتة سوا ذلك قال بعض المحققين هذا احداث قول ثالث بين القولين بالاستحباب  
والقول بالوجوب على وجه يفسد الوقتيّة وهو لا يجوز يعني في العرف والعادة  
والا فاني مانع من الكتاب والسنة على هذه الارادة مع انه ليس فيه خلاف لاجتماع السلف



ولا اتفاق الخلف الا اذا احاط الوقت بحيث صار الباقي منه عند الشروع لا يتسع للفاصلة  
والوقتية هي ما لو كان الباقي من الوقت يتسع لبعض الفوائت والوقتية قضى ما يسع  
من الفوائت مع الوقتية هو الصحيح ثم المعتبر عند محمّد الوقت المستحب وعندهما  
اصل الوقت فلو تذكر الظهر وقت العصر وكان بحيث لو قدم الظهر يقع العصر في  
الوقت المكروه يسقط الترتيب عند محمّد ولا يسقط عندهما وانما كان ضيق الوقت  
مستقلا للترتيب لان في اعتبار الترتيب مع ضيق الوقت تقويت الوقتية او نسي  
لان الوقت لما يصير للفاصلة بالتذكر والترتيب يسقط بغير العجز كما يسقط بعذر  
النسيان كفوت صلوات ثلاث من ثلاثة ايام كظهر وعصر ومغرب نسي ترتيبها  
على الاصح وفي الصحيحين عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها  
اذا ذكرها لا كفارة لها الا ذلك قال تعالى اقم الصلوة لذكري ولمسلم من نسي صلاة  
او نام عنها تكفارتها ان يصليها اذا ذكرها وقال الحسن من لا يعلم ان الترتيب فرض  
فهو كالناسي وبه اخذ كثير من المشايخ وقال مالك في المشهور عنه انه لا يسقط بهما  
لاطلاق ما روينا او فانت **بسم** اي ست صلوات من الفروض الخمسة لا الترتيب  
حديثه كانت او قد عرفت لان الاشتغال بالفوائت الكثير يؤدي الى تقويت الوقتية  
كذا قيل وفيه نظر ظاهر والكثرة تحصل بالدخول في حد التكرار والدخول في اول حد  
التكرار يحصل بكون الفوائت مستافا لمعتبر خروج وقت السادسة في ظاهر الروا  
واعبر محمّد في رواية عنه دخول وقت السادسة لا فواتها لان الكثير من كل شي  
جنسه الاستغراق وكل الجنس في الصلوات الخمس كالشهر في الصوم فالزائد  
عليها في حكم التكرار واسقط مالك لترتيب لصيرورة الفوائت خمسا وهو رواية  
عن ابي حنيفة لان قوله عليه الصلوة والسلام من نام عن صلاة شاملا للقليل والكثير  
ولكن خصصناه بما دون الكثير الذي يتكرر او بوظيفة اليوم والليلة تحزرا عن المشقة  
وقال زفر لا يسقط الترتيب بكثرة الفوائت اذا كان الوقت يسعها مع الوقتية وان  
كانت الفوائت عشر او اكثر ولو شهرا لان مراعات الترتيب حكم استفيد بخبر الواحد  
وليس في العمل به ترك حكم الكتاب لا تتسع الوقت لكل فجمع بينهما اما اذا ربيع  
الكل فان العمل بالخبر حينئذ يؤدي الى ترك العمل بالكتاب فيقدم حكم الكتاب على حكم  
الخبر وعند ابن ابي ليلى لا يسقط الترتيب الى سنة وعند بشر بن عياض لا يسقط في  
جميع العمر اعدم الفصل في دليل الوجوب ثم كما الست تسقط الترتيب في الاداء تسقط  
في القضا لان الفوائت لما اسقطت الترتيب في غيرها فلا تسقط في نفسها اول  
ومتى سقط الترتيب لا يهود في اصح الروايات حتى لو ترك صلاة شهر وقضاها  
الا صلاة ثم صلى الوقتية ذكرها جاز وهو اختيار شمس الاية وفجر الاسلام وقاض  
خان وغيرهم وقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى لان الساقط متلاش فلا يعمل

كما قيل بحسب ورد عليه ما جاز حتى كثر ثم عاد قليلا فانه لا يهود بحسب واختار الفقيه ابو جعفر  
ان الترتيب يهود بعد سقوطه وقال صاحب الهداية انه الاظهر ويصير ان تكون الميت  
من وقت القوات سوا كان كلها فوائت او بعضها وقيل يصير ان تكون القوات نفسها  
ستاهذا ويلزم المرتد عقيب فرض اداه صلوة كان او حجا واسلم في الوقت اعادتها ثانيا  
وبه قال مالك خلافا للشافعي لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فقت وهو كافر  
فاولئك جبط اعمالهم علق الاجابات بوجهه على كفره ولم يوجد شرط ما يعلق الاجاب  
به لا سلامه في وقتها فلا يجب عليه اعادتها ولنا قوله تعالى ولو اشركوا بحبط عنهم  
ما كانوا يعملون وقوله ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله علق الاجابات بنفس الشر  
والكفر وقد وجد فنزل المشروط والجواب عن الآية السابقة ان المراد جبوط عمله في  
الدين والاخرة وهو لا يكون الا بموته على الكفر واما صوم للقناب وصلوة المرائي  
فلم يطل ثوابهما من الاصل ولكن حصل من الريا والضيعة من الوبال ما واره لان  
بالضيعة والسبعة لا يخرج عن اهلية الخطاب بخلاف الكفر ولا يلزم المرتد بعد التوبة  
قضا ما فات من صلوة وصيام من الودة عندنا وبه قال مالك خلافا للشافعي  
واما الكافر الا صلى فلا يلزمه اجماعا لقوله تعالى ان يتنوها ويضرب لهم ما قد سلف  
ويعذر من اسلم في دار الحرب بجهل الشرايع من الاحكام الواجبة كاقامة الصلوة واما  
الزكاة وصوم رمضان مدة جهله خلافا للشافعي واجد وزفر واما في دار الاسلام  
فلا يعذر بجهله لانها دار علم واعلام وشيوع احكام فلا يعذر في ترك تعلم اجماعا  
وكذا لا يلز وجود الصانع ظاهرة فلا يعذر احد بجهله في عدم معرفته اجمالا  
**فصل** في سجود السهو يجب بعد سلام واحد سجدة تان وتشهد وسلام اما كون  
سجود السهو واجبا فلا نه شرع لجبر نقصان في عبادة فصارت كالامانة في الحج وهو  
اختيار الكرخي قال القنوري وهو الصحيح ولهذا يرفع التشهد والسلام وقال  
بعضهم قيل وهم عامة اصحابنا هو سنة واخذوا ذلك من قول محمد ان العود الى  
سجود السهو لا يرفع التشهد يعني القعدة ولو كان واجبا لرفعها كما ترفعها  
السجدة الصليبية وسجدة التلاوة واجيب بان الشئ لا يرفع بما هو دونه والقعدة  
الاخيرة ركن فلا ترفع بسجدة السهو التي هي غير ركن بخلاف السجدة الصليبية فانها  
ركن وبخلاف سجدة التلاوة فانها اثر القراءة وهي ركن فتطلى حكمها واما كون سجدة  
السهو بعد السلام فلما في الكتب الستة عن عبد الله بن مسعود قال صلى رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم الظهر خمسا فقتل له ازيد في الصلوة فقال وما ذاك قيل  
صليت خمسا فسجد سجدة ثين بعد ما سلم وما اخرج الا الترمذي عن منصور بن المعتمر  
عن ابراهيم عن علقمة قال قال عبد الله بن مسعود قال ابراهيم فلا ادري زاد او نقص  
فلما سلم قيل يا رسول الله احدث في الصلوة شي قال وما ذاك قالوا صليت كذا وكذا



قال فتش وجليه واستقبل القبلة وسجد سجدتين ثم سلم ثم اقبل علينا بوجهه فقال انه  
لو حدث في الصلوة شيئا نكتم به ولكني انما انا بشر انسى كما تنسون فاذا نسيت فاذا كروني  
واذا اشكأ حدك في صلواته فليخبر الصواب فليتم عليه ثم سجد سجدتين انتهى بلفظ  
ابي داود والبخاري ولفظ مسلم فليتم عليه ثم سجد سجدتين بلا ذكر السلام ولفظ  
بن ماجة ويسلم ويسجد سجدتين بالواو وفي لفظ لابي داود من شك في صلواته فليسجد  
سجدتين بعد السلام ولم يذكر النسائي واذا اشكأ حدك في الخ فهذا انتشار عام  
قولي له بعد السلام عن سهو الشك والتخري حديث ثوبان انه عليه الصلوة والسلام  
قال لكل سهو سجدتان بعد السلام رواه ابوداود وابن ماجة عن اسماعيل بن عياش  
قال ابو زرعة لم يكن بالشام بعد الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز احفظ من اسماعيل  
بن عياش وكحديث عبد الله بن جعفر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
من شك في صلواته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم رواه ابوداود والنسائي واحمد  
في مسنده والبيهقي وقال هذا اسناد لا بأس به وما أخرجه البخاري ومسلم والطحاوي  
من طرق عن ابي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم العصر فسلم  
في ركعتين فقام ذواليدنين فقال اقصر الصلوة يا رسول الله ام نسيت ان قال  
فاتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بقى من الصلوة ثم سجد سجدتين  
وهو جالس بعد التسليم وفي رواية فتقدم فضلي ما ترك ثم سلم ثم سجد وسجد  
مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده ثم رفع راسه  
وكبر وقد عمل به من الصحابة علي وسعد بن ابي قاص وعبد الله بن مسعود وعمار  
بن ياسر وابن عباس وابن الزبير ومن التابعين الحسن وابراهيم النخعي وابن ابي  
ليلى والثوري واهل الكوفة ذكره الحازمي في كتابه الناسخ والمنسوخ وزاد الطحاوي  
عمر بن الخطاب وانش بن مالك وعمر بن عبد العزيز وقال مالك سجود السهو في  
النقصان قبل السلام وفي الزيادة بعد السلام وقال احمد السجود كله قبل السلام  
الا في نقص ركعة تامة او ركعتين وقال الشافعي السجود كله قبل السلام لما في الكتب  
الستة والطحاوي عن عبد الله بن بريدة واللفظ للبخاري ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم صلى الظهر فقام في الركعتين الاوليين ولم يجلس وقام الناس معه حتى  
اذ اقصى الصلوة وانتظر الناس تسليمة كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان  
يسلم ثم سلم وفي طريق الطحاوي فلما قضى صلواته سجد سجدتين كبر في كل سجدة  
وهو جالس قبل ان يسلم وسجد الناس معه مكان ما نسي من الجلوس وفي هذا  
الخلاف فاذا هو في الاولوية قلت وهو ظاهر الرواية وقيل الخلاف في الوجوب وهو رواية  
النوادر وفي المحيط لو سجد للسهو قبل السلام لا يعيده لانه لو اعاده يتكرر وهو خلاف  
الاجماع وروي عن اصحابنا انه يعيده لانه في غير محله كما لو سجد قبل القعدة

واجب بان السجود قبل السلام مجتهد فيه بخلاف السجود قبل القعدة واما كون السلام  
واحدا فاختيار فخر الاسلام وقول محمد في المحيط انه الا صوب لان السلام الاول للتخليل  
والثاني للتحية وهذا السلام للتخليل لا للتحية فكان ضم الثاني اليه عبثا وقيل تلقا وجهه  
وعليه الجمهور واليه اشار في الاصل لان الحاجة اليه ليفصل بين الاصل والزيادة المحقة  
وهذا يحصل بتسليمة واحدة وفي الهداية الاصح انه يسلم تسليمتين وهو اختيار  
شمس الائمة وصدر الاسلام الشهيد وقول ابي يوسف ومحمد حمله للسلام المذكور  
في الحديث على المصهور في الصلوة وهو تسليمتان واما التشهد والسلام بعد السجود  
فلما اخرج ابوداود والنسائي عن ابي عبيدة عن ابيه عن عبد الله بن مسعود  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذ كنت في الصلوة فشككت في ثلاث او اربع  
واكبر ظنك على اربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل ان تسلم ثم  
تشهدت ايضا ثم تسلم واختار الكرخي وفخر الاسلام ان ياتي بالصلوة على النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وبالادعاء في التشهد الذي بعد سجود السهو لان موضعهما  
اخر الصلوة وهي لا تنتهي الا بعد سجود السهو وفي الهداية انه الصحيح وقال  
الطحاوي ياتي بهما في الذي قبله والذي بعده وهو الا حوط لان كلا منهما في اخر الصلوة  
وقيل ياتي بهما عند محمد في الذي بعده وعندهما في الذي قبله لان سلام من عليه السهو  
يخرجه من الصلوة عندهما ولا يخرجه عند محمد وفي الظهيرية والسهو في الجمعة  
والعيدين والمكتوبة واحد ومن المشايخ من قال لا يسجد للسهو في العيدين  
والجمعة ليلابقع الناس في فتنة لو قدم ركنا على محله او اخر ركنا عن محله او كرر  
ركنا او غير واجبا او تركه اى لواجب ولوم اذا ساهيا هذا القيد راجع الى كل واحد  
مما تقدم كركوع قبل القراءة مثال لتقديم الركعتين على محله وتأخير القومة الثالثة بزيادته  
على التشهد الاول بان كرهه او صلى فيه على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بان قال  
اللهم صل على محمد وقيل لا حتى يزيد وعلى محمد وقيل ولو جرح من الصلوة عليه والا  
اصح وهذا مثال لتأخير الركعتين عن محله وكذا لو زاد سجدة صلبية فتذكرها في الركعة  
الثانية فسجدها والركوعين مثال لتكرير الركعتين وكذا لو زاد سجدة والجهر فيما  
يجازت وكذا الخافضة فيما يجهر قد رما يجوز به الصلوة وهو الصحيح وفي ظاهر الرواية  
وان قل ما جهر به او اسر مثالا لتقيس الواجب وهذا بالنسبة الى الامام وترك القعود  
الاول مثال لترك الواجب ويؤمل الكل اي يرجع جميع ما ذكر من تقديم الركعتين او تأخير  
وتكريره وتقدير الواجب وتركه الى ترك الواجب لان كل واحد من هذه المذكورات  
مشتغل عليه ولو ترك ثلاث تكبيرات من اثنا عشر يجب عليه سهو واجبه ما لم  
لانه ذكر مقصود والثلاث جمع صحيح فانه ترك الفاعلة في ركعة والقنوت عند  
قلنا انه سنة والمقصود منه الاعلام بالانتقال من ركن الى ركن فلم يجب بالسهو عنه سجود



اذ وجوبه بترك الواجب ولو شك في تكبيرة الافتتاح فاعادها مع الثامنة تذكر انه كان كبير  
او شك في ركوعه او سجوده نفسه فيه او في غيره فيه وطال تفكره بحيث اشغله عن ادا ركع  
من الصلوة سجد استسنا او في القياس هو كالصبر في عدم لزوم السهو لعدم تمكن التقص  
فيها حين تذكر انه اداها على وجهها وبجهد التفكر لا بوجوب السهو كما لو شك في صلوة قبل  
هذه ثم تذكر انه اداها فانه لا سهو عليه وان طال تفكره ووجه الاستسنا انه اذا طال  
يمكن فيها النقص بتأخير الركع عن محله ولو شك الامام انه صلى ركعة او شفعها فخط  
من من خلفه ليفعل مثله من قيام او قعود لا باس به لا ندفاع وهمه به ولا سهو عليه لعدم  
موجبه وفي المحيط ولو قعد فيما يقيم او قام فيما يقعد او قدم السورة في الاوليين على  
الفاتحة او تركها في الاوليين او في احديهما او اخر القارة عن الاوليين او ترك القوت او  
قوة التشهد او تكبيرات العيدين او زاد سجدة او ركوعا او ترك تصديلا الاركان  
او القومة التي بين الركوع والسجود او سلم ساهيا ولم يستتم اي صلوة لزم سجدة  
السهو لانه غير واجبا او تركه او بدل فرضا ولو قرأ الحمد في الاوليين مرتين او قرأ اكثرها  
ثم عاد فيها ساهيا يسجد ٢ نه اخر السورة عن موضعها اي فيكون تغيير واجب ولو  
قرأ الحمد في الاخرين مرتين لا يسجد ولو قرأ الحمد في الاوليين ثم السورة ثم الحمد  
لا يسجد وصار كأنه قرأ سورة طويلة ولو قرأ بعض السورة ثم تذكر انه لم يقرأ الفاتحة  
يقرأ الفاتحة ثم السورة ويسجد ولو قرأ بعض الفاتحة وترك اكثرها يسجد وان ترك  
اقلها لا يسجد ولو قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة لا يسجد وهو الاصح لان قراءة  
الفاتحة وحدها في الاخرين سنة ولو ترك بعض التشهد يسجد ولو نسي التشهد  
الاخير ثم ذكره قبل السلام فقرأه فعن ابي يوسف روايات ولو قرأ في ركوعه او سجوده  
يسجد اي لا يمسح على القراءة وقد زاد فيها شيئا من جنس الصلوة والواجب ان لا يزداد  
فيها شي ولا ينقص ولو قرأ في تشهد ان بدا بالقراءة يسجد وان بدا بالتشهد لا يسجد  
وذكر ابو الليث في الصيوت انه لو تشهد في ركوعه او سجوده او قيامه لا يسجد وذكر  
الناطيف في اجناسه عن محمد انه لو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة لا يسجد لانه بتولية  
الثنا وبعد ها يسجد وهو الاصح ولو تشهد اي في القعدة الاخرة مرتين لا يسجد  
لانه قراه في محله كما لو قرأ الفاتحة في الاخرتين مرتين ثم ليس القعود بعد سجود السهو  
فرضا حتى لو قام بعده لم يفسد صلوته لانه لم يرد فيها رويانا انما اعادة قعود ولا تشهد  
وانما ورد في رواية عمران بن الحصين فقط اعادة السلام نعم روى الدالي في مستند الفرد  
عن ابن مسعود واي هريرة مرفوعا يسجدنا السهو بعد التسليم وفيهما تشهد  
وسلام ولا يجب السجود بسهو الموت لانه ان يسجد وحده خالف الامام وان يسجد  
معه امامه صار الاصل تبعا ولو سلم المسبوق سهوا ان كان مقارنا بسلام الامام  
فلا يسجد عليه لانه حينئذ مقتد وان كان بعد سلامه فعليه السجود لانه منفرد فيما يقضي

بخلاف الاصح فانه مقتد فيما يقضي فلا يسجد لسهو فيه بل يجب السجود على الموت بسهو  
امامه ان يسجد امامه لانه يتبع لامامه سواء كان السهو حالة الاقتدا او قبلها حتى لو اقتدى به  
بعد ما سجد واحدة من سجدي السهو يتابعه في الاخرى ولا يقضي الاول والمسبوق  
يسجد مع امامه تبعا له ولا يسلم ثم يقضي ما فاته وسبب ان المسبوق يقضي بعد فراغ  
الامام ما روى احمد عن معاذ بن جبل قال كانوا يأتون الصلوة وقد سبقهم بعضهم النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فكان الرجل يمشي الى الرجل اذا جاء صلى فيقول اي يمشي واحدة  
او اثنين فيصليها ثم يدخل مع القوم في صلواتهم قال فما معاذ فقال لا اجد على حال ابدا  
الا كنت عليها ثم قضيت ما سبقني قال فما وجد سبقه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعضهم  
فثبت معه فلما قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صلوته قام فقضى فقال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قد سن لكم معاذ فمكث اذا صنتوا وفي المحيط وان لم  
يسجد المسبوق مع الامام لسهو وجب عليه السجود اخر صلوته استسنا نا واذا لم يقعد  
الامام او انفرد او لا وهو اليه اي الى القعود اقرب بان لا يرفع ركبتيه عن الارض وقبل بان  
لا ينصب النصف الاول قعد وتشهد لان ما قرب من الشيء حكمه وهذا رواية عن ابي  
يوسف واستحسنها مشايخ بخارا وفي قاضي خان في رواية اذا قام على ركبتيه لينهض  
يقعد وعليه السهو يستوي فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتقاد وفي شرح  
الكنز والاصح انه يقعد ما لم يستتم قائما قلت وهو ظاهر الرواية ويؤيده الحديث الذي  
ولا سهو عليه اي في القعود قبل ان يستوي قائما في الاصح لقوله عليه الصلوة والسلام  
اذا استتم احكم قائما فليصل ويسجد سجدة في السهو وان لم يستتم قائما فليجلس ٢  
سهو عليه رواه الطحاوي وهو اختيار محمد بن الفضل ولا نه لما عاد الى القعود عن قرب  
فكانه لم يقعد وقيل عليه السهو لانه اخر واجبا وهو التشهد عن وقته والجواب ما رويانا  
والاداي وان لم يكن الى القعود اقرب قام ٢ نه قائم معني فكان كالتام حقيقة ولو عاد  
فسدت صلوته على الصحيح لانه رفض فرضا بعد التشروع في صلواته ليس بفرض سجدة  
للسهو لترك القعود الاول لصريح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين  
فان ذكر قبل ان يستوي قائما فليجلس وان استوى قائما فليجلس ويسجد سجدة في  
السهو رواه ابو داود واما ما روي من انه عليه الصلوة والسلام قام من الثانية الى  
الثالثة قبل ان يقعد فجاوبه فعاد فقد كان قبل ان يستتم قائما وما روي انه لم يقعد  
ولكنه سجد بهم فقاما وكان بعد ان استتم قائما وان لم يقعد الامام او المنفرد اخيرا وقام  
لركعة اخرى قعد لا صلاح صلوته كما لا يسجد لان بالسجود يتأكد خروجه عن صلوة الفرض  
وسجد للسهو لانه اخر فرضا وهو القعود عن محله وان سجدة سجدة تامة بان وضع  
جبهته على الارض عند ابي يوسف وبان رفعها عن الارض عند محمد وفي المحيط هو  
المختار وتظهر ثمة الخلاف فيما لو سبقه حدث في هذه السجدة فانه يبنى عند محمد عند



تحول فرضه نقلا عند ابي حنيفة وابي يوسف وبطلت صلوته بالكلية عند محمد بن علي ان  
 صفة الفرضية اذ ابطلت لا تبطل الترخية وهو قولهما او تبطل وهو قول محمد وعلي ان ترك  
 القعود على راس الركعتين لا يبطل الترخية عندهما ويبطلها عند محمد وضم سادسه  
 ان شالانه نقل لم يشرع فيه قصد افلا يجب امامه لكن ندب الضم ليصير نقلا مستا  
 ولا سجود عليه في الاصح لان نقصان لفساد الفرضية لا يجبر بالسجود وان قصد  
 الامام او المنفرد القعدة الاخيرة ثم قام سهوا لظنها القعدة الاولى عاد ما لم يسجد  
 وسلم لان السلام حالة القيام غير مشروع وان سجد ثم فرضه لانه لم يبق الا السلام  
 وتركه لا يفسد الصلوة لانه ليس بفرض وضم سادسه اي ندبا ان كان الفرض رباعيا  
 ليصير الركعتان نقلا لما روي ابن عبد البر في التهديد من حديث ابي سعيدان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم نهى عن التبرؤ وهي ان يصلي الرجل واحدة يوتر بها ويقل لا يضم  
 في العصر سادسه للنهي عن التنفل بعدها واجيب بان النهي عن التنفل بعد العصر  
 اما هو عن التنفل المقصود ثم لو قطعها ولم يضم سادسه لا شيء عليه لان الشروع في  
 الصلوة على ظن انها عليه ليس يلزم عندنا فان قيل لم قال في المسئلة السابقة وضم  
 سادسه ان شالوا في هذه المسئلة لم يقل ان شامع ان الركعتين في كل من المسئلتين  
 نقل اذ اقطع لا يقضو اجيب بان ضم السادس في هذه الكثرة في تلك لان الفرض في  
 هذه لم يبطل وجبر ان نقصاته بالسجود بعد الركعتين فلو قطعها يلزم ترك السجود  
 الجابر ان لم يعد له واداه على غير الوجه المسنون ان عاد بخلاف تلك المسئلة فانه لا جبر  
 فيها لنقص الفرض لبطالته بالكلية كذا في شرح الوقاية وفي الخاتمة لو قام الامام بعد  
 الاخيرة الى الخامسة ساهيا لا يتابعه المأموم بل يكت جالس فان عاد الامام سلم  
 معه وان سجد سلم وحده ولا ينتظره وسجد للسهو استحسانا والقياس ان لا يسجد  
 ٢٥ صار الى صلوته غير التي سهى فيها ومن سهى في صلوته لا يسجد في غيرها ووجه  
 الاستحسان انه جبر لنقصان التنفل بالدخول فيه على غير الوجه المستنون عند ابي يوسف  
 اذ الواجب ان يشرع في التنفل تخريجه مبتداه له ولم يوجد ونقصان الفرض بترك  
 السلام منه عند محمد وقال ابو منصور الما تريد ان لا يصح ان يجعل السجود جبر للنقص  
 الممكن في الاحرام فينجبر به نقصان الفرض والتنفل جميعا والركعتان نقل محض لا تنوبان  
 عن سنة الظهر لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصلها الا بتخريجه مبتداه وعن  
 محمد انها تنوبان عنها ومن اتدى به فيهما اي في الركعتين صلاهما فقط عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف وقال محمد يصلي ستالا نه المودى بهذه الترخية ولهما ان الامام  
 لما استحكم خروجه عن الفرض صار كأنه دخل فيهما بتخريجه اخرى وان افسد الركعتين  
 من اقتدى به فيهما قضاها عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا قضا عليه كالمو  
 افسد هما الامام ولهما ان سبب سقوط قضاها الشروع فيها على ظن انها عليه

وهذا موجود في الامام دون المتقدمين واذا سجد للسهو في شفع التنفل لا ينبغي شقها اخر  
 عليه لانه ان اعاد السجود اخر الصلوة فقد ابطل ما فعله في وسطها وان لم يعد  
 فقد اتى به في غير محله وان بقي صحيح لبقا الترخية واعاد السجود لانه في وسط الصلوة غير  
 معتد به وقيل لا يعيده لحصول جبر النقصان به فان سلم من عليه السهو فهو في الصلوة  
 ان سجد ولا يخرج من الصلوة بسلامه والا اي وان لم يسجد فليس هو في الصلوة بل  
 خرج عنها بسلامه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف لان سلامه عندهما اخرجه  
 عن الصلوة خروجا موقوفا ولا يخرج به عند محمد وروى في الصلوة سوا سجد او لم  
 يسجد لانه لما وجب عليه السجود لجبر الصلوة فلا بد من اعتبار احرامها باقيا ولهما ان  
 السلام محل والحاجة الى اداء السجود مانعة عن التخليل فاذا لم يكن سجود على السلام  
 عليه وثمة الخلاف تظهر في الاقناب من سلم وعليه سجود سهو قيل ان يعود فنصدهما  
 ان عاد صح الاقناب وعنده يصح الاقناب ولو لم يعد وفي انتقاض طهارته بالقرقعة  
 فنصدهما ان عاد تنقض وان لم يعد لم تنقض وعنده تنقض عاد او لم يعد  
 وفي تغيير فرض المسافر بنية الإقامة فعندهما ان عاد يتغير وان لم يعد لم يتغير وعنده  
 يتغير عاد او لم يعد شك او مرة انه لم صلى قال صاحب الاجناس مضاه اول ما سهى في غيره  
 وقال شمس الائمة مضاه ان السهو ليس بعادة له وقال فخر الاسلام مضاه اول ما عرض  
 له في تلك الصلوة استأنف لما روي ابن ابي شيبه عن ابن عمر انه قال في الذي لا يذكر  
 صلى تلاتا او اربعاء يصيد حتى يحفظ وفي لفظ اخر قال اما انا فاذا اراد ركعتين فاتي  
 اعيد وروي نحوه عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وشرح وروى عام الشصبي عن  
 ابن عباس انه قال اذا شك الرجل في الصلوة استقبل الصلوة وروى خاهر زاده وغيره  
 في المبسوط انه صلى الله عليه وسلم قال اذا شك احدكم في صلوته انه لم صلى فليستقبل  
 الصلوة واستنفر به الزيلعي المخرج وقد تبهم صاحب الهداية وان كثرت شكه اخذ  
 بغالب ظنه وعمل به لما في الصحيحين عن ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قال اذا شك احدكم فليتحري الصواب وليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين ولانه  
 يخرج بالعادة في كل مرة فيعمل بغالب ظنه دفعا للمخرج وان لم يغلب على ظنه شي فبالاقل  
 على واخذ لما روي الترمذي وقال حسن صحيح عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي  
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا سهى احدكم في صلوته فلم يذكر واحدة صلى او ثنتين فليبين  
 على واحدة فان لم يذكر ثنتين صلى او تلاتا فليبين على ثنتين فان لم يذكر تلاتا صلى او اربع  
 فليبين على ثلاث ولا يسجد سجدتين قبل ان يسلم ولفظ ابن ماجة اذا سهى احدكم في  
 صلوته لم يذكر واحدة صلى او ثنتين فليجعلها واحدة واذا شك في ثنتين والثلاث  
 فليجعلها ثنتين واذا شك في الثلاث والاربع فليجعلها تلاتا ثم ليسلم ما بقي من صلوته  
 حتى يكون الوهم في الزيادة ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم كذا رواه الحاكم في المستد



ولفظه فلم يذكر انما صلى ام اربعاً فليست فان الزيادة خير من نقصان ولفظ اي داود اذا  
شكك احدكم في صلوة فليقل الشك وليبن على اليقين ولا في الاعادة حرجا وقد انقدم  
الترجيح فتعين اخذ بالاقل لكن يقصد حيث توجهه اخر صلوة لئلا تبطل صلوة بترك  
القعدة الاخيرة وتوضيحه ان القعدة الاخيرة فرض والا شغل بالتفريق اكمال الفرض  
مفسد للصلوة ولو توجه المصلي انه اتم صلوة فسلم بناء على توجهه ثم علم انه صلى  
ركعتين فقط انتهى في مكانه وسجد للسهو لحديث ذي اليدرين ولان سلامه كان سهوا  
فلم يخرج به من صلوة لكونه يصنع الدعا بخلاف ما لو ظن انه مسافر او انه يصلي الجمعة  
او كان في العشا فظن انها التراويح فسلم على راس ركعتين فانه تقصد صلوة لانه  
عالم بالقدر الذي ادى فسلامه سلامه عند قطع صلوة فاما اذا كان عنده ان هذه  
القعدة هي الاخيرة فسلامه سلام سهو فلم تقصد صلوة ولو شك انه صلى او لا  
فان كان في وقت الصلوة فالظاهر انه صلاها ولو شك انه ركع في صلوة او لا ان كان في الصلوة  
ياقي به وان لم يكن فيها فالظاهر انه فعله **فصل في سجود التلاوة يجب سجدة بين تكبيرين**  
واحدة عند الوضع واخرى عند الرفع وبه قال ابن مسعود وابراهيم والحسن وابوقلا  
وابن سيرين وغيرهم وهما سنتان كما في الصلوة وقيل انها ركعتان وقال مالك والشافعي  
واحمد تسن سجدة التلاوة لما في الصحيحين عن زيد بن ثابت قال قرأت على النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم النجم فلم يسجد ولنا قوله تعالى فالحم لا يؤمنون واذا قرئ عليهم القرآن  
لا يسجدون وما روى مسلم من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم اذا قرأ ابن ادم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن ادم  
بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فابتغى النار والاصل ان الحكيم اذا حكم  
عن غير الحكيم ولم يعقبه بالانكار دل على انه صواب ففيه دليل ان ابن ادم ما مور  
بالسجدة والامر للوجوب مع ان أي السجدة تفيد ايضا فانها ثلاثة اقسام قسم  
فيه الامر الصريح وقسم تضمن حكاية استنكاف الكفرة حيث امر وابه وقسم فيه حكاية  
الانبياء بالسجود وكل من الامثال والاقتداء بخالفة الكفرة واجب الا ان يدل دليل  
في مصين على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا الفرض  
واما عدم سجوده عليه الصلوة والسلام حالة قراءة زيد فلا يدل على عدم الوجوب  
لان وجوبها ليس على الفور او لعل قراءة زيد كانت في وقت كراهة الصلوة فان  
الافضل تأخيرها ليؤدى بها في الوقت المستحب لئلا تقوت بالتأخير او على غير وضو  
اوليين الله غير واجب على الفور وهذا الاخير محل ما روي في الموطن عن هشام بن  
عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد  
وسجد ثامنه ثم قرأها يوم الجمعة الاخرى فتها الناس للسجود فقال علي وسلم  
ان الله لم يكتبها علينا الا ان نشأ فلم يسجد ومنعهم ان يسجدوا واما ما ذكره

لم يصلها وان كان بعد  
فالظاهر انه صح

صاحب الهداية من قوله عليه الصلوة والسلام السجدة على من سمعها والسجدة على  
من تلاها فقير معروف رفعة واما وقفه جماعة على علي وابن عباس وقد روى ابن ابي  
نخبة في مصنفه عن ابن عمر انه قال السجدة على من سمعها وروى عن ابراهيم وناقع وابن  
جببر انه قال ومن سمع السجدة فعليه ان يسجد واما دليل سنية التكبير فما روى ابو  
داود عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا القرآن فاذا  
مر بالسجدة كبر وسجد وسجد ثامنه وقيل يكبر في الابتداء بلا خلاف وفي الانتهاء يكبر  
على قول محمد ولا يكبر على قول ابي يوسف ذكره في الاخيرة وعن ابي حنيفة وهو رواية  
عن ابي يوسف لا يكبر عند الخطا لان التكبير لا ينتقل من ركن ولا يوجد وعند كبر عند  
لا في الانتهاء ويؤيده الحديث الذي تقدم والله تعالى اعلم بشرائط الصلوة سوى التحريمة  
اعتباراً بالسجدة الصلوة خلافا لابن عمر في الوضوء قال البخاري وكان ابن عمر يسجد على غير  
وضوء ولعل وجهه اية الوضوء حيث قال تعالى اذا قمتم الى الصلوة والسجدة المنفردة  
لا تسمى صلاة ثم يفسد ما يفسد الصلوة من الحدث والحد والكلام والقهقهة  
ويلزم اعادتها وقيل هذا قول محمد ولا يفسد عند ابي يوسف بناء على اختلافهما في ان  
السجدة تتم بالوضع او الرفع بلا رفع يد لان هذا التكبير لمجرد الخطا لا للتحرير  
فلا ترفع اليدين فيه كسجدة الصلوة ولان التحريم شرع لجمع الاجز المختلفة وبلا تشهد  
لعدم وروده ولان التشهد لم يشرع الا لذوات الركوع والسجود ولهذا لم يشرع  
في صلوة الجنازة وبلا سلام وهو قول مالك لان السلام لا يكون الا عن تحريمة وهي  
ليست بوجوده ههنا وروى ابن ابي شيبة عن الحسن وعطاء وابراهيم النخعي وسعيد  
ابن جببر انه كانوا لا يسلمون في السجدة واما نفي المصنف هذه الاشياء لان عند  
الشافعي اذا لم يكن في الصلوة رفع اليد مستحب والتشهد واجب في قول واما السلام  
فواجب عنده قيل ويستحب ان يقوم فيسجد لما روى ذلك عن عابشة ولان الخوف  
الذي مدح به اولئك فيه اكل فيكون افضل وفيها سجدة السجود بضم السين اي تسبيح  
سجود الصلوة لان سجدة الصلوة افضل من سجدة التلاوة فيقال فيها ما ورد فيها  
قال ابو الليث وبه نأخذ وقيل يقال سبحان ربنا ان كان وعذر بنا لمفعولا او سجداً وحده  
لذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته ولا يمنع من الجمع مع جواز الكل  
وعن عابشة قالت كان عليه الصلوة والسلام يقول في سجود القرآن بالليل في السجدة  
مراراً يسجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته رواه ابو داود وعليه من تلا  
اي يجب على من قرأ اية من اربع عشرة اية وهي التي في اخر الاعراق والرعدي في اثناء  
الرعدي والتخل وبني سرايل اي لا سرا وهي قريبة من اخرها ومنهم من يروي في اي في  
اثنائها وقال الشافعي واحمد وهو رواية عن مالك وثانية الحج ايضا لما اخرجه ابو داود  
والترمذي والحاكم عن عبد الله بن لهيعة من حديث عتبة بن عامر قال قلت يا رسول



الله افضل سورة الحج على سائر القرآن بسجدة ثنتين قال نعم من لم يسجد هما فلم يقراهما  
واجيب بان الترمذي قال ان اسناده ليس بالقوي وعلى تقدير صحته فالاول سجدة تلاوة  
والثانية سجدة صلوة ويورد ذلك قتان الثانية بالركوع ومذهبهنا مروى عن ابن عباس  
وابن عمر فانها قالوا سجدة التلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة وامام ابي  
الحاكم عن عمرو ابنه وابن مسعود وعمار بن ياسر وابي موسى وابي داود انهم سجدوا في  
الحج سجدة ثنتين فحول على انه اختيارهم او رعاية للاحوط والتي في الفرقان والتي في الفل عند قوله  
تعالى وما يعلنون على قراءة غير الكسائي وعند قوله تعالى الا يسجد واعلى قراءة الكسائي  
كذا ذكره الشارح الشافعي والصحيح ان محل السجدة على جميع القرات عند قوله وما يعلنون  
بالاصح انه عند قوله رب العرش العظيم والتي في السجدة والتي في ص وهو قول مالك  
ورواية عن احمد ومحمدا قيل وخررا كها وانا باب والصواب انه عند قوله وحسن ما ب  
وقال الشافعي وهو المشهور عن احمد سجدة ص سجدة شكر وليست من عزائم  
السجود فيسجد بها خارج الصلوة لاني الصلوة لما في البخاري عن ابن عباس قال ليست  
ص من عزائم السجود وقد رايت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسجد فيها اي لها ولنا  
ما في البخاري عن العوام بن حوشب قال سالت مجاهدا عن سجدة ص فقال سالت  
ابن عباس من اين سجدت في ص فقال او ما تقرأ من ذرية داود وسليما اولىك  
الذين هدى الله فبهذا هم اقتده فكان داود ممن امر نبيكم ان يقتدى به فسجد هاد داود  
فسجد هار رسول الله صلى الله عليه وسلم وامامنا في داود من حديث الخديري قال خطبنا  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقرأ ص فلما مر بالسجود فنزل فسجد وسجد فنامعه  
وقراها مرة اخرى فلما بلغ السجدة نشزنا للسجود اي نهينا فلما راينا قال اغاها في توبة نبي  
ولكني رايتكم تشترتم اراكم قد استعبدتم للسجود فنزل وسجد وسجد فنامعه فالجواب  
عنه ان غاية ما فيه بيان السبب في حق داود والسبب في حقنا وكونه للشكر لا ينافي  
الوجوب فكل الفرائض والواجبات افاجبت شكرا التوالى التعم وقد اخرج الامام احمد  
عن بكر بن عبد الله المزني عن ابي سعيد الخديري قال رايت دوا وانا اكتب سورة ص  
فلما بلغت السجدة رايت الدواة والقلم وكل شيء يحضرني انقلب ساجدا قال فقصرته  
على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يزل يسجد لها فافاد هذا ان الامر صار الى  
المواظبة عليها كغيرها من غير ترك واستقر عليه بعد ان كان لا يعزم عليها فظهر ان  
ما رواه ان تمت دلائله كان قبل هذه القصة وفي حديث الترمذي عن ابن عباس قال  
جاء رجل الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رايت في الليلة البارحة  
وانا نائم كاني اصلي خلف شجرة فسجدت فسجدت الشجرة بسجودني فسمعتها تقول  
اللهم اكتب لي بها عندك اجرا وضع بها عني وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني  
كما تقبلتها من عبدك داود قال ابن عباس فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم سجدة ثم سجد

سمعت وهو يقول مثل ما اخبر الرجل عن قول الشجرة والتي في سجدة عند قوله وهم  
لا يسلمون لما روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس انه كان يسجد عند قوله وهم لا يسلمون  
وفي لفظ انه رأى رجلا يسجد عند قوله ان كنتم اياه تعبدون فقال لقد عجبت وفيه تنبيه  
نبيه ان السجدة في الآية الاخيرة اول لان التأخير لا يضر بخلاف التقديم كالانحاف والتي في  
النجم والتي في انشئت والتي في اقراي واخرها قال مالك في رواية عنه لا يسجد في هذه  
الثلاث لما روى ابو داود عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يسجد في شي  
من المفصل منذ تحول الى المدينة ولنا ما روى الجماعة الا الترمذي عن ابي هريرة قال سجدنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اذا السماء انشقت واقرا باسم ربك واسلم لي  
هريرة في المسنة السابعة من الهجرة واجيب عن ذلك الحديث بان ابن عبد البر قال انه  
شكرو عبد الحق قال انه ليس بالقوي قلت وعلى تقدير صحته فالمثبت مقدم على النافي  
مع انه معارض بما في الصحيحين ان ابا هريرة قوا اذا السماء انشقت فسجد فقلت له  
ما هذه السجدة قال لولم ارا النبي صلى الله عليه وسلم يسجد هالم اسجد ازال اسجدها  
حتى القاه وامام ابي داود وابن ماجه عن ابي الدرداء قال سجدت مع النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم احدى عشرة سجدة ليس فيها شي من المفصل الاعراق والاعد والنخل وسقي اسفل  
ومريم والحج والفرقان والنمل والسجدة ص وسجدة الحواميم فضصيف ولين صح فليس  
فيه نفى السجدة في المفصل بل ان احدى عشرة ليس فيها شي من المفصل وليس في هذا  
تراجع وقد روى ابو داود وابن ماجه عن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن ثلاث في المفصل وفي سورة الحج سجدة  
الا انا نقول السجدة الثانية في الحج هي سجدة الصلوة وعن ابن عباس انه عليه الصلوة  
والسلام سجد بالنجم ومعه المسلمون والمشركون والجن والانس رواه البخاري  
وعن ابي سعيد الخديري قرا عليه الصلوة والسلام وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة  
نزل فسجد وسجد الناس معه رواه ابو داود او سمعها سوا قصد السماع او لم يقصد  
لما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر انه قال السجدة على من سمعها ولا بد في السجدة  
ان يكون اهلا لوجوب الصلوة لانها تجب على الجنب اذا سمع دون الحائض والنفسا  
وفي المحيط ولو سمعها من كافر او صبي عاقل او حائض او نفسا او جنب او محدث وجبت  
ولو سمعها من مجنون او نائم لا تجب لان التلاوة صدرت عن غير معرفة وتميز ولو قرأها  
سكران وجبت عليه وعلى من سمعها منه لان عقله اعتبر قائما جزاله بشرط مالك  
ذكرورة التال وتكليفه لسجود السامع لقوله عليه الصلوة والسلام لتال عنده اسجد  
كنت اما نالو سجدت لسجد نامك ولذا ينبغي ان لا يرفع السامعون رؤسهم قبل رفع  
التال اذا سجد وامعه والمرأة وغير المكلف لا يصلح اما قلنا المراد منه كنت حقيقا ان تسجد  
قبلنا لا حقيقة الإمامة الا ترى ان المتوضي يسجد لتلاوة المحدث مع انه لا يصلح اماما في الح





واذا أتى الإمام أي قرأية السجدة فمن سمعها ثم اقتدى به في ركعة أخرى بعد الركعة التي سمعها فيها سجد بعد الصلوة أي لا فيها لأنه سمعها قبل الاقداف فلا تكون صلواته في حقها ولم يترك ركعتها ليكون كأنه إذا ما فات بها بعد الصلوة وقال العاصي لا يسجد بعد الصلوة أيضا لأنها صلواتية فلا تؤدي خارجها ولا صح أنه يسجد بعد هاكصلي أي كما يسجد بعد الصلوة مصلح سمع أية السجدة فمن ليس معه في تلك الصلوة سوا كان مصليا أو غير مصلح لوجود السماع وعدم كونها صلواتية لأن سماع قراءة غير الإمام ليس من أفعال الصلوة ثم لو سجد في الصلوة لم يجز به تلك السجدة فيصيد هالان فعلها في الصلوة وقبعا لكونه في غير محلها لكن لا تقصد صلواتها عبادا زيدت في الصلوة كزيادة سجدة تطوعا ولا تقصد بغيرها من أفعالها بل تقصد بما فيها وفي النواذر تقصد صلواته لأنه اشتغل فيها بما ينبغي أن يفعل بعدها ولأنه زاد في الصلوة قربة ليست منها كما إذا انتقل إلى النقل وقيل الفسح قول محمد لأن السجدة الواحدة يتقرب بها إلى الله تعالى عنده حتى كان سجود الشكر قربة عنده وعندهما لا تقصد لأنها ليست بقربة ولهذا الزاد ركوعا أو قياما لا يبطل صلواته عند الكل إذا وكل واحد منهما مما لا يتقرب به إلى الله سبحانه ومن اقتدى به في تلك الركعة بعد سجود الإمام لا يسجد في الصلوة ولا بعدها لأنه يادراك تلك الركعة صار موديا للسجدة كمن أدرك الإمام في ركوع ثالثة الوتر فإنه لا يقنت فيما يأتي بعد فراغ الإمام وقبله أي ومن اقتدى بالإمام قبل سجوده للتلاوة يسجد معه وان لم يسمع لأنه تابع له وان تلا المأمور فقال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يسجد إلا سماع خارجي أي خارج عن تلك الصلوة فلا يسجد التالي ولا الإمام ولا باقي المأمورين وقال محمد يسجدون بعد الصلوة لتحقيق السبب وهو التلاوة والسماع مع ارتفاع المانع وهو الصلوة ولهما أن المأمور محجور عليه عن القراءة فلا توجب تلاوته السجدة كما لا يوجبها تلاوة المجنون فان قيل الجنب والحائض ممنوعان عن القراءة وجب السجدة بسماع قرائتهما اجيب بان الجنب والحائض منهيان عن القراءة لا محجوران عنها فيصير قرائتهما كذا ذكره الشارع ولعل الفرق بين المنتهى والمحجور أن فعل المحجور عنه غير معتبر فلا يحرم ولا يكره بخلاف المنتهى عنه فإنه معتبر أما حرمة وأما كراهة لكن يشك في أن فعل المقتدى ليس كفعل المجنون فان قرأته أما مكرهة أو جائزة أو واجبة على خلاف ذلك بين الأئمة وعلى تقدير أن يكون حراما فهو كالحائض كالمجنون ثم غاية ما في الباب أنه ممنوع عن القراءة خلف الإمام لكن هذا لا يمنع وجوب السجدة إذا حصلت التلاوة من الأهل كما لو تلا الجنب والحائض والصبي والكافر والمقتدى أهل التلاوة إذا كان أهلا قبل الصلوة وهي تستدعي القراءة واستحالة أن تكون منافية لها ولهذا كان أهلا لو كان أمما أو منفردا فاستحال أن لا يبقى أهلا بالشروع في الصلوة وإنما لم يسجدوا في الصلوة لأنه يؤدي إلى خلاف موضوع الإمامة أو التلاوة وهذا لأنه لو سجدوا التالي وتابعه الإمام انقلب الإمام المتبوع بتبعها والمتبوع عاوان لم يتابعه

الإمام كان مخالفا لأمته وإياها كان يلزم خلاف موضوعها وان سجدها الإمام وتابعه التلاوة كان خلاف موضوع التلاوة فان التلاوة الإمام السامعين لقوله عليه الصلوة والسلام كنت أمانا الحديث وأما السامع الخارج عن تلك الصلوة فيسجد لأن حجر المأموم عن القراءة ثبت في حق من معه في الصلوة فلا يبعد وهم ولو تلى المصلي أية السجدة في ركوعه أو سجوده أو تشهد له لا يسجد عليه لأنه محجور عن القراءة في هذه الأحوال وقال المرغيناني عليه السجود ويتأدى بالسجود أو بالركوع الذي تلا فيه والصلواتية أي سجدة التلاوة التي وجب أدائها في الصلوة لا تقضي خارجا عن الصلوة لأنها وجبت بصفة الكمال فلا تؤدي بغيرها كذا علمه الشارع وفيه أن ما لا يدرك كله لا يترك كله ثم رأيت تحقيق المرام في هذا المقام هو أنه لا يرد به النهي الضمني القصدي إذ المصلي عند اشتغاله بسجدة التلاوة مأمور بانقائه ركع هو فيه أو بالانتقال إلى ركع آخر فيكون منهيا عن صدأ غير السجدة ضرورة تثبت كراهة السجدة في المذهب المختار فتكون السجدة ناقصة وقد جئت عليه كاملة فلم تتأد ناقصة وتعاد لتقرر سببها والركوع في الصلوة بلا توقف بين قراءة السجدة وبين الركوع بمقدار ثلاث آيات كما روى عن أبي يوسف ينوب عنها أي عن سجدة التلاوة لما روى عن ابن عمر أنه كان إذا أتى أية السجدة في الصلوة ركع ولا أن الركوع وضع للتواضع وهو المقصود من السجدة وأما الركوع خارج الصلاة فليس بقربة فلا ينوب عنها هو قربة وفي المحيط ولو تلاها في الصلاة أن شأرك ركع لها وان شأرك سجدة فقام فقر أن المقصود من السجدة اظهار الخشوع وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فتأب الركوع منابه وعن أبي حنيفة أن السجود أفضل لأن الخشوع فيه أتم ثم سجدة التلاوة بتأدي السجدة الصليبية لأنها توافقها من كل وجه وينوي بها في ركوعه وبعد ما استوى قائما ان يسجد لصلواته وتلاوته جميعا ولو لم ينو لا يجز به نص عليه في النواذر وقيل يجز به بدون النية وروى الحسن عن أبي حنيفة أن السجود الذي عقب الركوع ينوب عن سجدة التلاوة دون الركوع لأن المجانسة بينهما ظاهر وقيل الركوع ينوب عنها لأنه أقرب إلى موضع التلاوة وفي الظهيرية ولو تلى أية السجدة وركع لصلواته على الفور وسجد سقطت سجدة التلاوة نوى السجدة أو لم ينو ها وكذا إذا قرأ بعدها اثنتين أو ثلاث آيات واحموا علوان سجود التلاوة يتأدى بسجدة الصلوة وان لم ينو التلاوة واختلفوا في الركوع فقال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده لا بد للركوع من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة نص عليه محمد وان قرأ بعد السجدة ثلاث آيات وركع لسجدة التلاوة ذكر شيخ الإسلام المذكور أنه ينقطع الفور وقال شمس الأئمة الحلواني أنه لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات وفي النواذر لو قرأ الإمام السجدة فسجد فظن القوم أنه ركع فبعضهم ركع وبعضهم ركع وسجد سجدة وبعضهم ركع وسجد سجدتين فمن ركع ولم يسجد يسجد بركوعه ويسجد للتلاوة ومن ركع وسجد يجز به عن التلاوة ومن ركع وسجد فصلاته فاسدة لأنه انقضى بركعة تامة قال في المبسوط فان اراد أن يركع بالسجدة بعينها فالقياس أن الركوع والسجود في ذلك سواء بالقياس فاخذوا في الاستحسان لا يجز بالسجدة



وتكلموا في موضع هذا القياس والاستحسان ان اصحابنا من قال مرادها ان تلاها في غير الصلاة وركع  
ففي القياس يحرم لان الركوع والسجود يتقاربان قال الله تعالى وخرركا واناب اي ساجدا  
والمقصود منه الخضوع فينوب احداهما عن الاخر كما في الصلوة وفي الاستحسان الركوع خارج  
الصلوة ليس بقربة فلا ينوب عما هو قربة بخلاف الركوع في الصلاة ولا يظهر ان مراده من هذا  
القياس والاستحسان التلاوة في الصلاة اذ ركع عند موضع السجدة ففي الاستحسان لا يحرم  
لان سجدة التلاوة نظير سجدة الصلاة فكما ان احدا من السجدين في الصلاة لا تنوب عن الاخر  
والركوع لا ينوب عنها فكذلك لا ينوب عن سجدة التلاوة وفي القياس يجوز للتقارب بين  
الركوع والسجود فيما هو المقصود فكل واحد منهما في الصلاة قربة واخذ بالقياس لانه اقوى  
الوجهين والقياس والاستحسان في الحقيقة قياسان ولما يوجد بما يتبع بظهور اثره اوقوة  
في جانب صحة انتهى ثم ان قرأ بعدهما مقدار ثلاث ايات سجد لهما قصد في الصلاة لانها صارت  
دينا عليه بنوات محل الاداء فلا ينوب الركوع عنها بخلاف ما اذا ركع عندها فانها صارت دينا  
ليقلها بخلاف ما اذا كانت قربة من خلقة السورة فانها لم تنص دينا بعد حين لم يقرأ بها  
ما تم به القراءة وان كرر التلاوة السجدة سواء كان المكرر متحدا او متعديا في مجلس واحد كالسجدة  
مطلقا على المذهب او البيت الصغير او تلاها على دابة سايرة وهو في الصلاة او في سفينة ثلثا  
وان قام وقعد او صلوة بان قرائ في غير الصلاة ثم عادها في الصلاة من غير اختلاف المجلس ونعم  
من تخصيص العادة بكونه في الصلاة ان الاول في غير الصلاة كفي سجدة لان المجلس متحد  
فتند اخل التلاوات وفي الخلاصة لا فرق بينهما اذ ادعى السجدة ثم كور او كور ثم ادعى  
لان مبنى السجود في التلاوة على التدخل لان القاري قد يحتاج الى تكرار الاية للعفظ  
والتعليم والاعتبار والتفهم فلو وجب عليه تكرير السجود لربما وقع في حرج ويكون  
سببا لتوكل التلاوة التي هي من افضل انواع العبادة والتدخال قد يكون في الاستحسان  
بان ينوب واحد منها عما قبله وما بعده وهو اليق بالعبادة لان تركها مع وجود  
سببها شنيع وقد يكون في الاحكام بان ينوب واحد منها عما قبله وهو اليق بالعقوبة  
لانها شرعت للزجر وهو يحصل بواحد والكريم قد يعفو مع قيام سبب العقوبة  
وخالف مالك والشافعي فعدوها لان السبب قد تعدد فيتعدد السبب  
لان مبنى العبادات على التكرار لا نأخذنا لها بخلاف العقوبات فان مبناها على الدوام  
والدفع ولنا ما سبق المويد بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله  
سبحان من يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله عليه الصلاة والسلام ان الدين  
يسر وان ينشأ الدين احدا لا عليه رواه البخاري وغيره ولان مبنى السجدة على التدخل  
بالنص فانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يسمع من جبريل عليه الصلاة والسلام  
اية السجدة ويقرأها على اصحابه ولا يسجد الا مرة واحدة مع انه صلى الله تعالى عليه  
وسلم كان يكرر حديثه ثلاثا ليصل عنه فكيف بالقرآن وبلا لالة الاجماع فان الشا

ان اقرأها لم يجب عليه الا واحدة وقد تحقق في حقه التلاوة والسمع وكل واحد سبب على حدة  
حتى يجب بالسمع وحده وبالتلاوة وحدها اذا كان التلاصم ولو كررها في الركعتين قال  
ابو يوسف كفته سجدة وقال محمد يسجد سجدتين ويعتبر في السماع مجلسه حتى لو اتحد  
بجلس التلاوة وتكرر مجلس السماع تكرر الوجوب على السماع باتفاق المشايخ ولو تعدد  
بجلس التلاوة واتحد مجلس السماع قبل تكرار الوجوب على السماع وفي الكافي هو الصحيح لان  
التلاوة سبب والسمع شرط والحكم يضاف الى السبب دون الشرط وقيل لا يكرر على  
السماع في الهداية هو الاصح لان مجلسه متحد والسمع سبب لوجوب السجدة كالتلاوة  
واسد الثوب اي جعل سدا على اخشاب نجى وذهاب والانتقال من غصن الى غصن  
اخر تبدل المكان لان المكان تبدل حقيقة وقيل يكتفي في الانتقال من غصن الى غصن سجدة  
واحدة لان العبرة لا حصل الشجرة وهو واحد ويكره في الصلوة وغيرها ترك اية السجدة  
وحدها لانه يشبه الاستغفار عن السجود والا عراض عن طاعة المصوب لا عكسه  
اي لا يكره قراءة اية السجدة وحدها لان في ذلك مبادرة الى السجود ونذب ضم غيرها من  
اية او ايتين قبلها او بعدها لئلا يؤدي الى ايهام تفضيل اية على اية ولو قرأ اية السجدة الا  
الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ  
الترتية السجدة معه واستحسن اخفاؤها عن السماع شفقة عليه الا ان يكون  
متنهيا للسجود لديه **فصل في صلوة للربض** ان تعذر اي تعسر كما في الحائض والقيام  
اي كله لمرض حدث قبل الصلاة او فيها اي في اثنائها او لخوف زيادة مرض او بطؤه او  
دوران الراس او كان يجده بالقيام الماشد يد اصيلي قاعدا كيف شئنا ركع ويسجد لما روي  
الجماعة الاسلام عن عمران بن الحصين قال كانت في بواسير فمسالت النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم عن الصلوة فقال صل قايما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع  
ففي الجنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
ولفظ البخاري بواسير ولفظ غيره الناصور فان لم يعجز عن القيام قام بقدر ما يمكنه  
فاذا عجز يقعد لان الطاعة بحسب الطاقة حتى لو لم يقدر الا قدر الحرية لزمه ان يحرم  
قايما ثم يقعد وان قدر على كل القيام متكيا قال شمس الائمة الحلواني الصحيح انه يصلي  
قايما متكيا ولا يعجز به غير ذلك وكذلك لو قدر ان يعقد على عصا او كان له خادم لكان  
عليه قدر على القيام هذا وفي كراهة انك المتفل على نحو عصا او حائط بلا عذر واما  
عن اي حنيفة وكرهاه بدونه وهو الاظهر واما لو كان يعذر فلا يكره اجماعا وان  
تعذر اي الركوع والسجود مع القيام او ما بهمة في اخره وقد تبدل اي اشار براسه  
قاعدا ان قدر على القعود لانه وسعه ولا معه اي وان تعذر الركوع والسجود دون  
القيام فهو اي فالايما بالركوع والسجود قاعدا احب من الايما قايما لقرب القعود من  
الارض وقال الشافعي يصح القيام لانه ركن فلا يسقط بالعجز عن ركن اخر من الركوع



واجب بان ركبة القيام والركوع لاجل الوسيلة الى السجود الذي هو نهاية التعظيم ويسقط  
الشئ تسقط وسيلته وجعل سجوده بالايما اخفض من ركوعه به لان نفس السجود اخفض  
من الركوع فكذلك الايما به ولا يرفع شيئا ليسجد عليه لما روي في مسنده والبيهقي عن جابر  
والطبراني في صحيحه عن ابن عمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة  
فاخذها فمى بها فاخذ اي المريض عوداً يصلي عليه فاخذه فمى به وقال صل على الارض ان  
استطعت والا فوام ايما واجعل سجودك اخفض من ركوعك ولورفع من يصلي بالايما شيئا  
ليسجد عليه فان خفض راسه اجزاء لوجود الايما وان لم يخفض لم يجزه واما ما ذكره صاحب  
الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام ان قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فوام  
براسك فغير مصرّف بهذا اللفظ والا اي وان لم تقدر على القعود فعلى جنبه الايمن  
متوجهاً الى القبلة او على ظهره كذا اي متوجهاً الى القبلة بان يكون رجله اليها لكن تقامان  
يسيرا لان مدتهما الى القبلة مكروه ويجعل تحت راسه ما يرفعه ليصير وجهه الى القبلة وهذا  
اي الاستلقاء على الظهر اول لان ايما الذي على ظهره يكون الى هو الكعبة وهو قبلة وايما الذي  
على جنبه الى قدميه وعن ابي حنيفة ان صلوة المريض على الجانب مقدم على صلوته على الظهر  
لما روي عن حديث عمران السابق وقوله تعالى الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى  
جنبهم فهو بالا اعتبار اول كمالا يخفى وبه قال مالك والشافعي لا يقال الحديث لا يشترط  
حجة على القوم فانه خطاب له وكان مرضه البواسير وهو يمنع الاستلقاء فلا يكون خطابه  
خطاباً بالامة فانما نزل العبرة بعوم اللفظ لا بخصوص السبب والايما يعتبر بالراس اي  
لا بغيره وقال زفر وهو رواية عن ابي يوسف وبه قال مالك والشافعي ان عجز عن الايما  
بالراس يومي بالحاجب فان عجز فبالقلب كما يومي بالراس ان عجز عن الركوع والسجود وان  
بان الابدال لا تنصب بالرأي بل بالنص ولو سلم فالفرق ان الراس يتأدى به ركن بخلاف هذه  
الاشياء فان تعذر الايما بالراس اخرج الصلوة ولا تسقط عنه بل يقضيها اذ اقدر عليها ولو  
كانت أكثر من صلوة يوم وليلة اذا كان مقيماً لانهم الخطاب بخلاف المعنى عليه وهذا  
اختيار صاحب الهداية وقال قاضي خان الاصح انه لا يقضى أكثر من يوم وليلة كالمعنى عليه  
وهذا اختيار غير الاسلام وشيخ الاسلام خواهر زاده وفي المحيط واذا عجز عن الايما فان  
مات من ذلك المرض لا شئ عليه ولا يلزمه فدية وان برى وصح قتل يلزمه القضاء وان كثر  
كما في النوم والصحيح انه ان ترك صلوة يوم وليلة يقضى وان ترك أكثر من ذلك  
لا يقضى كما في الاغما واما استنشاد قاضي خان بما عن محمد فنه قطع يداه من  
الرفقين ورجلاه من الساقين انه لا صلوة عليه فذوق بان العجز هنا متصل بالموت  
وكلاهما فيما اذا صح المريض بعد ذلك حتى لو مات قبل القدرة على القضاء لا يجب عليه شئ  
ولا يلزمه الايصاء كالمسافر والمريض اذا افطر في رمضان وما تا قبل الاقامة والصحة  
هذا وما ذكره صاحب الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام يصلي المريض قايماً فان لم يستطع

فتاعدا فان لم يستطع فعلى قفاه يومئذ ياقان لم يستطع فالله تعالى اولي العجز منه غير  
معروف وموم صح في الصلوة بان قدر على الركوع والسجود استأنف لان بنا الاقوى على الا  
غير جائز واجزاه زفر ولو قدر المضطجع في الصلوة على القعود دون الركوع والسجود استأنف  
الصلوة على المختار لان حالة القعود اول وقاعد يركع ويسجد صح اي زال الله بان قدر على القيام  
فيها اي في اثنا الصلوة بنى قايماً عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يستأنف الصلوة  
وهي فرع اقتداء القيام بالقاعد وقد تقدم صلى فرضاً قاعداً في ذلك جار بلا عذر من دور  
الراس وعدم القدرة على الخروج صح عند ابي حنيفة وقال لا يصح الا من عذر كغير المجاري  
وهو الاظهر لما روي الدارقطني والحاكم وقال على شرط مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
سئل كيف اصلي في السفينة فقال صل قايماً الا ان تخاف الغرق قال لا الدارقطني المسألة لا يجزى  
ابن ابي طالب لما هاجر الحبشة ولان القيام ركن فلا يترك الا بعذر محقق لا موهوم ولا في حنيفة  
ان الغالب في الفلك المجاري دوران الراس والامر الغالب كالتحقق لكن القيام افضل وافضل من  
القيام الخروج الى الشط ان امكن لا نه للقلب اسكن وفي المربوط لا اي لا يصح قاعداً الا بعذر  
في شرح الكنز والمربوط على الشط كالشط هو الصحيح وكذا اذا كان قواره على الارض وان  
كان مربوطاً في الجرح وهو يضطرب اطراً بشدداً فهو كالسائر وان كان يسيراً فكالواقف  
وفي الايضاح وان كانت السفينة مربوطة يمكن الخروج منها لم تجز الصلوة فيها لانها  
اذا لم تستقر على الارض بمنزلة الدابة وان كانت غير مربوطة جازت الصلوة فيها وان  
كانت سائرة لان سيرها غير مضاعف اليها بخلاف الدابة جن او غي عليه لمرض او فزع من  
سبع او ادمي ولم يفق يوماً وليلة قضى ما فات لما روي محمد في الاثار عن ابي حنيفة عن  
حماد عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر انه قال في الذي يغني عليه يوماً وليلة يقضى ورواه الدارقطني  
بمسندة عن ابن عمر انه اغني عليه ثلاثة ايام ولياليهن فلم يقض وروى الدارقطني  
عن يزيد بن مولى عمار بن ياسر ان عمار بن ياسر اغني عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
وافاق نصف الليل فقضاهن وفي المبسوط عن علي بن ابي طالب انه اغني عليه في اربع صلوات فقضا  
واسقط القضاء مالك والشافعي بالاغما وقت صلوة واحدة لا نه عجز مانع عن فهم الخطاب  
فينافي الوجوب اذا استوب وقت صلوة كالمجنون في رواية وان زاد ساعة اي زماناً لا يقضى  
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف لانه اذا قصر يعتبر بما يقصر عادة كالنوم فلا يسقط  
القضاء اذا طال اعتبر بما يطول عادة كالصبا فيسقط وقال محمد يقضى الا ان يزيد على  
اليوم واللييلة وقت صلوة لان الكثرة بالدخول في حد التكرار وهو ليست صلوات  
ولو زال عقله بغير يلزم منه القضاء وان طال ولو زال بغير اودوا فكذا عند ابي حنيفة لان سقوط  
القضاء عرف بالاثر في آفة سواء به فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند محمد يسقط القضاء  
لان عقله زال بما حجب ابتداء فصار كالموزن الى بوض ثم يقضى فائتة المرض في زمن الصحة كالملة  
لان تحصيل الركن فرض وانما سقط عنه اذا كان العذر ويقضى فائتة المرض في زمن الصحة بحسب



القدرة الباقية ولو بالايام الكيفية يعقد الواسع فيكلف فيه على القضاء كما يكلف على الاداء  
**فصل في صلوة المسافر** السفر لغة قطع المسافة وليس كل قطع يتغير به الاحكام فبين  
ما يتغير به فقال المسافر الشرعي الذي يلزمه التقصر ويباح له الفطر ويجوز له المسح ثلاثة  
ايام ولياليها على الخف ويسقط عنه الجمعة والعهدان والاضحية من فارق بيوت بلده  
اي بلد الذي هو فيها وفارق القرية المتصلة ببعضها على الصحيح لما روى مسلم وابوداود  
عن انس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بالمدينة اربعاء والعصر بذي  
الحليفة ركعتين وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابي حنيفة بن ابي الاسود الدؤلي  
ان عليا لما خرج من البصرة صلى الظهر اربعاء قال لو جاوزنا هذا النقص قصرنا والنقص  
البيت من القصب او البيت يسقف بالخشب ويعتبر مفارقة الجاهلية الذي خرج منه حتى  
لوفارق البيوت من جانب خرج منه ومن جانب اخر بيوت لم يفارقها قصر قاصدا مسافة  
ثلاثة ايام ولياليها الايام للمشي والليالي للاستراحة كذا في شرح الطحاوي او بالعكس  
او بالبعض والبعض لانه في مضاه قيد بقصد المسافة لانه لو لم يقصد مسافة لم يسار  
لطلب ابق او غريم ونحوهما لا يقصر وقيد المسافة بثلاثة ايام لانها لو كانت اقل من ذلك  
لا يقصر وهذه رواية الاصول وروى ابن سماعه عن ابي يوسف ومحمد بن القاسم بن يمين  
واكثر الثالث وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال مالك واحمد وهو قول الشافعي  
اربعة برد والبرد اربعة فراسخ وعن الشافعي قول اخر انه يوم وليلة وهو رواية عن  
مالك وعنهما تقديره ثمانية واربعين ميلا وعن الشافعي تقديره بستة واربعين  
ميلا وعن مالك بخمسة واربعين ميلا وهذه الاقوال حديث مجاهد سالت ابن عمر  
عن ابي مدة السفر فقال تعرف السويدي قلت قد سمعت بها قال كنا اذا خرجنا اليها  
قصرنا وهي موضع بينه وبين المدينة ستة واربعون ميلا وقيل ثمانية واربعون  
وقيل عشرون فرسخا والميل ثلث الفرسخ ولنا قوله عليه الصلوة والسلام لا تسافر الا  
فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعهما زوجها او ذرير محرم منها مضاه ثلاثة ايام  
وكلمة فوق صلة كما في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق وقد روى احمد والشيخان وابو  
داود عن ابن عمر فوعالا تسافر المرأة ثلاثة ايام الامع ذي محرم وهي لا تنزع من الخرج  
لغير السفر بدون المحرم كذا ذكره بعضهم وفيها ما تنزع بدون المحرم ولو لم يكن بهذه  
المسافة لقوله عليه الصلوة والسلام لا تسافر امرأة بريد الا ومعهما محرم يحرم عليها  
رواه ابوداود والحاكم في مستدركه عن ابي هريرة وفي رواية لا تسافر النساء عن ابن  
عباس بن فروع لا تسافر المرأة الامع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعهما محرم فاول  
ما استدل به عليه قوله عليه الصلوة والسلام لا تسافر المرأة الامع ذي محرم ولا يدخل عليها رجل الا ومعهما محرم فاول  
ايام ولياليها فهو تنقيص علان مدة السفر لا تنقص عما يمكن استيفاء هذه الرخصة  
فيها لذكر المسافر محلي بالالف واللام فاستخرج الحسن لهدم اليهود كما هي في المقيم

كذلك فاقضى ثلث كل مسافر من مسيح ثلاثة ايام ولياليها ولا يتصور ان يسبح كل مسافر ثلاثة ايام  
ولياليها الا وان يكون اقل مدة السفر ثلاثة ايام ولياليها اذ لو كان اقل من ذلك لم يخرج بعض المسافر  
عن استيفاء هذه الرخصة والزيادة عليها منتفية اجماعا فكان الاحتياج الاثباتان الثلاثة  
اقل مدة السفر ولان الرخصة كانت منتفية بيقين فلا تثبت الا بتيقن ما هو سفر شرعي  
وذا فيما عيناها اذ لم يقل احد باكثر منه لكن قد يقال المراد يسبح المسافر ثلاثة ايام اذا كان  
سفره يستوعبها فصاعدا الا انه احتمال يخالفه الظاهر فلا يصح اليه فان قيل هذا انما  
يتم لو كان ثلاثة ايام ظرفا ليس هو ممنوع بل هو ظرف للمسافر اجيب بانه ظرف ليس كما  
ان يوما وليلة ظرف له لان الكلام على نسق واحد وايضا لا يفهم منه حينئذ مدة المسح للمسا  
ولا حكم المسافر الذي يسافر اقل من ثلاثة واختار اكثر المشايخ تقدير اقل مدة السفر بالاميال  
ثم اختلفوا فيه فقيل بقدر ثلثة وستين ميلا وقيل يفتقر اربعة وخمسين ميلا لانها  
اوسط الاعداد المذكورة ذكره في المحيط وقيل بخمسة واربعين ميلا اما بنا على ما من ثلث  
بجاهد واما لان كل من قدره بقدر منها اعتقد انه مسير ثلاثة ايام بسير وسطي  
متوسط معتدل وهو في البر ما سار الا بال والراجل اي الماشي وذلك لان ارجل السير  
البريد وابطاؤه سير العجلة وخير الامور اوسطها وفي البحر ما سار القلبي السفينة اذا  
اعتدل الريح بحيث لم تكن عاصفة ولا هادية قال الحاكم الشهيد في جامعه الصغير الفتوى  
على ذلك وذكر في العيون عن ابي حنيفة انه تضمنت مسير ثلاثة ايام في البروات  
اسرع في السير وسارها في يومين او اقل وما يليق بالجبل اذا كان السير فيه فيقصر الفرض  
الرابعي وفرضه فيه ركعتان وهو قول البغداديين من المالكية وقال الشافعي واحمد  
وبه قال مالك في وجه فرضه الاربع ورخص له القصر رخصة ترفية والتمام افضل كالصوم  
لقوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ولما في مسلم عن يعلاه ابن امية  
قال قلت لعمر ابن الخطاب ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتن ان يفتنكم  
الذين كفروا فقد امن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ولنا ما في الصحيحين عن  
عائشة قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوة السفر وزيد في الحضر  
وفي لفظ البخاري فرضت الصلوة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم  
ففرضت اربعاء وتركته صلوة السفر على الفريضة الاولى وفي صحيح مسلم عن ابن عباس  
قال فرض الله الصلوة على لسان نبيكم في الحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي  
الخوف ركعة اي مع كل طائفة وهذا رفع منه وفي لفظ الطبراني اقترض رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم ركعتين في السفر كما اقترض في الحضر اربعاء وفي لفظ النسائي وابن  
ماجة عن ابن ابي ليلى عن عمر قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الضحى ركعتان وصلوة  
الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم



في قصره صلى الله عليه وسلم

وفي البخاري عن ابن عمر صحبت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في السفر فلم يزد علي ركعتين  
وصحبت عمر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله تعالى وصحبت عثمان فلم يزد علي ركعتين حتى  
قبضه الله تعالى وقد قال الله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة وهو معارض  
للمرور عن عثمان انه كان يتم والتوفيق ان اقامه المروي كان حين اقام بنى ايام مني ولا شك  
ان حكم السفر مسح علي اقامة مني فساع اطلاقه انه في السفر ثم كان منه بعد مضى  
من خلافته لانه تاهل بمكة علي ما رواه احمد انه صلى بنى اربع ركعات فانكر الناس عليه  
فقال ايها الناس اني تاهلت بمكة منذ قدمت واني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم يقول من تاهل في بلد فليصل صلوته المقيم والحاصل ان القصر رخصة استقام  
فهي رخصة مجازية ولذا ساء في النص صدقة ورفع الجناح في الآية لدفع توهم التقصا  
في صلوته بسبب دوامهم علي الاقامة في الحضر وذلك مظنة وهم التقصا فدفع ذلك  
عنهم ثم قصر في المستن لان القصر للتخفيف علي المسافر والتخفيف يحتاج اليه في الغرض  
لانها لازمة كذا في المحيط وروي البخاري من حديث حفص بن عاصم قال سافر ابن عمر فقال  
صحبت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم اراه يسبح في السفر وقال الله عز وجل لقد كان لكم في  
رسول الله اسوة حسنة انتهى ومعنى يسبح يتطوع بالصلاة وقيل ياتي بالسنن  
اذا كان في المنزل ويتركها اذا كان في الارحال فيقصر الفرض الرباعي الى ان يدخل بلده  
الذي فارق بيوت وان لم ينو الاقامة لانه عليه الصلاة والسلام واصحابه الكرام كانوا  
يسافرون ويهودون الاوطانهم مقيمين من غير عزم جديد وهذا ان اكمل في ذهابه  
ثلاثة ايام واما ان لم يكملها فيتم مجرد رجوعه لانه نقص السفر قبل استحكامه روى عبد  
الرزاق في مصنفه قال علي بن ربيعة الاسدي خرجنا مع علي ونحن ننظر الى الكوفة فصل  
ركعتين ثم رجعنا ففصل ركعتين وهو ينظر الى القرية فقلنا له الا تصلي اربعين فقال لا  
حتى ندخلها او ينوي اقامة نصف شهر ببلدة او قرية اي لا في مفازة من غير ساكنها لان  
الاقامة لا تقصر الا في موضع صالح لها وغير البلدة والقرية لا يصلح للاقامة الا لاهل الدخلة  
كاسياني وهذا اذا سار ثلاثة ايام فصاعدا واما اذا سار دونها فيتم ان نوى اقامة  
شهر ولو في المفازة واحدة قيد البلدة والقرية يكونها واحدة لان نية الاقامة في البلد  
او قرية او في بلد وقرية لا تصح فلا تصح نية الاقامة بمكة ومنى لفقد نية الاقامة مكللا  
الا ان نوى قبل الدخول الاقامة في احد هاتين في الاخرى نها راغبين فيصير مقيما بالآخر  
نوى الاقامة فيه ليلة لان اقامة المضافة الى مبيته وقال مالك والشافعي ان نوى المسافر  
اقامة اربعة ايام يتم وقال احمد ان نوى اكثر من احدى وعشرين صلاة يتم لما روى عن  
عثمان انه قال من اقام اربع ايام وعن سعيد بن المسيب من اجمع علي اقامة اربع ايام  
ولنا قول ابن عباس وابن عمر اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان تقيم خمس عشرة  
ليلة فاكل الصلاة بها وان كنت لا تدري متى تطعن فاقصرها رواه الطحاوي

وما روى

وما روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة حد ثنا موسى بن مسلم عن عمار  
عن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطئت نفسك علي اقامة خمسة عشر يوما فاقم  
الصلاة وان كنت لا تدري فاقصرها وما روى محمد بن الحسن في موطايه عن ابن عباس ان  
قال ان نوى اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة وروى مثله عن سعيد بن جبير وسعيد  
بن المسيب وما روى بن ابي شيبة في مصنفه عن مجاهد بن ابن عمر كان اذا اجمع علي اقامة  
خمس عشرة يوما اتم الصلاة وقال الترمذي في كتابه روى عن ابن عمر انه قال من اقام خمسة  
عشر يوما اتم الصلاة والاثر في مثله كالجبر لانه لا مدخل للراي في المقدرات الشرعية  
ويرد انهما في الكتب الستة عن انس قال خرجنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
من المدينة الى مكة فكان يصلي ركعتين حتى رجعنا الى المدينة قيل كم اقمتم بمكة قال اقمنا بها  
عشر ايام قيل يحتمل انهم كانوا يعززون علي السفر كل يوم اجيب بان هذا الحديث في حجة  
الوداع كما صرح به المذري فلا بد انهم قصدوا اقامة اكثر من اربعة ايام لاجل النسك  
فانه عليه الصلاة والسلام دخل مكة يوم الاحد صبح رابعة من ذي الحجة ويات بالمحصى ليلة  
الاربعا بعد ايام منى وفي تلك الليلة اعمرت عايشة من التخصيم ثم طاف صلى الله تعالى  
عليه وسلم طواف الوداع سحر قبل الصبح من يوم الاربعاء وخرج صبيحته وهو الرابع عشر  
فتمت له عشر ليال نعم يتا في هذا الاحتمال في اقامته صلى الله تعالى عليه وسلم عام الفتح تسعة  
عشر يوما فيما روى البخاري من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم اقام بمكة تسعة عشر يوما يقصر الصلاة وقد صرح في بعض الطرق اقام بمكة  
عام الفتح قال المذري حديث انس يخبر عن مقامه عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع  
وحديث ابن عباس يخبر عن مقامه في عام الفتح وفي الغاية عن اهلها في مدة الاقامة للمسا  
فمانية عشر قولا وبصراح ادراك عطف علي ببلدة اي ويقصر لان ينوي الاقامة بصحرا  
دار الاسلام وهو جانيها والحال انه من اهل الجبارة وهي بكسر الخاء الجبلة والمراد اهل البادية  
كالعرب والاهل تراك لان الصحرا موضع اقامتهم وقيل لا يصح اقامتهم ابد لان حالهم  
يخالف عزيمتهم فان اقامتهم للكلا فاذا لم يبق ان رجعوا واجيب بانهم مقيمون لان الاقامة  
للمواصل والسفر عارض فلا يبطل بالانتقال من مرعى الى مرعى بدار الحرب عطف علي قوله  
بصحرا ادراكا فانه جعل نية الاقامة في صحرا دارنا غاية للقصر وحكم الغاية مخالف لحكم  
المغاي فيكون حكمه عدم القصر ثم قوله لا بدار الحرب نفى لذلك النفي فيكون حكمه القصر فلم ينفى  
يقصر الرباعي عسكر نوى اقامة نصف شهر بدار الحرب سواء كان محاصرا لهم او لم يكن  
او بدار اهل البغي حال كون العسكر محاصرا للبيعة وهم المسلمون الذين خرجوا على الاما  
ان العسكر في دار الحرب ودار البغاة متردد بين القرار والفرار فتصير نية الاقامة فيه  
كيتها في المفازة والجزيرة فلا يقطع قصر الصلاة ولهذا قالوا من دخل بلد القضا حاجة  
ونوى اقامة خمسة عشر يوما لا يصح مقيما لانه ان قضى حاجته قبل ذلك خرج منها

مة







قضى المسافر حضرة قضاها اربعا ولو قضا لم يقم سفرية قضاها اثنتين لان القضاء على حسب الاداء وانما يقضى المريض بالايام فاته في المصحة بالركوع والسجود ليلزم تكليف ما ليس في الوسع ويقضى الصحيح بالركوع والسجود ما فاته في المرض بالايام لان الرخصة للجهل ولا يبقى بدونه وقال الشافعي في الجهد يقضيها اربعا لان القصر رخصة للمسافر وهو حال قضاها اربعا لا يقصر قلنا الواجب على المسافر في الوقت ركعتان وبالفوات استقرت في ذمته فلا يتخير ان ياتى بالامة لوجوب القضاء بالسبب الذي يجب به الاداء فيحكيه كالعكس وهو عدم تغير فائته اذا قضيت في السفر اتفاقا لما قد مناهم يعتبر في السفر والقامة وكذا في الحيض والطمه منه والبلوغ والاسلام اخر الوقت وهو قدر الخيرية وقد رنا طرفا منه في باب الحيض وتامه في الاصول وبياح السفر يوم الجمعة قبل الزوال وبعبده اما بعد الزوال واما قبله فلما روى عن ابن عباس انه قال بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عبد الله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة ففقد بعض صحابه وقال اختلف فاصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التحمهم فلما صلى معه عليه الصلاة والسلام راه فقال ما نسك ان تقعد مع اصحابك فقال اردت ان اصلى معك ثم التحمهم فقال لو انققت ما في الارض ما ادر كنت فضل غدوتهم اخرجهم الترمذي وسفر العصية كالا باق والفتشوز وقطع الطريق كغيره اي كسفر الطاعة من الحج والعمرة والتجارة في الرخص ومذهب مالك ان العاصي لا يترخص ومذهب الشافعي انه ان انشاء السفر وهو عام لا يترخص فولا واحدا وان طر العصيان في سفره فوجهنا تولنا ان النصوص المقتضية للقصر والافطار وغير ذلك من الرخص كقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وقوله عليه الصلاة والسلام يسع المسافر ثلاثة ايام وليا يها مطلقة لا تفرق بين سفر وسفر وان نفس السفر مباح وانما للعصية فيما جاوره من عقوب او خروج الامام او قطع طريق والفتح المجاور لا يعلم المشروعية كصلوة في الارض الغصوبة والبيع وقت لد الجمعة والسبح على الخلف المخصوب وكثير من النظائر ثم ان من الغرائب ان فقهاء ما وراء النهر اتفقوا في زمان عبد الله خان السلطان في جميع مملكته حكمه حكم المقيم وهذا خطأ فاحش فانه عليه الصلاة والسلام بعد فتح مكة قصر الصلاة وكذا الخلفاء الراشدون كعمر وعثمان الا ان عثمان اتم في منى اخرجهم وانكر عليه واعتذر بانه تزوج بمكة وروى حديثا عنه عليه الصلاة والسلام ان من تزوج بموضع صار في حكم المقيمين به **باب في صلاة الجمعة** وهي يضم الميم وقري باسكانها وحكى فتحها وسهيت بذلك جتماع الناس فيها ولما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة اقام يوم الاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس في بني عمرو بن عوف واستسجدهم ثم خرج من عندهم فادركته الجمعة في بني سائر بن عوف فصلاها في المسجد الذي في بطن الوادي وادى رافوتا فكانت اول جمعة صلاها عليه الصلاة والسلام بالمدينة ثم هي فريضة بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى يا ايها الذين امنوا

اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لان المراد بالذكر الصلاة وان كان المراد به الخطبة التي هي شرط للصلاة فيلزم السعي الى الصلاة التي هي المقصود من باب اول واما السنة فقوله عليه الصلاة والسلام الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة عموكا وامرأة او صبي او مريض او بدو او دور وروى البخاري عن نعيم الدار قال صلى الله تعالى عليه وسلم الجمعة واجبة الا على صبي ومملوك او مسافر ورواه الطبراني وزاد فيه المرأة والمريض وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو على عواد منبر لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعة او ليحققن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين رواه مسلم من حديث ابي هريرة وابن عمر وروى احمد وابوداود والترمذي وغيرهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه وفي رواية لا حمد من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه واما الاجماع فلان الامة قد اجتمعت على فريضةها وانما اختلف في فرض الوقت بطريق الاصاله ما هو على ما يجي ثم لها شرط زيادة على شرط سائر الصلوات فنها ما هو في المصلى ومنها ما هو في غيره فاشارة الى الاول بقوله شرط لوجوب الجمعة اي لفرضها الاقامة بصرة والصحة في وجوبها على المسافر والمقيم بقية والمريض حرجا وفي الظهيرة والجمعة على الشيخ الكبير الذي ضعف وعجز عن السعي كالمرضى والحرة والذكورة لان العبد مشغول بالمولى والمرأة بالزوج بخلاف باقي الصلوات المفروضة فانها تودي في زمان يسير والبلوغ لانه شرط لكل تكليف وكذلك العقل وسلامة العين والرجل فلا تجب على الاعشى سوا وجد قايد او وصله الى الجامع او لا وقال ابو يوسف ومحمدان وجد قايد او وجد عليه السعي والا فلا لان الاعشى بواسطة القايد قادر ولا ي حثيفة انه عاجز بنفسه فلا يعتبر قادر بغيره وتظير الخلاف في الاعشى الخلاق في العاجز عن الوضوء او عن التوجه الى القبلة اذ اوجد من يعينه ولا تجب ايضا الجمعة على مغلوج الرجل ولا مقطوعها ولا مقعدان وجد حاملا لانه عاجز عن اصل السعي كذا اطلقوه ويليغي ان يكون فيه خلاف كالا عي روى ابو داود من حديث طارق بن شهاب ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الجمعة حق على كل مسلم في جماعة الا اربعة عموكا وامرأة او صبي او مريض او بدو او دور وروى البخاري عن نعيم الدار قال صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يسمع منه قلت مراسيل الصحابة مقبولة بلا شبهة واما الخلاف في مراسيل غيرهم معان الجمهور على كونها حجة ايضا وتقع الجمعة فرضا ان صلاها فاقدها اي فاقد الشرط المذكورة او واحد منها وهي الاقامة والصحة والحرة والذكورة وسلامة العين والرجل لان اشتراط الشرط والتخفيف ورفع المشقة فان حضر فاقدها وصلوا اجزاه عن فرض الوقت كالمسافر اذ اصام والفقر اذا حج وشرط لادائها المصير فلا تودي في مفازة ولا قرية لما روى البيهقي في المعرفة وعبد الرزاق وابن ابي شيبه في مصنفهما عن علي بن ابي حمزة قال الجمعة ولا تشترى ايم تكبيره ولا صلاة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة والظاهر ان اول الشك والحد صحه ابن حزم ورواه عبد الرزاق من حديث عبد الرحمن السلمي عن علي قال الجمعة ولا تشترى



الا في مصر جامع ولانه كان لمدينة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قري كثيرة ولانه عليه الصلاة  
 والسلام امر باقامة الجمعة فيها واما ذكره صاحب الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام  
 لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا اضحى الا في مصر جامع فرفعه غير معروف كذا ذكره مخرجه  
 لكن ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه وقال ذكره ابو يوسف في الامالي مسندا  
 من فوعا الى النبي عليه الصلاة والسلام والله اعلم واجاز مالك والشافعي الجمعة في القرى لظاهر  
 قوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله وقياسا على سائر الصلوات ولنا ما سبق عن علي وكفي به  
 قدوة واما ما ولا يعارضه ما روى ان ابن عباس قال ان اول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بجوذا قرية في البحرين اذ القرية تطلق على المصر في عرف  
 الصدر الاول وهولمة القران قال تعالى وقالوا لولا انزل هذا القران على رجل من القرنيين  
 عظيم اي مكة والطائف ولا شك مكة بمصر وفي الصحاح ان جوذا حصن بالبحرين فهي مصر  
 اذ لا يخلو الحصن عن حاكم وعالم وكذا قال في المبسوط وجوذا مصر في البحرين ثم يجب ان  
 يحل قول علي على كونه سماعا لان دليل الافتراض من كتاب الله بيقيد العموم في الامكنة فاقد  
 على نفيها في بعض لا يكون الا عن سماع لا نه خلاف القياس المستمر في مثله وفي الصلوات  
 الباقيات ايضا والتحقيق ان قوله تعالى فاسمعوا الى ذكر الله ليس على اطلاقه اتفاقا  
 بين الامة اذ لا يجوز اقامتها في البراري جماعا ولا في كل قرية عندهما بل يشترط ان لا يطرأ  
 اهلها عنها صيفا ولا شتافا كان خصوص المكان مراد فيهما اجماعا فقد را القرية وقد را  
 المصر وهو اول الحديث على كرم الله وجهه وهو لو عورض بقول غيره كان علي مقدما عليه  
 فكيف ولم يتحقق له معارض ولهذا الرينقل عن الصحابة انهم حين فتحوا البلاد اشتغلوا  
 بنصب المنابر الا في الامصار دون القرى ولو كان لتقل ولو احادا او فناؤه بكسر الفاء حمله  
 المتصل به مما اعد لمصالحه وفي المتنق عن ابي يوسف لو خرج الامام عن المصر مع اهله  
 لحاجة مقدار ميلين فحضرت الجمعة جاز ان يصلي بهم الجمعة وعليه الفتوى لان فتا المصر  
 بنزله المصر فيما كان من حوايج اهله واد الجمعة من حوايجهم ويجوز الجمعة بمنى ايام الموسم  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف اذ كان الامام امير الحجاز او كان الخليفة جاجا وقال محمد  
 لا يجوز ان متى قرية ولهما ان متى ايام الموسم يصير مصر واما الجمعة بعرفات فلا تقع  
 اجماعا ولو وافق الوقوف لانه صلى الله تعالى عليه وسلم وقف بها يوم الجمعة ولم يصلي بها  
 الجمعة بالظهر والعصر جمعا وكذا لا يصلي ببنى صلاة الصيد اتفاقا لا اشتغال الناس بأعمال  
 المناسك في ذلك اليوم وما لا يسع اكبر مساجده اهله الذي تجب عليهم الجمعة مصر  
 روى ذلك عن ابي يوسف وفيما شكك حيث لم يصدق على المساجد الثلاثة اللهم الا ان  
 يقال انها استثناء معلومة من الشريعة او يقال هذا اذا كانت المساجد متعددة ولا تعدد  
 في مكة والمدينة والقدس وعند كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقوم حدود الاسلا  
 قال في الهداية وهو الظاهر اي من للذهب وعليه اكثر الفقهاء واختاره الكرخي وعن ابي حنيفة

كل بلدة لها سكر واسواق ووال لدفع المظالم والعالم يرجع اليه في الحوادث قيل هو الاصح  
 واختار الثلجي الاول ظهور التواني في احكام الشرع لاسيما في اقامة الحدود وقال محمد هو كل  
 موضع مصره الامام بارسال نايب لاقامة الحدود والقصاص حتى اذا عزله يلحق بالقرى  
 وما اتصل به اي بالمصر معدا لمصالحه اي لمصالح اهله من ركض خيلهم وورمهم ومهمهم  
 ودقن موتاهم فتاؤه وقد رده بعضهم بفرسخين وبعضهم بميلين وفي الثانية لا بد  
 ان يكون القنا متصلا بالمصر حتى لو كان بينه وبين المصر فرجة من المزارع والمخاريج لا يكون  
 فتا ولو اقيمت الجمعة في مصر في مواضع ففي المذهب اربع روايات اولها عن ابي حنيفة  
 ومحمد وهي صحها الجواز سوا كان التصدد في موضعين او اكثر لان في عدم جواز تعدد  
 حرجا والحرج مدفوع فصادرت كصلاة العبد وبه قال محمد وهو مختار السرخسي  
 ثابتهما عن ابي حنيفة لا يجوز في اكثر من موضع واحد لان الجمعة من اعلام الدين فلا  
 يجوز تقليل جماعتها او في جوازها في مكانين تقليلها ثالثها عن ابي حنيفة وصاحبيه  
 يجوز في موضعين لا غير نظر الى وجهي الروايتين الاوليين رابعتهما عن ابي يوسف  
 يجوز في موضعين اذ كان المصر كبيرا او جال بين الخطتين نهر كقصداد ثم من قال  
 بعدم جواز التعدد قال الجمعة هي السابقة وفي المحيطان وقصنا بطلتا وفي شرح  
 الجمع وكذا لو جهلت السابقة ثم الاصح انه يصير السابق بالشرع لا بالفراع ولا بهما  
 واذا وقع الشك في صحة ادا الجمعة لفقد بعض الشرايط ينبغي ان يصلي بعد الجمعة  
 اربع ركعات احتياطا ولو بالبحرين الشرقيين ويتوي ظهر يومه واخر ظهر عليه  
 وهو الاحسن لانه ان لم تجزى الجمعة فعليه الظهر وان اجزئت كانت الاربع عن ظهر  
 عليه ان كان عليه ولا فتق نفل ولا حوطان يقول نويت اخر ظهر ادركت وقته ولم  
 اصله بعد لان ظهر يومه انما يجب عليه باخر الوقت ولا نه يقيد الترتيب ايضا والاصح  
 ان يقرأ بالفاتحة والسورة في اربع احتياطا لا حقالا ن تكون نفل وكذا من يقضي الصلوة  
 احتياطا والسلطان اي بشرط لاد الجمعة السلطان وهو الذي لا والي فوقه او نايبه  
 وهو من امره السلطان باقامها لظاهر قول الحسن البصري اربع الى السلطان وذكر  
 منها الجمعة والعيدين وحضوره واذا نه غير شرط عند مالك والشافعي واما ما روي  
 ان عليا جمع بالناس وعثمان محصور فواقعة حال فيجوز ان يكون باذنه وبه جزم في الكا  
 وان يكون بغيره اذ نه فلا حجة فيه لغريق فيبقى قوله عليه الصلاة والسلام من تركها وله  
 امام جابر او عاد الا فلا جمع الله شمله ولا برك الله في امره الا صلاة له الحديث رواه  
 ابن ماجة وغيره حيث شرط في لزومها الامام كما يفيد قيد الجملة الواقعة حال مع ما عينا  
 من المعنى سامين عن المعارض بشرط لاد ايها وقت الظهر فلو خرج وقته والامام  
 في الجمعة استقبل الظهر ولا يبني عليها وقال الشافعي وزفر بنهما هو بها بناء على ان الجمعة  
 ظهر مقصور لمكان الخطبة بشرط لاد ايها في وقتها فاذا اخرج وهو فيها عادت ظهرها

ها

في



وعندنا الظهر غير الجمعة اسما وقد اشرطوا فلا يمكن بناء الظهر عليها وانما شرط الوقت لما في  
 البخاري عن انس كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي الجمعة حين تقييل الشمس وفي مسلم  
 عن سلمة بن الأكوع كنا نجمع مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ زالت الشمس الحديث  
 وقال احمد يجوز الجمعة قبل الزوال في الساعة السادسة لما روى مسلم عن سهل بن سعد السدي  
 قال ما كنا نقيل ولا نتقدي الا بعد الجمعة في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي الا  
 به نظرا لادالة فيه الا على التكبير المرتب عليه ترك الصلاة او القيلولة بمادة الى الجمعة واما  
 ما روى احمد عن ابن مسعود انه كان يصلي الجمعة ضحي ويقول انما عجلت بكم خشيتم الحر عليكم  
 فيه ان فعله رضى الله تعالى عنه لا يصلح ان يكون معارض لفعله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وامتد الوقت عند مالك من الزوال الى المغرب حتى لو افتتحها في وقت العصر يصح عنده ولو  
 خرج الوقت يقيمها عنده جمعة وهذا الخلاف مبني على ان وقت الظهر والعصر واحد عنده  
 كما تقدم والله تعالى اعلم وفي الظاهرية اذ اراد ان يسافر يوم الجمعة لا لباس به اذا خرج من  
 عمران المصر قبل دخول وقت الظهر وشرط لادائها الخطبة قبل الصلاة فلو صلاها بلا خطبة  
 او خطب بعد الصلاة لم يجز لان اقامتها مقام الظهر على خلاف القياس والشريعة ما جابها الا مقيد  
 بالخطبة فانه عليه الصلاة والسلام ما صلاها في عمره بدونها نص على ذلك غير واحد من  
 الحفاظ منهم البيهقي قال يصلي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الجمعة الا بالخطبة ولو جازت  
 بدونها لفعله مرة تعليمها للجواز وما خطب الا قبلها لان الاذان في عهد رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم واي بكر وعمر كان حين يجلس الامام على المنبر للخطبة فيدل ذلك  
 على ان الصلاة بعدها وقد قال عليه الصلاة والسلام صلوا كما رايتوني اصلي نحو تنسيحة  
 لقصد الخطبة فلو قال الحمد لله لعطاس وسبحان الله تعجب لا يجزى اتفاقا واراد بخو  
 تنسيحة تهليله وتكبيره مع الكراهة وقال ابو يوسف ومحمد لا بد من ذكر طويل يسمى  
 خطبة عرفا وهو ان يتلى على الله بما هو اهله ويصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ويدعو للمسلمين للتواري وان المأمور به مطلق الخطبة فينصرف الى المهور المتعار  
 قبل واقله قدر التشهد لان الواجب خطبة والخمسة الفردة والتنسيحة الفذه لا تسمى خطبة  
 في العادة ولا في حنيفة اطلاق قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين كونه ذكرا  
 طويلا يسمى خطبة او ذكر الا يسمى خطبة فكان الشرط هو الذكر الاعم بالقاطع غير ان المأمور  
 عنه صلى الله تعالى عليه وسلم اختيارا احد الفردين اعني الذكر المسمى بالخطبة والمواظبة عليه  
 فكان واجبا وستة لانه الشرط الذي لا يجزى غيره اذ لا يكون بيانا لعدم الجمال في الذكر  
 وقد علم وجوب تنزيل المنشروعات على حسب ادائها وقال الامام القاسم بن ثابت السري  
 في كتاب غريب الحديث من غير مستد روى عن عثمان بن مسعود المنبر فارح عليه اي اغلق  
 عليه الكلام فقال الحمد لله ان اول كل مركب صعب وان ابا بكر وعمر كانا يهدان لهذا القيام  
 مقالا وانتم الى امام عاد لا حرج منكم الى امام قاتل وان اعشيتا ناكم الخطبة على وجهها ان شاء الله

انتهى وفي رواية زاد واستغفر الله لي ولكم فممن صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتركوا عليه احد منهم فكان  
 اجماعا منهم ما على عدم اشتراطها واما على كون نحو الحمد لله ونحوها يسمى خطبة لقوله وان  
 لم يسم به عرفا لكان قال ابن الهمام ليس لهذه القصة اصل اصلا فانها لم تعرف في كتب الحديث  
 بل في كتب الفقهاء والكرابن العربي وغيره هذا الاثر وانما تنبع صاحب الهداية ما ذكر في البسوط  
 وملحق البخاري وشرح البخاري لا ين بطلان وشرح مسلم للخلاط وبعض المورخين لكن للدلالة  
 على رواية الحديثين المخرجين ثم القيام فيها وتلاوة اية من كتاب الله وذكر موعظة بنحو  
 وتبشيش وبتقوى الله والجمعة بين الخطبتين بقدر ثلاث ايات قصار وقيل بقدر  
 ما ييسر مقعده المنبر والصلاة فيها على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سنة عندنا  
 لا طلاق لذكر في الآية لا شرط كما قال مالك والشافعي لان الخطبة قايمة مقام شرط الصلاة  
 لقول عائشة انما قصرت الصلاة لاجل الخطبة فيبشرط لهما ما يشترط للصلاة وللتمارث  
 على شتمها على هذه الاشياء وكذا استرخ الخطيب عورته فيها سنة عندنا وبه قال مالك  
 وشرط عند الشافعي لا ينال منزلة الصلاة في الوقت اي يشترط في الخطبة ان تكون بعد  
 الزوال حتى لو خطب قبل الزوال وصلى بعده لا يجزى لما روى البخاري عن السائب بن زيد  
 قال كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واي بكر وعمر حين يجلس  
 الامام ومعلوم ان الاذان في الوقت وبه يرد قول احمد واما ما رواه الدارقطني من ان  
 ابا بكر وعمر كانا يخطبان قبل الزوال فضيف والجمعة اي وشرط لادائها الجماعة اجماعا  
 على خلاف في عدد هاهنا ثلاث رجال سوى الامام عند اي حنيفة ومحمد وبالا امام عند  
 اي يوسف لان الاثنين مع الامام جمع ولهما ان الجماعة شرط على حدة والامام شرط  
 اخر فيعتب جمع سوى الامام لقوله تعالى فانودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى  
 ذكر الله فهذا يقتضي متاديا واذكرا وهما المودن والامام وساعين لان قوله تعالى  
 فاسعوا لا يتناول مادون الثنتي ثم مادون الثلاث ليس بجمع متفق عليه فان اهل  
 اللغة فصلوا بين التثنية والجمع بالثني وان كان فيه معنى الجمع من وجه فليس بجمع  
 مطلق واشتراط الجماعة هنا ثابت مطلقا فيبشرط في الثلاثة ان يكونوا بحيث يصلحون  
 للامامة في صلاة الجمعة حتى ان نصابها لا يتم بالنساء والصبيان ويتم بالصبيد والنساء  
 لصلاهم للامامة فيها كذا في المبسوط فان نقرأ بعد سجوده اي سجود الامام سجدة  
 واحدة اقماها اي تم الامام الصلاة جمعة خلا فالزفر له ان الجماعة شرط فلا بد من دوا  
 كالوقت ولهم انها شرط الانعقاد فلا يشترط دواها كالخطبة لكن ابو حنيفة يقول  
 لا يتم الانعقاد الا بتمام الركعة وتامها بتقيدها بالسجدة وقال اذا نقرأ عنه بعد  
 ما افتتح الصلاة صلى الجمعة ذكره في الهداية وهو الاظهر وقيله اي وان نقرأ قبل سجوده  
 بداء بالظهر اما قبل التسمية فبالا اتفاقا واما بعد ما فعدنا اي حنيفة خلا لهما الوجه  
 ما تقدمناه وترك مالك تحديد الجماعة واكتفى بوجود من يتقرب بهم قرية من الذكور

لعل  
 شرط

فريق

مها



بوضع يمكن التوى فيه من بناء متصل او اخصاص مستوطنين على الاصح بشرط الشافعي وجوز  
اربعين احرار مكلفين مقيمين في موضع لا يرتحلون عنه صيفا ولا شتاء الحاجة سابعين  
الخطبة لقول جابر مضت السنة ان في كل ثلاثة ايام وفي كل اربعين فافوقه جمعة واضحي  
وقطر قلنا هو ضيف حتى قال البيهقي لا يجزئ بثلاثة والاذن العام اي بشرط لا دايها الاذن  
العام لانها من شصاير الاسلام فيجب اقامتها على وجه الاشتهار بين الانام حتى لو اغلقت  
الامير باب قصره وصلى بعسكره لم تجزه ولو فتح باب قصره واذن بالدخول جازت مع  
الكراهة كذا ذكره الشافعي وفي المبسوط ان الاذن العام هو ان يفتح ابواب الجامع ويؤذن  
للتناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع واغلقوا الابواب وجعلوا الخزانة والسلطان  
اذا اراد ان يصلي مختمه في قصره فان فتح بابه واذن للناس اذنا عاما جازت صلواته  
شهدتها العامة اولا وان لم يفتح بابه ولم ياذن لهم بالدخول لا تجزئه لان اشتراط السلطان  
للتخزين عن تعقيبها على الناس وذا لا يحصل الا بالاذن العام وكما يحتاج العامة الى السلطان  
في اقامتها فالسلطان يحتاج اليهم بان ياذن لهم اذنا عاما فهذا يعتدل النظر من  
الجابنين ثم الجمعة بدل عن الظهر عندنا وقال مالك والشافعي وزفر هي الفريضة اصالة  
والظهر بدل عنها لانه مأمور باداء الجمعة معاقب بتركها ومنهي عن اداء الظهر مأمور  
بالا عراض عنه ما لم يقع اليأس عن الجمعة وهذه هو صورة الاصل مع البدل ولا يجوز  
اذا البدل مع القدرة على الاصل ولنا ان فرض الوقت الظهر في هذا اليوم في حق الناس  
كافة كافي ساير الايام بالنص وهو قوله عليه الصلاة والسلام اول وقت الظهر حين  
تتولد الشمس مطلقا غير مقيد بيوم دون يوم ودلالة الاجتماع فان من فاتته الجمعة  
يقضى الظهر اجماعا والجمعة لا تقضى والظهر غيرهما فيجب ان لا يلزمه شئ ولما امر بالظهر علمنا  
انه اصل عاد اليه الحكم لانه ينوي القضا اذ ادرك الظهر بعد انقضاء الوقت اجماعا فلو لم  
يكن اضل فرض الوقت في حق الظهر لما نوى القضاء ولا الفرض في حق كل واحد ما يمكن  
من ادائه بنفسه اذ التكليف يدور على الوسع والامكان فاقرب الى الوسع فهو احق  
ان يكون اصلا والظهر اقرب لانه يمكن من ادائه بنفسه لانه مبتنى على قدرة وهي  
صفته بخلاف الجمعة فانها تتوقف على شرايط لا يتم به وحده وهي الامام والجماعة  
وغيرهما وذا اليس في وسعه وانما يحصل له ذلك اتفاقا ولكن يجب اسقاط الظهر بالجمعة  
اذا استجتمت شرايطها لا امر بالسعي اليها وذا اليس في وسعه وانما يحصل له ذلك  
اتفاقا ولكن يجب اسقاط الظهر بالجمعة اذا استجتمت شرايطها وانهم لم يجدوا تارة  
وقال لا ادري ما اصل فرض الوقت في هذا اليوم ولكنه يسقط الفرض عنه باداء الظهر او  
الجمعة وعين الجمعة اخرى ودخل سقاطها بالظهر وكرهه في المصري دون القرية والمفا  
لانهم ليس عليهم شهود الجمعة فكان هذا اليوم في حقهم كساير الايام كذا في المبسوط  
وهذا القدر لا يدل على اكثر من كراهة التنزيه ظهر المعذور وغيره من فاتته الجمعة لما منع

بجماعة سواء صلوا قبل الجمعة او بعدها لان ذلك تقليل لجماعة الجمعة والمعارض لها على  
وجه المخالفة خلا لما لك والشافعي حيث نظر الى كونهم مخاطبين بالظهر ونهاو كون  
الجماعة ستة في الفريضة ومذهبنا مروى عن علي كرم الله وجهه وكرهه في المصر ظهور غير  
المعذور قبل الجمعة والمراد بالكراهة هنا الحرمة لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي هو  
او كد من الظهر فكيف لا يكون تركها محرما غير ان الظهر تقع صحيحة وان كان مأمورا بالاعمال  
عنها وانما يبطل ظهره عندنا لانه من ان فرض الوقت هو الظهر وقد اتى به والجمعة بدل عنه  
لتوقفها على شرايط لا تتم بالمصلي وحده والتكليف يعقد على الوسع وحكم مالك والشافعي  
وزفر يبطلانها بناء على تعيين الجمعة فرض الوقت عندهم فلا يصح ظهره لان الجمعة هي  
الاصل المأمور بها ولا يصح غير الاصل مع القدرة عليه وسعيه اي وسعي من صلى الظهر  
الى الجمعة بخطوتين او باقتضاله عن دأره وهو الاصح سواء كان معذورا او غيره وبعضهم  
اقتصروا على غير المعذور والامام فيها اي الجمعة وقت انفصاله عن مكانه والجملة حاله  
يبطله اي يبطل ظهره عند ابي حنيفة وان لم يدركها بعد المسافة وهو مختار مشايخ بلخ دون  
مشايخ العراق والاول هو المصنف فان ادرك الجمعة وصلاتها كانت فرضه والا عاد الظهر  
وقيد بقوله والامام فيها لانه لو كان خروج المصلي مع فراغ الامام لا يستقص ظهره اتفاقا  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يبطل ظهره الا بالدخول مع الامام ففي رواية بانماها لان السعي  
الى الجمعة دون الظهر والشئ لا يبطل بالهოდ وانه ولا في صيغة ان السعي الى الجمعة من  
خصايصها فياخذ حكمها وغرة الخلاف تظهر فمن سعى والامام في الجمعة فحضر وقدرغ  
الامام وقين سعي الى الجمعة فخرج وقت الظهر قبل ان يدخل مع الامام فعند ابي حنيفة  
يعيد الظهر وعندهما لا يعيدها ومدررها اي الجمعة في التشهد او في سجود السهو بينهما  
جمعة وقال محمد وهو قول مالك والشافعي ان ادرك اكثر الثانية بان ادرك الركوع عاتها  
جمعة وان لم يدرك اكثرها انما ظهر لانها جمعة نظر الى الحرية وظهر نظر الى فوات بعض  
شروط الجمعة فيصلي اربعا اعتبارا للظهر ويقصد على راس الركعتين اعتبارا للجمعة ويقرا  
السورة في الاخرين لاحتمال التقلية بخلاف مدررك العيد في التشهد وسجود السهو فانه  
يتمها عيدا بخلاف اذ لا خلف له لمادوى الدارقطني من حديث ابي هريرة من ادرك الركوع  
من الركعة الاخيرة يوم الجمعة فليضف اليها اخرى ومن لم يدرك الركوع من الركعة الاخيرة  
فليصل الظهر اربعا ولها ما في الكتب الستة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا تاؤها تسعون واؤها عليك السكينة فما  
ادركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا وفي لفظ فاقضوا وفيه ان هذا مطلق والحديث الاول مقيد  
ثم الجمعة لا تجب على من بعد عن المصر فرسخا وجبها مالك عليه ولا تجب على من هو بعد  
منه خلا للمحدث في رواية عنه لتناول الامر بالسعي اياه وعنه ستة اميال وهو رواية عن ابي  
يوسف وعنه يزيد ويوجبها ابو يوسف على من كان داخل حد الإقامة الذي من فارق



يصير مسافرا ومن وصل اليه منها وهو الاصح لان وجوبها يخص باهل المصر والخارج عن  
 هذا الحد ليس من اهل حقيقة ولا حاكما وشرط مجد لوجوبها سماع الاذان من اعلى مكان  
 في الجامع وفي ظاهر الرواية لا يجب على من هو خارج الرض واذ الاذان الاول وهو الاذان  
 على المنارة الا ان احدث في زمان عقان على الزور او هي دار بسوق المدينة مرتفعة لما روي  
 الجماعة الامسلمان من حديث السائب بن يزيد رضي الله تعالى عنهما قالان الاذان يوم الجمعة  
 كان اوله حين يجلس الامام على المنبر في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واي بكر وعمر  
 فلما كان في خلافة عقان وكثروا بالاذان الثالث فاذن على الزور اذ ابن ماجة على دار  
 في السوق يقال لها الزور اقتبست الامر على ذلك وسمى هذا الاذان ثالثا باعتبار التثنية  
 لان الاول فيها بين يدي الامام والثاني اقامة الصلاة تركوا البيع وما في معناه من التشغل  
 المانع عن المحضور وعامة العلماء على ان البيع يحرم الا انه صحيح وقال مالك واحمد بن حنبل  
 انه فاسد وسعوا لقوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا  
 البيع وفي قراءة شاذة فامضوا وهي تدل على ان السعي ليس بعقوبة لا سماع وقال الطحاوي  
 انما يجب السعي وترك البيع اذ اذن الاذان الذي يكون والامام على المنبر انه الذي كان  
 على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واي بكر وعمر والاول اصح واختاره شمس الدين  
 لمصنوع الامام به ولا نه لو انتظر الاذان عند المنبر يفوت اداء السنة وسماع الخطبة وربما  
 تقوته الجمعة اذا كان منزله بعيدا من الجامع واذا خرج الامام اي وصعد المنبر حرم  
 الصلاة اي المشرع في النافلة اذ لو تذكر فائتة وهو من اهل الترتيب يجب عليه ان يقضيها  
 ولو شرع في التطوع ثم خرج الامام سلم على ركعتين ولو شرع في الاربعة قبل الجمعة فشرع الخطيب  
 في الخطبة الاصح انه يتم اربعها والكلام اي كلام الناس حتى يتم خطبته لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا تصلوا والامام يخطب رواه عبد الحق من حديث علي ولقوله عليه الصلاة  
 والسلام اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة انصت والامام يخطب فقد لصوت رواه مسلم  
 وابوداود وابن ماجة ولما في مصنف ابن ابي شيبة عن علي وابن عباس وابن عمر  
 انهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام ولقول الزهري اذ اخرج الامام  
 فلا صلاة ولا كلام ورفع غريب من صاحب الهداية بل قال البيهقي رفعه خطا فاحتش  
 وعن ابن عباس يكره الكلام في اربع مواطن يوم الجمعة ويوم العطر ويوم الاضحية  
 وفي الاستسقاء اذ يصعد الامام المنبر فلا يتكلم حتى ينزل وهذا عند ابي حنيفة وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يصلي  
 لقول الزهري خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام رواه مالك في الموطا وروي  
 في الموطا ايضا عن ثعلبة بن ابي مالك القرظي انهم كانوا في زمن عمر يصلون يوم الجمعة  
 حتى يخرج عمر فاذا خرج وجلس على المنبر واذن المؤذنون جلسوا يتحدثون  
 حتى اذا سكنت المؤذن وقام عمر مسكوتا فلم يتكلم واحدا واختلف في حالة جلوسه

بين الخطبتين فقال ابو يوسف يباح فيها الكلام وحالته مجد واذا جلس الامام على المنبر  
 اذن ثانيا بين يديه لما سبق من حديث السائب لما رواه اسحاق بن وهب في مسنده  
 يلقي كان هذا الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة اذا جلس الامام على المنبر في عهد  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واي بكر وعمر وعامة خلافة عثمان فلما كثرت الناس  
 زاد النداء الثالث على الزور او ما جعل ثالثا لان اقامة تسمى اذ انما جاز في الحديث  
 بين كل اذنين صلاة واستقبلوه مستقيمين في الظهيرة قال بعضهم مادام الخطيب  
 في حمد الله تعالى وتنايه والمواعظ فعليهم الاستماع فاذا اخذ في مدح الظلمة والفساد  
 عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ وقد قال بعضهم التباعد عن الخطيب افضل كيلة سمع  
 ما يقول الخطيب من مدح الظلمة ثم لا يلتفت ان يتخطى رقاب الناس بحيث يوذ بهم اذا  
 كان قد امه فصاء وفي المحيط ولا يثمتون عاطسلا ولا يردون سلاما ولا يقرؤن قرانا  
 وعن ابي يوسف يردون السلام ويثمتون في انفسهم واذا كان بعيدا عن الخطيب  
 بحيث لا يسمع قيل يقرأ في نفسه وقيل يسكت قيل وهو اصح لانه ما مور بالا سماع  
 ولم يجز عن الانصات فلزمه ولا ظهر انه يقرأ الجوز الفضيلتين وهو لا ينافي الانصات  
 المانع عن الاستماع الذي وقع النهي عنه بقوله فاستصوا له وانصتوا وجوز الشافعي  
 رد السلام بتأدي ان الرد واجب والاستماع عنده سنة فلا يكون مانعا وهو رواية عن  
 ابي يوسف قلنا اذا كان السلام ماذ ونا فيه شرفا وليس كذلك في حال الخطبة  
 بل يصير هو انما تشغله خاطر السامع عن الفرض واجاز ايضا للداخلية المسجد  
 لقصة سليلك الغطفاني اخرجها الجماعة عن جابر بن عبد الله ان رجلا جاء يوم الجمعة  
 والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب فقال اصليت يا فلان قال له قال صلى ركعتين  
 فتجوز فيهما زاد مسلم وقال اذا جاء احدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين  
 وليتجوز فيهما ولنا ما روي عن علي وما في ابن ابي شيبة عن الزهري قال في الرجل  
 يجي يوم الجمعة والامام يخطب يجلس ولا يصلي وما في الكتب الستة عن ابي هرويرة  
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة  
 والامام يخطب فقد لصوت وهذا يفيد بطريق الدلالة منع الصلاة لان الامام المعروف  
 وهو اعلى من السنة وتحية المسجد فتعنه منهما اول فان قيل الصلابة مقدمة على الدلالة  
 عند المعارضة قلنا انها غير لازمة لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انصت له حتى فرغ  
 من صلاته لما اخرج الدارقطني من حديث عبيد بن محمد الصدي حدثنا معمر عن ابيه  
 عن قتادة عن انس قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يخطب فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قم فاركع ركعتين واسك عن الخطبة  
 حتى فرغ من صلاته ثم قال وهم عبيد في اسناده م رواه عن احمد بن حنبل حدثنا معمر  
 عن ابيه قلنا جاز رجل والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب فقال يا فلان اصليت قال



فصل في صلاة العيد وهو راية عن أبي حنيفة وقيل صلاة العيد سنة لقول محمد في الجامع  
الجهود فيجب اعتقاد مقتضاه علينا ثم اسناده زيادة وزيادة الثقة مقبولة فيجوز زيادة  
لا يوجب الحكم بطلانها ولا يقبل زيادة ما زاد من قوله من قوله اذا اجاز احدكم الجمعة  
الحديث لا ينبغي كون المراد ان اركع مع سكوت الخطيب لما ثبت في السنة من ذلك او كان  
قبل عزيم الصلاة في حال الخطبة فسلم تلك الالة عن المأرض ويخطب خطبتين بينهما  
فصله مقدار ثلاثينيات في ظاهر الرواية قايما لانه المتواتر وقوله تعالى وتركوك قايما  
فمن ابن عمر كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخطب خطبتين يقصد بينهما وفي رواية  
يخطب قايما ثم يقصد ثم يقوم كما يفصل الا ان متفق عليه طاهرا لانها ذكر تقدم الصلاة  
فيستحب فيها التطهير كالاذان ولو خطب قاعدا او على غير طهارة جاز الا انه يكره عندنا  
خلا لما لك والشافعي فيهما اذ القعود والطهارة بشرط عندهما وكذا استمر الصورة عند  
الشافعي واذا اعتما اي الخطبتان اقيم اي للصلاة وفي بعض النسخ اقيمت اي للصلاة  
الامام ركعتين بذلك جرى العمل من حياته صلى الله تعالى عليه وسلم قال ابو مطيع البجلي  
لا يحل لرجل ان يعطي سوالا في المسجد فانه روى الحسن انه ينادي مناد يوم القيمة ليقيم  
بغض الله فيقوم سوالا في المسجد والصحيح انه اذا كان لا يخطي رقاب الناس ولا يمر  
بين يدي المصلين ولا يسال الحاقا ولا يسال لامر لا بد له منه فلا بأس بالسؤال والا عطا لما  
روى ابود اود عن عبد الرحمن بن ابي بكر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
هل منكم احدا طعم اليوم مسكينا فقال ابو بكر دخلت المسجد فاذا انا يسال فوجدت  
كسرة خبز في يد عبد الرحمن قد قصتها اليه قلت ليس بصنع في المدعى اذ يحل كون الشا  
في طريق المسجد حال الادخول والخروج او وقوع عين السائل على كسرة ولده وليس  
من المروءة حينئذ منعه واماما استدله على جوازه بقوله تعالى انما وليكم الله وبر  
والذين امنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم راكعون وان عليا اعطى  
خافه للسائل في الصلاة فلا دالة فيه على كونه في المسجد هذا وفي شرح المنية بحرم  
السؤال فيه ويكره الا عطا اي للسائل فيه والافلو اعطى مسكينا في المسجد فلا يكره  
اتفاقا **فصل في صلاة العيد** وكبير التشريع وكانت صلاة عيد الفطر في السنة  
الاولى من الهجرة وسمى عيد الان فيه عوايلا احسان على عباده والا صل فيهما  
مارواه ابود اود وغيره عن انس قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
الدينة ولهما يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنا نلعب فيهما في  
الجاهلية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله قد ابد لكم بهما خيرا  
منهما يوم الاضحي ويوم الفطر ثم صلاة العيد واجبة عندنا في الاصح وهو رواية عن  
ابي حنيفة لا سنة كما هو قول مالك والشافعي وبه قال بعض اصحابنا والظاهر انها  
سنة مؤكدة اخذها هدي وتركها ضلالة لمراظة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير

الله

وقال احمد فرض كفاية وهو رواية عن ابي حنيفة وقيل صلاة العيد سنة لقول محمد في الجامع  
الضيق عيدان اجتماع في يوم واحد الاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحدا منهما ولقوله  
عليه الصلاة والسلام لا اعزى حين قال له هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع واجيب عن الاول  
بان محاسنها سنة لان وجوبها ثبت بالسنة وعن الثاني بان الاعزى من اهل البادية  
وهي لا يجب عليهم وما يدل على الوجوب قوله تعالى عز وجل وتكبروا لله على ما اذكركم فقد  
فسر بصلاة العيد وقد تواترت عنه عليه الصلاة والسلام مواظبته لصلاة العيد  
نذب يوم عيد الفطر ان ياكل اي يطعم الانسان شيئا حلوا قبل الفطر والى المصلي لما روى البخاري  
عن انس قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يفطر يوم الفطر حتى ياكل ثمرات  
وياكلهن وترا في الترمذي وابن ماجه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يخرج  
يوم الفطر حتى ياكل وكان لا ياكل يوم الفطر حتى يصلي ولفظ ابن ماجه حتى يرجع ورواه  
احمد والدارقطني في سنته وزاد حتى يرجع فياكل من اضحيته وعن بريدة كان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الاضحي حتى يصلي  
قال النووي حديث حسن رواه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم باسناد صحيح  
ويستاكاي وبالف في الاستيكاك ويقتسل لما روى ابن ماجه من حديث الفاكه بن سعد  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة  
ويتطيب لانه يوم اجتماع فيندب فيه ذلك كالحجعة ويلبس احسن ثيابه لما رواه ابن ماجه  
من حديث ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان يلبس في العيدين بردة حبرة  
ورواه ابن خزيمة والبيهقي في سنته من طريق الشافعي اخبرنا ابراهيم بن محمد الاسدي  
اخبرني جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يلبس بردة  
حبرة في كل عيد والحبرة كهيئة نوع من برود اليمن قال النووي وغيره اسناده ضعيف  
واخرجه في المعرفة عن الحاج بن ارطاة عن ابي جعفر عن جابر بن عبد الله قال كان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم يرد امر يلبسه في العيدين والحجعة ورواه الطبراني عن ابي محمد  
علي بن الحسين عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يلبس يوم العيد  
بردة حمراء والحلة الحمراء عبارة عن ثوبين من اليمن فيهما خطوط حمراء وخضراء انه امر بحت  
فليكن محل البردة احدهما وروى الطبراني عن سهل بن سعد قال جئت لرسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم حلة من اغار صوف بيض فخرج عليه الصلاة والسلام الى المجلس وهي عليه  
فضرب على فخذه فقال لا ترون ما احسن هذه الحلة فقال له اعزاي يا رسول الله كسنته  
هذه الحلة وكان عليه الصلاة والسلام اذا سئل شيئا لم يقل قط لا فقال نعم قد علمت  
فلبسهما واعطى الاعزاي الحلة وامر بثلثها ياكله فأت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وهي في الحياكة وفي لفظ فتوفي عليه الصلاة والسلام وله جبة صوف في الحياكة وبودي  
فطرته اي صدقة فطره قبل الصلاة لما في الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى

تين



عليه وسلم امر بركوة الفطران تودي قبل خروج الناس الى الصلاة ولقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بركاة الفطران تودي قبل خروج الناس الى الصلاة وكان هو يود بها قبل ذلك باليوم واليومين رواه ابو داود ولان في التجهيل مسارة الى الخير وتفرغ قلب الفقير للصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام اغتوهم عن المسالة ولقوله تعالى قد افلح من تركها اعطى زكاة الفطر وذكر اسم ربه بتكبير العيد في الطريق فصلى صلاة العيد على ما فسر بعضهم ثم خرج ما شيا لما روى عن عليا لما قدم الكوفة استخلف من يصلى بالضفة صلاة العيد في الجامع وخرج الى الجبانه مع خمسين شيخا يمشي ويشتون الى المصلى اي مصلى العيد جاهرا بالتكبير عند اي يوسف ومحمد كافي الاضي وهو رواية عن ابي حنيفة حكاه الطحاوي عن استاذ ابن عمر البغدادي عنه ووجهها ظاهر قوله تعالى وتكلموا العدة وتكبروا الله على ما هداكم وما رواه الادارقطني عن ابن عمر موقفا انه كان اذا غدي يوم الفطر ويوم الاضي يجهر بالتكبير حتى ياتي المصلى ثم يكبر حتى ياتي الامام ومرفوعان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلى وقد وقفه فلا يصرف رقبته لجزنا بعد ابتكار ذلك من عنده لشدته حرصه على متابعة النبي واجتناب مخالفة صلى الله تعالى عليه وسلم قال البيهقي ووقفه هو الصحيح واما رفعه فضعيف ولفظه انه عليه الصلاة والسلام كان يخرج في العيد مع الفضل بن عباس وعبد الله والعباس وعلي وجعفر والحسين والحسين واسامة بن زيد وزيد بن حارثة واين بن ام ايمن ورافعا صوتا بالتهليل والتكبير فاخذ طريق الحدادين حتى ياتي المصلى واذا فرغ رجع على الحدادين حتى ياتي منزله وفي رواية يكبر يوم الفطر من حين يخرج من بيته حتى ياتي المصلى وكلاهما ضعيف وغير جاهريه عند ابي حنيفة في رواية المعلى عنه ووجهها ان رفع الصوت بالذكر خلافا لاولي مخالفة قوله تعالى واذا ذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودون الجهر من القول وقوله عليه الصلاة والسلام خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكتفي رواه احمد وابن جبان والبيهقي عن سعد فيقتصر فيه على مورد الشريعة وقد ورد الجهر في الاضي وهو قوله تعالى واذا كروا الله في ايام معدودات وقد جاز في التفسير ان المراد التكبير في هذه الايام وليس الفطر في معناه حتى يلحق به لاختصاصه بركن من اركان الحج الذي شرع التكبير فيه علما على افعاله وفعله ابن عمر معارض بما روى عن ابن عباس انه سمع الناس يكبرون فقال لقايد اكر الامام قال لا قال اني الناس ذكرنا مثل هذا اليوم مع النبي صلى الله عليه وسلم فما كان احد يكبر قبل الامام كذا ذكره بعض الشراح وفيما ان ابن عباس محمول على انكار تكبير الناس قبل وقت خروج الامام ولا يتنفل اي وكروه للتنفل قبل صلاة سوا كان اماما او ماموما في المصلى بالاتفاق وفي البيت عند عامة المشايخ لقول ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج فصلي

بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه وكذا لا يتنفل بعد صلوة في المصلى عند الجمهور ويتنفل في البيت لما روى ابن ماجة من حديث ابي سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين وشرط لها اي لصلاة العيدين شروط الجمعة وجوبا واد احتيا الاذن العام الا الخطبة فانها بشرط لاد الجمعة دون العيدين ولهذا تكون الخطبة في العيدين بعد الصلاة لما في الصحيحين من حديث ابن عمر قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ بركو ويكبر ويصليون العيد قبل الخطبة ولقول ابن عباس شهدت العيد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واي بركو وعثمان فكلهم كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة رواه الشيخان وروى الامام الشافعي عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال لم يسن ان يخطب في العيدين خطبتين يفصل بينهما يجلس قال النووي ضعیف غير متصل ولم يثبت في تكبير الخطبة شيئا والمعتد فيه القياس على الجمعة ولو قدمت الخطبة في العيد جاز مع الاساسة ولا تعاد بعد الصلاة ووقفها من ارتفاع الشمس قدر درج او رحمت للنهي عن الصلاة وقت الطلوع لما في سنن ابي داود وابن ماجة باسناد صحيح على شرط مسلم كما قال النووي عن يزيد بن خنيس بنضم النخعي انه قال خرج عبد الله بن بشر صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع الناس في يوم عيد فطرا واضحا فذكر ابطار الامام وقال ان كنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد فرغنا ساعتنا هذه وذلك حين التسييع والمراد به التنفل واما قول صاحب الهداية من ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر درج او رحمت فيضرمه ووف في كتب الحديث واغرب سبط ابن الجوزي في قوله انه متفق عليه الى رواها لما روى ابو داود والنسائي وابن ماجة واللفظ له عن ابي عمير بن انس قال حدثني عمو متي اي عمامي من الانصاري من اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا اعني علينا هلال شوال فاصبحنا صياما فجا ركب من اخر النهار فشهدوا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انهم راوا الهلال بالامس فامرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يفطروا وان يخرجوا الى عيدهم من الغد قال البيهقي اسناده صحيح ولو كانت صلاة العيد تودي بعد الزوال لما اخرها الى الغد والمراد باخر النهار ما بعد الزوال لما صرح به في بعض طرقه من رواية الطحاوي عن ابي عمير بن انس بن مالك اخبرني عمو متي من الانصاري ان الهلال خفي على الناس في اخر ليلة من شهر رمضان في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاصبحوا صياما فشهدوا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد الزوال انهم راوا الهلال ليلة الماضية فامرهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالفطر فافطروا تلك الساعة وخرج بهم من الغد فصلى بهم صلاة العيد ويكبر في الركعة الاولى ثلاثا رواه على تكبير الصلاة رافعا يديه في كل تكبيرة وساكنا بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث



تسبحات لانها تمام بحج عظيم فلو وال بين التكبيرتين حصل الاشتباه وليس هذا المقدر  
 بلازم كما في المسوطلان المقصود ازالة الاشتباه وهو يختلف بكثرة الزحام وقتله بعد التثا  
 لانه شئ عقيب تكبيرة الافتتاح فتقدم على تكبيرات الزوايد ويكبر في الركعة الثانية  
 ثلاثا زوايد رافعا يديه بعد القراءة فصدنا التكبيرات الزوايد في كل ركعة ثلاث والقراءة  
 في الركعتين متوالية هو قول الثوري وقد روى ابو داود في سننه واحمد في مسنده  
 عن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابيه عن مكحول قال اخبرني ابو عايشة جليبي ابي هريرة  
 ان سعيد بن العاص سأل ابا موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم يكبر في الاضحية والفطر فقال ابو موسى كان يكبر اربعا  
 تكبيرة على الجنايز فقال حذيفة صدق فقال ابو موسى كذلك كنت اكبر في البصرة حيث كنت  
 عليهم سكت عنه ابو داود ثم المنذري في مختصره وسكونها تصحيح او تحسين منها  
 وتوضيها بن الجوزي له بعد الرحمن بن ثوبان نقلنا عن احمد وابن معين معارض  
 بقول صاحب التنقيح فيه وثقه غير واحد وقال ابن معين لا بأس به ولكن ابو عايشة  
 في سننه قال ابن حزم مجهول وقال ابن القطان لا يعرف حاله قلنا عرفه مكحول فرواه  
 عنه ويقويه ما رواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سفيان الثوري عن ابي اسحاق  
 عن علقمة والاسود ان ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا اربع قبل القراءة  
 ثم يكبر في ركع وفي الثانية يقره فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع واخبرنا معمر بن ابي اسحاق  
 عن علقمة والاسود قال كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وابو موسى  
 الاشعري فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة سل  
 الاشعري فقال الاشعري سل عبد الله فانه اقدمنا واعلمنا فسأله فقال ابن مسعود  
 يكبر اربعا ثم يقر ثم يكبر في ركع ثم يقوم في الثانية فيقر ثم يكبر اربعا بعد القراءة  
 وروى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا هشيم ابا جبال عن الشعبي عن مسروق  
 قال كان عبد الله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في  
 الاولى واربع في الاخرة ويوالي بين القرائتين وان يخطب بعد الصلاة على راحته والاربع  
 بالخمس تكبيرة الافتتاح والركوع وثلاث زوايد وبالاربعة ثلاث زوايد وتكبيرة الركوع  
 وروى محمد بن الحسن في كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن  
 ابراهيم التيمي عن عبد الله بن مسعود انه كان قاعدا في مسجد الكوفة ومعه حذيفة  
 بن اليمان وابو موسى الاشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن ابي معيط وهو امير  
 الكوفة يومئذ فقال غدا عيدكم فليكن صنع فقالوا اخبره يا ابا عبد الرحمن فامر ان  
 يصلى بغير اذان ولا اقامة وان يكبر في الاولى خمسا وفي الثانية اربعا وان يوالي بين  
 القرائتين وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا وهو اق صحیح قاله بعضنا  
 من الصحابة ومثل هذا يحمل على الرفع لانه مثل نقل اعداد الركعات وروى ابن ابي شيبة

حدثنا هشيم ابا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث قال صلى بن عباس يوم عيد فكبّر تسع  
 تكبيرات خمس في الاولى واربع في الاخرة والي بين القرائتين ورواه عبد الرزاق وزاد فيه  
 وفعل المضيرة بن شعبة مثل ذلك فعلنا باثر ابن مسعود لسلامته عن الاضطراب وموافقة  
 جمع من الصحابة له قولا وفعلنا في هذا الباب والله اعلم بالصواب وعند الشافعي وهو  
 مروي عن ابي يوسف التكبير في الاولى سبع سوى تكبيرة الاحرام والركوع وعند مالك  
 واحمد بتكبيرة الاحرام وفي الثانية خمس سوى تكبيرة النهوض وتكبيرة الركوع ولا  
 مولاة بين القرائتين في الركعتين لما روى ابو داود وابن ماجة من حديث عبد الله بن  
 عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر سبع في الاولى  
 وخمس في الثانية والقراءة بعدهما كليهما زاد الدارقطني سوى تكبيرة الصلاة والحديث  
 من طريق عبد الله بن عبد الرحمن الطائي قال ابن القطان في كتابه والطائفي هذا ضعفه  
 جماعة منهم ابن معين وقال الترمذي في الصلح سالت البخاري عنه فقال هو صحيح ونقول  
 عايشة كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكبر في العيدين في الاولى بسبع تكبيرات  
 وفي الثانية بخمس قبل القراءة سوى تكبير في الركوع رواه ابو داود وابن ماجة عن ابي  
 لهيعة وقال الحاكم تفرد به ابن لهيعة وقد استشهد به مسلم في موضعين واخرج  
 الترمذي وابن ماجة عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن ابيه عن جده عرو  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعا قبل القراءة وفي الاخرة  
 خمساً قبل القراءة قال الترمذي حديث حسن وهو احسن شئ روى في هذا الباب  
 وقال في علله سالت محمد بن عبد الله بن محمد عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شئ اصح منه  
 وبه اقول قال ابن القطان في كتابه وهذا ليس بصريح في التصحيح فقله هو اصح شئ  
 في الباب يعني ان شبه ما في الباب واقل ضعفه يعني عنده وقوله وبه اقول محتمل ان  
 يكون من كلام الترمذي ونحن وان خرجنا عن ظاهر اللفظ ولكن اوجه ان كثير  
 بن عبد الله متروك قال احمد بن حنبل كثير بن عبد الله لا يساوي شئاً وضرب على  
 حديثه في المسند ولم يحدث به وقال ابن معين ليس حديثه بشئ وقال الشافعي هو  
 ركن من اركان الكذب وقال ابن دحية في العلم المشهور وكم حسن الترمذي في كتابه  
 من احاديث موضوعه واسانيد واهية منها هذا الحديث وقال الامام احمد ليس في  
 تكبيرة العيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث صحيح وانما اخذ فيها بنقل ابي  
 هريرة واثار به الى ما روى مالك في الموطاع نافع مولى بن عمر قال شهدت الاضحية والفطر  
 مع ابي هريرة فكبر في الركعة الاولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الاخرة خمساً قبل القراءة  
 قال مالك وهو الامم عندنا في مصنف بن ابي شيبة حدثنا وكيع عن ابن جريج عن عطاء  
 ان ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة سبعا في الاولى وستا في الاخرة بتكبير الركوع  
 كلهن قبل القراءة فثبت بصحة عن الصحابة وجود اصله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم



وان كانت طرفة ضعيفة لما من انه لا يلزم من ضعفها بطلان الحديث في نفسه كيف وقد علمنا  
بعض الصحابة وهوام مخالف للقياس اذ هو من قبيل المقادير ثم علماءنا والمشافعي يرفعون  
اليدي في تكبيرات الزوال ككبيرة الاحرام خلا لما لك وهو رواية عن ابي يوسف اعتبارا  
بتكبير الركوع قلنا الرفع لا علام الاصح وتكبير الركوع تؤدي في حال الانتقال فلا حاجة الى  
رفع اليدين للاعلام كذا قالوه لكن ينتقض بتكبيرية الجنازة حيث قال جمهور علمائنا انه  
لا رفع فيها ولو فاتت الركعة الاولى من صلاة العيد فاذا قام بقضيتها يركع ولا ثم يكبر  
وفي رواية النوادر يكبر ولا ثم يركع ولو ادرك الامام في الركوع وخشى ان يرفع راسه  
يركع ويكبر في ركوعه عندهما ما دام الامام ركعا لانه قيام من وجه والتكبير واجب وايضا  
الواجب في محله من وجهاولى بالاتيان بالسنة في محلها من وجه فليل يرفع اليدي وقيل  
بدونها وهو الاظهر هذا وما رواه صاحب الهداية عن ابن عباس انه يكبر في الاولى  
للافتتاح وخمسا بعدها وفي الثانية يكبر خمسا ثم يركع غير معروف عنه واذا ذكره ابن  
المنذر عن الزهري وغيره وكذا ما رواه عنه يكبر في الاولى للافتتاح وخمسا وفي الثانية اربع  
اذا ذكره ابن المنذر عن الحسن البصري وعند ابي يوسف لا يكبر بل يسبح لانه محله حقيقة  
ولو فاتت اول الصلاة مع الامام كبر في الحال ولا يؤخر وتصلى غدا بعد زوال غم الهلال  
ثم تشهد به بعد الزوال لما سبق من الحديث او تشهد قبله بحيث لا يمكن اجتماع الناس فيه  
او بان صليت ثم ظهر انهم صلوا بعد الزوال قيد بالعدو بالعدو لا نهالا تصلى بعد  
غدا ولو بعد زوال الاصل في العيد انها لا تقضى كالجمعة الا ان اتركناه في الغد بعد الزوال  
السابق فيبقى ما رواه على الاصل واذا صلى الامام لا يقضيها احد فاته مع الامام ولم يدرك  
وبه قال مالك لان لها شرايط لا قدرة للمنفرد على تحصيلها كالجمعة وقال الشافعي يقضى  
استحبابا لانه صلاة موقته كسائر الفرائض والا ضحي كالنظر فيما تقدم لما نقل عن عبد  
الرحمن بن ابي ليلى عن عمر بن الخطاب قال صلاة الجمعة ركعتان وصلاة الفطر ركعتان  
وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة السفر ركعتان تام غير قصر قال النووي رواه النسائي  
وابن ماجة والبيهقي وقال لم يسمعه ابن ابي ليلى عن عمر قال النووي ووقع في رواية صحيحة  
للبهقي ان ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة عن عمر صححه فهو كالنظر الا في بعض الاحكام نبه  
عليها بقوله لكن نواب الامساك عن الكل والشرب الى ان يصلى لما تقدم من حديث الترمذي  
وابن ماجة انه عليه الصلاة والسلام كان لا ياكل يوم النحر حتى يرجع وفي رواية فياكل  
من اضحيته وفي المحيط يستحب تعجيل صلاة الاضحية لمن تمكن الناس التعجيل بالاضحية ويكبر  
جها في الطريق اي تفاقلا سبق من الحديث ويستحب اختلاف الطريق في صلاة العيد  
لما رواه ابوداود وابن ماجة عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام اخذ يوم العيد في طريق  
ثم رجع في طريق ويصلي ثلاثة ايام بعد زواله ولا يصلي بعد ذلك لانها موقوتة  
الاضحية وهو ثلاثة ايام لكنه يسمي بالتأخير من غير عذر لما في المتن من القول بالعدو في الاضحية

لعل  
يقرب

لنفى الكراهة وفي الفطر للجواز يعلم في خطبته اى خطبة الاضحية تكبير التشريق والاضحية لان  
الخطبة في الاضحية لتعليم احكام وقته واحكام وقت الاضحية وتكبير التشريق ويتم اي ويعلم  
في خطبة الفطر احكام الفطرة لانها احكام ذلك الوقت لا اجتماع عطف على الامساك اي لا يندب  
اجتماع الناس يوم عرفة في غير عرفات تشبيهها بالواقفين بعرفات لان الوقوف عرف بملوة  
مختصة بعرفات فلا يكون عبادة بدونها وعن ابي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه  
لا يكره لما روى عن ابن عباس انه فعل ذلك بالبصرة واجيب بانه ما فعله ابن عباس لعله  
كان استسقا او دعاء بحب قوله مرة والزيادة مستقيمة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله  
والله اكبر الله اكبر والله الحمد كذا في رواية جابر وقال النووي رواها الدارقطني باسناد  
ضعيفة وفي رواية عن جابر موقوفة انه كبر الله اكبر ثلاثا وعن ابن عباس مثله ضعيف  
ضعفه النووي وما قول صاحب الهداية ان هذا هو المأثور عن الحليل عليه الصلاة والسلام  
فغير معروف وصرح بالجواب وهو اختيار فخر الاسلام وصدر الاسلام واكثر الاعلام  
لظاهر قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات ولانه من الشواهد فصا رك صلاة  
العيد فيستحب رفع الصوت به وقيل التكبير سنة واختاره الترمذي لمواظبة النبي  
صلى الله عليه وسلم من غير عرفة لما روى محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم  
عن علي انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من ايام التشريق  
ويكبر بعد العصر ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن شقيق عن علي كرم الله وجهه  
وعن ابي يوسف اخر من ظهر عرفة وهو قول ابن عباس وابن عمر ويزيد بن ثابت  
عقيب كل فرض من ايام التشريق ادى وقضى فيها في تلك السنة جماعة مستحبة  
ويصبر في كون التكبير عقيب الفرض ان لا يتخلل بينه وبين الفرض ما يقطع حرمة  
الصلاة كالخروج من المسجد والتكلم وقيد بالفرض ضرازا عن النقل وعن الواجب كالوتر  
والعيد وركعتي الطواف وقيدنا الفرض بكونه من ايام التشريق وبكونه ادى وقضى  
فيها في تلك السنة لان من فاتته صلاة من غير ايام التشريق فقضاها في ايامها لا يكبر  
لان القضاء على وقف الادا ومن فاتته صلاة من ايام التشريق فقضاها في غير ايامه اوفى  
ايامه في غير تلك السنة لا يكبر لانه واجب فاته عن وقته فلا يقضى كصلاة العيد وقال  
بجماعة فلا يجب على المنفرد وقيد الجماعة بكونها مستحبة لان النساء اصلين بجماعة باما  
لا يجب التكبير عليهن على المقيم اي يجب على المقيم بالمصر فلا يجب على المسافر ولا على  
المقيم بالقرية ومقتضى اي ويجب على امرأة مقتدبة برجل وعلى مسافر مقتد بغيره  
لما هما وهذا كله عند ابي حنيفة وهو مروي عن ابن مسعود وابن عمر وقال لا يجب التكبير  
على كل من يصلي المكتوبة لان التكبير تبع للمكتوبة ولا في حنيفة ان الجمهور بالتكبير  
خلا فالاصل والنص الوارد فيه اجتماع هذه الامور فيه فتزاعى الى عصر العيد غاية لقول  
من غير عرفة وهذا عند ابي حنيفة لما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الاسود قال

ممن



كان عبد الله بن مسعود يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر  
يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد وقال الى عصر اخر ايام التشريق  
وهو قول للتشافعي رحمه جماعة من اصحابه وقول احمد بن حنبل وبه يعمل اي وعليه الفتوى  
لانه مروي عن عمر وعلي وابن مسعود لانه اخذ بالكثر وهو احوط بالعبادات وعن الثقات  
وهو قول مالك ان ابتداء التكبير من الظهر يوم النحر الى صبح اخر ايام التشريق ولا يدعه الموتى  
لو تركه امامه لان التكبير يودي في نفس الصلاة فلم يكن الامام فيه حقال يستحبها كسجدة التلاوة  
بخلاف ما لو ترك الامام سجود السهو فانه يتبعه المأموم في تركه لانه يودي في حرمة الصلاة  
لكن ينبغي للمأموم ان ينتظر الامام الى ان ياتي بشئ يقطع التكبير كالخروج من المسجد والحديث  
العهد والكلام المتأني **باب في الجنائز** وهي بفتح الجيم لا يجمع جنازة بكسر الجيم وفتحها  
والكسر ارفع وقيل الفتح للميت والكسر لسيرته الذي يعمل عليه وقيل بالعكس سن المختص  
بفتح الضاد هو من حضره الموت او ملا يكتنه علامة ذلك استرخا قدميه وانعواج الفه  
واسود اذ ظفره وانحساف صدغه ان يوجه اي يجعل وجهه الى القبلة لما روى الحاكم  
في المستدرک عن ابي قتادة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما قدم المدينة سال عن  
البرابن معروف فقالوا توفي واوصى بثلثة لك واوصى ان يوجه الى القبلة لما احتضر فقال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اصابا لفطرة وقد رددت ثلثه على ولده علي  
يحييه لانه يوضع عليه في القبر فكذا في هذا الوقت واختير عند بعض المشايخ الاستلقاء  
نه اسهل في شد العيين وتغيض الصبين وامنع من تقويس اعضائه قيل وفي  
خروج الروح ويرفع راسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة دون السما ويلقن الشهادتين  
لما روى الجماعة الا البخاري عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لقتوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله اي من قرب الموت وزاد ابن شاهين عن ابن  
عمر مرفوعا فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا اجتهت من النار وكيفية التلقين ان  
يقال عنده وهو يسمع ولا يومر بها ولا يلج عليه لان الحال صعب لديه فاذا اتى بها لم يتكلم  
بعدها يمك عنه لان المقصود ان يكون ختم كلامه بها لقوله عليه الصلاة والسلام  
من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة رواه ابوداود ولا يلقن بعد الموت على القبر وقيل  
يلقن وقيل لا يومر به ولا ينهي عنه فاذا مات شد لحياه بفتح اللام تشية لحي وهو مثبت الجنة  
من الانسان وغيره وتغض عيناها ازالة لبشاعة منظره وامنا من دخول شئ من الهوام  
في جوفه من فمه ولقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا حضرتم موتاكم فاغضوا البصر  
فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فان الملايكة تروى من على ما قال اهل البيت رواه ابن  
ماجة والحاكم وقال صحيح الاستناد ولما روى مسلم من حديث ام سلمة قالت دخل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة وقد شق بصره فاغضه ثم قال ان الروح اذا  
تبصه البصر فضح ناس من اهلها اي فضا حوا فقال لا تدعوا على انفسكم الا بخير فان الملايكة

يومنون على ما تقولون ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه  
في عقبتي القابرين مثق بصره بفتح الشين ورفع البصر وضبط بعضهم بالنصب ومضاه  
شخص ويقول مغضه بسم الله وعلى ملا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويستحب  
تجمل دفته ويجز بصيغة الجهول تحقفا او مشددا اي بغير تحته اي سيرته قبل وضع  
عليه طولا الى القبلة وقيل عرضا والاصح كما قال السيرسي كيف ما تيسر لينصب عنه الماء  
وكان اقرب الى التنظيف وكفته عند ارادة غسله بان تدار الحجر حوله ازالة لما عسى ان  
يكون من الرابحة الكريهة وتزارة او ثلثا او خمسا او سبعا ولا يزاد على ذلك روى  
احمد وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال اذا اجتمعت الميت فاجروه وفي رواية فاجروه ثلثا ويغسل بالتحفيف والتشديد  
وغسله فرض كفاية على الاحياء باتفاق حتى لو وجد ميت في الماء غسل وان كان تفسخ  
صب عليه الماء واختلقوا في سبب غسله فقيل حدث يحل بالميت لاسترخا فاصله  
فان الادبي لا يحس بالموت كرامة له وانما يقتصر على اعضا الوضوء لان في الاقتصار  
عليها في الحياة نفيا للحرج فيما يتكرر في كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكأن  
كالجنابة وقال العراقيون سبب الجناسة الموت كسائر الحيوانات لان شخصها وحمل انسا  
ميتا وصلى له عز صلاة له ولو حمل محدثا وصلى جازت وزوال جناسته بالفضل دون  
باقي الحيوانات كرامة له وهذا هو الاظهر الا ان في حديث ابي هريرة سبى ان الله ان  
المومن لا يحس حيا ولا ميتا فان صحت الرواية وجب الترجيح انه للحدث وتستمر عودته  
لان النظر اليها حرام كالحية وهي ما تحت سرته الى ركبته كافي الحياة وقيل الغليظة وفي  
الهداية وهو الصحيح تيسيرا قلت وهو ظاهر الرواية والاول رواية النوادر وصحها  
في النهاية واختاره الكرخي لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي لا تنظر الى فخذني ولا ميت  
ولذا لا يجل للرجال غسل النساء والعكس ويجرد عن ثيابه وهو قول مالك لا اعتبار بحال  
حياته وقد كان هذا الخبر يد مشهورا فيما بين الصحابة بدليل ما روى انهم قالوا ان جرد حيا  
يجز موتا تاام تغسله في ثيابه فسمعوها فتايقول لا تجردوا رسول الله وفي رواية اغسلوا  
في قميصه الذي مات فيه ولا نه قد يتجسس بما يخرج منه ويتجسس الميت به ويشيع بصب  
الماء عليه بخلاف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه لم يخرج منه الطبيب فقد قال على طبت  
حيا وميتا ويوضا اولا اعتبارا بحال الحياة الا انه لا يقدم غسل يديه بل يبيد ابوجهه بخلاف  
الحجب لانه يتطهر بهما والميت يبيد غيره ولا يسع راسه في رواية والمختار ان يسع ويخفى عند  
اي حنيفة ومحمد بعد ما يلف على يده خرقة لحرمة المس كالنظر وعند ابي يوسف لا ينبغي  
لان المسكة قد زالت فلونجي ربما يزاد الاسترخا فتخرج نجاسة اخرى فيكفي بوصول الماء  
اليه ولها ان موضع استنجا الميت لا يخلو عن نجاسة فتزال كافي الحياة وكما لو كانت في  
موضع اخر من بدنه بلامهضة واستنشاق وهو قول مالك واجد خلافا للشافعي



قياسا على الحي ولنا ان في ادخال الماء فيه وانغموا خراجيهما حرجا فيتركان ولو لم يتنا  
روى عن ابي حنيفة ومحمد انه لا يغسل لائم الغسل لاجل الصلاة وهو لا يصلي عليه وعن  
ابي يوسف يغسل لانه يشبه الجز من وجهه والنفس من وجهه فيغسل اعتبارا بالنفس  
ولا يصلي عليه اعتبارا بالجرح وفي الخلاصة السقط الذي لم يتم اعضاءه لا يصلي عليه ولكن  
يغسل ويدفن في خرقه وكانه اختار رواية ابي يوسف ولا فم ظفراي وبلا قطعه وعن  
ابي حنيفة وابي يوسف ان كان الظفر منكسرا فلا بأس باخذه وكذا الايقص شاربه  
ولا يشق اطه ويحذرك ولا تسريح شعر اى من راسه ولحيته لما روى محمد بن الحسن في  
اثره عن ابي حنيفة وعبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري كلاهما عن حماد عن  
ابراهيم بن عايشة رات امرأة يكدون شعرها بيشط فقالت علمي تنصون ميتكم  
اى تدون ناصيته ويكدون وينصون على زنة يكون فارادت عايشة ان الميت  
لا يحتاج الى تسريح الراس وعبرت بالاخذ بالناصية تنقيرا ومذهب الشافعي قص  
ظفره وشاربه وتسريح لحيته وشعره بيشط واسع وكذا غسله في قميصه وعما بارد  
اعتبارا بالحي واعتبارا بغسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قميصه ولقول ام عطية  
في غسل بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فضفرها بثلاثة قرون فلقيناها  
خلفها ولان السجن يوجب اخلال ما في الباطن فيكثر الخارج ولنا ان في الماء الحار ما يفتق  
في التنظيف كالسدر والحرض وكون سخونته توجب الاخلال داع لا مانع لان المقصود  
يتم به اذا باستقراغ ما في الباطن يحصل تمام النظافة والامان من تلويث الكفن عند  
تحريك الحاملين وقد سبق ان غسله عليه الصلاة والسلام في قميصه كان من خضم  
ولا يلزم من تضعيف الشعر تسريحه كالا يخفى وجواب الباقي تقدم والله تعالى اعلم  
وفي المحيط ان الصبي والصبية اذا ربلوا احد الشهوة فهما في الغسل كالبالغ وان كانا  
لا يعقلان لا يوضان عند الغسل ولا تغسل الامة سيدها والزال ملكه عنها الى الوراء  
ولا المدبرة مولاها الصغرى بوجوه ولا ام الولد مولاها وان كانت تعتد منه لان عدتها  
انجب قضا لحقه وعند زفر تغسله وتغسل المرأة زوجها اتفاقا وان كانت محرمة  
او صابغة ولا يغسل الرجل امراته عند نخله فالثلاثة ثم يصب عليه ماء مغلي بسدر  
او حرضان كان والا فالما الخالص المسخن اول ويغسل راسه ولحيته بالحطيط لانه  
ابلع في استخراجه الوسخ فان لم يوجد فبالصابون وغوه لعمله عمله ويضجعه بعد  
ذلك على يساره فيغسل جانبا لا يمين حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه وهو الجانب  
الايسر وهذه غسلة ثم يضجعه على يمينه ويغسله كذلك حتى ينقيه ويرى ان  
الما قد وصل الى ما يلي الخت وهو الجانب الايمن وهذه ثانية ثم يجلسه مسندا اليه  
ويستند ظهره الى ركبته ويسبح بطنه برفق حتى لو بقي شئ يسيل فلا يتلوث اكلانه  
فان خرج منه شئ كفي غسل موضعه ولا يجب اعادته غسله لانه عرف وجوبه بالنص

مرة واحدة مع قيام سبب النجاسة اذ الحدث وهو الموت اعمر من ان يكون قبل خروج شئ  
او بعده فلا يحد لان الحاصل بعد اتمامه هو الذي كان قبله ثم يضجعه على جنبه اليسر  
ويغسله بماء فيه كافور وقد نمت الثلاثة ثم يشق بثوب او خرقه كما في حالة الحياة  
ليلا يتبل ثيابه ويجعل الحنوط بفتح الحاء المهملة اخلاط من طيب يجمع للميت خاصة وفي  
الحيط لا بأس بتساير الطيب في الحنوط غير الزعفران والورس لانهما الزينة وقيل يجوز  
للنساء دون الرجال على راسه ولحيته والكافور على مساجده وهي مواضع السجود  
من بدن الانسان جمع مسجد بفتح الجيم لا غير قال الامام السرخسي يرضى بهما جهته  
وانفه ويلايه ويركبته وقدميه لان الطيب لفتنة وكرامة والرائحة وموضع السجود  
احق بالكرامة لانه كان سجدا لهذه الاعضاء وكذا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان ادم النبي رجلا اشعر طولا كانه حلة محبوق فلما حضر الموت نزلت الملائكة  
بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا  
وجعلوا في الثالثة كافورا وكفوه في وتر من الثياب وخمر والله لحدوا وصلوا عليه  
وقالوا هذه سنة ولد ادم من بعده وفي رواية قالوا يا بني ادم هذه سنتكم من بعده  
فكذلك فاقطعوا رءوسكم من طريقين سكنت عن احدهما وصح الآخر ولقول ام عطية  
دخل عليا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن نغسل بنته فقال اغسلنها  
ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتن ذلك بار وسدر واجعلن في الآخر كافورا  
او شيئا من كافور فاذا فرغتن قاذنني فلما فرغنا اذناه فالتقينا حقوه اى ازاره فقال  
اشعرنها اياه اى جعلته شصارا لها وفي رواية اغسلنها وقرأت او خمسا او سبعا  
وايدان بيامتها ومواضع الوضوء منها الحديث متفق عليه وروى الحاكم في المستدر  
باستاد محسن عن ابي وايل قال كان عند علي رضي الله تعالى عنه مسك فاوصيت  
بخطبه وقال هو فضل حنوط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورواه ابن ابي شيبة  
ايضا عن ابي وايل وروى عبد الرزاق في مصنفه عن سلمان انه استودع امراته مسكا  
فقال اذ امت قطيبوني به فانه يحضر في خلق من خلق الله لا يبالون من الطعام والشراب  
وانما يجدون الريح وروى مسلم في الطيب عن الخديري مر فوعا ان طيب طيبكم المسك ولما  
في مصنف ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه قال يوضع الكافور على مواضع السجود  
الميت وروى عبد الرزاق عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما انه لما غسل الميت  
بن قيس دعا بكافور فجعله على وجهه وفي يديه ورأسه ورجليه ثم قال ادرجوه  
في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة انه يجعل القطن  
الحل في منخرية وفمه وقال بعضهم في صماخه ايضا وقال بعضهم في دبره ايضا  
واستقيحه عامة العلما كما في الظهيرية ويكون الفاسل جنبا او حياضا  
غسل الميت لقوله عليه الصلاة والسلام من غسل ميتا فكم عليه غفر له اربعون كبره



ومن كفته كساه الله من اللين والستور ومن حفر له قبراً حتى لحده فكانا اسكنه  
 مسكننا حتى يموت رواء البيهقي في المعركة والحاكم في المستدرج وقال على شرط مسلم  
 ولقوله عليه الصلاة والسلام يا علي غسل الموتى فانه من غسل ميتاً غفر له سبعون  
 مضرة لو تسعت معرفة منها على جميع الخلايق لو سبغهم قلت ما يقول من يغسل  
 ميتاً قال غفر الله له حتى يغفر من الغسل رواء ابو جعفر بن شهاب في كتاب  
 البخاري وسنة الكفن له اي للرجل ازار وهو من القرن الى القدم وقيص وهو من اصل  
 الصق الى القدم بلا دخر يص ولا جيب ولا كمين ولقافة وهي ايضا من الفرق الى القدم  
 لما روى ابو داود من حديث عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة  
 اقواب قيصة الذي مات فيه وحلة بخراينة قال ابو عبيد الحلة ازار ويدا الا يكون الحلة  
 الا من ثوبين وروى محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه عليه الصلاة والسلام  
 كفن في حلة يمانية وقيص وقال جابر بن سمره كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في ثلاثة اقواب قيص وازار ولقافة رواء ابن عدي في الكامل الا ان النسائي لين من  
 رواة ناصح بن عبد الله الكوفي وقال انه يمكن يكتب حديثه وقال القاضي كفن النبي صلى الله  
 عليه وسلم في حلة يمانية وقيص رواء عبد الرزاق في مصنفه عنه مرسلاً وهو حجة  
 ونحوه عن الحسن البصري مرسلاً رواء عبد الرزاق وقال ابن عباس كفن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اقواب قيصة الذي مات فيه وحلة بخراينة رواء  
 ابو داود الا ان في مسنده يزيد بن ابي زياد وهو ضعيف واستحسن عند  
 المتأخرين العامة وهو بظاهره مخالف لقول عائشة كفن رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم في ثلاثة اقواب يصف سحولة من كرسف ليس فيها قيصة ولا عامة  
 متفق عليه وسحولة بفتح السين وتضم قرية باليمن وقد تظاقت طرق كون واحد  
 منها قيصة والحال في الصفة الكشف على الرجال من النساء كيف لا وقد قد قيل فيفتح  
 الاثبات على النقي ولا يبعد ان يحمل النقي على القيصة الذي غسل فيه والاثبات على الذي  
 مات فيه ثم البياض من القطن افضل لما قدمنا ولقوله عليه الصلاة والسلام البسوا  
 من البياض فانها من خير ثيابكم وكفوا فيها موتاكم رواء ابو داود واباسن بالبرودو  
 للرجال وجازا الحرير والمرغفر والمصفر للنساء اعتبارا للكفن باللباس في الحياة والكفن  
 من مال الميت مقدم على الدين والوصية والارث فان لم يكن له مال فكفته على من يجب تقبته  
 عليه والا فعلى ميت المال وقال محمد لا يجب على الزوج كفن الزوجة ولو كانت فقيرة لا نقطاً  
 الوصلة وقال ابو يوسف يجب على الزوج تجهيزها وان تركت مالا قيل وعليه الفتوى  
 ولا يظهر انه يجب عليه ان كانت فقيرة ويزاد على القيص والازار واللقافة لها اي للمرأة  
 في كفن الستة خرافة قد اسها وخرقة يربط بها فوق ثدييها وعرضها ما بين الثديين  
 الى السرة وقيل الى الركبة والاصلي في كون كفتها خمسة قول ليلى بنت قايظ قالت كنت فيمن

غسل ام كلثوم بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكان اول ما اعطانا الحق ثم الدرع  
 ثم الجار ثم المحقة ثم ادرجت بعد في الثوب الاخر رواء ابو داود وروى مالك في الموطأ من حديث  
 ام عطية الانصارية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين توفيت ابنته  
 عليه الصلاة والسلام فقال اغسلنها ثلاثاً او خمساً او اكثر من ذلك ان رايتن ذلك بما روى  
 واجعلن في الاخرة كافوراً او شيئا من كافور فاذا فرغتن فاذا نتي فلما فرغنا اذناه فاعطانا  
 حقوه فقال اشعرنهما اياه قال مالك يصق بحقوه اذاه انتهى ومصنعي اشعرنهما اياه اجعلنه  
 ما يلي شعر جسدها وهذه البنت التوفاة هي زينب زوجة ابي العاص بن الربيع على الصحيح  
 وهي كبر بناته وام كلثوم كانت زوجة عثمان وكانت وفا تهاو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 غايب بيد ثم طريق لكفيتها ان يجعل شعرها صغيرين على صدرها فوق القيصة يجعل  
 الجار تحت اللقافة ثم يجعل خرقة فوقها وكفايتها الكفن له اي للرجل ازار ولقافة لان لا في  
 ما يلبسه الانسان حال حياته ويودي به الصلاة من غير كراهة ثوبان ولما روى عبد الرزاق  
 في مصنفه عن معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال ابو بكر لثوبيه اللذين كان  
 يرض فيهما اغسلوهما وكفوني فيهما فقالت عائشة الا تشتري لك جديداً فقال لا ان لمي  
 اخرج الى الجديدين الميت وقال محمد بن الحسن في الآثار بلصفا عن ابي بكر الصديق انه قال  
 اغسلوا ثوبي هذين وكفوني فيهما لكن في صحيح البخاري ان ابا بكر قال اغسلوا لي ثوبي هذا  
 وزيداً وعليه ثوبين فكفوني فيهما ويزاد لها اي للمرأة في كفن الكفاية على الازار واللقافة  
 الجار لان هذا المقدار اقل ما يلبسه المرأة حال حياتها وتصح صلاتها فيه من غير كراهة واما  
 ضرورة الكفن فما يوجد لما روى الجماعة الا ان ما جة عن جناب ابن الارت قال هاجر ناصح  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نريد وجه الله تعالى فوقع اجرنا على الله فثامن مصنفنا ليخذ  
 من اجره شيئا منهم مصعب بن عمير قتل يوم احد وترك ثمة كذا اذا غطينا بهاراسه  
 بدت رجلاه واذا غطينا رجليه بداراسه فامرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان  
 نغطي راسه وان نجعل على رجليه شيئا من الازخر وفيه ايضا دليل على ان ستر العورة  
 وحدها لا يكفي في الكفن كما هو مذهبنا وفي الخلاصة ان كان في المال كثرة وفي الورثة قلة  
 فكفن الستة اولى وان كان على العكس فكفن الكفاية اولى قلت لعل المأخذ صنيع  
 ابي بكر الصديق والله ولي التوفيق ويعقد الكفن ان حيفاً ننتشره صيانة للميت عن  
 الكشافه ونحو الكفن وترا قبل ان يدرج فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وتر يحب  
 الوتر رواء ابو داود ولما روى بنان قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اجرت الميت فاجرو  
 ثلثاً وثاوي لفظ البيهقي جرو وكفن الميت ثلثاً وثاوي لفظ اسماء عند موتها اذا انامت فاعسلوه  
 وكفوني واجروا ثيابي وحنطوني ولا تتصقوني بنا رواء الامام مالك في الموطأ واما قول  
 صاحب الهداية لانه عليه الصلاة والسلام امر باجمار كان بنته فقير معروف  
 وصلاته اي صلاة الناس عليه فرض كفاية اجماعاً لظاهر قوله تعالى وصل عليهم مع قوله



صلى الله تعالى عليه وسلم صلوا على صاحبكم لكونه عليه دين لا وفاء له ولو كانت فرض عين لما  
تركها عليه الصلاة والسلام لكن بشرط اسلام الميت فلا يجوز على كافر لقوله تعالى ولا تصل  
على احد منهم مات ابدا ولا تم على قبره انهم كفروا بالله ورسوله وبشرط طهارته فلا يجوز  
عليه بلا غسل او يتيم الا اذا دفن بدون احدهما ولو لم يكن اخراجه الا بالنشر فانه يصلى على  
قبره للضرورة وبشرط ان يكون موضوعا امام المصلي فلا يجوز على غائب ولا على موضوع  
خلف للمصلي لانه كالامام من وجه وهو ان يكبر الله للقرينة ويشق بان يحمد الله مطلقا وهو  
ظاهر الرواية وقيل بان يقول سبحانك اللهم ويحمدك الى اخره ولا يقرأ الفاتحة الابنية الثنا  
وبه قال مالك واوجب الشافعي قراءة الفاتحة فيها لكونها صلاة من وجه فیتنا ولها قوله  
عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ولنا قول ابن مسعود لم يوقت النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا من القرآن في صلاة الجنائز وفي المحيط ركنها التكبيرات  
والقيام وبشرطها على الخصوص كونه مسلما وكونه محسوبا وسنتها التخييد والثنا  
اي على المصطفى والدعا ثم يكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم لما روى ابو داود  
والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح من حديث فضالة بن عبيد قال سمع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو ولم يحمد الله تعالى ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا ثم دعاه فقال اذا صلى احدكم اي دعا  
فليبدأ بتحميد ربه تعالى والثنا عليه ثم يصلى على النبي ثم يدعو بما شاء ثم يكبر ويدعو  
للميت فقد روى احمد وابوداود والترمذي وابن ماجه من حديث ابي هريرة قال صلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا  
وكبيرنا وذكرونا وانثانا وشاهدنا وغايبنا اللهم من اجيبته منافاهيه على الاسلام  
ومن توفيته منافوقه على الايمان وفي رواية بتقدير وشاهدنا وغايبنا على وصغيرنا  
وفي رواية زيادة اللهم ان كان محسنا فرد في احسانه وان كان مسيئا فجاوز عن  
سيئاته اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقتنا بعده وروى مسلم والترمذي والنسائي من حد  
عوف بن مالك قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من  
دعائه عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع  
مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدس  
وابلله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجه وادخله الجنة  
واعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار حتى تبيت ان اكون ذلك الميت وفي الصحيحين  
يقول اللهم اجعله لنا فرطا واجعله لنا ذخرا واجعله لنا شافعا مشفعا واصل الفريدين  
ينقدم الوارده اي لسيارة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام انا فرطكم على الحوض  
ثم يكبر ويسلم تسليمتين ينوي فيهما ما ينوي في تسليمتي الصلاة وينوي الميت بدل  
الامام فظاهر الرواية انه ليس بعد التكبيرة الرابعة سوى السلام واختار بعضهم

ان يقول

ان يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الآية وبعضهم ان يقول ربنا لا تنزع قلوبنا بعد از هذا  
الآية وبعضهم اللهم لا تحرمنا اجره ولا تقتنا بعده واغفر لنا وله وهو مختار الشافعي وفي  
المحيط قال ابو حنيفة من استهل بعد الولادة سمي وغسل وصلى عليه وورث ويورث  
فان لم يستهل لم يسم ولم يغسل ولم يرث ولم يرث لان الاستهلال دالة الحياة  
وروى الترمذي وابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الطفل لا يصلى  
عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل وروى بن عدي في الكامل عن علي قال سمعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يقول في السقط لا يصلى عليه حتى يستهل فاذا استهل  
صلى عليه وعقل وورث وان لم يستهل لم يصلى عليه ولم يرث ولم يعقل ونحوه عن جابر  
من طرق مرفوعة عند الترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه بعضهما وموقوفا  
عند ابن ابي شيبة على شعث بن سوار عن ابن ابي عمير عن جابر قال اذا استهل الصبي  
صلى عليه وورث واذا لم يستهل لم يصلى عليه ولا يورث والاستهلال ما يوجد منه  
ما يدل على الحياة من رفع صوت او حركة عضو والمصير خروج اكثره حيا ومادونه  
لا يعتبر وهذا محال ان الطفل يصلى عليه اذا استكمل اربعة اشهر وهو اخذ قول  
الشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمضرمة والرحمة  
رواه اصحاب السنن قلنا هو محمول على ذي الروح بصريح النفي عنه ولو مات كافر ولم يقرب  
مسلم غسله كالثوب الخس ولغة في خرقة والقائه في حفرة من غير مراعات السنة في شي  
من ذلك لقول علي لما مات ابو طالب انطلقت الانبي صلى الله عليه وسلم فقلت له  
ان علك الشيخ الضال قد مات قال اذهب فوالا ما كثر لا تحزن شيئا حتى تاتيني فذهبت  
فواريته وجيته فامرني فاغتسلت ودعاني رواه ابوداود والنسائي وكذا احمد وابن  
ابن شيبة والبخاري في مسانيدهم وروى الواقدي عن علي قال لما اخبرت رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم بموت ابي طالب بكى ثم قال اذهب فاغسله وكفنه وادبه قال  
فغسلت ثم اتيته فقال اذهب فاغسل قال وبصل رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر  
له اياما ولا يخرج من بيته حتى ينزل عليه جبريل بهذه الآية ما كان للنبي والذين امنوا ان  
يستغفروا لهم مغفرا كبيرا ولو كانوا اولي قرى الآية وفي الهداية مذهب اهل السنة والجماعة  
الانسان له ان يجعل ثواب عمله بخير صلاة او صوما او صدقة او غيرها يعنى قراءة قرأت  
واذا كان وادعية واصل ذلك ما روى الجماعة ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحك بكيتين  
احدهما عن نفسه والاخر عن امته وروى الدارقطني ان رجلا سأل النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم فقال كان في ابوان اترهما حال جينا فكم كيف لي ببرهما بعد موتهما فقال عليه  
الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلى لهما مع صلاتك وتقوم لهما مع قيامك  
وزروا بيضا عن علي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من مر على المقابر وقول هو  
الله احد عشر مرة ثم وهب اجرها للموات اعطى من الاجر بعد الاموات



وقالوا كمالا للنسب والجمع العلماء على ان الاعلال موات ينفصهم ويصلهم ثوابه واختلفوا  
في وصول ثواب قراءة القرآن والمشهور من مذهب الشافعي وجماعة انه لا يصل وزهيب  
ابن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من اصحاب الشافعي الى انه يصل فالخيار ان يقول  
القاري بعد فراغه اللهم اوصل مثل ثواب ما قرأته الى فلان وفي الخلاصة رجل اجلس على  
قبر اخيه رجلا يقرأ القرآن يكره عند ابي حنيفة ولا يكره عند محمد ومشايعنا اخذوا بقول  
محمد ثم اعلم انه انما كان التكبير في الجنائز اربعاً لما روى محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن حماد  
عن ابراهيم ان الناس كانوا يصلون على الجنائز خمسا وستا واربعاً حتى قبض النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم ثم كبروا كذا وكذا ولاية ابي بكر ثم ولي عمر ففصلوا ذلك فقال لهم عمر انكم  
اصحاب محمد متى تختلفون يختلف الناس بعدكم والناس حديثوا عهد بجهل فاجمعوا  
على شئ يجمع عليه من بعدكم فاجمع رأي اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ان ينظروا والاخر جنازة كبر عليها فياخذوا به ويرفضوا ما سواه فوجدوا اخر جنازة  
كبر عليها اربعاً والانتقاط الذي بين ابراهيم وعمر لا يضر عندنا وقد رواه احمد من  
طريق اخر موصولا قال حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن عامر بن شقيق عن ابي ايل  
قال جمع عمر الناس فاستشارهم في التكبير على الجنائز فقال بعضهم كبر النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم سبعا وقال بعضهم خمسا وقال بعضهم اربعاً فجمع عمر على اربع كاطول  
الصلاة وروى ابو بصير الحسبي عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان يكبر على اهل بدر سبع تكبيرات وعلى بني هاشم خمس تكبيرات ثم كان اخر صلاة  
اربع تكبيرات الى ان خرج من الدنيا وروى البيهقي والطبراني عن ابن عباس انه قال  
اخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كبر عليها اربعاً قال  
البيهقي روى هذا الحديث من وجوه كلها خفيفة الا ان اكثر اجتماع اكثر الصحابة على  
الاربع كالا ليل على صفة ذلك فلو كبر الامام خمسا منصفا للمأموم متابعه في الخامسة  
خلافا لقرن وهو رواية عن ابي يوسف ومحمد بن مسلم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال كان  
زيد بن ارقم يكبر على جنازة ابي بكر عليه جنازة خمسا فسلمنا فقال كان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم يكبرها وقد روى ان عليا كبر خمسا قلنا ثبت النسخ بما قرأناه انفا  
والمروى عن زيد يحتمل ان يكون بناء على قول علي من تكبيره على اهل بدر ستا وعلى  
الصحابة خمسا وعلى سائر المسلمين اربعاً رواه الطحاوي وابن ابي شيبة وروى  
هو وعبد الزاق في مصنفيهما والبخاري في تاريخه ان عليا صلى على ابن حنيفة فكبر  
عليه ستا ثم التفت اليها فقال انه يدري وقد انقرضت الصحابة فيكون التكبير بعد  
اربعا لا غير ثم زاد يكون مخالفا لاجماع المقرر فلا يكون فصلا مجتهدا فيه بخلاف تكبير  
العهد كذا ذكره بعض المحققين وفيه نظر لان النسخ بالاجماع مختلف فيه كما علم في  
موضعه فلا يخرج عن كونه فصلا مجتهدا فيه مع احتمال ان اجماعهم كان على ان تكبير

الاربع المجزى لا على ان الزيادة لا يجوز بدليل ما روى عن علي وزيد ولا يلزم من وقوع الاربع  
اخر ان يكون ناسخا لجواز ان يكون لبيان ادى ما يجزى اذ لو كان ناسخا لما سألهم  
بعده الزيادة ثم اذا كبر الامام خمسا ينتظر المأموم تسليم الامام ولا يسلم قبله في المختار  
من الرواية عن ابي حنيفة ليصير متابعه فيما وجبت المتابعة فيه اذ البقاء في حرمة الصلاة  
ليس بخطا انما الخطأ المتابعة في التكبير الخامسة وعنه انه يسلم حين اشتغل امامه  
بالخطا الشرعية التحمل عقيبها بالفصل وهذا بناء على تحقيق النسخ ولو جاز جاز فوجد الامام  
في صلاة الجنائز لا يكبر عند ابي حنيفة ومحمد حتى يكبر الامام فيكبر معه وقال ابو يوسف  
يكبر ولا ينتظر الامام كما لو كان حاضرا في تلك التكبير فانه لا ينتظر التكبير الثانية اتفاقا  
لانه كالدر كوكسائر الصلاة ولها ان كل تكبير قائمة مقام ركعة لقول الصحابة اربع  
كل اربع الظهر ولذا الترك تكبير منها تفسد صلاته كالوتر كركعة من الظهر فلو لم  
ينتظر تكبيره لكان قاصيا ما فاتة قبل اذ اما ادر ك معه وذا منسوخ لما سبق من  
حديث معاذ وثرثرة الخلاف تظهر فيمن جاز بعد التكبير الرابعة وقبل السلام فعند  
لا يدخل مع الامام وقد فاتته الصلاة وعنده يدخل والمسبوق في صلاة الجنائز يقضي  
ما فاتته متواليا بغير دعا فاذا رفعت الجنائز على العنق قطع وقيل يقطع ان لم تكن  
الجنائز الى الارض اقرب ولا يرفع اليد الا في التكبير الاول وهو قول الثوري وعن مالك ثلاثة  
روايات الرفع في الجميع والترك في الجميع والرفع في الاول فقط وقال الشافعي واحمد  
يرفع في الجميع لما روى الترمذي عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اذا صلى على الجنائز رفع يديه في اول تكبير ثم وضع يده اليمنى على اليسرى  
واختار كثير من مشايخ بلخ الرفع في كل تكبير لما روى الدارقطني في علمه عن ابن عمر  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا صلى على الجنائز رفع يديه في كل تكبير وذا  
انصرف سلم لكن قال الدارقطني والصواب انه موقوف على ابن عمر قلت ويقوى ظاهر  
المذهب ما تقدم من حديث لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن الحديث وقول ابن  
عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنائز في اول  
تكبيره ثم لا يهود رواه الدارقطني وسكت عنه ويقوم الامام بعد الصدر من الرجل  
والمرأة في ظاهر الرواية لقول ابى غالب صليت خلف انس على جنازة فقام جبالا صا  
رواه احمد ولما في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام صلى على امرأة ماتت في نفاسها  
فقام وسطها وهو لا يينا في كونه الصدر بل الصدر وسطا باعتبار الاعضاء اذ فوقه يده  
وراسه وتحت بطنه وتحت ذاه ويحمل انه وقف كما قلنا الا انه سال الى العورة في حقها  
فظن الراوي ذلك لتقاربها المحلح وروى عن ابي حنيفة انه يحاذي راسه ويحاذي  
وسطها ويده قال الشافعي لما روى ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث نافع  
ابى غالب قال كنت في سكة الم بدفرت جنازة معها ناس كثير قالوا جنازة عبد الله بن عمر



فتبصتها فاذا اناب رجل عليه كسار رقيق وعلى راسه خرقه تقيه من الشمس فقلت من هذا  
الدهقان اي الرئيس فقالوا انسا بن مالك فلما وضعت الجنازة صلى عليها وانا خلفه لا يحول  
بينى وبينه شي فقام عند راسه وكبر اربع تكبيرات لم يطل ولم يسرع ثم ذهب يقعد فقالوا  
يا ابا حمزة المواتي انصارية فقبروها وعليها نصش احضر فقام عند عجزتها فصلى عليها  
صلاته على الرجل ثم جلس فقال الصلاة بن زياد يا ابا حمزة هكذا كان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم يصلي على الجنازة يكبر اربعاً ويقوم عند راس الرجل وعجزة المرأة قال نعم  
قال ابو غالب فمسالت عن صنيع انس في قيامه على المرأة عند عجزتها فحدثني انه اذا كان  
لو يكن التصوش فكان الامام يقوم حيال عجزتها ليستترها من القوم ويؤيده لفظ التريدي  
وابن ماجة عن ابي غالب قال رايت انس بن مالك صلى على جنازة فقام حيال راسه فجى  
بجنازة اخرى فقالوا يا ابا حمزة صل عليها فقال حيال وسط السرير وفي المحيط لواجع  
جنازة جازان يصلي عليها صلاة واحدة بان يجعل الرجل بين يدي الامام والصبي وراه  
ثم الخنثى ثم المرأة ثم الصبية لانهم ينفقون حال الحياة في الجماعة هكذا ولما روى ابن ابي  
شكيب عن علي رضي الله تعالى عنه انه قال اذا اجتمعت جنازة الرجال والنساء جعل الرجل  
مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة واذا اجتمع الحرة والعبد جعل الحر مما يلي الامام والعبد  
مما يلي القبلة وعن ابي هريرة انه صلى على جنازة رجال ونساء فقدم النساء مما يلي القبلة  
والرجال مما يلي الامام وعن عثمان وابن عمر بن زيد بن ثابت واثلة بن الاسقع  
نحوه وروى ابو داود والنسائي عن عمار بن ابي عمار قال شهدت جنازة ام كلثوم وابنها  
فجعل الخدم مما يلي الامام فانكرت ذلك وفي القوم ابن عباس وابو سعيد وابو قتادة  
وابو هريرة فقالوا هذه السنة قال التميمي وسنده صحيح وفي رواية البيهقي  
وكان في رواية الحسن والحسين وابو هريرة وابن عمر بن زيد بن ثابت واثلة بن الاسقع  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي رواية ان الامام كان ابن عمر لا نه كان اخاه  
من ابيه قبل وان كان حراً ومملوك فكيف ما وضعنا جازا كما في الوقوف فجاءه الان  
الا فضل ان يجعل الحر مما يلي الامام لما تقدم من حديث علي قال وان شأنا جعلها صفا  
واحدا طولاً كما في حال الحياة وفيه انه يفوته فضيلة سنة الوقوف قال واذا وضع  
واحد خلف اخر فان جعل راس الاخر اسفل من راس الاول فحسن اي قياساً على قبور  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه وان وضع راس كل واحد عند راس الآخر  
فحسن اي نظر الى عدم الفرق بين اهل الفضل وغيرهم وعليه العمل الآن في الحرمين الشريفين  
لكن في مواهب الرحمن انه لو صلى على جنازة فتلفته جملة قدم الا فضل فالأفضل الى الامام  
والحر على العبد في المشهور ولو جمعوا في قبر واحد يوضعون على عكس ذلك فيقدم  
الأفضل فالأفضل الى القبلة في الرجلين كما فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في قتلى احد  
والا حق بالامامة علم الميت السلطان على الخليفة ان يحضر وبه قال مالك لما روى ان

الحسين بن علي قدم سعيد بن العاص لمعات الحسن رضي الله تعالى عنه وقال لو لا السنة  
ما قدمتك وكان سعيد وابي بالمدينة ثم القاضي ان لم يحضر السلطان لانه ولاية  
عامة ثم امام الجي لان اختاره اماماً في حياته وفي الاصل امام الجي اولي ومصناه ان لم يحضر السلطان  
ولا من يقوم مقامه وقال ابو يوسف الولي كالنكاح وهو رواية عن ابي حنيفة وبه قال  
الشافعي ولنا ان تعظيم هؤلاء واجب وفي التقدير عليهم استخفاف بهم وفي البخاري قال الحسن  
ادركت الناس واحقهم بالصلاة على جنازة هم من رضوه لغرضهم ولو اوصى ان يصلي عليه  
فلان وهو غير السلطان والقاضي وامام الجي والولي فالوصية جائزة ويوم فلان بالصلاة  
لانها لقضاء حق الميت فمن رضى بامامته كان احق بها وقد اوصى عمر ان يصلي عليه صريحا  
واوصت ام سلمة ان يصلي عليها سعيد بن زيد احد الصحابة المبشرة واوصى ابو بكر ان  
يصلي عليه ابوبرة واوصت عائشة ان يصلي عليها ابوهنبرة واوصى ابن مسعود ان  
يصلي عليه الزبير فلا يلتفت الى ما في التنقي من ان الوصية باطلة وقالا الصدر المشريدي  
وعليه الفتوى ثم الولي كما في الصحابة فيقدم بنو الاعيان وهم الاخوة لا بويين على بقى العلة  
وهو الاخوة لام ويقدم الذين على الاب وذكر محمد في كتاب الصلاة ان الاب مقدم فقيل  
هو قول محمد فقط وقيل قول الكل وفي المحيط هو الاصح لان الاب فضيلة ولها اثر في استحقاق  
الامامة ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام في القسامة ليتكلم اكبركم **ويصح الؤن بالصلاة**  
عليها من له التقدم لان التقدم حقه فملكه بطاله بتقديم الغير **فان صلى غيرهم اي غير**  
**هؤلاء الذين ذكروا من السلطان والقاضي وامام الجي والولي يصلي الاول ان شأنا ان الولاية**  
**في الحقيقة له واذا كان للولي ان يعيد اذ صلى غيرهم كان من يتقدم على الولي ان يعيد**  
**ايضا وهذا الذي اوردت به فلو تابعه وصلى معه فلا يعيد وفي الفتية ليس لمن صلى عليها**  
**ان يصلي مع الولي مرة اخرى ولا يصلي غيره اي غير الولي بعدة اي بعد صلاة الولي ولو صلى**  
**وحده وبه قال مالك وفي شرح الكنز وكذا بعد صلاة امام الجي وبعد كل من يتقدم على**  
**الولي ان الغرض تادي بالاولى والتفعل بها غير مشروع واجازه الشافعي لقول ابى هريرة**  
**ان رجلا يهود كان يقيم المسجد فسال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عنة فقالوا مات**  
**فقال فله ان يموت في دونه على قبره فاتي قبره فصلى عليه ولقوا ابن عباس ان النبي صلى الله**  
**تعالى عليه وسلم اتى على قبر يهود فصفهم عليه فكبر اربعاً واهما الشيطان ولقول**  
**زيد بن ثابت اخي زيد وكان اكبر منه خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم**  
**فلما ورننا البقيع اذ هو يقبر فسال عنه فقالوا فلاتة فعرها فقالوا الا ان تموت قالوا**  
**كنت قايلا صايما قال فلا تفعلوا الا عرفتم مات منكم ميت ما كنت بين اظهركم الا ان تموت**  
**به فان صلى عليه رحمة نزلت في القبر فصفنا خلفه وكبر عليها اربعاً واهما بن جاب**  
**وصحبه والحاكم وسبكت عنه ولصلاة الصلابة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فوجا**  
**بعد فوج قلنا كان له حق التقدم في الصلاة لقوله تعالى النبي اول المؤمنين من انفسهم**



والولي حتى الاعادة او كانت من خواصه ولقول سعيد بن المسيب ان ام سعد يعني  
ابن عبادة مات والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم غائب فلما قدم صلى عليها وقد مضى لذلك  
شهر قال البيهقي وهو من سبل صحيح وقد روى موصولا عن ابن عباس والمشهور هو  
المرسل واصله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على قتلى احد بعد ثمان سنين كالمودع  
للاحياء والاموات ورواه ابوداود وكذلك صلاة الصحابة عليه افواجا كانت من الخواص  
والا لكان يصلى على قبره الى قيام الساعة لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كما وضع لما صح  
ان يحوم الانبياء محرومة على الارض ولم يشتمل بها احد من العلماء والصلحا الراغبين  
في التقرب اليه صلى الله تعالى عليه وسلم فكان دليلا ظاهرا على عدم مشروعية التثفل بها  
ومن لم يصلى عليه قد فن بعد غسله او نيمه صلى على قبره اقامة للواجب بقدر الامكان  
ما لم يظن نفسه على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان حرا ورضا والمكان رجاوة  
وصلاية وحالة الميت سمنا وهذا لا فيصير فيه الكبر الراي ويروى عن ابينا انه يصلى  
عليها ثلثة ايام ولا يجز الصلاة على الجنائز حال كون المصلي راكبا من غير عذر وكذا  
اذا كان الميت على الدابة او على ايدي الرجال ان الميت بمنزلة الامام ولذا يقدم وكذا  
لا يجوز اذا كان للمصلي قاعد مع القدرة على القيام وكروية الصلاة على الجنائز عندنا  
وعند مالك في مسجد غير معد للصلاة الجنائز كرامة تحريم في رواية وتنزيها في اخرى  
واتحاما لبعض الحنفية وقال الشافعي لا تكروه لما روى مسلم عن ابى سلمة عن عائشة  
انها قالت لما توفي سعد بن وقاص راد خلاياه المسجد حتى اصلى عليه فانكر ذلك عليها  
فقات والله لقد صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على النبي بمصناه في المسجد سهيل واخيه  
ولما اخرج الطحاوي في معاني الآثار عن ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال من صلى على جنازة في مسجد فلا تنبي له رواه ابوداود وابن ماجه عن ابن ابي ذيب  
عن صالح مولى التوامه عن ابي هريرة ولفظ ابن ماجه فليسن له شئ وفي رواية فلا  
شئ عليه وفي رواية فلا اجر له ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه بلفظ فلا صلاة له قال  
ابن عبد البر ورواه فلا اجر له خطأ فاحش والصحيح فلا شئ له وصالح مولى التوامه مختلف  
في ضعفه قال الطحاوي وهذا الولي من حديث عائشة لان حديثها اخبار عن فعل رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حال الاباحة التي لم تقدمها منى وحديث ابي هريرة  
عن نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي تقدمته الاباحة فصا وحديث ابي هريرة  
اولي من حديث عائشة لانه ناسخ له وفي نكار من انكر ذلك على عائشة وهم يومئذ اصحاب  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دليل على انهم قد علموا في ذلك خلاف ما قد علمت  
ولو لا ذلك لما انكر واعليها انتهى لان صلاة عليه الصلاة والسلام على النبي نبيها سهيل  
واخيه واقعة حال اعوم لها فيجوز ان يكون لضرورة كونه معتكفا ونحوه اوليا الجوار  
واما ما ثبت انه صلى على ابي بكر وعمر في المسجد ومعلوم ان عامة المهاجرين والانصار شهدوا

الصلاة عليها وفي تركها لا نكار دليل على الجواز كما ذكره الخطابي فجوابه ان صلاة نهم عليها  
في المسجد كانت لها رضى فنهما عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والله سبحانه اعلم  
ولو وضع الميت خارجه اي خارج المسجد وقام الامام خارجه ومعه صف والباقي في المسجد  
اختلف المشايخ فقيل لا يكره لانه ليس فيه احتقال تلويث المسجد وقيل يكره لان المسجد  
اعلا داد المكتوبات فلا يقام فيه غيرها الا لعذر والاول اظهر لانه لا يكره فيه التوافق وغيرها من  
انواع الطاعات واصناف الادعاء اما المسجد الحرام فستنتج كما صرح به ابن الضياء انه موصوف  
لا المكتوبات والجمعة والعيدين وصلاة الكسوف والخسوف وصلاة الجنائز والاشفا  
ولعله بهذا المعنى جمع في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله او كبره وسعة قدره او لتعظيم  
امره ولا شتماله على جهات كل جهة بمنزلة مسجد اولاه قبلة المساجد كلها ولا يصلى عندنا  
وفي ظاهر مذاهب مالك على غايب وعضو علم موت صاحبه الا ان يوجد اكثر بدنه او وضعه  
مع راسه لا مطلقا كما قاله الشافعي مطلقا بانها دعاء فيجوز بلا قيد حضوره ولا وجود اكثر  
بدنه كيف وقد روى الشيخان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
نعي النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى المصلي فصنف بهم وكبر عليه ربيع تكبيرات  
قلنا كان ذلك من خصايصه بدليل عدم صلاته على الغائبين من اصحابه مع شدة حرصه  
على الصلاة عليهم لما رويناه وهذا الخلاف مبني على الحقيقة على منع تعدد الصلاة عليها  
وعدمه وسن في محل الجنائز اربعة من الرجال لما روى محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن  
منصور بن المعقر عن عبيد بن بسطاس عن ابي عبيدة عن ابيه عبد الله بن مسعود  
انه قال من السنة حمل السرير بجوابه الاربعة ورواه ابوداود والطحاوي وابن ابي شيبة  
وعبد الرزاق عن شعبة عن منصور ولفظهما فليأخذ بجواب السرير كلها فانه من  
السنة فان شاء فليطوع وان شاء فليدع ولقول علي الازدى رايت ابن عمر في جنازة  
حمل بجواب السرير الاربعة ولقول ابي هريرة من حمل الجنائز بجوابه الاربعة فقد قضى  
الذي عليه رواها عبد الرزاق وورد من حمل بجواب السرير الاربعة غفر له اربعون كبره  
رواه ابن عساکر عن واثلة ولا يسن ثلثة كما قال الشافعي بان يضع الحنثيتين المقدس  
على عاتقيه ورأسه بينهما وحمل الماخريتين رجلا وهذا افضل من الترتيب في الاصح من  
مذهبه لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حمل جنازة سعد بن معاذ من بيته بيت  
العمودين حتى خرج به من البلد قال النووي رواه الشافعي بسند ضعيف ورواه  
الواقدي وقال والدار يكون ثلثة ثلثين ذراعا ولا ن عمر حمل بين عمودي سور اسيد ابن  
حضير حتى وضعه بالبقيع وصلى عليه وحسن بن حسن بن علي فعل كذلك في سائر  
جابر بن عبد الله رواها الطبراني مطولين وروى البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي  
ابا ابراهيم ابن سعد عن ابيه عن جده قال هابت سعد بن ابي وقاص في جنازة عبد  
الرحمن بن عوف واضطأ السنير على كاهله قايا بين العمودين المقدسين ونحوه عن عثمان



بن عفان وابن عمر بن سيرين رافع بن خنيس وحمل ابو هريرة بين هودي سرير سعد بن ابي وقاص  
وحمل ابن الزبير بين هودي سرير المسور بن مخرمة قلنا هذه موقوفات والرفوع منها  
منصيف ثم هي وقايح احوال فاصحتها ان تكون للمستة او لعارض اقتضى ذلك في خصوص  
تلك الاوقات وان توضع مقدمها الايمن ثم موضوعها الايمن على عينيكي اني بلفظ الخطاب  
تصل الي حنيقة فانه خاطب ابا يوسف هكذا انكره افيضع مقدمها الايسر ثم موضوعها  
الايسر على يسارك لما روي ابن ماجة من حديث ابي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود  
عن ابيه انه قال اذا تبع احدكم الجنابة فليأخذ بحواشي السرير الاربعة ثم لينطوي بعد  
اي يبال زيادة او ليدري لبيتر ويسرعون بها لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسرعوا  
بالجنابة فان تك صلوة فغير تقدمونها اليه وان تك غير ذلك فمسر تضرعوا عنه عن رقابكم  
متفق عليه بلا خيب وهو ضرب من الصدوق هو كالرمل ولو مشوا به الخيب كره  
لقول ابن مسعود سالت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن المشي مع الجنابة  
فقال دون الخبيبات يكون خيرا تفعل اليه وان يك غير ذلك فبصد الادل والجنابة متنوعة  
ولا تتبع ليس معها من يقدمها وضعت البخاري ورواه احمد وابن ابي شيبة واسحق  
بن وهاب ورواه ابو يعلى في مسانيدهم وقد روي ابن ماجة حمله الجنابة متنوعة وليس  
بتابعة ليس معها من تقدمها والمشي خلفها احب وهو مذاهب الاوزاعي وقال  
الثوري وطائفة هما سواء قال مالك والشافعي واحمد بن حنبل قد امها افضل لنا  
ما قدمنا وقوله عليه الصلاة والسلام لا تتبع الجنابة بصوت ولا نار ولا تشي  
بين يديها ورواه ابو داود واحمد وذكره ملا دارقطني وعلله بما فيه من الاختلاف  
وقول ابي امامة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مشي خلف جنازة ابنته  
ابراهيم حافيا وراه الحاكم وسكت عنه وما في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة فله قيراط ومن اتبعها حتى توضع في  
القبر فله قيراطان وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن طاووس عن ابيه  
قال مشي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ما تخطى خلف الجنابة وروى ايضا  
هو ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي قال كنت في جنازة وابو بكر وعمر عيشية  
امامها علي عيشية خلفها فقلت لعلي اراك تشي خلف الجنابة وهذا عيشية  
امامها قال علي لقد علمنا ان فضل المشي خلفها على المشي امامها كفضل صلاة الجماعة  
في الففل ولكنها احب ان يسير على الناس وعن ابي امامة قال سالت ابو سعيد الخدري  
علي بن ابي طالب المشي خلف الجنابة افضل ام امامها فقال علي والذي بعث محمدا  
بالحق ان فضل المشي خلفها على المشي امامها كفضل المكتوبة على التطوع فقال  
له ابو سعيد ابراهيم تقول ام بشي سمعته من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فغضب فقال لا والله بل سمعته عن مائة ولا اثنين ولا ثلاثة حتى عد سمعها فقال

ابو سعيد الخدري رايته ابا بكر وعمر عيشية امامها فقال علي يغفر الله لهما لقد سمعنا ذلك  
من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما سمعته وانهما والله خير هذه الامة ولكنهما كرها  
ان يجتمعا الناس ويتضايقوا فاجابان يسيرا على الناس رواه عبد الرزاق واعلم ابن عدي  
في الكامل بطرح من رواية وقال ابن معين الضعيف على حديثه بين وعن رافع قال خرج  
عبد الله بن عمر في جنازة وانا معه فقلت يا ابا عبد الرحمن كيف السنة في المشي مع الجنابة  
امامها او خلفها فقال ويحك رافع اما ترى اني امشي خلفها رواه الطبراني ولان المشي  
خلفها او عطا فانه ينظر اليها ويتفكر في حال نفسه لديها ويتذكراته من الاجتناب للسبا  
ولانه ربما يحتاج الى التناوت في حملها والشافعي ومن وافقه ما في السنن الاربعة عن  
سفيان بن عيينة عن الزهري عن سائر عن ابيه انه راي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
وابا بكر وعمر عيشية امام الجنابة الا ان عبد الرزاق قال با معمر عن الزهري قال كان  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد ذكره مرسله واسند الترمذي الى ابن المبارك ان حديث  
الزهري هذا مرسله اصح من حديث ابن عيينة ولان ابا هريرة وابا قتادة وابن عمر وابا  
سعيد كانوا عيشون امام الجنابة ولا نهم شفعاء والشقيع يتقدم ليهذا المقصود  
وقال مالك تقدم على الركاب دون المشاة لما في السنن الاربعة عن المعوية بن  
شعبة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الركاب يسير خلف الجنابة  
والماشي امامها قرى بيانتها عن عيشية او عن يسارها ويكره رفع الصوت بالذكر  
مع الجنابة لانه بدعة محدثة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكره الجلوس قبلها  
اي عن اعناق الرجال لموافقهم واستعداد الاعانتهم فاذا وضعت على الارض  
فلا باس بالجلوس ويحقر القبر نصف قامة او الى الصدر وان يركن حستانه البغ  
في منع الرابحة ودفع السباع ويلحد القبر اي يحفر حفرة في جانبه وهو المستة في الدفن  
اذا كانت الارض صلبة ويكون في الجانب الذي يلي القبلة فيوضع الميت فيه ولا يشق  
وهو ان يحفر حفرة في وسط القبر فيوضع فيه الميت ويسمى الضريح ولا باس به في  
الارض الرخوة لما في السنن الاربعة عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللحد لنا اي مصشر اهل المدينة ونحوهم والشق  
لغيرنا اي لاهل مكة وامثالهم قال الترمذي غريب من هذا الوجه وعبد الاعلى فيه مقال  
بالاضطراب وعن جرير بن عبد الله الجلي مرفوعا نحوه سواد رواه احمد وابن ماجة  
وابن ابي شيبة وغيرهم وفي رواية لا يحتاج احقر واو وسعوا واصنوا  
واختلفوا في عمقه فقيل قدر نصف القامة وقيل الى الصدر وان زاد واخسن  
ولما روي ابن ماجة من حديث انس بن مالك قال لما توفي النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم كان بالمدينة رجل يلحد والاخر يضرع فقالوا استخير ربنا ونبعت اليهما  
فابهما سبق من كناه فارسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلحدوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

بقين



ومن حديث عائشة لما حضر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اختلافوا في اللحد والتشق حتى تكلموا في ذلك وارتفعت اصواتهم فقال عمر اقصوا عبد الله حيا ولا ميتا او كلمة غيرها فارسلوا الى الشافق والاحد فقالا لا حد فليحد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم من حديث ابن عباس قال لما اراد ان يحفر والرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان ابو عبيدة بن الجراح يصرح بحفر اهل مكة وكان ابو طلحة زيدا بن سهل يحفر لاهل المدينة وكان يلحد فدعا العباس رجلين فقالا احدهما اذهب الى ابي عبيدة ولا خرا اذهب الى ابي طلحة اللهم خر لرسولك فوجد صاحب ابي طلحة ابا طلحة فجار به فليحد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما فرغ من جهاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الثلاثاء وضع على سريره وقد كان المسلمون اختلافوا في موضع دفنه فقال قائل ندفنه في مسجده وقال قائل ندفنه مع الصحابة فقال ابو بكر ابي سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ما قبض نبي الا دفن حيث قبض فرفع فراش رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي توفي فيه فحفر له تحته ثم دعى الناس لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلون عليه ارسالا الرجال حتى اذا فرغ منهم ادخل النساء حتى اذا فرغ من النساء ادخل الصبيان ولم يرم يوم الناس على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احد دفن من اوسط الليل ليلة الاربعاء وتزل في حفرته علي بن ابي طالب والفضل بن عباس وقثم اخوه وشهران مولد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويدخل الميت فيماني في اللحد مما يلي القبلة بان توضع الجنازة على جنب القبر ثم يحمل منه الى اللحد فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حال الاخذ وبه قال كثير من اصحاب مالك لقول ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل قبر ابيلاس فاسرج له بسراج فاخذه من قبل القبلة وقال رحمتك الله ان كنت لا واهاتك للقران وكبر عليه اربعارواه الترمذي وقال حديث حسن وانكر عليه لا مداره على الحاج ابن ارقط وهو مدلس ولم يذكر سماعا وضمف ابن مهران من رواة مناهل بن خليفة الا ان هذا يحط الحديث عن درجة الصحة لا الحسن ولا روى ابن ابي شيبة عن عيين بن سعد ان عليا كبر على يزيد بن المكلف اربعاروا دخله من قبل القبلة وعن ابن الخنيفة انه ولي ابن عباس وكبر عليه اربعاروا دخله من قبل القبلة وعن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم التيمي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ادخل من قبل القبلة ولم يسئل سلا ورفع قبره حتى يعرف رواه ابو داود في المراسيل وعن ابي سعيدان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اخذ من قبل القبلة واستقبل اقبالا رواه ابن ماجه في سننه وروى ابو داود عن ابن مسعود ويزيد بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ادخل من قبل القبلة ولم يسئل سلا وقال الشافعي واجد يسئل بان يوضع السر في موخر القبر حتى يكون راس الميت بازا موضع قدميه من القبر ثم يدخل راس الميت

القبر ويسئل كذلك فيكون رجلاه موضع راسه ثم يدخل رجلاه ويسئل كذلك وقد قيل كل منهما للمروي للشفقة على الاول قال اخبرنا الثقة عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من قبل راسه وروى عن عمران بن موسى ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل من قبل راسه وابو بكر وعمر وروى ابو عمر بن شاهين في كتاب الجنائز عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدخل الميت من قبل رجليه ويسئل سلا وروى ابن ابي شيبة عن ابن سنان قال كنت مع انس في جنازة قام بالميت فادخل من قبل رجليه وعن ابن سنان قال دخل ميتا من قبل رجليه وروى ابو داود ان الحارث اوصى ان يصلى عليه عند الله بن زيد ففصل عليه ثم ادخله القبر من عند رجل القبر وقال هذا من السنة ويقول واضربه في قبره باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقول ابن عمر كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الميت القبر قال بسم الله وعلى ملة رسول الله وبالله وكذا الترمذي وزاد بعد بسم الله وبالله وقال حسن غريب من هذا الوجه ورواه ابو داود من طريق اخر يدون الزيادة وكذا الحاكم ولقظه زاه او ضمت موتا في قبورهم فقولوا بسم الله وعلى ملة رسول الله وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ورواه ابن جابر في صحيحه واما قول صاحب المبراة وكذا قال عليه الصلاة والسلام حين وضع ابا دجاجة فهو غلط لان ابا دجاجة كان حيا بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واستشهد يوم اليمامة في خلافة ابي بكر الصديق ولعله اشتهر على الكاتب فصحت ذابجادين باي دجاجة ومع هذا لم يثبت انه عليه الصلاة والسلام لقنه هذا الكلام واما تزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فحفرته وابو بكر وعمر يدليانه وهو يقول ادنيا الى انا له فلما هياه كشفه وقال اللهم اقمي امسيت واقصيا عنه فارض عنه قال عبد الله بن مسعود وقد شاهدت ذلك باليتني كنت صاحب الحفرة ذكر ذلك ابو عمر بن عبد البر في الاستيعاب والله الموفق للصواب ويوجه اي جعل وجهه فيه الى القبلة على جنبه الا ان لما روى ابو داود والنسائي عن قتادة الليثي وكانت له صحبة ان رجلا قال يا رسول الله ما الكبار قال هي تسع فذكر منها عدم استقبال البيت الحرام ثم قال قبلتكم احياء ومواتا ورواه الحاكم في المستدرک وقال قد ارجح الشيخان برواة هذا الحديث غيبو عبد الحميد بن سنان ويحل العقدة لحصول الامن مما عقدت لاجله ويسوى على اللحد اللين وهو الطوبى التي والقصب او الاخر اما اللين فلما في صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه قال في مرضه الذي مات فيه الحد والي الحد وانصبوا على اللين نصبا كما صنع برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي شرح مسلم نقلوا ان عدد لبنات لحدده عليه الصلاة والسلام تسع واما القصب فلما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الشعبي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل على قبره طن من قصب والطن بضم المهملة وتشديد النون حزمة القصب وهو من سئل







اي ليس يجب ولا حايض ولا نفساء لان هولا يغسلون عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا يغسلون لان ما وجب قبل الموت من غسل الجنابة ونحوها سقط بالموت لانتهاه  
 التكليف به ولا في حنيفة وهو قول احمد وروى ابن جبران في صحيحه والحاكم في مستدركه  
 وقال على شرط الشيخين عن الزبير قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول  
 وقد قتل حنظلة ابن ابي عامر الثقفي ان صاحبه تمسكه للملايكة فسلوا صاحبه فقات  
 خرج وهو جنب لما سمع الهاثفة اي الصيحة اي المفزعة فقال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم لذل غسلة الملايكة وليس عند الحاكم فسلوا صاحبه بعتني زوجته وهي  
 جميلة بكت ابي بن سلول اخت عبد الله بن ابي بن سلول وكان قد بقي بها تلك الليلة فزات  
 في منامها كان بابا من السما فتح واعلق دونه ففرقت انه مقتول فلما اصبحت دعت باربع  
 من قومها واشهدتهم انه دخل بها خشية ان يقع في ذلك نزاع ذكره الواقدي وكذا ابن  
 سعد في الطبقات في ترجمة حنظلة وزاد وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اني رايت للملايكة تغسل حنظلة ابن ابي عامر بين السما والارض بماء المزن في صحاف  
 الفضة قال ابو اسيد الساعدي فذهبنا اليه فوجدنا راسه يقطر ماء فرجعت فاجرت  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتغسل الملايكة له تغسل لنا بما فعله بئله فان  
 قيل لو اشترط في الشهادة الطهارة لامر عليه الصلاة والسلام بغسل حنظلة اجيب  
 بان الواجب هو الغسل كايما من كان القاسل وقد حصل بفعل الملايكة بالغ لان الصبي  
 يغسل وكذا المجنون فكان حقه ان يقيد بقوله عاقل او مكلف وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا يغسلان لان عدم الغسل للكرامة وهما احق بها ولا في حنيفة ان السيف  
 كفى عن الغسل في حق شهيد احد لكونه طهورة لذنوبهم ولا ذنب للصبي فلا يلحق بهم  
 قتل ظلم اسرا قتل اهل الحرب او اهل البغي او قطاع الطريق باي سبب كان اذا كان موته  
 مضافا اليهم فلو نقر وادابته فرمته فمات او خر قوا سفينته فمات كان شهيدا ولو  
 انفلتت دابة حربي فوطئت مسلما فمات غسل لعدم نسبة الفعل للحربي ولو  
 مشى مسلما على صلب وضصوه او وقع في خندق حفره فمات غسل لان فعله  
 يقطع النسبة عنهم قيد بقوله ظلم لان لو قتل لقصاص او رجم لزا او قتل بسبع  
 او بسيل او هدم او سقط يغسل ولم يجب به بنفسه لقتل مال حتى لو قتل الاب  
 ابنه ظلم او صوح القاتل عن المقتول عدا بما لا يغسلان وان وجب المال فيهما  
 لان وجوبه ليس لنفس القاتل وانما هو للابوة في الاول وللصلى في الثاني وخرج به  
 المقتول خطأ لان يجب المال بنفس القاتل ولو قتل ظلم بغير حدة ليس له حكم الشهيد  
 عند ابي حنيفة فيغسل وله حكمه عند هاهنا فلا يغسل بناء على ان موجب هذا القتل  
 المال وهو قول ابي حنيفة او القصاص وهو قولهما وبه قال مالك والشافعي ولم  
 يرتب بقتل المثلثة اي لا يرتفع بثمن من مرافق الحياة او لا يثبت له حكم من احكامها

كاسياتي بيا ته ولا يخص الشهيد عندنا من مات في قتال الكفار بسببه كاخيه  
 مالك والشافعي اعتبارا بشهادته احد بجامع كون القاتل كافرا قتلنا اهل البغي كاهل الحرب  
 لان محاربتهم مأمور بها قال تعالى فقاتلوا الذين تبغى صق تقى الى امر الله فهو في هذه الحارة  
 باذل نفسه لا يتنازع مرضاة الله تعالى كالمقتول في محاربة الكفار وكذا اقطاع الطريق  
 لا نه تعالى وصفهم بكونهم محاربين لله ورسوله فينبغ عنه غير ثوبه اي غير ثوب  
 يقتض بالميت كالفرو والحشو والقلنسوة والسلاح والخف ويزاد ان نقص ما عليه  
 من الكفن وينقص ان زاد لئتم كفته لان ذلك لا يزيل اثر الشهادة ولما روى احمد وابو  
 داود وابن ماجه عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بقتل احد  
 ان ينزع عنهم الحديد والجلود وان يدفنوا بدمايتهم وثيابهم ولا يغسل لما روى البخاري  
 واصحاب السنن الاربعة عن الليث بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب  
 بن مالك عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يجمع بين  
 الرجلين من قتلى احد ويقول ليهما اكثر قرانا فاذا اشير الى احدهما قدمه في اللحد وقال  
 انا شهيد على هولا يوم القيمة وام يدقنهم ودمايتهم ولم يغسلهم زاد البخاري والترمذ  
 ولم يصل عليهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال النسائي لا علم احدا تابع الليث  
 من اصحاب الزهري على هذا الاسناد واختلف عليه فيه انتهى ولم يوثق عند البخاري  
 والترمذي تفرد الليث بهذا الاسناد لا احتج به البخاري وصححه الترمذي ويصلي  
 عليه وقال مالك والشافعي واحمد في المشهور عنه لا يصلي عليه لما قد منا ولنا ما رواه  
 البخاري من حديث عقبة بن عامر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج يوما فصيل  
 على قتلى احد صلاته على الميت ثم انصرف الى المنبر فقال اني غرطكم اي على الحوض  
 وانا شهيد عليكم واي والله لا نظر الى حوضي لان واني اعطيت مفااتي خزائن الارض  
 واي والله ما اخاف عليكم ان تشركوا بعدي ولكن اخاف عليكم ان تنافسوا في الدنيا  
 وروى ايضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى على قتلى احد بعد ثمان سنين ككلا  
 الاحياء والاموات فثبت بهذا ان الشهيد يصلي عليه لانه اخر فعله في شهيد احد  
 وروى الحاكم وصححه عن جابر قال فقد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة  
 فاه الناس من القتلى رجصوا فقال رجل رايته عند تلك الشجرة فجاء رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم نحوه فلما راه وراى ما مثل به شفق وبكى فقال رجل من الانصار فرمى  
 عليه بثوب ثم جى بحجرة فصلى عليه ثم جى بالشهد اكلهم وفي سند احمد حدثنا عفان  
 بن مسلم حدثنا حماد بن سلمة حدثنا عطاء بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود  
 قال كان النسا يوم احد خلف المسلمين مجهزين على جرحي المشركين الى ان قال فوضع  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجرة ورجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه  
 ثم رفع وترك حجرة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة ورواه عبد الرزاق عن الشعبي



مرسله ولم يذكر ابن مسعود وفي المستدرک وسنن البيهقي عن يزيد بن ابي زياد  
عن مقسم عن ابن عباس قال لم ير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحجة يوم احد  
فهي القبلة ثم كبر سبعا ثم جمع اليه الشهد احتج صلى الله تعالى عليه وسبعين صلاة وزاد  
الطبراني ثم وقف اليهم حتى واراهم وسكت الحام عنه وفي مراسيل ابي اود عن عطا  
ابن ابي رباح انه عليه الصلاة والسلام صلى على قتلى احد واستدله الواقدي في المغازي  
قال حدثني زيد بن عبد الله عن عطاء بن ابن عباس فذكره واستدق فتوح الشام  
عن سيف مولى ربيعة بن قيس الشكري قال كنت في الجيوش الذي وجهه ابو بكر  
الصديق مع عمرو بن العاص الى ايلة وفلسطين فذكر القصة بطولها وفيها انه قتل  
من المسلمين مائة وثلاثون وصلى عليهم عمرو بن العاص ومن معه من المسلمين  
وكانوا تسعة الاف فان قيل حديث جابر على ما رواه البخاري والترمذي نص على عدم  
الصلاة على الشهيد فالجواب ان رواية الثبت موافقة للاصول فتقدم على رواية الناف  
لما لفتها لها وان الصلاة واجبة علينا بيقين فلا يسقط بظني معارض بعثه او امثاله  
واما قول السهيلي ولم ير وانه عليه الصلاة والسلام صلى على شهيد في شق من مغازيه  
الاهذه فمعرض عليه بما ذكره النسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى على امر ابي في  
غزوة اخرى **ويدفن بدمه** لما روينا في سنن ابي داود عن جابر قال رمى رجل بسهم  
في صدره او حلقه فمات فادرج في ثيابه كاهو ونحن مع رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ولما في سنن النسائي عن عبد الله بن ثعلبة قال قال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم زملوهم بدمائهم فانه ليس كلمة تكلم في سبيل الله الا تاتي  
يوم القيمة تدمي لونه لون الدم والريح ريح المسك في مسند احمد عن عبد الله بن ثعلبة  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اشرف على قتلى احد فقال اني شهيد على هؤلاء زملوهم  
بكمومهم ودمائهم **وغسل من وجد قتيلا في مصر لا يعلم قاتله** سوا علم ان قتل بعد  
او بعضا كبيرة او صغيرة لان الواجب فيه الدية والقسمامة واما اذا علم القاتل فان علم  
ان القتل بالحد يده لا يغسل لانه شهيد وان علم انه بالعصا الكبيرة يغسل عند ابي  
حنيفة خلا فالحما وان علم انه بالعصا الصغيرة يغسل اتفاقا **او جرح اي وكذا غسل**  
**من جرح وايرت بان نام او اكل او شرب او عولج بدواء او اواه حية وكذا شجرة او بيت**  
**لمرض فيها او نقل من المعركة حيا لا تخوف ان يداس لانه نال من الراحة فلم يكن معني**  
**شهيدا احد وقد اصاب سعد بن معاذ سهم يوم الخندق فحمل الى المسجد ثم مات**  
**بعد ذلك فغسله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم او بقي عاقلا وقت صلاة**  
**كامل لانه وجب عليه قضاؤها وهو حكم من احكام الدنيا في حوالا حيا فقتل رفقهم** ان الكلي  
منه لطف من الله واوصى بشق من امور الدنيا والاخرى عند ابي يوسف خلا فالحد  
قيل اختلا فهما في الامور الدنيوية واما الاخرية فلا يغسل اتفاقا وقيل قول ابي يوسف

في الامور الدنيوية وقول محمد في الاخرية وفي المحيط وهو الاظهر لان الوصية بامور الدنيا  
من امور الاحياء **وصلى عليه** عطف على غسل وفي شرح الكفر هذا اكله بعد انقضاء الحرب  
واما قتله فلا يكون مرتقا بشق منه ثم المرتك والى غسل فله ثواب الشهدا كما في طريق والحريق  
والبطلون والمطعون والقريب فانهم يغسلون وهم شهداء على انكار رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم الا ترى ان عمر وعليهما حمله الى بيتهما بعد الطعن وغسلوا وكا  
شهداء بن وعقان لم يرتك بل اجهز عليه في مصرعه فلم يغسل فصر قاتلا ذلك ان الشهيد  
الذي لا يغسل من اجهز عليه في مصرعه دون من حمل خياليه **وان قتل الشهادية في**  
**الارض فسداد او لبغى على الامام العدل او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه للفرق**  
**بينه وبين الشهيد** وقيل لا يغسل ولا يصلى عليه اهانة له لان عليا رضي الله تعالى  
عنه لا يغسل اهل النهر وان لم يغسل عليهم فليل له الكفارهم فقال لا ولكنهم اخواننا  
بغوا انتارا ان ترك الغسل والصلاة عقوبة لهم وليكون زجر الصغارهم وهم نظير  
المصلوب ترك على خنيفة عقوبة له ويزجر الصغار كذا ذكره السرخسي واستغفره الربيع  
الخروج لاحاديث الهداية ثم هذا اذا قتل الباغي وقاطع الطريق حال المحاربة واما اذا قتل بعد  
ثبوت يدا الامام عليهما فانهما يغسلان ويصلى عليهما لان قتل قاطع الطريق جفيف للحد  
او القصاص وقتل الباغي للسياسة وكسر الشوكة واما المقتول بالخصية فحكمه حكم  
الباغي وكذا من قتل نفسه عند ابي يوسف وقال يصلى عليه لان بغيه على نفسه فكان  
كسائر القصاص ويغسل المقتول حد او قود ويصلى عليه بالاتفاق ولما في مصنف ابن  
ابي شيبة حديثا ابو معاوية عن ابي حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابي هريرة عن  
ابيه بريدة قال لما رجم ما عرقوا لاي رسول الله ما صنع به قال صنعوا به ما تصنعون  
بموتاكم من الغسل والكفن والحنوط والصلاة عليه ولا يي يوسف قول جابر بن سمرة  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اتي برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يغسل عليه روافه مسلم  
وبحاج بان الظاهر انه عليه الصلاة والسلام لم يغسل عليه ويلبغى ان يكون الامام كذلك  
واما غيره فيصلى عليه لقوله عليه الصلاة والسلام صلوا على كل بر وفاجر لان الوجوب  
اليقيني لا يسقط بالامر الظني ومن قتل لظلمه يغسل ولا يصلى عليه لانه ساع بالفساد  
كذا في المنتقى والله تعالى اعلم وبعياده ارحم **باب في صلاة الخوف** الانسب ان يقال  
فصل ولا يجعل بينه وبين صلاة المسافر فصل وقد قال تعالى واذا كنت فيهم فاقم  
لهم الصلاة الاية واستدل بظاهرها الحسن البصري وابو يوسف والمزني من الشا  
واكثروا مشرو وعينها بعد النبي صلى الله عليه وسلم لان فيها افعال منافية للصلاة فيقتصر  
فيها على مورد الخطاب وهو كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اماما للاصحاب والجمهور  
ان اقامة الصحابة لها بعده عليه الصلاة والسلام دليل على تعميم الحكم لانهم في سائر الايام  
وان مصنف الاية كمت فيهم انت او من يقوم مقامك كما في قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة



اذا اشتد خوف العدو سوا كان العدو او ميا او غيره والا تشدد او مذكور في الهداية والكا في  
وغيرهما وفي الكفاية انه ليس بشرط عند عامة مشايخنا خلافا للشافعي ولا يصح ان يراد  
بالتشدد انه تحقيقه ولذا لم يجز بانه حضور عدو فلو راو سوادا فصلوها على ظن انه عدو  
فان تبين كاظنا جازت لوجود سبب الرخصة وان ظهر خلافه لم يجز جعل الامام امة  
اي طائفة كقول تعالى ولما ورد ما دين وجد عليه امة من الناس نحو العدو وصلى  
باخرى ركعة لقوله تعالى فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا اسلحتهم فاذا سجدوا  
اي هذه الطائفة الاخرى من ورايكم في التناء سوا كان فجر او قصر او ركعتين في غيره  
اي غير التناء ومضت مشاة هذه اي التي صلبت اليه اي الى وجه العدو وجات  
تلك اي التي كانت نحو العدو وصلى بهم ولقوله تعالى ولتأت طائفة اخرى ليصلوا  
فليصلوا معك ما بقي فهو ركعة في التناء والمغرب ركعتان في غيره وسلم الامام وحده  
ومضت اليه اي الى العدو وفي لو كانت الطائفة الثانية حين سلم الامام  
قضاوا ركعتهم في مكانهم ثم انصرفوا جاز والافضل ما ذكرنا قلت ويؤيد الاول اقصاره  
سجدة في الآية على ما تقدم وبعض الاحاديث الالية والله تعالى اعلم وجات الاخرى  
وهي الاول وانت بلا قراءة لانها لا حقة واللاحق في حكم المقتدي ومضت الى وجه  
العدو ثم جات الاخرى وهي الثانية وانت بها اي بقراءة لانها مسبوقه والمسبوق  
في حكم المنفرد لنا على ان هذه كيفية صلاة الخوف ما في الكتب الستة واللفظ للشيخ  
عن ابن عمر قال غزوت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قبل نجد فواربنا العدو فصا  
فقام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي لنا فقامت طائفة معه تصلي  
واقبلت طائفة على العدو وركع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بمن معه وسجد  
سجدتين ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد من القوم وهم  
الطائفتان فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين وفي لفظ اخر له عن ابن عمر فاذا صلى  
الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدموا الذين لم يصلوا  
فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام وقد صلى ركعتين فتقوم كل واحدة من الطائفتين  
فيصلون انفسهم ركعة واحدة بهذان ينصرف الامام الحديث وروى ابوداود عن  
مسلم بن ابراهيم عن عبد الصمد بن حبيب عن ابيه انهم غزوا مع عبد الرحمن بن سمره كابل  
فصلى بهم الخوف وان الطائفة التي صلى بهم ركعة ثم سلم مضوا الى مقام اصحابهم وجاء  
هو لا فصلوا لانفسهم ركعة ثم رجعوا الى مقام اولئك جازا الاخرون فصلوا لانفسهم  
ركعة وروى ابوداود عن ابن مسعود صلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
صلاة الخوف فقاموا صفين خلفه ووقفوا مستقبلي العدو فصلى بهم ركعة ثم جاء الاخرون  
فقاموا في مقامهم واستقبل هو العدو فصلى بهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ركعة

ثم سلم

ثم سلم فقام هو لا فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا فقاموا مقام اولئك مستقبلي  
العدو ورجع اولئك الى مقامهم فصلوا لانفسهم ركعة ثم سلموا ولا يجز ان كلام  
الاحاديث انما يدل على بعض المدعى وقد روى تمام صورة الكتاب محمد بن الحسن في  
كتاب لا تاد من رواية ابي حنيفة موقوف على ابن عباس وهو كالمرفوع في هذا الباب  
والله تعالى اعلم بالصواب ومذهب الشافعي انه يصلي بالطائفة الاول بشرطها في غير المغرب  
فاذا قام فارقتة وانقت هذه الطائفة صلاة ففرادى وذهبت اليه وجات الطائفة  
الاخرى فاقتدت به وصلت معه فاذا جلس للتشهد قامت وانت ما فاتها ولحقته  
في التشهد وسلم بهم لقول سهل بن ابي خنيفة يقوم الامام مستقبل القبلة وتقوم طائفة  
منهم وطائفة من قبل العدو وجوههم الى العدو فركع بهم ركعة ويركعون لانفسهم  
ويسجدون لانفسهم سجدتين في مكانهم ثم يذهبون الى مقام يحيى اولئك فيركع بهم  
ركعة ويسجد بهم سجدتين فهي له ثنتان ولهم واحدة ثم يركعون ركعة ويسجدون  
سجدتين رواه الترمذي وابن ماجة وقال الترمذي حديث حسن صحيح لم يرفعه يحيى  
عن سعيد الانصاري عن القاسم بن محمد ورفعه شعبة عبد الرحمن بن القاسم  
بن محمد عن ابيه عن صالح بن حواث عن سهل بن ابي حنيفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ومذهب مالك ان الامام يسلم وحده بلا انتظارهم وتتم هذه الطائفة بعده وحكا  
ابن مسعود تشهد له قال القرطبي في شرح مسلم والفرق بين حديث ابن عمر وحديث  
ابن مسعود ان في حديث ابن عمر كان قضاؤهم في حالة واحدة ويبقى الامام كالحارث  
وحده وفي حديث ابن مسعود كان قضاؤهم متفرقا على صفة صلاة ثم وقد تناول  
بعضهم حديث ابن عمر على ما في حديث ابن مسعود وبه اخذ ابو حنيفة واصحابه  
غير ابو يوسف وهو فصل شبيب من اصحابنا خلاف ما تناوله ابن حبيب انتهى وفي صلاة  
الخوف دالة ظاهرة على كون الجماعة فريضة وان تعدد الجماعة واعادتها غير جائز  
ولو بالضرورة واما تعليل ابي يوسف بان الناس كانوا يرعون في الصلاة خلفه عليه  
الصلاة والسلام مالا يرعون في الصلاة خلف غيره فنشعت بصفة الذهاب والجي  
لينال كل فريق فضيلة الصلاة خلفه وقد ادفع هذا المصنوع بعدة نكل طائفة يمكنون من  
اد الصلاة بامام على حدة فلا يجوز لهم ادائها بصفة الذهاب والجي فدفع بان اصل  
عدم اختصاصه وقيام نايبه وهو الامام على امته بعده وقد اجمع الصحابة على ذلك فلا ينبغي  
الخلاف لما جرى هناك وذكر شمس الائمة السرخسي ان مخالفة ابي يوسف لما هي في صلاة  
الخوف بصفة الذهاب والجي كما ذكرناه نقل موافقة لها فيما اذا كان العدو في وجه القبلة  
وصورة ذلك ان يجعل الامام الناس صفين ويفتح الصلاة بهم جميعا فاذا ركع الامام  
ركعوا معه واذا سجد سجد معه الصف الاول والصف الثاني قيام بحسبهم فاذا  
رفعوا رؤسهم سجد الصف الثاني والصف الاول فتعود بحسبهم فاذا رفعوا



روسم سجدة الامام السجدة الثانية وسجد معه الصف الاول والصف الثاني قصود يجرس  
 واذا رفسوا وسجد الصف الثاني والصف الاول قيام يجرس وتهم فاذا رفسوا  
 روسم تاخر الصف الاول وتقدم الصف الثاني فصل فيهم الركعة الثانية بهذه الصفة  
 ايضا فاذا قعدوا وسلموا معه وهذه صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 بصفتان رواها ابو داود وغيره عن ابن عباس الزرق وغيره قال كنا مع رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بصفتان وعلى المشركين خالد بن الوليد فصلينا الظهر فقال  
 المشركون لقد اصبنا غرة لقد اصبنا غفلة لو كنا حملنا عليهم وهم في الصلاة فنزلت آية  
 القصص بين الظهر والعصر فلما حضرت صلاة العصر قام رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم مستقبلا القبلة والمشركون امامه وهكذا فصل ابو موسى فعلى هذا لا يتم  
 جوابنا على قول ابن يوسف بان اباموسى صلاها باصبهان وسعد بن ابى وقاص  
 في حرب الجوس بطبرستان ومعه الحسن بن علي وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن  
 العاص حتى بقيت انهم صلوا على غير هذه الصفة ثم حمل السلاح في الصلاة عند الخوف  
 مستحب عندنا لا واجب كما قال مالك والشافعي علا بظاهر الامر في قوله ولياخذوا حزمهم  
 واسلحتهم قلنا هو محمول على التدب لان حملها ليس من اعمالها فلا يجب فيها ثم اعلم ان  
 صلاة الخوف على الصفة المذكورة انما تلزم اذا تنازع القوم في الصلاة خلف الامام  
 اما اذا لم يتنازعوا فلا فضل ان يصلي باحدى الطائفتين تمام الصلاة ويصلي بالآخرى  
 امام اخر وان زاد الخوف بان لم يدعهم الامام العدو يصلون تارئين بل يهاجمهم صلوا  
 حينئذ ركبا بالقوله تعالى فان خفتم فرجالا او ركبا ناي فان زدتم في الخوف فصلوا  
 حال كونكم قايمين او راكبين **فراوى** لهدم اتحاد المكات الا اذا كان الامام والمأموم على  
 دابة واحدة وعن محمد بن جعفر صلاة ثم جماعة وبه قال مالك والشافعي لا نه يجوز لهم ما هو  
 اشد من ذلك وهو الاخراف والذهاب والاياب بايعار في الركوع والسجود **الى اي**  
**جهة قدر** واذا عجزوا عن الاستقبال لما روى البخاري في قوله تعالى فان خفتم فرجالا  
 او ركبا نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الامام  
 وطائفة من الناس فصلى بهم الامام ركعة ويكون طائفة منهم بينهم وبين العدو  
 لم يصلوا واذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكات الذين لم يصلوا الى ان قال فان  
 كان خوف هو اشد من ذلك صلوا رجالا قايما على اقدامهم وركبا ناستقبلي القبلة  
 او غير مستقبلها قال مالك قال نافع لا يرى عبد الله ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم **ويفسيدها القتال** عندنا خلا للشافعي وهو رواية عن مالك  
 لان الامر باخذ السلاح ليس الاجواز القتال ويمكن دفعه بان قد يكون للترهيب او  
 للاحتياج اليه اذا تعدوا عن الحد الموجب لبطلان الصلاة لكن يرد عليه جواز قتل الحية  
 في الصلاة وان كان يعمل كثير على الظاهر **والمنشأ** اراد به اذا هرب من العدو ولم يمكنه

الوقوف للصلاة لا يصلي ما شيا وان ذهب الوقت ولم يرد ان تطلق المشي مفسد للصلاة  
 الخوف لا توجد بدون الخوف **والركوب** لا نه عمل كثير واعلم ان عند اهل السير انه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم صلى صلاة الخوف في اربعة مواضع ذات الرقاع ويطحن نخل وعسفان وذي قرد  
 بفتحين موضع قريب من المدينة السكينة **باب** الاشعب فصل **صح في الكعبة**  
**الفرض والنفل** خلا فالما لك في الاول لا يستند باربعها وان لم يطل بخلاف النفل فانه جاز  
 اتفاقا ولنا قوله تعالى ان طهورا يتي للطائفتين والعاكفين والركع السجود فان الامر  
 بالتطهير للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه مطلقا وان شرط الجواز استقبال جزء من الكعبة  
 لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام وقد وجدوا الاستدبار غير مفسد لانه لا يفتقر في الشرط  
 ترك الاستقبال الذي هو شرط الجواز كما اذا استند بر خارج البيت على انه لا فرق في الشرط  
 بين الفرض والنفل وقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام صلى في داخل البيت كما في الصحيحين  
 عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الكعبة وهو واسامة  
 وبلال وعقمان بن طلحة الجعفي فاعلقها عليه ثم مكث فيها قال ابن عمر فسالت بلالا  
 حين خرج ما صنع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال جعل عودين عن يساره  
 وعمودين عن يمينه وثلاثة اعمدة وراءه ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة  
 وفي رواية قال قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الفتح فنزل بفناء الكعبة وارسل  
 الى عقمان بن طلحة وامر بالباب فاغلاق فليشوا فيه مليا ثم فرغ الباب قال عبد الله فيادى  
 الباب فتلقيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خارجا وبلالا على اثره فقلت  
 لبلال هل صلى فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نعم قلت اين قال بين  
 العمودين تلقاء وجهه وتسميت ان اسأله كم صلى فان قيل في الصحيحين ايضا عن  
 ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سواري فقام  
 عند سارية فدعا ولم يصل وفي رواية عنه قال اخبرني اسامة بن زيد ان رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج  
 فلما خرج ركع قبل البيت ركعتين وقال هذه القبلة مختصرا اجيب بان حديث  
 بلال مثبت فقدم على حديث ابن عباس لا نه ناف وقيل دخلها ولم يصل ثم دخلها  
 من الغد وصلى لما روى الدارقطني عن ابن عمر قال دخل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 البيت ثم خرج وبلال خلفه فقلت لبلال هل صلى قال لا فلما كان من الغد دخل فمسح  
 ببلال هل صلى قال نعم صلى ركعتين وقال ابن جابر في صحيحه يحمل حديث بلال على يوم الفتح  
 وحديث ابن عباس على حجة الوداع واعترض عليه ما روى اسحاق بن راهوية في مسند  
 والطبراني في معجمه عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يدخل البيت  
 في الحج ودخل عام الفتح وفي ابى داود عن عبد الرحمن بن صفوان قال قلت لعمر بن الخطاب  
 كيف صنع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين دخل الكعبة قال صلى ركعتين



وفي صحيح ابن جابر عن عبد الله بن السائب قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وقد صلى في الكعبة فخلع نعليه فوضعهما عن يساره ثم أفتح سورة المؤمنين فلما بلغ ذكر موسى وعيسى أخذته سبعة فرسخ قال النوى وأما نفي إسامة فسببه انهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب فاشتغلوا بليل عا وراى إسامة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوا فاشتغل هو ايضا بالدعاء في ناحية من نواحيه والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوا فاشتغل هو ايضا بالدعاء في ناحية اخرى وبليل قريب منه صلى الله تعالى عليه وسلم فراه لقربه ولم يراه إسامة بعده مع خفة الصلاة وغلق الباب واشتغاله بالدعاء جازله تغيرها على بظنه على انه معارض بما في مسند احمد وصحيح ابن جابر عن عمارة بن عمار عن ابي لشعثنا عن ابن عمر اخبرني إسامة ابن زيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى في الكعبة بين السارين ومكث معه عمر اساله كماله ولهذا اسند صحيح والاولى الجمع بينهما بما رواه الدارقطني عن ابن عمر كما تقدم وبما روى هو والطبراني عن ابن جبير بن ابي ثابت عن بصيد بن جبير عن ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم البيت فصلى بين السارين ركعتين ثم خرج فصلى بين الباب والجر ركعتين ثم قال هذه القبلة ثم دخل مرة اخرى فقام يدعو ثم خرج ولم يصل قال البيهقي فصلى مرة وترك مرة الا ان في ثبوت الحديث نظر والله ولي التوفيق ويبداهة ازمة التحقيق ولو كان المصلي ظهر الى ظهر امامه او جنبه الى جنبه لانه متوجه الى القبلة غير متقدم على امامه ولا متخلف خطاؤه لان كل جانب قبلة بخلاف مسئلة التحريم **لان ظهره الى وجهه** اي وجه امامه لانه متقدم عليه ولو كان وجهه الى وجه امامه ولا حائل جازت الصلاة مع الكراهة لانه اشبه بعبادة الصورة ولو قام الامام في الكعبة وفتح الباب وقام المقتدون حولها جاز وكان قيامه في المحراب في باقي المساجد **وكره** مع الجواز النفل والفرص **فوقها** اما الجواز فلان القبلة هي الفرصة والهوا الى عنان السموات والبناء لانه قد تنفل ولا يهاجوز اتفاقا على ابي قبيس ولا بنار بين يديه يسامته واما الكراهة فلما فيه من ترك العظيم ولما روى وابن ماجه عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى ان يصلى في سبع مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام ومعاطن الابل وظهر بيت الله ولم يشترط لصحة الصلاة فوقها ستره بين يدي المصلي وشرطها الشافعي وان اقتدوا حولها امام خارجها وبعضهم اقرب اليها من امامه صحيح ان لم يكن الاقرب في جانبه اي جانب امامه لانه يعد متقدما على امامه وفسد ان كان الاقرب في جانب امامه لانه يعد متقدما عليه لان التقديم والتاخر اذا ظهر ان عند اتحاد الجهة لانهما من الامور الاضافية ولا في معنى من ظهره الى وجه امامه ولا ينبغي ان التقدم على الامام في المقام مكره عند الامام ما لك

فلتنظر في الادلة المتعلقة بما هناك والله تعالى اعلم بالصواب **كتاب الزكاة** وفي الزكاة بالصلوة اقتدا بكلام الله تعالى في قوله ايها الصلوة واتوا الزكاة ولولا لعقب الصلوة بها لانها عبادات بديتات ولذا اقدم الصوم على الحج لتوقف وجوبه على المال وغيره والاصل ان العبادة اما بدنية كالصلاة والصوم واما مالية كالزكاة وامام ركبة منهما كالصوم والصلوة تاخر وصام ركنا خامسا من اركان الاسلام التي اصلها التصديق والاقرار بالشهادتين ونزل فيه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ثم تزيين هذا البناء يدل على التمايز في الزكاة ع اذا غاها وسميت بها لانها سبب غناء بالصوم في الدنيا والثواب في العقبى قال تعالى وما انفقم من شئ فهو يخلقه او على الطهارة ومنه قوله تعالى وحنا نامن لذنا وركاة اي طهارة وفيها مصنوا لتطهير قال تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وسميت لانها تطهر صاحبها من الذنوب او من رزية النحل الذي هو من ابر الصوب وسميت صدقة لدلائلها على صدق العبد في العبودية وامثاله لحق الربوبية وقوله تزكيتهم اي معني عليهم وهي في الشرع عبارة عن عليك جزء من النصاب الممول للفقير ومن بعثه لانها توصف بالوجوب وقيل هي اسم للمقدّر الذي يخرج للفقير لقوله تعالى واتوا الزكاة ومعلوم ان متعلق الايتا هو المال لان الايتا بدونه من الحال والله تعالى اعلم بالاحوال **هي** فريضة لقوله تعالى واتوا الزكاة واجماع الامة والاحاديث الواردة منها ما روى الترمذي وصححه وابن صبان في صحيحه والحاكم وقال على شرط مسلم عن سليمان بن عامر قال ابو امامة يقول سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في حجة الوداع اتقوا الله وصلوا تحسك وصوموا شهركم وادوا زكاة اموالكم واطيعوا اذا امركم تدخلوا الجنة ربكم ومنها ما رواه احمد والشيخان والترمذي والنسائي عن ابن عمر مرفوعا بنبي الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتا الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وكانت فريضة في السنة التي فرض فيها الصوم وهي السنة الثانية من الهجرة وقيل قبل الهجرة اجمالا وبعدها تفصيلا وهذا ايضا يصلح ان يكون وجهها لتقديم كتاب الزكاة على الصوم وفي المحيط قال ابو الحسن الكرخي انها تجب على الفور وفي المنتقى اذا ترك حتى حال عليه حولان فقد اساء واثم وعن محمد بن ابي يود الزكاة لم تقبل شهادة وذكر ابن شجاع عن اصحابنا انها على التراخي وهكذا ذكر ابو بكر الجصاص وفي التحقيق ان الامر المطلق عن الوقت وهو الذي لم يتعلق اداء الامور فيه بوقت محدود على وجه يفوت الا بفتوته كالامر بالزكاة وصدقة الفطر والعشر والكفارات وقضائ رمضان والندى المطلقة ذهب اكثر اصحابنا واصحاب الشافعي وعامة المتكلمين الى انه للتراخي وذهب بعض اصحابنا منهم الشيخ ابو الحسن الكرخي وبعض اصحاب الشافعي منهم الشيخ ابو بكر الصيرفي وابو حامد الى انه للفور وكذا اكل من قال بالتركيز يلزمه الفور ومعني يجب على الفور انه يجب تعجيل الفعل



في اول اوقات الامكان ومعتق يجب على التراخي انه يجوز تأخيرها عن اول اوقات الامكان  
لانها يجب تأخيرها عنه بحيث لو اتي به فيه لا يعتد به لانه ليس مذهبها احد لا يجب على الجور  
لان بعض مقدار الزكاة ثابت باخبار الاجاد او لان استعمال الوجوب في الفرض مجاز كثيرا  
**الا على حجة** احتراز عن القن والمدر واما الولد والمكاتب **مكلف** فلا يجب على صبي ولا مجنون  
وقال مالك والشافعي واجد يجب في مالهما كنفقة الزوجة والعشيرة والخراج وصدقة  
القطر لما روي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطب  
القاس فقال من ولي بيتا له مال فليخرج فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة رواه الترمذي  
مرفوعا وموقوفا على عمرو والدارقطني من طرق لكنها ضعيفة وقيل المراد بالصدقة النفقة  
ولما روي عن عمرو بن علي من قوله ما يوجبها في مال الصغير وروي مالك في الموطأ عن عبد الله  
بن القاسم عن ابيه انه قال كانت عايشة تكتفي ناو خالي يقيم في حجرها اي تربيتها  
فكانت تخرج من اموالها الزكاة ولما روي ابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال  
على بشرط مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى  
يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل وفي آثار محمد بن الحسن قال  
اخبرنا ابو حنيفة حدثنا ليث بن ابي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال ليس في  
مال اليتيم زكاة وليت كانت احد العلماء العباد لكن اختلط في اخره ومعلوم ان ابا حنيفة  
لم يكن ليذهب في اخذ عنه في حال اختلافه ورويه مع تشديد امره في الرواية ما لم يشد  
غيره على ما عرف وروي البيهقي عن ليث بن سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال  
من ولي مال اليتيم فليحص عليه السنين واذ ادفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة  
فان شاء ذلك وان شاك ترك وروي عن ابن عباس ايضا الا انه تفرقا سنادا من ابن مسعود  
والجواب عن الحديث الاول ان احمد بن حنبل حكم بعدم صحته والترمذي يصفه بسنده  
وعن قول عمرو بن علي انه معارض بقول ابن مسعود وابن عباس ولا من شرط  
النية وهي لا تتحقق من الصبي والمجنون ولا تعتبر نية الولي ان العبادات التي  
لا تنادي بنية الغير مسلم لانها عبادة والكافر ليس باهل لها وهذا في بعض النسخ  
بوجوده واهل ذلك لان قيد التكليف يقتضي عتبه بناء على ان الكافر غير مخاطب بالشرايع  
عندنا ما لك ملكا تاما اي رقبته ويدا فلا يجب على المشتري فيما اشتراه قبل القبض  
**للتجارة** ولا على المولى في عبده للتجارة اذا ابق ولا فيما يبدع عبده المأذون غير المديون  
لان يد المأذون يد اصاله لا يد نيابة لنصاب تام ولو تقدر بان يقتل من استقام  
لكنه يده او يدنا بيه وهو اي القوم **بالقنية** اي يكون المالك غنما لاه شيئا كالذهب  
والفضة او السوم اي الرعي او نية التجارة في العروض اذا اقترنت بعمل من اعمالها  
كالشرا او البيع والايارة مع الحول لانه الممكن من القولا شتماله على الفصول الاربعة  
التي الصائب فيها تفاوت الاسعار اما بشرط النصاب فله شواهد كثيرة منها

حديث الخديري قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس فيما دون خمس اواق من الورق  
صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اوسق صدقة واما الحول  
فلما في الدارقطني عن ابن عمر من طرق مرفوعة ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول وصح بعضهم  
وقفه على رقبته وكذا رواه ابو داود مرفوعة ففي سنن ابي داود عن عاصم بن ضمرة والحاج  
الاعور عن علي بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا كانت لك ما يتادهم وخال عليها  
الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شي يعنى في الذهب حتى يكون لك عشرون دينارا  
وخال عليها الحول ففيها نصف دينار فاذا زاد فبحسبها ذلك قال فلا ادري على يقول بحسبها  
ذلك ورفعها الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول  
ولا يقدر فيه ضمت الحارث من رواية المتابعة عاصم له فيجب رفعه لتوثيق  
المديني وابن معين والنسائي اياه وقد قال التتوي حديث صحيح او حسن **فاضل عن**  
**حاجته الاصلية** لان المشغول بالحاجة الاصلية كالمعدوم في حق الزكاة فلا يجب  
في دور المسكن وثياب البدن واساس المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلا  
الاستعمال وكتب العلم لاهلها والآلات المحترفين لاصحابها فلو كان له قدر نصا لكان يحتاج  
الى ان يصرفه في هذه الاشياء فلا زكاة فيه كذا ذكر في بعض الشروح نقله البرجندى  
وفيه بحث لانه ان اراد ان لا يلزمه بعد الحول فخير صحيح وان كان قبله فلا كلام فيه  
**وعن دين حال** او موجب باصاله او كفا لة **مطالب من عبده** فلا يمنع الزكاة دين هو نذر  
او كفارة او وجوب حج لان العبد ليس له ان يطالب به وينصها دين هو عشر او خراج  
او زكاة عند ابي حنيفة ومحمد وفي المحيط وصورته اذا حال الحول على النصاب فوجبت  
الزكاة ولو ا تلف النصاب اي كله بعد الحول الثاني حتى صارت الزكاة اي زكاة الحول  
الاول دينيا في ذمته يمنع ذلك وجوب الزكاة اي للحول الثاني وقال زفر لا يمنع كلاهما وقال  
ابو يوسف وجوب الزكاة يمنع ودين الزكاة لا يمنع لان دين الزكاة لا مطالب له من  
جهة العباد كالنذر والكفارة وصدقة القطر والاضحية واما وجوب الزكاة فجزمت  
النصاب صار مستحقا فانقص بما للنصاب ولهما ان هذا دين له مطالب من جهة العباد  
لان حق الاخذ كان للمال في الاموال الظاهرة والباطنة لظاهر قوله تعالى خذ من اموالهم  
صدقة وعلى هذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والخليفة بعده فلما ولي عثمان  
وظهر تغير الناس كره ان يفتش اهل مستورا موال الناس ففوض الاموال الباطنة الى  
اربابها نهاية عنه خوفا عليهم من المسعاة السوء واختلص عليه الصحابة في ذلك ولهذا  
لا يسقط طلب الامام اصلا ومن ثم لو علم ان اهل بلدة لا يودونها طال بهم بها وانما شتر طي  
وجوب الزكاة فراغ المال عن الدين لان المال مع الدين مشغول بالحاجة الاصلية وهي دفع  
الحبس عن المديون والحاصل ان الزكاة على مديون مستغرق دينه ولو بكفا لة  
نصابه وبه قال مالك واوجبها الشافعي في اظهر اقواله لان السيد ملك مال تام ولا خل في ملكه



لات الدين يتصل بالخدمة لا بالمال ولا ينبغي تصرفه فيه بديل وبغيره ولا في القالة مع  
التجارة وضعا او جعلا ولنا ما في الموطا عن السائب بن يزيد ان عقاب بن عفاف كان يقول  
هذا شهر زكاة فمن كان عليه دين فليؤد دينه حتى يخلص ماله فتؤدون منها الزكاة  
ولانه مشغول بحاجته الاصلية وهو دفع المطالبة والملازمة والحبس في الحال والمواخاة  
في المال اذ الدين يحول بينه وبين الجنة واي حاجة اعظم من هذه فاعتبر معدوما كالماء  
المستحق للعطش وقياب البذلة وعينيد الخدمة ولا للمديون فقير ولهذا يحل له  
الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحل لصفي ولا تجب الا على غني فلا تجب على مكاتب  
وان زاد ما بيده على مال كتابته لانه ما لك لما في يده من المال يد اربعة لان كونه رقا  
ينافي ان يملكه من كل وجه **ولا بعد الوصول الى المال لا يوم اى لاجل ايام كان المال ضمرا**  
فيها بان كان المال عينة قايمة ولا يقدر المالك على الوصول اليه لان المال حينئذ ملوك رقية  
لا يد اقدم القدرة عليه **كفقد** وهذا وما عطف عليه مثال المال الضار والمفقود يتنا  
الابق اذا كان عبد التجارة والمال الساقط في البحر والمدفون في البرية واما المدفون  
في البيت فليس بضمرا لانه يمكن الوصول اليه وفي المدفون في ارض الرجل او كرمه اختلف  
مشايخ بخاري فقل تجب ٢ مكان حفر جميع الارض وقيل لا تجب لان في حفرها حرجا  
**ومحذور** سوا كان دين او غصبا واحترزه عن المقر به سوا كان المقر غنيا او فقيرا  
**لا حجة عليه** بل اقام رب المال البيعة بعد سنين على اقراره واما قيده لان المحذور  
الذي عليه بيعة او علم القاضي به تجب الزكاة فيه للايام الماضية لا مكان الوصول الى  
المال ان كان الخصم موسرا والخصم له ان يحصله ان كان مصسرا وقال بعضهم انه لا زكاة  
عليه سوا كانت له له بيعة او لم تكن اذ ليس كل شاهد يقبل ولا كل قاض يعدل وفي الحائز  
بين يديه في الخصومة ذل فكان له ان لا يذل نفسه **وما خوذ مصادرة** لما روى مالك  
في موطاه ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظمنا فامر برده الى  
اهله ويؤخذ زكاة لما مضى من السنن ثم اعقب بعد ذلك بكتاب ان لا تؤخذ منه  
الزكاة واحدة فانه كان ضمرا ولما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الرحمن  
بن سليمان عن عمر بن ميمون قال اخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من اهل الكوفة  
يقال له ابو عايشة عشرين الفا فالتقاها في بيت المال فلما ول عمر بن عبد العزيز اتا  
ولده فرفصوا مظالمهم اليه فكتب الى ميمون ادفعوا اليهم اموالهم وخذوا زكاة عامهم  
فانه لو لانه كان مالا ضمرا اخذنا منه زكاة ما مضى وهذا مذهب الحسن البصري  
وبه قال مالك خلافا للشافعي وزفرلان وجوب الزكاة باعتبار الملك دون اليد لا  
تري ان ابن السبيل تلزمه الزكاة لما مضى اذ وصلت يده الى ماله لقيام ملكه فيه  
فلذا في المصنوع فان بالخصب ونحوه ينعدم يد المالك عنه دون ملكه ولنا ما في زكاة  
سبط ابن الجوزي في اثار الانصاف عن عثمان وابن عمر زكاة في مال الضمار واما

صاحب الهداية الى علي فليس بمعروف ولا وجوب الزكاة باعتبار معنى النافق واشتد على  
المالك طريق تحصيل النافق فمما تقدم مالا حله كان نصاب الزكاة بخلاف ابن السبيل فان  
النافق يحصل بيد نازبه كما يحصل بيده **ونشرط** لادائها وميرورة الموهبة زكاة النية  
في الزكاة لانها عبادة **وقت الاداء** المستحق لان الاصل في النية ان تقترن بالعبادة  
**او العزل** المقدار الواجب من المال لان الزكاة عبادة فله تتأدى بلا اخلاص قال تعالى  
وما امروا الا ليعبدوا والله مخلصين له الدين ولا اخلاص بلا نية وقد صح حديث ابا الاعمال  
بالنيات والاصل اقتتان النية بالاداء كما في الصلاة الا ان الدفع يتفرق ظاهره فاكفى  
بوجود النية عند العزل تيسيرا على المودي كجواز تقديها في الصوم للحرج عن اقتنائها  
باول الصبح **الا ان تصدق بالكل** فلا يشترط النية استحسانا لان النصاب محل الوجوب  
وقد حصل بجميعه للفقير فحصل له قدر الواجب اذ الغرض من النية التخصيص والحاجة  
هنا الى التخصيص وحاصله ان التصديق بكل المال بلا نية زكاة يسقطها لان الواجب  
جزء من النصاب فاذا ادى الكل فقد ادى الواجب ضرورة بقي ان النية شرط ولم يوجب  
واجب بان الواجب نية اصل العبادة لقتنا عن العادة وقد وجدت اذ الكلام فيها  
اذ تصدق على الفقير والصدقة ما يراد بها رضئ الله عنه ونية الغرض انما تشترط  
لتحصيل التخصيص واذ عند عدم التخصيص والواجب متعين في هذا النصاب فلا حاجة  
الى التخصيص وصار كما اذا نوى في رمضان الصوم مطلقا فانه يقع عن الغرض وان لم  
يعينه لتعيينه ولو تصدق ببعض النصاب سقط زكاة ذلك البعض عند محمد  
لان الوجوب شايع في الكل فسقط منها بحصة ما تصدق به لان البعض معتبر بالكل  
ولهذا لو هلك البعض بهلك بما فيه كماله لك الكل وعند **ابن يوسف** لا تسقط  
لجواز ان يكون الباقي هو المحل للوجوب ولو كان له دين على فقير فابراه منه سقط  
زكوة نوى ولم ينو ولو ابراه عن بعضه ففي سقوط ذلك البعض ما تقدم من الخلاف  
ولو نوى بما ابراه منه الاداء عن الباقي او عن دين اخر لا يجزيه ولو كان له دين على غني  
فوجه له بعد وجوب الزكاة قيل يضمن القدر الواجب وقيل لا يضمن **ويجب في كل**  
**خمس** من الابل عرابا كانت او نجاة والنجاة بالضم الابل الخراسانية على ما في القاموس  
**شاة** يجب في خمس شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشر ثلاث شياه وفي عشرين  
اربع شياه وقد بدا محمد رحمه الله تعالى تفصيل اموال في حق العرب وهم كانوا ارباب  
الواشي بحسب الاغلب فقدم لهذا السبب **ثم في خمس وعشرين** من الابل بنت **نحاش**  
اي ذات سنة وسميت بذلك لان امها في الغالب تصير ذات نحاش بالآخرى اي حامله  
فان النحاش وجع الولادة **وفي ست وثلاثين** بنت لبون وهي التي طهنت في الثالثة  
وسميت بذلك لان امها في الغالب تكون ذات لبن من اخرى **وفي ست واربعين**  
**حقه** وهي التي دخلت في الرابعة وسميت بها لانها استحققت الحمل والركوب



وفي إحدى وستين جذعة بفتحات وهي التي طهنت في الخامسة وسميت بذلك لعمى  
في أسنان الأبل يعرفها أهلها وهي أكبر سن يوجد في الزكوة فوق الجذعة التي وفوقه  
السديس وفوقه للبازل ولا يوجد منها شيء في الزكوة وفي ست وسبعين بنتا لبون  
وفي إحدى وتسعين حنطان ال مائة وعشرين والصقوبين الواجبين من خمس الخمس  
وتحقر بن أربع ومنها ال وجوب بنت لبون عشرة ومنها ال حقه تسعة ومنها ال  
جذعة أربع عشر ومنها ال بنت لبون كذلك منها ال واجبا وهو الشاة بعد الاستئنا  
على ما يذكر ثلاث وثلاثون والأصل فيه كتاب أبي بكر الصديق الذي رواه البخاري في صحيحه  
وفرق في ثلاثة أبواب متواليه عن تمامه ان انسأ حدته ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب لما  
وجهه للإمام بن بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم على المسلمين والتمام الله بها رسوله من سألها من المسلمين  
فليعطها على وجهها ومن سأل فوقه فلا يعطه في أربع وعشرين من الأبل فأدونها  
من الضم من كل خمس ذود شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين فقيرها  
بنت مخاض نشي فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين فقيرها بنت لبون انشى فإذا  
بلغت ستا وأربعين إلى ستين فقيرها حقه طروقة النخل فإذا بلغت واحدة وستين  
إلى خمس وسبعين فقيرها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين فقيرها بنتا  
لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى مائة فقيرها حنطان طروقتا النخل فإذا  
زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقه ومن لم يكن معه  
الأربع من الأبل فليس فيها صدقة الا ان يشار بها فإذا بلغت خمسا من الأبل فقيرها  
شاة وفي صدقة الضم في سائتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة فإذا  
زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة  
ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سابعة الرجل  
ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا ان يشار بها ثم ذكر البخاري  
في الباب الثاني عن تمامه فقال من بلغت عنده من الأبل صدقة الجذعة وليست عنده  
جذعة وعنده حقه فأنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين ان استيسر تأجيله  
لو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة  
فأنها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما او شاتين ومن بلغت صدقة  
بنت لبون وعنده حقه فأنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما او  
شاتين ومن بلغت صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فأنها تقبل  
منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما او شاتين وفي الباب الثالث عن تمامه ان  
انسأ حدته فساق الحديث وفيه لا يخرج في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار ولا تيسر الا ان  
يشأ المصدق ويرواه ابو داود وحديثا واحدا وزاد فيه ما كان فيه من خيلتين فأنها تيسر

بينهما بالسوية وكتاب عمر بن الخطاب الذي رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه على وفاق  
ما تقدم وزادوا فيه ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع بخافة الصدقة وكتاب عمرو  
بن حزم الذي رواه النسائي في الديات وابو داود في مراسيله عن سليمان بن ارقم عن  
الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه الفريض والسنة والديات وبعث به مع عمرو بن  
حزم فقرئت على اهل اليمن وهذه نسختها بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي الى شرجيل  
بن عبد كلال قتل ذي رعين ومعاقر وهمدان اما بعد فقد رجع رسولكم واعطيتم من  
المغانم خمس الله وما كتب الله عز وجل على المؤمنين من العشر في القمار وما سقت  
المار وكان سبعا او كان بعلا ففيه العشر اذ بلغ خمسة او سق وما سقى بالذال اليه  
والرشا ففيه نصف العشر وفي كل خمس من الأبل سابعة شاة وساقه كما تقدم وفيه  
وفي كل ثلاثين باقورة تببيع او جذعة وفي كل أربعين باقورة بقرة ثم ذكر صدقة  
الضم وفيه وفي كل خمس اواق من الورق خمسة دراهم وما زاد ففي كل أربعين درهما  
درهم وليس فيما دون خمس اواق شيء وفي كل أربعين دينارا دينار والصدقة لا تحل  
لمجد ولا لاهل بيته اغاها في الزكوة يزك بها انفسهم في فقر المؤمنين وفي سبيل الله  
وفيه ذكر حمل من الديات وغيرها قال النسائي وسليمان بن ارقم متروكة وقد رواه  
عبد الرزاق في مصنفه ابا معمر عن عبد الله بن ابي بكر بن ورواه ابن جابر في صحيحه  
والحاكم في المستدرک كلاهما عن سليمان بن داود حدثني الزهري قال الحاكم اسناد  
صحيح وهو من قواعد الاسلام وقال احمد كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح قال ابن  
الجوزي يثبت بالصحة الى هذه الرواية لا غيرها وقال بعض الحفاظ المتأخرين  
في نسخة كتاب عمرو بن حزم تلقتها الامة بالقبول وهي متوارثة كنسخة عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده وهي دارة على سليمان بن ارقم وسليمان بن داود كلاهما ضعيف  
لكن قال الشافعي في الرسالة لم يقبلوه حتى ثبتت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وقال يعقوب بن سفيان القسوي لا اعلم في جميع الكتب المنقولة اصح  
منه فان اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والتابعين كانوا يرجعون اليه ويدعون  
احادهم وتضعيف سليمان بن داود الخوالي معارض بانه اشق عليه جماعة منهم احمد وابو  
حاتم وابو ذرعة وابن عدي وعقبات بن سعيد الدارمي تنهى والحاصل انه الى ههنا  
وقع الاتفاق بين الامة واشتهرت كتب الصدقات عن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم **نفي كل خمس** من الأبل شاة كالأول عندنا وهو رواية عن مالك ففي خمس  
شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس  
وعشرين بنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حنقان وليس في هذا الاستئناف  
بنت لبون لا تعدا نصابه ثم **يستألف** انفسا ايضا عندنا بعد كل خمسين وكل مائة



كأنه لا يراى كاول فرائض الابل واغلام يقسمه باول الاستينافات لانه ليس فيه بنت لبون وهذه  
الاستينافات فيها ذلك فزاد في كل ست واربعين الى خمسين حقة وبه قال سفيان  
الثوري واعلم ان هذه الزيادة باعتبار غاية ما فيه الحقة دون ابتدائه لان غاية ما يجب فيه  
الحقة هنا خمسون وفي الاول ستون وابتداه فيهما ست واربعون وقال الشافعي  
واحمد اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون لكونها ثلاث اربعين  
فاذا صارت مائة وثلاثين ففيها حقة وبنات لبون ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل  
خمسين حقة وعن مالك قولان احدهما كذبنا والاخر كذهب الشافعي لهم ماروى  
التخاري في صحيحه عن ثمانية ان النساء حدثنه ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب حين وجهه  
الى البحرين وفيه فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين ابنة لبون وفي كل خمسين  
حقة ولنا ماروى اسحاق بن راهويته في مسنده والطحاوي في المشكل وابوداود في المراسيل  
عن حماد بن سلمة قال قلت لعيسى بن سعد الكندي كتاب في بكر محمد بن عمرو بن حزم  
فكتب لي ورقة ثم جايوا ما واخبرانه اخذه من كتاب ابي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم  
واخبرني ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتيبه لجدته عمرو بن حزم في ذكر ما يخرج  
من فرائض الابل فكان فيه فاذا كانت اكثر من عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل  
اربعين بنت لبون فافضل اي زاد على مائة وعشرين فانه يعاد الاول فريضة الابل  
فما كان اقل من خمس وعشرين ففيه القتم في كل خمس ذود شاة وروى الطحاوي عن  
خفيف عن ابي عبيدة قوزياد بن ابي مريم عن ابن مسعود انه قال اذا بلغت العشرين  
ومائة استقبلت الفريضة بالقتم فاذا بلغت خمسا وعشرين فقر ابيض الابل وروى  
عن ابراهيم النخعي نحوه وروى بن ابي شعبة عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن ابي  
اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا زادت الابل على عشرين ومائة يستقبل  
بها الفريضة واعترض البيهقي على الاول بانه موقوف ومنقطع بين ابي عبيدة وزباد  
وبين ابن مسعود وقال خفيف غير صحيح به والثاني معارض بان شريكاه عن  
ابي اسحاق عن عاصم عن علي قال اذا زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل خمسين  
حقة وفي كل اربعين ابنة لبون موافقا للحديث انس الذي لم يختلف فيه الرواية  
فكان المصير اليه اول الجواب ان التخصيص في هذه الرواية على عود الفريضة لا ينفى  
ما نقول به اذا الواجب في الاربعين هو الواجب في ست وثلاثين والواجب في خمسين  
هو الواجب في ست واربعين ولا يتعرض هذا الحديث لنفي الواجب عما دونه فتوجه  
بارويناه واما ما زاد ابوداود من طريق ابن المبارك عن يونس بن يزيد عن ابن  
شهاب قلا هذه نسخة كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي كتيبه في الصدقة  
وهي عند العز بن الخطاب قال ابن شهاب اقرنيها سائر عبد الله بن عمر وعينها  
على وجهها وهي التي شخ عمر بن عبد العزيز بن عبيد الله بن عبد الله بن عمرو سالا

بن عبد الله بن عمر قد ذكر الحديث وقال فاذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات  
لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة فاذا كانت ثلاثين ومائة ففيها بنتا لبون وحقة  
حتى تبلغ تسعا وثلاثين ومائة فاذا كانت اربعين ومائة ففيها حقتان وبنت لبون  
حتى تبلغ تسعا واربعين ومائة فاذا كانت خمسين ومائة ففيها ثلاث حقات حتى تبلغ  
تسعا وخمسين ومائة فاذا كانت ستين ومائة ففيها اربعة بنات لبون الحديث وهذا  
مرسل كما اشار اليه الترمذي فالجواب ان هذه الزيادة لم تعرف الا من طريق ابي داود ولم  
يعمل بها واحد من الخلفاء الواجب في الابل الالاث ولا يجوز على المذكور ان يطبق القيمة **وثلاثين**  
اي يجب في ثلاثين بقر او جاموسا او مختلطا اذا كانت سابعة للنسل والدر نبيع وهو  
ما طعن في السنة الثانية وسمي به لانه حينئذ يتبع امه **او تبيعة** وهي ثمانية واغلام  
بين الذكر والانشى لان الالاث في المقر والضم لا تعد فضله بخلاف الابل **وفي اربعين**  
**مس** وهو ما دخل في السنة الثانية او مسنة لما روى صحاب السنين الاربعة من  
حديث مسروق عن معاذ بن جبل ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما وجهه الى اليمن  
امر ان ياخذ من كل ثلاثين بقر ابيصة او تبيعة ومن كل اربعين مسنة قال الترمذي  
حديث حسن وقدر واه بعضهم مرسل لم يذكر معاذ او هذا الصحيح ورواه ابن جابر  
في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولا يخرجاه وقال ابو عمر وفي  
الاستدراك ولا خلاف بين العلماء ان السنة في زكوة البقر ما في حديث معاذ وانه النضا  
والجمع عليه فيها قلت وهذا قول علي وابي سعيد الخدري والاصل فيه ما في كتاب عمرو  
بن حزم وفي كل ثلاثين باقورة تبيع او جذعة وفي كل اربعين باقورة بقرة وقد روى  
ابوداود في مراسيله عن معمر قال اعطاني سماك بن الفضل كتابا من رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم للمقوقس فاذا فيه وفي البقر مثل ما في الابل واخرج ايضا عن معمر عن الزهري  
قال في خمس من البقر شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين  
اربع شياه وفي خمس وعشرين بقرة الى خمس وتسعين ففيها بقرات الى عشرين  
ومائة فاذا زادت على عشرين ومائة وفي كل اربعين بقرة مسنة وزعم قوم ان هذا  
قول عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله الانصاري **وفيما زاد على الاربعين بحسب اي**  
**يعطى بحسب الالستين** في رواية الاصل عن ابي حنيفة فيجب ربع عشر المسنة في الوا  
الزيادة على الاربعين ونصف عشرها في الثنتين وهكذا لان المال سبب الوجوب  
ونصف التصاب بالراي لا يجوز كذا خلاوه عن الواجب بعد تحقق سببه ولان الصغر  
فيما بين الثلاثين الى الاربعين ثبت نصا بخلاف القياس ولا نص ههنا وروى الحسن  
عن ابي حنيفة انه لا شئ في الزيادة حتى تبلغ خمسين ففيها مسنة وربع مسنة او ثلث  
تبيع وهو القياس لان مبنى نصاب البقر على ان يكون بين كل عقدين وقص وفي كل عقد  
واجب فاو قاص البقر تسع تسع كافي الاربعين وبعد الستين فكذلكها وروى اسد

حدة



بن عمرو عن أبي حنيفة قال في الحيط والبدايع وهو قولهما المختار كان جامع  
الفتوى وقول مالك الشافعي واجدا في الزيادة حتى تبلغ سنتين لما في الصحيحين عن  
مسند أبي بصير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يأخذ من كل ثلاثة  
من البقر تبيخا أو تبيخة وروى الدارقطني والبيهقي والبخاري من حديث بريدة عن المسعودي  
عن الحكم بن طاووس عن عمار بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
إني أرى قامة من يأخذ من كل ثلاثة من البقر تبيخا أو تبيخة ومن كل أربعين مسنة قالوا  
قال وقاص قال ما هو في رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بشي وسأله إذا قدمت  
فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل فقال ليس فيها بشي قال المسعودي  
والوقاص ما بين الثلاثة إلى الأربعين وما بين الأربعين إلى الستين وقال البخاري في صحيحه  
استدركه عن ابن عباس لا بقرية عن المسعودي وقد رواه الحافظ عن الحكم بن طاووس  
مرسلا وأجيب عن الحديث الأول بأنه ساكت عن الوقاص ليس فيه تعرض لها وعن  
الحديث الثاني بات النبي صلى الله عليه وسلم توفي قبل قدوم معاذ من اليمن لما روى  
مالك في الموطأ عن حميد بن قيس عن طاووس أن معاذ أخذ من كل ثلاثة بقر تبيخا  
ومن كل أربعين بقر مسنة وإني بما روي ذلك فإني أن يأخذ منه شيئا وقال لم اسمع من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه حتى أكناه وأما ما روي في النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم قبل أن يقدم معاذ لكانه منقطع إذ لم يذكر طاووس معاذ أو معارض لما رواه  
أبو بصير الموصلي في مسنده عن صهيب أن معاذ لما قدم من اليمن سجد للنبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم فقال له يا معاذ ما هذا قال إني لما قدمت اليمن وجدت اليهود والنصارى  
يسجدون لعظائهم وقالوا هذا آتية لا نبيا فقال صلى الله عليه وسلم كذبوا على  
أنبيائهم ولو كنت أرا أحدا من يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها إذا ظاهره  
أنه رجع من اليمن قبل وفات النبي صلى الله عليه وسلم وهذا إذا كان إرساله إلى  
اليمن مرة واحدة وإذا فلا إشكال على أنه يحمل أنه وقع السؤال قبل الاجتماع وتفسير الأحوال  
ويؤيده ما في صحيح الطبراني من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح عن يزيد بن أبي جيب  
عن سلمة بن أسامة عن يحيى بن الحكم أن معاذ أقبل يعشق رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اصدق أهل اليمن فإني أن أخذ من البقر من كل ثلاثة تبيخا ومن كل أربعين  
مسنة ومن الستين تبيخين ومن السبعين مسنة وتبيخا ومن الثمانين مسنتين  
ومن العشرين والمائة ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه قال وأمر في رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم أن لا يأخذ فيها من ذلك شيئا إلا أن يبلغ مسنة أو جذعا وقال أن  
الوقاص لا فريضة فيها انتهى إلا أن سلمة بن أسامة ويحيى بن الحكم غير مشهورين  
ولم يذكرهما ابن أبي حاتم في كتاب المثلث والختلفان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
عهد إلى عماله على اليمن وفي كل ثلاثة تبيخ وفي كل أربعين مسنة وليس في الوقاص شيء

وقد يجاب

وقد يجاب بأنه لم يعهد به أولا ولكنه أعلم به ثانيا ثم في كل ثلاثة تبيخ وفي أربعين  
مسنة لما رويناه في ستين تبيخان وفي سبعين تبيخ ومسنة وفي ثمانين تبيخان  
وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربع أتبعه لما رويناه في صحيح الطبراني في تفسيره  
هكذا في كل عشرة لأن ما دونها وقص وفي أربعين أي يجب في أربعين ضانا أو مصر إذا  
كانت سابعة للدم والنسل **شاة** لأن الذي في كتبه عليه الصلاة والسلام لفظ الغنم وهو  
شامل لها وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي  
أربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة ثبت ذلك بكتبه صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب  
إبي بكر وعمر في كتاب الصديق لا شاة في صدقة الغنم في سابعها إذا كانت أربعين إلى  
عشرين ومائة شاة فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان فإذا زادت على  
مائتين إلى ثلاث مائة ففيها ثلاث شياه فإذا زادت على ثلاث مائة ففي كل مائة شاة  
فإذا كانت سابعة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة إلا أن يشا  
ر بها انتهى ويؤخذ الثاني في زكوتها وهو ما عرسته سنة ودخل في الثانية وأما الجذع من  
الضأن الذي مضى عليه أكثر السنة فلا يجزي عندي حنيفة على ظاهر الرواية قال في  
الهداية لقول علي موقوف أو مرفوعا لا يؤخذ في الزكاة إلا التي فصاعدا إلا أنه غريب  
غير معروف عند الحديثين وأجاز صاحبنا في الزكاة كما في الإضحية اتفاقا لقوله عليه  
الصلاة والسلام لا تأخذ بحوا الأمسة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأ  
رواه مسلم ولما في سنن أبي داود وابن ماجه في الضحايا عن عاصم بن كليب عن  
أبيه قال كنا مع رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له جاشع  
من بني سليم ففرت الغنم فامر مناد يا ينادي يا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يقولان الجذع يوفى ما يوفى منه الثاني وأما قول صاحبنا الهداية لقوله عليه الصلاة  
والسلام إنما حقنا الجذع والثني فغير معروف وجواز الجذع في الزكاة ورواية أيضا  
عن أبي حنيفة لما في سنن أبي داود والنسائي ومسندهما عن مسعر قال جاني  
رجلان مرتدان فقالا أنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بئشنا إليك  
لتؤتينا صدقة غنمك قلت ما هي قال شاة قال فعدت إلى شاة مملنة مخاضا  
وشحما فقالا هذه شافع وقد نها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تأخذ  
شافعا والشافعي الذي في بطنها ولدها قلت فاي شيء تأخذ إن قاله عناء جذعة  
أو ثنية فأخرجت إليها عناء فمئتا ولاها وفي الموطأ من حديث سفیان بن عبد الله  
أن عمر بن الخطاب بعثه مصدقا وكان يعد على الناس السخيل فقالوا تعد علينا السخيل  
ولا تأخذ فلما قدم على عمر ذكر ذلك له فقال تعد عليهم السخلة بجمعها الراعي ولا تأخذها  
ولا تأخذ الأكل ولا الرعي ولا الماخض ولا فحل الغنم ولا تأخذ الجذعة والثنية وذلك  
عدل بين غنم وخياره قال النووي سند صحيح والغذا بغير مكسورة وذال



صححة مدودة وهو الردي وفي الصحاح الفذي السخلة والجمع غذا مثل فصل وفصل وفي  
 كل فرس اي يجب في كل فرس من الوانات الصرفة او المختلطة من الذكور والوانات  
 للتناسل للحم والركوب والتجارة **دينا وربع عشر قيمتها** حال كونها نصابا وهذا  
 عند ابي حنيفة وبقية زفر وقيل الخيار في الافراس المتساوية قيمة كافر اس العرب واما في  
 للتفاوتة قيمة فالزكوة باعتبار القيمة والصحيح عدم اعتبار النصاب فيها عنده وقيل انه  
 ثلاثة وقيل خمسة وقيل اثنا عشر ولا يوزن ولا يوزن من عينها الا برضا صاحبها بخلاف  
 سائر المواشي تمسكها في سنن الدارقطني ثم البيهقي عن الليث بن حماد الا صطحي  
 حدثنا ابوسفيان عن غورك بن الخضر ابي عبد الله عن جعفر بن محمد عن ابيه عن  
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخيل السابعة في كل فرس دينار  
 فليس في الرباطة شيء قال الدارقطني تفرد به غورك وهو ضعيف جدا ومن دونه  
 ضعفا وقال البيهقي ولو كان هذا الحديث صحيحا عند ابي يوسف لم يخالفه ولم يقل  
 ابن شهاب لا اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن صدقة الخيل قلت  
 مخالفة ابي يوسف لم تدل على عدم صحة الحديث لاحتمال وجود معارضة الاقوي  
 كما لا يخفى وتفي علم الزهري لا يكون حجة على من حفظ واثبت مع انه معارض بما روي  
 هو عن حماد عن ابراهيم انه قال في الخيل السابعة التي تطلب فسلها ان شئت في كل  
 فرس دينارا وعشرة دراهم وان شئت في القيمة فيكون في كل ما في درهم خمسة  
 دراهم في كل فرس ذكر وانثى وبارواه عبد الرزاق عن ابن جريح اخبرني ابن ابي  
 حسين ان ابن شهاب اخبره ان عثمان كان يصدق الخيل وان السائب بن يزيد  
 اخبره انه كان ياتي عمر بن الخطاب بصدقة الخيل قال لا سبيحاني جعل الطحاوي  
 الاختيار الى المصدق اي اخذ الصدقة من العمال وليس كذلك اغا هو الى صاحب المال  
 وفي الوانات الخالص والذكور الصنف روايتان عن ابي حنيفة والراجح في الوانات الزكوة  
 لا مكان التناسل بفعل المستعار وفي الذكور عدمه لان لجها غير ما كوله عنده وعند  
 ابي يوسف ومحمد لا شيء في الخيل منفردة كانت او مختلطة كالحم والبغال المتفق على عدم  
 الوجوب فيهما واختاره الطحاوي وفي النبايع وعليه الفتوى وكذا قاله قاضي خان  
 وصاحب الاسرار لكن ربح شمس لا يعة وصاحب التحفة قول ابي حنيفة الا ان قولهما  
 عليه عامة العلماء وهو قول مالك النشاف في ما في الكتب الستة عن ابي هريرة قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة  
 زاد مسلم الا صدقة القطر واجيب عنه بان المراد به فرس الغاري وفي سنن ابي داود  
 والترمذي عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن  
 صدقة الخيل والريق فها توأ صدقة الرقة قال الترمذي سألت حماد عن هذا الحديث  
 فقال هو عندى صحيح واخرج البيهقي عن بقة حدثني ابو معاذ عن الزهري عن سفيان

ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفوت لكم عن صدقة  
 الجبهة والكسعة والنخعة والجبهة الخيل والنخعة بالفتح والضم الرقيق والكسعة الجحر  
 ابوداود عن كثير بن زياد عن الحسن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرسلا وهو حجة عند  
 وعند الجمهور ولا يبي حنيفة ما في الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم الخيل ثلاثة لرجل اجر ورجل استرو على رجل وزر فاما الذي له اجر فرجل ربطها في  
 سبيل الله فهي لذلك الرجل اجر ورجل ربطها تقنيا وتصفقا ولم ينس حق الله في رقابها  
 ولا ظهورها فهي له سترو ورجل ربطها فخر او نوا اي معاداة فهي على ذلك وزر فسئل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجحر فقال ما انزل علي فيها الا هذه الآية الغاذية اي  
 المفردة الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره انتهى وصح  
 الله في رقابها الزكوة واما قول صاحب الهداية ولا شيء في البطل والجحر لقوله عليه الصلوة والسلام  
 لا ينزل علي فيها شيء فوهم لان هذا اللفظ ورد في الجحر خاصة وروى عبد الرزاق في مصنفه  
 عن ابن جريح عن عمرو بن دينار ان جيرا بن يعلى اخبره انه سمع يعلى بن امية يقول  
 ابتاع عبد الرحمن اخو يعلى بن امية من رجل من اهل اليمن فرسا انثى بماية قلو ساي  
 بعير فقدم البايع على عمر فقال عصبي يعلى واخوه فرسا فكتب الى يعلى ان الحق بدقاته  
 فاخبره الجحر فقال عمران الخيل لتبلغ عنكم هذا ما علمنا ان فرسا تبلغ هذا فتأخذ من كل  
 اربعين من الضم شاة ولا تأخذ من الخيل شيئا تأخذ من كل فرس دينارا قال ابن عبد البر  
 وروى الدارقطني حديثا صحيحا عن جويرية عن مالك عن الزهري ان السائب بن يزيد  
 اخبره قال رايت ابي يعلى يقيم الخيل ثريد فع صدقتها اي ربع عشر قيمتها **ولا تجب زكوة**  
**الماشية الا في السابعة الملتقى بالرعي** المباح والرعي بكسر الراء الكلا وبفتحة المصد  
**في اكثر الحول** لان اسم السوم لا يزول بالعلق اليسير لعدم امكان الاحتراز عنه ولا بد ان  
 يكون السوم للدر والفلس حتى لو كان للحم والركوب لم يكن فيها زكوة ولو كان للبيع  
 والتجارة كان فيها زكوة التجارة وهي ربع عشر قيمتها **ولا في الصغار الا تبعا للكبائر**  
 في انعقاد النصاب في تادية الزكاة والمراد بالصغار الفصلا جمع الفصيل وهو ولد  
 الناقة قبل ان يصير ابن مخاض والحول جمع حمل بالتحريك وهو ولد الناقة في السنة الاولى  
 والحاجيل جمع حمل وهو من اولاد البقر حين تضعه امه الشهر والانشى عجله لا  
 المقادير لا يدخلها القياس فاذا امتنع ايجاب ما ورد به النص امتنع اصلا والنص  
 ورد بالنشاة والبقر والناقة لا مطلقا بل ذات السن المعين من التنية والتبيع وبنت  
 الخاض مثلا ولا يوجد منها وهو رواية عن ابي حنيفة ثانيا نظر الفقهاء في المال وهو  
 المسئلة اذا كان خمس وعشرون من النوقا وثلاثون من البقر او اربعون من الضم  
 فلما مضى عليها عشرة اشهر مثلا ولدت اولاد او هلك الامهات ثم كل الحول على  
 الاولاد فهي يجب في الاولاد شيء على خلاف المذكور وعن ابي حنيفة **ولا يجب فيها**



ما يجب في المسنات وهو قول زفر ومذهب مالك لان قوله في خمس وعشرين بنت مخاض  
يشمل الصغار والكبار ويتناول اسم البقر والبقر والغنم الصغير والكبير كتناولها الذكر  
والأنثى **ولا فيها يعمل** اي ما اعد للعمل كاثارة الارض وحمل الأثقال وقال مالك يجب فيه  
الزكاة لا إطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة  
ولنا ما روى أبو داود والدارقطني من حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
ها تواربع العشور من كل أربعين درهم درهمان قالوا ليس في العوامل شي وفي  
رواية صدقة قال أبو الحسن القطان سنده صحيح وعن جابر انه عليه الصلاة والسلام  
قال ليس في المشيرة صدقة **والواجب الوسط** من السن الذي وجب فلو وجب بنت  
لبون لا يأخذ العامل خيار بنت لبون ولا رد بها بل يأخذ الوسط لقوله عليه الصلاة  
والسلام لما ذهبن بعته إلى اليمن أياك وكرايم أموالهم وراه الجماعة لان في أخذ الو<sup>سط</sup>  
نظر للفقر ولرب المال **فان لم يؤخذ الوسط** من السن **الواجب يأخذ العامل الأدنى** و<sup>صف</sup>  
اوستماع الفضل ويجبر على ذلك لانه اعطى بالثقة لا يبيع او يأخذ العامل الأعلى و<sup>صف</sup>  
وستا ويرد الفضل ولا يجبر على ذلك لانه شرا وفي الكافي ان الخيار إلى المالك في الصور<sup>تين</sup>  
لان الشارع اعتبر التيسير على ارباب الأموال وذا انما هو بالخيار إلى المالك **ونصاب**  
**الذهب عشرون مثقالا والنقصة ما يتأدرون** لما في الصحيحين من حديث أبي سعيد  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس اواق صدقة والاوقية اربعون  
درهما وحديث علي المتقدم في اشتراط الحول ولما قدمنا في كتاب عمرو بن حزم وفي  
كل أربعين دينار دينار ولما رواه ابن ماجة عن ابن عمر وعائشة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يأخذ من كل عشرين دينارا نصف دينار ومن الاربعين دينارا دينار  
ولقوله عليه الصلاة والسلام ها تواربع العشور في كل أربعين درهما وليس عليكم  
شي حتى يتم ما يتأدرون فاذا كانت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فاذا زاد فعلى حساب  
ذلك **كل عشرة** اي من الدراهم **سبعة مثاقيل** وتسمى وزن سبعة فيكون كل درهم  
نصف مثقال وخمس فيكون الدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شصيرات  
قيل واصله ان الدراهم قبل عهد عمر كانت مختلفة فنها ما كان عشرين قيراطا وبعضها  
عشر قيراطا وبعضها اثني عشر قيراطا فم بضرب ثلاثة دراهم متساوية فكان  
كل درهم اربعة عشر قيراطا وهو وزن سبعة وجمع الناس على ذلك وقيل لما اراد عمر  
ان يستوفي الخراج بالكبر فالتسوية التحفيف فجعل حساب زمانه ليتوسطوا وليتفقوا  
بين الدراهم كلها فاستخرجوا وزن السبعة واستقر الامر عليه وقال ابو عبيد كانت  
الدراهم قبل الاسلام كبارا وصغارا فلما جاز الاسلام واراد اضرب الدراهم وكانوا  
يزكونها من النوعين فنظر إلى الدرهم الكبير فاذا هو ثمانية دنانير وإلى الدرهم الصغير  
فاذا هو اربعة دنانير فوضعا زيادة الكبير على نقصان الصغير فجعلوا درهماين

سوا كل واحد سنة دنانير شرا اعتبروها بالمثاقيل ولم يزل المثقال في اباد الدرهم محددا لا يزيد  
ولا ينقص فوجدوا عشرة من هذه الدراهم التي وحدها ستة دنانير ومن سبعة مثاقيل  
سوا فاجتمع فيه ان العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وانه عدل بين الكبار والصغار وانه  
موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقة فخصت سنة الدراهم على هذا  
فاجتمعت عليه الآية انتهى وفي صحاح الجوهرين ان الدنانير مائة درهم والقيراط نصف  
دنانير وقال ابن الاثير القيراط جزء من اجزاء الدينار وهو نصف عشرة في الف دينار واهل  
الشام يجعلونه جزء من اربعة وعشرين واليا فيه بدل من الرافض اصله قيراط معنى كما  
ان اصل دينار دينار والجمع فيهما قيراط ودنانير وفي شرح الوقاية المثقال عشرون  
قيراطا والدراهم اربعة عشر قيراطا والقيراط ست شصيرات وفي الغاية دراهم مائة  
اربعة وستمائة حبة الكبر من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة وثلاثون درهما وجمعا  
وفي الفتية المعتبر في الزكاة وزن عشرة دنانير بوزن مكة ينقص عما عندنا بثلاثين  
دينارا فلو بلغت الدنانير بوزن بلد ثمانية عشر وثلثي دينار يجب فيها الزكاة وفي  
ديات الخلاصة ان كل عشرة من مثاقيل مكة تسعة من مثاقيل غيرها وفي فتاوى المنصورية  
يعتبر في كل زمن عادة اهله فيعتبوا دراهم ودنانير كل بلدة بوزنها وان كان وزنها  
في البلاد متغايرا قال بعض المحققين وهذا يقتضي ان النصاب ينقص من الصغار  
وهو الحق لانهم لم يختلفوا في تفاوت الدراهم صغرا وكبرا في زمان النبي صلى الله عليه وسلم  
فبالضرورة تكون الاوقية مختلفة ايضا بالصغر والكبر وقد اوجب النبي صلى الله عليه  
وسلم في خمس اواق الزكاة مطلقا من غير تقييد بصنف فاذا اصدق على الصغرة خمس  
اواق يجب الزكاة فيها بالنص ويؤيده نقل ابو عبيد انهم كانوا يوزنون من النوعين  
وعن هذا والله تعالى اعلم ذهب بعضهم الى ان المعتبر في حق كل اهل بلد دراهم ذكره  
قاضي خان قال لا اقول ينبغي ان يقيدها اذا كانت دراهمهم لا تنقص عن اقل ما كان  
وزننا في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة وزن خمسة لانها اقل ما قد  
النصاب جائتين متها ثم قال فان لم يكن لهم الدراهم كبيرة كوزن سبعة فالا حياط  
على هذا ان تركي وان كانت اقل من مائتين اذ يبلغ ذلك لاقل قدر النصاب وهو وزن  
خمس **محمولا** او تنبوا وسوا كان المعول بسكة او حليا او انية وقال مالك الحلي المباح  
الاستعمال للنساء والرجال لا زكاة فيه وهو اظهر القولين عن الشافعي والرواية التي  
اختارها اصحاب احمد عنه ورواه مالك في الموطا عن عائشة وابن عمر ورواه الدارقطني  
عن اسماء وش ولما روى جابر انه صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحلي زكاة ولقول  
ابن عمر لا زكاة في الحلي رواه عبد الرزاق وقول انس ليس في الحلي زكاة رواه الدارقطني  
قلنا قال البيهقي في المعرفة وما يروى عن عافية ابن ايوب عن الليث عن ابي الزبير  
عن جابر مرفوعا ليس في الحلي زكاة فباطل لا اصل له انما يروى عن جابر من قوله



وعاقبة ابن ايوب مجهول من اجتهاد به مرفوعا كان داخلها يعيب به الخالفين من الصحاح  
برواية اللذان ولنا عموم قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله  
وعوم قوله عليه الصلاة والسلام في الرقة ربع العشر رواه البخاري وهي بكسر الراء وتخفيف  
القاف والورق الفضة المضروبة حذفت الواو منه وعوض عنه التاكالهدة في الوعد  
ومارواه ابو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت  
النبي صلى الله عليه وسلم ومعهما ابنة لها وفي يديها مسكيات غلظتان من ذهب  
فقال لهما انظري زكاة هذا قالت لا فلا يسرك ان يسورك الله تعالى بهما يوم القيمة  
سوارين من نار قال فخلصتهما فالتفتا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله  
ولرسوله قال ابن القطان اسناده صحيح وقال ابن المنذر في مختصره لا مقال فيه ثم بينه  
رجلا رجلا رواه الترمذي عن ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال  
انت امرأتان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ايديهما اسواران من ذهب فقال  
لهما اتريان زكاة هذا قالتا لا قال لا تجبان ان يسورك الله بسوارين من نار  
قالتا لا قال فاديا زكوته قال الترمذي ورواه المشي بن صباح عن عمرو بن شعيب  
نحو هذا وابن لهيعة والمثنى يصفه في الحديث ولا يصح في هذا الباب عن النبي  
صلى الله عليه وسلم شي قال المنذري اصل الترمذي قصد الطريقين اللذين ذكرهما  
والا فطر يق اي داود لا مقال فيها وقال ابن القطان بعد تصحيحه لحديث ابي داود  
انما ضعف الترمذي هذا الحديث لان عنده فيه ضعيفين ابن لهيعة والمثنى ابن  
الصباح وفي ابي داود ايضا عتاب بن بشير عن ثابت بن عجلان عن عطاء عن ام سلمة  
قالت كتبت البس وضا حان ذهب فقلت يا رسول الله اكنز هو فقال لا ما يبلغ ان  
تودي زكوته فزك فليس يكنز واخرجه الحاكم عن محمد بن مهاجر عن ثابت وقال  
صحيح على شرط البخاري ولفظه اذ اديت زكوته فليس يكنز والاول واضح جمع وضع وهو  
الحلي ومن الاثار ما في مصنف ابن ابي شيبة كتب عمر بن الخطاب الى ابي موسى ان  
من قبلك من نساء المسلمين ان يزكين حليهن ولا يجعلن الزيادة والهدية  
بينهن تعارضوا وفيه ايضا حديثنا وكيع عن جرير بن حازم عن عمرو بن شعيب عن عبد  
الله بن عمرو انه كان يامر نساءه ان يزكين حليهن وفيه ايضا عن عطاء وابراهيم  
ابن جبير وطاوس وعبد الله بن شاذانهم قالوا في الحلي الزكاة زاد ابن شاذان  
حتى في الخاتم واخرج عن عطاء وابراهيم النخعي ايضا انهم قالوا مضت السنة ان في الحلي  
الذهب والفضة زكاة وما في مصنف عبد الرزاق عن ابن مسعود قال في الحلي زكاة  
وروى ابو داود والحاكم وقال على شرط الشيخين عن عائشة قالت دخل علي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فزاني في يدي فحات من ورق فقال ما هذا قالت صفته  
ان من لك ههنا قال فتودين زكوتها قلت لا قال حسبك من النار والفتحات بقا

وشاة فوقية ومسحة مفتوحة خواتم كبار فالمصنف فتودين زكوتها مع انضمامهن الى  
غيرهن مما يجب فيه الزكاة **ربيع العشر** وهو نصف مثقال في نصاب الذهب وخمسة  
درهم في نصاب الورق وفي كل خمس بضم الخ المبيعة زاد على النصاب اي نصاب النقدين  
وهو اربعة دنانير في الذهب واربعون درهما في الورق **بجمع** به عند ابي حنيفة وما دونه  
عفو وقال يجب في كل ما زاد في النصاب بحسابه حديث علي المتقدم في اشتراط الحول ولما  
روى البخاري من حديث انس في الرقة ربع العشر ولما في سنن ابي داود عن زهير عن  
عاصم بن ضمرة والحارث عن علي قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هاتوا  
ربع العشر في كل اربعين درهما درهم وليس عليكم شئ حتى يتم ما بيني درهم فاذا كانت  
ما بيني درهم ففيها خمسة دراهم فاذا زاد على حنابلة في الحديث ورواه الدارقطني بخروما  
ليس فيه احسبه وصحة ابن القطان ولما في مصنف عبد الرزاق وابن ابي شيبة عن عمر بن  
عبد العزيز وابن سبين وابراهيم النخعي ولا في حنيفة ما رواه النسائي وابن جابر والحاكم  
 وغيرهم في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم في كل خمس اواق من الورق خمسة دراهم  
وما زاد ففي كل اربعين درهما درهم وليس فيما دون خمس اواق شئ وفي احكام عبد الحق  
روى ابو وييس عن عبد الله ومحمد بن ابي بكر بن عمرو بن حزم حين امره على اليمن وفيه  
والرقة ليس فيها صدقة حتى تبلغ ما بيني درهم وليس فيما دون الاربعين صدقة  
ولم يعزه عبد الحق لكتاب وكثيرا ما يفتل ذلك في احكامه وما في سنن الدارقطني من  
طريق ابن اسحاق عن المنهال بن الجراح عن جبيب بن نجيع عن عباد بن نسي عن معاذ  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره حين وجهه الى اليمن ان لا يأخذ من الكسور شيئا  
اذا كانت الورق ما بيني درهم فخذ منها خمسة دراهم ولا تأخذ مما زاد شئ حتى يبلغ اربعين  
درهما فاذا بلغت اربعين فخذ منها درهمين فخذ منها درهمين فخذ منها درهمين فخذ منها درهمين فخذ منها درهمين  
وروى ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال عن انس قال ولا في عمر بن الخطاب بالصدقات  
فامري ان اخذ من كل عشر دينار نصف دينار وما زاد فبلغ اربعة دنانير ففيه درهم  
وان اخذ من ما بيني درهم خمسة دراهم فاذا بلغ اربعين درهما ففيه درهم **وبحسب**  
**الغالب** فان غلب الذهب على الفضة وجب زكاة الذهب وان غلب الفضة على الفضة  
وجب زكوتها وان غلب الفضة على الذهب والفضة يقوم ويخرج من قيمته ان نوى به التجارة  
وان لم يتوفان كان الجيد محلا ويبلغ نصابا واحدا او بالضم الى غيره زكاة ان عين النقد  
لا يشترط فيها نية التجارة وان لم يتخلص منه شئ فلا شئ عليه لانها هلك في اذ لم يستفح  
بها حال ولا مالا بقيت الصبرة للفتن وهو عروض فيصحب فيه نية التجارة ولو ساوى  
الذهب او الفضة الفضة قبل تجب الزكاة احتياطا وقيل لا تجب وهو الاظهر لعدم الغلبة  
المشروطة للوجوب وقيل تجب درهما ونصف نظر الى وجهي الوجوب وعدمه وهو  
الظاهر لا في غير ما مر اي لا تجب الزكاة في غير ما مر من السوايم والذهب والفضة وهو المعروف

رة



الدينية **التجارة** عند ملكها يضيء الارض اذا ابلغ قيمتها **انصافا** بين احد هما اي من  
الذهب او الفضة انت الغني في قيمتها وتلكها نظر الى معنى غير وهي العروض وفي بعض  
النسخ يفتقر وتلكه بتذكير الغني نظر الى لفظ غير **انفع** للفقير اي حال كون انفع له لان  
في ذلك احتياط له وقال ابو يوسف ان كان ثمنها من النقود فومت بما اشترى به وان كان  
من غير نقود فومت بالنقد المبالغ وقال محمد يقوم بالنقد الغالب كالمقصوب والمستهلك  
قيما لنية بعد التملك لان النية لا تعتبر الا اذا اقتربت بالعمل كنية السفر لا تعتبر الا اذا  
اقتربت بالسفر فلو اشترى جارية ونوى بها التجارة كانت للتجارة لا بقران النية بالعمل  
وان نوى بها الخدمة كانت للخدمة فان نوى بها بعد ذلك التجارة لم تكن للتجارة حتى  
يسمى بها او يجرها فحينئذ ينصعد الحول على ثمنها وقيد القليل لغير الارش لان القليل  
بالاثر جري اختياري فلا يمكن اشتراط نية التجارة عنده فلي تلكه بالارش لا بغير الزكوة  
نوى التملك ولم ينو وقال محمد اذا قرنت نية التجارة الهبة والوصية او النكاح او الخلع  
او الصلح عن القود او القصاص لا تنصير تلك النية للتجارة لان النية لم تقارن عملها ونقل  
الاستحسان عن القاضي الشهيد ان هذا القول قول ابو حنيفة وابي يوسف وان  
قول محمد انها تكون للتجارة ثم اعلم ان العروض بالضم جمع عرض بفتحين صطلم الدنيا  
على ما في المغرب والصحاب والعرض بسكون الراء المتاع وكل شئ فهو عرض سوى الدراهم  
والدينار كذلك الصحاح وقال ابو عبيد العروض لا تمتنع التولا يدخلها كيل ولا وزن  
ولا يكون جوازا ولا عقارا فعلى هذا جعلها متاعا جمع عرض بالسكون اول لانه في بيان  
حكم الاموال التي هي غير النقود والحيوانات كذلك في النهاية والاصل في ذلك ما في  
سنن ابى داود عن جعفر بن سفيان عن شريك بن جابر عن ابيه عن سمرة بن  
جندب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بان يخرج الصدقة من الذي يعد  
للبيع وسكت عليه فهو حسن وقور وغيره ايضا وما قول صاحب الهداية الزكوة  
واجب في عروض التجارة كايته ما كانت اذا بلغت قيمتها انصافا من الورق والذهب  
لقوله عليه الصلاة والسلام فيها يقومها فيودي من كل ما يتيق درهم خمسة دراهم فضي  
معروف بهذا اللفظ وفي المستدرک عن ابى ذر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول في الابل صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البز صدقتها ومن رفع  
دراهم ودنانير او تبر او فضة لا يعد هال غريم ولا ينفعها في سبيل الله فهو كنز لكونه  
بغير قيمته ورواها محمد والدارقطني فلا يغوي وهو بالابو الرازي وهي الثياب التي هي  
امتعة الزنا وقد صنف بعضهم بالاراضم الهار وهو غلط ويورد دفع القيم في الزكوة  
والفطرة **وهلك الفارة** والصنعة وكذا الخراج **والنذر** وقال مالك واحمد والشافعي لا يجوز  
لها قرينة تعلقت بحل فلا تودي بغيره كالهدايا والضحايا لقوله عليه الصلاة والسلام  
قد ربيعين شاة شاة وانه يمان لا يحال الكتاب فيصلى حق الفقير بيمين الشاة وفي جاز

دفع القيمة بالتصلي ابطال حقه من الصنن المنصوص عليها فلا يجوز ولنا ما روى البخاري  
معلقا وتعليقه صحيح عن طاووس بن معاذ قال قال اهل اليمن ايتوني بعرض قياب خيص  
او لبيس في الصدقة اي الزكاة مكان الشصين والذرة اهون عليكم وخير لاصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والخمس ثياب خز وصوف معلمة كانوا يلبسونها والمشهور  
قال ابو عبيدة هو ما طوله خمس اذرع واللبيس الملبوس وما رواه ابن ابي شيبة عن  
الصنابي ابصر النبي صلى الله عليه وسلم ناقة حسنة في ابل الصدقة فقال ما هذه قال  
صاحب الصدقة ايتار تجعتها بصبين من حواشي الابل قال نعم اذن وما رواه البخاري من  
حديث ثمامة ان انس احدثه ان ابا بكر كتب له القرينة التي امر الله رسول الله من بلغت عند  
من الابل صدقة الجذعة وليس عنده جذعة وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة الجذ  
ولان اذا البصير من خمس من الابل يدلا عن المشاة جائز باتفاق مع انه غير منصوص  
وذلك بطريق القيمة وانما تجز القيمة في الضحايا والهدايا لان القرينة فيهما اراقة الدم  
وهي غير مصقولة المعنى وفي المتنازع فيه يد حاجة الفقير وهو مصقول **والهالك بعد**  
**الحول** يسقط من الزكوة **بخصته** اي بحصة الهاالك فان هلك جميع النصاب سقط زكوة  
وان هلك بعضه سقط ما يخصه وقال مالك والشافعي واحمد في رواية لا يسقط ويبقى  
الخلاف على ان الوجوب في الذمة وهو قولهم او في المال وهو قولنا لقوله تعالى وفي  
اموالهم حق وقوله عليه الصلاة والسلام في اربعين شاة شاة وفيما سقت السمار  
العشر فاما الاستهلاك فلا يسقط اتفاقا لوجوب التعدي ولو هلك النصاب بعد طلب  
الساعي لا يسقط عند اعرافيين وهو اختيار الكرخي لانه نوع من التعدي ويسقط عند  
مشايخ ما وراء النهر قيل وهو الصحيح كالهالك النصاب بعد طلب واحد من الفقراء  
**والزكوة في النصاب الصفو** وهو ما بين النصابين وهذا عند ابى حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد وزفر في مجموع النصاب والصفو لقوله عليه الصلاة والسلام في كتاب الصد  
في الابل فاذا بلغت خمس وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض وفي الغنم اذا  
كانت اربعين الى عشرين ومائة ففيها شاة ولها قوله صلى الله عليه وسلم في الابل  
في خمس شاة وفي عشرين شاة وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين اربع شياه  
وفي الغنم اذا زادت على ثمانية ففي كل مائة شاة وهذا ظاهر في ان الزكوة في النصاب  
فقط فاذا ملك خمس وثلاثين من الابل فالواجب هو بنت مخاض وانما هو في خمس وعشرين  
لا في المجموع حتى لو هلك عشرة بعد الحول فالواجب على حاله وعند محمد وزفر يسقط  
بقدره فيجب بنت مخاض **ان هلك بعد الحول خمسة عشر من اربعين** من  
الابل عند ابى حنيفة فان عنده يصرف الهالك بعد الصفو ثم احد عشر الى النصاب الذي  
بلى الصفو وهو ما بين خمسة وعشرين الى ستة وثلاثين فيجب بنت مخاض واما عند  
ابي يوسف فيصرف الهالك الى الصفو يصرف الى النصاب شاة فاذا اصرق اربعة الى الصفو

ق



يصرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين وكان فيها بنت لبون وهلك عشرة وبقى خمسة  
 وعشرون فالواجب خمسة وعشرون جزءا من ستة وثلاثين جزءا من بنت لبون اعني ثلثا  
 بنت لبون وربع تسعها واما عند محمد فيجب نصف وثلث بنت لبون لا يصرف الهلاك  
 الى مجموع الصف والنصاب وقد كان الواجب في الاربعين بنت لبون وبقى بعد الهلاك  
 خمسة وعشرون وهي نصف ثلث الاربعين **ويضم المستفاد وسط الحول الى النصاب**  
**من جنسه** سواء كان ذلك المستفاد بسبب من ذلك النصاب بان اشترى في اثنا الحول  
 بذلك النصاب شيئا فاستفاد فيه او لم يكن بان كان معه نصاب فوهب له شيئا وورث في  
 اثنا الحول شيئا من جنسه او حصلا من كسبه وقال مالك والشافعي ان كان المستفاد  
 بسبب من النصاب ضم وان لم يكن لسبب منه لا يضم لان المستفاد اصل في حق الملك  
 فيكون اصلا في حق الواجب فيه ولنا ان المجانسة هي العلة في ضم المستفاد بسبب النصاب  
 كالاولاد والارباح الحاصلة منه في اثنا الحول وهي موجودة في المستفاد الذي ليس بسبب  
 النصاب بشرط مالك والشافعي للمستفاد فيه مضي حوله تام لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول وقوله عليه الصلاة والسلام من استفاد مالا  
 فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول رواهما الترمذي قالوا ذلك بخلاف الاولاد والارباح  
 لانها متولدة من الاصل نفسه فينسب حكمه عليها وما نحن فيه ليس كذلك والشافعي  
 في الخلاصة ان ثلث السابعة قائم مقام عين هي محل الزكاة حتى لو هلكت سقطت زكوة  
 وقد زكها في هذا الحول فلو ضم الثلث لزم التناو هو منقي لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا ثلث في الصدقة ولنا في المستفاد من الجنس قوله صلى الله عليه وسلم ان في السنة  
 شهرا تودون فيه زكاة امواكم فاحدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يحول راس الشهر  
 رواه الترمذي فهذا يقتضي انه يجب الزكاة في الحادث عند محي راس السنة وما  
 رواه ليس بثابت ولئن ثبت فليس فيه ما ينافي مذهبا لانا نقول لا يجب الزكاة في  
 مال حتى يحول عليه الحول ما اصاله او تبعها كما في الاولاد والارباح **ويضم الذهب**  
**الى الفضة وبالعكس** لا اتحاد في القيمة وبه قال مالك خلا للشافعي لانهما  
 جنسا مختلفان حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلجواز بيع احدهما بالآخر  
 متفادلا فلا يضم كالسوايم المختلفة الجنس ولنا ما روي عن بكير بن عبد الله بن الاشعث  
 السنة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضم الذهب الى الفضة والفضة الى  
 الذهب في اخراج الزكاة ذكره في الاسرار والمبسوط **والصواب** ليهما اي احدهما  
 وذلك بالاتفاق **بالقيمة** قيد للمستثنين لا تمام النصاب اي لا جل اتمامه وقال ابو  
 يوسف ومحمد يضم الذهب الى الفضة بالاجزاء لان المعبر في التقدير القدر لا القيمة  
 ولا يخيصة ان الضم للمجانسة وهي تتحقق باعتبار القيمة وثرة الخلاف تظهر  
 فيمن له مائة درهم وخمسة مثاقيل فتمتها مائة درهم فصعد اي خيفة يتركه عندهما

لا يترك **ونقصانه** اي نقصان مقدار النصاب **في الحول** **هدر** اي ساقط غير مانع من  
 الزكاة لان في اعتبار كمال النصاب في جميع الحول حرجا فاعتبر وجود النصاب في اول الحول  
 لانه عقد وفي آخره للوجوب كالثمن يشترط فيها الملك حالة الانقضاء وحالة نزول الجرا  
 وفيما بين ذلك لا يشترط قيدنا النقصان بكونه في المقدار لان نقصان الصفة كذهاب  
 السوم عن الساعة والتقدين وفي آخره فقط في العروض وهو قول زفر في السوايم والتقدي  
**وجاز** فقد يهمل اي الزكاة **بحول** **واكثر** وبه قال الشافعي **ونصب** **لذي نصاب** خلافا  
 لزفر فان قدمها بحول وكان النصاب كاملا عند تمام الحول وقعت عنه وان لم يكن كاملا عند  
 تمامه فان كانت في يد الساعي ردها وان كانت هالكة لم يضمه وقال مالك لا يجوز اخراج الزكاة  
 قبل وجوبها لما في موطنه عن ابن عمر لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول فالاولاد قبل الحول اذ  
 قبل الوجوب فصار كاد الظهر قبل الزوال ولنا ما روى احمد وابوداود والترمذي من حد  
 حجة عن علي بن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تعجيل زكاة قبل ان يحول الحول  
 مسارعة الى الخير فاذن له في ذلك ولنا ايضا ان العباس سأل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في تعجيل صدقة قبل ان تحل فرخص له في ذلك رواه ابن ماجة وفي رواية للترمذي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قد اخذنا زكاة العباس عام الاول للعالم فان قيل قال  
 البيهقي اختلف في هذا الحديث والاصح انه مرسل اجيب بان الرسل حجة عندنا وعند  
 الجمهور ولا يجب الزكاة عندنا في نصاب سابعة صحت الخلطة فيه باتحاد المرح والمشرع  
 والمرح والمرعى والرعي والفحل والحلب وواجبها مالك والشافعي لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ولقوله عليه الصلاة والسلام  
 ما كان من خليطان فانهما يتراجعا بينهما بالسوية وفي عدم الوجوب تفرق  
 المجتمع ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا يجمع بين المتفرق وفي الوجوب يجمع بين  
 الملكين المتفرقين والمراد من الجمع والتفرق ليس في الملك في المكان الا ترى ان النصاب  
 المتفرق في الامكنة والملك الواحد يؤخذ منه الزكاة ومن ملك الثمانين شاة ليس للساعي  
 ان يجعلها نصابين فياخذ منها شاتين كانهما اثنتين ونحن نقول بالراجع بين الخليطين  
 فان مائة واحدة وعشرين من الضم اذ كانت لرجلين لاحدهما اربعون والآخر ثمانون  
 فحال الحول في المصدق واخذ من عوضهما شاتين يرجع صاحبا لكثير على صاحب القليل  
 بثلاث شاة ثم في الحول الثاني انما يجب شاة في نصيب صاحبا لكثير خاصة لان نصيب  
 الاخر قد انتقص فاذا اخذ المصدق شاة رجع صاحب القليل على صاحب الكثير بثلاث  
 شاة فهذا معنى التراجع ولا يؤخذ عندنا كوها من سابعة كما لا يؤخذ من الاموال الباطنة  
 جبرا كما من تركه بلا وصية وجوز مالك والشافعي للمصدق اخذها جبرا اذ حق الاخذ  
 للامام قال تعالى خذ من اموالهم صدقة وصار كصاحب الدين اذ اظفر من مال غيره بخمس  
 حقه وعندنا يوم يواليها اختيارا لانه عباداة وشروط اذ ايها الاختيار والبال



عليه صريح الايتاء في قوله تعالى واتوا الزكاة وفي النص السابق ايضا دلالة عليه بنية الماخوذ صدقة  
اي زكاة ونية القرية شرطها فاذا اوصى دل على الاختيار ومحل الوصية الثلث فتؤخذ من  
الثلث لا من اصل التركة **وينصب العاشر** من عشرت القوم اذا اخذت عشر اموالهم  
فهو تسمية الشيء باعتبار بعض احواله وهو اخذه العشر من الحربي دون المسلم والذي  
**على الطريق** اي طريق المسافرين **فياخذ** من نصبه الامام لاخذ الصدقات ولا من الناس  
به من اللصوص **من المسلم ربع العشر** لانه زكاة بعينها **ومن الذي ضعفه** اظهارا  
لذلك عليه وسياتي انه من الحربي لعشر لزيادة تغليظ عليه والاصل فيه ما في مع الطبراني  
عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين  
في كل اربعين درهما درهم وفي اموال اهل الذمة في عشرين درهما درهم وفي اموال من لازمة  
له في كل عشرة دراهم درهم وقال يستند هذا الحديث الى محمد بن العلاء تفرد به وقد رواه  
ايوب وسلمة بن علقمة وزيد بن ابراهيم وجابر بن حازم والهيثم الصيرفي وجماعة عن  
ابن سيرين عن انس بن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث وروى محمد بن  
الحسن في كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صخر المجازي عن زيد بن جابر قال  
بعتني عمر بن الخطاب الى عين القرى مصداقا فامروا ان اخذ من المسلمين من اموالهم  
اذا اختلفوا بها للتجارة ربع العشر ومن اموال اهل الذمة نصف العشر ومن اموال  
اهل الحرب العشر وبهذا السند رواه ابو عبيد في كتاب الاموال وروى محمد في الاثار  
ايضا عن ابي حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين قال بعتني انس بن مالك على الان لليلة  
فاخرج لي كتابا من عمر بن الخطاب اخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم  
ومن اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم ومن لازمة له من كل عشرة دراهم درهم  
ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن هشام بن حسان عن انس بن سيرين **وصدق**  
اي المسلم والذي **مع اليقين ان انكر الحول** بعد على المال والحال انه لا يمكن معهما مال  
حال عليه الحول من جنس المال الذي نكر حوله واغا قيدنا به لانه لو كان معهما ذلك المال  
اخذ العاشر منهما لان الحول ليس بشرط في المال المستفاد المجانس **وانكر الفراغ**  
**من الدين** بان قال المسلم او الذي علي دين من جهة العباد مستغرق او يفضل عن  
دون النصاب اما المسلم فلا نه منكر للجواب والقول قول المنكر مع عينه واما الذي  
فلا نه ما يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلم فراعى فيه جميع ما راعى في المسلم **وادعيا**  
**اداره الى عاشر اخر يعلم وجوده** قيد به لظهور كذبهما اذا لم يعلم وجود عاشر اخر  
في تلك السنة **او ال فقير عطف على** الى عاشر او ادعيا الى فقير بالمصر في غير  
**السوايم** وحلفا لان كلا منهما ادعى وضع الامانة موضعها في صدقات ولنا خلفا  
لانها منكران ثبوت الحق عليهما معني وان كانا مدعين صورة قيدنا بالمصر لانها  
لو ادعيا الاداء بعد الخروج من المصر لا تقبل وقيد بغير السوايم لان حق الاخذ في السوا

للامام كالجزية فلا يصدق ان وصد قهما مالك والشافعي لانهما اوصلا الحق الى المستحق ثم  
قبل عندنا الزكاة هو الاول والثاني سياسة مالية زجر الصير عن الاقدام بما ليس له وقبل  
هو الثاني والاول يتقلب نقلا **ومن الحربي اي** ياخذ من الحربي **العشر ان لم يعلم ما ياخذ** **ون**  
**منا وان علم اخذ مثله** ان كان ما ياخذونه بعضا من المال وان كان ما يؤخذهم كله اخذ  
منهم خلا ما يوصلهم الى امانتهم **ولم يؤخذ منه اي** من الحربي **ان لم ياخذ** **وامنا** لانا احق  
بكارم الاخلاق منهم وقبل يؤخذ منه الكل مجازاة وزجر لهم عن مثله قلنا ذلك بعد الثاني  
عذر وهو حرام لتبهيص الله عليه وسلم عنه قصاصا كالوقتل او من دخل اليهم بامن فانا  
لا نفعل كذلك لذلك **وعشر نحو الذي** بان ياخذ العاشر نصف عشر قيمتها كما يؤخذ من  
الحربي عشر قيمته **لا خنزيره** وكذا خنزير الحربي وقال تفرق عشران لا ستوايهما في المالية  
عند اهل الذمة وقال ابو يوسف ان مربيها جملة عشر كانه جعل الخنزير تبعا للحر وان  
مربا حدهما عشر الحر دون الخنزير لان الحر لها مالية في الجملة باعتبار التحليل ولا في حنيفة  
ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير من ذوات القيم والقيمة في ذواتها  
ليس لها حكم العين والحر من ذوات الامثال وفي الغاية يعرف قيمة الحر بقول فاسقين تايبا  
او ذميين اسما وفي الكافي تعرف بالرجوع الى اهل الذمة وعن الكرخي ان جلود الميتة حكمها  
حكم الحر **ولا امانة** بان كان المال في يد المار المسلم والكاتب وديعة او مضاربة لانه ليس  
بمالك ولا نائب عنه في اداء الزكاة او ضعفها ولو كان في مال المضاربة ربح يبلغ نصيب  
المار منه نصيبا بعشر تصديبه وفي المحيط من مياقل من ما يتيقرونهم لم ياخذ العاشر منه شيئا  
مسما كان او ذميا او حريرا علم ان له مالا اخر في منزله او لم يعلم لان حق الاخذ للعاشر  
باعتبار الجماعة لان الاموال في البراري محمية بحماية الامام وقدر ما صار محيا بما يتلزم زكاة  
فيه وما في بيته لم يخل في الحاقه ولكن يلزمه الزكاة بينه وبين ربه **وعشر الحربي ثانيا**  
**قبل الحول جائيا من داره** لان الامان الاول انتهى برجوعه الى دار الحرب وقدم بامان  
جديد فيؤخذ منه قيد بقبل الحول لانه اذا امر ثانيا بعد تمام الحول عشر سوا كان جائيا من  
داره او ذاهبا من داره لان الاخذ الاول للامان السابق وبعد الحول يتجدد الامان لان  
الحربي لا يمكن من المقام في دارنا الا حولا واحدا او قيد بكونه جائيا من داره لانه اذا امر قبل  
تمام الحول ذاهبا من دارنا لم بعشر **وخمس معدن ذهب** كل ما ينبغي ان يفصل بفصل  
عما قبله وللمعدن المال المخلوق في الارض **او نحو** اي نحو الذهب من فضة او رصاص او حديد  
او نحاس وقال الشافعي واجد لا شيء في المعدن لما في الكتب الستة عن ابي هريرة قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العجاير جبار والبير جبار والمعدن جبار وفي  
الركاز الخمس والعجاير البهيمة والجبار الهدر واجيب بان معنى الحديث عندنا ان من استاجر  
رجلا يحفر معدن فانها رعيه فهو هدر لان من استخرج معدنا فهو له لما روى البيهقي  
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس قبل وما الركاز



يارسول الله قال الذهب والفضة الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقت ولا من المعادن  
كانت في ايادي الكفار فان الارض كانت في ايديهم والمعادن جزء منها لان من اشتري ارضا  
فوجد فيها معدنا يكون له ثم صارت الارض في ايدينا فتكون تلك المعادن غنمة وفي  
الغنمة الخمس ثم اعلم ان المال المستخرج من الارض يقال له كنز ومعدن وركاز فالكنز اسم  
لما دقته بنو آدم والمعدن اسم لما خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقها والركاز اسم لهما  
جميعا لانه يصدق على كل منهما لانه موكوز في الارض وان اختلف الركن **وجد في ارض**  
**خراج او عشر** وكذا اذا وجد في صحر ليست خراجية ولا عشرية ولا تقيد لا فادة  
ان الحق ليس له تعلق بالارض **اولا** لا حراز عن الدار والحاصل انه يؤخذ الخمس من  
المعدن مطلقا لربع العشر من النقد فقط ان بلغ نصا بما قاله مالك والشافعي  
لما روى ابو حاتم من حديث عبد الله بن نافع عن ابيه عن عبد الله بن عمر قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في الركاز العشور قلنا ابن نافع متروك كما قاله النسي فامنع  
مطلوب او لما في المطاع عن ربيعة ابن عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم ان النبي صلى  
الله عليه وسلم اقطع لبلال بن الحارث اللزقي مصادن ما القليلة وهي ناحية بالفتح  
فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم قلنا حديث منقطع مع اتصاله من رواية  
الدر او ردي وليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذلك وانما قال يؤخذ منه الى اليوم  
فيحوز ان يكون ذلك جهادا من اهل الولايات ومجتمعا للكتاب والسنة اما الكتاب  
فما هو قوله تعالى واعطوا ما غنتم من شئ فان الله خسه ولا شك في صدق الغنمة على هذا  
المال السابق من المقال واما السنة فالحد يثان المتقدم وان اخرج الحاكم في المستدر  
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال في كنز وجدته رجل ان كنت وجدته في قرية مسكونة او غير سبيل ميتة فقيه وفي الركاز  
الخمس ورواه الشافعي عن سفيان عن داود بن سابور ويعقوب بن عطاء عن عمرو  
وفي الامام عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فاقى به عليا فاخذ منه الخمس واعطى بقيته  
للذي وجدته فاضرب بها النبي صلى الله عليه وسلم فاعجبه والمرسل حجة عندنا وعند  
الجمهور وهذا دليل قوله **وباقية** وهو اربعة اجناس للواجد ان ملك الارض سلم  
كان الوجه حرا او عبدا مسلما او ذميا لان للغانين يد اباطنة وللواجد يد اظاهرة  
وباطنة فكانت اقوى فكان لها اربعة اجناس ولو كان الواجد حريا مستامنا اخذه  
الكل لان الحر لا حظ له في الغنمة اصلا بخلاف الكنتاني فان له حظا فيها بطريق الرضوخ  
اعطا شئ اقل من سهم **والا** اي وان كانت الارض مملوكة فلما لكها اي فباقيه لما لكها لانه  
صاحب اليد ظاهر اباطنا **ولا شئ** فيه اي في المعدن ان وجدته في داره وقال ابو يوسف  
ومحمد في الخمس كالكنز ولا في حنيفة ان المعدن جزء من الدار خلقه ولا مونة للسلطان  
بالعشر والخراج في جزء من اجزاء الدار والكنز ملاودع فيها ليس خلقه وفي ارضه

روايات عن ابي حنيفة ففي رواية الاصل لا شئ فيه لان كل جزء من اجزاء ارضه لا خمس فيه  
فكذلك هذا الجزء وفي رواية الجامع الصغير فيه الخمس لان ارضه ليست خالية عن المون  
بخلاف الدار فانها خالية عنها ولهذا وجب العشر والخراج في الارض دون الدار فكذلك هذا  
للمونة واما عندنا فيجب فيها الخمس بضرورة واحدة لا لطلاق قوله عليه الصلاة والسلام  
وفي الركاز الخمس ودعوى تخصيصه بالدار موقوفة على ابدان ليل وكونها خصت من حكمي  
العشر والخراج بالاجماع لا يستلزم ان تكون مخصوصة من كل حكم ابدان ليل في كل حكم **ولا شئ**  
**في لؤلؤ ومرجان وعنب وكل مستخرج من البحر ولو كان ذهبا او فضة** وقال ابو يوسف  
اخر وهو قول ابي حنيفة **اولا** فيه الخمس لما روى عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما  
عن معمر بن سماك بن الفضل ان عمر بن عبد العزيز اخذ من الصبر الخمس وهو قول الحسن  
البصري وابن شهاب الزهري رواه ابو عبيد ولهما ما رواه البخاري عن ابن عباس انه  
قال ليس الصبر زكاة انما هو شئ دسره البحر دفعه ولفظ ابن ابي شيبة عنه ليس في  
الصبر زكاة انما هو شئ دسره البحر ولفظ ابن عبيد انه قال ليس في الصبر خمس وعن جابر  
نحوه فهذا الاول بالاعتبار من قول من دونهما من ذكرنا من التابعين لان فخر البحر  
لا يد عليه فلا يكون الماخوذ منه غنمة فلا يكون فيه الخمس وفي المحيط قيل اللؤلؤ مطر الزهر  
يقع في الهدى فيصير لؤلؤا وقيل الصدق حيوان يخلق فيه اللؤلؤ ولا شئ في الماء ولا يؤخذ  
من الحيوان كظبي المسك واما الصبر فعند محمد حشيش في البحر يبتلعه الحوت فاذا استقر  
في جوفه لفظه لمرارة وقيل خشي دابة في البحر وقيل من زبد البحر فان الامواج اذا حملت لهاج  
بها الزبد فلا يزال بها الريح حتى يكت ما صفا فينهد عنبرافيقه في الماء الى الساحل  
ويذهب ما لا ينتفع به من الزبد **وجا ولا في فين وزج** وياقوت وكل حجر نفيس جلي في  
جبل او مفازة والحال انه ليس بكنز لانه من اجزاء الارض فلا شئ فيه كالمخ والنورة ولقوله  
عليه الصلاة والسلام لا زكاة في البحر رواه ابن عدي من طريقين ضعيفين **وكنز وهو**  
**مال موضوع في الارض فيه سمة الا سلام** اي علامته كلمة الشهادة ونحوها وهذه الجملة  
صفة كنز وهو مبتدأ خبره **كاللقة** وسياتي حكمها ان شاء الله تعالى وذلك لانه من  
وضع المسلمين ومال المسلم لا يغم فيجب تعريضها على ما عرف في موضعه **وما** اي وكنز  
**فيه سمة الكفر** كنش صنم او اسم ملك معروف بالكفر **خمس** اتفاقا على كل حال ذهبا كان  
او رصا او زبيبا كبيرا كان الواجد وضيقا حرا كان او عبدا مسلما كان او ذميا لان  
كل من سمي له فيها حق سهمها او رخصا ولقوله عليه الصلاة والسلام وفي الركاز الخمس  
والركاز يتناول الكنز لما فيه من معنى الركز وهو الابات اما مخلوقا وهو المعدن او موصوفا  
وهو الكنز على ما يفهم من المغرب وكثير من كتب اللغة **وباقية** وهو اربعة اجناس  
للاواجد مطلقا كما تقدم **ان لم تكن الارض** لانه من دفن الكفار وقد وقع اصله  
في ايدي الغافلين الا انهم هلكوا قبل تمام الا حراز منهم فصار المستخرج اولا محروا فكان

ع



احق به ووجب الخمس لان ابتداء اخذه كان جهادا وان لم يكن احراز هذا الحرب جهادا ولا اي  
وان كانت مملوكة فلا تختص اي المالك ولا الفتح ثم لورثته من بعده ان عرفوا لا تنتقل اليهم  
وقال ابو يوسف للواجد لان الاستحقاق بتمام الحيازة وهو من الواجد لان هذا المال لم يدخل  
تحت قسمة الضمان لعدم اللقائفة فبقى مباحا فيكون لمن سبقته يده اليه ولهما ان يدخل تحت  
سبقته اليه على الخصوص فقلت فاقا الباطن وان كانت على الظاهر وان لم يعرف المختص  
قال شمس الائمة انسرخسي يصرف الى اقصى مالك يعرف في الاسلام يعرف غيره اولورثته  
لقيامهم مقام صاحب الحطة في هذا البقعة وقال ابو اليسر بوضع في بيت المال ولو لم يعلم اهل  
الكنز جاهلوا واسلامي فظاهر المذهب يحمل جاهليا لانه الغالب والاصل وقيل يحمل اسلاميا  
في زماننا تقدم العهد اذا ظاهر انه لم يبق شئ مما وضعه اهل الحرب واما مع اختلاف دار  
الكفار مع دارهم المسلمين كالمشخص المستعمل في زماننا ففي بعض بلاد الاسلام فلا ينبغي  
ان يكون خلافا في جعله اسلاميا وركازا **الحرب معد** ناك ان اوكترا متاعا كان او  
غيره **كله مستان** وجده ولا خمس فيه لانه ليس بغنيمة لان الغنيمة ما اخذ على طريق  
القهر والجهر وهذا اخذ على طريق التلصص وان وجده اي المستان الركا في دار  
منها اي من دار الحرب رده على مالكها اي مالك تلك الدار مخرزا عن الغدر وان وجد  
اي المستان ركا **متاعهم** اي ما يمتنع به اهل الحرب من ثياب وغيرها في ارض اي من  
اراضي دار الحرب **لم تملك خمس** وباقية له اي الواجد قال للشارح ظاهر هذا ان المستان  
اذا وجد متاع اهل الحرب في ارضهم ركا اذا اخذ منه خمسة والباقي له والحال انه ليس كذلك  
لان ما يجده المستان ركا في ارض الحرب لا خمس فيه متاعا كان او غيره وعبرة الهداية  
متاع وجد ركا فانه هو للذي وجده وفيه الخمس معناه وجد في ارض مالكها لانه غنيمة  
بمنزلة الذهب والفضة انتهى وفي العناية اذا ذكر صاحب الهداية هذه المسئلة لبيان  
ان وجوب الخمس افرق فيه بين كون الركا من النقيدين او من غيرهما انتهى وعلى هذا  
فيكون تقرير كلام المهرات قوله وجد مبني للمفعول والفاعل وفاعله ضمير الواجد المستان  
وقوله في ارض لم تملك يعني من دار الاسلام ويكون هذا بيان لحكم الركا من الامتعة  
في دار الاسلام وقوله فيما سبق وكنت فيه سمة الكفر بيا فالحكم الركا من النقيدين فيها  
ومصرفا الخمس عندنا وهو قول مالك مصرفا لغنيمة لكونه متاعا لا مصرفا لزكاة كما قاله  
الشافعي بناء على ايجابه الزكاة في معدن النقد دون الخمس وفي غسل ارض عشرية  
قيد بالشرية لان الارض الخراجية لا شئ في غسلها اتفاقا وقال مالك والشافعي لا شئ  
في الغسل مطلقا لانه متولد من حيوان فاشبهه الابريس ولنا ما رواه احمد وابن ماجة  
والبيهقي عن سليمان بن موسى عن ابي سيدة المتي قال قلت يا رسول الله ان دخلت  
قالاد العشور قلت يا رسول الله اسمها ل غها ل قال البيهقي هذا صحيح ما روي في  
وجوب العشور فيه وهو منقطع لان سلمان لم يدرك احدا من اصحاب رسول الله

عليه وسلم

عليه وسلم وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب الى  
اهل اليمن ان يؤخذ من اهل العسل العشور وليس فيه علة الا عبد الله بن عمر قال بن جابر  
كان من خيار عبد الله الا انه كان يكذب ولا يعلم ويقلب الاخبار ولا يفهم وخاصته انه كان  
يغلط كثيرا وروى ابن ماجة حدثنا محمد بن يحيى عن نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن اشيا  
بن زيد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اخذ من العسل العشور وقال لثنا فقي خبرنا انس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن  
عن ابي ذباب الدوسي قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم واستعملت وقلت يا رسول الله  
اجعل لقومي ما اسلموا عليه ففعل واستعملني عليهم واستعملني ابو بكر بعد النبي صلى  
الله عليه وسلم واستعملني عمر بعد ابي بكر فلما قدم على قومه قال يا قوم ادوا زكاة العسل  
فانه لا خير في مال لا يودي زكوة قالوا كرتى قلت العشور فاخذت منهم العشور فاتيته  
به عمر فباعه وجعله في صدقات المسلمين وما في سنن ابي داود من حديث عمرو بن  
شعيب عن ابيه عن جده قال جاهل لا حد يقي متعانا ل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعشور نخل له وسالته ان يحكي له واديا يقال له سليه فجاه له ولا شك ان هذا القدر  
يقيد الوجوب فيه وان اخذ سعد لم يكن رايامته ولا تطوعا مته فانه قال ادوا زكاة  
العسل والزكاة اسم للواجب فيحل كونه سهمه من النبي صلى الله عليه وسلم وكونه  
رايامته وحمله على السماع اول بقربنة نفى الخيرية عن مال لا يودي زكوة ويدل عليه  
ايضا الحديث المرسل الذي لا شبهة في بقرته وفيه الامر منه صلى الله عليه وسلم  
بادا العشور والمرسل بانقراده حجة على ما اقتنا عليه الدليل وبتقدير ان لا يحج  
به بانقراده فيصدد طرق ضئيف ضئيفا بغير فسق الراوي يفيد حجة ان يغلب  
على الظن احادة كثير الغلط في خصوص هذا المتن وهنا كذلك وهو مرسل المذكور  
فثبتت الحجة اختيار امتهم ورجوعا والا فالزما وجبراهذا او يعتبر ابو يوسف في  
رواية نصاب العسل بعشر قرب كل قرية خمسون مثالا وروى الطبراني عن عمرو بن  
عن ابيه عن جده ان بنى سيادة بطن من قهر كانوا يودون الرسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن نخل كان لهم العشور من كل عشر قرب قرية وكان يحيى واديين لهم فلما  
كان عمر استعمل ما على هناك سفيان بن عبد الله السقي فابوا ان يودوا اليه شيئا  
قالوا انما كنا نؤديه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب سفيان العر فكتب اليه عمر  
انما الخ لاذ باب غيث يسوقه الله رزقا الى من يشاء فان ادوا اليك ما كانوا يودون الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم اوديتهم وروى لقاسم بن سلام عن عمرو بن  
شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ياخذ في زمانه  
من العسل من عشر قرب قرية من اوسطها وروى الترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال في العسل في كل عشرة ارف زق الا انه قال في اسناده مقال ورواه



الطبراني عن ابن عمر ايضا ولفظه قال في العسل العشر في كل عشر قرب قربة وليس فيما دون ذلك شي ولا يخفى ان الاحاديث السابقة كلها لم تدل على نصاب الاخير وهو نفاذ تفرد به **ابو جيل** اي وفي عسل جبل وقال ابو يوسف لا شيء في العسل الجبل لانعدام السبب وهو الارض النامية واجيب بان المقصود الخارج وهو موجود **وغيره** عطف على عسل والضمير للجبل **وما خرج من الارض العشر** ولو كانت وقفا او لصبي او لجنون **وان قل** متصل بكل واحد من العسل والتمر وما خرج من الارض **عشر** هذا مبتدأ وفي عسل ارض خبره **ان سقاها سبيح** وهو الماء الجاري على الارض **او مطر** وقال ابو يوسف ومحمد لا يجب العشر فيما لا يبقى وقدر البقايسة من غير معالجة كثيرة ولا فيما دون خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الخضراوات وهي البقول فقال عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وروى بالفاظ متعددة عن عدة من الصحابة منهم علي ومصاد وطليحة بن عبيد الله وانس بن مالك ومحمد بن عبد الله بن جحش وعائشة باسناد مضطعة ومرسلة قال لبيد في هذه الاحاديث يشهد بعضها بعضا ومصها قول بعض الصحابة ثم اخرج عن عمر انه قال ليس في الخضراوات صدقة ولا ان العسل يحزم باستحالة الضلوع على جملة الاسانيد كيف وفيها مرسلة صحيحة رواه الدارقطني عن موسى بن طلحة بن عبيد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يؤخذ من الخضراوات صدقة وهو حجة عندنا وعند الجمهور واما قول الترمذي ليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شي فانما هو باعتبار كل فرد فرد فلا ينبغي صحة الحديث بجملة التواتر المصنوي فينبغي حمله على صدقة ياخذها العاشر ويروي ابو حنيفة ولما في الصحيحين عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وفي لفظ مسلم ليس في حب ولا ترصد حتى يبلغ خمسة اوسق وفي رواية ولا ثمر بالثلثة وفي لفظ لابي داود ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وروى احمد وابن ماجه عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الوسق ستون صاعا ولنا عموم قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجناكم من الارض وما روى البخاري واصحاب السنن حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون او كان عشر يا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر والعشر بالعين والثلثة المفتوحين وبالراقال الخطا هو الذي يشرب بعروقه من غير سقي والمراد بالنضح هنا السواقي لما في رواية البخاري وفيها سقى بالسانية ورواه ابوداود بلفظ فيما سقت السماء والانهار والعيون او كان بطلا العشر وفيما سقى في السواقي والنضح نصف العشر ورواه مسلم بلفظ فيما سقت السماء والقيم العشر وفيما سقى بالسواني نصف العشر وفي نسخة فيما سقت الانهار والقيم ومن الاثر قول عمر بن عبد العزيز فيما انبتت الارض من قليل وكثير

العشر ونحوه عن مجاهد وابراهيم النخعي وزاد ابراهيم حتى في كل عشرة دستجات دستجة هذا وحديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة محمول على زكاة التجارة وقيمة الوسق كانت يومئذ ربعين درهما ولذا لم يقل انس فيما دون خمسة اوسق عشر ثم وقت وجوب العشر حين ظهور الفرة عند ابي حنيفة وحين الادراك عند ابي يوسف وحين الحصول في الحطرة عند محمد ونثره الخلاف تظهر في وجوب الضمان بالانلاق وبمسح الجباب العشر اولصفة اكثر المدة في السقي **يسبح** اوالة لان الاقل تابع للاكثر ومغلوب فلو سقى نصفه باله ونصفه بغيرها قيل يجب ثلاثة ارباع العشر **الا في نحو حطب** هذا استثناء من قوله وما خرج من الارض والمعنون نحو الحطب مما لا يقصد به استغلال الارض غالبا وفيه وذلك كالعصب الفارسي والعشب وكالحب الذي لا يصلح للزراعة مثل زرع البطيخ والقثا والكتين والصف والصف والقمح والقطران مما يخرج من الشجر والتخيل وليس بثمر ولو اشغل ارضه بشي من ذلك وجب فيه العشر **ونصف عشر** ان سقى بغير باي دلو عظيم **او دالية** او دولا ب تدبره البقر وقال ابو يوسف ومحمد لا بد ان يكون المسقى بغرب او دالية مما يبقى ستة اوسق او يكون خمسة اوسق كما تقدم **بلد رفعه** مون الزرع يعني لا يحسب رب المال جرة العمال والبقر ونفقته وكري النهر وغير ذلك مما يحتاج اليه في الزرع فيرفعها ثم يخرج من الباقي العشر ونصفه لا طلاق ما تلون من الالية وعموم ما روي من الحديث لانه عليه الصلاة والسلام حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المون فلا مصفر لرفعها وفي الخلاصة لوجعل السلطان العشر لصاحب الارض لا يجوز ولو جعل الخراج له جاز عند ابي يوسف وعليه الفتوى اذا كان من اول الخراج وقال محمد لا يجوز **وما السماء والصين والبيوت عشر** لان هذه المياه تدخل تحت ولاية احد وفي الكافي انما يكون ما للصين والبيوت عشر يا اذا كانت ارض عشرية فان كانتا في ارض خراجية فهما خراجيان **وما انهار حفرها** الحج اي ملوك الجاهلية قبل ظهور الاسلام مثل يزدجر ومرووق **خراجي** وكذا **الانهار الاربعه** وهي جيحون نهر ترمذ وسيحون نهر الترك وهو نهر جند ودجله نهر بغداد والفرات نهر الكوفة **عند ابي يوسف خراجية لا عند محمد** لانها لا تدخل تحت يد فصارت كالبحار ولابي يوسف انها تدخل عليها القناطر من السفن وهو يد عليها **ارض العرب** قال ابو عبيدة وهي ما بين حقر الى موسى الى أقصى اليمن في الطول وما بين ارض بين بن اي منقطع السماء في الارض وهي نهامة والحجاز ومكة واليمن والطائف والعمان والبحرين وفي البخاري قال يعقوب بن محمد سالت المصيرة بن عبد الرحمن عن جزيرة العرب فقال مكة والمدية ونهامة واليمن وفي شرح الواقي هو ارض الحجاز ونهامة واليمن ومكة والطائف والبيوت **وما اسلم الله** واقربا يدبهم **اوفتح عنوة** اي قهر **اقسم بين جيتنا والبصرة** **عشر** ية اما ارض العرب فلا في الخراج بمنزلة التي فلا تثبت في ارض العرب كالا تثبت



الجري في قراهم لان العرب لا يقبل منهم الا الا سلام وفي المحيط وكان القياس في ارض مكة ان تكون  
 خراجية لانها كانت عنوة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوظف عليها واما ما اسلم  
 اهله او فتح عنوة فلان الحاجة فيها الى ابد التوظيف على المسلم والعشر اليق به لما فيه من  
 معنى الصداة ولهذا يفتترط فيه النية ويصرف مصارف الصدقات واما البصرة فلان  
 القياس فيها ان تكون خراجية كما في ارض العراق الا ان الصحابة وضوا عليها العشر ذكر  
 ذلك ابو عمرو بن عبد البر وغيره **والسواد** اي سواد العرب وسمي بذلك لخضرة اشجاره  
 وكثرة زرعته وهو مملوك عند نالهله وعند الشافعي هو وقف على المسلمين واهله  
 مستاجر ونه وحده طول ما بين العذيب الى عقبة حلوان اسم بلدة تعرضا من العلت  
 وهي ارض موقوفة على العلوية وقيل من التعلبية الى عبادان وهي حصن صغير على  
 شاطئ البحر **وما فتح عنوة** وقرأه الله عليه **او صالحهم خراجية** لان الحاجة الى ابتداء التوظيف  
 على الكافر والخراج اليق به من العشر ولما روى ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال  
 عن ابراهيم التيمي قال لما افتتح المسلمون السواد قالوا العراقتهم بيننا فاني وقال ما من  
 جابعدكم من المسلمين قال فاقوا اهل السواد في ارضهم وضرب على رؤسهم الجزية وعلى  
 ارضهم الخراج والشام خراجية وكذا مصر كما روى ابن سبيد في الطبقات في ترجمة عمرو  
 بن العاص على مشيخة من اهل مصر اي مشايخ منهم ان عمرو بن العاص افتتح مصر عنوة  
 واستباح ما فيها وعزل منه غنائم المسلمين ثم صالحهم بعد ذلك على الجزية في قراهم  
 ووضع الخراج على اراضيهم **وموات احيا يصير لقرية** فان كان الى الخراجية اقرب  
 فهو خراجي وان كان الى العشرية اقرب فهو عشري وهذا عند ابي يوسف لان ما قرب  
 من الثمن له حكمه كفتا الدار له حكمها وقال محمد ان احوال موات يبرحفت اربعين  
 استخرجت او بالانهار التي جرفها البحر فخر اجية وهذا في حق المسلم واما الكافر فيجب  
 عليه الخراج مطلقا وعند ناله عشر في خارج ارض الخراج كما لا خارج في خارج ارض العشر  
 ولوجه مالك والشافعي لانها جنسان مختلفان فان الخراج دراهم والعشر بعض  
 الخراج والسبب ايضا فتمت فسيب الخراج ارض النامية ولذا يجب بدون وجود  
 الخراج وسبب العشر الخراج فانه لا وجوب حيث لا خارج فاذا اختلف لم يتافيا  
 ولما رواه ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع على مسلم عشر وخارج في ارض ولا يجمع  
 الصحابة اذ قد فتح السواد ولم ينقل عنهم جمعها على ملك **والخراج اما خراج**  
**مفاسمة** بان يضع الامام على ارض جزا شيئا من الخراج منها كما يوضع ربحا و  
**نحوه ونصف الخراج غاية الطاقة** لان الانصاف عين الانصاف وقد عامل النبي  
 صلى الله عليه وسلم اهل خيبر على نصف ما يخرج منها واما موظف كما وضع عمر  
 رضي الله عنه على السواد لكل جريب يبلغه الماصع من براوشصير ودرهم

اي مع كل منهما فقول مصاع مبتدا خبره لكل والحجة في محل نصب على انه مفعول وضع  
 وفي بعض النسخ صاعا بالنصب ولا وجه له مع رفع درهم والجريب سنتون ذراعا  
 في سنتين ذراعا بذراع الملك كسرى وهو يريد على ذراع العامة بقبضة كذا في المحيط  
 والصاع القفيز الهاشي وهو اربعة امنا والمنا مائتان وستون درهما وقال المص  
 في كتب الفقه ذراع الكرياس سبع قبضات واصبع قايوم وعند الحساب الذراع اربع  
 وعشرون اصبع او اصبع ستة شعيرات مضومة بطون بعضها لبعض **والجريب**  
**الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم والنخل متصلة** بان لا يكون قطعة من الارض  
 خالية منه **ضصفه** اي ضعف جريب الرطبة وهو عشرة دراهم هكذا ذكر توظيف عمر في  
 كتب الفقه وروى ابن ابي شيبة عن قتادة عن ابي مجلز قال بعث عمر عثمان بن حنيف  
 على مساحة الارض فوضع عثمان على الجريب من الكرم عشرة دراهم وعلى جريب النخل  
 ثمانية دراهم وعلى جريب القصب ستة دراهم يعني الرطبة وعلى جريبا لبر اربعة  
 دراهم وعلى جريب الشعير درهمين انتهى وفي المحيط وان كانت الاشجار متفرقة فلا  
 شئ فيها الا انها تابعة للارض بدليل انها تدخل في البيع من غير ذكر فوظيفة الارض  
 ووظيفة الاشجار **ولما سواه** نحو الزعفران **ما تطيقه** الارض بان ينظر ما تبلغ غلتها  
 فان بلغت قدر غلة المزارعة يؤخذ منها خراج الزرع وغلة الرطبة فخراج الرطبة  
 ولولم تظق الارض ما وطف عليها نفصه الامام ولو اطاقته الزيادة ففي المحيط اجصوا  
 على انه لا يجوز الزيادة على وظيفة الارض التي وضعا عمر كسواد العراق ولا على  
 امام اخر في ارض مثل ما وطفه عمر ويجوز في غيرهما عند محمد وهو رواية عن ابي يوسف  
 ولا يجوز عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة **ولا خراج لو اتقطع الماعن**  
**ارضه او غلب عليها** وكذا الرمنصة انسان من زرعها ابتداء ولربق من السنة  
 ما يمكن ان يزرع الارض فيه لان الثمن من الزراعة في كل الحول شرط الخراج **او اصاب**  
**الزرع افة** لان الاصل في الواجب هو الخراج فاذا وجد تعلق به وسقط خلفه وهو  
 الثمن واذا تعلق به سقط بهلاكه كالعشر يؤخذ اذا اسلم الخراج وسقط اذا هلك  
**ويجب الخراج ان عطلها مالكها** لان التقصير من جهته **ويبقى الخراج ان اسلم المالك**  
**او شرها** اي لا ارض الخراجية **مسلم** لان الخراج فيه معنى المونة ومعنى الصقوبة فاعبر  
 مونة حالة البقا فبقى على المسلم وعقوبة حالة الابتداء فلم يبتداه المسلم ولما روى البيهقي  
 من حديث طارق بن شهاب قال اسلمت امرأة من اهل نهر الملك كسرى فكتب عمر بن  
 الخطاب بان اخذت ارضها وادت ما على ارضها فخلوا بينها وبين ارضها ولا فخلوا بين  
 المسلمين وبين اراضيهم وروى ايضا ان فرقد السلمي قال لعمر بن الخطاب اني اشترت  
 ارضا من ارض السواد فقال عمر انت فيها مثل صاحبها قال صاحب الهداية وليس على  
 الجوسي في داره شئ لان عمر جعل المساكن عفوا فغير معرف عند المحدثين ولما روى



ابو عبيدة تعليقا ان عمر جعل الخراج على الارضين التي تغل من ذوات الحب والثمار  
والتي تصلح للغلة من العاصم والغامر وعطل من ذلك المساكن والدور التي هي منازلهم  
ولم يجعل عليهم فيها شي وان **اشترى الكافر** الذي غير التقلبي **عشر** به **مسلم وضع**  
**الخراج** عندي حيفة لانه اليق بحال الكافر اذا العشر مشقلا على مصنى الصبادة والكافر  
ليس باهل لها فاذا اخذ العشر عن مصناها لم يكن عشر واخذ الارض عن الواجب متنع  
فتعين الخراج ووضع العشر مضاعفا عند ابي يوسف لان تضعيف ما يؤخذ من  
المسلم على الذي ثابت في الشرع كما اذا مر على العاشر فسلم ان ما يؤخذ من المسلم اذا اخذ  
من الذي يضعف عليه ويصرف مصارف الخراج اعتبارا بالتقلبي ووضع العشر عند محمد  
لان المونة عند لا تغير قيدنا بصير التقلبي لان التقلبي يؤخذ منه العشر مضاعفا  
عند محمد ولا يؤخذ خراج اخر او عشر او زكاة اخذه بغاة وهم قوم من المسلمين خرجوا  
عن طاعة الامام العادل بحيث يستحلون قتل العادل وما له بتاويل القران ودانوا ذلك  
وقالوا من اذنب صغيرة او كبيرة فقد كفر وحل قتله الا ان يتوب وتسلوا بظاهر قوله  
تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له ثار جهنم خالدين فيها فاذا اظهر هؤلاء على بلادهم  
اهل العدل فاخذوا الخراج وصدقة السوايم ثم ظهر عليهم الامام لا يأخذ منهم شيئا  
ثانيا لا نهم بحكمهم والجباية بالحماية واقتوا بان يعيدوا الزكاة دون الخراج وهو اختيار  
ابي بكر الا عشر لا نهم مصارف الخراج لكونهم مقاتلة حتى اذا اظهر عدو ذبوا عن دار الاسلام  
واما الصدقات فصرفها الفقراء وهم لا يصرفونها اليهم وقيل اذا انوى بالدفع التصديق  
عليهم يستقط وهو الحكى عن الفقيه ابي جعفر وكذا الدفع الى كل جابر لا نهم بما عليهم  
من التبعات فقرروا الا فتا بالعادة احوط بنا علوان علم من ياخذ لما ياخذ بشرط وهذا  
يقضى التقصيم في الاعادة للاموال الباطنة والظاهرة سوى الخراج وقد بينى على ذلك  
لاعلى ان المقصود من شرعية الزكاة سد حاجة المحتاج وذلك يفوت بالدفع الى هوا  
وقال الحاکم الشهيد هذا يعنى السقوط في صدقات الاموال الظاهرة واما اذا صادره  
ظالم فنوى عند الدفع اداء الزكاة اليه فعلى قول طائفة يجوز والصحيح انه لا يجوز لانه  
ليس للطالب ولاية اخذ زكاة الاموال الباطنة **فصل في مصرف الزكاة** والاصل فيه  
قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولفة قلوبهم وفي الرقاب  
والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فذكر تعالى ثمانية اصناف وقد سقط منها  
المولفة قلوبهم لاروى ابن ابي شيبة عن عامر الشعبي انه قال انما كانت المولفة على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابو بكر انقطعت قال الشيخ عبد العزيز  
سقوطهم تقرير لما كان زمن النبي صلى الله عليه وسلم من حيث المصنى لان الدفع اليهم  
في ذلك الوقت كان لا عزاء الاسلام لفترة اهل الكفر والاعزاز بعد ذلك في عدم الدفع  
لكثرة اهل الاسلام انتهى وتردد في سقوطهم مالكا والشافعي والصحيح بقا حكمهم ان اتيهم

وهم كانوا ثلاثة اقسام قسم كفار كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم ليتا لهم على الاسلام  
وقسم كان يعطيهم ليدفع شرهم وقسم اسلموا وفيهم ضعف في الاسلام فكان يتا لهم  
ليشتوا الا يقال كيف يجوز صرف الصدقة الى الكفار لانا نقول باعطاء النبي صلى الله عليه وسلم  
اياهم علم انهم كانوا مخصوصين في زمنه صلى الله عليه وسلم من قوله عليه الصلاة والسلام  
لمعاذ خذها من اعدائهم ورد لها في فقرائهم ثم روى الطبراني في تفسيره في قوله تعالى  
انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية بانسناده عن يحيى بن كثير انه قال المولفة من بني  
امية ابو سفيان بن حرب ومن بني مخزوم الحارث بن هشام وعبد الرحمن بن يربوع  
ومن بني حمص صفوان بن امية ومن بني عامر بن لوي سهيل بن عمرو وحويط بن عبد الغر  
ومن بني اسد عبد العزى وحكيم بن حزام ومن بني هاشم ابو سفيان بن الحارث بن  
هشام ابن عبد المطلب ومن قزارة عبيدة بن حصين ومن بني قيس الاقرع بن حابس  
ومن بني نضر مالك بن عوف ومن بني سليم الصباس بن مرداك ومن ثقيف العلاء بن  
حارثة اعطى النبي صلى الله عليه وسلم كل رجل منهم مائة ناقة الا عبد الرحمن بن يربوع  
وخويط بن عبد العزى فانه اعطى كل رجل منهم خمسين واسند ايضا قال عمر بن الخطاب  
حين جاءه عبيدة بن حصين الحق من ربه فاشا فليوم ومن شافليكم يعني ليس  
اليوم مولفة وقيل جار عبيدة والاقرع الى ابي بكر بطليان ايضا فكتب لهما الخطم بعمر ففرقه  
وقال هذا شي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيكموه ليتا لكم به على الاسلام  
والان قد اعز الله الاسلام واغنى عنكم فان ثبتتم على الاسلام والافيننا وبينكم السيف  
فوجهوا الى ابي بكر رضوا الله تعالى عنه فقالوا الخليفة افتام عمر فقال هو ان شاء  
واقفه ولم ينكر احد من الصحابة ذلك مع ما يتبادر منه من كونه سببا لثارة  
النايرة وارتداد بعض المسلمين فلولا اتفاق عقايدهم على حقيقته وان مفسدة  
مخالفة اكثر من المفسدة المتوقعة لبادروا الى نكارة ثم اختلف كلام القوم في وجه  
سقوطهم بعد النبي صلى الله عليه وسلم مع ثبوته بالكتاب الى حين وفاته عليه الصلاة  
والسلام فذهب منهم من قال هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علمته كانهما  
وليس بالصحيح من المذهب ومنهم من قال هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علمته كانهما  
صوم رمضان بانتهائه واعتراض بان الحكم في البقاء يحتاج الى علمته كما في الرق والرمل  
والاضطباع في الطواف والجواب ان الشارع حكم ببقائه ثم بعد زوال السبب لحق  
العبد في الرق والذل بقائه في ضمنه والحكمة في الاخرين ولا ذل فيها ولم يحكم بهما بقا  
بعد زوال السبب فلما اعطوا منها بعده لزم ذل الاسلام وانه لا يجوز فكان من قبيل  
انتهاء الشيء بانتهائه فلا جرم اجمعت الصحابة على قطعه اذا نسخ بعده عليه الصلاة  
والسلام **مصرف الزكاة** وكذا العشر وما اخذ العاشر من تجار المسلمين **الفقير اي**  
من له ما دون النصاب وفي الهداية وغيرها الفقير من له ادى شي وكان المصراخذ



ما يفسر به الفقير من قولهم يجوز دفع الزكاة الى من يملك دون النصاب وقد صرح به في الخلاصة  
وايضاً ما في الهداية وغيرهما من محتاج الى هذا التبيين وفي مصناه من قوله قدر نصاب  
غير تام وهو مستغرق في الحاجة وفي المحيط لا يحل للفقير ان يأخذ من مال غني لا يركي بغير  
علمه فان اخذ كان للفقير ان يسترد ان كان قائماً ويضمن ان كان هالكا لان الحق ليس  
لهذا الفقير بصينه ولو كان الفقير مكتسباً قوياً يحل له الصدقة ولا يحل له السؤال **المسكين**  
**اي من لا شيء له فيكون اسود كلاً من الفقير وهو قول عامة السلف وعن ابي حنيفة**  
**وهو قول الشافعي ان الفقير اسود كلاً من المسكين لقوله تعالى اما السفينة فكانت**  
**لمساكين ووجه الاول قوله تعالى فاطعام ستين مسكيناً فانه لا فاقة اسود من الخا**  
**الى الاطعام ويؤيده قوله تعالى او مسكيناً ذامترة وذكر المساكين في الآية الاولى**  
**ان يكون للترحم او يقال لام المساكين للاختصاص بالملك فانها السفينة كانت للعمل**  
**وهم كانوا خدماً السفينة وقيل انها كانت عارية عندهم ثم عن ابي يوسف انها مستغف**  
**واحد اذ يصبر عن كل بالآخر وقال ابو حنيفة صنفان وهو الصحيح كما قال في الخلاصة**  
**لان عطاء احداهما على الاخر يقتضي المضاربة بينهما فلو قال قلت مالي لفلان وللفقير**  
**والمساكين على قول ابي يوسف لفلان نصفه وعلى قول ابي حنيفة ثلثه وعامل الصدقة**  
**وهو من بيئته الامام لمجانيها فيصطلي بقدر علمه اي ما يكتفيه واعوانه ذهاباً واياباً**  
**انه فرغ نفسه لعمل من امور المسلمين فليستحق الكفاية كالمقاتلة والقضاة وليس**  
**ما يآخذ اجرة ٧ نهاله تكون الاعلى على معلوم ومدة مصينة ولا صدقة لانه ياخذ وان**  
**كان غنياً ويحل به العمالة بالاجماع لكن فيه شبهة الصدقة فلم يجز اخذها للعامل**  
**الهاشمي صيانة لقراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اوساخ الناس وهذا**  
**عندنا خلافاً للشافعي وفي شرح الكفر لو استغفرت كفاية العامل الزكاة لا يزاد على**  
**نصفها لان الانصاف غاية الانصاف ولو جعلت الزكاة الى الامام لم يستحق هو شيئاً**  
**اذا كان غنياً والمكاتب فيصان في فك رقبته غنياً كان مولاه او فقيراً بشرط ان**  
**لا يكون المكاتب مكاتب المزي ولا مكاتب الهاشمي لما روى الطبراني في تفسيره عن**  
**الحسن البصري والزهرى وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم انهم قالوا في الرقاب هم**  
**للكاتبون لان العتق لا بد منه في الزكاة ولا يتصور من القن وقال مالك يبتاع رقبته**  
**فيصنع فيكون الولاء على مذهبه لجماعة المسلمين دون المقت ومديون لا يملك**  
**نصاب فاضل عن دينه او يملكه ولكنه عند الناس ولا يمكن من اخذه منهم كامر**  
**في مال الضمار وتوضيحه ان مقدار الدين من ماله مستحق لاجته الاصلية فجعل كالمعدوم**  
**وما واز ذلك لا يبلغ ما يتي درهم فلا يؤثر في حرمان الصدقة وقال الشافعي الضارم ايضا**  
**من تحمل غرامة لا صلاح ذات البين واطفا العداوة بين القبيلتين وفي سبيل الله**  
**منقطع الغزاة اي فقيرهم المنقطع بهم عند ابي يوسف لانه المفهوم من اطلاق هذا اللفظ**

فيصرف اليه لا غير ويؤيده ما في البخاري الفعلية الصلاة والسلام قال ان خالداً اختلس ادرعي  
في سبيل الله ولا شك ان الدرع للزكاة **ومنفذ الحاج عند محمد يعني كذلك لانه في**  
**معناه وكانه اراد بالحاج ما يعمر الحج الاكبر والا صغر وهو العمرة لما روى ابو داود في سننه**  
**عن ام مفضل قالت يا رسول الله اني علي حجة ولا ي مفضل بكراً قال ابو مفضل جعلته في سبيل**  
**الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطها فلتي عليه فانه في سبيل الله فاعطاها**  
**البكر وما في البخاري عن ابي لاش الخزاعي انه قال حملنا النبي صلى الله عليه وسلم على ابي الصد**  
**للحج وروى الحاكم في المستدرک من طريق احمد بن حنبل وقال صحيح على شرط مسلم عن ابي**  
**بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام قال ارسل مروان الام مفضل يسألها عن هذا**  
**الحديث فحدثت ان زوجها جعل بكراً في سبيل الله وانها اودت العمرة فسالت زوجها**  
**البكر فاني عليها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فامر ان يعطيها فقال**  
**ان الحج والعمرة لمن في سبيل الله تعالى وفي البخاري عن ابن عباس انه قال يعتق الرجل**  
**من زكاة ماله ويعطي في الحج والشاهد في الفقرة الثانية اما الاولى فليس بالمذهب وكانه**  
**مختار ابن عباس وقد منع علماً وناوال شافعي بشرائه بالزكاة ليعتق لاجلها لان**  
**الاعتناق اسقاط لا عليك ولا بد منه فيها وجوز ماله لا طلاق الرقاب قلنا المراد بالمساكين**  
**على ابدال الكتابة لما قد مناه هذا ولا يدفع الزكاة الى اغنياء الغزاة والحاج كما يفهم من قيد**  
**الانقطاع وجوز مالك والشافعي دفعها الى اغنياء الغزاة لما في سنن ابي داود وابن**  
**ماجة عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة**  
**لغني الا الخمسة العامل عليها ورجل اشتراها بجاهه او غارم او غاز في سبيل الله او مسكين**  
**تصدق بها عليه فاهلها الضني ولنا ما في ابي داود والترمذي من حديث بن عمرو**  
**بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى**  
**رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه الا ان الاستثنائي الحديث الاول**  
**ينع من الاصحاح لعموم الثاني لاستلزامه التعارض بينهما وهو خلافاً لاصل كما عرف**  
**في محله وابن السبيل اي من له مال لا معه بان كان ماله في بلد اخرى وفي مصناه من**  
**يكون في البلد الذي هو فيه ولكنه غائب عن ماله لان الحاجة هي المستبصرة وقد وجد**  
**لكونه فقيراً اذا وان كان غنياً ظاهراً فبما اخذ من الصدقة بقدر حاجته ولا يجوز له ان**  
**ياخذ اكثر منها والاولى ان يستقرض ان قدر ولا يلزمه ذلك لا حقال عجزه عن الاداء او فضل**  
**في يده شيء من الصدقة عند قدرته على ماله لا يلزمه ان يتصدق به كالفقير اذا استغنى**  
**والمكاتب اذا عجز لا ينها وقفت في مصرفها عند اخذ فيصرف الى الكل اي كل الانصاف**  
**المذكورة او البعض ولو كان شخصاً واحداً منهم روى ذلك الطبراني في تفسيره عن**  
**ابن عباس وعمر وحذيفة وسعيد بن جبير وعطاء بن ابي رباح وابراهيم النخعي وابي**  
**العالية وميمون بن مهران فلفظ ابن عباس في اي صنف وضعت اجزاك ولفظ عمر**



ايما صنف اعطيته من هذا اجزاءك ولفظ حذيفة ان اوضحته في صنف واحد جزاك  
قبل ولم يرد عن غيرهم ما يخالفهم قول ولا فعلا ولم يرد عن غيرهم من الصحابة خلاف ذلك  
فيكون اجماعا وهو قول مالك واحمد ولقولهم صلى الله عليه وسلم لمعاذ فاعلمهم ان الله افتر  
عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنيائهم فتد في فقرائهم ولا نه صلى الله عليه وسلم  
امر لسلمة بن خضر البياضي بصدقة قومه لما روى القاسم بن سلام ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اتاه قال بعد ذلك فجعله في صنف واحد وهم للولفة قلوبهم الاقرع بن حابس وعبيدة  
ابن حصين وعلقمة بن علاية وزيد بن الخيل قسم فيهم ذبيبة بعث بهما معاذ من  
اليمن ولما يؤخذ من اهل اليمن الصدقة ثم اتاه ما لا اخر فجعله في صنف واحد وهم الغارث  
فقال لقيصة بن الحارث حين اتاه وقد تحمل جمالة يا قبيصة اقر حتى تاتيها الصدقة فامر  
لك بها واوجب الشافعي ان يقسم على ثلاثة من كل صنف منهم لان الاضافة بحرف اللام  
ان لا توجب حقيقة الملك فلا اقل من ان توجب الاستحقاق ولهذا الواو صي ثلث ماله  
له ولا الاصناف لم يجر حرمان بعضهم وقد ذكر كل صنف بلفظ الجمع فوجب ان يصرف  
الى ثلاثة من كل صنف وان كان محلي باللام لان الجنس هنا لا يمكن فيه الاستغراق فتبقى  
الجمعية على حالها ولنا ان حقيقة اللام لا اختصاصا بل هو المصنوع الكل الثابت في ضمن  
الخصوصيات من الملك والاستحقاق وقد يكون مجردا في اصل التركيب اضافة الصدقات  
العام الشامل لكل صدقة متصدق الى الاصناف العام كل منها الشامل لكل فرد فرد بصني  
انهم اجمعين اخص بها كلها وهذا لا يقتضون ان يكون كل صدقة منقسمة على افراد  
كل صنف بل يقتضون الصدقات كلها للجميع اعم من ان تكون كل صدقة صدقة  
لكل فرد فرد ان امكن او كل صدقة جزئية لطائفة او لواحد ومما يدل على صحة ما قلنا  
الا حديث النبي قد منّا عليك لان الايتان في قوله تعالى واتوا الزكاة يقتضي التملك فلو  
بنى مسجدا او قطرة او سقاية او ايج انسانا او كف ميتا لا يجز به لا نهدام التملك وفي  
الحائفة لو اطمع بينهما وكساه من زكوةه بالتسليم اليه جاز ان كان مراهقا او يصفى البعض  
وان كان صغيرا يجوز كماله ووضعها على دكان فاخذها فقير وفي المحيط ولو قضى  
دين حي بامره جاز ويكون القابض كالوكيل بالقبض عنه **ولا من بينهما ولا** اي لا يصرف  
الزكي زكوة الى من بينه وبينه موالدة فلا يصرف الى اصل من اصوله وان علا ذكرنا  
كان كالأب والجدة وانتى كالأم والمجدة **ولا** الى فرع من فروعه وهم الابن والبنت والاولاد  
وان سفل ذكرنا كان وانتى لان النافع في الاملاك بينهما متصلة عادة باعتبار الجزئية  
والبعضية ولهذا لا تقبل الشهادة فيما بينهما فلا يتحقق التملك على المالك **او زوجية**  
فلا يدفع الرجل زكوة الى امراته باتفاق ولا تدفع المرأة زكاتها الى زوجها عند اي حيفة  
لا شتر اك بينهما في النافع عادة وقال ابو يوسف ومحمد يدفع لما روى الجماعة الا بابا  
داود عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

يا معشر النساء تصدقن ولو من حليلكن قالت فرجعت الى عبد الله فقلت انك رجل حقيقت  
ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدامنا بالصدقة فاته فاساله فان كان  
يجزي عني والاصرفتها الى غيركم قالت فقال لي عبد الله بل انيه انت فقالت انطلقت  
فاذا امرأة من الانصار يباب رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجتها حاجتي قالت  
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتى عليه المهابة قالت فخرج علينا بلا اقلنا  
له اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأتين يال باب فسالته انك تجزي الصدقة  
عنهما عليا وزوجهما وعلي ايتام في حجرهما او لا تجزي من نحن قالت قد دخل بلول فسال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال من هما قال امرأة من الانصار وزينب قال امرأة عبد الله  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما اجران اجر القرابة واجر الصدقة واجيب  
عنه بانها كانت صدقة تطوع قلنا الحديث محمول على التطوع بدليل ما رواه البراء في  
مسنده عن ابي سعيد قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في اضي او فطر ثم انصرف  
فوعظ الناس وامرهم بالصدقة ثم مر على النساء فقال لهن تصدقن فلما انصرف وصار  
الى منزله جات زينب امرأة عبد الله بن مسعود فاستاذنت عليه فاذن لها فقالت  
يا بني الله انك اليوم امرتنا بالصدقة وعندي حلي لي فاردت ان اتصدق به فزعمت ان  
مسعود انه هو وولده احق من تصدق به عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صدق ابن مسعود زوجك وولدك احق من تصدق به عليهم وما رواه الطحاوي كانها  
قالت لو رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى امرأة ذات صنعة ابيع منها وليس لزوجي  
ولا ولدي شي فتشغلوني فلا اتصدق فهل لي فيهم اجر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لك في ذلك اجران اجر الصدقة واجر الصلة ومعلوم ان الصدقة الواجبة لا تدفع الى الولد  
باتفاق **ولا الى مملوكه** اي مملوك نفسه سوا كان قنا او مديرا او مملوكا لان كسبهم  
للسيد او مكاتبه لان السيد حقا في كسبه فلا يتم التملك **ولا الى عبد اعتق بعضه**  
وهذا عند ابي حنيفة لان عنده معتق البعض تجب عليه السعاية في البعض الذي لم  
يعتق فلا يدفع مولا الزكاة اليه كما لا يدفعها الى مكاتبه واما عندهما اذا اعتق بعض  
عبد عتق جميعه في دفع مولا الزكاة اليه لانه حينئذ ليس بمملوك **ولا الى غني**  
لما رواه ابو داود والنسائي والترمذي وحسنه عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تخل لعتي ولا لذي مرة سوى او صحيح البدن والمرة بكسر  
الميم وتشديد اللام القوة ومنه قوله تعالى ذمرة وفي المحيط ان الضيق ثلاثة انواع  
غنى يوجب الزكاة وهو مال نصاب حولي تام وغنى يحرم الصدقة اي اخذها وتو  
صدقة الفطر والا ضحية وهو مال ما يبلغ قيمة نصاب من الاموال الفاضلة عن حاجته  
الاصلية وغنى يحرم السؤال دون الصدقة وهو ان يكون له قوت يومه وما يستوعده  
انتهى وكذا من قدر على تحصيل قوت يومه بكسبه وهو المراد بقوله ذي مرة سوى



والاصل انه يحرم سؤال من له قوت يومه وله ما يقيه من حره وبرده لقوله صلى الله عليه وسلم  
ما يزال لرجل يسأل الناس حتى يأتي القيامة ليس في وجهه منعة لم يتفق عليه وقوله عليه  
الصلاة والسلام من سأل الناس وله ما يرضيه جاز يوم القيمة ومسألته في وجهه او خدوش  
او كدوح قيل يا رسول الله وما يرضيه قال خمسون درهما او قيمتها من الذهب رواه احمد السنن  
وفي رواية وما الغني الذي لا ينبغي معه المسالة قال قدر ما يغديه ويعشيه وفي رواية ان يكون له  
شبع يوم ليلة واما اخذه من غير مسالة فلا يحرم لقول عمر رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يعطيني العطايا فقال اعطه افقر اليه مني فقال خذ فقل لو تصدق به فجاك من هذا المال  
وانت غير مسرف ولا سار فخذ مما لا فلا تنبصه نفسك متفق عليه وقيل لا تحل الزكاة لصاحب  
لما تقدم والله اعلم **ولا الـملوك** اي ملوك الضمى لان كسبه لمواه ويستثنى من ذلك المكاتب  
على ما قدمنا وفي الذخيرة لو كان عبد الضمى زنا لا يجد شيئا ولم يكن في عيال لمواه او كانت  
غايبا لمواه يجوز الدفع اليه **ولا الى طفله** اي طفل الضمى سواء كان ذكرا وانثى في عيال الاباء وليس  
في عياله لانه يعد غنيا عالا بيه واحترز بالطفل عن الولد الكبير اذا كان فقيرا فانه يجوز الدفع  
اليه وان كان ابوه ينفق عليه لانه لا يعد غنيا بضمى ابيه **ولا الى بني هاشم** وهم بنو الحارث  
والعباس بن عبد المطلب جد النبي صلى الله عليه وسلم وبنو علي وجعفر وعقيل والادابي  
طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم وبنو ابي لهب لان حرمة الصدقة اولى في الاباكر اهلهم ثم سرت  
الى الابناء والارام لابي لهب وفي المحيط ويجوز صرف صدقات الاوقاف والتطوعات اليهم الى  
بنو هاشم اذا سموا في الوقف ودعى ذلك عن ابي يوسف ومحمد في النوادر واغلا لا تدفع الزكاة  
اليهم لان الفرض مطهر فيتنسب المولى كالمستعمل فنزه الهاشمي عنه كرامة له ولقوله  
عليه الصلاة والسلام نحن اهل البيت لا يحل لنا الصدقات رواه البخاري وقوله عليه الصلاة  
والسلام ان هذه الصدقات اغلاهي وساخ الناس لا تحل لحد ولا لحد رواه مسلم وفيه قصة  
طويلة ورواه الطبراني في اخرها فقال لهما انه لا يحل لكم اهل البيت من الصدقات شيئا اغلاهي  
عسالة الايدي وان لكم في خمس الخمس ما يرضيكم واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة  
والسلام يا بني هاشم ان الله حرم عليكم عسالة ايدي الناس واوساخهم وعوضكم عنها  
خمس الخمس فخير مصراف بهذا اللفظ قال الطحاوي وعن ابي حنيفة ان الصدقات كلها  
جائزة على بني هاشم والحرمة كانت في عهد علي عليه الصلاة والسلام لوصول خمس الخمس  
فما سقط ذلك بموته صلى الله عليه وسلم حلت لهم الصدقة قال وبه ما خذ وعن ابي حنيفة  
جواز دفع الهاشمي زكوة للهاشمي **ولا الى موالهم** مقتضى بنو هاشم لما روى ابو داود  
والترمذي والنسائي عن ابن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابيات  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلا من بني مخزوم على صدقة فقال لي رافع اجني  
فانك تصيب منها قال حتى اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاساله فانه فاساله فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مولى القوم من انفسهم وانما لا تحل لنا الصدقة وفي رواية للجماعة وصح الترمذي

ان الصدقة لا تحل لنا وان مولى القوم من انفسهم **ولا الى ذي لما في الكتب الستة من حديث**  
ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذ الى اليمن فقال انك تأتي قوما اهل  
كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله وانى رسول الله فانه اطاعوك لذلك فاعلمهم  
ان الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانه اطاعوك لذلك فاعلمهم ان الله  
افترض عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقرائهم فانه اطاعوا ذلك  
فاياك وكرام اموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب فان قيل هذا  
لا ينبغي جواز الصرف الا غير المسلمين قلنا لما كان مامورا بالصرف الى فقرائنا فلوصرف الى  
غيرهم لكان تاركا للامر فلا يجوز واجازه لهم قوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين ايتواكم  
في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤهم وتقسطوا اليهم وعموم اية المصارف في التمسك  
زيادة وهو نسخ مقتوي على ما عرف ولهذا جاز صرف سائر الصدقات اليهم في رواية عن  
ابي يوسف بخلاف الحربي المستامن حيث لا يجوز دفعها اليه لقوله سبحانه انما ينهيكم الله  
عن الذين قاتلوكم في الدين الالية قلنا حيث خص منها الحربي بما تلونا جاز تخصيص الذي  
منها بما روي ان سلم انه من الاحاد كيف وقد خرج منها اصول المذكي وفروعه وزوجه  
**وجاز غيرها** اي غير الزكاة من سائر الصدقات **اليه** اي الى الذي سوا كان تطوعا او واجبا  
كال كفارة وصدقة الفطر والندى وقال ابو يوسف لا يجوز صرف الواجب الى الذي كالا يجوز  
صرف الزكاة اليه ولهما ما روى ابن ابي شيبه عن سعيد بن جبير مرسلا قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا الا على اهل دينكم فانزل الله تعالى ليس عليكم هذا  
الى قوله وما تنفقوا من خير يوفى اليكم فقال صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الديان  
كلها وهو باطل لانه يتناول الزكاة لكن خرجت منه حديث معاذ ولقائل ان يقول لاية الصدقة  
هي اية الزكاة وقد خصت واية المبرة والحديث محمول على التطوع وهذه صدقة واجبة  
فكانت انساب بالزكاة ثم لا يبنى منها نحو مسجد ولا يكف منها ميت فان التعليل شرط وان  
**دفع الزكاة الى من ظنه مصرفا لها فظهر انه عبده او مكاتبه** يعيد **ها** اي يعطي الزكاة  
مرة اخرى لا نعدام التعليل او قامه **وان ظهر موانع اخرى** اي لا يعطي الزكاة مرة اخرى  
وقال ابو يوسف يعيد هالانه ظهر خطاوه ييقين مع امكان الوقوف على الصواب فصار  
كما لو تضايعا او صلى في قوب ثم تبين انه نجس ولهما ما روى البخاري من حديث معن بن يزيد  
قال تابعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انا وابي وجدي وخطب علي فانكحني وخصمت  
اليه كان ابي يزيد اخراجه دانا بغير تصديق بها فوضعتها عند رجل في المسجد فخرجت فاخذتها  
فانتهت بها فقال والله ما اياك ردت فخاصمت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك  
ما نويت يا يزيد ولك ما اخذت يا معن وهو وان كان واقعة حال فيجوز فيه كون تلك  
الصدقة كانت تغلق لكن عموم لفظة ما في قوله عليه الصلاة والسلام لك ما نويت يبيد المطلق  
ويؤيده ما في الصحيحين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدق



الليلة بصدقة فخرج بصدقة فوضعتها في يد غني الحديث وقيد من ظنه مصر قال انه لو دفع  
 بغير اجتهاد او اجتهاد بدون ظن او بظن انه ليس بمصرف ثم تبين لنا ان لا يجزه وذلك  
 لان الواجب عليه الصرف الى من هو مصرف عنده وقد فعل فجوز كما اذا صلى الى جهة بالخرى  
 ثم تبين خطاؤه وهذا لان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد دون القطع فقد لا يعرف  
 الانسان ذلك من نفسه فضلا عن غيره والتكليف بحسب الواسع بخلاف القوي في الثياب  
 والاولا في فانه يوقف على الطهارة والنجاسة فيهما وعن ابي حنيفة انه لا يجزه في غير الضني  
 والظاهر هو الاول ووجه الفرق على هذه الرواية ان الضني مصرف في الجملة كما في العامل  
**وندد دفع ما يغبنيه اي يغبني الفقير عن السؤال يوم لان في ذلك صيانة له عن**  
**ذال السؤال** ولقوله صلى الله عليه وسلم اغتروهم عن المسئلة في هذا اليوم **وكره دفع النضا**  
**الى فقير غير مديون** وقال زفر لا يجوز ان الضني حال الصطاحم حال الادا وحكم الضني  
 فصار كما لو دفع الى غني ولنا ان الادا يلاقي الفقرات للدفع اليه حال التملك فقير والغني  
 غنيا بعد تمام التملك فيتاخر الضني عن التملك وانما كره لوجود الانتفاع به حال الضني والاصل  
 حصول الانتفاع به حال الفقرات المقصود سد خلة الفقير ومكاله في حصوله حالا ومالا  
 وهما حاصل حالا وكره لانه لم يحصل مالا وعن ابي يوسف انه لم يجزه اكثر من نصاب قيد  
 بغير المديون لان المديون لا يباس بان يعطى قدر وفاء دينه وزيادة دون النصاب وكذا  
 اذا كان الفقير له عيال لا يباس بان يعطى قدر ما لو فرقة عليهم خص كل واحد منهم دون النضا  
**وكره نقلها اي نقل الزكاة الى بلاد اخر غير البلد الذي فيه المال لان فيه اضعاف حق فقراء**  
**بلدة المال وهذا اذا كان مسافة قصر الصلاة وبه قال مالك ومنعه الشافعي لقول**  
**النبي صلى الله عليه وسلم** لصادقنا علمهم ان الله افترض عليهم صدقة في اموالهم تؤخذ  
 من اغنيائهم وترد على فقرائهم ولنا ان المعروف مطلق الفقر لقوله تعالى انما الصدقات  
 للفقراء ولا ذكر للمكان فيه فالتقييد به يكون نسخا وحديث معاذ حجة لنا لانه صلى الله  
 عليه وسلم قال ذلك لاهل اليمن وهي بلاد شتى على ان مراده صلى الله عليه وسلم ان لا يطع  
 له في الصدقة بل هي مصروفة الى فقر المسلمين كما هي مأخوذة من اغنيائهم وانما يكره  
 نقله لظاهر ما روينا من اربعة حق الجواز والمعتبر في الزكاة فقر مكان المال لانه محل الوجوب  
 ولذلك يستط بهلاكه والا فضل صرفها الى اخوته ثم اعلم انه ثم اخواله ثم ذوي رحمه  
 ثم جيرانه ثم اهل مسكنه ثم اهل محله ثم اهل مصره وفي المحيط وعن محمد يصير في زكاة المال  
 حيث المال حيث المزكي لان الواجب في المال في الزكاة وفي صدقة الفطر ان كان يودي عن نفسه  
 حيث هو وان كان يودي عن ولده وعنده فعند ابي يوسف يودي حيث العبد وعند  
 محمد حيث المولى وهو الاصح لان الواجب في ذمة المولى حتى لو هلك العبد لم تستط عنه ليكره  
 نقلها الى قريبه لما فيه من الصلة مع الصدقة او الى قوم اخرج من اهل بلده لما فيه من زيادة  
 دفع الحاجة ولما قد من قول معاذ لاهل اليمن انتوي بعرض ثياب خيس او لبيس مكان

الذرة والشصير اهون عليكم وخير لصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الا انه يجب  
 جملة على ان بالمدينة كانوا اخرج او على ما فضل من فقراء اليمن وكذا لا يكره النقل الى اهل بلاد اخرج  
 من اهل بلده او انفع للمسلمين منهم **فصل في صدقة الفطر** وسبب مشرعيتها ما في  
 سنن ابي داود وابن ماجة عن ابن عباس فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر  
 طهرة للصايم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة  
 ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه الدارقطني وقال ليس في رواية  
 مجروح وكان امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها في السنة التي فرض فيها رمضان قبل ان  
 يفرض زكاة المال وكان يخطب قبل الفطرة بيومين فيأمر باخراجها الى في الجملة سوا  
 يقع وقت الوجوب او قبله **الفطرة من البراي خنطة وما يتخذ منه كدقيقه وسويقه ومن**  
**زبيب نصف صاع** وقال ابو يوسف ومحمد صاع وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه الفتوى  
 لان الزبيب يقارب التمر من حيث المقصود وهو التفكه ولما ورد في الصحيحين من حديث  
 ابي سعيد الخدري وصاعا من زبيب **ومن ثرا وشصير ما يتخذ منه صاع** لما في الصحيحين  
 وغيرهما عن ابن عمر وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرض زكاة الفطر من  
 رمضان على الناس صاعا من ثرا وصاعا من شصير الحديث ولما رواه ابو داود عن ابي سعيد  
 قال كنا نخرج على عهد عليه الصلاة والسلام صاع ثرا وشصير او اقط او زبيب او صاعا  
 من دقيق وقال مالك والشافعي واحمد يجب من البر صاع كغيره لما روى الحاكم وصححه عن نافع  
 عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعا من ثرا وصاعا  
 من بر على كل حر او عبد ذكر او انثى من المسلمين ولظاهر ما رواه الستة من حديث ابي سعيد  
 الخدري كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صفي  
 وكبير حر او مملوك صاعا من طعام او صاعا من اقط او صاعا من شصير او صاعا من زبيب فلم  
 نزل نخرج حتى قدم معاوية حجا ومعتز فكل الناس على المنبر فكان فيما كلم به الناس ان قال ان  
 اريد ان مدين من سموا الشام بعد لصاعا من ثرا فخذ الناس بذلك قال ابو سعيد ما انا فله  
 ازالا خرجه فاكنت اخرجيه وجه الاستدلال بلفظ طعام فانه عند الاطلاق يتبادر منه البر  
 وايضا فقد عطف هنا الشصير والتمر وغيرهما فلم يبق مواد منه الا الخنطة ويعضده رواية  
 الحاكم صاعا من خنطة وقوله لا اخرج الا ما كنت اخرجيه في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم صاعا من ثرا وصاعا من شصير فقال له رجل من القوم او مدين من قم فقال لا تلك معاوية  
 لا قبلها ولا اعمل بها رواه الحاكم عن عياض بن عبد الله وصححه واخرج عن ابن عمر ان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعا من ثرا وصاعا من بر الحديث وصححه  
 عن ابي هريرة نحوه مرفوعا واجيب عن حديث ابي سعيد بانه ليس بحجة علينا لانه اخرج  
 بفصل نفسه قال كنا نخرج وفعله عليه الصلاة والسلام ليس بموجب ففعل الصابي اول  
 بان لا يكون موجبا والحج من الشافعي انه لا يرى تقليد الصابي واجبا فكيف قلدا ابا سعيد



في هذه المسئلة كذا ذكره العيني ولنا ما في الصحيحين من حديث نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطرة صاعا من تمر او صاعا من شعير فهد الناس به مدين من خنطة وما روى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل الفطرة يوم اريو فقال ادوا صاعا من بر او قمح بين اثنين او صاعا من تمر او شعير عن كل حر وعبد صغير وكبير وكذا رواه ابو داود وروى ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب قبل يوم العيد يومين فقال ان صدقة الفطر مدان من بر لكل انسان او صاعا مما سواه من الطعام رواه الدارقطني وما في سنن ابي داود والنسائي عن حميد الطويل عن الحسن بن عيسى عن ابن عباس انه خطب في اخر رمضان على منبر البصرة فقال اخرجوا صدقة صومكم فكان الناس لم يعلموا فقال من ههنا من اهل المدينة قوموا الى اخوانكم فاعلموهم فانهم لا يعلمون فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعا من تمر او شعير او نصف صاع قمح الحديث ورواه ثقات مشهورون لكن فيه ارسالا فان الحسن لم يسمع من ابن عباس على ما قيل وما في سنن الترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مناديا ينادي في مجاز مكة الا ان صدقة الفطرة واجبة على كل مسلم ذكر او انثى حرا وعبد صغيرا وكبير مدان من قمح او صاع مما سواه من الطعام وقال حسن بن عيسى ورواه الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صابجا فصاح ان صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدان من قمح او صاع من شعير او تمر وما في الطحاوي حديثا لثنا النخعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعيد عن عقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن سافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدين من خنطة قال في التتبع اسناده صحيح كالشمس وكونه مرسلا لا يضر فانه مرسلا سعيد ومواسيله حجة اي اتفاقا وما في مسند احمد من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت كنا نودي زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي تقنن به وحديث ابن لهيعة صالح للتابعات لا سيما وهو من رواية امام عنه وهو ابن المبارك ثم ذهب جماعة من الصحابة منهم الخلفاء الراشدون ففي مصنف عبد الرزاق عن ابي بكر انه اخرج زكاة الفطر مدين من خنطة وفي سنن ابي داود والنسائي عن ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت او زبيب فلما كان عمر وكثرة الخنطة جعل عمر نصف صاع من خنطة مكان صاع من تلك

الاشياء والطحاوي عن عمر انه قال لما دفع انازكوك على سيدك ان يودي عنك عند كل فطر صاعا من تمر او شعير او نصف صاع بر وعن عثمان ايضا انه قال في خطبته ادوا زكاة الفطر مدين من خنطة وعن علي بن ابي طالب قال علي من جرت عليه نفقتك نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر وفي مصنف عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود وابن عباس وجابر بن عبد الله وفيه ايضا عن معمر بن الزهري عن عبد الرحمن بن ابي هريرة قال زكاة الفطر عن كل حر وعبد ذكر او انثى صغيرا وكبير فقير او غني صاع من تمر او نصف صاع من قمح قال معمر بلصقي ان الزهري كان يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ايضا عن مجاهد كل شئ سوى الخنطة فقيه صاع وروى الطحاوي عن جماعة كثيرة وقال ما علمنا احدا من الصحابة والتابعين روي عنه خلاف ذلك وكان اخرج ابي سعيد ظاهرا فلم يجتزعه والجواب عن حديثه اننا لا نسلم ان الطعام في العرف هو الخنطة بل يطلق على كل ما كوله وههنا ما يريده اشياء ليست الخنطة بل منها دليل ما في مختصر صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر قال لئن تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والزبيب والشعير ولربك الخنطة وما في البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطرة صاعا من طعام وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط والتمر فلو كانت الخنطة من طعامهم الذي يخرج منه لبادر الى ذكره قبل الكل لكونه صريحا في خلاف مصاوية وعلى هذا يلزم ان يكون المراد من الطعام في الحديث الاول الا عم الخنطة بخصوصها فيكون الاقط وما بعده فيه من عطف الخاص على العام بدليل هذا الصريح عنه ويلزم ان يكون المراد بقوله ١٧ ازالا خروجه الى اخره ١٨ ازالا خرج الصاع اي كنا انما نخرج ما ذكرت صاعا وحين كثر هذا القوت الاخر فلما اخرج منه ذلك لقدرة وحاصله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقويم بل ان الواجب صاع غير انه انفق ما منه الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير الخنطة وانه لو وقع الاخراج منها لخرج صاع وعن احاديث غيره وزيادة الحاكم بانه ضعيفة كما بين في محله ولئن سلمنا التكافؤ في السمعيات كان ثبوت الزيادة على مدين متيقنا ولا يحكم بالوجوب مع الشك ثم الصاع ثمانية اوطال عراقية عند ابي حنيفة ومحمد وعن احمد ما يدل عليه وهو اختيار بعض الصحابة وقدره ابو يوسف بخمسة وثلاث كما قال مالك والشافعي لما روى البيهقي عن الحسن بن الوليد القرشي وهو ثقة قال قدم علينا ابو يوسف من الحج فقال لي اريد ان افتح عليكم بابا من الصلوات ففحصت عنه فقدمت المدينة فسالت عن الصاع فقالوا صاعا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لم ما محتم في ذلك فقالوا اننا نكفي الحجة غذا فلما اصبحت اتاني اخو من خمسين شيئا من ابناء المهاجرين والانصار مع كل رجل منهم الصاع تحت رداءه كل رجل منهم يخبر عن ابيه واهل بيته ان هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم



فظرت فاذا هي سواء قال فصبرته فاذا هو خمسة ارطال وثلاث بنقصان يسير قال  
 قرأت امرأ قويا فتزكت قولاً في حنيفة في الصاع واخذت بقول أهل المدينة وهذا هو المشهور  
 وروى ابن مالك ناظره واجتمع عليه بالصيحات التي جابها أو ليك الرهط فرجع أبو يوسف  
 إلى قوله واخرج الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال قدمت المدينة فاخرج إلى من اتق به صاعاً  
 وقال هذا صاع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فوجدته خمسة ارطال وثلاث قال الطحاوي  
 وسمعت ابن عمر بن الخطاب يقول الذي أخرج له أبي يوسف هو مالك وسمعت أبا حازم  
 يذكر عن مالك أنه قال هو مخري عبد الملك لصاع عمر ولا في حنيفة ومحمد ما روى النسائي  
 عن موسى الجهنقي قال قد مجاهد بقدر حرره ثمانية ارطال في خمسة وقدرته فقال  
 حدثني عابشة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يغتسل بعثل هذا  
 وما روى أحمد وأبو داود عن أسرة قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ بماء يكون  
 رطلين ويغتسل بالصاع يصتي مع الوضوء في ضمنه وما روى الدارقطني في سننه عن  
 انس وعابشة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يتوضأ بماء يكون  
 رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية ارطال قلت واجمعوا أن الصاع أربعة امداد وما  
 روى ابن أبي شيبة عن يحيى بن آدم قال سمعت حسن بن صالح يقول صاع عمر  
 ثمانية ارطال وقال شريك أكثر من سبعة ارطال وأقل من ثمانية وقيل أبو يوسف  
 وجد الصاع خمسة ارطال وثلاثا برطل المدينة وأبو حنيفة يقول لصاع ثمانية ارطال  
 بالبغدادي وهي تعدل خمسة ارطال وثلاثا برطل المديني لأن الرطل المديني ثلاثون  
 استاراً والبغدادي عشرون استاراً والاستار بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف  
 وقيل هو الاشبه لأن محمد بن يزيد في المسئلة خلاف أبي يوسف ولو كان لذكره على  
 المعتاد وهو اعرف بذهبهم وحاصله أن النزاع لفظي والحق أنه تحقيق محتاج إلى امر  
 توقيفي وأما قول صاحب الهداية والصاع عند أبي حنيفة ومحمد ثمانية ارطال بالعراق  
 وقال أبو يوسف خمسة ارطال وثلاث وهو قول الشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام  
 صاعنا اصغر الصيحات فليس بعرف نعم روى ابن جابر عن العلاء عن أبيه عن  
 أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قيل له يا رسول الله صاعنا اصغر الصيحات  
 ومدنا أكبر الامداد فقال عليه الصلاة والسلام اللهم بارك لنا في قليلنا وكثيرنا  
 واجعل لنا مع البركة بركتين قال ابن جابر وفي تركه عليه الصلاة والسلام الابتكار  
 عليهم حيث قالوا صاعنا اصغر الصيحات بيان واضح أن صاع المدينة اصغر الصيحات  
**وجاز منوان** برا لأنها عدل نصف صاع من بر ووزنا والوزن هو المصنوع في الصاع  
 فيما روى أبو يوسف عن أبي حنيفة لأن اختلاف العلماء في مقدار الصاع ارطالاً دليل  
 على اعتبار الوزن وعن محمد المصنوع الكيل لأن الآثار جات بلفظ الصاع وهو اسم للكيل  
 الخصوص وللن اربعون استاراً **ونج** الفطرة وفي البخاري قال أبو العالية وعطا

وابن سيرين تقتض **على** حر لا عبد يستحق التملك فان العبد لا يملك ولا ملك فكيف يملك  
 مسلم لتكون له قرينة وثواب عبادة لا صل نية والكافر ليس له ذلك **نصاب الزكاة**  
 من أي مال كان لا مادونه لظاهر قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر  
 غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول رواه احمد عن أبي هريرة والمحضر  
 الا عن ظهر غنى فكلمة ظهر مقهية والغنى الشرعي نصاب فاضل عن حوائج الاصلية  
**وان لم ينم** ولأن الفطرة انما وجبت بقدرته ممكنة والنمو انما هو بشرط فيما وجبت بقدرته  
 مبسرة كالزكاة وقال مالك والشافعي تجب الفطرة على من يملك ما زاد على قوت يومه  
 لنفسه وعياله لقوله عليه الصلاة والسلام ادوا صاعاً من في او صاعاً من برشك  
 حماد عن كل اثنين صاعين او كبير ذكر او انثى حراً ومملوك غني او فقير اما غنيكم فيزكاه  
 الله واما فقيركم فيرد الله عليه اكثر مما يعطى رواه احمد قلتاً قد ضاعف بالنهاية  
 بن راشد ولو صح لهاد ما رويناه في الصحة مع ان ما لا ينضب كثرة من الروايات  
 المشتملة على التقسيم المذكور ليس فيها الفقير فكانت تلك رواية شاذة فلا تقبل  
 لاسيما وهي مخالفة للقياس لأن من يجب عليه شيء لا يجوز له اخذه والحديث لا صدقة  
 الا عن ظهر غنى **وبه** أي بهذا النصاب **يجوز الصدقة** أي اخذها **وتجب الاضحية ونفقة**  
**القرىب** أي النصاب أي وجود بوجوه **لنفسه** متعلق بيجب الاول أي تجب الفطرة  
 على الحر لاجل نفسه غنياً **وطفله فقيراً** لأن الاصل في الوجوب راسه وهو يولد مولداً  
 كاملاً ويولي عليه ولاية تامة فكذلك ما كان في مصناه من اولاده الصغار الفقراء  
**وخادمه ملكاً** احتزر به عن خادمه باجارة او اخدام **ولو مديراً او ام ولد** لأن الولاية  
 والموت لا ينعدمان بالتدبير والاستيلاء وانما تحتل بهما المالية من حيث انهما  
 لا يباعان وقال مالك والشافعي واجد لا فطرة لاجل عبد الكافر لما في الصحيحين من  
 طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرض زكاة  
 الفطرة من رمضان على الناس صاعاً من تمر او صاعاً من شعير على كل حر او عبد ذكر  
 او انثى من المسلمين قلنا قال الشيخ في الامام وقد اشتهرت هذه اللفظة اعني قوله  
 من المسلمين من رواية مالك وقد رواه غير واحد عن نافع فلم يقولوا فيه من المسلمين  
 منهم الليث ابن سعد وعبيد الله بن عمر وحديثهما في صحيح مسلم وايوب السخيتاني  
 وحديثه في الصحيحين كلهم روه عن نافع عن ابن عمر فلم يقولوا فيه من المسلمين ومشي  
 على تفرده بهما جماعة ولكنه ليس بصحيح فانه قد تابعه سبعة من الثقات منهم  
 عمر بن نافع والصحاح ابن عقبات ويونس بن يزيد فحديث عمر رواه البخاري في  
 صحيحه عنه عن أبيه نافع قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زكاة الفطر  
 صاعاً من تمر او صاعاً من شعير على العبد والحر والذكور والانثى والصغير والكبير من  
 المسلمين وامر بها ان تؤدى قبل الصلاة وحديث الصحاح رواه مسلم عنه عن نافع



عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين حراً وعبد رجلاً وامراً صغيراً وكبيراً صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير وحديث  
يونس رواه الطحاوي في مشكله عنه ان نافع اخبر قال عبد الله ابن عمر فرض رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على الناس زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل ذكر  
او انثى حراً وعبد من المسلمين ولنا اطلاق ما روى الدارقطني ثم البيهقي من حديث القاسم  
ابن عبد الله ابن عامر ابن ذرارة بسنده عن نافع عن ابن عمر قال امر رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحرة والعبد من ثمنون قال الدارقطني رخصه  
القاسم هذا وهو ليس بالقوي والصواب انه موقوف وروى ايضا من حديث علي بن موسى  
عن ابيه عن جده عن ابيه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم امر بنحوه وروى  
البيهقي عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي قال فرض رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم بنحوه وزاد صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب  
عن كل انسان وصريح ما أخرجه الدارقطني في سنته عن سلام الطويل عن زيد العمى  
عن عكرمة عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ادوا صدقة الفطر  
عن كل صغير وكبير ذكر او انثى يهودي او نصراني حراً ومملوك نصف صاع من بر أو  
صاع من تمر أو شعير ثم قال لا يسنده غير سلام الطويل وهو موقوف وما أخرجه  
عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس قال يخرج زكاة الفطر عن كل مملوك وان كان  
يهودياً او نصرانياً وما رواه الطحاوي في المشكل عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عبيد  
الله ابن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال كان يخرج زكاة الفطر عن كل انثى  
يعول من صغير أو كبير حراً وعبد ولو كان نصرانياً مدين من قمح أو صاعاً من تمر  
والنفقة بقوله من المسلمين لا يعارض المطلق من عندنا ما عرف من عدم حمل  
المطلق على المقيّد في الاسباب لا نه لا تراحم فيها فيمكن العمل بهما فيكون كل من المطلق  
والمقيّد سبباً بخلاف ما اذا ورد في حكم واحد **لا لزوجه** لقصور الولاية والمؤنة لانه  
لا يلي عليها في غير حقوق الزوجية ولا يكون لها في غير الرواية كالمداواة ولا عليها الاخر  
عن عبيدها ونفسها اقرب اليها منه ومن وجب عليه من غيره لا يجب على غيره عنه  
واوجبهما مالك والشافعي لا يموله عليها ملك كملك المولى على م ولده ولهذ الو  
ادى عنها بغير اذنها جاز قلنا وجوب النفقة عليه ليس باعتبار الملك بل في مقابلة  
احتباسها بحقه على ان ملك النكاح ليس بملك حقيقي بل هو ضروري شرعية الطلاق  
بخلاف ام الولد لا جتماع الولاية والمؤنة على الكمال وجواز الدفع عنها بغير امرها رواية  
عن ابي يوسف قلنا لا يمنع ولئن سلم فانما اجزاعتها استخسانا لثبوت الاذن عادة  
والقياس لا يجوز كزكاة **ولده الكبير** وان لم ينفقه لانعدام الولاية واقبح  
مالك والشافعي لا يموله **وطفله الضني** لعدم المول بل من ماله اي من مال الطفل

لانها اجريت بحري المؤنة فاشبهت النفقة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد وزفر تجب صدقة فطر الطفل الضني على ابيه لانها عبادة وهو ليس من اهل الجور  
فحينئذ لو ادى من ماله ضمن كزكاة **ومكاتبه** لعدم الولاية الكاملة ولا تجب على المكاتب  
ايضا لنفسه لانه فقير **وعبد للتجارة** لانه لا تجب عليه الزكاة بسبب غلو وجب  
الفطرة فيه لادى الى التثني في الزكاة اي التكرار وقال صلى الله تعالى عليه وسلم لا شيء في  
الصدقة **وعبد له ابق** يصيبه الماصق والفاعل لعدم الولاية وكذا اذا اسرا وغصب  
او وجد **الا بعد عوده** لوجود الولاية والمول **وعبد مشترك** بين اثنين لقصور  
الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما واوجبهما مالك والشافعي في العبيد الثلاثة  
كلها لاطلاق النصوص المتقدمة ولان صدقة الفطر مؤنة الراس لا تتعلق لها بالمالية  
كالنفقة الا ترى انها تجب عن الولد الحر ولا مالية فيه وزكاة المال تجب بسبب النامي  
فكانا حقيقتين مختلفتين يجب ان يسبب في مختلفين احدهما في الذمة وهي الفطرة حتى  
تسقط بعروض الفقر بعد الوجوب والاخر في المال وهو بعض النصاب حتى تسقط  
بهلاك المال فلم يكن بينهما تدافع كالأجرة والزكاة والنفقة ولنا ما قدمناه وان الشراء  
بنى هذه الصدقة على المؤنة فقال داود عن من ثمنون وهذا العبد مصدر للتجارة  
لالمؤنة والنفقة **وكذا العبيد** حال كونها **مشتركة** عند ابي حنيفة خلا فلهما في المشهور  
عنهما فانها قالوا يجب على كل واحد من الشريكين فطرة ما يخصه من الروس ودون  
الاشقاق حتى لو كان بين رجلين ثلاثة عبيد او خمسة يجب على كل واحد منهما  
الصدقة عن عبد او عبيدين وهذا بناء على صحة قسمة الرقيق جبراً وعدم صحة  
قسمتها عنده فلم يملك كل واحد منهما ما يسمى عبد او قيل لا تجب الفطرة في العبيد  
المشتركة باتفاق لان النصيب لا يجمع قبل القسمة فلم يتم رتبة واحد **وتجب**  
الفطرة **بطلوع فجر يوم الفطر** فمن مات قبله او اسلم بعده او ولد له لا تجب لاجله ومن  
اسلم او استغنى او ولد له ولد او ملك عبد اقبله فعليه الصدقة وقال الشافعي تجب  
بغروب الشمس من اليوم الاخير من رمضان وعنه انها تجب بطلوع الفجر وعن مالك  
واحمد ايضا روايتان ومبنى الخلاف على ان قول ابن عمر في الحديث السابق فرض رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان المراد به الفطرة المعتاد في  
ساير الشهور فيكون الوجوب بالغروب والفطر الذي ليس بمعتاد فيه فيكون  
الوجوب بطلوع الفجر لانا انه لو كان المراد الفطر المعتاد في ساير الشهور لوجب ثلاثون  
فطرة ثم يستحب اخراجها بعد طلوع الفجر قبل صلاة العيد لما روى الحاكم في علوم الحديث  
من حديث ابن عمر قال كان يامر ناس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يخرج صدقة  
الفطر قبل الصلاة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقسمها قبل ان ينصرف  
الى المصلى ويقول غنمهم عن السؤال في هذا اليوم ورواه ابو داود عن ابن عمر ولفظه



امروا عليه الصلاة والسلام لزكاة الفطر ان تودي قبل خروج الناس الى الصلاة رواه ابوداود  
**وجاز تقديها على يوم الفطر مطلقا** وهو اختيار صاحب الهداية وقال خلف ابن ابوب  
يحيى في رمضان ولا يجوز قبله وهو اختيار الامام ابي بكر محمد بن الفضل وهو الصحيح  
وعليه الفتوى كذا في الظهيرية وقيل يجوز في العشر الاواخر قبله وعند الحسن بن زياد  
لا يجوز تجهيلها اصلا كذا في الكافي **ولا تسقط ان** اخر عن يوم الفطر في الاصح وان اقم  
لانها قرينة مالية فلا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كالزكاة وعن الحسن انها تسقط  
بعض يوم الفطر لانها قرينة اختصت بيوم العيد فتسقط بعينه كالاخصية قلنا  
لا تسقط بل ينتقل الوجوب الى التصديق بالقيمة وهذا لان القرينة في اداة الدم غير مقفولة  
المعنى وانما عرفت شرعا في ايام مخصوصة ووجه القرينة في التصديق معقول وهو  
سد خلة المحتاج فلا يتقدر وقت الاداء بوقت دون وقت كالزكاة ولو فرق شخص  
صدقة فطره على مسكينين لم يجز به نظر الظاهر اغنوه وقال الكرخي يجزيه وهو  
الصحيح لوجود الدفع الى المصرف ولو دفع جماعة الى مسكين واحد جاز على الصحيح لانه  
بالنسبة الى كل معط مصرف **كتاب الصوم** كانت فرضيته بعد ما صرفت القبلة الى  
الكعبة بشهر في شعبان على راس ثمانية عشر شهرا من الهجرة وسببه الشهر لانه ايضا  
اليه ويكرر بذكره وكل يوم سبب لوجوب صومه حتى اذا بلغ الصبي في ثلثاء الشهر  
يلزمه ما بقي لا ما مضى لان الصيام يتفرق في الايام تفرق الصلوات في اليوم والليلة  
وهولغة الاساك مطلقا وشرعا مساك خاص **هو ترك الاكل والشرب والوطئ**  
**من الصبح الى الغروب** اي الى المغرب لقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل مع نيته  
لتمييز العبادة عن العادة ولا بد من قيد من اهله ليخرج الحايض والنفساء والمعتسر  
اول طلوع الصبح عند جمهور العلماء وقيل استنارته وهو مروي عن عثمان وحذيفة  
وابن عباس وطلق ابن علي وعطاء بن ابي رباح والاعمش قال مسروق لم يكونوا  
بعدون الفجر فجر كرم انما كانوا يعدون الفجر الذي يلا البيوت قال شمس الائمة الحلواني  
الاول الحوط والثاني ارفق اي اوسع وللضعف ارفق **وبصح اد** رمضان وهو فرض  
عين على كل مسلم عاقل بالغ اداء لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقضاء  
لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او علة فليؤم او يعطى ولذا ايكفر  
جاذه قال تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم  
لعلكم تتقون اياما معدودات ثم بينها بقوله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن  
الاية روى الطبراني عن قتادة عن دغفل عن ضلالة عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال كان على النصارى صوم رمضان وكان عليهم ملك فرض فقالوا  
لئن شفاه الله لنزيدن عشرين ثم كان عليهم ملك بعده فتويع فقالوا لئن شفاه  
الله لنزيدن ثمانية ايام ثم كان بعد ذلك ملك فقالوا انتم هذه الايام وتجعل صوما

في الربيع فصام خمسين يوما وكذا صوم الكفار ات فرض لقوله تعالى في كفارة القتل  
والظهار من لم يجد فصيام شهرين متتابعين وفي كفارة اليمين من لم يجد فصيام  
ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم ولقوله عليه الصلاة والسلام الذي واقع امراته في رمضان  
شهرين متتابعين وكذا افرض المذنب في الاظهر لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقول  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعراوف بن ذر ك وقيل انه واجب بشرط لوجوب اداء  
رمضان الصحة والاقامة لما تلو تاو بشرط لصحة الطهارة من الحيض والنفساء لما تقدم  
في بابها لا الطهارة من الجنابة لقوله تعالى فالان باشر وهن الاية **بنية** بتجدة لكل يوم  
لانه عبادة على حدة وقال مالك في المشهور عنه وهو رواية عن احمد يكفي بنية واحدة  
لجميع الشهر في اول ليلة منه لان صوم الشهر عبادة واحدة فتصح بنية واحدة لصحة  
اعتكاف شهر بنية واحدة قلنا ان صوم كل يوم عبادة على حدة لتخل ليلة غير صالحة  
للصوم بين كل يومين بخلاف اعتكاف شهر فان جميع اوقاته صالحة له فلو نوى عند  
الغروب لا يصح فلا بد ان يقع في ليله وجاز وقوعها **قبل نصف النهار الشرعي**  
وهو من الفجر الى الغروب وقيد النهار بالشرعي لدفع توهم ان المواد النهار واللغوي  
وهو من طلوع الشمس الى غروبها وذلك لانه لا بد من وجود النية في اكثر وقت  
الاداء لقيامه مقام الكمال وتصفه من طلوع الفجر الى وقت الضحوة الكبرى فتشترط  
النية قبلها للتحقق في الاكثر وهذا على الاصح وقيل الى قيام الزوال وقال مالك والشافعي  
واحمد يجب تعيين صوم الحاضر من الليل الا ان ما لا يشترط بتعيين النية من  
الليل في كل صوم فرضا ونفلا وقال الشافعي واحمد في غير النفل لما في السنن الاثر  
من حديث ابن عمر عن اخيه حفصة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له هكذا لفظ ابي داود والترمذي ولفظ  
ابن ماجه لا صيام لمن لم يفرض الصيام من الليل وجمع النسائي بينهما قال ابوداود  
رواه الليث واسحاق ابن حازم عن عبد الله بن ابي بكر بن عمر بن حزم عن الزهري  
مثله ووقفه على حفصة مع الزهري وابن عبيدة ويونس الايلي عن الزهري  
ورواه الترمذي عن يحيى بن ايوب عن عبد الله بن ابي بكر به وقال هذا حديث  
لا تعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى نافع عن ابن عمر قوله وهو اصح وقال  
النسائي الصواب عندنا انه موقوف ولم يروه مالك في الموطا الا من كلام ابن عمر  
وعائشة وحفصة وعلى تقدير ثبوته محمول على نفي الكمال لان اول اجزائه مقفول  
الى النية لا قرينة كسايه فاذا خلا عنها بطل ذلك الجز فبطل الباقي ضرورة لانه  
لا يتجزى ولنا ما في السنن الاربعة عن ابن عباس قال جاء اعراشي الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم فقال في رايت الهلال قال الحسن في حديثه يعني رمضان  
فقال تشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال تشهد ان محمدا رسول الله قال نعم



يا بلال اذن في الناس فليصوموا وما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة والسلام بعد  
 ما شهد الاعرابي بروية الهلال الا من اكل فلا ياكل بقية يومه ومن لم ياكل فليصم فصرع  
 نعم ورد في الصحيحين عن سلمة ابن الاكوع انه صلى الله تعالى عليه وسلم امر رجل من  
 اسلم اذن في الناس ان من اكل فليصم بقية يومه اي فليصمك كما في رواية ومن لم يكن اكل  
 فليصم فان اليوم يوم عاشوراء وفيه دليل على انه كان امر اجاب قبل نسخها بومضات  
 اذ لا يوم من اكل بامساك بقية اليوم الا في يوم مفروض الصوم بخلاف قضاء رمضان  
 اذا افطر فيه فعلم ان من تعين عليه صوم يوم ولم ينوه ليلا انه يجزيه نهارا وهذا بناء  
 على انه كان واجبا لما في الصحيحين عن عائشة قالت كانت يوم عاشوراء يوما تصوم  
 قرينش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصومه فلما قدم  
 المدينة صامه وامر بصيامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه  
 قال لعلنا نرى فيه دليل على ان من تعين عليه صوم يوم يصنع كصوم رمضان والنذر  
 المصين ولم ينوه ليلا يجزؤه النية نهارا ولان الاصل في النية مقارنتها للاداء وانما جاز  
 التقديم للضرورة والضرورة موجودة في حق يوم الشك وفي حق الجنون او المغمي  
 عليه اذا افاق نهارا وفي حق المسافر اذا قدم نهارا ولا تندفع هذه الضرورة بالبحر  
 النية المتأخرة فثبت ان الافتراض لا يمنع اعتبار النية بجزيه من النهار شرعا ويلزم  
 عدم الحكم بفساد الجزء الذي لم يقرن به في اول النهار من الشارع بل باعتباره موقوف  
 الى ان يظهر الحال من وجودها بعده ام لا فاذا وجدت ظهورا باعتباره عبادة لانه اقلب  
 صحيحا بعد الحكم بالفساد فبطل ذلك المصنوع الذي عيناه لقيام ما روينا به ليلا على عدل  
 اعتباره شرعا وحمل مرويهما على نفي الكمال كما في امثاله من تحولا وضو لمن لم يسم الله  
 ولا صلاة لجار المسجد الا في المسجد او على تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب  
 الشمس ان يصوم غدا ليصبح وانما يصح اذا نوى بعد الغروب او مضاه لم ينو انه صوم  
 من الليل ثم نوى لصوم من وقت النية على انه عام خص منه النفل والعام متيخص منه  
 شي مع تخصيصه بالقياس ففجأه على صوم القضاء والنذر المطلق والكفارات ثم لا فرق  
 فيما ذكرنا من جواز النية قبل نصف النهار بين المسافر والمقيم والصحيح والسقيم لانه  
 لا تفصيل في ذلك من الدليل وقال زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمريض لانية الليل  
 لان الاداء غير مستحق عليهما وقت السفر والمريض فصار كالقضاء ويصح ادا رمضان  
**بنية نفل وبنية مطلقة** بالاضافة اي مطلق الصوم وفي بعض النسخ بنية مطلقة  
 بالوصف فلا بد من تقييدها للصوم وهو رواية عن احمد وقال مالك والشافعي  
 لا يصح ادا رمضان الا بنية على التعيين كما في الصلاة ولنا في جواز النية المطلقة  
 ان شهر رمضان متعين للفرض ولا يسع غيره والاطلاق في المتعين تعيين كن تاري  
 زيد المنقر في الداريا انسان فان فيه تعيينا له واما في نيته النفل فلان وصفه بالنفل

خطأ فيبطل ويبقى الاطلاق وهو نصيب وبنية واجب اخر الا في سفر او مرض فان  
 المسافر والمريض اذا نوا في رمضان واجبا اخر يقع عن ذلك الواجب وهذا عند ابي ح  
 وقال ابو يوسف ومحمد يقع عن رمضان لان الرخصة لاجل المشقة فاذا اكل المصدور  
 التيق بغيره ولا يبي حنيفة انها مشقة الوقت بالاداء لمواخذتها بذلك الواجب في الحال  
 حتى لو مات فيها ياتى ثم وتوخر مواخذتها برضاه الى ادراك عدة من ايام اخر حتى  
 لو مات قبل ادراك العدة ليس عليه شيء **وكذا** اي ومثل رمضان فيما تقدم **النفل**  
**والنذر المصين الا في الاخير** وهو الواجب الاخر والفرق بين رمضان والنذر المصين  
 ان رمضان متعين بتعيين الشارع وله ابطال صلاحية ما نواه بالتعيين لغير رمضان  
 من الصيام واما النذر المصين فتعين بتعيين الناذر وله ابطال صلاحية لاله وهو  
 النفل لا لما عليه وهو الواجب الاخر **وبشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق ان يبيت**  
 النية من الليل **ويعين** لان هذه الاشياء ليس لها وقت معين فيجب تعيينها من  
 الابد او كذا النفل عند مالك لا طلاق ما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام لا صيام  
 لمن لم يفرغه من الليل ولنا ما في مسلم عن عائشة قالت دخل علي النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال لي اذا صائم واجاز الشافعي في قول  
 نيته بعد الزوال ايضا فيصير صايما من حين نوى اذ هو متجر عنه لكونه مبيتا على  
 النشاط ولعله ينشط بعد الزوال ولكن الصحيح اشتراط حصول شروط الصوم  
 من اول النهار **والنفل يوم الشك** وهو ما استوى فيه طرف العلم والجهل وذابان غم  
 هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين فيقع الشك في اليوم الثلاثين انه شعبان  
 او رمضان نظر الى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا **وهكذا**  
 واجلس بهما في المرة الثالثة وقوله هكذا وهكذا **افضل لمن وافق صوما**  
**يصاده** وكذا لمن صام ثلاثة ايام او اكثر من اخر شعبان واراد تكميل شعبان **والنفل**  
 كالقاضي والمفتي من العلماء **ويفطر غيرهم بعد نصف النهار** الشرعي نفي التهمة  
 ان تكايب المنهي عنه وقال احمد وجماعة اذا كان بالسما عيم فليس بيوم شك موصوف  
 بالمنهي عنه ويجب صومه عن رمضان وقال مالك هو يوم الشك ويجوز صومه اذا  
 لم يقصد به استقبال رمضان او وافق صوما كان يصومه ولا يجوز ان يصومه انه  
 من رمضان على طريق الاحتياط وقال الشافعي يكره التطوع اذا انتصف شعبان  
 لما روى ابو داود والفساي عن حذيفة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
 لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال او تكملوا العدة ثم صوموا حتى تروا الهلال وتكملوا  
 العدة وما في ابي داود والترمذي عن ابن عباس مرفوعا لا تصوموا قبل رمضان  
 صوموا الرويته واقطروا الرويته فان حال بينكم وبينه سحاب فكملا العدة ثلاثين  
 ولا تستقبلوا الشهر استقبالا وصحه الترمذي وما في البخاري لا تصوموا حتى تروا الهلال



ولا تقطروا حتى تزوه فان غم عليكم فاقدروا له وفي رواية له صوموا لرؤيته واقطروا لرؤيته  
وما في السنن الاربعة عن صلت ابن زفر قال كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه  
فاقي بمشاة مصلية فتخي بعض القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد عصي بالحق  
ومارواه الخطيب في تاريخ بغداد من قول ابن عباس من صام اليوم الذي يشك فيه  
فقد عصي الله ورسوله ومارواه البزار من حديث ابي هريرة نهى النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم عن ستة ايام من السنة يوم الاضحى ويوم الفطر وايام التشريق  
واليوم الذي يشك فيه من رمضان واما قول صاحب الهداية الحديث المعروف وهو قوله  
عليه الصلاة والسلام من صام يوم الشك فقد عصي بالحق فقصه غير معروف  
وانما هو من قول عمار كما تقدم والله سبحانه اعلم ولنا ما في الصحيحين من حديث عمار بن  
ياسر انه عليه الصلاة والسلام قال لرجل هل صحت من شهر شعبان قال لا قال اذا فطر  
فصم يوما مكانه وسر الشهر بفتح السين وكسر هاء اخره كذا قال جمهور اهل اللغة  
والحديث وسعي بذلك لاستسار القرية واختفايه ذكره المنذري وربما كان ليلة  
وربما كان ليلتين وقد استدله الامام احمد على وجوب صوم يوم الشك وعندنا  
هذا بقيد استحبابه لا وجوبه لانه معارض بنهي لتقديم لصيام يوم او يومين  
فيجعل على كون التقديم بصوم رمضان جمعا بين الدلة وهو واجب ما امكن ويصير  
حديث السرر للاستحباب لان المعنى الذي يقبل فيه هو ان يختم شعبان بالصلاة  
كما يستحب ذلك في كل شهر فهو بيان ان هذا الامر وهو صوم الشهر لصلاة لا يخص  
بشهر شعبان كما قد يتوهم بسبب ايصال اليوم الواجب به وفي الكتب الستة عن ابي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تقدر موا رمضان بصوم يوم او  
يومين الا رجل كان يصوم صوما فيصومه وفي لفظ ابي داود الا ان يكون صوم  
يصومه فليصم ذلك الصوم في المحيط الصوم قبل رمضان بيوم او يومين مكروه  
ولا يكره بثلاثة لهذا الحديث يصح اذا لم يكن قصده الاستقبال والله تعالى اعلم بالحق  
واما حديث عمار وابن عباس فوقوف فلا يعارض حديث السرر والاول حمله على  
ارادة صومه عن رمضان وكان فهم من المتخي قصد ذلك فلا تعارض حينئذ اصلا  
وعلى هذا التقدير لا يكره صوم واجب اخر في يوم الشك كما قال مالك والشافعي لان  
النهى عنه صوم رمضان وهو غير بعيد من كلام الكافي وبنارحي الهداية حيث ذكرنا  
ان المراد من التقدم التقدم بصوم رمضان قالوا ومقتضاه ان لا يكره واجب اخر اصلا  
وانما كره لصورة النهي في حديث العصيان وحقيقة هذا الكلام على وجه يصح ان  
يكون معناه ان ترك صوم غير واجب اخر تورعاه هذا المخلص كلام بعض اهل التحقيق  
والله ولي التوفيق واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة والسلام لا يصام  
اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا فغير معروف

وكره الصوم تنزيها ان نوى يوم الشك واجبا اخر سواء كان الواجب رمضان او غيره  
لكن كراهة رمضان اشد من كراهة غيره فان ظهر ان ذلك رمضان صح لوجود اصل النية  
وان ظهر انه من شعبان فان كان نوى رمضان يكون تطوعا وان افطر لا قضاء عليه لانه  
ظان وان كان نوى واجبا غير رمضان قيل يكون تطوعا لانه منهى عنه فلا يتأتى به  
الواجب وقيل يحزم به الذي نواه وهو الاصح **ولا صوم ان ردد** في اصل الصوم بان نوى  
**ان كان الغد من رمضان فان اصابه** **والا اي** وان لم يكن الغد من رمضان فلا اي  
فلست بصائم وانما لا يكون بهذه النية صائما لعدم الحزم فيها **وكره ان ردد** في وصف  
الصوم بان ردد بين صوم رمضان وغيره سواء كان ذلك الصغير واجبا او نفلا مثل  
ان يقول ان كان الغد من رمضان فان اصابه صام عنه وان كان من شعبان فان اصابه  
عن قضاء او اصابه تطوعا وانما كره ذلك لترديد بين مكروهين في المسئلة الاولى  
وبين مكروه وغير مكروه في الثانية **فان كان الغد من رمضان يقع** عنه لوجود الحزم  
في اصل النية وان لم يوجد في وصفها **والا اي** وان لم يكن الغد من رمضان فنقل اي فصول  
نقل اما اذا ردد بين رمضان وواجب فلان الحزم بالوصف شرط في واجب غير رمضان  
ولم يوجد فلم يقع عنه ومطلق النية موجود وهو كاف في النقل فوقع عنه واما اذا  
ردد بين رمضان ونقل فلان الغدا لم يكن من رمضان لفا ذكر رمضان وبقي مطلق  
النية وهو كاف في النقل ولو افسد هذا النقل لا يلزمه قضاؤه لانه لم يشترع فيه ملتزما  
وانما اشترع فيه مسقطا واما من جهل كونه رمضان فتوى صوما غيره فانه يقع عن  
رمضان اتفاقا لوجود السبب وتعيينه له **ومن راي هلال صوم او فطر وحده**  
اي منفردا بصوم **وان ردد قوله اي** لم يقبل القاضي شهادته اما هلال رمضان فلا  
شهد الشهر وقال تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه واما هلال الفطر فلا حثا طولا  
الناس لم ينفطر واقي هذا اليوم وقد روى ابو داود والترمذي عن ابي هريرة ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لصوم يوم يصومون والفطر يوم يفطرون **وان افطر**  
من راي هلال الصوم او الفطر **يقضي** استدراكا لما فاته ولا كفارة عليه في الصحيح لان  
الكفارة تندري بالشمسية وقد وجدت اما في هلال الصوم في حق من ردت شهادته  
فلا نهصار مكذ باشرعا وفي حق من لم ترد شهادته بان راي ولم يشهد او بان افطر قبل  
ان يرد وفيه خلاف لان هذا اليوم لم يصمه الناس واما في هلال الفطر فلا نه يوم عيد  
عنده ولو اكل ثلاثين يوما لا يفطر الامع الامام للا حثا ط ولو افطر لا كفارة عليه اعتبارا  
للحقيقة التي عنده **وقبل خبر عدل ولو قنا او امرأة للصوم فقط مع غيم** يمنع الرواية  
او دخان او غبار كذلك بشرط مالك والشافعي في احد قوله عدلين ٢ نها شهادته  
فيشترط فيها العدد ولنا ان هذا خبر ديني فيشترط فيه العدالة دون العدد  
والحرية والذكورية كرواية الاخبار ولهذا لم يشترط فيه لفظ الشهادة كما بينه عليه بقوله



خير عدل وقيد بالعدل لان الفاسق لا يقبل خبره في البيانات التي يمكن تلقيها من العدول  
ويقبل فيما يمكن كالاخبار بخاتمة الماء وطهارته وقول الطحاوي عدلا كان او غيره اراد يعبر  
العدل المستور وهو من لم يعرف بعدالة ولا فسق وفي المحيط ينبغي ان يفسر الراي  
جهة الروية فان احتل انفراد برويته يقبل والا فلا وفي الخاتمة يقبل شهادة الواحد على  
الواحد وشهادة المحدث في قذف بعد التوبة يصح في هذه المسئلة على ظاهر الرواية  
وعن ابي حنيفة لا يقبل لانها شهادة من وجه **ويشترط مع غيبم للفظ نصاب الشهاد**  
**وهو رجلان او رجل وامرأتان ولفظها والعدالة والحرية وعدم الحدي في قذف لانها**  
**شهادة بما فيه نفع للعباد وهو الفطر فكانت كالشهادة بساير حقوقهم لا الدعوى**  
**اي لا يشترط في هذه الشهادة الدعوى لما فيها من حق الله تعالى كما لا تشترط في**  
**الشهادة بصحة اامة وطلاق الحرية ولا غيبم ونحوه بشرط جمع عظيم** فيها اي في  
الصوم والفطر لان افراد الجمع القليل بالروية يوجب ظن غلطهم فيوجب التوقف  
فيه حتى يكون جمعا كثيرا بخلاف ما اذا كان بالسما غيبم فانه قد ينشك الضم فيتفق  
لبعض الناس لنظر الى الهلال دون الباقي والجمع العظيم قبل اهل محلة وعن ابي يوسف  
خمسون رجلا كلقامة وعن محمد انه قد رما يحصل للامام العلم بخبرهم بان يتواتر  
الخبر من كل جانب والاكتفاء باتنين رواية عن ابي حنيفة والاصح تفويضه الى راي  
الامام لتفاوت الناس صدقا **وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين** متعلق بصوم حل  
**الفطر** عامل في بعد اي حل بعد صوم ثلاثين بقول عدلين الفطر لا يثبت بشهادة عدلين  
**وبقول عدل** اي لا يحل الفطر لانه لا يثبت بشهادة الواحد فلا يفطرون احتياطا واجاز  
محمد للناس لفطر بعد ثلاثين يوما بقول عدل واحد كشيئته بشهادة عدلين **والاصح**  
**كالفطر اي وحكم هلال لا ضحي** حكم هلال الفطر فيثبت بمثل ما يثبت به لانه تعلق به حق العباد  
وهو لتوسع بلحوم الاضاحي ولوروي الهلال نهارا فهو لليلة الاثنية لانه يحفل ان يكون  
من الماضية او من الاثنية فيحصل من الاثنية وهو قول ابي حنيفة ومحمد ومذهب مالك  
والشافعي والليث والاوزاعي وقال به من الصحابة عمر وابن مسعود وانس  
بن مالك روى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن الاعشى عن ابي ابل قال كتب اليها  
عمران الاهلة بعضها اكبر من بعض فاذا رايتم الهلال نهارا فلا تفطروا حتى شاهدا  
انهارا ياه بالامس اي بليلة ولقوله عليه الصلاة والسلام صوموا الروية وافطروا  
لرويته فوجب سبق الروية على الصوم والفطر والفهم المتبادر منه الروية عند عيشة  
اخر كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم وروى عن عمر وهو قول علي وعائشة  
ومذهب الثوري وابي يوسف ان روي قبل الزوال فللماضية في الصوم والفطر لان  
الشيء ياخذ حكم ما قرب منه ولا الظاهر انه لا يرى قبل الزوال الا وهو لليلتين وقال الحسن  
ابن زياد ان غاب بعد الشفق فللماضية وان غاب قبله فلا ثنية واذا ثبت الهلال في مصر

لزم الصوم ساير الناس فيلزم اهل المشرق بروية اهل المغرب في ظاهر المذهب واختاره  
اكثر المشايخ لعموم الخطاب في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا معلقا بطلاق الروية وفي  
قوله لرويته وبروية قوم لصدق اسم الروية وما يتعلق به من عموم الحكم فيجب الصوم  
احتياطا هذا بناء على عدم الاعتبار باختلاف المطالع والاشبهه من حيث الدليل هو الاعتناء  
باختلافها كما في دخول وقت الصلاة لان السبب شهود الشهر فاذا انعقد بالروية في  
حق قوم لا يلزم ان ينصدق في حق غيرهم مع اختلاف المطالع كما لو زالت الشمس وغربت على  
قوم دون آخرين يجب لظهور او المغرب على الاولين دون اولئك لعدم انعقاد السبب  
في حقهم واختار صاحب التجر يد وغيره من المشايخ اعتبار اختلاف المطالع وروي الجماعة لا  
الجاربي من حديث كريب ان ام الفضل بعثته الى معاوية بالشام قال فقد مت الشام  
وقضيت حاجتها واستهل علي رمضان وانا بالشام فرايت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت  
المدينة في اخر الشهر فسالني ابن عباس قال متى رايتم الهلال قلت ليلة الجمعة فقال  
انت رايتهم قلت نعم وراهم الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكنا راينا ليلة السبت  
فلا نزال نصوم حتى تكمل ثلاثين او نراه اي الهلال فقلت اولا كنتي بروية معاوية وصيئا  
فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا شك ان هذا الاول لا نص  
وذلك يحفل ان يكون المراد امر اهل كل مطلع بالصوم اذا رآوه هكذا قال بعض المحققين  
واجيب بانه جاز ان يكون مذهب ابن عباس انه من باب الشهادة فلذا لا يقبل قول  
كريب وحده ويكون قوله هكذا امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصح باعتماد  
قوله فان غم عليكم فاكلوا **فصل فيما يفسد الصوم** وفيما لا يفسده من جامع حيا  
من الادمين **او جمع في احد السبيلين** سواء وجد منه انزال او لم يوجد او اكل  
**او شرب غداء** بكسر الضمين وبالذال المجهتين وبالمد ما يتغذى به من الطعام  
**والشراب او دواء** وهو ما يتد اوى به **عدا** اي متعمدا في نهار رمضان **قضى** استدراكا  
لما فات **وكفر** لكما لا يجزية ولما في الصحيحين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم امر رجلا افطر في رمضان ان يصنع رقبة او يصوم شهرين متتابعين  
او يطعم ستين مسكينا ولما رواه الدارقطني عن ابي معشر عن محمد بن كعب القرظي  
عن ابي هريرة ان رجلا اكل في رمضان فامر به صلى الله تعالى عليه وسلم ان يصنع الخد  
الا انه اعلاه باي معشر قلنا يصنعه ما مر في الصحيحين عنه وقال الشافعي واجد لا كافرا  
على من اكل او شرب عمدا لان الكفارة وردت في الجماع على خلاف القياس فلا يلحق به غيره  
وحديث ابي هريرة هذا محمول على الافطار بالجماع لا نه رواه نحو عشرين عن بلفظ وقع  
على امراته في رمضان ولنا ان الكفارة تعلقت بالجماع لكونه جنابة افطار في رمضان  
على وجه الكمال وهو التعمد وهذا المعنى موجود في الاكل والشرب عمدا وما رواه الدارقطني  
من حديث ابي هريرة ان رجلا اكل في رمضان فامر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم



ان يصتق رقبة او يصوم شهرين او يطعم ستين مسكينا **المظاهر** اي كفارة للظاهر  
على الترتيب دون التخيير لقوله عليه الصلاة والسلام من افطر في رمضان فعليه ما على  
المظاهر رواه الدارقطني بمصناه وقد تقدم وهو قول الشافعي واظهره الروايتين عن مالك  
واحمد لما روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال جابر الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال  
هلكت يا رسول الله قال وما اهلك قال وقعت على امراتي في رمضان وانا صائم قال هل  
تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل  
تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فاتي النبي صلى الله عليه وسلم بصرق فيه تمر  
فقال تصدق بهذا قال على فقر منا فابين لا ينهاير يداي لمررت اهل بيت اخرج اليه منا  
فضحك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى بدت نواجذه وفي رواية اياه ثم قال اذهب  
فاطعمه اهلك يصني والكفارة تبقى في ذمتك لا وقت الايسار والعرق بفحنتين المكمل  
وهو الزبيل العظيم الذي يسع ثلاثين صاعا وفي رواية وقعت على امراتي وانا صائم  
وفي اخرى وطيت امراتي في رمضان نهارا وفي رواية ابي داود قال عليه الصلاة والسلام  
صم يوما مكانه واما قول صاحب الهداية وفي اخر الحديث يحزرك ولا يحزري احدا بعدك  
فصير مصروف **وهي** اي الكفارة في الصوم **بافساد** **اد** **رمضان** لا غير اي لا بافساد  
قضايه ولا بافساد ادا غيره لانها لهتك حرمة دمضات بخلاف الكفارة في الحج فانها  
لهتك حرمة العبادة ولذلك تجب في الحج الفرض وغيره وكفت عند الكفارة واحدة من  
وطيات في ايام لم تخل بينها تكفير ولو كانت في رمضان على الصحيح وقيل في رمضان  
واحد واما ان تخلل التكفير فلا تكفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية لان التداخل قبل الاداء بعد  
كافي الحدود وواجب مالك والشافعي لكل يوم كفارة لان السبب تكرر فبتكر حكمه كالوخت  
في يمينين وهذا لان معنى العبادة راجح فيها حتى يتاخر بها هو عبادة والتداخل في الصلوات  
المحضة ولنا انها شرعت لمصنوع الزجر وانه حاصل بالاول فلا يفيد الثاني لانه يحصل الى  
وهذه مبنية على الدبر بالشبهة والاقتصار في الحد ود على حد واحد انما كان باعتبار شبهة  
عدم الفائدة بحصول لا شر جاز بالاول منها فكذا هنا بخلاف اليمين لانها شرعت جبر الهتك  
حرمة الاثر والهلك متعدد بخلاف الكفارة هنا لانها للزجر لا للمعبر ويجب الكفارة على  
المطاوعة عندنا ونفاها مالك والشافعي وفي قول للشافعي تجب عليها وتخللها الزوج عنها  
وله قول ثالث كذهبننا وتسقط الكفارة اتفاقا لو طرأ في يوم الا فساد حيض ونفاس  
او مرض مبيح للفطر لان الكفارة انما تجب بالا فطار في صوم مستحق واستحقاقه في يوم واحد  
لا يجزئ ثبوتها وسقوطها في مرض والحيض في اخره فكنت شبهة انتفاء الاستحقاق  
في اوله **وقضى فقط** اي من غير كفارة **ان افطر خطأ** بان كان ذاكر للصوم غير قاصد  
للفطر كالوتمضمض فدخل الماء فحلقه وان لم يبلغ وبه قال مالك وشرط الشافعي  
وجود المبالغة لا فطار على الصحيح لانه حصل من غير قصد في اقامة فصل وهو سنة

فكان معذورا كالناسي بخلاف ما اذا زاد على الستة بالمبالغة لانه حينئذ لا يكون مفهما  
قربة وعن ابن ابي ليلى انه اذا اتوضأ للمكتوبة لا يفسد صومه وان توضأ للنافلة  
يفسد لانه مضطر الى الاول دون الثاني **او مكرها** وبه قال مالك وعند الشافعي لا يقضى  
فيها لقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به وقوله عليه الصلاة والسلام رفع  
عن امتي الخطاء والنسيان وما استكروا عليه رواه الطبراني عن ثوبان والبيهقي عن  
ابن عمر بلفظ وضع ولنا ان المفطر وصل الى جوفه فيفسد صومه وهو القياس في لنا  
الا ان تركناه لما سياتي وصار كما اذا اكره على ان ياكل بيده واجيب عن الالية والحديث  
بان المراد بهما نفي الاثر في الالية ورفع الاثر وضعه في الحديث **او يظن** بصيغة المضارع  
افطر اي ظانا وفي نسخة صحيحة بصيغة المضارع الجار والجور اي افطر يظن **انه** اي وقت الاكل  
ليل ثنتين انه نهار وهذا انما لم يستلتم احديهما ان ياكل وهو يظن ان الفجر  
لم يطلع وكان قد طلع وثانيتها ان ياكل وهو يظن ان الشمس غربت وكانت لم تغرب  
فيجب عليه الامساك بقية يومه قضا لحق الوقت وحرمة لان افطاره او لاحق مضمون  
بالمثل ولا تجب الكفارة لان الجناية قاصرة ولقولا سما افطرنا يوما في رمضان في غير  
في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم طلعت الشمس قال اسامة قلت  
لشمام امرؤا بالقضا قال وبد من ذلك رواه ابو داود **او وصل** من غير الفم **دوار** الى  
**جوفه** **او دماغه** بان داوى امة وهي الشجة التي تبلغ ام الدماغ **من غير المسام**  
قيد به لانه لو وصل من المسام لا يقضى كالوا غنسل بالماء البارد ووجد برده في كبده  
وكما لو ادهن فوجد اثر الدهن في بوله او اكل فوجد طعم الكحل في حلقه او لوله في  
بزاقه وصورة وصول الدوار من غير الفم الى الجوف ان يتداوى بحقنة او سحوط  
وهو الصب في الدنف او يد اوي جايقة وهي الجراحة تكون في الجوف او تقطر امراة دوار  
في قلعها وهو الصحيح او يقطر رجل في احليله فيصل الى المثانة عند ابي يوسف خلافا  
لابي حنيفة ولودخل الماء باطته بالاستحجار يقضي ولو افطر في اذنه دهن اقضى ولو  
افطر ما لا يقضى ولو استنشق الماء فوصل الى دماغه قضى ولما قلنا ان الوصول الى  
الجوف والدماغ من غير الفم والمسام موجب للقضا وحده لوجود معنى الفطر وهو  
صلاح البدن وعدم صورته وفي الهداية ومن احتقن او استعط او افطر في اذنه  
افطر لقوله عليه الصلاة والسلام الفطر مما يدخل رواه البيهقي في سنته الكبير عن  
ابن عباس انه ذكر عنده الوضوء من الطعام فقال انما الوضوء مما خرج وليس ما دخل  
واما الفطر فمادخل وروى عن علي من قوله وروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ولا يثبت او ابتلع حضاة وكذا ما في مصناها مما لا يتغذى به ولا يتداوى كالحديد لوجوه  
صورة الفطر وهو الا دخال من الفم الى الجوف دون مصناه ولو موضع لقمة ناسيا  
فتذكر فابتلعها قال ابو الليث ان ابتلعها بعد اخراجها فلا كفارة عليه لانها شئ يعاين النفس



وان ابتلعها قبل اخرجها فعليه الكفارة او تقياء ملا فيه اما القضاء فلما روى اصحاب  
السنن الاربعة من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من ذرعه القي اي سبقه وغلبه وهو صائم فليس عليه القضاء ومن استنقذ عدا فليقض  
وقال الدارقطني رواه كلهم ثقات واما عدم الكفارة فلعدم صورة الفطر قيد علاه  
القم لانه لو تقياء دونه لا يقضى عند ابي يوسف لعدم الخروج حكما ويقضى عند محمد  
وهو الظاهر لا طلاق الحديث السابق ١٧ ان عليه اي لا يقضى ان غلبه القي ولو انه ملا  
الغم او افطر ناسيا اي لا يقضى ان افطر ناسيا باكل او شرب او جماع وهو قول المشافعي  
وقال مالك عليه التضادون الكفارة وقال الاوزاعي والليث يجب القضاء في الجماع دون  
الاكل والشرب وقال احمد يجب لقضاء الكفارة في الجماع ولا شيء في الاكل والشرب لنا  
مارواه الشيخان وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل  
او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وما روى ابن جبان وابن خزيمة في صحيحهم  
والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة وروى ابن جبان في صحيحه والدارقطني  
في سننه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال ان كنت صائما فاكلت  
وشربت ناسيا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتم صومكم فان الله اطعمكم  
وسقاكم وزاد الدارقطني في لفظه ولا قضاء عليك وفي لفظه اذا اكل الصائم ناسيا  
او شرب ناسيا فانما هو رزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه وقال اسناده صحيح  
واذا ثبت هذا في الاكل والشرب ثبت في الوقاع ولا الاستنواء بين الاكل في قيام  
الصوم بالكف عن الاكل مع انه دونها في المناقضة والنسيان يغلب في الصوم  
لانه ليس له حالة مذكورة انه فيها فلا يغلب النسيان فيها فلا يلحق به فيبقى على  
خلاف القياس ولا فرق بين الغرض والنفل لان النص لم يفصل وعن سفيان  
انه اذا اكل او شرب ناسيا لم يفطر وان جامع ناسيا افطر ووجهه ان الجماع  
ليس في مضاهما لان زمان الصوم زمان الاكل والشرب عادة فقد يبتلي فيه  
المرء بالنسيان جريا على مقتضى العادة وليس وقت الجماع عادة فقل ان يبتلي  
فيه فافترقا وجوابه ما قدمنا ولو اكل عامدا بعد اكله ناسيا لا كفارة عليه وان علم ببقاء  
الصوم في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وعنه انها تجب وبه قال لانه لا اشتباه فلا شبهة  
ووجه الظاهر عنه قيام الشبهة الحكمية نظر الى القياس فلا تنفي هذه الشبهة بالعلم  
لان خبر الواحد لا يوجب العلم وانما يوجب العمل فلا تنفي به الشبهة **او احتمل** لما روى الترمذي  
عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاث لا يفطر  
الصائم الجماع والقي اي الغالب والاختلام وفي سننه عبد الرحمن ابن يزيد بن اسلم  
وهو ضعيف ورواه البزار في مسنده عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

ثلاثة لا يفطر القي والجماع والاختلام ثم قال وهذا من احسنها اسنادا واصحها الا ان عبد  
العزيز لم يكن بالحافظ ورواه الطبراني عن ثوبان ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وذكر الحديث وقال يروي هذا الحديث عن ثوبان بهذا الاسناد وقد تقدم به ابن  
وهب فقد ظهر ان هذا الحديث يجب ان يرتقي الى درجة الحسن لتعدد طرقه وضعف  
اسناده انما هو من قبل المحقق لا العدالة فالنظاير دليل الاجادة في خصوصه وما يؤيده  
رواية ابي داود لا يفطر من قاء ولا من احتلم ولا من احتجم وكذا لا يقضى ان احتجم لقول ابن  
عباس احتجم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو صائم رواه البخاري ولقول عبد الرحمن  
ابن ابي ليلى حدثني رجل من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم نهى عن الجماع والمواصلة ولم يحرمهما بقار على اصحابه رواهما ابو  
داود وقال احمد يفطر الحاجم والمحجوم لقوله عليه الصلاة والسلام افطر الحاجم والمحجوم  
حين اتى على رجل يحجم في رمضان رواه اصحاب السنن وغيرهم وهو منسوخ بما روي  
وقد بسطنا الكلام عليه في المرقاة شرح المشكاة فلوطن الصائم ان الجماع مقطوع  
الفطر بعدها قضى وكقران الظن ما استند الى دليل شرعي لا اذا افتاه بها فقيهه  
يراه مقطوعا كالحائض وبصحة هذا الحديث فحينئذ لا كفارة عليه لان الواجب على العاقل  
الاخذ بفتوى المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في نفسها او سمع  
الحديث ولم يعرف تاويله على المذهب لان قول الرسول لا يكون ادنى درجة من قول  
المفتي وقول المفتي صلح عذر اقول الرسول ولي وعن ابي يوسف انها تجب لان العاقل  
اذا سمع حديثا فليس له ان ياخذ بظاهره لجواز ان يكون مصر وفا عن ظاهره او منسوخا  
وتجبا لكفارة وان عرف تاويله لا تنتفاه الشبهة وتاويله انه عليه الصلاة والسلام منهما  
وهما يغتبان اخر فقال عليه الصلاة والسلام ذلك لا يذهب ثواب صومهما بالغيبة  
ويدل عليه انه عليه الصلاة والسلام سوى بين الحاجم والمحجوم ولا خلافا لانه لا يفسد صوم  
الحاجم لا يقال ان الاوزاعي خالف فتورث الشبهة بخلاف مالك في النسيان لان خلافا لما اعتبر  
لموافقة القياس وخلاف الاوزاعي مخالف للقياس فلا يورث شبهة او انه منسوخ لما  
في البخاري عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم  
وفي الدارقطني عن انس قال اول ما كرهت الجماع للصائم لان جعفر بن ابي طالب احتجم  
وهو صائم فمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال افطر هذا ان تخرخص صلى  
الله تعالى عليه وسلم بعد في الجماع للصائم وكان انس يحجم وهو صائم قال كل رواية  
ثقات ولا اعلم له علة وفي النسائي عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
رخص في القبلة وخص في الجماع للصائم وفيه ايضا عن ابي هريرة انه قال يقال افطر الحاجم  
والمحجوم واما ان افلوا حجت ما باليت وكذا لا يقضى ان اصبح جنبا لا يستلزام جواز المباشرة  
الى الفرج وقوع الغسل بعده ضرورة لقوله تعالى فلا تأمنوا بهن وانهما ما كتب



الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر ولما سئل  
ابي داود عن عايشة وام سلمة زوجتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انهما قالتا كان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصوم جنباً في رمضان من جماع غير احتلام ثم يصوم وفيه عن عايشة  
ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو واقف على الباب يا رسول الله اني اصبح  
جنباً والا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانا اصبح جنباً وانا اريد  
الصيام واعتزل واصوم الحديث **او نظر فانزل** لانه لم يوجد منه صورة الجماع ولا مضاه  
وهو الانزال عن شهوة بالباشرة فصار كما اذا تفكر فاستغنى ولو استغنى بكفه المختار انه يجب  
القضا وهل يجوز هذا الفعل لغير الصائم قالوا ان قصد قضا الشهوة لا يجوز لقوله  
تعالى والذين هم لغروهم حافظون الا على زواجهم او ما ملكت ايما نفهم فانهم غير ملومين  
فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون قال ابن جريج سألت عطاء فقال سمعت يقوم  
يحشرون وايدهم جبال فظن انهم هولاء انتهى وان اراد به تسكين ما به من الشهوة  
لاباس به انتهى كذا في الكافي **او دخل غبار او دخان او ذباب او طعم الادوية حلقه**  
لانه لا يمكن الاحتراز عن هذه الاشياء بخلاف التلج والمطر على الصحيح لا مكان الاحتراز  
عنه بضم الفم ولو دخل حلقه من دموعه او عرقه فطرة او قطرتان لا يفطر ولو دخل  
اكثر ففطر ولو وطئ بهيمة او ميتة او في غير فرج كالتمخيذ او قبل او لمس ان انزل لقضى  
وكذا المرأة تقضي ان اترلت لوجود الجماع ولا كفارة لتقصا ن الجنابة اما في وطئ  
البهيمة والميتة فلا نعدا المحل المشتبه واما في الباقي فلا نعدا صورة الجماع ولا  
**يفسد صومه باكل ما في اسنانه** اي فيما بينتها اذا كان اقل من حصصه الا اذا اخرج  
من فيه ثم اكل وقال زفر يفسد لان الفم له حكم الظاهر ولهذا لا يفسد الصوم بالمضغ  
واجب بان القليل يبقى عادة بين الاسنان فيكون تابعا للريق بخلاف الكثير ثم قال  
ابو يوسف لا كفارة في قدر الحصص لان الطبع يعافه وقال زفر فيه الكفارة لانه طعام  
ولا باكل سمسمه لم تكن بين اسنانه مضغاً لانه لا يتلاشي فيه وتلتزق بين اسنانه  
فلا يصل شي منه الى جوفه قيد بالمضغ لانه لو ابتلعها صحبة يفسد صومه واختلوا  
في الكفارة والاصح وجوبها لوجود العلم بوصول ما يוכל عادة الى حلقه ولو جمع ريقه  
وابتلعه لا يفطر ويكره ولو اخرجته فم ابتلعه يفطر ولا كفارة عليه كما لو ابتلع ريق غيره  
وكذا لو ابتلع الخاط الذي نزل من راسه فيه او البزاق الذي ترطبت شفتاه منه عند  
الكلام ونحوه وفي المحيط ولو خرج الدم من بين اسنانه ودخل حلقه ان كانت الضلبة  
للبراق لا يفطر وان كانت للدم او كانا سواء افطر لان حكم الخروج كما في الوضوء **وعود**  
**القي يفسد** لو وجب القضاء عند ابي يوسف ان كثيرا كان ملاء الفم لانه خارج  
ولهذا ينتقض به الوضوء اي والصوم وقد دخل وخالفه محمد فلم يفسد وهو الصحيح  
لانه لم يوجد صورة الفطر وهو لا يتلج وكذا امصناه لانه لا يتخذ به **وعند محمد**

يفسد ان اعيد سوا كان قليلا او كثيرا لوجود الصنيع منه في الادخال وفي المواهب ان  
اعاده فسد اتفاقا لوجود الادخال بعد الخروج فيتحقق صورة الفطر وقد تقدم ان  
ابا يوسف يشترط للفساد في تعذر القي امتلاء الفم واكتفى بمحمد بالتعذر فلو ذرعه اقل  
من ملاء الفم فعاد يفسد اتفاقا لانه غير خارج ولا صنيع له في الادخال ولو استقار  
دون ملاء واعاده فعن ابي يوسف الفساد لكثرة الصنيع وعدمه ولعدم الخروج حكما  
**وكره الذوق** اي ذوق الصائم مطعوما لما فيه من تعريض الصوم للافتتال فقال  
ان يدخل في حلقه ولا يفطر لعدم الفطر صورة ومعنى قالوا وهذا في حق الفرض واما في  
حق التطوع فلا يكره لان الفطر فيه لعدم مباح بالاعتقاد وليس عذر في رواية وقال  
بعضهم ان كان الروح سي الخلق لا باس للمرأة ان تذوق المرققة بلسانها ويكره  
للصائم ان يذوق لعسل او الدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراك في قاضي خان  
وفي المحيط لا باس به كيلا يغبض فيه وهو مروي عن الحسن البصري **ومضغ شي علكا** كان  
او غيره **الا طعام صبي ضرورة** كالولم يكتف ولدا المرأة بلسنها ولم يجد مضغ لمضغ له  
طعاما ولا طعاما لا يحتاج الى مضغ لان الضرورة تبيح المحظور فاذا كان يتبع المكروه  
ولا نه يجوز لها الفطر لحاجته فجواز المضغ اول وقيل كره مضغ الصلح لان فيه تهمة الاكل  
وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف  
التهم وقال علي كرم الله وجهه اياك وما سبق الى القلوب انكاره وان كان عندك  
اعتذاره فليس كل سامع لكرا يطيق ان توسعه عذرا الا انه لا يفطر لانه لا يصل الى  
الجوف عينه واما يصل طعمه ولا يكره للمرأة ان تكتف ولدا المرأة بلسنها ولم يجد مضغ لمضغ له  
حقها ويكره للرجل ان يكتف من علة لما فيه من التشبه بالنساء **والقبلة والمس**  
**والباشرة** الفاحشة في ظاهر الرواية كره **ان خاف** على نفسه الجماع والانزال فيقيد به  
لانه لو لم يخف فلا باس بها وقال محمد يكره القبلة مطلقا لانها لا تخلو عن الفتنة يعني  
اذا كان على طريق الشهوة ولهما ما في الصحيحين من حديث عايشة انه عليه  
الصلاة والسلام كان يقبل ويباشر اي باللمس وهو صائم وفي رواية وهو ملك  
لاريه وروى لدارقطني عن ابي سعيد الخدري باسناد جيد انه عليه الصلاة والسلام  
رخص في القبلة والحجامة وروى ابو داود باسناد جيد عن ابي هريرة انه عليه  
الصلاة والسلام سأل رجلا عن الباشرة للصيام فرخص له واتاه اخر فقهاه فاذا  
الذي رخص له شئ والذي نهاه شئ **لا السواك** اي لا يكره للصائم استعمال  
السواك سوا كان رطبا او مبلوا قبل الزوال وبعده وهو قول مالك والشافعية  
يكره بعد الزوال لانه فيه ازالة الخلق المحمود يقول عليه الصلاة والسلام الخلق  
فما الصائم اطيب عند الله من ريح المسك ولنا اطلاق ما روى ابن ماجة والدارقطني  
من حديث عايشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من خير خصال



الصائم السواك وعموم قوله عليه الصلاة والسلام لو ان اشق على امتي لامر تهم بالسواك  
عند كل صلاة اذ يدخل في عموم كل صلاة الظهر والعصر للصائم والمفطر وفي رواية النسائي  
وصححه الحاكم وعلقها البخاري عند كل وضوء فيصوم هذه الصلوة وعموم قوله عليه  
الصلاة والسلام صلوة بسواك افضل عند الله من سبعين صلوة بغير سواك رواه  
احمد والخلف بضم الخاء المعجمة على الصحيح تغير راحة الفم من خلو المعدة وذلك لانزول  
بالسواك ولا نه تطهير الفم وحال الصوم به احق ولا نه اثر الجبادة واللايق به الاضا  
صيانة للطاعة عن الريا وقد روى ابوداود والترمذي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة  
عن ابيه قال رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا اعد  
ولا احصى وكره مالك وابو يوسف الرطب والمبلول منه لانه تعريض للصوم على الافشا  
بسبب دخول الرطوبة ولما اطلاق ماروينا ويشهد له ما رواه البيهقي عن ابراهيم  
بن عبد الرحمن الخوارزمي قال سمات عاصم الاحول يستاك الصائم بالسواك الرطب  
قال نعم اتراه اشد رطوبة من الماء قلت اول النهار واخره قال نعم قلت عن رحمة الله  
قال عن انس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم قال تفرد به ابراهيم الخوارزمي  
وقد حدث عن عاصم بالمناكير فلا يجتز به قيل وكره المضمضة في الصوم لغير الوضوء  
واما الاستنشاق والاعتسالك والتلفق بشرب مبتل للتبرد فكرهه عند ابي حنيفة  
لما في ذلك من اظهار التقصير في اقامة العبادة ولا يكرهه عند ابي يوسف وبه يفتي لانه  
عليه الصلاة والسلام صب على راسه الماء وهو صائم من العطش او من الحر رواه  
ابوداود وكان ابن عمر يبل الثوب ويلقه عليه وهو صائم ولا في هذه الاشياء عونا  
على العبادة ودفعاً للتعب الطبعي وفق العادة **ولا الكحل** بفتح الكاف اي الاكحال  
وبعضها اي ولا يكره استعماله للصائم لما روى ابن ماجة من حديث عائشة انه عليه  
الصلاة والسلام الكحل وهو صائم وكذا رواه ابوداود والدارقطني ولا ان انس  
كان يكحل وهو صائم متفق عليه ويستحب السجود لما رواه الجماعة الا ابداود عن  
انس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تسحروا فان في السجود بركة  
وروى ابوداود عن الرباض بن سارية قال دعاني رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم في رمضان فقال هلم الى العشاء المبارك وفي سنن ابي داود عن الرباض  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان افضل ما بين صيامنا وصيام اهل  
الكتاب اكلة السحور قال يعني رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجة وبروي السجود  
وهو بفتح السين اسم لما يؤكل وقت السحر وهو سدس الاخر من الليل ويستحب تأخيره  
لما في معجم الطبراني عن ابي الدرداء من ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الافطار  
وتأخير السجود ووضع اليمين على الشمال ولما روى ابوداود انه عليه الصلاة والسلام  
كان يقول لا تزال امتي بخير ما اخروا السجود وعجلوا الفطر ورواه احمد وفي الصحيحين

عن سهل بن سعد انه عليه الصلاة والسلام قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وعن  
انس انه عليه الصلاة والسلام كان يفطر على رطبات قبل ان يصلي فان لم يكن رطبات  
فتمرات فان لم يكن تمرات حسا حسوات من ماء رواه احمد وابوداود والترمذي  
ويستحب صيام الايام البيض لما في سنن ابي داود وابن ماجة عن ابن ماجة القيسي  
عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يامرنا ان نصوم البيض ثلاث عشرة  
واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كصوم الدهر وفي الترمذي والنسائي عن ابي  
ذر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا ابا ذر اذا صمت من الشهر ثلاثة ايام  
فصم ثلاثة عشر واربع عشرة وخمس عشرة وفي النسائي عن ابن عباس قال كان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يفطر ايام البيض في سفر ولا حضر ويستحب  
صوم الاثنين والخميس لقوله عليه الصلاة والسلام تقصروا اعمال يوم الاثنين  
والخميس فاحيان يعرض علي وانا صائم رواه الترمذي وابوداود وعن ابي هريرة  
انه عليه الصلاة والسلام كان يصوم الاثنين والخميس فقليل يا رسول الله انك  
تصوم الاثنين والخميس فقالان يوم الاثنين والخميس يقصر الله فيهما لكل مسلم  
الا متحرجين يقول دعهما حتى يصطحا رواه ابن ماجة ولقول حفصة كان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصوم ثلاثة ايام من الشهر الاثنين والخميس والجمعة  
ويستحب صوم يوم عاشوراء مع صوم يوم قبله او بعده لقول ابن عباس ما رايت  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتحرى صيام يوم وفضله على غيره الا هذا اليوم يوم عاشوراء  
وهذا الشهر يعني شهر رمضان رواه الشيخان ولقوله قدم النبي المدينة فرأى  
اليهود تصوم عاشوراء فقال ما هذا قالوا هذا يوم صالح هذا يوم نجى الله بني  
اسرائيل من عدوهم فصامه عليه الصلاة والسلام قال فانا احق بموسى منك فصامه  
وامر بصيامه رواه البخاري ولقوله حين صام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يوم عاشوراء وامر بصيامه قالوا يا رسول الله انه يوم تعظمه اليهود والنصارى  
ليئن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع رواه مسلم ولا يكرهه عندنا وعند الشافعي اتباع  
عيد الفطر يست من شوال لقوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان ثم اتبعه ستا  
من شوال كان كصيام الدهر رواه مسلم وابوداود وكره مالك وهو رواية عن ابي  
حنيفة وابي يوسف لاشتماله على التشبه باهل الكتاب في الزيادة على المفروض والتشبه  
بهم منه في عامة المتأخرين لم يروا به باسا واختلفوا فيما بينهم فقل الا فضل  
وصلها بيوم الفطر لظاهر قوله ثم اتبعه ستا وقيل تقر بقتها ويحرم صوم يوم العيد  
لما روى انه عليه الصلاة والسلام نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية  
رواه مالك في الموطا وابوداود وفي السنن وكذا يحرم صوم ايام التشريق لما ورد من ان  
ايام منى ايام اكل وشرب وبعا لا يجامع ويستحب صوم عرفة لقوله عليه الصلاة والسلام



صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده رواه مسلم وهو  
 لغير الحاج لما روي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة رواه ابوداود  
 وابن ماجه ولا تصوم المرأة تطوعا الا باذن زوجها لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصوم  
 امرأة وبعلها شاهد الا باذنه غير رمضان رواه ابوداود وكراهه افراد يوم الجمعة بالصوم عند  
 ابي يوسف لقوله عليه الصلاة والسلام لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا  
 تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا ان يكون في صوم يصومه احدكم رواه مسلم  
 وقوله عليه الصلاة والسلام لا يصم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله يوم او بعده  
 رواه ابوداود وكذا يكره افراد يوم السبت بالصوم لقوله عليه الصلاة والسلام لا تصوموا  
 يوم السبت الا فيما اقتضى عليكم فان لم يجد احدكم الا لعينة او عود شجرة فليصمه  
 رواه احمد واصحاب السنن لا النساء وكذا يوم النير وزوال المهرجان لان فيه تعظيما  
 نهينا عن تعظيمها الا ان يوافق ذلك عادة في الصوم لقوات علة الكراهة ويكره صوم  
 السبت وهو ان يصوم ولا يتكلم يصح يلزم عدم الكلام بل يتكلم بخير وبما جئته وكذا يكره  
 صوم الوصال ولو يومين لقول ابن عمر نهى عليه الصلاة والسلام عن الوصال فقالوا  
 انك تواصل يا رسول الله قال اني لست كما يتكلم ابي اطعم واسقى رواه ابوداود وفي رواية  
 قال اني ابيت عند نبي فيطعمني ويسقيني وصوم الدهر لا نه يضقه او يصير طبخاله  
 ومنى العبادة على خلاف العادة ولا تصوم المرأة تقلا الا باذن زوجها ولم ان يفطرها  
 وافضل الصيام صيام داود عليه الصلاة والسلام لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اجب  
 الصيام الى الله تعالى صيام داود واجب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام  
 نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما رواه ابوداود  
 وشيخ فان سمي به لقربه الى لقاء اولاه فثبت قوته وهذا معنى قوله فان عجز  
 الصوم افطر واظم على سبيل الوجوب وهو قول احمد واطهر قول الشافعي ورواه  
 عن مالك لكل يوم مسكينا كالفطرة ويقضي ان قدر على الصيام بعد الاطعام لان  
 شرط خفية الاطعام لصومه استقرار عجزه ولم يوجد وقال مالك في المشهور عنه  
 لا يجب عليه الاطعام وهو قول الشافعي القدير ومختار الطحاوي انه عاجر عن الصوم  
 ولما يزل عادة منع الوجوب وترك غذا الواجب لا يوجب الضمان فاشبه المريض  
 اذا مات قبل البروق الصحيحين عن سلمة بن الاكوع قال لما نزلت هذه الآية وعلى  
 الذين يطبقونه فدية طعام مسكين كان من اراد ان يفطر ويفتي ففعل حتى نزلت  
 هذه الآية فنشهد منكم الشهر فليصمه ففسخها ولما روي الجماعة عن عطاء  
 انه سمع ابن عباس يقول على الذين يطبقونه فدية طعام مسكين وفي رواية  
 يطبقونه فقال انها ليست بنفسوخة بل هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان  
 ان يصوما فيطعمان كل يوم مسكينا وهو مروي عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة

ولم يرو عن احد منهم خلاف ذلك فكان اجماعا وايضا لو كان خلافه لكان قول ابن عباس  
 ليست بنفسوخة مقدما لانه مما لا يقال بالراي بل عن سماع لانه مخالف لظاهر القرآن  
 انه مثبت في نظم كتاب الله فجعله متقيا بتقدير حرف التثنية لا يقدم عليه لاسماع البنية  
 وكثيرا ما يصرح حرف لا في الكلام قال تعالى يبين الله لكم ان تصلوا وجعل فيها راسي ان تقيديكم  
 تالله تفنتوا تذكرو يوسف اي لا تفنتوا حتى لا ينفك ولا تزال ورواية الافقه اولى في المحيط  
 والاعذار التي تبيح الافطار ستة السفر والمرض والحمل والارضاع والعطش الشديد  
 والجوع الذي يخاف منه الهلاك او المرض وعجز الشيخ الفاني عن الصوم فلو وجب عليه قضا  
 شي من رمضان فلم يقضه حتى صار شيخا فانيا جازت له الفدية وكذا الوذر صوم لا بد  
 فقصفت عن الصوم لا شتغاله بالمعيشة له ان يفطر ويطعم لانه استيقن انه لا يقدر على  
 قضائه وان لم يقدر على الاطعام لعسرته يستغفر الله ويستقبله **وحامل او مريض**  
**خافت على نفسها او ولدها** لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله وضع عن المسافر  
 الصوم وشرط الصلاة وعن الحمل والمرضع الصوم ولا كفارة على من افطرت في رمضان  
 خوفا على نفسها من ان ترض من الخدمة امة كانت او منكوبة لعدم قصد هتك حرمة  
 الشهر **ومريض خاف زيادة مرضه** او تاخره بان غلب على ظنه ذلك واخره به طبيب  
 حاذق عدل عند ابي حنيفة وقاله البيهقي له هو عجزه عن القيام في الصلاة عذر فيقتل  
 اباحة الافطار به وله ان قوله سبحانه من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر  
 يقتضي تعليق الفطر بحرج المرض والسفر الا ان المرض لما كان متنوعا يزداد بعضه  
 بالصوم وينقص بعضه به بينا الحكم على ازيد ياداه دون اصله بخلاف السفر لانه مظنة  
 المشقة بكل حال فادير الحكم فيه على اصل السفر **والمسافر** الذي فارق بيوت المصر قبل الفجر  
**افطر واخبر عن الحامل وما عطف عليه وقصوا بلا فدية** اذ افطروا ولا كفارة عليهم  
 لانهم افطروا بعذر وهو مروي عن علي وابن عباس وعن الشافعي ومالك كذا هبت  
**وصوم سفر لا يصير احب** من الفطر به قال مالك والشافعي وقال احمد والاوزاعي الفطر  
 احب مطلقا لقوله عليه الصلاة والسلام ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان الصوم  
 هو العزيمة في حق الكل لقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه ثم قال ومن كان  
 مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر للخصة والافضل هو الاخذ بالعزيمة ويؤيده ايضا  
 اطلاق قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وايضا رمضان افضل الوقتين فالاداء فيه افضل  
 مع ما فيه من المبادرة الى الطاعة وفي التأخير تعرض لحديث الافقة وفي مسلم من حديث  
 ابي سعيد الخدري قال كنا نغزو مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في رمضان  
 فمنا الصائم ومنا المفطر فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد  
 قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد ضيفا فافطر فان ذلك حسن ومضى  
 لا يجد لا يضرب ولا ينكروا في الصحيحين وايضا داود عن ابي الدرداء قال خرجنا مع رسول الله



صلى الله تعالى عليه وسلم في بعض غزواته في حرمته يد حتى ان احداً يوضع يديه على راسه  
 من شدة الحر ما فينا صاير الارسل الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعبد الله ابن رواحة  
 فعمل انه اختيار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واما قوله عليه الصلاة والسلام ليس  
 البر الصيام في السفر فقال في مسافر صوم وان **صح المريض او اقام المسافر ثم مات**  
**المريض فري وارثه ما فات** اي جميعه ان عاش اي المريض او المسافر **بعد** اي بعد المرض  
 او السفر **بقدره** اي بقدر ما فات **والا** اي وان لم يصنع المريض بعد المرض والمسافر بعد  
 السفر بقدر ما فات له عاش اقامته **فقد رها** اي يفدي وارثه بقدر الصحة والقامة  
 انه يخرج عن الاداء في اخر عمره فصار كالشيخ الفاني فالحق به دلالة قياسا قال الطحاوي هذا  
 قول محمد واما قوله ما يلزمه قضاء الكل وان صح يوماً واحداً وهذا ليس بصحيح وانما الخلاف  
 في النذر فلو مات على حالهما لا بقي عليهما لقوله تعالى فعدة من ايام اخر ولم يذكرهما فلم يلزمهما  
 القضاء ولا نعمانما عذرا في الاداء فاولا ان يعذر في القضاء وان عاشا قضا بقدر الصحة والقامة  
 بلا شرط الوفا له الخياران شافرق وان شاتابع لاطلاق النص ولقول ابن عباس بهما اما الله  
 الله تعالى وان لم يقضيا حتى مضى لزمهما الا يصبا بالقدية عنهما فان جاء رمضان الثاني  
 قدمه على القضاء نه وقت الاداء ثم قضى الاول ولا يجب عليه فدية بالتأخير عندنا  
 واوجبها مالك والشافعي لما روي نفع عليه الصلاة والسلام قال في رجل مرض في رمضان  
 فافطر ثم صح فلم يصم حتى دركه رمضان آخر يصوم والذي دركه ثم يصوم الذي دركه  
 فيه ويصوم عن كل يوم مسكينا ولنا اطلاق قوله تعالى فعدة من ايام اخر من غير قيد  
 فكان وجوب القضاء على التراخي فلا يلزمه بالتراخي شي غير انه تارك الاول وهو المسارعة  
 الى ادراك الطاعة وما روي غير ثابت اذ في سننه ابراهيم بن نافع وقد قال ابو حاتم الرازي  
 انه كان يكذب وفيه من انهم بالوضع **ونشرط** في لزوم فدية الوارث **الا يصبا اي**  
 الميت بان يودي عنه الفدية حتى لو لم يوص **يلزم الوارث** الفدية عنه وقال مالك  
 والشافعي يلزم الوارث الفدية ولو لم يوص الميت كديون العباد واجيب بان الفدية  
 عبادة تودي عن الميت فلا بد فيها من اختياره وذلک بايصا به وحق العبد يجب وصوله  
 الى مستحقه باي طريق كان ولو لم يوص الميت بالفدية وتبرع بها الولي قال محمد بن جزي  
 انشاء الله تعالى **ونفذ الايصا من الثلث** من الكل كما قال مالك والشافعي لا نه تبرع  
 ابتداء وواجب انتهاء وفي الثانية يجوز في الفدية اباحة اكلتان متبعتان ولا يجوز  
 ذلك في صدقة الفطر وكذا الحكم في الكفارة المالية والجمع والصدقة المندورة **وفدية كل**  
**صلاة كصوم يوم** استحسانا وقيل صلاة يوم كصوم يوم **وعبادة غيره لا تجزيه**  
 فلا تجزي صوم الولي عن عليه صوم او صلاة وهو مروي عن عائشة وبه قال مالك واحمد  
 وقال الشافعي في صحيح القولين عنه يجزيه لما في الصحيحين عن ابن عباس قال جاز رجل الى  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ان امي ماتت وعليها صوم شهر فاقضيه عنها

فقال لو كان على امك دين كنت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله الحق وفي رواية ان امرة  
 قالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم نذر افا صوم عنها قال رابت ان كان على امك  
 دين قضيته اكان يجزي ذلك عنها قالت نعم قال صومي عن امك وفيها عن عائشة  
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من مات وعليه صيام يوم صام عنه وولييه  
 قلنا الاتفاق على صرف الاول عن ظاهره فانه لا يصح في الصلاة الذين اجماؤا وقد اخرج النسائي  
 عن ابن عباس وهو راوي الحديث الاول في سننه الكبرى انه قال لا يصوم احدكم عن احد ولا يصلي  
 احدكم عن احد ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مدين حنطة وفتوى الراوي على خلاف مروي  
 بمنزلة رواية للناسخ واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر انه قال لا يصلي احدكم  
 عن احد ولكن ان كنت فاعلا تصدقت عنه او اهديت واخرج الترمذي عن اشعث بن  
 سوار عن محمد بن عبد الرحمن ابن ابي يعلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم في رجل مات وعليه صيام يطعم عنه كل يوم مسكين وقال لا تعرفه  
 مرفوعا الا من هذا الوجه والصحيح عن ابن عمر موقوف وروي ابن ماجة باسناد حسن كما  
 قاله القوطي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من مات وعليه صوم  
 فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين وقال مالك ولم اسمع عن احد من الصحابة ولا من  
 التابعين بالمدينة ان احدا منهم يصوم عن احد ولا يصلي عن احد وهذا مما يوجب النسخ  
 وانه الامر الذي استقر الشرع عليه اخر اولا ان الولي لا يصوم عنه حال الحياة فكذلك بعد  
 الموت كالصلاة **ويلزم النقل بالنشر** وع فيجب قضاؤه ان افسده وقال مالك ان افطر  
 بعذر كمرض او شدة جوع او كراه او سهوا او خطا فلا يجب قضاؤه والا يجب وقال  
 الشافعي واجد لا يجب قضاؤه وله الخروج عن صوم بغير عذر لما روي احمد وابو  
 داود والترمذي من حديث ام هانئ ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الصائم المتطوع  
 امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر ولنا حديث عائشة في رواية النسائي والترمذي  
 ومالك في الموطا عن عائشة انها قالت اصبحت انا وحفصة صائمتين متطوعتين فاهدي  
 البنا فافطرنا عليه فدخل علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبدرتني حفصة  
 وكانت ابنة ابيها فسألته عن ذلك فقال قضايا يوم ما كانه وهو قول ابي بكر وعمر وعلي  
 وابن عباس وغيرهم ولا ن صوم النقل على فيجب صيانه عن الابطال لقوله تعالى ولا  
 تبطلوا اعمالكم وصيانه عن الابطال بالمضي فيه واذا وجب المضي فيه وجب قضاؤه  
**الا في الايام المتهمة** عن صومها اي يوم الفطر والاضحى مع ثلاث بعده وهي ايام التشريق  
 وقال ابو يوسف ومحمد ان شرع في نقل فيها ثم افسده كما هو واجب عليه فعليه القضاء  
 لان النشر وع ملزم كالنذر ولاي حنيفة ان صيام هذه الايام منهي عنه فلا يجب اتمامه بل يجب  
 افساده وجوب القضاء مبني على وجوب الاقام **وصح النذر** بالصوم فيها اي في الايام  
 المتهمة لان النذر التزام فيكون مصيبة وانما المصيبة في الفعل **لكن افطر اخر** اذ اعن



للعصية وقضى اسقاطا لما اوجب على نفسه **وان صام** صح لا نه ادى ما التزمه روي  
مسلم من حديث زياد بن جبين قال جازل الى بن عمر فقال لي نذرت ان اصوم يوما يوافق  
يوم الاضحى او الفطر فقال بن عمر ان الله تعالى بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن صيام هذا اليوم والمصنوع انه يمكن قضاؤه فيخرج به عن عهدة الامر والنهي  
والحاصل ان نذر الايام المذكورة يصح عندنا في المختار وجعله زفرضوا به قال مالك والنسائي  
وهو رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة لا هذا نذر بعصية لما في الصحيحين عن ابي  
سعيد الخدري نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامين صيام يوم الاضحى  
وصيام يوم الفطر وفي لفظ لهما سمعته يقول لا يصح الصيام في يومين يوم الاضحى يوم  
الفطر من رمضان ولما في مجمع الطبراني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ارسل ايام منى صايحيا يصيح ان لا يصوموا هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبغال البعا  
وقاع النساء في سنن الطبراني عن ابي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بديل بن ورقاء الخزاعي على جبل اورد فيصبح في فجاج منى لان الزكوة في الحلق واللبة ولا  
تجعلوا الا نفوسا تزهقوا واما منى ايام اكل وشرب وبغال وفي السنن الثلاثة عن  
عائشة عنه عليه الصلاة والسلام لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين وفي النسائي  
عن عمران بن الحصين مرفوعا يقول النذر نذران فمن كان نذر في طاعة الله فذلك لله  
ففيه الوفاء ومن كان نذر في معصية الله فذلك للشيطان فلا وفاء ويكفره ما يكفر  
اليمن ولما ان هذا نذر لصوم مشروع لا دليل الدال على مشروعيته وهو كونه كفا  
لنفس التي هي عدو الله عن شهواتها لا يفصل بين يومين يوم فكان من حيث  
حقيقته حسنا مشروعا والنذر بما هو مشروع جائز وما روي من النهي فانما هو  
لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله لا الناس ضياف الله في هذه الايام واذا كان النهي  
لغيره لا يمنع صحته من حيث ذاته فيجب الفطر ليلا يصير معرضا عن ضيافة الكريم  
ويجب القضا باعتبار ذاته القويم ويجزيه ان صام فيها لا نه اداها كما التزمه فان  
ما اوجب ناقضا يجوز ان يودي ناقصا مع ارتكاب الحرمة الحاصلة من الاعراض  
تراجع انه يلزم الوفاء بنذر ما من جنسه واجب مقصود وليس بواجب فلهذه  
ثلاث شروط لا يصح النذر بدونها الا اذا اقام الدليل على خلافه فيلزم بالعتق والاد  
ونذر الحج ماشيا ولا يلزم الوضوء وسجدة التلاوة بالنذر ولا عيادة المريض به اذ  
ليس من جنسه واجب واجاب العبد معتبرا بايجاب الراد اذ لا ابتداء  
نذر ان كان النذر مطلقا وفي به لقوله تعالى وليوفوا نذورهم ولقوله عليه الصلاة  
والسلام من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه رواه  
بخاري والاحكام على وجوب الايقاع به وبه استدلال القائلون بافتراضه وكذا اذا  
كان معلقا بشرط يرا د كونه كان شفى الله مريضه فعلى كذا ولا يرد كونه كان

شفى الله عدوي ووجد الشرط يلزمه الوفاء في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لاطلاق  
الدية والحديث واجاز محمد الكفا بالكفارة وقال ان شاف فعل المنذور وان شافني بكفارة  
اليمن وهو رواية النوادر وهو المروي عن ابي حنيفة اخرها بهذا كان يفتي سماعيل  
الزاهد ومشايخ بخاروا وهو اختيار شمس ابيه وجهه ما في صحيح مسلم من حديث  
عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كفارة النذر كفارة اليمن ولو نذر صوما  
في زمان شديد الحر وعجز عنه قضاؤه في زمان البرد **ويفطر المتفل بعد ضيافة** او غيرها  
**ثم يقضى** ولا يجوز الفطر لتطوع بلا عذر في الظاهر من الرواية ورواية المنتقى انه يباح  
بلا عذر وهو رواية عن ابي يوسف لما روى مسلم من حديث عائشة انها قالت دخل  
النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم من شئ فقلت لا فقال اني اذا صام  
تفرائي يوما اخر فقلنا يا رسول الله اهدي لنا حيس فقال اربنيه وفي نسخة اربنه فقلنا  
اصبحت صائما فاكل زاد النسائي ولكن اصوم يوما مكانه وصح عبد الحق هذه الزيادة  
والحيس تمر بخلط بسمن واقطد ليل ظاهر الرواية ما روى عنه انه عليه الصلاة والسلام  
قال اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل رواه ابو داود  
والصلوة الدعاء كما قاله هشام قال القرطبي قد ثبت هذا عنه عليه الصلاة والسلام  
ولو كان الفطر جائزا كان الا فضل الفطر اجابة الدعوة التي هي السنة انتهى وفيه بحث  
يخفى والضيافة عذر في الاظهر لما روى ابو داود والطيالسي في مسنده من حديث ابي  
الخدري قال صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما فدعى النبي صلى  
الله عليه وسلم اصحابه فلما اتى بالطعام تخفى رجل منهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مالك قال اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلفا خوك وصنع لك طعاما ودعاك  
فتر تقولا في صائمه كل وضعم يوما مكانه وروى الدارقطني من حديث جابر قال ان النبي  
الذي صنع ابو سعيد الخدري وقيل لا يكون عذرا وقيل عذر قبل الزوال بعده لا اذا  
كان في عدم الفطر بعده عقوق لا حد ابويه فانه يفطر وكذا ان كان يتاذى صاحب الضيافة  
بذلك يفطر **وليسك ببقية يومه** وجوبا وهو الصحيح وقيل نذيا **مسافر قدومه** سوا كان  
قدومه بعد ما افطر او قبله بعد وقت النية واما اذا كان قبل الفطر في وقت النية فتلزمه  
النية والصوم لزوال المرض في وقت النية لكن لو افطر لا كفارة عليه لقيام شبهة **بعض**  
او نفسا **طهرت نهارا وصبي بلغ وكافر اسلم** وانما ليسك هو لا بقية يومهم قضا الحق  
الوقت بالنسبة **ولا يقضى هذا** ان اي الصبي والكافر وان كان البلوغ والاسلم في وقت  
النية ونوى الصوم واكلا لان القضاء يستدعي سبق الوجوب ولا وجوب عليه الصدم  
اهليتهما وانما يجب قضا الصلاة اذا بلغ الصبي واسلم الكافر في بعض وقتها لان السبب  
فيها الجزء المتصل بالاداء وقد وجدت الاهلية فيه والسبب في الصوم الجزء الاول من  
اليوم والاهلية منعدمة عنده وكذا ليسك ببقية يومه المريض اذا ابر او الجنون اذا افا



واما المنظر خطاء او عمد او اخطأ يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان فانه يجب التشبه اتفاقا  
 في هذه الصور بخلاف الامثلة المتقدمة فانه قيل يستحب لقول ابي حنيفة في الحايض تطهر  
 نهالا لا يحسن ان تأكل والناس صيام وهو قول مالك والشافعي لان الصوم لا يلزمها  
 اول النهار لا ظاهرا ولا باطنا فلا يلزمها الامساك في آخر النهار وهذا لان الامساك يدل  
 على حقيقة الصوم فلا يخاطب عليه من لم يكن عليه خطاب الاصل وقيل يجب هو الصحيح  
 لما ثبت من امره صلى الله عليه وسلم بالامساك في يوم عاشوراء حين كان واجبا  
 ويتم مقبلا **سافر** ترجى الجانب الاقامة ولو وقع التزام وحصول السبب **الواجب ولو**  
**افطر** كفارة عليه لقيام شبهة البيع **وجنون كل الشهر يسقط** وجوبه وفي نسخة  
 سقط وانما كل الشهر لا يسقط وجوبه والفرق ان الجنون يمتد شهر اعادة فيتحقق  
 الحرج في وجوبه والاغما لا يمتد عادة فلا حرج في وجوبه **لا البص** بالجر اى لا يسقط  
 جنون بعض الشهر وجوب صوم الشهر سواء كان الجنون اصليا بان بلغ مجتزا او عارضا  
 بان بلغ مقيما ثم جن لو وجد سبب وجوب الشهر كله وهو شهود بعض الشهر اذ لو  
 كان السبب شهود جميع الشهر لوقع صوم رمضان في شوال وعن محمد ان الجنون  
 الاصل كالمصبي واختاره بعض المتأخرين **وان اغنى ايام قضاها** لان الاغما مرض فيكون  
 عذرا في التأخير في الاستقضاء **اليوما** الظاهر انه نواه وانما حملنا كلامه على هذا لان  
 عبارة الوقاية الا يوما حدث الا غما فيه او في ليلة وفي شرحها لان الظاهر انه نوى صوم  
 ذلك اليوم وهذا اذ لم يذكر انه نوى اياما اذ اعلم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم  
 انه ينو فلا شك في عدمها **فصل الاعتكاف سنة مؤكدة** وقال القدوري مستحب  
 والحق انه ينقسم الى واجب وهو المنذور وال سنة مؤكدة وهو العشر الاخير من  
 رمضان والى مستحب وهو ما عدا ذلك روى الجماعة الا ابن ماجة من حديث عائشة  
 رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر  
 من رمضان ثم اعتكف ازواجه بعده **وهو في اللغة** الإقامة على الشيء وجس النفس عليه  
 ومنه قوله تعالى ما هذه التائيل التي ابتغى لها عاكفون وفي الشرع **لبث صابرا** بفتح  
 اللام وسكون الموحدة اى مكثه **في مسجد جماعة** وهو الذي له مودن وامام ويصل  
 فيه الصلوات الخمس وبعضها بجماعة وعن ابي حنيفة لا بد ان يصلي فيه الصلوات  
 الخمس بجماعة وهو قول احمد وعن ابي يوسف ومحمد يصح الاعتكاف في كل مسجد  
 وهو قول مالك والشافعي لا يطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد ولا يبي  
 حنيفة قول علي لا اعتكاف الا في مسجد جماعة رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق  
 في مصنفيهما وقول ابن عباس ان بعض الامور الى الله البدع وان من البدع الاعتكاف  
 في المساجد التي في الدور رواه البيهقي في سننه ورواه الطبراني في معجمه عن ابراهيم  
 الصعي ان حذيفة قال لا بن مسعود لا تعجب ولا تعجب من قوم بين دارك ودار

بذل  
النذر

ابي موسى يزعمون انهم معتكفون قال لهم اصابوا واخطات او حفظوا ونسيت قال  
 اما ان فقد علمت انه ١٢ اعتكافا في مسجد جماعة انتهى وفضل الاعتكاف ما كان في المسجد  
 الحرام ثم ما كان في مسجده عليه الصلاة والسلام ثم ما كان في المسجد الاقصى ثم ما كان  
 اهله اكثر من الجوامع **بنية** اى يقصد الاعتكاف فانه الميزة بين العادة والعبادة  
 فالصوم بشرطه عندنا وعند مالك وقال الشافعي واجد ليس بشرط لما في الصحيحين عن  
 ابن عمر عن عمر انه قال يا رسول الله اني نذرت ان اعتكف في المسجد الحرام ليلة فقال عليه  
 الصلاة والسلام اوف بنذرك وفي سنن الدارقطني عن عبد الله بن عمر ان عمر نذري  
 الجاهلية ان يعتكف ليلة في المسجد الحرام فلما كان الاسلام سال عنه عليه الصلاة والسلام  
 فقال اوف بنذرك فاعتكف عمر ليلة ولنا ما روى ابو داود من حديث عائشة انها قالت  
 مضت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمتل امرأة ولا يباشرها  
 ولا يخرج لحاجة الا لالملا بد منه اى من البول والغائط ولا اعتكافا بصوم ولا اعتكافا في  
 مسجد جامع وايضا لم يروا انه عليه الصلاة والسلام اعتكف بلا صيام والمواظبة من ادلة  
 الوجوب فان قيل في الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام اعتكف العشر الاول من شوال  
 اجيب بانه ليس فيه دلالة على انه كان صائما او مفطرا واما حديث اعتكاف عمر فرواه ابو  
 داود والنسائي والدارقطني بلفظ ان عمر جعل ان يعتكف في الجاهلية ليلة او يوما عند  
 الكعبة فسال النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم ولفظ النسائي والدارقطني فامر  
 ان يعتكف ويصوم وروى الدارقطني والبيهقي عن سويد بن عبد العزيز عن سفيان بن  
 حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعا لا اعتكاف الا بالصوم وقد روي عن عطا  
 عنها موقوف او روى عبد الرزاق في مصنفه عن عائشة وابن عباس من اعتكف فعليه  
 الصوم وروى البيهقي من قول ابن عمر المعتكف يصوم واما ما رواه الحاكم وصححه عن ابن  
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه  
 فعارض بما قدمناه فيجعل مرجع الضمير في قوله الا ان يجعله لا اعتكاف فيكون دليل اشتراط  
 الصوم في الاعتكاف المنذور دون النقل هذا او الجمع بين قوله ليلة او يوما ان المراد الليلة  
 مع يومها او اليوم مع الليلة ثم اعلم ان الصوم بشرط لصحة الاعتكاف الواجب رواية  
 واحدة ولصحة التطوع في رواية الحسن عن ابي حنيفة وبه قال مالك واما في رواية  
 وهو قول محمد بل قيل انه ظاهر الرواية عن العلماء الثلاثة فليس بشرط لان مبنى  
 النقل على المساهلة ثم اعتكاف العشر الاخير سنة مؤكدة على الكفاية لا لجماع على عدم  
 ملامة اهل بلد لم ياتوا به اذ اتى به بعض منهم وما يدل على انها مؤكدة ما روى ابن ماجة  
 عن ابي بن كعب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الاواخر من رمضان  
 فسا فرعا فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين يوما وما روى انه عليه الصلاة والسلام  
 اعتكف الاوسط فلما فرغ اتاه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب امامك يعني ليلة القدر

بعض



فاعتكف العشر الاخر وعن هذا ذهب اكثر الى انها في العشر الاخر من رمضان وقد ورد في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انفسوها في العشر الاخر انفسوها في كل وتره والجمهور على انها ليلة السابع والعشرين والله سبحانه اعلم وفي المحيط قال ابو حنيفة ليلة القدر في رمضان تتقدم وتاخر وقال ابو يوسف ومحمد هي ليلة منسنة في النصف الاخير من رمضان فلو قال امراته انت طالق ليلة القدر قال ان كان عاميا تطلق ليلة السابع والعشرين من رمضان تلك السنة لان العوام يعرفونها ليلة القدر وان كان فقيها يعرفها في خلاف فان حلف قبل رمضان تطلق بضميه اي عند هرجيسا وان حلف في النصف الاخير لا تطلق عندهما حتى يجي وقت حلقه من النصف الاخير من رمضان القابل ولا تطلق عند اي حنيفة حتى يضي رمضان القابل وعليه الفتوى انتهى لها ما روى ابو داود من حديث ابن مسعود قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلبوها ليلة سبع عشرة من رمضان وليلة احدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين ثم سكنت ولاي حنيفة ما رواه ابو داود عن ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم انا اسمع عن ليلة القدر قال هي في رمضان **واقله يوم في الواجب** وفي النقل على رواية الحسن وشرط ابو يوسف اكثر النهار واما على رواية الاصل وقول محمد ومذهب الشافعي فاقله ساعة ولو من الليل وبه يقتضيه انه متبرع فكان تقدير زمانه اليه والساعة في عرف الفقهاء جزء من الزمان لا جزء من اربعة وعشرين من يوم وليلة كما يقول المخون فيقضي من قطعه اي الاعتكاف فيه اي في ذلك اليوم **ولا يخرج المعتكف منه** اي من المسجد **الا حاجة الانسان** وهي البول والغائط ولا يكث في منزله بعد فراغه من طهوره لان التابت بالضرورة مقدرة بقدرها لما في الكتب الستة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا حاجة الانسان **والجمعة** لانها من اهم الحوائج **بعد الزوال** لان الخطاب بالوجوب يتوجه حينئذ وهذا المن قرب منزله وكان بحيث اذا خرج بعد الزوال وصلى السنة لا تقوته الجمعة **ومن بعد منزله** فوقتا اي يخرج وقتا يدركها ويصلي السنن اربع قبلها **ولا يفسد اعتكافه** بكنهه في الجامع **اكثر منه** اي مما ذكرناه موضع اعتكاف الا انه التزم الاعتكاف في المسجد فلا ولا ان يفعل شيئا من اعتكافه في غيره الا من ضرورة والخروج للجمعة فيه خلاف مالك والشافعي لهما ان الخروج عند اللبس فيفسده الا فيما تحققت الضرورة فيه ويمكنه ان يعتكف في الجامع فلا ضرورة له في الخروج ولنا انه ما مود بالخروج للجمعة فصار مستثنى من نذره كالخروج للحاجة بل اوليها حاجة دينية وقوله ما يمكنه الاعتكاف في الجامع مدفوع بان الاعتكاف في سائر المساجد مشروط بقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد واذ اصبح المشرق وقد مست الضرورة اطلق له الخروج ولو اقام فيه اكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه لان المنسدة له الخروج من المسجد **لا الملك فيه فان خرج ساعة بلا عذر ففسد اعتكافه** عند اي حنيفة وهو القياس

لوجود المتاني وقال لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم لان في القليل ضرورة ولا ضرورة في الكثير وفيه ان ضرورة في مطلق القليل فتأمل في صحة التعليل ولو خرج لا بخارج اوجز اولاد شهادته او لتقير عام او لجنازة او لعيادة فسد اعتكافه فيقضيه ولو خرج لانهدام المسجد او تفرقا له بحيث بطلت الجماعة منه او لخراج الظالم لكرها او لحرق على نفسه او ماله من المكابرين لا يفسد فيصح ان يبني عليه **وياكل المعتكف ويشرب وينام** لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ما ولا المسجد اي وهو معتكف ولا انه يمكن قضاء هذه الحاجات فيه فلا ضرورة الى الخروج **وببيع ويشترى فيه** اي في المسجد لا نه قد يحتاج الى ذلك بلا احضار مبيع فيه لان المسجد محرر عن حقوق العباد وفي الذخيرة هذا اي لا بد منه واما البيع والشراء للتجارة فيكونه لان المعتكف منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بالديار **غيره** اي لا يفعل غير المعتكف شيئا من هذه الامور في المسجد لما روى الترمذي والحاكم وقال على شرط مسلم عن ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من رايتك من رايتك يبيع او يشتري في المسجد فقولوا له ان يحج الله تجارته ومن رايتك يشتد ضالة في المسجد فقولوا له رد الله عليك ولقوله عليه الصلاة والسلام جنبوا مساجدنا صبا نكم وجائتكم وبيعكم وشركم وخصوما تكم ورفع اصواتكم واقامة حد وذكروا سبل سبوا فكم واتخذوا على ابوابها المطاهر وجروها في الجمع رواه ابن ماجة في سننه والطبراني في معجمه ويكره استطراق المسجد لا لعذر فيلبيح ان يتولى الاعتكاف ساعة **ولا يصمت** اي لا يدوم على الصمت تصديا به لا ليس في شرب يمتثل في شريعة غيرنا كما يشير اليه قوله تعالى فقول اني نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا ولما روى ابو داود عن علي رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل واستدأبو حنيفة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم الصمت فيلزم التلاوة والحديث والعلم وتذريسه وسبيل النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام واجاز الصالحين وكتابة اصول الدين **ولا يتكلم الا بخير** انه في عبادة فلا يخلطها بغيرها ولا يطلاق قوله عليه الصلاة والسلام من كان يوم من بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او ليصمت رواه احمد والشيخان وغيرهم **وبطله الوطي** سوا انزل او لم ينزل لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد **ولو ليلا** لان الليل محل الاعتكاف كالنهار **واناسيا** لان حالة الاعتكاف مذكرة كالصلاة فلا يعذر المعتكف بالنسيان بخلاف حالة الصوم على ان الوطي في المسجد حرام وكذا الخروج والتوقف عنه لصير ضرورة وقال الشافعي لا يفسده وطي الناسي وهو رواية ابن سماعة عن اصحابنا **وطؤه في غير** فرج او قبلة او لمس ان اتزل لان هذه الاشياء مع الانزال في معنى الجماع والا يبي وان لم ينزل فلا يبطل اعتكافه لانعدام معنى الجماع وهو اظهر اقوال الشافعي وبطله مالك لظاهر الآية ولنا اعتبارا بالصوم ومجاز الآية هو الجماع من فطرا ان تكون الحقيقة



**وان حرم كل من هذه الاشياء عليه** انه من دواعي الوطى والوطى محظور والاعتكاف فحرم دواعيه  
 كما في الظهار والاستبراء والاحرام وانما لم يحرم دواعي الوطى في الصوم لانه يكثر وجوده فيؤدي  
 منهافيها الى المحرم واما الانزال من ادامة نظر او فكر فلم يقصد عندنا وعند الشافعي وقال  
 مالك يبطله لان الانزال مشهورة الفكر كالوقاع ولنا ان الانزال منها بمنزلة الانزال في الاختلام  
**والمرأة تعتكف في بيتها** اي في موضع اعدته للصلاة فيه حتى لو لم يكن في بيتها موضع  
 معد للصلاة او كان اعتكفت في موضع غيره من بيتها اعتكاف لها ولو اعتكفت في مسجد  
 جماعة جاز ولكن مسجد بيتها افضل من مسجد غيرها ومسجد حبتها افضل من مسجد جماعة  
 غيره وقال مالك والشافعي في القول الجديد واحدا يجوز اعتكاف المرأة في مسجد بيتها والشافعي  
 بالرجال اطلاق الاعتكاف في مسجد جماعة ولنا ان مسجد بيتها اصون لها واحرز لفضل  
 الصلاة قال صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاة المرأة في صحن دارها  
 وصلاتها في صحن دارها افضل من صلاتها في المسجد فاذا اعطيت لبيتها حكم المسجد في حق  
 الصلاة قلنا في حق الاعتكاف مكان الصلاة **نذر اعتكاف ايام** لزمه اعتكافها بلياليها  
 وكذا اذا نذر اعتكاف ليا لي لزمه اعتكافها بايامها لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيه  
 ليا ليها كما ان ذكر الليالي يدخل فيه ايامها قال تعالى ثلاثة ايام لارمزا وقال ثلاث ليا لي  
 سوا والقضية واحدة وبه قال مالك واخرج الشافعي الليالي لان اسم الايام يتناول  
 الليالي وانما دخلت الليالي المتخللة في نذر الشهر للضرورة فتقدر بقدرها **ولا اي**  
**متابعة وان لم يشترط** الولاء في ظاهر الرواية وبه قال مالك واطلقه الشافعي عند  
 عدم التصريح به وهو رواية عن ابي حنيفة وبها قال زفر ولو نذر صوم ايام لا يلزم ولا  
 لان يشترط والفرق بينهما ان الليالي قابلة للاعتكاف غير قابلة للصوم فيلزم الاعتكاف  
 على التتابع حتى ينص على التفريق ويلزمه الصوم على التفريق حتى ينص على التتابع  
**وفي يومين اي ولزمه في نذر اعتكاف يومين يومان بليالتهما وصح نية النهار**  
**خاصة في المسالتين** انه نوى حقيقة كلامه ولو نذر اعتكاف شهر وقال اردت  
 النهار خاصة لا يصدق ان الشهر اسم لمقدر يشتمل الايام والليالي **كتاب الحج**  
 فتح الحاد وكسر وهو لفظة القصد الى مصظم وشرعا زيارة مكان مخصوص بفعل محصور  
 في وقت مخصوص وسببه البيت لانه يضاف اليه وفي البخاري عن ابي اسحاق عن زيد بن  
 ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد ماهاجر حجة واحدة وهي حجة الوداع وهذا  
 مما لا نزاع فيه بالاجماع قال ابو اسحاق وبكلمة اخرى يعني بحسب علمه وفي جز الوتر  
 بن الجراح عن سفیان الثوري عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله قال  
 حج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حج حجتين قبل ان يهاجر وحجة قرن مصها مرة  
 انتهى واخرجه الدارقطني في السنن عن سفیان عن ابيه عن جابر مثله سواء انتهى  
 وعن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام حج قبل ان يهاجر ثلاث حج اخرجه ابن ماجه والحاكم

وهو مبني على وقود الانصاري بنى بعد الحج وهذا لا يقتضي نفي الحج قبل ذلك وقد اخرج الحاكم  
 بسند صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل ان يهاجر حج لا يعلم عدد دارها وقال ابن الاثير  
 كان حج كل سنة قبل ان يهاجر يصنع لانه يمنع منه مانع وكانت حجة الفريضة بعد ماهاجر  
 سنة عشر وحج ابو بكر في السنة التي قبلها سنة تسع وفيها فرض الحج واما سنة ثمان وهي عام  
 الفتح في رمضان حج بالناس فيها عتاب بن اسيد وهو الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم اميرا  
 بكة بعد الفتح **فرض** فريضة محكمة بالكتاب والسنة والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى والله  
 على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وكلمة على لايجاب وقد نزل في سنة تسع  
 وليس في انقوال الحج والعمره لله النازل في سنة ست دلالة على الايجاب من غير شروع وقيل فرض  
 الحج سنة ست ايضا واما السنة فقد وردت اخبار كثيرة منها حديث بنو الاسلام على خمس  
 الحديث متفق عليه ومنها حجوا فان الحج يفصل الذنوب كما يفصل الماء الدرن رواه الطبراني  
 في الاوسط ومنها مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا او نصريا او نارا رواه ابن عدي من حديث  
 ابي هريرة والترمذي نحوه من حديث علي **حج** خرج به العبد ان اذن له مولاه **مسلم**  
 خرج به الكافر **مكلف** خرج الصبي والمجنون لقوله عليه الصلاة والسلام ايا صبي حج ثم بلغ  
 الحنث فعليه ان يحج حجة اخرى وايا عراي حج ثمهاجر فعليه ان يحج حجة اخرى وايا عابد  
 حج ثم عتق فعليه ان يحج حجة اخرى رواه الحاكم في مستدركه وقال على بشرط الشيخين  
 والمراد بالا عراي الذي لم يهاجر ولم يسلم فان مشركي العرب كانوا يحجون مفتي اجزاء  
 ذلك الحج عن الواجب بعد الاسلام كذا ذكره ابن الهمام وقال البغوي ولم يكن يقبل الاسلام  
 بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الا بالهجرة ثم نسخ ذلك بعد فتح مكة بقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا هجرة بعد الفتح هذا والحديث الاخر ولم يسلخوا الحنث اي لم يسلخوه فيكتب عليهم  
 واخرج ابو داود في مراسيله عن محمد بن كعب القرظي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ايا صبي حج بامه فمات جزا عنه فان اعتق فعليه الحج واخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه  
 حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال حفظوا عني ولا تقولوا  
 قال ابن عباس ايا عابد حج الى اخره وانعقد على اشتراط الحرية الاجماع **صحيح** خرج به المريض  
 والمقعد والمفلوج والزمن الذي لا يستطيع الثبوت على الرحلة مقطوع الرجلين عند ابي  
 حنيفة في المشهور عنه وهو رواية عن ابي يوسف ومحمد ان الاستطاعة معدومة عند  
 عدم الصحة فلا يجب عليهم الا حجاج اذا ملكوا الراد والراحلة ولا الاصابة في المرض اذا لم  
 يسبقهم الوجوب لانه بدل الحج بالبدن واذا لم يجد البدل لا يجب البدل وفي ظاهر الرواية  
 عنهما يجب الحج على هؤلاء اذا ملكوا الراد والراحلة ومونة من يرفصهم ويضعهم ويقودهم  
 الى المناسك وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة ويلزمهم الاصابة ان لم يجدوا بانفسهم ولو  
 حجوا عنهم وهم آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا وجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت  
 نفلية الاول لانه خلف ضروري فيسقط اعتباره بالقدرة على الاصل فلها حديث الخشعية



في فريضة الحج ادركت اي وهو شيخ كبير لا يستمسك على الرحلة افاج عنه قال رايت لو كان على  
ايك دين فقضيته عنه اكان يحزي عنه قالت نعم وله قوله تعالى والله على الناس حج البيت  
من استطاع اليه سبيلا قيد الايجاب به والعجز لا يزم مع هذه الامور والاستطاعة بالبدن  
هي اصل وملازمة القالا والخدام وحصول المقصود له من الرفق غير معلوم والعجز ثابت للحال  
فلا يثبت الوجوب بالشك الا ان هذا قد يدفع بان هذه العبادة يحزي فيها النيابة عند  
العجز مطلقا توسط بين المالية المحضة والبدنية المحضة لتوسطها بينهما والوجوب  
داير مع فايدته فيثبت عند قدرة المال ليظهر اثره في الاجحاج والايباص وفي التخييس  
الهداية وجب عليه الحج فخرج من عامه فأتى في الطريق لا يجب عليه الايباص بالوجه لا يور  
بعد الايجاب وفي العاية المحبوس والخائف من السلطان كالمرضى لوجود المانع انتهى  
وكذا حكم السلطان اذ اخيف على ملكه او ملك غيره **بصير** فلا يفترض على الاعي القادر  
من يقوده ان يحج بنفسه باتفاق ولا ان يحج غيره عند اي حنيفة وقال عليه ان يحج غيره  
ولا على الاعي الواحد من يقوده عند اي حنيفة وعنهما روايتان الوجوب وعدمه  
والفرق لهما بين الجمعة والحج على رواية عدم وجوب الحج ان وجود القايد الى الحج نادر  
**له زاد** اي نفقة متوسطة ذاهبا وآيبا **وراحلة** وهو شق محل الذي رفاهية وضعيف  
بنية اوراس زاملة لذي قوة وجلد لا عقبه لعدم القدرة مع جميع السفر جليل وهذا  
في غير اهل مكة ومن حوله مادون مسافة القصر وامامهم فليس من شرط الوجوب  
عليهم الرحلة لعدم المشقة في صهر فاشبه السعي الى الجمعة والفقير لا فاق اذا  
وصل الى ميقات فهو كالمكي والمعتد انه يشترط الزاد في حق المكي ان قدر على المشي  
والا فهو كالا فاقى روى الحاكم في المستدرک وقال على شرط الشيخين عن انس في قوله  
تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قيل يا رسول الله ما السبيل  
قال الزاد والراحلة وقال مالك من كانت عادته المشي من غير حاجة الى راحلة لزمه الحج  
اذا وجد الزاد ومن كانت عادته المشي والمشاة لزمه الحج وان عدم الزاد في الحج وفي  
مضى المشاة الصنعة **فضلا** بضم الصاد اي الزاد والراحلة **علا** لا بد منه من مسكنه  
وخادمه وفرسه وسلاحه وثيابه واثاثه وولات حرفته وعبيد خدمته ومرومة  
مسكنه وقضائه وصدقة نسائه ولو موجهة وقيل لا تشترط كذا في السراج والظاهر  
انه لا يشترط في الموجهة والمجولة **وعن نفقة عياله** اي من تلزمه نفقته من الزوجة  
والاولاد الصغار والبنات البالغة والخدم لان حق الصبد لفقره مقدم على حق  
الله سبحانه لضيائه **الحج** عوده اي رجوعه الى وطنه مع **امن الطريق** وقت  
خروج اهل بلده وان كان محيفا في غيره بغلبة السلامة فيه براكان الطريق او الجرا على  
المتقي به وهو قول اي الليث لان الصبره للخاب وقد سئل الكرخي عن لا يحج خوفا من  
الفرامطة في البادية فقال ما سلمت البادية من الافات اي لا تخلو عنها كقلة الماء وشدة

من  
القايد

الحج وهيجان السموم وكثرة السرقة والظلم وما افتى به ابو بكر الرازي من سقوط الحج عن اهل  
بغداد وقول اي بكر الاسكا في لا اقول الحج فريضة في زماننا قاله سنة ست وعشرين  
وثلاثمائة وقول البلخي ليس على اهل خراسان منذ كذا وكذا سنة كان وقت غلبة النوب  
والخوف في الطريق هذا وذكر ابن شجاع عن اي حنيفة ان امن الطريق بشرط الوجوب  
وهكذا ذكر الكرخي وابو حفص الكبير لان الحج لا يتأتى بدونه الا بمشقة فصار كالزاد  
والراحلة وقال بعض صحابنا انه شرط الاداء لانه عليه الصلاة والسلام لما فسر الاستطاعة  
لم يذكر امن الطريق منها وثره الخلاف في وجوب الايباص بالحج على من ادركه الموت والطريق  
غير آمن ولم يكن حج فمن جعل امن الطريق شرطا لاداء اوجب عليه الايباص ومن جعله شرطا  
للوجوب لم يوجب به مع الزوج المكلف والمحرّم وهو من حرم عليه نكاحها على التابيد  
وهو رضاء او مصاهرة بشرط ان يكون تقبلا لا فاسقا ولا يحوسيا للمرأة ولو عجزوا  
وهل ذلك شرط للوجوب وهو لا يظهر اولاد اذ فيه مام من امن الطريق من الخلاف  
وثرته تظهر في وجوب الوصية اذ ادركها الموت وليس لها محرم ولا زوج وفي وجوب  
نفقة المحرم وراحلتها عليها اذ الحان يحج معها الايهما وفي وجوب التزوج عليها اذ امر  
تجد محرماتن قالان الزوج والمحرّم بشرط اداء قال بوجوب ذلك ومن قال انه شرط وجوب  
لر يقل بوجوبه وهذا كله اذا وجدت الشرط عند تاهب اهل بلده اذ به يصير قادر على الحج  
فلو ملك ماله قبله وانفقته حيث شارب ولا يجب عليه الحج لا يله يلزمه التاهب في الحال  
**ان كانتينها وبين مكة مسيرة** سفر وهي ثلاثة ايام بلياليها وبياح فيمادونها وهذا  
مالك اذا وجدت المرأة صحيحة مأثومة لزمها الحج لانه سفر مفروض كالحج ومذهب  
الشافعي اذا وجدت نسوة ثقة فعليها ان يحج معهن ولنا ما في الصحيحين عن ابن عمر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنساق المرأة تلو الا ومعهما ذو محرم وفي لفظ مسيرة ثلاثة  
ايام وما رواه الدارقطني في سننه والبراري في مسنده عن ابن عباس ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا يحج امرأة الا ومعهما محرم فقال رجل يا بنى الله اني كيت في غزوة كذا وام  
حاجة قال ارجع معها وفي سنن الدارقطني من حديث اي امامة الباهلي مرفوعا انما  
امرأة سفر ثلاثة ايام او حج الا ومعهما زوجها وفي رواية لمسلم واي داود انه عليه الصلاة  
والسلام قال لا يحج لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تنسافر سفرا يكون ثلاثة ايام فصلا  
ولا ومعهما ابوها او ابنتها او زوجها او اخوها او حرم منها وروى عن اي حنيفة واي ابو  
كراهة خروجها مسيرة يوم بلا محرم لما في الصحيحين عن سعيد بن اي سعيد عن  
اي هريرة مرفوعا لا يحج لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تنسافر مسيرة يوم وليله الا  
مع ذي رحم محرّم عليها وفي لفظ لمسلم مسيرة ليلة وفي اخره يوم قال المنذري في حواشيه  
ليس في هذه الروايات تباين فانه يحتل انه صلى الله عليه وسلم قالها في مواضع مختلفة  
بحسب الاسئلة ويحتمل ان يكون ذلك كله غثيلا لا قل الاعداد فاليوم الواحد والعدد



واقله والاثنتان اول الكثير واقله والثلاثة اول **واقله** فكاله انما اشار الى ان مثل هذا في قلة  
الزمن لا يحل لها فيه السقم مع غير حرم فكيف بما زاد انتهى ويشترط في المرأة ايضا ان تكون  
معتدة ثم اذا وجدت المرأة حرم ما ليس للزوج منعها من الحج الفرض لان حق الزوج يظهر  
في الفريض كالصلوة والصوم وجوز ما لك والشافعي ان يمنعها الزوج من الحج كالحج المندور  
في خروجها تقويت حقه وحق العبد مقدم على حق الله باذنه ولنا ما قدمنا واما المندور  
فلا وجوبه بسبب من جهتها فلا يظهر الوجوب في حقه فكان نقلا بالنسبة اليه **في العمر**  
**مرة** لما روى ابو داود وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عباس ان الاقرع بن  
حابس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله الحج في كل سنة او مرة واحدة  
قال لا مرة واحدة فمن زاد فهو تطوع ولقولا في هريرة خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل اكل عام يا رسول الله فسكت حتى  
قالها ثلثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم  
ثم قال ذروني ما تركتكم فاغاثكم من كان قبلكم بكثره سوالهم واختلافهم على انبيائهم  
فاذا امرتكم بشي فالتوا منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شي فدعوه ورواه مسلم فقوله  
لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم يستلزم نفى وجوب التكرار من وجهين لا فائدة  
لوهنا امتناع نعم فيلزم ثبوت نقيضه وهو لا التصريح بنفي الاستطاعة ايضا ولقولا ابن  
عباس خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس ان الله كتب عليكم الحج فقام  
الاقرع بن حابس فقال في كل عام يا رسول الله قال لو قلت نعم لوجبت ولم تستطعوا  
ان تعملوا بها الحج مرة فمن زاد فتطوع رواه احمد في مسنده والدارقطني في سنته وان  
سببه البيت وأنه لا يتعدد فلا يتكرر الوجوب فاندفع قول الشافعية ان الحج فرض كفاية  
في كل سنة **على الفور** وهو قول ابي يوسف ومذهب مالك واصح الروايتين عن  
ابي حنيفة وقال محمد وهو رواية عن ابي حنيفة وقول الشافعي انه على التراخي لا ان  
يظن فواته ان اخره لا الحج وقته العمر نظر الى ظاهر الحال في بقا الانسان فكان كالصلاة  
في وقتها فيجوز تأخيرها الى اخر العمر كما يجوز تأخيرها الى اخر وقتها الا ان جواز تأخيرها مشروط  
عند محمد بان لا يفوت حتى لو مات ولم يحج انه وعليه لا يجامع ولا ييوسف ان الحج في  
وقت معين من السنة والموت فيها ليس بنادر فتضيف عليه الاحتياط لا لا نقطاع  
التوسع بالكلية فلوجج في الصام الثاني كان مؤديا بتأقهما ولومات قبل الصام الثاني  
كان تأقبا بتأقهما وثمره الخلاف بينهما انما يظهر في حق تفسير الموقوف وشهادته  
عند من يقول بالفور وعدم ذلك عند من يقول بالتراخي وفي السراج الوهاج ان الخلاف  
فيما اذا كان غالب ظنه السلامة واما اذا كان غالب ظنه الموت بسبب مرض او هرم  
فانه ينضيق عليه بالوجوب اجماعا فلومات يانم تركه عن ذلك الوقت ويؤيده قوله  
عليه الصلاة والسلام من اراد الحج فليستحج فان لم يرص المريض ويصل الصلوة وتعرض

الحاجة رواه احمد وابن ماجه والبيهقي واما ما استدله الشافعي ومن تبعه من القول  
بالتراخي ان الحج فرض في سنة خمس او ست او تسع وجب عليه الصلاة والسلام في سنة  
عشر ولو كان على الفور لم يؤخره فاجيب عنه صلى الله عليه وسلم قد علم بالوجي انه يعيشر  
الى ان يوديه ويعلم الناس مناسكهم لكيلا للتبليغ فكان امان من فواته ولا نه كان لعذر  
من نزول الالية بعد فوات الوقت او خوف من المشركين على اهل المدينة او لعذر ذلك من  
امر النبي واختلاف المشركين بالمومنين ونحوهما من جواز الحج للنقل للضرورة كما قلنا واما  
يدل على انه فرض سنة خمس ما رواه احمد في مسنده من طريق محمد بن اسحاق حدثني  
محمد بن نوفيع عن كريب عن ابن عباس قال بعثت بنو اسد بن بكر ضمام بن ثعلبة واذا  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له فريض الاسلام الصلاة والصوم والزكاة والحج  
بعد ان ذكر التوحيد قال وقدرناه شريك بن ابي نعيم عن كريب فقال فيه بعثت بني  
اسد ضماما في رجب سنة خمس وما يؤيد وجه القورية حديث الحاج بن عمرو الانصاري  
من كسر او عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وهذا بناء على ان لفظة قابل متعارف في السنة  
الالية التي تلي هذه السنة والحاصل ان حقيقة دليل وجوب الفور هو الاحتياط فلا  
يدفعه ان مقتضى الامر المطلق جواز التأخير بشرط عدم التقويت **ولو احرمت صبي فبلغ**  
**او عبد فصلى** قضى الصبي والعبد **لربود فرضه** لان احرامه انعقد للنقل فلا يستقط  
به الفرض فان قيل الاحرام شرط في الحج والوضوء شرط في الصلاة فكان ينبغي ان يجوز  
اداء فرض الحج باحرام قبل البلوغ كما يجوز اداء فرض الصلاة بوضوء قبله فالجواب ان  
الاحرام انما يتحقق بنية الحج وبها يصير شارعا في افعاله من غير تجديد نية له بخلاف الوضوء  
فانه يتحقق قبل الشروع في الصلاة وقد يجاب بان الاحرام شرط يشبه الركن من حيث  
امكان اتصال الاداء به فاعتبرنا شبه الركن فيما نحن فيه احتياطا للعبادة **ولوجد الصبي**  
**بعد البلوغ احرامه للفرض** قبل مضى وقت الوقوف لعرفة **صح احرامه لا الصبي**  
يصح تجديد احرامه له بعد العتق والفرق ان احرام الصبي غير لازم لعدم اهليته وكذا لو  
اخصر الصبي وتحلل لا دم عليه ولا قضاء وكذا الاجزاء عليه لا تكاب المحظورات كما صرح  
به ابن الهمام فيمكنه الخروج عن الاحرام بالشروع في غيره واحرام الصبي لا يمكنه  
الخروج الا بالانقضاء وفي المبسوط ولو احرمت صبي وهو يعقل او احرمت عنه ابوه صار حرم ما  
يعني فينبغي ان يجرده ويلبسه اذا اراد ادائه **وفرضه** اي فرض الحج وهو لا بد منه شرط  
او ركننا **الاحرام** بالجماع الامة ولا نكل عبادة لها تحليل فلها احرام كالصلوة وهو عندنا  
شرط اداء الركن كما قال مالك والشافعي لا يبدوم الى الحل ولا ينتقل عنه الى غيره وجماع  
كل ركن في الجملة ولو كان ركننا كان كذلك **والوقوف بعرفة** اي المحضور بها ولو ساءة  
من زوال عرفة الى طلوع فجر النحر بشرط تقدم الاحرام بالحج وطواف الزيارة اي اكثره  
مقرنا بالنية وفرضيتها بالجماع الامة وهما ركنا اتفاقا لقوله تعالى فاذا انقضى من



عرفت وقوله تعالى ثم افيضوا من حيث افاض الناس ولقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة  
رواه احمد والاربعة اي معظم اركان الذي لا يفوت بعد وجوده وقوعها ولقوله عليه  
الصلاة والسلام الحج عرفة فمن وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه روى بصناه  
ابوداود وغيره وصححه الترمذي ولقول عائشة حاضت صغيفة بنت جبي بعد ما افاضت  
فقال عليه الصلاة والسلام احابستنا هي قالوا يا رسول الله انها افاضت وطافت بالبيت  
ثم حاضت بعد الافاضة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلتعد اذا رواه الشيخان  
ولقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق فانه مفسر لطواف الافاضة ويدل عليه ما قبله  
من قوله ثم ليقتضوا قنوتهم **واجبه وقوف جمع** اي مزدلفة ولو ساعة من بعد فجر  
النحر الى قبيل طلوع الشمس لقول النبي عليه الصلاة والسلام من شهد صلواتنا هذه  
ووقف معنا حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضى  
تفثه رواه اصحاب السنن والطحاوي من حديث عروة بن مرس عن علي بن عامر الحج  
وبهذا ثبت الوجوب لا الركبة لا نه جبر الواحد ولا نه صلى الله عليه وسلم قدم ضصة  
الهله ليل لما في الصحيحين عن عائشة قالت كانت سودة امرأة خنثة شطة فاستاذنت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تفيض من جمع ليل فاذا ن لها قالت عائشة فليتنى كنت  
استاذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استاذنته سودة وكانت عائشة لا تفيض  
الامع الامام وعن ابن عباس قال انا من قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة  
في ضصة الهله من جمع ليل ولو كان الوقوف بمزدلفة بعد النحر كنا لما جاز تركه  
كالوقوف بعرفة فان دفع به قول الليث بن سعد ان الوقوف به ركن لقوله تعالى فاذا  
افتمتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام وبان للورد به في الآية المذكور وهو  
ليس بركن بالاجماع فلا شئ على من تركه بعد لما قد منا وقال الشافعي الوقوف بجمع سنة  
وله في المبيت به قولان الوجوب والسنة وهي مذهبا واما ما ذكره العيني في شرح  
تحفة الملوكة من ان الوقوف بمزدلفة ركن عند الشافعي وتبع فيه الهداية فغير  
صحيح بل وهم صريح وسمى جمعا لا جتماع آدم مع حواء فيه وسمى مزدلفة لان آدم  
ازدلف فيه من حواء اي دنا منها بعد بعده عنها او اقتراب الناس الى منى لان الواقفين  
فيه يزدلفون الى الله تعالى اي يتقربون اليه **والسعي بين الصفا والمروة** وقال مالك  
والشافعي هو ركن لقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله وما كان من الشفا  
كان ركننا ولقوله عليه الصلاة والسلام كتب عليكم السعي فاصوروا رواه ابن ابي  
شيبه ورواه الدارقطني باسناد صحيح ان نسوة من بني عبد الدار اللاتي ادركن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا دخل دار ابن حسين فراينا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يطوف بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو من وراءهم وهو  
يسعى حتى نرى ركبتيه من شدة السعي وهو يقول سعيوا فان الله كتب عليكم السعي

والجواب عن الآية بان المزدلفة من الشعائر ولذا سمي بالمشعر الحرام مع ان الوقوف بها وكذا  
المبيت فيها ليس بركن اتفاقا على ان قوله تعالى فلا جناح عليكم ان يطوف بهما بينى الركبتين  
والوجوب جميعا الا اننا تركنا الظاهر في الوجوب للاجماع وانما ورد النص في الحج لان  
الصحابة كانوا يخرجون عن الطواف بهما المكان الصنمين اساق ونايلة حيث كانا عليهما  
في الجاهلية وروى عن انس وابن عباس وابن الزبير انهم علموا بظاهر الآية ولم يوجبوا  
بترك السعي شيئا وقالوا بانها تطوع وعن حديث **بانه احاد** فلا يثبت به القضية  
وانما يثبت به الوجوب وقد قلناه **وروي الجار** لقول عبد الرحمن بن معاذ التيمي خطيبا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنى ففقت اسماعنا حتى كنا نسمع شيئا ما يقول ونحن في  
منابرنا فنفق يعلمهم منا سلكهم حتى بلغ الجار فوضع اصبعيه السبابتين ثم قال بحصى  
الحذف رواه ابوداود **وطواف الصدر** بفتحين وهو طواف الوداع للافاقي من الحاج  
دون المعتمر لما في الصحيحين من حديث ابن عباس قال امر الناس ان يكونوا اخر عهدهم  
بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض اي سقط وفي لفظ لمسلم واحمد قال كان الناس  
ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفرن احد حتى يكون اخر  
عهد الطواف بالبيت وقال مالك والشافعي هو سنة قيد بالافاقي لان المكي ومن في حكمه  
من هودون الميقات لا يجب عليه طواف الصدر بالاتفاق ولو نوى الافاقي الاستيطان  
قبل النفر الاول صار من اهل مكة ولو نواها بعده لزمه طواف الصدر **والحلق** وكان حقه  
ان يقدم على طواف الصدر والمراد به هو ما يقوم مقامه من تقصير وامر موسى وانما  
يجب لامر النبي صلى الله عليه وسلم به وودعايه للحلقين والمقصود واحدة  
ولما روي عن انس انه عليه الصلاة والسلام اتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزلة بني  
وغير وقال للحلاف خذوا شار الى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يصطبه الناس واهل  
ابوداود واحمد ويتصين التقصير للمرأة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على النساء  
الا التقصير رواه ابوداود **وعبرها** اي غير هذه المذكورات من الفرائض والواجبات  
**سنن** مؤكدة كالرمل في الطواف والهولة في السعي والمبيت بمنى ليايها لما روي انه  
عليه الصلاة والسلام بات بها رواه ابوداود **واداب** مستحبة كما سيأتي والا اصل  
في ذلك كله فعله صلى الله عليه وسلم مع قوله خذوا عني منا سلككم ولا يخفى ان قوله  
وغيرها سنن واداب ان اراد ان كل ما هو غير الفروض والواجبات مطلقا سنن واداب  
فليس بغيره وان اراد ان كل ما هو غير هذه الفرائض لثلاثة وهذه الواجبات الخمسة  
سنن واداب فمنوع بان كثيرا من الواجبات غير مذكور هنا منها الاحرام من الميقات  
لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجاوز الوقت الا باحرام رواه ابن ابي شيبه والطبراني  
من حديث ابن عباس وروى الشافعي في مسنده عن ابي الشعثا انه رأى ابن عباس  
يرد من جاوز الميقات غير محرم وروى اسحاق بن راهوية في مسنده اخبرنا فضيل بن عياض



عن ليث ابن أبي سليم عن عطاء بن عباس اذا جاوزت الوقت فلم يحرم من دخول مكة  
رجع الى الوقت فان خشي ان يرجع الى الوقت فانه يحرم ويهرق لذك ما ومنه ما مد  
الوقوف بعرفة من الزوال الى غروب الشمس لان النبي صلى الله عليه وسلم لما دفع بعد  
الغروب وقد قال خذوا عني مناسككم وقال في خطبته ما بعد فان اهل الشرك كانوا  
يدفعون من هذا الموضع اذا كانت الشمس على رؤس الجبال مثل عابره الرجال في وجوههم  
وانا تدفع بعد ان تصيب رواها الحار وكذا الرمي والحلق وطواف الزيارة في ايام النحر وتقدم  
الرمي على الحلق وغير القارن وللتفتيح بين الرمي والحلق من الواجبات عندنا في حنيفة وقالوا  
انها سنة لما روى الطحاوي عن علي رضي الله عنه قال اني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
رجل فقال يا رسول الله اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وما رواه عن ابن عباس  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن حلق قبل ان يذبح او يذبح قبل ان يحلق فقال  
لا حرج وفي لفظ اخر انه قيل له يوم النحر وهو يفتي في النحر والحلق والرمي والتقدم والتأخير  
فقال لا حرج وفي لفظ اخر انه قال ما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ عن  
قدم شيئا قبل شيئا قال لا حرج وروي عن جابر بن عبد الله بعناه ولا في حنيفة ان ابن عمر  
كان يرى في تأخير النسك دما وعن ابن عباس فيمن اخر نسكا عن نسك او قدم نسكا  
ان عليه دما والمرفوع محمول على النسيان كما روى مشر وجاعن على كرم الله وجهه  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ساله رجل في حجة فقال في رميت وافضت ونسيت  
ولم اطلق قال فاحلق ولا حرج ثم جاء رجل اخر فقال رميت وحلقت ونسيت ان اخبر  
قال فاعرف ولا حرج وعن عبد الله بن عمر انه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في حجة الوداع للناس يسالونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله لم اشعر فحزمت قبل ان  
ارمي قال ارم ولا حرج قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسي يومئذ قدم  
ولا اخر الا قال فعل ولا حرج فدل ما روينا انه عليه الصلاة والسلام انما اسقط الحرج  
عنهم في ذلك للنسيان والجهل لانه اباح ذلك لهم حتى يصير فعله مباحا في العمل كيف وابن  
عباس احذر واية نفي الحرج يوجب بالتقدم والتأخير دما فكان معنى ذلك عنده  
عليه الذي فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم للجهل منهم بالحكم فيه كيف هو فقدر  
ان كان ابتداء الخطاب بالمناسك على القيام والترتيب وكان من لم يلبضهم الخطاب لا يلزمهم  
على ما هو الاصل في ذلك ابتداء التشريع انه لا يجب الا بعد السماع هذا خلاصة ما ذكره الطحاوي  
والدبوسي وكذا الحلق في الحرم واجب عندنا في حنيفة ومحمد وسنة عندنا في يوسف وكذا  
الاستقامة في الطواف وهي ان يشرع على اليمين ما يلي الباب وكذا الطهارة له من الحد  
وستر الصورة واجبان عندنا لا شرابط كما قال مالك والشافعي ولا خلاف في ركنية طواف  
الزيارة وعدم تمام الحج بدونه وعدم خبره بشي دون فعله وانما الخلاف في شروطه وكيفيته  
فقال علماء طواف الحديث والجنب يقع به التحلل عن الحج وكذا بدون الستر والمكوس

والمكوس وعندنا لا يقع به التحلل ويكون كمن لم يطف وحجة الجواب عندنا ان من طاف وترك  
واحد مما ذكرنا انه يجب عليه الاعادة وان لم يعد حتى خرج الالهة بجبر نقص الجناية بالبدنة  
ونقص البواقي بالشاة لهما ان الطهارة بشرط هذه العبادة قياسا على الصلاة ولقوله  
عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم به يتكلم به بخير  
رواه الترمذي في صلاة كمالا انه عليه الصلاة والسلام بعث لتعليم الاحكام ولا نه  
استثنى فعلم ان المستثنى منه ايضا حكم فثبت ان الطهارة بشرط هذا الركن بخلاف سائر  
اركان الحج وانتم شبهه بالصلاة في هذا الحكم ولعلمنا بقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق  
وانه في اللغة عبارة عن دوران حول البيت فمن شرط الخروج عن عهدة هذا الامر غير  
هذا الفصل من طهارة فقد زاد على النص وذلك بمنزلة النسخ فلا يجوز بخبر الواحد ولا بالقياس  
فان قيل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بطهارة كان بيانا للامر في حق الطهارة  
اذ النص كان مجله في حق الطهارة وهذا الفصل ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بتواتر قلنا انما يقال انه بيان اذا كان النص يحمله بوجه والامر بالطواف لا يحل الطهارة  
فيصير زيادة محالة والزيادة قد تكون لتعلق اصل الجواز به وقد تكون لتعلق الكمال به  
فلا يتعلق به اصل الجواز بالا فقال بل يبقى مع ظاهر النص كما كان ولا ان الاصل في النصوص  
الظاهرة انها لا تتوقف على البيان وما يوجد من رسول الله صلى الله عليه وسلم يكون  
بيانا للكمال منه في حق العمل وفي حق العلم اما في حق العلم فالطهارة ليست بشرط كسائر  
اركان الحج وفي حق العمل الطهارة بشرط كالصلاة فعلى هذا امر الطواف اصله بقدر ما يدل  
عليه الآية واجب علما وما زيد بالسنة محالة يمكن اضافته الى الآية واجب علما  
اما لان الخبر خبر واحد فلا ينسخ به الفرض لتأنيث الكتاب فيحمل عليه حتى لا يكون  
نسخا او لان النسخ يصار اليه ما امكن حمل فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيان  
الاكمل به بواجب من قبله بالكتاب فيحمل عليه حتى لا يكون نسخا وسببي بيان سنته  
وادائه واشهره **شوال وذو القعدة** بفتح القاف ويكسر **وعشر ذي الحجة** بكسر الحاء  
اي عشرة ايام منها فانه اذا حذف القيين جاز التذكير وهو قول الصبابة وعن ابي  
يوسف عشرة ليال وتسعة ايام وقال مالك وذو الحجة بنما له لقوله تعالى الحج  
اشهر معلومات اي وقته والشهر يقع على الكامل حقيقة وعلى غيره مجازا من باب  
اطلاق الكل وارادة البعض ولنا ما اخرجنا الحار وقال على بشرط الشيخين وعلقه البخاري  
عن ابن عمر في قوله تعالى الحج اشهر معلومات قال شوال وذو القعدة وعشر ذي  
الحجة وتفسير الصحابي في حكم المرفوع وبهذا ائتم الاستدلال واخرجه الدارقطني وابن  
ابي شيبة عن ابن عباس وابن الزبير وابن مسعود نحوه وفايدة توقيت التظلم  
في ان شيئا من افعال الحج لا يحجز في الا فيه في ان افعال الحج بخبري في اي وقت كان منه فلو احرمت  
بالحج في رمضان وسعي بعد اكثر طواف القدوم في شوال اجزاء ذلك عن السعي الواجب



وان سعى في رمضان لا يجزيه وكره كراهة محرم احرامه له اي الحج قبلها اي قبل شهر الحج  
 ليلا يقع في محظور من محظوراته فلو امن من وقوع محظور لا يكره على ما في المحيط **ولو احرام**  
**صح** لان الاحرام بشرط فيجوز ايقاعه قبل وقت المشروط وفيه خلاف مالك والشافعي لانه  
 ركن عندهما كما تقدم ولو احرم يوم النحر الحج القابل لم يكره عند ابي حنيفة ومحمد كما في الذخيرة  
 ومن فوائد التافيت انه لو ملك الزاد والراحلة قبل الاشارة فاستهلكهما لم يجب عليه الحج  
 كما في المحيط **والعمرة سنة** مؤكدة لمن استطاع وقيل واجبة وعن بعض اصحابنا انها  
 فرض كفاية كما في الكافي ومذهب مالك انها سنة وقال الشافعي في القول الجديد انها فرض  
 عين لقرايتها بالحج في قوله تعالى واتوا بالحج والعمرة لله ولما روى الحاكم وقال على شرط الشيخين  
 عن ابي رزين العقيلي انه قال بارسل الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا  
 الطعن اي لا يحال فقال حج عن ابيك واعتمر ولنا ما روى الترمذي وقال حسن صحيح  
 عن جابر بن عبد الله قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة اواجبة قال لا  
 وان تعتمر فهو افضل وقدرناه ابن جريح عن محمد بن المنكدر عن جابر موقوفا وروى عبد  
 الباقي بن قانع عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج جهاد والعمرة  
 تطوع وروى ابن ماجة عن طلحة بن عبيد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول الحج جهاد والعمرة تطوع واخرج ابن ابي شيبة من حديث ابي سامة عن سعيد  
 بن ابي عروبة وعن ابي معشر عن ابراهيم قال بن مسعود الحج فريضة والعمرة  
 تطوع وكفى بعد الله قدوة واجيب عن الالية بان قرانها في الذكر لا يقتضي المساواة  
 في الحكم ولو سلم فقرانها بالحج في الالية انما هو في الاقام وذلك انما يكون بعد الشروع وعن  
 حديث ابي رزين بان عليه الصلاة والسلام انما امره بان يحج ويعتمر عن ابيه وحج  
 واعتماره عن ابيه ليس بواجب مع ان قول ابي رزين لا يستطيع الحج ولا العمرة يقتضي  
 عدم وجوبهما على ابيه فيكون الامر في حديثه للاستحباب واما ما رواه الحاكم والدار  
 قطني عن يزيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج والعمرة فريضة  
 لا يضرك بايهما بدأت فقال الحاكم الصحيح عن يزيد بن ثابت من قوله انتهى وفيه  
 اسماعيل بن مسلم المكي ضصفوه قال البخاري منكرو الحديث وقال احمد خرقا حديثه  
 واما ما رواه البيهقي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيبين بن موقوفا وهو  
 الصحيح وعن ابن عمر ليس حد من خلق الله الا وعليه حجة وعمرة واجبتان من استطاع  
 الى ذلك سبيلا وعن ابن عباس الحج والعمرة فريضة على الناس كلهم الا اهل مكة  
 فان عمرتهم طوافهم فليحجوا الى التنعيم ثم ليبدخلوها الحديث رواه الحاكم وقال على شرط  
 مسلم فكل مذهب صحابي معارض بمثله او باعلى منه ثم اعلم ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم اعتمر بعد الهجرة اربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجة وعن ابن جريح  
 حج رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتمر قبل النبوة وبعدها قبل الهجرة حججا وعمرة

لا تعرف عددها وهي اي العمرة **طواف** وهو من باجاء الامة وسعي واجب عندنا وكذا  
 الحلق او التقصير في الصحيح وقيل انه شرط الخروج منها ويشترط فيها الاحرام كما في الحج  
**وجازت** مرة او اكثر في كل السنة لانها غير موقوفة وكرهت يوم عرفة واربعة بعدها  
 وهي يوم النحر وثلاثة ايام التشريق لما روي عن عائشة انها كانت تكره العمرة في ايام  
 الخمسة لان الله تعالى سمي هذه الايام ايام الحج فيقتضي ان تكون متصينة للحج فلا يجوز  
 الاشتغال فيها بغيره ولكن مع هذه الكراهة لو نواها في هذه الايام صح وبقي محرماتهما  
 فان اهل بالعمرة في هذه الايام رفضها وان مضى عليها صح ولزمه دم في الوجهين من  
 الرض فظاهر واما في عدمه فلجمعه بينهما اما في الاحرام او في الافعال الباقية قال ابن  
 الصيد في الامام روى اسماعيل بن عياش عن ابراهيم بن نافع عن طاوس قال قال البحر يعني  
 ابن عباس خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشريق اعتمر قبلها وبعدها  
 ما شئت وفيه دليل على ان العمرة المفردة اهل مكة في شهر الحج غير مكروهة وانما المنوع  
 في حقهم القران والتمتع لما سيجي **ومبقات المدي** الميقات الوقت المصين استغير للمكان  
 المصين كحكسه في قوله تعالى هناك لبيتلي المومنون اي مكان احرامه ومن وافقه في  
**ذوالحليفة** بالحار المهمله والفاء مصغرا بينه وبين مكة عشر مراحل وتسع وبينه  
 وبين المدينة ستة اميال واقل وهو بعد المواقيت من مكة **والعراق** ساير اهل الشرق  
**ذات عرق** بكسر العين المهمله وسكون الراء بينه وبين مكة ثلثة ايام ويقال له  
 العقيق **والشامي تحفة** بضم الجيم وسكون الحاء المهمله ويقال لها رايغ وهي على نحو  
 ثلثة مراحل من مكة على طريق المدينة **والنجدي قرن** بفتح القاف وسكون الراء وهو  
 جبل مشرف على عرفات بينه وبين مكة نحو مرحلتين **واليمني يلملم** بفتح الهمزة  
 واللامين وهو من جبال تهامة على مرحلتين من مكة روى الشيخان من حديث ابن  
 عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذوالحليفة واهل الشام  
 الحنفة واهل نجد قرن المنازل واهل اليمن يلملم هن هن ولمن اتي عليهن من غير اهلهم  
 عن اراد الحج والعمرة اي مكانهما ومن كان دون ذلك عن حيث اشتهر حتى اهل مكة من  
 مكة اي ان يشاءوا احرامهم منها للحج واما للعمرة فلا بد لهم من الخروج الى الحل من ارض الحرم  
 وروي عن اهلهم والمشهور الاول ووجهه انه على حذف مضاف والتقدير يرون اهلهم  
 وروى البخاري من حديث ابن عمر قال لما فتح هذا المصرا اتوا عمر فقالوا يا امير المؤمنين  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حذاهل قرنا وهي جوار عن طريقنا اي مايل وانا اذا  
 اردنا قرنا شق علينا قال انظر واخذوها من طريقكم فحذاهل ذات عرق والمصرا هما البصرة  
 والكوفة وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابي الزبير عن جابر قال سمعت احسبه رفع الحد  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مهل اهل المدينة الى ان قال ومهل اهل العراق  
 من ذات عرق الا ان الراوي شك في رفعه في هذه المرة ورواه مرة اخرى بلا شك على ما في



ابن ماجة ونظيره وسهل اهل الشرق ذات عرف الا ان في سنده ابراهيم بن زيد الحوزي ينجح  
بحد يثبه وفي سنن ابي داود عن عايشة انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرف  
وفيها ايضا عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس قال وقت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق العتيق قال البيهقي تفرد به بن يزيد بن ابي زياد عن محمد بن  
علي وقال ابن القطان اخاف ان يكون منقطعا فان هذا فيما عهده يروي عن ابيه عن جده  
وفي مسند البزار عن مسلم بن خالد الزنجي عن ابن جريج عن عطاء بن ابن عباس وقت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لاهل المشرق ذات عرف وقال الشافعي انا سمعت بن سالم اخبرني  
ابن جريج اخبرني عطاء بن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره مرسل بتمامه وفيه ولاهل  
المشرق ذات عرف قال ابن جريج قلت لعطاء انهم يزعمون ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يوقت ذات عرف وانه لم يكن اهل مشرق يومئذ فقال كذلك سمعنا الله صلى الله عليه وسلم  
وقت لاهل المشرق ذات عرف قلت ولعله ما بلغ عررضي الله تعالى عنه فيكون من جملة  
موافقاته له صلى الله عليه وسلم ولو سلك في البر والبحر بين ميقاتين اجتهدوا وحرم  
اذا احدى واحد استهما واحرامه من بعدهما اول ولو لم يحرم المديني ومن بمصناه من  
ذي الحليفة واحرم من الحففة لاشي عليه وكره وفاقا وعن ابي حنيفة يلزم دم وبه قال  
الشافعي لكن الظاهر هو الاول لما روي في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام من  
ولمن اتى عليهن من غير اهلهم فمن جاوز الى الميقات الثاني صار ميقاتا له **وحرم تأخير**  
**اله حرام عنها** اي عن هذه المواقيت وعن ما حاذوا من **قصد دخول مكة** او الحرم سواء  
قصد الحج او العمرة او لم يقصد احدهما فان دخل بلا احرام فعليه حجة او عمرة لوجوبه لاهل  
منها احد النسكين ولزم الدم بالتأخر واختره عن قصد موضعا دون الحرم  
كستان بن عامر ونحوه سواء نوى الإقامة فيه خمسة عشر يوما او لم ينو فانه يجوز  
له تجاوزة الميقات بغير احرام ويصير كاهل ذلك الموضع ومذهب مالك يجوز تجاوزة  
الميقات بغير احرام للذي يكثر ترواده الى مكة كاهلها والمقيمين بها الذين يخرجون  
للمعاش دون اهل الافاق الذين انما يقصدونها للحاجة او تجارة ومذهب الشافعي على  
طريقتين احدهما يحكي القطع بالاستحباب فيمن قصد مكة للحاجة او تجارة او رسالة  
واصحبها يحكي قولين احدهما لزوم الاحرام والاخر استحبابه وهو ظاهرهما اللهم ما روى  
مسلم والنسائي من حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه  
عمامة سوداء بغير احرام ولنا ما قد مرنا وروى بن ابي شيبة عن عبد السلام بن حرب  
عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بن النبي صلى الله عليه وسلم قال تجاوزوا  
الميقات الا باحرام وهو لكونه منطوقا اول من اخذ الشافعي بمفهوم قوله عليه الصلاة  
والسلام من اراد الحج والعمرة ودخله عليه الصلاة والسلام عام الفتح بغير الاحرام  
حكم مخصوص له ولا صحابه بذلك الوقت ولذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم انما هي مكة

لا تخل احد قبلي ولا تخل احد بعدي وانما حلت بساعة من نهار ثم عادت حراما فصحت في  
الدخول بغير احرام للاجماع على حل الدخول بعده عليه الصلاة والسلام للقتان مع الاحرام  
**لا التقدير** اي لا يحرم تقديرا لاهل حرام على هذه المواقيت بل هو افضل اذا كان في اشهر الحج  
واما في ما قبل فكره لما روي الحاكم من حديث عبد الله بن سلمة المرادي قال سئل علي رضي  
الله تعالى عنه عن قوله تعالى واغوا للجهنم والعمرة لله اي من الغنم يصنع له كمال قال ان حرم  
من ذبوبة اهل مكة وقال صحيح على شرط الشيخين وقد روي ايضا من حديث ابي هريرة عن  
ونظيره ولكن يشهد له قوله عليه الصلاة والسلام من اهل مكة او عمرة من المسجد  
الاقصى الى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ووجبت له الجنة رواه احمد وابو  
داود وابن ماجة ولا نه اكثر تعظيما واو فومستثقة والاهل جرح على قدر المشقة يبيحون  
الاحرام بهما من الاماكن القاصية فروي عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن  
الحصين من البصرة وابن مسعود من القادسية وابن عباس من الشام واما قول  
صاحب الهداية ان الرواية عن ابن مسعود كعجلي في تفسير الآية فحق معروفة واما  
رواه البيهقي عنه قال **الحج والعمرة لله** وعن ابي حنيفة ان تقديرا لاهل حرام على الميقات  
لا يكون افضل الا لمن امن على نفسه الوقوع في محذور الاحرام وكره مالك تقديم الاحرام  
على الميقات اعتبارا له بتقديده على شهر الحج والحجواب ما قد مرنا من تنبيه الاحرام بالركن  
**وجل لاهل داخلها** اي داخل المواقيت وكذا لمن هو منزله في نفس **دخول مكة غير**  
**محرم** لان دخولهم اليها يكثر وفي اجاب لاهل حرام عليهم كل مرة حرج ولقول ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للحطابين ان يدخلوا مكة بغير احرام والظاهر انهم  
لا يجاوزون الميقات فدل ان كل من داخل الميقات له ان يدخل مكة بغير احرام وقد  
خرج ابن عمر من مكة يريد المدينة فلما انتهى الى قديد بلغته فتنة المدينة فرجع  
الى مكة ودخلها بغير احرام وهذا اذا لم يقصد الدخول منهم الحج والعمرة واما اذا قصد  
احدهما فوضع احرامه **ومبقتة الحل** الذي بين الميقات والحرم الا انه يجوز له الاحرام  
من دويرة اهله بل هو افضل وما بين الميقات والحرم واحد حده الحرم كالميقات  
في حق الافاق وحده الحرم من جانب المدينة نحو اربعة اميال ينتهي الى التنعيم ومن جانب  
العراق ثمانية الى المنقطع ومن جانب عرفات سبعة ومائتي الى سبعة الاصابة  
ومن جدة عشرة تنتهي الى حديبية وهي دون حده ويعرف الحرم بان ميل الحل  
اذا جرى اليه وقف دونه كذا ذكره ابن الحاجب **ومن بمكة** وما حوله من الحرم **للحج**  
**الحرم** لما روى مسلم من حديث جابر قال لما رنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حللنا  
ان نحرم اذا توجهنا الى منى قال فاحرمنا من الابطح **والعمرة الحل** لما روى البخاري عن  
عائشة انها قالت يا رسول الله اعتمرتم ولم اعتمر فقال يا عبد الرحمن اذهب باختك  
فاعمرها من التنعيم فاحتمها على راحلتها فاعتمرتم ومعنى احتتمها احتملها وما في



صحيح مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر الا الحج حتى جئنا  
 سرف فطمشت قد دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا ابكي فقال يبكركم فقلت والله  
 لو ددت اني لراكن خرجت العام فقال مالك لعلك نفست فقلت له نعم قال هذا شي كتبه الله  
 علي بنات ادم افعلوا ما يفعلهما الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهري قالت فلما قدمت مكة  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه اجعلوا معايرة فاهل الناس لا من كان معه الهدى  
 قالت وكان الهدي مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر وذوي النصارى فلهذا  
 حين راحوا فلما كان يوم النحر ظهرت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فافضت قالت  
 فاتيتا بلحم بقر فقلت ما هذا فقال الهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه البقرة  
 فلما كانت ليلة الحصة قلت يا رسول الله يرجع الناس بحجة وعمرة وارجع بحجة قالت فامر  
 عبد الرحمن بن ابي بكر فاردفق علي جملة قالت فاني لا ذكر واناجارية حديثه السنن انفس  
 فتصيب وجهي الرجل حتى جئنا الى التنعيم فاهللت منها بكرة جزاء لعمرة الناس التي اعتمروا  
 وفي قولها يرجع الناس بحجة وعمرة دليل واضح علي ان الناس اذا كانوا قارين او متمتعين  
 لا مفردين كما عليه المحققون من المجتهدين ولا نداد الحج في عرفة وهي في الحل فيكون  
 احرام المكي بالحج من الحرم ليتحقق له نوع سفر فينبذل المكات واداء العمرة في الحرم فيكون  
 احرام المكي بالعمره من الحل ليتحقق له نوع من السفر ومن شأنا احرامه بالحج **نوضأ**  
 استحبابا **واغسله** **احب** بل ستة لما في سنن الترمذي وصحته عن خارجة بن زيد  
 عن ابيه عن زيد بن ثابت انه راى النبي صلى الله عليه وسلم تجردا له لا يغسل وفي  
 رواية الدارقطني اغتسل لاحرامه والمراد بهذا الغسل تحصيل النظافة وازالة  
 الرائحة لا قصد الطهارة حتى يوم به الحايض والنفسا لما روى ابن عباس انه عليه الصلاة  
 والسلام قال ان النفسا والحايض تغتسل وتحرم وتقضي المناسك كلها غير ان  
 لا تطوف بالبيت رواه ابو داود والترمذي وفي مع الطبراني عن عائشة ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم كان اذا خرج الى مكة اغتسل حين يريد ان يحرم اي نجس او عمره ولما  
 روى الحاكم وقال صحيح الاسناد من حديث ابن عباس قال اغتسل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ثلثين ثيابه اي الازار والودار فلما اتى ذا الحليفة صلى ركعتين  
 ثم قصد علي بصيره فلما استقوى به علي البيداء احرم اي جدد احرامه فان الصحيح انه  
 عليه الصلاة والسلام احرم عقيب صلاة الاحرام او المصنوع رفع صوته بما يدل على  
 الاحرام وهو التلبية ثم هذا الغسل للتنظيف حتى يوم به الحايض والنفسا والصبي  
 ولا يقوم التيمم لهم مقامه ويستحب له قبل الغسل كمال التنظيف من قص الاظفار  
 وتنف الابط وحلق العانة وقص الشارب وجماع زوجة ان تيسر لا يحصل به  
 ارتفاق له اولها فيما بعد ذلك وقد استند ابو حنيفة عن ابراهيم ابن المنذر عن ابيه  
 عن عائشة قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف في نسائه

ثم يصح محرما وفي رواية طيب قطاف ثم اصبح بصيضة الماضي **وليس اذا اورداء**  
 طاهر بن ابيصين حديث خير ثيابكم البيض رواه ابن ماجة ولا يهملنزل الكفن ولذا يستحب  
 ان يكون جديدين او غسيلين وفي البخاري عن كريب عن ابن عباس قال انطلق النبي صلى  
 الله عليه وسلم من المدينة بعد ما ترجل وادهن وليس ازاره ورداه هو واصحابه فلم يبه  
 عن شي من الوردية والاذر ثيابا الا المزعقة التي تزدغ الجلد فاصبح بذى الحليفة راكب  
 راحلته حتى استوى على البيداء اهل هو واصحابه وقد بدنة الحديث **ونظيب** **باي طيب**  
 كان وكره محمد بما تبقى عيته به بعد الاحرام وهو قول مالك لما في الصحيحين من حديث بن  
 أمية قال ان النبي صلى الله عليه وسلم متضع وعليه جبة فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل  
 احرم في جبته بعد ما تنضح بطيب فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اما الطيب الذي  
 فاعسله ثلاث مرات واما الجبة فانزعها ثم اصنع في عرقك ما تنضح في جحك ولا نه يصير  
 متنحفا بعد الاحرام بصين الطيب وهو ممنوع منه ولنا ما في الصحيحين عن عائشة انها قالت  
 كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم وروى عن عائشة قالت  
 كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم باطيب ما اقدر عليه قبل ان يحرم وفي رواية  
 مالك في الموطا والبخاري واي داود عن عائشة قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرم ولا حلاله قبل ان يطوف بالبيت وفي لفظ لهما كان في النظر الى  
 ويصل الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم وفي لفظ لمسلم كاني  
 انظر الى ويصل المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يلبي والويصل بصاد  
 مهملة البريق والجواب عن حديث يعلى انه يحول علي انه كان من زعفران يدل عليه رواية  
 مسلم وهو مصفر لحيته ورأسه وقد عني الرجل عن الزعفران ورواية الطحاوي حديث  
 يعلى بن أمية اخلع عنك هذه الجبة واغسل هذا الزعفران واصنع في عرقك ما كنت تنضح  
 في جحك وانه منسوخ لا نه كان في عام الجعرانة وهو سنة ثمان وحديث عائشة في حجة  
 الوداع سنة عشر وكونه منتفعا به بعد الاحرام لا يضر لقول عائشة كما خرج مع النبي  
 صلى الله عليه وسلم الى مكة فضم جباهنا بالمسك المطيب عند الاحرام فاذا عرقت احدا  
 سال علي وجهها فيراه النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينها نارواه ابو داود وروى ابن عباس  
 محرما وعلي رأسه مثل الرب من الغالية وقال مسلم بن حبيب رايت ابن الزبير محرما وفي رأسه  
 ولحيته من الطيب ما لو كان لرجل اعد منه راس مال قال المنذري وعليه اكثر الصحابة رضي  
 الله عنهم ويستحب ان يتدهن ايضا لما روى عن عائشة كان عليه الصلاة والسلام اذا  
 اراد ان يحرم نظيب باطيب ما يجد ثم يري ويصير لدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك رواه  
 مسلم **وصلى** **شفقا** اي ركعتين عند احرامه لما روى ابو داود من حديث ابن عباس  
 خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما صلى في مسجده بذى الحليفة ركعتين **احب**  
 في مجلسه فاهل حين فرغ من ركعتيه واما ما ذكره في الهداية عن جابر انه عليه الصلاة والسلام



صلى بذي الحليفة ركعتين عند حرامه فالمعروف في حديث جابر انه صلى بذي الحليفة في المسجد  
من غير ذكر ركعتين وامام اروي مسلم من حديث ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يركع بذي الحليفة ركعتين واذا استوت الناقة قايلة عند مسجد ذي الحليفة اهل بهو  
الكلمات اي جدا هلاله بكلمات التلبية فلا يعارض ما قبله ويستحب ان يقرأ فيها بقل  
يا ايها الكافرون وسورة الاخلاص وفي رواية ابي داود عن انس انه عليه الصلاة والسلام  
صلى الظهر ثم ركب راحلته فلما علا على جبل البيداهل وقال المفرد الذي يريد احرام الحج فقط  
**اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني** طلب تيسيره لان ادائه في اذنة متفرقة  
وامكنة متباعدة فلا يجلو عن المشقة عادة وطلب تقبله لان الدار على حصوله والا قد  
بالخليل وبخله الجليل في قولهم اربنا تقبل منا **بشر لي بنوي بها اي بالتلبية** الحج لانه عبادة  
فلا تدارى بالنية والاولى ان يقرأ الدعاء بعد الصلاة ثم يقول تويت الحج واحرمت به لله  
تعالى ثم يلي وفي سنن ابي داود من حديث ابي اسحاق عن خفيف عن سعيد بن  
جبير قال قلت لعبد الله بن عباس عجبنا لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في اهلاله حين اوجب فقال اي علم الناس بذلك انما كانت من رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حجة واحدة فمن هناك اختلفوا خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجا فلما  
صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتيه اوجب في مجلسه فاهل بالحج حين فرغ من ركعتيه  
فسمع ذلك منه اقوام فحفظته عنه ثم ركب فلما استقلت به ناقته امر وادرك ذلك اقوام  
وذلك ان الناس كانوا ياتون ارسالا فسموه حين استقلت به ناقته ثم مضى  
عليه الصلاة والسلام فلما علا على بشر فالبيداهل وادرك ذلك اقوام فقالوا انما  
اهل حين علا شرف البيداهل واهل الله لواجب في مصلاه واهل حين استقلت به ناقته  
واهل حين علا شرف البيداهل ورواه الحاكم ايضا وقال صحيح على شرط مسلم وهي اي التلبية  
المستوتة **ليكن اللهم ليكن ليكن لا شريك لك ليكن** اي اجبت لك اجابة بعد اجابة  
ان الحمد بكسر الهمزة عند محمد والكسائي والفرع على الاستئناف لزيادة التناوب فيها  
عند ابي حنيفة واخرين على التعليل قال الخطابي الفتح الرواية العامة وامام في المحيط  
من ان الكسر موب لان النبي صلى الله عليه وسلم كسرهما فطيب صحيح **والنعمة لك**  
تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكن اللهم ليكن لا شريك لك ليكن المستوتون على  
ان التلبية بالحج هكذا اروي الحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عباس قال لما فرغ  
ابراهيم من بناء البيت قال يا رب قد فرغت فقال ذن في الناس بالحج قال يا رب وما  
يبلغ صوتي قال ذن وعلي البلاغ قال يا رب كيف اقول قال قل يا ايها الناس كتب عليكم  
الحج حج البيت الصديق فسمع من بين السماء والارض انهم يحيون من اقصى الارض  
يلبون قلت ولعله المراد بقوله تعالى واذنوا لابيراهيم مكان البيت ان قال واذن  
في الناس بالحج ياتوك رجالا وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق الايات ولا ينقص منها

اي من التلبية الماثورة بالروايات المشهورة واما قول صاحب الهداية لانه المنقول  
باتفاق الرواة فلا ينقص منه فنقوض بما روي بخاري في صحيحه عن عائشة قالت اي  
لاعلم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي ليكن اللهم ليكن لا شريك لك  
ليكن ان الحمد والنعمة لك وليس فيه والملك لا شريك لك **وان زاد عليها جاز** وقال  
القدوري في شرحه ان زاد عليها استحب والاظهر ان يقال ان الزيادة مستحبة ان  
كانت مروية عن الصحابة وجازت ان كان بخلافها لقول نافع وكان ابن عمر يزيد في  
تلبيته ليكن وسعديك والخيرات كله بيدك ليكن والرعيا ليكن والعمل وروي مسلم  
والاربعة هذه الزيادة عن عمر وليكن اله الحق ليكن رواه النسائي وابن ماجه وابن  
حبان والحاكم عن ابي هريرة وروي عن ابن مسعود زيادة ليكن عدد التراب روى  
اسحاق بن راهوية في مسنده وروي الربيع عن الشافعي ان زاد عليها كره واذا فرغ  
من تلبيته سال الله تعالى مضفرته ورضوانه واستعتقه من النار رواه الطبراني  
عن خزيم بن ثابت الانصاري فيقول اللهم اني اسالك مضفرتك ورضناك عني في  
دار القرار وان تقبلي من النار او يقول اللهم اني اسالك رضاك والجنة واعوذ بك من  
النار وللدار قطني عن خزيمه ايضا بلفظه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من  
التلبية سال رضوانه والجنة واستعاض برحمته من النار ويستحب رفع الصوت  
بالتلبية لقوله عليه الصلاة والسلام جبريل فقال يا محمد مراصمك فليرفعوا  
اصواتهم بالتلبية فانها من شصاير الحج رواه ابن ماجه وروي عن القاسم بن محمد  
بن ابي بكر انه قال كان يستحب الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام بعد التلبية  
رواه ابوداود والدارقطني **فصار محرما اي** بالجمع بين التلبية وينصقده الحرام محمد  
النية عند مالك والشافعي وهو رواية عن ابي يوسف قياسا على الصوم ولنا ان  
التلبية ذكر يقوم مقام تكبير التحريم في الصلاة ولذا اشترط في اولها وسن بها عند  
الانتقالات فيها وقد روي عن ابن عباس في قوله تعالى فمن فرض فيهن الحج قال فرض  
الحج الاهلال وقال ابن عمر التلبية **فبتقي الرقت والفسوق والجدال** لقوله تعالى  
فمن فرض فيهن الحج فلا رقت ولا فسوق ولا جدال وهذا الهي في صيغة النفي وهو  
اكد والرقت الجماع لقوله سبحانه احل لكم ليلة الصيام الرقت الى نسائك او ذكر الجماع ودوا عيه  
بحضرة النساء وروي ابن عباس انشد **شعر** وهن يشين بناهيسا ان يصدقن الطر  
فك لميسا فقيل له اترقت وانت محرم فقال انما الرقت ذكر الجماع بحضرة النساء والفسوق  
هو الخروج عن حدود الشريعة وهو في حالة الاحرام اشد واقبح لانها حالة الاقبال  
على الطاعات وهجران المباحات فصارت كلبس الحرير في الصلاة والتطيب في القراءة  
ونظيره الظلم في شهر الحر في قوله تعالى فلا تظلموا فيهن انفسكم وقيل هو السبا  
والتناز بالالقاب والجدال المجادلة وهي الخاصة مع الرفيق والحادم والمكاري



من غير ضرورة ملحجة اليه والافن غامض ضرب الجبال وقد ورد ان الصديق ضرب جماله لتقصيره  
في الطريق ويجوز نكاح المحرم وانكاحه عندنا خلافا لما لك والشافعي لهما قوله عليه الصلاة والسلام  
لا ينكح المحرم ولا ينكح رواده عثمان بن عفان ولنا ما روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
تزوج يهودنة وهو محرم وهكذا روي عن عائشة واختلفت الروايات في حديث ابي رافع  
ففي بعضها قال تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حلال وفي بعضها تزوجها وهو  
محرم وبنى بها وهو حلال وكنت انا السفياني بينهما وبين هذا الحديث ان المواد من تحت  
عثمان الوطى دون العقد فانه للوطى حقيقة وان كان مستعارا للعقد مجازا وفي كتاب  
النكاح لهذا يزيد تحقيق والله ولي التوفيق **وقتل صيد البر** وهو ما كان تولده ومثواه  
في البر دون صيد البحر وهو ما يكون كلاهما في البحر واصل ذلك قوله تعالى احل لكم صيد البحر  
وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرم اي محرمين **والاشارة**  
**اليه والدلالة عليه** والفرق بينهما ان الاشارة لما يكون يحضره والدلالة لما يكون بالغيبه  
والنوعان ممنوعان لما في الكتب الستة من حديث ابي قتادة انه كان في مسيرهم  
بعضهم محرم وبعضهم ليس محرم قال فرأيت حمرا وحش فركبت فرسي واخذت  
الريح واستنصت بهم فابوا ان يعينوني فاخلفت سوطا من بعضهم وشددت  
على الحمار فاصبته فاكلوا منه فاشفقوا وفي نسخة واستبقوا قال فسيئ عن ذلك  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكم احدا منكم ان يحل عليها او اشار اليها قالوا لا قال فكلوا  
ما بقي من لحمها وفي لفظ لمسلم هل اشترتم هل اعنتم قالوا لا قال فكلوا وفي رواية قال هل  
مكم من لحمه شي قالوا مضارجله فاخذها واكلها وفي رواية قالوا نعم فرفصنا له الذراع  
فدعا بها واكل منها اخرجه البخاري **والطيب** والتدخين والغضب بالحنا وشتم الزاني  
والتمار الطيبة لما روي الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال من الحاج الكامل فقال للشعث الثقل والشعث المنتشر شعر  
الراس والتقل التارك الطيب وقال الشافعي يجوز له الغضب بالحنا انه ليس بطيب  
ولنا انه عليه الصلاة والسلام نهى لمعتدة عن الكحل والغضب بالحنا وقال الحنا طيب  
رواه النسائي **وقلم الظفر** لانه من قضا التفث اي ازالته والتفت الوسخ وقد قال  
تعالى ثم ليقتضوا نقضهم اي بعد التحلل الاول **وسنن الوجه والراس** لقوله عليه  
الصلاة والسلام احرام الرجل في راسه واحرام المرأة في وجهها رواه الدارقطني  
والبيهقي في سنتهما وروي عن عائشة انها قالت كان الزكيات يبرون بنا ونحن مع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذا احاذونا سدت احدينا جلبابها من سراسها  
فاذا اجاوزنا كشفنا عنها رداءه ابوداود واحمد وغيرهما واقتصر الشافعي واحمد في الرجل  
على سنن الراس وروي عن مالك جواز تقطية الوجه وعدمه للشافعي ما رواه هو عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي وقص خروا وجهه ولا تجزوا راسه اي في حال تلبينه

لكونه محرم

لكونه محرم والوقص كسر الصنق والتجيز التقطية ولنا ما في صحيح مسلم والنسائي وابن  
ماجة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رجلا وقصته راحلته وهو محرم فمات  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه وانفسوه  
طيبا ولا تجزوا راسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيمة ملييا ورواه الباقر ولم يذكر  
فيه الوجه وفي الجملة **لله حرام** ان ترا في عدم تقطية الوجه وان كان اصحابنا قالوا لما  
المحرم يصنع به ما يصنع بالحلال من تقطية الراس والوجه بدليل اخر ذكره ابن الهمام وقال  
بعض الاعلام يشكك لهذا الحديث الصحيح بخبر مشايخنا تجز وجه الميت محرم ما رواه حديث  
ليس في قوة هذا ولا يتم الاستدلال به على عدم جواز تقطية المحرم وجهه وروي عن ابن  
عمر ما فوقه لاذن من الراس فلا تجزوه وعن ابن عباس انه كان لا يجعل للمحرم ان يجز وجهه  
وما روي في هذا احاديث فعل وانما يباح حال العذر فيجمل عليه ولو جمل المحرم على راسه عذرا  
او طبقا او اجانة لا يكون مقطيا راسه عادة ولو جمل ثيابا كان مقطيا **وعسل راسه**  
**ولحيته بالخطي** وهو بكسر الخاء المعجمة ثبت يغسل به الراس اما عند ابي حنيفة فلا نه طيب  
واما عندهما فلا نه يقتل هوام الراس واللحية ويلين الشعر وثره الخلة فتظهر فيما يجب  
بسببه فعند ابي حنيفة دم وعندهما صدقة وقيد بالخطي لان غسلهما بالوشنات  
والصابون وخوفا جازنا اتفاقا واجاز الشافعي بالخطي ايضا خلافا لما لك **وقصها**  
اي قص لحيته لانه في مصنف الحلق **وحلق راسه** لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم الا بية وفي  
معناه التقصير **وشعر بدنه** ولو بشف وغيره من ازالته **وليس** **مخيط** على الوجه المعتاد  
فلو ان تدى بقميص او اتر بيسر والاشي عليه **وعامة** بالكسر وفي معناه الطاقية **وخفين**  
الاذا لم يجد نعلين فانه يلبس الخفين بعد ان يقطعهما اسفل من الكعبين اعني المنفصلين  
الذين في وسط القدمين عند مصعد الشراك **والمصبوغ بطيب** اي بشي له رائحة مستلذة  
من زعفران او ورس او عصفر وهو قول الثوري واصل ذلك في الكتب الستة من حديث  
ابن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ما تامرنا ان نلبس من الثياب في الاحرام قال لا تلبسوا  
القمص ولا السراويلات ولا العماير ولا البوائس ولا الخفاف الا ان يكون احد ليس له  
نعلان فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا مسه الزعفران  
ولا ورس وقال مالك والشافعي لا بأس بلبس المصفر لما روى مالك في الموطاء عن اسما  
بنت ابي بكر انها كانت تلبس المصفر وهي محرمة ولنا ما روى مالك في الموطاء من حديث  
نافع ان عمر بن الخطاب انكر على طلحة لبس المصفر حالة الاحرام ومن المعلوم ان الرجال  
والنساء في اجتناب الطيب سواء ولما يختلفان في لبس المخيط وتقطية الراس فان المرأة  
تقطيه دون الرجل قال ابن الهمام وفي الموطاء ان عمر راي على طلحة بن عبيد الله ثوبا مصبوغا  
وهو محرم فقال ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة فقال يا امير المؤمنين انما هو مدر  
فقال عمر ايها الرهط اكم امة يقتدى الناس بكم فلما راي رجلا جاهلا راي هذا الثوب لقال



ان طلحة بن عبد الله كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام فلا تلبسوا اليها الوط من هذه  
 الثياب المصبغة فان صح كونه بحضور الصحابة افاد منع المتنازع فيه وغيره ثم خرج منه الازر  
 ونحوه بالاجماع على جوازه ويبقى المتنازع فيه من مقام المنع **الا بعد زواله** اي زوال الطيب  
 بالمسح لان النهي للطيب لا يكون بدليل ان الحرم يجوز له لبس المصبوغ بمطرة وهي طين  
 احمر لا لاراحة له وقيل الا ان يكون الثوب للصبيغ مغسولا لا ينقض اي لا يفوح وقيل  
 لا يتناثر والتفسيران مرويان عن محمد والاصل في الاستئناس ما روى الطحاوي عن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا ثوبا بمسحه ورسول عن ابن عمر ان يكون  
 غسبيلا وما رواه ابن ابي شيبة والبخاري وابو يعلى الموصلي في مسانيدهم عن ابن عباس  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بأس ان يحرم الرجل في ثوب مصبوغ بزعفران قد غسل  
 وليس له نص ولا ردغ قال ابن دريد والردغ ما يبل القدم من المطر وغيره واما النساء  
 المحرمات فقد اباح عليه الصلاة والسلام لهن السراويل والقمص كما رواه ابوداود  
**لا الاستئناس** اي لا يجب ان يتقى المحرم استعمال الماء الحار ودخول الحمام لما في الصحيحين من  
 حديث عبد الله بن حنين ان عبد الله بن عباس والمسور بن عخرمة اختلفا بالابواب وهو  
 بفتح الهزة وسكون الموحدة والمد جبل بين مكة والمدينة وعنده بلد ينسب اليه على  
 ما في النهاية فقال ابن عباس يغسل المحرم راسه وقال المسور لا يغسل فارسله ابن عباس  
 الى ابي ايوب لا يضاري فوجده يغتسل بين القرنين وهو مستتر بثوب قال فسلمت  
 عليه فقال من هذا فقلت انا عبد الله بن حنين ارسلني اليك عبد الله بن عباس اسالك  
 كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل راسه وهو محرم قال فوضع ابواب  
 يده على الثوب فطأه اي خفضه حتى بداي راسه قال لانسان يصب عليه اصيب  
 فصب على راسه ثم حرك ابواب راسه بيده فاقبل بهما وادبر ثم قال هكذا رايته  
 صلى الله عليه وسلم يفعل وفي البخاري قال ابن عباس يدخل الحرم الحمام وفي مسند الشافعي  
 في كتاب الحج الاكبر ان ابن عباس دخل الحمام بالمحفة وقال ما يعصا الله من اوساخنا شيئا  
 ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن عكرمة عن ابن عباس نحوه وفي مسند الشافعي  
 عن يعلى بن امية انه قال بينما عمر بن الخطاب يغتسل الى بعير وانا استر عليه بثوب  
 اذ قال يعلى اصيب على راسي فقلت يا امير المؤمنين اعلم فقال عمر والله ما يزيد الماء الشعر  
 الا شعثا فسم الله ثم افاض على راسه واصل القصة عند مالك في الموطأ والشافعي في مسنده  
 واي بكر بن ابي شيبة في مصنفه وفي سنن البيهقي عن ايوب السخيتي عن عكرمة عن ابن  
 عباس قال المحرم يشتم الرياح ويدخل الحمام قال ابن الهمام واما كره ما لك ان يصب راسه  
 في الماء لتوهم التغطية وقتل العقل فان فعل اطعم **ولا الاستئناس** بيت من حجر اومر  
 اوصوف او وروى عن بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وكسر الاولى وفتح الثانية لما في حديث  
 جابر الطويل فامر بقبة من شعر فصربت بئر فساد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان غفر

فوجد القبة ضربت له بئر فتر لها حتى اذا زاعت الشمس امر بالقصوا فوجت له وفي  
 مصنف ابن ابي شيبة عن عبد الله بن عامر قال خرجت مع عمر فكان بطرح النطع على الشجرة  
 فيستظل به بعني وهو محرم وفيه ايضا عن عتبة بن صريان قال رايته عثمان بالابطح وان  
 فسطاطه مضروب وسيفه معلق بالشجرة واما ما رواه البيهقي عن عامر بن ربيعة  
 قال رايته عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم في يوم صايف قد غطي وجهه بقطيفة اجوان  
 لمجول على انه كان بعذر او بفصل بين الوجه والقطيفة وهذا هو الوجه الاوجه فتنبه  
 وقد استدلل بعض علماءنا في هذا المقام بما رواه مسلم وابوداود والنسائي عن ام الحصين  
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرايته رمى جمرة العقبة وانصرف  
 وهو على راحلته ومعه بلال واسامة احدهما يقوده والاخر ارفع ثوبه على راس  
 النبي صلى الله عليه وسلم بظله عن الشمس وفيه انه صلى الله عليه وسلم في حله في حال  
 الاحرام **ولا شد الهمام** بكسر الهاء ما يوضع فيه الدراهم والدنانير سوا تحت الازار كما هو  
 العادة او فوقه لا نه لم يرد حفظ الازار به كما ذكره ابن الهمام في حصره بفتح اوله اي على  
 وسطه لقول عائشة او ثقت عليك نفقتك بما شئت حين سالت عنه وكره مالك شدة بما  
 فيه نفقة غيره لعدم الضرورة ولما انه ليس في معنى لبس المحيط فاستوت فيه الحالتان  
 فان قلت لو لم يكن الشد لما كره شد الازار محيل ونحوه مع انه مكره اجماعا قلت ثبت  
 كراهته بالحديث وهو انه صلى الله عليه وسلم راي رجلا شد فوق ازاره حبله فقال ان ذلك  
 الجبل كذا في شرح الجمع **واكثر التلبية** اي جهر لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اتاني  
 جبرئيل فامرني ان امر اصحابي ومن معي ان يرفعوا اصواتهم بالاهلال وقال بالتلبية متفق  
 عليه ولما روى ابو بكر الصديق انه عليه الصلاة والسلام سئل اي الحج افضل قال الحج والتج  
 رواه الترمذي والحج رفع الصوت بالتلبية والتج اسالة دم الهدي من صلى المكتوبة وغيرها  
 في ظاهرها رواية **او عدا شرفا** اي مكانا عاليا **او هبط** واديا اي نزل مكانا سفليا **اولقي**  
**ركبا** وهو اسم جمع او جمع لراكب وتخصيص لراكب اتفاقا اذ لوقى مشاة لكان الامر كذلك  
**او اسكر** اي دخل في السحر وهو سدس خرا الليل لما روى ابن ابي شيبة عن خيفة قال كان  
 السلف يستحبون التلبية في ستة مواضع في دبر الصلاة واذا استقبل بالرجل راحلته  
 واذا صعد شرفا واذا هبط واديا واذا التي بعضهم بعضا وبالاسحار وروى البيهقي  
 عن ابن عمر انه كان يلبي راكبا ونازلا ومضطجعا وروى له عليه الصلاة والسلام كان يلبي  
 اذ القي ركبا او صعدا او هبط واديا وفي ديار المكتوبة واخر الليل كذا في الامام وفي  
 الامام عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي اذ القي ركبا او صعدا او  
 هبط واديا وفي ديار المكتوبة واخر الليل قال ابن الهمام ولورد السلام حال التلبية جاز ولكن  
 يكره لغيره السلام عليه في تلك الحالة **واذا دخل مكة** سميت بها لانها تلك الذنوب  
 اي تذهبها وتسمى بكه لانها تلك عناق الجبابرة ومنه قوله سبحانه ان اول بيت وضع







يتبلك ما قبلتك فان صح يحكم بطلان حديث الحاكم بعد ان يصدر عن علي كرم الله وجهه  
 قوله بل يضرب وينفع بعد ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تضرب ولا تنفع لا صورة  
 معارضة لاجرم ان الذهبي قال عن العبدى له ساقط وعرفنا قال ذلك والنبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ازاله لوهم الجاهلية من اعتقاد الحجارة التي هي الاصنام قال البرماوي  
 وما ورد مما يقتضوا النفع والضرب مما جعل الله في الحجر من المسرف ليس لذات الحجر ولا اي  
 وان لم يقدر على استلام الحجر او قدر عليه لكن يؤدى الى الضرر **ليس شيئا في يده** من نحو  
 عصا وغيره **وقوله** لما روى الجماعة الا الترمذي عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 طاف في حجة الوداع على بصير يستلم الركن لمحجن وهو بكسر الميم وفتح الجيم عود معوج الرأس  
 قيل لما طاف عليه الصلاة والسلام وهو راكب لبيان الجواز والاصح انه ليراه الناس ولا خذوا  
 عنه وقد جاء ذلك في صحيح مسلم من حديث جابر وقيل كراهية ان يصرف الناس عنه لما في  
 مسلم عن عاتبة قالت طاف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع  
 على راحلته يستلم الركن كراهية ان يصرف عنه الناس وترد هذا القيل باحتمال عود الضمير  
 على الركن ويدفع بان ما له الى ذلك القيل وقال ابن الهمام اي لو طاف ما شيا لا يصرف الناس عنه  
 ٧ كل من رام الوصول الى المسوال ولورويته الاقتدا لا يقدر لكثرة الخلق حوله فينصرف  
 من غير تحصيل حاجته وقيل كان به شكاية اي وجع لما روى محمد في الاثار عن ابي حنيفة  
 عن حماد انه سعى بين الصفا والمروة مع عكرمة فجعل حماد يصعد على الصفا وعكرمة  
 ٨ يصعد ويصعد على المروة وعكرمة لا يصعد فقال له حماد يا ابا عبد الله الاتصد  
 الصفا والمروة فقال هكذا كان طواف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال حماد  
 فلقيت سعيد بن جبير فذكرت له ذلك فقال غاطاف رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم على راحلته وهو شاك ليستلم الركن فطاف بالصفا والمروة على راحلته فمن اجل  
 ذلك لم يصعد قلت وهذا القول اظهر لان المشي في الطواف والسعي واجبان فلا يتركان  
 الا بعد ظاهري ثم ههنا اشكال حديثي وهو ان الثابت بلا شبهة انه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم رمل في حجة الوداع وهذا يناقض طوافه راكبا والجواب ان في الحج لا فاق طوفة  
 والركوب كان في طواف الزيارة يوم النحر ومنشبه كان في طواف القدوم هذا وفي  
 الصحيحين عن ابن عمر قال لما راد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يمس من الاركان الا  
 اليمانيين **وان عرج** عن الاستلام **استقبله** قائما بجبا له رافعا يديه هذا من كتابه  
 او اذنيه جاعلا بطنها نحوه مشبرا بهما اليه **وكبر وهلل** ويقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وحمد الله وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويقول اللهم ايماننا  
 بك وتصديقنا بكتابك ووفاء بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم  
**وطاف** اي المفرد بالحج **طواف القدوم** ويسمى طواف النية **وبين** هذا الطواف **للداقي**  
 اي غير المكي والافيسين ٧ هل المواقيت ود اقليمها ايضا واما المعتم فليس عليه طواف القدوم

فيطوف طواف الهرة واما القارن فيطوف او لا طواف العمرة ثم طواف القدوم واول وقته  
 دخول مكة واخره وقوفه بعرفة واوجب ما لك طواف القدوم وجوب السنن لا الفريضة  
 يعني انه يجب بتركه الدم على الا فاق اذا تركه والوقت متسع كذا في الجواهر لقوله عليه  
 الصلاة والسلام من اتي البيت فليحبه بطواف ولنا ان الله تعالى امر بالطواف والامر المطلق  
 لا يقتضي التكرار وقد تعين طواف الزيارة بالاجماع والحديث عزيز جدا وعلى تقدير صحة  
 ففي لفظ التحية ٧ لا على السنية والسنية تنافي وجوب الدم والله سبحانه اعلم **اخذ** حال  
 استقباله **الحجر عن عينه** اي الطائفتين **الحجر مما يلي الباب** اي باب الكعبة تأكيد لقوله  
 عن يمينه فيصير البيت في الطواف عن يساره ليكون الباب في اول طوافه لقوله تعالى واتوا  
 البيوت من ابوابها وان القلب في جانب اليمين وفي مسلم والنسائي عن جابر لما قدم النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم مكة بدا بالحجر فاستلمه ثم مضى على عينه فرمل ثلاثا ومشى  
 اربعا وراه الحطيم ويسمى حطرة اسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجز على  
 هيئة نصف دائرة بينها وبين البيت فرجة تسمى بالحطيم ٧ انه حطيم من البيت اي كسر  
 وبالحجر لانه حجر منه اي منع وانما يطاف **وراء الحطيم** ٧ انه من البيت والمأمور هو الطواف به  
 ٨ فيه قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن عائشة  
 قالت سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحجر من البيت هو قال نعم قلت فما  
 بالهم لم يدخلوها في البيت قال ان قومك يعني قريش قصرت بهم النفقة اي الحلال حال  
 العمارة قلت فاشنان بابه مرتفعاً قال فعل ذلك قومك اي بنو شيبه من قريش ليدخلوا  
 من يشاءوا ويمنعوا من يشاءوا ولولا ان قومك حديث بكفرهم واخاف ان تنكر قلوبهم نظرت  
 ان الصق الحج بالبيت وان الترق بابه بالارض انتهى وليس الحطيم كله من البيت على الصحيح  
 بل مقدار ستة اذرع منه حديث عائشة انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال ستة اذرع  
 من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم وطواف من الفرجة التي بين الحطيم  
 والبيت لا يجزئه في تحقق الكمال ولا بد من اعادة الطواف كله لتحقيقه وان عاد الحطيم  
 وحده اجزاه بان ياخذ على عينه خارج الحجر حتى ينتهي الى اخره ثم يدخل الحجر من الفرجة  
 ويخرج من جانب الحجر ولا يدخل الحجر وهو افضل بان يرجع ويبتدي من الحجر هكذا يفعل سبع  
 مرات ويقضى صفته من الرمل وغيره ولو لم يعد مع طوافه وجب عليه دم وفي سنن  
 ابي داود ان عائشة قالت كنت احب ان ادخل البيت واصلي فيه فاخذ رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم يدي فادخلني الحجر فقال صلى في الحجر اذ اردت دخول البيت فاعلاه  
 قطعة منه فان قومك اقتصر واوجب بنوا الكعبة فاخرجوه من البيت وفي المستدرک عن  
 ابن عباس قال للحجر من البيت ٧ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم طاف بالبيت من وراه  
 قال الله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق ثم وان ثبت بهذا الخبر وغيره انه من البيت لكن للحجر  
 الصلاة باستقباله وحده ٧ فرضية الاستقبال ثبتت بنص الكتاب ولم يكف بما ثبت



بالا حاد اخذ ابالا حنياط **سبعة اشواط** من الحجر الاسود اليه نفسه شوط واحد  
 يرمل بضم الميم اي يسرع ويقارب الخطوتين ويجرك في مشيته الكتفين كالبارز  
 يتخترين الصفيين **في ثلاثة الاول** بضم الهزة وتخفيف الواو جمع الاولى مونث الاول  
 ضد الاخر وذلك لما روى مسلم عن بن عمر قال رمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 من الحجر الى حجر ثلثا ومشي اربعاء ولما في الصبي عنده قال كان النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم اذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلثا ومشي اربعاء وكان يسعي بطن المسبل  
 اذا طاف بين الصفا والمروة وفي حديث جابر الطويل حتى اذا اتينا البيت معه استلم الركن  
 فرمل ثلثا ومشي اربعاء وفي لفظ عنه قال رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 رمل من الحجر الاسود حتى انتهى اليه **ثلاثة** وقد ثبت في مسلم عن ابن عباس ان سعي  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورمل بالبيت يري المشركين قوته انتهى وفي  
 رواية فامرهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يرملوا الاشواط الثلاثة وان يمشوا  
 ما بين الركبتين ولا يعتصموا ان يامروهم ان يرملوا بالاشواط كلها الا بقا عليهم متفق عليه  
 وسبب الرمل اظهار الجلالة للمشركين في عمرة القضا لقولهم يقدم عند اقوم قد وهنتهم  
 حتى يشرب وقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم انهم وهنتهم اجلد من كذا وكذا ثم بقي  
 الحكم بعد زوال سببه كالاخاف في صلاة الظهر والعصر الذي كان لتثويش الكفرة  
 وفي رواية البخاري عن عمر انه قال والله اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع ولو لا اني رايت رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم استلمك ما استلمتكم ثم قال ما لنا وللرمل اننا كنا رايناكم  
 المشركين وقد اهلككم الله تعالى ثم قال شي صنعه رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 فلا غيب ان تركه وفي سنن ابى داود وابن ماجه عن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت  
 عمر يقول فيم الرمل وكشف المناكب وقدا عز الله الاسلام ونفى الكفر مع ذلك فلا ندع  
 شيئا كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى ولعل الحكمة في ابقائه  
 تذكر ذلك الحال والحمد على الانتقال بصوت الملك لنتعال ولو زجه الناس في الرمل فقف  
 قائما الى ان تجد فرجة لانه من سنة الطواف ولا بد بخلاف استلام الحجر حيث لا يتوقف فيه  
 عند الازدحام لان الاشارة اليه بدله وفي شرح الطحاوي يمشي حتى يجد وهو الاظهر  
 لان وقوفه مخالف للسنة فاما يترك كله لا يترك كله **مضطجعا** اي جاعلا رداءه تحت  
 ابطنه اليمنى ملقيا طرفه على كتفه اليسرى لما روى ابوداود والمنذري وقال حديث  
 حسن عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه اعترضوا من الحجر انه  
 فرملوا بالبيت وجعلوا ارجلهم تحت اباطهم ثم قد فوها على عواتقهم اليسرى وقد نقل  
 ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه طاف مضطجعا وعليه برد رواه ابن ماجه  
 والترمذي وصححه وابوداود وقال برد له اخضر ويلبغى ان يكون الاضطجاع قبل  
 الشروع في الطواف بقليل ذكره ابن الهمام يعني الاضطجاع من اول الاحرام كما يتعله العوام

ولا في السعي كما صرح به في البدايع وكذا في الغاية شرح الهداية ثم الاضطجاع سنة جميع  
 اشواط الطواف كما ذكره بن الضياء مضطجعا حال من فاعل طاف من ضمن برمل كما هو المتبادر  
 من المتن ولم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الطواف قراءة بالذكر وهو المتوارد  
 عن السلف والمجمع عليه فكان اول ذكره ابن الهمام وقد يقال انه عليه الصلاة والسلام لم  
 يقرأ فيه لئلا يتوهم ان القراءة فيه فرض او واجب كما في الصلاة خصوصا في مذهبينا حيث  
 اجازوا الطواف للمحدث والجنب فلا بأس بقراءته في نفسه كما في الكافي ويكره رفع صوته  
 به وبغيره من الاذكار وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم انه دعا بين الركبتين  
 يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار رواه ابوداود والنسائي  
 وابن حبان والحاكم وابن ابى شيبة عن عبد الله بن السائب مرفوعا وكذلك يقول بين  
 الركن والحجر كما رواه ابن ابى شيبة عنه وكذلك يقول في الطواف الى يسار اما كنه كما رواه  
 الحاكم عنه ايضا وفي رواية بن ابى شيبة موقوفا من قول ابن عمر ان يقول ايضا بين الركن  
 والمقام وروى الحاكم مرفوعا عن ابن عباس وابن ابى شيبة من قوله ان يقول في الطواف  
 اللهم وفي رواية رب قصعني بما رزقتهني وبارك لي فيه واخلف علي كل غائبة لي نجس  
 وروى بن ابى شيبة عن ابن عمر انه كان يقول في الطواف لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وروى بن ماجه عن ابى هريرة انه سمع النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم يقول من طاف بالبيت سبيحا ولا يتكلم الا بسبحان الله والحمد لله  
 ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم حجت عند عشر سياح  
 وكتب له عشر حسنات ورفعت له عشر درجات **وكما امر بالحج الاسود فعل ما ذكر**  
 من الاستلام لان اشواط الطواف كركات الصلاة وكما يفتح كل ركعة بالتكبير يفتح  
 كل شوط بالاستلام وهذا من جهة المصقول واما من طريق المنقول فقد ورد في  
 مسند احمد والبخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طاف على بعير كما اتى على  
 الركن اشار اليه بنقي في يده وكبر قال ابن الهمام لم يركب صاحب الهداية ولا كثير رفع اليد  
 في كل تكبير يستقبل به في كل مبدا شوط فان لا حظا ما رواه من قوله عليه الصلاة والسلام  
 لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن ينبغي ان يرفع للعموم في استلام الحجر وان لا حظا  
 عدم صحة هذا اللفظ وعدم تحسينه بل القياس المتقدم لم يفد ذلك لا رفع مائه  
 الاقتراح فيها الا الاول واعتقادي ان هذا هو الصواب ولم ارعه صلى الله تعالى عليه وسلم  
 خلافة انتهى والاظهر انه يرفع تارة ولا يرفع اخرى عملا بالوجهين وفق الدليلين  
**واستلام الركن اليما** يتخفيف الياء على الصحيح لانه نسبة الى اليمن فايدل من احد  
 يائي النسبة الفا فلو قيل بالتشديد لزم الجمع بين البديل والمبدل منه ومن تشدها  
 قال الالف فيها رايدة ذكره الكرماني في شرح البخاري **حسن** من غير تقبيل في قول  
 ابى حنيفة وابى يوسف لما رواه مسلم وابوداود عن ابن عمر انه قال ما تركت استلام



هذين الركنتين الركن اليماني والركن الاسود منذ رابت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يستلمهما وقال محمد السنة ان يفعل فيه كما يفعل بالبحر الاسود وكذا ذكره الشراح وقال  
صاحب المواهب حسن في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وقال هو سنة وما يدل على قول محمد  
ماروي بن عباس انه عليه الصلاة والسلام كان يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه رواه  
الدارقطني وعن بن عباس انه عليه الصلاة والسلام اذا استلم الركن اليماني قبله رطبه بخماره  
في تاريخه واما الركن العراقي والشامي فلا يستلمان في المذاهب الاربعه لما روى الجماعة  
الاثرمذي عن بن عمر قال رار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يمسح من البيت ٧١  
الركنين اليمانيين وفي لفظ لمسلم كان لا يستلم الا البحر والركن اليماني وفيه عن ابن عباس  
قال رار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يستلم غير الركنتين اليمانيين ولان الركن  
العراقي والشامي ليسا بركنين حقيقة وانما هما من وسط البيت لان بعض الحطيم من  
البيت اتفاقا **وختم الطواف باستلام البحر** ليكون ختامه مسك والايما الى قوله تعالى  
كما بدأكم تعودون **ثم صلى شفعها يجب** عندنا وعند مالك **بعد كل طواف** فرضا  
او نفلا وقول شدوذنا ينبغي ان يكون واجبا عقب الطواف الواجب لا غير ليس بشي  
٧٢ طلاق الادلة منها الآية الاية ومنها ما روى البخاري عن الزهري ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يطف قط اسبوعا الا صلى ركعتين ومنها قول بن عمر عن رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم لكل اسبوع ركعتين رواه ابو القاسم تمام بن محمد الرازي  
في فوائده ومنها قول الحسن البصري مضت السنة ان مع كل اسبوع ركعتين يجرى  
عنهما تطوع ولا فريضة رواه ابن ابي شيبه في مصنفه واما قول صاحب الهداية لنا  
قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وليصل الطائيف لكل اسبوع ركعتين فلم يعرف هذا  
الحديث كما قاله بن الهمام وغيره **عند المقام** اي مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام وهو  
الحجر الذي عليه اثر قدميه لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى في قاعة الجمهور  
بكسر الخاء ولا امر للوجوب وقد واظب عليه الصلاة والسلام من غير ترك اصلا وقال  
السدي وقتادة امر وان يصلوا عند المقام اي ركعتي الطواف وروى محمد ومسلم  
انه عليه الصلاة والسلام لما انتهى الى المقام قرا واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فصلى  
ركعتين وقراءة الكتاب وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد ثم عاد الى الركن  
فاستلمه ثم خرج الى الصفا وروى الترمذي من حديث انس ان عمر رضي الله تعالى  
عنه قال يا رسول الله لو صلينا خلف المقام بصنيتي ركعتي الطواف فانزل الله واتخذوا  
من مقام ابراهيم مصلى فعلى صيغة الامر ظاهر وكذا على صيغة الخبر فتدبر وعن  
ابن عمر اذا اراد ان يركع خلف المقام جعل بينه وبين المقام صفا او صفين او رجلا او  
رجلين رواه عبد الرزاق **او غيره من المسجد** ان لم يتيسر له الصلاة عند المقام  
والحاصل ان افضل الاماكن ٧٣ اصلوة الطواف خلف المقام وهو ما يصدق عليه ذلك

عادة وعرفا ثم الكعبة ثم في البحر تحت الميزاب ثم كلما قرب من البيت ثم سائر المسجد ثم  
الحرم ثم جازي غيره ولا يكره الطواف في الاوقات التي ذكره فيها الصلاة بخلاف صلاة الطواف  
فانها مكروهة فيها عندنا لما روى الطحاوي عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال طاف عمر  
بالبيت بعد الصبح فلم يركع فلما صار يذو طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين فلو جمع  
بين الا طوفة في الاوقات المكروهة يصلى بعد الجميع ركعتين لكل طواف لما روى ان  
عائشة طافت ثلاثة اسابيع ثم صلت لكل اسبوع ركعتين ويستوي فيه ان ينصرف  
عن وتراوشفع اتفاقا واما في غير الاوقات المكروهة فلا يكره ابو يوسف وصل الاثنى  
في الطواف اذا صدر عن وتر ثلاثة او خمسة او سبعة وفيه اثر عائشة ٧٤ باس بذلك  
اذا انصرف عن وتر وكراهه ابو حنيفة ومحمد سوا النصف عن وتراوشفع لقوله عليه  
الصلاة والسلام من طاف حول البيت اسبوعا فليصل ركعتين واما اثر عائشة ففما  
بقوله غيرهما من الصلاة وفي النوازل يكره في الركعة الاولى بقل يا ايها الكافرون وفي الثانية  
بقل هو الله احد ويدعو بعد فراغه من الصلاة ومن لما ثور عاد ادم عليه السلام اللهم  
انك تعلم سري وعلايتي فاقل معذرتي وتعلم حاجتي فاعطني سوالي وتعلم ما في  
نفسي فاعف عني ذنوبي اللهم اني اسالك ايا نايبا شر قلبي و يقينا صادقا حتى اعلم  
انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضا بما قسمت لي ويستحب ان ياتي زمزم فيشرب منها  
ويتصلع ويقول اللهم اني اسالك رزقا واسعا وعلما نافعا وشفاء من كل داء ثم ياتي الملتزم  
ويتشبهت به ويضع صدره وبطنه وخده عليه ويضع يديه فوق راسه مبسوطتين  
على الجدار قائمتين وقيل وعليه العمل يلزم الملتزم قبل الركعتين ثم يصليهما ثم ياتي زمزم  
ثم ياتي بعد ذلك اذا اراد السعي **عاد واستلم البحر** لما في حديث جابر انه عليه الصلاة والسلام  
فعل ذلك **وخرج** من اي باب شاؤا فخرج النبي عليه الصلاة والسلام من باب الصفا  
لانه كان اقرب اليه **فصعد الصفا** بكسر العين اي رقاها بقدر ما يرى الكعبة **واستقبل**  
**البيت** قايما **وكبر** ثلثا ثمان غير رفع يد **وهلل** وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك  
وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده  
صدق وعده ونصر عبده واعز جنده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا  
اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون **وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم** في اول  
دعائه واخره **ورفع يديه** حذو منكبيه جاعلا باطنهما الى السماء لما روى ابو داود في سننه  
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسألة ان ترفع يديك حذو  
منكبيك وخوهما والاستغفار ان تشبه باصبع واحدة والابتهاال ان تمد يديك جميعا  
وروى اسحاق بن راهوية وابن ماجه من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال سلوا الله ببطون القم ولا تسئلوه بظهورها فاذا فرغتم فاسجدوا بها  
وجوهكم **ودعا بما شاء** ومن المأثور اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الميعا



وايضا لك كاهن يتي للاسلام ان لا تنزع مني حتى تتوفاني وانا مسلم رواه مالك عن بن  
 موقفا **نثر مشي** على هيبته نازلا **خو المروة** قايل اللهم ارحله جابروا وسعيا  
 مشكورا وذا مضفورا وتجارة لن تبور يا عزير يا غفور وامثال ذلك من الادعية  
 والاذكار **سابع** اي مسرعا بين **الميلين الاخضرين** قايل رب اغفر وارحم  
 وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم رواه بن ابي شعبة من قول بن مسعود موقفا  
 وعن جابر له عليه الصلاة والسلام نزل الى المروة حتى اذا انضبت قدماه رمل في بطن  
 الوادي حتى اذا صعد مشى رواه ابو داود و**صعد فيها** اي في المروة **وفعل ما فعل**  
**على الصفا** من الاستقبال والتكبير والتهليل والدعاء وهذا مشروط من السعي **نثر سعي**  
 اي مشى متوجها الى الصفا وهذا مشروط **فصار اثنين** ذهابه الى المروة واحد  
 وعوده الى الصفا **آخر يفصل هكذا** اي بتداهما من الصفا وختمها بالمروة وقال  
 الطحاوي وبعض الشافعية الذهاب من الصفا الى المروة ومنها الى الصفا مجموع ذلك مشروط  
 كما ان المشروط في الطواف من الحج ويرد به قول جابر فلما كان اخر طوافه على المروة  
 لان مقتضى قولهم ان يكون اخر طوافه على الصفا والفرق بين السعي والطواف ان  
 السعي يتم بالمروة فيكون الرجوع تكرارا والطواف لا يتم الا بالوصول الى الحج والاصل في ذلك  
 حديث جابر الطويل من قوله **نثر** خرج من الباب الى الصفا فلما دارا من الصفا قرأت  
 الصفا والمروة من شصاير الله فابدا **ابا** بذا الله به وفي اي داود بندي وفي النسائي  
 والدارقطني بدوا بصيغة الامر فبدوا بالصفا فوق عليه حتى راي البيت فاستقبل  
 القبلة فوجد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو  
 على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو  
 نذر عابدين ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات **نثر** نزل الى المروة حتى اذا انضبت قدماه  
 في بطن الوادي رمل حتى اذا كان اخر الطواف على المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا  
 قال لو استقبلت من امري ما استدبرت لم اسق الهدي وجعلتها عمرة فمن كان  
 منك ليس معه هدي فليحل وليجعلها عمرة الحديث وفي رواية لمسلم واي داود عن  
 ابي هريرة انه عليه الصلاة والسلام لما فرغ من طوافه الى الصفا فعلى عليه حتى راي  
 البيت ورفع يده فجعل يحمد الله تعالى ويدعوا ما شاء ان يدعوا ويستحب اذا فرغ من  
 السعي ان يدخل المسجد فيصل ركعتين فانه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى ركعتين  
 قبل في حاشية المطاف حذو الركن الاسود وقيل فيما يلي باب العمرة ذكره بن الهمام **نثر**  
**سكن بمكة محرما** من غير تحلل لا نه محرم بالحج فلا يحل منه حتى ياتي بافعاله وقال بن  
 عباس له ان يحلل وينسخ الحج الى عمرة لما رويناه واجيب بان ذلك كان مختصا باصحاب  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما في مسلم وغيره عن ابي ذر انه قال المتعة كانت لا صفا  
 محمد خاصة ولا يعارضه حديث سراقه حيث قال العامنا هذا ام لا بد فقال لا بد لان

المراد العامنا فعل العمرة في اشهر الحج ام لا بد لان المراد فسخ الحج الى العمرة وذلك لان سبب الامر  
 بالفسخ ما كان الا تفر من لشرع العمرة في اشهر الحج ما لم يكن مانع سوق الهدي وذلك انه  
 كان مستعظما عندهم حتى كانوا يعدونها في اشهر الحج من فجر الفجر فكسر سورة ما اعلم  
 في نفوسهم من الجاهلية من انكارهم بحلهم على فعله بانفسهم **وطاف نقلا** ما شالا انه  
 يشبه الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام الطواف بالبيت صلاة الا ان الله قد احل فيه  
 المنطق فمن نطق فيه فلا ينطق الا بخير رواه بن حبان في صحيحه ورواية الترمذي والنسائي  
 الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير واما  
 التنقل بالسعي فخير مشروع والرمل والاضطباع انما يسنان في كل طواف بعده سعي  
 ثم طواف النفل افضل للغريب من صلاة التطوع **وخطب الامام سابع ذي الحجة خطبة**  
 واحدة لا جلوس فيها بعد صلاة الظهر **وعلم** الناس فيها **المناسك** والخروج الى منى  
 وعرفة والصلاة فيها والوقوف والا فاضة **ثم** خطب في اليوم التاسع **بصرفات** خطبتين  
 كالحجة **ثم** خطب **في حادي عشر** يعني خطبة واحدة بعد صلاة الظهر لا يجلس فيها  
 كخطبة يوم السابع **وعلم** فيها **المناسك** المحتاج اليها في كل خطبة **ويخرج** اي الحاج ملييا  
**غداة التروية** الى منى لقول جابر في الحديث الطويل فلما كان يوم التروية توجهوا  
 الى منى فاهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصلى بمنى الظهر والعصر  
 والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس فاجاز رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم حتى اتي عرفة الحديث ويوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي  
 بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام راي في المنام ليلة هذا اليوم قايل يقول ان الله  
 يامر بك بذبح ابنك فلما اصبح روي ي فكر ان ما راه من الله فباتره ولا يفتكره فسمي يوم  
 التروية فلما امسى راي مثل ذلك فصرفه من الله تعالى فسمي يوم عرفة ثم راي مثل ذلك  
 في الليلة الثالثة ففهم بخبر ولده فسمي يوم التروية وقيل لان الناس يروون فيه ابلهم ويجلون  
 الماء لاجلهم وسمي يوم عرفة لان جبريل عليه الصلاة والسلام علم ابراهيم فيه **المناسك**  
 فقال عرفت وقيل لان ادم لما هبط الى الارض وقع بالهند ووقعت امراته حواء بالسند  
 وفي رواية بجده فلم يلتقيا الا عشيبة عرفة فسمي يوم عرفة لمعرفته كل منهما الاخر وقيل سمي  
 مني بذلك لان جبريل لما اراد ان يبارق ادم قال له ماذا تنتهي فقال ادم الجنة ومكث بعد  
 وصوله الى منى الى فجر عرفة وصلى الصبح ومكث بعد الفجر الى طلوع الشمس على تيسر لما  
 رويانا من حديث جابر **نثر** رفع منها اي من منى الى عرفة لما قد منا ولما روي بن عمر  
 انه عليه الصلاة والسلام غدا من منى حتى طلع الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى اتي عرفة  
 الحديث رواه احمد وابوداود ويستحب ان يسير الى عرفة على طريق ضب لا على طريق  
 المازمين وينزل في عرفة مع الناس حيث شاؤوا ويكره ان ينزل في موضع وحده وقرب  
 الجبل افضل ان لم يكن هناك مزاجمة منكر **وكلها** اي جميع اجزاء عرفة **موقف** ولذا سميت







الصلوة والسلام دفع حين غابت الشمس رواه ابوداود وغيره والافضل ان يثني  
على هيئة واذا وجد فرجة اسرع لما روى البخاري من حديث بن عباس انه دفع مع النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم يوم عرفة فسمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وراءه زجرا  
يشد يد الوضوء بالليل فاستأثر بسوط اليهم وقال يا ايها الناس عليكم بالسكينة  
فان البر ليس بالايضاع اي لا سراع وكلها اي جميع اجزاء مزدلفة **موقف** اي وميت  
لانه مزدلفة ليلة النحر سنة **الا وادي محسر** لما تقدم من حديث بن عباس المزدلفة  
كلها موقف وادفعوا عن بطن محسر رواه البخاري والافضل ان ينزل بقرب قزح  
لانه موقفه عليه الصلاة والسلام وهو المعروف بالمشعر الحرام لما روى عنه عليه الصلاة  
والسلام لما اصبح وقف على قزح رواه ابوداود وقزح اسم جبل بالمزدلفة ولا ينزل  
على الطريق كيلا يتضرر ولا يضرب بالمارة **وصلى الصلواتين** اي المغرب والعشاء في  
**وقت الصلوات** اذ ان واحد اتفاقا واقامة واحدة عندنا الا اذا فصل بينهما صلاة  
كان او غيرها وقال زفر باقائتين مطلقا واختاره الطحاوي وهو قول مالك والشافعي  
لما في الصحيحين عن اسامة بن زيد قال دفع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من عرفة  
حتى اذا كان بالشعب نزل فيال فتوضا فلم يسيغ الوضوء قلت الصلاة يا رسول  
الله قال الصلاة امامك اي مكانا وزمانا فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضا فاسيغ  
الوضوء ثم اقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم اتاه في كل انسان بعيره في منزله ثم اقيمت  
الصلاة فصليها ولم يصل بينهما شيئا وفي رواية فلما جاء المزدلفة صلى بها المغرب  
والعشاء باذان واحد واقائتين لم يسيغ بينهما شيئا الحديث وفي البخاري عن بن عمر  
قال جمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع كل واحدة منهما  
باقامة ولم يسيغ بينهما ولا على اثر واحدة منهما ولنا ما في مسلم وابي داود عن سعيد  
بن جبير قال افضنا مع ابن عمر فلما بلغنا جمعا صلى بنا المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين  
باقامة واحدة فلما انصرف قال بن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه  
في هذا المكان وجعل بعض الرواة مكان بن عباس كما اخرج ابو الشيخ الاصبهاني  
عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة  
وفي سنن ابي داود عن اشعث بن سليم عن ابيه قال اقبلت مع بن عمر من عرفات  
الى المزدلفة فلم يكن يفتر عن التكبير والتهيل حتى اتينا المزدلفة فاذا نواقم فصلى  
بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت اليها فقال لصلاة فصلى بنا وفي الطحاوي  
ومصنف ابن ابي شيبة عن ابي ايوب الانصاري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم جمع بين صلاة المغرب وصلاة العشاء بالمزدلفة باذان واحد واقامة واحدة  
وقد رواه البخاري ومسلم عنه وليس فيه ذكر الاقامة وفي رواية عن بن عمر انه عليه  
الصلاة والسلام اذن للمغرب بجمع فاقام ثم صلى العشاء باقامة الاولى فان بن حزم

رواه مسلم قال بعض المحققين فقد علمت ما في هذا من التعارض فان لم ينح ما اتفق  
الشيخان على ما انفرد به مسلم وابوداود حتى تناسفا كان الرجوع الى الاصل يقتضي  
تعدد الاقامة بتعدد الصلاة كما في قضا الفوايت بل الاولى ان الصلاة الثانية ههنا  
وقتيه فاذا اقيم الاولى المتأخرة عن وقتها المصنوع كانت الحاضرة اولان يقام لها  
بعد ها وكما في الجمع بعرفة ثم الافضل ان يصليهما مع الامام جماعة ولو صلاة واحدة  
او مع غيره اجزاء وفي شرح مسلم مذهب ابي حنيفة وجماعة انه يجمع بسبب النسك  
فيحوز كل مكة وغيرهم والصحيح من مذهب الشافعي انه يجمع بسبب السير فلا يجوز  
للمسافر مسافة القصر وقال بعض اصحابه كما قال ابو حنيفة **وان ادعى المغرب** في عرف  
او في الطريق **اعاد ما لم يطلع الفجر** حتى لو طلع الفجر قبل الاعادة عاد الى الجواز اتفاقا  
فهو فساد موقف وذلك لان الفجر اذا طلع فانت وقت الجمع وبه قال الثوري وقال  
ابو يوسف يجوز به المغرب مع الاساءة لانه اذا هاهنا وقتها المصنوع وبه قال مالك  
والشافعي ولنا ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لا سامة الصلاة امامك فان مضاه  
زمانها ومكانها امامك لا تنفس الصلاة لانها حركات توجد من فصل المصلي فلا يتصف  
بالقبلية قبل وجودها فان كان المراد به المكان فقد ظهر اختصاص هذه الصلاة بالمكان  
وهو المزدلفة فلا يجوز في غيرها وان كان المراد به الزمان فظهر ان وقت المغرب في وقت  
الحاج لا يدخل بغروب الشمس واداء الصلاة قبل وقتها لا يجوز الا ان خبر الواحد يوجب  
العمل لا العلم فامر بالاعادة ما بقي الوقت ليصير جامعا بين الصلواتين بالمزدلفة اذا تأخير  
انما وجب ليمكنه الجمع بينهما بالمزدلفة وبعد طلوع الفجر لا يمكنه الجمع فسقطت الاعادة  
ولا فالوامر بالاعادة بعد ذهاب الوقت لحكمنا بفساد ما ادي وهو من باب العلم وخبر  
الواحد لا يوجب العلم فاما وجوب الاعادة في الوقت من باب العمل والاخذ بالاحتياط  
فيصير كذا حقيقه بعض علمائنا لكن في ترديده نظر ظاهر اذ تحقق كل من وقت العشاء  
ووصول المزدلفة بشرط لهذا الجمع فلا يجوز لفاذا احدهما **ثم صلى الفجر بخلس** لما في  
الصحيحين من حديث بن مسعود قال ما رايت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صلى صلاة  
ليصير ميقاتها الا صلاتين صلاة المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها  
يعني بعد الفجر قبل ميقاتها للصناد ولا يصنع انه يصليها قبل الفجر لما في البخاري وصلى الفجر  
حين بزغ اي طلع **ثم وقف** وكبره وهلمه ولبى وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
**ودعا** الحاجته ما شاها في حديث جابر الطويل فصلى الفجر حين تبين له الصبح باذان  
واقامة ثم ركب القصور حتى اتى مشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعاه وكبره وهلمه ووجد  
ولم ينزل واقفا حتى اسفر جد افدفع قبل ان تطلع الشمس الحديث رواه مسلم وجملة ذلك  
في سنن ابي داود والترمذي وابن ماجة عن علي رضي الله تعالى عنه قال وقف رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعرفة فقال عرفه كلها موقف ثم افاض حين غربت الشمس



واردق اسامة بن زيد وجعل يشير بيده على هيئة والناس يضربون بيديهما وشما لا  
يلتفت اليهم ويقولون يا ايها الناس عليكم السكينة ثم اتي جفا فصرى بهم الصلاة تين جميعا  
فلما اصبح اتي قزح فوقف وفي المستدرك عن المسور بن عخرمة قال خطبنا رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم بعرفات فحمد الله واشنى عليه ثم قال ما بعد فان اهل الشرك  
والاوثان كانوا يدفنون من هذا الموضع اذ كانت الشمس على رؤس الجبال كانوا يعلمون  
الرجال على رؤسها وانا دفع بعد ان تضيق وكانوا يدفنون من المشركين اذ كانت  
الشمس منبسطة ورواه الشافعي وقال لا تدفع من عرفة حتى تقرب الشمس وتدفع  
من مزدلفة قبل ان تطلع الشمس هدينا فحالف لهدى اهل الاوثان والشرك **واذ اسفر**  
اي صار في وقت الاسفار واما ما وقع في بعض نسخ القدوري واذا طلعت الشمس  
فخطا لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دفع قبل ان تطلع الشمس كما في حديث جابر  
**اني مني** اي توجه اليها ولودفع ليل لهدى به من ضيف كبر او مرض جاز ولا شيء عليه  
لما روى بن عمر انه عليه الصلاة والسلام اذن لضفة الناس ان يدفعوا بليل رواه  
احمد فاذا بلغ بطن محسر اسرع ان كان ما شيا وحرك دابته ان كان راكبا قدر رمية  
ويقول اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك **ورمى جرة العقبة**  
**من بطن الوادي** سبعا اي سبع حصيات **خذفا** وهو بالحجارة المجهة الرمي برؤس  
الاصابع يقال لخذف بالعصا والخذف بالحصاة فالاول بالحجارة المهمة والثاني بالمهجة  
وكيفيته ان يضع الحصاة على ظهر ابهامه اليمنى ويستعين بالسبحة وقيل ياخذها  
بطرفي ابهامه وسبحته قال ابن الهمام هو الاصح لانه لا يسر والمعتاد في الاكثر هذا  
وقد ورد عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود انه رمى جرة العقبة من بطن  
الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فقيل له ان ناسا يرمونها من فوقها  
فقال هذا الذي لا اله غير مقام الذي نزلت عليه سورة البقرة **وكبر بكل مع كل**  
حصاة لحديث جابر ثم ركب لقصوا حتى اتي المشعر الحرام فاستقبل القبلة ودعا  
وكبر وهلل ووحده فلم يزل واقفا حتى اسفر جدا فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى اتي  
بطن محسر فحرك قليلا اي ناقته ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجرة الكبرى  
حتى اتي الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة مثل حصاة  
الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف الى المخفر رواه مسلم وفي سنن ابي داود عن  
سليمان بن عمرو الاحوص عن امه قالت رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يرمي الجرة من بطن الوادي وهو راكب يكبر مع كل حصاة ورجل من خلفه يستنزه  
فسألت عن الرجل فقالوا الفضل بن عباس وازدحم الناس فقال صلى الله تعالى  
عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضكم بعضا واذ ارميتم الجرة فارموا بثل حصاة  
الخذف قيل هو مقدار الحصاة او النواة او مقدار الاغلة ولورمى بكبر من حصاة الخذف

اورى من اعلى العقبة لا من بطن الوادي جاز لحصول المقصود وكان تاركا لافضل ومقدار  
الرمي استحبنا ان يكون بين الرامي وبين موضع السقوط خمسة اذرع فلو وقعت  
الحصاة قربا من الجرة جاز ولو وقعت بعيدا لا وقد روى القريب ثلاثة اذرع والبيهقي  
ما فوقها ولورمى بحصاة اخذها من عند الجرة اجزاء لان الرمي لا يغير صفة الحجر واسا  
لان ما عند ما حصى ما لم يقبل حجه لما روى الدارقطني والحاكم وصححه عن ابي سعيد  
الخدرى قال قلت لابي رسول الله هذه الجارة التي نرمي بها كل عام فحسب انها تنقص  
فقال لا ما تقبل منها رفع ولولا ذلك لرايتها امثال الجبال وروى احمد في مسنده والحاكم  
في صحيحه عن بن عباس قال قال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غداة جمع  
القطي فلقطت له حصيات من حصو الخذف فلما وضعتهم في يده فقال نعم يا امثا ل  
هو لا وياكم والظوف الذين فاغاهلك من كان قبلكم بالظوف الذين ويجوز الرمي بحسن  
الارض من مدر ونحوه لان المقصود فعل الرمي وذلك يحصل بالمدر كما يحصل بالحجر خلف  
ما اذ ارمى بالذهب والفضة لانه يسمى تاردا لارميا ويختص الرمي بالحجر عند مالك والشافعي  
اتباعا للمنقول المتوارث بالاثار ولا يقف عند جرة العقبة للدعاء لما روى عن بن عمر  
انه كان يرمي جرة العقبة من بطن الوادي ولا يقف عندها وينصرف ويقول هكذا  
رايت النبي عليه الصلاة والسلام يفعل رواه البخاري **وقطع** تلبية عند ناو عند  
الشافعي **باولها** اي باول حصاة رماها لما في الصحيحين من حديث بن عباس ان  
اسامة كان ردفا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من عرفة الى مزدلفة والفضل كان  
ردفه من مزدلفة الى منى وكلاهما قال ليرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يلبي حتى  
رمى جرة العقبة ولما في الكتب الستة عن الفضل بن عباس ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة وزاد فيه بن ماجة فلما رماها  
قطع التلبية وفي آثار الطحاوي بسنده قال لبي عبد الله وهو متوجه الى عرفات  
فقالا ناس من هذا الاعرابي فالتفت الى عبد الله فقال صل الناس ام نسوا والله  
ما زال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يلبي حتى رمى الجرة الا ان يخلط ذلك التلبيح  
او تكبير وفي رواية للطحاوي عن بن عباس قال ولم يسمع الناس يلون عشية عرفة  
قالا ايها الناس نسيتم والذي نفسي بيده لقد رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يلبي حتى رمى جرة العقبة وقطع مالك التلبية بالرجوع من عرفات لان عمر وعليه  
وعائشة قطعوا التلبية حين افاضوا من عرفات ولا يقف بعد رمي هذه الجرة لما في  
البخاري عن الزهري قال سمعت سالما يحدث عن ابيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه كان اذ ارمى الجرة رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يخذل رماها يقف  
مستقبل القبلة رافعا يديه يدعو وكان يطيل الوقوف وياي الجرة الثانية فيرميها  
بسبع حصيات يكبر كما رمى حصاة ثم يخذل رماها يلى الوادي ويقف



يستقبل البيت رافعا يده يدعو ثم يات الحجر التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات  
 يكبر كلما رمى بها بحصة ثم ينصرف ولا يقف عندها ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر الثاني عند  
 وهو قول مالك واجازه الشافعي لقول بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص  
 للرعا ان يرموا بالارواه ابن ابي شيبة في مسنده والطبراني في معجمه ورواه الدارقطني  
 بسند ضعيف من حديث ابن عمرو زاذية واية ساعة نشا ومن النهار ولنا ما في السنن  
 الاربعة عن عطاء بن عباس قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقدم ضيفا  
 اهله بغلس يامهم ان لا يرموا الحجر حتى تطلع الشمس وفي مسند البزار عن الفضل بن  
 عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امر ضيفا حتى لها شتم ان يرموا من جمع ليل  
 ويقول بني لا ترموا الحجر حتى تطلع الشمس وفي الطحاوي عن بن عباس ان النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم كان يام نساءه وثقله صبيحة جمع ان يفوضوا مع اول الفجر بسواد ولا يرموا  
 الحجر الا مصححين فانبتنا الجواز لهذا او القضيلة بما قبله ومارواه محمول على الليلة الثانية  
 والثالثة او مخصوص بالرعا وفي مسند شيخ الاسلام ان ما بعد طلوع الفجر من يوم  
 الفجر وقت الجواز مع الاساءة وما بعد طلوع الشمس الى الزوال وقت مستون وما بعد  
 الزوال الى الغروب وقت الجواز بلا اساءة والليل وقت الجواز مع الاساءة **ثم ذبح ان**  
**نشا** لان الفجر لا يجب عليه دم بل يستحب له وفي حديث جابر فخر صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ثلاثا وستين بدنة ثم اعطى عليا فخر ما غبراي ما بقي من جملة المائة واشتركه في هديه  
 قال بن حبان والحكمة في انه عليه الصلاة والسلام فخر ثلاثا وستين بدنة انه كان له  
 يومئذ ثلاث وستون سنة فخر لكل سنة بدنة وروى بن ماجة ان رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم ذبح بقرة عن اعتمر من نساياه في حجة الوداع وروى النسائي عن  
 عايشة قالت ذبح عنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم جئنا بقره بقرة **ثم فصر**  
 بان اخذ من روس شعر راسه مقدار اتملة رجلاه كان او امرأة **وحلقه اي الرجل افضل**  
 لتقليمه في اية محلقتين روسه ومقصرين ولما في الصحيحين من حديث بن عمر ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم قال رحم الله المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال رحم الله  
 المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال رحم الله المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول  
 الله قال والمقصرين ونظ البخاري فلما كان الرابعة قال والمقصرين واما قول صاحب  
 الهداية ثم يذبح ان احب ثم يحلق او يتصر لما روى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 انه قال ان نسكنا هذا ان نري ثم نذبح ثم نحلق فخير معروف **وحل له ما كان محذورا منه**  
**الا النساء** لما في الصحيحين من حديث عايشة قالت طيبت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم قبل ان يحرم ويوم الفجر قبل ان يطوف بالبيت بطيب فيه مسك والرمي غير محلل  
 من الاحرام عند ثاقب المشهور ومحل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور عند المالكي ابي داود بن  
 ماجة عن عايشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ذرعى احد حجة العقبة فقد حل كل شيء الا النساء

وفي مسند احمد عن ام سلمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال عشية يوم النحر  
 هذا يوم رخص لكم اذ ارميتم بالحجارة ان تخلوا من كل ما حرمتم عنه الا من النساء ولقول بن الزبير  
 من سنة الحج اذ رمى الحجر الكبرى حل له كل شيء حرم عليه الا النساء حتى يزور البيت ورواه الحاكم  
 في المستدرک وقال علي بن بشر الشيباني وقول الصحابي من السنة حكمه الرقع ولقول بن عباس  
 اذ ارميتم بالحجارة فقد حل لكم كل شيء الا النساء فقال رجل يا ابا العباس والطيب قال ما انا فاي ريت  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تضح راسه بالمسك اطيب هو ام لا رواه بن ماجة  
 والنسائي ولنا ما في الطحاوي والدارقطني من حديث الهجاج بن ارطاة عن ابي بكر وابن عمر بن  
 حزم عن عمرة عن عايشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذ ارميتم وحلقتم  
 وذبحتم فقد حل لكم كل شيء الا النساء وقد حل لكم الثياب والطيب ثم قال الدارقطني لم يروه غير  
 الهجاج وقد نص على ما ذكرنا من حصول التحلل بالرمي عندنا ايضا في كتاب المناسك من شرح  
 المبسوط للشيخ المعروف بجواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان بقوله وبعد  
 الرمي قبل الحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن ابي يوسف انه يحل له الطيب ايضا وروى  
 بن عباس انه عليه الصلاة والسلام قال ليس على النساء الحلق انما على النساء التقصير رواه  
 ابوداود واحمد وغيرهما **ثم طاف للزيارة** وهذا الطواف ركن **يوم ما من ايام النحر** لقوله  
 تعالى ويذكر واسم الله في ايام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام فكلوا منها  
 واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا تقصيرهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق  
 فعطف الطواف على الذبح الموقت بايام النحر فينوقت هذا ايضا بها **سبعة اربعة فرض**  
**وثلاثة واجب بلا رمل ولا سعي ان كان سعي قبل اي قبل ذلك بان كان سعي عقيب طواف**  
**القدوم واول وقته** اي وقت طواف الزيارة **بعدها يوم النحر** ان ما قبله من الليل وقت  
 الوقوف بعرفة والطواف مرتب عليه **وهو اي طواف الزيارة فيه اي في اول ايام النحر افضل**  
 لما في مسند عن بن عمر انه عليه الصلاة والسلام افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني قال  
 نافع وكان بن عمر يفعل ذلك واما قول صاحب الهداية وافضل هذه الايام اولها قال عليه  
 الصلاة والسلام افضلها اولها فخير معروف وفي حديث جابر الطويل ثم ركب رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا بالبيت فصلى الظهر بمكة قال بعضهم ولا تشك ان احد  
 الخبرين وهم وحيث لا بد من صلاة الظهر في احد المكانين ففي المسجد الحرام اول الثبوت  
 مضاعفة الفرائض فيه والا ولان يدفع الوهم ويجمع بان عليه الصلاة والسلام كان يفيض  
 كل يوم من ايام النحر كما روي فلا خلاف مبني على تعدده **وحل النساء** باجماع الامة كذا ذكره  
 الشارح لكن محله اذ اقدم السعي اذ يحل الجماع بل ولا عقد النكاح قبل السعي عند الشافعي  
 ثم حل من بالحل السابق او الرمي بناء على خلاف في ذلك لا بالطواف الا انه اخر عمله في حق  
 النساء كما حدث لصاحب العذر فان **اخر الطواف عنها اي عن ايام النحر** كرهه غير ما لا نهى  
 بايام النحر **ويجب دم** عند ابي حنيفة كما لو اخر رمي الجمار عن وقته وعندهما لا يجب شيء عليه



الصلاة والسلام ما سئل عن شيء من أعمال يوم النحر قدم أو أخر إلا قال أفعل ولا حرج واجيب  
 بأن معناه لا أثر ولا يلزم من عدمه عدم الكفارة **وبعد ذوال ثاني يوم النحر رمى الجمار**  
**الثالثة بيده بما يلي المسجد الحيف ثم بما يليه المسمى بحجرة الوسطى ثم بالعقب**  
**سبعاً سبعا وكبر بكل أي مع كل حصاة يرميها وقف بعد كل من الأولين في الموضع**  
 الذي يقف فيه الناس وحمد الله واثق عليه وهلل وكبر ودعا واستغفر بوجهه وأقاربه  
 ومعارفه لما روى البخاري من حديث سالم بن عبد الله عن أبيه أنه كان يرمي الحجرة الدنيا  
 بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة ثم يتقدم فيسهر ويقوم مستقبل القبلة قياما  
 طويلا فيدعو ويرفع يديه ثم يرمي الحجرة الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال فيسهر  
 ويقوم مستقبل القبلة قياما طويلا فيدعو ويرفع يديه ثم يرمي الحجرة ذات العقبة  
 من بطن الوادي ولا يقف عند ها ويقول هكذا رأت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يفعل وفي رواية لابي داود عن عائشة أنها قالت أفاض عليه الصلاة والسلام من يومه  
 حين صلى الظهر ثم رجع إلى منى فكث بها ليالي أيام التشريق يرمي الجمار إذا زالت الشمس  
 كل حجرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام  
 ويرمي الثالثة ولا يقف عندها رواه ابوداود **ثم غدا يفعل كذلك ثم بعده كذلك**  
**يفعل ان مكث** قيد بذلك لا يخرج بين النحر في اليوم الثالث والرابع لقوله تعالى فمن تعجل  
 في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه لمن اتقى **وهو أي المكث إلى ذوال اليوم الرابع**  
**أحب** فكثير العبادة وتزيد الطاعة ولما روى ابوداود وابن جبان والحاكم وقال على شرط  
 مسلم عن عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من آخر يوم حين  
 الظهر في اليوم الرابع من أيام منى وروى الحاكم عن أبي هريرة مرفوعا اللهم اغفر للحاج  
 ولمن استغفر له الحاج وقال صحيح على شرط مسلم **ويسقط الرمي عنه بنفرضه قبل طلوع**  
**نحر اليوم الرابع** وعن أبي حنيفة وهو قول الشافعي ليس له النحر بعد غروب الشمس من  
 اليوم الثالث لا النحر في اليوم في الليل لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ولو  
 رمى في اليوم الرابع قبل الزوال صح عند أبي حنيفة مع الكراهة لأنه خالف السنة وقال لا يصح  
 اعتبار اليوم الثاني والثالث وعليه الجمهور من السلف والخلف ولا يبي حنيفة قول بن  
 عباس إذا انتفى النهار من يوم النحر فقد حل الرمي والصدر والانتفاخ الذي تفاع لکن في سند  
 طلحة بن عمرو ضعفه البيهقي على أنه ان صح ليس بنص في المدعى كماله يخفى وفي قاض خات  
 قال أبو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا أفضل انتهى لا روي ركوبه عليه الصلاة والسلام فيه  
 كله وفي الظهيرية يستحب المشي إلى الجمار وان ركب إليها فلا بأس به والمشى أفضل فكانه حمل  
 فعله عليه الصلاة والسلام على عذر مما تقدم في الطواف والسعي ثم ترتيب الرمي كما ذكرنا  
 والمبيت بمنى في ليالي الرمي سنتان عندنا لا واجب كما قال مالك والشافعي لهما ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم رتب الرمي وبات بمنى في لياليه وقد قال عليه الصلاة والسلام

خذوا عني مناسككم وروى بن أبي شيبه عن عمر أنه كان ينهي ان يبيت احد من وراة العقبة  
 وكان يامرهم ان يدخلوا منى وعن بن عباس نحوه وعن بن عمر أنه كره ان ينام احد ايام منى بمكة  
 ولما ان العباس سئل سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في البيتوتة بمكة في ليالي الرمي  
 للمستأينة فاذن له في ذلك ولو كان واجبا لما رخص له تركها للمستأينة كذا قالوا وفيه  
 اذا ترك الواجب بعذر مستقط للدم اتفاقا وقد سبق الاذن للضعفة في ترك الوقوف في مكة  
 على انه يحتمل الخصوصية لاهل السقاية فافهم والله تعالى اعلم **وكره تقديم الثقل** وهو تختين  
 متاع المسافر وحشمه زمن الإقامة بمنى للرعي لما في مصنف بن أبي شيبه عن عمارة قال عمر  
 من قدم ثقله من منى ليلة ينفر فلا يج له وعن بن شجر جليل عن عمر قال من قدم ثقله قبل النحر  
 فلا يج له أي لا يكمل الحجة **نه** قد يشتغل به قلبه ويرغب بكنهه عن اتمام الرمي **واذا نفر من منى**  
**إلى مكة نزل بالمحصب** بتشديد الصاد المهملة المفتوحة ويقال له الابطح والبطح والخيف  
 وهو ما بين الجبل الذي عند المقبرة والجبل الذي يقابلها مصعدا في الجانب اليسر وان ذهب  
 إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي وليست المقبرة من المحصب ويسن ان يصلي فيه الظهر  
 والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة لما في البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وقد رقد بالمحصب ثم ركب  
 إلى البيت فطاف به أي طواف الوداع قال شمس الأبية في مبسوطه وكان بن عباس يقول  
 ليس للنزول فيه بسنة ولكنه موضع نزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتفاقا وبه  
 قال الشافعي والاصح عندنا انه ستة وأنه عليه الصلاة والسلام نزله قصد اله ما في الكتب  
 الستة من حديث عائشة قالت انما نزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المحصب  
 ليكون اسعى لخروجه وليس بسنة فمن شاء نزل ومن شاء لم ينزل وما في مسلم عن أبي رافع  
 مولى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لم يامرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ان انزل الابطح حين خرج من منى ولكن جئت فضررت فبته فجار فنزل قال ابوبكر وكان على ثقل  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولما ما في الصحيحين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم ونحن بنى نحن نازلون غدا نجيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك  
 ان قريشا وبني كنانة تحالفت على بني هاشم وبني المطلب ان لا يبايعوهم ولا يبايعوهم حتى  
 يسلموا اليهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعني بذلك المحصب وفي مسلم من حديث  
 نافع عن بن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر بالمحصب قال  
 نافع قد حسب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والخلفاء بعده والاظهر ان يقال انه  
 سنة كناية لان ذلك الموضع لا يسع الحاج جميعهم وينبغي لمراد الحاج ان ينزلوا فيه وكذا  
 غيرهم ولو ساءة اظهار الطاعة **ثم طاف للصدر** عن البيت وهو طواف الوداع **يستحب**  
 ان يجعل آخر طوافه سبعة **بلا رمل ولا سعي** وهو واجب على الافي عندنا وعند الشافعي  
 في الاصح عنه وقال مالك هو سنة لا ينزله طواف القدوم ولما ما في الصحيحين عن طاووس



عن بن عباس قال من الناس من يكون آخر عهده بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحايض  
وفي لفظ مسلم قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لا ينفرن احد حتى يكون آخر عهده بالبيت الطواف وفي الترمذي والنسائي عن ابن عمر قال من  
حج فليكن آخر عهده بالبيت لا الحيط رخص له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورواه  
الشافعي في مسنده وزاد فيه فان اخر النسك الطواف بالبيت **ثم شرب من زمزم**  
مستقبلا متضلعا ويستقي بيده ان قد رما في حديث جابر فاني يعني النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم بنى عبد المطلب يسقون على زمزم فقال انزعوا بني عبد المطلب فلو ان يغلبكم  
الناس على سقائكم لنزعت معكم فتاولوه دلووا لقول بن عباس جاز النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم الى زمزم فنزع ناله دلووا فشرب ثم خرج فيها ثم افرغنا هلي في زمزم ثم قال لو ان تغلبوا  
عليها لنزعت بيدي رواه احمد في مسنده والطبراني في مجمع وذكر بن سعد في الطبقات  
بسند عن عطاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلما افاض نزع لنفسه بالدلو يعني من  
زمزم لم ينزع معه احد فشرب منها وعنه عليه الصلاة والسلام قال خير ما على وجه الارض  
ما زمزم فيه طهارة طهر وشفاء سقم وشرب ما على وجه الارض ما يروى برهوت  
بقية حضر موت كرجل الجراد تصبح تندفق وتسي لا بلل فيها رواه الطبراني في الكبير ورواه  
ثقات وعنه عليه الصلاة والسلام قال ما زمزم لما شرب له ان شربته لتستشفى تشفاك  
الله وان شربته ليشبهك تنبهك الله وان شربته لقطع ظمأ قطعه الله وهي هزيمة  
جبرئيل وسقيا الله اسماعيل ورواه الدارقطني وسكت عنه وكذا رواه الحاكم مرفوعا وكذا  
بن عباس اذا شرب ماء زمزم قال اللهم اني اسالك علما نافعا ورزقا واسعا وشفاء من  
كل داء رواه الحاكم في مستدركه موقوفا **وقبل العتبة المرفوعة عن الارض** تضطجها  
للكعبة  **ووضع وجهه الشامل لوجهته وخديه وصدره على الملتزم** وهو ما بين الحجر  
الاسود والباب فقد روى البيهقي عن المشني ابن الصباح عن عمرو بن شعيب عن  
ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يلتزم وجهه وصدره  
بالملتزم والمشني بن الصباح ضعيف لكن هذا من باب الترغيب ورواه ابوداود ايضا  
من جهة المشني بن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده باطول من هذا **وقشبت اي تعلق**  
**بالاستار والتصق بالجدار ودعا مجتهدا في الاعتذار ويكي ويكثر الاستغفار ويتعوذ**  
بالمالك الجبار العزيز الغفار لما في سنن ابوداود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
قال طفت مع عبد الله فلما جئنا دير الكعبة قلت الانتعوذ قال تعوذ بالله من النار ثم  
مضى حتى استلم الحجر وقام بين الركن والباب فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه  
هكذا وبسطها بسطا ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل  
ورواه بن ماجه وقال فيه عن ابيه عن جده قال المندري فيكون شعيب ومحمد قد طافا  
مع عبد الله وهو مضطج بالمشني بن الصباح وكذلك رواه عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح

عن عمرو بن شعيب قال طاف جدي محمد بن عبد الله بن عمرو مع ابيه عبد الله بن عمرو فلما  
كان ساجدا قال محمد لصبي الله لا تنهوا الى اخره وهذا صحيح اسنادا من الاول وانما  
تعيين محل الملتزم ففي شعب الايمان للبيهقي عن بن عباس عنه صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال ما بين الركن والباب ملتزم واخرجه بن عدي في الكامل عن عكرمة عن بن عباس  
مرفوعا ووقفه عبد الرزاق في مصنفه عن بن عباس والملتزم من الاماكن التي يستجاب  
فيها الدعاء نقل ذلك عن ابن عباس قال فوالله ما دعوت قط الا اجابني ويرجع القوم  
اي الرجوع الى الورا وقيل ينصرف ويبشي ويلتفت الى البيت كالمخترن على فراقه حتى يخرج  
من المسجد اي من اسفله قيل من باب العرة وقيل الخروقة وهو المشهور بل الماشور  
وفي النوازل يقولون دارجع ابيون تايبون عابدون لربنا حامدون صدق الله وعده  
ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان  
هدانا الله اللهم فكما هديتنا لك فتقبله منا ولا تحمله اخر العهد بنا وامن قنا العدو  
اليه حتى ترضى عنا برحمتك يا ارحم الراحمين **والمرأة لا تكشف راسها** لانه عورة  
بل تكشف **وجها** لما روى الدارقطني والبيهقي والطبراني عن بن عمر قال قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على المرأة احرام الا في وجهها وكفيها قال الدارقطني الضم  
وقفه على بن عمر قال بن الهمام وقول الصحابة حجة عندنا اذ الرخالف خصوصاً لما يذكر  
انتهى لكن يشكك بما في القروع ان للمرأة ان تلبس لقفازين **ولو سدت اي ارسلت**  
وفي نسخة اسدلت شيئا اي ارخته عليه اي على وجهها **بما فيها اي مبعدا عنه اي عن**  
**وجهها جاز** ذلك السدل لما روى ابوداود وابن ماجه من حديث عائشة قالت كانت  
الركبان يرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محرمات فاذا جاوزنا  
سدلت احدانا جلينا بهما من راسها على وجهها فاذا جاوزنا كشفناه **ولا تلبس جهرا**  
ان صوتها عورة وقد يودي الى فتنة **ولا تسجي بين الميادين** وكذا الترمذي في الطواف  
لئلا ينكشف شيء من بدنها **ولا تخلق راسها** لان حلقه مثله بها كخلق الرجل لحبته ولقول  
علي كرم الله وجهه نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان تخلق للمرأة راسها  
رواه الترمذي والنسائي **بل تقصر** لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على النساء الخلق انما على  
النساء التقصير رواه ابوداود من حديث بن عباس **وتلبس الخيط** والخف عز زاعت  
الكشف **ولا تقرب الحجر الاسود في الزحام** تحرز عن محاسنة الرجال **وجيضا** وكذا اناسها  
**لا يمنع شيئا من افعال الحج الا الطواف** لما روى البخاري في حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال لهايشة حين حاضت بسرف تنسك المناسك كلها غير ان لا تطوف ولا تقبل  
حتى تطهر ويوسف بكسر الراء موضع قرب مكة فويق التعظيم ولما في الصحيحين عن  
عائشة قالت خرجنا لا نرى الا الحج فلما كنا بسرف حصنت فدخل رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم وانا ابكي فقال مالك تفست قلت نعم قال ان هذا امر كتيبه الله على بنات آدم



فأقضى ما يقضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهرين **وقابت الحج** وهو الذي فاتته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر طاف وقطع التلبية عند استلام الحج كالعمرة لأنه يحل بانها **وسعي وتخلل** بان حلق أو قصر **وقضى** بأحرار جديده **من قابل** ولا دم عليه عندنا وقال مالك والشافعي عليه هدي لما في الموطأ عن سليمان بن يسابان بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب يخبره فيه فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة فقال عزاهب إلى مكة فظف أنت ومن معك وأخروا هديا إن كان معكم ثم أحلقوا أو قصر وأوجروا أي شئتم فإن جاء عام قابل فحجوا أي قضاوا الهدى وأي قيا ساء على المحصر فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ولنا ما روى الدارقطني من حديث بن عباس بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاتته عرفات بليل فقد فات الحج فليحل بعرة وعليه الحج من قابل ولم يذكر عليه الصلاة والسلام الهدى ولو كان واجبا لذكره وما روى عن عمر بن الخطاب أنه استحب أن يتركه ثم عند أبي حنيفة ومحمد أصل حرامه باق ويحل بأفعال العمرة وعند أبي يوسف ينقلب حرام للعمرة لأن أفعال العمرة بأحرار غير متصور ولها أن قلب حرام الحج للعمرة غير ممكن ولو كان فابت الحج قارنا طاف طوافين وسعي بسبعين أن فاتته الحج قبل أن يؤدي العمرة ولا فهو كالمفرد هذا وقال في الهداية ومن قلده بدنة تطوعا أو نذرا أو جزا صيد أو شيا من الأشياء وتوجه معها يريد الحج فقد أحرمت لقوله عليه الصلاة والسلام من قلده بدنة فقد أحرمت فيه أن هذا اللفظ دفعه غير معروف ورواه ابن أبي شيبة عن بن عمر من قوله من قلده فقد أحرمت وعن بن عباس بن رضاه من قوله من قلده أو جمل أو اشعر فقد أحرمت ثم روى الطحاوي بسنده عن جابر بن عبد الله قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم جالساً المسجد فقد قبضه من جيبه حتى أخرجه من رجليه فنظر القوم إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي امرت بيدتي التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على كذا وكذا فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لا أخرج قميصي من رأسي وكان يصت ببدنة وأقام بالمدينة والحديث ضيف بالتقاف المحققين ومعارض لما صح عند الحديثين فروي الشيخان عن عائشة أنها قالت لا نأكل قلادة هدي النبي صلى الله عليه وسلم فنصت بهامع أبي فلم يرم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أحله الله له حتى غرا الهدى ذكرته رداعلي ابن عباس في قوله من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج هديه **فصل القرآن** **أفضل مطلقاً** أي ما عداه وهو الأفراد والتمتع وقال مالك والشافعي في قولهما الأفراد أفضل مطلقاً وقال أحمد التمتع أفضل مطلقاً وهو قول مالك في الصحيحين عن بن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج وأهدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة وباد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بالعمرة ثم أهل بالحج فتمتع الناس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة إلى الحج فكان من الناس

من أهدى فساق الهدى ومنهم من لم يهد فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة قال للناس من كان منكم أهدى فإنه لا يحل من شئ حرم عليه حتى يقضى حجه ومن لم يكن أهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر وليتخلل ثم ليل بالحج وفيها عن ابن عمر أيضاً قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج ولينا معه فلما قدم امرئ لم يكن معه الهدى أن يجعلوها عمرة وفيها أيضاً عن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أهدى فحجوا في الأرض ويحصلون المحرم يصقرو ويقولون ذابوا الدين وعفا الأثر وانسلخ صغر حلت العمرة لمن اعتقر فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبيحة رابعة مهلين بالحج فامروهم أن يجعلوها عمرة فتناظر ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله أي الحل قال الحل كله وفيها أيضاً عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى أنه إلى الحج فلما قدمت تطوفنا بالبيت فامرو رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى أن يحل فحل من لم يكن ساق الهدى ونسأوه لم يسقوا فاحلن وفي مسلم عن أبي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نصرخ بالحج صراخاً حتى إذا طفتنا بالبيت قال جعلوها عمرة إلا من كان معه هدي قال فجعلناها عمرة فلما كان يوم التروية صرختنا بالحج فأنطقنا إلى منى وفي الصحيحين من حديث أبي موسى أنه شعري قال بصطني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض قومي فلما حضر الحج حج رسول الله صلى الله عليه وسلم وحجت فقدمت عليه وهو نازل بالابيط وقال براهملت يا عبد الله بن قيس قلت ليبيك حج حج رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أحسنت ثم قال هل سقت هدياً فقلت ما فعلت قال أذهب فظف بالبيت وبين الصفاء والمروة ثم أحل فأنطلقت ففصلت ما امرني وأتيت امرأة من قومي فضلت رأسي بالخطمي وقلته ثم أهملت بالحج يوم التروية ولما كان الشا ما في الصحيحين عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرد الحج انتهى بلفظ مسلم وطوله البخاري وفيها عن بن عمر قال أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفرداً وفي كنف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بالحج مفرداً وفي مسلم عن جابر قال قبلنا مهلين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفرداً وفيها من حديث جابر قال أهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصاً لا يجالطه شئ فقد منا مكة لأربع ليال خلون من ذي الحجة وطفتنا وسعينا ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نحل وقال لولا هدي لحللت ثم قام سواقة ابن مالك فقال يا رسول الله أرايت منتصتنا هذه لصامنا هذا أم لا بد فقال عليه الصلاة والسلام لا لا قال البرماوي قوله لولا هدي لحللت هذا مصل بقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وفسخ الحج إلى العمرة يقتضي التحليل بالحلق بعد الفراغ من العمرة ولو حلل لمحل الحلق قبل بلوغ الهدى محله وهو منى يوم النحر انتهى والمصنف بلوغ الهدى إلى محله أرض الحرم مطلقاً وإنما ذكر منى لأنه أفضل أما كنهه في هدي الحج كان المروة أفضل ما كان حلق العمرة فمائل



ثم قوله ارايت متعتنا هذه اي اتيان العرة في اشهر الحج حتى صار تمتعا لا ينسج الى العرة  
 لانه ليس للابد بل خاص لا يصح اب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم عند الجمهور خلافا لاجم  
 ولنا ما في الصحيحين من حديث عبد العزيز بن صهيب عن انس قال سمعت رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم يلبي بالحج والعمرة يقول لبيك عمرة وحجاً وفيهما واللفظ للمسلم  
 عن بكر بن عبد الله المزني عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يلبي بالحج والعمرة جميعاً قال بكر فحدثت بذلك بن عمر قال لبي بالحج وحده فلقيت انساً فحدثت  
 بقول بن عمر فقال انس ما تعددنا الا صيانتا سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 يقول لبيك عمرة وحجاً لبيك عمرة وحجاً وفيهما عنه ايضا سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقول لبيك عمرة وحجاً لبيك عمرة وحجاً وفيهما عن انس ايضا قال عمر النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم اربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجة عمرة الحديبية في ذي  
 القعدة وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة وعمرة من الجعرانة من حيث قسم غنائم  
 حنين في ذي القعدة وعمرة مع حجة اي مقرونة وفيهما عن سعيد بن المسيب قال  
 اختلف علي وعثمان وهما بصسفان في المتعة فقال له علي ما تريد ان تنتهي عن امر  
 فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له عثمان دعنا منك فلما راي ذلك علي اهل  
 بهما جميعاً هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم اجمع علي وعثمان بصسفان فكان عثمان  
 ينتهي عن المتعة فقال علي ما تريد الى امر فعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى عنه  
 فقال عثمان دعنا منك فقال لي لا استطيع ان ادعك فلما راي علي ذلك اهل بهما جميعاً  
 وفي سنن النسائي عن مروان بن الحكم قال كنت جالساً عند عثمان فسمع علياً يلبي بحج  
 وعمرة فقال لركنك تنهي عن هذا فقال لي ولكني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم يلبي بهما جميعاً فلم ادع فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقولك وفي  
 البخاري عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول وهو  
 بالعقيق اتاني الليلة ايت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك وقم عرفة في حجة زاد  
 في لفظ يعني ذو الحليفة وفي الطحاوي عن ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم يقول اهلوا يا آل محمد بعرفة في حجة وفي ابن ماجه عن بن عباس قال اخبرني ابو طلحة  
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة وفي ابي داود عن مجاهد  
 قال سئل بن عمر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال مررتين فقالت عابشة  
 لقد علم بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها بحجة في  
 الوداع وفي رواية لابي داود والنسائي عن علي كرم الله وجهه قال انيت النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فقال كيف اهللت قلت اهللت باهلاً لك فقال لي سقت الهدى وقرنت ولنا  
 ايضا ظاهر قوله تعالى واتوا بالحج والعمرة لله فان اقامها ان يحرم بهما من دويرة اهله كذا فسر  
 به الصحابة وهو القرآن وروى احمد والنسائي وابن ماجه عن جابر بن عبد الله قال كنت

رجل نصرانياً فاسلمت فاتيته رجلاً من عشيرتي يقال له هذير بن ثرملة فقلت يا هذير اني خرجت  
 على الجهاد واني اجد الحج والعمرة مكنونين علي فكيف لي بان اجمع بينهما فقال اجمع بينهما واذبح  
 ما استيسر من الهدى فاهللت بهما فلما انيت العذيب لقيني زيد بن صوحان وسلمان بن  
 ربيعة وانا اهل بهما معا فقالا احدهما للاخر ما هذا يا فقه من بصيره وفي رواية لهذا الضل  
 من بعير اهله قال فكأنما حمل علي بكلمتهما جبل فقدمت علي عمر بن الخطاب فاخبرته فاقبل  
 عليهما فلا مهما واقبل علي وقال هديت لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ورواه ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن الضبي ابن مصعب قال اقبلت  
 من الجزيرة حاجاً فارقنا فموت بسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما منيخات  
 بالعذيب فسمعا في اقول لبيك بعرة وحجة معا فقال احدهما لهذا الضل من بصيره قل  
 الاخر هذا الضل من كذا وكذا فاضيت حتى اذا قضيت نسكي مررت بامير المؤمنين عمر فسا  
 الى ان قال فيه قال يعني عمر فصنعت ما اذا قال قضيت فطفت طوافاً لعمري وصنعت  
 سعيي لعمري ثم عدت ففعلت مثل ذلك لحي ثم بقيت حراماً ما اقتنا صنع كما يصنع  
 الحاج حتى قضيت اخريفة نسكي قال هديت لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولان في القرآن جمعا بين العبادتين فكان كالصوم مع الاعتكاف والحراسة في سبيل  
 الله مع صلاة الليل وفي شرح مسلم اختلف روايات الصحابة في صفة حجه عليه الصلاة  
 والسلام في حجة الوداع هل كان قارناً او مفرداً او متتصلاً وطريق الجمع انه صلى الله تعالى  
 عليه وسلم كان اولاً مفرداً ثم صار قارناً فمن روى افراد روى اول الامر ومن روى القرآن  
 اعتمد اخر الامر ومن روى التمتع اراد التمتع اللطوي وهو الا رتفاقاي الا تنفعا الاخرى  
 بادا النسكين في سفر واحد انتهى وقد وضع ابن حزم كتاباً في انه صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كان قارناً في حجة الوداع وتاول الحديث وفي المبسوط واهل الحديث جمهور ارواة نسك  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكانوا ثلاثين نفر عشرة منهم يرون انه كان  
 قارناً وعشرة انه كان مفرداً وعشرة انه كان متتصلاً فتوفق بين هذه الروايات  
 فنقول لبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اولاً بالعمرة فسمعه بعض الناس ثم  
 رآه بعد ذلك فظنوا انه كان متتصلاً فنقلوا ما وقع عندهم من لبي بعد ذلك بالحج  
 فسمعه قوم اخرون فظنوا انه مفرد بالحج ثم لبي بهما فسمعه قوم اخرون فظنوا  
 انه قارن فكل نقل ما وقع عنده والله تعالى اعلم واما قول صاحب الهداية خلافاً للشافعي  
 لقوله عليه الصلاة والسلام القرآن رخصة فقير معروف نصر اخرج الزاد فظني عن  
 عابشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لها في عمرتها انما اجرك في عمرتك  
 على قدر نصيبك وهو اي القرآن لغة الجمع مصدر قرن بين الشيئين نحو كتب كتاباً  
 وشرعاً ان يهل اي يحرم بحج وعمرة من مبيقات من المواقيت ولم يرد به الاحتراز عن  
 ان يهل بعرة وحج قبل المبيقات او بعده فان الاتفاق اذا اهل بهما قبل المبيقات او بعده



ولو بركة يكون قارنا لكنه سني وانما اراد بيان ان القارن لا يكون الا قافيا ولو تقديرا وكذا  
 لم يرد بقوله **معا** الاحتراز وانما اراد به بيان الاول والاصل حتى لو احرم بعرة من الميقات  
 ثم احرم بحجة قبل ان يطوف اربعة اشواط من العرة او احرم من الميقات بحجة ثم احرم  
 بعرة قبل ان يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام في حجة  
 الوداع **ويقول عقيب صلاة سنة الاحرام اللهم اني اريد الحج والعمرة وفي نسخة**  
**بتقديم العمرة وهو اول لسبق فعلها الاخره** اي فيسرها لي وتقبلها مني **وطاى للعمرة**  
**سبعة اشواط مضطجعا فيها يرمل للثلاثة الاول** ويصلي بعد الطواف ركعتين  
**ويسعى بين الصفا والمروة ويهرول بين الليلين ومن شرط طاعة القارن ان يطوف**  
**للعمرة كله او اكثره في اشهر الحج** فلا تغفل القارن بعد عمرته فلو حلق او قصر كان جنبا على  
 احرام الحج واحرام العمرة فيجب عليه دمان لان تغفل القارن من العمرة انما هو يوم النحر فخرج كالم  
 في المفرد فيبذل الطواف لقدم بل يرمل واضطجاع الا اذا اراد تقديم سعي الحج على وقته  
 الاصيل وهو كونه بعد طواف الفرض وانما يقدم القارن افعال العمرة على افعال الحج لان الله  
 تعالى ذكر في قوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج بعد حرف الغاية المتضمن انها ما قبله بما بعده فان  
 قيل الآية في التمتع اجيب بان القارن بمعناه فالحق به في مقتضاه لان كلاهما ترفق باداء  
 النسكين في سفر واحد وقال مالك والشافعي واحد يطوف القارن طوافا واحدا عن عمرته  
 وقدم حجه ويسعى سعيها واحدا عن عمرته وجه لما في الصحيحين عن نافع عن ابن عمر  
 انه اراد الحج علم نزل الحاج بابن الزبير فقبل له ان الناس كاي بينهم قتال وانا نحا فان  
 يصدوك فقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اذ صنع كما صنع رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اشهدكم اني قد اوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان ظاهرا للبيداء  
 قال ما شان الحج والعمرة الا واحد اشهدكم اني قد اوجبت حجاج عرفة والهدي هديا  
 اشتراه بقديد وهو مضطجع موضع بين مكة والمدينة فلم يخر ولم يرمل من شئ حرم منه  
 ولم يحلق ولم يقصر حتى كان يوم النحر حلق وخروراي انه قد قضى طواف الحج والعمرة بطواف  
 الاول وقال ابن عمر كذلك فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقوله عليه الصلاة  
 والسلام هذه عمرة استغتصنا بها فان لم يكن عنده هدي فليحلق كله وقد دخلت العمرة  
 في الحج الى يوم القيامة رواه مسلم وابوداود والنسائي ولقوله عليه الصلاة والسلام من  
 احرم بالحج والعمرة اجزاء طواف واحد وسعي واحد رواه الترمذي وقال حسن غريب  
 ولقول ابن عباس لم يطف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه بين الصفا والمروة  
 الا طوافا واحدا لعمرة ثم وجههم رواه ابن ماجه ولما رواه النسائي في السنن الكبرى  
 من حديث حماد بن عبد الرحمن الانصاري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية قال طفت مع  
 ابي وقد جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى سبعين وحدثني ان عليا فعل  
 كذلك وحدثه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعل كذلك فان قيل حماد بن

عبد الرحمن هذا اضعفه الا زدي اجيب بان بن جابر وثقه فلا ينزل حديثه عن الحسن  
 وما أخرجه الارقطني عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طاف طوافين  
 وسعى سبعين وما في مصنف بن ابي شيبة عن زياد بن مالك ان عليا وبن مسعود  
 قالوا في القارن يطوف طوافين ويسعى سبعين وما روي محمد بن الحسن في الآثار عن ابي  
 حنيفة عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم التيمي عن ابي نصر السلمي عن علي بن ابي طالب  
 قال اذا هملت بالحج والعمرة فطاف لهما طوافين واسعى لهما سبعين بين الصفا والمروة  
 قال منصور فلقيت بحامدا وهو يفتي بطواف واحد من قرن فحدثته بهذا الحديث فقال  
 لو كنت سمعته لرافت الا بطوافين واما بعد فلا افتقرا لهما انتهى وبه قال بن مسعود  
 والشعبي والتيمي وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الاسود والثوري والحسن بن  
 صالح واما ما روي من قوله عليه الصلاة والسلام دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة  
 فمعناه ان العمرة لا بأس بها في اشهر الحج كما قال الترمذي فخصني التداخل المذكور في  
 الحديث الوقت اي دخل وقت العمرة في وقت الحج على معنى انها يوديان في وقت واحد  
 وايضا لا تدخل في العبادات وانما التداخل فيما يندري بالشبهات **ودفع** وجوبا  
**للقران بعد رمي يوم النحر** قبل الحلق في الحرم واما يوم النحر وسمي ان يدفع بمنى نشاة  
 او سعي بصيرا وبقرة لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي  
 والهدي ما يهدي الى الحرم من شاة او بقرة او بصير وما في الصحيحين من حديث  
 جابر قال حجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فخرنا البصر عن سبعة  
 والبقرة عن سبعة ومنع نحن وما لك ذبحه قبل يوم النحر لكونه دم شكر عندنا  
 فيخص بيوم النحر كالا ضحية واجازه الشافعي بناء على كونه دم جبر عنده **وان عجز القارن**  
**عن الهدي بان لا يكون في ملكه فضل عن كفاقه** قدر ما يشتري به الدم ولا هو في ملكه  
**صام ثلاثة ايام يستحب تواليها وان يكون اخرها يوم عرفة** بان يصوم السابع  
 والثامن والتاسع وهذا بيان الافضل لانه غاية ما يمكن في التأخير لا حقال القدرة  
 على الاصل وهو الهدي ويجوز ان يصومها قبل السابع اذا كان قد احرم بالعمرة ويكون  
 في اشهر الحج وينوي من الليل وعند الشافعي لا يجوز ان يصومها حتى يحرم بالحج واما  
 قبل احرام العمرة فلا يجوز بالاجماع **وسبعة بعد حجه** اي فراغ اعماله اي شاة ولو بركة  
 من غير نية الا قامه لقوله تعالى وسبعة اذا جئتم اي من منى الى مكة والصحيح من  
 مذهب الشافعي ان المراد الرجوع الى الاهل وعن مالك قولان وقال ابن الهمام اي اذا فرغتم  
 من اعمال الحج فان الفراغ سبب الرجوع ففيه ذكر السبب وارادة السبب والدليل  
 على رادة المجاز ان الاجماع على انه لو استمر على السباحة وجب عليه صومها بهذا النص  
 ولا يتحقق في حقه سوى الرجوع عن الاعمال فعمل ان المراد الرجوع عنها سواء قصد  
 وطنه او اخر لو قدر القارن على الهدي بعد صوم الثلاثة قبل التحلل وجب عليه الذبح

ن



ولو قدر عليه بعد التحلل لا يجب عليه الذبح **فان فانت الثلاثة** بان جاز يوم النحر ولم يصمها  
بقامها **نصفين الدم** ولم يجز به الصوم لانه جعل خلفا عن الدم على خلاف القياس فيراعى  
ما ورد فيه وهو الوقوع قبل يوم النحر واجاز الشافعي صومها بعد ايام التشريق لانه  
صوم موقت فيقضى واجازه مالك فيها غير يوم النحر لقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام  
في الحج وهذا وقت طواف الزيارة يتادي فيها ولقول عابثة وابن عمر لم يخصص في  
ايام التشريق ان يصمن الا من لم يجد الهدي رواه البخاري وفيه عن ابن عمر انه قال  
الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صيام ايام منى  
ولنا اطلاق النهي المشهور عن الصيام في هذه الايام وقول عمر بن الخطاب في تمتعت بالعمرة  
الى الحج اذبح شاة قال ما معي شي قال سل اباك قال ما ههنا احد منهم فقال يا مضي  
اعطه قيمة شاة ذكره في المبسوط ولم يقدر على الهدي تحلل وعليه دمان دم للقران  
ودم لتحلله قبل الذبح كذا قالوا وفيه بحث اذ الترتيب واجب عند من يقول به وهو  
يسقط بالعدول ولو لم يدخل القارن مكة ووقف بعرفة بعد الزوال فعليه دم جبر  
لوقض العمرة سواء نوى رخصتها ام لا وعليه قضاءها وبطل عنه دم القران لانه لما  
العمرة لم يرفق بآثار النسكين فصار كالمفرد لا دم عليه **والتمتع افضل من الافراد**  
لان فيه حصابين الصادتين ودم للنسك كما في القران فيكون التمتع افضل من  
الافراد في امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المحرمين بالحج ان يتحللوا عنه ويجعلوه  
عمرة اشارة الى ان التمتع افضل من الافراد وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الافراد  
افضل من التمتع لان التمتع وقع سفره للعمرة بدليل انه بعد الفراغ منها يصير كالكي  
في حق الاحرام والحج فرض والعمرة سنة والسفر الواقع للفرض على من السفر للسنة  
الظاهر ان الافراد لما يكون افضل من التمتع اذ اني بعمرة مفردة بعده ولا فلا شبهة  
ان الصادتين افضل من عبادة واحدة ولذا قال محمد حجة كوفية وعمرة كوفية افضل  
عندي من القران **وهو اي التمتع لانه لا تنقاع ما خوذ من المتاع وشرا عا ان يحرم**  
الافاق ليكون على وجه المستنون **بعمرة من الميقات** وجوبا او من مكان قبله  
وهو افضل او بعده ويجب عليه حينئذ دم في اشهر الحج او يحرم بعمرة قبل الاشهر  
ويطوف لها في الاشهر اربعة اشواط او اكثر ويطوف ويسعى ويجلق او يقصر ان لم  
يكن ساق هديا وقد حل من احرامه او بقي عليه احرامه حتى يحرم بالحج يوم التروية  
ويتحلل من الاحرامين بالحل يوم النحر ويقطع التلبية في اول طوافه باستلام  
الحجر الاسود ونحوه من انواع شروعه عند مشاهدته للبيت كما قال مالك وهو  
مروي عن عمر ولنا ما روى ابو داود وصححه الترمذي من حديث عطاء بن عباس  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يسلك عن التلبية في العمرة اذا استلم الحجر ثم  
**احرم بالحج يوم التروية من الحرم** مكيا وميقات المكي في الحج الحرم وقبله عندنا

وعند مالك **افضل** لما فيه من المسارعة الى الطاعة وقال اصحاب المشافعي في غير واحد الهدي  
ان المستحب له ان يحرم بالحج قبل السادس والافضل سابق الهدي ان يحرم بالحج يوم التروية  
قبل الزوال لما روى جابر انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا توجهتم الى منى راغبين  
فاهلوا بالحج وذلك يكون يوم التروية قبل الزوال **وحج كالمفرد** ورمي في طواف الزيارة  
لانه اول طواف في حجه وسعى بعده ولو احرم بالحج وطاف نفل او رمي وسعى قبل رواحه  
الى منى لم يرمي في طواف الزيارة ولا يسعى بعده **ودفع** لما ذكرنا في القران بل هو انص  
في القران **وان عجز** عن الهدي **صام كلقارن** كمية وكيفية من غير فرق بينهما الا انه ان  
صام الثلاثة بعد احرام العمرة ولو قبل الطواف لها جاز ولم يجز مالك والشافعي صوما  
قبل ان يحرم بالحج لظاهر قوله تعالى من لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج ومن صام قبل ان  
يحرم بالحج لا يكون صومه في ولنا انه اداه بعد انعقاد سببه وهو الا حرام بالعمرة  
ان تحقق سبب الهدي لانه لو اداه بعد انعقاد سببه لا يشترعه في الحج فيجوز الصيام  
بعد انعقاد السبب كجواز التكبير بعد جرح الصيد قبل موته والمراد بالحج المذكور في  
النص وقته لان نفسه لا يصلح ظرفا لانه عبارة عن الافعال والفعل لا يصلح ظرفا للفعل  
ولو صام ثلاثة من شتوال ثم اعتمر لم يجز عن الثلاثة اتفاقا لان سبب وجوب هذا  
الصوم التمتع لانه بدل عن الهدي وهو في هذه الحالة غير متمتع لاحقيقة ولا حكما فلا  
يجوز اداؤه قبل وجود سببه **فان احرم المتمتع بسوق الهدي** بان قلد بدنة نفل  
او نذر او جزاء صيد او جناية كانت عليه في السنة الماضية وتوجه مصها يريد الحج والظاهر  
ان لفظ بسوق بالموحدة اي مصاحبا بسوق الهدي ملتبسا به ويجوز ان يكون بالمشا  
الحجبة اي كونه بسوق الهدي والسوق افضل من القود الا ان يتساق فيقوده والتقليد  
وهو جعل مزادة اي قطعة من ادم او نعل او لحاء شجرة في عنقه افضل من التحليل لقوله تعالى  
ولا الهدي ولا القلايد والجمع بينهما حسن واما الاشعار وهوان يطعن بالرجح في اسفل  
سنام البدنة من قبل يسارها او يمينها حتى يخرج الدم ثم يبلط به سنامها فقبل مكره  
وقيل مسنون لقول بن عباس صلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الظهر بذي الحليفة  
ثم ردا عابا فنه وفي لفظ بيدته فاشعرها في صفة سنامها الايمن وسلت الدم عنها  
وقلدها نعلين الحديث اخرجه الجماعة البخاري **وهو اي احرام المتمتع بسوق الهدي**  
**افضل منه بغير سوق** لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهدى مائة من الابل والحمل  
حالية مصترضة بين الشرط وجوابه وهو قوله **لا يتحلل اي يبقى على احرامه للعمرة حتى**  
**يتحلل من حجه** ولو حلق لم يتحلل من احرامه ولزمه دم وهو قول احمد وقال مالك والشافعي  
اذا طاق وسعى وحلق حل من عمرته قياسا على من لم يسق الهدي ولنا ما في الصحيحين  
من حديث بن عمر قال تمتع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع بالعمرة  
الى الحج واهدى فساق معه الهدي من ذي الحليفة وبدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم



فاهل بالعمرة ثم اهل بالحج ففتح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالعمرة الى الحج فكان من الناس  
من اهدى فساق الهدي ومنهم من لم يهد فلما قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
مكة قال للناس من كان منكم اهدى فانه لايجل من شئ حرم منه حتى يقضى حجه ومن لم يكن  
منكم اهدى فليطف بالبيت وبالصفاء والمروة وليقصر وليحلل **ثم يحرم ثانيا بالحج كما امر**  
في المتمتع الذي لا يسوق الهدي **والملكي** ومن بعثاه من اهل داخل الميقات وان كان  
مسيرة سفر وقد اختلف العلماء في حاضري المسجد الحرام فقال مالك هم اهل مكة خاصة  
وقال الشافعي هم اهل مكة ومن يكون منزله من مكة على مسيرة لا يجوز فيها قصر الصلاة  
**يفرد فقط ولا يقنع ولا يقرب لما صح** عن عمر رضي الله تعالى عنه ليس لاهل مكة تمتع ولا  
قربان ومع هذا فمن تمتع منهم او قربن صح وكان مسيا وعليه دم جبر لا سانه ومن حكم  
هذا الدم ان يقوم الصوم مقامه حال العسرة وقال الشافعي يتمتع الملكي ويقرب لان  
قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي يشمل الملكي كما يشمل غيره ولنا  
ان هذه الآية مخصوصة لغير الملكي ومن بعثاه لان الاشارة فيها للمتمتع المفهوم  
من قوله تعالى فمن تمتع بالعمرة وليست للهدي والصوم كما قال به الشافعي والاعقل  
ذلك على من لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام لان الهدي وبدله اعنى الصوم واجب  
على المتمتع والواجب يستعمل فيه على لا اللام ولو خرج الملكي الى الكوفة مثلاً فقرت صح  
لان عمرته وحجته ميقاتيتان وصار بمنزلة الافاق ولزم دم شكر ولو تمتع لا يصح لانه  
اذا تحلل بالعمرة صار من اهل مكة فخصر الحج من وطنه ولا يكون بناء على سفر سابق فحل  
ان عدم اللام شرط لصحة التمتع فينتفى بانتقائه ويؤيده ما روى الطحاوي عن سعيد  
بن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والنخعي ان المتمتع اذا رجع الى اهله بعد العمرة  
بطل تمتعه وكذا احكاه الرازي في احكام القران وهو قول مالك والشافعي ايضا وفي  
الاسرار والملكي يعتمر في شهر الحج ولا يكره له ولكن لا يدرى فضيلة التمتع لان الامام  
قطع متنته كما يقطع متعة الافاق اذا رجع بين النسكين الى اهله انتهى وهذا  
صريح في ان الملكي لو اقتصر على عمرة مفردة في اشهر الحج ولم يحج في تلك السنة لا تكون  
مكروهة بخلاف ومن ادعى خلاف ذلك كابن الهمام فقد ابطالناه في غير هذا المقام  
وبينا انه غير موافق للرواية ولا للدراية ومن الادلة على ذلك ما روى البيهقي عن  
معاذة العدوية عن عايشة قالت حلت العمرة في السنة كلها الا اربعة ايام يوم عرفة  
ويوم النحر ويومان بعد ذلك وروى الامام الاعظم باسناده عن عايشة قالت لا بأس  
بالعمرة في اي شهر شئت ما خلا خمسة ايام يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق ثم  
الافاق اذا اتى بعمرة في اشهر الحج وتحلل منها ثم عاد الى وطنه ثم حج في عامه بطل تمتعه  
ان لم يكن ساق معه هديا فلا يلزمه دم لانه الر بلهله فيما بين النسكين الماما  
صحيا وبذلك يبطل التمتع كذا روى عن عمر وابنه وابن عباس وقد ذكرنا من تبصروهم

من التابعين وهذا لان حد التمتع ليس بصادق عليه حيث انشا كل نسك سفر من اهله  
والمتمتع من يترك فلق باء النسكين في سفر واحد وان ساق هديا او اخر الحلق او تركا ربعة  
اشواط من الطواف لم يبطل تمتعه عندنا خلافا لمالك والشافعي ومحمد لانه لم يجمع بين  
النسكين في سفر واحد انتها سفره الاول بالمام باهله ولا في حنيقة وابي يوسف المام  
باهله ليس بالمام صحيح لبقاء احرامه لان سوق الهدي بتمتع من التحلل والعود للحلق في  
الحرم ولياتي بالطواف واجب عليه فحرم وجود هذا السفر بحرم عدمه لعدم استقام  
فكانه لم يزل بمكة الى ان حج وان احرم بالعمرة قبل شهر الحج وطافا قل السبعة ثم اتيا في  
الاشهر وج يكون متمتعا عندنا وهو قول مالك لان الاحرام بالعمرة وان حصل قبل الاشهر  
لكنه شرط عندنا واذا يصتراد اركان في اشهره واكثر افعال العمرة باقية موداة في  
اشهره وللاكثر حكم الكل فكان جامع بين الصادي تين فكان متمتعا ونفاه الشافعي بناء  
على ان الاحرام ركن عنده وعلمنا وانا والشافعي ابطالوا التمتع ان طاف الاكثر قبل الاشهر  
واجازه مالك لان تمام العمرة بالتحلل منها وهو واقع في شهره فيكون جامع بين النسكين  
باعتبار تمام العمرة قلنا انه ليس بجامع بينهما في الاشهر لا حنيقة وهو ظاهر ولا حكمان  
الاكثر قد وجد في غير الاشهر ولا اكثر حكم الكل ويعضى المحرم فيما افسد من حج او عمرة بخلاف  
الصلاة والصوم لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام الا بالافعال فان كان متمتعا  
سقط دم التمتع لانه لم يرفق باء النسكين صحيحين في سفر واحد ولو احرم شخص بنسكين  
كحجتين او عرتين لزمه عندنا والزم محمد وزفر بنسك واحد كما لك والشافعي لان الالهلال  
للشروع في الاداء واداءها معا غير ممكن ثم ارتفاض حد الاحرامين يتاخر الى زمن التوجه  
لاداء عند ابي حنيفة في ظاهر الرواية او الى زمن الشروع في احاد النسكين في رواية وبكم  
ابو يوسف بالارتفاض عقيب الاحرام بهما بلا مهلة ولو احرم بحجة اخرى يوم النحر قبل الحلق  
لزمته الحجة اتفاقا وعليه دم عند ابي حنيفة قصر لا جل الخروج من الاحرام الاول ولا احترام  
لا احرام الثاني وخصا لزوم الدم بالتقصير وهذا بناء على ما قدمناه في اول الكتاب من وجوب  
التحلل في ايام النحر عنده وعدمه عندهما ولو احرم بعمرة بعد فراغ الاول قبل التقصير لزم  
دم الاحرام قبل الوقت لان وقته بعد الحلق عن الاول لان الجمع بين احرام الحج واحرام  
العمرة بدعة ولم يذكر محمد ما في الجمع بين الحجتين في الجامع الصغير وذكره في الجمع  
بين العرتين واوجبه في مناسك المبسوط فجعل بعض المشايخ فيه روايتين وذكر  
بعضهم انه لا فرق بينهما وسكوته في الجامع ليس نفيا بعد وجود اللوجب لان الموجب  
له في العرتين وهو عدم النشر وعية ثابت في الحجتين **فصل في الجنايات والجناية فعل محر**  
والمراد هنا خاص منه وهو ما يكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم ثم الحرم اذا جنى على  
بلا عذر يحجب عليه الجزاء والاثر فلا بد من التوبة وان جنى بغير عذر وبذر فضليه  
الجزا دون الاثر واما الواجبات فكلها ان تركها لعذر لا شئ عليه كما في البدائع ويجب



الجزء عندنا وهو قول مالك على الناسي لا حرامه وكذا على الجاهل بالحكمة اذ لا حرام حالة  
مذكورة فلم يكن النسيان ولا الجهل في دار الاسلام عذرا ونفاه الشافعي عنهما لانهما معدومان  
الا اذا اقتل صيد افا نه يجب الجراح على الاظهر ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فلا ياتر  
بالتأخير عن وقت الاحكام ويكون مودا لا قاضيا في اي وقت ادري واغاي تضيق عليه الوجوب  
في اخر عمره في وقت يغلب على ظنه انه لو لم يوده لفات فانه ان لم يوده فيه حتى مات اثم  
ويجب عليه الوصية بالاداء ولو لم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تين عنه  
الورثة جاز ولا يصوم مواعينه والافضل تجهيل الكفارات والمبادرة الى المبرات فان التأخير  
اذا كانت الجنايات قسمات موجب للدم وموجب للصدقة فان شار الى الاول بقوله ان  
**طبيب محرم** مكلف ذكر اكان او انشى **عضوا** كالملا كالراس والفخذ والساق وقال  
الفقيه ابو جعفر يعتبر كثرة الطبيب في نفسه ككفين من ما بالورد وكف من العالية  
وما استكثر ما الناس من المسك وفي المحيط والكل قول شار محمد والصحيح ان كان  
الطبيب قليلا فالهبة بالعضو بالطبيب وان كان الطبيب كثيرا فالهبة بالطبيب بالعضو  
ولو طبيب في مجلس واحد جميع اعضائه فعليه دم واحد لا اتحاد الجنس وان كان في  
مجلس فلكل طبيب دم على حدة كفر لا ولا ولا عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة  
ما لم يكفر لا ولا ولو كان الطبيب في اكثر من عضو يجمع فان بلغ عضو فعليه دم ولو شتم  
طيبا او دخل بيتا محررا فطلق بثوبه رايحة فلا شيء عليه ويكره له شتمه قصدا كالحمار ويعين  
عمر وجابر وكان ابن عباس لا يرى به باسا وسئل عثمان عن المحرم يدخل البستان قال  
نعم ويشتم الريحان واوجب مالك والشافعي الدم عليه ولو اكل الزعفران وحده فعليه  
دم ان كان كثيرا وهو يجيت يلترق به اكثر فله والا فصدقة عند الجحيفة وعندهما  
لا شيء لان الزعفران يستعمل في الاطعمة فالحق بها ولا يوجب حنيفة انه طبيب حنيفة ولا تسقط  
هذه الحقيقة الا الضرورة التبعية للطعام بان كان في طعام مستته النار او لم نفسه  
ولو طبيب ريع عضو يلزم صدقة في ظاهر الرواية وقيل يلزم دم اعتبارا بالخلق وفي الهداية  
فان خضب راسه نجنا فعليه دم لقوله عليه الصلاة والسلام الحمار طبيب اخرجه النسيان  
والطبراني والبيهقي ولقظه عن خولة بنت حكيم عن امها ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال لا تطيبوا نت محرمة ولا تنسوا الحنا فانه طبيب **او اذهن** بتشد يد الدال  
اي تذهن بدهن فيه طبيب كدهن البنفسج والورد والياسمين والبان لزومه دم اجماعا  
وفي المحيط ولو اذهن بشم او سمن فلا شيء عليه لانه ليس بطبيب اصلا ولو دهن شفا  
رجله بزيت او دوى به جراحة فلا شيء عليه اجماعا لان الزيت طبيب من وجه وليس بطبيب  
حقيقة فاذا استعمل على وجهه التطيب لزم الدم وان استعمل لاصلاح البدن لا يلزمه  
شيء توفير على الشبه بين حقهما **او ليس يحيطا** ولو متعدد داني مجلس واحد كقيص  
او قلنسوة وعمامة وقبا وسروال لان جنس الجناية واحد والمقصود واحد وهو الاستمتاع

بليس الخيط حلق راسه كله فصارت كجناية واحدة **او ستر راسه** اي غطاه **يوما**  
اوليلة كاملة وهو ظرف للفعلين لان الارتفاع الكامل في البليس وستر الراس يدفع الحر  
والبرد وذلك بيوم كامل وقال ابو يوسف وهو قول اي حنيفة اولا اكثر اليوم كاليوم وفي  
الاقاصدقة عند تلامد كمال مالك والشافعي واحتجوا بانه محظور لا حرام وقدر تكبه فيجب  
عليه الدم بنفسه لا بامتداده كسائر محظورات الاحرام وفي شرح الطحاوي ولو لبس  
المحرم الخيط اياما ولم ينزعه ليلا ونهارا فعليه دم واحد فان ذبح ثم استمر على البليس يوما  
كاملا فعليه دم اخر لان الدوام كالا بتد او لو اضطر المحرم الى ثوب واحد فلبس ثوبين فان  
لبسهما على موضع الضرورة لم يجب الدم واحد على سبيل التخيير كمن اضطر الى لبس قميص  
فلبس قميصين او قيصا وجبة وان لبس احدهما على موضع الضرورة والاخر على غيره كمن  
اضطر الى لبس قلنسوة فلبس قلنسوة وقيصا فعليه دم محتم للبسه مالا يحتاج اليه  
ويجوز بين الدم والطعام والصيام للبسه ما يحتاج اليه ولو كان لبس الخيط بالنهار  
وينزعه بالليل للنوم من غير ان يعزم على تركه فعليه دم واحد بالاجماع وان نزعه على  
عزم الترك ثم لبسه فان كفر لا ولا فعليه كفارة بالاجماع ولا فعليه كفارة ثان عندهما  
وقال محمد بكفارة واحدة كذا في السراج وقال ابن الهمام لا فرق في لزوم الدم اذا حدث  
البليس بعد الاحرام او احرم وهو لا يس فدام يوما اوليلة عليه بخلاف انتفاعه بعد الاحرام  
بالطبيب السابق للنص فيه ولو لا له لوجبنا فيه ايضا ولا في كونه مختارا في الليل ومكرها عليه  
او نايما قضى انسان راسه ليلة او وجهه حتى يجب الجراح على النائم لان الارتفاع حصل  
له وعدم الاختيار سقط الا ثم عنه الموجب انتهى ولا بأس للمحرم ان يضطي فاه ويكره  
ان يضطي انقه واذنيه ولو عطى ما استرسل من شتمه لحيته لا بأس به كذا في السراج ويجوز  
وضع القبا على منكبيه اذا اراد يدخل يديه من كيه ولا دم عليه والزمه زفر مالك والشافعي  
بالدم لا نه ارتفق بلبس القبا ارتقا كاملا وهو محيط لا نه قد لبس هكذا ولنا انه استعمل  
استعمال الرداء المطلق للمحرم الخيط الا ترى انه يحتاج الى تكلف في حفظه والمحيط ملبوس  
لا يتكلف في حفظه فلم يكن لا بأس بالمحيط فلم يجب عليه شيء وفي المبسوط ويتوشح المحرم بالثياب  
ولا يعقده على عنقه لا نه اذا اعقده لا يحتاج في حفظه على نفسه الى تكلف فكان في معنى  
الخيط وكذلك قالوا اذا انزلا ينبغي له ان يعقد ازاره على نفسه بجمل او غيره فقد  
روى ابن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم راي رجلا قد شدد فوق ازاره حبلا فقال له ذلك  
الحبل ويملك وكذلك يكره ان يغسل رداءه بخلا لا نه لا يحتاج الى تكلف في حفظه على نفسه  
ولكنه مع هذا الوصل لا شيء عليه لان المحظور عليه الاستمتاع بلبس الخيط ولم يوجد ذلك  
ولعل الحكم في نفي الاحتياج الى التكلف في حفظه على نفسه ليكون مذكرا له حال احرامه ولا  
يصير غافلا عن مراعاة كمال مقامه هذا ويجب الدم عندنا على لبس السر او بل بلا فتق وان لم  
يجد غيره ونفاه الشافعي لان الستر فرض عليه ولا يسقط هذا الفرض بالاحرام والفتق



غير واجب استلزامه الضرر بتنقيص المال وهذا بخلاف الخفين حيث يجب قطعهما أسفل  
من الكعبين اذ البسهما لان اللبس ثمة غير واجب وانما يلبسه لدفع الاذى فوجب القطع  
للممكن من الانتفاع على الوجه المباح وههنا المستر فرض فكان مضطرا الى اللبس فلم يجب  
قطعه ولما ان تاتى الاحرام في حرمة لبس الخيط وتاثير العذر في الاطلاق اما في اسقاط  
الحرمة فلا فينبز اللبس للعذر منزلة الحلق لدفع الاذى **وحلق ربيع راسه** او لحيته  
طوعا او كرها لانه حصل له ارتفاق كامل لان من الناس من يحلق بعض راسه ومنهم من  
يحلق بعض لحيته ولو كان مكرها لا يرجع على المكروه بشي لان الدم في مقابلة ما حصل له من  
الراحة وصار كالغزو في العقر وهو بالضم المنسوب وصداقة المرأة وصورة ان  
يغير رجلا فيقول له تزوج هذه فهي حرة فيتن وجها ويدخل بها ثم يستحق مستحق بانها  
امته فان للولد ياخذ من الزوج العقر ولا يرجع به الزوج على الفار لانه قد حصلت له الذمة  
بقابليته وهو الوطي كذا في السراج وقال زفريرجوع عليه لانه هو الذي اوقعه في هذه العقر  
والزمره هذه الغرامة ولا شئ عليه عند الشافعي بناء على صله ان الاكراه يخرج المكروه من  
ان يكون مواخلا بحكم والنوم عنده ابلغ من الاكراه لان الاكراه ينسب قصد به والنوم  
ينعدم القصد اصلا وعندنا سبب النوم والاكراه ينتفي عنه الا نحر ولكن لا ينتفي حكم  
الفعل اذا اقرر سببه والسبب هنا ما نال من الراحة والزينة بازالة التفت عن  
بدنه فلزمه الدم وفي الجامع الصغير عن ابي حنيفة انه يجب الدم بحلق الاكثر انتهى  
وهو رواية عن ابي يوسف وهو لا يظهر وذكر شمس لا ية وقاضى خان ان على قولهما  
في حلق الجميع الدم وفي الاقل منه الطهارة ثم يجب عندنا صدقة بثلاث شصرات لعدم  
كالا لارتفاق وجب دم عند الشافعي اعتبارا بلبات الحرم واذا حلق محرما راسه محرم  
عند جواز التحلل يوم النحر لم يكن عليهما شئ كذا في السراج والظاهر انه كذلك عند جواز  
التحلل في العرة **او عضو** كما ملأ بان حلق صدره او ساقه او رقبته او عانته او احد ابطيه  
او شعر موضع حمامته في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد الواجب في حلق المحاجم  
الصدقة لانه عليه الصلاة والسلام اجتمع وهو محرم ولو كان حلق المحاجم يوجب الدم  
لما باشره عليه الصلاة والسلام واجتنب باله بحلق لانه عليه الصلاة والسلام اجتمع في  
موضع لا يشعر فيه او اجتمع لهدر لانه عليه الصلاة والسلام كما لا يفعل ما يوجب الدم  
لا بفعل ما يوجب الصدقة وفي المحيط لو حلق ابطيه فعليه دم واحد لا نهما جنايات  
من جنس واحد فيكتفى بجزاء واحد وعلمنا وانا الزموا باخذ شارب ونحوه حكومة وتفسير  
ان ينظر الى هذا الماخوذ كذا يكون من ربيع اللحية فيجب عليه من الطهارة بحسابه ويجب  
دم عليه عند مالك اعتبارا بامنه بما يخط الاذى من حلق العانة وموضع الحمامة وتنق  
الابط والاذن واوجب في شجرة او شصرات اطعام حفنة بيد واحدة **او قص اظفار**  
**يد او رجل** لا لارتفاق الكامل **او الكل في مجلس** لا نهما حظورات من نوع واحد فتدخل

كايلاجات في جماع واحد لا يلزم بها الامهر واحد وعند مالك والشافعي يجب اربعة دمار بنا  
على عدم التدخل عند هما قيد لمجلس لانه لو قص اظفار كل يد في مجلس وجب لكل يد دم عند  
ابي حنيفة وابي يوسف وللجميع دم عند محمد لان الجنايات من جنس واحد وهو القص في  
حرمة واحدة وهي الا ارتفاق فصارت كجناية واحدة الا اذا كفر الاول قبل قص الثاني فيلزم دم  
للتاني ولهما ان هذه جنايات متعددة حقيقة لكنها في المعنى متحدة وهو حصول الارتفاق  
من جانب القص وهو شئ واحد فصدق اتحاد المجلس جعلنا الكل جناية واحدة وعلى هذا الاختلاف  
لو جامع مرة بعد اخرى امرأة واحدة او نسوة والحق بمحمد خمسة متفرقة منهما بمقتضى  
في محل واحد والزم دما وواجبا عن كل ظفر صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فيجوز ينقص منه ما شأ  
وعن محمد في كل ظفر خمس الدم ولا شئ باخذ الظفر المنكسر وقطعه اتفاقا لانه لا ينفوا بعد  
الا لكسار فاشبهه بالباس من شجر الحرم **او طاف للفرص** جميعه او اكثره **معد** ثابنا على ان  
الطهارة في الطواف عن الحدث الاكبر والصغير واجبة عندنا وقال مالك والشافعي لا يصدق  
بذلك الطواف بناء على ان الطهارة فيه عنهما بشرط عنده كافي الصلاة لما روى لترمذي من  
حديث بن عباس قال قال صلى الله تعالى عليه وسلم الطواف بالبيت صلاة الا انكم تتكلمون  
فيه فمن تكلم لا يتكلم الا بخير قال ابن الهمام ووجه الاستدلال له تشبيهه في الحكم بدليل الاستدلال  
من الحكم فانه قال هو مثل الصلاة في حكمها الا في جواز الكلام فيصير ما سوى الكلام داخل في  
الصدر ومنه اشتراط الطهارة واما المشي فقد علم اخراجه قبل التشبيه فان الطواف  
نفس المشي فيحسب قال صلاة فقد قال المشي الخاص كالصلاة فوجه التشبيه ما سوى المشي  
ويخص الاخراف ايضا بالاجماع وباتفاق رواية منا سكه صلى الله تعالى عليه وسلم لانه جعل  
البيت عن يساره حين طاف والجواب على تسليم ان التشبيه في الحكم انه خبر واحد ولو لم  
يلزم نسخ لا اطلاقا لكتاب ثبت به الوجوب لا الافتراض لا استلزامه الاكفان بمحمد مقتضا  
وليس ذلك لازم مقتضاه بل لازمه التفسير به على ما نفع ان التشبيه في الحكم لجواز ان  
يكون في الثواب وقوله الا انكم الى اخره منقطع كلام مستأنف بيان لا باحة الكلام فيه ولو  
كان التشبيه في الحكم لكان مقتضاه وجوب طهارة الثوب والبدن فيه لكن صرحوا بعد  
وجوبه في البدن انما ليست بشرط بالاجماع فلا يفتن من تحصيلها ولا يجب كنه ستة  
حتى لو طاف وعلى ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا يلزمه شئ لكنه يكره انتهى وهو غاية  
التحقيق والله ولي التوفيق ولنا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد بالطهارة  
وفي الامام روى محمد بن حنبل عن محمد بن جعفر عن شمسة قال سالت حماد او منصورا عن  
الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يريابه باسا **او غيره** اي لغير طواف الفرض سوا  
كان طواف قدوم او صدر او نظوف **جنب** لان نقض الجناية في غير الفرض كنقض الحدث في  
طواف الفرض **او افاض قبل الامام** اي نهاه لانه لو افاض قبل الامام ليلال شئ عليه ولو افاض  
قبل الامام نهى الزمره الدم لان رواية نسك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم متفقون



على انه عليه الصلاة والسلام افاض من عرفات بعد غروب الشمس وقال خذوا عني  
مناسككم واما قول صاحب الهداية لقوله عليه الصلاة والسلام فادفئوا بعد غروب الشمس  
فليس بصرف ولوعاد الى عرفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان  
المتروك ستة الدفع مع الامام ولم يستدرك وذكر بن شجاع عن ابي حنيفة انه يسقط  
قال القدوري وهو الصحيح والجمهور على ان الاول هو الاصح ولو عاد قبل الغروب قبل يسقط  
لانه تدارك المتروك في وقته وقبل لا يسقط لانه لم يتدارك الجزء الثاني من الوقوف  
وهو الاظهر لان الاستدامة واجب فيفوت بغفوت البعض **او ترك واجبا** بان ترك  
الوقوف بالمزدلفة من غير عذرا وطواف الصدر لضيق حايضا والسعي للحج او العمرة او رمي  
يوم **او اكثر** اي اكثر واجبا بان ترك اربعة اشواط من طواف الصدر او من السعي او ترك  
اربع حصيات في اليوم الاول واحد عشر حصاة في يوم من الايام الاخر والترك تحقق  
لغروب الشمس من ايام الرمي ولو ترك رمي الجوارق الايام كلها يلزمه دم واحد كما لو حلق  
جميع بدنه في مجلس واحد او قدم **نسكا** اي عملا في الحج على نسك اخر مما يكون من  
حقه وجوب تقديمه بان حلق قبل الرمي وغر القارن او المتمتع قبل الرمي وحلق قبل الذبح  
**او اخر طواف الفرض** او الحلق او الذبح لمن يجب عليه **عن ايام النحر** او اخر رمي اليوم الاول  
الى الثاني او رمي اليوم الثاني الى الثالث او الثالث الى الرابع وهذا كله عند ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي لا شيء عليه في تقديم نسك وتأخيرها لما في الصحيحين  
من حديث بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الذبح والرمي والحلق والتقديم  
والتأخير فقال لا حرج ولا يبي حنيفة ما روى بن ابي شبيب والطحاوي من حديث بن عباس  
انه قال من قدم شيئا في حجه او اخره فليهرق لذلك ما قال الطحاوي فهذا ابن عباس احد  
من روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه ما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا اخر من  
امر الحج الا قال لا حرج وليس عنده معنى ذلك على الا바حة في تقديم ما قدموا ولا في تأخير  
ما اخرها ما ذكرنا ان فيه الدم ولكن معنى ذلك عنده على ان الذي فعلوه كان على الجاهل  
ما يحكم فيه كيف هو فصدروا امرهم في المستأنف ان يتعلموا منا سلكهم وتحقيق المقام  
ما ذكره بن الهمام ان لهما ما في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم وقف في حجة الوداع  
فقال رجل لم اشعر فخلقت قبل ان اذبح قال ذبح ولا حرج وقال اخر يا رسول الله لم اشعر  
فخرت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج فاسئل يومئذ عن شيء قدم ولا اخر الا قال ففعل ولا حرج  
والجواب ان نفي الحرج بتحقيق نفي الثم والفساد فيعمل عليه دون نفي الجزا فان في قول القائل  
لم اشعر ففعلت ما يتبين انه ظهر له بعد فعله انه ممنوع من ذلك فلذا اقدم اعتذاره  
على سؤاله والالم يسال ولم يعتذر ولكن قد يقال يحتمل ان الذي ظهر له مخالفة ترتيبه  
لترتيب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فظن ان ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك  
الا عند ارسال عما يلزم به فيبين صلى الله تعالى عليه وسلم بالجواب عدم تعيينه عليه بنفي الحرج

وان ذلك

وان ذلك الترتيب مستنون لا واجب والحق انه يحتمل ان يكون ذلك وان يكون الذي ظهر له كان هو  
الواقع الا انه صلى الله تعالى عليه وسلم عذرهم للجهل وامرهم ان يتعلموا منا سلكهم واغادهم  
بالجهل لان الحال كان اذا كان في ابتداءه واذا احتل كلا منهما فالاحتياط اعتبار المتعين اذا اخذ  
به واجب في مقام الاضطراب فيتم الوجه لا يبي حنيفة **او ترك اقله** اي اقل طواف الفرض  
بان ترك ثلاثة اشواط او شوطيين او شوطا لان النقصان بترك الاقل نقصا يسير  
فان شبهه النقصان بالحدث فعليه دم هذا جواب قوله ان طيب محرم عضو او ما عطف  
عليه وكذا ان طاف للعمرة بغير طهارة **وبترك اكثر** اي اكثر طواف الفرض في الحج وهو  
اربعة اشواط **بقي محرم** اي في حق النساء حتى يطوفه اي الى ان يطوف بذلك الاحرام لان  
ترك اكثر الطواف كترك كله وترك كل هذا الطواف لا يجزئ بالدم **وان طافه** كله او اكثره  
**جنبنا** او حايضا او نفسا **فبدنة** يجب عليه او فعليه بدنة كما روى بن عباس وهي عندنا  
بغير اوبقرة لان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهارا للتفاوت  
في الجنابة وللاكثر حكم الكل ثم قيل يجب الاعادة في الحدث الا الصغير والكبير والاصح كما في الرد  
ان يومر من بركة باعادته في الحدث استسجبا باو في الجنابة وجوبا وان كان ذلك اصح لان النقص  
في الحدث يسير وفي الجنابة كثير فينبغي ان يتفاوت بينهما في حكم الاعادة للمجبر فان اعاده  
وقد طاف محدثا فلا دم عليه سواء اعاد في ايام النحر او بعد ها وان اعاده وقد طاف جنبا  
ان كان في ايام النحر فلا دم عليه وان كان بعد ها فعليه دم للتأخير عند ابي حنيفة وسقطت  
البدنة بالاتفاق وان رجع الى اهله في الحدث فالمستحب بحث المشاة لا الاعادة لانه انفع  
للفقراء وفي نقصانه حقة وفي الجنابة عليه ان يعود الى مكة باحرام جديد ان جاوز الوقت  
ولو لم يعد وبحث هدايا اجزاه **وان فعل اقل ما ذكر** بان طيب اقل من عضو او ليس بمحيطا  
او ستر راسه اقل من يوم او حلق اقل من ربع راسه او حلق بعض عضو غيره او قص اقل من  
خمس اظفار او قص خمسة متفرقة وتقدم ان محمدا اوجب الدم في هذه الصورة كما لو قص  
الخمس في يد واحدة **او طاف غير الفرض** اي فرض الحج **محدثا** سواء كان طواف الصدر او القدوم  
او التطوع او طواف العمرة ويلزم دم لو طافها جنبا لانه نقص كثير ثم كل منها دون طواف  
الزيارة فيكتفي بالشاة وهذا كله على رواية القدوري واختارها صاحب الهداية ومن تبعه  
وفي شرح الطحاوي اذا طاف طواف اللغا محدثا او جنبا فانه يعيد وان لم يعد فلا شيء عليه  
وفي مبسوط شيخ الاسلام ليس طواف التحية محدثا او جنبا شيء لانه لو تركه اصلا لم يكن عليه  
شيء فكذا اذا تركه من وجه قلنا لا يلزم من عدم لزوم شيء بتركه لكونه سنة ان لا يلزم شيء بترك  
الطهارة فيها لانها واجبة في الطواف على الاصح فبتركها يترك محظورا فيلزمه الجزا **او ترك**  
**القليل من الواجب** بان ترك ثلاثة اشواط او اقل من طواف الصدر او من السعي او ترك  
اقل جرة العقبة في يوم النحر لا نهائيه نسك كامل او ترك اقل الجار الثلاث في يوم بعد  
يوم النحر لان الكل نسك واحد فبه فكان المتروك اقل او حلق راس غيره بامر او بغير



امره واخذ شاربته او قلم اظفاره سوا كان ذلك لغير حلال او محرما وله ما خوذ من عموم  
 قوله تعالى ولا تخلقوا رؤوسكم حيث يشمل معنى لا يخلق بعضكم واس بعض قوله تعالى  
 ولا تقتلوا انفسكم ولو كان الحائق حلالا لم يخلق محرما على الحلاق الصدقة لانه ازال ما استحق  
 الا من كينات الحرم وعلى المحلوق الدم وقيل ليس على الحائق الحلال شي ولا شي عند الشافعي  
 على الحائق الحرم اذا حلق شخصا محرما كان او حلالا لان الحرم ممنوع عن ازالة ما يقوم  
 بدن نفسه لما فيه من معنى الراحة والزينة ولا يحصل شي من ذلك بخلق راس غيره فلا يلز  
 به شي ويجب عليه دم عند تاويله قال مالك على ما في مواهب الرحمن **تصدق** جواب قوله  
 وان فعل اقاما ذكر وما عطف عليه **بنصف صاع** من براوشصير واعلم ان كل موضع  
 يجب فيه الصدقة المطلقة في الحج او العمرة فهي هذه الا ما يجب بقتل جرادة او قملة او ازال  
 الشصت ففيها يطعم شيئا يسيرا وقد ورد مرة خير من جرادة وان تارك ثلاثة اشراط  
 من طواف الصدر والسعي او تارك اقل حجرة الصعبة في يوم النحر او اقل الجمار الثلاثة  
 في يوم بعده يجب عليه لكل شوط او رمية صدقة الا ان يصير مجموع الصدقات بمنزلة  
 دم فينقص منه ما شاء ان يشاء **وان تطيب** عضو اكامل او قصا ظفاره او لبس  
 الخيط قدر يوم **او حلق بعذر ذبح** شاة في الحرم فيه اشارة الى ان الواجب عليه الحج  
 في الحرم لا غير فلو سرت بعد الذبح او هلكت بافة بعده لا يجب عليه شي **او تصدق** في  
 اي موضع شاة **ثلاثة اصوع طعام** باضا فاصوع وهو بفتح الهزة وضم الصاد ويشكو  
 الواو او يسكون الصاد وضم الواو جمع صاع **على ستة مساكين** كل مسكين نصف صاع  
 من براود قيغه ويسحب ان يتصدق على مساكين الحرم **او صام** ولو كان موسرا لكن يثبت  
 النية وتعيينها **ثلاثة ايام** في اي موضع شاة ولو متفرقة لقوله تعالى فمن كان منكم  
 مريضا او به اذى من راسه ففدية من صيام او صدقة او نسك وكلمة او للتخيير وفسرها  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في صحيح البخاري من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى عن  
 كعب بن عجرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال له لعلك اذاك هو امك قال  
 نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احلق راسك وضم ثلاثة ايام  
 او اطعم ستة مساكين او انسك شاة وفي الكتب الستة ان رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بكعب بن عجرة بالحديبية وهو يوم قد غت قدر والقل ينزهاقت على وجه  
 فقال ابو ذيك هو امك هذه قال نعم قال فاحلق راسك واطعم فرقا بين ستة مساكين  
 او صم ثلاثة ايام او انسك نسيمكة وفي الصحيحين عن عبد الله بن مغفل قال حدثني  
 كعب بن عجرة انه خرج مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محرما فقل راسه ولحيته  
 فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فارسل اليه فدعا الحلاق فحلق راسه ثم قال  
 هل عندك نسك قال ما اقدر عليه فامر ان يصوم ثلاثة ايام ويطعم ستة مساكين  
 لكل مسكين صاع فانزل الله فيه خاصة فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه فركانت

او يصاع من تمر

للمسلمين عامة وفي لفظ لمسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احلق فراذع شاة نسك  
 او صم ثلاثة ايام او اطعم ثلاثة اصوع من تمر على ستة مساكين وفي رواية لكل مسكين نصف  
 صاع وفي لفظ له فقال لي هل عندك فرق تقتسمه بين ستة مساكين والفرق ثلاثة اصوع  
 او انسك شاة او صم ثلاثة ايام فقلت خري يا رسول الله قال اطعم ستة مساكين وفي  
 لفظ له عن الحسن انه قال له فكيف صنعت قال ذبحت شاة فان قيل الالية والحديث لا يدل  
 على القدية في الطيب او اللبس وقص الاظفار قيم اثبتت القدية فيها اجيب بالقياس على الحلق  
 الثابت بالالية والحديث لوجود الجامع بينهما وهو العذر وانما قلنا ان الذبح يختص بالحرم والا  
 والصيام لا يختصان به لانهما عبادة في كل مكان وزمان والذبح لم يعرف شرعا عبادة وقربة  
 الا في زمان او مكان وهذا الذبح لا يختص بزمان فيتعين اختصاصه بالمكان ثم الاباحة  
 في الاطعام مجزية عند ابي يوسف اعتبارا بكفارة اليمين بجامع انها كفارة ولان الحديث  
 ورد بلفظ الاطعام والاباحة مجزية في كل ما ورد بلفظ الاطعام وخالفه محد وشروط التملك  
 كالزكاة بجامع انها صدقة ونص لكتاب ورد بها فيجعل الاطعام الوارد في الحديث على وجه  
 التملك لان الحديث ورد مورد التفسير لالية **وطوه** اي جماعه بغيبوبة الحشفة **عامل**  
 او ناسيا طايضا او مكوها في القبل او الدبر قبل **وقوف عرفة** اي وقيل وقوفه بعرفات في  
 زمانه افسد **حجه** بالاجماع لان الجماع اقوى محظورات الاحرام **ومضى في حجه** بالاجماع  
 على ذلك **وذبح** شاة او تشارك في سبع بقره او جزور وقال الشافعي يجب بدنة اعتبا  
 بالجماع بعد الوقوف بل اول لان الجماع قبل في مطلق الاحرام بخلاف بعده واجيب بانه لما وجب  
 القضاء في الجماع قبل الوقوف خف معنى الجناية فتجب الشاة وقدر روى البيهقي عن يزيد بن  
 نصيم الاسلمي التابعي ان رجلا جامع امراته وهما محرمان فسال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فقال لهما اقضيا نسككما واهديا هديا واسم الهدى يتناول الشاة كما يتناول  
 البدنة وفي البدنة اكل والواجب انصراف المطلق الى الكامل في الماهية لا الى الاكل وماهية الهدى كاملة  
 في الشاة وروى ابو داود ورمسلا ان رجلا من جزام جامع امراته وهما محرمان فسال الرجل النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اقضيا نسككما واهديا هديا وروى بن وهب بسند فيه بن لهيعة  
 عن يزيد بن ابي خبيب ان رجلا من جزام الحديث وفيه حتى اذ كنتا بالمكان الذي اصبتما فيه  
 ما اصبتما فاحرما وتفرقا الى ان قال واهديا وضعت بابن لهيعة وروى بالزيادة عن عدة  
 من الصحابة فان ابن شبيب استنده الى من سال مجاهدا عن الحرم يواقع امراته فقال  
 كان ذلك على عهد بن عمر فقال يقضيان حجها ثم يرجعان حلالا فازا كانا من قبال حجا  
 واهديا وتفرقا من المكان الذي اصابا به فاهيه وقال مالك في الموطا انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعلي  
 ابن ابي طالب وابطهريرة سيلوا عن رجل اصابا به وهو محررم بالجمع فقالوا اينفذان لوجوبهما  
 حتى يقضيا حجها ثم عليهما حج من قابل والهدي الا ان عليا قال فاذا اهلا بالجمع من قابل تفرقا  
 حتى يقضيا حجها والدار قطني اسنده عن بن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص

طعام



وابن ابي شيبة عن علي بن ابي طالب قال على كل واحد منهما بدنة فاذا اجمعا من قابل تفرقا من المكان الذي  
اصابها **وقضى** باجماع **ولم يفرق في القضاء** وهو مروى عن الحسن وعطاء الا اذا خشي الواقعة  
فيستحب ان يفرق في الاحرام والمراد بالفرقة ان ياخذ كل منهما طريقا غير طريق الاخر وقال  
مالك يجب افتراقهما في الاحرام من الموضع الذي وطئها فيه وبه قال الشافعي في التقديم  
وجوبا وفي الجديد استحبابا ومن حين الخروج من موضع الإقامة في قول مالك لما رواه في  
الموطا عن علي كرم الله وجهه ومن حين الاحرام في قول اخر وبه قال زفران الافتراق نسك  
بقول الصحابة واداء النسك بعد الاحرام ولنا ان الافتراق ليس بنسك في الاداء فلا يؤمر به  
في القضاء فان قيل روى عمرو بن علي وابن عباس انهما قالوا يفتراقان اجيب بان قولهم يحول على النذر  
لما قد من الدليل **وبعد** اي بعد وقوف عرفة قبل الحلق **يجب بدنة** ولا يفسد جهه سواء  
جامع عامدا او ناسيا وفي الوجه انما يجب بدنة اذا جامع عامدا اما اذا جامع ناسيا فعليه  
شاة كذا في السراج وقال الشافعي وهو ظاهر القولين في مذهب مالك يفسد اذا جامع  
قبل الرمي اعتبارا بما لو جامع قبل الوقوف لان كلا منهما قبل التحلل ولنا على عدم الفساد ما في  
السنن الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح عن عروة بن مضر قال قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم من شهد صلاة تناء هذه اي صلاة الصبح بالمزدلفة ووقف معنا  
حتى ندفع وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا او نهارا فقد تم جهه وقضى تقفه وحقيقة  
التمام غير مرادة لبقاء طواف الزيارة وهو ركن فيكون المراد به الامن من التصادم وعلى وجوب  
البدنة ما روى عن ابن عباس انه سئل عن رجل وقع بالهله وهو عتيق قبل ان يفيض فاره  
ان يخر بدنة رواه مالك في الموطا عن بن الزبير المكي عن ابي عطاء عنه واسنده ابن ابي  
شيبه عن عطاء قال سئل بن عباس عن رجل قضى المناسك كلها غير انه لم يزر البيت  
حتى وقع على امراته قال عليه بدنة ولو كان الواطي قارنا عليه بدنة لجه وشاة لعمرته وليس  
عليه دم القران لفساد احد النسكين ولو جامع مرة ثانية فعلى كل واحدة شاة مع بدنة  
لانه وقع في حرمة مهتوكه فصادف احراما ناقصا فيجب الدم **وبعد الحلق قبل الطواف**  
**شاة** او سبع بدنة لان الجناية خفت لوجود الحل في حق غير النساء ولو جامع بعد طواف  
الزيارة وقبل الحلق فعليه شاة لوجود الجماع في الاحرام كذا في الهداية وشرح القدوري  
وقيل يجب بدنة لا لطلاق ظاهر الرواية لزوم البدنة بالجماع بعد الوقوف عن التقصيل  
بين كونه قبل الحلق او بعده وفي مذهب الشافعي لو كان ناسيا او مكرها او نائبة لا يفسد  
جهه ولا يلزمه شيء ويلزمه عند نادم بقبلة او لمس بشهوة وان لم ينزل على رواية الاصل  
وفي الجامع الصغير يقول اذا لمس بشهوة فامتنع وللشافعي قول اذا اتصل به الانزال  
يفسد الاحرام على قياس الصيام فانه يفسد بالتقبيل عنده اذا اتصل به الانزال  
ولكننا نقول فساد الاحرام حكم متعلق بعين الجماع فانه يات تكاثر سائر المحظورات  
لا يفسد وما تعلق بعين الجماع من العقوبة لا يتعلق بالجماع فيما دون الفرج كالحد

وللشافعي قولانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل قياسا على الصوم فانه لا يلزمه شيء اذا لم ينزل بالتقبيل  
فكذا في الحج ولكننا نقول بالجماع فيما دون الفرج من جملة الرفث فكان منهيا عنه لسبب الاحرام  
وبالاقدام عليه يصير مرتكبا محظورا حرامه فيلزم الدم ولو طاف مكشوف الصورة او معك  
بان يتوجه من عند الحجر الاسود الى جهة الركن الباقين او اركبا بلا عذر يجب عليه دم ان كل واحد  
منهما واجب فيحصل النقص بتركه فيلزمه الدم وجعلها الشافعي بشرط طواف الغاه بدونها  
ولم يوجب بالطواف اركبا شيئا لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طاف اركبا ولم يفتل عذر  
ولنا ان فعل الدابة وان اضيف الى الركب مصفى لكنه مختلف عنه صورة فتمكن النقصان  
فيه باعتبار فوات الصورة فيجبر بالدم وما رواه كان لعذر ففي صحيح مسلم عن جابر قال  
طاف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت يستلم الحجر  
لحجته وبين الصفا والمروة ليراه الناس وليشرف وليسالوه فان الناس غشوة وفي الصحيحين  
عن ام سلمة قال شكوت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اني اشتكى فقال طوفي  
من وراء الناس وانت راكبة فورد النص فيه معلل بالمرض وقصد السؤال والله تعالى  
اعلم بحقيقة الاحوال **وان قتل عزم صيد** اي حيوانا ما كولا او غير ما كولا ذاقوا ثم خرج  
به مثل الحية والعقرب وسائر الهوام متوحشا اصل الخلقة فدخل الحمام المستأنس  
وخرج الابل المستوحش وكان تولده وتعيش في البر فخرج به صيد البحر وهو ما يكون  
تولده ومتواه في الماء لان التولد هو الاصل والكنينة بعد ذلك عارض فاعتبر الاصل  
فالبحري حلال للحلال والحرم والبري حرام على المحرم لا ما استثناه النبي عليه الصلاة والسلام  
والاصل فيه قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد  
البر ما دمتم حراما اي محرمين والمباح والمملوك فيه سواء لان الصيد عام **اورد عليه**  
بالاشارة وغيره ما في قتله عدا او سهوا لانه ضمان فاشبهه غرامات الاموال من حيث  
ان الضمان بدور مع الاتلاف غير مقيد بالعهد والتقيد في الآية به لان مورد هاتي التبع  
او للتبنيه على ان الخاطي بالاول كذا قيل وبعده لا يخفى ولا جل وعيد ليدوق وبال امره والناسي  
لا يستحق الوعيد قال الزهري ورد الكتاب بالعهد ووردت السنة بالخطا فيستوي في  
ذلك العامد والناسي لا حرامه وكذا الخاطي **قال** الحرام او الحلال بشرط متها ان لا يكون  
القاتل عالما بمكان الصيد لانه اذا كان عالما به يكون قتله بعلمه لا بالالة وعلى هذا لو  
اعار المحرم قوسا لرمي صيد فعليه جزا ان لم يكن مع المستصير قوس وان كان فله شيء عليه  
ومتها ان يصدقه في الدلالة حتى لو كذب به ولم يتبع الصيد حتى دله عليه اخر فصدقه  
وقته فالجزا على الدال الثاني ولو لم يصدقا الاول ولم يكذب به بان اخبره فم يره حتى دله اخر  
فطلبه وقتله كان على كل منهما جزا كما على القاتل ومتها ان يبقى الدال محرم الى قتل الصيد  
فان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء عليه لكنه **اتم** **يجب جزاءه** اي ما قومه عدلان في مقتله  
اي مكان قتله ان كان له فيه قيمة بان كان يباع ويشترى في ذلك الموضع او اقرب مكان



ان لم يكن له في مكان قتله قيمة وذلك ان القيمة تختلف باختلاف الاماكن فيعتبر ما كان قتله او ما قرب  
منه اما وجوب الجزاء بالقتل فجمع عليه وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرام  
ومن قتله منكم متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوي عدل منكم هدى يا بالغ الكعبة او كفارة  
طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما لذوق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله  
منه والله عزيز ذو انتقام واما وجوبه بالدلالة فقال الطحاوي لم ير وعن احد من الصحابة خلاف  
ذلك **فيشتري** اي القاتل به اي بما قومه عدلان ان بلغت **هدى** يا مجزي في الاضحية من جذع  
الضأن او شئ المعز وهذا بشرط عند اي حنيقة حتى لو لم يبلغ قيمة الصيد الاقيمة حمل او عتق  
يتصدق بها ولا يذبح لطريق الهدي عنده لان مطلق اسم الهدي ينصرف اليه كما في هدي المتعة  
والقران فانه ينصرف الى ما يجزي في الاضحية ولم يشترط محمد ما يجزي فيها العموم قوله تعالى  
من النضر وانه صبادق على الكبير والصغير ولا ان الصحابة اوجبوا عناقا وجفرة والعناق  
الاشقي من اولاد المعز والجدى الذكر وهادون الجذع والجفر ما يبلغ اربعة اشهر والجفرة  
انثى وروي عن اي يوسف الاشتراط وعدمه **يدفع ملكة** اي في ارض الحرم ويخرج عن العهد  
بجود ذبحه فيها حتى لو اختلف وتصرف فيه او سرق بعد الذبح لا يجب عليه شئ فلا يلزم  
ان يتصدق بقيمة لحمه عندنا ولو بعد التمكن من التصديق به لسقوط التصديق بفوات  
محلله ووجه ما لك والشافعي لتقصيره وكذا احكم دم الجبر وهذا الخلاف كالخلاف في هلاك  
المال بعد التمكن من اداء الزكاة بسقط عندنا خلافا لهما ولو ذبح في غير ارض الحرم لا يخرج عن  
الصهدة الا اذا تصدق على كل مسكين من اللحم بما يساوي قيمته نصف صاع من بروتان  
فيه وقابا قومه عدلان وان لم يفي يوفي وانما لا يجوز ذبحه الا في الحرم لقوله تعالى هدى يا بالغ  
الكعبة فلو ذبح شيئا من الدما الواجبة في الحج والعمرة خارج الحرم لم يسقط عنه وعليه ذبح  
اخر في الحرم وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله ويجوز ان يتصدق  
بلحم الهدي على مسكين واحد او مساكين ومساكين الحرم افضل **وطعاما يتصدق**  
في اي موضع شالان الصدقة قريبة غير موقفة بالمكان **كالفطرة** بان يعطي كل مسكين نصف  
صاع من بروتان او صاعا من تمر او شعيرة اقل من ذلك ولا يزيد وفي السراج يجوز ان يتصدق  
بالكل على مسكين واحد وفي الباب ولا يجوز ان يطعم مسكين واحد اقل من نصف صاع الا  
ان يفضل او يكون الواجب اقل منه فيعطيه مسكين واحد **او صام** في اي موضع شاعن  
طعام **كل مسكين يوما** بان يقوم المقتول طعاما ثم يصوم مكان طعام كل مسكين يوما  
فالقاتل بالخيار ولو مواسرين الهدي والا طعام والصيام وان لم يبلغ الهدي فهو بالخيار  
بين الطعام والصيام **وما فضل عنه** اي عن اطعام المسكين بان بقي اقل من نصف صاع  
من بروتان كان قيمة المقتول اقل من ذلك بان قتل عصفور **يتصدق** به على مسكين واحد  
**او صام يوما** كاملا لان صوم بعض اليوم غير مشروع ثم اعلم ان كون القتل الخطا كالعهد  
قول عمر وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وبه اخذ علما وانا وقال ابن عباس ليس

على الحرم في قتل خطا جزا ظاهر الالية وتقدم الجواب عنه ثم كون العايد كالمبتدي قول عطاء  
وابراهيم وسعيد بن جبير والحسن وبه قلنا وعليه عامة العلما وعن ابن عباس وشريح  
انه لا يجب الجزاء على العايد وهو قول داود ولكن يقال له اذهب فينتقم الله منك لظاهر قوله  
تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولنا ان ضمان الاتلاف لا يختلف بالابتداء والصود اليه بل جناية  
العايد اظهر والمراد بالالية ومن عاد بعد العلم بالحكمة كما في اية الربا ومن عاد فاوليك اصحاب  
النار اي ومن عاد الى المباشرة بعد العلم بالحكمة ١٢ ان يكون المراد به العود الى القتل بعد  
القتل ثم لزوم الجزاء بالدلالة استحسن عندنا وفي القياس ٢ جزا عليه وبه اخذ مالك والشافعي  
لان الجزاء واجب بقتل الصيد بالنص قال تعالى ومن قتله منكم متعمدا الالية والدلالة ليست  
في مصنى القتل ولهذا يجب جزا صيد الحرم على القاتل الحلال ولا يجب على الدال اذا كان حلالا بالاتفاق  
لان حرمة الصيد في حق الحرم ليس باقوي من حرمة مال المسلم ونفسه ولا يضمن الدال على  
مال المسلم ولا على نفسه شيئا بسبب الدلالة فلذلك ههنا الا اننا تركنا القياس باتفاق الصحابة  
فان رجلا سأل عمر فقال في اشترت الى ظبي وانا حرمت فقتله صاحبي فقال عمر لعبد الرحمن ماذا  
ترى عليه فقال ارى عليه شاة فقال عمر وانا ارى عليه ذلك فان عليا وبن عباس سبلا عن عمر  
دل على بيض نعامه فاخذ المذلول فشواه فقالا على الدال جزاه وكذلك روى عن علقان والقياس  
يترك بقول الفقهاء من الصحابة وما نقل عنهم في هذا كالتقول عن رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اذ يظن بهم انهم قالوا اجزافا والقياس ٢ يشهد لقولهم حتى نقول قالوا ذلك فنيا  
فلم يبق الا السماع ثم ثبت باتفاقهم ان الدلالة على الصيد من محظورات الاحرام وذلك ثابت  
بالنص عنه عليه الصلاة والسلام حيث قال ٢ صاحب اي قتادة في صيد اخذه ابو قتادة  
وكا نواحر من هل منكم احدا مره ان يحمل عليه او انشأ اليه قالوا لا قال فكلوا ما بقي فجعل الاشيا  
كالاعانة ففهمنا انه من محظورات الاحرام وذلك يوجب الجزا وبه فارق صيد الحرم والدلالة  
على مال المسلم ونفسه ثم الخيار للقاتل عندنا على ما قدمناه ككفارة اليمين والفدية لعذر  
وجعله محذرا للهدلين كما لك والشافعي بقوله تعالى يحكم به ذوي عدل منكم الالية وواجبوا  
ان حكما بالهدي نظرة من الحيوان الاهلي صورة كالمشاة فجعلوها نظيرا للظبي والضبع  
والعناق نظيرا للارنب والجفرة نظير الليربوع والحمل نظير النعام والبقرة نظير الحمار والاش  
وبقره ايضا وان لم يحكم بالهدي وحكما بالطعام والصيام ولم يكن له نظير من الاهلي فلما  
اطلق ابو حنيفة وابو يوسف من لزوم قيمته والحاصل انه يقوم الصيد بالنظير في ماله نظير  
واما ما ليس له نظير كعصفور وحمام فعليه قيمته اجماعا لانه تعالى اوجب المثل بقيد كونه  
من النعم وحقيقة المثل المماثل صورة ومصنى والنظير كذلك فلا يعدل عنه الا عند عدمه ولا ي  
حنيفة واي يوسف لو اعتبر المثل من حيث الصورة لما جئ الى الهدلين ٢ له لا يجزى على احد  
ولما احتج الى حكمه جديدي في كل مقتول ولكن يؤيدهم ان الصحابة اوجبت المثل من حيث الصو  
ر في الموطا اخبرنا ابو الزبير عن جابر بن عمر ففضي في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي

ففي

س



الارب بنقاف وفي البر بوع بجفرة وقال الشافعي حدثنا ان عيسى وعثمان وعليهما يزيد بن ثابت  
وابن عباس ومعاوية قالوا وفي النعامة يقتلها الحرم بدله من الابل وفيه نصف ولكن اخرج  
البيهقي عن ابن عباس قال في حمامة الحرم شاة وفي بيضتين درهم وفي النعامة جزور وفي  
البقرة بقرة وفي الحمار بقرة وفي ستن ابي داود عن جابر بن عبد الله قال سالت رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الضبع اصيد هو قال نعم ويجعل فيه كبش والحاصل  
انهم ينظرون الى النظير ان كان الصيد مما له نظير من حيث الخلقة سواء كانت قيمة نظيره  
مثل قيمته او اقل واكثر ولا ينظرون الى القيمة وعند هذا لا يجوز النظير الا ان تكون قيمته مساوية  
لقيمة المقتول وحمل ما ورد عن الصحابة على مثل هذا وقالوا يجب لصحابة لهذه النظائر  
٢ باعتبار ادعيا نها بل باعتبار القيمة الا انهم كانوا ارباب المواشي فكان ذلك ايسر عليهم  
من النقود وهو نظير ما قلنا على كرم الله وجهه وفي ولد للمضروب عليك الضلوم بالظلم  
والجارية بالجارية والمراد القيمة ثم الجزا واجب على التخيير المذكور لان حقيقة اوفي الآية  
لا احد الشئيين بل ترتيب فلا يعدل عنه وحملها من فر على الترتيب فوجب الهدي ولا  
ثم الاطعام ثم الصيام لان الترتيب هو الملازم لحال الجاني اذ في التخيير نوع تخفيف وهو  
لا يستحقه وكلمة او تستعمل للترتيب كما في اية قطاع الطريق والله ولي التوفيق **وان**  
**نقصه** الحرم الصيد بان جرحه او قطع عضوه او جز شعره او تنف ريشه ولم يخرج  
عن جز الامتناع **يجب** من قيمته ما **نقص** منه اعتبار الجز بالكل كما في حقوق العباد وهذا  
اذ ابر الصيد وبقي فيه اثر الجناية واما اذا لم يبق فيه اثرها فلا ضمان عليه لزوال الموجب  
وقال ابو يوسف يلزمه صدقة للامرومات الصيد بعد ما جرحه ضمن كله لان  
جرحه سبب ظاهر لوته في حال به عليه ولو غاب الصيد ولم يعلم موته او براه ضمن  
فقط في القياس لان ضمان جميعه مشكوك فيه وفي الاستحسان يلزمه جميع القيمة احتيا  
لكن اخرج صيد من الحرم ثم ارسله ولا يعلم ادخل الحرم ام لا **يجب** قيمته **وان اخرجه عن**  
**جز الامتناع** بان تنف ريشه كله او قطع قوائمه او كسر البيض **فقيمه** كاملة **يجب** عليه  
اما اذا اخرجه عن جز الامتناع وهو بالطيران او بالصد او بدخول البحر فلا نه فوت  
عليه الا من يتقويت الة الامتناع فيبصر جزاؤه واما اذا كسر بيضه فلا نه اصل الصيد  
فيأخذ حكمه فعليه قيمة البيض لا قيمة ماله البيض وهو الصيد وهو مروي عن علي بن  
عباس وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن سفیان الثوري عن عبد الكريم الجزري  
عن ابن عباس انه قال في بيض النعام يصيبه الحرم ثمته ولو كسر بيضه فخرج منها  
فرخ ميت **يجب** قيمة الفرخ الحي لان الظاهر انه مات بسبب كسر البيضة ولا شئ عليه في  
البيض وقيل لما يضمن اذا علم انه كان حيا ومات بسبب الكسر واما ان علم انه كان ميتا  
فلا شئ عليه وان لم يعلم فالقياس ان لا يجب الجز الا نه لم يعلم حياة الفرخ قبل الكسر وفي  
الاستحسان **يجب** لان البيض معد ليخرج منه فرخ حي والتمسك بالاصل واجب حتى يظهر

خلافه وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم لزومه قيمته ويهدى بها او يطعم ولا يجز به الصوم  
وقال زفر بن جزيه **او حله** لان لبن الصيد جزؤه فاخذ حكم كله ولو فعل الحرم ذلك لزومه في  
القياس قيمتان لوجود الجناية على الاحرام وعلى الحرم وهو الذهب وبه قال مالك وفي  
الاستحسان قيمة واحدة لان حرمة الاحرام اقوى من حرمة الحرم لحصولها في الاماكن  
كلها واعتبار الاقوى متعين فتدخل الجناية على الحرم في الجناية على الاحرام وبه قال الشافعي  
والحاصل ان صيد الحرم حرام على المحرم والحلال الا ما استثناه الشارع فلو قتل محرم صيدا  
فعليه جزا واحد وليس عليه اجل الحرم شي للتداخل كما لو قتله حلال فعليه جزا واحد لاجل  
الحرم ثم يتعين قيمة صيد الحرم عندنا فيصدق بها ولا يجوز الصوم عنه واجازه زفر بن مالك  
والشافعي **او قطع** حلالا ومحرم **حشيشه** اي حشيش الحرم **او شجره** لا نه ازال عندنا من  
الذي كان يستحقه بسبب كونه منسوب الى الحرم على الكمال وذلك بان ثبت بنفسه  
ولا يكون من جنس ما يهيمته الناس فلو ابتلته الناس سواء كان من جنس ما ابتوته او  
لا يحل قطعه لانته منسوب الى مالك وكذا الويت بنفسه وخان من جنس ما ابتوته بان  
ثبت بذكر وقع فيه منهم **الاملوكا** للقاطع قيدنا به لا نه لو قطعه غير مالكة لزومه قيمتان  
قيمة بحق الشارع وقيمة بحق المالك ولهذا قالوا الويت في ملك رجل ام غيلان فقطعها  
انسان عليه قيمتها المالكه وعليه قيمتها بحق الشارع بمنزلة ما لو قتل صيدا مملوكا في الحرم  
**او منبت** بضم الميم وفتح الموحدة سواء كان مما يلبثه الناس او مما يلبث بنفسه لان غوه  
غير مضاف الحرم بل الى المنبت **او جافا** بتشديد الفاي يابس لا نه ليس بنام فكان حطبا  
**ولا يبرى الحشيش** اي حشيش الحرم وجوز ابو يوسف كمالك والشافعي رغبة لدفع  
الحرج عن الزايرين والمقيمين **ولا يقطع شيا منه الا الاذخر** بالذال والخا المجتئين ثبت  
معروف روى اصحاب الكتب الستة من حديث ابي هريرة قال لما فتح الله على رسوله  
صلى الله تعالى عليه وسلم مكة واشتري عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل بالعار وفي  
رواية القتل والفيل على الشك وسلط عليها رسوله والمومنين وانها حلت لساعة من  
نهار ثم هي حرام الى يوم القيمة **لا يعضد شجرها** اي لا يقطع ولا ينقر صيدها ولا يتخلى خلاها  
ولا غل ساقطتها الا لمنشد اي معرق فقال العباس لا الاذخر فانه لقبورنا وبيوتنا فقال  
عليه الصلاة والسلام الا الاذخر وفي رواية للجاري لا الاذخر الا ذخر مكررا والخل  
بالقصر الحشيش الرطب واختلاوه قطعه وقوله لا يحل ساقطتها اي ماسقط فيها بغضلة  
المالك وهي اللقطة فيقول ليس لواحد لقطة مكة غير التعريف ولا يملكها ابدا ولا يتصدق  
بها الا ان يظفر بصاحبها بخلاف لقطة ساير البقاع وهو اظهر قولي الشافعي والاكثر  
على انه لا فرق بين لقطة الحرم والحل وقالوا معنى لا لمنشد انه يعرفها كما يعرفها ساير  
البقاع حولا كاملا حتى لا يتوهم انه اذا نادى عليها وقت الموسم فلم يظفر بالكلها جاز  
غلكها وقوله لقبورنا وبيوتنا لا نه يسديه فرج اللحد المتخللة بين اللبانات ويستف



به البيت فوق الخشب فان قلت ليس في كلام العباس ما استثنى الا الاذخر منه فما المستثنى منه  
قلت مثله ليس مستثنى بل هو تلقين بالاستئذان كما قال قل يا رسول الله لا يحتل خلاها  
الا الاذخر والواقع في لفظه صلى الله تعالى عليه وسلم ظاهر انه استثنى من كلامه السابق  
كذا افاده الكرمانى في شرح البخاري وروى ان عمر قطع دوحه كانت في موضع الطواف تؤذي  
الطائفين وتصدق بقمعتها والحاصل ان كل شجرة ابنته الناس وهو من جنس ما يبتوته  
كالزروع وما ابنته الناس وهو ليس مما يبتوته عادة كالاراك وما بنفسه وهو من جنس  
ما يبتوته فهذا يحل قطعه ولا جزاء فيه لان الناس يزعمون ويحصدون في الحرم من  
لدى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى يومنا هذا من غير تكبير منكر ولا جزاء جزو كل  
ما بنت بنفسه وهو من جنس ما لا يبتوته كام غيلان فهذا يحظر والقطع على الحرم والحلال  
مملوكا وغير مملوك لا يابس والاذخر وذلك لان حرمة الاشجار الحرم محرمة صيده فان  
صيده يابى الى اشجاره ويستظل لظلها ويتخذ الاوكار على اغصانها فكما تجب القيمة في صيد  
الحرم على من اتلفه فكذلك تجب القيمة على من قطعه ويجوز للحرم ان يقطع شجر الحلال وحشيش  
رطبا وابسا ثم يحل ما اخرج ابو حنيفة ومحمد بن علي بن محمد بن علي بن حشيش الحرم قوله عليه الصلاة  
والسلام لا يحتل خلاها وفي رعي الدواب تكا بالمني لان مشافر الدواب كالمنجل ولهم ان  
الذين يدخلون الحرم للحج والعمرة يكونون على الدواب ولا يمكنهم منعهما من رعيها اذ في ذلك  
من الحرم ما لا يخفى حتى قال بن ابي ليلى لا يابس بان يحتش ويبرعى لاجل الضرورة وفيه والبلى  
فانه يشق على الناس حمل العلف للدواب من خارج الحرم ولقائل ان يقول احتياجه اهل مكة  
الحشيش الحرم لدوابهم فوق احتياجهم الا الاذخر لعدم انفكاكه عنهم وامرهم برعيها  
خارج الحرم في غاية المشقة اذ اقرب حد الحرم جهة التصميم وهي نحو اربعة اميال  
والجهات الاخر سبعة وثمانية وعشرة كما فصلنا هاعند ذكر المواقيت فلو صرم رعيه  
لخرج بها الرعاكل يوم ما نصين لها الى حد الجهات في زمن ثمر عادي وفي مثله وقد لا يبقى من  
النهار وقت ترعى فيه الدواب الى ان تشبع على ان اصل جعل الحرم انما كان ليا من اهله  
على انفسهم واموالهم فلو لم يحرم رعي حشيشه لتحطفوا كغيرهم قال تعالى ولهم روا  
انا جعلنا حراما آمننا ونحفظ الناس من حولهم ذكرهم في معرض الامتنان عليهم حيث كان  
العرب حول مكة بغزو بعضهم بعضا ويتقاورون ويتناهون واهل مكة قارون  
آمنون فيها لا يغزون ولا يغار عليهم مع قتلهم بل وفي قوله عليه الصلاة والسلام لا تحتل  
خلاها ولا يصعد شوكها وسكوتها عن نفي الرعي اشارة الى جوازها اذ معنى لا يصعد ولا  
يحتل لا يقطع ولو كان الرعي مثله لبيته ولا مساواة بينهما ليلحق به دلالة اذ القطع فعل  
من يعقل والرعي فعل الجاهل وهو جبار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفي  
الرعي ليلزم من اعتبار البلى مصادفة بخلاف الاحتشاش الذي قال به ابن ابي ليلى هذا  
ويجوز اخذ كراهة الحرم لانها ليست من نبات الارض بل هي مودعة فيها وكذا لا يابس

باخراج حجارة الحرم عندنا وقد نقل عن ابن عباس وابن عمر انهما كراهتا ذلك وبه قال الشافعي قال  
شفس الخيمة المسرخسي ولسنا نأخذ بهذا لصداة الجارية الظاهرة فيما بين الناس باخراج القدور  
وغوها من الحرم **ويقتل قملة** اي من بدله فانه لو قتل قملة من الارض من غير ان يشي عليه وكذا لو  
قتل محرر من غير ان يشي عليه ولو قال محرر لعلنا دفع عني هذه القملة او امره بقتلها او ائثار  
اليها فقتلها فعلى الامر الجزا والدلالة فيها موجبة كما في الصيد او قتل **جرادة صدقة وان قلت**  
كلف من طعام وكسرة من خبز اما القملة فلا نهام تولد من بدله فيكون قتلها من قضا التقت  
وفي اذاتها ارتفاق والقملتان والثلاث كالواحد ولو قتل قملة كثيرا وهو ما زاد على الثلاث بالغا  
ما بلغ اطعم نصف صاع من بر والقواها على الارض كقتلها ولو وضع ثوبه في الشمس ليقتل قملة  
فمات القمل فعليه الجزا ولو وضع ثوبه في الشمس ولم يقصد قتل القمل لا يشي عليه كما لو غسل ثوبه  
فمات القمل واما الجرادة فلا نهام من صيد البر لما روى مالك في الموطأ من حديث يحيى بن سعيد  
ان رجلا سال عن جرادة قتلها وهو محرر فقال عمر لكعب تعالى حتى تخم فقال كعب درهم  
فقال عمر لكعب الك لئلا يدرهم ثمة ثمة خير من جرادة وعليه كثير من العلماء لكن يشك على  
ما ورد في ابى داود والترمذي عن ابى هريرة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم في حجة او غزوة فاستقبلنا رجل من جرادة بكسر الراء اي قطعة عظيمة منه فجعلنا نضرب  
بسياطنا وقسينا فقال صلى الله تعالى عليه وسلم كلوه فانه من صيد البحر وعلى هذا لا يكون فيه  
شي اصله ونوع عمر رضي الله تعالى عنه اصحاب المذهب كذا ذكره بن الهمام وسكت عن تحقيق  
المرام وفي حياة الحيوان للعلامه الدميري ان الجرادة نوعان بري وبحري لما روى بن ماجه  
عن انس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا على الجرادة فقال اللهم اهلك كبارها وافسد صغارها  
واقطع دابره وخذ بافواهه عن معايشنا وارزقنا فانك سميع الدعاء فقال رجل يا رسول  
الله كيف تدعو على جند من اجناد الله بقطع دابره قال الجرادة نثرة الحوت من البحر اعطسته  
والمراد ان الجرادة من صيد البحر يحل للمحرر صيده وبه قال ابو سعيد الخدري فانه قال لاجر فيه  
وحكاة بن المنذر عن كعب الاحبار وعروة بن الزبير فانهم قالوا هو من صيد البحر لا جزا فيه  
واخرج لهم حديث ابى المهزم عن ابى هريرة قال اصبنا من جرادة فكان رجل يضرب بسوطه  
وهو محرر فقيل ان هذا الاصل فذكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اغاهو من صيد البحر  
رواه ابو داود والترمذي وغيرهما والتفتوا على تضعيفه لضعفاء المهزم ثم قال والصحيح  
انه برعي لان الحرم يجب عليه الجزا اذ التفتنا عندنا وبه قال عمرو وعثمان وبن عمر وبن عباس  
وعطاء قال الصديري وهو قول اهل العلم كافة الا ابا سعيد الخدري فقيل حديث ابى داود  
والترمذي منسوخ او غير ثابت او ما اول بانه مثل صيد البحر من حيث عدم الاحتياج الى ذبح  
مثل **ولا شي يقتل غراب** في الحرم والاحرام وهو الغراب لا البقع الذي ياكل الجيف دون  
ما ياكل الزرع والالبقع ما خالط بياضه لون اخر **وحدة** على زنة عنية وعقرب وحية وفأر  
سوا كانت اهلية او وحشية و**كلب عقور** وهو المعروف عند الناس وبه قال الاوزاعي



والحقابه الذيب وقال ابن الهمام وغيره العقور اسم الكلب يتناول السباع بأسرها يدل عليه  
الله عليه الصلاة والسلام قال دا عيا على عتبة بن ابي لهب اللهم سلط عليه كلبا من كلابك  
فأقرسه سبع ايسد وقيل الكلب العقور يقال لكل عاقر حتى اللص لما قل وقيل المراد  
به الذيب وقيل الاسد وعن ابي حنيفة ان العقور وغير العقور والمستأنس والمستأنس  
سواي عدم لزوم الجزا لان المصير في ذلك الجنس لا الوصف لان الكلب اهلي اذ لم يكن مؤذيا  
لا يحل قتله لان الامر يقتل الكلاب قد نسخ فيقيد القتل بوجود الا يذاري مسلم والخارجي  
من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خمس فواسق يقتلن  
في الحرم الغراب والحداة والعقرب والفارة والكلب العقور وفي لفظ مسلم الحية  
والغراب لا يقع والفارة والكلب العقور والحداة وهي تضيق الحداة وفيها ايضا عت  
بن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خمس من الدواب ليس على الحرم في  
قتلن جناح العقرب والفارة والكلب العقور والغراب والحداة وفي سنن ابي داود  
عن الخديري سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عما يقتله الحرم قال يقتل الحرم الحية  
والعقرب والكلب العقور والحداة والسبع العادي ويرمي الغراب ولا يقتله والمراد به  
غيره لا يقع وهو الذي ياكل الزرع واغاريه لينفيه عن الزرع وقال الشافعي واحمد  
والثوري المراد بالكلب العقور كل عاقر اري جارح مفترس غالبا كالاسد والنمر والذيب  
والفهد وبعوض اي بق ومفرده بصوضة وبرغوث بضمين وفرد بضم اوله  
لانها مؤذية بطبعها وليست بصيد ولا متولدة من البدن وكذا الغلة مؤذية ولا  
يقتل في قتلها الا ان البر هو الذي لا يؤذي الذر **وسلحفات** بضم ففتح فسكون حيوان  
معروف وليس بصيد لانه يؤخذ من غير حيلة ولا نهان الحشرات فاشبهت الخنافس  
والوزغات **وسبع صايل** اي مستطيل او واثب من الصولة وهي الجملة وقال زفر  
يجيبه القيمة لان عصته لا تزول لصلوته ولهذا الوصل جعل على رجل فقتله تجب فيه قيمته  
ولنا ما روى الترمذي من حديث ابي سعيد الخديري ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل  
ما يقتل الحرم فقال العقرب والفويسقة وهي الفارة تضيق الفاسقة والغراب والكلب العقور  
والحاداة والسبع العادي والفرق بين السبع الصايل والجم الصايل ان السبع الصايل اذن  
ما لك هو الله تعالى في قتله والجم الصايل لم ياذن ما لك وهو العبد في قتله قال ابن الهمام  
وطرب بالفرق بينه وبين العبد اذ اصل بالسيف على انسان فقتله المصول عليه  
لا يضمن مع انه لا اذن له ايضا من ما لك واجيب بان الصيد مضمون في الاصل حقا لنفسه  
بالادمية لا للمول لا مكلف كسائر المكلفين الا ترى انه لو ارتد او قتل يقتل واذا كان  
ضمان نفسه في الاصل له سقط ببيع جامن قبله وهو المحاربة ومالية المولى فيه وان كانت  
متقومة مضمونة له فهي تبع لضمان النفس فيسقط التبع فيضمن سقوط الاصل انتهى  
وفي مواهب الرحمن نوجب نحن وما لك جزا بقتل السباع في ظاهر الرواية اذ كلها صيود

وعن ابي يوسف ان الاسد كالكلب العقور وكذا الذيب وفي البدائع نضرب محل قتل الاسد  
والفهد والنمر اقول ويمكن الجمع بالجماع على الصادي وغيره ولم يوجب الشافعي في السباع مطلقا  
لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما استثنى الخمس لان من طبعها الاذى فكل ما يكون من طبعه  
الاذى فهو بمنزلة الخمس مستثنى من نص التحريم فصاير كان الله قال لا تقتلوا غير الموزي من  
الصيود واجيب بان ما سوى الخمس في معنى الاذى دون الخمس لان الخمس من طبعها  
البدائية بالاذى وما سواها لا يؤذي الا ان يؤذي فلو يكن في معنى المنصوص يلحق به ثم لم  
يتجاوز جزاء غير المأكول شاة واوجب زفر قيمته بالغة ما بلغت اعتبارا بما كوال اللحم فان الواجب  
لحق الله تعالى معتبر بالواجب لحق العباد وهناك افرق بين ما كوال اللحم وغيره فهنا افرق  
بينهما ايضا فاما ان يقال تجب القيمة بالغة ما بلغت في الموضوعين بجيبا ولا يجاوز القيمة  
شاة في الموضوعين ومجتنا في ذلك فيما لا يؤكل لحمه وجوب الجزا باعتبار معنى الصيدية فقط  
لا باعتبار عينه فانه غير مأكول وباعتبار معنى الصيدية يكون من كلبا محظورا احرامه فلا يلزم  
اكثر من شاة كسائر محظورات الاحرام واما في مأكول اللحم فوجب الجزا باعتبار عينه لا به  
مفسد اللحم بفعله فتجب قيمته بالغة ما بلغت وكذلك في حقوق العباد وجوب الضمان  
باعتبار ملك العين فيقدر بقدر قيمة العين ثم زيادة القيمة في الفهد والنمر والاسد  
لمصنعي تفاخر به الملوكة لمصنعي في الصيدية وذلك غير معتبر في حق المحرم فلهذا لا يلزم  
اكثر من شاة ان كان مفردا بالجم او العورة وان كان قارنا لا يجاوز ما وجب عليه شاة تين  
**وله ذئب الحيوان الاهلي** اجماعا وهو الشاة والبقرة والبصير والدجاجة والبط والاوز  
الذي يكون في المساكن والحياض ولا يطير لان ذلك ليس بصيد لعدم التوحش والجماع صيد  
ولو كان مستأنسا او مسرولا لانه متوحش باصل الخلقة ولا يستيناس عارض فلا يعتبر  
كالصير اذ ان لا ياذن حكم الصيد في حق الحرمه على الحرم ونجس الجزا بقتل خنزير وقرد وقيل  
ونفاه زفر لانها مما تنسك في البيوت فهي مستأنسة فكانت في حكم الاهلي ولنا انها مستأنسة  
بطبعها منتصة بقوايلها وانباها حسب طاقتها فكانت صيدا فقتلها الاذية والاستيناس  
العارض لا يصيرها في حكم الاهلي كالظبي المستأنس **واكل ما صاده حلال وذئبه** بفتح الموحدة  
عطف على صاده اي وللحرم ان ياكل ما فعل الحلال فيه مجموع الاصطيات والذئب سوا صاده  
لاجل حلال بل **ذئبه محرم وامره** وقال مالك الشافعي اذ صاده حلال صيدا لاجل محرم  
لاجل للحرم اكله لما روى بوداود والترمذي والنسائي من حديث جابر بن عبد الله قال  
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول صيد البر لكم حلال ما لم تضيدوه او  
يصد لكم والخطاب للمحرمين كذا ذكره الشارح وقال ابن الهمام الحديث على ما في السنن الثلاثة  
عن جابر لم يصيد حلال لكم ما لم تضيدوه او يصاد لكم هكذا بالالف في يصاد قلت فالصط  
بحسب المصنعي والتقدير او ما لا يصاد لكم ولنا ما روى مسلم من حديث معاذ بن عبد الرحمن  
بن عثمان عن ابيه قال كنا مع طلحة بن عبيد الله وعن حرم فاهدي لي طير وطلمة راقد



فما من اكل ومنان تودع فلما انتبه اخبر فوافق من اكله وقال اكلناه مع رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لكن قد يقال انه ليس فيه نص على ان الصيد كان لاجل المحرمين فلا يتم الاستد  
وفي المواطن حديث هشام بن عروة عن ابيه ان الزبير بن العوام كان يتزود ضعيف الظما  
في الاحرام والضعيف لمجتمعين بينهما مشقة من تحت ما يصف من اللحم ليسوى وهذا  
ايضا غير تام اذ لا دلالة فيه على كون الاصطبياد له وقع بعد احرامه قال ابن الهمام وفي مسند  
ابي حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جده الزبير بن العوام قال كنا نلحم الصيد  
ضعيفا وكنا نتزوده ونأكله ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
واختصره مالك وحاصله نقل وقايح احوال فيه لا يحوم لها فيجوز كون ما كانوا يجلبونه من  
لحم الصيد للتزود مما لم يصد لاجل المحرمين بل هو الظاهر لانهم يتزودون من المحضر ظاهرا  
والاحرام بعد الخروج من البيقات فالاول بالاستدلال على الاصل المطلوب حديث ابي  
قتادة على وجه المعارضة على ما في الصحيحين فانهم لما سألوه صلى الله تعالى عليه وسلم  
لم يجب له حتى سألهم عن مواعيد الحرام كانت موجودة ام لا فقال عليه الصلاة والسلام  
انتم احرامه ان يجلب عليها او اشار اليها قالوا لا قال فكلوا اذا فلو كان من الموانع ان  
يصاد لهم لنظم في سلك ما يسأل عنه منها في التخص عن الموانع فيجب ما يحكم عند خلوه  
عنها وهذا المصنوع كما صرح في نفي كون الاصطبياد مانعا فيارض حديث جابر ويقدم  
عليه لقوة ثبوته اذ هو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بخلاف ذلك انتهى واجاب  
الطحاوي عن حديث جابر بان معناه او يصدكم بامركم توفيقا بين الاحاديث فان الغالب  
في عمل الانبياء لغيره ان يكون بطلب منه فليكن عمله هذا دفعا للمعارضات والام للملك  
والمصنوع ان يصاد ويجهل له فيكون عليك عين الصيد من الحرم وهو محتج ان يملكه  
فياكل من لحمه هذا وفي آثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن عثمان  
بن محمد عن طلحة بن عبيد الله قال تذاكرنا لحم الصيد يأكله المحرم ولا يبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم نأمر فارتفعت اصواتنا فاستيقظ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال فيم تتنازعون قلنا في لحم الصيد يأكله المحرم فامرنا باكله وفي آثار الطحاوي عن عيسى  
بن سلمة الضميري قال فيمنما نحن نسير مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعض  
افئدة الرواح وهو محرم اذا جاز معقور فيه سهم قد مات فقال صلى الله تعالى عليه وسلم  
دعوه فيوشك صاحبه ان ياتي به فجاء رجل من بهزم وهو الذي عقر الحمار فقال رسول الله  
هذه ربيتي فشأنكم به فامر صلى الله تعالى عليه وسلم ابائكم ان يقتسمه بين الرفاق وهم  
محرمون وفي سنن ابوداود ان الحارث بن نوفل وكان خليفة عثمان على الطائف  
صنع لثمان طعما فيه من الجمل واليهاق قيب ولحم الوضئ فبعث الى علي فجاء الرسول وهو  
مغطى بامر له فجاء وهو يفيض الخبط عن يديه فقالوا له كل فقال اطعموه قوما حلالا فانما محرم ثم قال  
علي انشد من كان ههنا من اشجع النملون ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اهدي اليه

رجل حمار وحش فابى ان يأكله قالوا نعم ورواه الطحاوي في شرح الآثار ولم يقل انشد من كان ههنا  
الاخره وانما قال فقال علي احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دتم  
حرما قال وقد خالف عليا في ذلك عمر وابو هريرة وعائشة وطلحة بن عبيد الله ثم اخرج عن ابن  
البارك الى ابي هريرة ان رجلا من اهل الشام استفتا في لحم الصيد وهو محرم فامر به باكله قال  
فلقيت عمر فاخبرته بسالة الرجل فقال بما افيتته قلت باكله قال والذي نفسي بيده لو افيتته  
بغير ذلك لعلتك بالدرة انما نبيت ان تضطاده واخرج عن عبد الله بن شماس عن عائشة  
قالت في لحم الصيد يصيده الحلال فم يهديه للمحرم ما اري به باسا قال واما الآية فمنها ما حرم  
عليكم قتل صيد البر بل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ولم يقل ان اكل  
انتهى وقد ذكر المضاف والظاهر ان الصيد في الآية الاول بمقتضى الاصطبياد وفي الثانية بمقتضى الصيد  
ليقيد الايتان الحكيم المحرمين على المحرمين وهما الاصطبياد وقتل الصيد فانهما متضايبان  
واكل المحرم المضطر ميتة اول من اكل صيد يصيده هو عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف  
وفي اخرى يعكسه ويلزمه الجواز او قال زفر يتناول من الميتة لا غير ومن **دخل الحرم بصيد**  
**ارسله** فيه لا نه بدخول الحرم صار من صيده فلا يجوز التعرض له كما اذا دخل بنفسه  
وفي المسئلة خلاف مالك والشافعي فلو ادخل الجمل واليهاق قيب الحرم احياء ثبت الا من فيها  
فلا يجز تناول شي منها وهو مروي عن عائشة وبن عمر والحسين بن علي فلو ذبحها قبل ان يدخلها  
الحرم فلا بأس بتناولها في الحرم لا نه انما دخل الحرم في الحرم وليس بصيد واكل القاتل  
الحرم من الصيد بعد اداء الجزاء يوجب قيمة ما اكل عند ابي حنيفة ونفيا وجوبها لان  
صيد الحرم كالميتة وتناولها لا يوجب الا الاستغفار وصار كاكله قبل اداء الجزاء وكغير القاتل  
في عدم لزومه بالا كل منه محرما كان او حلالا وكل حلال صيد الحرم في عدم لزومه بالا كل منه  
**ورد بيحه** اي بيع الحلال صيدا دخله في الحرم **ان بقي الصيد** في يد المشتري سوا بيع  
في الحرم او الحل بعد ما دخله الحرم **ولا** اي وان لم يبق الصيد **جزى** البايع لان البيع فاسد  
لا شتماله على التعرض للصيد فيجب رده وارسل الى الصياد ان كان باقيا وقيمته ان  
كان فائتا **كبيع المحرم صيد** امن محرما وحلال حيث يرد البايع ان كان الصيد قايما  
ويلزمه القيمة ان كان فائتا لان البيع فاسد لا شتماله على تعرض المحرم للصيد **صيد** اي يرسل  
المحرم صيدا **امعه اذا احرم** وهذا اذا كان الصيد في قفصه او رحله اما اذا كان في يده  
فان يرسله اتفاقا لان الواجب عليه ترك التعرض له وليس في تركه في القفص تعرض له  
غابت الامر له على ملكه ولا يعتبر ببقاء الملك بل ولا يروى ملكه بالا رسال حتى لو ارسله  
واخذه انسان يسترده اذا احتل من احرامه وقيل اذا كان القفص في يده لم يملكه رساله  
لكن على وجه لا يضيع ملكه بان يحمله في بينه وان لم يرسله حتى مات في يده لم يملكه جزاء  
روى بن ابي شيبه في مصنفه عن ابي بكر بن عياش عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث  
قال كنا نلحم ونترك عندنا اشياء من الصيد ما نرسلها وروى ايضا عن عبد السلام بن حرب



عن نيت عن مجاهد ان عليا راي مع بعض اصحابه داجنا من الصيد وهم يحرمون فلم يلزمهم  
بارساله والداجن بكسر الجيم الشاة التي يعلقها الناس في منازلهم وقال لشا فني يلزم  
ارساله لانه متعرض للصيد باسماكه في ملكه وذا حرام بسبب الحرام فيلزمه ارساله  
كما كان في يده ولنا ما قد منا وان ذلك جرت به العادة الغاشية من لدن الصحابة ومن بعدهم  
الآن يحرمون وفي يومهم حمام في ابراج وعندهم واجر وطير ولا يعلقونها وهي من احادي  
البحر فذلك على ان استبقاها في الملك محفوظة بغير اليد ليس هو المتعرض للمنتع ولما راس  
مالك بارساله من يده ايضا كما لو كان في بيته وقفصه **ومن ارسل صيد اكاينا في يد محر**  
فيه تفصيل **ان اخذه** اي صاده ذلك المحرم حال كونه **حلالا ضمن** مرسله عند اي حنيقة  
كالمرسل من قفصه وهو القياس ونقيا الضمان عنه كالصيد بعد الاحرام وهو استحسن  
نه بحسن بامره بالمعروف وما على المحسنين من سبيل وهذا نظير اختلافهم في ان تلف  
معانز وغيره من الملاهي كالزمار والبربط فصدده بضمن قيمته لغيره وعندهما الا يضمن  
فلهما انه يجب عليه ارساله فاذا افعله غيره حسيبة لريضته لانه امر بالمعروف ونهي عن المنكر  
كن اذ اقترع مسلم ولما اتلف ملكه بارساله فيضمنه وهذا لان الصيد قبل احرامه كان  
ملكه متقوما ولم يطل تقومه باحرامه حتى لو ارسله فوجده بعد الاحرام في يد شخص  
كان له ان ياخذه منه فالمرسل اتلف عليه ملكا متقوما له فيضمنه بخلاف راقعة المحرم لا ليس  
بمتقوم والواجب عليه رفع يده ولو رفعه بنفسه لرفع يده على وجه لا يفوت ملكه بعد  
ما يحل من احرامه فاذا فوت المرسل ملكه فقد زاد عليه ما يحقه فيضمنه وفيده بانه  
اخذه حال كونه حلالا لانه لو اخذ محرم لا يضمن مرسله باتفاق لان المحرم لا يملكه  
**وان قتل محر صيد محر فكل بخزي** لان الاخذ متعرض للصيد باخذه والقاتل متعرض  
له بقتله **ورجع اخذه** بما ضمن اذا كفر بالمال **على قاتله** وان كفر بالصوم فلا وقال زفر  
لا يرجع لانه في مقابلة صنعه ولنا ان القاتل قرر بقتله ما كان على سرف الزوال لان الاخذ  
كان متكاملا من الارسال فيضمن كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعا حيث يرجع الزوج  
بما يضمنه من نصف المهر عليهم وما به دم واحد على المفرد بالجم والعمره **فعلى القارن**  
**دمان دم** لحجته ودم لعمرته لانه متلبس باحرامين وقد جنى عليهما وكذا ما يقوم مقام  
الدم من الصدقة والصوم **الاجواز الوقت** بكسر الجيم اي تجاوزة الميقات المكاني غير محر  
فان القارن يلزمه دم واحد عند ثلث المستحق عليه عند الميقات احرام واحد وقد فوته  
ولهذا الواحرم من الميقات بالعمره فحرام داخل الميقات بالجم يجب عليه شي لكن الواحرم  
بالجم من المحل والعمره من الحرم او بهما من الحرم فعليه دمان وهذا اكله اذا مضى على احرامه  
ذلك لم يعد اما اذا عاد الى الميقات قبل الطواف وجد التلبية والاحرام سقط عنه الدم  
خلاف زفر وكذا انقطع شجر الحرم وترك الوقوف لمزلفة والا فاضة قبل الامام من عرفة  
والحلق قبل الرمي والحلق قبل الذبح وتأخير الحلق عن ايام الضحى وتأخير الذبح عنها وترك الجمار

وترك احد السبعين وترك طواف الصدر عليه دم واحد في جميع هذه الصور لا نه لا تنطلق  
باحراميه وكذا الوذر حجة او عمره ماشيا فقرن وترك فعلية دم واحد وكذا الطواف للزيارة  
جنبيا او على غير وضوء او للعمرة كذلك فعلية جزا واحد وان طاف لهما كذلك فعلية جزاات  
**ويشئ جزا صيد قتله محرمان** كل واحد منهما جنى على الصيد جنابة تفوق الدلالة وهو  
اعم من ان يكون صيدا الحرم او المحل ولو كان نوعا عشرة فعلى كل واحد منهم جزا كامل **واخذ الجزا**  
**لو قتل صيد الحرم حلالا** لان الواجب فيه بدل المحل لا جزا الفعل ولهذا لا يتأدى بالصوم  
فلا يتعدد الجزا لا يتعدد المحل ولا تعدد دمه ولو قتل محر صيد او على قصد التحلل بالاول  
يكفيه جزا واحد عندنا والزعم مالك والشافعي عن كل صيد جزا باع **المحر صيدا او شره بطل**  
لان في بيعه ونشرايه تعرضه لوان المحرم يملك الصيد لا بالشرا ولا بالهبة ولا بالدم ولا  
بالوصية فان قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فان هلك في يده لزمه الجزا الحق الله تعالى والقيمة  
لما لكه وكذا لو هب محر صيدا من محر فهلك عنده فعلية جزا ان جزا الحق الله وضمان لصاحبه  
لفساد الهبة ولورده المشتري على ما يبيع فعلية جزا واحد فقال الله تعالى تعديبه بالتسليم  
**ولو ذبحه اي المحرم الصيد محر** على الذابح وعلى غيره لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دم  
حرما كذا اعلاه الشارح والظاهر انه لكونه كالميتة او كذبح الجوسي وكذا ما ذبحه المحل  
من صيد الحرم **ولو اكل المحرم الذابح من الصيد غير قيمة ما اكل** عند اي حنيقة وقالا  
لا شئ عليه الا الاستغفار وهذا الخلاف اذا اكل بعد الجزا واما اذا اكل قبله فيدخل قيمة  
ما اكل في الجزا اتفاقا **لا يحرم اي** يغرم قيمة ما اكل من لحم الصيد محر **ليذبحه** باتفاقهم  
ولو اضطر محر الى اكل الصيد فقتل صيدا فعليه الجزا لان الاذن للمضطر بحلق الراس مقيد  
بالكفارة فكذا هذا ولو اضطر محر الى اكل الميتة وقتل الصيد ياكل الميتة ولا يقتل الصيد ولو  
وجد المضطر صيدا او مال مسلم ياكل الصيد لان حرمة لحم الله تعالى وحده **ولدت**  
**ظبية اخرجت من الحرم** ولم يولد جزاؤها **وما تال الظبية** وولدها في المحل وكذا ان لم  
يعلم عودها الى الحرم **غرمها** المخرج سواء كان حلالا او حراما لان الصيد بعد الاحرام  
من الحرم مستحق الرد الى ما منه وهو الحرم فتسري الى الولد كالوق والحرية **وان ادى جزاها**  
اي اعطى جزا الظبية ثم ولدت ثم ماتت لم يجزه اي لم يعط جزا ولدها لا نه صيد حر لا تعذر  
الامر بالاخراج في الظبية بالتكفير عنها حتى لو انشأ القتل لم يضمن ولو باعها بعد ما اخرجها  
من الحرم جاز لا نه املوكة له وجوب الارسال لا يتأدى الملك كما لو اخذها او ادخلها الحرم  
لانه يكره لان ابتداء الفعل وقع ومعصيته وكذا لو ذبحها محل اكلها لا نه في المحل ويجوز صيد  
المدينة المشرفة عندنا ونقاه مالك والشافعي لهما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام حرم مكة وانا احرم ما بين لايتها بصنى المدينة وقال من رايتموه يصطاد في  
المدينة فخذوا ثيابه وحتتافي ذلك ما روي في التمهيد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
اعطى بعض الصبياني المدينة طائرا فطار من يده فجعل يتأسف من ذلك ورسول الله



صلى الله تعالى عليه وسلم يقول يا ابا عبد الله ما فعل النقيض اسم الطائر وقد بسطت الكلام على هذا  
المرام في الرقات شرح المشكاة نزلها وانا والشافعي فضلو مكة على المدينة وما لك عكس  
القضية لقوله عليه الصلاة والسلام اللهم بارك لنا في غزانا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا  
في صاعنا وبارك لنا في مدينتنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليلك ونبيك واتي عبدك ونبيك  
وانه دعاك ملكا وانا ادعوك المدينة بمثل ما دعاك ملكا ومثله معه رواه مسلم ولنا حديث  
عبد الله بن عدي بن حماد قال رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على الجيرة فقال والله  
انك خير ارض الله واحب ارض الله الى الله ولولا اني اخرجت منك ما خرجت رواه الترمذي ومن ملج  
وحديث بن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكة ما طيبك من بلد واجبك  
الي ولولا ان قومي اخرجوني منك ما سكنت غيرك رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح غريب  
استاد او امارا عا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمثل دعا ابراهيم عليه الصلاة والسلام  
فلما كان في الرزق من الثمرات ولا ريب في كثرة ثمرات المدينة وليس هذا سبب افضليتها  
**فصل في الاحصار وهو لغة النع مطلقا وشرعا منع او عذر شرعي عن الوقوف والطواف**  
**معافي الحج وعن الطواف لا غير في العرة ان احصر المحرم بعدد مسلم او كافر او مرض او لسبح**  
**او حبس او من غير سلطان او كسر او بلوت محرم او زوج او بعدة طلاقا او هلاك نفقة**  
**او راحة وعجز عن مشي او ضلالة الطريق او منع الزوج في الحج النفل ان احرمت بغير اذنه**  
**وقال مالك والشافعي لا احصار الا بعد ولا نية الاحصار وهي قوله تعالى فان احصرتم فما**  
**استيسر من الهدي نزلت في حق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه وكانوا محصورين**  
**بالحد وبديل قوله فاذا امنتهم وفي الموطا عن عبد الله بن عمر انه قال من حبس دون البيت**  
**بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ولنا ان الاحصار انما يقال لغة**  
**في الرض خاصا كما قال بعضهم او فيه وفي غيره عام او الاول ليس مراد بالاجماع فتصين**  
**الثاني والعبرة لهم اللفظ لا بخصوص السبب وان الجراح بن عمرو الانصاري يقول قال**  
**رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كسر او عرج فقد حل وعليه الحج من قال قال عكرمة**  
**فسالت بن عباس وابا هريرة عن ذلك فقالا صدق رواه اصحاب السنن والدارمي**  
**وقال الترمذي حديث حسن ورا في رواية لابي داود او مرض وروى الطحاوي من حد**  
**عبد الرحمن بن يزيد قال هل رجل بعرة يقال له عين بن سعيد فلذغ فبينما هو صريع في**  
**الطريق اذ طلع عليه ركب فيهم بن مسعود فسالوه فقالا اجتوبا بالهدي واجعلوا بينكم**  
**وبينه يوما ما رفته الهرة اي وقت فاذا كان ذلك فليحل ثم عليه عرة بعد ذلك وبه**  
**عن ابراهيم عن علقمة قال لاذغ صاحب لنا وهو محرم بعرة فذكرناه لابن مسعود فقال**  
**يبعث بهدي ويواعد اصحابه موعدا فاذا اخر عنه حل وفي الصحيحين عن عابشة دخل**  
**النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها انك اردت الحج فقالت**  
**والله ما اجدني لوجهه فقال لها حج واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني**

وفي البخاري قال عطا الا حصار من كل شئ بحسبه **بحث المفرد بالحج او العرة** **دما** او قيمته ليشترى  
به ويذبح وادى ما يحزى فيه مشاة كالا ضحية ولقوله تعالى فما استيسر من الهدي ولو بعث  
دمين يحل باولهما والثاني نظوع **والقارن دمين** انه محرم بالحج والعمرة فلا يتحلل الا بعد  
الذبح عنهما ولو لم يمين ايهما بالحج وايهما للعمرة لم يضرب **وعين يوما يذبح فيه** ان التحلل  
موقوف على الذبح لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله اي حتى يذبح في الحرم  
فلا بد من علم زمانه حتى يقع التحلل بعده حتى لوطن المحصر ان الهدي قد ذبح في الوقت الذي  
عينه ففعل شيئا من محظورات الاحرام فظهر عدم الذبح اذ ذاك لزمه فوجب الجناية وكذا  
لو ذبح في الحل على ظنه انه الحرم **ولو قبل يوم النحر** وقال لا يجوز ذبح دم الا حصار بالحج الا في يوم  
من ايام النحر وهو قول مالك انه دم تحلل عن الحج فصار كالحلق فيه ولا يبي حنيفة قوله تعالى  
فان احصرتم فما استيسر من الهدي وهو مطلق في الزمان ولا نه دم كفارة للتحلل قبل اوانه  
كدم الا حصار بالعمرة ولهذا لا يباح التناول منه ودم الكفارة لا يختص بالزمان **وفي حل**  
**اي ولو ذبح دم الاحصار في ارض الحل لا يحزى لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي**  
**محله والمراد به الحرم لقوله تعالى ثم محلها الى البيت العتيق ولما قد منع بن عباس في الملل**  
**يبعث بهدي ويواعد اصحابه موعدا** وقال مالك والشافعي محله حيث يحل ذبحه وهو  
مكان احصر فيه لحديث بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج مصفرا فحال  
كفار قريش بينه وبين البيت فخره هديه وحلق راسه بالحديبية وقاضاهم اي صالحهم  
على ان يعتمر العام القابل ولا يحل سلا حوا لا يقيم فيها الا ما اجوا فاعتمر العام المقبل فدخلها كما  
فما اقام بها ثلثا امروها تخرج فخرج فخرج رواه البخاري في الشهادات واجيب بان الحديبية  
نصفها من الحرم ومضارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانت في الحل ومصلاه في  
الحرم ولنا سبقت الهدايا الى جانب الحرم منها ونحرت في الحرم وقد قالوا قري الحديبية طرف  
الحرم على تسعة اميال من البيت وعن الزهري انه عليه الصلاة والسلام خمره به بالحرم والله  
سبحانه اعلم **وبذبحه** اي بذبح الذي بعث به المحصر **يحل** اي يحل له اي يحل احرامه بفعل اذني ملخصه  
الاحرام اذ لا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح الا انه لا حلق عليه ولا تقصير وان حلق فحسن وهذا  
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف عليه الحلق وان لم يحلق فلا تنقض عليه لان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم واصحابه احصروا بالحديبية فامرهم بعد بلوغ الهدايا محلها ان يحلقوا وحلق عليه  
الصلاة والسلام لحديث المسور ومروان انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا صحابة قوما  
فانحروا ثم اطلقوا الى ان قال فخر فخرج فخر بدنه ودعا حاله فحلقة فلما راوا ذلك قاموا  
فخروا وجعل بعضهم يحلق بعضا حتى كاد بعضهم يقتل بعضا لما الحديث ولها ان الحلق  
عرف قربة اذ كان من تبا على افعال النكس ولم يوجد افعاله ههنا وانه صلى الله تعالى عليه وسلم  
بالحلق ليعرفوا المشركون قوة عزهم على الانصار فلا يشتغلون بامر الحرب ويحصل الامن  
من كيد المشركين فان قيل كيف يقولون بجواز التحلل المحصر قبل الحلق مع صريح النهي نقول



ولا تخلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله والاية نزلت في حق المحصر وحيث كان منهيا عن الحلق  
قبل الغاية كان مأمورا به بعدها لان حكم ما بعدها ما يخالف ما قبلها اجيب بان الله تعالى نهى  
المحصر عنه حتى يبلغ الهدى محله بهذه الاية فذلك دليل الباحة بعد بلوغه محله لا دليل الوجوه  
كأن سائر المحظورات مع ان الحلق وجب عليه لا حلال والدم اقيم مقامه فيستغنى به عنه وفعله  
عليه الصلاة والسلام وامره بالحلق انما كان لانهم كانوا يبتعدون عن التحلل طمعا في دخول مكة  
ويرون التحلل بالحلق فقطع بالامر به اطمانهم تسليما لامر الله وانقياد الحكمه حتى جاء الله  
بالنصر والفتح هذا ولا ترى نحن الصوم للمحصر بدل دم الاحصار بحز يا خذوا لابي يوسف  
في رواية وهو اظهر اقوال المشافعي فيقوم الدم ويتصدق به وعند غيره يصوم عن كل صدقة  
يوما ويحل به بنزلة الهدى في جزا الصيد وهذا قول عطا وفي اما لي ابو يوسف هذا  
احبالي وفي قول للشافعي اذا عجز عن الهدى يصوم مكانه عشرة ايام على قياس هدي المتعة  
قلنا هذا كله قياس المنصوص على المنصوص وانه لا يجوز ترجيح في كل موضع الى ما وقع  
التنصيص عليه ولا يجوز العدول عنه الى غيره **وعليه اي على المحصر ان حل من حج** للزوم  
بالشروع **وعمره** لانه في معنى فايت الحج فاذا الريات بها فضاها وهو قول بن مسعود  
وابن عمر وابن عباس وهذا اذا لم يقض الحج من عامه ذلك واما اذا قضاه فيه فلا تجب  
عليه العرة لانه حينئذ لا يكون بمنزلة فايت الحج **وان حل من عمره فعليه عمره** لقضاء  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه عمره الحديبية التي احصر فيها وكانت  
نسعى عمره القضاء وقال مالك والشافعي لا يلزم القضاء لانه عليه الصلاة والسلام تحلل  
بالحديبية ولم يامر بالقضاء **وان حل من قران فعليه حج وعمرتان** لانه صحيح شرعي في الحج  
والعمره فيلزمه بالتحلل قضاؤها وعمره اخرى لتركه التحلل بافعال العمره **واذا ازال احصاء**  
بعد ان بعث الهدي ولو ما يشتري به **وامكنه ادراك الهدى** والحج معا **نوجه** حتم الحج  
لزوال الحجر عن الاداء قبل حصول المقصود بالخلف وصنع بالهدي ما اشار لانه عينه  
لجهة واستغنى عنها **والا** اي وان لم يكن ادراك الهدى والحج بان لم يكن ادراك  
واحد منهما او امكنه ادراك الهدى دون الحج او الحج دون الهدى **فله ان يحل** بذبح  
الهدي المبصوث اما اذا لم يكن ادراك واحد منهما او امكنه ادراك الهدى دون  
الحج فلحجه عن الحج واما اذا امكنه ادراك الحج دون الهدى فلا نه لو لم يحل بضياع  
هديه وحرمة المال كحرمة النفس حتى اباح الشرع القتل دونه فيتحلل كما اذا خاف  
على نفسه لكن الافضل انه لا يحل لغوات شي قليل من المال وادراك عظيم من الاعمال  
وهذا اقوال ابي حنيفة وهو استحسن القياس قول زفر وهو رواية الحسن عن ابي  
حنيفة انه لا يجوز التحلل لزوال الحجر **ومنعه عن ركني الحج** الطواف والوقوف بمكة اي  
ولو فيها **احصاء** الحج عن ادراك ركن من اركان الحج **ومنعه عن احدهما** اي عن  
الطواف وعن الوقوف **لا** اي لا يكون احصاء اما منعه عن الطواف وحده فلا ان الحج

يتم بالوقوف

يتم بالوقوف وهو باق على حرامه لان يطوف واما منعه عن الوقوف وحده فلا نه يحلل  
بالطواف كفاية الحج ولا حاجة الى تحله بالهدي **ومن عجز** اي عن حج القرى فان حج النفل لا يشترط  
فيه الحجر اذ باب النفل واسع **فالحج** غيره سوا كان ذلك الصغير ذكر او انثى حرا او عبدا ما ذونا  
حج عن نفسه او لم يحج **صح** لكن يكره ايجاج الانثى حرة او امة عن الذكر وكذا الصبد كراهة  
تنزيه واما من لم يحج عن نفسه فكرهه كراهة فخر **بمرو** ويقع عنه اي عن العاجز الحج لما في  
الكتب الستة روى ابو داود عن عبد الله بن عباس والباقون عن اخيه الفضل ان امة  
من خثعم قالت يا رسول الله ان ابي دركته فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع  
ان يستوي على ظهر البعير قال حجى عنه وذلك في حجة الوداع ولم يسأله صلى الله تعالى  
عليه وسلم هل حجت عن نفسها او لم تحج ولا هل هي حرة او امة وفي السنن الاربعة عن  
ابي رزبن العقيلي قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العرة ولا الظعن  
قال حج عن ابيك واعتمر قال لا لم يذبح حديث حسن صحيح وفي معجم الطبراني بسنده الى سودة  
ام المؤمنين ان رجلا قال يا رسول الله ان ابي شيخ كبير لا يستطيع الحج افاج عنه فقال صلى  
الله عليه وسلم ارايت لو كان على ابيك دين قضيته اكان يحج عنك قال نعم قال فاج عنه  
واذا حج المأمور فاصل الحج يقع عن الامر في ظاهر المذهب وعن محمد يقع عن المأمور والامر  
ثواب النفقة **ان الحج** عبادة بدنية والمال شرط لوجوبها فلا تجزي فيها النيابة كالصلاة  
والصوم ويسقط عن الامر القرى بالاجماع لان اتفاق اقيم مقام الافعال في حق سقوطها  
كالشيخ الثاني حيث اقيم الاطعام في حقه مقام الصيام ولا يسقط به عن المأمور قرى  
الحج بالاجماع لان النية وقعت عن الامر سوا اداه على الموافقة والمخالفة وسوا كان  
عليه حج او لا واما الحج النفل فيقع عن المأمور اتفاقا ولا امر الثواب بان يصير المأمور جاعلا  
ثواب فعله للامر وهذا اجاب عن اهل السنة وهو ان يجعل الانثى ثواب عمله لصغيره  
صلاة كانت او صوما او صدقة او غير ذلك كقراءة القرآن والطواف والادكار ونحوها الحديث  
عائشة وابي هريرة رواهما بن ماجه بسنده عنهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كان اذا اراد ان يضي اشترى كبشين عظيمين مهينين اقرنين املحين موجوبين  
يذبح احدهما عن امته عن شهد لله بالتوحيد وشهد له بالبلاغ ويذبح الاخر عن محمد  
والمحمد وفي رواية الحاكم فربا احدهما فقال بسم الله اللهم منك ولك اللهم هذا عن محمد  
واهل بيته ثم قربا لاخر فقال بسم الله اللهم هذا منك ولك هذا عن وحده من امتي  
وحدث جابر رواه ابو داود قال ذبح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم النحر كبشين اقرنين  
املحين موجوبين فلما وجههما قال في وجهه وجهي لاية اللهم منك ولك عن محمد واهله  
بسم الله والله اكبر ثم ذبح والحديث ابي رافع رواه احمد واسحاق والطبراني من حديث  
شريك قال ضحى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكبشين املحين موجوبين خصيين  
وقال احدهما عن شهد لله بالتوحيد وله بالبلاغ والاخر عنه وعن اهل بيته والحديث حديث



رواه الحاكم وحديث أبي طلحة والنسروا هاجان أبي شيبه في مسنده بصنع ما تقدم وقالت  
المعتزلة ليس له ذلك ولا يصل اليه ولا ينصق وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة  
والعبادة المالية كالمحج ولنا ما تقدم وما روى ن رجلا سال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال كان يا بان ابرها حال حياتها فكيف لي ببرها بعد موتها فقال له عليه الصلاة والسلام  
ان من البر بعد البر ان ترضى لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صومك رواه الدارقطني  
وعن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعا من مر علي المقابر وقوا قل هو الله احد عشرة مرة  
فمروها لاجرها لا موات اعطى من الاجر بعدد الاموات رواه الدارقطني وعن معقل  
بن يسار مرفوعا اقروا على امواتكم ليس رواه ابو داود والاصل الحقيقة مع انه لا يحظر  
على انها تقر على المحتضر لا شرا فله الموت ان دام بجزءه الى موته فلو ارجع عن نفسه  
وهو محبوس ومريض ان مات به اجزاه الى وان تخلص منه بطل اجزاه عنه فرضا  
فيبقى بطلا وذلك لان الاجزاء فرض العرفية استمرار العجز فيما بقي منه ونوى عنه وحده  
على التصيين حتى لو نوى الاجزاء عن امرين على التصيين ضمن النفقة لكل منهما وكان الاجزاء  
ولو نواه عن واحد منهما غير مصين ولم يصين احدهما قبل طواف القدوم والوقوف ضمن  
النفقة وان عين احدهما جازا استحقا ناعدا في حنيفة ومحمد كالأهل في عن ابويه  
ثم عينه لا حد لها وذلك لان الادبام واقع في الاحرام وليس بقصود وانما المقصود  
والتصيين في الانتهاء منزلة التصيين في الابتداء لا ترى انه لو احرم لا ينوي حجة ولا عمرة  
بصنيها كان له ان يصين في الانتهاء يحصل ذلك كصنيته في الابتداء وعند أبي يوسف وقع  
الحج عن المأمور وضمن النفقة لانه مأمور بتصيين الحج فاذا لم يصين فقد خالف فيضمن  
النفقة ولو نواه ساكتا عن الحج عتبه لا نص فيه وينبغي ان يصح التصيين باتفاقهم لعدم  
الخالفه وهذا كله بطريق النية واما الاستيجار للحج فلا يجوز عندنا واذ لم يكن بقي امره  
بالحج فيكون له نفقة مثله في ماله وليست بصوض ولكن يستحق كفايته لا نه فرغ نفسه لعل  
يستفع به فيستحق الكفاية في ماله كالفاضي الصامل ولو حج عن ابويه او امه حجة الاسلام  
من غير وصية اجزاه ان شا الله تعالى لما روينا من حديث الحنيفة وغيرها ولنا في ذلك  
الجواب بالاستئذان بعد ما صح الحديث فيه لان خبر الواحد لا يوجب العلم اليقين فان قيل فقد  
اطلق الجواب في كثير من الاحكام الثابتة بخبر الواحد قلنا لان خبر الواحد موجب للعمل في  
طريقة العمل اطلق الجواب فيه فاما سقوط حجة الاسلام عن الميت باداء الورثة فطريقة العلم  
فانما مر بينه وبين الله فلهذا قيد الجواب باستئذان من شرائط جواز الاحجاج ان يخرج بال  
الحج عتبه فان تبرع الحاج عنه بماله نفسه لا يجوز فينفق على نفسه بالمعروف في الطعام  
والشراب والكسوة في الطريق فولي حرامه وما فضل رده لا الورثة او الوصي الا ان يوصي  
الميت له به وليس له ان يدعوا لاطعامه ولا يتصدق به ولا يقرضه ولا يصرف الدنانير  
بالدراهم الا الحاجة تدعو الى ذلك ولا يشتري منه ما لوضوئه ولا يدخل الحمام ولا يشتري

منها هذا للسراج ولا بد من به او يتداوى به ولا يعطى منها اجرة الخلاق او الحمام الا ان ياذن  
له الميت او الوارث ولا ينفق على من يجده الا اذا كان ممن لا يجزم نفسه وفي فتاوي قاضي خان  
له ان يدخل الحمام بالمقتارف من الزمان ويصطي اجرة الحارس من مال الامر وله ان يخلط درهم  
النفقة مع الرفقة ويودع المال وله ان يشتري دابة يركبها ومجلا وقرية وادوة وسائر  
الالات انتهى واذ التحل الى مكة من رمضان فنفقته من مال نفسه الى عشر ذي الحجة ويخرج عن  
الموصي بالحج راكبا من بلده لقيامه مقامه ان كفت نفقته لذلك والا فمن حيث تلبذه وهذا  
استحسان وفي القياس تبطل هذه الوصية لعجز الوصي عن تنفيذ ما امر به وهو الحج من منزله  
كما لو وصى بعققة شمة بالف وكان ثلث المال دونها وجه الاستحسان ان المقصود من الاتضا  
مرضات الله ونيل الثواب فيكون بمنزلة الوصية بالصدقة وهي تنفذ بحسب الامكان **ودم**  
**الاحصار على امر** ان كان حيا وفي ماله من ثلثه او كله ان كان ميتا لانه الذي ورطه فيه  
توجب عليه الحج من قابل بما ل نفسه لانه لم يترك الا فعلا بسبب الاحصار وانما يقع ما هو  
مسمى الحج عنه ولم يتحقق ولو فاته الحج لا يضمن النفقة لعدم الخالفه فهو كالحصر وعليه الحج  
من قابل بما ل نفسه وقال ابو يوسف على المأمور لا نه للتحلل وصار كدم القران واجيب بان  
دم الاحصار مونة بمنزلة نفقة الرجوع **ودم القران** **ودم الجناية على الحاج** اما دم الجناية  
فان المأمور هو الجاني واما دم القران فلا نه وجب شكر الجميع بين النسيكين والمأمور هو  
الخصم بهذه النعمة قالوا وهذه تشهد لصحة المروي عن محمد بن ان الحج يقع عن المأمور  
والمراد قران امره واحد به او امره اثنان احدهما بالحج والاخر بالعمرة واذ ناله في القران  
اما لو امره اثنان احدهما بالحج والاخر بالعمرة ولم ياذن ناله بالقران وقرن كان مخالفا لالمأمور  
بالافراد مخالفا بالقران وان نواه للامر عند أبي حنيفة كالتمتع للامر بالافراد وانما يصير  
مخالفا لانه مأمور بان يحج عنه من الميقات والمتنع يحج من جوف مكة فكان هذا غير مأمور به  
وقال هو موافق وهذا استحسان لانه اني بالمأمور وزاد عليه ما يجانس به فلا يصير به مخالفا  
كالوكيل بالبيع اذ باع بالكثير ما سمي له من جنسه ويوضحه ان القران افضل من الافراد فهو  
بالقران زاد خيرا فلا يكون مخالفا و ابو حنيفة يقول هو مأمور بانفاق المال في سفر مجرد الحج  
وسفره هذا ما انفرد بالحج بل للحج والعمرة جميعا فكان مخالفا كما لو تمتع ولا نه العمرة التي زادها  
لا تقع عن الامر لانه لم يامر بها ولا ولاية عليه للحاج في اداء النسك عنه الا بقدر ما امره الا ترى  
انه لو لم يامر به بشي لم يجز ادائه عنه فكذا اذا امره بالعمرة فاذا لم يكن عمرته عن الامر صار كانه  
نوي العمرة عن نفسه وهناك يصير مخالفا فكذا هنا **ضمن النفقة** وعليه القضاء في مال  
نفسه ان **جامع قبل وقوفه** ان المأمور به هو الحج الصحيح والجامع قبل الوقوف فيفسد الحج  
اما لجامع بعد الوقوف فلا يفسد حجه ولا يضمن النفقة ولزمه الدم لانه دم جناية ودم  
الجناية على المأمور وان مات المأمور بالحج عن الميت في الطريق او سرقت نفقته **حج من**  
منزل امره وهو الميت عند أبي حنيفة بثلاث ما بقي من مال الميت على تقدير ان يكون الحج عنه



بوصية منه **لا من حيث مات** او سرت نفقته كما قالوا وهو قول مالك والشافعي وهذا  
 مبني على خلافهم فيمن حج بنفسه ومات في الطريق فانه يوصي بان يحج عنه من منزله عند ابي  
 حنيفة وعندهما وهو الاستحسان من موضع مات فيه لان سفره لم يطل بموته لقوله تعالى  
 ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله ولقوله  
 عليه الصلاة والسلام من خرج حاجا فمات كتب الله له اجر الحاج الى يوم القيامة ومن خرج  
 معتمرا فمات له اجر المعتمر الى يوم القيامة ومن خرج غازيا في سبيل الله فمات كتب الله له  
 اجر الغازي الى يوم القيامة رواه الطبراني في معجمه وابو يعلى الموصلي في مسنده وروى  
 تمام في فوائده عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مات في طريق  
 مكة لم يعرضه الله عز وجل ولم يحاسب وروى الدارقطني عنها قالت قال رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم من مات في الوجه من حاج او معتمر لم يعرض ولم يحاسب وقيل له دخل  
 الجنة واما ما في الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام من مات في طريق مكة كتب الله له  
 حجة مبرورة في كل سنة فغير معروف ولا يحنيفة ان الموجود من السفر يطل في حق  
 احكام الدنيا لما روى مسلم وابوداود والترمذي والنسائي من حديث ابي هريرة ان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا مات ابن ادم انقطع عمله اي ثوابه الا من ثلاث صد  
 جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوله وحاصله ان المراد بالانقطاع في احكام الدنيا  
 وعدم الانقطاع في احكام العقبي والاول هو الذي بوجهه هناك صام الى نصف النهار  
 في رمضان ثم حضره الموت يجب ان يوصي بقضية ذلك اليوم وان كان ثواب ذلك اليوم  
 باقيا اذ ذكره ابن الهمام في كون الوصية واجبة بقضية ذلك اليوم نظر ظاهر لا يخفى على الاعلام  
 وقد صرح صاحب الهداية في التمهيد ان من وجب عليه الحج فحج من عامه فمات في الطريق  
 لا يجب عليه الاصاله نه لم يخر بعد الايجاب ولو نوي الصلوة بالصاد المهمة وهو الذي  
 لم يحج حجة الاسلام نفلا او عن غيره صح ما نوى عندنا من فرضه كما قال مالك والشافعي  
 لهما على الاول ان نية النفل لصلاة عبادة عن الزيادة ولا تصور قبل الاصل واذا ثبت نية  
 النفل بقي مطلق نية الحج ومطلق النية يتادي الفرض ويدل عليه ان نية النفل نوع سقمته  
 قبل ادا حجة الاسلام والسفينة يستحق الحج فحصلت نية النفل لصلاة تحقيقا لمعنى الحج فيبقى  
 مطلق النية ويجوز ان تتادي حجة الاسلام بغير نية كما في المعنى عليه اذا حرم عنه اصلا  
 فبنية النفل اول وعلى الثاني ما روى الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 سمع رجلا يلبي عن شبرمة فقال له من شبرمة قال لا في قال هل حججت قال لا قال فحج  
 نفسك فخرج عن شبرمة وكما على الاول ان وقت اداء الفرض في الحج يسع اداء النفل فلا يتبادر  
 الفرض فيه بنية النفل كالصلوة بخلاف الصوم عندنا فان وقت اداه لا يسع اداء النفل وعلى  
 الثاني ما روي من حديث الخشمية وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لهاجي عنه  
 وقال لا يري رزق الصقيل حج عن ابيك اعتمر ولم يستفسرهما انهما حجعا عن انفسهما او لا

وحدث الدارقطني معارض بارواه هو ايضا عن الحسن بن عماره عن ابن عباس قال سمع  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلا يلبي عن نبيشة فقال لا بها الملبى عن نبيشة هل حججت قال لا  
 قال فهذه عن نبيشة واج عن نفسك الا انه قال هذا هو الحسن بن عماره عن ابن عباس ثم قال  
 وقد رجع الحسن بن عماره عن ذلك وحدث به على الثواب موافقا لرواية غيره نفي قال وعلى  
 كل حال فالحسن بن عماره متروك وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم حج عن نفسك ثم عن شبرمة  
 امر باستيناف حج اخر لنفسه نظرا له وقد كان قبل نسخ جواز فسخ الاحرام والاعلى وقوع حج  
 عن نفسه كما هو مذهبهم ومن الفروع لو اوصى ان يحج عنه فلا ن فمات فلا ن فحج محمد حج  
 عنه غيره الا ان يكون قد صرح بان لا يحج غيره ولو اوصى ان يحج عنه بثلاث ماله وثلاث المال  
 يبلغ حج كثيرة فالوصي بالخيار ان يشاء حج عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاء حج عنه  
 مقدار ما يبلغ في سنة واحدة والتجمل افضل وان اجتمعت الورثة على ان يحج واحد منهم  
 عنه جاز **ولا يجوز للهدى** وهو ما ينقل للذبح من النعم الى الحرم **الا جاز للتضيعة** وهو  
 التضيعة فصاعدا من الضم والبقر والابل والجذع من الضان فقط لان الجذع من الابل وهو  
 بن اربع سنين ومن البقر بن سنة غير جاز لقوله عليه الصلاة والسلام ضحوا بالثنايا  
 الا ان يحسركم فاذبحوا الجذع من الضان والهدايا كالضحايا لان كلا منهما قربان تعلقت  
 بالعرفه فيكون في الجواز كذلك فلا بد من السلامة من العيوب المذكورة في باب الاضحية والتي  
 بالكسر من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ماله سنتان وطعن في  
 الثالثة ومن الضم ماله سنة وطعن في الثانية والجذع بفتح الجيم والذال المعجمة ما اتي عليه  
 اكثر السنة واذا جاز اذا كان عظيما وتفسيره انه لو خلط بالثنايا اثبتته على الناظر انه منها  
**واكل استحبابا من هدي تطوع ومتعة وقران** لما في حديث جابر ثم امر من كل بدنة بضيعة  
 فجعلت في قدر فاكلا اي النبي والولي من لحمها وشربا من مرقها ولا نهاد ما رفسك كالاضحية  
**فقط** اي لا يجوز له ان يأكل من غير هذه الهدايا لا نهاد ما كفارات **وخصا** اي هدي المتعة  
 والقران **بيوم النحر** اي بايامه لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقتضوا  
 نفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق وقضا التفث والطواف مختصان  
 بيوم النحر فيكون الاكل كذلك ولا نهاد ما نسك فيختصان بيوم النحر كالاضحية والمراد بالاختصاص  
 من حيث الوجوب على قول ابي حنيفة والاولى بعد ايام النحر اجزا الا انه تارك للواجب قبلها  
 لا يجزي بالاجماع وعلى قولهما كذلك في القبلة وكونه فيها هو السنة السنية لا غيرها اي يحض  
 هدي غير المتعة والقران بيوم النحر بل يجوز فيه وفي غيره اما هدي الكفارة فلا نه وجب  
 لجبر النقصان فكان التحميل به اول واما هدي التطوع فلا ن القرية فيه باعتبار انه هدي  
 وذلك يتحقق بالبلوغ الى الحرم ولا يتوقف على يوم النحر لكن الافضل دمج فيه لان معنى القرية  
 في اراقة الدم فيه اظهر وهذا هو الذي في الاصل وذكر القدوري ان دم التطوع يختص  
 بايام النحر كدم المتعة والقران لا نه نسك مثله **والكل** اي وخص ذبح كل هدي تطوعا وغيره



بالحرم لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة في جزا الصيد فكان اصلا في كل دم وجب كفارة  
وقوله تعالى في دم الاحصار حتى يبلغ الهدي محله مع قوله تعالى في الهدايا مطلقا ثم عملها  
الى البيت الصديق وتصدق بجله اي ليس لهدي وخطاه بالكسر ما يجعل في نفق البصير  
ونحوه ولا يعطى اجر الجزا ومنه لما روى الجماعة الا الترمذي عن علي رضي الله تعالى عنه  
قال امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان اقوم على بدنه واقسم جلودها وجلدها  
وامرني ان اعطي الجزا منها شيئا وقال عن تعطيه من عندنا ولو تصدق بلحمه على فقير  
غير المحرم جاز لان الصدقة على كل فقير قربة مقصودة ولا طلاق قوله تعالى واطعموا  
البايس الفقير خلا لما لاك الشافعي لان الذبح شرع في الحرم توسعة على فقرائه فلا يتصدق  
على غيرهم بان يحمل الى خارج الحرم فيتصدق على فقرائه ولا يركب الهدي لانه جعل خالصا  
لله تعالى فلا ينبغي ان يصرف منها شيئا لنفسه الا ضرورة وبه قال مالك لما  
روى مسلم من حديث بن جريج قال اخبرني ابو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله يسأل  
عن ركوب الهدي فقال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا يركبها بالمعروف  
اذ الجئت اليها حتى تجد ظهرا واجاز الشافعي ركوبها مطلقا لقوله تعالى لكم فيها منافع  
الى اجل سمي ولقوله عليه الصلاة والسلام للذي راه يسوق بدنة اركبها ويملك وقال ويجك  
ولنا ما قدمنا وقوله تعالى ومن يعظم شعائر الله والبدن منها قال تعالى والبدن جعلنا  
لكم من شعائر الله وليس ركوبها من التعظيم في شيء وقدر وعيان الرجل كان اجهد نفسه  
فامر صلى الله تعالى عليه وسلم بركوبها اما ترجماله بقوله ويجك ومتوعد القول ويملك  
ليلا يفرض عدم ركوبه ال هلاكه ولو نقص الهدي بالركوب او حمل متاعه عليها للضرورة  
ضمن نقصانه ويتصدق به على الفقراء ولا يجلب لان اللبن جزا الهدي فلا يتنفع به هو  
ولا الاغنيا ولو انتفع به او دفعه الى غني ضمنه لوجود التعدي وما عطف بكسر الطاء  
اي هلك من الهدي في الطريق او قرب من العطب حتى خيف عليه الموت او امتنع عليه  
السير ونصيب بقا حش وهو ما يمنع اجزاء الاضحية كذهاب ثلث الاذن والعين  
او الذنب ففي الواجب ابدله لانه في الذمة ولا يتادي بالمعيب والمصيب له لانه لم  
يخرج بتعيينه لتلك الجهة عن ملكه وقد امتنع صرفه فيها فله صرفه في غيرها من بيع  
او تصدق بلحمها وفي التطوع نحوه وصبيغ نعله بدمه وضرب به صفية سنام لما روى  
اصحاب السنن الاربعة من حديث ناجية بن جندب الاسلمي ان رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم بعث معه بهدي وقال ان عطف فاخره اصبيغ نعله في دمه ثم خلب بينه  
وبين الناس قال الترمذي حديث حسن صحيح والمراد بالنعل القلادة وفايدة ذلك  
اعلام الناس انه هدي فيا كل منه الفقراء دون الاغنيا وليس عليه غيرها لقوله عليه الصلاة  
والسلام من اهدي بدنة تطوعا فصطبت فليس عليه بدل وان كانت نذرا فعليه البدل  
ذكره الشيخ في الامم وسكت عنه ولا ياكل هو ايضا ولا رفقاؤه منها ولو كانوا فقرا لما في مسلم

وبن ماجه عن بن عباس ان ذوبيا الخزاعي حدثه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
يبعث بالبدن معه ثم يقول ان عطف منها شيء فحشيت عليه موتا فاخرها ثم اغس نعلها في  
دمها ثم اضرب صفحتها ولا تطعمها انت ولا احد من اهل رقتك وفي رواية لمسلم وبعث معه  
ستة عشر بدنة ولما استنده الواقدي في اول غزوة الحديبية ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لما اراد الخروج فذكر القصة بطولها وفيها ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استعمل على هدي  
ناجية بن جندب وامره ان يتقدمه بها قال وكانت سبعين بدنة وفيها قال ناجية فاعطى  
معي بصير من الهدي فجئت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالا بوا فخرته فقال اخرها  
واصبغ قلايدها في دمها ولا تاكل انت ولا احد من رقتك منها شيئا وخل بينها وبين الناس  
ولما في مسند احمد بن حنبل عن عمرو بن خارجة التميمي قال بعث رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم معي بهدي وقال اذا عطف منها شيء فاخره ثم اضرب نعله في دمه ثم اضرب به  
صفحته ولا تاكل انت ولا اهل رقتك وخل بينه وبين الناس يا لفقراء دون الاغنيا وهذا  
لان الاذن يتناول معلقا بشرط بلوغه محله فينبغي ان لا يحمل قبل ذلك اصلا الا ان التصديق  
على الفقراء افضل من ان يتركه جزا للسباع اذ فيه نوع تقرب والتقرب هو مقصود الرب  
المصدور وهو الضعور والودود ان تشهدوا بالوقوف قبل وقته اي قبل يوم الوقوف  
بان تشهد وانهم وقفوا يوم التروية قبلت شهادتهم وعلى اهل عرفة اعادة الوقوف  
لان التدارك ممكن اذا ظهر خطأ وهم وصورة هذه المسئلة مشككة لان هذه المشاهدة  
لا تكون الا بان الهلال لم يري ليلة الثلاثاء من ذي القعدة بل ربي بعدها وكان ذي القعدة  
تاما ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال كون ذي القعدة تسعة وعشرين فصورتها  
بحيث لا يتناقش اشكال فيها ان الناس وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب  
وكان الوقوف يوم التروية فان علم هذا المعنى وهو الغلط في الحساب قبل الوقت بحيث يمكن  
التدارك فالامام يامر الناس بالوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فينبغي ان يقال  
قد تخرج الناس وهذا خلاصة كلام المصنف في شرح الوقاية فتكون الشهادة على هذا المعنى  
الصحيح لكن حمل العبارة المذكورة على هذا المعنى تكلف ظاهر وايضا الغلط في الحساب من الجمع  
العظيم في غاية الاستبعاد فلو قيل انه علم ذلك بان رجوع شهود رؤية الهلال واقرؤا انهم  
شهدوا وزورا لم يبعد ويحتمل ان تكون السماء متضيفة في افق مكة في اول ذي الحجة وشهد شاهدان  
انهما راي الهلال وحكم بشهادتهما ثم جاءت جماعة كثيرة من موضع اخر كانت السماء مصحبة  
بذلك الموضع واخبروا انهم لم يروا الهلال مع اجتهدا في طلبه والتفحص عن موضعه ومثل  
هذه الشهادة وان كانت على النقيض لكن النقي الذي يمكن ان يحيط به علم الشاهد يقبل ومثل هذا  
قد جعل المصنف في كتاب الشهادة مما يظهر فيه كذب الشاهد ويحتمل ان يشهدوا بان ذي  
القعدة غرته يوم الاحد مثلا فكان الناس على ان الغرة يوم الاثنين فقرة ذي الحجة في زعم لنا  
يوم الاربعاء وفي زعم الذين يشهدون يوم الثلاثاء فلو كان مشهادة على النقي كمالا يحتمل



المناقشة في ذلك ذكر صاحب الهداية انهم قالوا ينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول  
 قد خرج الناس انصرفوا لانه ليس فيها الا ايقاع الفتنة **لا بعده** بان تشهدوا انهم وقفوا  
 يوم الضرب فان شهدوا بهم لا تقبل وبخبري اهل عرفة حججهم والقياس ان لا يجزئهم كما لو شهدوا  
 بالوقوف قبله والفرق ان التداوم فيما شهدوا بالوقوف قبل وقته ممكن وبعده غير ممكن  
 وفي الامر بالاعادة صرح وايضا العبادة قبل وقتها لا تصح اصلا وبعده تصح في الجملة ولو  
 شهدوا يوم التروية انه يوم عرفة فان امكن وقوف الامام مع اكثر الناس قبل شهادة نهم  
 وكذا ان امكن وقوفه معهم ليلا او نهارا وان لم يمكن لا يقبل شهادة نهم ويقفون من القد  
 استسناوا والشهود حتى لو لم يقفوا مع الناس ووقفوا بما راوا فانهم اجمع وعليهم قضاء  
 الحج من قابل والاحلال بجمعة وذلك لما روي عنه عليه الصلاة والسلام قال صومكم يوم نضو  
 وفطركم يوم تفطرون وعرفتكم يوم تعرفون واضحاكم يوم تضحون اي وقت الوقوف  
 بعرفة عند الله هو اليوم الذي يقف فيه الناس عن اجتهاد وراي انه يوم عرفة **نذر**  
**حجاشيا منشي** من بيته لانه هو المراد في العرف وقيل من الميقات ولا يركب حتى يطوف  
 طواف **الفرض** وهذه رواية الجامع الصفي وفي البسوط انه مخبر وعن ابي حنيفة  
 ان منشي مكره ووجه رواية الجامع انه التزم الحج على صفة الكمال ان المشي اشق  
 على البدن فيلزمه الا يقار وصار كالناذر صوما متابعا فان قيل فقد كره ابو حنيفة  
 الحج ماشيا فكيف يكون صفة كمال قلنا انما كرهه اذا كان مظنة سوء خلق الفاعل له  
 كان يكون صايا مع المشي او من لا يطيق المشي فيكون سببا للمأثم من مجادلة الرفيق  
 والخصومة في الطريق والافلا شك ان المشي افضل في نفسه لا اقرب الى التواضع وادل  
 على التذلل له وعن بن عباس انه قال لما كف بصره ما اسفت على شي الا على ان لم  
 اجد ما شيئا فان الله تعالى قدم المشاة فقال تعالى يا توكة رجالا وعلى كل ضامر وعنه  
 عليه الصلاة والسلام من حج ماشيا كتب له بكل خطوة حسنة من حسنة الحرم  
 قيل ما حسنة الحرم قال كل حسنة بسبعماية لا يقال لا نظير للمشي في الواجبات  
 ومن شرط صحة النذر ان يكون من جنس المنذور واجبا على ما ذكر في كتاب الصوم  
 لا نأقول بل له نظير وهو مشي المكي الذي لم يجد راحلة وهو قادر على المشي فانه يجب  
 عليه ان يحج ماشيا ولو ركب اكثر المسافة اراق دما لا دخاله النقص فيما التزم ولو  
 اقلها وجب عليه من الدم بحسبه رزقنا الله التوفيق للوقوف بالتحقيق على باب  
**كتاب النكاح** هو في اللغة حقيقة في الوطى مجاز في العقد **لا** يتوصل به الى الوطى  
 وقيل مشترك بينهما وفي الشرع حقيقة في العقد الموضوع لملك المتعة فخرج العقد  
 الموضوع لملك الرقبة وان كان يثبت به ملك المتعة فهنا كالبيع والهبة ولهذا يصح  
 البيع والهبة في محل لا يحل الاستمتاع به وادعى الشافعي ان النكاح في الشريعة يتناول  
 العقد فقط وليس كذلك قال تعالى حتى اذا ابلىوا النكاح اي لا صلاح فان المحل يري

في منامه صورة الوطى وقال تعالى لاري **لا** ينكح الا ذرية والمراد الوطى وقال تعالى فان طلقها  
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره اي بطلانها لما في الصحيح حتى تذوق عسيلته والمراد به  
 الجماع بالاجماع خلافا لابن المسيب والعقد مستفاد من قوله زوجا غيره وفي الموضع الذي  
 حمل على العقد غاها هو دليل اقترن به من ذكر العقد وخطاب الاوليا في قوله تعالى وانكحوا  
 الايامي منكم او اشتراط اذن الاهل في قوله تعالى فالكفو هن باذن اهلهن ثم هو سنة حال  
 الاعتدال في اصح الاقوال لقوله عليه الصلاة والسلام اربع من سنن المرسلين الحياء والنظر  
 والسواك والنكاح رواه الترمذي وقال حسن غريب وقوله عليه الصلاة والسلام النكاح  
 سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني اي من اتباعي في اتباعي وقيل فرض كفاية لقوله تعالى  
 وانكحوا ما طاب لكم وتعليق الحكم بالعام **لا** ينبغي كونه على الكفاية لان الوجوب في الكفاية على  
 الكل ولقوله عليه الصلاة والسلام تنكحوا تنكحوا تنكحوا في مكانكم الام رواه عبد الرزاق  
 عن سعيد بن ابي هلال مرسلا وقوله عليه الصلاة والسلام لعكاف بن وداعة الهلالي  
 الك زوجة يا عكاف قال **لا** و **لا** جارية قال وانت صحيح موسر قال نعم والمجد لله قال فانت  
 اذ من اخوان الشياطين اما ان تكون من رهبان النصارى فانت منهم واما ان تكون  
 من افاصنع كما صنعت وان من سنتنا النكاح شئراكم عزابكم واذل موتاكم عزابكم ويحك  
 يا عكاف تزوج فقال عكاف يا رسول الله لا تزوج حتى تزوجني من شئت قال فقال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد زوجتك على اسم الله والبركة كريمة بنت كلثوم  
 الحميري رواه ابو يعلى في مسنده من طريق بقية وقيل واجب على الكفاية لما ان الثابت بخبر  
 الواحد الظن والاية لم تسق الا لبيان العدد المحلل وعند اصحاب الظواهر فرض عين على القا  
 على الوطى تسكنا بظاهر الاية والحديث والاصح انه يجب عند التوقات ويكره حال الخوف من  
 الجور والعدوان وهو افضل من التحلي للعبادة عندنا وعكسه مالك والشافعي لقوله تعالى  
 وسيد او حصورا فقد مدح يحيى عليه الصلاة والسلام بانه كان حصورا والصور الذي  
 لا ياتي النكاح القدرة على الايتاب وجمعتنا التمسك بحال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في نفسه  
 وهو اشتغاله بالتزويج حتى انتهى العدد المشرع المباح له والاستدلال بحال رسولنا  
 اولي من الاستدلال بحال يحيى مع انه كان في شريعتهم العزلة افضل من العشرة وفي  
 شريعتنا العشرة افضل من العزلة لقوله عليه الصلاة والسلام لا رهبانية في الاسلام  
 هذا ويستحب مباشرة عقد النكاح في المسجد وكونه في يوم الجمعة لما في سنن الترمذي عن  
 عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد  
 واضربوا عليه بالدق وفي الترمذي والنسائي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال  
 فصل ما بين الحلال والحرام الدق والصوت قالوا لعقها المراد بالدق ما لا جلاجل له **ينقصد**  
 اي يرتبط عقد النكاح **باليجاب** وهو ما يقال **لا** **وقبول** وهو ما يقال **ثانيا** **لنظنها** اي صيغة  
 الايجاب والقبول كلاهما **ماض** **كزوجت** او **نكحت** **وتزوجت** او **نكحت** او **قبلت** او **رضيت**



وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل فان تشا جروا فالسلطان ولي من لا ولي له رواه بن جابر  
 وقال لا يصح في ذكر شاهدين غير هذا الحديث **سامعين معا** لفظهما اي لفظ الصاقدين  
 فلا ينصقده بحضور اصميين ولا بحضور سامعين متفرقين بان عقدا بحضور واحد ثم بعد  
 غيبته عقدا بحضور اخر او بان عقدا بحضورهما فسمع احدهما كلام الصاقدين ولم يسمعه  
 الاخر فاعاد العقد فسمعه الاخر ولم يسمعه الاول وبان عقدا بحضورهما فسمع احدهما  
 كلام الزوج والاخر كلام المرأة ثم اعاد فسمع كلاهما الذي كان سمع كلام الزوج وسمع  
 كلام الزوج الذي كان سمع كلام المرأة ووجه المنع في هذه الصور انها عقدا لم يحضر كل  
 واحد منهما شاهداً وقيل يصح بحضوره الاصميين واغرب من زاد الناجين والنبى صلى الله تعالى  
 عليه وسلم يقول لا نكاح الا بشهود ولا نكاح السماع هو المقصود من الحضور ولو سمع كلاهما  
 الصاقدين ولم يعرفا تفسيره قيل يصح والظاهر خلافه **وصح** النكاح **عند فاسقين** كحرو  
 في قد فغير تايين لان الفاسق من اهل الولاية القاصرة بلا خلاف لان له ان يزوجه نفسه  
 وعبدته وامته فيكون من اهل تحمل الشهادة وان لم يكن من اهل الاداء ايها لان كلامه من تحمل والاولى  
 القاصرة الزام فيه **لا يظهر** اثر شهادتهما الدال عليها فحوى الكلام **عند الدعوى** لان اداء  
 الفاسق مردود والنكاح موقوف على تحمل الشهادة لا على قبولها فصار العقد بحضور الفاسقين  
 كالعقد بحضور الاعيين حيث يصح ولا يفيد شهادتهما عند الدعوى ولا يحز عند الشافعي  
 شهادة فاسقين لما قدمنا من قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل  
 وبشهادة اعميين في الاصح عنه ولنا في انصاده بشهادة الفاسقين اصل وهو ان كلما  
 يصلح ان يكون قابلاً للعقد بنفسه ينصقده النكاح بشهادته او كل من يصلح ان يكون قابلاً  
 للعقد بنفسه ينصقده النكاح بشهادته او كل من يصلح ان يكون ولياً في النكاح يصلح ان يكون  
 شاهداً فيه وهذا الحديث ان صح مفيد بالعدالة فالأخر مطلق وهو قوله لا نكاح الا بشهود  
 وهو الذي ذكره عند قوله مكلفين مسلمين عنها ونحن نعمل بالمطلق والمفيد جميعاً مع انه ذكر  
 العدل في موضع الاثبات فقتضى عدالة ما و ذلك من حيث الاعتقاد وفي الحقيقة ان  
 المسألة تنفي على ان الفاسق من اهل الشهادة عندنا وانما لا نقبل شهادته لتمكن تهمة الكذب  
 وفي الحضور والسماع لا يمكن هذه التهمة فكان بمنزلة العدل وعنده الفاسق ليس من اهل  
 الشهادة اصلاً لتقصان حاله بسبب الفسق قلنا الفسق لا يخرج من ان يكون اهلاً للإمامة  
 والسلطنة فان الآية بعد الخلفا الراشدين قل ما خلوا عن الفسق فالقول بخروجه من ان  
 يكون اماماً بفسق يؤدي الى فساد عظيم ومن ضرورة كونه اهلاً للإمامة كونه اهلاً للقضا  
 لا تقلد القضا يكون من الامام ومن ضرورة كونه اهلاً للقضا ان يكون للشهادة **وصح عند**  
**ابيهما** بان وقفت الفرقة بين رجل وامرأة ثم تزوجا بحضور ابيهما وبه قال الشافعي  
 في الاصح **واحد** هما اي ابني الزوج وابني الزوجة قال ابو المكارم وعطية على الضمير المجرور  
 بلا إعادة الجار مني على مذهب الكوفيين وقد اركب المصنف ذلك في تصانيفه وهو كذلك

وما اختير لفظ الماضي للأنشاء لانه ادل على الوجود والتحقيق حيث افاد دخول المصنف في  
 الثبوت والوقوع قبل الاخبار ولفظهما **امر وماض** اي وضع احدهما لاخبار والاخر  
 للأنشاء **كزوجتي** اي زوج ابنتك **فقال** الاخر **زوجت** وفي فتاوي قاضي خان ولفظ  
 الامر في النكاح ايجاب وكذا في الطلاق اذا قالت طلقني على الف فطلقها كان تاماً وان لم  
 يعلم اي الصاقدان **مضاه** اي مضى لفظ ما عقد به من التزويج ونحوه **وقولهما** اي  
 وينصقده بقول الصاقدين **داد** ويذير فت بضم الداء بلا ميم اي ولو بلا ميم **بعد ادري**  
**ويذير فتى** ويشتر اي كما في عقدهما بلفظي الماضي والفرق بين بصني كذا انك اذا قال  
 بصت حيث لا ينصقده البيع وبين زوجتي فقال زوجت حيث ينصقده النكاح مع ان  
 الامر ليس فيهما بايجاب وانما هو توكيل وكلاهما من زوجت وبعت ايجاب وقبول الواحد  
 يتولى طرفي عقد النكاح ولا يتولى طرفي عقد البيع لان الوكيل في النكاح سفير محض  
 وفي البيع اصيل في الحقوق ولهذا ترجع الحقوق في النكاح الى الموكل وفي البيع الى الوكيل  
**لا يقولهما عند الشهود** اي الصاقدين **ما زن ونشوهر** ويصح عقد النكاح **بلفظ**  
**نكاح** او تزوج **وتزويج** او نكاح اجماعاً لانها صريحة واقتصر الشافعي في جوازها عليهما  
 وما اي ويلفظ **وضع** **تملكك الصين** كلها حالاً كالتملك والهبة والصدقة والبيع والشرا  
 لانها سبب الملك المتقصة في محل يقبلها بواسطة ملك الرقبة فيكون من اطلاق السبب  
 واردة السبب ولقوله عليه الصلاة والسلام ملكتها بما ملك من القران ولقوله  
 تعالى وامرأة مومنة ان وهبت نفسها للنبي لان رجلاً وهب ابنته لصبيد الله بن الحر  
 بشهادة شاهدين فجازها علي رضي الله تعالى عنه قيد الوضع بملكك الصين لان النكاح  
 لا ينصقده بلفظ الاجارة ولا بلفظ الاعادة على الصحيح وقيد بالحال لان النكاح لا ينصقده  
 بلفظ الوصية لانها تملكك الصين بعد الموت لا في الحال **وشروط سماع كل منهما** اي من  
 الصاقدين **لفظ الاخر** لان محرم سماع احدهما لفظ الاخر بمنزلة غيبته **وحضور حريتين**  
**او حرو حريتين** وبه قال مالك خلا للشافعي لان عنده شهادة النساء في غير المال وتوا  
 لا تقبل وسياتي بيان ذلك في الشهادات ان شاء الله تعالى قال في المبسوط واعتمادنا  
 حديث عمر رضي الله تعالى عنه حيث اجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة **مكلفين**  
**مسلمين** لان الشهادة ولاية لنفوذ قول الشاهد على غيره ولا ولاية للصبي والصبي المحض  
 على غيره ولا للكافر على المسلم وقال اهل المدينة يجوز النكاح بغير شهود اذا اعلنوا ان بن عمر  
 زوج ولم يحضر شاهدين وزوج الحسن بن علي بن الزبير وما معها احد كذا قال ابن المنذر  
 ولنا ما روي الترمذي من حديث بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال البقايا  
 اللاتي يكنن أنفسهن بغير بينة ولم يرفعه غير عبد الله في التفسير ووقف في الطلاق  
 وروي ايضا عنه انه قال لا نكاح الا ببينة وروي الدارقطني انه عليه الصلاة والسلام قال  
 لا نكاح الا بشهود وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل



عند جماعة من البصريين وهو المذهب المختار عند علماء العربية وعامة القراء كما حقق في قوله تعالى نسألون به والادراج بالخنفس على قوادة حمزة وقيل التقدير وعند ابني احد العاقدين بخذف المضاف واما جعل الضمير راجعا الى الابنين واردة ان النكاح يصح عند احد الابنين وشاهد اخر فتكلف بل وتصنف مخالف لتصريح كلام المصنف في شرح الوقاية **ولا تقبل** **للقريب** لاجل التهمة فاذا عقد بحضور ابني الزوج فان كان هو المدعي لم تقبل شهادتهما وان كانت الزوجة المدعية قبلت شهادتهما واذا عقد بحضور ابني الزوجة فان كانت المدعية لم تقبل شهادتهما وان كان المدعي قبلت شهادتهما واذا عقد بحضور ابنيها الشقيقتين لا تقبل سوا كان المدعي هو او هي وفي بعض النسخ نكاح مسلم ذمية عند ذميين وصح **عند ذميين** نكاح مسلم ذمية **ولا تقبل** شهادتهما عند الدعوى **على المسلم** لعدم صحة شهادته الذي على مسلم وتقبل على الذمية وقال محمد بن قيس يصح العقد ٢ نه نكاح لا يصح الا بشهود ولا يصح شهادة الكافرين لعقدين المسلمين بخلاف الحق الكفار فانها تنفقد بغير شهود ولا بها شهادة الكافر على الزوج المسلم بل زوم المهر واجيب بنع ذلك وانما هي شهادة الكافر على المرأة الكاف بملك المتعة لان الشهادة شرط في النكاح ٢ اجل ملك المتعة لا اجل ملك المال لان ملك المال لا يشترط فيه الشهادة **والوكيل شاهدان** **حضر موكله** ٢ نه امكن جعل الموكل مباشرا للعقد وكل من امكن جعله مباشر الشئ يجعل مباشرا له حكما كالزوج ويجعل واطيا بالحلوة الصحيحة وكما لجاهل بالاحكام في دار الاسلام عالما لمكنه من التعلم فاذا وكل رجل ان يزوجه او وكلت امرأة رجلا ان يزوجه فاصعد الوكيل بحضرة رجل او امرأتين ان كان الموكل حاضرا صح العقد ٢ نه يمكن جعله مباشرا له فيجعل مباشرا له ويجعل الوكيل شاهدا وان كان الموكل غائبا يصح العقد لعدم صحة جعله مباشرا **كالولي ان حضرت موليه** بفتح الميم وسكون الواو وكسر اللام وتشديد التيمية اسم مفعول من ولي باللغة اي حال كونها باللغة والاولان يقول مكلفه فان المجتوعة بالالفه حكم الصبية عند تزويجها بحضرة رجل وامرأتين حيث ينتقل العقد اليها ويصير الولي كشاهد **وحرم** في حق التزوج **اصلها** اي اصل المتزوج وهي امه وجدته ٢ نه او لا يبه وان علت ان كان ذكرا وابوها وجدها لا يبه او امها وان علت ان كانت انثى **وفرعه** اي بنته وبنت ولده اعم من الذكر والانثى وان سفل وابنها وابن ولدها وان سفل وابن بنتها وان سفلت **وفرعه اصله القريب وصلبته اصله البعيد** الاصل القريب الاب والام وفرعه الاخوة والاخوات واولادهم وان سفلوا والاصل البعيد الاجداد والمجدات وصلبته العممة وان علت والخالة وان علت يعني من عمه ابيه وخالته فيجمل بنات الاعمام والعجات والاخوال والخالات والاصل في حرمة ذلك قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت والمجدات امهاتكم وبنات الام اذا لام الاصل والبنات الفرع فكانه قال صولكم وفروعكم فيكون من الجواز المرسل او على قول من يقول ان اللفظ الواحد يجوز ان يراد به الحقيقة والجواز في محلين مختلفين او نقول ثبتت حرمة الجدات وبنات الاولاد

بالاجماع والاخوات اصناف ثلاثة الاخوات لابوين ولا بلام والعجات والخالات تشمل اخوات الاب والام لابوين ولا بلام وبنات الاخ وبنات الاخت يصم بنات الاخ والاخوات لابوين ولا بلام **وامرؤيته** سواد دخل بزوجه او لا وسوا كانت الام القرني والبصدي وهي الجدة لاطلا قوله تعالى وامهات نسايكم **وبنتها** اي بنت زوجته حال كون زوجته **موطوءة** وهو شرط اجماعا سوا كانت البنت في حجره بان كانت مع امهالي بيته وهو بشرط عند علي وابيه ذهب داود وحكي عن مالك ولم تكن في حجره لقوله تعالى وربايتكم الا في حجوركم من نسايكم الا في دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم والدخول كناية عن الجماع وذكر الحجر خرج مخرج العادة او للتشنيع عليهم لا لتعلق الحكم به خواصا فامضا عفة في قوله تعالى لا تاكلوا الرباضا فامضا عفة ثم في تحريم البنت على الرجل بعد الخلوة الصحيحة بامها من غير الوطئ خلاف فقيل يثبت وهو قول ابي يوسف وهو الاظهر وعليه الاكثر وقيل لا يثبت وهو قول محمد بن اعلم ان حرمة ام المرأة والرببية تثبت بنفس العقد في قول عمرو بن عباس ورجع اليه بن مسعود حين ناظره عمرو به اخذ اعنتا وفي قول علي بن زيد بن ثابت لا تثبت بالادخول بالبنت وبه اخذ محمد بن شعاع وبنشر المروسي وهو احد قولي الشافعي واستدلوا بقوله تعالى وامهات نسايكم الآية اذا صلت النشئ اذا عطف على شئ في حكم وذكر في المصطوف بشرط فذا ينصرف اليهما فكذا هنا ذكر ام المرأة ثم عطف عليها الربايب ثم شرط الادخول فانصرف اليهما قال في المبسوط ولكتنا مستدل بحديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من تزوج امرأة حرمت عليه امها دخل بها ولم يدخل وحرمت عليه ابنتها ان دخل بها وكان بن عباس يقول ام المرأة مبهمة فابهموا ما ابهم الله فبين ان الشرط المذكور وهو الادخول ينصرف الى الربايب دون الامهات واختلف الصحابة في ان الحجر هل ينتصب شرطا لهذه الحرمة او لا فكان علي يقول الحجر بشرط لقوله تعالى وربايتكم الا في حجوركم من نسايكم الا في دخلتم بهن ولما روي انه عرض على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم زينب بنت ام سلمة فقال لو لم تكن ربيتي في حجري ما كانت تحلي ارضعتني واياها فتوبية فامام عمرو بن مسعود فانهما يقولان الحجر ليس بشرط وبه اخذ علماء الحديث الذين روينا وانما ذكر الحجر في الآية على وجه العادة لا على وجه الشرط كما في قوله تعالى فكانتوهن علمتم فيهم خيرا الا ترى انه تعالى قال فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم بشرط الحل عدم الادخول فذلك دليل على انه بعد ما دخل بالام لا تحل له البنت قط كانت في حجره او لم تكن **وزوجه اصلها** اي ابيه وجدته وان بعد سوا كان من قبل ابيه او من قبل امه وكذا موطوءة ته اما الموطوءة فلقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء واما المصطوف عليها عقدا صحيحا فلا جماع ولا قامة ما يفرض الى الوطئ مقام الوطئ **وزوجه فرعه** وهي زوجة ابنة وان سفل لقوله تعالى وحلائل بناتكم الذين من اصلا بكم وذكر الا صلاب لا خراج ابن النسي فان حليلته لا تحرم وكذا ابن الجهم من الاختين نكاحا وكذا افراسا حتى لا يجمع بين الاختين وطيا بملك الحين لا طلاق قوله تعالى وان تنكحوا



بين الاختين فانه في موضع رفع عطفا على المحرمات وهو قول علي بن مسعود وعمار بن ياسر فانه قال ما حرم الله من الحر ابرئ من الاثم الا وحرم من الاما مثله الرجل يحصن يريد به الزيادة على الاربعة وكان عثمان يقول احلتها آية وحرمها آية يريد بآية التحليل قوله تعالى الا ما ملكت ليما نكح وبآية التحريم قوله وان يتحصوا بين الاختين وكان يتوقف في ذلك قلنا عند التعارض يرجح جانب الحرمة لقوله عليه الصلاة والسلام وما اجتمع الحرام والحلال الا وغلب الحرام وكل هذه رضاعا اي وحرم جميع المذكورات اذا كن من الرضاع وفي شرح الوقاية وهذا يشمل عدة اقسام كتبت الاخت مثلا تشمل البنت الرضاعية للاخت النسبية والبنت النسبية للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية للاخت النسبية الرضاعية انتهى واصل ذلك قوله تعالى وامها نكح الا في رخصكم واخوانكم من الرضاعة وما في الصحيحين عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انها لا تحل لي انها ابنة اخي من الرضاعة وانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **وحرم فرج من نيتته** سوا كان الفرج من زناه او من غيره فالزنا عندنا يوجب حرمة المصاهرة حتى لو زنى بامرأة حرمت عليه امها وبنتها وحرمت الموطوءة على اصوله وفروعه وعند الشافعي لا يوجبها وعن مالك روايتان المشهورة كذا هبنا واحج في المسبوط للشافعي بقوله عليه الصلاة والسلام الحرام لا يحرم الحلال هكذا رواه ابن عباس وروى ابو هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن من يبتغي من امرأة فجور اثر تزوج ابنتها فقال لا بأس لا يحرم الحرام الحلال ولنا عموم قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء وقد بينا ان النكاح للوطي حقيقة فنكون الآية نصا في تحريم موطوءة الاب على الابن فالتقييد يكون الوطي خلا لا زيادة لا تثبت هذه الزيادة بخبر الواحد ولا بالقياس والدليل عليه ان موطوءة الاب بالملك حرام على الابن بهذه الآية دل على ان المراد بالنكاح الوطي لا العقد وما ذهبنا اليه هو قول عمرو بن مسعود وابن عباس في الاصح وعمران بن الحصين وجابر وابي وعائشة وجهور التابعين كالحسن البصري والتميمي والاوزاعي وطا ورس ومجاهد وعطاء وسعيد بن المسيب وسليمان بن يساب ومجاهد والثوري واسحاق بن راهوية والحديث غير مجري على ظاهره فان كثير من الحرام بحر الحلال كما اذا وقعت قطرة من خمر في ماء وكالوطي بالشبهة ووطي الامة المشتركة ووطي الاب جارية الاب فان هذا اكله حرام حرم الحلال هذا الوجه الحديث لكن ابن عباس مضعف برواية عثمان بن عبد الرحمن الواقص لطعن يحيى بن معين فيه بالكذب ولقول البخاري والنسائي وابي داود فيه ليس بشي وذكره عبد الحق عن ابن عمر ثم قال في استناده اسحاق بن ابي فروة وهو متروك وقد اخرج بعض اصحابنا بما روى ان رجلا قال يا رسول الله اني زنت بامرأة في الجاهلية فانك ابنتها قال لا ارى ذلك ولا يصح ان تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما تطلع عليه سنها وهو مرسل ومنقطع الا ان هذا لا يفتح

عندنا اذا كانت الرجال ثقات نكح ما تثبت حرمة المصاهرة بالوطي تثبت بالمس والتقبيل عن شهوة عندنا سوا كان في الملك وفي غيره وهذا معنى قوله **وفرع مسوسته وفرع ماستته** سوا كان المس عندا او سهوا او خطا او كرها وسوا كان بحايل ووجد حرارة البدن او بلا حايل لانه استمتاع فكان كالوطي وقال مالك للقبلة والمس يقوم ان مقام الوطي وخالف الشافعي ايضا في ذلك حتى لو قبل امته ثم ارادت ان تزوج ابنتها يجوز عنده وكذا تزوج امرأة وقبلها بشهوة ثم ماتت يجوز له تزوج ابنتها عنده **وفرع منظور الى فرجها الداخل ولا يتحقق** ذلك الا اذا كانت منكوبة **بشهوة** متعلق بالمس والنظر على طريق التنازع وقال الشافعي لا تثبت الحرمة بالنظر ومذهب مالك ان النظر للذة محتمل لبثت الحرمة كالقبلة ولعدمه كالتفكر ولنا ما رواه في الفاية السمعية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه امها وبنتها وعن عمر انه جرد جارية ونظر اليها ثم استنوبها منه بعض بنييه فقال انها لا تحل لك وعن عبد الله بن عمر انه قال اذا جامع الرجل المرأة او قبلها او لمسها بشهوة او نظر الى فرجها بشهوة حرمت على ابيه وابنته وحرمت عليه امها وابنتها وعن مسروق انه قال يصحوا جاريته هذه اما اني لم اصب منها الا ما يحرمها على ولدي من المس والقبلة لان المس والتقبيل سبب يتوصل به الى الوطي فانه من دواعيه ومقدماته والحرمة تنبني على الاحتياط فيقام سبب الوطي مقامه ولو نظر الى فرجها من وراء زجاج او من وراء ماء بان كانت في الماء تثبت المصاهرة ولو نظر فرجها في المرأة لا تثبت لانه عكس فرجها لا حقيقة ولو نظرت المرأة الى ذكر الرجل فهو مثل نظر الرجل الى فرج المرأة وحد الشهوة ان يشتهي بقلبه ويتلذذ به وييل ان يواقيها ولا يشترط تحرك الالة ولا انتشارها وهو الاصح عند بعضهم وقيل يشترطان وفي الخلاصة وعليه الفتوى ويعتبر في الشهوة ان تكون عند المس والنظر حتى لو وجد بغير شهوة ثم اشتهى بعد التزك لا يتعلق به الحرمة ويشترط ان ينزل عند المس والنظر حتى لو انزل لا تثبت حرمة المصاهرة وعليه الفتوى لان المس والنظر حينئذ ليسا بفضيين الى الوطي وما اثبتا حرمة المصاهرة الا لافضائهما الى الوطي **وحرم اصلهن** اي اصل من نية ومسوسة وماسة ومنظور الى فرجها **وما دون تسع سنين لبست لبنتها** وعليه الفتوى واما بنت التسع والكثرفقد تكون مشتبهة وقد لا تكون وهذا يختلف باختلاف الجثة وصغرها كما في غير متصل وبنت ست وسبع وثلاث ان كانت علة ضحية كانت مشتبهة والا فلا ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد الاشتباه توجب الحرمة لانها دخلت تحت حكم الاشتباه فلا تخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة **ويحرم بكسر الراد المشددة اي وينع منع تحريم نكاح امرأة** اي عقد احد عليها **وعندنا** من طلاق رجعي او باين او عنق اذا كانت ام ولد **نكاح امرأة** وعدتها ايضا ملكا اي من جهة الملك اذا كانتا ابنتها فرضت ذكر التحلل الا خري صفة المراتين ووطاها بالنصب عطف على مفصول تحريم نكاح امرأة وعدتها اي ووطا امرأة ملكا اي من جهة



للملك ان كانا ابنتهما فرضت ذكر المحل له الاخرى فلا يجوز الجمع بين الاختين كما وقع في النص  
 وعليه الاجتماع واما ما في الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام من كان يوم من بالله واليوم الآخر  
 فلا يجعن ماله في زوج اختين فغير معروف نعم روى الضحاك بن فيروز الدبلي عن ابيه قال  
 قلت يا رسول الله اني اسلمت ونخني اختان قال طلق ابهما مشيت اخرجها بوداود وعند  
 الترمذي اختر ابنتهما مشيت وقال هذا حديث حسن ذكر البيهقي في اسناد ابي داود انه  
 حديث صحيح واخرجه بن جبان في صحيحه ولا يجمع بين المرأة وعمتها او خالتها او بنت اختها او  
 بنت اخيها وقال عقان البستي وداود الظاهري يجوز الجمع بين غير الاختين من المحارم  
 لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ولنا ما روى مسلم مرفقا وداود الترمذي والنسائي  
 يجمعان حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تنكح المرأة  
 على عمتها ولا العمة على بنت اخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت اخيها ولا تنكح  
 الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى كرر في الجانبيين لتأكيد الحكم ولدفع توهم  
 جواز تزوج العمة على بنت اخيها والخالة على بنت اختها لفيلة العمة والخالة كما يجوز  
 تزوج الحرة على الامة دون العكس والمراد بالكبرى العمة والخالة وبالصغرى بنت الاخ  
 وبنت الاخت والاية مخصوصة من عمومها بينته وعمته من الرضاع وبالمشركة فيجوز  
 تخصيصها بخبر الواحد والقياس والمعتدة كالمكتوحة بدليل ثبوت الثقة والسكنى  
 والنسب بالقراش والمنع من الخروج بقوله ابنتها فرضت ذكر المحل له الاخرى لانه  
 لو فرضت احديهما ذكر المحل له الاخرى ولو فرضت الاخرى ذكر المحل له الاخرى مثل  
 المرأة وبنت زوجها وامرأة ابوها جاز الجمع بينهما وقال زفر بن ابي ليلى والحسن  
 البصري لا يجوز لان الامتناع ثبت من وجه فالاحوط الحرمة وللجمهور قوله تعالى  
 واحل لكم ما وراء ذلكم وان عبد الله بن جعفر يجمع بين ذيب بنت علي وزوجه النهشل  
 ولم ينكر عليه ذكره البخاري تعليقا واستداه بن ابي شيبه والدارقطني وكذا ابن عباس  
 يجمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها ولا يجوز نكاح اخت معتدة من الطلاق البائن عند  
 كالطلاق الرجعي وحكم مالك والشافعي بجوازه لان النكاح مرتفع ليس بينهما علاقة  
 فيجوز له نكاح اختها كما بعد انقضاء العدة ولنا ان هذه معتدة على الاطلاق فليس له  
 ان يتزوج باختها كالأهدة من طلاق رجعي ومذهبنا قول علي بن عباس وابن مسعود  
 ذكره سليمان بن يسار عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد  
 والثوري والضعي وروي مذهبهما عن زيد بن ثابت الا ان ابا يوسف ذكر في الامالي  
 رجوع زيد عن هذا القول وذكر الطحاوي قول زيد الاخر انه ليس له ان يتزوجها وحكي  
 ان مروان شاو الصابية في هذا فاتفقوا على انه يفرق بينهما وخالههم زيد ثم رجع ال  
 قولهم وقال عبيدة ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ثني كاجتا  
 على تخير نكاح الاخت والمحافظة على اربع قبل الظهر وكذا وطورها بالرفع اي ويجرم

وطى امرأة ملكا اي من جهة الملك وطاها بالنصب اي وطى امرأة اخرى نكاحا وملكها بغير  
 اي من جهتها اذا كانتا بحيث لو فرضت ابنتها ذكر المحل له الاخرى لا نكاحها بالنصب عطف  
 على وطئها اي لا يجرم وطى امرأة ملكا العقد على امرأة اخرى ابنتها فرضت ذكر المحل له  
 الاخرى لان العقد ليس بوطى واذا يصير وطئا عند ثبوت حكمه وهو حل الوطى وحكم الشئ  
 يعقبه فان نكحها اي عقد عليها لا يبطا واحدة من الموطوءة بالملك والمصقود عليها حتى  
 يجرم الاخرى اما المكتوحة بطلاقها وانقضاء عدتها واما المملوكة بصقتها او بصق بعضها  
 او بتملك جيصها او بعضها او بتزويجها او بكتابتها لانه ان وطى المصقود عليها من غير  
 تحرير المملوكة كان جامعا بين موطوتين حقيقة وان وطى المملوكة من غير تحرير المصقود  
 عليها كان جامعا بين موطوءة حقيقة وموطوءة حكما وهي المصقود عليها **وصح نكاح الكتابين**  
 ولو كانت امة وفي الامة خلاف سياقي والكتابية كافرة تصفد كتابا سماويا كصفت ابراهيم  
 او غيرها وانما صح نكاحها لقوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم عطف  
 على الطبييات في قوله تعالى اليوم احل لكم الطبييات وفي المبسوط قال محمد بن الحسن بلقتنا  
 عن حذيفة بن اليمان انه تزوج يهودية ولو تزوج كتابية على مسلمة جاز وقسم بينهما على  
 السوا وكان بن عمر لا يجوز تزوج الكتابية ويقول هي مشركة وقد قال تعالى ولا تنكحوا  
 المشركات حتى يؤمن وكان يقول مصنف الامة الثانية واللاقي اسلمن من اهل الكتاب  
 ولستنا فاخذ بهذا فان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب فدل ان اسم المشرك  
 لا يتناول الكتابي مطلقا ولو حملنا الامة الثانية على ما قال بن عمر لم يكن تخصيص الكتابية  
 بالذكر مصقيا فان غير الكتابية اذا اسلمت يحل نكاحها وقد جاعل كعب بن مالك انه تزوج  
 يهودية وخطب لمغيرة بن شعبة بنت النعمان بن المنذر وكانت تنصرت فابت وقالت  
 اي رغبة بشيخ اعور في عجوز عيبا ولكن اردت ان تقتر بنكاحي فتقول تزوجت بنت النعمان  
 بن المنذر فقال صدقت وكانت بعد ذلك تدخل عليه فيكرهها وييسرها عن حالها فقالت **شخص**  
 فينا نسوس للناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقه تنصفه فاق لا نأى لا بدوم نعيمها  
 تقلب تارات بنا وتصرفك وقولها تنصف اي نستخدم والمنصف الخادم ولما كان الامر  
 على ما قرر ذهب عامة المفسرين الى تفسير المحصنات بالعفاف والصفة ليست بشرط ايضا  
 وانما قيد بها للعادة ولين كانت شرطا فانتفاءه لا يدل على عدم الجواز لما عرفت فيثبت الجواز  
 بالنصوص المطلقة وهو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله عليه الصلاة والسلام  
 تنكحوا غير ذلك **وصح نكاح الامة مسلمة** كانت او كتابية **مع طول الحرة** اي مع القدرة على  
 نكاح الحرة بان يكون له مهرها ونفقتها لكن بشرط ان لا يكون تحت حرة فانه لا يجوز حينئذ  
 اجتماعا قال مالك والشافعي واجد لا يجوز الامة الكتابية مطلقا ولا تزوج الامة المسلمة اذا  
 وجد طول الحرة لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المومنات فاما ملك  
 اياكم من قتيلا نكح المومنات اي فتزوج والمراد بالمحصنات هنا الحراري ولنا النصوص المطلقة



عن قوله تعالى فالتكهن ما طاب لكم وقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم واما الآية السابقة فقد  
نقلنا عن بن عباس ان المراد حال وجود نكاح الحره وبه نقول وهو معنى قوله عليه الصلاة  
والسلام لا تنكح الامة على الحره كذا في الهداية مروي لم يهتق عن الحسن ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم نهى ان تنكح الامة على الحره قال هذا مروي الا انه في معنى الكتاب ومنه قول  
جماعة من الصحابة واما قول صاحب الهداية يجوز تزويج الحره عليها لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا تنكح الامة على الحره ففهم انما هو موقوف على علي كما رواه الدارقطني عنه بلفظ اذا  
تزوجت الحره على الامة قسم لها يومئذ وللامة يومئذ لا ينبغي لها ان تزوج على  
الحره ثم قوله سبحانه ذلك لمن خشي العنت منكم فيمك عدم جواز نكاح الامة مطلقا حين  
لا ضرورة من خشية العنت وهو الخوف على نفسه من الزنا وصح نكاح المحرم ونكاح الحره  
بالج او العرة وهو مذاهب الثوري وقال مالك والشافعي واجمعي يصح نكاح المحرم زوجا  
كان او وليا ولا نكاح الحره لما روي الجماعة الا البخاري من حديث بنيه بن وهب بن عمر بن عبد  
الله ادسله الابان بن عثمان بن عفان يسأله ابان يومئذ امير الحاج وهما محرمان اني اردت  
ان انكح طلحة بن عمر ابنة شبيعة بن جبير فقال ابان سمعت ابي عثمان يقول قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح زاده مسلم وابوداود في رواية ولا  
يخطب وزاده بن جنان ولا يخطب عليه وهما محمولان على الكراهة اتفاقا فليكن ما قبلهما  
كذلك ولما في الموطا عن داود بن الحصين ان ابا عطفان المري خبره ان ابا طريقا  
تزوج امرأة وهو محرمة فرد عمر نكاحه ولنا اطلاق قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم  
وصريح ما في الكتب الستة من حديث بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
تزوج يمونة وهو محرمة زاد البخاري وبنو بها وهو حلال وماتت بسرف وهو طرف  
للينا والموت وهو من عجيب التوازن واما ما رواه يزيد بن الاصم انه تزوجها  
وهو حلال لم يقو قوة هذا فانها اتفق عليه الستة وحديث يزيد لم يخرج  
البخاري ولا النسائي وايضا لا يقاوم يزيد بن عباس حفظا واتقا قال لا سيما يمونة  
خالته فهو اعرف بحالته لما روي الطحاوي عن عمرو بن دينار حدثني ابن شهاب عن يزيد  
بن الاصم انه صلى الله تعالى عليه وسلم نكح يمونة وهما حلالان قال فقلت للزهري  
وما يدري بن الاصم اعراي بوال علي عقيبته الجحله مثل بن عباس وما روي عن ابي  
رافع انه صلى الله تعالى عليه وسلم تزوجها وهو حلال وبنو بها وهو حلال وكنت انا  
الرسول بينهما لم يخرج في واحد من الصحيحين وان روي في صحيح بن جنان فلم يبلغ  
ذلك في درجة الصحة ولذا لم يقل فيه الترمذي سوى حديث حسن قال ولا تعلم  
احد الاسنده غير حماد عن مطر قال بعض المحققين والحاصل انه قام ركن المعارضة  
بين حديث بن عباس وحديثي يزيد وابان وحديث بن عباس اقوى منهما سندا  
فان رجحنا باعتبار كان الترجيح مصنا ويصنعه ما رواه الطحاوي عن ابي عوانة

عن مضرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت تزوج رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم بعض نسائه وهو محرمة قال ونقلة الحديث كلهم ثقات ينجح بروايتهم ورواه  
اليزاري مسنده عن مسروق عن عائشة انه عليه الصلاة والسلام تزوج يمونة وهو محرمة  
وان رجحنا بقوة ضبط الرواة ففهم فان الرواة عن عثمان وغيره ليسوا  
ممن روي عن بن عباس ذلك فقها وضبطا كسعيد بن جبير وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة  
وجابر بن زيد وان تركناه تنساقا للتعارض وصرنا الى القياس فهو معنا لانه عقد كسابر  
العقود التي يتلفظ بهما من شرامة للتسري وغيره ولا يمنع شي من العقود بسبب الاحرام  
ولو حرم لكان غايته ان ينزل منزلة الوطي واثره في افساد الحج لا في ابطال العقد نفسه وان  
وفقنا لدفع التعارض يحمل لفظ التزوج في حديث بن الاصم على البناء بها مجازا بعبارة السببية  
العادية ويحمل قوله لا ينكح المحرم اما على نهى التحريم والنكاح الوطي والمراد بالجملة الثانية التمكن  
من الوطي والتذكير باعتبار الشخص لا نكح المحرمه زوجها منه وعلى الكراهية جمعا بين الدولة  
وذلك ان المحرم في شغل عن مباشرة عقد النكاح لا يشغل القلب عن الاحتيا في العبادة  
لما فيه من خطبة ومراودات ودعوة واجتماعات ويتضمن تنبيه النفس لطالب الجماع  
وهذا محل قوله ولا يخطب اجماعا وقال في الكافي والوجه ان يقال الحديث يروي بالنهاى مجزؤا  
واختصار الخطابي والنهي يكون للتشبه به وان روي متفيا فالنهي يبي بخصي النهي وصح نكاح  
جبلي من زنا وقال ابو يوسف وزفر يصح وهو قول مالك والشافعي واجمعي ان الجبل من الزنا  
محرمة حتى لا يجوز اسقاطه فيمنع صحة النكاح كما يمنع الجبل من غيره اتفاقا ولنا قوله تعالى  
واحل لكم ما وراء ذلكم وانما امتنع تزويج الجبلي من غير الزنا حرمة صاحب الماء ولا حرمة الزنا  
والخلا فيهما اذا كان النكاح غير الزنا فان كان هو يصح النكاح اجماعا واذا كان الجبل ثابت  
النسب من غير النكاح لا يصح اجماعا ولا نوطا اي ولا ياتي الزوج حتى تضع كيلا يسقي ما وراء  
غيره ولا يلزم من حرمة الوطي لعارض الجبل فساد النكاح كما لا يلزم ذلك من حرمة لعارض  
الحبس والنقاس ثم المذكور في الهداية ان حرمة الوطي لا جل ان لا يسقي ما وراء غيره وهم  
منه ان النكاح لو كان هو الزنا يجوز له الوطي وذكر في الملتقط انه لا تجب النفقة للجبل من  
الزنا ما لم يصح الجبل لانه لا يحل له الاستمتاع بها عند من يجيز النكاح سواء كان الجبل منه او لا واطلا  
كلام المتن ينتصر بذلك ذكره البرجندي والظاهر ان قوله سوا نفيم لقوله لا تجب النفقة لا لقوله  
لا يحل له الاستمتاع فيوافق عبارة الهداية الموافقة للقياس على ما سبق من الرواية وفي رافعا  
الناطقي رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان خلقه ان جات لا قل من اربعة اشهر لم يجز  
النكاح لان خلق الولد انما يستبين في اربعة اشهر فتبين ان الولد من الاول ثم ليس الزنا  
ووطي المولى مانعا من تزويج الجارية اما الزنا فلعدم حرمة ماء الزاني واما المولى فلا نهى ليست  
بغير اشر لموها فافها لوجات بوللا يثبت نسبها بغير دعوة الا انه يستحب ان يستبرأ بها  
حياته لما فيه ومنع زفر زوجها حتى يبيض ثلاث حيضات بناء على اصله وهو وجوب العدة



للتزويج بعد كل وطى ولو من زنا وقال محمد لا يجب ان يطأها قبل الاستبراء يصح اذا زوجها  
المول قبله لانه لو تحقق الجماع لم يحرم الوطى تفاديا عن سقي زرع غيره فاذا احتل وجب التزويج  
كما لو كان مكان النكاح **الشراوصح** نكاح من ضمن في عقد النكاح **الى محرمة** بتشديد الراء  
المفتوحة بان ضمن الى محرمة او وثنية او ذات زوج او مصدرة الضير ويبطل نكاح الاخرى  
لان بطلان نكاح المحرمة لا يقتضي بطلان نكاح المضمومة مصها في العقد والفرق بين  
هذا وبين الجمع بين حرم وعبد في البيع حيث يبطل البيع فيهما ان قبول العقد فيما يجوز  
شروط في صحة العقد فيما يجوز وهو بشرط فاسد والبيع بالشروط الفاسدة والنكاح لا يبطل  
وعن النخعي النكاح يهدم الشرط والمشرط يهدم البيع ثم المسمى بكاله للثني صح نكاحها  
عند ابي حنيفة وقال لا يقسم على مهر مثلها فاذا اصاب التي صح نكاحها زمة وما اصاب الاخرى  
سقط عنه وفي الزيارات ولود خل بالتي لا تحمل له يلزمه مهر مثلها ولا حد عليه مع العلم بالمحرمة  
عند ابي حنيفة ويصح عندنا نكاح الشغار بكسر الشين وهو ان يقول الرجل للرجل ازوج  
اخوتي على ان تزوجني اخاك على ان يكون مهر كل واحد منهما نكاح الاخرى وقالوا ذلك في  
ابنتيهما او ابنتيهما لكل واحدة منهما مهر مثلها وابطله مالك والشافعي نهى عليه الصلوة  
والسلام عن نكاح الشغار كما رواه احمد واصحابه للكتاب الستة والنهي يقتضي فساد  
النهي ولنا ان النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد واستدلوا بهما بالنهي عن صح لان النهي  
للخلو عن المهر هكذا قال بن عمر نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان تزوج المرأة  
بالمرأة من غير مهر لكل واحدة منهما وهذا ان الشغار هو الخلوة في اللغة يقال بلدة  
شاغرة اذا كانت خالية من السلطان وانما اراد به ان لا تخلو المرأة بالنكاح عن المهر  
نقول **نكاح** اي لا يصح للرجل نكاح **امته** لان ملك المنصة ثابت له قبل التزويج فيؤدي  
الى اثبات الثابت لا اذا كان هناك شبهة الحرية فيرفع بهذه القضية **ولا نكاح**  
**ما لكته** لان النكاح ما شرع الا بغير ثمرات مشتركة بين المتناكحين ولهذا كان لها  
ان تطالب بالوطى كاله ان يطأ لها بالتمكين والملوكة تنافي المالكية فيمتنع حينئذ وقوع  
ثمره النكاح على الشركة ولو نكح العبد بنت مولاه جاز لانها ملك لها في مالها وبيها ولا نكاح  
**كافرة غير كتابية** ولا وطئها على ايمان سوا كانت مجوسية او وثنية او صابية ان  
كان الصابي من لا كتاب له بل يصيد الكواكب او الملايكة كما قيل عن ابي يوسف ومحمد  
لان كان نصرانيا يقر بالزبور ويظهر الكواكب كصليها القبلة كما قيل عن ابي حنيفة  
واما المجوسية فلما روى عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما من حديث قيس  
بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كتب الى مجوس هجر  
يعرض عليهم الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية غير ناكح نسائهم  
ولا توكل ذبايحهم قال بن القطان هو موصل ومع ارسله فيه قيس بن مسلم وهو بن الربيع  
وقد اختلف فيه وهو من سار حفظه بالتصاوير واه بن سعد في الطبقات من طريق ليس فيه

قيس عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب الى مجوس هجر  
الى ان قال بان لا تنكح نسائهم ولا توكل ذبايحهم وسياتي ما فيه من الكلام في باب الجزية ان شأنا الملك  
العلام وقال داود الظاهري وابو ثور مجوز تزويج المجوسية لان المجوس كان لهم كتاب فواقع  
ملكهم راخته ولم ينكر عليه فرفع كتابهم ونسوه واجيب بان العبرة للحال كالوثني من ولد  
اسماعيل لا يعتبر ذلك فيه الآن واما الوثنية فلقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن  
والمشركة لا تتناول للكتابية لاختصاصها باسم اخر لا ترمي ان الله سبحانه عطف المشركين على  
اهل الكتاب بقوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين والصطف يقتضي المضاربة  
وقال سعيد بن المسيب وعطاء وطاوس وعمر بن دينار مجوز وطى المشركة بملك اليمين  
لورود الاثر مجوز وطى سبايا العرب واجيب بان ما ورد من وطى سبايا العرب محمول على الوطى  
بعد الاسلام وهو منسوخ بما تلونا ولا يصح نكاح **اخرى** المحرقة **عدة رابعة** سوا كانت عدة  
طلاق رجعي او باين ليل يصير جامعا بين خمس حكما **نكاح اخرى** للبعد في عدة ثانية ليل  
يصير جامعا بين ثلاثة حكما لان المعتدة وان كانت مائة بينونة غليظة نكاحها باق من وطى  
لبقاء النفقة والسكنى والمنع من الخروج واعتبار القران ولذا اثبت نسب ولها اذا اجاز  
به لا قل من سنتين فصا كما لو تزوج الحواشي والرابعة في ملك نكاحه او تزوج العبد اخرى  
والثانية في ملك نكاحه **ولا يصح** نكاح **امه** سوا كانت مدبرة او ام ولد او مكاتبة **على حرة او**  
**في عدتها** اي عدة الحرة سوا كانت عن طلاق رجعي وهو قولها او عن طلاق باين وهو قول  
ابي حنيفة لهما وهو قول ابن ابي ليلى ان الحرام ادخال الامه على الحرة وهو انما يتحقق اذا كانت  
ملكه باقيا عليها وهذه مبانة فلا يكون متزوجا عليها كما لو تزوج امه في عدة حرة من نكاح  
فاسد او وطى بتشبهة ولهذا وحلف لا تزوج عليها فابا نها وتزوج في عدتها لا بحث ولا ي  
حنيفة ان ملك المعتدة عن طلاق باين باق من وجهه فالا حياط المنع كنكاح المرأة في عدة  
اختها وفي عدة رابعة وقال الشافعي مجوز للعبد ان يتزوج الامه على الحرة وقال مالك مجوز تزويج  
الامه على الحرة اذا رضيت الحرة ولنا ما رواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما عن الحسن  
قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ينكح الامه على الحرة وقال علي رضي الله تعالى عنه  
لا تنكح الامه على الحرة ونحوه عن بن مسعود رواها ابن ابي شيبة وقال جابر بن عبد الله لا تنكح  
الامه على الحرة وتنكح الحرة على الامه رواه عبد الرزاق في مصنفه فهذه اثار ثابتة عن الصحابة  
تقوي الحديث المرسل لولم نقل بحجته فوجب قبوله ثم علما وانا والشافعي قصر والعبد على  
تزوج ثنتين وقال مالك له ان يتزوج اربعاً ومذ هبنا مروي عن عمر قال لا يزويج العبد اكثر من  
ثنتين **ولا يصح نكاح حامل ثبت نسب حملها** بان كانت مسبية او مهاجرة ذات حمل من حربي  
روى ذلك محمد بن ابي حنيفة واعتمده الكرخي لمحرمة صاحب المار بسبب ثبوت النسب منه  
وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة ان المسبية او المهاجرة اذا كانت حاملا من حربي مجوز تزويجها  
ولا نوطا حتى تضع واعقد الحمل اي هذه الرواية **ولا يصح** نكاح **المتعة** وصورة ان يقول



حضرة الشهود لا امرأة خالية عن اللوانع متعيني نفسك او اتعنت بك كذا بكذ او يذكر  
 مدة من الزمان وقدر من المال فتقول متعتك نفسي ولا بد من لفظ المتع فيه فرقا  
 بينه وبين الموقت لما روى مسلم من حديث اياس بن سلمة بن الاكوع قال رخص رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام او طاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها قال البيهقي وعام او طاس  
 وعام الفتح واحد انه بعد الفتح يسيرا انتهى واطاس يصرف ولا يصرف واحد من ديار هو اذن  
 بالطايف قسم فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غنما يرحل وفي كتاب الناسخ والمنسوخ  
 للحازمي قد كانت المتعة مباحة في صدر الاسلام وانما اباحها النبي عليه الصلاة والسلام  
 للسبب الذي ذكره بن مسعود كما في الصحيحين عن قيس بن ابي حازم قال سمعت  
 عبد الله بن مسعود يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لنا  
 نساء فقلنا الا نستخصي قتها ناعن ذلك ثم رخص لنا ان نكح المرأة بالثوب الى اجل  
 ثم قرأ عبد الله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم ولا تقصدوا ان الله  
 لا يحب المعتدين وقرأة عبد الله الا يقدر على ان كان يعتقد الاباحة مستمرة كابن عباس  
 الا انه رجح بقول سعيد بن جبير كما سيبأني واما ابن مسعود فله رجع بعد ذلك  
 او استمر لا نه لم يلقه النص والسبب الذي ذكره بن عباس كما روى الترمذي عن بن  
 عباس قال لما كانت المتعة في اول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها مفرقة  
 فيزوج المرأة بقدر ما يريد انه يقيم فتحفظ له متاعه وتصلح له شبيه ما يطنه ونحوه  
 حتى نزلت الآية الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايمانهم قال بن عباس كل فرج سواهما حرام  
 اي سوى الزوج والسراي قال الحازمي ولم يبلصنا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 اباحها لهم وهم في بيوتهم واطا بهم ولذلك نهى عنها غير مرة واباحها لهم في اوقات  
 مختلفة بحسب الضرورات حتى حرمها عليهم في اخر سنه وذلك حجة الوداع فكان  
 تخبرهم تايب لا خلاف فيه بين الائمة وفقها الامصار الا طائفة من الشيعة ويجلي عن  
 بن جريج واما ما يجلي عن بن عباس فيها فانه كان يتاول اباحتها المضطر اليها الطول الغربة  
 وقلة اليسار والحدة ثم توقف وامسك عن الفتوى بها ثم استند الحازمي من طريق الخطا  
 الى سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بفنيناك الركبان وقالت شعرا  
 قال وما قالوا قلت قالوا **شعر** قد قلت للشيخ لما طال مجلسه يا صاح هل لك في قتياب  
 بن عباس سهل لك في رخصة الاطراف آتية تكون مثواك حتى مصدر الناس  
 بنحو الذي مرجهم والرخصة بالفتح الناعمة وصاح مخرج صاحب فقال سبحان الله  
 والله ما بهذا اقيت وانما هي كالميتة والدم ولم الخنزير لا عمل الا المضطر قال الخطابي  
 فهذه تبين لك انه سلك فيه مذهب القياس وشبهه بالمضطر الى الطعام الذي به  
 قوام النفس بعد ما يكون التلف وانما هذا من باب غلبة الشهوة وقد غلبت مادتها  
 بالصوم والصلاة فليس حدهما في حكم الضرورة كالآخر وهو قياس مع الفارق

اقول هذا اكله ليس فيه صريح الرجوع لابن عباس عن قوله وحاميد على بطلان المتعة مطلقا ما في  
 صحيح مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حرمها يوم الفتح وفيه وفي البخاري انه عليه الصلاة  
 والسلام حرمها يوم خيبر والتوفيق انها شخت مرتين قبل ثلاثة اشيا شخت مرتين المتعة  
 ولحوم الحرم الهلية والتوجه الى بيت المقدس في الصلاة وفي صحيح مسلم يا ايها الناس اني كنت  
 اذنت لكم في الاستمتاع من النساء وقد حرم الله ذلك الى يوم القيمة فن كان عند منهن شي  
 فليخل سبيله ولا تأخذوا مما يتفقون شيئا وفيه ايضا ان عليا سمع بن عباس يلين في المتعة  
 فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم  
 الحرم الانسية واما قول صاحب الهداية قال ما لك هو جازيلا نه كان مباحا فيبقى الى ان يظهر  
 ناسخه قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة وابن عباس صح رجوعه الى قولهم فتقرر بالاجماع فما  
 نقله عن مالك ليس مذهبه وقوله ثبت النسخ باجماع الصحابة فيه ان النسخ لا يثبت بالاجماع  
 وقد ثبت نسخ نكاح المتعة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من غير نزاع ولا عبرة  
 بخالفة الشيعة من اهل الابداع **لا يصح نكاح الوقت** وهو النكاح الى مدة معينة طويلة  
 او قصيرة وهذا مختار شمس الائمة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ذكر مدة لا يعيش  
 مثلها اليها صح النكاح وهذا مختار صاحب المختلف وقال في بيع النكاح وبطل التوقيت لان  
 معنى النكاح اسقاط حرمة المصنع والاسقاطات لا تبطل بالنشر وط الفاسدة فصار كما لو  
 تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهرين ولنا ان النكاح الموقت في معنى نكاح المتعة  
 فلا يصح كما لا يصح نكاح المتعة اذ الصبرة للمصاتي الا ترى انه اذا قال جعلتك وكيلة بعد  
 موتي فانه يكون وصيا ولو قال جعلتك وصيا في حياتي يكون وكيلة وكذا الحوالة بشرط  
 بقاء الدين على الاصيل كفا له والكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة ويؤدي هذا ما روي  
 عن عمر انه قال لا اوتي برجل تزوج امرأة الى اجل اوزجته واما اذا تزوج بشرط ان يطلق  
 بعد شهر فقد اشترط القاطع للنكاح بعد شهر وذلك يدل على انعقاد النكاح مولا  
 ولو تزوجها على ان يقصد معها في النهار دون الليل او بالعكس او تزوجها نوبا ان يقصد  
 معها مدة ولم يتلفظ بذلك في صلب العقد فالنكاح صحيح **فصل في الاوليا والاكفا**  
**نفذ نكاح حرة مكلفة** سوا كانت ثيبا او بكر او سوان زوجت نفسها او غيرها **ولو من**  
**كفولا ولي** اي ملا بسا بغير ولي وهذا على ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ورواية تروى  
 اليه على ما في مبسوطي شمس الائمة وشيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده وكان ابو  
 اول يقول ان النكاح لا ينصق اذا كان لها ولي ثم رجح وقال ان كان الزوج كفوا انعقد  
 والا لم ينصق ثم رجح وقال ينصق سوا كان الزوج كفوا او لم يكن وعند محمد ينصق  
 موقوفا على اجازة الولي سوا كان الزوج كفوا او لم يكن وقال مالك ينصق اذا كانت  
 خبيسة وقال الشافعي واحدا ينصق النكاح بصيغة النساء ما روى ابو داود والترمذي  
 وابن ماجه عن بن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ان رسول الله



صلى الله تعالى عليه وسلم قال إمامة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان دخل بها  
فالمهر بما استحل من فرجها اي لازم فان اشترى واياي خلتوا فالسلطان ولي من لا ولي له قال  
الترمذي حديث حسن وقال قد نكح فيه بعض أهل الحديث من جهة بن جريج قال ثم  
لقيت الزهري فسأله عنه فانكره فضصفوا الحديث من أجل هذا وقال بن عدي في الكامل  
في ترجمة سليمان ثم قال قال بن جريج فليقت الزهري فسأله عن هذا الحديث فلم يعرفه  
فقلت له ان سليمان حدثنا به عنك فاشق به خيرا وقال اخشي ان يكون وهم علي وفي السنن  
ايضا عن ابن ابي بردة عن ابيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي قال  
الترمذي هذا حديث فيه اختلاف وذكر وجه الاختلاف وفي سنن الدارقطني عن بن سيرين  
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها  
فان الزانية هي التي تزوج نفسها ورواه الاوزاعي عن بن سيرين عن ابي هريرة موقوفا  
وهو اشبه وفي سننه ايضا عن ابن مسعود مرفوعا لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل  
الا ان في سند الاول بكر بن بكار وفي الثاني عبد الله بن محرز وهما ضعيفان ولنا قوله  
تعالى حتى تنكح زوجا غيره حيث استدل النكاح اليها وقوله تعالى لا ينكحن ازاوجهن  
وقوله تعالى فلا جناح عليهن فيما فعلن في انفسهن وما رواه الجماعة الا البخاري من  
حديث بن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبرأ حتى بنفسها  
وليها والبكر تستأذن في نفسها واذنها صامتا بالضمراي سكنها كما في رواية والاي  
يتشد يد الحية للكسورة المرأة التي لا تزوج لها وهي بالغة عاقلة ووجه الدلالة  
انه عليه الصلاة والسلام قد مها على الولي بقوله حتى بنفسها واما استدلال الشافعي  
بقوله تعالى فلا تضلوهن ان ينكحن حيث قلنا هذا بين اية في كتاب الله يدل على ان  
النكاح لا يجوز بغير ولي لانه نهى الولي عن المنع وانما يتحقق المنع منه اذا كان الممنوع في  
يده وهو الا نكاح فمدفوع بان المراد بالفضل المنع حسبا بان يحبسها في بيت ويعينها من  
ان تزوج اذ مضاهي الحقيقي النهي عن منعهن من مباشرة النكاح وله اي الولي الاعتراض  
هنا اي بما لو زوجت نفسها من غير كفوبان يطلب من القاضي تفريق بينهما المحقق  
العار له بصاهرة غير الكفو وليس هذا التفريق طلاقا بل هو فسخ لصل النكاح ولهذا  
لا يجب عليه شيئا ان يدخل ولو سكنت الولي لا يكون ذلك رضا ولو خاص لمقتضاها والقبض  
مهرها كان ذلك رضا ولو ولدت منه فليس للولي حق الفسخ لئلا يضيع الولد وروى  
بطلانه اي بطلان نكاحها اذا زوجت نفسها بالكفو روى ذلك الحسن عن ابي حنيفة  
وفي الثانية هذا الصرح والحوط والمختار للفتوي في زماننا ان ليس كل ولي يحسن المرافعة  
الى القاضي ولا كل قاض يعدل ولذا قيل الوقوف على باب القاضي في هذا الزمان ذل فسد  
هذا الباب اولي والمطلقة ثلاثا لو زوجت نفسها من غير كفوف ودخل بها ثم طلقها لا تخل  
للزواج الاول على ما هو المختار من رواية الحسن ولا يحبر ولي بالغة ولو كانت بكر او غير

غير البالغة ولو كانت ثيبا وقال مالك والشافعي واحمد وهو قول بن ابي ليلى مجربا اب والجد  
البكر البالغة لانها جاهلة بامر النكاح في الجملة كالبكر الصغيرة فدار اجبار الولي عندنا على  
الصغر كانت بكرا او ثيبا وعندهم على البكارة كانت صغيرة او كبيرة ومعنى الاجبار ان  
ينفذ عقد وليها عليها وان ابت او ردت واحتجنا في صحيح مسلم النبي حتى بنفسها من  
وليها والبكر يستأمرها ابوها في نفسها باعتبار انه خص الثيب بانها حتى فافاد ان البكر  
ليست حتى بنفسها منه فاستفيد ذلك بالمفهوم ولنا ما روينا من قوله عليه الصلاة  
والسلام والبكر يستأذن في نفسها واذنها صامتا وما روى احمد وابوداود بن ماجة  
والنسائي من حديث بن عباس ان جارية بكرا انت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت ان  
اباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا حديث صحيح فانه  
مخرج لرجاله في الصحيحين وما في النسائي عن عبد الله بن يزيد عن خنساء قالت الكعبي ابي  
وانا كارهة وانا بكر فاشكوت ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لا تنكحها وهي  
كارهة ولكن ذكر البخاري انها كانت ثيبا قال بن القطان وتزوجت خنساء من هويت  
وهو ليا به بن عبد المنذر صرح به في سنن بن ماجة وفي سنن الدارقطني عن جابر  
ان رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير امرها فانت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ففرق بينهما  
وعن بن عمر ان رجلا زوج ابنته بكرا فكرهت ذلك فرد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نكاحا  
وفي رواية قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينتزع النساء من ازاوجهن ثيبا  
وابكارا بعد ان يزوجهن الا اذا كرهن ذلك وصح الدارقطني ارسال الحديث الاول  
ووصل الثاني وعن بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رد نكاح بكر وثيب  
الكعبي ابوها وهما كارهتان لان الدارقطني جعله مرسلا عكرمة وفي سنن النسائي  
ومسند احمد عن عائشة قالت جات فتاة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت يا رسول  
الله اني زوجتي ابن اخيه ليرفعني خبيسة قالت فحصل الامر اليها فقالت اجزت ما صنع  
اي ولكن اردت ان تعلم النسيان ليس الى الا ما من الامر شي وهذا يفيد بعومه ان ليس له  
المباشرة حقا ثانيا بتابل الاستيجاب وفيه دليل من جهة تقريره عليه الصلاة والسلام قولها  
ذلك وهو حديث حجة ومجمل على ان ذلك لهدم الكفاة خلافا لاصل مع ان العرب انما يصتبرون  
الكفاة بالنسب والزواج كالبين عها وصمتها اي صمت البكر وصمكها وبكاوها بلا صوت  
اذن ومعه اي مع الصوت ردانه اذا خرج الدرع من عينها من غير صوت البكر يمكن  
ردا بل هو مخزن على مفارقة بيت ابويها حين استنذ انه اي وقت استنذ ان الولي البكر  
او بلوغ الخبر لها مع رسول الولي او مع فضولي واما كون الصمت من البكر اذا نكحها في  
الكتب الستة من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تنكح الا بمر حتى  
تستأمر اي يطلب امرها صريحا ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله كيف اذنها  
قال ان تسكت واما الضحك فلا نه يحفل الرد والرضا فلا يثبت واحد منهما بالمصاهرة فحق



مجرد السكوت وهو رضا اولان الضحك ادل على الرضا بالتصرف من السكوت لكن بلا استئذان  
 لما سمعت والضحك الذي يكون بطريق الاستهزاء معروف بين الناس واما البكافع ان  
 يوسف فيه روايتان في رواية يكون رضا لان البكا قد يكون عن سرور وقد يكون عن حزن  
 فلا يثبت واحد منهما للمعاوضة ويبقى مجرد السكوت وهو رضى وفي رواية لا يكون رضا وهو  
 قول محمد لان البكا غالبا يكون عن حزن والخيار ان كان مع الصياح يكون دليلا على الرد  
 وان كان مع السكوت يكون دليلا على الرضا بشرط تسمية الزوج على وجه يحصل له به  
 معرفة ليظهر رغبته فيه او عتله المهر اي لا يشترط تسمية المهر لها لان النكاح صحة  
 بدونه ولو استاذن البكر غير ولي اقرب بان كان الاب كافر او عبدا او استاذنها ولي غيره  
 اول منه كالاخ مع الاب فرضاها بالقول لا احتمال ان سكوتها لقلة المبالاة بكلامه الرضا  
 به كالتيب سواء استاذنها ولي اقرب او غيره فان رضاها بالقول حقيقة بان يقول رضىت  
 او حكما بان تكن نفسها او تطلب مهرها او نفقتها لما روي عن ابي هريرة في الكتب الستة  
 ولا يعارضه ما روي للجماعة الا البخاري عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم الا يحرق بنفسها والبكر تستامر في نفسها واذنها صما تهالان الاستيثار  
 انما يكن مقتضيا للنطق في حق البكر لقوله عليه الصلاة والسلام في اخر الحديث واذنها  
 صما تهالان اما في الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام النبي تشاور فغير معروف  
 والزائل بكارتها في لم يتكرر ولا اقيم عليها الحد واما اذا تكررت منها الزنا او اقيم عليها  
 لسببه الحد ليس لها حكم البكر اتفاقا او غير جماع كوثبة او حصة يدفعه او جراحة  
 او تعزيس وهو طول مكث من غير تزوج فالزائل مبتدأ و بكارتها مرفوع على الفاعلية  
 وخبر المبتدأ كالبكر يعني ان زالت بكارتها بزا او بغير جماعة حكمها حكم البكر في ان  
 سكوتها عند استئذانها ان اما من زالت بكارتها بغير الجماع فبالاجماع لا نها بكر حقيقة  
 لان ما يصيبها من الجماع اول مصيب لها اذ البكارة عبارة عن اولية الشيء ومنه يقال اول  
 النهار بكرة واول الثمار باكورة واما من زالت بكارتها بزا فبالدور هنا قول ابي حنيفة وقال  
 وهو قول الشافعي في الجديد واحد في رواية لا يكون سكوتها اذ نالها ليست ببكر حقيقة  
 لان ما يصيبها ليس باول مصيب لها ولا في حنيفة ان الشارح جعل سكوتها رضا لا لبكارة  
 بل لعل الحياتان عابثة لما اخبرت تستحي قال سكوتها رضا وعللة الحياتان موجودة  
 بل مع الزيادة وبعض مشايخنا يقولون في هذين الفصلين يكفي بسكوتها ايضا  
 لانها بكر شرعا لا ترى انها قد خلخت قوله عليه الصلاة والسلام بالبكر بالبكر جلد مائة  
 ولكن هذا ضعيف فان هذا موجود في الموطوعة بتسمية ونكاح فاسد ولا يكتفي بسكوتها  
 اتفاقا فاعلم ان المعتبر هنا بقاء صفة الحياة لان الشرع اظهر ذلك لفعل عليها حين الزم  
 المهر والعدة واثبت النسب بخلاف هذا ما ذكره يعلق به شيئا من الاحكام بل امرها بالاستئذان  
 على نفسها بقوله من احب هذه الفادورات شيئا فليستر بستر الله وقولها اي قول

البكر عند خصامة الزوج **ردت** عند الاستئذان او عند ما بلغت النحر بالتزويج **اول**  
**من قوله** اي قول الزوج سكوت ولم ترد في قوله اول انه يدعي اصل لان السكوت  
 اصل والرد عارض ولنا ان الزوج يدعي تلك بعضها وهي تدفعه فتكون منكرا في المصطفى  
 والقول قول المنكر كما لو ادعى اصل العقد والتكوت هي وهذا لان العبرة للمصطفى للصورة  
 والمبا في فان المودع اذا قال ردت الوديعه والكر صاحب الوديعه كان القول قوله  
 لا نه ينكر الضمان من حيث المعنى **ويقبل بينته** اي بينة الزوج **على سكوته** ويقدم على  
 بينتها انما ردت لان بينته تثبت الزوم اذ المثبت مقدم على الثاني كما هو مقرر في الأصول  
**ولا تخلف هي ان لم يقم** الزوج البينة على سكوته او عند ما تخلف وهو قول مالك  
 والشافعي واحمد وفي عيون المذهب وبه يفتي وفي فتاوي قاضيه خان ان الفتوى على  
 قولهما في النكاح **وللولي** اي كان او جدا او غيرهما **النكاح الصغير والصغيرة** ولو كانت  
 ثيبا وقال الشافعي ان كانت الصغيرة ثيبا لا يجوز لحدان يزوجه لان النبي تشاور  
 ولا يعتبر اذنها قبل البلوغ فيجب الانتظار وان كانت بكرا اجاز للاب والجد ان يزوجه  
 ولا يجوز ذلك لصغيرهما بناء على ان علة الولاية عنده البكارة وعندنا عدم العقل ونقصانه  
 لان المورث في الولاية على ما لها وعلى نفس لظلام وماله وعلى الجنونة باتفاق واجتنب الشافعي  
 بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تنكح اليتيمة حتى تستامر واليتيمة الصغيرة التي لا اب لها  
 وبان قد امة بن مطلق زوج بنت اخيه عثمان بن مظعون من بن عمر فدها النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وقال انها يتيمة وانها لا تنكح حتى تستامر واجيب عن الحديث بان المراد اليتيمة  
 البالغة قال تعالى واتوا اليتامى اموالهم والمراد باليتيم والدليل عليه انه مدة الى غاية  
 الاستيثار وانما تستامر البالغة دون الصغيرة وتاويل حديث قدامة انها بلغت فخيرها  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاخترت نفسها الا ترى انه روي عن بن عمر انه قال والله  
 لقد اترعت عني بعد ان ملكتها هذا وعين مالك للاب والجد للصغير والبكر واجتنب الولاية  
 على الحرة انما تثبت لاحتياجها ولا حاجة قبل البلوغ لعدم الشهوة الا ان ولاية الاب تثبت  
 نصا على خلاف القياس فبقي ما سواه على اصل ولنا قوله تعالى وان تقسطوا في اليتامى  
 الاية مضاه في نكاح اليتامي وانما تحقق هذا الكلام اذا اجاز نكاح اليتيمة وقد نقل عن عائشة  
 في تاويل الاية انها تزلت في بنية تكون في حجر وليها يرغب في مالها وجمالها ولا يسقط في  
 صداقها فتعوز عن نكاحهن حتى يلصقوا بهن اعلى سنتهن في الصداق وقالت في تاويل  
 قوله تعالى في يتامى النساء الا في لا توتهن ما كتب لهن انها تزلت في بنية تكون في حجر  
 وليها ولا يرغب في نكاحها لادامتها ولا يزوجهن من غير وليها يشاركه في مالها فانزل  
 الله تعالى هذه الاية فامر الاوليا بتزويج اليتامى او بتزويجهم من غيرهم وذلك دليل  
 على جواز تزويج اليتيمة وقدر زوج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ابنة عمه حمزة  
 من عمرو بن ابي سلمة وهي صغيرة وقال لها الخبار اذا بلغت وقدر روي عن علي موقوفا موقوفا



النكاح الى العصبات والا تارق ذلك مشهورة عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عمر والي  
هرويرة **ثم ان زوجهما اي الصغير والصغيرة الاب والجد لزم** ٧ نهما كما لا راي والشقة  
فيلزم عقدهما على الصغيرين كما اذا باشرهما برضاها بعد البلوغ **وفي غيرهما اي غير الاب**  
والجد من الاولياء لو كان اما او قاضيا وعند مالك والشافعي واجد في غير الاب **فسخ الصغير**  
**حين بلغا** ان اراد اوجين علما **بالنكاح بعده** اي بعد البلوغ ٧ ان العقد صدر من هو  
قاصر الراي كالام او الشقة كالفاضي فيثبت لهما الخيار اذا املا انفسهما كالامة المروجة  
اذا اعتقت وعلمت بالزواج ولو فسخ النكاح بخيار البلوغ فان كان قبل الدخول فلا شيء  
للزوجة وان كان بعده قلها المهر كما لا يكون طلاقا لانه يصح من اليتيم والطلاق اليها ثم  
هذا عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف الاول وقول ابن عمر وابي هرويرة وقال ابو  
يوسف اخرا خيار لهما وهو قول عروة بن الزبير فاذا زوجهما غير الاب والجد لزم النكاح  
كالزوجهما الاب والجد والجواب ما قدمنا من ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما زوج اما  
بنت حمزة قال لهما الخيار اذا بلغت **وسكوت البكر رضا** هنا اي فيما اذا بلغت وقد علمت  
بالنكاح وفيما اذا علمت بالنكاح بعد البلوغ كما ان سكوتها رضا اذا استاذنها وهي  
بكر بالغة عند تزوجهما **ولا يمتد خيارها** اي خيار فسخ البكر **الى اخر المجلس** بل يبطل بمجرد  
السكوت وان جهلت به اي بان لها الخيار بالبلوغ او بان لا يمتد الى اخر المجلس اذ جهلها  
ليس بعذر لان الدار العلم وهي متفرغة للتعلم وجهلها لاصل النكاح عذر لان  
الولي يفرض به **بخلاف المصنعة** بعد التزويج فان خيارها يمتد الى اخر المجلس ويبطل بغيرها  
٧ خيارها ثبت باعتاق المولى وتقدر بالجهل لانها لا تتفرغ لتعلم الاحكام لتضلها  
بخدمة المولى **وخيار الغلام اي الصغير قبل البلوغ واليتيم** سوا كانت ثيبا عند التزويج  
او عند البلوغ **لا يبطل بلا رضا** من تزوج بان يقول **رضيت او لا** بان يفصل ما يدل على  
الرضا من قبلها وليس او اعطا الغلام المهر او قبول الثيب له او مطاقتها له بالمهر والنقعة  
**ولا يبطل بغيرها** عن المجلس لما قدمنا والحاصل انها اذا بلغت ثيبا فوقت خيامها العمر  
٧ ان سببه عدم الرضا فيبقى الا ان يوجد ما يدل على الرضا بالنكاح وكذا الغلام **وشرط**  
**القضا الفسخ من بلوغ من صغير او صغيرة** زوجهما غير الاب والجد واختار عند البلوغ  
فسخ النكاح لان السبب مختلف فيه بين العلما فنه من ابي ومنهم من راي ولا ت  
سبب فسخها النكاح وهو ترك الولي النظر حكم عدم الشقة لا يوقف على حقيقة فكان  
ضيقا في نفسه فيتوقف على النضا كالرجوع في الهبة بخلاف خيار الخيرة فان سببه  
تخير الزوج **من عتقت** اي لا يشترط في فسخ نكاح الامة المتزوجة اذا اعتقت وبلغها  
الخبر واختارت فسخ النكاح قضا القاضيان سبب فسخها زيادة الملك وهو مقطوع به  
لان الزوج كان يملك مراجعتها في قوسين ويملك عليها تطليقتين وتنقضي عدتها في  
حيضتين وقد زاد ذلك بالعتق ويتوارثان بغير احداهما قبل فسخ القاضيان لان اصل العقد

صحيح والملك الثابت قد انتهى بالموت **والولي العصبة اي بنفسه** وهو كل ذكر يتصل بلا توسط  
انثى **على ترتيبهم** اي في الدار والجد فالأقرب بحسب الابدان وتقدم عصبة النسب والاولاد  
الابن ثم ابنته وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب ثم الاخ ٧ بوبن ثم اب ثم بنت الاخوة كذلك  
ثم الامام كذلك ثم بنوهم كذلك ثم اعمام الاب كذلك وفي شرح الطحاوي ابي الاولياء الاب والجد  
وان علا ثم الاخ ٧ ب و ام ثم الاخ ٧ ب و ام ثم ابن الاخ ٧ ب وكذلك اولادهم على  
هذا الترتيب ثم العم ٧ ب و ام ثم العم ٧ ب وكذلك اولادهم ثم عم الاب ٧ ب و ام ثم عم الاب ٧ ب  
وكذلك اولادهم والجد مقدم على الاخ في التزويج عند ابي حنيفة وسوى صاحب ابنته ما فيه  
وفي البسوط الصحيح ان الجد مقدم في قولهم جميعا لان شقيقته فوق شقيقة الاخ ولهذا  
٧ يثبت لهم الخيار في عقد الجد كالأب بخلاف الاخ ويزوج المجنونة ابتها في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف لانه عصبتها الا ترى ان الاب معه يستحق السدس بالفرضية وقال محمد يزوجهما ابو  
٧ ب و اب ثم النفس والمال ولا يثبت للابن ولا ابنة في المال وان لم يكن واحدا من هؤلاء  
فمولى الصاقة الرجل والمرأة فيه سواء **بشرط حرية وتكليف** ٧ ان العبد والصبي والمجنون  
٧ ب و اب ثم على نفسهم فكذلك على غيرهم **واسلام في ولد مسلم** ذكر كان او انثى لان الكافر لا  
له على المسلم ٧ نها تنفيذ القول على الغير شا او اب ولا يجوز ان ينفذ قول الكافر على المسلم  
لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا فان هذا يقتضي نفى السبيل  
من كل وجه ٧ ان التكررة في موضع النفي نعم لكن السبيل ثابت حقيقة فيراد به نفى السبيل  
حكما لقبول الشهادة والولاية والقضاء والوراثة وايضا يشترط في ولي ولد الكافر ان يكون  
كافر لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ولهذا انقبل شهادة الكافر على مثله وتوارثان  
ثم اياذا لم يوجد للصغير ولي عصبة فالولي بالتزويج الام عند ابي حنيفة خلافا لهما لمحدث  
النكاح الى العصبات وحجة ابي حنيفة حديث ابن مسعود اجازته في تزويج امراته ابتها  
فان الاصح ان استهان نكح من عبد الله وانما يجوز نكاحها بولاية الامومية **ثم ذوالرحم** وهو  
كل قريب ليس بعصبة ولا ام **الأقرب فالأقرب** فتقدم البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت  
ثم بنت ابن الابن ثم الاخت لاب وام ثم اب ثم اولاد الام ذكورهم واناثهم سواهم اولادهم ثم  
العمات ثم الاخوات ثم الحالات ثم بنات الامام والجد الفاسد اول من الاخت عند ابي حنيفة  
وقيل تقدم الاخت لاب وام على الام لانها تكون في بعض الاحوال عصبة **ثم مولى الموالاة**  
على روايتهم عن ابي حنيفة وهون والي غيره على انه ان جنى فارتبه عليه وان مات فوارثه له  
٧ انه موخر في الدار عن ذوي الارحام فكذلك ابي ولاية النكاح **ثم قاض في منشوره** اي في المكتوب  
الذي له من السلطان بالولاية **ذلك** اي تزويج الصغار لما روينا من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فالسُلطان ولي من لا ولي له **والا بعد بزواج بغيبته** الأقرب وهو مقدم على القاضي عندنا  
خلافا لمالك والشافعي وهو رواية عن بعض اصحابنا ولا يبطل عقده بغير الأقرب ثم يبطل ولايته  
٧ ان الاقرب لعدم الاتفاق به لاجل غيبته كالمهدوم فيتعين من غلبته واذا حصل القصد



من يخلقه لا يبطل بعد حصوله كفاقد الماء اذا انبهم وصلى ثم وجد الماء لا يبطل صلاته والضحية  
 التي تزوج الا بعد فيها هي ما اي مدة **لم ينتظر الكفو الخطاب** خبره اي خبر الا قرب وهذا مختار  
 شمس البرية السرخسي ومحمد بن الفضل والا سيجري وصاحب الهداية لان الولاية نظرية  
 ولا نظري ولاية الا قرب على وجه يقوت بقوات الكفو **وعند البعض** من المتأخرين كالقاضي  
 ابي علي النسفي وصدر الاسلام البرزدي وهو قول محمد بن مقاتل وسفيان الثوري وعليه  
 فتوى الصدر المشيد والولابي وقال في الكافي وعليه الفتوى **مدة السفر** وهي ثلاثة ايام  
 وليا لها واختار القدوري ومحمد بن سلمة الغيبة المنقطعة بان يكون في بلد لا يصل اليه  
 القافلة في السنة الامرة وفي الواقعات ان اكثر المشايخ اختاروا قدر الشهر وهو مروي  
 عن ابي يوسف ومحمد لا يجهل مكانه كما روي عن زفر وبعض مشايخنا من العلماء من قلا  
 يجوز عقد الولين المتساويين الا محققين والعمل عندنا على ان ايهما عقد جاز فان  
 زوجها كل منهما فالصحة للسابق فان لم يعلم او وقع معا بطلا لهدم الاولوية بالصحيح  
 وليس الموصي بولي في التزويج عندنا وقال بن ابي ليلى له ولاية التزويج لقيامه بقيام الاب  
 الا ترى انه قام مقامه في التصرف في المال فكذلك في التصرف في النفس ولكننا نستدل بما روي  
 من ان النكاح الى العصبة **ويعتبر للمرأة على الرجل الكفاة** اي المساواة في النكاح اي  
 في ابتدائه حتى لو زالت الكفاة بعد العقد ينسخ النكاح لاجلها كالبيع اذا انقضت عند  
 المشتري وانما تعتبر الكفاة لما روي احمد والنسائي عن عائشة انها قالت جات فتاة الى  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابي زوجني بن اخيه ليرفع من  
 خبيثته فجعل الامور اليها فقالت ابي قد اخبرت ما صنع ابي ولكنني اردت ان يعلم  
 الناس ان ليس لابن ابي له من الامور شي وروي الترمذي في جامعه وكذا الحاكم وصححه عن علي بن  
 ابي طالب ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال له يا علي ثلاث لا تخرها الصلاة اذا كانت  
 اي حضرت وفي رواية انت اي حانت والجماعة اذا حضرت والايام اذا وجدت لها كفوا  
 بصيغة الضيعة او الخطاب والله تعالى اعلم بالصواب **نسبا** اي من جهة النسب لان  
 التأخير يقع بذلك لسبب وروي محمد في كتاب الآثار عن ابي حنيفة عن رجل عن عمر بن  
 الخطاب انه قال لا منعه فزوج ذوات الا حساب الا من الاكفار والاحتساب جمع حسب  
 بنقطين وهو ما بعده الانسان من مفاخر ابيه ولقوله عليه الصلاة والسلام لا تنكح النساء  
 الا الاكفا ولا يزوجهن الا الاكفا ولا مهر دون عشرة دراهم رواه بن ابي حاتم عن جابر  
 وحسنه البغوي وقوله عليه الصلاة والسلام تحير والنظم وانكحوا الاكفار وروي من حد  
 عائشة وانس وعمر من طرق عديدة فوجب ارتفاعه الى الحجية بالحسن لحصول الظن  
 بصحة المعنى وثبوته وان كان كلها ضعيفة كما ذكره الزيلعي في كتاب الاسعاف باحاديث  
 الكشاف في سورة النساء قال ما لا تعتبر الكفاة الا في الدين لقوله عليه الصلاة والسلام الناس  
 سواسية كاسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي انما الفضل بالتقوى وقال تعالى ان اكرم عند الله

انتقام قلنا المراد به في حكم العقبي وكلامنا في حكم الدنيا واماقولا لكرخي الاصح عندي ان تعتبر  
 الكفاة في النكاح لا انها غير مصترة فيما هو اهم منه وهو الدما فلان لا تعتبر في النكاح اول  
 قد فوج بما قد ضاه من الاحاديث الدالة على اعتبار الكفاة في النكاح دون الدما **فقر يش**  
 وهم اولاد النضر بن كنانة **بعضهم كفو** **لبعض** لانه عليه الصلاة والسلام زوج ابنته  
 رقية لعثمان ولما ماتت زوجها اختها ام كلثوم ولذا قبل ذوالنورين وعثمان قريشني اموي  
 لها شي وزوج علي ابنته ام كلثوم بنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لعمر وهو قرشي عدوي لها شي لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محمد بن عبد الله  
 ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن  
 غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار  
 بن معد بن عدنان وعمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزي بن رباح بن عبد الله بن قوط  
 بن رباح بن عدي بن كعب وعثمان بن عفان بن ابي لهاص بن امية بن عبد شمس بن  
 عبد مناف **والعرب** من غير قريش **بعضهم كفو** **لبعض** ويستثنى من ذلك بنو هاشم  
 بن قيس بن سعد بن عيلان بالعين المهملة فانهم ليسوا بالكفار بل من عداهم من العرب  
 لخصتهم عند العرب وباهلة في الاصل اسم امارة من همدان نسب ولده اليها وهم  
 معروفون بالخصاسة قيل كانوا ياكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون  
 عظام الميتة يطبخونها ويأخذون دسوما منها ولذا قيل ولا ينفع الاصل بن هاشم  
 اذا كانت النفس من باهلة **وقيل** ايضا اذا قيل للكلب يا باهلي عوى للكلب من شوم هذا  
 النسب ثم اعلم ان قريشيين من جملة ما اب هو النضر بن كنانة فن دونه ومن لم ينسب  
 الا الى اب فوقع فهو عربي غير قرشي وانما سميت اولاد نضر قريشيا تشبيها بذياب في البحر  
 تدعى قريشيا تاكل دوابه لا نهانها من اعظم دواب البحر عذرة وفراوتسبا ثم طبقات العرب  
 ست فالشعب يجمع القبائل والقبيلة يجمع العمداء والعمداء يجمع البطون والبطون يجمع  
 الاخاذ والخذ يجمع الفضائل فخرية شعب وكنانة قبيلة وقريش عماره وقصي بطن  
 وهاشم فخذ والعباس فضيلة وقال صدر الاسلام في مبسوطه والموالي وهم العجم ليسوا  
 بالكفار للعرب وسموا موالي لانهم نصر والعرب على قتال الكفار من اهل الحرب والناصرة يسمى  
 موالي قال تعالى وان الكافرين لا مولى لهم وانما كانوا افضل من العجم لما كان رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم والما حصل انه ليس عربي كقول القرشيبة ولا عجمي كقول العربية لما رواه الحاكم  
 عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم العرب كفار لبعض قبيلة ورجل  
 برجل الموالي بعضهم كفار لبعض قبيلة بقبيلة ورجل برجل الا حايك او حجام لكن في سنده  
 مجهول ورواه ابو يعلى وابن جابر بن عدي في الكامل يستد فيه عمران بن ابي الفضل وقد  
 ضعفه بن مصين والنسائي وقال ابن جابر انه يروي الموضوعات عن الثقات ورواه الدارقطني  
 عن بن عمر مرفوعا الناس كفار قبيلة لقبيلة وعربي لعربي وموالي لموالي الا حايك او حجاما



لكن في سنده محمد بن الفضل وهو مطعون فيه وبقيّة بن الوليد يري بالتدليس اذا غنص  
الحديث وروى الزاري في سنده من طريق خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال قال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم العرب بعضهم اكف البص والموالي بعضهم اكف البص  
وسكت عنه وقال عبد الحق بن معدان لم يسمع من معاذ قال بعض المحققين وبالجملة  
فلحديث اصل فاذا ثبت اعتبار الكفاة بما قدمناه يمكن ثبوت تفضيلها ايضا بالنظر الى  
عرف الناس فيما يحقرونه ويصبرون به فيستأنس بالحديث الضعيف في ذلك خصوصا  
وبعض طرقه كحديث بقيّة ليس من الضعف بذاك فقد كان شعبة معظما لم يقب  
وناهيك باحتياط شعبة وايضا تعدد طرق الحديث يرفعه الى الحسن وفي **الجم عطف**  
على مقدم فيما سبق اي وتعتبر الكفاة في نكاح العرب نسبا وفي نكاح **الجم اسلام** لان  
به تقاخرهم لا بالنسب وظاهر المتن يدل على ان الكفاة من حيث الاسلام تعتبر في **الجم**  
ولا تعتبر في العرب وبعبارة بعض الكتب تدل على انها معتبرة في العرب ايضا فلعل مراده ان  
في **الجم** لا يعتبر النسب لانهم ضيقوا النسب بهم وكذا الكلام في باقي الصفات الا نية  
ذكره البرجندي والعبارة الاخيرة هي الصحيحة لقوله تعالى ولا تكفوا المشتريين حتى يوفوا  
ولعله لم يذكر الاسلام في العرب لان الكلام في شروط نكاح المسلمين واغا التفاوت بين  
العرب والجم ان العرب يعتبرون النسب على ما سبق من وفق الحسب والجم يعتبر  
فيه مراعاة الاسلام في تحقيق المرام والحاصل ان العرب يكتفي فيهم بوجود اصل الاسلام  
من غير مراعاة المذكورة بخلاف الاجماع فانها معتبرة في الاحكام ويدل عليه تزوجه  
عليه الصلاة والسلام بنت ابي بكر وتزوج بنتيه عفات وفاطمة عليا وتزوج عمار كلثوم  
بنت علي من فاطمة رضي الله تعالى عنهم **فدوا بوبن اي من العجم في الاسلام كقول ذي**  
**ابا فيه** لوجود المساواة بينهما لان اصل النسب بالاب وقامه بالجد فلا تعتبر الزيادة  
كما لا تعتبر في تعريف الشهود **لا ذواب** اي ليس من له اب في الاسلام كقول **لها اي لمن له**  
ابوان فيه ذكره الشارح والصواب الذي بوبن والذي ابا في الاسلام لعدم المساواة وقال  
ابو يوسف هو كفو وهذا كما قال في تعريف الشهود انه يتم ذكر الاب قبل كان ابو  
يوسف لنا قال ذلك في موضع لا يعد كفو الجدة عينا بعد ان كان الاب مسلما وهما قالاه  
في موضع يعد عينا والدليل على ذلك انهم قالوا حيا ان كفال اب والجد ليس عينا في حق  
العرب لا نهم لا يصرون بذلك ذكره بن الهمام وهو مويل لما قدمناه من الكلام **ولا مسلم**  
**بنفسه له اي** وليس مسلم بنفسه كفو الذي اب في الاسلام لعدم المساواة بينهما  
**وحرة وهي كالا سلام فيما ذكرناه** من ان ذابوبن في الحرية كفو الذي ابا فيها  
وليس ذواب فيها كفو الذي بوبن خلا في يوسف والحر بنفسه كفو لحر بابيه  
وديانة اي تقوي لانها اعلى لما خزان المرأة تصير بفسق زوجها مالا تصير بضيعة  
نسبه فليس فاسق وان لم يكن مطلقا كفو بنت صالح هذا قول ابي حنيفة وايي يوسف

وكذا احد اعوان الظلمة لا يكون كفوا لامرأة من اهل البيوتات الا ان يكون مبيعا في الناس وعن  
ابي يوسف اذا لم يعلن الفاسق بنفسه يكون **كفو البنت الصالح** وهو قريب من قول  
محمد ان الفاسق كفو بنت الصالح اذا كان مستغفرا به كان يخرج سكران ويلعب به الصبي  
وفي المحيط الفتوي على قول محمد ان التقوى من امور الاخرة ولا يفوت النكاح بفواتها هذا او قال  
بعض المتأخرين العجمي العالم كفو لبنت العربي الجاهل وما لا بان يملك من المهر ما تشارفوا  
تجهيله لانه بدل البضع وبان يكسب نفقة كل يوم وما يحتاج اليه من الكسوة لان بذلك يتم  
الازواج وهو الصحيح على ما في المجتبى وقيل يعتبر ان يكون عند العقد ما لكان نفقة شهر وقيل  
لنفقة ستة اشهر **فالحاجز عن المهر المجل والنفقة غير كفو للفقيرة** قال المصنف  
واغا قال الفقيرة لدفع من توهم انه يكون كفوا لها ويلزم من كونه كفو للفقيرة كونه غير كفو للغنية  
بالطريق الاول واما الصغيرة التي تطبق الوطي فالحاجز عن النفقة كفو لها لانها لا نفقة  
لها وكذا لو كان يجده نفقتها ولا يجد نفقة نفسه يكون كفوا لها **والقادر عليها كفو للغنية**  
ولو كانت ذات اموال عظيمة لان مصالح النكاح تنظم بهما **وحرفة اي صناعة فحايك او حجام**  
**لو كناس او دباغ ليس بكفو لصطار وخوم** من بزاز وصواف وهذا قول محمد ورواية عن  
ابي حنيفة وايي يوسف لان الناس يفخرون بشريف الصناعة ويصبرون بحسبها  
وعن ابي حنيفة وايي يوسف عدم اعتبار الحرفة لانها ليست بلازمة لان الخول من صبيها  
الى شريفها ممكن وفيه ان التغيير باق ولو بعد التغيير وفي المحيط احسن الناس في الكفاة  
اربعة الحايك والحجام والدباغ والكناس فالحايك كفو للحجام وبالعكس والدباغ والكناس  
متكافيان والخامس احسن منهم وهو الذي يخدم الظلمة وان كان من اعلم الناس واشرفهم  
لانهم ياكلون اموال الناس وهو يعتبرهم **ان نكحت المرأة كفو باقل من مهرها اي من مهر مثلها**  
بفقدانها يتقارب فيه **فلولي اي** للعصية لا لغيره **لا اعتراض** وان لم يكن محرما كابن العم  
وعن ابي حنيفة حتى يتم الزوج مهر مثلها او يفرق بين نفسه وبينها بان يطلقها عند التقا  
لانه يجتهد فيه وكل من الخصمين ينشئ بدليل فلا تنقطع الخصومة الا بصل من له ولاية  
عليها وتوضيح ان هذا النكاح يعتقد صحيحا في ظاهر الرواية وتبقى احكامه من ارض وطلاق  
ان يفرق القاضي بينهما والفرقة به لا تكون طلاقا بل فسحا فان كانت قبل الدخول فلا مهر لها  
وان كانت بعده او مات احدهما فلها المسمى وقال ليس للولي الاعتراض لانها تصرف في حقها  
لا في حق الولي فصارت كما لو نكحت بمهر المثل ثم وهبت للزوج شيئا منه وقول محمد هنا ينصور  
على قوله الذي رجع اليه وهو ان المرأة تنكح نفسها بغير ولي وعلى قوله الاخر بان تصور المسألة  
في امرأة اكرهت هي ووليها على النكاح باقل من مهر المثل ثم زال الاكراه وهي راضية ولو رض الولي  
وفي امرأة اذن لها الولي بالنكاح ولم يقدر لها مهر المثل فتزوجت باقل منه ثم قيل له الاعتراض  
عند ابي حنيفة مالم تلد وقيل مطلقا ولو ولدت الا ان ترضى به ولو دلالة كتمنعه المهر والنفقة  
ورضى بعض الاوليا كرضي الكل عندنا ولا يخير ابو يوسف لمن لم يرض منهم كمالك والشافعية



وهو قول زفر ووقف **نكاح الفضولي** وهو هنامن اوجب النكاح اوقبله عن غيره بغير اذنه  
 لانه عقد صدر من الله وهو عاقل بالغ مضاف الى محله وهو انش من بنات ادم ليس بحرم ولا ممتدة  
 ولا مشتركة ولا زائدة على العدد المنصوص فيصح ويوقف **على الاجازة** عن عقد عنه لئلا يلحقه  
 الضرر فاذا اجازته استند الى الاول العقد وصار كانه اذن في العقد وروى ابو داود عن عروة  
 عن ام جبيعة انها كانت تحت عبيد الله بن جحش فأتت بارض الحبشة فزوجها النجاشي النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وامهرها عنده اربعة الاف درهم وبعثها مع بشر حبيل فقبل عليه  
 الصلاة والسلام **ويتولى** عندنا وما لك **طري في النكاح** وهما الايجاب والقبول **واحد غير** **نكاح**  
 سوا كان ذلك الواحد وليا من الجانبين كمن زوج ابن ابنه بنت ابنه الاخر بقوله زوجت فلانا  
 من فلانة او وكيل من الجانبين كمن وكله رجل بالتزويج وكلته امرأة به ايضا فزوج احد  
 بالآخر او وكيل من جانب وليا من جانب كمن وكله رجل بان يزوجه ابنته فزوجه بها او اصيلا  
 من جانب وكيل من جانب كمن وكلته امرأة بان يزوجه من نفسها فزوجه بها او اصيلا من  
 جانب وليا من جانب كمن زوج بنت عمه الصغيرة من نفسه واذا اتولى طريقه فقوله يتضمن  
 الشطرين فلا يحتاج الى القبول وقال زفر والشافعي لا يتولى واحد طرفي عقد النكاح كما لا يتولى  
 طرفي عقد البيع ولنا ان العاقد في النكاح سفير ومعبور ولهذا لا ترجع حقوق النكاح اليه  
 والواحد يصح مصبرا عن الجانبين ولذا لا يستغنى عن اضافة الصقدا اليه والعاقد في البيع  
 اصيلا ولهذا ترجع حقوق البيع اليه حتى يستغنى عن اضافة العقد اليه والواحد لا يصح  
 اصيلا من الجانبين لتباين الحقوق المقتضية الاحكام متضادة بان يكون مطا بالواحد بالبا  
 ومسلما ومسلما ومخاصما ومخاصما ومن ادلتنا قوله تعالى وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى  
 اي في نكاح اليتامى فهو دليل على ان الولي ان يزوجه وليته من نفسه وكذا قوله تعالى  
 وترغبون ان تنكحوه دليل لذلك وفي الحديث ان شرط علي رضي الله تعالى عنه انوه  
 بشيخ مع جارية فسأله عن قصتها فقال انها ابنة عمي واتي خشيت انها اذا بلغت ترعب  
 عني فزوجه فقال خذ بيد امراتك وقد روى البخاري ان عبد الرحمن بن عوف قال لام حكيم  
 ابنة قارض تجهلين امركا الي قالت نعم قال تزوجتك فعقده بلفظ واحد وروى  
 ابو داود عن عتبة بن عامر انه عليه الصلاة والسلام قال لرجل اترضى ان ازوجك فلانة  
 قال نعم وقال للمرأة اترضين ان ازوجك فلانة قالت نعم فزوج احداهما صاحبه وكان  
 من شهد الحديبية قيد بغير الفضولي لان الفضولي لا يتولى طرفي النكاح عندنا في حنيفة  
 ومحمد سوا كان فضوليا من الجانبين او فضوليا من جانب واصيلا او وليا او وكيل من  
 جانب واما اذا كان العقد بفضولين فجائز عندنا ويكون موقوفا كما مر بخلاف عقد  
 الفضولي الواحد ولو بلفظين على ما ذكره بعض المحققين وكذا التزوج بفاية لم يقبل  
 عنها احد غير صحيح لان النكاح عقد معاوضة محقق للفسخ فكلام الواحد فيه يكون شطرا  
 العقد وشرطه لا يتوقف على ما ورا المجلس كما في البيع بخلاف الطلاق والاعتناق بكذا

فانه لا يجمل الفسخ بعد وقوعه اصلا وقال ابو يوسف في قوله الاخر يتولى الفضولي طريق  
 النكاح ويكون موقوفا ولو قالت امرأة لرجل زوجني او قالت له زوجني من رجل فزوجها  
 من نفسه فالنكاح باطل عندنا في حنيفة ومحمد لانه فضولي من جانبها لانه صار بالخطاب  
 معروفة فلا يدخل تحت النكوة والحاصل انه يجوز النكاح عندنا وعند مالك بفضولي واصيلا  
 موقوفا على اجازة من له تنقيده وابطله الشافعي بناء على اصله ان العتود لا يتوقف  
 على الاجازة وعندنا يتوقف وهي مسئلة معروفة وقد ذكرت في اول البيوع **فضل في المهر**  
 واحكامه **اقل المهر عندنا عشرة دراهم** اي وزنها من فضة مضروبة او تبرها او  
 ما يساوي وزن عشرة دراهم من نقد او متاع قال محمد في الاصل بلضا ان اقل المهر عشرة  
 دراهم عن علي وعبد الله بن عمر وعامر وبرا هيم وقال مالك في الموطن الا ترى ان تكلم المرأة  
 باقل من ربع دينار وهو نصاب السرقة عنده وقال الشافعي واحدا كلما جازان يكون  
 ثمنا جازان يكون مهر لما روى الدارقطني والبيهقي في السنن الكبرى من طرق الا انها  
 ضعيفة عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا مهر اقل من عشرة دراهم وما روى  
 الدارقطني ثم البيهقي في سننهما عن داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا تقطع  
 اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم الا ان ابن جابر ضعف  
 الاودي واخرجه الدارقطني عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي فذكره  
 وجوير ضعيف ورواه ايضا من طريق اخر عن الضحاك ولكن في سنده محمد بن مروان  
 ابو جعفر قال لا ذهبي لا يكاد يعرف انتهى ولا يخفى ان تعدد الطرق يرقى الى مرتبة الحسن  
 وهو كاف في الحجية واما ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام التمس ولو خائفا  
 من حديد وما في الترمذي وابن ماجه عن عبيد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم اجاز نكاح امرأة في نعلين وما في سنن ابي داود عن جابر انه  
 عليه الصلاة والسلام قال من اعطى في صداق امرأة كفيه سويقا او خرافا فقد استحل  
 اي البضع لكن في سنده اسحاق بن جبرائيل قال عبد الحق لا يقول على ما استنده وقال الذهبي  
 انه لا يعرف وضعفه الا زدي فالكل محمول على المجمل لان العادة عندهم كانت تجهيل بعض  
 المهر قبل الدخول حتى نقل عن بن عباس وبن عمرو الزهري وقتادة انه لا يدخل بها حتى يقدم  
 لها شيئا تمسك به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليا من الدخول على فاطمة حتى يعطيها  
 فقال يا رسول الله ليس لي شي فقال اعطها درعك فاعطاها درعه ثم دخل بها ومعلوم  
 ان الصداق كان اربعة دراهم فضة لكن المختار الجواز قبل ما في سنن ابي داود عن عائشة  
 قالت امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها  
 شيئا فيحل المنع المذكور على النكاح اي يتدب بتقديم شيئا دخالا للمسرة عليها تالفا لقلبيها  
 واذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما خالفه ما روينا عليه جمعا بين الاحاديث وكذا يجمل  
 امره بالنكاح خاتم من حديد على انه تقدم بمرثي تالفا لا تري انه امر ذلك الرجل بالالتماس



والصدق ويمكن اثباته في اللازمة فصرنا ان المراد ما يجعلها باليد ولما عجز قال فمصلحها  
عشرين اية وهي امراتك رواه ابوداود وهو محل رواية الصحيحين ووجتكم بما معكم من الثروة  
فانه لا ينافيه به بجميع الروايات والله تعالى علم بحقيقة الحالات **فجب العشرة استحسانا**  
ان سمي دونها اي قل منها عينا او قيمة كثوب يساوي خمسة ان دخل بها او مات عنها او اما  
ان طلقها قبل الدخول فلها خمسة وقال زفر بن جبر مهرا المثلان دخل بها والمتعة ان طلقها  
قبله وهو القياس لان المسمى لما يصح صدقا نشر عاصارا للنكاح كالحالي عن التسمية وفي  
الحالي عنها يجب مهرا المثل او بنزلة ما لو سمي ثمرا او خنزيرا او اجيب بان وجوب العشرة في تسمية  
دونها الحق الشرع وقد وجد ما يدل على رضي المرأة بها وهو رضاها بدونها بخلاف الحالي عن  
التسمية وان سمي غيره اي غير دون عشرة دراهم او اكثر منها **فالمسمى واجب** ووجب  
المسمى **عند موت احد** لان النكاح يعقد للابد وبموت احد هما تقرر ذلك او عند  
**خلوة صحيحة** قال ابن المنذر هو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وجابر ومعا  
وقول الشافعي القدير وقال في الجديد وهو قول مالك يجب على الزوج اذا طلق بعد الخلوة من  
غير وطئ نصف المسمى لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الاية ولنا قوله  
تعالى وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم لبعض وحقيقة الافضاء الدخول في الفضا  
وهو المكان الحالي والمس ليس بوطئ حقيقة وانما حملاه على الوطئ لانه سببه فاطلق  
اسم السبب على المسبب وحملناه على الخلوة لانه لا يسامرا عادة الا في الخلوة فكان  
اطلاق اسم المزوم على اللازم او المسبب على السبب اذ الخلوة الصحيحة سبب المس  
ظاهر او ما ذكرنا اول لتأيد بالنص وبما روى مالك في الموطا عن يحيى بن سعيد بن المسيب  
ان عمر بن الخطاب قضى في المرأة اذا تزوجها الرجل انه اذا ارخيت الستور فقد وجب  
الصدق بقوله عليه الصلاة والسلام من كشف خمار امراته او نظر اليها وجب الصدق  
دخل بها ولم يدخل رواه الدارقطني والشيخ ابو بكر الرازي في احكامه وبالجماع فقد  
حكى الطحاوي لجماع الصحابة في هذه المسئلة وهي اي الخلوة الصحيحة **ان لا يوجد مانع**  
**وطئ حيا او شرعا او طبعا** لانها قايمة مقام الوطئ فلا بد من عدم المانع منه كمرض  
**يلتصه** اي الوطئ بان يكون الرجل مريضا او تكون المرأة مريضة مرضا يضر بالزوج وطئها  
وهذا نظير المانع الحسي **وصوم رمضان** ان الوطئ فيه موجب للقضا والكفارة وقيد  
به لان صوم التطوع والتذرع والقضا والكفارة لا يمنع صحة الخلوة على الصحيح **وصلاة**  
**فرض** لان افسادها موجب للقضا في الدنيا والعقاب في العقبى وقيد بالفرض لان  
النافلة والواجبة لا تمنع صحة الخلوة **واحرام** في فرض ونفل او بعمرة لان افساد الاحرام  
موجب للمضي فيه وللقتل والدم وهذه الثلاثة نظير المانع الشرعي **وحيض ونفاس**  
نظير المانع الطبيعي وفيهما ايضا المانع الشرعي ولو خلا بها ومعها اعمى وانام او  
صبي يعقل لا تكون خلوة لان الاعى يحس والناير يستيقظ ويتناول ولو كان معها

صغير لا يعقل او مجنون او غبي عليه فهي خلوة وقيل المجنون والاغبي عنهما اي لم يحصوا للحيا  
او احتمالا فاقتهما في الاثنان في جوامع الفقهاء جارية تمنع صحة الخلوة وجارية ليست بمنعة  
اي لعدم حيائه منها وكذا حكم الكلب وروى هشام عن محمد بن خالد بن بستان ليس عليه  
باب لم تمنع الخلوة ولو خلا بها في السطح ان كان عليه حجاب فهو خلوة ولو خلا بها في قبة وارخى  
الستر بينه وبين من في البيت فهي خلوة ولو رددت امها الباب ولم تغلقه وهما في خان والناس  
قعود في ساحتها ان كانوا مترصدين لهما في النظر لا تمنع الخلوة والا تمنع وفي الذخيرة ان  
اخصابنا اقاموا الخلوة الصحيحة مقام الوطئ في تأكيد جميع المسمى ومهر المثل ان لم يكن مسمى وفي  
ثبوت النسب وفي وجوب العدة والتفقة والسكنى فيها وفي حرمة نكاح اختها ونكاح  
اربعة ما دامت العدة وفي حرمة نكاح الامه على الحرمة وفي العدة عن طلاق باين وفي مراعاة  
وقت الطلاق في حقها ولم يقيوها مقام الوطئ في الاصل وفي حرمة البنات حتى تحرم البنت على  
رجل عقد على امها وخطي بها وفي الاطلاق للزوج الاول وفي الرجعة حتى يصير راجعا بالخلوة  
وفي الميراث حتى لو مات في عدة الخلوة لا ترث منه ولو وقع الطلاق في عدة الخلوة فقبل  
لا يقع وقيل يقع وهو الصواب لان الاحكام لما اختلفت في هذا الباب وجب القول بالواقع  
احتياطاً بخلاف **الحجب** وهو قطع الذكر والانثيين فانه ليس بمانع من صحة الخلوة عند اي  
حقيقة وبخلاف **العنة** وهو كون الرجل لا يقدر على الجماع او على جماع البكر او على جماع امرأة  
معينة وبخلاف **الخصاء** وهو قطع الانثيين وقال ابو يوسف ومحمد الحجب مانع كالمرض  
ولا يبيح صيغة ان تزوج المجهوب لا لا يستفاد لا لا يلايح وقد سلمت نفسها لذلك فيستحق  
كل البذل هناك واليه اشار عمر رضي الله تعالى عنه بقوله ما ذنبهن اذا اجابهن من قبلكم  
**ونصفه** اي وجب نصف المسمى **بطلاق قبلها** اي قبل الخلوة الصحيحة **انها بنزلة الوطئ**  
وقد قال تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم الا ان يعفون اي المطلقات بان لا ياحذن شيئا ويعفو الذي بيده عقدة  
النكاح اي الزوج بان يعطي الجميع ولم يجوز علما وانا والشافعي عقوبات المضوية والمجنونة  
اسقاطا واجازة مالك وهذا راجع الى الاختلاف في تفسير الذي بيده عقدة النكاح فعند  
هو الاب وجها والمفسرين قالوا الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج لانه ان شئنا اسكنا  
وان شئنا فارقتها ومعنى العفو نكحه الصداق بها يورده قوله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم  
ثم استصفا للمطلقة قبل الدخول وجوبا ولا استحبابا على ما ذكره القدوري في مختصره  
من ان المتعة مستحبة لكل مطلقة المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول  
وقد سمي لها مهر او في بعض النسخ ولم يسم لها مهر او من حكم باستحبابها كصاحب المبسوط  
والحيط والمختل اراد وابنه احصا الى من عجزت عن التكسب وذات مدوب وان لم  
يسم المهر حالا لعقد او نفاه **فالمتعة** واجبة او فجب المتعة اذا حصلت الفرقة من  
قبل الزوج **قبلها** اي قبل الخلوة الصحيحة وبه قال الشافعي لقوله تعالى لا جناح عليكم



طلعت النساء لم تسوهن او تفرضوا لهن فريضة ومتعهوهن فقد اوجب الله المتعة في  
نكاح ليس فيه فرض وقد وقع الطلاق قبل المس وقال مالك هي مستحبة لقوله تعالى  
عقيب الامر حفا على المحسنين وهم المتطوعون فتكون صارفة للام المذكور الى التذب  
قلنا لا نسلم قصر المحسن على المتطوع بل هو عام منه ومن القام بالواجبات ايضا فلا ينافي  
الوجوب فلا يكون صارفا للام عنه مع ما انضم اليه من لفظ على وحقا وهي درج وخار  
ولمحققة وهذا التقدير يروي عن عائشة ورواه البيهقي عن بن عباس وبه قال سعيد  
بن المسيب والحسن وعطاء والشعبي وقال مالك في الموطن ليس للمتعة حد معروف وقيل  
احدا على المتعة خادم اي مملوك وادناها كسوة يجوز لها ان تصلي فيها قال الكرخي ويعتبر  
في المتعة المستحبة حال الرجل وفي الواجبة حال الزوج ولا تفاقم مقام مهر المثل وفيه يعتبر حالها  
فكذلك خلفه وفي الهداية الصحيح انه يعتبر حال الزوج عملا بالنص وهو قوله تعالى على الموسع  
قدره وعلى المتق قدره وهو اختيار ابي بكر الرازي وفي البدائع قيل يعتبر حالها كالنقطة  
قيدنا وجوب المتعة بحصول القرقة من جهة الزوج لان القرقة اذا حصلت من جهة  
المرأة كردتها وتقبلها ابن الزوج بنشوة ورضاعها زوجته الصغيرة وخيارها  
الفسخ بالبلوغ والاعتاق لا يجب للمتعة ونجب **مهر المثل بعد ها** اي بعد الخلوة الصحيحة  
لانها يجب هنا بعد الوطى وهي بمنزلة والاصح من قولنا للشافعي ومالك انه يجب مهر  
المثل بالوطى ان لم يسلم في حال العقد مهر او كذا بعد موت احدهما ونفاه مالك للشافعي  
لان المهر خالص حتما فيمكن من نفقة ابتداء كما يمكن من نفقة انتهاء لان عمر وعليا وزيدا  
قالوا في المفوضة حسبا ولنا ما روي صاحب السنن الاربعة وقال الترمذي حسن صحيح  
من حديث علقمة قال سئل بن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا  
ولم يدخل بها حتى مات فقال بن مسعود لها مثل صداق نسائها لا وكس ولا شطط  
اي لا نقص ولا زيادة وفي رواية لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث فقام  
معتل بن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في بروع بنت  
واشق امرأة ما مثل ما قضيت فخرج بها بن مسعود وفي رواية فاختلفوا اليه شهر او قال  
مات فقال قول فيها ان لها صداق كصداق نسائها لا وكس ولا شطط وان لها الميراث  
وعليها العدة فان يك صوابا فمن الله وان يك خطا فمني ومن الشيطان والله ورسوله  
بريان منه فقام ناس من اشجع فيهم الجراح وبن سنان فقالوا يا ابن مسعود نشهد  
ان نبي الله قضى فينا في بروع بنت واشق وزوجها لعل بن مرة الاشجعي كما قضيت  
قال فخرج بها عبد الله فرحاشد يدا حيث وافق قضاءه رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم وصح **النكاح بلا ذكر مهرها** بان عقد النكاح ساكتين عن المهر لقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم وهو لفظ لا يبين الا عن الاضمار والا زد طج فقيم بالمتناجين فلو  
شرطنا التسمية فيه لزدنا على النص ومع **نفية** بان عقدها على ان لا مهر لقوله تعالى

ولا جناح عليكم ان طلقوا النساء ما لم تسوهن او تفرضوا لهن فريضة حيث حكم صلى  
الطلاق مع عدم تسميته وصحة الطلاق يستند في صحة النكاح وهو ينافي كون المهر يجب  
نشره لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم ووافقنا الشافعي في المسيلتين  
وخالفنا مالك في الثانية **وبشي غير مال متقوم** كان تزوج مسلم مسلمة على ميتة او على  
دم او على نحو او على خلق بر لا نهما سيما لم يصح تسميته فكان كالولم يسميا شيئا **والجهول**  
**جنسه** كان تزوج على دابة او على حيوان او على ثوب او على دار لا نه لما سمي مجهولا  
يصح عوضا كان حكمه كالولم يسم شيئا وذلك لان الثياب اجناس مختلفة لا تختلف اوصافها  
من القطن والكتان والابر يسيم وكذا الدابة لانها تقع على الخيل والبغال والحمير ونحوها ويجب  
مهر المثل في هذه الصور كلها كما مر في قوله وان لم يسلم بعد الخلوة **او صفته** عطف على  
جنسه ايا ونجهول صفته دون جنسه كان تزوجها على عبد او فوس او ثوب هروي  
او مكيل او موزون غير الدراهم والدنانير مما علم جنسه دون صفته **فالوسط** واجب  
او فيجب الوسط وتجبر المرأة على قبولها بهما دفع الزوج لان الوسط اصل تسمية وهو يعرف  
الا بالقيمة فصارت اصلا ايضا ولو بالغ في وصف الثوب يجب الوسط او قيمته في ظاهر الرواية  
لان الثياب ليست من ذوات الامثال ولو كان النكاح **بخدمة الزوج** العبد بان تزوج  
عبد امرأة باذن مولاه على خدمته مدة معينة **يجب هي اي الخدمة** لانها لما خدما باذن مولاه  
صار كانه خدم مولاه قيد بالخدمة لانها لو تزوج على تعليم القران يجب مهر المثل لا نه لا يسى  
ما لا يصح صدقا لكونه عبادة فصار كالو سمي تعليم الايمان او الصلاة او الصوم وقيد بالصد  
لان الحر اذا تزوج على خدمته مدة معينة يجب مهر المثل عند ابي حنيفة وابي يوسف وقيمة  
الخدمة عند محمد وعند مالك والشافعي يجب ما سمي لها من التعليم والخدمة واضحا لقوله  
عليه الصلاة والسلام زوجتكها بما صك من القران واجيب بان ابا الليثبية في البدلية  
وفي شرط رعي غنهار وايتان عندنا فعلى رواية الاصل والجامع لا يجوز وعلى رواية ابن سمي  
يجوز ويجعل ابو يوسف عتاقها على ان تزوج بها صداقها كان يقول عتقتك على ان تزوجني  
ففسك فقبلت صح العتق وهي بالخيار في تزوجه ولا تجبر عليه وان التزمته لعدم وجوبه  
بالالتزام فان تزوجته ولم يسلم لها مهر او قال ابو يوسف عتقها صداقها لما صح ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صداقها ولا نه الوأبت نكاحه يجب  
عليها قيمة نفسها فاذا تزوجته سلم لها قيمتها فكان بدلا عن بضعتها وابو حنيفة ومحمد  
او جباها مهر مثلها لعدم امكان جعل رقبتهامهرا لانها ان جعلت قبل العتق فهي حرة  
وليس له تزوجها فيستحيل كون رقبتهامهرا وان جعلت مهر ابعدا العتق فهي حرة  
ورقبة الحرة لا تصح مهر او النص قد اصبحت ايضا النكاح بالمال بقوله تعالى واحل لكم ما وراء  
ذلكم ان تبتغوا باموالكم واما قصة صفية فلا يلزم لانها عليه الصلاة والسلام كان غصبا  
بالنكاح بلا مهر لقوله تعالى امة مومنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان يستنكحها خا



لك من دون المومنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم لكيلا يكون عليك حرج والزنا ما قيمتها ان امتنعت من تزوجه فتسعى له فيها وهي حرة في حالة الشك بالاجماع ولم يلزمها زفربها ولو كان النكاح بهذا العبد الأبيض وهذا العبد الحبشي بان تزوجها على احد هما واحدهما أو كس من الاخر او تزوجها على ألف أو على الفين **فهر المثل يجب ان كان مهر المثل بينهما** بان كان اقل من الاغز والكثير من الاغز ويجب الاغز لو كان مهر المثل دونه ويجب الاغز لو كان مهر المثل فوقه وهذا كله عند أبي حنيفة وقال لا يجب الاقل في الاحوال لثلاث لان الاقل متيقن والفصل مشكوك فيه فيجب الاخذ بالمتيقن كما في الخلع والاعتاق والطلاق على ألف أو الفين ولا يبي حنيفة ان الواجب بالا صالة في باب النكاح مهر المثل لانه الاخذ المسمى قد يكون اكثر من قيمة البضع وقد يكون اقل منها وانما يعدل عنه اذا صححت التسمية ومهرها تصح لجهالة المسمى والخلع والاعتاق والطلاق على مال ليس لواحد منها موجب أصلي يصار اليه فيتعين الاخذ بالمتيقن **وان طلق قبل الخلوة فنصف الاغز** باتفاقهم سواء كان مهر المثل دون الاغز او فوق الاغز او بينهما ٧ ان المتعة قبل الدخول كمهر المثل بعده ونصف الاغز يزيد على المتعة عادة فيجب نصفه وان نكح بالف وشترط لها مع المسمى شيئا ينفقها كان تزوجها بالف **على ان يخرجها** من البلد او على ان يتزوج عليها او على ان يهدي لها هدية او نكح باقل على تقدير كالا مثلاً وبأكثر على مقابلة من الاخراج كان تزوجها بالف **ان اقام بها** بالفين **ان اخرج** او بالفان لم يكن له امرأة بالفين ان كانت او بالفان كانت مولاة الاصل والفين ان كانت حرة صح النكاح وان كان شرط عدم التزوج وعدم المسافرة فاسدا لكونه من الامر المشروع ٧ النكاح يبطل بالشروط الفاسدة **فان وفي** بالشرط في المسئلة الاولى **واقام** في المسئلة الثانية **قال** لوضاه بذلك والا اي وان لم يف بالشرط في المسئلة الاولى ولم يقيم بها في المسئلة الثانية **فهر مثل** اما في المسئلة الاولى فباتفاق لانه سمي ما لها نفع فيه وقد فات فيجب مهر المثل لعدم رضاهما الا في المسئلة الثانية فعند أبي حنيفة يجب مهر المثل لا يزداد على الفين **انها رضى** بهما ولا ينقص عن الف لانه رضى بها وعندهما الشرطان معا جازان فلها الاقل ان اقام بها والاكثر ان اخرجها ٧ كلامنا في الاقامة والاخراج مقصود عرفا واختلافهما كاختلاف فساد كما اذا تزوجها على ألف ان كانت قبيلة وعلى الفين ان كانت جميلة كما اذا اشترى حد الشيبين على ان ياخذ ايها شاربين فمن كل واحد منهما على التفاوت ولا يبي حنيفة ان شرط الاول صحيح باتفاق فتعلق العقد به وصحة التسمية التي معه والشرط الثاني غير صحيح ٧ الجهالة نشأت منه والنكاح يبطل بالشروط الفاسدة ومهر المثل هو الاصل فوجب الرجوع اليه **وان نكح بهذين العبدتين واحدتهما حرة** حالها العبد فقط **ان ساوى عشرة** وان لم يساوى عشرة فلها كالا لعشرة وهذا عند أبي حنيفة لان الاشارة معتبرة عنده

فصار كانه قال تزوجتك على هذا المهر وعلى هذا العبد وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة المهر لو كان عبد الا انها لو ظهر احري وجبت قيمتهما عنده فكذا اذا ظهر احدهما حرا وقال محمد لها العبد وقام مهر المثل ان نقصت عنه قيمة العبد ٧ انها لو كانا حريين يجب مهر المثل عنده فكذا اذا كان احدهما حرا ولا يبي حنيفة ان العبد يصلح مهر لكونه مالا فيجوز وجوب المسمى المساوي عشرة ينفع وجوب شي اخر وان شرط البكارة ووجدت ثيبا لزم الكل لان البكارة تصير مستحقة بالنكاح وفي النكاح الفاسد كزوج الاختين معا والتزوج بغير شهود وتزوج الاخت في عدة الاخت وتزوج المعتدة من الغير وتزوج الخامسة في عدة الرابعة وتزوج الامة على الحرة **ان لم يبطا** لا يجب شي سوا ذلك بها ولم يجز حتى اذا فرق القاضي بينهما قبل الدخول فلا مهر لهما وكذا بعد الخلوة لان وجوب المال في النكاح الفاسد ليس للعقد لعدم صحته ولهذا كان لكل من الزوجين فسخه قبل الدخول بغير محضر من الاخر كما في البيع الفاسد قبل القبض ولا للخلوة لوجود الحرمة المانعة من صحتها وانما هو لا يستيف منافع البضع وان وطئ ثبت النسب اي نسب الولد لانه يحتاط في ثبوته احيانا للولد من الضياع فعند محمد من وقت الوطئ بشرط ان يكون بينه وبين وقت الوضع ستة اشهر قال ابو الليث وعليه الفتوى وعندهما من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ونسب العدة عمر من اثنى عشر سنة النسب من وقت التقريظ لانهما وجبت لتبينة النكاح ورفعهما بالتقريظ وقال زفر من اخر وطئ وطئها ونسب مهر المثل لا يزداد على المسمى لانها اسقطت حقتها في الزيادة لرضاها بدونها وقال زفر بنسب مهر المثل وان زاد على المسمى كالباع الفاسد يجب فيه القيمة ولو لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا يجب مهر المثل بالضا ما بلغ باتفاق الحاقا لشبهة النكاح بحقيقته **ويعتبر مهر مثلها** من قوم ابيها كخواتنها لابيها وعماتها وبناتها لقول بن مسعود لها مهر مثل ابيها ٧ ان مهر المثل قيمة البضع وقيمة الشيء تعرف بجنسه وجنس الانسان قوم ابيه وفي بعض النسخ ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ابيها اي مهر مثلها في المشرع وهو مهر عماتها من قوم ابيها سنا اي عمر وقت التزوج وبما لا اي حسنا وما لا وعقلا اي كثرة وقلة **ودينا** اي ديانة وبلد او عصر اي مكانا وزمانا وبكارة وثيبا وادبا وخلق لان المهر باعتبار هذه الاوصاف يزيد وينقص **فان لم يوجد** مثلها في تلك الاوصاف **منهما** اي من قوم ابيها **ان الاجانب** يعتبر مهر مثلها في تلك الاوصاف ٧ الام اي لا يعتبر في مهر مثلها من جهة امها وقومها **ان لم تكن** امها من قوم ابيها بان تكون بنت عم ابيها لان اولاد الخلفاء من الاما يشرفون بشرف ابايهم دون امهاتهم وفي المتن بشرط ان يكون الخبير بمهر المثل رجلين او رجلا وامرأتين وبشرط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدل فالقول قول الزوج مع يمينه وهو قول بن ابي ليلى ويستثنى ابو يوسف ما يستكرج في العرف والعادة وان اختلفا في التسمية بان قال احدهما



سمينا في هذا العقد مهر او نكرا لا خرا كان القول المنكر بالا جماع وان اختلف ورثتهما في قدر  
المهر فالقول لورثة الزوج عند ابي حنيفة ولا يحكم مهر المثل بسقوط اعتباره بعد موتتهما  
عنده ويستثنى ابو يوسف ما يستنكر كما في حال حيا تهما وجعل محدا اختلاف ورثتهما  
فيه كاختلافهما حين فقال القول لورثة المواة المهر مثلها والقول لورثة الزوج في  
الفضل كما في حال الحياة ولو اختلف ورثتهما في اصل تسميته فادعى ورثة الزوج ان الزوج  
سمى لها ونكرها ورثته فالقضاء بشي منتف عند ابي حنيفة واوجبا مهر مثلها في تركته  
وهو القياس وبه يفتي لان مهر المثل وجب بنفسه لصعد فكما لا يسقط المسمى بعد موتهما  
فكذلك مهر المثل لا تريان بعد موت احدهما لا يسقط مهر المثل وورثة الميت يقومون  
مقامه في ذلك فكذلك بعد موتتهما واستحسن ابو حنيفة فقال لا يقضي بشي واستدل  
في الكتاب بصني الاصل فقال رايت لو ادعى ورثة علي ورثة عمر رضي الله تعالى عنهما مهر  
ام كلثوم اكنتم اقضي فيه بشي وهذا اشارة الى انه انما يفوت هذا بعد تقادم العهد  
لانه يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقادم العهد وانقض هل ذلك العصر يتعدى  
وقوف القاضي على مقدار المثل وعلى هذا الطريق اذ الركن العهد متقاد ما يقضي  
بمهر مثلها والطريق الاخر ان المستحق بالنكاح ثلاثة اشياء المسمى وهو اقوى والنفقة  
وهي لا خصف ومهر المثل وهو المتوسط فالمسمى لقوته لا يسقط بموتهما وموت  
احدهما والنفقة لضعفها تسقط بموتهما او بموت احدهما ومهر المثل يترددين  
ذلك فيسقط بموتهما ولا يسقط بموت احدهما لان ما ترددين اصلين يوفر  
حظه عليهما الا تريان الصحابة اختلفوا ان مهر المثل هل يسقط بموت احدهما  
فيكون ذلك اتفاقا منهم انه يسقط بموتهما والله تعالى اعلم **وصح ضمان وليها**  
**مهرها ولو كانت صغيرة** وكذا ضمان وليه مهرها لان الولي هل لا التزام وقد  
اضاف الضمان الى ما يقبله وهو المهر فيصح ثم للمرأة ان تطالب الولي والزواج الا اذا  
كان صغيرا فليس لها ان تطالبه لا بعد بلوغه وفي شرح الوقاية وانما قال ولو  
صغيرة لانها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس لوليها فينتوهم انه لا يجوز الضمان  
لان اعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبا لكن  
اعتبار لهذا التوهم لان حقوق العقد في النكاح واجبة الا لاصل والولي سفي  
ومعبر هذا ولو زوج طفله الفقير وعنده او مكاتبه لا يلزم المهر عندنا والزمه مالك  
والشافعي به **والمحل والموجل** اي المقدم والمؤخر من المهر ان بينا اي عينا قد اكر  
فما بيناه هو المحل والموجل سوا بينا تعجيل الجميع او تأجيله مقسطا او غيره او تعجيل  
البعض والا اي وان لم يبيننا **فالتصارف** فان كانا في موضع يعجل فيه البعض ويوجل  
الباقى الى الطلاق او الموت ينظر كم يكون المحل مثل هذه المرأة من مثل هذا المهر في  
التصارف ذلك لقوم فصح ان ذلك محلا والباقي موجلا **وقبل اخذ المحل** الذي بيناه او بين

بالمعروف لها منعه من الوطي ومن السفر بها حتى تقبضه ليتبين حقها في البذل كما تبين  
حقه في البذل قيد المحل لانها لا تمنع نفسها قبل اخذ الموجل سوا كان جميع المهر وفي خلاف  
ابي يوسف او بعضه وسوا كانت المدة قصيرة او طويلة وسوا كان التأجيل في العقد  
او بعده وفي الخاتبة ليس لها الامتناع بعد حلول الاجل ايضا لان العقد لم يوجب لها حق  
الامتناع في الموجل فلا يثبت لها بعده ولو كان المنع بعد وطي او خلوة صحيحة برضاها وهو  
قول ابي حنيفة او بغير رضاها بان تكون مكرهة او صبيبة او مجنونة وهو قولهم جميعا  
وقالا ليس لها منعه بعد الوطي والخلوة برضاها وفي الايضاح انه قول ابي حنيفة او لا  
**بلا سقوط النفقة** اي مع عدم سقوط نفقتها والمعنى لا تسقط بذلك المنع عن الزوج  
نفقتها وهذا عند ابي حنيفة لان المنع بحق حيث ليس عن نشوز وعندهما لا نفقة لها  
قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير كان ابو القاسم الصفار يفتي في المنع من الوطي  
بقول ابي يوسف ومحمد بسقوط النفقة وفي المنع من السفر بقول ابي حنيفة بصد  
سقوطها قال وهو حسن في الفتيا **والسفر** وهو بالرفع معطوف على منعه اي وقبل اخذ  
المحل لها السفر **والخروج** من منزل الزوج **للحاجة** ولزيرة اهلها **بلا اذ لا** حق  
الجس لحق الاستيفاء منها وليس له حق الاستيفاء منها قبل الايقاع **وبعد اخذ** اي المحل  
بنقلها ويسافر بها حيث يشاء وكذلك اذا كان جميع المهر موجلا لقوله تعالى اسكنوهن  
من حيث سكنتم ومن وجدكم اي اسكنوهن مكانا بعض مكانا بقدر سعةكم فمن  
للتضييق والوجد المقدور **والغنى** وقيل لا يسافر بها الى غير بلدها الذي نكحها فيه وبه يفتي  
قال الفقيه ابو الليث في كتاب التوازل سيل ابو القاسم يعني الصفار عن امرأة يريد زوجها  
اخراجها من البلد ولم يف لها جميع مهرها قال ابو القاسم لها ان لا يخرج من بلدها الى بلد  
اخر سوا اوفائها المهر او لم يوفها لنفسه الزمان وقال ابو الليث وبه فاخذ فليف لو ادرك  
ابو القاسم زمانا هذا ثم قال وقيل لا يقي القاسم اليس يجوز ان يخرجها من المدينة الى القرية  
ومن القرية الى المدينة قال ذاك بقية وليس بسفر واخراجها من بلد الى بلد سفر وليس  
بتبوتة اي بمنزلة نحو من بيت الى بيت وفي فصول الاستروشنى قال ظهير الدين المرعشي  
الاخذ بقول الله تعالى اول قال تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم انتهى واجيب بان قول  
الفقيه منافيا لقوله تعالى لانه تعالى قال ولا تضاروهن وفي السفر بها بغير رضاها اضرار  
بها وافتي كثير من المشايخ بقول ابي الليث وقيل يجوز مطلقا ان اوفائها الموجل ايضا وكان  
مامونا عليها وبه افتي البعض وهو اقرب الى التحقيق والله ولي التوفيق **ان بعث اليها**  
اي الى امراته شيئا فقالت هو هدية وقال مهر او هو من المهر **فالقول** له مع يمينه لان  
التقليد استفيد منه فكان اعرف بحجته كما لو انكر التملك اصلا ولان الظاهر انه يسعى في  
اسقاط ما في ذمته **الا فيما هي** لا كل كالحب والشوى والسم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى  
بخلاف الحنطة والعسل والسمن والجوز واللوز لان الظاهر يكذب والقول قول من يشهد بالظا



وقال بعض المحققين والذي يجب اعتباره في ديارنا ان جميع ما ذكر من المنطة والدفق والسك  
وباقها يكون القول فيه قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله ارساله هدية فالظاهر مع المرأة  
لا معه ولا يكون القول له الا في خواتم الثياب والحجارية وقال لفتيمه ابو الليث المختار ان ذلك الشيء  
ان كان مما لا يجب على الزوج فالقول له وان كان مما يجب عليه اي بعد العقد كالتجارة والدرع  
فالقول قولها لان الظاهر يكذب به وفي الذخيرة جهن بنته وزوجها ثم زعم ان الذي دفعه  
اليها ماله وكان على وجه العارية عندها وقالت هو ملكي جهن بنتي به او قال الزوج ذلك بعد  
موتها فالقول قولها دون الاب لان الظاهر شاهد بملك البنت اذ العادة دفع ذلك اليها بطريق  
الملك وحكي عن علي السعدي ان القول قول الاب لان ذلك يستفاد من جهته وذكر شمس الانية  
السرخسي في السير الكبير نحو ذلك وقال قاضي خات ان كان الاب من الاشراق الكرام  
لا يقبل قوله انه عارية وان كان من لا يجهر البنات بمثل ذلك قبل قوله وقال الصدر الشهيد  
المختار للفتوي ان كان الاب يدفع الجهاز عارية كافي ديارنا فالقول قول الزوج وان كانت  
العرف مشتركا فالقول قول الاب **فصل في نكاح الرقيق والكافر نكاح القن** وهو العبد الذي  
ليس فيه حرية بوجه ونكاح المكاتب والمذبر والامة وام الولد بلا اذن السيد موقوف  
ان اجاز السيد **نقد وان رد بطل** واجازه مالك بدون اذنه ولنا قوله تعالى ضرب الله  
عبد املوك لا يقدر على شيء والنكاح شيء فلا يملكه العبد بنفسه وما روى ابو داود والنسائي  
وقال حديث حسن من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اعلموا  
تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر اي زان ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح  
الاسناد ولم يخرجاه **واذا اذن** المولى بالتزويج لعبده فتزوج **بيع القن للمهر** وكذا  
المكاتب اذا عجز عن الكتابة لان المهر بسبب اذنه يظهر في حقه وتعلق برقبة عبده  
وصار كدين استدان العبد الماذون له في التجارة ولو بيع القن مرة حيث لم يفده  
سبيده ولم يفثمه بالمهر لم يبيع ثانيا بل يطالب بما بقي بعد العتق ولو بيع في النفقة  
مرة يبيع فيها اخرى لان النفقة تجب ساعة فساعة فلم يقع البيع في جميعها بخلاف المهر  
ولو مات العبد سقط المهر والنفقة لفوات محل الاستيفاء **وسعى الخزان** اي المكاتب  
والمذبر ولا يباعان فيه لهدم احتمالهما النقل من ملك الى ملك حال قيام الكتابة والتدبير فيستر  
من كسبهما لان النفسهما قيد باذن المولى لان العبد والمذبر والمكاتب اذا تزوج بغير  
اذن المولى ودخل ثم فرق المولى بينهما لا يطالب واحد منهما بالمهر الا بعد العتق **والاذن**  
اي اذن المولى لعبده **بالنكاح** سوارعين المرأة اول بعينها **يعمر جائزه** وفاسده عند  
اي حنيفة حتى يباع العبد في مهر النكاح الفاسد ويتوقف تزويجها ثانيا صحيحا على الاجازة  
وقالا يخص جائزه وبه قال مالك والشافعي فلا يباع في مهر الفاسد بل يطالب به بعد العتق  
ولا يتوقف تزويجها ثانيا صحيحا على الاجازة لان المقصود من نكاح العبد عتقه وذلك  
بالجائز دون الفاسد لانه لا يقيد الحل وصار كالنكاح حيث يتناول الجائز دون الفاسد

ولا يحنيفة ان الاذن مطلق فيجري على اطلاقه ولا يقيد بالصحيح كالاذن بالبيع والتوكيل  
بالنكاح اما يقيد بالجائز بدلالة ان المطلوب الموكل بثبوت الحل ومن زوج امته اذا كانت قنة  
او مدبرة او ام ولد لا يجب عليه النبوكة مصدر بوانه منزل لا اي اسكنته اياه وهي ان يغلي  
المولى بين الامة وبين زوجها بان يرفقها اليه ولا يستخيرها حتى لو كانت الامة تذهب  
وتجي وتخدم مولاه لا يكون ذلك نبوكة وانما لا يجب على المولى اذ ازوج امته بتوحيته لان حقه  
اقوي من حق الزوج وان حقه في رقبة الامة واستخدمها وحق الزوج في التمتع بها وتبنيها  
تبطل استخدا امها واستخدمتها لا يبطل التمتع بها **والنفقة** على زوج الامة المذكورة **الابها**  
اي بالنبوكة لان نفقته عليها جزا احتباسها ولا يوجد احتباسها الا بتوحيته **وبطل**  
**الزوج ان ظفر بها خالية** من خدمة مولاه واما المكاتبه فلها النفقة والسكنى وان لم يجد  
النبوكة والفرق بينهما وبين الامة والمدبرة وام الولدان المولى لا يملك استخدام المكاتبه  
فلا يحتاج الي نبوته المولى ويملك استخدا امهن فيجبن اليها ولو خدمته بلا استخدام مع  
النبوكة لا تسقط نفقتها وكذا لو استخدمها المولى نهارا واعادها الى بيت الزوج ليلا  
وله اي للمولى **النكاح عبده** الذي ليس بكاتب صغير او كبير او نكاح امته كذلك كرها  
اي لا رضاهما وليس معناه ان يجلبهما على النكاح بضرب او نحوه بل ان ينفذ تزويجه  
عليهما بدون رضاهما وهذا ظاهر الرواية وعن اي حنيفة واي يوسف لا ينفذ تزويج  
المولى عبده الا برضاه دون امته وهو قول الشافعي لان ما يرد عليه التزويج وهو استمتاع  
ملوك للمولى من الامة دون العبد فكان المولى في تزويج العبد كالا جني دون الامة ونحوه  
ان تزويجه بغير رضاه لا يقيد مقصود النكاح لان الطلاق بيد من له الساق فيطلقها  
من ساعته طلبا للفرق ولنا ان تزويج المولى امته ليس ملكه بضمها بل ملكه رقبتها وذلك  
ثابت في العبد ولا يجوز للمولى تزويج المكاتب والمكاتبه بغير رضاهما لانهما التحا بالحراري  
حق التصرفات **وخيرت امه** سوا كانت مدبرة او ام ولد وزوجها المولى برضاهما او بدونه  
**ومكاتبه عتقت** واحدة منهما سوا كانت تحت حرا وعبدا وقال الشافعي لا خيار للامة اذا  
عتقت وتزوجها حروبه قال مالك واحمد ومنشأ الخلاف في الروايات في حرية زوج بريرة  
وعدهما فيما يدل على انه حر ماروى الجماعة الا مسلما من حديث ابراهيم عن الاسود عن  
عائشة واللفظ البخاري انها قالت يا رسول الله اني اشتريت بريرة لا عتقتها اي قصدت  
شراها لذلك وان اهلها يشترطون ولاها اي لهم فقالا عتقتها فانما الولي من عتق قال  
فاشتريتها فاعتقتها قال وخيرت فاختارت نفسها وقالت لو اعطيت كذا وكذا اما كنت  
معه اي مع زوجها قال لا سود وكان زوجها حرا ورواه البخاري ايضا من حديث الحكم  
عن ابراهيم وفي اخره قال الحكم وكان زوجها حرا وخرج النسي من عتقه والا سود الله  
سالا عائشة عن زوج بريرة فقالت كان حرا يوم عتقت ومما يدل على انه كان عبدا اسوا  
يقال له معيت كاني انظر اليه بطوف خلفها يبكي وموعه تسيل على خيته فقال النبي صلى الله



نحال عليه وسلم للعباس يا عباس لا تعجب من شدة حب مغيث بريرة ومن شدة بغض  
بريرة مغيثا فقال لها عليه الصلاة والسلام لو راجعتني قالت يا رسول الله انا مري به  
فقال عليه الصلاة والسلام انما انا شافع قالت لا حاجة لي فيه واما ما رواه مسلم وابوداود  
والنسائي عن عائشة ان بريرة خيرها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان زوجها عبدا  
فليس فيه سوى انه كان عبدا وهو محفل لانه كان عبدا قبل الحق فلا يعارض صريح قوله  
كان حرا يوم اعتقت ورواية ابوداود حين اعتقت قال الطحاوي واذا اختلفت الاثار وجب  
التوفيق فنقولنا وجدنا الحرية تعقب الرق ولا ينهكس فيجعل على انه كان حرا عند ما خيرت  
عبدا قبله ولو ثبت انه عبد لا ينتفي الخيار لها تحت الحوادثي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه انما خيرها لكونه عبدا اي لانما خيرها لصيرورتها ممتوقة لقوله عليه الصلاة والسلام  
لبريرة اذ هبني فقد عتق معك بضعة رواء الدارقطني وروى ابن سعد في الطبقات  
عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لبريرة لما اعتقت قد عتق بضعة  
معك فاخترت في هذا حكم مطلق فلا يقيدها اذ كان زوجها عبدا ثم استند الطحاوي  
عن ابن سيرين والشعبي بخير حرا كان زوجها او عبدا او عن طاووس انه قال للامة  
الخيار اذ اعتقت وان كانت تحت قرشي وعن مجاهد وغيره وان كانت تحت امير المؤمنين  
انتهى ورواه ابن ابي شيبه ايضا عنهم **نكحت امة بلا اذن من مولاهما فصنعت نفذ**  
**النكاح بلا خيار لها** الصدوره من اهلها مضافا الى عمله وتوقفه على اذن المولى قد زال  
بالعتق وفي المحيط هذا اذا كانت امة ومديرة وان كانت ام ولدا لا ينفذ النكاح لان  
العدة وجبت عليها من المولى كما اعتقت والعدة تمنع نفاذ النكاح **وما سمي من المهر**  
**فلسيد لو وطئت فصنعت** بعد الوطئ لان الزوج استوفى منافع مملوكه للمولى  
فيجب العدة له **وان عتقت او لا اي قبل الوطئ فلها اي فاسمى المرأة لان الزوج استوفى**  
**منافع مملوكه للامة** فيجب لها **زوج الامة يعزل** اي يجوز ان يعزل عنها عند الوطئ  
**بأذن سيدها** وزوج **الحرمة يعزل عنها باذنها** وقال ابو يوسف ومحمد لا يعزل الزوج  
عن الامة الا باذنها لان لها حق في الشهوة والعزل يجل به ولا يحنيفة ان العزل مخوف  
الولد وهو حق المولى والحرمة دون الامة ولو عزل فظهر جيل قالوا ان لم يعزل الى وطئها  
او عاد بعد البول جاز له نفية والا فلا ولو عالج المرأة نفسها لا سقطا الجبل جاز ما لم  
يستبين شي من خلقه وذلك ما لم يتم له مائة وعشرون يوما **وان وطئ الاب الحر المسلم**  
**امة ابنه فولدت فادعاه** الاب وكانت في ملك الابن من وقت الوطئ الى حين الدعوة  
**ثبت نسبه وهي ام ولده** لما روي ابوداود والترمذي وقال حديث حسن عن عائشة  
قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده  
من كسبه وروي ابوداود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
ان رجلا اتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا والانا والادي

يحتاج الى مالي فقالا انت وما لك لو املك ان اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من كسب اولادكم  
انتهى واذا كان للاب ان ياخذ من ماله ابنه نفقته بلا رضاه لصيانة نفسه كان له ان ينقل  
ملك جارية ابنه الى ملك نفسه لصيانة نفسه **وجوب قيمتها** والفرق بين هذا وبين  
الطعام والكسوة حيث لا يجب قيمتهما اذا استعملهما الاب للحاجة ان الحاجة الى الاستيلاء  
دون الحاجة الى الطعام والكسوة فيملك الاب الطعام والكسوة من ماله ابنه من غير قيمة ولا  
يملك لامة الا بقيمتها ولا فرق بين كون الاب معسرا او موسرا لان هذا ضمان نقل فلا يختلف  
بالاعسار والابيسار كالباع **لامهرها** اي ولا يجب مهرها خلا فالنفر لان ملك الاب يثبت في  
الجارية قبيل الوطئ حتى يكون الاب زائنا وجنينا لم يقع وطئ الاب في ملك نفسه ولا يجب  
**قيمة ولدها** الاب الاب لما ملك الجارية بالاستيلاء كان الولد حاد ثا على ملكه فكان حرا اصل  
اما اذا كان الاب عبدا او كافرا لا تصح دعوته بانه يابى لكاقر على مسلم ولا لعبد على حر  
وكذا اذا اخرجها الولد بعد الوطئ من ملكه ثم استردها لا تصح دعوة الاب لان ثبوت  
الملك للاب بطريق الاستناد الى وقت الصلوق يستدعي ولاية الملك من وقت العلوق  
الى حين التملك **والجد اب الاب كلاب بعد موته** لقيامه حينئذ مقام الاب وهذا اذا كان  
الصلوق بعد موت الاب حتى لو اتت بولد قبل من سنة اشهر من موت الاب فادعاه الجد  
لا تصح دعوته **وان نكحها اي ان تزوج الاب امة ابنه صح** وقال مالك والشافعي لا يصح لان  
لاب شبهة في ملكها بانه بدل سقوط الحد اذا تزق بامته ولو ظن حرمته فيكون في معنى  
من تزوج امة نفسه ولنا ان جارية الاب لا ملك لاب فيها ولا حق ملك لاب في ملك الابن فيها  
من كل وجه بدليل حل وطئه ونفاذ عتقه فلا يملكها الاب من وجه والا اجتمع ملك شخصين  
في محل واحد في زمان واحد واذا لم يكن للاب فيها حق ملك جاز له تزويجها بجارية الاجني  
**ولم تقصر ام ولده** اذا اتت منه بولد خلا فالنفر وكذا اذا استولدها بنكاح فاسد لان انتقالها  
لا ملك لاب لصيانة ما يله وقد صار مصونا بدونه **وجوب مهرها** لان التزامه بالنكاح لا قيمتها  
لعدم ملك الرقية **والولد حر بقربا بته** لان الامة ملك لابن ولدها من ابيه اخوه فينصها  
في الملك ويعتق عليه وجعل محمدا ولدا لالعبد المهرور حرا بالقيمة كولد الحر المهرور وهما احكام  
وجه قول محمد ان السبب الموجب للحرية الغرور واشتراط الحرية فيها عند النكاح وهذا يتحقق  
في الرقيق كما يتحقق في الحر وكما يحتاج الحر الى حرية الولد فالمملوك يحتاج الى ذلك بل حاجته اظهر  
لان ربا ينظر في الحرية لنفسه وابو حنيفة وابو يوسف قال هذا الولد مخلوق من مائة قيقين  
فيكون رقيقا وهذا لان الولد متفرع من الاصل وانما يتفرع لصفة الاصل واذا كان الاصل  
رقيقا لا تثبت الحرية للولد من غير عتق واما اذا كان الزوج حرا فقد ثبت حرية الولد هناك  
باتفاق الصحابة بخلاف القياس **والطفل يتبع خير الابوين** دينا لان ذلك انظر له فينبغ لاب  
اذا اسلم والام اذا اسلمت **وعند عدمهما اي عدم الابوين** بان وجد لثبطا يتبع الدار  
الظاهر انه من اهلها اهلها **والجوسي بشر من الكتابي** فالطفل منهما يتبع الكتابي



لان حل الذبيحة وجواز المناكحة من احكام الاسلام فيرجح بهما كما يبرح بالاسلام واغلام يقر الكناهي  
خير من الجوسي لا نه لا خير في الكناهي لكن شره اقل من شر الجوسي واعلم ان نكاح الكفار باقاعا علما ونا  
والشافعي وابطله مالك في المشهور عنه لان جوازها يقتضي ان ينشر وطهي معدومة في الكتفهم  
يجب فسادها وعنه انه انما يجوز منه ما لو ابتدوه بعد الاسلام صح والا فلا ولنا قوله تعالى  
وامرأته جملة الخطب ولو لا انعقاد ما اخبر بانها امراته وقوله عليه الصلاة والسلام ولدت  
من نكاح لا من سفاح ولو لا صحته لما افتخر به فنكاحهم جائز عندنا في حنيفة مطلقا وان  
تزوجوا بحارهم حتى يحكم لها بالنفقة اذا طلبت لان امرنا ان ننكحهم وما يدعون واستثنى  
صاحبه من الجواز المحرم والمعتدة لانهم تبع لنا في الاحكام لكن لا نتعرض لهم الا ان يسلموا  
او يترافعوا اليانا لالتزامهم حكمنا حينئذ الا في قولنا في يوسف الاخر ذكره في كتاب الطلاق  
انه يفرق بينهما اذا علم به لما روي ان عمر كتب الى عماله ان فرقوا بين الجوس وبين محارمهم  
وامنعوهم من الزممة اذا اكثروا الزممة بالكسر الجماعة من الناس على ما في الصحاح لكنا  
نقول هذا غير مشهور وعنه واغما المشهور ما كتب به عمر بن عبد العزيز الى الحسن البصري  
ما بال الخلفاء الراشدين تركوا اهل الذمة وما هم عليه من نكاح المحارم واقتنا النجور والفتاير  
فكتب اليه انهم اغابوا الجزية ليركوا وما يعتقدون فاغابوا انت متبع ولست بمبتدع والسلا  
وان اسلم المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتقدين ذلك اقر عليه اي بقي صحيحا  
بعد اسلامهما او اسلامه ولو كانت كتابية وقال زفر نكاح اهل الذمة بلا شهود او في عدة  
كافر فاسد لفران اهل الذمة تتبع لاهل الاسلام وهم لا يجوز نكاحهم بغير شهود وفي  
عدة غير فكذا اهل الذمة الا انه لا يتعرض لهم فيه الا ان يسلموا او يترافعوا حينئذ يفرق  
القاضي بينهم لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم ولا نعم بهعد  
الذمة صادرا من امار او التزاموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات فثبتت في حقهم  
ما هو ثابت في حقنا لا ترى ان حرمة الربا ثابت في حقهم بهذا الطريق فكذا حرمة  
النكاح بغير شهود ولكننا تعرض عنهم لمكان عقد الذمة لا لان نقرهم على ذلك كما نتركم  
وعباداة الاوقات والاشتغال بالنيران على سبيل الاعراض لا على سبيل التقيرير والحكم  
بصحة ما يفعلون ولا تعرض عنهم في عقد الربا لانه مستثنى من عقد الذمة قال صلى  
الله تعالى عليه وسلم الامن ارضي فليس بيننا وبينه عهد وبروي عقد ولعله مقتبس  
من قوله تعالى فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ولهما ان النكاح في العدة  
حوام بالا جماع بخلاف النكاح بغير شهود حيث يجوز عند مالك بشرط الاعلان مع انهم  
لم يلزموا احكامنا بجميع اختلافاتها ولا في حنيفة ان عدة الكافر لا يمكن اثباتها حقا للشرع  
لانهم غير مخاطبين بالفروع ولا حق الزوج وهو كافر لا نه لا يعتد العدة وفي النهاية عن  
المبسوط ان الاختلاف بينهما اذا وقعت المرافعة او الاسلام والعدة غير منقضية  
واما بعد انقضاء العدة فلا يفرق بانقضاء اي لعدم تعلق حكم شرعي و فرق متزوجات

عمران بفتح الميم والراء المثلثة تزوج بجوسية او ابنته ثم اسلم او اسلم احدهما لان نكاحهما  
بين الكفار باطل عندنا في يوسف ومحمد وكذا عندنا في حنيفة على ما ذكره القدوري ولو لم يسلم  
المحرمان المتزوجان لا يفرق بينهما عندنا في حنيفة ما لم يترافعا جميعا لانه لما جاز في اعتق  
لا نتعرض لهم ماداموا عليه وبمرافعة احدهما لا يحصل رضيا الاخر فلم يحقق بشرط الالتزام  
في حقه فلا يحكم عليه ولا على الرافع لاستلزامه الحكم على غير من التزمه وعندنا في يوسف يفرق  
بينهما وجد الترافع او لا وعند محمد يفرق ان وجد الترافع ولو من احدهما فانه اذا رجع  
احدهما امره فقد التزم حكم الاسلام فينتد على الاخر ضرورة الحكم على الرافع فيفرق  
بينهما كالاو اسلم احدهما وفي اسلام زوج الجوسية والوثنية او امرأة الكافر في دارنا  
جوسيا كان او وثنيا او كتابيا عرض الاسلام على الاخر فان اسلم فهي له ولا يتعرض  
للهما لان ابتداء النكاح صحيح فلان يبقى ولي والا اي وان لم يسلم سوا كان بالغ او صبيا مميزا  
فرق بينهما وقال الشافعي لا يعرض الاسلام وتبين المرأة في الحال ان كان الاسلام قبل الدخول  
ويفرق بينهما بعد ثلاث حيض ان كان بعده لتأكد الملك في الثاني دون الاول ولنا ما في  
الموطأ عن ابي شهاب ان ابنة الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن امية فاسلمت  
يوم الفتح وهرب زوجها صفوان بن امية من الاسلام فلم يفرق عليه الصلاة والسلام  
بينه وبين امراته حتى اسلم صفوان واستقرت عنده امراته لذلك النكاح وذكر الطحاوي  
وابو بكر بن العربي ان عمر بن الخطاب فرق بين نصراني ونصرانية بابائه عن الاسلام  
ومن ادلتنا ما روي ان دهقانة نهر الملك سلمت فامر عمر ان يعرض الاسلام على زوجها  
فان اسلم والافرق بينهما وان دهقانا اسلم على عهد علي فعرض الاسلام على امراته  
فابت فرق بينهما وانما يفرق بينهما اذا ابت هي الاسلام صراها على الحبس والنجاسة  
لا فصل للطيب وهو اي تقرق القاضي بينهما طلاق باين ان ابي الزوج وليس بطلاق  
ان ابت وقال ابو يوسف ليس بطلاق فيهما فابادة الخلاف عدم انتقاض عدد الطلاق  
بالفرقة عنده وانتقاصه بها عند هما ولا مهر لها ان ابنت لوجود الفرقة من قبلها كالمطالبة  
لان زوجها الا للمطالبة فان لها المهر كله لتأكده بالدخول قيد بابا يها لان تقرق القاضي  
بابا الزوج قبل الدخول يوجب نصف المهر وفي دارهم عطف على مقدم متعلق بالسلام  
وهو في دارنا اي وفي اسلام زوج الجوسية او امرأة الكافر في دارهم سوا بقي الزوجان  
او خرج احدهما اليانا وبقي الاخر نبيين المرأة سوا كانت مدخولا بها او غيرها بنضي  
ثلاث حيض قبل اسلام الاخر ان كانت تحيض وبنضي ثلاثة اشهر ان كانت لا تحيض  
لان الحكم بالفرقة لما كان منقطعاً عن دار الحرب اقيم بشرط الفرقة وهو مضي العقد مقا  
ونبين الجزية من زوجها بتباين الدارين سوا سبي احدهما او لم يسب بل خرج اليانا  
مسلم او ذميا او مستامنا ثم اسلم او صار ذميا لا السبي اي لا تبين بالسبي وقال الشافعي  
وهو قول مالك تبين به ولا تبين بتباين الدارين فلو سبيا معا لم تبين عندنا

دهم

مها



وتبين عنده ان ذنب بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هاجرت من مكة الى المدينة  
 وخلفت زوجها ابا العاص كافر ابلة فردها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالنكاح  
 الاول ولنا ان مشركي مكة صالحوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عام الحديبية ان من  
 اتاه من اهل مكة رده اليهم ومن اتى اهل مكة من اصحابه فهو لهم وكتبوا بذلك الكتاب  
 وخفوه فجاءت سبعة بنت الحارث الاسلمية بهذا الفراغ من الكتاب والنبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بالحديبية فاقبل مسافر المحرمي وقيل صيفي بن الراهب وكان كافرا فقال يا محمد اردد  
 علي امراتي فانك قد شرطت ان ترد عليا من اتاك منا وهذا طينة الكتاب لم يخف بعد فاتزل  
 الله تعالى بيانا لان هذا الشرط انما يكون في الرجال دون النساء يا ايها الذين امنوا اذا جاءكم  
 المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله اعلم بايمانهن فان علموهن موثقات فلا ترجعهن  
 الى كفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن واتوهن ما انفقوا واجتاحت عليكم ان تنكهن  
 اذا اتيتوهن اجورهن ولا تسكوا بهن الكوافر اي بعقد نكاحهن فاستحلنهم رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم فخلعت فاعطى زوجها ما انفق عليها من المهر وتزوجها عمر  
 وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يمتحن المهاجرة بان يخلعها بالله ما خرجت من  
 بغض زوج بالله ما خرجت رغبة عن ارض الى ارض بالله ما خرجت الا بالله ولرسوله  
 فقوله سبحانه لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن يدل على ان نكاح الدارين يوجب الفرقة  
 وان لم يوجد سببي وكذا قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكوهن اذا لم يوجب التباين  
 انقطاع النكاح لزوج المسلمين ان ينكوهن وكذا قوله تعالى ولا تسكوا بهن الكوافر  
 ان لم يوجب التباين بعقد نكاحهن موجبا للفرقة لزم التسك حال كفرهن ثم المهاجرة  
 الحائل تنكح عند نكاح الزوج عدة كالمسبية فانه يجب استيرائها ولا يلزمها العدة اتفاقا  
 وقالا وهو قول مالك والشافعي لايجل نكاحها قبل انقضائها كالمحل فانه لا يصح نكاحها  
 عند الوضع عند الجمهور وعلى الاصح عند ابي حنيفة لهن ان نسبية لما هاجرت ام رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان تعتد له قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكوهن اذا اتيتوهن  
 اجورهن فالله اباح نكاح المهاجرة مطلقا فتقيده بما بعد انقضاء العدة يكون زيادة  
 وايضا قال تعالى ولا تسكوا بهن الكوافر وفي اجاب العدة تسك بهن الكافر ويرد  
 المحسن عن ابي حنيفة انه يصح نكاح الحامل من المهاجرات ولكن لا يقربها حتى تضع لانه  
 لا حرمة لما الحربي فهو بمنزلة ماء الزاني والحبل من الزنى لا يمنع النكاح عنده ولكن الاول اصح  
 لان الحبل من الزنى لا نسب له وهذا النسب ثابت من الحربي **وارتد اكل منهما اي من**  
**الزوجين فسخ عاجل** عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال لشافعي ان لم يدخل بها ففسخ  
 عاجل وان دخل بها ففسخ اجل يعني ان عاد المرتدة منها الى الاسلام في مدة عدة تلك المرأة  
 لم يفسخ والا ففسخ وقال محمد ان كان الارتداد من المرأة فهو فسخ وان كان من الرجل فهو طلاق  
 فجدد من علي صلوات الله عليه وكونه لا يفسخ لان الابداع عنده ففسخ عاجل ووجه الفرق في حنيفة

ان الردة متافية للنكاح لمناقضتها للعصمة والطلاق يستدعي قيام النكاح فلا تكون الفرقة بالردة  
 طلاقا ولا باتقويت الاسس بالمعروف فيجب التسريح بالاحسان ولهذا اتوقف الفرقة بالابار  
 على القضاء وتوقف الفرقة بالردة عليه **نشر الموطوءة كل مهرها سوا ارتداد الزوج او هي ان الوطي**  
**موكده للمهر ولغيرها اي لغير الموطوءة نصفه لو ارتد الزوج لان الفرقة من قبله قبل الدخول**  
**ولا شيء لو ارتدت الزوجة لان الفرقة من جهتها قبل الدخول وبقي النكاح ان ارتد امها**  
**فاسلم امها وقال زفر لا يبق وهو القياس لان في ردتها ردة احدهما وهي منافية للنكاح**  
 ووجه الاستحسان انهما لم يختلفا في دين ولا في دار فلا تقع الفرقة بينهما كما اذا اسلم الزوجان  
 الكافران معا وانما تركنا القياس لا تنافق الصحابة رضي الله تعالى عنهم فان بني حنيفة ارتدوا  
 بنوع الزكاة فاستتابهم ابو بكر ولم يامرهم بتجديد النكاح بعد التوبة ولا احد من الصحابة  
 سواه لا يقال لعل ارتداد من بعضهم كان قبل بعض ولم يثبت بطلان كل امرين  
 لا يعرفه التاريخ بينهما يجعل كانهما وقعا معا **وفسد النكاح ان ارتد امها ثم اسلم احدهما**  
**قبل الاخر لان البقاء للردة كانشأ بينهما فان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء للمرأة ان كان المسلم هو**  
 ولها نصف المهر ان كان المسلم هي وان كان بعد الدخول فلها المهر كاملا سوا كان المسلم هو  
 او هي ولا يصح ان ينكح مرتدة مسلمة ولا مرتدة ولا كافرة اصلية لان النكاح يعتد بالملة ولا  
 ملة للمرتدة فانه ترك ما كان عليه وهو غير مقرو على ما اعتقده وكذا حكم المرتدة ولو اسلم حربي  
 وتحت خمس نسوة او اكثر ثم اسلمن معه او اختان او ام وبنت بعقد واحد بطل النكاح  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وان كان بعقد متفرقة بطل نكاح الخامسة والثانية  
 من الاختين وكذا الثانية من الام والبنت ان لم يكن دخل بها وخبره محمد كمالك والشافعي  
 وزفر في بقیة ايام ربع شاة منهن واحدى الاختين شاة منهن وان كان العقد واحدا  
 وعين البنت لا بقاء لصحة نكاحها وحرمة امها بالعقد عليها الا ان يكون دخل بالام فحينئذ  
 يفرق بينه وبينهما لان غيلة بن سلمة اسلم وتحت عشر نسوة واسلمن معه فقال  
 له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اختر منهن امرضا وفارق سايرهن وقيس بن الحارث  
 اسلم وتحت ثمان نسوة واسلمن معه فامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان يختار اربعا  
 منهن والصحاح بن فيروز الديلمي اسلم وتحت اثنتان فقال صلى الله تعالى عليه وسلم اختريتهما  
 فثبت واستدل ابو حنيفة وابي يوسف بقوله تعالى وان تختصوا بين الاختين والجمع بينهما  
 نكاحا حرام بهذا النص ونكاح الاول ما حصل الجمع فوقع صحيحا بحكم الاسلام ونكاح الثاني  
 حصل الجمع اذ لا سبب هنا سوى الجمع فنصب الفساد في نكاح من حصل الجمع بنكاح من  
 فان نكاحها فاسد بحكم الاسلام دون من لم يحصل بنكاحها الجمع وان تزوجها في عقد واحد  
 فالجمع حصل بهما وليس بطلان نكاح احدهما باول من الاخرى فيبطل نكاحهما وكذلك في  
 نكاح الخمس الحرم بسبب الجمع بين ما زاد على الاربع وانما حصل ذلك بنكاح الخامسة  
 فصرح في الشفا اليها اول وان وقع تزويجهن في عقد واحد فالجمع حصل بينهما جميعا



واما الاحاديث التي رويت فقد قال مكحول ان تلك كانت قبل نزول الفريض يعني قبل نزول حرمه  
الجمع فوقعت الالكحة صحيحة مطلقا لما كانت صحيحة في الاصل جعل رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم ذلك مستثنى من عموم الجمع **وكل الزوجات في القسم** بفتح الفاقاي المبيت عند  
للصحة والموانسة لافي الجماع والمجبة سوا قيد بالزوجات لان السوراي وامهات  
الاولاد لاحق لهن فيه والاختيار في مقدار الدور للزوج لان المستحق لهن التسوية دون  
طريقها ولا فرق في ذلك بين القديمة والجديدة والشيخ والبكر والمسلمة والكتابية والصحيحة  
والمريضة والرتقاء المجنونة التي لا يخاف منها والصغيرة التي يمكن وطئها والحرة والمولى  
والظاهر عنها قال الحاكم الشهيد والجبوب والخصمي والصين في القسم سوا وكذلك الغلام  
الذي لم يحلم وقد دخل بامرأته **الا المملوكة** مع الحرة بان تزوجها ثم تزوج الحرة فلها نصف  
الحرة سوا كانت قنا او مديرة او مكاتبه او ام ولد لما روى عبد الرزاق وابن ابي شيبة في  
مصنفيهما والدارقطني والبيهقي في سننهما عن علي انه قال اذا نكحت الحرة على الامة  
فلهذه الثلثان ولهذه الثلث وقال مالك والشافعي واحمد اذا كانت الزوجة الجديدة  
ثيبا اقام عند ها ثلثا واذا كانت بكر اقام عند ها سبعا ثم يدور بالسوية بعد ذلك  
لما في مسلم عن خالد عن ابي قلابة عن انس قال اذا تزوج البكر على الثيب اقام عند ها سبعا  
واذا تزوج الثيب على المرأة اقام عند ها ثلثا قال خالد ولو قلت دفعه لصدقت ولكنه  
قال السنة كذلك ورواه ابن ماجة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للثيب  
ثلاثا وللبركر سبعا وفي صحيح مسلم عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لما تزوجها اقام عند ها ثلثا واثا وقال لها ليس لك على اهلك هوان ان شئت سبعت لك  
وان شئت سبعت لنسائي ولان القديمة قد الفت صحبتها والمجدة لم تالف فتفضلها  
بزيادة الصحة وللبركر زيادة نفرة عن الرجال فتفضلها بسبع ليال ولما اطلق قوله  
تعالى فان ختم الا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك اذ ان لا تقولوا اي ان تجوز  
وقوله تعالى ولن تستطيعوا ان تعدوا بين النساء ولو حرصتم فلا تحيلوا كل الميل مضاه  
لن تستطيعوا العدل والتسوية في المحبة فلا تحيلوا في القسم وما روى اصحاب السنن  
الاربعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من كان له اموات  
قال لا احد يهاجا يوم القيمة وشقة ما يل اي ساقط او مفلوج وما رواه ايضا عن عائشة  
انها قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا  
قسمي فيما ملك فلا تلمني فيما نلتك ولا املك يعني القلب وهذا مطلق كما ترى ولان القسم  
من حقوق النكاح وقد ثبت الاستواء في ذلك والقديمة اول بالتفضل لان الوحشية في  
جانبا اكثر حيث ادخل عليها من يغيظها ويغضبها ويغضبها ويغضبها وان كانت له زوجة واحدة  
حرة فطالبت بالواجب من القسم من نفسه كان عليه ان يقسم لها يوما وليلة ثم ينصف  
في امور نفسه ثلاثة ايام وثلاثة ليال وان كانت زوجته هذه امته والسيلة بها كان لها

من كل سبعة ايام يوم ومن كل سبع ليال ليلة لان لها ان يتزوج عليها بثلاث حرار فيكون لكل  
واحدة منهن من القسم يومان وليلتان ولها يوم وليلة روي ان امرأة جات الى عمر بن الخطاب  
وعنده كعب بن سور فقالت يا امير المؤمنين ان زوجي يصوم النهار ويقوم الليل وانا اكره  
ان اشكوه فقال لها عمر نعم الرجل زوجك فرددت كلامها اي كررت وعمر لا يريد ها على ذلك  
فقال كعب يا امير المؤمنين انها تشكو في زوجها في حجره فراشها فقال له عمر كما فهمت اشاوركما  
فاحكم بينهما فارسل الى زوجها فقال لها كعب ما تقولين فقالت **شعر**  
يا ايها القاضي الحكيم ارشده الهى خليلي عن فراشي مسجده زهده في مضجعي تعبه  
نهاره وليله ما يرقد هـ ولست في امر النساء احمد هـ فقال لزوجها ما تقول فقال  
**شعر** زهدي في فراشي وفي الكلل اي امر اذهلني ما قد نزل هـ في سورة النمل وفي السبع الطول  
فقال له كعب **شعر** ان لها عليك حقا يا رجل هـ تصيبها في اربع كن عقل  
فاعطها ذاك ودع عند الصل فقال له عمر من اين لك هذا قال لان الله تعالى اباح للحر اربع  
زوجات فلكل واحدة يوم وليلة فاجب ذلك عمر وجعله قاضي البصرة والكل بكسر الكاف  
جمع كله بكسر وتشديد وهو ستر رفيق يحاط كالبيت يتوق فيه من البق اي البعوض  
**ولا قسم في السفر** وهو مذهب ما لك لان حقهن يستقط بالسفر ولهذا كان له ان لا يقسم  
واحدة منهن قيد بالسفر لان المرض منه او منهن لا يسقط القسم لما في السنن عن عائشة  
قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى النساء يعني في مرضه فاجتمعن فقال اي  
لا يستطيع ان ادور بينكن فان رايتن ان تاذن لي فاكون عند عائشة فصلت فاذا  
له **والفرقة اول** تطيبا لقلوبهن وقال مالك والشافعي واجبة لما روى الجماعة عن عائشة  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفر اقرع بين نسائه فابتعن خرج  
سهمها خرج بها ولان القسم في الحضر لم يكن واجبا عليه عليه الصلاة والسلام فضلا  
عن السفر وانما كان يقسم تقضلا عليهن وتطيبا لقلوبهن لما في الصحيحين عن ابن عباس  
انه عليه الصلاة والسلام كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة قال عطاء بن صفية بنت جبي  
ابن اخطب ولقوله تعالى ترجي من تشاء منهن وتؤوي اليك من تشاء فكان من يؤوي  
عائشة وام سلمة وزينب ومن يرجي سودة وجويرية وام جيبية وصفية وميمونة ذكره  
المذري **وبصح** للمرأة ترك القسم بان تهب يومها لصاحبها لان القسم حقها ولما تركه  
ولما في الصحيحين عن عائشة قالت ما رايت امرأة احب الي ان اكون في مسلا خها من سودة  
بنت زمعة من امرأة فيها واحدة فلما كبرت قالت يا رسول الله قد جعلت يومي منك لعائشة  
فكان عليه الصلاة والسلام يقسم لها ايشة يومين يومها ويوم سودة وفي سنن البيهقي  
عن هشام بن عروة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق سودة فلما خرج الى الصلاة  
اسكت ثوبه وقالت والله مالي في رجال من حاجة ولكن اريد ان احشر في ارجلك قال  
فارجعها وجعل يومها لعائشة **وبصح** للمرأة الرجوع فيما وهبته من قسمها لانها استطت



حقا لم يجب بعد فلا يكون ملزم ما كالعارية يرجع فيها المبيع متى شئ ولو اقام رجل عند احد  
 امرائه شهرا ولو في غير سفر ليس للآخرى مطالبة ان يقيم عندها شهر لان القسم  
 لا يصير دينا في الزمة ولكنه ياتر فيوم باستقبال العدل بينهما ولو عاد الى الجور بعد نهى  
 القاضي عزه **كتاب الرضاع** بفتح الراء وكسر وفعله كعلم وفي لغة نجد كضرب **ينبت**  
**بمصنة** وهو مذهب جمهور العلماء كاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن  
 عباس وعطاء وطاووس والحسن وابن المسيب ومكحول والزهري وقادة والحكم  
 ومحمد ومالك والاوزاعي **في حولين ونصف** فيكون المجموع ثلاثين شهرا وبه قال ابو حنيفة  
 وهو محتاد صاحب الهداية لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون وظاهر هذه الاضافة  
 تقتضي ان يكون جميع المذكور مدة لكل واحد منهما الا ان الدليل قد قام على ان مدة الحمل  
 تكون اكثر من سنتين فيبقى مدة الفصال على ظاهره وقال تعالى فان اراد انفصالا عن  
 تراض منهما وتشاور الاية فاعتبر التراضي والتشاور في انفصال بعد الحولين وذلك  
 دليل على جواز الرضاع بعدهما **فقط** قيد به لان الرضاع بعد الحولين ونصف لا يثبت به  
 حرمة سوا فطم الصبي او لم يطمع عند ابي حنيفة وقال زكريا ثلاث سنين وعن مالك في  
 سنتين وايام وقالت عائشة وداود يثبت به ولو بعد البلوغ وقال ابو يوسف ومحمد  
 وبه يفتي كائن عليه في العيون وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ومحمد الطحاوي  
 ومذهب مالك والشافعي ان مدة الرضاع سنتان لظاهر قوله تعالى والوالدان  
 يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة ولا زيادة بعد تمام وكما  
 وقوله تعالى وعامين وقوله عليه الصلاة والسلام لا رضاع بعد الفصال رواه عبد الرزاق  
 عن علي بن فروغ وموقوفه ورواه الطبراني بسند عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد حلم وقوله عليه الصلاة والسلام لا رضاع الا ما كان  
 في الحولين رواه مالدار قطني ورواه بن عدي في الكامل ونظفه قال لا يحرم من الرضاع الا  
 ما كان في الحولين ووافقه ابن ابي شيبة عن علي وابن مسعود والدارقطني عن عمر قال  
 لا رضاع الا في الحولين في الصغير وعامة اهل التفسير جعلوا الاجل المضروب للمدتين تنوعا  
 عليهما ويؤيد ما روي ان رجلا تزوج امرأة فولدت لستة اشهر فجي بها الى عثمان فتشاور  
 في رجها فقال ابن عباس ان خاصمتكم بكتاب الله خصمتكم قالوا كيف قال ان الله تعالى  
 يقول وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقال والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين  
 وقال وفصاله في عامين فحمله ستة اشهر وفصاله حولان فتركهما عتقان **امومة المرضعة**  
 هذا فاعل يثبت **وابوة زوج لبنها منه للرضيع** الام متعلقة ببيت وقيد الزوج يكون  
 لبن المرضعة منه لان المرأة لو كانت من رجل وهي ذات لبن منه فترجعت باخر واضعت  
 بذلك اللبن ولدا لم يكن ولدا للثاني من الرضاع بل يكون ربيبه منه حتى جاز لذلك الولد  
 ان يتزوج باولاد الثاني من غيرهما كما في النسب ولو فطم الصبي عن اللبن واستغنى

بالطعام عنه ثم ارضع في المدة فانه تثبت به الحرمة في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة تثبت  
 وقيل ايباح شر به وقال الشافعي واحد واسحاق لا يثبت الرضاع الا بخمس رضعات يكتفي  
 الصبي بكل واحدة منها لما في صحيح ابن جابر عن عبد الله بن الزبير عن ابيه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا يحرم المصاة والمصتان والاملاجة والاملاجات والمصاة فعل الرضيع  
 والاملاجة فعل المرضع وهو الرضاع ورواه مسلم مقرقا في حديثين وروى مسلم ايضا عن  
 عائشة قالت انزل في القران عشر رضعات معلومات يحرم من فسخ من ذلك خمس وصار  
 الى خمس رضعات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك وروى مسلم ايضا  
 من حديث ام الفضل بنت الحارث قالت دخل اعراي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو  
 في بيتي فقال يا رسول الله اتي كانت لي امرأة فتزوجت عليها اخرى فزعت امراتي الاولى انها  
 ارضعت الحديث رضعة او رضعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم الاملا  
 والاملاجات ولنا اطلاق قوله تعالى وامها ثم الا في ارضعتكم واخواتكم من الرضاعة من  
 غير تقييد بعدد فاشترطه فيه زيادة على النص وهي لا تثبت بخير الواحد وما في الصحيحين  
 من حديث ابن عباس وعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من  
 النسب فلفظ البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انها  
 لا تحل لي بها ابنة اخي من الرضاعة وانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وروى الجماعة  
 الذين ما جة عن عائشة واللفظ لمسلم ان عمها من الرضاعة يسمى اقل استاذن عليها  
 فحجته فاضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها لا تحجبي منه فانه يحرم من الرضا  
 ما يحرم من النسب ونظا الباقيين ما يحرم من الولادة واما ما رواه الشافعي قد فوج بالكتا  
 كما تقدم او منسوخ بدليل ما روي عن ابن عباس انه سئل عن الرضاع وقيل ان الناس  
 يقولون لا يحرم الرضاعة ولا الرضاعتان فقال كان ذلك فاما اليوم فالرضعة الواحدة  
 تحرم وقال ابن مسعود الامر الرضاعة الى ان قليله وكثيره يحرم **فخرمان** اي المرأة التي ارضعت  
 والزوج الذي لبن الرضاع منه **مع قومها** وهم اصول المرأة وفروعها من ذلك الزوج او من  
 غيره واخواتها واخوة اصولها واخواتهم واصول الزوج وفروعه من تلك المرأة  
 او غيرها واخوته واخواته واخوة اصوله واخواتهم عليه اي على الرضيع **كالنسب** اي كما  
 يحرم الام والاب مع قومها على الولد من النسب **ويحرم فروعهم** اي فروع الرضيع **والزوجا**  
 اي زوجته ان كان ذكرا او زوجها ان كانت انثى **عليهما** اي على ابيه وامه من الرضاع  
**وتحل اخيه** من الرضاع بان يكون لرجل اخ من الرضاع له اخت من النسب فيحل لذلك  
 الرجل ان يتزوج بتلك الاخت من النسب **كما في النسب** اي كما تحل اخ اخت اخيه من النسب  
 بان يكون لرجل اخ من اب له اخت من ام فيحل لذلك الرجل ان يتزوج بتلك الاخت من الام  
**والا حقتان** مبتداتا حقتان الرضيع بلبن المرأة ولبن الرجل نفسه اذا شر به الرضيع  
 وما خلط بطعام سوا لبنه او لا وسوا كان الطعام غالبا او مغلوبا **لا يحرم** خبر المبتدأ وما



عطف عليه اي لا يثبت الحرمة اما لا احتقان فلا نه ليس بعدا وفيه خلاف محمد لا نه  
يصل الى الجوف ولهذا يفسد به الصوم واما لبن الرجل فلا نه ليس بلبن حنيفة واما  
المخلوط بالطعام فالمدكور هنا قولنا في حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا كان المخلوط  
بغير طبع وكان اللبن غالبا على الطعام يحرم كما اذا كان غالبا على الماء والدوايان المفلو  
مع الغالب كالمعدوم ولا في حنيفة ان المايح اذا خلط بغيره يصير تابعا له لان غير المايح  
اشد استهساكا من المايح فمصدر المقصود التهدي بالطعام لا باللبن وقيل لا يثبت به  
الحرمة عنده على كل حال واليه مال الشافعي وهو الاصح لان التهدي كان بالطعام دون  
اللبن **وما خلط بغيره** اي بغير الطعام سواء كان ماء او دوا او لبن نشاة او امرأة اخرى  
**يعتبر الغلبة** لان المطلوب كالمعدوم مع الغالب وحرم به مالك والشافعي لا  
موجود فيه حنيفة وفيه اشكال على قواعدا ايضا من حيث ان مصدة واحدة تقوم في  
فايدة في اعتبار الغالبة والمخلوبة **وبحرر الاستعاط** لانه به يصل اللبن الى المعدة  
على وجه يحصل به الغذاء وهو مشتق من السعوط يصيب في الانف **وبحرر لبن البكر**  
**والميتة** وبه قال مالك خلا للشافعي ولو ارتفع صبيان لبن بهيمة لم يكن ذلك رضاعا  
لان ثبوت الحرمة بطريق الكرامة وذا اغتص بلبن الادمية **وان ارضعت** امرأة رجل  
ضررها حال كونها **رضيعة** بان كان متزوجا صغيرة وكبيرة فارضعت للكبيرة الصغيرة  
**حرمتا على الزوج** لانه يصير جامعا بين ام وبنتها رضاعا وهو حرام كالجمع بينهما نسبيا  
**وامهر للكبيرة ان لم نوطا** لان الفرقة من قبلها قبل الدخول الا اذا كانت الكبيرة مجنونة  
او مكروهة او نايعة فارضعتها الصغيرة كان لها نصف المهر **والرضيعة نصفه**  
لان الفرقة قبل الدخول من قبلها **ورجع** الزوج به اي بنصف المهر الذي للصغيرة  
**على الرضعة** اي الكبيرة **ان قصدت الفساد** بان ارضعتها بلا حاجة عالمة بانها  
منكوحة لزوجها وان ارضاعها مفسد لنكاحها ولو اخطأت او ارادت الخبريات  
خافت على ارضيع الهلاك من الجوع لم يرجع به عليها والقول في ذلك قولها ان لم يظهر  
منها تعدد الفساد **لان** يعرف لان جهتها ولو ارضعت امرأة الاب زوجة الاب  
حرمت عليه **لانها** نصير اخوة لبيته ولو ارضعت امرأة صغيرتين تحت رجل حرمتان  
عليه ويرجع على المرأة ان تعدت الفساد ويثبت الرضاع عندنا بشهادة رجلين  
او رجل وامرأتين وعند الشافعي يثبت بشهادة اربع نسوة وشهادة الرضعة  
ان لم يطلب جرمه وعند مالك يثبت برجل وامرأة وبامرأتين ان كان الرضاع فاشيا من  
قولها قبل العقد ولا يثبت على المشهور وفي الواحدة فاشيا من قولها له قولان  
وفي افراد ام احد الزوجين او ابية له قولان ولو اقر رجل لامرأة او لا جنبية برضاع  
بان قال هذه اختي او بنتي او امي رضاعا او بنسب بان قال هذه بنتي واختي او امي نسبيا  
ثم رجع عن قوله ولو بعد عشر سنين او اكثر فقال لو همت او اخطأت او نسيت وصدقته

المرأة صح رجوعه عند ناوله ان يتزوجها الا اذا ثبت عليه بان قال هو حق كما قلت ثم تزوجها  
فانه يفرق بينهما وهذا استحسن وفي القياس الجواب في الفصلين سواء به قال مالك والشافعي  
لان الرجوع عن الاقرار باطل والله تعالى اعلم **كتاب الطلاق** اسم مصدر بصتلى لتطليق كالتسليم  
والكلام ومنه قوله تعالى الطلاق مرتان ومصدر من طلقت المرأة بالضم كالجاء من جلى بالفتح  
كالفساد من فسد وهو في اللغة رفع القيد مطلقا وفي الشرع رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح  
قال صاحب المحيط المستعمل في المرأة لفظ التطليق وفي غيرها لفظ الاطلاق ولهذا قال لامرأته  
انت مطلقة بنشد يد الام لا يحتاج الى نية وتخييفها يحتاج اليها وهو مملوك للزوج لقوله تعالى  
فطلقوهن لعدتهن ولقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق لمن اخذ بالساق رواه ابن ماجة  
وصفه انه محذور نظر الا لاصل ومباح نظر الى الحاجة ولهذا قال عليه الصلاة والسلام  
ابغض الحلال الى الله الطلاق **يقع** الطلاق من مكلف اي من كل زوج عاقل بالغ **فقط** فلا يقع من  
المول والاب على امرأة عبده وابنه ولا من الصبي والمجنون والمعتوه وهو من كان قليل الفهم  
مختلط الكلام فاسد للتدبير لانه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم  
كلامه وافعاله الا نادرا والمجنون ضده والمعتوه من يستوي ذلك منه روى ابن ابي شيبة  
وعبد الرزاق في مصنفيهما عن علي انه قال كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه وروى ابن ابي شيبة  
عن ابن عباس انه قال لا يجوز طلاق الصبي وروى عبد الرزاق عن علي قال لا يجوز على الفلام  
طلاق حتى يجتمعا ويشمل قول المصنف من مكلف الاخرس اذا اشار بالطلاق لان اشارته قايمة  
بمقام العبارة وبمع المكره ايضا وهو قول ابن عمر والشعبي والتميمي والزهري وقادة وابي قلابة  
وسعيد بن جبير وابن المسيب وشريح لما روى محمد بن الحسن بسنده والحنيفي في كتابه  
من حديث الغازي بن جيلة عن صفوان بن عمار الطائي ان رجلا كان نائما فقامت امرأته  
فاخذت سكينها فجلست على صدره فوضعت السكين على حلقه وقالت لتطعنني ثلاثا  
الا تخشك فتأشدها الله فابت فطلقها ثلاثا ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال  
لا قبلولة في الطلاق اي لا اقله ورواه ايضا عن صفوان الاصم الطائي عن رجل من الصحابة ان رجلا  
كان نائما الحديث الا ان اباحاته والنوي جعل الغازي منك الحديث في طلاق المكره قلنا يتايد  
بحديث صفوان وابنه حين حلفهما المشركون فقال صلى الله تعالى عليه وسلم نفى لهم بعد ذلك  
ونستعين الله عليهم فبين اليمين طوعا وكرها سوا ففعل ان لا تأثروا لاكمراه في نفى الحكم المتعلق  
بمجرد اللفظ عن اختيار بخلاف البيع لان حكمه يتعلق باللفظ او ما يقوم مقامه مع الرضي وهو  
بالاكمراه وروى ايضا عن عمار اربع جهات متقلات ليس فيهن رد يد النكاح والطلاق والعتاق  
والصدقة وقال مالك والشافعي واحدا يقع طلاق مكره وهو مروي عن عمرو وابنه وعلي وابن  
عباس والزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن والضحاك وعطاء الماروي بن صان وابن ماجة  
والحاكم وقال على شرط الشيخين من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع  
عن امتي الخط والنسيان واستكرهوا عليه واجيب بان المراد به اما حكم الدنيا واما حكم العقبى



والاجماع على ان للراح حكم الاخرة من المواخاة فلا يراد الا اخرمه ولو كان المكلف سكران تخروا  
 بيبذ بخلاف بيع وافقون ودواولن الرمك وهي بالكسر انتق الخيل وبه قال مالك والثوري والاولا  
 والشافعي وكذا روي عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والنخعي وابن سيرين ومجاهد  
 والشافعي والزهري وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار روي عنهم ابن ابي شيبة في  
 مصنفه وقد اجاز عطاء السكران وروي عن ابن عباس وبه قال القاسم ابن محمد وطاوس  
 وربيعة بن عبد الرحمن والليث وابو ثور وسحاق بن راهوية وزفر ومختار الكرخي والطحاوي  
 ومحمد بن سلمة وهو احد قولي الشافعي ومختار المزني وتوقف محمد بن حنبل فلما نهي  
 ان السكران ليس له قصد صحيح فلا يقع طلاقه كالصبي والمجنون ولنا ما روي الترمذي من  
 حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه المفلو  
 على عقله ورواه ابو داود وقال هذا حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان  
 وهو ضعيف ذاهب الحديث ولا يخفى ان كونه ضعيفا عنده لا يستلزم ضعفه عند غيره  
 بل يعتمد به لان السكران مكلف لقوله تعالى لا تقر بوا الصلاة وانتم سكارى وهذا يجب  
 عليه النقصان وحد القذف وطلاق المكلف واقع والردة مبينة على الاعتقاد فلم يصح من الشك  
 لعدم الاعتقاد ولو اكره على شرب الخمر فقبل يقع طلاقه لا ليس بصحية فصار كالاغما  
 وقيل يقع لان السكر حصل بفعل محظور في الاصل وهو الاصح وقال بعض المحققين الاول  
 احسن وهو مختار لخبر الاسلام وكثيرين من مشايخنا وهو قول مالك والشافعي او كان  
 عبدا لمن سيده اي لا يقع الطلاق على العبد من سيده لما روي من ما جاز في سنته من  
 طريق بن لهيعة والدارقطني من غيره عن ابن عباس قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال يا رسول الله سيد عتيدي امته وهو يريد ان يفرق بيني وبينها فصدق النبي صلى  
 الله عليه وسلم المنبر فقال يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبده من امته ثم يريد ان يفرق  
 بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالمساق ولا الطلاق من نائم ٧٢ اختار له اصلا فصا والمجنون  
 وفي الخلاصة عن الامام خواهر زاده النابراذ اطلق امراته في المنام فلما استيقظ قال امراته  
 طلقك في النوم لا يقع اي لا نه اخبار لم يقصد به الا نشا وكذا الوفا لجزت ذلك الطلاق اي  
 لعدم ثبوته في حقيقة الحال وانما هو في عالم الخيال بخلاف المضيول ولو قال واقعت ذلك الطلاق  
 يقع اي بايقاعه ينظفه لا بطلانه مناما ولو قال واقعت ما لم تنظمت به حالة النوم لا يقع اي  
 لعدم تلفظه حقيقة واحسنه اي احسن انواع الطلاق **طلقة فقط اي واحدة في طهر**  
**وطي فيه اوي حمل استبان** قال محمد في الاصل بلغنا عن ابراهيم النخعي عن اصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يستحبون ان لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي  
 العدة وان هذا افضل عندهم من ان يطلق الرجل ثلاثا عند كل طهر واحدة ولا نه بعد  
 من التدامة حيث بقي لنفسه مكنة التدارك بالمراجعة في العدة وتجديد النكاح من  
 غير تحلل بزواج اخر فان قيل كيف يكون الطلاق حسنا فضلا عن ان يكون احسن وقد

روي ابو داود عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بعض الحلال الى الله عز وجل الطلاق  
 اجيب بان الحسن في بعض انواع الطلاق انما هو بالنسبة الى بعض اخر وذلك انما يكون  
 الطلاق نفسه مبغضا فان قيل هذا الحديث مشكك لان كون الطلاق مبغضا الى الله تعالى  
 مناف لكونه حلالا اذ كونه مبغضا يقتضي رجحان تركه على فعله بل يوجب وجوب تركه  
 وكونه حلالا يقتضي مساواة تركه لفعله اجيب بان المراد بالحلال هنا ليس ما استوى  
 فعله وتركه بل ما ليس تركه بلازم الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه والظاهر  
 ان يقال طلاق حلال في ذاته وانما يبغضيه لما يترتب عليه من الخوار الى المصيبة للزوجين  
 او يقال ابغض الحلال عند الحاجة الطلاق من غير ضرورة وحسنه وهو المعروف بان  
**السنني** فالاحسن اولي بان يكون سنيا **طلقة** حال كون الطلاق **لغير الموطوءة** ولو في حيض  
 وقال زفر يكره طلاقها في الحيض كالدخول بها وعلموا وناو الشافعي لم يحصر الطلاق السنني  
 في الطلقة الواحدة وحصره مالك فيها ولذا قال وحسنه حال كونه للموطوءة **تفريق التلا**  
**طلاقات في اطهارا وطي فيها فمن خبيض** قيل بوخر الطلقة الاولى الى اخر الطهر كيلا تنقض  
 المرأة بطول العدة وقيل يطلقها عقيب الطهر كيلا يبطل بالابقاع عقيب الوقاع واشهر  
 عطف على اطهارا وي تفريق التلا في اشهر في **الصغيرة** وكذا في الایسة لاقامة الشهر  
 مقام الحيض في حكم عدتها وفي **الحامل** لانها لا تخيض فكانت كالصغيرة والایسة في حق  
 ايقاع الطلاق ابتداء في حق تفريقه **ولو بعد الوطي** فيهن ٧ كراهة طلاق ذوات الحيض  
 في الطهر بعد الوطي لتوهم الحمل واشتباه العدة غير موجود هنا وقال محمد وزفر لا تطلق  
 الحامل للسنة الواحدة لان الشهر في حقها ليس من فصول العدة فصارت كالمتد  
 طهرها **و بدعيه اي بدعي الطلاق واحدة في طهر وطيت فيه اوي في حيض اوي موطوءة اي مدخول**  
 بها لان البيع للطلاق هو الحاجة الى التخليص عن النكاح فان وجد دليل الحاجة لا يكره ويكون  
 سنيا وان لم يوجد دليلها كره ويكون بدعي او رغبة الرجل المرأة تقل بعد وطئها وفي حيضها  
 فاذا طلقها بعد الوطي اوي الحيض لم يوجد دليل الحاجة الى طلاقها لاحتمال ان يكون ذلك  
 لتفريقه عنها لا الحاجة للتخلص عن نكاحها قيد بالموطوءة لان غيرها تطلق للسنة في  
 حالة الحيض كما تقدم وحاصله ان مع مالك يجعل الطلاق الثلاث بلفظ واحد اوي اللفظ في طهر  
 واحد وكذا التنتين في طهر واحد او بكلمة بدعي اطلاق الموطوءة حايضا فانه بدعي اتفاقا  
 لما روي وقال الشافعي ليس في الجمع بدعة ولا في التفريق سنة ٧ الطلاق تنصرف مشرو  
 بدلية وقوعه وقيام دليل المشروعية وهو امر الله به ومتى كان مشروعا لا يكون ممنوعا  
 للتناهي بينهما وهذا لان ادنى درجات المشروع ان يكون مباحا في نفسه وبين كونه مباحا  
 ومحظورا منافات بخلاف الطلاق في حالة الحيض ٧ نه مباح له في الاصل لكونه مأمورا به مطلقا  
 والحمة بعارض تطويل العدة عليها وبخلاف ما لو طلقها في طهر جاعها فيه لا نه يودي الى  
 تلبس امر العدة عليها نه لا تدري انها حامل فتعبد بوضع الحمل او حائل فتعبد بالاقرار



وذلك من عدم اذا طلقت في طهر لرجاعها فيه سواء وقع الثلاث او واحدة وهذا مذهبنا  
 قولهم هذا اطلاق صادق زمان الاجتناب مع زوال الارنياب ويختلف في ذلك قوله تعالى  
 الطلاق مرتان فلهذا وقفتا كقولهم اعطيتهم مرتين وصرتين والالف واللام للجنس  
 فيقتضي ان يكون كل الطلاق المباح في دفعتين ودفعته ثالثة في قوله تعالى فان طلقها  
 فلا تحل له اوفي قوله تعالى وتسنن على حسب ما اختلف فيه اهل التفسير وقد  
 محمود بن لبيد قال خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امراته ثلاثا جميعا  
 فقام غضبان فقال لكعب بكتاب الله وانا بين اظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله الا اقله  
 رواه النسائي والسرخسي واللعب بكتاب الله ترك العمل به فلذلك وقع الثلاث جملة  
 مخالف للعمل بما في كتاب الله وان المراد في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن تفريق الطلاق  
 على عدد اقرا العدة لا ترى انه خاطب الزوج بالام باحصاء العدة وفائدة التفريق فانه  
 تعالى قال لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك ام اي يبدله فيراجعها وذلك عند التفريق  
 عند الجمع وحديث عبادة بن الصامت ان اباه طلق امراته الف تطليقة فانطلق عبادة  
 فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بانت بثلاث في مصيبة الله وبقي تسع مائة وسبعة  
 وتسعون عدوا وانا وظلما انشا الله عذبه وان شاعقر له اسناده عبد الرزاق وفي المسند  
 وقد روي عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابي هريرة وعمران بن الحصين  
 كراهية ايقاع الثلاث بالفاظ مختلفة وقال الكرخي اعرف بين اهل العلم خلافات ايقاع  
 الثلاث جملة مكروه الا قول ابن سيرين وقوله ليس بخعة هذا والطلاق البائن ايضا مكروه  
 عندنا في ظاهر الرواية لا نه لا يحتاج الى صفة البينونة في الخلاص مع تفويت مكنة المراجعة  
 من غير تزوج ثان يحصل له ام لا فيوجب الندامة ولا يكره الخلع في زمان الحيض لا نه قد يحتاج  
 فيه الى المناذات وقد قال تعالى لا جناح عليهما فيما افتدت به **وما فوقها معطوف** على قوله  
 واحدة اي فوق الواحدة سواء كان ثنتين او ثلاثة او مفرقا **بلا رجعة** وبلا تحدد  
 تزوج بينه اي بين ما فرق الواحدة من الثنتين والثلاث **في طهر** ظرف لرجعة لا نه عليه  
 الصلاة والسلام امر ابن عمر بالتفريق والايقاع جملة يضاده فيكون مغرورا للمأمو ربه  
 فيكون بدعة قيد بعدم الرجعة لانها لو تخللت بين التطليقتين في طهر لا يكون الطلاق  
 بدعا عند اي حبيفة ويكون بدعا عندهما وقيدنا بعدم تجديد التزويج لان التزويج  
 لو تخلل بين التطليقتين لا يكون بدعا باتفاق **وبرجع** استخبا بما قال القنوري وجوز  
 في الاصح عملا بحقيقة الامر ودفع المصيبة بالقدر الممكن ودفع الضرر عن المرأة بطهر  
 العدة ان **طلق في الحيض** فاذ اظهرت طلق ان شاها كذا ذكر الطحاوي انه يطلقها في  
 الطهر الذي يلي الحيضة طلقها فيها وذكر محمد في الاصل انها اذا اظهرت من حيضة  
 اخرى يطلقها قبل الجماع ان شأنا قال الكرخي ما ذكره الطحاوي قول ابى حنيفة وما في  
 الاصل قولهما وجه ما ذكر الطحاوي ما رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي

وابن ماجه واحمد والطحاوي عن سالم عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حايض فذكر ذلك عمر للنبي صلى  
 الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها حتى يطلتها اذا اظهرت او وهي حامل قال الطحاوي اكثر الروايات  
 عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام امره ان يراجعها حتى تطلع ووجه ما في الاصل ما في الكتب  
 الستة عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حايض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 مره فليراجعها حتى عيسكها حتى تطلع ثم يحيض فتطهر فان بد الله ان يطلقها فليطلقها  
 طاهرا قبل ان عيسها فتلك العدة التي امر الله اي في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وفي لفظ  
 في الصحيحين قال طلقت امراتي وهي حايض فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
 مره فليراجعها حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى حيضها التي طلقها فيها فان بد الله ان  
 يطلقها طاهرا من حيضها قبل ان عيسها فذلك الطلاق للعدة كما امر الله **وطلاق الحرة ثلاثه والامة**  
**ثنتان ولو كان زوجها خلا فهما بان** كان زوج الحرة عبدا او زوج الامة حرافصدا يصيب  
 عدد الطلاق بالنساء وهو قول الثوري واحمد واسحاق وهو مروي عن علي وابن مسعود وعند  
 مالك والشافعي بالرجال ما روى مالك في الموطا والشافعي في مسنده عنه عن ابي الزناد عن سليمان  
 بن يسار ان نقيعا مكاتب كان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم او عبدا غير مكاتب كان  
 تحت امره حرة فطلقها فثنتين ثم اراد ان يراجعها فامر به ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 ياتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك فلقية عند الدراج اخذ ابيد زيد بن ثابت فمسألهما  
 فابتدراه جميعا فقالا حرمت عليك وروى عبد الرزاق في مصنفه عن عثمان وزيد بن ثابت وابن  
 عباس انهم قالوا الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وقديوول على تقدير بثوته مرفوعا ان ايقاعه  
 بالرجال دون عدته واما ما ذكره صاحب الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام الطلاق والعدة  
 بالنساء فرفعه غير معروف ولما اطلاق ما روى ابوداود والترمذي وابن ماجه عن عائشة قالت  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وفي رواية قران  
 ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر والحكم من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وكذا الدارقطني وقال الترمذي حديث غريب والعمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وغيرهم ووجه غرابته قوله لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مظاهر بن اسلم ولا  
 نعرف له في العلم غير هذا الحديث قلنا اخرج له ابن عدي في الكامل حديثا اخر رواه عن المقري  
 عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ عشر ايات في كل ليلة من اخر آل عمران  
 فان قيل قد نصقه ابن معين وابو حاتم والبخاري قلنا قد وثقه ابن حبان واخرج الحاكم حده  
 هذا عن القاسم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم طلاق الامة ثنتان وقراها حيضتان  
 ثم قال ومظاهر بن اسلم شيخ من اهل البصرة لم يذكره احد من متقدمي مشايخنا يخرج فاذا التحد  
 صحيح ولم يخرجاه ومما يصححه ايضا عمل العلماء على من وقفه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وغيرهم وفي سنن الدارقطني قال القاسم وسالم عمل به المسلمون وهذا الجماع وقال مالك شهرة  
 الحديث بالمدينة تعني عن صحته سنده كذا ذكره الزبلي في شرح الكنز فان قيل المراد بالحد



الأمة التي تحت العبد اجيب بان عدة الأمة لا تختلف بالحر والعبد فالتي قيد في حق الطلاق بوجوب التقيد  
 في حق العدة ولم يقل به احد فكان باطلا واما ما روي عن شافعي عن سفيان بن عيينة عن محمد بن  
 عبد الرحمن مولى بني طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر قال ينكح العبد  
 امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حبستين فليس من ادلتنا كما توهمه الشافعي على ما  
 يخفى نص في قوله وتعتد الأمة حبستين استدلال لنا وبينا انه ما انفك به عيسى بن ابيان بن  
 صدقة الشافعي فقال لا بها الفقيه اذ املك الحر على الأمة ثلاث تطليقات كيف يطلقها للسنة  
 فقال يوقع عليها واحدة فاذا احضت وطهرت يطلقها واحدة فلما اراد ان يقول فاذا احضت  
 وطهرت قال له امسك حبك فان عدتها قد انقضت بالحبستين فلما تخير رجعا فقال ليس في  
 الجمع بدعة ولا في التفريق سنة **وصريح** ما يصريح بالطلاق ما **استعمل فيه دون غيره مثل انت**  
**طالق ومطلقة** بتشديد اللام المفتوحة و**طلقتك** ولا يحتاج الى بنية الطلاق عن النكاح باجماع  
 الفقهاء الاداد فلو نوعي بقى من ذلك طلاق عن القيد لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر ويصدق  
 ديانة لاحتماله كلامه ذلك **ونقص به** اي بالصرح واحدة **رجعية** ابداسوار بنوشيا وروى  
 واحدة بانه او اكثر اما وقوع الرجعية بالصرح فلقوله تعالى طلاق مرتان فامسك بمعرف  
 او تسريح باحسان فان ثبت الرجعة بعد الطلاق الصريح واما عدم احتماله بنية التنتين والثلاث  
 فلا نه عليه الصلاة والسلام امر ابن عمر ان يرجع امراته ولم يستفسره انه توى الثلاث ام لا  
 ولو كان الصريح يحتمل البنية لاستفسره وقال مالك والشافعي وزفر يحتمل الصريح بنية واحدة اوى  
 من الكناية وهي يحتملها فكذلك هو وهو قول ابي حنيفة الاول انه اذا صح بنية الثلاث في قوله انت  
 باين فلا بد يصح في قوله انت طالق اول ولنا انه توى ما لا يحتمل لفظه فلا تعجل بنبته فتلفوا نه  
 قصد باللفظ تخيير ما عقله الشرع عند وجوده بقوله تعالى اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن  
 فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف والجماع على ذلك فيرد عليه قصد لا يستحاله  
 ما اخره الشرع **وان ذكر المصدر** بان قال انت الطلاق وانت طالق الطلاق وانت طالق طلاقا  
 وانت طلاق خلا فالله اعلم في هذه المسئلة من حيث العدد **ثلاث للحره ان نواها وال**  
 اي وان لم ينو الثلاث سواء لم ينوشيا او توى ثنتين **فرجعية** اما وقوع الطلاق بالمصدر فلا نه  
 يذكر بعض طالق او ذو طلاق كعدل بصنع عا دل وذو عدل او مبالغة كرجل عدل واما محصة  
 بنية الثلاث للحره دون التنتين فلان المصدر جنس يقع على الواحد ويحمل الكل فاذا لم ينوشيا  
 حمل على المتيقن منه وهو الواحد الحقيقي وان توى ثلاث صححت البنية نه كل الطلاق وهو واحد  
 اعتباري وان توى ثنتين لا تصح لانه عدد ليس بواحد حقيقي ولا اعتباري الا اذا كانت الزوجة  
 امة لان التنتين كل الطلاق في حقها كالثلاث في الحره ولا يبعد ان تعتبر الثلاث ويكون الثالث  
 في حقها الصواب كما لو قال الحره انت طالق **واضا** **الطلاق الى كلها** اي جملة ما كانت طالق  
 وال ما اي بعض منها **يجبر به عن الكل كراسك** وهو بالرفع على الحكاية اي كقوله راسك طالق  
 او رقتك وكذا اعتقك وروحك وكذا انفسك او **رحمك او فرحك** وكذا بدلك وجسدك

لان الطلاق يقع باضافته الى كلها فكذلك يقع بثني يصبر به عنه اما الراس فلا نه يقال اعتق فلا نه  
 كذا راسا اي ذاتا وما دام راسك سالما اي ذاتك واما الرقبة والعنق فلقوله تعالى فتحرر رقبة  
 اي تحرر عن ملوك وقوله تعالى فطلت اعناقهم لها خاضعين واريد به الذوات ولو اريد بها  
 حقيقة العنق لقلل خاضعة واما الروح فلا نه يقال هلكت روحه ويراد نفسه واما البدن  
 والجسد والنفس فظاهر واما الوجه فلقوله تعالى كل شي هالك لوجهه وقوله سبحانه وبقي  
 وجه ربك اي ذاته الكريمة واما الفرج فلما يروى لعن الله الفروج اي ذوات الفروج من النساء  
 كذا ذكره صاحب الهداية وهو معروف بهذا اللفظ وقد روى حماد عن ابن عباس نهى رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ذوات الفروج ان يركبن على السروج **وصح** اضافة الطلاق الى **جز من**  
**المرأة شايح كنصفك** او ربك او ثلثك وجز من الف جز منك لان المرأة لا تحتمل التجزي في  
 حكم الطلاق وذكر بعض ما لا يتجزى كذا ذكره **لا الى اليد** اي يصح اضافة الطلاق الى جز غير شايح  
 لا يصبر به عن الكل كاليدين فان قيل اليد يصبر بها عن الكل قال تعالى ثبت يدي ابي لهب اي نفسه  
 وذلك بما قدمت ايديكم اي انفسكم اجيب بانه غير متعارف حتى لو كان متصارفا عند قوم هو  
 ادنى عضو كان يقع الطلاق **ولا الى الرجل** وكذا **الدبر** **ولا الى الظهر** **ولا الى البطن** في الاظهر  
 فيهما وقال بعض المشايخ يصح اضافة الطلاق اليهما وقال زفر وهو قول مالك والشافعي يصح اضافة  
 الى ذلك كله وعلى هذا الخلاف العناق والظهار والايلا والعنق عن القصاص لهم ان الحر المصين  
 متنع به بعقد النكاح تصح اضافة الطلاق اليه كالجز والشايح والجز الذي يصبر به عن جميع البدن  
 ولنا انه اضافة الطلاق الى غير محله فلا يقع كما لو اضافه الى البزاق او الظفر ولهذا الواضق النكاح الى  
 اليد لا ينصفد ولو اضافه الى جز شايح او جز يصبر به عن الكل ينصفد **وبعض المطلقة طلقه**  
 لان ذكر بعض ما لا يتجزى كذا ذكره مبيانه لكلام العاقل عن الالفا **واشتان في ثنتين اشتان**  
 سواء نوى الظرف او الضرب وقال زفر والحسن بن زياد ان توى الضرب يقع ثلاث لعرف المحسا  
 وهو قول مالك والشافعي **وتصح بنية مع ونية الواو** ويقع الثلاث دخل بها ولم يدخل لان كلمة  
 في تاي بصنع مع كقوله تعالى فاخذي في عبادي قال بعض هل التاوي اي مع عبادي وقوله سبحانه  
 ويتجاوز عن سبائهم في اصحاب الجنة لان الظرف يقارن المظروف ويتصل به كما ان المعطوف  
 يقارن المعطوف عليه ويتصل به وفيه تشديد يد عليه فتصح نيته **وابتد الغاية يدخل في**  
**الطلاق** والاقرار عند ابي حنيفة ١٢ نهاها وقال ابو يوسف ومحمد يدخل ابتداءها وانتهائها  
 وقال زفر يدخل ابتداءها وانتهائها **وما بين** اذا ذكر بعد ما غاية كن في ابتداء الغاية قيدنا  
 بما تقدم لا نه لو قال انت طالق ما بين واحدة وثلاث يقع واحدة يروى ذلك عن ابي يوسف لزفر  
 انه لو قال بعثك من هذا الحائط الى هذا الحائط لا يدخل الحائطان فكذلك هنا ولها ان مثل هذا الكلام  
 يراد به الكل نحو خذ من مالي درهم الى مائة ولابي حنيفة انه يراد به الاكثر من الاقل والاقل من الاكثر  
 يصح له تجاوز عن الاقل ولا يصل الى الاكثر نحو سني من سنيين الى سبعين او ما بين سنيين الى  
 سبعين روي ان ابا حنيفة قال لزفر كنسك فقال سني ما بين سنيين الى سبعين قال فانت



اذا بن تسع فخير فلو قال انت طالق من واحدة الى اثنتين او ما بين واحدة الى اثنتين يقع واحدة  
 عند ابي حنيفة واثنتان عندهما ولا يقع شئ عند زفر ولو قال من واحدة او ما بين واحدة الى ثلاث  
 يقع اثنتان عند ابي حنيفة وان نوع واحدة صدق ديانته لا قضاء وثلاث عندهما واحدة عند  
 زفر وانت طالق في مكة اي ومكة او في الدار وان لم يكن في مكة ولا الدار وكذا في الشمس والظل  
 وفي ثوب كذا وكذا اذا قال انت طالق مريضة **تخير** اي تطبيق في الحال ان الطلاق اختصا من  
 في مكان او ظرف او وصف دون اخر ان المطلقة في مكان او ظرف او وصف مطلقة في غيره ولو قال  
 اردت في ذرك مكة مثلاً صدق ديانته لا قضاء ومعنى قوله صدق ديانته انه لو استغنى المفتي  
 بفتي على وفق ما نرى ومعنى قوله صدق ديانته لا قضاء انه لو رفع الى القاضي يحكم عليه بظاهر كلامه  
 ولا يلتفت الى ما نرى لمكان التهمة **وفي دخولك مكة** كذا دخلت مكة وفي لبسك ثوب كذا  
 او في مرضك او في صلواتك **تطبيق** فلا تطلق حتى يوجد ذلك لفعل لان كلمة في تدخل على الظرف  
 والفعل هنا هو الطلاق غير صالح للظرفية فيعمل على المصاحبة كما في قوله تعالى فادخل في عبادي  
 او على معنى الشرط مجاز المناسبة بينهما وهي ان الظرف سابق على المظروف كان الشرط سابق  
 على المشرط ولو قال انت طالق الى المشتا وال راس الشهر يقع في الحال اتفاقا ويقع الطلاق **عند الفجر في انت**  
**طالق عند ابي غدي** نه وصفها بالطلاق بالقد يقع في اول جز منه وهو طلوع الفجر من اليوم  
 الثاني وهو قول الشافعي وقال مالك يقع في الحال اعتبارا له باضافته الى المكان قلنا اعتبارا به بالشرط  
 اول لكونه معدوما في الحال ويوجد في المال ويصح عند ابي حنيفة العصر مثلاً في الثاني فقط وعند  
 لا يصح في الثاني كما لا يصح في الاول وهذا في القضاء وما في الديانة فتصحية العصر في المسيلتين  
 عند الجميع ولا في حنيفة ان غدا يقتضي الاستصحاب نحو لا صوم من عمري ودهري وسرت  
 فرسخا وانتظرت يوما فاذا نوى البعض كان مجازا فلا يصدق قضا اذا كان فيه تخفيف له  
 وفي غدا يقتضي الاستصحاب نحو لا صوم من عمري وفي دهري وسرت في فرسخ وانتظرت  
 في يوم وانما وقع الطلاق في الجزء الاول لضرورة عدم المزاج فاذا عين اخر النهار كان التصيين  
 القصدى اول من الضروري وفي الاصل ولو قال انت طالق في رمضان تطلق حين تغيب الشمس  
 من اخر يوم من شعبان لا نه جنيذ يوجد الجزء الاول من رمضان ولو نوى اخر رمضان فهو  
 على الخلاف المتقدم **ويقع الطلاق الآن** اي في الحال **انت طالق امس** ان نكح فيه او قبله لا نه  
 اضاف الطلاق في الحال مستند الى امس وهو ملك لطلاق في الحال ولا يملك الاستناد الى امس  
 فيقع ما يملكه ولا نحو ما لا يملكه **وان نكح بعده** اي بعد امس **فلنؤا** له استند الطلاق الى  
 زمان لا يملك فيه ابقاه فلا يقع كما لو قال انت طالق قبل ان تزوجك وقبل ان تولدي او انا صبي  
 او ابرو وفي الجامع الكبير ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك او انت طالق اذا تزوجتك قبل ان  
 تزوجك يقع الطلاق عند وجود التزوج بالاتفاق ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق قبل  
 ان تزوجك لا يقع الطلاق عند ابي حنيفة ومحمد ويقع عند ابي يوسف لان الطلاق

اذا اضيف الى وقتين احدهما يقبله والاخر لا يقبله صح ما يقبله وبطل ما لا يقبله ولهما ان ذكر  
 الفارح جهة التشريعية والمعلق بالشرط كالمخير عند وجوده فصار كانه قال عند التزوج انت  
 طالق قبل ان تزوجك فلا يقع **ويقع الطلاق اخر العراي** في اخر عمر الزوج او الزوجة بان يبقى منه  
 ما لا يسع صبيحة التطبيق **في انت طالق ان لم اطلقك** لا نه جعل الشرط عدم الطلاق وهو  
 لا يتحقق الا بالياس من الحياة ثم ان مات الزوج لها الميراث ان كان مدخول بها وجعيا كان  
 الطلاق او باينا ولا ميراث لها ان كانت غير مدخول بها وهي مسيلة الفار وان ماتت هي لا يرثها  
 الزوج ان كان قبل الدخول او كان ثلاثا ويقع الطلاق **حالا** في انت طالق متى **لم اطلقك** او متى  
 ما لم اطلقك **وسكت** لا نه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وقد وجد وكذا يقع الطلاق  
 حالا في انت طالق ما لم اطلقك لان كلمة ما تكون للوقت كقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه الصلاة  
 والسلام ما دمت حيا وللشرط كقوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا عمسك لها وما يسك  
 فلا مرسل له من بعده وهي هنا للوقت لان التطبيق لا بد له من الوقت ولو قال حين لم اطلقك  
 او زمان لم اطلقك او حيث لم اطلقك ولا نية له وسكت يقع حالا ولو قال زمان لا اطلقك او  
 حين لا اطلقك لم تطلق حتى يصير سنة اشهر لان كلمة لم لقلب المضارع الى الماضي ونفيه فاذا سكت  
 وجد زمان لم يطلقها فيه وكلمة حيث اسم للمكان وكرم من مكان لم يطلقها فيه فوجد الشرط وكلمة  
 لا للاستقبال فلا يقع للحال وانما قدرنا ستة اشهر لا نه اوسط استعمال الحين لا نه استعمال في السنة  
 كقوله تعالى حين نسون وفي ستة اشهر كقوله تعالى توفي اكلها كل حين وفي الاربعين سنة  
 كقوله تعالى حين من الدهر فياروي عن ابن عباس والزمان كالحين لا نهما في الاستعمال سواء  
 قال وسكت لا نه لو لم يسكت بل قال انت طالق موصولا بقوله انت طالق متى لم اطلقك فانه لا يقع  
 بقوله انت طالق متى لم اطلقك شي وانما يقع بالموصول به وهوانت طالق وقال زفر يقع في هذه الصورة  
 تطبيقا وفيها لو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك انت طالق يقع ثلاث لا نه اضاف الطلاق الى  
 زمان خال عنه وقد وجد زمان لطيف وهو وقت قوله انت طالق قبل ان يفرغ منه ولنا وهو وجه  
 الاستحسان ان قوله انت طالق هو زمان البر وزمان البر لا يدخل في المين وتوضيحه ان البر  
 مراد الحالف ولا يتأني له البر لا بعد ان يجعل هذا القدر مستثنى وما لا يستطاع الامتناع عنه  
 يجعل عفوا واصل المسيلة فيما اذا اقالان ركبت هذه الدابة وهو راكبها فاخذ في النزول في الحال  
 حيث لا يحث عندهم ويحث عند زفر **وفي** اذا بان قال انت طالق اذا لم اطلقك واذا لم اطلقك **بنوي**  
 بتشديد الواو المفتوحة اي يسأل عن نيته ويعمل بما في طوبته فان قال نويت الظرف وهو الوقت  
 يقع الطلاق في الحال وان قال نويت الشرط يقع في اخر العمر لان لفظ اذا تجملها الاستعمال فيهما فان  
**لم بنو شيئا فكان** عند ابي حنيفة لا يقع الطلاق الاخر العراي به قال الشافعي في قول واحد وكنتي  
 عند ابي يوسف ومحمد فيقع الطلاق حين سكت وبه قال مالك والشافعي في الاصح واحمد في  
 رواية لا نه كلمة اذا لا تكون شرطا الا في النسخ كما هو مذهب البصريين من النخاة ومنه قول القائل  
 شص استصن ما اعتناك ريك بالغني واذ تصببك خصامة فخر ولهدا الوقال اذا شئت



فانت طالق لا يخرج الامر من يدها بالقيام عن المجلس كالوقال متى شئت بخلاف ان شئت ولا يحنيفة  
ان اذا قد يكون للشرط كاهو مذهب الكوفيين فان كانت هنالك لا تطلق المرأة في الحال وان  
كانت للوقت تطلق فيه فوقع الشك في الطلاق في الحال فلا تطلق فيه وانما يخرج الامر من يدها  
بالقيام من المجلس في قوله اذا شئت لان الامر صار في يدها يبين فلا يخرج بالشك **واليوم للنهار**  
وهو من طلوع الشمس الى الغروب وهذا هو المعنى العربي واما الشرعي فهو من طلوع الصبح الى  
الغروب جرم الشمس وكل منهما حقيقي ومعناه المجازي هو مطلق الوقت مع **فعل ممتد** وفي نسخة  
يمتد وهو ما يقبل التاقية **كأم ك يوم يقدم** زيد فان الامر باليد عند لقوله التاقية  
وفي شرح الوقاية ان للراد بالامتداد امتداد يمكن ان يستوعب النهار لا مطلق الامتداد لانهم  
جهلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم قد يمتد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحيث يستوعب  
النهار وللوقت **المطلق مع فعل لا يمتد كانت طالق يوم يقدم** زيد لان اليوم يطلق ويراد به النهار  
كافي قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ويطلق ويراد به الوقت كافي قوله تعالى ومن يومئذ  
يوميذد به بدليل ان من قر من الزحف ليله او نها را يستحق الوعيد وكافي قول الشاعر **شعر**  
فيوم علينا يوم لنا يرا مطلق الوقت ومنه قوله تعالى وتلك الايام نداولها بين الناس فيحمل مع  
الفعل الممتد كالصوم والسير والركوب وتخير المرأة على النهار ومع غير الممتد كالطلاق والعقاق  
على مطلق الوقت رعاية للمناسبة واستعمال العرف وهذا التفصيل اذا لم يكن له نية الملو قال في غير  
الممتد عينت النهار فانه يصدق قضاؤه نوى حقيقته كلامه فيصدق وان كان فيه تخفيف على  
نفسه قيد باليوم لان النهار لا يكون الا للبياض خاصة والليل لا يكون الا للسواد خاصة سواء  
كان الفعل ممتدا او غير ممتد واختلفت عباراتهم فيما اذا يعتبر الامتداد وعدمه فمنهم من يعتبر  
في المضاف اليه اليوم لان المضاف يحصل له التعريف والاخصاص من المضاف اليه وهو غمزا ونحوه  
والصدر التثنييد والعتابي حيث اعتبر وفي الشرط ومنهم من يعتبره في الجواب والجزا انه هو  
العامل فيه وفي شرح الكنز والوجه ان يعتبر الممتد منها وعليه مساييلهم **وفي انت طالق ثلاثا**  
**غير المدخولة بقصص** وهو قول عمرو بن علي وابن عباس واي هزيرة وجهه هذا العلم وقال الحسن  
البصري وعطاء جابر بن زيد يقع واحدة لانها تبيين بقوله انت طالق لا الى عدة فيصا دنها  
قوله ثلاثا وهي باين فلا يقع به شي وصار كقولنا انت طالق وطالق وطالق ولنا ان الثلاث  
صفة للطلاق الذي اوقعه والموصوف لا يوجد بدون صفة فصا ر الكلام واحد وصار كقوله  
اوقعته عليك ثلاث تطبيقات **وبالاصطف** نحو انت طالق وطالق وطالق او بالتكرير من غير  
عطف نحو انت طالق طالق طالق **تبيين بالاول** وكانت ثنتان فيما لا يملك وهو قول علي وابن  
مسعود وزيد وبرايم وقال ابن ابي ليلى اذا كان في مجلس واحد يقع ثلاث تطبيقات لان  
المجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ويجعلها كلام واحد وقال مالك والشافعي في القديم  
والاوزاعي والليث بن سعد تطلق ثلاثا وقال احمد ان ذكر بالواو تطلق ثلاثا والابن بالاول  
لان المذكور بحر الجع كالمذكور بلفظ الجمع ولهم ان المجلس واحد وهو يجمع المتفرقات فيقع الثلاثة

ولنا ان الواو لمطلق العطف وليس في اخر الكلام ما يغير اوله من شرط او استثنى فكان كل واحد  
ايقاعا على حدة فتبين بالاول ولم يبق محله للثاني لانها غير معتدة **كما تبين بالاول لو علق وقد**  
**الشرط** بان قال العبر المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة واحدة او  
فانت طالق طالق طالق فانه يقع بدخولها طلاقة واحدة وهذا اعتدائي حنيفة وهو وجه في مذ  
الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد ومالك واحمد وربيعة والليث بن سعد وابن ابي ليلى والشافعي  
ابو الطيب من اصحاب الشافعي يقع الكل **ويقع الكل ان اخر الشرط** لان اخر الكلام اذا كان فيه  
ما يغير اوله كالشرط توقف اول الكلام على اخره ولم يكن عليه تعاقب في التخليق فلا يكون فيه تعاقب  
في الوقوع وهذا اذا كان تكرار بدون عاطف او كان العاطف الواو واما اذا كان الناقط  
الكرخي والعطافي انما لو او يقع مع تقديم الشرط واحدة عند ابي حنيفة والكل عند ابي يوسف  
ومحمد وقال الفقيه ابو الليث في مختلفه يقع واحدة بالا اتفاق لان الناقط تعقيب وموجب الترتيب  
فيصا دقها الثانية وهي جنيبة وهو الصحيح ولو كان العاطف ثم فان كان الشرط مقدما  
ففي المدخول بها انطلقت الاولى ووقعت الثانية والثالثة وفي غيرها انطلقت الاولى ووقعت  
الثانية ولغت الثالثة وان كان الشرط مؤخرا وهي مدخول بها ووقعت الاولى والثانية في الحال  
وتعلقت الثالثة وان كان غير مدخول بها ووقعت الاولى في الحال ولغاما سواها وهذا كله عند  
ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد يتعلق الثلاث بالشرط سواء تقدم  
او تاخر دخل بها او لم يدخل وعند وجود الشرط ان كانت مدخولة يقع ثلاثا والا واحدة **وفي**  
**انت طالق واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة يقع واحدة في غير الموطوعة وفي الموطوعة**  
اي المدخول بها **ثنتان** لبقا المحلية فيها بعد وقوع الاولى بخلاف غير المدخول بها وفي **قبل الموطوعة**  
كانت او غير موطوعة بان قال انت طالق واحدة قبلها واحدة **وفي بعد** بان قال انت طالق واحدة بعد  
واحدة **وفي معها وفي مع** بان قال انت طالق واحدة معها واحدة وانت طالق واحدة مع واحدة  
يقع **ثلاثا** اما وقوع اثنين في الموطوعة وغيرها بكلمة مع فلا نهام موصوعة للقران واما وقوع واحدة  
في غير الموطوعة وثنتين في الموطوعة بكلمة قبل اذا اضيفت الى ظاهره بكلمة بعد اذا اضيفت الى  
ضمير ووقوع ثنتين في الموطوعة وفي غيرها بكلمة قبل اذا اضيفت الى ضمير وبكلمة بعد اذا اضيفت  
الى ظاهره فلا ن كلمة قبل وبعد اذا اضيفت الى ضمير كاتاي المعنى صفة لما بعد هما واذا اضيفتا  
الى ظاهره كاتاي المعنى صفة لما قبلهما فاذا اقال انت طالق واحدة قبل واحدة كانت القبليية  
صفة للواحدة الاولى فتبين بها غير الموطوعة ولم يبق محله للثانية بخلاف الموطوعة فيقعان  
فيها واذا اقال انت طالق واحدة بعد واحدة كانت البعديية صفة للواحدة الثانية فتبين  
غير الموطوعة بالاولى ولم تنصر محله للثانية بخلاف الموطوعة فيقعان فيها واذا اقال انت طالق واحد  
قبلها واحدة كانت القبليية صفة للواحدة الثانية وليس في وسعه تقديمها على الاولى وفي  
وسعه ايقاعها في الحال فيقع ما في وسعه فيقع ثنتان واذا اقال انت طالق واحدة بعد واحدة  
كانت البعديية صفة للواحدة الاولى فيقتضي الكلام وقوعها بعد الثانية وليس في وسعه ذلك



فيقعان جميعا ومذهب مالك كذهبتا ومذهب الشافعي في قبل مع الغير وجهان احدهما انه يقع  
شي والثاني انه يقع واحدة في صور اخر **وان اشار بالاصبع اي بيطون الاصابع**  
الى عدد الطلاق يصير عدد المنشورة ولا يصدق قضائي بنية المضمومة وان اشار بظهورها  
بان جعل الاصابع الى المرأة ويطننها الى نفسه فالمضمومة مصبورة وان كان في الاصل ان يقع الاشارة  
بالمنشورة هكذا ذكر شمس الائمة في شرح الكافي عن بعض المتأخرين والمذكور في الظهيرية وسائر  
الكتب ان المصبرة المنشورة مطلقا حتى لو قال عتيت المضمومة لا يصدق قضا ومما يدل على اعتبار  
عدد المنشورة مطلقا ما روى البخاري ومسلم من حديث جيلة ابن سحيم انه قال سمعت ابن عمر  
يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا وهكذا وخمس ايام في الثالثة اذ لو كان  
اعتبار عدد المنشور كان الشهر احدى وعشرين يوما لا تسعة وعشرين يوما وان وصف  
الطلاق بالشدة بان قال انت طالق باين او البتة او اشد الطلاق او اكبره او اعظمه او اسواه او  
افحشته او اخشها او طلاق الشيطان او طلاق البدعة او ملأ البيت او الطول والعرض اي بهما  
بان قال انت طالق طلبة طويلة او عريضة او شبه الطلاق بما يدل على هذا اي على ما ذكر  
من الشدة او الطول والعرض بان قال انت طالق كالجبل او كالف فتلات ان نواها اي الثلاث  
والا اي وان لم ينو الثلاث بان لم ينو شيئا او نوى واحدة او ثنتين فبأينة واحدة لا وصف  
الطلاق بالشدة والطول والعرض وتشبيهه بما يدل على ذلك انما هو باعتبار اثره وذلك  
بكونه باينا والبيونة نوعان خفيفة وغليظة فاذا نوى الغليظة صح نية واذا نوى  
الثنيتين لا تقع نيتها لان البيونة جنس يحتمل الاقل والاكثر دون العدد والثلاث عدد  
وقال مالك والشافعي واحدا اذا قال للدخول بها انت طالق باين يقع رجعا لان قوله انت  
طالق صريح وهو رجعي وقوله باين تغيير له فيرد عليه ولنا انه وصف الطلاق بما يحمله فلا يكون  
تغيير له بل تبيننا وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واحدا في انت طالق كالجبل يقع رجعية  
لانه يحتمل التشبيه في الوحدة وفي العظم وهو في الوحدة رجعية وفي العظم باينة فلا تقع  
البيونة بالشك ولاي حنيفة ان التشبيه يقتضي زيادة وذلك بالبيونة ولو شبه الطلاق  
بعد ما لا عد له بان قال انت طالق كعدد الشمس وكعدد التراب فهي باينة في قولناي حنيفة  
لان التشبيه يقتضي ضم من الزيادة ولا يمكن جملة على الزيادة في العدد فيجعل على الزيادة  
في الصفة وقال ابو يوسف رجعية واختار امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه  
بالعدد فيما لا عد له لغو فيبقى قوله انت طالق وبه يقع رجعية وقال محمد والشافعي  
واحد ثلاث لان مثل هذا الكلام يراد به الكثرة **وكنايته** وهي لغة ضد الصريح والمواد بها  
عند الفقهاء ههنا ما يحتمل اي لفظ يحتمل الطلاق وغيره فيفتقر الى نية في حالة الرضا وعدم  
مذكرة الطلاق وكذا الكتابة المستتبنة في لو جدد او في رمل ونحوه يحتاج الى نية او دالة  
حال واحترز بالمستتبنة عن الكتابة في الماء والهوا والصخرة الصماء ونحوها بلا مداد فانه لا يقع  
به شي وان نوى فلو كتب رسالة على رسم الكتب بان كتب اما بعد يا فلانة اذ ابلغك كتابي

هذه افادت طالق فانه يقع به الطلاق ولا يصدق قضائي عدم النية للدالة الحال في الكل فتخرج  
اذ هبني قوي يحتمل رد السؤال المرأة الطلاق بان يريد به تنصيدها عن نفسه وجوابا لسوا  
الطلاق بان يريد اخراجه في طلقك وكذا البواقي ونحوه بنية باين بنية حرام يصح اسبا  
للزوجة بان يراد خلية عن الخير بنية عن الطاعة او عن المحامد وباين عن الرشد والدين  
وبنية عن الاخلاق الحسنة لان البين واليف بمعنى التقطع حرام في الصعبة او العشرة ويصح  
جوابا لسؤالها الطلاق بان يراد انت خلية لاني طلقك وكذا البواقي ونحوه اعتدي استنري  
رحمك انت واحدة انت حرة اختاري امرك بيدك سرحتك فارقتك لا يحتملها اي الرد  
لسؤال المرأة والسب لها وانما يصح جوابا لسؤالها ومعاني اخر فلي الرضا وهو ان لا يكون  
غضب ولا مذكرة طلاق **يتوقف الكل على النية** للاحتمال وعدم دالة الحال وفي الغضب يتوقف  
القسمان الاولان على نية لان الاول لما احتمل الرد والثاني السب وقع الشك في الجواب فلا تطلق  
او بالنية وفي مذكرة الطلاق يتوقف الاول فقط اي ولا يتوقف الاخير ان اما توقف الاول فلا تـ  
لما احتمل الرد والجواب والرد ادني من الجواب لان الرد دفع والجواب دفع حمل عند عدم النية  
على الرد واما عدم توقف الاخير من فلان الظاهر منهما عند مذكرة الطلاق ارادة فلا يتوقف  
عندها على النية والقول قوله في تركها مع يمينه لانها محتملة فان انكر النية في مذكرة الطلاق  
لم يصدق قضا فيما يصح منها جوابا فقط ولا يصح سب ولا رد او يصح جوابا وسب ايضا وصح  
فيما يصح جوابا ورد وان انكرها في حال الغضب لم يصدق فيما يصح جوابا فقط ويصدق فيما عداه  
ولا يقع الطلاق بكتائبي التفويض وهما اختاري تقسك وامرك بيدك الا بايقاعها بعد  
التفويض كما سياتي في عمله وانما ذكر امع الكتابات هاهنا لاحتمالها تغييرها في نفسها بالاقامة  
على النكاح وعدمه واحتمالها تغييرها في غيره من نفقة او كسوة فان اختارت نفسها وانكر  
الزوج قصد الطلاق كان القول له مع يمينه الا اذا كان بعد مذكرة الطلاق وفي حال  
الغضب فاخترت نفسها فانه لا يصدق قضا **ان نوى الثلاث بهذه** الالفاظ من الكتابات  
كلها سوى ثلاثة الفاظ يذكركم جنزلة الاستئذان وسوى لفظ اختاري كما سياتي **وقع**  
الثلاث والا اي وان لم ينو الثلاث بان لم ينو شيئا او نوى واحدة او ثنتين فبأينة اي فيقع  
واحدة باينة وقال مالك والشافعي واحدا يقع بهما رجعي ان لم ينو الثلاث والمسئلة مختلفة  
فيها بين الصحابة فقال عمر بن مسعود الواقع بهما رجعي رواه عبد الرزاق في مصنفه ومحمد بن  
الحسن في آثاره وقال علي وزيد بن ثابت وعامة الصحابة الواقع بهما باين وانما تقع نية الثنتين  
عندنا خلافا لوزن معنى التوحد مراعى في الفاظ الوجدان وذلك بالقرينة او الجنسية **والثني**  
بعزل منهما **وفي اعتدي** وهو قوله عليه الصلاة والسلام لسودة حين اراد ان يطلقها اعتدي  
**واستنري** **رحمك** لانه جنزلة التفسير لما قبله **وانت واحدة** يقع رجعية ولا فرق بين نصب  
الواحدة وعدمه لان العوام بل بعض الفقهاء الكرام لا يفرقون بين وجوه الاعراب وقال بعض  
المشايخ ان نصب الواحدة يقع رجعية وان لم ينو لانه نصت لمصدر محذوف وان رفعها لا يقع



شي وان نوى لا نه نعت للمرأة وان سكن يحتاج الى النية لاحتمال الامور وقيل يجوز الرفع لكونه  
نعتا للطلاق اي انت تطليقة واحدة ويجوز النصب لكونه نعتا للمصدر اخراي انت منكلمة كلمة  
واحدة فعلى هذا لا فرق بين الخاص والعام ويقع الطلاق البائن باسناد البينة والحرة  
اليه بان قال نامتك بدين او قال نامتك حرام ونوى الطلاق كما يقع باسنادهما الى المرأة لا الطلاق  
اي ولا يقع باسناد الطلاق اليه شي بان قال نامتك طالق وان نوى الطلاق وهو قول احمد وقال  
مالك والشافعي يقع الطلاق اذا نواه ومجتمعا في ذلك ما روي ان امرأة قالت لزوجها لو كان لي  
ما ليك لرايت ما اصنع فقال جعلت اليك مالي فقال طلعك فوقع ذلك لابن عباس فقال  
خطا الله قولا هلا قالت طلعت نفسي منك ثم الطلاق واقع بلسان بامري اولست زوجك  
ان نوى الطلاق عند اي حنيفة خلافا لهما ويلحق الطلاق الصريح صريحا مثله كانت طالق انت طالق  
ويلحق البائن ايضا كانت بائن انت طالق ويلحق البائن الصريح كانت طالق انت بائن ولا يلحق  
باينامثله كانت بائن انت حرام وقد نظم بقوله شعر وكل طلاق بعد اخر واقع سوى بائن مع مثله  
لا يعلق وهذا عندنا وعند الشافعي لا يلحق البائن صريح كما لا يلحقه البائن حتى لو قال لها بعد  
الخلع انت بائن لا يقع اتفاقا ما عندنا فلان البائن لا يلحق البائن واما عنده فلان الخلع فيصح  
في احد قوله ولان الرجعي لا يلحق البائن عنده ولو قال لها بعد الخلع او الطلاق على مال انت طالق  
يقع عندنا وعنده لا يقع لان هذا تصرف لم يصادف محله فيلغو وهذا لان الطلاق شرع لا زالة  
ملك النكاح وقد زال الملك بالخلع او الطلاق على مال فلا يقع الطلاق بعده كما بعد انقضاء العدة  
ولنا قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به يعني الخلع ثم قال فان طلقها فلا محل له من  
بعد والقال الوصل والتعقيب فيكون هذا تنصيصا على وقوع الطلقة الثالثة بعد الخلع  
وعن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم المختلعة يلحقها صريح الطلاق  
مادامت في العدة رواه ابو يوسف في الامالي باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه قال  
ابن مسعود وعمران بن الحصين وابو الدرداء وسعيد بن المسيب وشريح وطاووس  
والزهري والنفعي والحكم ومحمد ومكحول وعطاء الثوري **فصل في تفويض الطلاق تفويض**  
**طلاقها اليها** بان قال لها طلقي نفسك **بتقيد** **بمجلس علمها** غايية كانت او حاضرة **تطلق**  
نفسها مادامت في مجلسها ذلك وان قامت منه واخذت في عمل اخر خرج الامر من يدها وقال  
مالك في رواية والشافعي في القديم لا يتقيد بالمجلس وقال احمد لا يتقيد لامر باليد بالمجلس  
ما روي عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود انه قال اذا ملكها امرها فقتر قائل ان تنقضي  
شي فلا امر لها وما روي ايضا عن جابر بن عبد الله انه قال اذا خير الرجل امراته فلم تختار في مجلسها  
ذلك فلا خيار لها وما روي هو ايضا وابن ابي شيبة عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان  
انهما قال لا يبارجل ملك امراته امرها وخبرها ثم افرقا من ذلك المجلس فليس لها خيار ولا امر  
الزوجها واسنده ابن ابي شيبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص وقد قال به عطاء ومجاهد  
والشعبي والنفعي والاوزاعي وسفيان وقال محمد بن بلصناع عمر وعثمان وعلي وابن مسعود

وجابر في الرجل غير امراته ان لها الخيار مادامت في مجلسها ذلك فاذا قامت من مجلسها فلا خيار  
لها وقال الزهري وقتادة وابو عبيد ابن نصر يبقوا امرها بيد ما في ذلك المجلس وفي غيره وحكي من  
المنفي هذا القول عن علي كرم الله وجهه قلنا لم تستقر الرواية عن علي اذ قد روي عنه كالمجاعة  
فكان ذلك اجماعا من الصحابة رضي الله عنهم قال ليتهقي وقد تعلق بعض من جعل لها الخيار  
ولو قامت من المجلس بحديث تخيير عائشة وهو في الصحيحين اي ذاك الامر فلا عليك ان لا تجلي  
فيه حتى تستشير علي بويك وهذا الاستقلال غير ظاهر له عليه الصلاة والسلام لم يخبرها  
في ايقاع الطلاق بنفسها وانما خيرها على انها ان اختارت نفسها احدث عليها الطلاق لقوله  
تعالى فتصاليين امتصكن واسرحكن سرا حايلا انتهى الا ان يقول **كلما شئت او متى شئت**  
**او اذ شئت** فانه لا يتقيد بمجلس علمها لان هذه الالفاظ عامة في الوقت فصا ركانه قال  
طلقي نفسك اي وقت شئت وفي كل ما شئت لها ان توقع ثلاث طلقات متفرقات وليس  
لها ان توقفها جملة لان كلما تم الافعال والازمان عموم الافراد لا عموم الاجتماع الا ان الميمن  
ينصرف الى الملك القاييم فلا تلزم لا يقع بعد وقوع الثلاث اذ ارجعت اليه بعد زوج اخر ولو طلقت  
نفسها ثلاثا جملة لا يقع شي عند اي حنيفة ويقع واحدة عند هاهنا على ان ايقاع الثلاث  
ايقاع للواحدة ام لا ويؤيد قولهما ري الحصبيا السبع جملة حيث يقع عن واحدة اتفاقا  
**بخلاف ان شئت** فانه يتقيد بمجلس علمها الصدم ما يدل على عموم الوقت ولا يرجع من فوض  
الطلاق الى امراته **عنه** لا التفويض فيه معنى الميمن فانه تعليق طلاق المرأة بتطليقها والميمن  
تصرف لازم فلا يصح الرجوع عنها **الي غير** ما عطف على اليها اي وتؤيد طلاقها الى غير هاسوا  
كان ضميرتها او شخصا اخر **بتقيد** بالمجلس لان ذلك توكيل بالطلاق وامر بايقاعه والتوكيل  
والامر يقتضي ان الفود كما من الشارع وكما في الوكالات **ويرجع** الزوج **عنه** متى شالته انما  
استعان بعينه ليكون التصرف له لا عليه فلو الزمناه به لحقه الضرر والمجلس **اغاي مختلف**  
**بالقيام** دون القعود **او الذهاب** او **النشر** **وع في قول كثير** او **عمل كثير** **يتعلق بما مضى من**  
**التفويض** لان ما ذكر دليل الاعراض قيدنا القول والعمل بالكثير لانها لو سحبت او قرات اية او  
اكتت شيئا يسيرا او ليست نيا بها من غير قيام لم يختلف مجلسها وقيد القول والعمل بعدم **العلق**  
**بالتفويض** لانها لو دعت ابانها المشورة او شهود الاشهاد لم يختلف مجلسها لان المشورة  
لغير الصواب والاشهاد للتميز عن المحمود **فلكها** اي السفينة التي هي فيها وقت علمها  
بالتفويض **كبيتها** لان جريان الفلك لا يضاف الى رايه فيثبت لها الخيار مادامت في مجلسها  
كالبيت **وسير** **ابنتها** كسيرها لان سير الدابة يضاف الى رايها لانها تسير باختياره فلو وقت  
ابن خيارها ولو تزلت بطل وكذا الورديت وكانت نازلة **وفي اختاري** بنية التفويض قيد به لان  
يحمل الامر باختيار كسوة او ما كل فلا بد من نية التفويض **فقال** **اخترت نفسي** او **اخترت**  
نفسى لا يقع **الا بنية** وكان القياس ان هذا القياس ترك باتفاق الصحابة على وقوع الطلاق  
فلا يملك لتفويض به الى غيره الا ان هذا القياس ترك باتفاق الصحابة على وقوع الطلاق



وان اختلفوا في صفته وقال المشافعي يقع رجعي وهو قول حماد انه ادنى ما يكون من الاختيار  
وقال مالك يقع ثلاث لان الثلاث اتم ما يكون من الاختيار ولنا انه اختيارها لنفسها انما يحقق  
بزوال ملك الزوج عنها وزوالها هو بالبينونة وهي تستلزم الثلاث وليس في اللفظ ما يدل  
عليها فلا يقع وان نواها لان الاختيار لا يتنوع فبقي مجردنية المحدث وهي لا تقع بخلاف انت  
باين لان البينونة تتنوع وفي جامع الترمذي اختلف اهل العلم في الخبر فروي عن عمر وعبد الله  
بن مسعود انها قالان اختارت نفسها فواحدة باينة وروي عنهما ايضا انها قالوا واحدة  
ملك الرجعة وان اختارت زوجها فلا شيء وروي عن علي انه قال ان اختارت نفسها فواحدة باينة  
وان اختارت زوجها فواحدة يملك الرجعة وقال يزيد بن ثابت ان اختارت زوجها فواحدة  
وان اختارت نفسها ثلاثا انتهى ولنا على انها ان اختارت زوجها لم يقع شيء وهو قول اكثر  
اهل العلم ما روي بخاري ومسلم من حديث عائشة قالت خيرنا النبي صلى الله عليه وسلم فافترس  
الله ورسوله فلم يعد ذلك شيئا كذا ذكره وفيه ان ذلك كان تحييرا لا تنويضا كما تقدم والله  
تعالى اعلم بشرط ذكر النفس من **احد** هما متصلا او منفصلا في المجلس وقال مالك والشافعي  
واحمد لا يشترط **او قولنا اختاري اختيارا** او تطلقه او ما يكون كناية عن ذلك في احد كلايهما  
**فتقول خنرت** او اختار نفسي والقياس في قولها انا اختار نفسي عدم الوقوع كما قال  
الشافعي لا نه وعد كما لو قال طلق نفسي فقلت انا اطلق نفسي حيث لا تطلق ووجه الاستحسان  
ان الكلام جعل جوابا بالسنة وهي ما في الصحيحين عن عائشة انها قالت لما امر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم بتحسين ازواجه بداي فقال اي ذاك امرا الان قالت فعلت في هذا  
استامر ابوي فاني ارى الله ورسوله والدار الآخرة ثم فعلت فزوج النبي صلى الله عليه وسلم  
مثل الذي فعلت وفي لفظ لمسلم بالاختار الله ورسوله واعتبره رسول الله صلى الله عليه وسلم جوابا  
وبالمعقول فان المضارع قد يراد به الحال كما في قول الشاهد اشهد وقول الكافر اشهد ان لا اله  
الا الله فانه يراد به التحقيق حتى صار به مسلما فانه يجبر عن اعتقاده فكذا هنا انا اختار حكاية  
عن اختيارها بخلاف قولها انا اطلق لا نه يتصور ان تكون مطلقة في حال كونها حاكمية **ولو كررها**  
**ثلاثا** بان قال لها اختاري اختاري اختاري **فاختارت احد** بها بغير لفظ التطلق بان قالت  
اخترت الاولى والوسطى والاخيرة او اخترت اختيارا او باختيارا او مرة او مرة او دفعة او  
بدفعة او واحدة او بواحدة **فثلاث** قيدنا بغير لفظ التطلق لانها لو قالت اخترت التطلق  
الاول تطلق واحدة باتفاق وقال ابو يوسف ومحمد اذا قالت اخترت الاولى والوسطى والاخيرة  
تطلق واحدة وهو اختيار الطحاوي **ولو قالت طلقت نفسي واخترت نفسي بتطبيقه فباينة**  
كذا في المبسوط والجامع الكبير والزيادة وجوامع الفقه وعامة نسخ الجامع الصغير سوى  
جامع صدر الاسلام فان فيه ما في الهداية انه يقع طلاق رجعية اعتبارا لما انت به من صريح  
الطلاق وفي الفوائد الظهيرية هذا سهو وقع من الكاتب لان المرأة تنصرف بحكم التقويض  
وهو عندنا بتطبيقه باينة وفي شرح الوقاية ذكر في الهداية انه يقع واحدة يملك الرجعة فقبل هذا

غلط وقع من الكاتب وقيل فيه روايتان احدهما انه يقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والآخرى  
انه باينة وهذا الصحيح انتهى ولو قال امرك بيدك بنية التقويض فطلقت بان قالت طلقت نفسي واحدة  
او اخترت نفسي بتطبيقه فباينة اي يقع طلاقه باينة **وان نوى الزوج الثلاث** فقالت اخترت  
نفسى بواحدة يقص لان الاختيار يصلح جوابا باللامر باليد لكونه غليظا كالتهييس فصارت كأنها قالت  
اخترت نفسي مرة واحدة وبذلك يقع الثلاث وقال مالك يقع بالتقويض ثلاث وقال المشافعي  
واحدة رجعية **وفي امرك بيدك في تطلقه او اختاري تطلقه فاختارت نفسها رجعية**  
لانها تنصرف بحصل الزوج وهو انما جعل لها بتطبيقه صريحة والصريح يعقب الرجعة **وفي امرك**  
**بيدك اليوم وغدا يدخل الليل** لانه لم يدخل بين الوقتين المذكورين وقت من جنسهما لم يتناول  
الامر فكان امر واحد وان رد الامر من المرأة في اليوم لا يبقى بعده ما في الضد كما لا يبقى آخر النهار اذا قال  
لها امرك بيديك اليوم وردت في اوله وان قال امرك بيديك اليوم وبعد غد يختلف الحكمان السابقان  
فلا يدخل الليل هنا وان رد الامر في اليوم يبقى بعد الغد خلا للزفر وفي طلق نفسك ان نوى ثلاثا  
فطلقت ثلاثا جملة او منفردا يقصن ولا اي وان لم يتو ثلاثا بان لم ينو شيئا ونوى واحدة او اثنتين  
والمرأة ليست بامة فرجعية اي يقع طلاقه رجعية وفي طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة  
يقع واحدة وهو قول المشافعي واحمد وقال مالك يقع شيء انت بغير ما قوض اليها ولنا انها  
ملكك ايقاع الثلاث فملكك ايقاع الواحدة لان من ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه لا في عكسه  
اي لا يقع شيء في طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا وهذا عند ابي حنيفة وهو رواية عن مالك  
وقول زفر وقال ابو يوسف ومحمد يقع واحدة وهو قول المشافعي واحمد ورواية عن مالك انها انت  
بما علكه وزيادة فيقع ما علكه وتلغوا الزيادة ولا يحنيفة انها مخالفة فكانت مبتدأية لا بحجية  
وذلك انه فوض اليها واحدة فانت بغيرها وهو الثلاث ولو امر بالباين او الرجعي **فحكست**  
بان قالت طلقت نفسي طلاق رجعية في جواب طلق نفسك طلاق باينة او قالت طلقت نفسي  
طلاق باينة في جواب طلق نفسك طلاق رجعية **يقع ما امر به الزوج** كذا في الهداية والمذكور  
في الخزانة انه اذا حكست لم يقع اصلا **والشرط في انت طالق ان شئت** مشبهة بمجزة اي  
غير معلقة بشئ بان يقول شئت من غير ان يعلق **او معلقة بما قد علم وجوده** نحو شئت ان  
مضى مسرا وان كانت السها فقل ان التعلق بما علم وجوده تحييز فقوله الشرط مبتدأ ومثلية  
خبره **او معلقة** عطف على مجزة ومجزة صفة المشبهة لان يعلم وجوده بعد اي بعد ذلك  
كما لو قالت شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد وكما لو قالت شئت ان شئت فقال شئت لا نه علق  
الطلاق بالمشبهة المرسلة وهي انت بالمشبهة المعلقة فلم يوجد الشرط وخرج الامر من يدها  
لا شتغالها بالباين **وفي انت طالق كلما شئت تطلق** المرأة نفسها ثلاثا متفرقة لا بجمعة  
لان كلمة كلما تفيد عموم الافعال عموم افراد لا عموم اجزاء ولو طلقت ثلاثا بكلمة واحدة يقع شيء  
عند ابي حنيفة ويقع واحدة عند ابي يوسف ومحمد بناء على ان ايقاع الثلاث ايقاع للواحدة  
كما قالوا وليس بايقاع لها كما قاله **بعد التحليل** حتى لو قال انت طالق كما شئت فطلقت نفسها ثلاثا



متفرقة ثم عادت اليه بعد تزوج اخر ثم طلقت نفسها لم يقع شيء من التعلق ينصرف الى الملك العام  
وهذا ملك جديد ليس في كلام الزوج ما يدل على الاضافة اليه وبهذا اقال مالك والشافعي في قول  
ولو طلقت نفسها طلقة او طلقتين ثم عادت اليه بعد زوج اخر فلها ان تطلق بثلاث خلافا لمحمد  
فانه يقول انها تطلق الا بما بقي بنا على ان الزوج عليك بهذا العقد عليها الثلاث وهو قولهما اما  
نفي من النكاح الاول وهو قول محمد وفي كيف ثبت يقع باينة او ثلاث وفي نسخة او ثلاثا  
ان نوت ولم يخالفها بنية جملة حالية بان ثبات واحدة باينة ونواها الزوج اوله يمكن له بنية  
او ثبات ثلاثا ونواها الزوج اوله يمكن له بنية لوجود المطابقة بين منيستها واداء النوى والا  
اي وان لم يكن له بنية او كانت وخالفته نيتها بنتها بان نوت واحدة ونوى ثلاثا او نوت ثلاثا  
ونوى واحدة **فرجعية** اي تطلق رجعية وفي طلق من ثلاث ما شئت لها ان تطلق مادون  
واحدة او ثنتين وليس لها ان تطلق ثلاثا لان ما يحكم في التعميم ومن قد يكون للثنتين فيعمل  
عليه كطلق من نسائي من شئت وكل من طصاي ما شئت ولا في حنيفة ان من للتبويض كقوله  
تعالى خذ من اموالهم وللتيتين كقوله فاجتنبوا الرجس من الاوثان فتيقنوا التبعيض وشككتنا  
في التعميم فلا تثبت بالشك والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل في التعلق بشرط صحة التعلق الملك**  
بان يكون المعلق مالكا لما علقه في وقت التعلق كان يقول ملكوحت ان دخلت الدار فانت طالق  
او الاضافة اليه ايمالا الملك بان يعلق على نفسه الملك نحو ملكك طلاقك فانت طالق او على سببه  
نحو ان تزوجتك فانت طالق ثم التعلق قد يكون بصريح الشرط وهو ظاهر وقد يكون بجملته  
ويشترط حينئذ ان تكون المرأة غير معينة نحو المرأة التي تزوجها طالق بخلاف هذه التي تزوجها  
لانها لما تعرفت بالاشارة لم يرع فيها صفة التزوج فبقي قوله هذه طالق وقال الشافعي يصح  
التعلق للمضاف الى الملك وقال مالك في المشهور عنه اذا ريسم امرأة بعينها او قبيلة نحو قريش  
او امصا نحو مكية او نحو هذا بان قال كل امرأة من غير زيادة وصف هناك فليس يلزمه ذلك لما في  
الموطان ان عبد الله ابن مسعود كان يقول فيمن قال كل امرأة الكهها فهي طالق اذا ريسم قبيلة  
او امرأة بعينها فلا شيء عليه قال مالك وهذا احسن ما سمعت انتهى وهو قول ابن ابي ليلى  
لما فيه من باب سد نعمة النكاح على نفسه وللشافعي ما روى ابو داود والترمذي وابن ماجة  
عن عامر الاحول عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا تذا بن ادم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك قال الترمذي حديث حسن  
صحيح وهو احسن شيء روي في هذا الباب ولقول ابن عباس فانه سئل عن يقول لامرأة ان  
تزوجتك فانت طالق قتلى قوله اذا تكتم المومنات ثم طلقوهن وقال شريح الله الطلاق  
بعد النكاح فلا طلاق قبله واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل  
ملك رواه ابن ماجة بسنده ولنا ما في الموطان ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو وعبد الله  
بن مسعود وسائر من عبد الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن بيساد كانوا  
يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكحها ثم افرأى حدثا ذلك لازم لان النكاح اي قبل

الحث وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن سالم والقاسم بن محمد وعمر بن عبد العزيز والشعبي  
والقبي والزهرى والاسود واي بكر بن عبد الرحمن واي بكر بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد  
الرحمن ومكحول المشامي في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق قالوا هو كما قال في لفظ يجوز ذلك  
عليه اي يقع وقد نقل مذهبنا ايضا عن سعيد بن المسيب وعطاء ومجاهد بن ابي سليمان وذكر  
في المبسوط ان مذهبنا قول عمرو بن عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن الزهرى انه قال في رجل قال كل  
امراة اتزوجها فهي طالق وكل امراة اشتريتها فهي حرة هو كما قال فقال له عمر اوليس قد جالاه طلاق  
قبل النكاح ولا عتق الا بعد الملك قال لما ذكر ان يقول الرجل امراة فلانة طالق وعبد فلان حرة وامامنا في  
سنن الدار قطني عن ابي خالد الواسطي بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل  
قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق ثلاثا قال طلق ما لا يملكك فحديث باطل قال صاحب التنقيح وابو خالد  
هو عمرو بن خالد وهو مضع وقال محمد ويحيى كذاب وما في سنده عن علي بن قريش بسنده الى ابي  
ثعلبة الخشني قال قال عمر اعمل لي علة حتى زوجك ابنتي فقلت ان تزوجتها فهي طالق ثلاثا ثم  
بداي ان اتزوجها فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فمسا لته فقال لي تزوجها فانه لا طلاق الا بعد  
نكاح قال فتزوجتها فولدت لي اسعدا وسعدا قال صاحب التنقيح وهذا ايضا باطل وعلي بن قريش  
كذبه يحيى بن معين وغيره وقال بن عدي يسرق الحديث هذا وما صح من الاحاديث فمحول على نفي  
التخيير لانه هو الطلاق واما المعلق فليس به بل له عرضية ان يصير طلاق عند وجود الشرط وهذا  
الحمل ما نوره عن السلف كما قدمناه عن الزهرى وقد جمع ابو بكر بن العزيم لاحاديث وقال ليس  
اصل في الصحة ولهذا ما عمل بها مالك ومريضة والا وراعي فان قيل لا معنى لجملة على التخيير لانه ظاهر  
يعرفه كل احد فوجب جملة على التعلق قلنا صار ظاهرا بعد اشتها حكم الشريعة لا قبله فانهم كانوا  
في الجاهلية يطلقون قبل التزوج تخييرا ويعدونه طلاقا اذا وجد النكاح فنفاه النبي صلى الله عليه وسلم  
بهذه الاحاديث والله سبحانه اعلم **والفاظه** اي الفاظ التعلق المتداولة عند الفقهاء **ان واذا واذا**  
**ومنى ومنى ما وكل وكلما** وهذا الفاظ اخر للشرط لم يبحثوا عنها كثيرا وهي من وما وكيفما  
واين وغير ذلك عدواكل واحد من الفاظ التعلق باعتبار ان الحكم يتصل بالفعل الذي يلي مدخولها  
نحو كل من دخلت متكن الدار فهي طالق فانه لا تطلق غير التي تدخل ثم منى تقدم الجزاء على الشرط امتنع  
ان يرتبط بجزء الفاظ منى تاخر عنه وجب ان يرتبط به اذا كان واحدا من سبع وهي طليمة واسمية  
وبحامد ونعا ولين وبقد وبالتنقيس فلو قال ان دخلت الدار انت طالق يخرج عند محمد وان نوى  
التعلق وهو قول اصحاب الشافعي لعدم ما به التعلق وهو الفاظ لا يتجزأ عند ابي يوسف وهو قول  
احمد وبعض اصحاب الشافعي لان ذكر هذا الكلام لا رادة التعلق والعبارة بالمعاني دون اللفاظ  
والمباين ولو قال انت طالق وان دخلت الدار يتجزأ اتفاقا لان معناها في كل حال وكذا لو قال انت طالق  
ان دخلت الدار بفتح الهزة لان التعليل لا يشترط وجود العلة وان قال لها ان دخلت الدار  
فانت طالق وطالق وطالق فدخلت تلك الدار فالواقع واحدة عندنا اي عند ابي حنيفة وقاله ثلاث  
كما قال مالك والشافعي كالواخر الشرط فقال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار ولو عطف



بحرف الف فهو على الخلاف فيما ذكر الكرخي والطحاوي وذكر الفقيه ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق  
لان الف لا تنقبت وهو الاعم وزوال الملك لا يبطل اي يبطل التعليق اذ الوجود الشرطي بان طلق  
امراته دون الثلاث وراجعها ثم وجد الشرط فانه ينزل الجزايل تحت اليمين لوجود الشرط  
وان لم يكن في الملك فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها واحدة وانقضت عدتها ثم تزوجها  
فدخلت الدار طلق لان التعليق باق لبقا محله **ففي غير كلام من الفاظ التعليق ان وجد**  
**الشرط مرة في الملك المعلق فيه ولو بعد عقد ثان فيه ينحل التعليق الى جز لان غير كلام من**  
**الفاظ التعليق لا يدل على التكرار وقد وجد الشرط في الملك فيقع الجز المعلق عليه وان وجد الشرط**  
**مرة في غير الملك ينحل التعليق لوجود الشرط لا الى جز الهدم المحلية قال ابن المنذر اجمع من يحفظ**  
**عنه العلم على الرجل اذا قال امراته طالق ثلاثا ان دخلت الدار ثم طلقها ثلاثا ثم نكحت**  
**غيره ثم نكحها الحالت ثم دخلت الدار لا يقع عليها طلاقا ولو ابا نه بدون الثلاث ثم وجد الشرط**  
**انحلت اليمين حتى لو تزوجها بعد لا يقع شيء وان لم يوجد الشرط في حال البينة ثم نكحها لم ينحل**  
**عند ابي حنيفة وما لك واحد وللشافعي اقرار وله قول لا تعد الصفة بحال واختاره المزني**  
**انتهى وفي كلام ينحل بعد الثلاث فلا يقع الطلاق ان نكحها بعد زوج اخر وقال زفر بن يحيى لان**  
**كلما العموم الاضمار قال تعالى كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ولان التعليق والعموم**  
**باعتبار الملك الموجود وقد زال ذلك الملك فيبطل الا اذا دخلت كلما في التزوج نحو كلما تزوجتك**  
**فانت طالق فان الجز يقع ان نكحها بعد زوج اخر لان انقضاء هذا التعليق على ما علك عليها**  
**الطلاق بالتزويج وهو غير محصور وان اختلف في وجود الشرط فالقول له اي للزوج ان يترك وقوع**  
**الطلاق وهي تدعيه والقول قول المتكرر الاعم مجتهدا لا نه اوصحت دعواها بالبينة وفي شرط**  
**لا يعلم الا منها نحو ان حضت فانت طالق وفلانة فقالت حضت وكذبها الزوج صدقت في حرمها**  
**فقط اي ولم تصدق في حق فلانة فيحكم بعد ثلاث ايام بالطلاق اي بوقوعه في اولها اي اول**  
**الثلاثة ومذهب الشافعي عند انقضاء يوم وليلة وفي وجه في مذهبه وهو قول احمد عند اول رؤية**  
**الدم والقياس ان لا تصدق لانها تدعي حنث الزوج وهو ينكره ووجه الاستحسان انها ما مودة**  
**بأظهار ما عندها لقوله تعالى ولا يجزلهن ان يكتم ما خلق الله في ارحامهن ولو لم يكن قولها**  
**فيه مقبولا لم يكن لامرأه فائدة ولما لا يصدق في حق فلانة لانها متهمه فيه ولو صدقها الزوج**  
**طلقت ضررتها ايضا لثبوت الحيض في حنفها بتصديقه ولما كان اقل الحيض عند ثلاثة ايام**  
**فاذا استمر الدم اليها عرف انه حيض فتطلق عند طلاقها فاستند الاول حتى لو كانت**  
**غير مدخول بها وتزوجت عند رؤية الدم صح نكاحها وفي ان حضت حبسة فانت طالق يقع**  
**الطلاق اذا ظهرت لان الحبسة اسم للمرة من الحيض وهي لا تحصل الا بانتهائه وهو الطهر ولو قال**  
**لما ايضا اذا حضت فانت طالق لم تطلق حتى تطهر ثم تحيض ولو قال لطاهرة اذا ظهرت فانت**  
**طالق لم تطلق حتى تحيض ثم تظهر لان اليمين يقتضي شرط مستقبل وهذا قد مضى بعضه**  
**وبقي بعضه وما مضى يدخل تحت اليمين فكذلك ما بقي وفي ان صحت بان فانت طالق فصامت**

يقع الطلاق اذا غربت الشمس لان ذكر اليوم يدل على كمال الصوم وذلك بغروب الشمس بخلاف ان  
صمت فانت طالق فانها تطلق باول النشوع في الصوم لوجود كمن الصوم وعدم ما يدل على كماله وان  
علق طلاقه بولادة ذكر وطلقته بانشي بان قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت  
انشي فثنتين فولدتها ولم يدرك اول كان كانت الولادة ليلا طلقت واحدة قضتا لتيقنها وثنتين  
تتزوجا اي بنا عدا عن الحرمة واحتياطا حتى لو كانت عنده بتطبيقه لا يتزوجها وانقضت العدة  
ببقيين لان الحامل تنقض عدتها بوضع حملها فان ولدت الذكرا ولا انقضت عدتها بوضع الانثى  
وان ولدت الانثى ولا انقضت عدتها بوضع الذكر وفي الجامع لو قال ان ولدت ولدا فانت طالق  
وان كان الذي تلدينه غلاما فانت طالق ثنتين فولدت غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين  
لان المطلق موجود في ضمن المقيد وهو قول مالك والشافعي **وان علق الطلاق بثنيتين يقع**  
**الطلاق ان وجد الثاني في الملك** سواء وجد الاول فيه او لا حتى لو قال ان كلمت ابا عمر و ابا زيد فانت  
طالق ثلاثا ثم طلقها ثم انقضت عدتها فكلمت ابا عمر و ثم تزوجها كلمت ابا زيد طلقت ثلاثا قيد  
بوجود الثاني في الملك لا نه لو وجد في غيره لا يقع الطلاق باتفاق سواء وجد الاول في الملك وفي غيره  
وقال زفر لا بد من وجود الاول في الملك ايضا اعتبارا بالثاني اذ هما توقفا لطلاق عليهما كثنى واحد  
ولو ذكر الجزايل بشرطين بضم حرف الواو والفاء يحصل الشرط الاخير غاية لليمين ولو ذكر الجزايل  
عن الشرطين بحمل الشرط الاول مع الجزايل للشرط الثاني على التقدير والتاخيران صحيح لذلك  
بذكر الفاواضاح في الشرط الاول في الذكر لقوله تعالى فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليهن  
نصف ما على الحصنات من العذاب فان التقدير والله اعلم ان اتين بفاحشة فاذا احصن  
فعليهن نصف ما على الحصنات من العذاب ومعنى حصن على قراءة الفتح اسلمن وعلى قراءة  
الضم زوجن ولو ذكر الجزايل مقدم على الشرطين بحمل الشرط الاخير مقدم على التقدير ويكون  
شرطا لا تصحاد اليمين بشرط السابق بشرط الحنث فاذا قال انت طالق ان دخلت الدار ان كلمت زيدا  
فاذا كلمت زيدا ينقض اليمين ثم اذا دخل الدار يقع الطلاق ونظيره في التقدير والتاخير قوله  
تعالى ولا ينقصكم نصي ان اردت ان انصم لكم ان كان الله يريد ان يغويكم **والتجيز اي تجيز الثلاث**  
**يبطل التعليق اي تعليق الثلاث فلو علق بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم تجز الثلاث**  
**بان قال انت طالق ثلاثا قبل دخول الدار ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط بان**  
**دخلت الدار يقع الطلاق المعلق وهو قول الشافعي الجدي ومالك واحمد وقال زفر وهو قول**  
**الشافعي القديم يقع وان وصل ان شأ الله بكلامه بطل كلامه عند ابي حنيفة ومحمد وبه قال ابن**  
**ابي ليلى واسحاق وابو عبيدة وبعض اصحاب الشافعي وقال مالك لا يبطل الطلاق والعناق**  
**والصدقة ويبطل اليمين والنذر وقال احمد لا يبطل الطلاق خاصة لنا ان موسى عليه الصلوة والسلام**  
**قال سجدت في ان شأ الله صابرا ولم يصبر وما روى اصحاب السنن الاربعة من حديث ايوب**  
**السخنياني عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عيين فقال**  
**ان شأ الله فلا حنث عليه ولنظاري داود والنسائي فقد استثنى وقال الترمذي حديث حسن**



وقد روي عن نافع وسالم عن ابن عمر موقولا نعلم احدا يرفعه غير ابي يوسف السخيتاني وقال اسماعيل بن ابراهيم كان احيانا يرفعه وحيانا لا يرفعه انتهى وهذا كله غير قاض في الرفع لما روي في نظائره غير مرفوع روي عن عدي في الكامل عن اسحاق بن يحيى لكهني بسنده عن بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال لامرأة انت طالق انشا الله او لفلانة انت حران انشا الله او على المشي الى بيت الله انشا الله فلا شئ عليه الا ان الدارقطني وابن حبان ضحفا اسحاق قيد بالوصل لا نه فصل ان نشأ الله عن كلامه لا يبطل كلامه واراد بالوصل ما يقابل الفصل غير الضروري فيشمل الفصل الضروري كالفصل لتنفس او عطاس او جشأ او ثقل لسان والعطف في قوله انت طالق ثلاثا وثلاثا او في انت حرة وحررة ان نشأ الله فاصل عند ابي حنيفة خلا فلهما حيث لم يبعدها فاصلا كما في قوله انت طالق وعبدى حران نشأ الله يكون الكلام موصولا ظاهرا **فصل في طلاق المريض الفار من غالب حال الهلاك مبتدأ كمر يضرب عن اقامة مصالحه خارج البيت** سوا جرح عن اقامته اذ اخل البيت لو لم يجرح ومن بارز في الحرب عطف على مريض او قدم لقصاصا ورجم ونحوهما مريض خبر المبتدأ **مرض الموت** احتراز عن ابا نه في مرضه ثم صح ثم مات لان الغالب في هذه الاشياء الهلاك **فلو ابا نه زوجته** اي الحرة المسلمة بان طلقها طلقة باينة او ثلاثا **بغير رضاها** قيد به لانه لو ابا نهها بامرها وابانت منه باختيارها لنفسها بسبب تفويض وجب او عنة او خيار بلوغ او عتق لا تترث لانها رضيت بابطال حقتها ومات في ذلك المرض او في تلك المباشرة او ذلك لتقديم **ولو بغير ذلك السبب** بان مات في ذلك المرض بغيره وفي تلك المباشرة بمرض وفي ذلك التقديم بغير القتل والرجم لان الموت قد انضمل به في مرضه الذي طلقها فيه فيكون فاراد خلا فالزفر **وهي في العدة** قيد به لان لو مات بعد العدة لا تترث عندنا وقال ابن ابي ليلى واحمد بن حنبل واسحاق بن راهوية وابو عبيد تترث بعد العدة ما لم تزوج باخرو عن مالك والليث وان تزوجت بازواج تترث وفي نسخة تترث وهذا جواب لرويه قال مالك كافي الطلاق الرجعي وقال الشافعي في الجديد وابو ثور وابن المنذر لا تترث وهو القياس لان سبب الادث وهو الزوجية قد ارتفع قبل الموت فصار كما لو طلقها قبل الدخول وفي الصحة ولهذا الوجه انه لا زوجة له لا بجنت ولنا ان الزوجية سبب نشأ الزوج قصد بطلانها فيرد عليه قصده بتأخير عمله الى انقضاء العدة لبقاء بعض الاحكام بخلاف ما اذا ماتت هي لا يرثها لانه رضى بذلك وبخلاف ما اذا طلقها بسواها لانها رضيت ببطلان حقتها واستحسنه لا نقاق الصحابة فقد روي عن عبد الرحمن بن عوف لما بت طلاق امراته غاضبت الصباح بن زياد بن الحصين الكلبي في مرضه ومات عبد الرحمن وهي في العدة ورثها عثمان بن محضر من المهاجرين والانصار وقال ما اتهمته ولكن اردت السنة وروى عن عمر وعائشة وابن مسعود وابن عمر وابي بن كعب ان امرأة الفار تترث ما دامت في العدة وعن ابراهيم جاء عروة البارقي الشريخ من عند عمر بن خمس خصال منها ما اذا طلق المريض امراته ثلاثا وورثته اذ ماتت وهي في العدة وعن الشعبي ان ام البنين بنت عبيدة بن حصين الفزاري كانت تحت عثمان بن عفان فقارقتها بعد ما حصر فجات الى علي بعد ما قتل وخبرته بذلك فقال تركها حتى اذا اشرف

على الموت فارقتها وورثها منه ويشكل هذا بقولهم لو كان محصورا في حصن لا يكون فاراد عن عائشة ان امرأة الفار تترث منه مادامت في العدة وعن ابي بن كعب انها تترث ما لم يزوج وقال ابن سبويه كانوا يقولون لا يخلعون من فوم كتابا لله رد اليه بعتق هذا الحكم يرد عليه قصده ولم ينقل عن صاهي خلافة وبه قال الشعبي والشعبي وسعيد بن المسيب وابن سيرين وعروة وشريح وطاوس والثوري وابن شبرمة وحامد بن ابي سليمان ومثله يترك القياس وابن عوف لم ينكر التورث حتى روي عن عثمان عاده فقال لومت ورثتها منك فقال انا اعلم ذلك ما طلقتهما ضرارا ولا فارا وقال ابن ابي ليلى ان عدتها في حق الميراث لا تنقضي حتى ان لها الميراث ما لم تزوج فاذا تزوجت فهي التي رضيت بسقوط حقتها ولها ذلك كالسائلة في الابتداء ولكنها تقول لما انقضت عدتها حل لها ان تزوج وذلك دليل حكيم مناف للنكاح الاول فلا يبقى معه النكاح حكما كما لو تزوجت وعلمنا ان شرط البقاء عدتها لا يرثها منه ونفاه مالك وورثها منه وان تزوجت لا طلاق من فوم كتابا لله رد اليه قلنا المرأة الواحدة لا تترث من زوجها من حكم النكاح وما قاله يودي اليه فيجعل ابو يوسف العدة بالاقراء ان النكاح قد انقطع بالطلاق قبل الموت فلزمها ان تعتد بثلاث حيض وابقاء النكاح في حق الارث امر حكيم فلا يظهر في حق تغيير العدة وابو حنيفة ومحمد قد راها با بعد الاجلين لان نكاحها اذا بقي في حق الارث فبقاؤه في حق العدة اولى لانها اشترع بثبوتها منه ولهذا وجبت دونه في النكاح الفاسد ومن هو في صف القتال او م اي حصل له جرح يجرح معها عن اقامة مصالحه خارج البيت فمن مبتدأ وم عطف على من هو في صف القتال وكذا قوله **او حبس لقتل** في حد او نصاب او نزل في مسبحة وهي ارض كثيرة السبع او في مخيف من عدو او حصن في حصين او دار صحيح خبر للبتداء والمراد به صحيح في حق الطلاق حتى لو طلقها في حال من هذه الاحوال وما تبذل لك السبب وهي في العدة لا تترث لانها يغلب في مثل هذا الهلاك **ولو نضاد قايما الزوج والمراة في مرضه على طلاقها ومضى عدتها** بان يقول كنت طلقتك ثلاثا في محنتي وانقضت عدتك وصدقته وابا نهيا بامرها ثم اقر لها بعد التصديق او الالبانة بدين او اوصى بوصية فلها الاقل منه اي من كل واحد من الاقرار والوصية **ومن الارث** وهذا عند ابي حنيفة في المسلمتين اعني الصديق والابانة وعند ابي يوسف ومحمد في القابضة وقال زفر لها جميع ما اقربه او اوصى في المسلمتين وان تصادقا على ان الالبانة ومعنى العدة في زمان الصحة فاقرا او اوصى لها بشي فالحكم كما تقدم عند ابي حنيفة وحكما بصحتها كما لك والشافعي وان علق الزوج بين وثقتها بشرط **ووجد ذلك الشرط في مرضه** سوا كان التعليق في الصحة او في المرض تترث ان علق بفعله سوا كان الفعل مما له منه بد او محال بد له منه لانه قصد ابطال حقتها بالتعليق او بياشرة الشرط في المرض فيرد عليه قيد بالبينونة لانه لو علق الرجعي ورثت في الاحوال الالهية كلها اذ ماتت في عدتها او بفعلها ولا بد لها منه كالاكل والشرب وكلام الابوين وقضا الدين واستنفاذ ما سوا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لا تترث لانه لو وجد من الزوج صنع بعد تعلق حقتها به والمراة ابطلت حقتها باقربا منها بذلك الفعل ولها ان الزوج الجاهل الى المباشرة



فبينت ان اليه كان الاكراه في مبسوط غير الاسلام الصحيح في هذه المسئلة قول محمد قيد الفعل بكونه  
لا بد له ان لا يكون له امره بل لا تترك سوا كان التعليق في الصحة او في المرض وهذا عندنا في حنفية  
وابن يوسف وقال محمد وهو قول من فرادى اذ كان التعليق في الصحة والنشرط في المرض  
لانها رخصت بالنشرط فصار كالوطئها بسؤالها او علق بغيرها اي بغير  
فعله وفعلها بان علق بينونتها بفعل اجنبي ونجي وقت **وقد علق في المرض** قيد به لانه لو علق في  
الصحة لا تترك وقال من فرادى والوزاعي والثوري تترك لان المعلق بالنشرط كالخبر عند وجود  
فكان تطبيقا بعد نطق حنفيا بغيره عليه لا نه ظلم ولنا ان المعلق بالنشرط كالخبر عنده حكما لا قضاء  
ولا ظلم الا عن قصد فلا يرد تصرفه **فصل تصح الرجعة** بفتح الراء ويكسر في العدة لقوله تعالى  
فاساكنهم وولاتهن منكم ما كانا بينهما من امر فاساكنهم وولاتهن منكم ما كانا بينهما من امر  
الملك مطلقا انه يملك التصرفات كالظواهر والاياد وانها يتوارثان وانها يملك بعد انقضاء العدة والادليل على بقا  
وهي ليست بسبب محل الوطئ مقصود احتيا لا يعتبر فيها مهر ولا رضاها وهذا معنى قوله **وان**  
**ابت** اي المرأة لقوله تعالى وبصولتهن احق بردهن في ذلك اي زمان العدة وعليه اجماع اهل العلم  
**اذ لم تبين** لم تبين بآينة خفيفة وهي لطفة البآينة او غليظة وهي لثلاثة في الحرة والثلاثان  
في الامة **بخور رجعتك** وارجعتك ورجعتك ورددتك وامسكتك ومسكتك وارجعت امراتي  
ان كانت غائبة وهذا صريح الرجعة واما كنايتها فخرانت عندي كما كنت وانت امراتي اذا تولى  
الرجعة وبوطئها في فرجها او في دبرها وعليه الفتوى وسها بشهوة ونظره الى فرجها  
الداخل **بشهوة** قيد بالفرج لان النظر الى دبرها ليس برجعة وقال مالك لا يحاق ان اراد بالوطئ  
الرجعة فهو رجعة وقال الشافعي وابو ثور لا يكون رجعة الا بالقول ولنا انه بوطئها وبكل فعل  
يخص بالنكاح يكون مستديما لملك النكاح كوطئ البائع امته اذ كان له الخيار ولو لم يستزوجها  
بشهوة او نظرت الى فرجه بشهوة او علم الزوج بذلك وتركها فهو رجعة وان كان ذلك  
اختلاسا منها لا بتكليفه فقال السيرجسي وبنو الاسلام اذ رجعة عندنا في حنفية ومحمد اعتبارا  
بالمصاهرة وليست برجعة عند ابن يوسف لان الرجعة انما تكون من جانب الزوج ولو تزوجها  
في العدة فرجعة عند محمد ولحق عند ابن حنيفة وعن ابن يوسف روايات قال ابو جعفر  
وبقول محمد ناخذ في النبايع وعليه الفتوى **وتدب** اشهراده **على الرجعة** بان يقول لا تبين  
من المسلمين اشهدا اني راجعت زوجتي وبهذا اقلام مالك والشافعي والاصح والاحمد في رواية  
وقال القاضى ابو بكر ابن الصلاه اهل الظاهر يجب الاشهاد لقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل  
منكم حيث امر بالاظهار والامر للوجوب ولنا ان النصوص الواردة في الرجعة ليست مفيدة  
باشهاد كقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف وقوله  
وبصولتهن احق بردهن وقوله فاساكنهم بمعروف وقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يتراجعا  
وقوله صلى الله عليه وسلم انك فليراجعا وهو مروي عن ابن مسعود وعمار بن ياسر  
**وتدب** اعلام الرجل المرأة بها اي بالرجعة لانها اذا لم تعلم بالزوجت باخر بعد انقضاء

قال الطحاوي في شرحه والرجعة على ضربين سني وبدعي فالسني ان يراجعها بالقول ويشهد على  
رجعتها ويعلمها حتى لو راجعها بالقول ولم يشهد او شهد ولم يعلمها كان مخالفا للسنة وقال  
الحاكم الشريفي واذ اكتبها الطلاق ثم راجعها وكتبها الرجعة فهي امراته غير انه قد اصاب ما صنع  
ولو راجعها ولم تعلم حتى انقضت عدتها وتزوجت باخر فهي امراته ويفرق بينها وبين الثاني  
سواء دخل بها او لم يدخل وتداب ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها اي يعلمها لا دخوله بان يحقق نكاحه  
ويستخرج ان لم يقصد رجعتها لانه قد يقع بصره على موضع يصير به راجعا فيحتاج الى طلاقها  
ثانيا فطول عليها العدة ويتضرر بامتداد المدة **ومعقدة الرجعي** تزويج النكاح قائم الى انقضاء  
العدة ولهذا يجري التوارث بينهما وتطلق طلقة اخرى اذا قال كل امرأة طالق ولا ان تزويج رجا  
كان حاملا له على الرجعة وهي مستحبة وله وطئها ويكون به راجعا وقال الشافعي ليس له ذلك  
ولما ان الزوجية قايمة به تعالى سماه بعد لقوله تعالى وبصولتهن احق بردهن في ذلك ولا نه  
يملك راجعتها بالقول من غير رضاها ولا جنى لا يقدر على ذلك ولا يسافر بها حتى يراجعها  
**ويشهد على رجعتها** على سبيل الاستحباب لانها لا تشهدا متفقين ملك الزوج اتفاقا وقال من فرادى  
يجوز له ان يسافر بها وان لم يراجعها لان النكاح بينهما قائم فصار كما لو لم يطلتها ولنا قوله  
تعالى ثم جوهن من بيوتهن ولا يخرجن ولا ية في الرجعي لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله  
تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **وصدقت في مضي عدتها** ان امكن مضيتها وفي بقاها  
واختلف في اقل مدة تصدق فيها الحرة الحايض في انقضاء عدتها فقالا ابو حنيفة ستون يوما  
وقال ابو يوسف ومحمد تسعة وثلاثون يوما وقال مالك اربعون يوما وقال الشافعي اكثر من  
اثنين وثلاثين يوما وقالت الحنابلة تسعة وعشرون يوما واما اقل مدة يصدق فيها الامة  
فصنادي حنيفة على تحريم محارم بعون يوما وعلى تحريم الحسن خمسة وثلاثون يوما وعند  
ابن يوسف ومحمد واحد وعشرون يوما **وفي تكذيبها** اخباره اي وصدقت المرأة في تكذيبها اثار  
الزوج بعد العدة **بالرجعة في العدة** بان قال بعد العدة كنت راجعت فيها وكذبته ويجوز ان يسكن  
الرجل ما ناته في العدة وبعد هالبا الحل وانما منع الغير من نكاحها في العدة لا شتبا به النسب وهو  
انما يكون عند اختلاف المياه واختلافها هنا **ولا تحل حرة** لطلقتها قبل الدخول بها وبعده بعد ثلاث  
**ولا امة** لطلقتها كذلك **بعد شتين** حق بطلها ولو بغير انزال او في حيض او صوم او احرام **بالخ** او **مرا**  
وهو القريب من البلوغ وقيل الذي تحررك الله ويشتهى الجماع وقال سعيد بن المسيب لا يشترط الوطئ  
لما في سنن سعيد بن منصور عن ابن المسيب قال لنا من يقولون حتى يجامعها واما انا فاقول اذا  
تزوجها نكاحا صحيحا فانها تحل الاول وقد نبهه طائفة من الخواص واستغرب هذا منه حتى قيل لم  
يلغ هذا الحديث كما استغربه من الحسن اشتراطه الا نزال نظر الى معنى العسيلة وقوله لهما غير معتبر  
حتى لو قضى القاضى به لا ينفذ **بنكاح صحيح** بملك يمين وبنكاح فاسد لان النكاح مشروط بالنص  
ولا يتناول وطئ المولى وهو مطلق فلا يتناول الفاسد لان المطلق يحمل على الكامل وقال الشافعي في القدير  
الوطئ في النكاح الفاسد يحمل وقال مالك احمد في رواية الرطبي في الحيض والاحرام لا يحمل كالنكاح الفاسد

هق



وحتى **تضي عدة طلاقه او عدة موته** لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره  
والمراد الطلقة الثالثة والتنتان في الامة كالثلاث في الحرة اذ الرق منصف حل الحل والوطى شرط عند  
الجمهور لما روى صاحب الكتب الستة من حديث عابشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن رجل طلق امراته فتزوجت زوجا غيره فدخل بها ثم طلقها قبل ان يواقعها انحل لزوجها الاول قال  
لا حتى يذوق الاخر من عسيلتها ما ذاق الاول وفي نسخة مثل ما ذاق الاول وروى محمد بن مسنده عن  
مروان عن ابي عبد الملك المكي عن عبد الله بن ابي مليكة عن عابشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لعسيلة الجاهل ورواه الدارقطني في سنته لكن المكي مجهول وفي الستة الابداد اود عنها ايضا  
قالت جات امرأة فاعة التزني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعه فطلقني فابت طلاق  
فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانا معه مثل هدية الثوب فتبسم صلى الله عليه وسلم فقال  
اتريدن ان ترجعي الى رفاعه لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وفي لفظ البخاري قال كذبت  
والله يا رسول الله اني لا نفضها نفض الاريم ولكنها ناشرتريد ان ترجع الى رفاعه فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فان كان ذلك لم تحلي له حتى يذوق من عسيلتك قال وكان مع عبد الرحمن ابنا له  
من غيرها فقال له صلى الله عليه وسلم بنوك هو لا قال نعم فقال لها هذا وتزعين ما تزعين فوالله  
لهم استب به من الغراب بالغراب وقيل ثبت شرط الدخول باشارة النص وهو ان يحل النكاح على الوطى  
حلا للكلام على الافادة دون العادة اذ العقد استنفيد من اطلاق اسم الزوج وفي المبسوط المنصوص  
منع الزوج من استئثار الطلاق واذا ايجزى العقد بل عاقبه من معاينة الزوج ودخول  
الثاني بما يحبب عند الزوج الاول كما ان الاستئثار من الطلاق مباح بمضني عند الله يكون  
الجزء بحسب العمل اي جزاؤا فاقا في الاصل واذا طلق الرجل امراته ثلاثا جميعا فقد خالف المستقوي  
طال ثلاثا ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها بلفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وعن علي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم وان دخل بها او لم يدخل بها اي الزوج الاول فهو سوا  
وعن المشكولات من طلق امراته غير المدخول بها ثلاثا فله ان ينكحها بغير طلاقها واما قوله تعالى  
فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي المدخول بها انتهى وهذه رواية مردوخ  
بالغ ابن الهمام في تخطية قايها بل قبل بتكثيره وذكر التمر ناشى عن فتاوى الوبري ان الشيخ الكبير الذي  
لا يقدر على الجماع لو اوج بسا عدة اليد لا تحل وفي العيون والفتاوى الصغرى لو خافت ان يظهر امرها  
على المحلل تهب لبعض من تنكح بمثل محلوك يشتري به مراهق فيتزوجها به بشاهدتين ويدخل بها  
ثم يهب للشترى المحلوكة من المرأة فيبطل النكاح وترسل المحلوكة الى بلاد اخرى وتبعها فلا يظهر لها وطى  
الزوج الثاني وذكر التمر ناشى انها خافت ان لا يطلقها المحلل فقالت زوجتك نفسي على ان ارب  
بيدي اطلق نفسي كما اردت جاز النكاح وصار لامر يدها ولو كانت المرأة مضاة لا تحل الاول بعد  
دخول الثاني الا اذا جلت لي علم ان الوطى كان في قبله ووطى الذي لزمية لجلها وبه قال الشافعي  
واحمد وقال مالك لا يجلها بناء على نسا د انكحهم عنده **والنكاح بشرط التحليل** بان يقول هو تزوجك  
على ان احلك وتقول هي زوجتك على ان تحلني **يكبره ويجل بضم فكسر** اي يثبت الحل قيد بشرط التحليل

لا نه لو لم يكن بشرطه بل كان بنية لا يكره قال المروغيتاني ويثاب على ذلك اذا كان قصده به الاصلاح وقال  
مالك الشافعي واهمدا وابو يوسف والليث والشافعي وابو عبيد اشترط التحليل بقصد العقد  
ولا تحل الاول لهم ما رواه الحاكم في المستدرج وصححه من حديث عمرو بن نافع عن ابيه انه قال  
جار رجل ابن عمر فسأله عن رجل طلق امراته ثلاثا فتزوجها اخ له لجلها وفي نسخة لجلها لاجيه  
هل تحل الاول قال لا الا النكاح رغبة كنا نعد هذا اسفا حاعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وما روى النسائي واهمدا والترمذي وقال حديث حسن صحيح انه عليه الصلاة والسلام لعن المحلل  
والمحلل له وما روى ابن ماجه من حديث ابن عباس وعقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الا خبركم بالقيس المستنهار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل وفي نسخة المحلل لعن  
الله المحلل والمحلل له قال عبد الحق في الاحكام اسناده حسن وروى ابو داود والترمذي وابن  
ماجه عن الحارث عن علي قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ورواه الترمذي  
والنسائي عن ابن مسعود من غروجه ورواه احمد والبخاري وابن ابي شيبة وغيرهم عن ابي  
هريرة نحوه سوا ولنا ان شرط التحليل في النكاح شرط فاسد والنكاح لا يفسد بالفساد  
الا ان محمد الربيثي المحلل الاول انه استعمل ما اخره الشري فحوزي بنعه فهذا الحديث يقتضي  
صححة النكاح والحل للزوج الاول والكراهة والجواب عن حديث الحاكم انه ليس برفع فروع فلا يعارض  
للفروع **وان قالت المطلقة ثلاثا حلت والمدة تحتمل** بان ذكرت لكل عدة ما يمكن وهو  
شهران عند ابي حنيفة ونسعة وثلاثون يوما عندهما **وعلى ظنه صدقها حل له**  
**نكاحها** لان النكاح اما امر ديني وقول الواحد فيه مقبول كالوكالة واما امر ديني وقول الواحد  
فيه مقبول كالاخبار بطهارة شي وبجاسة الماء ورواية الحديث وسئل الصغار وبخ الذين  
النسفي عن امرأة سمعت الطلاق لثلاث من الزوج ولا يعتنع عنها هل يبسطها قتله قال لا  
يبسطها عند اداة قربانها وهكذا الفتى السيد ابو شعاع وقال لا يبسطها **والزوج**  
**الثاني يهدم ما دون الثلاث** عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو طلقها واحدة وانقضت  
عدها وتزوجت باخر وطلقها وانقضت عدتها منه ثم تزوجها الاول بملك عليها ثلاثا  
كانت حرة وثنتين ان كانت امة **خلافا لمحمد** فانه عنده لا يهدم فملكها الاول اذا عادت اليه  
بعد زوج بما بقي من الثلاث وبه قال مالك والشافعي واهمدا وروى البيهقي في المعركة من  
طريق الشافعي عن ابن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن  
عبد الله ابن عتبة وسليمان بن يسار انهم سمعوا ابا هريرة يقول سألت عمر بن الخطاب عن  
رجل من اهل البحر طلق امراته تطليقة او تطليقتين ثم انقضت عدتها فتزوجها غيره ثم  
فارقتها ثم تزوجها الاول قال هي عنده على ما بقي وروى ايضا من حديث الحكم بن عتبة عن  
ابن زيد بن جابر عن ابيه انه سمع علي بن ابي طالب يقول هي على ما بقي ونقل مثله عن ابي بن كعب  
وعمران بن الحصين ولا ي حنيفة وابي يوسف ما روى محمد في الاثار عن ابي حنيفة عن حماد  
بن ابي سليمان عن سعيد بن جبير قال كنت جالسا عند عتبة بن مسعود اذ جاءه اعرابي فساله



عن رجل طلق امرأته تطليقة او تطليقتين ثم انقضت عدتها فزوجها فدخل بها ثم مات عنها  
او طلقها ثم انقضت عدتها فاداد الاولان بتزوجها على كره هي عنده فالتفت لابن عباس وقال ما تقول  
في هذا فقال يهدم الزوج الثاني الواحدة والثنتين والثلاث واسأل ابن عمر قال فلتقت ابن عمر فسأله  
فقال مثل ما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهم قال بعض المحققين الظاهر ما قال محمد وباقي الأئمة  
ولقد صدق قول صاحب الاسرار مسألة اختلف فيها كبار الصحابة لصعب الخروج عنها **فصل**  
**الايلان** في اللغة اليمين يقال آلى بآله كاعطى يعطي اعطا وفي الشرع **حلف** بما يوجب الكفارة والجزا  
**يمنع وطى الزوج** مسلمة كانت او كتابية **اربعة اشهر** واكثر حال كونها حرة وان كانت تحت  
عبد وشهرين حال كونها امة كوالله لا اقربك اربعة اشهر او والله لا اقربك قيد بالزوجة لان  
الشخص لا يكون موليا من امة لان قوله تعالى للذين يولون من نسائهم تربصوا اربعة اشهر  
لا يتناول الزوجات ويصح الايلان من المطلقة الرجعية لقيام الزوجية لقوله تعالى ويصبرون  
والبعل الزوج حقيقة وقال مالك والشافعي ازيد من اربعة اشهر لنا ان النص على اربعة اشهر  
يمنع الزيادة عليها كالنص على اربعة اشهر وعشرين في عدة الوفاة وعلى ثلاثة في عدة الحياة وروى  
الواحد في اسباب النزول يستدعي عطاء ابن عباس قال كان ايلان اهل الجاهلية الستة  
والسنتين واكثر من ذلك فوقت الله تعالى اربعة اشهر فمن كان ايلان من اربعة اشهر  
فليس بمول ثم قال وقال سعيد بن المسيب كان الايلان ضارا لاهل الجاهلية فكان الرجل لا يريد المرأة  
ولا يحب ان يتزوجها غيره فيحلف ان لا يقربها ابدا فكان تركها كذلك لا يلا ولا ذات بعل فجعل الله  
تعالى الاجل الذي يعلم به ما عند الرجل في المرأة اربعة اشهر وانزل للذين يولون من نسائهم الآية  
والفاظه صريح بخولا اقربك اجماعك اطوك اباضك لا اغتسل منك من جبانة فلو ادعى انه  
لم يعضوا لجماع لم يصدق قضا وكناية يحتاج اليها نحو لا امسك لا اتيك لا اغشاك لا اجمع راسي  
فراشك لا اضاحك لا اقرب فراشك ويصدق في عدم النية قضا فان **قربها** اي وطئها الزوج  
في المدة اي في اربعة اشهر في الحرة وفي شهرين في امة **حنت** لغوات البر **وتجب الكفارة في**  
**الحلف بالله** وهو قول مالك والشافعي في الجديد واحمد لان هذا النوع من الحلف موجه الكفارة  
عند الحنث **ويجب في غيره** اي غير الحلف بالله وهو انطلق **الحنث** التحقيق موجب **وسقط الايلان**  
باجماع العلماء لاجل اليمين بالحنت **والاي** وان لم يقربها الزوج في المدة **بانت بواحدة** ولا تنقض  
الفرقة بينهما على تطليقه اياها او تفريق الحاكم بينهما عندنا وقال مالك والشافعي واحمد  
يوقف حتى يطلق والمسئلة ذات خلاف بين الصحابة والتابعين قال البخاري في صحيحه قال  
ابن سماعيل حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر اذ امضت العدة يوقف حتى يطلق ولا يقع عليه  
الطلاق حتى يطلق قالوا يذكر عن عثمان وعلي وابي الدرداء وعائشة واشقي عشر رجلا من الصحابة  
وقال ابو عيسى الترمذي في جامعه اختلف اهل العلم فقيل اذ امضت اربعة اشهر يوقف فاما  
ان يفنى واما ان يطلق وهو قول مالك والشافعي واحمد واسحاق وقال بعض اهل العلم من اصحابنا  
النبوي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذ امضت اربعة اشهر فهي تطليقة باينة انتهى

وفي موطن الحسن بلصناع عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد  
بن ثابت انهم قالوا اذا الى الرجل من امرأته قضت اربعة اشهر قبل ان يفنى فقد بانت بتطليقة وهو  
خاطب من الخطاب وكانوا لا يرون ان توقف بعد اربعة اشهر قال ابن عباس في تفسيره هذه الآية  
للذين يولون من نسائهم تربصوا اربعة اشهر فان فآوان الله عقور رجيم وان عزمو الطلاق  
فان الله سميع عليم الفى الجماع في اربعة الاشهر وعزمية الطلاق انقضا لاربعة الاشهر  
فاذا مضت بانت بتطليقة ولا يوقف بعدها وكان ابن عباس علم بتفسير القرآن من غيره انتهى  
كلام محمد ثم عندهم الفى الذي يوريه الزوج بعد مضى المدة لقوله تعالى فان فآوان الله عقور رجيم وان عزمو الطلاق  
وعندنا الفى في المدة لقراءة ابن مسعود فان فآوا فيهن وقرا ته لا تحلف عن سماعه من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم والتقسيم في قوله تعالى وان عزمو الطلاق دليل ايضا على ان الفى في المدة وعزمية  
الطلاق بعدها كما في قوله تعالى فامسكوهن بمعروف ولا تمسكوهن بالمعروف بالمرجعة في العدة  
والتمسك بالاخصان بتركها حتى تنبت بضمى العدة ثم عندهم لا يقع الا تقرب القاضى بينهما  
او بايقاع الزوج الطلاق لان الله تعالى قال فان عزمو الطلاق فان الله سميع عليم وهو اشارة  
الى ان عزمية الطلاق بما هو مسموع وذلك باحدهما ولنا انه تعالى ذكر عزمية الطلاق بعد ذكر المدة  
وهو اشارة الى ان ترك الفى في المدة عزمية الطلاق عند مضيتها وقد روى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم انه قال عزمية الطلاق مضى اربعة اشهر وقد اضافته الى الزوج قد لان الطلاق يتم به  
من غير حاجة الى قضا القاضى ومعنى قوله تعالى فان الله سميع لا يلايه علم بقصد اضماره وما  
رواه عبد الرزاق في مصنفه حدثنا معمر عن عطاء الخراساني عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عثمان  
بن عفان وزيد بن ثابت كان يقولان في الايلان اذ امضت اربعة اشهر فهي تطليقة واحدة وهي حق  
بنفسها وتعتد عدة المطلقة قالوا واخرنا معمر عن قتادة ان عليا وابن عباس قالوا اذ امضت  
اربعة اشهر فهي تطليقة وهي حق بنفسها وتعتد عدة المطلقة واخرج نحوه عن عطاء و  
ابن زيد وعكرمة وابن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن ومكحول وروى ابن ابي شيبة في مصنفه  
عن ابن عباس وابن عمر قالوا اذا آلى فلم يفنى حتى مضت اربعة اشهر فهي تطليقة باينة واخرج نحوه  
عن ابن الحنفية والشافعي والبخاري ومسروق والحسن وابن سيرين وقيس بن سفيان وسالم وابي  
سلمة والحاصل ان ما روينا فهو عن الاكابر منهم والفقهاء فيكون ارجح واولى ويسمع  
الكل قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالخوم بايهم اقتدى يتم اهتدى يتم **وسقط الحلف الموت**  
باربعة اشهر في الحرة وبشهرين في امة لان اليمين لا تبقى بعد مضى وقتها **لا الموبد** اي لا  
يسقط الحلف لموبد نحو والله لا اقربك وان لم يقل ابدا عند ابي حنيفة خلافا لهما طحت قال لا بد  
من ذكر الابد او ما يقوم مقامه وانما لا يسقط لعدم ما يبطله من حنث او مضى وقت **فتبين**  
**باخرى** ان مضت مدة اخرى وهى اربعة اشهر في الحرة وشهران في امة **بعد نكاح** فان  
من الحالف **بلا** في اي بلا قربان **ثم اخرى** اي تبين باخرى **كذلك** اي ان مضت المدة ثانيا بعد  
نكاح ثالث من الحالف **بلا** في **وبقي الحلف بعد** وقوع طلاقات ثلاث لبقا ليمين وفي



شرح الوقاية هذا ان كان الحلف بغير طلاقها وان كان بطلاقها لا يبقى الحلف لان التخييل بطل الطلاق  
لا الا بلاءي ولا يبقى الا بلاءي انه بمنزلة تعليق الطلاق بضمي الزمان فلا يبقى بعد استيفاء الملك كما لو قال  
كلما مضى اربعة اشهر فانت طالق **فان قربها بعد زوج كقر لبقا اليهين ولا تبين بالابلاء لزوجها**  
وصار كالوقال لا جنسية والله اقربك ثم تزوجها فانه لا يكون موليا ويجب الكفارة اذا قرب بها  
احترز بقوله بعد نكاح فان عن قول ابن سهل البردي فانه قال ان اليهين تنصق بعد انقضاء اربعة  
اشهر قبل انقضاء عدتها لان معنى الابلاء على الا بد هو كلما مضى اربعة اشهر لم اقر بك فيها فانت طالق  
ولو قال ذلك لكان الحكم فيه ما بيننا والاصح ما ذكره المصنف وهو قول الكرخي لان انعقاد اليهين  
ابتداء اعتبار مضى الاضرار وهو ليس بوجود في البينة ما لم يتزوجها **ولو عجز عن النفي بالوطي**  
من وقت الابلاء الى مضى اربعة اشهر في الحرة وشهرين في الامه **لمرض حد هما او غيره** اي ليس  
للروض بان كانت رتقا او مضية او في مكان لا يعرفه او كان محجوبا او عيننا واسيرا في دار الحرب  
او بينه وبينها مسيرة اربعة اشهر **ففيه ان يقول فئت اليها** او رجعت اليها او رجعت  
او بطلت ابلاها او اسقطت الابلاء على المذهب عندنا ولكن لا يثبت الا بالوطي وقيل سعيدين جبير  
لا يكون النفي الا بالجماع وهو مروي عن ابي ثور ومختار الطحاوي وبه قال مالك والشافعي قيدنا بالعجز  
بان يكون من وقت الابلاء الى اخر المدة لا نه لوال وهو قادر على الوطي ثم عجز عنه او الم وهو عاجز منه  
ثم زال عجزه ثم عجز في المدة لا يصح لان النفي خلف عن الجماع فيشترط فيه العجز المستوعب للمدة **فان**  
**قدر على الجماع قبل المدة بعد فيه باللسان ففيه بالوطي** لا قدر على الاصل قبل حصول  
المقصود بخلفه فصار كالميتيم اذا رأى الماء وهو في الصلاة **وانت على حرام** يرجع الى النية ان  
**نوى الظهار او الثلاث او الكتاب فما نوى** وقال محمدان نوى الظهار لا يكون مظاهرا بعد  
ركن الظهار وهو تشبيهه بالحرمه على التايب ولنا ان هذا اللفظ يحتمل الظهار لما فيه من معنى  
الحرمه فاذا نواه صححت نيته **وان نوى التحريم فابلا** لان تحريم الحلال عين عندنا لقوله تعالى  
يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك تتبني مرضات ازواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم  
تحلة ايمانكم **وان نوى الطلاق او لم يتو شيا فيه** اي في انت على حرام **وكذا في كل حل على حرام**  
وفي حلال الله على حرام وفي حلال المسلمين على حرام **فباينة** اما ان نوى بان على حرام الطلاق  
فلان التحريم من لفاظ الكنايات والواقع بها بان واما اذا لم يتو شيا فجعله المتقدم  
ابلا وهو مختار صاحب مواهب الرحمن وصرقه المتأخرون الى الطلاق البان وهو مختار المتضل  
والا سكاف واي بكر بن ابي سعيد والفقهاء في جعفر الهنداوي قال الغنيمة بواليث وبه ناخذ  
لان العادة جرت انهم يرددون بهذا اللفظ الطلاق **فصل في الخلع** وهو بالضم لغة في الخلع  
بضمي الترفع يقال خلع نعله ونوبه وشرعا اخذ المال بازا ملك النكاح بلفظ الخلع فان الطلاق  
على مال ليس خلعا بل حكمه من وقوع البينة لا مطلقا ولا يجري فيه الخلاف في انه فسخ وقيل  
ازالة الزوجية ببذل بدل لا باس **بالخلع عند الحاجة** لقوله تعالى فان ختمت الايتام احد  
الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به والمراد بالخوف هنا العلم لان الخوف من لوازمه وقيل الخوف

وهو الا ظهروا الخطاب للحكام او لاهل الاسلام وهذا الشرط خرج مخرج العادة لجواز الخلع بدونه  
والمراد بالحدود ما يلزم الزوجين من مواجبة الزوجية وسمى ما اعطت فدلالتها كالا سير في يده  
تخلص نفسها منه والمضى لا جناح على الزوج فيما اخذ ولا على المرأة فيما اعطت ولما في صحيح البخار  
عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما اعيب عليه خلق  
ولا دين ولكني اكره الكفر في الاسلام فقال صلى الله عليه وسلم اتردين عليه حديثه قالت نعم  
فقال صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وفي مصنف ابن ابي شيبة مكان  
اقبل الحديقة وطلقها فامر ان ياخذ منها حديثه ولا يزداد وقال بكر بن عبد الله المزني الخلع  
غير جائز لان الآية السابقة منسوخة بقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج  
احداهن قنطارا فلا تاخذوا منه شيئا واجيب بان شرط النسخ العلم بتأخر النسخ وتعدى الجمع  
بينهما ولم يوجد اذ يمكن الجمع محل الاخذ على ما سوى الخلع وقد مرضاها وقد يقال ان النهي يتعلق  
بما اذا اراد الزوج استبدال غيرها مكانها والاية الاخرى مطلقة فكيف تكون ناسخة وفيدته  
الظاهر به اذا كرهته وخاف ان يوافيها حقها وان توفي به ومنعته وقال  
قوم لا يجوز الا باذن السلطان روي ذلك عن بن سيرين وسعيد بن جبير والحسن ولعل  
متسلكهم ظاهر قوله تعالى فان ختمت عليا الصغير للحكام **بما صح مهر** اي بحسن ما صلح بمقدار  
**وهو طلاق باين** عند جماهير لائمة من السلف والخلف وقال احمد واسحاق بن راهوية والنسائي  
في القدير فرقة بعين طلاق لما رواه الدارقطني عن ابن عباس الخلع فرقة وليس بطلاق ولما روي  
عبد الرزاق في مصنفه من رواية طاوس عن ابن عباس انه قال لو طلق رجل امراته تطليقتين في  
نمرة اختلعت منه حل له ان ينكحها كوالله الطلاق في اولا لاية وقيل في اخرها والخلع بينهما بقوله الطلاق  
مرتان الى ان قال فلا جناح عليهما فيما افتدت به ثم قال فان طلقها يصنع الثالثة المفاد شرعيتها  
بقوله تعالى ونسرتح با حشا فيكون الا فتدا غير طلاق والا كان ادبعا والثاني متفق وان النكاح  
يحتمل الفسخ لانه يفسخ بخيار والصدق فكذا ابا التراضي بالخلع كالبيع في الاقالة وعن الحنابلة لا يقع بالخلع  
طلاق بل هو فسخ بشرط عدم نية الطلاق لا ينقص عدد الطلاق وقال آخرون يقع ويكون رجعيا  
فان راجعها رد البدل الذي اخذه رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال  
وكان الزهري يقول ذلك ولنا ما روي عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن ابن جريح عن  
داود بن ابي عاصم عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة وما روي  
الدارقطني والبيهقي في سنتهما وابن عدي في الكامل من حديث عباد بن كيث عن ايوب عن عكرمة  
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلع تطليقة باينة لكن عباد بن كيث فيه كلام لا  
انه يجبر حديث ابن المسيب وان كان مرسلا فان مسلمة اجماعا وروي مالك عن هشام بن عروة  
عن ابيه عن جهمان مولى الاسلميين عن ام بكره الاسلمية انها اختلعت من زوجها عبد الله بن  
خالد بن اسد فأتيا عثمان في ذلك فقال هي تطليقة وروي ابن ابي شيبة بسنده الى ابن مسعود  
انه قال لا يكون طلاق باينة الا في فدية او ابلاء وروي عن علي ايضا فاذا قالت اخلصني او قالت طلقني

ي

في



على ألف مثلا ففعل ما قالت في المجلس بانه **وتجب عليها بدله** بفتح الدال المهملة لا يسكون المحبة  
اي وتجب على المختلعة عوض الخلع لانه وجب بالتزامها وكره للزوج اخذ اي البدل منها ان  
**نفسه هو** وكرهها وقال مالك لا يجوز لقوله تعالى وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم احدا  
فقطار فلا تأخذوا منه شيئا والقطار المال العظيم ولنا ان النهي في الآية لمصني في غيره وهو زيادة  
الايجاش والنهي لمصني في غيره لا يعدم المشروعية كالباع وقت التدايوم المحبة يجوز مع الكراهة  
**والفضل** اي وكره للزوج اخذ الزايد على ما اعطاها ان **نشرت** هكذا قال القدروري وهو رواية  
الاصل وفي الجامع الصغير ان الفضل بطيب له لا طلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اتفقت به  
ودليل الاصل وهو الصحيح ما قلنا وما روى بن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما عن حفص  
عن ابن جريج عن عطاء قال جات امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو ازوجها فقال ترددين  
عليه حديثه التي اصد قل ايها قالت نعم وزيادة قال اما الزيادة فلا وما اخرج الدارقطني  
في سننه عن حجاج عن ابن جريج قال اخبرني ابو الزبير ان ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده  
زينب بنت عبد الله بن ابي سلول وكان اصد قها حديثه فكرهته فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم اتردين عليه حديثه التي اعطاك قالت نعم وزيادة فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
اما الزيادة فلا واخرج ايضا عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ياخذ الرجل من المختلعة  
اكثر مما اعطاها وروى وكيع عن ابي حنيفة عن عمار بن عمران الهذلي عن ابيه عن علي انه كره  
ان ياخذ منها فوق ما اعطاها وذكر ايضا ان الربيع بنت معوذ بن عفرا حدثت انها اختلفت  
من زوجها بكل شئ ملكه فحوصم في ذلك ال عثمان بن عفان فاجازه وامره ان ياخذ عقاص  
راسها فادونه وروى عن عمر بن الخطاب رفعت اليه امرأة نشرت على زوجها فقال اخلصها  
ولو من قرطها فكانت المسئلة خلافة بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم **وان طلق بمال**  
بان قال طلقك بالف **او على مال** بان قال انت طالق على ألف **وقع** **باين** ان قبلت ولزمها  
المال **وان طلق المسلم او خالعه او خنزيرا او ميتة او حرا** يجب شئ للزوج لان المسمى  
لا يجب للاسلام وغيره لا يجب لعدم الالتزام **وقع باين في الخلع ورجعي في الطلاق** لان الابقاع  
مطلق بالقبول وقد وجد ولما بطل العوض كان العام في الاول لفظ الخلع وهو كناية والواقع  
بها باين وفي الثاني لفظ الطلاق وهو يعقب الرجعة وقال مالك واجد رجعي وقال زفر  
ترد بهما وقال الشافعي يجب مهر الحثل اعتبارا بالنكاح ويقع طلاق باين **وان طلبت**  
**ثلاثا** بان قالت طلقني ثلاثا **بالف فطلقها واحدة** في المجلس **فباينة** اي فيقع باينة  
بثلاث الالف وقال مالك بالالف وقال احمد بصير شئ ولنا ان البا تصيب العوض وهو ينقسم  
على الموض وفي ان طلبت ثلاثا **على ألف فطلقها واحدة يقع رجعية** بلا شئ عند ابي  
حنيفة واجد وبالف عند مالك ويقع باينة بثلاث الالف عند ابي يوسف ومحمد والشافعي  
**والخلع معاوضة في حقها** لا دفعها البدل فصار كالباع يصح رجوعها اذا كان الايجاب منها  
قبل قبول الزوج ويصح شرط الخيار لها عند ابي حنيفة في المسئلتين ويقتصر الخلع من

جانبها على المجلس اي مجلس المرأة عند ابي حنيفة واصحابه فلا يتوقف ايجابها على ما رآه ولو  
كان غاييا **ويبين في حقه** لانه يقع الطلاق بشرط قبولها **حتى انعكست الاحكام** فلا يصح رجوع  
ولا شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس من جانبها فيتوقف ايجابه على ما رآه المجلس لو كانت غايية  
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واجد شرط الخيار لها باطل كشرطه له لان الخلع من جانبها  
شرط اليقين وهو الطلاق وكما لا يصح الخيار في اليقين يصح في شرطه ولهذا الوقالات طالق ان  
دخلت الدار على نك بالخيار ثلاثة ايام كان الخيار باطلا ولا يبي حنيفة ان الخلع من جانبها بمنزلة  
البيع لانه عليك مال بعوض ولهذا الوقالات اختلفت نفسى منك بكذا ثم رجعت او قامت من  
المجلس قبل قبوله بطل ولو كان غاييا فبلغه فقبل كان باطلا **والعبد يئنز لتها اي بمنزلة المختلعة**  
فيصح شرط الخيار له عند ابي حنيفة فيما اذا اعتقه مولاه على مال وبطل عند ابي يوسف ومحمد  
لان العتق يمين وقبول العبد للمال شرط له والخيار لا يصح في اليقين فكذا في شرطها ولا يبي حنيفة ان  
ذلك من جانب العبد في مصنف البيع فيصح شرط الخيار له كالباع **ويسقط الخلع** على مال معلوم والمبارا  
وهو ان يبري كل منهما صاحبه وترك الهرة منه خطأ كذا في المغرب **حقوق النكاح** الواجبة من  
الجانبين **عنهما** فلا يسقط ما يتعلق بالنكاح كمن ما اشترت من الزوج ويسقط ما يتعلق  
به كالمهر والنفقة المأتمية قيدناه لان المختلعة والمباراة النفقة والسكنى مادامت  
في العدة ولا يسقط الا بالذكر وقال محمد لا يسقط الخلع والمباراة الا ماسميا فقط كما لك والشافعي  
واما نفقة العدة فان شرطت فيها يسقط اجماعا ولا يسقط اجماعا ولو بشرط البراءة من  
نفقة الولد الصغير اعنى مؤنة الرضاع فان وقتا كالتسنة جاز والا فلا ولو ابرأته عن  
النفقة والسكنى صحت البراءة عن النفقة ولم تصح عن السكنى لان النفقة حقها والسكنى  
حق الشريع لقوله تعالى لا تجرؤهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة  
فلو ابرأته عن مؤنة السكنى صح بان التزمت اجرة مكانها او سكنت ملكها ثم ابرأتها عن النفقة  
لما يصح في ضمن عقد الخلع تبعا للخلع اجماعا حتى لو اسقطت بعضها بعد الخلع ببراء الزوج عنها  
لا يصح لعدم استحقاقها الا يوما فيوما **وان خلع الاب صبيبة بالها** فاذا خلع الاب في حق  
**وقوع الطلاق** يصح انه يلغو في حق المال دون الطلاق وهذا في اصح الروايتين وهذا قول  
الشافعي ومحمد وفي الرواية الاخرى يلغو في حق الطلاق ايضا وكذا يلغو الخلع في حق المال دون  
الطلاق ان قبلت بشرط الزوج البدل عليها وهي حينة تعرفان الخلع سالب والنكاح جالب  
**وعلى انه ضامن عطف على بالها اي وان خلع صغيرته** على انه ضامن لبدل الخلع **فعليه المال**  
اي بدله لها **فصل الظهار** في اللغة مصدر ظاهر امره اذا قال لها انت علي كظهر ابي وفي الشرع  
تشبيه المسلم ما يضاف اليه الطلاق من الزوجة بان يشبهها او عضوا يصبر به عنها او جزا  
نشا يعاينها بما يحرم اليه النظر من عضو محرمة وهي الحرمة عليه موبدا بنسب او مصاهرة او  
رضاع قيدنا بالمسلم لانه لا يظهر للذي عندنا لظاهر قوله تعالى الذين يظاهرون منكم ولا ت  
الذي ليس اهلا للكفارة وقال الشافعي ومحمد يصح ظهار الذي واما ظهار الصبي فلا يصح اجماعا



وقيد بما يضاف اليه الطلاق انه لو قال امراته يدك ارجلك علي كظهر امي يكون مظاهرا وقيد  
بالزوجة لانه لو قال لامته لا يكون مظاهرا لقوله تعالى الذين يظاهرون منكم من نسائهم وقال  
مالك والثوري يصحظهار الرجل من امته ومديرته وام ولده وهو قول جميع كثير من الصحابة والثما  
يعين  
واعبره بسعيد بن المسيب وعكرمة وطا ووسى وقتادة والزهرى في الموطوعة وقيد ناكوت  
التحرير علي التام لانه لو قال لامراته انت علي كظهر اختك لا يكون مظاهرا لان حرمة اخت امراته  
مادامت امراته في عصمته وهو اي الظهار تحرير وطنها ودواعيه بشهوة مكس وقبلة حتى  
يكفر لما روي اودود من حديث خويلة بنت ثعلبة قالت ظاهري مني اوس بن الصامت فحيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكوا اليه وهو يجادلني ويقول ان الله فاعاهاوا بن عمك فما  
برحت حتى انزل الله قد سمع الله قول النبي فجادلني زوجها الايات فقال عليه الصلاة والسلام  
يصدق رقية قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير لا يستطيع ان  
يصوم قال يطعم ستين مسكينا قالت ليس عنده شئ يتصدق به قال فاق اعينه بفرق من عمر  
قالت يا رسول الله وانا اعينه بفرق اخر قال احسنت اذهبي فاطمي بهما عنه ستين مسكينا  
وادجي ابني عمك قال اودود والفرق ستون صاعا ثم روي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن  
انه قال الفرق ذنبيل ياخذ خمسة عشر صاعا وقال اودود وغيره الفرق مكيل يسع ثلاثين صاعا  
وعن الشافعي واحمد ان الدواعي لا تحرم لان التحريم عرف بالاية والتماس فيها كناية عن الجماع  
ولنا ان التماس حقيقة في المس باليد والحقيقة احق بان تراد والله اعلم بالمراد فان وقع منه  
وطئ اودود واعيه استغفر ربه ولا يعود اليه حتى يكفر لما في السنن الاربعة عن ابن عباس  
ان رجلا ظاهرا من امراته فوقع عليها قبل ان يكفر فقال صلى الله عليه وسلم لم املك علي ذلك  
قال رايت خلفها في ضوء القمر وفي لفظ بياض ساقيها قال فاعتزلها حتى تكفر ولفظ ابن ماجة  
فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وامره ان لا يقربها حتى يكفر قال الترمذي حديث حسن  
صحيح غريب وروي عن سلمة بن صخر البياض عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل ان  
يكفر قال كفارة واحدة وقال حديث حسن غريب وفي انت علي كامي او مثلي صح نية الكرامة  
ان ارادتها بغير هذا الكلام متابع وصح نية الظهار لان التشبيه بجميع الام تشبيه بظهرها  
لكنه ليس بصريح فيفتقر الى النية وصح نية الطلاق انه كناية كما لو قال انت علي حرام ولوى به  
الطلاق يكون طلاقا باينا فان لم ينو شيئا في قولك ابي يوسف وفي وجه مذهب  
الشافعي وكان ظاهرا في قول محمد ورواية عن ابي يوسف ووجه مذهب الشافعي وابلا في قول  
مالك واحمد ورواية عن ابي يوسف وفي انت علي حرام كامي لزمه ما نوى من ظهار لما فيه من  
التشبيه بالحرمه او طلاق لان انت علي حرام من كناية فاذا نواه طلق باينا ويكون التشبيه  
بالحرمه للتاكيد دون اكرام للتصريح بالحرمه كما قالوه وفيه بحث اذا لا يبعد ان يراد بالحرام المحرم  
فهو عملة كلامه فيصدق ديانته اذا ادعى نية فان لم ينو به شيئا فابلا عند ابي يوسف  
وظهار عند محمد وفي جامع قاضي خان والا صح انه ظهار عند الكل لان التحريم الموكد بالتشبيه

ظهار وكذا ذكر التمر ناشي انه ظهار من غير خلاف وفي قولن علي كظهر امي لنسائه يجب لكل كفارة  
وهو قول الشافعي الجديد كما لو ظاهرا مرارا ولو في مجلس واحد وقال مالك واجد وابو نؤز يجب كفارة  
واحدة ولا يبطل الظهار بطلاها ثلاثا حتى لو عادت اليه بعد زوج اخر كان الظهار علي حاله لا يقربها  
حتى يكفر وكذا ينشر ايها بعد ما ظاهرها منها وهي اي الكفارة يجب بالعود اي العزم علي وطئها وهو ظاهر  
مذهب مالك وجعله في الموطا العزم علي الوطئ والامساك ومذهب الشافعي ان يمكس عن طلاقها  
عقيب الظهار في زمان يمكنه طلاقها فيه وفي الينابيع اذا رضوان تكون محرمة ولا يعزم علي وطئها  
لا يجب للكفارة ولو عزم فترك العزم لا يجب ايضا فعلم ان الكفارة لا يجب بمجرد الظهار وهو قول احمد  
والصحيح من مذهب مالك وهي عتق رقبة صغيرة او كبيرة مسلمة او كافرة لا مردة وقال مالك  
والشافعي واحمد لا تجزي الكافر لانه غير ييم في كفيرة فكان الايمان من شرطه لكفارة القتل ولنا ان  
المقصود عليه الرقبة وهي اسم لذات مملوكة من كل وجه وقد وجدت وليس في النص ما يبين عن  
صفة الايمان والكفر فالتقييد بصفة الايمان يكون زيادة والزيادة على النص نسخ فلا يثبت بخلاف  
ولا بالقياس ثم قياس المنصوص على المنصوص لطل عندنا لا اعتقاد النقص فيما تولى الله بيانه وذلك  
لا يجوز ولا يجوز دعوى التخصيص هاهنا لان التخصيص فيه عموم والمطلق غير العام لا فاي  
اي عتق فايته جلس المنقصة لانه هالك معنى كالا عتق ومقطوع يده او رجلاه او ابهاماه او يد  
ورجل من جانب لفوات منفعة البطش لان قوله باهامية ولا المجنون المطبق والمدبر اي ولا  
عتق المدبر لانه استحق الحرية بوجه وقوله تعالى فحرير رقبة يقتضي المال وانتاشا الحرية من كل وجه  
وكذا حكم ام الولد ولا عتق المكاتب حال كونه ادي بعض بدله لان اعتناقه حينئذ يبدل بغيره اتنا  
الكفارة لانها عبادة فلا بد ان تكون خالصة ومتى كان بعوض لم يكن خالصا لانه يكون تجارة  
ولا ان الصحابة اختلفوا في رقة بعد ادايه بعض لبدل فكان علي رضي الله عنه يعتق بقدر ما ادى  
وان مسعود يقول اذا ادى قيمة نفسه يعتق واختلافهم في رقة شبهة مانعة من جواز التكفير  
به وقيد المكاتب بكونه ادي بعض بدله لانه لو لم يرد شيئا جاز عتقه عن الكفارة عندنا خلافا لفرق  
ومالك والشافعي واحمد في رواية لان الرقبة اسم لذات مرفوقة عرفا والمكاتب كذلك قال صلى الله عليه  
وسلم المكاتب عبد ما بقى عليه من كتابته شئ رواه اودود ولا عتق نصف عتق مشترك عند كفارة  
ثم عتق باقيه بعد ضمائه وقال ابو يوسف ومحمد يجزيه ان كان موسرا ولا عتق نصف عبده  
عن كفارته ثم عتق باقيه بعد وطئها لان عتق باقي العبد وقع بعد المسيس والمأمور به  
هو العتق قبل المسيس وهذا عند ابي حنيفة لان العتق يجزي عنه واما عند ابي يوسف ومحمد  
فيجوز ان العتق لا يجزي عندهما فاعتاق بعض العبد اعتاقا لعله وان عجز المظاهر عن الصق  
بان لم يملك رقبة ولا غنمها وقت التكفير وهو قول مالك وقال احمد وقت الوجوب وللشافعي ثلاثة  
اقوال وقت التكفير وقت الوجوب واغلظ الحاليين وهو وقت صام شهرين ولا  
اي متتابعين لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ليس فيهما ولا بينهما مضام  
ولا الايام المنهية وهي يوما العبد وايام التشريق لان رمضان لا يجوز فيه للصحيح المقيم



صيام غيره بالاجماع وصيام يومي العيد واما التشريق منهي عنه ولو صام الشهرين بالاهلة جاز  
وان كان كل شهر قسمة وعشرين يوما وان صام بغير الاهلة وافطر لتمام تسعة وخمسين يوما  
فعليه الاستقبال وينقطع التتابع بالمرض عندنا والشافعي في الجديد وقال مالك وحمد لا ينقطع  
كما لا ينقطع بالحض في كفارة القتل والفطر واجب بان التتابع بشرط بالنص والغالب انها تحيض  
في كل شهر فكان كالمستثنى ولو صام شهرين متتابعين ثم قدر على لا عتاق قبل غروب الشمس  
من اخر يوم يجب عليه العتق وهو قول المزني لقدرته على المبدل قبل فراغه من البذل وصار صومه  
تطوعا وقال مالك والشافعي وحمد يلزمه العتق ولكن يستحب وفي خزانة الامم لا يصوم  
من له خادم بخلاف المسكن وقال مالك والشافعي يصوم من له خادم واعتبره بالمال المعد للعطش  
وفوق الرازي بينهما في احكام القران بان الماء ما موربامساكه لعطشه واستعماله محظور عليه  
بخلاف الخادم ولو اعتق اجنبى عن مظاهر لا يجوز به وان كان بامر له فيه من الزام الولاية وقال ابو  
يوسف ومالك والشافعي يجوز به ان كان بامر له وان افطر في شهرين باكل او شرب او جماع او  
غيرها **استأنف** لقوات التتابع المنصوص عليه **وكذا يستأنف ان وطئها** اي التثنية ظاهر  
متها في الشهرين **ليلا** عند اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يستأنف او **يوم او** في بعض  
النسخ او **نهارا مطلقا** اي عدا او سهوا واعلم ان قيد العهد في الوطئ التي ظاهر منها ليلا وقع في  
هذا المختصر بتصل الهداية وهو فيها قيد اتفاق لا يجتزى به عن شي لان العهد والنسيان الوطئ  
بالليل سواء **ان عجز** المظاهر عن الصوم لكبر او مرض لا يجزى زواله **اطعم** هو او ابيه **ستين**  
**مسكينا** لقوله تعالى من لم يستطع فاطعام ستين مسكينا **كلا** اي يطعم كل مسكين **قد افطر**  
نصف صاع من بر وهو مدان او صاعا من تمر او شعيرا وقيمتها لان المعتد دفع حاجة اليوم عن  
المسكين فكان كصدقة الفطر وقال الشافعي يطعم مدان من غالب قوت البلد من الحبوب  
وقال مالك يطعم مدان هشام وهو مدان بلد النبي صلى الله عليه وسلم وقال احمد يجب من البر  
مدون التمر والشعير مدان **وان عداهم** اي ستين مسكينا **وعشاهم** اي باعيا لهم **واشبعهم**  
قليلا اكلوا وكثيرا ولا بد من الايدام ان اطعمهم خبز الذرة او الشعير بخلاف جبر البر واعطى كل واحد  
من بر وهو رطلان ربع الصاع على قول ابي حنيفة **ومنوي** غراو شعيرا واعطى **واحد** شهرين  
جازوبه قال مالك وقال الشافعي لا بد من التملك في الكفارات ولنا ان للنصوص عليه الاطعام  
وحقيقة ذلك التملك والمقصود به سد الخلة وفي التملك غام ذلك فيتاوى الواجب بكل واحد  
منهما اما بالتملك فظاهر واما بالتكفين فلم اعات عين النص والدليل عليه انه شبهه بطعام  
الاهل فقال تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم وذلك يتاوى بالتملك تارة وبالتكفين اخرى  
هذا ويجب تقديم الاطعام على المس لا يقال ان يقدر قبله على ما هو واجب قبله ولا يستأنف  
الاطعام بالوطئ في خطئه لان النص فيه مطلق غير مقيد بما قبله الا لتمام **وفي يوم** اي ولو اعطى واحدا  
في يوم **قد** الشهرين **يجوز** الا عن يوم سواء اعطاه ذلك في يوم دفعة او على دفعات  
لان الواجب عليه التفريق الخاص ولا يوجد كالحاج اذا رمى الحجرة بسبع حصيات دفعة واحدة

بحققة لا متفرقة لا يجزى الا عن واحدة ولان المعتد سد الخلة وقد اندفعت في ذلك اليوم بما دفعه له ولا  
بالصرف اليه بعد ذلك يكون اطعام الطعام فلا يجزه وقيل اذا اعطاه على دفعات يجزه لان التملك اقيم مقام  
الاطعام والحاجة بطريق التملك ليس لها نهاية فاذا فرق الدفعات في يوم جاز كما في الايام وفي شرح الوافي  
ما ورد في النص بلفظ الاطعام فالواجب فيه كفاية لكفارة الظهار والا فطار في رمضان واليمين وجزا  
الصيد والفدية وما ورد فيه بلفظ الايتا والفدا فيشتتر طفيه التملك كالزكاة والصدقة الفطر والعشر  
والحلق عن الاذى في الاحرام والله تعالى اعلم بحقايق الامور **فصل في اللعان** وهو لائحة مصدرة عن بلا  
ملاعنة ولها تاو اصل اللعن الطرد والابعاد وشريعة هو عندنا شهاوات موكلات بالايان  
مقرونة باللعن في جانب الرجل ومقرونة بذكر الضرب في جانب المرأة قايمة مقام حد القذف في  
حقه ومقام حد الزنا في حقها وقال مالك والشافعي انه ايمان موكلة بالشهادة واحتجوا بقوله تعالى  
فشهدا احدهم اربع شهادات بالله فقول به بالله يحكم في اليمين والشهادة تحت اليمين فانه لو قال  
اشهد كان بيينا تحت الحمل على الحكم ولما قوله عليه الصلاة والسلام اربعة من النساء ملاعنة  
بينهم النصرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحررة تحت المملوك رواه  
ابن ماجة والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب ووقفه الاوزاعي وابن جريج على جد عمرو بن شعيب  
وقال محمد بن الحسن بلضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا لعان بين اهل الكفر والاسلام  
ولا بين الصبد وامراته فهذا انتصيص على اشتراط اهلية الشهادة فيها وفي الاية اشارة الى هذا  
فانه تعالى قال والذين يرمون ازواجرهم ولم يكن لهم شهدا الا انفسهم استثنى انفسهم عن الشهاد  
فثبت ان الزوج شهاد لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ثم نص على شهادته فقال  
فشهدا احدهم اربع شهادات بالله فنص على الشهادة واليمين فقلنا الركن هو الشهادة  
الموكدة باليمين ولان الحاجة هنا الى ايجاب الحكم في الطرفين والذي يصح ايجاب الحكم فيها هو الشهاد  
دون اليمين لانها موكلة باليمين انه يشهد لنفسه والتأكيد باليمين لا يجزى عنه ان يكون  
شهادة فقر الشارع الركن في جانبه باللعن لو كان كذا باو بالضرب في جانبها لو كانت كاذبة  
لان الصادق احدهما والقاضى لا يعلم ذلك فكان اللعن في جانبه قايما مقام حد القذف وفي  
جانبها صار الضرب قايما مقام حد الزنا وسمى الكل لعانا لشرع اللعن فيها كالصلاة تسمى  
ركوعا وسجودا لشرعيتها فيها للتقليد كالعميرين والقرين واللعن من جانب الرجل وهو  
مقدم فيه **من قذف** اي رمى **بالزنا** ناصر **يجاز** وجته بان قال لها رايتك تزنين او انت زانية  
او يا زانية **الصفيفة** عن الزنا وهي التي لا تكون زانية ولا متهمه بزنا تكون لها ولد لا يكون  
له اب معروف والحاصل انها تكون من يجد قاذفها فلم تكن من يجد قاذفها بان تزوجت  
بنكاح فاسد ودخل بها فيه او زنت في عمرها او وطئت حراما بشبهة ولو مرة لا يجزى اللعان بينهما  
لان في حقهما مقام حد القذف فلا بد ان تكون محصنة **وكل** من الزوجين **صلح** شهادتهما  
لشهادة على المسلم فلا لعان من محضون ولا محدود في قذف لانهما لا يصلحان لاداء الشهادة  
ولا لجمعها ولا من مملوك وصبي لانهما لا يصلحان لاداء الشهادة وان صلحا لجمعها ولا من كافر لانه لا يصلح



لاد الشهاده على المسلم وان صلي لادها على مثله عندنا لكن مع ذلك يوجب حله القذف كان القذف  
بالزنا لا ينفك عن موجهه فاذا اخرج من ان يكون موجبا لللعان لمصنف في القاذف كان موجبا للحد  
او نفى الزوج ولدها الذي ولد على قرانه او الذي من غيره عن ابيه المعروف لانه يصير بذلك  
قاذفا ولهذا ايجد من قال لا جنبي لست لا يبيك ولا يعتبر احتمال كونه من غيره بنسبه كما لا يعتبر ذلك  
فيما لو نفاه اجنبي لان الاصل في النسب النكاح الصحيح والفساد ملحق به ونفيه عن الفرائض صحيح  
قذف حتى يظهر للحق به وقال لشافعي يصير قاذفا بالنفي ما لم يقل انه من الزنا **وطالب** به اي  
يوجب القذف لانه حقه لادفع عار الزنا عنها كما في حد القذف الا ان للولد ان يطالب في القذف  
لان حقه ايضا لا يحتاج الى نفي نسبه عن لئس له منه **عن** خبر المبتدأ وهو من قذف وانما  
يلاعن لما روي البخاري ومسلم وما لك في الموطا وابوداود وابن ماجه من حديث ابن شهاب  
عن سهل بن سعد الساعدي ان عويص بن الحارثي جالسا الى عاصم بن عدي فقال له يا عاصم ارايت  
رجلا وجد مع امراته رجلا ايقنله فيقتلونه ام كيف يصنع سئل يا عاصم رسول الله فقال  
عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المساييل وعابها  
فلما رجع عاصم الى اهله جاعوا فقال يا عاصم ما ذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
عاصم كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المساييل الذي سالت عنها وفي نسخة سالتها عن عي  
وعابها فقال له عويص والله لا انتهى حتى سالت عنها فاقبل عويص حتى اتى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو وسط الناس فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا ايقنله فيقتلونه  
ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقذا نزل الله علي فيك وفي صاحبك قرانا  
فاذهب فانت بها قال سهل قتلنا عينا وانما مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلما فرغ قال عويص كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها عويص ثلثا قبل ان يامر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة الملاء عني وصفة اللعان  
ثابتة بالكتاب بيد الزوج لان المدعي والحجة تطلب منه **ولا فيقول** اربع مرات  
اشهد بالله اي اقسم به **اي صادق** او لمن الصادقين فيما رميته به من الزنا ان كان رماها  
بالزنا او فيما رميته به من نفي الولد ان كان رماها بنفي الولد وفي الخامسة لعنة الله عليه  
ان كان كاذبا او من الكاذبين فيما رميته به من الزنا ونفي الولد ويشير اليها في كل مرة  
ثم تقول المرأة اربع اشهد بالله انه كاذب او من الكاذبين فيما رما في به اي من الزنا  
ان كان رماها بالزنا او فيما رما في به من نفي الولد ان كان رماها بنفي الولد وفي الخامسة لعنة  
الله عليها ان كان صادقا او من الصادقين فيما رما في به من الزنا ونفي الولد ويشير اليه  
في كل مرة وانما خصت المرأة بالضرب لان النساء يستعملن اللعن كثيرا فلا يبالين به بخلاف الغضب  
ثم يفرق القاضي بينهما ولو سالا ان لا يفرق فتبين بطلقة وتسحق نفقة العدة كالمعتد  
من طلاق او شئخ والفرق رواية عن احمد **ويبقى** القاضي الولد عنه اي عن الزوج بان يقول  
قطعت نسب هذا الولد عنه والزمت به ما قال فرقت بينكما كذا روي عن ابي يوسف

فلومات احدهما قبل التفرق ورث الاخر ولو ظاهر منها او اطلقها صح لبقا النكاح وقال في رفع الفرقة  
بنفس تلا عنهما وهو المشهور من مذهب مالك ويروي عن احمد وابن عباس لما روي الدارقطني في سننه  
باستاد جيد من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المتلاعنان لا يجتمعا ابدا ونقول علي  
وعبد الله مضت السنة لا يجتمع المتلاعنان ابدا رواه الدارقطني ايضا وقال المتنافعي تقع الفرقة  
بلعانه لانه لما شهد عليها بالزنا اربع مرات واكده باللعن فالظاهر انها لا تلتان فلم يكن  
في ابقا النكاح فائدة كما اذا امر تداحل الزوجين وهو يخالف ظاهر الحديث المتلاعنان لا يجتمعا  
فان قبل لعانهما لا يصدق عليهما المتلاعنان على انه يحفل ان تلاعن هي فترسم عنده فلا تقرق  
ولا اجتماع وايضا في رواية المتلاعنان اذا نفر قال لا يجتمعا ابدا ولنا حديث سهل بن سعد  
الساعدي المتقدم وقد رواه ابو داود وقال فطلقها ثلاث تطليقات فانفذه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت  
هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم مضت السنة بعد في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم  
لا يجتمعا ابدا ففي هذه الالفاظ كلها دليل على ان الفرقة لم تقع باللعان والله المستعان وكذا  
ما في الصحيحين من حديث بن عمر ان رجلا لا عن امراته على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرق عليه الصلاة والسلام بينهما والحق الولد بامه وفي رواية بالمرأة ولم يروا عليه الصلاة  
والسلام فرق بينهما بعد لعان الرجل قبل لعان المرأة واما قول البيهقي في المعرفة ان عويصا  
حين طلقها ثلاثا كان جاهلا باللعان فرقة فصارت كمن شرط الضمان في السلف وهو يلزمه  
شرط اوله لم ينشر لجوابه ان هذا خلاف الظاهر والله تعالى اعلم بالسراير **فان ابى الزوج عن**  
**اللعان حبس** لا متاعه عن حق ووجب عليه وهو قادر على اديه فيحبس لا بقاءه حتى  
**يلاعن** فيوفي ما عليه **او يكذب نفسه فيجد** لا قراره على نفسه بالتزام الحد وقال مالك والشافعي  
واحمد ان ابى الزوج عن اللعان يجد بنا على ان موجب القذف منه عندهم الحد وعندنا اللعان  
واذا لا عن الزوج ووجب على المرأة ان تلاعن بالنص **وان ابى حبس** لا بها المنتصت عن ابيا  
حق هي قادة عليه فيحبس لا بقاءه كسائر الحقوق **حتى تلاعن** فتوفي ما عليها **او تصدقه**  
فترفع سبب اللعان واذا صدقته نفى القاضي نسب ولدها ولو عد لها ان تصدق بها  
ليس اقرا فصد بصرح الزنا فلا يعتبر في وجوب الحد بل في دهره وما وقع في بعض نسخ  
القدوري او تصدقه فتجد غلط لان الحد لا يجب بالقرار مرة فكيف بالتصديق مرة وهو يجب  
بالتصديق اربع مرات وقال مالك والشافعي لا تجلس المرأة بل ترجع **فان كان الزوج لم يصلح**  
شاهدا بان كان **عبد** او هي حرة **او كافر** او هي مسلمة وصورتها ان يكونا كافرين فتسلم  
الزوجة ويقدفها قبل عرض الاسلام عليه **او كان محدودا في قذف** وهي من اهل الشهادة **حد**  
الزوج لان له ما تغدر اللعان من جهته صير الى الحد لما قد مناه ان لا ينفك عن موجهه ونحوه  
لغالب الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة اشهاد فاجلدوهم ثمانين جلدة وان  
صلى الزوج **شاهدا** وهي امه او كافرة بان تكون ذمية او محدودة في قذف او صبيبة

فع



**او مجنونة او زانية فلا حد عليه لعدم احصائها كالمقذف فيها اجنبي ولا لعان لعدم اهليتها**  
**لشهادة والمتلاعنان لا يجتمعان** ابد اوروي ذلك لدار قطن عن علي وابن مسعود وابن  
عباس موقوفوا واخرجه مرفوعا من حديث ابن عمر **وان الكذب الزوج نفسه بعد اللعان**  
قبل التفريق او بعده **حد** لا قراره بوجوب الحد عليه قيد الا لا كذا اب بكونه بعد اللعان لا نه لو  
كان قبله بعد ما ابا نه لا حد عليه ولا لعان لان قد قفا كان موجبا لللعان فلا ينقلب موجبا  
للحد **وحل** للزوج بعد الكذب نفسه **نكاحها** عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وزفر وهو  
قول مالك والشافعي لا يحل لانها متلاعنان وفي الحديث المتلاعنان اذا تفريقا لا يجتمعان ابد  
وكذا حل نكاحها **ان قد ف** الزوج **غيرها** بعد التلاعن **فحد او زنت فحدت** لان بقا اهلية اللعان  
شرط لبقا حكمه من عدم اجتماعهما وقوله فحدت قيد اتفاق لان من ناهما من غير حد يسقط به  
احصائها بخلاف القذف فانه لا يسقط به الاحصان حتى يجد القاذف **ولا لعان بقذف الاخر**  
**ونفي الحمل** اما الاخرس فلان اللعن يتعلق بالصرح كحد القذف ولا صريح للاخرس فقد ف  
لا يعرى عن شبهة والحد وتسقط بها وقال مالك والشافعي وابو الخطاب من الحنابلة يصح  
قذف الاخرس ويلا عن بالاشارة ولنا انه لا بد ان ياتي بلفظ الشهادة باللعان حتى لو قال  
احلف مكان اشهد لا يجوز واشارة لا تكون شهادة ولا لعان ايضا لو كانت المرأة خرسا  
لان قذف الاجنبي لها لا يوجب الحد لاحتمال انها تصدقه ولا نه عا جزة عن اليتان بلفظ الشهادة  
وهو شرط في اللعان واما عدم اللعان بنفي الحمل وهو قول ابي حنيفة واخرى ومحمد والثوري  
والحسن البصري والشعبي وابن ابي ليلى لعدم التيقن بقيام الحمل لاحتمال ان ما بها نفي فلم  
يكن قذفا وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وابو حنيفة او لا انه يلاعن اذا جات به  
اقل من ستة اشهر لا يتقنا بقيام الحمل عند نفيه له فيتحقق القذف ثم لا يجب اللعان في  
الحال عندنا وحكم مالك والشافعي باللعان قبل الوضع لا نه قذفها حقيقة بنفي الولد قلنا  
نفيه لا يكون بدونه ولا يعلم به فلهذا نفي او ما وانتاج وقيل يوجب ابو يوسف في الولاية  
ذكره الطحاوي لقصة عويمر **وبزنت وهذا الحمل منه** اي من الزنا **تلاعنان** في الحال لوجود القذف  
بذكر صريح الزنا ولم يتف الحمل اي نسبته باللعان قبل الوضع وقال مالك والشافعي بنفي الحمل  
لان عليه الصلاة والسلام نفى الولد عن هلال وكان قذفها حاملا ولنا قول ابن الجوزي ان احمد  
وابن جبرير نكرو اللعان هلال بالحمل وقالوا اعان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام هما  
باللعان لما جا وشهد بالزنا ولو كان اللعان بالحمل لكان الحمل متفيا من الزوج غير لا حتى به  
اشبهه او لم يشبهه وقد قال صلى الله عليه وسلم ان جات به اصيم وفي نسخة امر خمش  
الساقين اي دقيقههما فهو لهلال وان جات به اسود جهدا فهو لشريك فجات به على الفت  
المكروه **ومن نفى الولد زمان التهمة او زمان شرارة الولادة** وهي ما يحتاج اليه لاجل  
عادة فانها كزمان الولادة قبل الاله مقصور على ثلاثة ايام وقيل على يوم او يومين وقيل على  
سبعة **صح** نفيه **وبعد** لا يصح **ولا عن** فيها لوجود القذف وقال ابو يوسف ومحمد

يصح نفيه في مدة النفاس وكان القياس ان لا يصح نفيه الا على فور الولادة وبه اخذ الشافعي ومالك  
استحسنوا جواز تاخره مدة يقع فيها التام لان النفي يحتاج اليه كيلا يقع في نفى ولده واستلحاق غير  
ولده وكلاهما حرام فقد قال عليه الصلاة والسلام حين نزلت اية الملاعنة اياما امراة ادخلت على قوم  
من ليس منهم فليست من الله في شئ ولن يدخلها جنته وايمان رجل محد ولده وهو ينظر اليه احتجب الله  
منه يوم القيمة وقضى على رويس الاولين والاخرين رواه ابو داود والنسائي ثم في كل موضع  
لزمه الولد لا يكون له نفيه بعد ذلك عند الائمة الاربعية واصحابهم **وان نفى اول التومين** وهما  
ولدان بين ولادتيهما اقل من سنة اشهر **واقربا لا خرد** لا نه الكذب نفسه بدعي الثاني  
انتهما خلفا من ماء واحد **وفي عكسه** وهو ما اذا اقربا لاول ونفي الثاني **لا عن** لا نه قذف بنفي  
الثاني **ويثبت نسبهما** اي التومين **فيهما** اي في المسئلتين لاعتراجهما باحدهما وهما من ماء  
واحد والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل في العنين** وهو لغة من لا يريد النساء والانشى عنية  
وهي من لا تشتهى الرجال فعيل بعنى مفعول كجرح بعنى مجروح والاسم منه العنة ونشعا  
عندنا من لا يصل الى النساء مع وجود الالة او يصل الى الشيب دون البكر او الى بعض النساء دون  
بعض وذلك لمرض به او لضيق في خلقه او لكبر في سنه او لسحر سحر به فيكون عينيا في حق  
من لا يصل اليها لقوات المقصود في حقها كذا ذكره قاضي خان وسوا يقوم ذكره او لم يقم  
وعند مالك لعنين من لا يتأتى بذكره الجماع لصضره وفي المحيط اذا كانت الته قصيرة لا يمكنه  
ادخالها داخل الفرج لا حتى لها في المطالبة بالتفريق **ان اقربا الزوج انه** **يطا** امراته بعد ما دخل  
عليها **اجله الحاكم** بعد طلبها حتى لو وجدته عنيانا ولم تطالبه مرة لم يبطل حقها لان عدم  
المطالبة قد يكون للتجربة ولا مخان لا للرضا ولا نه عا لالا تقدر على الخصومة في كل زمان  
ويصبر طلبها ان كانت حرة وطلب سيدها ان كانت امة وقال زفر الطلب لامة **سنة قرية**  
ابتداء وهما من وقت الخصومة وهو ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة شمسية وهو  
اختيار السرخسي وقاضي خان احتياطوا والاول هو الصحيح **رمضان** و**ايام حيض** منها **اي**  
من السنة لان السنة لا تخلو عنهما **لامدة مرض احد** هما لان السنة قد تخلو عن المرض وعلى هذا  
فتوى المشايخ وروى بن ابي شيبه في مصنفه عن هنيئيم عن محمد بن سالم عن الشعبي ان عمر  
بن الخطاب كتب الى شريح ان يوجل العنين سنة من يوم يرفع اليه فان استطاعها ولا في غيرها  
فان شئت اقامت وان شئت فارقت وروى ايضا عن علي وابن مسعود والمغيرة بن شعبه  
ان العنين يوجل سنة بالفاظ مختلفة اما الرواية عن عمر فاسندها عبد الرزاق وابن ابي شيبه  
عن سعيد بن المسيب قال قضى عمر في العنين ان يوجل سنة قال عمر في العنين ان يوجل ستة  
قال عمر وبلغني ان التاجيل من يوم تخاصمه وزاد بن ابي شيبه وقال فان اداها والا فرقوا بينهما  
ولها الصداق كاملا واستدها محمد بن الحسن في اثاره اخبرنا ابو حنيفة حدثنا اسماعيل بن  
مسلم المكي عن الحسن عن عمران امراته انه قد خبرته ان زوجها لا يصل اليها فاجله حولا  
فلما انقضوا ولم يصل اليها خبرها فاخبرت نفسها ففرق بينهما عمر وجعلها نظليقة باينة



واما الرواية عن علي فاسند ها ابن ابي شيبه عن الضحاك عن علي قال يوجب العنين سنة  
فان وصل اليها والافرق بينهما واسند ها عبد الرزاق عن يحيى عن علي قال يوجب العنين سنة فان  
اصابها والا فهي حق بنفسها واما الرواية عن ابن مسعود فاسند ها ابن ابي شيبه عن حصين  
بن قبيصة عن عبد الله بن مسعود قال يوجب العنين سنة فان جامعها والافرق بينهما  
واسند عن المضبر بنحوه واما اجلوه سنة لان المرض غالباً يكون لغلبة البرودة او الحرارة  
او الرطوبة او اليبوسة وفصول السنة مشتملة على هذه الاربعة فحسبي بما وفق فصل  
منها طبعه فيزول ما به من المعارض باعتدال الطبع فتقضى السنة ولم يزل فالظاهر انه قد  
استحكم وان حقا قد فات فيفرق بينهما وهذا معنى قوله **فان يصل الزوج المرأة فيها اي**  
**في السنة فرق الحاكم بينهما ان طلبته اي التفرق** لانه خالص حقا فلا بد من طلبها حتى لو لم  
تطال به بعد مضى السنة التي اجلها الحاكم لطلبها لا يبطل حقا من التفرق لما قد منا ولو تزوج  
بعد تفرق القاضي لم يكن لها خيار لرضاها بحاله ولو تزوج امرأة اخرى عالمة بحاله ففي الاصل  
لا خيار لها وعليه الفتوى لعلمها بالصيب وبه قال احمد والشافعي في القديم والحاصل ان الزوج  
ان وصل اليها ولو مرة بقي النكاح والا فالتفرق بينهما للحاكم في رواية الحسن عن ابي حنيفة  
بطلبها لو كانت حرة وظاهر الرواية عنه ان التفرق لها وبه قال لان الشروع خيرها عند تمام  
الحول لدفع الضرر عنها فلا يحتاج الى تفرق القاضي اذ اخبرها الزوج واما اذا كانت امة  
فالتفرق للمولى عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف للامة لان الوطى حقا وعن محمد بن  
**وتبين بطلقة** وهو قول مالك والشافعي واحمد يفسخ لانها فرقة من جهتها قلنا بل هي فرقة  
من جهته لان فعل القاضي مضاف اليه لنيابته مناه لا متناعه عن الامساك بالمعروف  
**ولها كل المهر ان خلا بها ونصفه** ان لم يخل بها وقال الشافعي لا يجب شيء من المهر ولا النصف  
في فسخ عنده **وتجب العدة** وبه قال مالك والشافعي واستشكل المزني مذهب الشافعي  
فقال كيف يجب عليها العدة ولم يصيها والخلة ليست كالادخول عنده ولا صحابه اجوبة عن  
ذلك تطلب ما هنالك **وان اختلفا في الوصول اليها قبل التاجيل وكانت نيبا حين تزوجها**  
**او بكر افنظرت النساء اليها بعد الاختلاف وقلن ثيب** ويكفي قولوا واحدة ولا ثناتن احوط  
**حلف** اما في المسئلة الاولى فلان المرأة تدعى مستحقة للفرقة عليه وهو ينكرها ولا نه مقسك  
بالاصل وهو السلامة فيكون القول قوله مع عيینه واما في الثانية فلان الثياقة وان ثبتت  
بقول النساء ليس من ضرورة ثبوتها وصول الرجل الى المرأة لاحتمال زوال بكارتها بشي اخر فليحتمل  
**فان حلف في المسيلتين بطل حقا وان نكل في المسيلتين او قلن بكر فيما اذا كانت بكر**  
**اجل السنة** قالوا ويعرف انها بكر بان يدفع في فرجها اصفر بيضه فان دخلت بلا عتف فهي  
ثيب والا فبكر وقيل ان امكنها ان يتول على الجدار فبكر والا فثيب وقيل تكسر البيضة وتصب  
في فرجها فان دخل ما فيها ثيب والا فبكر **ولو اجل ثم اختلفا في الوصول اليها فالقسيم هنا كما امر**  
**فان كانت نيبا او بكر او قالت النساء ثيب حلف وبطل حقا** وهو التفرق هنا **بجملته** حيث اي في

موضع **بطل حقا** وهو التاجيل فيه وفي نسخة غة اي فيما اذا كان الاختلاف قبل التاجيل كما لو اختلف  
اي كما يبطل حق الزوجة لو اختلفت زوجها **وخبرت الزوجة** هذا اي فيما اذا كان الاختلاف بعد التاجيل  
**حيث اجل الزوج غة** اي فيما اذا كان الاختلاف قبل التاجيل والحاصل انها اذا كانت نيبا فالقول قوله  
ابتدا وانتهاه مع عيینه فان نكل في الابتدا يوجب سنة وان نكل في الانتهاء خير المرأة وان كانت بكر  
بقول النساء يوجب في الابتدا ويخير في الانتهاء **والخصي** سواء كان مسلولا وهو الذي سلت خصيتاه  
او موجوا وهو الذي قطعت خصيتاه كذا قاله المشرح وفي القاموس الموجادق الخصيتين بين  
تجزين من غير اخرجهما او هورضهما حتى ينفصلا اي ينكسر **كالصين** فيه اي في التاجيل لان الوطى  
منه متوقع **وفي المجهوب** اي مقطوع الذكر **فرق** حالا بطلبها اذا لا فائدة في تاجيله لان الوطى منه غير  
متوقع **ولا يخبر احد** اي احد الزوجين **بصيب** الاخر سوى ما تقدم فلا يفسخ النكاح عند الجنون  
وجذام وبرص به او بها وقرن ورتق بها والقرن بسكون الراءدة غليظة او لحمية موقية او عظم  
يضع سلوك الذكر والرتق بفختين مصدر قولك امرأة رتقا لا يمكن جماعها لا رتاق ذلك الموضع  
اي لا شدا اده ليس لها خرق الا المبال واجازه الزهري وشريح وابو ثور نجح العيوب كالبيع  
واجازه مالك والشافعي واحمد لكل من الزوجين بكل من العيوب الخمسة ولا شيء لها قبل الادخول  
ولها مهر المثل بعد ٧٠ النبي صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني بياضة فوجد بكشها بياضا  
فقال الحق باهلك وعن عمر انه اثبت الخيار للزوج بهذه العيوب ولا ان المقصود من النكاح قضا  
الشهوة طبعا وثبوت النسب شرعا وهذه العيوب تحمل به حسا او طبعا بخلاف العمى والشلل  
والجذام والبرص ولها مهر المثل بالجنون والجذام والبرص لدفع الضرر عنها كما في الحب والصنة  
بخلاف جانيه لقد رتق علي دفع الضرر عنه بالطلاق ولقول علي رضي الله عنه اذا تزوج امرأة فوجد  
بها قرنا او برصا او جذاما او جوتا فافلح النكاح جازا لم له ان يشا طلق وان شامسك وقول ابن  
مسعود لا ترد الحرة من عيب ونقاه ابو حنيفة وابو يوسف وهو قول عطاء والشافعي وعمر بن عبد  
العزيز بن والاذن اعني والثوري وابن ابي ليلى لان ثيب وجود العيب في تقويت تمام الرضا وعدم  
الرضا اما يوجب الرد في عقد يشترط فيه الرضا لزوم النكاح لا يعقد تمام الرضا الا ترى انه لو تزوج  
امرأة بشرط انها بكر شابة جميلة فوجدها نيبا عجزا شتوها صما عميا بكما لها شق ما بل وافت هابل  
ولصاب سابل وعقل زابل او مريضة بالدق والسل مما لا يروى عنه عند الاطباء انه يجوز بلاء شك  
٧ حذفت العلماء وانه لا يثبت له الخيار وان فقد رضاه وعليه الامساك بمعروف والفسخ  
والله المستعان والحديث ايصح من رواية جميل بن زيد وهو متروك عن زيد بن كعب بن عجرة  
وهو مجهول لا يعلم لكعب ولد اسمه زيد ولو سلم جاز ان يكون ذلك طلاقا فان لفظ الحق باهلك  
من كنايات الطلاق وقوله عليه الصلاة والسلام فمن المجذوم فراركم من الاله ظاهر غير  
مراد بالاتفاق لا اتفاق على اباحة القرب منه وقد ثبت انه عليه الصلاة والسلام اكمل مع مجذوم  
ثقة بالله وتوكله عليه **فصل في العدة** وهي في اللغة الاحصاء ويطلق ايضا على المهدود وفي الشرع  
تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح او شبهته الشاك بالتسليم او ما يقوم مقامه من خلوة او موت



**العدة مبتدأ الحرة** متعلق به **نقض** نعت لها احوال منها **للطلاق** اي لا جل الطلاق عن دخول  
 او خلوة ولا جل **النقض** لغيره بالبلوغ او العتق وملك احد الزوجين ولتقيل ابن الزوج بشهوة  
 ولا رتداد احدهما ولهدم الكفاة لانه في معنى الفرقة بالطلاق في وجوب تعريف برأة الرحم  
**ثلاث** **حيض** خبر المبتدأ **كامل** قيد به لانه لو طلقها وهي حايض لا يجنس بذلك الحيض  
 ولو بقي من الحيضة الثالثة شئ لم تنقض عدتها وذلك لان الحيضة الواحدة لا تجزئ وما  
 وجد قبل الطلاق لا يحسب منها فلا يحسب ما بقي ضرورية وبه قال بن عباس وشريح وبرايم  
 القاضي وقال مالك والشافعي ثلاثة اطهار وهو مروي عن عائشة وابن عمر وزيد بن ثابت لقول  
 تعالى فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقد علم  
 ان تانيث العدد يقتضي تذكير المحدث والطهر هو المذكور الحيض فلما اراد به الحيض لقال  
 ثلاث قروء ولما ان الاستبراء حيضة كما رواه احمد وابوداود في سيايا او طاس واصل العدة  
 للاستبراء فيكون بالحيض وروى ابن ماجه عن عائشة قالت اموت بريرة ان تعتد بثلاث  
 حيض ومذهبنا قول الخلفاء الاربعة والعبادة واي بن كعب ومعاذ بن جبل واي الدرداء  
 وعبادة بن الصامت وابوموسى الاشعري ومعه الجهنني وعبد الله بن قيس وطائفة  
 من التابعين كسعيد بن المسيب وابن جبير وعطاء وطاوس وعكرمة ومجاهد وقنادة  
 والضحاك والحسن ومقاتل ومثنيك والثوري والاوزاعي وابن شبرمة والسدي وكذا  
 الاصمعي والكسائي والفراوا اخفش ورواه الطحاوي عن بن عمر وزيد بن ثابت فتصارفت  
 الرواية عنهما قال احمد بن حنبل كنت اقول لا اطهار ثم وفقت لقول لا كما بروى نسخة وفقت  
 والله ولي التوفيق بقول اهل التحقيق وعن اي عبيدة وابن السكيت ان القروء يصح للحيض  
 والطهر ولا ينقطع بها جملة لان المشترك لا يعم له والحمل على الحيض اول عندنا لما رويناه في عدة  
 الامة من قوله عليه الصلاة والسلام وقروها حيضتان ولم يقل طهرتان ولا خلاف ان عدة  
 الامة نصف عدة الحرة مما للحرة لان اثر الرق في التصفيف لا في تغير اصل العدة ولقوله  
 تعالى والاي يئسن من الحيض من نسائك ان اريدتم فقد تهن ثلاثة اشهر مقام الحيض  
 دون الاطهار والنقل الى البدل انما يكون عند عدم الاصل كقوله تعالى فلم تجدوا ما رقيتموهما  
 صعيد افهوت تصيب علي ان للراد بالقرن الحيض لان الغرض في العدة استبراء الرحم والحيض  
 هو الذي يستبرئ به الرحم دون الطهر ولذا كانت استبراء الامة بالحيض اجماعا واما الاستدلال  
 بقوله فطلقوهن لعدتهن فلا يصح لانه بناء على ان اللام في معنى في وهو غير مضمود في  
 الاستعمال ويستلزم تقدم العدة على الطلاق او مقارنته له لاقتضائه وقوعه في وقت العدة  
 وقراءة قبل عدتهن في صحيح مسلم تنفيه اذا فادت ان اللام فيه معنى استقبال عدتهن وهذا  
 استعمال محقق في العربية يقال في التانيخ باجماع اهل العربية خرج ثلاث سن ونحوه  
 واما التمسك بتانيث العدد في الآية الاخرى فليس بشئ لان الشواذ اكان له اسمان مذكور  
 كالبر وموت كالحنة ولا تانيث حقيقي يوثق عدده اذا اضيف الى اللفظ المذكور ويذكر

اذا اضيف الى اللفظ الموت **كام** ولداي كما تعتد بثلاث حيض كوامل ام ولد مات مولها او اعتمها  
 وهي من حيض وليست حاملا ولا تحت زوج ولا في عدة زوج لانه لو كانت تحت زوج او في عدة  
 زوج لم يلزمها من المولى عدة **وموطوءة** اي وكوطوءة **بشبهة** كالزفت اليه امرأة قوطئها  
 وهو لا يعرفها او **نكاح فاسد** كالوقت والنكاح بغير شهود ونكاح الاخت في عدة اختها  
 ونكاح الخامسة في عدة الرابعة في الموت والفرقة لان الوطئ بشبهة كالنكاح الفاسد والنكاح  
 الفاسد كالصحيح ولا نفقة لهما لان العدة هنا لتعرف برأة الرحم لا لقضاء النكاح والحيض  
 هو المعروف ولو في الموت وقال الشافعي عدة ام الولد من مولها حيضة واحدة وان كانت لا تحيض  
 فثلاثة اشهر وقال مالك عدتها حيضة واحدة وان كانت لا تحيض فثلاثة اشهر وهو قول احمد بن  
 حنبل لما روى مالك في الموطاع نافع عن ابن عمر انه قال عدة ام الولد اذا هلك عنها سيدها  
 حيضة ولا بها وجبت لتعرف برأة الرحم فصارت كالاستبراء ولما روى محمد بن الحسن في الاصل  
 عن علي وابن مسعود وبرايم القاضي انهم قالوا عدة ام الولد ثلاث حيض وكذلك روى الحاكم  
 عن علي وابن سيرين وعطاء وروى ايضا ابن عمر بن العاص ابرام والسند اعتقت ان تعتد  
 بثلاث حيض وكتب الى عمر بذلك فكتب اليه عمر يحسن رايه **ولمن لا تحيض** اي والعدة من طلاق  
 او فسخ لحرمة لا تحيض **اصغر** او **كبر** او **بلغت بالسن** **ولمن غرض** ثلاثة اشهر اما التي لا تحيض  
 لكبر فلقوله تعالى والاي يئسن من الحيض من نسائك ان اريدتم فقد تهن ثلاثة اشهر ومضى  
 اريدتم اشكل عليكم حكمهن وجهلتم امرهن واما التي لا تحيض اصغر والتي بلغت بالسن ولم  
 غرض فلقوله تعالى والاي لم يحضن اي فقد تهن ثلاثة اشهر فحذف لدلالة ما تقدم عليه  
 والنقص يتناول الصغيرة وعلمنا وناو الشافعي امرها ومدة الطهر بالاقرار بالترتب سنة وقال  
 مالك تربص بعد الطلاق تسعة اشهر ثم تعتد بعدها بثلاثة اشهر لان تسعة اشهر  
 هي المدة المعتادة لظهور الحمل فاذا مضت تحققنا برأة الرحم فتعتد بثلاثة اشهر لصبرها  
 في معنى من لا تحيض ولما ان الاعتداد بالاشهر يختص بالصغيرة والاييسة وهذه احكم  
 باياسها فتكون حايضا باستصحاب الحال فلا تعتد بالاشهر وعلمنا وناو الشافعي امرها  
 الامة الايسة بشهر ونصف لا مكان شطر عدتها بالنسبة الى الاشهر فخر بينا فيها على الاصل  
 لا بثلاثة اشهر كما قال مالك واجتزأ بطلاق ما تلونا من قوله تعالى فقد تهن ثلاثة اشهر  
**والموت** اي وعدة الحرة لا جل موت زوجها وهي حايض **اربعة اشهر وعشرون** من حين الوفاة  
 العلم بها سواء كانت صغيرة او كبيرة مسلمة او كاتبة تحت مسلم قبل الدخول وبعده  
 حركات الزوج او بعد احاضت او لم تحض لقوله تعالى والذين يتوفون منك ويذرون ازواجا  
 يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرون لقوله صلى الله عليه وسلم لا جل لامرأة توفا  
 بالله واليوم الاخر ان تعد على ميت فوق ثلاث الا على زوجها اربعة اشهر وعشرون **المصبر**  
 عشرة ايام وعشرون ليال من الشهر الخامس عندنا وفي الميسوط عن عبد الله بن عمر انهما  
 انه كان يقول عدة الحرة لموت زوجها اربعة اشهر وعشرون ليال وتسعة ايام

تحتها

جا



حتى يجوز لها ان تنزع في اليوم العاشر لان العتق في الاية موقوف لحذف التافيتين والليالي  
 ويدخل ما في خلاها من الايام ضرورية وهو تسعة واجيب بان ذكر احد العددين من الايام  
 والليالي بصارة الجمع يقتضي دخول مثله مما بازاياه من العدد الاخر وقد سبق نظير هذا  
 في الاعتكاف والعدة **لامة** **نحيض** للطلاق او الفسخ سواء كانت قنا او مدبرة او ام ولد او  
 مكاتبه او معتقة البعض على قول ابي حنيفة **حيضتان** لما روى ابو داود والترمذي وابن  
 ماجه من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة نظليقتان وعدتها  
 حيضتان وان الرق منصف لمقوله تعالى فعليه نصف ما على المصنات من العذاب  
 لكن الحيضة لما يدر نصف لا خلافا بالكثر والقل والوقت جعل عدة الامة حيضتين  
 وان الحيضة لا تجزى كالطاقة فكملة قصارت حيضتين وقد روى البيهقي عن الشافعي  
 عن رجل من ثقب انه سمع عمر ابن الخطاب يقول لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفا  
 فقال رجل فاجعلها شهر او نصف فسكت عمر قلت وهذا من كمال حلمه مع جمال علمه **ولم**  
**اي** **لامة** لم **نحيض** او **مات عنها زوجها نصف ما للحر** فللمتوفى لم تخص اصغرا وكبرا ولو غ  
 بالسن شهر ونصف وللمتوفى مات عنها زوجها شهران وخمسة ايام لان كلامه الثلاثة  
 الاشهر والاربعة اشهر وعشرة ايام قابل للتصنيف والعدة **للحامل الحر والامة**  
**وان مات عنها زوجها** وفي بعض النسخ وان مات عنها صبي يعني بان ولدت بعد موته  
 لاقل من سنة اشهر **وضع حملها** وان لم يلحق به لهدم ما به لان قوله تعالى واولات  
 الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن لا فصل فيه بين الحر والامة ولا بين المطلقة والمفسوخة  
 والمتوفى عنها والموطوءة بشبهة ولا بين الحمل الثابت بالنسب وغيره وقال ابو يوسف وزفر  
 عدة الحمل التي مات عنها الصبي المذكور اربعة اشهر وعشرا وهو رواية عن ابي حنيفة  
 وهو قول مالك والشافعي واحدا انه ليس بثابت النسب منه لكونه صبيا لم يوجد منه المنى  
 والحال انها ولدت اقل من سنة اشهر وعن علي وابن عباس تعتد المتوفى عنها با بعد الاجلين  
 فتعتد باربعة اشهر وعشرا فيها ثلاث حيض لان قوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان  
 يوضعن حملهن يوجب العدة بوضع الحمل وقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون  
 ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا يوجب الاشهر فجمع بينهما احتياطا  
 ودليل عامة العلماء ما روى مالك في الموطا ان عبد الله بن عباس واباسلمة بن عبد الرحمن  
 ابن عوف اختلفا في المرأة تنفس بعد وفات زوجها بليال فقال ابو سلمة ان اوضعت ما في  
 بطنها فقد حلت فقال ابو هريرة انا مع ابن اخي يعني باسلمة فارسلوا كركبا مولد بن  
 عباس الام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسالها عن ذلك فجاءهم فاجزم انها قالت  
 ولدت سبيحة الاسلامية بعد وفات زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال قد حلت فانكحي من شئت وفي رواية للبازي فمكثت قريبا من عشر ليال وروى  
 الشيخان ان عمر بن عبد الله بن ارقم دخل على سبيحة بنت الحارث الاسلمية فسالها

حديثها

حديثها فاجزم انها كانت تحت سعيد بن خولة وهو من بني عامر ابن لوى وكان ممن شهد  
 بدر فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تلبث ان وضعت حملها بعد وفاته فلما فوجت  
 من نفاسها تحلت للخطاب فدخل عليها ابو السنا بل بن بعكك رجل من بني عبد الدار فقال  
 لها مالي اراك متجيلة لعنك ترجين النكاح والله ما انت بنكاح حتى تتر عليك اربعة اشهر وعش  
 قالت سبيحة فلما قال ذلك جمعت على ثيابي حين اسسبت فاتي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فسالته عن ذلك فاقاني باي قد حلت حين وضعت حملي وامري بالتزويج  
 ان بدالي قال ابن شهاب ولا اري باسا ان تزوج حين وضعت وان كانت في دمها غير انه لا يفر  
 زوجها حتى تطهر وهو قول عمر وابنه وفي البخاري ايضا في تفسير سورة الطلاق واواخر البقرة  
 ان ابن مسعود قال تجعلون عليها التخليط ولا تجعلون لها الرخصة لنزلت سورة النساء  
 القصري بعد الطول واولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن ورواه ابو داود والنسائي وابن  
 ماجه بلفظ من شاة لاعتته لانزلت سورة النساء القصري بعد الاربعة اشهر وعشرا واخرجه  
 البزار عنه بلفظ من شاة لاعتته ان اولات الاحمال اجلهن ان يوضعن حملهن نزلت بعد اية المتوفى  
 فاذا وضعت المتوفى عنها حملها فقد حلت وروى عبد الله بن احمد بن حنبل في مسند ابيه  
 من حديث المثني بن الصباح والطبراني وابن ابي حاتم عن ابن لهيعة والطبراني وحده عن عبد  
 الكريم ابن ابي الحارث كلهم عن ابي بن كعب قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم واولات الاحمال  
 اجلهن ان يوضعن حملهن المطلقة ثلاثا او المتوفى عنها قال المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها الا  
 ان المتوفى متروك والاخران ضعيفان لكن يقويه ما استنده عبد الرزاق وابن ابي شيبة في  
 مصنفيهما عن ابن ابي عمير بن العوام انه كانت تحته ام كلثوم وكان فيه شدة على النساء فكرهته  
 فسألته ان يطلقها وهي حامل فابى فلما مضى بها الطلق الحت عليه في تليقه فطلقها واحدة  
 وهو يتوضا فخرج فادركه انسان فاجزم انها وضعت فقال خذ عنتي خذ عنها الله فاق النبي  
 صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال سبتك كتاب الله فيها اخطبها فقال ترجع الى ابداء العدة  
**لمن حلت بعد موت زوجها الصبي** بان ولدت لستة اشهر فصاعدا من موته وهذا عند  
 الجمهور وقيل ان تلدا اكثر من سنتين عدة الموت اربعة اشهر وعشرا للحره وشهران وخمسة  
 ايام للامة لانها ليست حاملا وقت موته فلا تدخل في قوله واولات الاحمال اجلهن ان يوضعن  
 حملهن **ولا نسب ثابت في وجهيه** اي وجهي رجل امراه الصبي وهما قبل موته وجبلها  
 بعده لان النسب يعقد المأوى للصبي والعدة لامراه الفار وهو الذي طلق في مرض موته  
 او نحوه **للبيان** بثلاث او بواحدة **بعد الاجلين** من عدة الوفاة وعدة الطلاق بان تنزل  
 اربعة اشهر وعشرا من وقت الموت فيها ثلاث حيض من وقت الطلاق وقال ابو يوسف  
 تعتد بثلاثة اقرال با بعد الاجلين وهو قول مالك والشافعي لان العدة وجبت في حياته فتكون  
 بالاقرال ولما ان فيها قلناه احتياطا فكان اول **والرجعي** عطف على الباين ما للموت لان النكاح قائم  
 من كل وجه وقد انقطع بالموت فتدخل في عموم قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن



بانفسهن اربعة اشهر وعشر **ومن اي والعدة لامة اعتقت في عدة رجعي كعدة حرة**  
 فتعتد بثلاث حيض او بثلاثة اشهر من وقت الطلاق لان النكاح لم يزل عنها بالرجعية وقد  
 كمل ملك الزوج عليها بالعتق والطلاق في ملك كامل يوجب عدة الحرا **وفي عدة باين او موت**  
**كامة لان النكاح زال باليئونة او الموت فلم يكمل ملك الزوج بالصق فلم يقع الطلاق في ملك كامل**  
 فلا تنتقل عدتها الى عدة الحرا **وقال مالك لا ينتقل ما يختلف بالرق والحرية ويكون المعن فيه**  
 حال تقرر الوجوب كالحود وهو احد قول الشافعي **واييسة مبتد اي منقطعة دم الحيض**  
 في سن الاياس وهو خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى **رات الدم** على عاداتها ووجلت  
 من روج **بعد عدة الاشهر** اي بعد فراغها **تستأنف** خبر المبتد اي بتتدي عدة اخرى  
 بالحيض بكسر ففتح ويفسد نكاحها ان كانت تزوج لانه تبين انها من ذوات الاقرا  
 وهذا هو الصحيح وفي التوازي اذا تزوجت الايسة بعد عام اعتداها بالا شهر ثم رات الدم  
 فالاصح ان نكاحها جائز قضى القاضي بجوازه ولم يقض وككون عدتها في المستقبل **كاستئنا**  
**بالشهور** اي اتفاقا من **حاضنت من عدتها حيضة او حيضتين** **نثرا** اي بالسن  
 محرز عن الجمع بين الاصل والبدل **وعلى معتدة من طلاق او غيره وطيت بشبهة كالمو**  
 تزوجها وهو يعلم انها معتدة الغير او وجدها على فراشها وقالت النساء انها زوجتك  
**عدة اخرى** واما اذا علم انها امراة الغير ومعتدة فلا تجب العدة حتى لا يحرم على الزوج وطها  
 وبه يفتى كما في الذخيرة **وتد اخلتا اي العدتان** فتحتسب بالدم الذي تراه في العدة الاخرى  
 من العديتين **فاذا تمت الاولى نقضى بعض الثانية** حتى لو كان الوطي بشبهة بعد حيضة  
 من العدة لزمها ثلاث حيض خلتكون الحيضة الثالثة تكلمة للعدة الثانية ولو كانت  
 العدة من وفات فوطيت بشبهة تعتد بالا شهر وتحتسب بما تراه من الحيض فيها  
 من العدة الثانية تحقيقا للتداخل بقدر الامكان وهو قول معاذ بن جبل وقال مالك  
 والشافعي واحمد ان كانت العدتان من شخص واحد تد اخلتا اذا التقتا بان لم يكن جارا  
 وكانت من ذوات الاشهر والاقرا وان اختلفتا بان كانت احدهما بالجل ففي تداخلهما وجها  
 وان كانت العدتان من شخصين لم يتد اخلا لان العدتين ٧ العدتين حقان مقصودان  
 لا يبين فلا يتد اخلا كالديتين والحدين والمهرين ولنا ان المقصود التعريف من فراغ  
 الرحم وقد حصل بالواحدة فيتد اخلا وان العدة مجرد اجل والاجل اذا اجتمعت ينقض  
 بمدة واحدة كرجل عليه ديون الاجل فاذا مضت حلت كلها واغافلنا انها اجل لقوله تعالى واولا  
 الاحمال اجلهن ان يضمن حملهن وقوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن وقوله تعالى  
 حتى يبلغ الكتاب اجله وسماه تربصا وهو لا يتظار وهو يكون بسبب الاجل كالا انتظار  
 في المطالبة بالدين الى انقضاء الاجل **عدة النكاح** الفاسد عقيب تفرقة او عزمه ترك  
 الوطي بان يقول تركت او خليت سبيلك او ما يقوم مقام ذلك لا بمجرد العزم او بعدم المحي  
 اليها وقال زفر من اخر الوطيات وبه اخذ ابو القاسم الصفار **وتنقض العدة وان جهلت**

للمراة ذلك بان لم تعلم وقوع الطلاق او الموت حتى مضت المدة لان العدة اجل وهو لا ينتشر  
 العلم بانقضايه **وان كح معتدته من باين بمادون الثلاث وطلق قبل الوطي يجب مهر تام**  
**وعدة مستقبله عند اي حنيفة واي يوسف وهو رواية عن احمد وقال زفر يجب نصف**  
 المهر والمتعة ولا عدة عليها وقال محمد نصف المهر والمتعة وعليها تمام العدة الاول  
 وهو قول الشافعي ورواية عن احمد **ولا عدة عند اي حنيفة على ذمية طلقها ذمي**  
 لا يعتد العدة او مات عنها وعنه انها لا توطا الا بعد حيضة وعنه انها لا تزوج الا بعد  
 حيضة وقال ابو يوسف ومحمد تعتد لان في العدة حق الزوج وان كان فيها حق الشرع ولا  
 يجب على الصغيرة والكناينة المخاطبة بحقوق العباد ولا يي حنيفة ان الذمية غير مخاطبة  
 بالفروع فلا تجب العدة عليها الحق الشرع وزوجها غير معتد للعدة فلا تجب عليها الحق  
 الزوج واما لو اعتقد هاوجب عليها العدة اتفاقا **ولا على حربية منكحة خرجت البنا**  
**مسلمة او ذمية** ثم اسلمت او خرجت مستامنة ثم اسلمت او صارت ذمية **الا الحامل**  
 لا توطئها ولدا ثابت النسب وقال ابو يوسف ومحمد عليها العدة لا تفارقة بعد الدخول  
 في دار الاسلام بسبب البتايين فتجب العدة كالمو وقصت بسبب اخر نحو الموت ومطوعة  
 ابن الزوج ولا يي حنيفة ان قوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلق وان العدة فيها  
 حق العبد والحري ملحق بالماحد حتى صار محلا للتملك فلا حرمة لفراشه **وتحد بكسر الحاء**  
 وضها ومصدر واحد والاول فصحه انه من الاحداد اي وتظهر الحزن **معتدة البايين**  
 بثلاث او خلع ان كانت حرة وباتنتين او خلع ان كانت امة وقال مالك والشافعي لا تحد  
 معتدة البايين لان الحداد وجب اظهارا للناسف على قوت الزوج وفي تعهدا الى امانة  
 والمباينة قد او حشها بالابانة فلا تأسف لموته ولنا انه وجب اظهارا للناسف على قوت  
 نعمة النكاح الذي هو سبب لصونها وكفاية لموتها والابانة فيها ذلك لقوت ولانه من  
 اسباب رغبة الرجال فيها وهي ممنوعة عنهم مادامت معتدة ولما استنده الطحاوي في  
 اثاره عن ابراهيم النخعي انه قال المطلقة والمختلعة والمتوفى عنها زوجها والملاعة لا تحض  
 ولا تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا يخرجن من بيوتهن وهو من ادرك عصر الصحابة  
 وراحهم في الفتوى فيجوز تقليده وتحد معتدة **الموت كبيرة عاقلة مسلمة** فلا حداد  
 على صغيرة ولا كافرة ولا مجنونة وقال مالك والشافعي عليهن الحداد لا نه لموت الزوج  
 فيم النساء كالعدة ولنا انه عبادة فلا تجب الا على مخاطبين بها ولذا قال عليه الصلاة والسلام  
 لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر الحديث حيث بشرط الايمان بخلاف العدة فان فيها  
 حق الزوجة **بترك الزينة** اي المحلي والحري وترك لبس المزعفر والمصفر الا ان يكون  
 خلقا لا يحصل به الزينة وان لم يكن لها الا ثوب مصبوغ فلا بأس بان تلبسه من غير ان  
 تقصد الزينة بلبسه لانه لا تحد بذا من ستر عورتها واذا لم تجد سواها فقصودها الستر  
 الزينة والاعمال بالنية وترك **الدهن** بالادهان الطيبة باتفاق وبالزيت والشمع الحما



خلا فاما لك واجد وبتزك الحنا والطيب والكحل الابد من حكة او مرض او قمل ولا تغتسل  
بمشط استانه ضيقة لانه لتحسين الشعر وتزيينه بخلاف الواسعة وقال مالك والشافعي  
واجد تغتسل به ودليل وجوب الحداد على المتوفى عنها زوجها ما رواه الجماعة الا الترمذي عن  
ام عطية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجلي لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر  
ان تحد على ميت فوق ثلاث ليال الا ثوب عصب وهو ضرب من البرد ولا لكحل ولا غس طيبا  
الا اذا ظهرت نبذة من قسط او ظفار او القسط ضرب من الطيب وقيل العود والظفار  
جنس من الطيب واحد له من لفظه كذا في النهاية وفي لفظ البخاري ومسلم وقد رخص للمرأة  
في طهرها اذا اغتسلت من حيضها في نبذة من قسط او ظفار ونزاد مسلم من حديث حفصة  
الا على زوجها فانها تحد عليه اربعة اشهر وعشر اروي ابو داود من حديث ام حكيم بنت اسيد  
عن امها مولاة لها عن ام سلمة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم واناني عدي من  
وفات ابني سلمة لا تغتسل بالطيب ولا بالحنا فانه خضاب قلت فاي شيء متشط يا رسول الله  
قال بالسدر وتلفين به راسك وفي الصحيحين من حديث ام سلمة قالت جات امرأة الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشكت  
عينها فتكحلها فقال صلى الله عليه وسلم ٢ مرتين او ثلاثا كل ذلك يقول اغاها اربعة  
اشهر وعشر لا تحد **معتدة عتق** ومعتدة **نكاح** فاسد ٧ الحداد لظهار التاسف  
على فوات نعمة النكاح ولم يفتهما ذلك ولا نوال الرق نعمة فلا يليق به التاسف بل المنا  
له الشكر لما زال عنها من اثر الكفر والنكاح الفاسد مصيبة فيلزمها الشكر على قوته ٢  
التاسف **ولا تخطب معتدة** مطلقا لقوله تعالى ولا تعز مواعدة النكاح حتى يبلغ الكنا  
اجله **الا تعز** ايضا في المتوفى عنها لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء  
او اكنتم في انفسكم علم الله انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا  
قولا معروفا فقولوه تعالى لا تواعدوهن سرا معناه لا ياخذ عليها عهد او ميثاقا ان اشرو  
غيره اسنده ابن ابي شيبة عن الشعبي ونقله ابو بكر الرازي عن ابن عباس وسعيد بن  
جبير ومجاهد وقال عبد الرزاق حدثنا مجاهد عن ابيه عن ابن عباس في قوله تعالى  
ولكن لا تواعدوهن سرا قال يقول لك من حاجي وامام في الهداية قال عليه الصلاة والسلام  
السرا النكاح فغير معروف رفعه واما المطلقة فلا يجوز التعريض فيها اما الرجعية فليقيا  
الزوجية واما البايين فلا نصا يه الى العداوة في مطلقها او ظهر في مذهب الشافعي انه يجوز  
التعريض في البايين الحاقا لها بالمتوفى عنها فصفة التعريض ما روى البخاري في كتاب  
النكاح عن ابن عباس في قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء قال يقول  
اني اريد التزويج ولوددت ان يتيسر لي امرأة سالحة وعن القاسم انه يقول انك على كربة  
واني فيك لراغب وان الله تعالى لسابق اليك خيرا انتهى **ولا تخرج معتدة الرجعي والباين**  
من بيتها اصلا اي لا يلا ولا نهال لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين

بفاحشة مبينة قال الشعبي هي نفس الخروج وبه اخذ ابو حنيفة وقال ابن مسعود هي التي تخرج  
لاقامة الحد وبه اخذ ابو يوسف وقال ابن عباس ان تكون بذية اللسان على اجمار زوجها فتخرج  
من مسكن الزوج ثم هذا في الحرة واما الامة فتخرج لرعاية حق المولى في الخدمة الا ان يوهها  
منزلا ويترك استخدا منها تفضلا **وتخرج معتدة الموت في المولين اي في الليل والنهار**  
**وتنبت اكثر الليل في منزلها** لان نفقتها عليها فتحتاج الى الخروج للتكسب بالنهار وبعض  
الليل بخلاف المعتدة عن طلاق فان نفقتها على زوجها حتى لو اختلعت نفسها على نفقتها  
كان لها الخروج بها في رواية الضرورة معاشها وفي رواية لا تخرج لانها استقطت حقها <sup>فيها</sup>  
وفي جامع قاضي خان انه الصحيح كما لو اختلعت على ان يسكني لها حيث تستط مونة السكنى  
ويلزمها ان تكتري بيت الزوج وبه كان يفتي الصدر الشهيد وعن علي وابن عباس وجابر  
وعائشة تعتد المتوفى عنها حيث شئت وهو قول الحسن وعطاء **وتعتد المعتدة في منزلها**  
الذي ايضا في ايها بالسكنى **وقت الفرقة والموت** حتى لو طلقها وهي زائرة وجب عليها ان  
ترجع الى منزلها فتعتد فيه الا ان تخرج بان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها واخرجها  
الورثة من نصيبهم او خافت **تلف مالها او لا نهدام ولم تجد كرا البيت** لان الواجب بتقيد  
بالاقتدار ولا اقتدار مع هذه الا عذار وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وانما تعتد  
في منزلها لما روى مالك في الموطا واحمد وابوداود والنسائي وابن ماجه والطحاوي والترمذي  
وقال حسن صحيح ان فريضة بنت مالك اخت ابي سعيد الخدري لما قتل زوجها جات الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فسألت ان ارجع لاهلي فان زوجي لم يترك مسكنا علكه ولا نفقة قالت فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قالت فانصرفت حتى اذا كنت بالحجرة اوب المسجد ناداني رسول  
الله صلى الله عليه وسلم او امرني فتوديت له فقال كيف قلت قالت فرددت عليه القصة التي  
ذكرت من شأن زوجي قال ما كنتي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتددت فيه اربعة  
اشهر وعشر اقلت فلما كان عثمان ارسل الي فسألتني عن ذلك فاخبرته فاتبه ثم تعين  
المنزل الذي ينتقل اليه عند الضرورة الى الزوج في الطلاق واخبرته عليه والى المرأة في الوفاة واخبرته  
عليها واذا سكنت منزلا اخر لا تخرج منه الا بعد ان الانتقال عن الاول يكون الا عن عذر فلا  
عن الثاني ولا تخرج الى صحن دار فيها منازل لا ينزله السكك ولهذا اخرج المسارق المتاع اليه  
يقطع **ولا بد من سترة بينهما** ان كان مسكناها في منزل الزوج في البايين بئله او يخلع خذرا  
من الخلو بالاجنية **وان ضاق المنزل عليهما اي على المعتدة ومطلقها فالاولى خروجها**  
لقوله تعالى ولا يخرجن وكذا الحكم **فسقه** لان مكنتها في منزل الزوج واجب ومكنته في غير واجب  
ولو خرجت هي بعدا بانه جاز لا ذلك عذر لها وحسن ان تجعل بينهما اموة قادرة على الحمل  
بان تكون ثقة تحول بينهما لمصالح المكث في منزل الزوج حينئذ من غير ضرر بلحقها منه فلا يحتاج  
الى خروج احدهما ولو اباها او مات عنها في سفر سوا كانت في مفازة او مصر وليس بينهما <sup>بينها وبين</sup>  
مصرها اي محلها الذي خرجت منه مسيرة سفر رجعت الى مصرها سوا كان بينهما وبين مقصد <sup>ها</sup>







حينئذ عن الصغير ويصود الحق من الحضنة بزوال نكاح سقط به حق الحضنة لزوال  
المانع مع قيام السبب كالتأشير بسقط بصفتها بالنشوز واذا زال يعودها الى منزل الزوج  
عادت وبه قال المشافعي واحمد وما لك في رواية ثم الحضنة للخصامة بعد النساء على ترتيبهم  
في الارث يقدم الاب ثم الجد وان علا ثم الاخ ب و ام ثم الاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم اب وان  
سفل ثم العم لاب وام ثم اب وان علا ثم ابن العم لاب وام ثم اب وان سفل ثم مولى العتاقة  
لكن لا يدفع الصبية الى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن العم محرزا عن الفتنة واذا لم  
يكن له عصبة دفع الى الاخ لام ثم المولده ثم الى العم لام ثم الى الخال بويث ثم لاب ثم ام لان  
لهما ولاية عند ابي حنيفة ثم التدبير في ذلك الى القاضي يدفعه الى ثمة بحضنه حتى يستغني  
ولا الفاسق ما جن وهو من لا يبالي قولا ولا فعلا لانه غير مأمون عليها ولا غير مأمونة ايضا  
من النساء في البسوط واجتعت اخوة او اعمام في درجة واحدة فاولاهم اكثر صلاحا واول  
فان استووا فأكبرهم سنا ولا يخرج طفل غلاما كان او جارية وقال المشافعي يخرج في سبع  
او ثمان وقال احمد في سبع لما روى صاحب السنن الاربعة من حديث هلال بن اسامة  
عن ابي يعمرة سليم ويقال سلمان مولى من اهل المدينة رجل صدق قال بينما انا جالس  
مع ابي هريرة جات امراة فارسية معها ابن لها وقد طلقها زوجها فقالت يا ابا هريرة ورت  
بالفارسية اي تكلمت بلسان اهل النرس من العم زوجي يريد ان يذهب بابني فقال ابو هريرة  
استهما عليه اي اقترعا ورطن لها بذلك فجاز زوجها فقال من يحاقني بتشد يد القاف  
اي يبايعني في ولدي فقال ابو هريرة اللهم اني اقول هذا الا ان سمعت امراة جات الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا قاعد عنده فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان  
يذهب بابني وقد سقاني من بيري عتبة وقد نفعتني فقال صلى الله عليه وسلم استهما  
عليه فقال زوجها من يحاقني في ولدي فقال صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك  
فخذ بيديهما شئت فاخذ بيد امه فانطلقت به رعية مفردة الا عتاب وروى ابو داود  
في الطلاق والنسائي في الفرائض من حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن  
سنان انه اسلم وابنت امراة ان تسلم فجاب ابن لها صغير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه  
وسلم الاب ها هنا والام ها هنا خير وقال اللهم هذه فذهب الى ابيه ولما مروى مالك في  
الموطا من حديث يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال كانت عند امراة من الانصار  
فولدت لها عاصما ثم فارقه اعر فركب عمر يوما الى قبا فوجد ابنه يلعب بفنا المسجد فاخذه  
بعضده فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جدة الظلام فزارعته اياه فاقبله حتى  
انما اب بكر فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابو بكر خل بينه وبينها فارجعه عمر الكلام  
ورواه البيهقي وزاد ثم قال ابو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تولت  
والدة عن ولدها ولا في نسخة علم ولدها وقوله لا تولت بضم ففتح فتشدد يد لام مفتوحة  
اي لا تحب ولا تفضل غير رشيد ولا عارف لمصلحة فلا يعقد اختياره كسائر تصرفاته

واجيب عن حديث حميد بانه وفق ببركة دعائه عليه الصلاة والسلام لاختيار الانظر له  
فلا يقاس عليه غيره وعن حديث ابي هريرة بانه عليه الصلاة والسلام امرهما بالاستهتام  
وهو متروك بالاجماع فكذلك التخيير بدليل قول الصديق لعمر فتدبر وبيان قولها ان زوجي يدل  
على انها كانت غير مطلقة وبيان قولها وقد سقاني من بيري عتبة يدل على انه كان بالصلابة  
بين بالقرب من المدينة لا يتأق الاستقامتها الا للبالغ وهو يتفرد بالسكنى فيكون عند ايها  
اراد والحاصل انه حكاية حال فلا يحج بها والام والجدة احق به اي بالصبي حتى ياكل ويشرب  
ويلبس ويستغني وحده وقد رخص ذلك بسبع سنين اعتبارا للغالب وعليه الفتوى  
وعند مالك الام احق بالظلام حتى يحتمل وعند المشافعي يخرج الولد في سبع او ثمان فاذا اختار  
الظلام امه كان عندها بالليل وعند الاب بالنهار واما البنت فتكون عند من اختارته ليلدا  
ونهارا وقال احمد واسحاق بخير الولد في سبع فاذا اختار احدهما وسلم اليه ثم اختار الاخر فله  
ذلك ورد اليه فان عاد فاخذ الاول اعيد اليه وهكذا واما المعتوه فلا يخرج ويكون عند الام  
لانها اشفق عليه وانما كان لاب ان ياخذه عاقلة متميزا لانه يحتاج الى التحاق باخلاق الرجال  
وادابهم في الاحوال والاب اقدر على ذلك من الام والجدة ولو امتنع الاب عن اخذه اجبر لان  
نفقته عليه وبالبنت عطف على به اي والام والجدة احق بالبنت حتى تحيض لانها قبل  
الحيض تحتاج الى معرفة اداب النساء من الغزل والطنج والغسل والام والجدة اقدر على ذلك  
وبعد الحيض تحتاج الى الصيانة والاب اقدر عليها والى التزويج وهو الى الاب دونها وعن  
محمد بن نوادر هاشم حتى تنتهي وبنت احد عشر سنة تنتهي في قولهم جميعا وقال  
ابو الليث بنت تسع سنين وعليه الفتوى وقال مالك الام احق بالبنت حتى تنكح ويدخل  
بها الزوج وان حاضت وهو اي قول محمد المصنف لفساد الزمان على ما في غياث المتقي  
وغيرهما اي غير الام والجدة من الاخوات والحالات والعجات احق بالبنت حتى تنتهي  
وفي الجامع الصغير حتى تستغني كافي الصبي والاول هو الصحيح ولا تسافر مطلقة انقضت  
عدها بولدها لما في ذلك من الاضرار بالاب الا الى وطنها الذي لكها فيه لانه التزم المقام  
فيه عرفا وشرعا لما روى بن ابي شيبة وابو يعلى الموصلي في مسنده ان عثمان صلى بمنا  
اربعا ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تاهل في بلدة فهو من اهلها يصلي صلاة  
مقيم واي تاهلت منذ قدمت مكة وهذا السفر بالولد للام فقط فليس لغيرها ان تسافر  
به الا باذن ابيه ولا له ان يسافر به في مدة الحضنة لغيره لان في ذلك ضررا بالحضنة  
وابطالا لحقها وقال مالك والمشافعي واحمد لاب ذلك فصل في بنوت النسب اقل مدة  
الحمل ستة اشهر باتفاق العلماء لان الولد ينح في فيه الروح عند مضى اربعة اشهر ويتم  
خلقه بعد ذلك في شهرين لحديث ابن مسعود في الاربعين وقد روى ان عبد الملك بن  
مروان ولا لستة اشهر ولما قد مر ان رجلا تزوج امراة ولدت لستة اشهر فهم عثمان  
برجها فقال ابن عباس ما انها لو خاصتمكم بكتاب الله لخصتمكم قال الله تعالى وحمله ونصا له ثلاثون



شهر أو قال تعالى وفصل الف عامين فإذا ذهب للفصل عامان لم يبق للحمل إلا ستة أشهر  
قدراً عثمان الحد واثبت النسب من الزوج وهكذا روى عن علي فاقدام عثمان على إقامة الحد  
يدل على أنه لا يكون أقل من ستة أشهر **وأكثرها** أي أكثر مدة الحمل **سنتان** وهو قول الثوري  
والضحاك بن مزاحم وأحمد في رواية لما روى الدارقطني والبيهقي في سنتهما من حديث عائشة  
أنها قالت ما تريد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عود المفلح وهو محمول على السماء  
٧ مثله لا يدرك بالأي وهذه العبارة مثلاً في القلة لأن ظل عود المفلح حال الدوران أسرع  
زوالاً من سائر الأظلال وقال عباد بن العواد أكثر مدة الحمل خمس سنين وقال الزهري ست  
سنين وقال بيعة سبع سنين وقال أبو عبيد ليس إلا فصاه حد وقال مالك والشافعي  
وأحمد في المشهور عنهما أربع سنين لأن الضحاك ولدته أمه أربع سنين بعد ما بنت  
نيتها وهو يضحك فسمى ضحاك ولما روى الدارقطني والبيهقي عن الوليد بن مسلم قال قلت  
لمالك بن أنس أي حديث عائشة أنها قالت لا تزيد المرأة في حملها على سنتين قدر ظل المفلح  
فقال سبحان الله من يقول هذا هذه جارية محمد بن محمد بن محمد امرأة صدق وزوجها  
رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في سنتي عشر سنة كل أبطن في أربع سنين وأخرج الدارقطني  
عن هاشم بن يحيى المجاشعي قال بينما مالك يوماً جالس إذ جاءه رجل فقال يا أبا يحيى ادع الله  
لأمري جلي منذ أربع سنين قد أصبحت في كرب شديد فعضب مالك وأطبق المصحف  
ثم قال ما يرى هؤلاء القوم إلا أنا أنبأ ثم قرأ ثم دعا وقال اللهم إن كان في بطن هذه المرأة ریح  
فاخرج عنها الساعة وإن كان في بطنها جارية فابد لها بخلام فانك تحومنا وتشاوتنبت  
وعندكم الكتاب ثم رفع مالك يده ورفع الناس أيديهم وجار سؤالات الرجل فقال  
ادرك أمرك فذهب الرجل فاحط مالك يده حتى طلع الرجل من باب المسجد على رقبته  
غلام جعد قطط ابن أربع سنين قد استنوت استنانه وجعد فقطط أي شديد الجعده  
واجيب بان الأحكام تنبئ على الأحكام الظاهرة وبقا الولد في البطن أكثر من سنتين إن  
ثبت في غاية المدرة فلا يبنى عليه حكم مع أنه حكاية حال فيها احتمال أن يكون الولد منها  
أو من غيرها أو كان في بطنها ریح قبل حملها ونحو ذلك فان الضحاك ونحوه ما كانوا يعرفون  
ذلك من أنفسهم وكذلك غيرهما لأن ما في الرحم لا يعلمه إلا الله وأما دعاء مالك فيها هو  
مفروغ منه منتهى عنه وكان ظهور الخلام من الأمور المتفاقية في المقام لأنه من الكرامات  
وخوارق العادات والله تعالى أعلم بحقايق الحالات **فينتبت نسب ولد معتدة الرجعي وإن**  
**جاءت به أكثر من سنتين** من وقت الطلاق وأما إن جاءت به أقل من ستة أشهر فلا نه  
كان موجود وقت الطلاق فكان من علوق قبله وتبين بالوضع لا نقضاً عدتها به وأما إن  
جاءت به أكثر من ستة أشهر وأقل من سنتين فوجود العلوق في النكاح أو في العدة  
وتبين من زوجها لا نقضاً عدتها بوضعها وأما إن جاءت به أكثر من سنتين فلا من العلوق  
بعد الطلاق فيحمل على أنه راجعها إذا ظهر من حال المسلم أنه لا يزي في قيل لا تنقأ الزنا

وجه غير هذا وهو أن يكون تزوجت باخر بعد انقضاء عدتها فيكون الولد منه اجيب بان البقا  
اسهل من الابتدأ فكان الحمل على أن زوجها راجعها أو لم من الحمل على أنها تزوجت باخر انتهى  
وفيه أنه مع احتمال كون الولد من غيره كيف يحكم بثبوت نسبه ولعل هذا احتمال في ثبوت النسب  
خوفاً من تضييع الولد **ما لم تقتر بعضى العدة** في مدة تحمل وأما لو اقترت بعضها فخرجت به  
لستة أشهر أو أكثر من وقت الاقرار لم يثبت نسبه لاحتمال حدوث الحمل بنكاح جديد بخلاف  
ما لو جاءت به أقل من ستة أشهر حيث ثبت نسبه لظهور كذبها **فتثبت الرجعة** إن جاءت  
به أكثر من سنتين لأن العلوق بعد الطلاق والظاهر أنه منه لا تنقأ الرضا عن المسلم فيصير بالوطي  
مراجعاً **ولا قل منهما أي من المستتين** لا أي لا تثبت الرجعة لاحتمال العلوق قبل الطلاق واحتماله  
بعده فلا يصير مراجعاً بالشك **ومبتوتة** بالجر عطف على معتدة أي ويثبت نسب ولد  
مبتوتة **ولدتها** أي من سنتين من وقت الطلاق لأنه يحتمل الوجود عند الطلاق  
فيحمل عليه احتيالا في ثبوت النسب **لأنما** لثبوت الحمل بعد الطلاق ووطي المبتوتة حرام  
الأبدع لأنه التزمه نفي رواية يشترط تصديق المرأة وفي رواية لا يشترط **ومحمل على وطئها**  
**بشبهة في العدة** واعترض بان الزوج إذا وطئ بشبهة معتدته من طلاق ثلاث أو على مال  
فانت بولده لا يثبت نسبه وإن ادعاه نص على ذلك في كتاب الحدود **وإذا وجد الرجل ولادة**  
**زوجته تثبت الولادة بشهادة امرأة** وأما النسب فيثبت بالفرأش حتى لو نكحها بلا عن  
وإذا وجد ولادة معتدته فثبتت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو بوجود جيل ظاهر  
أو اعترافه بالحمل أو تصديق الورثة عند أبي حنيفة وقال لا يكتفى بشهادة حرة مسلمة ثقة  
كصحين الولد بالحرة الثقة اتفاقاً وأما الطلاق المعلق بالولادة فلا يقع بشهادة امرأة واحدة  
على الولادة عند أبي حنيفة إذا لم يكن جيل ظاهر وعندهما يقع بشهادتهما لأن الطلاق حكم  
متعلق بالولادة وشهادة المرأة حجة في إثبات الولادة لقول حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أجاز شهادة القابلة رواه الدارقطني ولقول الزهري مضت السنة أنه يجوز شهادة النساء  
فيما لا يطعن عليه غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن ويجوز شهادة القابلة وحدها في الاستبراء  
وامرأتان فيما سوى ذلك رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة فكذا لا يتعلق بالولادة ولعل  
هذا الحكم مقتبس من عموم قوله تعالى ولا يحل لهن أن يكفن ما خلق الله في أحشائهن أن كن يومن  
بالله واليوم الآخر فإنه إن لم تقبل شهادتهن فيكون أظهارهن عيباً في حقهن ولا يفي حقيقتهم  
ادعت الحنفية فلا يثبت إلا بحجة وشهادة النساء ضرورة في الولادة فلا يظهر في حق الطلاق  
لأنه ليس من ضرورات الولادة إذ الطلاق ينفك عنها في الجملة إذ صار من لوازمها هاتم أقرار  
الزوج بالحمل كان بوقوع الطلاق المعلق على الولادة من غير الشهادة إذا قالت ولدت وكذبها  
الزوج وعندهما يشترط شهادة القابلة لأنه حكم متعلق بالولادة فلا تثبت هذه المنازعة  
بالحجة وشهادتها حجة فيها لما روينا أنه إن اقرار بالحمل أقرار بما يفرض اليه وهو الولادة  
**فصل في النفقة والكسوة والسكنى وأسباب النفقة ثلاثة الزوجية والزراية والملكية**



**حب النفقة والسكوة والسكنى على الزوج** بالاجماع وبالكتاب وهو قوله تعالى لينفق ذو  
سعة من سعة الالة وقوله سبحانه وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف اي على  
الذي يولده وهو والد وقوله تعالى سكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وبالسنة وهو  
قوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع في حديث جابر الطويل على ما رواه مسلم واجود  
استوصوا بالنساء خيرا فانهن عوان اي اسرا عندكم اخذنهن بامانة الله واستحلتم  
فروجهن بكلمة الله وان لكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احدوا وان لا ياذن في بيوتكم احد  
تكرهونه فاذا فعلن فاضر بوهن ضر باغير مبرح وان لهن عليكم نفقتهن وكسوتهن بالمعروف  
ولو كان الزوج **صغيرا لا يقدر على الوطى** خلا لما لك ولما ان العجز من قبله فكان كالمحبوب  
للعرس متعلق يجب وهو متناول لمن منعت نفسها قبل الدخول حتى تقبض المهر وهو  
قولهم او بعده وهو قول اي حنيفة **مسلمة** كانت او **كافرة** اي ذمية لاطلاق النصوص  
عنية او فقيدة كبيرة او **صغيرة** **نوطا** اي قابلة لا توطا وان تزوايه في ظاهر الرواية  
وعليه الفتوى وما غيرهما لا قدرة له على وطئها فلا نفقة لها سوا كانت في منزل الزوج او لم  
تكن وقال الشافعي وهو الاصح في مذهبه لها النفقة وان كانت في المهد لاطلاق النصوص  
ولما ان النفقة لا احتباس مستحق بعقد النكاح ينتفع به الزوج في الجماع ودواعيه والصغيرة  
لا تنصل لذلك حتى لو كانت مشتتة يمكن جماعها فيما دون الفرج وجبت نفقتها **بقدر**  
**حاله** اي حال الزوج والمرأة واختاره الخصاص وعليه الفتوى وهو قول احمد **فيجب في**  
**الموسرين نفقة اليسار** اي الفتى والسعة وفي **المعسر بن نفقة الاعسار** اي الفقير  
والقناعة وفي **الموسر والمعسرة وعكسه** **المعسر والموسرة بين الحالمين** اي دون  
نفقة اليسار وفوق نفقة الاعسار بلا اسراف ولا تقتير اذ خير الامور واسطها وقد قال تعالى  
والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ثم كما تفرض لها قدر الكفاية  
من الطعام فكذا من الادام لان الخبز لا يتناول في العادة الاماد وما وجاه في تاويل قوله تعالى  
من اوسط ما تطعمون اهليكم ان اعلى ما يطعم الرجل اهله الخبز والتمر واوسطه الخبز والتمر  
وادناه الخبز واللبن واما الدهن فلا يستغنى عنه خصوصا في ديار الحر فهو من اصل الحوائج كالخبز  
وقال الشافعي بقدر حال الزوج وهو اختيار الكرخي وفي الذخيرة والمبسوط انه ظاهر الرواية  
لقوله تعالى وعلى الموسر قدره وعلى المتقدر قدره وقوله سبحانه لينفق ذو سعة من سعة  
ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما اتتها سبحانه الله بعد  
عسر يسر او لا نهما لما زوجت نفسها من معسر فقد رضيت بنفقة المعسر بن وقال  
مالك بقدر حال المرأة لما روى الجماعة الا الترمذي من حديث عائشة ان هند ابنة عتبة  
قالت يا رسول الله ان اباسفيا ن رجل شحيح يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخذت منه  
وهو يعلم فقال عليه الصلاة والسلام خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف ولما ان الكتاب  
يقتضيانها بقدر حال الزوج وحديث هند يقتضيانها بقدر حال المرأة فقلنا انها بقدر حالهما

علا بالليلين لكن قد يقال ان الحديث ليس فيه دلالة على اعسار الزوج وابسار المرأة بل على ايسار  
ومحلها عليها بحسب اقتداره هذا وجب النفقة ايضا ولو كانت هي في بيت ابيها ولم يطلب  
الزوج انتقالها الى منزله لاطلاق النصوص وعن ابي يوسف وهو اختيار القدوري وبعض  
المتأخرين من علماء بلخ انها لا تستحق النفقة حتى تزول الى منزل الزوج وكانت بتوا امرها على العرف  
او **مرضت في بيت الزوج** بان زفت اليه صحيحة فرضت في بيته والقياس ان لا نفقة لها  
اذا كان ذلك المرض مانعا من الجماع ووجه الاستحسان انه يستأنس بها ويتمتع بمسكنها  
وما نفع المرض عارض فاشبه الحيض وفي قوله في بيت الزوج ايما الى انها لو مرضت ثم سلمت  
نفسها لا تجب النفقة لان التسليم لم يصح وهو مروي عن ابي يوسف قالوا وهو حسن  
**لا تجب النفقة لناشرة خرجت من بيته** الذي تسكن فيه معه او منعتة من الدخول الى  
منزلها الذي يسكن معها فيه **بغير حق** اما ان خرجت لان لم يصطها المهر المحلل او لانه ساكن  
في مضروب او منعتة من الدخول الى منزلها الذي يسكن معها فيه لا احتباسا اليه وكانت  
سائته ان يحولها الى منزله او يكتري لها منزلا اخر ولم يفصل لم تكن ناشرة وانما اعتبر في الناشرة  
عدم الاقامة في المنزل لان الظاهر انه يقدر على وطئ المتعة لان البكر لا توطا الا كرها والدليل  
على وجوب النفقة وان كان مطلقا لكن خرجت الناشرة بدلالة النقص وهو قوله تعالى  
واجرهن في المضاجع حيث امر بفتح حقها من الصحة التي هي مشتركة بينهما فاذا لم يفتح  
النفقة التي هي مختصة بها ومن اللطائف انه قيل لشرع هل ناشرة نفقة قال نعم فقيل كم  
فقال جراب من تراب **ولا محبوسة** بدلين عليها سوا كانت تقدر على قضايه او لا **لا مريضة**  
**لم تزف الى الزوج** لعدم الاحتباس لا لذخيرة ولو مرضت في منزلها فلها النفقة  
لانها غير مانعة نفسها من الزوج بغير حق ويمكن الجمع بين الروايتين بان محل الثانية على  
مرض غير مانع من الجماع **ولا مقصورة كرها** وعليه الفتوى وكذا لا نفقة لامرأة معتدة لو طي  
وقع بشبهة لا احتباسا سها عنه لما نفع من جهتها **ولا حاجة** اي لا تجب على الزوج نفقة امراته  
الحاجة مع غيره ان كان محرما لها **لا معه** وهذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف حيث  
لها عنده نفقة المعسر ولو كانت حاضرة معه فلها نفقة المعسر اتفاقا بان يعتبر قيمة الطعام  
عليه لا نفقة السفرا لان زيادة القيمة في السفر يسقط باحصلها من النفقة به **ولا الكرا**  
لان المستحق هو النفقة وليس الكرا منها وقال الشافعي ان حجت بغير اذن زوجها فرضا او  
نقلا فلا نفقة لها وبان ذهبت معها فلها النفقة وكذا ان لم يذهب في اظهر القولين  
وقال احمد ان حرمات من الميقات فلها النفقة وقبله **لا عليه موسرا** اذا كانت امراته حرة  
**نفقة خادم واحد لها فقط** عند ابي حنيفة ومحمد وما لك والشافعي واحمد وقال ابو يوسف  
نفقة خادمين احدهما داخل البيت والاخر خارج ثم الخادم ان كانت مملوكتها تستحق النفقة  
عندهم وان كانت حرة او مملوكة لغيرها اختلف فيه ولا يبلغ نفقة خادمها نفقتها حتى قالوا  
يفرض لخادمها ادق ما يفرض لها على الزوج المعسر وفي الذخيرة ان لم يكن لها خادم فليس عليه





نفقته وهو ظاهر الرواية وقول احمد واكثر اصحاب الشافعي وفي نوازل ابى الليث ان المرأة اذا كانت  
تقدر على خدمة نفسها تجبر عليها وفي فتاوى اهل سمرقند انها اذا كانت من ذوي الاقدار ولها  
خدم كثير يجب عليه نفقة خادمين **لا مفسر** اي ليس عليه نفقة خادمها اذا كان مفسرا وهم  
رواية الحسن عن ابي حنيفة وقوله **في الاصح** احتزبه عن قول محمد انه يجب عليه نفقة خادمها  
اذا لم يكتف بخدمة نفسها كالوكان موسرا ووجه الاول ان استعمال الخادم لزيادة التصر  
فيصير في حال اليسار دون الاعسار ولان المفسر يلزمه ادنى الكفاية والمراة قد تكفي بخدمة  
نفسها كذا قرره الشراح وفيه ان رواية محمد محمولة على ما اذا لم تكف بخدمة نفسها ورواية  
غيره محمولة على ما اذا كانت تكفي بخدمة نفسها فلا تعارض **ولا يفرق بينهما العجز عنها**  
اي عن النفقة الزانية والكسوة **وتومر المرأة بالاستدانة** عليه اي على الزوج بان تأخذ  
الطعام على ان تقضى عنه من مال الزوج وفايدة هذا الامر مع فرض لقاضي لها النفقة  
ان يكتفي ان يحيل رب الدين على الزوج وان ترجع بالدين على تركته ان مات وهذا عندنا وهو  
قول عطاء بن يسار والحسن البصري والثوري وابن ابي ليلى وابن يثيرة ومحمد بن سليمان  
والظاهرية واجاز التفرق مالك والشافعي واحمد اذا اطلبته لقوله تعالى فامسك بعجزه  
او تسريح باحشاؤا وامسك بالمعروف ان يوفيهما صلتها من المهر والنفقة فاذا عجز عن ذلك  
تعين التسريح اذ المسقى عليه احد الامرين فاذا تعذر احد هما نصين الاخر الا ترى انه اذا  
عجز عن الوصول اليها بسبب الحب والعنة يفرق بينهما لغوات الامساك بالمعروف بل  
اولا لان حاجتها الى النفقة اظهر من حاجتها الى قضا الشهوة وهذا كنفقة العبد والامة  
فانها مستحقة عليه بالملك فاذا تعذرت اجبره القاضي على زالة الملك بالبيع وقيل  
لصبيد ابن المسيب اتفرق بين العاجز عن النفقة وبين امراته فقال نعم قيل له انه سنة  
فقال نعم والسنة اذا اطلقت يفهم منها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذهب  
مالك يفرق بينهما بالطلاق ومذهب الشافعي واحمد يفرق بفسخ ولنا قوله تعالى وان  
كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وهو مطلق في كل مفسر حتى وقوله تعالى وانكحوا الايامي  
منكم والصالحين من عبادكم واما يكم ان يكونوا فقرا يغنيهم الله من فضله حيث جعل الفقر  
غير مانع من النكاح ابتداء فاولا ان يكون غير مانع منه بقا وقوله سبحانه لا يكلف الله نفسا  
شئاً الا ما اتاه سيجعل الله بعد عسر يسرا حيث دل على من لم يقدر على النفقة لم يكفها فلا يفرق  
بعجزه عنها ولا في التفرق بابطال ملك الزوج وفي الامر بالاستدانة فاجبر حقها وهو اهوت  
فكان اول واحد في شرح المختار المعسرة اذا كان زوجها مفسرا ولها ابن من غيره  
موسرا واخ موسر فنفقتهما على زوجها ويوم الابن والواحدة بالا اتفاق عليها ويرجع به  
على الزوج اذا اليسر ويجبس الابن والواحدة اذا امتنع لان هذا من المعروف وفي شرح الوقاية  
واصحابنا لما شاهدوا ضرورة الناس الى التفرق يرون دفع الحاجة الدائمة لا تنيسر الا بال  
والظاهر انها لا تجدد من يفرضها وغنى الزوج في المال امر متوهم استحسنوا ان ينصب القاضي

نايبا شافعي المذهب يفرق بينهما انتهى ثم اخرج عن النفقة لما يظهر في حق الزوج الحاضر  
واما الغايب غيبة منقطعة اذا لم خلف نفقة ورفعته امرها الى حاكم شرعي وفرق بينهما  
فقال مشايخ سمرقند جاز تفريقه لانه قضى في فصلين مجتهد فيهما احدهما التفرق بالعجز  
عن النفقة والاخر القضا على الغايب وقال صاحب الذخيرة انه لا يصح قضاؤه لان العجز لا يعرف  
في حال الغيبة لجواز ان يكون قادرا فان رفع هذا القضا الى قاض فامضاه فالصحيح انه لا يقدر  
لان هذا القضا ليس في فصل مجتهد فيه اذ العجز لم يثبت انتهى والمشهور في مذهب  
الشافعي انه لا يفرق بين المرأة وبين زوجها الغايب ولو غاب عنها مدة طويلة ولم يتوك لها  
نفقة وانما ينسب هذا الى الحنابلة والله سبحانه اعلم **ومن فرضت النفقة لعساره فابسر**  
ثم وفي بعض النسخ ان نفقة يساره ان طلبت المرأة ومن فرضت ليساره فاعسر فنفقة  
عساره لان القضا بالنفقة كان باعتبار حالهما وقد تبدلت حاله فتبدلت بتبديلها وتسقط  
**نفقة الزوجة في مدة مضت** اي نفق عليها الزوج فيها سواء كان غايبا او حاضرا او امتنع  
من الاتفاق الا اذا سبق فرض قاض او مضيما بشئ بان نفقت مع الزوج على مقدار **يجب**  
**لما مضى** في هاتين السلتين **ما دام حيين فان مات احدهما او طلقها الزوج قبل**  
**قبض للنفقة** وبعد فرض القاضي او التراضي على شئ **سقط المفروض** وكذا ما تراضيا  
لان الصلوات لا تتم الا بالقبض وعندهما لا يسقط لان الاعراض لا تسقط قبل القبض  
**الا اذا استندت بامر قاض** فانه لا يسقط ذكر ذلك الحاكم الشريفي في مختصره وذكر  
الحصاف انه يسقط والصحيح الاول لان استند انتها بامر القاضي بنزوله استدانة الزوج نفسه  
وهي لا تسقط بموت احدهما فلذا اهذه وقال مالك والشافعي واحمد في رواية نصير النفقة الماضية  
دينا بلا قضا وتراض كالمرور ولنا انها صالحة بقدر الكفاية يجوز على الاحتياط كزق القاضي في  
بيت المال فلا بد من التسليم كالهبة او التاكيد بقضا او تراض بخلاف المهر فانه مطلق **لا تستند**  
**نفقة او كسوة بمحلة مدة مات احدهما او كلاهما قبلها** اي قبل مضى المدة سواء كانت تلك  
النفقة قايمة او هالكة او مستهلكة وقال محمد والشافعي واحمد يجنسب لها بنفقة ما مضى  
وترد ما بقي ان كانت النفقة قايمة وفيقته ان كانت مستهلكة ولا ترد ان كانت هالكة باتفاق  
لانها اخذت مالا لمقصود الزوج ولم يحصل له فكان له ان يسترده كالوجع لها نفقة لتتزوجها  
فانت قبل ذلك كذا في الذخيرة **ونفقة عرس القن** اي العبد الذي لا حر به فيه بوجه **عليه**  
**اي على القن** اذا تزوج باذن مولاه **يباع فيها مرة بعد اخرى** حتى لو اجمع عليه نفقة بعد  
ما بيع مرة بيع ثانيا وكذا ثالثا الى ما لا يتناهى الا ان يفديه مولاه لانها دين في ذمته  
ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين التجارة في العبد الماذون ولما كان حقها في  
النفقة في عين الرتبة كان للسيد ان يفديه ولو مات سقطت النفقة وكذا المهر  
لفوات محل الاستيفاء كالعبد المجاني ولو قتل في الصحيح قيد بالقن لان المدبر وولد المولود  
لا يباع بل يسعى وكذا المكاتب مالم يعجز وقيد باذن المولى لانها اذا تزوج بغير اذنه لا يباع فيها



وقال الشافعي لا يباع القن في نفقة عرسه ويثبت لها الخيار في الفرقة وقال محمد لا يباع  
ونفقتها على سيده وفي رواية في كسبه وفي دين غير ما هي غير النفقة كالمهر يباع القن  
مرة واحدة اذا عجز عن ادايه ولم يقده مولا والفرق ان دين النفقة يتجدد في كل زمان  
فيكون ديننا اخرجادنا بعد البيع ولا كذلك سائر الديون وقد تقدم ان الامة والمدبرة  
وام الولد لا يجب لها النفقة على زوجها الا بالتبوية واما المكاتبه فهي في يد نفسها  
وليس لمولاه ان يستخدمها فكانت كالحره في استحقاق النفقة على الزوج اذا لم يغبس  
نفسها منه ظالمة ويجب سكنها اي سكنى المرأة على الزوج في بيت بالملك والاجارة  
او الاعارة او بالوقف عليه ليس فيه احد من اهله ساكن معه ولو كان ولده من غيرها  
لان السكنى حقها فلا يشترك معها غير ما كان النفقة الا برضاها لان لها اسقاط حقها  
وبيت مفرد من دام له لذلك لبيت غلق وموافق كفها لحصول مقصودها وله منع  
والديها وولدها من غيره من الدخول عليها لان البيت له فله المنع من الدخول فيه  
لان النظر اي وليس له منهم من النظر اليها ولا من كلامها متى شأوا حذر من طبيعة  
الرحم بما لا ضرر عليه فيه وقيل لا يمنع الرجل امراته من الخروج الى الوالدين ولا يمنع والديها  
من دخولها عليها كل جمعة وفي عمر غير ما هي غير الوالدين لا يمنع من دخوله عليها كل  
سنة هو الصحيح احقره به عن قول محمد بن مقاتل الرازي لا يمنع المحرم مشهرا وعلى هذا  
خروجها لزيارة عمتها او خالتها وعن الحسن لا يمنعها عن زيارة الاقارب في كل شهرين  
او ثلاثة ولا يمنع محارمها من الدخول عليها كل جمعة وتفرض نفقة عرس الغايب ونفقة  
طفله ونفقة ابويه في مال له اي للغايب من جنس حقهم بان يكون ذلك المال طاهرا  
او ذراهم او دنانيرا وثيا بامن جنس ما يكتسب به لان نفقتهم واجبة بدون القضا  
فكان القضاء عانة لهم لا اجبا بامتناد اذ القضاء على الغايب محتج فقط اي ولا يفرض  
نفقة غير من ذكر من المحارم لان نفقتهم لا تجب الا بالنقضاء لا خلاف فيها اذ عند الشافعي  
لا تجب النفقة لغيرهم ولا يفرض نفقة من ذكرا ايضا اذ كان المال من غير جنس خنثهم  
بان كان عروضا لانه يحتاج الى القضا بالقيمة او الى البيع وذلك لا يجوز على الغايب عند  
مردع هذا صفة ثلاثة لعمال او حال ثانية والظرف الاول وهو له صفة لمال او مضارب  
او مديون ان اقر به اي بالمال او بالنكاح وبطله وابويه قيد به لان احدا منهم لو انكر  
المال والنكاح فاقامت المرأة البينة على ذلك لا يفرض لها القاضي لان بينتها لا تقبل لان  
احدا منهم لو انكر المال او النكاح فاقامت المرأة البينة على ذلك لا يفرض لها القاضي لان  
بينتها لا تقبل لان احدا منهم ليس خصما عن الغايب في اثبات الزوجية ولا المرأة خصما  
في اثبات حقوق الغايب في ماله واذا ثبتت في حقه تعدى الى الغايب او علم عطف على اقرب  
او ان علم القاضي ذلك اي المال والنكاح والنسب لان علمه بحوز القضا به في محل ولايته  
ويحلفها اي القاضي المرأة انه اي الزوج لم يعطها النفقة ويكفلها اي وياخذ منها كفيلا

ايضا لا حتمال انها استوفت النفقة او طلعتها الزوج وانقضت عدتها لا باقامة بينة اي ولا  
يفرض القاضي للمرأة النفقة اذ انكر المودع او المضارب او المديون النكاح فان قامت  
البينة عليه او انكر المال فاقامت البينة عليه لنقض عليه اي على الغايب وياؤها بالاستدانة  
عليه وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف الاخر وقول محمد والاصح قبولها البينة وهو قولهما  
الاول وبه قال زفر ولا يقضي بالنكاح لان في ذلك قضا على الغايب وقال زفر يقضي بالنفقة  
بالنكاح وعمل القضا على هذا الذي قاله زفر للحاجة والرفق بالناس ولا يحتاج المرأة على  
قول زفر الى اقامة البينة انه لا يترك لها نفقة ولمصلحة الرجعي والباين والفرقة بلا مصيبة  
كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاة او باسلام المرأة او بالزوج او باللعان او بالابلا  
او بالعتق او بالحب النفقة والسكنى وقال مالك والشافعي واحمد في المشهور لا نفقة مطلقة  
ثلاثا على عوض الا اذا كانت حاملا فبالاجماع لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانتقوا عليهن  
حتى يوضعن حملهن نحره ليلهم ما روى الجماعة الا البخاري من حديث الشعبي عن فاطمة بنت  
قيس قالت طلقتني زوجي فخاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يحصل لي سكنى ولا نفقة  
وامرني ان اعتدي في بيت ابن ام مكتوم وعند النسي في من حديث سعيد بن زيد الاتسي  
حدثنا الشعبي به اما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليها الرجعة وفي مسلم  
ان ابا حفص بن المضيرة خرج مع علي بن ابي طالب فارسل الى امراته فاطمة بنت قيس تطليقة  
كانت بقيت من تظليقها وامر لها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة بنفقة فخطب  
فقال والله ليس لك نفقة الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولها  
فقال لا نفقة لك زاد ابوداود الا ان تكوني حاملا ولنا اطلاق قوله تعالى اسكنوهن من حيث  
سكنتم من وجدكم وما روى مسلم من حديث ابي اسحاق قال حدثني الشعبي عن فاطمة بنت  
قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سكنى لها ولا نفقة فاخذ الاسود كفان حصا  
وفي نسخة حصبا فخصبه به وقال ويملك تحدث بمثل هذا قال عمر لا ترك كتاب الله ولا سنة  
نبينا بقول امرأة لا تدري حفظت ام نسيت لها السكنى والنفقة قال تعالى لا يخرجوهن من  
بيوتهن الاية فقد اخبرنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لها النفقة والسكنى ولا  
ريب في ان قول الصحابي من السنة كذا رفع فكيف اذا كان قايلا عمر وقد صرح البيهقي والدار  
قطني بزيادة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للمطلقة ثلاثة نفقة  
والسكنى وقال ابراهيم كان عمر اذا ذكر عنده حديث فاطمة قال ما كنا نغير في ديننا بشهادة  
امراة فهذا شاهد على انه كان الدين المعروف والمشهور عندهم وجوب النفقة والسكنى فتزل  
حديثهما من ذلك بمنزلة الشاذ والثقة اذا شذلا يقبل ما شذ فيه ويصرح بهذا ما في مسلم  
من قول مروان لم يسمع هذا الحديث الا من امرأة سنا خذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها  
والناس اذا ذكروا الصحابة وروى مسلم ايضا من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن  
عائشة انها قالت ما لنا من خير ان تذكر هذا يصح قوله لا سكنى لك ولا نفقة وفي لفظ



للخارجي قالت ما لفاطمة الا تنقي الله يصني في قولها لا سكني ولا نفقة وعنها انها قالت لفاطمة  
انما اخرجك هذا اللسان تعني انها اذا استطالت على احمائها وكثر النشر بينهم فخرجها عليها الصلاة  
والسلام لذلك ويقوي قوته عن عايشة احتجاج ابن المسيب به وهو معاصر لها واعظم متبع  
٢ قول من عاصر الصحابة حفظا ودراية على ما في ابى داود من حديث يمين ابن مهران قالت  
قمت المدينة فدعيت الى سعيد ابن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من  
بيتها فقال تلك امرأة قتلت الناس كانت لسنة فوضعت على يد ابن ام مكتوم وهذا هو  
المناسب لمنصبه فانه لم يكن لينسب الصحابة ذلك من عند نفسه وفي الحديث ان سليما  
ابن يسار قال خرج فاطمة انا كان من سوء الخلق ومن رده زوجها اسامة بن زيد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه كان اذا ذكرت فاطمة شيا من ذلك يصني من ابتغالها  
رماها بما في يده رواه عبد الله بن صالح من حديث الليث بن سعد بسنده فهذا لم يكن الا  
لعله به انه غلط منها او لعلمه بخصوص سببه من اللسان اوضيق المكان ومن رده زيد  
بن ثابت ومروان بن الحكم ومن التابعين ابن المسيب وشرح والنسبي والحسن والاسود  
بن يزيد ومن بعدهم الثوري وحماد بن حنبل وخلق كثير من بعدهم وقال الطحاوي ان الله  
تعالى لما بين بقوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء المطلقه السكني ونهاها عن الزوج  
ونهى الزوج عن اخرجها من غير تفرقة بين المطلقة للسنة التي رجعة عليها وبين  
التي عليها الرجعة وجاءت فاطمة وروت التفرقة بينهما على خلاف ما روى عمر وما جابه  
الكتاب صح احتجاج عمر وبطل حديثها فان قيل المراد بالاية المطلقة رجعي لقوله تعالى  
في اخرها فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف وهو حكم الرجعية  
دون الباين اجيب بان صدر الاية عام واخرها خاص ببعض ما تناوله الصدر وذلك لا يبطل  
عمومه ونظير ذلك قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروا فانه عام في الباين  
والرجعي ولم يبطل عمومه باخر الاية الخاص بالرجعي وهو قوله تعالى وبصولتهن احق بردهن  
في ذلك **المعتدة الموت** اي لا نفقة لها لان احتباسها الحق الشرع لا يحق الزوج فان التبرص  
منها عبادة ولهذا لا يراعى منها التصرف عن براءة الرحم بالحيف مع امكانه وعن الشافعي  
في وجوب السكني قولان احدهما عدم الوجوب وهو اختيار المزي واثابتهما الوجوب وهو  
قول مالك **والفرقة** اي لا نفقة للمفرقة بينهما وبين زوجها **بعضية** منها كالردة  
**وتقبيل ابن الزوج** بان قبلته بالشهوة في عصمة ابيه او في عدته من الرجعي لا نها  
حبست نفسها بغير حق فصارت كالناشرة بل انشدتها لانها النكاح بالكلية  
بخلاف المفارقة بغير مصيبة كخيار العتق والبلوغ وعدم الكفاة لانها حبست نفسها  
لحق وذلك لا يسقط النفقة كما اذا منعت نفسها لا ستيها **مهرها وردة معتدة**  
الثلاث تسقط النفقة **لا يمكنها** اي لا يسقط النفقة على من معتدة ابنه اي ابن الزوج  
لانها لا ترجع للردة الا ان المرتدة تخس لتتوب ولا نفقة للمحبوسة بخلاف ملكة ابن زوجها

**ونفقة الطفل** حال كونه فقيرا على ابيه لانه تعالى اوجب نفقة النساء على الرجال لاجل اولادهن  
بقوله وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لان ترتب الحكم على الوصف يشعر بالعلية  
فلان تجب نفقة الاولاد والى المولود له هو الاب ولا نه تعالى اوجب على الاب نفقة طفله من  
اللبن وغيره وقت الرضاع بقوله فان ارضعن لكم فانهن اجورهن فجب بعده بجامع الفقر  
والعجز ونفقة الارضاع على الاب لا يشاركه فيها احد فلذا نفقة الاولاد الصغار وكذا يجب  
عليه نفقة طفل ابنته فقيرين لا ينشر له الاب في نفقة طفله احد من الام ونحوها **كنفقة** اي  
كما لا ينشر له احد في نفقة **ابويه وعمره** وعن ابي حنيفة ان نفقة الطفل على الاب والام  
اثلاثا بحسب ميراثهما قيد بالاب لان المجد والام ينشر كهما غيرهما لان نفقة الطفل عليهما على  
قدر ميراثهما في ظاهر الرواية وبه قال حماد بن عيسى والحسن عن ابي حنيفة انها على المجد وحده وهو  
قول الشافعي **وليس على امه ارضاعه** قضائه من النفقة وهي على الاب قيد بالانقضاء لان  
عليها ارضاعه ديانة كخدمة البيت من الكس والطبخ والخبز **لا اذا تصبغت** بان لم يوجد  
غيرها او وجد ولم يقبله الطفل او كان الاب مصسرا فانها تجبر على ارضاعه صيانة للولد  
عن الضياع واوجب مالك على الام ارضاع ولدها بلا اجرة اذا كانت تحتها او طلقت رجعية  
ولا مانع كان تكون عالية القدر ولنا ان الارضاع كالنفقة ونفقة الصغير على الاب دون  
الام فكذا الارضاع ويرى انه لا تقدر عليه لغيرها فلو اجبرت لتضررت وقد قال تعالى انصا  
والدة بولدها اي بالزامها الارضاع مع كراهتها كذا اقرره والظاهر ان الاعذار تقع الاجبا  
من غير خلاف للاضرار **ويستاجر الاب من ترضعه** عندها ان ارادت ذلك لان لها المضام  
**ولو استاجرها** اي الاب الام حال كونها **منكوحة** له او **معتدة** من رجعي لترضعه **لرجعي**  
لان الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن واستيجار  
الشخص امر مستحق عليه لا يجوز واجازه الشافعي لاها كالا جنية بالنسبة الى هذه الاعمال  
ولذا الواسطة عنه لم تجبر عليه فيصح ايجارها لنفسها كما يصح ارضاع ولده من غيرها  
**وفي استيجار الام المبتوتة المعتدة روايتان** الجواز لان النكاح قد زال فانفقت بالانكاح  
وعدمه وهي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان العدة من احكام النكاح ولهذا يجب لها  
النفقة والسكني ولا يجوز للزوج ان يدفع الزكاة اليها ولا ان يشهد لها ولارضاعه  
عطف على لترضعه اي ولو استاجرها **بعد العدة** لا رضاع ابنته منها ولا بنته من غيرها  
وهي في نكاحه صحيح لان الارضاع ليس مستحق عليها وهي اي الام بعد العدة احق من  
الاجنبية لانها عليه اشفق ولبنها له اوفق وهي به ارفق فكانت احق الا ان تطلب زيادة  
اجر على الاجنبية دفعا للضرر عن الاب او تكون الاجنبية ترضعه بغير اجر والام باجر  
لقوله تعالى انصا والدة بولدها ولا مولود له بولده قالوا مضارة الاب الزامه الزيادة على  
اجرة الاجنبية وقد قال تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى **ونفقة البنت بالضة**  
ليس لها زوج **والابن بالغاز** ما اذا كانا فقيرين وكذا اذا كان اعيا وذهب له عقل فقرا



او طالب علم لا يهتدي الى الكسب او من ذوى البيوت وابنا الكرام ولا يجد من يستأجره فهو عاجز  
قال الحلواني ورايت في موضع ان هذا اذا كان بهم رشداً على الاب خاصة لانه لا يشاركه احد  
في مونة رضاعهما صغيرين فكذا في نفقتهم كبيرين به يقتضى واختار المحصاف وهو رواية الحسن  
عن ابي حنيفة انها تجب اثلاثا ثلثان على الاب وثلاث على الام وعلى الموسر ببسار الفطرة وهو  
ان يملك نصابا من اى مال كان فاضلا عن حاجته الاصلية لانه المعنير بموجب المواسات في  
النشر ولو كان كسوبا هذا عند ابي يوسف وعند محمد تقدير اليسار هنا بان يفضل عن نفقة  
ونفقة عياله شهران ان لم يكن من اهل الحق وعن نفقة عياله كل يوم ان كان من اهلها حتى لو  
اكتسب درهما كل يوم وكفاه بعضه يجب صرف باقيه الى قريبه قال صاحب النفقة قول محمد ارفق  
وجعل في الهداية الفتوى على قول ابي يوسف وعند الشافعي بان يفضل عن قوته وقوت  
عياله ما يصرف الى قريبه نفقة ائمه الفقراء من ابويه واجداده وجداته من الطرفين وان  
علوا بالسوية بين الابن والبنت في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة انها بالتفاوت  
على الذكر مثل حظ الانثيين على قياس الميراث ونفقة ذوى الارحام وبه قال الشافعي واحمد  
والاولا صح ان استحقاق الابوين النفقة باعتبار حق الملك لهما في مال الولد لقوله عليه الصلاة  
والسلام انت وما لك لا بيك وهو في الذكر والا نقي سوا وهذا ثبت لهما هذا الاستحقاق  
مع اختلاف الملة وان انعدم التوارث بسبب اختلاف الملة ويعتبر فيها اى في نفقة الاصول  
وفي بعض النسخ فيه اى في هذا النوع من النفقة القرب والجزئية الارث ولهذا تجب  
مع اختلاف الدين ففى من له بنت وابن ابن على البنت للعتلين وفي ولد بنت واخ على  
ولدها قال الحلواني لو كان الاب قادرا على الكسب لا يجبر الابن على نفقته لانه غنى باعتبار كسبه  
وقال المسرسي قبل وهو ظاهر الرواية اذا كان الابن قادرا على الكسب لا تجب نفقته على الاب  
واذا كان الاب قادرا على الكسب تجب نفقته على الابن لان معنى الاذى في الكد والتعب  
اكثر من في التافيف المنهى عنه في حق الابوين حيث قال تعالى فلا نقل لهما مال واما الاجداد  
والجدات فلا نفق كالا بالامهات ولا نفق تنسبوا لحياته فاستوجبوا عليه الاحياء كالابوين  
واغنا شرط الفقر لا نفق لو كانا موسرين تجب نفقتهم عليه اذ الاصل ان نفقة الانساب  
في ماله وعلى الموسر نفقة كل ذي رحم محرم صغير فقير او كبير عاجز عن الكسب او بالغة فقيرة  
حتى تكون نفقة الصغيرة على الام والجدات ثلاثا ونفقة الاخ المحسر على اخواته المنقرقات  
الموسرات اتحاسا لان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك اشعارا باعتبار المقدار ولان الغرم  
بالغرم وسرط الحرمة لقراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك فقيد المطلق  
به اذ قرأته لا تنزل عن رواية هذا ومن يكون محتاجا من الوارثين يجعل في حكم المهدوم او ذكر  
من او اعنى على قدر الارث وعند الشافعي لا يجب غير نفقة الولاد فلا تجب النفقة لغير الولد  
والمرودين لان استحقاق الصلة عنده باعتبار الولاد دون القرابة حتى لا يقتضى احد على احد  
الا والادان والمولودون عنده وجعل قرابة الاخوة كقرابة بنى الاعمام وجعل قوله تعالى

وعلى الوارث مثل ذلك على نفق المضارة دون النفقة وهو مروي عن ابن عباس وقيل المراد بالوارث  
وارث الاب وهو الصبي نفسه والمعنى انه اذا مات ابوه وورثته وجبت اجرة رضاعه في ماله  
ان كان له مال فان لم يكن مال اجرت الام على رضاعه وقيل المراد به الباقي من الابوين من قوله صلى  
الله عليه وسلم واجعله الوارث منا واجيب بان الاشارة بذلك للبيد وهو هنا وجوب الرزق  
والكسوة على الاب ونفي المضارة لا يختص بالوارث بل يجب على غيره ايضا فلا يحمل الآية عليه بدليل  
قول عمر وزيد فانهما قالوا وعلى الوارث مثل ذلك من النفقة فاعلم ان مالها كقصر النفقة على الصبي  
اى قريب الولاد بلا واسطة حتى لا يجب عنده نفقة جد ولا جدة ولا ولد ولا ولد بل يجب على الاب  
نفقة ولده المحصور الفقير على قدر حاله حتى يحتلم عاقلا غير زمن بما يتبع التكسب وعلى الولد  
كبير كان او صغيرا ذكر كان او انثى نفقة ابويه الفقيرين بصحيحين كانوا او من ميتين مسلمين  
او كافرين لان اتفاقه على من ينبت بينه وبينه جزئية بلا واسطة كانه اتفاق على نفسه  
فيجب بخلاف غيره وقال ابن ابي ليلى تجب النفقة على كل وارث محرما كان او غير محرر واستدل  
بظاهر قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك ولما ما قدما من قراءة ابن مسعود وعلى الوارث  
ذى الرحم المحرم مثل ذلك فقيد المطلق به ولا نه الذي يحرم قطعه ومنع النفقة مع يتسار المنفق  
يؤدى الى قطيعة الرحم وهى من الملا عن قال الله تعالى اولئك الذين لعنهم الله وقد ورد الرحم  
معلقة بالعرش تقول من وصلني وصله الله ومن قطعني قطعه الله رواه مسلم عن عائشة  
وشرط الصغر والفقر والزمانة لتحقيق العجز فان هذه الامور اماراة الحاجة وروى الطبراني  
باسناد حسن من حديث عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اليد العليا افضل من اليد السفلى وايدى من تعول امك واباك واختك واخاك واذا ناك فاذا ناك  
وهو في الصحيحين وغيرهما بخوفه من حديث حكيم بن حزام وروى الطبراني في الاوسط من حديث  
جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما انفق المرء على نفسه واهله وولده وذوي رحمه  
وقرأته فهو له صدقة ويعتبر في نفقة ذى الرحم المحرم اهلية الارث لا حقيقة لانه حقيقة  
الارث لا تعلم الا بعد الموت وحينئذ تسقط النفقة نفقة من له خال وابن عم على الحال  
لانه ذى رحم محرم يمكن ان يرث من له النفقة بناء على توريث ذوى الارحام بان يموت ابن العم  
قبله واذا استويا في الحرمة والاهلية للارث تزوج من كان وارثا في الحال فلو كان له عمر وخال  
او عمر وعمة تجب النفقة على العم لا مستويا في الحرمة وتزوج العم بكونه وارثا في الحال بالنسبة  
الى العمة والحال ولا نفقة تجب مع الاختلاف دينيا للزوجة والاصول الابوين والاجداد  
والجدات والقروع الولد وولد الولد اما الزوجة فلا نفقة لاهلها حينا سها بحق مقصود بعقد  
النكاح وذلك يعقد صحة العقد دون اتحاد الملة واما الاصول والقروع فلا نفقة لهم باعتبار  
الجزئية وخزائمه في معنى نفسه وكما لا يمنع نفقة نفسه بكفره لا يمنع نفقة جزئه  
الا انهم اذا كانوا حريين لا تجب نفقتهم على المسلم وان كانوا مستأمنين لا تانهيان عن برهم  
لقوله تعالى غايبهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الآية وكان القياس في حق الوالدين



والولد ان لا يثبت استحقاق النفقة مع اختلاف الملة لان استحقاقها بطريق الصلة كنفقة  
الاقارب ولكنه استحسن واوجبوا على الولد المسلم نفقة ابويه الذميين لقوله تعالى وحسبنا  
في الدين الله وما نعبد الا الله تعالى والمهر وفي ان يتقلب في نعم الله تعالى ويدعها عيونان  
جوعا والنوافل والاجداد والمجدات من قبل الاب والام بمنزلة الابوين في ذلك لان استحقاقهم  
باعتبار الولد وبمنزلة استحقاق الابوين **ولا نفقة تجب مع الفقر** وفي بعض النسخ ولا على الفتر  
**الاله اي للزوجة وللزوجة الصغار** وفيها اذا كان فقيرا من اوائعها تجب نفقة اولاده  
في بيت المال كنفقته **ولا نفقة تجب لغير اله اي للزوجة** لان نفقتها جز احتباسها  
وهو موجود في الضية **وباع الاب** عند ابي حنيفة لنفقته بقدر حاجته **عرض ابنه الغائب**  
انه اذا كان حاضرا لا يبيع الاب عرضه اتفاقا واذا كان صغيرا يبيعه اتفاقا والمواد  
بالعرض هنا ما ينقل **عقاره اي يبيع** الاب عقارا ابنه **لنفقته** متعلق ببيع والقياس ان  
لا يبيع العرض ايضا اذا كان الابن كبيرا وهو قول ابي يوسف ومحمد **ولا ية الاب** زالت  
ببلوغ الابن ويشيد الا فيما يبيعه تخصينا له فلموصي والاب يبيع عرض ابن الغائب  
تخصينا لما له وبيعه هنا ليس للتخصين بل لنفسه وليس له هذه الولاية الا ترى ان  
النفقة لا تكون اوجب من ساير لاديون وليس للاب بيع شي من متاع ولده في دين له  
عليه ولا يقضى القاضي بذلك ايضا لان فيه قضا على الغائب فكذا في النفقة واستحقاق  
الام النفقة كاستحقاق الاب وهي لا تتبع عروض الولد نفقتها فكذا هو ولا يبي حنيفة  
وهو وجه الاستحسان ان للوالدان يملك ما لاهن عند الضرورة ونفقة نفسه متها لان  
ولاية التصرف وان زالت بالبلوغ عن عقل فولاية الحفظ ثابتة لان ولاية الحفظ تثبت لمن  
لا يثبت له ولاية التصرف كالوصي في حق الوارث الكبير الغائب له ولاية الحفظ وبيع العرض  
فالاب بذلك حق انه اشفق وبيع العروض من الحفظ لا نه ينشئ عليه من التوى وحفظ  
الثمن ايسر واين وبعد لا يبيع يصير الثمن من جنس حقه فله ان ياخذ منه قدر النفقة  
وانما لا يبيع العقار انه معد لا لتفاد به مع بقاياه ويجعل مقصود الاب من النفقة باستقلاله  
فلا يجوز له بيعه الا بطلب الولاية وهو عند صغير الولد اوجز **لا يدين اي يبيع** الاب  
عرض ابنه لاجل دين له اي للدين **عليه اي على** الاب **سواها اي** سوى نفقة الاب اذا ضرورة  
في ذلك **ولا الام يبيع** ما له اي مالا لابن مطلقا **لنفقتها** لان ملك مالا لابن مخصوص بالاب  
لقوله عليه الصلاة والسلام انت وما لك لا يبيك وفي الاخرة ان في الافضية جواز بيع الابوين  
عروض بينهما وهكذا ذكر القنطوري في شرحه بل ينبغي ان تكون هي الجواز اولي لضعفها وكال  
حاجتها لقوله عليه الصلاة والسلام امك ثم امك ثم اباك ثم اقرب فالاقرب  
**وضمن قضا لادبانه مودع الابن لو انفقها اي** الوديعة **على ابويه** بلا امر قاض لنصرفه  
في مال غيره بدون اذنه بخلاف ما اذا امره القاضى لعموم ولا يته واذ اضمن لا يرجع على القاض  
انه ملكه بالضمات فظهر انه كان متبرعا وانما قلنا انه لا يضمن ديانا حتى كان له ان يجلف

بعد موت المودع انه لا حق لورثته قبله لانه لا يرد بذلك غير الاصلاح وفي النواذر اذا لم يكن  
في مكان يمكن استطلاع راي القاضى لا يضمن استخسانا وقد قالوا في رجلين كانا في سفر فاعني  
على احدهما فانفق رقيقه عليه من ماله او مات فجهره صاحبه من ماله لا يضمن استخسانا  
**الابوان اي** لا يضمن الابوان **لو انفق ماله** وديعة **عندهما** لان نفقتهما واجبة على الابن  
بدون القضا فاستوفيا حقهما **واذا قضى بنفقة غير الصبرس** وهم الولد والوالدان  
وذوالارحام **ومضت مدة سقطت** وبه قال المشافعي واجمدا نفقة هو لا كفاية الحاجة  
فتسقط لحصولها **الا ان يدين القاضى** لمن له النفقة **بالاستدانة** على الغائب واستدان  
عليه لان للقاضى ولاية عامة فصار اذنه كاذن الغائب ولو ضاعت نفقة محجلة او كسفي  
لادوي الارحام يفرض لهم مرة بعد اخرى لعدم اعتبار الحاجة في حقها ولهذا تجب النفقة لها مع  
غناها وبكس هذا لوقببت النفقة المفروضة في مدة بعد المدة بفرض للزوجات ولا يفرض  
لادوي الارحام ولو عجل نفقة مدة ثم مات احدهما قبل المدة يسترد في الزوجات عند محمد **دون**  
**الاقارب ونفقة المملوك** ذكر اركان او انشئ وام ولد لا مكانا لا لثاقه بالاحرار **على سببه**  
للاجماع ولقوله عليه الصلاة والسلام هم اخوانكم جعلهم الله تحت ايديكم فمن كان اخوه تحت  
يده فليطعمه مما ياكل وليلبسه مما يلبس ولا تكفوهم ما يغلبهم فان كفتموهم فاعينوهم  
رواه المشيخان وزاد ابو داود ومن يدايم منهم فيبعوه ولا نهذبوا خلق الله ولا نفقه  
له والعزم بالضم **فان الى السبيد** عن الاتفاق عليه **كسب المملوك وانفق** على نفسه  
نظر له ببقا نفسه ولسبيده بقا ملكه **وان عجز عنه اي** عن الكسب بان كان صغيرا  
او زمتا او اعني او جارية لا يوجر مثلها **امر ببيعه** ان كان قتالا المملوك من اهل الاستحقاق  
وفي بيعه باقائه بدون ابطال حق المولى لقيام ثمنه خلفا عنه بخلاف المدبر وام الولد حيث يجر  
على الاتفاق عليهما اذا عجز عن الكسب لا نهما عاجزان ولا يبقلان النقل من ملكه ومنفعتهما  
له فيجبر على نفقتهما بخلاف ساير الحيوانات حيث لا يجبر على بيعها ولا على الاتفاق عليها  
لانها ليست من اهل الاستحقاق والمقتضى له لا بد ان يكون من الهله ولكنه يفتي فيما بينه  
وبين الله تعالى بان ينفق عليها او يبيعهما ويكون لقامعا فباقي جهنم بحبسها عن البيع  
مع عدم الاتفاق عليها ففي الحديث امرأة دخلت النار في هرة حبستها حتى ماتت لا هي طلقتها  
فتاكل من خشاش الارض ولا هي اطعمتها وعن ابي يوسف انه يحرم وهو قول مالك والشافعي  
وغاية ما فيه ان يتصور فيه دعوى حسبة فيجبره القاضى لترك الواجب ويقوى به ما في  
حديث يعلى بن مرة اتفق على ما رواه البقوي بينا نحن نسير مع النبي صلى الله عليه وسلم  
اذ مررنا ببعير يسقى عليه فلما راه جرجري صوت ووضع جسرا نه وهو بكسر الجيم مقدم عنقه  
فوقف عليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لابن صاحب البعير فجاه فقال بعينه فقال لا نهيه  
لك يا رسول الله وانه لا هل بيت ما لهم معيشة غيره فقال اما ما ذكرت هذا من امره فانه شكى  
كثرة العمل وقلة العلف فاحسنوا اليه واما غير الحيوانات كالعقار والزرع والثمار فيكره له



ان لا ينفق عليها حتى تفسد للنهي عن تضييع المال ولو كان عبيدين رجلين يجبران على  
نفقته وفي الدابة لا يجبران فلو طلبا حدهما ان يامره بالنفقة عليها حتى لا يكون منتوعا  
فالقاضي يقول لا ياتي اما ان تبسح نصيبك من الدابة او تنفق عليها رعاية لجانب الشريك  
هكذا ذكره الخصاص وفي المحيط بجبر صاحبه لا نه لو جبر لنضرب الشريك ولو امتنع المولى  
من الا نفاق على عبده فتناول من مال سيده فله ذلك ان كان عاجزا عن الكسب او قادرا  
عليه ونهاه عنه والا فليس له ذلك ولو اعق عبد ارنا اوصفنا اسقطت نفقته عنه  
وتجب في بيت المال انه ليس بينهما محرمية والله تعالى علم **كتاب العتاق**  
بفتح العين العتق والحرية وكذا العتاقة وفي الشرع قوة حكيمية يصير بها المراهلا للشهادة  
والولاية واقبات هذه القوة يسمى عتقا فلا يتجزى كالعتق والرق لقوله صلى الله عليه وسلم  
من اعنت مشقفا له في عبده فخلاه صله ما له ان كان له مال وان لم يكن له مال استسعى  
العبد غير مشقوق عليه رواه الستة في كتبهم وهذا عندنا في يوسف ومحمد وعندنا في  
حنيفة هو ازالة الملك عن المملوك فيجزي عنده وكذا الكناية والتدبير فانها يجزيان  
عنده لا نهما من فروعه وذلك لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من اعنت نكرا له في  
عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شريكا حصصهم وعتق عليه  
العبد والا فقد عنت منه ما عنت رواه الستة من حديث ابن عمر وقول الجاري قال ايوب  
ادري اني شئى قاله نافع او هو في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني قوله فقد عنت منه  
ما عنت لا يضرب الظاهر بل الواجب انه منه اذا لا يجوز ادراج مثل هذه من غير نص قاطع  
في افادة انه ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يوجد في الحديث **علة** قاذرة  
كما اجاب عنه بعض المحققين وهو مندوب اليه بالكتاب والسنة واجماع الامة اما الكتاب  
فقوله تعالى وما ادراك ما العتبة فك رقبة الى قوله اولئك اصحاب الجنة واما السنة فاني  
الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امر مسلم اعنت امرأة  
مسلمة استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار وفي لفظ من اعنت رقبة مومنة  
اعتق الله بكل عضو منها عضوا من اعضائها من النار حتى الفرج والفرج وروى الترمذي  
وقال صحيح غريب عن ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امر مسلم اعنت امرأة مسلمة  
كان فكاكه من النار تجزي كل عضو منه عضوا منه وايما امر مسلم اعنت امرأتين مسلمتين  
كانتا فكاكه من النار تجزي كل عضو منها عضوا منه وفي لفظ ابي داود وابن ماجه عن  
كعب بن مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ايما رجل مسلم اعنت رجلا مسلما كان فكاكه من  
النار وايما امرأة مسلمة اعنت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار وفي قوله عليه الصلاة  
والسلام اعنت الله بكل عضو ايما الى ما ذهب اليه ابو حنيفة من ان العتق يجزي واما  
الاجماع فانه ليس لاحد في استحبابه نزاع وهو اي الاعتاق **يصح من حران المملوك** لا ملك له العتق  
لا ينفق الا في الملك مكلف اي عاقل بالغ ولو كان الا ان العتق تبسح وليس واحدا من الصبي والمجنون

ولهذا القول البالغ اعتنقت وانا صبي وقال المفيق من جنونه اعتنقت وانا مجنون لم يقع عتق  
استاده الى حالة منافية وكذا لو قال الصبي اذا بلغت او المجنون اذا فقت فعبيدي حرانه  
ليس باهل لقول ملزم وانما لم يقل في ملكه كما قال غيره لان عتق ملك الصبي موقوف على اجازة  
المالك ومراده ما يصح سواك نفاقا او موقوفا ثم مال العبد وقت الصنق لمولاه عند  
الجمهور وقال الحسن وعطاء الخفي ومالك واهل المدينة **بصرى** لفظه وهو لفظ يدل على  
العتق بالوضع **بلا نية كانت حرا ومعتق او عتيق او اعتقتك او حررتك** ان  
هذه الالفاظ موضوعة للاعتاق مشرعا وعرفا فلا يقتصر الى نية ولو قال اردت الكذب  
او انه حر من العمل صدق ديانة لا نه محتمل كلامه لا فضلا له خلافا لظاهر **وهذا امولاي**  
وهذه امولاي لا نه وصفه بولاية العتاقة السفلى فيعتق من غير نية لا المولى لا يكون  
هنا بعنى المولى في الدين لا نه مجاز لا يدل عليه ولا بعنى الناصر لان المالك لا يستنصر بمملوكه  
ولا بعنى ابن العم لان الكلام في العبد المعروف بالنسب ولا بعنى المعتق لان اضافته اليه  
في اليهودية تنافي ذلك فالتحق بالصرى فلم يجز الى النية ولو قال عتيت به المولى في الدين او  
الكذب يصدق ديانة للاحتقال لا قضا لخالفته الظاهر **وامولاي** وان لم ينو به العتق  
ان نداء بهذا الوصف يقتضى ثبوته واثباته من جهته ممكن فيثبت تصديقا وكذا لو  
قال يا عتيق او يا حرا لان كان اسمه وناداه به لان مراده حينئذ الذات دون الوصف  
حتى لو ناداه بلفظ اخر بعناه عتق مثلات يكون اسمه حرا فيقول يا عتيق او بالعكس  
اذ الاعلام لا تتغير فيعتبر اجزاء من الوصف بشرط زفر النية في امولاي ونحوه وبه قال  
مالك والشافعي لان هذا اللفظ في موضع التداير اذ به الاكرام لا التحقيق كقوله ياسيدي  
يا مالكي وانا عبدك ونحو ذلك فانه لا يعتق بلا نية فكذا اذا قال امولاي ولنا ان الكلام  
محتمل على حقيقته ما امكن وحقيقة قوله يا مولاى ان يكون له عليه ولا وقد تعين المعتق  
لذلك فالتحق بالصرى بخلاف نحو ياسيدي فانه ليس فيه ذكر ما يخص باعتاقه ايا ه  
فكان اكراما محضا **وراسك حرو ونحوه مما عبر به عن البدن** كالوجه والراس والرقبة واما  
الفرج فمختص بالامة لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الفروج على السرور لان الفرج  
يقع في جملة الاعضاء فلا بد من الاضافة اليها او الى ما يصبر به عنها حتى لو اضافته الى غير ذلك  
كاليد والرجل لا يقع عندنا خلافا لمالك والشافعي واحمد وهو قول زفر وقد مرت المسئلة في  
الطلاق **وبكنايته** عطف على بصرى لفظه وكناية العتق لفظ غير موضوع له يحمله وغيره  
ان نوى الاعتاق قيد به لان احدا المحققين لا يتبعين الا بالنية اذ احة للاشتباه والاحتقال  
كلامك لي عليك ولا سبيل لي عليك او اليك ولا رقي عليك **وخرجت من ملكي وخليت**  
**سبيلك** لان كلام من هذه الاشياء يكون بالبيع وبالكناية وبالعق والمحمل لا يتعين فيه  
جهة بلا نية فلا يعتق بدونها **وامته** وكذا العبد **قد اطلقتك** لا نه بمنزلة خليت سبيلك  
**وبهذا** انني عطف على بصرى لفظه او على قوله بكنايته كما صرح به المصنف في شرح الوقاية



وانما ذكر حرفا لئلا يتوهم انه عطف على امثلة الكناية فيلزم حينئذ انه كناية وليس كذلك  
لانه لو كان كناية لاحتاج الى النية وهو غير محتاج اليها **لا اصغر** سنا من ماله **والا كبر** سنا  
منه اما الاصغر اذا كان يولد مثله لمثله ولم يكن ثابت النسب من غيره فلا نه ثبت نسبه  
منه فيعتق عليه وان لم ينو واذا كان يولد مثله لمثله او كان ثابت النسب من غيره فلا ن  
الحرية لازمة للنبوة الا ان تكون الامامة الغير والاقرار بالشوا قرار بلوازمه فيكون هذا  
مجازا عن الحرية فيعتق وان لم ينو ان المجاز متعين واما الاكبر فالمذكور قول ابي حنيفة  
واما عندهما فلا يعتق لانه محال فيرد كما لو قال اعتقتك قبل ان اخلق او قبل ان تخلق ولا ي  
حنيفة انه صحيح مجازه فيصار اليه وان كان مستظيلا بحقيقة من حلف بياكل من هذه التخل  
فانه ينصرف الى ما يخرج منها ولا اعتاق قبل الخلق اعتاق قبل الملك فيستحيل بالكلية وعلى هذا  
الخلاف لو قال للاصغر هذا ابي او هذه امي وفي الذخيرة لو قال لظلامه هذا عني وهذا اخي يعتق  
ولو قال هذا اخي يعتق في ظاهر الرواية لان اسم الاخ يطلق على الاخ في الدين قال تعالى  
اغنا المومنون اخوة وعلى الاخ في القبيلة قال تعالى والى عاد اخاهم هودا وكذا لا يعتق بهذه  
بنى في الاظهر ولو قال هذا ابني من الزنا يعتق به ولا يثبت نسبه لقوله عليه الصلاة والسلام  
الولد للفراش وللغاهر الحجر **لا يعتق بيا ابني ويا اخي** على ظاهر الرواية وروى الحسن عن  
ابي حنيفة انه يعتق والظاهر الاول لان المقصود بالنداء استحضار المنادى فان كان بوصف  
لا يمكن اثباته من جهة المنادى بخلاف ابني كان لغير الاعلام دون تحقيق الوصف لتعذر  
انه لا يمكن اثبات النبوة بالنداء استوا خلق من مائه او ما غيره للقطع بانه اذا خلق من مائه  
لا يثبت الابنية الا بذلك التخليق من ذلك الما لا باللفظ وان كان بوصف يمكن اثباته من  
جهته بخلافه كان لا يثبت ذلك لوصف **سلطان** عطف على يا ابني ولا سلطانا  
**لي عليك** عندنا وان نوى به العتق لان السلطان عبارة عن اليد وقد بقي الملك دون  
اليدين كما في المكاتب بخلاف قوله لا سبيل لي عليك لان نفية مطلقا بانتفا الملك وتوضيحه ان  
السلطان عبارة عن اليد وهي تنفي بالكتابة والرهن والاجارة فلا يفيد نفية الملك  
فلا يعتق به وان نوى بخلاف لا سبيل لي عليك لان للمولى سبيل على مملوكه وان خرج من  
يده بالكتابة لانه يطالبه ببذلها حتى لو انتفى ذلك عنه بالبراءة عتق فيفيد نفى السبيل بقي  
الملك وذلك بالعتق او بغيره فاذا نواه مع وعتق قال ابو بكر الرازي خرج الشيخ ابو الحسن  
الكرخي من الدنيا والفرق بين السبيل والسلطان مشكل عليه وقد عرفته وقال بعض  
مشايخنا يعتق ان نواه كما قال مالك والشافعي واجمدا ان المثل يستعمل للمشاركة  
في بعض المعاني عرفا فلا يتصين الحرية الابالنية **ولفظ الطلاق** اي ولا يعتق بلفظ الطلاق  
صرح به وكنايته ولو مع نية العتق وهو قول مالك ورواية عن احمد وقال الشافعي يعتق  
بهما وبه قال احمد في رواية ان النكاح فيه معنى الرق وقد ورد مرفوعا النكاح رقا فيسقط  
احدهما الاخر ولا يستباح بكل واحد منهما الوطى في محله ولنا انه نوى مالا يحمله لفظه

فهو كما لو قال لها كلي واشربي ونوى العتق وانت اي ولا يثبت **مثل الحر** لان لفظ المثل يستعمل  
للمشاركة في بعض المعاني والمشاركة في كلها فوقع الشك في الحرية فلا يعتق وقيل ان نوى  
العتق يعتق كما لو قال لامرأته انت مثل امرأة فلان وقد كان فلانا لي منها فانه يكون مولى **بخلاف**  
**ما انت الا حريت** يعتق لان الاستثناء من النفي يثبت على وجه التاكيد فكان في هذا اثبات  
الحرية بالبلغ وجه **ومن ملك ذا رحم** اي ذاق رابة منه بسبب الرحم ومحرم صفة ذاق رابة الجوار  
كذا في شرح الوقاية ولا فرق في هذا بين كون المالك صبيبا او مجنونا او كون المملوك صغيرا او  
كبيرا مسلما او كافرا في دار الاسلام لا طلاق قوله عليه الصلاة والسلام من ملك ذا رحم محرم  
منه عتق عليه رواه النسائي عن حمزة بن ربيعة الرملي عن سفيان الثوري عن عبد الله  
بن دينار عن ابن عمر مرفوعا ووضعه بسبب افراد حمزة به عن سفيان وصححه عبد الحق  
وقال حمزة ثقة واذا اسند الحديث ثقة لا يضر افراد به ولا ارسال من ارساله ولا وقف  
من وقفه وصوب ابن القطان كلامه قيد بالرحم لان الحرم بلا رحم كانه من الرضاع لا يعتق  
عليه اتفاقا وكذا الحرم بطريق المصاهرة كام الزوجة ونسبها الربيبة وقيد بالحرم لان الحرم  
بلا محرم كانه من عمه لا يعتق عليه اتفاقا وقال الشافعي لا يعتق غير قرابة الولاد لان العتق على  
الملك ثبت في قرابة الولاد على خلاف لقياس لمكان الحرية فلا يلحق بها ما هو اترل منها  
وقال مالك يعتق قرابة الولاد والاخوة والاحوات لان العتق على المالك من اقوى صلاة المملوك  
فيختص هذا باقرب القرابات وهي الولادة والاخوة وقال لا وزاعي يعتق كل ذي رحم ولو لم  
يكن محرما وبذ هبنا قال احمد والحسن البصري وجابر بن زيد وعطاء والشعبي والزهرى  
ومحمد والحكم والثوري والنخعي والليث وروى عن عمرو بن مسعود ولا يعرف لهما مخالفت في  
الصحابة والدليل قوله عليه الصلاة والسلام من ملك ذا رحم محرم فهو حر رواه احمد وابو  
داود والترمذي وابن ماجه والحاكم في مستدركه عن سفيان في النهاية لابن الاثير وبه قال اكثر  
اهل العلم من الصحابة والتابعين وابيه ذهب ابو حنيفة واصحابه و**احمد** **واعتق** عطف  
على ملك **لوجه الله تعالى** او **للسبيل** او **للسبيل** لان العتق صدر من اهله في محله فيعتبر  
ولفظ تسمية جهته او اعتق حال كونه **مكروها** او **سكرا** في الاصح لوجود ركن العتق  
من الاهل في المحل كما في الطلاق وخالفنا في المكروه مالك والشافعي و**احمد** **واضاف** **عتقه الى**  
**ملك** نحو ان ملكك عبد افهو حر وبه قال مالك وخالفنا فيه الشافعي وقد بينا ذلك في كتابنا  
الطلاق او الى شرط نحو ان قدم فلان فانت حر **ووجد** ذلك لشرط عتق اي عليه ليكون في  
الخبر ضمير عائد على المبتدأ الذي هو من ملك وهذا الخلاف فيه كعبدي اي كعتق عبد **لحر** **نبي**  
**خرج** **ابينا مسلما** لما روى ابو داود في الجهاد والترمذي في المناقب وقال حسن صحيح غريب  
لا نعرفه الا من هذا الوجه من حديث ربيع بن خراش بكسر المهملة او المعجمة عن علي قال  
خرج عبدان جمع عبد الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية قبل الصلح فقالوا اليهم  
يا محمد والله ما خرجوا اليك رغبة في دينك وانما خرجوا لغيرك فقال اناس صدقوا



يارسول الله ردهم اليهم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما ديك تنتهوت  
يا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا اوان يردهم وقال هم  
عتقا الله سبحانه وروى عبد الرزاق في مصنفه في الجهاد عن معمر بن عاصم بن سليمان  
عن ابي عثمان النهدي عن ابي بكرة انه خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر  
اهل الطائف بثلاثة وعشرين بن عبد افا عتقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم الذين يقال  
لهم العتقا وابو بكرة اسمه نبيع كني بابي بكرة لانه نزل بكرة النهار وقيل لانه نزل بكرة  
**والجمل يتبع امه ولا ينكس حكمه في الملك** وهو ثكن الشخص من التصرف فيه وفي الرق  
وهو الذي جعله الله تعالى جزا الاستنكاف عن طاعة الحق وفي الصق وفي فروعه اي فروج  
العتق وهي الكتابة وامومة الولد والتدبير لان الحمل وان كان مخلوقا من ماء امه وابيه لقوله  
تعالى من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب الا ان كون هذه امه يقيني في الجملة دون  
كون هذا اباه ومن هنالما سمع عبد الله بن سلام قوله تعالى الذين يعرفونه كما يعرفون ابناءهم  
قال لعرفني محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اشد من معرفتي بابني قال عمر كيف ذلك فقال اشهد  
انه رسول الله حق من الله تعالى وقد نصته في كتابنا ولا ادري ما تضعع النساء فقال وفكك  
الله فقد صدقت ولهذا المعنى يثبت نسب ولد الزنا والملاعة من امه دون ابيه فكان  
ما لام اولي بالاعتبار ومذهب الشافعي ان المدبرة اذا اولدت من نكاح اوزنا لا يصير ولدها  
مدبرا وان الحمل اذا برت صار ولدها مدبرا وعن احمد وجابر بن زيد وعطاء يتبعها  
ولدها في التدبير حتى يعتق بعوت سيدها واعتبر به بالتعلق بدخول الدار والمجهور  
القباس على تبعية ام الولد **الا ان ولد الامه من مولاها حر** لانه مخلوق من ما به فيصق عليه  
ولا يعارضه ما الامه لان ماها مملوك بخلاف امه الغيرة لان ماها مملوك لسيدها فتعققت المعاشرة  
من حجابها بما تقدم والزوج رضئ برق ولده حيث اقدم على نكاح الامه لعلمه به بخلاف  
ولد المهر ولان الوالد لم يررض به ولو تزوجها شي امة فانت بولد فهو رقيق تبعا لامه  
ها شي تبعا لايه لان النسب للتعريف وحال الرجال مكتشفة دون النساء **فصل في عتق**  
**البعض وغيره ان اعتق مولى بعض عبده سواء عين ذلك البعض بان قال ربك حر**  
**او ابهمه بان قال بعضك حر** عند ابي حنيفة ولزمه المولى تفسير المبهم بانه نصفه  
او الثلثه او نحوه **وسعى العبد لمولاه فيما بقي من ماله** بعضه احتسب عنده فيسعى لفك  
رقبته ولا يستسعا ان يواجره ويأخذ قيمة ما بقي من اجرته وهو كالمكاتب في انه لا يجوز  
بيعه ولا هبته ويخرج الى العتق بسعائته الا انه **يلاد الى الرق لو عجز** وقال ان عتق  
بعض عبده عتق كله ولا يستسعيه وهو قول مالك الشافعي واحمد وقتادة والثوري  
والشعبي وعلى هذا الخلاف تدبير البعض لانه نوع من الاعتاق لهم ان موجب الاعتاق  
ازالة الرق وهو لا يتجزى بالتفريق وكذا اذا الت وصار كالمطلق والاستيلاء والنفقة عن النصا  
ولا يبي حنيفة وهو قول الحسن البصري والمروى عن علي ان موجب الاعتاق ازالة الملك والملك

يتجزى بشو تاكثر نصف عبدا وزوا لا يبيعه واما نفس الاعتاق فلا يتجزى بالتفريق ولو اعتق  
شريك حظه اي نصيبه اعتق الاخر حظه ان بشا لقيام ملكه او استسعا اي العبد لا يتناس  
ماليته عنده او بقره لان التدبير نوع عتق او كاتبه لان الكتابة استسعا او ضمن المصنف  
حال كونه موصرا **قيمة حظه اي حظه الاخر يوم العتق** لانه جنى على نصيبه بما منعه من التصرف  
فيه بما عدا الاعتاق وتوابعه **مفسر اي** يضمن المصنف حال كونه موصرا بان بشا الاخر اعتق  
لقيام ملكه وان بشا استسعى حجابا من ماله عند العبد وله ولا نصيبه لوجود عتقه من  
جهته ويعتبر اليسار يوم الاعتاق وهو ان يملك قيمة نصيب الاخر خارجا عن المشقول حاجته  
الاصلية **والولا** لهما اي للمصنف وللآخر ان اعتق الاخر او استسعى لصدر العتق من جهتهما  
**والمصنف وحده ان ضمنه** الاخر لصدر العتق كله من جهته لانه ملك نصيب الاخر با دأمنه  
ورجع المصنف به اي باضمنه على العبد لقيامه با دأ الضمان مقام الاخر وقد كانت للاخر استسعا  
وقال له اي الاخر ضمنا نه اي تضمن المصنف حال كونه غنيا من غير رجوع على العبد والسعاية  
حال كونه فقيرا **فقط اي** وليس السعاية حال كونه غنيا **والولا** للمصنف في الوجهين لحصول  
عتق العبد كله من جهته ومبق هذا الخلاف على اصليين احدهما ان الحرية تثبت في الكل بصنف  
بعضه عندهما ولا تثبت عنده وقد بيناه فيما قدمناه وثانيهما ان يسار المصنف لا يمنع السعاية  
عند ابي حنيفة ويعتصها عندهما لما روى صاحب الكتب المستنة من حديث سعيد بن ابي عروة  
عن قتادة عن بشير بن نهيك عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من اعتق شقصا له في عبد فخلصه في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال استسعى العبد غير  
مشقوق عليه ووجه الا لانه قسم والقسمه تناق الشراكة في الاعتاق ولا يبي حنيفة ان ماله  
نصيبه احتسبت عند العبد فله ان يضمه غير ان العبد فقير فيسعى **ومن ملك ابنه مع مالك**  
**اخر بشرا او هبة او صدقة او وصية او ارض وصورة ان موت امراه ولها عبد هو ابن زوجها وراثتها**  
**اخرها وزوجها عتق حصته اي زال ملكه عنها ولم يضمن** لشريكه سواء علم الشريك انه ابنه  
اولم يعلم لان هذا ضمان افساد في ظاهر الرواية فيدار الحكم على سببه **وقالا ضمن** الاب حال كونه  
غنيا وسعى الابن حال كونه فقيرا **الا في الارث** فان الاب لا يضمن بالتفريق وان قال لصديقه في  
صحته احد كما حر فخرج واحد منهما ودخل ثالث فاعاد اى كرهه وقال احد كما حر ومات المولى  
بلا بيان لمراده عتق من ثبت واعيد عليه القول ثلاثة ارباعه ومن كل من غيره وهو الذي  
خرج والذي دخل **نصفه** لان الايجاب الاول داير بين الخارج والناثب فيتنصف بينهما والاب  
الثاني داير بين الناثب والداخل فيتنصف بينهما لكن النصف الذي اصاب الناثب شايع  
فاصاب منه النصف الذي عتق بالايجاب الاول لغا وما اصاب النصف الخارج وهو الربع  
بقي **وعند محمد عتق ربع من دخل** لان الايجاب الثاني لما اوجب عتق الربع من الناثب اوجب  
من الداخل لانه منقسم بينهما واجيب بان في الناثب ما نفع من عتق النصف بالايجاب  
الثاني ولا مانع في الداخل والحاصل ان الناثب يعتق منه ثلاثة ارباعه بالتفريق والخارج يعتق منه



نصفه باتفاق والد اخل يعتق منه نصفه عند ابي حنيفة واي يوسف وربعه عند محمد وان  
قال ذلك في مرضه ومات بلا بيان ولم يحز وارث ولا مال له سوى العبيد الثلاثة وقيمتهم  
متساوية جعل كل عبد سبعة من الاسهم متساوية عند ابي حنيفة واي يوسف كسهم  
العتق عندهما ليصير المجموع احد وعشرين فيستقيم الثلث والثلثان ٥٧ العتق في المرض  
وصية وهي من الثلث وعتق من ثلثه ومن كل من غيره سهمان وعند محمد جعل كل  
من العبيد ستة كسهم العتق عنده ليصير المجموع ثمانية عشر فيستقيم الثلث والثلثان  
وعتق من خرج سهمان ومن ثبت ثلاثة ومن دخل سهم وسعي كل من الثابت وغيره في كل  
من سالتى الصحة او المرض في الباقي منه باتفاق ولو اعتق عبيد الثلاثة في مرض موته وليس  
له مال غيرهم عتق من كل منهم ثلثه وسعي في ثلثيه من قيمته للورثة اذا لم يحزوه لانهم لما اشترى  
في سببه بايقاعه عليهم يحز حرمان بعضهم بل يوزع بينهم بالسوية ولا يترفع بينهم عند  
كما قال مالك والشافعي واحتجوا بحديث عمران بن الحصين ان رجلا اعتق ستة مملوكين له  
عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزاهم اثلاثا ثم افرغ بينهم  
فاعتق اثنين واربع اربعة رواه الجماعة الا البخاري وهذا الحديث صحيح لكن علما وبنا يميلوه  
٧ لنقطاعه باطنا وقد علم ان ما صح سنده جاز ان يضعف بهلة فادحة ومن العلل مخالفة  
الكتاب والستة المشهورة وكذا مخالفة العادة القاضية بخلافه قالوا فهذا الحديث  
يخالف نص القران بحريم الميسر فانه من جنسه لان حاصله تعليق الملك والاستحقاق  
بالحظر والقرعة من هذا القبيل لانهما توجب استحقاق العتق ان ظهر كذا وعدمه ان ظهر كذا  
واما قضا العادة بخلافه فانها قاضية بنفي ان واحدا يملك ستة اعبد ولا يملك غيرهم من درهم ولا  
ثوب ولا غاس ولا دابة ولا دار يسكنها ولا شئ قليل ولا كثير فوجب رد هذه الرواية لهذه  
العلة الباطنة ولذا اجمع على عدم الاقراء عند تعارض البيتين ليحل باحديهما وعلى عدمه  
ايضا عند الجرحين ونحن لا ننفي شرعية القرعة في الجملة بل نثبتها شرعا لطبيب الفوائد ودفع  
الضغائن والاحتقاد ودفع التنازع الجرا لا الفساد فيما بين العباد كما اقرع صلى الله عليه وسلم  
بين نساياه ليسافر من خرجت قرعتها نفيها اتهام تخصيص بعضهن على بعض والحاصل  
انها لما تستعمل في المواضع التي يجوز تركها فيها فاما ان يتعرف بها الاستحقاق بعد اشتراكهم  
في سببه فاولى منع ظاهر التوزيع لان القرعة قد تودي بالحرمان المستحق بالكلية فان  
العتق اذا كان شائعا فيهم يقع في كل منهم شئ منهم فاذا اجمع الكل في واحد فقد حرم الاخر  
بعض حقه هذا اذ بدلة كلام بعض المحققين والله تعالى اعلم بحقايق اليقين والوطور والموت  
بيان في طلاق سبهم كما اذا قال الرجل لامرأته اذ اجاعد فاحديكما طالق فوطى احديهما او ماتت  
ثم جاء القذفان غير الموطوءة وغير الميتة فتعين للطلاق اما كون الوطى بيانا في الطلاق المبهم  
فلما سياتي ولما كون الموت بيانا فانه فلان الميتة لم تنق بالموت محلا للطلاق فتعين الاخرى  
له كسبح اي كما يكون البياض ببيع صحيح او فاسد مع القبض او بشرط الخيار وموت وتدين

واستيلاد وهبة وصدقة مسلمتين اي مقبوضتين في عتق مبهم حتى لو قال لامتيه احديكما  
حرة او قال اذ اجاعد فاحديكما حرة ثم حصل في احديهما واحد من هذه الاشياء فان التي لم يحصل  
فيها ذلك تنصين للعتق اما الموت فلا نه اخرج محله عن ان يكون محلا للعتق فتعين الاخرى له  
واما البيع وباقي التصرفات فلا تنفذها يستلزم قيام ملك اليقين فصار كالوصية بانها المملوكة  
دون ووطى فيه اي ليس الوطى في العتق المبهم ببيان وهذا عند ابي حنيفة وبه قال احمد وقال ابو يوسف  
ومحمد يكون بيانا في العتق المبهم كالطلاق وبه قال الشافعي ومالك في رواية والشهادة على  
احد بالعتق المبهم اي بانه اعتق احد عبديه او امرأته في صحته باطالة اي مردودة عند ابي  
حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد مقبولة وبه قال مالك والشافعي واحمد قيد بالعتق المبهم لان  
الشهادة بالعتق المعين مقبولة باتفاق وقيدنا بالمبهم بكونه في الصحة لانهما لو شهدا انه  
اعتق احد عبديه في مرض موته يقبل استحسانا لان العتق في مرض الموت وصية ولا يعتق  
المبهم في المرض يشيع فيها بالموت حتى يعتق من كل واحد منهما نصف فيكون كل واحد خصما  
لا الطلاق المبهم اي لا تبطل الشهادة على رجل بانه طلق احدي نساياه بل يجبر على تعيين احديهن باتفاق  
والله تعالى اعلم **فصل في الحلف بالعتق وبه على مال ويعتق بان دخلت الدار وغوها فكل عبد**  
**لي يوميذ حر من هوله حين دخل الدار ولو ليل سوا ملكه وقت الحلف او لا كما تطلق بان دخلت**  
**الدار فكل امرأة لي جنيذ طالق من هولا ما راته حين دخل الدار سوا كانت امراته وقت الحلف او لا وهو**  
**قول مالك ورواية عن احمد في العتق دون الطلاق لان الشرع منشوق للعتق ولذا حرض عليه**  
**دون الطلاق فانه مبغوض له ولنا ان المعبر قيام الملك وقت الدخول لان معنى يوميذ يوم**  
**اذ دخلت فحذف الفعل وعوض عنه التويع وبلا يوميذ بان قال ان دخلت الدار فكل عبد لي او**  
**املكه حريعتق من هوله وقت حلفه فقط اي ولا يعتق من هوله بعد الحلف لان قوله املكه**  
**للحال وكذا اكل مملوك لي لان الام لا اختصاص وهو مملوك له في الحال والا كان هو وغيره سواء**  
**فيكون الجزاء عتق من هولا ملكه في الحال لانه لما دخل المشرط عليه تاخر الى وجود المشرط لا العمل**  
**اي لا يعتق من الامة الذكر بكل مملوك ذكر سوا ولده لستة اشهر من وقت القول ولا قل**  
**منها قيد بالذكور لان المالك لو لم يذكره يعتق الام فيعتق الولد يتصلها ومن اعتق بصيغة المفصول**  
**على مال مثل ان يقول سيده لبعده انت حر على الف او اعتق به اي عال مثل ان يقول انت حر بالف**  
**فقبل العبد عتق ولزمه المال ٧ هذا معاوضة فثبت حكمها بالقول للحال كما في البيع والنكاح**  
**والمال دين عليه يصح به الكفالة لانه يسعي فيه وهو حر بخلاف بدل الكتابة حيث لا يصح به الكفالة**  
**٧ له يسعي فيه وهو عبد والمولى لا يستوجب على عبده ديننا والمطلق عتقه بالاداء بان قال له**  
**سيده ان ادبت الى كذا فانت حر ما دون له في التجارة لانه لا يملك من الاداء الا بالاكساب وهو**  
**لما بالشهادة او بالتجارة ويمتنع ان يراد الشحاذة للخصاسة فتعين التجارة للنفاسة ان**  
**ادى عتق لوجود الشرط لا مكاتب اي ليس المعلق عتقه بالاداء مكاتب ولهذ الوما وتتركها**  
**كان للمال المولاه ولا يودي عنه ولو مات المولى فالعبد رقيق يورث عنه مع ما في يده من اكسابه**



ولو كانت امة فولدت ثم ادت لم يعتق ولدها ولو حط المال او ابراه المولى لم يعتق ولو كان مكاتباً  
لكان الحكم على العكس واعلم انه لا يقتصر في قوله اذا ادبت على المجلس لان الاستعجال للوقت عين له متى  
ويقتصر عليه في قوله ان ادبت في ظاهر الرواية وفي **انت حر بعد موته بالف او على الف ان قبل**  
**العبد بعد موته اي موت مولاه واعتقه الوارث او الوصي والقاضي عتق ولا لابي وان لم**  
**يقبل العبد بعد موت مولاه بل قبل قبله او قبل بعده ولم يعتقه الوارث ولا الوصي ولا القاضي**  
**لم يعتق وان حرره مولاه على خدمته اي على ان يخدمه سنة مثل ان يقول انت حر على ان تخدمني**  
**سنة فقبل العبد عتق لان هذا عتق على عوض والعتق على عوض يقع بالقبول قبل الاد او بخدمة**  
**سنة قيده بعلم له لو قال ان خدمتني سنة لا يعتق الا بعد خدمة سنة حتى لو خدمه اقل منها**  
**او اعطاه مالا عن خدمته لا يعتق وكذا لو قال ان خدمتني واو لا دي سنة فانت بعض كاد لا يعتق**  
**والفرق ان كلمة ان للتعليل وعلى المعاوضة فان مات مولاه او مات هو قبلها اي قبل الخدمة**  
**يجب قيمته عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد يجب قيمة خدمته فصل في التدبير**  
**والاستيلاء من اعتق بصيغة الجهول ومن كره موصوفه مبتدا بعد موته اي موت سيده**  
**مطلقا كان قال له انت حر بعد موتي او مقيدا الى مدة غلب موته اي موت سيده قبلها كانت**  
**مت الى مائة سنة فانت حر ومثل المولى لا يعيش اليها غالباً مدبر خبر المبتدأ ببيع ولا يوهب**  
**ولا يخرج عن ملك مولاه الا الى الحرية وبه قال مالك والشافعي واحمد وداود يباع عند الحاجة**  
**وكذا يوهب ويتصدق به المارواه الشخان من حديث عمرو بن دينار عن جابر بن رجل من الانصار**  
**اعتق غلاما له عن در لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال من يشتريه**  
**منى فاشتره بن عبد الله بفاغاية درهم فدفعها اليه واخرجه النسائي وقال فيه وكان محتاجا**  
**كان عليه دين فباعه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال قض بها دينك وحديث جابر هذا**  
**الفاظ كثيرة وروى ابو حنيفة بسنده ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باع المدبر ولنا قوله**  
**تعالى وقوا بالصقود وما روى الدار قطن من حديث عبيدة بن حسان عن ايوب عن نافع**  
**عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من ثلث**  
**المال وقدر واه حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن قوله وهو الصحيح ثقة حماد و**  
**عبيدة والحاصل انه ضحك رفعة وصح وقفه فعلى تقدير الرفع لا اشكال وعلى تقدير الوقف**  
**فقول الصحابي لا يعارض النص ليمتد له واقعة حال لا عموم لها وانما يعارضه ان لو قال عليه**  
**الصلاة والسلام يباع المدبر فان قلنا بوجوب تقليده فظاهر وعلى عدم تقليده يجب ان يحمل**  
**على السماع لا تمنع بيعة مع بقاء الرق على خلاف القياس فيحمل على السماع فقبل حديث ابن عمر**  
**لا يصلح لمعارضته حديث جابر واما قول صاحب الهداية ان الحديث عنه عليه الصلاة والسلام المدبر**  
**لا يباع ولا يورث وهو حر من الثلث فقوله لا يورث غير معروف واجيب عن حديث جابر**  
**بجوابين احدهما انه حكاية فعل فلا عموم له فيكون محمولا على المدبر المقيد وهو يجوز بيعة عندنا**  
**الا ان بينوا انه كان مدبرا مطلقا وهم لا يقدرون على ذلك وكونه لم يكن له مال غيره ليس بعد**

بحواز بيعة لان المذهب عندنا انه يسع في خدمته لما روى عبد الرزاق في مصنفه عن زياد الاعرج عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في رجل اعتق عبده عند الموت وترك ديناً وليس له مال قال يستسعى  
في قيمته ثم يروي عن علي بن عروة وسواء والمرسل بينه هذا الموقف ويضعده وثانيهما انه محمول على  
بيع الخدمة والمنفعة دون الرقبة لما روى الدار قطن عن عبد الغفار بن القاسم عن ابي جعفر  
قال ذكر عنده ان عطا وطا ووسا يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولاه في عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم كان اعتقه عن دبر فامره ان يبيعه ويقضي دينه فباعه بثمانية درهم قال ابو جعفر  
سمعت الحديث من جابر انما اذا ن في بيع خدمته انتهى قال الدار قطن وابو جعفر هذا وان كان من  
الثقات الا ان حديثه هذا مرسل والجواب عنه ان المرسل حجة عند الجمهور وهو كفاية في بيان  
المعنى اتفاقا كما لا يخفى قيل عبد الغفار يرمي بالكذب وكان من غلاة الشيعة اجيب بان ابن القطان  
قال في كتابه انه مرسل صحيح لا من رواية عبد الملك بن ابي سليمان الزومي عن ابي جعفر وهو ثقة  
**والمدبر يستقرب ويسنأ جرم والمدبرة من زيادة على ذلك نوطا وقال الزهري وما لك في رواية لا ترو**  
**وقال لا وزاعي ان كان لا يطاها قبل التدبير لا يطاها بعده وتكح لان ملك المولى ثابت له وبه يستفاد**  
**هذه التصرفات من غير ابطال حق العبد وولد المدبرة مدبر على ذلك لقل اجماع الصحابة كذا في الهداية**  
**وان مات سيده عتق من ثلث ماله اي مال سيده من التركة يوم موته فان كان الثلث مساويا**  
**لقيمته او ازيد منها عتق المدبر كله وان كان النقص منها عتق منه بحسابه اي بقدر ثلث التركة**  
**بحازا وسعي فيما زاد اي على ما اعتق منه وهو ما بقي من قيمته مدبرا ما عتق المدبر من الثلث فالحديث**  
**ابن عمر السابق واما سعيه فيما زاد على ما اعتق منه فلا ان المدبر كالموصى اليه وهو لا يسلم له شيء الا اذا**  
**سلم للورثة ضمنه وان استغرق المدبر دينه اي دين على مولاه في كل اي في جميع قيمته يسع**  
**لان الدين مقدم على التبرع ولا يمكن نقض العتق حقيقة فيجب نقضه معنى بر د قيمته فيسعي في قيمته**  
**وان قال ان مت في مرضي هذا او في سفر في هذا او في هذا الشهر او في هذه السنة او العشر سنين**  
**صح بيعة وما يوجب انتقاله عن ملك مولاه قبل وجود الشرط لان الموت على تلك الحالة لما لم يكن**  
**كايضا محالة لم ينقض السبب للحال في كسائر التعليلات وان وجد الشرط وهو موت المولى**  
**على الوصف الذي ذكره لا نعتاد السبب مالا عتق من الثلث كالمدبر اتفاقا وامة ولدت من**  
**سيد هامبتدا موصوف فادعى سيدها ولدها او من زوج فلها زوجها ام ولده خبر المبتدأ**  
**وام الولد تصدق لغة على الزوجة وغيرها من لها ولد وعرفا تختص بالامة التي ثبت نسب**  
**ولدها من مولاه او قال مالك والشافعي لا نصير الامة ام ولد اذا املكها زوجها بعد ما ولدت منه**  
**برقيق وحكمها عند الجمهور كالمدبرة فيما سبق وقال بشر المروسي وداود الا صباهي يجوز بيعها**  
**ولا تعتق بعت مولاه لما روى ابو داود والنسائي وابن ماجة من حديث جابر قال بضا امهات**  
**الاولاد على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابي بكر فلما كان عمرها ناعن ذلك فاستئذنا**  
**وقال ربيعة يتجهل عتقها لما روى ابن ماجة والحاكم في مستدركه وسكت عنه من حديث عكرمة**  
**عن ابن عباس قال ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عتقها ولدها**



وقال ابن القطان في كتابه وقد روي باسناد جيد عن ابن عباس قال لما ولدت مارية ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام قال صلى الله عليه وسلم اعتقها ولد لها واستند الى الجهور عماري بوداود من  
حديث سلامة بنت معقل امرأة من خاتمة قيس بن عيلان قالت قدم لي عمي في الجاهلية فباعني  
من الحجاب بن عمرو فولدت له عبد الرحمن ثم هلك فقالت امراته والله الان تباعين في دينه فابتعت  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
من ولدت الحجاب فقتل اخوه ابو اليسر كعب بن عمرو فبعث اليه فقال اعتقها فاذا اسمعتهم برقيق  
قدم علي فاتوني اعوضكم قالت فاعتقوني فقدم علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرتق فعوضهم  
غلاما وماري مالك في الموطن عن امراته قال ايا وليدة ولدت من سيدها فانه لا يبيعهما ولا يبيها  
ويستقنع بها ما عاش فاذا مات فهي حرة وعاروا ابن ماجة عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم ايا امرأة ولدت من سيدها فانه لا يبيعهما ولا يبيها  
الاسناد ولم يخرجاه وفي رواية ابي يعلى الموصلي ايا امرأة ولدت من سيدها فانه لا يبيعهما ولا يبيها  
الا ان يعتقها قبل موته وروي الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن  
بيع امهات الاولاد وقال لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستقنع بها سيدها مادام حيا فاذا مات  
فهي حرة واجابوا عن حديث ام ابراهيم بان ظاهره تحريم الحرية وهو خلاف الاجماع فنثبت به حق  
الحرية اعمالا للحديث بقدر الامكان قال الخطابي وقد ثبت انه عليه افضل الصلاة والسلام قال  
انا معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة ولو جاز بيع ام الولد لبيعت مارية وصارت عنها  
صدقة انتهى وعن حديث جابر بن عبد الله ان يكون ذلك كان اول الامر ثم نهى عنه عليه الصلاة  
والسلام ولم يعلم به ابو بكر لقصر مدة خلافته واشتغاله بامور المسلمين من حرب مسيلمة واهل  
الردة ثم نهى عنه عمر لما بلغه نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عنه كما قيل في حديث جابر في المنعة  
الذي رواه مسلم كنا نسقنع بالقبضة من الترة والديق الايام على عهد رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم وابي بكر حتى نهانا عنه وعمر وعبد الله بن عمر على اجماع على عدم بيعهن في ايام  
عمر ما رواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر بن ايوب عن ابن سبين بن عن عبيدة السلماني  
قال سمعت عليا رضي الله عنه يقول لا جنع راي وراي عمر في امهات الاولاد ان لا يبعن ثم راي  
بعد ان يبعن قال فقلت له فراك وراي عمر في الجماعة احب الي من رايك وحدك في الفرقة قال  
فضحك علي كرم الله وجهه **الا انها ايام الولد تنفق عند موته** اي موت سيدها من كل ماله  
**ولم تسع** لدينه لما قدمنا من اطلاق قوله عليه الصلاة والسلام اعتقها ولد لها وقوله فانها حرة  
بعد موته **ولا يثبت ولد الامه** من سيدها المعترف بوطئها **الا بدعوة** بكسر الهمزة على ما هو  
المشهور راي بدعي وان ولدها منه وبه قال الثوري والشعبي والحسن البصري وقال مالك  
والشافعي واحمد ثبتت نسبته اذا اقربوطئها وان عزل عنها الا ان يدعي انه استبرأها بعد الوطئ  
بحضنة لانه لما ثبت النسب بعقد النكاح فلا يثبت بالوطئ وانه اكثر افضاء اولي ولنا ما روي  
الطحاوي عن ابن عباس انه كان ياتي جارية فحلت فقال ليس مني اني اتيها اتيانا لا اريد بها الولد

يعني كان يعزل عنها وعن يدين ثابت انه كان يطأ جارية فارسيه ويعزل عنها فحلت بولد  
فاعتق الولد وجلدها وعنه انه قال لها من حملت منك قال كذبت ما وصل اليك ما يكون  
منه الحمل ولم يلتزمه من يدعي اعترافه بوطئها ثم ان جات بولد بعد الاعتراف بالاول ثبتت  
نسبه بلا دعوة لانه لما ادعى الاول تعين الولد مقصودا فيها فصارت فراساله كالمقصود  
عليها بالنكاح ولهذا الواعظها ومات عنها يلزمها العدة **لكن ينتفي الولد بالتقي** اي بمجرد تقي  
بلا لسان لان فراشها ليس بقوي ولهذا اعلمك المولى نقله بالتزويج بخلاف المتكوحة حيث لا ينتفي  
ولدها الا باللعان لما كد فراشها ولذا لا يملك الزوج نقله بالتزويج وفي **انما يملك السيد**  
تقيه اذا لم يقض القاضى به او لم يتطاول الزمان لان قضا القاضى ملزم وتطاول الزمان دليل  
على الاعتراف واعلم ان هذا كله في القضاء واما في الديات فان كان وطئها وحصلت عنها اي حفظها  
عما يوجب ربة الزنا ولم يعزل عنها لزمه ان يصترف به ويدعيه لان الظاهر عارضه ظاهر اخر وعن ابي يوسف  
وان عزل عنها او لم يعزل عنها جاز له ان يتقيه لان هذا الظاهر عارضه ظاهر اخر وعن ابي يوسف  
لو وطئها ولم يستبرأها بعد ذلك فحلت بولد فعليه ان يدعيه سواء عزل عنها او لم يعزل عنها  
او لم يحسن تحسينا للظن بها وحمل امرها على الصلاح ما لم يثبت خلافه وعن محمد بن يونس ان  
يدعي ولدها اذا لم يعلم انه منه ولكن يلبي ان يعتق الولد ويستقنع بها ويستقنعها بعد موته  
لان استلحاق ما ليس منه حرام بشرعنا فيحتاج من الجاهلين وقد ذكر صاحب الايضاح هاتين  
الروايتين بلفظ الاستحباب فقال قال ابو يوسف احب الي ان يدعيه وقال احب الي ان يعتق  
الولد قلت وهذا هو الاحوط في هذا الباب والله تعالى اعلم بالصواب ولو ادعى ولد له مستنكر  
ثبتت نسبته منه وصارت كلها ام ولده ولزمه نصف قيمتها بشرط ان يكون العلق موسرا كان  
او معسرا ويصحب نصف عمرها الوقوع الوطئ في نصيب شريكه في غير الملك اذا الملك ثبتت حكمها  
لاستيلاده وفي نصيبه فيعقب ولا يصح قيمة الولد لانه علق حرا اصله ان النسب ثبت مستندا  
لوقت العلق والظمان وجب حين العلق فيحدث الولد على ملكه ولم يعلق ثمنه على  
ملك شريكه وان ادعياه معا ثبتت نسبته منهما وصارت ام ولدهما وتقاضي عقرها اعدم  
الفايدة في اخذ كل منهما ثم رده الى الاخر الا ان يكون نصيب احدهما اكثر فياخذ الزائد وورث  
الولد من كل منهما ارث ابن موأخذه لهما بن عهدهما وورثا منه ارث اب واحد لان اباه انما هو  
احدهما لكنه غير معلوم فوزع ميراث الاب عليهما ولومات احدهما كان ميراثه للباقى منهما  
ولا يعتبر عندنا قول القاييف في لحاقه باحدهما واعتبر مالك والشافعي ومن ثبوت النسب  
من اثنتين لان ثبوت نسب مولود من الولد بكونه مخلوقا من ماءه ونحن نتيقن انه غير مخلوق  
من ماء رجلين لان كل واحد منهما اصل للولد كما لا يمكن لولد الابيض للفرخ والحب المخطئة فكما  
لا يتصور فرخ واحد من بيضتين وسنبلة واحدة من حبتين فكذلك لا يتصور ولد واحد من  
مايين وهذا لان وصول الماين الى الرحم في وقت واحد لا يتصور واذا وصل ما واحد منهما اليه نشيد  
فنه قد يخلط اليه الثاني فاذا انقذر القضا بالنسب منها جميعا يرجع الى قول القاييف



لما روت عائشة دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة يا  
 ترمي ان مجزرا المدعي دخل وعندي اسامة بن زيد فرائي اسامة وزيدا وعليهما فطيقة وقد  
 غطيا رؤسهما ويدتا اقلامهما فقال هذه اقدام بعضهما من بعض اخرجته الستة في كتبهم  
 قال ابو داود وكان اسامة اسود وكان زيد ابيض وروى عبد الرزاق بسنده ان رجلا اختصما  
 في ولد قد عاير القافة واقتدى في ذلك ببحر القافة والحقة احد الرجلين ولما مارواه البيهقي عن  
 مبارك بن فضالة عن الحسن بن علي بن رجلين وطيلاجارية في طهر واحد فجات بغلام فارقتما  
 الى عمر فدعاه بثلثة من القافة فاجتمعوا على انه اخذ الشبه منهما جميعا وكان عمر فاقفا فقال  
 قد كانت الكلية تزد عليها الاسود والاصفر والاخر فتوى الى كل كلب شبهه ولم يكن ادى  
 هذا في الناس حتى رايت هذا فحمله عمر لهما يري ثما وهولبا في منهما وروى الطحاوي في  
 آثاره عن سماك عن مولى لاد مخزوم قال وقع رجلان على جارية في طهر واحد فصلقت الجارية  
 فلم يدر من ايها هو فأتيا عليا رضي الله تعالى عنه فقال هو بينكما يري ثما وتزانه وهو للباقي  
 منكما ورواه عبد الرزاق اخبرنا سفيان الثوري عن قابوس عن ابي ظبيان عن علي بن عوف **فصل**  
 في الولاء وهو ينح الواو والمد مشتق من الولاية وهي المقاربة وفي الشرع عبارة عن عصبة مترتبة  
 عن عصبية النسب يرث منها المعتق والي امر النكاح والصلاة عليه وهي نوعان ولا عتاقة  
 ويسمى ولا نعمة قال تعالى واذا تقول للذي نعم الله عليه اي بالاسلام وانعت عليه اي بالعتق  
 وهو يزيد بن حارثة وولا موالاة قال تعالى والذين عقدت ايمانكم فاتهم نصيبهم وسند كريات  
 مولى الموالاة وانما ذكر المص ولا الصتاقة فقط لانه اكثر وافى فقال **من عتق** اي حصل له عتق  
 وخلاص من رقت **باعتناق او بفرع** له اي للاعتناق كالكتابة والتدبير والاستيلاء **او بملك**  
**قريبه اياه فولا له سيده** ذكر اكان او انشئ مفردا او غيره **وان شرط عدمه** اي نفى ولايته  
 لسيده لما روى اصحاب الكتب الستة من حديث عائشة انها لما اشترت بربوة اشترط  
 اهلها ان ولاها لهم فسالت عائشة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال عتقها فانما الولاء  
 لمن اعتق وهو يعمه ويتناول جميع افراده وما رواه المشافعي في مسنده عن محمد بن الحسن  
 عن ابي يوسف القاضي يعقوب بن ابراهيم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الولاء لجهة كل طاعة والنسب لا يباع ولا يوهب وله طرق اخر منها ما رواه  
 الطبراني عن عبد الله بن ابي اوفى ومنها ما رواه الحاكم في مستدركه والبيهقي عن ابن عمر وفي  
 رواية لا احمد والطبراني عن ابن عباس الولاء لمن اعتق وفي رواية للشيخين والثلاثة عن عائشة  
 الولاء لمن اعطى الورق وولي النعمة **ومن اعتق امة زوجها فن ولدت** اي من نصف حول  
 من وقت الاعتناق ولا اكثر منه **فله** اي للمعتق **ولا ولد** اي اباه فن ولا له وقد دخل هو مع  
 الام في عتقها لا نصالة بها حين العتق او بعده فيعتبها في الولاء وان ولدها لا ينتقل في الاقل من  
 نصف حول بل لا ناتيها بوجود الولد وقت العتق فلا ينتقل ولاؤه عن مولى الام **فان عتق**  
 القن بعد الام جرت القن ولا ابنته الى قومه اي مواليه ان كان بين اعتناق الام وولادتها اكثر

من نصف حول لانه وقت الاعتناق لم يتيقن به فلم يعتق قصد ابل تبصا بخلاف الاول وهذا  
 اذا لم تكن معتدة لانها لو كانت معتدة وولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت العتق ولا قل من  
 سنتين من وقت الفراق لا ينتقل ولاؤه لانه كان موجودا عند عتق الام ولهذا اثبتت نسبة  
 فقد روى مالك في الموطا عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان الزبير بن الصوام اشترى عبد افا عتقه  
 وللعبد بنت من امراه حرة فقالا الزبير هم مولى وقال مولى انهم هم مولىنا فاختصموا الى عتقا  
 بن عفان فقضى للزبير بولايتهم وهذا لان الولاء لجهة كل طاعة والنسب وهو الى اباؤهم وكان النسب  
 يكون لام عند الضرورة ثم ينتقل عنها الى الاب كولد الملا عنة ينسب الى امه ثم اذا كذب الاب  
 نفسه انتقل عنها الى ابيه فكذلك الولاء يكون لمولى الام عند الضرورة ثم ينتقل عنهم عند زوالها  
 الى مولى الاب **والمعتق عصبته** بنفسه ياخذ ما بقي عن اصحاب الفروض ان وجدوا وجميع المال  
 اذا فقدوا ولا له احيى العبد بالاعتناق فاشبه احياء الاب بالولادة **قدم العصبية النسبية عليه**  
 وهم من فرض له ولا يدخل في تسمية الميت انشئ **وهو اي المعتق قدم على ذي الرحم** وفي بعض النسخ  
 ذي الرحم المحرم وهو من خطاء الناسخ وانما قدم المعتق على ذي الرحم لما روى النسائي وابن ماجه  
 من حديث عبد الله بن شدداد عن ابنة حمزة بن عبد المطلب قالت مات مولى لي وترك ابنة له  
 فقسم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف  
 وفي مسند الدارمي عن الحسن بن رجلا في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجل فقال اني اشتريت  
 هذا فاعتقته فما ترى فيه قال هو اخوك ومولاك ان شكرته فهو خير له وان كفرته فهو  
 شر له وخير لك قال فما ترى في ماله قال ان مات ولم يدع وارثا فلك ماله وفي رواية عبد الرزاق  
 قال عليه الصلاة والسلام ان لم يكن له عصبية فهو لك وروى عبد الرزاق في مصنفه عن عمر  
 عن قتادة ان يزيد بن ثابت كان يورث المولى دون ذوي الارحام وعمر وابن مسعود  
 كانا يورثان ذوي الارحام دون المولى **فان مات السيد ثم المعتق فولا** اي ارثته **قرب**  
**عصبية سيده** على الترتيب الذي يذكر في الفرائض لقول عمر وعلي وابن مسعود واي بن كعب  
 وزيد بن ثابت واي مسعود والنضاري واسامة بن زيد الولاء للكبر وبه اخذ علماء ونا  
 وكان مشريح يقول الولاء بمنزلة الملك وفي نسخة بزيادة المال وفايدة هذا الاختلاف ان  
 ميراث المعتق بالولاء بعد المعتق يكون لابن المعتق دون بنته عندنا وعند مشريح بين الابن  
 والبنت للذكر مثل حظ الانثيين هذا معني قول الصحابة الولاء للكبر للقرب وتفسيره رجل  
 اعتق عبدا ثم مات وترك ابنين ثم مات احدهما وترك ابنا ثم مات فيرثه الابن المعتق  
 لصلبه دون ابن ابنته لان ابن المعتق لصلبه اقرب اليه من ابن ابنته ولهذا كان احق بترثه  
 فكذلك بالارث لولده **ولا للنساء** **اما اعتق** كما في الحديث في شرح الوقاية عبارة هذا  
 الحديث ليس للنساء من الولاء اما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتب  
 او دبر او دبر من دبر او جرد معتقهن او معتق معتقهن انتهى وهذا ليس بوجود  
 في كتب الحديث وانما فيها ما روى البيهقي عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت انهم كانوا يجعلون



الولاء للكبير من العصبية ولا يورثون النساء من الولاء الا ما اعتنق او اعتنق من اعتنق وما روى  
ابن ابي شيبة عن الحسن انه قال لا يرث النساء من الولاء الا ما اعتنق او اعتنق من اعتنق  
وعن عمر بن عبد العزيز قال لا يرث من النساء من الولاء الا ما اعتنق او كانت ورثته عن ابن  
سيرين وابن المسيب وعطاء والنفق والحاصل ان هذا الحديث لا يثبت رفعة الى النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم لكن قال في المبسوط والحديث وان كان شاذاً فقد تأكد بما اشتهر من اقوال الكبار  
من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين ومن بدة كلامه انه في حكم المرفوع ومقامه  
اذا لا يتصور مثله من الراي واحكامه ولومات المعتق ولم يترك الالة المعتق فلا شئ لها في ظاهر  
الرواية ويوضع تركته في بيت المال وافق بعض المشايخ بدفع المال اليها لا بطريق الارث بل  
انها اقرب الناس الى الميت فكانت اول من بيت المال وليس في زماننا بيت المال منتظماً بحسن  
الحال ولو اسلم رجل على يد رجل وولاه او والى غيره على نيرته اذ مات ويقتل عنه اذ اجنيح  
هذا الولاء عندنا ويقتل عنه اذ اجنيح جناية موجبه للمال ويرثه ان لم يكن له وارث ونفاه  
مالك والنشأ في ان الارث متعلق بالقرابة والزوجية بالنص او بالعتق بالحديث ولم  
يوجد واحد منها ولنا قوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم اي نصيبهم من  
الميراث والمراد به المولاة وما في السنن الاربعة عن قيم الداري قال يا رسول الله ما السنة  
في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين قال هو اول الناس لمحياه ومجانه ورواه الحاكم في المستدرك  
وقال على شرط مسلم وما روى ابن ابي شيبة في الديات ان رجلاً اتى عمر فقال ان رجلاً اسلم على  
يدي فأت وتترك الف درهم فتخرج منها فقال اريد لو جني جناية على من تكون قال علي  
قال خيراته لك يعني الغنم بالغرم وما في المبسوط من حديث زياد عن علي ان رجلاً اتاه من  
اهل الارض اي لبادية اتاه يواليه فأت علي ذلك فأت ابن عباس فوالاه ومن حديث مسروق  
ان رجلاً من اهل الارض والى ابن عمر له واسلم على يديه فأت وترك ما لا يسال ابن مسعود  
عن ميراثه فقال هو لولاه يورث مولى المولات في الميراث عن ذوي الارحام حتى لو كان له  
عمة او خالة او غيرها من ذوي الارحام يكون اول منه لان المولات عقد لها ولا يلزم غيرهما وذوي  
الارحام ورثته بنص الكلام **كتاب المكاتب** وكذا المكاتبه والكتاب مصدر كاتبه  
وشرعا اعتاق المملوك يد احل اي خسر في الحال ورقبة ما لا يباع بعتار المال ولذا قيل المكاتب  
طار من ذل العبودية ولم ينزل بساحة الحرية ومنه قوله تعالى والذين يبيعتون الكتاب  
مما ملكت ايمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيراً والامر للندب عند عامة العلماء عن الحسن ليس  
ذاك بغير ان شاذ كاتب وان شاذ كاتب وعنه عزيمة من عزمات الله تعالى وقوله  
خير اي قدرة على بقاء ما تعاقدوا عليه وقيل كسبا وامانة وقيل صلاحا وديانة وبنى على صيغة  
المفاعلة لان الرجل يقول للمملوك كاتبتك على الف درهم ومعناه كبتك لك على نفسك ان تعتق مني  
اذ اوفيت بالمال وكبتت لي على نفسك ان تفي بذلك وكبتت عليك لوفاء بالمال وكبتت على الصق  
في المال واختلفت الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين في وقت عتق المكاتب

فكان ابن عباس يقول كما اخذ الصحيفة من مولاة يعتق يعني بنفسه لصدق ان الصحيفة عند ذلك  
تكتب فكانه جعل للكتابة واردة على الرقبة كالعتق يحصل يعتق بالقبول وهو غير المولى فيما عليه من  
بدل للكتابة وكان ابن مسعود يقول اذا ادعى قيمة نفسه عتق وهو غير المولى في الفضل فكانه  
اعتبر وصول قدر مالية الرقبة الى المولى ليندفع به الضرر عنه وكان علي يقول يعتق بقدر ما ارى  
فكانه اعتبر البعض بالكل وهو بيا على قوله يعتق الرجل من عبده ما يشاء وكان عقاب وابن عمر  
بن ثابت وعائشة يقولون هو عبد ما بقي عليه درهم وبه اخذ جمهور الفقهاء وقالوا لا يعتق ما لم  
يود جميع البدل والا صل فيها ما رواه عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من كاتب عبده على مائة اوقية فاداهما الا عشر اواق فهو رقيق رواه اصحاب السنن  
الاربعة بالفاظ متقاربة والاربعة اربعون درهما فان كاتب السيد فقه ولو كان القن صغيراً  
يعقل اي العقدان الكتابة لا بد فيها من القبول ومن لا يعقل العقد ليس باهل له مال حال اي  
محل مثل كاتبتك بماية حالة او مال منج اي مقسط مثل كاتبتك بماية توديها كل شهر كذا او مال  
موجل مثل كاتبتك بماية توديها بعد عشر اوقا جعلت عليك لفا توديها بنحو ما متفرقة او لها  
كذا واخرها كذا فان ادبته فانت حر وان عجزت فقتن وقيل العبد صح العقد جواب الشتر الاول  
وقيد بالقبول لان هذا الزام فلا بد من التزامه وهو بالقبول والقياس عدم الصحة لان السيد  
ان يضرب على عبده ما شاء من المال فيما شاء من المدة وقوله بعد ذلك ان ادبته فانت حر  
تعلق للعتق باد المال وهو لا يوجب الكتابة ووجه الاستحسان ان العبرة بالمعاني دون  
الالفاظ والمباني وقد اتى بعضى الكتابة وتفسيرها هنا فتصدق وقال مالك والشافعي لا تجوز  
كتابة الصغير ولا الكتابة المحالة اما الاول فلان الصغير ليس باهل للتصرف وهذا بناء على ما ذهب اليه  
من ان الاذن للصبي في التجارة لا يجوز واما الثاني فانه عاجز عن تسليم موقوف عليه لانه مملوك  
لا يتقدر على شئ وفي زمان القليل لا يمكنه التحصيل ولنا اطلاق قوله تعالى والذين يبيعتون الكتاب  
مما ملكت ايمانكم فانه يتناول المحجل والموجل والكبير والصغير الذي يتأتى منه طلب الكتابة ولا ت  
البدل في الكتابة معقود به كالقن في البيع والقدرة على تسليم القن ليس بشرط لصحة العقد  
ولا مكان قرضه المال والتصدق عليه في الحال وخرج القن اذا صحت كتابته من يده اي يد سيده  
ليتفرغ لتحصيل البدل ولهذا ليس له منه من الخروج والسفر وان شرط ذلك في كتابته دون  
ملكه اي ولم يخرج من ملك سيده لما روينا ولا نهانها عند المعاوضة والمبادلة ومبناها على المعادلة  
ولهذا اذا عجز عن بدل الكتابة يصير قن ولا يجب على السيد حط شئ من البدل عليه وهو قول مالك  
واجبه الشافعي والاصح عنه انه يكفي ما يقع عليه الاسم لظاهر قوله تعالى واتوهم من مال الله  
الذي آتاكم مطلق الامر للوجوب وهو قول عقاب رضي الله تعالى عنه ولنا انه عقد معاوضة  
فيعتبر بساير المعاوضات حيث يكون العقد موجبا للبدل لا لسقاطه اذ الشئ لا يقض  
ضده والامر في الآية للندب دون الحتم فانه معطوف على لام المذكور في قوله تعالى فكتبوهم  
وذا نذب فلذا هذا لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وذكر الكسبي ان المراد دفع الصدقة



الى المكاتبين فيكون خطابا للناس بصرف الصدقة اليهم ليستعينوا بذلك على د المكاتب كما قال  
تعالى في بيان صرف الصدقات وفي الرقاب اي في قلمها والمراد المكاتبون والدليل عليه انه قال من ملا  
الله والمضاف الى الله مطلق الصدقة وغرم السيد العقر بالضم دية الفرج المصوب وصادق  
المرأة كذا في القاموس وقال بعض المشايخ اي قدر ما يستاجر به المرأة على الزنا لو كان الاستيجار  
حلالا ان وطئ مكاتبته لا خصاص للمكاتب بخاصة وكسابه والارش اي وغرم المولى ايضا  
ارشه اي دية ان جنى السيد عليها او على ولدها او ماله اي ان تعدى على ماله او ضيعة له انه  
يعقد الكتابة صاركا لا جنين منها ومنفعة بضعها ملحقة بجنينها فيجب عليه العقر بوطئها  
ويتنفي الحد للشبهة وصحت الكتابة على حيوان ذكر جنسه فقط اي ولم يذكر نوعه ولا وصفه  
كعبد او جارية لان الكتابة مبينة على المساهلة فلا تقصد ببسبب من الجهالة كالنكاح وصارت  
كجهالة الاجل في الكتابة ويورد الوسط من ذلك الحيوان او قيمته والنجار للعبد وفسدت الكتابة  
على قيمته اي قيمة القن لانها مجهولة القدر لا تخلو فيها باختلاف المقومين وبجهولة الجنس  
لانها تعين بجنس الثمن وهو النقدان ولم يتعين واحد منهما فكانت جهالة فاصفة فصار كما اذا  
كاتبه على ثوب او دابة او على ثمر او على خنزير من المسلم لان واحدا منهما ليس بتقوم في حق المسلم  
فلا يصير مستحقا له بالتسمية وتسمية ما ليس بتقوم فيما يحتاج الى تسمية البذل توجب فساد  
العقد كالبيع بخلاف النكاح حيث لا يفسد بتسمية احدهما لانه لا يحتاج لصحته الى تسمية بذر  
حتى يجوز بلا تسمية وصح للمكاتب البيع والشراء لان تحصيل المال بهما غالبا والسفر لا يما قد  
لا يتفحصان في الحضر وان شرط المولى عليه علامة استحسانا لانه شرط مخالف لما اقتضاه العقد  
من ما لكاتبه يد او انكاح امته لا كتسابه مهرها استحسانا لانه شرط مخالف وسقوط نفقتها  
عنه بخلاف تزويج المكاتبه نفسها لان ملك المولى قائم فيها بعصها من الاستيلاء والاستقلال  
ولان فيه تعيينها وقد تعين فيكون في ذلك ضرر على المولى وكتابة قنه استحسانا لانه ما من  
الاكتساب فيملكها كالبيع بخلاف العتاق على المال فانه اقباط الحرية للحال وهو لا يقدر على ذلك  
وبه قال مالك خلافا لفرق الشافعي وهو القياس لانها تنزل الى الصق وهو ليس من اهله كالاغتيا  
على مال وله اي للمكاتب ولاه اي ولا قنه الذي كاتبه ان ادى ذلك القن كتابته بعد عتقه  
لان الولي من اعتق وهو اهل للولاء عند عتق قنه بالاداء وملكه فيه تام فيثبت له وللسيد  
اي وللسيد المكاتب ولاه ان ادى قبله اي قبل عتق المكاتب لانه لما تقرر جعل المكاتب مصقفا  
لعدم اهليته لا عتاق خلقه فيه اقرب للناس اليه وهو مولا كالصيد المأذون اذا اشترى شيئا  
لا يملك لعدم اهليته ويخلفه فيه مولا لا تزوجه اي لا يصح للمكاتب ان يتزوج بصين اذن  
مولا لانه ليس من الاكتساب لما فيه من شغل ذمته بالمهر والنفقة ولا نه مملوكه رقية  
ولا هبته ولو بوض لا يباشر ابتداء وهو لا يملكه ولا تصدقه نه تبرع محض لا ييسر لان  
ذلك من ضرورات التجارة اذ لا يجد بدا من ضيافة واعارة ليجتمع عليه التجار ومن ملك شيئا  
ملك ما هو من توابه وضروره انه لا تكلفه مالا ونفس ولا اقراضه نه تبرع محض

وليس من ضرورات التجارة ولا من باب الاكتساب ولا اعتاق عبده ولو جال لانه اسقاط الملك  
عن العبد بدني في ذمته وهو مفلس فليس من باب الاكتساب ولا نه فوق الكتابة والنشئ بضم  
ماد و نه فوقه ولا مثله ولا بيع نفس عبده نه عتق جال ولا انكاحه اي تزويج عبده نه  
تصيب له ونقص لما لبيته بلزوم المهر والنفقة والاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب في هذه  
التصرفات فيملك ان تزويج امته وكتابة عبده لان في ذلك نظر له ولا نظر فيما سواهما والولاية  
نظرية ولا نهما يملكان الاكتساب للصغير كما يملكه المكاتب وهذا من الاكتساب واذا عجز  
المكاتب عن تحمل ان كاتبه له وجه سيصل اليه منه شي بان كان له دين يقبضه او مال يقدم عليه  
لا يجزه الحاكم بطلب مولا وبهله الى ثلاثة ايام لان السنة في الكتاب التاجيل والتيسير والثلاث  
هي ضربت لا بدلا الا عذام كما مهال الخصم للدفع والمديون للقضاء ولا يزداد عليها والا اي وان لم يكن  
له وجه سيصل عجزه الحاكم في الحال وفسخها بطلب سيده او فسخها سيده برضاه اي برضا  
المكاتب لان الكتابة تقبل الفسخ بلا عذر بالتراضي مع العذر اولى وقيل يجزه مولا بدون رضاه  
لتحق العجز وتوهم التحصيل وقال ابو يوسف لا يجزه حتى يتوالى عليه بخان لانه عقد رفاق  
حتى كان حسنة موجه وحالة الوجوب بعد حلوله فلا بد من امهال مدة استيسار اولى  
المدد ما اتفق عليه العاقدان وتقول علي رضي الله تعالى عنه اذا تنازع على المكاتب بخان فلم يرد  
بجومه رد في الرق رواه ابن ابي شيبة في مصنفه والبيهقي في سننه وعاد رقة اي احكامه  
كما كانت لان الكتابة قد انقضت وما في يده لسيدته لانه ظهر انه كسب عبده فان مات الكا  
عن وفام تفنخ كتابته لا يعقد معاوضة لا يفسخ بغير موافقة احد المتعاقدين وهو المولى فلا تفنخ  
بغير موافقة الاخر وقضى البذل الكتابة من ماله وحكم بموته حر لان البذل بموته انتقل الى تركته كسائر  
الديون فاذا ادى منها صار كاداه بنفسه قبل الموت والارث منه اي وحكم بارت ورثته منه  
ما بقي من ماله وعتق بنيه اي وحكم بعق اولاده حال كونهم ولا وافي كتابته او حال كونهم شركاهم  
او حال كونهم كوتب هو وابنه صغيرا لان مولا يمتصونهم في الكتابة فيمتصون في عتقها او حال  
كونه كوتب هو وابنه كبير اجرة اي بكتابة واحدة لانها صار با اتحاد الكتابة كشخص واحد  
فاذا حكم بعق احد هما في وقت حكم بعق الاخر فيه والحاصل انه لا تبطل الكتابة عند نابوت  
المكاتب قبل ادا البذل وهو قول علي وابن مسعود خلافا لما لك والشافعي وهو قول زيد بن  
ثابت وعائشة وابن عمر اخرج البيهقي عن الشعبي قال كان زيد بن ثابت يقول المكاتب عبد  
ما بقي عليه درهم لا يرث ولا يورث وكان علي يقول اذا مات المكاتب وترك مالا قسم ما ترك  
على ما ادى وعلى ما بقي فما اصاب ما ادى فلورثته وما اصاب ما بقي فلهما اليه وكان عبد الله يقول  
يوردى الى ماله ما بقي من مكاتبته ولورثته ما بقي وروى ابن يونس في تاريخ مصر بسند  
الى قابوس بن شحارق قال كنت عند محمد بن ابي بكر وهو على مصر لاهلي بن ابي طالب فكتب الى  
علي في مكاتب مات وترك مالا فكتب اليه علي خذ منه ببقية مكاتبته فادفعها الى ماله  
وما بقي فلعصيته وطالب ما ادى المكاتب لسيدته الذي ليس بصرف للصدقة ان ادى اليه



من صدقة تصدق بها عليه **فجر** لان الملك قد تبدل وتبدل الملك كبتدل الصين اشار الى ذلك النبي  
صلى الله عليه وسلم في حديث بريدة حيث قال في اللحم الذي تصدق به عليها هو لها صدقة ولنا هدية  
ومصاركا لفقير عن صدقة اخذها حيث يطيب لوارثه الغني وكالفقير اذا استغنى حيث يطيب  
له ما اخذه من الزكاة حالة الفقر وكان السبيل اذا اخذ الصدقة ثم وصل الى ماله ومعه شيء منها  
حيث يطيب له لان الحرم على الغني هو الاخذ وهو ليس بوجود من اخذ حالة الحاجة ثم استغنى  
ولو اباح الفقير للغني او الهاشمي عين ما اخذه من الزكاة لا يطيب له لان الملك لم يتبدل **ولا تنفخ**  
**الكتابة بموت السيد** نهاي الحق العبد فلا يتطلعت بموته كالتدبير وامومة الولد واجل الدين  
اذ اقامت الطالب **وادي المكاتب البديل الى الورثة على نجومه** لان النجوم اجل الكتابة وهو حق المطلق  
فلا يتطلعت بموت الطالب كاجل الدين بخلاف موت المطلق لان ذمته خربت وانتقل الدين الى تركته  
وهو عين وهذا اذا كاتبه وهو صحيح ولما اذا كاتبه وهو مريض فلا يصح تاجيله الا من التلث  
**وان اعتقه المكاتب بعضهم** اي بعض الورثة **لا يصح** لانه لا يملكه اذ لم يقل النقل من ملك الى ملك  
ولا عتق بدون الملك **وان اعتقه عتق مجازا** والقياس ان لا يعتق وان لم يملكوه ولهذا لا يكون  
لانات منهم الولاية ولو ملكوه كان الاولين ووجه الاستحسان ان هذا البراءة عن بدل الكتابة  
لانهم قد جرى فيه الارث او اقارب بالاستيفاء منه فبئرا ذمته فيعتق كالوا براه المولى عن بدل  
الكتابة كله ويشترط ان يعتقه في مجلس واحد حتى لو اعتقه بعضهم في مجلس وبعضهم في  
مجلس اخر لم يعتق على الصحيح **كتاب الايمان** اليمين في اللغة القوة ومنه قوله تعالى اخذ  
منه باليمين والجارصة ومنه قوله تعالى واصحاب اليمين والحلف ومنه قوله تعالى انهم لا ايمان لهم  
في الشر بعهة تقوية الخبز بذكر الله او بالتصديق وسيبها قصد الحالف اظهار صدقه في قلب  
السامع او حمل نفسه على الفعل والترك وشروطها كون الحالف مكلفا وركنها الذي ينصقده به  
اليمين وحكمها البرطال بقاء اليمين والكفارة عند فوات البر وهي نوعان عين بالله وعين  
بغيره فالاول مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى حكاية وناله لا كيد ان اصنامكم تالله لقد  
اثر الله علينا بالسنة وهي قوله عليه الصلاة والسلام والله لا غزون قريشا وبالاجماع  
وكذا بغير الله مشروعة وهي تعليق الجزا بالشرط نحو ان دخلت الدار فانت طالق لو فانت حرة  
وما اشبه ذلك لانه التزام حكم بالشرط وله ولاية التزامة وهو ليس بيمين وصفوا انما سمى عينا  
في عرف الفقهاء لمحصل ما هو المقصود باليمين بالله من العمل على الشرط او المنع منه فكان يميننا  
حتى لو حلف ان لا يحلف فعلق بالطلاق ونحوه بحيث والحلف بغير الله مكروه لقوله عليه الصلاة  
والسلام من حلف بغير الله فقد اشرك رواه احمد والترمذي والحاكم في مستدركه عن ابن عمر  
**هي اي اليمين** التوا اعتبرها الشارع ورتب عليها الاحكام **ثلاث** والافطى اليمين اكثر من الثلاث  
كاليمين على الفعل الماضي صاذا والمزاد بترتب الاحكام عليها ترتب المواخذه على الغيوس وعد  
على اللغو والكفارة على المنقذة **فحلفه** مبتدا على فعل اراد به المصدر اعم من ان يكون  
قائما بالعقل او بغيره نحو والله لقد هبت الريح **او ترك** اي عدم فعل ماض وفي الايضاح

والحقة ان اليمين الغيوس تكون على الحال ايضا نحو والله ما هذا على دين وهو يعلم خلافه والتحقيق  
انه دخل في ماض حكما **كاذبا** احال ان من الضمير في حلفه **غوس** خبر المبتدا وسميت هذه اليمين  
غوسا لانها من صاحبها في اليمين في النار **ياثم** به اي بهذا الحلف لما روى البخاري من حديث  
عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الكباير الا شراك بالله  
وعقوب الوالدين وقتل النفس واليمين الغيوس وروى ابن جابر في صحيحه من حديث ابي امامة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين هو فيها فاجر ليقطع بها مال امر  
مسلم حرم الله عليه الجنة وادخله النار رواه الشيخان من حديث ابن مسعود بلفظ لقي  
الله وهو عليه غضبان وروى ابو داود من حديث عمران بن حصين قال قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف على عين مصبورة كاذبا فليتبو بوجهه مقصده  
من النار المصبورة اللازمة من جهة الحكم ذكره الخطابي وفي الصحاح تنبوات منزلا اي نزلته  
واما ما في الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام من حلف كاذبا ادخله الله النار فقير  
معروف **وظانا** عطف على كاذبا اي وحلفه على فعل او ترك ماض حال كونه ظانا انه حق  
**وهو ضده** اي غير حق **فروى** هذا عن ابن عباس وعن زرارة بن ابى وافي وفي المصرفة  
للبيهقي نحوه عن عايشة قالت هو حلف الرجل على علمه ثم لا يجد على ذلك وفي مصنف عبد  
الرزاق نحوه عن مجاهد قال هو الرجل يحلف على الشيء يرى انه كاذب وليس كذلك وهو ايضا  
قول مالك **برجى عفو** كذا قال محمد وعبد الله بن عيسى نرجوان لا يواخذ الله بها صاحبها  
فان قيل ما معنى تعليق نفي المواخذه بالرجاء وعدم المواخذه باللغو المنصوص عليه بقوله  
تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم احيى بان المنصوص عليه عدم المواخذه بما هو لغوي  
نفس الامر والمعلق بالرجاء عدم المواخذه بما هو لغوي على هذا التفسير لا نه قيل في تفسير اللغو  
اقوال اخر فروى البخاري في صحيحه عن هشام بن عروة عن عايشة في قوله تعالى لا يواخذكم  
الله باللغو في ايمانكم قالت هو قول الرجل لا والله وبلى والله وهو رواية عن ابي حنيفة وقول  
محمد والشافعي وروى عن الشافعي انه قال فسر اللغو بالخالي عن القصد سواء كان في الماضي  
او الاخر بان قصد التيسير فجرى على لسانه اليمين وحكي محمد عن ابي حنيفة ان اللغو ما يجري  
بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله لما روى ابو داود عن عطاء قال قالت عايشة ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال هو كلام الرجل في بيته كذا والله وبلى والله وتأويله عندنا  
فيما يكون خبرا عن الماضي فان اللغو ما يكون خاليا عن الفائدة والخبر الماضي خال عن فائدة  
اليمين التي هي المحذور والرجاء فكان لغوا فاما الخبر في المستقبل فان عدم القصد لا يعدم فائدة  
اليمين وقد ورد الشرع بان الهزل والجور في اليمين سواء قال للشعبى ومسروق اليمين اللغو  
ان يحلف على معصية فيتركها لا عينا بيمينته وعن سعيد بن جبير هو الرجل يحلف على الحرام  
بان يحرم على نفسه ما احل الله له من قول او فعل فلا يواخذ الله بتركه وعن التميمي والحسن  
انه الرجل يحلف على الشيء ثم ينسى **وعلى** فعل او ترك آت اي مستقبل **منقذ** واعدة على



بطول الفصل وهذا هو ما قاله في شرح الوقاية ولو قال وات بلا لفظ على ليكون عطفا على ما مضى لكان  
 اولى كما لا يخفى وكفر فيه اي في الحلف على آت فقط اي ولم يكفر في الغوس ان حث لان الكفارة لا يقع  
 الذنب الحاصل بالحنث وذبته انما حصل باصل عينه فيجب عليه التوبة والاستغفار وقال المشافه  
 يكفر في الغوس ايضا وهو قول الزهري لقوله تعالى لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم  
 بما كسبت قلوبكم والغوس مكسوبة بالقلب ولنا قوله تعالى ولكن يواخذكم بما عقدتم الایمان  
 فكفارة اطعام عشرة مساكين حيث رتب الكفارة على المصفودة والغوس غير مصفودة  
 ومذهبا قول ابن مسعود وابن عباس وابن المسيب والحسن البصري والاوزاعي والثوري  
 والليث وابي عبيد ومالك واحمد وقدرى الامام احمد في مسنده باسناد جيد عن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث طويل قال فيه خمس ليس هن كفارة الشراك بالله وقتل النفس  
 بغير حق وبهت اللوم والفرار من الزحف وعين صابرة يقتطع بها مالا بغير حق ويؤكد  
 قول ابن مسعود كنا نعد اليمين الغوس من الایمان التي لا كفارة فيها **لو سهوا** وفي مصناه  
 النسيان بل اولى **او كرها** بخلاف التام فانه لا يصح عينه كما في الجمع **حلف او حث** خلا فاما الملك  
 والشافعي واحمد في الحلف بطريق السهو او الاكراه وخلاف الشافعي في اصح القولين ولا يحذف  
 رواية في الحث بطريق السهو او الاكراه لقوله عليه الصلاة والسلام رفع عن امتي الخطاء  
 والنسيان وما استكرهوا عليه ولنا ان الشرط هو الفعل وقد وجد والفعل الحقيقي لا يصح معدو  
 بالنسيان والاكراه ولقوله عليه الصلاة والسلام حين حلف المشركون صفوان وابنه نفي لهم  
 بهداهم ونستعين الله عليهم فيبين ان اليمين طوعا وكرها سواء وقوله رفع محمول على  
 رفع الاثم وهو لا يقتضي عدم الكفارة كما حقق في قتل الخطا والنسيان في الصلاة ومحو  
 الاحرام ويتصور النسيان في الحلف بان حلف ان لا يحلف فنسي فحلف واما السهو فصماه  
 الخطا كان يريد ان يقول استغنى الماء فيقول والله لا اشرب الماء واما ما في الهداية من قوله  
 عليه الصلاة والسلام ثلاث جد هن جد وهزل هن جد النكاح والطلاق واليمين فخير معروف  
 واما المعروف ما رواه اصحاب السنن الاربعة من حديث ابي هريرة وحسنه الترمذي  
 وصححه الحاكم بلفظ النكاح والطلاق والرجعة وقد رواه ابن عدي فقال الطلاق والنكاح  
 والعتاق **والقسم بالله** اي ثابت بهذا اللفظ الشريف **او باسم من اسمائه المنيف** كالبسم  
 والرحيم **والحق والخالق** الذي لا اله الا هو ورب السموات والارض ورب العالمين سواء  
 تعارف الناس الحلف به او لم يتعارفوا **او بصفة يحلف بها عرفا** من صفاته تعالى **كعزة الله**  
**وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته** المراد بالاسم هنا اللفظ الدال على الذات مع صفة وبالصفة  
 اللفظ الدال على الصفة دون الذات لا بغير الله اي لا يصح القسم بغير الله كالنبي والقرات  
 والكعبة لحديث ابن عمر المتفق عليه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا اله الا الله  
 تعالى بها ان تحلفوا باياكم فمن كان حالفا فحلف بالله لو بجهت واما ما في الهداية من  
 قوله عليه الصلاة والسلام من كان منكم حالفا فليحلف بالله او ليذر فغير معروف بهذا اللفظ

ولعل نهييه سبحانه ما خوذ من قوله تعالى فلا تجعلوا لله اندادا وقد ورد من حلف فليحلف برب  
 الكعبة رواه احمد والبيهقي **ولا بصفة** لا يحلف بها عرفا كرحمته وعلمه ووضاه وغضبه وسخطه  
 وعذابه وهو اختيار مشايخ ما وراء النهر وهو الاصح لان مبنى الايمان على عرف اهل الزمان  
 والحلف بها غير متعارف لان الرحمة قد يراد بها النزهة وهو الجنة قال تعالى ففي رحمة الله هم  
 فيها خالدون والغضب والسخط يراد بهما النار فيكون حالفا بغير الله وقال مالك لا ينصدق  
 اليمين بصفات الفعل وبه قال احمد في رواية لان اليمين تصدق بحرمة اسم الله تعالى ومع الاشتراك  
 احرمة له وفي المبسوط قال مشايخنا العراقيون الحلف بصفات الذات كالقدرة والظلمة  
 والعزة والجلال والكبر يا عيين والحلف بصفات الفعل كالرحمة والسخط والغضب والرضا  
 لا يكون يمينيا وقالوا صفة الذات ما يجوز ان يوصف الله تعالى بها ولا يجوز ان يوصف بصددها  
 كالقدرة وصفة الفعل ما يجوز ان يوصف بها وبصددها كالرضا فانه تعالى يرضى بالايان  
 ولا يرضى بالكفر انتهى وان تقوى على انه لا يحلف بعلمه اما لا لا غير متعارف واما لان العلم يذكر  
 بعنى المعلوم وفي المحيط لو قال يصم الله انه فعل كذا او لم يفعله يكفر انه وصف الله تعالى بالعلم  
 بوجود شيء قبل وجوده فصار كماله وصفه بالجهل والاصح انه لا يكفر انه قصد بهذا الكلام  
 اثبات صدقه في خبره لا وصف الله به وتجوز ان يحلف بجميع اسمائه وان لم يتعارف الناس بها  
 على الصحيح لان اليمين باسم الله ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام من كان حالفا فليحلف بالله  
 والحلف بسائر اسمائه حلف بالله وما ثبت بالنص وبداية راعى فيه العرف وقال بعضهم  
 كل اسم يسمى به غير الله كالرحمن فهو عين وما يسمى به غير الله كالحكيم والعليم والقادر والرحيم  
 فان اراد به يمينيا فهو عين وان لم يرده يمينيا لا يكون يمينيا **وقوله مبتدأ** **العر** الله اي بقاياه  
 وهو بفتح العين اذا يستعمل في القسم بضمها وهو مبتدأ خبره محذوف تقديره قسمي وعيني  
 قال تعالى لعمر ك انهم لفي سكرتهم يعمهون **وايم الله** وهو عند الفراعنة عين فاصله ايمت  
 سقطت نونه وهزته في الوصل للتخفيف وعند سيبويه كلمة اشتقت من اليمين ساكنة  
 الاولى فاجتلبت الهزة للنطق به وقيل ايم صلة اي زيادة والمضيق والله وهو حلف متعارف بها  
 فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم حين طعن الناس في اماره اسامة بن زيد ان كنتم تطعنون  
 في امارته فقد كنتم تطعنون في اماره ابيه من قبل وايم الله ان كان لخليقا بالامارة رواه  
 البخاري **وعهد الله وميثاقه** وكذا ذمته وامانته والواو في هذه الالفاظ للقسم فابعد ما  
 محروم بها وقال المشافعي لا يكون هذا النوع يمينيا الا بالنية ولنا ان العهد علة استعماله في  
 اليمين والميثاق والذمة والامانة ويدل عليه قوله تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم ثم قال  
 ولا تنقضوا الایمان بعد تو كيدها لكن قد ورد من حلف بالامانة فليس منارواه ابوداود عن  
 بريدة **واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله** الواو في هذا ما بعده للعطف لا للقسم  
 لان الحالف يقول لا قسم لا فعل وقال زفر والشافعي لا يكون يمينيا الا اذا قال بالله نوى اليمين  
 او لم ينو وقال مالك لا يكون يمينيا الا اذا قال بالله ونوى اليمين وعلى تذر لما في السنن من حد



ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من نذر نذر لم يسمه فلفارته كفارة البمين  
واما ما في الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام من نذر وسعي فليسم الوفا بما سمي فحين معروف  
او على عين او على عهد وان **يصف الى الله لان معناه علي موجب عين وموجب عهد وان فعل**  
**كذا فهو كافر** وقال مالك والشافعي واحمد في رواية لا يكون يميناً لانه علق بالفعل ما هو معصية  
فصاد كما لو قال ان فعلت كذا افانازان ولنا ان تعليق الكفر بفعل محرم لذلك الفعل وتحريم الحلال  
يمين كما سمي بالفرق بين هو كافر وبين هو زان انه لا يكون زانيا عند الله بمجرد قوله هو  
زان ويكون كافر بالقوله هو كافر فقولا لقائل ان فعل كذا فهو كافر يمين وان **ليكن سواء على عاص**  
اوت روى ذلك عن ابي يوسف وقال محمد بن مقاتل يكره اذا علقه عاص لان علق الكفر بوجود  
والتعليق بالموجود تخييل فصاد كما لو قال ابتداء هو كافر والصحيح انه ان كان عالماً انه يمين لا يكره  
فيهما وان كان جاهلاً او عنده انه يكره في الماضي وبما شتر الشرط في المستقبل يكره فيهما لانه  
لما اقدم على الفعل وعنده انه يكره فقد رضى بالكفر وكذا لو قال ان فعل كذا فهو يهودي ونصراني  
او مجوسي وبري من الله او من النبي او من الاسلام او من القران او من القبلة او الكعبة كان يميناً  
عندنا ونفاه ما لك والشافعي لما تقدم ولنا ما روي عن ابن عباس انه قال من حلف بالتهود  
والنصر فهو يمين واما ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام من حلف على يمين بعملة  
غير الاسلام كاذباً مستحداً فهو كافر لظاهرها نه خرج مخرج الغالب فان الغالب ممن يحلف  
بمثل هذه الايمان ان يكون من اهل الجمل لا يعرف منه الا لزوم الكفر على تقدير الحث لا من  
اهل العلم والخبر فان تم هذا الاصل فهو شاهد لمن اطلق القول بكفره **وسوكتد بخورم بخدي**  
**اي قسم بالله بلشنا الفارسي** وكذا الحكم بسائر السنة **الجم قسم** هذا خبر المبتدأ الذي هو قوله  
لعمرك الله وما عطف عليه **وحقا اي قوله حقا وحق الله وحرمة** **وسوكتد خورم بخدي**  
**اي بصيغة الاستقبال باطلاق زن** يعني سوكتد خورم بطلاق زن وان فصله اي كذا فعليه  
غضبه اي غضب الله او سخطه او لعنته او حرم الله عليه الجنة او عذبه بالنار او انا زان او  
سارق او شارب خمر او كل ربا اي لا يكون قسماً اما حقا فلا نه يراد به تحقيق الوعيد واماحق  
الله فلا نه يراد به واحد الحقوق ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ هل تدري ما حق الله  
على عباده واما الغضب والسخط واللينة فلا نه يراد بها اثارها وهو النار ولا نه دعا على  
نفسه قال تعالى ويدع الانسان بالشردعاه بالخير لان واحد من هذه الامور لم يتعارف الحلف  
به وقيد بحق الله لانه لو قال والحق يكون قسماً لانه من اسمائه سبحانه واما قوله انا زان وخو  
فلهذا مستلزام وجود الشرط وجود ما جعله جزاً من الزنا وخو لتوقفه على فعل مستأنف  
**وحروف القسم الواو والياء والتا** كقوله والله وبالله وتالله لان كل ذلك معهود في الايمان  
ومذكور في القران قال تعالى والله ربنا ما كنا مشركين يحلفون بالله ما قالوا قاتلوا الله تقتلوا  
تذكر يوسف اصل هذه الحروف الباء والذال والظا والضم نحو بالله وبه ويجوز اظهار  
الفعل معها نحو حلفت بالله واقسم بالله والواو ملحقة بها ولذا لا تدخل على المضمر ولا يجوز اظهار

الفعل معها والتا ملحقة بالواو وتدخل على لفظة الله خاصة ورواية ترب الكعبة شاذة وقد تسمى  
حروف القسم **كالله** **افعله** وفي نسخة لا فعله وينصب الاسم حينئذ على اسقاط الخافض وابصال  
فعل الحلف به كقوله تعالى واختار موسى قومه وهو اكثر استعمالاً او يخفف على ضمير الخافض  
بقا اثره وهو قليل بشاذ وحكي الرفع ايضا نحو والله فعلت على ضمير مبتدأ او خبر وهو الاول لان  
الاسم الكريم اعرف المعارف فهو اولي بكونه مبتدأ او التقدير الله قسمي او قسمي الله فعلت ولو  
قال والله والرحمن يكون يمينين الا ان يريد تكرار الاول في ظاهر الرواية وعليه اكثر المشايخ وروى  
الحسن عن ابي حنيفة يكون يميناً واحدة وبه اخذ مشايخ سمرقند ولو قال والله والله فهو يمينان  
كذا ذكره وفيه انه اولي للتأكيد مما قبله ولو قال والله والله فهو يمين واحد  
استحسنانا ولو قال والله اكملك والله اكملك فيمينتان وروى الحسن ان نوى بالثاني الخبر عن الاول  
صدق ديانة هذا وان وصل ان شأ الله بحلفه بربنا في الطلاق من قوله عليه الصلاة والسلام  
من حلف على عين فقل انشأ الله فقد استثنى رواه ابوداود والنسائي والحاكم في مستدركه  
عن ابن عمر وكذا اذا نذر وقال انشأ الله متصلاً لا يلزمه شيء قال محمد بلصنادك عن ابن مسعود  
وابن عباس وابن عمر وكذا قال موسى عليه الصلاة والسلام سخطت في انشأ الله صابراً ولم يصبر  
ولم يعد لمخلقا الوعدة والاتصال بشرط عمل الاستثناء في الابطال فلو انقطع بتنفس او سعال وخو  
لا يصبر وعن ابن عباس انه كان يجوز الاستثناء المنفصل الى ستة اشهر وقيل الى سنة لقوله تعالى  
واذكر ربك اذا نسيت اي اذا نسيت الاستثناء موصلاً فاستثنى بقصود وروى ان محمد بن اسحاق  
ما حب المغازي كان عند المنصور وكان يقرأ عنده المغازي وابو حنيفة كان حاضر افاد  
ان يغري الحليقة عليه فقال ان هذا الشيخ يخالف جدك في الاستثناء المنفصل فقال بلغ من قدر  
ان تخالف جدي فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك ملكك لانه لو جاز الاستثناء المنفصل فبارك  
الله لك في عهودك اذا فان الناس يبايصونك ويحلفون ثم يخبرون ويستثنون ثم يخالفون  
ولا يجنبون فقال نعم ما قلت وغضب علي محمد بن اسحاق واخرجه من عنده واما تايي قوله  
تعالى واذا ذكر ربك اذا نسيت اي اذا لم تذكر ان شأ الله في اول كلامك فاذا ذكره في اخره موصلاً  
به كذا ذكره بعضهم وعندي نه خاص بما بين الصديقين به وفي نحو ان فاعل ذلك عند اول ويستثنى  
شيئاً لا تفتي جاز في ذكره ينبغي ان يستثنى ولو في اخر عمره وقيل المصنف ذكر ربك اذا نسيت غيره  
ولو نفسك فان كمال الذكر هو القنا والاستغراق في بحر شهود المذكور المعبر عنه بكمال الحضور  
**وكفارة** اي كفارة القسم واحد من ثلاثة ويتعين بفعل العبد احديها **عتق رقبة** اي عتد او  
اومة او طعام **عشرة مساكين** **كافي الظهار** الظاهر انه قيد الاخير ويجوز ان يكون لهما في  
نسخة كهما في الظهار اي كالعتق والاطعام في كفارة الظهار وقد تقدم انه يطعم كل مسكين  
نصف صاع من براصاع من غيره او كسو تهم لكل من العشرة ثوب **ببستر عامة بدنه**  
قبض او اذار ورد او قبا او كساء على الصحيح وفي المحيط وهو ظاهر الرواية وفي المبسوط  
اذن الكسوة ما يجوز فيه الصلاة وهو المروي عن محمد فلم يحز السر او لا يقطع والا فهو







الحرام ولأن ذابيس إلى البعد فإن المحل والحرم هو الله سبحانه فيلقوه ولما قوله تعالى يا أيها النبي  
لم نحرّم ما أحل الله لك لتبغى من ذات أزواجك والله عفو رحيم قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم وسبب  
نزول هذه الآية ما في البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب عند زبيب بنت جحش  
عسلا فعلمت به عائشة فتواصت هي وحفصة أبة وفي رواية أبتنا دخل عليها صلى الله عليه  
وسلم فلتقل أني أجد منك ريح مغافير أكلت مغافير فدخل على أحدهما فقالت له ذلك فقال  
شربت عسلا عند زبيب ولن أعود وفيه أيضا أن عائشة أن النبي سقته العسل حفصة وأن  
النبي تواصت هي وإياها سودة والمغافير بالضم المجهية جمع مغفور بضم الميم والنار وهو صمغ  
بعض الشجر يجل بالماء وله رائحة كريهة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره أن يوجد  
منه الروائح فصدق عليه الصلاة والسلام القليلة له ذلك من أزواجه وحرم العسل على نفسه  
قال الخطابي ولا كثر على أن الآية أنزلت في تحريم مارية القبطية حين حرّمها على نفسه وذلك  
أنه روي أنه عليه الصلاة والسلام خلا عادية في يوم عائشة وعلمت بذلك حفصة فقالت أكتي  
علي وقد حرمت مارية على نفسي فأخبرت به عائشة وكانت متصادقتين وقيل خلا بها في يوم  
حفصة فأرضها بما بذ لك واستكتمها فلم تكلم فطلقها واعتزل نسائه أي شهر أو مكث تسعاً  
وعشرين ليلة في بيت مارية انتهت الأول والآخر بالآلة لا نه رواية صاحبة القضية وصاحب  
البيت أدري بما فيه فالعسك به ظاهر وكذا بالتالي لأن العبرة بهوم النفل لا بخصوص السبب  
ولأن التحريم المضاف إلى الجوارى لما ثبت عيناً بهذه الآية فكذا التحريم المضاف إلى سائر المباحات  
دلالة فإن قيل روي أنه قال والله لا أذوقه فلذلك سمي تحريماً ولزمت التحلة إجماعاً بأنه لم يذكر  
في الآية ولا في الحديث الصحيح فلا يجوز أن يحكم به ويقيد به حكم النص **فصل في الحلف والفعل**  
أو الترك من الدخول والخروج وغيرهما من **حلف لا يدخل بيتاً وهو ما أعد للبيتوتة يحث بدخول**  
**صفة ٧** بها تنبئ للبيتوتة فيها في بعض الأوقات فصارت كالبيت الصبيقي قال شمس الأية  
الأن يتوي بيتاً غير الصفة فيصدق ديانة لا نه خص الإمام ببيتة **الكعبة** أي لا يحث بدخول  
**الكعبة** أو **مسجد أبيه** وهي مسجد النصارى أو **كنيسة** وهي مسجد اليهود أو **هلين** بكسر الهمزة  
وهو ما بين الباب والدار و**ظلة** باب دار وهي المسابك الذي يكون على باب الدار واحد  
من هذه الأشياء لم يرب للبيتوتة فلا يكون بيتاً كما أي مثل ما لا يحث **في لا يدخل داراً** وكذا أبتنا  
بالأولى فدخل داراً خربة لأن الدار وإن كانت اسماً للعروة أدير عليها الحائط إلا أن البناء كالصفة  
فيها ولا يقال دار عامرة ودار غامرة والصفة في من كل وجه معتبرة ليحصل بها مقبلة فتعلق  
اليمين بدار موصوفة بصفة فلا يحث بعد زوال تلك الصفة وفي لا يدخل هذه الدار يحث  
أن يدخلها منه **صحر** أو بعد ما بنيت أخرى لأن الدار هنا مصينة والصفة في المصين إذا لم  
تكن باعثة على اليمين غير معتبرة لعدم الاحتياج إليها وتعين الموصوف بدونها فتعلق اليمين  
بذات الدار دون صفتها أو وقف عطف على دخلها أي ويحث أن وقف على سطحها لأن سطح  
الدار منها ولا يجوز الوقوف للحائض والجنب على سطح المسجد وبه قال بعض الشافعية

وقيل في عرفنا أي عرف العجم **يحث كما أي مثل ما لا يحث لوجعلت الدار التي حلت على دخولها**  
**مسجداً أو حماماً أو بيتاً** أو بيتاً أو نهراً لأن اسمها تبدل وبطلان اسم كبتل العين فبقا الاسم  
دليل بقاء المسمى وزواله دليل زواله أو دخلها أي الدار بعد هدم الحمام الذي جعلته الدار سوا بقى  
صحر أو جعل داراً أخرى لا نه بالانهدام أي بدهله اسم الدار وعوده ببناءه داراً أخرى منزل منزلة  
اسم آخر نظر إلى تبدل السبب **وكهذا البيت** أي وكما لا يحث إذا حلف لا يدخل هذا البيت ودخل  
حال كونه منه **ما صحر** الر وال اسم البيت عنه فانه لا ييات فيه حينئذ ولو بقيت الحيطات وت  
السقف يحث لا نه ييات فيه أو دخله بعد ما بنى بيتاً آخر لأن اسم البيت لما عاد إليه بعد زواله  
عنه بالانهدام صار بمنزلة اسم آخر لا يدخل هذه الدار أو هذا البيت **فوقف في طاق باب**  
للحلف عليه أو عتبته وكان الباب يحث **لو أعلق كان** ذلك الوقت خارجاً عن الدار أو البيت فانه  
لا يحث لا نه علق باب الدار والبيت لا حرام ما فيها ما كان داخله عنه فهو فيها وما لا فلا وفي الكافي  
شرح الوافي لو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل في صحن داره لم يحث حتى يدخل البيت قال وهذا  
في عرفهم أي المتقدمين وأما في عرفنا الدار والبيت واحد فيحث أن يدخل صحن الدار وعليه الفتوى  
أو **يسكنها** أي الدار وهو ساكنها أو **لا يلبسها** أي الثوب وهو لا يلبسها أي الركوب وهو  
**راكب** فأخذ أي فشرع فوراً في النقلة عن الدار ونزع الثوب ونزل عن الدابة بلا مكث لا يحث  
وقال في فتح الحث لوجود الشرط وهو تحققه بعد فراغ حلفه من السكنى واللبس والركوب وإن  
قل ولأن اليمين تعقد للبر فيستثنى منها زمان تحققه لأن مواضع الضرورة مستثناة عن  
قواعد الشرع وهذا لأن البر ما موره والحث منتهى عنه لقوله تعالى واحفظوا أيمانكم والظاهر  
أنه يقصد المأمور به فيد بقوله بلا مكث لا نه لو مكث ساعة على حاله حث وبه قال مالك والشافعية  
وأحمد أو لا يدخل هذه الدار وهو فيها فتعد فيها ولو أيا ما لا يحث استغنى لأن الدخول  
حالاً يعتد فانه لا انتقال من خارج إلى داخل فلا يكون لدوامه حكم الابتداء أو اليل عليه قوله تعالى  
فلا تقعد بعد الذكرى إلى علك قاعد أو قوله عليه الصلاة والسلام لا تتبع النظرة النظرة فإن  
الأولى لك والثانية عليك بخلاف السكنى واللبس والركوب والقعود والقيام والنظر ونحو ذلك  
صاعته فانه يكون لدوامه حكم الابتداء والقياس أن يحث وهو قول الشافعية لأن للدوام حكم  
الابتداء حتى لو نوى بالدخول الدوام صحت نيته ولو لم يكن له حكم الابتداء لما صحت وفي لا سكن  
هذه الدار أو المحلة أو هذا البيت لا نه عند أي حنيغة من خروجه بأهله ومتاعه أجمع حتى  
يحث بو نذ بقي وبه قال أحمد وقال بعض مشايخنا لا يحث ببقاء نحو الوعد والمكثنة ٧٥٧ بعد  
به ساكناً وعند أبي يوسف لا بد من خروجه بأهله وأكل متاعه وعليه الفتوى كذا في المحيط  
والفوائد الظهيرية لأن نقل الكل قد يتعذر ويبقى الأقل لا يعد ساكناً وعند محمد لا بد من  
خروجه بأهله ومتاعه الذي يقوم به ضروراته لأن بقاء ما وراء ذلك ليس بسكنى وفي  
شرح الجمع واستحسنه المشايخ وعليه الفتوى وهو أصح ما يفتى به من التخصيص كما ذكره  
الطرابلسي وقال أبو الليث أن سلم داره باجارة أو رد المستاجر إلى الموجد لا يحث سوا اتخذ



دار في موضع اخر ولم يتخذ لانه لم يبق ساكنوا لو كان في طلب مسكن اخر وترك المتن فيهما  
اياما لا يثبت في الصحيح لان طلب المنزل من عمل النقلة فصار مدة الطلب مستثناة بحكم العرف  
اذ لم يفرط في الطلب وبه قال مالك والشافعي واحمد وفي لا يدخل دار زيد ولا بنية له حث بالدخول  
في المستجرة والمستعارة عندنا كالمملوكة وخصه مالك والشافعي بالدخول في المملوكة وفي  
لا يدخل دار فلان وله دار يسكنها ودار غلة قد دخل دار الغلة لا يثبت وفي لا يدخل دار فلان  
قد دخل دارها وزوجها يسكنها لا يثبت لان الدار تنسب الى ساكن ذكره الزبيلي ويشترط  
ابو يوسف للحنث اضافتها اليه وقت الحلف كوقت الشرط لان افهام الناس يقع على ما في  
ملكه يوم اليمين والحنث جميعا في العادة والكتيا لحنثه بدخوله دارا يملكها بعد اليمين  
لانه عقد يمينه على دار غير مشار اليها فلا يختص بالموجودة في الحال كما في قوله لا اكل عبد فلان  
او لا اكل طعامه او لا اليس ثوبه واما ما ذكره من العادة فغير مستمرة بل هي مشتركة **بخلاف**  
**المصر والقريه** فانه لو حلف لا يسكن هذا المصر فخرج منه وترك اهله ومتاعه فيه لا يثبت  
فيما روى عن ابى يوسف ونقله ابو الليث عن ابيه لا يبعد ساكناء فيه لان الرجل قد يكون  
ساكنا في مصر وله في مصر اخر اهل ومتاع والقريه قيل بمنزلة الدار وقيل بمنزلة المصر وهو  
الختار وحنث في لا يخرج لوجله واخرج بامره لان فعل المأمور يضاف الى الامر فصار كما اذا ركب  
دابة فخرجت لا يثبت ان اخرج بلا امره سواء كان مكرها اي غير راض او راضيا لانه لم يوجد  
منه خروج لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه لم يامر به وبه قال الشافعي في الصحيح واحمد في رواية  
ومثله اي ومثله لا يخرج لا يدخل اقتساما بفتح همزه جمع قسم بكسر اوله وهي ثلاثة بامره  
وبلا امره مكرها او راضيا وحكما وهو الحنث في الاول وعدمه في الاخيرين ولا يثبت في لا يخرج  
الى جنازة ان خرج اليها وفي نسخة فخرج يريد هاتم الى امر اخر لان الخروج هو الاتصال  
من الباطن الى الظاهر وهو موجود بالنسبة الى الجنازة دون امر الاخر فان الموجود في حقه  
الايان وهو الوصول وهو ليس بخروج والدوام على الخروج ليس بخروج ايضا لعدم امتداد  
وحنث في لا يخرج الى مكة فخرج يريد ما وجاوز عمران مصره ورجع لتحقيق الشرط وهو  
الخروج الى مكة وانما قيدنا بجاوزة العمران لانه لو رجع قبل مجاوزتها لا يثبت لان الخروج  
الى مكة سفر وهو لا يتحقق الا بجاوزة العمران وذلك لان الخروج اتصال عن الداخل الى الخارج  
واذا انفصل عن وطنه قاصدا مكة فقد خرج اليها قال تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا  
الى الله ورسوله الآية والمراد بها من مات قبل الوصول اليه لا يثبت في حلفه لا يتيها اي  
مكة حتى يدخلها لان الايات هو الوصول قال تعالى فاتيافرعون فقولوا انارسلوكم  
وذهابا به كخروجه فاذا حلف لا يذهب الى مكة فخرج يريد هاتم في الصحيح وهو قول محمد  
بن سلمة وقال نصير بن يحيى هو كاتيا نه ولا يثبت حتى يدخلها لقوله تعالى اذهبا الى فرعون  
انه طغى فقولوا وجه الاول قوله تعالى فاتيافرعون فقولوا انارسلوكم  
واذا كان الازهاب بمعنى الازالة كان الازهاب بمعنى الزوال وهذا لا خلافا لانه يمكن له

في الازهاب بنية فان نوى الخروج او الايتان فعلى ما نوى انه يحفل كلامه وفي لياتين مكة ولم  
ياتها ومضى عليه مدة لا يثبت الا في اخرجاته لان شرط الحنث فوت الايتان ولا يتحقق الا في اخر  
جز من اجزا الحياة لان البر موجود مادام حيا وحنث في لياتينه غذا ان استطاع ايتانه ان لياته  
بلا مانع كرض او سلطان لان الاستطاعة في العرف سلامة الاسباب والالات وارتقاء  
الموانع الحسية فينصرف اللفظ اليها عند الاطلاق ومن ذلك قوله تعالى والله على الناس  
بح البيت من استطاع اليه سبيلا وفسره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بملك الزاد والرحلة  
وقوله سبحانه واعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفسرها عليه الصلاة والسلام بالري  
ودين بنية الحقيقة اي صدق ديانة ان قال نويت حقيقة الاستطاعة وهي القدرة  
الحقيقية التي يجدتها الله تعالى للعبد حال قصد اكتسابه الفعل بعد سلامة الاسباب  
والالات ولا يكون المقارنة للفعل قال تعالى ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء  
استطاعوا ان يظهره وما استطاعوا له نقبا وانما صدق ديانة انه نوى يحفل كلامه  
لاقتضائه نوى خلاف الظاهر وفي رواية يصدق قضا ايضا لانه نوى حقيقة كلامه  
وهذا بناء على انه اذا نوى حقيقة كلامه والظاهر لا يخالفه بصدق ديانة وقضا وان كان  
يخالفه ففي تصديقه قضا روايتان وشرط للبر في لا يخرج امراته الا باذنه لكل خروج اذن  
حتى لو خرجت باذنه مرة ثم خرجت مرة اخرى بلا اذنه يثبت لانه استثنى من المحلف عليه  
خروجها ملصوقا بالاذن فكل خروج لا يكون كذلك فهو داخل في اليمين والحيلة في ذلك ان  
يقول لها كلما اردت الخروج فقد اذنت لك ولو قال اردت الا باذني مرة صدق ديانة  
انه نوى يحفل كلامه لا قضا لان فيه تخفيفا عليه لا في الا ان اذن اي لا يشترط لكل خروج  
اذن في لا يخرج الا ان اذن حتى لو خرجت باذنه ثم خرجت باذنه ثم خرجت مرة اخرى بلا  
اذنه لا يثبت لان الا ان يصنع حتى فيما يتوقف قال تعالى الا ان يحاط بكم اي حتى يحاط بكم  
الترى انه لا يستقيم اظهار المصدر هنا بخلاف الا باذني فانه يستقيم ان يقول لا خروجا باذني فخرنا  
انه صفة المستثنى وهنا لو قال لا خروجا ان اذن لك كان كلاما مختلا فخرنا انه بمعنى التوقيت  
فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم فان  
الاذن لا يمتنع في الدخول الى بيت النبي في كل مرة واجيب بان ذلك ثبت باخر الآية وهو قوله  
تعالى ان ذلكم كان يؤذي النبي والايذا في كل مرة او بدليل اخر من الاصول وهو ان الدخول في ملك  
الغير بضيق اذنه حرام ولو قال اردت الا ان اذن لك مرة صدق ديانة وقضا لان ذلك تشديد  
عليه وللحنث عطف على البراي وشرط للحنث في ان خرجت وان ضربت فانت طالق  
لمريدة خروج في الاولى وضرب عبد في الثانية فعلمها اي فعل الخروج وفعل الضرب فورا  
اي في الحال وهو في اصل اللغة مصدر فارت القدر اذا غلت استعير للسرعة والحالة التي  
لا ثبت فيها حتى لو جلست ثم خرجت او تركت ضربا لعبد ثم ضربته لم يثبت لان مراد المتكلم  
الخروج والضرب في تلك الحالة فينقيد بها ولا اعتبار بالعرف وفي ان تعديت عطف على في

رسان وهو



ان خرجت اي بشرط الحنث في ان تغديت من غير ان يقول معك او معه فبعد قول  
 الفاي قال تعالى **تغدي معي** تغدي به معه فورا وقال زفرو مالك والشافعي لا يشترط لانه عقد عينه  
 على مطلق التقدي ولنا انه عقد كلامه على عدا معين وهو العقد المدعوا اليه الذي بين يديه  
 ان كلامه خرج مخرج الجواب والعقد في السؤال معين فكذا في جوابه وقد تقدم بظاهر هذه  
 اليقين الفورية ابو حنيفة وكان الناس يقولون اليقين على نوعين مطلقة وموقفة بوقت  
 فاستنبط ابو حنيفة من العرف هذه وهي مطلقة لنظام موقفة مصق وقيل انما اخذها من  
 حديث جابر بن عبد الله وابنه حين دعيا الى نصره فخلعا ان لا ينصراه ثم نصره بعد  
 ذلك ولم يحنثا وكفي في الحنث **مطلق التقدي** ان ضم اليوم بان قال ان تغديت اليوم فصدي  
 حر بعد قول الفاي قال تعالى **تغدي معي** لانه لما زاد على الجواب كان مبتدأ لا مجيبا حذرا عن الفا  
 الزيادة فان قيل ان موسى عليه الصلاة والسلام زاد في الجواب حين سئل عن العصا ولم  
 يجعل مبتدأ بل جعل مجيبا اجيب بان السؤال في الآية لما كان عا وهي تقع للسؤال عن  
 الذات وللسؤال عن الصفات جمع بينهما عليه السلام في الجواب ليكون مجيبا على كل تقدير  
**ومركب العبد الماذون ليس لمواه في حق الحلف** فلا يحنث من حلف لا بركب مركب فلات  
 وهو سيد له عبيد فركب الحالف مركب عبده الماذون الا اذا لم يكن عليه دين **مستغفر**  
 لرقبته وكسبه بان لم يكن عليه دين اصلا او كان عليه دين لا يستغفر **ونواه اي والحال**  
 انه قد نوى الحالف مركب الماذون فانه يحنث في هذا عند ابو حنيفة لان الملك عنده للعبد  
 اذا كان عليه دين مستغفر فلا يدخل مركب في اليقين نواه او لا للمولى اذا لم يكن عليه دين  
 مستغفر لكنه يضاق الى العبد فيدخل ان نواه وقال ابو يوسف يحنث في الوجه كلها  
 ان نواه لان الملك عنده للمولى الا ان الاضافة اليه قد اخلت الاضافة الى العبد عرفا فلا  
 يدخل الا بالنية وقال محمد يحنث في الوجه كلها وان لم ينو ان العبد وما في يده لمواه وبه قال  
 مالك والشافعي واحمد قيد بالماذون ان مركب المكاتب ليس مركبا لمواه بالا اتفاق **ويقيد**  
**الاكل في اكل من هذه الخلعة** ولها اثر بئرها فيحنث بطلعها وبسر ها ورطبها وبسرها  
 الذي يسيل منه وبه قال الشافعي واحمد واما لو لم يكن للخلعة اثر فيحنث اكل بقنها اذ الخلعة  
 تركل فتعذر العمل بالحقيقة فيصير الى المجاز لكن بشرط ان لا يتغير بصنعة حادثة فلهذا  
 لا يحنث بخلعها والديس المطبوخ ان دامضاق الى فعل حادث فلم يبق منسوب الى الشيء فلم يصح  
 ان يدخل في المجاز والكرم في معنى الخلعة فيحنث بعنبه وعصيره وزبيبه دون ديسه  
 المطبوخ منه وهذا البراي ويقيد الاكل من هذا البر **باكله** قضا وهو الاكل باطراق الاستسا  
 فلا يحنث باكل جزه ولا سويقه وهذا عند ابو حنيفة وبه قال مالك والشافعي وقال ابو  
 يحنث بجزه سويقه وقال محمد يحنث بهما واما القضم فيحنث به عند الكل الا احمد وفي الفوائد  
 الظهير به ان هذا الخلاف اذا لم يكن له نية فلما اذا نوى فيمنه على ما نوى باتفاق لانه نوى  
 حقيقة كلامه او عقوله وهذا **الدقيق اي** ويقيد الاكل من هذا الدقيق **باكل جزه** وعصيده

لان عين الدقيق غير ما كثر فانصرف عينه الى ما يتخذ منه وبه قال مالك واحمد فلا يحنث لو استنق  
 كما هو لان الحقيقة المجردة في الاستعمال عادة مشهورة فسقط اعتبارها وقيل يحنث لانه  
 اكل الدقيق حقيقة والصحيح انه لا يحنث الا ان نواه فانه يحنث به لا بجزه **واكل الشوى هو بالرفع**  
 عطف على الاكل اي ويقيد اكل الشوى **بالحم** لانه المتبادر دون البيض المشوي والبادجان او  
 الجوز وهو قول احمد الا ان ينوي كل مشوي فتصح نيته لان فيه تشديدا على نفسه **والطبخ**  
 عطف على المشوي اي ويقيد اكل الطبخ **بما طبخ من اللحم** لانه المفهوم في العرف ولا بد ان يطبخ بالما  
 ان المقلبي اليابس يسمى طيخا ولو اكل الخبز بالمرقة التي طبخ فيه اللحم يحنث لانه يسمى طيخا وفيها  
 اجزا اللحم والراس اي ويقيد اكل الراس **براس بكبس في التناهي** اي يدخل فيها ويباع ذلك  
 الراس المتعارف **في مصره اي** في بلده من الابل والبقر والغنم وكان ابو حنيفة اولا يقول اذا حلف  
 لا اكل راسا يحنث براس الابل والبقر والغنم ثم رجع وقال يحنث براس البقر والغنم خاصة  
 وقال ابو يوسف ومحمد يحنث براس الغنم خاصة وهذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة  
 وبرهان كان العرف في زمانه اولا في الثلاثة ثم في البقر والغنم وفي زمانهما في الغنم خاصة  
 وفي زماننا يفتى بحسب العادة كما ذكره المصنف لان كل راس ليس مراد للقطع بعدم ارادة  
 راس نحو الجراد والعصفور فوجب الرجوع الى العرف لانه الاصل في مسائل الاديان وعند  
 الشافعي عينه على ما يباع منفردا عن بدنه ولحمه وعند مالك واحمد على راس كل حيوان  
 من الغنم والصيد والطيور والحيات وهذا اذا لم ينو عاقا فان نوى فيمنه على ما نوى بالاجماع  
 وعلى هذا الخلاف **المشرا والشحم اي** ويقيد اكل الشحم **بشحم البطن** حتى لو اكل شحم الظهر وهو  
 الذي خالطه لحم لم يحنث وهذا عند ابو حنيفة وهو قول مالك والشافعي في الاصح وقال  
 ابو يوسف ومحمد يحنث بشحم الظهر ايضا وهو وجه مذهب الشافعي ورواية عن احمد  
 وكذا الخلاف في الشحم المختلط بالعظم والشحم على ظاهر الامسا ويقيد قول صاحبيه ان الله تعالى  
 استثنى شحم الظهور من الشحوم حيث قال ومن البقر والغنم حرما عليهم شحومهما الا ما حلت  
 ظهورهما او الحوايا او ما اخلط بعظم وحقيقة الاستثناء ان يكون المستثنى من جنس المستثنى  
 منه **والخيزاي** ويقيد اكل الخبز **بجز البر والشصير** لانه المعتاد في غالب البلاد وقال مالك والشافعي  
 يحنث باي خبز كان **بخبز الارز بنوع الهمة** وضم الراء وتشديد الزاي على اشهر لانه وفيه  
 لغات اخرى خمسا لا يقيد الخبز بخبز الارز ولا بخبز الذرة بل لا يعتاد فيه اما لو كان ببلد  
 يعتاد خبز الارز كطبرستان او خبز الذرة كزبيد يحنث به وكذا لو كان من اهل بلد لا يعتاد  
 اكل خبز الشصير يحنث به ولو اعتادوا اكل خبز الذرة والذرة كاهل المجاز واليمن يحنث باكله  
**والفاكهة اي** ويقيد اكل الفاكهة **بالفاح** والشمس **والبطيخ** والخوخ **والتين** والسفرجل  
 والكمثرى ونحو ذلك **والعنب اي** لم يقيد اكل الفاكهة بالعنب والرمان **والرطب** والقش  
 والخيار وقال ابو يوسف ومحمد العنب والرمان والرطب فاكهة وبه قال مالك والشافعي  
 واحمد والاصل ان الفاكهة اسم لما يتفكه اي يتنعم به قبل الطعام وبعده زيادة على الغذاء



وهذا المصنف موجود في النجاشي واخواته فيحتج بها وغير موجود في الفتا والحجاز لانها من القول  
واما الصنب والرمات والرطب فهم يقولون معنى التفكه موجود فيها فانها من اعز الفواكه والتمتع  
بها فوق التمتع بغيرها وابوصيفة يقول ان الصنب والرطب يوكلان للتفكه حتى يكتفي بها في بعض  
المواضع والرمات قد يستعمل للدواء فنقصته لثلاثة في معنى التفكه وهو التمتع قال تعالى  
انقلبوا قلبهم اي متعجبين فلا يتناولها مطلق اسمها لا ترى يا بس هذه الاشياء ليس من  
الفواكه فالزبيب والتمر من الاقوات وجب الرمان من التوابل والفاكهة لا يختلف رطبها وبابها  
في معنى التفكه ولذا قال شارح شمس الائمة ان البطيخ ليس بفاكهة لان ما لا يكون يا بس فاكهة  
فوطيه كذلك كاللبن والشمس والخوخ وايضا انه سبحانه عطفها على الفاكهة في آية وعطف  
الفاكهة عليها في اخرى والصطف يقتضي المضاربة قال تعالى فيها فاكهة وغل ورمات وقال  
تعالى وعنباً وقضباً وزيتونا وتخلوا وحدائق غلبا وفاكهة وهذا اذا لم تكن له ثبة فان ثوب  
فيهمته على ما نوى بالاجماع وفي المحيط العبرة للصرف فيما يوجب عادة على سبيل التفكه وبعد  
فاكهة في العرف يدخل في اليقين وما لا فلا **والشرب** بالرفع عطف على الاكل اي ويقتيد الشرب  
اذ حلف لا يشرب من نهر كدجلة **بالرفع منه** وهو تناول الماء بالقم من موضعه كما تتناول  
الدابة فلا يحث لو شرب منه باثاء وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يحث به كالرفع وهذه المسئلة  
مبنية على ان الاول اعتبار الحقيقة المستعملة وهو قول ابي حنيفة او عموم الجاز المتعارف  
وهو قولهما بخلاف **الحلف** لا يشرب من ما به حيث يحث بالشرب منه باثاء وبغيره باتفاق  
لا نه بعد الاغتراف منسوب الى ذلك النهر وهو الشرط ونظير المسئلين ما لو حلف لا يشرب  
من هذا الكوز فصب الماء الذي فيه في كوز اخر وشرب منه حيث لا يحث باتفاق ولو قال من  
ما هذا الكوز يحث باتفاق **وتحليف الوالي** بالرفع عطف على الاكل اي ويقتيد تحليف الوالي  
رجلا ليصله بكل اعر بال مهمة اي مفسد فاجرائ الى البلد بحال **ولا يته** متعلق بيقيد وانما  
يقيد الحلف بذلك لان عرض المستخلف دفع شتر الداعر وغيره بالضرر وخوفه فلا يفيد اعلا  
بعد زوال ولا يته لهدم قدرته على ذلك وعن ابي يوسف انه لا يقيد بحال ولا يته واعلامه  
بعد عز له مفيد ايضا لا حقالا نه يتولى بعد ذلك فيودب الداعر او انه يسعي في تاديبه  
عند من له الولاية وبه قال الشافعي في قول واحد في رواية **والضرب** اي ويقتيد الضرب  
**والكسوة والكلام والدخول عليه بالحياة** اي بحياة المحلوف عليه حتى لو فعل به هذه الاشياء  
بعد موته لم يحث المحالف لان هذه الاشياء لا تحقق في الميت من المحالفات الضرب هو  
الفعل المولم ولا تحقق في الميت الا بالام والامراد بالكلام الافهام وانه يختص بالحي من الاتام  
والكسوة عند اطلاق التليك ولا تلك من الميت وان نوى به السر مع لا نه محقق كلامه  
فلو كنه حثت وبالدخول الزيارة عرفا في موضع مجلس فيه للزيارة والتفظيم حتى لو لم يقصد  
بالدخول بان دخل على غيره او لحاجة اخرى لا يكون دخولا عليه فان قيل روى البخاري من حديث  
ابي طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر امر باربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش

فقد فواطوي من اطوار بدر حيث خبث ثم قام في اليوم الثالث على شفير الوكي فجعل يناديهم  
باسم الله واسماء ابا لهم يا فلان بن فلان ايسر كراكم اطعمتم الله ورسوله فانا قد وجدنا ما وعد  
ربنا حقا فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر يا رسول الله ما تكلم من اجساد اراواح لها فقال  
صلى الله تعالى عليه وسلم والذي نفسي بحمد بيده ما انتم باسمع لما اقول منهم والطوي بفتح المهملة  
وكسر الواو وتشد يد الماء البئر المطوية بالحجارة والوكي على وزينه البيراجيب بان عايشة تقول  
انما اراد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله يا سمع منهم ما انتم باعلم منهم مستدلة  
بقوله تعالى لك لا تسمع الموتى وما انت سمع من في القبور ولو سلم فذلك من خصوصيات  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال قتادة احياهم الله حتى سمعهم قوله توبوا وتحسروا وتندبوا  
كذا ذكره بعضهم والظاهر انهم يسمعون لكنهم على الرد ما يقدرون ولذا ليس في مقبرة  
المسلمين التسليم عليهم والقرأة لديهم لكن مبني العرف على سماع من يكون حي من ثنائه **الاستطاعة**  
على رد الكلام قال الشارح فان قيل الميت يزاد قلنا لا بل يقرب قال عليه الصلاة والسلام كنت  
نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها ولودخل عليه وهو نائم لا يكون زيارتها اولى انتهى ولا يخفى  
انه ورد من زارني ميتا فكأنما زارني حيا والتحقيق ان الزيارة للقبور ظاهرة ولا صاحبنا باطنا لما  
سبق من السلام والكلام واما قوله لودخل عليه وهو نائم لا يكون زيارتها اولى انتهى ولا يخفى  
شكنا قصد الزيارة وحصل له اجرها ففي الاثر المشهور خير الزيارة فقد المزود **الفصل** في  
اليقيد للفعل بالحياة في حلفه لا يفعله وكذا الحال والمس لا يتيقيد بحال حياته ليتحقق الكلام  
في حال حياته ومماته ولو حلف ليضرب بته بالسوط حتى يموت او حتى يقتله يراد به اشد الضرب  
لا نه المراد في العرف او ليضرب بته بالسيف حتى يموت او يقتله يراد به الحقيقة وهو الموت  
والله سبحانه اعلم **والقريب** اي ويقتيد القريب **بما دون الشهر** في حلفه ليقضيه دينه الى قريب  
**والشهر بعيد** ولم يقدرهما المتناهي واحمد بنش لوقوعهما على القليل وانما حكمنا بحثه اذا ما  
قبل ان يقضيه مع التمكن ولعلمها اخذ من قوله تعالى الى اجل قريب ولنا ان كلامهما امر اضافي  
فيصير فيهما العرف وهو عاقلنا لا اذا كان له نية فتجلى عليه **وما اصطنع به** بضمضه المفعول  
اي غمس فيه كالخل والزيت والمرق فادام يحث به اذا حلف لا ياتدم **ولذا الملح** **الشوي** قال  
ابن البارقي لادام ما يطيب الخبز ويصلحه ويتلذذه الاكل وهو يم المايع وغيره واما الصبيغ  
فمختص بالمايع وهو ما يغس فيه الخبز ويلاصقه به وفي النهاية وحاصل ذلك على ثلاثة اوجه  
فالخل والزيت واللبن والصسل والزبد وامثالها ما يصطنع به ادام بالاجماع والبطيخ والصنب  
والتمر وامثالها ما يوكلا وحده غالبا ليس بادام باتفاق واختلفوا في الجبن والبيض والتمر فجعل  
محمد ادا ما وهو رواية عن ابي يوسف وابو حنيفة غير ادا ما وهو رواية عن ابي يوسف ايضا  
لمحدا انها توكلا مع الخبز غالبا فكانت تبعاه ولا في حنيفة ان حقيقة التبعيه بالاختلاط وعدم  
الوكلا وحده ووافق محمد امالك والشافعي واختاره ابو الليث لان الادام مشتق من المادامة  
وهي المواقفة قال عليه الصلاة والسلام للمضيرة حين يحطب امرأة لو نظرت اليها فانه احرى



الزبد بينكما اي يوفق فما يוכל مع الخبز غالبا فهو موافق له فيكون ادا ما يؤيده ما روى عنه عليه  
الصلاة والسلام قال سيد الامام في الدنيا والاخرة اللحم وقال سيد امم اللحم رواه ابن ماجة واما  
الجوز واللوز والبقل وسائر الفواكه فليس ادا اما اذا تعاقب اهل بلد اكلها تبعا للخبز كاكل اهل  
الحجاز الكراث مع الخبز واهل مصر البصل معه وهذا اذا لم يكن له ذبة واما اذا كانت فعلى ما توى  
بالاجماع ولا يحنث في حلقه لا ياكل من هذا البسر فاكل رطبه ولا ياكل من هذا الرطب او اللين  
فاكله اي اكل ذلك الرطب حال كونه نضرا او اكل ذلك اللين حال كونه شيسا وهو اللين الخاثر اذا  
استخرج ماؤه لان صفة البسر به والرطبه واللبنية داعية الى اليمن فيقيد بهالات  
الوصلان كل ما دل على صفة ان كانت داعية الى اليمن تقتصر في المعرف والمنكر وان كانت غير داعية  
تقتصر في المنكر دون المعرف او لا ياكل بسرا فاكل رطبا او لا ياكل رطبا فاكل بسرا له لم ياكل  
المحلق عليه ولا ياكل لما فاكل سمكا لانه خلاف المعرف الا ان يتوهم وكذا كل ما يعشش في الماء  
وهو ظاهر مذهب الشافعي واهل القياس ان يحنث وهو قول مالك ورواية عن احمد لان الله  
تعالى قال لما طريا والمراد به لحم السمك اجماعا وقد استدللنا في هذا بالادلة من استفتاه  
فيمن حلف لا ياكل لما فاكل سمكا فجاء الى اني صيغة فاجره فقال رجع اليه فاساله فيمن حلف  
لا يجلس على بساط فجلس على الارض فساله فقال لا يحنث فقال ليس الله تعالى قال والله  
جعل لكم الارض بساطا فقال سفيان كانك المسائل الذي سالتني مس فقال نعم فقال سفيان  
لا يحنث في هذا ولا في الاول فرجع عن ذلك القول فظهر ان عتسك اي حنيفة اعناه هو بالعرف  
ولا ياكل لما ولا ياكل شيئا فاكل الية لانه نوع ثالث فانها لا تستعمل استعمال اللحم ولا  
استعمال النحر وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقال بعضهم هي لحم وبعضهم هي شحم وهو  
قولا احمد وفي المحيط حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم العنز وهي لا تنثي من المعز يحنث قال ابو الليث  
لا يحنث سوا كان الحالف مصريا او قرويا وعليه الفتوى انتهى وفيه نظر لا يخفى ولا يحنث  
في لا يشتري رطبا فاشتت فكبا سمة بسر بكسر الكاف عتقود التخل اي فدقه فيها رطب  
لان ما اشتراه غير ما حلف عليه والليل تبع للكثير وحنث عند اي صيغة لو حلف لا ياكل  
رطبا او لا ياكل بسرا او لا ياكل رطبا ولا بسرا فاكل مذبا بكسر النون وقال ابو يوسف  
وهو قول الاصفهاني لا يحنث اذا حلف لا ياكل رطبا فاكل بسرا مذبا او حلف لا ياكل بسرا  
فاكل رطبا مذبا لان الرطب المذب لا يسمى بسرا عرفا والبسر المذب لا يسمى رطبا عرفا  
وهو المعبر في الايمان ولا ان المذلوب في مقابلة الغالب كالمعدوم ولا في صيغة وهو قول الشافعي  
واحمد ان اكل المذب اكل بسرا ورطب فيحنث به وان كان قليلا ولهذا الوميزه فاكله يحنث اجماعا  
وجعل صاحب الهداية قول محمد مع اي يوسف وفي اكثر الكتب انه مع اي صيغة وقيل روي  
عن محمد الحنث وعدمه والرطب المذب ما يكون في ذنبه قليل بسرا والبسر المذب على عكسه  
او لا ياكل لما عطف على لا ياكل رطبا اي وحنث لو حلف لا ياكل لما فاكل كبدا او طملا او كرشا  
والاصح في مذهب الشافعي انه لا يحنث وبه قال احمد لان هذه الاشياء اسماء تحفظها فلا تكون لجماعا

ولنا انهم حقيقة فان غوها من الدم ويستعمل استعمال اللحم وفي المحيط هذا عرف اهل الكوفة  
وفي عرفنا لا يحنث لانها لا تعد لحما ولا يستعمل استعمال اللحم او اكل لحم خنزير او لحم انسان  
حنث وبه قال مالك واحمد والشافعي في وجهه لا لحم حقيقة وان كانت حراما كالمضروب  
واليمن ينقصد على الحرام منعا وحلا وان وجب الحنث في العمل بخلاف النذر بالمعصية لقوله  
عليه الصلاة والسلام لا نذر في معصية الله ونقل الزاهد العتاي انه لا يحنث لان اكله ليس  
بتعارف وبني الايمان على العرف وقال هو الصحيح وفي الكافي وعليه الفتوى ما قيل من ان  
العرف العملي يقيد اللفظ فبغير صحيح ولو اكل اللحم الذي قيل يحنث وبه قال الشافعي واحمد وقيل  
لا يحنث وبه قال مالك ولو اكل الراس والاكارع يحنث وبه قال الشافعي في الاصح واحمد في رواية  
ولو اكل القلب يحنث وبه قال الشافعي في وجهه والله اعلم والعقد اي واكل الضد الاكل من  
طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه اي واكل العشاء الاكل من الظهر الى نصف الليل والسحور  
الاكل منه اي من نصف الليل الى الفجر واما قدرنا مضافا لما في المغرب من ان العشاء اسم  
لطعام الغدوة والعشاء بالفتح والمدا سم لطعام العشي فلا يصح تفسيره بالاكل الا اذا كان  
بعضي المأكول واما السحور فان كان بضم السين فهو اسم للاكل في ذلك الوقت فلا يحتاج  
الى تقدير مضاف وان كان بفتحها فهو اسم لما يוכל فيه فيحتاج اليه واما العشاء بكسر العين  
فيراد به ما بعد الظهر لما في الصحيحين من رواية ابي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم احدي صلاتي العشي وفسرت بانها الظهر في بعض الروايات وفي شرح  
الطحاوي لا يسيحوا في وقت العشاء من طلوع الشمس الى وقت الزوال ووقت العشاء منه  
الان يمضي اكثر الليل ووقت السحور من مضى اكثره الى طلوع الفجر ثم قال هذا في عرفهم  
واما في عرفنا فوقت العشاء من بعد العصر انتهى ولا يبعد ان يحمل عين كل احد على ما عرف  
من عادته اذ قد يختلف العرف فيما بين اهل بلدته ولو اكل لغتين او اكثر لا يحنث حتى ياكل  
اكثر من نصف النشيع وبه قال لشافعي وفي ان ليست او اكلت او شربت ونوى عينا  
اي نوى باعينا او طعاما معين او شرابا معين لا يصدق صلا اي لا قضاء ولا ديانة وقال  
الشافعي يصدق ديانة وهو رواية عن اي يوسف ومختار الخصاص ولو ضم ثوبا في  
ان ليست او طعاما في ان اكلت او شرابا في ان شربت دين اي يصدق ديانة لان التكرار  
في جزاء الشرط نعم فيصح نية التحصيل ولا يصدق قضاء لانه نوى خلاف الظاهر وهو العموم  
وفيه تخفيف عليه وتصور البر شرط صحة الحلف عند اي حنيفة ومحمد وهو قول مالك  
ووجه في مذهب الشافعي خلافا لاي يوسف وهو وجه في مذهب الشافعي لان محل اليمن  
خبر المستقبل قدر الحالف وعجز ولا يحنث في حنيفة ان محل اليمن المصنوعة خبر فيه رجاء الصدق  
لانها تصدق للحظر او الايجاب او لاظهار معنى الصدق وذلك لا يتحقق فيها ليس فيه رجاء  
الصدق فن حلف لا يشرب من ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه سواء علم ان فيه ماء او لم يعلم  
او كان عطف على ماء او حلف لا يشرب من ماء هذا الكوز اليوم وكان فيه ماء فصدق في يومه لا يحنث



عند ان حنيفة ومحمد سخطا البر ما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان البر في الوقت بحسب  
ان يكون في اخر الوقت وهو مستحيل فيه ويحدث عند اي يوسف في اخر جزء من اجزاء ذلك اليوم  
حتى يجب عليه الكفارة اذ مضى ذلك اليوم وان اطلق عن الوقت بان قال لا يشرب من ماء هذا الكوز  
بدون ذكر اليوم فكذلك في الاول اي لا يحدث فيما اذا لم يكن في الكوز ماء عند اي حنيفة ومحمد لان  
اليمن لم تصدق سخطا البر لالحال ويحدث عند اي يوسف دون الثاني وهو ما اذا كانت  
في الكوز ماء فصب فانه يحدث فيه باتفاقا ما عند اي يوسف فظاهر واما عند هاهنا فلان البر  
يجب عليه كافي من اليمن فاذا صاب بعد ذلك فقد فات البر فيحدث حينئذ كما لو مات الحالف  
والماء بات وفي الحلف على محكم غير واقع بحسب العادة نحو **ليصدقن السما اوليقلبن هذا**  
**الحجر ذهبا او ليقتلن فلانا عا لما بوته** له حينئذ يراد قتله بعد اجاء الله تعالى وهو محكم غير واقع  
**انصدق عينه لتصور البر في الجملة** لان الصعود الى السما محكم فان الملايكة يصعدون وكذا  
صعد بعض الانبياء وكذا يجوز الحجر ذهبا بتحويل الله تعالى وكذا اقتل فلان الذي علم بوته بان يصيد  
الله تعالى فيه الحياة **وحث عقيبه** ان كانت اليمن مطلقة وان كان متوقفة فعند مضى ذلك  
الوقت **للحجر** الثابت عادة كما اذا مات الحالف وهو وجه في مذهب الشافعي انه مستحيل عادة  
فاشبهه للمستحيل حقيقة **وان لم يعلم بوته** فلا ينقض عيظه لانه حينئذ يراد به قتله مع تلك  
الحياة ولما كان ميتا كان قتله مع تلك الحياة محتضا وقال زفر لا ينقض اليمن في المسلمتين الحالفات  
للمستحيل عادة بالمستحيل حقيقة للحجر عن تحقيق البر في الصورتين **ومد شمرها** اي المراهة  
**وخفقها** وعضها **كضربها** يحدث به اذا حلف لا يضرب بها لان الضرب باسم لفعل مولى وقد حصل  
وبه قال احمد وقال الشافعي لا يحدث وقال مالك يحدث به وما يورق قلبها من سبب او شتم وقيل  
هذا مقيد بحال الغضب بخلاف حال الملاعبة **لان ذلك حينئذ مما حذر** **وقطن** مبتدأ **ملك بعد**  
**قوله ان ليست من غزلك** فهدى اي فهو صدقة على فخر امكة **فقرته** ونسج **وليس هدي**  
خير المبتدأ وهذا مذهب اي حنيفة وهو قول الشافعي وقال ابو يوسف ومحمد لا يكون هديا الا اذا  
غزله من قطن في ملك يوم الحلف **وخاتم ذهب حلي** بفتح وسكون ما يليس للزينة وجمعه حلي  
بضم فكسر فتشديد ياء فيحدث بلبسه اذا حلف لا يليس حليا لانه يستعمل للتزين ولذا لا يلحق  
للرجال فكان كاملا في معنى الحلي فدخل تحت اسمه **خاتم فضة** اي ليس خاتم الفضة حلي لانه  
يستعمل بغير التزين ولهذا احل للرجال فلم يكن كاملا في معنى الحلي فلم يدخل في مطلق اسمه وفي جامع  
قاصو خان قال مشايخنا هذا اذا كان خاتم الفضة منصوبا على هيئة خاتم الرجال بان لم يكن  
فيه فض حتى لو كان فيه فض حث انتهى ولعله مقيد بقص فيه زينة والا فقد ثبت في  
شمائله عليه الصلاة والسلام ان خاتمة كان له فض **وعندهما** وكذا عند مالك والشافعي  
واحمد **عقد لؤلؤ** وياقوت وزبرجد وزمروء **ولحنش** **لم يصرع** اي لم يركب بذهب وفضة  
حلي يحدث بلبسه اذا حلف لا يليس حليا **وبه يفتي** لان التخلي به على الافراد معتاد وتوكله  
تعالى ونسج جوت منه حلية تلبسونها وانما يستخرج من البحر اللؤلؤ وقال ابو حنيفة لا يحدث

لان العادة لم تجر بالتخلي باللؤلؤ وزمروء والامر صاعا والمعتبر في اليمن العرق لا الحقيقة ولعل  
هذا الاختلاف عصر ومن مان لا حجة وبرهان فكان في زمانه لم يدخل به الامر صاعا وفي زمانه تصدق  
التخلي بالساذج منه كالمصنع ولهذا كان المنقذ به قولهما ومن حلف لا ينام على هذا الفراش فنام  
**على قرام** بكسر القاف ستر فيه رقوم ونقش **فوقه** اي فوق الفراش **حتت** لان القرام تتبع للفراش  
فيعد بنومه عليه نايما على الفراش لا يحدث من جعل **فوقه** اي فوق الفراش فراشا اخر لانه  
لا يعد نايما على الفراش الاسفل وقال ابو يوسف يحدث به به قال الشافعي لانه نايما عليها حقيقة  
وعرفا وصار كمن حلف لا يكلم فلان فاسلم على جميع هو فيهم ولنا ان مثل الشيء لا يكون يتعاله فانقضت  
النسبة عن الفراش الاول فكان نايما على الثاني وصار كمن قرش ثوبا على قرش حرير فقعده عليه  
حيث يحرم عليه ويؤيده ايضا قوله **او حلف** اي ولا يحدث من حلف لا يجلس على الارض يجلس  
على بساط او حصير **فوقه** لانه لا يسمى جالسا على الارض عادة ولو حال بينه وبينها لباسه  
**حتت** لان لباسه تتبع له فلا يعتبر حايلا **كن حلف** لا يجلس على هذا السرير **فجلس على بساط**  
**فوقه** فانه يحدث لانه يعد جالسا على السرير عادة بخلاف جلوسه على سرير اخر **فوقه** فانه  
لا يحدث لانه لا يعد جالسا على السرير الاسفل **ولا يفعله يقع** على الابد اي اخر عمره لانه نقي  
الفعل مطلقا فيقتضي عدمه في جميع العمر ضرورة عموم النفي اذ وجوده في جزء منه ينافي العهد  
في جميعه **وبفعله يقع** على فعله مرة واحدة لان الفعل يقتضي مصدرا متكررا والتكرار في النفي  
نعم وفي الاثبات تخص والواحد هو المتيقن لعدم اقتضائه التكرار وانما يحدث بوقوع الياس  
عن الفعل وذا يهلك الفاعل او محل الفعل **وبعلي** المشي الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة  
وقول الشارح او بركة ليس في محله ولعله بركة فتصرفت على الساجح **يجب حج او عمرة** مشيا  
وبه قال مالك واحمد والشافعي في قول والقياس ان لا يجب عليه شيء لانه التزم المشي وهو ليس  
بقربة مقصودة والندب باليس بقربة مقصودة غير لازم ووجه الاستحسان ان هذه  
الصادة كناية عن ايجاب الاحرام شرعا فصاها كما لو قال على احرام بحجة او عمرة ما شيئا **ويحرم**  
**ان ركب** لما روى الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد عن الحسن عن عمران بن حصين  
قال ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الا امرنا بالصدقة ونهانا عن المثالة وقال  
ان من المثالة ان يذرا الرجل ان يحج ماشيا فنذر ان يحج ماشيا فليهد هديا ويروي احمد في  
مسنده عن عكرمة عن ابن عباس ان اخت عتبة بن عامر نذرت ان يحج ماشية فسال النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال ان الله عز وجل غنى عن نذرك لترك ولتهدي بدنة وقد سبق  
تحقيق هذا البحث في كتاب الحج **ولا شيء بعلي** الخروج والذهاب او السفر والمضي والسير  
الى بيت الله باتفاق ائمتنا لان التزام الاحرام بهذه الالفاظ غير متعارف وقال الشافعي واحمد  
وهو رواية الشهاب عن مالك يلزمه الحج والعمرة كما في علي المشي الى مكة او المشي اي ولا شيء بعلي  
المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام عند اي حنيفة لان التزام الاحرام غير متعارف بهذا الكلام  
وقال ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد يلزمه الحج او العمرة لان الحرم والمسجد الحرام



شامل للبيت فكان ذكره كذكره اولى **الصفا والمروة** او بقصة اخرى من الحرم كالمزدلفة وعرفا  
ومنا با اتفاق ائمتنا وبه قال مالك لما تقدم وقال الشافعي واجد واصبح من المالكية يلزمه المشي  
اليهاج او عمرة ولو تذر المشي الى مسجد النبي عليه الصلاة والسلام او الى المسجد الأقصى لا شيء عليه  
وهو قول الشافعي في الامام وقال مالك واجد ينقض نذره وهو قول الشافعي لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا تشد الرحال الا في ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجد ذي الننا  
الهما لا يقصدان بالنسك فاشبهها سائر المساجد والمقصود من الحديث تخصيص المقربة وفصل  
في هذه المساجد ولا يفتق عند أبي حنيفة وابي يوسف **عبد قيل** له اي قال السيد له ان لم  
**اي العام فانت حرم** قال السيد بحت وانكر العبد وافي بشاهدين فتشهدا بخره اي بان السيد  
مخاضيته بكوفة وقال محمد يعتق لان هذا شهادة قامت على علمه وهو النقصية ومن  
منزوره انتفاء الحج فيتحقق الشرط ولهما ان هذه شهادة على النفي فلا تقبل كالمشهدا انه حج  
وحث بصوم ساعة ثم افطر في **بصوم** لوجود الشرط وهو الامساك عن المفطرات مع التنية  
على قصد التقرب فاذا اصبحت صائما فقد وجد ذلك ولذا يقال صام فلان ساعة ثم افطر ووجد  
الافطار بعد ذلك برفع الحنث المتقرر وفي شرح الوقاية فان قلت الصوم الشرعي وهو  
صوم اليوم والليل اذ اكل له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي قلت الشرع  
قد اطلقه على ما دون اليوم في قوله اغتوا الصيام الى الليل انتهى ولا يخفى ان الصيام الشرعي لكونه  
معني الليل لا يتم بدون اليوم اي ولا يحنث **لو ضم يوما وصوما** بان حلف لا يصوم يوما ولا يصوم  
صوما حتى يتم يوما لانه في الاول ذكر اليوم وهو صحيح في تقدير المدة وفي الثاني اكد الصوم  
فينصرف الى الكامل وهو الصوم المعتبر شرعا وبه قال مالك والشافعي واجد وحنث **بركة**  
**في يصلي** واختلف المشايخ فقال بعضهم يحنث بالسجدة وقال بعضهم برفع الراس منها  
بجادونها والقباسان يحنث بالافتتاح اعتبارا بالشروع في الصوم ووجه الاستحسان  
ان الصلاة عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود فما لم يتحقق كلها لا تسمى صلاة  
الا ترى انه لا يقال صلى ركوعا ولا سجودا او اغما يقال صلى ركعة **ولو ضم صلاة** بان حلف  
لا يصلي صلاة **فبشفع** يحنث **بأقل** لانه اكد الصلاة فتصرف الى الكاملة واقلها عندنا  
ركعتان للنهي عن التبرؤ وقال الشافعي في قول واحد في رواية يحنث بركة لان الركعة  
الواحدة صلاة عندهما وقال ايضا يحنث بالشروع لانه يسمى مصليا وحنث **بولد ميت**  
في ان ولدت كذا لان الولد الميت ولا حقيقة وعرفا وشرعا وهذا يقتضي به العدة ويكون  
الدم الذي بعده نفاسا وتضمير الامة به ام ولد **وعتق** الحي عند أبي حنيفة في ان ولدت فهو  
حران وولدت ميتا **فخرجيا** وقال ابو يوسف ومحمد يعتق لان الشرط قد تحقق بولادة الميت  
فتحل اليمين لا الجزلان الميت ليس محل الحرية وهي الجزا ولا يحنث في حنيفة انه لما جعل الحرية  
ومنا للمولود تبيد اليمين بولادة الحي نظر الى هذا الوصف اذ الميت لا يقبله وان الحياة  
تثبت فيه مقتضى صونا الكلام العاقل عن اللغو الا يرى انه لو قال ولد ولد ولا ميتا فهو حر

كان لغوا **وقل يفتق** دية اليوم كلمة في متعلقة بالفعل المتأخر وهو قوله الذي يروى عنه زيوفا  
او **بنهرجة** الزيف ما زيفه بيت المال ولكنه يروج فيها بين التجار والبنهرجة ما يهرجه التجار  
والمساح منهم يتجوز والمستقضى منهم لا يتجوز له اخذ فيه **وقضاه مستحقة للغير** وابعه  
اي المديون الذين به اي بدينه **شئيا وقضاه** اي الذين ذلك الشئ بر في عينه لان الزبوف  
والبنهرجة دراهم حقيقة الا انها معيبة والمعييب لا يعدم الجنس فيه ولهذا يجوز بهما ما صار  
مستوفيا وكذا يجوز بهما في راس مال السلم وبدل الصرف يجوز ولا انهما جنس حقه لما جاز  
ولان قبض الدراهم المستحقة صحيح حتى لو اجازته المستحق في الصرف والسلم بعد الافتراق جاز  
ولان قضا الدين طريقه المقاصه وقد تحققت تجرد البيع وهذا لان الديون تقضي بانها لها  
وقال الشافعي بين في النهرجة وان يوف ولا يس في البيع وقال مالك لا يس فيها ما يبر في البيع  
ان كان بقيمة حقه ويحنث ان كان باقل منها ولو كان الذي قضاه بان كان المدفوع **ستوقه**  
بنخ السين اردان من النهرجة **اور صا صا** بضم اوله **او وهبه** له اي وهب الدين الدين  
للمديون لا يبر لان الستوقه والرصاص ليسا من جنس الدراهم ولهذا يجوز بهما لا يجوز  
برضا الاخر بطريق الاستبدال ولو تجوز بهما في الصرف والسلم لا يجوز لحرمة الاستبدال  
فيهما حتى لو افتراقا بطل العقد والتجوز لغو لان القضا فعل المديون والهيئة اسقاط من  
رب الدين فاني قضاه **في يبيض دية** درهما دون درهم **حنث ببيض كله** متفرقا لوجود  
شرط الحنث وهو قبض الكل بوصف التفريق لانه اضاف التنبض الى دين معروف بالاضافة  
اليه فيتناول كله **ببعضه** اي لا يحنث بقبض بعض دون باقيه حتى يتبينه لعدم وجود  
الشرط وهو قبض الكل بوصف التفريق اذ لم يتقبض باقيه ووجود الشرط اذ قبض باقيه  
فاذا قبض بعضه في اول النهار وبعضه في اخره حنث لوجود الشرط **او كله** اي لا يقبض كله  
بوزنين او اكثر **لعلهما عمل الا عمل الوزن** وقال زفر يحنث في هذه الصورة لوجود التفريق  
حقيقة ولنا ان هذا لا يعد تفرقا في العادة وصار كن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو عليه  
فزع في الحال ولا نه قد يتعذر وزن الكل دفعة واحدة فيصير هذا القدر مستثنى من اليمين  
لا يحنث في ان كان **لا الاماية** او غير مائة او سوى مائة **فكذ** اي فعده حرم مثلا **او يملك التحسين**  
او ما هو دون المائة لان المقصود من هذا اليمين في العرف نفي ما زاد على المائة فلا يحنث بملكها  
او يملك بعضها ولا يحنث في لا يشتم **ريحا نا ان شتم** ورد او يا سميا لان الريحان اسم لما يكون  
لساقه رايحة طيبة والورد لما يكون لورقه رايحة طيبة لا لساقه والياسمين ليس لساقه  
رايحة طيبة كذا في المبسوط وقيل لا يحنث بنتم الورد والياسمين لانهما من جملة الاشجار  
والريحان اسم لما ليس له شجر الا ترى ان الله تعالى قال والنجم والشجر يسجدان الى قوله  
والجبال والهضبة والريجات فقد جعل الريحان غيره فعرفنا ان ماله شجر ليس بريجات  
وان كان له رايحة طيبة وكذا في العرف لا يطلق اسم الريحان على الورد والياسمين وانما يطلق  
على ما ثبت من بذره مما لا شجر له **والبنفسج** بنخ الباء والورد يجوز ان يكون على الورق اعلى



حتى لو حلف لا يشتري بنفسه او ورثا ولا لغيره فاشترى وورثهما يحنث ولو اشترى من غيره  
لا يحنث للصرف وقيل يختص الحنث بشراء دهنه واليا سمين كالورد لا يتناول الدهن لان دهنه  
لا يسمى باسمين بل بربقافصل في حلف القول **حنث في لا يكلمه ان كلمه نايما** وبه قال الشافعي  
واحمد ومالك في رواية بشرط ايضا ظاهرا في تنكحه لان النكاح كالغايب فاذا لم ينته كان بمنزلة  
من ناداه من بعيد يحنث لا يسمع صوته فلا يحنث واذا انتبه علمنا انه اسمعه صوته فيكون  
مكالمه فان ناداه نايما يحنث يسمع لو كان متبعا له يحنث في الاظهر وقيل هو على الخلاف فيصنع  
اي صيغة يحنث لا به يحلف النكاح كالنكاح وعندهما لا يحنث ولو كتب اليه كتابا او ارسل اليه رسولا  
لا يحنث وبه قال الشافعي في الجديد واختاره المزني لا نه لا يسمى كلاما في العرف وقال مالك احمد  
والشافعي في القديم يحنث لان الله تعالى استثنى الرسالة من الكلام فقال وما كان لبشر ان يكلمه  
الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا ولا استثنى اخرج من الجنس واجيب بان مبنى  
الايان على العرف والاية جاز ان يكون الاستثناء فيها منقطعا ولو ناداه المحلوف عليه فقال ليك  
يحنث ولو سلم في الصلاة والمحلف عليه معها فيهما قيل ان كان المحلوف على عينه لا يحنث وان كان  
على يساره يحنث وعن محمد لا يحنث في التسليتين وهو الصحيح لانه من افعال الصلاة وليس بكلام  
عرفا وان كان الحالف مقتديا فعلى هذا التفصيل عندهما وعند محمد يحنث سواء كان على عينه  
او يساره بناء على انه يخرج بسلام الامام عنده وبه قال مالك والظاهر عند الشافعي انه يحنث  
بالمسلم في الصلاة على اي حال كان الا ان لا ينويه ولو قرع المحلوف عليه الباب فقال الحالف من هذا  
يحنث ولو فتح عليه في الصلاة لا يحنث وخارجها يحنث كذا اطلقوه والظاهر انه يقيد بما اذا نوى  
التفتيح دون القراءة وحنث في لا يكلمه الا باذنه ان اذن ولم يعلم به فكلمه وهو قول مالك واحمد  
وجه في مذهب الشافعي لان الاذن من الاذن وهو الاعلام لقلة قال تعالى واذا نزل من الله  
ورسوله اي اعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك لا يتحقق الا بعد العلم وقال ابو يوسف في رواية  
لا يحنث وهو الاظهر من مذهب الشافعي لان غرضه ان لا يكلمه الا برضاه وهو لو حلف لا يكلمه  
الا برضاه فرضي ولم يعلم الحالف فكلمه لا يحنث فكذا هذا واجيب بان الرضا من اعمال القلب  
فيتم به ولا كذلك الاذن وحنث في لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه وكلمه لان الاذن لا يعادى  
لمصنف في ثوبه فنصفت اليمين به وصار كالوقال لا كلمه هذا وأشار الى صاحب الثوب كذا قاله  
الشارح وفيه ان الانسان قد يعادى لمصنف في ثوبه بان لبس مقصويا او حريرا او مخزوك  
الا انه يحنث لانه يبسه لا يخرج عن كونه صاحب الثوب في الجملة على ان مبنى الايمان على عرف الزمان  
وحنث في لا يكلم هذا الشاب فكلمه وقد صار شيخا او كهلا لان الوصف المذكور ليس بداع اليمين  
ولا يصلح ما نفا من الكلام فيلغوا ويتعلق اليمين بالذات وحنث في هذا احرام بعينه مشير الى  
عبده فعقد بيعه بيعا فاسدا او موقوفا او بالخير لنفسه وبه قال مالك والشافعي في وجه  
لوجود شرط العتق الذي هو البيع وقال احمد لا يحنث وامان باعه بيضا لزم او باطلا لا يحنث  
اما في البات فلا نه كاتم البيع زال الملك الخ المانزل في غير الملك واما في الباطل فلهدم الشرط وهو البيع

اذ الباطل ليس ببيع او هذا احرام اشترى به ان عقد شراؤه بالخيار لنفسه وبه قال احمد والشافعي في  
وجه وقال مالك لا يحنث وهو وجه في مذهب الشافعي وحنث في ان لم ابعه فكذا افاضت او در  
لان الشرط قد تحقق وهو عدم البيع لغوات عمله كالومات الحالف او العبد ولا خلاف فيه على الصحيح  
وحنث بفعله وكيله في حلف النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلى عن دم عمد والهبة  
والصدقة والقرض والا يستقرض والا يداع والا يستيداع والا عارة والاستعارة والذبح وضرب  
العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والحيطة والكسوة والحل لان ما كان من هذه الاشياء حكما  
اي غير حسي كان الوكيل فيه سفيرا او معبرا ولا يستغنى عن اضافتها الى الموكل فصار بمثابة  
الوكيل كما يشترطه وما كان منها حسينا كذبح الشاة وضرب العبد فان المالك له ولاية ذلك ومنفعة  
راجعة اليه فيحصل بما شئ اذ لا حقوق لهذا الفعل ترجع الى المأمور فلو قال الحالف في الحكمي نويت ان  
لا افعل ذلك بنفسك صدق ديانة لانه نوى محققا كلامه وقضالات النسبة الى امره باعتبار التسبب  
بما اذا نوى الفعل بنفسه فقد نوى حقيقة كلامه في البيع اي لا يحنث بفعله وكيله في حلف البيع  
والشرا والاجارة والا يستجار والصلى عن مال والمقصومة والقسمه وضرب الولد لان الفعل لا يجرى  
من الموكل حقيقة وهو ظاهر ولا حكما ولهذا لم ترجع الحقوق اليه بل الى الموكل فلو قال نويت ان امره  
غيري حث بالتوكيل ايضا لانه تشدد على نفسه ولو كان مثل الحالف لا يباشر هذا الاشياء يحنث  
بالامر لان اليمين بتقيد بالعرف ويقصود الحالف والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد ان الضرب  
فعل حسي لا يحكم بنقله عن الوكيل الى الموكل الا اذا اصح التوكيل وصحة التوكيل يكون في الاموال فيصح في  
العبد دون الولد الا ترى ان من حلف لا يضرب رجلا حراما به فضرب فانه لا يحنث لانه لا يملك  
ضربه فلا يصح امره الا ان يكون الامر قاصيا او اليها لانهما يملكان ضرب بالاحرام حراما وتقرى بالاحرام  
في حلفه لا يتكلم فقر القرآن او سبح او هلل او كبر في صلته اتفاقا وخارجها وهو اختيار شيخ الامام  
خواجه زاده وقول احمد لا نه يحد متكلما في العرف بل قاريا والقرآن كلام الله قال تعالى حتى يسمع  
الله او سبحا او مهللا او مكبرا ولا في الشريعة لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يحدث من امره  
ما يشاء وان مما احدث ان لا يتكلم في الصلاة متفق عليه واختار القدوري انه اذا قرأ في الصلاة  
لا يحنث واذا قرأ خارجها يحنث وقال الشافعي لا يحنث بقراءة القرآن في الصلاة وخارجها ويحنث  
بالسبح والتكبير والتهليل في الصلاة وخارجها ويوم اكلمه محمول على الملوك اي الليل والنهار  
لما تقدم في كتاب الطلاق من ان اليوم اذا قرأ بغير منتهى يراى به مطلق الوقت ومنه قوله تعالى ومن  
يولهم يومئذ دبره وصحبة النهار ديانة وقضالا نه نوى حقيقة المستعانة وعند ابو يوسف  
لا يصح قضالا نه نوى التخصيص في كلامه وفيه تحقير عليه ولبلة اكلمه على الليل خاصة لان الليل  
صدا النهار قال تعالى وهو الذي جعل الليل والنهار خلفة وانها مختص بزمان الضو فيكون  
الليل مختصا بزمان الظلمة والا ان للغاية كحنث لان حقيقة الاستعانة الا وهو متعذر فيها  
هنا مع ان لعدم مجازئته ما بعد ما قبلها وبين الاستعانة والغاية مناسبة من حيث  
ان ما بعدهما محالف لما قبلهما ففي ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم زيد لا يحنث ان كلمه



قبل قدومه لان كلمه بعد قدومه لان اليمن باقية قبل الغاية ومنهية بعدها وفي **يكلم عيده**  
اي عيد فلان او عيد نفسه او امراته او صديقه بخلاف قوله زوجة فلان او صديقه كافي المبشر  
**ولا يدخل داره** او لا ياكل طعامه او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته ان **زالت اضافته** ببيع العبد  
او الام ونحوها وبطلاق المرأة وعداوة الصديق **وكلمه لا يحنث في العبد** ونحوه مما هو مشتق على  
اضافة ملك كالدار في لا يدخل داره والطعام في لا ياكل طعامه **اشار اليه بهذا** **اولا** لان انشط الحث  
كلامه ملوك لمن اضعيف اليه ولم يوجد اما اذا الرعين العبد باشارة او غيرها فظاهر وهو  
وفاق واما اذا اعيتته فلان العبد لسقوط منزلته لا يعادى لذاته بل لمن اضعيف اليه فتكون  
الاضافة فيه معتبرة وهو قول ابن حنيفة وابي يوسف وقال محمد وزكري بن جندب في المصين  
وهو قول مالك والشافعي واحمد لان الاشارة لقطعها شريعة الاغيار ابلغ من الاضافة فاعتبرت  
ولفت الاضافة وانقضت اليمن على ذات العبد **وفي غيره** اي وفي غير العبد مما هو مشتق  
على اضافة حسيه كإمراته وصديقه ان اشار بهذا او بهذه او عين **حنث** لان الحر يحنث لذاته  
**والاي** وان لم يشتر ولم يبيع **فلا** اي فلا يحنث وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
**يحنث** **وحين** وزمان **بلا بنية نصف سنة** سواء نكر بان قال لا اكلمه حينا او زمانا او عرف  
بان قال لا اكلمه الحين او الزمان وبه قال احمد وقال مالك حسنة وقال الشافعي ادق مدة  
وهو ساعة لانه المتيقن ولنا ان الحين يطلق على الساعة قال تعالى فسبحان الله حين  
نفسون وحين تصبحون وبه اخذ الشافعي وعلى اربعين سنة قال تعالى هل اتى على الا  
حين من الدهر والمراد بالانسان ادم والحين اربعون وهي مدة كونه ملقى بين مكة  
والطائف حال كونه من طين الان في فيه الروح وفسره بعضهم بسنة وبه اخذ مالك  
وعلى ستة اشهر قال تعالى توفي اكلها كل حين قال سعيد بن جبيرة وقتادة والحسن  
وهو رواية عن ابن عباس هي الحقلة وتكف من الاطلاع الى الاصرام ستة اشهر فحملناه عليه  
**في الوسط** فان خير الامور اوسطها والزمان بعينه **ومعها** اي ومع البنية **ما نوى** منكر او  
معرفا لانه نوى محقق كلامه **والدهر** لم يذكر عند ابي حنيفة اي توقف فيه حال كونه منكر او  
وقال ادرى بما هو في حكم التقدير لان الدهر يخالف للحين والزمان اذ معرفه يقع على  
الايد بخلاف الحين والزمان فلم يلحق بهما قياسا والعرف لم يعرف استمراره باختلاف في  
الاستعمال قال تعالى وما من بلد الا الدهر وقال صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فان الله  
هو الدهر اي خالقه فكان بخلافه والتوقف في الحمل علامة علم الكل وعندنا يحمل المنكر على  
سنة اشهر وعند مالك على سنة وعند الشافعي على ادق مدة **ولا بد** اي جميع العمر  
**مصرفا** يتلف اذا لم يعرف بنية **نه** تعالى قال هل اتى على الانسان حين من الدهر  
فقد جعل الحين جزءا من الدهر فيبيح ان يسوي بينهما في التقدير **وايام** متكررة ثلاثة  
لانها اقل الجمع المنكر فلو حلف لا يتزوج نساء ولا يشتري عبيدا يقع على الثلاثة بلا خلاف  
**وايام** كثيرة والايام والشهور والسنوات والجمع والادهور والازمنة عشرة عند ابي حنيفة

وعندهما ايام كثيرة والايام كلاهما سبعة والشهور سنة والسنوات وعبرها الايد وفي اول  
عبد اشترى به حران اشترى عبد اعنق وهو ظاهر وان اشترى عبيدين معا ثم اخر فلا اصلا  
اي فلا يعتق واحد منهما لان الاول اسم لمفرد سابق وهو موجود في المسألة الاول دون الثانية  
فان ضم كلمة **وحده** بان قال اول عبد اشترى به وحده فهو حر فاشترى عبيدين معا ثم اخر وحده  
اعتق الثالث لان معنى وحده منفرد او الثالث متصف بهذه الصفة وهي لا نفراد في الشراء  
وفي اخر عبد اشترى به فهو حران اشترى عبد او مات المشتري لم يعتق العبد لان ليس باخر  
فان الاخر لا بد له من سابق ولا سابق لهذا فان شري عبيدا ثم اخر ثم مات المشتري اعتق  
الاخر تصافيه بالخرية لان له سابق فهذا الحكم ظاهر وانما ذكره ليعنى عليه قوله يوم شري  
يعنى ان عتقه يكون من يوم الشراء استنادا لاعتق اليه من كل ماله ان كان الشراء في الصحة  
وهذا عند ابي حنيفة وعندهما اعتق يوم مات من ثلثه سواء كان الشراء في الصحة او في  
المرض لان الخرية وهي المشروط تثبت بعدم شرا غيره بعده وعدم شرا غيره بعده تحقق  
عند موت السيد فيقتصر العتق على زمان موته ولا يبي حنيفة ان الخرية تثبت للثاني  
كما اشتراه الا ان هذه الصفة بعرض الزوال لا حقال شرا غيره بعده فاذا مات ولم يوجد  
ما يبطلها تبين انه كان اخر منذ اشتراه فيعتق من ذلك الوقت **ولا يصير الزوج** **فرا** عند  
ابي حنيفة فلا ترث منه **لوعلى** الطلاق **الثلاث** به اي بالخر بان قال اخر امراته تزوجها  
فهى طالق ثلاثا فنزوح امراته ثم اخرى في صفة ثم مات لان طلاقها عنده يستند الى وقت  
تزوجها ثم ان كان دخل بها فلها مهر للدخول بشبهة ونصف مهر للطلاق قبل الدخول  
وعدها بالحيض لا حداد عليها خلافا لهما فان عندهما يكون الزوج فافترت منه  
لانها تطلق في اخر حياتها ولها مهر واحد وتعتد با بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة  
ولو كان الطلاق رجعيا تعتد بعدة الوفاة وعليها الحداد **وبكل عبد يبشر في** **بكذا** فهو حر  
الباقى بكل متعلق بقوله عتق **اول ثلاثة** مثلا وكان الاظهر ان يقول اول جماعة يبشر به اي  
من عبيده **متفرق** **قبن** لان البشارة اسم خبر سار صدق ليس للبشر به علم سمي بذلك  
لان بشرة الوجه تنفير به وتقيدت بالسار من العرف **والكل** عطف على اول اي وعتق الكل  
ان يبشر به **معا** لتحقيق البشارة منهم قال تعالى وبشر به غلام عليم فنسبها الى جماعة ولو  
كان التطبيق اخبار مكان البشارة بان قال كل من اخبرني والباقي بحاله عتق الكل وذلك لما روي  
انه عليه الصلاة والسلام من ابين مسعود وهو يقرأ القرآن فقال من اراد ان يقرأ القرآن غصا  
طريا كما انزل فليقرأ بقراءة ابن ام عبيد فابتدر اليه ابو بكر وعمر بالبشارة فسبق ابو بكر فكان ابن  
مسعود يقول متى ذكر بشرني ابو بكر واخبرني عمر **وسقط** **شرا** **ابيه** **لكفارته** هي اي كفارته  
وهي فاعل سقط وكان الاول ان يقول ويسقط شرا ابيه كفارته بنيه وكذا حكم كل ذي رحم  
محرم منه وقال زفر ومالك والشافعي واحمد لا تسقط وهو القياس وهو قول ابي حنيفة او لخصا  
معه في قول اخر او وجهه ان الشافعي جعل شرا القريب اعتقا لما روي البخاري ومسلم من حديث



اي هرة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يجزي ولد والده ان يجده مملوكا  
فينتريه فيعتقه وذلك لا نه عليه الصلاة والسلام اخبر ان الابن قاصر على اعتاق الاب  
فيكون قادرا تصد بقاله عليه الصلاة والسلام فيما اخبر ولا يقدر على اعتاقه قبل الشراء لعدم الملك  
ولا بعده لا نه يعتق به عليه فيكون نفس الشراء اعتاقا فاذا انوى بالشراء الكفارة بصير اعتاقا  
عنها فيصح ويجزيه لا نه عليه الصلاة والسلام لم يشترط غير الشراء اذا اشترى اياه بنية  
الكفارة كانت النية مقارئة لعله العتق فيعتق عنها لا يجوز يسقط بشراء عبد حلف بعتقه  
اذا انوى بالشراء كفاية لان النية لم تقترن بعله العتق وهي اليقين ولا شرا مستولدة **نكاح**  
حال كونه علق عتقها عن كفارة بشرائها بان قال لا معة غيره النكاح مستولدة لها نكاحه ان اشترى  
فانت حرة عن كفارة يمين شراستها فانها تعتق لوجود الشرط ولا يجزيه عن الكفارة لان  
حريتها مستحقة بالا ستيلا فلا تنضاف الي اليقين من كل جهة **ويعتق بان تسربت امة**  
**فهي حرة من تسراها وهي ملكه يوم حلف** وبه قال مالك والشافعي واحمد ويثبت التسري  
عندنا بالتحصين وهو منعهما من الخروج وتبوءها ليلا مع الوطي وهو وجه في مذهب  
الشافعي وفي وجه بالوطي مع الانزال والتحصين وفي وجه ثالث بالوطي وحده وبه قال  
احمد وقال ابو يوسف يشترط مع الوطي طلب الولد حتى لو وطئها وعزل عنها لا تكون سرية  
عنده لا من شراها بعد قوله ان تسربت امة فهي حرة **فتسراها** وبه قال مالك والشافعي  
واحمد وقال زفر يعتق لان التسري يصح الا في الملك فذكر التسري كذا ذكره وعتق بكل مملوك  
**في حرمانها او لادته ومدبروه وعبيده** لا نه يملكهم رقية ويبدل مكاتبوه اي لا يعتق بكل  
مملوك في حرمان مكاتبوه **الا بقتلهم** لان ملكا لمولى فيهم ناقص لخروجهم عن ملكه يذافلا بدخلون  
في مطلق المملوك وهو الكامل بالنية وعتق بهذا **احرا وهذا بالاولاد لبيده** ثالثهم  
في الحال **وخير في الاولين** كالطلاق بان قال لنسايه هذه طالق او هذه وهذه حيث تطلق  
الثالثة ويجوز في الاولين لان سوق الكلام يجاب لا اعتاق في احد الاولين وتنتشر بك الثالث  
فيما له سبق الكلام فصار بمنزلة احدهما حر وهذا المعطوف عليه هو الماخوذ من صدر  
الكلام احد المذكورين بالتصيين **ولا م دخل على فعل اي يتعلق بفعل يقع عن غيره** اي  
غير فاعله بان كان مما يجزي فيه النيابة والتوكيل وهو كل فعل يملك بالصدق **بيع وشرا واجابة**  
**وخياطة وصياغة** وفي نسخة بالوحدة وفي اخرى بالنون والصين المهمة **وفناء اقضي**  
ذلك **لام امره** اي تزكيه بالفعل **ليخصه به** لان اللام للاختصاص واقرى وجوهه  
الملك فاذا دخلت على الفعل اوجب ملكه وذا بان يفصله بامر يوقع ذلك الفعل له  
فلم يجز في ان يعتك **كقربا ان ياعه بلا امر** من المخاطب سواء ملكه المخاطب او لا  
تقدير الكلام ان يعتك ثوبا بامر كولي يوجد الامر فان دخل على عين او على فعل  
لا يقع عن غيره وهو كل فعل يملك بالصدق **كامل** ويشترط ودخول وضرب بالاولاد اقضي  
دخول اللام ملكه ذلك العين بلا امره بالفعل **فجئت في ان يعتك ثوبا لك ان باع ثوبه بلا امر**

من المخاطب كذا جئت وفي ان اكلت لك طعاما ان اكل طعامه بلا امره سواء علم به او لا لان اللام  
لما دخلت على العين اوجب ملكه ولما دخلت على الفعل الذي لا يقع عن غيره اوجب ايضا  
ملك العين لان هذا الفعل لما كان مما يملك بالعقد وجب صرف الامر فيه الى ما يملك بالصدق وهو العين  
وقيد الضرب بالولد لان ضرب البصير يحفل النيابة والوكالة فصار نظير الاجارة دون الاكل والشرب  
**وفي كل عرس لي قلدا بعد قول عرسه نكحت علي طلق** هي اي عرسه يعني ان من قالت  
له امراته تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق تطلق امراته وعن اي يوسف انها لا تطلق لان  
كلامه خرج جوابا لكلامها فيتنقيد به وكلامها كان في تزويج غيرها ولا نه قصد امرضاها وذلك  
بطلاق غيرها فيتنقيد به وفي جامع المسرخسي قول اي يوسف اصح عندي ووجه الظاهر وهو  
قول مالك والشافعي واحمد ان العمل بالعموم واجب ما امكن وقد امكن ههنا ففعل به وذلك  
انه زاد على الجواب اذ جوابه ان يقول ان فعلت فهي طالق فكان ذلك مبتدئا وجاز ان يكون  
فايدتها بالماض والمرأة واعضاها والحاق الضبط بها حين اعترضت عليه فيما احله الشرع له  
**وصح نية غير هاديا** نه لانه نوى محتمل كلامه لا قضاء لانه نوى تخصيص العام وهو خلاف الظاهر  
والله تعالى اعلم بحقايق الظواهر والاضاير **كتاب البيع** اعلم ان المقصود من بيان كتاب  
البيع بيان الحلال الذي هو بيع شرعا والحرام الذي هو الربا وغوه من العقود الفاسدة ولهذا  
قال محمد لا تصنف شيئا في الزهد فقال قد صنعت كتاب البيع ومراده بينت فيه ما يحل ويجرم  
وليس الزهد الا لا جتنابا لحرام والرغبة في الحلال كما يشير اليه قوله عليه الصلاة والسلام  
حيث ذكر الرجل يطيئ السفر اشعث اغبر يقول يا رب يا رب ومطعمه حرام ومشر به حرام  
وملبسه حرام وعذى بالحرام فاني يستجاب لذلك ثم هو في اللغة مشترك بين اخراج  
الشي عن الملك مال وبين ضده وهو ان خال الشيء في الملك مال ومن هذا القبيل حديث لا بيع  
احدكم على بيع اضيه اي ولا يشتري على بشرائه كذا في الصحاح ولا يبيعان يكون البيع في  
الحديث على ما به ويتعدى الى المفصول الثاني ويجزى الجرح نحو بيت هذا افلا نوبتته منه  
وكذا القبط المشرك بين فعل المشتري وفعل البائع ومنه قوله تعالى وشروه بثمن بخس  
دراهم اي باعوه وهذا اذا كان الضمير للاخوة واما اذا كان للسيارة فالشرا على ما به  
وكذا قوله تعالى وليس ما شروا به انفسهم اي باعوا حظها واشتروه واما قوله تعالى  
ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة فعلى حقيقته وكذا قوله تعالى  
اولئك الذين اشترى والصلالة بالهدى والعذاب بالمضرة اي استبدلوه به واختاروه  
عليه وفي الشرع **هو مبادلة مال بمال** اي على وجه التملك بنزاع لقوله تعالى الا ان تكون  
تجارة عن تراض منكم وهو عقد مشروع لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا بالسنة  
وهي كثيرة شهيرة وباجماع الامة على جوازه وانه احد اسباب الملك وبانه صلى الله عليه  
وسلم بعث والناس يتبايعون فاقدم عليه حتى قال يا معشر التجار ان بيعكم هذا يحضره  
الضوء والكذب فتشوبوه بالصدقة وقد باع واشترى مباحة وتوكيد قد صرح عند ارباب



السيران النبي صلى الله عليه وسلم انجر خديجة لكن قبل البعثة بخمسة عشر سنة فانه بعث  
على راسه ربيعين وخرج تاجر الى الشام لخديجة لما بلغ خمسا وعشرين سنة قبل ان يتوجه  
بشهرين وخمسة وعشرين يوما وكان ابو بكر تاجرا في البرزوخ والطعام وعثمان في التمر  
والتمر وعباس في العطور ومن هنا قال اصحابنا افضل الكسب بعد الجهاد التجارة ثم الحرفة  
ثم الصناعة وعندنا افضلها الكتابة **وينصق** البيع **يايجاب** اي اثبات والمراد به ما يذكر  
اولا من كلام المتعاقدين لانه يثبت خيار القبول للآخر **وقبول** وهو ما يذكر اخر من كلامهما  
او ما يقوم مقامه من قبض المبيع كالوقال بعثتك هذا بدينهم فقبضه المشتري ولم يقل شيئا  
والمتن انه ينصق بمجموع الايجاب والقبول ولا بد ان يكون احدهما يدل على الايجاب كما عطيته  
وجعلت لك هذا بكذا او الاخر على القبول كاذت ورضيت واجزت ويشترط اسماع المتعاقدين  
كلامهما بلفظ **الماضي** كبعث واشتريت وانما شرط المضي فيهما لان البيع انشاء نصرف  
والانشاء يعرف بالشرع لان الواضع لا يضع له لفظا خاصا والشرع استعمل فيه اللفظ  
الذي وضعه لا جازع عن الماضي لانه يستدعي سبق الخبر عنه ليكون الكلام صحيحا فكان المتعاقدين  
ادل من غيره على تحقق الوجود فكان السبب بالانشاء المحصل للوجود **وبصاط** اي وينصق  
ايضا بصاطا وهو هنا اعطاء البائع المبيع للمشتري على وجه البيع والتملك واعطاء المشتري  
الثمن للبائع كذلك بلا ايجاب وقبول **مطلقا** اي سواء كان المبيع خسيسا وهو ما يكون  
قيمه دون نصاب السرقة او نفيسا وهو ما يكون قيمته مثل نصابها او اكثر وبه قال  
الحراسينيون وقال الكرخي والعراقيون ينصق في الخسيس للعادة دون النفيس لعدمها  
واجب بان جواز اصل البيع انما هو باعتبار الرضا من الجانبين الا ان الرضا لما كان باطنا  
اقيم الايجاب والقبول مقامه لانهما عليه والتعاطي ادل عليه منهما لانها قد يوجد  
بغير رضاها او احدهما ومذهب الشافعي واحمدان البيع لا ينصق بالتعاطي لان الاتفاق  
لا يلهيها بالوضع على مقاصد الناس لكن قد يقال ان في القرين من الفوائد ما تدل على  
المقاصد وقال مالك ينصق بكل ما بعده الناس بصلان المقصود المبادلة بالرضى فتق  
حصلت ثبت حكم البيع ولا ان الشارع يثبت عنه اشتراط اللفظ فوجب الرجوع الى  
العرف المعروف الذي هو التعاطي مطلقا واختلف في التعاطي باحد الجانبين مع بيان  
الثمن والاظهر جوازه لتعارف الناس عليه كذا بدون بيان الثمن اذ كان معلوما قال  
الطرابلسي وهو الصحيح وقد اشار محمد في الجامع الصغير الى ان تسليم المبيع يكفي  
**واذا اوجب واحد من المتعاقدين البيع قبل الآخر** اذ كان الاخر او متصدا اكل المبيع  
**بكل الثمن او ترك** وليس للعاقدان كان واحد ولا لو احدا كان العاقد متصدا  
ان ينقل في بعض المبيع ببعض الثمن لتفرق الصفقة عليه فان رضا الموجب بيع ذلك  
البعض وحده غير معلوم والرضى ببضع المجموع ليس رضا ببضع بعضه وحده ان قد يرضى  
الردى الى الجيد ويبعضها جميعا معا فيفوت غرضه الا اذا بين الموجب عن كل ما قبل الاخر

وما ترك ذلك دليل على رضاه بالتقريب ولا ان الايجاب جليل في معنى ايجابات متعددة  
اما اذا كرر في البيان لفظ البيع بان قال بعثتك هذين بالقبضت هذا بخمسة مائة وبعث هذا  
بخمسة مائة فباتفاق واما اذا كرر بان قال بعثتك هذين بالقبض كل واحد بخمسة مائة فصدا يبيو  
ومحمد خلا في حقيقته والخيار قولهما وكذا اذا اذن في الاخر في المجلس ان كان المبيع مما  
ينقسم الثمن عليه بالاجزاء كالعبد واحد او مكمل او موزون **وما لم يقبل الاخر بطل الايجاب ان**  
**رجع الموجب** مشتري كان او بايعا وان قام الاخر احدهما اي احدا للعاقدين عن  
المجلس اما ان رجع الموجب فلان الايجاب لما لم يفد حكم البيع بدون القبول كان للموجب  
ان يرجع قبله لخوارجوعه عن ابطال حق غيره فاذا رجع بطل ايجابه واما ان قام احدا للعاقدين  
عن المجلس فلان القيام دليل الرجوع ولهما ذلك قبل القبول لانه لو ثبت الخيار يلزمه حكم  
العقد من غير رضاه وهذا يسمى خيار القبول **واذا وجد** اي لا ايجاب والقبول في البيع  
لزم ولا خيار لواحد من العاقدين وبه قال مالك وهو رواية عن احمد وخيار النفع والثوري  
وقال الشافعي لا يلزم بل لا حدهما الخيار مادام في المجلس وبه قال احمد لما روى مالك من  
حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من ابتاع طعنا ما فلا يبعه حتى يستوفيه  
وجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام غي المنع من المبيع باستيفاء المبيع فاذا استوفى  
جاز المبيع سواء استوفى في المجلس وبعده والبيع لا يجوز الا بعد ثبوت الملك وقوله  
عليه الصلاة والسلام لحيات بن منقذ وكان يبيع في البيع اذا ابتعت فقل لا خلافة  
وبالخيار ثلاثة ايام والخلابة بكسر الخاء المجهمة الخداعة فانه يدل على لزوم البيع بالخيار  
والقبول ولا في اثبات الخيار لاحد المتبايعين ابطال حق الآخر وهو غير جائز لقوله  
عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار ولا ان البيع عقد معاوضة فيلزم بالاجاب  
والقبول كالنكاح واما ما روه اصحاب الكتب الستة واللفظ للشيخين عن نافع عن  
عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال البايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه  
ما لم يتفرقا الا بيع الخيار وفي لفظ لهما اذا ابتاع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما  
بالخيار من يبعه ما لم يتفرقا او يكون بيعهما على خيار فان كان بيعهما على خيار  
فقد وجب فقال محمد بن الحسن وهو منقول عن ابراهيم التيمي مؤول بان المراد  
بالخيار فيه خيار القبول فان احدهما اذا اوجب كان لكل منهما قبل القبول الخيار مادام  
في المجلس ولا يخذ احدهما في عمل آخر وفي لفظ الحديث اشارة اليه فانها متبايعان  
حالة البيع حقيقة وعلي هذا فالتفرق بالاقوال لا بالبدان كما في قوله تعالى وات  
يتفرقا يضمن الله كل من سخته فان الزوج اذا طلق امراته على مال حصل القرية  
بقبولها وقال ابو يوسف ما وُل بان المراد بالتفرق فيه التفرق بالبدان بعد الايجاب  
قبل القبول انتهى والمراد بقوله الا بيع اي لا المتبايعين بيع الخيار او الا اذا ابتاعا  
بيع الخيار والمصن ان يقول احدهما لصاحبه اختر فيقول اخترت فيكون هذا الزاما



للبيع ويسقط خيارهما وان كان المجلس قايما ومحل بعضهم الخيار على خيار الشرط وهو يصح  
لرواية الترمذي لما يعان بالخيار ما لا يتفرقا او يختاروا في لفظ او يقول احدهما لصاحبه اختر بدل  
او يختار وكان ابن عمر اذا اشترى شيئا واجب ان يكون فارق صاحبه فنتى قليلا ثم رجع فحمله  
على التفرق بالابدان ويدل عليه زيادة ابي داود والترمذي ولا يخل له ان يفارق صاحبه خشية  
ان يستقبله اي خشية ان يفسخ العقد ولما اطلق قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود  
وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض  
منكم وبعد الايجاب والقبول تصدق تجارة عن تراض غير متوقفة على التخيير فقد اباح تعالى  
اكل المشتري قبل التخيير وقوله واشهدوا اذا ابتاعتم امر بالتوثيق بالشهادة لئلا يقع التجار  
في البيع فلو ثبت الخيار وعدم لزوم قبضه لم يبطال هذه النصوص قال بعض المحققين  
ولا مخلص له من هذا الا ان يمنع لزوم العقد قبل الخيار ويقول غايوف لزومه شرعا وقد  
اعتبر فيه اختيار الرضى بعد الايجاب والقبول بالاحاديث التي رويناهم قال ولا مخلص لنا  
الابتسليم امكان اعتبار الخيار في لزوم العقد وادعاء انه غير لازم من الحديث المذكور بنا  
على ان حقيقة المتبايعين المتشاعلان بامر البيع لا من تم البيع بينهما وانقضى له مجاز  
والتشاعلان يصنع المتساويين يصدق عليهما عند ايجاب احدهما قبل قبول الاخر فيكون  
ذلك هو المراد وهذا هو خيار القبول **ويعرف المبيع بالاشارة اليه** اذ كان محسوسا  
**بذكر القدر والوصف** اي لا حاجة بذكرهما حينئذ والمضني يشترط لصحة البيع معرفة  
المبيع بما ينفى جهالة قطعا المنازعة فان كان حاضرا ليكتفي بالاشارة لانها كافية في  
التعريف فاذا قال يهتك هذه الضربة من الخنطة او هذه الثياب وهي مجهولة القدر  
بهذه الدراهم وهي مربية له فقيل جاز البيع ولزم لان الباقي جهالة القدر وهي لا تنص  
لعدم منعهما من التسليم او التسلم **الذي السالم** فان المبيع فيه لا بد من معرفة قدره  
وصفه على ما يحل في باب ان شاء الله سبحانه وتعالى وحاصله ان المبيع اذا كان غائبا  
فان كان مما يعرف بالالمحذوج كالكيل من الحبوب والوزن من الثمن والصل والهدى  
المقارب كالجوز والوزن فورية بعضه كروية كله وان لم يعرف به كالثياب والدواب  
فلا بد من ذكر جميع اوصافه قطعا المنازعة وله خيار الروية ويشترط معرفة قدر الثمن وهو  
لو كان في الذمة اذا اختلف نقدا لبلد قطعا المنازعة لا معرفة قدر الثمن المشار اليه  
وصفه اذ الامشارة اليه اسباب التعريف ونينا تعيين التقديرين المضروبين في البيع  
فيجوز للمشتري دفع غير المعين في العقد عندنا وعينه زفر مالكا والمشاقي بالتعيين  
في عقود المعاوضات وفسوخها كما يتعين في الهبة والوكالة والفصل والصدقة  
ويصرف الثمن **باحد** اي بالاشارة او بذكر القدر والصفة فيعرف بالاشارة ان كان  
معينا بها وبذكر القدر والصفة ان لم يكن ويصح البيع بقرن حال وهو اصل وموجب الاجل  
معلوم لا يطلق قوله تعالى احل الله البيع بل في التجاري عن عايشة من انه عليه الصلاة والسلام

اشترى طعاما من يهودي الى اجل ورهنه درعاه من حديد وفي لفظ الصحيحين طعاما بنسبة  
ولقوله عليه الصلاة والسلام في السلم من اسلف في ثمن فليسلف في كيل ووزن معلوم وعلى ذلك  
ان عقد الاجماع **ولا يضر الجزاء** في قبليث الجيم والضم اشهر وهو البيع بالحدر والظن بالكيل ولا  
وزن وهو فارسي معرب لكزاف بالكاف الجيم **الذي بيع الجنس بالجنس** لما روي الجماعة بالخيار  
من حديث عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ذهب بالذهب والفضة  
بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بثلث سواد بسواد يدا بيد  
فاذا اختلفت هذه الاصناف فيبصوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد ولا ان الجهالة في الجزاف  
غير مانعة من التسليم فلا يضر كجهالة القيمة بان اشترى بدرهم ولم يدبر قيمته وانما امتنع  
الجزاف في الجنس بالجنس لما فيه من احتمال المبالاة واحتماله ملحق بحقيقته احتياطا وفي الذخيرة  
ان هذا الاستثناء اذا كان شيئا يدخل تحت الكيل وادناه نصف الصاع واما اذا كان قليلا يدخل  
تحته فيجوز بيعه بجنسه جزافا **ومطلق الثمن** وهو الذي لم يقيد في صلب العقد او في المجلس  
بوصف ولا بنقد بل بخمسة دراهم **محل على لا روح** اي اغلب ما يتعامل به في تلك البلدة سوا  
استوت ما لية النقود او اختلفت لان ما اغلب التعامل به معلوم بالعرف والمعلوم بالعرف  
كالمعلوم بالنص فان استوى رواج النقود فسد البيع ان اختلفت ما يتعامل به في تلك البلدة  
الجهالة مفض الى المنازعة واما لو استوت المالاية والرواج جاز البيع **وان بيع ذوا افراد**  
**كل واحد منهما** بل اذا درهما فان لم تتفاوت تلك الافراد بان بيعت صبرة كل فتي بدرهم  
او بيع ثوب كل ذراع بدرهم **مع البيع في واحد** عند اي حنيقة وفي الكل عند اي يوسف  
ومحمد وبه يفتي وهو قول مالك والمشافعي واحمد لان البيع معلوم بالاشارة فلا يحتاج  
الى معرفة قدره وما فيه من الجهالة لا يصح لان رفضها يدهما بان يكمل الصبرة في المجلس  
ولا يبي حنيقة ان الثمن مجهول لان جملة الافراد غير معلومة فيكون ما بازا يدهما الثمن مجهولا  
الا ان الاقل وهو الواحد معلوم فيصح البيع فيه وينسد فيما عداه الا ان ترتفع الجهالة  
بشمية جميع الافراد او بالكيل في المجلس **والاي** وان تفاوتت الافراد في القيمة كالمواضع غفا  
كل شاة بدرهم **فلا يصح البيع اصلا** اي لا في جملة الافراد ولا في واحد منها وهذا عند اي حنيقة  
واما عند هما فيصح في الكل وهو قول مالك والمشافعي واحمد والوجه ما مر الا ان الافراد هنا  
متفاوتة فلا يجوز البيع في واحد منها عند اي حنيقة بخلاف الصبرة **وان باع صبرة** اي كومة  
طعام بلا كيل ولا وزن **على انها مائة صاع** بمائة درهم فان نقص المبيع عن المائة اخذ  
المشتري الموجود **بالحصصة** لان الكيل ذو جزر والثمن ينقسم على اجزاء المبيع **وضيح** البيع  
لان الصفة لما تفرقت عليه لم يتم رضاه بالموجود به وبه قال مالك والمشافعي واحمد وان  
زاد على المائة فللبايع ما زاد لا نه باق على ملكه فان البيع وقع على قدر معين وما يكون  
كذلك لا يتناول غيره **وفي المذروع** بان باع ثوبا على انه عشرة اذرع بصنفة فوجد المشتري  
الثوب اقل من ذلك اخذ المشتري **الاقل بكل الثمن او ترك** لان الذراع وصف المذروع



والنقن لا ينقسم على الاوصاف فكان كل النقن مقابلا بكل العين غير انه ثبت الجوار للمشتري لا  
فاته وصف مرغوب فيه وقع عليه العقد **والاكثر** له اي للمشتري ولا خيار للبائع لان الزايد  
هنا صفة فكان هذا ابتزلة ما اذا باع بشرط انه مصيب فاذا هو سليم **وان قال** بعتك هذا  
الثوب على انه عشرة اذ بيع **كل ذراع** بدرهم فوجده المشتري اقل واكثر **فيا الحصاة** اي فله  
اخذ الكل بالحصاة فيهما اي في الزيادة والنقصان وله الترك لان الذراع وان كان وصفا  
الا انه يصلح ان يكون اصلا لانه ينتفع به بانفراده فاذا سمي له ثمن صار اصلا وانما كان الخيار  
للمشتري لتفرق الصفة عليه في النقضات ولزيادة المبيع بزيادة النقن في الزيادة  
وعن الشافعي قولان احدهما يصح العقد وله الخيار كذا هبنا والاخر لا يصح **وصح بيع البر**  
**في سنبلة** وهو قول مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد يصح ٢ نه عليه الصلاة  
والسلام نهى عن بيع الضرر وهذا منه لا نه لا يدر قدر الحب واجيب بان ذلك محمول على  
غوايب الطير في الهواء والسمك في الماء وفي المبسوط او على بيعه في السنبلة قبل ان يشتد  
**وصح بيع الباقل** بكسر القاف وتشديد اللام مقصورا او تخفيفها ممدودا ونحوه مما له  
قشران كالسمسم والارز والجوز الاخضر وسائر الحبوب المظلمة والجوز واللوز والفسق  
والبنندق **في قشره الاول** وفي نسخة في قشره الخارج وانما قال الاول لان فيه خلاف المشايخ  
واما في قشره الثاني فيجوز اجماعا والمنصوص عن الشافعي في بيع الباقل الاخضر انه لا يجوز  
وقال مالك واحمد وكثير من اصحاب الشافعي يجوز وكذا الجوز واللوز الرطبان واما الباقل  
منهما فيجوز بلا خلاف لنا ما روي الجماعة الا البخاري عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو وعن بيع السنبلة حتى يبيض ويامن  
العاهة نهى البائع والمشتري يقال زهي النخل يزهو اذا بدت فيه الحجرة او الصفرة  
وما في الصحيحين عن انس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمار حتى  
يبدا صلاحها وعن بيع النخل حتى يزهو قيل ما يزهو قال يحمار او يصفار وفي ركة  
البخاري عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع النمر حتى يبدا صلاحها  
وكان اذا سبيل عن صلاحها قال حتى يذهب عاهتها وما روي ابوداود والترمذي  
وابن ماجه من حديث حماد بن سلمة عن حماد عن انس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد قال الترمذي حديث حسن  
عن ب لا يفرقه رفوعا الا من حديث حماد بن سلمة ومرواه ابن جابر في صحيحه والحاكم  
في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم وفي رواية عن بيع الحب حتى يفرك وقال  
البيهقي ان كان بفتح الراء باسناد الاقراك الى الحب وهو الا شبيه وافق قوله حتى يشتد  
وان كان بفتح الراء على ما لم يسم فاعله خالفه وانتضى تنقيته عن السنبلة حتى يكون  
بيعه ووجه الدلالة ان حكم ما بعد الغاية يخالف حكم ما قبلها فظاهر الحديث يقتضي الجواز  
عند وجود الغاية وعند الشافعي لا يجوز حتى يخرج البر من سنبلة والباقل من قشره الاول

قلنا انه مال منتفع به لانه يدخر في سنبلة قال تعالى فاحصدتم فذروه في سنبلة يجوز بيعه فيه  
وبيع نحو الباقل في القشر كالشعير في سنبلة فان قيل يجوز بيع النخل قبل الزهوع عندكم ومقتضى  
ما استدل لكم به من الحديث انه لا يجوز اجيب بانه محمول على بيع النمر على النخل بشرط الترك  
لان النمر او يصغر بدليل قوله ارايت لو اذهب الله النمرة بم يستقل احدكم ما لا اخيه اذا ذكها  
انما يتوهم اذا اشتراه قبل الادراك بشرط الترك او محمول على المسلم يعني لا يجوز المسلم فيه  
حتى يوجد بين الناس بدليل قوله اذا منع النمرة فم يستقل احدكم ما لا اخيه فيكون دليلا  
لما على اشتراط وجود المسلم فيه من حين العقد الى حين الحلول **وصح بيع ثمرة لريد وصلاح**  
وقال مالك والشافعي واحمد وشمس الامة السرخسي وخواهر زاده من اصحابنا لا يجوز والحيلة  
في جوازه ان يباع مع الشجر فيكون تبعا لها والا صح الجواز عندنا لانه منتفع به في المال فصار كبيع  
الطنل والمحش او قد بدا صلاحها وهذا خلاف بين العلماء وانما الخلاف في تفسيره بدو صلاح  
فصلنا على ما في المبسوط هو ان يوم من فيه العاهة والفساد وعلى ما في الخلاصة عن الترمذي  
ان يكون منتفعا به وعند الشافعي هو ظهور النضج ومبادي الحلاوة واذا صح بيع النمرة **يجب**  
على المشتري **قطعا** في الحال ليتفرغ ملكا لبائع عن ملكه كبيع الشجر دون الثمر وهذا اذا اشتراها  
مطلقا او بشرط القطع **وشروط تركها** اي النمرة **على الشجر** وترك الزرع في الارض **يفسد البيع**  
اما اذا لم يبدو صلاحها او بدو ولم يتناه عظمها فباتفاق واما اذا انتاهي عظمها فصداف  
حنيفة وابو يوسف ينسدا لانه بشرط لا يقتضيه العقد وهو مشغل ملك الغير ولا نه  
مشتل على منهى عنه وهي صفة في صفة لانه اجارة في بيع ان كان المنتفعة حصاة  
من النقن واعادة في بيع ان لم يكن لها وقال محمد لا يفسد استحقاقا وهو قول مالك والشافعي  
واحمد ومختار الطحاوي لمعامل الناس به من غير تكبر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد وفي  
الحنفة الفتوى على قولهما لان التعامل لم يكن بشرط الترك وانما كان بالاذن بالترك من  
غير بشرط انتهى وفي الذخيرة قال ابو الليث المخلص في طريق الاذن ان ياذن للمشتري في  
الترك على ان متى رجع عن الاذن كان ما ذونا له في الترك باذن جديد واجتبه لنا  
بعض المحققين بما رويناه من قوله عليه الصلاة والسلام من اشترى نخلة فذابت  
فتمرته للبائع الا ان يبشرط المتاع لمجمله للمشتري بالشروط فدل على جواز بيعه مستقلا  
نه لم يقيد دخوله في البيع عند اشتراط المتاع بكونه بداء صلاحه واعتراض عليه  
بان النزاع في جواز بيعه مستقلا لا تبعا لانه لا خلاف فيه واجتبه ايضا بما في موطا مالك  
عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت ابتاع رجل ثمرة حايط في زمن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم فصالحه وقام عليه حتى تبين له النقضات فسال ربا لحايط ان يضع له او يقبله  
فخلف لا يفعل فذهبت ام المشتري الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال  
يا ايها النبي اني سمع بك ربا لحايط قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو له ولو  
صحة البيع لا يترتب الا قالة عليه واما النهي المذكور فم تركوا ظاهره فانهم جوزوا



البيع قبل ان يبدو صلاحها بشرط القطع وهذه معارضة صريحة لمنطوقه فقد انقضاء  
انه متروك الظاهر هذا اذا رضى البائع ببقاها يطيب الفضل في الفترة المشتري لا  
حصل له بطريق مباح وان لم يرض وتزكها المشتري تصدق بما زاد من ذات الثمرة لحصول  
الزيادة بضمن من الشجر بلا اذن المالك فلا يطيب له ونظر فالي زيادة بالتقويم يوم البيع  
والتقويم يوم الادراك فالزيادة تفاوت ما بينهما وان تركها بعد ما تنالها يصدق  
بشيء لا يهازاد جمدة بتغير الطعم واللون واذ ان اثن الشمس والفرح اذا كانتا  
قد راي كما يفسد البيع استثناء مقدار معلوم من الثمار مقطوعة او غير مقطوعة لانه رجا  
لا يبقى شيء بعد المستثنى فيخلو الصدد عن الفائدة بخلاف ما اذا استثنى نخلا معينان الباقي  
معلوم بالمشاهدة وفي المواهب ولو باع الثمرة واستثنى منها ارضا لا معلومة صح البيع في ظاهر  
الرواية لان الاصل ان ما جاز افراد به بالعقد جاز استثناءه من العقد كما لو استثنى جزا من اشجار  
وما لا يجوز افراد به بالعقد لا يصح استثناءه منه كما لو استثنى عضو من الشاة ونحوها وقيل  
يفسد وهو رواية الحسن واختارها الطحاوي لجهاالة ما بقي بعد الاستثناء **فصل في خيار الشرط**  
**خيار الشرط والقياس** لا يصح لما فيه من الغرر وظاهر نهيها عليه الصلاة والسلام عن بيع  
وشرط الا ان النص ورد به وهو ما رواه ابن ماجة في مسنده ان جابر بن عبد الله بن عمر  
رجلا قد اصابته امه في راسه فكسرت لسانه وكان يبيع على ذلك التجارة فكان لا يزال  
يضمن فافى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر له ذلك فقال اذا انت بايئت فقل لا خلافة  
فرائت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال فاذا رخصيت فامسكها وان سخطت  
فارددها على صاحبها وجان بفتح المهملة وتشديد الموحدة ومنقذ بالجمعة والخلافة  
بكسر الهمزة الخداعة **لكل منهما** اي من البائع والمشتري ولهما اي معا ولا يغيرهما باذنهما  
وافسد زفر العقد بالخيار لغير العاقد وهو القياس **ثلاثة ايام** اقل بالنصيب فيهما على  
الظرفيه وقال سفيان الثوري وابن شبرية يجوز الخيار للمشتري لا للبائع لانه ثبت على  
خلاف القياس فيقتصر على مورد النص وهو المشتري لما اخرج الحاكم وسكت عنه عن ابن  
عمر قال كان جابر بن منقذ رجلا ضعيفا وكان قد سفع في راسه مامومة اي ضرب  
فجعل له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخيار ثلاثة ايام فيما اشترى وكان قد ثقل الشاة  
فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيع اي اشترى وقل لا خلافة فقلت اسمعه يقول  
لا خلافة لا خلافة يعني بابدال اللام فلا تثقل لسانه وتكراره لاظهار بيانه وكان يشتري  
الشيء فيجيء به الى اهله فيقولون له ان هذا غال فيقول ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
قد خدني في بيعي اي شراي واجيب بان خيار الشرط انما جاز الحاجة الناس اليه لرفع الضيق  
بالتمهل والتفكر وذلك يستوي فيه البائع والمشتري على ان لفظ ابن ماجة اذا بايئت  
وهو يشمل البيع والشراء لا قد طه البخاري في تاريخه لا ووسط اذ ابيت فقل لا خلافة والاصل  
كونه على بايه وان جاز البيع بضمن المشتري كما تقدم لا الكراهي لا يصح خيار الشرط اكثر من ثلاثة ايام

وهذا عند ابي حنيفة وهو قول زفر والشافعي وقال مالك مدة الخيار ما يمكن اختيار البيع في مثله  
وهو يختلف باختلاف الاشياء فان كان البيع مما لا يبقى اكثر من يوم كالفاكهة لم يجز فيه ان  
يشترط فيه اكثر من يوم وان كان فيه صنعة لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام يجوز ان  
يشترط فيه اكثر من ثلاثة ايام لا نه شرع الحاجة الى التامل وهي تندفع بذلك وقال ابو يوسف  
ومحمد واهل البيت اكثر من ثلاثة ايام اذا كان مدة معاومة كالنجيل في الثمن سوا طالت او  
قصرت ولحديث ابن عمر انه اجاز الخيار الى شهرين ولا ي حنيفة ان شرط الخيار ثبت بالحديث  
على خلاف القياس فلا يزداد على المدة المذكورة فيه وذلك التقدير الشرعي اما ان يمنع النقص  
والزيادة كما في الحدود او يمنع احدهما كقل الحبض واكثره وهو هنا لا يمنع النقصان بالاجماع  
فينع الزيادة والا لم يكن له فائدة ولله عليه الصلاة والسلام ضرب الثلث لمن كان في غاية  
ضعف المعرفة ولم يزد عليه الا ان البيع بشرط الخيار اذا كان اكثر من ثلاثة ايام يجوز ان  
يجاز من له الخيار في الثلاثة وقال للشافعي وزفر لا يجوز ان البيع انفسد فاسد الفاسد  
الشرط الثابت فيه فلا ينقلب صحيحا باسقاطه كما لو باع درهما بدرهمين ثم اسقط الدرهم  
الرايد وكما لو تك امرأة وتحت اربع نسوة ثم طلق الرابعة ولا ي حنيفة انه باجازه في الثلاثة  
اسقط المنفسد قبل تفرده فصار كالو باع جذعا في سقف ثم نزع وسلمه وفي المحيط  
لو بشرط الخيار ابد او مطلقا او موقتا بوقت مجهول فسد خلافا لما لك واحمد وكذا يجوز  
البيع ان بشرط انه اي المشتري ان لم يتقد الثمن الى ثلاثة ايام او اكثر فلا يبيع بينهما اما الى  
ثلاثة فمعد علما بما في الثلاثة واما الى اكثر من ثلاثة فصند محمد فقط لكن ان تقد في الثلاثة  
صح عند الثلاثة والقياس ان لا يجوز البيع بهذا الشرط وهو قول زفر ومالك والشافعي  
واحمد لا يبيع بشرط فيه اقالة فاسدة لتعلقها بشرط وهو عدم نقد الثمن في ثلاثة ايام  
فلا يجوز كالبيع بشرط اقالة صحيحة بالاول ولنا انه في معنى خيار الشرط في الحاجة والمقصود  
انه يتخير في الثلاثة بين الفسخ والامضاء بشرط الخيار جواز لهذا المقصود وفي المجتبى ولو  
قال احدهما بعد البيع جعلتك بالخيار ثلاثة ايام صح بالاجماع ولو زاد على الثلاثة او اطلق  
فسد البيع عند ابي حنيفة وزفر والشافعي كالشرط الفاسد اذ الحق بالبيع الصحيح  
وقال ابو يوسف ومحمد يجوز كما في شرط الخيار ولا يخرج مبيع عن ملك بايعة مع خياره اي  
مع ان الخيار لبايعة لا نه باشرط الخيار له لم يتم رضاه ولا يخرج المبيع عن ملك ما لكه لا بعد  
تمام رضاه ولهذا ينفذ عتق البائع ويملك المتصرف فيه دون المشتري وان قبضه باذن  
البائع وفي مذهب الشافعي ثلاثة اوجه احدها كذبنا وهو قول مالك وثانيهما ان الملك  
ينتقل بنفس العقد وهو قول احمد وثالثهما انه موقوف فان امضى البيع تبين ان الملك  
قد انتقل بنفس العقد وان فسخ تبين انه لم ينتقل فاذا عرفت ذلك فهلكه اي فهلك المبيع  
في يد المشتري في مدة خيار البائع بوجوب ضمانه بالقيمة لان البائع ما رضى بقبضه الا بجمعة  
العقد والمقبوض بجمعة العقد يكون مضموما بالقيمة كالمقبوض على سوم الشرط اذا لم يكن



وهلك في يد المشتري لان الاصل هو الصانع بالقيمة وانما يعدل عنه عند تمام البيع ولو يوجد  
وهذا قول مالك والوجه المشهور في مذهب الشافعي وفي وجه اخر يضمنه بالثمن وهو  
قياس قول احمد قيد بالهالك لانه لو نصيب في يد المشتري كان البايع بالخيار ان يشاء ان يبيع  
وان شئنا من موصفين المشتري بالنقصان لانه مضمون عليه بجميع اجزائه كالمضروب ولو  
نصيب في يد البايع فان نصيب بفعله ينقص البيع بقدره ويستقط حصته من الثمن وان  
نصيب بفعله فالمشتري ان شئنا اخذ بجميع الثمن وان شئنا فسخ كافي البيع المطلق عن خيار الشرط  
وقيد الهالك بكونه في يد المشتري لو كان في يد البايع الفسخ البيع بلا شيء كالباع المطلق **ويخرج**  
المبيع عن ملك بايعة **بيع خيار المشتري** لان البيع من جهة بايعة لزم اذا خيار شرط لمن هو  
له فيعمل في حقه دون الاخر وفي مذهب الشافعي هنا ايضا ثلاثة اوجه كما في اذا كان الخيار  
للبايع على ما تقدم **فهلكه في يده** اي فضاء هلك المبيع في يد المشتري بالثمن كتصبيه اي كضمان  
نصيب المبيع في يد المشتري بصيب لا يرتفع في مدة الخيار فانه بالثمن سواء نصيب بفعله  
او بفعل غيره او بافة سهاوية وقال زفر والشافعي في قولهما انه بالقيمة كما لو كان الخيار للبايع  
قيدنا نصيب بكونه لا يرتفع في مدة الخيار لانه لو كان يرتفع فيها كان على خياره فان ارتفع  
فيها فله الفسخ بعد ارتفاعه وان لم يرتفع لزم العقد لتعذر الرد لكن **لا يملكه المشتري**  
عند اي حنفية وقال ابو يوسف ومحمد يملكه وهو قول مالك واحمد وقول الشافعي لانه  
لو لم يملكه كان خارجا من ملك البايع الى مالك ولم يعرف هذا في الشرع ولا في حنفية ان  
الثمن لم يخرج عن ملك المشتري لان الخيار يملك في حق من هو له فلو دخل المبيع في ملكه  
لا دخل بلا عوض ولا جتمع في ملكه العوض وعوضه ولم يعرف هذا في الشرع وعرف فيه  
الخروج عن ملك شخص الى مالك في صورتها ما اذا اشترى متوليا لملكه عبدا  
لخدمتها فانه يخرج عن ملك مالكه ولم يدخل في ملك احد ومنها ما لا تزك اذا استغفره  
الدين فانه يخرج من ملك الميت ولا يدخل في ملك الورثة ولا غيرها ومنها الوقف على  
على ما سيجي ان شاء الله تعالى **فلا يثبت احكام الملك** للمشتري اذا كان الخيار له عند اي حنفية  
لعدم ملكه كصق قريبه بان اشترى قريبه بالخيار فانه لا يعتق في مدته عند اي حنفية  
ويعتق عندهما **وخو** اي وخو القريب في العتق بالنشر او هو العبد الذي كان مستثريا  
بشرط الخيار قال ان ملكك عبدا فهو حر فانه لا يعتق في مدة الخيار عند اي حنفية ويعتق  
عندهما وانما قلنا ان مستثريه قال ان ملكك لانه لو قال ان اشتريت يعتق في المدة باتفاق  
اما عندهما فلو جرد الملك واما عند اي حنفية فانه للعق بالشرط كالمطلق عند وجود ذلك  
الشرط وهو لو اطلق العتق بعد شرايه بالخيار يعتق **والفسخ** اي فسخ من له خيار الشرط  
بالمقول سواء كان بايضا او مستثريا او اجنيا لا يعمل عند اي حنفية ومحمد الا ان يعلم صاحبه  
اي صاحب الفسخ وهو العاقد الذي لا خيار له في المدة اي مدة الخيار سواء كان حاضرا او  
غائبا وقال ابو يوسف يعمل وان لم يعلم صاحبه وهو قول مالك والشافعي واحمد

لان من له الخيار مسلط على الفسخ من جهة من خياره فلا يتوقف فسخه على علمه كاجازة  
وصار كالمكيل بالبيع يتصرف فيما وكل فيه وان لم يعلم موكله ولهما ان من خياره قد يلحقه الضرر  
اذ افسخ بغير علم من له الخيار فان الخيار اذا كان للبايع ومضت المدة بظن المشتري ان البيع  
تم بنا على الظاهر فيتصرف في المبيع ثم يظهر انه ملك لغيره فيلحقه الضمان بالهالك واذا  
كان للمشتري فالبايع لا يطلب لسلخته مشتق يابنا على ان البيع يتم بمضت المدة فاذا  
اخبره المشتري بعد ذلك انه كان فسخ العقد نقرر قال الكرخي وعلى هذا الخلاف  
خيار الروية بخلاف خيار نصيب فانه لا يصح فسخه بدون علم صاحبه باتفاق **بخلاف الاجازة**  
فانها تعلل وان لم يعلم صاحب الخيار انه لا يضرر فيها عليه اذ العقد لزم من طرفه قيد الفسخ  
بكونه بالقول لانه لو كان بالفعل بان اعتق او وطى او باع فان العقد يفسخ وان لم يعلم  
صاحبه ان فسخه حينئذ حكمي وهو لا يشترط فيه العلم كعزله الوكيل وقيد علم صاحبه  
بكونه في المدة لانه لو كان بعدها بان فسخ حال غيبته ومضت المدة قبل علمه ثم العقد  
ثم اعلم انه يثبت الخيار لكل من العاقد والمشتروط له من غير العاقدين فان اجاز احدهما  
البيع وفسخ الاخر يعتبر الا سبق منهما اذا كان اجازة لان السابق ان كان رد الفسخ  
العقد والفسخ لا يجاز وان كان اجازة انبرم وبهذا نبراه لا ينفرد احد العاقدين  
بنسخه فان وجد امعا فالفسخ احق على الاصح وقيل انصرف العاقد احق ويسقط **الخيار نصيب**  
المدة لانه لا يثبت الا فيها فيكون مقدرا بضميتها **وما** اي وبفعل **يدل على الرضا** كركوب  
في الدابة اذا كان له منه بد اما لو ركبها لينظر الى مسيرها فلا يبطل خياره **ولا بد له منه**  
الا متخات **والوطى** اي وكالوطى في الامة لانه لا يحل في غير الملك **وشرا احد الثوبين** او احد  
الثلاثة **على ان يمين المشتري** احد اي واحد او شاق ثلاثة ايام **صح** ويسمى هذا خيار  
النصيبين وقال زفر والشافعي **لا يصح في الاكثر** اي لا يصح شرا احدا اكثر من ثلاثة على ان  
يمين واحدا لان الحاجة تندفع بالثلاثة لاشتمالها على الجيد والردى والوسط **وشرا**  
عبدين وكذا بيعهما بالخيار في احد هما **صح** ان فصل البايع الثمن وعين محل الخيار لان البيع  
معلوم والثمن معلوم قيد بالعبد لان شرا الكليلي او الوزني او العبد الواحد على انه  
بالخيار في نصفه جائز سواء فصل الثمن او لم يفصل لان النصف من الشيء الواحد لا يتفاوت  
**وفسخ البيع في الاوجه الباقية** وهي ما اذا لم يفصل الثمن ولم يمين محل الخيار او فصل  
ولم يمين او عين ولم يفصل لجهالة الثمن والمبيع في الاول وجهالة المبيع في الثاني  
وجهالة الثمن في الثالث **وعبد مشتري** كرمي اسم مفصول من الشراء وفي نسخة  
مشتري بشرط كتيبه اي بشرط انه كاتب **ولم يوجد الشرط** اخذ المشتري ذلك العبد  
**بفنه** او ترك وهو قول الشافعي لان الكتابة وصف مرغوب فيه فيستحق بالشرط  
ويثبت بقواته الخيار للمشتري لانه لم يرض بالعبد دونه وليكن بادي ما يطلق  
عليه اسم الكاتب لوجود الشرط نص عليه محمد في الزيادات وهو قول الشافعي



ويورث خيار التعيين وخيار العيب اي يثبت كل منهما ابتداء الوارث من هوله لاستحقاقه  
المطالبة بعده لا بشرط اي لا يورث خيار الشرط وخيار الروية وقال مالك والشافعي يورث  
خيار الشرط لانه حق في البيع فيجري فيه الارث بخيار العيب وخيار التعيين ولما ان خيار  
الانسان لا ينتقل الى غيره بل ينقطع بوله واغا يورث ما يحتمل الانتقال واما خيار العيب  
فان المورث استحق المبيع سالما فكذا وادارته وخيار التعيين فانه يثبت للمورث ابتداء  
في ضمن اختلاط ملكه بملك البايع وتوضيحه ان الثابت بالشرط لا يورث ويستقط ولكنه  
ورث المبيع مجهولا مختلطا بملك الغير فيثبت له خيار التعيين ابتداء من اختلاط ماله بال  
رجل يثبت له خيار التعيين **فصل في شراء ما يره سوا ذكره** وصفه اولم يذكر كان اشترى  
زيتا في زق او براف عدل او ديرة في حقة او ثوبا في كم واتقاعا على انه موجود في ملكه ولم ير  
المشتري شيئا من ذلك **ولمشتري خياره** اي خيار ما يره وفي نسخة **الخيار عند ه اي**  
عند الروية **لان يوجد بطله** اي يبطل خيار الروية وهو ما يدل على الرضا وقال الشافعي  
يصح شراء ما يره ان لم يكن جنسه معلوما للمشتري وان كان معلوما يجوز على قوله  
القديم ولا يجوز على قوله الجديد واختار كثير من المشافعية الجواز منهم القفال وعن مالك  
الجواز وعدمه وقال بعض اصحابه يصح بلا ذكر صفة ولا تقدم رؤية لهما في عدم الجواز  
نهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر والغرر ما يكون مستورا لعاقبة وهو موجود  
بما يره ونهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع ما ليس عند الانسان والمراد ما ليس  
بحاضر مري للمشتري **بما عناه** على ان المشتري اذا كان راه فالعقد جائز وان لم يكن  
حاضرا عند العقد ولما العمومات الجوزة للبيع مثل قوله تعالى واحل الله البيع وما  
رواه ابن ابي شيبة في مصنفه والدارقطني والبيهقي في سننهما مرسلان حديثنا سهل  
بن عياش عن ابي بكر بن عبد الله بن ابي مريم عن مكحول رفعه الى النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم من اشترى شيئا لم يره له الخيار اذا راه ان شاأخذه وان شأتركه قال الدارقطني  
ابو بكر بن ابي مريم ضعيف واجيب بان تضعيف ابن ابي مريم بمجهالة عدالة ينافي  
علم غير المضعف بها وقد رواه ايضا الحسن البصري وسلمة ابن الحجاج عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وروى الدارقطني مسندا عن زاهر بن نوح عن عمر بن ابراهيم بن  
خالد الكندي عن وهب البشكري عن ابن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله  
صلواته تعالى عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا راه قال الكندي واخبرني  
نفيل بن عياض عن هشام عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بنثله قال واخبرني ايضا القاسم بن الحاکم عن ابي حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنثله لكن قال الدارقطني عمر بن ابراهيم هذا يضع الاحتيا  
ولم يروه غيره اي مسندا واغا يعرف هذا عن ابن سيرين من قوله وقال ابن قطان  
في كتابه والراوي عن الكندي زاهر بن نوح وهو لا يعرف لعل الجناية منه هذا

وقاويل انتهى ما ليس عند الانسان بيع ما ليس في ملكه بدليل قصة الحديث فان حكمه بخرام  
قال يار رسول الله ان الرجل يطلب مني سلعة ليس عندي فابيعها منه ثم ادخل السوق  
فاستجدها فاشترى بها فاسلمها اليه فقال صلى الله تعالى عليه وسلم لا تبع ما ليس عندك  
والنهي عن بيع الغرر ينصرف الى ما لا يكون معلوم العين كالطير في الهواء والسمك في الماء  
اذ عرفت هذا فيخير المشتري فقط **وان كان رضى قبلها** ان هذه وصية اي والمشتري  
ان يرد المبيع عند الروية وان رضى قبل الروية بان قال بعد تمام العقد رضيت بذلك المبيع  
على اي وصف كان لان هذا الخيار تعلق بثبوت الروية فكان عدما قبلها فلا يصح استقا  
قبلها ثم رواية في الرد قبل الروية واختلف فيه المشايخ فقليل يملكه المشتري كالاجارة  
وقيل يملكه وهو ظاهر مذهب اصحابنا **لا يابعه** اي لا خيار لبايع ما يره وكان ابو حنيفة  
او لا يقول له الخيار قياسا على المشتري ثم رجع الى انه لا خيار له لما روى الطحاوي والبيهقي  
عن علفمة ابن ابي وقاص ان طلحة اشترى من عثمان مالا فقبل لعثمان انك قد غبت فقال  
عثمان لي الخيار لا يبعث ما ارده وقال طلحة لي الخيار لا يني اشتريت ما ارده فحكم بينهما  
جبير ابن مطعم فقضى ان الخيار لطلحة ولا خيار لعثمان فقد اتفقوا على جواز الشرا  
وبطله اي يبطل خيار الروية ويبطل خيار الشرط ايضا نصيبه اي المبيع بتعد او غيره  
عند المشتري دفعا للضرر عن البايع لانه خرج عن ملكه سليما فلا يعود اليه مصيبا  
وتصرف من المشتري وهو بالرفع عطا على نصيبه **بوجب** ذلك انصرف **حقا لغيره** **كالبيع**  
**بلا خيار** والاعتاق والتدبير والرهن والاجارة **قبل الروية** وبعدها اما قبل الروية فلنقد  
النسخ في هذه المقصرات لوقوعها صحيحة لا بثناء صحتها على قيام الملك وقد وجد وبعد  
صحتها لا يمكن رفضها واما بعد الروية فلا تهاديل على الرضا وما اي وتصرف من المشتري  
وهو مبتدأ صفة **لا يوجب** اي لا يوجب حقا لغير المشتري **كالبيع بخيار** ومساومة اي  
وكساومة السلعة وهو عرض المبيع للبيع **وهبة بلا تسليم** يبطل خيار الروية خير المبتدأ  
**بعدها** اي بعد الروية لوجود ما يدل على الرضا **فقط** اي ولا يبطل خيار الروية قبلها لانه  
لا يدل على صريح الرضا وهو لا يبطل خيار الروية قبلها الا انه اذا انقلب به حق الضرصار  
ذلك الحق ما تضمن النسخ ولا حق هنا ويبطل خيار الروية ايضا قبض المبيع بعد الروية  
لا نه يدل على الرضا لانه موكد لحكم العقد فتشابهه البيع ثم اعلم ان قوله كالباع بلا خيار يعني  
للبايع سوا كان بلا خيار اصلا او بخيار للمشتري او لغيره لان البيع حينئذ من جانبيات  
لازم وان قوله كالباع بخيار يعني للبايع لان البيع من جانبه حينئذ غيريات وان قوله  
في المسئلة لا ولي قبل الروية وبعدها منصوب بطله كما ان قوله في مقابلها بعد ها  
فقط منصوب بيطل **ويعتبر روية المقصود** لان بها يحصل العلم بالبيع ولا يشترط  
روية غيره ولا يكتفى بها وحدها حتى لو راى سائر اعضائه دون ما هو المقصود كان  
باقيا على خياره **كوجه الامة** والعبد واذا كان المقصود في الرقيق وجهه لان سائر اعضائه



فيه تبع لوجهه لان القيمة فيه تتفاوت بتفاوته مع التساوي في سائر الاعضاء والاداة اي وجوه  
وكلفها هذا هو الصحيح وقال محمد بن يحيى روية الوجه اعتبارا بالريق وقال بعض المشايخ وهو  
مذهبنا لثنا في لا يد من روية الوجه والكفل والقوايم واما فيما يطعم من السمن والصل و  
فلا بد من الذوق لان العلم بما هو المقصود لا يحصل الا به **وموضع علم الثوب المعلم** لان ما ليته  
تفاوت بحسبه **وظاهر غيره** اي غير المعلم لان روية ظاهره يعلم حال البقية اذا تفاوت  
اطراف الثوب الواحد لا يبين او اذا غير معتبر واطلق للصنف وهو مقيد بما اذا كان مطويا  
وفي المحيط قيل هذا في عرفهم اما في عرفنا فالمراد بالباطن لا يستطع خياره وعند الشافعي لا بد  
من نشره وروية كاه في قول وهو قول زفر لا له ليس بثلي فلا يعرف كاه يدون ذلك  
**ويؤت في الدار مقصودة** هذا قول زفر وهو الاصح لان بيوتها تختلف بالشتوية والصيفية  
والعلوية والسفلية وعامة الروايات على انه يكتفي روية صحن الدار دون بيوتها وكذا  
روية خارجها وهو مبني على عادة اهل الكوفة في ذلك الزمان فان دورهم كانت على غط  
واحد لا تختلف الا بالكبر والصغر وبكونها جديدة او عتيقة وذلك يظهر بروية خارجها  
فاما اليوم فلا بد من النظر الى داخلها لتفاوت بيوتها ورافقها وفي المحيط وبعضهم  
شرط روية الكل وهو الاظهر كما قال الشافعي **ويعتبر نظر وكيله بالنشر او القيص لا نظر**  
**رسوله** اما نظر وكيله بالنشر فبا تفاوت واما نظر وكيله بالقبض فنحن ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف ومحمد لو كيل بالقبض والرسول سواد والمشتري ان يردده اذا رده ويعتبر  
**حسن الاعي** فيما يعرف بالحسن كشاة اللحم **وسمه** فيما يعرف بالشم كالمسك وما الورد  
**وذوقه** فيما يعرف بالذوق **ويعتبر وصف الصغار** **للاعي عنده** اي عند الصغار ومن  
**راى** مشتري ما راه بعد مدة فله الخيار ان تغير المشتري لان تلك الروية لم تقع معلومة  
باوصافه فصار كما انه لم يره قيد بتغيره لانه لو لم يتغير لم يكن له خيار لان العلم باوصافه  
حاصل له بالروية السابقة وقد رضى به مادام على تلك الصفة والقول للبائع مع  
عينه في عدم تغيره ان اختلفا في تغيره وكانت المدة قريبة يعلم انه لا يتغير في مثلها  
لان الاصل بقا ما كان على حاله فلا يصدق المشتري في دعوى تغيره لا بينة الا اذا  
بعدت المدة بان راى امة شابة ثم اشتراها بعد عشرين سنة لان الظاهر يشهد له  
والقول للمشتري مع عينه في عدم رويته ان اختلفا فيها لانها امر حادث والمشتري  
ينكره فيكون القول له ولو اشتري ثوبا مضيا في الارض كالجزر والفجل والبصل والثوم  
واصول الزعفران وما اشبه ذلك تجوز به قال مالك واحمد وله الخيار اذا راى جميعه  
وروية بعضه لا تبطل خياره عند ابي حنيفة لان هذه الاشياء تتفاوت بالصغر والكبر  
والجودة والرداءة وقال ابو يوسف ومحمد روية بعض هذه الاشياء كروية كاه  
لان بعض الواحد منها يستدل به في العادة على جميعه فصارت كالمكيل والموزون  
والعدد المتقارب والمشتري خير مقدم **وحد عشر** به اي يشتريه عينا نقص بفتح القاف

المشدة **ثمة عند البخاري** يعني وقبضه غير عالم بالعيب **رده** مبتد الخبز المقدم واخذه  
بصيغة المصدر اي اخذ المشتري **بثمة** كاه قيد النقص بكونه عند التجار لان الرجوع في  
معرفة ذلك اليهم وفي الذخيرة كل شيء اذا رجع الى اهل صنعه بعد وانه عيبا فهو عيب وان لم  
يوجب نقصا نافي العين ولا في منافعتها له عندهم يوجب نقص غنة نظيره الظفر الاسود  
ان كان ينقص الثمن فهو عيب كافي الا نراك وان كان لا ينقصه فليس بعيب كافي  
الحديث وانما كان للمشتري الخيار بالعيب لان مطلق العقد يقتضي السلامة فنحن  
فواتها يتخير المشتري كيلا ينقصه بلزوم ما لا يرضى به وانما لم يكن له ان يأخذه ويأخذ  
النقصان لتضرر البائع لانه ما رضى بزوال المبيع عن ملكه الا بكل الثمن وفي البخاري  
ويذكر عن العدا بن خالد قال كتب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هذا ما اشتري محمد  
رسول الله من العدا بن خالد بن هودة بيع المسلم المسلم لاداء ولا خبثة ولا غايلة ثم قال  
البخاري وقال قتادة الغايلة الزنا والسرقة والاباق وروى ابن شاهين في المعجم عن  
ابيه قال حدثنا عبد العزيز بن معاوية القرشي قال حدثنا عباد بن ليث قال حدثنا عبد  
الحكيم بن وهب قال قال لعد بن خالد بن هودة الا اقرالك كتابا كتبه لي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم هذا ما اشتري العدا بن خالد بن هودة من محمد رسول الله عبد الله  
امة لاداء ولا غايلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم في هذا الحديث ان المشتري العدا وفي  
الاولا له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصح في المغرب ان المشتري كان العدا  
وتعليق البخاري ان يكون صحيحا اذا لم يكن بصيغة الترخيص كذكر بل نحو قوله وقال قتادة وفي قوله صلى  
الله تعالى عليه وسلم بيع المسلم المسلم دليل ان بيع المسلم المسلم ما كان سليما ويدل عليه قضاؤه  
بالرد فيه على ما في سنن ابي داود من حديث عائشة ان رجلا ابتاع غلاما فاقام عنده ما نسا الله  
ان يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرده فقال الرجل يا رسول الله  
قد اشتغل غلامي فقال عليه الصلاة والسلام الخراج بال ضمان وفسر الخطابي الداء بما في  
الريقين من الادواء التي يرد بها كالجذام ونحوهما والخبثة ما كان خبيث الاصل مثل  
ان يسمى من له عهد يقال هذا سبي خبثة اذا كان ممن يحرم سبيهم وهذا سبي طيبه بوزن  
خبره ضده ومعنى الغايلة ما يعتال حقه من حيلة وما يدلس عليك في المبيع من عيب وتفسير  
الداء يوافق تفسير ابي يوسف له واما ابو حنيفة فمفسره فيما رواه الحسن عنه بالمرض في  
الجوف والكبد والرية وفسر ابو يوسف الغايلة بما يكون من قبيل الافعال كالاباق والسرقة  
وهو قولنا نرخص في الغايلة المحضلة التي تقول الما اي تهلكه من اباق وغيره والخبثة  
هو الا مستخفاف وقيل هو المجنون والاباق والبول في الفراش وسرقة صغير يعلق اي يزين عيب  
لان هذه الاشياء توجب نقصان القيمة عند التجار كالمسك لا يدرى لانه على استحكام  
والشعر والماني العين لانه يصف البصر وقيد الصغير بالعقل لان الذي لا يعقل لا يكون  
ذلك عيبا منه وقيد السرقة بالصغير تبعا للوقاية وهو قيد في الجميع ولو قال والسرقة من



مضير يعقل كان اولي وقد يتكلف بان اللام في الابق والبول للصد اي ابق الصغير وبوله  
وقدر خمس سنين ثم الابق عيب بانفاق ان خرج الابق من البلد الى غير مولا سوا الابق  
من المولي او من كان عنده باجارة او اعادة او دبة او غصب وهو يعرف منزله ويقوي  
على الرجوع اليه وان لم يخرج من البلد اختلف المشايخ والاشيخ ان يقال ان كانت البلدة  
كبيرة كصرو وسمرقند يكون عيبا وان كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه اهلها وتبينها لا يكون  
عيبا كالحرمين الشريفين ولا فرق في السرقة بين ان يكون من المولى او من غيره الا اذا سرق  
من المولى شيئا يوكل فان التقصير من المولى حيث اوجبه الى ذلك الا اذا سرقه لبيصه  
او ليعطي غيره ولو سرق نحو الفليس والفلسين لا يكون عيبا ومن بالغ عيب اخر حتى لو سرق  
عند البايع قبل ثمينه ثم سرق عند المشتري بعد ثمينه لا يرد بهذا العيب ولو اشترى  
بشط البراة لان سبب هذه الاشياء يختلف باختلاف الصغر والكبر واختلاف الاستعداد ليل  
اختلاف المسببات فالبول في الفراش في الصغر لضعف المثانة وفي الكبر لافقة في القوة  
الماسكة والابق في الصغر عيب اللص والسرقة فيه لقلة المبالاة وهما في الكبر لثقت في  
الطباع فراد من عمل الخدمة في الابق ورغبة في المال في السرقة وجنون الصغر عند  
البايع ولو ساعة وقيل اكثر من يوم وليلة وقيل المطبق دون غيره عيب ايدها كذا قال  
محمد ومضاه عند جمهور المشايخ سوا وجد عند المشتري في حال الصغر والكبر لان الثاني  
عن الاول فان السبب متحد وهو افة في الدماغ وقيل معناه سوا وجد عند المشتري او لم  
يوجد والى هذا اشار الحلواني وشيخ الاسلام خواهر زاده وهو رواية المنتقى وظاهر  
مذهب مالك والشافعي واحمد وقال جمهور المشايخ وهو الصحيح والمذكور في الاصل  
والجامع الكبير لا يرد بالجنون عند البايع حتى يباود عند المشتري لان افة التي  
هي سببه قد لا يقن فيزول وقد يقن فلا يزول ولان الله تعالى قادر على ازالة تلك  
الافة كسائر الافات فلم يكن من ضرورة وجودها مرة وجودها دائما وجنون الكبير  
ايضا عيب ويشترط معاودته في يد المشتري عند الجمهور والخبر بفتح الموحدة  
والجعة تنن راحة النعم والذفر بالجهة والمهمة والقاه راحة موزية تحت لا بطل  
والزنا اي فعله والتولد منه عيب فيها اي في الامة لان البحر والزفر يغسل بالقرب للخدمة  
والزنا باله سنفر اش والتولد من الزنا يغسل بطلب الولد لا فيه اي ليس هذه الاشياء عيبا  
في العبد لان الغالب طلب استخدا منه من البعد الا اذا كان البحر والزفر فاحشا او يكون الزنا  
عادة له بان يقع منه اكثر من مرتين لان ذلك يغسل من الاستخدام لانه يترك حاجة مولا  
ويذهب في متابعة هواه والكفر عيب فيها اي في الامة والعبد لان طبع المسلم ينفر عن  
صحبة الكافر للعداوة الدينية ولو اشتراه على انه كافر فاذا هو مسلم فلا خيار له لان الاسلام  
زوال عيب الكفر فصار كالواشتراه مصيبا فاذا هو مسلم فانه لا خيار له لاجماع وقال الشافعي واحمد  
له الخيار لانه وجد على خلاف ما شرطه ويرى ما يتعلق له بهذا الشرط عرض مثل ان يستخذه في

محقرات الامور ولا يستجيز من نفسه ان يستخدم المسلم فيها اما في الامة فلقوت عرض الاستماع  
واما في العبد فلو جوب المهر والنفقة عليه والمجل عيب في الامة لانه ينقص ما ليتها في البهية  
لانه يريدها والاستخانة عيب وامر تفاع حيض بنت سبع عشرة سنة اي عدمه وانقطا  
عيب قيد بسبع عشرة لانه اقصى زمن البلوغ عند اي حنيعة اما كون الاستخانة عيبا  
فلا يها لدا في عرف المرأة قد اشار الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال لفاطمة بنت  
ابي حبيش حين سالتها وكانت تستخاض ان ذلك عرف وليس بالحبيضة واما عدم الحيض  
في البالغة فلدا في باطنها اذ العادة الاصلية في النساء التي جبلن على السلامة ان يحضن  
في اوانه ويطهرن في اوانه فاذا كان بخلافه كان لدا في الباطن وانما يعرف هذا بقول الامة  
نه لا طريق لمعرفة ذلك الا هذا وان ظهر للمشتري عيب قديم اي كان عند البايع  
بعد ما مات المبيع او بعد ما اعتقه المشتري غير عالم بالعيب عتقا مجانا اي ليس على  
مال او بعد ما دبرا واستولد رجع بالنقصان لانه استحق المبيع بوصف السلامة  
فصار كما لو تصيب عنده اما الموت فلان الملك ينتهي به والامتناع حكيم لا يفعله واما  
الاغتاف فالقياس فيه ان لا يرجع وهو قول زفر والشافعي واحمد قيدنا العتق بكونه قبل  
العيب لانه لو كان بعده لا يرجع بالنقصان لان اقامه على العتاق يدل على رضاه به  
بالعيب وقيد بكونه مجانا لانه لو كان على مال لم يرجع واما التدبير والاستيلاء فلا لهما  
بمنزلة الاعتاق وطريق معرفة النقصان ان يقوم وبه عيب ويقوم بلا عيب فان كان  
تفاوت ما بين الثمين العشر رجع بعشر الثمن وعلى هذا لا بعد ما اعتق اي لا يرجع  
المشتري بالنقصان ان ظهر عيب قديم في المبيع بعد ما اعتقه على مال او بعد ما كان به  
او بعد ما قتله او بعد ما اكل بعضه او بعد ما اكل كله او بعد ما لبس الثوب فتحرق اما العتاق  
على مال فلا لانه ازال ملكه عنه بعوض فصار كالبيع وهو فيه لا يرجع فكذا هذا وعن ابي حنيفة  
وهو قول ابي يوسف والشافعي واحمد انه يرجع لانه انقاه للملك وان كان بعوض فكان  
كالعتق مجانا ولهذا اقيمت فيه الولاء والكتابة كالاغتاف على مال لحصول العوض فيها واما القتل  
فالمذكور ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ومحمد روى في رواية الينا بيع الله يرجع وبه قال  
الشافعي واحمد لان المقتول مات باجلاه فكانه مات حتف انفه ولا ن قتل المولي لا يتعلق  
به حكم دينوي من قصاص او دية فصا ركا موت حتف لا نف وانما يتعلق به حكم اخروي  
من استحقاق العقاب اذا كان بغير حق ووجه الظاهر ان القتل فعل مضبوط اذ لو باشره  
في ملك غيره ضمن لقوله عليه الصلاة والسلام ليس في الاسلام دم مفرج اي مهدور  
وانما سقط عنه من المولي لانه ملكه فكان ذلك لسقوط في معنى عرض سلم له  
وصار كانه باعه به بخلافه لا عتاق فانه لا يوجب اصفان له محالة كاعتاق المصير عبد اشركا  
واما اكل الكل وليس الثوب فالمذكور هنا قول ابي حنيفة والقياس ان يرجع بالنقصان وهو قول لهما  
ومذهب الشافعي واحمد وبه اخذ الحلواني وفي الخلاصة وعليه الفتوى لا نه فعل بالطعام



والثوب ما يقصد بشرائهما ويعتاد فيهما فاشبه الاعتاق بخلاف القتل والاحراق ونحوهما من الاستهلاك  
فانه ليس معتادا اغراضا من الشراء ووجه قولنا في حنيقة وهو الاستحسان ان الرد تعذر بفعل  
مضمون فاشبه البيع والقتل واغاسقط عنه الضمان لاجل انه ملكه واما اكل بعض الطعام  
فالذكر قولنا في حنيقة وهو انه لا يرجع بنقصان ما اكل وما بقي اعتبارا بالكل ولا يرد الباقي  
لان الطعام كشي واحد فلا يرد بعضه بالعيب دون البعض كالوباغ البعض وعندهما يرجع  
بالنقصان في الكل وليس له ان يرد الباقي لان اكل الكل لا يمنع الرجوع عندهما والبعض اول  
والطعام كشي واحد فلا يرد بعضه بالعيب وفي شرح الطحاوي ان الرجوع بنقص الكل قولنا في  
يوسف والرد والرجوع قول محمد وفي قاضي خان وعليه الفتوي ولو باع بعض لطعام منها  
الرجوع بنقص الباقي منه كالزاي عن ملكه فانه لا يرجع بنقصه واجازه زفر لما قدماه في بيع نصف  
العبد وعن ابي يوسف ومحمد رد الباقي من الطعام ويرجع بنقصان عيب ما باعه اعتبارا  
للبيع بالكل وبهذه الرواية يفتي واضارها الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث لان  
التبصيص لا يضره **وبعد ما حدث** عطف على بعد ما مات اي وان ظهر عيب قديم بعد  
ما حدث عيب عند المشتري كما لو ظهر عيب بالثوب بعد ما قطعه **رجع المشتري به**  
اي بالنقصان لان في رده اضرارا بالبايع فانه خرج عن ملكه سليما ويعود اليه مصيبا  
**الا ان ياخذ البايع كذلك** اي مصيبا فان المشتري لا يرجع بالنقصان لان البايع رضي  
بالضرر بل بتغير المشتري بين ان ياخذه ولا يرجع بشئ وبين ان يرد ما لم يختلط  
بملك المشتري وقيد به لانه ان اختلط بملك المشتري كما لو قطع الثوب وخطه  
فاختلط بخيطه او صبغه احمر او اصفر او اسود وهو قولهما لان السواد عندهما زيادة  
وعند ابي حنيفة نقصان فاختلف اول السويق بسمن فاختلف بسمنه ثم ظهر عيب  
فان بايعة لا ياخذه بل يرجع مشتريه بنقصانه اذ النسخ في الاصل بدون الزيادة  
لا يمكن ان يبالى لا تنفك عنه ومع الزيادة لا يمكن لان العقد لم يرد عليها والنسخ لا يرد  
الا على ما ورد عليه الصقد والفرق بين ما اختلط بملك المشتري وبين ما لم يختلط ان  
امتناع الرد فيما لم يختلط لمحق البايع فيقدر على استقاله بخلاف ما اختلط فانه لمحق الله  
وهو شبهة الربا فلا يرجع المشتري ان باع بعد حدوث العيب عنده قبله اي قبل  
الاختلاط بملكه لانه صار حاسبا له بالبيع لان الرد غير ممتنع بان رضي البايع به  
**بعد** اي ويرجع المشتري ان باع بعد الاختلاط بملكه لانه غير حاسب للبيع  
بالبيع لا امتناع الرد قبله بالاختلاط ثم اعلم ان الزيادة في المبيع على نوعين متصلة  
ومتفصلة والمتصلة نوعان متولدة كالسمن والحال وهي لا تقع الرد بالعيب  
في ظاهر الرواية لان نسخ الصقد فيها ممكن لانها تباع محض باعتبار التولد والاتصال  
ومتصلة غير متولدة كالصبغ وهي تمنع الرد بالعيب اتفاقا والمنفصلة نوعان  
متولدة كالولد والثر وهي تمنع الرد بالعيب لا سبيل الى نسخها قصد لان الصقد

ليرد عليها ولا يتعالا نفعها بالتبعية بالا انفصال وغير متولدة من المبيع كالسب وهي تمنع  
الرد بالعيب بل ينسخ العقد في الاصل ويسلم السب للمشتري لانه متولد من المنافع وهي غير  
مبيعة بحال وان ظهر عيب قد يبر **بعد كسر الجوز ونحوه** من اللون والفسق والبندق والبيض  
والبطيخ والثنا والخيار **رجع المشتري بالنقصان في المنتفع به** ولم يرد به الا برضا البايع لان  
الكسر عيب حدث عنده وقال مالك واحمد في رواية يرد به ولا يرجع بالنقصان لانه ليس من  
البايع تبليس فانه لا يعلم ما في باطنه واما لو ظهر العيب قبل الكسر فلا يرجع بالنقصان لانه دليل  
الرضى بالعيب **ويرجع بالكل** اي كل الثمن في غيره اي غير المنتفع به كالقرع اذا وجد منه من لونه  
ليس بمال فكان البيع فيه باطلا وهذا كله اذا وجد الكل فاسدا واما اذا وجد البعض فاسدا  
فان كان قليلا صح البيع استحضارا لان الكثير من الجوز لا يخلو عن قليل فاسد فصار كالتراب في  
الحنطة وفي القياس يتسدى لان الثمن لم يفصل والقليل ما لا يخلو عنه الجوز والبيض عادة كالواحد  
والاثنين او الثلاثة في المائة وان كان الفاسد كثيرا لا يصح في الكل ويرجع بكل الثمن عند ابي  
حنيفة لمجمعه في العقد بين ماله قيمة وماله قيمة له فصار كالمجموع بين حر وعبد وعندهما يصح  
العقد فيما اذا كان صحيحا وقيل ينسد العقد في الكل اجماعا لان الثمن لم يفصل فيكون بيعا  
بالثمن ابتداء وان ادعى المشتري الا باق او السرقة او البولي في الفرائض مما لا يعلم الا بالتحري  
والاختيار وانكر البايع ان هذا العيب وجد عند المشتري اثبت المشتري اولا **انه ابق عند**  
حتى ينتصب البايع خصمه **بالهيئة متعلق** باثبت **او نكول البايع عن الحلف على العلم** اي على  
انه ما يعلم على له ابق عند المشتري لان هذا تخليف على فعل غير المألف وهو العبد فلا يكون  
على ايت وهذا اعني تخليف المشتري للبايع قولنا في يوسف ومحمد لان المشتري ادعى  
عليه ما لواقبه لزمه فاذا انكر له ان يخلعه رجاء النكول كما في سائر الدعاوي واختلف المشايخ  
على قولنا في حنيقة فقال بعضهم يخلع عنده ايضا وقال بعضهم لا يخلع وهو الصحيح لان  
الحلف انما يترتب على دعوى صحيحة ولا يصح الامتناع ولا يصح المشتري خصما الا بعد  
قيام العيب عنده ولم يثبت عنده ثم برهن المشتري ايضا على انه ابق عند البايع لا حتم  
انه حدث عند المشتري فلا يستحق الرد على البايع **او حلفه** اي المشتري البايع انه باعه  
وسلمه اليه وما ابق قط او ماله حق الرد **بهذه الدعوى** ولا يخلعه بالله ما ابق عندك قط  
احتمالا لانه باعه وقد كان ابق عند غيره وبه يرد المشتري عليه **ولا تخن على المشتري** اي لا يجبر  
المشتري على دفع الثمن اذا ادعى العيب لا حتم لان يكون صادقا في دعواه فلو قضى عليه دفع  
الثمن لزمنا فظهر العيب فاسترد الثمن من البايع وانتقض القضاء حتى يبين عدمه اي عدم  
العيب بان يخلع البايع ان هذا العيب لم يكن فيه ومد او اواة المصيب وركوبه يعني اذا  
دأب المشتري المصيب بعد العلم بالعيب او ركب في حاجته او تصرف فيه بما يدل على الرضا  
كالعرض على البيع والاجارة واللبس والسكنى والرهن والكتابة والاستخدام مرة ثانية  
يكون ذلك **رضا به** ولا خلاف فيه لا حد ثم عند الشافعي يعلل خيار الرد بما خيره من غير عذر



وعندنا لا يبطل ما لم يوجد منه تصرف يدل على استيفاء الملك لا لردده اي ليس ركويا المشتري  
المعيب رضاه ان كان ذلك لردده على بايعة او سقيته او بشر علقه حال كون المشتري  
لا بد له منه اي من الركوب اما لصعوبة انقياد المعيب او لعجز المشتري عن المثني بات  
كان مريضا او شيخا كبيرا او هو قيد في السقي وفي شتر العلف لا الركوب للرد لا يكون رضاه  
كيف كان لكونه سببا للرد ولو اشترى عبيد من صفقة وجد واحد منهما عيبا رده خاصة  
ان قبضهما وقال زفر والشافعي في قول ليس له ان يرد المعيب وحده ان فيه تفرق الصفقة  
وهو لا يخلو عن تصرف البايع برد المعيب وحده لان العادة جرت بضم الجيد الى الودي ولنا  
انه تفرق بعد تمام الصفقة لانها تمت بالتبض لان خيار العيب لا يمنع تمامها فيكون المنع  
بعد القبض في ملك المشتري من كل وجه فيقتصر الرد على ما فيه علة وهو العيب وانما  
وضع المسئلة في عيدين لكونهما مما ينتفع باحدهما دون الاخر فلو اشترى شيئين لا ينتفع  
باحدهما دون الاخر كطين او خفين فوجد في احدهما عيبا بعد قبضهما فانه يرد هما  
او يسلكهما باتفاق لانهما في الصورة شيان وفي المعنى والمنفعة شي واحد والمعتبر هو  
المعنى دون الصورة والمبنى ولو قال المشتري فيما عيكن افراد احدهما بالانتفاع عن  
الخرانا مسك المعيب واخذ النقصان ليس له ذلك لانه لما رضى بالمعيب فاقبضه  
في وصف السلامة فلم يكن له المطالبة بالنقصان والا اي وان لم يقبضهما بل قبض  
احدهما وظهر ان به او بالآخر عيبا اخذهما او ردهما وليس له ان ياخذ السليم ويرد  
المعيب لان في ذلك تفرق الصفقة قبل تمامها لان تمامها يقبضهما لكونه مفيدا  
ملك التصرف فيهما وموكدا الملك فبقيتهما كما في الكيلي والوزي اي كما ان من شرى  
ما يكال او يوزن من نوع واحد فوجد بعضه عيبا فانه يرد كله او ياخذ كله  
وليس له ان ياخذ السليم ويرد المعيب سوا كان قبل القبض او بعده وان  
قبض الكيلي والوزي واستحق البعض منه لم يرد الباقي لان الشركة فيهما  
ليست بعيب اذ التبعض فيهما لا يضر والا استحقاق لا يمنع تمام الصفقة لان  
العقد حق العاقد وتمامه رضاه وقد وجد لا يرضى لما لك قدم القبض على استحقاق  
البعض لان البعض لو استحق قبل القبض كان للمشتري ان يرد الباقي لتفرق  
الصفقة عليه قبل تمامها بخلاف النوب فان مشتريه اذا قبضه واستحق منه  
بعضه له خيار الرد في الباقي لان الشركة فيه عيب عرفا وقد كانت وقت البيع  
قبل ظهوره لا استحقاق وصح البيع ان يري البايع من كل عيب اي ان باع بشرط  
البراءة من كل عيب وليس للمشتري ان يرد به عيب وان لم يرد به اي العيوب  
والاصح في مذهب الشافعي ويروي عن مالك انه لا يبرأ في غير الحيوان ويبرأ في الحيوان  
صلا يعلمه دون ما يعلمه لما روي ان ابن عمر باع عبدا من زيد بن ثابت بشرط البراءة  
فوجد به عيبا فاراده فلم يقبله ابن عمر فترقا الى عثمان فقال عقان لا ينعم

اخلف انك لم تعلم بهذا العيب فقال لا فرد عليه والفرق بين ما لا يعلمه وما يعلمه وبين  
الحيوان وغيره ان كتمان ما يعلمه تلبس بخلاف ما لا يعلمه وان الحيوان قلم ينقل عن عيب خفي  
او ظاهر فيحتاج البايع فيه الى شرط البراءة من عيب ليتيق بلزوم العقد بخلاف غير الحيوان وقال  
احمد في رواية وهو قول الشافعي لا يبرأ البايع عن العيب فان خيار العيب ثابت بالشرع  
فلا يلتقي بالشرط كسائر مقتضيات العقد ولنا ان البراءة اسقاط ولهذا اجاز لا يقول كالطال  
والعناق والجهالة في الاسقاط لا تقضي الى المنازعة فلا تكون مفسدة ويدخل في البراءة من  
كل عيب العيب الموجود عند العقد والحادث بعد العقد قبل القبض في ظاهر الرواية عن ابي  
يوسف وهو قول ابي حنيفة ايضا وقال محمد لا يدخل الحادث وبه قال ابو يوسف ايضا  
وزفر وما لك والشافعي لان البراءة تثبت في وقت القبض فينصرف الى الموجود عند العقد وهذا  
والمصراة وهي المناقة او المتانة يحقق اللبن في ضرعها ايا ما يري بها كثيرة اللبن اذا بيعت  
لا ترد عندنا وورد هاهنا مالك والشافعي مع لبنها ان كان باقيا او مع صاع من ثمر لفقدته لما روي  
ابو هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تلقوا الركبان لبيع ولا بيع بعضكم  
على بيع بعض ولا تناجشوا ولا بيع حاضر لباد ولا تصر الابل والظن من ابتاعها بعد ذلك  
فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضى بها امسكها وان سخطها ردها وصاع من ثمر  
منفق عليه وفي رواية لمسلم واي داود من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة  
ايام فان ردها رد معها صاعا من طعام اي ثمر لا سمر وفي رواية لا يرد داود من اشترى  
غنما مصراة احتلبها فان رضى بها امسكها وان سخطها ففي حلبتها صاع من ثمر فخطها عيبا  
واثبت له الخيار اذا تبين بعد الحلب خلاف ما تحلبه فمسكا بهذا الحديث واجتبه لنا بعض  
مشايخنا بقوله عليه الصلاة والسلام البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقال بعضهم  
التصريح ليست بعيب وليس للمشتري ولاية الرد بسببها من غير شرط لان  
البيع يقتضي سلامة المبيع وبقاة اللبن لا تقوت صفة السلامة لان اللبن ثرة  
وبعد مهال تنعدم صفة السلامة فيقلتها اول قال واغتركا اصحابنا العمل بحد  
ابي هريرة هنا مخالفة الكتاب وهو قوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
والسنة المشهورة الموجبة لا يجاب القيمة عند تعذر المثل بصورة وهو قوله صلى  
الله عليه وسلم من اعتنق شقصاله في عبد قوم عليه نصيب من ثركه ان كان موسرا  
الحديث ولما لقته الامجاع المنعقد على وجوب المثل او القيمة عند فوات العين وتعذر  
الرد قال ولا بدع في رد حديثه عند مخالفة الاصول فانه قرب من التواتر لما روي  
الوضوء مما سته النار قال له ابن عباس انا نتوضا بالمار السمين فتوضا منه  
ولما روي من اصبح جنيا فلا صوم له قالت عائشة نحن اعلم بذلك منه وكذلك روي عليه  
علي رضوان الله تعالى عنه وبشرط عيسى بن ابيان فقه الراوي لتقديم الخبر على القياس  
واخاره ابو زيد الدبوسي وخرج عليه حديث المصراة وتابعه اكثر المتأخرين ونقاه



الركن ومن تابعه من اصحابنا وقبلوا خبر كل عدل ضابط وقد موه على القياس ومنعوا ايضا ان  
اباه برة لم يكن فقيها وقالوا بل كان فقيها وكان يفتي في زمن الصحابة وما كان يفتي في زمانهم  
الا فقيه مجتهد مع انه كان من المهاجرين من علمية اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه  
قال سمع الحنظلي ثبت عندنا في الاحكام ثلاثة الاف من الحديث روي ابو هريرة منها الفا ونحوها  
وقال البخاري روي عنه سبعة اقر من اولاد المهاجرين والافاضل وقد روي جماعة من الصحابة  
عنه فلا وجه لرد حديثه بالقياس وهذا غاية التحقيق والله تعالى ولي التوفيق والمختار فيه  
الرجوع بالنقص على رواية شريح الطحاوي يعني انه لما امتنع الرد بسبب الزيادة المتصلة  
منها يرجع بحصة النقصان من الثمن ولا يرجع على رواية الاسرار لان اجزاء اللبن في الضرع  
وجمعه لا يكون عيبا ولا نه معتبر بكمضوعها لا بقول البائع ووجه المختار ان الموجود من  
النضرة غرض منه المشتري بالفصل حيث تزداد رغبته في شرايها فاعتراه بواسطة  
هذا الفصل كاعتراه بقول البائع انها حلوب غزيرة اللبن وانما صرح البائع بناء على ان شرط  
كونها حلوبا لا يفسد البيع لا نه شرط وصف مرغوب فيه وهو رواية الطحاوي والله اعلم  
**فصل بطل بيع ما ليس بمال** سوا كان ثمن او مثقالا نعدم دكن البيع وهو مبادلة المال  
بالمال كالدم والميتة والتراب والحجر واتباعه من ام الولد والمكاتب الذي لم يرض  
فان الذي رضي يجوز بيعه على اظهر الروايتين عن ابي حنيفة ومعه الشافعي والمذنب  
الطلق فان التقييد يجوز بيعه عندنا وعند مالك والشافعي واحمد يجوز بيع المطلق ايضا  
وبطل بيع مال غير متقوم في حقه سلام كالحجر والخنزير **بالثمن** وهو الدرهم والدنانير  
حالا او موحلا لان الدرهم والدنانير غير مقصودة وانما هي وسائل فاذا كانت عوضا  
لفرض المتقوم كان غير المتقوم هو المقصود وفي ذلك اغترار له وقد امر للشارع باهانتها  
وكذا اذا كان بيعهما بما ثبتت في الذمة من مكيل او موزون واما لو باعهما بالعرض  
فالبيع فاسد لعدم تعيينهما مبينين وسياتي والفرق بين الباطل والفاسد ان  
الباطل هو الذي يكون صحيحا باصله وذلك لغوات ركنه فلا ينفيد الملك اصلا والفاسد  
هو الذي يكون صحيحا باصله لا بوصفه فينفيد الملك القيمة عند القبض وفي الايضاح لو  
لحق العرض وقال بعثك هذا بغير ثمن يبطل ولو قال بعثك هذا وسكت عن الثمن يفسد  
ان البيع يقتضي المعاوضة فعند السكوت يحمل على قيمته فصار كانه قال بعته بقيمته  
وهي مجهولة فيفسد وبطل بيع **قت ضم الى حر وبيع ذكية** اي مذبوحة شريعة الى  
**ميتة** حتف انها اما التي خفت او جرت في غير موضع الذبح كما هو عادة بعض الكفار  
وذبايح الجوس قال الا انها غير متقومة كالحجر والخنزير وان سمي ثمن كل وهذا اعتدائي  
حنيفة وقول الشافعي ورواية عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد ان سمي ثمن كل واحد  
منها جاز في الثمن والذكية والا فلا وبه قال الشافعي في قول واحمد في رواية ومتروك  
التسمية عامدا كالميتة عندنا لان حرمة منصوص عليها فلا يجوز العقد فبطل به ولا ينفذ بيعه

بالقضا وصح البيع في قن ضم الى مدبر او ام ولد او مكاتب وقال زفر **يبيع** او ضم الى قن شخص غيره  
اي غير البائع **محصنة** اي حصنة الثمن من الثمن وعند زفر **يبيع ملك** اي كما صرح ملك ضم الى  
**وقف** وقبل **يبيع** في الملك وهو عند مالك والشافعي في قول واحمد في رواية ان الوقف محرز  
عن الملك والتملك فصار كقن ضم الى حر وانما لا يباع لاجل حق تعلق به وذلك لا يوجب فساد العقد  
فيما ضم اليه كالمذنب وعنه بخلاف المسجد حيث يبطل العقد فيما ضم اليه لانه ليس بمال ولهذا  
لا ينتفع به انتفاع الاموال فصار كالحجر وفسد بيع العرض بالحجر ونحوها هو مال غير متقوم  
**وعكسه** وهو بيع الحجر ونحوها بالعرض في شريح الوقاية ان البيع فاسد في العرض حتى يحجب  
قيمة عند القبض ويعيك هو بالقبض لكن البيع في الحجر باطل حتى يملك عين الحجر ولا يجوز بيع المباح  
**قبل ان تملك** انها وقت البيع غير مملوكة للبائع ولا يبيع **مالا قدرة على تسليمه** لا بحيلة كسمك  
لم يصاد وصيد وارسل وهو لا يعود فلو قبضه البائع وسلمه قالوا ينبغي ان يكون على الروايتين  
في تسليمه الا بق بعد بيعه بناء على انه باطل او فاسد **والا بضر** كجذع في سقف وذراع من ثوب  
يضره القطع سوا ذكر موضع القطع او لم يذكر ولو قطع البائع الجذع او قطع الثوب وسلم قبل  
الفسخ عاد صحيحا الزوال المانع من الصحة وقيد القدرة على تسليمه بالحيلة لانه لو كانت بضر ذلك  
كالوصاد السمك والقاه في حظيرة صغيرة بحيث يمكن اخذه منها بلا صيد جاز البيع لانه مقدور  
التسليم وكذا لو اجتمع فيها بنفسه وسد المدخل جاز ولا فلا ولا يبيع ما فيه غير رجل اي جنين  
في بطن ولو لولة في صدق **ولبن في ضرع** لما روي ابن ماجة من حديث ابي سعيد الخدري ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن شرا ما في بطون الانعام حتى تضع وما روى الشافعي بسند  
عن ابن عباس انه كان ينهى عن بيع اللبن في ضرع الغنم والصوف على ظهرها قال البيهقي وروي  
مرفوعا والصحيح انه موقوف ولقول ابن عباس نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ان يتاع ثمة حتى يطعم ولا يباع صوف الغنم على ظهر ولا لبن في ضرع رواه الطبراني والدارقطني  
مرفوعا وابوداود موقفا عليه قال لا يباع اصواف الغنم على ظهورها ولا البانها في ضرعها  
وفي شريح الوقاية ذكر اللبن في الضرع علمتين احديهما انه لا يعلم لبن او دم او ریح وهذه  
تقتضي بطلان البيع لانه مشكوك الوجود فلا يكون مالا والاخرى ان اللبن يوجد شيا مشيا  
فيخلط ملك المشتري بملك البائع هذا ولا يجوز بيع النتائج ايضا وهو ان تنتج الناقة  
ثم تنتج النقي في بطنها وهو حبل الحبله لما في مصنف عبد الرزاق عن ابن عمر عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن بيع المضامين والملاقيح وحبل الحبله قال والمضامين  
ما في اصله الا بل والملاقيح ما في بطنها وحبل الحبله ولد هذه الناقة وفي الموطأ  
اخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لا يباع في الحيوان وانما نهى من الحيوان  
عن ثلاثة عن المضامين والملاقيح وحبل الحبله فالمضامين ما في بطون اناث الابل والملاقيح  
ما في ظهور الجال وفي الصحيحين عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن  
بيع حبل الحبله وكان يبيعا يتناعه اهل الجاهلية كان الرجل يتناع الجزر والانثى الناقة



ثم نتج التي في بطنها ولا بيع ما تنضي جهاته الى المنازع كصوف على ظهر الغنم لا نه يقضي الى  
 المنازع في موضع القطع وكل بيع يقضي الى المنازع فهو فاسد ولا يجوز بيع المزابنة وهو من  
 اضافة الاسم الى اخصه ويسمى بعض المتأخرين اضافة بيانته وهي بيع تمر مجذوذ اي  
 مقطوع مثله على النخل خرصا اي تقديرا وحزرا ولا المحاقلة وهي بيع الحنطة وسنبها بمثل  
 كيلها لما روي مسلم عن زيد بن ابي انيسة قال حدثنا ابو الوليد المكي وهو جالس عند  
 عطاء بن ابي رباح عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة  
 والمخابرة والمحاقلة ان يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم والحقل هو الزرع اذا تشعب  
 قبل ان تفلط سوقه والمزابنة ان يباع النخل باوساق من التمر والمخابرة ان يزرع الارض  
 على الثلث والرابع واشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء بن ابي رباح اسمعت جابر بن عبد الله  
 يذكر هذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال نعم وقال الشافعي يجوز بيع المزابنة  
 فمادون خمسة اوسق لما في الصحيحين عن داود بن الحصين عن ابي سفيان عن ابي  
 هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رخص في بيع العرايا ويجزئها فمادون خمسة اوسق  
 او في خمسة اوسق شك داود قال دون خمسة اوسق خمسة وروى مسلم عن سهل بن ابي  
 حنيفة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر وقال ذلك الربا تلك  
 المزابنة الا انه رخص في بيع العرية النخلة والتخلتين ياخذها اهل البيت فخرصها كيلا  
 وفي نظر رخص في العرية ان يؤخذ بمثل خرصها ثم ياكل اهلها وطبارواه الطحاوي  
 ايضا بطرف مختلفة وقال قد جات هذه الآثار عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وتوارثت الرخصة في بيع العرايا فقبلها اهل العلم جميعا ولم يختلفوا في صحة بيعها ولكنهم  
 تنازعوا في تأويلها انتهى فالشافعي ذهب الى ظاهره من الاستثناء وعنه في خمسة اوسق  
 قولان احدهما الجواز وهو منقول للزني عنه وهو الاظهر والاخر عدمه وهو مختار للمزني  
 ومذهبنا محذور لان النهي عن المزابنة محقق والرخصة في خمسة اوسق مشكوك فيها  
 ولما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم التمر بالتمر مثلا بمثل وما على النخل تمر فلا يجوز بيعه بالتمر الا ذلك  
 واما العرية التي فيها الرخصة فهي العطية دون البيع وبه قال مالك وتفسيرها ان يهب  
 الرجل ثمرة نخلة من بستانه لاشنان فتريشق عليه الدخول في بستانه كل يوم ولا يرضى  
 بالخلف في الوعد والرجوع في الهبة فيعطيه مكان ذلك ثم المجذوذ ابا الخرص ليدفع  
 ضرره عن نفسه وهذا جائز عندنا لان الموهوب لا يصير ملكا للموهوب له مادام  
 متصلا بملك الواهب فابعطيه من التمر لا يكون عوضا بل هبة مبتدأة وانما سمي بيعا  
 مجازا لانه في صورته ثم ذلك المروي لا نفق انه كان اقل من خمسة اوسق او خمسة  
 اوسق فظن الراوي ان الرخصة مقصورة على ذلك القدر وقال قوم العرايا ان يكون له  
 النخلة او التخلتان في وسط النخل الكثير لرجل اخر وكان اهل المدينة يخرجون وقت الثمار  
 الى حوايطهم باهلهم فيضربون صاحب النخلة صاحب النخل الكثير فحرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

له ان يعطي صاحب النخلة خرص ماله من ذلك ثم ينصرف عنه ويخلص التمر كله له وهذا مروي عن  
 مالك والتاويل الاول قول ابي حنيفة قال الطحاوي وهو اشبه واول ما قال مالك لان العرية  
 لغة اناهي العطية ولا بيع الملاسمة ولا بيع القالب ولا بيع المناذرة لان في كل واحد من هذه  
 البياعات تعليق التمليك بالخطر وفيه مضيق القمار وقد كان في الجاهلية يتساوم الرجلان السلعة  
 فاذا المسها المشتري او يذها اليه البائع او وضع المشتري عليها حصة لزم البيع فالاول الملاسمة  
 والثاني المناذرة والثالث القالب المجرى مسمى والبخاري من حديث ابي سعيد الخدري ان رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن الملاسمة والمناذرة في البيع والملاسمة لس الرجل ثوب  
 الاخر يبيده بالليل او بالتهار ولا يقبله الا بذلك والمناذرة ان يبيع الرجل الرجل ثوبه وينفذ  
 الاخر اليه ثوبه ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراص ولا بيع المراعي اي الكلا النابت في ارض  
 غير مملوكة او في ارض بايع بدون تسبب منه اما لو تسبب بان سقى الارض هبها لانه نبت جاز  
 له بيع كلاهما لانه ملكه حتى لو احتشبه انسان بغير ارضه كان له استرداده وقال بعضهم لا يجوز  
 بيعه لانه ليس بملكه لان الشركة فيه ثابته بالنص فلا تنقطع بدون الحيازة ونهية الارض  
 للابنات ليست بحيازة وكونه ثابتا في ارضه لا يقطع شركتهم عنه ولا يصير مملوكا له فلم يستند  
 المشتري بهذا العقد شيئا لم يكن له فيبطل والنص هو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم المسلمو  
 شركا في ثلثة في الماد والكلا والنار رواه احمد وابوداود والمراد بالماد الذي في النهار والاداء  
 لان ما اخذ وجعل في اثاره فانه محرز يجوز بيعه وبالكلام نبت في ارض غير مملوكة وما نبت  
 في ارض مملوكة بلا ابيات لم يلا ارض لان رب الارض لا يكون محرز له بكونه في ارضه ومضى  
 ابيات الشراكة في النار لا تنفع بصورها والاستدفاذ بها وتخفيف الثياب بها اما اذا اراد  
 ان ياخذ المجر فليس له ذلك لانه اذا كان صاحبه ذكره القديري ولا يجوز اجارة  
 المراعي التي هي الكلا لان اجارتها تقع على استهلاك عين غير مملوكة وتلك الاجارة غير جائزة  
 كالاو استاجر بفترة يشرب لبنها لا يصح لان محل الاجارة المنافع لا اعيان فالاجارة على  
 استهلاك عين مباحة اولى والحيلة في اجارة المراعي في الارض المملوكة ان يستاجر موضعها  
 من الارض ليضرب فيه فسقاطا او ليحصله حظيرة لغقه فتصح الاجارة وبيع لم صاحب  
 المراعي لا تنفع للمراعي فيحصل مقصودهما ولا بيع النخل مع الكوارات يضم الكاف وتشديد  
 الواو في الصحاح كوارات النخل عسلها في الشنع اما عدم جواز بيع النخل وحده فتند ابي  
 حنيفة وابي يوسف وقال محمد ومالك والشافعي واجد يجوز بيعه وحده اذا كان  
 مجموعا لانه حيوان ينتفع به ويقول فيصير بيعه وان لم يوكل كالنخل والمجاء لهما انه من  
 الهوام فلا يصح بيعه كالزبور وفي الاخرة الفتوى على قول محمد ولا بيع اجزا الا الذي كرامته  
 فلا يجوز بيع شعر الانسان لانه جزؤه ولا بيع لبن المرأة ولو في قدح حرة كانت او امة  
 ولا يضمن متلفه وقال الشافعي يجوز حرة كانت او امة ويضمن متلفه لا نه مشروب طاهر  
 كلبن الشاة وقال ابو يوسف ان كانت امة يجوز وان كانت حرة لا يجوز اعتبار اللبن باصله





لكنه منو لدا منه ولها انه جزء الادبي بدلا له ان الشرع اثبت بحرمته الرضاع بعضه البضينة  
والادبي بكل اجزائه مكرم مصون عن الابتذال والامتهان بالبيع الا في حال فيه الرق والرق لا يجل  
البن لان صفه حكمي يختص بحل القوة التي هي عنده وهو الحي والحياة في اللبن لانه جاد  
وليس حله على الاطلاق بل باعتبار حاجه الطفل لانه لا يتغذي بغيره كواستغني عنه لم يبيع  
شربه حتى لا يجوز فيه في عين رمد عند بعض اصحابنا ولا يبيع **اجزا الحقير** لخاصة عبته  
فلا يبيع شي منه اهانته له كالحمل الا ان شعره ينتفع به للحرز للضرورة ولا يبيع **جلد**  
**الميتة قبل ديفه** حرمة الانتفاع به لقوله عليه الصلاة والسلام لا تنتقصون الميتة  
بأهاب وهو اسم لضير المدبوغ واما بعد الدبغ فيباع وينتفع به لطهارته لما في صحيح مسلم  
عن ابن عباس قال تصدق على مولاة يهودية بشاة فانت من بها رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم فقال هلا اخذتم اهابها فديقوه فانقصتم به فقالوا انها ميتة فقال غا حرم  
اكلها ولا يبيع **دود القز** ينشد يدا الزاي لانه من الهوام كالزنبور والحية والعقرب ولا يبيع  
**بيضه** لانه غير منتفع به باعتبار ذاته بل باعتبار غيره وذلك معدوم في الحال وفي وجوده  
في المال **خلافها** قال محمد بن جعفر دود القز وبيضه وهو قول مالك والشافعي واحمد  
واختار الصدر الشهيد وعليه الفتوى اعتبارا بالعادة وقال ابو يوسف يجوز بيع  
دود القز ان ظهر فيه القز تبعا له ولا واضرب قوله في بيع الدود ولا يبيع **العلو**  
بعد سقوطه بان كان علو لرجل وسفل اخر فسقطا او سقط العلو وبقي السفل  
فباع صاحب العلو موضع العلو لان هذا البيع لم يصادف المحل لان محل البيع المال  
والثابت لصاحب العلو بعد الانهزام حق التعلي وحق التعلي ليس بمال لانه يتعلق بهما  
المساحة وهو ليس بمال قيد بعد السقوط لان بيع العلو قبل السقوط جائز باعتبار  
البناء القائم ولا يبيع **شخص على انه امة وهو عبد** ولا على انه عبد وهو امة والقياس  
ان يجوز وهو قول زفر لان هذا الاختلاف وصف الذكورة والذكورة واختلاف الوصف  
يوجب الخيار للمشتري دون الفساد فساد كالمواشيتي كبشاة فاذا هون نجة او البكر  
او عبد على انه جاز فاذا هو كاتب او بالعكس ولنا ان تفاوت الاعراض بين النوعين لم يوجب  
اختلاف الجنس لان المقصود من البيع حصول الانتفاع بالبيع على غرض المشتري  
فاذا لم يحصل غرضه ولا اكثره فكانه لم يحصل اصلا وهذا اذا كان الوصف متفاحشا  
اذ قلنا التفاوت لا يفسد البيع كذا اشترى كبشا فظهر نجة فان المقصود من الكل  
الاكل لكنهما مختلفان وصفا فقل التفاوت **وشرا ما يباع** اي ولا يجوز شراء البايع  
لنفسه او لغيره من المشتري او من وكيله او من واره ثوبا باع بقرن حال او موجد بنفسه  
لو بوكيله باقل مما يباع **قبل نقد ثمنه** الاول ان كان المبيع لم ينقص ذاته واتحد القنان  
جنسا وقال الشافعي يجوز لان الملك تم بقبض المبيع فصار شراء البايع باقل ككثر اغني  
به وكشراه بثلث الثمن الاول او باكثر منه ولنا ما روي عبد الرزاق في مصنفه عن معمر الثوري

عن ابي اسحاق السبيعي عن امراته انها دخلت على عايشة في نسوة فسايتها امرأة فقالت يا ام  
المومنين كانت لي جارية فبعتها من زيد بن ارقم ثمان مائة الى الصطاني فبعتها منه بثمان مائة  
فقدته ستمائة وكنيت عليه ثمان مائة فقالت عايشة بيئس ما اشتريت وبيئس ما اشتري  
احري زيد بن ارقم بطل جهاده مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان يتوب فقالت المرأة  
لعايشة ارايت ان اخذت راس مالي او رددت عليه الفضل فقالت عايشة من جاءه موعظة  
من ربه فانهي فله ما سلف فهذا الوعيد الشديد يدل على فساد هذا العقد والحاق هذا  
الوعيد بهذا الصنيع الا كيد لا يفتدي اليه العقل فدل ذلك على انها قالت سماعا وقال ابن الجوزي  
قالوا العالمة امرأة مجهولة لا يقبل خبرها قلنا بل هي معروفة جليلة القدر ذكرها ابن سعد في  
الطبقات فقال ان العالمة بنت ايفع بن شراحيل امرأة ابي اسحاق السبيعي سمعت من عايشة  
وجعل في مسند ابي حنيفة البايع الى الصطاني زيد بن ارقم والمشتري بثمان مائة هي المرأة وهو في  
سنن ابي داود عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اذا ابتاعتم  
واخذتم اذا نأب البقر ورقيم بالورع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا  
الى دينكم وروى محمد بن حنبل في كتاب الزهد باسناد قال ابن القطان رجاله ثقة عن ابن عمر قال  
ان عليا زمان وما يري احدا انه احق بالدينار والدرهم من اخيه المسلم ثم اخرج الدينار والدرهم  
احيا الى احدا من اخيه المسلم سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اذا ضمن الناس  
اي بخلوا بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذ ناب البقر وتركوا الجهاد في سبيل الله  
ادخل الله عليهم ذلا لا يرفعهم عنهم حتى يراجعوا دينهم والعينة بالكسر بيع السلطة  
بثمن موجد ثم شراوها بانقص منه حالا ولان الثمن لا يدخل في ضمان البايع قبل قبضه فاذا  
عاد اليه المبيع بالصفة التي خرج بها عن ملكه فصار بعض الثمن قصاصا ببيعه بقي فضل  
بلا عوض فكان ذلك ربحا لم يضمن وهو حرام بالنص قيد الشرا بكونه باقل مما باع لانه لو كان  
مثله او باكثر منه جاز لان الفضل في الاكثر يحصل للمشتري والمبيع داخل في ضمانه وقيد بكونه  
قبل نقد الثمن لانه لو كان بعده جاز وقيد بكونه المشتري من المشتري منه او من واره لان  
المشتري لو باعه من رجل او وهبه لرجل او وصى به لرجل ثم اشتراه البايع الاول من ذلك الرجل  
جاز لان اختلاف سبب الملك كاختلاف العين وقيد بكونه المبيع لم ينقص لانه لو نقيب  
في يد المشتري فباعه من البايع باقل من الثمن جاز لان ما نقص من الثمن بمقابل العيب  
الحادث فكان البايع مشتريا ما باع بثلث الثمن الاول معنى وقيد بالانقصان بكونه في  
الذات لانه لو كان في الفقة بان تضر سعره لم يجر شراؤه باقل مما باع لان تضر السعر  
غير بقرن معتبر في حق الاحكام كما في حق الغاصب وقيد بانا اتحاد الثمنين جنسا لانه لو اشتراه  
بجنس اخر غير جنس الثمن الاول جاز وان كان الثمن الثاني باقل لان الزرع لا يظهر عند اختلاف  
الجنس والدينار جنس الدرهم هنا وفي الشقصة خلافا لفرق وشرا من لا تصح شهادته للبايع  
وهو ولده ووالده وزوجه ومكاتبه فهو كالمشتري البايع بنفسه وقال ابو يوسف ومحمد



يجوز غير العبد والمكاتب لبيان الاملاك بخلاف العبد لان كسبه لما لكه وخلا في المكاتب لان  
للمسيد في كسبه حق الملك فكان تصرفه كصرفه ولا يحنيفة ان شتر اهو لا كشر البايع  
بنفسه لا تقال منافع الاملاك بينهم وهو نظير الخلاف من الوكيل بالبيع اذ اعقد مع هولا  
وشتر الموكل باقل مما باع وكيلاه لا يجوز لان وكيلاه لما باع باذنه صار كانه باع بنفسه ثم اشترى  
باقل وشتر الوكيل باقل مما باع لنفسه ولو غيره بامره قبل نقد الثمن لا يجوز اما شتره لنفسه  
فلان الوكيل بالبيع اصيب في حق الحقوق فكان هذا شتره البايع من وجه والثابت من وجه  
كالثابت من كل وجه في باب الحرمات واما شتره لغيره بامره فلان شتر المأمور واقع من  
حيث الحقوق فكان هذا شتره ما باع لنفسه من وجه وشتره البايع من وارث المشتري  
باقل مما اشتراه المورث لا يجوز لقيام الوارث مقام المورث بخلاف شتر وارث البايع باقل مما  
باع مورثه فانه يجوز ولا يجوز شتره ما باع مع شي متعلق بشتره **لربيعه** صفة شي **يقنه الاول**  
متعلق بشتره وكذا **ايضا باع** يعني ان من باع امة بخمسماية مثلا وقبضها المشتري ثم اشترى  
منه وامة اخرى معها قبل نقد الثمن بخمسماية فان الشتر في النبي لم يصحها منه صحيح لانه لم  
يقسد فيها وفي الاخرى وهي التي باعها منه باطل لانه لا بد ان يجعل بعض الثمن عاقلة النبي  
لم يصحها منه فيكون مشتري بالالاخرى باقل مما باع ضرورة **وزيت** اي ولا يجوز شتره زيت  
ونحوه **على ان يوزن الزيت بطرفه ويطرح للطرف كل مرة كذا** وطلا اذا ان يكون ذلك  
وزنه لان هذا شرط مخالف لما يقتضيه العقد لا يقتضي ان يطرح عنه مقدار وزن الطرف  
اي مقدار كان فاذا اشترط ان يطرح عنه مقدار معين وكان ذلك الطرف نقص من ذلك  
المقدار او اكثر منه كان ذلك الشرط مخالفا لما يقتضي العقد ولا حد العاقد من فيه نفع لان  
ذلك المقدار ان كان اكثر من وزن الطرف فلم يشتري فيه نفع وان كان اقل من وزنه  
فللبيع فيه نفع **خلاف شرط طرح وزن الطرف** فان الشتر لا يجوز لا بشرط يوافق مقتضى  
العقد لان العقد يقتضي طرح وزن الطرف وما يوافق مقتضى العقد بوكده ولا يفسده  
**والبيع** اي ولا يجوز البيع بشرط لا يقتضيه العقد احترزه عما يقتضيه كشرط الملك  
للمشتري في البيع بشرط تسليم المبيع بشرط حبس المبيع لا ستيقا الثمن بشرط  
انتفاع المشتري بالبيع لان هذا كله يثبت بطلاق العقد فلا يزيده الشرط الا تأكيد  
**وليه نفع احد** مما جلة حالية اما البايع فكما لو باع شيئا بشرط ان يقرضه المشتري  
درهما او يهدي اليه هدية او باع دارا على ان يسكنها شهرا واما المشتري فكما لو  
اشترى ثوبا على ان يعطيه البايع ويخطه قبا او قيصا او فيه نفع **ليستحق**  
اي يكون اهلا للاحتفاظ على غيره بان يكون ادما كبيع عبد بشرط ان لا يبيعه المشتري  
لان العبد يجهل ان لا تناوله الايدي واحترزه بهذا عملا لو اشترى دابة او ثوبا بشرط  
ان لا يبيعه فان الشرط باطل والبيع صحيح في ظاهر المذهب وعن ابي يوسف ان  
البيع فاسد وجه الظاهر انه لا مطالب لهذا الشرط فكان لغوا ولا بد من تعميم الشرط

بكونه لا يلايم العقد احترازه عما يلايمه كالباع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهنا او كفلا فان  
البيع لا يفسد ولا يد ايضا من تقييد ما لا يلايم العقد بان الشتر لا يرد بجوازه فان ما ورد بجوازه  
لا يفسد كالباع بشرط الخيار او الاجل وكذا ما تعارف الناس عليه كشر انقل على ان يحذوه او يشركه  
البايع فان البيع لا يفسد استخسانا للتصامول وهو جهة يترك بها القياس واغلا يجوز البيع  
بشرط لا يقتضيه العقد لنهييه صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع بشرط الا انما ذكرناه من  
الشرط والحاجة مستثنى من هذا النهي فبقي ما عداه داخل تحتها لان الثمن مقابل لجميع المبيع  
والشرط زيادة لا يقللها من الثمن فالتبعية الواجبة لا ذريعة الي وقوع النزاع فيصير عن  
مقصوده روي الطبراني في معجمه الاوسط عن عبد الله بن ايوب المقرئ عن محمد بن سليمان  
الدهلي عن عبد الوارث ابن سعيد قال قدمت مكة فوجدت بها ابا حنيفة وابن ابي ليلى  
وابن شبرمة فسالت ابا حنيفة عن رجل باع بيضا بشرط ان يبيع فقال لا يبيع باطل  
والشرط باطل ثم انتت ابن ابي ليلى فسالته فقال لا يبيع جاز والشرط باطل ثم انتت ابن  
شبرمة فسالته فقال لا يبيع جاز والشرط جاز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء  
العراق اختلفوا في مسألة واحدة فانئت ابا حنيفة فاخبرته فقال ما ادري ما قال احدني  
عمر بن شبيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه نهى عن بيع بشرط  
البيع باطل والشرط باطل ثم انتت ابن ابي ليلى فاخبرته فقال ما ادري ما قال احدني  
هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة انها قالت امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ان اشترى بربرة فاعتقها البيع جاز والشرط باطل ثم انتت ابن شبرمة فاخبرته  
فقال لا ادري ما قال احدني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر قال بعث رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ناقة وشرط حملها الى المدينة البيع جاز والشرط جاز ولا يجوز  
بيع الرقيق بشرط **الاعتاق** وقال مالك يجوز وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة وقول  
للشافعي واصح المر وايتين عن احمد **والاجل** عطف على شرط اي ولا يجوز البيع بوقت  
غير معين الى اجل **جهل** بالحصاد والدياس وقدر الحاج لان هذه الاشياء تتقدم وتاخر  
لكونها من افعال العباد تثبت بحسب ما يبدولهم فكان التاجيل بها يفضي الى المنازعة  
والاجال شرعت بالاوقات قال تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي موافقت للناس  
قيد بالثمن غير المعين لان تاجيل المبيع المعين يفسد البيع سواء كان الاجل مجهولا او  
معلوما وكذا تاجيل الثمن المعين لانه بيع وكذا تاجيل العقد لكونه خلافا موجب العقد  
وهو التايب ولو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات صحيح لان هذا تاجيل الدين  
والجهالة في الدين محتملة بخلاف ما اذا اشترط في اصل العقد لا يحتمل فيها  
الجهالة **وصح البيع ان اسقط الاجل المجهول قبل الحل** كالوا اسقط الاجل الى الحصاد  
من هو حقه وهو المشتري قبل ان ياخذ الناس في الحصاد وقال زفر والشافعي لا يصح  
لان العقد فاسد فلا ينقلب جازا ولنا ان المنسند فيما نحن فيه خارج عن صلب العقد



وقد سقط قبل تقرر من قبله فيقلب العقد جائزا وهو قول مشايخ العراق ومال غيرهم ان العقد  
انقضى موقوفا وبالا سقاط تبين انه كان جائزا وهو الصحيح لان فساد العقد باعتبار  
انقضائه الى المنازعة وقبل مجي الاجل لا مانعة ان قبض المشتري المبيع بيضا فاسدا  
وكان قبضه برضا بايعه صريحا اي رضا صريحا كقبضه او خذ او تسلمه وهذا قبل  
الافراق او بعده او دلا له قبل الافراق كقبضه محضرة البائع في مجلس عقده وكل  
من عوضه اي البائع مال حمله حالية ملكه اي المشتري المبيع ملكا جدينا بالقبضة وقال  
مالك والشافعي واحمد لا يملكه لان البائع الفاسد محذور لكونه منهيا عنه والنهي  
يتضمن التحريم ولذلك نعمة لكونه ذريعة الى قضاء المار ب ووسيلة الى درك المطالب  
والنعمه لا تنال بالمحذور لا بشرط الملازمة بين المناط والمناط به ولنا ان ملزوم الملك  
وهو البائع تحقق فيحقق الملك لان البائع الفاسد بيع حقيقة لصدور كونه وهو مبادله  
للمال بالمال بالتراضي من اهله فان اهل الثمن يكون قادر عليه وهو قادر عليه لتدفع  
به حاجته مضافا الى محل قابل للحكمة اذ الكلام فيه فيترتب عليه حكمه وهو الملك ونعمة  
الملك ما ينطت بالمحذور بالبائع وهو غير محذور لما المحذور ما يتصل به من الشرط  
الفاسد ونحوه كافي البائع وقت النذ فان النهي ورد فيه لمعنى غير البائع وهو الاستفا  
عن السعي بسبب البائع والا شتغال عن السعي غير البائع وانما شرط ان يكون كل من  
عوضه مالا يثبت ركن البائع وهو مبادله المال بالمال ويشترط ايضا ان لا يكون للبائع  
خيار الشرط لان شرط الخيار يمنع الملك في البائع الجائز في الفاسد اولى وانما محل  
وطي الجارية ولا اكل الطعام لان في كل منهما اعراضا عما هو واجب عليه وهو الرد ولزم  
اي المشتري مثله حقيقة اي صورة ومعنى او معنى وهو قيمته يوم القبض لانه  
يدخل في ضمانه وعند محذور يوم التلف لانه به يقرر عليه وانما لزم المشتري مثله  
لانه مضمون بالقبض كالتصيب والمثل صورة ومعنى لا يكون الا فيما هو من ذوات  
الامثال وهذا عدل من المثل معنى فلا يصار اليه مع امكان الاول فان كان الفساد  
لجهالة الاجل او لشرط فأيده فيه يقع لا حد العاقدين وكانت العين باقية فلمن له  
الشرط وهو المنتفع به فسحقه محضرة صاحب لا منقصة الشرط لما كانت عائدة اليه  
كان الفسخ له دون الاخر لان في فسح الاخر ابطال الحق من له منقصة الشرط وهو تصحيح  
العقد بابطال ذلك الشرط وهذا عند محذور وقال لكل واحد من العاقدين الفسخ لانه  
حق الشرع فانسحق الزوم عن العقد والا اي وان لم يكن الفساد لشرط زائد بل كان  
في صلب العقد بان كان في احد الموضوعين كالوباع درهمين بدرهم او ثوبا بخمسة  
منهما اي من العاقدين فسحقه بعد القبض لان اعدام الفسخ واجب حقا للشرع وقبل القبض  
لكن لمحضر من الاخر لان البائع الفاسد قبل القبض لما يفسد الملك كان فسحقه امتناعا  
عن القبض وانما توقف على حضور الاخر لانه الزام موجب الفسخ فلا يلزمه ولا يعلمه

فان خرج المبيع فاسدا من ملك المشتري يبيع صحيحا او هبة وتسليم او يهتق او يتي  
المشتري فيه او غرس او اتخذ مسجدا فلا فسخ لان المشتري ملك المبيع بالقبض فينفذ  
تصرفه فيه وينقطع حق البائع من الاسترداد سواء كان تصرفه فالا يحتمل النقص كالاتفاق  
او يحتمل كالمبيع لان بهذا التصرفات تعلق حق العبد وبالمبيع الفاسد تعلق حق الشرع  
وهو الفسخ فطلب حق العبد لمجاخته على حق الشرع لقضاء قيد الزوج بكوفة من الملك لان  
المشتري لو اجر المبيع او لكحه لم ينقطع حق الفسخ لان النكاح لا يمنع فسح البيع فيفسخ وتزد  
الامة على البائع والنكاح على حاله والاجارة تفسخ بالا عذار ورفع الفساد عذر وقال مالك  
والشافعي واحمد لا ينقطع حق الفسخ بشئ من ذلك وقال ابو يوسف ومحمد لا ينقطع بالبنا  
والغرس بل ينقص ويرد المبيع على صاحبه وطالب للبائع ربحه اي ثمن المبيع بيضا فاسدا  
اذا كان دراهم او دنانير بعد التقابض متعلق بربح لا للمشتري اي ولا يطيب المشتري  
ربح مبيعه اي مبيع البائع الفاسد بعد التقابض فتصدق المشتري به اي بربحه حتى لو  
اشترى امة شرا فاسدا بالقدرة وتقابضا وربح كل واحد منهما فيما قبض طالب للبائع مانع  
في الثمن ولم يطيب المشتري مانع في الامة والفرق ان الامة مما يتعين فيتعلق العقد بعينها  
فيتمكن الخبز في ربحها فيتصدق به والدرهم والدنانير لا يتعينان في العقود فلا ينطلق العقد  
بعينها فلا يتمكن الخبز في ربحها هذا او البائع الباطل لا يقيد الملك بالقبض ولو كان باذن من  
الملك ولا ملك التصرف لانه يثبت على الملك والملك يثبت على العقد الصحيح والقبض في العقد  
الفاسد ثم المقبوض في البيع الباطل امانة عند اي حقيقة لان العقد باطل والباطل غير معتبر  
والقبض باذن المالك فيكون امانة وقال انه مضمون بالقيمة لو فقيها وبالمثل لو مثليا اذ اهلك  
عند المشتري كالمقبوض في البيع الفاسد والمقبوض على سوم الشراء هذا واذا اشترى مكيلا  
كالتمر او موزا ناكال السمن كيلا ووزنا حرم عليه بيعه واكله او شي منه حتى يكيلاه او يزنه واصلاه  
ان الاموال ثلاثة انواع نوع مقدرات كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة والمذروعات  
فان اشترى شيئا منها مشارا اليه مجازفة مع التصرف فيه بعد القبض لانه معلوم بالاشارة وان  
اشترى شيئا منها بشرط كيل او وزن او ذرع او عدد فان لم يقبض بطل التصرف فيه وبعد القبض  
لم يجز التصرف في الكيل والموزون انتهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن بيع الطعام حتى تجري فيه  
صاعات صاع البائع وصاع المشتري فيكون لصاحبه الزيادة وعليه النقصان رواه البزاع  
اي هزيمة والتهني عن البيع يقتضي الفساد اذا كان لمعنى في البيع وقد وجد في البيع تناول  
ما يحويه الكيل والوزن وهو مجهول فربما يزيد او ينقص فالم يكل لنفسه او يزن لا يمتاز البيع  
عن غيره فكان مجهولا فيفسد البيع لان اصل القبض شرط جواز التصرف في المبيع فكان تمام  
القبض شرط ايضا والكيل والوزن فيما يبيع كيلا ووزنا من تمام القبض لان القبض معقود عليه  
فيما يبيع كيلا ووزنا حتى يلزمه الزيادة ان زاد ونقص الثمن بحصته ان انقص والقبض غير  
معتبر لتوهم الزيادة والنقصان ولا معتبر بكيل البائع قبل البيع وان كان محضرة المشتري



لان المشروط بايع والمشتري ولم يوجد ولو كان البايع بعد البيع بحضرة المشتري مرة  
 قبل لا يكفي لظاهر ما روينا والصحيح انه يكفي وعليه الجمهور اذا فرض منه اعلام المبيع واقراره  
 وذا حصل بالكيل مرة والحديث محمول على بيع العين بان باع مكيلا مكايلا بعد ما اشترى فانه  
 يحتاج الى كيلين والحدودي المتقارب كالجوز والبعض كالوزون في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة  
 وقال هو كالذرع وهو رواية عنه اذا يجري الربا بين المحدثين كالا يجري بين المذروعين  
 وكره عندنا وعند المشافعي **التجش** بفتح التاء والجيم ويسكن وهو ان يزد في الثمن ولا يريد  
 الشرا بل يرغب غيره وكره **السوم** اي سوم الشخص المسلحة وهو طلبها بالثمن **على سوم غيره**  
 اذا مضى اي رب المسلحة والذي سام **ولا يقن** قيد به لا نهما لو برضا بثن فلا بأس به  
 لانه بيع من يزد وكره **تلقى الجلب** اي المجلوب وهو ما يجاه به من بلد الى بلد للتجارة **المضرب بالهل**  
 البلد قيد به لان الذي لا يضربهم لا بأس به الا اذا التمس السعر على الجالين وكره بيع الحاضر  
**للبادي زمان القطع** وهو ان يجلب البادي المسلحة فيأخذها الحاضر ليبصها له بعد وقت  
 بالغلي من السعر الموجود وقت الجلب وقبل هوان يجلب البادي الطعام الى المضرب فلا يتركه السمسار  
 الحاضر يبيعه بنفسه بل هو يتوكل عنه ويبيعه ويغلي على الناس السعر وانما انتهى عنه لانه  
 لو تركه يبيعه بنفسه لربح خسر السعر وقيل هوان يكون الهل البادي في قطع وهو يبيع من اهل  
 البلد وطعنا في الثمن العالي وعلى هذا فاللام يلحق من روى الشيخان من حديث ابي هريرة  
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى ان تلقى الركبان وان يبيع حاضر لباد وان تسال المرأة طلاقا  
 اخضا وعن النجاشي والتصريفة وان يستلم الرجل على سوم اخيه وروى ايضا عن طاووس عن  
 ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان تلقى الركبان وان يبيع حاضر  
 لباد قال قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمسار وكره **البيع وقت النداء**  
 اي للجمعة لقوله تعالى وذروا البيع ولا فيه اخلا لا بالواجب وهو السعي اذا قصد البيع  
 او فقاهه قبل لو تبايضا وهما عنيان لا بأس به وهذا مشكل فان الله تعالى نهى عن البيع  
 مطلقا المعتبر هو النداء الاول اذا وقع بعد الزوال على المختار واذا كره البيع في جميع هذه  
 الصور ولم يفسد خلا فالملك لان النهى عنها لمضى مجاور للبيع لا في صلبه ولا في شرطه  
 والنهى الوارد لمضى مجاور لا يقتضي الفساد بل يقتضي الكراهة وكره **تقريب صغير**  
 اي غير بالغ عن ذي رحم محرم منه سواء كان صغيرا او كبيرا ببيع وغيره لما روى الترمذي في  
 البيوع وفي السير وقال حسن عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين احبته يوم القيمة  
 ورواه احمد في مسنده بزيادة قصة فيه ولقظه عن ابي عبد الرحمن الحبلي قال كاتي  
 البحر وعلينا عبد الله بن قيس لغزاري ومعه ابو ايوب الانصاري فربصا صاحب المقاسم  
 وقد اقام السبي فاذا امرأة تبكي فقال ما شان هذه قالوا فرقا بينها وبين ولدها فانطلق  
 ابو ايوب فاتي بولدها حتى وضعه في يدها فارسل اليه عبد الله ابن قيس قال ما حملك علي

ما صنعت فقال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من فرق الحديث وفي المعركة  
 للبيهي بسنده عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جده ان ابا اسيد جاء الى النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم بسبي من الحرب فنظر عليه الصلاة والسلام الى امرأة منهن تبكي فقال ما شانك  
 قالت باع ابني فقال عليه الصلاة والسلام لابي اسيد ابعت ابنتها قال نعم قال فبن قال في  
 بني عثس فقال عليه الصلاة والسلام اركب بنفسك فات به وروى الدارقطني في مسنده  
 عن ابي موسى قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من فرق بين الوالدة وولدها  
 وبين الاخ واخيه وروى ابن ماجة والترمذي وقال حديث حسن عن ابن عباس عن علي بن ابي  
 طالب قال وهب لي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غلامين اخوين فبعت احدهما فقال لي  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا علي ما فعل غلامك فاخبرته فقال رده رده وفي  
 سنن الدارقطني والمستدرک عن علي قال قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسبي فاني  
 ببيع اخوين فبعتهم وفرقت بينهما ثم اتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاخبرته  
 فقال دركهما فارخصهما وبصهما جميعا ولا تفرق بينهما قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين  
 وهو خرجه ولا ان الصغير يستأمن بالصغير والكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم  
 بحواجه للشفقة الثابتة من قرب القرابة ففي التفريق بينهما ايجازا للصغير وترك  
 الرحم عليه وهو منهي عنه ثم المنع من التفريق معلل بالصغر والقرابة المحرمة للنكاح  
 فلا يدخل فيه الكبير لان كل واحد منهما يقوم بحواجه ولا يستأمن بالآخر عادة بل ربما  
 يتأذي به لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فرق بين مارية وسرين وكانتا اثنتين اخنتين  
 كبيرتين وسرين بالسعين المهمة على ما ذكره ابن الهمام ولا محرم غير قريب كأمارة الاب  
 ولا قريب غير محرم كابن العم ولا الزوجات وان كانا صغيرين لعدم هذه القرابة ولو اجتمع  
 مع الصغير عدد من اقاربه لا يفرق بينه وبين واحد سوا اختلفت جهة القرابة  
 كالم والحال او اتحدت كخالين عند ابي يوسف لانه يستوحش بفراق الكل وقيل الواحد  
 الجهة يترك واحد ويفرق بينه وبين الباقي ان شاعا لو اجتمع معه ابواه فلا يفرق بينه  
 وبين واحد منهما لانه لا يستغنى باحد هما عن الآخر وفي شرح الوافي مسبة معها  
 صبي ادعت انه ابنها لا يثبت نسبها لانهما يحمل النسب على الغير ولا يفرق لان قول الوافي  
 مقبول في الايات خصوصا فيما بني على الاحتمال واذا وقع تفريق بين صغير وذي  
 رحم محرم منه ببيع نفذ في الكل عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول المشافعي وعن ابي يوسف  
 لا يجوز البيع في قرابة الولاد لموتها ويجوز في قرابة غيرها لضعفها وهو الاصح  
 في مذهب المشافعي وقال مالك لا يجوز في الام فقط وعن ابي يوسف ايضا وهو قول احمد  
 لا يجوز في الكل لان الامر بالرد في الحديث السابق لا يكون الا في البيع الفاسد وهو قول  
 الحسن بن زياد وذكر الطحاوي قول محمد مع ابي يوسف وذكره الكرخي مع ابي حنيفة  
 ولا يحنيفة ان ركن البيع صدر من اهله مضافا الى محله فينفذ والنهي عن بيع احدهما



لمصنف مجاور البيوع غير متصل به وهو الاضرار بالصغير فلا يفسد العقد كالنهي عن السوم  
على سوم غيره **لا بيع من يداي لا يكره** لما روي اصحاب السنن الاربع عن انس بن مالك ان  
رجلا من الانصار اتي الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسأله فقال اما في بيتك شي قال بلى جلس  
اي كساء فلبس بعضه ونبتط بعضه وقصب اي قدح فشرب فيه الماء قال ليتني بهما فاتاه  
بهما فاخذهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال من يشتري هذين فقال رجل انا اخذهما  
بدرهم قال من ين يد علي درهم مرتين او ثلاثة قال رجل انا اخذهما بدرهمين فاعطاهما اليه  
واخذ الدرهمين فاعطاهما الانصاري وقال اشتري باحدهما طعاما فابذه الى اهلك واشتر  
بالآخر قدوما فالتني به فاتاه به فنشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عودا بيده ثم قال  
اذهب فاحطب وبيع ولا اريتك خمسة عشر يوما فذهب الرجل يحطب وبيعه فجاء وقد  
اصاب عشرة دراهم فاشترى ببعضها ثوبا وببعضها طعاما فقال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم هذا خير لك من ان تحي المسئلة نكتة في وجهك يوم القيمة قال النبي  
في شرح الكنز ومن مشايخ بخارا من جعل بيع الوفا كبيع المكره منهم الامام طهري الدين  
والصدر الشهيد حسام الدين والصدر السعيد تاج الاسلام وصورة ان يقول  
البايع للمشتري بعت منك هذا العين بدين لك علي اني متى قضيت الدين فهو لي  
فجعله فاسدا باعتبار شرط الفسخ عند القدرة على ايفاء الدين فيفيد الملك عند اتصال  
القبض ويتقضى بيع المشتري كبيع المكره لان الفساد باعتبار عدم الرضا فكان حكمه حكم  
بيع المكره في جميع ما ذكرنا ومنهم من جعله رهنا منهم السيد الامام ابو شجاع وعلي  
السعدي والامام القاضي الحسن الماتريدي قالوا لما شرط عليه اخذه عند قضا الدين  
ان يضمن الرهن لانه هو الذي يوخذ عند قضا الدين والعبارة في العقود للمصنف دون  
الالفاظ حتى جعلت الكفالة بشرط ابراء الاصيل حوالة وبالعكس كفالة والا استصناع  
عند ضرب الاجل سلما فاذا كان رهنا لا يملكه ولا ينتفع به واي شي اكل من زوايده يضمن  
ويسترده عند قضا الدين ولو استاجر البايع لا تلزمه اجرة كالهرة اذا استاجر المهر  
وانتفع به ويسقط الدين بهلاكه فيثبت فيه جميع احكام الرهن ومن مشايخ سمرقند  
من جعله بيضا جازا مفيدا بعضا حكاه منهم الامام غفر الله له فقال اتفق مشايخنا  
في هذا الزمان فجعلوه بيضا جازا مفيدا بعضا احكام وهو الانتفاع به دون البعض  
وهو البيوع لحاجة الناس اليه ولتفاهلهم فيه والقواعد قد تترك بالتعامل وجوز الاستصناع  
لذلك وقال صاحب النهاية وعليه الفتوي ومن المشايخ من جعله باطلا واعتبر بالهزل  
وقال في الكافي والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيوع لا يكون رهنا من غير  
ان ذكر اشتراط الفسخ في البيوع فسد البيوع وان لم يذكر ذلك في البيوع وتلفظ بلفظ البيوع  
بشرط الوفا او تلفظ بالبيوع المجاز وعند هذا البيوع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك  
وان ذكر البيوع من غير شرط فنذكر الشرط على الوجه المعتاد جاز البيوع ويلزم الوفا بالبيوع

لان المواعيد قد تكون لازمة قال عليه الصلاة والسلام العدة دين فيجعل هذا المصداك لازما  
لحاجة الناس اليه وقال جلال الدين في حواشي الهداية وصورة ان يقول البايع للمشتري  
بعت منك هذا العين بالقدرة هم علي اني لو دفعت اليك ثمنك تدفع العين الي ثم قال ويبيعي  
هذا البيوع الوفا وهذا البيوع موجود في المصير متصلا به وهو يسمى ببيع الوفا والله اعلم  
**فصل الاقالة** مندوبة لما في سنن ابي داود وابن ماجه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم قال من اقال مسلما ببيعة اقاله الله عشرته زاد ابن ماجه يوم القيمة  
وفي رواية البيهقي من اقال نادما وهي تصح بايجاب كالكفالة وقبول في المجلس من الاخر  
ويتعاط ايضا **فسخ في حق المتعاقدين** عند اي حنيئة الا ان لا يمكن جعلها فسحا فيبطل  
الاقالة **بعد ولادة المبيعة** بعد القبض لان الزيادة المفصلة تمنع الفسخ بخلاف المفصلة  
عند اي حنيئة **بيع جديد في حق ثالث** ان وجد كالشفيع **فحب بها اي بالاقالة الشفيع**  
للشفيع الذي سلم الشفيع في البيوع لانه ثالث وكذا الاستبراء في اقالة الامة وقال ابو يوسف  
والشافعي في القديم وما لك بيع في حق الكل بعد القبض الا اذا تعذر جعلها فسحا بات  
تقايلا قبل القبض في المنقول على خلاف الجنس والمقدار فيبطل الاقالة لان بيع المنقول قبل  
القبض لا يجوز والفسخ يكون بالثمن الاول وقد سمي ثانيا اخر فيبطل الاقالة ويبقى البيع الاول  
على حاله وقال محمد والشافعي في الجديد وزفر فسخ في حق الكل ان كانت بالثمن الاول او باقل  
الاذا تعذر جعلها فسحا فيبطل الاقالة ويبقى البيوع على حاله **وصحت الاقالة بمثل الثمن**  
الاول جنسا وقد راى **ان شرط غير جنسه** كالوكان الثمن دراهم واقاله على دينارين لا غير  
جنس الثمن ليس ثابتا في المفسوخ ورفع ما ليس ثابتا محال فيكون شفيعته غير جنس الثمن  
في الاقالة شرط فاسدا والاقالة لا تبطل بالشرط الفاسدة **وان شرط اكثر منه اي من**  
الثن لان الزيادة يتعذر الفسخ عليها لانها لم تكن ثابتة في المفسوخ فيكون شفيعتها شرطا  
فاسدا فيلغوا وهذا يريد قول ابي حنيئة ومحمدان الاقالة فسخ اذ لو كانت بيضا بطلت  
بالشرط الفاسد كالببيع وكذا تصح الاقالة بمثل الثمن الاول وان شرط الاقل فلو تقايلا جنسا  
والمبيع بحاله لم يتعيب وكان الثمن الفاسد الاقالة بالثمن لا يمكن تصحيحها بخسامة  
فيبطل ذكر الخسامة ويبقى الاقالة فيحب على البايع رد الثمن على المشتري اذا انقضى البيع  
بان حدث به عيب عند المشتري فان الاقالة تصح بالاقل جنيذا ويكون المحطوط من الثمن  
بأذا العيب وهذا كله عند ابي حنيئة واما عند محمد فافاكثر من الثمن يكون بيضا في البيوع الاصيل  
عند ابي يوسف وان جعلها بيضا محكم وبان الزيادة ظهرت قصد البيوع فيجعل بيضا عند محمد  
وكذا في اقل من الثمن يكون بيضا عند ابي يوسف لانه الاصل عنده وفسحا بالثمن الاول  
عند محمد لانه سكوت عن بعض الثمن الاول وهو لو اقال وسكت عن الثمن الاول يكون  
فسحا فهذا الحق **ولم ينصها اي الاقالة هلاك الثمن** بل ينصها هلاك المبيع لان الاقالة  
رفع البيوع رفضه يستدعي قيامه بالبيوع دون الثمن ولهذا الوهك المبيع قبل القبض



يبطل ولو هلك الثمن قبله لا يبطل **وهلاك بضمه اي المبيع منع من الاقالة بقدره** اعتبارا للجزء  
بالكل فتجوز الاقالة في الباقي وقتنع في الهالك ولو باع بشرط الاقالة اذ ارد البايع الثمن عند  
اكثر المتنازع له حكم الرهن فلا يباح للمشتري ان ينتفع به بدون اذن البايع ويستقط  
الدين بهلاكه وعند بعض المتنازع هو باطل لانه تلاعب وقال بجم الدين النسيغ انفق متناحنا  
في هذا الزمان على جوارحه حاجة الناس اليه وتعاملهم به والقواعد قد تترك بالتعامل  
كما في الاستصناع وفي النهاية وعليه الفتوى وفي الخاتمة الصحيح ان العقدان كان بلفظ  
المبيع لا يكون رهنا ثم ينظر فان ذكر الشرط فيه ينسد وان ذكره قبله او بعده على وجه  
المواعدة يصح العقد ويلزم الوفاء بالصهد لحاجة الناس **فصل التولية** لفة جعل الثمن والبا  
لغيره وشرا وان شرط البايع في البيع **انه بما يشري اي بقدره** وجنسه لا بنفسه لا  
نفس ما يشري به صار ملكا للبايع الاول فلا يمكن البيع الا اذا صار ملكا للمشتري  
ولو قال بما قام عليه بدل قوله بما يشري لكان اولى لان الصبيغ والقضارة ونحوهما يضمن  
الى الثمن الاول **والمراجعة** به اي بما يشري فهي ان شرط البايع في البيع **انه بما يشري مع فصل**  
واما اذا كان باقلا من الثمن فوضيعة وهما يبيع جازية لتعامل الناس بهما من غير تكليف  
ولما روي عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سعيد بن  
المسيب عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال التولية والاقالة والمشاركة سواها باس  
به وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن وابن سيرين والتمصبي وطاوس  
انهم قالوا التولية بيع وفي البخاري عن عائشة ان ابا بكر قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
خذ يا ايها النبي يا رسول الله احدي را حلتني ما بين فقال عليه الصلاة والسلام بالثمن  
وفي سيرة ابن اسحاق فلما قربا بو بكر الراجلتين الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
قدم افضلها ثم قال اركب فدركا بي واي يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم اي لا اركب بصير ليس لي فقال هي لك يا رسول الله قال لا ولكن بالثمن الذي  
ابتعتها به قال كذا وكذا قال اخذتها بذلك قال هي لك يا رسول الله فركبا وانطلقت  
وفي طبقات ابن سعد وكان ابو بكر قد اشترى من نعم بن قنشين بثمانية دراهم  
فاخذ احديهما وهي لقصوي ولان شرائط الجواز متحققة فيهما وقد مست الحاجة  
اليهما لان غير الثمن في الشرائح يحتاج الى ان يعقد على فعل الماهر فيه فيبشترى منه  
فمثل ما يشري او بزيادة ربح فلا يضمن بالكل مما لو لم يعتقد على فعله ولهذا كان مباحا  
على الامانة ولا حرج من التهمة والخيانة اذ لو لم يفتيا على ذلك فالتقصود **وشرا**  
اي التولية والمراجعة وكذا الوضعية **شرا** اي شراء البايع **بثمنه** اي كيلي او ثمن  
او عدي متقارب وله اي للبايع **ضم اجرا** **القضارة** **والجمل** **نحوها** اي نحو القضاة مما  
زاد في عين المبيع ونحو الجمل مما زاد في قيمته لان ما زاد في عين الثمن وفي قيمته ملحق به  
وانما كان الجمل مما يزيد في قيمة المبيع لان القيمة تختلف باختلاف المكان فيضم اجرا الثمن

والطراز والصبيغ والفسل والخياطة ونحوها والاصل ان ما جري عرف التجار على الحافة براس المال  
يلحق به وما لا فلا وما اجرة الدال فلا تضم اتفاقا وتضم نفقة المبيع وكسوته لان نفقة المشتري  
على نفسه في سفره من وقت شرايه للمبيع وقيد بالاجرة لانه لو فعل القضاة والجمل ونحو  
بيده لا يضم **ويقول قام على كذا** ولا يقول شرايه بكذا اخر من الكذب اذ المشتري به  
ما ذكر ثانيا في العقد **فان ظهر** للمشتري **خيانة** من البايع **في مراجعة** باقرار البايع او بالينة  
او بنكوله عن اليمين وقد ادعاها المشتري **اخذه** اي المبيع **بثمنه** كله او رده بالتمسح  
**وان ظهر** له خيانة **في التولية** **حط** الخيانة من الثمن ولا يفسخ وهذا عند ابي حنيفة  
**وعند ابي يوسف حط** **فيها** اي في المراجعة والتولية وهو قول المشافعي في المختصر واحمد  
**وعند محمد** وهو قول المشافعي **فيها** بين الاخذ بكل الثمن والتمسح ولو اشترى بالف  
موجلة وباع بربح مائة او باع تولية بلا بيان خير المشتري بين اخذه بكل الثمن وبين  
رده اتفاقا وفي المحيط من اشترى شيئا وصار مغبونا غنما فاحتشاله ان يرده على  
البايع بحكم الثمن وقال القاضي ابو علي النسيغ فيه روايتان عن اصحابنا وبفتي برواية  
الرد فقا للناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر يفتي بان البايع ان قال للمشتري  
قيمة متاعي كذا او قال متاعي يساوي كذا فاشترى بناه على ذلك فظهر بخلافه له الرد  
بحكم التقرير وان لم يقل ذلك فليس له الرد وبعضهم لا يفتون الرد بكل حال والصحيح  
ان يفتي بالرد اذا وجد التقرير وبوجه لا يفتي بالرد **فصل الربا** لفة الفضل والزيادة  
يقال هذا ربا على هذا اي يفضل ومنه قوله تعالى وما ايتكم من ربا ليربوا في اموال  
الناس فلا يربوا عند الله وسمي المكات المرتفع ربوة لفضلة على سائر البقاع وتشرا  
**فضل خال عن عوض** اي لا يقابل به عوض في معاوضة مال بمال **شرط لا حد المتعاقدين**  
**في المعاوضة** في شرح الوقاية اي فضل احد المتعاقسين على الاخر بالمعيار الشرعي  
اي الكيل والوزن ففضل قفيزي شعير على قفيزي ربا ولا يكون ربا وكذا افضل عشرة اذ ربح  
من الثوب الردي على خمسة اذ ربح منه لا يكون ربا وقال خال عن عوض لخرز عن بيع  
كربر وكري شعير بكري بروكوي شعير فان للثاني فضلا على الاول لكنه غير خال  
عن العوض لصرف الجنس الى خلاف الجنس وقال بشرط لا حد المتعاقدين لانه لو شرط لغيرهما  
لا يكون ربا وقال في المعاوضة لان الفضل الخالي عن العوض الذي في الهبة ليس ربا انتهى  
وفي جمع العلوم الربا شرعا عبارة عن عقد فاسد وان لم يكن فيه زيادة لان بيع الدرهم  
بالدرهم منسأ ربا وان لم يتحقق فيه الزيادة اقول ولا يبعد عد التنازل زيادة مجازا  
ثم ثبتت حرمة الربا بالكتاب نحو قوله تعالى لا تأكلوا الربا وبالسنة نحو ما رواه احمد  
وابوداود من حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن اكل  
الربا وموكله وشنا هذه وكاتبه وياجماع الامة قالوا لا سيما في تنوع الاعمال انكر  
ربا النساء يكثر واختلفوا في ربا الفضل قال ابن عباس لا يري الربا الا في النسيئة وعنه انه



رجع إلى غيره والحاصل أن الأصل في حرمة الربا قوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا ومعناه  
 اللزوي الذي هو مطلق الفضل والزيادة ليس مراد بالاجماع فكان النقص مجازا وقد  
 ورد بياته بقوله عليه الصلاة والسلام الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر  
 بالبر والنشيط بالنشيط والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فات  
 اختلفت هذه الاصناف فيصو كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه الستة من حديث  
 عبادة بن الصامت الا البخاري واخرجه مسلم عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم مثله سواء زاد بعد قوله يدا بيد من زاد واستزاد فقد اذني  
 الاخذ والمطوي فيه سواء والتقدير في هذه الرواية يصو مثلا بمثل وروى محمد بن الحسن  
 في اول سماع الاصل قال حدثنا ابو صيفة عن عطية الصوفي عن ابي سعيد الخدري عن  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر  
 والتمر بالتمر والنشيط بالنشيط والمالح بالمالح والمالح بالتمر مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا  
 والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربا وهكذا قال الاخر الا ثانيا السنة فان قلت  
 يصو مثلا بمثل او يباع مثلا بمثل وهو خبر يعنى الامر بالادلة منه تحقيقا لمعنى البيع وفي رواية  
 لا يدا بيد عن عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال الذهب  
 بالذهب بتمه وعينه والفضة بالفضة بتمه وعينها والبر بالبر مدي بمدي والتمر بالتمر  
 مدي بمدي والمالح بالمالح مدي بمدي من زاد او ازيد او اقل او لا بأس ببيع الذهب  
 بالفضة والفضة اكثرهما يدا بيد واما نسبة فلا ولا بأس ببيع البر بالنشيط والنشيط  
 اكثرهما يدا بيد واما النسبة فلا وفي القاموس المدي بضم مي كالاشام ومصر وهو غير  
 المدجمه امدا وبرواية الطحاوي عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبيح  
 الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا النشيط بالنشيط ولا التمر بالتمر  
 ولا المالح بالمالح الا سواء عينا بعين ولكن يصو الذهب بالورق والورق بالذهب  
 والبر بالنشيط والنشيط بالبر والتمر بالمالح والمالح بالتمر يدا بيد كيف شئتم وقد اتفق  
 القابسون ان الحكم ليس مقصورا على الاثني الستة بل النص معلل بالاتفاق خلافا  
 لداود الظاهري فاني القياس وعقبات النبي ولكن اختلفوا في الصلة فقال علماءنا  
 علته اي علة وجوب المساواة وحرمة الفضل او علة كون المال ربويا **التدري** اي الكيل  
 والوزن مع الجنس فلا ربا فيما لا يدخل تحت كيل او وزن كالحفنة من القمح والذرة  
 من الذهب ولا في كيل او وزن مع خلاف جنسه وبه قال احمد في رواية وقال مالك  
 علته الاقتيات والادخار مع الجنس لانه عليه الصلاة والسلام خص بالذكر كل  
 مقتات ومدخر وقال لثافي في القديم علته الطهر مع الكيل والوزن وفي الحديث  
 علته الطهر في الاثني الاربعة والفضة في الذهب والفضة والجنسية شرط لا تعمل العلة  
 بدونه وبه قال مالك واحمد في رواية لما روي مسلم من حديث عمر بن عبد الله ان النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم قال الطعام مثلا بمثل وفي رواية لا يبيح الطعام بالطعام لا مثلا بمثل

وفي رواية الاسواء بسواء ونصبهما على الحال ووجه الدلالة ان الطعام مشتق من الطعم ومتى  
 ترتب الحكم على اسم مشتق كان ما اخذ الاشتقاق علة له والطعم بالفتح ما يؤديه الذوق من حلاوة  
 ومرارة وما بينهما وبالضم الطعام ولنا ما روي عن ابي سعيد الخدري وغيره قال قال  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة الى ان قال مثلا بمثل الحديث  
 ووجه الدلالة انه عليه الصلاة والسلام اوجب المائلة في الجنس الواحد تقبلا للفايدة في حق  
 العاقلين اذ لو كان احد العوضين اقل من الاخر لكانت الفائدة تامة لاحد العاقلين دون  
 الاخر والمائلة باعتبار الصورة القدر وباعتبار المعنى الجنس وروى الشيخان عن سعيد  
 بن المسيب ان ابا سعيد الخدري وابا هريرة حدثاه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم بعث سواد بن غزية وامره على خبير فقدم عليه بتمر جنيب يعني الطيب فقال  
 له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اكل تمر خبير هكذا قال لا والله يا رسول الله انا  
 نشترى الصاع بالصاعين والصاعين بالثلاثة من الجمع فقال عليه الصلاة والسلام  
 لا تفعل ولكن بع هذا واشتر بثمنه من هذا وكذلك الميزان انتهى الجمع ثم ردي غلوطة  
 وفي رواية لهما قال ابو سعيد جاء بلال الي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بتمر بري فقال من  
 اين هذا قال كان عندنا ثم ردي فبعت منه صاعين بصاع فقال او ه عين الربا تفعل  
 ولكن اذا اردت ان تشتري بتمر ببيع اخر ثم اشتري به ووجه الدلالة انها شرط  
 في الجنس المائلة وهي لا تحقق الا بالكيل ثم قاس عليه الميزان اي ما يدخل تحت الوزن  
 لكن قال البيهقي الاشبه ان قوله وكذلك الميزان من قول ابي سعيد انتهى والظاهر  
 انه مرفوع لما في الصحيحين لا تفعل بع الجمع بالدرهم ثم تابع بالدرهم جنسا وقال في  
 الميزان مثل ذلك فان ضمير قال اما اليه صلى الله تعالى عليه وسلم فهو ظاهر واما الى ابي  
 سعيد فيفيد انه نقل في الميزان مثل ما نقل في الكيل والله اعلم بالاحوال وفي الكفاية  
 اختلافا للجنس يعرف باختلاف الاسم والمقصود فالحفنة والنشيط جنسان عندنا  
 وعند المشافعي لكونهما مختلفين اسما ومعنى وعند مالك جنس واحد **والبر والنشيط**  
**والتمر والمالح كيل** وان ترك الناس لمكيل فيه **والذهب والفضة وتمر** وان ترك الناس الوزن  
 فيه **وغيرها** اي غير المذكورات وفي نسخة وغيرهما اي غير ما ذكرناه كيليا وما ذكرناه وزني  
**على العرف** مبني على ما لا بد في عند عدم الاقوي وعن ابي يوسف ان العرف يعتبر فيهما ايضا  
 لان النص فيهما انما كان لا له العادة في ذلك الوقت فكانت العادة هي المتطورة اليها  
 وقد تبدلت فلو باع حفنة بنفسها متساويا وزنا او ذهبا بنفسه متساويا كيليا لا يجوز  
 عند ابي حنيفة ومحمد وان تعار فوا ذلك لتوهم الفضل على ما هو المصداق فيه كالواضع بحجارة  
**فان وجد الوصفان** اي القدر والجنس **حرم الفضل والنسا** لوجود علة حرمتها فلا  
 يجوز بيع الجنس بثله متفاضلا لوجود الكيل مع الجنس ولا بيع الحديد بثله متفاضلا لوجود  
 الوزن مع الجنس وان عدما اي فقد الوصفان حلالا اي الفضل والنسا لعدم علة حرمتها



مع ان الاصل الاباحة وان وجد احدهما اي احد الوصفين بان وجد القدر دون الجنس كالخطة  
بالشعر او الجنس دون القدر كغوب هروي بجنسه وحيوان بجنسه **حرم النساء فقط**  
اي دون الفضل فحرمه ربا الفضل بالوصفين وحرمه ربا النساء باحدهما وقال مالك لا يجوز بيع  
حيوان باثنين من جنسه يقصد بهما امر او احد من ذبح او نحو وقال الشافعي ما عدا الذهب  
والفضة والمأكول والمشروب لا يحرم فيه ثني من جهة الرأيا ولنا ما روي احمد في مسنده عن جابر  
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال في الحيوان اثنان بواحد لا بأس به يدا بيد ولا يصح  
نساء وفي رواية لا خير فيه نساء **ولا يجوز الكلي مثله الامتساو يا كليا** وان تعارفوا فيه  
الوزن **ولا الوزني مثله الامتساو يا وزنا** وان تعارفوا فيه الكيل وهذا عند ابي حنيفة ومحمد  
لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبادة مثلا مثل سواد بسواد وجه الدلالة انه عليه  
الصلاة والسلام بشرط في جواز بيع المكيل بجنسه والموزون بجنسه المساواة بما اعتبر فيه  
من القدر وحصول المساواة بغير ذلك لا تعرق بها المساواة في ذلك فلا يجوز كالوباع مجازفة  
ويكفي التصيين في بيع المال الربوي مثله ولا يشترط التقابض قبل التفريق عندنا وبشرط مالك  
والشافعي كالصرف لما روي من قوله يدا بيد والمراد به القبض وانما كثر عنه بها لانها التمه  
ولانه المراد في التقدير وكذا في غيرها ولا له اذا رتب في المجلس يتصا قب القبض والنقد  
مزينة على غيره فيتحقق شبهة الربا وهي مانعة كالحقيقة وكما في الحال والموجل ولنا انه باع عينا  
بعين فلا يشترط فيها التقابض كالوباع ثوبا بثوب او ثوبين وافتراقا عن قبض  
وهذا لان المطلوب من العقد القكن من التصرف وذا يترتب على التصيين غير انه في التفريق  
لا يتحقق الا بالتقابض فاشترطه في التصرف للتصيين لا لنفسه وغير النقود يتصيين  
بالتصيين فلا حاجة الى التقابض والمراد من قوله عليه الصلاة والسلام يدا بيد عينا بعين  
اذ اليد الة التصيين فلم يكن حمله على القبض ولي بل حمله على هذا الحق لما في رواية عبادة بن الصامت  
عينا بعين وتعاقب القبض لا يعتبر تقاوتا في المائنة عرفا بخلاف الحال والموجل لكن ما في الصحيحين  
عن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق ربا الاهاوها والبر  
بالاهاوها الحديث يرنح حمله على القبض كيف ومضى ما اخذ اذ هو من اسماء الافعال  
ومنه قوله تعالى وهما اقربا كتابيه كذا حقيقه بعض المناخرين **والجيد والردى** سوا الاطلا  
الحديث والحديث جيدها ورد بها سوا لان الجودة لا يجوز الاعتياض عنها لان بيع قنين  
خطة جيدة بفقير خطة ردية ودرهم لا يجوز بالا جماع وما لا يجوز الاعتياض عنه بالبيع  
لا يكون مالا متقوما كالحجر **وباد بيع حفنة** من كيلي **بحفنتين** وقفاحة يتفاحتين ويضنة  
يسضتين وجوزة بجوزتين وقررة بقرنتين لا تعدام علة الربا بانعدام جزئها وهو القدر  
اذا المراد بالمائة القدر بالنقص ولا تقدير في الشرع بحفنة ولا حفنتين ولذا ايقن الحفنة  
والحفنتان بالقيمة عندنا وكذا الرباع مادون نصف صاع بدون نصف صاع جاز لا نه  
لا تقدير في الشرع بمادون نصف الصاع بخلاف مادون نصف صاع او اكثر فانه لا يجوز الا

مثلا بمثل لوجود القدر من احد الجانبين لوقوع التقدير بنصف الصاع في الشرع كما في صدقة  
الفطر وعند مالك والشافعي واحمد لا يجوز ذلك لابي رواية عن مالك ورواية عن احمد ورواي  
المعلي عن محمد انه كره القرة بالقرتين وقال كل شي حرم في الكثير فالليل منه حرام والى هذه الروا  
ية مال بعض المحققين **وباد فلس بفلسين باعيا** نهما اي الفلس والفلسين بان كان كل من  
الفلس والفلسين معينا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وبه قال مالك والشافعي في  
الاصح وعند محمد واحمد لا يجوز كالا يجوز درهم بدرهمين قيد باعيا نهما لا نهما لو كانا واحدا  
بغير عينته لزم بخر باعيا اما ان كانا بغير باعيا نهما فانه يبيع الكالي بالكالي اعني النسبة بالنسبة  
وهو منهي عنه واما ان كان احدهما بغير عينته فلا ان الجنس بافتراده يحرم التسايفيه وجاز **الحرم**  
**بالحيوان** من غير جنسه ومن جنسه ايضا عند ابي حنيفة وابي يوسف والمزني من اصحاب  
الشافعي وقال محمد لا يجوز اذا كان من جنسه الا اذا كان اللحم اكثرهما في الحيوان ليكون اللحم  
مقابلا باللحم والزائد مقابلا بالنسبة لانه لو لم يكن كذلك لتحقق الربا من حيث زيادة القسط  
او من حيث زيادة اللحم فصار كبيع دهن السمسم بالسمسم فانه لا يجوز الا بطريق الاعتبار  
وقال مالك والشافعي واحمد لا يجوز بجنسه اصلا لا بطريق الاعتبار ولا بغيره ومذهب مالك  
واحمد انه يجوز بغير جنسه والا صح في مذهب الشافعي انه لا يجوز بغير جنسه لعدم النهي  
فيما روي مالك في الموطا وابوداود في المراسيل عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وهو مع قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الاخر  
اذ اختلفت الا انواع فيبصوا كيف شئتم دليل مالك واحمد ولاي حنيفة انه يبيع موزون بغير  
موزون فيبيع كيف ما كان كالوباع الثوب بالقطن وهذا لان الحيوان ليس بموزون بل هو  
عددي متفاوت والمراد بالنهي في حديث بن المسيب ما اذا كان احدهما نسيئة لما في السنن  
الاربعة عن سمره بن جندب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة  
قال الترمذي حديث حسن صحيح واخرج عن الحجاج ابن ارقطة عن ابي الزبير عن جابر بن عبد  
الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحيوان اثنان بواحد لا يصح نساء ولا بأس به يدا بيد  
وقال حديث حسن و**جاز الدقيق بجنسه** والحالة بجنسها **كلا** ونص الشافعي في التقديم والجديد  
انه لا يجوز بيع الدقيق بالدقيق ككلا وحكي البويطي والمزيد عن الشافعي جواز وهو مذهب  
احمد قيد بالكيل لا يبيع الدقيق بالدقيق وزنا لا يجوز لان الدقيق كيلي ولهذا لا يجوز بيع الخطة  
بالدقيق وزنا ولو كان وزنا لجاز **وباد الرطب بالرطب** اتفاقا وكذا التمر بالتمر والرطب بالتمر وعكسه  
مثلا بمثل وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز بيع الرطب بالتمر وهو قول مالك  
والشافعي واحمد لما روي مالك في الموطا عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن زيد  
بن عباس عن سعيد بن ابي وقاص انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن  
شري التمر بالرطب فقال عليه الصلاة والسلام اينقص الرطب اذ ايسس قالوا نعم فنهاه عن ذلك  
ومن طريق مالك رواه اصحاب السنن الاربعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح نسد



صلى الله عليه وسلم البيع واشارة ان الهلة المتصات عند الجفاف وبه تبين ان شرط جواز العقد  
المائة في اعدل الاحوال وهو ما بعد الجفاف ولا يعرف بالمساواة كيلا في الحال لان قفيز الرطب  
ربما يصير نصف قفيز عند الجفاف وكان ذلك كبيع الدقيق بالحنطة حيث لا يجوز للتفاوت  
بعد الطحن ولا ي حنيفة قوله عليه الصلاة والسلام حين اهدي له رطب او كل تمر خبير هكذا  
فسمي الرطب بالتمر كذا قيل وهو انما يتم في الجملة اذا كان المهدي رطبا وليس كذلك بل كان تمر المارونا  
في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث اخا بني عدي الى نضاري فاستعمله على خبير  
فقدم بتمر خبير فقال عليه الصلاة والسلام اكل تمر خبير هكذا فقال الحديث وله ايضا قوله عليه  
الصلاة والسلام في حديث عبادة بن الصامت والتمر مثلا بثلث والمخ بالمثل مثلا بثلث سوا سوا يدا  
بيد فاذا اختلفت هذه الاصناف فيصير كيف شئتم اذا كان يدا بيد وذلك ان الرطب اذا كان  
تمرا جازا البيع بالتمر والحديث وهو قوله التمر بالتمر وان كان غير تمر جاز باخوه وهو قوله اذا اختلفت  
هذه الاصناف فيصير كيف شئتم وهذا حسن في باب المناظرة لدفع الخصم كما قال ابو حنيفة  
حين دخل بغداد وكانوا اشد عليه لما لفته الخب فسالوا فاجاب بما تقدم فاوردوا عليه الحديث  
السابق فقال هذا الحديث دار على زيد بن عياش وهو ممن لا يقبل حديثه وقد اجيب بانه  
على تقدير صحة السند فالمراد منه النسبة لما في سنن ابى داود عن يحيى بن كثير عن عبد  
الله بن زيد بن ابي عياش اخبره انه سمع سعد بن ابى وقاص يقول نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الرطب بالتمر نسبة وكذا رواه الطحاوي واذا صحت الزيادة يجب قبولها  
على المختار عند المحدثين وان كان اكثر لم يروها لكن قد تردد ترديده بين كونه تمرا او لا بان  
هذا انما ثلثا وهو كونه من الجنس ولا يجوز بيعه بالآخر كالحنطة المقلية بغير المقلية  
لعدم تسوية الكيل بينهما فكذا الرطب بالتمر لا تسوية بينهما في الكيل وانما يسوي في حال  
اعتدال البدين وهو ان يبع الآخر ابو حنيفة ينعصه ويعتبر التساوي حال العقد وعروض  
التقص بعد ذلك لا يمنع لكن فيه ان التعليل في معرض النص غير مقبول واما ما ذكره الشافعي  
بان التفاوت بين الرطب والتمر باصل الحنطة فيكون ساقط الاعتبار كالنقاوت بين الجيد  
والردي ففي غاية من السقوط وجاز الصنب بالزبيب عند ابى حنيفة خلافا لما تقدم والوجه  
ما بيناه في الرطب والتمر من الجانبين وقيل لا يجوز اتفاقا كالحنطة المقلية بغير المقلية  
وجاز البر حال كونه رطبا اي غير يابس او حال كونه مبلولا بمثله او باليابس فيجوز البر الرطب  
بمثله وباليابس والبر المبلول بمثله وباليابس وجاز التمر المنقوع والزبيب المنقوع اسم  
منقول من انقعه في الخابية اذا القاه فيها لينزل ويخرج منه الحلاوة واسم الشراب  
نتيج بالنتقع منها اي بمثله وباليابس فمن هنا بصحت الباي جاز بيع التمر المنقوع بمثله وباليابس  
والزبيب المنقوع بمثله واليابس متساويا وهذا عند ابى حنيفة واي يوسف لا يراها يعتبران  
التساوي في الحال اذا تساوي شرط صحة العقد فيشرط عند العقد بعده الا ان ابى يوسف  
ترك هذا الاصل في بيع الرطب بالتمر لحديث سعد بن قيس البائي على اصله وقال لا يجوز شي من ذلك

لا نه يعتبر المائة في اعدل الاحوال وهو حال اليابس ولم يوجد في هذه الصورة وجاز لم حيوان بل  
حيوان اخر ولو من غير جنسه متفادلا وكذا اللين اي جاز لبن حيوان بلبن حيوان اخر من غير جنسه  
متفادلا وعن الشافعي ان اللحم والالبان جنس واحد لا تخاد المقصود منهما وهو التقوي  
والتقوي وظاهر مذهبه وهو اختيار المنقذ ان اللحم اجناس مختلفة كذ هبنا وكذا الاصح من  
مذهبه في الالبان انها اجناس مختلفة لان اصولها مختلفة الاجناس حتى لا يضم بعضها البعض  
في الزكوة ومختلفة الاسماء باعتبار الاضافة كدقيق البر مع دقيق الشعير ومختلفة المقصود  
فان بعض الناس يرغب في بعض اللحوم والالبان دون البعض وقد ينفعه البعض ويضر البعض  
وقال مالك للحوم ثلاثة اجناس الطيور والدواب اهليها وحشيتها والبحريات وبه قال حنفي  
احدى الروايات وعنه روايتان اخريان كقول الشافعي قيد الحيوان بكونه من غير الجنس لانه لو  
كان من الجنس كلهم البقر بلحم الجاموس ولبن البقر بلبن الجاموس لم يجز بيع احدهما بالآخر  
متفادلا لانهما جنس واحد ولذا يضم احدهما الى الاخر في الزكوة وكذا لحم المعز والضأن  
ولبنهما ولحم العراب والنخ ولبنهما بخلاف شجر المعز وصوف الضم فانها جانشا لا خلاف  
الصورة والمقصود وكذا جاز خل الدقل وهو نوع من التمر الردي بخل الصنب متفادلا لا خلا  
اصليهما وانما خص خل الدقل بالذكر مع ان الحكم في خل كل تمر مع خل الصنب واحد لانهم كانوا  
يجعلون الخل من الدقل وجاز شحم البطن بالالبية وباللحم وكذا عكسه متفادلا سوا  
كانت من اجناس ومن جنس واحد من الحيوانات لانهما اجناس مختلفة لا خلا فالاسد  
والصور والمقاصد كالشعر والصوف وجاز الخبز بالبر والدقيق متفادلا لان الخبز  
عددي وهو قول محمد او ثني وهو قول ابى يوسف والبر كيل بالنص وكذا الدقيق  
لانه جزء فلم يخصها القدر من كل وجه عن ابى حنيفة انه لا يجوز وبه قال الشافعي واحمد  
لان في الخبز اجزا الدقيق وذلك يورث شبه المجانسة والتقوى على الجواز وان كان  
احدهما اي جاز ان لم يكن احد البدين اللذين هما الخبز والبر والخبز والدقيق نسبة  
وان كان احدهما نسبة اما ان كان البر هو النسبة فالجواز باتفاق مكان صنبه واما  
ان كان الخبز هو النسبة فعند ابى يوسف اذا ذكر وز نامعلوما ونوعا معلوما وعليه  
التقوى لحاجة الناس اليه البراي لا يجوز البر بالدقيق او بالسويق او بدقيق البر او  
بسويقه متفادلا او متساويا اما متفادلا فلان كل واحد من الدقيق والسويق بر من  
وجه وان اختلف باسم لان كل واحد منهما من اجزاء البر لان الطحن لم يجعله الا تفرق  
الاجزاء او المجمع لا يصير بالتفرق جنسا اخر واما متساويا فلان المقياس فيه الكيل وهو غير  
متساو بينهما وبين البر كذا فيهما فيه وتخل البر ويجوز عند مالك واحمد في رواية بيع البر  
بالدقيق وبالسويق كيلا ووزنا ولا الدقيق بالسويق اي دقيق البر بسويقه متفادلا  
او متساويا وهذا عند ابى حنيفة لبقاء المجانسة من وجه اذا السويق اجزا الحنطة المقلية  
والدقيق اجزا حنطة غير مقلية وبيع الحنطة المقلية بغير المقلية لا يصح بحال

متفادلا



فقد ابيع الدقيق بالسويق وقال ابو يوسف ومحمد يجوز الدقيق بالسويق كيف ما كان لا يها  
جنسان مختلفان لا خلافا في اسمها والمقصود منهما ان احدهما يصلى لما لا يصلى له الاخر فان  
الدقيق يصلى للخبز والعصيد ونحوهما ولا يصلى لشئ من ذلك السويق بل يلى بالسمن او العسل  
ويؤكل ولا يجوز **السهم بالحل** بفتح الحاء المهملة وهو دهن السهم المسمى بالشيرج **الا**  
**ان يكون الحل الشراي** اي من حل او من الحل الذي في **السهم** يكون قدر الحل بثلثه والزايد  
بالثلث وكذا بيع الزيتون بزيته والجوز بدهنه والبن بسمنه والسمن بزيده والعنب  
بعصيره على ما في الهداية وغيرها وعند مالك والشافعي واحمد لا يجوز اصلا **ويستقرض الخبز**  
**وزنا** **الا عدد** وهو عند ابي يوسف في الكافي وعليه الفتوى لا نه موزون فيعلم بالوزن  
لا بالعدد لتفاوت احاده قدره فلا يتحقق التساوي ولا يجوز عند ابي حنيفة مطلقا لا نه  
وان وزن فهو متفاوت بتفاوت الخبز والخباز والتور والتقدم والتأخر والاستقرار  
انما يصح في المثالي ان من شرطه القدر على اد امثل المستقرض وقد فلت شرط صحته  
فلا يصح واجازه محمد بالعدد ايضا للتصامل والقياس يترك به كافي الاستصناع وفي مذهب  
الشافعي وجهات في استقرار الخبز احدهما نقول اي حنيفة وهو الاصح والثاني  
الجواز وزنا وعدد او به قال احمد وهو اختيار ابن الصباغ لحاجة الناس اليه **ولا يابن**  
**السيد وعنده** لان العبد وما في يده لسيده وهذا اذا لم يكن مازونا مديونا وكذا  
لا يابن السيد وام ولده ولا بين المدبر وسيده لان كسب كل واحد منهما للسيد  
بخلاف المكاتب لانه صار كالحرب يد وتصرفه **ولا يابن مسلم وحر في داره** اي دار الحرب  
وقال ابو يوسف ومالك والشافعي واحمد يقع بينهما الر بالاطلاق النصوص الواردة  
ولا ي حنيفة ومحمدان مال اهل الحرب مباح في دارهم فكان المعامل اخذ بالرابا مال ابا  
بلا عذر فيصح والمراد بالنصوص الر ياتي مال محظور ومال الحربي في دار الحرب غير محظور  
بخلاف المستامن منهم لان ماله صار محظورا بعقد الامان وما رواه مكحول عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال لا يابن المسلم والحربي في دار الحرب ذكره محمد بن الحسن  
واستد البيهقي في المعرفة في كتاب السير عن الشافعي قال قال ابو يوسف انما  
قال ابو حنيفة هذا لان بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه قال لا يابن اهل الحرب واظنه قال واهل الاسلام قال الشافعي وهذا حديث  
ليس بثابت ولا حجة فيه وقال في المبسوط هذا امر سل ومكحول ثقة والمرسل من مثله  
مقبول **فصل لا يجوز بيع مشتري منقول قبل قبضه** لا نه فيه غرر وهو انفساخ  
العقد بهلاكه قيد بالمنقول لان بيع العقار يجوز قبل قبضه لا نه يتوهم انفساخ  
العقد فيه بالهلاك وهو مقدر التسليم وقال محمد وزفر والشافعي لا يجوز ايضا  
لا نه مبيع لم يقبض فلا يصح كالمقبول وقال احمد لا يجوز بيعه قبل القبض ان كان  
مكيلا او موزونا او معدودا او الاجاز وقال مالك يجوز جميع التصرفات ان كان غير

لانه عليه الصلاة والسلام قال في الطعام بدا بيد وقبل القبض لا يتاقي ذلك ولما روي هو عن  
نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستق  
ولما روي ابو داود وابن جبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وصححه عن عبد الله بن  
عمر قال ابتعت زيتا في السوق اي اشتريته فلما استوحيت له لقيت رجلا فاعطاني فيه رجلا  
حسنا فاردت ان اضرب على يده فاخذ رجلا من خلقي بذراعي فالتفت فاذا ازيد بن ثابت  
فقال لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوز به الى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
نهى ان يتاع السلع حيث يتباع حتى تحوزها التجار الى رحالهم وعن حكيم بن حزام قلت  
يا رسول الله اني رجل ابتاع هذه السلع وابيعها فلما يحل لي منها وما يحرم قال لا تبعت  
شئيا حتى قبضه ورواه الطحاوي عن حكيم بن حزام قال كنت اشترى طعاما فانزع فيه  
قليل ان قبضه فساكت النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبعه حتى قبضه وفي الصحيحين  
عن ابن عباس الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم هو الطعام قبل ان يقبض قال ولا  
احسب كل شئ لا مثله انتهى والتخصيص على الشئ لا يتفي الحكم مما عده قيد بالبيع لان  
المشتري لو وهبه او تصدق به او اقرضه قبل قبضه يصح علم الاصح وهو قول محمد خلافا  
لا يي يوسف وقيد بالمشتري لان بيع المهر والميراث او بدل الخلع او بدل الصنق قبل القبض  
جائز اتفاقا لان العقد لا ينفسخ بهلاكه **وصح التصرف اي تصرف البايع في الثمن قبله**  
اي قبل قبضه **وصح الخط عنه اي عن الثمن** بان نقص منه **وصح المز يد فيه اي الذي يزيد في**  
**الثمن** على ان المز يد اسم مفصول او الزيادة فيه على انه مصدر يمي سواك ذلك من  
المشتري او من اجني وسواك من جنس المز يد عليه او من غير جنسه **ان بقي المبيع**  
هذا شرط لصحة الزيادة والمراد ببقا المبيع بقاءه محلا للمقابلة في حق المشتري حقيقة  
بان لم يبعه المشتري ولم يتصدق به ولم يهبه او وهبه ولم يسلمه حتى لو باعه او تصدق  
به او وهبه وسلمه لا تقع الزيادة وعن محمد يبيع لبقا المبيع كذا في المحيط **وصح المز يد في**  
**المبيع** عطف على فيه اي وصح المز يد في المبيع سوا بقا المبيع او هلك ويكون لذلك المز يد  
صححة من الثمن حتى لو هلك قبل قبضه سقط حصته شئ من الثمن والاصل ان الزيادة والنقص  
يلتحقان باصل العقد عندنا فيصير العقد كانه ورد على ذلك القدر وعند زفر والشافعي  
لا يلتحقان به بل يكونان هبة مبتدأة قيد زيادة الثمن ببقا المبيع لان الزيادة تغير العقد  
من وصف مشروع الى وصف مشروع فيستدعي قيام العقد وقيامه بقيام المقنود  
عليه لكن الشفيع ياخذ العقار الذي حط من ثمنه والذي يزيد فيه بالاقل فياخذ بما بقي  
في الخط و بدون الزيادة في المز يد لان حق الشفيع تعلق بالعقد الاول ولا يملك العاقدان  
التصرف فيه بما يرجع الى اضرامه فلم تظهر الزيادة في حقه وظهر الخط فيه **وصح تاجيل**  
**كل دين** حال سوانت في الذمة بعقد او باستهلاك حتى لو باع شئيا بمن حال ثم اجله  
اجلا معلوما صار موجلا لان الحول حق البايع فله استقاطه بتأجيله تيسير على من عليه الثمن



ولانه يملك اسقاط المطالبة مطلقا بالا برافلك اسقاطها مدة مصينة بالتاجيل اولى ولو اجله  
 الاجل مجهول فان كانت الجهالة فاحشة كهو بالبيع لا يصح وان كانت متعارفة كالحصار  
 والدياس يصح كما في الكفالة الا القرض وهو ما ثبت في الذمة باستقراض فانه لا يصح تاجيله حتى  
 لاجله مدة معلومة عند الاقراض وبعده لا يثبت الاجل وله المطالبة في الحال وقال مالك  
 يصح تاجيل القرض كسائر الديون وقال الشافعي لا يصح تاجيل غير القرض كالقرض ولنا  
 ان القرض عارة وتبرع ابتداء لهذا يصح بلفظ العارة ومعاوضة انتها حتى يلزم رد  
 مثله فعلى الا بتدليله لا يلزم التاجيل فيه كالعارة فان المعيران وقت العارة له ان يستل  
 من ساعته اذ لا يجري التبرع وعلى اعتبار الالتهال لا يصح التاجيل فيه لانه مبادلة الدراهم  
 بثقلها نسيئة وهو حرام ويدخل البناء والمقايح المتصلة اغلاقتها به **والعلو والكثيف**  
**في بيع الدار** لان العرصه اصل في الدار لقرار البناء واعاد دخل البناء وما اتصل به  
 في بيع الدار بطريق التبعية لاتصاله بالوصية اتصال قراره لا يكون متصلا بالبناء  
 لا يدخل في بيع الدار الا اذا جرى العرف ان البائع يسامح به فانه يدخل ولا ذكر في دخول  
 العلو ولا ذكر لاتصاله بالبناء ولا يدخل المحتاج في القياس لانه غير متصل بالبناء فصار كغيره  
 موضع في الدار ويدخل في الاستحسان اذ العادة ان البائع لا يمنعه عن المشتري  
 بل يسلمه مع الدار اليه ولا يدخل الباب الموضوع ولا القفل ومقتضاه ويدخل السلم المتصل  
 بالبناء ولو كان من خشب ولا يدخل غير المتصل الذي عرف اهل مصر فانه يدخل ذكره الرطب  
 ويدخل الحجر الاسفل من الرمي وبه قال مالك والشافعي واحمد ويدخل الحجر الاعلى استحسانا  
 وهو الاظهر في مذهب الشافعي **الظلة** اي لا تدخل الظلة في بيع الدار وهي السدة  
 التي فوق الباب على ما في المغرب والسمات الذي يكون احد طرفيه على الدار والطرف  
 الاخر على دار اخرى او على اسطوانات في السكة على ما في جامع قاضي خان **الاداب**  
**يذكر كل حق هو لها اي الدار او مرافقها** اي يذكر مرافقها وهي حقوقها وماقتضاها  
 او بكل قليل وكثير هو فيها او منها وهذا عند ابي حنيفة وعندهما تدخل الظلة ان  
 كان مفتحا في الدار لا يفتاح من نواحي الدار فصارت كاللثيف والعلو ولا يبي حنيفة  
 ان الظلة تابعة للدار من حيث ان قرار احد طرفيها على بنا الدار وليست بتايصة  
 لها من حيث ان قرار طرفيها الاخر على غير بنائها فلا تدخل ولا ذكر الحقوق وتدخل بذكرها  
 علما بالشبهين ويدخل **الشجر** في بيع الارض بلا ذكر صغيرا كان او كبيرا اما ينظر او مما  
 لا ينظر **الزروع** اي لا يدخل الزرع في بيع الارض بلا ذكره والفرق بينهما ان اتصال الشجر  
 بالارض للقرار فكان كالبناء واتصال الزرع به لا للقرار فكان كالمتاع وانما دخل الجنين  
 في بيع امه من غير ذكره مع ان اتصاله ليس للقرار لانه جزء منها ولا يدخل الثمر وهو بالملئنة  
 في بيع **شجر** لا بشرطه سواء كان لذلك الثمرة وقت البيع او لم يكن لقوله عليه الصلاة  
 من باع عبد اوله مال قاله للبائع الا ان يشتري المتاع ومن باع غلا موريا قال الثمر للبائع

الا ان يشترط المتاع رواه اصحاب الكتب الستة ولان اتصال الثمر باصله وان كان اتصال  
 قراره اتصال الشجر بالارض لان قطع الثمر له غاية معلومة فصارت حكم القطع ويقال للبائع  
 اقطع الثمر وسلم الشجر وكذا اذا بيعت الارض وبها زرع يوم البائع بالحصار والتسليم  
 وقال مالك والشافعي واحمد حتى يظهر صلاحه ويترك الزرع حتى يستحصن الواجب هو  
 التسليم المعتاد ولرجر العادة بقطع الثمر قبل بدو صلاحه ولا حصاد الزرع قبل استحصان  
 وصار كالومضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يدرك ولا يدخل **الطوفي** بيع بيت فوقه  
 بيت **لا بشرطه** لا يتبعه ولا يذكر ما ذكر لان البيت اسم لمسقف له دهلين ويصلح للبيتوة  
 فيه والفتي لا يكون تبعا لمثله ولا من حقوقه ومرافقه **ولا في بيع منزل** فوقه بيت تبعا  
 الا يذكر ما ذكر من الحقوق والمرافق لان المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف  
 ومطبخ والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف فكان الدار اعم منه  
 شتملها عليها فاستتبعت العلو وان لم يذكر الحقوق لا ينها اسم لما ادبر عليه الحايط  
 والعلو مما ادبر عليه الحايط فيدخل والبيت اسم لما ييات فيه والعلو مثله بلا تفاوت  
 والشئ لا يستتبع مثله وليس من اجزائه وتوابعه ليدخل بذكر التوابع والمنزل دون  
 الدار وفوق البيت فله منزلة بين المنزلتين فتوفر على الشبهين حفظهما فيدخل العلو  
 فيه تبعا بذكر التوابع علما بشبهه في الدار ولا يدخل بدونه علما بشبهه البيت وفي شرح  
 الوافي قالوا هذا على عرف اهل الكوفة واما على عرفنا فيدخل العلوي الكل سواء باع باسم البيت  
 او المنزل والدار **كالطريق** اي كالا يدخل الطريق في بيع ماله طريق **والشرب** في بيع ماله شرب  
**والسبيل** في بيع ماله سبيل الا يذكر الحقوق والمرافق لان كل واحد منها تابع للمبيع من حيث  
 انه خارج عن حدوده ويقصد لانتفاع به فيه واصل من حيث انه يتصور بدون المبيع فكان  
 تبعا من وجه دون وجه فلا يدخل الا يذكر ما ذكر علما بالشبهين **وقد دخل** هذا ثلاثة في  
**الاجارة** من غير ذكر ما ذكر لان الاجارة لم تشترع الا لانتفاع وهو لا يتحقق فيها له طريق  
 او شرب او سبيل الا بطريقه او بشرطه او بسبيله بخلاف البيع فانه شرع ملك الرقبة والا  
 من ثمراته **ويؤخذ الولد** الذي ولد له الامه عند المشتري لا بالاستيلاء ان استحققت  
 امة بيينة وان استحققت بان اقرا المشتري بها لم يعبها الا لا يؤخذ الولد بل تؤخذ الامه  
 وحدها ويدخل في المبيع ملبوس الغلام والجارية لو كان خريبا للعرف ولا يدخل لو كان نيسا  
 الا بشرط لعدم العرف **وما لك باع** غيره بالرفع فاعل باع ملكه وبالنصب على انه مقبول  
 باع اي ملك المالك والمصنوع اذا باع شخص ملك غيره انعقد بيعه وبه قال مالك وهو بيع  
 الفضولي **وما لك فسخه** اي فسخ البيع وهو مبتدأ خبره الظرف المقدم وله اي للمالك **اجاز**  
 ان بقي العاقدان والمعقود له وهو المالك والمبيع وكذا ان بقي الثمن حال كونه عرضا  
 لا يبيع من وجه وقال الشافعي في الجديد واحمد في رواية لا ينعقد انه اضاف ذلك البيع الى  
 محل ولا ية له عليه لا بها تكون بالملك المطلق للتصرفات او باذن المالك الذي له ولاية



التصرف ولم يوجد واحد منهما فيلحقوا بالتصرف المشرعي كما يتوقف على اهل والمحل يتوقف  
على الولاية الشرعية فاذا افاقت لا ينقد ولا يبيع الا بيق لا ينقد مع كونه مملوكا لعدم  
القدرة على تسليمه لما لا يملك والبائع اولى ولنا ما روي البخاري وغيره ان النبي صلى الله  
عليه وسلم دفع العروة البارقي ديناراً يشتري به شاة للاضحية فاشتري به شاتين  
وباع احديهما بدينار وجا بشاة ودينار للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم يا ربك الله لك في صفقتك ووجه الالة ان عروة باع شاة الثانية من  
غير اذن النبي صلى الله عليه وسلم وقد اجازة عليه الصلاة والسلام وروي الطبراني في  
معجمه والترمذي في جامعه مثل هذا عن حكيم بن حزام الا ان حكيم اعطاه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ديناراً يشتري به اضحية فاشتري اضحية بدينار فباعها بدينارين  
ثم اشترى اضحية بدينار ثم اشترى اضحية بدينار وجاء بدينار واضحية فتصدق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدينار ودعى له بالبركة ولا ن هذا التصرف صدر  
من اهله لانه عاقل بالغ مضاف الى محله لانه مال متقوم ولا ضرر في انعقاده على المالك  
لانه غير فان راي فيه مصلحة اجزاه والا فسحقه فينقد ويتوقف نفوذه على  
اجازة المالك بل فيه نفع حيث سقط عنه مونة طلب المشتري واقرار الثمن وفيه  
نفع العاقد من حيث صيانة كلامه عن الالغاء وفيه نفع المشتري فتثبت القدرة  
الشرعية تحصيل هذه الوجوه على ان الاذن ثابت ولا يان كل عاقل مراضي  
بتحصيل التصرف النافع وكذا كل ماله يحيز حالة العقد لا يتوقف ويقع والمناشط  
بقا العاقدين والمصقود عليه وله لان الاجازة تصرف في العقد فيفتقر الى قيامه  
وقيامه بقيام هذه الاشياء وخص المصنف ببيع الفضولي بالحكم لان شرائه لا يتوقف  
على الاجازة بل ان وجد نفاذ اعلى الفضولي نفذ عليه وان لم يجد نفاذ اعليه بان  
كان محجوراً عليه يتوقف وقال الشافعي في القديم يتوقف كالبيع وبه قال مالك  
واحمد في رواية ولنا ان الثمن في الشر لازم لزمة المشتري بالتزامه فينقد بخلاف  
البيع فان قيامه بالبيع وهو ملك لغيره ويتضرر بلزوم العقد فيتوقف على رضاه  
ولم يفرق بينهما صاحب الموهب حيث قال ويجوز تصرف الفضولي من الدخايل والتبويل  
عندنا وهو اي الثمن اذا اجاز المالك لبيع ملك للحيين وهو المالك وامانة عند بايعه  
وهو الفضولي لانه بمنزلة الوكيل لان الاجازة اللاحقة بمنزلة الوكالة السابقة وله  
اي للبايع الفضولي منحه اي البيع قبل الاجازة دفعا للمعقود عن نفسه بخلاف  
الفضولي في النكاح فانه ليس له المنع قبل الاجازة لان المعقود لا يرجع اليه لانه  
سفير محض فاذا حصل العقد منه انتهى امره فصار كالاجنبي **وجاز اعتاق المشتري**  
**من القاصب ان اجيز بيع القاصب ببيعه** اي يجوز بيع المشتري من القاصب  
**ان اجيز بيع القاصب بعني** من اشترى عبد من القاصب فاعتقه ثم اجاز المولى

ذلك الشر اجاز العتق وان باعه المشتري فاجاز المولى الشر الاول لم يجز الشر الثاني وهذا  
عند ابي حنيفة واي يوسف وقال محمد بن زفر وهو رواية عن ابي يوسف لا يجوز العتق  
ايضا وهو القياس وبه قال مالك والشافعي وهذه ثمانية المسائل التي جرت المجاورة  
فيهما بين ابي يوسف ومحمد وقال ابو يوسف فيهما لمحمد رويت لكن العتق باطل  
عند ابي حنيفة وقال محمد رويت لان العتق جائز عنده وحاصل الخلاف راجع الى ان  
اعتاق المشتري من القاصب موقوف عند ابي حنيفة واي يوسف على ان ينفذ الشر  
باجازة المالك وباطل عند محمد لان الاعتاق لا يصح الا في الملك الكامل للمعتق لما رواه  
ابوداود والترمذي في الطلاق وقال حديث حسن عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذر ابن ادم فيما لا يملك ولا يعتقه فيما لا يملك  
ولا طلاق فيما لا يملك ولا يبي حنيفة وهو وجه الاستحسان ان ملك المشتري من القاصب  
ثبت موقوفاً بتصرف مطلق موضوع لا فادة الملك فيتوقف الاعتاق بتوقفه واذا  
نفذ نفذ بحقوقه **فصل ببيع السلم** وهو لغة السلف وشرعا اسم لعقد يوجب للملك  
في الثمن عاجلا وفي الثمن اجل وهو مشروع على خلاف القياس لكونه بيع معدوم ولكنه  
جاز بالكتاب لما روي الحاكم في المستدرک في تفسير سورة البقرة وقال صحيح على شرط  
الشيخين عن ابن عباس انه قال شهد ان السلف المضمون الى اجل سمي قد احل الله  
في الكتاب واذن فيه قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدابرتهم بدين الى اجل سمي  
فاكتبوه الآية ورواه الشافعي في مسنده وبالكسنة وهو ما اخرج الائمة الستة  
في كتبهم عن ابي المنهال عن ابن عباس قال قدم النبي والناس يسلفون الثمن السنتين  
والثلاث فقال من اسلف في شي فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم  
وما اخرج البخاري عن عبد الله بن ابي اوفى انه قال كنا لنسلف على عهد رسول الله  
واي بكر وعمر في الحنطة والشعير والنز والربيب وبالاجماع فان الامة اجمعت  
على جواز السلم لحاجة الناس وضرتهم اليه وانما يصح السلم فيما يعلم قدره ووصفه  
بكيل او وزن او ذرع او عد بخلاف ما لا يعلم قدره ووصفه حيث لا يصح السلم فيه الحديث  
ابن عباس ولا ما لا يعلم قدره ووصفه مجهول جهالة تقضي الى المنازعة فلا يصح السلم  
فيه وذلك **كالمكيل** نحو البر وسائر الحبوب وغيرها ولو اسلم في الحنطة وزنا اختلفت  
فيه والتفوي على جوائه لتعامل الناس والموزون غرالدهن ثمتا قيده لان الموزون  
الثمن وهو الدرهم والدنانير لا يكون مسلما فيه لانه ثمن والمسلم فيه مبيع فلا يكون  
ثمتا فعلموا ناو الشافعي خصوصا جواز الموزون بالثمن منه وعمه مالك لظاهر قوله  
عليه الصلاة والسلام وزن معلوم ولا يمكن ضبط التقدين بالصقة فيجوز السلم  
فيهما ولنا انها خلقا اثمانا والمسلم فيه مبيع والنص مقيد به لانه نهى عن بيع ما ليس  
عند الانسان ولو اسلم في الثمن بان اسلم حنطة او عروضا في احد التقدين يكون



باطلا عند ابن ابيان وسبعا صحيحا بثمن موجب عند ابي بكر الا عفى حلا لكلام العقادين على  
الصحة وهما قصد ابدال الحنطة بالدرهم وقول ابن ابيان اصح لان المعقود عليه وهو  
المسلم فيه وهذا الخلاف اذا سلم غير شي من التقدين في احدهما واما اذا سلم احدهما في  
الاخر فانه لا يجوز بالاجماع لان القدر بانفراده يحرم **النساء والمذروع** اي والمذروع **كالثوب**  
**ميتا طوله وعرضه ورقيقته** اي رقيقته وغلظه لان مقدار المالمية في الثياب يعلم بذكر هذه  
الاشياء والتفاوت بغيرها يسير فلا يضرب به لا يفتني الى المنازعة المانعة من التسليم  
والتسليم وهذا في غير الحرير واما في الحرير فلا بد فيه من ذكر الوزن ايضا لان قيمة الثوب  
منه تختلف باختلاف وزنه وفي المجتبى والقياس ان لا يجوز المسلم في المذروعات لتقدر  
ثبوته في الذمة ولهذا لا يضمن بالمثل في الاستهلاك كالجواهر لكن ترك ذلك باجماع الفقهاء  
وفي الخلاصة ولو اطلق ذكر الدراع فله ذراع وسط **والمعدود** اي والمعدود **متقاربا**  
وهو لا يتفاوت احاده في القيمة ويضمن بالمثل كالجوز والبيضة لا يضمنها معلوما القدر  
بالعدد والتفاوت بين احادها بالصغر والكبر ساقط الا اعتبار فيما بين الناس قيد  
بالتفاوت لا المتفاوتات كالبطيخ والرمات والسفرجل لا يضمن فيه المسلم عدد التفاوت  
احاده في القيمة **فيصح المسلم في السمك** اي الصغار واختلف في الكبار **المليح** اي الذي قد دس  
ولما يصح المسلم فيه بالوزن لا بالعدد لتفاوت احاده بالكبر والصغر قيد بالمليح لان  
الطري لا يصح المسلم فيه في غير حينه لانه منقطع من ايدي الناس حتى لو كان في حينه  
جازا المسلم فيه وقيل لا فرق بين الطري والمليح وعن ابي حنيفة لا يصح فيه **الاف في الحيوان**  
اي لا يصح المسلم في الحيوان وهو قول الثوري والاوزاعي وقال الشافعي واحمد يصح وهو قول  
مالك الا في الخلفات وهي الهوام من النوق فانها مجهولة لما روي ابو داود في سننه واحمد  
بن حنبل في مسنده والبخاري في مسنده والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط مسلم  
عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان يجهز جيشا فنقدت الابل  
فامر ان ياخذ من قدام الصدقة فكان ياخذ البصير بالبعيرين الى ابل الصدقة ومن ههنا  
مصحف على كافي رواية مخروطة لم تقال ونصرتاه من القوم الذين كذبوا باياتنا ولا نه مبيع معلوم  
الصفة فيجوز المسلم فيه كالثياب واعترض بما رواه ابن جبان في صحيحه وعبد الرزاق في  
مصنفه من حديث ابن عباس واصحاب السنن الاربعة من حديث سمره بن جندب  
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان **نسبية** واجيب بانه محمول  
على ان يكون النساق الحيوان من الطرفين واما ما في آثار الطحاوي بسنده الى ابي رافع  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل من الصدقة  
فامر ابا رافع ان يفتي الرجل بكرة فرجع اليه ابو رافع فقال لم اجد فيها الا جملا خيرا رابعا  
فقال اعطه اياه ان خيار الناس حسنه فضا محمول على القرض ولما اخرج الحاكم في مستدركه  
وقال صحيح الا سنا والدارقطني في سننه عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن **السلطان**

ومارواه محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن حماد بن سليمان عن ابراهيم التيمي قال دفع عبد الله  
بن مسعود الى زيد بن حنبل البكري مال مضاربة فاسلم زيد الى عرييس بن عرقوب  
الشيبياني في قلايص فلما حلت اخذ بعضها وبقي بعض فاعرس عرييس وبلغه ان المال  
لعبد الله فاتاه يسترفقه فارسل عبد الله الى زيد وقال اردت ما اخذت وخذ راس  
مالك ولا تسلم ما لنا في شي من الحيوان ولان الحيوان يتفاوت احاده تقاوتا فاحشفا فانك  
تري عبد بن اومتين متفقتين في الاوصاف المتشروط ومع ذلك باختلاف الصياحة والملا  
والقصاحة والكياسة وحسن السيرة والصورة يساوي احدهما القيا والآخر الوفاقا  
التشاعر الا رب فرد يعدل لالف زائدا والف تراهم لا يساويون واحده فلا يجوز المسلم  
فيه كالجواهر بخلاف الثياب فانها يوضع العبد وهو غامض جالبة فاذا اتخذت الالة والصانع  
لم يبق الا التفاوت اليسير وهو لا يضرب وحديث عبد الله بن عمرو السابق قال ابن القطان  
في كتابه انه صنيف مضطرب الاستناد وبينه فلا يحج به ولا يصح المسلم في اللحم عند ابي  
حنيفة ولو منزع العظم على الاصح في الروايتين ويصح عندهما كالك والشايع مطلقا  
ان بين جنسه ونوعه وسننه وصفته وموضعه وقدره كشاة خصي شتي سمين  
من الجنب كذا رطل بكذا كما يصح في الالية والشمع والسمك وزناويه يفتي **واطرافه**  
اي ولا يصح المسلم في اطراف الحيوان كالروس والاكراع وهي جمع كراع وهو مادون الركبة  
في الدواب وبه قال الشافعي في الاظهر لا تظهر لها عددية متفاوتة قيل هذا قول ابي حنيفة  
واما عندهما فيجوز كما في اللحم وقيل لا يجوز باتفاق **والجلود** اي ولا يصح المسلم في الجلود  
عدد غير مبين الطول والعرض والصفة اذ التفاوت بين راس وراس وكراع وكراع  
معتبر فيما بين الناس وما كسونه لا حله ولو اسلم في الروس والاكراع وزنا  
اختلفوا فيه وقال الشافعي ومالك واحمد في رواية يجوز المسلم في الجلود والروس والاكراع  
عدد او وزنا لا يها مصلومة القدر والصفة بالذكر ولان الجلود في معنى الثياب لا يها يتخذ  
منها الفرو والخفاف قيدنا بالعدد غير المبين الطول والعرض والصفة لان المسلم  
فيها وزنا يجوز وكذا عدد اذا بين طولها وعرضها **والجواهر** اي ولا يصح المسلم في الجواهر  
لانها عددية متفاوتة تتفاوت احادها في المالمية بالصغر والتدوين بخلاف اللؤلؤ  
الصغار التي تباع وزنا فانها يصح المسلم فيها لانها تقلم بالوزن **وبصاع** اي ولا يصح  
المسلم بكيال ولا ذراع **معين** **يندر قدره** لان القدرة على التسليم وقت وجوبه  
شرط وهي لا تتحقق الا ببقا ما عينه من المكيال والذراع الوقت التسليم ويقاوه غير  
معلوم لا حتمالا انه يضيع فيقع النزاع وانما جاز البيع بهما لان المسلم بآخر فيه التسليم  
فيكون الصياح محقلا بخلاف البيع **وشرطه** وفي بعض شرطه **بيان جنسه** اي جنس  
المسلم فيه كبر او شصير وبيان **نوعه كسقيه** بفتح فكسر فتشديد التثنية اي حنطة  
مسقية مبيحا وبيان **صفته كجيد** وبيان **قدره** كذا ككيال معروف او كذا



لميزان معروف لان المسلم فيه قد يختلف بالجنس والنوع والصفة والقدر فلا بد من بيان  
 هذه الاشياء لقطع المنازعة وبيان **اجله** فلا يجوز السلم في حال ولا موجد بل مجهول  
 وقال المشافيع يجوز السلم في الحال وبه قال عطاء وابو ثور واختاره ابن المنذر لانه مبادلة  
 مال بمال فلا يكون فيه الاجل بشرط كالببيع ولنا ما من قوله عليه الصلاة والسلام من  
 اسلف في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم **واقوله** اي اقل الاجل في السلم  
**شهر** كذا روي عن محمد وهو الاصح وعليه الفتوى ومن شرط السلم بيان قدر **راس**  
**المال** في راس المال **الكلي** وفي راس المال **الوزني** وفي راس المال **العددي** ولو قال وقدر راس  
 المال الكلي الى اخره لكان اولى ثم ما ذكره ان كان راس المال عند العقد غير متشارفاً فالتاقي  
 وان كان متشارفاً اليه فعند اي حنيفة خلافاً لهما حتى لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم  
 في كبر ولم يبين وزن الدراهم او قال اسلمت هذا البرقي زعفران ولم يبين قدر البرقي يصح  
 عنده ويصح عندهما واما راس لذي رعي اذا كان متشارفاً اليه عند العقد لا يشترط بيانه  
 قدره باتفاق ومن شرطه بيان مكان **ايضا** المسلم اي المسلم فيه ان كان **المحل** مونة  
 وهذا عند اي حنيفة ووجه في مذهب المشافيع وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط بيان  
 مكان الا ينافوا لكن ان شرطاً مكاناً صحيح وان لم يشترطاً يتعين مكان العقد وهو قول  
 اي حنيفة اولا والاصح من مذهب المشافيع لان التسليم وجب بالعقد فيتعين له مكان  
 العقد كافي البيع ولا يبي حنيفة ان تعين مكان العقد اما بالتعيين صريحاً او بضرورة  
 وجوب التسليم في الحال ولم يوجد واحد منهما بخلاف البيع فانه واجب التسليم في الحال  
 فيتعين له موضع بالعقد وقيد المسلم فيه بان يكون كحل مونة لانه لو لم يكن كذلك كالمسك  
 والزعفران والكافور القليلة لا يحتاج فيه الى بيان مكان الا ينافوا عندهم لان قيمته لا يختلف  
 باختلاف المكان **وقبض راس المال** اي مال المسلم قبل **الا فتراف** اي فتراف العاقرين بالابد  
**شرط بقائه** خبر لم يتقدم امم اي شرط بقا السلم صحيحاً وبه قال المشافيع ولهذا صح السلم  
 مع تاخير التسليم والتسلم الى اخر المجلس ولو مكث الى الليل وسار في سجن او نام احدهما  
 وجوز مالك تاخير اليوم واليومين والثلاث بشرط وقيل لا يجوز فان اثار كثير في شرط  
 فقولا ولا فرق بين كون راس المال مما لا يتعين كالنقود او مما يتعين كالعروض اما ان كان  
 مما لا يتعين فليلا يفرق عن دين دين وهو بيع الكالي الكالي اي النسبة بالنسبة ورواه  
 ابن ابي شيبة واسحاق ابن راهوية والبخاري مسانيدهم من حديث موسى بن عبيدة  
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولفظ البخاري قال نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وعن بيع كالي بكالي عن اجل عاجل فالغرر ان تبع ما ليس  
 عندك والكالي الكالي دين دين والعاجل بالاجل ان يكون له عليك الف درهم موجه فتقبل  
 عنها بخمسة امان ان كان من العروض فلا ان المسلم اخذ عاجل بالاجل والمسلم فيه اجل فوجب  
 ان يكون راس المال عاجلاً ليكون حكمه على وفق اسمه ولو اوفى المسلم اليه قبض راس المال

اجبر عليه ومن شرط السلم وجود المسلم فيه من وقت العقد الى وقت التسليم حتى لو كان  
 موجوداً حال العقد معدوماً وقت التسليم لا يجوز بالاجماع ولو كان معدوماً حال العقد  
 موجوداً وقت التسليم او معدوماً بينهما لا يجوز عندنا وهو قول ابو راعي والمعتزلي  
 في السوق الذي يباع في ذلك المصروف مالاً والمشافيع يشترط وجوده حال حلوله فقط  
 ولنا ما رواه ابو داود وابن ماجه واللفظ له عن ابي اسحاق عن رجل يجراني قلت لعبد  
 الله بن عمر اسلم في ثقل قبل ان تطلع قال لا قلت لما قال لا رجلا اسلم في حديقته ثقل على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان تطلع الثقل فلم تطلع الثقل شيئاً ذلك العام فقال  
 المشتري او خرت حتى تطلع فقال للبائع انما الثقل هذه السنة فاحتصم الى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال للبائع اخذ من ثقلك شيئاً قال لا قال بم تسحق اماله ارد عليه ما اخذ  
 منه ولا تسلموا في ثقل حتى يبدوا وصلا حه وفيه مجهول كما علمت وما في البخاري عن ابي بصير  
 سالت ابن عمر عن المسلم في الثقل فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثقل  
 حتى يصلح وعن بيع الورق سالت ابن عباس عن المسلم في الثقل قال نهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثقل حتى يוכל منه فقد ثبت عن هذين الصحابيين  
 الكبيرين في العلم والتبعية انهما فهمتا من نهيه عن بيع الثقل حتى يصلح بيع السلم فقد دل  
 الحديث على اشتراط وجوده عند العقد والاتفاق على اشتراطه عند **المحل** **فلو كان**  
**راس المال ديناً وعيماً** من جنس واحد بان اسلم مائة درهم نقد او مائة درهم ديناً  
 على المسلم اليه في كبر **بطل السلم في حصة الدين** لانه دين دين وصح في حصة النقد ولو جاز  
 قبض راس المال في المجلس وقال زفر يشيع النسياء وبطل العقد في حصة العين  
 ايضا لان هذا الفساد في طلب العقد **ولا يجوز** اي لا يصلح التصرف في راس المال قبل  
 قبضه **ولا التصرف في مسلم فيه قبل قبضه** باستبدال او تولية او شراكة او اقاله  
 بخلاف ارتهاان او حواله لو كفا له اما في راس المال فلا قبضه في المجلس حق الله  
 تعالى وفي التصرف فيه قبل قبضه تعرض لقنوت ذلك واما في المسلم فيه فلما اخرج  
 ابو داود وابن ماجه والترمذي في علله الكبير وقال لا اعرفه الا من هذا الوجه  
 وهو حسن عن ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ  
 فلا يصرفه الى غيره وما روى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن قتادة عن ابن عمر قال  
 اذا اسلفت في شئ فلا تأخذ الا راس مالك الذي اسلفت فيه ولو اسلم في رطب  
 تأخذ مثله فمراوا بالعكس صح عند اي حنيفة نظراً الى التساوي في الحال ولو بيع  
 نظراً الى التفاوت في المال ولو اخذ دقيقاً او سويقاً او مقلية عن براواخذ دقيقاً عن  
 سويقاً وبالعكس لا يصح لا خلة فالجنس فكان استبدالاً وان تفايلا عقد السلم  
 منعتا رب السلم شرائه من المسلم اليه راس المال استخفاً ولم ينصه زفر قياً سا  
 لانه لما بطل السلم بقي راس المال ديناً في ذمته فيصح الاستبدال به كسائر الديون



ولنا قوله صلى الله عليه وسلم من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره ورواه ابو داود والترمذي وحسنه ورواه الدارقطني عن ابراهيم بن سعيد الجوهري ونظفه فلا يخذل ما سلب فيه او راس ماله **والاستصناع** استفعال من الصنع وهو العمل من خوف وطست وصورة ان يقول لحفا فخرني خفا من ادعك يوافق رجلي ويريه رجله بلذا **اجل** يضرب مثله **للسلم** فيصير فيه شروط السلم سواء تعاملوا فيه كالخفاف او لا كالباب وقال ابو يوسف ومحمد فيما تعاملوا فيه استصناع لانه بلفظه فيعمل عليه ويكون ذلك الاجل للاستعمال لا للاستعمال بخلاف ما لم يتعاملوا فيه لانه استصناع فاسد فيعمل على السلم الصحيح ولا يحنفة ان الاستصناع يحل السلم فكان حمله عليه اولى لان جوازه بالكتاب والسنة واجماع الامة وجواز الاستصناع بالتعامل وقيدنا الاجل بكونه يضرب مثله للسلم لانه لو قال على ان يفرغه غدا او بعد غدا يكون سمالا لان ذكر المدة تحلل الفراغ من العمل المطالبة وقال زفر والنشافعي لا يصح الاستصناع وهو القياس لانه لا يمكن تجديده اجارة لانه استيجار على العمل في ملك الاخر اذا ادرى ملك الصانع ولا يصح لانه بيع ما ليس عنده ولا سمالا فقد شرايطه ولكن جوزه استصحابا بالتعليل الرابع الى اجماع العملي من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم بلا تكير والتعامل بهذه الصفة اصل مندرج في قوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امتي على ضلالة واد استصناع بلا **اجل** فيما يتعامل الناس فيه **بيع** لا عده وكان الحاكم الشهيد يقول لا استصناع مواعده وانما ينقذ بالتعاطي اذا جابه الصانع مقر وغامته ولهذا اثبت الخيار لكل منهما والصحيح عند الجمهور انه بيع لان محذور اسماء وذكر فيه القياس والاستصحاب وفصل بين ما فيه تعامل وبين ما لا تعامل والموايد يجوز قياسا واستصحابا في الكل وحكم الحاكم احكم والله سبحانه وتعالى اعلم لكن الصحيح انه بيع **فجبر الصانع على العمل** ولو كان مواعدا جبر ولا يرجع الامر عنه ولو كان مواعدا لكان لم الرجوع **والمبيع** في الاستصناع **الصين** لا عمله اي عمل الصانع وقال ابو سعيد البرقي عمله نظر الى ان الاستصناع مشتق من الصنع وهو العمل وقد اشار المصنف الى ما يدل من الفروع على ان المبيع في الاستصناع الصين بقوله **فلو جازما صنعه غيره** قبل العقد او بعده او بما صنعه **هو قبل العقد** الظرف متعلق بصنعه المقدور **فاخذ الامر العين صح** ولو كان المقدور عليه عمله لم يصح وبقوله **ولا يتعين له** اي لا امر بلا **اختياره** الذي يدخله خيار الروية بيع الصين لا بيع العمل وصح للصانع بيعه قبل روية الامر اي المستصنع لعدم تعيينه لان تعيينه باختيار الامر واختيار الامر بعد رويته ولا يثبت للمستصنع خيار الروية اذا جابه الصانع على الصفة المشروطة عند ابي حنيفة فلا فالحما **ومع بيع الكلب** ولو كان عقورا **والسباع** علمت اولا بشرط شمس لاية لجواز بيع الكلب وغیره ان يكون معالما او قابلا للتعليم

وقال

وقال الشافعي لا يصح بيع الكلب مطلقا لانه نجس العين كالحنزير وكذا عند باقي رواة وهو قول احمد وبعض اصحاب مالك والمشهور من مذهبه الجواز واما اقتنا الكلب للصيد او لحفظ الزرع او المواشي او البيوت فجاز بالاجماع لهم ما روي البخاري ومسلم من حديث ابي سعيد الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن ولنا ما روي ابو حنيفة في مسنده عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد **والذي** في احكام البيع **كالمسلم** لانه مكلف بموجب للعاملات فما جاز للمسلم من البياعات جاز له وما لا فلا كالربا **والذي** في عقد الذي كالحل والشاة في عقدنا فيكون الخمر عندهم مثليا **يقينا** روي عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الله بن علي الجعفي عن سويد بن غفلة قال بلغ عمر بن الخطاب ان عماله ياخذون الجزية من الخمر فاشتد بهم ثلاثة اقل قال له بلال انهم يفعلون ذلك قال فلا تتعلوا ولو هم بيعها فان اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكلوا اثمها ورواه ابو عبيد في كتاب الاموال وقال كانوا ياخذون من اهل الذمة الخمر والحنزير في جزية رؤسهم وخراج اراضيهم بقيمتها ثم يتولى المسلمون بيعها فهذا الذي انكره بلال وتهي عنه عمر ورخص لهم ان ياخذوا ذلك من اثمائها اذا كان اهل الذمة المتولين بيعها لانها مال لهم وليس بمال للمسلمين انتهى وسويد بن غفلة بفتح المهملة والفاء بواو الميم الجعفي ولد عام الفيل قدم المدينة حين دفتوا النبي صلى الله عليه وسلم سمع من ابي بكر وعمر **ودرههم** **نشر فوقع على ثوب رجل فهو له** اي الدرهم للرجل ان اغداه اي اعد الرجل الثوب **له** اي لو وقع الدرهم وان كفه اي جمع الرجل الثوب بعد وقوع الدرهم فيه لان الحكم لا يضاف الى السبب الصالح الا بالقصد وقد وجد ما يدل عليه وهو اعداد الثوب او جمعه **والاي وان** لر بعد الرجل الثوب ولم يحصه على الدرهم **فلا خذ** اي فالدرهم خذه لانه مباح سيقب يده **واعتبر انت** او هو بصيغة المجهول الماضي به اي بهذا الذي قلناه في الدرهم الذي **نشر** **سائر المباحات** فلو فرخ طيرا وبان في ارض رجل ان كانت ارضه مهيأة لذلك فهو له والا فلا خذه بخلاف ما لو غسل الخيل في ارضه فانه يملك غسله وان لم يعد ارضه لان الغسل مما يحصل من الارض فيكون تبصا لها كالشجر النابت فيها والتراب المجمع بحريان الماء فيها ولهذا يجب في الغسل العشر اذا اخذ من الارض العشرية **فصل** الصرق لغة النفل والرد قال تعالى ثم انصرفوا صرفا لله قلوبهم وسمى به لانه يحتاج فيه الى يدلية من يد الى يد ونشر عا **بيع الثمن** اي المخلوق الثمنية وهو الذهب والفضة مطلقا **بالثمن جنسا** بجنس كذهب بذهب او فضة بفضة فيشترط فيه التساوي وزنا وان اختلفا جودة وصياغة لما تقدم من اهدار الثمار اعتبار الجودة عند المقابلة بالجنس وجنسا بجنس كذهب بذهب او فضة بذهب فلا يشترط فيه التساوي وزنا بل جاز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا اختلفت هذه الاصناف فيبصوا كيف شئتم اذا كان يد بيد

والحنزير صح



ويشترط في الصرف سوا كان بالجنس او بغيره **التقايب** من الطرفين باليد لا بالخيلة قبل الافتراق  
بالايدان باجماع العلماء ولما روي مالك في الموطاع عن عمر انه قال لا يبيحوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل  
ولا يبيحوا الورق بالذهب احدهما غائب والاخر ناجز وان استنظر كانه يلج بيته فلا تنظره  
الايدان بيد هات وهات اتي اختفى عليك الربا وان وقع **التقايب في البض** مع العقد فيه  
اي في ذلك البض وبطل في الباقي **في انا فصة** اي حال كون ذلك البض في انا الفصة يعني ان من  
باع انا فصة وقبض بعض ثمنه ثم افترقا بطل البيع فيما لم يقبض ثمنه وصح فيما قبض وصفا  
الانا **مشترا** بينهما لان هذا القدر صرف كله والتقايب في المجلس شرطي في الصرف  
وقد وجد في البعض دون البعض فيصح فيما وجد فيه ويبطل فيما لم يوجد وهذا الفساد  
طاري لا نه لعارض لا فتراق لا عن قبض فلا يتعدي الى ما لم يوجد فيه قيد البعض بكونه في  
اذا لا نه لو كان في نفقة لم يكن الحكم للزوم اشتراكهما لان النفقة تبعض بلا ضرر بخلاف انا  
وليس الصفة في بعض انا الذي نقد ثمنه والبطلان في البعض الذي لم ينقد ثمنه من تعريف  
الصفة لان هذا تعريف من جهة الشرع بان شرائط القبض فصار كهلاك العبد **وكذا**  
**العقد في السيف المحلى** اذا بيع دون حليته مثلا خمسون مائة ونقد المشتري خمسين  
**ان حصلت الحلية بلا ضرر وبصرف القبض الى ثمنها** اي ثمن الحلية وان لم يبين ان  
ثمنها لان قبض حصة الحلية واجب في المجلس لحق الشرع وقبض حصة السيف غير واجب  
فيه والتسليم مطلق فيجعل المنقود من حصة الحلية لان الظاهر من حال المسلم العاقل ان  
يودي الواجب ولا يحل به وكذا لو قال هذه الخمسين من ثمنها لان المشتري قد يبيع به عن الواجب  
كما في قوله تعالى يخرج منها اللولو والمرجان والمراد احدهما لانها يخرجان من المالح لان  
العذب وفي قوله تعالى نسيا حوتها والناسي صاحب موسى بدليل فاني نسيت الحوت  
وفي قوله تعالى قد اجيب دعوتكما والداي كان موسى عليه الصلاة والسلام وفي قوله  
عليه الصلاة والسلام لما لك بن حورث وابن عمر له اذ كنتما في سفر وفي رواية اذ اسامتا  
فاذا ناولهما والمراد احدهما فيحل ما عن فيه على ذلك نظر الظاهر المسلم هذا بخلاف مالو  
صرح وقال خذ من ثمن السيف فان الظاهر عارضه النصير بخلافه وان افترقا ولم يقبض  
شي والحال ان الحلية يخلص بالاضرار بطل العقد فيها اصلا في الحلية لان العقد فيها صري  
وقد فات شرطه وهو القبض في المجلس قيد البطلان بكونه في الحلية لان العقد صح يصح في  
السيف لا نعمقدور على تسليمه ويمكن افراده بالبيع لكونه يخلص بلا ضرر كالطوق واللا  
فاما اذا بيع طوق مع امة بنقد نسيت فسد العقد فيها عند اي حينة وفي الطوق عندها  
وان لم يخلص الحلية الا بضرر والحال انه لم يقبض شي بطل العقد اصلا اي في الحلية وفي السيف  
اما في الحلية فلنقد شرط الصرف وهو القبض في المجلس واما في السيف فلنقد تسليمه  
بدون الصرف ولو باع درهمين ودينارا بدرهم ودينارين جاز بان يصرف كل جنس بخلاف  
جنسه نصيحها للعقد كما لو باع كبر وكبر شصير بكري شصير وافسده الشافعي وزف

ولو باع ما غلبه فصة او ذهب بخالصه لا يجز الامتساويا وز بالان العبرة للطالب فكان كل منهما  
له حكم خالصه ولهذا لا يستقرض الا وزنا ولو باع ما غلبه غش باخر من جنسه متفاضلا جاز  
ويكون الغش في كل واحد منهما مقابلا بالخالص الذي في مقابله لكن بشرط التقايب قبل الافتراق  
لوجود الفضة والذهب في كل من الجانبين مع عدم التخلص لا بضرر ولو باعه بخالصه من  
فضة او ذهب لا يجوز الا ان يكون الخالص اكثر مما في غالب الغش منه كبيع الزيتون بالزيت  
والشعير بالسهمس ويجوز التبايع والاستيفاض براج المضشوش وزنا ان كان رواجه  
به او اعد ان راج به او بهما ان راج بهما لان المشتري فيما لا نص فيه العادة **كتاب الشفعة**  
وهي لغة الضم ومدة الشفع في الصلاة لضم ركعة الى اخرى والشفع الذي هو ضد الوتر  
والشفيع لانضمام رايه الى راي المشتق له في المطلب وشفاعة المذنبين لانها تضمنهم  
الى الغايبين وشرع **ملك العقار على مشتريه جيرا مثل ثمنه الذي اشتراه به**  
لما في صحيح مسلم عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل شرك ربعة  
او حايط لا يصلح ان يبيع حتى يعرض على شريكه فياخذ او يدع فان ابي فشر بكمه حتى  
حتى يودنه **وتثبت الشفعة بقدر روست الشفعة** عند نال بقدر الملك كما قال  
مالك والشافعي في الجديروا محمد في رواية فلو كانت دار بين ثلاثة لا حدهم نصفا  
والا خر ثلثها والاخر سدسها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الشريكان الشفعة  
قال القاضي يفتضي بها نصفين عندنا لكل واحد نصف واثلا ثا عندهم لصاحب الثلث  
ثلثان ولصاحب السدس ثلث لان الشفعة من حقوق الملك لكونها التكميل المتبعة  
فيقدر بقدره كالزعم والفضة والولد والثرثة ولنا ان التساوي في سبب الاستحقاق  
يوجب التساوي في الاستحقاق والشر كما متساوون في سبب الشفعة ولهذا لو  
افرد واحد منهما اخذ الكل وان قل نصيبه فيستوفون في الاستحقاق كما لو استوت  
النصيبا والربع ونحو متولدات من الملك فيستحق بقدره **الخليط** متعلق بتثبت في  
**نفس المبيع** متعلق بالخليط وهو الشريك الذي لم يقاسم ولو كان ذميا مساواة المسلم  
في سببها وهي امر دينوي وهما فيه سوا **شر للخليط** اي الشريك في حق المبيع كالشر  
يكسر المحبة وهو النصيب في المار ومنه قوله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم  
**والطريق** اي وكالم خاصين حال كشر ب نهر لا تجري فيه السفن بضمين جمع  
سفينة **وطريق** لا يتقد وقيل مقوض الى المجتهد في كل عصر **شر لجار ملاصق** با به  
**في سكة اخرى** قيد به لا نه لو كان با به في سكة الا لا كان خليطا في حق المبيع والحاصل  
انها لو كان با به في سكة اخرى او للجار المقابل في السكة الضرا لنا فذة فعندنا  
الشفعة لكل واحد من هذه الثلاثة على هذا الترتيب وهو قول سفيان الثوري  
وعبد الله ابن المبارك كما ذكر الترمذي في جامعهم وقال مالك والشافعي واحمد  
لا شفعة للجار لما روي البخاري عن ابي سلمة عن جابر بن عبد الله قال قضى رسول



الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسموا فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة  
وفي رواية الشفعة فيها لم يقسم الخ وفي لفظه انما جعل النبي الشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت  
الحدود الحديث ولان الشفعة ثبتت على خلاف القياس لما فيها من تلك المال بغير رضاه فيقتصر  
على مورد النص وهو ما لم يقسم ولنا ما في البخاري عن ابي رافع انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
يقول الجار احق بسبقه وماروي ابو داود في البيوع والتمذي في الاحكام وقال حسن صحيح  
والنسائي في الشروط عن قتادة عن الحسن بن سمره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جار  
الاراحق بدار الجار والارض ورواه احمد في مسنده والطبراني في معجمه وابن ابي شيبة  
في مصنفه وفي بعض الفاظهم الجار احق بشفعة الدار وفي رواية لابي داود في سننه عن جابر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا  
اذا كان طرفيها واحدا فان قيل المراد بما رويتم الجار الذي يكون شريكا لما اخرجه البخاري  
عن عمرو بن شريد قال وقعت على سعد بن ابي وقاص فجا المسور بن غزمية فوضع يده على  
احدي متكيوا اذا بورا فاع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا سعد ابتع مني بيتي  
في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها فقال المسور والله تبتاعها فقال سعد والله  
لا يزيدك على الاثني اربعة مئة او مقطعة قال ابو رافع لقد اعطيت بهما خمسمائة دينار  
ولولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لجار احق بصقبه وما اعطيتكهما باربعة  
الاف درهم وانا اعطي بهما خمسمائة دينار فاعطاهما اياه اجيب بان هذا معارض بما اخرجه  
النسائي وابن ماجه عن عمرو بن شريد عن ابيه ان رجلا قال يا رسول الله ارضني ليس  
فيها لا حد شرك ولا قسم الا الجوار فقال الجار احق بصقبه وفي غريب الحديث الصقب  
ينفتح من اقرب من الدار والسين لغة في الصاد واجيب عن حديث جابر بان تخصيص ما لم  
يقسم بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه وقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق  
فلا شفعة من كلام الراوي فلا يكون حجة في عدم استحقاق الشفعة للجار مع ما روينا  
من رفوع الاخبار ولو سلم انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فمعناه لا شفعة بسبب  
القسمه دفعا لتوهم ان القسمه تثبت بها الشفعة كالباع لما فيها من معنى التملك من كل  
واحد من الشريكين للآخر وفي معاني الآثار ان قيل لراو جبت الشفعة على هذا الترتيب  
ولجعلها لهم جميعا اذا حضروا وطلبوا قيل لان الشريك في المبيع خليط فيه وفي الطريق  
منه من اسباب الشفعة مثل ما مع الشريك في الطريق وسبب اخر مع الشريك في الطريق  
فكان اولي منه ومع الشريك في الطريق مشتركة فيها وملازمة للبائع ومع الجار ملازمة  
للبيع فقط فكان الشريك في الطريق اولي من الجار وفي شرح مختصر القدوري ولو  
سلم الشريك في البيع الشفعة وجبت للشريك في الطريق فان سلمها وجبت للجار  
**ويطلبها اي يطلب الشفيع الشفعة** لانها حق ضعيف يطل بالاعراض فلا بد فيه من  
الطلب بما يفهم منه طلب الشفعة ولو كان ما ضاع على الاصح كطلبت الشفعة اذا طلبها

او انا طلبها وهو اختيار الفقيه ابي جعفر والفتية ابي الليث والشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل  
لان الاعتبار للمعنى وقال بعضهم يقول لطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبها واخذها  
فان قال ذلك بطلت شفعتها لان ذلك كذب محض قلنا يذكروا الحال عرفا كيفت واشترت  
**في مجلس علمه بالبيع** يعلم بذلك عدم اعراضه عنه وهذا عند ابي حنيفة اذا اخبره  
رجلان او رجلا وامرات او عدل وعند ابي يوسف ومحمد اذا اخبره واحد حر كان  
او عبدا صبي كان او امرأة وهو نظير اختلا فهم في عز الوكيل وقوله في مجلس علمه بالبيع  
رواية هشام عن محمد انه يشترط الطلب في المجلس العلم ان طلب فيه صحيح وان قام عنه  
قبله بطلت وبه اخذ الكرخي وفي ظاهر الرواية كما علم بالبيع من غير مهلة واختارها  
العامة سوا كان عنده احد او لم يكن لقوله عليه الصلاة والسلام الشفعة كحل  
العقال رواه ابن ماجه في سننه عن ابن عمر **وهو اي طلب الشفيع في مجلس علمه طلب**  
**مواثبة** سمي به للدلالة على غاية التحيل حتى كان الشفيع يثب ويطلب وروي  
الرزاق في مصنفه عن شريك انه قال انما الشفعة لمن واثبها **ثريته** الشفيع  
**على طلبه** قال قاضي خان اذا صدر منه طلب المواثبة يحتاج الى طلب الاشهاد لان  
الاشهاد بشرط التمكن ثبات الطلب عند انكار الخصم وكيفية هذا الطلب ان ينهض  
من مجلس علمه ويشهد على طلبه **عند العقار** لتعلق الحق به **وعند ذي يد من بايع**  
بان كان لم يسلم العقار الى المشتري لانه لا يد امكن خصما **وعند مشتري ولو لم**  
يكن ذا يد لان الملك له ويقول الشفيع ان قلنا اشترى هذه الدار وانا شفيعها  
وكنت طلبت الشفعة وانا الان اطلبها فاشهد واعلى ذلك **فان اخر الشفيع احد**  
اي احد هذين الطالبين **بطلت** الشفعة اما الطلب الاول فلان مجرد السكوت فيه  
ساعة دليل الاعراض ودليل الثاني كسريجه واما طلب الثاني فلان مدته مقدرة  
بالتمكن منه نفيا للضرر عن المشتري **ثريته** الشفيع **عند القاضي** ويسمى طلب  
الخصومة وبناخه يبطل طلب الشفعة عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وفي  
الهداية والكا في وعليه الفتوي **وبناخه** شهر من غير عذر مرض او حبس وفي نسخة  
وناخه شهر **يبطل عند محمد** وهو قول زفر واختاره الكرخي به اي بقول محمد  
**يفتق اليوم** والمصنف ان تصح صا صا لاذخرة والمصنف وقاضي خان في جامعة المصنف  
اصح من تصحيح غيرهما **فاذا طلب الشفيع عند القاضي** **سال القاضي الخصم** عن  
ملك الشفيع ما يشفع به فان انكر الخصم انه ملكه كلف القاضي الشفيع باقامة البينة  
على انه ملكه وقال زفر وهو رواية عن ابي يوسف لا يكلفه ذلك لان اليد لملك  
فان عجز الشفيع عن اقامة البينة استحل القاضي الخصم عند ابي يوسف ان يعلم  
ان الشفيع مالك لما يطلب به الشفعة وعند محمد استخلفه على الثبات فيحلف بالله  
ما اشفع بما لك لما يطلب به الشفعة وان اقر الخصم بملك الشفيع ما يشفع به



او نكل الخصم عن الحلف على العلم على احد القولين **بانه اي الشفيع ما لكه اي مالك لما**  
**شفيع به او برهن الشفيع عليه ثبت ملكه** لما يشفع به **روح** **سأله القاضي الخصم**  
**عن الشرا فان انكر امر القاضي الشفيع باقامة البينة فان عجز الشفيع عن البينة**  
**استحلف الخصم ان كان المشتري بالله ما اشترت هذه الدار وان كان البايع بالله**  
**ما بيعت هذه الدار وان اقر الخصم به اي بالشرا ونكل عن الحلف وبرهن الشفيع**  
**على الشرا قضى القاضي له اي للشفيع بها اي بالشفعة** لثبوتها وبلغ للقاضي  
سؤال الخصم ان يسأل الشفيع عن موضع الدار من مصرها ومحلها وحدودها لانه  
ادعى حقا فيها قصار كما اذا ادعى ملك رقبته فاذا بين سأل هل قبض المشتري الدار  
لانه اذا لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البايع فاذا بين سأل  
عن سبب شفيعته وحدود ما يشفع به لان الناس يختلفون فيه فلهل دعواه  
بسبب غير صالح ولعله محجوب بغيره فاذا بين سببا صالحا وان كان محجوب بغيره سأل  
متى علم وكيف صنع حين علم لان الشفعة تبطل بطول الزمان وبالأعراض وبما يدل  
عليه فاذا بين سأل عن طلب الاشهاد كيف كان وعند من اشهد وهل كان الذي  
اشهد عنده اقرب من غيره فاذا بين ولم يجلب بشي من الشروط طعت دعواه فسأل  
الخصم **ح** **كأمر فلزمه** اذا قضى القاضي بالشفعة لزم الشفيع **احضار الثمن**  
من غير مهلة **ويجب على المشتري الدار** اي لاجل الثمن حتى يدفعه الشفيع اليه  
**ولا يسمع القاضي لبينة علي بايع لم يسلم العقار الى المشتري حين يحضر المشتري**  
**فيفسخ القاضي البيع محضوره ويقضي بالشفعة** لان الملك للمشتري واليد  
للبايع والقاضي يقضي بها للشفيع فلا بد من حضورهما قيد بالبايع لان المشتري  
الذي سلم البايع اليه العقار اذا اخاصمه الشفيع لا يشترط في سماع البينة عليه حضور  
البايع لان حكم العقد في حق البايع قد انتهى بالنسليم الى المشتري وصار البايع كاجني  
اخر وقيد بالبايع بكونه لم يسلم العقار الى المشتري لان الذي سلمه اليه لا يسمع القاضي  
البينة عليه اصلا ولا يكون خصما للشفيع وفي قوله فيفسخ محضوره اشارة الى علة  
اخرى وهي ان البيع اذا كان يفسخ في حق المشتري فلا بد من حضوره ليقضي بالفسخ  
عليه **والصهدة** اي ويقضي بصهدة الحقوق فيما اخذ الشفيع بخاصمة البايع  
**على البايع** فعليه التسليم وضمان الثمن عند الدرك وقال لثا في الصهدة  
على المشتري سوا اخذ من يد البايع او المشتري لان حقوق الصهدة عنده ترجع  
الى المالك **والشفيع** اذا قضى القاضي له بالشفعة ولم يكن راي البايع **خيار الروية**  
وله اذا وجد به عيبا خيار العيب فيرد ان شأوان شرط المشتري للبايع البراءة  
من العيب لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشرا لا ترى انه مبادلة مال بمال فيثبت  
للسفيع فيه خيار الروية والعيب كما في الشرا ولا يسقط ماله في خيار الروية

بروية المشتري ولا ماله من خيار العيب شرط المشتري للبايع البراءة منه **لا يملك اسقاط**  
**حق الشفيع والقول للمشتري** اذا اختلف مع الشفيع **في الثمن** لان الشفيع يدعي استحقاق  
العقار عليه عند نقد الاقل وهو يتكر والقول قول المنكر مع عينه **وبينة الشفيع** اذا اقام كل منهما  
بينة على صحة قوله **احق من بينته** اي للمشتري وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
بينة المشتري احق لانها اكثر اثباتا فانصار كينة البايع اذا اختلف مع المشتري في قدر الثمن  
ولهما ان لا تنافي بين البينتين في حق الشفيع لاحتمال انه اشترى مرة بالاقل ومرة بالاكثر وللشفيع  
ان ياخذ بايهما شأ ولوا **على المشتري ثنا** وادعى بايهما **ثنا اقل منه اخذ الشفيع العقار**  
**بقوله اي بقول البايع قبل القبض** اي قبض البايع الثمن لان الثمن ان كان كما قال البايع فظا  
وان كان كما قال المشتري فقط حط البايع من الثمن والحط عن المشتري حط عن الشفيع  
قيد ما ادعاه البايع بكونه اقل مما قال المشتري **نه** لو كان اكثر مما افادوا وادعاهما نكل  
ظهر ان الثمن ما يقول الاخر في اخذها الشفيع بذلك لان التناول بمنزلة الاقرار بما يدعيه صاحبه  
وان حلفا فسبح القاضي العقد بينهما واخذها الشفيع بما قال البايع لان فسح البيع لا يوجب  
بطلان حق الشفيع كما لو رد عليه بعيب بقضا فاض واخذ الشفيع **العقار بقول المشتري**  
**بعده** اي بعد قبض البايع الثمن واخذ الشفيع **في حط بعض الثمن** سوا كان الحط قبل اخذ  
الشفيع او بعده **او في زيادته** اي زيادة المشتري الثمن **باقلهما متعلق باخذ وانما اخذ**  
فيهما بالاقل لان الحط من الثمن والزيادة قد يلحقان عندنا باصل العقد لان الزيادة  
لا تظهر في حق الشفيع لتضرره بها وتظهر في حق المشتري بولايته على نفسه واخذ  
الشفيع **في حط الكل بالكل** لان حط الكل لا يلحق باصل العقد اذ لو التحق به لكان هبة  
او بيعا بلا ثمن وهو فاسد ولا شفعة فيهما واخذ الشفيع **في الشرا بثمان** مثلي كيلي او بثلثي  
او عدي متقارب **بمثله** البالاولي متعلقة بالشرا والثانية باخذ المقدر واخذ الشفيع  
في الشرا بثمان غيره اي غير المثلي **بقيمة الثمن** لان الشرع جعل للشفيع ولاية الملك على  
المشتري بمثل ما يملك به والمثل نوعان كامل وهو صورة ومصنوع وقاصر وهو المثلي  
مصنوع والمثلي من النوع الاول وغيره من النوع الثاني فيراعي في اخذ الشفعة ذلك كما في  
الاتلاف **ففي شرا عقار بعقار اخذ كل من العقارين بالشفعة بقيمة الاخر** لان كلاهما  
ثمن لاخر وهو من ذوات القيم وفي ثمن اي واخذ الشفيع في بيع عقار بثمان موحلي بها  
كل من الجارين متعلق باخذ المقدر **او طلب الشفعة** عطف على اخذ المقدر في الحال تخفيف  
اللام بمعنى الوقت **واخذ بعد الاجل** الذي وقع العقد عليه حتى لو لم يطلب في الحال بطلت  
شفعته وهذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف واخذ الشفيع في بنا  
المشتري وغرسه بالثمن وقيمتها اي البنا والغرس مقلوعين او كلف المشتري  
**قلعهما** وعند ابي يوسف لا يكلف ولكنه ان شأنا اخذ بالثمن وقيمة البنا والغرس مقلوعين  
وان شأنا ترك وليست الشفعة الا في بيع اي بسبب بيع او في هبة بعوض صاحب



بعض فلا شفعة في دار تزوج الرجل عليها او خال المرأة بها او استاجر بها اذا او غيرها او صالح بها عن دم عمد او اعتق عليها عبدا وقال الشافعي يجب فيها الشفعة لان كلا منهما عقد معا  
فتثبت الشفعة في العقار المملوك بسببه كالبيع ولنا انها تملك بسبب لا يثبت فيها خيار الشرط فلا يجب فيها الشفعة كالملك الهبة المحنة والوصية والميراث **ولا في شجر**  
عطف على ما قبله بالمعني لا شفعة في نكاح ولا خلع الا في العقود التي ليست ببيع ولا هبة  
بعض **ولا في ثمر** بالمثلثة **بيضا** اي الشجر والتمر **قصد** اي بدون ارض فانها لو  
بيضا كان فيها الشفعة تبعا لها وكذا لا شفعة في بناء بيع قصد اوفيه الشفعة لو بيع  
مع الارض لان هذه الاشياء نقلية في نقلها لان الشفعة انما وجبت في العقار لدفع ضرر  
سوا الجوار على الدوام والملك في النقل لا يدوم مثل دوامه في العقار كما اشار اليه قوله صلى  
الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من جار السوء في دار اقامة فان جار البادية يتحول  
**ولا شفعة في البيع** البيع بخيار للبايع لان خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه **الا بعد**  
**سقوطه** اي سقوط الخيار بان اسقطه البايع لان البايع من خروج المبيع عن ملكه قد  
زال فصار البيع كانه وقع لازما من الاصل قيدنا الخيار بكونه للبايع كما هو الظاهر من  
المبيع بخيار لان خيار المشتري يوجب الشفعة اما عند ابي يوسف ومحمد فلا ان المشتري  
صار مالكا واما عند ابي حنيفة فيخرج المبيع عن ملك البايع وحق الشفعة يعقد انقطاع  
حق البايع لا بثبوت الملك للمشتري حتى لو اقر البايع بالبيع وانكر المشتري يجب الشفعة  
**ولا شفعة في النبيع** اي في عقار البيع **القاسد** اما قبل قبض المبيع فلهدم زوال ملك البايع  
عنه واما بعد قبضه فلا حق له للفسخ لان كل واحد من المتعاقدين يسبيل من فسخه  
اذ فسخه حق الشرع وفي اثبات الشفعة اسقاط حق فسخه وفي اسقاط حق فسخه  
تقرير فساد **الا بعد سقوط فسخه** بان باعه المشتري من اخر فان فيه الشفعة  
لان امتناع حق الشفعة انما كان لثبوت حق الفسخ وقد سقط فصار كما لو كانت  
في البيع خيار للبايع فاسقطه **ولا شفعة في رد** اي بسبب رد العقار بخيار سوا  
كان خيار روية او شرط او عيب **الا في رد بسبب خيا وعيب** بلا قضا فان الشفعة  
ثبتت فيه خلافا لفرق **ولا شفعة لمن باع** سوا كان وكيل او اصيلا لان اخذه بالشفعة  
سعي في نقض ما نثر به وهو الملك للمشتري وسعي الانسان في نقض ما نثر به مردود  
**او بيع له** اي ولا شفعة لمن بيع لاجله وهو الموكل بالبيع لان تمام البيع به اذ لو  
توكيله لما جاز ذلك البيع **او ضمن الدرك** اي ولا شفعة لمن ضمن عن البايع ما يلحقه  
في ذلك البيع لان في ضمانه تقرير للبيع فكان كالبايع بل الشفعة لمن اي لشفيع **شري**  
**او شري له** واما ان الشفعة تبطل باظهار المشفيع الرغبة عن المشفوع ولا تبطل  
باظهار الرغبة وفي النشر اظهار الرغبة فيه فلا يكون ابطالا للشفعة وفي البيع اظهار  
الرغبة عنه فيكون ابطالا لها وفايدة ذلك انه لو كان المشتري والموكل بالشرا شري

في الدار ولها شريك اخر فلكل منهما الشفعة او كان هو شريكا والدار جار فلا شفعة للجار  
**ويبطلها** اي الشفعة **تسليمها بعد البيع** لان الشفيع اسقط حقه بعد تقرير سببه  
**لا قبله** اي يبطل الشفعة تسليمها قبل البيع لانه اسقطها قبل وجود سببها ان كان  
سببها البيع وقبل وجود شرطه ان كان سببها اتصال الاملاك والبيع شرطه وهو **الصحيح**  
**ويبطلها الصحيح** اي صلح الشفيع عن شفيعته على عوض **مع بطلانه** اي بطلان الصلح  
لانه اسقطها باختياره فيرد العوض لانه اخذه بغير استحقاق لان المال لا يستحق  
الا بمقابلة ملك وحق الشفيع ليس بملك بل حق فذلك فلا يصح الاعتراض عنه **ويبطلها**  
**موت الشفيع** بعد البيع قبل القضا بالشفعة ولا ينتقل حق الاخذ بالشفعة الى وارثه  
وقال مالك والشافعي ينتقل لانه حق ثبت لازالة الضرر عن المال فكان مورثا ولنا ان  
حق الشفعة حق ملك وهو وصف قائم بالشفيع فلا ينتقل الى وارثه بعد موته قيدنا  
بقبل القضا بالشفعة لان موت الشفيع لو كان بعد القضا قبل نقد الثمن وقبض المبيع  
لا يبطل شفيعته والبيع لازم لوارثه **لا المشتري** اي لا يبطل الشفعة موت المشتري  
لان المستحق باق وبموت المستحق عليه لم يتغير الاستحقاق بخلاف موت المستحق وهو  
الشفيع لان السبب الذي ياخر به وهو ملكه زال بموته والثابت للوارث جوارا وشركة  
حادثه بعد البيع فلا يستحق به الشفعة **ويبطلها بيع** الشفيع **ما يشفع به** بلا خيار  
للبايع **قبل القضا** له بالشفعة لان الاستحقاق بالجوار او بالشركة وقد زال قبل التملك  
قيدنا بعدم خيار البايع لان الشفيع لو باع ما يشفع به على انه بالخيار لا يبطل شفيعته  
لان ملكه لم يزل فوجد سبب الشفعة وهو الاتصال بملكه **وشفع** اي اخذ بالشفعة  
**حصة احد المشتريين** من بايع واحد لان هذا لا يخلو فيه ضرر التقريب لقيام  
الشفيع مقام الماخوذ حصته والصحيح انه لا فرق بين قبل القبض وبعده **لا احد الباعة**  
اي لا يأخذ الشفيع حصة احد الباعين من مشتر واحد بل اما ان يأخذ المشفوع  
كله او يتركه كله لان في اخذ حصة احد الباعة اضرار بالمشتري بتفريق الصفقة عليه  
**فان سلم** اي اذا اخاب الشفيع بان المشتري زيد فسلم **شرا زيد** فظهر شرا غيره او بلغه  
ان الثمن الف فسلم **الشرا بالف** فظهر انه باقل او بثلثي قيمته الف واكثر لا تسقط الشفعة  
اما ان ظهر ان المشتري غير زيد فلتفاوت الناس في الجوار والشركة واما ان ظهر ان الثمن  
اقل او انه مثلي فلا ان تسليمه في كثره الثمن لا يدل على تسليمه في قلته وتسليمه في احد الحسنين  
لا يكون تسليمه في الاخر اذ ربما يتعذر عليه ما سلم فيه ويسهل عليه الاخر **ان ظهر ان الشرا**  
**بقي قيمته الف واكثر** فان شفيعته تسقط لانه انما يأخذ القيمي بقيمته درهم او دينار  
ولو بلغه ان المشتري زيد فظهر انه زيد وعرفه انه انما يأخذ نصيب عمره لان التسليم لا يوجد  
في حقه ولو باعها الاذراع من جانب الشفيع بطول الحد الذي يليه امتنت الشفعة لانقطاع  
الجوار وهذه حيلة لا اسقاط للشفعة وان ابتاع منها سهما ثم ابتاع بقيمتها حجب الشفعة



في السهم الاول فقط لان الشفيع جار الا ان المشترك في الثاني شريك لانه حين اشترى  
الباقى كان شريكا بنشر الجزء الاول واستحقاق الشفيع الجزء الاول لا يبطل شفيعه المشترك  
في الجزء الثاني قبل الخصومة لكونه في ملكه بعد فينتقد على الجوار وان ابتاعها بمثل عال  
تفرد فع ثوبا عن الثمن يوحى بالثمن لا بالثوب لانه عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار  
وهذه حيلة لتقليل الرعية في الشفيع وهي نعم الجوار والشركة **كتاب القسمة**  
هي لغة اسم لا قسما وشرا **تصين الحق الشايع** وجوارها بالكتاب والسنة  
واجماع الائمة اما الكتاب تلويحا ف قوله تعالى عن قسمنا بينهم وتصرح بقوله عز  
وجل واعلموا انما غفتم من شئ فان الله خمسة الاية ولا يعلم الخمس من الاربعة الخماس  
الا بالقسمة وقوله تعالى وتبئهم ان الماء تسمة بينهم الاية لها شرب ولكم شرب  
يوم معلوم والمناوبة في الشرب تسمة فيه واما السنة فلا نه صلى الله عليه وسلم  
قسم غنائم خيبر بنصيب وعتايم او طاس باوطاس وعتايم بنصيب المصطلق بغيرهم  
وروى بود اود والترمذي وابن ماجة عن عبد الله ابن محمد بن عتيك عن جابر بن عبد  
الله ان امارة سعد بن الربيع قالت يا رسول الله ان سعد اهلك وترك ابنتين  
واخاه فخذ اخوه بقبض ما ترك سعد واغنا تنك النساء على اموالهن فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ادع يا اخاه فجا فقال ادفع الى ابنتيه الثلثين والى امراته الثمن ولك  
ما بقي واما الاجماع فلتوارث الامة القسمة من غير نكاح احد من الائمة ثم سببها  
طلب احد الشركا الانتفاع بنصيبه بالخصوص على الخلوص ويشتمل على الافراز والمبادلة  
في المثليات والقيمت لا ما يقع لاحد هما حصته كان له وبعضه كان لصاحبه  
فهو ياخذ عوضا عما بقي من حقه في نصيب صاحبه فكان مبادلة وافراز **وغلب**  
على المبادلة فيها **افراز** اي تميز عين حق في المثلي وهو الكيلبي والوزني والعلي  
المقارب لعدم التفاوت بين ابعاض كل من هذه الامور لا ما ياخذ الشريك  
مثل حقه صورة ومعنى فامكن ان يحصل عين حقه كما في القرض وقضا الديت  
**وغلب فيها المبادلة في غير المثلي** وهو الثياب والحيوان والعقار لوجود التفاوت  
بين ابعاضها فلا يمكن ان يحصل كما نه اخذ عين حقه **فياخذ كل من الشركا بنصيبه**  
**صاحبه** يعني شريكه وفي بعض النسخ بنصيبه الاخر **ثمة** اي في المثلي وهو بنحو المثلثة  
اسم اشارة للمكان ولو كانت القسمة فيه مبادلة لم ياخذ لعدم العلم برضى صاحبه  
لان رضا القادين شرط في المبادلة **لا ههنا** اي لا ياخذ احد من الشركا في غير المثلي  
حصته بنصيبه صاحبه ولو كانت القسمة فيه افراز كان له ذلك **ونصب**  
قاسم بين الناس يوزق من بيت المال **ليقسم بينهم بلا اجر** لان منفعتها  
تعود الى العامة فيكون كذا يتة من بيت المال كنفقة القضاة والمقاتلة والمفتيين  
وان نصيب قاسم ياخذ على المتقاسمين **ع** لان النفع لهم والاول ارفق بالناس

وابعد عن التهمة **وهو** اي الاجرا انصب قاسم باجر على عدد الروس عند ابي حنيفة  
وعلى قدر الانصبا عند ابي يوسف ومحمد والشافعي وهو رواية عن ابي حنيفة لانه مودة  
الملك فيقدر بقدره كاجرة الكيال والوزان وحفر البير المشترك ونفقة المملوك المشترك  
وهذا لان منفعة نصيب صاحب الكثير اكثر من منفعة صاحب القليل والغرم بالغرم ولا ي  
حنيفة ان الاجرة مقابلة بالتميز ولا نه لا يتفاوت ويرى انصبا احسنا بالنظر الى القليل  
وقد ينكس لما مر فتعذرا باعتباره فيتعلق الحكم باصل التميز واجرة حفر البير بمقابلة نقل  
التراب ونفقة المملوك لا بقاء الملك **وطاعة** صاحب الكثير الى ذلك اكثر من حاجة صاحب  
القليل واما اجرة الكيال والوزان بنزلة القاسم وان لم يكن لها بان اشترى يامكيلا او موزنا  
بجازفة اثلاثا او اربعا او امرا انسانا يكيله ليصير الكل معلوم القدر فلا اجر بقدر الانصبا  
لان الاجر في الكيل والوزن للعمل وهو لصاحب الكثير اكثر **ونجب كونه** اي القاسم **عد**  
دينا امينا **عالمها** اي بالقسمة لانه يعقد على قوله وذابا العدالة والامانة ولا بد من  
قدرته على القسمة وهي بالعلم بها **ولا يعين** قاسم واحد اذا كان الاجر على المتقاسمين  
لان حكم بالزيادة على اجر مثله فيتضرر به الناس **لا يشترى القسام** لئلا يتواضعو  
على معاملات الاجر فيحصل الاضرار بالناس بخلاف ما اذا اشترى كوا فان كل قاسم  
يسارع الى الاجر اليسير حذرا من القوت فخص الاجر **وقسم بطلب احدهم**  
جبرا على الا ي **ان انتفع كل منهم حصته** لان في القسمة تكمل المنفعة فكانت حقا  
لان ما فيها يقبلها بعد طلب احدهم وقسم بطلب ذي الكثير فقط **ان لا ينتفع الا آخر**  
اي ذو القليل **لقلة حصته** كذا ذكره الخفاف ووجهه ان صاحب الكثير ينتفع بنصيبه  
فاعتبر طلبه وصاحب القليل غير منتفع بنصيبه فلم يعتبر طلبه وتوضحه ان الاول  
يطلب من القاضين ان يخصه بالانتفاع بملكه ويمنع غيره من الانتفاع بملكه هذا  
طلب انصاف لا تعنت فطلبي القاضين ان يحيبه الى ذلك ولا يعتبر تضرر الاخر لانه يريد  
ان ينتفع بملك شريكه وله ان يمنع غيره من الانتفاع بملكه واما الثاني فتعنت في  
طلب القسمة والقاضين بحيب المتعنت بالرد وتعذر الانتفاع بنصيبه لقلته **لا معنى**  
من جانب صاحب الكثير ثم العكس والاطلاق روايات والاصح هو الاول كما في المبسوط  
وغيره **ولم يقسم** المشترك فيه بين المشتركين **الا بطلبهم** كلهم **ان تضرر كل اي كل**  
واحد منهم **للقلة** اي لقلة حصته لان الجبر على القسمة لتكامل المنفعة وفي هذه  
القسمة تفويتها وانما جازت لطلبهم لان الحق لهم ولم اعرف بشائهم وفي شرح  
الكنز لكن القاضين لا يباشر ذلك وان طلبوا منه لان القاضين لا يشتغل بالفايدة  
فيه ولا سيما اذا كان فيه ضررا واضاعة مال لان ذلك حرام ولا ينصهم من ذلك لان  
القاضين لا يمنع من اقدم على اتلاف ماله **ولا يقسم الجنتان** من العروض **ولا الرقيق**  
**ولا الجواهر ولا الحمام** وفي معناه البير والرحي **الا برضاهم** اما الجنتان فلا تاختلا



بينهما فلا تقع القسمة فيهما تقيلا بل معاوضة وسبيلها التراضي دون جبر القاضي واما  
الرفيق فقال ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي يقسم لاتحاد الجنس وكون التفاوت في  
القيمة وهو لا يمنع صحة القسمة كما في الاب والخنثى وكذا يقسم الرفيق في القيمة بين الغايبين  
كسائر الاموال ولا يخيصة ان التفاوت في الرفيق اظهر منه في الاجناس المختلفة فانها قد  
تفاوت في المالية والرفيق يتفاوت تفاوتا فاحشا فقسمة الجبر لا تجري في الاجناس المختلفة  
فكذا في الرفيق وهذا لان حق الغايبين في المالية دون العين حتى كان للامام بيعها وقسمة  
عنها بينهم فكان المعتبر اتصال مقدار من المالية الى كل واحد واما شركة الملك فحق الشراكا  
في العين والمالية وللامام حق التميز بالقسمة على طريق المعادلة وليس له ولاية المعاوضة  
فاذا انقذر اعتبار المعادلة هنا بطريق التميز لا يثبت للقاضي ولاية الاجبار على القسمة  
واما الجواهر فلان جهالة الجواهر فحش من جهالة الرفيق واما الحمام ونحوها من البير والرحي  
والحياطين دارين فلان القسمة لتكامل المنفعة واذا الرفيق كل نصيب منتفعا به بعد القسمة  
انتفاعا مقصودا لا تتحقق معنى القسمة فلا يقسم القاضي بخلاف التراضي لان التزامهم الضرع  
**ودور** سوا كانت في مصر او مصريت وهو مبتدأ **مشتركة** بنسخ الرافعة **او دار** ضيعة  
**او دار** وحانوت عطف والخبر **قسم كل** اي كل واحدة وحدها ولم يجمع نصيب احدهم  
في احدها اما الدار والضيعة والدار والحانوت فبا تفاوت لا خلا في الجنس واما الدور فاما  
ذكر قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد تقسم الدور بعضها في بعض اذا كانت في  
مصر واحد وكانت القسمة خيرا لهم **وصحة** قسمة الدور المشتركة وما ذكر معناها  
**بالتراضي** على جمع نصيب احد الشراكا في احدها لان في القسمة معنى المبادلة فيصح  
بالتراضي كسائر المعاوضات **الا عند صغر احدهم** فلا يصح الا بالامر القاضي لان  
نصر الصغير لا ينفذ ولا ولاية لهم عليه **وقسم نقلي** اي منقول **يدعون** اربعة بينهم  
لان في القسمة نظرا لا حياجه الى الحفظ ولا نه مضمون على من وقع في يده وقسم عقار  
**في ايديهم يدعون** شرا في ظاهر الرواية **او ملكه مطلقا** بان لم يذكر وكيفية انتقاله  
اليهم في الاصح لان القاضي في القسمة فيه يقتصر عليهم ولا يتعدى الى غيرهم اذ الرفيق وان  
اصل الملك لغيرهم فان ادعوا اربعة اي العقار الذي في ايديهم عن زيد مثلا بان ذكروا  
مورثهم لا اي لا يقسم العقار الذي ادعوه **حتى يبرهنوا** اي يقيموا البينة **على موته** وعد  
**ورثته** وهذا عند ابي حنيفة وقال يقسم القاضي العقار بينهم باقرارهم ويكتب ذلك  
في صك القسمة لانه في ايديهم واليد دليل الملك وقد اخبروا بالارث من ايهم والاصل  
في اخبار المسلم الصدق ولا منازع لهم فيما اخبروا فثبت الخبر به فاذا سألوا القاضي ان  
يقسم بينهم ملكهم فعليه ان يجيبهم الى ذلك فكيفما كان واحد منهم من الانتفاع بنصيب  
كما في المنقول الموروث والعقار المشتري والبينة انما تكون على المنكر ولا منكر هنا ولا  
منازع لهم ولا تنيد البينة ولكن يذكر القاضي في كتاب القسمة انها وقعت منه باقرارهم

ليذكرها والتظرف فيه ان حكم القسمة مقتصر عليهم غير متعد الى غيرهم حتى لا يكون ذلك قضا  
على بشر يكمل خزلهم ولا على مالك لها ولا في خيصة ان الميت يصير مقتضيا عليه بقسمة القاضي  
وقوله ليس بخيصة عليه فلا بد من اقامة البينة لثبت بها القضا على الميت ويصير بعضهم  
مدعيوا والبعض الاخر خصماله عن الميت **ولا يقسم العقار ان يبرهنوا انه مصرهم** اي في ايديهم  
**حتى يبرهنوا انه لهم** اي ملكهم لا حتمال ان يكون في ايديهم وهو ملك لغيرهم ولا يقسم العقار  
باقرار الحاضرين **ان كان جميعه او شي منه مع الوارث** **الطفل** او مع الغايب لان في هذه  
القسمة قضا على الغايب او الصغير باخراج شئ ما في يده من غير خصم حاضره ولا فرق في  
هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها في الصحيح ولو كان الحاضر كبيرا وصغيرا نصب القاضي  
عن الصغير وصيا وقسم اذا اقيمت البينة لان للقاضي ولاية نصب الوصي عن الصغير  
ووصي الصغير قايما مقامه فكان الصغير بالغ حاضرا وكيفية القسمة ان يصور القاسم  
ما يقسمه على قوطاس يمكنه حفظه ويعدله اي يسويه على السهام بان ينظر الى اقل السهام  
ينجز به عليه حتى ان كانت الاقل ثلثا جعله اثلاثا وان كان سدسا جعله اسدسا ويزدعه  
ليعرف قدره ويقوم البناء بما يحتاج اليه ويغرز كل نصيب بطريقه وبشر به حتى لا يكون  
لنصيب احدهم تعلق بنصيب الاخر ويلتصبا بالاول والذي يليه بالثاني والذي يليه  
بالثالث وعلى هذا ان يكتب اسامي الشراكا في بطاقات ويطوي كل بطاقة ويجعلها في قطعة  
من طين ثم يدلكها بين كفيه حتى تفسر مستديرة كالبنديقة ثم يقرع فنخرج اسمه او لا  
فهو السهم الاول ومن خرج اسمه ثانيا فهو السهم الثاني **ولا يدخل القاسم الدراهم التي**  
**ليست من الزكاة في القسمة** لان القسمة من حقوق الشركة ولا شركة في الدراهم لان  
الجنسيين المشتركين لا يقسمان فكيف بغير المشتركين الا برضاهم لما في القسمة من معنى  
المبادلة فيجوز دخول الدراهم فيها بالتراضي دون جبر القاضي ومورثه دارين جماعة  
ارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء واراد بعض الشراكا ان يكون عوضا لبناء درهم  
واراد الاخر ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوضه منها ولا يكلف الذي يقع البناء  
في نصيبه ان يرد بانايه درهم الا اذا انقذر في ذلك لطلبهم القسمة منهم وعدم مكانها  
بدون الدراهم واختار محمد قسمة السفل والعلو والسفل والعلو المجردين بالقيمة وبه يفتي  
يعني يقوم كل واحد على حدة ويقسم بالقيمة لانها صارا كالجنيين فلا يمكن التعديل  
بالقيمة وفي رواية عن ابي حنيفة انه يجعل السفل نصف العلو لما انفاد من عادة اهل الكوفة  
في تقسيم السفل على العلو وسوي ابو يوسف بينهما فجعل ذراعا من السفل بذراع من  
العلو لما راي في بغداد من التسوية بينهما في منقصة السكنى قلنا ان في بعض البلدان  
يكون قيمة العلو اكثر من قيمة السفل كما في مكة ومصر وفي بعضها يكون بالعكس كما في الكوفة  
وفي كل موضع يكثر فيه الذي يختار العلو على السفل وفي كل موضع يشتد البرد ويكثر الريح  
يختار السفل على العلو وربما يختلف ذلك باختلاف الاوقات فلا يمكن اعتبار المعادلة بالقيمة



وان وقع في القسمة مسيل فليس ينسب اليه نصيب او طريق في قسم اخر لا يشترط في القسمة  
 صرف عنه ان امكن صرفه لا مكان تحقيق معنى القسمة وهو قطع الشركة وتكميل المنفعة من غير  
 مضرة والا اي وان لم يكن صرفه عنه فسخت القسمة واستوفت على وجه يمكن لكل واحد ان  
 يحصل لنفسه مسيلا او طريقا لانها وقعت مختلفة لبقا الاختلاط وعدم حصول المقصود بها وان  
 امر احدكم بالاستيفاء اي بانه استوفى حصته فمادى ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا  
 صدق في دعواه لكن بالجهة لان القسمة بعد تمامها عقد لازم مدعي الغلط فيها يدعي لنفسه حق  
 فسحقها بعد ما ظهر سبب لزومها فلا يقبل قوله الا بالينة فان لم يكن له بينة يستحق الشراكا  
 لانهم لو اقر بذلك لزمهم فاذا انكروا حلفوا عليه وجا النكول منهم فمن حلف منهم لم يكن عليه  
 مسيل ومن كل جمع بين نصيبه ونصيب المدعي وقسم ذلك بينهما على قدر نصيبهما بان التكال  
 كالمقر واقرار المترجة عليه دون غيره وشهادة القاسمين الذين تولوا القسمة على احد القسوة  
 عليهم اذ استوفى نصيبه حجة اي مقبولة وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد  
 لا تقبل وهو قول مالك والشافعي وابي يوسف والا وسوا في ذلك قاسما القاضين وغيرهما  
 فسخت القسمة ان استحق بعض متاع في الكل اي كل الانصبا لانها لو بقيت لتضرر المسحق  
 بفرق ملكه في الانصبا لا بعض اي لا تنسخ القسمة ان استحق بعض متاع من حصته احد  
 بل يرجع بقسمه في نصيب شريكه وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف تنسخ القسمة وذكر  
 ابو سليمان قول محمد مع ابي يوسف وذكره ابو حفص مع ابي حنيفة وهو الاصح واما  
 استحقاق بعض معين فلا خلاف في عدم النسخ وصحت المهاداة اي قسمة المنافع وهي المفاعلة  
 بابد الالهزة القاسم التهيئة او التهيؤ وكان احدهما يهيئ الدار مثلا لانصبا صاحبه او يتهيأ  
 للانتفاع بها اذ فرغ صاحبه وهي جائزة لما روي انه عليه الصلاة والسلام قسم في غزوة  
 بدر كل بصير بين ثلاثة نفر وكانوا يتناوبون في الركوب والتهايؤ على وجوه تهايؤ في  
 سكنى هذا ابصنام دار وهذا ابصنامتها وهو جائز باتفاق لان القسمة على هذا الوجه  
 جائزة فكذا التهايؤ عليه وتهايؤ في خدمة عبد هذا يوما وهذا يوما كسكنى بيت صغير  
 هذا يوما وهذا يوما وهو جائز باتفاق ايضا لان التهايؤ قد يكون من حيث الزمان وقد  
 يكون من حيث المكان والاول متعين هنا وتهايؤ في عبيد هذا اي هذا السيد له هذا  
 العبد والاخر اي والسيد الاخر له العبد الاخر وهو جائز عند ابي يوسف ومحمد لان القسمة  
 على هذا الوجه جائزة جبراً من القاضي وبالتراضي فكذا اسماءه وقيل لانصبة عند ابي حنيفة  
 وهو مروي عنه ان الرقيق لا يجري فيه جبراً للقاضي على القسمة عنده والا صح انها تصح عنده  
 من القاضي لان منافع الرقيق من حيث الخدمة فلا تتفاوت بخلاف اعيان الرقيق فانها  
 تتفاوت تتفاوت فاحتمل لو طلي احداهما القسمة والاخر المهاداة تقسم واعلم ان التهايؤ  
 قد يكون في الدار الواحدة والدارين وفي العبد الواحد والعبيدين وفي الدابة الواحدة  
 والدايتين من حيث المنفعة او من حيث الاستغلال فان كان في غلة دار او دارين

او خدمة عبد او عبيدين او سكنى دار او دارين يصح اتفاقا وان كان في غلة عبد او غلة بعلة لا يصح  
 اتفاقا وان كان في غلة عبيدين او غلة بغيرين او ركوب بغير او بغيرين لا يصح عند ابي حنيفة خلافا لهما  
 قال ابو الحارث فلهذا ثلث عشرة مسيلة في ست منها تصح المهاداة اتفاقا وثنتين لا تصح اتفاقا  
 وفي اربعة خلافا انتهى وكذا لانصبة المهاداة في ثلث اشجار او لبن غنم على ان ياخذ كل واحد منهم طائفة  
 يثمرها او طائفة يرعاها ويتنفع بالباقي لانها تختص بالمنافع دون الاعيان والضرورة تحقق  
 في المنافع لانه يمكن قسمتها بعد وجودها لسرعة فتابها وانتضاها وهذه اعيان باقية  
 يمكن قسمتها فلم تحقق الضرورة والجملة ان يبيع حصته من الاخر ثم يشتري كلها بعد  
 مضي نوبته او ينتفع بالبيت بوزن معلوم استقر احنا لنصيب صاحبه نعم هو قرض المشاع  
 لكنه جائز **كتاب الهبة** هي لغة مصدر محذوف الاول معوض عنها التانيث واصله  
 وهب كالعدة والوعد ومعناها ايصال ما ينتفع مالا كان او غيره قال تعالى وهب لنا من لدنك  
 رحمة فهب لي من لدنك وليا وشركا ليك عين بعوض ودليل مشروعيتهما قوله تعالى فان طبن لكم عن  
 شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا حيث اباح الاكل بالوصف المجيد وما رواه البخاري في صحيحه  
 من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو دعيت الى ذراع او كراع اجبت  
 ولو اهدي لي ذراع او كراع لقبلت وذراع اليد معروف والكراع بالضم مستدق المساق  
 من البقر والغنم وما روي مالك في المطامر سلا عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تصامحوا يذهب الغل وتهادوا فخابوا وتذهب الشحنا  
 والغل بالكسر الغش والحسد والحقد والشحنا العداوة وتصح الهبة بوهبت ومخلت  
 ومخولها من اعطيت واطعمتك هذا الطعام وامرتك هذا الشيء وجعلته لك عمري وذلك  
 ان النخل والعطية يستعملان للتقليك بغير عوض قال عليه الصلاة والسلام اكل ولدك  
 نخلته مثل هذا قال لا فقال عليه الصلاة والسلام فارجعه رواه المستن من النخاع  
 بن بشير وروي الجماعة الا البخاري من امر رجلا عمري له ولحقبه فقط قطع قوله حقه  
 منها وهي لمن امر ولحقبه وتبر بالقبض في مجلسها ولو بلا اذن استخفا وبالقبط  
 بعده اي بعد مجلسها باذن وقال مالك يثبت الملك قبل القبض بمجرد اليجاب والقبول  
 وبه قال ابو ثور والشافعي في القدير وعلى هذا الخلاف الصدقة ولنا وهو قول  
 الشافعي في الجديد واكثر الفقهاء ما روي مالك في المطامير كتاب القضاء عن ابي شهاب  
 عن عروة عن عائشة انها قالت ان ابا بكر كان نخلها جذ اذ عشرين وسقا بالعالية  
 فلما حضرته الوفاة قال ما من الناس احد احب الي غني بعدي منك ولا اعز علي فقرا منك  
 ولما كنت غلتك جذ اذ عشرين وسقا فلو كنت حزتيه كان لك فانما هو اليوم مال وارث  
 واغناها خواك واخفاك فانتتموه على كتاب الله وفي رواية ما بينه اني كنت غلتك نخل  
 من خيبر واني اخاف ان اكون اثنك على ولدي فالك لم تكوني حزتيه فرد به علي ولدي



فقال لو كانت لي خيبر جذاذها لرددتها والجذاذ بضم الجيم وكسر وفتحين ما قطع من الشيء  
وما روى عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن الخطاب انه قال لا تملأ البطن حازه فقبضه وعن عمر بن  
عبد العزيز انه كتب ابا جرجل غلام من قذ بلغ الحوز فلم يدفعه اليه فتلك النحلة باطلة واما ما في  
الهداية لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجوز الهبة الا مقبوضة فقبض معروف ولا تصح الهبة  
في مشاع يقسم اي يحقل القسمة سواء هبه من شريك او من غيره قيد به لان المشاع الذي  
لا يحقل القسمة تصح هبته ثم كل شيء يصير التخصيص ويوجب نقصاناً في مالته لا يحقل القسمة  
كهد واحد ودابة واحدة وابيت الصغير والحام الصغير والثوب الصغير وما ليس كذلك  
يحقلها وقال مالك والشافعي واحد تصح هبة المشاع سواء حقل القسمة او لا لقوله تعالى  
فنصف ما فرضتم الا ان يصفوا او يعفو الذي بيده عقدة النكاح فانه يقتضي بعمومه  
ان الصداق اذا كان عينا يتنصف بالطلاق قبل الدخول ويندب لكل واحد من الزوجين  
الذي ترك الكل للآخر وذلك هبة المشاع ولما في صحيح البخاري من ان وفده هوازن لما جاءوا يطلبون  
من النبي صلى الله عليه وسلم ان يرد عليهم ما غنمهم قال عليه الصلاة والسلام ما كان لي  
ولبي عبد المطلب فهو لكم وهذه هبة مشاع واجيب عن الآية بان العفو حقيقة في الدين  
دون العين واسقاط الدين جائز مشاعا كان او غير مشاع لا نه غير محتاج الى القبض وفي  
العين كل واحد منها مندوب الى العفو عندنا ولكن بان يهب نصيبه لصاحبه بعد القسمة  
وليس في الآية ما يمنع ذلك وعن حديث وفده هوازن بان ذلك كان بعد القسمة  
واعتمادنا في المسئلة على اجماع الخلفاء الراشدين فقد روينا عن ابي بكر ما رانفا وعن عمر  
انه قال ما بال احدكم يتصدق على ولده بصدقة لا يجوزها ولا يقسمها يقول ان انا مت  
كان له وان مات هو رجعت الي وايم الله لا يتصدق منك رجل على ولده بصدقة ولم  
يجزها ولم يقسمها ثم مات لا صارت ارثا لورثته وهكذا انقل عن عثمان وعلي من وهب  
ثلث كذا اربع كذا لا يجوز حتى يقاسم فان قسم الكل قبل التسليم وسلم اي الجز الموهوب  
مع عقد الهبة لان تمام الهبة بالقبض وعنده لا شيوع والمورث هو الشيوع عند القبض  
لا عند العقد حق لو وهب الكل وسلمه النصف لا يجوز ولو وهب النصف ثم النصف  
الاخر وسلم الكل جاز وكذا اي وكهبة المشاع في عدم الصحة هبة لبن في صرع وهبة  
عوه من صوف على ظهر غنم وزرع وتخل في ارض وتثري ثلها فانها لا تصح لانها متصلة  
بملك الواهب اتصال خلقه فكانت بمنزلة المشاع الذي يحقل القسمة فلا تنحل الهبة فيها  
به وان الاقراز والحيارة فان فصلت عن ملك الواهب وقبضها الموهوب له تصح لان  
امتناع الجواز لا اتصال الموهوب بملك الواهب مع امكان فصله عنه وقد زال ذلك الاتصال  
ولا تصح هبة دقيق في بر وان طعن البر وسلم الدقيق ولا دهن في سهم ولا سمن في  
لبن وان استخرج وسلم لان الموهوب معدوم وهو ليس بحل للملك بخلاف المشاع الذي  
يحقل القسمة لانه محل للتملك ويجل في اللبن في الصرع وعوه لا نه بمنزلة المشاع وامتناع الجواز

فيه ليس لكونه معدوما بل لا اتصاله بملك الواهب وخلاصة الفرق بين المهيملتين ان اللبن وعوه  
موجود بصورته عند العقد بخلاف الدقيق فانه انما يوجد بالطن وكذا السمن والخل فلا تصح هبة  
الدين لغیر المديون لعدم صورة القبض الا اذا امره بقبضه له وكالة ثم بقبضه لنفسه في يصح  
لوجود القبض ويتوقف هبة الدين للمدين على قبوله فان قبله امتنع الرجوع فيه لانه سقط  
عنه وان قال لا قبلها فالدين عليه بحاله واما الابرا فبتم من غير قبول ولكن للمدين ان يرد قبل موته  
وعن زرارة سوي بينهما وقال يتم الهبة والابرا قبل القبول ولو قال ان ادت نصفه فلك نصفه  
اوانت بري من النصف الباقي كان الابرا باطلا **وهبة ما مبتدأ مضاف الى ما في شيء** الذي  
**مع الموهوب له** هبة ما اوصلتها تامة خبر المبتدأ يعني ان هبة الوديعه للمودع والعارية  
للمستعير والمفصوب للعاصب غير محتاجة الى قبض جديد لان الموهوب ج في يد الموهو  
له حقيقة فلا يحتاج الى قبض اخر كهبة الاب اي كما ان هبة الاب لطفله تامة بالعقد ولا  
يحتاج الى قبض جديد ولا فرق بينهما في يده او يد مودعه لان يد المودع كيد المودع بخلاف  
ما اذا كان موهونا او مفصوبا وكذا هبة الام لطفلها اذا كان في عياله والاب ميت ولا وصي  
لان قبض الام بمنزلة قبض الاب لو كان حيا وكذا كل من يهوله كالحم والاربع لان هذا بعض  
نفع للطفل ولا نه لما كان له تاديبه ونسليمه في حرفة كان له التصرف النافع فينفرد بتعليمه  
وتلكه فحرد الهبة اذا كان في يده كما في الاب وقبضه مبتدأ اي قبض الطفل ما وهبه له  
عاقلا اي عيما حاله وقبض من يريه قريبا كان او اجنبيا وهو معه اي والحال ان الطفل في حجر  
من يريه وقبض الزوج ما وهب لزوجته الصغير بعد الزفاف بكسر الزاي وهو الذهاب الى بيت  
الزوج معتبر هذا خبر المبتدأ الذي هو قبضه وما عطف عليه وقد وهم من قال ان قبضه بحرق  
عطفا على هبة الاب في هبة الاجنبي متعلق بعينه لها اي للمرأة وفي نسخة له اي للطفل وهو  
اظهر وفي بعض النسخ لم يقع فيه معتبر فيكون قبضه ح مجرورا بالعطف على هبة الاب  
وفي هبة الاجنبي في محل النصب على الحال من قبضه وقال الشافعي لا يصح قبض الصغير لنفسه  
وان كان عاقلا وهو القياس لانه لا معتبر بقبضه قبل البلوغ لان الولاية عليه لا تزول عنه  
قبله ولنا وهو وجه الاستحسان ان عدم اعتبار عقله قبل البلوغ للنظر له ودفع الضرر عنه  
وذلك فيما اذا كان منردا بين النفع والضرر واما النفع المحض فيعتبر عقله فيه ويلحق  
بالبالغ كما في كسبه للمباحات واما قبض من يولي الطفل اذا وهب له اجنبي فلا نه عليه  
يد اعتبره الاتري لا يملك اجنبي اخر من نزع منه فيملك ما يتحقق نفعه في حقه واما قبض  
الزوج بعد الزفاف ما وهب اجنبي لزوجته الصغير فلا نه ح له عليها ولا ية لكونها يهولها  
ولا نه لما رقت اليه اقام الاب الزوج مقام نفسه في حفظها وحفظ مالها وقبض الهبة من باب  
الحفظ ولكن لا تستند ولاية الاب بهذا حق لو قبض لها ص لقيام ولاية له وصح هبة اثنين  
دار الواحد اي لشخص واحد فاللام متعلقة بهبة واما ص لانها سلمها اجملة وهو قبضها  
جملة ولا شيوع في ذلك وعكسه وهو هبة واحد دار الاثنين لا اي لا يصح وهذا عنه اي حبيبة



وزفر وقال ابو يوسف ومحمد يصح كعقد عشرة او كالا يصح واحد ان تصدق بعشرة على غنيين  
 وصح له التصديق بها على فقيرين بن وهبها لها وهذا عند ابي حنيفة في رواية الجاهل الضعيف  
 وعندهما تصح على الغنيين ايضا وابو يوسف بقسمه ما وهبه لابنه وبنته انصافا لا اثلاثا  
 كما امر به محمد لان تخصيصا حديهما بهبة شئ مكروه والعدل بالتسوية وقد قال عليه الصلاة والسلام  
 لمن وهب احد ولديه دون الاخر تشهد في علي جور والعدل عند ابي يوسف ان يحصل لكل واحد  
 مثل الاخر وعند محمد ان يحصل للثلاثين لابن واثلاث للبنت لان التشريع جعل ميراثهما كذلك فكان  
 هو العدل لوله ان العدل هو التسوية لغة والا نصاب من النصف فيصير رايه ولو قال جميع  
 مالي وما املكه لفلات كان هذا هبة له ويصح لمن وهب هبة لاجنبي الرجوع عنها بتراض  
 او حكم قاض لكن بكراهة وقال مالك والشافعي باحد في ظاهر مذهبه لا يصح الرجوع في الهبة  
 الا للوالدين او لهب لولده لهم ما روي صاحب السنن الاربعة وقال الترمذي حديث حسن  
 عن ابن عباس وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجزى لرجل ان يعطي عطية او يهب  
 هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطي لولده ومثل الذي يعطي العطية فيرجع فيها كمثل الكلب  
 ياكل فاذا شبع قار ثم عاد في قيمته وما رواه الجماعة الا الترمذي من حديث ابي هريرة  
 وابن عباس وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العايد في هبته كالعايد في قيمته وعنه  
 ايضا العايد في هبته كالكلب يعود في قيمته ولا نهى عن ذلك فيلزم كالمبيع وانما ثبت  
 حق الرجوع للوالد على الولد لان اخراجه عن ملكه لم يتم لان الولد من كسب الوالد  
 ولنا ما روي ابن ماجة من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل احمق  
 بهبته ما لم ينب منها اي لم يعرض عنها واخرجه الدارقطني في سننه وابن ابي شيبة  
 في مصنفه ورواه الحاكم في مستدركه من حديث ابن عمر وقال صحيح على شرط الشيخين  
 ورواه الطبراني في معجمه من حديث ابن عباس ولفظه ان النبي قال من وهب هبة فهو احمق  
 بهبته ما لم ينب منها فان رجع في هبته فهو كالذي بقي ثرا ياكل قيمته وما روي عبد  
 الرزاق في مصنفه عن سفیان عن منصور عن ابراهيم قال قال عمر من وهب هبة لذي رحم  
 فليس له ان يرجع فيها ومن وهب لغير ذي رحم فله ان يرجع فيها الا ان يناب منها  
 واجيب عما روه بان المراد نفي الاستبدال بالرجوع اي لا ينفر احد بالرجوع في هبته  
 من غير قاض ولا تراض الا الوالد اذا احتاج الى ذلك فانه ينفر بالاختصاص وسمي ذلك  
 رجوعا باعتبار الظاهر وان لم يكن رجوعا في الحكم والمراد لا يحل له الرجوع ديانة ومروءة  
 ١٢ انه لا يحل له قضاء وحكومة كقول عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم  
 الاخر ان يبيت شبعا وجار مال جنبه طاويا اي لا يليق ذلك ديانة ومروءة وان كان  
 جانيا فاقض وحكومة ولان التشبيه بالكل لا يستتبع الرجوع واستتقاره لا حرمة  
 ويؤيد ذلك ما في البخاري ان ابن عمر لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراوس  
 حمل عليه في سبيل الله قال عليه الصلاة والسلام لا يتبعه ولا تعد في صدقك فان العايد

في صدقته كالكلب يعود في قيمته فكما لم يكن التشبيه بالكل موجبا لحرمة ابتاع ما تصدق  
 به لم يكن التشبيه بالكل موجبا لحرمة الرجوع في الهبة وشرطاني صحة الرجوع تراضيها  
 او حكم القاضي لا نه لو استرد لها بغير ذلك كان غاصبا حتى لو هلك في يده بضمن قيمتها الموهوب  
 له وينتعه اي الرجوع في الهبة سبعة اشياء احدها زيادة في نفس الموهوب متصلة كالفرس  
 والبنا في الارض الموهوبة والسنن المورث زيادة في قيمة الموهوب اذ لا وجه للرجوع بدو  
 الزيادة لعدم الانفصال ولا معه لان الرجوع انما يصح للموهوب والزيادة ليست بموهوبة  
 قيد بالزيادة لان النقصان لا يمنع وقيد هبها بالمتصلة لان المتصلة لا تمنع كما لو كانت الهبة  
 امة فولدت عند الموهوب له من تزوج او فحور لان الرجوع في الاصل دون الزيادة ممكن  
 وقيد نالكونها في نفس الموهوب لانها لو كانت في قيمته كقراءة او كتابة ونحوها لا تمنع لانها  
 تحل لرغبة الناس اذ الهبة بجاهها وثانيها موت احد هبها اي الواهب والموهوب له اما موت  
 الموهوب له فلا نال الملك قد انتقل الى وارثه فكانه انتقل في حال حياته واما موت الواهب  
 فلا نال وارثه لرهبة والرجوع انما هو للواهب وثالثها عوض اضيف اليها اي الهبة ولا بد ان  
 يذكر لفظا يعلم الواهب منه ان ذلك عوض هبته كان يقول خذ هذا عوض هبتك او جزاها  
 او بدلها او في مقابلتها ولو كان العوض من اجنبي لانه لا سقاط حق الرجوع في التشريع فيصح من  
 الاجنبي كبذل الخلع واما لو بضع العوض الى الهبة بان وهب للواهب شيئا كان ذلك هبة  
 مبتدأ لا تعويضا فكان لكل واحد منهما الرجوع وفي المبسوط سوا كان العوض قليلا او كثيرا  
 من جنس الهبة او من غير جنسها ويشترط في العوض شرائط الهبة من القبض والافراز  
 وان يكون من غير مال الهبة خلافا لفرق اذ ملك الموهوب له ثم في الهبة بالقبض فالتحق بساير  
 احواله ولنا ان الواهب ما قصد بهبته تحصيل ذلك لبعض منها لانه كان سائلا له بل قصد الى  
 عوض اخر وان حقه من الرجوع كان ثابتا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يستقط حقه في الباقي  
 ورايها خروجا اي الهبة عن ملك الموهوب له ببيع او هبة او وقف لان تبدل الملك كقيد  
 العين وقد تبدل الملك بتجدد السبب وخامسها الزوجية وقت الهبة لان هبة احد  
 الزوجين للآخر تحقق بينهما من اللفة والمودة فكان المقصود منها الصلة وقد حصل  
 قيد بوقت الهبة لانه لو تزوجها بعد ما وهب لها كان له الرجوع ولو تزوجها بعد  
 ما وهبت له كان لها الرجوع ولو وهب لزوجته او وهبت لزوجها ثم اباها فليس له ولا  
 لها الرجوع وسادسها القرابة الحميمة لما روي الدارقطني والبيهقي في سننهما والحكم  
 في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم ولا يخرجاه عن عبد الله ابن جعفر عن  
 عبد الله بن المبارك عن حماد بن سلمة عن قادة عن الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اذا كانت الهبة لذي رحم محرر لم يرجع فيها وقال الامام رواة هذا الحديث  
 كلهم ثقة ولا ان المقصود منها مع القرية المحرم صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع قطع  
 فلا يرجع وسابعها هلاك الموهوب لانه الرجوع في شئ يستدع قيام الرجوع فيه



وهلاكه بيا فيه ولو ادعى الوهب له هلاكه صدق بلا حلف لانه منكر لوجوب الرد عليه فاشبهه  
المودع وضابطها اي ضابط الامور السبعة التي تنبع الرجوع حروف دمع خزقة فالرد  
الزيادة والميراث الوهب والموهوب له والعين العوض والخارج الهبة عن  
ملك الموهوب له والزاي الزوجية والتاق القرابة والها هلاك الموهوب له وهو اي الرجوع  
في الهبة سواء كان بالتراضي او بالتراضي فسخ من الاصل فيعود الملك لغيره ولا يشترط فيه  
قبض الوهب ويصح في الشايح ٢ هبته اي ليس له الرجوع بهبته مبتدأة للواهب كاقال  
زفر اذا كان الرجوع بتراضيهما وهي الهبة بشرط العوض هبة ابتداء فشرط قبضها  
ويبطل بالشروع كالهبة بلا عوض بيع انتها فترد بالعيب والروية وتثبت الشفعة كالبيع  
الحض وقال زفر بيع ابتداء وانتها وفي جامع الجعفي هذا اذا ذكر بكلمة علي اما لو ذكر جرف  
البابان قال وهبتك هذا الثوب بالف درهم وقبله الاخر يكون بيعا ابتداء وانتها بلا خلاف  
وان استثنى الواهب الجمل ثم وهبها اي الامة بان قال هذه الامة الا جعلها هبة لك صحت  
الهبة فيها وبطل الاستثناء عند احمد وابي ثور تصح الهبة في الزم دون ولدها ولا يبطل  
الا استثناء لا نه تنوع بالام دون الولد فاشبهه العتق واستثناء المنفصل واجيب بان الجمل  
كالجزء فلا تصح الهبة في الام بدونه بخلاف الولد المنفصل وما ذكر من العتق ممنوع عندنا وان  
دبره اي الجمل ثم وهبها اي الامة لا اي لا تصح الهبة وصح العربي وهي جعل داره له اي اخر  
مدة عمره اي عمر اخر بشرط ان ترد الدار اذ مات ذلك الاخر وصورتها ان يقول عمرتك  
داري هذه او هي لك عمري او ما عشت او مدة حياتك او ما جيت فان مات فهي رد علي  
وبطل بشرط وهو رد الدار اذ مات المهر وبهذا اقال الشافعي في الجديد واحمد وهو قول  
ابن عباس وابن عمر وروى عن علي ومخير ومجاهد وطاوس والثوري وقال مالك  
والليث والشافعي في القديم العربي عليك المنافع دون العين فتكون للمهر المستثنى  
فادامات ردت الى المهر لانها عارية موققة وان قال له ولعقبه كان سكننا لهم فاذا انقرضوا  
عادت الى المهر ٢ هذا عليك موقت وتلك العين ٢ يتوقت ولما في صحيح مسلم عن جابر  
قال قال العربي التراجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول لغيرك فاما اذا قال  
هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها وقال عمرو كان الزهري يفتي به وعن ابن ابي عرابي  
اخلف العرب في العربي والقبلي انها على ملك اربابها ومنافعها لمن جعلت له ولما روي  
الشيخان عن ابي سبرة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول العربي لمن وهب له  
وفيها عن ابي هريرة مرفوعة العرة جائزة وما روي مسلم عن ابي الزبير عن جابر قال امرت  
امراة بالمدينة حايطها ابنا لها ثم توفي وتوفيت بعده وتركها له وله اخوة بنون  
للمرأة فقال ولد العرة رجع الحايط ابنا وقال بنو المهر بل كان ٢ بينا حياته وموته فاختصوا  
الى طارق مول عقان فدعا جابر فشهد ان رسول الله فضى بالعربي لصاحبها فنقض بذلك  
طارق ثم كتب الى عبد الملك فاجبه بذلك واخبر بشهادة جابر فقال عبد الملك صدق جابر

فقضى طارق بذلك الحايط لبني المهر حتى اليوم وما في صحيح مسلم عن جابر قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم امسكوا عليكم اموالكم لا تقسدهم فانهم من امر عمري فانها لذي امرها حيا وميتا  
ولعقبه وما في سنن ابي داود عن عروة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من امر  
عمري فهي له ولعقبه يرثها من يرث من عقبه وفيها ايضا عن طارق المكي عن جابر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم في امرأة من الانصار اعطاها ابنتها حديقة من ثمل فماتت فقال ابنتها انما  
اعطيتها حياتها وله اخوة فقال صلى الله عليه وسلم هي لها حياتها وموتها قال كنت  
تصدق بها عليها قال ذلك بعد ذلك منها قال ابن القطان يقال اسناده كلهم ثقات وطارق  
المكي هو قاضي مكة مولى عقان بن عفان وهو ثقة قاله ابو زرعة ورواه احمد بسند  
كل رجاله ثقات وهو خذ ثار روح حدثنا سفيان الثوري عن حميد بن قيس عن ابراهيم  
عن جابر ان رجلا من الانصار اعطاها حديقة من ثمل حياتها فماتت وله اخوة فقالوا نحن  
فيه شئع سوا فاني فاختصوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها بينهم ميراثا  
واما قول ابن الاعرابي انها عند العرب عليك المنافع فلا يضر ان الشايع نقلها الى عليك الرقة  
ولا تصح الرقبى عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول مالك وهي ان يقول شخص لا خرافيتك  
هذه الدار او هي لك رقبى او هي لك حياتك علي ان مات قبلك فهي لك وان مات قبلي فهي  
له وسميت بذلك لان كل واحد ترقب موت صاحبه وقال ابو يوسف تصح وهو قول  
الشافعي واحمد لانها تشمل على شرط رد الدار بعد الموت فيكون بمنزلة العربي ولما في سنن  
ابي داود عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العربي جائزة ٢ هلهما والقبلي  
جائزة لاهلهما وفيها عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من امر شيئا فهو  
لعمره ومحياته ولا ترقبوا من ارقب شيئا فهو سبيله وفي سنن النسائي عن ابن عباس  
مرفوعة عن امر عمري فهي لمن امرها جائزة ومن ارقب رقبى فهي لمن ارقبها جائزة وفيها  
وفي ابن ماجه عن ابن عمر مرفوعة لا عمري ولا رقبى من امر شيئا وارقبه فهو له حياته  
ومحاته ولنا انها تعليق التملك بالخطر وهو موت المملك وذلك باطل واذا لم تصح عند  
ابي حنيفة ومحمد تكون عارية لان هذا العقد يتضمن اطلاقا لا تنقاع وقد حكم الاتقاي  
شراح الهداية بصحة قول ابي يوسف لما روي من الاخبار والصدقة لا تصح الا بالقبض  
لانها تنزع كالهبة ولا تصح في شايح يقسم لما في الهبة ولا عود فيها لان المقصود بها  
الثواب وقد حصل بخلاف الهبة فلا رجوع في الهبة لفقر استحسناتنا وفي القياس يرجع  
لان ملكه بطريق الهبة وفي اسباب الملك الغنى والفقر سواء كان ببيع وغيره ووجه  
الاستحسان ان المقصود بها الثواب دون العوض اذ لو كان قصده العوض لاختار  
للربة من يكون اقدر على ادايه ولما اختار الفقير مع عجزه عن ادايه عرفنا ان مقصود  
الثواب وقد ناله ولو تصدق على غني لا يعود استحسانا والقياس ان يعود به قال  
بعض صحابنا لان الصدقة في حق العتق هبة لانها لما قصد بها العوض دون الثواب



كان الهبة في حق الفقير صدقة لانها انما يقصد منها الثواب دون العوض ووجه الاستحسان  
ان لفظ الصدقة مما يدل على انه لا يقصد العوض ومراعات لفظه اولى من مراعات حال  
المالك ثم التصديق على الغني قد يكون قربة يستحق بها الثواب لكونه غنيا بملك فصاب  
وله عيال كثيرة والناس يتصدقون على مثل هذا النيل الثواب الا ترى ان عند اشتباه الحال  
ينادي الواجب من الزكاة بالتصدق عليه ولا رجوع فيه بالاتفاق فكذلك عند العلم بحاله  
لا يثبت له حق الرجوع عليه ثم الصدقة فيما يقسم وكذا الهبة على غنيين باطلة عند  
ابي حنيفة وقالوا جازية وكذا الصدقة على فقيرين باطلة في رواية عن ابي حنيفة  
وفي رواية الجامع الصغير اذا تصدق على محتاجين بعشرة دراهم او هبها لهم جاز  
قبل وهو الصحيح ولو تصدق بها على غنيين او هبها لهما لم يحز وقال ابو يوسف ومحمد  
يجوز كله **كتاب الاجارة** هي لغة اسم الاجر من اجرا بجر بكسر الجيم وضمها وهو  
العوض قال تعالى لو نثبت لا نخذت عليه اجرا وسمى الثواب اجرا لانه سبحانه وتعالى  
عوض العبد به وشرعنا بيع نفع معلوم يخرج ارجاءا لغني والفقر ولا عبادة كالاذان  
وقراءة القرأت بعوض كذا اي معلوم دين كالنقود والمكيل والموزون او عين كالثياب  
والادواب وشرط كون العوض معلوما لقوله عليه الصلاة والسلام من استاجر اجيرا  
فليطعمه اجره وراه محمد بن الحسن في الآثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابي  
سعيد واي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبد الرزاق فليس له  
اجره وفي لفظ فليبين لان الجهالة في العقود عليه وبدله يفضي الى المنازعة  
كجهالة البقن والمقن بالبيع وهي جائزة بالاجماع وبقوله تعالى فان ارضعت لكم  
فاتوهن اجورهن وقوله تعالى على ان تاجرني ثانيا في صحيح وباري الشيخان من حد  
ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمعا على الحجام اجره ومن حديث عائشة  
في الهجرة قالت استاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر رجلا من بني الدئل  
هاديا جريتا وهو على دين كفار قريش فدفعنا اليه احليتهما ووعدها غار ثور بعد  
ثلاث ليال بالحديث والحديث بكسر الميم وتشديد الراء وتحتية بساكنة فتثناة  
الماهر بالهداية ومن حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطوا  
الاجير قبل ان يحرقه رواه البخاري وابن ماجه ومحل عقد الاجارة عندنا المنافع وهو  
قول مالك واحمد واكثر اصحاب الشافعي وقال بعض اصحابه العين لا بها الموجودة والعقد  
يضاف اليها ولان المعقود عليه هو المستوفى بالعقد وذلك المنافع لا الاعيان واطراف العقد  
الى العين لا بها محل النقصه وعند مالك وهو مذهب الشافعي واحمد يجعل المعدومة موجودة  
حكمها ضرورة تصحيح العقد ومن فروع كون المنافع كالاعيان عند مالك والشافعي وعنده  
عندنا انه لو اجرا ما استاجر بالكثر ما استاجر تصدق بالفضل عندنا ان اتحد الجنس في الاجر  
الا نه يزوج مالا ما لم يضمنه فملكه خبيثا فيؤمر بالتصدق به وعندهما يطيب له لا ما قبض العين

دخلت المنفعة في ملكه فملك بدلها بالغا ما بلغ ويعلم النفع بذكر المدة اي بيانها وان  
طالت على المذهب لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة معلوما اذا كانت المنفعة  
لا تتفاوت كالادور للسكنى والاراضى للزراعة لكن في الوقف الذي لم يشترط الواقف  
مدة لاجارته لا تنفع المدة الطويلة عند مشايخ بلخ كي لا يدعي المستاجر الملك والمدة  
الطويلة فوق ثلاث سنين وهو المختار وقيل يصح ولكن يرفع الى الحاكم حتى يطلها وبه  
افق الفقيه ابو الليث والحيلة في تصحيح اكثر من ثلاث سنين ان ترفع الى الحاكم يصحها  
واما بشرط الواقف مدة النفع بشرط طالت المدة او قصرت وبذكر العمل اي ويعلم النفع  
بذكر العمل تارة كصبغ الثوب احمر او اصفر او خياطة قبا او غوة او حمل قدر معلوم  
مسافة معلومة اذا بين الثوب ولون الصبغ وقدره وجنس الخياطة والحمل  
اذ بذلك نصير المنفعة معلومة وباشارة تارة كنقل هذا الطعام الى ثمة اي ذلك  
المقام لانه اذا راي ما ينقله وعلم الموضع الذي ينقل اليه كانت المنفعة معلومة  
فيصح العقد ولا تجب الاجرة اي لا تملك بالعقد سوا كانت دينا او غينا كذا ذكر محمد في الجامع  
وذكر في الاجارات ان كانت عيننا لا يملك بها العقد وان كانت دينا يملك به ويكون  
بنزلة الدين الموجل وعامة المشايخ على ما في الجامع وقال الشافعي واحمد تملك بنفس  
العقد ويجب تسليمها عند تسليم الدار او الدابة الى المستاجر بل يملك الاجرة بتجملها  
اي بتقديرها ودفعها اليه او بشرطه اي بشرط تجملها في العقد واستيفاء النفع  
تفقيما للتسوية او التمكن منه اي من استيفاء النفع اقامة للتمكن من الشيء مقام ذلك  
الشيء فوجب الاجرة لادار قبضت ولم يسكنها لان تسليم عين المنفعة لما لا يمكن اقبض  
تسليم محلها مقامها اذ التمكن من الانتفاع يثبت فيه وتسقط الاجرة بالنقص من  
المستاجر بقدر قوت تمكنه حتى ان فات تمكنه في جميع المدة سقط جميع الاجرة وان  
فات في بعضها سقط بحسابه لان تسليم المحل الما اقيم مقام تسليم المنفعة للتمكن  
من الانتفاع فاذا فات التمكن فات التسليم وان فسح العقد بقدر ذلك القوت وسقط  
من الاجرة بقدره ذكره صاحب الهداية وذكر الفضلي والتاضي لغير الدين في الفناوي  
ان الاجارة لا تنتسخ ولكن تسقط الاجرة مادامت في يد الغاصب وكذا اذا غرقت  
الارض قبل زرعها وان اصطلمه افة سماوية لزمه الاجر تاما في رواية عن محمد انه قد  
زرعها وقيل يلزمه اجرا مضى من المدة فقط وبه يفتي ان لم يتمكن من زرع مثله في  
ثانيا ذكره قاضي خان وبه قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده والموجود  
طلب الاجر للدار والارض لكل يوم لانه منفعة مقصودة الا ان يبين وقت الاستحقاق  
في العقد فيكون بنزلة التاجيل وله طلب الاجر للدابة لكل مرحلة لانها سبيل مقصود  
وله طلب الاجر للتصايرة والخياطة اذا اقتتت في العمل في البعض غير منتفع به فلا يستحق  
به اجرا وقال ابو حنيفة اولا وهو قول زفر لا يجب شيء من الاجر الا بعد استيفاء جميع المنفعة



سوا كان العقد على المدة كافي اجارة الدار والارض او على قطع المسافة كافي كرا الدابة الى مكة  
او على العمل كافي القصاره والخباطة والصباغة وان كان حصه ما استوفى من العمل معلوما  
سواء عمل في بيت المستاجر او في بيته على ما في التجريد والهداية وبطلية القصار والخباطة بعد  
الفراغ لو عمل في بيته ويستحق حصه ما خاط لو عمل في بيت المستاجر على ما هو المشهور في  
المبسوط وغيره فانه في كل دار والدابة وللموخر طلب الاجر للغير بالضم ويجوز فتحه بعد  
اخر اجه من التتود لان تمامه بذلك فاذا احترق الخبز بعد ما اخرج من التتود من غير فعله  
فله الاجر لو جود تمام العمل واذا احترق قبله اي قبل اخر اجه من التتود لا اي لا اجر له  
لعدم وجود تمام العمل وفي النهاية ان روايات الكتب من المبسوط والخيرة والمغني والجامع  
لغير الاسلام وقاضي خان والترمذي والفوائد الظهيريه ان العامل في بيت المستاجر  
يستحق الاجر بقدر عمله حتى لو سرق الثوب فله من الاجر بقدر عمله لان كل جزء من  
العمل يصير مسلما الي صاحب الثوب بالفراغ منه وفي الهداية انه لا يستحق الاجر الا بالتام  
ولا غرم فيها اي في حالتي الاحتراق بعد الاجراج وقبله على الاجر لانه لو وجد منه جناية  
وهذا عندنا في حنيفة وعندهما على الاجر الغرم لانه اجير مشترك العين في يده مضومة  
عندهما هكذا حكى القدوري في الخلاف في شرحه وفي شرح الوافي ولا خلاف عليه بالهلاك  
عند كل امانه اي حنيفة فلا نه لم يهلك من عمله واما عندهما فلا نه هلك بعد التسليم  
وللموخر طلب الاجر للغير للوليمة بعد الغرف اي اخرج المرقعة من القدور الى القضاة  
قيد نال الوليمة لانه لو استاجر له لطبخ قدر خاص بعينه لا يكون الغرف عليه كذا في  
المحيط والايضاح والاصل في ذلك الغرف وللموخر طلب الاجر لضرب اللبن بكسر الموحدة  
بعد اقامته اي تسويته عندنا في حنيفة وبعد تشريحه اي جعل بعضه على بعض  
عند هملان تشريحه من تمام عمله اذ لا يوم من النساد قبله ولا نه هو الذي يتولى معاودة  
وللصاقل المشروط ولا في حنيفة ان العمل قد تم بالاقامة والتشريح ازيد كالنقل الى موضع  
الغارة وثقة الخلاف تظهر فيما اذا انسد بطر وعنه بعد ما اقامه فعنده يجب الاجر  
وهذا هما لا يجب الاجر اذا كان شرحه ويجس الجين للاجر من خلط ملكه به  
اي بالعين كالصباغة ومنه لا اثر فيها كالقصار لان المحقود عليه وصف قائم في الثوب  
فله حق الجبس لا سنيفا بدله كافي البيع فان جبس فضاع فلا غرم عندنا في حنيفة  
لان غير معتد في الجبس وقد كانت العين امانة في يده قبل الجبس فتعينت امانته  
بعده ولا اجر له لهلاك المحقود عليه بعد التسليم وعندنا في يوسف ومحمد كانت  
مضمونة قبل الجبس فلذا بعده لكنه لا يخيار ان شاقته فتمت غير معول ولا اجر له  
لان العمل لم يصير مسلما اليه وان شاقته فتمت معولا وله الاجر لان المبيع صار مسلما  
اليه تقديره وصول قيمته اليه فصار كالوصار مسلما اليه حقيقة بخلاف الحال بالجبس  
لوانه لم يملكه وكل صانع ليس له ان يفسد في العين ومن اي ولا جيب اطلق له العمل ان يستعمل غيره

لان المستحق عمل في ذمته فله ايفاءه بنفسه وبغيره فصار كايها الدين فان قيد بيده بان قال  
له علي ان تعمل بيدك او بنفسك لا اي لا يستعمل غيره لان المحقود عليه عمل شخص بعينه فيستحق  
عليه كالمفصدة في محل بعينه ولا جبر في بيعه اليه الضمير للمستاجر والبا متعلقة بغيره وهو  
محرور باضافة اجارة اليه واللام متعلقة بخذوف خبر مقدم وقوله ان مات بعضهم  
وجا من بقي شرط معترض بين الخبر ومبتداه وهو اجرة بحسابه والجملة جواب الشرط  
يعني من استاجر رجلا ليذهب الى البصرة ويحيي بعياله وهم معلومون فذهب فوجد  
بعضهم قد ماتوا فجا من بقي فله اجرة بحسابه لان الاجر مقابل لجملةهم وقد اوفى  
الاجر بعض المحقود عليه فيستحق من العوض بقدره وحامل كتاب مبتداه مضاف  
او زاد الى زيد باجر الجاران متعلقان بحامل ان رده اي الكتاب او الزاد لموته اي  
لا جل موت زيد لا شي له جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتداه والمعتني ان استاجر  
رجلا ليذهب بطعام الى فلان بالبصرة فذهب اليها فوجده ميتا او لم يجده او وجده  
ولم يدفع اليه شيئا بل رده فلا اجر له وعند زفر له الاجر لا نه بمقابلة العمل الى البصرة  
وقد وقي به وجنى برده فلا يسقط بمنايته حقه من اجرة وله ان المحقود عليه  
هو نقل الطعام الى البصرة وقد نقصه برده ومن استاجر رجلا ليذهب بكتاب الى  
فلان بالبصرة ويحيي بجوابه فذهب فوجده ميتا فرد الكتاب فلا اجر له وهذا عند  
اي حنيفة واني يوسف وقال محمد له اجر الذهاب وهو قول مالك والشافعي  
وقد ذكر الفقيه ابو الليث قولنا في يوسف مع قول محمد انه اوفى بعض المحقود عليه  
دون البعض فيستحق الاجر بقدر ما وقي ولهما ان الاجر مقابل لنقل الكتاب اذ هو امر  
مقصود بين الناس او وسيلة الى المقصود وهو العلم بما فيه فاذا رده فقد نقص  
فيسقط الاجر واما لو وجده غايبا فترك الكتاب هناك ليتوصل اليه فله اجر اذ  
اجاعا لانه اتي بما في وسعه وفي المحيط وكذا لو استاجر رسولا ليلبغ رسالته  
الى فلان ببغداد فلم يجد فلا تاو عاده الاجر بقطع المسافة لانه الذي في وسعه  
لا الاسماع ووجه استيفاء رده اورد كات او حانوت بلا ذكر ما يجعل المستاجر فيه  
والتياسر ان لا يصح لان المقصود من الدار والكان الاتقاء وهو قد يكون بالسكنى  
وقد يكون بوضع الامتعة فينبغي ان لا يجوز ما لم يبين ما يجعل فيها كالاراضى للزراعة  
والثياب للبس ووجه الاستحسان ان العمل المتعارف فيهما للسكنى والمتعارف  
كالمشروط فيصرف العقد الى السكنى بخلاف الارض والثياب فانها تختلفان  
باختلاف المذرع واللابس وله اي للمستاجر في السكنى فيها كل عمل لا لا طلاق ككسر  
الخطب وغسل الثياب لان السكنى لا تتم الا بذلك فيكون من توابعها وفي المبسوط  
والذخيرة انما يكون له ربط الدواب اذا كان فيها موضع معد لذلك واما اذا لم يكن  
فليس له ذلك سوى موطن البناخ والنراد والقصار والطحن بالادابة دون

محمد

هاب



المبدل ان فيه ضررا ظاهرا فيتقيد العقد بما وراه دالة والحاصل ان كل عمل يفسد البناء يوجب  
ذلك لا يصير مستحقا له مطلق العقد الا ان يشترط وما لا يوهن فهو مستحق بطريق العقد  
استجارا رضى اي يصح استجارا رضى حتى يسمى ما يزرع فيها لانها تستاجر للزراعة وغيرها  
وما يزرع فيها متفاوت في الضرر فلا بد من التبيين لئلا تقع المنازعة او يسمى ما يجرى  
اي يصور ما يزرع في الارض بان يذكر انه يزرع ما شأ فيها لانه اذا سمي ما يجرى ارتفعت  
الجهالة المفضية الى المنازعة وحق تكون الارض خالية عن الزراعة لا نهالوكات مشغولة  
بها لم يكن الموقوف عليه مقدورا لاستيفائها فان استاجرها اي لارض لبناء والغرس  
مع ان ذلك منفعة يقصد من الارض فكان كما استجارها للزراعة واذا انقضت المدة  
اي مدة الاجارة يسلمها اي يلزم المستاجر ان يسلم الارض الى مالكها فارغة من البناء  
او الغرس بان يحجر على قلعه لان تقدير المدة في الاجرة يقتضي التوزيع عند انقضاءها  
وليس للبناء والغرس مدة معلومة ينتهيان اليها فيكون كما شرط القاع عند انقضاء  
المدة عرفا ودلالة بخلاف لو انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يذكر حيث  
يترك باجرة المثل في يده الى ان يستحصل لان بلوغ الزرع غاية معلومة فكان في  
التأخير باجر المثل مراعاة للحقيق الا ان يغرم المورج قيمته اي قيمة البناء والغرس  
مقلوعا لان في ذلك نظر اليها ويملكه هو بالنصب عطف على يغرم بلا رضى  
المستاجر ان تقص لارض القاع لان فيه دفع الضرر عن المورج والاداي وان لم  
يقص لارض القاع فبرضاه اي يملكه المورج برضى المستاجر او برضى عطف على  
يغرم اي والا ان يرضى المورج بتركه اي ترك البناء والغرس باجر او بغير اجر كان له  
ذلك فيكون البناء والغرس لهذا اي المستاجر والارض لهذا وهو المورج وهو واضح  
والرطوبة بفتح فسكون العنب وهي بالفارسية اسفست كالشجرة اي حكمها لانها  
لا يعلم لا نهايتها غاية وصحت للمستاجر المحصة بالزيادة على عمل بالكر في عقد  
الاجارة يصح ان استاجر دابة ليجل عليها مقدار معين من نوع معين فجل اكثر مما  
سمى فعطيت فمن ما زاد ان اطاق دابة مثلها ذلك العمل لانها عطيت بما هو ماذون  
فيه وبما هو ليس بما ذون فيه فانقسمت عليهما ومن كل القيمة ان لم تطق دابة  
مثلها ذلك لعدم الاذن فيه اصلا لخروجه عن العادة قيد يكون الاجارة على  
عمل لانها لو كانت على ركوب شخص معين فاردف معه اخر فعطيت الدابة فمن  
نصف قيمتها سواء كان اخفا واثقل لان تلف الدابة من الركوب لا ينشأ من الثقل  
اذ رب ثقل يحسن الركوب فلا يضرب ثقله بالدابة وخفيف لا يحسنه فيضربها  
وان الادمي لا يوزن فاعتبر فيه العدد وهذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنتي  
حتى لو كانت لا تطيق ذلك فمن كل قيمتها وان قيد الدابة برأكب والثوب بلبس  
لا بلبس معين فخالفت الى غيره فمن القيمة ان تلف لتفاوت الناس في الركوب واللبس

ومثله كل ما يختلف باختلاف المستعمل ولا يعتبر التبيين فيما لا يختلف بالمستعمل فلو شرط سكنى واحد  
بعينه في الدار جاز المستاجر ان يسكن غيره فيها والتلف برة الدابة بان يجذب لهاها الى النفس  
لتلف ولا يجري والضرب بلاذن صريح يوجب الضمان عند اي حذيفة كهلاك الدابة المستعارة  
والعبد المستاجر بالضرب وبوهما قيدها بغيب المعتاد كما لك والمشافعي وصح استجارا رضى  
ورأى كين الى مكة المشرفة مثلا ويتعين العمل المعتاد في عرف البلاد ويستحب مشاهدة  
الجمال العمل لانه ابعد من الجهالة وبه قال مالك بشرط الشافعي المشاهدة وهو القياس  
لان جهول فيؤدي الى المنازعة ولنا وهو الاستحسان ان المقصود هو الرأب وهو معلوم  
والعمل تابع وما فيه من الجهالة تزول ما يصرف الى المعتاد وكذا اذا امر القراش وما يتعلق  
به وصح لزاد معلوم الى مكان معلوم ويجوز عوض ما نقص منه خلا فالبعض صاحب  
الشافعي فصل يفسد ما اي الاجارة شروط تفسد البيع وهي الشروط التي لا يقتضيها  
العقد الذي وقعت فيه لان الاجارة في المنافع بمنزلة البيع في الاعيان ولذا نقال  
وتنسخ والشروط التي لا يقتضيها البيع تفسده فكذا الشروط التي لا تقتضيها الاجارة  
تفسدها وذلك كما شرط برمة الدار او ادخال جذع في سقفها وتفسد ايضا جهالة  
المعقود عليه كما لو استاجر ارضا ولم يذكر انه يزرعها او اي شيء يزرعها وكذا الجهالة  
المدة فيما يعلم المنفعة بها كالدور لا يستلزمها جهالة قدر المنفعة وكذا الجهالة  
الاجر لان كالتن في البيع وكذا يجعله من جنس منفعة المستاجر كما يستجار دار السكنى  
سكنى دار اخرى وليس ثوب بلبس ثوب اخر وعند الشافعي يجوز لان المنافع  
كالاعيان عنده ومبادلة العين بالعين بجنسه او بخلاف جنسه صحيحة عند المساومة  
ولنا ما حكى ابن سميعة كتب الى محمد وقال لا يجوز اجارة سكنى دار بسكنى دار فكتب  
محمد في جوابه انك اطلت الفكرة واصابتك الحيرة وجاءت الجوابي وكانت منك زلة لما  
علمت ان اجارة سكنى دار بسكنى دار كبيع التوهي بالتوهي نسيئة ببيانها  
المعقود عليه بما يحدث من المنفعة وذا غير موجود في الحال فاذا اتحد الجنس  
كان كبادلة الشيء بجنسه نسيئة والجنس بانفراده يحرم التساوي عندنا بخلاف ما اذا  
الجنس لان النساء في الجنس المختلفة ليس بحرام كما لو اسلم قوهيا في مروي فان قيل عند  
اختلاف النوع ان لم يفسد لهذا المعنى يفسد لمصنوع اخر وهو ان يبيع المدين بالمدين حرام  
للتنهي عن الكالي بالكالي قيل الذي لصحته الناهو المعقود عليه واقيم العمل مقام المنفعة  
وهو عين فيصير الاخر بمنزلة الثمن فلا يكون غير العين بغير العين بل يكون عيناً بغير  
فذلك جازين يجب اجرا المثل لا يزداد على المسمى وقال زفر ومالك والشافعي واحمد في الاجا  
الناسدة يجب اجرا المثل بالغاما بلغ الا اذا لم يسم الاجرا وجهه كله كتسمية ثوب ما  
او بعضه كتسمية ما به درهم وثوب ما فيجب الاجر بالغاما بلغ ولو استاجر حمارا  
الى مكة ولم يسمي ما يجل عليه فجل العمل المعتاد وبلغها وجب المسمى اجرا المثل كما قال زفر



وصح اجارة دار كل شهر بكذا بلان المدة في شهر واحد لمقدّر العمل بالعموم فقط اي  
 ولا يصح في غير الشهر الا ان يسمى بمدة معلومة من الشهور فيصح فيها العمل بالمدة وبه قال  
 الشافعي في الاملا و احمد واختاره الاصطفي و اذا تم الشهر كان لكل واحد منهما فيصح الاجارة  
 لا تبطل العقد الصحيح من غير محضر صاحبه على قولنا في يوسف بن محضره على قولنا في حنيفة  
 ومحمد وقيل لا يفسخ الا بمحضر صاحبه بالاتفاق وقال الشافعي في الاصح الاجارة باطلا لان  
 المدة مجهولة وقال مالك الاجارة صحيحة وكما معنى شهر استحق الاجران المتنازع مقدرة  
 بتقدير الاجر فلا يحتاج الى ذكر المدة وصحت ايضا في كل شهر يسكن في اوله ولو لم يكن للرجع  
 ان يخرج من المان ينقض في بعذر وبه قال احمد لا يفسخ الا بمحضر من السكنى صار معلوما  
 فيتم العقد فيه فكان كالبيع بالمعاطاة والمراد بالاول الشهر اوله عرفا وهو الليلة الاولى من  
 الشهر ويومها وهو ظاهر الرواية وبه يفتى وان سمي اول المدة فذاك اي فاسمى اولها  
 والآي وان لم يسمى اول المدة فوقت العقد هو اولها لان الاوقات لما تتساوت بالنسبة  
 الى ذلك العقد تقيس الزمان الذي يعقبه فان كان العقد حين يهل اي بصر الهلال  
 بصيغة المجهول والمراد اليوم الاول من الشهر اعتبر الالهة في شهور السنة كلها  
 لا نها هي الاصل في الشهور قال تعالى يسألونك عن الالهة قل هي موافقت للناس  
 والآي وان لم يكن العقد حين يهل بان كان في انثاء الشهر فالايام اي فالمعتبر في شهور  
 السنة كلها الايام وهذا عندنا في حنيفة وهو رواية عن اي يوسف وقول الشافعي  
 ورواية عن احمد وعند محمد وهو رواية عن اي يوسف وقول الشافعي ورواية عن احمد  
 الشهر الاول بالايام ويكمل من الشهر الاخير والباقي بالالهة لان الاصل في اعتبار الشهور  
 الالهة والايام بصر اليها ضرورة لا ترى القول عليه الصلاة والسلام صوموا الرويته  
 وافطروا الرويته فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان والضرورة في الاول من الشهور  
 فيكمل من ايام الشهر الاخير ويعتبر فيما بينهما بالاصل ولا في حنيفة انه لما وجب تقسيم  
 الاول بالايام قبل ابتداء الثاني وجب تقسيمه من الثاني لان متصل به فابتداء الثاني بالايام  
 ضرورة وهكذا الاخر المدة كالمدة اي كالمعتبر في العدة اذا كانت بالشهور والالهة  
 اذا كانت ابتداء العدة حين يهل الهلال والايام اذا كانت ابتداءها في انثاء الشهر وصح  
 اجارة الحمام والحمام اما الحمام فلنصارف الناس وقد روى الحاكم في مستدركه عن عبد الله  
 ابن مسعود انه قال ملاه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما فيها من الجاهالة  
 ساقط لمكان الضرورة واما الحمام ففتح احمد اجارته لما اخرجه مسلم عن رافع بن خديج  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسب الحمام خبيث ولنا ما روى الشيخان عن ابن  
 عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احبهم واعطى الحمام اجره زاد البخاري في لفظ ولو كان حراما  
 لم يعطه وفي لفظ ولو علم كراهته لم يعطه ولمسلم ولو كان حراما لم يعطه وذلك لانه كما لا يعمل  
 لاحد اكل الحرام لا يعمل له دفعه الى غيره لياكله وكره كسبه عثمان وابو هريرة والحسن والصفوي

لارونيا وما في مسند احمد ان محبصة سال النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب حمام له  
 فتناه فلم يزل يكلمه حتى قال اعلقه ناضك واطعمه رقيقك وصح اجارة الظير اي الموضع  
 باجر معين والقياس ان لا يصح كاجارة البقرة او الشاة لشرب لبنها واجارة البستان ليأكل ثمره  
 الا انها صحت لقوله تعالى فان ارضعن لكم فانهن اجورهن والمراد بعد الطلاق وان  
 ذلك كان قبل النبي صلى الله عليه وسلم فاقروهم عليه ولا جماع الامة على ذلك ولطعامها  
 وكسوتها ولها الوسط وهو عند اي حنيفة وماك و احمد وقال ابو يوسف ومحمد  
 لا يجوز وبه قال الشافعي لجهالة الاجرة وللزوج اي زوج الظير وطولها وهو قول  
 الشافعي و احمد وقال مالك ليس له ذلك الا برضى المستاجر لا نه قد ينقص اللبن وقد  
 يقطعه بالحبل ولنا ان الوطي حق الزوج قبل عقد الاجارة يفتن المستاجر من اسقاطه  
 ولا يسقط لامر مشكوك فيه لا في بيت المستاجر اي ليس لنزوج الظير وطولها في بيت  
 المستاجر ولا ان يبيته حقه فليس للزوج فعل ذلك فيه الا باذنه وله اي لنزوج الظير  
 سوا كان ممن يشبهه ان تكون امراته ظيرا او لا في نكاح ظاهر اي معلوم من غير الاقرار  
 فسحقا اي فصح الاجارة ان لم ياذن الزوج لها اي للظير في الاجارة لان الارضاع ينقص  
 من جالها وفي ذلك ضرار به فله ان ينصها منه كما ينصها من التطوعات لان اقوت  
 الظير بنكاحه لان عقد الاجارة قد لزمها وقوله غير مقبول في حق المستاجر ولا هل الصبي  
 اي اوليايه فسحقا اي الاجارة ان مرضت الظير وحبلى لان لبن المريضة والحامل يضر  
 الصغير وعليها اي على الظير غسل الصبي وغسل ثيابه من البول والغايط وغوفا  
 واصلاح طعامه او دهنه بالفتح للعرق على ان الظير هي التي تنوي ذلك فصار  
 كالشرط والاصل ان الاجارة اذا وقعت على عمل مما كان من توابع ذلك العمل ولو  
 يشترطه في الاجارة علي لا جبر فالرجع فيه العرق وعلى بيه اي الصبي الاجري جر  
 الظير وثمنها اي ثمن ثيابها وطعامه وما يغسل وما يدهن به لانها من نفقته فان  
 ارضعت الصبي بلبن شاة او غدة بتشديد المجة اي ربه بطعام ومضت المدة  
 اي مدة الاجارة فلا اجر لها وبه قال مالك والشافعي و احمد ولم تصح الاجارة للعباد  
 في شرح الوافي والمذهب عندنا ان كل طاعة يختص بها المسلم فلا يستجار عليها باطل  
 كالاذان والنج والامامة وتعليم القرآن وتعليم الفقه وهو بضر احمد وقول عطاء والفضا  
 والزهرى والحسن وابن سيرين وطاوس والنفعي والشعبي وقال مالك  
 والشافعي و احمد في رواية يصح في كل ما لا يتعين على الاجير فعله كالا يستجار لبنا  
 المسجد حتى لو تعين الا فتا والامامة على واحد لا تصح اجارته لانه عليه الصلاة  
 والسلام زوج رجلا بما معه من القران ولو جاز تعليم القران عوضا في باب النكاح  
 جاز في باب الاجارة ولان ابا سعيد الخدري روي بفتح الكتاب واخذ فطيمنا من  
 الضم واقسمه هو واصحابه بامر النبي صلى الله عليه وسلم وقال عليه الصلاة والسلام



ان احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله ولا نه يجوز اخذ الرزق عليه من بيت المال فيجوز  
لخذ المال جره عليه فانه بمصناه ولا نه قد يحتاج الى الاستنابة في الحج عن وجب عليه وعجز  
عن فعله ولا يوجد متبرع به ولنا ما روي احمد واسحاق ابن زاهويه وابن ابي شبيب  
وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن شبل قال سمعت رسول الله يقول لا قر والقر  
ولا تاكلوا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تستكثروا به وما روي ابو داود وابن ماجه  
عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة القراء والهدي الى رجل منهم قو  
فقلت ليست بحال واري بها في سبيل الله فسالته النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
فقال ان اردت ان يطوقك الله طوقا من نار فاقبلها وفي رواية فقلت ما تري فيها  
يا رسول الله فقال جرة بين كفتيك تغلدتها وتعلقها وروي صاحب السنن الانبى  
بطرف مختلفة فلفظ ابي داود والنسائي عن عثمان بن ابي العاص قال قلت يا رسول  
الله اجعلني امام قومي فقال انت امامهم واتخذ مودنا لا ياخذ على اذانه اجرا وروي  
الترمذي في جامعه مسند الي الحسن بن عثمان بن ابي العاص قال ان اخر ما عهد لي  
وسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتخذ مودنا لا ياخذ على اذانه اجرا وحديث الترمذي  
ليس فيه تصريح بان التعليم صدق فلهذا زوجها اياه بغير صداق اكرامه كما  
زوج اباطيحة ام سليم على سلامه فان النكاح يصح بدون ذكر المهر ومع ذلك يجب  
مهر المثل وتكون البامكان اللام اي لما مكنك من القرات ولعل المرأة وهبت ماله  
باعبار ذلك ومضى قوله احق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله فقلت الجحالة في  
الرقية لان ذلك في سياق جزا الرقية ودايرة الجحالة اوسع من دايرة الاجارة  
ولهذا يجوز مع جهالة العمل والمدة دون الاجارة او ان الماخوذ منه قطع القتم  
كان كافرا غير مستامن فجاز اخذ ماله او ان حق الضيف واجب ولم يضيفوه او ان  
الرقية ليست بقرية محضنة فجاز اخذ الاجرة عليها ولما الرزق من بيت المال فيجوز  
لمن يتصدى نقعه لان بيت المال لمصالح المسلمين فجري مجري الوقف عليهم بخلاف  
الاجرة واما الاستنابة عن الحج فلان ثواب الاتفاق وبه يستقط الرزق عنه فتكون  
الاجرة للخدمة او لقطع المسافة وعلى تقدير ان الاتفاق تقع عن الامر لا تكون  
اجارة على الحج بل اتفاقا على النايب وينتق اليوم بصحتها اي الاجارة على الا ذات  
والامامة والتعليم القران لان المتقدمين انما منصفوا منها لرغبة الناس في زمانهم في  
فعلها احتسابا وفي مجازاة فاعلمها بالا حسان بلا شرط وفي هذا الزمان قد زال المعنى  
ففي عدم صحة الاجارة عليها تضييعها ولا يبعد ان يختلف الحكم باختلاف الزمنة  
الترتيان النساء كن يخرجن الى الجماعات في زمته عليه الصلاة والسلام واي يكرهني  
الله عنه حتى متعهن عمر رضي الله عنه عن ذلك وفي الهداية وبعض مشايخنا  
استحسنوا الاستيجار على تعليم القرات اليوم وعليها الفتوى وفي النهاية ينتق يجوز

الاستيجار على تعليم الفقه ايضا في زماننا وفي الجمع وقيل ينتق بجواز اي الاستيجار على  
التعليم والامامة والفقه وفي الذخيرة والروضة عن بعض صاحبنا يجوز في زماننا الامام  
والمؤذن والمعلم اخذ اجرة ولا تصح الاجارة للمعاصي كالغنا لقوله عليه الصلاة والسلام  
ان الغنا يثبت التفاق في القلب رواه ابو داود وكذا اسير الملاحه كالمزمار والطبل  
لغير الغزو ولما في ابي داود عن نافع قال سمع ابن عمر من امر فوضع اصبعه في اذنيه ونا  
عن الطريق وقال لي يا نافع هل تسمع شيئا قلت لا قال فرفع اصبعه من اذنيه وقال  
كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا او النوح لقوله عليه  
الصلاة والسلام ليس منا من شرب الخمر ودوشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية  
رواه البخاري وفيه ايضا عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بري من  
الصالحات والمخالقة والشاقة الصالحة التي ترفع صوتها بالبكا والنوح والمخالقة  
التي تخلق راسها في مصيبة والشاقة التي تشق ثوبها في تلك الحالة وذلك لان  
عقد الاجارة يستحق به تسليم المصقود عليه شرعا فلا يستحق على اخذ ما يكون  
به عاصيا لئلا يصير المصيبة مضافة الى الشريعة ولا تصح الاجارة لعسب النيس  
وهو تزوه على الاناث لما روي البخاري وابو داود والترمذي والنسائي عن  
ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسب النيس وفي مسند احمد نهى عن  
من عسب الفحل ولا تصح اجارة المشاع الا من المشرىك على الاصح عند ابي حنيفة  
وهو قول زفر واحد سوا كان مما يقسم كالارض ولا كالعبد وقال ابو يوسف ومحمد  
وما لك والمشاع في يجوز من غير المشرىك ايضا ان بين نصيبه والا فلا يصح علي  
الصحيح وتهيات فيه وتجبران على ذلك لان هذا عقد معاوضة فيجوز كما في المشاع  
كالبيع وفي المضي والفتوى اليوم على قولهما في اجارة المشاع والحيلة في جوازها  
على قول الكل ان يرفع العقد الى قاض يحكم به ولا اجارة الرحي ببعض دقيقه  
اي دقيق ذلك المستاجر على طمته فان طمن فالدينق لرب المطهر وللطمان اجر  
المثل ولا اجارة نحوها من الاجارات كاجارة سمار لجل طعام بفقير منه فانها لا تجوز  
فان سمار فله اجر مثله لا يجاوز الفقير اما فساد الاجارة فلما روي الدارقطني والبيهقي  
في سنتهما وابو يعلى الموصلي في مسنده عن ابي سعيد الخدري قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل وعن فقير الطمان وفي الهداية هو ان  
يستاجر ثورا ليطحن له حنطة بفقير من دقيقها واما وجوب اجر المثل فلا نه سلم  
له المصقود عليه واما انه لا يجاوز بالاجر المسمى فلان الاجارة لما فسد وجب الاقل  
من المسمى ومن اجر المثل لرضاه بقط الزيادة ولا يصح الجمع في الاجارة بين الوقت  
والعمل بدون حرف الظرف كالواستاجر رجلا ليخبر له عشرة افرقه اليوم بدرهم  
وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يصح لان المصقود عليه العمل وذكر الوقت للاستيجار



لا تطبيق الحق به حتى يفرغ منه في نصف النهار كان له الاجر كاملا ولو لم يفرغه في  
اليوم كان عليه عمله الى الغد ولا يبي حنيفة ان ذكر الوقت دليل كونه موقوف عليه  
ونفع المستاجر في الثاني ونفع الاجير في الاول ولا ترجح لاحد منهما على الاخر لان كل  
واحد منهما يقع موقوف عليه في باب الاجارة فصار الموقوف عليه مجهولا جهالة  
تقتضي الى المنازعة بان يقول المستاجر اذا فرغ الاجير من العمل في اثنا النهار منافعتك  
في بقية المدة حتى باعتبار تسمية الوقت وانا استعملك ويقول الاجير اذا ارتفع من  
العمل عند مضي اليوم قد انتهى العقد بانتهاء المدة والجهالة المقتضية الى المنازعة  
مفسدة وانما قلنا بدون حرق الطرف لانه روي عن ابي حنيفة انه اذا قال في اليوم  
نفع الاجارة لان في الطرف لا للمدة فكان الموقوف عليه العمل بخلاف اليوم فانه للمدة  
وقد سبق نظيره في الطلاق واجارة مسلم بيته لبيع فيه خرا ونفسه لجلها مكروه  
عند ابي حنيفة وفاسدة عندهما لان العمل سبب للمعصية فكان معصية لا يصح  
وقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم عشرة في الحرم منهم حاملها وله ان العقد واقع علي  
الفعل وانه معلوم فيصح العقد فيه والمعصية والحرام هو المشرب والبيع وهو  
متفصل عما وقع عليه العقد فلم يوجب الفساد فيه بل الكراهة لان اللعن معلق  
به لصحة جاوره كالبيع وقت النذر **فصل الاجير المشترك** وهو من لا يجب عليه  
ان يختص بواحد من الناس لا يستحق الاجر الا بالعمل كخياطة هذا الثوب او  
صبغه لان الموقوف عليه حقيقة العمل او اثره وله ان يعمل للعامة اي لكل احد  
لان منافعه غير مستحقة لواحد كالتصاير ونحوه وذلك لان الموقوف عليه اذا كان  
هو العمل او الوصف الذي يحدث في العين بعماله لا يمنع عليه ان يتقبل مثل ذلك العمل  
لغيره لان ما استحقه اولي حكم الدين في ذمته ولهذا سمي مشترك لان له ان يعمل  
لمن يشاء ولم يقصر منافعه مستحقة لواحد ولا يضمن ما هلك في يده من غير تقصيره  
وان شرط عليه الهبات والعتبات المتاع في يده امانة عند ابي حنيفة لمحصل  
التبضع باذنه لمنفعة وهي اقامة العمل فيها له فلا تكون مضمونة عليه كالمودع وبه  
اخذ زفر والحسن بن زياد واهمد واسحاق والمزني والشافعي في قول وهو التبا  
س سواهلك بامر يملك التمرز عنه كالسرقة والغصب او بامر لا يملك التمرز عنه كالحرث  
الطالب والغازاة الطالبة والمكايبة وقال ابو يوسف ومحمد انه مضمون عليه ان  
هلك بامر يملك التمرز عنه لان عليا رضي الله عنه كان يضمن الصباغ والصانع  
وقال لا يصح للناس الا ذلك رواه البيهقي من طريق الشافعي وحكا في الهداية عن  
عمر ايضا واختار المتأخرون من اصحابنا الصلح على النصف بكل حال واقتوا به عملا  
باقوال الصابة والفقهاء بقدر الامكان كذا في جامع الفصولين وغيره بل يضمن  
ما تلف بعماله كتحريق الثوب من دق التصاير وفساد الجمل من ذلق الجمال ومن

انقطاع العمل الذي يشد به المكاري العمل وغرق السفينة وانتصتها من مد الملاح او معالجته  
لان ذلك من جنابة يده وبه قال مالك واهمد والشافعي في قول وروي عن علي وعبيد  
الله بن عتبة وشريح والحسن والحكم وقال زفر والشافعي في قول لا يضمن وروي عن عطاء  
وطا ووس لو غرقت من ريح او موج او صدم جبل وتلف ما فيها لا يضمن عند ابي حنيفة  
ويضمن عند صاحبيه بناء على ضمان الاجير المشترك وعدمه الا الادمي فان الاجير لا يضمن  
اذا غرق في السفينة من مد الملاح لها او سقط من الدابة بسوق المكاري او عطب بجمامة  
الجمام او فصد به لان الادمي لا يضمن بالعقد بل بالجنابة ان لم يتجاوز الاجير في عمله فيه  
الموضع المتنازع قيد به لان كلام من الجمام والنقصان يضمن الادمي اذا تجاوز في عمله الموضع  
المعتاد والاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه مدة اي مدة العقد وان لم يعمل  
او عمل ونقص العمل كالاجير لشهر الخدمة او لربيع الغنم وقد يسمى اجير واحد لانه لا يملك  
في تلك المدة ان يعمل لغير المستاجر لان العقد ورد على منافعه وذكر العمل لصرف المنفعة  
المستحقة الي تلك الجهة وفي الذخيرة لو استأجره يوما يعمل في الصحر فطرت السماء  
بعد ما خرج الاجير الى الصحر لا اجر له لان تسليم نفسه في ذلك العمل لم يوجد لمكان العقد  
وبه كان يفتي المرغيناني ولا يضمن الاجير الخاص ما هلك في يده بالاجماع او بعمل المعتاد وهو  
قول مالك واهمد وظاهر مذهب الشافعي وان ردد الاجر بتردد العمل بان ردد بين نوعي  
عمل او بين دارين او بين مسافتين او محليين على دابة كان قال ان خطت هذا الثوب فارتسب  
فبدرهم وان خطته روميا فبدرهمين او ان صبغته بعصفر فبدرهم وان صبغته  
بزعفران فبدرهمين او قال ان سكنت هذه الدار شهرا فخمسة وان سكنت الاخرى  
فبششرة او قال ان سرت على هذه الدابة الى الكوفة فبكذا او الى البصرة فبكذا او قال ان  
حملت عليها الى كذا اقبطا وامن حديد فبكذا او من قطن فبكذا **يجب جرم عمل** وكذا ان ردد  
بين ثلاثة وان ردد بين اربعة لم يصح ولا اصل في ذلك البيع وقال مالك والشافعي والثوري  
وابو ثور لا يصح العقد **يجب** الجرم المثل اذا عمل وهو القياس لا يصح عقد معاوضة لم يتبين  
فيه العوض ولا العوض فلم يصح كالوقال بهتك هذا بدرهم او هذا بدرهمين ووجه  
الاستحسان ان الاجارة يجب الاجر فيها بالعمل وعند العمل ما يلزم من البذل معلوم فلا  
يتق جهالة لا في الموقوف عليه ولا في بدله بخلاف البيع فان الثمن يجب بنفس العقد فاذا  
لم يكن معلوما في العقد ينسحق وان ردد الاجر في عمله اليوم او عدا كان قال ان خطته اليوم  
فبدرهم وان خطته عدا فبمنصف درهم فكذا ابو حنيفة الشرط الاول جائز والثاني فاسد  
فله اي للاجير ما سمي ان عمل اليوم لصحة شرطه واجرم مثله ان عمل عند النساء بشرطه ولا يجازي  
المسمى لتراضيهما عليه وقال ابو يوسف ومحمد الشرطان جائزان وله ما سمي في عمل اليوم ان عمله  
عمل فيه وما سمي في عمل الغد وقال زفر الشرطان فاسدان وله اجر المثل في عمل اليوم ان عمله  
وفي عمل الغد ان عمله في الغد وهو قول مالك والشافعي واهمد والثوري وابو ثور واسحاق وهو



ولا يسافر بعد مستاجر من مولا له الخدمة الا بشرطه اي السفر بالعقد او مرضي فيما بعده  
 ٧ خدمة السفر تشتمل على زيادة مشقة فلا ينقطعها اطلاق ولهذا جعل السفر عذرا  
 في فسخ الاجارة فلا بد من اشتراطه كاسكان الحداد والقصار في الدار ولو سافر به فملك  
 ضمنه لمولا له لانه صار غاصبا ولو رده الى مولا له سالما لا اجر له عندنا خلافا لما لك والشافعي  
 والجمهور الا اجر والضمان عندنا لا يجتمعان ثم الخدمة من السفر الى ان ينام الناس بعد العشاء  
 عملا بالعرف فيهما **فصل** تنسخ الاجارة بعيب حدث او ظهر اخل بالنفع كذبر الدابة  
 ومرض العبد للخدمة لان المفقود عليه في باب الاجارة هو المنافع وهي توجد ثانيا فثبنا  
 فما وجد من العيب يكون حاد ثانيا قبل القبض بالنسبة الى المنافع الالقية فوجب الخيار  
 كما اذا حدث في المبيع قبل القبض فلو انتفع المستاجر بالعيب او زال العيب سقط خيار  
 لانه لا تنقاع رضى بالعيب فيلزمه جميع البدل كما في المبيع اما اذا لم يكن عيبا به  
 كما لو سقط حائط من الدار لا يغل بالسكنى لم يكن للمستاجر الفسخ ويفهم منه ان  
 العيب المفوت لنفس المتفقد تنسخ به الاجارة من باب اول الخراب الدار و به  
 كان يفتى شمس لا ية السرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده وقال بعض اصحابنا  
 تنسخ اجارة الدار بمجرد الخراب وهو قول مالك والشافعي والجمهور لان المفقود  
 عليه هو المنافع المخصوصة فاقبل القبض فصار كفوات المبيع قبل القبض وكذا  
 العبد المستاجر والاول اصح لان المنافع فاقبلت على وجه يتصور عودها فانثبته  
 ابا القاسم العبد المبيع قبل القبض وكذا العبد المستاجر وقد روي هشام عن محمد انه لو  
 استاجر بيتا فانهدم فبناه المجرور اراد المستاجر ان يسكنه في بقية المدة فليس  
 له ان ينعه من ذلك وكذا ليس للمستاجر ان يمتنع منه وهذا اصح في انها  
 لا تنسخ بمجرد الخراب واما اذا انهدت الدار المستاجرة فانه يجوز له ان ينسخ  
 الاجارة ويخرج منها وان كان المجرور غائبا فان باها قبل الفسخ فلما قد مر  
 وتنسخ الاجارة بخيار المخرط وخيار الروية خلافا للشافعي فيهما وتنسخ الاجارة  
 بالعذر وهو اي العذر لزوم ضرر لم يستحق بالعقد كسكون وجع ضرر  
 استوجبه شخص لقلعه وجرح دين للموجر لا يقضى ذلك لادين الا بمن ما اجر  
 من دلم او دكان وسفر مستاجر عبيد استاجره للخدمة مطلقا اي غير مقيد  
 بكان او في المصر لان خدمة السفر اشق فلا ينقطعها الخدمة المطلقة فضلا  
 عن المقيدة بالمصري وفي منع المستاجر من السفر ضرر لم يستحق بالعقد ولا  
 مستاجر دكان ليخبر فيه واقلا من خيار يشترى الثياب ويخطها لبيعهما  
 استاجر عبيدا ليخط له فترك ذلك الخطا طمعه لا جلا فلا سه وبدا بالمد اي ظهر  
 راي مكثري الدابة ليسافر عليها من سفره اي بدلسفره فننسخ بدل كما في قوله  
 تعالى ارضيت بالحياة الدنيا من الاخرة منقلبة ببداء وانما كان هذا عذرا لاد

المستاجر بما كان يسافر للخدمة والطلب عزيه فحضر او للتجارة فانقر خلافا  
 المكاري من سفره فانه ليس بعذر لا مكان ان يبعث الدواب مع اجيره ويجلف ترك  
 خطا مستاجر عبيد ليخط ليعمل ذلك مستاجر في الصرف اي في صرف النقود واللام الثانية  
 منقلبة بترك وانما لم يكن هذا عذرا لان مكان ان يخط الغلام في ناحيته وغلاف بيع  
 المجرور ما اجر فانه ليس بعذر لا مكان استئجار المستاجر المنافع والعين على ملك المشتري  
 كما يستوفيها والعين على ملك البايع في ظاهر الرواية لعدم منافاته لعقه وقيل ينسخه  
 كالاجارة وانما الخيار للمشتري ان شاء فسخ البيع وان شأ صبر الى انقضاء الاجارة واخذ  
 المبيع وان اجاز المستاجر البيع بطل اجارته فيما بقي من المدة سقط حقه في ضمن اجارته  
 عقد ليس له بخلاف اجازته الاجارة لان العقد وقع له لوقوعه على ملكه واما المجرور  
 ما اجره في مدة المستاجر فيصح عقده ان شألا استحقاق المنفعة دونه او اجاز واستحق  
 الاجر لان عقده صار كعقد الفضولي لصيرورته اجنيا عن المنفعة في مدة المستاجر  
 وقال الشافعي لا تنسخ الاجارة بالعذر لان المنافع عنده بمنزلة الاعيان فكانت الاجارة  
 كالبيع وهو ينسخ بالعيب بالعذر فكذا الاجارة وبه قال مالك والجمهور واثبتنا  
 ان العذر في الاجارة كالعيب في المبيع قبل القبض لان المفقود عليه وهي المنافع  
 لا نصير مقبوضة الا بالاستيفاء والبيع ينسخ بالعيب الحاصل قبل القبض فتفسخ  
 الاجارة بالعذر والجما مع بينهما عجز العاقد عن المضي في موجب العقد الا بضرر زائد  
 لم يستحق بالعقد وفي الجما مع الضمير وكل ما ذكرنا انه عذر فان الاجارة فيه تنسخ  
 وهذا يشير الى انه يحتاج فيه الى قضا القاضي لا بمنزلة العيب في المبيع قبل القبض  
 فينفرد العاقد بالفسخ وفي الزيادات ان الامر يرجع الى الحاكم لفسخ الاجارة ٢ نه  
 فصل جتهد فيه فيتوقف على قضا القاضي كالرجوع في الهبة قال نفس الائمة وهو  
 الاصح ومنهم من قال اذا كان العذر ظاهرا افسخت والا ينسخها القاضي قال قاضي  
 خان والجمهور وهو الاصح والعذر الظاهر مثل الاستيجار لقلع الضرر فسكن الوجع  
 او بطخ الوجه فيجالح المرأة وتنسخ الاجارة بوث احد عاقدين عقدها لنفسه وبه  
 قال الثوري والليث وقال مالك والشافعي والجمهور واسحاق لا تنسخ ويقوم  
 وارثه مقامه سواء مات احدهما او كلاهما لان المنافع عندهم كالاغيات والعقد على العين  
 لا يبطل بوث احد العاقدين فكذا العقد على المنافع وعندنا عقد الاجارة ينقضي  
 فساعة بحسب حدوث المنفعة فاذا مات المجرور بطلت لان المستحق بالعقد المنافع  
 التي تحدث على ملكه وقد فاته ذلك بوثه لان الدار تنتقل الى وارثه ونسختها تحدث  
 على ملكه واذا مات المستاجر لوبقى العقد بعد موته لبقى على ان يخلفه الوارث فيه  
 فتكون المنفعة المجرورة مورثة وهي لا تورث فان عقد احد العاقدين الاجارة لغيره  
 فلا تنسخ الاجارة بوثه لبقا المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المفقود له بطلت



لما ذكرنا لو كمل يعقدها الموكلة والوصي يعقدها المجرورة ومتولي الوقف يعقدها للوقف  
ولومات المستاجرين او المجررين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت في نصيب الاخر في ظاهر  
الرواية وقال زفر وهو رواية عن ابي حنيفة تبطل في الحي ايضا لانها اجارة المشاع ولنا ان عدم  
الشيوع مشروط صحة العقد في الابد الا في الانتها فلو مات المكارى في بعض الطريق للمستاجر  
ان يركب الى المكان الذي جعله غاية السير حتى لو ماتت الدابة لم يضمنها لوقوع الركوب  
بحكم الاجارة ولو استقبل المكارى في الطريق لم يضمن (يكنه دفعهم وعلم انه ان لم يطرح  
الحمل اخذوا الدابة والحمل فطرح الحمل وفريدا بته لا يضمن ٢ نه ٢ بعد مقتضى مثل هذه  
الحالة كما لا يضمن الراعي لو ذبح ما خاف موته في المختار للفتوى لوقال المالك لفا صاب داره  
فرعها والا اي وان لم تفرعها فاجرته كل شهر كذا فسكت ولم يفرع: بجب المسعى لا قوله  
والا فاجرته كل شهر كذا الجواب للاجارة معلق على عدم التفرغ والاجارة يصح تعليلها  
بالشرط وسكوت الغاصب مع عدم تفرغه رضا بذلك لا يجاب وقوله صح الاجارة  
ونسختها والمزارعة والمساقات والوكالة والكفالة والمضاربة والقضا والامارة والار  
والوصية والطلاق والاعتاق والوقف مضافة الى زمان مستقبل اما الاجارة فلا نه  
عليك المنافع وهي تحدث ساعة فساعة فتكون مضافة واما نسختها فمستبرها واما  
المزارعة والمساقاة فكل منهما اجارة واما الوكالة والمضاربة فلا نهما من باب الطلاق  
كالعتق والوقف واما الكفالة فلا نهما الزام المال ابتداء فيجوز مضافتها وتعليلها  
بالشرط كالنذر واما القضا فلا نه من باب الاجارة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لما امر زيد بن حارثة في غزوة مودة ان قتل زيد فجهنم وان قتل جعفر فبئد الله  
ابن رواحة واما الايضا والوصية فلا لا ايضا توكل بالتصرف بعد الموت والوصية  
عليك بعده لا البيع اي يصح اضافة البيع الى زمان مستقبل واجارة عند عقد  
النضوي ونسخته والقسعة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلى على ما رواه  
الدين لان هذه العشرة غليكات للجمال فلا تنضاف الى الاستقبال هذا ولا يضمن الاجير  
لحفظ الخان والسوق ما سرق منهما في الصحيح لا نه يجزى من الابواب اما الاموال مخفوفة  
في البيوت وهي في يد ملاكها وهو قول الفقيه ابي جعفر واي بكر البجلي وقال غيرهما من  
المشايخ في حارس لسوق يضمن ٢ نه بمنزلة الاجير المشترك ويضمن الخان بتقطع  
الحشقة مع الجلدة نصف الدية ان مات لا نه مات من سرقات يجرح ما ذون فيه وهو  
قطع الجلدة وغير ما ذون وهو الحشقة وان لم يمت ضمن كل الدية بقطعه ما لم يؤذن له  
وان قطع بعضها لم يمت فعليه حكومة عدل ولو شرط عليه وعلى النصارى والجماع العمل  
السالم دون الساري يصح الشرط ويلزم الحال اذ خال الحال الى البيت لا نه من قام العمل  
ولا يلزم المصود به الى السطح وغوه الا بشرط في العقد لكونه امرا زيدا او يلزم موجد  
الدار فعل ما يجمل تركه بالسكنى كالعماره واصلاح الميزاب وغلق الباب وسفرة السطح

احمد

ويلزمه

ويلزمه اخراج ما في المخرج وهو موضع قضا الحاجة ولو كان امتلاوه من المستاجر لانه من  
جملة منافع السكنى فان اي لا يجبر على اخراجه لان الاثمان لا يجبر على ان يجعل ملكه فيما لا يشفع  
به ويجوز لسكانها الخروج منها لا خلا له بالانتفاع بها ولو اخرجه هو يكون مسترجعا ولا يجيب  
من الاجران فعليه بغير اذن المالك وهذا اذا لم ير هذه العيوب وقت الاجارة فانها  
ح فلا خيار له لو ضاه بالصيب ولا يضمن دلال دفع المتاع الى من يشتريه لينظره فذهب به من  
بين يديه ولم يظفر به للاذن له عادة بالدفع لمن يريد الشراء ولم يقصر في الحفظ حيث  
لا يملكه عنه بغير وك لا يضمن اذا اسرق ثمن المتاع منه وان عين المستاجر له مكات  
القبر المحرق فيه فخر في غيره لم يستحق عليه شيئا لعدم اتيانه بما امر به وان لم يذكر مكانه ولا وصفه  
انصرف اطلاقه الى مقبرة محلته والمعتاد من صفة في العمة والوسع واستحق الاجران  
فعل كذا لان المطلق ينصرف الى المتعارف الا عم والله تعالى علم كتاب النارية هي  
لغة بالفتش يد وتخفف منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب على ان اصل العار  
العور ونشر عا عليك نفع بلا عوض فخرج عليك الصين كالبيع والهبة وتلك النفع بعو  
كالاجارة وقال لكرخي هي اجارة الانتفاع لا عليك المتفعة وهو قول الشافعي واحمد  
لان المستعير لا يملك الاجارة من غيره ومن ملك شيئا ملك عليك من غيره بعوض ولنا ان  
المستعير انما يملك الاجارة لما فيها من الضرر بالمعير لا نه ملك المستعير المنافع على وجه  
يتمكن من الاسترداد متى شافو ملكا المستعير الاجارة لا يملك المصير من ذلك وهي  
مشروعة بالكتاب وهو قوله تعالى وينصون الماعون فانه تعالى ذم على منع الماعون  
الذي هو عدم اعارته فتكون اعارته محودة وبالسنة وهو ما روي البخاري عن انس  
قال كان فرع من المدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسانا من ابي طلحة يقال له  
المنذوب فركبه فلما رجع قال ما راينا من شيء وان وجدناه لبحرا ايلي لفرس سريعا كجربان  
الجروبالاجاع فان الامة اجتمعت على جوازها وانما اختلفوا في كونها مستحبة وهو قول  
الاكثر او واجبة وهو قول البعض ونصح باعرتك لا نه صريحها ومنحك ثوبي هذا لان اصل  
المنح ان يعطي الرجل اخرناقة او شاة ليشرب لبنها ثم يرد ها اذا فرغ فروعى فيه اصل  
الوضع وحمل على العارية اذا لم يرد به الهبة واطعمتك رضي لان الطعام اذا اضيف الي  
مالا يطعم كالارض يارده اكل غلتها اطلاقا لاسم الحمل على الحال وحملك على دأبتي هذه  
٢ نه يقال في العرق حمل فلان فلا ناعلى دأبته اذا اعاره اياها واذا وهبه اياها فاذا نوي  
احدهما صحت نيته واذا الربو حمل على الادني لا يلزم الاعلى بالشك واخذ منك عهدي  
لان هذا اذن في استخدامه وهو عارية وداري لك سكنى اي من جهة السكنى فداري  
مبتدا ولك خبره وسكنى قمين عن النفس الى مخاطب لا قوله لك يحتمل ان يكون له  
رقتها وان يكون له منفعتها وقوله سكنى يحكم في المتفعة فهو معين للثاني بحكم التفسير  
فيكون عارية وعري سكنى اي دارى لك عري سكنى فقالا عمره الداراي قال له هي لك



مدة عمره والعري اسم منه فيصير معناه جعلتك سكتها مدة عمره ويرجع العير  
تبقى شئسا وكانت العارية مطلقة او موقوفة لان المنافع تحدث شيئا فشيئا وثبتت  
الملك فيها بحسب حدودها فالرجوع بالنسبة الى المنافع التي لم تحدث فيكون امتناعا عن  
تخليها وله ولاية ذلك ولا يضمن بلا تعد ان هلك وبه قال مالك والثوري والاوزاعي  
وروي عن علي وابن مسعود والحسن والضحى والشعبي وعمران عبد العزيز وشريك  
وقال الشافعي ان هلك من الاستعمال المعتاد لا يضمن وان هلك من غيره يضمن وحاصل  
الخلافا ان العارية امانة مطلقة عندنا لا وقت استعمالها فقط كما قاله الشافعي وهو قول  
ابن عباس وابي هريرة وعطاء وسحاق لقوله عليه الصلاة والسلام اد امانة الي من  
ابتمك ولا تخن من خالك رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وقوله عليه الصلاة  
والسلام علي ايد ما اخذت حتى تؤد به رواه ابن ابي شيبة ولما روي ابو داود والنسائي  
عن صفوان بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه درعا يوم حنين فقال  
اغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة ولما روي ابو داود والترمذي وقال حديث حسن  
عن ابي امامة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله قد اعطى كل ذي  
حق حقه فلا وصية لوارث الي ان قال العارية مودة والمخة مردودة وما في مصنف  
عبد الرزاق عن عمار بن الخطاب قال العارية بمنزلة المودعة لا ضمان فيها الا ان يتعدى  
ومن علي ليس على صاحب العارية ضمان الحديثان اللذان رواهما اولا انما يقتضيان  
وجوب رد العين ولا كلام فيه واذا الكلام في وجوب ضمان القيمة بعد هلاكها وما روه  
من حديث صفوان معارض روي حديثي مسنده والحاكم في مستدركه وسكت عليه  
وابن جابر عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان ابن امية  
ادراعا وسلاحا في غزوة حنين فقال يا رسول الله اعارية مودة قال نعم عارية مودة  
ويجاب عنه بانه عليه الصلاة والسلام اخذ دروع صفوان بغير رضاه ولذا قال الغصبي  
يا محمد لا نه صلى الله عليه وسلم كان محتاجا الى السلاح فكان له اخذها حلالا ولكن بشرط  
الضمان فاخذ طعام الغيرة في حال الحاجة وقيل المراد ضمان الرد بدل قوله عليه الصلاة  
والسلام اذا انتك رسلنا فاعطهم ثلاثين بعيرا وثلاثين درعا قال قلت يا رسول الله  
اعارية مضمونة او عارية مودة قال بل مودة رواه ابو داود والنسائي وابن جابر في  
صحيحه وقيل كان هذا منه عليه الصلاة والسلام اشتراطا للضمان على نفسه وعندنا  
المستعير لا يضمن بالشرط ولكن صفوان كان يومئذ حريبا ومجوز بين المسلم والحربي  
من الشرط ما لا يجوز بين المسلمين وقيل المستعير وان كان لا يضمن لكن يضمن بالشرط  
كالودع على ما ذكره في المتن وقيل انما قال ذلك نظييا للقب صفوان على ما روي انه هلك  
بعض تلك الدروع فقال صلى الله عليه وسلم ان شئت غرمناها لك فقال لا فاني اليوم  
ارغب في الاسلام لما كنت يومئذ ولو كان الضمان واجبا لامره بالا ستيفا والا لبرا

ولا توجر العارية لانها غير لازمة في الاصل والاجارة لازمة واجازها مالك وكذا لا توجر العارية  
اتفاقا لان الودع لازم وهي غير لازمة فان اجرها المستعير فطبت فتمنه المستعير المصير  
لا نه صار غاصبا بتصديده ولا يرجع المستعير على احدثانه ظهر انه اجر ملك نفسه او ضمن  
المصير المستأجر لا نه قبض ملكه بغير اذنه فكان كالمستأجر من الغاصب فيرجع المستأجر  
على موجره ان لم يعلم انه عارية لكونه مغرورا من جهة موجره دفعا للضرر العرفي وعن  
نفسه واما اذا علم انه عارية فلم يرجع لان الموجر لم يكن منه غرور وصار كالمستأجر  
من الغاصب اذا كان عالما بالغصب ويعار من العارية ما اختلف من استعماله  
باختلاف المستعمل كركوب الدابة ولبس الثوب او لا يورث غنم كالحمل على الدابة والاستعداد  
والسكنى ان لم يصب العير منتفعا وبه قال مالك والشافعي في وجهه لان العارية عليك  
المنافع وقد صدرت مطلقة والمالك له ان يملك غيره والاصح في مذهب الشافعي وهو  
قوله لا يحد انما لا تغار بنا على ان الاعارة اباحة المنافع والمباح له ليس له ان يبيع لغيره  
ويعار من العارية ما لا يختلف استعماله ان عين العير منتفعا لان التقييد بالنفع  
فيما لا يختلف استعماله لا يفيد لعدم التفاوت بخلاف ما يختلف استعماله لان العير  
رضي بذلك المصير دون غيره وكذلك الموجر يفتح الجحيم اي حكمه حكم المعلن ان لم يصب العير  
المنتفع فلم يستأجر ان يبيعه سواء اختلف استعماله او لا وان عين العير لا يبيع الا ما لا يختلف  
استعماله لان الاجارة عليك المنافع كالعارية الا ان الاجارة بصوض والاعارة بلا عوض  
فمن استعار دابة او استأجرها مطلقا اي من غير تعيين انتفاع او منفعة يحمل ويعير  
للحمل ويركب بفتح اليا والكاف ويركب بضم اليا وكسر الكاف عملا بالاطلاق وايضا فعل من  
الحمل والركوب او الراكب تعين في الصحيح فليس له ان يفعل غيره وضمن بغيره ان عطبت  
لان ما وقع اولا تعين مراد ابا لعقد فصار كانه منصوب عليه وان اطلق المصير الانتفاع  
في الوقت متعلق باطلاق وفي النوع والقدر انتفع المستعير ما قام من انواع الانتفاع  
اي وقت شاعلا بالاطلاق وان قيد المصير الانتفاع بوقت كيوم او جمعة او مكان كطريق  
مكة او منفعة لو بهما ضمن المستعير بالخلاف الي شتر عملا بالتقييد فقط اي ولا يضمن  
بالخلاف الي خير ولا الي مساو لان الاذن بالشئ اذن بما يساويه وبما هو خير منه كمن  
استعار دابة ليحمل عليها قفيزا من هذه الحنطة فحملها قفيزا من حنطة اخرى او حمل مثل  
ذلك شعيرا وهذا استحسنان ويقف قيا سا لانه مخالف فان عند اختلاف الجنس لا يضمن  
النقص والمضرة الا ترى ان الوكيل بالبيع بالث درهم اذا باع بالث دينار لم ينفذ بيبه ذو  
الاستحسنان انه لا فائدة للمالك في تعيين الحنطة فان مقصوده دفع زيادة الضرر عن  
دابة ومثل كيل الحنطة من الشعير يكون اخذ على الدابة وكذا تقييد الاجارة بنوع او قدر  
او وقت او مكان فان وافق المستأجر واخالف الى مثل او الي خير لا يضمن وان خالف الى شر يضمن  
واختلفوا في ابداع المستعير فقال جماعة منهم الكرخي ليس له ذلك مستدلين بحسالة



الجامع وهي ان المستجير اذا بعث العارية الى صاحبها علي يد اجنبي فهلك في يده يضمن  
المستجير العارية وليس ذلك منه الا ايداعا قالوا لا بد في هذا القول ان لا يرد  
تصرف في ملك الغير وهو العين بغير اذنه قصد اخلاف الاعارة فانها تصرف في المنفعة  
قصد لتسليم العين من ضروراته فافترقا واكثرهم علي ان له ذلك منهم مشايخ العرب  
وابو الليث وابوبكر محمد بن الفضل وبرهان الاية لان الايداع دون الاعارة لان العين  
ودبعة عند المستجير في العارية وقد ملكه لا على فالاول ان يملك الادنى قال فظهر الدين  
المرغيب في وعليه الفتوى ومسئلة الجامع محولة على ما اذا كانت العارية موقفة فمضت  
مدتها بغيرها مع الاجنبي لا نه باسماها بعد مضي المدة بصير متعديا حتى اذا هلك  
في يده يضمن فكذا اذا تركها في يد اجنبي ورد بها مبتدأ اي رد المستجير الدابة الى اصطلح  
مالكها اي ربط دابة اومع عبده اي عبد المستجير واجبر مسانعة او مشاهرة  
اومع اجبر بها اي رب الدابة اومع عبده سوا كان يقوم على دابته او لا يقوم عليها  
تسليم خبر المبتدأ والقياس ان يضمن المستجير اذا رد الدابة الى اصطلح مالكها فملك  
اورد العبد المستعار الى دار مالكه فمضت وهو قول الشافعي واحمد لان الواجب عليه  
الرد الى المالك او نايبه ولم يوجد فيضمن كما في الوديعة والمفصوب والمرهون فانه  
لا يرا فيها الا بالتسليم الى المالك دون الرد الى داره اتفاقا ووجه الاستحسان انه اتي  
بالتسليم المتعارف لان رد العواري الى دور ملاكها متعارف كالة البيت والناس  
يحفظون دوابهم في رابطها وهو لو سلمها الى مالكها لردوها الى اصطلحها وقيل هذا  
في زمانهم واما في زماننا فلا يرا الا بالتسليم الي يد صاحبها واما عبد المستجير واجبر  
مسانعة او مشاهرة فلا نه من عيال المستجير وله ردها بيد من في عياله كالمودع لان  
حفظ الوديعة بهم واما الاجير بالمياومة فلا يبعد من العيال واما اجير رب الدابة او عبده  
فقياس قول الشافعي انه يضمن كما في الوديعة ووجه مذهبنا وهو قول احمد ان مالك الدابة  
راض به عادة والاصل ان مونة الرد على من وقع القبض له لان الخراج بالصفات والرد  
واجب ولقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما اخذت حتى تؤديه فاذا ثبت هذا  
يفتح هذه المسائل كرد مستعار غير نفيس كفاس وغربال ونحوهما الى دار مالكه  
فانه يكون تسليما لما لك اتفاقا لان الدار في يد مالكها فكان الرد اليها رد اليه واما  
التفيس كالمصحف والجمع فلا يسلم في العادة الا الي يد مالكه وعارية التقديس والكيل  
والموزون والعدود والتقارب اذا اطلعت الاعارة قرض ونسبتها عارية مجاز لان  
الاعارة عليك المنافع ولا يمكن الانتفاع بهذه الاشياء الا باستهلاك عبتها فاقضى اعارة  
عليكها وذلك بالهبة او العوض والقرض دناهما فيثبت واما لو استعار دراهم ليعاير  
بها مينا او ليزين بهاد كانا فان ذلك اعارة لا قرض ويكون له النفقة المسماة وضع  
اعارة الارض للبناء والفرس لان كلا منهما منفعة معلومة تملك بالاجارة فتلك بالاعارة

براولي لا يشرع وله اي للمصير ان يرجع بعد ان بنى المستجير او غرس لان عقد الاعارة  
غير لازم ويكلف المصير المستجير قلعها اي البناء والفرس لا نه شغل ارضه بهما وضمن المصير  
المستجير ما نقصا لينا او الفرس بالقلع بان يقوم قايما غير مقلوع لان القلع غير مستحق قبل  
الوقت ذكره في شرح الكنز والمصنف يكمن تشتري بان مشروط قيامها الى المدة المضروبة وفي  
القدوري اذا كانت قيمتهما وقت مضي المدة المضروبة عشرة دنانير مثلا وحين قلعهما  
ثمانية يرجع بدنانير وفي المبسوط ويقلعهما به الا ان يرفعهما المستجير ولا يضمنه قيمتهما  
فله ذلك لا نه ملكه ان وقتها المصير الاعارة وقال زفر لا يضمن لان التوقيت والاطلاق فيها  
سوا لبطان التاجيل في الصوارض ولنا ان المصير بالتوقيت غار للمستجير لانه نص على ترك  
الارض في يده وقرار بنايه وغرسه فيها المدة التي سماها والمضروب ان يدفع الضرر عن نفسه  
بالرجوع على الغار وكره للمصير ان كان وقت الرجوع عن الاعارة قبله اي قبل الوقت الذي  
وقتها به لان فيه خلف الوعد قيد الضمان بالموقفة لان المصير لا يضمن المستجير شيئا  
من البناء والفرس ان لم يوقت لان المستجير معتزلا مغرورا لانه اعقد الاطلاق في العقد  
وقال مالك ليس له الرجوع متى مثالا نه غير معتد فيه فلا يكون لصاحب الارض ان يأخذ  
ما لم يفرغها المستجير قلنا الارض على ملك صاحبها والعارية لا يتعلق بها لزوم وقال ابن  
ابي ليلى البناء للمصير ويضمن قيمته مبنيا لصاحبه لان دفع الضرر من الجانيين واجب للمأذون  
بهذا قلنا صاحب الارض لم يرض بالتزام قيمة البناء في الزامه به ضرر عليه فلا يصار اليه بدون  
تحقق الضرورة ولا ضرورة هنا لان رفع البناء وثيق ملك احدهما من الاخر يمكن ولو اعار  
ارضا للزراعة لا يأخذ المصير الارض حتى يحصد الزرع وقت اوله لان للزراعة نهاية معلومة  
ليترك اليها باجر المثل مراعاة للنفين فكان اولي من القلع واجرة رد المستعار والمستأجر  
والمفصوب على المستجير والموجر والغاصب لما تقدم والله سبحانه اعلم **كتاب الوديعة**  
هي لغة فعيلة بمعنى المفعول مشتقة من الودع وهو الترك وقد جازي الحديث لينتهيت  
قوم عن ودعهم الجماعات اي عن تركها وقري قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى تخفيف  
الادال اي ما تركك وما بفضك وشرعا امانة تركت الحفظ ما لا كان او غيره بشرط ان يكون  
قابلا لاثبات اليد يمكن حفظه حتى لو اودع الابن او المال المساقط في البحر يصح وكون المودع  
مكلفا لوجوب الحفظ عليه وشرعية الايداع بقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانة  
الي اهلها واداء الامانة لا يكون الا بعدها ولا يقول الوديعة من باب الاعانة وهي مندوبة  
لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله عليه الصلاة والسلام الله في عون العبد  
ما دام العبد في عون اخيه وضمانها كالعارية فلا يضمن ان هلك من غير تعد لما روي ابن ماجة  
في سننه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اودع  
وديعة فوفان عليه وقال مالك اذا سرق الوديعة من عند المودع ولم يسرق له  
معها مال يضمن للثمة قلنا هو مبتدع في حفظها لصاحبها والتبرع لا يوجب ضمانا على المبرع



لقوله عليه الصلاة والسلام ليس على المستودع غير المظلمات والمفل الخاين والاعلال الخيانة  
وله أي للمودع حفظها أي الوديعة بنفسه وبن في عياله من زوجته وولده ووالديه واجبره  
الحاكم الذي استأجره مشاهرة أو مسانهة والعبارة في هذا الباب للمساكنة للثقة وان  
نهى عن حفظها بهم وقال الشافعي ليس للمودع ان يدفعها الى من في عياله لان مالكها رضي  
يحفظه لا يحفظ غيره ولنا ان الواجب عليه ان يحفظها حفظ مال نفسه وهو يحفظ بعياله  
وأن المودع لا يمكنه ملازمة بيته لحفظ الوديعة ولا استصحابها معه في خروجه فلم يكن له بد  
من حفظها من في عياله وفي الذخيرة الدفع الى من في العيالات يجوز ان كان امينا ولو دفعها  
المودع الى امين من امنايه ليس في عياله يجوز وعليه الفتوى والمودع السفر بها أي بالوديعة  
وان كان لها حل وموتة عند عدم النهي من صاحب الوديعة وعدم الخوف بان كان الطريق  
امنا لا يقصد فيه احد بسوء غالبا ولو قصد عياله دفعه بنفسه او برفقته وقال ابو يوسف  
له السفر بها ان كانت المسافة قصيرة وان كانت طويلة فليس له ذلك فيما له حل وموتة  
وقال محمد ليس له السفر بها فيما له حل وموتة اذ الظاهر من حال صاحبها انه لا يرضى بها وصلا  
كالوكيل بالبيع ليس له السفر بالبيع وان سافر به ضمن وقال الشافعي ليس له ذلك مطلقا  
لان المتعارف هو الحفظ في المصارف والمفازة والاسفار وقال مالك ليس له ذلك اذ قد  
ان يرد لها على صاحبها او وكيله او الحاكم او امينه ولا يحنيفة ان امره بالحفظ من غير تقييد  
فلا يتقيد بمكان دون مكان كما لا يتقيد بزمان دون زمان فيد بعدم النهي وعدم الخوف  
لان المودع ليس له السفر بالوديعة اذ انها ربهاعته بخلاف بين العلماء ولو حفظ  
المودع بغيرهم أي بغير نفسه وعياله ضمن لان المالك رضي بيده لا يبيد غيره والا يدي  
تختلف بالامانة الا اذا خاف المودع على الوديعة الحرق بان وقع حريق في داره او خاف عليها  
الحرق بان كان في السفينة وهاجت الريح فوضعا عند جاره في خوف الحرق او في ذلك اخر  
في خوف الحرق فانه لا يضمن لان فعله هذا يعين للحفظ فصار مازدنا له ولا وفي النهاية  
عن محمد ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من امنايه  
من يتق به في ماله وليس في عياله لا يضمن لان حفظها مثل ما يحفظ ماله ولا يجب عليه اكثر من  
ذلك ثم قال وعليه الفتوى وعزاء الى الترتاشي وهو الى العلواني ثم قال وعن هذا لم يشترط في  
الحقة الحفظ بالعيال بل قال ويلزم المودع اذا قبل الوديعة حفظها على الوجه الذي يحفظ  
ماله فان حبسها أي المودع الوديعة بعد طلب ربه حال كون المودع قادرا على التسليم او وجد  
مع ربه سوا اقربها بعد المحرود ولا قيد بالبحرود بكونه مع رب الوديعة لانه لو كان مع غيره  
بان قال له اجني عندك وديعة لفلان فقال ليس لفلان عندي وديعة لا يضمن خلافا  
لرفر وهو يقول المحرود سيب الضمان سواء كان عند المالك او غيره كالا تلاف حقيقة ولنا ان  
المحرود عند غير المالك من باب الحفظ لا ينقطع طبع الطاعين عنها وبه قال مالك والشافعي  
واحمد او خلط المودع الوديعة بماله حتى لا يميز كالخطة بالخطة او بغير تميز كالخطة بالشعر

وخلط المايح بغير جنسه مثل خلط الزيت بالشيرج واسند الخلط الى المودع لانها لو خلطت  
بماله بغير فعله كان شريكا لصاحبها باتفاق وسيذكر المصنف هذا وقيد الخلط بعدم  
التمييز لانه لو خلطها وكان يتيسر تميزها كما لو خلط الدرهم الأبيض بالسود والدرهم بالذئبة  
والجوز باللوز لم ينقطع حق المالك بالاتفاق لممكنه من الوصول الى عين ملكه بالاخراج او  
تعدى اي بلبس ثوب المودع او ركب الدابة المودعة او حفظ الوديعة في دار امر به  
اي بالحفظ في غير ما اوجلهما بتشد يد الها الاولي اي لربيع انها وديعة عند الموت  
ضمن هذا امثلها لو قيمته وقيمتها لو قيمته جواب الشرط الذي هو فان حبسها وما  
عطفت عليه وخبراه بين المشاركة والتضمين وان ازال المودع التقدي بان ترك ليس  
ثوب الوديعة او ركوب دابته ازال ضمانه وقال الشافعي لا يزول وبه قال مالك في  
رواية واحمد وان اخلطت الوديعة بمال المودع بلا فعله كالمواشيق الكيس في  
صندوقه فاخلطت بدراهمه اشتركا بقدر ملكيهما ولا يضمن المودع لعدم الصنع  
منه وهذه شركة املاك حتى لو ملك بعضها هلك من مالها ويقسم الباقي بينهما على  
قدر ما كان لكل منهما ولا يدفع المودع الى احد المودعين قسطه من الوديعة بقبض  
الاخر ولو دفعه بقبضته يضمن وهذا عند ابي حنيفة وهو مروي عن علي كرم الله وجهه  
وفيه حكاية وهي ان رجلين دخلا حماما واودعا عند الحمامي النافخ احدهما وطلبها  
منه فاعطاه اياها وذهب ثم خرج الاخر فطالبه بها فقهر الحمامي فذهب الى ابي حنيفة  
فقال له ابو حنيفة قل له كلا كما اودعنا في فلا اعطيك حتى يحضر صاحبك فانقطع الرجل  
وترك الحمامي وقال ابو يوسف ومحمد وما لك والشافعي يدفع اليه قسطه ولا يضمن  
سوا كان من ذوات الامثال ومن ذوات القيم عند بعض المشايخ والصحيح ان الاخلاف  
فيما هو من ذوات الامثال وفيما عداه كالثياب والدواب والعبيد ليس للحاضر ان يأخذ  
نصيبه باتفاق ولا احد المودعين دفعها الى الاخر فيما لا يقيس كالصيد والثوب والحيوان  
لان المالك رضي بيد كل منهما على كلهما لانه اودعها مع علمه بانها لا يحققان الليل والنهار  
على حفظها ودفع نصفها فيما يقسم لان المالك لما اودعها مع علمه انها لا يقدران على  
ترك اشتغالهما وبحقهما في مكان واحد للحفظ كان راضيا بتسليمها وحفظ كل واحد  
منهما للنصف دالة والثابت بالدالة كالثابت بالنص وضمن دافع الكل الى الاخر عند ابي  
حنيفة وقال لا يضمن دافع الكل الى الاخر فيما يحقل القسمة كما لا يضمن فيما لا يحقلها لان المالك  
رضي بامانتها لا قابضته اي لا يضمن عند ابي حنيفة قابض الكل لتدبيره بالقبض لان مودع  
المودع ومودع المودع لا يضمن عنده ولا اعتبار للنهي اي لنهي رب الوديعة المودع عن  
الدفع الى من يده للمودع من حفظه كان قال لا تدفعها الى امرئك او احد من عيالك فان  
هذا الشرط مفيد اذ قد ياتن الرجل الانسان على ماله ولا ياتن عليه عياله الا انه انما  
يلزم مراعاة بحسب الامكان فاذا لم يمكن الحفظ بدونه صار النهي عن الدفع اليه كالنهي



عن الحفظ فكان منافقاً لاصله فيبطل فلا يضمن اذا اهلكت استخساناً ويضمن في القياس  
انه استخف من استخف منه ويؤيد وجه القياس قوله تعالى ولا توتروا السفه اموالكم  
والمراد النساء فاذا كان هو منتهياً عن دفع مال نفسه الى امرائه فما ظنك في مال غيره ووجه  
الاستحسان ما تقدم والله تعالى اعلم ولا للتهني عن الحفظ في بيت من دار لان البيت  
في دار واحدة فلما يختلفان في الحرز فصار الشرط غير مفيد فلا يعتبر كالوقال حفظها بينك  
دون يسارك اي في هذا الصندوق وفي هذا البيت فحفظها في صندوق اخر الا ان يكون  
به اي بذلك البيت الذي نهى عنه خلل ظاهر فان انتهى معتد به جنيذ وكذا اذا نهاه عن  
الحفظ في دار اخرى اعتبر النهي حتى لو خالف ضمن ولو اودع المودع اوديعة عند من ليس  
في عياله فهلك فمن المالك الاول عند اي حنيفة وعندهما ضمن ايها شاكما قال مالك  
والشافعي ولو اودع الغاصب المعضوب فهلك ضمن المالك اي شاكما بتفاههم ثم مودع  
الغاصب ان يعلم انه غاصب يرجع على الغاصب قولاً واحداً وان علم فكذا في الظاهر  
وحكى ابو اليسر انه لا يرجع اليه اشار شمس الدعية فمأ علم ان الايداع يكون بالاجاب  
والقبول تارة كادعتك هذا المال وقول الاخر قبلك وبالادلة له اخرى كوضع المتاع عند  
الغير وهو ساكت لا يبعد قبولاً عرفاً ولو وضعه عند جماعة يعين له حافظاً اخرهم فيما  
وانصرفا ولا ضمان على من دفع ما عنده من الامانة الى سلطان جائز مدهد على دفعه اليه  
بتطوع يده او ضربه خمسين سوطاً لهدم قدرته على دفعه فلم يكن مقصراً في حفظه  
والله سبحانه اعلم **باب الغصب** هو لغة اخذ الشئ ظاهراً وقهراً ما لا كان او غيره وقد  
يسمى المعضوب غصباً تسمية المفعول بالمصدر وشرعاً اخذ مال متقوم محترماً علناً  
بلا اذن ماله يزيل يده اي على وجه يزيل ذلك الاخذ يد ماله مال عن المال حتى كان  
استخدام العبد بغير اذن ماله وليس للثوب والحمل على الدابة غصباً بالاتفاق لقصر  
يد المالك عنها واثبت يده عليها دون الجلوس على بساط غيره وفراشه بلا نقل عن حله  
فخرج بالاخذ ما صار مع المعضوب بغير صنع الغاصب كالو غصب دابة فبئسها اخرى  
فانه لا يضمنها وبالمال غوالمية والحروب والمتقوم الحر وبالا حرام مال الحربي وبالعلن المسروق  
وبعدم اذن المالك اوديعة والعارية والمستاجر والموهوب وغوها وقوله يزيل يده  
لا تقدم للاحتراز عن اخذ العقار لعدم تحقق ازالة اليد فيه لانها انما تكون بالنقل والتحويل  
ولان الغصب عندنا ازالة اليد المحقة عن العين باثبات اليد المبطله او قصرها ومنعها  
عنه وعند مالك والشافعي اثبات اليد المبطله من غير شرط ازالة المحقة وقايدة الخلاف  
في زوايد المعضوب كالولد وغرة البساتين والسمن والحبال غير مقصورة عندنا فلا تكون  
مضمونة سواء كانت متصلة او منفصلة الا بالتعدي عليها بالاتلاف او المتع بعد طلب المالك  
واما بدونها فلا تكون مضمونة لهدم ازالتها وقصر يده عنها لا تقدم ثبوتها عليها  
ومضمونة عنده فتكون مضمونة لاثبات اليد المبطله ولا غصب في العقار لما تقدم

من ان الغصب فيما ينقل حتى لو هلك العقار بافة سواوية او انهدم بناء الدار بسبيل يده اي يد  
اخذ قهراس ماله ٢ يضمن وهذا عند اي حنيفة واي يوسف وقال محمد في العقار الغصب  
ويضمن بالهلاك في يد اخذه قهراس ماله وهو قول اي يوسف اولا وبه قال مالك  
والشافعي واجد لانه اثبت يده على وجه يضمن تقويت يد المالك عنه فانهدم ذلك  
سبباً للضمان كما في المنقول ولاي حنيفة ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله  
لان الواجب ضمان جبر فيعتمد التقويت وازالة يد المالك انما تكون بالنقل والتحويل وذا  
لا يتصور في العقار وانما يتصور فيه منع المالك عنه ومنع المالك تصرف فيه لا في الحول وصاد كما  
لو بعد المالك عن مواشيه حتى تلفت لذلك واما قوله عليه الصلاة والسلام من غصب  
شبر من ارض طوقه الله يوم القيمة من سبع ارضين فلا يدل على انه يتحقق فيه الغصب  
الموجب للضمان كاطلاق لفظ البيع على بيع الحربي حديث من باع حراً قال ابن الاثير طوقه  
من سبع ارضين اي يخسف الله به الارض فتضمير البقرة المضمومة منها في عنقه كالطوق  
ويؤيد انه في رواية البخاري خسف به الى سبع ارضين وفي مسند ابن ابي شيبة من غصب  
شبر من ارض جانه اسطام ما في عنقه والاسطام كالحلق من الحديد وقيل هو ان يطوق  
بكل يوم القيمة اي يكلفه فيكون من طوق التكليف لا من طوق التقليد هذا والحديث  
المذكور هو محتاج في ذلك فانه عليه الصلاة والسلام بين جزاء غاصب العقار الوعيد  
في العقب ولم يذكر الضمان في الدنيا فذلك دليل على ان المذكور جميع جزائه ولو كان الضمان  
واجباً لكان الاول ان يبينه لان الحاجة اليه امس وما نقص العقار بفعله او بسكتاه  
في الدار وزوجه في الارض يضمن عندهم جميعاً لان هذا التلاف والعقد يضمن بالاتفاق  
اتفاقاً كما اذا نقل ترابه لا نه فعل في العين وجزان لا يضمن بالغصب ويضمن بالاتلاف  
كالحر واستخدام العبد والحمل على الدابة غصب لا جلوسه اي ليس جلوس الحارس على البساط  
الذي لغيره غصباً لانه يجلسه عليه لم يفعل فيه شئاً يكون به مزيلاً لماله وبسبب  
البساط فقل ماله فبقية يده فيه ما بقي اثر فعله بخلاف استخدام العبد والحمل على الدابة فانه  
بالنصرف فيهما اثبت يده عليهما وذلك موجب لقصر يد مالكهما عنهما وحكم اي الغصب  
الا لم يكن علم ان ذلك الفعل غصب واقدام عليه باجماع الامة ورد العين في مكان غصبه  
حال كونها قايمة والغرم حال كونها هالكة لمن علم ولمن لا يعلم بان ظن ان الماخوذ ماله  
او اشتري عيناً فاستحققت لان هذا حق العبد وهو لا يتوقف على العلم والقصد بالاجماع  
امارد العين فلقوله عليه الصلاة والسلام لا يجزى احد ان ياخذ متاع اخيه لا عبا او جادا  
فان اخذه فليرد اليه ولقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما اخذت حتى تؤديه واما  
غرمه فلا نه يقوم مقام عينه عند العجز عنها فان نقص ضمن نقصه اعتباراً بالجزء بالكل  
ويجب على الغاصب اذا عجز عن رد العين المضمومة بهلاكها في يده بفعله او بفعل غيره  
المثلي في المثلي كالمكيل والموزون والعدي المتقارب لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم



فأعند وأعليه بثل ما اعتدى عليكم وقاد زفر عليه ففان قيمتها فان انقطع المثل من ايدي الناس بانها  
كالرطب ونحوه فيتمه بثل يوم يخصصان عند اي حنيفة وما لك وبعض المشافعي وقال  
ابو يوسف يوم الغصب وقال محمد يوم الاقطاع وبه قال احمد وبعض اصحاب المشافعي  
وفي غير المتل بثل يوم غصب كالعدي المتفاوت والنياب والدواب فان ادعى الغاصب  
الهلاك حبس لان الهلاك عارض والاصل عدمه حتى يعلم انه اي المصوب لو بقي لظهر  
ثم قضى عليه بالبدل لان الحق متعلق بالعين وللناس عراض في الاعيان فلا يقبل قول  
الغاصب في هلاكها حتى يحصل به عليه ظن اما باقامة بينة واما بصحة مدة ومدة ذلك موكله  
الى راي القاضي فاذا علم الهلاك سقط رد عينه ولم يرد بدله وهذه المسئلة تدل على ان  
الموجب لا يصلي رد العين والقول فيه اي في البدل للغاصب مع عينه ان لم يقر المالك حجة  
على الزيادة لان المالك يدعي الزيادة في القيمة على الغاصب بلا حجة وهو يتكرها والقول  
قولا منكر مع عينه ولو اقام الغاصب البينة لا تقبل لانها تنفي الزيادة والبينة على النفي  
لا تقبل فان ظهر المصوب وقيمته اكثر مما ضمن الغاصب وقد ضمن الغاصب بقوله  
اي بقول نفسه مع عينه اخذ المالك ورد بدله لان رضاه بهذا القدر لم يتم لانه كان  
ادعي الزيادة وانما اخذ ونها لعدم البينة له عليها او مضى الضمان وكذا لو ظهر المصوب  
وقيمة مثل ما ضمنه الغاصب او دونه على الاصح وقال الكرخي خيار للمالك في المثل والمرد  
لانه توفر عليه بدل ملكه بكاله وان ظهر المصوب وقيمته اكثر مما ضمن الغاصب وقد  
ضمن الغاصب لا بقوله بل بقول المالك او بينة اقامها او بنكول الغاصب عن البينة  
فهو للغاصب ولا خيار للمالك لانه رضي بالمبادلة فيه بهذا القدر حيث ادعاه ولم يدع  
زيادة عليه وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد له الخيار لعدم نزول ملكه عندهما عنه وقوله  
تعالى يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض متكم  
فانه تعالى جعل كل مال الضير قسمين قسم بالباطل وقسم بالتجارة عن تراض وليس هذا  
تجارة عن تراض فيكون اكلا بالباطل والمضني فيه ان الغصب عدوان محض لانه ليس فيه  
شبهة الاباحة بوجه ما فلا يكون موجبا للملك ولان المالك ملك بدل المصوب  
بكاله رتبة ويد اوجب ان يزول ملكه عن المبدل الى ملك من وجب عليه البدل اذا كان  
المبدل محلا للنقل من ملك الى ملك دفعا للضرر عنه وتحقيقا للعدل كما في سائر المبادلات  
واما الالية ففيها بيان ان الاكل بالتجارة عن تراض جائز لان يكون الجواز مقصورا عليه  
ثم معنى التجارة مندرج هنا من وجه فان المالك هنا مقنن من ان يصبر حتى تظهر العين  
فياخذها حين طالبه بالقيمة مع علمه ان من شرطه انعدام ملكه في العين فقد صار  
راضيا بذلك لان من طلب شيئا لا يتوصل اليه الا بشرط كان راضيا بالشرط كما يكون راضيا  
بطلوبه وان اجر الغاصب العبد المصوب او اجر الامين العبد الامانة او ربح الغاصب  
او الامين بالتصرف فيهما اي في المصوب والامانة بان اشترى الغاصب او المودع

بالت الغصب او الوديعة امة فباعها بالدين تصدق المودع بالاجرة والرايح بالربح عند اي  
حنيفة ومحمد خلا فالاي يوسف الا ان يكون اي المصوب والامانة الذين ربح الغاصب  
والامين بالتصرف فيهما دراهم او دنانير لم ينشر المتصرف ايها عند المتصرف فيهما سواء اشأ  
الي غيرهما او لم ينشر الي شي او اشأ اليهما ونقد غيرهما فانه يطيب له الربح لان الدراهم والدينار  
لا يتقينان بالاشارة والاشارة اذا كانت لا تفيد التعيين يستوي وجودها وعدمها  
بخلاف مالوا اشأ اليهما ونقد منهما لان الاشارة تتأكد بالنقد من المشار اليه فيتحقق  
الحث بخلاف مالو كان عرضا ونحوه لان العقد يتعلق بعينه حتى لو ملك قبل القبض بطل  
البيع فيتحقق الحث وقال فخر الاسلام قال مشايخنا لا يطيب بكل حال ان يتناول من المشتري  
قبل ان يقض وبعد الضمان لا يطيب الربح بكل حال وهو المختار لا طلاق الجواب في الجامعين  
مضاربة البسوط بقوله تصدق بجميع الربح وحاصله انه متى استفاد بالحرام ملكا من طريق  
الحنيقة وهي فيما يتعين او الشبهة وهي فيما لا يتعين يثبت الحث ولا يثبت في الدراهم اذا  
استفاد بها الربح الا الشبهة لانه اذا اشأ اليها لم يتعين الا في حكم جواز العقد لمعرفة  
القدر والنقد واذا نقد منها استفاد به سلامة المشتري واذا اشأ فيها لا يتعين ولم ينقد  
استفاد بالاشارة جواز العقد لمعرفة القدر والنقد واذا نقد ولم ينشر استفاد سلامة  
المشتري فاما ان يصير عينها عوضا فلا تثبت انه لا يثبت الا الشبهة وقد استوت الوجوه في  
الشبهة فاستوت في الحث وان غصب وغير المصوب فزال اسمهما اي اسم المصوب واعلم  
مناحه ضمنه الغاصب وملكه بلا حل لا تنفع به قبل اداء بدله كذبح شاة وطبخها اي كذب  
غصب شاة فذبحها وطبخها او حنطة فطبخها او زرعها وجعل صغيرا او كجمل غاسا نا وحذ  
سيفا وقال مالك والشافعي لا يقطع حق المالك وبه قال احمد وابو يوسف في رواية اخروا في  
غاية البيان استفتح ان يحي رجل مقدم الى كرنطة لانس فطحنه ثم يهبه يبن له صغير  
ولا يكون له بالطعام على الدقيق سبيل قال واختلف ابا حنيفة في هذا واجعله بالخيار ان  
شأ ضمنه مثل حنطته ودفع اليه الدقيق وان شأ اخذ ذلك الدقيق ولم يضمه شيئا وكذا لك  
ان وهبه الغاصب لوباعه او تصدق به فان ذلك باطل ولرب الطعام ان ياخذ به عينه  
وكذلك لو غصب لهما فشتوا او طحنه قيد بتفسير الغاصب للمصوب لانه لو تغير بنفسه  
كان صار الغصب زيبيا فان المالك بالخيار ان يشأ اخذه وان شأ ضمن الغاصب وقيد بزوال  
الاسم لانه من غصب شاة وذبحها لم يزل اسم الشاة عنها اذ يقال شاة مذبوحة قال كهابا لينا  
ان شأ ضمن الغاصب قيمتها وسلمها له وان شأ ضمنه نقصانها لان ذبحها استهلاك من  
وجه دون وجه فيخير المالك وقيد باعظم المنافع لانه لو لم يكن الزايد اعطها كحق الثوب  
فاحشا او يبييرا فان ضمن المصوب لا يتعين كما سيذكره المصنف القياس وهو قول  
زفرور رواية ابي الليث عن ابي حنيفة ان للغاصب الانتفاع بهذا المصوب قبل ادا بدله  
لان ملكه حدث بكسبه والملك مبيع للتصرف ولهذا الوهبة او باعه مع وجه الاستحسان



ما روى ابو داود في سننه في اول البيوع عن عاصم بن كليب عن ابيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي الحافر اوسع من قبل رجله اوسع من قبل راسه فلما رجع استقبله داعية امرأة فحاجت بالطعام فوضع يده ووضع القوم ايديهم فاكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة في فيه قال لا تجد شاة اخذت بغير اذن اهلها فقالت المرأة يا رسول الله اني ارسلت الي البقيع اشتري شاة فلم اجد فارسلت الي جاري قد اشتري شاة ان ارسلها الي شاة فلم يوجد فارسلت الي امراته فارسلت بها الي فقال عليه الصلاة والسلام اطعميه الاسارى فافاد هذا الامر بالتصدق زوال ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضاوان في اباحة الانتفاع قبل ارضا المالك فتحا لباب الغصب فيحرر حسم المادة النسا والله رؤف بالعباد ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لقيام الملك بجهة محظورة كما في الملك الناسد ولو ادعى الغاصب المالك لبدل البيع له التناول لان حق المالك صار موقوف بالبدل فتحققت بينهما مبادلة بالتراضي وكذا البراءة لان حقه يستقطب بالبراءة وكذا لو ضمنه المالك والحاكم لوجود الرضا عنه لان الحاكم لا يضمنه الا بعد طلبه فكان راضيا به بخلاف الجرمين اي الذهب والفضة فان جعلها انة اودر اهر اودر تاير لا يزيل ملك مالكها عنهما فحق المالك بلا شيء للغاصب عند اي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وقال ابو يوسف ومحمد يملكها الغاصب وعليه مثلها ولو خرق الغاصب ثوبا خرقا فاحشيا بان نقص ربع قيمته او ابطل عامة منفعته وفوت بعض العين او بعض نفعه طرحه المالك عليه اي على الغاصب واخذ قيمته لانه استهلكه من وجه او اخذه المالك ضمن الفا نقصه لانه لم يخرج عن ان يكون صالحا لما كان صالحا له وانما تكن النقصان في قيمته فيضمن الغاصب ذلك لنقصان وفي الخرق اليسير وهو ما لا يفوت به شيء من المنفعة وانما يحصل به نقصان في المالية لسبب الجودة ضمن الغاصب ما نقص الثوب وكان الثوب للمالك لان العين قايم من وجه وانما دخله عيب ومن بئى في ارض غيره او غرس فيها امر بالقلع والرد اي بقلع البناء والغرس ورد الارض لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حتى رواه ابو داود والترمذي والنسائي وصححه في المغرب بتكوين عرق اي لذى عرق ظالم وهو الذي يغرس في الارض غرسا على وجه الاغتصاب او وصف الغرس بالظلم الذي هو وصفه صاحبه مجازا قال الكل وقدروي بالاضافة اي ليس لعرق غاصب ثبوت بل يوم بقلعه وفي الصحاح العرق الظالم اي يجرى الرجل الى ارض قد احياها غيره فيغرس فيها او يزرع ليستوجب به الارض وللمالك ان يضمن قيمته اي البنا والغرس فيضمن قيمة بناء او شجر امر بقلعه اي قيمة مستحق القلع لان حقه في المتلوع بان تعتبر قيمة الارض بدون الشجر والبناء عشرة وناير مثلا ومع الشجر والبناء المستحق قلعه خمسة عشر دينارا فيضمن له خمسة دنانير ان نقصت الارض به اي بالقلع

او النقص لان في ذلك نظر المجابين ودفع الضرر عنها فيملكه صاحبها عليه قيمته او يامره برفعه ولا شيء له ينقص امره لرضاه به وان لم ينقص به بخير صاحب الشجر بين قلعه ودفعه اليه بما ذكرنا من قيمته ولو جلس على ثوب غيره فقام غير عالم بجلسه عليه فانشق منه ضمن له نصف نقصه في ظاهر الرواية وقيل كله كالموشقة بخذه من يد مالكه وان جرح غاصب الثوب الثوب او صقره اولت غاصب السويق السويق بضمنه مالك الثوب قيمة ثوب ابيض ومالك السويق السويق وسلم الثوب المصوب والسويق الملتوث للغاصب او اخذه وغرم ما زاد الصبغ والسمون وقال الشافعي واحمد لما لك الثوب ان يمسكه ويامر الغاصب بازاله الصبغ بالغسل بالقدر الممكن ويضمنه نقصان الثوب ان انقص بذلك لا نه متعدي الصبغ والتميز يمكن بخلافه فالسمن في السويق لتقدير التميز ولنا ان الصبغ مال منقوم كالثوب وغصب الغاصب لا يستقط حرمته ماله فيجب صيانة ماله ما امكن وذابا يصل معنى مال احدهما اليه وابقا حق الاخر في عين ماله كما قلناه والجواب في الملت كالجواب في الصبغ لان السويق والسمن من ذوات الامثال والثوب والصبغ من ذوات القيم ولو كان الثوب ينقص بالحجرة كان كانت قيمته بدونها ثلاثين درهما فصارت بها عشرين فمن يجد ينظر الى ثوب يزيد فيه الحجرة فان كانت الزيادة خمسة ياخذ رب الثوب ثوبه وخمسة دراهم من الغاصب لان صاحب الثوب استوجب عليه نقصان قيمة ثوبه عشرة دراهم واستوجب عليه الغاصب قيمة صبغه خمسة فالخمس فصاص ويرجع عليه با بقي وهو خمسة وان سؤد الغاصب الثوب ضمنه المالك قيمة ثوب ابيض واخذه ولا شيء للغاصب في مقابلة صبغه عند اي حنيفة وعندهما التسوية كالتجر وهذا الخلاف بيني علي ان السواد عنده نقصان وعندهما زيادة وقيل هذا اختلاف زمان فابو حنيفة اجابا على ما شاهد في عصره من عادة بني امية وهي عدم لبس الثوب السواد وهما اجابا على ما شاهد في عصرهما من عادة بني العباس وهي لبس السواد وقيل ان كان المصوب ثوبا ينقص لسواد من قيمته فالجواب ما قاله ابو حنيفة وان كان يزيد السواد في قيمته فالجواب ما قاله وهذا تفصيل حسن لا ينبغي العدول عنه وان باع الغاصب او اعتق ثم ضمن القيمة نفذ البيع لا العتق وبه قال احمد في رواية لان الملك لناقص لا يكفي لبس الثوب العتق ويكفي لنفاذ البيع وقال مالك والشافعي واحمد في رواية لا ينفذ بيعه ولا عتقه كصرفا الفضولي واعتاق المشتري من غاصب عبد انا فاذ عند اي حنيفة واي يوسف باجازه المالك بيع الغاصب هكذا يرويه محمد عن اي يوسف عن اي حنيفة كما ذكره قاضي خان في شرحه وقال ابو سليمان وكنا سمعنا من اي يوسف روايته عن اي حنيفة انه لا ينفذ عتقه وجه الاستحسان ان هذا بيع فضولي فيكون موقوفا فبا جازة يتقد من حين العتق فينفذ اعتاقه لمصادفة ملكه وكذا يتضمنه قيمته في رواية وخالفنا زفر وابطل محمد اعتاق المشتري لمالك والشافعي وهو القياس لان هذا عتق ترتب على عقد توقف



نفوذ الحق المالك فلا يتقدم نفوذ العقد كالحرره الغاصب وصفته وزوايد الغصب اي  
المغصوب حال كونها متصلة كالسمن والجمال ومنفصلة كالولد وغير البستان امانة في يد  
الغاصب لا تضمن الا بالتقدي اي بتعدي الغاصب بالتلاف او بدمجه او اكله او بيعه وتسليم  
او المنع اي منع الغاصب بعد الطلب اي طلب المالك وبه قال مالك وقال الشافعي واجد  
زوايد المغصوب مضمونة وخبر المسلم مبتدأ وخبره عطف سوا كان المتلف مسلما او  
ذميا لا يضمنان لانهما ليسا بتقوميين في حق المسلم قيد بالمسلولان خبر الذي وخبر  
يضمن وهو قول مالك سوا كان المتلف ذميا او مسلما الا ان المسلم لا يضمن الخمر بمثلها  
لانها لا يملك عليها بل بقيتها وقال الشافعي واجد لا يضمن خمر الذي ولا خبره سوا كانت  
المتلف مسلما او ذميا ومانع الغصب اي المغصوب عطف اخر لا تضمن خبر المبتدأ والمعنى  
لا تكون منافعه مضمونة عند ناسوا استوفائها بالسكنى والركوب مثلا او عطلها بان  
استكها مدة ولم يستعملها ثم ردها وحكم الشافعي بضمها فيها وكذلك مالها ايضا وصوبه  
ابن الحاجب وقال ابن القاسم لا يضمن ان عطلها وان استغل او استعمل يضمن على المشهور  
عنه وروي الا في العبيد والدواب وروي لا تضمن مطلقا وحجتنا في ذلك حديث عمر وعلي  
رضي الله تعالى عنهما فانها حكما في ولد المهرور انه حر بالقيمة او جبا على المهرور رد الجارية  
مع عقرها ولم يوجب قيمة الخدمة مع علمهما ان المهرور كان يستخذمها ومع طلب المدي  
لجميع حقه فلو كان ذلك واجباله لما حل السكوت عن بيان العقر منها لا يكون بيانا  
لقيمة الخدمة لان المستوفى بالوطي في حكم جزء من العين ولهذا يتقوم عند الشبهة بخلاف  
المنفعة والمعنى فيه ان المنفعة ليست بمال متقوم فلا يضمن بالتلاف كالخمر والميتة  
واذا كان المغصوب وقفا او مال يتيم او مهدة لا يستغلل يضمن في اختيار المتأخرين  
قاله صوتا لحقوق الضعفاء والمساكين عن اطماع الجائرين ولا بدع في اختلاف الاحكام  
باختلاف احوال الانام بخلاف السكر بفتحين وهو النبي من ماء الرطب اذا اشتد وبخلاف  
النصف وهو ما اذا ذهب نصفه بالطح من ماء العنب وبخلاف المعزف بكسر الميم  
وفتح الزاي وهو آلة اللهوكا الطنبور والمزمار فانها تضمن بالتلاف عند ابي حنيفة  
ويجوز بيعها وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وهو قول مالك واجد وعند الشافعي فيه  
تفصيل ثم قيل الخلاف في الدف والطبل اللذين يضمنان لله وما طبل الغزاة والدف الذي  
يباح ضرب به للعرس فانها يضمنان بالتلاف بخلاف لهما لان هذه الاثنيامهدة  
للمصنية فبطل تقومها كالحجر وان اتلافها امر الشارع به لقوله عليه الصلاة والسلام  
من راي منكرا فليضربه بيده وانكارها باليد اتلافها وهو لو اتلفها بامر اول الامر لا يضمن  
فامر الشارع اول ولا يبي حنيفة ان اتلف مالا ينفع به من وجه سوى للهوكا بطل قيمته  
لاجل اللهوكا لانه المصنية فيجب قيمته اي قيمة كل واحد من السكر والنصف والمعزف للهوكا  
كافي الحارية المصنية والكبش النطوح والهام الطيار والديك المقاتل فانما يجب قيمتها غير

صالحه لهذه الامور وفي الجامع الصغير لصدر الاسلام الفتوي في عدم الضمان على قولهما لكثرة  
الفساد بين الناس حتى ذكر الصدر الشهيد ان البيت يهدم على من اعتاد الفسق وانواع الفسق  
وانه لا باس بالهجوم على بيت الفسدين وبارقة الصغير قبل ان يشتد على من اعتاد الفسق ومن  
حل قيد عبد لغيره او فتح قفس طائر لغيره فذهب ذلك العبد او الطائر عقيب ذلك الفعل لا يضمن  
عند ابي حنيفة وابي يوسف وبه قال الشافعي في قول وقال في قول اخر يضمن وهو قول مالك  
واجد وعن محمد يضمن في الطائر سوا طار من فوره او ملك ساعة ثم طار لان الطائر مجبور على  
التفاد ولهما ان توسط فعل فاعل مختار وهو العبد والطائر قيد نأبالا ذهاب عقيب النفع لا نه  
لو ملك ساعة ثم ذهب لا يضمن عندنا وعند الشافعي خلافا لمحمد في رواية ومالك واجد ومن  
سعى برجل الى سلطان بغير حق او قال مع حاكم صفته انه يغرم على سبيل الاحقال انه وجد  
مالا هذه الجملة مقول قال والصغير المنصوب في انه عايد الى المقول عنه المفهوم من الكلام  
فقرمه اي ذلك الحاكم المقول عنه يضمن ذلك لسا عي او القابل زجره وهذا عند محمد  
وعليه الفتوي وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يضمن لان توسط فعل فاعل مختار وهو  
السلطان او الحاكم والله سبحانه اعلم **كتاب الرهن** هو لغة حبس الشيء اي شئ كانت  
بأي سبب كان قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وشرع حبس مال متقوم بحق يمكن  
اخذ منه اي استيفاء الحق من المرهون كالدين فانه يمكن اخذه من المرهون بان يباع  
بخلاف العين لان الصورة مطلوبة فيها ولا يمكن تحصيلها من شئ اخر والاصل في شروط رمية  
الرهن قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فانهان مقبوضة قراة الجمهور ركس  
الراجع رهن بفتحها كعباد وعبد وقراء ابن كثير وابو عمرو رهن بضم الراء والهاء على ان يجمع  
رهن كسقف في جمع سقف او جمع رهان ورهان بجمع رهن وهذا امر بصيغة الغيب  
مطوف على قوله فاكتبوه او على قوله واشهدوا اذا ابتاعتم وادق ما يثبت بصيغة  
الامر الجواز وما أخرجه الشيخان عن الاسود عن عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
اشترى من يهودي طعاما الى اجل ورهنه درعاه من حديد وما أخرجه الترمذي وقال  
حديث حسن صحيح والنسائي وابن ماجه عن عكرمة عن ابن عباس قال قبض رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وان درعه رهونه عند رجل من يهود على لاثين صاعا من شعير اخذه  
لعياله وما رواه ابو داود وقال هو عندنا صحيح انه عليه الصلاة والسلام قال لبن الدريجل  
بنفقته اذا كان رهونا والفهر بركب بنفقته اذا كان رهونا وعلى الذي يجب ويركب النفقة  
واجامع الامة فانهم من لدن زمت عليه الصلاة والسلام الى الان يرهنون ويرتهنون  
من غير منكر ولا مخالفت ثم الرهن جائز في السفر والحضر وحكي صاحب الكشاف عن مجاهد  
والضحاك انهما لم يجوزاه الا في السفر اخذا بظاهر الرواية ولنا ما أخرجه البخاري في البيوع  
عن قتادة عن انس انه قال ولقد رهن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم درعاه  
بالمدينة عند يهودي واخذ منه شعيرا لاهله ولا نكل عقد جازي في السفر جازي في الحضر اصله



البيع والمأخض السفر في الآية بالذكر لان الغالب ان الانسان لا يقبل فيه من الكتابة والاشهاد  
 فيستوثق بالرهن بخلاف الحضر ويتصدق اي الرهن بايجاب وقبول لا عقد فلا بد فيه منهما  
 كغيره من العقود وعليه عامة المشايخ وقيل الركن مجرد الايجاب والقبول شرط واما القبض  
 فقال بعض اصحابنا بشرط الجواز والجهوز على انه شرط اللزوم ولذا قال ويلزم اي ويتم عقد  
 الرهن بالقبض وهو معنى قوله ان سلم المرهون الى المرتهن فالقبض يلزم عايد الى الرهن  
 لمصنعي العقد المخصوص وفي سلم عايد اليه بمعنى المرهون هذا ان كان بصيغة المجهول  
 وان كان بصيغة الفاعل فالقبض فيه للرهن وقال مالك يلزم الرهن بنفس العقد  
 كالبيع ولنا انه تعالى وصف الرهن بانها مقبوضة والتكوة اذا وصفت تمت فتعني الآية  
 ان كل رهن مشروع هو بهذه الصفة ولان المصدر اذا ذكر عرف الثاني موضع الجزاء  
 به الامر كقوله تعالى فضر ب الرقاب فكان هذا امر بهذه الصفة فينتفي جوازه بدونها  
 يجوز اي مقسوما واكثر به عن رهن المشاع فانه لا يجوز عندنا خلافا لما لك والشافعي  
 وسياق مفرغ عن الرهن ومتاعه واكثر به عن المشغول باحدهما فلو رهن دارا  
 وسلمها وهو او متاعه فيها لا يلزم عقد الرهن حتى يسلمها ثانيا بعد خروجه ومتاعه  
 عنها حمزا اي غير متصل بغيره اتصال خلقة واكثر به عن رهن الثمر على الشجر دون الشجر  
 لان المرهون اذا اتصل بغير المرهون اتصال خلقة صار كالمشاع والخلية مبتدأ اي  
 تخلية الرهن بين المرهون والمرتهن في الرهن برفع الموانع عن القبض لتسليم المرهون  
 لان القبض في الرهن بحكم عقد مشروع فيلحق فيه كما في قبض المبيع في ظاهر الرواية وعن  
 ابي يوسف واحمد ان التسليم في المنقول لا يكون الا بالنقل وقض المرتهن الرهن بأقل من  
 قيمته ومن الدين من فيها لبيان الاقل ولو قال بالاقل من قيمته ومن الدين لكان افضل  
 فتأمل فانه موضع الزلل فلو هلك وهما سواء سقط دينه لانه صار مستوفيا له حكما  
 وان كان قيمته اكثر من الدين فالفضل على الدين امانة وفيما لو كان قيمته اقل من الدين  
 سقط من دينه بقدره لان الاستيفاء بقدر المالية ورجع المرتهن بالفضل وعند الشافعي  
 واحمد الرهن كله امانة في يد المرتهن لا يسقط شي من الدين بهلاكه لقوله عليه الصلاة  
 والسلام في حديث رواه الدارقطني لا يعلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غفقه وعليه  
 غرمه ورواه ابن جبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وصححه واخرجه ابوداود في  
 مسنده عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقوله له غفقه وعليه  
 غرمه من كلام سعيد نقله عن الزهري وقال هذا هو الصحيح ويؤيد ما رواه عبد الرزاق  
 في مصنفه عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعلق الرهن من  
 رهنه وادعى الزهري ان معنى لا يعلق الرهن بالمجبة لا يصير الرهن مضمونا بالدين ومعنى  
 له غفقه للرهن الزايد ومعنى غرمه اي على الراهن هلاكه وعند مالك ان تلف باثر ظاه  
 كوت وصرف امانة والا لا وكذا ان كان الرهن من الاموال الظاهرة كالحيوان والعقار

يكون امانة لعدم التهمة عند دعوى الهلاك غالبا وان كان من الاموال الباطنة كالنقد والحق  
 والعروض يكون مضمونا بتمام قيمته للتهمة وقال زفر الرهن مضمون بقيمته اي بتمامها مطلقا  
 فلورهن ثوبا بقيمته عشرة بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه وان كانت قيمة الثوب  
 خمسة رجع المرتهن على الراهن بخمسة وان كانت قيمته خمسة عشر فالفضل امانة عندنا وعند  
 زفر يرجع الراهن على المرتهن بخمسة له ما روي عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن  
 علي بن ابي حمزة قال الراهن والمرتهن يتراذان الفضل بينهما في الرهن وما روي البيهقي عن علي اذا كان  
 الرهن افضل من القرض وكان القرض افضل من الرهن ثم هلك يردان الفضل ولنا ما اخرج البيهقي  
 عن عمر بن الخطاب قال في الرجل يرهق الرهن بضيع ان كان اقل مما فيه رد عليه تمام حقه وان كان  
 اكثر فهو امين وما روي ابن ابي شيبة عن محمد بن الحنفية عن علي انه قال اذا كان الرهن  
 اكثر مما رهن به فهلك فهو بما فيه لا له امين في الفضل واذا كان اقل مما رهن به فهلك  
 رد الراهن الفضل وما روي ايضا عن عمر بن الخطاب قال اذا كان الرهن اكثر مما رهن به فهو امين في  
 الفضل واذا كان اقل رد عليه وما روي ايضا عن محمد بن الحنفية عن علي قال اذا كان الرهن اقل  
 رد الفضل وان كان اكثر فهو بما فيه وما روي ابوداود في مسنده وابن ابي شيبة في مصنفه  
 عن ابن المباركة عن مصعب بن ثابت قال سمعت عطاء يحدث ان رجلا رهن رجلا فرسا  
 فتفق في يده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمرتهن ذهب حقه ولا يجوز ان يقال  
 ذهب حقه في الحبس لان هذا مما لا يشك وفي مسنده ايضا عن علي بن سهل الرمي  
 خد ثنا الوليد حدثنا الازاعي عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رهن بما فيه  
 قال بن القطان مرسل صحيح وما في اثار الطحاوي بسند صحيح عن ابي الزناد قال ادركت  
 من فقهاءنا الذين يشبهون ابا القوام منهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم  
 بن محمد وابو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وعبد الله بن شيبه سواهم من نظريهم  
 اهل فقه وصلاح وفضل فذكر بالجمع من اقوالهم في كتابه على هذه الصفة انهم قالوا الرهن  
 بما فيه اذ هلك وعيت قيمته ويرفع ذلك منهم الثقة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قالوا الرهن بما فيه ولم يفهم احد من قوله عليه الصلاة والسلام لا يعلق الرهن نقي الضمان  
 عن المرتهن وذكر الكرخي عن السلف كطاووس وابراهيم وغيرهما انهم اتفقوا ان المراد به  
 لا يحبس الرهن عند المرتهن احتياسا لا يمكن فكاكه بان يصير مملوكا للمرتهن واجيب عاروه  
 ان المراد بالتراد الذي اخذ به زفر المتراد حالة البيع اي اذا باع المرتهن الرهن يرد ما زاد على  
 الدين فان كان الدين زائدا يرد الرهن وعن ابي يوسف ان معنى الحديث الذي رواه  
 الدارقطني ان الفضل في قيمة الرهن لربه ولا يكون مضمونا ولا يعلق وان كان فيه نقصان  
 رجع المرتهن بالفضل واما معنى لا يعلق الرهن فقال ابن الاثير يقال علق الرهن بعلق غلوا  
 اذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخليصه ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يعلق  
 الرهن بما فيه انه لا يستحقه المرتهن اذا لم يستفكه صاحبه وكان هذا من فعل الجاهلية



ان الرهن اذا ريوذ ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فابطله الشرع ذكره الزهري  
ويحفظ المرتهن الرهن كالوديعة فيحفظه بنفسه وزوجته وولده وخادمه على ما تقدم  
وان تعدى المرتهن الرهن على الرهن فمن جميع قيمته كالغصب فعليه رد ما زاد على الدين لان الزيادة  
على قدر الدين امانة في يده والامانات تضمن بالتعدي ولا يصح فيها اي رهن والوديعة  
رهن واجارة واعارة وايداع اما الاجارة والاعارة فلا من المرتهن والمودع ليس له  
الانتفاع بالرهن والوديعة فليس له تسليط غيره على ذلك واما الرهن والوديعة فلا من  
من الرهن والمودع رضي بيد المودع والمرتهن دون غيره ولا يصح في المودع الاول وهو  
الرهن لان المستاجر لا يملك عين المودع فلا يملك تسليط غيره بالا ستيفائه ولا يصح في  
المعار الاولات وهما الرهن والاجارة لانها لازمة بل للمعير ان يرجع  
فيها متى شاء ولا يبطل الرهن لو فعل المرتهن شيئا من هذه الامور الاربعة التي ذكرناها لا تقع  
في الرهن والوديعة لانها تصرف من المرتهن والرهن لا يبطل بتصرفه لكن يقضى الرهن كما مر  
لحصول التعدي فيه من المرتهن وجعل الخاتم في الخنصر البهيقي او اليسري تعذله لانه يستعمل  
كذلك عادة والمرتهن غير ما دون له في الاستعمال ولو كان متضمنا للحفظ اذ هو ما دون  
يخرج من الحفظ وجعل الخاتم في اصبع اخرى غير الخنصر حفظ من الرجل لانه لا يلبس كذلك عادة  
فكان ذلك من الحفظ دون الاستعمال والمراد بعدم الضمان فيما بعد حفظ الاستعمال  
ان لا يضمن ضمان الغصب لان لا يضمن اصلا لان الرهن مضمون بالدين فيسقط بهلاكه  
الاقل من قيمته ومن الدين ولو قال المشتري للبائع امسك هذا الثوب حتى اوفيك الثمن يكون  
رهنه عندنا كما مسكه بدينك او امسكه بمالك لان هذا الكلام يؤدي معنى الرهن وهو الحبس  
الا يبرأ من وقت الفك والعبارة في النقود للمعاني وان اختلف المباي وجعله ابو يوسف  
ونزق امانة كالك والشا فلي لان قوله امسك يحمل الرهن والايديع والايديع اقوال الامور  
فحمل عليه بخلاف الوفايتين لتعين جهة الرهن حيث قابله بالدين واذا طلب المرتهن من الرهن  
دينه امر المرتهن باحضار رهنه اولا لان قبض الرهن قبض استيفاء فلو امر الرهن بقضا  
الدين قبل احضار المرتهن الرهن لم يملك الرهن بعد ذلك او كان هالكا قبل ذلك فيصير  
المرتتهن مستوفيا دينه مرتين الا اذا كان الرهن وضع عند عدل وغاب ذلك العدل  
ولم يدري اين هو او كان العدل اودع الرهن عند من في عياله وغاب العدل وطلب المرتهن دينه  
والذي عنده الرهن يقول اودعني فلا تولا ادري لمن هو فان الرهن جيز على قضا  
الدين ولا يكلف المرتهن باحضار الرهن ولا يؤخر قضاء الدين الى احضاره ولا يتراخي  
قبض الدين بسببه فيسلم الرهن للمرتتهن بعد احضار المرتهن الرهن كل دينه لتعين  
حقه كما تعين حق الراهن باحضار الرهن تحقيقا للتسوية ثم يسلم المرتهن للراهن رهنه  
كافي المبيع والثمن فان البائع يحضر المبيع ثم المشتري يسلم الثمن اولا وكذا يوم المرتتهن  
باحضار الرهن ولا ان طلب دينه في غير بلد العقد ان لم يكن للرهن مؤنة حمل لان الامكنة

فيما لا مؤنة فيه سواء واما اذا كان له مؤنة فلم يكلف المرتهن احضار الرهن لان عين الرهن امانة  
عنده فلا يكون عليه الرد بل يكون عليه التسليم بمضى الخلية وليس ينتقل من بلد الى بلد اخر من  
التسليم في شئ فصار ساقطا عنه بحكم العقد فلم يصير عذرا في تأخير الدين ولكن يحلف المرتهن  
بالله ما هلك الرهن ان طلب الراهن الحلف لا نه غايب فيحمل الهالك فيبطل الدين فاذا حلف  
اعطاه دينه ولا يلزم المرتهن ثمن الرهن من بيع الرهن لا ينافي الدين من غنائه لان حكم الرهن  
الحبس لا يبرأ لان يقضيه دينه وعليه اي المرتهن مؤنة حفظه اي حفظ الرهن كاجرة  
البيت الذي فيه الرهن في ظاهر الرواية وكذا الاجرة حافظه لان الامساك حقه والحفظ واجب  
عليه فيكون عليه مؤنته وعلى الراهن مؤنة تقيته بضم الميم وفتح الواو جمع مؤنة وذلك سواء  
كان في الرهن فضل او لم يكن لان الرهن باق على ملكه فيكون ما يتيقنه عليه لانه مؤنة ملكه  
كافي الوديعة وهذا كالتفدية ما كاهه ومشر به وكسوة الرقيق واجرة راعيه وسقي البساتين  
وكري النهر وتلح غله وجد اذنه وامثال ذلك حتى تجهيزه بعد الموت ودفنه واما جعل  
الابق لراده ونحو مداواة الجرح ومعالجة المرض وفداء ارض جناية الرهن فهو متفق  
على المضمون والامانة فاهو حصة المضمون فعلى المرتهن وما هو حصة الامانة فعلى الراهن  
ونفع من ومالك تصرف الراهن في الرهن ولو كان بلا ضرر يحصل فيه كسكنى الدار وركوب  
الدابة الا باذن المرتهن كما لا يجوز للمرتهن ان ينتفع به بدون اذنه اتفاقا واجاز الشافعي  
انتفاع الراهن بالرهن ان لم يصرف بالمرتتهن ولو اكل المرتتهن غنائه كاللبن والتمر والولاد باذن  
من الراهن لم يسقط شئ من دين المرتتهن لانه اتلفه باذن ماله ويرجع بحصة الثمن  
ان هلك الاصل عنده فيقسم الدين على قيمة الثمن الذي كاهه وعلى قيمة الاصل فما اصاب الثمن  
اخذه المرتتهن من الراهن لانه تلف على ملك الراهن بفعل المرتتهن والفعل حصل بتسليط  
من قبله فصار كانه اخذه والتلفه فكان مضمونا عليه فيكون المرتتهن حصته من الدين  
والله تعالى اعلم **فصل** لا يصح رهن مشاع سواء كان فيما يقسم او فيما لا يقسم وسواء رهنه  
الراهن من شريكه او غيره وسلمه كله اليه وعند مالك والمشافعي صحيح ولا يصح رهن  
شرا على غل دونته اي دون النخل ولا رهن زرع ارض او رهن نخلا اي غل ارض دونتها اي  
دون الارض لان الرهن متصل باليدين بمرهون انصار خلفه فكان بمنزلة المشاع  
وكذا لا يجوز رهن ارض دون غلها او دون زرعها ولا رهن غل دون ثمرته اذ لا يمكن  
قبض المرهون وحده فصا كالمشاع ولا يصح رهن الحر وفروعه اي المدبر وام الولد والمكاتب  
لان موجب الرهن ثبوت يدا لا ستيفاء وهو لا يتصور من هذه الاعيان لقيام المانع  
ولا يصح الرهن بالامانات كالودائع والحواري ومالا مضاربة ومالا شراكة لان موجب  
الرهن ثبوت يدا لا ستيفاء للمرتتهن وحق صاحب الامانة في الصين متصور عليه لا ستيفاء  
العين في عين اخرى غير ممكن وحاصله ان الرهن لا بد فيه من الضمان ليقع مضمونا ويتحقق  
استيفاء الدين منه ولا ضمان في الامانات ولا المبيع في يد البائع لانه ليس مضمونا بثلا ولا بغيره



ولكن يستقطر بهلاكه الثمن الذي هو حق البائع ويسمى هذا مضمونا بغيره ولا القصاص سوار  
كان في نفس او فيها ونها لتعذر الاستيفاء من الرهن وصح الرهن بعين مضمونة عند الهلاك  
بالمثل ان كانت مثلية او بالقيمة ان كانت قيمية ويعني هذا مضمونا بنفسه وذلك كالمضن  
والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمدان كل واحد في هذه الاشياء كان باقيا ويجب تسليمه  
وان كانت لها كواجب مثله او قيمته فكان الرهن بهارها هو مضمون فيصح عندنا وعند  
مالك ولم يجوز الشافعي الا بدين لازم لعدم امكان استيفاء العين من الرهون وصح  
الرهن بالدين ولو موعودا بان رهن رهنا ليقضه كذا امر بملكه بالرفع مبتدأ اي قبل ان يهلك الرهن  
وصفته في يد المرتهن قبل ان يقضه عليه خبره اي على المرتهن بما وعد به ان كان مسلويا  
لقيمة الرهن او اقل واما اذا كانت اكثر فلا يكون مضمونا بالدين بل بالقيمة وصورة ان يقول  
رهنتك هذا المفروض في درهم فقبضوا واحد الرهن وهلك في يده قبل ان يقضه الفا  
فانه يهلك مضمونا على المرتهن حتى يجب عليه تسليم الالف الى الراهن بعد هلاكه لان  
الموعود جعل هنا كالموجود باعتبار الحاجة فكان حاصلا بعد القبض حكما اذ الظاهر  
ان الخلف لا يجري في الوعد فكان مضمونا الى الوجود فالباطل بخلاف الرهن بالدرك وهو  
ان ياخذ المشتري من البائع رهنا بالثمن خوفا من استحقال المبيع فانه باطل اذ الظاهر  
ان البائع يبيع مال نفسه وصح الرهن برأس مال المسلم وعن الصرف والمسلم فيه خلافا  
لزم فان ملك الرهن المذكور في المجلس لم يمس له العقد فقد اخذ اي تم العقد واخذ  
المرتهن الرهن المذكور يعني نصا المرتهن مستوفيا حقه بهلاك الرهن عنده ونهر  
الصرف والمسلم لوجود قبض حكما واما الرهن بالمسلم فيه لا يبطل ان اخذ قبل العقد  
وان اقرقا اي المتعاقدين في الصرف والمسلم قبل نقداي قبل نقدا برأس مال وعن الصرف  
وقبل هلك اي هلاك الرهن برأس المال وعن الصرف بطلا اي لمسلم والصرف لغوات القبض  
حقيقة وحكما واما الرهن بالمسلم فيه لا يبطل ان اقرقا قبل العقد والهلاك ويتم الرهن  
بقبض عدل شرط في عقد الرهن وضعه اي وضع الرهن عنده اي العدل وقال زفر  
وابن ابي ليلى لا يتم ولا اخذ لا حدهما اي الراهن والمرتهن منه اي من العدل لتعلق حق  
الرهن في الحفظ بيده وتعلق حق المستوفين به استيفاء ولا يملك احدهما ابطال حق  
الاخر وهلكه اي هلاك الرهن معه اي اعدل ملك رهن فهلك في ضمان المرتهن لا يد العدل  
ذو حق المالية يد المرتهن والمالية هي المضمونة فان وكل الراهن العدل او المرتهن او غيره  
بيعه اي الرهون عند حلول الدين صح التوكيل لا نه وكل ببيع ماله والرهن شرع وثيقة  
بجانب الاستيفاء والتوكيل يصير جانب الاستيفاء وثق فكان التوكيل بالجواز حتى فان شرط  
الوكالة في عقد الرهن فليس للراهن ان يعزل الوكيل وان عزله لم يعزل بالعزل سوا كان  
الوكيل عدلا او المرتهن او غيرهما لا لما شرط في ضمن العقد صار وصفا من اوصافه فلو كان  
كامله لا حكم التبع لا يشارك الاصل ولم يعزل بموت احد رهنه كان او مرتنه

لان التوكيل متى صار لازما تبعا للرهن يبقى بقاءه ولا يبطل الاصل بغيره فيبقى التبع في ضمانه  
بموت الوكيل والرهن على حاله فان التوكيل الواقع في عقد الرهن يبيع الرهن بطل ولا يقوم  
وارث الوكيل ولا وصيه مقامه لان الموكل رضي برأي الوكيل لا برأي غيره وبيع الوكيل ولو بضميمة  
ورثة الراهن لا بقاء في حال حياة الراهن بغير محضر منه فان لم يكن للراهن وصي امر القاضي  
بيعه وايضا الدين من ثمنه نظر الجانبين واذا حل الاجل والراهن او وارثه غائب واي الوكيل الذي  
وكله الراهن بالبيع في عقد الرهن ان يبيعه اجبر الوكيل على البيع للزوم التوكيل سوا شرطه  
في عقد الرهن او بعده وكيفية الاجبار ان يحبس القاضي ايا ما يبيعه ولا يفسد البيع  
بهذا الاجبار لا له اجبار لحق فكان كلا اجبار فان لم يجد المحبس فالقاضي يبيع كوكيل بالخصوص  
غاب موكله وطلب المدعي المضمومة واباها الوكيل فانه يجبر على المضمومة لان المدعي انما خلى سبيل  
الخصم اعتقادا على وكيله وفي عدم محاصته ابطال حقه والجامع ان في امتناع الوكيل في كل من  
المسليتين تقويت الحق على صاحبه واذا باع العدل الرهن فالتمن وان كان غير مقبوض رهن  
لان الرهن لما خرج عن الرهنية يصير ورثة المشتري اي نقلت الرهنية الى عنه فهلكه كملكه  
اي الرهن في سقوط الدين به لقيامه مقامه ويصح رهن الذهب والفضة وكذا المكيل والموزون  
لانها محل للاستيفاء فتكون محلا للرهن بالتمن فان رهنتم بجنسها هلكت بثلها من الدين وزنا  
والجودة ساقطة عند اي حنيفة اذا تفاوتا فيها اذ لا عبرة بالجودة في الاموال الربوية عند  
المقابلة في جنسها فيصير مستوفيا لحقه باعتبار الوزن دون الجودة وهما اعتباراها فيض  
القيمة من خلاف جنسه ويكون رهنا مكانه لانه لو صار مستوفيا لتضرر فلورهن قلب فضة  
وزنه عشرة وقيمه ثمانية بعشرة فهلك فهو بالعشرة عند اي حنيفة اعتبارا للوزن وبه  
وفاء بالدين وحقنا المرتهن قيمته ذهبا وجعلها رهنا مكانه لانه لو صار مستوفيا كل الدين باعتبار  
الوزن لبطل حق المرتهن في الجودة فيتضرر به ولو صار مستوفيا من دينه ثمانية اعتبارا للقيمة  
لصار مستوفيا ثمانية بعشرة من حيث الوزن فيكون ربا ظله الضرورة صرنا الى الضمين  
من خلاف جنسه وقلنا بنقص الاستيفاء وجعل كانه لم يهلك ولانه لا يجب مراعات حقه في الوزن  
يجب مراعاة حقه في الجودة مهمامكن **فصل** وقف بيع الراهن اي لزوم بيعه رهنه بغض ان  
المرتهن على اجازته اذ لا يجوز بيع احد العاقدين بلاذن صاحبه اما المرتهن فلهدم ملكه واما  
الراهن فللتعلق حق المرتهن بما ليمته فان اجاز مرتنه البيع او قضى الراهن دينه نفذ البيع  
لان المقضى لتفاذه موجود وهو انصرف الصادر عن الاهل في المحل وعدم نفاذه انما هو لتعلق  
حق المرتهن بالرهن لا استيفاء دينه وقد زال ذلك باجازه او اخذه دينه واذا نفذ البيع باجازه  
المرتهن صار مرتنه رهنا وان لم يشترط ذلك على الصحيح وان لم يجز المرتهن بيع الراهن ونسخ  
لا يفسخ البيع في الاصح بل يبقى موقفا حتى لو افتكه الراهن كان للمشتري سبيل عليه واذا لم يفسخ  
وبقي موقفا صبر المشتري الى فك الرهن ليس له المبيع لان المنافع على شرط الرضا او رفع الامر  
الى القاضي ليفسخ البيع بحكم الحجر عن التسليم لان ولاية الفسخ الى القاضي وصح اي نقذا عتاقه

اي عن الرهن صح



أي اعتاق الرهن موصرا كان أو معسرا أو تديره رهنه واستيلاده رهنه وهو قول الشافعي وعنه  
لا ينفذ العتق مطلقا لا تصرف في حق المرتهن بالإبطال فكان مردودا كالبيع وأما تديرو  
الراهن العبد الرهن فيصح بالاتفاق وإذا صح التدبير والاستيلاد خرج المديروم الولد عن الرهن  
بطلان الحلية لأن استيفاء الدين لا يصح منهما فإن فعلها أي الراهن العتق والتدبير والاستيلاد  
حال كونه غنيا في دينه أي دين المرتهن حال كونه حالا أخذ المرتهن الدين لا قيمة الرهن  
إذا لا فائدة في أخذه القيمة مع حلول الدين لأنها من جنس الدين استيفاء له وفي دينه الموجد أخذ  
المرتحن قيمته أي قيمة الرهن رهنها مكانه أي محل أجله أي الدين لا تصرف الراهن وإن صادف  
ملكه إلا أنه تعذر على حق المرتحن فيجب ضمانه ويكون رهنها مكانه دفعا للضرر عن المرتحن  
فإذا حل الدين اقتضاه المرتحن بحقه أن كان من جنس دينه لأن الغريم له أن يستوفي  
دينه من مال غريمه إذا ظفربه وهو من جنس حقه ورد الفضل لأنها حكم الرهن بالاستيفاء  
وأن فعلها حال كونه معسرا ففي العتق سعي العبد في أقل من قيمته ومن الدين وقضى به  
الدين أن كان حالا ووضع رهنه عنده أن كان موجلا فإذا حل الدين قضى به فيرجع العبد  
بما أدى على سيده حال كونه غنيا لا له سعي في دين على سيده بالزام الشرع له فكان مضطرا  
في قضائه ومن قضى دين غيره وهو مضطرب في قضائه يرجع عليه بما قضى عنه وفي اختيه  
أي اختي العتق وهما مسئلتا التدبير والاستيلاد سعي المديرو المستولدة إذا كان المولي  
معسرا في كل الدين لأن كسبهما مملوك للمولى فكان قادرا على الدين به وهو لو كان قادرا على  
إذا الدين بالآخر من بقضائه منه فكذا إذا كان قادرا عليه بكسبهما بخلاف المعتق حيث يسعي في  
الأقل من الدين ومن القيمة لا كسبه خالص حقه فلا يجبر على أن يقضي به دين سيده ولكن  
لما سلمت له مائة رقبته وهي مشغولة بحق المرتحن لزمته المساهية في قدرها ولا رجوع  
من المديرو المستولدة بما يؤدى من قبل العتق على المولى بعد يساره لا نهما يؤدى من كسبهما  
وهو ملك للمولى بخلاف المعتق حيث يرجع لأنه يؤدى من ملك نفسه وأتلفه أي الراهن رهنه  
بأن استهلكه كاعتاقه أي الراهن العبد حال كونه غنيا فإن كان الدين حالا أخذ منه وإن كان  
موجلا أخذت قيمة الرهن وجعلت رهنها مكانه إلى حلول أجله لأن الراهن أبطل حق المرتحن  
من الوثيقة ولا يمكن استدراك حقه إلا بعمل قيمة الرهن رهنها مكانه وأجني مبتدأ صفتة  
أتلفه أي الرهن والخبر ضمة أي لا جني مرتنه قدر قيمته يوم الاتلاف وكان رهنها معه أي عند  
المرتحن لأنه أحق بعين الرهن حال قيامه فكذا إذا قام مقامه حال هلاكه ورهن مبتدأ صفتة  
جملة أعاره مرتنه رهنه وقبضه أي الراهن أو أعاره أحدهما أي الراهن والمرتحن بأذن صاحب  
أشياء أخرى قبضه ذلك الآخر سقط ضمانه خبر المبتدأ وكذا الكل منهما أي الراهن والمرتحن إذا  
أعارا أحدهما الرهن أنشأنا آخران يرد رهنها كما كان لأن لكل منهما فيه حقا محترما وأن مات  
الراهن قبل رده أي الرهن إلى المرتحن فالمرتحن أحق بالرهن من باقي غرمائه لا عقد الرهن  
بأن في غير حكم الضمان حال الإعادة وكونه غير مضمون على المرتحن حال الإعادة لا على غير مرتنه

في تلك الحالة فإن ولد الرهن رهون وهو غير مضمون ومرتحن مبتدأ صفتة جملة أذن له باستعمال  
رهنه وجملة أن هلك أي الرهن قبل عمله أو بعده فمن خبر المبتدأ أما قبل العمل فليقايد الراهن  
فيبقى ضمانه وأما بعد العمل فلا رتفاع يد العارية فيصود ضمانه وصار كالرهن الخاص عن الأذن  
بالاستعمال وإن هلك حال عمله لا يضمن لثبوت يد العارية بالاستعمال وهي مخالفة ليد الضمان  
وصح إعادة ثمن الرهن لأن المالك رضي بتعلق دين المستعير به له وهو يملك ذلك كما يملك  
تعلقه بذمته بالكفالة ولا الرهن للاستيفاء والمالك أن ياذن للمستعير في إيفاد رهنه فإن  
أطلق المصير أو قيد بقدر أو جنس أو مرتحن أو بلد بحري الرهن عليه أي على الإطلاق في المطلق  
وعلى التقييد في التقييد في الإطلاق للمستعير أن يرهن بالقليل والكثير بأي جنس كان لأن الإطلاق  
واجب الاعتبار خصوصاً في الإعادة لأن الجهالة فيها لا تقضي إلى المنازعة وفي التقييد بالقدر  
ليس للمستعير أن يرهن بأكثر مما سمي أو يرهن المصير إلا بان يكون ملكه محبوساً بما ييسر  
قضاؤه عليه وعلى المستعير دون ما يتعسر عليهما ولا بأقل مما سمي أو بما يكون غرض المصير أن  
يصير المرتحن عند الهلاك مستوفياً لا أكثر ليرجع هو على المستعير بذلك وفي الأقل مما سمي يفوت  
ذلك الغرض فيكون مخالفاً فيضمن إذا عين له أكثر من القيمة فله رهنه بأقل وهو مثل القيمة فإنه لا يضمن  
لأنه خالف إلى خير لأن إذا الأقل ليس من إذا الأكثر وغرضه من الرجوع عليه بالكثير حاصل لأنه  
لا يرجع إلا بقدر القيمة لأن الاستيفاء يقع لا به وفي التقييد بالجنس ليس للمستعير أن  
يرهن بجنس غيره إذ قد ييسر على المصير إذا جنس دون جنس وكذا الوسمي لأن المرتحن من رجل  
بهيئته ليس له أن يرهن من غيره لأن الناس متفاوتون في الحفظ وأداء الأمانة وكذا الوقال  
أرهنه بالكوفة ليس له أن يرهنه بالبصرة لأن الإنسان قد يرضى بأن يكون ماله في بلد دون  
بلد لأن الأماكن متفاوتة في الحفظ فإن خالف المستعير وهلك الرهن ضمن المستعير القيمة  
أي قيمة الرهن لأنه تصرف في ملك غيره على وجه لم ياذن له فيه فصار غاصبا وإذا ضمن المستعير  
القيمة ثم عقد الرهن بينه وبين المرتحن لأن المستعير ملكه بأداء الضمان فتبين أنه كان  
رهن ملك نفسه وإن شاء المصير ضمن المرتحن فلا يتم عقد الرهن بين الراهن والمرتحن فيرجع المرتحن  
على الراهن بما ضمن وبالدين أما بالدين فظاهر وأما بما ضمن فلأن الراهن ورطه في ذلك وصار كالأموال  
مات العبد الموهون ثم استحق وضمن المستحق المرتحن وأن وافق المستعير المصير بأن رهن المستعير  
فما سمي المصير وهلك الرهن عند المرتحن فقد رد دين أي فعلى المستعير مقدار دين أو فاه منه أي من  
المستعير فإن كانت قيمة الرهن مثل الدين أو أكثر فقد استوفى المرتحن منه كل الدين فيضمن المستعير  
للمصير مثل الدين في الصورتين لأن المستعير قضى دينه من مال المصير ومن قضى دينه من مال  
غيره ضمن له قدر دينه ولا يضمن المستعير القيمة لأنه ليس بتعهد وإن كانت قيمة الرهن أقل من  
الدين ذهب من الدين بقدر قيمة الرهن وعلى الراهن للمرتحن بقيمة دينه وعليه للمصير قيمة الرهن  
لأنه قضى قدرها من الدين بالمصير وكذا إن أصاب الرهن عيب نقص قيمته ذهب من الدين  
بحسابه ووجب على الراهن مثله للمصير ولا يضمن المرتحن إذا قضى المصير دينه وفك رهنه



وان المعير محتاج الى ذلك لتخليص ملكه ورجع المعير على الراهن بما ادي لا نه قضى دين الراهن مضطرا  
فلا يكون متبرعا قيده بالمعير لان الاجنبي اذا قضى الدين فلم يرتفع ان يتمتع لانه متبرع لانه ليس في تخليص  
ملكه ولو هلك المستعار مع الراهن اي عنده قبل رهنه او بعد فله لا يضمن الراهن لانه لم يصرف قاضيا  
لدينه ولا لشئ منه بهذا الهلاك وقضا الدين او شئ منه بهلاك الرهن المستعار هو الموجب لضمانه  
وجناية الواهن على الرهن مضومة لان الرهن يتعلق به حق المرتهن وتعلق حق غير المالك للمالك يجعل  
المالك كلاجنبي الا ترى ان تعلق حق الورثة بالارض يمنع نفوذ تصرفه فيما زاد على الثلث ثم المرتهن  
ان كان دينه حالا ياخذ الضمان بدينه ان كان من جنس حقه وان كان دينه موجلا يحبس  
بالدين فاذا حل اخذ بدينه ان كان من جنس حقه والا حبسه حتى يستوفي دينه وجناية المرتهن  
على الرهن تسقط من دينه بقدرها لان جناية المرتهن على الرهن مضومة لان الرهن ملك  
مالكه وقد تعدي عليه المرتهن فيضمنه مالكه فيسقط من دينه قدر قيمة الجناية بحكم عقد الرهن  
وما زاد عليه يضمنه بالالتزام كالمودع اذا ا تلف الوديعة وجناية الرهن عليهما اي على الراهن  
والمرتهن اذا كانت موجبة للال بان كانت خطا في النفس او في عا د ونها وجناتيه على مالهما مدر  
وقال جناية الرهن على المرتهن معتبرة وهو مذهب مالك والشافعي واحمد فيدنا الجناية بكونها  
موجبة للمال لان الجناية الموجبة للقصاص يستحق بها دم والمولى من دم مملوكه كاجنبي اذ لم  
يدخل في ملكه الا من حيث المالية واما جناية الرهن على مال المرتهن فلا تعتبر بالا اتفاق ان  
كانت قيمته والدين سواء اذ لا فائدة في اعتبارها لانه لا يملك بها العبد لا يستيفاه بالدين  
وقلعه بها هو الغايه وان كانت قيمته اكثر من الدين فمن اي حنيفة انها تعتبر بقدر الامانة  
لان ذلك الفضل ليس في ضمانه وعنه انها لا تعتبر لان الفضل وان لم يكن مضمونا فحكم الرهن  
فيه ثابت وهو الحبس بالدين فصا ر بمنزلة الضفوف واما جناية الرهن على ابن الراهن او ابن  
المرتهن فمعتبرة على الصحيح حتى يدفع بها او يفدي واما الرهن كولد له ولبنه وصوفه  
وغرته للراهن لا نه متولد من ملكه وهو رهن مع اصله لانه تبع له بخلاف الغلة والكسب  
فانه لا يكون رهنا معه وعند احمد يكون رهنا معه وعند مالك الولد فقط وعند الشافعي لا  
في الكل لكن ان هلك الناقا في يد المرتهن يهلك بلا شئ فلا يسقط به شئ من الدين لانه تبع  
لاصله والاتباع لا تسقط لها مما يبا لا اصلها لانه لا تدخل تحت العقد على سبيل القصد  
لان اللفظ لا يتناولها وان هلك الاصل وبقي هو اي الناقا فك ينسقط من الدين لان الناقا يصير  
مقصودا بانفكاك والتبع يتابعه تسقط مما يبا لا اصله اذا صار مقصودا فيقسم الدين على  
قيمه اي قيمة الناقا يوم الفكاك لانه بالفكاك صار مقصودا وعلى قيمة الاصل يوم القبض لان الرهن  
اغايصير مضمونا بالقبض فيعتبر قيمته وقت اعتباره كايعتبر قيمة الناقا وقت اعتباره وتسقط  
حصة الاصل من الدين لانها تقابل الاصل ولو اذن الراهن للمرتهن في اكل زوايد الرهن بان قال  
سما زاد فكله فاكله فلا ضمان عليه ولا يسقط شئ من الدين لانه تلفه باذن الراهن واما حنة  
والا باحة يجوز تعليقها بالشرط بخلاف التملك وتبدل الرهن بان رهن عبدا يساوي الغائب

ثم اعطى عبدا آخر قيمته الف مكان الاول والزيادة فيه اي في الرهن اي بان رهن ثوبا بعشرة قيمة عشرة  
ثم زاد الرهن ثوبا اخر ليكون رهنا مع الاول بتلك العشرة يصح والزيادة في الدين بان رهن عبدا  
بالف ثم حدث للمرتهن على الراهن دين آخر بشرط او استقر اهف فحط الرهن بالدين القديم رهنا  
به وبالحادث لا اي لا يصح بل يكون كل الرهن بالدين السابق فقط اما بتبدل الرهن فجاز اتفاقا  
واما الزيادة فتجوز في الرهن عند اي حنيفة وصاحبيه ولا تجوز في الدين عند اي حنيفة ومحمد  
وهو القياس وتجوز عند اي يوسف في الدين ايضا ثم اذا صحت الزيادة في الرهن وتسمى هذه  
زيادة قصدية يقسم الدين على قيمة الاول يوم قبضه وعلى قيمة الزيادة يوم قبضها لان كل واحد  
منهما له دخل في ضمان المرتهن يوم قبضه فكان هو المعبر ولو هلك الرهن في يد المرتهن بعد الاداء  
اي ابرا المرتهن الراهن من الدين او بعد ما وهب المرتهن للراهن الدين من غير منع المرتهن  
الرهن بعد الاداء او الهبة هلك بلا شئ على المرتهن استخسانا وقال زفر يضمن المرتهن قيمة للراهن  
وهو القياس واما لو منعه المرتهن بعد الاداء او الهبة ثم تلف في يده يضمن قيمته اتفاقا لانه بالمنع  
صار غاصبا لا بعد القبض اي لا يملك الرهن بلا شئ لو هلك في يد المرتهن بعد استيفائه الدين  
من الراهن او من متبرع عنه بل يهلك بالدين ويجب على المرتهن رد ما قبض من الدين الى من قبض  
منه وهو الراهن او المتبرع او هلك بعد الصلح اي صلح المرتهن الراهن بالدين على عين او هلك  
بعد اشترايه منه به عينا لان هذا استيفاء او هلك بعد الحوالة اي بعد ان حال الراهن المرتهن  
على غيره بل يهلك بالدين لان الحوالة لا تنسقط الدين فيرد المرتهن ما قبض في ذلك كله ويهلك  
الرهن بالدين وبطل الحوالة وكذا الوضاعة على ان لا دين ثم هلك الرهن هلك بالدين وقيل الضوا  
انه لا يهلك مضمونا **كتاب الكفالة هي لغة مطلق الضم** قال تعالى وكلها زكوا اي ضمها  
الى نفسه ليربيها وقال عليه الصلاة والسلام انا وكافل اليتيم كهاتين وفي رواية انا وكافل اليتيم  
في الجنة هكذا واشار باصبعيه رواه مسلم والشافعي والترمذي عن سهل بن سعد الساعدي  
وشرعنا ضم ذمة الفيل الى ذمة المكفول في المطالبة لا كما قال بعض المشايخ وهو مذهب الشافعي  
انها ضم ذمة الى ذمة في الدين بان يثبت الدين في ذمة الكفيل ولا يسقط عن ذمة المكفول لان  
التزام المطالبة يثبت على التزام اصل الدين فيثبت الدين في ذمة الكفيل مع بقائه في ذمة المكفول  
ولا يستوفي الا من احدهما كالعاصب وعاصب العاصب فان كل واحد منهما ضمن القيمة وحق  
المالك في قيمة واحدة واختياره تضمن احدهما يوجب براءة الآخر وقال مالك الاصيل يبراعت  
الدين بالكفالة كفي الحوالة هو اي كون الكفالة ليست ضم ذمة الى ذمة في الدين الاصح لان جعل  
الدين الواحد في حكم دينين قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند الضرورة ولا ضرورة هنال  
التوثيق يحصل بتعدد المطالب ثم ركن الكفالة الايجاب والقبول عند اي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف اخرا وملك واحمد وهو قول الشافعي يتم بالكفيل وحده وجد القبول لا واخلف  
على قول اي يوسف فتقبل تعصم الكفيل موقوفة على اجازة الطالب وقيل نافذة للطالب حتى الرد  
وحكمها ثبوت المطالبة على الكفيل مع الاصيل عند عامة الفقهاء وعن مالك واي ثور لا يطالب



الضامن الا اذا اقتضت مطالبة المضمون وقال ابن ابي ليلى وابن شبرمة وداود وابو ثور ينتقل الحق  
 الى ذمة الكفيل فلا يطالب الاصيل اصلا كما في الحوالة وشرعية الكفالة ثابتة بالكتاب قال تعالى  
 حكاية عن قبلنا لا في معرض انكار ولما جاء به حمل بصير وانه زعيم اي كفيل وهي لغة أهل المدينة  
 وبالسنة وهي ما روى ابو داود والترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال العارية مودة والمحبة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم وبالإجماع فان الأمة  
 اتفقت على جواز الضمان وانما اختلفوا في فروع فيه وهي اما كفالة بالنفس وان تعددت  
 الكفالات بها وهي جائزة لا طلاق قوله عليه الصلاة والسلام الزعيم غارم فانه يفيد مشروعية  
 الكفالة بنوعها وتنقذ الكفالة بالنفس بكفالت او كفالت بنفسه او بدنه او جسده  
 او بغيره اضافة الطلاق والصاق اليد وهما عبرة عن البدن حقيقة لقوله كالتفليس  
 والجسد او عرقية كالروح والراس والوجه والرقبة على ما مر في الطلاق وتنقذ بجوار  
 شائع كنصفه وثلثه وجزءه وجزء منه لان النفس الواحدة في حق الكفالة بها لا تجزي اذ  
 المستحق بكفالتها احضارها واحضار جزءها الشائع دون كلها لا يمكن فصار ذكرها كذكر  
 كلها بخلاف اليد والرجل لا نه لا يصح بهما عن البدن ولهذا لا يقع الطلاق والصاق بهما وقال  
 الشافعي تنقذ الكفالة ايضا بجزء لا يمكن فصله كالقلب والكبد وبه قال احمد في رواية وقال  
 مالك بكل عضو من البدن فلو قال كفالت بعينه كانت كفالة بالنفس عنده وهو وجه في مذهب  
 الشافعي واحمد وكذا تنقذ كفالة النفس بضمته لا نه موجب عقد الكفالة اذ بها يصير  
 الكفيل ضامنا للتسليم والعقد ينقذ بوجبه كالباع ينقذ بلفظ التملك او هو علي لا  
 كلمة علي لا لزما فكانه قال انما لم يتم تسليمه وهو الي لان الهنا بمصطفى علي قال عليه الصلاة  
 والسلام من ترك ما لا فلو رثته ومن ترك كراهيا رواه الشيخان في الفرائض من حديث  
 ابي هريرة ولا يبعد ان يكون قد مر الحديث فالينا رجعه او انا به زعيم كما تقدم او قيل لا نه  
 بمصطفى الكفيل وسمى الصك قبالة لا نه يحفظ الحق كالكفيل ولا تنقذ الكفالة بالاضامن لمعرفة  
 لان موجب الكفالة التزام التسليم وهو ضمن المعرفة لا التسليم فصار كالتزامه لا نه عليه  
 ولا جبر عليها اي لا التزام الحاكم على الكفالة بالنفس في حد ولا قصاص بان يكون المكفول بنفس  
 من عليه حد او قصاص وهذا عند ابي حنيفة واحمد والشافعي في قول وقال ابو يوسف ومحمد  
 يجبر عليها في حد القذف وفي حد القصاص وهو قول مالك والشافعي في المشهور لان الكفالة  
 بالنفس مشروعة وتسليم النفس واجب على الاصيل في دعوى الحد والقصاص فصحت الكفالة  
 بها فيها كما في دعوى المال بخلاف الحدود والحالة لله تعالى لان الكفالة شرعت وثيقة لنا  
 كيلا يفوت حقتنا والله تعالى غني عن ذلك بخلاف نفس الحد او القصاص لا نه لا يمكن استيفاء  
 من الكفيل ولا يحنيفة ان الكفالة لا سنيقات ومبنى الحدود والقصاص على الدر فلا يجبر  
 المطلوب على الكفيل فيها بخلاف سائر الحقوق فانها لا تستقط بالشبهات فيبقى الاستيفاء  
 بها قيد الجبر لا المطلوب بعد او قصاص لو سمى بالكفيل للطالب من غير جبر عليه صح

وقيد بالحد والقصاص ان التقدير يصح الجبر فيه على عطاء الكفيل بالنفس لا نه محض حق العبد ولهذا  
 يثبت بالشبهة وبالشهادة على الشهادة وجعل منه كالا موال وعن الرغيني ان ليس الجبر هنا الجبر  
 ولكن امره بالملازمة وليست الملازمة المنع من الذهاب ولكن ان يذهب الطالب مع المطلوب  
 فيدور معه اينما دار كيلا يتخيب فاذا انتهى الى باب الدار واراد الدخول يستأذنه الطالب في  
 الدخول فان اذن له لا يدخل معه وليسكن معه حيث يسكن وان اياذن له يحبس الطالب في باب  
 داره وينعه من الدخول كيلا يتخيب بالخروج من موضع اخر ويلزم اي الكفيل بالنفس احضار المكفول  
 به مطلقا وهو الذي لم يعين وقت احضاره اذ اطلب المكفول له احضاره او احضار المكفول به  
 الذي لم يعين وقت احضاره يلزم الكفيل احضاره في اي وقت طلب المكفول له احضاره رعاية لما  
 التزمه كالدين الذي لا يوجله وان المكفول به الذي عين وقت احضاره يلزم احضاره ان طلب المكفول  
 له في ذلك الوقت او بعده كالدين الموجل اذ اطلبه صاحبه عند حلول الاجل او بعده ولا يلزم الكفيل  
 احضاره ان طلبه المكفول له قبل الوقت الذي عينه لا نه لم يلزم ذلك لكن لو سلمه له بطلب  
 او بدونه قبل الوقت الذي عينه بري لا نه الاجل حق الكفيل فملك سقاطه فان يحضره اي الكفيل  
 المكفول به في مسالتي الاطلاق والتعيين حسسه الحاكم لا نه امتنع عن ايفاء ما وجب عليه  
 بالتزامه فصار ظالما لكن لا يحبس اول مرة لان الحبس عقوبة ظلم ولم يظهر ظلمه اذ علمه ما دبري  
 بماذا يدعي عليه فيمهل حتى يظهر مطلبه ولو غاب المكفول به ولم يعلم الكفيل مكانه لا يطالب  
 ان صدقه الطالب لا نه عاجز فصار كالمديون اذ اثبت اعساره وفي الايضاح هذا بصني  
 حسن الحاكم الكفيل ان يحضر المكفول به اذ لم يظهر عجزه اما اذا ظهر فلا معنى للحبس لانه  
 لا مجال بينه وبين الكفيل فيلازمه وبطالبه ولا يحول بينه وبين اشتغاله كالمفلس اذا اخرج  
 القاضي من الحبس ويري الكفيل من الكفالة بالنفس بئوت من كفله لان الكفيل تبع للمكفول  
 في سقوط ما عليه والذي على المكفول هنا حضوره وقد سقط عنه بئوته فيسقط احضاره  
 عن كفيله وبهذا قال احمد وهو وجه في مذهب الشافعي والوجه الاخر وهو الاصح في مذهبه  
 ان الكفيل يطالب باحضاره ما لم يذعن اذ اراد المكفول له اقامة الشهادة على صورته  
 ولم يطالب بما عليه فيه وجهان اصحهما لا يطالب وبه قال اصحابنا واحمد والشافعي وشرح  
 وحمد وقال مالك والليث يلزمه ما عليه وبه قال ابن شريح من اصحاب الشافعي ويري الكفيل  
 ايضا من الكفالة بتسليمه اي تسليم الكفيل من كفله الى المكفول له وتسليم من يقوم مقام  
 الكفيل وهو وكيله ومن هو سفير عنه وهو رسوله كتسليم الكفيل ان تسليمهما كفعله  
 حيث يمكنه اي في مكان يمكن المكفول له تحاضره اي تحاضره المكفول به لا نه اتي بالتزامه  
 وهو تسليم المكفول به في مكان يحصل فيه المقصود ولا حاجة الى بقاء الكفالة لا نه لا يلزم  
 تسليمه الا مرة واحدة اما لو سلمه في برية او سواد لم يبرأ له لم يقدر على التحاضرة فيها  
 لعدم الحاكم ولو سلمه في السجن وقد حبسه غير الطالب لا يبرأ الكفيل وقال مالك يبرأ وقال  
 احمد ان كان في سجن القاضي الذي رفع الحكم اليه يبرأ الا فلا ولو سلمه في مصر اخر غير

وقيد من احضاره ان طلب المكفول له احضاره  
 هذا قيد في المسائل والحاصل ان المكفول به



الذي عينه في الكفالة بري عند اي ضيفة وبعض اصحابنا يحدون برى عند اي يوسف ومحمد وبه  
قال مالك والشافعي واحمد ثم التسليم يكون بالتخلية بينه وبين الطالب وذلك برفع الموانع  
ويقول له سلمت اليك بكم الكفالة حتى لو لم يقل ذلك لم يبرأ لان التسليم قد يكون بغير حكم الكفالة  
فلا بد من ان يقول ذلك اذا سلمه بعد الطلب لدلالة الطلب على ان التسليم بكم الكفالة  
ولو سلم الكفيل المكفول به الى الطالب فاني ان يقبله يجبر على القبول وينزل قابضا بالتخلية  
كالغاصب اذا ارد المصوب او يقره والمديون اذا قضى الدين ويرى ايضا من الكفالة  
بتسليمه اي المكفول به نفسه الى المكفول له هنا اي حيث يمكن المكفول له محاسبة المكفول به  
لحصول المقصود ولا بد ان يقول عند تسليم نفسه سلمت اليك بكم الكفالة لما قد مضى وان  
شرط تسليمه عند القاضي ان يوصل الى المسائلتين السابقتين وانما يري بالتسليم عند غيره  
القاضي مع شرط التسليم عنده لان المقصود وهو التسليم على وجه يمكن المكفول له من  
احضاره الى مجلس الحكم قد وجد وقيل لا يبرأ في زمانا اذا شرط تسليمه في مجلس القاضي  
فسلم في غيره مما يمكن محاسبته فيه كالسوق وهو قول زفر وبه يفتي لان اكثر الناس في  
زماننا يعينون المطلوب على الامتناع المطلوب من الحضور الى مجلس القاضي للصادق  
وغلبة الفساد فكانت التقييد بمجلس القاضي مفيدا وان مات المكفول لم تبطل الكفالة  
فوصيه او وارثه مطالبته اي مطالبة الكفيل بالمكفول به لان وصيه قائم مقامه في  
استيفاء حقه وورثته خليفته فيها بخلاف الكفيل بالنفس حيث تبطل الكفالة بموته  
لان التسليم منه لا يمكن ووارثه ووصيه لا يقومان مقامه الا فيما له والكفالة عليه وان كفل  
بنفسه على انه اي الكفيل ان لم يوافق به اي بالمكفول بنفسه الى الطالب عند فعله المال  
الذي على المكفول مع هذا العقد بما اشتمل عليه من كفا لتو النفس والمال وقار مالك والشافعي  
لا يصح فان لم يسلم الكفيل المكفول بنفسه الى الطالب عدا مع قدرته ضمن الكفيل المال  
لوجود الشرط ولم يبرأ من كفالة بالنفس اذ لا منافاة بين الكفالتين ولهذا لو كفل  
بهما جميعا صح وقد صحت الكفالة بالنفس فلا يبرأ منها الا بالموافاة بهما ولم توجد  
وان مات او جن المكفول عنه الام للعهود والمهور هو المكفول بنفسه الذي شرط  
كفيله ان يوافق به عند فعله ما عليه من المال ضمن الكفيل المال لتحقيق الشرط ويرى  
من الكفالة بالنفس موت المكفول بنفسه واما بالمال عطف على ما بالنفس فتصح الكفالة  
وان جهل المكفول به اذا صح دينه قيد به احترازا عن بدل الكتابة لا نه ليس بدين صحيح لان  
الدين الصحيح لا يسقط الا بالاخذ والبر او بدل الكتابة يسقط بغيرهما وهو غير المكاف  
اولئذ في ذمة المكاتب مع المتأني لان عبد ما بقي عليه درهم والمولى لا يستوجب على عبده  
دينا الا انه حاجته الى الحق يثبت الدين فكان ثبنا في حقه لا في حق صحة الكفالة وقال  
الشافعي في الجد يد والتوري والليت وابن ابي ليلى وابن المنذر لا يصح ضمان المجهول لان الضمان  
التزام مال فلا يصح اذا كان المال مجهولا كالفن في البيع ولنا قوله تعالى ولمن جاءه من بعد وانه زعيم

ومحل البصير يختلف باختلاف البصير نحو كلفت بمالك عليه وهو لا يعلم كرهه عليه او بما يدرك في هذا  
البيع وهو لا يعلم ما يدرك فيه وهذه كفالة الدرك وهي جائزة بالاجماع والدرك البتة يسكن  
ويحرك او علق الكفالة عطف على جهل المكفول به اي ونصح الكفالة بالمال ان علمتها الكفيل بشرط  
ملازم نحو ما يبعث فلا فاعلي عنه او ما ذاب اي وجب وثبت مستعار من ذوب المشم لك عليه  
اي على فلا فاعلي وما غصبك فلا فاعلي قيد بفلات اشارة ان المكفول عنه يجب ان يكون معلوما  
لان جهالة تمنع صحة الكفالة نحو ما غصبك احد فعلي وقيد الشرط بالملازم لان غيره لا يصح تعليق  
الكفالة به وفسر الشرط الملازم بما يكون شرطا لوجوب الحق كان استحق المبيع او بشرط  
لامكان الاستيفاء كان قد زيد وهو مكفول عنه او بشرط التقدير الاستيفاء كان غاب عن البلد  
وان علق الكفيل الكفالة بمجرد الشرط اي بشرط غير ملازم فلا اي فلا تصح الكفالة ويجب المال ذكره  
قاضي خان وغيره كان هبت الريح او ان جال المطر او ان دخل زيد الدار ولو جعل الاجل في الكفالة  
الى هبوب الريح ونحوه لا يصح التأجيل ونصح الكفالة ويجب المال حالا وعند الشافعي واحمد  
لا تصح الكفالة ثم مذهب الشافعي ان تعليق الكفالة بالشرط لا يصح مطلقا لانه تعليق المال  
بالخطر ولنا الاجماع على صحة الكفالة بالدرك وهي مضافة الى سبب الوجوب بالاستحقاق  
وقوله تعالى ولمن جاءه من بعد وانه زعيم حيث علق الكفالة بشرط يحج الصواع وشرعية  
من قبلنا اذا قصر الله تعالى علينا بلا انكار شريعة لنا ثم الكفالة بالنفس كالكفالة بالمال  
في جواز تعليقها بشرط ملازم وعدم جواز بشرط غير ملازم وجواز تأجيلها الى اجل معلوم  
وتجهول جهالة يسيرة كالتأجيل الى العطاولي قدوم الحاج الى هبوب الريح ونحوه فان  
اجل اليه بطل الاجل دون الكفالة ولزم تسليم النفس في الحال وان كفل بمالك عليه فمن ماقا  
به بيعة لان الثابت بالبيعة كالثابت بالعيان وان لم يقيم بيعة فالقول للكفيل في قدر ما اقر  
به لا نه منكر للزيادة والقول قول المنكر مع يمينه ولو اقر الاصيل باكثر مما اقر الكفيل صدق  
الاصيل في الزيادة على نفسه لان له ولاية عليها فقط اي لا يصدق على الكفيل اذ لا ولاية له  
عليه واذا طالب الدائن الاصيل او الكفيل فله اي للدائن مطالبة الاخر لان الكفالة  
كأمر ضم ذمة الي ذمة في المطالبة وذلك يقتضي قيام المطالبة الاولى البراءة عنها الا اذا  
شرط البراءة عنها فان الكفالة حينئذ تكون حوالة اعتبارا والمعنى كان الحوالة بشرط  
ان لا يبرأ بها المحيل تكون كفالة وتصح الكفالة بامر الاصيل وبلا امره لا نه تصرف من الكفيل  
في نفسه بالتزام ان يطالبه الدائن ولا ضرر على الاصيل في ذلك فان امر الاصيل الكفيل بالكفالة  
رجع الكفيل عليه بعد اداية ما ضمنه سواء ادي ما ضمنه او ادي خلاه حتى لو كفل بالف  
جاءه وادى الفاز يوافق برضا الطالب رجوع بالجاء ولو كفل بالف ز يوافق وادى جيا دا يرجع  
بالز يوافق اما رجوعه على الامر فلا نه ادي دينه بامر ف يرجع به عليه واما بما ضمنه فلا نه رجوعه  
بكم الكفالة فكان با دخل تحتها وان لو لم الكفيل بالمال من جهة الدائن لازم الكفيل اصيله  
حتى يخلصه وان حبس الكفيل حبسه اي حبس الكفيل اصيله لان ما حقه انما هو من جهة



فيما مله بمثله وبراءه اي ابراء الدين الاصيل وتاجيله اي تاخير الدين عن الاصيل يسري الي  
الكفيل لان الكفيل ليس عليه الا المطالبة وهي تتبع للدين فتسقط بسقوطه وتناخر بتاخره  
لاعكسه اي ليس ابراء الكفيل او تاجيله عنه يسري الي الاصيل لان ما على الكفيل فرع لما على الاصيل  
وسقوط الفرع او تاجيله لا يوجب سقوط الاصيل وتاجيله فان صالح الكفيل الدين عن الف علي  
ماية بري الاصيل لان الكفيل اضاف الصلح الي الف التقي على الاصيل فبري الاصيل وبري الكفيل ايضا  
لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل رجوع الكفيل على الاصيل بها اي بالمائة ان كفل بامر لا نها  
القدر الذي وفاه وان صالح الكفيل عن الف على جنس آخر رجوع على الاصيل بالالف لان الصلح  
بجنس اخر مبادلة بالدين فيملك الكفيل الدين فيرجع بكاه على اصيبيه وقال مالك والشافعي  
واحمد يرجع بالاقبل من الدين ومن قيمة ما دفع وان صالح الكفيل الدين عن موجب الكفالة  
لايسر الاصيل لان هذا ابراء الكفيل وحده من موجب الكفالة ليس له المطالبة الكفيل ولا يصح تطبيق  
البراءة عنها اي عن الكفالة بشرط لان في الابراء عنها معنى التخليق كسائر البراءات  
ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص لان الكفالة انما تصح بما تجري النيابة في اعيائه والنيابة  
لا تجري في العقوبات لان الغرض من شرعها زجر المفسدين عن الفساد وهو لا يتحقق اذا  
اقم على غير الجاني ولا تصح الكفالة بالمبيع عن البايع لانه قبل القبض مضمون بغيره وهو الثمن  
او تريانه لو هلك لا يجب على البايع شي لا يفسخ البيع والمضمون بغيره مضمون بوجه دون  
وجه فلا تصح الكفالة به للشك بخلاف الثمن فانه تصح الكفالة به عن المشتري لانه دين كتمان  
الديون ولا تصح الكفالة بالرهون لانه مضمون بغيره وهو الدين يسقط به اذ هلك والايمان  
لانها غير مضمونة اصلا كالوديعة والعارية والمستاجر ومال المضاربة والمشاركة وعند ابي يوسف  
ومحمد العين في يد الاجير المشترك مضمونة فتصح الكفالة بهما عندهما ولا يحمل على داية  
مستأجرة للعمل معينة ولا غداة عبد كذا اي مستأجر للخدمة معين لان الكفيل عاجز عن  
تسليم العبد والدابة لكونها ملك غيره قيد هما بالتعيين اذ لو كانا غير معينين صححت  
الكفالة فيهما لان المستحق حينئذ الحمل على داية وخدمة عبد ويقدر الكفيل على ايفاء ذلك  
بان يحمل على داية نفسه ويجزم بعبد نفسه ولا تصح الكفالة عن ميت مفلس اي لم يترك مالا  
ولا كفيلة عنه وعليه دين سوا كان الكفيل اجنبيا او وارثا وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو  
يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد يصح لا عليه الصلاة والسلام ان يجازاة انصار  
فقال هل على صاحبكم دين فقالوا نعم درهمان اودينا رات فقال صلوا على صاحبكم فقال  
ابو قتادة هو علي وفي رواية هما علي يا رسول الله فصلى عليه ولور تصح الكفالة لما صلى عليه  
بعدها ولا نها كفالة بدين واجب فتصح كالوكالات في حياته ولا ان الدين لا يسقط الا بالايضا  
او ابراء او انقاس سبب الوجود والموت لم يتحقق شي من ذلك ولهذا يؤخذ به في الآخرة  
ولا يبرأ كفيله في حياته بموته ولو تبرع انسان بقضائه صح ولا يبي حنيفة ان الكفالة عن الميت  
المفلس كفالة بدين ساقط والكفالة بدين ساقط باطلة لان صحة الكفالة تقتضي قيام

الدين في حق احكام الدنيا ليتحقق معنى الكفالة الذي هو ضم الذمة الا لزمته في المطالبة وانما يبرأ  
بموته كفيله في حياته لان ذلك كان خلفه في الاستيفاء منه فجعل الدين باقيا في حقه كالوكان للميت مال  
ومع التبرع بقضائه لان صحة عليك المال لا تتعلق بوجود الدين والحديث يحتمل ان يكون اقرار الكفالة  
سابقة فان لفظ الاقرار والانشاء في الكفالة سواء ولا عموم لحكاية الفعل ويحتمل ان يكون وعدا  
لا كفالة وكان امتناعه عليه الصلاة والسلام من الصلاة عليه ليظهر طريق قضا ما عليه فلما ظهر  
بالوعد صلى عليه ولا تصح الكفالة سوا كانت بالنفس او المال بلا قبول الطالب في المجلس اي مجلس  
العقد وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تصح واختلف المشايخ على قوله قيل عنده  
تصح بوصف التوقف حتى ان رضى به الطالب بعد القيام من المجلس لغزو ان لم يرض به بطل وقيل  
بوصف التنازع ورضى الطالب ليس بشرط عنده وهو الاصح لان الطالب حق الرد الذي مسيلة  
واحدة وهي اذا كفل وارث عن مورثه في مرضه بان قال مريض لو ارثته تكفل عني بما علي من الدين  
بغير مائ تكفل عنه مع غيبة عذمايه وكان القياس على قولهما ان لا تصح الكفالة في هذه المسيلة  
ايضالا لان الطالب غير حاضر وان الصحيح لو قال هذا الوارثه فضمنه لم يصح فكذا المريض ووجه الاستحسان  
ان هذا الناصح بطريق الوصية من المريض لو ارثته بان يقتضي دينه لا بطريق الكفالة عنه ولهذا صح  
وان لم يسم المريض الدين ولا رب الدين لان الجهالة لا تمنع صحة الوصية وقالوا انما يصح اذا كان له  
مال ولو قال لمريض لا جني تكفل عني بما علي من الدين فتكفل عنه اختلف المشايخ فقيل لا يصح ولا  
تصح الكفالة بمال الكتاب وهو قول اكثر اهل العلم وعن احمد في رواية يصح والعهد بالجراري ولا تصح  
الكفالة بالعهد وصورته ان يشتري عبدا فيضمن له اخر عهدة واغلام يصح ذلك لان العهدة  
اسم يقع على الصك القديم وهو ملك البايع وعلى العقد وعلى حقوقه وعلى الدرك وعلى خيار الشرط  
فطلت كفالته للجهالة بخلاف الدرك فان كفالته صحيحة بالاجماع لانه عبارة عن ضمان الثمن عند  
استحقاق المبيع وهو امر معلوم مقدور للتسليم والتخلد صا ولا تصح الكفالة بالتخلد وهذا  
عند ابي حنيفة وعندهما تصح وهذا الخلاف مبني على تفسيره فنقد هما هو تخليص البايع ان قدر  
عليه ورد غنمه ان لم يقدر وهذا ضمان الدرك في المعنى وعند تخليص المبيع عن المستحق وتسليمه  
الى المشتري والكفيل لا يتدر على ذلك لان المستحق لا يمكنه منه ولو كفل تخليص المبيع او رد الثمن  
صح لانه كفل بما يمكنه الوفاء به وهو تسليم المبيع ان اجاز المستحق ورد الثمن ان لم يجز ولا يصح ضمان  
المضارب الثمن اي ثمن سلعة المضاربة لرب المال ولا ضمان الوكيل بالمبيع الثمن لموكله لان  
الضمان التزام المطالبة وهي للوكيل والمضارب لانها من حقوق البيع وهما اعدان له وحقوق  
البيع لا ترجع الا الى العاقد فلو صح ضمان الثمن منهما كان كل منهما ضامنا لنفسه وانه لا يجوز  
ولا يصح ضمان احد البايعين حصة صاحبه من ثمن عبيد مثلا باعاه بصفقة لانه ضمانها شايها  
يصير ضمانا لنفسه اذ ما من جز يوديه المشتري او هو مشترك بينهما وضمان الانسان  
لنفسه باطل وضمانها معينها يصير قاسما للدين قبل قبضته حيث ميز نصيب صاحبه عن نصيبه  
وتسعة الدين قبل قبضه باطلة لان التسعة اقرار وجباز بان يصير حق كل واحد منهما في جز على حدة



ولا يصور هذا الا في حسي والدين ليس بحسي قيد بصفحة لا نهما لو باعاه صفتين بان سمي كل واحد منهما لنفسه غنائم فمن احدهما للآخر صح فمائه اذا شركه بينهما لان نصيب كل واحد منهما ممتاز عن نصيب الآخر وصح كفاية الخراج اي مائة كافي شفعة والمراد به الخراج الموقوف كافي بعض شروح الهداية لانه دين لازم بحسب به ولا يلزم لاجله ويجوز وجوب الزكاة ويطلب به استد للطالبة فكان كسائر الديون بخلاف الزكاة حيث لا يصح فمائه وان كانت ديناً مطالبا به لان الواجب فيها فعل هو عبادة والمال محل لاقامتها ولهذا لا يستوفى من تركه من هي عليه بلا وصية كما يستوفى سائر الديون وصح كفاية التوايب جمع لايبة وهي ما ينوب الانساب ويطلب به اما بحق كاجرة الحارس المشترك وكما تنهر المشترك وما وظيفه الامام عند الحاجة الى تجهيز جيش لقتال المشركين او الى فداء اسارى المسلمين في وقت خلوية المال وهذا النوع تقع الكفاية به باتفاق لانه مال مضمون واما بغير حق كالحجبايات التي تؤخذ على غير ما ذكرنا وهذه لا تقع الكفاية بها عند صدر الاسلام البزدي وفي مذهب مالك والشافعي واحمد لان الكفاية التزام المطالبة بما على الاصيل شرعا ولا شيء من هذه على الاصيل كذلك ونص عند غير الاسلام على البزدي وشمس لايعة وقاضى خان لا نهما في حق المطالبة فوق سائر الديون والعبرة في باب الكفاية للمطالبة لانها شرعت لالتزامها ولهذا اقلوا من قام بتوزيع هذه التوايب على المسلمين بالتسوية بوجروا ان كان الاخذ ظاهرا وقالوا ان من قضى لايبة غيره بامره رجع عليه وان اشتراط الرجوع كن قضى دين غيره بامره قال المصنف والفتوى على الصحة كافي الديون الصحيحة وقال الطرابلسي المذهب عدم صحتها وصح كفاية القسمة وهي حصص الواجب من التوايب وان كانت بغير حق قيد للمسلمين وانما صح فمائه لان كل واحد مطالبا بنصيب محسوس به وقيل المراد بها التايب الموقوفة في كل شهر او نحوه والتوايب ما ينوب من غير توظيف بل يلحق احيانا ويعمل ان يقع ويعمل ان يقع ومال مبتد الا يجب على عبد حتى يعتق صفته في الحر حاله على من كلفه مطلقا اي من غير حلول ولا تاجيل اما لو كلف بذلك لالا موجلا تاجيل في حقه لا نه التزام المطالبة به موجلا فيلزمه كذلك وتقدم لعدم الوجوب على العبد حتى يعتق لا نه محل الاشتباه بخلاف المال الذي يجب على العبد في الخلا كدين الاستهلاك عيانا ودين لزم بالتجارة باذن المولى فان كفاية الكفيل به مطلقا تصح ويكون على الكفيل به مطلقا في الحال بلا شبهة وبطل دعوى ضمان الدرك ان الدار البيعة ملكه لان كفايته بالدرك وهو رد الثمن عند استحقاق البيع تسليم للبيع وتصديق بان ملكا لبايع فدعواه بعد ذلك ان البيع ملكه سعي في نقض ما تم من جهته فلا تسع ولهذا لو كان شفعيا تبطل بضمان الدرك في البيع شفعته وبطل دعوى شاهد على البيع ان البيع ملكه وقد كانت ذلك الشاهد كتب شاهد بذلك على صك كتب قيد باع ملكه او كتب فيه باعه وهو يملكه او باعه بيضا باننا قد لان في شهادته بذلك اعترافا بان الملك للبايع ودعواه البيع بعد ذلك نقض له بخلاف دعوى شاهد ان البيع ملكه وقد كان كتب على صك كتب فيه باع فلا ان ملكه استشهد على اقرار العاقد

فان دعواه ان البيع ملكه لا تبطل لان هذه الشهادة ليس فيها اعتراف من الشاهد بالملك للبايع اذ البيع قد يوجد من غير الملك ولو امر المكفول عنه كليله ان يعين عليه ثوبا ففعل يكون الثوب للكفيل والرجوع عليه وتفسير المسئلة ان المكفول عنه امر الكفيل ببيع العينة وهو مكروه لما فيه من الاعراض عن مبرة الاقراض وقد قيل ياك والعينة فانها لعينه وهو مخير احكامه الربا وقد قال عليه الصلاة والسلام اذ ابتاعتم بالعينة وابتعتم اذ ناب البقر ذلتم وظهر عليكم عدوكم والمراد بانبايع اذ ناب البقر الاشتغال بالزراعة والاقبال عليها والعينة ان ياتي المحتاج الى رجل يستقرض منه عشرة دراهم مثلا فلا يرغب الرجل في الاقراض طمعا في اصابته الفضل الذي لا ينال بالقرض فيقول له ابيعك هذا الثوب وقيمته عشرة باثني عشر الى اجل لتبيعه في السوق بعشرة فيحصل لي ربح درهمين وسقيت عينة لان المقرض عرض عن القرض لي بيع العين فاذا ثبت هذا فنقول الشرايق للكفيل لانه لم يصبر وكيله عنه بالشراء لانه لم يقل تعين لي ثوبا وانما قال تعين علي وهي كلمة ضمان لا كلمة توكيل ومعنى الضمان هنا ان يقول المديون للضامن اشتري لي ثوبا لتبيعه في السوق فينقضي بتمنه الدين فان امكنت ان تبيعه بمثل ما ابتعته فيها ونعت وان لم يكن ذلك الا بخسرات فذاك علي غير ان هذا الضمان باطل لانه انما يصح بما هو مضمون على غيره وخسرات درهمين غير مضمون على احد فبطل ضمانه كن يقول لا خير بايع في هذا السوق على ان كل خسرات يصيبك فاناضامن له **كتاب الحوالة** هي لغة اسم من الاحالة واصل تركيبها يدل على الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل قال تعالى لا يبيحون عنها حولا وشرعا اثبات دين على خر مع عدم ذلك الدين اي مع تبي بقايه على المحيل بعده اي بعد ذلك الاثبات وقيل الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة وهو الاظهر لا خسر والاصل فيها الاجماع وقوله عليه الصلاة والسلام مطل الغني ظم ومن اجيل على ملي اي ثقة غني فليحمل اي فليقبل الحوالة رواه احمد وابن ابي شيبة من حديث ابي هريرة ورواه الشيخان بلفظ واذا اتبع احدكم علي ملي فليتبع ورواه احمد عن ابن عمر ايضا ولفظه مطل الغني ظم واذا حلت علي ملي فابتعه وهذا الامر للتدب عند اكثر اهل العلم وعند احمد للوجوب فهي اي الحوالة بشرط عدم براءة اي براءة المحيل كفاية لان ذلك معنى الكفاية والصبر للمطاني دون الباقي فله ان يطالب المحيل وهذه هي كفاية كفاية بشرط براءة الاصيل حوالة لان ذلك معنى الحوالة فليس له ان يطالب الاصيل وتصح الحوالة بلا دين للمحتال على المحيل فان قيل كيف يصح هذا والحوالة لا بد فيها من الدين لانه ما خوذ في تعريضها ولا يكون دين المحتال على المحال لان الحوالة توجد بدونه كالحوالة بدراهم وديعة للمحيل عند المحال عليه فيكون دين المحتال على المحيل اجيب بانه يصح عليه ان يكون المحتال وكيل رب الدين او رسوله ويجوز ان يكون في كلام المصنف مضاف مقدر اي بلا ذكر دين ويصح به اي بدو للمحتال على المحيل بان يكون المحتال رب الدين او بذكر دين للمحتال على المحيل وفي البناء بيع ويشترط في الحوالة ان يكون دينيا وان يكون لازما فلا تصح ببدل الكتابة وما يجري مجراه لانه دين تسمية لا حقيقة واما وجوب الدين على المحيل قبل الحوالة فليس بشرط



لصحة الحوالة وتصح الحوالة برضاها أي المحتال والمحيل ورضا المحتال عليه سواء كان عليه دين المحيل أم  
أما المحتال فلا دين حقه والذم متفاوتة فلا بد من رضاه وأما المحتال عليه فلا دين يلزمه فلا بد  
من التزامه والامتناع في مذهب الشافعي إلا حاجة إلى رضاه إذا كان المحتال به دين المحيل وهو قول مالك وأحمد  
لأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه بنفسه أو بغيره وأما المحيل وهو المديون فيشترط رضاه لصحة  
الحوالة على ما ذكر القدوري ولا يشترط لصحتها على ما في الزيادات وإنما يشترط الرجوع عليه لسقوط  
دينه على المحتال عليه لأن الحوالة فيها نفعه وهو سقوط عليه من الدين فصار كالمنقول عنه حيث يصح  
الكفالة براضاه وجه الأول هو قول مالك والشافعي أن المحيل أيضا الحق من حيث نشأ ولا يتعين  
عليه شيء من الجهالة وفي صحة الحوالة بدون رضاه يتعين ذلك عليه قهرا فببر المحيل من الدين  
إذا تم عقد الحوالة عند عامة العلماء وقاله فلا يبرأ اعتبارا بالكفالة إذ كل واحد منهما عقد يوثق  
بمطالبة ولنا أن الأحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية ومعنى الحوالة في اللغة  
انتقل وهو يستدعي زوال المنقول عن محل المنقول منه فيكون معناها الشرعي زوال الدين  
عن ذمة المحيل وقيل ببر المحيل من المطالبة دون الدين إلا أن يتوهم على زنة يسعي أي يهلك دين المحتال  
فلا يبرأ المحيل عقد الحوالة وذلك بجوت المحتال عليه مفلسا بأن لا يترك مالا ولا ديناً على أحد ولا كفيلا  
أو حلقه أي يمين المحتال عليه حال كونه منكر الحوالة حال كونه لا يئنه عليها وفي نسخة ولا يئنه عليها  
للمحتال ولا للمحيل لأن هلاك دين المحتال يتحقق بكل واحد من الموت والحلف المذكورين  
وقالوا أي أبو يوسف ومحمد يتحقق التوهم بجوت المحتال عليه وحلفه المذكورين كما قال أبو حنيفة  
وبأن فلسفه القاضي أي حكم بالفلسفه قبل موته بعد ما حبسه لا له عجز عن الأخذ منه بتفليس  
الحاكم وقطعه عن ملازمته عندهما فصار كعجزه عن الاستيفاء بالحجر أو موته مفلسا ولا يبرأ  
حنيفة أن الدين ثابت في ذمته ونفذت الاستيفاء لا يوجب الرجوع إلا ترى له لو نفذ  
بغنية المحتال عليه لا يرجع على المحيل لأن المال غادر وأبغ فقد يصح المرء فقيرا ويبي غنيا والعلم  
وقال الشافعي لا يرجع المحتال على المحيل وإن توى دين المحتال بجوت أو غيره وهو قول أحمد والليث  
وأي ثور وابن المنذر وعن أحمد إذا كان المحتال عليه مفلسا ولم يعلم الطالب ذلك فلا الرجوع  
إلا أن يرضى بعد العلم به قال مالك لأن الأفلاس في المحتال عليه عيب فكان له الرجوع كما لو اشترى  
سلعة فوجدها معيبة وتصح الحوالة بلا شيء للمحيل على المحتال عليه وهذه إحدى صورتين  
الحوالة المطلقة والصورة الأخرى أن يكون للمحيل على المحتال عليه دين أو له في يده عين  
ولا تقيد الحوالة بشئ منهما ودرأهم الوديعه عطف على بلا شيء وببر المحتال عليه بهلاكها  
أي هلاك درأهم الوديعه أو استحقاتها لأن الحوالة مفيدة بها وهو لم يلتزم التسليم لأنها  
فلا يلزمه التسليم من غيرها والمقصود أي وبالدرأهم التي غصبها المحتال عليه من المحيل  
ولم يبرأ المحتال عليه بهلاكها أي المقصود بل تبقى الحوالة متعلقة بثلاث حنيفة أو معني  
لأن الحوالة إذا هلك المحتال به مقصوب يتعلق بثله في المثلي وبقيمته في القيمي لأن المقصود  
إذا هلك يهلك إلى خلف وهو الضمان فكان قائما معني فلا تبطل الحوالة بهلاكها فلا يبرأ

المحال عليه بخلاف الوديعه فانها تملك لا إلى خلف لأنها أمانة وبالحوالة لم يخرج عن ذلك وهلاك الأمانة  
لا يوجب الضمان قيد عدم البراءة من المقصود به لئلا يهلك المحتال عليه بربا استحقاتها لأنها به  
وصلت إلى مالكها ووصول المقصود إلى مالكه يوجب براءة غاصبه ودين عليه عطف على ببراءة  
فلا يطالب به إلا بالمحتال عليه في هذه الحوالات المقيدة ألا المحتال لا المحيل لأن حق المحتال يتعلق بتلك الأمور  
كأنه من فلو ملك المحيل المطالبة لبطل حق المحتال وهو لا يجوز في المطلقة للمحيل الطلب أيضا أي  
كما أنه للمحتال والظاهر في الصابة تقديم كلمة أيضا ليكوت بحسب ما يتعلق به أي دين المحيل  
وإذا لم يكن له الطلب لأن حق المحال لم يتعلق بدين ولا بصين بل بذمة المحال عليه ولا تبطل الحوالة  
بأخذ المحيل ما عليه أي على المحتال عليه من الدين أو ما عنده من العين المودعة أو المقصودة كما  
لا تبطل بهلاكه وتكره السفحة بضم مهملة وسكون فاء وفتح فوقية فحيم تعريب سفحة أي شيء  
حكم وفي الشرع أقراض بسقوط خطر الطريق وسوى بهذا القرض أحكام امره وصورة أنه  
يدفع شخص إلى شخص دراهم أو دين قرضا ليدفعها إليه في بلد آخر ليستفيد القرض بذلك  
الأقراض بسقوط خطر الطريق وإنما كرهت لما روي لجارت بن أبي أسامة في مسنده عن حفص  
بن حمزة عن سوار بن مصعب عن غارة الهمداني قال سمعت عليا يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كل قرض جر منفعة فهو ربا وروي بن أبي شيبه عن أبي خالد الأحمر عن حجاج عن  
عطاء قال كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة وفي المسوط وإن لم تكن المنفعة مشروطة ولم  
يكن عرف على ذلك فلا بأس حتى لو قضاها أجود مما قبضه ولم يكن ذلك مشروطا ولا عرفا فلا بأس  
به **كتاب الوكالة** هي لغة بفتح الواو وكسر ها الحفظ ومنه الوكيل في أسماء الله الحسنى  
بضمي الحافظ كما قال تعالى حسبت الله ونعم الوكيل ولذا لو قال إذا وكلت بك أمرا فإنه عليك الحفظ  
نقط وبضمي الموكل إليه الأمر فضاها التفويض والاعقاد ومنه التوكيل قال تعالى على الله  
توكلنا وعلى الله فلينزل كل التوكلات وشرعنا تفويض التصرف في البيع والشراء وغوهم من أمثال  
الغيره وإقامته في مقام نفسه وشرعنا بها الكتاب وهو قوله تعالى حكاية فابعدوا أحدكم بورق  
هذه المدينة فإن ما فضل الله تعالى علينا من الأم الماضية من الأحكام بله انكار يكون حكما لنا  
وبالمسنة وهي ما روي الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام بعث مع حكيم بن حزام بدينار يشتري  
به أضيحة فاشترى بدينار وباعها بدينارين فرجع واشتري أضيحة بدينار وجاء بدينارين  
إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فتصدق به النبي عليه الصلاة والسلام ودعاه أن يباو ك له  
في تجارته وروي أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد مثل هذا وبعت أيضا مع عروة البارقي  
بدينار يشتري له أضيحة أو شاة فاشترى شاتين فباع أحدهما بدينار فأتاه بشاة ودينار  
فدعاه في بيعة فكان لو اشترى ثرابا لزم فيه وقد وكل عليه الصلاة والسلام بالتزويج عمر بن  
أبي سلمة كما رواه أحمد والنسائي عن أم سلمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما بعث إليها  
وخطبها قالت ليس أحد من أوليائ شاهد فقال عليه الصلاة والسلام ليس أحد من أوليائك  
شاهد ولا غائب يكره ذلك فقال لا تبنيها بغيري فزوج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فزوجة

بشاة



قال الحافظ كان لعمر من العمر ثلاث سنين يوم تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومات عليه الصلاة والسلام ولم من العمر سبع سنين وقد صح ان عليا وكل عتيل او بعد ما اسن عبد الله بن جعفر فقد روي اليه عن عبد الله بن جعفر قال كان علي يكره الخصومة فكان اذا كانت له خصومة وكل فيها عتيل بن ابي طالب فلما اكبر عتيل وكلني وبالا جماع وشرطه اي عقد الوكالة او التفويض المذكور ان يملكه اي التصرف الموكل بان يكون حرا بالغا وما ذونا وان يعقله اي التصرف في الموكل بان يعرف ان الشرا جالب للبيع وسالب للقتل ويعرف الضمن اليسير من الفا حشر الكثير وان يقصده الموكل بان يقصد بما شتره السبب بنوت حكمه او الرخ حتى لو تصرف فيما وكل به من غير قصد او بقصد الهزل لا يقع ذلك التصرف للموكل وصح توكيل الحر البالغ او المأذون مثلها لان الموكل مالك للتصرف والوكيل اهل له والمراد بالماذون الصبي العاقل الذي اذن له المولى والعبد العاقل الذي اذن له المولى وصبي اعطى على مثلها عاقلا لما يملكه وعبد محجور من ان الصبي العاقل ينفذ تصرفه باذن وليه في ملك نفسه فينفذ تصرفه في ملك غيره بتوكيله والعبد العاقل يملك التصرف على نفسه حتى صح طلاقه واقراره بالحدود فيصح تصرفه في حق غيره بتوكيله وقال الشافعي لا يصح توكيل الصبي وله في العبد المحجور قولان وترجع الحقوق الى موكلها لانها لا تعد رجوعها اليها لا ضرارا للصبي المبعوث من المضار واضرار سيد العبد رجعت الى اقرب الناس الى هذا التصريف وهو الموكل الا ان الحقوق تلزم العبد المحجور بعد الصلح لان المانع حق المولى فقد زال بالعقد ولا يلزم الصبي بعد البلوغ لان المانع حقه وحق الصبي لا يبطل بالبلوغ بكل ما يقصده بنفسه ابدا الاولي متعلقة بتوكيل والثانية يصدق عطف على الاولى وبالخصومة في كل حق اذا كان او قصاصا او غيرهما لان الموكل يملك مباشرة ذلك بنفسه فيملك تفويضه الى غيره وبإياديه اي باعطائه كل حق واستيفاءه اخذ كل حق الا في حد القذف او سرقة وقصاص بغية موكله عن المجلس قيد بها لان التوكيل باستيفاءهما في حضرة الموكل جائزا اتفاقا وقال مالك والشافعي واجد يجوز التوكيل باستيفاء القصاص وحد القذف في غيبة الموكل لانه حق العبد ويجوز استيفاءه في حضوره فكذا في غيبته ولنا انها يسقطان بالشبهة وشبهة عفو الموكل الغايب ممكنة اذ العفو مندوب اليه قال تعالى وان تصرفوا القرب للتقوي والصبرة بمعنى اللطف وقال عز وجل من تصدق به فهو كفارة له وحال الغايب غير معلوم فلهذا عفى والوكيل لا يستعز بخلاف الحاضر فان حاله بعد العفو معلوم وقد يحتاج الى التوكيل لعدم هدايته الى الاستيفاء وان قلبه لا يحفل ذلك بخلاف الاستيفاء في غيبة الشهود لان رجوعهم نادر والاصل فيهم الصلح فلا يكون احتمال رجوعهم في الغيبة شبهه ويصح التوكيل باثبات الحد والقصاص عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يجوز ولا يصح التوكيل باثبات حد الزنا وحد شرب الخمر اتفاقا ويشترط في التوكيل بالخصومة عند ابي حنيفة رضا الخصم الا ان يكون الموكل مريضا او غائبا مدة السفر او امراة مخدرة وقال لا يشترط رضی الخصم قبل الخلاف في الصحة والصحيح ان في اللزوم وفي شرح الواقي ان المتأخرين اختاروا للفتوى ان القاضي ان علم من الخصم التعتل في ايدى الموكل يملكه من ذلك ويقبل التوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى اضرار الخصم بالتوكيل يقبل

منه التوكيل ابرضا الخصم وهو اختيار شمس الاية السرخسي وترجع الحقوق الى الوكيل في عقد لا يحتاج الوكيل فيه الى ذكر الموكل فيرجع الى الوكيل في بيع وشرا واجارة وصليح عن اقرار اذ يكفي ان يقول الوكيل بعت واشتريت واجرت وصالحته وقال مالك والشافعي واجد ترجع الحقوق الى الموكل فيسلم الوكيل المبيع في الوكالة بالبيع ويقبضه في الوكالة بالشرا وكذا يقبض الوكيل عن مبيعه في الوكالة بالبيع وعليه اي على الوكيل بالشرا من مشتريه بالوكالة بالشرا ويخاصم في الاستحقاق وفي العيب وفي شفعة ما شترى وهو في يده قيد به لان الوكيل بالشرا بعد التسليم الى موكله لا يفعل شيئا من ذلك الا بامر جدي لا انتهاك الوكالة بالتسليم وثبتت الملك للموكل ابتداء خلافة وبدء عن الوكيل باعتبار التوكيل السابق لا اصاله فلا يفتقر قريب وكيل بشرايه بطريق الوكالة لان الوكيل له ملكه وكذا لا يفسد نكاح منكو اذا اشراها لانه لم يملكها والى الموكل اي وترجع الحقوق الى الموكل في كل عقد يحتاج الوكيل فيه الى ذكر الموكل وذلك في عقد نكاح وخلع وصليح عن انكار او اودم عمد وعتق على مال مكتوبة وتصدق وهبة وعادة وايداع ورهن واقرار لان الوكيل في هذه العقود سفير محض والسفير حاك قول غيره ومن حكي قول غيره يلزمه حكم ذلك القول كن حكي قذف غيره فانه لا يكون قاذفا ومن حكي كفر غيره فانه لا يكون كافرا فلا يطالب بفتح اللام وكييل زوج باللمم الباقية وفيما بعده متعلقة يطالب ولا يطالب وكيلها اي وكيل المرأة بالنكاح بتسليمها ولا وكيلها بالخلع بيد الخلع لان ذلك من حقوق النكاح والخلع والحقوق فيها لا ترجع الى الوكيل وللمشتري منع الثمن من موكل بايعه لانه اجني من حقوق البيع وقال مالك والشافعي واجد لا ينعى ان الحقوق ترجع في البيع عندهم الى الموكل فان دفع المشتري الثمن اليه اي الى موكل بايعه صح ولم يطالب بكسر اللام الوكيل ثانيا لان نفس الثمن المقبوض حق الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في اخذه منه ثم دفعه الى الوكيل ليدفعه اليه **فصل** لا يصح بيع الوكيل وشراؤه من ترد شهادته له عند ابي حنيفة وهو قول الشافعي ووجه في منعه بعد وقال ابو يوسف ومحمد يصح بيعه بثمن القيمة وبالضمن اليسير لانه في حكم المثل الا من عبده ومكاتبته لان التوكيل مطلق ولا تهمة اذا املاك متباينة والمنافع منقطة فصار البيع منهم كالبيع من اجني وصار الوكيل كالمضارب بخلاف العبد لان ما في يده لولاة وخلاف المكاتب لان لولاة حقا في كسبه بخلاف الضمن الفاحش لانه ليس في حكم المثل ولا في حنيفة ان مواضع التهم مستثناة من الوكالة والوكيل يتهم في الصلح مع هؤلاء لان كل واحد منهم ومن الوكيل ينتفع بما لاخر عادة فكان مال كل واحد منهم كمال الوكيل فصار الوكيل بايعا او شرايا من نفسه بخلاف المضارب فانه كالتصرف لنفسه وعلى هذا الخلاف الاجارة والصرف والسلم ونحوها ثم المراد من عدم جواز البيع لولاة عند ابي حنيفة في مطلق الوكالة حتى لو قيد الوكالة بتعميم المشيئة جاز بيع الوكيل منهم اتفاقا بخلاف البيع من نفسه او من ابن صغيره حيث لا يجوز وان قيد بتعميم المشيئة لانه يودي الى تضاد الاحكام بان يكون خاصا في العيب وخاصا في الاخيرة ولو باع الوكيل



من هو لا بالكثير من القيمة يجوز بلا خلاف وصح بيع الوكيل بالبيع اذا لم يقيد بما قل او كثر والعرض اي  
وبالعرض والنسيئة اي وبالاجل ولو كان اجلا غير متعارف تخمين سنة وهذا عند ابي حنيفة  
وقال ابو بصير بالبيع ليس بدين القاش وبالدراهم والدنانير دون العروض وبالاجل المتعارف  
وقال مالك والشافعي واحمد يصح بمن المثل وينقد البلد حالا فان كانت النفود مختلفة يعتبر  
الاغلب وصح للوكيل بيع نصف ما وكل ببيعه مطلقا اما اذا لم يكن في تفرقة ضرر كالخطة والنسيئة  
فبا اتفاق واما اذا كان في تفرقة ضرر كالعبد فعند ابي حنيفة خلافا لهما وهو قول الشافعي  
واحمد وصح اخذه اي اخذ الوكيل رهن بالثمن او كفيلة بالثمن فلا يصح ان ضاع الرهن في يده  
او تولى اي هلك ما على الكفيل لان المالك في يده كالمالك في يد الموكل الا ترى ان الوكيل لو  
استوفى الثمن حقيقة وهلك في يده لم يهلك على الموكل ويقيد شراء الوكيل بالشرا بثل القيمة  
وزيادة يتقارن فيها فلا يلزم الموكل ما شره وكيله بزيادة على القيمة لا يتقارن فيها وهي زيادة  
الناخشة وهي اي الزيادة التي يتقارن فيها ما قوم به مقوم اي ما دخل تحت تقويم المقومين  
عند اختلافهم قال شيخ الاسلام في جامعه وهذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة في البلد  
كالعبيد والدواب فاما ماله قيمة معلومة كالخيز والشم فان الوكيل اذا زاد لا ينفذ على الموكل  
وان كانت الزيادة كالنفس ونحوه لان ما دخل تحت تقويم المقومين هو فيما يحتاج فيه اليه  
تقومهم وهذا لا يحتاج وبوقت شراء نصف ما وكل بشرايه اي كله على مثل الباقي فان شري  
الباقي لزم التصف وان لم يشتره لم يلزم ولو رد مبيع على وكيل بصيب متعلق برده الشا  
رده الوكيل على امره الا وكيل اقرب بصيب يحدث مثله في تلك المدة يعني ان من وكل رجلا ببيع  
شي بضاعه وسلمه وقبض الثمن او لم يقبضه فوجد المشتري به عيبا ان كان لا يحدث  
مثله في تلك المدة ورده بضيعة او بينة او بتكول او باقرار من الوكيل فان للوكيل ان يرده  
على الامر وان كان يحدث مثله ورده بينة او باقراره فان ذلك وان رده باقراره لم يرد على  
الامر وانه ذلك المبيع لان الاقرار حجة قاصرة فتظهر في حق المتردون غيره وهو غير مضطر  
اليه اذ يمكنه السكوت والتكول ان باع الوكيل نساء اي الي اجل وقال قد اطلق الامر وقال  
ابن قتيبة فقال الامر انك تنقد صدق الامر لان الامر مستفاد من جهته وقد يكون مطلقا  
وقد يكون مقيدا او ٧٢ له على احدهما فكان القول قوله كما لو انكرا اصل الوكالة وعن مالك  
ان كانت السلعة قايمة صدق الامر وقال احمد القول للامرو في المضاربة اذا قال رب المال  
امر تك بالنقد وقال المضارب اطلقت او لم يبين شيئا صدق المضارب لان الاصل في المضاربة  
الاطلاق والعموم والقول قول المتكسك بالا صل ولا يصح تصرف احد الوكيلين وحده لان الموكل  
راض برايهما لا يراي احدهما فاذا انفرد احدهما بطل غرضه وهذا اذا وكلهما بكلام واحد  
حق لو وكلهما على اتفاق جاز لا حد هما ان ينفرد بالتصرف لا رضني باري كل واحد منهما على  
الانفراد وقت توكيله بخلاف الوصيين اذا اوصي كل واحد منهما بكلام على حدة حيث لا يجوز  
لا حد هما ان ينفرد بالتصرف على الاصح لان حكم الوصية يثبت بالموت فعنده صار وصيين

وحكم الوكالة يثبت بالتوكيل فاذا كان كل منهما بعقد استند كل منهما بالتصرف وفي الذخيرة لو باع  
احدهما والاخر حاضرا يجوز ولو كان الاخر غائبا فاجاز لو جرح عند ابي حنيفة الا في خصومة ورد  
ودبيعة وقضا دين وطلاق وعق لم يصحوا وقال زفر والشافعي واحمد لا يصح تصرف احد  
الوكيلين وحده في الخصومة قيد الودبيعة بالرذلان الوكيلين بقبض الودبيعة لو قبض احدهما  
بغير اذن صاحبه يضمن لان الموكل شرط اجتماعهما على القبض ولم يوجد فصارت قبضا بغير اذن  
المالك فان قيل ينبغي ان يضمن النصف لانه ما مور يقبض النصف اجيب بانه ما مور يقبض  
النصف مع صاحبه لا بدونه وقيد الطلاق والعقق بانهما لم يصحوا لانهما اذا كانا بعوض  
كالبيع ولا يصح بيع عبد او مكاتب او ذي مال صغيره المسلم ولا شره بآله لان المكاتب عبد  
ما بقي عليه درهم والصيد لا ولاية له قال تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شي والكافر  
لا ولاية له على المسلم قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا قيد بالذمي  
لا لاحتراز عن الحرزي لانه في هذا الحكم مثله بل عن المرتد لان ولايته على اولاده واما له موقوفة  
فان اسلم جعل كانه لم يزل مسلما فينفذ تصرفه وان مات او قتل على ردة تبطل لتقرر جهة  
انقطاع الولاية والامر بشراء الطعام يقع على الخطة وديقتها بنا على العرف والعادة وقيل يقع  
على البري دراهم كثيرة وهي عشرة فما فوقها وعلى الخيزي دراهم قليلة وهي ثلاثة وعلى  
الديق في دراهم متوسطة وهي ما بين الكثير والقليلة وفي متخذ الويلة يقع على الخيز وان  
كثرت الدراهم والنفار في ذلك العرف وقرايت الاحوال وقال بعض مشايخ ماوراء النهر الطعام  
في عرفنا ما يمكن اكله من غرام كاللحم المطبوخ او المشوي دون الخطة وديقتها قال  
الصدر الشهيد وعليه الفتوى وصح الامر بشراء حمار وفرس وبغل وشاة وثوب هروي  
ونحوها لان الجنس صار معلوما بالتسمية وانما الجهالة في الوصف وهي بسيرة وقد ثبت  
انه عليه الصلاة والسلام وكل بشرا شاة للاضحية والامر بشراء دراهم ان ذكر ثمنها ومثلها  
لان الامر يختلف باختلاف احوالها بحسب الاعراض والمراق والمجان والبلدان  
فينتهدر الامثال فان سمي الثمن والمحاة صارت معلومة عادة وبقيت الجهالة بسيرة وبشرا  
شي علم جنسه من وجهه وذكر ثمن او عين ذلك الشيء نوعا اي من جهة النوع فلو وكله بشرا عبد  
لا يصح لانه يشمل انواعا فصحت الجهالة فان سمي الثمن او عين النوع كتركيا وجنشي صح التوكيل  
لان جنشي لا تصح الوكالة بشرا شي فحش جهالة جنسه وان ذكر الثمن كالرفيق والثوب  
والدابة لان الثوب يتناول اجناسا شتى من الاطلس الى الكسا والادابة في اللغة اسم لما يدب  
وفي العرف للفرس والحمار والبغل والرفيق يشمل الذكر والانثى وهما من بني آدم جنسان مختلفان  
وتسمية الثمن لا تزيل هذه الجهالة اذ يوجد باسم واحد من جنس فلا يعرف مراد الامر والامر  
بما لا يقدر المأمور على الا متناوله باطلا لان يفوض الموكل الامر الي راي الوكيل بان يقول له اشتر  
بالثمن باود واما او اشيا ما او ما شئت او ما ريت او ادي شي حصره او ما يوجد او ما ينفق  
لان في التميم ٧٢ له على التعريض الي رايه وصدق الوكيل بشرا عبد بغير عيبه في نفس



عبد الامرات وقال الامر بل بشر به لنفسك ان كان دفع الامر الثمن الى الوكيل لا نه حينئذ امين  
على الثمن وقد ادعى الخروج عن عهدة الامانة على الوجه الذي امر به فكان القول قوله ولا فرق  
بين العبد المصنف وغير المصنف فتكبره في الثمن وقبعا اتفاقا ولا ايوان لم يدفع الامر الثمن الى الوكيل  
فالامر هو المصنف لان الوكيل يدعي الثمن على الموكل وهو متكرر فيكون القول قوله والتقييد بالموت  
احترار عما اذا كان العبد حيا فانه ان كان غير مصنف وكان الثمن منقودا فالقول للوكيل اتفاقا  
لانه امين وان لم يكن منقودا فذلك عندهما لا نه عليك استيفاء الشراء فلا يتهم في الاجراء عنه  
وعند ابي حنيفة القول للموكل وان كان العبد مصنف فالقول للوكيل اجماعا سواء كان الثمن منقودا  
او لا وفي الذخيرة ان قول الامين معتبر مع المصنف وللوكيل حبس المبيع الذي امر بشرايه من امره  
ليقبض عنه ان دفع الوكيل الثمن اليه بايعه وان يدفع وعند زفر ليس له حق الحبس اصلا  
لان يده كيد الموكل كما فان هلك في يد الوكيل بعد الحبس سقط الثمن عند ابي حنيفة ومحمد  
قلت فيقته او كثرته وهو ضمان المبيع اذا هلك في يد البايع وعند زفر يضمن ضمان الغصب  
لان صار غاصبا بحبس ما ليس له حبسه فيضمن جميع قيمته ان كان قيميا وعند ابي يوسف  
ضمان الرهن ان كان فيه وفاء بالثمن يسقط الثمن وان لم يكن فيه وفاء يرجع الوكيل بالفضل  
على الموكل لانه مضمون بالحبس للاستيفاء كالرهن ولهما ان الوكيل مع الموكل كالبائع مع المشتري  
وهلاك المبيع في يد البايع يسقط الثمن فكذا هذا في الهلاك بعد الحبس لا قبل الحبس فقرر  
الثمن على الموكل وليس للوكيل بشرا عيني اي معين بشرا له نفسه حتى لو شراه لنفسه فهو  
لموكله سواء نوي عند العقد الشراء لنفسه او صرح بانه يشتري لنفسه فان شري الوكيل بخلاف  
جنس عن سواه باكثر مما سمي وقبعا الشراء اي للوكيل لا نه خالف امر الامر فنقد عليه الا ان يؤ  
وقت الشراء الامر او يضيفه الى مال الامر ولو وكل بشرا عشرة ادر طال لهم بدرهم فاشترى به  
عشرين رطلا ما يباع منه عشرة بدرهم فللموكل النصف بحسبه عند ابي حنيفة والزمان الكل  
بالدرهم كالك والشايع لا ورويان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعطى عروة البارقي  
دينارا ليشتري به احمية او ثبارة فاشترى ثنتين فباع احدهما فانه بثبارة ودينارا  
فدعاه بالبركة في بيعه **فصل** للوكيل بالخصومة والتقاضى القبض سواء كانت الخصومة  
في عين او دين وهو وجه في مذهب الشافعي لان التوكيل بالشيء توكيل باعامه وانما امر  
الخصومة والتقاضى بالقبض وينتفى لان بخلافه وهوان الوكيل بالخصومة ليس له القبض  
انتي بذلك لصدور الشهيد وكثير من مشايخ بلخ وهو قول زفر وما لك والشافعي واحمد لان  
من يومن على الخصومة قد لا يومن على المال لظهور الحجة في هذا الزمان وللوكيل بقبض  
الدين الخصومة عند ابي حنيفة والشافعي في قول واحمد في رواية وقال ابو يوسف ومحمد  
لا يكون خصما وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والاصح في مذهب الشافعي وظاهر الرواية  
عن احمد لا يقبض لصين فان الوكيل بقبضها ليس له الخصومة اتفاقا وتقصير يد الوكيل  
اي الذي وكل بقبض العبد من هو في يده فالباي مطلقا بالوكيل ونقل المرأة اي وتقصير يد الوكيل

بنقل

بنقل المرأة ان اقام الذي في يده العبد المحبة على البيع واقامة المرأة المحبة على الصلح بان اقام الذي  
في يده العبد بينة على ان الموكل باع العبد منه واقامت المرأة بينة على ان الموكل طلقها بلا ثبوتها  
اي بلا ثبوت البيع والطلاق **وصح** اقرار الوكيل الذي وكل بالخصومة على موكله سواء كان  
وكيلا للمدعي او للمدعي عليه عند القاضي يتعلق بالاقرار عند اقراره اي لا يصح اقرار الوكيل  
بالخصومة عند غير القاضي وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يصح اقراره عند غير  
القاضي ايضا وقال زفر والشافعي واحمد وابن ابي ليلى لا يصح في الوجهين وهو القياس  
لان ابي بصير ما امر به وللموكل عزل وكيله عن الوكالة متى شالان الوكالة حقه وله ان  
يسقطه ولو قال الموكل لو وكيله كلما عزلت فانت وكيلي لا عليك عزله لان كلما عزله تجددت  
الوكالة له وقيل ينعزل بقوله كلما وكلت فانت معزول وقيل عليك عزله بان يقول عزلتك  
عن جميع الوكالات فيصرف ذلك الى المعلق والمنجز والصحيح ان يقول اذا اراد عزله وان انعقد  
الوكالة بعد العزل رجعت عن المعلقة وعزلت عن المنجزة لان ما لا يكون لا زما يصح الرجوع  
عنه والوكالة منه بكل من الرجوع عن المعلقة والعزل عن المنجزة صحيح **وقف** عزل الموكل  
وكيله على علمه فادام لم يبلغه هو على وكالته وتصرفه جائز ويشترط في مبلغه عند ابي  
حنيفة اذا لم يكن رسولا الموكل ان يكون عدلا ومستورا من بخلافهما حيث اكتيا بواحد  
وان لم يكن عدلا كالرسول اليه فانه لا يشترط فيه العدالة اتفاقا وقال الشافعي في الاصح وما لك  
في رواية واحمد في رواية لا يتوقف عزل الوكيل على علمه لان الموكل بعزل الوكيل مسقط لحق نفسه  
فصار كالطلاق والعاق فان يجوز بدون علم المرأة والعبد ولنا ان في عزله بدون علمه  
اضرار به لان ربما يتصرف بناء على انه وكيل وينقد الثمن من مال الموكل او يسلم المبيع فيضمنه  
ولو عزل الوكيل نفسه بغير علم الموكل لا ينعزل وعند الشافعي واحمد وما لك في رواية ينعزل  
وعن مالك ان كان في عزله ضرر على موكله لا ينعزل بدون علمه وبطل الوكالة التي ليست  
بلازمة بموت احدهما وجنونه مطلقا بكسر الباء اي مستوعبا من اطبق الغيم السما اذا استوعبها  
ولحاقه اي ولحاق احدهما بدار الحرب مرتدا اعيد المجنون بالاطباق ليكون كالموت لان  
قليله كالا عما وجد المجنون المطبق شهر عند ابي يوسف لا نه يسقط به الصوم وعنه اكثر  
من يوم وليله لا نه يسقط به الصلاة الجنس وعند محمد حول كامل وهو الصحيح لان استمراره  
حولامع اختلاف فصوله اية استحكامه ولا ندادون الحول لا يمنع وجوب الزكاة فلا يكون  
في معنى الموت والمراد بلحاقه مرتدا اذا حكم الحاكم به لان لحاقه لا يثبت الا بحكم الحاكم وحينئذ  
تبطل الوكالة باتفاقهم واما قبل الحكم فهو قوفة عند ابي حنيفة لان تصرفات المرتد عنده موقوفة  
فكذلك او كالتفان اسلم نفذت وان قتل ولو لم يرد الحرب بطلت وناقذة عندهما لان تصرفاته  
ناقذة فلا تبطل الوكالة الا ان يموت احدهما او يقتل على رده او يحكم بلحوقه قيدنا الوكالة  
بالتى ليست بلازمة لان اللازمة المشروطة في عقد الرهن لا تبطل بهذه الامور وكذا تبطل  
وكالة الوكيل بغير موكله حال كونه مكاتبان وكل مكاتب وكيلة في غير وجهه اي وكذا تبطل



وكالة الوكيل بالبحر على موكله حال كونه ماذوناً بآن وكل ماذون وكيله مخرج على ذلك الماذون وكيله  
وهذا في الوكيل بالعمود او الخصومات واما الوكيل بقضا الدين او اقتضاه فلا ينظر في بحر المكاتب  
ولا يخرج الماذون واقتراض الشريكين اي وكذا تبطل وكالة الوكيل باقتراض المشاركين اذا وكلا  
اواحد هما فيما هو من شركتهما وان لم يعلم به اي بما ذكر من البحر والحجر والاقتراض وكيلهم  
لا ينال وكالة يعتمد قيام الامر وقد تبطل بحجر الموكل والحجر عليه والاقتراض فكان عزلاً حكماً بهذه  
الاشياء فلا يتوقف على العلم بها وتصرف الموكل بالحجر اي وكذا تبطل الوكالة بتصرف الموكل في كل  
به تصرف في بحر الوكيل عن الامتثال به مثل ان يوكل ببيع عبده ثم يبيعه او يدبره او يكاتبه  
او يعتقه بنفسه وكالو وكل وكيل بطلاق امراته فطلقها الموكل ثلاثاً او واحدة وانقضت  
عدها تبطل الوكالة بحجر الوكيل عن الامتثال ولو تزوجها الموكل بعد ذلك ليس للوكيل ان يطالب  
وان كان للموكل ذلك لان تطلقها حينئذ بسبب جديد وهو حاصل للموكل دون الوكيل **كتاب**  
**الشركة** هي لغة الخلط ويطلق على عقد الشركة وان لم يوجد فيه خلط النصيبين لا  
العقد سبب له وشركاؤه ان اي نوعات شركة ملك وهي ان يملك ثلثان او اكثر عينا  
بارث او بشر او باستيلاء او بهبة او بصدقة او بوصية او باختلاف مالها بلا صنع من  
احدهما او بصنع منه يتنع معه التميز كالبرم البر او يعسر كالبرم مع الشصير وكل من الشريكين  
في هذه الشركة كاجني في مال صاحبه فلا يجوز له ان يتصرف فيه الا باذنه ويجوز ان يبيع نصيب  
نفسه من شريكه ومن غيره بغير اذن شريكه الا في صورة الخلط او الاختلاف فانه لا يجوز  
الا باذن شريكه وشركة عقد وركنتها الايجاب والقبول بان يقول احدهما شاركك في  
كذا وكذا او يقول الاخر قبلك وشروطها اي شركة العقد ان لا يعين لاحدهما دراهم من الربح  
لان هذا التعيين يقطع الشركة بان لا يبقى بعد تلك الدراهم ربح يشتركان فيه قال ابن المنذر  
ولا خلاف فيه لاحد وشروطها الشركة بالكتاب وهو قوله تعالى فهم شركاء في الثلث وقوله  
سبحانه وان كثيرا من الخلط لا يفي بعضهم على بعض والخلط الشراكا وبالسنة وهي ما روي  
ابوداود في سننه والحاكم في مستدركه وصححه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم انا ثالث الشريكين ما لم يجن احدهما صاحبه فاذا خان خرجت من بينهما اي بغير  
عنها وعن المعاونة معهما وباجماع الامة على جوازها والمعتول وهو انها طريق الفضل المشروع  
بقوله وان يتصوان فضل الله اي من رزقه بالمعاملة مع خلقه وهي اي شركة العقد اربعة اوجه  
الاول معاوضة مشتقة من التصرف اذ كل واحد منهما يفرض التصرف الى صاحبه على الاطلاق  
وهي شركة متساوية بين مالا اي من جهة المال والمراد مال يصلح لراس مال الشركة كالدرهم والدينار  
مخلاف العرض والعقد والديون حيث لا يشترط فيه التساوي ولا يعتبر التفاؤل فيه وحريته  
اي ومن جهة الحرية فلا ينعقد المعاوضة بين حرة وعبد ولا بين عبيدين لان العبد لا يملك التصرف  
ولو قال تصرفا كما في بعض النسخ بدو حرية او زاد حلما اي عقلا كما في الوفاية لكان احسن لان  
المعاوضة لا تنعقد بين صغير وبالقوى بين صغيرين وانما شرط الحرية والبلوغ لان الصبي

والعبد يملك ان يتكفل لكونه بترعا ابتداء وهو بشر في هذه الشركة ودينار اي من جهة  
الدين وهو الملة فلا تنعقد المعاوضة بين مسلم وكافر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد خلافا  
لابي يوسف وتنعقد بين الكتابي والمجوسي لان الكفر كله ملة واحدة عندنا وقال مالك  
والشافعي واحمد لا يجوز شركة المعاوضة وهو القياس لانها تضمنت الوكالة بحجر الموكل بحجر  
والوكالة بحجر وكل باقتراضه فاسدة ووجه الاستحسان ان الناس تعاملوا بها  
من غير نكير والقياس يترك بالتعامل كالا يستصناع ودخول الحمام لان التعامل لا يكثر  
كالا جماع وتنضم المعاوضة الوكالة والوكالة لتحقيق الشركة في كل ما شراه احدهما  
وتثبت المساواة بينهما في المطالبة بثمنه ومشرى كل من شريكي المعاوضة للمعاملات  
كل واحد منهما قائم مقام صاحبه في التصرف فكان شراؤه كشرايه لا طعام اهله اي الهل  
كل وكسوتهم اي كسوة اهل كل فانها تكون له خاصة وكذا استيجار كل ما يسكنه او ما يركبه  
بحر او غيره وشراؤه اذ ما ليا كاه او امة ليطاها لان كل واحد منهما عالم حين العقد بحاجته  
نفسه الى ذلك ولا يقصد انه شريكه فكان مستثنى دلالة والاستثناء الثابت بالدلالة  
كالا استثناء الثابت بالمقالة وحكم طعام كل وكسوتهم حكم طعام اهله وكسوتهم وكل دين  
لزم احدهما بما تصح فيه الشركة كالشراؤه من البيع والاستيجار ضمنه الاخر لانه كفيله  
واما ما لا تصح فيه الشركة كالجنابة والنكاح ونفقة الزوجات والاقارب والصلح عن دم  
عده ونحوها فلا يضمه الاخر لان كل واحد منهما لم يلتزم لادين التجارة وهذه الاشياء  
ليست من التجارة وان ورث احدهما او وهب له او تصدق عليه ما صح فيه الشركة  
كالدراهم والدينارين والفلوس لثاقفة وقبض ذلك صار عقد المعاوضة عنان لان  
المساواة فيما يصلح راس مال الشركة ابتداء وبقاء بشرط في المعاوضة وقد فانت بقاء  
لعدم مشاركة الاخر في الارث والهبة لانها يشترط فيها يحصل بسبب التجارة او  
ما يشبهها وليست المساواة بشرط في العنان فالقرب عقد المعاوضة اليها وفي العرض  
والعقد اري وفي ارث احدهما للعرض والعقد اري هبتها له بقي العقد معاوضة ولم  
ينقلب عينا لان عدم المساواة فيهما لا يمنع المعاوضة ابتداء فكذا ابقاء الوجه الثاني  
من شركة العقد عنان بكسر اوله وهي شركة في كل تجارة او في نوع من انواع التجارة  
ما خوذ من عقد له كذا اي عرض كانه عرض بهما شي فاشترى كاذره ابن المسكيت  
او من عنان الفرس او كل منهما جعل عنان التصرف في بعض ماله الى صاحبه كما قاله الكسائي  
والاصمعي ولا نه يجوز ان يتفاوتا في المال والربح كما يتفاوت العنان في يد الراكب حالة  
الحبذ والارخا كما في المغرب والميسوط وتصح شركة العنان ببعض ماله اي مال احد الشريكين  
ومع فضل مالا احدهما لان الحاجة قد تنس الى ذلك مع اقتضا لفظها المساواة في مال الشركة  
وتصح مع تساوي ما ليهما مع تفاوت الربح بينهما وعكسه وهو تساوي الربح بينهما مع  
تفاوت ما ليهما وبه قال احمد وقال زفر ومالك والشافعي لا تصح ولا تصح مع كون احدهما



اي يدفع مال الشركة ودية لات للشريك ان يدفع مال الشركة لمن يحفظه باجر فلان يدفعه  
 لمن يحفظه بله اجر وهو المودع اولى وان يضارب اي يدفع المال لمن يحفظه بجزء معلوم من  
 الزرع لان المضارب يصير بالدفع اليه مودعا والتصرف في المال وكذا بالزرع اجرا وللشريك ان  
 يفعل في مال الشركة هذه الاشياء على الافراد فكذا اعلى الاجتماع وهذا رواية الاصل وهو الصحيح  
 وان يوكل من يتصرف في مال الشركة بالبيع والشرا لان ذلك من عادة التجار والشركة منعقدة  
 وهذا استحسن وفي القياس ليس له ذلك لان كل واحد منهما وكيل صاحبه وليس للوكيل  
 ان يوكل غيره لان الموكل اغراضه برأيه دون رأي غيره والمال في كل من شركة المفاوضة والعنان  
 في يده اي يد كل من الشريكين امانة لانه قبضه باذن صاحبه لا على وجه المبادلة والوثيقة  
 فكان كالوديعة حتى لا يضمه الا بالتقدي ويبيع المال الوضيعة وان شرط الفضل في الزرع  
 لقول علي كرم الله وجهه الزرع على ما شرط والوضيعة على قدر المال والوجه الثالث من اوجه  
 الشركة شركة الصنایع وتسمى شركة التقبل وشركة الاعمال وهي ان يشترک صانعان  
 متفقاً الصنعة كخباطين او مختلفاً ما نحو خياط وصباغ ويتقبل العمل باجر بينهما صحت  
 هذه الشركة ان شرط المساواة في العمل وفي المال المستفاد منه وهو الاجرة وان شرط العمل  
 نصفين والمال المستفاد منه اثلثا لا يجوز ان يكون قيمة عمل احدهما اكثر وهذا استحسن  
 والقياس انه لا يجوز وهو قول زفر لان الصناعات بقدر العمل فالزيادة عليه زرع ما لم يضمن  
 وقال الشافعي لا يصح شركة الصنایع وهو احد الروايتين عن زفر وقال مالك وهو رواية  
 عن زفر لا يجوز اشتراك مختلفي الصنعة ولا اشتراك متفقين في مكانين وتزعم كلام من الشريكين  
 عملاً قبل احدهما لان كل واحد مستقبل لنفسه اصاله وبشرى به وكالة ويطلب اي كل الاخر  
 الذي لم يتقبل ويصح الدفع اي دفع الاجرة اليه اي الى الاخر والكسب بينهما على ما شرط  
 وان عمل احدهما اما الذي عمل فظاهراً اما الذي لم يعمل فلانه لما لزمه العمل بالتقبل وكان فاضلاً  
 له استحق الاجر بالصناعات ولزوم العمل والوجه الرابع من اوجه شركة العقد شركة الوجوه  
 وهي ان يشتركا بلا مال ليشترى بالوجوهما ويبيعا ما رجاها يكون بينهما وسميت به لانها  
 اغايشتري بها من له وجه عند الناس وهي جائزة عندنا باعتبار ما فيها من الوكالة فان  
 وكيل كل واحد منهما صاحبه بالشرا على ان يكون المشتري بينهما نصفين او اثلثا  
 صحيح فكذا الشركة التي تضمن هذه الوكالة فتصح شركة الوجوه مفاوضة اذا انضم على  
 المفاوضة او اجتمعت فيها شرايطها ومطلقاتها عنان لان العنان معتاد بين الناس المطلق  
 ينصرف الى المعتاد المتعارف وكل منهما وكيل للآخر فيما يشترى به قبل الحاجة الى هذا لان هذه الشركة  
 اما مفاوضة واما عنان وقد تبين ان كلا منهما في ذلك وكيل الاخر واذا كانت مفاوضة كان كل  
 منهما وكيل الاخر ايضا فان شرطاً مناصفة المشتري ومثالثته في صورة مثالثته المشتري  
 وشرطاً الفضل في الزرع باطل اي اذا شرط ان يكون حصة زرع احدهما ايدة على قدر ملكه  
 فهذا الشرط باطل اي اذا شرط ان يكون حصة زرع احدهما ايدة على قدر ملكه فهذا الشرط

بطل  
 نصيب

اي احد المالكين دراهم والاخر دنانير وقال زفر والشافعي لا يصح وتصح بلا خلط وبه قال مالك  
 واحد الا ان مالاً شرط ان يكون ايديهما عليه بان يجعله في حانوت لهما او في وكيل لهما وقال  
 زفر والشافعي لا يصح فان الخلط عندهما شرط ومعنى قوله بلا خلط ان الخلط ليس بشرط عندنا  
 لا انه لا يجوز الخلط كايوهمه ظاهر العبارة وكل من شريكي لصناعات مطالب بشريه اسم مفصول  
 من الشرا كالرعي من الرعي لا غير اي لا غير مشريه فلا يطالب بشريه الاخر لان هذه الشركة لا تتضمن  
 الكفالة ثم يرجع على شريكه بحصته من الثمن ان اداه من ماله اي من مال نفسه لا نه وكيل بالشرا  
 من جهة شريكه والوكيل بالشرا اذا نقد الثمن من مال نفسه يرجع على الموكل اما لو كان اودا  
 من مال الشركة فلم يرجع على شريكه ولا يصح ان اعيا المفاوضة والصناعات الا بالتقدي من  
 الذهب والفضة المضمونين والفلوس المتفقة اي الرايحة لا تهاجينية اغان كالنقد  
 والتبراي والتبر وهو ذهب غير مضروب والنقرة وهي فضة غير مضروبه ان تعامل الناس  
 بهما في ظاهر المذهب وهو الاصح كما في الهداية بناء على انها بمنزلة العروض فلا يصلح ان لاس  
 مال الشركة ومال المضاربة وقيل يجوز بهما الشركة مطلقاً لانها خلقتا عتق فتصح الشركة  
 بهما تنزيلاً لتعامل بهما منزلة الضرب المخصوص وتصح المفاوضة والعنان بالعرض  
 بعد ان يباع كل من الشريكين نصف عرضهم بنصف عرض الاخران تساوي اقيمة وان اختلفا  
 بان تكون قيمة احدهما النصف وقيمة الاخر النصف يبيع صاحب الاقل ثلثي عرضه بثلث عرض الاخر  
 فيكون كل من العرضين مشتركاً بينهما اثلثا والعهدان يحير العرض مشتركاً بينهما  
 او لا شركة ملك حتى لا يجوز لكل واحد منهما حينئذ ان يتصرف في ملك الاخر ثم يعقدان عقد  
 الشركة بمفاوضة وعنا فاصح لعرض راس مال الشركة للمفاوضة والعنان ويجوز لكل  
 واحد منهما حينئذ ان يتصرف في ملك الاخر وهذه حيلة لمن اراد شركة مفاوضة وعنا  
 وهذا هو المختار تبعاً للقدوري وشيخ الاسلام وصاحب الذخيرة والمزني من اصحاب  
 الشافعي وقال شمس الائمة وصاحب الهداية انه لا يجوز عقد شركة لما تقدم ان العروض  
 لا تصح راس مال الشركة لسبق جهالة راس المال والزرع عند القسمة ولا يخفى ضعفه لما تبين  
 من زوال كل منهما بالتقيد بالنصف وقمع اتفاقا على ما قررنا وقيل تصح المفاوضة فان  
 شرطاً التساوي والاظهاره يبيع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال الاخر وان تفاوتت  
 قيمتهما حتى يصير المال بينهما نصفين وهلاك مالهما مبتدا اي مال الشركة قبل ان يشترى  
 شيئاً في بعض النسخ مالهما اي مال الشريكين الذي عقد ايه الشركة ويؤيده قوله او مال  
 احدهما قبل الشرا يمسدها خبر مبتدا وهو اي هلاك مال احدهما على صاحبه ان هلك قبل  
 الخلط في ايها هلك امانة هلك في يد صاحبه فظاهراً واما ان هلك في يد الاخر فلا امانة  
 في يده لان كلا منهما امين في راس مال صاحبه وهلاك مال احدهما بعد الخلط عليهما لا نه  
 لا يميز فيحصل من مالهما وكل من شريكي المفاوضة والعنان ان يصنع اي يعطى مال الشركة  
 لمن يتصرف به بغير شيء لان لكل ان يستعمل من يجري مال الشركة قبضه شيء اولى وان يودع

من بينهما او مثالثته فالزرع كذلك اي يكون  
 بينهما مناصفة في صورة مناصفة الشريكين



فان الزرع يكون على قدر الملك في المشتري فكان الزائد عليه ربح ماله بصفته وهو غير جائز وانما جاز في  
العنان ذلك باعتبار جواز زيادة العمل من احد ههما وهذا لا اعتبارا بجواز اذا كان المال معلوم  
كما في المضاربة والعنان وههنا ليس كذلك ولا تصح الشركة في اخذ المباحات كالاخطاب والاحتشاش  
والاصطياذ والاستقا واجتنا الثمار من الجبال والبراري واخذ جواهر المعادن واخذ الحص  
والمخ من موضع المباح والتقاط السنبلة ونحوها لان الشركة تتضمن الوكالة والوكيل عليه  
بالاخذ بدون امره فلا يصح نايما عنه وقال مالك واهم تصح لا نها شركة الادب ان والماروي  
ابوداود عن ابن مسعود انه قال اشتركت انا وسعد وعمار يوم بدر فلم اجد ابي انا وعمار شي  
وجاسعد باسيرين فاشرك بيننا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والجواب ان الفتايم مشتركة  
بين الفاعلين فلا يصح اختصاص احد بسبب الشركة فيها ونسبك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بين مسعود وصاحبيه في الادسيرين يحفل ان يكون بازا نصيبهم من العنينة لا العقد  
الشركة التي وقعت بينهم وقيل غنايم بدر كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة فله ان  
يدفعها الى من شاء فيحفل ان يكون دفع الادسيرين لهم لذلك تخصت المباحات اذا لم تصح  
الشركة فيها عن اخذها لوجود سبب الاستحقاق منه ونصفت ان اخذها لا يستويها  
في سبب الاستحقاق وللمعين خبر مقدم ان اشتركا في الاخطاب منه على ان يقطع احدهما  
ويجمع الاخر وصاحب العدة ان اشتركا في الاستقا على ان العمل من احدهما والادبية  
والرواية من الاخر اجرا مثل المبتدأ ولا يزداد على نصف النعمة عند اي يوسف لا نه رضى به  
لرضاه بنصف السمي كما يزداد على المستفي في الجارة الفاسدة خلافا لمحمد فانه قال لا بد  
من اجر المثل لان السمي مجهول والرضا بالجهول لغو فيسقط وقد استوفى مناهضة بعقد  
ناسد فيكون له اجر مثله بالغاما بلغ والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط  
النفل لان الربح يبع للمال فيقدر بقدره ويتبطل الشركة بالموت والجنون واللقاق  
بدا الحرب مرتد لان الشركة تقتضي الوكالة وهي تبطل بكل من هذه الامور وان ابطلت  
الوكالة بطلت الشركة اذ لا بد لها منها وسواء علم الشريك بموت صاحبه او لا ولم يترك احدهما  
مال الاخر لا اذنه لان كل واحد منهما ليس بنايب عن صاحبه في الزكاة بل في التجارة  
وإذا الزكاة ليس منها فان اذن كل لصاحبه بان يوردي الزكاة عنه فاديا ولا اي على  
التوالي فمن الثاني للاول عند اي حنيفة علم باد الاول ولا وعند ههما ان علم باد صاحبه  
ضمن ولا كذا اشار في كتاب الزكاة وفي الزيادات عند ههما لا يضمن علم باد اشريكه  
ام لا وهو الصحيح عندهما وان اذيا مصاف من قسبط غيره علم اولم يعلم عند اي حنيفة  
وعند ههما لا يضمن ان لم يعلم والله تعالى اعلم **كتاب المضاربة** هي لغة مفاعلة من  
الضرب في الارض بمعنى السير فيها قال تعالى واخرون يضربون في الارض يبتغون  
من فضل الله اي يسافرون لتجارة ونحوها سمي بها لان العامل فيها يسير في الارض  
فالبا يطلب الزرع ولا المضارب يستحق الزرع لسعيه وعمله فهو شريك في الزرع

وراس ماله الضرب في الارض والتصرف واهل المدينة يسمون هذا العقد مقارضة من  
القرض بمعنى القطع فصاحب المال قطع قدرا من ماله عن تصرفه وجعل التصرف فيه الى  
العامل بهذا العقد فسمي به وبشرع عقد شركة في الزرع مال من رجل وعمل من آخر وهي  
مشروعة باطلاق الالية لان سقر الالينات للتجارة وقد يكون بماله نفسه وقد يكون  
بمال غيره ولان من الناس من هو صاحب مال ولا يهتدي الى التصرف ومنهم من هو بالعكس  
فتشرعت المضاربة لانتظام مصالح الناس وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون  
بها فافترسهم عليها وبالسنة وهي ماروي بن ماجة مرفوعة ثلاث فيهن البركة البيع الي  
اجل والمقارضة وخط البر بالتمهير للبيت لا للبيع وبعل الصنابة وهو ماروي مالك  
في الموطا ان عبد الله وعبيد الله ابني عمر بن الخطاب خرجا الى العراق فاعطاهما ابو موسى  
الا شصري من مال الله على ان يبتاعا به متاعا ويصاه بالمدينة ويؤد ياراس المال امير  
المومنين والربح لهما فلما قدما المدينة دخا فقال عمر اكل الجيتن استلفه كما اسلفكما فقالا  
لا فقال ابني امير المومنين ادبيا المال وربحه فراجعه عبيد الله وقال ما ينبغي هذا يا امير  
المومنين لو هلك المال ونقصت نعمته فقال لعمر بعض جلسائيه لوجعلته قراضا فاخذ  
عمر المال ونصفت ربحه واعطاهما النصف وفي المبسوط والمعرفة للبيهقي ان عمر اعطي  
مال يقيم مضاربة وكان يعمل به في العراق وان عثمان اعطى مالا مقارضة وان ابن مسعود  
اعطى زيدا بن خليفة مالا مقارضة وان العباس كان اذا دفع مالا مضاربة اشترط على  
صاحبه ان لا يسلك به مجرا ولا يزل به واديا ولا يشتري به ذات كبد رطبة فان فعل فهو  
ضامن فرفع الشرط الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاجازه لكن نصف البيهقي  
سنده وفيه وفي الدارقطني يستند صحيح ان حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كان اذا دفع مالا مضاربة شرط مثل هذا وتنفذ المضاربة بقوله دفعت  
هذا المالا ليك مضاربة او مقارضة او معاملة لانه صرح بها واخذها وعمله على ان لا نصف  
الربح لانه بمصاه وهي يداع او لا اي قبل عمله لان المضارب قبض المال باذن مالكه على جهة  
المبادلة والوثيقة وفي شرح الطحاوي والحيلة ان يصير المال مضفونا على المضارب ان يقرض  
جميع المال من المضارب لادرها واحد او ييسلمه اليه ثم يعقد اشركة عنان على ان يكون  
راس مال المقرض درهما ورأس المال المستقرض جميع ما استقرضه على ان يعمل بجميعا والربح  
بينهما ثم يعمل فيه بعد ذلك المستقرض خاصة فان هلك في يده فالقرض عليه وان ربح  
فالربح بينهما وهي توكيل عند عمله لانه يعمل لرب المال بامره ولهذا يرجع بما لحقه من الصهدة  
عليه كالوكيل وهي شركة في الزرع ان ربح لتحطله بالمال والعمل وهي غصب ان خالف المضارب  
لوجود انعدي منه على مال غيره وبه قال مالك والشافعي واجتدوا كثر اهل العلم وعن علي  
والحسن والزهرية انه لا ضمان على من تشورك في الزرع وهي بضاعة ان شرط كل الزرع  
للمالك لان المضارب لما يطلب بعوله بدلا وعمله لا يتقوم الا بالنسبة كان وكيلا متبرعا



ولهذا مضى البضاعة فكانه نص عليها وهي قرض ان شرط كله المضارب لان المضارب يستحق  
الربح كله الا اذا صار راس المال ملكا له لان الربح فرع المال فكان عليك المال مقتضى ههنا لك  
لفظ المضاربة يقتضي رده فكان قرضا لا شتماله على المحنيين ولان القرض ادنى من الهبة  
فكان بلا اعتبار اولى لكونه اقرب ضررا وقال مالك هي في صورتين مضاربة صحيحة لانه اذا  
شرط لاحد ههنا الربح فكان الاخر وهب له نصيبه واجيب بان الربح حال العقد معدوم  
والهبة لا تصح عند عدم الموهوب وقال الشافعي واحد اذا قل خذ مضاربة والربح لي اولا  
تفسد المضاربة لانها تقتضي ان يكون الربح بينهما فاذا شرط اختصاصه باحد ههنا فسدت  
كالو شرط الربح كله في شركة العنان واجيب بانه لما ثبت حكم الابضاع او القرض انصرف  
العقد اليه وصار كأنه قال خذ بضاعة او قرضا وهي جارة فاسدة ان فسدت لان الواجب  
له حينئذ في مقابلة عمله اجر المثل كاجارة الفاسدة فلا ربح له اي المضارب بل له اجر  
مثل عمله سواء ربح ولا وبه قال الشافعي واحمد في رواية لان الاجر يجب تسليم المنافع  
او العمل وقد وجد العمل فيجب له اجر المثل وعنه اي يوسف لا اجر له اذ الربح وبه قال مالك  
في رواية وبعض اصحاب احمد اعتبارا بالمضاربة الصحيحة فانه اذا ربح في المضاربة لا يستحق  
شيئا والفاسد من العقود ياخذ حكم صحيحه ولا يزداد في اجر العمل للمضارب على ما شرط  
له من الربح عند اي يوسف لانه رضي به خلا فالحمد فانه قال له اجر المثل ولو زاد على ما شرط  
ولا يضمن المال فيها اي في المضاربة الفاسدة بالهلاك كما لا يضمن في المضاربة الصحيحة  
قال الطحاوي هذا قول اي حنيفة خلا فالحمد وقال ابو جعفر الهندواني لا يضمن المال في  
المضاربة الفاسدة عند الكل قال الاسيبجي وهو الاصح لان المال في يد المضارب امانة  
مواصحت المضاربة او فسدت لان رب المال لما ان يكون المال عنده مضاربة قصد  
ان يكون امينا وله ولاية ذلك ولا تصح المضاربة الا بما تصح به الشركة لانها عقد شركة  
في الربح فلا تصح الا بما تصح به الشركة وقدر ما تصح به الشركة في كتابها ولا تصح المضاربة  
الا بتسليمه اي المال للمضارب لان يده على المال امانة فلا تتم المضاربة الا بتسليمه  
كالوديعة وشيوع الربح اي ولا تصح المضاربة الا بشيوعه بينهما اي بين رب المال  
والمضارب لان عدم شيوعه بينهما بان سميانه لاحدهما دراهم او دنانير يودي الي  
قطع الشركة فيه على تقدير ان يزداد على المستحق والمضارب في مطلقها وهو غير مقيد لها  
بزمان او مكان او غيرهما ان يبيع بنقد او نسيئة لانها من صنيع التجارة وقال مالك  
والشافعي واحمد في رواية لا يبيع بالنسيئة الا باذن رب المال لا باجل هذا مستثنى  
من النسيئة لم يعهد اي عند التجار لانهم العدة في هذا الباب وان يشتري وان يوكل  
بهما اي بالبيع والشرا وان يسافر وان يبيع وكو كان المبيع رب المال المراد بالبضاعة  
هنا مجرد الاستعانة لا ما هو المتعارف من انه يكون المال للمبيع والعمل من الاخر  
ولما صح استعانة المضارب بالاجني فلا يصح استعانة رب المال وهو اشق عليه

كان اولى ولا تفسد المضاربة به اي بابضائع المضارب المال وقال زفر تفسد وان يودع  
وان يرهن وان يرهن وان يوجر وان يستاجر وان يحال اي يقبل الحوالة بالتمن على  
الايسر والايسر لان هذا كله من صنيع التجار في تجارتهم والعقد مطلق ولا يحصل  
المقصود منه وهو الربح الا بالتجارة فيتناول ما هو من صنيع التجار في تجارتهم وعن  
ابي يوسف انه لا يسافر به الا باذن وبه قال الشافعي واحمد في رواية لان فيه تعريض المال  
للهلاك بلا ضرورة ولا يقرض الا باذن لان الاقراض تبرع وليس من ضرورات التجارة  
فلا يملكه المضارب وان قيل له اعمل برايك كما لا يملك الهبة والصدقة ولا يستند من لما في  
الاستدانة من شغل ذمة المالك الا باذن المالك لان المتع بحق المالك وله تركه ولا يضا  
الا باذن المالك او باعمل برايك لان شيئا من المضاربة والخلط لا يتوقف عليه التجارة فلا  
يدخل في مطلق المضاربة ولكنه جهة يتميز فيدخل في العقد عند وجود الدلالة على  
دخوله وهو اذن رب المال او قوله اعمل برايك فلو قيل للمضارب هذا اي اعمل برايك فشرى  
المضارب ثيابا وقصرا او حبل بآله تبرع لان هذا استدانة على رب المال وهو يملكها  
بهذه المقالة بخلاف ما اذا اصبح بماله امر فانه يصير مبرا بكماله بآله الصبيح لانه مال قاييم  
فاذا بيع الثوب كان للمضارب حصة الصبيح وكانت حصة الثوب ايض على المضاربة  
ولا يجاوز المضارب بلدا وسلطنة وقتا وشخصا عينه المالك وخصل التصريف به  
وبه قال احمد وقال مالك والشافعي اذا شرط المالك ان لا يشتري الا من رجل بعينه او  
سلطنة بعينها او مالا يبيع وجوده لا تصح المضاربة وانما قال بلدا لانه لو عين سوقا  
لا يتقيد به الا اذا اصرح بالثبتي بان قال لا تعمل في غير هذا السوق لانه صرح بالجرقات  
جاوز المضارب شيئا من ذلك ضمن لانه صار غاصبا بالمخالفة وله ربحه لانه ملكه بالضمنان  
ولا يزوج المضارب عبد او امة من مال المضاربة لانه ليس من عمل التجارة وعن ابي  
يوسف ان له ان يزوج الامة اذ يستفيد به المهر ولا يشتري المضارب من يهتق  
على رب المال لقراية او عيتم ولو شري من يهتق على رب المال فلمضارب اي فالمشتري  
للمضارب ولا يشتري من يهتق عليه اي على المضارب ان كان ربح في المال وان كان ربح  
المضارب ولو فعل شرا من يهتق عليه فمن لا نه يعبر مشتري بالنفسه فيضمن بالتقدم  
مال المضاربة وان لم يكن في المال ربح بان لم يكن في قيمة العبد المشتري زيادة على راس المال  
صح شرا المضارب من يهتق عليه للمضاربة لانه لا ملك له فيه ونفقة مضاربة مبتدأ  
مضاف عمل في سفره صفة في ماله خبر المبتدأ وفي سفره عطفت على في سفره اي ونفقة  
مضارب عمل في سفره طعامه وشرا به دون دوايه في ظاهر الرواية وروى الحسن عن  
اي حنيفة ان عن الدواي مال المضاربة ولهذا كانت نفقة المرأة على الزوج ودواها  
في ماله وكسوته واجرة خادمه وغسل ثيابه وركوبه بفتح الزاء اي مركوبه وهو معطوف  
على طعامه وطعامه وما عطفت عليه بيان لنفقة المضارب في سفره كراوسه اغنيان

ولا يخطأ اي مال المضاربة عامة الام  
اي باذن المالك وفي صحيحه باذن المالك  
صريحه ان باذن المالك



نسبة الركوب اليه وعلفه اي علف ركو به في مالها اي مال المضاربة هذا خبر نفقة المضارب  
في سفره بالمعروف والشايع فيما بين التجار ومن الفضل اي الزيادة على المعروف وقال الشافعي  
واحمد نفقته في السفر في مال نفسه وما دون مسافة سفر ان كان بحيث يغدوا اليه ولا  
يبقيت باهله كالمسافر فتكون نفقته ان عمل فيه في مال المضاربة لان خروجه لا جملها  
فصار محبوسا لها وان كان بحيث يغدوا اليه ويبقيت باهله كالمسافر فتكون نفقته في مال  
نفسه لان اهل المصر يتجرون في السوق ويبقون في منازلهم فان ربح المضارب اخذ المالك  
من الربح ما اتفق المضارب من راس المال حتى يتم ثم قسم الباقي لان راس المال اصل والربح متبني  
عليه ولا يسلم الربح حتى يسلم الاصل ولان ما ذهب للنفقة هالك والهالك في المضاربة  
يصرف الى الربح وان دفع المضارب المال الى غيره مضاربة بلا اذن من رب المال لم يضمن عند  
الدفع بل ضمن عند عمل الثاني ربح او لم يربح وهذا قول ابي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية  
وقيل لا يضمن عند عمل الثاني لا يضمن عند ربحه وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة رحمه  
الله تعالى وقال زفر يضمن عند الدفع عمل او لم يعمل وهو رواية عن ابي يوسف وقول  
مالك والشافعي واحمد صح عقد المضاربة ان شرط العبد المالك شي من الربح ليعمل مع  
المضارب بان شرط ان يكون ثلث الربح للمالك وثلث للعبد وثلث للمضارب ثم اذا  
صحت المضاربة يكون للمولى ما شرط للعبد ان لم يكن عليه دين وان كان عليه دين  
فهو للمعسر ما اذا قال عبد المالك مع ان الحكم في عبد المضارب كذلك عند شرط العمل دفعا  
لما يتوهم ان يد العبد للمولى فلم يحصل التحلية بخلاف شرط العمل على المالك فانه يمنع  
التحلية بقايد المالك على المال فيمنع صحة المضاربة وانما قال ليعمل لانه اذا لم يشترط عمل  
العبد فالشرط للعبد يكون للمولى مطلقا لان العبد لم يشترط العمل له وليس له راس  
المال فيكون للمولى ذكره في الذخيرة وبطل المضاربة بموت احدهما لانه توكل وهو  
يبطل بموت الوكيل او الموكل ولحق المالك بداء الحرب مردد الاله موت حكماء ولذا يقسم  
ماله بين ورثته بصدق مدبره وام ولده قيد بالحق لان مجرد الارثداد لا يبطل تصرف  
المضارب عند ابي حنيفة بل يوقفه على النفاذ بالسلام او البطلان بالموت او القتل وقيد  
الحاق بالمالك لان لحاق المضارب مردد لا يبطل المضاربة عندهم لان تصرفات المردد انما تنفذ  
عند ابي حنيفة للتوقف في املاكه ولا ملك للمضارب في مال المضاربة فيقيد المضاربة على  
حاله ولا ينقض للمضارب اذا عزل له رب المال حتى يعلم المضارب بعزله لانه وكيل من قبله  
وعزل الوكيل قصد ايتوقف على علمه لانه نهي والاحكام المطلقة بالامر والنهي لا يورث  
فيها النهي الا بعد العلم دليله او امر الشارع ونواهيته وهذا اذا كان العزل قصد اقل  
كان العزل حكما كالموت فلا يشترط علم المضارب به كما في الوكالة فلو علم بعزله بعد  
مال المضارب بتعرضه فله بيع عرضها لان حقه ثبت في الربح وانما يظهر بالتسمة وقسمه  
الربح على ان ينصف راس المال اي يتحول عينها بعد ان كان متاعا كذا في القاموس

ثم لا يصرف في غنمه بان لا يشتري به شيئا اخر ولا في نقد نص بفتح النون وتشد يد المصحة  
اي حصل من جنس رأس ماله لان التصرف في العرض يبيعه بعد العزل فان كان التصرف  
ظهور الربح ولا ضرورة هنا ويبدل المضارب بعد العزل خلافه اي خلاف جنس رأس المال به  
اي بجنس راس المال وبه قال الشافعي واحمد ولو اختلفا من المضاربة وفي المال دين لزمه  
اي المضارب طلبه اي طلب الدين ان كان ربح لان المضارب كالاجير وحصته من الربح كالاجير  
وقد سلمت له فيجبر على اتمام العمل والاداء وان لم يكن ربح لا يلزمه طلب الدين لانه وكيل محض  
والوكيل يتبع امر المتبع لا يجبر على اتمام ما تباع به لكن لو كان المضارب المالك به اي بطلب الدين  
لان حقوق العقد تتعلق بالعاقد وهو ههنا المضارب فلم يكن لرب المال المطالبة بالدين  
التي فيما عقده المضارب الا بتوكيل من المضارب فيومر المضارب بتوكيله كيلا يضيع حقه  
وقال مالك والشافعي واحمد يلزم المضارب طلب الدين لانه بصدد المضاربة التزم رد  
راس المال على صفته فيلزمه ان ينضه كما لو كان في المال ربح والبيع اي الدال والسمسا  
بكسر السين الدولي المتوسط بين البايع والمشتري فارسي معرب بجران عليه اي على  
طلب الثمن لانها يعملان باجرة عادة فكان ذلك بمنزلة الاجارة الصحيحة وما هلك  
من مال المضاربة صرف الى الربح اولا لان الربح تابع لراس المال لمصور وجود راس المال  
بدون الربح بخلاف العكس فيصرف الهالك اليه كما يصرف الهالك من مال الزكوة الى الصفو  
دون النصاب لان الصفو تبع للنصاب وان قال المالك غنيت نوعا صدق المضارب مع  
عينه ان محمد التميمي بان قال ما سميت لي تجارة بعينها او قال عمت التجارة في انواع  
كلها وقال زفر صدق رب المال لان الاذن مستفاد منه كافي الوكالة ولنا ان الاصل في المضاربة  
العموم دون الخصوص وفي الوكالة الخصوص دون العموم والقول قول المتكسر بالاصل  
وان ادعى كل من المالك والمضارب نوعا صدق المالك مع عينه لانهما اتفقا على الخصوص  
والاذن مستفاد من جهة المالك واعتبار قول من يستفاد الاذن منه احق من غيره  
والابينة بينة المضارب لا حجة اليه في نفي الضمان وكذا يصدق المالك مع عينه اذ قال  
المال بضاعة او ودية وقال ذو اليد مضاربة لانه ينكر دعوى الربح او قال قرظ لانه ينكر  
دعوى التملك **كتاب المزارعة** هي لغة مفاعلة من الزراعة وهي الابنة لقوله تعالى  
انتم تزرعوه ونسبتها الى غيره سبحانه مجاز من اسناد الفعل الى السبب وهو الحرثة  
وهي اثاره الارض للزراعة وما يستنبت بالبذر يسمى زراعا ايضا تسمية بالمصدر وانما  
عبر عنها بالمفاعلة التي تقتضي الفعل من الجاني بنين لان الاعانة على الفاعل من اعطاء البذر  
والالة بمنزلة الفعل كالمضاربة وتسمى المزارعة مخابرة ايضا من الخبرة وهي النصيب  
او من خير لا يهاول ما دفعت اليهم وشرعا عقد الزرع ببض الخراج منه ولا يصح  
عند ابي حنيفة فان وقعت يجب على صاحب البذر اجر المثل للعامل ولرب الارض والفضلة  
له لا يهاول ملكه وانما لا يصح عنده لما اخرجه مسلم عن ثابت بن الضحاك ان رسول الله







وهو المختار للفتوى على ما في الخزانة وعند محمد بن سلمة لا يشترط بيان المدة ويقع ما لم  
يبين فيها المدة على سنة واحدة وبه أخذ الفقيه أبو الليث وفي الفتاوى المنصورية الفتوى  
على ما قاله محمد بن سلمة ورب البذر أي وذكره بسميته لأنه المستاجر وذكر جنته أي  
جنس البذر ليصير الأجر معلوما لأنه منه وذكر قسط الآخر وهو غير رب البذر لأنه أجره  
علمه أو امره والتخية أي وبشرط التخية بين الأرض والعامل ليتمكن من العمل فلو شرط  
عمل رب الأرض مع العامل لا يصح لفوات التخية وشيوع الحب الخارج بين العاقدين  
ليحقق المعنى المقصود من المزارعة وهو الشركة لأنها تنقذ اجارة في الابتداء وشركة في  
الانتهاء فنفسد المزارعة أن شرط ما يتأنيه أي يباقي شيوع الحب الخارج كرفع البذر أي  
رفع رب البذر من الخارج ثم تسمية الباقي أو رفع الخارج من الأرض الخارجية  
خارجا موطئا ثم تسمية الباقي لجواز أن لا يخرج من الأرض لا القدر المرفوع قيد نالكون  
الخارج موطئا لأنه لو كان مقاسمة كالربع والخمس لا تنفسد المزارعة كما لو شرط رفع العشر  
وقسمه الباقي لأن هذا الشرط لا يودي بالقطع بالشركة وكذا تنفسد المزارعة أن شرط  
التبن لغير رب البذر ثم تسمية الحب لأن هذا الشرط يودي بالقطع بالشركة إذا لم يخرج  
الألتين لأن استحقاق صاحب البذر إنما هو بالشرط وفي عقد المزارعة أن شرط التبن  
لرب البذر لأن ذلك حكم عقد المزارعة أو أن لا يتعرض للتبن لأن اشتراطهما الشركة  
فيما هو المقصود وهو الحب والتبن لصاحب البذر لا يحتاج في أخذه إلى شرط لأنه إنما بذره  
وقال مشايخ طح التبن بينهما اعتبارا للعرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان ولا تتبع  
الحب والتبن يكون بشرط الأصل ولا تصح المزارعة إلا أن تكون الأرض والبذر لأحد  
أي لواحد من العاقدين والبقر والعمل لا حرم لأن البقرة العمل أو الأمان تكون الأرض  
لواحد والباقي لا حرم لأن صاحب البذر حينئذ مستاجر للعامل وحده بأجرة معلومة  
من الخارج فيجوز أن اقسمت المزارعة فالخارج على الشرط لصحة الالتزام ولا تنفي للعامل  
أن لم يخرج شي من الزرع لأن الشركة إنما هي في الخارج فلا يستحق غيره بخلاف ما إذا  
فسدت فإن الواجب حينئذ أجر المثل ويجوز من أي ما امتنع عن المضى لأنها عقد اجارة  
وهو يجبر عليه من أي عن المضى فيه الأرب للبذر لأنه لا يمكنه المضى في العقد إلا بضرب  
بذره وهو التاء بذره على الأرض ولا يدري هل يخرج أم لا فلا يجبر عليه وصار كمن استأجر  
أجيرا لهدم داره ثم امتنع ولوا امتنع الاجير جبر على العمل لأن المزارعة تنقذ اجارة  
والاجارة عقد لازم يفسخ بالهذر عندنا وهو يتحقق هنا من جهة رب البذر لأن  
جهة العامل فان أي رب البذر عن المضى في العقد والبذر من قبله بعد ما كرسه للعامل  
الأرض أي قبلها للحرق يجب عليه ديانة أن يرضى أي يسترضى العامل بأن يعطيه  
أجره مثل عمله لأنه غره في ذلك ولا يجب عليه قضاء لأنه عمله إنما يتقوم بالعقد وقد قو  
بجذره من الخارج ولا خارج وإن فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر لأنه إنما ملكه

ولا آخر أجر مثله من على أرض ولا يزداد على ما شرط لأنه رضى بسقوط الزائد عليه وهذا عند  
أي حنيفة وإبي يوسف وقال محمد عليه أجر مثله بالغما بالغ وتبطل المزارعة بوجوب أحدهما  
أي أحد العاقدين إذا عقدها لنفسه اعتبارا بالاجارة سواء كان قبل الشروع في العمل أو  
بعده ولهذا على إطلاقه هو القياس وفي الاستحسان إذا مات أحدهما وكانت المدة  
ثلاث سنين مثلاً وقد ثبت الزرع في السنة الأولى يبقى عقد الاجارة حتى يستخمد  
ذلك الزرع ثم يبطل في الباقي من السنتين لأن في بقا العقد مراعاة للمحقين فيعمل  
العامل أو ورثته إلى أن يحصد الزرع ويقسم على ما شرطاه وتفسخ بدين لا حق لرب الأرض  
مخرج إلى بيعها لأنها تفسخ بالاعذار وهذا عذر كما في الاجارة ولا يطالبه العامل إذا كرس  
الأرض أو حفر النهر بشي لأن المانع إنما يقوم بالعقد وهو انما يقوم بالخارج وإذا لم يكن  
خارج لم يجب شي وهذا إذا لم تبت الأرض وأما إذا ثبت فلا يتبع الأرض فلا بد من حتى  
يستخمد لأن في بيعها قبل ذلك بطلان حق المزارع وفي تأخير بيعها حتى يستخمد الزرع  
تأخير حق الزرع والتأخير اهون من البطلان فان مضت المدة المشروطة في الزراعة ولم  
يدرك الزرع فعلى العامل لصاحب الأرض جر مثل نصيبه من الأرض حتى يدرك الزرع  
ويستخمد فلا يجوز لرب الأرض أن يأخذ الزرع بقلا لما فيه من اضرام المزارعة فاما إذا  
أراد المزارع أن يأخذه بقلا فرب الأرض أن يقلعه ويكون بينهما أو يعطيه قيمة نصيبه  
أو ينفق على الزرع ويرجع بما ينفقه في حصة المزارع كذا في الهداية ونفقة الزرع  
من أجر السقي ونحوه وكذا مونة حفظه بعد انقضاء مدة المزارعة عليهما بالتخصص  
أي بقدر الحصص كاجر الحصاد ونحوه من الدفاع والدياس والتذرية لأن عقد المزارعة  
يوجب على العامل علاج يحتاج إليه إلى انتهاء الزرع وهذه الأشياء بعد انتهائه وهو حينئذ  
مال مشترك بينهما فيجب عليهما على قدر ملكهما فان شرط أجر الحصاد ونحوه على العامل  
مع عند أي يوسف وبه يفتى وهذا اختيار مشايخ بلخ قال شمس الأمانة وهو الأصح في  
ديارنا يصني لتعامل الناس بها كذا في الهداية وفسد في ظاهر الرواية وهو القياس وهذا  
بخلاف ما إذا شرط على رب الأرض فانه مفسد بالاتفاق لعدم العرف وكذا إذا شرط الجزاء  
على العامل أو الحصاد على غير العامل لا يجوز بالاتفاق لعدم التعامل وعن نصير بن يحيى محمد  
بن سلمة أن هذا كله يكون على العامل شرطاً لا يحكم العرف قال شمس الأمانة السرخسي  
هذا أيضا هو الصحيح في ديارنا كذا في فتاوى قاضي خان **فصل المساقات** لغة مقابلة  
من السقي وشرع عادي في الشجر أي من يملكه يجزء معلوم من ثماره كافي المزارعة من ثمره  
أي ما هو المقصود منه فيتناول الرطبة والقوة والزعفران وغيرها وفي إطلاق الشجر  
دفع لما ذهب إليه المشايخ من أن المساقات مخصوصة بالنخل والكرم لأن جوارها  
بالأثر وأما ورد في النخل والكرم ولنا أن جوارها الحاجة وهي نعم الكل ولأن الأصل في النصو  
التبديل لا سيما على أصله ونسب أيضا المعاملة بلغة أهل المدينة وهي كالمزارعة في أنها



فائدة عند أبي حنيفة وجازة عندهما وهو قول ابن أبي ليلى والفتوي على قولهما وشروطها  
عندهما شروط الزراعة ألا يهاذ المتنع أحدهما عن المضي بحراجه لا ضرر عليه في المضي  
بجلا في الزاوية حيث لا يجبر صاحب البذر وإنما تصح بلا ذكر المدة استحسانا وتقع على أول عمر  
يخرج لأن ادراك الثمر وقتا معلوما قايما يتفاوت وهذا إذا لم يعين المدة لأن تناول الصعد  
أول ثمرة متينة وفيما وراءه شك فلا يثبت وأدراك بذر الرطبة مبتدأ خبره كأدراك الثمر  
فتصح المسافات عليه بلا ذكر المدة ويقع على أول رطبة تخرج لأن له نهاية معلومة بخلاف  
الزروع لأن ابتداءه يختلف خريفًا وشتاءً ورياحًا والانتها مبني على الابتداء فتفتش الجهرالة  
وذكر مدة يتيقن أنه لا يخرج الثمر فيها يفسد أي المسافات للتيقن بفوات المقصود  
وهو المصلحة في الثمر بخلاف مدة قد يخرج الثمر فيها وقد لا يخرج لعدم التيقن لفوات  
المقصود فإن لم يخرج الثمر فيها وخارج بعدها فللعامل أجر المثل لأن الخطأ يتبين في المدة  
السماة فيفسد الصعد كما لو علم ذلك في الابتداء وأما إذا لم يخرج شيء أصلا فسموية  
فلم يتبين الخطأ في المدة ولا تصح المسافات أن ادرك الثمر وقت العقد وصار بحيث  
لا يزيد في العمل وتصح أن لم يكن كذلك كالزراعة فإنها لا تصح أن ادرك الزرع واستحصد  
وتصح قبل ذلك لأن العامل إذا يستحق بظهور أثر عمله ولا أثر لعمله بعد ادراك  
الزراع والزرع وإن مات أحدهما أو تفرق أو مضت مدتها أو تفرق وهو بكسر النون وتحتية  
بعد هزة وقد يدغم أي غير نصيب يقوم العامل عليه أو أرنه إلى أن ينتهي الثمر كما في الزراع  
يعني إذا كان الثمر غير مدرك فإن مات رب الأرض فللعامل أن يقوم عليه كما كان قبله  
إلى أن يدرك الثمر ولو كرهه رب الأرض فيبقى العقد دفعا للضرر عنه وإن مات  
العامل فلورثته أن يقوموا عليه ولو كره رب الأرض ذفيه النظر من الجانبين ولا تنسخ  
المسافات إلا بعد زلها إجازة والإجازة تفسخ بالعذر وكون العامل مريضاً لا يقدر  
على العمل أو كون العامل سارقاً يخاف منه على نفسه أي سعت رب الأرض ولا أثره عذر  
خبر المبتدأ الذي هو كون العامل ودفع فضاء مبتدأ مضاف والنصابا لمصلحة أرض  
ببعض غير مغروسة لغرس أي لغرس كافي نسخة والمضي يقرب من ذلك الآخر لها شجرة  
فكون الأرض والشجر بينهما أي بين رب الأرض والغرس نصفين لا يصح اشتراط العامل  
الشركة فيما كان موجودا قبلها لا بعمله وهو الأرض فيفسده فللعامل قيمة غرسه وأجر  
عمله أي أجر عمله فيما عمل ما قيمة الغرس فلتعذر رده بهبته لا تصال له بالأرض وقد  
غرسه برضاه وأما أجر مثل عمله لا نه طلب عوضا عن عمله ولم يسلم له ذلك فيجب أجر  
المثل وأما ما ذكره السامح بتعالها من في التحليل من أنه في معنى قفين الطمان أنه هو  
استيجار بعض ما يخرج من عمله وهو نصف الأشجار فنوقف في بان مطلق  
للطمان في معنى قفين الطمان وجوزت على خلاف التماس بالحديث وهذا إذا كان الغرس للعامل  
فإن كان الغرس لرب الأرض فعليه أجر مثله فقط وأما قال والأرض والشجر بينهما أنه لو شرط

ان يكون

ان يكون الشجر والثر بينهما جاز ذكره في فتاوي قاضي خان كتاب احياء الموات هو أي  
الموات أرض بلا تقع لا تقطع ما فيها في أرض لا يزرع إلا بالماء الأنهار والأبار ونحوه من غلب  
الماء عليها أو كونها سبخة أو نازة أو تعذر زرعها كثرة الشجر أو الحجر أو الرمل فيها وسميت  
بذلك تشبيها لها بالحيوان الميت في عدم الانتفاع به ولا يعرف مالكها عطف على بلا نفع  
وفي بعض النسخ لا يعرف بلا وأو فهو صفة ثابتة لأرض لا يزرع غير محلوكة لمسلم ولا ذي وعدم  
معرفة مالكها أما بان لا يكون لها مالك في الإسلام وهو حقيقة الموات وأما بان يكون  
لها مالك فيها ولا يعرف فليس في هذا حقيقة الموات وأما حكمه حكم الموات حيث يتصرف  
فيه الإمام كما يتصرف في الموات فلو ظهر للمالك بعد ذلك أخذها وضمنه من زرعها ان نقص  
بالزراعة والأفلاشي عليه وهو المختار للفتوي بعيدة من العام وحد بعد هاتان يكون  
بحيث لا يسمع فيها صوت من أقصاه أي أقصى العام ومنتهاه وهذا عند أبي يوسف لأن  
الظاهر أن يكون قريبا من العام لا يقطع ارتفاقا له عنه فيدار الحكم بالأحياء على البعد  
وعند محمد يشترط في الموات انقطاع الارتفاق حقيقة وإن كان الموات قريبا من العام  
واعتمد شمس الدية السرخسي على قول أبي يوسف ومن أحياء أي عمره ملكه مسلما كان  
أو ذميا لأنهما لا يختلفان في سبب الملك أن أذن له الإمام في أحياءه حتى لو أحياءه بغير إذن  
الإمام لا يملكه وهذا عند أبي حنيفة وقال يملكه من أحياءه أذن له الإمام أو لم يذن وبه قال  
مالك والشافعي لما أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح عن جابر بن عبد الله أن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من أحياء أرضا ميتة فهي له ولقوله عليه الصلاة والسلام  
من أعمر أرضا ليست لأحد فهو حق بها رواه البخاري من حديث عائشة ولفظ أبي يعلى  
عنها من أحياء أرضا ميتة فهو له وليس لعرق ظالم حق وهكذا رواه أبو داود والترمذي  
والنسائي من حديث سعيد بن زيد وفي رواية الطبراني عن فضالة بن عبيد قال قال  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الأرض أرض الله والعباد عباد الله من أحياء أرضا  
مواتا فهي له ولأنه مال مباح سبقت يده إليه فملكه كما في الحطب والصيد ولا ي حنيفة  
ما رواه الطبراني من حديث معاذ أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس للمرء الأماطات  
نفس إمامه به ولأن ما يتعلق به حق جماعة المسلمين لا يختص به واحد دون واحد إلا بان  
الإمام أصله الرزق من بيت المال والقياس على الحطب والصيد ليس بتمام لأن الإمام  
لا يملك أن يامر واحدا دون واحد بالحطب والصيد لكن الحديث فيه ضعف وعلى تقدير  
صحته فإنه لا دلالة لآية عمر على الإخص ولو تركها بعد الأحياء وزرعها غيره قبل الثاني حق  
بها لأن الأول ملك استغلا لها دون رقبتهما والأصح أن الأول حق بها لأنه ملك رقبتهما  
بالأحياء فلا يخرج عن ملكه بتركها ومن حج أرضا أي وضع حجرا أو شيئا لا علام بأنه قصد  
أحياءها من الحج بفتح الحيم لأن الغالب أن يكون ذلك بالأحجار أو بسكون الحيم بمعنى المنع  
ولم يعمرها ثلاث حج بكسر الحاء أي سنين دفعها الإمام إلى غيره لأن الدفع للأول أفا



كان ليغزها فتوصل المنفعة للمسلمين من العشر والخراج فاذا لم يعرفها يدفعها الامام الى غيره  
لتحصيل ذلك والتقدير بثلاث حجج لما روي مسلم في كتاب الخراج عن الحسن بن عمار عن الزهري  
عن سعيد بن المسيب قال قال عمر رضي الله تعالى عنه من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لمحجر  
حق بعد ثلاث سنين وروى حميد بن زنجوية والنسائي في كتاب الاموال عن عمرو بن شعيب  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اقتطع انا سمان جهمينة ارضا فحطلوها فاخذها قوم اخرون  
فاجبوها فخاصم فيها الاولون الى عمر بن الخطاب فقال لو كانت قطعة مني اومن ابي بكر اردوها  
ولكن من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال من كان له ارض فحطلها ثلاث سنين  
لا يغزها فغزها غيره فهو حق بها ومن حفر بئر في موات بالاذن من الامام عند ابي حنيفة  
ويضرب الاذن ايضا عند هاهنا حرمتها اي ما حولها للعطن وهي التي يزرع منها الماء باليد  
والناضح وهي التي يزرع الماء منها بالبصير اربعون ذراعا من كل جانب في الاصح احتريزه  
عن قول بعضهم اربعون ذراعا من الجوانب اربعة من كل جانب عشرة وقال ابو يوسف  
ومحمد ان كان البئر للعطن فحريمها اربعون ذراعا وان كان للناضح فستون ذراعا  
لما اخرجته سننه من حديث عبد الله بن مفضل ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال من حفر بئرا فلما ربعون ذراعا عطنا لما شئته وللحين خمسماية كذا كاي  
من كل جانب على الاصح وهو قول الزهري وقيل خمسماية من الجوانب اربعة من كل جانب  
ماية وخمسة وعشرون ذراعا وفي بعض نسخ القدوري حريم العين ثلاثماية ذراع  
وعليها الا عماد الاقطع وهو قول سعيد بن المسيب وله منع غيره اي غير حافر البئر  
او العين من الحفر فيه اي فيما ذكر من حريم البئر وحريم العين فان حفر غيره في منتهاه  
اي منتهى حريم الاول باذن الامام عند ابي حنيفة ولا اذن عند هاهنا فله اي فللذي حفر المنتهى  
الحريم من الحفر الذي حفره ثلاث جوانب دون الجانب الذي يلي ملك الاول لسبق ملكه فيه  
ولو ذهب ما الاول الى الثاني فلا شيء عليه لانه غير متعدي ففعله فصار كمن بنى حائوتا  
بجنب حائوت غيره فك الاول بسببه والفقهاء يعمرون الماعت الارض حريم بقدر ما يصليها  
ولم يقدري شي يمكن ضبطه ولا حريم للنهر عند ابي حنيفة لا في موات ولا في غيره الا ببينة  
اي حجة شرعية او دالة عرفية كطين ملق على مسناة او شجر مغروس فيها له كونهما  
ارفع من الارض وقال ابو يوسف ومحمد له مسناة يمشي عليها ويلقى عليها طينه وبه قال  
مالك والشافيع وفي الجامع الصغير نه رجل اي مسناة وارض لا خر خلف المسناة ولا  
لا جد هاهنا فمس ولا طين ملق لصاحب النهر وتنازعها فلهي لصاحب الارض عند  
ابي حنيفة وقال لصاحب النهر حريم له ملقى طينه وغير ذلك وهذا يكسف الخلاف  
في هذه المسئلة هذا وحريم الشجر خمسة اذرع من كل جانب لما في ابي داود عن ابي سعيد  
الخدري قال اختصم الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلان في حريم نخلة فامر بها فذرت  
فوجدت سبعة اذرع وفي رواية فوجدت خمسة اذرع فتضى بذلك وفي لفظ

تضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم النخلة طول عيها رواه الطحاوي في اثاره ولفظه  
اختصم رجلان الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في نخلة فقطع منها جريده ثم ذرع بها النخلة  
فاذا فيها خمسة اذرع فجعلها حريمها وفي مستدرک الحاكم عن عباد بن الصامت ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في النخلة ان حريمها مبلغ جريدها **فصل الشرب** بكسر الشين  
المعجمة هو نصيب الماء اي نصيب من الماء فالاضافة بمعنى من نحو خاتم حديد وهذا مصناه  
اللقوي واما الشرعي فهو الانتفاع بالماء سقيا للزرايع او الدواب ومنه قوله تعالى  
لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وخصه المص بالنوع الاول ولذا قال والمشف شرب بني  
ادم بضم الشين والبهائم يقال هم اهل الشقة اي الذين لهم حق الشرب يشفاهم وكل اي لكل  
احد من بني ادم حقه اي حق الشقة وحق سقى الدواب اي اذا كانت له دابة ان لم ينفذ حريم  
النهر اما لو خيف تخريبه بالدواب لكسرتها فلم يكن لهم حق سقيها لان اصل الحق له على الخصوص  
وانما ابتناه لغير ضرورة فلا معنى لابتناؤه على وجه يتضرر صاحبه اذ به يطل منفعتي كل مال  
يجوز بالان سوا في ذلك الانهار الكبار والصغار والابار اما الانهار العظام كدجلة والفرات  
والنيل وسجوت وسجوت فلا يملك احد فيها يد على الخصوص واما الانهار المملوكة  
والابار والعياض فلا يملك توضع للاحراز والمباح لا يملك الا به فصار الماء فيها كالصيد  
اذ يملك في ارض انسان لا يملك الا بالخذ وكل احد في الانهار الكبار حق الشرب بكسر المعجمة  
بان يحفر منها نهرا الى ارضه وتصيب الرحال ان الانتفاع بالانهار كالانتفاع بالشمس والقمر  
لا يمنع منه على اي وجه كانت والانهار العظام مباحة الاصل لان قهر الماء يمنع قهر غيره الا اذا  
اضطر بالعامه لان رفع الضرر عنهم واجب وذلك بان يكون ميل الماء الى الارض التي تسقى  
او الى الرحا التي ينصب ويكسر حافة النهر فتغرق الاراضي والقري او خصل النهر بصيغة  
المجهول اي اختص بغيره اي بغير من يريد ان ينصب عليه رجي او يسقي منه ارضا اي دخل في  
المقاسم حين قسم الامام لان الما حتى دخل في المقاسم انتطعت المشاركة في الشرب ونحوه  
عن لم يدخل في قسمة اذ لو بقيت لم يكن مختصا والاصل في هذا الباب ما اخرج ابن ماجة في  
سننه عن ابن عباس والطبراني في معجمه عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال للمسلمون شركا في ثلاث الماء والكلا والنار ورواها ابو داود ايضا وزاد ابن ماجة وشه  
حرام والمراد بالماء ما ليس نجس وبالكلا الحشيش الذي يلبث بنفسه من غير ان يزرعه  
احد او يسقيه وان كان في ارض غيره وبالنار الاستطاة والاسطلة اي الاستدفا والايضا  
من لم يبيها في الصحرا لا الجرا نه ملكه والمراد بالمشاركة مشاركة لا شركة ملك وما روي  
ابو يوسف في كتاب الخراج قال حدثنا المعلى بن كثير عن مكحول ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال لا تفتكوا كالا ولا ماء ولا نار فانه متاع للمقوين وقوت وفي نسخة وقوة  
للمستضعفين والمقوين المسافرون كذا قاله ابن عباس وقتاده ومجاهد والضحاك  
في قوله تعالى ومتاعا للمقوين وكري نهر لم يملك اي حفره من بيت المال لان ذلك لمصلحة



عامة المسلمين وبيت المال الخراجي معد لمصلحتهم فان لم يكن فيه اي بيت المال شي يكفيه  
ومن جملة بيت المال ما في ايدي الملوك والوزراء من الات الذهب والفضة وفي حلق تسليم  
من الجواهر ونحوها فعلي العامة كرهه يجبرهم الامام على ذلك لان في تركه ضرارا وقلما ينفق  
العامة على المصالح باختيارهم الا ان الامام يخرج له من يطبقه ويحصل مؤنته على مياسر  
الذين لا يطبقونه بانفسهم كما في تجهيز الجيوش وكري تهر ملك على اهل له لان منفعتهم  
لهم على الخصوص فتكون مؤنته عليهم لان الضرر بالغنم ومن اي منهم اجبر وقيل لا يجبر  
الا اذا كان مشتركا اراد احد شربا به والا فلا معنى للاجبار مع ترك حقهم بالا اختيار  
من اعلاه خبر ثاب للكرخي تهر ملك لبيان كيفية كرهه اي من اوله من اسفله ومن جاوز اي  
الكرخي من ارضه هكذا في النسخ بزيادة من وز يادتها وان صحت بعد الشرط علي  
قولاي علي النار سمي الا ان مجرورها يشترط ان يكون نكرة وههنا معرفة فكان حقه  
ان يقول ومن جاوز ارضه ولا يبعد ان يقال بالتخصيص فالتقدير ومن تعدي من ارضه  
بري من الكري وهذا عند اي حنيقة والفتوى عليه ذكره قاضي خان وقال هو عليهم  
جميعا من اول النهر الى اخره بحصص الشرب والارضين وتوضيحه ان المشرك في النهر  
اذا كان عشرة فخذ اي حنيقة مؤنة الكري عليهم جميعا من اول النهر عشرا الى  
ان يجاوز ارضه اقدم فحينئذ يكون مؤنة الكري على الباقيين انسا الى ان يجاوز ارضا  
اخرى يكون على الباقيين انسا وعلينا هذا التقصا الى اخر النهر وعندهما المؤنة عليهم  
اعشارا من اول النهر الى اخره لان كل واحد ينتفع بالاسفل كما ينتفع بالا على لا حياجه  
الى تسهيل ما فضل من الماء فانه اذا سدد ذلك فاض على ارضه فيفسد زرعه فيبين  
ان كل واحد منهم ينتفع بالنهر من اوله الى اخره فاذا استويا في الغنم استويا في العرا  
وقد عوي الشرب بلا ارض استحسانا والقياس ان لا يصح ولو اخصم قوم في شرب  
بينهم تقسم بقدر اراضيهم لان المقصود من الشرب الانتفاع بسقي الارض فيتقدر  
بقدرها ومنع الاعلى من سكر النهر اي سده على الاسفل حتى يشرب حصته وان لم يشرب  
الا على بدونه اي بدون السكر لما فيه من ابطال حق الاسفل مدة السكر الا برضاهم  
اي برضى مشركهم على ان الاعلى يسكر النهر حتى يشرب بحصته او على ان يسكر كل واحد  
منهم في نوبته لان الحق لهم وقد رضوا تركه ومنع كل منهم اي من المشرك في النهر من نصب  
رحى ونحوه من شق نهر ونصب داية وجسر الا في ملكه بان يكون بطن النهر وحقاقه له  
ولا اخر التسهيل لان ذلك تصرف في ملك نفسه بحيث لا يضر بالنهر من كسر حافته ولا بالما  
من تغييره عن سننه الذي كان يجري عليه وعن التغيير اي ومنع كل من المشرك عن التغيير  
كما كان قد عيان شر الامور عند ثابها كاورد الشرب يورث وتوصي بالانتفاع به ولا يباع  
بلا ارض لا عند مشايخ بلح فانهم اجازوا بيع الشرب يوما ويومين لان اهل بلح تعاملوا على  
ذلك حاجتهم اليه وكذا الاجارة والهبة والصدقة اي وكالا يباع الشرب الاتباع للارض

لا يجوز ولا يوهب ولا يتصدق به الا تبعا للارض اما الجهالة او الغرر او لانه ليس بالمتقون  
اوله ادم الملك فيه الحال اوله ادم امكان تسليمه ومن سقى ارضه من شرب غيره يضمن لانه  
انك شرب غيره باستعماله لارضه وهذا اختيار فخر الاسلام وقال الامام المعروق نحو هو  
زاده لا يضمن لانه ليس بالمتقون اي لا يضمن من سقى ارضه او شجرة فنزلت ارض جاره  
او سال من تاليها في ارض جاره فخرقت لانه منسبب غير متعذر لان له ان يملأ ارضه فيسقيها  
والمسبب انما يضمن ان التعدي وقوله في ارضه ليس يتعد كما لو اوقد نار في داره فاحرق  
دار جاره فانه ان اوقد مثل العادة لا يضمن وان اوقد بخلافها يضمن الا ترى ان من حفر  
بئر في ارضه لا يضمن ما عطب فيها ومن حفر بئر في الطريق يضمن قالوا وهذا اذا سقى  
ارضه سقيها معتادا بان سقاها قدر ما تحمله عادة واما اذا سقاها سقيا لا تحمله  
فانه يضمن وكان الشيخ الامام اسمعيل يقول غالبا يضمن بالسقي المعتاد اذا كان محققا فيه  
بان سقى ارضه في نوبته مقدار حصته واما اذا سقاها في نوبته زيادة على حقه  
وحصته فانه يضمن لوجود التعدي في المسبب **كتاب الوقف** هو لغة الحبس ويقال  
للموقوف تسمية المفعول بالمصدر ويجمع على اوقاف وكوقت واوقات ولا يقال الوقف الا في  
لغة ردية وشرعا حبس العين على ملك الوقف والتصدق بالمتفعة كالعادية وهذا  
عند اي حنيقة وعند هما هو حبس العين على ملك الله تعالى وقيل الفتوى على قولهما  
فلا يزول ملك المالك عند اي حنيقة قيل اصل هذا ان الوقف لا يجوز عنده وهو المذكور  
في الاصل وقيل يجوز عنده ولا يلزم بقرينة العارية فيورث ويرجع عنه وبيع الات  
يحكم به حاكم ولاه الامام فانه يحزول ملكا لواقف عنه لقضايه في امر مجتهد فيه وصورة  
الحاكم ان يسلم الواقف وقفه الى المتولي ثم يرد ان يرجع بعلة عدم اللزوم فيختصمان  
الى القاضي فيقضي باللزوم والاقى مسجد سقى واقرز بطريقه اي ميزبه عن غيره بتعيينه  
واذن للناس بالصلاة فيه اي اذ ناعاما وصلي فيه واحد فانه ايضا يزول ملكه عنه لانه جعله  
خالصا لله تعالى وشرط الافراز لا يخلص لله لانه والاذن بالصلاة لان التسليم لا بد  
منه عند اي حنيقة ومحمد وهو في المسجد بذلك لانه في كل شيء بحسبه وانقي بصلاة الواحد  
لان فعل الجميع متعذر فاشترط الاقل ولان المسجد موضع السجود ويحصل بفعل الواحد  
وعند محمد تسليمه الى الوقف الى المتولي وقبضه اي قبض المتولي شرط في زوال ملك الواقف عنه  
لانه تقرب الى الله بعين ماله فيتوقف جوازه على التسليم كالصدقة بالعين وعند اي يوسف  
يزول ملك الواقف بتفويض لقول وهو قول الشافيع واكثر اهل العلم لانه اسقاط للملك كالاغاث  
وبقول اي يوسف ومحمد ملكا لواقف يزول الى مالك بل يرجع الى مالك الاملاك وخالف  
الافلاك وبه قال عامة الفقهاء وهو الاصح من مذهب الشافيع واحمد وللشافيع قول وهو  
رواية عن احمد انه ينتقل الى ملك الموقوف اليه ان كان اهلا للملك لا متاع السايبه وقاله  
مالك لا يزول الوقف عن ملك الواقف لكن لا يباع ولا يورث ولا يوهب وهو قول اخر للشافيع



والاصل في جوارحه ما روي عن محمد بن الحسن في الاثار واصحاب الكتب الستة في سننهم عن نافع  
عن ابن عمر قال اصاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اصب  
مالا قط انفس منه فكيف تاتي به قال ان شئت حبست اصلها وتصدقت بها قصدت بها  
عمرانه لا يباع اصلها ولا يورث في الفقر والقري والرقاب وفي سبيل الله والضعيف لا جناح  
على من وليها ان ياكل منها بالمعروف او يطعم منه صدقاً غير متول به وفي لفظ غير متاثر مالا  
وفي بعض طرق البخاري فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تصدق باصله لا يباع ولا يوهب  
ولا يورث ولكن يتفق ثمره فتصدق به عروفي الاسعاف ما حدث به الخفاف عن محمد  
بن عمر الوادي فلا تمل عن يمين علي راس اثنين وثلاثين شهر من مهاجر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم واوصى ان اصيب فامواله لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها  
عليه الصلاة والسلام وتصدق بها وهي سبعة حوايط للديانة الاعراف وقيل الدعاء  
والصافية والدلال والميت والبرقة وحسنه وشريفة ام ابراهيم سميت بها لتزول ام  
ابراهيم فيها وما حدث عنه ايضا ان ابا بكر وعثمان وعليهما من اصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم وازواجه حبسوا على نحو ما حبس عمر رضي الله عنهم فكان هذا اجماعا فعليا  
منهم على صحته ولزومه قال في المبسوط وقد استبعد محمد قول ابي حنيفة في الكتاب  
لهذا وسماه حكما على الناس من غير حجة فقال ما اخذ الناس بقول ابي حنيفة واصحابه  
الا بتركهم الحكم على الناس فاذا كانوا الذين يتحكمون على الناس بغير اثر ولا قياس  
ولم يقلدوا هذه الاشياء فكيف تعيدون ولو جاز التقليد لكان من مضى قبل ابي حنيفة  
مثل الحسن البصري وابراهيم النخعي اخرين ان يقلدوا ولم يجد على ما قال قيل ويسبب  
ذلك انتطاع خاطره فلم يكن من تفرج مسائل الوقف حتى خاض في الصلوك واستكبر  
اصحابه من مسائل الوقف كالحصاف وهلال الله اعلم بالحال ولا يحنيفة ما اخرج الدار  
قطبي في سننه في الفرائض عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا حبس في فرائض الله وفي نسخة عن فرائض الله اي لا مال يحبس بعد موت  
المالك عن القسمة بين ورثته ورواه ابن ابي شيبة عن علي موقوفاً وقال ابن ابي شيبة  
في مصنفه عن شريح انه قال جاء محمد يبيع الجسر اذا عرفت ذلك فصح عنده اي عند  
ابي يوسف وقف المشاع وبه قال مالك والشافعي لان القسمة من تمام القبض والقبض  
عنده ليس بشرط فكذا تميمه ولم يصح عند محمد لان اصل القبض عنده شرط فكذا امامية  
وهذا الخلاف فيما يحتمل القسمة واما ما لا يعتد به كالحام فان وقفه يجوز مع الشيوع كالهيئة  
والصدقة التي في المسجد والمقبرة فانها لا يتم مع الشيوع مطلقاً لا اتفاقاً لان بقا الشركة  
فيها يمنع الخلو لله تعالى وفي الاخرة مشايخ بلخ اخذوا بقول ابي يوسف في وقف  
المشاع ومشايخ بخاري اخذوا بقول محمد وصح عند ابي يوسف جعل الغلة اي غلة الو  
كلها او بعضها لنفسه لا المقصود من الوقف القرية وفي صرح الغلة الى نفسه ذلك

فقد ورد ان نفقة المرء على نفسه صدقة ولا يصح على قياس فقد محمد وهو قول مالك والشافعي  
واختاره هلال وفي فتاوي قاضي خات ذكر الصمد المصنف ان الفتوي على قول ابي يوسف  
ترغيباً للناس في الوقف انتهى وهو قول احمد وابن ابي ليلى وابن شبرمه والزهري وابن  
شريح من اصحاب الشافعي وبه اخذ مشايخ بلخ ويؤيده انه اذا بقى حائزاً او سقاية او جعل  
ارضه مقبرة وشرط ان ينزل في الخلا او يشرب من السقاية او يدفن في المقبرة فانه جاز  
اتفاقاً وصح عن الواقف جعل الولاية على الوقف لنفسه باتفاقهما لان شرط الواقف معتبر  
فيما عي كالنص لان عند محمد يسلمه من كون له الولاية لان التسليم شرط عنده ولو لم يشترط  
الواقف الولاية لا حد فهي له عند ابي يوسف وقال محمد لا تكون له بل للقاضي لا لما ترك  
الشرط في ابتداء الوقف خرج الامر من يده وصار اجنبياً ولا ييوسف ان المتولي لا يستفيد  
الولاية من جهة بشرطه ويستعمل ان لا يكون له ولا يبره يستفيد الولاية منه ولا نه اوب  
الناس الى الوقف فيكون اولى بولايته من اخذ مسجداً فانه اولى بعمارته ولو شرط الولاية  
لنفسه وكان غير ما موف على الوقف فللقاضي ان ينتزعه من يده نظر الفقهاء كما له ان يخرج  
الوصي نظر للضعف وصح عند ابي يوسف شرطه اي شرط الواقف ان يستبدل به  
اي بالوقف ارضاً اخرى اذا اشأ وتكون وقفا مكانه والقياس ان لا يصح الوقف ولا الشرط  
وهو قول الشافعي واحمد لانه شرط منافع لنقصي الوقف فكان ابطاله ووجه الاستحسان  
ان فيه تحييل الوقف الى ما يكون خيراً منه او مثله فكان تقريراً للوقف لا ابطاله واختاره  
الحصاف وهلال ولو يلحقه بغيره فاحش لا يصح في قول ابي يوسف وهلال وعند محمد وهل  
البصرة وهو وجه عن احمد ان الشرط باطل والوقف جاز لان هذا شرط يمنع من زوال الملك  
قربة الى الله تعالى ويتم الوقف بدونه فكان فاسداً كما لو شرط ان يصلي في المسجد قوم دون  
قوم فان الشرط باطل ووقف المسجد صحيح واما اذا لم يشترط الواقف لا يملكه القاضي العالم  
العامل اذا راه مصلحة ليدل بطرق الاوقاف المسلمين جواز قضاة السوء كما هو الغالب على  
قضاة زماننا وفي شرح الوقاية لا منافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عند ابي يوسف  
فانه يجوز الاستبدال في الوقف من غير شرط اذا انصف عن الربح ونحن لا نفتي به فقد  
شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى وصح عند ابي يوسف ترك ذكر  
مصرف موبدان ذكر جهة ينقطع وبه قال مالك والشافعي في قول واحمد في رواية فاذا  
انقطع صرف الى الفقراء وبه قال مالك واحمد في رواية والشافعي في قوله قول اخر يصرف  
الى اقارب الواقف المحتاجين وهو رواية عن احمد وعن احمد يوضع في بيت المال وقال  
ابو حنيفة ومحمد لا يصح الوقف حتى يذكر مصرفاً موبداً وقبل التايد بشرط بالاتفاق الا ان  
ابا يوسف لا يشترط ذكر التايد لان نفقة الوقف والصدقة منبئة عنه ومحمد يشترط  
لان الوقف صدقة بالمتبعة او بالذلة وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون موبداً مطلقاً  
لا ينصرف الى الموبد وفي المحيط لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة او محررة او مبيعة



ولم يذكر التأييد مع الوقف عند الكل وضع عند محمد وقف منقول فيه تعامل كالصنف ونحوه  
من كتب العلم وغيرها كالقاس والقدر والمقدور والمجازة وثايبها وما يحتاج اليه من  
الواني في غسل الموق والكراع والسلاح وعليه الفتوى وهو قول عامة المشايخ ومنهم من  
يخص الأئمة المرسخين وأما وقف السلاح والكراع فيجوز اتفاقا لما في زكوة الصحيحين عن  
أبي هريرة قال بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عمر بن الخطاب على الصدقة فتحارب رجل  
وخالد بن العباس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ينقم ابن الجهم الا ان كان قتيلا فأنجاه  
الله وأما خالد فانك تعلمون خالد فقد احتسب دراعه وأعطاه في سبيل الله وأما العباس  
فم رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي علي ومثلها ثم قال أما انتشرت ان عمر الرجل صنو  
إبيه والمراد بالكراع الخيل ويذكر في حكمه الا ان العرب يجاهد عليها ويحمل عليها السلاح  
وروي انه اجتمع في خلافة عمر ثلاثمائة فرس مكتوب على فخازها حبس في سبيل الله وعند  
أبي حنيفة لا يصح وعند أبي يوسف يصح تبعا للفقار كالبقر والعبيد الا كره فيه وسائر  
اله الحراسة وفي الكراع والسلاح لا يحنفة ان شرط صحة الوقف التأييد ولا تأييد  
في المنقول ولا يي يوسف ان النص ورد في الكراع والسلاح فيقتصر عليه ولجوز ان القياس  
قد يترك بالتعامل كما في الاستصناع لان التعامل اقوي من القياس فانه ينزل الى الاجتماع  
والكثرة فقها المصار على قول محمد وفي القينة عن المحيط البرهاني وقف مائة دينار على  
موضي الصوفية يصح ويدفع الذهب الى انسان مضاربة ليستغلها ويصرف الزرع ولا  
يملك الوقف اذ اصح لا يخاسه وان كان على اولاد الوقف لان الموقوف لاحق له في العين  
بل في الفلذة ولا يملك لقوله عليه الصلاة والسلام لعمر تصدق باصلها لا يباع ولا يوهب  
وكذا لا يرهن لعدم امكان استيفاء الدين منه ولا يباع لعدم جواز عليك منفعة مجازا  
لكن يجوز قسمة المشاع بين الملاك عند أبي يوسف ومالك والشافعية واجدانا طلب  
المشرك القسمة وقال ابو حنيفة لا يجوز القسمة ويتهايون قيدنا بالملاك اذ لا يجوز  
قسمة الوقف بين مصارقه باتفاق الاصحاب ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارته  
ان وقف على الفقرا بشرط الواقف او بشرط لان قصد الواقف صرف الفلذة على  
التأييد ولا يتاخر ذلك الا بعمارة الوقف والفقرا ليس لهم شي حتى يعمر وابه واقرب  
اموالهم غلة الوقف فيعمر منها وان وقف على معين وآخره للفقرا فهي اي العمارة في ماله  
اي مال ذلك المعين لانه يمكن مطالبته وتكون العمارة بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة  
النووقف عليها فان امتنع المعين او كان فقيرا اجرة اي لوقف الحاكم لذلك المعين الغير  
بغير عمارة الوقف على الصفة التي وقفها الواقف ولا يبرأ على ذلك الا برضا ذلك المعين  
وكذا ان كانت وقفا على الفقرا لا يبرأ على ذلك في الاصح وعمره باجرة ثم رده الحاكم الى مصرفه  
لان ذلك رعاية لحق الواقف وحق الموقوف عليه ولا يجبر الممتنع على العمارة لما فيها  
من انلاف ماله ونقصه بكسر النون اي منقوضه يصرف الى عمارة ان احتاج او يدخر

لوقت الحاجة اليها اي الى العمارة وفي بعض النسخ اليه اي الى النقض وان تعذر صرفه اي النقض  
اليها اي الى العمارة بيع النقض وصرف عنه اليها اقامة للبدل مقام المبدل ولا يقسم النقض  
ولا تختمه بين مصارقه اي مصارف الوقف وهم المستحقون له لانه جزء من العين ولا حق  
للموقوف عليهم فيها وانما حقهم في المنفعة والعين حق الله تعالى فلا يصرف اليهم  
ولذا لا يباع بعض لوقف العمارة باقية في الاصح لخروجه بكل اجزائه عن قابلية الملك  
وقيل يجوز لهود الثمن القائم مقام ما يبيع منه اليه ولا يعيد ابو يوسف المسجد ملكا لبانيه  
او وارثه بخواب ماحوله والا ستيفاه عنه لانه اسقاط منه فلا يصود الى ملك وخالفه محمد  
وحكم بصوده الي بانيه او الورثة لانه عينه لتوقع قربته وقد انقطعت وصار كحصير المسجد  
اذا استغنى عنه الا ان ابا يوسف يقول بالحصير انه ينقل الى مسجد اخر على الصحيح من مذهبه  
ويبيصها القيمة لاجل المسجد ويجوز توسعة المسجد من الطريق عند ضيقه وسعة الطريق  
وكذا عكسه لان كلا منهما للمسلمين وكذا توسعته من وقفه عند الحاجة باذن القاضي  
ومن ملك لغیر ايضا قيمته ولو كرها عند الحاجة اليها بان يضيق على الناس دفعا للضرر العام  
وتجبر الخاص بالقيمة هذا اذا شرط الواقف لاجارته مدة لا يبرأ عليها والا فالحتم ان لا يبرأ  
في الدور على سنة وفي الاراضي على ثلاث سنين ولا يجوز الا باجر المثل ولا تنقض الاجارة ان زادت  
الاجرة في المدة بكثرة الرغبة بخلاف غلو السعر ولا يوجه الموقوف عليه الا بولاية له عليه او نيابة  
من المتولي او القاضي ولا يبيح الاجارة بموت المجر متوليا كان او قاضيا ويضمن منافعه  
بالغصب في المختار وكذا منافع مالا الاطلاق والمعد لا يستفاد وهو اختيار المتأخرين  
دفعا للمفسدين عند ضرر المستضعفين ويجوز الشهادة بالتسامع والشهادة لا تبيح  
اصل الوقف المتقادم في الاصح كما لا يسمع شرطه وجهته بالتسامع في الصحيح **كتاب**  
**الكرهية** بتخفيف اليها اي المكروهات وهي اعم من ان تكون كراهية تحريم او تنزيه  
وقد يذكر فيه المباح لدفع توهم كونه مكروها ويذكر الرمز ليعلم ان تركه حرام ولقبه القدر  
بالخطر والاباحة ولقبه بعضهم بكتاب الزهد والورع ما كره اي كل مكروه محرما حرام عند  
محمد ولم يلقظ به اي بالحرام بل عدل عنه الى لفظ المكروه لعدم القاطع الدال على حرمة  
فهو يسمى ما ثبت حرمة بدليل قطعي حراما وما ثبت بدليل غير قطعي من جراحاد او قول  
صحابي او غير ذلك مكروها فبنسبة المكروه الى الحرام كنسبة الواجب الى الرمز وهذا في  
كراهية التحريم اما كراهية التنزيه فهي في مقابلة السنة وعندهما اي في حنيفة واي يوسن  
ما كره ليس بحرام بل الى الحرام اقرب وهذا في المكروه التحريمي واما التنزيهي فالى الحل اقرب  
اتفاقا الاكل فرض وكذا الشرب لقوله تعالى كلوا واشربوا بشروط ان يكون حلالا لقوله  
تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم ان دفع الاكل به هلاكه حتى لو جوع نفسه رباحته  
حتى مات او امتنع عن اكل الميتة حال المحضه حتى مات مات عاصيا وما جور عليه  
اي اجر الواجب او السنة بالزيادة على قدر الرمز وما دون الشبع ان امكنه من صلاته



قايما وان امكنه من صومه فرضا ونفلا فيهما ومباح الى الشيع ليزيد قوته في الصلوات الدينية  
 واما لزيادة القوة في الطاعة والعبادة فستحب وقد اعرب الصيني في شرح تحفة الملوك  
 حيث قال ومباح وهو ادى الشيع بنية ان يتقوي به على العبادة قال وهذا القسم لا اجر فيه  
 ولا وزر ولكن بحاسب فيه حسبا بيسيرا ولو كان من حل لقوله تعالى ثم لتسئلن يومئذ عن  
 النعيم وحرام فوقه اي فوق الشيع لضرره واسرافه الممنوع بقوله تعالى لا تسرفوا ولما في  
 شيب الايمان عن عايشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يشتري غلاما فالتى  
 بين يديه ثم افاكل الغلام فاكثر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كثرة الاكل تشوم  
 وامر بردءه ولقوله عليه الصلاة والسلام ان اكثر الناس شيعا في الدنيا اطولهم جوعا يوم  
 القيمة رواه ابن ماجة الا قصد قوة صوم الغد بان ياكل اول الليل واخره زيادة على الشيع  
 اوله لا يستحق شيعة فيمنع عن الاكل لاجله قيل وكذا يجوز الاكل فوق الشيع تطييبا ل خاطر  
 مضيق ثم التزم بانواع الناكهة مباح لقوله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم اي مستلذا  
 وترك المداومة عليه افضل لظاهر قوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم  
 بها وقد اعرب صاحب تحفة الملوك وشارحه الصيني في هذا المحل مسائلا لا يطابق ما ذكره  
 من الدلائل منها قوله والجمع بين انواع الاطعمة حرام لان ذلك اسراف وهو حرام لقوله تعالى  
 ولا تسرفوا ان الله لا يحب المسرفين ومنها قوله وكذا وضع الخبز على المائدة اضافة  
 ما يحتاج اليه الاكلون فانه اسراف فيكون حراما ومنها قوله وكذا ارفع ورفع الخبز  
 على الخوان حرام لما روي عن قتادة عن انس قال ما علمت النبي عليه الصلاة والسلام  
 اكل في سكرية قط ولا خزله مرقق ولا اكل على خوات ومنها قوله وكذا وضع الخبز  
 تحت الفضة ليستقيم حرام لان في ذلك استخفافا وقداما لتكبره وكذا مسح الاصابع  
 والمسكين بالخبز ووضع المحلحة عليه واكل وجهه خاصة ولا يغني غرابته لان امثال  
 ذلك خلاف الاول وغايته انه يكون كراهة تنزيه واما كونه محرما او كراهة تحريم فلا  
 دالة فيما ذكره فتأمل فانه موضع زال وحل عند اي حنيفة استعمال المفضض اي الموضع  
 بالفضة وكذا المصيب وهو المستودع بها حال كون المستعمل متقيا اي مجتنبنا موضع  
 الفضة فيتنقى في الشرب موضع الفم قبل موضع اليد في الاخذ ويتقى في السرب  
 والسرير والكرسي موضع الجلوس وكذا اذا جعل ذلك في نعل السيف او المسكين  
 او قبضتها ولم يضع يده في موضع الذهب والفضة وكذا المفضض من اللجام والركاب  
 وكذا الثوب فيه كتابة بذهب او فضة لا يكره عند اي حنيفة لان موضع التضييب تابع  
 لغيره فلا يكره وصار كالجنب المكفوفة بالحبر وبالثوب المعلم بالحبر والنعل المسير بسمار  
 الذهب والعمامة المعلمة بالذهب وقال ابو يوسف يكره ذلك لان من استعمال انا كان  
 مستعملا لكل جزء منه فيكره المضيب مع انما موضع الفضة كما يكره مع استعمال  
 موضعها وقول محمد يروي مع اي حنيفة ويروي مع اي يوسف وعلى هذا الخلاف

اذا جعل ذلك في السقف او في المسجد او جعل حلقة المرأة من الذهب والفضة او جعل المصفاة  
 مذهبا او مفضضا وهذا كله اذا كان يخلص منه شيء واما الذي لا يخلص منه شيء كالموهر فلا بأس  
 به اجماعا لانه مستهلك فلا عبرة ببقاؤه والا تحاراي وحل استعمال الاحجار الثمينة للاباحة  
 العامة في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقوله تعالى قل من حرم زينة  
 الله التي اخرج لعباده لا الذهب اي لا يحل استعمال الحلي الذهب والفضة للرجال لما اخرج  
 الجماعة الا البخاري من حديث عبد الله بن حنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن التخم بالذهب واخرج الترمذي والنسائي عن اي موسى الاشعري ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال حرم لباس الحرير والذهب على ذكور امتي واحل لنا ثيابهم  
 الا خاتم بالحرير على اليد ومنطقة وحلية سيف منها اي من الفضة اما الخاتم فلما اخرج  
 الجماعة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من فضة له فص حبشي ونقش فيه  
 محمد رسول الله وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يكتب الى بعض  
 الاعاجم فقبل له انهم لا يقرءون كتابا الا خاتم فالتخاتما من فضة ونقش فيه محمد رسول  
 الله فكانت في يده حتى قبض وفي يد اي بكر حتى قبض وفي يد عمر حتى قبض وفي يد  
 عثمان حتى سقط منه في بئر اريس فامر بها فنزحت فلم يقدر عليه والصبر للحلقة  
 لان قوام الخاتم بهادون الفضة ويجعل الرجل في لبسه الفضة في باطن كفه بخلاف  
 المرأة لانه للترزين في حنفا ويستحب للقاضي والمسلطان ونحوهما من يحتاج الي  
 الختم والا فقل لغيرهم تركه واما المنطقة فلما في عيون الاثر لا في النسخ العمري ويقال  
 له ابن سيد الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان له منطقة من اديم بشور  
 اي مفتشور ثلث حلقاتها وازمها وطرفها فضة والا بزيم الذي في راس المنطقة  
 ونحوها واما السيف فلما اخرج ابو داود والترمذي والنسائي عن انس قال كانت  
 قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة وقبعة سيفه وما بين ذلك  
 سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة وقبعة سيفه وما بين ذلك  
 خلق من فضة وفي لفظ كان حلية سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة واخرج  
 الطبراني في معجمه عن مرزوق الصيقل انه صقل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ذا الفقار وكانت له قبعة من فضة وحلق من فضة والقبعة بالقاف فوحدة  
 ثم يا حنيفة ثم معلقة على زنة سفينة ما على طرف مقبض السيف من فضة او حديد  
 واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن جعفر بن محمد قال رايت سيف رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قائمته من فضة ونعله من فضة وبين ذلك خلق من فضة وهو عند  
 هو لا يصني يتي العباس واخرج البيهقي عن عثمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر  
 انه تملك سيف عمر يوم قتل عثمان فكان على قلت كم كانت حليته قال اربع اية  
 قيدنا الذهب والفضة بالحلي لا نه لا يحل للرجال ولا للنساء استعمال انية الذهب والفضة



بالاكل والشرب وغيرهما كاستعمال المصقة من احدى يدها والاكتحال ببلل او من مكحلة من  
احديهما والادهان بدنت في انا من احدهما لعموم التهي في رواية ام سلمة ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال الذي يشرب في اينة الفضة انما يجرج في بطنه نادجهم  
رواه الشيخان ومعنى يجرج يردد وفي رواية لمسلم من شرب في ناء ذهب او فضة  
وفي اخرى له الذي ياكل ويشرب في اينة الذهب والفضة وفي الكتب الستة من رواية  
عبد الرحمن بن ابي ليلى قال استسقى حذيفة فسقاه مجوسي في انا فضة فقال لا يصحت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الدنياج ولا تشربوا في اينة  
الذهب والفضة ولا تاكلوا في مصافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وكذا يحرم كل  
استعمال كالاكل بلصقة الفضة والاكتحال ببللها واتخاذ المكحلة والمراة والدوات  
من الفضة وما اشبه ذلك من الاستعمال وروي عن علي كرم الله وجهه صنعت  
طعاما فدعوته عليه الصلاة والسلام فجاء في ابييت تصاوير فرجع رواه ابن  
ماجة لان اجابة الدعوة ستة ورواية المتكررة وحل سمها ذهب في الخاتم اي  
في ثقبه لانه تابع له فصاها كالحلم في الثوب وجوز محمد شدة السن التي تجاز سقطها  
بالذهب كالفضة وكاتخاذ الانف من الذهب وعنهما الجواز وعدمه اما الجواز فلما في السن  
سوى ابن ماجة عن عبد الرحمن بن طرفة ان جده عرجة ابن سعد اصيب انفه يوم الكلاب  
فاتخذ انقاص ورق فانتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ انقاص ذهب  
وفي مجمع الطبراني بسنده الى هشام بن عروة عن عبد الله بن عمرو ان اياه سقطت  
ثنيته فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يشدها بذهب وفي مجمع الصحابة لابن قانع  
بسنده الى هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن عبد الله بن ابي سلول قال  
انذقت ثنيتي يوم احد فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان اتخذ ثنية من ذهب واما  
عدمه عنها فلان الاصل فيه التحريم والاباحة للضرورة وقد اندفعت بالفضة  
وهي الادنى فبقي الذهب على التحريم والضرورة لم تدفع في الانف دونه حيث انت  
كذا ذكره بعض الشراح وفيه ان نضه عليه الصلاة والسلام ابتداء باتخاذ الثنية من  
ذهب يابى عن ذلك فالحق ان يقال مهما تدفع الضرورة بالفضة فلا يجوز بالذهب  
اعتبارا للاختلاف حيث جوز خاتم الفضة دون خاتم الذهب والله سبحانه اعلم  
ولا يتختم اي لا يجوز للرجل والمرأة ان يتختم بحديد وصغري نحاس اصفر كما اخرجه  
ابوداود والترمذي والنسائي عن عبد الله بن بريدة قال جاز رجل الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وعليه خاتم من حديد فقال مالي اري عليك حلية اهل النار ثم جاء وعليه خاتم  
من شبه فقال مالي اجد منك ربح الاصنام فقال يا رسول الله من اي شيء اتخذه قال اتخذه  
من ورق ولا تهمه مثقالا زاد الترمذي قبل التعليم ثم جاء وعليه خاتم من ذهب  
فقال مالي اري عليك حلية اهل الجنة اي في الحنة وقال صفر عومض شبه استهلك

والشبه محرمة وكسرت الخاسر لا صفر والحج كاليشب المشهور باليشم ويقال له البلور واعلم انه  
وقع في الجامع الصغير ولا يتختم الا بالفضة فلا شمس الاية السرخسي في شرحه ولظاهر  
هذا اللفظ يعني بطريق المحصر كره بعض مشايخنا التخم باليشب والاصح انه لا بأس بذلك  
وان مراده كراهة التخم بالذهب والحديد على ما ورد به الاثر واما اليشب ونحوه فلا بأس  
بالتخم به كالحقيق فقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم تختم بالحقيق ثم اللبس من الحلال  
فرض ايضا لقوله سبحانه خذوا زينتكم عند كل مسجد ولا تلهيكم الصلاة الا بستر  
العورة ولا تلهيكم عليه ستر عورتكم عن غيرهن ولا تلهيكم خلفته لا تحفل الحر والبرد فيحتاج الي  
دفع ذلك بالكسوة فصارت نظير الطعام والمشرب ويستحب ستر غير العورة لقوله عليه  
الصلاة والسلام ان الله يحب ان يرى ثيابه على عيده رواه الترمذي ولا يلبس جل  
حريرا كما في الصحيحين عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب راي حلة سيرا عند باب المسجد  
فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوقد اذا قدموا عليك  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحرير في الدنيا من لا نصيب له في الآخرة  
الحديث وقد روي عن ثلاثة نفر من الصحابة منهم علي بن ابي طالب باسناد متصل ان  
النبي صلى الله عليه وسلم اخذ حريرا فجعله في عينيه واخذ ذهبها فجعله في شماله ثم قال  
ان هذين حرام علي ذكورا متني حل لا تاثم وعن ابي موسى الاشعري انه عليه الصلاة والسلام  
احل الذهب والفضة والحرير للاثاث من امته وحرم على ذكورا رواه احمد والترمذي  
وصححه الا قدر اربعة اصابع عرضا فانه حلال لما اخرجه مسلم عن قتادة عن الشعبي  
عن سويد بن غفلة ان عمر بن الخطاب خطب بالجابية فقال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلاث او اربع ولما في صحيح مسلم عن ابي  
عبد الله اس عمر مولى سمات ابى بكر انها اخرجت لها طيلا لسة كسروا نيه لها لينة ديباج  
وفر جهاها مكفوفان بالديباة فقالت كانت هذه عند عايشة فلما قبضت اخذتها كان  
النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فنحن نفعلها للمرضى نستشف بها وروي محمد بن اذينة  
عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان عمر بن الخطاب بعث جيشا فتح الله عليهم واصابوا  
غنما كثيرة فلما اقبلوا وبلغ عمر انهم قد دنوا خرج بالناس ليستقبلهم فلما بلغهم خروج عمر  
بالناس لبسوا ما معهم من الحرير والديباة فلما راهم عمر غضب فاعرض عنهم فلما راوا غضب  
عمر القهقام اقبلوا يعتذرون فقالوا انما لبسناها لتريده عا فاما الله علينا قال فسر ذلك  
عن عمر ثم رخص في العلم الاصبغ او اصبعين والثلاث والاربعة قال محمد بن واخذ وهو قول  
ابي حنيفة وكذا الثوب المنسوج بالذهب لا يكره اذا كان قد عرض اربع اصابع ولعل  
الحكمة في جواز هذا القدر القليل من اللبس والا استعمال يعلم العبد به ما اعد الله له في  
الآخرة من لذة فيرغب فيما يكون سببا لتحصيله والتكسب من الحرير والقيمة منه لا يحل  
للرجال لانه استعمال تام ويستحب لبس الثياب الجميلة للجمال والتزين واظهار نعمة الله



لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الالهة ولقوله سبحانه انزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم وريشا  
وهو لباس الزينة ولقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يحب ان يري أثر نعمته على عبده رواه  
الترمذي وقدر روي ان ابا حنيفة اراد ان يرد اقمته اربعماية دينار واما اذا لبس لبسا الزينة  
للتفاخر واظهار التكاثر فهو حرام ليس فيه كلام ويؤسده اي يجوز ان يجعل الحرير وشاة  
اي مخدة ويفرشه ويستريحه بابه عند اي حنيفة وقال يكره للعوام ولا نه من زيب  
المترفين وهينة المستعجلين من الكفار والعجائز وقد ذمهم الله سبحانه بقوله اذ هم طيبا ثم  
في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها وبقولها قال مالك والشافعي وهو الصحيح لما في صحيح البخاري  
عن ابن ابي ليلى عن حذيفة قال لما نال النبي صلى الله عليه وسلم ان يشرب في اية الذهب  
والفضة وان تاكل فيها وعن لبس الحرير والديباحة وان يجلس عليهما ولا يحنيفة ما اخرجه  
ابن سعد في الطبقات في ترجمة ابن عباس عن راشد مولى لبني عامر قال رايت على فراش  
ابن عباس مرفقة حرير وما اخرجه عن موزن بن وداعة قال دخلت على ابن عباس  
وهو متكى على مرفقة حرير وسعيد بن جبير عند رجله وهو يقول انظر كيف تحذني عني  
فانك حفظت عني كثيرا ويلبس الرجل ما سداه بضم اوله وهو طول ابريسم بكسر الهمزة  
والراء فتح السين المهملة الحرير والحمة بضم لامه اي عرضه غيره اي غير ابريسم من قطر  
وكتان وصوف ويستوي فيه الحرب وغيره لما روي عبد الرزاق في مصنفه عن وهب بن  
كيسان انه قال رايت ستة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسون الخنز  
سعد بن ابي وقاص وابن عمر وجابر بن عبد الله وابو سعيد وابو هريرة وانس بن مالك  
والخنز هو المسدي بالحرير وخلق سنن ابي داود عن حميف عن عكرمة عن ابن عباس  
قال لما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب المصمت من الحرير فاما العلم من الحرير  
وسد الثوب فلا بأس به ولان الثوب انما يصير ثوبا بالنسيج وهو يتم بالحمية فكانت هي  
المعتبرة دون المسدي وقال ابو يوسف لا ادى باسا بحشوا القز لان الثوب ملبوس  
والحشوا غير ملبوس ويلبس عكسه وهو ما حتمه ابريسم وسداه غيره في حرب فقط  
اي ولا يلبس في غيرهما واما الخالص فلا يلبس في الحرب عند اي حنيفة ويلبس عندهما  
وهو قول مالك والشافعي لا تدافع للسلاح واهيب للعدو ولا يحنيفة ان النضوب  
الناهي عن لبسه تفصل بين حال وحال ودفع السلاح والهيئة يحصلان بالخلط  
الذي لحته حرير واما ما في كامل ابن عدي عن الحكم بن عيسى وكان من اصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في لباس الحرير عند القتال  
فقد اعلاه عبد الحق بعيسى من روايته وقال انه ضيف عندهم بل متروكة وفي  
طبقات ابن سعد بسنده الى الحسن قال كان المسلمون يلبسون الحرير في  
الحرب انتهى وهو على تقدير صحته قابل للتاويل كما لا يخفى وكراهه لباس الصبي ذهابا  
او حريرا لان الصبي محال يجوز له في الشرع اذا كبر ليلك ذلك الا ترى انما غنصه

من شرب الخمر وناخذه بالصوم والصلاة خلا فاما لك والشافعي لعدم كونه مخاطبا وينظر الرجل  
من الرجل ونظر المرأة من المرأة ومن الرجل الاجنبي اذا امتت الشهوة سوى ما بين السرة والركبة  
اما نظر الرجل من الرجل فيما عداهما فلان السرة ليست بصورة لما روي محمد بن مسنده  
وابن جابر في صحيحه والبيهقي في سننه عن ابن عون عن عمير بن اسحق قال كنت سني  
مع الحسن بن علي في بعض طرق المدينة فلقينا ابو هريرة فقال للحسن اكشف لي  
عن بطنك جعلت فداك حتى اقبل حيث رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل  
قال فكشفت عن بطنه فقبل سرتي ولو كانت من العورة لما كشفها الحسن ولا قبلها  
ابو هريرة وما تحت السرة الى الركبة عورة لما روي شروط الصلاة واما نظر المرأة من  
المرأة فوجود المجامسة بين المراتين وانعدام الشهوة غالبا من الطرفين كما في نظر الرجل  
من الرجل اذا لم يكن امر دحسنا ولا ينظر اليه بعين الشهوة واما نظرهما من الرجل فلان  
الرجل يعمل شغله متجرا غالبا فلو لم يجز لها النظر اليه لضاف الامر على الناس وفي كتاب  
الحنفي من الاصل ان نظر المرأة الى الرجل الاجنبي بمنزلة نظر الرجل الى محارمه فلا يجوز لها  
ان تنظر الى البطن والظهر لان النظر الى خلاف الجنس غلط وعلى الرواية الاولى يجوز وهو  
الاصح ولو نظرت المرأة الى ما يجوز لها النظر منه وفي قلبها شهوة او في كبر راءها انما تستهي  
او شكت ذلك استجب لها ان تعض بصرها بخلاف الرجل اذا نظر من المرأة الى ما يجوز له  
النظر منها وهو الوجه والكف فانه يعض بصره حتما مع خوف الشهوة لقوله عليه الصلاة  
والسلام كتب الله على ابن ادم نصيبه من الرأى يدرك ذلك لا محالة فالعينان زناهما  
النظر الحديث رواه مسلم ومن محرمة اي وينظر الرجل من محرمة وهي من لا يجوز المنكح  
بينه وبينها على التابيد بنسب او سبب من رضاع او مصاهرة بنكاح او سفاح ومن  
امة غيره فمناكات او مدبرة او مكاتبة او ام ولد الى ما در الظاهر والبطن والتخذي ما عدا  
هذه الاشياء اما الحرم فلعله تعالى ولا يبدن زينة الا لبس لثمت الالية والمرأ  
والله اعلم مواضع زينة لثمت وما عدا البطن والظهر والتخذي مواضع الزينة وقد قال علي  
وابن عباس الزينة هي الكحل والحاتم رواه الطبراني والبيهقي فالمراد بهما موضعهما  
وهو الوجه والكف وفي رواية عنه اما ظهر منها قال الوجه والكفان وهكذا عن عائشة  
واما امة غيره فلان الامة تخرج لحواتج مولاها وتخدم احيانا وهي في ثياب منتهى  
فصار حالها خارج البيت في حق الاجاب كحال المرأة داخله في حق محارم الاقارب فلا محل للنظر  
الى بطنها وفرجها خلا فاما يقوله محمد بن مقاتل انه يباح ما دون السرة الى الركبة وحجته  
قول ابن عباس من اراد ان يشتري جارية فلينظر اليها الاموضع الميزر وتعامل اهل  
الحرمين واما الخلوة بها والسفر بها فقبل يباح كما في المحارم واليه مال شمس الائمة  
السرخسي لان المولى قد يحتاج ان يبعثها في حاجة الى بلدة اخرى ولا يحد محرما  
معهما وقيل لا يباح لعدم الضرورة واليه مال الحاكم الشهيد لقوله عليه الصلاة والسلام



لا يستف رجل عند امارة الا ان يكون ناكها او ذارحم اي محرم رواه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام  
لا يخلون رجل بامرأة فان المشيطان ثالثهما رواه ابن حبان في صحيحه وقد ذكر ابو بكر الرازي  
في احكام القرآن عن ابن مسعود ومجاهد والحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب  
انهم تاولوا قوله او ما ملكت ايمانهم على الاماقت ويؤيده اجماع عليه في قوله الاعلى  
ازواجه او ما ملكت ايمانهم وينظر الرجل من الاجنبية ومن المسيدة الى الوجه والكفين  
لانها محتاجة الى ابدانك لما احتجها الى الاشارة والى الاخذ والاعطاء ومواضع الضرورة  
مستثناة من قواعد الشرع والقدم كالوجه في رواية الحسن كاذكره الطحاوي لانها  
تحتاج الى ابدانها اذا مشيت حافية او منتقلة وقد لا يجد خفاف في كل وقت واما ما ذكره  
في الهداية عن علي من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صب للهي عينيه الا انك  
يوم القيمة فالمعروف من هذا الحديث من استمع الى حديث قوم وهم لم يرووه عن  
في اذنه الا انك يوم القيمة وهو حديث صحيح رواه البخاري وشرطي حل النظر الا من عن  
الشهوة فاذا لم يؤمن لم يحل النظر احترازاً عن الوقوع في الحرام الا عند الضرورة كالقضا  
والشهادة اي ابدانها لضرورة اجبا فوق الناس وقيداً بايديها لان النظر لخلقها لا يباح  
مع الشهوة على الاصح لا يوجد من لا يشتبه في ضرورة والاعتماد اذ النكاح لا يطاق  
ما اخرج النسائي وقال حديث حسن عن المغيرة بن شعبه انه خطب امرأة فقال لا النبي  
صلى الله عليه وسلم انظر اليها فانه احري ان تدوم بينكما اي ان تدوم المودة بينكما وقد  
روي من طرق واخرج مسلم عن ابي حازم عن ابي هريرة قال خطب رجل امرأة من الانصاف  
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر اليها فان في عين الانصار شيئا ولا  
المقصود اقامة السنة لا قضا الشهوة والاعتماد الشرا اي شر الامه لانه في معنى ارادة  
النكاح والاعتماد المداواة بقدر الحاجة وينظر الرجل الطبيب الى موضع المرض بقدر الضرورة  
ومما كنظر الحائط والختان الى موضع الحفظ والختان ويجوز للرجل النظر الى موضع  
الاحتقانات من الرجل عند الضرورة لا بمداواة والمخفى ونحوه من المحبوب والخنث  
كالنحل الخالص في حكم النظر لانهم ذكر حقيقة ولقد عايشته انحصار مثله فلا يبيح ما كان  
حرما قبله ذكره في المبسوط وقيل هو اسد الناس جماعا فانه لا تفتر الله بالانزال وكذا  
المحسوب لا نكح يسهق فينزل وان كان محبوبا قد جف ماوه فقد رخص بعض مشايخنا  
فحقة الاختلاط بالنساء لوقوع الامن من الفتنة وقد قال تعالى والتابعين غير اولي  
الادب من الرجال فقبل هو المحبوب الذي جف ماوه والاصح انه لا يحل له ان يلمس النصف  
وكذا الخنث في الردي من الافعال لانه كغيره من الرجال بل هو من النساء فيختص عن  
النساء فاما اذا كان في اعضائه لين وفي لسانه تكسر ولا يستهوى النساء ولا يكون خنثا  
في الردي من الافعال فقد رخص بعض مشايخنا في ترك مثله مع النساء وهو احد  
تاويل قوله تعالى والتابعين وقيل المراد بالبله الذي لا يدري ما يصنع النساء المأهلات

والترمي

والاصح

والاصح ان تقول انه من المتشابه وقوله قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم حكمة فخذ بالمحرم  
وتقول كل من كان من الرجال ٢ يحل لها ان تبدي موضع الزينة الباطنة بين يديه ولا يحل له  
ان ينظر اليها الا ان يكون مضطرا ٢ باس به لقوله تعالى والطفل الذين لم يظهروا على عورات  
النساء كذا ذكره بعض علماءنا والاظهر انه ليس من المتشابه ولو اختلفت في معناه فان  
مال الكل الى اشتراط عدم الشهوة كما هو منصوص عليه في قوله سبحانه غير اولي الدربة من  
الرجال والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يبعد ان يكون الموصول نعتا للرجال  
والاطفال والله تعالى اعلم بالاحوال والى ما ينظر الرجل ولو بشهوة الى كل اعضائه من غير ان يلمسها  
الوطي وهي زوجته وامته لان ما فوق النظر من المسيس والغشيات يباح له فالنظر اول  
ولقوله تعالى والذين هم لغروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم فانهم غير  
ملومين ولما في السنن الاربعة عن ابي هريرة عن النبي عن جده معاوية بن حيدة قلت  
يا رسول الله عورتا ما ناتي منها وما نذر قال احفظ عورتك لئلا يلمس زواجك او ما ملكت  
يمينك قال قلت يا رسول الله لو كان القوم بعضهم في بعض قال ان استطعت ان لا يربسها  
احد فلا يربسها قال قلت يا رسول الله اذا كان احدا خاليا قال الله احق ان يستحي من الناس  
وحسنه الترمذي ورواه الحاكم وصححه اسناده وفي صحيح الطبراني بسنده الى سعيد بن  
مسعود الكندي قال اتى عثمان بن مظعون رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
يا رسول الله اني استحي ان يري اهل عورتى قالوا وقد جعل الله لهم وجعلهم الله لك  
قالا كره ذلك قال فانهم يرونه سني واره منهن قال انت يا رسول الله قال انا قال قلت  
بعد ذلك ان يا رسول الله فلما ادبر عثمان قال صلى الله عليه وسلم ان ابن مظعون  
لحيي مستين واما حديث عايشة انه ما راي فرجي ولا راي فرجه كما رواه الترمذي  
في الشمائل فلعله من خصايصها وكان ابن عمر يقول الاول ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل  
معنى اللذة وروى ابن عدي عن ابن عباس مرفوعا انه يورث العي وضعت واما قول  
صاحب الهداية لان ذلك يعني النظر الى العورة يورث النسيان لورود الاثر فغير  
معروف وما حل نظره حل مسه لتحقق الحاجة الى ذلك في المخالطة مع قلة الشهوة في  
المحارم وهذا في غير نظر المرأة من الاجنبي ونظر الرجل من الاجنبية حتى لا يجوز للرجل مس  
وجه الاجنبية ولا كنهها فيحوز له مس ما ينظر من محارمه الا اذا خاف عليها او على نفسه الشهوة  
فانه يحل لا يغسلها ولا ينظر اليها ولا يخلو بها ولا باس بالمسافة بها فان احتاجت الى الراكب  
والانزال ولا يمكنها الركوب بنفسها فلا باس بان يغسل من عورتها ويأخذ ظهرها ويظهرها  
دون ما تحتها ان امن الشهوة وان خافها عليها او على نفسه او ظن او شك احتجب ذلك  
بعهده واما عيب المرأة فكما لاجنبي عندنا وجعل مالك والمشافيع نظره اليها كقوله الرجل الى  
فوات محارمه لقوله تعالى او ما ملكت ايمانهم ولا يجوز ان يحل على الاما لانه دخل في  
قوله او نساين قلنا المراد بالنساء لاما للتاكيد والمبالغة لما في مصنف ابن ابي شيبة



عن سعيد أنه قال لا يفر تك الاية انما عني به الاما و يعنى به العبيد وعن الحسن انه كره  
ان يدخل المملوك على مولاه بغير اذنه ولا يكره الرقيقه وهي خيط يربط في الاصبع والحمام  
ليذكر به الحاجة لانه من عادة العرب قال الشاعر اذا لم تكن حاجتنا في نفوسكم  
فليس بغير عنك عقد الرثام وقد روي ابو يعلى الموصلي عن سالم بن عبد الله عن نافع  
عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتق من الحاجة ان ينسأها رباط في  
اصبعه خيطا ليدكرها الا ان في سنته ضعفا وتجوز ان يعزل عن امراته باذنها  
وعن امته بدونه اما الاول فلما في سنن ابن ماجة عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن ان يعزل عن الحرة الا باذنها واما الثاني فلما في صحيح مسلم  
عن جابر قال جاز رجل من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي جارية  
اطوق عليها والا اكره ان تحل فقال عز لان شئت فاده سببها ما قدر لها فلبث الرجل  
ثم انه فقال ان الجارية قد حملت قال قد اخبرتك ان سببها ما قدر لها والاولان  
لا ينظر كل منهما الى عورة صاحبه وكان ابن عمر يقول الاولان ينظر الى فرج امراته  
حال الوقاع ليكون البغ في تحصيل اللذة قلت والطابع مختلفة واذ احدث ملكامة  
بشر او هبة او ارض او وصية او غيرها ولو بكر او مضمرة او مستترة من لا يطاها  
بان اشترى بها من محرما او من امرأة او من مال حرم وطها ودواعيه من المحرم  
وغيره حتى يستتري بحبيضة بعد التبعث فيمن غيب وبتشهري ذات شهرا يباس او  
صفر ووضع الحمل في الحامل لما اخرجه ابوداود والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم  
عن ابى سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سببها او طاس لا توطأ حامل  
حتى تضع ولا خير ذات حمل حتى تحيض حبيضة وفي لفظ لابي داود لا يحمل لامرء يوم  
بالله واليوم الاخر يستقي ماله ذرع غير ولا يحمل لامرء يوم بالله واليوم الاخر ان يقع  
على امرأة من النبي حتى يستتريها وفي مصنف ابن ابي شيبة عن علي رضي الله  
تعالى عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توطأ الحامل حتى تضع او الحائض  
حتى يستتريها بحبيضة وحرم دواعي الوطى كافي الظهار لانها قد تقضى اليه وما ينقض  
الحرام حرام لحديث الراعي حول الحمى واما حمل الدواعي في الحبيضة والصوم لان الوطى  
حرم في الحبيضة لمعنى الذي وذلك لا يوجد في الدواعي ولا في الصوم قد يفتد الى شهر  
فيؤدي الى المخرج كذا قالوه والاولان يقال انه استفيد من الاحاديث الواردة فيهما  
ورخص حيلة استقامه اي الاستيطان علم عدم وطى بايعها في هذا الظاهر علم ان  
ابا يوسف رخص الحيلة وخالفه محمد وكرهه لان التمرار من الاحكام الشرعية ليس  
من اخلاق المؤمنين فيكره له اكتساب سبب التمرار ولا يي يوسف ان هذا منع عن  
وجوب الاستيطان ودفع لئلا تترك الحيلة في استقامه كالا تتركه في استقامه الربا  
واخذ المشايخ بقول ابى يوسف ان علم المشتري عدم وطى لبايع لها في ذلك الظاهر

وبقول

وبقول محمد ان علم وطى لبايع لها فيمنع عن ابى يوسف انه اذا اتفق بفرع رخصها من ما لبايع  
فليس عليه استيطان قلنا ان هذا حكمة الاستيطان والحكم يتعلق بالعدة لا بالحكمة لبطونها يتيسر  
للعمامة وهي اي الحيلة ان لم يكن تحت حرة ان ينكحها اي تزوجها قبل الشراء ثم يشتريها  
كذا في الهداية وشرط بعضهم ان يقبضها قبل الشراء وقبل نكاحها ويطوها ثم يشتريها  
وان كانت تحت حرة ان ينكحها اي تزوجها لبايع قبل الشراء او المشتري قبل القبض لا حرق  
به او يشتري ان يكون امرها بيده ثم يشتري المشتري ان كان الا نكاح قبل الشراء او يقبض  
المشتري ان كان بعد الشراء قبل القبض ثم يطلق ذلك الزوج او من امرها بيده ومن الحيلة  
ان يشتريها او يقبضها فينكحها ثم يفسخ العقد برضاها لان بعد الكتاب حرمت عليه  
ثم يعجزها صارت كالملقة قبل الدخول وهذه سهول الوصول ومن فعل بشهوة احدي  
دواعي الوطى وهي القبلية والممس والنظر الى الفرج بامته حال كونها لا يجتمعان نكاحا  
حرم عليه وطئها بدواعيه حتى تحرم احديهما بتلك كلها او بعضها او با نكاحها نكاحا  
صحيا او اعتاقها كلها او بعضها لان الجمع بين الاثنين المملوكتين لا يجوز وطئها لا طلاق قوله  
تعالى وان تحصوا بين الاثنين لان المراد به الجمع بينهما وطئا وعقد الا انه معطوف على  
الحرمات وطئا وعقد ولا يصادف هذا قوله تعالى الامم ملك ايمانكم لان الترجيح للمحرر  
ولانه استثنى من المحصنات من النساء والمراد بها المسنيات وكذا لا يجوز الجمع بينهما  
في الدواعي لان النص مطلق فيتناولها اولان الداعي الى الوطى بمنزلة في التحريم ويستحب  
لمن اراد ان يبيع امته الموطوءة ان يستتريها لاحتمال ان تكون علفت منه ولا يستتريها  
المشتري فيستتبه النسب وواجبه مالك صونا لما يكره تقبيل الرجل في ثمة او يده او  
شي منه وعناقه في ازار واحد ولو بلا شهوة عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف  
لا يباس بذلك عند عدم الشهوة لما اخرجه الحاكم في المستدرک وقال سناده صحيح لا اعتبار  
عليه من حديث ابن عمر قال وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه عن ابى طالب  
الى بلاد الحبشة فلما قدم منها اعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم وقبل بين عينيها فصارت  
كالصافحة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل للبرك اما المصافحة فلقوله عليه  
الصلاة والسلام ان المؤمن اذا تقى المؤمن فسلم عليه واخذ بيده تناثرت خطاياهما  
كما بينا ثورق الشجر رواه الطبراني في معجمه للاوسط وقوله عليه الصلاة والسلام ما من  
مسلمين يلتقيان فيمصا فمات الا غفر لهما قبل ان ينفرا رواه ابوداود والترمذي  
واما قول صاحب الهداية انه عليه الصلاة والسلام قال من صاغ اخاه المسلم وحرك يده  
تناثرت ذنوبه فقوله حرك يده غير معروف واما التقبيل فلقول ابن عمر كفاي سرية من  
سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نونا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقبلنا  
يده رواه ابوداود والترمذي ولقول صفوان بن عسال ان قوما من اليهود قبلوا  
يد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورجله رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح



واما ما قيل من ان حديث جعفر محمول على ما قبل التحريم فغير ظاهر بل ينبغي ان يخص جواز  
المانعة للقادم من السفر والله تعالى اعلم وروي الطحاوي انه عليه الصلاة والسلام نهى  
عن المكاءة وعن المكاءة وفي الجامع الصغير وبكره ان يقبل فم الرجل اويده او شيئا منه  
او يعانقه وذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا بأس بالتقبيل  
والمعانقة وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليهما غير الا اذا كانا كان عليهما قبض اوجبة  
فلا بأس بالاجماع وهو الذي اختاره الشيخ ابو منصور الماتريدي ثم لا بأس بتقبيل يد العلم  
والسلطات العادل على سبيل التبرك وكذا التقبيل يد الابوين والشيخ والرجل وما يفعله  
الجهال من تقبيل يد نفسه اذا اتى غيره فمكروه وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي  
السلطات او المشايخ فحرام والفاعل والراضي به اثم لا نه يشبه عبادة الاوثان وذكر  
الصدر الشهيد انه لا يكتفى بهذا السجود لا نه يريد به التحية ففهم منه انه لو سجد  
للتعظيم كفر كما صرح به الشيخ حسين ولهما ما روي ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما  
من حديث عامر الجري قال سمعت ابا ركانة في نسخة صحيحة ابا ريجانه صاحب النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم واسمه سمعون بالمهملة او المجهة قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن مكاءة او مكاءة المرأة المرأة ليس بينهما شي وعن مكاءة  
او مكاءة الرجل الرجل ليس بينهما شي قال ابو عبيد القاسم بن سلام والمكاءة ان  
يلتم الرجل فاه صاحبه والمكاءة ان يضام الرجل صاحبه في ثوب واحد وفي سنن الترمذي  
عن انس قال قال رسول الله الرجل منا يلقا اخاه او صديقه اخفى له قال لا  
قال فليترمه فيقبله قال لا قال فياخذ بيده ويصافحه قال نعم ويمكن الجمع بان نهى  
التقبيل محمول على تقبيل الفم ونهى العناق على غير القادم او على ما اذا كان بازار واحد  
اما الاحتنا للسلطات او غيره فمكروه ومحرم تقبيل الارض بين يدي العلم او الشيخ او  
السلطات للتحية واما السجود فحرام واختلف في كونه كفرا او كره ببيع العذرة خالصة  
وقد بيعها مخلوطة بنزلة ريت خالطة بخاسة وجاز لا تنفع بهذه اي بالمخلوطة  
لان العادة لم تجز بالانقاع بخالص العذرة وجرت بالمخلوطة وفي شرح المكنز الصحيح  
عن ابي حنيفة ان الانقاع بالعذرة الخالصة جائز ومصحح السريين لا نه يتنفع به  
ويذكر لو فت الحاجة فانه يلقي في الارض لا سكتا ما نزع وجاز خصا البهايم لا نه  
صلى الله عليه وسلم مضى بكبشيتين موجوبين اي خصيتين ولا نه لهما يطيب به الارض  
اي ولا يجوز خصا البهايم لا نه تقبل به وهو حرام وجاز انما التحير على الخيل لان النبي صلى  
الله عليه وسلم ركب البغلة وهي انما التحير على الخيل ولو كان هذا الفصل حراما لما ركبا  
لما في ركوبها من فتح بايه كذا ذكره وفيه بحث اذ لا يلزم من ركوبها جواز الاتنا  
فقد روي ابو داود والنسائي عن علي قال اهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
بغلة فركبها فقلت لو حملنا التحير على الخيل كانت لنا مثل هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

اما يفعل ذلك الذين لا يعلمون واهل علمنا ونا حملوه على كراهة التزنية وجوزوه وجاز سفر  
الامة وام الولد بلا محرم لان الاجابة مع الاما فيما يرجع الى النظر والمس بنزله المحاذم فكما يجوز  
للحرمة ان تسافر مع المحرم فكذا يجوز للامة ان تسافر مع الاجنبي وام الولد امة لقيام الملك  
فيها وان امتنع ببيعها وكذا المكاءة لانها مملوكة رقية وقد تقدم اختلاف المشايخ في اخيها  
وفي النهاية مصرى الى الشيخ الاسلام هذا في زمانهم لقلية اهل الصلاح واما في زماننا فلا  
لقلية اهل الفساد وصح بيع العصير من مخذه فخر العموم قوله تعالى واحل الله البيع لان  
المعصية لا تقام بعينه باقيا على حاله بل بعد تغيره وصيرورته امر اخر ممتاز عن العصير  
بالاسم والخاصة بخلاف بيع السلاح في ايام الفتنة فان المعصية تقام بعينه كذا ذكره  
ويبين ان يكون مكروها لكونه سبيبا لتحويل المعصية ولقوله تعالى وتعاونوا على البر  
والنقوي ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ولذا امتنع مالك والمشايخ ومحرم على المسلم  
اخذ دينه من ثمن خمر باعها مسلم لا ذي لان بيع المسلم الخمر باطل اذ لا قيمة للخمر في حق المسلمين  
فلم ينصفد البيع واذ لم ينصفد لم يجب الثمن فلم يملكه فلا يحل له ان يدين اخذه واما بيع الذي  
في الخمر فصحيح لانها مال في حقه فيملك الثمن فيصح اخذه وكره استخدام الخمر في  
استخدامه حاشا على هذا الصنيع الحرام وكره اخراص بقال شيئا ياخذ منه ما شأنا لا نه اذا  
ملكه الدراهم فقد اقرضه اياه وقد شرط ان ياخذ منه ما يريد حالا حاله وفي ذلك نفع فيصير  
في معنى القرض الذي جرت نفعها وهو ستهي عنه وان اودعه اياه ثم اخذ منه ما شأنا محرم بالايكرو  
وكره اللعب بالنرد اجماعا والشرط فيه خلاف ياتي وكره العنا وهي معدودة بلصقي  
التغني بالانعام المويسقته ونحوها وكل لهواي لعب شغل عن القرض اما النرد فلما  
اخرجه احمد ومسلم وابوداود عن سليمان بن بريدة عن ابيه بريدة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه وليس  
فيه ذكر الشرط الذي ذكره في الهداية وروى مالك واحمد وابن ماجه بلفظ من لعب  
بالنرد فقد عصي الله ورسوله واما الشرط في فاما اخرجه العقيلي في ضغفاه عن ابي  
هريرة قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم يلعبون بالنرد فقام ما هذه  
الكوبة الرانه عنها لعن الله من يلعب بها والكوبة النرد ولما رواه ابن جبات  
في ضغفاه عن واثة بن الاسقع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الله عز  
وجل في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة لا ينظر فيها الى صاحب النشاء يعني الشرط في  
واما العنا فلقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث وفسر بالمضنيات وقوله  
كتبت في هذه المسألة رسالة مستقلة واستعمال الملاهي محرمة بالا اتفاق وطلب  
الفرقة والدق في العرس مستثناة لا ذن فيها شرعا وسيل ابو يوسف ايكره  
اللق في غير العرس تقصير به المرأة للصبي في غير فسق قال لا فاما الذي يجي منه الفاحشة  
كالعنا فاني اكرهه واما اللهو فلما اخرج المحاكم في المستدرك وقال حديث صحيح



على شرط مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل شيء من لهو الدنيا  
 باطل إلا ثلاثة انتصالك بقومك وتاديبك فربك وملا عيتك اهلك فانهم من الحق  
 وفيه دلالة على أن الشطرنج لعب باطل كما يدل عليه صبغة المحصر في لهو الحق وإباح المشايخ  
 اللعب بالشطرنج إذا لم يكن قاروا ولا اختلا لشي من المزايدات إذ فيه تشجيع الخواطر  
 وتركبة الأفهام قال سهل بن محمد المصطوفي ريس أصحاب الشافعي إذا سلمت اليد من  
 الخصم اتوا الصلاة من النسيان واللسان من الهذيان فهو أدب بين الخلق ولا أكثر  
 منه رده شهادته وفي العيني قول الشافعي رواية عن أبي يوسف ولنا أنه لو يصد  
 صاحبه عن ذكر الله وعن الصلاة غالبا فيكون حراما كالحمر والميسر ولا نه في معنى  
 التردد والدرية عشرة في انقار به تسقط عدالتهم لم يقام به وكان مقابلا ولم  
 يصد ذلك عن الصلاة لا ينقطع ولم ير أبو حنيفة بالسلام عليهم بأسا يشغلهم عما هم  
 فيه وكرها تخيلا لهم ويؤيدهما مرويان عليا رضي الله تعالى عنه من يقوم يلعبون  
 بالشطرنج لم يسلم عليهم فنيل له في ذلك قال كيف أسلم على قوم يعكفون على صنم لهم ذكره  
 العيني وكره كراهة تحريم احتكار قوت البشر والبهايم كل لحظة والشصير والنبين  
 في بلد يضرب بالهله لما أخرجه مسلم عن معمر بن عبد الله العدوي أن النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قال لا يحتكر إلا خاطي أي مذب وأخرج ابن ماجه في سننه وأبو يعلى الموصلي  
 في مسنده عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاني مرزوق  
 والمحتر ملهون أما لو لم يضرب بهم بان كان المصر كبير لا يكره أنه حابس ملكه من غير  
 اضمار غيره وقال أبو يوسف كل ما ضرب بالهنة فهو احتكار ولو كان ثيابا أو دنانير  
 أو دراهم ثم إذا قصرت المدة لا يكون حبس القوت احتكارا لعدم الضرر بخلاف ما إذا  
 طالت لحقته وحد المدة الطويلة أربعون يوما لما أخرجه أحمد وابن أبي شيبة  
 والبخاري والحاكم في المستدرک عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
 من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ للمصابة في الدنيا بان امره القاضي ببيع  
 ما فضل عن قوته وقوت أهله سنة فإن لم يفعل يعزرو ويبيع القاضي بنفسه  
 عندهم هو المصعب وأما إذا لم يحصل وان قصرت لأغلة أرضه أي لا يكره احتكار  
 الشخص غلة أرضه وينبغي أن يقيد بما لم يزد على نفقة سنة ولا يحملوه من بلاد آخر  
 وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف يكره أن يجلس ما جليه من بلد آخر لا طلاق ما روي  
 وكره تسخير الحاكم لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح  
 من حديث أنس قال قال الناس يا رسول الله غلا السحر فسحر لنا فقال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم إن الله هو المسحر القابض الباسط الرازق وإني لأرجو  
 أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بظلمة من دم ولا مال ولا أن ألقن حق الملاك  
 فلا ينبغي للامام أن يعرض عليهم في حقهم إلا إذا تعدي الأبواب أي باب السلع

عن القيمة تعد يا فاحشاً بان باعوا بضصف القيمة وعجز السلطان عن هيمنة خوف  
 المسلمين إلا بالتسخير فانه يسخر لما فيه من دفع الضرر العام ولكن بشورة أهل الرأي  
 ثم إذا سخر الحاكم وباع رجل باكثر مما سخر به جاز عند أبي حنيفة مطلقا لا يبري الحجر على الحجر  
 وفي إبطال بيعه نوع حجر عليه وعندهما يجوز إذا لم يكن التسخير على قوم بعينهم لأنه لا يكون  
 حجرا بل قوتى فانه لا يبريات الحجر على مجهولين ومن باع بما سخره الإمام صح لا نه غير مكره على  
 البيع كذا في الهداية وفي المحيط وشرح المختار ان البائع إذا كان يخاف إذا نقصان يضرب به  
 الامام لا يحل للمشتري ذلك لأنه في معنى المكره والحيلة ان يقول المشتري له بصني بما تحب  
 فأي شيء باعه يحل ولو خاف الامام على أهل مصر الهلاك أخذ الطعام من المحتكرين وفردقه  
 فإذا وجد وارد ومثله وليس هذا من الحجر بل من دفع الضرر كالحالة الخاصة وكذا يحرم  
 تلقي الجلب في بلد يضرب بالهله لقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلتقوا الركبان ولا يبيع  
 حاضر لباد رواه الشيخان وفي لفظ لمسلم لا تلتقوا الجلب فن تلقاه فاشتره فأتى سيده  
 السوق فهو بالخيار وقبل قول فريد كيف ما كانت أي عدلا كان أو فاسقا مسلما كان أو كافرا  
 حركات أو عبدا ذكر كان أو انثى في المعاملات كالكالات والمضاريات والأذن في النجا  
 لأنه يكسر وجودها بين الناس والعدل عزير الوجود فلو شرط فيها امرز لا يلاذي الحجج  
 فان قال كافر شريت اللحم من مسلم أو كتابي حل لكم وان قال من يجوزي حرم بخلاف ما إذا  
 قال هذا حلالا وحراما فانه لا يقبل قوله وشرط العدل في الديانات كالحجر عن نجاسة الماء وعن  
 حل الطعام وحرمة لا نه لا يكتس وقوعها كثرة وقوع المعاملات فيستمرط فيها الاسلام  
 والعدالة ففي الخبر العدل بنجاسة الماء لا يتوضأ به لعدم التهمة وفي الكافر يتوضأ به  
 للتهمة وفي الناسق والمستور تحريم فان كان كبرياؤه أنه صادق يتم ولم يتوضأ به  
 لترجح جانب الصدق بالتحريم والحوط ان يريق الماء ثم يتيم وان كان كبرياؤه أنه  
 كاذب يتوضأ به ويتيم لترجح جانب الكذب بالتحريم ولواخبرها نفة ان زوجها الغائب  
 مات أو طلقها ثلاثا أو آخرها غير ثقة ومعه كتاب بطلا فها ولم تدرك منه إلا أنها  
 عثرت فترجح عندها صدقه جاز الاعتداد والتزوج ولو آخرها ان اصل نكاحها كان  
 فاسدا أو زوجها كان أخاها من الرضاع لم يسعها ان تتزوج بقوله وان كان ثقة  
 لان في هذا الفصل آخرها غير مستنكر وقد الرزما الحكم بخلافه وفي الأول آخرها غير محتمل  
 وهو امر بينهما وبين ربها فلها ان تعتمد ذلك الحجر وتزوج ويقبل قول الصبي والفق في الهدية  
 والأذن له في التجارة لان الهدايا تبعت على يده ولا عادة فلو لم يقبل قولهم لا أدى إلى الحجر  
 والعبد يحتاج في الأسواق والأصهار البعيدة ولا يمكنه استحضار الشهود إلى تلك  
 المواضع فلو لم يقبل قوله في الأذن يحرم الناس في المعاملة مع العبيد وما ينبغي ان يلتحق  
 بهذا الكتاب مسائل شتى مما يناسب هذا الباب فقد قال علماؤنا لا بأس بتخصيص  
 المصحف ونقطه وشكله في زماننا واصل الرواية أنه يكره التخصيص والنقط في المصحف



لقول ابن مسعود جردوا القرآن لا تلحقوا به ما ليس منه رواه ابن ابي شيبة وله معنيات  
 احدهما جردوه في التلاوة ولا تملطوا به غيره وتاينهما جردوه في الخط من التثنية والنقط ثم في  
 زماننا لا بد لعالمنا من الدلالة فبالتثنية يحفظ الاي والنقط يحفظ القصيف والشكل  
 يحفظ الاعراب فيكون بدعا مستحسنة وقد صح عن ابن مسعود ما رواه المسلمون حسنا  
 فهو عند الله حسن ويجوز تخليته لما فيها من تعظيمه وكذا نقش المسجد وتزيينه بما اذهب  
 ونحوه لكن لا من غلة وقته حتى لو فعل منها ضمن ثم هو قربة في الاصح لما فيه من تعظيم بيت  
 الله ولظاهر قوله انما يعمر مساجد الله من امن بالله وقيل مكروه لا نه من الامور المبتدعة  
 ويكره في المسجد عمل الدنيا كخباطة وكتابة باجرة لما ورد ان المساجد انما بنيت للصلاة لا  
 لضرورة بان المسجد مكانا غيره وكان قوته من صنعة ولا يكره عندنا دخول الذي المسجد  
 الحرام وكره الشافعي لقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم  
 هذا ولان الكافر لا يخلو عن ضابطة واجيب بان نه محمول على منعه ان يدخله طائفت  
 عرارة او مستورين وعلى اهل الاسلام مستعملين وبان النجاسة محمولة على خبث عقائد  
 وكرهه مالك في كل مسجد اعتبارا بالمسجد الحرام لعموم العلة وهي النجاسة ولنا ما في  
 سنن ابي داود عن عثمان بن ابي العاص ان وفد ثقيف لما قدموا على النبي صلى الله عليه  
 وسلم انزلهم المسجد ليكون ارق لقلوبهم فاستشرطوا ان لا يحشروا ولا يعشروا ولا  
 يجبوا فقال صلى الله عليه وسلم لكم ان لا تحشروا ولا تعشروا ولا خير في دين ليس فيه  
 ركوع والتجبية بالجم والموحدة وضع اليدين على الركبتين وفي مراسيله عن الحسن  
 ان وفد ثقيف اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب لهم قبة في موضع المسجد  
 لينظروا الصلاة المسلمين فقيل له يا رسول الله انزلهم في المسجد وهم مشركون  
 قال ان الارض لا تتنجس بآدم ويطهر ببع ارض مكة عند ابي حنيفة خلا قالها  
 ولا يحرم بيع ابييتها اتفاقا لان ابننا ملك لمن بناه الا تريم الله لو بقي في المستاجر  
 اولى الوقف صار البتة ويجوز له بيعه ولا يكره عيادة الذي لقوله تعالى لا ينهاكم الله  
 عن الدين ان يقاتلكم في الدين ولا يخرجكم من دياركم ان تبرؤم ولما في صحيح البخاري  
 عن انس قال كان غلام يخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض فاته النبي  
 صلى الله عليه وسلم يهوده فقصد عند راسه فقال له اسلم فنظر الى ابيه وهو  
 عنده فقال طع ابا القاسم فاسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله  
 الذي انقذه من النار واختلفوا في عبادة الفاسق والمبتدعة والاصح انه لا باس  
 بها لا نه مسلم قبل ويحرم قوله في الدعا ساكك بمقعد العزم عرشك وقد روي  
 بتقديم القاف على العين فلا يجوز اتفاقا لا استحالة معناه على الله سبحانه وتعالى  
 وروي بعكسه فكذلك لا يحرم لا نه يوم تعلق العرش بالعرش والعرش حادث وما ينطلق  
 به حادث والله سبحانه متعال عن تعلق غير الحادث فان عزه قد يم كذا في وسائر صفاته

بد  
 وجاز

وعن

وعن ابي يوسف انه لا باس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث قبل ويحرم ان يقول في دعائه بحق  
 فلان نبيا كان او وليا او حق البيت والمشعر الحرام لا نه لا حق للخلق على الله لكن قد يقال  
 انه لا حق لهم وجوب ايمان اصله لكن الله سبحانه جعل لهم حقان فضله او يراد بالحق الحرمة والعقل  
 فيكون من باب الوسيلة وقد قال تعالى وابتغوا اليه الوسيلة وقد عد من اداب الدعاء التوسل  
 بالانبياء والاولياء على ما في الحصن الحصين وجاني رواية اللهم اني اسالك بحق السائلين  
 عليك وبحق محتاي اليك فانما اخرج اسرا ولا نظر الحديث ولا يكره قبول هدية طعام  
 العبد التاجر لما روي من طرق في فضة اسلام سلمان ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قبل هديته واكل منها بخلاف هدية التقدين والنياب على يده لعدم ورود النص  
 وعرف ذلك فيقي على اصل القياس في المنع وكره الراية في عتق العبد وهي طوق من حديد  
 مسمر لسما وعظيم ينعه من ان يحرك راسه وهو مصداق بين الظلمة لا نه عقوبة اهل  
 النار فيكره كالحرق بها وحل قيده لانه سنة المسلمين في السفها واهل الدعا يكره في العبد  
 تحزاعن اباقة وصيانة ماله وحلت الحقنة للتداوي لما في السنن الاربعة عن اسامة بن شريك  
 قال اتي النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كائنا على رؤسهم الطير فسلمت ثم قعدت  
 فجاء الاعراب من ههنا ومن ههنا فقالوا يا رسول الله انت داوي فقال لا داوا فان الله لم يضع  
 داء الا وضع له دواء غير الهرم ولفظ احمد في مستنده فان الله تعالى لم ينزل داء الا انزل له  
 دواء الموت قالوا يا رسول الله فما افضل ما اعطى العبد قال خلق حسن ولا يجوز استعمال  
 الحرم في الحقنة وغيرها كالحجر ونحوها لان التداوي بالحرم حرام ثم التداوي بالحلال جائز  
 لا واجب فمن ترك المعالجة فمات لم يمت عاصيا لانه ليس في ترك المعالجة الهلاك النفس  
 اذ ربما يصح من غير معالجة وربما لا ينفعه المعالجة ويجب على من رأى منكرا ان ينهي عنه  
 ان قدر عليه ولو يفضل مثله لانه يجب عليه ترك المنكر وانتهى عنه فاذا ترك احدهما  
 لا يسقط عنه الاخر وينتهي الامام من اظهر الفسق في داره فان لم يكن حليسه او ضر به  
 سياطا او ارعجه منها ردعاه وزجره عن ارتكاب القوا حش ويحرم على المضى والناحية  
 اخذ المال المشروط على الضا والتوج لانه اجر على معصية بخلاف غير المشروط فانه تبرع  
 لكنه يكره لانه وسيلة الى فعله ولا باس بدخول الحمام للرجل والمرأة اذا اتزر وغض البصر  
 لقوله عليه الصلاة والسلام انها ستفتح لكم ارض الجحيم وسجدون فيها يبونا يقال لها الحمام  
 فلا يدخلها الرجال الا بالازدوا منعوها النساء الا مريضة او نفسا رواه ابو داود وغيره  
 وكره غصن الاعضا في الحمام لانه فعل المترفين الانتعاب ونحوه من الازواج فان فيه منفعة  
 وتخفيفا وكره الجلوس على القبور لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجلسوا على القبور ولا  
 تصلوا اليها وقوله لا يجلس احدكم على حجرة فخرق ثيابه حتى يخلص الى جلده خير له  
 من ان يجلس على قبره وكره الاشارة الى الهلال عند رويته لانه من عادة الجاهلية  
 كانوا يفعلونه تعظيما له اما اذا اشار اليه ليريه صاحبه فلا باس به ولا باس باستقاط



عمل ليس من خلقه لا نه مضطه بعد ولا حكم لها الا الله مكره لغير ضرورة ويقطع  
 حمل ميت اعترض في بطن حامل حيث عليها الموت منه اذا لم يخرج الابه لا نه ليس للميت حرمه  
 بالنسبة اليه واما اذا اعترض الولد في بطن الحامل وقت الولادة وخيف على الحامل ولم يمكن  
 اخراج الولد الا بقطعه لم يجر قطعه بان تدخل القابلة يدها الى داخل الفرج فيقطعه  
 باله ونحوها لان موتها موهوم فيا موهوم لا يجوز ان تلاقى حي محقق ويشق من جانب  
 الايسر بطن من مات فاضطرب الولد فيه وعلقت حياته ولو بظلمة الظن لما قدنا وقد  
 فعل ابو حنيفة ذلك وعاش الولد وكذا يشق بطن من ابتلع درة غيره ومات مغلسا  
 لان حق صاحب الدرة مقدم على احترام بطن من مات جائنا وقيل لا يشق لا مكان الوصول  
 اليه بعد نفيه ودفع بانه يلزم تاخير حقه وقد لا يعيش اليه ولو دفنت الحامل وقذاق  
 على الولد سبعة اشهر وكان يتحرك في بطنها فرايت في المنام انها تقول ولدت لا يبينش  
 لان الظاهر مونه ذكره العيني ولا بأس بتقب اذن الصغيرة لانه للزينة فصار كالخضات  
 وتجوز الحجامة والفضادة عند الحاجة ويرى ما يجب لما صح ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 احبب الفضة مثلهما ولا نهما للتداوي وهو ما ذون فيه شرعا ويجب علي كل مكلف  
 تعلم ما يحتاج اليه لقائمة الفرائض والواجبات ولمعرفة العقد الصحيح من غيره في  
 المعاملات والحلال من الحرام في المأكولات والمشروبات لقوله عليه الصلاة والسلام  
 طلب العلم فريضة على كل مسلم وواضع العلم عند غير الله كقتل الخنازير الجوهر واللؤلؤ  
 والذهب رواه ابن ماجة وقوله تعلموا الفرائض والقران وعلمو الناس فاني مقبوض  
 رواه الترمذي ويكره تعلمه للمباهاة والمهارة وطلب المال والمجاهة لقوله عليه الصلاة  
 والسلام من طلب العلم ليحادي به العلم اولياري به المسفها او يصرف به وجوه الناس اليه  
 ادخله الله النار رواه الترمذي وابن ماجة وقوله عليه الصلاة والسلام من تعلم علما  
 مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه الا ليصيب به غرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيمة  
 يعني ربحها رواه ابو داود وقد ورد ان ربحها يشتم قدر حشماية عام ويجب على العالم  
 التعليم الى حد التفهم لقوله عليه الصلاة والسلام من سئل عن علم علمه تركه المحم  
 يوم القيمة بلجام من نار رواه الترمذي وانما يلزم التفهم لا نه يروونه لا يوجد التعليم  
 ويستحب تعلم علم يكون وسيلة الى معرفة الكتاب والسنة وبياح علم لا يضرو ولا يتفع  
 كالترانخ ولا شتار والانساب ويحرم علم السحر والمنطق والكلام والهيئة والجن  
 لا قدر ما يعرف به الوقت والقبلة ويجب الكسب من الحلال بقدر كفاية نفسه وعياله  
 وقضا دينه لقوله تعالى نفقوا من طيبات ما كسبتم اي بالتجارة ومما اخرجناكم من الارض  
 اي بالزراعة وقوله عليه الصلاة والسلام ان اطيب ما كسبتم من كسبكم وان اولادكم  
 من كسبكم رواه ابن ماجة وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم كسب الحلال فريضة بعد الفريضة  
 رواه البيهقي في شعب الايمان وقوله عليه الصلاة والسلام ان اعظم الذنوب عند الله

ان يلقاه بها عبد بعد الكبار التي نهى الله تعالى عنها ان يموت رجل وعليه دين لا يدع له  
 قضاءه ابو داود ويستحب الزيادة لمواساة الفقرا ومجازاة الاقربا فانه افضل من التخلي  
 للعبادة لكون منقصته متعددة ولقوله عليه الصلاة والسلام الساعي على الاربعة  
 والمساكين كالمجاهد في سبيل الله وكالذي يقوم الليل ويصوم النهار رواه ابن ماجة  
 وفي رواية له الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي القرباة اثنتان صلة وصدقة  
 وبياح للتخيل والتمتع حتى بينا البنيات وينقش الحيطات ويشترى المسراري والظلمان  
 لقوله تعالى قل من حرم ربة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق وقوله عليه  
 الصلاة والسلام نعم المال الصالح للرجل الصالح ويكره للتفاخر والتكاثر ولو كان من حل  
 لقوله تعالى الهيك المتكاثرت حتى ذرتم المقابر وقوله عليه الصلاة والسلام التجار يحشرون  
 في النار الا من اتقى وبر وصدق رواه الترمذي وغيره وقال حديث حسن صحيح وفضل  
 كسب الجهاد لما ورد في فضله من الكتاب والسنة ولا نه فيه اعلا كلمة الله قضاء والكسب  
 فضلا من التجارة لقوله عليه الصلاة والسلام التاجر الصدوق الامين مع النبيين والصد  
 والشهد والصالحين رواه الترمذي والدارقطني وابن ماجة ثم الزراعة لقوله عليه الصلاة  
 والسلام ما من مسلم يغرس غرسا او يزرع زرعيا فاكل منه طير او انسان او بهيمة  
 الا كان له به صدقة رواه البخاري ومنهم من فضل الزراعة على التجارة لانها اعم نقضا وعند  
 ان الكتابة افضل منهما لا شتما لها على العلم والنفع المتصدي والصدقة التجارية ثم الصنا  
 لقوله عليه الصلاة والسلام ما اكل احد طعاما خيرا من ان ياكل من عمل يديه وان بني الله  
 داود كان ياكل من عمل يديه رواه البخاري ويلزم العاجز عن الكسب سؤا من الناس  
 فانه كسب مثله فان عجز عن السؤال واستدجوعه وجب على من علم به ان يطعمه  
 او يدل عليه من يطعمه لما رويانا من قوله عليه الصلاة والسلام وايا اهل عرصديات  
 فيهم امر رجايع فقد برئت منهم ذمة الله اخبره احمد وغيره عن ابن عمر قوعا ويكره  
 اعطاء المساكين في المسجد الا اذا لم يحط رقاب الناس ولم يش بين يدي المصلين في القول  
 المختار فقد روي انهم كانوا يسألون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حتى روي ان عليا تصدق جماعة في الصلاة فذحه الله تعالى اغا وليك الله ورسوله والذين  
 امنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون واما اذا غطي رقابهم او  
 تعدي امامهم فيكره لانه اعانة على اذي الناس حتى قبل هذا افلس يكره سبصون فلما  
 ثم اعلم انه يجرم التسبيح والتكبير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند عمل محرم كما اذا  
 سبح او كبر او هلل او صلى على النبي عليه الصلاة والسلام في مجلس فسق واللهو وهو  
 حرام يا ثم فيه وكذلك التاجر اذا فتح متاعه لمشتريه وسبح او صلى على النبي واراد بذلك  
 اعلام المشتري جودة متاعه وكذلك الفقاعي يقول عند فتح كوز الفئاع لا اله الا الله  
 او يقول صلى الله على النبي ونحو ذلك لا نه ياخذ به ثناء ويرغب المشتري هناك كذا في



شرح تحفة الملوك للعيني ومن هنا يفهم ان بالاولي يحرم ذكر الله او النبي عليه الصلاة والسلام  
مع الرباب كما هو شأن الاعراب او مع الزيادة كما هو شعار السيادة من شجر اهل  
اليمن في السوق وابواب ارباب التجارة ثم قال ويجب منع الصوفية الذين يدعون الوجد  
والحمية عن رفع الصوت وتزيق الثياب عند سماع الغناء مع ان ذلك حرام عند سماع  
القرآن فكيف عند الغناء الذي هو حرام خصوصا في هذا الزمان الذي اشتهر فيه الفسق  
وظهرت فيه انواع البدع واشتهرت فيه طائفة تخلوا بحلية العلماء وتزيوا بزي الصالحين  
والحال ان قلوبهم ممتلئة من الشهوات الكاسدة والا هو الفاسدة فالعجب منهم  
انهم يدعون بحبة الله ويخالفون سنة رسوله فيصفقون بايديهم ويطربون  
بارجلهم ويصفقون بافواههم ويظهرون ما ليس في قلوبهم ويحركون بحركات  
مختلفة في ابدانهم والازباد تنزل من اسد افعم حتى ان الجهال والحق من العامة  
يعتقدونهم ويلابسونهم ويقصدونهم ويعطونهم وينسبون انفسهم اليهم  
وينفقون عليهم اعاذنا الله تعالى من شرهم وشر ما لديهم ولا يحل قبول هدية امر  
الجور وسائر الظلمة الا اذا علم ان اكثر ما لهم حلال بان كان صاحب تجارة او زراعة  
فلا بأس به لان اموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فالمصير الطالب وكذا اطعامهم  
وهذا بالنسبة الى الاغنيا واما الفقراء فلم ان ياخذوا من اموال الامراء ان غالب  
اموالهم بيت المال ومصرفه الفقراء وهذا طريق الفتوى والاحوط امتناعه للفقوى  
وفي تحفة الملوك رجل يتردد الى الظلمة ليدفع شرهم عنه فان كان مفتيا او  
مقتدى به لا يحل له ذلك لان دفع شرهم عنه ممكن بغير التردد ولا في  
اهانة للعلم والهله وان كان غير مقتدى به فلا بأس بتردده اليهم لدفع شرهم  
عنه واما اذا ترددوا لجزان يصيب منهم فلا يجوز لقوله عليه الصلاة والسلام  
ان انا من امتي يتفقون في الدين ويفرون القران ويقولون نافي الامر  
فمنصيب من دينهم ونصرتهم بدينا ولا يكون ذلك كما لا يجتنى من القتاد ولا  
الشوك كذلك لا يجتنى من قربهم الا الخطايا رواه ابن ماجة والكتاب فتح القاف  
والثالث الحروف ضرب من العصاة وهي جمع عصاة وهي شجر من شجر الشوك  
ليس فيه غير الشوك وكان ابن عباس وأبو بقلان هدية المختار وكان ابوذر  
وابو الدرداء لا يجوز ان ذلك حتى روي ان امير الهدي الى ابي ذر مائة دينار  
فقال هل الهدي لكل مسلم مثل هذا فقتل لا فردها وقال كلا انها لقتل نزاع للشوك  
ولا يبطل ان يحمل اخذ ابن عباس وابن عمر على نية تفرقة على الفقراء وانهم يعلون  
انهم لو لم ياخذوه لا عطى الاغنيا ولم يبطل لاحد شي من الاشياء فلا خذهم وجبه  
وجبه وان كان الامتناع عن اخذهم او جبه لانه البعد من الريبة واشد على  
الظالم في مقام الاهانة ويبين قصا الشارب وتقليم الاظفار وتنف الا بيط

وحلق العانة فانها من الفطرة وسنن الخليل عليه السلام الوارد فيها قوله تعالى واذا ابتلى  
ابراهيم ربه بكلمات فانهن وقد فعلها نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وامرهم اوفي حديث  
قص الظفر وتنف الا بيط وحلق العانة يوم الخميس والغسل والطيب واللباس يوم  
الجمعة رواه الدليمي عن علي قال الطحاوي في شرح الاثار قص الشارب حسن وهو ان  
ياخذ منه حتى ينقص عن الطرف الاعلى من الشفة العليا واجاز بعضهم حلقه لقوله  
عليه الصلاة والسلام احفوا الشوارب واعفوا اللحي وفسر ان حفا بالاستيصال  
ودفع باله وورد قصوا الشارب واعفوا اللحي كما رواه احمد عن ابي هريرة وهو تفسير  
للا حفا ولا نه عليه الصلاة والسلام لم يحفظ عنه انه حلق شارب بل قد ورد قصوا  
الشوارب مع الشفاه رواه الطبراني عن الحكم بن عمار وحسن ترك قصه مع بقا  
اظفاره في الجهاد ليكون اهيب في عين العدو والاظفار سلاح عند الاحتياج به  
وسنن الختان للرجال وهو من الفطرة وعدم كرمه للنساء لحصول الكرامة لهن به  
عند ازواجهن وقد وقته بسبع سنين وهو مختار في الليث او تسع او عشر وقيل  
بما يطاق المله او بالبلوغ ويترك لو ولد تشبيها بالختون واسم كبير او خيف عليه  
منه وان تركه اهل بلد قوتلوا عليه ٢ نه من شعير الا سلام قصار كالاذان ونحوه  
المسابقة بالخيل والبغال والحمير والابل والاقدام والرمي بالنبل والاصل فيه حديث  
ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا سبق الا في خف او نعل او حافر  
رواه احمد والاربعة والمراد بالخف الابل والتصل الرمي والحافر الفرس والبغل والحمير  
قال الخطابي الرواية الصحيحة فتح الموحدة وهو ما يحمل من المال رهنا على المسابقة والشك  
مصدر سبقة اسبقه وعن ابي هريرة ايضا قال كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم في الخيل والركاب والارجل وحل الجمل من احد الجانبين بات  
يقول احدهما لصاحبه ان سبقتي فلنك كذا وان سبقتك فلا شي لي او من شخص  
ثالث لا سبقتهما بان يقول من سبق منكما دفعت اليه دينارا وحرم الجمل من  
الجانبين ٢ نه يصير قارا الا ان يوجد محل بينهما ويكون قرسه كفوا لفرسيهما  
ويشترط انه ان سبقتهما اخذ منهما الجمل وان سبقتاه لاشي لهما عليه لخروجه  
عن القمار ويلحق بالمسابقة بجمل طالبا ان اختلاف في مسيلة ورجعا الى الشيخ ليفصل  
بينهما فيها لانه لما جاز في الاقراس لصنعي يرجع الى الجهاد يجوز هنا للحث على الاجتهاد  
في طلب العلم لان الذين كايوم بالجهاد يقوم بالعلم والاجتهاد ثم روي السهم له فضائل  
كثيرة لقوله تعالى واعدا لهم ما استطعتم من قوة وورد تفسيرها عنه عليه الصلاة  
والسلام الا ان لقوة الرمي ثلاث مرات وقد ورد ان الله ليدخل بالسهم الواحد  
ثلاثة الجنة صانعه يحسب في صنعه الخير والراي به والمد به رطاه ابن ماجة  
وفي رواية من رمى العدو بسهم فبلغ سهمه العدو واصاب او اخطا فعدل رمية وفي رواية



له ايضا نعلم الرمي ثم تركه فقد عصى واما الجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد فيقول  
 لان ابن عمر كان اشتريا لجوز لصبيان وهم يلعبون به ثم ياكلهم معهم كذا ذكره العيني  
 ثم قال اذا لم يقاموا انتهى وهذا صورة ليس فيه فارق متعارف كالا ينجف والا فلا يعمل من  
 البالطين فكيف من الصبيان مع كوف اكثرهم غير ما لكن وكذا حكم البصير الذي يلعبون به  
 في العيد وغيره وتضرب الدابة على النار دون العتار لان العتار يكون من سوا مسك  
 الراكب اللجام والنار من سوا خلق الدابة فتودب عليه ولما في كمال ابن عدي عن ابن عمر  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اضربوا الدواب على النار ولا تضربوها على العتار  
 وركض الدابة وتحسها كايضها الدالون مكروه وكذا اذا كانت بطريق اللهولان تعذيب  
 الحيوان بلا غرض صحيح بخلاف الفرار من العدو والكرار عليه ويستحب القيلولة في سدة  
 الحر لا نه وقت انتشار الشياطين وقد ورد قيلوا فان الشيطان لا يقبل ويجرم لبس الاحمر  
 والمصفر لما في سنن ابى داود والترمذي عن عبد الله ابن عمرو بن العاص قال مر رجل  
 وعليه ثوبان احمران فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه وفي سنن ابى داود  
 عنه ايضا قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثوب مصبوغ بمصفر مورا  
 فقال ما هذا فعرفت ما كره فانطلقت فاحرقته فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما صنعت  
 بثوبك قلت احرقته قال افلا كسوته بعضا هلك فانه لا بأس به للنساء وفي صحيح مسلم  
 عنه ايضا قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ثوبين مصفرين فقال ان  
 هذه من ثياب الكفار فلا تكبسهما وفي رواية قلت اغسلهما قال بل احرقهما وهذا  
 مبالغة في النهي لما تقدم وروى ابوداود والترمذي عن علي انه عليه الصلاة والسلام  
 نهى عن لبس المصفر واما لبس اخضر فسحب لقول ابى رمة رايت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وعليه ثوبان اخضران اخرجه ابوداود والترمذي والنسائي  
 وللنسائي عليه بردان اخضران وناب لبس البياض والسواد لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ان احسن ما زرت الله في قبوريكم ومسا جدكم البياض رواه ابن ماجة وفي رواية  
 للترمذي والنسائي البسوا من ثيابكم البياض فانها اطهر واطيب وكفتوا فيها امواتكم  
 واما لبس السواد فجاءه لقول سعد بن ابى وقاص رايت رجلا على بغلة يبضا على رأسه  
 عمامة سودا وقال كسايتها عليه الصلاة والسلام رواه ابوداود وقال عمرو بن امية  
 كاني انظر الساعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سودا قد  
 ارخى طرفها بين كتفيه اخرج النسائي وابن ماجة وقد دخل النبي صلى الله عليه وسلم  
 مكة يوم النحر وهو متعم بعمامة سودا رواه الترمذي في شمائله ولا ينبغي ان يظاهر  
 بين جنسين او اكثر في الشتاء اذا اكتفى بدون ذلك لا يغني المحتاجين وطريق  
 المنع من المتكبرين وناب ارسال العمامة بين الكتفين قدر شبر وقيل الوسط  
 الظهر وقيل الى موضع الجلوس والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام عليكم بالعمام

فانها سيما الملايكة وارواحها خلف ظهوركم رواه البيهقي في شعب الايمان وقوله عليه الصلاة  
 والسلام فرق ما بيننا وبين المشركين العمام على الفلاسوه رواه الترمذي وقول ابن عمر  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعمى سدل عمامته بين كتفيه رواه الترمذي  
 وقال حديث حسن عن ابن عمر وعبد الرحمن بن عوف قال عمنى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فسدلها بين يدي ومن خلفي رواه ابوداود ويكره الترجيع بقراءة القرآن واستماعه  
 لانه تشبيه بفعل الفسقة وقيل لا بأس به اذا لم يخرج الحرف عن حده والمد عن قدر مده  
 لما ورد زينوا القرآن باصواتكم رواه احمد وجماعة وصححه الحاكم عن البراء بن الزناد الحاكم  
 في رواية عنه فان الصوت الحسن يزيد القرآن حسنا وفي رواية زينوا اصواتكم بالقرآن  
 وكوه دفع الصوت عند قراءة القرآن وعند الجنازة وحين الزحف على العدو وحين الوعظ  
 لانه يذهب الهيبة والخشوع ويحرم قيام التالي للقرآن وكذا الراوي للحديث للداخل  
 عليه لان فيه نوع الهانة له باعراضه عنه واقباله على من لبس له عليه حق الاستاذة  
 الذي علمه اولاديه لما علم عليه من حق الاكرام وزيادة الاحترام والقراءة عند القبور مكروه  
 عند ابى حنيفة ويجوز عند محمد لقوله عليه الصلاة والسلام اقروا بيس على موتاكم  
 رواه ابوداود وختم الضيعة والقيمة والكذب الاخذ بعة في الحرب لقوله عليه  
 الصلاة والسلام الحرب خدعة وللصالحين اثنين ولا رضا اهل لانه من باب اصلاح  
 ذات البين قال تعالى لا خير في كثير من نجوهم الا من امر بهدقة او معروف واصلاح  
 بين الناس وورد ليس بالكذب الذي يصلح بين الناس او يقول خيل قال ابن شهاب ولم  
 اسمع يرحص في شيء مما يقول الناس كذب بل في ثلاث الحرب واصلاح بين الناس  
 وحديث المرأة زوجها رواه مسلم ولدفع الظالم عن ظلمه لانه نهى عن المنكر واخذ على يد  
 الظالم ويكره التعريض بالكذب لانه كذب في الظاهر الا عند الضرورة كالكلمة يعني اس  
 جوابا لمن دعاه الى الاكل لانه صادق في قصده ولا غيبة لانساق معن ولا غير معين ولا  
 لظالم يوزي الناس بقوله او فعله ولا يات الساعي به الى السلطان ليزجره بل يثاب  
 عليه لانه من باب النهي عن المنكر والتمنع عن الظلم والحاصل ان الكلام اما مستحب كالاذكار  
 واما حرام كاللذب والغيبة والقيمة واما مباح كضرورات النساء من قوله ثم وافعد  
 وغود لك واما ما لا يعنيه فتركه مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام ان من حسن  
 اسلام المرء تركه ما لا يعنيه واختلف هل يكتب المباح فقل لا اصلا لقول ابن عباس ان  
 الملايكة لا يكتبون الا ما كان فيه اجراء وزر وقيل يكتب ذلك لظاهر قوله تعالى  
 ما يلفظ من قول الا لديه رقيب عتيد فقل يكتب ذلك عليه ثم ينبغي سقي قوله بل عليه باللوح  
 المحفوظ كل اثنين وخمس مما كان فيه جزا او شربت وما لم يكن كذلك محي لقوله تعالى  
 بحواله ما بيننا ويثبت وعندما الكتاب ولقوله تعالى ناكنا نستنسخ ما كنتم تعملون  
 وقيل يكتب وينسخ يوم القيمة لانه يوم الحساب والحج اما بالثواب او بالعقاب والله



تعالى اعلم بالصواب وينبغي لحفظ القرآن ان يجتمع في ثلاثة ايام او في اسبوع او في شهر او في  
اربعين فان نسيان القرآن من الكبار ويقدم المساب العالم على الشيخ العابد الجاهل  
لقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى يرفع الله  
الذين امنوا منكم والذين امنوا بالعلم درجات وقوله عليه الصلاة والسلام فضل العلم  
على العابد كفضل علي ادا نام رواه الترمذي عن ابي امامة وقوله فضل حمله القرآن على من  
يحملة كفضل الخالق على المخلوق رواه الديلمي عن ابن عباس ويسن السلام وجوابه فرض  
كفاية لقوله تعالى واذا صيتم تحية فحيوا باحسن منها او ردوها ونواب هذه السنة  
افضل من الفرض الذي هو جوابه لانها سبب له ولذا لانه على التواضع لقوله عليه الصلاة  
والسلام البادي بالسلام بري من الكبر كذا في شهاب الايمان ولا يسلم وقت الخطبة والثناء  
يلايحل بالاستماع وكذا القاضي في المحكمة حال كونه يحكم هيبه واحتشاما وبهذا جري  
الرسم ويجب الرد الاعلى القاضي والخطيب لان وجوبه على من يسن السلام عليه وكذا  
لا يجب على من جلس يفتحه تلامذة او يقرئهم القرآن لانه انما جلس للتعليم لا الرد السلام  
ويسلم الراكب على الراجل لقوله عليه الصلاة والسلام يسلم الراكب على الماشي والماشي  
على القاعد والتليل على الكثير متفق عليه ويسلم الرجل على المرأة لانه عليه الصلاة والسلام  
مر على نسوة فسلم عليهن رواه الامام احمد وقريب الذي اذا سلم بقوله وعليك لما في  
الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم عليكم اليهود  
فاغايقوا احدكم المسام عليكم فتقولوا وعليك ولا تبدوا به بالسلام لقوله عليه الصلاة  
والسلام لا تبدوا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا التقيتم احدكم في الطريق فاضطروا  
الى اضيقه رواه مسلم ويجب كفاية تشييت الحاطس الحامد بمرحله لا حديث ورد  
بذلك وان تكرر منه في مجلس يستحب الى الثلاث ولو زاد يقول عنك الله لان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لمن زاد الرجل من كرم وجميه هو بقوله يهدينا ويهديكم الله  
ويصلح بالكم ويضفر الله لنا ولكم على ما ورد في الخبر **كتاب الاشارة** هي جمع  
شراب وهولقة ما يشرب وهنا ما يشرب ويسكر حرم الخمر لقوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس لايه ولا جماع الامة ولصحيح الاخبار  
وهي كثيرة منها ما في الصحيحين عن انس بن مالك قال كنت ساق القوم يوم حرمت الخمر  
في بيت ابي طلحة وما شربهم الا الفضيخ البسر والتر فاذا انما ينادي فقال لي ابو طلحة  
اخرج فاهرقها فخرجت فاهرقها وفي صحيح مسلم عن عبد الرحمن دعله قال سألت ابن  
عباس عن بيع الخمر فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صدوق من ثقيف او من  
دوس فلقبه يوم النخ برأية فخر يهد بها اليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يا فلان اما علمت ان الله تعالى حرمها فاقبل الرجل على علامه فقال اذهب فبعها فقال  
صلى الله عليه وسلم يا فلان عاذ امرت قال امرته ان يبيعهما فقال ان الذي حرم شر بها حرم

بيعهما فامر بها فافترقت في البطا وهي اي الخمر هو النبي بكسر النون في اوله وبهز في اخره وقد  
يدغم من ماعنب غلا واشتد وقذف بالزبد وان قلت الخمر بان كانت قطرة فان حرقها غير  
مهللة بالسكر ولا موقوفة عليه وبعض المصنفات انكر حرمة عينها وزعم ان السكر حرام ان يحصل  
وقوع العداوة والبغضاء الصد عن ذكر الله وذلك باطل غالف الكتاب والسنة واجماع  
الامة فكان كفرانهم وهذا لان الله تعالى سماها رجسا وهو اسم للحرام الخمس عينها بلا  
شبهة ولم يشترط ابو يوسف ومحمد القذف بالزبد وهو قول مالك والشافعي وهو  
الظاهر لان اللذة المطربة والقوة المسكرة تحصل بلا اشتداد وهو الموثق ايقاع  
العداوة والصد عن ذكر الله والقذف بالزبد صفا لا تاثير له في السكر ولا في حنيفة  
ان الغليان بداية الشدة وقذف الزبد كالحا اذ به يميز الصافي عن الكدر واحكام الخمر تقطع  
كالحد واكفاد المستحل وحرمة البيع فيناط بالكمال وقيل يوجب في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد  
احتياطا فينبغي ان يوجب في الحد والتكفير بقذف الزبد احتياطا كالاطلا اي يحرم الطلا  
وهو بكسر الاول ماعنب طبع فذهب اقل من ثلثيه كذا في الهداية وفي المحيط الطلاء اسم  
للمثلث وهو ماعنب طبع حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وصار مسكرا وفي الصحاح مثل  
المحيط لكن من غير ذكر الاسكار ويدخل في تفسير المصنف النصف وهو ما طبع من ما لعب  
حتى ذهب نصفه الا ان يقال مراد المصنف ما ذهب اقل من ثلثيه واكثر من نصفه  
فلا يدخل لكن المراد لا يقع الا براد ثم كل ذلك عندنا حرام اذا غلا واشتد وقذف بالزبد  
وان لم يقذف فهو على الخلاف لانه رفيق ملذ مطرب يدعو قليله الى كثيره فيحرم شربه  
دفعاً للفساد المتعلق به بالخمر واما البازق فاسم لذهاب ما دون النصف واظهر  
الروايتين عن ابي حنيفة انه بمنزلة النصف في حكم البيع والحد وعنه في رواية اخرى  
انه الحق ذلك بالخمر في انه يجوز بيعه كذا في المبسوط وغلظا اي الخمر والطلا نجاسة  
اي من جهة النجاسة وحرم لتبيع الخمر اي السكر بنحوين وتبيع الزبيب بنحو تنبئة  
النبا اذا غلا كل واحد منهما واشتد وعند ابي حنيفة واذا قذف بالزبد وقال شرابك من عبد  
الله السكر حلال لقوله تعالى ومن ثمرات النخيل والاعناب تتخذون منه سكرا ورزقا  
حسنا ذكره في موضع المنه وهي لا تحقق بالحرم فاجب ابا حنيفة ولنا اجماع الصحابة  
على حرمة ذلك وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الخمر من هاتين الشئتين والنفس محمول  
على ما قبل التحريم فيكون منسوخا وهو مذهب المشيبي والضعي وفي مصنف ابن ابي  
شيبه عن ابراهيم قال قال عبد الله السكر خمر وفيه عن سعيد بن جبير عن ابن عمر  
انه سبيل عن السكر فقال الخمر وقيل السكر النبيذ وهو عصير العنب والزبيب والخمر  
اذ اطنح حتى ذهب ثلثاه ثم ترك حتى اشتد وهو حلال عند ابي حنيفة الى حد السكر  
ويجوز بهذه الآية وعمل السكر المذكور في الآية على هذا وعن الشيخ ابي منصور المازني  
معناه يتخذون من الحلال الخمر ما هو حرام كقوله تعالى قل انا ايم ما انزل الله لكم من ربي



فجعلهم منه حراما وحلالا ولما نفع الزبيب فحرام عندنا خلا فالله عز وجل وحرمه الخمر اقوي  
لامها قطعية فيكثر مستعملها فقط اي ولا يكثر مستعمل واحد من الثلاثة الا خمران حرمته اجتمعا  
ويجد شاربها ولو قطرة ولا يجد شارب واحد من الثلاثة الا خمر حتى يسكر وحل المثلث  
العيني وهو ما طبخ من ما العنب حتى ذهب ثلثاه مشتد الا انه لغلظه لا يحصل بشرب  
قليله الفساد ولا يدعو قليله الى كثره بخلاف الخمر قال البخاري وراي عمر وابي عبيدة  
ومعاذ شرب الاطلا على الثلث وروى النسائي شربه عن ابي موسى وقال ابو داود وسائر  
احد عن شرب الاطلا اذا ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فقال لا بأس به قلت انهم يقولون  
انه يسكر قال لو كان يسكر لما احله عمر وفي المبسوط عن داود بن ابي هند قال قلت  
لسعيد بن المسيب الطلاء الذي كان يامر عمر باخذه الناس ويسقيهم منه كيف كان  
قال كان يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وقال ابو داود عن النصف والباقي  
باح وهو قول بعض اصحابنا لظواهر بعض المعتزلة وحل نبيذ التمر والزبيب <sup>بما</sup> <sup>تطبخ</sup>  
ادنى طبخة بان يطبخ حتى يفصح وان استند اذا شرب ما لم يسكر بلانية لهو وطرب  
بلانية تقول لما روينا ان رجلا شرب نبيذا من قرية عمر فسكر فصر به الحد فقال انما  
شربت من قربتك فقال له عمر انما جلد ناك بسكرك وان رجلا شرب من اداة  
على نبيذ ابصفين فسكر فصر به الحد ثمانين ولما في اثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة  
عن سليمان بن الشيباني عن ابن زياد انه انه افطر عند عبد الله بن عمر فسقاه شرابا  
فكانه اخذ منه فلما اصبح غداه اليه فقال ما هذا الشراب ما كنت اهتدي الي منزلي  
فقال ابن عمر ما زدتك على عجوة وزبيب ولقول علي طاف النبي صلى الله عليه وسلم  
بين الصفا والمروة اسبوعا ثم اسند الى حائط من حيطان مكة فقال هل من شربة  
فان بقعب من نبيذ فذاقه فقطب ودره اليه فقام رجل من الاحاطب فقال يا رسول  
الله هذا شراب اهل مكة فقال فصب عليه الماء ثم شرب ثم قال حرمت الخمر بعينها  
والسكر من كل رواه العقيلي عن محمد بن القزاق واعلاه به ورواه ايضا عن عبد الرحمن  
بن بشر القطافي عن علي قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاشربة عام  
حجة الوداع فقال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب ثم قال وعبد الرحمن هذا  
مجهول في الرواية والنسب وانما يروي عن ابن عباس من قوله ورواه النسائي موقفا  
عليه من طرق وحل الخليلان وهو ان يجمع التمر والزبيب او الرطب والبسر ويطبخ  
ادنى طبخة ويترك الى ان يغلي ويشتد فان قيل اخرج مسلم عن ابي هريرة قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتمر والبسر وقال نبيذ كل واحد  
منها على حدة اجيب بانه محمول على شدة العيش توسعة على الناس روي هذا محمد  
في الاثار عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال لا بأس بنبيذ خليط التمر والزبيب وانما  
كره عند شدة العيش في الزمن الاول كما كره الاقراوات واما اذا وسع الله على المسلمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

فلا بأس به وحرمه مالك والشافعي لما قد منا ولما في الكتب الستة عن جابر عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم انه نهى عن نبيذ الزبيب والتمر جميعا ونهى ان نبيذ البسر والرطب  
جميعا وفيها ايضا سوي لمر مذي عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه ان النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم نهى عن خليط الزبيب والتمر وعن خليط البسر والتمر وعن  
خليط التمر والتمر وقال نبيذ كل واحد على حدة وفي مسلم عن الحدري قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان يخلط بسر التمر او زيبا بتمر او زيبا ببسر وقال من شرب  
منكم النبيذ فليشربه زيبا فردا او تمرا فردا او بسر فردا ولنا ما قد منا ولما في كامل  
ابن عدي عن ام سليم واي طلحة انها كما نايشتريان نبيذا من زبيب والبسر فخلطاه  
فقيل له يا ابا طلحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال انما نهى عن  
الصون في ذلك الزمان كما نهى عن الاقراوات وفي سنن ابي داود عن صفية بنت عتبة  
قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالناها عن التمر والزبيب  
فقالت كنت اخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالتقيه في انا فامر به ثم اسقيه  
النبي صلى الله عليه وسلم وحل نبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة وسائر  
الحبوب وان لم يطبخ بلانية لهو وطرب بل للتقوي لما روي مسلم وغيره ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب وفي لفظ لمسلم الكرمة  
والنخلة والمراد ببيان الحكم لان الخمر حقيقة في ماء العنب ولم يشترط في نبيذ العسل  
وما عطف عليه الطبخ لان قليلا لا يدعوا الى كثره ثم حل ذلك قول ابي حنيفة واي يوسف  
فلا يجد شاربها وان سكر منه ولا يقع طلاقه كالنايم وذا هب الصقل بالنخيل ولين الرماك  
وهو يكسر الرامح الرمكة وهي القر من لا تشي وقال محمد وهو قول مالك والشافعي كل  
ما اسكر كثيره حرم قليله من اي نوع كان ويجد السكران منه ويقع طلاقه كما في سائر  
الاشربة الحمرية والتقوي في زماننا على قول محمد حتى يجد من سكر من الابذة المتخذة  
من الحبوب او العسل او التين او اللبن لان الفساق يحقنون عليها ويقصدون  
اللهو بنشر بها والسكر بها ولما في صحيح مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام كل مسكر خمر  
وكل مسكر حرام وفيه وفي مسند احمد وصحيح ابن جابر كل مسكر خمر وكل خمر حرام  
ولما في مسلم عن جابر ان رجلا قدم من اليمن فسال النبي صلى الله عليه وسلم عن شراب  
يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم او مسكر هو  
قال نعم قال كل مسكر حرام ان على الله عهدا لمن يشرب السكران يسقيه من طينة  
الخيال وفي الصحيحين عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
التبع وهو نبيذ العسل فقال كل شراب اسكر فهو حرام وفي سنن ابي داود وابن ماجه  
والترمذي عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من الخنطة  
خمر وان من الشصين خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر وفي سنن النسائي وابن ماجه



من حديث عمرو بن شعوب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اسكر كثيره  
فقليله حرام وهكذا ادواه الدار قطني عن علي بن مرقا وفي سنن ابي داود والترمذي عن  
عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول كل مسكر حرام وما اسكر الفرق  
فلا الكف منه حرام وفي لفظ للترمذي فالمسوة منه حرام ولما ذكره ابن المبارك حديث  
ابن مسعود كل مسكر حرام هي مشربة التي اسكرتك قال حديث باطل وفي المبسوط وان  
المثلث بعد ما اشتد خمر الان الخمر انما سمي بهذا الاسم لخمارته العقل وذلك موجود في  
سائر الاشربة المسكرة وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم خمر او لوسماه احد من  
اهل اللغة خمر لان يستدل بقوله على اثبات هذا الاسم فاذا سماه صاحب الشرع وهو  
افصح العرب اولو ابو حنيفة وابو يوسف اوجبا الحد بالسكر من الاشربة المذكورة  
في الصحيح عنهما المارويان عن عمرو بن علي ولقطع مادة مفسدة لازمه للسكر منها وحل خل  
الخمر ولو بطلا من الفا خل او ملح فيها ليصير خلا لا طلاق ما اخرج الجماعة الا البخاري  
من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهر الادام الخمر وقال مالك والنشأ  
لا يحل تحليل الخمر ولا الخمر الحاصل منه لما اخر مسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر  
انخذ خلا قال لا واخرج ايضا عن انس بن ابي طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ايتام  
ورثوا الخمر قال اهرقوها قال فلا يخلطها خلا قال لا وان التصاية اراقها حين نزلت اية  
التحريم ولو جاز التحليل لنبه عليه الصلاة والسلام عليه كما نبه اهل النشأ الميتة علي  
ديانها وفي مسند احمد عن ابن عمر قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
ايتيه بدينه قال فانيته بها فخرج باصحابه الى اسواق المدينة وفيها زقاق الخمر فشق ما كان  
من ذلك الزقاق بحضرته ثم اعطانيها واراحمها ان يلصقوا معي ويعاونوني وامرني  
ان اتي الاسواق كلها فلا اجد فيها زقاق الخمر الا شققته فلم اترك في اسواقها زقاقا الا شققته  
واجاب الطحاوي بان ذلك محمول على التخليط والتشد يد بدليل انه ورد في بعض طرقه  
بالسكر الدنان فمارى الدار قطني والطبراني في معجمه وبدليل ما روى احمد في مسنده عن ابن عمر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم شق زقاق الخمر بيده في اسواق المدينة هذا صريح في التخليط  
لان فيه اتلاف مال الغير اذ قد كان يمكن اراقة الدنان والزقاق وتطهيرها ولكن قصد بان  
التشد يد ليكون البليغ في الردع قلت ويؤيده ما رواه البيهقي كما تقدم عن احمد وفيه  
فقال الناس ان في هذه الزقاق منقصة يا رسول الله قال اجل ولكن انما افضل ذلك غضبا  
لله لما فيه من سخطه وفي مسند ابي يعلى الموصلي عن جابر بن عبد الله قال كان رجل  
يجل الخمر من خيل المدينة فيبصها من المسلمين فجل منها بال فقدم فلقية رجل من المسلمين  
فقال ان الخمر قد حرمت فوضها حيث انتهى على ثلوسها بابا كسية ثم اتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال يا رسول الله بلغني ان الخمر قد حرمت قال اجل قال فهل لي ان ابردها على  
من ابتعتها منه قال لا قال فاهد بها الى من بكافيني منها قال لا قال قال فان فيها لبياتي

في حجره قال اذا انا مال البحر من فاتنا لغوص ايتامك من مالهم ثم نأدي بالمدينة فقال رجل  
يا رسول الله الاوعية ينتفع بها قال فخلوا او كنيها فانضبت حتى تستقرت في بطن الوادي  
ومن ادلتنا ماروي في سنن الدار قطني عن فرح بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن  
عمرة عن ام سلمة انها كانت لها شاة تحلبها ففقدتها النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
ما فطمت الشاة قالوا ماتت قال فلا انتقصتم باهابها فقلنا انها ميتة فقال صلى الله عليه  
وسلم ان دبا عليها يحل كما يحل الخمر الا انه قال تفرد به فرح بن فضالة وهو ضعيف يروي  
عن يحيى بن سعيد احاديث لا يتابع عليها وفي المعرفة للبيهقي عن المصيرة بن زياد  
عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير خلكم خل خمركم ثم قال تفرد به  
المصيرة عن ابي الزبير وليس بالقوي قال وان صح فهو محمول على ما اذا تخلل بنفسه وكذا  
ايضا حديث فرح بن فضالة قلت ولا يخفى بعد هذا الحل وفي المبسوط ومجتنا ماروي  
انه صلى الله عليه وسلم قال ايتاها بديغ فقد طهر كالخمر تخلل فتخل ولا يقال قد روي كالخمر  
تخلل اي تخلل فتخل لان الروايتين كالخمر بن فيعمل بهما ثم اذا صار ت خلا يطهر ما يوزنها  
من الدنان وما اعلاه وهو الذي انتقص منه الخمر فقتل يطهر بقا ويقل لا يطهر لانه تحسن باصابة  
الخمر ولا يوجد ما يوجب طهارته فبقي نجسا ولا تخل هذه الاشربة الاربعة بالطبخ بعد  
اشتدادها لانه لا يقي عينها حراما فلا يفيد الحل فيه كطبخ لحم الخنزير وهذا لانه ليس للنفار  
تاثير في اثبات الحل ولها تاثير في منع ثبوت صفة الحرمة فيه ثم يبيع غير الخمر من هذه  
الاشربة جازر عند ابي حنيفة ومضمونة بالاتلاف لانها شراب مختلف في اباحة شربها  
بين العلماء فيجوز كالمثلث وهذا لانه ليس من ضرورة حرمة تناول حرمة البيع وقال  
لا يجوز بيعها كالك والشافعي وهو الاظهر لان عينها محرمة تناول فلا يجوز بيعها كالخمر  
وحل الدنان في الدبا وهو القرع والحتم وهو الحرة والخضر والزفت وهو المطلي بالزفت  
وكذا النقيز وهو المنقوش من الخشب لما روى الجماعة من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال نهيتكم عن الظروف فان ظرفا لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل مسكر حرام وفي رواية  
كنت نهيتكم عن الاشربة التي ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تنشربوا مسكرا وفي  
لفظ مسلم كنت نهيتكم عن الظروف والظروف لا تخل شيئا ولا تحرمه وكل مسكر حرام وفي سنن  
ابي داود عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيتكم عن ثلاث وان اكرمكم بهن  
نهيتكم عن زيادة القبور فزوروها فان زيارتها تذكرة ونهيتكم عن الاشربة ان تنشربوا  
التي ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تنشربوا مسكرا ونهيتكم عن لحوم الاضاحي ان  
تاكلوها بعد ثلاث فاكلوها واستمضوا بها في اسفاركم وحرمت شرب دردي الخمر لان فيه  
اجز الخمر فكان حراما نجسا والامتنع شاطبه لانه انتفاع به والانتفاع بالنجس حرام ولا يجد  
شاربه بلا سكر لان وجوب الحد للزجر والرجاء ان يشترع فيما قيل الطباع اليه ولا يتل الطباع  
الي شرب الدردي بل تعافه وتفرغه فاشبهه غير الخمر من الاشربة التي لا حد فيها الا بالسكر



وبكره الاحتقان بالخمر واقطارها في الاحليل لانه انتفاع بالنفس المحرم **كتاب الذبايح حرم**  
ذبيحة تذك لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به من مخمض  
والموقوذة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكركم ذبحها والمراد بالذبيحة  
ما من بشائها ان تذبح ليتناول حرمة ما ليس بذبوح كالتردية والنطيحة ونحوهما وحرمة  
عضو قطع من الحيوان ويخرج السمك والجراد وذكاة الضرورة جرح ابن ماسكان من البدن  
وذكاة الاختيار ذبح بين الحلق واللثة اي الصدر لما روي انه عليه الصلاة والسلام بعث  
مناديا ينادي في مجامع منى الا ان الذكاة في الحلق رواه الدارقطني وعروقه اي عروق  
الذبح المحلوم وهو مجري النفس سواء كان الذبح في وسطه او في اعلاه او في اسفله بعد ان  
يكون فيه حتى لو ذبح اعلى من الحلقوم واسفل منه بجرم لانه ذبح في غير المذبح ذكره في  
الواقعات وفي بعض الفتاوي ما يخالف ذلك وهو انه سيل عن ذبح شاة بقبض عقدة  
الحلقوم فقال يجوز اكلها سواء قبضت العقدة مما يلي الراس او مما يلي الصدر والمري يفتح  
الميم وكسر الراء وهو مجري الطعام والشراب وهو راس المعدة والكوش لازم بالحلقوم  
والودجان وهما مجري الدم وفي الهداية الحلقوم مجري الحلف والمري مجري النفس وهو  
موافق لما في مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده وهو ان المري عرف امر هو مجري النفس  
ولما في الكشاف الحلقوم مدخل الطعام والشراب والاول اصح وقد ذكره القدوري  
في شرح مختصر الكرخي ويؤيد قوله تعالى فلو اذابلعت الحلقوم وما في ديوان الادب  
وهو المري الذي يدخل فيه الطعام والشراب ونحوه في المغرب وانما كانت عروق الذبح هذه  
**الاربعة** لان قطع الودجين لا ينفك الدم والحلقوم والمري للتجهيل عليه وحل الذبح بقطع  
اي ثلاث منها عند اي حنيفة وهو قول ابي يوسف اولا ثم رجع الى انه لا بد من قطع الحلقوم  
والمري واحد الودجين وعن محمد انه لا بد من قطع اكثر من واحد من الاربعة وهو  
رواية عن ابي حنيفة لان كل فرد منها اصل بنفسه لا انفصاله عن غيره وقد ورد الامر بقطع  
ولا يوسف ان المقصود من قطع الودجين انهار الدم يمتد الى الصلب فينبو احدهما  
عن الاخر ولا يحنيفة ان الاكثر يقوم مقام الكل في كثير من الاحكام ويحصل باي ثلاث  
منها انهار الدم كذا ذكره وفيما ان اكثر الشئ يقوم مقام الكل لا اكثر الاشياء وهذا يبين  
ان الاظهر قول محمد ثم المصداق ان الذبح الاختياري يتعين بين الحلقوم واللثة وهي المخ  
تحت العقدة على ما صرح به في ذبايح الذخيرة ان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل  
وكذا في فتاوي اهل سمرقند لانه ذبح في غير المذبح والاصل في ذلك قول عمر وابن عباس  
الذكاة في الحلق واللثة رواه عبد الرزاق في مصنفه وفي سنن الدارقطني عن سعيد  
بن سلام الطاطر حدثنا عبد الله بن بديل بن رقا الخزازي عن حماد بن ابراهيم عن ابي  
منى ان الذكاة في الحلق واللثة ثم قال وسعيد بن سلام يحدث بالبواطل متروك وقال  
في التنقيح هذا اسناد ضعيف برة وسعيد بن سلام اجمع الامة على تركه وكذا ابن غير

وقال البخاري يذكر بوضع الحديث اذا عرفت هذا فلم يجر الذبح فوق العقدة اي عقدة الحلقوم  
بان يكون الذبح بينها وبين الراس ولا تحت العقدة بان يكون الذبح بينها وبين اللثة لانه  
لو لم يحصل ح قطع واحد من الحلقوم والمري وقال مالك لا بد من قطع الاربعة وقيل يجوز  
بقبض العقدة مما يلي الراس او مما يلي الصدر بشرط ان يكون الذبح ان يكون حلالا خارج الحرم في  
حق الصيد وحل الذبح بكل ما فيه حدة ولو كان ليطه بكسر اللام وهي قشر القصب او مروة  
وهي الحجر الحاد لما في سنن ابي داود والنسائي عن عدي بن حاتم قلت يا رسول الله  
ارايتم احدنا يصيب صيدا وليس معه سكين ايذبح بالمروة وشقة العصا قال امر  
الدم بما شئت واذكر اسم الله وفي رواية لمسلم افراوداج بما شئت واذكر اسم الله  
عليه وفي مصنف ابن ابي شيبة عن رافع بن خديج قال سالت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الذبح بالليطة قال كل ما فري الاوداج الاسنا وظفر وهذا معنى قوله  
الاسنا وظفر قائمتين وقال الثماني لا يجوز بهما الذبح سواء كانتا قائمتين او غير قائمتين  
لما رواه الستة عن عبادة بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده انه قيل يا رسول الله  
انا نكوت بالمغازي وليس معنا مدي فنذبح بالقصب فقال ما من الدم وذكر اسم الله  
عليه فكل ليس الظفر والسن اما الظفر فمدي الحيشة واما السن فعضم اخرجوه فخصر  
ومطولا وفي رواية فكلوا ما لم يكن سنا وظفرا وساحدكم عن ذلك اما السن فعضم  
واما الظفر فمدي الحيشة قال ابن القطن في كتابه هذا حديث برواية مسلم من حديث  
سفيان الثوري عن رافع بن خديج قال كنا الحديث قال والنكاح في قوله اما السن  
هل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم اولا فقد رواه ابو داود عن ابي الاحوص عن  
سعيد بن مسروق والاسفيان عن عبادة بن رفاع بن رافع عن ابيه عن جده رافع  
بن خديج قال ايت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا نلقى عدونا غدا  
وليس عندنا مدي فنذبح بالمروة وشقة العصا فقال عليه الصلاة والسلام ما انهر  
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا وظفرا قال رافع ساحدكم عن ذلك  
اما السن فعضم واما الظفر فمدي الحيشة قال فهذا كما ترى فيه بيان قوله اما السن  
من كلام رافع وليس في حديث مسلم نفيان قوله اما السن من كلام النبي عليه الصلاة  
والسلام فينبه ابو الاحوص من قول رافع لا يحفل فيه قال وليس لا حذان يقول اخطا ابو  
الاحوص لان كان لاخر ان يقول اخطا محال لانه ثقة كذا في الترمذي باختصار والحاصل  
انه عليه الصلاة والسلام لم ينص بين القايم وغيره فدل على عدم جواز الذبح بهما مطلقا  
ولنا ما اخرج البخاري ايضا عن كعب بن مالك ان جارية كانت لهم تربي بسلع فابصرت  
بشاة من غنمها موتا فكسرت حجرا فذبحتها فقال لاهله لا تاكلوا حتى اتي النبي صلى الله  
عليه وسلم فاساله او حتى ارسل اليه فاتي النبي صلى الله عليه وسلم او بعث اليه فامر النبي  
صلى الله عليه وسلم باكلها واذا صليتم الى الله للذبح بعني الجرح فكلوا الظفر والسن



بالتحريم المذموم في الذبح  
الذي لا يكره الذبح بالذبح  
من زيادة الضيق

المزروعان بخلاف غير المزروع فانه يوجب الموت كالوذبح بشفرة كلية وحديث عبادة بكل  
على القاتلين نوفي قايين الاحاديث ولان العيشة يجددون استنائهم ولا يقامون اطفالهم  
يقاتلون بالخذش والعص وكرة التفع وهو بنون خبيثة فلهذا ان يبلغ بالمسكين التماس  
وهو بضم النون والكسر والفتح عرقا يفيض في جوف عظم الرقبة لما اخرج الطبراني والبيهقي  
عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبيحة ان تفرس قبل ان تموت وفي غرب  
الحديث الفرسان نذبح المشاة فتضع وقيل معنى النذبح ان يدرداسه حتى يظهر مذبحه  
وقيل ان يكسر عنقه قبل ان يسكن اضطرابه وكل ذلك مكروه لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان  
وقد نهى نذركه السطح قبل ان يترد وكل تعذيب بلا فائدة كقطع الرأس وجرب ما يرد ذبحه  
الى المذبح ثم الكراهة في هذه المعنى زيادة الام قبل الذبح او بعده فلا يوجب التحريم بل يوجب  
التنزيه لما اخرج الجماعة عن شداد بن اوس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله كتب  
الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح ولجحد  
احدكم شفرته وليروح ذبيحته وعلى في الحديث بمعنى اي وعلى مقدرة فيه اي كتب عليكم  
بمعنى اوجب واخرج الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس  
ان رجلا اقصع شاة يريد ان يذبحها وهو وجد شفرته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
اتريد ان تبيتها مرتين فلا حدود شفرتك قبل ان تصحبها والمشفرة هي المسكين  
العظيم وفي سنن ابن ماجه عن ابن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان تحدد  
الشفار وان توارى عن البهائم وقال اذا ذبح احدكم فليجهز اي ليسرع وشرط كون  
الذابح مسلما لقوله تعالى اما ذكيت او كتابيا ولو كان الكفاي حرام بالقول بطلان وطعام  
الذين والمراد من ذكاهم لا طلاق قوله تعالى اما ذكيت لان مطلقا الطعام غير المذكور بل من اي  
كافران بالاجماع ويشترط ان لا يذكر الكفاي عند الذبح غير الله حتى لو ذكر المسيح او غيره  
لا غل ذبيحته ولو كان الذابح امرأة لما تقدم او مجونا اذا لا يشترط التكليف بغير الاسلام  
في حقه او صبيا بعقل كافي ساير افعاله من الصلاة والصوم وغوهما من العبادات  
والمعاملات وبضبط الذبيحة والتسمية او اقل او اخرس ولو كتابيا لا طلاق ما تلونا  
من قوله تعالى اما ذكيت اي المومنون ولان عذر المجنون والاخرس بين من عذر  
الناسي فاقبعت الملة مقام التسمية في حق الناسي ففي حق المجنون والاخرس اولي  
لان لا كتابته اي وشرط ان لا يكون الذابح غير كتابي مجوسيا او وثيا اما المجوسي  
فلما اخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كتب الى مجوس هجر يعرض عليه الاسلام فمن اسلم قبل منه ومن لم يسلم ضرب عليه الجزية  
غير ناكح نسائهم ولا اكلهم ذبايحهم واما الوثني فلانه مثل المجوسي في عدم دعوى التوحيد  
ولا مرد الا انه لا مله له اذ لا يقر على ما نقل اليه ولهذا لا يجوز نكاحه بخلاف اليهودي  
اذ انصروا النصراني اذ انهودوا والمجوسي اذ انصروا فهو ذابح فانه يقر على ما انتقل اليه

عندنا فيعتبر ما هو عند الذبح ولو نجس اليهودي والنصراني لا غل ذكاته لانه لا يقر على ذلك  
وليشترط بالتسمية في ذكاة الاختيار ان يقصد انها للذبيحة ولو سمي ولم يحضر النية حلت  
لانه اني بالتسمية وظاهر حاله انها للذبيحة فتقع عنها ولو سمي لا يتعد الفعل كسابر الاطفال  
لا غل الذبيحة ويشترط ان يسمى حالة الذبح لقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صواف  
وهذه الحالة حالة الذبح وحالة الذبح اختها فيكون مثل هذا الحكم وان يذبح عقب التسمية  
قبل ان يقبل المجلس فلو سمي واشتغل بهل اخر من كلام قليل او شرب ماء او اكل لقيمة  
او تحدي شفرة ثم ذبح غل الذبيحة وان كان بهل كثيرا لا يغل لان في ايقاع الذبح متصلا  
بالتسمية بحيث لا تتخلل بينهما شي حرجا فاقم المجلس مقام الاتصال ولا غل ذبيحة المحرم  
الصيد لان فعله فيه غير مشروع وذبيحته غيرا لصيد توكل لان فعله مشروع وما ذبح  
من الصيد في الحرم حرام ولو ذبحه حلالا نه منهى عنه فلا يكون مشروعا وكذا يحرم  
لو صيد صيد خارج الحرم ثم ادخل فيه فذبح خلافا للشافعي ولا تارك التسمية عندا  
مسلم كان او كتابيا وبه قال مالك وقال للشافعي يحل متروكا التسمية عندا لان نهى عنه  
سنة ولما رواه الدارقطني عن مروان بن سالم عن الازواج عن يحيى بن ابي كثير عن ابي  
سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل ما يذبح وينسى ان  
يسمى الله قال اسم الله على كل مسلم وفي لفظ علي فم كل مسلم قلنا مروان بن سالم ضعيف  
ضعفه الدارقطني وابن القطان وابن عدي واحمد والنسائي على ما في المحيط واما ما رواه  
ابوداود في مراسيله عن عبد الله بن داود عن ثور بن زيد عن الصلت عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله او لم يذكر فقد قال ابن القطا  
فيه مع الارسال الصلت المسدوسي لا يعرف له حال ولا يعرف بغير هذا الحديث  
ولا روي عنه غير ثور بن زيد ولنا اطلاق قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
واله لفسق اي وان الذي لم يذكر اسم الله عليه لحرام لان الفسق هو الخروج عن الطاعة  
وان مطلق النهي يقتضي التحريم وما اخرج اصحاب الكتب الستة عن عدي بن حاتم  
قال قلت يا رسول الله اني اكلت لحمي اجد معه كلبا اخر لا ادري ايها اخذه قال لا تأكل  
فانك لما سميت على كلبك ولم تسم على الكلب الاخر ووجه الدلالة انه على الحرمة بترك  
التسمية عندا وان سمي للتسمية صح لان النسيان مرفوع الحكم عن الامة بقوله عليه  
الصلاة والسلام دفع عن امتي الخطا والنسيان ولا في اعتباره حرجا لان الانسان  
كثير النسيان والمخرج مرفوع في المشرع وفي المسئلة خلاف مالك مستند بظاهر قوله  
عليه الصلاة والسلام لعدي اذ امرت سهرم فاذا ذكر اسم الله عليه وقوله له ايضا  
اذ امرت كلبك وسميت فاخذ فقتل فكل اذا فصل فيه فتقيد الحرمة بحالة العهد  
زيادة على النص فيجري مجرى النسخ وقد سبق الجواب عنه ووقت التسمية في غير الصيد  
عند الذبح لقوله تعالى واذا ذكروا اسم الله عليها صواف وهي حالة الذبح وفي الصيد عند



الري وارسل الجارح لان التكليف بحسب الوسع وفي الخلاصة ولو ذبح ولم يظهر الهليق  
 بسم الله ان قصد ذكر اسم الله جل وان لم يقصد او قصد ترك الهلاجل ولو ذبح المتخفة  
 او الموقودة وهي مصروبة بخوض شرب او حجر او المتردية التي تردت من علو اوق بين  
 او النطحة التي نطحتها اخري والتي شق الذيب بطمها وفيها صوت خفية حلت في ظاهر  
 الرواية ولاجل ذبيحة علم جاتها قبل الذبح وان لم يتحرك ولم يخرج منها دم لان سبق الحياة  
 قرينة على ان الموت حصل بالذكاة وان لم يعلم سبق حياتها فلا بد من وجود احدهما  
 وهو الحركة او خروج الدم ليعلم بقاء الحياة عند الذكاة وحرم الدم المسفوح لقوله تعالى  
 او ما مسفوحا وكره ان يוכל من الشاة الحيا وهي الرحم والحضية والغدة والمثانة  
 وهي موضع البول والمرارة وهي التي فيها المرة لما في سنة البيهقي وغيره انه عليه  
 الصلاة والسلام كان يكره من الشاة اذا ذبحت سبعا الدم والمرارة والذكر والانيثين  
 والحيا والغدة والمثانة وحرم المذبوح ان عطف على اسم الله غيره موصولا به على سبيل  
 الشراكة نحو باسم الله واسم فلان او باسم الله وفلان او بسم الله ومحمد لانه اهل به لغير  
 الله لان العطف للتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ولا يعتبر بالاعراب لان كلام  
 الناس اليوم لا يجري عليه وفي النوازل سئل ابو نصر عن رجل ذبح شاة فقال بسم الله واسم  
 فلان فقال سمعت محمد بن سلمة قال سمعت ابراهيم بن يوسف يقول يصير ميتة  
 وقال محمد بن نصر يصير ميتة اذا لو صارت لصار الرجل كافرا انتهى ولا يخفى انه لا ملازمة  
 لان عدم التكفير انما هو لعدم اعتقاده الشراكة والحكم بالميته لصورة التشريك فرج  
 الحكم في كل منهما الى الاخط في بابه وكره ان وصل ولم يعطف نحو باسم الله اللهم تقبل من  
 فلان لان الشراكة لا توجد فلم يكن الذبح لغير الله فلا يجزى ولكن يكره لوجود القران  
 في صورة فينزه لكمال الاحتياط وفي النوازل ولو قال بسم الله محمد رسول الله بالخفض  
 لا يخل وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف الضم والوجه ان لا يعتبر الاعراب بل يحرم مطلقا  
 بالعطف لان كلام الناس اليوم لا يجري عليه واما اذا قال بسم الله محمد رسول الله بالرفع  
 او انصب فيكره واذا قال بسم الله ومحمد رسول الله بالجر فيجوز المذبوح لانه اهل به لغير الله  
 وقد قال تعالى وما اهل به لغير الله ولقول ابن مسعود جردوا التسمية وحل ان فصل  
 صورة ومعنى كالدعاء قبل الاضحية والدعاء قبل التسمية او بعد الذبح لهدم القران اصلا  
 بان يقول اللهم تقبل من فلان كما روي انه عليه الصلاة والسلام كان اذا اراد ان يذبح  
 اضحية قال اللهم هذا منك ولك ان صلاي ونسكي الى الله واذا من المسلمين بسم الله  
 والله اكبر واخرج الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح عن ابي رافع ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اضحي اشترى كبشين امحين اقرنين فاذا خطب  
 امتي جميعا عن شهدك بالتوحيد وشهدك بالبلاغ ثم اتى بالاضحية فذبحه وقال

اللهم

اللهم هذا عن محمد وال محمد ثم يطعمهما المساكين ويأكل هو واهله منهما فكلنا سنين قد كفانا  
 الله العزم والموت ليس احد من بني هاشم يضحي والكبش لا يملح هو الا غير الذي فيه بياض وسواد  
 ثم الشرط هو الذكر الخالص حتى لو قال عند الذبح اللهم اغفر لي واكتفى به لا يخل الذبيحة لانه دعا ولو  
 قال سبحان الله او الحمد لله يريد به التسمية حلت وذكر الحلو اني انه يستحب ان يقول بسم الله  
 الله اكبر لان ذكر الوالو يقطع فور التسمية يعني وفورها اولى واما ما في الهداية لقول ابن  
 جردوا التسمية فالمعروف عنه جردوا القران وتذب غر الدبل وهو قطع العروق في اسفل الصنق  
 عند الصدر لانه فيها ايسر لان العروق مجتمعة في النحر وكره ذبحها لانه خلاف السنة واعا  
 حل الحصول المقصود وهو تنسيل الدم والتجمل والبقر والغنم عكسه فندب ذبحها لان  
 الذبح فيها ايسر وكره غرهما لانه خلاف السنة لانه صلى الله عليه وسلم غر الدبل وذبح البقر  
 والغنم وقد قال تعالى فصل لربك وانحر ايا الجزور وقال ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة وفديناه  
 بذبح عظيم اي مذبوح وهو كبش سمين وكذا كره الذبح من الغنم قال الشافعي وحكم  
 مالك بجرمة العكس السابق وذبح النقا مخالفة المشروع وصار كالجرح في غير محل الذبح  
 ولنا ما روي ان قوله عليه الصلاة والسلام ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه لان  
 المقصود تنسيل الدم وهو حاصل وكفى الجرح في نعم توحشا وسقط في بين ولم يكن ذبحه  
 ولا تحره وقال مالك لا يخل بذكاة الاضطراب في الوجهين لان ذلك نادر ولا عبرة للنادر في  
 الاحكام قلنا اذا وقع لا بد من اعتباره كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ان لها اوابدا وابد  
 الوحش فاذا علمكم منها شي فافعلوا به هكذا قاله في بعض نذر ما روي بسم الله في صيد  
 استأنس لان ذكاة الاضطراب انما يصار اليها عند العجز عن ذكاة الاختيار والعجز يتحقق  
 في الاول دون الثاني ولا يخل ايدي بجرم جنين ميت وجدي بقتل امه سواء اشعرا ولم يشعرا  
 وهذا عند ابي حنيفة وزفر والحسن بن زياد وهو قول ابراهيم والحكم بن عيينة لقوله  
 تعالى والمتحفة ولقوله عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم اذا وقعت دميتك في الماء  
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله او سهمك فقد حرم الاكل عند وقوع الشك في سبب  
 زهوق الروح وذلك موجود في الجنين فانه لا يدري انه مات بذبح ام او باحتباس نفسه  
 وقال ابو يوسف ومحمد اذا تم خلقه حل وبه قال الشافعي لما خرجه ابو داود وابن ماجه والتر  
 وقال حديث حسن عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكاة  
 الجنين ذكاة امه وهذا اللفظ الترمذي ولفظ ابي داود قال قلنا يا رسول الله نحر الناقة  
 ونذبح البقرة او الشاة في بطنها الجنين انلقيه ام ناكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاة  
 ذكاة امه ورواه الدارقطني في سنته من حديث علي وابن مسعود وابن عباس وزاد  
 اشعرا ولم يشعرا واستند الحاكم في المستدرک باللفظ الاول من حديث ابن عمر وابي  
 ايوب وابي هريرة واستند البزار من حديث ابي امامة وابي الدرداء واجيب بان معنى  
 الحديث ذكاة امه والتسمية بهذا الطريق كثير ومنه قوله تعالى وجنة عرضها السموات

مذي



والارض ويدل على هذا انه روي ذكاة امه اي يذك ذكاة مثل ذكاة امه والتحقيق ان هذا  
التاويل لما يصح في الرواية بالنصب اذا كان المنزوع حرف الكاف كقوله تعالى وهي غمر السما  
ويحمل الباء ايضا لكن ان جعلناه الكاف يحمل الجنين وان جعلناه الباء يحمل ومتى اجتمع الموجب  
للحل والموجب للحرمة يغلب الموجب للحرمة وعلى ابراهيم النخعي فقال ذكاة نفس لا تكون  
ذكاة تقسيم وبسط الكلام عليه في المبسوط وروى في ذكاة امه اي ذكاة امه ان الله تعالى حرم الميتة  
وشروط التذكية بقوله الاما ذكيتهم فيهم الجنين الميت بنص الكتاب وما روي لا يعارض  
الدليل القطعي في فصل الخطاب وفيه انه عليه الصلاة والسلام مبين للكلام فان قيل لو لم يحمل  
اكله بذكاة امه لما حل ذبح امه لان ذبحها اضاعته وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
عن اضاعة المالا حيت بان موته ليس يتيقن بل يرجح اذ رآه حيا فيذبح فلا يحرم ذبح امه  
ويكره ذبح الحامل المقرب وهي التي قربت ولادتها لان في ذلك ترك التحريم ولا يحمل ذناب  
او ذنوب من سبغ بياض الذي ناب او طير بياض الذي يغلب لما اخرج احمد وسلم وابو محمد  
وابن ماجة وغيرهم عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل ذي ناب  
من السباع وعن اكل كل ذي غلب من الطير والفقرة الاولى اخرجها الجماعة عن ابي ثعلبة  
وفي رواية لمسلم كل ذي ناب من السباع حرام والسبع كل غنظ متعذب جرح عادي اهلا  
فقد والناب من السباع الاسد والذئب والتمر والفهد والثعلب والضبع والكلب والسنور  
البري والاهلي وذو الغلب من الطير الصقر والبازي والنسر والعقاب والشاheen والموثر  
في الحرمة الا اذا هو طور يكون بالناب وطورا يكون بالغلب والخنث وقد يكون خلقة  
وقد يكون عارضا كما في الجدلة ومعنى التحريم تكريم بني ادم لئلا يتعدي شي من هذه الاوصاف  
الذيمة اليهم بالاكل ولا يحمل الحشرات والهوام والزناير واليربوع والفتقد وغيرها لا نهان  
الجنائث وقال تعالى ويحرم عليهم الجنائث لان الطباع السليمة تستحييها ولا الحرام الهلية ولا البقا  
اتفاقا ولا تحمل الخيل عند ابي حنيفة اي يكره اكل لحمها لما اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجة  
عن خالد بن الوليد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير هذا  
لفظ ابن ماجة واما لفظ ابي داود قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى اليهود  
فشكوا ان الناس قد اسرعوا الي حطائرهم فقال لا الاكل اموال المعاهدين لا يحقها وحرام عليهم  
الحرام الهلية وخيلها وبغالها وكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير ورواه الواقدي  
في المخازي مثالي داود ثم قال ثبت عندنا ان خالدا لم يشهد خيبر واسلم قبل الفتح هو وعمرو  
بن العاص وعثمان بن ابي طلحة اول يوم من هجر سنة ثمان وقال ابو يوسف ومحمد باس  
باكل الخيل لما اخرج البخاري في غزوة خيبر ومسلم في الذبايح عن جابر بن عبد الله قال نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحرام الهلية واذن في لحوم الخيل وفي لفظ  
للبخاري وعرض في لحوم الخيل وعرض بخالد واجيب بان حديث جابر صحيح وحديث  
خالدين كلام ولحم الخيل مكروه تخريفا وفي رواية عن ابي حنيفة فان قوله في الجامع الصغير

اكره لحم الخيل يدل على انه كراهة التحريم لما روي ان ابا يوسف قال لا يحنيفة اذا قلت في شي اكره  
فأرايك فيه قال التحريم وفي ظاهر الرواية مكروه تنزيها وبه قال وهو الصحيح لما قدمنا ولما في  
الصحيحين عن اسماء بنت ابي بكر قالت غزا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فاكلناه  
وفي رواية واكلنا لحم فرس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكره ولقول جابر بن عبد الله  
انهم ذبحوا يوم خيبر الحمير والبغال والخيول فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمير والبغال ولم  
ينهاهم عن الخيل رواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه واما ما اخرج  
في المبسوط وغيره بقوله تعالى والخيول والبغال والحمير لتركبوها وزينة فقال قد من الله على  
عباده بما جعل لهم من منفعة الركوب والزينة في الخيل ولو كان ما كولا لكان الاولى بيان  
منفعة الاكل لانها اعظم المنافع وبه بقا النفوس ولا يليق بذكر الحكيم ترك اعظم وجوه  
المنفعة وذكر ما دون ذلك في مقام المنه الا ترى انه تعالى لا انعام ذكر الاكل بقوله ومنها  
تاكلون انتهى فلا دليل فيه اذ يلزم من تعليل الفعل بما يقصد منه غالبا ان لا يقصد  
غيره اصلا ويدل عليه ان الآية مكية وعامة المفسرين والمحدثين على ان الحمير الهلية  
حرمت عام خيبر ولا الضبع وهو قول سعيد بن المسيب والثوري لا نه ذناب ولما في  
سنن الترمذي عن ابن جر قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل الضبع  
فقال لن ياكل الضبع احد فيه خير ورواه ابن ماجة ولفظه ومن ياكل الضبع وحل عند  
الشافعي واحمد واسحاق لما في سنن الترمذي وابن ماجة والنسائي عن عبد الرحمن بن  
ابي عمار قال سألت جابرا عن الضبع اصيده قال نعم قلت اكلها قال نعم قلت ان شي  
سميته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم ورواه الحاكم في مستدرکه عن جابر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد فاذا اصابه الحرم ففيه كبش  
مسن وبوكل وقال حديث صحيح ولم يخرجاه وقال مالك يكره اكلها والمكروه عنده ما اثم  
باكله ولا يقطع بخبره ولا اليربوع لانه من الحشرات وفيه خلاف الشافعي واحمد ولما  
ماروي احمد واسحق بن راهوية وابو يعلى الموصلي عن عبد الله بن يزيد السعدي  
قال سألت سعيد بن المسيب ان ناسا من قومي ياكلون الضبع فقال ان اكلها لا يحمل  
وكان عنده شيخا يبذل لراس والحمة فقال ذلك الشيخ يا عبد الله الا اخرجك بما سمعت  
ابا الدرداء يقول فيه قلت نعم قال سمعت ابا الدرداء يقول نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن اكل كل ذي حذفة ونهبة ومجثة وكل ذي ناب من السباع فقال  
سعيد صدق والمجثة بتشد يد المثلثة المفتوحة كل حيوان ينصب ويرمي  
ليقتل الا انها يكثر في الطير والارباب واشباه ذلك مما يحتمل الارض اي يلزمها ويلتزم بها  
وجثوم الطير بنزله بروك الابل ولا يحمل الغراب الا يقع الذي ياكل الجيف لا نه باكلها  
صار كسباع الطير واما غراب الزرع فحلال كما سيأتي ولا يحمل حيوان ما يلقوه تعالى  
ويحرم عليهم الجنائث وما سوى السمك خبيث فقد اخرج ابو داود والنسائي عن عبد الرحمن



بن عثمان القرشي ان طيبيا سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضفدع يجعلها في  
الدوا فتهدى عن قتلها ورواه احمد واسحق وابوداود والطحاوسي في مسانيدهم والحاكم  
في مستدركه وقال صحيح الاسناد قال المنذري فيه دليل على تحريم اكل الضفدع لان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن قتله والنهي عن قتل الحيوان اما لحمه كالا دمي واما التحريم  
اكله كالصرد والضفدع ليس محترم فكان النهي منصرا الى اكله سوى سمك لم يطف  
من طفا يطقوا ذاعلا وفي الجامع الصغير ان وجد السمك ميتا على وجه الماء وبطنه من فوق  
لم يؤكل لانه طاف وان كان ظهره من فوق اكل لانه ليس بطافي لم يعمل على ما قيد  
به لان السمك الطافي يكره اكله عندنا لما أخرجه ابوداود وابن ماجه من حديث ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما اتى البحر او جزعنه فكلوه ومات فيه وطفأ  
فلا تأكلوه وهو حجة على مالك والشافعي في اباحتهما الطافي وجزر نجيم فزاي فرا  
الكشف وفي رواية فحسر وهو بطنه وروى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في  
مصنفيهما كراهة اكل الطافي عن جابر بن عبد الله وعلي بن عباس وابن السبب  
وابي الشعثا والنخعي وطاوس والزهرري وحل الجراد اي جماعا وانواع السمك  
اي من الجريت والمارماهي وخوفهما ما عدا الطافي فانه مكروه عندنا بلا ذكاة  
لما أخرجه الشافعي واهم وابن ماجه في كتاب الاطعمة من حديث ابن عمر قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلت لنا ميتات ودماء اما الميتات فالسمك  
والجراد واما الدمان فالكبد والطحال واطلق مالك والشافعي في حل حيوان البحر وقيل  
عند الشافعي ان كل مثله في البر والحل والافلا كالكلب والحداد وفي المختار البحرى قولان  
في مذهب مالك لهما على اطلاق الحل قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه من غير فصل  
وقوله عليه الصلاة والسلام هو الطهور ما وه الحل ميتته وما في الصحيحين عن جابر  
قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر علينا ابا عبيدة تلقى عيرا القريش  
وزودنا جرابا من تمر لم نجد لنا غيره فكان ابو عبيدة يعطنا تمر ثرة فكننا غصصها كما  
يصل الصغير ثم نشرب عليه من الماء فتكفينا الى الليل وكنا نضرب بعصينا الخيط ثم  
نبله بالماء فناكل قال فانطلقنا على ساحل البحر فالتقينا لاجرا ابة يقال لها العنبر قال  
ابو عبيدة ميتة ثم قال لا تحل رسول الله وفي مبيد الله وقد اضطررتم فكلوا  
قال فاقمنا عليه شهرا ونحن ثلاثا ثمانية سمنا ولقد كنا نغترف ادهن من وقب عينه  
بالقلاوب واخذ ابو عبيدة ثلاثة فاقعدهم في وقب عينه واخذ ضلعا من اضلاع  
فاقامهم رجل اعظم بعير منا فممن تحتها وتزودنا من لحمها وشايق فلما قد منا المدينة  
اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له فقال هو رزق اخرج الله  
لكم فهل معكم من لحمه شي فتطعمونا قال فادسلنا الى رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم فاكله والوشايق جمع الوشقة وهي اللحم يغلى اغلا ثم يقدد وتعمل

في الاسفار وهو باقى قد يكون ولنا ما قدمنا من الحديث المفصل وان المراد بطعام  
البحر المالح المقدد من السمك وميتته ما لفظه ليكون موته مضافا الى البحر لا مامات فيه  
وحل السمك بلا ذكاة كالجراد لما في مصنف عبد الرزاق خبرنا سفيان الثوري عن  
جعفر بن محمد عن ابيه عن علي قال الميتات والجراد ذكي كله واخرج عن عمر الحوت  
ذكي كله والجراد ذكي كله وعن ابي هاشم الايلي عن يزيد بن اسلم عن ابن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال كل دابة من دواب البر والبحر ليس لها دم ينعقد فليس لها ذكاة  
وعن احمد بن الجراد اذا قتله البرد لم يؤكل ولم يخص مذهب مالك ان قطعت راسه  
حل ولا افلا وحل غراب الزرع لانه ياكل الحب دون الجيف وليس من سباع الطير والعقور  
بفتح العينين معهما اي مع الذكاة وهذا عندنا حنيفة لانه ياكل الحب والجيف  
فان شيه الدجاج وقال ابو يوسف يكره لان غالب ما كوله النجاسة ويحرم الضب  
والثعلب خلا فاما مالك والشافعي فيهما اما الضب فلما في الصحيحين عن خالد بن الوليد  
انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميمونة وهي خالته فوجد عندها ضبا  
مجنوذا فاهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده الى الضب فقالت امرأة من النسوة  
المحضورات اخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قد من له قلن هو الضب يا رسول  
الله فوقع يده فقال خالد احرام الضب يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بارض قومي  
فاجدي اعافه فاجترته فاكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر فلم ينهني  
وفيهما ايضا عن ابن عمر قال كان ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم  
سصيد فذهبوا ياكلون من لحم فنادتهم امرأة من بعض اصحاب النبي صلى الله عليه  
وسلم انه لحم ضب فامسكوا فقال عليه الصلاة والسلام كلوا وطعموا فانه حلال وقال  
لا بأس به ولكنه ليس من طعمي واما الثعلب فكانه ملحق بالضبع عندهما ولنا  
اطلاق ما روينا في اول الفصل من نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب  
من السبع وما في سعن اي داود عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى عن اكل لحم الضب وحل الارنب عندنا وسائر الائمة لما في البخاري عن  
السنن بن مالك ان فتحنا ادريا بم الظهران فسعى القدم فغلبوا فادركتها فاخذتها  
فاتيتم بها طلحة فذبحها وبعث بوركها او قال بنحوها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقبله قلت واكلته وفي سنن النسائي عن ابي هريرة قال جاء عراي الى النبي صلى الله  
عليه وسلم بارنب قد شتاها فوضعتها بين يديه فامسك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلم ياكل واما القوم ان ياكلوا وزاد في لفظ وقال اي لما شتيتها اكلتها ولحم الفرس  
مكروه عند ابي حنيفة وكراهته كرامته لانه للجهد الالة وفي اكله قتله وقالا مباح  
كسائر الائمة وفي قاضى خان ان لبنه يكره كحمه وفي شرح الكتر لبن الرمكة حلال  
بالجماع ويحرم شرب لبن الانت لان اللبن يتولد من اللحم فصار مثله ويحرم شرب



أبو الابل وهذا عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يجوز للتدأوي وعند محمد يباح مطلقا  
 وبه قال مالك ومحمّد أكل لحم الابل والبقر الجلالة لأنها تنفّر وكذا شرب لبنها لأنه يتولد  
 من لحمها وفي المنتقى الجلالة هي التي تنفّرت ونفّرت فوجدتها راجحة خبيثة وأما  
 الدجاجة الجلالة فلا يجرم أكلها لأنها لا تنفّر كذا ذكره بعضهم فإن حبست الجلالة  
 في مكان وعلقت حلت وكان أبو حنيفة لا يوقت تحبسها ويقول تحبس حتى تطيب  
 ويذهب نساها وهو قولهما كذا في التمهّة وقيل يقدر في الابل باربعين يوما وفي البقر  
 عشرين وفي الشاة بعشرة أيام وفي الدجاجة بثلاثة أيام ولو وقع ما نثرمت  
 السكر والدرهم في حجر رجل فاخذه غيره حل لأنه مباح والمباح من سبق يده إليه  
 الآن يكون الأول قد نفّس له أو ضمه إلى نفسه لأنه بذلك يملكه ثم التهيئة هل هي  
 جائزة فمن جازت إذا كان اذن فيها صاحبها فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام  
 نحر يوم النحر خمسة ابعرة وقال من شأ فليقطع ويحرم أكل التراب والطين لو روى  
 النهي لأنه يورث الاصفرار ووجع المثانة وليس للنساء خضاب اليد والرجل  
 ويحرم على الرجال وكذا يحرم أن يخضب أيدي الصبيان وأرجلهم ولا بأس بخضاب  
 الراس والعمية بالحنا والوسمة للرجال والنساء لقوله عليه الصلاة والسلام  
 أن أحسن ما غيرتم به المشيب الحنا والكتف رواه ابن ماجه وإن اردت تفصيل  
 المحرمات والمباحات فعليك بكتابنا المسمى بهجته النساء في مباحة الحيوان  
 والله المستعان في كل مكان وزمان **كتاب الاضحية** هي لغة ما يضحي به  
 وشرعا شاة تذبح يوم الاضحية من فرد أي شخص واحد وبقرة أو بعير منه أي من  
 فرد إلى سبعة والقياس أن لا يجوز لأكثر من فرد لأن الذقة واحدة وهي القرية  
 إلا أن تركناه لما أخرجه الجماعة إلا البخاري عن جابر قال سأل رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وأما قال أبي  
 سبعة لأن كل منها يجوز عن الستة وأقل لأنه إذا جاز عن السبعة فجاءه أولى  
 ولا يجوز عن ثمانية أخذ بالقياس فيما لا نص فيه لكن أخرجه الترمذي وقال حديث  
 حسن غريب والنسائي وأحمد وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس قال كنا مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الاضحية فاشتركتنا في البقرة سبعة وفي الجوز  
 عشرة أن لم يكن لفرد منهم أقل من سبع قيد به لأنه لو كان لأحدهم أقل من سبع  
 لا يجوز عند الكل لا بعدام القرية في البعض وينقسم اللحم بينهم وزال لأنه موزون  
 عرفا لا جوازا إذا لا يتحقق التساوي ويدخل فيه شاة الرابا إذا ضمه من  
 كاد عجل جلد له ليكون في كل جانب شئ من اللحم وشئ من الكارع أو يكون في كل جانب  
 شئ من اللحم وبعض الجلد أو يكون في جانب لحم والكارع وفي آخر لحم وجلد والمنا يجوز إذا  
 كان كذلك صرفا لكل جنس إلى خلافه وصح اشتراك ستة في بقرة مشربة لا ضحية

بان اشتري شخص بقره يريد أن يضحي بها عن نفسه ثم اشتراك فيها معه ستة وقال  
 زفر لا يصح وهو القياس لأن أعدادها للقرية يبيع عن بيعها نقول ووجه الاستحسان أنه قد  
 يجد بقره يشتري بها ولا يجد شركا وقت الشرا فكانت الحاجة ماسة إلى ذلك دفعنا للحرج  
 وإذا اشتراك قبل الشرا أحب ليكون بعد من الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية  
 وعن أبي حنيفة أنه يكره الاشتراك بعد الشرا وأعلم أن الاضحية واجبة عندنا على كل  
 حر مسلم مقيم موسر في يوم النحر وتلويبه وقالا سنة في رواية مالك والشافعي لقوله  
 عليه الصلاة والسلام من رأى هلال ذي الحجة منكم وأراد أن يضحي فلم يسك عن شتره  
 وأظناره رواه الجماعة إلا البخاري والتعليق بالإرادة ببناء الوجوب ولقوله عليه الصلاة  
 والسلام ثلاث هن علي فرايض وهي كتم تطوع النحر وصلاة الضحى رواه أحمد في  
 مسنده والحاكم في مستدركه وسكت عنه ولنا إطلاق قوله تعالى وأخراي الاضحية  
 والأمر للوجوب وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له سعة ولم يضح فلا يقرب  
 مصلا نارواه أحمد وابن أبي شيبة والحاكم وقال صحيح الإسناد ولم يخرجاه وما في سنن  
 الأربعة عن ابن عوف عن أبي رملة حدثنا يحنف بن سليم قال كنا وقوفاً مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بعرفات فقال يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية  
 وعقيقة أتدرون ما العقيقة وهي التي يقول الناس الرجبية انتهى والعقيقة منسوخة  
 فالأضحية باقية على وجوبها فيذبح عن نفسه شاة أو سبع بدنة ولا يذبح عن طفله  
 الفقير في ظاهر الرواية ولا تجب على طفله الضحي من ماله في أصح ما يفتى كما في شرح الوافي  
 وقال بعض مشايخنا على الأب أو الوصي أن يذبح من ماله عند أبي حنيفة وهذا أصح قوله  
 ويضحي الأب أو الوصي من مال طفل غني وفي الهداية أنه الأصح في كل الطلقة وما يفتى  
 ببدل بما ينتفع بعينه كالخنف والثوب لا بما لا ينتفع باستهلاكه كالخنز ونحوه وأول  
 وقتها بعد صلاة الصبح في مصر لما رواه البخاري من حديث أنس أنه عليه الصلاة  
 والسلام قال من ذبح قبل الصلاة فليعد ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وما أخرجه  
 الشيخان عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أول ما نبذ في  
 يومنا هذا أن نضلي ثم نرجع فنحرقن فصل ذلك فقد أصاب سنتنا ومن ذبح قبل فأنما  
 هو لحم قد مهله ليس من النسك في شئ وفي سنن أبي داود فقام أبو بردة بن نيار  
 فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل أن أخرج إلى الصلاة وعرفت اليوم يوم أكل وشرب  
 فتجملت وأطعت أهلي وجيراني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم  
 فقال عندي عناق جذعة وهي خير من شاتي لم فهل تجزي عني فقال أذبحها ولم يصلح  
 لغيرك كذا في المواهب وفي الشئباني أخرجه الشيخان عن البراء بن عازب قال ضحى خالي أبو  
 بردة قبل الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فقال يا رسول  
 الله إن عندي جذعة من المعز فقال ضحي بها ولا تصلح لغيرك من ضحي قبل الصلاة



فاما ذبح لنفسه ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه واصاب سنة المسلمين وبعد طلوع  
نحر يوم النحر ان ذبح في غيره اي في غير مصرته والمصترى في ذلك مكان الاضحية حتى لو كانت  
في السواد والمضى في مصرته يجوز وقت النحر ولو كانت في مصر والمضى في السواد لا يجوز  
الا بعد الصلاة لانها تسقط بالهلاك قبل مضى ايام النحر كالزكاة تسقط بهلاك المضى  
فيعتبر فيها مكان المحل وهو المال لا مكان الفاعل كالزكاة بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر  
فيها مكان الفاعل لانها تنقل به في الذمة واخره قبيل غروب اليوم الثالث من ايام النحر  
لما روي مالك في الموطا عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول الاضحية يومان بعد يوم الاضحية  
قال مالك وبلغني ان علي بن ابي طالب كان يقول مثل ذلك فان لم يصل الامام ذبح هو  
والناس بعد الزوال وعند الشافعي اذا مضى من الوقت مقدار ما يصلي فيه صلاة  
العید عادة جازت الاضحية بعد ذلك لانهم لو صلوا جازت التضحية فلا يتغير ذلك  
بما خيرا لامام الصلاة كالوزالت الشمس قلنا الواجب مراعاة الترتيب المنصوص وما بقي  
وقت الصلاة فمراعاة الترتيب ممكن بخلاف ما بعد الزوال فقد خرج وقت صلاة العید  
بزوال الشمس في هذا اليوم فلهذا يجوز التضحية بعده واعتبر الاخر اي خروفت النحر  
للفقير وضده الضى والولادة والموت فان كان انسان غنيا في اول الوقت فقيرا  
في اخره لا تجب عليه وان كان فقيرا في اوله غنيا في اخره تجب عليه وان ولد في اليوم  
الاخر تجب وان مات فيه لا يجب كما اعتبر اخر وقت الصلاة في حق الحيض والطمهر واخر  
وقت المسح على الخفين في حق السفر والاقامة وكره الذبح في الليل لاحتمال الغلط ويقضى  
النذر انه يضحي بهذه النشاة اذا ابيض حتى مضت ايام النحر ويقضى فقير سري الاضحية  
وام يضح حتى مضت الايام يتصدق بها حية الماتعلق بيقضي ويقضى الغنى اذا مضت  
الايام يتصدق بفتحها سواء شري اي الاضحية اولا وان تعينت قبل اضحائها للذبح  
وهي اضحي بد لها بغيرها لعدم اجرائها عنه بخلاف الفقير فانه ليس عليه اضحية وانما لزمته  
بالترام في هذا المحل بعينه ولهذا لو هلك لم يلزمه شي وصح الجزع من الضان وهو  
عند الفقهاء ما نزله ستة اشهر والتي فصاعدا من غزاه لما اخرج مسلمان عن جابر  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذبحوا الا سنة الا ان يعسر عليكم فقد جوا  
جذعة من الضان وهو اي التي ابن حزم من الضان او المعز وابن حزم من البقر  
وابن حزم من الابل ويدخل في البقر الجاموس لانه من جنسه ويدفع في الاضحية  
الشولا وهي المجنونة والجا وهي التي لا قرن لها لان القرن لا يتعلق به المقصود  
والغصبي لان لحمه اطيب ولما روي ابو داود وابن ماجه من حديث جابر واحمد  
من حديث عائشة وابي هريرة وابي رافع وابي الدرداء ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذبح يوم النحر كبشين اقرنين امحيين موجيين وروي موجيين  
قال ابن المنذر اي منزوعي الاذنين قال ابو موسى الاصبهاني وقال الجوهري

الوجا بالكسر والمدرض عرق الاذنين وقال ابن الاثير منهم من يرويه بضم هاء فيكون  
من وجيته وجيا ويدفع الجربا ان كانت سميعة ولم يتلف جلد هاله انه لم يغل بالمقصود  
لا يحق اي لا يدفع في الاضحية عجفا ولا عرجا بحيث لا يفتى اليه النسك اي المذبح لما اخرج  
اصحاب السنن الا ربع وما لك في الموطا من حديث البراء بن عازب قال قام فينا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال لا ربع لا تجزي في الضحايا الصور البين عورها والمريضة البين  
مرضها والعرجا البين ضلعها والكبيرة التي لا تنقي ثنتا فوقية مضمومة فنون  
ساكنة ففان مكسورة اي بلغ بها الجحف الى حد لا يكون في عظامها نقي اي في وقال  
مالك والترمذي عوض الكبيرة الجحفا ولا ما ذهب اكثر لثا اذنها او عينها او اليتها  
او ذنبها وهذا عند ابي حنيفة ويروي عنه الربيع والثالث وقال ابو يوسف ومحمد  
اذ بقي اكثر من النصف اجزاه اعتبارا للحقيقة وهو اختيار ابي الليث وفي كون  
النصف مانعا روايتان عنهما واذ مات احد سبعة اشتركوا في بقرة او بصير للاضحية  
وقال ورثته اذ جوهها عنه وعلم صح والقياس ان لا يصح وهو رواية عن ابي يوسف  
كبقرة اي كما يصح بقرة عن اضحية ومنتحة وقرآن لا تحاد المقصود وهو القرية  
وان اختلفت جهاتها وان كان احد هم اي احد السبعة كافرا او مريدا للجم لا يصح  
عن احد لان الكافر ليس من اهل القرية وقصد اللحم بينهاها واذ لم يقع البصير قرية  
لم يقع الكل اذ الراق لا تجزى في حق القرية وياكل المضى منها اي من اضحيته ويؤكل  
اي يطعم الاغنيا والفقرا ويهب من يشاء لما روي مسلم عن ابي سعيد الخدري قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اهل المدينة لا تاكلوا لحوم الاضاحي فوق ثلاث  
فشكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهم عيالا وصحما وخداما فقال كلوا  
واطعموا واحتسبوا واخر واو روي البخاري عن سلمة بن اكوع قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من ضحي منكم فلا يضحي بعد ثلثه وفي بيته منه شيء  
فلما كان العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي قال كلوا واطعموا  
واخر فان ذلك العام كان بالناس جهد فاردت ان تعينوا فيه ولا نه لما جاز اكل  
المضى منها وهو غني جاز ان ياكل الغني وندب التصدق بثلاث لان الجهات ثلاثة  
الاكل والا دثار والاطعام لما ذكرنا من الاحاديث فانقسمت الاضحية عليها ثلاثا  
والاطعام التصدق لما في رواية تصدقوا بطلعوا ولقوله تعالى واطعموا القانع  
والمعتر والقانع المسائل يقال قنع قنوعا كنع اذا سال وخضع وقنع قنعة كفرج اذا  
رضي بما عنده وبما يعطى من غير سوال والمعتر المقرض بضم السين السوال او المراد بالقانع  
الراضي وبالمعتر المقرض بالسوال وهو الاظهر وندب تركه اي ترك التصدق بثلثه  
لذي يلصاحب عيال توسعة عليهم هذا كله في الاضحية السنة والواجبة بضم  
النذر واما الواجب بالنذر فليس لصاحبها ان ياكل شيئا منها ولا ان يطعم الاغنيا



سوا كان الناذر غنيا او فقيرا لان سبيلها التصديق وليس المتصدق ان ياكل من صدقة  
ولا ان يطعم غنيا وتذب للمضي الذبح بيده ان احسن الذبح لانه قربه والاويل في القرب  
التي قبل النيابة ان يتولاها صاحبها بنفسه وقد عثر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين  
بدنة بيده الشريفة في حجة الوداع عدد بيني عمره الكبر والاداي وان لم يحسن الذبح  
بيده امر غيره بذبحها وينبغي ان يشهدا بنفسه لما روي الحاكم في مستدركه والبيهقي  
في سننه والطبراني في معجمه عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لفاطمة قومي الى اضحيتك فاشهديها فانه يغفر لك عند اول قطرة تقطر من دمها كل ذنب  
علمته وقولي ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك  
امرت وانا من المسلمين قال عمران قلت يا رسول الله هذا الك ولا هل بيتك خاصة  
ام للمسلمين عامة فقال بل للمسلمين عامة وفي المستدرك عن ابي سعيد الخدري  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة قومي الى اضحيتك فاشهديها فان لك  
باول قطرة تقطر من دمها ان يغفر لك ما سلف من ذنوبك فقال فاطمة يا رسول  
الله هذا لنا اهل البيت خاصة او لنا والمسلمين عامة قال بل لنا والمسلمين عامة  
وكره ذبح الكتابي الا ضحية لان ذبحها قربه والكتابي ليس من اهلها لكن لو امره  
صاحبها فذبح جازلانه من اهل الذكاة ويتصدق بجلدها لانه جز منها او يجعله الله  
يستعمل في البيت كالنطع والجرايب والغرب لان الانتفاع بها غير محرم ولا يجوز  
الانتفاع بالسم فكذا ابا الجلد او يبدله بما ينتفع به باقيا لان للبدل حكم المبدل قيد  
بقوله باقيا لانه لا يبدل بما ينتفع به مستهلكا كالخ والمخ والا بازا بر اعتبارا  
بالبيع بالدراهم والمعنى انه يصرف على قصد القول فان بيع الجلد بغير ذلك  
اي ما ينتفع به باقيا تصدق بقتنه لان القربة انتقلت الى بدله والسم بمنزله  
الجلد في الصحيح ولما مرواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وخرجه في تفسير سورة  
الحج عن الاعرج عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع جلد ارضيته  
فلا ارضيته له وكذا مرواه البيهقي في سننه فيفيد كراهة البيع لانه جازل لقيام  
الملك والقدرة على التسليم ولو غلط اثبات وذبح كل منهما بشاة ضحية صحت عنهما  
بلا غرم عليهما خلافا لفر وهو القياس لانه ذبح شاة غيره بغير امره ويغفر كل  
منهما شاة الاخر عنده وجه الاستحسان انها نصبت للاضحية والاذن حاصل  
دلالة تجري العادة بالاستئذان بالغير في امر الذبح واذا صح الذبح عنهما ياخذ  
كل منهما ارضيته ان كانت باقية ولا يضمن الاخر له بمنزله وكيله ويحل كل منهما  
صاحبه ان كان كل منهما اكل ما ذبحه لان صاحبها لو اطعمه الكل جاز وان كان غنيا  
فكذا اذا حله منه وان تشاجا كان لكل منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم تصد  
بتلك القيمة لانها بد عن لحم ارضيته فصار كالو باع ارضيته فانه يجب عليه

ان تصدق باليمن وهذا لان الضحية لما وقفت عن المالك كان التمس له وفتح الضحية  
بشاة الغصب وضعت قيمتها ولم يصح عند زفر وهو قول الامة الثلاثة لانه حين ضحيها  
لم يكن مالها ولنا انه ملكها عند اداء الضمان مستند الى الغصب السابق فكانت الضحية  
واردة على ملكه لا الوديعة اي لا تصح الضحية بشاة الوديعة لانها لا تصير ملكا الا بعد  
الذبح فكانت الضحية في غير ملكه وضمتها اي شاة الغصب والوديعة لحصول التقدي  
منه بالذبح وضمتها بالقيمة وكره الانتفاع بطن الاضحية وجز صوفها قبل الذبح لانه  
اعدها للقربة بجميع اجزاها فلا ينبغي ان يصرف شيئا منها الى حاجة نفسه لانه في  
معنى الرجوع عن الصدقة بخلاف ما بعد الذبح لان القربة اقيمت بالذبح والانتفاع  
بعد اقامة القربة مطلق كالاكل **كتاب الصيد** مصدر بمعنى الاضطهاد ويطلق على  
المصيد تشبيه للمفصول بالمصدر والاضطهاد حلال في غير الحرم وغير الحرم والمصيد  
يجز ان كان ما كولا لقوله تعالى واذا حلتتم فاضطادوا والامر للاباحة وقوله تعالى  
احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما  
يجز صيد كل ذي ناب وتغلب اي يجز الاضطهاد بكل منهما لقوله تعالى يسألونك ماذا  
احل لهم قل احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا  
مما مسكن عليكم واذا كروا اسم الله عليه فقوله وما علمتم عطفت على الطيبات على ان  
ما موصولة اي واحل لكم صيد ما علمتم او ما شرطية وجوابها فكلوا والجوارح الكوا  
من سباع البهائم والطيور كالكلب والفهد والنمر والحقاب والصقور والبازي  
والكلب مودب الجوارح ومضربها لصاحبها ورايضها لذلك بما علم من الحيوان وطرق  
التاديب واشتقاقه من الكلب لان ذلك كثيرا ما يكون في الكلاب اولان السبع يسمى  
كلبا واستثنى الخنزير فان الاضطهاد به لا يجوز بالاجماع لخباثة عينه بشرط علمها  
اي علم ذي الناب وذي الخلب باخذ الصيد لقوله تعالى وما علمتم وتلوه عليه الصلاة  
والسلام لتعلمية ما صدقت بكم المكل فذكرت اسم الله عليه فكل ما صدقت بكم  
غير المكل فادركت ذكوته فكل رواه احمد والبخاري بشرط جرحهما في اي موضع كان  
لتحقق الذكاة الاضطرابية ولتوافق اصل المعنى اللغوي من الجرح في الجوارح  
وان كان نقل الجرح الى معنى الكسب ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار وعن  
ابي حنيفة وابي يوسف انه لا يشترط وهو قولنا تشبهي لا طلاق قوله تعالى فكلوا  
مما مسكن عليكم من غير قيد بالجرح وقيل هذا رجوع منهما الى تاويل الجوارح بالكوا  
كما قال تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار اي كسبتم ولنا ان لها تاويلا اخر وهو ان يكون  
جرحا بنا به او تخليه ويكمن حمله عليهما فيشترط ان يكون من الكواكب التي تجرح  
ليحل بالجرح بيقين والا صل عند اهل التاويل ان اللفظ اذا كان له تاويلات مختلفة  
وامكن الجمع بينها يقال تحيصها كما في قوله تعالى ان ابراهيم كان امة قانتا لله حنيفا



قل في تفسيره مسلما وقيل مخلصا وفي حاجا فتقول بحجها بخلاف المشترك ووجه  
الظاهر ايضا ان المقصود اخراج الدم المسفوح وهو بالجرح عادة فاقيم الجرح مقامه  
كافي الذكاة الاختيارية والري بالسهم ولانه لو لم يجرحه صار موقوفة وهي حرمت  
بالنص وبشرط ارسال المسلم او كتابي لان ذال الثاب والمخبط بمنزلة اله الذبح ولا يحصل  
بجرد الالة بل باستعمالها وذلك فيهما بالارسال والكتابي اهل للذكاة الاختيارية  
فيكون اهلا للاضطرارية بخلاف المجوسي والوثني والمزدك مسميا اي حال كون المسلم  
والكتابي مسميا عند ارساله فترك التسمية عاما لا يخلو وناسيا يخلو لما يني في الذبايح  
لقوله تعالى واذكروا اسم الله عليه ولقوله عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم  
اذ ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله تعالى فان امسك عليك فادركته حيا فاذا جرحه  
وان ادركته قد قتل ولم ياكل منه فكله فان اخذ الكلب ذكاة رواه احمد والشيخان  
على مذهب اي مذهب متعلق بارسال واحترز به عن الارسال على غير المجتمع بقواعده  
او بمخايبه فلو اخذ الكلب ونحوه صيدا قد قيد في شبكة او سقط في بئر او اخذه  
اخر لم يجر جرحه اياه لانه خرج بهذه الصور عن الامتناع متوجش احترز به  
عن المستأنس يوكل لان الكلام فيما يجل اكله بالصيد فلا بد ان يكون مما يوكل وبشرط  
ان لا يشارك الملعون مالا يجل صيده وهو كلب غير مسلم او كلب مجوسي او كلب لم يرسل  
لصيد او كلبا رسل وترك التسمية عليه عند الماخرجه اصحابا لكننا الستة  
عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبا فاجده معه كلبا اخر لا ادري  
ايهما اخذه فقال لا تاكل فاذا سميت على كلبك ولم تنس على كلب اخر وفي لفظ اذ ارسلت  
كلبك وسميت فاخذ فقتل فكل وان اكل منه فلا تاكل فاذا امسك على نفسه وفي لفظ  
قلت يا رسول الله اني ارسل الكلبا لمعلمة فيمسكن علي واذكر اسم الله قال اذ ارسلت  
كلبك للمعلم وذكرت اسم الله فكل ما امسك عليك قلت وان قتل قال وان قتل ما لم يشاركه  
كلب ليس معه وفي رواية لا محمد والشيخان اذ ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله عليه  
فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تاكل فانك لا تدري اييهما قتله ولا نه اذا  
اجتمع الا باحة والحرمة غلبت الحرمة وبشرط ان لا تطول وقفته اي توقف ما رسل  
بعد الارسال لانه اذا طال وقوفه بعد الارسال لم يكن اصطياده مضافا الى الارسال  
ويعلم اي يعرف المعلم بالصيد في نحو الكلب والبازي بترك اكل الكلب ثلاث  
مرات ورجوع البازي بدعاية عند اي يوسف ومحمد لان علامة التعلق ترك ما هو  
ما لوف عادة والبازي متوجش متفرقا نتاجا لعلامة تعلمه ولو مرة والكلب  
ما لوف لا يترك الاكل عادة فكان علامة تعلمه ترك اكله واذا قدر بثلاث مرات  
لانه ربما يترك الاكل بشيخه فقد رله مدة ضربت للاختيار كما في مدة الخيار  
وعند اي حنيفة لا يثبت التعليم الا بان يظلم على الظن انه تعلم ولا يقدر بشي

لان المقار ير تعرف بالنص لا بالاجتهاد ولا نص فيغوص الي رأي المتبلي به ورواية الحسن  
عنه كقولهما فان اكل الكلب بعد تركه ثلاثا بين جهله عندهما ولا يوكل ما قد صاد  
قبل اكله وبقي في ملكه اي ملك ما لكه من الصايد وعينه سواء لم يكن محرزا بان كان في  
المفازة بعد وهذا لا تقا او كان محرزا وهذا عند اي حنيفة واما عندهما فيوكل  
لان الاكل لا يدل على الجهل فيما تقدم لان الحرقة تنسى بخلاف الحرز لا نه صيد من وجه  
لهدم الاحراز فحرم احتياطا ولاي حنيفة ان اكل الكلب علامة الجهل من الابتدالات  
الحرقة لا ينسى اصلها فاذا اكل تبين انما كان ترك الاكل للشبع لا للتعليم ولو شرب  
الكلب من دم الصيد ولم ياكل منه حل لانه ممسك عليه وهذا غاية علمه حيث بشر  
مالا يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له ولا يوكل ما يصيد الكلب حتى يعلم فاذا  
ترك ثلاثا لا يوكل الاول ولا الثاني اتفاقا ولا الثالث عندهما خلافا لاي حنيفة واما ان  
اكل البازي ونحوه منه فلا يجرم اتفاقا لما روي ابن عباس في البازي يقتل الصيد وياكل منه  
قال كل وبشرط الحل مبتدأ بالرمي واتخاذ وهو متعلق بالحل والخبر التسمية وهذا عندنا  
وبه قال مالك وذلك لان الرمي كالذبح لكون السهم اله ولقوله عليه الصلاة والسلام  
لعدي اذ رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله عليه فان وجدته قد قتل فكل الا ان يجده قد  
وقع في ما رواه الشيخان وزاد مسلم فانك لا تدري الماء قتله او سهمك والجرح اي وشط  
حله به الجرح ليتحقق مصتي الذكاة وان لا يقعد عن طلبه ان غاب الصيد حال كونه  
محملا سهمه لما روي ابن ابي شيبه في مصنفه والطبراني في معجمه عن اي رز بن عن النبي  
صلى الله عليه وسلم في الصيد يتواري عن صاحبه قال لعل هوام الارض قتله وروي  
عبد الرزاق نحوه عن عابشة مرفوعا بلفظ ان رجلا اتي النبي صلى الله عليه وسلم بظبي  
قد اصابه بالامس وهو ميت فقال يا رسول الله عرفت فيه سهمي وقد رميته باله  
فقال لو اعلم ان سهمك قتله اكلته ولكن لا ادري وهوام الارض كثيرة وفي مراسيل  
اي داود عن الشعبي ان اعرابيا اهدى الي النبي صلى الله عليه وسلم ظبيا فقار من ابن  
اصبت قال هذا رميته فطلبته فاعجزني حتى ادركتني المسافر جعت فلما اصبحت  
انبتت اثره فوجدته في غار وهذا شقضي فيه اعرفه قال بات عنك ليلة فلا آمن  
ان يكون هامة اعانتك عليه فلا حاجة لي فيه هذا ولكنه يخالف صريح ما في صحيح مسلم  
واحمد واي داود والنسائي عن اي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
الذي يدرك صيده بعد ثلاث قال كاه ما لم ينتن وكذا ما في صحيح البخاري ومسلم  
والنسائي عن عدي بن حاتم وان رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله فان غاب عنك يوما  
ولم تجد فيه الا اثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غريقا في الماء فلا تاكل فانك  
لا تدري الماء قتله او سهمك وفي مسلم عنه ايضا انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم  
يرمي احدا الصيد فيقتل اثره ايومين او الثلاث ثم يجده ميتا وفيه سهمه قال



ياكل ان شأوفي سنت الترمذي والنسائي عنه ايضا قال قلت يا رسول الله انا اهل صيد  
وان احدنا يرمي الصيد فيصيب عنه الليلة والليلتين فيتبعه ان ترفيحه ميتا قال  
اذ وجدت السهم فيه ولم تجد اثر غيره وعلمت ان سهمك قتله فكاه ولا شك ان الصبي  
مقدم على الظاهر في الاستدلال اللهم الا ان يقال ان الظاهر حاضر وهو مقدم على المبع  
فان ادركه المرسل او الرامي جبا ذكاه لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل  
لان المقصود هو الاباحة وهي لا تثبت قبل موته فان تركها اي الذكاة عمدا حرم لانه  
ميتة لان الواجب فيه الذكاة الاختيارية ولم يفعل وهذا اذا تمكن من ذبحه ولم يذبح  
اولم يتمكن وفيه من الحياة فوق ما في المذبوح في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي  
يوسف انه يحل وهو قول الشافعي لان ذكاة الاضطرار تدل على ذكاة الاختيار وما لم  
يقدر على الاصل لا يسقط حكم البدل وهنا لم يقدر على الاصل فصار كالمتيم اذ اوجد  
الماء بينه وبين الماء سبع او عدو واما اذا لم يتمكن من ذبحه وكان فيه من الحياة  
بقدر ما في المذبوح بان لم يبق الا مضطرا باضطراب المذبوح فانه يحل اتفاقا  
لان هذا القدر من الحياة لا يعتبر فكان ميتا حكما واذا كان ميتا حكما لا يكون محلا  
للذبح قال الصدر الشهيد ان هذا اوافق وقيل هو قولهما وعند ابي حنيفة لا يحل  
الا اذ ذكاه بنا على ان الحياة الخفية معتبرة عنده غير معتبرة عندهما وقال بعض  
المشايخ ان لم يتمكن لفقد الالة لم يוכל اتفاقا لان التقصير من قبله حيث لم يحل الالة  
الذكاة معه وان لم يتمكن بضيق الوقت لم يוכל عندنا وقال الحسن بن زياد ومحمد  
بن مقاتل يحل استحسانا لانه لم يقدر على الاصل لضيق الوقت فبقيت ذكاة الاضطرار  
موجبة للحل وبالاستحسان اخذ الاسام فخر الدين قاضي خان ولنا انه بالوقوع في يده  
لم يبق صيدا فلم يعتبر حكم ذكاة الاضطرار فيه وصار كالوخته الكلب ولم يجزعه  
كاحرم الصيد اذ قتله مهراض وهو السهم الذي لا ريش له بعرضه متعلق يقتل  
وانما حرم لما روي اصحاب الكتب الستة عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله  
ان ارمي بالمهراض الصيد فاصيد قال اذا اصاب عده فكل واذا اصاب بعرضه  
فقتل فلا تاكل فانه وقيد او قتله بندقه ثقيلة ذات حدة لان البندقه تكسر  
ولا تجرح فكانت كالمهراض ولا نعليه الصلاة والسلام نهى عن الحذف وقال انها  
لا تصيد ولكنها تكسر السن وتفقا العيب رواه احمد والشيخان وقيدا لثقلته  
لانها لو كانت خفيفة ذات حدة لم يجز لتيقن الموت بالجرح والاصل هنا ان حصل  
بالجرح بيقين يוכל وان حصل بالثقل او شك فيه لا يוכל حتما واحتمالا وروي فوق  
الصيد في ماء او على سطح ثم على الارض لا حلالا له مات بضرب الرمي اذ كل من الماء واستقر  
من علومه ملك اما الماء فمأوىنا من قوله عليه الصلاة والسلام الا ان يجده قد وقع  
فيما رواه الترمذي فلقوله تعالى والتردية لما وقع على الارض بندق الكلى استسنا

لا نه لا يمكن الا حترار عنه اذ في اعتباره سد باب الاصطياد ويعتبر الزجر وهو الاغراب الصياح  
عليه والانتزاج اظهر زيادة الطلب فيما انفلت الجرح ولم يرسل فان الزجر عند عدم  
الارسال قيم مقام الارسال ان اتزجاره عقيب زجره دليل على طاعته فان لم يرسل  
الكلب حد وزجره مسلم فان زجره فاخذ الصيد حل ولو زجره مجوسي فان زجره فاخذ الصيد  
حرم ولو اجتمعا اي لارسال والزجر من مسلم ومجوسي او مجرم او مرتد او تارك التسمية  
عمدا يعتبر الارسال لان الفعل برفع بما هو فوقه او مثله لا بما هو دونه والزجر دون الارسال  
لكونه بنا عليه وان اخذ المرسل غير ما ارسل اليه حل لانه لا يمكن تعليمه على وجه يأخذ  
ما عينه لا خذه فسقط اعتباره كصيد اي كل صيد ربي فقطع عضو منه لوجود الجرح  
لا العضوي لا يحل العضو لانه ميتة لما اخرج ابو داود والترمذي وقال حديث حسن  
عن ابي واقد الليثي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما قطع من البهيمة وهي حية فهو  
ميتة زاد الترمذي قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يحبون اسمة الابل  
ويقطعون البان الغنم فقال صلى الله عليه وسلم ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميت  
وفي المستدرک عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن  
قطع البان الغنم وجب اسمة الابل فقال ما قطع من حي فهو ميتة وقال حديث صحيح  
على شرط الشيخين ولم يخرجاه فان قطع الصيد اثلاثا واكثره مع عجزه او قطع نصف  
راسه او اكثر او قد اي شق نصفين اكل كله لان البان منه في الصور الثلاث صورة  
لا حكما اذ لا يتوهم بقاء الحياة فيه وصار كالوايين راسه في الذكاة الاختيارية وذلك  
ان فيه من الحياة بقدر المذبوح ولهذا الوقوع في الماء وبه هذا القدر من الحياة  
او تردي من الجبل او سطح لا يحرم ولو رمى صيدا افرماه اخر فقتله فهو الاول وحرم لاحتمال  
موته بالرمي الثاني وهو ليس بذكاة له لوجود القدرة على الذكاة الاختيارية فمن  
الثاني له اي الاول قيمته مجروحان كان الاول اعنته بان اخرجته عن حيز الانتفاع  
لانه ا تلف صيدا مملوكا لا ولا لانه ملكه بالرمي المثخن وقيمة التلغ تعتبر يوم التلا  
فلزمه قيمته ناقصا بجراحة الاول كالوا تلف عبد امرضا او شاة مجروحة فانه يضمن  
قيمه ناقصا بالمرض والجرح والا اي وان لم يمتخه الاول فللثاني اي فالصيد للثاني لانه  
هو الصايد له وهو صيد بعد وقد قال صلى الله عليه وسلم الصيد لمن اخذه لمن اثاره  
رواه ابن مردود في التذكرة من حديث ابي هريرة وحل لانه ذكاة اضطرارية  
وهو ح مما يذكي به ويصاد ما يוכל له وملا يוכל لا طلاق الالة ولا صيد ما لا يוכל  
سبب لانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لاستدفاع شره وكل ذلك مشروع  
**كتاب اللقيط واللقطة والابق** اللقيط لغة فصيل يصطى مفصول من لقطه اذ ارفع  
من الارض وعرفا غلب على الصبي المتبذ لا نه يصدد ان يلتقط وشرعا مملود حي  
طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من التهمة الرسمية سمي بما يؤول اليه او بما هو



مشرق عليه كقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلة فله سلبه ومضيعة اثم ومحرمه  
غانم لما في احراره من احياء النفس وفي اهلها من التسبب لهلاكها وقد قال تعالى كيتنا  
على بني اسرائيل انه من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض فكأنما قتل الناس جميعا  
ومن احيها فكأنما احيى الناس جميعا ولذا رفعه اي للقيط احب من تركه ان لم يخف هلاكه  
بان كان في مصر لما في رفعه من الترحم وفي تركه من عدمه وان خيف هلاكه بان كان  
في مفازة او بيرا ومسيعة يجب صيانة له عن الهلاك وجوب فرض كفاية لقوله  
تعالى ونفوا على البر والتقوى وان خيف فرض عين كن رأى عمى يقع في البير  
فانه يفترض عليه حفظه من الوقوع كذا ذكره وفيه ان هذا اذا كان هناك  
شخص واحد فظاهر انه يصير فرض عين عليه اجماعا واما اذا كان جماعة فلا شك انه  
فرض كفاية ان خيف هلاكه ولا فيستحب كاللقطة فان رفعها احب من تركها  
ان لم يخف ضياعها او من نفسه عليها وواجب ان خاف ضياعها ومكره ان خاف  
من نفسه عليها وقال بعض المتأخرين بكل رفعها والافضل تركها وبه قال احمد وعن  
الشافعي اذا لم يامن عليها وجب رفعها لقوله تعالى والمؤمنون بعضهم اولياء  
بعض واذا كان المؤمن ولي المؤمن وجب عليه حفظ ماله وقال مالك ان كان شيئا له  
فرغه احب لان فيه حفظ مال المسلم فكان اولى من تضييعه وهو اي للقيط حر الابدية  
رقة لان الاصل في بني ادم الحرية ولتضا علي رضي الله عنه في اللقيط انه حر وقرأ  
هذه الآية وشروه بنحو خمس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين رواه  
البيهقي ونفقته وجنايته في بيت المال وانه له اي يوضع فيه اما الارث والارث  
فان الخراج بالضمان واما النفقة فلما روي مالك في الموطا في كتاب الاقضية  
عن ابن شهاب الزهري عن سفيان بن عيينة عن رجل من بني سليم انه وجد منبوا في  
زمن عمر بن الخطاب قال فحيت به الى عمر قال ما حملك على اخذ هذه النسمة قال وجدتها  
ضابضة فاخذتها فقال له عريقه يا امير المؤمنين انه رجل صالح قال كذلك قال نعم  
فقال عمر اذهب فهو حر وعلمنا نفقته وفي المغرب عريقه الذي بينه وبينه معرفة  
وفي رواية عبد الرزاق فقال له عسوا الضويرا بوسا وهو مثل مضروب لما يكون  
باطنه بخلاف ظاهره واول من تكلم بها نزل بالملكة حين رأت الصادق فيها الرجال  
وقد اخبرت ان فيها الاموال فلما احست بذلك اثنشت شصرا هذا اخره فصار  
كلامها مثالا وكان عمر بن الخطاب ان هذا الرجل جاء اليه بولده يزعم انه لقيط ليستوفي منه  
نفقته فلما ذكر هذا المثال ولا يوجب من اخذه الا باذنه لسبق يده ولودفعه الي  
غيره ليس له ان يسترده منه لانه رضي باسقاط حقه وبثبت نسبه استحسننا  
من مدعيه ولو كان مدعيه رجلين ليس احدهما الملتقط ولا سبقت دعوته  
او من يصف منهما علامة لان الظاهر شأنا هله وانما ثبت نسبه من اثنين لا سوا

في دعوى ما فيه نفع له وعند ثابت النسب من اثنين في باب الاستيلاء اذا استويا  
في الحجة واما لو كان احدهما الملتقط او سبقت دعوته كان اولى لترجح الملتقط باليد  
وسابق الدعوة بثبوت حقه في زمان لا منازع له فيه الا اذا اقام الاخر البينة  
لانها اقوى وقال الشافعي واحمد يعتبر قول القافة اذا ادعاه اثبات ولم يبين اسوا  
وصف احدهما علامة او لم يصف او بينا ونفاد رضا واذا اثبت عليه القافة يقرع  
ولو لحقته القافة بهما لحق بهما عند احمد ولو ادعاه امرأتان ثبتت منهما عند  
اي حنيفة كالرجلين وعندهما لا يثبت لان ثبوت النسب من المرأة متعلق بحقيقة  
الولادة وولادته منهما محال وكان مدعيه عبد الان في ثبوت نسبه له نفقا  
وكان حر لان المملوك قد تلده الحرة ولدا فيكون يتصلا به او كان مدعيه ذميا  
وكان مسلما ان لم يكن في مقرهم اي مقر اهل الذمة بان وجد في قرية من قرى  
المسلمين او في مسجد اما اذا وجد في مقرهم بان وجد في قرية من قرى اهل بيعة  
او كنيسة كان ذميا وفي المبسوط ولو وجد مسلم في مكان المسلمين ولم يدعه  
احد يحكم باسلامه وبه قال مالك والشافعي ولو وجد كافرا في مكان اهل الكفر  
يحكم بكفره حتى لا يصلي عليه اذ مات ولو وجد كافرا في مكان المسلمين او مسلم في مكان  
الكفار ففي كتاب الملتقط العبرة للمكان في الفصلين لسبقه ولان المسلم لا يضع  
ولده في البيعة والكافر لا يضع ولده في المسجد وفي رواية ابن سماعة عن محمد  
الصبري للواجد لقوة اليد وفي رواية الاعتبار للاسلام نظر للصغير والنزاع في  
اختلاف موتانا بموتاهم في الحرب وفي المبسوط ان اسم الروايات اعتبارا لا سلام  
لانه يعمل ولا يعلو وما شدد اي ربط من المال عليه اي على اللقيط او دابة هو عليها  
اي للقيط اعتبارا للظاهر في رفع دعوى الغير وليد في الملك واصله القيم الذي عليه  
صرف اليه اي المصالح للقيط بامر القاضي لا نه مال ضايع وللقاضي ولاية صرف  
مثله اليه وقيل بغير اذن القاضي لانه للقيط ظاهرا فانقصت يد الغيرة ففي  
المال ضايعا فيصرف في مصالحه علم انه له او لبيت المال او لانه للقيط ظاهرا وله ولاية  
الانفاق وسراما لا بد منه كالطعام والكسوة ولان الظاهر ان واضعه انما وضع ذلك  
المال معه لينفق عليه منه والبناء على الظاهر جائز ما لم يظهر خلاف وهو مصدق في  
فققة مثله عليه لانه امين بخبر عما هو محقق ويتكر وجوب الضمان عليه فيقبل قوله  
فيه كن دفع ما لا لانا ان امره ان ينفق على عياله فانه يقبل قوله في نفقة مثلهم  
وللملتقط قبض هبته وصدقته لا نه نفع محض له وتسليمه في حرفة اي صناعة لا نه  
من باب تاديبه لان من اشتغل بعمل قل ان يشتغل بالفساد لا انكاحه اي ليس  
انكاح اللقيط ذكر اكان او انشئ لغرام سبب الولاية من القرابة والملك والسلطة  
ولا يصرف ماله لما قد منا ولا اجارته في الاصح ويصح صلح الامام عن دمه بالدية لا نه نفع



للمسلمين لا عفو له لانه ابطال حق مسلم وينتفع ابو يوسف من استيفاء القصاص لان  
استيفاءه لو لم يوجبه لولا وجوبه واجاز اليه استيفاءه لقوله عليه الصلاة والسلام السلطان  
ولي من لا ولي له والولي اذا كان مجهولا لا يكون وليا لانه لا ينتفع به مع جهالة الفسخ  
وجوده بعدهم واللقطة بضم اللام وفتح القاف ويسكن الما الملقوط امانة سوا  
كانت في الحل او الحرم وسوا كانت متاعا او بهيمة ونذب رفعها لمن يثق من نفسه الامانة  
وهو قول علمائنا وعامة الفقهاء لانه لو تركها لايامن ان تصل اليها يد خائبة فيملكها  
من مالها ولا نه يلتزم اذا الامانة في رفعها والتزام اذا الامانة تعرض بمنزلة المثوبة  
قل تعالى ان الله يامركم ان تودوا والامانات الى اهلها وامثال الامر سبب لمثال  
الاجر والمنقشفه يقولون لا يحمل له ان يرفعها لانه اخذ مال الغير بغير اذن صان  
وذلك حرام شرعا وبعض المتقدمين من الامة التابعين كان يقول يحمل له ان يرفعها  
والترك افضل لان صاحبها اغاير طلبها في الموضع الذي سقطت منه اذا فقدها فاذا  
تركها وجدها صاحبها فيه ولا نه لا يامن على نفسه ان يطعم فيها بعد رفعها  
فكان معرضا لنفسه للفتنة قلنا نعم لكن الحكم بغلبة الظن والا فضل مراعاة الطرفين  
ان اشهد اخذ على اخذه انه اخذه ليرده على ربه اذ ذكر الضمير باعتبار الماخوذ ثم انه  
باعتبار اللقطة رعاية لمصانها تارة ولبنائها اخرى وهذا نوع تفتن في الصبابة وانما  
كانت امانة لان اخذها على هذا الوجه ماذون فيه شرعا فلا تكون مضمونة وشرط  
الاشهاد لما روى اسحق بن راهوية في مسنده عن عياض بن حماد ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال من اصاب لقطة فليشهد ذا عدل ثم لا يكتف وليعرفها سنة  
فان جا صاحبها والا فهو مال الله يوتي من يشاء وقالوا ويكتفي في الاشهاد ان  
يقول من سمعوه يشهد لقطة فدلوه علي والاي وان لم يشهد وادعى انه اخذها  
لرصد فن عند ابي حنيفة ومحمد ان محمد المالك اخذه للرد وقال ابو يوسف لا يضمن  
لان صاحبها يدعى بسبب الضمات وهو يتكبر فكان القول قوله كما في الغصب  
وهو قول مالك والشافعي واحمد لان الاشهاد غير واجب عندهم بل مستحب محاصل  
ان الاشهاد شرط لامة عند ابي حنيفة ومحمد ويكتفي ابو يوسف امانة بتقدير  
الملكها كمالك والشافعي وهو رواية عن محمد والقول قوله يمينه في ذلك ولهما  
انه اقر بسبب الضمات وهو اخذ مال الغير بغير اذنه وادعى ما يبريه وهو اخذ  
لما كنه فلا يصدق كمن اخذ مال الغير وملك في يده ثم ادعى ان صاحبها اودعه اياه  
حيث لا يصدق الا باليمين وفي الخائبة وهذا الاختلاف فيما اذا امكنه الاشهاد  
واما اذا لم يكن عند الرفع او خاف انه لو اشهد ياخذه منه ظالم فترك الاشهاد  
فلا يضمن بالا اتفاق لان ترك الاشهاد لا يدل على انه اخذه لنفسه الا عند القدرة  
على الاشهاد وقيد محمد المالك لانه لو صدق لا يضمن بالا اتفاق لان تصدق بيمينه عليه

كالبينة ولو اشهد عند اخذ وعرفها ثم ردها لا يضمن بالا اتفاق كذا قاله الشارح والفتا  
انه في ظاهر الرواية ونوحيه انه اذا اعاد اللقطة الى موضعها الذي وجدها فيه  
بعد ما اخذها ليعرفها بري من ضمانها لو هلكت او استهلكها رجل قبل ان يصل اليها  
صاحبها لان اخذها لم يكن سببا لوجوب الضمان عليه وكذلك ردّها الى مكانها اذ قد اخذها  
ليصرف صفتها حتى اذا سمع اناس يطلبها دله عليها وقد ياخذها ردّها الى مالها  
ثم يحس في نفسه عجزا او طمعا فردّها الى مكانها فلهذا لا يضمن شيئا وانما الضمات  
على مستهلكها وفي مختصر الحاكم ان ردّها بعد ما حولها يضمن لانه بالتحويل التزم حفظها  
وبالرد صار مضيقا لها ولا كذلك قبل التحويل بخلاف ما اذا لم يشهد حيث لم ير عن  
الضمات اتفاقا لان الظاهر انه اخذها لنفسه فلا يبرأ بغير الرد على صاحبها وعرف  
ما يبقى على سبيل الوجوب في مكان وجدت بان نأدي في وجدت لقطة لا ادري  
مالكها فليات مالها وليصفها لردّها عليه وعرف ايضا في الجامع لان ذلك اقرب  
الى الوصول الى صاحبها مدة لا يطلب بعدها وهو يختلف باختلاف اللقطة في قيمتها  
وعرف ما لا يبقى لان يخاف فسادها ثم تصدق لان التصديق بها عوضا اجلا وهو  
الثواب في العقبي او عاجلا وهو الضمات في الدنيا وروى محمد عن ابي حنيفة ان كانت  
اقل من عشرة دراهم عرفها اياما على حسب ما يرى وان كانت عشرة فصاعدا عرفها  
حولا وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يعرف المائتين فما فوقها حولا اعتبار الزكاة  
يعرف العشرة فما فوقها شهرا ومادونها الى ثلاثة دراهم اياما عشرة او شهرا ويعرف  
الثلاثة الى الدرهم جمعة او ثلاثة والدرهم يوما والفلس بالنظر مئة ويسرة وقدر  
محدث في الاصل مدة التعريف بالحول من غير تفصيل بين الكثير والقليل وهو قول مالك  
والشافعي واحمد لما روى الشيخان عن زيد بن خالد الجهني قال سأل رجل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم اعرف عفاصها ووكالها  
ثم استبقها فان جا صاحبها فادها اليه والعفاص لوعا الذي يكون فيه النفقة من جلد  
او خرقه او نحوها والوكا الذي يشتد به الكيس وغيره والصحيح ان شيئا من هذه التقادير  
ليس لازم وان تفويض التقدير الى رأي اخذ لا طلاق حديث مسلم عن ابي بن كعب ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في اللقطة عرفها فان جا احد يخبرك بعدد  
ووعليها ووكالها فاعطه اياها والا فاستمتع بها وفي رواية والافهي كسبيل مالك  
واخرجه عن زيد بن خالد ايضا وفيه فان جا صاحبها فعرف عفاصها ووكالها وعددها  
فاعطها اياه ولا فلهي لك لان النبي صلى الله عليه وسلم قد زاد على السنة ونقص منها  
اما الزيادة فلما في الصحيحين من حديث ابي بن كعب انه وجد صرة فيها مائة دينار  
فاتي بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال له عرفها حولا فعرفها فلم يجد من يعرفها ثم اتاه  
فقال عرفها حولا فعرفها فلم يجد من يعرفها فقال له اعرف عددها الحديث وما



النقضان فلما في مصنف عبد الرزاق وغيره عن أبي سعيد الخدري أن عليا بن أبي طالب  
 وجد دينار في السوق فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفه ثلاثة أيام فلم يجد من  
 يعرفه فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال شئت لك به قال فباعه علي وابتاع  
 منه بثلاثة دراهم ثم بثناه بثلاثة دراهم ثم أوفضني ثلاثة دراهم وابتاع بدرهم لحما  
 ويدرهم زبنا وكان الدينار بأحد عشر درهما فلما كان بعد ذلك جاسا فيه فعرفه  
 فقال علي قد أمرني رسول الله فأنطلق صاحب الدينار إلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فذكر ذلك له فقال لعلي رده إليه فقال قد أكلته فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 للرجل إذا جانا شيئا ديناه إليك ورواه أبو داود ولم يذكر فيه ثلاثة أيام فعلم أن  
 التقدير بالسنة ليس بضرورة في كل شيء وإنما يعرف مدة يتوهم أن صاحبها  
 يطلبها وذلك يختلف باختلاف المال وكثرته وأما ما ورد من التقييد بالسنة فلهذا  
 تكون اللقطة المستول عنها كانت تقتضي ذلك لأن الغالب في اللقطة أن تكون  
 كذلك ولو كانت اللقطة شيئا يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنواة وقشر الرمات  
 يكون القاه أباحه حتى جاز الانتفاع به من غير تعريف ولكنه يبقى على ملك مالكه لا  
 التملك من الجهول لا يصح وملك المبيع لا يزول بالإباحة قال شيخ الإسلام ولو كانت متفرقة  
 فجمعها لا خذ ليس للمالك أخذها بعد جمعها لأنها تصير ملكا له به وكذا الجواب في  
 التقاط السابل بعد الحصاد وبه كان يفتي الصدر الشهيد فان جار بها بعد التصديق بها  
 أن يشأ أجاز التصديق بها ولو بعد هلاكها لأن التصديق لم يحصل بأذنه فيتوقف على  
 إجازته والملك يثبت للفقير فيها قبل الإجازة فلا تتوقف الإجازة فيها على قيام  
 الحل ولا فرق بين أن يتصدق بامر القاضي أو بغير أمره على الصحيح أو ممن الأخذ أي  
 أخذ اللقطة لأنه سلم ماله إلى غيره بغير إذنه إلا أنه بأباحة من جهة المشرع وهذا  
 لا ينافي الضمان حق للصبي كما في تناول مال الغير حال الخصومة وإن شاف من الفقير أن  
 كانت اللقطة هلك في يده لا نه قبض ماله بغير إذنه ولا يرجع الفقير على الملتقط بما  
 لحقه من الضمان كما لا يرجع الملتقط على الفقير وإن كانت قائمة أخذها لأنها عين ماله  
 وبه قال مالك والنوري والحسن بن صالح وقال الشافعي وأحمد إذا لم يجز ربها بعد  
 التعريف ملكها الملتقط بحكم القرض وصارت كسائر أمواله غنيا كانت الملتقط أو فقيرا  
 لما في حديث مسلم السابق عن أبي بن كعب في رواية والأهني كسبل مالك ولنا ما أخرجه  
 البزار في مسنده والدارقطني في سننه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم سئل عن اللقطة فقال لا تحل اللقطة فمن التقط شيئا فليعرفه سنة فإن جا  
 صاحبه فليرد ماله وإن لم يأت فليصدق به فإن جا فليخبره بين الأجر وبين الذي  
 له وما أفق الملتقط على اللقطة وكذا حكم اللقيط بلا إذن حاكم تبرع لقصور ولا يثبت  
 عن ذمة المالك مصادرا كما لو قضى دين غيره بغير أمره وبأذنه أي الحاكم دين على ربها

لأن الحاكم ولاية في مال الغائب نظرا له وقد يكون النظر في الانتفاع وأجر القاضي ما يثبت  
 له منقصة من البهائم والنق عليه من أجر تباهل في ذلك بقا للعين على ملك المالك  
 من غير الزام الدين عليه كالأبق أي كان الأبق يفصل به ذلك ومالا منقصة له أذن القاضي  
 بالانتفاع عليه أن كان الانتفاع أصلي وجعل النفقة ديناً على مالكه لأن القاضي نصب  
 ناظرا لمصالح الناس وفي هذا نظر لجانب المالك باقاعين ماله ولجانب الملتقط بالرجوع  
 والآي وإن لم يكن الانتفاع أصلي بأن كانت النفقة تستغرق قيمة اللقطة بأع القاضي  
 اللقطة وأمر بحفظ ثمنها بقا لها معني عند تعذر إبقائها صورة قالوا وإنما يؤذن بالانتفا  
 يومين أو ثلاثة على قدر ما يرى رجاء أن يظهر ما لكها فإن لم يظهر أمر ببصها لأنه لا نظر  
 في الانتفاع مدة مديدة وللمتفق حبسها لاخذ النفقة لأنها حبيبت بنفقتها فصار  
 المالك كأنه استغفد الملك من جهته فأنشبه المبيع فان هلك اللقطة بعد الحبس  
 سقطت النفقة التي حبست لأجلها لأنها نصير بالحبس كالرهن فان بين مدعيها  
 أي اللقطة علاقتها كان سمي الدراهم والدنانير وعددها وكما حال الدفع أي جاز  
 دفعها إليه ولا يجب الدفع بلا حجة وهو قول الشافعي وقال مالك وأحمد وأبو داود إن  
 المنذر يجب الدفع بالعلامة لقوله عليه الصلاة والسلام في الحديث السابق فان  
 جاء أحدكم بخيرك بعدد ما وعى بها وكأها فاعطه إياها ولنا أنه مدع وعلى المدي  
 البينة والعلامة لا تدل على أنها له إذ قد يقف الانساق على علامة في مال صدفة  
 ولا يقف على علامة في مال نفسه والامر في قوله عليه الصلاة والسلام فاعطه  
 إياها للإباحة ولودفعها بالعلامة يأخذ من صاحبها كغيلة بلا خلاف لاحتمال أن يجي  
 غيره ويقيم البينة أنها له فيضمه ولا يملكه الرجوع على الذي أخذها تخافه ولودفعها  
 بالعلامة فجا آخر وأقام بينة أنها له فان كانت قائمة أخذها وإن كانت هالكه  
 ضمن أيهما شأ لتدبهما بالدفع والأخذ ورجع الملتقط على الأخذ ولا يرجع الأخذ  
 على أحد ويتنفع الملتقط بها حال كونه فقيرا أو لا أي وإن لم يكن الملتقط فقيرا تصدق  
 بها ولو على أصله وفرعه وعرضه لحصول المقصود بالكل وهو التصديق على المحتاج ولو  
 التفت العبد بغير إذن مولاه يجوز عندنا وعند مالك وأحمد والشافعي في قول  
 فان ألقه طوبى له بقرض الدين أو بالبيع سواء ألقه قبل التعريف أو بعده وبه  
 قال أحمد والشافعي في وجهه وعند مالك أن ألقه قبل التعريف يوم المولى بالدفع والفتل  
 وإن ألقه بعد التعريف يطالب العبد بعد العتق لأن الشرع أذن له في الانتفاع فكان  
 ضمنا لا يخصصه فلا يظهر في حق المولى ويلتقط البر وقرعته ونحوها وجواب أن خاف ضا  
 علما لكها من يد خائنة أو لكونه في مضيقه والأدب لما في الصحيحين عن أبي هريرة  
 قال لما فتح الله على رسول الله مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال إن الله قد  
 حبس عن مكة القيل ولسط عليها رسول الله والمومنين وإنما محل أحد كان قبلي

عها



وانما احدثت في ساعة من نهار وانما لم تحل له من يدي فلا يفر صيدها ولا يحتل شوكتها  
ولا يحل ساقطها الا لمنشد الحديث وفي الكتب الستة عن زيد بن خالد الجهني قال جابر  
فسال النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرف عفاصها ووكاها ثم عرفها  
سنة فان جاصها والافتشها نكحها قال فضالة الغنم قال هي لك ولا خيك اول الذئب  
قال فضالة الابل قال مالك ولها معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر فذر  
حتى يلقيها ربه ويجعل لك الفتح والكثري من الدنيا والحارية بين البساتين لا ت  
هذا مما يفسد لوترك وكذا اخذ ما لا يبقى من الثمار الواقعة تحت الاشجار في غير  
المصادر على القول المختار لا نه يعلم ان مالكه لا يطلبه عادة ولو سيب صيده او دابة  
لها فها اخذها غيره واصلمها بان داواها وعلفها وسقاها حتى صارت مما ينتفع  
بها فان قال عند التشييب جعلتها لمن اخذها ليس له ان ياخذها منه لان القليل  
من المعلوم صحيح والريادة تمنع من الرجوع وان لم يقل ذلك جاز له اخذها لما قد مرنا  
من عدم جواز القلولك من الجهول ولو اخذ نعله ووجد غيره مكانه لا يملكه لعدم تملكه  
من مالكه ويصير كاللقطة في الحكم لاحتمال ان يكون لغيره من اخذه وندب اخذ الابق  
وهو المملوك الذي فر من مالكه قصدا اسم فاعل من ابق ومنه قوله تعالى اذ ابق  
الى القلک المنصوح من قوي عليه اي قدر على اخذه وحفظه الى ان يوصله الي  
سيده لما فيه من احيا ماله ونفقه ولا خلاف في ذلك بين العلماء وترك الضال  
وهو المملوك الذي ضل الطريق الى منزل مولاه قيل احب وقيل يندب اخذه كالابق  
ووجه الاول وهو الفرقان الضال لا يرج مكانه فيجده مالكه ولا كذلك الابق  
ثم اخذ الابق ياتي به الي السلطات لانه لا يقدر على حفظه بنفسه عادة بخلاف  
اللقيط واللقطة وهذا اختيار السرخسي قال الحلواني لا اخذ بالخيار ان شئنا حفظه  
بنفسه وان شئنا دفعه الى الامام وكذا وجد الضال واذا دفع الابق الى السلطات  
يجب عليه تحرير له في اباقة واذا دفع الضال اليه لا يجبره لعدم ما يوجبه ولا ت  
الابق لا يومن عليه الا باق ثانيا بخلاف الضال ولهذا لا يوجبه ان كان له منفعة <sup>تتق</sup>  
عليه من بيت المال دينار على مالكه واذا طالت المدة ولم يجي صاحبه باعه وحفظه  
وفي المبسوط لو جلس السلطان الابق فجاء واحد واقام بينة انه لم يحلف بالله مابعة  
ولا وهبته ثم يدفعه اليه لا نه يحلف انه باعه او وهبه ولا يعرفه الشهود ذلك  
قلت وينبغي ان يحلفه بان ما اعتقه لوجود احقال عتقه ولو دفعه باقرار  
العبد بلا بينة فاخذ كفيلة وبجوز الدفع باقراره لان العبد في يد نفسه فيعتبر  
اقراره كالوادي الحرية ولراده اي الابق من مدة سفر وهي ثلاثة ايام فصاعدا  
اربعون درهما ولو كان ام ولد او مديرا في حياة المولى لا نهما مملوكان له بخلاف  
المكاتب لانهما حق بكاسبه ومخلافهما بعد حياة المولى لان ام الولد تعتق بوثقه

فتكون

فتكون حرة ولا جعل في رد الحر وكذا المدبران خرج من الثلث وكذا ان لم يخرج عندهما لانه حر  
عليه دين لان الصق لا يتجزى عندهما ومكانه عند ابي حنيفة ولا جعل في المكاتب وان لم  
يعد لها اي لم يعدل الابق الاربعين بان كانت قيمته اقل منها وهذا عند ابي يوسف وقال  
محمد يقضى له بقيمته لادراهما ليس له مالك شي تحقيقا للقاعدة وهو رواية عن ابي حن  
ولا يي يوسف انه ورد التقدير بها فلا ينقص عنها ان اشهد انه اخذه للرد قيد به  
لان الاشهاد بشرط في اخذ الابق على اخذ عند ابي حنيفة ومحمد كافي اللقطة وعند  
ابي يوسف ومالك والشافعي واحمد ليس بشرط بشر القياس ان لا شي لراده الا بشرط  
بان يقول كل من رد علي ابق فله كذا وهو قول للشافعي والنخعي وبعض اصحاب محمد لان  
الراد تبرع بمنافعه في رده على سيده وهو لو تبرع بمنافعه في رده من اعيان ماله  
او في رد الضال لا يستوجب الاجر الا بشرط فكذا هذا وقال مالك له اجر مثله بقدر تصبه  
ان كان من ثلثه طلب الابق وان لم يكن فله نفقته عليه وعن احمد ان رده من المصرف له عشرة  
دراهم وان رده من خارجه سواره من مدة سفر ولا فله اربعون درهما ولنا ان  
الصحابة قد اتفقوا على الجعل وان اختلفوا في مقداره فان محمد اروي عن ابي يوسف  
عن ابي حنيفة عن سعيد بن المزبان عن ابي عمر والشيبياني قال كنت قاعدا عند ابن مسعود  
فجاء رجل فقال ان فلانا قد قدم باباق من الفيوم فقال لا تقوم لقد اصابا جرا قال عبد الله وجعلنا  
ان نقام كل راس اربعين درهما وروي عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري  
عن ابي رباح عن ابي عمرو والشيبياني قال كنت قاعدا عند ابن مسعود اصبحت غلما انا ابا  
بالعين فذكرت ذلك لابن مسعود فقال الاجر والضيعة فقلت هذا الاجر في الضيعة قال  
اربعون درهما من كل راس واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن قتادة وابي هاشم ان  
عمر قضى في جعل الابق اربعين درهما وروي ايضا عن وكيع عن سفيان عن ابي اسحاق قال  
اعطيت الجمل ز من معاوية اربعين درهما وروي ايضا عن سعيد بن المسيب ان عمر  
جعل في جعل الابق دينار او اثني عشر درهما وروي ايضا عن علي نه جعل في جعل الابق  
دينارا او اثني عشر درهما وروي هو وعبد الرزاق عن عمرو بن دينار ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قضى في العبد الابق يؤخذ خارج الحرم بدينار وعشرة دراهم والمفهوم  
من خارج الحرم في المتبادر القرب لا قدر مسيرة سفر عنه ولهذا روي عن عثمان بن ابيس  
ان اخذه في المصرف له عشرة وان اخذه خارج المصرف له اربعون درهما اعتبر الحرم  
كالمكان الواحد علمان المروي عن ابن مسعود اقوى من الكل فربحناه وانما يؤخذ  
بالاقل اذا ساوي الاكثر في القوة وفي المبسوط ولان الراد يحتاج الى معالجة ومونة في  
رده وقل ما يرغب الناس في التزام ذلك حسبة فيجب الجعل له ترغيب له في رده  
واظهاره للشكر من المردود اليه لاحسان الراد اليه ثم ان الشافعي استحسن برأيه في  
هذه المسئلة من وجه فقال لو ان المولى خاطب قوما فقال من رد منكم عبي فله كذا



قوله احدهم استوجب ذلك المسمى وهذا شيء ياباه القياس لان العقد مع المجهول لا ينصف  
وبدون القبول كذلك ولا شك ان الاستحسان الثابت باتفاق الصحابة خير من الاستحسان الثالث  
برايه اذ الشريعة قامت بفتواهم الى اخر الدهر وليس احد ان يظن بهم الا احسن الوجوه  
ولكنه بحر عميق لا يقطعه كل سائح ولا يصيبه كل طالب ومن اقل منها ايجل راد الابق من اقل  
مدة سفر بقسطه اعتبار الاقل بالاكثرفان ابق من دارة او مات عنده لم يضمن لانه امانة  
في يده وهذا اذا شهد فان لم يشهد فلا شيء له من المجهول ان ترك الاشهاد امانة  
انه اخذ لنفسه عند اي حنيقة ومحدد وضمن ان ابق منه لانه ليس بامانة في يده  
**كتاب المفقود** هو لغة مفقود من فقدت الشيء غاب عني وشرعا غاب لم يدركه  
اي موضعه ولا حياته ولا موته مع جداله في طلبه وحكمه انه حي في حق نفسه  
استصحابا بالاحمال فلا تنكح عرسه ولا يفرق بينه وبينها لان النكاح حقه وهو حي  
في حق نفسه والتفريق بالايلاد دفع الظلم ولا ظلم من المفقود ولا يقسم ماله لانه  
حي في حق نفسه فكذا في ماله لانه تبع له ولا تفسخ اجارته لان الاستصحاب يصلح  
لا بقا ما كان وهذا منه وقيم القاضي من يقبض حقه ويحفظ ماله لان القاضي  
نصب ناظر الكل عاجز عن النظر لنفسه والمفقود بهذه الصفة بل اقوي وفي  
نصب الحافظ لما له نظره فصار كالصبي والمجنون ويباع ما يخاف فساد لانه لما  
تعدر حفظه له بصورته كان النظر له في حفظه بمعناه وهو غيبه اما ان يخاف فساد  
فلا يبيعه لان القاضي لا ولاية له على الغائب الذي حفظ ماله وينفق على ولده وابويه  
وعرسه لان الاصل ان كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضا القاضي  
ينفق عليه من ماله عند غيبته لان القضاء يكون لا عاتته وكل من لا يستحقها في  
حضرته الا بالقضاء لا ينفق عليه في غيبته لان النفقة حقه بالقضاء وهو على الغائب  
ممتنع من الاول والاداء والاداء الصادر والاداء الكبار والذكور الزمنا الكبار  
ومن الثاني الاخ والاخت والعمة والخال والخالة واذا لم يكن للمفقود مال فطلب  
زوجته من القاضي ان يقضي لها بالنفقة عليه كان ابو حنيفة يقول بجيبها الى ذلك  
وهو قول ابراهيم ثم رجع الى قول شريح وقال لا يجيبها اليه ووجه قول الاول حديث  
هند ووجه قول الاخر ان نفقة الزوجة لا تصير ديناً الا بقضا القاضي وليس ان يوجه القضا  
على الغائب وهذا اذا كان النكاح معلوما له وان اراد اثباته بالبينات لم يسعها القضا  
عندنا خلا لفرميت في حق غيره فلا يورث من غيره لان بقائه حيا باستصحاب الاحمال  
وفي ثوريت من غيره اثبات ما لم يكن والاستصحاب لا يصلح لذلك ولما كان قوله فلا  
يورث ظاهر في نفي التوريث اصلا ففسره بقوله اي يوقف قسطه من مال مورثه  
التسعين سنة من يوم ولد على المفتي به لان الغالب في زماننا عدم الحياة الى التسعين  
الا نادرا والناد لا عمه به وروى الحسن عن ابي حنيفة مائة وعشرين سنة

وعن ابي يوسف مائة سنة وظاهر الرواية التقدير بوقت الاقوان في بلده والمختار ان ذلك مقرر  
الى رأي الامام اذ يختلف باختلاف الاشخاص فان الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في  
مدة اقامته لا سيما اذا دخل في مملكة واقتصر مالك على اربعة اعوام واختج بما رواه الموطا  
عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال ايعا امرأة فقدت زوجها  
فلم تدرا اين هو فانها تنتظر اربع سنين كان قول عمر في الابتداء ثم رجع الى قول علي ايعا امرأة ابتليت  
فلتصبر حتى ياتيها موت او طلاق رواه عبد الرزاق وقال ايضا اخبرنا ابن جريح قال بلغني وافق  
عليها انها تنتظره ايدا وروى بن ابي شيبة عن ابي قلابه وجابر بن زيد والشعبي والنخعي  
كلهم قالوا ليس لها ان تنزوج حتى يتبين موته فان ظهر المفقود حيا فله ذلك القسط الموقوف  
له وبعد لها اي بعد تسعين سنة يحكم بموته في حق ماله يومئذ المدة لان هذا موت حكمي  
والحكمي مصير بالحقيقي فتصعد عرسه للموت من ذلك الوقت ويقسم ماله بين من يرثه  
الات اي في ذلك الوقت كانه مات فيه معاينة ويحكم بموته في حق ما لغيره من حين فقدانه  
ميت في حق غيره في ذلك الوقت كما فاته مات فيه معاينة فله ما وقف له اي للمفقود ان  
يرث الغير عند موته اي موت ذلك الغير والله سبحانه اعلم **كتاب القضا** هو لغة الفراغ  
من الامر ومنه قوله تعالى قضى الامر وشرعا الزام المحكومات وفصل المخصوصا وقطع المنازعات  
وهو فرض كفاية بالاجماع فان لم يصلح للقضا الواحد تعين عليه اهل الشهادة اي يشترط  
فمن يفرض اليه القضا ان يكون من اهل الشهادة يعني حرا مكلفا مسلما وذلك لان ولاية القضا  
كالزع لولاية الشهادة اذ حكم القضا يتبنى على حكم الشهادة وبصحة اي لشهادة والقضا  
من الفاسق لان العدالة فيهما شرط الاولوية لان المسلف اجاز واحكم من تغلب من الامر  
وجار ولولا صحته لما فعلوا ذلك وفي وسيط الغزالي اجماع هذه الشرايط من الاجتهاد والعدالة  
وغيرهما متعذر في عصرنا بخلو العصر عن المجتهد والعدل فالوجه تنفيذ قضا كل من ولاه  
سلطان ذو شوكة وان كان جاهلا فاسقا لكن ينبغي ان لا يقلد الفاسق القضا ولا يقبل  
اذا شهد لان الفاسق لا يؤمن لقلة مبالاة به بواسطة فسقه ولو فسق القاضي العدل  
باخذ الرشوة او بغيره كالزنا وشرب الخمر يعزل اي يستحق العزل في ظاهر المذهب وعليه  
مشايخ بخاري وسمرقند ومصنفى يستحق العزل انه يجب على السلطان عزله وقيل ينصرف  
بجرد الفسق ولا يصح قضاؤه بعد ذلك كالا تقبل شهادته وهو قول مالك والشافعي واحمد  
واختاره الكرخي والطحاوي وعلى الرازي صاحب ابي يوسف وهو اختيار حسن لعدم ايمان  
الفاسق على حقوق الناس ومن اخذه اي القضا بالرشوة لا يصير قاضيا وكذا لا ينفذ قضا  
القاضي في امر الذي اخذ الرشوة لاجاء قال القاضي فخر الدين اجمعا انه اذا ارتشى لا ينفذ  
قضاؤه فيما ارتشى وقال اذا اخذ القضا بالرشوة لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه  
كذا في الكافي وفي ادب القاضي للصدر الشهيد ان الرشوة على اربعة اوجه منها  
ما هو حرام للاخذ والمعطى وهو الرشوة في تقلد القضا فانه لا يصير قاضيا ومنها



ما يأخذ القاضى على القضا وهو حرام من الجانبين ايضا ولا ينفذ قضاؤه ولو كان بحق ومنها  
ما دفعها لحرف على نفسه او ماله وهذه حرام على الاخذ دون الدافع ومنها ما دفعها لغيره  
حاله عند السلطات وهذه محل للدافع لا للاخذ ولا جهاد شرطا لا لولية عندنا في الاصح  
وهو ظاهر الرواية لا شرط الصحة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قلد عليا قضا اليمن حيث  
لم يبلغ حد الاجتهاد فقد روي ابو داود عن علي قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله ترسلني واني حديث السن ولا علم لي بالقضا فقال  
ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك فاذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضي حتى  
تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانه احرى ان يبين لك القضا قال فما زلت قاضيا وما شكت  
في قضا بعد خلافا لما لك والشافعية واحمد وهو نص محمد في الاصل ان المقلد لا يجوز ان يكون  
قاضيا لا له مأمور بالقضا بالحق ولا امر بتركه ولا قدرة بلا علم ولثان المقصود من القضا  
وهو ايصال الحق الى مسقطه يحصل بفتوى غيره والمراد بالعلم ليس ما يقطع بصوابه بل ما  
يظنه المجتهد فانه لا قطع في مسائل الفقه غالبا فاذا قضى بقول مجتهد فقد قضى بذلك  
العلم وهو المطلوب لكن اذا وجد في الرعية عدل عالم لا يحمل تولية من ليس كذلك بل  
ولا يصح تولية الجاهل الفاسق في رواية النوادر عن ائمتنا الثلاثة كسائر اقوال اصحابنا  
المازاهب واختاره الطحاوي لقوله عليه الصلاة والسلام من استعمل رجلا على عصاية  
وفي تلك العصاية من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين رواه  
الحاكم من حديث ابن عباس واخرجه الطبراني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من تول من امر المسلمين شيئا فاستعمل عليهم رجلا وهو يعلم ان فيهم  
من هو اولي بذلك واعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله فقد خان الله ورسوله  
وجماعة المسلمين واصح ما قيل في حد المجتهد ان يكون قد حوى علم الكتاب ووجوه  
مصانيه وعلم السنة بطرقها ومتونها ووجوه معانيها وكذلك علم الآثار المنقولة  
عن الصحابة وما اجمعوا عليه وما اختلفوا فيه وان يكون عالما بالقياس وعرف الناس  
ولا يطلب القضا لا بقلبه ولا بلسانه الا اذا لم يكن غيره يصلح للقضا فانه يعرض عليه صيانة  
لحقوق المسلمين كصلاة الجماعة اذا تعين واحدا قامتها يفترض عليه وقال بعض اصحابنا  
الشافعية ان كان خايل الذكر ولو ولي القضا لا يشهر وانتفع الناس بعلمه اذ يمكن له كفاية  
ولو ولي صار مكفيا من بيت المال يستحب له الطلب والاصرف في ذلك ما اخرج البخاري عنه  
عليه الصلاة والسلام انه قال يا عبد الرحمن بن سمره لا تنس الا امانة فانك اذا اديتها عن  
مسئلة وكلت اليها وان اديتها عن غير مسئلة اعنت عليها واخرج ابو داود والترمذي  
وابن ماجه عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضا وكل الى نفسه  
ومن اجر عليه نزل اليه ملك يسدده وانما وكل الى نفسه لا نه اعقد على علمه وورعه  
بخلاف من اكره فانه اعتصر بالله وحفظه وقيل يحرم الدخول فيه الا ان يكره عليه

لقوله عليه الصلاة والسلام من جعل على القضا فقد ذبح بغير سكين رواه اصحاب السنن من  
حديث ابي هريرة وحسنه الترمذي ورواه ابن عدي في الكامل عن ابن عباس عن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من استقصى فقد ذبح بغير سكين وفي صحيح مسلم عن ابي ذر ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال له يا ابا ذر اني احب لك ما احب لنفسي لا امرن على اثنين ولا تولين مال يتيم  
وانما يدخل القضا من يثق عدله اي يعتمد عدل نفسه صيانة لحقوق العباد واخلا العالم  
عن الفساد واما من يخاف على نفسه العجز عنه او لا يامن على نفسه الظلم فيكوه له الدخول  
في القضا وذلك لان عليا لما امتحن قاضيا قال ما صلاح الامر قال لو دع قال ما فساد  
قال الطبع فقال حق لك ان تقضي وعن عمر انه قال اذا كان في القاضى خمس خصال فقد كمل  
وان كان فيه اربع ولم يكن واحدة ففيه وصمة وان كان فيه ثلاث ولم يكن فيه اثنتان  
ففيه وصمتان قيل وما هي يا امير المؤمنين قال علم بما كان قبله وهو اشارة الى ما بين في  
حق المجتهد وقال ترمذه عن الطبع وحلم عن الخصم واستخفاف الائمة من الناس يعني ينبغي  
للقاضى فيما يفصل من القضا ان يخاف الائمة من الناس فانه اذا خافها يتعذر عليه القضا  
بالحق وهذا الاثم لا بد ان يتصرف احد الخصمين من مجلسه شيئا كيا بلوم القاضى مع اصدائه  
على ما كان منه فاذا تفكر القاضى واشتغل بالتعرض عن الائمة يتعذر عليه فصل القضا  
وله مقتبس من قوله تعالى تجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم قيل ومع هذا  
يستحب ان يعتذر للمقضى عليه ويبين له وجه قضائه لانه وان الحكم في الشرع يقتضي  
القضا عليه صيانة لهرضه من نسبة الجور اليه قال ومشاورة اولي الراي وفيه دليل  
على ان القاضى وان كان عالما ينبغي له ان لا يدع مشاورة العلماء قال تعالى وشاورهم  
في الامر وقال عز وجل وامرهم شورى بينهم وكانت رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر  
الناس مشورة لاصحابه وكان عمر يستشير الصحابة مع كل فقهه حتى كان اذا رفعت  
اليه حادثة قال ادعوا لي عليا ادعوا لي يزيد بن ثابت ادعوا لي ابي بن كعب وكان يستشيرهم  
ثم يفصل بما اتفقوا عليه وفي سنن ابي داود عن ابي بردة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
القضا ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف الحق ففرض به فهو في الجنة  
ورجل عرف الحق ولم يفرض به وجار في الحكم وهو في النار ورجل لم يعرف الحق ففرض للناس  
على جهل فهو في النار وفي صحيح ابن جابر عن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يقول يدعى بالقاضى الهدل يوم القيمة فيلقى من شدة الحسامة يمتحن انه لم يقض  
بين اثنين في مرة واخرج الحاكم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي  
عشرة فحكم بينهم بما احبوا وكرهوا حي به يوم القيمة مظلومة يده الى عنقه فان حكم بما  
اتزل الله ولم يرتض في حكمه ولم يحف فك الله عنه غلظه وان حكم بغير ما اتزل الله وار  
في حكمه وفاق فيه شددت يساره الى يمينه ثم رمي به في جهنم ولهذا اجنبه ابو حنيفة  
وصبر على الضرب والسجن حتى مات فيه وقال جرير عميق فكيف عبره بالسبأ فقال ابو يوسف



البحر عميق والسفينة وثيق والملاح عالم فقال ابو حنيفة كاي بك قاضيا وقد اجتنبه كثير من  
السلف وقيد محمد بن الحسن بنفا وتلاين يوما ليتقلده وقال مكحول لو خرت بين ضرب  
عني وبين القضا اخترت ضرب عني رواه النسائي عنه هذا ويصح تقلده ولو من السلطان  
الجاير واهل البغي لان بعض الصحابة تقلدوه من معاوية بعدما اظهر الخلف مع علي وكان الحق  
مع علي في نوبته والتا بعين تقلده من الحجاج وكان جارا فقد قال الحسن في حقه لو جا  
كلامة نجيشها وجنابها لغلبناهم ولكن انما يجوز التقلد من السلطان الجاير اذا امكنه من  
القضا بحق واما اذا لم يكن فلا لان المقصود لا يحصل بالتقلد منه ويصح تولية المرأة عندنا  
وابطلها مالك والشافعي لان المرأة ناقصة العقل ليست اهلا للخصومة مع الرجال في محافل  
الحكومة وقد قال عليه الصلاة والسلام ان يفلح قوم ولوا امرهم امراة رواه البخاري والجزا  
ان ما ذكر غاية ما يفيد منع ان تستقضي وعدم حله والكلام فيما لو وليت واثم التقلد بذلك  
او حكمها خصمان فقصت قضا موافقا لدين الله كان يغذا لم ينهض الدليل على نفيه  
بعد موافقته ما اترا لله الا ان ثبت شرعا سلب اهليتها وليس في المشرع سوي نقصان  
عقلها ومعلوم انه لم تصل الى حد سلب ولا يتهابا الكلية الا ترى انها تصل شاهدة وناظرة  
في الدوافع ووصية على ايتامى مع ان عقل بعض النساء اقوى من عقول كثير من الرجال  
وفي ادب القاضي للمدر الشريد للسلطان ان يعزل القاضي برية وبغير رية اما  
برية فظاهر واما بغير رية فلما روي عن ابي حنيفة ان القاضي لا يترك على لقضا الا محلا  
لانه متى اشتغل بالقضا اكثر من سنة نسي اهلهم وقال الشافعي واحمد يجوز عزله بخلافه قال  
مالك لسكوت احد ولو عزله بغير خلل منه لا يعزل فان كان اخر صالح افضل منه جاز عزله وان  
كان دونه او مثله فان كان لتسكين فتنة او لمصلحة اخرى جاز عزله والقضاة والولاة لا ينظر  
بجوت السلطان بخلافه ولو عزل القاضي نفسه يعزل ومن قلد القضا سال اي طلب  
ديوان قاض قبله وهي الخراط التي فيها نسخ السجلات وغيرها من الصكوك والمحاضر  
ونصب الاوصيا والقيم في اموال الوقف وتقدير النفقات وهذا لان القاضي يكتب  
نسختين احدهما في يد الخصم والاخرى تكون في يد القاضي لا درعا يحتاج اليها لصحة  
من المعاق وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقص فيبعت القاضي العدلين  
او عدلا واحدا ليقبض ديوان القاضي المعزول بحضرة او بحضرة امينه ولا يعمل القاضي المتول  
من المحبوس المنكر بقول المعزول بل بالبينة فان لم يكن بينة نادى من له حق على فلان فليحضر  
بجلس لقضا فان لم يحضر احد خلى سبيله واخذ منه كفيلا وانما لا يعمل بقول المعزول لان قوله  
حج شهادة وشهادة الفرد ليست بحجة لا سيما اذا كانت على فعل نفسه وكذا في غلة الوقف  
والوديعة لا يعمل بقول المعزول ووديعة فلان دفعتها هذا الرجل وهو منكر بل يعمل  
بالبينة الا اذا اقرذ واليد بالتسليم منه اي بالاخذ من المعزول لان اليد اقربان اليد  
كان المعزول ولو كان المالى يد المعزول بغير اقراره فيه فكذا اذا كان في يد مودعه

لان يد المودع كيد المودع ويقرب القاضي مال اليتيم وكذا مال الغايب لان في اقراره مصلحة لليتيم  
ونحوه وهي بقا ماله محفوظا ويكتب الصك تذكرة للحق قيد بالقاضي لان الوصي لا يقرض مال  
اليتيم ليعجز عن الاستحالة من قريته المستقرض ولا يجد شهودا يوافقونه على اداء الشهادة  
ولو وجد فلا كل بيعة تقل ولا كل قاض يعدل وفي الجثن بين يدي القاضي فل كان اضرا  
بالصغار بهذا الاعتبار وكذا الادب في اظهر الروايتين ولو اخذ الادب مال الابن قرضا لنفسه  
قالوا يجوز وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز ويجوز للقاضي ان يحكم بعلمه عندنا كما يحكم  
بعلمه بعد ثبوت البيعة وهو قول الشافعي ورواية عن مالك واحمد وقال الشافعي في قول  
ومالك واحمد في ظاهر مذهبه لا يحكم لانه متهم في الحكم بعلمه كالحكم لولده ولو راي شيئا  
قبل ان يقلد القضا او في غيره مصره الذي هو قاضيه لا يحكم عند ابي حنيفة ومالك ويحكم عند ابي  
يوسف ومحمد والشافعي في قول واحمد في رواية لان العلم حاصل له كعلمه في حال قضايه  
او في مصره ولا يبي حنيفة انه علم شهادة لا علم قضا فلا يصير موجبا الا بلفظ الشهادة والعقد  
والجامع الذي في وسط البلد اول من داره جلوسه الظاهر وهو الجلوس الذي ياتي الناس فيه  
لقطع الخصومات كيلا يشتبه مكانه على الغربا او بعض المقيمين في البلد والحاصل ان  
جلوسه الحكم في اشهر الاماكن ومجامع الناس بلا حاجب ولا بواب افضل ولو جلس في اي  
مكان نشا جاز وقال الشافعي يكره الجلوس في المسجد للقضا لانه يحضره المشترك وهو  
نجس والحايض وهي ممنوعة من دخوله ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في المسجد الجامع  
وكذلك الصحابة والتابعون لما في الصحيحين عن سهل بن سعد في قصة اللعان ان رجلا  
قال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا الى ان قال فتلا عناق للسجد وانا  
شاهد ولما اخرجته الجماعة لا التزمذي عن كعب بن مالك انه تقاضى ابن ابي حذر دينا  
كان له عليه في المسجد فارقت اصواتهما حتى سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف سجف حجرته فنادى يا كعب قال ليبيك يا رسول الله  
فاشار بيده ان وضع الشطر من دينك قال كعب قد فعلت يا رسول الله قال قر فاقضه  
والسجف يقع السين وكسرها الست وفي البخاري ولا عن عمر عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم  
وقضى بشربع والشعبي ونجي بن يعز في المسجد وقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين عند  
المنبر واخرج ابن سعد في الطبقات عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه راى ابا بكر بن محمد بن  
عمر بن حزم يقضى في المسجد عند القبر وكان على القضا بالمدينة في ولاية عمر ابن عبد العزيز  
واخرج ايضا عن سعيد بن مسلم بن مالك قال رايت سعد بن ابراهيم عن عبد الرحمن  
بن عوف يقضى في المسجد وكان قد ولي قضا المدينة واما استدلال صاحب الهداية بقوله  
عليه الصلاة والسلام انما بنيت المساجد لاكر الله والحكم فقوله والحكم غير معروف وانما  
المحفوظ في مسلم في حديث انس وبولاد عراي في المسجد قال انس ثم ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم دعاه فقال ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول والقذر انما هي لذكر الله



عند جل الصلاة وقرأة القرآن ولا تقضا عبادة فيجوز اقامتها في المسجد كالصلاة وبخاصة المشترك  
في اعتقاده فلا يمنع من دخوله والحايض تجبر بالها فيخرج القاضي إليها او يبعث من يفصل بينهما  
وبين خصمها كاذ كانت الخصومة في دابة ويستحب له ان يفقد معه اهل العلم ويجلسهم  
قربا منه للمشورة وكذا اهل العدل للشهادة بخلاف العوان فان بعدهم اولى بحصول الهيبة  
ولا يقضي في حال سغل قلبه بشي فلا يقضي وهو غضبان او فرحان او جابج او عطشان  
او مغموم او نصسان او خائف او متألم من حراو برد وينبغي ان يتخذ مترجاة ثقة ليبين له  
ما لا يعرفه من لسان الخصم لا له عليه الصلاة والسلام امر يزيد بن ثابت ان يتعلم الصراية  
وكان يترجم لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن كان يتكلم بين يديه بتلك اللغة وكذا يتخذ  
كاتباً أميناً عدلاً صالحاً ورعاً ولا يقبل القاضي من احد هدية وهو ما يعطى لاجل المحبة  
الا من ذي رحم محرمانه من صلة الرحم اولا من اعتاد ما دأته قبل القضا لقوله عليه  
الصلاة والسلام تهادوا تحابوا قدر عهد من ذلك المهدي حتى لو زاد عليه لا يقبل الزيا  
اذا لم يكن لهما اي لذي رحم الحرم ولمن اعتاد الاهداء للقاضي قبل القضا خصومة حتى لو  
كان لاحدها خصومة لا يقبل الهدية القاضي مادامت الخصومة لانها لا تجز القضا  
فتكون من الرشوة ولا يحضر القاضي دعوة لاحد ولو كانت صاحبه اذ ارم محرم من  
القاضي لا دعوة عامة لتحقيق التهمة في الخاصة وانتفايه في العامة وفي الكافي لو  
كان صاحب الدعوة خصماً لا يحضر القاضي دعوته ولو كانت عامة والخاصة هي التي لو علم  
صاحبها ان القاضي لا يحضرها لا يضيفها وقيل ما كانت لغير عرس او ختان والعامة  
خلافها واجاز له محمد حضور دعوة قريبه الخاصة كالعامة وعبادة المرضي وشهاد  
الجنائز اذا لم يكن لهم ولا عليهم دعوي وابو حنيفة وابو يوسف منعاه منها كان  
التهمة ويسوي القاضي بين الخصمين جلوساً بين يديه غير متربعين ولا مقصيين  
ولا محبتيين ويكون بينهما وبين القاضي قدر ذراعتين ولا يقعد احد هما من الجانب  
اليمين والآخر من الجانب اليسار لان الجانب اليميني افضل والقلب ليا ميل يفعل ذلك مع  
الشريف والضعيف والاب والابن والخليفه والرعية واذ اسوى بينهما وحكم  
بالحق ولكنه يجد في قلبه الميل الى احدهما فلا بأس به لان ذلك لا قدرة له عليه كافي القسم  
بين النساء وبقا لا اي توجهات لتفان القوله عليه الصلاة والسلام من ابتلي بالقضايين  
المسلمين فليسوا بينهم في المجلس والاشارة والنظر ولا يرفع صوته على احد الخصمين  
اكثر من الاخر واه اسحق بن راهوية في مسنده من حديث ام سلمة واخرجه الدارقطني  
عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم من ابتلي بالقضايين المسلمين فليعدل بينهم في لحظة  
واشارته ومقعده وروي عن عماره كذب الى اني موسى عبد الله ابن قيس الاشعري  
ان آس بين الناس في وجهك وعدك ومجلسك حتى لا يطع شريف في ضينك ولا  
يباس ضيف في عدك ولا يسار احدهما اي لا يكلمه سرا ولا يضيفه اي لا يصنع القاضي

لا حدهما ضيف قيد بالا حدهما لو سارهما معا واما فهم املا باس به كذا قال الشاذح وفي جواز  
مسارتهما معانظر ظاهر اذا لا يتلو عن تهمة وريبة لكل منهما ولا يضحك مع احدهما ولا يخرج  
معه بل ولا معهما لان كلا منهما يذهب مهابة القضا ولا يثيب اليه لانه بذلك يجري الخصم لاديه  
ولا يلقنه حجة لان فيه تهمة وكسر قلب الاخر واما ادلى ترك حقه ولا يلقن القاضي المشاهدة  
بقوله نشهد بكذا او كذا لان فيه اعانة لاحد الخصمين واستحسنة ابو يوسف فيما لا تهمة  
فيه لان الشاهد قد يهاب مجلس القاضي فيحضر فكان في تلقين الشاهد احيى الحق ومحس  
القاضي الخصم مدة رايها مصلحة ليطهر ماله ان كان يخفيه وقيل شهر او هو اختيار الطحا  
لان ما زاد في حكم الاجل وما دونه في حكم العاجل وقيل شهرين وقيل ثلاثة وقيل اربعة الى ستة  
اشهر روايات عن ابي حنيفة والصحيح ما في المتن لان من الة شخاص من يري حبسه في  
زمان طويل ليس من اعطاه ما عليه من مال قليل وصفة الحبس ان يكون في موضع ليس فيه  
فراش ولا وطا ولا يدخل عليه احد يستائنس به ولا يخرج للجماعة ولا لمحة ولا جنازة ولو  
اعطى كنبلة ولا موت قريب الا اذا لم يوجد من يحضره ولو مرض مرضا اضناه لا يخرج اذا كان  
له من يخدمه ولو اصاح الى الجماع من دخول امراته او جارية عليه ان كان في السجن موضع  
سيرة لان اقتضا شهوة الفرج كاقضا شهوة البطن وقيل يمنع لان الوطى من فضول  
الحوايج والحبس ثابت في الكتاب وهو قوله تعالى وينفوا من الارض والمراد بالنفي الحبس  
وبالسنة فانه حبس عليه الصلاة والسلام رجلا في تهمة رواه ابو داود وزاد الترمذي  
والنسائي ثم خلى عنه ولم يكن في عهده عليه الصلاة والسلام وعهد ابي بكر سجن واما  
كان يحبس في المسجد او الدهليز بالربط حتى اشترى عمر دار ابكة باربعة الاف درهم  
فاتخذ محبسا وقيل بل لم يكن في زمن عمر ولا عثمان الى زمن علي فبنى سجناسمها نافعا  
فانقلت الناس منه فبنى اخر وسما محبسا بطلب ولي الحق حبسه لانه حقه فلا بد من  
طلبه ان امتنع المديون المقر عن الا يقا بعد ما امر القاضي له بالا دا او يثبت الحق بينه  
فيما الزمه متعلق بحبس بصدق متعلق بلزم كالكفالة لان التزام المال باختياره دليل على  
يساره ظاهرا اذ العاقل لا يلتزم ما لا يقدر على ادايه او بدل مال عطف على يعقد اي وفيما  
لزمه بدل مال حصل له كمن المبيع وبدل القرض لان دخول المال في يده مثبت لقضاه وفي نفقة  
عروسه المقدرة لانه لا امتناع عن الة نفاق عليها صار ظالمها وفي نفقة ولده لانها لا حيا  
لا في دينه اي لا يحبس الوالد في دين عليه لولده لان الحبس عقوبة فلا يقع من الولد على والد  
اكرام له وكذا الوالد له والمجد والمجدة وان علوا كالحودود والقصاص لا اذا لي من الة نفاق  
عليه طفلا وكذا كل من وجبت عليه نفقته من جد او جدة لانها تسقط بجنس الوقت فلو لم  
يحبس عليها نفوت بخلاف سائر الدبوت وفي غيرها اي غير هذه الاشيا كضمان المتلفات  
وارش الجنائيات ونفقة الة قارب لا اي لا يحبس القاضي الخصم اذا ادعى فقره لعدم وجود  
امارة تدل على غناه الا اذا قامت بيينة من المدعي بصدقه اي بصد فقر الخصم وهو غنام



ولو قال بضاه كان اظهر في مدعاه والمعنى في بحبسه بقدر ما يرى لانه مدعي الفقر وهو متمسك  
بالاصل الذي حين يولد له مال له فكان القول له ما لم يكن له الظاهر كما فيما لم يبعده او يبدل  
مال واختار الخصاف وهو مروي عن اصحاب ان القول لمن عليه الدين سواء كان بدلا لمال ولا  
لان الفقر اصل والعنف عارض فاحتج بما يثبت له ثم بعد ذلك يسأل القاضي جيرانه واهل الخيرة  
به عن حاله احتياطا لا حقا فان شهد شهادته انه قادر على قضا الدين ابد  
حبسه وان لم يظهر له مال بان قالوا انه ضيق الحال اطلقه لقوله تعالى وان كان ذو عسرة  
فتنظرة الى مبصرة ولوراي ان يسال عنه قبل مضي مدة الحبس كان ذلك واما السؤال  
قبل الحبس وقبول بينة الاعسار فنحن نحمد تقبل وبه افتى محمد بن الفضل واسماعيل بن  
محمد بن ابي حنيفة وهو قول المشافيع والاكثر انها لا تقبل قبل الحبس وهو قول مالك  
وهو الاصح فان بينة الاعسار بينة على النفي فلا تقبل حتى تتأيد بموعد وبعد مضي  
المدة تأيدت اذ الظاهر انه لو كان له مال لم يتحمل ضيق السجين ومرارته ولو طلب المديون  
بمين المدعي انه ما يعلم انه معسر حلف فان نكل اطلقه ولو قبل الحبس وان حلف حبسه  
ولغيره ملازمة بعد خروجه من الحبس واخذ فضل كسبه عند ابي حنيفة لعدم  
تحقق القضا بالافلاس عنده اذ المال غادر ورايح ولا نوقف الشهود على عسرة  
من حيث الظاهر فيصلح الدفع لدفع الحبس عن المديون لا لابطال حق الغريم في الملازمة  
ومناه من ملازمته واخذ فضل كسبه لان القضا بالافلاس يصح عندهما فثبت العسر  
فتجب النظرة الى ان يقيم بينة انه اكتسب مالا يعني بدينه كله او بعضه في يوم بحبسه  
ويقدم بينة البسار على بينة الاعسار لانها تثبت امر عارضا واذا شهدوا على خصم  
حاضر حكم القاضي لوجود الحجة وكتب به اي حكمه وهو اي هذا المكتوب السجل  
وان شهدوا على غيب لا يحكم القاضي لان القضا على الغائب لا يجوز وكذا الغائب  
عندنا الا ان يكون له وكيل عنه او وصي ولومن جهة القاضي وجوز ما لك والشافيع  
القضا عليه لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من انكر فاشتراط  
حضور الخصم زيادة عليه بلا دليل ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لهلي حين استنصا  
على ائلين لا تقض لاحد الخصمين بشي حتى تسمع كلام الاخر فانك اذا سمعت كلام الاخر علمت  
كيف تقضي رواه احمد وابوداود وغيرهما وفي نفوذ القضا على الغائب دوايات ذكر  
شمس لامية وشيخ الاسلام انه ينفذ ويغريها من المشايخ قالوا لا ينفذ بل يكتب كتابا حكما  
بحكم القاضي المكتوب اليه وهذا الكتاب هو نقل الشهادة في الحقيقة لان القاضي  
الكاتب لم يحكم بالشهادة وانما نقلها الى المكتوب اليه ليحكم بها ولهذا يحكم المكتوب اليه  
برايه وان خالف رأي الكاتب بخلاف السجل فانه ليس لاحد ان يخالفه ولا ان ينقض حكمه اذا  
كان في فضل مجتهد فيه او متفق عليه الا في حدود قود فلا يكتب فيهما كتابا حكما وقال  
مالك واحمد يكتب فيهما لان الاعتماد على الشهود ولنا ان في كتاب القاضي شبهة

وهما لا يثبتان مصها وفي ظاهر الرواية ان كتاب القاضي لا يقبل في المنقولات لانها تحتاج  
الى اشارة اليها عند الدعوى والشهادة بخلاف العقار وغيره من الحقوق لانها تعرف بالوصف  
وعن محمد انه يقبل في جميع ما ينقل وعليه الفتوي وعمل المتأخرين وبه قال مالك واحمد والشافيع  
في قول فيقر القاضي الكتاب على الشهود الذين ينقلون الكتاب الى القاضي المكتوب اليه  
ويشهدون لديه ان هذا كتاب فلان القاضي ويعلمهم بما فيه لانهم يشهدون عند الثاني  
ولا شهادة بدون العلم وهي باحد هذين الطريقين وتختتم عندهم اي بحضورتهم كيلا يتوهم  
تغييره وهذا شرط عند ابي حنيفة ومحمد والشافيع واحمد ومالك في رواية ويسمى اليهم على  
قول ابي حنيفة ومحمد والشافيع على قول شمس لامية وهو المختار للفتوي وعند ابي يوسف  
يكفي ان يشهدوا ان هذا كتابه وختمه وبه قال مالك في رواية وعنه ان الختم ليس بشرط  
فصل في ذلك لما ابتلي بالقضا واختاره شمس لامية السرخسي وما قاله ابو حنيفة ومحمد  
احوط ثم القاضي المكتوب اليه لا يقبله الا بحضور الخصم والبيئة اي والابا البيئة عند ابي حنيفة  
ومحمد على انه كتاب فلان قراه علينا وختمه وسلمه ليلا يكون الكتاب زورا وقال ابو يوسف  
يقبل القاضي المكتوب اليه بلا بينة ولكن لا يعمل به الا بالبيئة فيفتحه القاضي ويقراه على  
الخصم ويلزمه ما فيه اذ ثبت عدالة الشهود عنده بان كان القاضي الاول كتب عدلهم  
او كان المكتوب اليه يعرفهم بالعدالة او سال من يعرفهم من الثقات فزكاهم ان بقي الكاتب  
قاضيا قيد به لان الكتاب يبطل بجوت الكاتب وعزله وبكوله ابقى اهلا للقضا بل جن  
او ارتد او قذف مجد او عي قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله قبل ان يقراه وقال  
ابو يوسف والشافيع واحمد لا يبطل ولا يعمل به اي بالكتاب غيره اي غير المكتوب اليه  
وان مات المكتوب اليه او عزل لا يبطل الا اذا كتب بعد اسمها اي اسم المكتوب اليه والى كل من  
يصل اليه من قضاة المسلمين وقال الشافيع واحمد يعمل به وان لم يكتب ذلك وعند ابي  
يوسف ان كتب هذا اي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ابتداء بان كتب من فلان  
بن فلان بن فلان الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم يقبل وبه قال الشافيع  
واحمد واستحسنه كثير من المشايخ تسهيدا للناس وقال ابو حنيفة لا يقبل اخذا  
بالاحتياط وان مات الخصم ينفذ الكتاب على وارثه لقيامه مقامه والمرأة تقضي لانها من  
اهل الشهادة فتكون من اهل القضا او كل منهما من باب الاولوية وقوله عليه الصلاة والسلام  
لا يطلع قوم ولو امرهم امرأة يدل على نقصان حال ذلك القوم لا على عدم جواز توليتهم وقد سبق  
تحقيقه الا في حدود قود لعدم جواز شهادتهما ولا يستخلف قاض قاضيا لانه قد القضا  
دون ان يقلده لغيره لان الامام رضي بقضا به دون غيره ولا يوكل ويكيل ولا يوكل  
امراضي بنصره دون غيره الا من قوض اليه ذلك لاي لا القاضي المفوض اليه الاستخلاف والوكيل  
المفوض اليه التوكيل بخلاف المأمور باقامة الجمعة فانه يجوز له الاستخلاف فيها وان لم  
يفوض اليه ذلك لانه لما فوض اليه الجمعة مع علمه ان العوارض المانعة من اقامتها قد تقتر

ففي



ولا يمكن انتقاد اذن الامام الاعظم لضيق الوقت كان الاذن باقامتها اذنا بالا استخلاف فيها دالة  
ففي المنوف الى الاستخلاف والتوكيل نايبه لا ينصرف بعزله وموته موكل في شرح الوقاية انما قال  
موكل لان في الوكالة ينصرف الوكيل بموت موكله فاراد ان يصرح بان الوكيل ههنا لا ينصرف  
بموت موكله لانه في الحقيقة ليس نايبه بل هو نايب الاصل اما في القضا فان النايب لا ينصرف  
بموت المتوب فخص الموكل بالذكر لا شتياء ولا اشتبا في باب القضا فلم تذكره بل هو نايب  
الاصل الا انه في التوكيل ينصرف بموت الاصل وفي القضا لا ينصرف وقال الشافعي واحمد  
اذ عزل القاضي المنوف الى نايبه ينصرف لانه كوكيل والموكل يملك عزله وكيله ولما انه  
لما صح الاستخلاف من جهة الامام كان نايبا عن الامام فلا يملك المنوف الى عزله الا ان يقول  
الامام ومن شئت واستبدلت من شئت وفي غيره اي غير المنوف ان فصل نايبه عنده اي  
مخضرة او اجاز هو ما فعل نايبه في غيبته او كان الموكل الاول قد راى في الوكالة صح  
اما اذا فعل بحضوره ففعله ينتقل اليه واما اذا اجاز فعله فلا نه صار كانه فعله واما اذا  
فعل بالفت الذي قدر الاول فمقصودنا استعمال رايه في تقدير الثمن وباعمل برأيك يوكل  
الوكيل لاطلاق التوفيق الى رايه والقضا اي قضا القاضي في مجتهد فيه على خلاف مذهبه  
اي رايه ناسيا واعمالا لا ينفذ عند اي يوسف ومحمد وبه قال مالك والشافعي واحمد  
وعليه الفتوى لانه زاع فساد قضايه فيواخذ بزعمه وقال ابو حنيفة ان كان ناسيا ينفذ  
وان كان عامدا فيه روايات ووجه النفاذ انه ليس خطا ييقن لان كل مجتهد لا يطع  
بصواب اجتهاده وبه كان يفتي الصدر الشهيد والمرغيناي وفي الذخيرة الخلاف في نفاذ  
القضا وقيل في حل اقدام عليه وقال بعض المحققين والوجه في هذا الزمان ان يفتي  
بقولهما لان التارك لمذهبه عمدا لا يفعله الا لهوى باطل لا قصد جميل واما الناسي فلان  
المقلد ما قلده الا يحكم بمذهبه لا بمذهب غيره وهذا كله في القاضي المجتهد واما المقلد  
فانما لاه الحكم بمذهب اي حنيفة مثلا فلا يملك المخالفة فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك  
الحكم وعلى رفاقه اي القضا على وفاق راي القاضي يجعل المختلف فيه مجمعا عليه لان الخلاف  
الموجود قبل القضا يرتفع به كما يرتفع باجماع العلماء على قول بعد اختلافهم على قولين  
في العصر الذي قبله فان عرض على قاض اخر يرضيه سوا كان على رايه او على خلافه  
لان القضا متولا في مجتهد فيه ينفذ ولا ينقض باجتهاد اخر لان اجتهاد الثاني كاجتهاد  
الاول وقد ترجح الاول باتصال القضا به فلا ينقض بآدونه وشرطه ان يكون القاضي  
عاملا باختلاف العلماء حتى لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك لا يجوز قضاؤه عند  
عائتهم ولا يرضيه الثاني كذا في النهاية عن المحيط وقال شخص الائمة انه ظاهر الرواية  
الاجتهاد في الكتاب اي ظاهره او السنة المشهورة اي ما قاربت المتواترة او الاجماع  
اي اتفاق الائمة فانه لا ينفذ قضاؤه ولا ينفذ قاض اخر له لانه يكون حكما بلا دليل فيكون  
باطلا ولا يعود بالتنفيذ صحيحا فخالفة الكتاب كالحكم بمثل متروك التسمية عمدا

ومخالفة السنة المشهورة كالحكم بحل المطلقة ثلثا بمجرد عقد الزوج الثاني ومخالفة الاجماع  
كالحكم بطلان قضا القاضي في المجتهدات والمراد بالاجماع ما ليس فيه خلاف يستند اليه  
دليل شرعي وعدم ذلك القضا بشاهد وتين وبصحة نكاح النكحة وبعدم وقوع الطلاق  
الثلاث سجدة وبعدم وقوع الطلاق على جلي او حايض او قبل الدخول وبيع ام الولد من هذا  
القبيل عند محمد خلافا لهما وان كان نفس القضا مختلفا فيه مثل القضا على الغايب وقضا  
المحدود في القذف بعد التوبة وقضا الفاسق قبل التوبة يصير محصا عليه بامضا قاض اخر  
لان محل الخلاف لم يوجد قبل القضا بل وجد بعده فلا بد من قضا اخر للترجيح والقضا بجرمة  
او حل ينفذ ظاهرا وباطنا اي عند الله ولو بشهادة زور وهذا عند اي حنيفة واي يوسف  
اولا وقال محمد وابو يوسف اخر كمالك والشافعي واحمد لا ينفذ بالزور الا ظاهرا وعليه الفتوى  
كالوكان الشهود عبيد او محدودين في قذف او كفار او مشهود له يعلم بحالهم دون القاضي  
كالو قضى القاضي بنكاح رجل على امرأة منكوبة او معتدة لغيره وكافي الاملاك الرسالة  
اذا ادعاه بسبب معين قيد به لان القضا بحل وحرمة في المدعى بلا سبب لا ينفذ الا ظاهرا  
بالا اتفاق ثم معنى النفاذ ظاهرا ان تنسب المرأة نفسها له بقول القاضي سلمى تنسك فانه  
زوجك والنفاذ باطنا ان يحل له وطوها وعمل لها التمكين فيما بينها وبين الله ولما ان  
القضا لقطع المنازعة وقد عهد نفوذ القضا بمثل ذلك في الشرع الا ترى ان التفرقة  
باللغات ينفذ باطنا واحدهما كاذب ييقن وكذا اذا اختلفا المتبايعات وتخالفا فيفسخ  
القاضي بينهما البيع فينفذ الفسخ باطنا حتى يحل للبايع وطى الجارية المبيعة فكذا في  
باقي الفسخ والعقود واما العبيد والكفار والمحدودون في القذف فيمكن الوقوف  
عليهم بخلاف الشهود الزور وعدم النفاذ في الحكم بنكاح منكوبة الضير ومعتدة لغوات  
شرط الحكم بالزور الشهود اذ شرط الحكم ان يكون في محل قابله ومنكوبة الغير ومعتدة  
ليست بحل للنكاح وانما ينفذ باطنا في المدعى بلا سبب لان في اسباب الملك تراحم اذ الملك  
ناوة يثبت بالنشر وتارة بالارث وغيره وليس تعيين بعض اولى من بعض وابناء الملك  
مطلقا من غير سبب ليس في وسع البشر بخلاف للمدعى بسبب معين كالبيع والشر والابا  
والنكاح والاقالة والفرقة بطلا او غيره وفي الرهبة والصدقة روايات اخرج ابو حنيفة بها  
رويان رجلا ادعى على امرأة نكاحا بين يدي علي كرم الله وجهه واقام شاهدين فقضى علي  
بالنكاح بينهما فقالت المرأة ان لم يكن بد يا امير المؤمنين فز وجني منه فانه لا نكاح بيننا  
فقال علي شاهداك زوجاك فقد طلبت منه ان يصفها عن الزنا بان يعقد النكاح بينهما  
فلم يجبهما الى ذلك ولهم ان يعقد العقد بينهما بقضايه لما امتنع من تجديده عند طلبها ورغبة  
الزوج فيها وانما يجبهما لذلك لترجيح قول الشهود على قولها واتهامها بالكذب اذ مثله لا ينقض  
الشهود عدول ولهم قوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتاكلوا  
فريقا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون فقد نهى الله تعالى عن اكل مال الغير بالباطل



صحتا الحكم الحاكم فهو تنصيص على انه وان قضى القاضي له بالشرايشهادة الزور لا يعلم تناوله ويكون  
ذلك منه اكلم بالباطل وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما انا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم  
ان يكون الحق بحجة من بعض فاقضى له على نحو ما سمع منه فمن فصلت له بشي من حق اخيه  
فلا يأخذ به فاما اقطع له قطعة من نار فتفق عليه ولا يقضى القاضي على غائب لما سبق  
الا بحضرة نايبه حقيقة وهو وكيله او نايبه شرعا كوصي القاضي او نايبه حكما بان كان  
ما يدعي على الغائب لا محالة اي بيقين سيما لما يدعي على الحاضر كالوادعي عينا في يد غيره  
ا هـ ا شتر الهام فلات الغائب واقام البينة على ذي اليد بعد انكاره وقضى به ثم حضر  
الغائب وانكر لا يلتفت الى انكاره واما احتمال السببية كما اذا قال لامرأة ان زوجك الغائب  
بان امتلكك اليه فاقامت بينة انه طلقها ثلاثا فانه لا يقضى بالطلاق على الغائب لانه يحفل  
ان يكون وكيله بالحمل بعده في الهدية وان يكون وكيله بالحمل قبله فلما كان سبيبا من وجه  
دون وجه يقضى بقصر يد الوكيل ولا يقضى بالطلاق كذا في الفصول الهادية لا اي لا يكون  
الحاضر نايبا عن الغائب ان كان ما يدعي على الغائب شرطا لما يدعي على الحاضر كالوقال رجل  
لامرأة ان طلق فلان امراته فانت طالق ثم برهنت المرأة على ان طلق امراته وفلات  
غائب لا يقبل منها ولا يحكم بوقوع الطلاق عند عامة المشايخ بخلاف ما لو قال اذا دخل فلان  
الدار فانت طالق وبرهنت على دخول فلان وهو غائب حيث يقبل ويحكم بوقوع الطلاق  
لان هذا ليس بنقض على الغائب اذ ليس فيه ابطال حقه وانفق بعض المتأخرين بقول  
البينة ووقوع الطلاق في المسئلة الاولى منهم فخر الاسلام لان دعوى المدعي كما يتوقف  
على السبب يتوقف على الشرط ولا يصح خلافه وبه كانت يفتي المرغيناني وقال المشايخ  
يجوز الحكم على الغائب عن البلد وعن مجلس الحكم اذا كان مستترا في البلد وقولا واحدا  
وبه قال مالك واحمد وللشافعي في الغائب عن مجلس الحكم غير مستتر في البلد قولان  
اصحهما انه لا يحكم بدون حضوره والثاني انه يحكم عليه لوجود الحجية وظهور الحق ولما ان  
القضا لقطع المنازعة ولا منازعة بدون انكاره يوجد واما قوله عليه الصلاة والسلام  
لمند امرأة اي سنيات خذي من ماله ما يكفيك وولدك بالمعروف فلم يكن قضا على  
اي سنيات بل كانت فتوى لها وصح حكم الخصمين لقوله تعالى فابعثوا حكما من اهل  
و حكم من اهلها ولعل النبي صلى الله عليه وسلم يحكم سعد بن معاذ في بني قريظة بسبي  
ذرائعهم وقتل مقاتلتهم كما في الصحيح ولما قال ابو شريح يا رسول الله ان قومي اذا اختلفوا  
في شئ فأتوني فحكمت بينهم فرضي عني لقرينات فقال صلى الله عليه وسلم ما احسن  
هذا رواه النسائي وروي انه كان بين عمرواي بن كعب منازعة في نخل فحكم بينهما زيد  
بن ثابت فأتياه فخرج زيد وقال لعمركم هلا بعثت الي فأتيتك يا امير المؤمنين فقال عمر في  
بينه بوتي الحكم فد خلا بينه فالتقى لعمرو سادة فقال عمر هذا اول جورك وكانت اليمن  
على عمر فقال زيد لا يلو اعفيت امير المؤمنين فقال عمر يمين لزم مني فقال اي يعفي  
امير المؤمنين ونصده ولان لهما ولاية على أنفسهما فصح حكمهما من صلح قاضيا

لان الحكم بينهما بنزلة القاضي فيشترط فيه ما يشترط في نفوذ حكمه ان يكون في غير حد وقود  
لانه لا ولاية لهما على دمه ولذا لا يملك اباحتها فلا يصح حكمهما فيه والحدود بنزلة  
الدم ولزمها حكمه اذا حكم بالبينة او الاقرار او النكول لانه صدر عن ولاية شرعية عليهما  
ثم بالصلح لا يبطل حكمه كالتقاضي واخاره اي وصح اخبار الحكم باقرار احدهما بان يقول  
انك اقررت عندني بكذا ذكره في الخزانة وبعد ان شاهد بان يقول قام عليك بينة  
لهذا بكذا وعد لو اعندي وقد حكمت عليك به لهذا او انما يلزمهما اخباره بذلك حال ولايته  
فان اخاره حال ولايته قام مقام شهادة رجلين قيل ولكن لا يفتي به ليلاد تذهب مهابية  
منصب القضا اما لو اخرج بذلك حال عزله فلا يصح لا نقضا للولاية ولكل منهما اي من  
الحكمين ان يرجع عن حكمه قبل حكمه اي حكم الحكم لانه مقلد في جريتهما فكان لهما عزله  
قبل ان يحكم بينهما كما ان المقلد من جهة الامام له ان يعزله قبل ان يحكم بين الناس فان  
رفع حكمه الى قاض امضاه ان وافق مذهبه اذ لا فائدة في نقضه ثم ابراهه اما لو خالفه  
فلم يعضه ان نشأ بخلاف حكم القاضي اذ خالف مذهب قاض ورفع اليه حيث تضمنه  
وجوب بالان القاضي المولي من جهة الامام له ولاية على الناس فكان قضاؤه حجة على الكل  
بخلاف المولي من الخصمين فانه لا ولاية له على غيرهما فائدة امضا القاضي حكمه الموافق  
لمذهبه ان لا يكون لقاض اخر يري خلافه نقضه اذ ارفع اليه لانه امضاه بنزله قضاؤه  
ابتداء ولا يصح القضاء لولاية وتكليفهما ولا الشهادة لمن بينهما ولا داور وجبة للثمة واما  
لو كان القضاء والشهادة عليهم محال لعدم التهمة وصح ان يصا بلا علم الوصي التوكيل  
بلا علم الوكيل فلو باع الوصي شيئا من التركة قبل علمه صح بيعه ولو تصرف الوكيل فيما  
وكليه قبل علمه لم يصح تصرفه وشرط عندنا في خفية خبر عدل واستورين بعزل الوكيل  
وعلم السيد بخباية عبده وعلم الشفيع بالبيع وعلم البكر بالنكاح وعلم مسلم في دار الخمر  
لم يجر بالشرابيع وقال ابو يوسف ومحمد لا يشترط الا التميز والاصح في المسلم الذي لم  
يهاجر ان يقبل خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام بخبره لان الخبر له مبلغ ورسول  
وفي الرسول لا تشترط العدالة كما في رسول الولي الى البكر بالتزويج لا لصحة التوكيل  
اي لا يشترط خبر عدل واستورين لصحة التوكيل حتى لو اعلم الوكيل واحد غير عدل صح توكيله  
لانه من المعاملات وليس فيه الزام فلا يشترط منه الا التيقن وقبل قول قاض عالم عدل  
قضيت بهذا من غير بيان سبب النقص لان عد التمه منعه من الميل الى الرشوة وعلمه  
بمنعه من الغلط في الحكم وجاهل عطف على عالم اي وقبل قول قاض جاهل ان بين سببه  
على وجه التبرع بان قال في الزنا بالاقرار استفسرت المقر كما هو المعروف فيه وحكمت برحمته  
وقال في السرقة ثبت بالحجة عندني انه اخذ نصابا من حرز لا شبهة فيه لان عد التمه  
منعه من الخيانة وتبينته السبب يقع من الغلط فاذا قبل قولهما بعزل وقاضيهما  
من قتل وقطع وغيرهما لا يقبل قول غيرهما وهو العالم الفاسق والجاهل الفاسق



لشبهة الخطأ الجهالة وتهمة الخيانة لعدم العدالة وهذا الذي ذكره المصنف مختاراً في منصور  
الما ترويدي وفي الجامع الصغير لم يقيد بعلم ولا بعدالة وهو ظاهر الرواية لأن طاعة أولي  
الأمر واجبة وفي تصديق القاضي طاعته ثم رجع محمد عن هذا وقال لا يؤخذ بقوله إلا أن  
يعاين الحجة أو يشهد بذلك مع القاضي عدل لأن قوله يحفل بالخطأ والخطأ والتدراك غير  
ممكن وحرمه النفس عظيمة والحدود تندري بالشمسية واستحسن المشايخ هذه الرواية  
لفساد الحال في كثير القضاة ولا بأس برزق القاضي لأنه عليه الصلاة والسلام عام فتح  
مكة لما أسلم عتاب بن أسيد استعمله على مكة حين خروجه إلى حنين فأقام للناس الحج  
تلك السنة وهي سنة ثمان ولم يزل عتاب ميراً على مكة حتى قبض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأقره أبو بكر عليه السلام فلم يزل عليها إلى أن مات وكان وفاته فيما ذكره الواقدي  
يوم مات أبو بكر الصديق رضي الله عنهما قال ما لي في يوم واحد وروى عنه عمر بن عوف  
قال سمعت عتاب بن أسيد يقول وهو خطب مستنداً ظهره إلى الكعبة يحلف ما أصبت  
في عملي الذي بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ثوبين كسوتهما مولاي كيتسا وقد  
ذكر أنه صحابته عليه الصلاة والسلام فرض لعتاب بن أسيد أربعين أوقية في السنة  
والأوقية أربعون درهما وتكلموا في أي مال رزقه ولم يكن يومئذ الدواوين ولا بيت  
المال فان الدواوين وضعت في زمن عمر فقيل إن رزقه من الفي مما أفاض الله فقيل من المال  
الذي أخذ من نصارى بخران ومن الجزية التي أخذها من مجوس هجر وقيل إن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرض له كل يوم درهما وكان شريح يأخذ على إقضا أجراً  
**كتاب الشهادة** هي لغة اخبار بشي عن مشاهدة وبيان لا عن تخمين وحسبان  
وشرعاً اخبار بحق للغير أخبار صدقاً بآيات حق للغير الخبر على آخره احتريزه عن التفرار  
فإنه اخبار بحق للغير الخبر على الخبر وسببها في حق التخلي المشاهدة أو السماع وفي حق الاداء  
طلب المدعي وركنها استعمال لفظ الشهادة بلفظ الشهادة لأن النصوص وردت  
بهذه اللفظة فيقيد بها ويكون عند القاضي لأن المقصود منها القضاء وشرطها  
كثيرة منها أن يكون حراً عاقلاً بالغاً مسلماً عدلاً باجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصفا  
لقوله تعالى من ترضون من الشهداء والمرضى هو العدل وقوله واشهدوا ذوي عدل  
منكم وحكمها وجوب الحكم على القاضي بما ثبت بها وفي المبسوط والقياس يأتي كون الشهاد  
حجة ملزمة لأنها آخر محفل الصدق والكذب والمحتمل لا يكون حجة إلا أن هذا القياس  
ترك بالنصوص والاجماع ونجى بطلب المدعي لقوله تعالى ولا ياب للشهد إذا ما دعوا  
وقوله ولا تكلموا بالشهادة ومن يكتمها فإنه أم قلبه وهاتان الآيتان وإن كانتا تهتما  
عن الأدب والكتات إلا أن النهي عن النفي بصدقه إذا كان له ضد واحد وإنما خص القلب  
بالأشهر لأنه رئيس الأعضاء والمضفة التي إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت  
فسد الجسد كله كما ورد في الصحيح ثم اد الشهادته لما يجب إذا كانت المشاهدة قربة

من مجلس القضاء أو بعيداً بحال أو حضر مجلس الحكم وشهد بكنه الرجوع إلى أهله في يومه  
لأنه لا ضرر عليه في حضوره وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد وفي المجتبى على الشهادة  
فرض على الكفاية كادائها والإلصاغت حقوق الناس وعلى هذا كتابة الكاتب لقوله  
تعالى ولا ياب كاتبان يكتب كما علمه الله فليكتب إلا أنه يجوز أخذ الأجرة على الكتابة  
ولا يجوز على الشهادة فيمن تعين عليه أدائها باجماع الفقهاء فيمن لم يتعين عليه أيضاً  
عندنا وبه قال المشافعي في قوله وقال في آخره يجوز لعدم تعيينه عليه وسترها أي الشهادة  
**في الحدود** وأفضل من أظهارها لما في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة الحديث ولأنه عليه الصلاة  
والسلام لقن المقر بالزنا والمقر بالسرقة لدرء الحد عنه فإن قيل هذا معارض بقوله  
تعالى ولا تكلموا بالشهادة وتقييد المطلق من الكتاب لا يجوز بخبر الواحد واجيب بأن الآية  
محمولة على الشهادة في حقوق العباد بدليل سياقها وهي آية المدائنة وبالإجماع وبقوله  
تعالى إن الذين يجون أن تشيع الفاحشة الآية وإنما اختصت بذلك الحدود لأنها  
حق الله تعالى وهو غني عن كل شيء كرم لطيف بعباده بخلاف غيرها فإنه حق العبد وهو  
محتاج شحيح ويقول المشاهد في السرقة أخذ أحياناً المسروق له لا يسرق محافظة  
على المستلزمات الشهادة بالمال واجبة أن طلب المدعي والمسترفي الحدود وأفضل  
وقوله أخذ مراعاة الأمرين ونصابها أي الشهادة للزنا أربعة رجال فلا يقبل  
فيه شهادة النساء لقوله تعالى لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء وقوله تعالى ثم يأتوا  
بأربعة شهداء وقوله واللاقي يأتين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا عليها  
أربعة منكم والتالا تدخل على العدد إذا كانت معدودة مذكرة وعن عطاء وحامد لو شهد  
ثلاثة رجال وأمرأتان في الزنا قبلوا الاطلاق قوله تعالى أربعة منكم ولنا ما روى ابن أبي  
شيبه في مصنفه عن حفص عن حجاج عن الزهري أنه قال مضت السنة من رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده أنه لا يجوز شهادة النساء في الحدود والحج  
أن الله سبحانه وتعالى يحب المستر على عباده ولا يرضى بإشاعة الفاحشة ولهذا جعل  
النسبة إلى هذه الفاحشة في الأجانب موجبة للحد وفي الأزواج موجبة للعان بخلاف  
سائر الفواحش ليستر بعضهم على بعض ونصابها للحدود بالحدود رجالان لقوله  
تعالى واستشهدوا بشهيدين من رجالكم مع ما يروينا عن الزهري وقال الحسن البصري  
لا يقبل في القتل إلا أربعة كالزنا ونصابها للبكارة والولادة وغيوب النساء فيما لا يطلع  
عليه الرجال امرأة ولا صلي في ذلك قوله تعالى ولا يحل لهن أن يكتم ما خلق الله في بطن  
وقال المشافعي يشترط الأربع وهو قول عطاء إن كل امرأتين مقام رجل واحد والحجة  
شهادة رجلين لا رجل واحد وقال مالك يشترط اثنتان وهو قول الثوري لأنه لما  
سقط اعتبار الذكورة بقي العدد معتبراً ولنا ما رواه مجاهد وسعيد بن المسيب وابن جبير

مل



وعطا وطاوس عنه عليه الصلاة والسلام انه قال شهادة النساء جائزة فيما لا يستطیع  
الرجل النظر اليه وما روي عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريح عن الزهري انه قال مضت  
السنة انه يجوز شهادة النساء فيما يطالع عليه غيرهن من ولادات النساء وعبوهم  
وجها الدلالة ان الساجع على بالالف من غير عهد فيكون للجنس فيصدق بالاقل  
كما في قوله تعالى لا يحل لنا النساء من بعد فيتناول الاقل وما روي ايضا في مصنفه عن ابراهيم  
بن ابي يحيى عن اسحق عن الزهري ان عمر بن الخطاب اجاز شهادة امرأة في الاستهلال اي  
صباح الصبي عند الولادة ولا تقبل شهادة النساء على استهلال الصبي عند ابي حنيفة في  
حق الارث وتقبل في حق الصلاة وقال ابو يوسف ومحمد تقبل في حق الارث ايضا وبه  
قال مالك والشافعي واحمد الحديث علي رضي الله عنه انه اجاز شهادة القابلة في الاستهلال  
ونصابها لغيرها اي لغير الشهادة على الامور التي تقدم نصابها وهو الحقوق رجلا  
او رجلا وامراتا سوا كان الحق مالا او غير مال كالنكاح والطلاق والوكالة والوصية  
والعتاق والرجعة والنسب وقال مالك والشافعي واحمد في رواية لا تقبل شهادة  
النساء مع الرجال الا في الاموال وتوابعها كالاجارة والكفالة والاجر وشرط الخيار  
ولذا يكفي للنكاح ونحوه رجل وامراتان عندنا ومنع مالك والشافعي انعقاده بحضرة  
رجل وامراتين ولنا ما روي عن عمر وعليهما اجاز شهادة النساء مع الرجال في النكاح  
والفرقة وشرط لكل العدالة وفي الذخيرة واحسن ما قيل في تفسيرهما ما نقل عن  
ابي يوسف وهوان يكون محتبا عن الكباير ولا يكون مصرعا على المضايير فيكون  
صلاحه اكثر من فسادده وصوابه اكثر من خطايه وانما شرطت العدالة لقوله  
تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم ولفظ الشهادة حتى لو قال الشاهد اعلم او اتيقن  
لا تقبل شهادته لان النصوص الواردة فيها لم ترد الا بلفظ الشهادة والا شهاد  
قال تعالى واقموا الشهادة لله وقال تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم وقالوا واشتهدوا  
شهودين من رجالكم ويسأل القاضي عن حال الشاهد عندهما اي عند ابي يوسف  
ومحمد مطلقا اي في سائر الحقوق والدواعي سوا طعن الخصم او لم يطعن وبه يقتني  
لكثرة الفساد في هذا الزمان بين الصباد وهو قول الشافعي واحمد وقال مالك يجب عليه  
السؤال اذا شك وان سكت الخصم الا ان يفتر بعد التمهال ان القضا مبني على الحجة وهي  
شهادة الصلوك وقال ابو حنيفة يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل عنه  
حتى يطعن الخصم الا في الحدود والقصاص لانها يدان بالمشبهة ويحتاج لا سقاطها  
فيستقصي في كل منهما ابتداء من غير طعن من خصم رجلا ان يسقطا وما روي ابن ابي  
شيبه في مصنفه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض لا محذور في قذف وفي نسخة الا في فرقة  
ومثله عن عمر رضي الله عنه وهذا من صاحب المصنع وخليفته اقوي من تعديل المزك

وقيل هذا اختلاف عصر وزمان لان ابا حنيفة كان في القرن الثالث وقد شهد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لاهله بالخير والصلاح حيث قال خير القرون قريتي ثم الذين يلونهم ثم الذين  
يلونهم وابو يوسف ومحمد كان بعده وقد تغير احوال الناس وكثرت الخيانات والكذب  
في الشهادات كما اخبر عنهم صلى الله عليه وسلم بفشوا الكذب فيهم وكفى السؤال سرا في  
زماننا نحرزنا عن الفتنة وكيفيته ان يبصت القاضي مع المصلح المستورة وهي رقعة  
فيها اسم الشاهد ونسبه وحليته ومسجده الذي يصلي فيه ومحلته وسوقه ان كان  
سوقيا فيسأل جيرانه واصدقائه عن عرقه بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي  
انه عدل جاز الشهادة ومن عرقه بالفسق لا يذكر حاله اخرازا عن الهتك بل يقول  
الله اعلم الا اذا عدله غيره وخاف ان يحكم القاضي بشهادته في يصرح بحاله ومن لم  
يعرف حاله يكتب تحت اسمه انه مستور ويرد المصلح المستورة الى القاضي سرا  
وتزكية العلانية ان يحكم القاضي بين الزكي وبين الشهود في مجلس القضا فيسأل  
المزكي عن الشهود بحضرتهم اهولا عدول مقبولوا الشهادة لينزكهم او يحرمهم  
وقيه نفي شبهة تعديل غيرهم وكانت التزكية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واصحابه علانية لان المصلح كان لا يتوق عن الجرح ولا يخاف من المدعي ولا من الشهود لانهم  
كانوا منقادين للحق ولا يقابلونه بالاذي لو جرحهم ووقع الاكتفاء بتزكية السري رمانا  
وتركت تزكية العلانية لانها بلا وقتنة اذا الشهود والمدعي يقابلون الجرح بالاذي  
والاضرار به والاثبات احوط في التزكية اي تزكية السرا ما في تزكية العلانية فالعدد  
شرط بالاجماع لان مصنى الشهادة فيها بين فانها تختص بمجلس القضا وفي ترجمة  
الشاهد اي ترجمة المترجم عن الشاهد وفي الرسالة اي رسول القاضي الى المزك  
ومحوز الو احد عند ابي حنيفة واي يوسف وبه قال مالك واحمد في رواية وعندهما  
والشافعي يشترط في التزكية ما يشترط في الشهادة من العدد ووصف الذكورة  
حتى يشترط في تزكية شهود الزنا اربعة ذكور وفي غيره من الحدود والقصاص رجلا  
ولا يشترط الا في الشهادة على الشهادة فانها لا تجوز الا ان يشهده عليها  
من داء الغصب او النهب او القتل او الجرح او السرقة او سمع الاقرار بما او منفعة او  
البيع او الاجارة او النكاح او الهبة او حكم قاض جاز له ان يشهد وان لم يشهد عليه  
لانه علم بما هو موجب بنفسه عيانا واما مطلق للاداء وقال تعالى لا من شهد بالحق وهم  
يعلمون واذا سمع شاهدا يشهد بشي لم يحز له ان يشهد على شهادته الا ان يشهد  
ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر شهادته لان الخط يشبه الخط وكذا لا يروي  
داود بن جندب خطه او خط غيره انه قرأ على فلان او سمع كذا حتى يترك الرواية وهذا  
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز لكل ان يعمل بالخط وبه يقتني لان الظاهر  
انه خطه والعمل بالظاهر واجب وعن ابي يوسف يجوز للراوي دون الشاهد



ولا يشهد بالتسامع لان الشهادة لا تجوز الا عن علم والتسامع لا يفيد الا النسب والموت  
والنكاح والدخول بزوجه ولاية القاضي اذا اخبر بذلك من يتق به استثنائات  
هذا وقف على كذا فانه يشهد بالتسامع لا على شرطه فانه لا يشهد بالتسامع على شرط  
الوقف وعليه الفتوى والاجتهاد والخيار انها تقبل على شرط الوقف ايضا وكان القيا  
ان لا تجوز الشهادة بالتسامع في المسائل المذكورة ووجه الاستحسان ان هذه الامور  
تختص بعناية اسبابها خواص من الناس ويتصل بها احكام فلو لم تقبل الشهادة فيها  
بالتسامع لتعطلت احكامها بخلاف البيع وعهوه وقال مالك والشافعي واحمد لا تقبل  
الشهادة بالتسامع في الدخول لانه مما يعاين كما في الشهادة على الزنا قلنا انما فاض  
فلا يحتاج في اثباتها بخلاف الدخول اذا اخبر بلفظ الشهادة رجلا او رجلا وامرأتان  
عدول هذا شرط لجواز شهادة المشاهد بالتسامع في المسائل المذكورة وانما شرط فيه  
ذلك ليحصل له نوع علم وهو اقل انصاب يعيد العلم الذي ينسب عليه الحكم في المعاملات  
ويشهد رأي جالس مجلس لقضا منقول مطلق او فيه لراي يدخل عليه لخصوم انه  
قاض وراي رجل امرأة يسكنات بيتا وبينهما انبساط الزوجان انها عرسه وراي  
شيء سوى الرقيق في يد متصرف كل الملاك انه ملكه وانما قال سوى الرقيق لان الادبي لم يد  
على نفسه في دفع يد غيره حتى اذا ادعى به حر الاصل فالقول له فايد لا يعتبر فيه وكذا  
لا يعتبر فيه التصرف وهو لا يستخدم لان الحر قد يخدم غيره وهذا اذا كان الرقيق باللف  
او صغيرا يصير عن نفسه اما اذا كان صغيرا لا يصير عن نفسه فهو كالدابة والمتاع  
وقيد اليد بالتصرف كالملاك ليتحقق دليل الملك بالاتفاق فان الخصاف قال دليل  
الملك اليد مع التصرف وهو قول مالك والشافعي وابن حامد الحنبلي لان اليد تنوع  
اكتبا الملك كلها فيكتفي بها والمذهب عندنا عدم شرط التصرف لجواز الشهادة لذي  
اليدين عن اي يوسف وهو رواية عن محمد انه يشترط مع ما ذكر ان يقع في قلبه انه  
يحصل له نوع علم لان الشهادة بلا علم لا تجوز لقوله عليه الصلاة والسلام اذا علمت مثل النحر  
فاشهد ولا دفع ولذا قيل لو راى درة فثينة في يد كناس او كتابا في يد جاهل وليس في  
ابايه من هو اهل لذلك لا يسعه ان يشهد له واجيب بان اليد اقوى استبان الملك  
ولهذا ابغض القاضي به لا جلهما لكن ينبغي للشاهد ان يطلق في اد الشهادة ولا يقول انها  
بالتسامع حتى ان قال شهدا بالتسامع او بحكم اليد بطلت لانه اقربا به شهد بغير علم  
ولان القاضي لا يلزم بالشهادة اذا كانت عن عيانت او عن اطلاق لا حتمال المشاهدة  
فيحل عليها اما اذا كانت عن تناسع او رواية في يد فانها لا تزيد علما فلا يجوز له ان يحكم  
بها ومن شهد انه حضر دفن فلان او صلى عليه قبلت شهادته لا نه شهد عن علم  
وهذا اعيان حتى لو نسر للقاضي قبل هذا والله سبحانه اعلم

**فصل** تقبل الشهادة من اهل الاهل وهو جمع هوي بصني ميلان النفس الي ما يستلذ به  
الطبع من غير داعية الشرع قال تعالى فرايت من اتخذ الهه هويه وقال تعالى ومن اضل  
من اتبع هواه بغير هدى من الله سبوا ذلك لما بعثتهم انفسهم ومخالفتهم اهل السنة  
والجماعة وانما قبلت شهادتهم لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما اوقفهم فيه الا الحق  
والظن في الدين والفا سق انما نزد شهادته لتهمة الكذب وقد قال عليه الصلاة والسلام  
لا شهادة لمتهم والفسق من حيث الاعتقاد لا يدل على الكذب الا الخطابية وهم قوم  
من الروافض ينسبون الى ابن الخطاب محمد بن وهب الاجدع يستجيزون ان يشهدوا  
للمدعي اذا حلف انه محق ويقولون المسلم لا يحلف كاذبا فبا اعتقادهم هذا انكملت التهمة  
في شهادتهم وقيل لا نعم يعتقدون ان من ادعى منهم شيئا على غيره يجب ان يشهد له بقتلهم  
وفي شرح الاقطع انهم قوم ينسبون الى الخطاب رجل خرج بالكوفة وحارب عيسى بن  
موسى بن علي بن عبد الله بن عباس وكان يزعم ان عليا اله الاكبر وجعفر الصادق  
اله الاصغر وكان اظهر الدعوة الجعفر فقتلوا منه ودعا عليه فقتل هو واصحابه قتله  
عيسى وصلبه بالكنائس واما غيرهم فمنهم من يكفر بالذنب كالحوارج ومنهم من يخرج  
الذنب عن الايمان ولا يدخله في الكفر كالمعتزلة وذلك يكون اقوى اجتنابا عن الكذب  
حذرا عن الخروج عن الدين كن تناول المثلث او متروكة التسمية عدا مقتدا  
اباحته فانه لا يصير به مردود الشهادة وشرطي الذخيرة ان يكون هوي لا يكفر به  
صاحبه كالمجسمة وفي النهاية اصول اهل الهوى ستة الجبر والقدر والرفض والخروج  
والتشبيه والتعطيل وكل واحد ينقسم الى اثني عشر فرقة وقال مالك لا تقبل شهادتي  
احد من اهل الاهل لانه اغلظ وجوه الفسق وقال احمد لا تقبل شهادة ثلاثة من  
اهل الاهل القدرية والجهمية والرافضة وتقبل من الذي على مثله اي على ذي اخر  
وان غالفا ملة كالتهود والتضمر ومن الذي على المساسم وقال مالك والشافعي  
لا تقبل لان الله تعالى قال واشهدوا ذوي عدل منكم وقال تعالى من ترضون من الشهداء  
والكافر ليس بعدل ولا يرضي فصار كما لم تد حيث لا تقبل شهادته على مثله ولا على  
غيره ولنا ما اخرج ابن ماجة في سننه عن مجالد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض واذا قبل الذ  
عند اتحاد الملة قبل عند اختلافها اذا لا قابيل بالفصل الا ان مجالديه مقال وما في سنن  
ابوداود بهذا الاسناد جاء اليهود برجل وامرأة منهم زينا الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقالا يتوفى باعلم رجلين منكم فانوه يا بني صور يا فانشد هما الله كيف تجدان  
امر هذين في التوراة قال تجد فيهما اذا شهدا ربيعة منهم انهم راوا ذكره في فرجها كالميل  
في المكحلة رجما قال فما ينبغيكما ان تزجوهما قال ذهب سلطاننا فكرهنا القتل فدعى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاء ربيعة فنشهدوا انهم راوا ذكره في فرجها



كالميل في المحلة فامر النبي صلى الله عليه وسلم بنحوهما واستدل الطحاوي بالشخصي عن جابر  
وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال لا يتوفي باربعة منكم يشهدون وتقبل من المستامن على  
مثله قيد به لانه لا ولاية له على الذي لان الذي اعلاه منه لانه من اهل دارنا فلا تقبل شهادته  
عليه وان كان من دارنا لو كان من دارين كالترك والرومي لا يقبل لان اختلاف الدار  
يقطع الولاية ولهذا لا يتوارثان وتقبل من عدو بسبب الدين لان معاداة من ديانته  
فيدل على عدائته وتقبل من اجنب لكباير ولم يصير على الصغائر وغلب صوابه على خطايه  
وصلاحه على فسادة اذ العدل من كان كذلك على ما نقل عن ابي يوسف والحاصل ان  
ارتكاب الكبيرة يوجب سقوط العدالة وارتكاب الصغيرة لا يوجب سقوطها  
لان ارتكاب الكبيرة يدل على تهافت مرتكبها في الدين والتهافت لا يمنع من شهادة  
الزور وارتكاب الصغيرة لا يدل على التهافت في الدين الا ان يصير عليها لان الصغيرة  
تصير بالاصرار عليها كبيرة كذا في الذخيرة وتقبل من الاقل وهو الذي لم يثبت لان  
ذلك لا يخل بالعدالة وهذا اذا كان عن عذر وهو الكبر وخوف الهلاك واما اذا كان  
من غير عذر فان شهادته لا تقبل لانه مستخف بالحنان ومع الاستخفاف به لا يكون  
عدلا ثم الحتان للذكور واجب عند الشافعي واحمد وعندنا وعند مالك سنة وهو قول  
للشافعي ولم يقدر ابو حنيفة مدته بشي لان التقدير لم يرد في الكتاب ولا في  
السنة وطريق معرفة التقادير لسمع وقد رها المتأخرون بسبع سنين الى عشر  
وقيل يوم السابع من ولادته او بعد السابع ان احتمل الصبي ذلك وعن بعض اصحاب  
الشافعي لا يجتن حق يصير ابن عشر وتقبل من الخصي لما روي ابن ابي شيبة في مصنفه  
عن ابن علية عن ابن عوف بن سيرين ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة  
علقة الخصي على ابن مطلق وفي حلية ابي نعيم حدثنا اسمعيل بن مسلم عن  
ابي المتوكل بن الجارود عن ابيه انه شهد على قدامة انه شرب الخمر فقال عمر هل  
معك شاهد اخر قال لا قال يا جارود ما اراك الا مجلودا قال يشرب ختمك الخمر وجلد  
انا فقال علقمة الخصي لعمرا يجوز شهادة الخصي كالمومنان وما بال الخصي لا تقبل شهادته  
قال فاني اشهد اني رايت ينفياها فقال عمر ما قالها حتى شربها فاقامه ثم جلده كذا  
رواه الشارح مرسلا وروي غيره عن عمر موقوفا ولا نه قطع منه عضو ظما فصار  
كما لو قطعت يده وتقبل من ولد الزنا لان فسق الوالدين لا يوجب فسق الولد ككفرهما  
واما حديث ولد الزنا نشر الثلاثة فباطل لاصح له وعلى تقدير ثبوته يحمل على غالب  
حاله وقال مالك لا تقبل شهادته في الزنا للتهمة لانه يجب ان يكون غيره مثله واجب  
بان العدل يجب ذلك والكلام فيه وتقبل من الهالكي عمال السلطان وهم الذين ياخذون  
الحقوق الواجبة كالخراج والجزية والصدقات لقوله تعالى والعاملين عليها وان  
بعض الصحابة كانوا عمالا لان العمل ليس بفسق وانما الفسق الظلم وقيل هم الامرا

وفي شرح الواقي هذا في زمانهم لان الغالب عليهم الصلاح واما في زماننا فلا تقبل شهادة  
العمال لغلبة ظلمهم وتقبل شهادة الانسان لاختلافه وعنه وابويه رضا عواما ابنة  
وابيه وزوج بنته واصل امراته وفرعها لان الاملاك مقبزة والاديان متخيزة لا من اعمى  
اي لا تقبل الشهادة من اعمى وقال زفر وهورواية عن ابي حنيفة تقبل فيما يجري فيه  
السمع وبه قال مالك والشافعي واحمد وكذا ابو يوسف وهو قول النخعي والحسن  
البصري وسعيد بن جبير والثوري لان الحاجة في ذلك الى السماع ولا خلل من الاعى  
في ذلك واما شهادته في الحدود والقصاص فلا تقبل بالاجماع وفي المبسوط ولا يجوز  
شهادة الاخرى لان الاداء يختص بلفظ الشهادة وهي لا تحقق منه وقال الشافعي  
في الاصح تقبل اذا كان له اشارة مفهومة ولا من محلو لان الشهادة من باب الولاية  
وهو لا يلي على نفسه فاوان لا يلي على غيره ولا من محدود في قذف وان تاب اي ظهر توبته  
او كذب نفسه في قذفه وقال مالك والشافعي واحمد تقبل لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم  
شهادة ابداء اوليك هم الفاسقون الذين تابوا فان الاستئذان انصفت جملة بعضها  
معطوف على بعض ينصرف الى الكل لقولنا لاي امراته طالق وعنده حر وعليه الحجة الا  
ان يدخل الدار فان الاستئذان ينصرف الى جميع ما تقدم ولنا ان قوله تعالى ولا تقبلوا لهم  
شهادة ابداء معطوف على قوله فاجلدوهم والعطف لا يشترط فيكون رد الشهادة  
من حد قذف والحد لا يرتفع بالتوبة ولا نسلم ان الاستئذان اية تعقب جملة بعضها  
معطوف على بعض لانه تعقب جملة اوليك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة  
لان ما قبلها امر ونهي فلم يحسن عطفها عليه بخلاف المثال فان الجملة كلها فيها انشائية  
معطوفة فيتوقف كلها على آخرها حتى اذا وجد المخير تغير الكل وقال ابن عباس توبته  
فيما بينه وبين الله فاما نحن فلا تقبل شهادته وعن ابراهيم بن شريح مثله الا من حدى  
كفره فاسم فان شهادته تقبل بعد الاسلام ولا من عدو بسبب الدين لانه لا يوم من  
من القول على عدوه ولا من سيد له بعد قنا كان او مديرا او ام ولد ومكانته لانه  
شهادة لنفسه من وجه ولا لشريك من شريك فيما يشتركانه لانها شهادة له من وجه  
يبدع ما يشتركانه لانها تقبل في غيره لانها التهمة وكان حقه ان يقول ولا حد الزوجين  
لانها لا اصل لفرعه وبالعكس وان بعد الما اخرج ابن ابي شيبة وعبد الرزاق عن شريك  
انه قال لا يجوز شهادة الابن وابيه والاب لابنه والمرأة لزوجها والزوج لامراته  
والشريك لشريكه في الشئ بينهما لكن في غيره ولا الاجير لمن استأجره ولا العبد لسيده  
ومو عابن ابي شيبة عن سفيان وابراهيم مثله وقد استند الخصاف وهو ابو بكر الرازي  
الذي شهد لما كان بالمشايخ انه كبير في العلم فقال حدثنا صالح بن زريق وكان ثقة  
قال حدثنا مروان بن معاوية الفراري عن يزيد بن زياد الشامي عن الزهري عن عروة  
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد



والده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسبيده ولا السيد لعبده ولا الشريك  
لشريكه ولا جبر لمن استأجره قبل المراء بالاجير التمهيد الخاص الذي يعد ضرر استناذه  
ضرر نفسه ونفسه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام ولا القانع بأهل  
البيت الحديث وقبل الشافعي شهادة أحد الزوجين لا خلا لانه ليس بينهما بعضية  
والزوجية قد تكون سببا للتنازع والعداوة وقد تكون سببا للميل والمحبة فهي نظير  
الاخوة او دومتها فانها تحفل القطع والاخوة لا تحفل والجواب ان التعليل في معرض النص  
مقبول ولا من عنت وهو المنتسب بالنسابة بين الكلام وتكسر الاعضا لفعل الردي وهو  
تخليع الرجال منه وامان لم يفعل الردي فتقبل شهادته ولا من نأى ولا من مضية لان رفع  
المرأة صوتها حرام وفي الذخيرة ولم يرد بالنأى التي توضح في مصيبتها بل التي توضح  
في مصيبتها غيرها لانها لا يومن ان تركب شهادة الزور ولا جل المال فكان حق الماتن ان  
يفيد ههنا بآخرة ولا من مد من الشرب من الخمر والمسكر وغيرهما من المحرمات على الله  
وانما شرط الادمان وهو المداومة ليكون ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرا ولا يظهر  
ذلك منه لا تسقط عدالته وان كان شربها كثيرا وانما تسقط عدالته اذا كان يظهر ذلك  
منه او يخرج وهو سكران يلعب به الصبيات فانه لا يجتزى عن الكذب عادة كذا في الحاشية  
وشرح الواوي والاصواب ما في النهاية عن الذخيرة ان المراد به الادمان في النية بان يشرب  
ومن نيينه ان يشرب بعد ذلك اذا وجدته والحاصل ان المراد به من شرب وما يتب  
فانه فاسق ومما يدل عليه قولهم ولا تقبل شهادة من يجلس في مجالس الخمر والشرب  
وان لم يشرب لانه تشبه بهم ولم يجتزى من ان يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يجتزى  
عن شهادة الزور قيد اللهوا احتراز عن شرب لفصل لفظة في حلقه ولا من يلعب  
بالطبول في سنن ابي داود عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
راي رجلا يتبع حمامة فقال شيطان يتبع شيطانة او الطنبور لانه من اللهو المحظور  
وفي قوله يلعب اي المانة لو اخذ طنبورا في بيته للاستيناس لا يكون مستقلا للشهادة  
لان اتخاذ الحمام في البيوت للاستيناس مباح او من يضيق للناس لانه يجمع الناس  
على اللهو واللعب فلا يمنع عادة من اتيان المحارم والكذب اما لو كان لاذلة الوحشة  
عن نفسه من غير ان يسمع غيره فلا بأس به على الصحيح انشاد الشصران كان فيه  
وعظ وحكمة فهايزد لا تناف وان كان فيه ذكر امرأة غير مصينة او معونة وهي مبيتة  
فلا بأس به وفي المصينة الحية يكره او من يرتكب ما يجده لانه فاسق لا يومن من الكذب  
والزور وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا ان جاكم فاسق بنيا فتيبنوا والامر بالتوقف  
يمنع العمل بالشهادة او من يدخل الحمام بلا اذانه يرتكب محرما وهو كشف الصورة  
او من يأكل الرأ او من يقامر بالنرد او التشطريخ او من تفوته الصلاة بهما لان ذلك  
كله حرام وشرط محذوف في الاصل ان يكون اكل الرأ مستهرا به لان الانسان قل ما يجلو

عن مباشرة عقد فاسد وذكر باخلاق اكل مال اليتيم حيث لا يشترط فيه ذلك لان الخبز  
عنه ممكن ثم اللص بالنرد مجردة يسقط الشهادة لما روى ابو داود عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه قال من لعب بالنردشير فقد عصا بالقاسم واللعب بالنردشير يسقط  
اذا اقترن بالادمان او بالتمار او بفوت الصلاة او بكثر الحلف واما اذا لم يقترن به  
شي من هذه الامور فانه عند مالك والشافعي مباح مع الكراهة عند ناو عند احمد  
يجزم فكان حق الماتن ان يقول ويلعب بالنرد او يقامر بالتشطريخ او من يبول على الطريق  
او من يأكل فيه لانه اذا كان لا يستحي عن مثل ذلك لا يستحي عن الكذب فيتهم بالشهادة  
او من يظهر سب السلف وهم الصحابة والتابعون ومن اقتفى اثرهم في الدين ولا تقبل  
الشهادة على جرح مجرد وهو اي الجرح المجرى ما يفسق الشاهد ولم يوجد حقا للشرع  
واللعبد مثل هواي الشاهد فاسقا واكره يا وشارب خمر او زان او قاتل نفسا وشاهد  
زور او انه اي المدعي استأجرهم اي المشهود او انهم اقروا انهم شهدوا بالزور وانهم  
اقروا ان المدعي بطل في هذه الدعوى وانهم اقروا ان لا شهادة لهم على المدعي عليه  
في هذه الحالة لان الشهادة انما تقبل على ما لا يدخل تحت حكم القاضي وفيما وسعه  
الزامه ومجرد الفسق ليس كذلك لان الفاسق يرتفع فسقه بالتوبة وله تاب في  
مجلسه او قبله فلا يتحقق الا لزام لانها اشاعة الفاحشة واشاعة الفاحشة  
من غير ضرورة فسق لقوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين  
امنوا لهم عذاب اليم فان قيل فيها ضرورة وهي منع الظالم عن الظلم اجيب بانه  
لا ضرورة فيها لان مكان اجارته القاضي سراح حتى يرد شهادتهما وتقبل الشهادة على  
اقرار المدعي بفسقهم لانهم ما اظهروا الفاحشة بل شهدوا على اقرارهم فلا  
يوجب ذلك فسقهم وتقبل على انهم عبيد لان فيها اثبات حق الرق وعلى انهم  
شاربو خمر ولم يتقادم لاثباتهم الحد اما لو تقادم لا تقبل اعدام الحد وعلى انهم قدفة  
بفتح الحجة جمع قاذف وهذا اذا كان المذوف يدعي القذف لتعلق الحد بهم وعلى  
انهم شركاء المدعي لاثباتهم حق الشريعة او على انه اعطاهم الاجرة لها اي الشهادة من  
مال الذي كان في يده وطلب استرداده لانه خصم في ذلك او على ان دفعتم اليهم كذا  
من المال كيلا يشهدوا على وقد شهدوا وطالبهم برد ذلك المال لانهم اخضام في ذلك  
وشرطي قبول الشهادة موافقة الشهادة الدعوى وهذا في حقوق العباد لان الشهادة  
في حقوق الله واجبة على كل احد فكان كل واحد فيها خصما في اثباتها وحقوق العبد تتوقف  
على مطالبته او مطالبته من يقوم مقامه فلو ادعى دارا رثا وشرا فشهدا بملك مطلق  
لا تقبل لانها شهدا بالكره ما ادعى لانه ادعى ملكا حاديا وشهدا بملك قديم لان الملك  
المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق المدعي به الزوايد ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدا  
بملك بسبب معين يقبل لانهم شهدوا باقرار ما ادعاه فلم يخالف شهدا دعيهما الدعوى



بخلاف الاول كاتفاق الشهادين اي كما بشرط اتفاقهما لفظا ومعنى عند اي حنيفة واكتفاء بالمعنى  
كالك والشافعي فترد في الف واللين اي في شهادة احد الشاهدين بالف والاخر باليمين  
وتقبل عند اي يوسف ومحمد على الاقل اذا كان المدعي يدعي الاكثر وبه قال الشافعي في وجه  
واحمد في رواية لا يثبت الا اتفاقا على الف وتفردهما بالزيادة فيثبت ما اجمعا عليه  
دون ما تفرده احداهما ولا يثبت حنيفة انها اختلفا بلفظين غير مترادفين فاختلفا معني  
وحصل على كل واحد منهما شاهد واحد لا تزعمه لو شهدا احدهما بانه قال لامرأته انت  
خلية وشهد الاخر بانه قال لها انت بريئة لا يثبت شي وان اتفق المعنى وفي النهاية ان كان  
المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى لتقبل نحو ان يشهدا احدهما على الهبة والاخر على العطية  
لان اللفظ ليس بقصود في الشهادة بل المقصود ما صار اللفظ علما عليه فاذا وجدت  
الموافقة في ذلك لا تضر المخالفة فيما سواها وكذا اذا شهدا احدهما بالنكاح والاخر بالتزويج  
ويثبت في الف والف ومائة الاقل عند دعوى الاكثر لا تفاد الشاهدين على الاقل لفظا  
ومعنى لان المائة عطف على الف والعطف يقرر الاول ولان المعطوف غير المعطوف عليه  
فكانا كلمتين وللان كلمة واحدة فان قيل لو ادعى الفين وشهدا بالف تقبل اتفاقا مع ان  
شرط صحة القضا الموافقة بين الشهادة والدعوى ولم يوجد اجيب بان الاتفاق في  
اللفظ بين الدعوى والشهادة ليس بشرط على حسب الاتفاق في اللفظ بين شهادتي  
الشاهدين ان قصد المدعي المال العقد اما لو قصد العقد فالشهادة باطلة لان العقد  
يختلف باختلاف الثمن فكان هناك عقدان لم يتم نضاب الشهادة على واحد منهما فان ادعى  
المشرا مثلا بالف فشهد احدهما على المشرا بالف والاخر بالف ومائة لا يثبت المشرا لاختلاف  
المشهود به ولا فرق بين ان يدعي المدعي الاقل والاكثر فتقبل شهادة احدهما بالف  
والاخر بالف وخمسائة في عتق بال وصلح عن قودورهن وخلع ان ادعى من ماله والمال  
بان ادعى في العتق المولى وفي الصلح ولي المقتول وفي الرهن الرهن وفي الخلع الزوج  
لان قصد كل منهم الى المال فكان كدعي الدين قيد يكون المدعي من له المال لانه لو كان  
الاخر هو الصديق العتق والقائل في الصلح والراهن في الرهن والمرأة في الخلع كانت  
القصد الى اثبات العقد فكانت الشهادة باطلة والاجارة بيع في اول المدة وهو انما  
يقصد فيه الاثبات العقد سواء كان المدعي المجر او المستاجر وسواء كانت الدعوى  
بالمالين او بأكشهما مال بعهدهما اي بعد المدة فيثبت ما اتفق عليه الشاهدان وهو  
الاقل اما ان كان المدعي هو الآخر فلا حاجة الى اثبات العقد واما ان كان المستاجر  
فلا بد من ذلك منه اعتراف بالاجارة فيجب عليه ما اعترف به من غير حاجة الى اتفاق الشا  
او اختلفا فهما وهذا اذا كان المدعي يدعي الاكثر وان كان يدعي الاقل لا تقبل شهادة من  
شهد بالاكثر لان المدعي يكذب به ويثبت النكاح بالف يعني باقل المالين سواء ادعى الزوج  
او المرأة عند اي حنيفة خلا فالحاكم والشافعي فان عندهما تبطل الشهادة ولا تقبل شي

لان الحاجة الى اثبات العقد والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسائة ولا يثبت ان المال في النكاح  
تابع للاصل فيه وهو الحال والازدواج والملك ومن حكم التبع ان لا يغير الاصل فيبقى العقد سواء  
عن الاختلاف فيلزم ويقضى بالاقل مما وقع فيه الاختلاف وهو المال كما في الدين ويستوي  
فيه ان يكون المدعي الزوج او المرأة ثم الاصل ان المشهود ان كان قولا كالباع فاختلاف  
الشاهدين بالمكان او بالزمان لا يمنع الشهادة لان القول مما يعاد وان كان المشهود به  
فعلا كالغصب والقتل والجرح او قولا والفعل فيه بشرط كالنكاح فانه قول وحضور الشا  
فعل فاختلاف الشاهدين بالزمان او المكان ينصها ولزم الجرح ان يجر الشاهد في دعوى  
الارث الميراث الى المدعي بقوله في الشهادة لمن ادعى شيئا في يد غيره انه ميراثه من ابيه  
مات وتركه ميراثا له او مات وذاملكه وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة او مات  
وذا في يده لان اليد المجرولة عند الموت تنقلب يد ملك بواسطة الضمان اذ مات فجهلا  
لتركه الحفظ والمضمون يملكه الضامن ولان الظاهر من حال من حضره الموت ان يبين  
ما كان عنده من الودائع والنصوب فاذا لم يبين فالظاهر انه ملكه فان قال الشاهد  
في دعوى الارث كان لا يبيعه او دعه او اعاده او اجره او رهته او غصب منه من في يده  
جاز بلا جرح لان اثبات يد من يقوم مقامه يقضي عن اثبات الملك وقت الموت فالكيف  
به عن ذكر الجرح وتقبل الشهادة على الشهادة الا في حدود وقود وقال مالك تقبل في كل الحق  
وبه قال الشافعي في الاصل لان الفروع عدول تقلوا شهادة الاصول فالحكم بشهادة الاصول  
وصار الفروع كالترجمات ولنا ان القياس ان لا يجوز الشهادة على الشهادة لان الاخبار  
اذ اتت اولها الالسنه يمكن فيها شبهة النقصات والزيادة وانما يجوز ناهيها استخسار الحاجة  
الناس وانما لا يجوز في حدود وقود لانها يندران بالشبهة وفي الشهادة على الشهادة شبهة  
من حيث البدلية واجازها مالك والشافعي فيهما نظر لمحق العبد وشرط لها اي للشهادة على  
الشهادة فحذر حضور الاصل بموت او مرض لا يستطيع معه الحضور الى مجلس القضا  
او سقر مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لان جوازها للحاجة وهي عند عمر الاصل وهو يتحقق  
بهذه الاشياء وعن اي يوسف انه ان كان في مكان لو غدا دا الشهادة لا يستطيع  
ان يبيت في اهله صح الا شهادة احياء الحقوق والعباد ودفع المخرج عن الشاهد لان في بيت  
عند غير اهله حرج في حقه وبه قال الشافعي في قول واحد في رواية واخذ به ابو الليث وكثير  
من المشايخ وذكره محمد في السير الكبير وفي الذخيرة عن محمد انه يجوز كيف ما كان حتى  
لو كان الاصل في زاوية المسجد والفرع في زاوية اخرى من ذلك المسجد تقبل بشرط شهادة  
عدد رجلين او رجل وامرأتين عن كل اصل لما روى عبد الرزاق في مصنفه عن علي انه قال يجوز  
على شهادة الميت الارجلان ولفظ الهداية عن علي لا يجوز على شهادة رجل الا شهادة رجلين  
وما روى ابن ابي شيبة في مصنفه عن الشعبي انه قال لا يجوز شهادة الشاهد على الشا  
حتى يكونا اثنين اي لا يشترط اتفاقا في هذا الاصل وفري ذلك الاصل حتى لو شهد



أحد الأصلين على شهادته شاهدين واشتد هما الآخر بعينه على شهادته جاز وقال الشافعي في وجه  
لا يجوز إلا أربع على كل أصل شاهدين ولا يكفي شهادة فرد على شهادة فرد على شهادة  
الأصل الآخر إلا على قول الحسن البصري وعثمان البقي وابن أبي ليلى والعنبري ويقول الأصل في الشهادة  
الفرع أشهد على شهادتي أي أشهد بذلك لأن الفرع كالنايب عن الأصل فلا بد من التكميل والتوكيل له  
ومن أن يشهد الأصل عنده لما يشهد عند القاضي لينقله إلى مجلس القضا ويقول الفرع في إذا  
التمها دة عند الحاكم اشترط أن لا يشهد في على شهادته بكذا أو قال في أشهد على شهادتي بذلك  
لأنه لا بد من ذكر شهادته وذكر شهادة الأصل وذكر التكميل وهو يحصل بهذا وفيه خمس شيئا  
وصح تعديل الفرع أي تركية التناهد الفرع الأصل وتعديل أحد الشاهدين الآخر بأن يشهد  
ضاهلان في واقعة فزكي أحدهما الآخر لأنه من أهل التزكية فكانت تركية تركية غير وانكار  
الأصل يبطل شهادة الفرع لأن التكميل شرط وهو لم يثبت للتعارض بين خبر الفرع وخبر الأصل  
ومن أقرانه شهد زورا أو شهد بقتل رجل وموته ثم جاز ذلك لرجل جاسا شهري في الأسواق ولم  
يعزر بضرب ولا يحبس عند أبي حنيفة وعزر بالضرب والحبس عند أبي يوسف ومحمد  
وبقي العلماء على قدر ما يراه القاضي حتى يظهر توبته ثم التشهير لا علم الناس حتى  
لا يعتمدوا شهادته بعد ذلك والتعزير لا تركاه بكبيرة فشهادة الزور من أعظم الكبائر  
فإنها عدلت الشرك بالله تعالى في قوله سبحانه فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا  
قول الزور وفيه إشارة إلى عظم حرمة المسلم فقد جعل الله الشهادة عليه بالزور كالشهادة  
على ذنبا للزور والحاصل أن شاهد الزور يعزر بالافتقار سواء انقل القضا بشهادته  
أو لم يتصل لأنه تركب كبيرة انقل ضررها بالمسلمين وليس فيها حد مقدر فيعزر زجره  
إلا أنهم اختلفوا في كيفية تعزيره فقال أبو حنيفة بالتشهير فقط وقال غيره بضربه  
وحبسه لما روي عن أبي ثنيبة في مصنفه عن أبي خالد عن حجاج عن مكحول عن الوليد  
بن أبي مالك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى عماله بالشام في شاهد الزور يضرب  
أربعين سوطا ويسم وجهه ويحلق رأسه ويطال سجنه ومضني يسمى بالحالمهلة والمج  
يسود من الأسس وهو لا سود وهذا لا يرد ليل على إثبات الضرب ونفي قول أبي حنيفة  
إلا أنها لا يقولون بالتسجين ومحمد لا يقول بتبليغ تعزيره إلى أربعين ولا في حنيفة  
ما روي محمد بن الأثرع عن أبي الهيثم عن حدثه عن شريح أنه كان إذا أخذ شاهد زور  
فإن كان من أهل السوق قال للرسول قل لهم ان شريحا يقرؤكم السلام ويقول لكم أنا وجد  
هذا شاهد زور فاحذروه وإن كان من العرب أرسل به إلى مسجد قومه أجمع ما كانوا  
فقال للرسول مثل ما قال في المرة الأولى فإن قيل أبو حنيفة لا يرى تقليد التابعي إيجاب بانه  
لم يذكر فعل شريح مستدلا به وإنما ذكره لبيان أنه لم يستبد بهذا القول بل سبعة إليه غيره  
أو استدلا له إنما هو بخوار الصابنة فعل شريح فإنه كان قاضيا في زمان عمر وعليه مثل هذا  
التشهير لا يخفى على الصحابة الذين كان هو في زمانهم وما حديث عمر فيقول على السياسة

ولو قال غلطت أو نسيت أو أخطأت أو ردت شهادته لتزيمه أو مخالفة بين الدعوي والشهادي  
أو بين الشهادتين لا يعزر الرجال والنساء أهل الذمة في حكم شهادة الزور سوا ولو تاب بعد  
ذلك وشهد قالوا إن كان فاسقا تقبل لأن الذي حمله على الزور فسقه وقد زال وقد رخص بعضهم  
مدة ذلك بستة أشهر وبعضهم بستة لأن بعض الرمان يتضير حاله نشأ والله  
المستعصم والصحيح أنه مفوض إلى رأي القاضي وإن كان عدلا أو مستورا لا تقبل شهادته  
أبد إلا أن عدلته لا تعتمد وروى الغنوية أبو جعفر عن أبي يوسف أنها تقبل وبه يقتضي **فصل**  
**الرجوع عنها** أي لا يصح الرجوع عن الشهادة إلا عند قاض أي قاض كان لأن الرجوع عن  
الشهادة قد يقع لها فيخص بما اختصت به وهو كونها عند قاض كمنع البيع حيث يشترط فيه  
ما يشترط في البيع من قيام المبيع ورضي المتبايعين ولأن الرجوع عن الشهادة توبة عما ترك  
من قول في مجلس القضا فليكن توبته بالرجوع كذلك هكذا في الهداية والكافي إذا من البسوط  
ويؤيده ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام قال إذا حدثت ذنبا فحدث لله توبة المسر  
والعلائية بالصلوات فأن رجعا عنها قبل الحكم سقطت لأن الحق إنما يثبت بالقضا والقاضي  
لا يقضي بكلام متناقض ولم يضمن لانهما لم يتلفا شيئا على المدعي ولا على المدعى عليه وأن رجعا  
عنها بعده أي بعد الحكم لم يفسخ الحكم لأن آخر كلامهم في الدلالة على الصدق مثل أوله وقد ترجح  
الأول باتصال القضا به وضمن ما اتلفاه للمشهود عليه بما أي بشهادتهما لا قرارهم على أنفسهم  
بسبب الصمت والتمسك لا يقع الإقرار إذا قبض المدعي مدعا دين كان أو عينان أو آلات  
يستحق قبض المدعي مال المدعى عليه وفي ذلك لا يتفاوت الحكم بين العين والدين والعبرة  
للباق لا للراجع إذ لو لا ذلك لوجب الصمت مع بقائه يقوم الحق بشهادته بأن بقي القضا  
فإن رجع أحد شلاقه شهد وأحق وقضى القاضي به وقبضه المدعي لم يضمن لأن شهادته  
الشاهدين تكفي لبثوت الحق في غير الزنا والكلام فيه فصار الحق مستحقا بهما وقال أحمد يضمن  
ثلثا الحق وبه قال الشافعي في قول ومالك في رواية فإن رجع آخر ضمنا أي الرجوع أولا والراجع  
ثانيا نصفا لأنه بقي من الثلاثة واحد فيبقى ببقائه نصف الحق وإن شهد رجل وعشر نسوة  
ثم رجعوا فصلى الرجل سدس عند أبي حنيفة وعلى النسوة خمسة أسداس وبه قال  
مالك والشافعي وأحمد ونصف عندهما وعلى النسوة النصف الآخر وبه قال أبو العباس  
من أصحاب الشافعي لأن النسوة وإن كنن يقن مقام رجل واحد ولذا لا تقبل شهادتهن  
إذا شهد معهن رجل فكان الثابت بشهادتهن نصف المال وبشهادة الرجل النصف  
الآخر وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام في نقصان عقل النساء عدلت شهادة اثنتين  
منهن بشهادة رجل وإن رجعن أي للنسوة العشر فقط أي ولم يرجع الرجل فعليه  
النصف من الحق اتفاقا لأنه بقي من يبقى به نصف الحق وهو الرجل وبه قال الشافعي في  
قول وقال أحمد والشافعي في قول آخر عليهن خمسة أسداس بناء على أن العبرة للراجع وكذلك  
أن رجع الرجل وحده عليه نصف الحق لبقائه يقوم بالنصف وضمن الفرع أن رجع هو الأصل



عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن القضاء وقع بشهادة الفروع فكانوا مباشرين والأصول  
متسببين وإذا اجتمع المباشر والمتسبب كان الصمان على المباشر عند محمد المشهور  
عليه بالخيار أن شافعي الأصول وإن شافعي الفروع لأن القضاء وقع بشهادة الفروع  
من حيث أن القاضي عاين شهادتهم وبشهادة الأصول من حيث أن الفروع نايوت  
عنهم وناقولون لشهادتهم بامرهم فيتخير في تضمين أي الفريقين بشا والجهتان متفائرتان  
لأن شهادة الأصول على أصل الحق وشهادة الفروع على شهادة الأصول فلا يجمع بينهما في  
التضمين بل يجعل كل فريق كالمفرد ولورجع شهود الأصل بأن قالوا لم نشهد الفروع على  
شهادتنا لو شهدناهم وغلطنا لا يضمنون وقال محمد يضمن شهود الأصل وضمن الزكي  
إذا رجع عند أبي حنيفة وقال لا يضمن لا شاهد إلا حصان أي لا يضمن شهود الحصان  
إذا رجعوا وهو قول للشافعي ورواية عن أحمد سوارجهم مع الشهود أو وحدهم  
وقال زفر وأحمد والشافعي في قول مالك في رواية يضمنون لأن الزنا صار موجبا  
للرجم بقولهم فكان في مضي علة العلة ولنا أن الحصان شرط محض لا يضاف  
الحكم إليه كما تقرر في الأصول وضمن شاهد العين أي التعلق لا الشرط أي لا يضمن  
شاهد وجود الشرط إذا رجعوا أي شاهد العين وشاهد وجود الشرط فلو شهد  
بتعلق العتق أو الطلاق قبل الدخول بشرطه وشهد آخر بوجود الشرط فقصي  
القاضي ثم رجعوا كلهم ضمن شهود العين قيمة العبد ونصف المهر لا شهود وجود  
الشرط وقال زفر يضمنون لأن التلف حصل بشهادة الفريقين جميعا ولورجع شهود  
الشرط وحدهم بأن كانت العين ثابتة بالأقرار ضمنوا عند بعض المشايخ وإليه مال آخر  
الاسلام والصحيح أن شهود الشرط لا يضمنون بحال وإليه مال شمس الأئمة السرخسي  
والله أعلم ولورجعوا بعد ما شهدوا بقصاص ضمنوا الدية وإن قالوا اتعدنا بالكذب  
ولا يقتص منهم عندنا وبه قال مالك وحكم الشافعي بالقصاص ومعه شهاب المالكي  
أن قالوا اتعدنا وصاروا كالمكره لأن كل واحد قاتل نسبنا ولنا أن القصاص جزا مباشرة  
القتل ولم يوجد منهم القتل مباشرة لأنها بفعل الولي بخلاف المكره لأن المكره صار له  
المكره فاضيف فعله إليه لأن اختياره فاسد واختيار المكره صحيح على أنه أن لا يقطع  
النسبة بالكيفية فلا أقل من أن يورث الشبهة وهي مانعة للقود بخلاف الدية  
لأن المال يثبت مع الشهادة والله أعلم **كتاب الأقرار** هو لغة أفعال من قر الشيء  
وشرعا أجاز بحق الآخر عليه وخرجت الشهادة فأنها أخبار بحق الآخر على غيره والدعوى  
فأنها أخبار بحق نفسه على آخر وحكمه أي الأقرار ظهور المقر به أي لزم على المقر ما أقرب  
لوقوعه دليلا على صدق الخبر به قال تعالى كونوا قومين بالقسط شهدا لله ولو على  
الفسك والشهادة على نفسه هو الأقرار وقال عز وجل بل لا تنسان على أنفسكم بصيرة  
أي شهادة بالحق وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم ما عزا بأقراره على نفسه بالزنا

١٧ انشاؤه لأن الأقرار أخبار بوجود المقر به والأخبار أظهار الخبر بلسانه للمخبر به لا بإيجاده له  
فصح الأقرار بالخبر للمسلم ولو كان الأقرار انشا لما صح لأن المسلم لا يصح له نفي الخبر بطلاق  
أي لا يصح الأقرار بطلاق وعتق مكرها ولو كان انشا لما صح لأن طلاق المكره واعتاقه  
واقفان عندنا وإنما خصا لطلاق والعتاق بالذكر مع أن كل أقرار مع الإكراه غير صحيح  
لأنه أراد أن يبين أن الأقرار ليس بانشا فلو أقر حر مكلف بحق صحيح ولو كان الحق مجهولا  
لأن جهالة المقر به لا تمنع صحة الأقرار لأن الحق قد يلزمه مجهولا بأن اتلف مالا يدري  
بقيته أو جرح جرحا لا يدري أريار شها أو تبقى عليه بقية حساب لا يعرف قدرها وهو محتاج  
لبراءة ذمته بالأبفاق وبالرضا بخلاف الجهالة بالمقر له سواء تباحثت بأن قال علي الفدرهم  
لواحد من الناس ولم تتفاحش على أنه صحيح بأن قال علي الفلاح هذين لأن المجهول  
لا يصلح مستحقا إذا لا يمكن الجبر على البيان من غير تعيين المدعي ولو كان المقر عليه مجهولا  
بأن قال لك على أحد ألف درهم لا يصح اتفاقا لأن المتقضى عليه مجهول ذكره في النهاية  
قيد بالخبر لأن المراد صحة الأقرار مطلقا والعبد المحجور عليه يتأخر أقراره بالمال إلى ما بعد  
العتق وعن أحمد أن أقرار العبد بالحد والقصاص فيما دون النفس يصح وبالقصاص  
في النفس ينتع به بعد العتق وبه قال زفر والمزني ودود وبن جرير الطبري لأن به  
يسقط حق سيده فأنشبه الأقرار بقتل الخطأ وقيد بالخلف لأن أقرار المجنون والمعتق  
والصبي الصاقل لا يصح لانعدام أهلية الالتزام والنايم والمغنى عليه كالمجنون لعدم  
التمييز وأقرار السكران من محرم يلزمه الأديما يقبل الرجوع كالحمد والمخالصة لله تعالى  
والسكران كان بطريق مبيح كالشرب مكرها لا يلزم بأقراره شيء ولزمه أي المقر بيانه  
أي المجهول حتى لو امتنع عن البيان أجب عليه بماله قيمة لأنه أخبر بأقراره عن الوجوب  
في ذمته وماله قيمة له لا يجب فيها فكان رجوعا والقول له أي المقر مع يمينه أن ادعى  
المقر له أكثر منه لأن المقر هو المتكر ولا يصدق المقر في أقل من درهم في علي مال لأنه لا يعد  
مالا عرفا ولا في أقل من النصاب أي نصاب الزكاة في مال عظيم من ذهب أو فضة لأن  
النصاب مال عظيم حتى اعتبر صاحبه غنيا في الشرع ووجب عليه مواساة الفقرا  
وقال الشافعي وأحمد يقبل تفسيره بالقليل والكثير ولا في أقل من خمس وعشرين  
في علي مال عظيم من الأبلانها أدنى نصاب منها يجب فيه من جنسه ولا في أقل من قدر  
النصاب قيمة في علي مال عظيم من كذا مشير إلى مال غير مال الزكاة ولزمه في دراهم ثلاثة  
لأنه أقل الجمع الصحيح فصار متيقنا به والزائد عليه مشكوك فيه ولزمه في دراهم كثيرة  
عشرة عند أبي حنيفة وما يبان عندهما لأن صاحب النصاب مكتر حتى وجب عليه مواساة  
غيره بخلاف ما دونه ولا في حنيفة أن العشرة اقضى ما يذكر بلفظ الجمع ألا ترى أنه يقال  
عشرة دراهم ثم يقال أحد عشر درهما فكان هو الأكثر من حيث اللفظ فيصرف إليه ولزم  
في كذا درهما درهم لأن كذا مبهم ودراهما تفسير له ولزمه في كذا إذا أحد عشر وفي كذا إذا



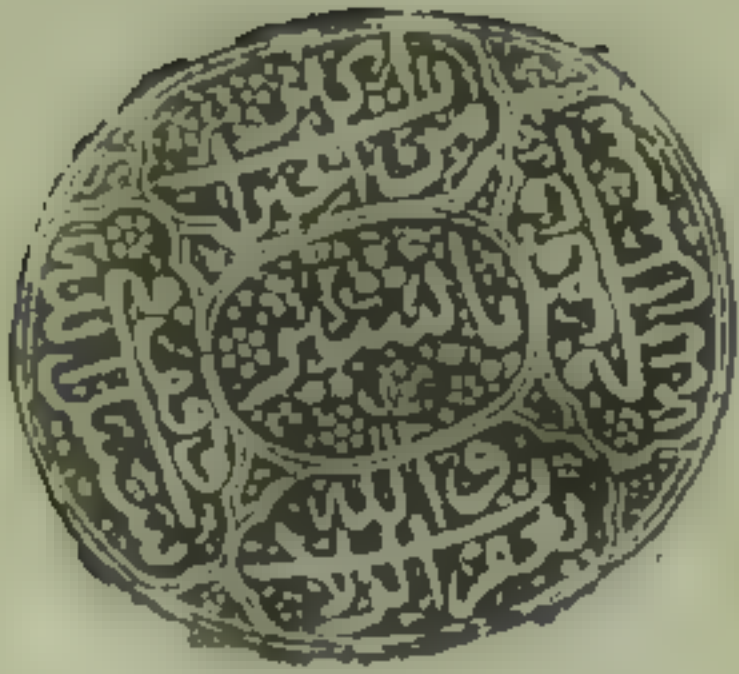
احد وعشرون لان هذه الكلمات مبهمه فيجب حملها على نظيرها من المفسر واقل عدد دين  
يذكر ان من غير حرف عطف بينهما احد عشر وبحرف عطف احد وعشرون ولو ثلث بيلا  
واو فاحد عشر لانه لا نظير له فلا يزداد على الاول ومع واو مائة واحد وعشرون ~~لا يقل~~  
ثلاثة اعداد بين كل اثنين منها حرف عطف وان ربع زيد الف لانه اقل اربعة اعداد بين  
كل اثنين منها حرف عطف وعليه قبلي اقرار بدين لان كلمة علي للوجوب وكلمة قبلها  
يقال قبل فلان عن فلان اي صفته وانما يكون المال واجبا ومضمونا اذا كان دينيا في  
الذمة وصدق من قال علي او قبلي ان وصل به قوله وهو ود بعة لانه يحمله مجازا  
لان الحفظ واجب على المودع فيجوز تفسيره به متصلا وان فصل لا اي لا يصدق  
لانه يقرر حكمه بالبلوغ فلا يجوز تفسيره بعد ذلك كسائر المعيرات من الاستئنا  
والشرط وعندى او معي ونحوه كفى بيتي وفي كيسي وفي صندوق وامانة في ذلك لان ذلك  
اقرار يكون الثمن في يده وذلك يتنوع المضمون وامانة فيثبت اقلها وهو  
الامانة وقوله لمدي الالف اثرنها بتشديدا لتا من الاتزان افتعال من  
الوزن او قضيتها ونحوها كانقدها او اجلتي بها او اقصد فاقبضها اقرار  
لان الها كناية عن المذكور في الدعوى في جميع ذلك فصار كانه اعاد المدعى وهو الالف  
فيكون اقرارا بها واما لو لم يكن فيها ضمير لا يكون اقرارا لانه لا دليل على انصرافها  
الى المال المذكور فيكون كلاما مبتدأ فلا يلزمه شيء وقال الشافعي واجد في اثر  
وانقده انه ليس باقرار وبه قال بعض اصحاب مالك لانه يحمله اقرار ويجعل الالف  
والمبالغة في الجود فلا يكون اقرارا بالشك وقوله مائة ودرهم او مائة وثلاثة  
اثواب يلزم به في الاول مائة كلها درهم وفي الثاني مائة كلها ثياب وقوله  
مائة وثوب او مائة وثوبان بفسر المائة والقياس ان يرجع في تفسير المائة اليه  
في الكل لان العطوف غير المعطوف عليه فلا يكون مفسرا له فبقية المائة على  
ابهامها كما في عطف الثوب عليها ووجه الاستحسان ان الدرهم يكثر استعماله فاستقلوا  
تكراره واكتفوا بذكره مرة وكذا كل ما يكثر استعماله ويثبت في الذمة من المكيل والوزن  
وانما يلزم مائة ثوب في مائة وثلاثة اثواب لان الاثواب لم تذكر بحرف العطف فانصرف  
الى الجمع ولزم تفسير المائة في مائة وثوب او ثوبان لان الثوب لا يكال ولا يوزن  
ولا يكثر استعماله فبقى على الاصل ولواقر بسهم من دار فهو سدس عند ابي حنيفة  
واصل المسئلة في الوصايا اذا وصى له بسهم من ماله ينصرف عنده الى السدس  
اذا بقول ابن مسعود واجتبه بقول ياس بن معاوية وجماعة من اهل اللغة  
ان السهم هو السدس وامر بالبيان لان السهم يتناول القليل والكثير فان سها  
من سهمين يكون النصف ومن العشرة يكون عشرا فهو الجزء والنصيب  
سوا ولواقر بشرك في عبد يوجب ابو يوسف الشطر لان الشرك المتكررة عبارة

عن النصيب قال تعالى لم يشرك في السموات وقال وما لهم بهما من شرك اي من نصيب  
ولان لفظ الشراكة يقتضي المساواة قال تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في  
الثالث ووجب محدا لبيات ولواقر بخمسة في خمسة وعنى المعية لانه عشرة لانه  
بين انه استعمل في بصني مع او بصني واو اعطى وفيه تشديد عليه فيصير بيا نه  
وان عنى الحسن او جينا خمسة لا خمسة وعشرين كما قال زفر وهو قول الحسن  
اذ العادة حاكمة بان هذه العبارة يراد بها خمسة وعشرون فصار للخمسة  
والعشرين عبارات احدهما وضعية والاخرى عرفية فيلزم باحدهما ما يلزم  
بالاخرى لكنا نقول ان حسابا لضرب في المسوحات في الموزونات مع ان عمل الضم  
في كثير الاجزاء في زيادة المال وخمسة دراهم وزنا وان كثرت اجزاؤها لا تصير اكثر  
من خمسة وفي المبسوط يلزم على قول زفر عشرة لان في بصني مع قال تعالى  
فادخلي في عبادي فيجعل على هذا تصحيحا لكلامه قلنا في اللطف حينية والدرهم لكون  
ظرفا للدرهم وجعله بصني مع مجاز والمجاز قد يكون بصني مع وقد يكون بصني على  
قال تعالى ولا صليكم في جذوع النخل وليس احدهما اولى من الاخر فبقى المصير حقيقة  
كلامه فيلزمه عشرة باول كلامه ويلضواخه ولواقر بدين لزمه وان قال كنت كاذبا  
في الاقرار لانه رجوع فلا يصح لتعلق حق المقر له به ويرى ابو يوسف تخليف المقر  
على ان المقر لا يكن كاذبا فيما اقر به ولست ببطل في ما ندعيه عليه وبه يفتي لجران  
العادة بين الناس انهم يكتبون صك الاقرار ثم ياخذون المال والاقرار بدابة في  
اصطبل وهو بيت الدواب يلزمها اي الدابة فقط اي ولا يلزم الاصطبل وهذا عند  
ابي حنيفة وابي يوسف لان غير المنقول لا يضمن بالعصب عندهما وعلى قياس  
قول محمد انه يضمن يلزم الدابة والاصطبل وسيف اي والاقرار بسيف يلزم جفنه  
اي غمد السيف وحمله وهي جمع محالة بكسر الحاء وهي الصلابة وانما يلزم ذلك  
لان السيف اسم يطلق على مجموع النصل والجفن والحالة وصح اقراره اي الرجل بالحل  
بان اقر بحمل جارية او شاة لرجل لان هذا الاقرار له وجه صحيح وهو ان يكون اوصى به  
رجل ومات واقر وارثه بان هذا الحمل لفلان فيجعل عليه وان لم يبين السبب وهذا  
باتفاق وقال الشافعي في قول نقله المزي عن ابي حنيفة في قول يصح وهو الاصح  
وبه قال احمد وقال مالك يصح ان يبين بوجود الحمل عند الاقرار وله اي واقاره الحمل  
ان يبين المقر سببا صالحا بان قال وصى له به فلان او مات ابوه وتركه ميراثا له  
وهو قيد للاقرار له وانما قيد به لانه ان يبين فيه سببا غير صالح بان قال يا عني او  
اقرضني لا يصح الاقرار وان لم يبين سببا لم يصح عند ابي يوسف وقيل معه  
ابو حنيفة وبه قال الشافعي في قول يصح عند محمد وبه قال مالك واحمد والشافعي  
في الاصح لان هذا اقرار صدر عن اهله فيجب اعماله وحمل على السبب الصالح تصحيحا



كلام العاقل ولا يوسف ان الاقرار المطلق ينصرف الى الكامل وهو الاقرار بسبب التجارة  
وهو البيع ونحوه فصار كما نه فسر به فان ولدت ام الحمل المقر له لاقل من نصف حول  
من وقت الاقرار فله اي قلل الحمل ما اقر به له لانه كان موجودا وقت الاقرار بيقين  
وان اقر بشرط الخيار بان اقر لرجل بالف قرصا وغصب او ودبعة او عادية قائمة او  
مستهلكة على انه بالخيار ثلاثة ايام صح الاقرار لوجود الصيغة الملزمة وهي  
قوله علي ونحوه وبطل شرطه لان الاقرار اخبار ولا مدخل للخيار في الاختلالات  
الخبر ان كان صدقا فهو واجب العمل به اختياره او لم يختره وان كان كذبا فهو  
واجب الرد فلا يتخير باختياره وبعدم اختياره وانما تأثيره في العقود ليتخير به صفة  
العقد ويتخير به بين منسخه وامضاه كذا في العناية وهذا اذا كان المقر به لا يقبل  
الخيار كما في الصور المذكورة واما اذا كان يقبل كما اذا اقر انه باع واشترى شيئا  
على انه بالخيار ثلاثة ايام او اقل فانه يصح الاقرار والخيار جميعا واستثنى كيلي او زني  
من دراهم بان قال له على الف درهم لا قف في حطة او لا دينارا صح قيمة اي بطريق  
القيمة فيلزمه الف درهم الا قيمة القف في الدينار وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
وقال محمد وزفر واحمد لا يصح لان الاستثناء اخرج ما لولا الاستثناء كان داخلا  
وهذا لا يتصور في خلاف الجنس ولا في حنيفة ان الكلي والوزني جنس لدرهم في  
المعنى من حيث انها تثبت في الذمة حالا ومو جلا وتجوز استقراضها واذا كانت  
في المعنى جنسالا جاز استثنائها مستها فيد بالكلي والوزني لانه لا يصح في غيرهما  
باتفاق الاصحاب وهو قول احمد وقال الشافعي يصح وبه قال مالك فصدنا لوقال  
له علي ما يدرهم لا توب لا يصح الاستثناء في قول وبه قال مالك وفي قول يلغو  
تفسيره ويجب ان يبين ثوبا لا تستغرق قيمته المائة لا اي لا يصح استثناء التابع  
من المتبوع كاللبان من الدار بان اقر بدار واستثنى بناءها والف من الخاتم بان  
اقر بخاتم واستثنى فضة الخاتم من البستان بان اقر ببستان واستثنى نخله  
وقال مالك والشافعي واحمد يصح لا نه اخرج ما تناوله اللفظ معنى فصار كما لو  
قال لا تلتها اربعها او بيتا منها ولنا ان الاستثناء اخرج ما تناوله صدر الكلام  
نضا وصدر الكلام انما يتناول هذه الاشياء تنجلا فالبنت فان الدار تتناولها  
نضا اذا الدار تشمل البيت ولهذا الاستحقاق البيت في بيع الدار سقطت حصته من الثمن  
ويبطل اقراره وصل به ان نض الله فلو قال لزيد علي الف درهم ان نض الله يلزمه شيء  
لان التعليق بشئيه الله ابطال عند محمد فيبطل قبل انعقاده بخم وعند ابي يوسف  
تعليق بشرط لا يوقف عليه فكان اعدا من الاصل ودين صحته مبتد اضافة مطلقا  
اي سوا علم بسببه وهو بعائنة اليهود سببه او بالاقرار ودين مرضه مرض الموت  
بسبب فيه اي في المرض كالنفقة وثمن الادوية وعلم السبب بلا اقرار كالا استقرار

في مرضه بعائنة اليهود او الشرا او الاستنجا او الزواج سواي مستويات في الرتبة  
فلا يقدم احدهما على الاخر في الاستنفا من التركة وهو خير المبتد او ما عطف عليه وقد ما  
على ما اقر به في مرضه ولم يعلم الا بالاقرار وبه قال الشافعي والثوري وقد علم الكل على الاقرار  
وان شمل الكل ماله وقال الشافعي دين الصحة ودين المرض الذي لا يعلم الا بالاقرار وبه  
قال مالك والشافعي والتميمي من اصحاب احمد لا يستواسي سببهما وهو الاقرار الصادر  
عن عقل ودين ومحل الوجوب وهو الذمة القابلة للحقوق ولنا ان الاقرار لا يعتبر  
اذا كان فيه تهمة ابطال حق الضير وفي اقرار المريضة ما ليس من التبرعات كالبيع  
والنكاح والادلاك تهمة ابطال تعلق دين الصحة بماله بخلاف المعروف السبب  
بعائنة اليهود فانه لا تهمة فيه ولا يصح للمريضة ان يختص غريما من غريما الصحة  
او المرض بقضاء دينه لان ذلك فيه ابطال حق الباقي الا ان يكون ذلك للدين  
مثلا لشئ اشتراه بمثل قيمته او يكون قرضا لزمه في مرضه بالبينة لان هذا يشترط  
ولا ابطال للحق لانه حصل مثل ما نقد وحق الغرماء متعلق بمصنئ التركة لا بالصورة  
فاذا حصل له مثله معنى ايعد ذلك نفوقا وعند مالك والشافعي يختص مطلقا  
والله تعالى علم ولا يصح اقراره لو ارثه وبه قال احمد والشافعي في قول ويصح في الاصح  
من مذهبه لانه اظهر الحق ثابت لتخرج جانب المصدق فيه فصار كالاقرار لا جنبي  
وبوارث اخر وبودبعة مستهلكة للوارث وقال مالك يصح اذا لم يسمه ويبطل اذا  
اقيم كمن له بنت وابن فاقرب لنته ولنا ما اخرج الدارقطني في سنته عن جعفر  
بن محمد عن ابيه عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا  
اقرار له بدين وماروي انه عليه الصلاة والسلام قال في خطبته عام حجة الوداع  
ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ولا اقرار بالدين لكن قال شمس  
الابية في الميسوط ان هذه زيادة شاذة غير مشهورة ولها المشهور قول ابن عمر  
اذا اقر الرجل بدين في مرضه لرجل غير وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله وان اقر  
لوارث فهو باطل الا ان يصدقه الوارث وبه اخذ علما ونا فان قول الواحد من  
فقهها الصحابة عندنا مقدم على القياس ولان في اقراره ايثار بعض الورثة بماله بعد  
ما تعلق حق جميعهم به فلا يجوز لما فيه من ابطال حق البقية كالوصية قيد بالوارث  
لان اقراره لا جنبي يصح وان شمل المال الا ان يصدقه البقية اي بقية الورثة لان عدم  
الصحة كان لحقهم فاذا صدقوه فقد اقر او بتقدمه عليهم فيبطل الاقرار ان ادعى  
بنوثة اي بنوة الاجنبي بعده اي بعد الاقرار له ويثبت النسب وبه قال احمد والشافعي  
في قول لان كيلي لا يبطل الاقرار لا جنبية ان تكلمها بعد اقراره لها وبه قال احمد في  
الاصح والشافعي في القديم وماك وقال الشافعي في الجديد واحمد في رواية يبطل  
لان اعتبار كون الوارث وارثا حال الموت لا حال الاقرار كالوصية ولنا وهو الفرق





ان النبوة تستند الى وقت الصلوة فيبين انه اقرب منه فلا يصح والزوجة تقتصر على  
زمان التزوج فكان اقراره لا جنية ويؤخر الادرث عن الدين المقر به في المرض لقوله  
تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ولا قضاء الدين من الجواب الاصلية لا به  
رفع الحائل بينه وبين الجنة العلية وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ عن  
الحاجة ولهذا يقدم تجهيزه وتكفينه وتدفينه ولو اقر المريض وغيره بنبوة غلام جهل  
نسيه ويولد مثله اي مثل الظلام لمثله اي مثل المقر وصدقه الظاهر ثبتت نسبته وقال  
مالك ان استوفت الناس له ليس ولده لا يثبت كما اذا كان الغلام سديا والرجل  
فارسيا ولما ان النسب يحتمل ان يثبت اذا امكنت وفي هذه الصورة يمكن  
قيده بجهول النسب لان معرفته تمنع ثبوته من غيره وبكونه يولد مثله لمثله  
ليلا يكون مكذبا في الظاهر وتصديقه الظلام لان المسئلة في غلام يصبر عن نفسه  
فيكون في يد نفسه فلا يقبل اقرار غيره عليه واما اذا كان صغيرا لا يصبر عن  
نفسه فلا يصبر تصديقه كذا في الكافي والهداية وغيرهما واذا ثبتت نسبته  
شارك الورثة في الميراث لان ذلك من ضرورات ثبوت النسب وشرط  
تصديق الزوج امراته او معتدته وشهادته قابلة في اقرارها اي المرأة بالولد  
لان اقرار المرأة لا يقبل على الزوج فلا بد من تصديقه وقولا لقابلة حجة في تعيين  
الولد والنسب يثبت بالفراش ولو اقر بنسب من غير ولاد اي ابوة او نبوة كان  
اقراره باخ او عم لا يصح الا بالبينه لان فيه حمل النسب على الغير ويرث الامع وارث  
معروف قريب او بعيد فانه اولي بالميراث من المقر له لما لم يثبت نسبته منه  
لما اجماع الوارث المعروف بالنسب وان لم يكن له وارث استحق المقر له ميراثه  
لان المقر ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث الا ترى ان له ان يوصي  
بجميع ماله فكذا له ان يجعله لهذا المقر له ومن اقرب باخ وابوه ميت يشاركه في  
الادرث بلا نسب اي ولا يثبت نسبته لان اقراره يتضمن شيئين حمل النسب على  
الغير ولا ولاية له عليه فلا يثبت الا بالبينه والا شراك في المال وله ولاية عليه  
فيثبت ولو اقر احد بني ميت له على شخص اخر دين هذه الجملة صفة ميت قبض  
ابيه نصفه اي نصف الدين فلا يثبت له اي لابن المقر والنصف للآخر وهو الابن  
المقر لان الاقرار باستيفاء المبت الدين اقرار بالدين على الميت لان المقبوض  
غير الدين فيكون مضمونا على القابض دينيا في ذمته فيتقاصات فاذا اكد به  
اخوه لا يصدق عليه وينفذ في حقه خاصة فوجب على الميت النصف على عمه  
والدين مقدم على الميراث وقد استغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئا وصار كالو  
اقر على الميت بدين اخر وكذبه اخوه وصح اقراره بالدين لا جني وان استغرق ماله  
لما روي محمد في الاصل عن ابن عمر انه قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لرجل غير

وارث فانه جائز وان احاط ذلك بماله ولا يعرف له مخالف وعلموا ناولا في جعلوا  
الطلق وهو وجع الولادة كمرض الموت في حق الاحكام لان الموت يندرج في غير حالة الطلق  
ويوجد فيها كثيرا والحكم يبني على ما كثر لا على ما ندر لا ما بعد ستة اشهر من حين الحمل كما  
قال مالك واحتج بان ولايتها حينئذ متوقعة ساعة فساعة وهي قد غوت بها فتولد  
نفسها على الهلاك وتبادر الى ما يبادر اليه المريض واذا خيف الموت على المسلول وهو  
المريض مرضا لسل اي الدق ونحوه من الامراض التي تطول ويعتاد الانسان بها كانت هبته  
ونحوها من ثلث ماله لكونه مريضا **كتاب الدعوى** هي لغة بصني الدعاء قال  
تعالى سبحانه اللهم واخرد عنيهم ان الحمد لله رب العالمين وشرعا اضافة الشيء الى  
نفسه حال المناذعة على ما قال شيخ الاسلام والمحبوني ويقال ادعي زيد على عمرو فزيد المدعي  
وعمر المدعى عليه والمال المدعى والمدعى به خطأ والمصدر الادعاء افتعال من دعا  
والدعوى على فعل اسم منه والها للتا نيت ولا تنون يقال دعوى باطلة او صحيحة وتصح  
دعوى بفتح الواو ولا غير كفتوى وفتاوى كذا في الكافي وشرط صحتها مجلس القضاة فلا تصح  
في غيره حتى لا يستحق على المدعي عليه جوابه وحكمها وجوب رد الجواب على المدعي عليه  
وقال لمص اجاز من الشخص بحق له على غيره فاحترز بقوله عن الشهادة فانها اجاز  
بحق لا خر على غيره ويقول على غيره عن الاقرار فانه اقرار بحق لا خر على نفسه ولما كان  
معرفة الفرق بين المدعي والمدعى عليه من اهم ما يحتاج الى معرفته في هذا الكتاب  
عرفها بقوله والمدعي من لا يجبر على الخصومة اذا تركها والمدعى عليه من يجبر عليها  
اذا تركها وقيل المدعي من لا يستحق الا نعمة كالحاج والمدعى عليه من يستحق بقوله  
من غير حجة كصاحب اليد وقيل المدعي من يلفس غير الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظا  
وهي اي الدعوى المتأخر بذكر شيء علم جنسه اي جنس المدعي بان يقال حنطة مثلا وقدره  
بان يقال كذا كيلا لان فائدة الدعوى الازام بواسطة الادشهاد ولا يتحقق الادشهاد  
ولا الازام في الجهول وفي شرح الوقاية هذا في دعوى الدين لا في دعوى العين فان  
العين ان كانت حاضرة يكفي الاشارة بان هذا ملك لي وان كانت غائبة يجب ان يصفاها  
ويذكر قيمتها انتهى وقيل لا يشترط ذكر القيمة واليه مال القاضى فخر الدين وصاحب الذخيرة  
وكذا ذكر في عامة الكتب انه يسمع دعواه بدون القيمة لان الانسان ربما لا يعرف  
قيمة ماله فلو كلف بيانها لتضرر به وانه في يد المدعى عليه هذا اعطى على ذكر شيء وانما  
شرط ذلك في الدعوى لان المدعى عليه لا يكون خصما الا اذا كانت العين في يده وفي المنقول  
يزيد بغير حق اذا الشئ قد يكون في يد غير المالك كحف كالرهن في يد الرهن والمبيع في يد  
البائع لا جل الثمن وفي شرح الوقاية وهذه العلة تشمل العقار ايضا فلا ادري ما وجه  
تخصيص المنقول بهذا الحكم ووجهه بعض بوجوه وردها غيرهم وفي العقار لا يثبت  
البداية او علم القاضى ولا يثبت بتصادقهما انه في يد المدعى عليه بخلاف المنقول



فانه ثبت بذلك والفرق بينهما ان اليد في العتق غير مشاهدة ولعله في يد غيره وانفق  
على ذلك ليكون لهما ذريعة الاخذة بحكم الحاكم فشرط الحجج او علم القاضي لمتبني التهمة واليد  
في المنقول معاينة فلا حاجة الى استراط ذلك وفيه ان العلة مشتركة والمعاينة ممنوعة  
فلا يظهر وجه الفرق هناك والمطالبة به عطف على انه في يد المدعي عليه او على ما عطف  
عليه وانما كانت ذكر المطالبة لا بد منه في صحة الدعوى لان المطالبة حقه فلا بد من طلبه  
واحضاره عطف على ذكره وانما نصح باحضار المدعي ان امكن ليس المدعي والشاهد  
والحال ان الاعلام باقضى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة فيها على احضاره وذكر قيمته  
ان تعذر احضاره بان كان لها كالا او غايبا يصير للمدعي معلوما ان التلي بها يقينه لانه  
مثله معنى وذكر الحدود الاربعة وبه قال زفر كمالك والشافعي لان التعريف لا يتم  
الا بها او الثلاثة عند ثلثة لان لا كثر حكم الكل في العتق فانه يعرف بحدوده وقد تعذر  
تعريفه بالاشارة لتعذر نقله الى مجلس الحكم وذكر اسماء اصحابها ليقين واعن غيرهم  
الى الحد لان تمام التعريف به وهذا ان لم يكن مشهورا واما اذا كان فلا يلزم ذكر الحد  
لحصول المقصود واذا صحت الدعوى سال القاضي الخصم وهو المدعي عليه عنها  
اي عن الدعوى التي ادعاها لينكشف له وجه الحكم فيها لان القضاة لا يثبتون بخلاف القضاة  
بالاقرار فان اقر الخصم او انكر وسال القاضي المدعي البيعة بان قال له انك بيعة فاقام  
البيعة قضى القاضي عليه لوجود الحجج الملزمة للقاضي الوجهين روى اصحاب الكتب  
الستة عن الاشعث بن قيس قال كان بيني وبين رجل من اليهود ارض فحجدي  
فقدمت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي عليه الصلاة والسلام انك بيعة قلت  
فقال لليهودي تخلف قلت يا رسول الله اذ يحلف ويذهب مالي فاقول الله ان الذين  
يشترون بعهد الله واما هم ثلثة الاية وان لم يبق البيعة حلقه القاضي ان طلبه  
اي الحلف خصمه لان اليمين حقه فلا بد من طلبه فان نكل مرة بان قال لا احلف وسكت  
بلا اية من طر شاذ خرس وقضى القاضي بالنكول صحيح لان النكول دل على كونه مقبولا  
اذ لو لا ذلك لا قدم على اليمين او اللواجب ودفعها للضرر عن نفسه لان اليمين واجبة  
عليه لقوله عليه الصلاة والسلام اليمين على المدعي عليه وعرض اليمين على المدعي عليه  
لانما يقول في كل مرة اني اعرض عليك اليمين فان حلفت والا قضيت عليك ثم القضاة  
بعد ذلك حوط لما فيه من المبالغة في الازذار وهو نظير امثال المردة ثلاثة ايام في انه يستحب  
فعرض اليمين مبتدأ والقضا عطف عليه واحوط خبر المبتدأ وهذا اعليه الجمهور وقيل عند  
اي حنيفة نذب وعنها انه حتم ثم القائل بعد الدعوى عليه لا اقر ولا انكر بحسب عند  
اي حنيفة حتى يقر او ينكر اذ لا تخلف مع قوله لا انكر لقوله عليه الصلاة والسلام اليمين  
على النكر وقال لا يحلف كمالك والشافعي لان قوله لا تعارضا ونساقطاً صار كالسالك  
وفي المجتبى يشترط ان يكون القضاء على فور النكول عند بعض المشايخ وقال الحافظ

لا يشترط حتى لو استعمله بعد العرض يوما او يومين او ثلثا فلا باس به وهو قول  
مالك والشافعي واحمد وفي الفصول لو كان الاستحلاف عند غير القاضي كان المدعي على  
دعواه لان المصيرين قاطعة للخصومة وهي اليمين عند القاضي والفتوى على سماع البيعة  
بعد عين الخصم وانما اخذ في ذلك بفصل عرض الله عنه فانه يجوز قبول بيعة المدعي  
بعد حلف المدعي عليه ويقول شريح اليمين الفاجرة احق بالرد من البيعة العادلة  
ولا ترد اليمين على مدعي وان نكل خصمه وقال مالك والشافعي لا يقضى بالنكول بل ترد  
اليمين على المدعي لان النكول يحقل التوديع عن اليمين الكاذبة والترفع عن الصادقة  
كما فعله عقبات وتحمل ان يكون لا شتياء الحال ومع هذا الاحتمال لا يكون حجة وتبين  
المدعي دليل الظهور كما كانت بين المدعي عليه فيصار اليها ولنا ما في الصحيحين عن  
ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعطي الناس بدعواهم لا دعي  
رجال موال قوم ودعاهم لكن البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه وفي رواية  
واليمين على من انكر وفي رواية البيهقي عن ابن عمر بلغض المدعي عليه اولى باليمين  
الا ان يقوم عليه البيعة ووجه الدلالة انه صلى الله عليه وسلم قسم والقسم  
تنافي الشراكة فدل على ان جنس الايمان في جانب المدعي عليه ولا يمين في جانب  
المدعي اذ الالف واللام لا تستغرق الجنس فنحن جعل بعض الايمان حجة للمدعي  
فقد خالف هذا الحديث الذي تلقينه بالقبول حتى صار في جزئ التواتر وقد ادعى  
بعض اهل الاصول انه مخالف لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم الاية  
فيكون مردودا وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر  
عنه ان ابن عمر باع غلاما له بثلاثة ثمانية درهم فوجده المشتري عيبا فخاصمه الى عقبات فقال له عقبات تخلف  
انك بصته بالبراة فابان يحلف فودعه عقبات عليه وروى ايضا عن ابن ابي مليكة  
عن ابن عباس انه امره ان يستخلف امرأة فابان تخلف فالتزمها وروى ايضا عن  
الحارث قال نكل رجل عند شريح عن اليمين فقضى شريح عليه فقال الرجل انما  
احلف فقال شريح قد مضى قضائي ويبتني على هذا امتناع القضا بشاهد وتبين  
وقال مالك والشافعي واحمد يقضى بهما لما روى مسلم عن ابن عباس ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قضى بيننا هدا وتبين واجيب بانه منقطع قال الترمذي في علله  
الكبير سالت محمدا عن هذا الحديث فقال ان عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس  
ولو سلم مثل هذه العبارة لا تنفذ العموم لان الحجج في المحكي لا في الحكاية اذ المحكي قد  
يكون خاصا ولا يحلف عند اي حنيفة في نكاح بان ادعى رجلا على امرأة انه تزوجها  
وانكرت او بالعكس ولا في رجعة بان ادعى بعد الطلاق وانقضا الهدة انه راجع  
فيها وانكرت او بالعكس ولا في بفتح الفافسكون ياء فهزم اي رجوع ابلاء بان  
ادعى بعد مدة الايلاء انه فاء اليها في المدة وانكرت او بالعكس ولا في استيلاء



بان ادعت امة على مولاها انها ام ولد له وهذا ابنه وانكر المولى ولا يتناقض العكس  
لان المولى اذا ادعى انها ام ولد له يثبت الاستيلاء باقراره ولا يلتفت الى انكارها ولا يرق  
بان ادعى رجل على مجهول انه عبده او ادعى المجهول ذلك ولا في نسب كان ادعى رجل  
على خزانة ولده ولا في ولا بان ادعى رجل على اخوان له عليه ولا عتاقة او مولا  
او العكس ولا في حد بان ادعى على اخر ما يوجب الحد وانكر وقال ابو يوسف ومحمد يحلف  
امراة على زوجها انه قد فها بما يوجب اللعان وانكر وقال ابو يوسف ومحمد يحلف  
في ذلك الا في الحد واللعان وقال الشافعي يحلف في حد القذف والقصاص ولا يحلف  
في باقي الحدود وقال مالك واحمد لا يجزي التحالف فيما لا يثبت الا بشاهدين وفي جامع  
القاضي خات والواقعات والفصولا لفتوي على قولهما وهو اختيار لغيره السلام  
قبل وهو اختيار المتأخرين الا اذا ادعى في النكاح والنسب ما لا كهر ونفقة وارت  
فانه يحلف اتفاقا وحلف السارق وضمن ان نكل ولم يقطع لان موجب فعله شيئا  
احدهما الضمان وهو يجب مع الشبهة فيجب بالنكول وثانيهما القطع وهو لا يجب  
مع الشبهة فلا يجب بالنكول وحلف الزوج اذا ادعت المرأة طلاقا لان مقصودها  
المال والا يستخلف بحري في المال بالا اتفاق فيثبت ان نكل نصف المهر ان ادعت  
الطلاق قبل الدخول او كله ان ادعت الطلاق بعد الدخول وكذا يحلف منكر القود  
فان نكل في النفس حبس حتى يقرأ ويحلف ولا يقتض منه وبه قال احمد وقال  
مالك والشافعي واحمد في رواية يقتض منه بعد حلف المدعي وفيما دونها  
اي مادون النفس يقتض وبه قال مالك والشافعي واحمد في رواية يقتض منه  
بعد حلف المدعي وقال ابو يوسف ومحمد يجب عليه الارش في النفس وفيما دونها  
وان قال المدعي لي بينة حاضرة وطلب حلف الخصم لا يحلف عند ابي حنيفة وقال  
ابو يوسف يحلف ومحمد مع ابي حنيفة في رواية ومع ابي يوسف في اخرها  
وهذا الخلاف اذا كانت البينة حاضرة في المصر غائبة عن مجلس الحكم حتى لو كانت  
غائبة عن المصر يحلف بالا اتفاق او كانت في مجلس الحكم لا يحلف اتفاقا ولا يقيم  
كفيل بنفسه ثلاثة ايام كيلا يضييع نفسه فيضيع حق المدعي والقياس ان لا يكفل  
قبل اقامة البينة لعدم تعلق حق المدعي حينئذ وهو مذهب الشافعي والتقدير  
بثلاثة ايام مروي عن ابي حنيفة وهو الصحيح وعن ابي يوسف التقدير بثمانين  
مجلس لقاضي اما لو قال ليس لي بينة وشهودي غيب لا يجزى الخصم على اقامة  
الكفيل لان الظاهر كالحال في الخلاف في الحال ممكن ولو قال لا بينة لي عليه ولا  
شهادة ثم اقام المدعي البينة او شهد الشاهد قبلت في الاصح لا مكان التوفيق  
بان كان شهودا يقيم بهم او تذكرهم بعد ما نسيهم او تذكر الشاهد وقيل لا يقبل لظا  
التناقض ولو باع عتارا وقريبه حاضرا يعلم البيع ثم ادعاه لا تتم دعواه

لا نه بسكونه

لا نه بسكونه او اصار مصدا على صحة البيع وبدعواه ثانيا يصير متناقضا فان ابي حنيفة  
ان يقيم كفيل بنفسه لازمه المدعي في داره حيث سار كيلا يغييب فيذهب حقه  
ولازم الغريب قدر مجلس الحكم اي الى ان يقوم القاضي من مجلسه ولا يكفل الغريب الى اخر  
المجلس لان في اخذ الكفيل منه وفي الملازمة له اكثر من مجلس القاضي اضرا ربه بالمنع عن  
سفره والحلف بالله تعالى لا بالطلاق والعتق لما في الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال من كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت وفي رواية ابي داود عن  
انه عليه الصلاة والسلام قال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم فان كان حالفا بالله  
فليحلف بالله او ليسكت فان الحلف بالآبائكم وبالبغ قيل مع التحليف بهما في زماننا  
لقلة مبالاة الناس باليمين بالله تعالى وكثرة الاستناع عن الحلف بالطلاق والعتاق  
لكن ان نكل لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه شرعا ولو قضى عليه  
بالنكول لا ينفذ ولو طلب المدعي عليه تحليف الشاهد او المدعي انه لا يعلم ان الشاهد  
كاذب لا يجزيه القاضي لان ما موروث باكرام الشهود والمدعي لا يجب عليه اليمين  
لا سيما اذا اقام بينة ويحلف اليمين بصفاته تعالى مثل والله الذي لا اله الا هو عالم  
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لقان هذا  
عليك ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا او كذا ولا شيء منه ويؤيد على هذا التعليل  
ان شاوله ان يتقص منه ويحترز عن عطف بعض الادعاء على بعض لئلا يتكرر عليه  
اليمين ولو غلط عليه فنكل عن التعليل وحلف من غير تعليل لا يقضى عليه بهذا النكول  
لان المقصود الحلف بالله تعالى وقد حصل بالزمان اي لا يضل اليمين بالزمان كبعد  
العصر ويوم الجمعة والمكان كمنزلة النبي صلى الله عليه وسلم والجر الا سود وبه قال احمد  
وقال الشافعي في قول يستحب التعليل بالزمان والمكان وبه قال مالك فيما ليس بمالك  
ولا قصد منه المال لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحلف احد عند منبري هذا على تين  
ولو على سواك اخضرالا نبوا مقصده من النار او وجبت له النار رواه مالك وابو  
داود ولنا قوله عليه الصلاة والسلام اليمين على من انكر فالتخصيص بالمكان  
والزمان لزوما زيادة عليه وحلف اليهودي بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصراني  
بالله الذي انزل الانجيل على عيسى لما روى ابو داود عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لليهود انشدكم بالله الذي انزل التوراة على موسى ما تجدون في التوراة  
على من زني ولا ان اليهودي يعتقد بنوة موسى والنصراني بنوة عيسى فيحلف على كل  
واحد منهما بذكر المنزل على نبيه وحلف المجوسي بالله الذي خلق النار انه يعظمها فيخوف  
بذكرها ذكره محمدي الاصل كما في الهداية وذكر الحنابلة انه لا يحلف المجوسي الا بالله  
وهو اختيار بعض المشايخ لان في ذكر النار مع اسم الله تعالى تعظيمها لشأنها وما ينبغي  
ان تعظم خلاف الكتابين فان كتب الله تعالى معظمة وحلف الوثني بالله لان الكفر



يقولوا به تعالى قال عز وجل ولين سألهم من خلقهم ليقولن الله ولا يحلف احد منهم في  
معايدهم لان فيه تعظيما ولا ان القاضي لا يحضرها لانه ممنوع من دخولها ويحلف على  
الحاصل عند اي حنيفة ومحمد في البيع والنكاح والطلاق والغصب نحو بالله ما بينكما  
بيع قائم او نكاح قائم في الحال او ما هي باين منك الآن او ما يجب عليك رده الآن لا على السبب  
اي لا يحلف على السبب كما قال ابو يوسف بان يقول في البيع بالله ما بعته ونحوه بان  
يقول في النكاح بالله ما نكحت وفي الطلاق بالله ما طلقت وفي الغصب بالله ما غصبت  
الا ان يتضرر المدعي فيحلف على السبب باتفاق كدعوى شفعة بالجوار فانه ايم المدعي  
عليه ربما يحلف على مذهب الشافعي انه لا يجب الشفعة بالجوار فيصدق بيمينه فيكون  
في تخليفه على الحاصل ترك النظر في جانب المدعي وكذا يحلف على السبب باتفاق في  
سبب لا يتكرر كعبد مسلم يدعي عتقه على مولاه وفي الامة الكافرة والعبد الكافر  
اذا ادعى احدهما العتق على مولاه وانكر يحلف على الحاصل لان الرق يتكرر في الامة  
بالسبي بعد الردة والالتحاق بدار الحرب وفي العبد الكافر بالسبي بعد نقض العهد  
والالتحاق بدار الحرب ولا يتكرر في العبد المسلم الا لا يقبل منه في الارث اذ بعد السبي  
الا الاسلام والقول يحلف على العلم من ورث شيئا فادعاه اخر ولا يحلف على البتات  
لان الوارث لا يعلم بفصل المورث ويحلف على البتات ان وهب له شيء او اشتراه  
فادعاه اخر لان الشرا وقبل الهبة سبب لبثت الملك بالاختيار ولو لم يعلم ان العين  
ملك البائع او الواهب لما باشر الشرا باختياره ولا قبل الهبة بخلاف الملك في الارث  
فانه يثبت للوارث جبرا ولا علم له بحال ملك المورث والا صل في ذلك ان اليمين ان كانت  
على فعل الغير فهي على العلم وان كانت على فعل النفس فهي على البتات وصح في الحلف  
والصلح منه وليس له ان يستحلفه بعد ذلك لانه سقط حقه من اليمين باخذ بدلها  
حق النذر والصلح لانه لو اشترى يمينه منه لا يصح وله ان يستحلفه لان الشرا  
عند غلبك المال واليمين ليست بمال وقد روي عن عثمان انه ادعى عليه اربعون  
درهما فاعطى شيئا واقتدى بيمينه ولم يحلف وعن حذيفة انه اقتدى بيمينه بمال  
ولانه لو حلف ينفق في القيل والقال فان الناس بين مصدق ومكذب فاذا اقتدى بيمينه  
فقد صان عرضه وهو حسن وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر قال سئل الزهري  
عن الرجل يقع عليه اليمين فيريد ان يفتدي منه يمينه فقال كانوا يفعلون ذلك  
وقد اقتدى عبيد السهام وكان من الصحابة يمينه بعشرة الاف وكان ذلك في امانة  
روان والصحابة بالمدينة كثير ومن ظفر بنس حقه اخذه بلا استئذان ولا حكم  
فاخذ من الديون تقضى بامثالها فكاذه عين حقه ولو ظفر بخلاف جنسه لا ياخذ  
عندنا الا باذن او حكم فاضلا خلا فها حقيقة واجازه مالك والشافعي لا عادها في  
جنس المالية **فصل** اي في التحالف كما في نسخة ولو اختلفا في قدر الثمن بان ادعى

البائع اكثر مما اعترف به المشتري او اختلفا في قدر المبيع بان اعترف البائع بقدر منه والمدعي  
المشتري اكثر من ذلك القدر حكوا من برهن لانه نورد عوايه باليمين وان برهن اي اقام كل  
واحد منهما بينة على ما ادعاه فثبتت الزيادة لان البينة للاثبات ولا مصادرة في قدر  
ما انفق عليه ولا في الزيادة ولا ان البينة على الاقل وان نفت الزيادة لكن الشهادة على  
النفي غير مسموعة وزيادة الثقة مقبولة كما انها حجة في الرواية وان اختلفا فيهما اي في  
قدر الثمن وقدر المبيع **فحجة** البائع في الثمن اولى و**حجة** المشتري في المبيع اولى نظر الزيادة  
الا ثبات اما لو كان الاختلاف في جنس الثمن بان قال البائع بعتك هذه الحاريرة بعبد  
وقال المشتري انما اشتريتها منك بماية دينار واقاما البينة لزم المشتري المبيع بالعبد  
فيقبل بينة البائع دون المشتري لان حق المشتري في الحاريرة ثابت باتفاقهما وانما  
الاختلاف في حق البائع وبينته تثبت الحق لنفسه في العبد وبينته المشتري تنفي  
ذلك واليمين للاثبات دون النفي وان **حجرا** في الصور الثلاث عن اقامة البينة قيل  
للمشتري فيما اذا كان الاختلاف في قدر الثمن اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع  
ولا فسختا المبيع وقيل للبائع فيما اذا كان الاختلاف في قدر المبيع اما ان تسلم ما ادعاه  
المشتري من القدر والا فسختا المبيع وانما يقال لهما ذلك لان المقصود قطع المنازعة  
وهذا طريق فيه اذ ربما لا يرضيان بالنسخ فاذا علم به يتفقان فان رضي كل بزيادة  
يدعيها الاخر فذاك هو المطلوب ولا يري وان لم يرض كل بزيادة يدعيها الاخر تحالفا  
اي حلف كل واحد منهما على دعوى الاخر بان يحلف البائع بالله ما باعه بما ادعاه المشتري  
ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بما ادعاه البائع والمعنى فيه ان اليمين يجب على المتك  
وهو الثاني فيحلف على هيئة النفي اشتراطا بان الحلف واجب عليه لا نكاه وانما وجب  
على البائع والمشتري جميعا لان كلا منهما منكر لان الخلاف وان كان في قدر الثمن وقدر  
المبيع فيكون كل منهما منكرا ظاهرا وان كان في احدهما فواحد منهما يدعي زيادة البدل  
والاخر ينكره والمنكر منهما يدعي وجوب تسليم البدل الى صاحبه عند تسليمه المبدل  
والاخر ينكره فصارا مدعين ومنكرين وحلف المشتري اولا وهو قول محمد وابي  
يوسف اخر ورواية عن اي حنيفة وقول زفر والشافعي في وجهه لان المشتري  
اشد هما انكارا لانه يطالب اولا بالثمن فينكر فيكون باذيا بالانكار ولا انكار البائع يبي  
على انكاره وقال ابو يوسف اولا يبيد اليمين البائع وهو قول مالك والشافعي في  
الاصح لما اخرجهم اصحاب السنن الاربعة ان عبد الله بن مسعود باع الاشعث بن  
قيس رقيقا من رقيق الخمس بعشرين الف درهم فامرسل عبد الله اليه في ثمنهم فقال انما  
اخذتهم بعشرة الاف فقال عبد الله ان ثبتت حديثك سمعت من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سمعته يقول اذا اختلف متبايعان ليس بينهما بينة فالتقول  
ما يقول رب السلعة او يتتاركان واجيب بان المنذري قال قد روي هذا الحديث



من طرق عن ابن مسعود وكلها لا تثبت وقال ابن الجوزي في التحقيق احاديث هذا الباب  
فيها مقال ودفع هذا الجواب بان صاحب التتبع قال والذي يظهر ان حديث ابن  
مسعود يجمع طرقه له اصل بل حديث حسن يحتمل به لكن في لفظه اختلاف ويدل  
على هذا ان مالك اخرجه في الموطا قلت وكذا ذكره محمد في موطائه وفسخ القاضي البيع  
بينهما بطلب احدهما وقيل يفسخ بنفس الخالف وهو الاصح من مذهب الشافعي ومن  
نكلا منها لزمه دعوى الاخر يصح بفسخ القاضي لا نه بنكوله صار مقرا او باذلا فلم يتقدم  
معارضته لدعوى الاخر فلزم القول بثبوت دعوى الاخر ولا تخالف في الاجل ولا في شرط  
الخير ولا في قبض بعض الثمن ولا في قدر الاجل ولا في قدر الشرط ولا في شرط الرهن ولا في  
شرط الضمان وحلف المنكر لا يثبت هذه الاشياء لمعارض القول لمنكر المعارض  
عنده وبه قال احمد وقال زفر ومالك والشافعي يخالفان ولا تخالف اذا اختلفا في قدر  
الثمن وهو دين بعد هلاك المبيع في يد المشتري عند اي حنيفة واي يوسف وحلف  
المشتري وبه قال مالك في رواية واحمد في رواية وعند محمد يخالفان ويفسخ البيع  
على قيمة الهلاك وهو قول الشافعي وبه قال مالك في رواية واحمد في رواية لقوله  
عليه الصلاة والسلام اذا اختلف المتبايعان تخالفا وترادا وهذا النص مطلق وان  
تنفذ بحال قيام السلطة بقرينة التراذ والمراذ به تراذ العوضين لا تراذ العقد  
لا نه لا يتصور ذلك ولا في حنيفة واي يوسف قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف  
المتبايعان والسلعة قائمة تخالفا وترادا وقوله والسلعة قائمة مذكور على وجه  
الشرط والمطلق يحمل على المتبادر او رد في حادثة واحدة وحكم واحد وعلى هذا الخلاف  
اذا اخرج المبيع عن ملك المشتري ببيع او غيره او صار بحال لا يمكن رده بدون رضاه  
وهذا اذا كان الثمن دينيا بان كان دراهم او دنانيرا او مكيلا او موزونا موصوفا في الذمة  
فان كان عينا بان كان المبيع مقايضة يتخالفان اتفاقا لان المبيع قائم لان كل واحد  
من العوضين مبيع من وجه وثمن من وجه وذلك كاف لصحة الخالف كما هو كاف لصحة  
الاقالة ولا تخالف اذا اختلفا بعد هلاك بعضه اي بعض المبيع بعد قبض الجميع عند  
اي حنيفة كالوباع عبد بن صفقة واحدة ثم هلك احدهما عند المشتري بعد قبضهما  
وقال ابو يوسف يتخالفان في القايمة ويفسخ العقد فيه والقول قول المشتري في قيمة  
الهلاك وقال محمد يتخالفان عليهما ويفسخ العقد فيهما ويرد القايمة وقيمة الهلاك  
لان هلاك كل السلطة لا يمنع الخالف عنده فلهذا بعضهما اول ولا يبيح استماع  
الخالف للهلاك فيقدر بقدره ولا في حنيفة ان الخالف لا يمكن في القايمة الا على اعتبار  
حضرته من الثمن فلا بد من الفسخ على قيمتها والقيمة تعرف بالحزر والظن فيؤدي الى  
الخالف مع الجهل وذو الاجور الان يرصق لبائع بترك حصة الهالك فيخالفان  
لان البين حينئذ يكون كله مقابلة القايمة ويخرج الهالك عن العقد ويصير كان العقد

وقع على القايمة ولو اختلفا في بدل الاجارة وهو الاجرة او اختلفا في المنفعة قبل استيفائها  
تخالفوا وترادا كما في البيع والمنفعة في الاجارة كالبيع والبذل فيها كالثمن فان وقع الاختلاف  
في البذل بدايبمين المستاجر لانه منكر لوجوب الاجرة وان وقع في المنفعة بدايبمين المورج  
لانه منكر لوجوب المنفعة وايهما نكل لزمه دعوى صاحبه وايهما اقام البينة قبلت ولو  
اقامها فبينة المورج او لكان كان الاختلاف في الاجرة وبينة المستاجر او لكان كان الاختلاف  
في المنفعة وان كان الاختلاف فيهما قبلت بينة كل واحد منهما فيما يدعيه وبعد قبضها  
اي المنفعة لا يبيح الخالفان فائدة الخالف الفسخ والمنافع المستوفات لا يمكن  
فسخ العقد فيها فكان القول قول المستاجر مع يمينه لا نه هو المستحق عليه وبعد قبض  
بعضها تخالفا وفسخت الاجارة فيما بقي والقول للمستاجر فيما مضى لان عقد الاجارة  
ينصد ساعة فساعة فيصير في كل جزء من المنفعة كانه ابتداء العقد عليه بخلاف البيع  
فانه ينصد دفعة واحدة فاذا تعذر في البعض تعذر في الكل وان اختلف الزوجان  
في متاع البيت فلها اي المرأة ما صلح لها كالدرع والنجار والمحفة لان الظاهر شاهد لها  
الا ان يكون الرجل من يبيع ما يصلح للنساء فلا يكون لها متعارض ظاهرين وله اي الزوج  
ما صلح له كالعمامة والقوس والدرع والمنطقة لان الظاهر يشهد له الا ان كانت المرأة  
من تبسح ما يصلح للرجال او ما صلح لها كالاينة والفرش والامتنعة والريق والعمار والمواشي  
والنفود لان المرأة وما في يد لها في الزوج والقول في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يخص  
بها لانه يعارضه وهو اقوي من اليد ولا فرق بينهما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح  
او بعد الفراق وان مات احدهما واختلفت ورثته مع الاخر فالكل وهو ما يصلح للرجال  
والنساء للحي سوا كان الرجل او المرأة لان اليد له دون الميت وهذا عند اي حنيفة  
وقال ابو يوسف للمرأة ما يجهز به مثلها والباقي للزوج مع يمينه ولورثته بعد موته  
لان الظاهر ان المرأة تاتي بالجهاز وهو اقوي من ظاهر الزوج والباقي لا يعارض لظا  
والطلاق والموت سوال القايمة الورثة مقام مورثهم وقال محمد للرجل او لورثته وقسم  
زفر بين الرجل والمرأة فيما صلح لهما وحكم في الباقي مثل اي حنيفة وعنه المتاع كله بينهما  
نصفان وهو قول مالك والشافعي لا ستوايهما في الدعوى واليد وقال ابن ابي ليلى  
الكل للرجل ولها ثياب بدنهما وقال الحسن البصري للكل لها وله ثياب بدنه ولصل  
وجه نظرهما ان يكون المحل للرجل والمرأة وان كان احدهما عبدا مكا بنا او ما ذونا  
له في التجارة فالكل للحري الحياة اي جبايتهما لان يد الحرقوى فانها يد ملك بخلاف يد العبد  
والحي منهما بعد الموت اي موت احدهما لا نه لا يد للميت فخلت يد الحي عن المعارض  
وسقط دعوى الملك المطلق اي اندفعت خصومة مدعيه في العين القايمة ان برهن  
ذواليدان المدعي بفتح العين وديعة او عارية او رهن او مخرج او مقصوب من زيد  
وبه قال مالك واحمد والشافعي في الاظهر وقال ابن شبرمة لا يسقط وبه قال الشافعي



ايضا لانه تغذرا اثبات الملك للغايب لعدم الخصم عنه وستعوط الدعوى وهو دفع الخصومة  
بناء عليه ولنا انه اثبت بينته ان العين وصلت اليه من يد الغايب وان يده ليست  
يد خصومة فصارت كما لو اقر المدعي بذلك واثبت ذوا ليد اقراره به فيدنا يكون العين قايمة  
في يد المدعي عليه لانها لو كانت لها لكة لا تندفع الخصومة بهذه الدعوى وقيد بالوديع  
واخوانها لانه لو برهن على انه مبيع له من الغايب لم تندفع الخصومة لانه لما زعم ان يده  
يد ملك اعترف بكونه خصما ونسب هذه المسئلة الخمسة كتابا للدعوى لان فيها خمس  
صور من دعوى الوديعة والعارية وغيرهما وقيد بدعوى الملك المطلق لانه لو قال  
عصبته مني وفلا ذوا ليد او دعتي فلات وبرهن على ذلك لا تندفع الخصومة لان  
ذا اليد هنا خصم باعتبار دعوى الفعل عليه وفيه لا يمكنه الخروج عن الدعوى بالاحالة  
على غيره وحجة الخارج اليدي الملك المطلق احق واولى من حجة ذي اليد وبه قال احمد وقال  
مالك والشافعي حجة ذي اليد احق لا اعتضادها باليد ولنا ان البيينة شرعت للاثبات  
وبيينة الخارج اكثر اثباتا لانه لا ملك له على المدعي بوجه وذوا ليد له ملك عليه  
باليد فكان بينته اقرا اثباتا من بيينة الخارج قيد بالمطلق لا ستوايهما في المقيد بالسبب  
وهذا ان وقتا او بوقتا بالا تفاق وان وقت احدهما فقط فصند ابي حنيفة ومحمد  
وقالا ابو يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة حجة ذي اليد الموقفة اولى من حجة الخارج  
التي لم يوقت لان من وقت اولى من بوقت كما في دعوى الشراء اذا ارخت احد البينتين  
ولم تورخ الاخرى ولو برهن خارجان على عين في يد غيرهما كل يزعم ناله ولم يذكر اسباب  
الملك ولا تاريخه قضى لهما بذلك المدعي نصفين لعدم اولوية احدهما على الاخر  
وقال مالك في رواية والشافعي في القديم واحدي رواية تساقطت البينتان لانها  
تعارضتا ولا ترجيح لاحديهما فصارتا كالدليلين اذا تعارضا من غير ترجيح وعن الشافعي  
يفترق بينهما لما روي الطبراني في مسنده الاوسط من حديث سعيد بن المسيب عن ابي  
هريرة ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاكلا واحد منهما  
بشهود عدول في عدة واحدة فسأهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اللهم  
انقض بينهما ورواه عبد الرزاق في مصنفه مرسلنا واما مرويان ابي سنية في مصنفه  
عن ابي الاحوص عن سماك بن نمير بن طرفة ان رجلين ادعيا بعضهما فاقام كل واحد  
منهما البيينة انه له فقضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما وما اخرج ابو داود  
في سننه واحدي مسنده والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين  
وقالا المنذري رجالا سنده كلهم ثقات عن همام عن قتادة عن سعيد بن ابي بردة  
عن ابيه عن جده ابي موسى الاشعري ان رجلين ادعيا بعضهما على عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدا بنفقته النبي صلى الله عليه وسلم  
بينهما نصفين وحديث القرعة كان في الاقدام نسخ بيت ذلك الطحاوي

ولو برهن خارجان في نكاح بان ادعى كل واحد نكاح امرأة واقام عليه بيينة سقطا ولم يقض  
لواحدة من البينتين لتعذر العمل بها لان الحمل لا يقبل الاشتراك وهي اي المرأة لمن صدقته  
لان النكاح مما يحكم فيه بتصادق الزوجين قيد بالخارجين لان اليد على المرأة بالدخول بها  
او بنقلها ليل على سبق العقد عليها وهذا اذا لم تورخ البينتان فان ادخلت السابقة  
تاريخا حتى بالمرأة لان الثابت بالبيينة كالثابت بالمعينة وان اقرت المرأة بالزوجية  
لمن لا حجة له فهي له لنصا دقهما على النكاح وهو يثبت بتصادق الزوجين عليه فان برهن  
الاخر اي الذي لم تقبله قضى له لان البيينة اقوى من الاقرار وان برهن احدهما على امرأة  
انها زوجته وقضى له ثم برهن الاخر لم يقض له لان القضا الاول قد صح فلا ينقض بملاهو  
مثله فضلا عما هو دونه لا تضام البرهان الاول بالتضادون الثاني لا اذا اثبت سبقه  
اي سبق الاخر بان وقت مشهوده سابقا لانه ظهر الخطا في الاول بينقين كما يقض بحجة  
الخارج اليد على ذي يد ظهر نكاحه بنقلها الي بيته او بالدخول بها لان ذلك فيه دلالة  
على سبق عقده عليها اذا اثبت سبقه اي سبق الخارج لان التصريح فوق الدلالة  
فلا يعتبر مصه وان برهن على بشر اشئ من ذي يد فلكل نصفه بنصف اي بنصف الثمن  
وتركه اي ترك النصف واخذ كل الثمن لا ستوايهما في السبب وتعذر القضا بكله  
لكل واحد منهما وبه قال مالك في رواية والشافعي في قول وقال في قول اخر يقرع ويه قال  
احمد في رواية وعن الشافعي ايضا يسقط البينتان ويرجع الى المبيع فان صدق احد  
سلم ذلك الشيء له ولو تركا احدهما المبيع واختار الفسخ بعد ما قضى له باخذ نصفه  
او تركه لم ياخذ الاخر كله لان القاضى لما قضى بالمبيع بينهما يضمن قصاوه فسخ العقد  
في حق كل واحد منهما في النصف فلا يعود اليه الا يجد يد العقد فيد ببعد القضا لانه  
لو ترك قبل القضا كان لاخران ياخذ الجميع لان بينته اثبتت انه اشترى الكل وانما  
يرجع الى النصف لصعوبة القضا ولم يوجد والنسرا حق من هبة مع قبض ومن صدق  
مع قبض ومن رهن مع قبض يضمن اذا ادعى واحد شر من شخص واخر هبة وقبضا  
او صدقة وقبضا او رهنا وقبضا من ذلك الشخص واقام كل منهما بيينة ولا تاريخ معها  
فالشر اولى لكونه معاوضة من الجانبين يثبت به الملك في الموضع والموضع والبينتان  
تخرج بكثرة الاثبات والشرا والمهر سوا يضمن اذا ادعى واحد شر اشئ من اخر وادعت  
امرأة انه تزوجها عليه فليس احدهما احق به من الاخر ويقضى به بينهما وهذا عند ابي  
يوسف وقال محمد الشرا اولى وعلى الزوج قيمة ذلك الشيء وكذا الغصب والوديعة  
سوا صا لو كان عين في يد رجل فاقام رجلا من عليه البيينة احدهما بالغصب والاخر  
بالوديعة يقضى بهما بينهما نصفين لان الوديعة تقبض غصبا بالحوادث ولا يرجح بكثرة الشرا  
فلواقام احد المدعين اربعة والاخر اثنتين فهما سوا لان كل واحد من البينتين لا يوجب  
الالظن وبه قال احمد والشافعي في الجديد وما لك في المشهور وقال ابو زاعي يرجح



وهو قول الشافعي في القديم وما لك في رواية لان القلب اليهم اميل وعن مالك ايضا يبيع بزيادة  
العدالة ولو ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها فالبيع للاول عند ابي حنيفة وقال  
الثالث للاول والباقي للثاني على القولين لهما ان مدعى الكل يدعي النصفين والاخر يدعي  
النصف الواحد وليس لشي واحد ثلاثة انصاف فيقسم بينهما اثلاثا على قدر حقهما وهذا  
طريق الهول ولا يحنيفة ان المدعي لكل لا يباذعه احد في النصف فسيم له نصف من غير  
منازعة ثم استوت منازعتهم في النصف الاخر فيكون بينهما وهذا طريق المنازعة  
وان كانت الدار معهما اي في ايديهما فهي كلها للثاني وهو مدعي الكل نصف بالقضا  
ونصف لاه وهو رواية عن احمد وقال مالك والشافعي واهمدي رواية تبقى الدار في يدها  
كالكات لتخرج بينة صاحب اليد ولورهن خارجان على نتائج دابة تنازعها بان اقام  
كل منهما بينة على انها نجت عنده وارحام مضمون وافق نازعة سنها لان الحال شهدت له  
ولا فرق بين ان تكون الدابة في يدهما او في يد احدهما او في يد ثالث لان الحال لا تختلف في  
ذلك قيد بالتاريخ لان النزاع لو كان في النتائج من غير تاريخ كانت الدابة لذي اليد ان كانت  
في يد احدهما ولهما ان كانت في يد هما او في يد ثالث وان اشكل موافقة سن الدابة  
للتاريخين بان لم يبين موافقته ولا مخالفته فلهما اي فالدابة لهما لان احدهما ليس  
باولي بها من الاخر وهذا اذا كانت في يد احدهما او كانا خارجين بان كانت في يد ثالث  
وان كانت في يد احدهما قضى بها لانه لما اشكل الامر سقطا التاريخان فصارت كأنهما  
لم يورخا ولو خالف سنة الدابة التاريخين بطلت البيئتان لانه ظهر كذب الفريقين  
فترك في يد من كانت في يده هكذا ذكر الحاكم وبعض المشايخ والاصح انهما لا يبطلان  
بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين او كانت في ايديهما وان كانت في يد احدهما يقضى  
بها لذي اليد هكذا ذكر محمد وهو استحسان وبوجه رواية جابر بن عبد الله ان رجلين  
تداعيا دابة فاقام كل واحد البيئتين انها دابة فنجها فقصى بهما رسول الله صلى الله عليه  
وسلم للذي في يده وذو اليد هو المستعمل كن كمن يشتد يد الموحدة اي ضرب اللب  
صحو لو ادعى ان ارض في يده وادعى اخر فيها ذلك ولم يبرهن واحد منهما ولكن عمل فيها  
احدهما بان بنى او ضرب لبنا او حفرت بئرا قضى له لان القن من الاستعمال دليل اليد  
في ظاهر الاحوال قيد نأبانه لم يبرهن واحد منهما لانهما لم يبرهنوا قضى بهما ولورهن  
احدهما قضى له لان اليد حق مقصود فلا يثبت عند القاضي تجرد الدعوى بل لابد  
من البيئتين او الاستعمال لان القن منه دليل اليد واللابس بالرفع عطف على المستعمل  
لاخذ المراكب لا اخذ الحمام ومن في السرج لا رده وذو الحمل لا من علق عليه  
كوزه فلو تنازعا في قبض واحد هما لابسهما والاخر متعلق بكما او في دابة واحد هما  
راكبها والاخر متعلق بالحماما او احدهما راكب في سرجها والاخر رديف له او في بصير  
واحد هما له على غيره والاخر علق عليه كوزه كان القن لابس والدابة للراكب

ومن اتصل الحايط ببنائه عطف على المستعمل اتصال تربيع لا اتصال ملازمة بان يتداخل  
لبن البناء المتنازع فيه في لبن جداره ولبن جداره في لبن البناء المتنازع فيه او وضع عطف  
على اتصل عليه اي على الحايط الجذع لان اتصال الترتيب لا يكون الا عند البناء فدل على ان  
بانيهما واحد وصاحب الجذع صاحب استعمال والاخر صاحب تعلق فصارت كمتنازعتين  
في دابة لا حد لها حمل والاخر كوز معلق وقال الشافعي واهمدي ترجيح بوضع الجذع  
لان الوضع يحفل ان يكون عن ملك وان يكون عن استئجار او غصب ولا ترجيح بالحمل  
ولنا ان واضع الجذع مستعمل الحايط بالوضع والاستعمال يد وعند التعارض القول  
لصاحب اليد ولا اعتبار بوضع خنفيات عليه اي على الحايط حتى لو تنازعا في حايط ليس  
لا حد هما عليه شي ولا خر عليه خنفيات كان بينهما لان تلك الخنفيات للاستعمال فصارت  
كالوكان لا حد هما على الحايط ثوب مبسوط ولا شي عليه لا خر وجالس البساط وقبع  
مثل هذه العبارة في الوقاية وكان النساخ حذفوا منها حرف على اي وجالس على البساط  
والمتعلق به اي بالبساط سواي مستوفيات في اليد فهو بينهما نصفاً وكذا من  
معه ثوب وطرفه مع اخر سواي اليد حتى لو تنازعا في يد يكون بينهما نصفين لان يد  
كل واحد منهما ثابته في الثوب الا ان يد احدهما ثابته في الاخر وذلك لا يوجب  
الترجيح لانه بالقوة لا بالكثره فصارت كالتنازع في دابة ولهما عليها حمل على اتفاق  
لا حد هما فان الدابة بينهما نصفين وذوي بيت من دار كذي بيوت سها في حق  
ساحتها وهي عرصه في الدار او بين يديها فلو تنازعا في المساحة كانت نصفين  
نصف لذي البيوت ونصف لذي البيت لا ستوايهما في استعمال تلك المساحة بالمرور  
فيها ووضع الا منصة وصب الوضوء وكسر الخطب فصارت نظير الطريق يستوي فيه  
صاحب الدار والمنزل والبيت بخلاف ما لو تنازعا في الشرب حيث يقسم بينهما على قدر  
اراضيهما لانه يحتاج اليه لاجل سقى الارض فيقتدر بقدرها **فصل** اي في دعوى  
النسب كافي نسخة مبيعة ولدت لقل من نصف حول منذ بيعت فادعى البائع الولد  
ثبت نسبه فيه استحسانا وان ادعاه المشتري معه وثبت اميته اي كون البيعة  
ام ولد له وينسخ البيع والقياس وهو قول زفر والشافعي ان لا يثبت نسبه ولا ينسخ  
دعوته الا ان يصدقه المشتري لان البائع اعترف بالبيع ان الولد عبد فكان  
في دعواه منافقا وساعيا في نقض ما تم من جهته وهو البيع وصار كالوادعي التدبير  
والاعتاق قبل البيع وكذبه المشتري ووجه الاستحسان ان مبنى النسب على الخنا  
فيصفي فيه التناقض فتقبل دعوته اذا يتقن العلوق في ملكه وذلك بالولادة لا قبل  
سنة اشهر لا نه بنزلة اقامة البيئته بخلاف دعوى العتاق والتدبير بعد البيع فانه فعل  
نفسه فلا يخفى عليه فلا يفي فيه التناقض واذا صححت دعوى البائع استندت  
الوقت العلوق وثبت انه باع ام ولده وهو باطل فيرد الثمن لانه قبضه بغير حق



ولما دعه اي ادعي البايع الولد بعد عتقها اي عتق المشتري امه يثبت نسبته لان الولد  
هو الاصل في النسب والام تبع له لا تري انها تضاف اليه فيقال ام ولد ونستفيد الحرية من  
جهته والمانع من ثبوت النسب وهو هنا العتق يقيم به بل بامه فلذا لم يمتنع النسب فيه  
وامتنع في امه وصار كولد المهرور فانه حر وامة امه لولاها وفي النهاية ان ولد المهرور  
هو الذي تزوج امراه على انها حرة فبانت مملوكة ويرد حصته من الثمن بان يقسم  
الثلث على قيمة الولد وقيمة امه فما اصاب لولديه البايع الى المشتري وما اصاب  
الام لا يرده ولا نصير المجارية ام ولد للبايع لا نه ثبت فيها لا يحتمل الا بطلان وهو العتق  
والولا وكذا الحكم فيما اذا ادبرها لما ظهر فيها من آثار الحرية وهو امتناع التخليك لا يعتبر  
دعوة المشتري بكسر الدال ولا دعوة البايع بعد موت الولد او عتقه لانه بالموت  
قد استغنى عن النسب فتصير ابنته فيه وبالا عتاق ثبت الولا فيه وهو كالنسب  
لا يمكن ابطاله كما لا يمكن ابطال النسب وكذا لا يعتبر دعوة البايع لو ولدت لاكثر  
من نصف الحول واقل من سنتين من وقت البيع فلا يثبت النسب لا محتمل ان يكون  
العلوق بعد البيع الا اذا صدقه المشتري فيثبت النسب من البايع للتصادق  
ويبطل البيع ويكون الولد حرا ولام ام ولد وبسنتين او اكثر يثبت النسب وهي ام  
ولده نكاحا ان صدقه المشتري محله على الصلاح وتقول المشتري على الصديق  
ولا يبطل البيع لا يثبتان العلوق ان يكن في ملك البايع واذا لم يكن العلوق في ملك  
البايع كان دعوته دعوة تحرير وهو غير مالك وغير المالك ليس بالملك لا يحرر فلا يصح  
دعوة التحرير منه فلم يعتق الولد ولم تصرامه ام ولد قيد بتصدق المشتري لا نه  
لوم صدقه لم تصح دعوة البايع لا نه يوجد انفصال العلوق بملكه يقينا ولو اخبرت  
امراه بموت زوجها فاعتدت وتزوجت وجاءت بولد ثم جاء الزوج الاول فالولد  
للاول في رواية عن ابي حنيفة سواجات به لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها  
الثاني او لاكثر من ذلك بسنتين او اكثر لا نه صاحب الفرائض الصحيح فان خبر موته  
لا ينسد فراشه والزوج الثاني صاحب فراش فاسد ولا معارضة بين الصحيح  
والفاسد بل الفاسد مدفوع بالصحيح والمرأة مردودة الى الزوج الاول والولد  
ثابت النسب منه وفي رواية عبد الكريم الجاهلي عن ابي حنيفة ان الولد للثاني وهو  
قول ابن ابي ليلى لان الفرائض الفاسد يثبت النسب كالفرائض الصحيح ثم الثاني اقر  
اليهايد او الولد مخلوق من مائه حفيقة فتخرج جانبه بالقرب واعتبار الحقيقة وفيه  
حديث الثعبي ذكره محمد في الكتاب وهو ان رجلا من جعفر زوجه ابنته من عبيد الله  
بن الحر ثم مات ولحق عبيد الله بعاوية فتزوج المجارية اخونها فاجاب ابن الحر فاحصم  
زوجها الي علي فقال علي اما انك الماهي علينا عدونا فقالا يمينتي من ذلك عدك  
فقال لا فقتني بالمرأة له وفتني بالولد للزوج الاخر الا ان ابا حنيفة قال الحديث غير

مشهور فلا تنزك به القياس الظاهر ولو ثبت وجب القول به وقال محمد الولد الاول ان جاء  
به لاقل من نصف سنة من حين العقد لثاني وان جاء به لستة اشهر فصاعدا منذ  
تزوجها الثاني فهو من الثاني سوا ادعيه او نفيه لان النكاح الفاسد يلحق بالصحيح في حكم  
النسب فباعتراض الثاني على الاول ينقطع الاول في حكم النسب ويكون الحكم للثاني والتقدير  
بادق مدة الحمل اعتبارا للفاسد بالصحيح وانما قلنا ان الاول ينقطع بالثاني لان بدخول  
الثاني بها تحرم على الاول وتلزمها العدة من الثاني وجوب العدة ليس لاصية الما  
في الرحم فلو لم يكن النسب بحيث يثبت من الثاني لم يكن لوجوب العدة عليهما من الثاني  
معنى وقال محمد هو الاول ان جاء لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني وللثاني ان جاء  
به لاكثر من سنتين منذ دخل بها لان وجوب العدة عليهما من الثاني بالدخول لا بالنكاح  
والحرمة انما تثبت على الاول بوجوب العدة من الثاني فكانت حرمتها عليه بهذا السبب  
كحرمتها عليه بالطلاق والتقدير يبادق مدة الحمل عند قيام الحمل ولا حل بينهما فالعبرة  
للا مكان فاذا جاءت به لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني يتوهم ان يكون هذا من  
علوق كان قبل دخولا لثاني بها في حال طهرها للاول فكان النسب ثابتا منه وان جاء به  
لاكثر من سنتين فقد انقطع هذا التوهم فكان النسب من الثاني وكذا الخلاف لو ادعت  
الطلاق واعتدت وتزوجت والزوج الاول جاحد لذكاذ كلاهما في المعنى سواء  
**كتاب الصلح** هو لغة اسم للمصالحة بضم الميم المسالمة واصله من الصلاح وهو  
استقامة الحال عندا لفساد وشرعا عقد يرفع النزاع اي المنازعة بين الخصمين وصح  
الصلح باقرار اي مع اقرار ومع سكوت بان لا يقر ولا ينكر ومع انكار وبه قال مالك واحمد  
وقال الشافعي لا يصح الا مع الاقرار لان المدعي عليه يدفع المال لدفع الخصومة وذلك  
وذلك مع جبره لا قرار رشوة ولما روى ابو داود في سننه وابن حبان في صحيحه من حديث  
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حل  
حراما او حراما حلالا ورواه الترمذي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني  
عن ابيه عن جده ووجه الدلالة ان الصلح مع انكار او سكوت حل حراما او حراما حلالا  
لان المدعي ان كان محقا كان اخذ المدعى به حلالا له قبل الصلح وحراما عليه بعده  
وان كان مبطلا كان اخذ المال على الدعوى باطلا حراما عليه قبل الصلح حلالا بعده  
ولنا اطلاق قوله تعالى والصلح خير واطلاق اول الحديث السابق واما اخره فصماه  
حل حراما لعينه كالصلح على حرام حلالا لعينه كصلح المرأة زوجها على ان لا يطأضربها  
وهذا الاول في معناه لان الصلح مع الاقرار في العادة يقع على بعض الحق فما زاد على المأخذ  
الى تمام الحق كان حلالا للمدعي خذ قبل الصلح وقد حرم بالصلح وكان حراما على المدعي  
عليه قبل الصلح وقد حل بالصلح ولا انكار او سكوت صلح بعد دعوى صحيحة  
فينقضي بجوازه لان المدعي ياخذ عوضا عن حقه في زعمه وهو مشروع والمدعي عليه



يدفعه لدفع الخصومة عن نفسه وهو ايضا مشروع لان المال خلق لصيانة النفس  
عن المهلك والمفاسد وفع الضرر امر جائز نقل ابو الليث عن ابي يوسف جواز المصالحة  
وفي نسخة المصالحة وهي الرشوة للاوصياق اموال اليتامى وبه يفتى واليه الاشارة  
يقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين يعجلون في البحر فارقت ان اعبيها حيث اجاز  
التضييب مخافة اخذ المتطلب كذا في احكام الصغار وفي المحيط لورثي لدفع خوفه على  
نفسه او ماله او خوفه على نسائه او اعطى مالا لشاعر لا بأس به يصني ميانة لعرصته  
قاله وهو الصلح مع اقرار كبيع ان دفع عن مال بمال لوجود معنى البيع فيه وهو  
مبادلة المال بل مال بالتراضي ففيه ان كان عقارا الشفعة وفيه الخيارات الثلاثة  
وهي خيار الصب وخيار المشرط وخيار الروية لان هذه الاشياء من احكام البيع ويفسد  
جهالة البذل وهو ما وقع عليه الصلح لان البيع يفسده الجهالة المنقضية الى المنازعة  
قيد بالبذل لان جهالته هي المنقضية الى المنازعة في الصلح لان المصالح عنه لا يحتاج في  
الصلح الى تسليمه فلا تنصر الجهالة بخلاف المصالح عليه ولهذا لو كان البذل غير مقدور  
التسليم يفسد الصلح ولو كان المصالح عنه كذلك لا يفسد لان لا يحتاج الى تسليمه  
وكذا يفسد البذل بجهالة الاجل اذا جعل موجلا وما استحق من المدعي اي المصالح عنه  
رد المدعي حصته من العوض اي البذل لان كلا فكل وان بعضا فبعضا وما استحق  
من البذل رجع المدعي على المدعي عليه بحصته من المدعي ان كلا فيا لكل وان بعضا  
فيا لبعض لان كل واحد منهما عوض عن الاخر وهذا حكم المعاوضة وكلا لا جارة  
عطف على كبيع اي والصلح عن اقرار كاجارة ان وقع عن مال بمنفعة لوجود معنى  
الاجارة وهو تملك المنفعة بمال والاعتبار في الصفود للمصالي والاصل في الصلح  
ان يحل على المشبه الحقود له ففجرى فيه احكامه فيشترط التوقيت فيه اي في  
الصلح الواقع عن مال بمنفعة وهذا اذا كانت المنفعة تعلم بالتوقيت كالخدمة  
وسكنى الدار قيد نابه لانها لو كانت لا تنظر به كالوصلح عن مال على نقل هذا الشيء  
من ههنا الى ثمة لا يشترط التوقيت ويبطل الصلح بموت احدهما في المدة وبهلاك  
المنفعة قبل الاستيفاء حتى لو صلح عن دعوى دار على سكنى دار او خدمة عبد  
سنة او ركوب عبده الدابة الى بغداد او ليس هذا الثوب شهرا ثم مات المدعي  
او المدعي عليه او هلك محل المنفعة فان كان قبل استيفاء شيء من المنفعة بطل الصلح  
فيصود الى الدعوى وان كان بعد استيفاء بعضها بطل بقدر ما بقي ورجعت دعوى  
بقدره وهذا قول محمد وهو القياس لان هذا الصلح اجارة وهي تبطل بواحد من  
هذه الاشياء وقال ابو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح ويستوفى المدعي  
المنفعة وان مات المدعي فكذلك في خدمة العبد وسكنى الدار ويقوم الوارث  
مقامه ويبطل في ركوب الدابة وليس الثوب لان الصلح لقطع المنازعة وفي ابطال

الصلح بموت احدهما اثارها بينهما والناس متفاوتون في الركوب واللبس فلا يقوم  
الوارث فيه مقام المورث للضرر الذي يلحق المالك والاخران وهو الصلح مع سكوت  
والصلح مع انكار معاوضة في حق المدعي لانه ياخذ بدل الصلح على انه عوض في زعمه فلا  
يلزم وقطع نزاع في حق الاخر وهذا في الاكاذب ظاهر لان الاكاذب قبيح ان ما يعطيه لقطع  
الخصومة وفدا اليه وكذا في السكوت لانه يحفل الاقرار والاكاذب وعلى تقدير الاقرار  
يكون عوضا وعلى تقدير الاكاذب لا يكون فلا يثبت كونه عوضا بالشك ويجوز ان  
يختلف حكم العقد وغيره في شخصين كالاقالة فانها فسخ في حق المتعاقدين بيع في  
حق ثالث وكالحل فانه معاوضة من جانب المرأة يمين من جانب الزوج وكالحل فانه  
حل في حق المتناكرين تخريم مؤيدي حق اصولهما وكالجهة الواحدة في تخري القوم  
عند اشتباه القبلة فانها قبلة في حق من وقع تخريه عليها دون الاخر فلا شفعة  
في صلح عن دار مع سكوت او انكار لانه يعتقد انها داره باقية على ملكه وان ما يدفعه  
الى المدعي ليس بعوض عنها وانما هو فدا اليه وقطع الخصومة لا الشفعة في الصلح  
على دار لان المدعي ياخذها عوضا عن المال فكانت معاوضة في حقه وان كان المدعي  
عليه يكذب به وصار كالوقال فاشترت هذه الدار من فلان وفلان ينكر حيث ياخذها  
الشفعة بالشفعة وما استحق في الصلح مع سكوت وفي الصلح مع انكار من المدعي  
هو بفتح العين ومن بيان لما قلنا في الصلح مع اقرار من المدعي يرد حصته من  
العوض لان المدعي عليه لم يدفع العوض الا لدفع الخصومة عن نفسه فاذا ظهر  
الاستحقاق في الجميع تبين ان لا خصومة للمدعي فبقي العوض في يده غير مشتمل  
على عرضه فيسترده واذا ظهر في بعضه تبين ان لا خصومة له في ذلك البعض  
فحلى العوض فيه عن الفرض الذي هو الموضع وما استحق من العوض رجع المدعي  
الى الدعوى في الكل ان استحق الكامل وفي قدر المستحق ان استحق البعض لان المدعي  
ما ترك الدعوى الا لئلا يسلم له البذل فاذا لم يسلم له رجع بالمبدل وهو الدعوى  
ولو صلح على بعض دار يدعيها بان صلح على بيت معلوم منها لم يصح الصلح  
وهو على دعواه في الباقي لان بعض الشيء لا يصلح عوضا عن كله وبه قال مالك وحماد  
وهو وجه في مذهب الشافعي وحيلته اي جيلة جواز هذا الصلح ان يزيد المدعي  
عليه في البذل شيئا ثوبا او درهما حتى يكون ذلك الشيء عوضا عن الباقي في يده  
او يبري من الاثر بصيغة الفصول اي يبري المدعي عليه او بصيغة الفاعل اي يبري المدعي  
المدعي عليه عن دعوى الباقي بان يقول له المدعي ابراك او بريت من دعوى هذه الدار  
لان الدار عن دعوى العين جائز وصلاح الصلح عن دعوى المال بمال ومنفعة اما بمنفعة  
فلا نه في معنى الاجارة واما بمال فلا نه يعنى البيع في حقهما ان وقع مع اقرار وفي حق  
المدعي ان وقع مع سكوت او انكار واقتدا اليه في حق الاخر وهو الصلح عن دعوى



المنفعة بالمال وينفعة كان ادعى قد ارسله وصيته من رب الدار محمد الوارث او اقر به  
وصالحه على شيء جائز لان اخذ العوض على المنفعة جائز بالاجارة فكذلك الصلح لكن لا يجوز  
بالمنفعة عن المنفعة الا اذا كانا مختلفي الجنس كالوصالح عن المسكن على خدمة الصبد  
او زراعة الارض وليس الثياب اما اذا اتخذ جنسهما كالوصالح عن المسكن على خدمة  
الصبد او زراعة الارض وليس الثياب المسكن او عن الزراعة على زراعة فانه لا يجوز لان  
المنفعة لا يجوز استيجارها بحسنها ويجوز بخلاف جنسها من المنافع فكذلك الصلح وصح  
الصلح عن دعوى لجناية في النفس ومادونها عمد او خطأ سواء كان مع اقرار او سكوت  
او انكار اما العهد في النفس فلقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيئا فاتباع بالمعروف  
واذا اليه بالاحسان فان معناه عند ابن عباس والحسن والفصاح من اعطى له  
وهو ولي القتل من دم اخيه اي من جهة المقتول شي من المال بطريق الصلح ونكره لانه  
مجهول القدر فانه بقدر ما تراضى عليه فاتباع بالمعروف اي فلولي القتل اتباع المصالح  
ببدل الصلح على حسن معاملة واداء اي وعلى المصالح ادائه الي ولي القتل باحسان  
واما الخطا في النفس فلان موجبه المال فيصير بنزلة البيع الا انه لا تصح الزيادة على  
قدر الدية اذا وقع الصلح على احد مقدار الدية كما لا يجوز الصلح على اكثر من الدين  
من جنسه في دعوى الدين للربا بخلاف الصلح عن القود حيث تصح الزيادة فيه  
لان القود ليس بالمال واما مادون النفس فصحت بالنفس فيلحق ما يوجب القصاص  
فيه بالعهد في النفس وما يوجب المال فيه بالخطا فيها وصح الصلح عن دعوى الرق  
بان ادعى رجل على اخر انه عبده وعن دعوى الزوج على امارة النكاح والامارة تنكره  
وكان الصلح عن الرق عتقا على حق المدعي وعن النكاح خلاصا حق الزوج لانه  
لمكن تصحيح الصلح فيها بهذا الاعتبار والصلح بحمله على اقرب لصقود اليه  
واشبهها به احتيالا تصحيح تصرف العاقد ما لم يكن له بجز الصلح عن دعوى المرأة  
النكاح لان بذل الزوج المال على ترك الدعوى كان فرقة فالزوج لا يعطى العوض  
في الفرقة وان لم يكن فرقة فالمرأة على ما كان قبل الدعوى وهي باقية على دعواها  
فلا يكون ما اخذته عوضا عن شيء فلا يجوز وفي بعض نسخ القدوري ان الصلح جائز  
ووجهه ان يجعل بذل الزوج المال لها زيادة في مهرها فيصير كأنه زادها في  
مهرها ثم خالصها على اصل المهر دون الزيادة فيسقط المهر غير الزيادة ولا عن  
دعوى حد كان اخذ وجلزانيا او سارقا او شاربا خمر ليرفعه الى الحاكم فصالحه المأخوذ  
على مال على ان لا يرفعه الى الحاكم فالصلح باطل ويرد ما اخذه منه لان ذلك حق الله  
تعالى لا حق الاخذ والاعتراض عن حق الغير لا يجوز وبدل صلح مبتدأ مضاف هو كبيع  
صفة صلح بان كان عن مال على الوكيل خبر المبتدأ والمالك هذا البدل على الوكيل لان  
الحقوق في البيع ترجع الى الوكيل ومن جعلها دفع البدل والمال ليس ببدل صلح ليس

كبيع كالصلح عن دم عمد او على بعض دين يدعيه على الموكل لان هذا الصلح اسقاط محض  
فكان الوكيل فيه سفيها ومعيرا فلا يكون البدل عليه كالوكيل بالنكاح الا ان يضمنه فانه  
حينئذ يواخذ به لضمانه لا بعقد الصلح وان صالح فصولي بان صالح رجل عن اخر بغير امر  
وضمن البدل واضاف الى ماله بان قال صالحك على عبدي فلات او اشار الى نقد بان  
قال على هذه الالف او عرض بان قال على هذا الثوب او اطلق ونقد بان قال على الف  
وسلمها اليه صح الصلح في جميع هذه الصور لان المصالح للمدعي عليه البراءة والساقط  
ببطلان شيء وبضمحل فاستوى لفضولي والمدعي عليه وان اطلق ولم ينقد بان قال صالحك  
على الف فهو موقوف ان اجازه المدعي عليه جازلان تقع الصلح وهو دفع الخصومة  
حاصل له ولزم البدل المدعي عليه لا التزامه اياه باختياره ولا ايجاز المدعي  
عليه رد لان المصالح هنا وهو الفضولي لا ولاية له على المطلوب فلا ينفذ تصرفه  
عليه وصلحه على جنس ماله وهو بفتح اللام اخذ ببعض حقه وحط بل باقية  
لان تصرف الصالح يتجرى لتصحيبه ما لمكن وقد امكن ذلك فيجعل عليه معاوضة  
لافضاياه الى الربا وصح الصلح عن الدال حال على مائة حالة وكان ابراهم من تسع مائة  
او على الف موجد وكانه اجل لنفس الحق اذ لا يمكن جعله معاوضة لان بيع الدراهم  
بمثلهام نسيئة لا يجوز او عن الف جيات عطف على الف حال على مائة زبوف وصار كأنه  
اسقط بعض حقه وصفته ولم يصح الصلح عن دراهم على دنانير موجهة اذ لا وجه  
لصحة ذلك سوى المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسيئة لا يجوز ولا يمكن حمله  
على التاخير لان الدنانير غير مستحقة بصحة المداينة او عن الف موجد على نصفه  
حال لان الحال خير من الموجد والمستحق هنا عقد المداينة هو الموجد فيكون تعجيل  
الخصماية التي كانت موجهة بمقابلة الخصماية المحطوطة وذلك اعتراض عن الاجل  
وهو حرام الا ترى ان ربا التساخرام لشبهة مبادلة المال بالمال بالاجل فلا تجز حقيقته  
اولى به قال مالك والشافعي واحمد واكثر العلماء او عن الف سود على نصفه بيبض  
لان البيبض غير مستحقة هنا بصحة المداينة وهي زائدة وصفا فيكون هذا الصلح  
معاوضة الف بخصماية وزيادة وصف وهو باخلاص مالوصالح على قدر الدين  
وهو اجدولانه معاوضة المثل بالمثل ولا يعتبر بالجودة لانها ساقطة الاعتبار  
في الاموال الربوية الا انه يشترط القبض في المجلس لانه صرف ومن امر بصيغة  
المجهول بدار نصف دين عليه غدا على انه بري مما زاد على النصفان قبل ووف  
بان ادعى نصف الدين في القدر بري وان لم يرف عاد دينة كما كان ولم يبرأ مما زاد على  
نصف الدين وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبرأ مما زاد على النصف  
لانه ابرأ مطلق ولو علق صريحا كان ادبته او اذا ادبت او متى ادبت المالك اذا كانت بري  
من الباقي لا يصح لانه تعليق بالشروط صريحا وتعليق البراءة بالشروط باطل لما فيها من



معنى التملك والفرق بين التقييد والتطبيق اما من حيث اللفظ فان التقييد لا يستعمل فيه  
لفظ الشرط صريحا وفي التطبيق يستعمل واما من حيث المعنى فان تقييد البراءة بالشرط  
يحصل به البراءة في الحال بشرط وجود ما يقيد به وفي التطبيق لا يحصل في الحال لان المطلق  
بالشرط معدوم قبله فكان التطبيق بنزلة الاضافة الى وقت الشرط ولو صالح احد  
رئي دين عن نصفه اي نصف الدين على ثوب اتبع شريكه غريمه بنصفه اي  
نصف الدين لان نصيبه باقي في ذمة الضريم فان التايض قبض نصيب نفسه  
او اخذ نصف الثوب من شريكه لان له حق المشاركة الا ان يضمن له شريكه ربع الدين  
لان حقه في ذلك قيد المصالح عنه بكونه دينالا نه لو كان عينا مشتركة لا يخص  
المصالح ببدل المصلحة وليس لشريكه ان يشاركه فيه لكونه معاوضة من كل وجه لان  
المصالح عنه مال حقيقة بخلاف الدين وقيد المصالح عليه بكونه ثوبا لانه لو صالحه على  
جنسه يشاركه فيه او رجع على المدين وقال البرجندكي وانا قال على ثوب لانه لو  
وفعت الخاصة بدينه السابق لا يرجع الشريك الاخر عليه وقال ابو المكارم اما ذكر  
الثوب فاتفق اذ لو صالح نصيبه على جنس الدين كان للساكن اتباع غريمه بنصف  
الباقى او اتباع شريكه بنصف المصالح عليه ولو قال سترالا اقربا لك علي حتى توخره عني  
او تحط من بعضه ففعل جاز عليه اذ الخط صدر عن المالك لا عن اكرامه لانه بهذا لا يصير  
مكرها لانه يمكنه دفع هذا باقامة البيعة او الة استخلاف لينكل الاتزان الصالح على  
الا تكاثر يجوز ولا يتحقق فيه معنى الاكرام لما قدمناه **كتاب الحدود** والحد لغة المنع  
وسمى التعريف الجامع المانع حد لانه يجمع مصاتي الغني وينع دخول غيره فيه وشرعا  
عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى لانها تمنع من ارتكاب سبابها وحدود الله ايضا  
محارمه لان العباد ممنوعون من اقترابها قال تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وهي  
ايضا احكامه لانها تمنع من التجاوز عنها قال تعالى تلك حدود الله فلا تقصدوها واما  
كان الحد حقا لله لانه مشروع لمصلحة تعود الي الناس كافة فحد الزنا لحفظ الاستنسا  
وحد القذف لحفظ الاعراض وحد السرقة لحفظ الاموال والمقصود الاصيلي من شرع  
الحد هو انزجار النفوس عن شهواتها غير المشروعة من مباحاتها ورجوعها بضرر به العباد  
وصيانة لدار الاسلام عن الفساد واما الطهر عن الذنب فليس يحكم اصلي لا قامة الحد  
لانه يحصل بالتوبة قال تعالى في حق قطاع الطريق ذلك لهم خزير في الدنيا ولهم في  
الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم  
ولهذا ايقام الحد على كافر ولا يظلم له وعلى كره من اقيم عليه فلا تقرب ولا قصاص حد  
اما التنزيه فلصد المقتدر واما القصاص فلا نه يجب حقا للعبد ولهذا جاز العفو  
عنه والا عيبا من منه والزنا اي الموجب للحد وهو بالقصر وقيد وصفي في قبل خال عن ملك  
وشبهته كعتدة البائين الثلاث قال صاحب الهداية وبويد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام

ادروا الحدود بالشبهات رواه ابن عدي بهذا اللفظ والمعروف ادروا الحدود عن المسلمين  
ما استطعتم رواه احمد وغيره ولا بد من تقييد الوطى بكون الموطوءة مشتهاة لمخرج وطى  
البهيمة والتي لا تشتهى لموت او صغر بكون الوطى مكلفا طاعيا لمخرج الجنون والصبي  
والمكره وبالقيل لان الزنا يختص به عند ابي حنيفة والحداه الدبر فربما على الدليل فيه الحد  
لما سياتي ويثبت الزنا به بثبوت اظهرها عند القاضي بشهادة اربعة لا مجرد علم القاضي  
لان علمه ليس بحجة في هذه الا الحدود تندفع بالشبهة والتهمة وان كان القياس  
انه حجة كما قاله ابو ثور والشافعي بالزنا لا بالوطى ولا بالجاء لان لفظ الزنا هو الدال على فعل  
الحرام والفا حشة كما قال تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا والوطى  
والجاء محتملات وشرط في الشهود ان يكونوا اربعة لقوله سبحانه واللاقي ياتين  
الفا حشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقوله تعالى والذين يرمون  
المحصنات ثم اياتوا باربعة شهداء ذلك لان الله تعالى يجب الستر على عباده وفي  
اشتراط الاربعة يتحقق معنى الستر اذ ووقوف الاربعة على هذه الفاحشة في غاية من  
الندرة ويشترط اتحاد مجلس شهادتهم وبه قال مالك و احمد والاوزاعي والحسن  
بن صالح حتى لو شهدوا بالزنا متفرقين يحدون حد القذف ومجلس شهادتهم هو ما دام  
الحاكم جالسا ولا يشترط عند الشافعي اتحاد مجلسهم اطلاق قوله تعالى فاستشهدوا  
عليهن اربعة منكم ولا اعتبار بساير الحقوق ولنا قول عمر رضي الله تعالى عنه لو جاءوا  
مثل ربيعة ومضر فرادى لجلدتهم ولا قول الواحد قبل قول غيره يقع قذفا وكذا  
الثاني والثالث فله ينقلب شهادة ولو كان الزوج احدهم تقبل عندنا ولا تقبل عند  
الشافعي لان فيه تهمة ولنا انه يصير بزمانا انه فكان ابعد عن التهمة وصار  
كشهادة الوالد على من تاوله فيسألهم اي فاز اشهدوا ويسألهم الامام او نايبه في الاحكام  
ما هو اي عن ماهية الزنا لانه قد يطلق على كل فعل حرام بالنسبة الى النساق في الحديث  
ان العينات لتزنيات وزناهما النظر وان ايدين لتزنيات وزناهما البطش والرجلين  
لتزنيات وزناهما المشي والفرج يصدق ذلكا ويكذبه ويسألهم كيف هو اي عن كينيته  
ليلا يكون ما شهدوا به وقع منه وهو مكره او قاسم بالفرجين لا يلايح ويسألهم اين راف  
اي عن مكانه لان الزنا في دار الحرب لو انفي لا يحد وعند الشافعي يحد ولنا ما رواه البيهقي  
عن الشافعي قال قال ابو يوسف حدثنا بعض مشايخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت قال  
ان مقام الحدود في دار الحرب مخافة ان يلحق اهلها بالهدوء وروى الترمذي والنسائي عن  
بشير بن ارمطة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع الايدي في السفر  
ولفظ الترمذي في الغزو واما قول صاحب الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا تقام  
الحدود في دار الحرب فرفضه غير معروف ويسألهم متى زنا اي عن زمانه لان الزنا  
المتقادم اوف حال الصبي والجنون لا يوجب الحد ومدة التقادم شهر في الاصح ويسألهم



بن ركب ليلا تكون زوجته او جارية ابنته او موطرة بشبهة لا يعلمون بها فان بينوا ما سألهم عنه  
وقالوا راينا الرجل يزني بها كالحمل في الكهنة وهو بضمين وعاء الكحل وعدلوا سرا وعلا نانا  
اما عند من لا يكتفى بظاهر الهداية في غير الحدود من الحقوق فهو ظاهر واما عند من يكتفي  
فهو احتياط في در الحدود فقه احتياط حكم به اي بالزنا والحد وقيد ببيان الشهود  
ما سئلوا عنه لا نهم لو لم يبينوا بان لم يزد واعلى قولهم زنى لا يجد المشهود عليه للشبهة  
ولا المشهود لا نهم شهدوا بان ناسوا الهم اغاها ولا احتياط حتى لو وصفوه بغير وصفه  
يجدون ثم القاضى بحبس المشهود عليه بالزنا حتى يسأل عن الشهود وبأقراره اي  
ويثبت الزنا بأقرار الزاني بانه زنى حرا كان او عبدا اربع اربع مرات في اربع مجالس  
من مجالس المقر فان الاقرار قائم به فيعتبر مجلسه دون مجلس القاضى رده الامام  
كل مرة اي من المرات الثلاث فانه اذا قر مرة واحدة لا يرد به بل يبتله فيسأله كامر  
من الامور الخمسة المتخذة لان التمام لا يمنع الاقرار وقيل يسأله لا حتم لان يكون  
في زمن الصبي او الجنون ثم اختلف في مجالس المقر بالزنا بشرط عند اخلاف الامم وان  
اي ليلى فانهما قالا لا يشترط اختلاف مجالس المقر وانما يشترط العدد باعتبار  
للاقرار بالمشاهدة ولنا ما سيباتي من حديث ما عز الاسلام وهو بكسر المهملة فداي  
وفي الايضاح ينبغي للامام ان يزجره عن الاقرار ويظهر الكراهية له فقد روى  
ابوداود والنسائي واحمد في مسنده عن يزيد بن نعيم بن هزال عن ابيه قال  
كان ما عزم ما لك يتيماني حجر ابي فاصاب جارية من المحبي فقال له ايايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاخره بما صنعت لعله يستغفرك واذا يريد بذلك فجار ان يكون  
له مخرج قال فاته فقال يا رسول الله ابي زنيته فاعرض عنه فاعاد حتى قالها اربع  
مرات فقال عليه الصلاة والسلام انك قد قلتها اربع مرات فمن قال بثلاثة قال هل  
صاحبها قال نعم قال هل باشرتها قال نعم قال هل جامعها قال نعم فامر به ان يزوج  
فزوج فلما وجد سس الحجارة خرج يشتد فلقية عبد الله بن ابيس فنزع له بوضيف  
بغير فقتله وذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب  
الله عليه وراذ فيه احمد قال هشام فحدثني يزيد بن نعيم عن ابيه ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال له حين رآه والله يا هزال لو كنت سترته بثوبك لكان خيرا لك  
فما صنعت به وروى ايضا ابوداود والنسائي من حديث ابي هريرة قال جاء الاسلمي  
نبي الله صلى الله عليه وسلم فشهد على نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع مرات  
كل ذلك يعرض عنه فاقبل في الخامسة فقال انكتهما قال نعم قال حتى غاب ذلك منك  
فذلك منها قال نعم قال كايغيب المرؤ في الكهنة والرشافي البيه قال نعم قال هل تدري  
ما الزنا قال نعم ايتت منها حراما مثل ما ياتي الرجل من امراته حلالا قال فاشهد بهذا القول  
قالا يريدان تطهرني فامر به فرج وفي صحيح مسلم عن بريدة قال كنت جالسا عند النبي

صلى الله عليه وسلم اذ جاء عزم ما لك فقال يا رسول الله ابي زنيته وانا يريدان تطهرني فقال  
له رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فلما كان الغداة ايهضا فاعترف عنده بالزنا فقال  
له ارجع ثم عادا لثالثة فاعترف عنده بالزنا ثم رجع الرابعة فاعترف فامر النبي صلى الله  
عليه وسلم فحفر له حفرة فجعل فيها المصدرة ثم امر الناس فرجموه قال بريدة كنا نخذل  
اصحاب بني الله ان ما عزوا لوجلس في رحله بعد اعتراف ثلاث مرات لم يطلبه وانما رجمه  
بعد الرابعة وقال مالك والشافعي يكتفى في الاقرار مرة واحدة لما روي الشيخان من حديث  
ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رجلا من الاعراب اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله اشتدك الله لا قضيت لي بكتاب الله فقال لعصم الاخر وهو افقه  
منه نعم اقص بيننا بكتاب الله وايدن لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل قال  
ان ايتي هذا كات عسيفا علي هذا الي اجبراله فزني بامرته واتي اخبرت ان علي ابني الرحم  
فاقتديت منه بباية شاة ووليدة فسالت اهل العلم فاخبروني ان علي ابني جلد مائة وتغيب  
عام وان علي امرأة هذا الرحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا قضيت  
بينكما بكتاب الله اما الوليد والظن فرد عليك وعليك جلد مائة وتغيب عام واغديا ابيس  
الامراة هذا فان اعترفت فارجمها قال فقد اعطياها فاعترفت فامر به رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فرجمت ووجه الدلالة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علق رجمها باعترافها ولم  
يشترط الاربع وروى مسلم عن بريدة قال ات امرأة من غامد من الازد فقالت يا رسول  
الله طهرني فقال ويحك ارجعي فاستغفري وتوفي قالت اريدان تردني كما رددت  
ما عزنا قال وماذا لك قالت اي جلي من زنا فقال لها حتى ترضي ما في بطنك قال فكلها با رجل  
رجل من الانصار حتى وضعت ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الغامدية  
فقال اذا نزلتها ونزع ولدها مضيا ليس له من برضعه فقال رجل من الانصار ايايضا  
يا رسول الله فرجمها قالوا وانما رد النبي صلى الله عليه وسلم ما عزنا اربع مرات لا نه عليه  
الصلاة والسلام فلن ان في عقله شيئا لكونه شرطا في وجوب الحد وقد جاني صحيح مسلم  
عن جابر بن سمره قال ات رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قصير اشعث ذي عضلا  
عليه ازار وقد زنى فرده مرتين ثم امر به فرجم وعضله بفتحين كل لجه صلبة وفيه  
ايضا عن ابي سعيد الخدري انه اعترف بالزنا ثلاث مرات قالوا وهذا يضعف  
القول بالشرط الاربع واجيب عن حديث العسيف بان مصناه واغديا ابيس على  
امراة هذا فان اعترفت الاعتراف المعهود بالرد اربع مرات واما حديث الغامدية  
فالجواب عنه ان الراوي قد اختصر الحديث ولا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع وايضا  
فقد ورد في مسند البزار انه رد لها اربع مرات واما قولهم انه عليه الصلاة والسلام  
رد ما عزنا اربع مرات لا فلن ان بعقله شيئا فالجواب عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
عن عقله بعد اعترافه الرابعة لما في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله ان رجلا من



جالي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا فاعرض عنه ثم اعترف فاعرض عنه حتى شهد  
 على نفسه اربع شهادات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ايك جنون قال لا قال فهل  
 احصنت قال نعم فامر به فرج زاد البخاري فقال له النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه  
 انتهى ولو كان التكرار اربعة انا هو لا خبار عفته لما كان في السؤال عنه بعد الرابعة  
 فائدة وكيف وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام رده بعد ان اخبر بعفته فيما رواه  
 مسلم من حديث يزيد بن ابي مازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرده ثم اتاه الثانية  
 في العذر فرده ثم ارسل الى قومه هل تعلمون بعفته باسما فقالوا ما نعلم الا في الغفل  
 من صالحينا فاته الثالثة فارسل اليهم ايضا يسال عنه فاجروا انه لا باس به ولا  
 بعفته فلما كان الرابعة حفر له حفرة ورجعه وفي مسند احمد ومصنف ابن ابي شيبة  
 عن عبد الرحمن بن ابري عن ابي بكر انه قال اتى ما عزم ابن مالك النبي صلى الله عليه وسلم  
 فاعترف وانا عنده مرة فرده ثم جاء فاعترف عنده الثانية فرده ثم جاء فاعترف عنده  
 الثالثة فرده قال فقلت له ان اعترفت الرابعة رجمك قال فاعترف الرابعة فحبسه  
 ثم سال عنه فقالوا لا نعلم الا خيرا فامر به فرج وهذا صريح في الدلالة على اشتراط الاربعة  
 لكن في اسناده جابر الجعفي واما قوله انه جازي الصحيح انه عليه الصلاة والسلام  
 رده مرتين وثلاث مرات فالجواب عنه انه رده مرتين بعد مرتين واختصر الزوي  
 يدل على ذلك ما رواه ابو داود والنسائي من حديث سمك عن عكرمة عن ابن عباس  
 قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم بما عزم ابن مالك فاعترف مرتين فقال اذهبوا به ثم قال  
 رده فاعترف مرتين حتى اعترف اربعا فقال اذهبوا به فارجموه فبينما هم من هذا ان  
 المرتين المذكورتين في الصحيح من الاربعة وكذلك رواية الثلاث ويتفق بذلك اتحاد  
 والله اعلم ولا يعتبر اقراره عند غير القاضي من لا ولاية له على اقامة الحدود ولو كان اربع  
 مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك انه ان كان منكرا فقد رجع عن اقراره  
 وان كان مغفرا فلا يعتبر الشهادة بالاقرار مع الاقرار ولو اقر بالثلاث وشهد عليه  
 اربعة لا يجد عند ابي يوسف وقال محمد بن ابراهيم هذا الاقرار ليس بنجاة فلا يعتد به  
 فبقيت الشهادة وحدها حجة فيقبل ولا ييوسف ان الاقرار موجود حقيقة لكنه  
 غير معتبر شرعا فاو رفت حقيقة شبهة والحدود ندوه بالشبهة ولا شبهة ان حجة  
 محمد اقوي فان الشهادة اذا كانت وحدها حجة فكيف تورث بتاكيد اقراره بشبهة  
 فان بين المكر ما رآه يسال عنه حبس اي نذب تلقينه رجوعه بلعك لمست ونحوه  
 وهو لعلك قبلت لعلك وطيت بشبهة لما في المستدرك عن حفص بن عمر اهدى  
 حدثنا الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس ان ما عزم الى الرجل من المسلمين فقال  
 له اني اصبت فاحشنة فامرني فقال له فاذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ليستغفر لك فاتى النبي صلى الله عليه وسلم فاجره فقال له لعلك قبلتها قال لا قال لمسته

قال لا قال ففعلت بها كذا او لم يكن قال نعم قال اذهبوا فارجموه ولفظ البخاري لعلك قبلت  
 او غفرت او نظرت قال لا قال فينكتهما قال نعم فعند ذلك لم يرحمه فان رجع قبل حده اوفي  
 وسطه خلي ام يترك وهو قول الشافعي واحمد ورواية عن مالك وعنه وهو قول ابن ابي ليلى  
 انه لا يخفى لان الحد وجب باقراره فلا يبطل بعد ذلك بانكاره كما اذا وجب بالشهادة وصار  
 كالقود وحده القذف وعنده ان ذكر لا قراره تاويلا بان قال حسببت المفاخرة زنا خلي  
 ولا اي وان لم يرجع حد وانما يخفى اذا رجع قبل كمال الحد لان الرجوع يحل الصدق كالاقرار  
 وليس حديكذ به فيه فتتحقق التشبيه في الاقرار بخلاف ما فيه حق العبد وهو القصاص  
 والقذف لوجود من يكذب به فيه وعلمنا وانا والشافعي اعتبروا الاقرار من ذمي بالزنا  
 بذمية حتى يحده ولا يعتبره مالك ولا تحدا مرة بظهور جيل بهما من غير نقل لهالات  
 احتمال كونه من نكاح صحيح او فاسد تشبهة دارية للحد وحدها مالك لما سياتي من قول  
 علي بن ابي ارملة عجي بها وبها جيل او اعترفت فالامام اول من يرجع ولا يظهره بلا زوج  
 دليل زناها فلو ادعت انه من نكاح لا يقبل عنده لا خلاف الظاهر وهو اي الحد للمحصن  
 بفتح الصاد وكسره اي مكر مكلف مسلم وفي الذي خلاف ياتي وطى مرة قبل الزنا بنكاح  
 صحيح وهما بصفة الاحصان اي قبيل هذا الوطي والحجة طالية حتى لو وطى بنكاح صحيح  
 وهو بصفة الاحصان كافرة او مملوكة او مجنونة او صبيبة او هو يقيم بصفة الاحصان  
 مسلمة حرة بالغة عاقلة لا يكون محصنا فقوله هو للمحصن مبتدأ خبره قوله رجمي  
 فصا حتى يموت اما الحرية فلا ان الاحصان يطلق عليها قال تعالى فان اتين بقاضية  
 فضلهن نصف ما على المحصنات من العذاب اي ما على الحر ابر باجماع الامة وقال تعالى  
 ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات اي الحر ابر ولا يهاجمه من النكاح الصحيح  
 المنقح عن الزنا بخلاف الامة واما التكليف فلا ان الصغار والبلوغ بشرط لاهلية العقوبة  
 كلها واما الزوج بنكاح صحيح فلا ان الاحصان يطلق عليه قال تعالى والمحصنات  
 النساء اي والمنكوحات وقال فاذا احصن اي تزوجن ولا ان به التمكن من الوطي الحلال  
 واما الوطي فلقوله عليه الصلاة والسلام التيب بالتيب الحديث والنيابة لا تعتبر  
 بغير وطى ولا نه باصابة الحلال تنكسر شهوته فيستغني عن الزنا والمعتبر بالبلوغ الحشفة  
 بحيث يجب الفصل ولا يشترط الانزال بشرط ان يكون بنكاح صحيح لان الجماع في النكاح  
 الفاسد لا يصير به محصنا لانه نوع من الوطي الحرام فلا تتم النعمة به وينتفح الاحصان  
 برجل وامرأتين عندنا وما قصرنا بثبوت الاحصان على شهادة الرجال كما لك والشافعي  
 وزفر واما كان حد المحصن الرجم لما في حديث جابر المتقدم انه عليه الصلاة والسلام  
 سال ما عزم اهل احصنت قال نعم فامر برجمه ولما روى الشيطان من حديث ابن عباس  
 ان عمر بن الخطاب خطب فقال ان الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وانزل  
 عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه اية الرجم فقرأها ووعيناها ورجم رسول الله صلى الله



عليه وسلم ورجلنا من بعده واني خشيته ان طال بالناس الزمان ان يقول قائل ما بخداية الرجم  
في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة انزلها الله قال نعم حق على من رزق من الرجال والنساء  
اذ كان محصنا ان قامت البيضة او كان حملا واعترافا وايهم الله لولا ان يقولوا للناس زاد  
عمر في كتاب الله لكتبها وخالف الشافعي في اشتراط الاسلام في الاحصان وهو رواية  
عن ابي يوسف لما في الكتب الستة مختصرا ومطولا من حديث ابن عمر ان اليهود جاؤا  
الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلا منهم وامراة زنيا فقال لهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ما تجدون في التورية في شأن الرجم قالوا نفصمهم ونجلدون فقال عبد  
الله بن سلام كذبتم ان فيها الرجم فأتوا بالتورية فنشروها فجعل احدهم يده على  
اية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفعها  
فاذا فيها اية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها اية الرجم فامر بهما رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فوجها ولنا ما روى ابن اسحق بن راهوية من حديث ابن عمر ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال من اشرك بالله فليس تحصن قال اسحق رفعه مرة  
فقال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف مرة ومن طريق اسحق بن راهوية  
رواه الدارقطني في سننه ثم قال لم يرفع غير اسحق والصواب انه موقوف وفي  
رواية اخري عنه لا يحصن المشرك بالله شيئا وروى ابن ابي شيبه في مصنفه انه  
عليه الصلاة والسلام قال لكعب بن مالك لما اراد ان يتزوج يهودية لا تزوجها  
فانها لا تحصنك والجواب عن رجه صلى الله عليه وسلم لليهوديين انه كان يحكم  
التورية والكلام فيه بحكم الاسلام يدايه اي بالرجم شهوده لان الشاهد قد يتجاسر  
على اشارة كاذبة ثم اذا الامر الى القتل ينتفع منه فكان في بدايتهم احتيال لدرء الحد  
ومن امرنا به لقوله عليه الصلاة والسلام ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم  
رواه ابو يعلى الموصلي وفي سنن ابن ماجه ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدقعا  
وفي سنن الترمذي ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا  
سبيله فان الامام ان يخطي في الامام خيله ان يخطي في العقوبة وقيل مالك والشافعي واحد  
وابو يوسف في رواية لا يشترط بداية الشهود لكن يستحب حضورهم وبرايتهم بالرجم  
اعتبارا بالجلد واجيب بان كل احد لا يحسن الجلد فربما يقع مهلكا ولا هلاك غير مستحق  
ولا كذلك الرجم فانه اطلاق فان ابواي الشهود كلهم او بعضهم من البداية بالرجم او غابوا  
لوما توسقط الرجم لغوات الشرط وهو بداية الشهود لكن لا يقيم الحد عليهم لانهم  
ثابتون على الشهادة وانما امتنعوا عن مباشرة القتل وذلك لا يكون رجوعا فان  
الانسان قد عتنت عن القتل بحق كذا في الميسوط ثم الامام اي ان حضر فانه لا ينبغي  
التقدم عليه الا باذنه ثم الناس فانه يستحب للامام ان يامر جماعة المسلمين ان يحضروا  
اقامة الحد من الرجم والجلد لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين

وعن ابن عباس يكتفى واحد به قال احمد وقال عطاء واسحق اثنتان وقال الزهري ثلاث  
وقال الحسن البصري عشرة وعن الشافعي ومالك اربعة وفي الايضاح لا بأس لكل من رمى  
ان يتعد القتل لانه المقصود من الرجم الا اذا كان المرحوم محرما من الراجح فانه يستحب ان  
لا يتعد قتله وفي المقراني في رجه بيد الامام بالرجم ثم الناس وقال مالك والشافعي واحد  
لا يشترط بداية الامام ولكن يستحب ولنا ما روى ابن ابي شيبه في مصنفه عن عبد الله  
بن ادريس عن يزيد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان عليا كان اذا شهد عند المشهود على  
الناس امر المشهود ان يحول ثمر رجم هو ثمر رجم الناس واذا كان باقراره هو فرجم  
ثمر رجم الناس وروى ايضا عن ابي خالد الاحمر عن الحجاج عن الحسن بن سعد عن عبد  
الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن علي انه قال في امرأة رجمها ايها الناس ان الزنا نازنان  
زنا وسروا زنا علية فزنا السران يشهد المشهود فيكون المشهود اول من يرمي ثم الامام  
ثم الناس وزنا العلانية ان يظهر الجبل او الاعتراف فيكون الامام اول من يرمي قال وفيه  
ثلاثة احوال فرما لها بحجر فاصاب صماخها فاستدارت ورمى الناس وفي سنن ابي داود  
من حديث ابن ابي بكرة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة فحفر لها الى التذرة  
قال ابو داود وحدثت عن عبد الصمد بن عبد الوارث باسناد نحوه وزاد ثم رماها بحصاة  
مثل الحصاة وقالوا رموا واتقوا الوجه فلما طفت اخرجها فصلى عليها وفي سنن البيهقي  
عن الداجلي عن الشعبي قال جي بشر امة الهمدانية الى علي بن ابي طالب فقال لها العرجل  
وقع عليك وانت نائمة قالت لا قال لعله استكرهك قالت لا قال زوجك من من هو لا  
تكتينه يلفتها لعلها تقول نعم فامر بها فحبست فلما وضعت ما في بطنها اخرجها يوم الخميس  
فصر بها مائة وصفر لها يوم الجمعة في الرحبة واحاط الناس بها واخذوا الحجارة فقال  
ليس هكذا الرجم اذا يصب بعضهم بعضا صقوا كصف الصلاة صفا خلف صف  
ثم قال ايها الناس ايما امرأة جني بها وبها جيل او اعترفت فالامام اول من يرمي ثم الناس  
رجمها ثم امرهم فرجم صف ثم صف ثم قال فصلوا ايها ما تنفلون بئوتاكم ورواها محمد في  
مسنده عن يحيى بن سعيد عن مجالد عن الشعبي قال كان لسراحة زوج غايب  
بالشام وانها حملت فجاء بها مولاهما الي علي فقال ان هذه زنت فاعترفت فجعلها يوم  
الخميس ورجعها يوم الجمعة وحفر لها الى المسرة وانا شاهد ثم قال ان الرجم سنة سنها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان شهد على هذه احد لكان اول من يرميها المشاهد  
ليشهد ثم يبيع شهادة تجرمه ولكنها اقربت فان اول من يرميها فرما لها بحجر ثم رماها  
وانا فيهم قال فقلت والله فيمن قتلها وغسل المرحوم وكفن وصلى عليه لما روى ابن ابي  
شيبه في مصنفه في كتاب الجنائز عن ابي معاوية عن ابي حنيفة عن علقمة عن مرد  
عن ابن بريدة عن ابيه بريدة قال لما رجم معاوية قالوا يا رسول الله ما نصنع به قال  
اصنعوا به ما تصنعون بئوتاكم من الغسل والكفن والحنوط والصلاة عليه وروى







الخراساني انه قال لا سلطان الزكوة والصدقة والحدود وعن ابن مسعود وابن عباس وابن  
الزبير موقوفاً وموقوفاً عن الامام اربعة وفي رواية اربعة الى الولاية الحدود والصدقات  
والجصات والقي والقي والنزير فانه من حقوق الملك والقرض متا تاديب وهو سبب زيادة  
ماله فيكون للمولى كادباً للواب وصنف قوله عليه الصلاة والسلام فيجلد ما فليكن سبب  
جلدها بالمرافعة الى الامام او نائبه ولا يتزعزعا بها لان في نزاعها كشف عورتها الا الغر وفكسها  
وهو الثوب الذي حشني بين بطانته وظهارته بالقطن لانها يتنعان وصولاً لا واسترها  
يحصل بدونها ويجد اي يضرب المرأة حائسة لانه استمر لها وجاز الحفر لها اي للمرأة في  
الرجم وهو احسن لما فيه من المستر ولما في حديث الترمذي انه عليه الصلاة والسلام رجم  
امراة فحفر لها الى التندوة ولما في مسلم من رواية بريدة في حديث الغامدية ثم امر بها فحفر لها  
الى صدرها ثم امر الناس فزجوها لاله اي لا يجوز الحفر للرجل في الرجم لما في صحيح مسلم  
من حديث ابي سعيد الخدري قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم برجم ماعز بن مالك خرجنا  
به الى البقيع فوالله ما اوثقناه ولا حفرنا له ولكنه قام لنا فزجنا به بالعظام والمدر والحذف  
فاشددنا خلفه حتى انا عرض الحرة فانصب لنا فزجنا به فمينا فحفرنا الحرة حتى سكن كذا ذكره  
لكن تقدم ما في صحيح مسلم عن بريدة انه عليه الصلاة والسلام بعد اعتراف ماعز امر فحفر له  
حفرة فجعل فيها الى صدره ثم امر الناس فزجوه فاذا انقضى الحديثان وهما صحيحان ادعى  
جواز كل من الحفر وعدمه له ولا يجمع في المحصن بين جلد وجرم وهو قول مالك والشافعي واحمد  
في رواية وقال في رواية اخري يجمع وهو قول اود وعطاء بن المنذر من الشافعية لما روى  
مسلم من حديث عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذوا عني  
قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة  
والرجم وتقدم ما روى البيهقي في سننه عن علي انه يجمع بين الجلد والرجم ولنا ما تقدم  
من حديث ماعز والغامدية ان النبي صلى الله عليه وسلم رجمها ولم يجلدها وحديث  
انيس ان النبي صلى الله عليه وسلم امره برجم المرأة ولم يامر بجلدها ولو كان الجمع حلالا  
تركه ولا نه لا فائدة في الجلد مع الرجم لان الحديث بشرع زاجر وزجره بالجلد لا يتأق  
مع رجمه وزجر غيره يحصل برجمه اذ هو ابلغ العقوبات الواردة وفي الزيادة لا فائدة  
ولذا لو تكرر من شخص ما يوجب الحد يكتفى بحد واحد لهدم الفائدة في الباقي لان المقصود  
وهو الزجر يحصل الاول واجيب عن حديث عباد بن الجوابين احدهما انه منسوخ قال  
الحازمي في كتابه روى حديث ماعز جماعة كسهل بن سعد وابن عباس ونفرا اخر  
اسلامهم وحديث عباد كان في اول الامر وبين الزمانين مدة وقال المنذري في  
مختصره ذهب الى الجمع بين الجلد والرجم على واي وابن مسعود والحسن وقال ابو بكر  
وعمر والزهري والنخعي وابو حنيفة ومالك والشافعي والاوزاعي وسفيان ان الثيب  
عليه الرجم دون الجلد وروا حديث عباد منسوخا ونسكوا باحد حديث تدعى النسخ

منها حديث الصبيغ اخبره الشيخان عن ابي هريرة وفيه فان اعترفت فادجها فاعترفت  
فوجها وهذا الحديث اخر الامرين لان رواية ابي هريرة وهو متأخر الاسلام لم يتعرض للجلد  
فيها وثانيهما ان مصناه الثيب بالثيب جلد مائة ان كانا غير محصنين والرجم ان كانا محصنين  
والواو فيها نظيرتها في قوله تعالى ولا تحنثا مشى وثلاث ورابع وما رواه من ان النبي صلى  
الله عليه وسلم يجمع بين الجلد والرجم في رجل محمول على انه عليه الصلاة والسلام لم يعلم  
باحصانه فزجره بدل على ذلك ما اخرجه ابو داود والنسائي عن ابن وهب قال سمعت بن  
جرير يحدث عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله بن نافع بن ابي هريرة النبي صلى الله عليه وسلم يجلد ثم اخر  
انه كان قد حصن فامر به فزجر ولا يجلد اي ولا يجمع في غير المحصن بين جلد ونفي الا سببا  
وتنزيلا لحد او قال الشافعي واحمد والثوري والاوزاعي يجمع بينهما حد وقال مالك  
يجمع بينهما في الرجادون المرأة وفي الحدود والعبد ومن نفي جسد في الموضع الذي ينفي اليه  
وقال الشافعي واحمد ينفي العبد سنة لهم ما روى البخاري من حديث زيد بن خالد عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه امر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتعزيب عام قال ابن شهاب  
واخبرني عروة بن الزبير ان عمر بن الخطاب غلب فزجره بجلد مائة وتعزيب عام قال ابن شهاب  
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنفي عام وباقامة الحد عليه  
وما روى الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب  
وان ابا بكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب ولنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة من غير نرض للتعزيب فلا يكون من موجب الزنا وان في  
التعزيب نرض المرأة للزنا لانها كلما تتاعدت عن الاقارب قتلها ولها من الجانب  
قربا اتخذت الزنا من المكاسب ولان سفر المرأة بغير محرر حرام ولا ذنب للمحرر حتى  
ينفي معها ولا يقاس على المأجرة من دار الحرب لانها لا تقصد سفرا وانما تطلب الخلاص  
حذا حتى لو وصلت الى جيش من المسلمين لهم منعة لا يجوز لها ان تخرج من عندهم  
وتسافر وكذا في العبد والامة حق المولى في الخدمة وهو مقدم على حق الشرع فلا يفصل  
بينهما وبين موليها وما رواه كان بطريق السياسة دون الحد لما روى عبد الرزاق في  
مصنفه عن مصر عن الزهري عن ابن المسيب قال غلب عمر بن امية بن خلف  
في الشرب الى خيبر فلقى بهرقل فتصرف فقال عمر لا غلب بعدد مسلما وروى ايضا عن ابي  
حنيفة عن محمد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال قال ابن مسعود في البكر يزني بالبكر  
بجلد ان مائة وينفيان سنة قال وقال علي حسبهما من الفتن ان ينفيان ورواه ايضا بهذا  
السند محمد بن الحسن في الاثار فاخذنا بقول علي كرم الله وجهه لا نه اقرب الى دفع الفتن  
ورفع الفساد والله رؤف بالعباد ويدرج المريض لان الرجم متلف فلا يتأخر بسبب المرض  
ولا يجلد الا بعد البرد لانه يقضي به الجلد الى التلف وهو انما شرع زاجر لا متلفا ولذا  
لا يقام حد الجلد في شدة الحر ولا في شدة البرد ولو كان من وجب عليه الحد ضعيفا



لا يبرح برأه وخيف عليه هلاك يجلد جلد اخيفا بقدر ما يحمله وترجم الحامل بعد الوضع  
لان جنينها لا يستحق الرجم لعدم الجنانية منه وتجبس حتى تلدان ثبت ذناها بالشهادة  
ولا تجبس ان ثبت بالاقرار وعن ابي حنيفة ان الرجم يؤخر الى ان يستغنى ولدها عنها اذا لم يكن  
احد يريه روى مسلم عن بريدة قال جات الخامدية فقالت يا رسول الله اني تزيت فطهر  
واله ردها فلما كان الغد قالت يا رسول الله لعلك تريد ان تردني كما رددت ما عزا  
فوالله انني لمجلى فقال اما لا فاذهي حتى تلدي فلما ولدت انتبه بالصبي في يده كسر خنجر  
فقال هذا يا رسول الله قد قطعت وقد اكل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين  
ثم امر بها فحضر لها الى صدرها وامر الناس فنحوها ورواه ايضا عن علقمة بن مرثد عن  
سليمات بن بريدة عن ابيه ابي ان كان فقال لها اذهي حتى تضعي ما في بطنك فلفها  
رجل من الانصار حتى وضعت ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وضعت الفأقد  
اذ اقال لا نزعها وندع ولدها مضرا ليس له من يرصعه فقام رجل من الانصار فقال  
الي رضاعه يا رسول الله فرجها وهذا يقتضي انه رجمها حين وضعت والاول يقتضي  
انه تركها حتى قطعت ولدها ويتقوى الثاني بما اخرج مسلم من رواية عمران بن حصين  
وفيه انه عليه الصلاة والسلام رجمها بعد ان وضعت وقال بعضهم يحفل ان يكونا  
امراتين احديهما وجد لولدها كليل والاخر لم يوجد له كليل فوجب امها لها حتى يستغنى  
ولدها وتجلد الحامل بعد النفاس لانه نوع مرض فينتظر البرء منه بخلاف الرجم لان  
التأخير فيه لا جل الولد وقد انفصل ويدير الحد بالشبهة في الفصل اي ظن غير الدليل دليل  
ويسمى شبهة اشتباه اي شبهة في حق من حصل له اشتباه وانما يدير الحد بالشبهة لما قدما  
رفوعا ولما روي عن ابي شعبة في مصنفه عن عمر بن الخطاب انه قال لان اعطى الحدود  
بالشبهات احب الي من ان اقيمها بالشبهات وروى ايضا عن معاذ وعبد الله بن مسعود  
وعقبة بن عامر انهم قالوا اذا اشتبه عليك الحد فادراه كامة ابو به وان عليا وامزوجة  
لان اتصال الاملاك بين الاصول والفروع مظنة اعتقاد ان للفروع وطى امة الاصل  
وان الزوج بعد غنيا بالزوجته قال تعالى ووجدك عايلا فاغنى اي بما خديجه  
فاورث ذلك شبهة كون مال الزوجة مالا للزوج ويكون شبهة الفصل في مطلقته  
ثلاثا وهي في العدة وفي بابين بالطلاق على مال وهي في العدة وفي امولدا اعتقها مولاها  
في العدة وفي جارية المولى في حق عبده وفي الجارية الرهونة في حق المرتهن وبه قال الثقات  
في قول وقال في قول لا يسقط الرهن عن المرتهن وبه قال محمد فلا يجد الواطي في هذه الصور  
ان ظن انها اي الموطوءة محل قيد به لانه لو قال ظننت انها لا تحل لي يجد لان المحل خالف الملك  
وحقه فكان زنا حقيقة وانما يسقط المعنى الحد راجع اليه وهو الظن ولهذا الوجات بولد  
لا يثبت نسبه وان ادعاه وحكم زفر بحد لا له وطى حرام في غير الملك وشبهته ولا اعتبار  
للتأويل الفاسد ويدير الحد بالشبهة في محل اي بقيام دليل نافي للحرمة ذاتا والمعنى ان الوطء

لا الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون نافي للحرمة كامة ابنه يعني وان سفل والاول كامة ولده  
والدليل الثاني للحرمة فيها ما روي ابن ماجه باسناد قال ابن القفط صحيح وقال المنذري رجاله  
ثقات من حديث جابر بن رجله قال يا رسول الله ان لي مالا وولدا وان ابي يريد ان يحل  
ما لي فقال عليه الصلاة والسلام انت وما لك لا يبيك ومعتدة الكنايات والدليل فيها قول  
عمر بن مسعود واخرين ان الواقع بالكنايات رجعي واصله ما في آثار محمد بن الحسن  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود كانا  
يقولان في المرأة اذا خيرها زوجها فاخترته فهي امراته وان اختارت نفسها فهي  
تطليقة وزوجها امك بها وفي مصنف عبد الرزاق عن الشعبي انهما قالان اختارت  
زوجها فلا باس وان اختارت نفسها فهي واحدة وله عليها الرجعة وفيه ايضا  
اخبرنا الثوري عن حماد عن ابراهيم عن عمار بن عوف الخلية والبرية والبتة والباينة  
هي واحدة وهو احق بها قاله وقال علي بن ثلث وقال شريح له ما نوي وفيه عن  
زيد بن ثابت انه قال في رجل جعل امراته بيدها فطلقت نفسها ثلثا قال هي  
واحدة وعن جابر بن عبد الله اذا خير الرجل امراته فاخترت نفسها فهي واحدة وفي  
آثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان زيدا بن ثابت كان  
يقول اذا اختارت زوجها فلا شيء وهي امراته وان اختارت نفسها فهي ثلاثة وهي  
حرام عليه حتى تنكح نكاحا غيره وكان علي بن ابي طالب يقول اذا اختارت زوجها فهي واحدة  
والزوج امك بها واذا اختارت نفسها فهي واحدة وهي امك بنفسها والمبيضة قبل التسليم  
والدليل فيها كونها في يد البائع بحيث لو هلك انتقض البيع فان ذلك دليل الملك  
ويكون شبهة المحل في الجارية المشتركة بينه وبين غيره لوجود ملكه في بعضها فلا يجد  
وان اقر بالحرمة لان الشبهة اذا كانت في المحل يثبت فيه الملك من وجه فلم يبق اسم  
الزنا فيمتنع الحد على التقادير كلها ويثبت النسب ان ادعاه لان النسب يعقد قيام  
الملك والحق في المحل وحد بوطى امة اخيه وعمه وكل عرم غير الولاد وقال ظننت انها  
محل لانه لا ينسأ طيب هو لا في ماله فلا يستند ظنه الدليل فان قيل ما باله لو سرق  
من بيت هو لا لا يقطع اجيب بان الحرز لم يتحقق في حقه لدخوله في بيتهم بلا استئذان  
والقطع دابر مع هتك الحرز ولم يوجد الحد ابر مع الزنا وقد وجدوا بالحل او شبهة  
ولم يوجد الا ترى ان الضيف اذا سرق من المضيف لا يقطع واذا زنى بجاريته يجد بوطى  
اجنبية وجدها في فراشه وان قال ظننت انها امراتي لا ظنه لا يستند الدليل لان امراته  
لا تشبهه عليه بعد طول العشرة وقد ينم في فراشها غيرهما من المحارم والمعارف وقال  
الشافعي واحمد لا حد عليه ان ظن انها امراته او امته قياسا على من زفت اليه وعلى من  
شرب شرابا على ظن انه ليس بنحر حيث لا يجد واجيب بالفرق بانه لا يميز بين المرأة وغيرها  
في اول وهلة ولا بين الحر وغيرها الا بالشراب وان هو اي وان كان الذي وجدها



على فراشه اعمى لا يقدر على التمييز بالسؤال او بغيره من الحركات والهيئات فكان كالصير  
الا اذا دنا من زوجته فاجابته اجنبية وقالت انا زوجتك او قالت انا فلانة باسم امراته فوطئها  
فانه لا يحد لان ظنه استند الى دليل شرعي وهو الاخبار ولو اجابته ولم تقل انا زوجتك ولا انا  
فلانة يحد لعدم ما يوجب السقوط لان زفت اي لا يجد بوطي اجنبية بعثت اليه وقلن  
اي النسوة التي معها هي زوجتك وكانت تزوج امرأة ولم يدخل بها بعد لانه اعقد دليله  
شرعيا في موضع الا شتبه وهو الاخبار اذا المرء لا يبين بين زوجته وبغيرها في اول وهلة  
وعليه مهرها وعليها العدة ويثبت نسب ولدها منه وقد سئل ابو حنيفة عن اخوين  
تزوجا اثنتين فزفت كل واحدة منهما الى زوج اختها فقال ليطلق واحد زوجته ثم  
يتزوج من وطنها وقال سفيان الثوري على كل واحد منهما المهر وعلى كل واحدة العدة  
فاذا مضت عدتها دخل بها زوجها فقال ابو حنيفة ما قلت احسن ارايت لو صير كل واحد  
منهما حتى تصفى العدة ما كان يبقى في قلب كل منهما شي لدخول اخيه بامرته واذا طلق كل  
زوجته قبل الدخول والخلة لا تجب العدة واذا طلق بعد ذلك فعدتها من دخل بها  
لا ينصه من نكاحها ولم يبق في قلب كل منهما شي ولا يجد الخليفة وهو الامام الذي ليس  
فوق امامه في زنا ولا في شرب ولا في قذف لان الحد ودخول الله تعالى وهو نايبه  
والمقيم لها فلا يمكن ان يقيمها على نفسه لانها لا تقع مولا لانه يها به والظاهر انه يرجع  
والله تعالى علم ويقتص منه ويؤخذ بالمالات القصاص والاموال من حقوق  
العباد فيستوفى فيها ما حبه بنفسه او بالاستعانة بالمسلمين ولا يشترط فيها  
القضاء بخلاف حد القذف فان الغلب فيه حق الشرع عندنا وحق العبد عند الشافعي فحكمه  
حكم ما هو حق الشرع خالصا ثم اعلم انه لا يحد بزني في دار حرب او بغيره عندنا وحكم مالك  
والشافعي بحد لا طلاقا لاثبات الواردة في حد الزنى وقطع المسارق وجلد القاذف  
ولقوله عليه الصلاة والسلام اقيموا حدود الله في السفر والحضر على التقريب  
والبعيد ولا تبالوا في الله لومة لائم رواه ابوداود في المراسيل قال ورويناه باسناد  
موصول في السنن ولنا ما روى محمد بن كتاب السير الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال من زنى او سرق في دار الحرب واصاب بها احدا ثم هرب فخرج اينا فانه لا يقيم  
عليه الحد وما روى البيهقي عن الشافعي قال قال ابو يوسف خدنا بعضا شيئا خنا عن مكر  
عن زيد بن ثابت قال لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة ان يلحق اهلها بالعدو وقال  
وحدنا بعضا شيئا خنا عن ثور بن زيد عن حكيم بن عمران عن عمر بن الخطاب كتب الى عمر  
بن سعد الانصاري والى عماله ان لا يقيموا احدا على احد من المسلمين في ارض الحرب حتى  
يخرجوا الى ارض المصالحة وروى الاخيرين ابى شيعة في مصنفه حدنا ابن المبارك عن  
ابى بكر بن ابي مریم عن حكيم بن عمير به ورا دليلا تحمله حمية الشيطانات ان يلحق بالكفار  
وفيه ايضا حد ثواب المبارك عن ابى بكر بن عبد الله بن ابي مریم عن حميد بن عتبة

بن رومان ان ابانا الدرداء نهى ان يقام على احد حد في ارض العدو وفي سنن ابى داود والترمذي  
والنسائي عن بشر بن ابيات قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول  
لا تقطع الايدي في السفر ولقط الترمذي في الغزو وقال هذا حديث غريب والعمل  
عليه عند بعض اهل العلم منهم الا وزاعي يرون ان لا يقام الحد في الغزو وعرضه العدو  
مخافة ان يلحق من يقام عليه الحد بالعدو فاذا رجع الامام الى دار الاسلام اقام عليه الحد  
ونفينا الحد عن مكلفة زنى بها غير مكلف فلا يحد عندنا وان ثبت زفر كالك والشافعي  
وهو رواية عن ابى يوسف وحد لو كان الامر بعكسه بان زنى مكلف بغير مكلفة  
وهذا باجماع الامة ووطئ محرمة بعد العقد عليها والعلم بالحرمية بعرض عند ابى ح  
وحكما بالحد كما لك والشافعي وقال صاحب الاسرار كلاهما اوضح ايهما هو اصح ووطئ  
مساجرته للزنى بها بعرض عند ابى حنيفة وحكما بالحد كما لك والشافعي واللايط يعمر  
عند ابى حنيفة ويسجن حتى يموت او يتوب وصار كالواقي امراته في الموضع المكروه  
منها او اتى عبده او بهيمة او اجنبية في غير المسبيلين منها وحكما بالحد كما لك والشافعي  
لما في معجم الطبراني عن جابر قال سمعت سام بن عبد الله وابان بن عثمان وزيد بن حسن  
يزكرو ان عثمان ابى رجل قد فجر بسلام من قريش مصر في الشب فقال عثمان  
ويحكم ابن اليهود احسن قالوا تزوج امرأة ولم يدخل بها بعد فقال علي لصحات  
لو دخل بها لم يلحق عليه الرجم فلما اذ لم يدخلها جلده الحد فقال ابو ايوب اشهد اني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذي ذكر ابو الحسن فامر به عقات فجلد مائة  
وما اخرج به البيهقي عن عطاء بن ابي رباح قال ابى الزبير سبصة في لواط اربعة  
منهم قد احصوا وثلاثة لم يحصوا فامر بالاربعة فدخلوا بالحجارة وامر بالثلاثة  
فضربو الحد وبن عباس وابن عمر في المسجد واما ما رواه ابوداود والترمذي من قوله  
عليه الصلاة والسلام من وجد عوه يجعل على قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول وفي  
لفظ فار هو الا على والا سفل فجعل على هذا القيد وفي قول مالك والشافعي يرجحان بكل حال  
ولانه في معنى الزنى بل اقبح ولا يحد في حنيفة انه ليس بزنا فلا يثبت فيه حده وذلك لان الصحا  
قد اختلفوا في موجب عقابهم من اوجب فيه التحريق بالنار ومنهم من قال يهدم عليه الحدار  
ومنهم من قال يتكس من مكان مرتفع مع اتباع الحجارة ولو كان زنا لما اختلفوا كذا ذكره  
بعض المحققين فذكر ما نقل عن الصحابة فقال روى البيهقي في نصب الديان من طريق  
ابى الدنيا بسنده ان خالد بن الوليد كتب الى ابى بكر انه وجد رجلا في بعض العرب  
يتكلم كما تكلم المراه فجمع ابو بكر الصحابة فسألهم فكانت اشدهم في ذلك قولا علي قال  
ذنب لم تقص به الامة واحدة صنع الله تعالى بها ما قد علمتم نرى ان غرقه بالنار فاجتمع  
راي الصحابة على ذلك وروى الواقدي في كتاب الردة بسنده قال كتب خالد الى ابى بكر الصديق  
اخبرك اني اتيت برجل قامت عندي بيعة انه يوطئ في دبره كما توطئ المرأة فدعا ابو بكر الصديق



واستشاورهم فيه فقال له عمر وعلي احرقه بالنار فان العرب تأنف ان يلقوا بغيره وقال  
غيرهما اجلدوه فكتب ابو بكر الى خالد ان احرقه بالنار فخرقه وروى ابن ابي شبيب في مصنفه عن  
ابي نصره قال سئل بن عباس ما حد اللوطي قال ينظر اعلى ما في القرية فيرمى منه منكساً ثم  
ينبع بالحجارة وكان ماخذ هذا ان قوم لوط هلكوا بذلك حيث حملت قراهم وتكست بهم  
ولا شك في اتباع الهديم بهم وهم نازلون انتهى والظاهر ان عذابهم كان مركباً من التكتيس  
وامطار الحجارة عليهم ثم ان اريد من التعزير ما ذكر في بابيه فلا شك انه ليس قول احد من  
الصحابه وانما هو احداث قول اخر والله لا يجوز قسيتين ما قال صدر الشريعة ان عند ابي  
حنيفة يعزير بمثال هذه الامور والله تعالى علم **فصل في حد القذف وهو لغة الرمي**  
ومنه قوله تعالى بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وشرع الرمي بالنار بعض الطعن  
فيه وهو من الكبار اجتماعاً لقوله تعالى ان الذين يرمون المحصنات الفافلات  
المومنات لعنوا في الدنيا والاخرة ولهم عذاب عظيم ولقوله عليه الصلاة والسلام  
كافي الصحيحين وغيرهما اجنبوا السبع الموبقات اي لمهلكات قيل وما هي يا رسول  
الله قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرمها الله واكل الربا واكل مال اليتيم  
والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الفافلات المومنات من قذف وهو مكلف  
حر او عبداً محصناً اي حراً وعن داود انه يحد قاذف العبد مكلفاً وعن احمد في رواية  
لا يشترط البلوغ بل يشترط ان يكون بحيث يجامع مسلماً وعن ابن المسيب وابن  
ابي ليلى يحد قاذف الزانية التي لها ولد مسلم عفيفاً عن الزنى اي معروفاً بكونه نفسه  
عنه غير متهم به لان غير الضيف لا يلحقه شيء بالقذف وكذا قاذفه صادق فيه بصره  
اي بصره اي لشا كان من عزي وفارسي وبنطي وهو متعلق بقذف واحترز به عما لو  
قذف بلفظ الجماع او المباشرة حرماً او بالتعريض بان قال ما انا بزاني او ما ابي بزانية  
فانه لا يحد عندنا وبه قال سفيان وابن شبرمة والحسن بن صالح والشافعي واحمد  
في رواية وقال مالك واحمد في رواية يحد لما روى مالك في الموطاعن ابي الرجال محمد بن  
عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصاري عن امه عمرة بنت عبد الرحمن ان رجلاً  
استنابني من عمر بن الخطاب فقال احدهما للاخر والله ما ابي بزاني ولا ابي بزانية فاستنابني  
في ذلك عمر بن الخطاب فقال قال مدح اياه وامه وقال اخرون قد كان لابيه وامه مدح  
غير هذا انما يحد له الحد فجعله عمر الى ثمانين ولنا ما رواه الشيخان من حديث ابي هريرة  
ان اعرابياً قال يا رسول الله ان امرأتى ولدت غلاماً اسود قال هل لك من ابل قال نعم  
قال ما الوانها قال نعم قال فهل فيها من اوراق اي ما في لونه بياض وسواد قال ان فيها  
لورق قال فاني اتاهها ذلك قال لعله نزع عرق قال وكذلك هذا الولد لعله نزع عرق  
وترجم عليه البخاري باب اذا عرض بنفي الولد وزاد في لفظه وانكرته يعرض بانه ينفقه  
وما روى ابو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم

فقال يا رسول الله ان امرأتى لا تمنع يدك من مس قال عز بها بنشد يد الزاني المكسورة اي جعلها  
عزبة يعني طلقها كما في بعض الروايات قالوا ان تبسها نفسي قال فاستمنع بها وفي رواية  
فامسكها وقوله لا تمنع يدك من مس كناية عن زناها وايضا ان الله تعالى فرق بين التعريض  
بالخطبة في المدة فاباحه وبين التعريض منه حيث قال ولا جناح عليكم فيما عرضتم به  
من خطبة النساء او كنتم في القسم الاية فليفرق بينهما في القذف ايضا والله تعالى اوجب  
حد القذف بصره الزنا فلم يكن لنا ايجابه بكنايته لما قالها به دلالة لان الكناية والتلويح  
دون التعريض لما فيها من الاحتمال والله تعالى علم بمعايير الاحوال في القذف ما بصره  
يا زاني يا عاهري يا زني يا بن الزانية او بدلاً لانه كالقول بلسانك اذ كانت امه  
محصنة قيدنا به لان هذا في الحقيقة قذف لامه فانه اذا لم يكن من ابيه كان من غيره ولا  
نكاح لصبر ابيه على امه فكان في نفي نسبته من ابيه قذف امه بالنزاع اولست بابت فلان  
في غضب اي حال مشاعة وهو قيد في هذه المسئلة والتي قبلها وهو اي فلان ابوه جملة  
حالية حد ثمانين سوطاً لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات فخرم يا توابعه شهدا  
فاجلدوهم ثمانين جلدة والمراد الرمي بالنزاع بالجماع العلما وفي الاية اشارة اليه حيث  
شروط اربعة شهداء فان ذلك من خصايص الزنا فالتعريض وان ورد في المحصنات الا ان  
المحصنين ايضا كذلك لان المصني وهو دفع النكاح لهما فكان النص متناولاً لهم دلالة  
وعليه الاجتماع وحضه لان القذف في الغالب يقع بهن كذا الشرب في الكمية وهو غائب  
سوطاً في الثبوت وهو الاقرار او شهادة رجلين قيد يكون فلان اباه لانه لو كان جده  
لا يحد وقيد بالغضب كما في بعض النسخ وهو الصحيح لانه لو كان في رضا لا يحد لان حال الرضا  
يقتل ان يراد بهذا اللفظ المعاصرة بصنات لا تشبه اباً في الكرم والمروة وفي البسوط  
وكذا الوقال تلك اب فلان وهو غير ابيه في حال المشاعة لان مقصوده نفي نسبته من ابيه  
ونسبته امه الى الزنا بخلاف حالة الرضا لان مراده ان اخلاقك تشبه اخلاق فلان  
فكانت ابنته وانما خص الحكم بلسان فلان لانه لو قال لست بابت فلان وهي امه  
او قال لست بابت فلان ولا بابت فلان فلو كان ابوه وفلان امه لا يحد في حالة الرضا  
ولا في حالة الغضب لانه ليس فيه قذف امه لا لفظاً ولا اقتضاً لان نفيه عن امه نفي لولادتها  
ونفي لولادتها نفي للوطي عنها وفي نفي الوطي نفي الزنا بخلاف ما اذا لم يقل ولا بابت فلان فانه  
نفاه عن الولد فقط وولادة الولد ثابتة من امه فصارك انه قال انت ولد زنا والطلب  
بقذف لليت للوالد وان علا والولد وولد ولده وان سفل لان العار يلحق هؤلاء المكان  
الجزئية فكان القذف متناولاً لهم ويدخل في عبارته ولد ابنت وهو قول ابي حنيفة واي بو  
وقال محمد ليس له ان يطلب لانه منسوب الى ابيه لا الى امه فلا يلحق بزنا ابيه امه عار  
ولهما ان العار يلحقه لثبوت النسب من الطرفين ولو كان محرماً من الورث كولد  
الولد مع الولد والولد الكافر والعبد خلا فان في الجميع وقال مالك والشافعي



الطلب لو ارث الميت وهو مربي على ان الغالب فيه عنده حق العبد فيورث وعندنا حق الله تعالى فلا يورث ولا يطالب احد سيده ولا اباه وان علا بقذف امه ولا امه وان علت بقذف ابيه وبه قال المشافعي واحمد وما لك في رواية لان السيد لا يعاقب بسبب عبده والوالد لا يعاقب بسبب ولده ولذا لا يقاد من الوالد اذا قتل ولده ولا من السيد اذا قتل عبده وليس فيه اذنت خلا للشافعي ولا عفو من المقدوف عن القاذف خلا للمالك والشافعي واحمد لكن عندنا لو عفا المقدوف لا يجد القاذف تركه الطلب لا لصحة الصفو حتى لو عاد وطلب حد ولا عوض اي عتاض خلا للشافعي واحمد ولا خلاف ان في حد القذف حقين حق الشرع وحق العبد اما حق العبد فلا نه شرع لميانه عرض العبد ولدفع العار عن المقدوف وهو الذي ينتفع به على الخصوص ولذا يشتد طيفه الدعوي ولا يبطل بالقذف وبقية القاضي بعلمه وبعد ما استيفاه على سائر الحدود ولا يبطل بالرجم ولا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار واما حق الشرع فلا نه شرع زجر المفسدين ولذا لا يباح القذف بالاباحة ويستوفي حده الامام دون المقدوف ويجري فيه التدخل حتى لو قذف واحدا من جماعة مرة كان عليه حد واحد فغلب مالك والشافعي واحمد حق العبد لما جته وغنى الشرع اذ هو الاصل فيما اجمع فيه الحقات وغلبنا حق الشرع نظر الى المقصود منه وهو اخلاء العالم عن الفساد الذي هو حق الله وما للعبد من الحق يتولاه مولاه ولا كذلك العكس لا نه لا ولاية للعبد في استيفاء حق الشرع الابالنيابة وانما يقدم حق العبد فيما يمكن الجمع بين الحقيين وهنا امكن فلا حاجة اليه وقال صدر الاسلام ابو اليسر في بسوطة الصحيح ان المطلب فيه حق العبد كما قال الشافعي لان اكثر الاحكام تدل عليه وقد نص محمد في الاصل على ان حد القذف حق العبد كالتقصا من لا نه فوض الى الامام لان كل احد لا يهتدي لا قامة المجلد وفي يازاتي فقال بلانت وفي بعض النسخ لا بلانت حد اي البادي بالقول والجسيلة لان كل واحد منهما قاذف اما البادي فظاهر واما الجيب فلا نه معنى كلامه انت الزاتي لان كلمة بلالاضراب عن المتنوع وصرفا الحكم الى التابع وقد يوق بلا معها لتأكيد ذلك فيصير قاذفا والعرس اي لو قال لامرأه يازانية فقالت بلانت او لا بلانت حدث ولا لعان لانهما قاذفات وقذفها اياه يوجب حدا وقذفها اياها يوجب اللعان فيبدء بالحد لان في البداية به فائدة وهي بطلان اللعان لان الحدود في القذف لا يلان وفي البداية باللعان لا يبطل حد الا لان حد القذف يجري على الملاعنة واللعان في معنى الحد فيجتال لدريته وفي البسوط لو قال لامرأه يازانية بنت الزانية صار قاذفا لها ولا معها وقذفها يوجب اللعان وقذفها يوجب الحد فاذا طلبته هي وامها بداء بالحد لان البداية به اسقطا اللعان وان قالت العرس في جواب قول زوجها يازانية زنت بك هدر اي بطل قول الزوج والعرس وفي بعض النسخ هدر اي بطل هذا القول فلا حد ولا لعان

لانه يحفل انها ارادت قبل النكاح فيكون قصد يفاله بانها زنت فيسقط اللعان لتصديقها اياه ويجب عليها الحد لانها قد فته ولم يصدقها هو ويحفل انها ارادت حال النكاح اي زناي هو الذي كان معك بعد النكاح لا في ما ملكت احد غيرك ولا حصل مني فعل الزنا وهو المراد في مثل هذه الحالة لا نه اعضاءها واذاها فتغضبه وتوديه متمسكة بقوله تعالى الزانية لا ينكحها الا زان فلا تكون مصدقة له ولا قاذفة فلا يجب عليها الحد ويجب اللعان بقذفها لها فقد وجب كل واحد من القذف واللعان في حال دون حال فلا يجب واحد منهما بالشك ويقولنا قال احمد وقال مالك نخذلناها قذفت زوجها بالزنا ولم يصدقها فيه وقال اشهب الا ان يقول قلت ذلك بجوابية ولم ارد قذفا ولا اقترارا في البسوط قال اجنبية يازانية فقالت زنت بك لا يجد الرجل تصديقها اياه لان المقدوف متى صدق القاذف سقط الحد ونخذل المرأة لقذفها له ولا يجد تنقيته عن حده لا نه صادق في كلامه وكذا ينسبته اليه والي عمه او خاله او زوج امه لان كل واحد منهم اب قال تعالى كما اخرج ابيكم وقال ورفع ابيكم على العرش قالوا هي خالته وابوه وقال عليه الصلاة والسلام الخال والدم لا والدك رواه في الفردوس وقال تعالى تصدوا لهك واله ابايك ابراهيم واسماعيل واسحق وكان اسمعيل عابا يصقوب عليهم الصلاة والسلام ولا يجد بيا ابن ما السما لان الناس يذكرون هذا القصد للحد فاما السما لقب به عامين حارثة العطريف الازدي لانه وقت القتل كان يقيم ما له مقام القطر فهو كما السما عطا وجودا وقد لقب بدار السما المحسن والصفاء وبه لقب ام المنذر بن ام القيس لذلك وقيل لولدها بنو ام السما قال زهير ولا زمت الملوكة من النصر وبعدهم بني ما السما ولا يجد بقذف امرأة ابدر ابو ولد وما جعلنا مصدق القاذف قاذفا الا اذا اراد على صدقت هو كما قلت وجعله زقفا فاذا بدون الزيادة لا نه صدقة فيما قال والتصديق في القذف قذف ولنا انه لم يصحح الي الزنا وتصديقه اياه محمل الجواز ان يكون في الزنا وعينه فلا يجد بالا حتمال بخلق ما لو زان كما قلت فانه ليس فيه احتمال غيره واختلاف المشاهدين في زمان القذف او مكانه غير مانع من قبول الشهادة عند اي حنيقة ورد لها صاحباه كالمختلف في قذف بالعزبة والعجبة **فصل في حد المشرب من اخذ برنج الخمر حالة الاخذ وان زالت رايته قبل الوصول الى الحاكم** بعد الطريق او اخذ سكران زائل العقل هذا بيان للسكران في حق الحد وتفسيره على قول اي حنيقة وهو من لا يعرف الرجال من النساء ولا الارض من السما لان الحد عقوبة فاعتبرت النهاية في سبيله حسالة لدرء ويؤيد ذلك قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الصلاة واتمروا سكارى حتى تعلموا ما تقولون حيث عبر عن الصواب بالصم بالقول فكان السكران الذي هو ضده عدم العلم بذلك وانما قلنا في حق الحد لان السكران في حق الحرمة عند اي حنيقة اختلاط الكلام اخذ ابا لا احتياط في الحرمة وقال ابو يوسف ومحمد كما لك والشافعي واحمد السكران مطلقا اي في حق الحد وفي حق



هو الذي يختلط في كلامه بحيث يصير بهذي ويختلط جده بهزله ولا يستقر على شيء في جواب  
 ولا خطاب قال في المبسوط واليه مالا كثر المشايخ واختاروه للفتوى لانه هو المتعارف  
 ولقوله علي كرم الله تعالى وجهه فانه اذا شرب سكر الى اخره وعن ابن الوليد سالت  
 ابا يوسف عن السكران الذي عليه الحد قال ان يستقر قلبها الكافرون فلا يقدر على قراتها  
 فقلت اعينت هذه السورة وربما اخطا في قراتها الصاحي فقال لا تحرم الخمر نزل فيها  
 شرع في قراتها فلم يستطع اي بل قرأ عبد ما تصدون بنبذ متعلق بسكران والمراد  
 بنيد محرم واقربه مرة وقال ابو يوسف وزهر مرتين في مجلسين صاحباً فقيده لان  
 اقرار السكران بالشرب لا يصير لقوة احمال المكذب في كلامه فلا يصير فيما يندري بالنبذة  
 او يشهد به رجلان لا رجل وامراتان وعمل بقر به طوعاً قيد بالطوع لان الشرب اكرها  
 او ضرورة لا يوجب الحد وانما قيدنا بالبحر لا نه الذي يجد عندنا من كثيره وهو  
 ما سكر ولا يجد من قليله وهو ما لا يسكر وبه قال الضعي وابو وايل وقال مالك والمشافيع  
 واحمد والاوزاعي والحسن وقتادة وعمر بن عبد العزيز بن يحيى في قليله وكثيره كالخمر  
 وقال ابو ثور من شربه متاولاً فلا حد عليه لانه مختلف فيه فاشبه النكاح بلادى ولنا ما روي  
 ابن ابي شيبة في مصنعه ان عمر بن الخطاب سار برجل في السفر وكان صاعياً فلما افطر  
 الهوى الى قرية لعمر معلقة فيها بنيد فشرب منها فسكر فصر به عمر الحد فقال اغاشيت  
 من قرينك فقال له عمر انما جلدك يسكرك وشرب رجل من ادواة علي بنيد ايصقن  
 فسكر فصر به الحد ثمانين وفي سنن الدار قطن عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه  
 اي رجل قد سكر من بنيد ثم فجلده وفي مسند ابن راهوية عنه ايضا قال اي النبي صلى الله  
 عليه وسلم بسكران فصر به الحد وقال له ما شربك قال ثموز بيب فقال لا تخطوهما جميعاً  
 يكفي احدهما من صاحبه وفي جامع الحبوبي السكر من هذه الاشربة المتخذة من الحبوب  
 كالخطة والشنبر والذرة ومن العسل والقرصاد وهو التوت الاسود وغيرها  
 حرام باتفاق لان السكر من النبيج حرام مع انهما كولا غير مشروب من المشروب اول  
 وبعض المشايخ قال في زماننا الفتوى على ان من سكر من النبيج يقع طلاقه ويحكم  
 لنشوه هذا الفصل من الناس واعلم انه يجد شارب الخمر ولو قطرة لقوله عليه الصلاة والسلام  
 من شرب الخمر فجلده ثم ان شرب فجلده الى ان قال فان عاد الرابعة فاقتلوه  
 رواه اصحاب السنن من حديث معاذ ولفظه من حديث ابي هريرة اذا سكر فجلده  
 الحديث ورواه النسائي عن ابن عمر وجابر بن عمر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 باللفظ الاول وروي البزار في مسنده عن ابن اسحاق انه صلى الله عليه وسلم لم ي  
 بالنعات قد شرب الخمر ثلاثاً فامره فصر به فلما كان الرابعة امر به فجلد الحد فكان  
 تسخيراً اذا كان بالغاً قلاً وهذا خبر المبتدا الذي هو من اخذ اي يجد الخمر ثمانين سو  
 والصد نصفها وبه قال مالك واحمد في رواية واختاره ابن المنذر صاحباً وهو قول

كمالك والشافيع واحمد يحصل المقصود من الحد وهو الانذار وان عمر حد الذي شرب من  
 قربته بعد الافاقة كما رواه عبد الرزاق وقال الشافعي واحمد في رواية يحد الحدار بعين  
 والعبد نصفها ولو ضرب بقربها من ذلك باطراف الثياب والنعال كفى على الاصح عنده  
 ولوراي لا امام ان يجلده ثمانين جاز على لا ظهور في وجهه يتصين الجلد بالسياروك  
 البخاري في صحيحه من حديث الصايغ بن يزيد قال كنا نوق بالثياب على عهد رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وامرة ابي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم اليه بايدينا وبنا  
 واد ويتناحق كان اخرامة عمر فجلد اربعين حتى عتوا وفسقوا جلد ثمانين وروي مسلم  
 من حديث انس بن مالك ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اي برجل قد شرب الخمر  
 فصر به بحر يد ثمانين نحو الاربعين وقوله ابو بكر وفيه عن انس ايضاً ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم جلد في الخمر بالجر يد والنعال ثم جلد ابو بكر اربعين فلما كان عمر ودنا  
 الناس من الريف والقري قال ما ترون في جلد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف اري ان  
 يجعله كاخف الحد ود قال فجلد عمر ثمانين وروي مالك في الموطا عن ثور بن يزيد الذي  
 عن عمر بن الخطاب انه استشار في الخمر فقال له علي بن ابي طالب نري ان يجعله ثمانين  
 فانه اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى فترى وعلى لمقتري ثمانون فجعله  
 حد القرية فجعل عمر في الخمر ثمانين وفي مصنف عبد الرزاق اخبرنا سفيان الثوري  
 عن عوف عن الحسن ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرب في الخمر ثمانين لا بحر  
 الرخ اي لا يحد من لم يوجد منه الا ربع الخمر او لم يوجد منه الا ثقيوا اي ثقيوا الخمر  
 لاحتمال انه شربها امكرها او مضطراً او لم يوجد منه الا السكر لاحتمال انه سكر من مباح  
 وقال مالك وهو رواية عن احمد يحد من وجد منه راحة الخمر لان راحتها منه تدل على  
 شربها فصار كقدره بالمشرب واجيب بان راحتها وان دلت على شربها الا انه  
 يحتمل ان يكون مكرها او مضطراً او الحد لا يجب بالمشرب الا اذا علم انه طابع غير مضطر  
 ولا ان رجعي ولا يحد المقران رجوع عن الاقرار بالمشرب قبل الحد وفي وسطه لا نه خالص  
 حق الله فيعمل الرجوع فيه كالزنا بخلاف حد القذف والقصاص لانهما من حقوق العباد  
 من شهد بحد متقادم اي حد كان حال كونه قديماً من امامه رد خلافاً لما لك والشافيع  
 واحمد في رواية اعتبرا بالشهادة في حق العباد ولنا ما ذكر محمد في الاصل عن عمر انه قال  
 ايما شهود شهدوا على حليم يشهدوا عند حضرته فانما يشهدوا على ضغن ولا شهادة لهم  
 وكان المشاهد متقايين الزنا ونحوه فهو مخير بين حسبتين حسبة اذا التهمة  
 ليقام الحد فيحصل الانذار قال تعالى واقموا الشهادة لله وحسبة المستر على المسلم  
 بالا متناع عن الشهادة فان المشرع ندبنا الى المستر بقوله تعالى ان الذين يكونون  
 ان تشيع الفاحشة الالية ويقول عليه الصلاة والسلام من ستر علي مسلم ستره  
 الله في الدنيا والاخرة فتاخير هذه الشهادة مع امكان ادائها ان كان للستر



فبينهم بانه انما اقدم عليها بعد ذلك لضئيلة او عداوة فتدوان كان لا للستر فهو فسق  
 لان ادا الشهادة واجب وتأخير الواجب فسق وشهادة الفاسق مردودة ولهذا قلنا  
 في حق العباد اذا طلب المدعي من الشاهد ادا الشهادة فاحذر بلا عذر ثم ادى لا تقبل شهادته  
 مع امكانه الا في حد قذف فانها لا ترد لان تأخيرها فيه لعذر شرعي وهو عدم الدعوي لان  
 الدعوي شرطي في حد القذف كسائر حقوق العباد ومن السارق بالشهادة المتقدمة  
 السرقة اي المسروق لان التقدم يمنع الشهادة في حق الحر للثمة ولا ينص في حق المال  
 لان المال يثبت مع الشهادة فصار كالشاهد رجل وامراتان بالسرقة حيث يضمن السارق  
 المال ولا يقطع وان اقر به اي بعد تقدم حد وقال زفر لا يجد اعتبارا بالشهادة واجب  
 بان الشهادة قد تبيح عليها عداوة حادثة بخلاف الاقرار لا تنقذه الضئيلة فيه لانه  
 لا يعادي نفسه ولان الاقرار لا يبطل بالثمة والفسق وهو اي التقدم للشرب من خمر  
 او غيرها بزوال الخمر عند اي حيفة واي يوسف وبصني شهر عند محمد كما في الحدود ولها  
 ما روي عبد الرزاق في مصنفه والطبراني في معجمه واسحاق بن راهويه في مسنده عن  
 ابي ماجد الحنفي قال جازي بن اخيه له سكران الى عبد الله بن مسعود فقال عبد الله  
 ترد مومنزوه واستنكوه ففعلوا فرفضه الى السجن ثم دعا به من القدر وعابسوط  
 ثم امر بقرته فدقت بين حجرين حتى صارت درة ثم قال للجواد اجلد واعط كل عضو  
 حقه والتررة بثنتين فوقيتين وراين التحريك وكذا المزنة بالزنا والحاصل  
 ان بقر الخمر والبيد شرط لا قامة الحد عند اي حيفة واي يوسف الا ان يقطع  
 بعد مساقته عن الامام لقول ابن مسعود ونفي محمد اشتراط بقايه كما لك والمشافيع  
 وهو الصحيح لا يطلق ما روي بنما من قوله عليه الصلاة والسلام من شرب الخمر فاجلدوه  
 وقوله اذا سكر فاجلدوه ولان وجود الراية لا يصلح دليلا اذ قد يتكلف لزوالها  
 مع بقاء الخمر وقد يوجد رايحة الخمر من غير الخمر كما قيل

يقولون لي الكد قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت سفرجلة وقيل  
 سفرجلة تحكي تدعي الشواهد لها عرف ذي فسق وصغر زاهد  
 فظهر ان رايحة الخمر تلبس بغيرها فلا ينافي شي من الاحكام بوجودها ولا بعد  
 ولو سلمنا انها لا تلبس على ذوي المعرفة فلا موجب لتقيد العمل بالبيئة لوجودها  
 لان المقبول يفيد قبولها بعدم التهمة والتهمة لا تحقق في الشهادة بوقوعها بعد  
 ذهاب الراية بل بتأخير الادا تاخيرا بعد تفرطها وذلك منتف في تأخير يوم ونحوه  
 وبه تذهب الراية ومحل النزاع في عدم قبول الشهادة عند عدم الراية وليس في اثر  
 ابن مسعود شهادة منع من العمل بها لعدم الراية وقت ادائها بل ولا اقرار وانما فيه  
 انه حده لظهور الراية بالتررة والمزنة وانما فعله لان التحريك يظهر الراية من  
 المدة التي كانت خفية وكان ذلك مذهبه يدل عليه ما في الصحيحين عنه انه قرأ سورة

يوسف فقال رجل ما هكذا انزلت فقال عبد الله والله لقد قرأنا على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فقالوا حسنت فبينما هو يكلمه اذ وجد منه رايحة الخمر فقال لا تشرب وكذب  
 بالكتاب فصر به الحد وروى الدارقطني بسند صحيح عن السائب بن يزيد عن عمر بن  
 الخطاب انه ضرب رجلا وجد منه ريح الخمر والحاصل ان حده عند وجود الخمر مع عدم  
 البيئة او الاقرار لا يستلزم اشتراط الراية مع احدهما ثم هو مذهب لبعض العلماء  
 منهم ما لك وهو قول المشافيع والاصح عن المشافيع واكثر اهل العلم تقيده هذا المذهب  
 كلام بعض اهل التحقيق والله تعالى ولي التوفيق ولغيره اي الشرب بصني شهر عند  
 ابي يوسف ومحمد وبالتفويض الى رأي القاضي عند اي حيفة وقيل يقدر بنصف الشهر  
 والاول اصح وهو رواية عن ابي حنيفة وان شهد على رجل بزي بقلادة او اقر رجل انه زني  
 بقلادة وهي غائبة او اقربا بالزنا بمجهولة حد ذلك الرجل بانفاق الامة وان شهد على رجل  
 بسرقة من غائب لا يقطع ونصف حد العبد فيجلد في الزنا تخمين وفي غيره اربعين  
 لقوله تعالى فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب اي من الجلد وان كانت  
 الا له يعرف منها حكم العبد بطريق الدلالة ويكفي حد واحد لجنايات الحد جنسها فمن  
 قذف جماعة بكلمة واحدة بان قال يا زناة او بكلمات متفرقة بان قال يا زيدا انت زان ويا عمرا  
 انت زان ويا خالد انت زان لا يقام عليه الا حد واحد وكذا من زني مرارا وشرب مرارا  
 يكفيه حد واحد به قال مالك والثوري وابن ابي ليلى والشعبي والزهري والشافعي وقتادة  
 ومحمد وطاوس واحمد بن حنبل ورواية وقال المشافيع ان قذف جماعة بكلمات او احدا مرات  
 بزنا منع دمج لكل قذف حدويه قال احمد بن حنبل في رواية بنما عن الغالب في حد القذف عنده  
 حق الادمي فلا يتداخل كالديون والقصاص بخلاف ما لو قذفهم بكلمة واحدة حيث  
 يتداخل في القدير مردون الجديد وقذف واحد مرات زنا واحد حيث يتداخل وعند الغالب  
 في حد القذف حق الله تعالى فيكون ملحقا بحد الزنا والشرب واما الجنايات المختلفة  
 الجنس فلا تتداخل اجمالا لان المقصود من كل جنس غير المقصود من الاخر فحد الزنا  
 لصيانة الانساب وحد السرقة لصيانة الاموال وحد الشرب لصيانة العقول وحد  
 القذف لصيانة الاعراض فلو قذف وزنا وسرق وشرب يقام عليه لكل واحد حده ولا  
 يوالي بين حد من حيفة هلاكه بل ينتظر حتى يبرأ من الاول ويبدى الحد القذف لانه فيه  
 حق العبد ثم الامام بخير ان شأ به الحد الزنا وان شأ بالقطع لاستنوايهما في القوة اذ هما  
 ثابتان بالكتاب ويخرج حد الشرب لانه اضعف منهما ولو كان مع هذا جراحة فوجب  
 القصاص بد بالافصاص لانه حق العبد ثم حد القذف ثم الاقوي فالاقوي والله تعالى اعلم

**فصل في القذف** وهو تاديي دون الحد مشتق من القذف بصني الردع والزجر وهو  
 مشروع بالكتاب قال تعالى واضربوهن فان اطعنكم فلا تنبضوا عليهن سبيلا امرضن  
 الزوجات نهذا يبا وتاديبا وبالسنة وهو ما رواه محمد بن الحسن مرسلا عن النعمان

هنا حذف



بن بشير من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين وقال عليه الصلاة والسلام في الصبيان اضربوه  
لنشر على ترك الصلاة وباجماع الصحابة وهو قد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بتحرريك  
الاذن وبالصفع وبالضرب واكثر التضرير تسعة وثلاثون سوطا عند ابي حنيفة وخمس  
وسبعون سوطا عند ابي يوسف في ظاهر الرواية عنه وهو قول ابن ابي ليلى وفي رواية  
تسعة وسبعون وقول محمد ذكره بعضهم مع ابي حنيفة وبعضهم مع ابي يوسف  
والاصل في هذا ما اخرجه البيهقي عن النعمان بن بشير وقال لم يوافقني احد من اصحابي  
الله عليه ولم قال من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين اي من اتى حد في موضع لا يجب  
الحد فهو من المعتدين فلزم ان لا يبلغ به حد لان ابا حنيفة اعتبر ادى الحد وهو حد  
العبد واقله اربعون لان مطلق الحد يتناول له وابو يوسف اعتبر حد الارحام لانهم  
الاصول واقله ثمانون فينقص عنه سوطا في رواية هتنام عنه وهو القياس وبه قال  
زفر وفي رواية خمسة وهو ما نثر عن علي فقلده ولان اقصى حد الارحام مائة واقصبي  
حد العبيد خمسون فوجب ان يحد نصف كل واحد منهما واذا ختمت وسبعون  
وقال مالك لا حد لاكثر التضرير فيجوز للامام عنده ان يزيد في التضرير على الحد اذ اري  
المصلحة في ذلك ولا يبعد ان يعمل بقول ابي حنيفة في العبيد بقول ابي يوسف في  
الارحام واقله ثلاثة هكذا ذكر القنوري وكانه ما يري ان مادون الثلاثة لا يقع  
به الزجر وذكر القنوري عن السيرضي انه ليس فيه شيء مقدر لا مفوض اذ اري القاضي  
لان المقصود منه الزجر وحوال الناس مختلفة فيه فمنهم من يتزجر بالنصيحة ومنهم  
من يحتاج الى اللطمة ومنهم من يحتاج الى الضرب ومنهم من يحتاج الى الحبس وفي  
النهاية تضرير الاشراق وهم العلماء والعلماء بالاعلام وهو ان يقول له القاضي  
بلغني انك تفعل كذا وتضرير الاشراق وهم الامراء والداهاقين بالاعلام والجر الى باب القاضي  
والخصومة في ذلك وتضرير الاوساط وهم السوقة بالاعلام والجر والحبس وتضرير  
الاخسة بهذا اكله والضرب وسيل الهند واني عن رجل وجد رجلا مع امراته ايجل له  
قتله قال ان كان يعلم انه يتزجر بالصباح والضرب بمادون السلاخ لا يجل له قتله  
وان علم انه لا يتزجر بذلك حل له قتله وان طأ وعته المرأة حل له قتلها ايضا وعن  
ابي يوسف يجوز للسلطان ان يعزر بالمال وقال ابو حنيفة وما لك والشافعي واحمد  
لا يجوز ثم التضرير فيما شرع فيه واجب اذا اراده الامام وبه قال مالك واحمد والشافعي  
ليس بواجب ولنا انه زاجر مشروع فيجب كالحد وصح حنبله مع منعه اذ اري الامام  
فيه مصلحة وضرر به اي ضربا لتضريرا شديدا من ضرب الحدود لا ضربا لتضرير خفيف  
من حيث الكمية فلا يخفف من حيث الكيفية لئلا يودي الى فوت المقصود الذي هو الزجر  
بالكيفية وفي المحيط ان محمد اذكر في حدود الاصل ان التضرير يفرض على الاعضاء وذكر في  
اشربة الاصل ان ضربا لتضرير يكون في موضع واحد ثم الحد لانه ثابت بالكتاب

بجلاف حد الشرب فانه بقول الصحابة كما تقدم ثم الحد للشرب ثم الحد للقتل لان جناية الشرب  
بلا شبهة لمشاهدة الشرب مع الراية وجناية القذف بشبهة وهي احتمال كون القاذف  
صادقا وقال مالك كلها سوالات المقصود من جميعها واحد وهو الزجر فيجب تساويها في الوصف  
وقال احمد اشدد الضرب للحد للحد للقتل ثم الحد للشرب ثم التضرير لان الله تعالى خص  
الزنا بزيادة تاكيد لقوله ولا تأخذكم بهما رفقة في دين الله ولا يمكن جعل ذلك في الحد فيقتضي  
جعله في الصفة وحد القذف فيه حق الادمي وحد الشرب محض حق الله تعالى وهو  
اي التضرير بقذف محض لغيره او كافر بزنا لان هذه الجناية قذف وقد امتنع الحد لعدم  
الاحصان فيجب التضرير ويقتضي مسامحة فاسقا كافر ياسارق يا مخنث وامثاله وهو  
يا خاين اي ناكث العهد يا ابن النخبة وهي كلمة مولدة والقباب سعال الخيل والابل  
ورعا يحصل للناس يامهودي يانصراني يا ابن النصراني يا من تلعب بالصبيات يا اكل الربا  
يا شاربا الخمر يا ديوت يا فاجر يا منافق يا صديقا زنديقا يا خبيثا يا قريظا يا ماموي  
الزواني والصوص يا حرام زاده ياموسوس يا ابله يا احمق لانه اذا به بالحق الشين به  
اذ لم تثبت هذه الاشياء فيعزره القاضي بما يراه قال ثعلب القريظان لم اراه في كلام الغزالي  
ومعناه عند العامة الذي يرضي بدخول الرجال على نسائه وكذلك لاديوت ولو قال يالوطي  
يسال عن بيته فان اراد انه من قوم لوط فله شيء عليه وان اراد انه يعمل عمل قوم لوط  
اما فاعلا او مفعولا فعليه الحد عند ابي يوسف ومحمد كما لك والشافعي واحمد والحسن  
والنخعي والزهري وابي ثور لانه قذفه بما يوجب الحد عندهم فصار كما لو قذفه بالزنا  
وعند ابي حنيفة لا حد عليه ويعزر لانه قذفه بما لا يوجب الحد وبه قال قتادة وعطاء  
والصحيح انه ان كان في غضب يعزر لا بما حار يا كلب يا خنزير يا تيس يا ثور يا بقر  
يا حية يا ماجر يا ولد الحرام يا عيار يا ناكس يا منكوس يا سحره يا ضحكه يا ابن الاسود  
وابوه ليس كذلك لان المقذوف لا يلحقه شيء بهذا الكلام وانما يلحق القاذف اذ كل  
احد يعلم ان المقذوف ادعي وليس بكلب ولا حمار وان القاذف هنا كاذب في ذلك  
وحكى الهند واني انه يعزر في زماننا بخو يا كلب يا خنزير لانه يرا به الشتم وهو رواية  
عن ابي يوسف في الامالي وعدم التضرير في الكلب والخنزير وغو هما هو ظاهر الرواية  
عن علمائنا الثلاثة وقيل الا اذا قاله لها لمرأعولي فانه يعزر لانه يعد شينا في حقهم  
ويلحقهم الاذي به واستحسن هذا في الهداية والكا في ومن حد او عزز فمات هدر  
دمه وبه قال احمد وقال مالك اذا ضرب به تضرير مثله وقال الشافعي لا يهدر وفي محل الضمان  
عنه قولان احدهما بيت المال لانه عايل للمسلمين فيكون غرم عليه عليهم والثاني عاقلة  
الامام لان الضرب غير منقبت في التضرير فيكون فعله مباحا بشرط السلامة ولا يوجد  
فيجب على عاقلة كالمروء في الطريق ولنا ان الامام مأمور بالحد والتضرير وفعل  
المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كما في الفصاد والحمار اذ لم يتجاوز الموضع المعتاد



بجدة والمروزي الطريق فانه غير ما يروى به ولان فعل الامام بامر الشارع فيكون منسوب الى الامام  
فكانه مات صنف الله فلا يضمن وان عذر روج عرسه على ترك الزينة او الازالة اذا  
دعاه الى فراشه او على الخروج من بيته فانت لا يلا يهدر دمها بل يضمن لان تعذيره  
اياها على هذا الاشياء مباح يرجع منفعة اليه لا اليها فيتعذر بشرط السلامة وعلى هذا  
ينبغي ان لا يضرب امراته على ترك الصلاة او على ترك غسل الجنابة لان منفعة ذلك  
عائدة اليها وقد ذكر المحاكم انه لا يضرب امراته على ترك الصلاة ويضرب ابنه عليها  
فان قيل اذا جامع امراته فانت من الجماع او افضاها لا يجب شي عند اي حنيفة ومحمد  
مع ان جماعه مباح ولم يقيّد بشرط السلامة اجيب بانه قد ضمن المهر بذلك الجماع  
ولو وجب عليه شي ايضا لزم وجوب ضمانين في مقابلة مضمون واحد وهو منافع البضع  
وذلك لا يجوز وان ادب المعلم الصبي فانت منه يضمن عندنا وعند المشافعي وقال مالك  
وامحمد لا يضمن الزوج ولا المعلم في التعزير ولا الاب في التاديب ولا الجد ولا الوصي اذا ضرب  
ضربا معتادا ولو ضربه شديدا لا يضرب مثله في التاديب يضمن باجماع الفقهاء  
**كتاب السرقة** هي لغة اخذ الشيء من الغير على وجه الخفية ومنه قوله تعالى  
الذين استوفوا السبع وشرعا اخذ مكلفا عاقل بالغ خفية في الابتداء والانتها  
اذا كان الاخذ نهرا وفي الابتداء لا غير اذا كان ليلا حتى لو دخل بالليل خفية واخذ المال  
بجاهرة يقطع لان اعتبار الخفية بالليل في الانتهاء يودي الى عدم القطع في اكثر السرقات  
الليلية اذ اكثرها يصير مقابلة في الانتهاء بخلاف النهار في المصر لان الغوث يلحقه فيه  
وما بين العتامين كالنهار في الاصح قدر عشرة دراهم مضروبة جيدة في الاصح وروى  
الحسن عن ابي حنيفة ان المضروب وغير المضروب سواء ويعتبر وزن كل عشرة بسبع  
مقابل كافي الزكوة او ما يبلغ قيمته وزن عشرة دراهم بقول رجلين عدلين لانه من باب  
الحدود ملوكا ذلك القدر احتراز عن نحو حصر المسجد واستار الكعبة مما ليس ملوك  
للعباد ولا بد من قيد لا شركة فيه ولا شبهة محرزا اي محفوظا احتراز عن نحو باب الدار  
والزريع الذي لم يحصد جكان سواء امكن الدخول فيه كالبيت والدار والخيمة او كالحجر  
او حافظ كالحارس عند ماله في الطريق او في المسجد حتى لو سرق شيئا من تحت راسه  
في المصر او في المسجد ينقطع وقال الحسن وداود وابن بنت المشافعي ليس للسرقة  
نصاب بمقدرة لاطلاق الآية ولما روى الشيخان عن ابي هريرة قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فيقطع يده ويسرق الجمل فيقطع يده  
واجيب عن الآية بانها مقيدة بالنصاب كما هي مقيدة بالمال وعن الحديث بما قال فيه  
الخارجي قال لا دمس كناية عن ان يروى انه ايضا الحد والجمل كناية عن ان منه ما ييسر  
دراهم وقال مالك وامحمد نصاب السرقة ربع دينار او ثلاثة دراهم وقال الشافعي  
والاوزاعي والليث ربع دينار ما روى الشيخان عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال لا يقطع السارق الا في ربع دينار فصاعدا لكت قال مالك واحمد الثلاثة دراهم قدر ربع دينار  
لان صرف دينار على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان باثني عشر درهما ولما في الصحيحين عن ابن  
عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في مئة ثلاثة دراهم وفي الموطأ  
حديث عمر بنت عبد الرحمن ان سارقا سرق في زمن عثمان بن عفان اترجه فامر به عثمان  
فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بدینار فقطع عثمان يده قال مالك احب  
ما يجب فيه القطع الى ثلاثة دراهم سواء اتضع الصرف او ارتفع وذلك ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قطع في مئة ثلاثة دراهم وقطع عثمان في اترجة قيمتها ثلاثة دراهم وهذا  
احب ما سمعته الي وفي مسند احمد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقطعوا في  
ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار  
اثني عشر درهما ولما مرواه الطبراني قال حدثنا محمد بن نوح بن حرب حدثنا خالد بن مهران  
حدثنا ابو مطيع البلخي عن ابي حنيفة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن عبد الله  
بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قطع الا في عشرة دراهم وما اخرج  
الطحاوي في شرحه الا نادر عن ام ايمن انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع يد  
السارق الا في حقة اي حقة كافي شخوة وقومت يومئذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بدینار وعشرة دراهم ورواه الطبراني في معجمه ايضا وهو حديث اما منقطع او مرسل ولكنه  
يتقوي بغيره من الاحاديث المرفوعة والموقوفة من المرفوعة ما اخرج ابو داود  
في سننه من حديث عطاء بن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل  
في مئة عشرة دراهم ورواه النسائي في سننه والحاكم في مستدركه وقال صحيح علي  
شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه ثم قال وشاهد حديث ام ايمن انها قالت لا يقطع اليد على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ثلث المئتين ومئته يومئذ دينار وروى ابن ابي شيبة  
في مصنفه في كتاب اللقطة عن المش بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب  
عن رجل من مريضة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بلغ من مئة مئة قطع يد سارق  
وكان ثلث المئتين عشرة دراهم ومن الاحاديث الموقوفة ما روى عبد الرزاق في مصنفه عن  
الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن قال قال ابن مسعود لا يقطع  
اليدين في دينار وعشرة دراهم وهو مرسل لان القاسم لم يسمع من ابن مسعود وروى  
ابن ابي شيبة في مصنفه عن يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن  
عن القاسم بن عبد الرحمن قال في عمر بن الخطاب برجل سرق ثوبا فقال لعثمان قومه  
فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعه وهذا يدل على انتساخ ما في الصحيحين ولان الاخذ  
بالاكثر في هذا الباب او في احتيا لا لدر الحد فان اقر اللص بها اي بالسرقة مرة عند اي حنيفة  
وامحمد وهو قول اكثر العلماء ومريتين عند ابي يوسف وامحمد وابن ابي ليلى وزفر وعن ابي  
يوسف في مجلسين مختلفين لا نه حد فيعتبر عدل اقرار فيه بعدد الشهادة كالزنا



ولما روى ابو داود عن ابي امية الخزازي انه عليه الصلاة والسلام اني بلص قد اعترف فقال له  
ما اخطاك سرقت قال بلى فاعادها عليه مرتين او ثلاثا فقطع ولهما ان الاقرار مرة مظهر  
فيكتفي به كما في القصاص وحد القذف والتكرار في الشهادة يفيد تقليل تهمة الكذب ولا يفي  
في الاقرار فائدة في التكرار فان قيل يحتمل ان يرجع فيكون للتكرار فائدة وهي الثبوت  
اجيب بان باب الرجوع لا ينسد بالتكرار والرجوع في حق المال لا يصح لان صاحب الحق  
يكذب به واما حديث الخزازي فلا يدل على اشتراط مرتين بل على انه عليه الصلاة والسلام  
احتاط في الدرع وهو مستحب او على جواز تلقين الرجوع وقد ذكر بشر رجوع ابي يوسف  
الي قولهما او شهد عليه رجلا فيهما شرايط الشهادة لا نه من الحدود فلا يقبل فيه الا  
شهادة الرجال كابين في كتاب الشهادة وسالهما اي المشاهدين وفي نسخة وسالهما  
اي المقر والشاهدين الامام او نايبه ما هي اي السرقة لانها تطلق على استماع كلام الغير  
سرا قال تعالى لمن استرق السمع وعلى عدم اعتدال الركوع والسجود قال عليه الصلاة  
والسلام ان اسوء الناس من يسرق من صلواته ولا نه رعايتهم انها لا تحتاج الى الخفية  
كالحق السرقة الكبرى وكيف كانت السرقة ليصل انه اخرج او نولا اخر من خارج او ادخله  
من الثقب او من الطاق واخذ ومتى كانت ليصل انها متقدمة او لا لان القطع لا يقام مع  
تقدم الشهادة عندنا وان كانت لا نه لا قطع على من سرق في دار الحرب وكسر السرقة ان النصاب  
شروط فيعلم ان المسروق كان نصابا او اقل ومن سرق لجواز ان يكون المسروق منه  
دار حرم او احد الزوجين او احد المشركين وبيناهما اي المشاهدين او المقر والشاهد  
هذه الاشياء الازمان السرقة في حق المقران تقدم العهد لا يمنع صحة الاقرار بها كما في  
الميسوط والمحيط وقبل القاضي شهادتهما قطع هذا جواب قوله فان اقر الخ وانما يسأل  
الامام عن هذه الاشياء احتيالا للدرء لكل الحدود فان دين المشاهدين هذه الاشياء ولا يعرف  
القاضي حالهما جسده حتى يسأل عنهما لانه صار متهما بار تكاب جرمية ولا يمكن التوثيق  
بالتكفل اذ لا كفاية في الحدود وان تشا رك جمع في السرقة واصاب كلا قدر نصاب  
وهو عشرة دراهم او ما يساويها فطهر او جيبا وان اخذ بعضهم سواخر جوامع او بعد  
في فوره او خرج هو بعدهم في فوره والقياس ان يقطع الحامل وحده وهو قول زفر لان  
السرقة تمت بعوضه اذ اخرج تحقق به ولنا ان عادة السراق اذا كانوا جماعة  
ان يتولى بعضهم اخذ والباقي دفع الدفع عنهم فلو يعتبر الكل سارقين لا دي  
ذلك لما تشدد باب السرقة اما لو اصاب كلا اقل من نصاب لا يقطع واحد منهم وبه قال  
الشافعي والثوري وابن ماجه شون المالكى وقال مالك والشافعي ابو ثور يقطع الكل لان  
سرقة النصاب فهل موجب للقطع فيستلزم فيه الواحد والجماعة كالقصاص ولنا ان  
كل واحد يقطع بجنايته والجناية الموجبة للقطع سرقة النصاب ولم يوجد في هذه الحالة  
مصلحة القصاص فان فصل كل واحد جناية موجبة للقصاص لان جرح كل واحد صالح

لزهوف الروح لا يتأفه اي لا يقطع السارق باخذ نأفه وهو مخير خمس يوجب مباحا في دارنا  
وقال مالك والشافعي واحمد وابو ثور يقطع القطع بسرقة كل مال يبلغ قيمته نصابا الا التراب  
والسرقين وهو رواية عن ابي يوسف انه سرق ما لا متقوما من حرز لا شبهة فيه ولنا ما روي  
ابن ابي شيبة في مصنفه وسنده عن عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة عن عروة  
عن عابشة قالت لم يكن يد السارق يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء الكثاف  
وزاد في مسنده ولم يقطع في ادق من ثمن حبة او ترس كخشب وحشيش وقصب فارسي  
وسمك طرياكات او غيره وصيد بحر يا اوبر يالان الشركة العامة التي كانت في هذه الاشياء  
قبل الاحراز اورثت شبهة والحدود تدبر بالشبهة وروى عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفهما  
ان عمر بن عبد العزيز بن ابي رجل سرق دجاجة فاودان يقطعها فقال له سلمة بن عبد الرحمن  
قال عثمان لا قطع في الطير ورفعه كما في الهداية غير مصروف وروى ابن ابي شيبة ايضا ان عمر  
بن عبد العزيز بن ابي رجل قد سرق طيرا فاستغنى في ذلك الساب بن يزيد فقال ما رايت احدا  
قطع في طير وما عليه في ذلك قطع فتركه عمر او يفسد سريعا عطف على يوجد مباحا  
وكان الاول ان يقول او ما يفسد عطف على نأفه لان ما يفسد قد لا يكون نأفه كلبن ولحم  
وكذا ما سها للاكل كالخبز على ما لا يفسد بشرح الطحاوي بخلاف ما لم يكن مهيلا للاكل كالخبط  
والسكر فانه يقطع فيه اجماعا وهذا في غير سنة الخبط واما فيها فلا قطع في الطعام سوا  
كان محرزا ولا نه سرقة عن ضرورة جوع والضرورة تبسح تناول مال الغير بقدر الحاجة  
فمنع ذلك القطع وروى عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن رجل عن الحسن  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اني رجل سرق طعاما فلم يقطعه قال سفيان هو الطعام الذي  
يفسد من بهاره كالثريد واللحم وروى ابو داود في مراسيله عن الحسن البصري ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في الطعام وذكره عبد الحق في احكامه جهة ابي داود ولم يعله  
بغير الارسال واقربه ابن القطات على ذلك وفاكهة رطبة يدخل فيها الرطب والعنب دون  
الزبيب والتمر على شجره ويطبخ وزرع لم يحصد لعدم وجود الاحراز وان كان في حيايط  
دوما بوداود والنسائي وابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله  
بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن التمر المعلق فقال من اصاب بفيه من  
ذي حافة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن سرق منه شيئا بعد ان ياوريه الجربين فبلغ ثمن  
من فعله القطع والخبنة بضم الحجة وسكون موحدة فتون ما يؤخذ في طرف الثوب  
والجربين بالجيم المراد وهو الموضع الذي يلقى فيه الرطب ليحفظ ولما رواه مالك في الموطاة انه  
عليه الصلاة والسلام قال لا قطع في تمر معلق ولا في صرمة جبل فاذا اواه المراح او الجربين  
فالقطع فيما بلغ ثمن الجن وقطع مالك والشافعي بالذكورات وهو رواية عن ابي يوسف  
والشربة مطربة اي مسكرة واما غير المطربة كالحل فيقطع فيه لانه لا يتسارع اليه الفسار  
كذا في الايضاح وانما لا يقطع في المشرب لانه ان كان حلوا فهو مما يتسارع اليه الفسار



وان كان مرافان كان خرافة فقيمة له وان كان غيرهما فللعلماء تقوم اختلاف فلم يكن في معنى ماورد  
به النص وهو المال المتقوم بالا جماع والالت هو كدف وطبل وبربط ومزمار وطنبور اما عند  
اي حنيقة فليدم تقوم هذه الاشياء حتى يضمن مثلها واما عند غير اي حنيقة القابل بتقوم  
فلا نأخذها يتاولا للهوى عن المتكر وهو المباح فاوردت شبهة ولو كان الطبل والدق لضير  
اللهواختلف المشايخ فقال بعضهم يقطع سارقة لا نه مباح وقال بعضهم لا يقطع لانه يصلح  
للهو فاوردت شبهة وصليب وهو مثال لعبدية التصاري من ذهب او فضة وشطرنج  
وهو بكسر الشين للعبة وتفتح وكذا الترد وقال الشافعي يقطع وباب مسجد لهدم الاحراز فصا  
كتاب الدار بالاولان باب الدار يحرق به ما فيها بخلاف باب المسجد ولهذا لا يقطع بسرقه متاعه  
وقال الشافعي وابو ثور وابن المنذر يقطع بسرقه باب المسجد لانه سارقة نصاب محرز بحرز  
مثله وكذا بسرقه باب الدار به قال احمد في رواية واجيب بانه لا مال له من جهة العباد  
فلا قطع فيه كحصر المسجد وتناذله ولا قطع في استار الكعبة عندنا به قال احمد وهو الاصح  
في مذهب الشافعي لانه ليس له مال كحسين فاشبهه مال بيت المال ومصحف وصبي حر  
ولو كان المصحف والصبي محليين وعبد الا الصغير وقال مالك والشافعي وابو ثور واحمد  
في رواية وابو يوسف في رواية يقطع في المصحف لانه مال متقوم محرز فان ورقة كان  
مالا متقوما وقد اذت ما ليته بما كتب فيه وعلمه ولهذا يصح بيعه وشراؤه ولنا ان  
آخذه يقرأ القرآن فيه او النظر لراحة اشكال وقع له والقطع يدرا بالشبهة وقال مالك  
والشعبي يقطع بسرقه الحر الصغير لانه غير محرز فاشبهه العبد الصغير ولنا ان الحر  
ليس بالمال وما عليه تبع له وهذا الخلاف في صبي لا يبيح ولا يتكلم حتى لو كان يمشي ويتكلم  
فتبين لا يقطع سارقة اجماعا لانه في يد نفسه وله يد على ما هو تابع له فكان آخذه خذاعا  
لا سرقه وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على قطع سارق العبد الصغير اذا لم يعبر عن نفسه  
ولم يميز وان كان يعبر ويميز فلا قطع فيه باجماع ودقتر سوا كان فيه علم الشريعة او الشعر  
واللغة لان المقصود من دفاتر هذه الاشياء ما فيها وهو ليس بالمال لا دفاتر الحساب وقال  
مالك والشافعي واحمد يقطع في الدفاتر كلها سوا كان فيها علوم الشريعة او غيرها اذا  
بلغت قيمتها نصابا لانها مال متقوم يبلغ قيمته نصابا فيدخل في عموم الآية ولا في كلب  
وفهد لان جنسها مباح الاصل ولان اختلاف العلماء في مالية الكلب اوردت شبهة ولو كان على  
الكلب طوق ذهب ونحوه لا يقطع له تبع له كالصبي الحر اذا كان عليه حلي ولا في حياته  
وهي الا خذ صملي يده على وجب الامانة ولا في نهب وهو الخذ على وجه العداينة والفهر في  
بلدة او في قرية لما اخرجه اصحاب السنن الاربعة عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم انه قال ليس على خاب ولا منتهب ولا مختلس قطع قال الترمذي حديث حسن صحيح  
وسكت عنه عبد الحق في احكامه وابن القطان بعده فهو صحيح عندهما وعند احمد  
يقطع جاحد الهاربة وبه قال اسحق لما اخرجه مسلم عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة

قالت كانت امارة مخزومية تستعير المتاع وتجدد فامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقطع  
يدها واجيب بان ذكر الهاربة في هذا الحديث وقع لقصد النص لانه سبب للقطع  
فانها كانت كثيرة الاستعارة والحديث حتى عرفت به واستمرت على ذلك حتى سرت فامر  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقطع يدها بدليل الاحاديث التي صرح فيها بالسرقه وقيل  
الحديث منسوخ باروين من حديث جابر وقيل ان قطعها كان سياسة لتكره ذلك الفعل  
منها ولا في نبتش اي نبتش قبر واخذت منه وهذا عند اي حنيقة وهو قول ابن عباس  
والثوري والاوزاعي ومكحول والزهري والشافعي في القديم وقال ابو يوسف ومالك  
والشافعي في الجديد واحمد وابو ثور والحسن والشعبي والتخفي وقتادة ومحمد وعمر  
بن عبد العزيز يقطع النباش لما روي البيهقي في المعرفة عن البراء بن عازب ان النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم قال من نبتش قطعناه وضغفه وروي ايضا عن عائشة انها قالت  
سارقا موانا كسارق احيانا وفي تاريخ البخاري قال هشيم حدثنا سهل قال شهدت  
ابن الزبير يقطع نباشا ولا نه سرق مالا متقوما يبلغ من حرز مثله فوجب القطع به اعتبارا  
بساير انواع الحرز ولنا ما روي ابن ابي شيبة في مصنفه عن عيسى بن يونس عن معمر عن  
الزهري قال لا يروان يقوم يفتقون اي يفتشون القبور فضر بهم ونفاهم والصحابة  
متوفرون وروي ايضا عن حفص عن اشعث عن الزهري قال آخذ نباش في زمن  
معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من يحضره من الصحابة والفقهاء فاجمع رايهم  
على ان يضرب اسواطا ويطاق به ولا يخفى ان كلامه من الاثرين حكاية عن حال وفيها احتمال  
آخذه قبل احرازه الكفن او بعده ولم يكن قدر النصاب فلا يتم الجواب واما حديث لا قطع  
على المحتفي وهو النباش بلصة اهل اليمن فهو غريب غير معروف ولا في مال عامة اي عامة  
المسلمين وبه قال الشافعي واحمد والتخفي والشعبي والحاكم وقال مالك ومحمد وابن المنذر  
يقطع لظاهر الآية ولا نه سرق مالا محرز ولنا ما روي ابن ماجة في سننه من حديث  
ابن عباس ان عبدان رقيقا الخمس سرق من الخمس فوقع الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فلم يقطعه وقال مالا لله سرق بعصه بعضا كذا ذكره وفيه ان العبد من جملة المال  
وقطعه يضربه فلا يباع عليه غيره ولا في مال له اي للسارق فيه شركة بان سرق احد الشريكين  
من حرز الاخر مالا مشترك بينهما وهو الاصح في مذهب الشافعي وقول احمد ومالك  
وهو قول الشافعي اذا سرق من نصيب الشريك قدر نصاب يقطع لانه اخذ ملك غيره  
من حرزه ولا في مثل حقه في الجنس حاله كان حقه او موقلة والياس ان يقطع في الموقلة لانه  
لا يباح له آخذه قبل الاجل فصا وكن لا دين له ووجه الاستحسان ان الموقلة ثابتة في الذمة  
كالحال والتأجيل لتأخير المطالبة ولو لم يداي ولو كان المأخوذ زائدا على حقه لا نه يصير  
شريكا في ذلك المال بل قد ارحقه فتحقق الشبهة فيد بطل الحق لا نه لو كان له عليه  
دراهم فسرق منه عروضا يقطع لا نه ليس له الاستيفاء منه الا بيبعا بالتراضيب



وعن أبي يوسف لا يقطع وهو وجه في مذهب الشافعي لأن له أن يأخذه عند بعض أهلها قضا  
من حقه لوجود الجائنة باعتبار صفة المالية فأورث ذلك شبهة ولو كان حقه دراهم  
فسرق منه دنانير قيل يقطع لأنه ليس له ولاية الأخذ وبه قال مالك وأحمد في رواية والشافعي  
في وجهه وقيل لا يقطع لأن التقود جنس واحد كإي الزكاة والنفقة وفي المحيط والمبسوط هو  
الصحيح وبه قال الشافعي في الأظهر ولا يقطع فيه وفي نسخة به أي ولا يقطع في سرقة  
شي كان السارق سرقة قبل ذلك وقطع لاجله وهو أي المسروق بحاله وأما لو تغير حاله  
بان كان غزلا يقطع فيه ثم رده إلى صاحبه نفسه ثم سرقة فانه يقطع ثانيا والقياس  
أن يقطع فيما هو بحاله أيضا وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال مالك والشافعي وأحمد  
لأن السرقة الثانية أتم لوجود الأقدام عليها مع سبق الزجر عنها فكانت أحق بإيجاب  
القطع ولأي مال ذي رحم محرّم أو مال غيره من بيته أي بيت ذي الرحم المحرم وقال مالك  
وأبو ثور وابن المنذر والخري من أصحاب أحمد يقطع الولد إذا سرق من أحد أبويه  
وان علا أنه لا حق للولد في مال أبويه ولهذا إذا زنى بجارتيهما يقتل إذا قتلهما  
فصار كالأجنبي ولنا أن البغنية توجب البسطة في المال والأذن في الدخول في الحرز  
ولذا يمنع الولد قبول شهادة أحدهما لصاحبه فصار كالأجنبي وقال مالك والشافعي  
وأحمد يقطع بسرقة ذي الرحم المحرم غير الولد الحاقا لهذه القرابة بقراءة بني الأعمام  
ولنا أنها ملحقة بقراءة الولد في وجوب الصون عن القطيعة والقطع في السرقة  
ينضوي إلى القطيعة فوجب صونها عنه أما لو سرق مال ذي رحم محرّم من غير بيته فيقطع  
اتفاقا لوجود الحرز بلا شبهة ولا من زوج ولا من عرس أي ولا يقطع بسرقة الزوجة  
من حرز زوجها الخاص به ولا بسرقة الزوج من حرز زوجته الخاصة بها وللشافعي ثلاثة  
أقوال قول بالقطع كمالك وأحمد وقول بعدمه وهو رواية عن أحمد وقول بقطع الزوج  
بسرقة مال زوجته وعدم قطع الزوجة بسرقة مال زوجها لأن لها حق في ماله وهو  
النفقة ولا حق له في ماله ولنا أن بين الزوجين بسطة في المال عادة ولا من سيده  
أي ولا يقطع على من سرق من مال سيده ولا من عرسه أي عرس سيده ولا من زوج  
سيده لوجود الأذن بالدخول عادة فأنعم الحرز وقال مالك وأبو ثور يقطع في الآخرين  
لعدم استحقاقه النفقة في مالهما بخلاف السيد وقال داود يقطع بسرقة مال سيده أيضا  
لعموم الآية ولما روى السائب بن يزيد قال شهدت عمرو قد جاء عبد الله بن عمرو الحضرمي  
بضلام فقال إن غلامي هذا أسرق فاقطعه فقال عمر ما سرق فقال سرق امرأة لأمي  
فيمتها أو ثمنها ستون درهما فقال عمر أرسله لا قطع عليه خادك سرق متاعك ولم  
يجالنه أحد من الصحابة فكان أجماعا ويخص به عموم الآية ولا من مكاتبه أي ولا يقطع  
على من سرق من مكاتبه لأن له في أكسابه حقا ولا من مضيئه أي ولا يقطع على ضيف سرق  
من مضيئه لأن البيت لم يبق حرزا في حقه لكونه مأذونا له في دخوله فيكون فعله خيانة

أسرقة وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية أن سرق من الموضع الذي أنزله فيه أو من  
موضع لم يحرس عنه لا يقطع وأن سرق من موضع حرز عنه يقطع ولا من مضمّن وهو الموضع  
الذي فيه يجمع الغنمة أو المال الذي غنم ولم يقسم بعده وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك وابن  
المنذر يقطع وهو نظير السرقة من مال عامة المسلمين خلافاً لداود وإلا ولنا على هذه خصوصاً  
ما روي عبد الرزاق في مصنّفه عن الثوري عن سماك بن حرب عن أبي عبيد بن الأبرص  
وهو يزيد بن دثار قال لي علي بن رجل سرق من المضمّن فقال له فيه نصيب وهو خاين فلم يقطعه  
وكان قد سرق مغفراً ولا من حمام في الوقت الذي جرت العادة بدخول ما روي ابن أبي شيبة  
في مصنّفه بعد أن قال باب الرجل يدخل الحمام فيسرق بسنده عن أبي الدرداء أنه سئل عن  
سارق الحمام فقال لا قطع عليه وظنه البيهقي بالتخفيف فرواه بالتخفيف ولعن بيتاً إذا  
في دخوله لوجود الأذن عادة في الأول وحقيقة في الثاني فاختل الحرز بهما وفي العيون  
يقطع السارق في الحمام في وقت الدخول فيه إذا كان له حافظ على قول أبي حنيفة وبه قال  
مالك والشافعي في رواية وأبو ثور وابن المنذر ولا يقطع على قول أبي يوسف ومحمد وبه  
أخذ أبو الليث والصدور الشهيد وفي شرح الوافي وعليه الفتوى وهو ظاهر المذهب وبه قال  
شمس الميعة وقاضى خات وهو الصحيح ولا أن يخرج به أي ولا يقطع أن يخرج السارق المسروق  
من الدار لأن الدار بما فيها يد صاحبها في المعنى وهي كلها حرز واحد فلا بد من إخراج المسروق  
منها ليحقق الأخذ من كل وجه أو أن ناول من هو خارج يعني إذا التقب للصود دخل وأخذ  
المال وناول له آخر من خارج لا قطع على واحد منهما لأن القطع يجب لهتك الحرز والأخراج  
وأي وجد في حق واحد منهما لأن الخارج لم يوجد منه الهتك والداخل لم يوجد منه الأخراج  
وأما إخراج يده فقد بطل باعتراض يد الآخر عليه وقال مالك كانا متعاونين فظهاوان  
الغرم وكل واحد بفعله دون اتفاق بينهما لم يقطعها وقال الشافعي يفرد الخارج الأخذ  
بالقطع وبه قال أحمد ولو وضع الداخل المال عند النقب ثم خرج وأخذه لم يذكره محمد الصحيح  
ألا لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع ولو كان في الدار نهر جار قوي بالمنازع في  
النهر ثم خرج وأخذه أن خرج بقوة الماء لا يقطع وقال في النهاية معزياً إلى المبسوط أن الأصح  
أنه يقطع وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأن أدخل أي ولا قطع على من نقب بيتاً وأدخل يده في  
بيت وأخذ وعن أبي يوسف في الأملاء أنه يقطع وهو قول مالك والشافعي وأحمد لأنه أخرج  
المال من الحرز وهو المقصود فصار كالوادخل يده في جيب غيره أو كمن أوفى صندوقه وأخذ ولنا  
أن السرقة هتك الحرز على المال مع إخراج المال والكمال في هتك حرز البيوت دخولها بخلاف  
الصندوق فإن الممكن فيه إدخال اليد فيتم الهتك به مع الإخراج ولنا أيضاً قول على كرم الله  
والصلوات كان ظر بنا لا يقطع قبل وكيف ذلك قال ينقب البيت فيدخل يده ويخرج المتاع  
من غير أن يدخل أو أن يطأ ولا قطع أن شق صرة خارجة من كمان أو باط من خارج فبالطرق  
محقق الأخذ من الحرز وهو المكن وقد بطر لأنه لو حل يقطع أن كان المكن خارج المكن يأخذ



الظاهر فلم يوجد هتك الحرز المراد هنا بالصرة بعض الكرم المشدود فيه الدراهم قيد الصرة  
بكونها خارجة من الكرم لانه لو طرصة داخله فيه يقطع لان الرباط في الداخل من داخل فالطريق  
الاخذ من الحرز وهو الكرم وقيد بالطلاء لو حل يقطع ان كان الرباط خارج الكرم لانه ياخذ الدراهم  
من داخله ولا يقطع ان كان من داخل الكرم لانه ياخذها من خارجة وعن ابي يوسف انه يقطع  
في الاحوال كلها لان المال محرز بالكم اذا كانت الصرة خارجة وبصاحب الكرم اذا كانت داخله  
او ان سرق اي ولا يقطع ان سرق بجملة من قطار وهو لا يدل على نسق واحد او ان سرق جملة  
من اجمال قطار وقال مالك والشافعي واحمد يقطع لانه محرز بالحفظ وهو القاييد والسائق  
او الركاب اذا لم يكن نائما فان كان نائما عليه لم يقطع ولنا انه ليس محرز بقصد ايتقن فيه بشبهة  
العدم وذلك ان كلا من القاييد والسائق والراكب يقصد قطع المسافة ونقل الا متعة  
دون الحفظ وقطع سارقا لجل او الحجز من القطار ان حفظه ربه لوجود قصد الحفظ منه  
فكان محرز بالحفظ وان نام عليه اي على الحمل او الحمل وكذا ان نام بقرب منه لان ذلك حرز  
له بالحفظ وروي ابو داود والنسائي وابن ماجة واحمد في مسنده من غروجه عن صفوان  
بن امية انه طاف بالبيت وصلى ثم رقد رداه فوضعه تحت راسه فنام فاته لص فاستله  
من تحت راسه فاخذه فاتي به النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذا سارق رداي فقال  
له النبي صلى الله عليه وسلم اسرقت رداه هذا قال نعم قال اذهب به فاقطع يده فقال  
صفوان ما كنت اريد ان اقطع يده في رداي قال فلو كان قبل ان تاتي بي به او ان شق  
المصل الجمل واخذ شيئا يبلغ نصا يا فان الجوارق حرز او ان ادخل يده في صندوق او كرم  
او جيب واخذ من هذه الاشياء حرز لما فيها او ان اخرج السرقة في مقصورة اي حجرة  
دار فيها مقاصير الى صحنها اي صحن الدار وذلك كدرسة ونحوها او ان سرق صاحب  
مقصورة اي حجرة من مقاصير دار كبيرة من مقصورة اخرى من مقاصير تلك الدار  
لان لكل مقصورة باب وغلق على حدة او ان التقي السارق شيئا يبلغ نصا باقي الطريق  
ثم اخذه وبه قال مالك والشافعي واحمد وقال زفر لا يقطع او حمله اي المسارق المسروق  
على حمار او نحوه فساقه اخرو به قال مالك والشافعي واحمد لان سير الحمار مضاد الى السير  
لسوقه اياه قيد بالسوق لان الحمار لو خرج بنفسه لا يقطع السارق لان للبهيمة اختيار  
يتقطع بين السارق اما ان قطع فلقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما  
واما اليمين فلقرأة ابن مسعود فاقطعوا ايديهما وهي مشهورة فكانت بنزلة خير  
مشهور فيقيد اطلاق الكتاب به من رذته وهو مفصل طرف الذراع من الكف وقالت الخوارج  
من منكبهم اذ اليد من المنكب ولنا ان المنكب يقطع اليد وهو يطلق من المنكب ومن الفرق  
ومن الرسخ في اللغة والشرع وقد تبين ان المراد به في الآية من الرسخ بعمله صلى الله  
تعالى عليه ولم يعمل الصلابة وانعقد عليه الاجماع لان هذا القدر متيقن به وفي الحدود  
بوخذ بالمتيقن احتياطاً وقد روي الدارقطني في سننه ان النبي صلى الله عليه وسلم

امر بقطع الذي سرق رداه صفوان من المنكب وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن رجاء بن  
حيوة ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المنكب وهو حديث مرسل وروي ايضا عن عمر  
وعلي انهما قطعا من المنكب وتحسراي تكوي لينقطع الدم بان تغمس في الدهن الذي اعلى  
لما روي الحاكم في المستدرک من حديث ابي هريرة وقال صحيح على شرط البخاري ان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم اتي بسارق سرق شملة فقال عليه الصلاة والسلام ما اخاله  
سرق فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم اتى به ثم اتى به  
به فقطع ثم حسم ثم اتي به فقال يا رسول الله فقال ثبت لانا الله قال تاب الله عليك ثم يقطع  
رجله اليسرى ان عاد ثانيا بالاجماع وهو من الكعب وقال ابو ثور والرافضة من نصف  
القدم من معقد المشرك فان عاد وسرق ثالثا لا يقطع بل يسجن حتى يتوب وقال  
مالك والشافعي ان سرق ثانيا يقطع يده اليسرى وان سرق رابعا يقطع رجله اليمنى  
لعموم الآية فان هذا سارق له يد فيقطع بظاهر النص ويتعين اليمين ابتداء بقطع يده  
اليمنى ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا سرق المسارق فاقطعوا يده فان عاد فاقطعوا رجله  
فان عاد فاقطعوا يده فان عاد فاقطعوا رجله رواه الدارقطني في سننه وفي سننه الواقدي  
وفيه مقال وفي سنن ابي داود عن جابر قال جي بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال فاقطعوه فقطع ثم جي به في الثانية فقال اقتلوه فقالوا  
يا رسول الله انما سرق قال فاقطعوه فقطع ثم جي به الثالثة فقال اقتلوه قالوا يا رسول الله  
انما سرق قال فاقطعوه فقطع ثم جي به الرابعة فقال اقتلوه قالوا يا رسول الله انما سرق  
قال فاقطعوه فقطع ثم جي به الخامسة قال جابر فاقطعنا يده فقتلناه ثم اجترأناه فاقطعناه  
في بئر ورمي عليه الحجارة قال النسائي حديث منكر واخرج هو في سننه عن الحارث النخعي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بلص فقالا قتله قالوا يا رسول الله انما سرق قال فاقطعوه  
ثم سرق فاقطعوا رجله ثم سرق على عهد ابي بكر حتى قطعت قوايمه كلها ثم سرق الخامسة  
فقال ابو بكر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم بهذا حين قال اقتلوه ورواه الطبراني  
والحاكم في مستدرکهم وقال صحيح الاسناد وروي الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه  
عن علقمة بن مالك قال سرق مملوك اربع مرات والنبي صلى الله عليه وسلم يعفوه عنه ثم  
سرق الخامسة فقطع يده ثم السادسة فقطع رجله ثم السابعة فقطع يده ثم الثامنة  
فقطع رجله وقال عليه الصلاة والسلام اربع باربع وروي مالك في الموطأ عن عبد  
الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من اليمين اقطع اليد والرجل قدم فنزل على ابي بكر  
الصديق فتمشكى اليه ان عامل اليمين ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول ابو بكر وايبك مالك  
ليليل سارق ثم انهم فقدوا عقدا لاسما بنت عيسى امرأة ابي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف  
معهم ويقول اللهم عليك من بيت اهل هذا البيت الصالح فوجدوا الحلي عند صانع زعم ان  
الاقطع جابه فاعترف الاقطع وشهد عليه فامر به ابو بكر فقطع يده اليسرى وقال



ابو بكر له عاهة على نفسه اشده عليه في سرقة ولما روى محمد بن الحسن في كتاب الاثار عن  
ابي حنيفة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي بن ابي طالب قال اذا سرق الشارب  
قطعت يده اليمنى فان عاد قطعت رجله اليسرى فان عاد ففنته السجين حتى يحدث خبرا  
اي لا يستحي من الله ان ادعه ليس له يد ياكل بها ويستنجي بها ورجل يثني بها ومن طريق  
محمد بن رواه الدارقطني وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الشعبي قال كان علي يقطع الا  
اليدين والرجل وان سرق بعد ذلك سجنه ويقول اي لا يستحي من الله ان ادعه له يد ياكل  
بها ويستنجي وقول ابن عباس كقول علي رواه ابن ابي شيبة واخرج البيهقي عن عبد الله  
بن سلمة عن علي انه اتي بسارق فقطع يده ثم اتي به فقطع رجله ثم اتي به فقال اقطع يده  
باي شي يمسح به وباي شي ياكل اقطع رجله على اي شي يثني اي لا يستحي من الله ثم ضرب به وخلده  
في السجن وفي تنقيح ابن عبد الهادي عن ابي سعيد القيمري قال حضرت علي بن ابي طالب  
اي برجل مقطوع اليدين والرجل قد سرق فقال له صحابه ما ترون في هذا قالوا اقطعه يا امير  
المؤمنين قال اقله وما عليه القتل باي شي ياكل الطعام باي شي يتوضا للصلاة باي شي  
يفتنس من جنابته باي شي يقوم على حاجته فرده الي السجن اياما ثم استخرجه فاستشار  
اصحابه فقالوا مثل قولهم الاول وقال لهم مثل ما قال اول مرة فجلده جلدا شديدا ثم ادرسه  
وروي ابن ابي شيبة عن ابي خالد عن حماد عن سماعة عن بعض الصحابة ان عمر استشارهم  
في سارق فاجابوا على مثل قول علي وروي ايضا عن ابي اسامة عن عبد الرحمن بن يزيد  
عن جابر عن مكحول عن عمر قال اذا سرق فاقطعوا يده ثم ان عاد فاقطعوا رجله ولا تقطعوا  
يده الا خري وذروه ياكل بها ويستنجي بها ولكن احبسوه عن المسلمين واخرج عن الشعبي  
قال كانوا يقولون لا يترك ابن ادم مثل البهيمة ليس له يد ياكل بها ويستنجي بها انتهى  
ولهم ملوا قطع النبي صلى الله عليه وسلم وايب بكر على السياسة كما حملوا قتله في الخامسة  
عليها اجماعا ثم راي بعض المحققين ذكر انه لا شك في ثبوت هذه الروايات وهي تستلزم  
نسخ روي الا ببيان على اربعة السارق على تقدير ثبوتها وان كان له في السارق  
بدليل ان النبي صلى الله عليه وسلم بقتله من اول سرقة انتهى ولا يبعد ان يكون ما اخذ المر  
هو قياس السرقة الصغرى بالكبرى حيث اقتصر فيها مع عدم جرمها على قطع ايديهم واجرامهم  
من خلاف وسرقت في قطع السارق خصومة المالك وطلبه القطع وبه قال الشافعي واحمد وقال  
مالك وابو ثور وابن المنذر وابن ابي ليلى وابو بكر الحنبل يثبتون ان القطع حق الله  
تعالى كحد الزنا ولنا ان مع عدم الخصومة والمطالبة يمكن شبهة ان ما كنه اباحه او وقفه  
على المسلمين وشبهة اذن الدخول في الحرز فاعتبرت الخاصة والمطالبة دفعا لذلك  
لما الزنا فلا يباح بالاباح فلا يمكن فيه هذه الشبهة وعلى هذا الخلاف لو غاب المالك عند  
القطع فعدت ناعدا عند الشافعي واحمد لا يقطع وعند مالك ومن ذكر معه يقطع وخصومة  
ذي يد حافظ كالمودع وغوه وهو المستعبر والمستاجر والمضارب والمرتهن والاب والاممي

ومتولي الوقف فان السارق يقطع بخصومة هو لا عند علمائنا الثلاثة وقال الشافعي لاحق في  
الخصومة لعجز المالك والوكيل والمودع والمرتهن وما قطع السارق به ان بقي ولو في يده من باعه  
السارق او وهبه رد الى المالك اجماعا ويطلب البيع والهبة ان كان لانه بالسرقة لم يزل عن ملكه  
ومن وجد عين مال فهو احق به ولا اي وان لم يبق ما قطع السارق به سواء هلك واستهلك  
لا يضمن وقال الشافعي واحمد وابو ثور والشافعي ومحمد والحسن واسحاق والليث يضمن  
في المالين فيجب على السارق رد قيمة السرقة ان كان قيميا ورد مثله ان كان مثليا لعموم  
قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولقوله عليه الصلاة والسلام  
على ايدي ما اخذت حتى ترد وقال علماءنا والثوري لا يجمع الضمان مع القطع بل ان ضمت  
المالك قبل القطع سقط القطع وان قطعه سقط الضمان وبه قال عطاء بن سيار وابن  
شبرمة والشعبي ومكحول وقال مالك ان كان السارق معسر لا ضمان عليه وان كان  
موسرا يضمن نظرا للجائنين ولما روى النسائي لكن باسناد فيه جهول عن عبد الرحمن  
بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يضمن صاحب السرقة اذا اقيم  
عليه الحد قال النسائي هذا مرسل وليس بثابت واخرجه الدارقطني في سننه بلفظ اخر  
على السارق بعد قطع يمينه قال والمسور لم يدرك عبد الرحمن بن عوف فان صح اسناده  
فهو مرسل وقد تقدم ان المرسل غير قاطع عندنا بعد ثقة الراوي وامانه وروى الحسن  
عن ابي حنيفة وجوب الضمان في المستهلك ومعصوم اي مسلم او ذي هو مبتدأ صفته قطع  
الطريق بصيغة الفاعل على معصوم فاخذ بصيغة الجهول عطف على قبل قبل اخذ مال  
وقبل حبس اي بعد التصبر وهو خبر المبتدأ حتى يتوب اي يظهر فيه سيما الصالحين وقال  
الشافعي وقتادة وعطاء واحمد يسترد قاطع الطريق عن الامصار وقال طائفة من اهل العلم  
وهو مروي عن ابن عباس ينفي من بلده الى بلده وقال مالك وابن شريح من اصحاب المشافيع  
يجب في البلد الذي نفي اليه ولنا ان ظاهر الآية يدل على النفي من جميع الارض وهو لا يمكن  
ونفيه من بلده لا يحصل به المقصود وهو كذا اذاه عن الناس ونفيه من دار الاسلام الى دار  
الحرب فيه تعريضه للردة وصيرورته حرييا لما قلنا المراد بنفيه من الارض دفع شره بالحبس  
اذ الحبس بعد خارجا من الدنيا كما قال الشاعر شعر  
خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها فلسنا من الاحياء منها ولا الموت  
ثم لقطاع الطريق شرائط منها ان يكون له رشوة ومنفعة وقوة سواء كانت بالسلاح  
او بالعصا الكبيرة او بالجر او بغيره ولو كان واحدا ومنها ان يكون ذلك منهم خارج المصر  
بعيد اعنه حتى لو كان في المصر او بقرب منه او بين قريتين لا يكون قطع الطريق خلافا  
لمالك والشافعي وتوقف احمد وعنه ابي يوسف ان كانوا في المصر ليل او نهارا بين وبين  
المصر اقل من مسيرة سفر بحري عليهم احكام الطاع وعليه الفتوى لمصلحة الناس ومنها  
ان يكون الما خوذ قدر النصاب وبه قال الشافعي واحمد وقال مالك وابو ثور وابن المنذر

هـ

هـ



لا يشترط النصاب لعموم الآية ومنها ان يكون القطاع كلهم اجاب من المال ويكون كلهم من اهل وجر  
القطع حتى لو كان واحد منهم من اصحاب المال وادام محرم من واحد منهم او صبيا او مجنونا  
لا يجب عليهم القطع لان الجنابة واحدة فالاستناع في حق البعض مستناع في حق الباقيين خلافا  
لابي يوسف ومالك والشافعية واحمد ولو كان فيهم امرأة ففي رواية يقطع وبه قال مالك  
والشافعية واحمد والاصح انها لا تقطع ومنها ان يخذل او قبل التوبة حتى لو اخذوا بعد هذا  
وبعد رد المال سقط عنهم الحد ولا خلاف فيه ولكن لا يسقط القصاص وضمان المال الهالك  
وان اخذ ما لا لمسلم او ذي سوا جرح اولاد نصيب كل نصيب قطع يده ورجله من خلاف بان قطع يده  
اليمنى ورجله اليسرى ليله يفوت جنس المنفعة وان قتل به اخذ مال قتل حد الا قصاصا حتى لا يعرض  
الولي وان قتل معه اي مع اخذ المال قتل او صلب حيا في ظاهر الرواية ثلاثة ايام ويبع بطنه بريح  
حتى يموت او يشق او قطع يده ورجله من خلاف ثم قتل او صلب كاذكرنا وهو موافق للجامع  
البردوي وفي الهداية واصلب بالواو وكل منهما للامام فعليه ثم ينزل بعد ثلاثة ايام ويحلى  
بينه وبين الهله ليد فتوه لانه لو ترك لتضيق واذى الناس به وقيل يرى ابو يوسف تركه  
مصلوا حتى يسقط ليكون ابلغ في الاعتبار وقال محمد يقتل او يصلب ولا يقطع وفي عامة  
المبাসيط وشروح الجامع ابو يوسف مع محمد وبه قال الشافعية واحمد في رواية وما كانت  
كان ذامراي وعن ابي يوسف ان الامام لا يترك الصلب لانه المنصوص عليه والمقصود  
منه التشهير ليرتدع به غيره وبه قال الشافعية واحمد وعن الطحاوي انه يقتل ثم يصلب توقيها  
عن المثلة وبه قال الشافعية واحمد والاصح في ذلك قوله تعالى لما جزا الذين يحاربون الله  
ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم  
من خلاف او ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين  
تابوا من قبل ان تقدر واعلمهم فاعلموا ان الله غفور رحيم اي يحاربون او لما الله على  
حذف مضاف ثم المراد باو الله تعالى علم التوزيع على الاحوال لان الجنابات متفاوتة  
والحكمة تقتضي ان يتفاوت جزاؤها واغلام يذكرنا نوع الجنابة لانها معلومة فكان بيان  
جزاياتها وبه قال الشافعية وليت واسحق ومحمد وقنادة واصحاب احمد وروي عن ابن  
عباس وقال ابن المسيب وعطاء ومجاهد والحسن والضحك والضحى وابو ثور ودون  
ان الامام مخير فيه لظاهر النص وذكرنا في تاشي ان الاحوال عندنا تحسن الاولى في تحوير فقط  
وفي هذا يعزروا ادى التعزير ويجسوا حتى يتوبوا والثانية اخذ المال فان اخذوا  
قبل التوبة قطعت ايديهم وارجلهم من خلاف ورد والمال ان كان قايما ولم يفتقروا ان  
كان هالكا وان اخذوا بعد التوبة سقط القطع ورد والمال ان كان قايما وضموا ان كان  
هالكا والثالثة ان يحرقوا غير وفيه القصاص فيما يجري فيه القصاص والارش فيما لا يجري فيه  
واستيفاء ذلك لما حبا الحق والرابعة ان ياخذوا المال ويخرجوا في هذا القطع من خلاف فقط  
ولا حكم الجرح عندنا لان حكم ما دون النفس عندنا حكم المال فيسقط ضمنا مع القطع والخامسة

ان ياخذوا المال ويقتلوا او يقتل احدهم معصوما بسلاح او غيره والامام هنا مخير كما ذكر في المتن  
**كتاب الجهاد** هو لغة مصدر جاهد مجاهدة ومنه قوله تعالى وجاهدوا في الله حق  
جهاده وهو عام من المقالة لحديث رجعتا من الجهاد الا صغر اليك الجهاد الكبير وشرعا عالى دين  
الحق وقاتل مع من لا ينبغي ويسمى كتاب المسلمين لانه مبين فيه سيرة المسلمين في مقاتلتهم اهل  
الحرب واهل الذمة والمستأمنين وهو فرض عين انهم الكفار على بلاد وصالا الغير عاما ولا يمكن  
هم نادفعهم لا بالكل فخرج المرأة والعبد بلا اذن من الزوج والسيدلان حق الزوج والمول  
لا يظهر في حق فروض الاعيان كالصلاة والصيام وكذا يخرج الولد بغير اذن والديه والمدن  
بغير اذن داينته وفي غير هذه الحالة لا يخرجان الا باذن نهما وكذا في كل سفر فيه مشقة لان  
الاشتقاق على الولد مضرب بالديه وعلى المدن مضرب داينته والاصح في ذلك قوله تعالى فانفروا  
خفا فاثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله ذلك خير لكم ان كنتم تعلمون اي اخرجوا  
الى الجهاد متبايا وشيوخا او ركبانا ومشاة او عزا باومنا هلين او اغنيا وفقرا وفرض كفاية بد  
اي ابتدا وهوان يبدأ المسلمون الكفار بالمحاربة كل سنة ان قام به بعض من المسلمين سقط عن  
الباقيين لحصول المقصود والآي وان لم يقم به البعض انقوا اي ياشر كل المسلمين بتركه لانه  
فرض عليهم وفي الذخيرة عند الفقهاء الصام يصير فرض عين على من يقرب من العدو وهم يقدر  
على الجهاد واما من عداهم من بعد ففي حقهم فرض كفاية اذا لم يجتج اليهم فان احتج بان عجز  
القريب وتكاسل ولم يجاهد يصير فرض عين على من يليهم ثم وثم الى ان يفترض على جميع اهل  
الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج كالصلاة على الميت تجب على اهل علقته ولا تجب على من  
بعد من الميت الا اذا علم ان اهل الميت يضيضونه وعاجزون عن اقامتها وقال ابن المسيب  
الجهاد ابتدا فرض عين وقال الثوري ليس بفرض وقوله تعالى كتب عليكم القتال للندب كقول  
تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف  
ولنا قوله تعالى لا يستوي لقاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر والمجاهدون في سبيل  
الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعدون في درجة وكل  
وعدا الله الحسن ولو كان فرض عين لزم تاركه ولم يوجب عدا الحسن وايضا كانت الصحابة  
يعزرو بعضهم ويقعد البعض ولو كان فرضا لما قعدوا وروى ابو داود انه عليه الصلاة  
والسلام قال لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناواهم حتى يقاتل اخرهم  
المسيح الدجال وفي المتفق عليه والذي نفسي بيده لو لان رجالا من المؤمنين لا تطيب انفسهم  
ان يتخلفوا عني ولا اجد ما احملهم عليه ما خلفت عن سرية تغزوا في سبيل الله وقيل ايضا  
من جهز غازيا في سبيل الله فقد عزاه ومن خلف غازيا في اهله فقد عزاه لان المقصود منه  
اغلا كلمة الله وقهر عدايه وذلك يحصل بالبيض كصلاة الجنابة ورد السلام وعليه انعقد  
اجماع علماء الاعلام وفي المبسوط والذخيرة كان صلى الله عليه وسلم في ابتداء الامر ما مور بالصف  
عن المشركين والاعراض عنهم بقوله تعالى ادع الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة



وجاد لهم بالتي هي احسن ثم امر بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله سبحانه اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الدفع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض الاوقات وهو غير اشهر الحرم لقوله تعالى فاذا انسحبت الاشمع الحرم فاقبلوا المشركين حيث وجدوهم ثم امر بالقتال في الاوقات كلها وفي الاماكن باسرها بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة وقوله تعالى وقاتلو الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر وقاتلو المشركين كافة وما يبدل على ان تحزبهم القتال في الاشهر الحرم منسوخ انه عليه الصلاة والسلام حاصر الطائفة المشركين من الحرم والمحصنة نوع من المقاتلة لا على صبي اي لا يقتل من الجهاد على صبي لضيف بنيته وعبد وامراه لتقدم حق المولى والندح ولضيف بنية المرأة واعى ومقصود اقطع لعجزهم والشيخ الكبير في معانهم بقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر وقوله سبحانه ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج بنحو حرج الامام او نايه اذا دخل ارضهم ويدعون الى الاسلام وجوبا او ندبا لما سياتي فان اجابوك فاعلم انهم لما في الصحيحين عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها عصمتي ما له ونفسه لا يجره وحسابه على الله وروى محمد وعبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن ابن ابي نجيح عن ابيه عن ابن عباس قال ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قوما حتى دعاهم فان ابوا عن الاسلام فالى الجزية اي فيدعوهم الى قبول الجزية لما رواه احمد وسلم والترمذي وصححه انه عليه الصلاة والسلام كان اذا امر امير على جيش او سرية امر به وهذا ان كانوا ممن يقبل منهم الجزية وامان لا يقبل منهم كالمزبدن وعبد الاوثان من العرب الذين لا يقبل منهم الا الاسلام فلا فائدة في دعائهم الى الجزية فان قبلوا اعطا الجزية فلم يقاتلوا وليس معناه انه يجب عليهم من العبادات وغيرها ما يجب علينا لان الكفار لا يطوبون بالعبادات عندنا وعليهم ما علينا اي اذا تعرضنا لما يهجم واما ما او تعرضوا لما بنا واما ما لنا القول على من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا رواه الدارقطني وفي اسناده ابو الجواب واما ما في الهداية لقول علي غابذوا الجزية لتكوت دماهم كدما بنا واما ما لهم كما قالوا فلا يعرف بهذا اللفظ وان ابوا من قبول اعطاء الجزية بقاتلهم اي الامام بما يهلكهم من رمي نجس وقهر بقرين بار وقهر بقرين بار ولو كان معهم مسلم وقال مالك والشافعي واحمد اذا علم ان فيهم مسلما وانه يتلف بهذا الصنع لم يحل الا ان يخاف انهزام المسلمين اذا اقبلوا ولنا انه لو اعتبر هذا المصنف لا يندب باب القتال معهم لان حصونهم ومدائنهم قلما تخلو عن مسلم واما لو غلب على حصنهم ويكون فيهم ذمي مجهول لا يعرف بهيته فلا يجوز قتل العام ولو تترسوا باسارى من المسلمين او بصبيان منهم لم يكن عنهم ويقصد منهم دون من تترسوا به لانه يلزمنا التميز فقلنا ان قدرنا عليه والايلاز نية الطاعة بحسب الطاقة ولا بد بتعليمنا ولا كفارة فيما اصبناسهم لان الجهاد فرض فيمنع كون الفعل تعديا وقال مالك والشافعي واحمد ان تدع الضرورة الى ريسهم لم يجز ريسهم هذا

وقال الواقدي

وقال الواقدي في كتاب المغازي قال سلمان الفارسي يا رسول الله ارجو ان ينصب عليهم المنجنيق فاننا كنا بارض فارس ينصب المجانيق على الحصون فتصيب من عدونا وان لم يكن منجنيق طال المقام فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فعمل منجنيقا بيده فتصيبه على حصن الطائف والمنجنيق ويكسر ميمه الة يرمى بها الحجارة معربة وقد يذكر فارسيتها من جهتيكاي ما جود وروى الجماعة الا البخاري عن سليمان بن بريدة عن بريدة قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا امر امير على جيش او سرية او صاه خاصة يتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا في بسم الله في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغربوا ولا تقتلوا ولا تقتلوا وليدا واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال الدخول فايتهن اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى القول من دارهم الى دار المهاجرين واخرهم ان فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم فان ابوا ان يتحولوا منها فاخبرهم انهم يكونوا كاعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنيمة والغني شي لان يجاهدوا مع المسلمين فان ابوا فاسالهم الجزية فان هم اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان هم ابوا فاستعن بالله وقاتلهم واذا حاصرت اهل حصن فارادوك ان تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة اصحابك فانكم ان تحقروا ذمتكم وذمة اصحابكم اهون من ان تحقروا ذمة الله وذمة رسوله واذا حاصرت اهل حصن فارادوك ان تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن انزلهم على حكمك فانك لا تدري انصيب حكم الله فيهم ام لا ثم اقتضوا فيهم بعد ما شئتم فلو نزل اهل حصن على حكم الله بخرا ابو يوسف القتال والاسترقاق والخرير ذمة لنا وعين محمد التمر لان الانزال على حكم الله لا يجوز عنده لما روينا وفي اوله وان اخطا الامام وانزلهم على حكم الله ينبغي له ان يعرض عليهم الاسلام فان اجابوا لذلك فيها وان ابوا يضرب عليهم الجزية وعلى ارضهم الخراج ولا يقتلهم ولا يسير ولا يي يوسف انهم اهل حرب وحكم الله فيهم معلوم وما روي كان في ابتداء الاسلام ولما استقر المشرع على هذه الثلاثة علم حكم الله فيهم وهو احد هذه ولكن للامام خيار التقيين وروى احمد في مسنده والحاكم في مستدركه عن سلمان انه انتهى الى حصن او مدينة فقال لا صفا دعوني ادعهم كما رايت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعهم فقال لهم انما كنت رجلا منكم فهداني الله للاسلام فان اسلمتم فلنما لنا وعليكم ما علينا وان ابيتتم فادوا الجزية وانتم صاغرون فان ابيتتم ناذناكم على سوا ان الله لا يحب الخائبيين فقل ذلك لهم ثلاثة ايام فلما كان في اليوم الرابع امر الناس ففروا اليها وفتحوها وروى الستة قوله عليه الصلاة والسلام لمعاذ حين بعثه الى اليمن انك تقدم على قوم اهل كتاب فادعهم الى شهادة ان لا اله الا الله فان اسلموا فيها وان لم يسلموا فادعهم الى الجزية الحديث ولا يجوز ان يقاتل من ابطله الدعوة الى الاسلام بعد ان يدعوه ولو قاتلهم قبل الدعوة انهم ويستحب ان يدعوا به من بلفظه الدعوة



مبالغة في الاذعان انهم بالدعوة يستعدون او يجتالون بحيلة او يتحصنون لان الدعوة  
مستحبة ودفع الضرر واجب وفي المحيط بلوغ الدعوة اما حقيقة او حكما بان استفاض شرقا  
وغربا انهم الى ما يدعون وعلى ما ايقنا تلون فاقم ظهور الدعوة مقامها في حقل مشرقا  
روى الشيخان عن ابن عوف قال كتبت الى نافع اسأله عن الدعا قبل القتال فكتب الي انما ذلك في اول  
الاسلام قد اغار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على بني المصطلق وهم غارون اي غافلون  
وانعامهم نسق على الماقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم واصاب يومئذ جويرية بنت الحارث وقطع  
شجرهم وزرعهم اي يقاتلهم بما يهلكهم ويقطعهم عن الشفاعة في قول واحد في رواية انه  
لا يفعل بهم ذلك الا ان كانوا يفتلونه بنا ولنا ما روي اصحاب الكتب الستة عن النبي بن سعد  
عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قطع غل بني النضير وحرق وهي لبويرة بالتصغير ومنها  
نزلت ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة على اصولها الآية وفيها يقول حسبان ثابت **شعر**  
وهان على سرة بني لوى حريق بالبويرة مستطير وفي المحيط ينبغي للامام اذا اتبع بالفتح  
بدون التقريق والتحريق ان لا يفعل بلا عذر اي يقاتلهم بلا حيانة ونقض عهد وفي المحيط  
وهذا بعد الظفر واعطاء الامان واما قبلها فلا بأس به يعنى لقوله عليه الصلاة والسلام  
الحرب خدعة واما قول صاحب الهداية ولا بد من التنبذ فخرنا عن العذر لقوله عليه الصلاة  
والسلام في اليهود وقال عذر فرفضه غير معروف وانه هو من كلام عمرو بن عبس  
كادوا سليمان بن عام قال كان بين معاوية والروم عهد وكان يسير في بلادهم حتى  
انقضى العهد فاغار عليهم واذا رجل على دابة او فرس وهو يقول الله اكبر وفاء لا عذر  
واذا هو عمرو بن عبسة فمسأله معاوية عن ذلك فقال سمعت رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يخلف عهده ولا يبلذ به حتى تنضي المدة  
او يبلذ اليهم على سواد قال فرجع معاوية بالناس رواه ابوداود والنسائي والترمذي  
وهذا لفظ وقال حسن صحيح وبلا غل وهو السرقة من المضم وبلا مثله بالضم وهي  
تقطع عضو وتنويده وجه وقد سبق النهي في حديث بريدة عن هذه الاشياء فان قيل  
روى الشيخان في كتاب الحدود عن قتادة عن انس ان نفا من عكل غانية وفي لفظ ان  
ناسا من عربية قدموا على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فبايعوه على الاسلام فاستؤمروا  
الارض وسقطت ابدانهم فقتلوا ذلك الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لا يخرجون  
مع راعينا في ابله فتصيبون في ابوالها والبانها قالوا الي يا رسول الله فخرجوا فقتلوا  
من ابوالها والبانها فصكوا مالا على الرعاة فقتلوه وارتدوا عن الاسلام واستاقوا  
زود رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اعياله فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
فبعث في اثرهم فاتي بهم ففقطع ايديهم وارجلهم وسمل اعينهم وتركهم في الحرة حتى ماتوا  
وفي لفظ والقوا في الحرة يستسقون فلا يسقون ولم يحبسهم حتى ماتوا وفي لفظ فقطع  
ايديهم وارجلهم ثم امسهم فاحبت ثم كملهم بها وفي لفظ تركهم في الحرة بعضون الحارة

وهذا يدل على جوانب المثلة اجيب بانه محمول على نسخ فان في اخر الحديث قال قتادة وبلغنا ان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان بعد ذلك يبحث على الصدقة وينهى عن المثلة وفي لفظ  
لها قال قتادة فحدثني محمد بن سيرين ان ذلك قبل ان تنزل الحدود وفي لفظ الليثي قال انس  
فما خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد هذا خطبة الا نهى فيها عن المثلة ومن قال  
بنسخه المثلة فيجوز ان يكون في كتاب المغازي عن اسحق عن صالح مولى التومة عن  
ابي هريرة قال لما قطع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ايدي اصحاب القحاح وارجلهم وسمل اعينهم  
نزلت هذه الآية اما جزاء الذين يجارون الله ورسوله الى اخر الآية قال فلم تشمل بعد ذلك  
عين قال وحدثني ابو جعفر قال بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ذلك بعثنا الانصار  
عن المثلة او محمول على انه فعل بهم ما فعلوا بالرجال وقد جاء مصرح به عند مسلم عن انس قال انا  
سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعين اولئك لانهم سملوا اعين الرجال وروى ابن سعد في خبرهم  
انهم قطعوا يد الراعي ورجله وغرزوا الشوك في لسانه وعينه حتى مات وعلى هذا ما فعل  
بهم ليس بمثلة فان المثلة ما كان ابتداء من غير جزاء ولا قتل عاجز عن القتال كالصبي والمجنون  
والاعمى والمقعور والمرأة والميت الذي لا يقدر على الصياح عند التقا الصفيح الا ملكة او  
مقاتلة او اراي في الحرب او ذما مال يبحث به على القتال لنفسي ضررهم الا ان الصبي والمجنون  
يقتل ما دام ايا قاتلا وغيرهما لا بأس بقتله بعد الاسر لانه من اهل العقوبة روى  
الجماعة الا ابن ماجه عن نافع عن ابن عمر ان امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم مقتولة فتبى عليه الصلاة والسلام عن قتل النساء والصبيان وفي لفظ للشيخان  
فاكثر قتل النساء والصبيان وروى ابوداود عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال انطلقوا باسم الله وعلى ملة رسول الله لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا ولا صغيرا  
ولا امرأة ولا تظلموا وضغوا غناكم واسلموا واحسنوا ان الله يحب المحسنين وقد امر رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم بقتل دريد بن الصمة يوم حنين وكانوا احضروه معهم ليدبر امرهم  
وكان ابن مائة وعشرين سنة وقيل كان ابن مائة وستين وقيل كان اعمى ايضا ولا قتلا بكا  
بداي ابتداء لقوله تعالى وان جاء هذا كعلي ان تشركني ما ليس لك به علم فلا تطعمهما وصاحبهما  
في الدنيا معروفا وليس من المعروف فيها ان يقتلها ما قيد بالبره لان ابن له قتل ابيه الكافر  
اذا قصد قتله بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله لان مقصود الابن جنيته الدفع الا ترى ان  
الاب المسلم لو شتر سيفه على ابنه بحيث لا يمكن الابن دفعه الا بقتله له ان يقتله الكافر ولي  
ولو كان الاب والابن في سفر وعطشا ومع الابن ماء يكتفي لاحدهما للابن ان يشربه وان كان  
الاب يموت عطشا فكذا ههنا وحكم الام والجد والجد كالا ب ولو كان الكافر اخ المسلم الجاهل  
له ان يقتله ابتداء بخلاف الباغي اذا كان اخا للطابع حيث لا يجوز للطابع قتله بالا تقاف  
وعند الشافعي يكره له ان يقتل ذا رحم محرم وفي ذي رحم غير محرم وجهان احدهما يكره والاخر  
لا يكره ومذهب مالك واحمد كذا ههنا ولا يكره لاهل قتل ابنه الكافر ابتداء وعند الشافعي يكره



ولا اخرج مصحف وامرأة الذي جيش يؤمن فيه عليهما لان الغالب حينئذ السلامة والغالب  
كالمتحقق بخلاف الجيش الذي لا يؤمن فيه عليهما وهو السرية لان في اخراجهما تعريض المصنف  
للاستخفاف وتعريض المرأة للنساء والضياع وقد روى الجماعة الا الترمذي عن ابن عمر قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالقرآن الى العدو وفي لفظ لمسلم عنه ايضا  
قال قال عليه الصلاة والسلام لا تسافر روايا للقرآن فاي لا امن ان يباله العدو ويجوز للعجائز  
ان يخرجن في العسكر العظيم لا قامة عمل يلقين بهن كالطبخ والسقي والمد اذ لا تخرجن مع النساء  
مع النبي صلى الله عليه وسلم لذلك مشهور ولا يباشرن القتال لانه يدل على ضعفهن الا للضرورة  
وكره الجملان وجد المسلمين في فليس للامام ان يضربا لمجمل على الناس للذين يخرجون  
الى الجهاد وهذا لانه يشبه الاجرة على الطاعة ونحو الاجرة حرام فما اشبهها بكمولان  
مال بيت المال معد لتواييب المسلمين وهذا من مجملتها فعلى الامام كفايتهم منه وامان  
ما يوجد في فلا بأس بتقوية القاعد المجاهد لقول ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام  
استعار من صفوان بن امية ادراعا وسلاحا في غزوة حنين فقال يا رسول الله عارية  
موداة قال نعم رواه احمد والحاكم وقال حديث صحيح علي بشرط مسلم ولم يخرجاه ورواه  
ابن حبان في صحيحه عن صفوان بن امية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا ابتك رسلي فاعطهم ثلاثة ثيابين او ثلث ثيابين درعا قال قلت عارية موداة يا رسول  
الله قال نعم وكان عمر يغزى العرب عن ذي الحليفة وياخذ فرسا لمقيم فيعطيه المسافر  
رواه ابن ابي شيبة والواقدي ولا ناعاه على ابروجهاد بالمال وكلاهما منصوبا  
واحوال الناس في الجهاد تتفاوت فمنهم من يقدر بالنفس والمال لقدرة عليهما ومنهم  
من يقدر عليه بالنفس بقوته دون المال لفقره ومنهم من يقدر عليه بالمال دون النفس  
لجبرته فيجوز الغنى الفقير بماله الفقير القادر حتى يكون الخارج مجاهدا بنفسه  
والقاعد بماله والمؤمنون كالبنيان يثبت بعضهم بعضا ويصالحهم بلا مال على مدة  
يراهما ان كان الصالح خيرا للمسلمين لقوله تعالى وان جئواكم بالسلم فاجنح لها وتوكل  
على الله وقد صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل مكة على ان يضصوا الحرب عشر  
سنين كما روى ذلك ابو داود وكان في ذلك نظر للمسلمين لانه كان بين اهل مكة وبين  
اهل خيبر مواطاة اي موافقة وفي نسخة مواخاة وايضا لهم مال يؤخذ منهم للمسلمين  
عند الحاجة لانه لما جازت المصالحه بغير مال فبالمال اولى وقد بالهاجة لانه لو لم يكن  
لهم حاجة لا يجوز لانه ترك الجهاد صورة ومصنف ولقوله تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى  
السلم وانتم الا علون ثم لما خوذ من المال يصرف مصارف الجزية اذا ما ينزل المسلمون  
بسا حتمهم بالارسلوا رسولا لانه ما خوذ بقوة المسلمين كالجزية واما اذا انزلوا  
بدار الحرب واحاطوا بهم ثم صالحوهم على مال فهو غنمة يجنسها الامام ويقسم الباقي بينهم  
لكنه ما خوذ ابا لهم ولو صار لعدو المسلمين وطلبوا الصلح بالمال ياخذونه من المسلمين

٢ يفعل ذلك الامام لما فيه من اعطاء الدينة والحاق المذلة بالمسلمين الا اذا خاف الهلاك لان دفع  
الهلاك باي طريق امكن واجب وقد اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاحزاب ان  
يصرف الكفار عن المسلمين بثلاث ثمار المدينة كل سنة فقال سعد بن معاذ وسعد بن عباد  
يا رسول الله ان كان هذا عن وجي فامض بما امرت به وان كان دايما ابنته فقد كنا في الجاهلية  
لم يكن لنا ولا لهم دين وكانوا لا يطهون من ثمار المدينة الا شرا وقرى فاذا اعزنا الله وبعث فينا  
رسوله نعطيهما الدينة لا نعطيهما الا سيف فقال عليه الصلاة والسلام اني رايت العرب  
دمتم عن قوس واحدة فاجبت ان اصرفهم عنكم فان ابنت ذلك فانتم وذاك وبندي طريق  
الامام او نايبه صلحهم ان كان هواي البذا لنفع لان المصلحة لما تبذل كان البذل  
جها بصورة ومعنى وتركه ترك الجهاد بصورة ومعنى لم يلد من اعلامهم بالنيل لقوله  
تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سوا ان الله لا يحب الخائنين اي على سوا  
منكم ومنهم في العلم بذلك ونحوه عن الغدير لقوله عليه الصلاة والسلام لكل غادر لواء يوم  
القيمة يعرف به رواه احمد والشيخان ويقال لهم قبل بذا ان كانوا ان البذل لتقضي العهد  
وقد انتقض وتوضيحه انه يقال لهم بذا ان كان ملكهم واخذ منهم بعلمه لانه عليه الصلاة  
والسلام غزا قريشنا بلا اذار اليهم لما نقضوا العهد الذي جعل بينه وبينهم في عام  
الحديبية وصالح المرتد بلا مال وكذا البايع لان الاسلام من المرتد مرجو وكذا الرجوع الى  
الحق من البايع فجار تاخير القتال عنهم طعنا فيه اذا كان في التاخير مصلحة للمسلمين كما في اهل  
الحرب واعا لا يؤخذ منهم مال لان اخذه يشبه اخذ الجزية من جهة ان كلا منهما في مقابلة  
ترك القتال وهما لا يتقبل منهم الجزية فكذا هذا وان اخذ المال من المرتد على الصلح لا يرد عليه  
لان اموالهم غير معصومة فجاز اخذها ابتداء بغير رضاهم ولا في الرد عليهم مصونة لديهم  
ولا يباع سلاح وحديد وخيل منهم لما روى الطبراني في معجمه والبيهقي في سننه عن عمران بن  
حصين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السلاح في الفتنة لان فيه تقوية  
لهم على الحرب ولو كان البيع بعد صلح لان الصلح على شرف لتقضي والا نقض ولا يمنع احد من ادخال  
الطعام والثياب بلادهم والقياس ان يمنع لان فيه تقويتهم الا ان تركناه لما رواه البيهقي في دلائل  
النبوة عن ابي هريرة فذكر قصة اسلام غامة وفي اخرها فقال والله اني ما صبت ولكن اسلمت  
وعقدت عهدا وامننت به والذي نفس غامة بيده تايتكم حبة من ايامه ما بقيت حتى ياذن فيها  
محمد وانصرف الى بلده ومنع الجمل الى مكة حتى جهدت قريش فكتبوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم يستلونه بارحامهم ان يكتب الي غامة يخلى اليهم على الطعام ففعل عليه الصلاة والسلام  
ولو شرطوا في الصلح ان يرد عليهم الامام من جاء منهم مسلما بطل الشرط عندنا وبه قال مالك وقال  
الثناقي واحمد في رواية يجب الوفاء به في الرجال دون النساء لان سبيل شرط على النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم في صلح الحديبية ان من جاء منهم اليه ان يرد اليهم ولنا قوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنواهن الله اعلم بايما نهت فان علموهن موثقات



فلا ترجعوهن الا للنفار والشرط الذي وقع في صلح الحديبية ان تنسج بما تلون لانه كان نثما ملا  
للذكور والانات وصح امان حروحة لكا فراو جماعة اولاهل حصن او مدينة موبدا او موقتا  
لما روي البخاري في الجهاد ومسلم في الحج من حديث علي بن ابي طالب قال ما كتبنا عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم الا القرآن وما في هذه الصحيفة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
المدينة حرم فمن احدث فيها حدا او اوى محذنا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين  
لا يقبل الله منه يوم القيمة صر فاولا وعدا ودية المسلمين واحدة يسعى بها ادناهم فمن اضر  
مسلمنا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صر فاولا وعدا  
والدية العهد وادناهم اقلهم وهو الواحد من الدنور وفسره محمد بالعبد فجملة من الدنوة  
واحرته اذا انقضت عهده وغدرت به اما امان الحر فله من اهل القتال ومنفعة الاسلام  
واما امان الحر فلما في الصحيحين ان ام هاني قالت يا رسول الله زعم ابن امي علي انه قاتل رجلا  
قد اجرته فلان بن هبيرة فقال عليه الصلاة والسلام قد اجرنا من اجرنا وامننا من امننا  
وفي صحيح الطبراني عن انس بن مالك ان زينب بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
اجارت ابا العاص فاجاز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جوارها وان ام هاني بنت ابي طالب اجارت  
عقبه فاجاز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جوارها وقال بجير علي المسلمين ادناهم وان كان  
امان الحر والحره شر بنده الامام او نائبه الامان رعاية لمصلحة المسلمين وعرض عن الغدر  
وادب الحر والحره لا يستبداده براه في الحرب دون الامام بخلاف ما اذا كان الامان خيرا حيث  
لا يوجب واحد منهما لانه ربما يغترب بالتاخير فيكون معذورا ولما امان ذي لانه يتهم  
لكونه يوافقهم اعتقادا وقيل اليهم فسلدا الا اذا مره مسلم ان يؤمنهم فيجوز امانه لزوال  
ذلك المعنى براهي المسلم وعن مالك يصح امانه لانه ذمة فكان تابع للمسلمين والمشهور عنه  
انه لا يصح ولما امان اسير وامن تاجر مسلم معهم وامن مع اسلمة اي في ديار الحرب  
ولم يجر امانا لان هو لا مغفرون تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان انما يكون من الخوف  
ولما امان مسلم اذا دخل عسكر اهل الحرب في دار الاسلام وامنهم لانه مشهور بنصته  
وشرط صيرورة دار الاسلام دار حرب زوالا من المسلمين على اموالهم وانفسهم واتصال  
الدار بالدار بلا فاصل بينهما وظهور احكام الكفر فيها عند ابي حنيفة واكتفيا بالشرط اثنان  
في صورته دار الحرب كعكسه وهو صيرورة دار الحرب دار الاسلام فانه بظهور احكام  
الاسلام فيها من غير شرط ولما امان صبي وامن عبد مجبورين عن القتال وامن مجنون  
لان قول الصبي والمجنون لا يعتبر كافي الطلاق والعاق وقال محمد يصح امان الصبي المجبور وهو  
قول مالك واحمد قيد بكونه مجبورا عن القتال لانه لو كان ما ذواله فيه فالاصح انه يصح امانه  
مطلقا وقال محمد ايضا يصح امان العبد المجبور عن القتال وهو قول ابي يوسف فيما ذكر  
الكرخي وهو قول مالك والشافعي واحمد لقوله عليه الصلاة والسلام ذمة المسلمين واحد  
يسعى بها دناهم ولما روي عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن معمر بن عاصم بن

سليمان عن فضل بن يزيد الرقاشي قال شهدت قرية من قرى فارس يقال لها مناهرة فها حصرناهم  
شهر اثنى اذ اكنادات يوم وطعننا ان نصبحهم انصرفنا عنهم عند الفيل فتخلف عبد منافا ستمنا  
فكتب اليهم في سبهم اما انتم رضى بها اليهم فلما رجعنا اليهم خرجوا في ثيابهم ووضعوا اسلحتهم فقلنا  
ما نشاءكم قالوا انتقمونا واخرجوا اليها السهم فيه كتاب اما انهم فقلنا هذا عبد والصدا لا يقدر على  
شي قالوا لنذري عبدكم من حرمهم وقد خرجنا بامان فكتبنا الى عمر فكتب عمر ان العبد المسلم من المسلمين  
وامانه اما انهم ولا يبي حنيفة وابي يوسف ان الامان جهاد مصفى وهو مجبور عليه عن الجهاد  
فيكون مجبورا عليه عن الامان وحديث الفضيل محمول على الماذون له في القتال دون المجبور  
عليه فيه والله تعالى اعلم **فصل في المغنم وقسمته** ما فتح من البلاد والارضين غنوة اي قهرا  
قسمه الامام بين الجيش كافعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بارض خيبر كما سياتي واقرأه  
عليه بحرية على رؤسهم وخارج على اراضيهم كما فعل عمر بسواد العراق في جماعة من الصحابة  
كما سيجي وقيل الاول هو لادوي عند حاجة الغنائم والثاني عند عدم حاجتهم ليكون عدة في  
الزمان الذي وقال المشافعي واحمد يقسم الاراضي ولا يتكها في ايديهم وقال مالك في المشهور  
عنه هي وقف على مصالح المسلمين وعنه ان الامام يقسمها كذهب المشافعي وعنه انه غير  
كذهبنا ولما روي البخاري في صحيحه عن اسلم ان عمر قال والذي نفسي بيده لو ان اترك اخر  
الناس ليس لهم شيء ما فتحت على قرية الا قسمتها كما قسم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
خيبر ولكن اتركها لهم خزانة يقسمونها وفي الموطا اخرنا يزيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت عمر  
يقول لو ان اترك اخر الناس لا شيء لهم ما فتحت المسلمين قرية الا قسمتها اسرها انما كاقسم  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خيبر سها ما وروى ابو داود في سننه من حديث سليمان بن بلال  
عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما افاء الله عليه  
خيبر قسمها ستة وثلاثين سهما جمع فضل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سهما يجمع كل سهم  
مائة والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم معهم له سهم كسهم احدهم وعزل رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم ثمانية عشر سهما وهو الشطر الاخر لتواييه وما ينزله من امر المسلمين  
فلما صارت الاموال بيد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمسلمون لم يكن لهم عمل يكتفونهم  
عملها دعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليهود فعا ملهم زادا بوعبيد في كتاب  
الاموال فعا ملهم على نصف ما يخرج منها فلم يزل على ذلك حياة رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم وابي بكر حتى كان عمر فكثرت الجالي في المسلمين وقوا على العمل فاجلى عمر اليهود  
الى الشام وقسم الاموال بين المسلمين الى اليوم وروى بن سعد في الطبقات وابن زنجويه  
في كتاب الاموال في ترجمة عثمان بن حنيف ان عمر بن الخطاب وجه عثمان بن حنيف على خراج  
السواد ورزقه كل يوم ربع شاة وخمسة دراهم وامره ان يبيع السواد عامه وغامه  
ولا يبيع سبعة ولا ثلاثة ولا اربعة ولا مستنقع ماء ولا مالا يبلغه الماء فبيع عثمان كل شيء  
دون الجبل يعني حلوان الى ارض العرب هو اسفل العراق وكتب الى عمراني وجدت كل شيء



بلغه الماء من عام وعام ستة وثلاثين ألف الف جريب وكان ذراع عمر الذي مسح به السواد ذراعا  
وقبضة وكتب اليه عمر ان افرض الخراج على كل جريب عام او عام اعلمه صاحبه او لم يعلمه درهم  
وقبضة وافرغ على الكرم على كل جريب عشرة دراهم وعلى الرطاب خمسة دراهم واطعمهم التخل  
والشجر وقال هذه قوة لهم على عمارة بلادهم وفرض على رقابهم على المومنين ثمانية واربعين  
درهما وعلى من دون ذلك اربعة وعشرين درهما وعلى من لم يجد شيئا من عشرة دراهم وقال  
درهم لا يهود ولا يجر في كل شهر ودرهم الرق بالخراج الذي وضعهم في رقابهم وجعلهم اكره  
في الارض فجعل من خراج سواد الكوفة الى حراول سنة ثمانون الف درهم ثم جعل من قابل  
ماية وعشرون الف درهم ثم بزل كذلك في التزايد في المحيط ان الجريب ستون  
ذراعا بذراع الملك كسرى وهو يزيد على ذراع العامة بقبضة انتهى والقبض لها ثمانية اربعة  
امنا والمنايات وستون درهما وفي كتب السير والتواريخ ان عمر استشار الصحابة  
مراراً في جعلهم فقال اي ثلوث اية في كتاب الله استغنيت بها عنكم ثم تلا قوله تعالى ما افاد  
الله على رسوله من اهل القرى الى قوله تعالى للفقر المهاجرين الى قوله والذين تبوء الدار  
والايمان الى قوله والذين جاءوا من بعدهم فقال ادى من بعدكم نصيبا في الذي فلو قسمتها بينكم  
ليكن من بعدكم في الذي نصيب فمر بها عليهم وجعل الجزية على رؤسهم والخراج على اراضيهم  
ليكون ذلك لهم ولن ياتي بعدهم من المسلمين ولا يجالفة في ذلك لا نفوسهم بلاد ولم  
يزالوا على خلافه حتى دعا عليهم على المنبر اللهم اكفني بلاد واصحابه فاحال عليهم الجور فيهم  
عين نظرف ايما نواحيها وقل الاسارى اذا لم يسلموا اسوا كما نوا من مشركي العرب  
او من المرتدين او من غيرهم او استرقهم او تركهم احرار اذمة لنا اي مضروبا عليهم الجزية  
اذا كانوا من غير مشركي العرب وغير المرتدين اما القتل فلا يحسم مادة فسادهم ولا نه  
عليه الصلاة والسلام قتل اسارى بنى قريظة وكانوا ما بين الثماناية والتسعاية واما  
الاسترقاق او تركهم احرار اهل اذمة لنا فلان في ذلك منفعة للمسلمين مع دفع شرهم  
ولما فعل عمر باهل سواد العراق فهدنا بعد اسلامهم لان الامام ليس له فيهم اسم منهم  
الا استرقاق لان قتل الاسير او وضع الجزية عليه بعد اسلامه لا يجوز وقيدنا استرقاقهم  
او تركهم احرارا بغير المشركين وغير المرتدين لان هاتين الفرقتين ليس فيهم اذم يسلموا  
الا القتل روى البخاري عن انس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل عام النخج وعلى راسه  
يخضر فلما نزع حماره رجل فقال يا رسول الله بن حنظل متعلق باستار الكعبة فقالوا قتلوا  
وروى اصحاب السنن اربعة عن عطية القرظي قال كنت فيمن اخذ من سبي قريظة  
فكانوا يقتلون من انبت وتركوا من انبت فكنت فيمن ترك وروى البيهقي في دلائل النبوة  
عن جابر قال ادى سعد بن معاذ يوم الاحزاب فقطعهوا كحله فحجهم رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم بالنار فانفخت يده فتركه فنفخه الدم فحجهم اخرى فانفخت فلما ادى  
سعد ذلك قال اللهم لا تخرج نفسي حتى تفرغني من بنى قريظة فاستمسك عرقه فاقطعه

قطرة حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ فارسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم محم ان يقتل  
رجالهم ويسبي نسايتهم وذرايتهم ليستغني بهم المسلمون فقال رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لسعد قد اصبحت حكمة الله فيهم وكانوا اربعة فلما فرغ من قتلهم انفتق  
عرقه فأت والاكل عرق في اليد او هو عرق الحية ونفى بضم النون وكسر الفاء اي منع منهم  
بفتح الهم وتشد يد النون اي تركهم من غير ان يخذل شيئا منهم وقال الشافعي يجوز لقوله  
تعالى فاما منا بعد واما فداو لما روى البخاري في صحيحه ان عمر بن الخطاب اصاب جارية بين  
من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة قال من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
على سبي حنين فجعلوا يسعون في السلك قال عمر يا عبد الله انظر ما هذا فقال من رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السبي قال اذهب فارسل الجارية بين ولنا قوله تعالى في  
سورة براءة فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وهي آخرة سورة نزلت فكان ناسخا  
لاية المن والداد لما وقع في غزوة حنين لتقدمها ومنع فداهم بالادياسير مسلم لا تهم  
بعدون حرا على المسلمين ودفع بشر حرا بتهم خير من استنقاذ الاسير المسلم من يدهم  
ومنع ردهم الى اديهم لان فيه تقوية على المسلمين وقال ابو يوسف ومحمد يفاذي بهم  
اسارى المسلمين وقال ما لك والشافعي واحمد لا يجوز المفاداة بنسائهم وقال احمد ايضا  
لا يجوز المفاداة بصبيانهم وعن ابي حنيفة انه لا باس بان يفاذي بهم اسارى المسلمين  
لان تخليص مسلم من ايديهم واجب ولا يتوصل اليه الا به وفي السير الكبير ان هذا قوله  
واظهر الروايتين عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف يجوز المفاداة باسارى المسلمين  
قبل القسمة لا بعد هالان الثابت بعد القسمة حقيقة الملك فلا يجوز ابطاله بدون رضاه  
بعض كسائر ما هو من المفاداة بالادياسير المشهور من المذهب لقوله تعالى  
لولا كتاب من الله سبق الاية ولقوله عليه الصلاة والسلام لو نزل بنا عذاب لما نجا الا عمر  
وذلك لانه اشتهر بقتلهم وفي السير الكبير ولا باس به اذا كان بالمسلمين حاجة استدلالا  
باسارى بدر ولا امام فدا اسارا بهم في الاظهر من الروايتين عن ابي حنيفة وبه قال  
لما روى مسلم من حديث سلمة بن الاكوع قال خرجنا مع ابي بكر امير المؤمنين رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم ففقر وناقراة فلما كانت بيننا وبين الماء ساعة امرنا ابو بكر فحرسنا  
ثم شئت المفاداة اي صباها عليهم في كل وجه فورد الماء فقتل من قتل عليه وسبي ونظرت  
الى عنق من الناس فيهم الذراي فحنيت ان يسبقوني الى الجبل فرميت بسهم بينهم  
وبين الجبل فلما راوا السهم وقفوا فحنيت بهم اسوقهم وفيهم امرأة من بنى فزارة عليها ثشع  
من ادم والشفع النطع معها ابنة لها من احسن الناس فسقطهم حتى اتيتم ابا بكر  
فتفطنوا بئتها فقد منا المدينة فلقيني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في السوق  
فقال لي يا سلمة هب لي المرأة لله ابو ك فقلت هي لك يا رسول الله فوالله ما كسفت  
لها ثوبا نصبت بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى مكة فقد يربها ناسا من المسلمين



كانوا اسرا في مكة وروى مسلم ايضا وابوداود والترمذي وقال حسن صحيح واللفظ له عن  
ابي المطلب عن عمران بن حصين ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد رجلي من  
المسلمين برجل من المشركين وعندنا تذكروا غرق مواش شق نقلها لان في تركها على  
حالتها قال الشافعي تقوية لهم وفي عقرها كما قال مالك تعذيبا ومثلة بها والذبح للمصلحة  
جائز والحق الغنيظ بهم من اقوى المصالح وهو مندوب بالنص وصارت كسلاح يمكن حرقه  
فانه يحرق اتفاقا لئلا يستعينوا به فيما بعد وان لم يكن حرقه دفن في مضيعة بحيث  
لا يهتدون اليه او التي في البحر ودليل الشافعي ما في مصنف ابن ابي شيبة ان ابا بكر  
جيشا الى الشام فخرج يتبع يزيد بن ابي سفيان فقال اني اوصيك لا يقتلن صبيانا ولا  
امراة الى ان قال ولا بفرقة الماكلة لكنه يحل على ما يمكن نقلها بحصاين الاقوال واما ما في  
الهداية من نهيه عليه الصلاة والسلام عن ذبح الحيوانات الا لماكلة فغير معروف ومنع  
قسمه من ثمة اي في دار الحرب لا ايداعا وصورتها ان لا يكون للامام من بيت المال  
ما يحل عليه الغنيمة فيقسمها بين الفاتحين ليجلوها الى دار الاسلام ثم يجمعها منهم فيها  
وقال الشافعي لا بأس بقسمها في دار الحرب بعد ما تم انتزاع المشركين وبه قال عطاء وقال  
مالك يحل قسمه الاموال في دار الحرب ويؤخر قسمه النسي الى دار الاسلام واصل هذا  
ان الملك لا يثبت للفاتحين قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا وعندهم يثبت بالايلا بعد  
ما تم انتزاع المشركين وبه قال احمد ولنا ان الاستيلاء باثبات اليد والنقل اذ القوة  
لهم في دارهم فصار القسمة فيها كالقسمة قبل الهزيمة واما قسمه عليه الصلاة والسلام غنائم  
خير فيها وغنائم بني المصطلق في دارهم فليس من محل الخلاف لانه عليه الصلاة والسلام لما  
فتح تلك البلاد صارت دار الاسلام ولا خلاف فيها وانما الخلاف فيما لم يصرد دار الاسلام والرد مبتدأ  
وهو يكسر الراء وسكون الدال فهو بمعنى الصوت ومنه قوله تعالى فارسلوا معي رداء يصدقني  
ومدحهم ثمة اي في دار الحرب كما قل خير المبتدأ فيه اي في المفتح خلافا للشافعي وقد  
مهدنا الاصل في ذلك لا سوقي لم يقاتل اي ليس الذي يبيع في العسكر اذ المقاتل كما قلنا في  
حق المفتح لان سبب الاستحقاق وهو المجاوزة على قصد المقاتل ولم يوجد لانه جاوز  
على قصد التجارة قيد بعدم القتال لان المقاتل منهم يستحق من الغنيمة لانه بالمباشرة ظهر  
ان قصده القتال والتجارة يتبعه فلا يضره كالحاج اذا تجر في طريق الحج فانه لا ينقصا حجه  
واما ما في الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام الغنيمة لمن شهد الواقعة فرقعته غير  
معروف بل موقوف على بن عمر كما ذكره البيهقي ولا من مات ثمة اي في دار الحرب من المقاتلة  
لان الارش مجري في الملك ولا ملك للفرقة في الغنيمة قبل ان يخرج الى دار الاسلام وانما لهم  
الاستحقاق ويورث قسطن من مات من المقاتلة ههنا اي في دار الاسلام وقال الشافعي  
يورث من مات بعد استقرار الهزيمة لثبوت الملك به عنده وحل لنا ثمة اي في دار الحرب  
طعام سوا كان مهيلا لا كالا ولم يكن كالحبوب والبقر والغنم والابل لكن ترد جلودها

الى الغنيمة وهذا الحل في حق من يسلم له في الغنيمة ويرفع له منها غنيما كان او فقيرا وفي حق  
من معه من النساء والولاد والمماليك وعلف ودهن وخطب وسلاح به حاجة لا بعد الخروج  
منها اي في دار الحرب لما روى مسلم عن عبد الله بن مغفل قال اصبحت جرابا من شحم يوم خيبر  
فالتمته ثم قلت لا اعطى في هذا اليوم احد اشيا فالتفت فاذا رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم متبسما زاد ابوداود الطيالسي في مسنده وقال له عليه الصلاة والسلام هو لك  
قال ابن القطان وهذه الزيادة مفيدة لانه انصت في اباحتها وفي صحيحه الاسناد وروى  
بخاري في صحيحه عن ايوب عن نافع عن بن عمر قال كنا نصيب في معان زينا العسل والضب  
فناكله ولا نرفعه وروى ابوداود في سننه عن محمد بن ابي مجالد عن عبد الله بن ابي اوفى  
قال قلت هل كنتم تحسبون يصنع الطعام على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال  
اصبنا طعاما يوم خيبر فكان الرجل يجي فيأخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم ينصرف وروى  
البيهقي من حديث هاني بن كعثومان صاحب جيش الشام كتب الى عمر انا فتحنا ارضا  
كثيرة الطعام والعلف وكرهت ان اتقدم في شيء من ذلك الا بامر ك فكتب اليه دع الناس  
ياكلون ويعلفون ثم باع شتيا بذهب او فضة فقيه خمس الله وسهام المسلمين  
ولم يقيد في السبيل الكبير حل انتفاع الطعام وغوه بالحاجة وهو قول مالك والشافعي واحمد  
لا طلاق ما روينا ولقوله عليه الصلاة والسلام يوم خيبر كلوا وعلفوا ولا تعطلوا رواه  
البيهقي في المعرفة ومن اسم ثمة اي في دار الحرب منهم قبل ان يأخذ المسلمون عصم  
نفسه فلا يجوز قتله ولا استرقاقه لقوله عليه الصلاة والسلام امرت ان اقاتل الناس حتى  
يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماهم واموالهم وعصم طفله لانه تبع له  
في الاسلام بخلاف ولده الكبير فانه حربي غير تابع له في الاسلام وبخلاف زوجته وحملها  
فانه احر بية غير تابعة له في الاسلام وحملها جزمتها فيتبعضها في الرق وعصم ماله معه  
بسبق يده الحقيقة عليه ولقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم على شيء او مال فهو له  
روي مسندا ومرسلا بسند صحيح نعمت صحز بن عيلة ان قواما من بني سليم فدوا عن ارضهم  
حين جاء الاسلام فاخذ منها فاسلموا فحاصموا فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فردها عليهم  
وقال اذا اسلم الرجل فهو احر بارضه وماله رواه احمد وروى ابوداود مصناه وفيه يا عترة ان القوم  
اذا اسلموا احرزوا اموالهم ودماءهم او دعه معصوما اي مسلما او ذميا لانه في يده حكما  
اذ يد المودع كيد المودع لانه عامل له في الحفظ وهي بدعته صحيحة قيد بالوديعة لان ماله  
الذي في يد معصوم غصبا في عند اي حنيئة لان يده ليست كيد المالك وقال محمد لا يكون فينا  
لان المال تابع للنفس وقد صارت معصومة بالا سلام وابو يوسف مع اي حنيئة في رواية  
ومع محمد في اخرى وقيد بالمعصوم لان ماله الذي اودعه عند حربي في اتفاقا لان يده ليست  
محترمة حتى جاز لنا التعرض لها وقيد بالمال لان عقاره في خلافا لما لك والشافعي واحمد فانه باسلا  
بعصم عقاره لانه في يده كالتقول ولنا ان العترة في يد المملوك لا دار وسلطانها اذ هي من جملة دار



الحرب لم يكن في يد حقيقة وقيل هو قول محمد وهو قول أبي يوسف ولا يرجع عنه لأن الحقار  
كثيره من الأموال بناء على أن اليد حقيقة ثبتت عنده فيه ألا ترى أن عنده يتصور فيه الغصب  
وأما عبيده فمن قاتل منهم فهو في خلا فإلما لك والشافعي وأحمد لا يمانرون على ماله خرج من يده  
فصار تباعا لاهل دارهم وحكم من اسلم في دار الحرب وخرج المينا على هذا التفصيل ويتسم الامام  
اربعة الة خمس من القيمة بين الفاتنين بعد افرار الخمس لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من  
شيء فان لله خمسة الاية وللغارس اي لمن معه فرس واكثر سهمان وللراجل اي من لا فرس  
سوا كان معه بعير او بغل او لم يكن سهم وهذا قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد  
للغارس ثلثة اسهم وللراجل سهم وهو قول مالك والشافعي وأحمد والليث وابو ثور  
والكراهل العلم لما روى الجماعة الا النسائي عن نافع عن بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهم هذا لفظ البخاري وفسره نافع فقال  
اذا كان مع الرجل فرس فله ثلثة اسهم وان لم يكن له فرس فله سهم ولنفسه اسهم في  
القتل للفرس سهمين وللراجل سهم وللفظ اي داود وابن جابر في صحيحه انه عليه الصلاة  
والسلام اسهم لرجل ولفرسه ثلثة اسهم سهم ماله وسهمين لفرسه ولفظ الترمذي  
انه قسم في القتل للفرس سهمين وللراجل سهم ولفظ ابن ماجة انه اسهم يوم خيبر للغارس  
ثلثة اسهم للفرس سهمان وللراجل سهم وفي الباب احد عشر حديثا مسندا لم ينفى ما روي  
ولان الاستحاف بالنفع ونفعه على ثلثة امثال الرجل لانه للكر والفر والنبات والراجل  
للنبات لا غير ولا في حنيفة ما روى ابو داود في سننه واحمد في مسنده والطبراني في مجمع  
وابن ابي شيبة في مصنفه والدارقطني في سننه والحاكم في مستدركه من حديث مجمع  
بن يعقوب بن مجمع بن يزيد الا نضاري قال سمعت ابي يعقوب بن مجمع يذكر عن عمه  
عبد الرحمن بن يزيد الا نضاري عن محمد بن مجمع بن حارثة الا نضاري وكان احدا القراء الذين  
قولوا القرآن قال شهدنا الحديث مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما انصرفنا  
عننا اذ الناس يهزون الاباعر فقال بعض الناس لبعض ما للناس قلوا اوجي الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم واقف على راحلته عند كراع النخيل فلما اجتمع عليه الناس قرأ عليهم  
انا فمنا لك فقام بيننا فقال رجل يا رسول الله افنح هو قال نعم والذي نفسي بيده انه  
لنفتح ففتمت خيبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية  
عشر سهما وكان الجيش لثلاثة وخمسة فيهم ثلثة غايات فارس فاعطى الفارس سهمين  
واعطى الرجل سهمان قال ابو داود وهذا هو ما كانوا ما يتي فارس فاعطى الفرس  
سهمين واعطى صاحبه سهمان وروى الطبراني في طريق الواقدي في مجمع عن المقداد  
بن عمرو انه كان يوم بدر على فرس يقال له سحمة فاسهم له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
سهمين لفرسه سهم واحد له سهم وفي تفسير بن مردويه في سورة الانفال بسنده  
الى عائشة قالت اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سبايا بني المصطلق

في الصحيحين  
ابن ابي شيبة

فاخرج منها الخمس ثم قسم بين المسلمين فاعطى الفارس سهمين والراجل سهم وروى ابن ابي  
شيبه في مصنفه عن ابي اسامة وابن غير قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم جعل للفارس سهمين وللراجل سهم ومن طريق ابن ابي شيبة  
رواه الدارقطني في سننه وقال قال ابو بكر النيسابوري هذا اعتدي وهو من ابن ابي شيبة  
لان احمد بن حنبل وعبيد الله بن بشر وغيرهما روه عن ابن ابي غير خلاف هذا وكذا روه  
بن كرامة وغيره عن ابي اسامة خلاف هذا يعني انه اسهم للفارس ثلثة اسهم ثم اخرج  
عن نعيم بن حماد عن بن مبارك عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه اسهم للفارس سهمين وللراجل سهمان قال احمد بن منصور هكذا لفظ نعيم  
عن ابن المبارك والناس يخالفونه قال النيسابوري ولعل الوهم من نعيم بن المبارك  
فما ثبت الناس ثم اخرج عن يونس بن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبيد الله بن عمر عن  
نافع عن بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يسهم للفارس سهمين وللراجل  
سهما ثم اخرج عن حماد بن عمار عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن نافع عن بن عمر  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قسم للفارس سهمين وللراجل سهما ولان الكروا لغزو  
جنس واحد فيكون نفعه مثلي نفع الرجل فيفضل عليه بسهم ولان الفرس تبع للراجل  
فله زاد بسهم وما روه محمول على الزيادة بطريق التثنية كما اعطى عليه الصلاة والسلام  
سهمي الرجل والفارس لسلمة بن الاكوع وكان راغلا فيما روى مسلم واحمد في حديث طويل  
عن سلمة بن الاكوع قال قد منا الحديث مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعن  
اربعة عشر مائة فذكر الحديث بطوله الى ان قال فلما اصبحنا قال رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم خير فرساننا اليوم ابو قتادة وخير رجالنا سلمة ثم اعطاني سهمين سهم الفارس  
وسهم الرجل فحصباهي جميعا هذا ولا يسهم الا كثر من فرس وقال ابو يوسف يسهم لفرسين  
وبه قال احمد لما روى الدارقطني في سننه عن ابي عمرة بن نعيم بن عمرو بن عيص قال  
اسهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لفرس اربعة اسهم ولصاحبه اربعة اسهم  
اسهم لرجلي عبد الرزاق في مصنفه عن ابراهيم بن يحيى الاسلمي عن صالح بن محمد عن مكحول  
ان ابن عمر بن الخطاب بن مسعود فاعطاه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خمسة اسهم واخرج  
الدارقطني والواقدي في المغازي عن عيسى بن عمر قال كان مع ابن عمر يوم خيبر فرسان  
فاسهم له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خمسة اسهم وقال صاحب التقيج ان عمر بن الخطاب  
كتب الى ابي عبيدة بن الجراح ان اسهم للفرس سهمين وللفرسين اربعة اسهم ولصاحبه  
سهما فذلك خمسة اسهم وما كان فوق الفرسين فهو جناب واجيب بان هشام بن عروة  
بن عبد الله بن الزبير ثبت في حديث ابن عمر واحرص وقد روى عن ابيه عن جده عن  
عبد الله بن الزبير عن الزبير انه قال اعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم  
بدر اربعة اسهم سهمين لفرسي وسهما لامي واهل المغازي لم يروا انه



عليه الصلاة والسلام اسهم فرسين ولم يختلفوا انه حضر خيبر بثلاثة افراس لنفسه السكيب  
والضرب والمربح ولم يأخذ الا لفرس واحد وقال مالك في الموطا اسهم بالفرس واحد  
وروى الواقدي في المغازي بسند الى الحارث بن عبد الله بن كعب ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم قاذ في خيبر ثلاثة افراس لزاز والطرب والسكيب وقاد الزبير فراسا وقاد حراس بن  
الصمت فرسين وقاد البراء بن اوس فرسين وقاد ابو عزة الانصاري فرسين قال فاسهم  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لكل من كان له فرسان خمسة اسهم اربعة لفرسيه  
وسهم له وما كان اكثر من فرسين لم يسهم له ويقال انه لم يسهم الا لفرس واحد واثبت  
ذلك انه اسهم لفرس واحد ولم نسمع ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لنفسه الا لفرس  
واحد ويعتبر في استحقاق سهم الفارس والراجل وقت مجاوزة الدرب اي مدخل الحرب  
لا يعتبر شهود الواقعة في الاستحقاق كما هو قول مالك والشافعي واهل حنابلة في المغازي  
دار الحرب فارسا فمات فرسه وقاتل راجلا استحق سهم الفارس ولو دخل راجلا  
فاشتري فرسا استحق سهم الراجل خلا فالهزم ولو دخل المجاهد فارسا وقاتل راجلا لضيق  
المكان استحق سهم الفارس اتفاقا هذا ولا يسهم لملوك يقاتلون ولا مواه تدوي  
المجرى وتقوم على الرضى ولا لصبي يقاتل ولا لذي يقاتل او يد على الطريق ولكن يرضخ  
لهم على حسب ما يرى الامام لقول ابن عباس لم يكن للعبد والمرأة سهم الا ان يهديا  
من غنائم القوم رواه احمد ومسلم والرضخ في اللغة اعطاء القليل وهنا اعطاء من سهم  
الغنيمة وعندنا يكون من الغنيمة قبل اخراج الخمس وهو قول الشافعي ورواية عن  
احمد وفي قول للشافعي يكون من الاربعة الاخماس وهو رواية عن احمد وفي قول للشافعي  
يكون من خمس الخمس وقال مالك من الخمس ولا يسهم للاجير لانه دخل بخدمة المستاجر  
لا للقتال حتى لو ترك الخدمة وقال يسهم لكاهل سوق العسكر ويستعان بالكافر  
في القتال عند الحاجة عندنا وعند الشافعي واهل حنابلة من اهل العلم يستعان به  
والخمس من الغنيمة للبيتم وهو كل صغير لا اب له ويشترط ان يكون فقيرا والمسكين وابن  
السبيل وقد تقدم تفسيرهما في الزكاة لما روى عن ابن عباس من طرق بالفاظ متقاربة  
سما رواه بن مردويه في تفسيره في سورة الانفال بسنده اليه قال كان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم اذا بعث سرية فغفوا خمس الغنيمة فنضرب ذلك الخمس في خمسة  
ثم قرا واعلموا انما غنم من شئ فان لله خمسة وللرسول وقال قوله تعالى فان لله خمسة  
مفتاح كلام غنم قوله تعالى ما في السموات وما في الارض فذكره للتبرك باسمه فهو  
غير محتاج الى شئ لان الكلاله ثم جعل سهم الله وسهم الرسول واحدا ولذي القربى سهمها  
فجعل هذين السهمين قوة في الخيل والسلاح وجعل سهم اليتامي والمسكين وابن  
السبيل لا يعطيه لغيرهم وجعل الاربعة اسهم الباقية للفرس سهمين وراكبه سهمهما  
والراجل سهمهما ولما رواه الطبراني فلما قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

جعل ابو بكر وعمر هذين السهمين سهم الله والرسول وسهم قرابته في سبيل الله صدقة  
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولما روى ابو يوسف عن الكلبي عن ابي صالح عن ابن عباس  
ان الخمس الذي كان يقسم على عهد النبي عليه الصلاة والسلام على خمسة اسهم لله والرسول  
سهم ولذي القربى سهم واليتامي سهم والمسكين سهم ولا بن السبيل سهم ثم قسمه  
ابو بكر وعمر وعثمان وعلي على ثلاثة اسهم سهم لليتامي وسهم للمسكين وسهم لابن  
السبيل وقد قدم فقرنا ذوي القربى من هذه الطوائف الثلاثة على غيرهم ولا شئ لضيهم  
اي غني ذوي القربى لان عمر اعطى الفقرا منهم وقال الطحاوي سهم الفقير ساقت ايضا لما قدما  
والاولا اختيارا لكرخي وهو الاصح لان الدليل لما دل على حق سقوط اعيانهم ما فقر لهم  
فيدخلون في الاصناف الثلاثة ويستقط سهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بموته  
كالصقي لانه كان يستحق برسالته لا بالقيام بامور امته ولهذا لم يرفع الخلفاء الراشدون  
بعده هذا لا نفسهم والصقي شئ نفيس كان يصطفيه لنفسه من الغنيمة كدرع  
وسيف او فرس او امة كما روى انه اصطفى صفية من غنائم خيبر وقال الشافعي يقسم  
الخمس على خمسة اسهم سهم للنبي عليه الصلاة والسلام في حياته وبعد وفاته يصرفه  
الامام في مصالح الدين على ما يري وبه قال احمد وعن الشافعي ان سهم النبي عليه الصلاة  
والسلام بعده يرد على بقية الاصناف وحكي بن المنذر عنه انه يكون للخليفة وسهم  
لذوي القربى يستوي فيه غنيهم وفقيرهم يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وقال  
المزني والثوري يستوي فيه الذكر والانثى ويكون لبني هاشم وبني المطلب فقط دون  
بني عبد شمس والباقي للفرق الثلاثة وقد تقدم ان الخلفاء الراشدون على ثلاثة  
نحو ما قلنا من حضر من الصحابة فكان اجماعا ومن دخل دارهم وله منعة سوا اذن له الا  
ام لا فاغار خمس ما اخذه لان لما خذ حبيذ على وجه القهر والظلمة لا اختلاسا وسرقة  
فكان غنيمة لا من لا منعة له اي لا خمس ما اخذ من دخل دارهم ولا منعة ولا اذن له من  
الامام لان اخذهم حبيذ يكون اختلاسا وسرقة لا قهرا وغلبة وخمس عند مالك والشافعي  
لا نه مال حربي خذ قهر فكان غنيمة وقيد بعدم الاذن لان من لا منعة له لو دخل باذن  
الامام ففيه روايات المشهور منها انه يحبس ما اخذه لانه لما اذن لهم الامام التزم نصهم  
بالامداد نصار كالمنفعة ولا امام ان ينقل وقت القتال فيجعل احد من الجيش شيئا زائدا  
على سهمه اي نصيبه سهمها كان او رخصا كالسلب ونحوه بان يقول من قتل قتيلا فله سلبه  
او من اصاب شيئا فهو له فيستاول هذا الكلام كل من ياخذ من الغنيمة او يقول للسرية قد  
جعلت لكم الربع بعد الخمس او ما اصبتم فلكم نصفه لما روى انه عليه الصلاة والسلام نقل  
الربع بعد الخمس في رجصة كما رواه احمد وابوداود وكان عليه الصلاة والسلام يفعل في  
البداية الربع وفي الرجعة الثلث كما رواه احمد وابن ماجه والترمذي ولا ان التنفيل  
عريف على القتال وهو مندوب اليه لقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال



ولقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين من قتل قتيلة له عليه بيعة فله سلبه والتفيل عند  
من الاربعة الاخماس وبه قال احمد وعند مالك والشافعي من الخمس والسلب مركبه اي مركب  
المقتول وما عليه اي على المقتول مما في وسطه وجيبه وعلى مركبه من سلاح وثياب وسرج  
واله ولو اخذه واحد وقتله اخره فالسلب لمن اخذه اي لا عطاء النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم سلب اي جهل لمصادرون ابن مسعود والحاصل انه لا يستحق القاتل سلب  
مقتوله عندنا الا بقول الامام من قتل قتيلة فله سلبه لا نه يستحق بازاله منعة القتل  
وقت الحرب بقطع طرفه او اسره كما قال مالك والشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام  
من قتل قتيلة له عليه بيعة فله سلبه رواه احمد والجماعة الا النسائي وفي لفظ مسلم عن  
جابر بن نفير عن عوف بن مالك انه قال اخذ ابن الوليد امره تعلم يا خالد ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل قال بلى زاد ابو داود وقضى بالسلب للقاتل ولو  
يخمس السلب واخرج في سننه ايضا عن انس بن مالك ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال يوم حنين من قتل كافر فله سلبه فقتل ابو طلحة يومئذ عشرين رجلا واخذ اسلامهم  
وظاهر هذا النصيب الشرع لا نه بعث له ولا ان القاتل مقبلا قد اظهر فضل عنايته على غيره  
فيسحق التفضيل بملك ما على القاتل كالفارس مع الرجل بخلاف لو قتله مدبرا او رمى  
من صف المسلمين سلبا فقتل مشركا لا نه ليس فيه زيادة عن الفكل احد يجاسر عليه  
ولنا ما في مع الطبراني الكبير والوسط بسنده الى جنادة بن ابي امية قال نزلنا ذابق  
وعلي بن ابي عبيدة بن الجراح فبلغ جيب بن مسلمة ان بنته صاحب قرص خرج يريد  
بطريق اذ ربحان ومعه زمر وياقوت ولوديه وغيرها فخرج اليه فقتله وجانباه  
فاراد ابو عبيدة ان يخمس فقال له جيب لا تحسني ذوقا رزقنيه الله فان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم جعل السلب للقاتل فقال معاذ يا جيب اني سمعت رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لما لله ما طابت به نفس امامه ورواه اسحق بن  
داهوية في مسنده بسنده الى جنادة بن امية قال كنا معسكرين بدابق لجيب بن  
مسلمة النهري ان بنته القرص خرجت بجارية من البحر ين يريدها طريق ارمينية فخرج  
عليه جيب فقتله فجاء بسلبه محمله على خمسة ابغال من الدباج والياقوت  
وان برجد فاراد جيب ان ياخذها كله و ابو عبيدة بعض فقال جيب لابي عبيدة  
قد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل قتيلة فله سلبه قال ابو عبيدة  
انه لا يقتل الله بدو سمع معاذ بن جبل بذلك فأتى ابا عبيدة وجيب بخاصمه فقال  
معاذ لجيب ان تنق الله وتأخذ ما طابت به نفس امامك وحدتهم بذلك عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم فاجتمع رأيهم على ذلك فاعطوه بعد الخمس شيئا فباعه  
بالدينار الا ان في مسنده ضعفه وما في الصحيحين في قصة معاذ بن عمرو بن الجوح  
ومعاذ بن عفر و قتلها ابا جهل يوم بدر وقضى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسلبه لمعاذ

ابن الجوح ولم يجعل بينهما وما اخرج مسلم وابوداود واللفظ لا يرد عن عود بن مالك  
الا شجعي قال خرجت مع يزيد بن حارثة في غزوة موته ورافقتي مدوني من اهل اليمن  
فلقينا جوح الروم وفيهم رجل على فرس شقر عليه سرج مذهب فجعل الروم يقرئ المسلمين  
وقعد له المدد خلف ضرة فمر به الرومي فخرقه فرسه فخرقه فقتله وجانبه وسلاحه  
فلما فتح الله على المسلمين بعث اليه خالد بن الوليد فاخذ منه سلب الرومي قال عوف  
فاثبت خالد فقلت له اما علمت ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بالسلب  
للقاتل قال بلى ولكن استكثرته قلت لتردته او عرفتها عند رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم فايان يعطيه قال عوف فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وقصصت عليه قصة المدي وبما فعل خالد فقال صلى الله تعالى عليه وسلم يا خالد  
ما حملك على ما صنعت قال يا رسول الله استكثرته قال رد ما اخذت منه قال عوف  
فقلت دونك يا خالد ام اف لك فقال عليه الصلاة والسلام ما ذا اذك فاجبرته قال  
فغضب صلى الله تعالى عليه وسلم وقال خالد لا ترد عليه هل انتم تاركون ايامي لكم صفوة  
امرهم وعليهم كدره **فصل في استيلاء الكفار عليك** بعض الكفار بعضا يهين انفسهم اذا  
استولوا بعضهم على بعض واموالهم كذا بال استيلاء كايملك به المسلم ويملك بعض الكفار  
اموالنا بالاستيلاء والاحرار بدارهم وقال مالك يملكونها بمجرد الاستيلاء وعن احمد رواية  
كقول مالك واخرى بقولنا وقال الشافعي لا يملكونها لان استيلاءهم محظور ابتداء عند الاخذ  
في دار الاسلام وانتهاد عند الاحراز بدارهم لبقاء عصمة المال اذ سببها اسلام صاحبه  
لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم فصار هذا الاستيلاء  
المسلم على مال المسلم واستيلاءهم على رقابنا والكفار غاطبون بالمحظورات بالا جماع  
كالزنا والربا ولنا قوله تعالى للفقر المهاجرين الآية والفقر من لا ملك له فلم يملك  
الكفار اموالهم باستيلاءهم عليهم لكانوا اغنيا ولم يسموا فقرا لان الاصل في الاموال  
الاباحة وعدم العصمة لقوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانما يحضل الاختصاص  
والعصمة بسبب من الاسباب كالشرا ونحوه ضرورة التمكن من الانتفاع به بلا منازعة  
فاذا زال ذلك التمكن بسبب احراز الكفار بدارهم عاد الى الاصل وصار كالصيد ونحوه  
من مباح الاصل فيملكونه بخلاف استيلاء المسلم على مال المسلم لان تمكنه من الانتفاع به قائم  
فينبغي اختصاصه به وبخلافه رقابنا لانها لم تخلق محلا للملك لان الذي خلق يملك لا يملك  
وانما يثبت فيه محمية الملك بالكفر العارض وبخلافه ما اذا لم يجرزوها بدارهم لان ملكهم  
بسبب الاستيلاء وهو تحقق بالا حراز بدارهم لان الظاهر ان المسلمين يستنقذونها  
منهم ما لم يجرزوها بدارهم فان قيل قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين  
سبيلا والتملك بالاستيلاء من اقوى جهات السبيل اجيب بان النفس تناول ذوات  
المؤمنين وهم لا يملكونهم بالاستيلاء بل يملكون اموالهم لا اياي لا يملك الكفار بالاستيلاء

وعلام



والاحواز بدارهم حرنا وتوابعه وهم مدبرنا وام ولدنا ومكاننا لان محل الملك هو المال وهو لا  
ليس بمالك وقال مالك واحد يملكون المدبر والمكاتب بالاسيلا وقال احمد لا يملكون ام الولد  
وقال مالك بفديها الامام فان لم يفصل ياخذها سيدها بالقيمة ولا يدعها يستغل فريحتها من  
لا غل له وعبدنا الا بقاء ولا يملك الكفار بالاسيلا والاحواز عبد المسلم اذا بقى الى دارهم  
ولهذا عند ابي حنيفة والشافعي واحمد في رواية وقال ابو يوسف ومحمد ومالك واحمد  
في رواية يملكونها كالوئدت اليهم دابة فاخذوها ولا يبي حنيفة ان سبب الملك الاسيلا  
ولم يوجد لان الادمي ذوبيد صحيحة وفي شرح الوقاية ان الخلاف فيما اخذوه قهرا وقيدوه  
واما ان لم يكن ياخذوه قهرا فلا يملكونه اتفاقا ونكح بينهما اي بالاسيلا والاحواز  
بدارهم وتوابعه وما هو ملكهم لان المشرع استقطعتهم وعصمة ما هو ملكهم  
جزا لغيرهم بان جعلهم ملكا لعبيده ومن وجد مناهما له في يد الغائبين بعد ما غلبت  
عليهم اخذ به شتان ليقسم اي ان لم يقع القسم لان المشرع قبل القسمة عامة  
فقل المضرة وبالقمة ان قسم لما سياتي واخذه بالثمن ان شراه منهم اي من الكفار  
تاجر واخرجه الى دار الاسلام لانه لو اخذه بغير شئ لتضرر التاجر وقال الشافعي  
من وجد مناهما له بعد القسمة اخذه بغير شئ ايضا ولكن يعوض الامام من وقع في  
سهمه من بيت المال وان لم يكن في بيت المال شي اعاد القسمة ولما روى الدارقطني  
والبيهقي في سننهما عن الحسن بن عمار عن عبد الملك بن سيرة عن طاووس  
عن بن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فيما احرز العدو فاستنقذه المسلمون  
منهم ان وجده صاحبه قبل ان يقسم فهو حق به وان وجده وقد قسم فان شئنا  
اخذه بالثمن وفي سنن الدارقطني عن اسحق بن عبيد الله بن ابي فروة وعن رشدين  
وعن يونس كلاهما عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن عبد الله  
بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من وجد ماله في الفئ  
قبل ان يقسم فهو له ومن وجده بعد ما قسم فليس له شئ قال واسحق هذا متروك  
قال البيهقي الحسن بن عمار متروك الا انه قال قال الشافعي قال ابو يوسف حدثنا  
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن بن عباس عن رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم في عبد وبغير احرزهما العدو ثم ظفر بهما فقال عليه الصلاة  
والسلام لصاحبهما ان صبرهما قبل القسمة فهما لك بغير شئ وان اصبتهما بعد  
القسمة فهما لك بالقيمة فرواية ابي يوسف لهذا الحديث عنه يدل على صابته في هذا  
الحديث اذ لا يلزم من كون الشخص متروكا ان يكون كل فرد من افراد حديثه متروكا  
وفي مع الطبراني عن ياسين الزيات عن الزهري عن سالم عن ابيه مرفوعا عن ادريس  
ماله في الفئ قبل ان يقسم فهو له وان ادركه بعد ان يقسم فهو حق به بالثمن ورواه  
بن عدي في الكامل وضعف ياسين الزيات وفي مراسيل ابي داود عن ثقيم بن

طرفة قال وجد رجل مع رجل ناقة له فارفعها الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقام  
البيضة انها ناقته واقام الاخر البيضة انه اشتراها من العدو فقال عليه الصلاة والسلام  
ان شئت ان تاخذها بالثمن الذي اشتراها به فانت احق بها والافق عن ناقته وروى  
الطبراني في معجمه عن جابر بن سمره قال اصاب العدو ناقة رجل من بني سليم ثم اشتراها  
رجل من المسلمين فصرفها ما حبها فاني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاجزه فاموه  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان ياخذها بالثمن الذي اشتراها به صاحبها من  
والا يخلى بينه وبينها ومن ادنا ما في سنن الدارقطني عن قبيصة بن ذؤيب ان عمر  
بن الخطاب قال ما اصاب المشركون من اموال المسلمين فظهر عليهم فرائ رجل ثمانية  
بعينه فهو حق به من غيره فاذا قسم ثم ظهر واعليه فلا شئ له انما هو رجل منهم وفي  
رواية هو احق به من غيره بالثمن قال وهذا امر سل وفي مصنف بن ابي شيبة عن  
خلاس عن علي بن خذ لك وقال بن حزم رواية خلاص عن علي صححه وروى عن يزيد  
بن ثابت ولكن باسناد فيه بن لمبيعة فتصد وطرفة يحسنه ويصح الاحتجاج به  
كيف ولا معارض له وعبد هذا مبتداهم اي لا هل الحرب صفته اسمائة اي في دار  
الحرب صفة ثمانية فجا نابان جالى دار الاسلام او الى عسكر المسلمين في دار الحرب  
او ظهرنا عليهم عطف على ما قبله عتق هذا جابر المبتداهم واغايهتق لما روى احمد في  
مسنده وابن ابي شيبة في مصنفه والطبراني في معجمه من حديث الجراح عن مقسم  
عن بن عباس ان عبد بن خريص الطائي الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاسلما  
فاعتقهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احدهما ابو بكره وفي لفظ ابن ابي شيبة  
بهذا الاسناد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يعتق من اتاه من العبيد اذا  
اسلموا وقد اعتق يوم الطائف رجلين احدهما ابو بكره سمي به لانه تدلى ببكرة وتزل  
من الحصن وفي مراسيل ابي داود عن عبد ربه بن الحكم ان النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم لما حصر الطائف خرج اليه ارقام من ارقايهم فاسلموا فاعتقهم رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم فلما اسلموا اليهم بعد ذلك رد عليه الصلاة والسلام الولا اليهم  
وفي سننه عن علي قال خرج عبدان لارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الحديبية  
قبل الصلح فكتب اليهموا اليهم قالوا يا محمد والله ما خرجوا اليك رغبة في دينك وانما خرجوا  
بامن الرق فقال ناس صدقوا يا رسول الله رداهم اليهم فغضب عليه الصلاة والسلام  
وقال والله ما اراكم تنتهون يا معشر قريش حتى يبعث عليكم من يضرب رقابكم على  
هذا واى ان يرداهم وقال هم عتقا الله كعبد مسلم اي كما يعتق عبد مسلم شراه كافر  
مستنا من هنا اي في دار الاسلام وادخله دارهم اي دار اهل الحرب وهذا عند ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق وبه قال مالك واحمد وفي مذهب الشافعي وجه  
انه لا يصح بيع العبد المسلم من الكافر وعنه قول نه يصح وفي النهاية عن الايضاح



وعلى هذا الخلاف اذا كان العبد ذميا لان المستامن يجب على بيعة ولا يمكن من ادخاله دار  
الحرب ولا يتعرض تاجر ناقة اي في دار الحرب لدمهم واموالهم في تعرضه لو احدثا منها  
غدر اياهم وهو ممنوع منه الا ان اخذ ملكهم ماله او حبسه او اخذ غيره اي غير ملكهم ماله التاجر  
يعلمه اي يعلم ملكهم ولم ينهه لانهم نقضوا عهده فيباح له التعرض لهم كالسير والتلصص  
قيدهم وماله لا يجوز له ان يتعرض لغزوهم لان الفروج لا تخل الا بالملك ولا ملك  
قبل الا حراز بالدار وما اخرج التاجر من دار الحرب بطريق التعرض ودخل به الى دار  
الاسلام ملكه لتحقق سبب الملك فيه وهو لا يستبد على مال مباح حراما اي ملكا حراما  
لانه حصل بسبب الغدر فواجب ذلك خضاعه فيصدق به تنزهها عنه ولا يمكن حره  
من اقامه هنا اي في دار الاسلام سنة بامان وقيل له عند الامان ان اقامت هنا سنة  
نضع عليك الجزية وبعد ذلك فان اقام سنة من وقت القول له فهو ذمي لا يترك ان  
يرجع اليهم لانهم لا يترامون الجزية ثم اذا اصاب ذميا بضئ لمدة الضرورية له يستأنف عليه  
الجزية بحول بعدها الا ان يكون الامام قال ان مكنت سنة اخذتها منك فانه ياخذها  
منه حينئذ وحل دمه بعوده الى محل ليس من دارنا ثم وجه من ذمتنا ومن اسلم ثمة  
ولم يلحق بدارنا فله ودمه غير مصوم عندنا وحكم ما لك والشافعي يعصمها  
عصمة مقومة فجب الدية في الخطا والقود في العدا لانه قتل نفسا مصومة لبثوت  
العاصم وهو الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام امرت ان اقاتل الناس حتى  
يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماهم واموالهم الا بعثتها فقد اثبت  
العصمة بالاسلام لا بالدار ولنا قوله تعالى فان كان من قوم عدوكم وهو مومن  
فخبر برغبة مومنة فالدية سبقت لبيان انواع القتل وموجباته فواجب في المومن  
الطلق دية وكفارة ثم اوجب بقتل مسلم اياها جرا لينا كفارة فقط بقوله فان كان من  
قوم عدوكم اي المقتول اذا كان من الكفار دارا وهو مومن فخير برغبة ثم اوجب  
بقتل الذمي دية وكفارة فدلل الجواب الكفارة وحدها فبين اياها جرة على ان لاديه له  
لا جعل الكفارة كل الواجب لانها كل المذكور فلا يجوز ان يزاد عليها الا انها نسخ فلا يجب  
عليها الا سوى الكفارة في القتل الخطا لما تلونا ولا تغير جزية وصفت بصلح لان الواجب  
لها حينئذ هو التراضي فلا يقع على خلاف ما وقع عليه الجزية ما يؤخذ من الذمي  
باعتبار راسه وسهيت جزية لانها تجري اي تقضي وتكفي عن القتل اذ بقولها  
يستقط القتل عن الذمي ويكلف ان ياتي بنفسه ويعطيها قايما والتابض منه  
قاعدة ولا يقبل منه لربطها على يدنا يمه في اصح الروايات وذلك لقوله تعالى حتى  
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون واغا اعتبر الصلح لما روى ابو داود في كتاب  
الاموال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح اهل نجران على ان ياتي في حلة المضاف  
في صفه والبقية في رجب يودونها الى المسلمين وعارية ثلاثين درهما وثلاثين قسما

وثلاثين بعيرا وثلاثين من كل صنف من اصناف السلاح يغزون بها والمسلمون  
ضامنون لها حتى يردوها عليهم ان كان باليمن كيدا وغدرة على ان لا يهدم لهم بيعة  
ولا يخرج لهم قسما ولا يقتلوا عن دينهم ما لم يجدوا حدا او ياكلوا الربا ويخربوا بلد من  
اليمن واماله نصارى والحلة ازار وردا واذا اعلوا بصيغة الجهول وكذا قوله في  
على املاكهم توضع على كتابي وجوسي ووشى عجي اي دون عري ظهر غناه لكل سنة  
ثمانية وابعون درهما يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وعلى المتوسط وهو من  
ملك نصبا بالنصفها اي اربعة وعشرون درهما يؤخذ منه في كل شهر درهمان  
وعلى فقير يكتسب اي يقدر على اكتساب سوا الكنتب او لم يكتسب ربعها اي اثني عشر  
درهما يؤخذ منه في كل شهر درهمان لما روى ابن ابي شيبة في مصنفه في الامارة  
عن علي بن مسهر عن النبي في عن ابي عوف محمد بن عبيد الله الثقفي قال وضع  
عمر بن الخطاب الجزية على رؤس الرجال على الضعفي ثمانية وابعون درهما وعلى المتوسط  
اربعة وعشرون درهما وعلى الفقير اثني عشر درهما وروى ابو عبيد القاسم بن  
سلام في كتاب الاموال عن عمر انه بعث عثمان بن حنيف فوضع عليهم ثمانية وار  
واربعة وعشرون واثني عشر ويعتبر وجود هذه الصفات الثلاثة اخر السنة  
وقال الشافعي يوضع على كل بالغ دينار غنيا كان وفقيرا لما روى ابو داود والترمذي  
وقال حديث حسن والنسائي في الزكاة عن ابي عوف عن ابي ايل عن مسروق عن  
ساذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان اخذ من البقر  
من كل ثلاثين تبعا او تبعة ومن كل اربعين مسنة ومن كل ايام دينار او عدلة  
معاقرى والحالم البالغ والعدل بالفتح المثل من خلاق الجنس وبالكسر المثل من الجنس  
والمعاقر حي من همدان ينسب اليه نوع من الثياب وقال مالك يوضع على الضعفي البعير  
درهما واربعة دنانير وعلى الفقير عشرة دراهم او دينار وعن احمد ثلاث روايات  
رواية يفوض الى ابي الامام وبه قال الثوري وابو عبيدة ورواية اقلها دينار ويجوز  
الزيادة ولا يجوز النقصان ورواية كقولنا ثم عندنا توضع الجزية على كل كافر ليس بمرتد  
ولا وثني عربي وبه قال احمد في رواية لان عر ضرب الجزية على اهل سواد العراق لحضر  
من الصحابة واسبال عن اديانهم ولا يجوز استرقاقهم اجماعا فكذلك اوضع الجزية  
عليهم اذ بكل منهم يلعنه الصغار والذوالا وقال احمد لا يؤخذ الا من اليهود والنصارى  
ومن وافقهم فاصلا دينهم وامر بكتابتهم كالمسامرة لليهود والفرنج وآمن النصارى  
وقال الشافعي لا يؤخذ الا من اليهود والنصارى والمجوس وفي اصحاب صحف ابراهيم  
وشيث ولبرداود ومن نفسك بد بن ادم والمسامرة والصائبين وجهات في  
مذهبه احمدا يؤخذون ثانيا لا يؤخذ وقال مالك يؤخذ من جميع الكفار الا من  
منشرك قريبين والذليل على اخذها من اهل الكتاب قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون



بالله ولا اليوم الاخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وعلى اخذها من الجوس ما رواه محمد بن الحسن في موطأ وابن ابي شيبة في مصنفه عن مالك عن الزهري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اخذ الجزية من جوس الحزب وان عمر اخذها من جوس فارس وان عثمان اخذها من جوس لير وما رواه البزار في مسنده والدارقطني في غريب ما لك من حديث ابي علي الحنفى ثنا مالك بن انس عن جعفر بن محمد عن ابيه ان عمر بن الخطاب ذكر الجوس فقال ادري كيف صنع في امرهم فقال عبد الرحمن بن عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ستوا بهم سنة اهل الكتاب وفي البخاري ولم يكن عمر اخذ الجزية حتى شهد عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اخذها من جوس بجر وكذا رواه احمد وجماعة وعن المغيرة بن شعبة انه قال لعامل كسرى امرنا بئينا عليه الصلاة والسلام ان نقا تلك حتى تصدوا الله وحده او تودوا الجزية رواه احمد والبخاري وكانوا عبدة الاوثان لا اى لا توضع الجزية على وثنى عري فان ظهر عليه بصيضة المجهول اى على الوثنى العري فطعمه وعرسه اى لوجهه فى لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سبي ذراي وطاس وهواز ونسايهم وقسمها بين الغائبين ولا توضع ايضا على مرد سوا كان من العرب او العجم فان ظهر عليه فطعمه ونسايهم لان ابا بكر سبي نساي بنى حنيقة وذرايهم لما ارتدوا وقسمهم فوقع في سهم على الحقيقة فاولدها ابنه محمد بن الحنفية لم كفر المرء اغلظ من كفر مشركي العرب ولذا كان ذراي المرتدين ونسايهم يحرقون على الاسلام بخلاف ذراي عبدة الاوثان من العرب ونسايهم فلا يقبل منهما اى من الوثنى العري ومن المرتد الا الاسلاف والسيف زيادة في العقوبة عليهما لان كفرهما اغلظ من كفر غيرهما اما المشرك العري لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نشأ بين اظهرهم والقران نزل بلغتهم فالعجزة اظهر في حقهم واما المرتد فله كفر بعد ما هدى الى الاسلام ووقف على محاسنه من الاحكام وقال مالك والشافعي واحمد يجوز استرقاق وثنى العرب لان استرقاقه اتلاف له حكما فيجوز كاتلافه حقيقة ولنا قوله تعالى في حق عبدة الاوثان من العرب يقاتلونهم او يسلمون ولا توضع ايضا على زنديق لان جاقبل ان يوخذ وامرانه زنديق وتاب بئيل توبته وان اخذ ثم تاب يقتل ولا يقبل توبته ولا يقبل منه الجزية لانه يعتقد في الباطن خلاف الظاهر ولا توضع على راهب لا يحاط الناس وذكر محمد عن ابي حنيفة انها توضع عليه وهو قول ابي يوسف وقول للشافعي واحمد انه ضيع القدرة على العمل فصار كمن عطل الارض الخراجية عن الزراعة ووجه ما في الكتاب انه لا يقتل عليهم اذا كانوا لا يخلطون الناس والجزية في حقهم لا سقاط القتل ولا توضع على صبي ولا امرأة ولا مملوك ولا اعمى ولا زمن ولو كانوا غنيين لانها بدل عن القتل والقتال وما عدا المملوك لا يقتل

ولا يقال

ولا يقال لهدم الاهلية ويدخل في المملوك القن والمكاتب والمذبر وانما لا توضع عليه لانه بدل عن القتل في حقه وعن النصرة في حقنا بالقتال وعلى اعتبار اوله يجب وضع الجزية لان الاصل يتحقق في حق المالك لان المملوك الحر يي يقتل فيتحقق البدل ايضا وعلى اعتبار الثاني لا يجب لان العبد لا يقدر على النصرة فلا يجب عليه بدله فلا يوضع بالشك ولا توضع على فقير لا يكتسب اى لا يقدر على الكسب كالمريض في السنة كلها او في اكثرها اقامة لا كمن مقام الكل او في نصفها ترجيح الجانب الا سقاط في العقوبة بخلاف القادر على الكسب التارك له فانها تؤخذ منه كن قدر على الزراعة ولم يزرع حيث يؤخذ منه الخراج وتسقط الجزية بالموت والاسلام سوا كان ذلك في اثنا السنة او بعد عامها قبل اخذ وقال المشافعي تسقط بعد عامها وله فيما اذا اسلم او مات في اثناها فاولا احدهما انه يؤخذ جزية ما مضى والاخر يسقط وهذا الخلاف ياتي فيمن عمى وصار مقعدا او زنا او شحا كبيرا لا يستطيع العمل او فقيرا لا يقدر على شئ وقد بقي عليه شئ من الجزية فانه تسقط عنه عندنا وعند الشافعي لا تسقط لان الجزية وجبت عن العصمة الثابتة بعقد الزمة او عن سكنتي في دارنا وقد وصل اليه الموضع فلا يسقط عنه العوض بهذا المعارض كالا تسقط به الاجرة ولنا ما روى ابو داود في الخراج والترمذي في الزكوة من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ليس على المسلم جزية قال ابو داود وسبل سفياث الثوري عن هذا فقال يعني اذا اسلم فلا جزية عليه وتدخل الجزية بال تكرار يعني اذا اجتمع على الذمي اكثر من حول لا يؤخذ منه الا عن حول واحد وهذا عند ابي حنيفة وقالا ابو يوسف ومحمد يؤخذ منه عن الجميع وهو قول للشافعي واحمد ولا تحدث ببيعة وهي معبد النصارى ولا كنيسة وهي معبد اليهود ولا صومعة وهي معبد الرهبان ولا بيت نار وهو معبد الجوس في دارنا اى في الامصار قيل ولا في القرى وهذا الخلاف في غير ارض العرب واما فيها فيمنعون من ذلك في الامصار والقرى قول واحد وينع المشركون ايضا من السكنى فيهلوا لهم اعادة المنه لان الابنية لا تبقى دائما والجريان التوارث من لدن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى يومنا ترك البيع والكنائس في امصار المسلمين ولما اقرهم الامام فقد عهد اليهم الاعادة بطريق الدلالة الا انهم لا يمكنون من نقلها ولا زيادة في محلها لانه احداث في الحقيقة روى البيهقي في سننه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا خصا في الاسلام ولا بنان كنيسة الا انه ضعه وروى ابو عبيد القاسم بن سلام بسنده الى توبه بن النمر المحضمي قاضى مصر عن اخبره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا خصا في الاسلام ولا كنيسة وروى ايضا بسند فيه بن لهيعة الى عمر بن الخطاب انه قال لا كنيسة في الاسلام ولا خصا وروى مالك في الموطا عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يجمع دينان في جزيرة العرب قال مالك عن ابن شهاب فخص عن ذلك عمر







اثباته بكلمة الشهادة كما في الايضاح وقتله مبتدأ اي قتل المرتد قبل العرض اي عرض الاسلام  
 عليه ترك نذوب بلاء صفات لان العرض مندوب اليه ومن يقول بانه واجب فعنده ان  
 قتله قبل العرض حرام لانه ترك واجب واما انما الصفات عند الكل فلا ان الكفر مبيح  
 لقتله والعرض نذوب لو واجب رجاء رجوعه ويؤيد ملكه اي ملك المرتد عن ماله زوالا  
 موقوفا على تبين حاله وبه قال مالك والشافعي في اصح قوليه واحمد في رواية وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا يزول وبه قال الشافعي في قول واختاره المزني وهو ظاهر الروا  
 عن احمد قال ابن المنذر وهو قول اكثر اهل العلم لان اثر الرد في اباحة ماله في زوال  
 ملكه كالمقتضى عليه بالرجوع والقود ولا في حقيقته ان المرتد زالت عصمة نفسه بالرؤ  
 لا نه يصير حرا بيا حتى يقتل فكذا عصمة ماله لانها تابعة لنفسه غير انه لما كان يدعو  
 الى الاسلام بالاجبار عليه ويرجى عوده اليه لوقوفه على محاسنه توقفا في امره  
 فان اسلم عاد ملكه وجعل هذا العارض وهو انه رتداد كان يمكن في حق زوال الملك  
 ولما قيدنا بهذا لان هذا العارض معتبر في حق احياء اهل من الطاعات وفي  
 حق وقوع الفرقة بينه وبين زوجته وفي فرضية تجديد الايمان وان مات  
 او قتل على ردة او لحق بدارهم وحكم به اي بلحقه بدارهم عتق مدبره وام ولده  
 لانه بالحق صار من اهل الحرب وهم اموات في حق احكام الاسلام لا ينقطع ولا  
 الالتزام عنهم كما انقطع عن الموق فصار كالميت وهو يعتق مدبره وام ولده  
 لانه لا يستقر لحاقه بالحكم حاكم لا احتمال عوده اليه وحالدين عليه لان الدين  
 الموجب يصير حال بلوت المديون والحق بدارهم اذا حكم به في حكم الموت وكسب  
 اسلامه لو ارثه المسلم وكسب ردة في وقال ابو يوسف ومحمد كلاهما لو ارثته المسلمين  
 وقضى دين كل حال من الاسلام والردة من كسب تلك الحال فيقضي دين حال الاسلام  
 من كسب الاسلام ودين حال الردة من كسب الردة وعند ابو يوسف ومحمد يقضي  
 ديونه منهما وبطل نكاحه وذبحه اتفاقا وكذا ارثه لان هذه الامور تعقد الملة  
 ولا ملة للمرتد وصح طلاقه واستيلاءه اتفاقا فان قيل بالارث اد تقع الفرقة  
 فكيف يتصور منه الطلاق اجيب بان الفسخ الذي يقع بالردة تعتد المرأة له فاذا اطلقها  
 وهي في العدة وقع الطلاق وكذا الوارث اذا اطلقها فاسلمها مالا ينفي عن النكاح  
 ويقع الطلاق ويوقف بيبه ومعاملاته من ثمنها واجارة ورهن وهبة وعتق ونذر  
 وكتابة ووصية ان اسلم نفذ وان مات او قتل او لحق وحكم به بطل وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا يوقف بل ينفذ تصرفه سواء اسلم ام مات او لحق وهو قول مالك والشافعي  
 فان جاء المرتد مسلما قبل حكم بلحاظه الى دار الاسلام فكلما لم يرتد ومدبره وام ولده  
 باقيا على ملكه وان جاء بعده اي بعد الحكم بلحاظه وماله بعينه مع ورثته اخذه  
 لان وارثه انما خلفه لاستغنائه عنه فاذا عاد ظهرت حاجته وبطل حكم الخلف

لكن انما يعود الى ملكه بقضا او رضاقا لا لحواي ولو كان هذا بعد موته حقيقة بان احيا  
 الله تعالى واعاده الى الدنيا لكان الحكم كذلك لانه خلاف العادة قيد بماله لانه لا سبيل  
 له على اموات اولاده ولا مدبريه لان القاضي قضى بعقوبته عن ولاية شرعية فلا ينقض  
 وقيد بماله بعينه لا لانه لا يخذلته اذا باعه الوارث ولا قيمته اذا اتلفه لانه باعه  
 واتلفه في وقت كان فيه بسبيل من ذلك ولا يقتل مرتدة لكن لو قتلها انسان لا شيء عليه  
 سوا كانت حرة اوامة كذا في المبسوط ونجس حتى تنسل او تقوت وقال مالك والشافعي  
 واحمد والليث والزهرري والاوزاعي ومكحول وحماد تقتل لما روى البخاري وابن ابي شيبة  
 من حديث ابن عباس واللفظ لابن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
 بدل ديتة فاقتلوه وكلمة من نعم الرجال والنساء كقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه  
 ولما روى الطبراني في معجمه عن مصاذ بن جبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال له حين بعته الى اليمن ايام رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان تاب فاقبل منه وان لم  
 يتاب فاضرب عنقه وايا امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان تابت فاقبل منها  
 وان ابست فاستنبتها وروى بن عدي في كامله بسنده الى ابي هريرة ان امرأة ارتدت  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقتلها ولكن ضمت من رواية حفص  
 بن سليمان وروى بن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الرحيم بن سليمان وكيع عن  
 ابي حنيفة عن عاصم عن ابي زريق عن بن عباس انه قال النساء يقتلن اذا هن  
 ارتدن عن الاسلام ولكن يحسن ويدعين الى الاسلام ويجبرن عليه ورواه محمد  
 بن الحسن في الآثار عن ابي حنيفة ورواه عبد الرزاق في مصنفه في آخر القصاص  
 عن سفيان الثوري عن عاصم عن ابي رزين واخرجه الدارقطني عن عمرو بن علي انه قال  
 المرتدة تستاب ولا تقتل وفي نسخة يستأني بها واخرجه عبد الرزاق نحوه عن عطاء  
 والحسن وابراهيم التيمي وروى عبد الرزاق عن الثوري عن يحيى بن سعيد عن عمر  
 بن الخطاب امر في ام ولد تنصرت ان تباع في ارض ذات مائة عليها ولا تباع في دينها  
 فبيعت بدومة الجندل من غير اهل دينها وصح تصرفها في ماله وكسبها اي كسب الاسلام  
 وكسب الردة وفي بعض النسخ وكسبها اي سوا كان في الاسلام او الردة لو ارثتها  
 لان ملكها باق ولا حراية منها حتى يكون ماله فيها بخلاف المرتد وليس الكل فيها كما قال مالك  
 والشافعي لانه مات كافرا والمسلم لا يرث الكافر ولا يرثها زوجها لان الزوجة قد  
 انقضت بالارث اد وهي لا تقتل فلم يتعلق حقها بها الا ان تكون مريضة فيرثها  
 لانها تصير فارة بالارث اد وعن الحسن ان المرتدة تضرب كل يوم تسعة وثلاثين  
 سوطا حتى تنسل او تقوت وكذا الاممة وفي جامع الصغير وتجبر المرأة على الاسلام  
 حرة كانت اوامة وتخدم امه مولاها لما فيه من الجمع بين الحقين بان يجعل منزل المولى  
 سجنها ويفوض لتاديب اليه وفي الايضاح قال ابو حنيفة اذا احتاج المولى الى خد



دفعها القاضية اليه وامره ان يجبرها على الاسلام وارسل اليها القاضي كل يوم يهدد بها ويضربها  
اسواط حتى ماتت او تنسل والصحيح انه يدفعها الى المولى حاج او استغنى طلب اوله  
يطلب لان الحبس تصرف فيها الى المولى وصح امر تداد صبي يعقل واسلامه وتجبر الصبي  
المرتد عليه اي على الاسلام ولا يقتل انى وان بلغ كافرا ولكن يحبس ذكره الترمذي وهذا  
عند اي حنيفة ومحمد وقال مالك واحمد يقتل اذا بلغ ولم يرجع لانه صار اهلا للعقوبة  
وقال ابو يوسف تداده ليس بارتداد واسلامه اسلام وهو قول احمد وسحنون  
المالكي ولقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يجتم ومن  
كان مرفوع القلم لا يفتي الحكم في الدنيا على قوله واما الاسلام فيصح منه لانه مع الصبي  
اهل للرسالة قال تعالى وايتناه الحكم صبيا فعمل ضرورة انه اهل للاسلام ولا نه  
سبب للفوز والسعادة الا بديه فيكون محض منفعة في الامور الدينية والادوية  
بخلاف الار تداد فانه محض مضرة وفي المحيط روى بن مالك عن ابي يوسف ان ابا  
حنيفة رجع الى قول ابي يوسف وقال لثنا في وزفر اسلامه ليس باسلام وارتداد  
ليس بارتداد واما الاسلام فانه تنبع فيه لا بويه فلا يجعل اصلا لان التبعية دليل  
العجز والاحالة دليل القدرة وبينهما ثبات واما الار تداد فانه مضرة محضة  
لانه سبب لحرمان ادته والفرقة بينه وبين امراته المشتركة والسلمة ولا متنازع  
وجوب نفيته على ابويه او غيرهما من اقاربه والصبي ليس باهل للمصادر كالطلاق والعتا  
ولا يحنيفة ومحمد في الاسلام انه اتى بحقيقته وهو التصديق بالجنات والافراد باللسان  
وذا الردة اتى بحقيقة الكفر وهو الجحد والانكار وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم  
اسلام الصبي فيصح منه روى البخاري في تاريخه عن عروة قال اسلم علي وهو بن ثمان  
سنتين واخرج الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع الاية الى علي يوم بدر وهو بن عشرين  
سنة قال الذهبي في مختصره وهذا نص في انه اسلم وله اقل من عشرين سنين بل نص  
في انه اسلم بن سبع سنين او ثمان سنين وهو قول عروة انتهى وقد افترجه علي  
في شعره **سبقتكم الى الاسلام طراه غلاما ما بلغت اوان حامي** وروي البخاري في  
صحيحه قال كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرمى فانه عليه  
الصلاة والسلام يهوده فقعد عند راسه فقال له اسلم فنظر الى ابيه وهو  
عنده فقال طع ابا القاسم فاسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد  
لله الذي نفعه من النار وعرض عليه الصلاة والسلام على بن صياد وهو غلام  
لم يبلغ ولو لا انه يعتبر منه لم يعرض عليه واما الصبي الذي لا يعقل فلا يصح ارتداده  
ولا اسلامه كالمجنون لان اقراره لا يدل على اعتقاده فلا يعتبر ولو اردت السكران  
الذي لا يعقل لا يصح ارتداده وبه قال مالك واحمد في رواية والشافعي في قوله غير عالم

بما يقول والردة لا تثبت على تبدل الاعتقاد هذا ويحكم باسلام الوثني وشبهه بتلفظه  
باحدى كلمتي الشهادة ولو سكرانا او مكرها لقوله عليه الصلاة والسلام امرت ان اقاتل  
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويحكم باسلام الكتابي بتلفظه بكلمتي الشهادة مع  
التبري عن دينه الذي كان عليه ومع دخوله في دين الاسلام لان من اهل الكتاب من  
يعتقد بنوة محمد عليه الصلاة والسلام ويدعي انه رسول للعرب خاصة فلا بد من  
تبريه دينه ودخوله في دين الاسلام ويكفر من وصف الله تعالى بما لا يليق به تعالى  
وتقدس وسخر باسم من اسمائه واستخف به او يامر من او امره او نواهيه او انكر  
وعده بالثواب للصلحين او وعيده من العذاب للصلحين او عاب النبي عليه الصلاة  
والسلام ولو بشعرة من شعراته لانه استخفاف بن كلمة الله من كل وجه او انكر  
خلافة الشيخين لبثوتها بالاجماع او صيحة ابي بكر لبثوتها بالنص حيث قال تعالى  
اذ يقول الصالحين عليه وعليه انما قلنا مفسرين او رمى عايشة بما برأها الله تعالى منه من  
قولا هل انك لا تدينه انكار لما ثبت في كتاب الله تعالى وفي المحيط معزيا الى الفتاوى  
المساحرة اعتقده خالق لما يفعل فان تاب عن ذلك وقال الله خالق كل شيء وتبرا  
عما اعتقد تقبل توبته ولا يقتل لانه كافرا سلم وان لم يتب قتل لانه مرتد وقال ابو حنيفة  
في المجرى يقتل ولا يقبل قوله انى اترك السحر واتوب منه اذا شهد الشهود ان الان  
مساحرا او اقر بذلك وكذا المرأة المساحرة تقتل وفي المنتقى انها لا تقتل ولكن تحبس وتضرب  
كالمرتدة والاولا صحيح لما في البخاري وسنن ابي داود وسنن احمد ان عمر كتب الى نوابه  
ان اقبلوا السحرة والساحرة وماروا الدار فطنى عن جندب مرفوعا حد السحرة  
ضربة بالسيف ولان ضرر كرها وهو السحر يتعدى فتكون ساعية في الارض الفسار  
بخلاف المرتدة والحزبية وذلك لدفع فسادهما الذي يفرق بين المرء وزوجه ولا تقبل توبته  
في الاصح لان ما يقتل لاجله لا يرتفع بالتوبة وقيل تقبل لانه لا يلزم من عدم ارتفاعه  
العمل به كالاسلام في يد اللص لما يب ثم تعلم السحر وتعليمه حرام بلا خلاف بين اهل العلم  
ومن اعتقدا باحتكاف وعن اصحابنا وما لك واجد يكفر المساحر بتعليمه وتعليمه وفعله  
سواء اعتقد غيرهم او لا ويقتل واما الكاهن العراف الذي يحدث وقيل الذي له ربي  
من الجن ياتيه بالاجناس فقال اصحابنا ان اعتقد ان الشياطين يفعلون له ما يشاء  
كفروا ان لم يعتقد لم يكفر والبغاة جمع باغ قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق  
وهو الذي اجتمع عليه المسلمون او ثبتت امامته بعهد في الامام الحق فيدعون الامام  
الى اهود الى طاعته ويكشفون شيعتهم لما في مصنف عبد الرزاق وسنن النسائي  
الكبرى في خصائص علي عن ابن عباس انه قال لما خرجت الحرومية اعتزلوا في داروكا  
ست الاف فقلت لاهلي يا امير المؤمنين ابردا بالصلوة لعلي كمال هو لا القوم قال  
انى اخافهم عليك قلت كلا فلبست ثيابي ومضيت حتى دخلت عليهم في دارهم



لهم بمختصون فقالوا رجا بك يا بن عباس ما جابك قلت اتيتكم من عند اصحاب النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم المهاجرين والانصار ومن عند بن عم النبي وصهره وعليهم نزل القرآن  
 فهم اعلم بنا وياه منكم وليس فيكم منهم احدا بلغكم ما يقولون وبلغهم ما تقولون  
 فانتي لي نفر منهم اي عرض قلت هات ما نعتهم على اصحاب رسول الله وابن عمه وخته  
 واول من آمن به قالوا ثلاث قلت ماهي قالوا حديثهم انه حكم الرجال في دين الله  
 وقد قال الله ان الحكم الا لله قلت هذا واحدة وقالوا اما الثانية فانه قاتلوا ولم  
 يسب ولم يظنم فان كانوا كفارا لقد حلت لنا نساؤهم واموالهم وان كانوا مومنين  
 لقد حرمت علينا دماؤهم قلت هذه اخرى قالوا لثالثة فانه محان نفسه من امير  
 المومنين فان لم يكن امير المومنين فهو امير الكافرين قلت عندكم شيء غير هذا قالوا  
 صبيها قلت لهم ادايتهم ان قرأت عليكم من كتاب الله وحدتكم من سنة نبيه  
 ما يرد قولكم هذا اترجسون قالوا اللهم نعم قلت اما قولكم حكم الرجال في دين الله  
 فانا اقرأ عليكم انه قد صير الله حكمه الى الرجال في اربع سنين اربع درهم قال تعالى لا تقتلوا  
 الصيد وانتم حرم الى قوله يحكم به ذوا عدل منكم وقال في المرأة وزوجها وان خفتم شقاق  
 بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها انتشدكم الله احكم الرجال في حق  
 دمايتهم وانفسهم واصلاح ذات بينهم احق امر في اربع سنين اربع درهم فقالوا اللهم  
 في حقن دمايتهم واصلاح ذات بينهم قلت اخرجت من هذه قالوا اللهم نعم قلت ولما  
 قولكم انه قاتلوا لم يسب ولم يظنم انتسبون امك عايشة فيستحلون منها ما تستحلون  
 من غيرها وهي امكم لئن فعلتم لقد كفرتم وان قتلتم لبيست بايما فقد كفرتم قال تعالى  
 النبي اولى بالمومنين من انفسهم وازواجه امهاتهم فانتم بين صلاتين فانوا منهن  
 فخرج اخرجت من هذه الاخرى قالوا اللهم نعم قلت واما قولكم محان نفسه من امير  
 المومنين فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دعا قريشا يوم الحديبية على  
 ان يكتب بينهم كتابا فقالا كتب هذا اما وصي عليه محمد رسول الله فقالوا والله لو  
 نعم انك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا قاتلناك ولكن اكتب محمد بن  
 عبد الله فقال والله اني لرسول الله وان كذبوني يا علي اكتب محمد بن عبد الله فرسوا  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم خير من علي وقد محان نفسه ولم يكن محوه ذلك هو امن النبي  
 اخرجت من هذه الاخرى قالوا اللهم نعم فخرج منهم اثنان وبقي سائرهم فقتلوا  
 على صلاتهم قتلهم المهاجرون والانصار ولان توبتهم ترجى واهل النشرب يدفع بالذ  
 قال تعالى فذكر فان الذكرى تنفع المومنين وهذه الدعوى ليست بواجبة لانهم قد  
 علموا لما ذاقوا تلون فصاروا كالمتردين فان عجزوا اي خذوا مكانا محققين اي  
 والقتال متهمين حل لنا قتالهم ابتداء كما في الذخيرة والمبسوط والا ايضا وفي مختصر  
 القدوري انه لا يحل ان ينداهم بالقتال لان قاتلوا قاتلناهم حتى لفرق جمعهم وهو

قول مالك والنشاف في واحد لانه لا يحل قتل مسلم الا دفعوا وهم مسلمون بخلاف الكفار فان  
 نفس الكافر يبيع لقتالهم ولنا ان خروجهم على الامام معصية ومنكر وقتالنا لهم عليه نهى  
 عنه فنقاتلهم وان لم يبدونا ولقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله من غير قيد  
 بالبداهة منهم ولقول علي مرفوعا سيخرج قوم في اخر الزمان في حداث الاسنان من  
 سفها الاحلام يقولون بقول خير البرية لا يتجاوزا نهم حناجرهم يرفقون من الذين  
 كما يرق السهم من الرمية فايها لقيتموهم فاقتلوه فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيمة  
 رواه احمد والشيخان ولان الحكم يدار على دليله ودليل القتال منهم وهو التحيز والشبهة  
 والا جتماع موجود ههنا فلما انظر حقيقة قتالهم لصار ذريعة الى تقويتهم وفي  
 مصنف بن ابي شيبه عن علي كرم الله وجهه انه قال يوم الجمل لا تتبعوا مدبري ولا  
 تجهزوا على جريح ومن القى سلاحه لهو آمن وفي لفظه عن الضحاك ان عليا لما هزم  
 طلحة واصحابه امر منادي فنادى ان لا يقتل مقبل ولا مدبر ولا يفتح باب ولا يستحل  
 فخرج ولا مال هذا ويجوز قتالهم بكل ما يجوز به قتال اهل الحرب كما روي بالنيل والمنجنيق  
 وارسال الماء والنا عليهم والبيئات بالليل لان قتالهم فرض كقتال اهل الحرب والمتردين  
 وقال مالك والنشاف في واحد ويجوز قتالهم بالمنجنيق وارسال الماء والنا اذا لم  
 يدفعوا بدونه وجهاز على جريحهم اي ييسر قتله وينهم ويتبع موليهم كيلا يلحقا  
 بهم وبه قال مالك وبعض اصحاب النشاف في ان كان لهم فيه قيد به لا دفاع بشرهم  
 فيما اذا لم يكن لهم فيه بدون الاجهاز على جريحهم والا اتباع موليهم وعليه يحمل  
 ما سبق عن علي كرم الله وجهه وقال النشاف في لا يجوز الاجهاز ولا الاتباع في حال  
 وجود الفية كما لا يجوز في حال عدمها وبه قال احمد ولنا انهم اذا كان لهم فيه يتبع  
 الجريح والموالي فيقتلهم ويصيران حرا علينا ولا ذلك حال عدم الفية ولا تسبي ذريتهم  
 وتحبس ما لهم الى ان يتوبوا فيرد عليهم اجماعا لانهم مسلمون في دار الاسلام فتكون  
 اموالهم وذريتهم معصومة بالعصمتين وانما يحبس ما لهم عنهم دفع النشرب وكسر  
 لشوكتهم ويستعمل سلاحتهم وخيلهم عند الحاجة وبه قال مالك واحمد في رواية وقال  
 النشاف في لا يجوز وهو رواية عن احمد لانه مال مسلم فلا يجوز الانتفاع به الا برضاه  
 ولنا ما رواه بن ابي شيبه في اخر مصنفه في باب وقعة الجمل ان عليا قسم يوم الجمل  
 في العسكر ما اجافوا عليه اي غلبوا من كراع وسلاح وفي الهداية وكانت تلك القسمة  
 للحاجة لا للملك وللإمام ان يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة ففي مال الباغي اول  
 والمعنى فيه المحاق الضرر الادق لدفع الا على وبيع اكرامهم وتحبس ثمنه لان تحبس  
 ثمنه ليسوا يحفظ للمالية فاذا وضعت الحرب وزالت الفتنة رد عليهم وباغ قتل  
 عادى ان ادعى الباغي حقيقته اي كونه على الحق بان قال قتلته وانا على الحق برث منه واما  
 لو قال قتلته وانا على باطل فلا يرث منه وهذا عند ابي حنيفة ويحذر وقال ابو يوسف



يرث في الوجهين وهو قول الشافعي لا نه قتل بغير حق فيجزم الميراث اعتبارا بالخطا ولها  
انه قتل بتاويل يستقط معه الضمان فلا يوجب حرمان الارث لانه من باب العقوبة  
كعكسه اي كاي رث العادل من الباغي اذ قتله لا نه قتل بحق وفي الهداية والبدائع ان  
العادل اذا اختلف نفس الباغي او ماله لا يضمن ولا ياتمه لانه ما مور بقتلهم دفعا لشتم  
قال تعالى فقاتلو النبي حتى تنفي الى امر الله والباغي اذا قتل العادل او اختلف ماله  
لا يضمن عندنا وياخرو به قال احمد والشافعي في قول لقول الزهري ان الفتنة الاولى  
ثارت واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد بدرا كثير فاجتمع رأيهم  
على ان لا يقيموا على احد حتى يخرج استخلوه بتاويل القران ولا قصاصا في دم استخلوه  
بتاويل القران ولا يرد مالا استخلوه بتاويل القران الا ان يوجد شيء بعينه فيرد الى  
صاحبه وقال الشافعي في قول خريضم وبه قال مالك ولا يجب شيء في قتل باع مثله في  
عسكرهم وقال مالك والشافعي يجب موجب جناية لان كل موضع يجب فيه العبادات  
في اوقاتها فهو كدار اهل العدل يجب فيه ما يجب فيها ولنا ان موضع البغاة لما خرج عن  
ولاية الامام صار كدار الحرب فلم يجب فيه الحدود والقصاص لان اقامتها للامام  
ولا ولاية له عليهم حال وجود موجباتها فلا تكون موجبة في وقتها ولا تنقلب موجبة  
بعده كالقتل في دار الحرب وكره بيع السلاح في اهل الفتنة ان علم انه منهم لانه اعانة  
على العصية وقد قال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان  
ولا باس ببيعه من يعلم انه منهم والله سبحانه اعلم **كتاب الجنائيات**  
الجنائية في اللغة ما يحرم من الفصل سواء كان في نفس او ماله او غيرهما وفي الفقه فعل  
محرم في نفس ويسمى قتل او طرف ويسمى قطعا وجرحا والقتل فعل ايضا في العبد  
ترفع به الحياة وزوال الحياة بدون فعل العبد يسمى موتا والكل باجل يسمى ثمر القتل الذي  
يتعلق به الاحكام من القصاص والدية والكفارة وحرمان الارث والا ثم على ما ذكر  
محمد في الاصل ثلاثة عمد وخطا وشبه عمد القتل العمد هو ضرب قصد بما يفرق الاجزا  
كدار و عمد ولو كان المحدث من خشب او حجر وهو المروءة او قشر قصب وهو الليطة  
او ابرة في القتل وهما زاد اكاله والشافعي مالا يطيقه البدن من المثل في كون القتل  
به عمدا ولا يشترط في الحد يد ونحوه الجرح في ظاهر الرواية قيد بالقصد لان موجب هذا  
الفصل لا خروء ولا يتحقق الا بالقصد لان الخطا والسيئات مرفوع عن هذه الامة  
وقيد القصد بما يفرق الاجزا لان قصد القتل من افعال القلب وهي لا يوقف عليها  
فاقيم استعمال الالة القاتلة غالبا وهي المفرقة للاجزاء مقامه تيسيرا كما اقيم السفر  
مقام المشقة والنوم مضطجها مقام الخارج من احد السبيلين والبلوغ مقام اعتدال  
العقل وبه اي بالقتل العمدا بغيره من انواع القتل ياخر القاتل بالاجماع ولقوله تعالى  
ومن يقتل مومنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الالة ولما اخرج البخاري عن بن عمر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال المسلم في فسحة من دينه ما لم يصب دما  
حراما والا حاد في هذا الباب كثيرة ويجب عطف على ياخر القود اي القصاص عينا الا ان  
يعفو الاول فيسقط القود بعفوه لا الى شيء وان يصالحوا على مال فيجب ذلك الما بالصلح  
لا بالقتل لان حقهم القود وقد استقطوه ووجوب القود عينا هو المخرج من قول الشافعي  
ورواية عن مالك وقول الشافعي وسفيان الثوري وابن شبرمة ويحيى المولى في قول  
للشافعي بين القصاص واخذ دية بغير رضا القاتل وهو قول احمد ومالك في رواية  
وابن سيرين وابن المسيب وجمهور المحدثين لما اخرجهم اصحاب الكتب الستة عن يحيى  
بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال لما فتح الله على رسوله صلى الله عليه وسلم  
مكة قام في الناس فحمد الله واشفي عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها  
رسوله والمؤمنين الى ان قال ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يعطى الدية واما  
ان يقاد اهل القتل وما اخرج ابو داود والترمذي عن ابي شريح الخزاعي قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لما فتح الله عليه مكة الا انكم يا معشر خزاعة قتلت هذا  
القتيل من هذيل واي عاقلته فمن قتل له يصد مقابلة حتى هذه قتيل فاهله بين خيرتين  
ان احبوا قتلوا وان احبوا اخذوا العقل ولفظ ابي داود اما ان ياخذ العقل او ياخذ القود  
وفي رواية او يقتلوا وما رواه الترمذي عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال ما من قتل متعمدا دفع الى اوليا المقتول فان شأوا  
قتلوا وان شأوا اخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفه  
وما صالحوا عليه فهو لهم ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فايجاب المال زياد  
عليه وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والمراد القتل العمد لان الله تعالى  
اوجب الدية في قتل الخطا بقوله ومن قتل مومنا فتحرير رقية مومنة ودية مسلمة الى اهله  
لان يصد قوا وما اخرج ابن ابي شيبة واسحق بن راهويه عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم القود الا ان يعفو ولي المقتول وتراد اسحق والخطا  
عقل القود فيه وشبه العمد قتيل الصا والحجوري السهم فيه الدية مغلظة من اسنان  
الابل وما رواه محمول على رضو القاتل وانما يذكر رضاه في الحد بشان ذلك معلوم فان من  
اشرف على الهلاك اذا تمكن من دفع الهلاك عن نفسه باذاه الما لا يتنع من ذلك  
من سفهت نفسه وهذا كما يقال للذين خذ بديتك ان شئت دراهم وان شئت دنانير  
وان شئت عروضا ومعلوم انه لا ياخذ غير حقه الا برضى المدين وهذا فاش في الكلام  
ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا تاخذ الا سلمك اوراس مالك اي لا تاخذ الا سلمك  
عند المضى في العقد ولا تاخذ الا راس مالك عند المضى في الفسخ ومعلوم انه لا ياخذ راس  
ماله الا برضا الآخر ولا الفسخ لا يتم الا باتفاقهما او على ان المراد عدم جبر الولي على اخذ  
الدية ويؤيد ذلك ما روى البخاري عن ابن ابي ربيعة بنت النضر لمحت جارية فكسرت



سنة فطلبوا الصفو فابوا فعرضوا عليهم الارش فابوا الا القصاص فما اخوها السن بن  
 النضر وقال يا رسول الله اكسر سن الربيع والذي يفتك بالحق لا تكسر سنه فقال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كتاب الله القصاص فرضي القوم وعفوا فقال عليه الصلاة والسلام  
 ان من عباد الله من لو اقسام على الله لا يره ولو كان يجب الخيار للولي بين القصاص والارش  
 لخبرها عليه الصلاة والسلام حال ولم يعلمها بما يختار بما يختار منه ذلك لان الحاكم اذا تقدم  
 اليه اخذ في شيء يجب له من شئيين وثبت عنده لا يحكم له باخذ الشئيين بل يحكم له بان  
 يختار احدهما وان صالح القاتل الاوليا كلهم بحسب العوض عليه قليلا كان ما صالح عليه  
 او كثيرا حاله كان او مولا لقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف وادأ  
 اليه باحسان قيل نزلت في الصلح وهو قول بن عباس والحسن والضيق ومجاهد  
 وهو الموافق للام فان عفى اذا استعمل باللام كان معناه البذل اي من اعطى من  
 جهة اخيه المقتول شيئا من المال بطريق الصلح فاتباع اي قلن اعطى وهو ولي  
 المقتول مطالبه بدل الصلح على مجامله وحسن معاملته واكثر المفسرين على انها  
 في عفو بعض الاوليا ويدل عليه قوله شيء فانه يراد به البعض وتقديره من عفى عنه  
 وهو القاتل من اخيه في الدين وهو المقتول شيء من القصاص بان كان للقتيل اوليا  
 فعفى بعضهم فقد صار بنصيب الباقيين ما لا وهو الدية على حصصهم من الميراث  
 وهو مروي عن عمرو بن مسعود وابن عباس فاتباع بالمعروف اي فليتبع غير العافي  
 بطلب حصته وليؤد القاتل اليه حقه وايفاء من غير نقص والقتل شبه العمد ضرب  
 قصد اغبر ما ذكر في العمد كالعصا والسوط والحجر والخشب غير المحدد هذا عند  
 ابي حنيفة وعندهما ضرب قصد باله لا يقتل غالبا وفي السوط سمي هذا القتل شبه  
 العمد اي خطأ يشبه العمد لما فيه من معنى العمد بالنظر الى قصد الفاعل الى الضرب  
 ومعنى الخطأ بالنظر الى انعدام قصد القتل فنشبه العمد عند ابي حنيفة ان يتعمد القاتل  
 بكراهة لا توضع للقتل وعندهما بكل الة لا يقتل غالبا وعند مالك والشافعي واحمد  
 بكراهة او فعل لا يصلح للقتل فلو ضربه بسوط صغير ضربا او ضرب بين فمات فهو  
 شبه عمد عند الكل ولو ضربه بسوط صغير ووالي بين الضربات الى ان مات فان  
 كان جملة ما ولى بحيث يقتل مثله غالبا فهو عمد محض على قولهما وبه قال مالك  
 والشافعي وقال بعض المشايخ هو شبه العمد على قولهما كقول ابي حنيفة ولو القاه  
 من جبل او سطح او غرقه الماء فنشبه عمد عند ابي حنيفة وعمد عندهما ولو خنقه  
 فمات فهو شبه عمد الا ان يكون معروفا بذلك النوع من القتل وعند مالك والشافعي  
 واحمد يجب القود ولو ضرب به حجر عظيم او خنقه عظيمة فهو شبه العمد عند ابي حنيفة  
 وعند غيره لا في الصحيحين من حديث انس ان رجلا رضى راس امرأة بين  
 حجرين فقتلها فرضخ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم راسه بين حجرين

وما رواه البيهقي من طريق مسدد ان رجلا رمى بحجر فقتله فاقتله النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم وما اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجة عن بن جريح عن عمرو بن دينار انه  
 سمع طاوسا يخبر عن بن عباس عن عمر انه شهد قتلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
 في الجنين جازيل بن النابغة فقال كنت بين امرأتين فضربت احديهما الاخرى بسطح  
 فقتلتها وجنيتها فقتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بغرة اي عبدا وامة وان  
 تقتل بها والمسطح عمود الجنازة نه قصد الى الضرب باله يقتل بثلثها في الغالب فيعلق به  
 القصاص كالمحدد ولا يخيصة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان دية الخطأ شبه العمد  
 ما كان بالسوط والعصا مائة من الايل منها اربعون في بطونها اولادها رواه بن جبات  
 واصحاب السنن سوى الترمذي وما اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة  
 عن سليمان بن بكثير عن دينار عن طاوس بن دينار عن بن عباس قال قال رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم من قتل في عميا او رميا بحجر او سوط او عصا فهو خطا وعقاه عقل الخطا  
 ومن قتل عمد فهو قود وقال دونه فقتله لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل  
 منه صرف ولا عدل ووجه الدلالة انه لا يفصل في العصا والحجر بين الكبير والصغير وفي  
 النهاية العميا بالكسر والتشديد والقصر فقتل من العمي ومن قتل في عميا اي وجد قتيلا وعي  
 امره ولم يتبين قاتله والرميا كذلك مصدر من الرمي يرمى الرماة يراد به المبالغة واخرج  
 بن ابي شيبه مثل قوله عن علي والشعبي والحاكم ومحمد وبرايم الضحى واجيب عن  
 حديث اليهودي بانه يحتمل انه كان قاطع طريق وقاطع الطريق اذا قتل باي شيء كان  
 يقتل به حدا او انه عومل معاملته لكونه ساعيا في الارض بالفساد وفيه اي في شبه العمد  
 الاثر لانه اركب فعلا محرما وهو الضرب قصد او الكفارة لشبهه بالخطا بالنظر الى الالة  
 ودية لانه خطا في وجه فسقط القود ووجبت الدية وهي مغلفة لما سياتي على العاقلة  
 لانها وجبت بالقتل ابتداء فكانت على العاقلة كالخطا وجب في ثلاث سنين لما اخرج بن ابي  
 شيبه وعبد الرزاق في مصنفيهما باسانيد مختلفة عن عمر بن الخطاب انه جعل الدية  
 كاملة في ثلاث سنين وهو اي شبه العمد فيما دون النفس من الاعضاء عمد اي كعمد  
 لان اطلاق ما دون النفس لا يختص بالة دون الة بخلاف اطلاق النفس فكان المعتبر فيما دون  
 النفس تعمد الضرب وفي الخطا هذا اخر مقدم فعلا اي حال كونه فعلا او حال كونه قصدا  
 كرميه غرضا وهو الهدى الذي يرعى اليه فاصاب دميما هذا مثال للخطا في الفعل لان فعلا  
 لم يقع في العمل الذي قصده او رميه مسالما ظنه صيدا او ظنه حربيا هذا مثال للخطا في  
 القصد لانه اصاب المحل الذي قصده وانما الخطا في ظن المسح حربيا او صيدا او ما يحرمه  
 عطف على الخطا والصغير له كناية سقط او انقلب على اخر فمات كفارة هذا مبتدأ اخر  
 ودية في ثلاث سنين عليها اي على العاقلة لقوله تعالى فخر برقية مومنة ودية  
 مسلفة الى هله وهذا النوع من القتل لا ياتر القاتل فيه للقتل بل ياتر لترك التحرز



والتي تبت في الفعل لان الكفارة يوذت بالاشارة له للستر ولا ستر بدون الاثر ولا باعتبار  
نفس الفعل فيكون باعتبار ما ذكرناه الا ان فعل النائم ليس بعد ولا خطا ولا يتصور  
قصد من النائم حتى يتصور منه ترك الحرز ولكن الا نقول الموجب لتلف ما انقلب عليه  
يتحقق من النائم فجرى مجرى الخطا في جميع الاحكام وفي الذخيرة قصدان يضرب يد رجل  
فاصاب عنقه فهو عمد وفيه القود ولو اصاب عنق غيره فهو خطأ لان البدن محل واحد  
فيما يرجع الى قصد الضارب ففي الاول اصاب المحل الذي قصده وفي الثاني اصاب غيره  
وفي الجنب وبهذا تبين ان قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا وفي القتل جرم مقدم بسبب  
كفر بغير غير ملكه وغوه من وضع الحجر في غير ملكه ومات به ادي وكذا ساقى السم  
درة مبتدأ موصولة اي على العاقلة لا نه فعل سببا لتلف وهو التصدي فكانت  
كالادفع والملقى فيه فوجب الدية صيانة للافقس وعلى العاقلة تخفيفا عليه لان القتل  
بهذا الطريق دون القتل بالخطا ولهذا الكفارة فيه ولا ارث لقاتل في نوع من انواع  
القتل الا هنا وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل من الميراث شي رواه  
النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ورواه مالك عن عمرو  
مرسله وانما استثنى هذا لما سباني وقال مالك والشافعي واحمد هنا الكفارة وحرمان  
الارث كالخطا لان الشريعة جعله قاتلا في حق الضمان فكانت كالمباشرة وصار كالو  
ولم يرد ابته انسانا ولنا انه ليس بمباشرة للقتل حقيقة لان مباشرة القتل اتصال فعل  
من القاتل بالمقتول ولم يوجد هنا الاتصال بالارض وانما الحق بالمباشرة في الضمان صيانة  
للام عن الهدر على خلافه فالاصل في حق الكفارة وحرمان الارث على الاصل نصر يا شمر  
بالخبر في ملك غيره على ما قالوا ولا ياتر بالموت والكفارة لذنب القتل ولنا ايضا قوله عليه  
الصلاة والسلام خمس ليس لهن كفارة الشرك بالله وقتل النفس بغير حق وبهت  
مومن والفرار من الزحف ولين صابرة يقتطع بهما الا بغير حق رواه احمد بسند جيد  
ونقصان الصبي بكسر ففتح والاضافة بيانية اي ونقصان هو الصبي بان كان القاتل  
بالغا والمقتول دون البلوغ ونقصان الانوثة بان كان القاتل رجلا والمقتول انثى  
ونقصان الرق بان كان القاتل حرا والمقتول رقيقا ونقصان الجنون بان كان القاتل  
عاقلا والمقتول مجنونا ونقصان العمى بان كان القاتل بصيرا والمقتول اعمى ونقصان الزمان  
بان كان القاتل صحيحا والمقتول زما ونقصان كفر الذي بان كان القاتل مسلما والمقتول  
ذميا ونقصان الاطراف بان كان القاتل كاملا الاطراف والمقتول ناقصا هدر بفتح الدال  
ويسكن اي ساقط غير معتبر في القود حتى كان الكامل في جهة من هذه الجهات  
يقتل بالناقص فيها لعموم قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا  
ولو جود المساواة في العصمة وهي المعبرة في هذا الباب اذ لو اعتبرت المساوات  
فيما رواها لا نسند بابا لنقصان وعن عطاء والحسن البصري اذا قتل الرجل المرأة فولها

ان نشاء اخذ وبيتها ستة الاف درهم وان نشاء دفع الي ولي القاتل ستة الاف وقته  
قيد بالذي لان نقصان كفر المستامن ليس بهدر لانه غير محقون الدم على التابيد  
فانه على قصد الرجوع الى دار الحرب فلا يقتل مسلم بمستامن لعدم المساواة في اصل العصمة  
ويقتل المستامن بالمستامن قياسا وبه قال مالك والشافعي واحمد لا يهما حقتادهما  
باله مان فصا وامتكا فبين ولا يقتل استحصانا لقيام المبيع وهو الكفر الباعث على الحياة  
وقال مالك والشافعي واحمد لا يقتل الحر بالعبد بل يضمن قيمته لقوله تعالى الحر بالعبد  
بالعبد قال بل الجنس بالجنس ومن ضرورة ذلك لا يقتل الحر بالعبد ولا انقصان يعقد  
المساواة ولا مساواة بينهما اذ الحر مالك والعبد مملوك والمالكية امانة القدرة  
والمملوكية امانة العجز ولنا قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وما  
اخرجه اصحاب الكتب الستة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل دم امرء مسلم يشهد ان لا اله الا الله واتى رسول الله  
لا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة  
وما اخرج ابو داود والنسائي عن عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يحل قتل  
مسلم الا باحدى ثلاث خصال زان محض فيوجهه رجل يقتل مسلما متعمدا ورجل يخرج  
من الاسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل او يصلب او ينقي من الارض ومقابلة الحر  
بالحر لا ينافي مقابلة الحر بالعبد اذ ليس فيه الا ذكر بعد ما شمله العموم على موافقة  
حكمة وذلك لا يوجب تخصيص ما بقي ومجمله لان النص تخصيص بالذكر وهو لا يفي ما عناه  
الا ترى انه قال بل الانثى بالانثى ولا يمنع ذلك مقابلة الذكر بالانثى فكذلك لا يمنع مقابلة  
العبد بالحر حتى يقتل به العبد اجماعا وهما مستويا في العصمة وهي بالدين عندهم  
وبالدار عندنا وفايدة هذه المقابلة قول بن عباس كانت المقاتلة بين بني النضر  
وبني قريظة وكانت بنو النضر اشرف وكانوا يعدون بنى قريظة على النصف  
منهم فتواضعوا على ان العبد من بنى النضر مقابلة الحر من بنى قريظة والانثى منهم  
بمقابلة الذكر من بنى قريظة فنزلت الآية ودا عليهم وبينا ان الامر للعبد بمقابلة  
الحر والعبد بمقابلة العبد والانثى بمقابلة الانثى من القبيلتين جميعا فكانت الامم  
لتصريف العهد لا لتصريف الجنس وقال الشافعي ايضا لا يقتل المسلم بالذي وهو قول مالك  
واحمد واي ثوري والثوري والاوزاعي وزفر واصحاب الظاهر وقول عطاء والحسن البصري  
وفي المبسوط ان الخلاف فيما اذا كان القاتل حالا لقتل مسلما اما لو كان حال القتل ذميا  
ثم اسلم فانه يقتص منه بالاجماع لهم ما اخرج البخاري في كتاب الصلوة وفي موضعين  
من كتاب الدييات عن ابي حنيفة قال سالت عليا هل عندكم شي مما ليس في القرآن  
نقال العقل اي لدية وفكاك الاسير وان لا يقتل مسلم بكافر وما اخرج ابو داود والنسائي  
عن قيس بن عباد قال انطلقت انا والاشترى الى علي فقتلناه هل عهد اليك رسول الله



صلواته تعالى عليه وسلم شيئا لم يعهد الى الناس عامة قال لا اله الا ما في كتابي هذا فاخرج كتابا  
من قراب سيفه فاذا فيه المومنون يتكافؤ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى  
بذمتهم ادناهم الا لا يقتل مومن بكافر ولا ذرعه في عهد من احداث حدثا في نفسه  
ومن احداث حدثا او اوى محمدا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ولا نه  
لا مساواة بين المسلم والكافر وقت الجناية لقوله تعالى لا يستوي اصحاب النار واصحاب  
الجنة والقصاص مبني على المساواة ولا ان الكفر مبيع للدم وهو وقت عقد الذمة موجود  
فاورث شبهة دائرية للقصاص ولنا عمومات الكتاب والسنة منها ما رواه الدار  
قطني في سنته عن عمار بن مطر حدثنا ابراهيم بن محمد بن محمد السلمي عن ربيعة بن ابي عبد  
الرحمن البيلماني عن بن عمران النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قتل مسلما بمجاهد وقال انا  
اكرم من وفي بذمته ولكن لم يستد به غير ابراهيم بن ابي يحيى وهو متروك الحديث والقصاص  
عن ربيعة عن بن البيلماني مرسله ثم رواه من طريق عبد الرزاق انا الثوري عن ربيعة  
بن ابي عبد الرحمن بن عبد الوحيد بن البيلماني عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورواه  
الشافعي في مسنده اخبرنا محمد بن الحسن انا ابراهيم بن محمد بن المنكر عن عبد الرحمن  
بن البيلماني فذكره قال في التنقيح وعبد الرحمن البيلماني وثقه بعضهم وضعفه بعضهم  
وانما اتفقوا على ضعف ابنه محمد وروى ايضا عن محمد بن الحسن انا نائيب بن الربيع الاسدي  
عن ابا ن بن ثعلب عن الحسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن ابي  
الجنوب الاسدي قال قال علي بن ابي طالب برجل من المسلمين قتل رجلا من اهل الذمة قال  
فقامت عليه البيعة فامر بقتله فما اخره فقال قد عفوت فقال لاهلهم فزعوك او هدد  
قال لا ولكن قتله لا يريد علي اخي وعوضوني قال انت اعرف من كان له ذمتنا فدمه كدما  
وديته كديتنا وروى البيهقي في المعركة من طريق الشافعي انا محمد بن الحسن انا نا  
ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان رجلا من يكر من اهل قتل رجلا من اهل الحيرة فكتب  
عمر بن الخطاب ان يدفع الاوليا المقتول فان شأوا قتلوا وان شأوا عفوا فدفع الى ولي  
القتيل رجلا يقال له حنين من اهل الحيرة فقتله فكتب عمر بعد ذلك ان كان الرجل  
يقتل فلا تقتلوه فراوان ان يرضيهم من الدية ومنها حديث عبد الله بن  
مسعود السابق في المسألة التي قبل هذه ومنها ما روى عبد الرزاق في مصنفه  
عن سفیان الثوري عن حماد عن ابراهيم ان رجلا مسلما من اهل الكتاب من اهل الحيرة  
فاقامته عمرو ما روى ايضا في مصنفه عن معمر بن عمرو بن ميمون بن مهران قال شهدت  
كتاب عمر بن عبد العزيز قدم الى امير الحيرة في رجل مسلم قتل رجلا من اهل الذمة ادفعه  
الى وليه فان شاق قتله وان شاعفا عته قال فدفعه اليه فضرب عنقه وانا انظر  
وروى الطحاوي في شرح الاثار حدثنا ابراهيم بن ابي داود حدثنا عبد الله بن  
صالح حدثنا الليث بن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني سعيد بن المسيب ان

عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق قال مررت بالقيح قبل ان يقتل عرابا بالولوة والهرمز ان جفينة  
يتناجون فلما راوا نارا فسقط منهم خير له راسات ويصا به وسطه فلما قتل عرابه  
عبيد الله بن عمر فاذا هو الخنجر الذي وصفه له عبد الرحمن فانطلق عبيد الله ومعه السيف  
فقتل الهرمزان ولما وجد مسل سيف قال لا اله الا الله وغدا على جفينة وكان يضاري  
الحرة فقتله وانطلق الى ابنة ابي لودولة صغيرة تدعى الاسلام فقتلها واراد ان لا يترك  
من السبي يومئذ احدا الا قتله فاجتمع عليه المهاجرون فزجروه وعظوا عليه ما فعل  
ولم يعمروا العاص يتلطف به حتى اخذ منه السيف فلما استخلف عثمان دعا المهاجرين  
والانصار وقال لهم اشيروا علي في هذا الذي فتق في الدين ما فتق فاشار عليه علي وبعض  
الصحابه بقتل عبيد الله وقال جل الناس بعد الله جفينة والهرمز ان تريدون ان  
تنبصوا عبيد الله اياه ان هذا الراي سوء وقال عمرو بن العاص يا امير المؤمنين ان هذا  
كان قبل ان يكون لك على الناس سلطات فتفرق الناس عن كلام عمرو بن العاص وودي  
الرجلين والحجارية وفيه دليل على سقوط الحد الواقع ومن البغي فلما ولي علي بن ابي طالب  
اراد قتله فهرب منه الى معاوية فقتل ايام صفين وكذا رواه بن سعد في الطبقات  
قال الطحاوي في هذا الحديث ان المهاجرين اشاروا على عثمان بقتل عبيد الله وقد قتل  
وجفينة وهما ذميات فان قيل انما اشاروا عليه لقتله ابنة ابي لودولة صغيرة تدعى  
الاسلام لا لقتله اياهما قلنا قولهم ابعده الله جفينة والهرمزات يدل على انه اراد قتله  
بهما والله سبحانه اعلم انتهى وتقدم الخلاف في اسلام الصغير كما لا يخفى واما قوله عليه  
الصلاة والسلام لا يقتل مومن بكافر فالمراد بالكافر الحربي بدليل قوله تعالى ولا تد  
عهد في عهدوه وهذا معطوف على المسلم اي ولا يقتل ذو عهد بكافر وانما يقتل ذو العهد  
بكافر حربي ولو كان المراد به الذي لما صح لجران القصاص بين الذميين فان قيل جازان  
يراد بذوا العهد المسلم قلنا العطف يقتضي المفارقة فان قيل هذا ابتداء اي لا يقتل ذو  
عهد في مدة عهده قلنا المراد بالاول نفى القتل قصاصا لا نفى مطلق القتل فلذا الثاني  
تحقيقا للعطف ثم القصاص مبني على مساواة في اصل العصمة والمسلم والذي في ذلك  
سوا لانهم اغا بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدماينا والكفر ليس يبيع للقتل بنفسه  
بل بواسطة الحرية وقد سقطت به عقد الذمة وصار من اهل دارنا ولهذا كان كقتل  
لمرأة غير مبيع لقتلها لانه غير باعث على الحرية وعدم غير المكلف كصبي ومجنون ومعتوه  
كالخطا فتجب لدية على عاقلته لان عليا رضي الله تعالى عنه اوجب لدية على عاقلة  
مجنون قتل رجلا بالسيف وقال عمده وخطاه سوارواه البيهقي وهو قول مالك  
وفي مال القاتل عند الشافعي ولا تكفير في عدم غير المكلف ولا حرمان ارث واحرمه  
مالك والشافعي الميراث والزماه الكفارة ولا يعاد من انسان مملوك ولو كان  
مشتركا او مدبرا بلا خلاف بين اهل العلم لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص



ولا يقاد من الوالد اي اصله وان علا من جهة ابيه وامه بالولد وان سقط وبه قال  
النشافى واحمد واشهب وعبد الله اي ولا يقاد من الوالد بعد الولد ومذهب مالك لا يقاد  
من الوالد بولده ان قتله على وجه يثبت فيه المشبهة كالخوف بسيف او نحوه فقتله  
ثم ادعى له لم يرد قتله بل اراد تاديبه اما لو اضربه وذبحه او شق جوفه او جريده  
فقطعه او وضع اصبعه في عينه فقتلها فانه يقاد منه لان القصاص يسقط بالمشبهة  
وفي غير ذلك ونحو المشبهة قايمة ولنا اطلاق ما اخرج الترمذي وابن ماجه في الديات  
عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
يقول لا يقاد الوالد بالولد واخرجه البيهقي بسند صحيح عن عمر وذكر قصة وقال لا  
اي سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم يقول لا يقاد الاب بابنه لقتلته  
ديته فانه بها دفنوها الى جدته وتركها باه واخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح  
الاسناد ولم يخرجاه عن بن عباس قال جاءت جارية الى عمر بن الخطاب فقالت ان سيدي  
التهمني فاقعدني على النار حتى احرق فرجتي فقال لها نعم هل راى ذلك منك قالت لا  
قال فاعتزمت له بنثي قالت لا فقال عمر علي به فقال له عمر اعتذب بحداب الله  
قال يا امير المؤمنين اتهمتها في نفسها قال هل رايت ذلك عليها قال لا فاعتزمت لك  
به قال لا والذي نفسي بيده لو لم اسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه ولم يقول  
لا يقاد لم لوك من مالكه ولا ولد من والده لا قد تمنا منك ثم برزه فضر به مائة سوط  
ثم قال لها اذهبي فانت حرة لله تعالى وانت مولاة الله ورسوله ولان الولد جزا  
من والده متفرع عليه واهلاك الاصل بسبب الجز والفرع ليس من مقتضى الحكمة  
وبجمله ان كان سببا لوجوده فلا يلزم ان يكون سببا لهدمه واذا سقط القود  
عنه بشبهة كقتل الاب ابنه محمدا تحب الدينة في مال في ثلاث سنين لا نه مال وجب  
بالقتل ابتدا فاشبه شبه العهد ولا تقوم النفس بالمال غير معقول المعنى وانما  
عرف شرعا والمشرع اغا ورد بايجاب الدينة موجلة في ثلاث سنين فقبلنا اتباعه  
قيده بالولد لا يقاد بالولد من الولد لان الحاجة ماسة الى شرع الزاجر في حقه  
اذ بما يحمله على قتل والده الاطماع الفاسد وهو قول اكثر اهل العلم ومكاب اي ولا يقاد  
من القاتل بمكاتب له وفاء ووارث وسيد لا شتبه من له الحق لان المولى ان مات  
المكاتب عبد او الوارث ان مات حرا والصحابة اختلفوا في موته هل هو على صفة الحر  
او الرقية فقال علي وابن مسعود يموت حرا اذ ادبت كتابته فيكون الاستيفاء  
لورثته وقال زيد بن ثابت يموت عبدا وبه قال النشافى واحمد فيكون الاستيفاء  
لمولاة واما اذ لم يكن له وفاء وكان له وارث غير مولاة كان القصاص لمولاة لا نه ما  
رقيقا لا تفاسخ الكتابة بموته لا عن وفاء فظهر انه قتل عبدا ولو كان للمكاتب وفاء  
وسيد فقط كان له القصاص عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لا قصاص فيه

لا شتبه سبب الا يقاد له الا ان مات حرا والملك ان مات عبدا واختلاف السبب كاختلاف  
المسبب ويسقط دية وقود ورثة بن علي بيه لانية والقود عقوبة والدين لا يستوفى  
عقوبة على بيه وصورة المسئلة ان يقتل الاب اخا امراة وله منها ابن ثمن ثمن امراة  
قبل ان يوحذ فان ابنه منها يرث الذي كان لها من القود على بيه ويسقط ولا يقاد من  
قاتل الاب بسيف وهو رواية عن احمد وقال النشافى يفعل به مثل ما فعل ان كان مشروعا  
وبه قال مالك واحمد واصحاب الظاهر وان كان فعلا غير مشروع بان لا يطب بضمير  
او وطى صغيرة حتى قتلها او سقاها خمر حتى ماتت اختلف اصحابه فقبل تخز رقبتة  
وقيل يكرر عليه ذلك الفصل حتى يموت وبه قال مالك وثانيهما انه يعدل الى السيف  
احتجوا بقوله تعالى وان عاقبتهم فاصفوا بثل ما عوقبتهم به وقوله فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم وبما في الصحيحين عن النضر ان جارية من الانصار قتلها رجل من اليهود  
على حلي لها رضى راسها بين حجرين فمسألوها من صنع بك هذا فلان حتى ذكروها  
يهوديا فامات براسها فاخذ اليهودي فاقد فامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فرض راسه بالحجارة ولنا ما اخرج بن ماجه في سننه عن ابي بكر عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم واخرجه ايضا فيها عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم انه قال لا قود الا بالسيف وليس مضاه لا قود يجب الا بالسيف لان القود  
يجب بغير السيف اجماعا واما قوله تعالى وان عاقبتهم فاصفوا فروى الطحاوى عن بن  
عباس واي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لما قتل حمزة ومثله لئن  
ظفرت بهم لا مثلن سبعين رجلا منهم وفي رواية والله لا مثلن بسبعين رجلا منهم  
فانزل الله تعالى وان عاقبتهم الاية فصبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكفر عن  
يمينه وقوله تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم يدل على المماثلة وفيما قالوه زيادة  
عليها واما حديث اليهودي فافعله عليه الصلاة والسلام به كان على طريق السياسة  
لان اليهودي كان مشهورا بذلك فامر عليه الصلاة والسلام برضخه لكونه ساعيا  
في الارض بالنسداد لا بطريق القصاص يدل عليه ما روى مسلم انه عليه الصلاة والسلام  
امر برجم اليهودي حتى مات والرجم يصيب الراس وغيره ويستوفي الكبير قبل كبر  
الصغير قود الهما سوكان الكبير له النصف في مال الصغير او لم يكن وهذا اعتداف  
حنيفة وبه قال مالك واحمد في رواية والليث بن سعد وحماد بن سليمان والاوزاعي  
وقال ابو يوسف ومحمد اذ لم يكن الكبير وليا له النصف في مال الصغير لا يستوفي  
حتى يدرك الصغير لان القود مشترك بين الكبير والصغير ولا ولاية للكبير  
على الصغير حتى يستوفي حقه ولا يمكن استيفاءه البعض لعدم التجزي فيتعين  
التأخير الى بلوغ الصبي كالوكان معها كبير غايب ولاي حنيفة ان عليا كرم الله  
وجهه لما اصابه بن ملح قال في وصيته اما انت يا حسن فان شئت ان تصفو فاعف



وان شئت ان تقص فاقص بضربة واحدة واياك والمثلة فلما مات علي قتله به وفي  
ورثته صفار منهم العباس كان عمره اربع سنين ولان احقاد العفو معدوم في الحال وهو  
في الاستقبال فتاخيره رجاود الى الحال واما الكبير الغائب فينتظر من توقع الوصال ولو  
كان الكبير وليا للصغير له التصرف في ماله كالأب والجد له ان يستوفي قبل ان يبلغ  
الصغير با نقاق اصحابنا ولو كان وليا لا يتصرف في المال كالأخ والصهر فعلى الخلاف وجب  
في قتل مسلم مسلمانته مشركا عند التقا الصنفين الكفارة والدية لانه هذا احد  
نوعي الخطا وهو الخطا في القصد والخطا بنوعيه يوجب الكفارة والدية وروي الشافعي  
في مسنده عن مطرف عن معمر عن الزهري عن عروة قال كان ابو حذيفة بن غنم كبير  
فوقع في الاطام مع النساء يوم احد فخرج يتعزى للتهادة فجامن ناحية المشركين  
فابتدره المسلمون باسيافهم وحذيفة يقول ابي ابي فلا يسمعون منه من شغل الحرب  
حتى قتلوه فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين قال وداه رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم من طريق الشافعي رواه البيهقي في المعرفة قالوا واما ما تجب الدية  
اذا كانوا محتلطين حتى لو كان في صف المشركين لا يجب لسقوط عصمة بتكثير سوادهم  
لما استند ابو يعلى الموصلي في مسنده عن عمرو بن الحارث ان رجلا دعا عبد الله بن مسعود  
الى ولية فلما جا يدخل سيع لهوا فلم يدخل فقتله لم رجعت قال لا في سمعت رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من كثر سواد قوم فهو منهم ومن رضي عن قوم كان  
شريك في عملهم وتجب في موت شخص بفعل نفسه بان شئ نفسه وفعل زيبات  
شجوه وفعل سيع بان عقره وفعل حية بان اصابته تلك الدية على زيد في ماله ان  
كان عدما وعلى عاقلة ان كان خطالا وفعل الاسد والحية جنس واحد لكونه هدر  
في الدنيا والاخرى وفعل الشخص بنفسه جنس اخر لكونه هدر في الدنيا دون العقبى  
حتى ياتى بالاجماع وفعل زيد جنس ثالث لكونه مواذبه في الدنيا والاخرة فيكون  
الثلث بفعل زيد ثلثه فيجب عليه ثلث الدية وقال الشافعي واحمد في قول ان كان  
فعل زيد عدا يجب عليه القود ومن قتل نفسه يغتسل ويصلى عليه عند ابي حنيفة  
وعند ابي يوسف يغتسل ولا يصلى عليه لانه باغ على نفسه ولا شئ يقتل مكلف شهيد  
سيفا او سلاحا على مسلم سوا قتله المشهور عليه او قتله غيره دفعا عن المشهور عليه  
او شهيد عصابة كبيرة عليه في مصر او غيره ليلا او نهارا الا اذا شهد بها نهارا في مصر لما روى  
احمد في مسنده والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين من حديث سليمان  
بن بلال عن علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عاتشة قالت سمعت رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم يقول من اشار بحديدة الى احد من المسلمين يريد قتله وجب  
قتله وما اخرج مسلم في الايمان عن سلمة بن الاكوع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه قال من سل علينا السيف فليس منا وفي الصحيحين عن بن عمر فروعا من حمل علينا

السلاح فليس منا وفيهما عن ابي موسى نحوه ورواه النسائي من حديث بن ابي الزبير  
والحاكم في المستدرك عن معمر فروعا من شهر سيفه ثم وضعه قدمه هدم ولا نه  
باغ بفعله فيسقط عصمته ولان القتل تعين طريقا لدفع فعله لان السيف لا يلبس  
فيحتاج في دفعه الى القتل والعصا وان كان يلبس الا انه في الليل لا يلحقه الضوئ وكذا  
في النهار في غير مصر فكان دمه هدر حتى لو امكن دفعه بطريق اخر لا يسقط قتله  
والدية مبتدأ خبره في ماله اي مال المشهور عليه في غير مكلف اي في قتله مجنون او صبي  
شهيد سلاحا او شهيد عصابة ليلا في مصر او غيره او نهارا في غير مصر والقيمة في قتل رجل  
او نحوه مال عليه اي على قاتله وقال مالك والشافعي واكثر اهل العلم لا شئ في الكلاية  
قتل دفعا عن نفسه فكان قتل الشاهر المكلف لانه محمول على قتله بسبب فعله  
وهو شهيد السلاح والصول فكان كما اذا اكره رجل اخر بان قال له لا تقتلنا ولا تقتل  
فلا نأقتله المكره حيث لا يجب عليه شئ ولنا ان فعل الصبي والمجنون والداية غير  
متصف بالحكمة لعدم الاختيار الصحيح منهم فلا يسقط العصمة ولذا لا يجب القصاص  
على الصبي والمجنون اذا قتلا ولا الضمات اذا قتل الداية ومقتضى هذا ان يجب  
القصاص على المشهور عليه اذا قتله لانه قتل نفسا معصومة الا ان الدية وجبت  
لوجود البسح وهو دفع الشبر ولو نظر انسان في بيت اخر من ثقب او شق باب فطعته  
صاحب الدار خشية او رماه عصاة ففقا عينه ضربه عندنا ولم يضمنه عند الشافعي  
لما روى ابو هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لو ان امرأ اطلع عليك بغيرا ذن  
فخذته بحصاة وفقات عينه لم يكن عليك جناح ولنا ان قوله عليه الصلاة والسلام  
لا يحل دم امرء مسلم الا بحد يقتضى عدم سقوط عصمته بهذا الفعل وان مجرد نظره  
اليه لا يبيح قلع عينه كما لو نظر من الباب المفتوح او دخل بيته ونظر فيه والمراد بما روى  
ابو هريرة المبالغة في الزجر عن ذلك ولو اراد رجل ان ياخذ مال مسلم او يقطع عضوه  
او يزي بامراته فله دفعه بغير السيف فان لم يندفع فيضربه بالسيف وكذا لو  
راى رجلا يزني بامراته يدفعه بغير السيف وان لم يندفع فيقتله ولا خلا في لاهل العلم  
فيه لقوله عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه  
فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون امله فهو شهيد ورواه  
احمد والترمذي والنسائي وابن جبان في صحيحه فلو دخل عليه لص ليلا فاخرج فدرسه  
دراهم فصاح عليه وانشده الله والاسلام فلم يتركه فقتله هدر دمه لما تقدم ولما  
في صحيح مسلم عن ابي هريرة قال جاز رجل الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فقال يا رسول الله ارأيت ان جاز رجل يريد ان ياخذ مالي قال فلا تعط ما لك قال ارايت  
ان قال لى قال قاتله قال ارايت ان قتلنى قال فانت شهيد قال ارايت ان قتلته قال هو في  
النار وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال



من قتل دون ماله فهو شهيد وفي مستند اسحق بن راهوية عن قابوس بن ابي المخارق عن  
 ابيه قال جازي الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله اذيت ان جازي يري  
 ان ياخذ مالي قال ذكره بالله قال ذكرته بالله فلم يذكر قال استصنت عليه بالسلطات  
 قال اذيت ان كان السلطان قد نأى عنى قال استصنت من حضرته من المسلمين قال اذيت  
 ان لم يحضرني احد قال قاتل دون مالك حتى تحرم مالك او تقتل فتكون من شهد الاخرة  
 ولو قتل رجلا وادعى انه كان يزني بامرأته وكذب به الولي فلا بد من بيعة قيل يكفي شاهدان  
 لان البيعة تشهد على وجوده مع المرأة وقيل ياتي باربعة لانه روي عن علي كذلك والحق  
 والتعريف والا لقاض جيل او سطح او في يبر لا يوجب القود الا اذا تكرر منه ذلك عند  
 ابي حنيفة وهما اطلقاه لقوله عليه الصلاة والسلام من عرض عرضناه ومن حرق  
 حرقناه ومن غرق غرقناه وله ان وجوب القصاص مختص بقتل هو محمد محض وذا  
 بان يباشره بالته وهي الجارحة واذ لم يجز القصاص عنده تجب الدية على العاقلة  
 وتجب القود فيما دون النفس من الاعضاء ان امكن المماثلة لقوله تعالى والعين  
 بالعين والاذن بالاذن والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص  
 اي ذات قصاص ولقوله عليه الصلاة والسلام في حديث الربيع بنت النضر السابق  
 كتاب الله قصاص ولفظ القصاص يلبي عن المماثلة فكل ما امكن رعاية المماثلة فيه  
 يجب فيه القصاص وملا فلا ولا يصير يكبر العضو ومضرة لانه لا يوجب التفاوت في  
 النقصه الا في الشبهة اذا اخذت ما بين قوين المشجوع ولم تأخذ ما بين قوين المشجوع  
 لكبر داسه على ما سياتي كقطع اليد من المفصل وقطع الرجل من المفصل وقطع مارت  
 الالف وهو مالان من الالف وقطع الالف لا مكان رعاية المماثلة في هذه الاشياء  
 قيد بالمفصل لان قطع اليد من نصف الساعد وقطع الرجل من نصف الساق لا قصاص  
 فيه لعدم المماثلة وقيد بالمارت لان قطع الالف من قصبته لا يمكن فيه المماثلة لانه عظم  
 وليس بمفصل وكل شجة يكن فيها المماثلة كالموضوعة وهي التي تظهر العظم وعين قايلة  
 ذهب عنوها لا مكان المماثلة فيجعل على وجهه قطن رطب ويقابل عينه بمرارة سجاة  
 فيذهب عنوها وهي قايلة لما روي عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن رجل عن الحكم  
 بن عبيدة قال لم يلم رجل رجلا فذهب بصره وعينه قايلة فارادوا ان يقيدوا منه فاعني  
 عليهم وعلى الناس كيف يقيدون منه وجعلوا لا يدرون كيف يصنعون فاناهم على  
 كرم الله وجهه فامر به فجعل على وجهه كرسفام استقبل به الشمس واذى من  
 عينه مرارة فالتق بصره وعينه قايلة لان قلعت اي لا قصاص في عين قلعت  
 سوا قورت اي ارنفت او خسفت لا تمناع المماثلة ولا قود في عظم لقول عمر  
 انا لا نقيد من العظام وقول بن عباس ليس في العظام قصاص ونحوه عن الشعبي  
 والحسن رواه بن ابي شيبة في مصنفه ولان المماثلة فيه متعذرة لانه اذا كسر

موضع ينكسر موضع اخر الا في السن لا مكان المماثلة فيها فتقطع ان قلعت سن المجنى  
 عليه وتبرد بالمبرد ان كسرت ولا قود في طرف بين رجل وامرأة ولا بين حر وعبد ولا بين  
 عبد بين خاله فالملك والشافعي واحمد وابن ابي ليلى في جميع ذلك الا في الحر يقطع طرف  
 العبد اعتبارا لا طرفا بالانفس لكونها تابعة لها وشرع القصاص فيها لا لحاف  
 بالانفس في كل موضع يجرى القصاص في النفس يجرى في الطرف ومالا فلا ولنا ان الاطراف  
 يسلك بها مسالك الاموال لانها وقاية الانفس كالا موال وانه لا مماثلة بين طرفي  
 الذكر والانثى للتفاوت بينهما في القيمة بتقويم الشارع لا بين طرف الحر والعبد لذلك  
 لانه جعل يد الحر خمسمائة دينار وقيمة يد العبد نصف قيمته وهي لا تبلغ ذلك ولا بين  
 طرف العبد من لعدم المساواة بينهما باليقين بل بالحرز والتحيز بخلاف طرف الحرين  
 لان استواءهما ميتقن به بتقويم الشارع وبخلاف الانفس لان القصاص فيها يتعلق  
 بانها الروح ولا تفاوت فيه ولا قود في الجايفة لان الصحة فيها نادرة فلا يمكن القصاص  
 فيها على وجه يقع البر ولا في اللسان وهو رواية عن مالك وقول ابن اسحق من صحاح  
 الشافعي وعن ابي يوسف اذا قطع بعضه لا يجب القود واذا قطع من اصله يجب  
 وقال مالك في رواية والشافعي واحمد يجب القود في كله وفي بعضه بقدره لقوله تعالى  
 والجروح قصاص ولا قود في الذكر الا اذا قطع من الحشفة لان موضع القطع معلوم  
 فصار كالمفصل وعند مالك والشافعي واحمد يجب القود في الذكر لقوله تعالى والجروح  
 قصاص ولان له انتهى اليه فيمكن القصاص فيه من غير حيف عليه ولنا ان كلا من  
 الذكر واللسان ينقبض وينبسط فلا يمكن فيهما المساواة من غير حيف ولو قطع  
 بعض الحشفة لا قود عندنا وعند مالك والشافعي واحمد يؤخذ النصف بالنصف  
 والرابع بالربع وما زاد او نقص بحسبه من ذلك كما في الاذن ولو قطع الحشمتان  
 بعض الحشفة في الصبي او في العبد فعليه حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان بري  
 فعليه في العبد كالا لقيمة وفي الصبي كالا لدية وان مات فغ الصبي نصف الدية وفي  
 العبد نصف القيمة لان التلف حصل بفعلين احدهما ما ذون فيه وهو قطع الجلد  
 والثاني غير ما ذون فيه وهو قطع الحشفة فيجب نصف الضمان واما ان بري فلا  
 قطع الجلد ما ذون فيه فمحل كان لم يكن وقطع الحشفة غير ما ذون فيه فوجب ضمان  
 الحشفة كاملا وهو الدية في الصبي وكالا لقيمة في العبد وفي مجموع النوازل ما ذكرنا  
 انه ان مات فعليه نصف الدية رواية محمد وذكر في الاصل انه لا يجب ضمان مات  
 وموت الصبي بتا ديب الادب او الوصي يوجب الدية عند ابي حنيفة مكنة من تاديب  
 امه ومن تاديب غير معناه لانه الضرورة المسماة الى تاديبه تندفع بزجره  
 وجبسه ونحوهما من غير ضرر به ولو اضطر الى ضرره فالسلامة مشروطة كتاديب  
 الزوج زوجته وهما هدران لان تاديب الصبي لا بد لهما منه وذا انما يحصل غالب بالضرر



فصار كضربه للتصليم وضرب معلمه باذن ابيه لهود لقطعه الى الصبي في اخر امره وخير الجني عليه  
بين الارش كاملا وبين القود من غير ارش ان كانت يد القاطع ناقصة بان كانت مثلا ينتفع  
بها او ناقصة الاصابع لان استيفاء الحق كاملا ما تعذر كان له اخذ دون حقه وان يعدل  
الى عوضه وفي المجتبى وعلى هذا السن والاطراف التي يجب فيها القصاص الى ان كان من طرف  
الجاني او سته معيبا يتخير الجني عليه بين اخذ الدية كاملا وبين استيفاء المهر قيدنا  
الشلا بان ينتفع بها لانها لو كانت لا ينتفع بها لا تكون محلا للقصاص فكان له دية  
كاملة من غير خيار وعليه الفتوى وفي المحيط لا يقطع الجني الا بالبغي ولا اليسرى باليسرى  
ولا تقطع الاصابع لابتلائها من القاطع فيؤخذ ابهام اليمنى بابهام اليسرى وابهام اليسرى  
ابهام اليمنى وبالعكس وكذا لا يؤخذ العين اليمنى بالعين اليسرى وبالعكس وكذا في الاربعة  
الثنية بالثنية والناصب بالناصب والضرس بالضرس ولا يؤخذ الاسفل بالاعلى ولا الاعلى  
بالاسفل خلا فالابن شبرمة في ذلك كله للتفاوت في المنافع والمراقف والشجة اي وخير  
الجني عليه ان كانت الشجة تستوعب ما بين قرني الشجوج اي فردى راسه وهما نصيبان  
لا الشجج اي ولا تستوعب ما بين قرني الشجج فان شفا قص بقدر الشجة من اي  
جانبين شفا وان شفا اخذ الارش ويستقط القود بلوت لقاتل لان محل الاستيفاء  
فان شفه موت العبد الجاني وبه قال مالك وقال الشافعي واجد نجبا لدية وتؤخذ  
من تركته بناء على ان الواجب عند القود او الدية فاذا قاتل احدهما تعين الاخره  
ويستقط القود بعقوبتي واحد من الاوليا وصلحه من نصيبه على عوض والباقي  
اي الذي لم يعف والذي لم يصلح حصته من الدية وسقط حقه من القود لان كل واحد  
منهم له التصرف في نصيبه بالا ستيفاء ولا يصفوا بالصلح لانه خالص حقه فاذا انصرف  
فيه بعقوبتيه نفذ تصرفه فيه وسقط به حقه في القصاص ومن ضرورة سقوط حقه  
في القصاص سقط حق الباقي فيه لانه لا يجزي ثبوتنا فكذا اسقطا واذا سقط القود  
انقلب نصيب من لم يعف مالا لان القصاص منتع لمضي القاتل وهو بثبوت عصمته  
بعفو البعض فيجب المالك في الخطا حيث امتنع فيه القود لمعنى القاتل وهو كونه  
مخطيا ثم العفو في القصاص لمن له القصاص وهو عندنا كل وارث وبه قال الشافعي واجد  
واكثر اهل العلم وقال الليث والزهرى وابن شبرمة والاوزاعي والحسن وقادة  
للنساء عفو في القصاص وعندما كذا القصاص للعصبات خاصة وهو قول بعض اصحابنا  
الشافعية وقال بعض اصحاب الشافعية لا قارب دون الزوجين لقوله عليه الصلاة  
والسلام فاهله بين ضربتين واهله ذود حمة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام  
من ترك مالا او حنا طورته ومن ترك كالا فعلى والقصاص حق فيكون لجميع الورثة  
كلال اما قوله عليه الصلاة والسلام فاهله بين ضربتين فامراة الرجل من اهله  
بدليل قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الا فك وما كان يدخل على اهله

يريد عايشة رضي الله تعالى عنها ولو قتل بعض الاوليا لقاتل بغير اذن الباقيين لم يجب عليه  
قصاص عند ابي حنيفة ومحمد والشافعي في الاصح وفي قول عنه عليه القصاص في نهضوع  
من قتله ولو قتله مع العلم بعقوبته شره سوا حكم به حاكم ولا يجب عليه القود وهو الظاهر  
من مذ هب الشافعي واحمد وقال الشافعي في قول لا يجب القود لان فيه شبهة لوقوع الخلاف  
فيه ولنا انه قتل معصوما مكافا مع العلم بانه لا حقه فيه مع عليه القود كما لو قتله قبل العلم  
بالقود والاختلاف لا يسقط القود فانه لو قتل كافر مسلما فقتلناه مع وجود الاختلاف  
فيه ولو قتله قبل العلم بالعفو لا يجب القود وعليه الدية وبه قال احمد والشافعي في قول  
وقال الشافعي في قول ومن فزع يجب القود لانه قتل عدا بغير حق ولنا انه اذا لم يعلم بالعفو  
كان القود واجبا في حقه ظاهرا فيصير شبهة في ذم القود عنه والدليل على عصمته بعفو  
احدهما ما روي ان هذه الحادثة وقعت في زمن عمر فشاوهر بن مسعود فقال اري ان  
هذا قد احبى بعض نفسه فليس للاخر ان يقتله فامضى عمر القضا على رايه وهو المعنى  
فان العاقبة قد استقط حقه وهو من اهل الاستقاط فصح اسقاطه وباسقاطه حتى بعض  
نفس القاتل فيجوز الاخر عن استيفاء حقه لعدم احتمال التجزي ثبوتنا وسقوطا وتعذر  
استيفاءه اغا هو لمعنى في القاتل وهو مراعاة حرمة بعض نفسه فكان في معنى الخطا  
فيجب المالك للاخر ولو قتله العاقبة بعد العفو يجب القود عند الائمة الاربعة وهو قول  
اكثر اهل العلم لانه قتل نفسا معصومة بغير حق وروى عن الحسن انه يؤخذ منه الدية  
وعن عمر بن عبد العزيز ان الحكم فيه للسلطات ويقتل جمع باشر كل واحد جرحا قاتلا  
بفرد قتلوه عمدا وهو قول مالك والشافعي واحمد واكثر اهل العلم من الصحابة والتابعين  
وقال ابن الزبير والزهرى وابن سيرين وابن ابي ليلى وعبد الملك وربيعة وداود  
بن المنذر واحمد بن حنبل في رواية لا يقتلون به ويجب الدية لان مفهوم النفس بالنفس ان  
لا يقتل بالنفس الواحدة اكثر من واحدة ولان في القصاص يجب المساواة ولا مساواة  
بين العشرة والواحد ولنا ما روى محمد بن الحسن في موطايه والشافعي في مسنده  
كلاهما عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا  
خمسة او سبعة برجل قتلوه عنية اي خفية وقال لو قاتل عليه اهل صنعا لقتلهم  
ورواه عبد الرزاق في مصنفه مطولا عن بن جريح وعمر بن دينار عن حماد بن عيسى  
اخبره انه سمع يعلى بهذا الخبر وان اسم المقتول اصيل قال كانت امراة يصنعها لاربيب  
فغاب زوجها وكان لها اخلا فقالت من هذا الغلام يفضنا فانظر واكيف تضمنون به  
فما لواعليه وهم سبعة نفر مع المرأة فقتلوه والقوه في بيوتهم فلما فقد الصلاه  
خرجت امراة ابيه وهي التي قتلته وهي تقول اللهم لا تحف على من قتل اصيلا قاله  
وخطب يعلى الناس امره قال فرجل بعد ايام يسوعمندان فاذا هو بذي باب اخضر عظيم  
يطلع من البيرومة ويهبط اخرى قال فاشرف على البيروم فوجد رجلا منكرا فاق يعلى

هو



فقال ما اظن الا قدرت لكم على صاحبكم وقص عليه القصة فاقبى على حق وقف على البير والناس معه فقال احدا صدقا المرأة من قتله دلو في جمل فدلوه فاخذ الظلام فضيبه في سرب من البير ثم دفعوه فقال لم اقدر على شي فقال رجل اخر دلو في فدلوه فاستخرجوه فاعترفت المرأة واعترفوا كلهم فكتب بعل الى عمر فكتب اليه ان اقبلهم فلو غدا عليه اهل صنعا لقتلهم به وروى بن ابي شيبه في مصنفه عن وكيع عن اسير ايل عن ابي اسحق عن سعيد بن وهب قال خرج سفر فصحبهم رجل فقدموا وليس معهم فاتهمهم الله فقال بشرى شهودكم انهم قتلوا صاحبكم والاحلفوا بالله ما قتلوه فاقبى بهم الى علي وانا عنده فاعترفوا فامر بهم فقتلوا ولا نزهوف الروح لا يجزي واشترى الجماعة فيما لا يجزي بوجوب التكامل لكل واحد منهم كولاية الانكاح وبالعكس اي ويقتل واحد الجماعة وكان الاول ان يقول كالعكس اذا خلا فيه فان حضري واحد من المقتولين قتل له وسقط حق الباقيين لفوات محل الاستيفاء وصار موت العبد المجاني وموت القاتل ختلا فله وبه قال مالك يستوفي الباقيون الذي من تركته بناء على ان الواجب عنده لاوليا اما القصاص واما الدية فاذا سقط القصاص من غير ابرأ ثبت المال قيد بولي واحد من المقتولين قتل لجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك لان لكل واحد من الاوليا قتله بوصف الكمال ولهذا الوقت جماعة واحد ا يكون كل واحد قاتلا بوصف الكمال والا لما وجب القصاص واذ كان كذلك لا يجب الدية لعدم اجتماعهم مع القتل هذا ومن قتل عمدا ولا ولي له فليس سلطان ان يقتل قاتله وله ان يصالح والقاضي ينزله فيه ولا يقطع يدان لرجلين بيد قطعاها بان اخذ اسكيها وامرهما على يده من جانب واحد حتى انقطعت وهو قول الثوري والزهري والحسن وعليهما نصف الدية لانه دية الواحدة فيضمان ديتهم في مالهما لان المتيقن ان كل واحد منهما قاطع للنصف والفعل عمد وقال مالك والشافعي واحمد واسحق وابو ثور يقطع يدهما واما لو وضع احدهما اسكيها من جانب والاخر من جانب اخر واما حتى التقى المسكيان لا يجب القصاص اتفاقا ويقاد عبد اي ويقص من عبد اقر بقتل عمدا سواء كان مازنا او محجورا عليه وبه قال مالك والشافعي واحمد وقال زفر لا يقاد منه لان اقراره يودي الى ابطال حق مولاه فلا يصح كالأقرار بالخطا او بالمال ولنا انه غير منهم في اقراره لانه مقرب فيصح فان العبد يبقى على اصل الحرية في حق الدم بخلاف اقراره بالقتل خطالا ان موجب على السيد وهو دفع العبد او فداؤه بخلاف اقراره بالمال لانه اقرار على المولى بابطال حقه فصد ان موجب بيع العبد او استتصاؤه ومن رمى رجلا عمد انتفد السهم منه الى اخره فانما يقتص منه لاول الدية عمد وعلى عاقبته الدية للثاني لانه اخذ نوعي الخطا وهو الخطا في الفعل والفعل الوا يتعد بتعدد اثره ومن قطع يده او رجلاه او غيرهما فمقتلها فمات منه اي القطع ضمن قاطعه ديتة في ماله كاملة لانها صارت في النفس وسقط القود للشبهة وهذا عند ابي حنيفة وهو قول الشافعي واحمد وعن مالك يجب القود لان الجنابة صارت

في النفس ولم ينف عنها وقال ابو يوسف ومحمد هو عن النفس ايضا حتى اذا مات بعد العفو بالسراية لا يضمن وعلى هذا الخلاف اذا عفا عن الشبهة ثم سرت الى النفس ومات هذا وهذا نقل الثمني وقال الطرا بلسي سراية الطرف المستوفى قصاصا الى النفس بوجوب الدية على عاقلة المستوفى عند ابي حنيفة وهما اهدرا الدية كالك والشافعي كسراية قطع الامام يد السارق جد اذا اسرى الى النفس ومات وكالبزاع والحام والفساد والختا وكما لو قال اخر اقطع يد فقطعها وسرى الى النفس ومات وهو الاظهر لان السراية تتبع الجنابة فلم يجز ان يكون ابتداءها مباحا وسرايتها مضمونة ولا يحنيفة ان حقه في القطع والموجود قتل حتى لو دفع ظلما كان قتلا فلم يكن مستوفيا حقه فيضمن الدية سقط القصاص للشبهة فوجب الدية بخلاف ما ذكره من المسائل لانه يجب الفصل على الامام وعلى غيره بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط السلامة كالرعي الى الحربي لئلا يكون تكليف ما ليس في الوسع وفي مسئلتنا هو غير بين الاستيفاء والعفو بل العفو مندوب اليه فيتنقيد بشرط السلامة كالرعي الى الصيد ولو عفا عن الجنابة او عفا عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس بلا خلاف فالخطا من ثلث ماله اي ان كان القطع خطا يعتبر من ثلث ماله المنقطع ليقطع حق الوارث به فان كان في الدية فاضل من الثلث اخذه الوارث من القاطع والعهد يعتبر من كله اي كماله فلا يضمن القاطع شيئا كذا في الهداية وغيرها ولا يخفى ان الواجب هنا هو القود وهو ليس بآل فلا وجه للقول بان من كل المال والقود يثبت بداي ابتداء الورثة عند ابي حنيفة لا ارثا اي لا يثبت القود للورثة بطريق الارث بان يثبت للورث ابتداء ثم يثبت للوارث كما هو مذهب ابو يوسف ومحمد فلا يصير احدهم اي احد الورثة عند ابي حنيفة خصما عن البقية بغيره كالة اعلم ان كل ما يملكه الورثة بطريق الارث فاحدهم خصم عن الباقيين حتى لو ادعى احد الورثة شيئا من التركة على احد واقام البينة عليه يثبت حق الجميع ولا يحتاج الباقيون الى تجديد الدعوى وكل ما يملكه الورثة لا بطريق الورثة لا يصير احدهم خصما عن الباقيين ففرع على هذا قوله فلو اقام شخص حجة اي بينة بقتل ابيه حال كونه غائبا اخوه محضر الغائب ففي العهد يعيد لها اي يعيد الغائب الحجة عند ابي حنيفة وفي الخطا والدين لا يعيد لها با اتفاق لان الخطا والدين موجبهما المال وطريق ثبوت الميراث ثم اعلم ان العلماء اجمعوا على قبول بينة الحاضر وعلى انه لا يتضى بالقود ما يحضر الغائب لان المقصود بالقضاء الاستيفاء والحاضر لا يمكن منه اجماعا وعلى ان القاتل يجبس لانه صار متبهما بالقتل والمتهم يجبس واختلفوا في إعادة البينة اذا حضر الغائب فعند ابي حنيفة يكلف الغائب بالعادة وعندهما لا يكلف وهو قياس قول مالك والشافعي واحمد والصبغة بحال الرعي اي حال الميراث في العصمة وعدمها والحل وعدمه وقت الرعي عند ابي حنيفة لا بحال الوصول كما هو قولهما فيجب الدية عند ابي حنيفة على من رمى مسلما فاراد الرعي عليه والعيان بالله



فوصل اليه السهم فقتله وقال لا شيء عليه وهو قول مالك والشافعي واحمد لان التلصص حصل  
في محل لا عصمة فيه فيكون هدر او يرد شهادة اثنين اختلاف في مكان القتل او زمانه او فيما  
حصل به القتل من الالة او قال احد هما قتله بعضا وقال الاخر لم يلزم بماذا اقبل او قال احد هما  
قتله بسلاح وقال الاخر بعضا وان شهدا بقتله وقال لا يلزم بماذا اقبل من الالة تجب الدية  
استخسما نافي ماله ببيع الصلح عن القتل العمد على اكثر من الدية لانه افتد نفسه ويكون  
المال حالا لا لزامة اياه بعقد الصلح الا ان يوجهه الولي لما اجل معلوم لان الحق له فله تجب له  
كسائر الديون الموجلة **كتاب الديات** الالة لغة مصدر ودى لقاتل المقتول  
اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لذلك المال تنهية بالمصدر ولما في اخره  
عوض عن الواو في اوله كالعدة وهي ثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى ودية مسلمة  
الى اهله وبالسنة وهي لحاديت كثيرة وباجماع اهل العلم على وجوبها في الجملة من الذهب  
الف دينار ومن الفضة عشرة الاف درهم ومن الابل مائة وقال الشافعي من الورق  
اثنا عشر الفا وبه قال مالك واحمد واسحق لما اخرج اصحاب السنن الاربعة عن  
محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن بن عباس ان رجلا من بني عدي قتل فجعل  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دية اثنا عشر الفا قال الترمذي لا نعلم احدا يذكرك هذا  
الا سند بن عباس غير محمد بن مسلم وصح النسائي وغيره راساه على استاده ولنا  
وهو قول الثوري واي ثور من اصحاب الشافعي ما رواه البيهقي من طريق الشافعي  
قال قال محمد بن الحسن بلغنا عن عمه انه فرض على اهل الذهب في الالة الف دينار ومن  
الورق عشرة الاف درهم حد ثنا يذ لك ابو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن عمر  
قال وقال اهل المدينة فرض على اهل الورق اثنا عشر الف درهم قال محمد بن الحسن  
صدقوا ولكنه فرضها اثني عشر الفا وزنت ستة فذلك عشرة الاف قال محمد بن  
الحسن واخبرني الثوري عن مغيرة الضبي عن ابراهيم قال كانت الالة ابل  
فجعلت الابل لكل بصير مائة وعشرين درهما وزنت ستة فذلك عشرة الاف درهم  
وقيل لشريك ان رجلا من المسلمين عاين رجلا من العدو وقصر به فاصاب رجلا  
منا فسلت وجهه حتى وقع ذلك حاجبيه وانفه وحيته وصدره فقتل فيه  
عثمان بالدية اثني عشر الفا وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة وفي الخبر بد القدر  
لا خلاف ان الالة الف دينار وكل دينار عشرة درهما ولهذا جعل نصاب الذهب  
عشرين دينارا ونصاب الورق مائتي درهم واعلم ان العلماء اختلفوا في اصل الالة  
فقال الشافعي واحمد في رواية وابن المنذر الابل فقط فيجب قيمتها بالغة ما بلغت  
لما اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه وصححه بن القطان في كتابه وابن حبان  
في صحيحه من حديث عبد الله بن عمران النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
قال لان دية الخطا شبه العمد ما كان بالسوط والعصا من الابل منها اربعون

في بطونها اولادها ورواه النسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو ولا نه عليه الصلاة  
والسلام فرق بين دية شبه العمد ودية الخطا فخطا بعضها وخفف بعضها  
ولا يتحقق ذلك في غير الابل ولا ن الابل يجمع عليه وماعده مختلف فيه فيؤخذ بالمتيقن  
وقال ابو حنيفة الابل والذهب والفضة وهو قول احمد والشافعي في القديم ومقتضى  
المالكية ان كان من اهل البوادي والعمود فاية من الابل وان كان من اهل الذهب  
كاهل الشام ومصر والمغرب فالف دينار وان كان من اهل الورق كاهل خراسان  
والعراق وفارس فاثني عشر الف درهم وقال ابو يوسف ومحمد واحمد في رواية  
وهو رواية عن ابي حنيفة الابل والذهب والفضة والبقرة ما يبا بقره كل بقرة خمسون  
درهما والغنم الف شاة كل شاة خمسة دراهم والحمل ما يباح له كل حلة خمسون درهما  
وهي ثوبان اذا ورد الماروى وبود اود عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
قال كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار وثمانية  
الاف درهم ودية اهل الكتاب يومئذ نصف من دية المسلمين قال فكان ذلك حتى  
استخلف عمر فقام خطيبا فقال لان الابل قد غلت ففرضها عمر على اهل الذهب الف  
دينار وعلى اهل الورق اثني عشر الفا وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل النشاء الف شاة  
وعلى اهل الحمل مائتي حلة قال وتركة دية اهل الزمة لم يرفعها ولما في آثار محمد بن  
الحسن قال اخبرنا ابو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع  
عمر الديات على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق عشرة الاف درهم وعلى اهل الابل  
مائة مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتي بقرة مسنة وعلى اهل النشاء الف شاة وعلى اهل الحمل  
مائتي حلة ورواه بن ابي شبيب في مصنفه حد ثنا وكيع حد ثنا بن ابي ليلى عن الشعبي  
عن ابي عبيدة بن ربيعة عن ابن مسعود عن ابي داود عن محمد بن اسحق قال ذكر عطاء بن جابر بن  
عبد الله انه قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الالة على اهل الابل مائة  
من الابل وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل النشاء الف شاة وعلى اهل الحمل مائتي حلة  
وعلى اهل الطعام شيئا لم يحفظها بن اسحق فان قيل الابل مجهولة ما يبتها والدية مقدرة  
بها اجيب بان التقدير بها ثبت بالادلة المشهورة ثم فائدة الخلاف نظره في اختيار  
القاتل فصعد ابي حنيفة له الخيار من الالة ثلثة فقط وعندهما من السنة وهذه  
اي المائة من الابل في شبه العمد رابع عند ابي حنيفة وابي يوسف ربع من بنت محاضر  
وربع من بنت لبون وربع من حقة وربع من جذعة وقد سبق تفسيرها في باب الزكاة  
وبهذا قال مالك واحمد في رواية والزهرى وربيعة وسليمان بن يسار وقال محمد  
والشافعي واحمد في رواية اخرى ثلثة ثلثة ثلثة جذعة وثلثة ثلثة حقة واربعة  
ثلثية كلها خلفات اي جميع الثلثات حوامل والثلثية هي الطاعة في السادسة لما  
تقدم ولما اخرج الترمذي وقال حديث حسن عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده



ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قتل شهيدا دفع الى وليه المقتول فان شاؤا  
قتلوا وان شاؤا اخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربعون خلفة  
وما صالحوا عليه فهو لهم وروى مالك في الموطا عن عمرو بن شعيب ان رجلا حذف  
ابنه بالسيف فقتله فاخذ عمر منه الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة واربعين  
خلفة وروى ابو داود عن مجاهد ان عمر قضى في شبه العهد بثلاثين حقة وثلاثين جذ  
واربعين خلفة ما بين ثنية الى بازل عامها كلها خلفات ورواه عن علي ثلثة ثلثة  
وثلاثون حقة وثلاثون جذعة واربع وثلاثون ثنية الى بازل عامها كلها  
خلفات ولما اخرج ابو داود وسكت عنه ثم المنذر يبعده عن علمه والاسود  
قالا قال عبد الله في شبه العهد خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة  
وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنت مخاض وهذا وان كان موقفا  
الا انه في حكم المرفوع لان المقادير لا تعرف بالاي وما اخرج بن جبان في صحيحه في كتابه  
صلى الله تعالى عليه وسلم الى عمرو بن حزم ان في نفس المؤمن بنت من الابل والمراد في  
ما يكون منه وما قلناه اذ في دية شبه العهد اغلظ من دية خطا المحض وذلك فيما  
قلنا لا نه في الخطا المحض يجب الخماسا لان الجنين كالمقتول من وجه فيكون في مصفى  
الزيادة على المائة وهو لا يجوز لان الديات تعتبر بالصدقات لانها تجب على العاقلة  
بطريق الصلة للقاتل كالصدقات والشرع نهى عن اخذ الحوامل في الصدقات  
لانها كرايم اموال الناس فكذا في الديات وهي اية اولى الملاحظة لا غيرها بالاجماع  
حتى لو قضى القاضي بتغليظ الدية من غير الابل لم تغلظ ولم ينفذ قضاءه لان التقدير  
لا تعرف الا بالسمع ولم يرد التغليظ من الشارع الا في الابل لمدية شبه العهد على  
العاقلة عندنا وعند الشافعي واحمد والنوري واسحق والنعيمي والحكم ومحمد والنسبي  
وقال بن سبير بن وابن شبرمة وابو ثور وقاتادة والزهرى والحارث العكلي واحمد  
في رواية في مال القاتل وهو قول مالك لان شبه العهد عنده من باب العهد لهم لانها  
موجب فعل قصده فلم تجله العاقلة كالعهد المحض ولا نهادة مغلظة فاشبهت دية  
العهد ولما روى ابو هريرة قال قتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى  
بحجر وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها  
وهو حديث متفق عليه ولا نه قتل لا يوجب القصاص فوجب دية على العاقلة كالخطا  
وذ الخطا اي ودية الابل في الخطا الخماس منها اي من انواع الاربعة المتقدمة  
ومن بن مخاض بان يكون عشرين بن مخاض وعشرين بنت لبون وعشرين حقة  
وعشرين جذعة وقال مالك والشافعي والليث وربيعه مكان عشرين بن مخاض  
عشرين بنت لبون لما في الكتب الستة من حديث سهل بن ابي خزيمة في الذي روى  
النبى صلى الله تعالى عليه وسلم ما بين ابل الصدقة وبنو المخاض لا مدخل لها في الصدقات

ولنا ما اخرج اصحاب الستة الاربعة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم في دية الخطا عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت  
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض ذكره قال الترمذي لا يعرفه مرفوعا  
الا من هذا الوجه وقد روي عن عبد الله موقفا واجابا صاحبنا عن الذي روى عنه النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم من ابل الصدقة بانه عليه الصلاة والسلام تبرع بذلك ولم يجعل  
حكما وقال النووي في شرح مسلم المختار ما قاله جمهور اصحابنا وغيرهم من ان معناه  
انه عليه الصلاة والسلام اشتراها من اهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها  
تبرعاً منه الى اهل القبيل انتهى وقيل لا حجة فيه لانهم لم يدعوا على اهل خيبر لاقبله عمدا  
فتكون دية العمد وهي من اسنات الصدقة وانما الخلاف في الخطا وكفارتهما اي  
شبه العمد والخطا عتق مومن فان عجز صام شهرين ولا اي متتابعين لقوله تعالى  
فخبر برقة مومنة فمن لم يجد فصيام شهر متتابعين الاية وان كانت في الخطا  
الا ان شبه العمد خطا في حق القتل وان كان عدا في حق الضرب فتساو لهما الاية  
ولا يجزى في كفارة القتل الا طعام وقال الشافعي في قول واحمد في رواية ان لم يقدر  
على الصيام يجب اطعام ستين مسكينا لانها كفارة منها عتق وصيام شهرين  
متتابعين فكان منها اطعام ستين مسكينا عند عدمهما لكفارة الظهار والفطر في  
رمضان ولنا ان المقادير لا تعرف الا بالنص ولم يرد في الاطعام شي وصح في عتق الكفا  
رضيع احدا بويه مسلم لا نه مسلم تبصا والظاهر سلامة اطرافه لا الجنين اي لا يصح  
في عتق الكفارة الجمل لا نه لم يعلم حياته ولا سلامة اطرافه والدية للمرأة نصف مال  
في النفس ومادونها وهو ظاهر مذهب الشافعي ومختار بن المنذر وبه قال الثوري  
والليث وابن ابي ليلى وابن شبرمة وابن سبير لما اخرج البيهقي عن معاذ بن  
جبل قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دية المرأة على النصف من دية الرجل  
وما اخرج ابراهيم عن علي انه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وما في  
دونها وروى الشافعي في مسنده عن بن شهاب عن مكحول وعطاء قالوا ادركنا  
الناس على ان دية الحر المسلم على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مائة من الابل  
فقوم عركت لدية على اهل القرى الف دينار واشق عشر الف درهم ودية الحرة المسلمة  
اذا كانت من اهل القرى خمسمائة دينار وستة الاف درهم واذا كان الذي صاحبها من الغنم  
فديتها خمسون من الابل وقال الشافعي في القديم مادون الثلث لا ينصف وكذا الثلث  
وبه قال مالك واحمد وهو قولنا فقها السبعة وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز  
وعروة بن الزبير والنهري وقاتادة والاعرج وربيعه ومروى عن عمرو بن زيد  
بن ثابت لما روى النسائي في سننه عن عيسى بن يونس الرملي عن ضمرة عن اسمعيل  
بن عياش عن بن جريح عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى



الله تعالى عليه وسلم قال عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها واخرج البيهقي  
عن الشعبي عن يزيد بن ثابت قال جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فعلى  
النصف واخرج ايضا عن ربيعة انه سأل بن المسيب كم في اصبع المرأة قال عشر قال كم  
في اثنين قال ثلث عشرة قال كم في ثلاث قال ثلثون قال كم في اربع قال عشرون  
فقال ربيعة حين عظم جرمها واشتدت مصيبتها نقص عقلها قال اعواني انت قال  
ربيعة عالم مثقت او جاهل متعلم قال لا بن اخي انما السنة واجيب عن الاول بان اسمعيل  
بن عياش عن الحجاز بن ضعيف وابن جريح مجازي وعن الثاني بانه منقطع وعن  
الثالث بان الشافعي قال في اخره كنا نقول به ثم رجعت عنه وانا اسأل الله الخيرة لانا  
نجد من يقول السنة ثم لا نجد نفاذ بها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والقياس  
اول بنا فيها والذي كالمسلم ايودية الذي كدية المسلم وقال الشافعي دية اليهودي  
والنصراني اربعة الاف درهم وهو قول احمد وقال مالك دية اليهودي والنصراني  
نصف دية المسلم لما اخرج اصحاب السنن اربعة عن عمرو بن شعيب عن ابيه  
عن جده واللفظ لابي داود ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال دية المعاهد  
نصف دية الحر ولفظ الترمذي دية عقل الكافر نصف عقل المسلم وقال حديث  
حسن ولفظ النسائي عقل اهل الذمة عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى  
ولفظ ابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى ان عقل اهل الكتابين نصف عقل  
المسلمين وهم اليهود والنصارى وما اخرج الطبراني في معجمه الاوسط عن نافع  
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان دية المعاهد نصف دية المسلم  
وللشافعي ما روى عبد الرزاق في مصنفه في كتاب العقل عن بن جريح عن عمرو بن  
شعيب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرض على كل مسلم قتل رجلا من اهل الكتاب  
اربعة الاف درهم ورواية ابي داود عن عمرو بن شعيب توفيق بين رواية عبد  
الرزاق ورواية السنن عنه وهي قوله كانت قيمة الدية على عهد رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ثمانمائة دينار او ثمانية الاف درهم ودية اهل الكتاب  
يومئذ النصف من دية المسلمين قال وكان ذلك كذلك حتى استخلف عمر فقام خطبنا  
فقال ان الله لا قد غلت قال فعرضها عمر على اهل الذمة الف دينار وعلى اهل الورق  
اشئ عشر الفا وعلى اهل البقر مايتى بقرة وعلى اهل النشاء الف شاة وعلى اهل الحبل  
مايتى حلة قال وترك دية اهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية وروى الشافعي  
في مسنده عن فضيل بن عياض بن منصور عن ثابت عن سعيد بن المسيب عن  
عمر بن الخطاب انه قضى في اليهودي والنصراني اربعة الاف درهم وفي المجوسي ثمانية  
درهم وروى ايضا في مسنده عن بن عيينة عن صدقة بن يسار عن سعيد بن  
المسيب قال قضى عثمان في دية اليهودي والنصراني اربعة الاف درهم

ولان نقصان الكفر فوق نقصان الاثمة وبالا نونة تنصف الدية بالا جماع فيبني ان  
يكون بالكفر نقص من النصف فيكون ثلث دية المسلم وهي عند الشافعي اشئ عشرين الف  
درهم ولان الدية تنقص باعتبار الرق وهو اثر من اثار الكفر فلا تنقص باعتبار الكفر  
اولي ولا تعقد الذمة ادون من الاسلام فيبني ان لا يوثق في حق الدم مثل الاسلام  
ولما اخرج ابو داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهد الف دينار ووقفه الشافعي في مسنده  
على سعيد فقال اخبرنا محمد بن الحسن ابنا ناسخ بن يزيد ابنا ناسخ بن حسين  
عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال دية كل معاهد في عهد الف دينار وما اخرج  
الترمذي وقال حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه عن ابي سعيد البقال عن  
عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودى الهام بين دية المسلم  
وكان لها عهدا من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابو سعيد البقال اسمه  
سعيد بن مرزبان قال الترمذي في علله الكبير قال البخاري هو مقارب الحديث  
وما رواه الارقطني في سنته عن ابي كرز قال سمعت نافعا عن بن عمر عن النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم انه ودى ذبيابة مسلم الا انه قال وابو كرز هذا متروك  
الحديث ولم يروه عن نافع غيره وما رواه ايضا عن عثمان بن عبد الرحمن الوقاص  
عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن اسامة بن زيد ان رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم جعل دية المعاهد كدية المسلم وقال عثمان الوقاص  
متروك وما رواه محمد بن الحسن في كتاب الاثار اخبرنا ابو حنيفة حدثنا الهيثم  
بن ابي الهيثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابو بكر وعثمان قالوا دية المعاهد  
دية الحر المسلم وما روى ابو داود في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن عبد الرحمن  
قال عقل الذي مثل عقل المسلم في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وزمن ابي بكر وعمر وعثمان  
حتى كان صدر امر خلافة معاوية فقال معاوية ان كان الله اصيبوا به فقد  
اصيب به بيت مال المسلمين فاجعلوا حصنة لبيت المال النصف ولا له النصف  
خمسماية دينار وخمسماية دينار ثم قتل اخرين اهل الذمة فقال معاوية لو انا نظرنا الى هذا  
الذي يدخل بيت مال المسلمين فحصلناه موضوعا عن المسلمين وعونا لهم قال فمن  
هنا لك وضع عليهم خمسماية وروى عبد الرزاق ايضا اخبرنا معمر عن الزهري قال  
كان دية اليهودي والنصراني في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثل دية المسلم وكذا في  
زمن ابي بكر وعمر وعثمان فلما كان معاوية اعطى اهل القتل النصف والنصف في  
بيت المال ثم قضى عمر بن عبد العزيز في النصف والنصف ما كان جعل معاوية قال الزهري  
ولم يقض ان اذكر عمر فاجزه ان الدية كانت تامة لاهل الذمة قلت للزهري بلغني ان بن  
المسيب قال دية اربعة الاف فقال خير الامور ما عرض على كتاب الله قال الله تعالى



وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله وروى عبد الرزاق في مصنفه  
عن بن جرير عن مجاهد عن بن مسعود قال دية المهاد مثلية المسلم وروى ايضا عن عمر  
عن الزهري عن سالم عن ابيه ان رجلا قتل رجلا من اهل الذمة فرفع الى عثمان فلم يقتله  
وجعل عليه الف دينار وروى الدارقطني في سننه عن الحسين بن صفوان عن عبد الله  
بن احمد عن رجوة عن ابراهيم بن سعد عن بن شهاب ان ابا بكر وعمر كانا يجعلان دية  
اليهودي والنصراني المهادين دية الحر المسلم واخرج بن ابي شيبة نحوه عن علقمة  
ومجاهد وعطاء والشعبي والنخعي والزهري وروى عبد الرزاق عن ابي حنيفة عن الحكم  
بن عبيدة عن علي انه قال دية كل ذي مثلية المسلم قال ابو حنيفة وهو قولي وقد مر  
ما رواه عبد الرزاق عن محمد بن الحسن بسنده الى علي انه قال من كان له ذمتنا فدمه  
كدمنا وديته كديتنا ولا نه حر معصوم الدم فتكمل دية كالمسلم ودية المجوسي كالكتابي  
عند نالغاية درهم فقط كما قال مالك والشافعي واستدل بما تقدم من رواية الشافعي  
عن عمر انه قضى في اليهودي والنصراني اربعة الاف وفي المجوسي ثمانمائة ورواه عبد الرزاق  
وابن ابي شيبة في مصنفيهما عن عمر نحوه ولنا ما سبق من رواية ابي داود في مراسيله  
عن سعيد بن المسيب مرفوعة اذ دية كل ذي عهد في عهد هذه الدية ورفيع الدية  
اي في اتلافه كالأول بعضا وفي الحشفة سواء كانت وحدها او مع الذكرو في العقل وفي  
احدى الحواس وهي السمع والبصر والشم والذوق وفي اللسان كله او بعضه ان منع  
اداء اكثر الحروف وفي النخبة وشعر الراس اذ لم يثبت اي اذ اخلوا ولم يثبت التشعر  
سنة وكذا في الحاجبين كل الدية والحاصل ان الجناية اذا خوت منفعة على الكمال  
او اذالت بما لا مقصود في الادوي على الكمال تجب الدية كاملة لان ذلك اتلاف للنفس  
من وجه واتلاف النفس من وجه ملحق باتلافها من كل وجه اما الدية فلما روي  
عبد الرزاق في مصنفه عن بن جرير عن بن طاووس انه قال في الكتاب الذي عندهم  
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الدية اذا قطع ماله الدية والمال الدية او  
طرفه او ماله منه كافي القاموس وفي سنن الترمذي ومراسيل ابي داود عن سليمان  
بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم كتب كتابا الى اهل اليمن فيه الفرائض والسنن والديات وبعث  
به مع عمرو بن حزم فقرئت على اهل اليمن هذه لنسختها من محمد النبي الى شريحيل  
بن عبد كلال ونعيم بن عبد بن كلال قيل في رعين ومعاقر وهمدان اما بعد وكان في  
كتابه من اعبط مونا قتل عن بيعة فانه قود الا ان يرضوا وليا مقتول وان في النفس  
الدية مائة من الابل وفي الدية اذا او عب حذرة الدية وفي رواية وفي الدية  
اذا استوعب ماله الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية  
وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي العين الواحدة نصف الدية

وفي يد الواحدة نصف الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المامومة ثلث الدية  
وفي الجارية ثلث الدية وفي المتقلة خمسة عشر من الابل وفي الموضحة خمس من الابل  
وان الرجل يقتل المرأة وعلى اهل الذهب الف دينار ورواه بن جابر في صحيحه والحاكم  
في مستدركه وقال السنادة صحيح وهو قاعدة من قواعد الاسلام وما روى بن ابي  
شبيبة في مصنفه عن وكيع عن بن ابي ليلى عن عكرمة بن خالد عن رجل من آل عمر  
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الدية اذا استوصل ماله الدية  
ولانه اذا لم يقطع الارينة وهي طرف لانف جاله على الكمال مقصودا ويقطع المارت  
منفعة مقصودة لان منفعة الانف ان يجمع الروايع في قصبته لتصلوا الى ادماغ  
وذلك يفوت بقطع المارت ولو قطع المارت مع قصبة الانف وهي عظمة واحدة  
لا يزداد على دية واحدة وهو قول مالك واحد وقال الشافعي في المارت الدية وفي  
القصبة حكومة عدل لان المارت وحده موجب للدية فيجب الحكومة في الزايد كالمال  
قطع القصبة وحدها وقطع لسانه ولنا ما اخرجنا في مسنده عن ابي بكر بن  
عبيد الله بن عمر عن ابيه عن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في  
الدية اذا استوعب حذرة الدية ولا نه عضو واحد فلا يجب اكثر من دية ولو قطع  
انفه فذهب شمه فطليه ديتان لان الثمن في غير الانف فلا يدخل دية احدهما في  
الاخر كما سمع مع الاذن واما الحشفة فلما روى بن ابي شيبة في مصنفه عن الزهري  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الذكورية من الابل اذا استوصل او قطعت  
حشفته واخرج البيهقي عن بن المسيب قال مضت السنة ان في الذكر الدية  
وفي الاثنتين الدية ولان قطع الذكر يغتوب به منفعة الوطى والاداء والرمي  
بالبول ودفع الماء الايلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة والحشفة اصل في  
منفعة الاداء ودفع القصة كالتابع له واما اذا ذهب بضره فلفوات منفعة  
الاداء لان الانسان به يقين عن غيره من جنس الحيوان وبه ينتفع بنفسه  
في امر معاشته وزاد معاده واما احدى الحواس فلان كل واحدة منها منفعة مقصودة  
وقد روى بن ابي شيبة في مصنفه عن ابي خالد عن عوف الا عراقي قال سمعت شيخنا  
في زمان المجامع فقصت نعتة فقيل ذلك ابو المهلب عم ابي قلاب قال روى رجل رجلا  
نحري راسه في زمان عمر بن الخطاب فذهب سمعه وعقله ولسانه وذكره فلم يقرب  
النساء فقصي عمر فيها باربع ديات وهو حي ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان  
الثوري عن عوف به وفي المبسوط ويعرف فوات هذه المعاني تصدق الجاني او  
نكوله اذا استخلف ويعرف فوات البصر بقول عدلين من الاطباء وفي الذخيرة طريق  
معرفة ذهاب السمع ان يتضاقل وينادي فان اجاب لذلك علم ان سمعه لم يذهب  
وحكى لنا طيف عن القاضي ابي حازم والقنوري عن اسمعيل بن حماد ان رجلا ضرب



داسرار انه قد عمتان سمعها ذهب فاشتغل بالقضائهم التفت اليها وهي غافلة وقال  
استوي عورتك فجعلت تجع ثيابها فعلم انها سامعة وفي المنتقى قال ابو يوسف لا يعرف  
ذهب بالسبع والقول فيه للجاني واما طريق معرفة ذهب البصر فقال محمد بن مقاتل الرازي  
ليست قبل الشمس مفتوح العين فان دعت عينه علم ان الصورة باق وان لم تدع  
علم ان الضوء ذهب وذكر الطحاوي انه يلقي بين يديه حبة فان هرب منها علم ان  
بصره لم يذهب وفي الاصل قال محمد بن ابي عمير لما ذكرنا يعتبر فيه الدعوى والادكار والقول  
للجاني مع عينه على البينات لان هذا يمين على فعل نفسه وهو اذهب بصر غيره منه  
واما اللسان فلما روى بن ابي شيبة في مصنفه عن وكيع عن ابي لبلى عن عكرمة بن خالد  
عن رجل من الاعراب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في اللسان الدية كاملة وما  
اخرج بن عدي في كامله عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو عن  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال في اللسان الدية اذ انزع من الكلام ولا في  
قطعه فوات منفعة مقصودة به وهي النطق وكذا في قطع بعضه اذ انزع الكلام  
لان الدية تجب لتقويت المنفعة لا لتقويت صورة الالة وقد حصل تقويت المنفعة  
بالاستناع من الكلام ولو قدر على التكلم ببعض الحروف دون بعض يقسم الدية على  
عدد الحروف الثمانية والعشرين من حروف المعجم وهو قول مالك والشافعي واحمد  
وقيل على الحروف التي تنطق باللسان فيقدر ما لا يتدرب ويحب وهو قول بعض اصحاب  
الشافعي ووجه عن احمد والحروف التي تنطق باللسان هي ما عدا الشقوقية والحلقية  
والشفوية اربعة الباء والميم والواو والفاء والحلقية ستة الهزة والهاء والعين  
والحاء والظين والحاء لو بدل حرف مكان حرف مثل ان يقول في درهم دلهم فعليه ضمان  
الحرف لثقله وما صار بدله لا يقوم مقامه واما شعر اللحية وشعر الراس فلا تنطق  
لحمة في اوانها جمال على الكمال وبه قال احمد والثوري وقال مالك والشافعي تجب فيهما  
حكومة عدل لانه شعر ينمو من البدن بعد كمال الحلقه فلا يتعلق بحلقه كمال الدية  
كشعر الصدر ولنا ان شعر الصدر والساق لا يتعلق بهما جمال ولا منفعة فلا يجب  
بازهاه نبي بخلافهما وقيد <sup>بعد</sup> التبت لانهما لو نبتا كما كان لا يجب شي لان فعل الجاني لا يقع  
له اثر فكان كالضرية التي ذهب اثرها ولا فرق في هذا بين الخطا والعمد ولا بين  
الرجل والمرأة ولا بين الصغير والكبير وبخمس سنة فان نبت الشعر تجب الدية وان  
مات قبل مضيه الا شي فيه وفي الشارب بحكومة عدل على الصحيح لانه تابع للحية فصار  
كبعض اطرافها وفي حية كوسج لا يصح ان كان على قننه شعرات معدودات لا يجب شي  
لان وجودها يشينه ولا يزينه وان كان اكثر من ذلك وهو على الحد والاذق  
جميعا ولكنه غير متصل فعليه حكومة عدل لان فيه نقصا لجمال وان كان متصلا فعليه كمال  
الدية لانه ليس بوسج وفي لحية كمال جمال كما في اثنين اي كما يجب لدية كاملة في اثنين

مما في البدن منه اثنتان كالعينين واليدين والرجلين والشفيتين والاذنين والانشين  
وفي احدهما اي احدا اثنين مما في البدن منه اثنتان نصفها نصف الدية لما اخرج النسي  
في سنته وابوداود في مراسيله عن ابي بكر بن محمد بن حزم عن ابيه عن جده ان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب كتابا الى اهل اليمن فيه الفريضة والسنة  
والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فكان فيه وفي الشفتين الدية وفي البيضتين  
الدية وفي العينين الدية وفي العين الواحدة نصف الدية وفي اليد الواحدة نصف  
الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية ولان في تقويت الاثنين من هذه الاشياء  
تقويتا لجنس منفعة او لكمال جمال فيجب كمال الدية وفي تقويت احدهما تقويتا  
لنصف المنفعة فيجب نصف الدية وفي تذييل المرأة الدية وفي احديهما نصف دية  
المرأة وفي تذييل الرجل حكومة عدل وهو قول مالك وابن المنذر وظاهر مذهب الشافعي  
وقال محمد واسحق والشافعي في قول تجب الدية لان ما وجب فيه الدية من عضو يستوي  
فيه المرأة والرجل كسائر الاعضاء ولا تنهما عضوات بهما الجمال فوجب الدية بذها بهما  
كالاذنين التناخصتين ولنا ان اذهب تذييل المرأة فيه تقويت منفعة كاملة  
وجمال كامل بخلاف تذييل الرجل فانه ليس في اذهابها تقويت منفعة ولا الجمال وفي  
حلمتي تذييل المرأة الدية وفي احديهما نصفها وقال مالك والثوري ان ذهب اللب  
وجبت الدية والاحكومة عدل والحكمة صكره راس الندي وهو الثوب لول الذي في  
وسطه وفي اشفا العينين وكذا في اجفانهما الدية والاشفا جمع الشفر بالضم  
ويفتح وهو منبت الاهداب جمع الهدب وهو يضم وضممتين الشفر الذي على العين  
والجفن بالفتح غطاء العين من اعلى واسفل وجمعه اجفان وجفون وجفن بضم  
ويضم فسكون وفي احدها ربهما وهكذا عند اكثر اهل العلم وحكي عن مالك ان في  
جفن العين الاجتهاد ولو قطع العين باجفانها يجب دية العين ودية اجفانها  
لانها جنسان كاليدين والرجلين وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرة  
اي عشر الدية لما اخرج الترمذي وقال حسن صحيح وابن حبان في صحيحه وقال بن  
القطات في كتابه رجال اسناده كلهم ثقات عن بن عباس قال قال رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم دية اصابع اليدين والرجلين سواء عشرة من الابل لكل اصبع  
ورواه احمد في مسنده ولقظه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سوي بين الاصابع  
وبين الاسنان في الدية وما اخرج الجماعة لا مسلم عن ابن عباس قال قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم هذه وهذه سوا يصحق الابهام والخنصر لان في قطع  
الكل تقويت جنس منفعة البشرو فيه دية كاملة وهي عشر فتقسم الدية عليها  
وفي مفصل اصبع غير الابهام ثلثه اي ثلث عشر الدية وفي مفصله اي مفصل الابهام  
نصفه اي نصف عشر الدية اعتبارا لانه تقسم دية الاصبع على مفاصله بانفسا



دية اليد على الاصابع كما في كل سن اي كما وجب نصف عشر الدية وهو خمس من الابل  
في قطع كل سن اذا كانت خطا سوا كان ضرر سا او ثنية لما اخرج ابو داود عن عمرو  
بن شعيب عن ابيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
في الانسان خمس من الابل في كل سن ولما في كتاب عمرو بن حزم وفي السن من الابل  
ولما اخرج ابو داود بن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن بن عباس ان رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال الاصابع والاسنان سواء وفي رواية البزار عنه مرفوعا  
الاسنان كلها سوا الثنية والضرر سوا هذه وهذه ولا نكل في اصل المنفعة  
وهو المنفعة سوا وبعضها وان كان فيه زيادة منفعة لكونه في بعض الاخر جمال  
وهو كالمنفعة في الادبي ولما قيدنا بالخط لان العمد فيه القصاص ولو قطع جميع اسنانه  
يجب ستة عشر الفا وليس في البدن عضو يته اكثر من دية النفس سوى  
الاسنان وفيه ايما الى ان موت الانسان اهون من فوت الاسنان وفي الكوسج  
يجب اربعة عشر الفا لان اسنانه تكون ثمانية وعشرين حكايا امرأة قالت لزوجها  
يا كوسج فقال ان كنت كوسجا فانت طالق فسيلا ابو حنيفة فقال لقد اسنانه ان كانت  
ثمانية وعشرين فهو كوسج وكل عضو ذهب لفضه بضرب فيه دية كالوضرب  
يده فتشلت او عينه فذهب ضوؤها ولا قود في الشجاج وهي في اللغة ما تكون  
في الوجه والراس واما ما يكون في غيرهما فيسمى جراحة الا في الموضحة عمد وهي التي  
توضع العظم اي تبينه وتظهره لما اخرج البيهقي مرسلا عن طاوس قال قال رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تطلا قبل ملك ولا قصاص فيما دون الموضحة من  
الجراحات واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن وعمر بن عبد العزيز ان  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشي وقال محمد بن ابي  
وهو ظاهر الرواية وقول مالك يجب القصاص فيما دون الموضحة وفي شرح الرزاق  
وهو الصحيح لظاهر قوله تعالى والجروح قصاص وروي الحسن عن ابي حنيفة  
انه لا قصاص فيما دون الموضحة وهو قول الشافعي واحمد وفيها اي في الموضحة  
خطا نصف عشر الدية وفي الهاتمة وهي التي تكسر العظم عشرها اي عشر الدية  
وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم بعد الكسر اي قوله عشر اي عشر الدية وفي الامة  
وهي التي تصل الى ام الراس وهو الضخا الرقيق الذي فيه الدماغ وفي الجايبة وهي  
الجراحة التي وصلت الى الجوف من الصدر والبطن والظهر والجنبين والاسم يدلى عليه  
لثتها اي لثت الدية لقوله عليه الصلاة والسلام في كتاب عمرو بن حزم الذي اخرج الشافعي  
وابوداود في المامومة ثلث الدية وفي الجايبة ثلث الدية وفي المنقلة خمس عشرة من  
الابل وفي الموضحة خمس من الابل وليس فيه ذكر الهاتمة لكن اخرج عبد الرزاق في  
مصنفه عن يزيد بن ثابت قال في الموضحة خمس وفي الهاتمة عشر وفي المنقلة خمس عشرة

وفي المامومة ثلث الدية واما ما وصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب  
كان مغطرا وما فوق ذلك لا يكون جايبة وذكر بن عبد البر ان مالكا وابو حنيفة والشافعي  
واما اباهم انفقوا على ان الجايبة لا تكون الا في الجوف وبه قال احمد وفي جايبة نفذت الى  
الجانب الاخر ثلثها قال ابن عبد البر اعلمهم يختلفون في ذلك وروي عن ابي حنيفة  
وبعض اصحاب الشافعي انها جايبة واحدة لان الجايبة تنفذ من ظاهر البدن الى الجوف  
والثانية هنا تنفذ في الباطن الى الظاهر والجمهور ما روى عبد الرزاق في مصنفه عن  
الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن عمرو بن شعيب عن ابيه بن المسيب قال قضى  
ابو بكر في الجايبة تكون نافذة بثلثي الدية وقالهما جايبتان قال سفيان ولا يكون  
الجايبة الا في الجوف ورواه بن ابي شيبة في مصنفه عن عبد الرحمن بن سليمان عن حماد  
عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان قوما كانوا يرمون فرمى رجل منهم  
بسهم خطا فاصاب بطن رجل فانفذه الى ظهره فدوى فبرق فرفع الى ابي بكر فقضى  
فيه بجايقتين وفي الحادثة وهي بهملتين التي تعرض الجداي تحذشه ولا يخرج الدم  
وفي الدامعة بالعين المهملة وهي التي تظهر الدم ولا تسيل وفي الدامية وهي التي  
تسيل الدم وقال المرعيني الدامية هي التي تدمي من غير ان يسيل منها دم هو الصحيح  
ومروي عن ابي عبيد الله والدامعة هي التي يسيل منها الدم كدم العين وفي  
الباضعة بالضاد المجهدة والعين المهملة وهي التي تبضع الجداي تقطعه وفي المنقلا  
وهي التي تاخذ في اللحم وتقطعه كله ثم يتلاحم بعد ذلك اي تلتئم وتلتئم وفي السحج  
وهي التي تصل الى السمع او هي لجددة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الراس حكومة عدل  
مبتدأ مقدم الخبر ولما يجب حكومة عدل لما روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن شريح قال في الجايبة ثلث الدية وفي  
الامة ثلث الدية فاذا ذهب العظم فالدية كاملة وفي المنقلة عشر ونصف عشر الدية  
وفي الموضحة نصف عشر الدية وفي غير ذلك من الجراحات حكومة عدل فيتقوم الجني  
عليه عبد الله هذا الاثر ثم يقوم عبد الله اي مع الاثر فقد راى تفاوت بين  
القيمين من الدية هو ذلك القدر هي اي حكومة العدل به يفتي كما قال قاض خات  
وهذا تفسير الحكومة عند الطحاوي وبه اخذ الحلواني وهو قول مالك والشافعي واحمد  
وكل من يحفظ عنه العلم كما قاله ابن المنذر وقال الكرخي في تفسيرها ان ينظر كم مقدار هذه  
الشجعة في الموضحة فيجب بقدر ذلك من دية الموضحة لان ما لا نص فيه يرد الى ما فيه  
نص قال شيخ الاسلام وهو الاصح ثم من مشايخنا من سوى بين الرجل والمرأة في  
الحكومة ومنهم من قال بل يكون في المرأة على النصف مما يجب في الرجل وهو الذي  
ذكره القدوري في تفسير الحكومة وقال بعض المشايخ في تفسيرها ينظر الى قدر  
ما يحتاج اليه من النفقة الى ان يراها هذه الجراحة فيجب على الجاني فان عرف القاضي



مقداره والا سال من له علم بذلك من الاطباء قالوا وهذا لا يقوى لان الناس يتفاوتون  
في ذلك فبعضهم من يكون ابطا من يكون اسرع برأيه هذا اذا بقي الجرح  
اثر واما اذا لم يبق فقال ابو يوسف لا شئ على الجاني وقال محمد يلزمه قدر ما انفق الى  
ان يبرأ وقال كثر اهل العلم بقول ابو يوسف وفي اصابع يدمع نصف المساعد نصف  
دية في اليد وحكومة عدلي نصف المساعد والكت تابع لاصابع فلا شئ فيه والعبرة  
في اليد لاصابع فنصف الدية فيها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وهو رواية عن ابي  
يوسف وهو ظاهر مذاهب الشافعية وعن ابي يوسف ايضا ان ما زاد على الاصابع  
من اليد الى المتك تابع لها ومن الرجل الى اصل الفخذ تابع لها وبه قال بعض اصحاب المشافعية  
واحمد ومالك وابن ابي ليلى والنفخي وقنادة وعطاء ولا نسم اليد الى المتك والرجل  
الى الفخذ لغة عرفا فلا يلزم اكثر من ديتها ولا نه عليه الصلاة والسلام قضى على قاطع  
اليدين نصف الدية وفي اصبع زائدة على الاصابع حكومة عدل وكذا في سن زائدة  
على الاستنان لانه لا منفعة فيها ولا زينة بها فلا يجب ارض مقدورها لكنها جزء من  
الدمي فلم يكن اهداؤها في الذخيرة سوا كان ذلك عمدا او خطأ وسوا كان للقاطع  
زائدة ام لا وفي عين صبي وفي ذكره وفي لسانه حكومة عدل مبتدأ خبره مقدم ولو لم  
يعلم الصحة بما دل على نظره وبما دل على كلامه وبما دل على حركته ذكره وقال الشافعي  
واحمد والثوري يجب دية كاملة لان الاصل هو الصحة فاشبه قطع المارن والاذن  
من الصبي ولنا ان المقصود من هذه الاعضاء المنقصة فاذا لم نعلم مصحتها لم يجب الاثر  
كاملا لانه لا يجب بالشك والظاهر لا يصلح حجة للالزام بخلاف المارن والاذن النشأ  
من الصبي لان المقصود منهما الحال وقد فوته على الكمال ولا يبادر بحرج الا بعد بؤ  
وهو قول مالك واحمد وكثر اهل العلم وقال الشافعي يجوز ان يقاد قبل البرء ويستحب الانتظار  
اعتبارا بالقصاص في النفس ولنا ما روي احمد في مسنده عن بن جريج عن عمرو بن  
شبيب عن ابيه عن جده ان رجلا طعن رجلا بفريق في ركبته فقال يا رسول الله  
قد في فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تعجل حتى يبرأ جرحك فابى الرجل  
الا ان يستفيد فاقاده عليه الصلاة والسلام قال فخرج الرجل المستفيد وبرئ  
المستقاد منه فاقى المستفيد الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا رسول الله  
عرجت منه وبرئ ما جني فقال عليه الصلاة والسلام الامر ان لا تستفيد حتى  
يبرأ جرحك فحسبني فابعدك الله وبطل عرجك قال ثم امر رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم من بعد كان به جرح ان لا تستفيد حتى يبرأ جرحه فاذا ابرأ استقاد ولا  
الجراحات يصبر فيها ما لها لاحالها لان حكمها في الحال غير معلوم لتوقفه على المال  
ولعلها تنسري الى النفس فيظهر انه قتل وعمد الصبي والمجنون خطأ وكذا عمد المعتق  
وعلى عاقلة في عمدهم الدية وبه قال مالك واحمد والشافعي في قول لما اخرج البيهقي

عن علي ان عمدا الصبي والمجنون خطأ لكن قال في المعرفة اسناده ضعيف بلا كفاية عليهم  
وبلا حرمان ارض وقال الشافعي يجب الكفارة عليهم وحرمان الارث لانهما يتصلقان عند  
بالقتل وقد وجد ولنا ان الكفارة تستر الذنب ولا ذنب له ولا حرمان الارث عقوبة  
ولهم ليسوا من المملها ومن ضرب بطن امرأة يجب غرة خمسمائة درهم على عاقلة ان القتل  
ميتا سمي بدلا لجنين غرة ٧ الواجب عبد وهو يسمى غره واصلاها بياض جبهة والقباس  
ان لا يجب في الجنين المساقط شئ لانه لا يتيقن بحياته فان قبل الظاهر انه حي يجب بان  
الظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق ووجه الاستحسان ما في الصحيحين عن ابي هريرة  
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد وامرأة  
واما فسرنا الغرة بخمسمائة لما روي بن ابي شيبه في مصنفه عن اسمعيل بن عياض  
عن زيد بن اسلم عن عمر بن الخطاب قوم الغرة خمسين دينارا وكل دينار بعشرة  
درهم واخرج البزار في مسنده عن عبد الله بن بريده عن ابيه ان امرأة حذفت  
امرأة فقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في ولدها بخمسمائة ونهى عن الحد  
واخرج ابو داود في سننه عن ابراهيم النخعي قال الغرة خمسمائة يعني درهما قال  
وقال ربيعة بن ابي عبد الرحمن هي خمسون دينارا وروى ابراهيم الحاربي في كتابه  
عن باب الحديث عن احمد بن حنبل عن وكيع عن سفيان عن طارق عن الشعبي  
خمسمائة دينار وروي ايضا عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال  
الغرة خمسون دينارا وهي عندنا وعند الشافعي على عاقلة الضارب وقيل مالك  
في ماله لانها بدل الجرح وبه قال احمد اذا كان ضربا لم يعمدا او مات الجنين وحده  
واما اذا كان خطأ او شبه عمد فقال انه على العاقلة ولنا ما روي ابو داود في سننه  
عن الحيرة بن شعبة ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فضربت احديهما الاخرى  
بعود فقتلتها فاختصموا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال احدهما للرجلين  
كيف ندى من الاصلح ولا اكل ولا اشرب ولا استهل فقال اسبغ كسبغ الاعراب  
فقضى فيه غرة وجعله على عاقلة المرأة واخرجه الترمذي وقال حديث حسن  
صحيح ورواه الطبراني مطولا في معجمه عن ابي المليح الهذلي عن ابيه قال كان فينا ليل  
رجل يقال محمد بن مالك له امرأتان احديهما هذلية والاخرى عامرية فضربت الهذلية  
بطن العامرية بعود خباء او فسطاس فالتقت جنينا ميتا فانطلق بالضاربة الى  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم معها اخي يقال له عمران بن عويم فلما قصوا عليه  
القصة قال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دوه فقال له يا رسول الله اندي  
من لا اشرب ولا اكل ولا اصاح ولا استهل ومثل هذا يطل فقال عليه الصلاة والسلام  
دعني من رجس الاعراب فيه غرة عبد وامرأة او خمسمائة او فوس او عشرين ومائة شاة  
فقال يا رسول الله ان لها ابنتين هما سادة الحى وهو احق ان يعقلوا عن امهم



قال انت اخذ ان تعقل عن اختك في ولدها قال مالي شئ عقل قال يا حميل بن مالك وكان  
 يومئذ على صدقات هذيل وهو دوح المراتين وابو الجنيين المقتول اقض من تحت يد  
 في صدقات هذيل عشرين ومائة شاة ففعل وتجب في سنة عندنا وفي ثلاث  
 سنين عند الشافعي ولنا ما روى محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم جعل الغرة على العاقلة في سنة ويستوي في وجوب الحسماية في  
 الجنين الذكر والانثى عند عامة اهل العلم لاطلاق الحديث وتجب دية كاملة ان الت  
 المرأة حيوات لان الضارب اكلف ادبيا فيجب فيه الدية كاملة قال بن المنذر ولا خلاف  
 في ذلك بين اهل العلم وانما الخلاف في جياته تثبت بكل ما يدل على الحيوة من الاستهلال  
 والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك وهو مذاهبنا وقول الشافعي واهل البيت  
 الا بالاستهلال وهو قول مالك واهل البيت والزهري وقتادة واسحق وابن عباس  
 والحسن بن علي وجابر ورواية عمران النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ارثه من غيره  
 وارث غيره من تبا على الاستهلال واما لو فرك عضو منه فانه لا يدل على حيوة اتفاقا  
 لان ذلك قد يكون من اختلاف وخروج من ضيق وتجب غرة ودية ان الت المرأة  
 ميتا ماتت الام لان الفعل ينهدد بتعدد دائره وتجب دية الام فقط اي لا يجب في  
 الجنين شئ ان ماتت الام فالت ميتا وبه قال مالك وقال الشافعي يجب غرة في الجنين  
 مع دية الام وبه قال احمد لما في صحيح الطبراني عن عويم بن ساعدة قال كانت اختي  
 مليكة وامرأة منا يقال لها ام عفيفة بنت مشر وح تحت حمل بن مالك بن النابغة  
 فضربت ام عفيفة مليكة بسطح بيتها فقتلها واذ ابطنها فتصني رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم فيها بالدية وفي جنينها بغرة عبد او ليدة فقال اخوها الهذ  
 بن مشر وح يا رسول الله انقم مني لا اكل ولا شرب ولا نطق ولا استهلال ومثل هذا  
 يطل فقال عليه الصلاة والسلام اسجع كسجع الجاهلية وتجب ديتان ان ماتت الام  
 فالت جنينا حيوات لان الضارب قتلها بضربة فصار كما اذا التته حيواتا  
 ويجب في الجنين فلولورثة لانه بدل نفسه فترثه ورثته سوى ضاربة فانه  
 لا شئ له منه حتى لو ضرب رجل بطن امرأة فالت ابنه ميتا فطل عاقلة الاب غرة ولا يرث  
 منها لانه قتل نفسا مباشرة ظلما ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة وتجب في جنين  
 الامة ان كانت حاملا من زوجها نصف عشر قيمته في الذكر وعشر قيمته في الانثى  
 بان يقوم بعد انفصاله ميتا على لونه وهيئته لو كان حيا فينظر كم قيمته بهذا المكاتب  
 فاذا ظهرت قيمته فان كان ذكرا يجب نصف عشر قيمته وان كانت انثى يجب عشر  
 قيمته واما اذا كانت حاملا من مولاها او من المخزوم وتجب الغرة المذكورة في جنين  
 الحر كان ذكرا وانثى لانه حر وقال الشافعي يجب في جنين الامة عشر قيمة الام وبه قال  
 مالك واحمد وابن المنذر وهو قول النضر والحسن والزهري وقتادة واسحق

لانه جنين مات بالجنابة في بطن الام فلم يختلف ضمانه فالذكورة والانوثة كجنين الحر  
 لاطلاق النصوص ولا كفارة في الجنين عندنا وقال مالك والشافعي واكثر اهل العلم  
 تجب فيه الكفارة مع الغرة لاطلاق قوله تعالى ومن قتل مونا خطا فخر برقة مومنة  
 ودية مسلمة الى اهله لان يصدقوا ولنا ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يذكر الكفارة  
 في حديث الغرة والموضع موضع البيان وفي الذخيرة القياس يقتضي عدم وجوب  
 الضمان وعدم وجوب الكفارة لانه ينزل العوض للناظر كذا القياس في الضمان للشر  
 ولا اثر في الكفارة فيبقى على العمل وما استبان اي والجنين الذي يبين بعض خلقه  
 كالجنين التام في جميع هذه الاحكام وضمن الغرة في سنة عاقلة امرأة حامل اسقطت  
 ميتا عمدا بدوا شربته او فعل فعلته بان حملت حملا ثقيلا او وضعت شيئا في قبلها  
 بلا اذن زوجها ولو فعلت باذنه لم تضمن ولا ترث من الغرة لانها قاتله بغير حق **فصل**  
 من احدث في طريق العامة لنفسه كنيفا اي مستنجا او ميزابا اي مجرى الماء او جرسنا  
 اي برج او دكانا وسعه ذلك اي جازله ان لم يضرب بالناس ان كانت الطريق واسعة  
 لا يضرب ذلك بالعمادات والحامل وفي شرح الكنز معنى لم يضرب بالعامة اي ينعقه احد قيد  
 بعدم الضرر لانه مع الضرر لا يجوز بل خلاف اذن الامام او لم ياذن لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام رواه الطبراني في معجمه الأوسط وكذا القسوس  
 في الطريق للبيع والشرا يجوز ان يضرب باحد وان اضرا يجوز وان اذن الامام ولكل  
 اي من اهل الخصومة وهم المسلم البالغ العاقل الحر والذمي الذي هو كذلك نقضه اذا  
 وضع بغير اذن الامام كاله منعه من احداثه ابتداء لكل واحد منهم حق المرور  
 بنفسه وبدوابه فكان له ذلك كافي الملك المشترك وقيدنا الاحداث بكونه لنفسه  
 لانه لو سبق للعامة مسجد او نحو وهو لا يضرب باحد لا يتقصد كذا روي عن محمد وقيدنا  
 النقض بما اذا احدث بغير اذن الامام لان التدبير فيما يكون للعامة للامام وله  
 ولا يمتنع قبل الوضع وهذا كله على قولنا في حنيغة وعلى قولنا في يوسف لكل احد  
 ان ينعقه قبل الاحداث وعلى قول محمد ليس لاحد منعه قبل الاحداث ولا نقضه  
 بعده اذ لم يكن فيه ضرر بالناس وبه قال مالك والشافعي واهل البيت واسحق  
 والوزاعي لان التشريع اذن له في ذلك فصار كما لو اذن له الامام بل اول لان اذن  
 الشارع احرى ولا يته اقوي فصار كالمرور حيث لا يجوز لاحد ان ينعقه منه واجيب  
 بان هذا انتفاع بالام يوضع له الطريق فكان لهم منعه وان كان جائزا في نفسه بخلاف  
 المرور فيه لانه انتفاع بما وضع الطريق له فلا يكون لاحد منعه ومن احدث ذلك  
 في طريق غير نافذ لا يسعه اي لا يجوز له بغير اذن الشر كاسوا الضرب بهم ام لم يضرب بخلاف  
 النافذ فان الحق فيها لكل احد وينعذر الوصول الى اذن الكل فجعل كل واحد كانه هو  
 المالك وحده حكما كيلا يتصل عليه طريق الانتفاع ولا كذلك غير الانتفاع النافذة



لان الوصول الى ارضنا يمكن فيبقى على الشريعة حقيقة ومن عاقلة اي عاقلة من احدث  
ذلك فتلته نفس دية من مات لسقوطها كالوضع حجر في طريق او حفر بواقيها فتلته  
به انسان لا نه متسبب بالتلف متعدد بشغل الطريق وبه قال مالك والشافعي  
ان سقط خنثيه ليست بركبة على حايطة بحب الضمان وان كانت مركبة بحب نصيب  
الضمان لانه اختلف بما وضعه على ملكه وملك غيره فانقسم الضمان ولو سقط الميزان  
فاصاب طرفه الداخل رجلا فقتله فلا ضمان على احد لان ذلك في ملكه فلا يكون متعددا  
فيه وان اصابه طرفه الخارج فعليه الضمان لانه متعد فيه بشغل الهواء الطريق ولا  
كفارة عليه ولا حرمان ميراث لانه قتل بسبب فلا يوجب الكفارة ولا الحرمان عندنا  
ولو انقص الميزان فسقط منه ما خرج عن الحايطة ضمن جميع الدية لان كل ما خرج  
منه فهو في غير ملكه وقال احمد يضمن جميع الدية في جميع الصور وقال مالك والشافعي  
في القديم لا ضمان عليه في جميع الصور لانه غير متعد في اخرجه فلا يضمن ما تلف به  
كالواخرجه في ملكه واما من رأى عصى يقع في البئر فلم ينعصه من الوقوع حتى مات او رأى  
انسانا يموت من الجوع ومعه طعام فلم يدفعه اليه حتى مات او رمى الطريق  
وفيه حجر فلم يرفعه فعثر فيه انسان ومات فلا يضمن وان حرم عليه في الدية ليس  
وكره له في الاخر ولو وضع انسان في الطريق حجرا فاحرق به شيء يضمنه لانه متعد  
ولو حركت الرمح الجمر الى موضع اخر فاحرق شيئا لا يضمن لنفسه الرمح فعلة يتحول  
الجمر وان حركت الرمح المشترار يضمن عند بعضهم وفي الذخيرة هذا اختيار شمس  
البيبة السرخسي وكان الحلواني لا يقول بالضمان من غير تفصيل وهو قياس قول مالك  
والشافعي واحمد ولو استاجر رب الدار عملة لاخراج جناح او ظلة فوقع قبل ان  
يبرغ غمامته على انسان فقتله فالضمان عليهم لان التلث بفعلهم فان العمل ما لم  
يبرغ غمامته لم يكن مسلما الى رب الدار وانقلب فعلهم قتلا بالمباشرة حتى وجب عليهم  
الكفارة وحرموا الميراث ولو وقع بعد فراغهم فالضمان على رب الدار استحسانا  
لانه مع الايجار حتى استحقوا الاجرة ووقع فعلهم عمارة واصلا حافا تنقل الى المستاجر  
وصار كأنه فعله بنفسه ولو صب الماء في الطريق فعطب انسان او دابة يضمن وكذا لو  
رش الماء او توضع لانه متعد بالحاق الضرر بالمارة واما اذا علم المار بالرش ومضى  
على موضعه فان الرش لا يضمن وقيل هذا اذا رش بعض الطريق لانه يجد موضعا  
للمرور ولا اثر للماء فيه فاذا تعده على موضع صب الماء مع علمه به لم يضمن الرش  
شيئا وان رش جميع الطريق يضمن لان المار مضطرب وكذا الحكم في الخنثية والحجر  
الموضوعين في الطريق في اخذهما جميعا او بعضهما وان رش فناء حائوت باذن صاحبه  
فضمن ما عطب على الامرا استحسانا ولو حمل المار شيئا فسقط منه انسان او مال فتلته  
به فانه يكون مضموما لا ما تلف بسقوط رداء نحوه عن يمينه في حال مروره او بالخنثية

وكذا

وكذا لا يضمن ما تلف بوقوع في بالوعة حفرها باذن الامام وان كان يقربا لانه يضمن لانه متعد  
وكذا الجواب على هذا التفصيل في جميع ما يفعل في طريق العامة ولو حفر في ملكه بالوعة  
او وضع شيئا فتلته به شيء لم يضمنه لعدم اتصافه بالنقص ولو وضع حجرا فتحاه غيره  
عن موضعه فعطب به انسان ضمن الذي يحاه لان حكم الفعل الاول قد انقضى بغيره  
واشتغل بالفعل الثاني بموضع اخر وذكرنا انما يضمن ان افنية الابواب التي في الطريق المشاع  
ليست بملوكة لاصحاب الدور ولو ارادوا ان يجدوا شيئا في افنيتهم فهو ما احدثوا  
في غير افنيتهم سواء لان مات جوعا اي لا يضمن عاقلة من احدث شيئا من ذلك  
فوقع فيه انسان ومات جوعا او عطشا او غما اي اخذ على النفس من شدة الحر وهذا  
عند ابي حنيفة لانه مات لمضى في نفسه لا للوقوع فصار كأنه مات حتف انفه وقال ابو  
يوسف لا يضمن ان مات جوعا او عطشا او غما لانه لا سبب للضم سوى الوقوع في  
اثر جعل الارض عيقا وهو من اثار حفره فيضاد اليه والجوع من اثار الطيعة حيث لم  
يبق في المعدة شيء من الطعام وليس ذلك من اثار حفره وقال محمد هو ضامن في الوجوه  
كلها وهو قياس قول مالك والشافعي واحمد لان ذلك ما احدث بسبب الوقوع اذ لو  
كان الطعام قريبا منه واجبا للدية وان تلف به اي يحفر البئر في الطريق بهيمة ضمن  
هو اي عاقلة من ماله ان لم ياذن به اي يحفره الامام لانه متعد في الحفر فيضمن ما تلف به  
غير ان العاقلة تتحمل الانفس دون الاموال والبهيمة مال فكان ضامنا في ماله والقاه  
التراب او الطين في الطريق كالتفاح والحصى فيما ذكرنا ولو كان مسجد لعشيرة فعلق  
رجل منهم فتدبلا او جعل فيه بوارب او حصي فعطب به رجل لا يضمن سوا فعل باذن  
الامام او يقربا لانه وبه قال احمد والشافعي في وجهه وقال في وجه اخر يضمن اذا فعل  
بغير اذن الامام ولو كان الذي فعل ذلك من غير العشيرة وفعل بغير اذن الامام وغير  
اذن العشيرة ضمن عند ابي حنيفة وقال لا يضمن في الوجهين وبه قال الشافعي في وجه ومالك  
واحمد لان هذه قرينة يثاب عليها الفاعل وكل احد ما دون له في اقامتها شرعا فلا يثبت  
بشرط السلامة وصار كاهل المسجد وكما لو كان باذنهم قال الحلواني اكثر مشايخنا اخذوا  
بقوله في هذه المسئلة وعليه الفتوى ولو جلس في مسجد العشيرة رجل منهم فعطب  
به لم يضمن ان كان في الصلاة سوا كانت فرضا او نقلا وان كان في غيرهما فمنه وهذا عند  
ابي حنيفة وقال لا يضمن على كل حال وهو قول مالك والشافعي واحمد ولو كان جالسا  
للقرأة او للتعليم او نائما فينبغي الصلاة او غيرها او مرقية او قعد فيه للحديث فهو على  
هذا الخلاف واما المعتكف فليل يضمن بلا خلاف وكذا المنتظر للصلاة لا يضمن على الصحيح  
عن ابي حنيفة نص عليه شمس الدية السرخسي في شرح الجامع الصغير لقوله عليه  
الصلاة والسلام المنتظر للصلاة في الصلاة مادام ينتظرها والمصلح لا يضمن فكذا المنتظر  
ورب حايطة مبتدأ مضاف اي صاحب حدر مال الى طريق العامة وطلب نقضه مسلم او ذي



والجاء عطف على مال من يملك نقضه متعلق بطلب كالراهن بفك رهنه بخلاف الرهن فانه  
لا يملك النقض والولي في الاب والجد والوصي والمكاتب والعبد التاجر فلم ينقض بصيغة  
المجهول عطف على طلب بصيغة الداعي في مدة يمكن نقضه فيها ضمن ما تلف به من المال  
وهذه الجملة خبر المبتدأ وضمن عاقلة النفس والقياس ان لا يضمن وهو قول الشافعي  
وقول احمد المنصوص لانه لا يحصل منه تعد نيبا شره ولا بفعل بشرط ولا سبب لان اصل  
البنكان في ملكه والميلان وسفل الهوا والسقوط ليس من فعله فلا يضمن كما قبل الامامية  
وروجه الا سخطا وهو قول صاحب الحدود مالك والشافعي والثوري والشافعي ومروعي  
علي ان امتناعه من تفريغ المشتغل هو اه بملكه مع غلته من التفريغ بعد طلبه تعد  
كن وقع في يده ثوب انسان فانه لا يكون متعديا في الامساك ولكن لو طوب  
بالرد فلم يرد صار متعديا فكذلك ما قبل الا شهادة لانه ينزله هلاك الثوب قبل الطلب  
ولا ان الضمان لو لم يجب عليه لا تمتنع من التفريغ فينقطع المارة خوفا على انفسهم  
فيتضررون ودفع الضرر العام واجب يحمل في دفعه الضرر الخاص قيد بطلب النقض  
لانه الشرط دون الا شهادة واذا ذكر صاحب الهداية الا شهادة لانه لا يمكن من الا تبا  
عند انكار فكان من باب الاحتياط وقيد المطلوب منه بان يكون يملك نقض الحايط  
لقد رته كالراهن في دار المرهونه لقد رته على نقض الحايط بواسطة فكا الدار من  
الرهن وكاب الطفل وجده في مال ابنته او الوصي في مال يتيمة وكالمكاتب لان الولاية  
له فان كان تلف حالا لكتابة تجب قيمته عليه لتعذر الدفع وبعد عتقه يجب على  
عاقلة مولاه وبعد عجزه لا يجب على احد اعدم قدرة المكاتب وعدم الا شهادة على المولى  
وكالعبد التاجر سوا كان عليه دين او لا لان الولاية له فان كان التلف بالسقوط  
مالا فهو في عتق العبد وان كان نفسا فهو على عاقلة المولى وقيد عدم النقض  
بكونه في مدة يمكن نقضه فيها حتى لو طلب منه فسقط من ساعته لا يضمن ما تلف به  
لان لا بد من امكان النقض ليصير بتركه جانبا ويستوي في المطالبة المسلم والذي  
لان الناس كلهم شركاء في المرو فيصح التقدم من كل واحد منهم رجلا كان او امرأة اذا  
كان بالغ عاقل حرا او مكاتب لان هذه المطالبة حق العامة فلا تختص باحد من اهل  
المطالبة لان من طلب بصيغة المجهول لا يضمن ما تلف لسقوط الحايط مالك طلب  
بنقضه فباع وبفضه المشتري فسقط لان الضمان هنا بسبب ترك الهدم مع التمكن  
منه وقد زال ذلك التمكن بالبيع ولا يضمن المشتري ايضا لانه لا يطلب منه حتى لو طلب منه  
بعد شرايه فسقط يضمن تركه التفريغ مع التمكن منه بعد الطلب وطلب نقضه  
من لا يملك كالمودع وغوه وهو المستأجر والمستعير والمرهن حتى لو سقط الحايط  
بعد الطلب من احد هؤلاء فان تلف شيئا لا يضمن احد منهم لانه لا يملك نقضه ولا يضمن  
المالك لانه لا يطلب منه وان مال الحايط الى دار احد من الناس فله الطلب لان الحق له

على الخصوص وان كان فيها سكان غيره كان لهم الطلب لانهم المطالبة بازالة ما سفل  
الدار فكذلك ازالة ما سفل هو اها وان بني الحايط ما يلا ابتداء من ما تلف بسقوطه  
بلا طلب لانه تعدى بالبناء فصار كاشراع الجناح ووضع الحجر وحفر البئر في الطريق  
وان طلب بضم فكذلك احد الشركاء في حايط ما يلا بنقضه فسقط على انسان فقتله  
او حرق احد الشركاء في دار مشتركة بينهم يرا او بني حايط فحطب به انسان فالضمان  
بالحصصة حتى لو كان الحايط المارل بين خمسة وطلب النقض من اقدم ضمن خمس  
الدية لصحة الطلب في الخمس خاصة وكان ذلك على عاقلة ولو كان دار مشتركة  
بين ثلاثة حرق اقدم فيها يرا او بني حايط فحطب به انسان فعليه ثلث الدية على  
عاقلة وهذا عند ابى حنيفة لتعديده بالحرق والبناء في نصيبه بشر بكيه لا في نصيبه فلا  
يضمن الا بقدر الثلثين وقال عليه نصف الدية على عاقلة في الفصلين لان التلف  
في نصيب المالك لا يوجب شي من طوب لا في نصيب وفي النصيب المضروب بوجهه فانقسم  
نصفين وبوجه اعتبار التلف في نصيب من طوب لا في نصيب غيره فان قيل الواحد من  
الشركاء لا يقدر ان يهدم شيئا من الحايط فكيف يصح الطلب منه اجيب بانه ان لم يتمكن  
من هدم نصيبه يتمكن من اصلاحه بالمراعاة الى الاحكام وبه يحصل الضرر لان النقض  
ازالة الضرر باي طريق كانت **فصل** ضمن الراكب ما تلفته ابيه في سيرها بات  
داسته بيدها او رجلها او اصابته براسها او عضته او خبطته او صدمته بحسدها  
لان الاحتراز عن هذه الاشياء ممكن فانها ليست من ضرورات السير لا ما نجت بالحما  
المهمله اي لا يضمن الراكب ما نجت الدابة اي ضررته بطرف جملها او ذنبها حال سيرها لان  
الاحتراز عن النجفة مع السير غير ممكن لانها من ضرورياتها ولما روى محمد بن الحسن  
في كتاب الاثار اخرا نا ابو حنيفة عن ابراهيم النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجحاش  
جبار والمهدن والقليل والرجل جبار وراكب الجحاش ورواه الدارقطني عن ادم بن ابي  
اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل  
جبار قيدنا بسيرها لانه لو وقفها في الطريق وهو راكبها فمن بالنجفة ايضا لانه يمكن  
التحرز عن وقوفها ياها وان لم يمكنه عن النجفة فصار متعديا بشغل الطريق بها فيضمن  
ولو وقفها في ملكه لا يضمن الا لا يطا وهو راكبها لانه مباشر لحصول القتل ثقله ولهذا  
يحرم به الميراث وتجب به الكفارة ولو كان في ملك غيره فان كان باذن مالكه فهو كما لو كان  
في ملكه وان كان بغير اذنه فان دخلت هي بنفسها لا يضمن شيئا وان ادخلها فمن جميع  
ما جئت واقفة او سائرة وسوا كان معها من يسوقها او يقودها او كان راكبها  
اولم يكن لوجود التعدي بالادخال وباب المسجد كالطريق في الوقوف ولو جعل الامام موقفا  
لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان فيما حدث من الوقوف فيه وكذا وقوف  
الدابة في سوق الدواب لانه ما ذون فيه من جهة السلطان وفي الذخيرة ولو وقفها



في طريق المسلمين فمن ماتت بفعلها في وجوه الاله تلافى كلها لانه بوقوف الدابة في طريق المسلمين كان منسبباً لان الطريق للسلوك والسير لا للوقوف ولو كانت سائرة فيه ولم يكن صاحبها معها فان كان سيرها في سبيله فمن مادام سيرها في وجهها ذلك ولم يحرر عنه بينا كما شمالا لان ارسالها بلا حافط يحفظها سبب التلافى وهو به متعذر وان كان سيرها بنفسها فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها وان كان صاحبها معها وهي تسير فان كان راكبها فاطمئنت بيدها او رجلها فصاحبها مباشر للتلقي وما عشت فصاحبها متسبب متعذر انه يمكنه حفظ الدابة عنه بابعادها عن المعضوض لانه يكون بين عينيه وقال الترمذي لو كانت سائرة وصاحبها معها فايد الوسايقا او راكبها يضمن جميع ما جنت لا النخعة بالرجل والذنب وبه قال احمد في رواية وقال في رواية يضمنها وهو مذاهب الشافعي وقول ابن ابي ليلى كما وقف دابته فتحت برجلها او ذنبها لان وقوفها مباح مقيد بشرط السلامة فكذلك تسيرها ولنا انه متعذر بوقوفها دون تنسيبها لان الطريق للتسير والسلوك دون الوقوف فيكون متعذرا فيما يمكنه ان يحرر عنه وهو لم يحرر والنخعة بالرجل والذنب مما لا يمكن التحرز عنه لانه من ضرورات السير وتلف اي لا يضمن الراكب ما تلف بما راى او بالت في الطريق سائرة او وقفها لذلك اي للثروث والتبول لان الدواب ما لا يفعل ذلك الا بالوقوف واما لو كان او وقفها لغير ذلك فغضب انسان بروتها او بولها ضمن لانه متعذر بوقوفها اذ ليس هو من ضرورات السير وهو اكثر ضررا من السير لكونه ادم منه فلا يلحق به او اصابته بيدها او رجلها حصاة او حجر مضرا او نحوه كالنواه فقفا عينا او انا وغبارا فافسد ثوبا وضمن بالجر الكبير لا التحرز في سير الدابة عن الجرح المضرا او الضار متعذرا في سير الدواب لا يعرض عنه وعن الجرح الكبير يتعذر عنه لان سيرها يتفك عنه عادة وانما يكون ذلك من تصنيف الراكب فيكون من فعله والردف فيما ذكرنا كالراكب لان المعنى يختلف في ذلك وبه قال مالك وقال الشافعي واسحق لا يضمن الردف لانه يقع للراكب وقال احمد ارجو ان لا شيء عليه اذ كان امامه من يسلك العنان ولنا ان الدابة في ايديهم وتسير بتسير كل منهما وتصريفه كيف يشاء والسائق والقائد كالراكب عند اكثر المشايخ فكل شيء يضمنه الراكب يضمنه الاله لان الكفارة في الايضا وكذا حرمان الارث والوصية عليه اي على الراكب فقط اي لا عليهما وفي جامع المحبوبي لوساق دابة عليها وفر من الخطة فالتفت شيئا فان قال المسايق والقائد اليك وسمع من على الطريق هذه المقالة ولريد هب فهو على وجهين اما ان لا يبرح من مكانه باختياره وان لا يجد مكانا اخر ليد هب فمكث في مكانه فحق الوجه الاول لا يضمن صاحب الدابة وفي الثاني يضمن لانه مضطرب المقام في هذا بخلاف الاول وان رقب الراكب اليك ابيك او قال ولم يسمع من على الطريق يضمن الراكب والسائق لان التلث

مضاف اليه انتهى ومن القواعد ان الحكم يضاف الى الوصف الاخر كما قالوا في السفينة المملوءة اذا طرح فيها واحد من افرقت فالضمان على الذي وضع المن الزايد لان الفرق يضاف اليه وان اصطدم فارسان او ماشيتان وهما حاران خطأ فاما ضمن عاقلة كل منهما دية الاخر استخسنا وقال مالك والشافعي وزفر فمن كل واحد نصف دية الاخر وهو القياس لان كل واحد منهما مات بفعل نفسه وفعل صاحبه لا نه بصدمة ام نفسه وصاحبه فيهدر نصفه ويضمن نصفه وصار كالوكان الا اصطدم عدا او جرح كل واحد منهما بنفسه وصاحبه او جرحا على الطريق بينا فانها راعيهما حيث يجب على كل منهما نصف دية الاخر ولنا وهو قول احمد عن عبد الرزاق في مصنفه في التسامة عن اشعث عن الحكم عن علي بن رجليه صدم احدهما صاحبه فضمن كل واحد منهما لصاحبه لانه وفي مصنف ابن ابي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن اشعث عن حماد عن ابراهيم عن علي بن فارسين اصطدم ما غات احدهما يضمن الحي للميت ولا نه فعله في نفسه مباح وهو المتشبه في الطريق فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه بخلاف ما ذكر من المسائل فان الفعلين محظوران والفعل المحظور موجب للضمان ولكن لما يظهر الضمان في حق فاعله لعدم الفايده سقط واعتبر في حق غيره فلذلك وجب على كل واحد منهما نصف الدية بخلاف ما نحن فيه فان الفعل فيه مباح محض فلم ينعقد موجبا للضمان في حق نفسه اصلا وكان صاحبه قاتلا له من غير معارض ولو كانا عبيدين يهدر دمه مطلقا وان اصطدم حرو عبيدا فاما يجب على عاقلة الحر قيمة العبد في الخطا ونصفها في العمد وياخذها ورثة الحر ويسقط الباقي من الدية وان ارسل رجل كلبا فاصاب شيئا فالتفت في فورته ضمن ان ساقه بان كان خلفه بطرده ولو لم يكن خلفه فادام في فورته فهو سائق له حكما فيلحق بالسائق حقيقة وان تراخى انقطع السوق وفي الطير ان ارسله او ساقه واصاب في فورته وفي الدابة المنقلبة اذ اصابته مالا او ادسيا ليل او نهارا لا يضمن اما الطير فلا نه لا يعمل السوق فصار وجود سوقه وعدمه سواء فلا يضمن مطلقا واما الدابة المنقلبة فلما اخرجها اصحاب الكتب الستة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجبار والمعدن جبار وفي الركاك الخمس اخرج الجباري وابود اود وابن ماجه في الدييات ومسلم في الحدود والترمذي في الاحكام والنسائي في الزكوة قال محمد بن الجبار المنقلبة وقال ابن ماجه الجبار الهدم الذي لا يغرم وفي الموطا قال مالك جبارا راى لاديه فيه ولا نه الفعل غير مضاف اليه لهدم ما يوجب النسبة اليه من الارسل او السوق او القود او الركوب وقال الشافعي واحمد وهو قول مالك واكثر اهل الجبار يضمن صاحب المنقلبة ما افسدت ليل لا نهارا ما روى مالك عن الزهري عن حماد بن سعد بن يحيى عن ابي ناقة البراءة خلت حايط قمر فافسدت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على اهل الاموال حفظها



بالنهار واجيب بان ما رويته متفق عليه مشهور وما روه من سبل وهو ليس بحجة عند  
الشافعي على ان الامر بمنظورها في النهار ليس صريحا في المدعى وكذا كون دخول الناقة  
بلا كالا يخفى ولو كان لرجل كلب عقور كمامة عليه ما عرضه فلا هل القرية ان يقتله ولا  
يضمن صاحبه ما تلف بعرضه قبل التقدم اليه ويضمن بعده كالحايط المايلا وكذا الحكم  
في السور الذي ياكل الطيور وذكرنا طيف رجل اغرى كلبه على رجل فعضه او مزق ثيابه  
لا يضمن عند ابي حنيفة ويضمن عند ابي يوسف وهو المختار للفتوى ويضمن الجمل  
الصايل عند تاليفه وان لم يكن دفعه الابد ونفاه مالك والشافعي اعتبارا بقتله مكلفا  
صايل لا يمكن دفعه الابه قلنا عصمة الدابة اغاها لحق مالكها لاذاتها فيبقى ما بقى حقه  
وصيا لها لا يسقط عصمة ملكه بخلاف المكلف فان صياله يسقط عصمة التي هي حقه  
وفي المتن لو طرح رجل رجلا قدام اسد او سبع فقتله ليس على الطارح قود وكادية  
ولكن يعزرو ويضرب ضربا وجيها ويحبس حتى يتوب وقال ابو يوسف حتى يموت  
وقال مالك والشافعي والحنابلة ان كان الغالب القتل يجب القود وان كان الغالب عدمه  
فهن الشافعي قولان احدهما يجب القود والاخر لا يجب ولكن تجب الدية وبقال  
احمد وقياس قول مالك يجب القود وان اجتمع الراكب والناخس اي الطاعن بحدود  
او نحوه ضمن هو اي الناحس اذا غنص بغير اذن الراكب حتى تقتله اي ما حصل بشفقة  
الدابة برجلها وكذا ما ضربته بيدها او ما صدمته بنفرتها او واقف في ملكه  
والذي يبين سوا في ذلك عن ابي يوسف يجب الضمان على الناحس والراكب  
نصفين لان التلصص حصل بسبب ثقل الراكب ووطى الدابة والماء مضوا الى  
الناخس ولنا ما روي عن عبد في مصنفه عن معمر عن عبد الرحمن المسعودي عن  
القاسم بن عبد الرحمن قال اقبل رجل بحارية من القادسية فرمى على رجل واقف على دابة  
فخنس رجل الدابة فرفعت رجلها فلم تخط عين الحارية فرفع الى سلمان بن ربيعة  
الباهلي فخنس الراكب فبلغ ابن مسعود فقال علي بالرجل اغا يضمن الناحس واخرج  
ابن ابي شيبة نحوه عن شريح والشعبي ولان الراكب والدابة مدفوعان بفعل  
الناخس فاضيف فعل الدابة اليه كانه فعله بيده ولان الناحس متعهد بفعله  
حيث خنس بغير اذن الراكب والراكب غير متعهد في فعله فيخرج جانب الناحس  
للتعدي حتى لو كان الراكب واقفا بدايته في الطريق كان الضمان عليه وعلى الناحس  
نصفين لانه متعهد بوقوفها ولو نضمت الدابة الناحس كان دمه هدر لانه بمنزلة  
الجابي على نفسه ولو اقلت الراكب فقتلته كانت دية على عاقلة الناحس لانه متعهد  
في تنسيبه وفيه الدية على عاقلة ولو خنسها باذن ركبها فلا ضمان عليه لان ذلك  
بمنزلة خنس الراكب لها ولو كانت الناحس عبدا فالضمان في رقبته ولو كان صبيها  
فمنه كالجمل لانه يواخذ في افعاله كالبالغ ولو خنس الدابة ثني منصوب في الطريق

فتنحت انما نأفقتلته فالضمان على من نصب ذلك الشيء لانه متعهد بشغل الطريق  
فاضيف اليه كانه خنسها بيده ويجب في ققاعين نشاة الضمان ما نقص لان المقصود  
منها التمس فلا يعتبر الا النقصان وفي ققاعين البقر وعين الجوز وراي بقرة الضمان وجزوه  
وققاعين الحمار والبغل والفرس ربع القيمة وقال الشافعي وهو قياس قول مالك واحمد  
يجب النقصان اعتبارا بالنشاة ولنا ما رواه الطبراني في معجمه عن زيد بن ثابت ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع ثمنها ورواه العقيلي في مصنفه واعلم  
باسماعيل بن ابي امية وما رواه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري عن جابر  
الجصفي عن الشعبي عن شريح ان عمر كتب اليه ان في عين الدابة ربع ثمنها وفيه ايضا  
اخبرنا ابن جريح عن عبد الكريم ان عليا قال في عين الدابة ربع وما رواه ابن ابي شيبة  
في مصنفه عن علي بن مسهر عن الشيباني عن الشعبي قال قضى عرق عين الدابة  
ربع ثمنها وفيه ايضا حد ثنا جريح عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال اتاني عروة  
البارقي من عند عمر ان في عين الدابة ربع ثمنها والفرق بينها وبين النشاة ان فيها  
مقاصد سوى اللحم وهي اللحم والركوب والزينة والجمال والعمل **فصل** ان جنى عبد  
خطا دفعه سيده الى الجنى عليه بما اي يسبب الجناية او فداه بارشها حاله لقول علي  
ما جنى العبد في رقبته وغير مولا ان شافداه وان شاد دفعه رواه ابن ابي شيبة  
في مصنفه واعلم ان عندنا يجب على المولى جناية عبده فيجب عليه دفعه او فداه وعند  
الشافعي يجب على العبد فيباع فيها الا ان يقديه المولى وفايدة الخلاف ان بعد الحق  
عنده يتبع وعندنا لا يتبع قيد بالخطا لان العهد في النفس يجب فيه القصاص على  
العبد بخلاف ما دون النفس فان فيه الدية خطا كان او عدا لان القصاص لا يجري فيه  
بين العبد وبين الحر والعبد وفيد الدفع او الفدا يكونه حاله لان العهد عين  
ولا يجوز التاجيل في الاعيان والفدا بد لعهده في المشرع فيقوم مقامه وياخذ حكمه  
ثم ايها اختار المولى بالنفل او القول فلا شيء لولي الجناية غيره ولا فرق بين ان يكون المولى  
قادر على الدرش ولا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا يصح اختياره للفدا اذا  
كان مفلسا او برضا الاوليا لان العهد صار حقا لهم حتى يقضيه المولى بالادلة بلا خلاف  
فلا يملك ابطاله الا برضاهم او بوصول البدل اليهم وهو الدية فان وهبه المولى او باعه  
او اعنته او دبره او استولدها ولم يعلم المولى بها اي بالجناية ضمن المولى الاقل من قيمته  
ومن الدرش لان المولى فوت حق الجنى عليه بتصرفه في الجاني تصرفا يمنع من دفعه  
فيضمنه وانما ضمن الاقل لان حقه فيه ولا يصير مختارا للفدا بهذا التصرف لانه لم يعلم  
بالجناية ولا اختيار بدون العلم وان تصرف المولى تصرفا من هذه التصرفات بعد  
ما علم بالجناية غرم الدرش لان هذه التصرفات تمنعه من دفع العبد لزوال  
ملكه عنه في الهبة والبيع والاعناق وامتناع عليك في التدبير والاستيلاء



قالا قد اقام عليها بعد العلم بالجناية يكون اختيار الفدية العبد قيمته فلو قتل رجل عبدا خطأ  
يجب عليه قيمته فان بلغت فهي اي قيمة العبد دية الحر بان بلغت عشرة الاف درهم وبلغت  
قيمة الامه دية الحرة بان بلغت خمسة الاف درهم نقص من كل من القيمتين عشرة من  
الدرهم اظها والد نورقته ولقول ابن مسعود لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر وينقص منه  
عشرة دراهم رواه القدوري في شرح مختصر الكرخي وبه قال الشعبي والنخعي ورواه  
عبد الرزاق وابن ابي شيبة وهذا كما مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لان المقادير لا تعرف  
بالقياس وانما طريق معرفتها السماع من صاحب الوحي وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وابو  
يوسف اولا وهو قول الثوري ورواية عن احمد وقال ابو يوسف اخراج قيمته بالغة  
ما بلغت لان الضمان بدلا لما ليه ولهذا يجب للمولى وهو لا يملك الا من حيث المالى  
ولو كان بدلا لدم كان للعبد وهو في حق الدم مبقى على اصل الحرية فصا دك قليل القيمة  
وهو مروى عن عمر وعلي وهو قول مالك والشافعي واحمد وابن المسيب وابن سيرين  
وعمر بن عبد العزيز والزهرى واسحق ومكحول واياس بن معاوية والحسن ولنا عموم  
قوله تعالى ومن قتل مومنا خطأ فدية والعبد مومن فيكون الواجب بقتله الدية ولا يجوز  
الزيادة على النص لا لراي بان يكون المراد مومنا حرا ولا نه تعالى ديت على قتل الخطا حكمين  
الكفارة والدية والعبد داخل في حق الكفارة بالاجماع فيجب ان يكون داخل في حق الدية  
وفي الغصب يخصب احد عبد الوامة هلكت في يده يجب عليه قيمته ما كانت اي ما بلغت  
بالاجماع وكذا في الاطراف في ظاهر الرواية وهي الصحيحة وفي رواية عن محمد يقدر الاطراف  
بما يقدر من دية الحر فلا يزداد به اذا قطعت على خمسة الاف لا خمسة لان اليد من الايدي  
نصفه فيعتبر بكماله وينقص هذا المقدار من دية الحر قدر من دية الحر قدر من قيمته  
ففي يد العبد نصف قيمته فان كانت قيمته عشرة الاف واكثر يجب في يده خمسة الاف لا  
خمس دراهم وفي فقار رجل عيني عبد دفعه سيده ان شأ الى الفاق واخذ قيمته سليما  
وامسكه بلا اخذ التقصات وهذا عند ابي حنيفة وقال ان شأ سيده ما مسك العبد  
واخذ ما نقصه وان شأ دفع العبد واخذ قيمته وقال الشافعي يضمن سيده الفاق كل  
القيمة وليسك الجثة لانه يجعل الضمان مقابلا للغايب وهو العينان فيبقى الباقي على ملكه  
كالوقوع احدي يديه او فقا احدي عينييه وهو قول مالك واحمد ولو قطع رجل يد عبد  
فاغتقه المولى ثم مات العبد من ذلك فان كادله وارث غير المولى لا يقتض المولى من القاطع  
باتفاق وان لم يكن له وارث غير المولى اقتض منه عند ابي حنيفة وابي يوسف ولو يقتض  
منه عند محمد وهو قول مالك والشافعي واحمد ان عندهم يجب قيمته للمولى بالغة  
ما بلغت وعن احمد في رواية يجب دية الحر اعتبارا بحالة الموت وعند محمد يجب ارش يده  
وما نقصه القطع الى ان اعتقه السيد ويبطل ما في القيمة ان جنى مدبرا وجنت ام ولد  
ضمن السيد الاقل من قيمته اي قيمة كل منهما ومن الارش وقال الشافعي المدبر كالقن

فكوت جناية في رقبة ويجوز للمولى ان يدفعه فبياع في الجناية وبين ان يدفعه  
فلو اراد الفدا فتمت قولات احدهما يفديه بارش الجناية بالغما ما بلغ وهو قول مالك  
في القن ورواية عن احمد وثانيهما يفديه بالاقل من قيمته ومن ارش الجناية وهو رواية  
عن احمد وقال مالك لا يباع المدبر في جنايته ويستخدمه المجنى عليه بقدر ارش جنايته  
فاذا استوفي من خدمته رجع المولا مدبرا او يفدى خدمته بقدر ارش جنايته  
ولنا ما اخرج ابن ابي شيبة في مصنعه عن معاذ بن جبل وعن ابي عبيدة بن الجراح  
انه قال جناية المدبر على مولا واخرج نحوه عن الشعبي والنخعي وعمر بن عبد العزيز  
والحسن فان جنى المدبر لوام الولد جناية اخرى شاذك ولي الجناية الثانية ولي الجناية  
الاولى من قيمة دقت اليه اي المولى او كان كان الدفع اليه بقضا اذ ليس في جنايته  
اي المدبر وان كثرت ولا في جنايات ام الولد الا قيمة واحدة فيضاربون بالحصى منها  
ويعتبر قيمته لكل واحد في حال الجناية عليه به يستحقه في ذلك الوقت وعندما كان الشا  
واحمد المدبر كالقن وفي ام الولد عن الشافعي قولات احدهما كذبنا والاخرينديها  
كلما حنت وهو اختيار المزني وقول مالك لمنع السيد حق ولي الجناية في بيعها بالاستيلاء  
ولنا ان قيمة العبد بمنزلة العبد اذ اجنى جنايات لا يجب اكثر من دفعه بها مرة  
واحدة فكذا الجناية قيمته واتبع ولي الجناية الثانية السيد او ولي الاول ان دفعت  
الاولى بقضا وهذا عند ابي حنيفة وقال لا شئ على المولى لا نه حين دفع امكن الجناية  
الثانية موجودة ولا علم لما يحدث بعدها حتى يكون متعديا فصا ركا اذا دفع  
بالقضا ولا نه فعل عين ما يفعل القاضي فكان القاضي وعدمه سواء في الرجوع في  
الريبة واخذ الدار بالشفعة في حق وجوبها ولو اعتق المدبر وقد جنى جنايات لا يلزم  
القيمة واحدة لان الضمان انما وجب عليه بالمنع فصا روجود الاعتاق بعد الجنايات  
وعدمه سواء ام الولد بمنزلة المدبر في جميع ذلك لان الاستيلاء ما يمنع من الدفع كالتدبير  
ولو اقر المدبر او ام الولد بجناية توجب المال لم يجز اقراره ولا يلزمه شئ لان موجب جنايته  
على المولى لا على نفسه واقاره على المولى غير نافذ بخلاف الجناية الموجبة للقود بان اقر  
بقتل عمه احيث يصح اقراره ويقتل به لانه اقراره على نفسه فينفذ لعدم التهمة ومن  
غصب صبيلا يضر عن نفسه حرمانات مصه اي عمده فجأة او مات بحرق يضمن وان  
مات بصاعقة او منهن حية ضمن عاقلته اي عاقلة الغصب الدية اي دية الصبي  
والقياس ان لا يضمن في الوجهين وهو قول زفر ومالك والشافعي واحمد ولنا وهو  
وجه الاستحسان ان هذا ضمان اتلاف لا ضمان غصب لان نقله الى ارض السباع  
او الى مكان الصواعق تسبب في هلاكه وتقدر عليه بتفويت يد حافظه وهو الولي  
لان الصواعق والحيات والسباع لا تكون بكل مكان بخلاف الموت فجأة او بحرق فان  
ذلك يختلف باختلاف الاماكن حتى لو نقله الى مكان تغلب فيه الحي والامراض ضمن عاقلته



الدية لكونه تسبب في هلاكه كما في صبي اي كما يصف عاقلة صبي اودع عبد اي جعل عبد ود  
عنده فقتله اي قتل الصبي العبد المودع فانما تلف الصبي مالا بلا ايداع اي ليس مودعا  
عنده ضمن لانه مواخذ بافضاله وصحة القصد لا معتبر بها في حق العباد وان تلف مالا  
غير عبد بعده اي بعد الايداع لا يضمن الصبي وهذا الفرق قول اي حنيفة ومحمد وقال  
ابو يوسف والشافعي وهو قول مالك واحمد يضمن الصبي في الوجهين وفي شرح  
الطحاوي اودع عند صبي مالا فهلك في يده لا ضمان عليه بالاجماع فان استهلكه  
الصبي فان كان ماذوناه في التجارة يضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه فان قبل الوديعة  
باذن وليه يضمن بالاجماع وان قبل بغير اذنه فلا ضمان عليه عند اي حنيفة ومحمد في  
الحال ولا بعد الادراك وقال ابو يوسف والشافعي يضمن في الحال واجمعوا على انه  
لو استهلك مالا الغير بلا وديعة يضمن في الحال **فصل في القسامة** وهي في التلف  
اسم لمصدر اقسام وقيل انها القوم الذين يخلعون سهوا باسم المصدر كما يقال رجل عاقل  
وسببها وجود القتل في المحلة او ما في معناها وركنها قولهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له  
قاتلا وشروطها ان يكون المقتسم رجلا حرا عاقلا وقال مالك يدخل النسائي قسامة  
الخطادون والعهد وحكمها القضاء بوجوب الدية بعد الحلف سواء كانت الدعوى في  
القتل العمد او الخطا اخرج اصحاب الكتب الستة عن سهل بن ابي حنيفة ورافع بن  
خديج قال خرج عبد الله بن سهل بن زيد وعيص بن مسعود بن زيد حتى اذا  
كانا بغير نفر في بعض ما هناك وفي رواية تفرقا في النخل اذا عيص بن عبد الله  
بن سهل قتيلا فدفنه ثم اقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو حويص بن مسعود  
وعبد الرحمن بن سهل وكان اصغر القوم فذهب عبد الرحمن ليتكلم قبل صاحبه فقال  
له رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبير الكبير وفي رواية الكبير الكبير يريد السن  
وفي لفظ كبير ففهم وتكلم صاحبه وتكلم معها فذكروا رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم مقتل عبد الله بن سهل وانتموا اليهود فقال لهم اتخلعون خمسين عينا  
وتحسون دم صاحبكم قالوا كيف تخلف ولم تشهد وفي لفظ يقيم خمسون مثم على  
رجل منهم فيدفع دمه قالوا لم نشهده كيف تخلف قال فتخلف كره يهود قالوا اليسوا  
مسلمين وفي لفظ كيف يتبلى ايمان قوم كفار فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بما به من ابل الصدقة قال سهل فلقد ركضتني منها ناقة حمراء وقد استدر بظاهره  
مالك والشافعي حيث قال لا يقض عليهم بالدية اذا حلفوا ولنا ما في الكتب الستة  
ايضا عن ابن عباس واللفظ مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى  
الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال واموالهم ولكن اليقين على المدعى عليه ولفظ  
الباقين ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان اليقين على المدعى عليه وما في سنن  
الترمذي عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال في خطبته البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه وما في مصنف عبد الرزاق وابن  
ابي شيبة والواقدي خبرنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال كانت القسامة  
في الجاهلية فاقرها النبي صلى الله عليه وسلم في قتيل من الاضار ووجد في حب لليهود  
قال فبدا رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهود وكلفهم قسامة خمسين فقالت  
اليهود تخلف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخلعون فابت الاضار ان تخلف  
فاغرم رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهود دية لا نه قتل بين اظهري وما في مسند  
اليزار عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه قال كانت القسامة في الدم يوم خيبر  
وذلك ان رجلا من اصحاب النبي فقد تحت الليل فجات الاضار فقالوا ان صاحبنا  
يتشخط في دمه فقال تعرفون قاتله قالوا لا الا ان يكون يهود قتله فقال اخذوا  
منهم خمسين رجلا فيخلعون بالله جهد ايمانهم ثم خذوا الدية منهم ففعلوا وما في  
سنن الدارقطني عن ابي صالح عن ابن عباس قال وجد رجل من الاضار قتيلا في دية  
نار من اليهود فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فبعث اليهم فاخذ منهم خمسين  
رجلا من خيارهم فاستخلف كل واحد منهم بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ثم جعلت  
عليهم الدية فقالوا لقد قضى بما في ناموس موسى الا انه قال الكلي متروك وما  
اخرجه البيهقي في المعرفة عن الشافعي اناسفيا عن منصور عن الشعبي ان  
عمر بن الخطاب كتب في قتيل بين حلوان ووادعة ان يقاس ما بين القرينتين  
قال ايها كان اقرب اخرج اليه منهم خمسين رجلا حتى لو افوه مكه فادخلهم الحجر  
فاحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقال ما وقت اموالنا ايماننا ولا ايماننا اموالنا فقال  
عمر كذلك الامر وفي رواية كذلك الحق قال الشافعي وقال غير سفيان عن عاصم الاحول  
عن الشعبي فقال عمر حقتنم دماكم بايمانكم ولا يطل دم امر مسلم الا انه قال البيهقي  
عن الشافعي انه قال سافرت الى حلوان ووادعة اربعة عشر سفرة وسالتهم عن  
حكم عمر في القتل وحكيت ما روي عنه فيه فقالوا هذا شي ما كان ببلد ناقت وهذا  
كانت لا يتدح في صحة الرواية اذ المتصدي لضبط الحوادث واحكامها اية الدين  
من اهل الرواية ميت هذا ميت ابرج صفة اوله او اتر ضرب او اتر خنق او به  
خروج دم من اذنه او عينه قيد الميت بذلك لان الخالي منه لا قسامة فيه عندنا ولا دية  
وهو قول احمد في رواية وحماد والثوري وقال مالك والشافعي واحمد ليس الا بشرط  
بل الشرط الموت وهو ما يوقع في القلب صدق المدعى من اتر دم على ثيابه او عداوه  
ظاهرة او شهادة عدل او جماعة غير عدول اهل المحلة قتلوه لا نه عليه الصلاة والسلام  
لم يسأل الاضار هل كان بقتيلهم اثرا ولا لان القتل يحصل بما لا اثر له كعصا شخصيتين  
وضرب بالقواد فاشبه من به اثر ولنا ان القسامة في الدية لتعظيم الدم وصيانتها عن  
الهدر وذلك في القتل دون الموت حنك اللف والقتل يعرف بالاثر وقد تقدم في مسند



البرار ان انصار قالوا ان صاحبنا يتشخط في دمه وجد في محلة صفة ثانية لميت او  
 وجد اكثره او وجد نصفه مع راسه وقوله لا يصح فالتة صفة ثالثة لميت اما لو وجد  
 نصفه مشقوقا بالطول او وجد اقل من النصف ومعه الراس او يده او راسه لا شيء  
 عليهم لان هذا الحكم عرفناه بالنص وقد ورد في البدن كله الا ان الاكثر له حكم الحكم يختلف  
 الاقل ولا نالوا غيرنا الا قالا جفع ديات ونقسامات في شخص واحد او جذاط افرقه  
 في قري متفرقة وذلك غير مشروع فان تنقي ما يودي اليه وادعى عليه القتل العمد او الخطا  
 على اهلها كلهم او بعضهم مبهما او مصبنا وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول وهو  
 رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة لا قسامة ولا دية في المعين ويقال للولي الكبينة  
 فان قال لا حلف المدعي عليه عينا واحدة لان دعواه على المعين منهم ابراء لباقيهم وصا  
 كما اذا ادعى القتل على واحد من غيرهم ووجه الظاهر ان وجوب القسامة على اهل المحلة  
 دليل على ان القاتل منهم فتصين المدعي واحدا منهم ينافي ذلك بخلاف تعيينه واحدا  
 من غيرهم لا يبين ان القاتل ليس منهم وهم انما يفرمون اذا كان القاتل منهم كقولهم  
 قاتلين فقد يراحت لم ياخذوا على يد الظالم ولا ان اهل المحلة لا يفرمون بمجرد ظهور  
 القتل بين اظهرهم بل بدعوى لولي فاذا ادعى القتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم فسقط  
 عنهم لقدر بشرطه حلف خمسون خيرا مبتدأ رجلا حراما كفلان المرأة والعبد والصبي  
 والمجنون اتباع لا اهل النصرة واليمين على اهلها منهم من اهل المحلة يختارهم الولي  
 لان اليمين حقه والظاهر انه يختار في يدهم بالقتل او يختار صالحا لغيرهم لا يفرمون  
 عن اليمين الكاذبة بالله متعلق بحلف ما قتلناه وما علمنا له قاتلا وهذا حكاية قول  
 الجميع لان الواحد منهم اذا حلف يقول ما قتلنا وما علمنا له قاتلا لا ما قتلناه لجواز  
 ان قتله وحده فاذا حلف ما قتلنا كان صادقا في يمينه لا نه ان يقتله مع غيره ونظيره ما ورد  
 في تفسير قوله تعالى حكاية عن قوم صالح نبينته واهله ثم لتقولن لولي ما شهدنا  
 مهلك الله وانا الصادقون فان قيل يجوز فيما قتلنا ان يكون قتله مع غيره فيكون  
 صادقا في يمينه اجيب بانه اذا قتله مع غيره مكان في يمينه انه ما قتله كاذبا  
 لان الجماعة متى قتلوا واحدا كان كل واحد منهم قاتلا ولهذا يجب القصاص على كل  
 واحد منهم في العمد والكفارة في الخطا والولي لا يحلف الولي ولو مع وجود اللوث  
 عندنا ثم قضى على اهلها اي اهل المحلة بالدية وهذا قول عمر والشعبي والنخعي والتور  
 وقال مالك والشافعي واحمد بيد المدعيين في الايمان فان حلفوا استحقوا وان  
 نكحوا حلف المدعي عليه خمسين يميناً فان حلفوا برؤا وهو مذبح يحيى بن سعيد  
 وربيعة واي الزناد واليشين سعد لقوله عليه الصلاة والسلام لا وليا عبد الله  
 بن سهل ابتدا الخلفون خمسين يميناً وتسحقون دم صاحبكم وقوله فيما رواه البيهقي  
 اقترنكم بهود خمسين رجلا وهذا تخصيص على ان اليمين على الولي وانه يستحق القصاص

قد عوى العمد على قول مالك وقدير الشافعي وقال في الجدي فاذا حلف قضى له بالديني  
 ماله واذا تقدم اللوث او اهل اللوث ان يحلف فالحكم فيه ما هو الحكم في سائر الدعاوي ولنا ما في  
 الكتب الستة من حديث بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين على المدعي عليه  
 وما رواه ابن ابي شيبة من قصة عمر في القاتل الذي وجد بين وادعه وارحب وسيلقي عن  
 قريب ان نشأ الله ومن ادلتنا ايضا ما في المبسوط عن ابي ايوب مولى ابي قحافة قال  
 كنت عند عمر بن عبد العزيز وعنده رؤسا الناس فحوصم اليه في قاتل وجد في محلة وابو  
 قحافة جالس عند السرير واخلفه فقال للناس قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقود  
 في القسامة وابو بكر وعمر والخلفاء بعدهم فنظر الى ابي قحافة وهو ساكت فقال ما تقول  
 فقال عندك رؤسا الناس واشرفا العرب ارايت لو شهد رجلان من اهل دمشق  
 على رجل من اهل حمص انه سرق ولم يراه فقال كنت تقطعه فقال لا قال ارايت لو شهد  
 اربعة من اهل حمص على رجل من اهل دمشق انه زنى ولم يروه اكننت ترجمه فقال لا  
 فقال والله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسا بغير نفس الا رجلا كفر بالله  
 بعد ايامه اوزني بعد احصائه او قتل نفسا بغير نفس وقد قضى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالقسامة والدية على اهل خيبر في قاتل وجد بين اظهرهم فانقاد عمر  
 ابن عبد العزيز لذلك وهذا لان امر ابي امية كانوا يقضون بالقود في القسامة على ما رو  
 عن الزهري انه قال لقود في القسامة من امور الجاهلية واول من قضى به معاوية فلهذا  
 بالغ ابو قحافة في انكار ذلك هنا لك وفي الذخيرة والخاتمة لو حلفوا اغرموا الدية  
 وان نكحوا حبسوا حتى يحلفوا وهذا في دعوى العمد اما في الخطا فيقضي بالدية على  
 عاقلتهم وان ادعى الولي القتل على واحد من غيرهم اي غير اهل المحلة سقط القسامة عنهم  
 اي عن اهل المحلة وقد تقدم وجه الفرق بينه وبين ما اذا ادعى القتل على واحد منهم حيث  
 لا يسقط فان لم يكن فيها اي في المحلة خمسون من اهل القسامة كره الحلف عليهم لانهم  
 لما روى ابن ابي شيبة في مصنفه ان عمر بن الخطاب رد عليهم الديات حتى وافوا  
 يعني على من جاء اليه من اهل وادعه وروى ايضا عن شريح قال جات قسامة فلم يوافقوا  
 خمسين فرد عليهم القسامة حتى وافوا وروى عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري  
 عن ابراهيم قال اذا لم تبلغ القسامة كرهوا حتى يحلفوا خمسين يميناً وروى ايضا فيه عن  
 انه استخلف امرأة خمسين يميناً على مولى لها اصيب ثم جعل عليها الدية ولا ان  
 عدد الخمسين واجب نصف الحديث فيجب تمامها ما امكن ولا يطلب فيه الوقوف على الفائدة  
 ولا ان فيه استعظام امر الدم فيكفي وتكرار اليمين في واحد على سبيل الوجوب يمكن شرعا  
 كما في اللعان ومن نكح اياي ان يحلف من الذين اختارهم الولي حبس حتى يحلف لان اليمين  
 فيه مستحق لذاته تعظيما لمر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف التكرار في الاموال  
 لان اليمين فيها بدل عن اصل حقه ولهذا يسقط بدفع المال المدعى وفيما نحن فيه لا يسقط



يدفع الدية ويوجب الدية ابو يوسف بالتكول اعتبارا بالتكول عن اليمين في دعوى المال  
 لان خرج الدم اي لا قسامة ولا دية في ميت وجدي حلة وقد خرج الدم من فيه اي فيه  
 اود به او ذكره لان الدم يخرج من هذه المجاري عادة بغير فضل احد فلا يكون دليلا على  
 انه قتل وفي قتل وجد على دابة يسوقها رجل ضمن عاقلة اي المسايق دون اهل المحلة  
 دية اي القتل لان الدابة في يد المسايق فصار كالو وجد في داره والراكب والفايد  
 كالمسايق في وجوب ضمان عاقلة الدية لاهل المحلة فان اجمعوا فعلى عاقلة  
 لان القتل في ايديهم فصار كالو وجد في دارهم الا ان الدابة لا يشترط ان يكونوا كمن  
 لها و الدار يشترط ذلك ولولم يكن مع الدابة احد فالدية والقسامة على اهل المحلة التي  
 وجد فيها القتل على الدابة لان وجود ملة الدابة كوجود من الموضع الذي فيه الدابة  
 وفي قتل وجد على دابة او غيرها بين قريتين او قبيلتين تجب القسامة والدية على اهل  
 اقر بهما الماروي اود والعليا لسي واسحق بن راهوية والزار في مسانيدهم واليهيقي  
 في سنته عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان قتيلة وجد بين حيين فامر النبي  
 صلى الله عليه وسلم ان يقاس اليها اقرب فوجد اقرب الى احد الحيين بنشر قال  
 الخدري كافي انظر الى شبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقى دية عليهم ورواها بن ابي  
 شيبة في مصنفه عن وكيع عن اسرايل عن ابي اسحق عن الحارث بن الازم قال  
 وجد قتيل باليمن بين وادعة وارحب فكتب عامل عمر بن الخطاب اليه فكتب اليه عمر  
 ان تمس ما بين الحيين فالي ايها كان اقرب فحذم به قال فقا سوه فوجدوه اقرب  
 الى وادعة فاخذنا واغرمنا وحلفنا فقال يا امير المؤمنين اختلفنا وتفرنا قال نعم  
 قال فاحلف خمسين رجلا بالله ما قتلت ولا علمت قاتله وفي قتل وجد في دار رجل  
 عليه القسامة فنكر اليمين عليه لان الدار في يده وحفظها اليه وتديمي تعطي الدية  
 عاقلة لان بضرة منهم وقوته بهم وقال مالك لا قسامة ولا غرامة في قتل وجد في داره  
 وقال الشافعي يكون مع اللوث وفي شرح الاقطع صاحب الدار مع اهل المحلة كاهل  
 المحلة مع اهل المصر ولا يدخل اهل المصر مع اهل المحلة ان ثبت انها اي الدار له اي للرجل  
 بالجهة اي بشهادة الشهود لان اليد دليل ظاهر والظاهر حجة للدفع لا للاسحقاف  
 ونحن محتاجون هنا للاسحقاف فلا بد من اقامة البينة على الملك اذا كذب انها ملك  
 ذي اليد وقالوا انها وديعة وتدي عاقلة ورثة لورثته ان وجد قتيل في دار نفسه  
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف ومحمد وزفر ومالك والشافعي لا يفي فيه والقسامة  
 والدية على اهل الخطه ولو بقي واحد منهم وهم الذين خط لهم الامام وقسم الاراضي خطه  
 حين فسخها دون السكان اي وليست القسامة على السكان والمشتريين وهذا عند  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لكل مشترك كون وهو قول مالك والشافعي واحمد  
 وابن ابي ليلى لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى على اهل خيبر وقد كانوا سكانا فيها

فان باع كل منهم اي كل واحد من اهل الخطه وفي بعض النسخ فان باع كلهم فعلى المشتريين القسامة  
 والدية لان الولاية انتقلت اليهم عند ابي حنيفة ومحمد لنزول من يتقدمهم وحصلت لهم  
 عند ابي يوسف لنزولهم بزاجهم وان وجد قتيل في دار مشتركة على التفاوت بان كان  
 نصفها لرجل وعشرها لرجل وباقها لآخر فالقسامة على عدد الروس لان صاحب القليل  
 يزاح صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير وان وجد قتيل في الفلك  
 فالقسامة على من فيه اي في الفلك سواء كان مالكا او راكبا او ملاحا وان وجد في مسجد حلة  
 فالقسامة على اهلها لان تدبيره اليهم والقتيل فيه كالقتيل فيها وان وجد في سوق مملوك  
 فالقسامة على المالك عند ابي حنيفة ومحمد وفي الشافعي العام وفي الجسر العام وفي السجن  
 وفي الجامع لا قسامة على احد والدية على بيت المال لانه لجماعة المسلمين وقال ابو يوسف  
 القسامة في السجن على اهلها وهو قول مالك والشافعي واحمد لانهم سكانه وولاية  
 تدبيره اليهم والظاهر ان القتل حصل منهم ولا ي حنيفة ومحمد ان اهل السجن مقهورون  
 فلا يتناصرون ولا يتعلق بهم ما يجب لاجل النصرة وان وجد في برية اي غير مملوكة يكون  
 القسامة على مالها لا عمارة اي بقرية اما لو كانت بقرية عمارة تكون القسامة على اهلها  
 وحد القرب سماع الصوت او ماله او وجد في ماء يربيه اي بالقتيل بان وجد في نهر عظيم  
 يجري فيه الماء هدر اي لا تنق فيه لا نه ليس في يد احد ولا في ملكه بخلاف النهر الصغير فان  
 ضمان القتل على صاحبه لقيام يدهم عليه ولو وجد قتيل في ارض موقوفة او في دار موقوفة  
 على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيرها اليهم وان كان موقوفة  
 على مسجد فهو كالو وجد في المسجد وحكمه قد تقدم والله اعلم ومستحق بفتح اللام  
 مبتدأ اي من يطلب منه الحلف قال قتله زيد واطر صفة حلف بالله ما قتلت ولا عرفت  
 له قال لا غير زيد لا نه لما اقر بالقتل على زيد صار زيد مستثنى عن اليمين فيجوز حكم به من سواه  
 فيحلف عليه وهذا قول محمد وقال ابو يوسف يحلف بالله ما قتلت فقط لا نعرف القاتل  
 واعترف به ولمحمد انه يحلف ان له قاتلا اخر معه او يكون في اقراره كاذبا وبطل شهادة  
 بعض اهل المحلة بقتل غيرهم متعلق بشهادة وصورة المسئلة وجد قتيل في حلة او في  
 الولي قتله على غيرهم فتشهاد اثبات من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما عند ابي حنيفة وقبل  
 عندهما والكلام فيه يرجع الى اهل متفق عليه وهو ان كل من انتصب خصما في حادثة ثم  
 خرج من ان يكون خصما لا يقبل شهادته وان كل من كان له عروضية ان يصير خصما ثم  
 بطلت هذه العروضية فتشهد في تلك الحادثة فتقبل شهادته فيها فلهما قالا الثابت في اهل  
 المحلة على غيرهم فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبل ان يجاصم وتشهد في تلك  
 الحادثة ولا ي حنيفة ان اهل المحلة صاروا خصما في هذه الحادثة لوجود القتل بين  
 اظهرهم ومن صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها وان خرج عن الخصومة كالوكيل  
 اذا خاصم في مجلس الحكم ثم عزل فتشهد او اذا جرح عطف على غيرهم اي وبطل شهادته

فان باع كل منهم اي كل واحد من اهل الخطه وفي بعض النسخ فان باع كلهم فعلى المشتريين القسامة والدية لان الولاية انتقلت اليهم عند ابي حنيفة ومحمد لنزول من يتقدمهم وحصلت لهم عند ابي يوسف لنزولهم بزاجهم وان وجد قتيل في دار مشتركة على التفاوت بان كان نصفها لرجل وعشرها لرجل وباقها لآخر فالقسامة على عدد الروس لان صاحب القليل يزاح صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في الحفظ والتقصير وان وجد قتيل في الفلك فالقسامة على من فيه اي في الفلك سواء كان مالكا او راكبا او ملاحا وان وجد في مسجد حلة فالقسامة على اهلها لان تدبيره اليهم والقتيل فيه كالقتيل فيها وان وجد في سوق مملوك فالقسامة على المالك عند ابي حنيفة ومحمد وفي الشافعي العام وفي الجسر العام وفي السجن وفي الجامع لا قسامة على احد والدية على بيت المال لانه لجماعة المسلمين وقال ابو يوسف القسامة في السجن على اهلها وهو قول مالك والشافعي واحمد لانهم سكانه وولاية تدبيره اليهم والظاهر ان القتل حصل منهم ولا ي حنيفة ومحمد ان اهل السجن مقهورون فلا يتناصرون ولا يتعلق بهم ما يجب لاجل النصرة وان وجد في برية اي غير مملوكة يكون القسامة على مالها لا عمارة اي بقرية اما لو كانت بقرية عمارة تكون القسامة على اهلها وحد القرب سماع الصوت او ماله او وجد في ماء يربيه اي بالقتيل بان وجد في نهر عظيم يجري فيه الماء هدر اي لا تنق فيه لا نه ليس في يد احد ولا في ملكه بخلاف النهر الصغير فان ضمان القتل على صاحبه لقيام يدهم عليه ولو وجد قتيل في ارض موقوفة او في دار موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيرها اليهم وان كان موقوفة على مسجد فهو كالو وجد في المسجد وحكمه قد تقدم والله اعلم ومستحق بفتح اللام مبتدأ اي من يطلب منه الحلف قال قتله زيد واطر صفة حلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قال لا غير زيد لا نه لما اقر بالقتل على زيد صار زيد مستثنى عن اليمين فيجوز حكم به من سواه فيحلف عليه وهذا قول محمد وقال ابو يوسف يحلف بالله ما قتلت فقط لا نعرف القاتل واعترف به ولمحمد انه يحلف ان له قاتلا اخر معه او يكون في اقراره كاذبا وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقتل غيرهم متعلق بشهادة وصورة المسئلة وجد قتيل في حلة او في الولي قتله على غيرهم فتشهاد اثبات من اهل المحلة لا يقبل شهادتهما عند ابي حنيفة وقبل عندهما والكلام فيه يرجع الى اهل متفق عليه وهو ان كل من انتصب خصما في حادثة ثم خرج من ان يكون خصما لا يقبل شهادته وان كل من كان له عروضية ان يصير خصما ثم بطلت هذه العروضية فتشهد في تلك الحادثة فتقبل شهادته فيها فلهما قالا الثابت في اهل المحلة على غيرهم فتقبل شهادتهم كالوكيل بالخصومة اذا عزل قبل ان يجاصم وتشهد في تلك الحادثة ولا ي حنيفة ان اهل المحلة صاروا خصما في هذه الحادثة لوجود القتل بين اظهرهم ومن صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها وان خرج عن الخصومة كالوكيل اذا خاصم في مجلس الحكم ثم عزل فتشهد او اذا جرح عطف على غيرهم اي وبطل شهادته



اهل الحلة يقتل واحد منهم اذا ادعى الموت عليه بعينه لان الخصومة قايمة مع الكل والمتأهل  
 يقطعها عن نفسه فكانت ستمها فيها وفي رجلين في بيت وليس معها ثالث وجدا  
 قتيلا ضمن الاخر دية وهذا عند ابي يوسف وقال محمد لا يضمن لا نه يحتمل ان يكون قتل  
 نفسه ويحتمل ان يكون الاخر قتله فلا يضمنه بالمشك ولا يبي يوسف ان الظاهر ان الاثنين  
 لا يقتل نفسه فكان ذلك لا حقا لا ساقطا كما لو وجد قتيلا في حلة فان احتمال قتل نفسه ساقط  
 هنا كذلك اهنا وفي قتيلا قرية امرأة ايمان وجد قتيلا في قرية امرأة كور الحلف عليها اي على المرأة  
 لما روينا في تكرير القسمات على امرأة وتدي اي تعطي الدية عاقلتها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف القسمات على العاقلة ايضا قال لما خرونان المرأة تدخل مع العاقل في الحقل  
 في هذه المسألة لا نأثر لناها قاتلة والقاتلة تشارك العاقلة وهو اختيار الطحاوي  
 وهو الاصح ولو جرح انسان في قبيلة فنقل الى اهلها مات من تلك الجرح احره فان كان صاحب  
 فراش من حين الجرح حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة عند ابي حنيفة وقال ابو  
 يوسف لا قسامة فيه ولا دية قتل محمد معه وهو قول ابن ابي ليلى ومالك والشافعي  
 واحمد لان الذي حصل في القبيلة والحلة مادون النفس ولا قسامة فيه وصار كالو لم يكن  
 صاحب فراش ولا دية حنيفة ان الجرح اذا اتصل به الموت صار قتيلا ولهذا وجب القضا  
 في العمد والدية في الخطا ولو لم يكن الجرح صاحب فراش من حين الجرح بل كان بجي  
 ويذهب حين جرح ثم نقل ومات في اهل فلا شئ فيه كذا في المبسوط **فصل في المقاتل**  
 وهو جمع معقله بضم القاف وسبقت الدية عقلا ومعقله لا نه تمنع الدم من السفك ومنه  
 العقل لا نه يمنع صاحبه من غير طريق العدل العاقله اهل الديوان لمن هو منهم ولا نمر  
 فرض العقل على اهل الديوان لمحض من الصحابة ولم ينكر عليه منكر فكان ذلك اجماعا منهم  
 بوخذ الدية من عطايهم او الشاملة لادراقتهم متى خرجت العطايا سواء خرجت في ثلاث  
 سنين او اكثر او اقل وهذا اذا كانت العطايا الخارجية بعد القضا بالدية للسنين المستقلة  
 حتى لو خرجت بعد القضا عن السنين الماضية لا يؤخذ منها ولو خرجت بعده عن  
 ثلاث سنين مستقلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية اذا فايدة في التاخير  
 روي بن ابي شيبه في مصنفه عن جابر قال اول من فرض الفريضة ودون الدواوين  
 وعرف العرفا عمر بن الخطاب وفي الهداية واهل الديوان اهل الرايات وهم الجيش  
 الذين كتب اسمهم في الديوان والعطايا يفرض للمقاتلة والرزق ما يفرض لغير المسلمين  
 اذا لم يكونوا مقاتلة وقال مالك والشافعي واحمد واكثر اهل العلم الدية على العتية وهم  
 العتية لانهم كانوا كذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شئ بعده لانهم  
 لا يكون الا بوجي على لسان نبي ولا نبي بعده ولما رواه ابن ابي شيبه في مصنفه حد  
 حصن عن حجاج عن مفسم عن بن عباس قال كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كتابا بين المهاجرين والانصار ان يعقلوا معاقلهم وان يفدوا عانهم بالمعروف

والاصلاح بين المسلمين قال وحدثنا وكيع حدثنا ابن ابي ليلى عن الشعبي قال جعل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عقل قريش على قريش وعقل الانصار على الانصار ولما رواه  
 عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر عن مطر الوراق عن الحسن قال ارسل عمر بن الخطاب  
 الى امرأة يطليها في امر فقالت يا ويلها ما لها ولعمر فيينا هي في الطريق اشتد بها الفزع ففزع  
 الطلق فدخلت دارا فالت ولدا فصاح الصبي صيحيتين ثم مات فاستشار الصحابة فقال  
 بعضهم ليس عليك شئ يا غانت والومودب قال وصحت علي فاقبل عليه عمر وقال له ماذا  
 تقول فقال علي ان قالوه برايم فقد اخطاوا وان قالوا في هواي فلم ينصوا الكادى  
 ان دية عليك فانك انت افزعتها فالت ولدا بمسبك قال فامر عمر عليا ان يضرب  
 دية علي قريش فاخذ عقله من قريش لا نه خطا هذا واختلف في الاباء والبنين فقال  
 الشافعي واحمد في رواية ليس بالقاتل وان علوا ولا ابناؤه وان سفلا ومن العاقله  
 وقال مالك واحمد في رواية يدخل في العاقله اب القاتل وابنه وهو قولنا عند عدم اهل  
 الديوان ولنا ان عمر لما دون الدواوين جعل العقل على اهل الديوان وكان ذلك لمحض من  
 الصحابة روي بن ابي شيبه في مصنفه عن الحكم قال عمر اول من جعل الدية عشرة عشرة  
 في عطيات المقاتلة دون الناس والاعطيه جمع العطية روي ايضا عن الشعبي  
 وعن ابراهيم انها قال اول من فرض العطا عمر بن الخطاب وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث  
 سنين والنصف في سنتين والثلث في سنة ومادون ذلك في علمه وفي مصنف عبد  
 الرزاق مثله وفيه ايضا اخبرنا الثوري عن اشعث انه جعل عمر الدية في الاعطيه في ثلاث  
 سنين وفي لفظ انه قضى بالدية في ثلاث سنين في كل سنة ثلث على اهل الديوان في  
 اعطياتهم واما قولهم ولا شئ بعده صلى الله عليه وسلم قسم الا ان هذا ليس بنسخ بل هو  
 تقدير معنى لان العقل على اهل النصرة وكانت النصرة بانواع القرابة والحلف اي العهد  
 والولاة العتاقه والاعدوه وان يعد في القوم ولا يكون منهم وفي عهد عمر صارت بالديوان  
 فجعله على اهل اتباع المصطفى ولهذا قال لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحرق كانت  
 عاقلتهم اهل حرقهم ولو كانت بالحلف فعاقلتهم حلفاؤهم وتوضيحه ان اجماع القضا  
 لم يكن على خلاف ما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بل على فاق ما قضاه فانهم علموا  
 انه لما قضى على المشركين باعتبار النصرة وقد كانت قوة المرو ونصرته يومئذ بعشرته  
 ثم لما دون عمر الدواوين صارت القوة والنصرة بالديوان فلذا قضى بالدية على اهل الديوان  
 لان المعنى متى عقل في حكمه المشرع بتهدى الحكم بذكر المصطفى الى الفرع وحيه اي والعاقله  
 حيا لقاتل اي قبيلته من اي للقاتل الذي ليس منهم اي من اهل الديوان لان نصرة بحية  
 وهي المعتبرة في التماثل فصار حاله كحال من كان على عهده عليه الصلاة والسلام يؤخذ  
 من كل اي من كل واحد منهم ما عدا فقر ايمهم في ثلاث سنين لما روينا عن عمر لا نه دراهم  
 او اربعة فلا يزداد الواحد في كل سنة على درهم وثلث وقال مالك واحمد في رواية لا تقدر



فاخذها بل يحلون ما يطيقون لان المقدير لا يثبت الا بالتوقيف منه ولا نص منه فيقول  
الحداي لحاكم كمقادير النفقات وقال المشافيع واحمد في رواية يجب على الغني نصف دينار  
لانه اقل ما قدر في الزكوة وعلى المتوسط ربع دينار لان ما دون ذلك نافي لا تقطع اليد فيه  
وقلنا العفاصلة يجب على سبيل المواساة كالنفقة فيستوي فيه الغني والمتوسط ثم  
ثم ابتداء الثلاث سنين من وقت القضاء عندنا وقال مالك والشافيع واحمد من وقت  
القتل لانه سبب الوجود ولنا ان الواجب الاصل المثل والتحول الى القيمة بالقضاء فيعتبر  
ابتدائها من وقت كولد المهرور بعتبر قيمة من وقت القضاء قبله واذ كان الواجب  
ثلث الدية او اقل منه يجب في سنة واحدة واذ كان اكثر من الثلث الى تمام الثلثين يجب  
في سنتين واذ كان اكثر من الثلثين الى تمام الدية يجب في ثلاث سنين لان جميع الدية  
في ثلاث سنين فيكون كل ثلث في سنة ولا فرق عندنا في تاجيل الدية بثلاث سنين بين  
الواجب على العاقلة والواجب على القاتل في ماله وقال مالك والشافيع واحمد ما وجب في  
مال القاتل فهو حال وذلك مثل الابد اذا قتل ابنه عمدا او انقلابا لقصاص بالثبته ماله  
وان لم يسع الحي لاخذ الدية منهم في ثلاث سنين كل سنة درهم او درهمين وثلث ضم اليه  
اقرب الاحياء نسبيا تحقيقا للتخفيف وتغاديا عن الاحفاف الاقرب قالوا قرب على ترتيب  
العصبية ابقدم الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم وبنوهم وبنوهم وبنوهم وبنوهم وبنوهم  
مع ضم اقرب الاحياء نسبيا اليهم على الجاني لان اصل الوجوب عليه وانما تحول عنه الى العاقلة  
للتخفيف والقاتل يدخل مع العاقلة ويكون فيما يودي كما حددهم نه الجاني فلا يصح في حريمه  
ومواخذة غيره وقال مالك في غير المنهور والشافيع واحمد له يجب على القاتل شي من الدية  
والعاقلة للمعتق حتى سبده لان نصرة بهم والعاقلة لمولى المولاة وهو مولى الخلف  
مولاة وحية اي حي مولاة نه ولا يتناصرونه فاشبه ولا العتاقة وفيه خلاف الشافعي  
واحمد وقدم في المولاة والمعتق في الجمع اهل النصرة لهم سوا كانت بالحرقة او غيرها افتى ابو  
الليث وابو جعفر الهندواني وظهر الدين المرعبي اني انه لا عاقلة للجمع لا نهم ضيعوا  
انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم واكثر المشايخ قالوا للجمع عاقلة لان لهم عادة في  
التناصرونه كان يفتي محمد بن مسلمة ونفوس الائمة الحلواني وقال لا سبب في اهل الصفة  
القاتل عاقلة وديوانه ولكن بشرط ان يكون يتناصرون بها وهو تفصيل حسن  
اختره كثير من المشايخ وقد شاهدت اهل المحلة في الجمع يتناصرون كما في مكة المشرفة  
حالا المنازعة بين اهل المعلى واهل الشبكية وقد قالوا لا يعقل اهل مصر عن اهل مصر اخر  
ويعقل اهل كل مصر عن اهل سوادهم لا نهم اتباع لا اهل مصرهم ومن لا عاقلة له من  
المسلمين بان كان لقيطا او غنوه كالغريب يعطى عنه من بيت المال ان كان للمسلمين  
بيت مال والا اي وان لم يكن للمسلمين بيت مال فعلى الجاني كحد السرقة والتدفع  
والقصاص وتحمّل العاقلة ما اي المال الذي يجب بنفسه لقتل وهو دية شبه العمد والخطا

لا ما يجب بصلح اي لا تحمّل العاقلة المال الذي يجب بسبب صلح عن قتل عمد او الذي يجب بسبب اقرار  
من الجاني لم يصدقه العاقلة عليه لان الاقرار والصلح لا يلزمان العاقلة لقصور ولايته عنهم  
الا ان يصدقوه في الاقرار ان تصدقهم اقرار منهم والامتناع كان لحقهم وقد زال وان تقوى  
البينة لانها مثبتة وتقبل هناك الاقرار وان كانت لا تعتبر معه لانها تثبت ما ليس بثابت  
باقرار المدعي عليه وهو الوجوب على العاقلة ولو اقر بقتل خطأ لم يرتفعوا الى القاضي لا بعد  
سنتين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم يقضى وقول الشافعي واحمد حال  
لنا ان التاجيل من وقت القضاء في الثابت بالبينة في الثابت بالاقرار ولا نه اضعف  
والذي يجب بسبب قتل عمد سقط قوده بنسبته كما اذا عفا بعض الاء وليا او الذي يجب بسبب  
قتله ابنه عمدا ولا تحمّل العاقلة جناية عبد او عمد نادون ادرش موضحة بل تحمّلها الجاني اخرج  
البيهقي عن الشعبي عن عمر قال العبد والعهد والصلح والاعتراف لا يعقله العاقلة وروى ابن  
ابي شيبة في مصنفة عن الشعبي انه قال لا تعقل العاقلة ما دون الموضحة ولا يعقل العمد  
ولا الصلح ولا الاعتراف واخرج عبد الرزاق في مصنفة عن الشعبي انه قال اربعة ليس  
فيهن عقل على العاقلة وانما هي في ماله خاصة العمد والاعتراف والصلح والمملوك وروى  
البيهقي عن الشعبي انه قال لا يعقل العاقلة عمد او لا عبد او لا صلحا ولا اعترافا ورواه ابو عبد  
القاسم بن سلام في اخر كتابه عن ابن الجديث كذلك في قول الشعبي ثم قال واختلفوا في تاجيل  
العبد فقال محمد بن الحسن معناه ان يعقل العبد حر فليس على عاقلة مولاة شي من جنايته وانما  
هي في رقبته واحتج لذلك محمد بن الحسن فقال حدثني عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه بن  
عبيد الله عن بن عباس قال لا يعقل العاقلة عمد او لا صلحا ولا اعترافا ولا ما جنى المملوك الا يرى  
انه جعل الجناية للمملوك قال ولهذا قول ابي حنيفة وقال ابن ابي ليلى انما معناه ان يكون  
العبد يفتى عليه بقتله حر او بحرجه فليس على عاقلة الجاني شي ما غشه في ماله خاصة قال  
ابو عبيد فذا كرت الاء صمعي فيه فقال القول عتدي ما قال ابن ابي ليلى وعليه كلام العرب  
ولو كان الصلح على ما قال ابو حنيفة لكان لا يعقل العاقلة عن عبد ولو يكن لا يعقل عبد انتهى  
وقد اجبت عنه فيما سبق بها هو حق وقال الشافيع هنا على سبيل التنزيل ان كون القول عند  
الاء صمعي ما قال ابن ابي ليلى نظر الى مجرد لفظ هذا الحديث ما ينافي ان يكون القول ما قال ابو ح  
نظر الى ما رواه محمد بن بن عباس بن جهم بن الاحاديث **كتاب الاكراه** هو لغة مصد  
اكرهه اذا جعله على امر يكرهه وشر ما فعل في تهديد وتوقيف بضرب ونحوه بوقعه الربيع  
على ايجاد ما يكرهه طبعها او شر عاقبت به رضاه او يفسد به اختياره مع بقاء اهليته للتكليف  
وعدم سقوط الخطاب عنه لان المكره مبتلى والابتلاء يحقق الخطاب لا ترى انه متردد بين  
فرض وخطر ورضة وبين اثم واجر وذلك لاية الخطاب وشرط في تحقق الاكراه امور منها  
قدرة الجامل على ايقاع ما هدد به سلطا نا كان او لصا وقول ابي حنيفة ان الاكراه لا يكون الا في  
السلطان قالوا هو اختلاف عصر وزمان لا اختلاف جهة وزمان لان زمان ابي حنيفة



غير السلطان من القدرة ما يتحقق به الاكراه وزمانه ما كان فيه ذلك ومنها خوف الفاعل وهو الكره  
 بفتح الراء بقاءه اي يفاع الحرام ما اكره به بان يغلب على ظنه ان يوفقه به عليه في الحال ومنها  
 كون المكره به متلفا لنفسه سواء كان قتلا او ضربا او متلفا لعضو قطعا كان او غيره وهو اي  
 متلف النفس او العضو الملبى او موجبا عطف على متلفا اي او كون المكره به محصلا لما يهدم  
 الرضا في شرح الوقاية ان هذا يختلف باختلاف الناس فان الدار اذ لا يفقون بالضرب  
 لو الحبس بالضرب بالدين لا يكون اكره في حقهم لا الضرب بالمبرح وكذا الحبس الا ان يكون  
 الحبس حساما موبدا يتضح منه والاشراق يفقون لكلام فيه خشونة فقتل هذا يكون اكره  
 لهم ومنها كون الفاعل محتضا مما اكره عليه من الفصل قبله اي قبل الاكراه محقة اي حتى الفاعل  
 كاكراهه على بيع ماله او اتلافه او اعتاق عبده او تحق شخص حر كاكراهه على اتلاف مال غيره  
 او لحق الشرع كاكراهه على شرب الخمر او الزنا فلو اكره بالملي او غيره على بيع ماله ونحوه من الشرع  
 بماله ولا جارة لداره او على اقراره بغير رجل يلف ففعل ما اكره عليه فهو بالحيارات  
 شامخ او شامخي اما البيع ونحوه فلفوات شرط صحته وهو الرضا واما الاقرار فلا  
 خبر بحمل الصدف والكذب ودليل انه كذب موجود هنا وهو الاكراه والاصل عندنا ان  
 تصرفات المكره كلها متقدمة قول الا ان ما يحمل القسح منها كالبيع والاجارة له ان  
 ينسخه وما لا يحمله كالطلاق والنكاح والاعتاق والتدبير والاستيلاء والنذر  
 يلزمه وعند مالك والشافعي واحدا يلزمه واذا كان البيع والتسليم كرها لم يكن  
 اي المبيع المشتري ان قبض المشتري لم يبيع لان بيع المكره فاسد وذلك ما هو رك  
 العقد لم ينهدم بالاكراه وهو الايجاب والقبول في محله وانما انهدم ما هو شرط الجواز  
 وهو الرضا لقوله تعالى لان يكون تجارة عن تراض منكم وثاثير شرط الجواز في انفسا  
 العقد كافي الربا فان المساواة في الاموال لربوية شرط جواز العقد فاذا انهدمت  
 كان العقد فاسدا وعندنا في البيع الفاسد يملك المشتري المبيع بالقبض وعند مالك  
 والشافعي واحدا لا يملك فيصح للمشتري بعد قبضه اعتاقه وتدبيره واستيلاءه  
 ولزمه اي المشتري قيمته كافي سايرا لبيع الفاسدة فان قبض المكره على البيع منه  
 طوعا او سلم المبيع للمشتري طوعا بان اكره على البيع ٢ على التسليم نقد البيع في  
 المسبيلتين لان قبض الثمن طوعا دليل الاجازة كافي البيع الموقوف اذا قبض المالك  
 الثمن وكذا تسليم المبيع من غير كره دليل الاجازة قيد بالطوع وهو المسبيلتين لان  
 البايع لو قبض المبيع كرها لم يكن قبضه اجزاة وعليه رده ان كان قائما في يده فلفق العقد  
 بالاكراه وان كانها لكان لا ياخذ المشتري شيئا منه لا كان امانة عنده لانه اخذها باذ  
 المشتري والقبض متي كان باذن المالك لا يجب ضمانه الا اذا قبضه للتملك وهناك ايقض  
 لذلك بل للاكراه وحل بالملي وهو القتل او القطع ولو اغتاله او ضرب يخاف منه على نفسه  
 او عضوا من اعضائه شرب خمر او اكل ميتة ونحوه اي غواكل الميتة وهو اكل لحم الخنزير

واكل الدم لان الله تعالى استثنى الضرورة من التحريم بقوله الا ما اضطررتم اليه وفي  
 الاكراه الملبى ضرورة فصارت الاشياء كباقي الاطعمة المباحة حتى ان يفعل وصبر على  
 القتل او قطع العضو او عن اي يوسف وهو قول للشافعي ورواية عن احمد لا يات  
 وكذا من صابته غصصة فلم يتناول من الميتة حتى مات ام في ظاهر الرواية وعن اي  
 يوسف لا يات ثم والاصل عنده ان لا يمتنع بالضرورة والحكمة لا تنقي بها اما الاول  
 فلقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه وقوله فمن اضطر فغصصة غيب  
 متجانف لاثم فان الله غفور رحيم واما الثانية فلا نحرمة متعلقة بصقة الميتة  
 او الخمر وبالضرورة لا يزول ذلك فاذا امتنع المضطر كان امتناعه من تناول الحرمة  
 فلا يات ثم لا نه مقسك بالعزيمة ووجه الظاهر ان حالة الاضطراد مستثناة من الحرمة  
 قال تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه والمستثنى من الحرام حلال ومن امتنع  
 عن الطعام الحلال حتى هلك يكون اثمنا واما لو فعل ما ذكر من غير ملبى بان يكون بضرب  
 او حبس او قيد فلم يجز ورحص به اي بالملي اظهر الكفر مطهينا بالايان قلبه اي قلب المظهر  
 لقوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الاية ولما  
 روى الحاكم في المستدرک عند تفسير سورة النحل عن اي عبيدة بن محمد بن عمار بن  
 ياسر وقال صحيح على شرط الشيخين ان المشركين اخذوا عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى  
 سب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر القهقري غير شدة تركوه فلما اتى النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال له ما وراك قال بشر يا رسول الله ما تركت حتى نلت منك وذكرت الهتهم بخير قال  
 فكيف تجد قلبك قال مطمئنا بالايمان فان عادوا فعده ورواه ابو نعيم في الحلية  
 وعبد الرزاق في مصنفه وفيه نزول قوله تعالى الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان الاية  
 وبالصبر اجرايوان يظهر الكفر وصبر على ما اكره به من قتل او قطع اي يلبى لان الحرمة لما كانت  
 باقية كان باذ لا نفسه لا عزاز الدين مسكيا بالعزيمة فكان شهيدا ولما روي ان مسيلة  
 الكذاب اخذ رجلين فقال احدهما ما تقول في محمد فقال رسول الله قال فما تقول في  
 قال انت ايضا فخذاه وقال لاخر ما تقول في محمد قال رسول الله قال فما تقول في قال  
 انا اعم فاعاد عليه ثلاثا فاعاد جوابه فقتله فبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال لما الاول فقد اخذ برخصة الله واما الثاني فقد صدع بالحق فنهى له وفي صحيح  
 البخاري من صبر خبيث على القتل وقوله حين عزمو على قتله **شعر**  
 ٥ ولست ابالحين اقل مسلما ٥ على اي شق كان لله مصرعي  
 ٥ وذلك في ذات الاله وان يشاء ٥ يبارك على اوصال شلو مزع  
 اي اعضا جسد مقطوع وهو خبيث بن عدي الانصاري حضر بدرا واسرى في غزوة الرحيب  
 سنة ثلاث فانطلق به الى مكة فاشتراه بنو الحارث بن عامر وكان خبيث قد قتل  
 الحارث يوم بدر كافر فاشتراه بنوه ليقتلوه فاقام عندهم اسيرا ثم صلبوه بالتصميم



وهو اول من صلب في الاسلام ولما خرجوا به لقتله قال دعوني اصلي ركعتين ثم انشأ البيتين  
ورخص بالمجي اتلاف مال مسلم لان مال الغير يستباح للضرورة كما في حال المحنة وقد  
تحقت الضرورة هنا ولو صبر حتى قتل كان شهيدا لانه بذل نفسه لا عزاز الدين لان  
الحرمة باقية فلا مستاع عزيزة ومن الحمل لصاحب المال لان المكروه الهامل فيما يصلح  
اله له وهو الاتلاف فكان الحمل هو المتلف لهذا المال لا قتله اي لا يرضى قتل المسلم  
بالاكره المجي على قتله لان قتل المسلم لا يباح للضرورة فكذا الاكره ولا دليل الرخصة  
خوف التلف والمكروه والمكروه عليه في ذلك سوا فسقط المكروه للتعارض ولو قال لتقطع  
يد نفسك او لا قطعها ان ابسعه قطعه لا تفي الجانبين عليه ضرر قطع اليد واذا  
امتنع صارت يده مقطوعة بفعل المكروه واذا قدم عليه صادت مقطوعة بفعل نفسه  
وهو يتيقن بما يفعله بنفسه ولا يتيقن بما هدد به المكروه اذ ربما يخوف بما لا يتحققه  
فلهذا لا يبسعه قطعها ولو قطعها لم يكن على الذي اكره شي وكذا لو قال له تقتل  
نفسك بهذا السيف او لا تقتلك به لم يكن هذا اكرها لما قلنا ولو قال تقتلن نفسك  
بهذا السيف او لا تقتلنك بالسياط وذكر له نوعا من القتل هو انشد عليه مما امره  
ان يفعله بنفسه فقتل نفسه قتل به الذي اكرهه لان الاكره تحقق هنا فانه قصد  
بالاقدام على ما طلب منه دفع ما هو انشد عليه اذ القتل بالسياط اشد على  
البدن من القتل بالسيف لان القتل به يكون لحظه وبالسياط يطول وتوالي الالم  
واليه اشار خذ بفة حيث قال فتنة السوط انشد من فتنة السيف ويقاد هو  
اي الحمل اي كان القتل عدا فقط اي ولا يقاد الفاعل معه ولا وحده وهذا عند اي  
دمه وقال مالك والشافعي واحمد يقاد ان لان الفاعل قاتل حقيقة والحامل  
منتسب والمنتسب عندهم في القود كالمباشر كما في شهود القصاص اذ ارجعوا وقال  
زفر يقاد الفاعل فقط وقال ابو يوسف لا يقاد واحد منهما لان الفاعل قاتل حقيقة  
لاحكاما والحامل بالعكس فقلت التهمة من الجانبين ولو اكره على تردد من اجل عال  
او على اقترام لار مضطرمه لا يرجو النجاة منها او على طرح نفسه في ما يهلك يقتل له  
الصبر والاقترام عند اي حيلة لان من الناس من يجتار الم النار على امر السيف  
وصبره محمد ومنعه من فعل ما امر به واضطرب قولاي يوسف بين الصبر والاقترام  
وكذا الخلاف بينهم لو وقعت نار في سفينة ان صبر احترق وان اتى نفسه غرق وحكم  
الاكره على الترددي المهلك والاقترام في الماء المغرق لزوم الدية على المكروه عند اي حيلة  
وعين محمد قتل الحمل على الترددي والاقترام في الماء كما يقتل الحمل على اقترام النار بالقتل  
وبوافق ابو يوسف محمد في وجوب القود في الصور الثلاث في الصحيح عنه لانه  
لما ابسعه الاقدام صادرة المكروه والدليل عليه حديث زيد بن وهب قال استعمل  
عمر بن الخطاب رجلا على جيش فخرج نحو الجبل فانتهى الى نهر لبس عليه جسي في يوم بارد

فقال امير ذلك الجيش لرجل انزل فابيع لنا مخاضه بخوز فيها فقال الرجل ان دخلت الماء  
اموت فاكرهه فدخل الماء وقال يا عمر يا عمر ان لم يلبث ان هلك فبلغ ذلك عمر وهو في سوق  
المدينة فقال يا لبيك يا لبيك يا لبيك فبعث الى امير فتزعه وقال لولا ان يكون سنة لا قدته  
منك ثم غرمه الدية وقال لا تعجلي عملا ابد اقال واغا امره الامير بهذا على غير اذاعة قتله  
بل ليدخل الماء فينظر لهم مخاضه فضمة عمر دية فكيف بمن امره وهو يريد قتله بذلك وفيه  
دليل على انه يجب القود على المكروه وانما يجب بغير السلاح ومعنى قوله ان يكون سنة  
يعني في حق من لا يقصد القتل ويكون عطييا في ذلك فهو تنصيص على انه يجب القود  
على المكروه اذ كان قاصدا قتله بما لا يلبث فانه يستوجب القود وابوح يقول انما قال  
عمر ذلك على سبيل التهديد وقديمه در الامام بما لا يتحقق ويحذر عن الكذب بعض التعارض  
في الكلام والله اعلم بحقايق المرام ومعنى نكاحه اي نكاح من اكره على نكاح امرأة وطلاقه  
اي طلاق من اكره على طلاق امراته وعتقه اي عتق من اكره على عتق عبده او امرته فان  
هذه الصقود تقع عندنا مع وجود الاكره قياسا على مصتها مع وجود الهزل وعند  
مالك والشافعي واحمد لا يصح ورجع السيد على الحمل له بقيمة العبد سوا كانت  
الحامل له موسرا او معسرا ونصف المسمى اي ورجع المطلق على الحمل بنصف المسمى  
ان لم يطار قيد به لانه لا يرجع في الموطوءة بشي لان ما عليه في غير الموطوءة كان على شرف  
المسقوط بان جات الفرقة من جانب المرأة وانما تقر بالطلاق فكان الاكره عليه  
اتلاف للمال من هذا الوجه فانضاف الى الحمل من حيث انه اتلاف بخلاف ما اذا دخل بها  
لان المهر تقر بالادخول بالطلاق ومعنى نذره اي نذر من اكره على نذرو يمينه اي حلف  
من اكره على حلف على شي لان النذرو اليمين لا يلحقهما النسخ وكل ما لا يلحقه النسخ لا يوش  
فيه الاكره ومعنى ظهاره اي ظهار من اكره على ان يظاهر من امرته حتى لا يجوز له قربانها  
حتى يكفر لان الظهار من اسباب التحريم كالطلاق فيستوي فيه الجود والهزل فكذا  
الكره والطوع ومعنى رجعة اي رجعة من راجع امراته كرها لان الرجعة استدامة  
النكاح فكانت ملحقة به ومعنى ايله اي ايله من اكره على ايله لان ايله يمين في الحال  
وطلاق في المال والاكره لا يمنع واحد منهما ومعنى فينه اي في من اكره على النفي فيه اي في  
الايلا لان اليمين يصح مع الهزل فكذا مع الكره ولا كراهة في الرجعة في الاستدامة ومعنى اسلا  
اي اسلام من اسلم كرها بلا قتلي ولا يقتل لورجع عن الاسلام بل عيسى لان الشبهة  
لما عقلت في اسلامه رجحناه لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ودرنا عنه القتل في رجوعه  
لا احتمال عدم ردة لا براوه اي ولا يصح ابرام من اكره على ابرام من دين او كفالة ولا يصح  
ردته اي ردة من اكره على الردة حتى لا تبين زوجته لان الردة تتعلق بالا عتقاد  
بدليل ان من نوى ان يكفر يصير كافرا وان ايتكلم بالكفر والاكره لا يلزم عدم تغيير الاعتقاد  
وان رزق من اكره على الزنا لا اذا اكرهه سلطانا فهو هذا عند اي ح وعندهما لا يجد وقد سبق



التحقيق والله ولي التوفيق **كتاب الحجر** هو بالنسخ لغة المنع مطلقا ومنه سمي العقل الحجر بالكسر  
 كقولهم تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر وسمى به لانه يمنع صاحبه عن القبايح وسمى الحطيم  
 حجرا لانه منع من بناء الكعبة وبشرع يمنع نفاذ القول لا الفعل لان الحجر في الامور الحكمية  
 دون المحسسية ونفاذ القول حكمي لانه يرد ويقبل بخلاف نفاذ الفعل فانه حسي لا يرد اذا وقع  
 فلا يتصور الحجر فيه فلو تلف صبي او حيوان مال الغنم بحب الضمان وسببي وسببيه اي الحجر  
 الصغر لان معه عذم العقل ان كان خاليا عن التمييز ونقصانه ان كان تميزا لان هذا  
 التمييز يتخير باذن الولي ويصير الصغير به كالبلوغ والجنون لانه اما عدم العقل اصلا واذ كان  
 فيه لا يفتق صاحبه منه وحكمه ان لا يصح تصرفه المبتهل به وان اجاز وليه لقدا هلية  
 التصرف منه واما مع نقصان العقل واذ كان فيه من مرة ويفتق اخري وحكمه انه في  
 حال الافاقة كالعاقل واما المستوه وفسر بالقليل لفهم المختلط الكلام الفاسد التدمير  
 الا انه لا يضرب ولا يشتم فحكمه انه كالصبي العاقل في تصرفاته ورفع التكليف عنه  
 وارقال العبد وما في يده لمولاه فلا ينفذ تصرفه القوي لاجل حقه فلم يولد  
 برقه بنفسه ولكن اذا رضى بتصرفه جاز لكونه رضى بفوات حقه والحكمة  
 في ذلك ان الله تعالى خلق الدري وميز بينهم في الحج فجعل بعضهم ذوى انتهى ومنهم  
 اعلام الهدى ومصابيح الدجى وجعل بعضهم مبتلى ببعض اسباب الردى وضموا الي  
 الصغير والجنون والعبد بالفعل اي باتلاف مال الغير لان في ضمانهم احياء الحق المتلف  
 عليه في محل الصوت وهذا بالاتفاق فانه اذا قتل انسانا او قطع يده او اراق شيئا  
 لا يمكن جعل ما ذكر كالعبد لانه يودي الى ابطال العصمة وهو قول باطل عند جميع  
 الدائم بخلاف الاقوال فان اعتبارها بالشرع في جميع الاقوال فامكن ان لا يعتبر شرعا  
 بالنسبة الى بعض دون البعض لعادى واخر العبد الى الحق في الاقرار بالان  
 اقرار العبد نافذ في حق نفسه لقيام اهليته بكونه مكلفا غير نافذ في حق سيده  
 لان نفاذه في حقه لا يخلو عن تغلق الدين برقبته او كسبه وكلاهما لسيده فلا يستحق  
 شئ منهما باقراره لان اقرار الانسان لا يقبل على غيره فان اقرار العبد بما لم يلزمه في  
 الحال لقيام المانع ولزمه بعد الحرية لا تنفاه ويجعل في الاقرار بعد وفود لان العبد  
 فيها مبقى على اصل الحرية لانها من خواص لادمية وهو ليس بمخلوك من حيث  
 انه ادبي بل من حيث انه مال واذ كانت بينهما مبقى على اصل الحرية نفذ اقراره  
 بهما في الحال لانه اقرب بما هو حقه وبطل حق المولى ضمانا وفي خلاف ذفر ولا الحجر عند  
 اي حنيقة على الحر العاقل البالغ بسعة وهو الاسراف في النفقة والتبذير لا لغرض  
 او لغرض لا يعتبره العقل من اهل الديانة مثلا دفع المال الى الخنسين واللهايين وبشر  
 الحمام الطيارة بالقتل العالي وفسق اذا كان الفاسق مصلحا لماله وحجر عليه الشايع  
 ودين بفتح الدال لانه حر مخاطب فكان مطلق التصرف في ماله كالرشد لتوجه

وطلاقة اتفاقا وحجر عنده مقت ما جن وفسر بالذي يعلم الناس الجبل وطبيب جاهل  
 ومكلم مفلس وهو الذي يكاري على دابة السفر واخذ الكراوية له وانما راي  
 ابو حنيفة الحجر على هو لادفع الضرر عنهم عن الناس ولا يحجر القاضي على المديون الذي  
 خيف منه اتلاف ماله بطريق الاقرار عند اي حنيقة وان طلب عزماه الحجر عليه لان فيه  
 اهدار اقواله والحاقة بالهائم فلا يجوز لدفع ضرر خاص بل بحسبه كاسياني وحجر عند  
 اي يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد بالدين اذا طلب الغرامة من القاضي الحجر  
 عليه فيقتعه من البيع والتصرف والاقرار نظرا للغرما كيلا يضربهم ولما روى الدارقطني  
 عن كعب بن مالك عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حجر على بعض ماله في الدين  
 كان عليه وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ شابا سخييا وكان لا يسك شيئا فلم يزل  
 يد اين حتى غرق ماله في الدين فأتى عزماه النبي صلى الله عليه وسلم فكموه فباع عليه الصلاة  
 والسلام ماله حتى قام معاذ بغير شئ ولقول عمر بن الخطاب ايها الناس ياكم والدين  
 فان اولهم واخرهم حر وان اسيفع جهرينه قدرضى من دينه وامانته سبق الحاج  
 فادان معرضا فاصبح قدرين الا انى بايع عليه ماله وقاسم ثمنه بين عزمايه بالحصص  
 فمن كان له عليه دين فليضد ولم يترك عليه احد من المصايب فكانت هذا اتفاقا منهم على انه  
 يباع على المديون ماله وقوله فادان معرضا اي استدان معرضا وهو الذي يعرض ضا لثا  
 فيستدين ما وجد من وجد ما امكنه ولا يباي من تبصه وقوله رين اي غلب يقال رين  
 بالرجل رينا اذا وقع فيما لا يستطيع الخروج منه ومته قوله تعالى كلا بل ان على قلوبهم  
 ما كانوا يكسبون وابو حنيفة استدلل بقوله تعالى لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل  
 الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وبيع المال على المديون بغير رضاه ليس تجارة عن  
 تراض وقال عليه الصلاة والسلام لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبه نفس منه ونفسه  
 لا تطيب ببيع القاضي ماله عليه فلا ينبغي له ان يعقله بهذا الظاهر والدليل  
 عليه انه يحبس به بالاتفاق ولو جاز له بيع ماله لم يشتغل بحسبه لما فيه من الاضرار  
 به وبالغرامة من تأخير وصول حقهم اليهم وتأويل حديث معاذ ان النبي عليه الصلاة  
 والسلام باع ماله بسوالة لانه لم يكن في ماله وفاء بدين كقصة جابر في غرايطه  
 وهذا لان عندهم يامر القاضي ولا يبيع ماله فان امتنع منه يبيعه ولا يظن  
 انه كان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه ببيع ماله حتى يحتاج ات  
 يبيعه عليه بغير رضاه والمشهور في حديث اسيفع ان عمر قال انى قاسم ماله بين عزمايه  
 بفعل على انه كان من جنس الدين وان ثبت البيع فانما كان ذلك برضاه الا ترى ان  
 القاضي لا يبيعه عندهم الا عند طلب الغرامة ولم ينقل انهم طالبوه بذلك وانما التقول انه  
 ابتداءم بذلك وامرهم ان يبعدوا اليه فدل ذلك كان برضاه وحجر عندهم ايضا بالسقم  
 لان النظر للسفيه واجب حقا لاسلامه ولو حجر عليه القاضي فرفع ذلك الى القاضي



رفع الحجر عنه جان لان الحجر من الاول ليس بقضاء بل فتوى لان القضاء لقطع الخصومة بين  
المختصين بالقضاء احدهما على الاخر ولو وجد ذلك وجهر على السفينة الحجر وحدوث سفنه  
اعتبارا له بالصبا لا توقف على حجر القاضي واقفه ابو يوسف عليه وابعه بالمديون فلو  
باع شيئا قبل حجر القاضي نقد عنده والاصل لهما قوله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفينة  
او ضعيفا ولا يستطيع ان يمل هو فليمل وليه بالعدل فهذا تنصيص على اثبات الولاية  
على السفينة ولا يكون ذلك الا بعد الحجر عليه وقال تعالى ولا توتوا السفن اموالكم الى ان قال  
واكسوهم فهذا تنصيص على اثبات الحجر عليه بطريق النظر وقصة جبان بن منقذ الانصاري  
وعنه في المبيعات وسوال اهله النبي صلى الله عليه وسلم ان حجر عليه فلو لم يكن الحجر بسبب  
التبذير في المال مشروعا لما سالا له النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقد طلب من علي عثمان  
الحجر على عبد الله بن جعفر لما اشترى دارا ضيافة بماية الف وخوف عبد الله من ذلك  
والتجاءه الى الزبير وشرا الزبير منه متصفا بحسين الف احتيالا منه لدفع الحجر عنه واعتذر  
عثمان بقوله كيف حجر على رجل شريكك الزبير ولما قال ذلك لان الزبير كان معروفا بالكياسة  
في التجارة فاستدل برغبته في الشراكة على انه لا عين في تصرفه فهذا الاتفاق منهم على حواز  
الحجر بسبب التبذير والمعنى فيه انه مبذر في ماله فيكون محجورا عليه في افعاله كالصبي بل  
اولا لانه انما حجر عليه لتوهم التبذير منه وقد تحقق هنا فلا يكون محجورا عليه اولاً وانما  
اجاز تزوجه وطلاقه واعتاقه بدون اجازة القاضي لان كل كلام لا يوثق الهزل فيه لا يوثق  
السفينة فيه لكان يبطل ما زاد على هذا المثل هذا يدفع القاضي اليه زكوة ماله ويصرفها بحضرة  
امينة ليلا يصرفها في غير مصارفها وينفق عليه القاضي وامينة لانه لا حاجة فيها الى يتوكذا  
على من يلزمه نفقته من ماله لان السفينة لا يبطل حقوق الناس ولا ينهيه من حجة الاسلام  
لان الحج فرض عليه اذا كان مستطيحا والسفينة كالمصلح في الفرائض ولا من عمرة واحدة  
استحسانا لانه قيل بفرصتها فلا يمنع عنها احتياطا وينفذ وصاياه في القرب من الثلث  
واذا بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله عند ابي حنيفة حتى يبلغ خمس وعشرين سنة  
وضم عنده تصرفه الا اذا بلغ غير رشيد قبله اي خمس وعشرين سنة وبعده اي بعد الخمس  
وعشرين سنة يسلم اليه ماله ولو لم يرشد وعندهما وهو قول مالك والشافعي واحمد لا يسلم  
اليه ماله ولا يجوز تصرفه فيجزي بوشن رشده لقوله تعالى ولا توتوا السفن اموالكم  
وقوله تعالى فان استم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فانه تعالى نهى عن دفع اليه  
ما دام سفينة وامر بالدفع اليه ان وجد رشدا فلا يجوز الدفع اليه قبل الرشده ولا في حنيفة  
قوله تعالى واتوا اليكم اموالهم والمراد بعد البلوغ وسما يتاح لهم من اليتيم فهو تنصيص  
على وجوب دفع المال بعد البلوغ الا انه يمنع عنه ماله قبل هذه المدة بالاجماع ولا يجمع هنا  
فيجب دفع المال بالنقد ولا نواحيال البلوغ قد لا يفارق السفينة باعتبار اثر الصبا فقد رآه  
خمس وعشرين سنة لانه وقت ان يتصور فيه جدا بان يبلغ لاثنى عشر سنة ويولد له

لسته اشهر ويبلغ ولده اثني عشر سنة ويولد له لسته اشهر والمراد من الية الاول  
اموالا اموالهم والاية الثانية مشتملة على التعليق بالشرط وهو لا يوجب العلم عند عدم  
الشرط عندنا على رشده نكوه فاذا صار المشروط حكم الوجود بوجوب جزائه واول احوال  
البلوغ مبداء مفارقة السفينة باعتبار الصبا وبقائه اثره كبقائه واذ امتد الزمان وظهرت  
الحجرة والخبرة لم يبق اثره وحدث منرب من الرشده لا محالة لانه حال كماله فقد روي عن  
عمرانه قال ينتهي الي الرجل اذا بلغ خمس وعشرين وجلس القاضي المديون عند ابي حنيفة  
كغيره لانه اي ليقضي المديون ما عليه من الدين ببيع ماله او غيره وانما يجسده دفعا لظلمه  
بطله ولا يكون هذا المحبس اكرها على بيعه لان المقصود منه حمل المديون على قضاء دينه  
بأي طريق شاء في حقه وقضى اي وفي القاضي بلا امر المديون وراهم دينه من دراهمه  
اي دراهم المديون وقضى دنايره اي دناير دين المديون من دنايره اي دناير  
المديون لان الدائن لما كان له ان ياخذ دينه اذا ظفر بحبس حقه من غير رضی المديون  
كان للقاضي ان يعينه على ذلك وصار هذا الفصل منه اعانة للدائن على اخذ حقه وباع  
القاضي كلاما من الدراهم والدناير لقضا الاخر فيبيع الدراهم لقضا الدناير وبالعكس  
وهذا الاستحسان والقياس ان لا يبيع كالعرض ووجه الاستحسان ان الدراهم والدناير  
متحدان في الفينة والمالية ولذا يضم احدهما الى الاخر في الزكوة مختلفان في الصورة حقيقة  
وهو ظاهر حكما لان ربا الفضل لا يجري بينهما فبالنظر الى الاتحاد ثبت للقاضي ولاية التصرف  
وبالنظر الى الاختلاف لم يثبت للدائن الاخذ عند الظفر باحدهما عملا بالشبه بينه ويقسم  
ثمة بين الغرما بالحصص وينفق عليه وعلى من يلزمه نفقته من زوجة واولا دصار وود  
الارحام ما في يده لان حاجته اليه صليمة مقدمة على حق الغرما ويترك له من ثياب بدنة  
وبياع الباقي لوقوع الكفاية بالواحد وهو غنار الحلواني وقيل يترك له دستا ليدل يبعد  
في بيته ملوما محسورا اذا غسل ثيابه وفي الفتاوى الصغرى اذا كان له ثياب حسنة يمكنه  
الاكتفايا دونها يتابع ويكتفى بالدون لا عرضه بسكون الراوي لا عقاده اي لا يبيع القاضي  
عرض المديون ولا عقاده لقضادينه لان البيع لا بد فيه من الوضامن الجانبين ولا رضينا هنا  
من جانب المالك ومن افلس ومعه عرض شراء فبايعه اسوة للعرض ما اراد من كون العرض  
معه انه قبضه باذن بايعه واحترز به من افلس قبل قبض عرض شراء فان بايعه لا يكون  
اسوة للعرض بل له ان يحبس العرض حتى يقبض الثمن وعن افلس بعد قبض العرض بغير  
اذن بايعه فان لباعه ان يسترده ويجبسه بالثمن وقال مالك والشافعي واحمد  
بابيع العرض حتى ياتي حال المشتري وبعد جياته هو الحق به عند الشافعي فقط لما في  
الصحيحين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ماله بعينه عند رجل  
قد افلس فهو حق به من غيره ولنا قوله تعالى وان كان ذو عسرة فتظرة الى ميسرة  
وذلك ان المشتري اذا افلس استحق بهذا النص النظر الى الميسرة فليس للبائع ان يطالبه







فكان كاجارته او اما المكاتب والاب والوصي فيكون الكسب في مال الصغير فلم يزوجها  
وذلك لا يختص بالتجارة وجعل صاحب اليد اية الاب والوصي على هذا الخلاف وهو سهو  
فانه ذكر المسئلة في كتاب المكاتب ولم يذكر فيها خلافا بل جعلها كالمكاتب وكذا في عامة  
كتب اصحابنا كالبسوط ومختصر الكافي والثقة كذا في شرح الكنز ولا يكاتب الماذون عبده  
لان التجارة مبادلة المال بالمال والكتابة مبادلة المال بغيره في الحال ولا يعتق عبده  
لان العتق فوق الكتابة وكل دين مبتدأ مضاف صفة وجب بجملة كبيع وتجارة وشرا  
واجارة واستيجار او ما هو في معناها اي التجارة كغرم ودبغة وغصب وامانة بجملة  
وعقر وجب بوطى مشرية اي جارية مشتراة بعد الاستحقاق لا نه لا ستفاد الى الشرا  
التحق به يتعلق برقبته خبر للبند المقدم ومعنى يتعلق الدين برقبته انه يباع فيه الا ان  
يفديه المولى ويقسم ثمنه بين الغرما بالحصص لتعلق حق الغرما برقبته فصا كتملكه  
بل تركته ويشترط لبيع العبد نفسه ان يكون مولا حاضرا لان المولى هو المخصص  
في رقبة العبد كما اذا ادعى رقبته اشياء ولا يشترط ذلك لبيع العبد كسبه بل يشترط  
حضور العبد لان العبد هو المخصص في كسبه وقال مالك والشافعي وزفر يتعلق بكسبه  
لا برقبته لان رقبته ليست من كسبه فلا يباع فيه كسبا باموال المولى وذلك ان رقبته  
ملك المولى فلا يتعلق بها الدين الا بتعليقه ولنا ان هذا دين ظهر وجوبه في حق المولى  
بسبب العبد فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك والمهر ونفقة الزوجة وكسب  
اي ويتعلق الدين المذكور بكسب حصل من العبد قبل الدين او بعده وبما اتفق عليه وقبله  
لا اي لا يتعلق الدين المذكور بما اخذه سيده منه قبل الدين لا نه اخذه حين كان فارغا  
عن الحاجة فخلص له بمجرد القبض وطول العبد بما بقي من ديونه التي عليه لا في الحال  
بل بعد عتقه لا نه ثابت في ذمته يستوفيه اهله اذا قدر على ايقايه ولا يقدر على ذلك  
الا بعد عتقه اذا لا يملك بيعة فانها لا استسعاها لان المشتري يتضرر بذلك  
وللسيد اخذه غلته مثله اي مثل العبد مع وجود دين على العبد اذ لو لم يكن ذلك  
الحجر عليه لا يحصل الكسب والباقي بعد ما اخذ السيد للغير ما لعدم الضرورة فيه  
وتقدم حقهم ونحو العبد الماذون ان ابق وعند مالك والشافعي واجد وزفر  
يخرج بالابق لا نه لا يباقي ابتداء الاذن حتى لو اذن لعبده المحجور عليه الا بقرص وجاز  
للعبد ان يخرج اذا بلغه الاذن فلا يباقي دوامه ولنا ان العادة جرت بان المولى لا يرضى  
بصرف عبده الخارج عن طاعته فكان حجر عليه لا نه مع ان الاذن يمنع الاذن  
ابتداء عندنا ما ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه ولو لم فالدلالة لا تعتبر مع  
التصرح بخلافه او ان مات سيده او ان جن مطبقا او ان لحق بدار الحرب مرتدا او  
ان لم يعلم به لان الاذن غير لازم وما يكون من التصرف غير لازم يعطى له واما حكم ابتداء  
فلا بد من قيام اهلية الاذن في حالة البقا وهي تعدم بالموت والجنون وكذا باللعنف

لا نه موت حكما حتى قسم ماله بين ورثته او ان حجر سيده عليه بشرط ان يعلم هو اي  
الماذون واكثر اهل سوقه اي سوق العبد لان اعلام الكل قد يعسر في مقام الاكثر مقام  
الكل كما في تبليغ الرسالة مع الرسل وقال مالك والشافعي واجد وبلا علمهم ايضا لان  
المولى تصرف في خالص حقه فينفذ ولا يتوقف على علم غيره ولنا ان الحجر لوصي بدون علم  
لحق الضرر بهم بتأخير حقهم الى ما بعد عتقه لان دينه حين حجره لا يتعلق برقبته وكسبه  
وقد باعوا منه على رجاا لتعلق بهما وفيد بالاكثرون المولى لو حجر عليه حضرة الاقارب اهل  
سوقه لم يصح حجور عليه والامة اي وتجر اذ مة ان استولد لها سيدها وقال زفر لا يصح  
الماذون لها بالاكثرون حجور عليه وهو القياس لان الاستيلاء لا يمنع الاذن ابتداء  
فان المولى اذا اذن لا وله جاز فكذا ابقا وجه الاستيلاء في استيلاء المولى لها  
دلالة على حجره عليها لان العادة جارية بتخصيص امهات الاولاد وعدم رضاموا اليهن  
باختلافهن بالرجال في المعاملة والتجارة ودلالة الحجر كصريحه وانما صح الاذن لام الولد  
لان الدلالة لا اعتبار لها مع التصرح بخلافه فها قيد بالاستيلاء لان الماذون لها لا يصح  
حجور عليها بالتدبير عادة بتخصيص المدبرة فلم يوجد دلالة الحجر فيبقى على ما كانت  
وهي سيدها يفتقها للغير لان ائلف عملا يتعلق به حق الغير لانها بالاستيلاء لها  
امتنع بيعها وبيعها يوفي حق غريمها ولو تنحل دينه اي العبد ماله ورقبته يملك  
سيده ما معه عندي ح ولم يعتق اي لم ينفذ عتق ما مع الماذون من العبد  
با عتاقه اي با عتاق السيد الماذون اذ لا عتق فيما لا يملكه المعتق وعند مالك وهو  
قول مالك والشافعي واجد يملك ما معه فينفذ عتاقه لعبيده ويغرم ما عتقه  
للغير لان يملك الماذون فيملك كسبه لان ملك الرقبة سبب ملك كسبه واسفها  
بالدين لما يوجب خروج الماذون عن ملكه ولا في حنيقة ان ملك المولى انما يثبت في  
كسب العبد الماذون خلافا عند فراغه عن حاجته كملك الوارث والماذون المشمول  
بالدين مشمول كسبه حاجته فلا يخلفه المولى فيه بخلاف رقبته لان المولى لا يخلفه في  
ملكها لانه كانت مالا قبل الاذن واستمر في ملكه بعد الدين على ما كان قبله وسعي  
الماذون المديون من سيده بالقيمة لا باقل منها لما فيه من التهمة بخلاف ما اذا باع من  
الاجنبي باقل حيث لا يجوز عندنا في حنيقة اذ لا تهمة فيه وقال ابو يوسف ومحمد  
اذا باع من المولى جازا ببيع فاحتسب كان الضمن ولكن بخير المولى بين ان يري بالغب  
وبين ان ينفذ البيع لان في تنفيذه بدون ذلك ابطال حق الغرما في المالية بخلاف البيع  
من الاجنبي بالغبن اليسير حيث يجوز عندهما ولا يوم المشتري بازالته وسعي سيده  
منه اي من الماذون المديون بها بالقيمة او باقل لان المولى اجنبي من كسبه عندنا في حنيقة  
فيصح كما في الاجنبي وعندهما جواز البيع بعقدا لفائدة وقد وجدت فان باع سيده  
منه باكثر من القيمة نقض لبيع او حط الفضل لان الزيادة تعلق بها حق الغرما وبطل



منه اي عن المبيع ان سلم المولى مبيعه قبل قبضه اي قبض السيد الثمن وهو الدراهم والدنانير  
وقيد به لان المبيع به لو كان عرضا لكان المولى احق به من الغرماء اتفاقا وله اي للمولى حبس  
مبيعه بقبضه اي لا جاز عن مبيعه حتى يستوفيه من الماذون وصح اعتاقه اي اعتاق السيد  
عبد الماذون حال كونه مديونا لقيام ملكه فيه وضمن سيده للضرر الاقل من قيمته ومن دينه  
وما بقي من الدين يطالب الماذون به بعد عتقه ولو اشترى العبد وباع ساكتا عن اذنه  
وجره فهو ماذون وهذا استخفاف والقياس ان لا يكون ماذونا لان سكوتة محقق الاذن  
وغيره ووجه الاستحسان ان الظاهر انه ماذون لوجوب حرج حال المسلمين على الصلح  
ما امكن والظاهر هو انه ماذون في المعاملات دفعا للضرر عن العباد وعندما لا يكون المشايخ  
واحمد لا يصدق اضراره بكونه ماذونا الا عند الشك في الاظهر ولا يباع هذا الذي  
اشترى وباع ساكتا لانه اي لا جاز ما عليه من الدين الا اذا اقر سيده باذنه لظهور  
الدين في حق سيده بما قراره ولو قال سيده هو محجور عليه كان القول قوله فلا يباع  
لديه الا اذا اثبت الغرماء بالبينه انه غير محجور عليه وتصرف الصبي والمعتوه ان نفع  
كلا سلام والانه ياي قبول لهية صح بلا اذن من وليه اكتفا بالاهلية القاصرة وان  
ضر تصرفه كالطلاق والعتق لا يصح وان اذن من وليه لا يشترط الاهلية الكاملة واما ما في  
الهداية من قوله عليه الصلاة والسلام لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق  
فقير مصروف وما نفع وضركا لبس والتشريع علق باذن وليه دفعا للضرر وانضمام رايه  
فان دفع بغير اذنه لم يصح وان دفع باذنه صح بشرط ان يعقل المبيع سائلا للملك  
والتشريع اجماله وقال مالك والشافعي والحنابلة لا ينفذ تصرفه باذن وليه لقوله تعالى  
ولا تاتوا السفهاء اموالكم وقوله اذا بلغوا التكاه فان انتم منهم رشتهم فادفعوا  
اليهم اموالهم حيث شرط البلوغ والرشد للدفع اليهم في هذه الآية ونهى عن الدفع  
الى السفهاء في الاول والصبي سفيف وليس ببالغ والبالغ المعتوه ليس برشيد وتار  
قوله تعالى وابتلوا النبي حتى اذا بلغوا التكاه امر بالا ابتلاء وهو الامتحان والاختبار  
وذلك بالاذن في التجارة ولبه اي ولي الصبي وكذا المعتوه ابوه ثم وصيه بعد موته  
فوجدته ان لا يكن الاب ولا وصيه ثم وصيه اي وصي الجدة بعد موته ثم القاضي وصيه  
وهو الذي امره بالتصرف في مال اليتيم ولو في حياته فايهما تصرف صح عند عدم الاب  
والجد ووصيايهما **كتاب الوصايا** هي اي الوصية اي اياك شي بعد الموت  
كن بطريق التبرع عينا كان ذلك الشيء ومنفعة وهي اذا كان على الوصي حق الله تعالى  
كالزكاة والصيام والحج والصلوة واجبة ولا تستحب والقياس ان لا يجوز لانها عليك مضى  
الحال زوال الملك ولو اضل احد التملك الى حال قيام الملك باد قال ملكك عندا كان باطلا فهذا  
اولا لان الشارع اجازها لاجل الحاجة للناس اليها فان الانسان معزور بامه في طول اجلاه  
ومقتصر في عماله فاذا عرض له عارض فحاف الهلاك احتاج الى تدبير ما فاته به على وجه التحقيق

ما يخافه لمحصل حسن ماله ويجوز ان يبقى الملك بعد موت المالك باعتبار الحاجة كما في قدر  
التجهيز والدين وقد نطق بها الكتاب والسنة والتفقد عليها اجماع الامة ثم هي واجبة  
على المديون مما عليه سوا كان حقا لله كالزكاة والحج او حقا للعباد كالديون والاعيان  
المقصوبة ولدبت الوصية باقل من الثلث عند غنى ورثته واستغنا بهم بمصنوعهم  
لان فضلها في صدقة على الاجنبي وتركها هبة من القريب والصدقة اولى لانها يستغنى بها  
رضى الخلق وباللهية رضى المخلوق وقيل بالتحسين لا شتما لكل منهما على فضيلة هي  
الصدقة او الصلة كتتركها بلا احد هما اي كما نذب ترك الوصية عند عدم كل من غنى  
الورثة او استغنا بهم بما يرثون لما فيه من الصدقة على القريب ولان فيه رعاية  
لحق الفقراء والقراية جميعا وصحت الوصية للحمل لانه يصح خليفة عن الميت في الورثة  
فقد افي الوصية لانه اختها غير انها ترث لما فيها من معنى التملك وبه اي وصحت  
الوصية بالحمل ايضا لانه يجري فيه الارث ف يجري فيه الوصية لانها اخته لكن ان ولد  
الحامل بالموصي له اوية لاقل من مدته اي مدة الحمل وبين الاقل من مدته وهي ستة اشهر  
من وقتها اي وقت الوصية ولا يخفى الفرق بين اقل مدة الحمل وهي الضمير للوصية  
والعطف على المستتر في وصية اي وصية الوصية والاستثناء في وصية بامه لا محلا  
يعني ان من اوصى بامه واستثنى محلا وصحت وصيته واستثناءه لان الحمل يجوز اقله  
بالوصية فيجوز استثناءه فيها لان كل ما جاز ايراد عقد عليه جاز اذاجه منه ومن  
المسلم عطف على المجاري وصحت الوصية من المسلم للذي وبالعكس وهو الوصية  
من الذي للمسلم لانه يعقد الزمة الصق بالمسلمين في المعاملات ولهذا اجاز التبرع  
المختر من الجانبين في حال الحياة فكذا المضاف الى ما بعد الممات وكذا اللسان في حكم الذي  
يخلف في الحربي على ان فيه خلافا ايضا والمعتد عدم صحة الوصية في الجامع الصغير ان الوصية  
باطلة لاهل الحرب لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين ابقوا تلوك في الدين ولم يخرجوكم  
من دياركم ان تبرؤهم وتسخطوا اليهم ان الله يحب المتسطين لما ينهاكم الله عن  
الله عن الذين قاتلوك في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخرجكم ان تولوهم  
ومن يتو لهم فاولئك هم الظالمون فالاية الاولى تدل على جواز الوصية للذي والاية  
الاخيرة تدل على بطلان الوصية للحربي وبالثلث اي وصية الوصية بالثلث للاجنبي  
ولولم يجز الورثة لما اخرجهم بن حاجته في سنته عن طلبة بن عمرو المكي عن عطاء بن ابي رباح  
عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم عند وفاتكم  
بثلث اموالكم زيادة لكم في اعمالكم وكذا رواه البزار في مسنده ورواه الدارقطني عن  
معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تصدق عليكم بثلث اموالكم  
عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليعملها لكم زيادة في اعمالكم وعليه اجماع الامة بأكبر  
منه اي ولا تصح الوصية للاجنبي بأكبر من الثلث لقوله عليه الصلاة والسلام في خذ



سعد بن أبي وقاص اني مررت عام الفتح مرصفا اشرفت على الموت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودني فقلت يا رسول الله اني ما لك كثير اوعاير فتني ابنتي افادني علي كله قال لا قلت فباثلثين قال لا قلت فبا لنصف قال لا قلت فباثلث قال الثلث والثلث كثير رواه اصحاب الكتب الستة ولا وارث له لما اخرج ابو داود والترمذي وابن ماجه عن اسمعيل بن عباس عن شريح بن جليل بن مسلم عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال ان الله قد اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث قال الترمذي حديث حسن صحيح واخرجه ايضا الترمذي والنسائي وابن ماجه عن قتادة عن شريح بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن خارجة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حديث حسن صحيح ويروى عن بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث الا ان يشاء الورثة ويعتبر كونه وارثا وقت الموت لا وقت الوصية وقاله في ولا تصح وصية الشخص لقاتله مباشرة عمدا كان القتل او خطأ كما يحرم القاتل الوارث الميراث وقيد بالمباشرة لان التسبب في القتل لا يمنع الوصية ولا الارث لانه ليس بقتل حقيقة الا باجازه ورثته استثناء من المتقيات الثلاث لان امتناع الوصية فيها انما هو لحق الورثة ولا تصح الوصية من صبي وعندهما ملك والشافعي واحد يصح منه في وجه الخير اذا كان مميزا في الموطأ انه قيل لعمر بن الخطاب ان ههنا غلاما لم يجلم من غسان ووارثه بالشام وهو ذو مال وليس هنا الابنة عم له فقال فليوص لها بما يقال لها يثر جسم فيصت بنتا لثمن القدرهم ولنا انما يتبع فلا يصح منه كالربهة والصدقة وههنا ان اعتبار عقله فيها ينقصه دون ما يضره وعليك المال بطريق التبرع فيه ضرر باعتبار اصل الوضع والحال وان اتفق نافعا باعتبار المال والاستقبال ولا من مكاتب وان ترك وفاء لانه ليس من اهل التبرع وقدم الدين عليها اي على الوصية لانها من مكاتبها لكونه واجبا وحقا للعبد وهي تبرع ان لم تكن بواجب من صلاة وزكاة او صوم او حج وحق الله ان كانت وحق العبد لفقره اهم بالوفاء من حق الله لقائه وتقبل الوصية بعد موته اي موت الموصي وبطل قبولها وورثها في حياته لان ثبوت حكم الوصية بعد موت الموصي فلا يعتبر قبولها ولا رد لها قبله كالا يعتبر ان قبلها وبة اي بالقبول يملك الوصية وان لم يقبضه وقدر فذلك بدون القبول كالميراث الا اذا مات موصيه ثم مات هو اي الموصي له بلا قبول فان الموصي به يدخل في ملك الموصي له من غير وجود قبول منه فهو اي الموصي به لو رثته اي ورثة الموصي له وعندهما ملك والشافعي واحد ورثة الموصي له كهو في القبول والرد وله اي للموصي ان يرجع عنها لانها تبرع فجاز الرجوع عنها كافي الربهة قبل القبض بقول صريح كان يقول رجعت عن الوصية او فعل عطف على قول اي والموصي ان يرجع عن الوصية بفعل يقطع حق المالك عما غصب منه كما مر في الغصب من اتخاذ الغاصب الحد يد سبغا او الصفر آنية يقطع حق المالك عن الحد يد والصفر

لان الفعل اذا اثر في قطع ملك المالك فلا يوثق المنع اولا وكذا اذا اخطأ الموصي بغيره بحيث لا يمكن تمييزه او يزيد عطف على يتطوع اي او بفعل يزيد الموصي به ما يمنع تسليم اي الموصي به الابه اي بما يمنع كالتسوية الموصي به بسمن والبناء في الدار الموصي به او تصرف عطف على فعل يزيد ملكه اي ملك الموصي عن الموصي به كالببيع بان باع العين الموصي بها والربهة بان وهبها لان الوصية لا تنفذ الا في ملك الموصي فاذا ازاله كان رجوعا لا بفعل ثوب اي لا يرجع الموصي بفعله ثوب الوصية عن وصيته لان العادة جرت بان من اراد ان يعطي ثوبه لغيره يفعله قبل ان يعطيه له ولا يجوز لها اي ولا يرجع الموصي بخود الوصية كذا ذكره محمد في الجامع الكبير وذكر في المبسوط انه يرجع فنه من قال ما في المبسوط محمول على ان الرجوع كان في حضرة الموصي له وما في الجامع محمول على ان الرجوع كان في غيبته وسنهم من قال ما في الجامع قول محمد وما في المبسوط قول ابي يوسف وهو الصحيح وفي عيون المذاهب وبه يفتي وهو قول مالك والشافعي واحمد وبطل ربهة المريض لامرأة نكحها بعد الربهة ووصيته المريض كمن اي لامرأة نكحها المريض بعدها اي بعد الوصية لان كلاهما وصية المريض لو ارثته وحكم الربهة المنجزة الصادرة من المريض حكم الوصية لانها وصية حكمها الا ترى انها تنفذ من الثلث وبطل بالدين المستغرق وحكم الوصية انما تثبت بعد الموت لانها عليك مضاق لما بعد الموت كذا رآه اي كبطان اقرار المريض وبطلان وصيته وبطلان هبة لابنة حال كون الابن كافرا او حال كونه عبدا ان اسلم الابن الكافر او عتق الابن العبد بعد ذلك لا قرار له في الربهة وهبة مقعد ومفلوج واسل وسلول بالنسبة المهمة وهو الذي به مرض السبل وهو بالكسر والضم قرحة تحدث في الرية اما يعقب ذات الرية او ذات الجنب او زكام ونواز لا وسعال طويل ويلزمها حيها وية من كل ماله ان طالت مدته ولم يجف موته من هذه الاشياء لانها تقير طبعها ولهذا لا يشتغل بتدبيرها ولا اي وان لم تقل مدته وخيف موته منها ومات من ثلثة ايام في ابتداءها يخاف الموت ولهذا ابتداء منها فيكون مرض الموت ولو صار المبتلى بها صاحب فراش بعد التطاول فهو كمرض حادث حتى تعتبر برعائه من الثلث وان اجتمع الوصايا وافاق عنها الثلث قدم القر وان اخرها الموصي من غيره لانه اهم فان تساوت قوة قدم الموصي لان الظاهر في حال الانسنان ان يبدأ بما هو اهم عنده والثابت بالظاهر كالثابت بالنص ولو نص على تقديم ما بدا به لم تقدم فلذا هنا وما لو تساوت رتبة وتفاوتت قوة بتقديم الاقوى فتقدم الزكاة على الحج لتعلق حق العبد في القبض بها فكان متمزا بالحقين وعن ابي يوسف وهو قول محمد يقدم الحج عليها لانه يقيم بالمال والبدن وهي بالمال فقط وتقدم الزكاة والحج على الكفارة لانه جانيهما من الوعيد ما لم يات فيها قال تعالى ومن كفر فان الله غني عن العالمين وقال والذين يكتزون الذهب والنفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم



بعد ابا اليهم وتقدم كفارة القتل والظهار واليمين على صدقة الفطر لان وجوبها عرف بالكتاب  
 وصدق الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاضحية للاتفاق على وجوبها دون الاضحية  
 وتقدم كفارة القتل على كفارة الظهار واليمين لانها اكثر تغليظا منهما الا ترى ان الاسلام  
 شرط في التحريم عنها وتقدم كفارة اليمين على كفارة الظهار لانها لم تنك حرمة اسم  
 الله تعالى وكفارة الظهار لا يجاب بالبعد حرمة على نفسه والنذر يقدم على الاضحية لان  
 النذر ثابت بالكتاب دونها وان اوصى المريض بغير اي فرض اصح الوصي عنه راكبا من بلده  
 ان يبلغ نفقته ذلك اي لا يحتاج من بلده راكبا ان الواجب على الموصي ان يخرج من بلده  
 راكبا اذ لا يلزمه المشقة عندنا وان قدر عليه فيجب له الخروج عنه على الوجه الذي لم يزل له  
 اي وان لم يبلغ نفقته الا يحتاج من بلده راكبا في حيث اخرج عنه من مكان يبلغ نفقته  
 ذلك لان مقصود الموصي تنفيذ الوصية وقد امكن على هذا الوجه فان مات حاج اي يريد  
 الحج فطريقه اوصى بالحج عنه من بلده فان اجماعه من موضع اخر فان كان  
 اقرب من بلده الى مكة ضمنوا النفقة وان كان ابعد لم يضمنوا لانهم في الاول لم يحصلوا  
 مقصود الموصي بصفة الكمال واطلاقه يقتضي ذلك وفي الثاني حصلوا مقصود  
 وزيادة وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يخرج عنه من حيث مات وعلى هذا الخلاف اذا مات  
 الحاج عن غيره في الطريق لهما ان السفر بنية الحج وقعة قريبة وسقط فرض قطع  
 المسافة بقدره وقد وقع اجره على الله فيستدان من مكان الموت كانه من اهله بخلاف  
 سفر التجارة لانه لم يقع قرية فيخرج عنه من بلده اتفاقا ولا يحنيفة ان الوصية  
 تنصرف الى الحج من بلده اذ الواجب على الوجه الذي وجب وفي وصيته اي الموصي  
 يتلف ماله لزيد وسدسه لا يخرجوا اي الورثة يثلث اي يجعل الثلث ثلاثة  
 اسهم فيعطى منها صاحب السدس واحدا وصاحب الثلث اثنين لان كل واحد منهما  
 يستحق بسبب صحيح وقد ضاق الثلث عنهما فيقسم بينهما على قدر حقيقتيهما كما في  
 اصحاب الديون فيجعل الاقل سهما فصا والثلث ثلاثة اسهم سهرا لصاحبه سهرهما  
 لصاحبه كثر وبثلثه عطف على بثلث ماله اي وفي وصية الموصي بثلث ماله لزيد  
 وكله لا يخرج ينصف اي يجعل الثلث نصفين وقال ابراهيم اي يجعل الثلث اربعة  
 ويعطى صاحب الثلث ربعا منه وصاحب الكل ثلاثة ارباع ولا يضرب الموصي  
 له باكثر من الثلث عند ابي حنيفة وفضله مطلقا كما لك والشافعي في شرح الوقاية  
 المراد بالضرب الضرب المصطلح بين الحسب فاذا اوصى بالثلث والكل فعند ابي حنيفة  
 سهام الوصية اثنان لكل واحد نصف يضرب نصف في ثلث المال والنصف في الثلث  
 يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس مال وعندهما سهام الوصية  
 اربعة والواحد من اربعة ربيع فيضرب الربع في ثلث المال والربع في الثلث يكون  
 ربيع الثلث ثم لصاحب الكل ثلاثة من اربعة وهي ثلاثة ارباع الثلث فيضرب الثلاثة

ارباع في الثلث بصتي ثلاثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحد من اربعة فيضرب  
 الواحد في الثلث وهو الربع بصتي ربع ثلث هذا مصنى الضرب وقد تحريم فيه كثير من  
 العلماء الا في المحاباة فان الموصي لم يضرب فيها باكثر من الثلث وكذا في السطاية  
 والدرهم الرسالة اي غير المفيدة بانها ثلث او نصف او نحوها وصورة المحاباة ان يكون  
 لرجل عبدان قيمة احدهما ثلاثون والاخر متون فاوصى بان يباع الاول من زيد  
 بعشرة والاخر من عمرو بعشرين ولا مال له سواهما فالوصية في حق زيد بعشرين وفي  
 حق عمرو بربعين يقسم الثلث بينهما اثلاثا فيباع الاول من زيد بعشرين من الثلث  
 وصية له ويباع الثاني من عمرو بربعين والعتشرون وصية له فاخذ عمرو من الثلث  
 بقدر وصيته وان كانت زيادة على الثلث وصورة السطاية عتق عتق عتق عتق عتق  
 ولا مال له سواهما فالوصية للاول بثلث المال وللثاني بثلثين المال فمساهم الوصية  
 بينهما الثلث واحد للاول واثنان للثاني فيقسم الثلث بينهما كذلك فيصدق من  
 الاول ثلثه وهو عشرة ويسعى في عشرين ويعتق من الثاني ثلثه وهو عشرين  
 ويسعى في اربعين فيضرب كل بقدر وصية وان كان زائدا على الثلث وصورة الدرهم  
 الرسالة اوصى لزيد بثلثين درهما والاخر بستين درهما وماله تسعون يضرب  
 كل بقدر وصيته فيضرب الاول الثلث في ثلث المال وللثاني الثلثين في ثلث المال  
 ولو اوصى لرجل بجزء من ماله بينه الورثة لانهم قايمون مقام الموصي فالهم البيات  
 وجهالة الموصي به لا تنفع صحة الوصية ولو اوصى بثلث اسهم استحق اقل سهام الورثة  
 وذلك لا يقل لزيد على السدس في رواية الاصل عن ابي حنيفة اذا كان اخص السهام  
 اكثر من السدس ولم يجر الزيادة عليه وعلى رواية الجامع جواز الزيادة على السدس  
 ولم يجر النقصان عنه وهما لم يزيداه على الثلث ان زاد اخص السهام لان السهم اسم مقدور  
 مجهول كالجزء فلا مصنى لتقيده بالسدس واعا جعلناه عبارة عن نصيب احد الورثة  
 لان ما ينصيب احد الشراك عند الفتنه يسمى بهما واغاصر في الاخير انه متيقن  
 الا اذا زاد على الثلث فيرد اليه لان الوصية باكثر من الثلث لا تصح عند عدم الاجازة  
 وله ما روى البزار في مسنده والطبراني في معجمه الاوسط عن محمد بن عبد الله الغزالي  
 عن ابي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن ابن مسعود ان رجلا اوصى لرجل بسهم من ماله  
 فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم السدس قال لا لزيد احدث لا تعلمه روى عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم الا من هذا الوجه وابو قيس ليس بالقوي وذكره عبد الحق في احكامه  
 من جهة البزار وقال الغزالي متروك وابو قيس لم يحدث يخالف فيها وقال ابي اسحق  
 معاوية السهم في كلام العرب السدس قلت اذا كان السهم في اللغة السدس وقد  
 ورد الحديث به ولو كان ضعيفا فهو مقدم على الراي والله اعلم ووصيته بثلث نصيب  
 ابنته صحت ووصيته بنصيبه اي بنصيب ابنته لا تصح وقال زفر نصح والصبرة



بجاء العقد في التصرف المتجر وهو واجب حكمه في الحال فان كان واقفا في الصحة فمن كل ماله  
والا اي وان لم يكن واقفا في الصحة بل كان واقفا في مرض الموت فمن ثلثه اي ثلث ماله  
ولم يشرح الوقاية والمراد بالتصرف الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار  
بالدين في المرض ينفذ من كل المالد والتكاح في المرض بمهر المثل ينفذ من كل المالد والتصرف  
المضاف الى موته اي موت المتصرف من الثلث وان كان التصرف واقفا في الصحة ومرض  
هذا مبتدأ صح الموصى منه صفته وخبره كالصحة وحقنات تصرفاته المنجزة فيه تكون من  
كل ماله لانه يبريه تبين انه لا حق لاحد من ماله واعناقه ميتة اي اعناق المريض مرض  
الموت عبداله ومحاباته اي يبعه بنقصان كثير وشراؤه بزيادة كثيرة وهبته وهما  
وصية خيري كالوصية في انما تقتصر من الثلث ويضرب بهامع اصحا الوصايا ولا ترد  
حقيقة الوصية لانها ايجاب بعد الموت وهذه الاشياء منجزة قبله وانما اعتبرت من  
الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في الزيادة على الثلث وهذا في  
غير الصفات ظاهرة واماذ الصفات فلان المريض يتبرع ابتداء بايجابه على نفسه فيستهم  
فيه كاذ الهبة **فصل جاره من لصق به** اي اذا الوصى لجاره صرف الى الملاصق لداره  
فانه هو المستعمل عرفا وشرعا وهذا عند اي حنيفة وزفر وهو القياس  
وعندهما الى من يسكن محله ويجتمع معه في مسجد لانه جار شرعا قال عليه  
الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد رواه الدارقطني عن جابر رضي  
الله عنه والحاكم في مستدركه وسكت عنه وقال ابن حزم هو صحيح عن علي والحسن  
لا صلاة كامة وقال احمد صلاة صحيحة وتفسير الجار بكل من سمع النداء ثم يدخل  
فيه الجار الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي ولا يدخل فيها الامم  
لان سكنها مضافة اليها ولا يدخل فيها التي لها زوج لان سكنها مضاف الى زوجها  
وهي تبع له فلم تكن جارا حنيفة وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه اي امراته وهذا  
التفسير للصهر اختيارا ويبيد وكذا كل ذي رحم محرم من زوجة ابنته وزوجة  
ابيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه صهر وقال الحلواني ابو المرأة وامها ولا يسمى غيرهما صهرا  
والاول هو الصحيح لما في مستند احمد والبخاري وابن راهوية عن عائشة قالت اصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم نساء بنو المصطلق فاخرج الخمس منه ثم قسمه بين الناس  
فاعطى الفارس سهمين والراجل سهمين فوقع جويرية بنت الحارث في قسم ثابت  
بن قيس بن شماس لا نصاري فكانتها على نفسها على تسع اواق من ذهب الى ان قالت  
فدخلت فمسار رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت يا رسول الله ان امرأة  
مسلمة اشهد ان لا اله الا الله وانك رسول الله وانا جويرية بنت الحارث مبدقومه  
اصا بنو من الامر ما قد علمت فوقع في سهم ثابت بن قيس فكانت بنى على ماله طاعة  
لي به وما اكرهني على ذلك الا اني قد جوتك صلى الله عليك فاعني في فكاكي فقال واخبر من ذلك

فقات ما هو قال لا ودي عنك كتابتك وتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت  
فادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليها من كتابتها وتزوجها فخرج الخبر الى الناس  
فقالوا اصهار رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسترقوت فاعتقوا ما كان بايديهم  
من سبي بنى المصطلق ما به اهل بيت قالت عائشة فلا اعلم امرأة كانت على قومها اعظم  
بركة منها واما كونها صغيفة فوهم والصواب ما قدمناه وختمه كل زوج ذات رحم  
محرم منه اي اذواج البنات والاخوات والعلمات والحالات وكذا كل ذي رحم محرم  
من ازا جهن وقيل هذا في عرفهم وفي عرفنا لا يتناول ازا واج المحارم ويستوي فيه  
الحرة والعبد واهله عند اي حنيفة عرسه وعندهما كل من يعوله وينفق عليه غير عايله  
اعتبار للعرق ويؤيده قوله تعالى والتوفي باهلكم احمصين وقوله فتجنيها واهله  
امراته فان المراد من في عياله ولاي حنيفة ان الاسم حقيقة في الزوجة قال تعالى  
وسار بالهله وقال الى اهله انكوا واهله اهل بيته فاذا الوصى الرجل لا يدخل في الوصية  
كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام الا قرب والا بعد والذكر  
والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء لا يدخل فيه اولاد البنات ولا  
اولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه لانهم لا ينسبون الى ابيه وانما ينسبون الى ابيهم  
لان النسب يعتبر من الاباء واقاربهم وذو قرابته واقرباؤه وارحامه ونسبائه وذوو  
النسب انسابهم عند اي حنيفة محرمه فضا عد من ذوي رحمه الا قرب فالقرب غير الوالد  
والولد وعندهما كل من ينسب الى اقصى اب له في الاسلام وان لم يسلم ذلك الا قضى بهلان  
ادرك الاسلام وان اسم على اختلاف المشايخ وفائدة هذا الاختلاف تظهر في مثل اي  
طالب وعلى رضى الله عنه اذا وقعت الوصية لاحد من اقربا علي فمن اكتفى بادراك الاسلام  
صرفها الى اولاد اي طالب ومن شرط الاسلام صرفها الى اولاد علي لا غير ولا يدخل اولاد عبد  
المطلب بالاتفاق لانه لم يدرك الاسلام لهما ان الاسم يتناول الكل ولاي حنيفة ان  
الوصية اخت الميراث وفي الميراث يعتبر الا قرب فالقرب فكذا في اخته والقصد من  
هذه الوصية تلا في ما مر في اقامة واجيل الصلاة وهو يختص بذى الرحم المحرم واما  
قرابة الاولاد فلا يسمون اقربا عاده الا تركان عطف القريب على الوالد في قوله تعالى  
الوصية للوالدين والاقربين والعطف يقتضي المخابرة ويدخل الجد والجدة وولد الولد  
في ظاهر الرواية وعن اي حنيفة واخي يوسف لا يدخلون قيد بالحرم لانه لو انهم بطلت  
الوصية وقيد بالاثنين فضا عد الان الواحد لا يخذ عنه لان المذكور لفظ الجمع وفي الميراث  
يراد بالجمع المثني فضا عد اكذا في الوصية ويستوي الحر والعبد والمسلم والكافر والصغير  
والكبير والذكر والانثى على المذهبين وفي ولد زيباء وفي الوصية لولد زيد الذكر والانثى  
سواء لان اسم الولد يشمل الكل وليس في اللفظ شيء يقتضي التفضيل وذو رتبة اي وفي  
الوصية لورثة لا يذياخذ الذكر كالتبيين لان الورثة مشتقة من الورثة وبنو الحكم



على المشتق يشترط بانه ماخذ الاشتقاق علة ذلك الحكم والوراثة بين الاولاد والاخوة  
للكر مثل حظ الانثيين فكذا الوصية وفي بني فلان تاخذ انثى منهم في قولنا اي ح  
الاول وهو قولها لان جمع الذكور يتناول الاناث قال تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونسا  
ثم دجع وقال ياخذ الذكور خاصة لان حقيقة الاسم للذكور وانظامه للاناث يجوز  
والكلام بحقيقته ولهذا بخلاف بنو فلان اسم قبيلة او فخذ حيث يتناول الذكور والاناث  
لا يراد اعيانهم بل مجرد انتسابهم كبنى ادم ولذا يدخل فيه مولى العتاقة ومولى الموالاة  
وخلفاء وهم وبطلت الوصية لمواليه مطلقا فمن له معتقوت ومعتقوت لان لفظ  
المولى مشترك بينهما فلا يتنظهما في موضع الاثبات ولا قرينة تدل على احدهما  
بخلاف ما لو حلف بكم مولى فلان حيث يتناول الا على والاسفل لا نه في مقام النفي  
ولا تنافي فيه وقيل يكون لهما وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف وهو قول  
الشافعي وزفر وقيل يجعلها ابو يوسف للاعلى لان شكر الانعام واجب وفضل الانعام  
مندوب فصار صرف الوصية الى الاد الواجب اولى وقيل يجعلها للاعلى لان محل الحاجة  
غالبا فهو اولى وصحت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة مصينة كسنة وابد  
لان المنافع يصح تعليقها في حالة الحياة ببدل وغيره فكذا في حالة الممات كما في الاعيان  
ويكون كل من العبد والدار محبوسا على ملك الميت في حق المنفعة حتى يملكها الوصي  
له على ملكه كما يستوفي الموقوف منافع الوقف على حكم ملك الواقع وصحت الوصية  
بغلتها اي العبد والدار فان خرجت الرقبة اي رقبة العبد والدار من الثلث اي  
ثلث التركة سلمت اليه اي اعطيت الوصي له لان حقه في الثلث لا يزاحم الورثة فيه  
والا اي وان لم يخرج الرقبة من الثلث فسهت الدار قسمه الاجزا الثلثا وثانها يا و  
العبد اي اقتسموه قسمه مهاياة فيخدم الورثة يومين والوصي له يومان لان حقه في الثلث  
وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعين وانما تعين الثما بواقي العبد لا نه لا يمكن القسمة  
فيه بالا جزالا نه لا يتجزى فصور الى المهاياة ابقاء الحقين بخلاف الدار فان القسمة فيه  
بالاجزا ممكنة وهي اعدل من قسمة الثما يوا لما فيها من التسوية بين المتقاسمين  
زما ناوذا وفي الثما يوا من تقديم احدهما على الاخر زمانا ولو اقسمو الدار مهاياة  
جاز لان الحق لهم الا ان الاول لولئكونه اعدل وليس للورثة ان يبيعوا ما في ايديهم  
من ثلثي الدار لان حق الوصي له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للميت مال اخر  
وتخرج الدار من الثلث وكذلك حق الزمسة فيما في ايديهم من الثلثين يتضمن ابطال  
ذلك فيمنعون منه وبوته اي الوصي له في حياة موصيه تبطل الوصية لانها عليك الوصي  
بعد موت الوصي للموصي له ولا يتصور تملك الوصي له وهو ميت وبوت الوصي له  
بعد موته اي الوصي يعود كل من العبد الموصى بخدمته والدار الموصى بسكنائها  
الى الورثة لان الوصي واجب للموصي له ان يستوفي المنافع على حكم ملكه فلو انتقل

الاستيفاء الى وارث الوصي لا يستحق ذلك ابتداء من ملك الوصي بغير رضاه وذلك لا يجوز  
وفي الوصية بثمره يستأنه ان مات الوصي وفيه غره بجملة حاله كالموصى له هذه الثمرة  
التي فيه فقط اي وليس له ما حدث بعدها وان ضمن الوصية كلمة ابد افله هذه اي  
الثمره التي في البساتين وما يحدث فيه من الثمره فيما يستقبل مدة حياة الوصي له كما في  
علة يستأنه فان من اوصى بفضلة يستأنه ان يكون الوصي له العلة الموجودة والتي توجد  
مدة حياة الوصي له وان لم يقل ابد او الفرقان الثمره في العرف اسم للموجودة فلا يتناول  
التي ستوجد لانها معدومة الا بدلالة زائدة مثل التخصيص على التابيد والعلة في  
العرف تنظم الموجود وما يوجد مرة بعد اخرى يقال فلان ياكل من غلة بستانه وغلة  
ارضه والمراد هما وجد وهما يوجد فاذا اطلقت يتناول لهما تناولا غير موقوف على دلالة  
اخرى واغا قال فيه ثمره لان البستان لو لم يكن كذلك والمسيلة بحالها تناولت الثمره ما كان  
موجودا وما يوجد ما عاش الوصي له كسيلة العلة وذلك لان الثمره ينظم الموجود  
حقيقة ولا يتناول المعلوم الا مجازا فاذا كان في البستان ثمره عند موت الوصي كان  
لفظ الثمره مستعملا في حقيقة فلا يتناول المجاز واذا لم يكن فيه ثمره يتناول المجاز ولا يجوز  
الجمع بينهما الا اذا ذكر لفظ الا بد تناولا لهما عملا بعموم المجاز لا حصاين الحقيقة والمجاز  
وفي الوصية بصوف غقه وولدها وليتها له هذه الجار والمجرور خبر مقدم اي للموصي له  
ما في وقت موته اي موت الوصي وليس له ما يحدث بعده سواضم الوصي كلمة ابد  
اولا لان الوصية ايجاب عند الموت فيعتبر وجود هذه الاشياء عنده ويورث بيعة  
وكنيسة جعلها في الصحة اي اذا صنع ذي في صحته داره بيعة وكنيسة ومات  
فانها تورث عنه ما عند اي حنيفة فلا نه بمنزلة الوقوف وهو عنده لا يلزم فيورث  
فكذا هنا وما عندهما فلا نه هذا معصية فلا يصح وان كان قرية في معتقدهم فيورث  
واستشكل قولناي حنيفة بان هذا عندهم كالمسجد عند المسلمين والمسلم ليس له ان  
يبيع المسجد فيكون الذي في البيعة والكنيسة كذلك واجيب بان المسجد مجرد عن حقوق  
الناس خالص لله تعالى ولا كذلك البيعة في معتقدهم لانهم يسكنوها ويورثون  
فيها موتاهم فلم تكن مجردة عن حقوقهم فكان الملك للذي فيها ثابتا والمسجد اذا كان  
غير محرز عن حقوق المسلمين يورث وتصح وصية الذي بناه هو قرية في الملتين كالوصية  
للفقراء والمساكين ولا سراج بيت المقدس ونحوه والوصية بجعل احديهما نصيب  
اي وصية الذي يبن داره بيعة او كنيسة مسيحية وهذا بالا تناق ان اوصى بذلك  
لقوم مسيحيين واما ان اوصى به لقوم غير مسيحيين فعند اي حنيفة يصح وعند مالك لا يصح  
ولو اوصى بالكراع في سبيل الله ولم يبينه لا حد فالوصية باطلة عند اي حنيفة لان هذه  
الوصية في معنى الوقف وهو غير جائز في المنقول عنده وان اغتلب الى ما بعد الموت  
وجعلها واقفا في يد الامام لما في كتاب الوقف من حبس خالد كراع واعتمد في



سبيل الله ولو اوصى بذلك ماله في سبيل الله بخصه ابو يوسف لمنقطع الغزاة لسببه الى  
التم عرفوا و زاد منقطع الحاج لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الحج في سبيل الله  
واجاز محمد الوصية للمسجد وان لم يذكر الا نفاق عليه لان المراد منها الا نفاق على مصالح  
وشرط الصلة اذ كرا لا نفاق عليه لا نه ليس باهل للملك والوصية عليك وذكر الثقة  
بنزلة الوقف على مصالحه تصحيح الكلام ولو اوصى للعالم استحقها الفقهاء واهل التفسير  
والحديث قبل واهل الكلام المقررون والادباء المعبرون والاطباء لقوله عليه الصلاة  
والسلام العلم ثلاثة اية محكمة او سنة قايمة او فريضة عادلة وما سوى ذلك فهو فضل  
رواه ابو داود وابن ماجه ولو اوصى للعقل استحقها زهاد العلماء لانهم في الحقيقة  
العقل لتركهم الذاتي وميلهم في الباقي والله اعلم **فصل** ومن اوصى الى زيد فقبل زيد  
عنده اي في حضوره فان رد زيد الا ايضا عنده اي في حضور الموصي بعد قوله رد اي  
مع رده لا نه ليس للموصي ولاية الزام التصرف ولا غرور في رده بحضوره لان الموصي  
ممكن من ان ينيب غيره والا اي وان لم يرد زيد الا ايضا في حضرة الموصي بل رد في غيبته  
اي لا يصح الرد لان الميث معنى لسبيله معقد اعليه فلو صح رد الموصي اليه في غيبته  
في حياته او بعد مماته كان مغرورا من جهة فرد رده فان سكك الموصي اليه فلم يقبل  
ولم يرد فمات موصيه فله اي للموصي اليه رده اي رد الا ايضا عنده اي عند رد الا ايضا  
وهو قبول الا ايضا لان الموصي ليس له ولاية الزام الموصي اليه في بيعه بخلاف الزام الا ايضا هذا  
السالك ببيع شئ اي شيئا من التركة لان ذلك دالة على الالتزام والقول وهو  
معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدوره من الوصي وان جهل به اي بالايصال ان العلم  
ليس بشرط في حقه بخلاف الوكيل فان رده هذا السالك بعد موته اي موت الموصي  
بان قال لا قبل ثم قبل بعد رده بان قال قبلت صح قبوله لان مجرد قوله لا قبل لا يبطل الا  
لان في ابطاله ضررا بالميت الا اذا نفذ قاض رده بان حكم باخراجه عن الوصاية لان رده  
تاكيد الحكم القاضي وتقوى به الى عبد اي ومن اوصى الى عبد او كافرا فاسق بدله  
القاضي اعتبره فان هذه الوصية باطلة على ما ذكره محمد وعبارة القدوري يخرجهم  
القاضي عن الوصية وهذا يدل على ان الوصية مخصصة لان الاخراج انما يكون بعد  
الدخول ومن اوصى الى عبده اي جعل عبده وصيا صح ان كان ورثة مضافا  
كلهم وهذا عند اي حنيفة استحسننا وقال لا يصح وهو القياس لان الرق ينافي الوصية  
ولا يحنيفة ان لعبده من المشتقة مثلا يكون لغيره ولا اي وان لم يكن كلهم مضافا  
سوا كان كلهم كبارا او بعضهم لا اي يصح الايصال لان للكبير ان ينيب عنه من ان يبيع نصيب  
من الصبي فيخرج عن الوفا بما التزم من الوصاية فلا يفيد الايصال اليه فائدة ومن اوصى الى  
عاجر عن القيام بها صح اي ضم القاضي اليه غيره رعاية لحق الموصي والورثة ولو شك في  
الوصي الى القاضي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة لان المشاك فيكون كاذبا تحقيقا على

ويبقى وصي من يقدر على التصرف وليس للقاضي ان يخرج عن الوصاية لان الميت اختار واد  
ولانه يقدم على الادب مع وفو شفقتة فالوان يقدم على غيره ولو شكى الورثة او بعضهم الوصي  
الى القاضي لا يبغي له ان يعزله لانه استفاد الولاية من الميت الا اذا ظهر منه الخيانة لزوال  
ماله جله جعله الميت وصيا ومن اوصى الى اثنين لا ينفرد احدهما بالتصرف في تركته عند  
اي حنيفة ومحمد الا بشر الكفة وتهيئه لان في تأخير ذلك فساد للميت ولهذا يملكه الجرح  
عند ذلك في الحضرة والرفقة في السفر والخصومة في حقوقه لان الاجتماع فيها مستدر  
ولذا ينفرد بها احد الوكيلين وقضا دينه وطلبه لانه ليس من باب الولاية بل من باب العانة  
بخلاف مقصود بينه وهو قبضه لان الميت اغارضي بامانتهما جميعا وشر احاجة الطفل الموصي  
عليه من طعام وكسوة لان في تأخيره الى الاجتماع يخاف ضرره جوعا وعريا والانه لا يقبل  
الربة للطفل لان في تأخيره خوف الفوت واعناق عين اي معين لانه لا يحتاج الى الرأي  
بخلاف اعناق غير المعين وردود ربيعة وتنفيذ وصية معينين لانه لا يحتاج فيهما الى الرأي  
ولا نهما من باب العانة دون الولاية الا ترى ان صاحب ذلك يملكه اذا فقر به وجمع اموال  
لميت ضايعه اي على شرف الضياع لان في التأخيرات وبيع ما يخاف تلفه لان فيه ضرورة  
لا تخفى وقال ابو يوسف ينفرد كل من الوصيين بالتصرف في جميع الاشياء قبل الخلافة فيما اذا  
اوصى اليهما بعقد واحد اما اذا اوصى الى كل بعقد على حدة فينفرد احدهما بالتصرف  
اتفاقا ذكره الحلواني عن الصادق قال بوالبيت وهو الاصح وبه نأخذ وقيل الخلاف في  
الفصلين جميعا ذكره ابو بكر الاسكاف قال في المبسوط وهو الاصح بخلاف الوكيلين  
اذا وكلهما متفرقا بعقد حيث ينفرد كل واحد منهما بالتصرف اتفاقا ثم اذا مات احدهما  
عوضا لقاضي بطل عنه اتفاقا ووصي الوصي وصي في ماله ومال موصيه اي في التركتين  
وعند الشافعية واحد في رواية لا يكون وصيا في تركة الاول اعتبارا بالتوكيل في حال  
الحياة ولا يبيع وصي مالا لصغير من اجني ولا يشتري له منه الا بما يتقارب الناس  
في منزله وهو ما فيه غبن ليس لقوله تعالى ولا تقربوا مالا اليتيم الا بالتقوى هي احسن  
واما لو اشترى شيئا من مالا اليتيم لنفسه او باع شيئا من ماله لليتيم جاز عند اي حنيفة  
وفي احدى الروايتين عن اي يوسف اذا كان لليتيم فيه منفعة ظاهرة بان يبيع من  
الصغير ما يساوي خمسة عشر بعشرة او يشتري نفسه من الصغير ما يساوي  
عشرة بخمسة عشر وعلى قول محمد وهو اظهر الروايتين عن اي يوسف لا يجوز على  
كل حال وبه قال مالك والشافعية اذا الواحد لا يتولى طرفي البيع لا متاع كونه مطا ليا  
ومطالبا ولهذا في وصي الاب لان وصي القاضي لا يجوز بيعه مالا الصغير من نفسه  
بكل حال اتفاقا ويجوز للاب بثلث القيمة كالا قراض وابطاله ذكر لما تقدم ولنا ان الادب  
لكمال ولايته وفوق شفقتة وحاجة الصغير جعل كمنهضين فيتولى الطرفين  
وقال المتأخرون لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الا ان يكون للميت دين او يرغب



المشترى فيه يصف المثل للصغير حاجة الى الثمن قال الصدر الشهيد وهو يقتدر يدفع الوصي  
ماله اي الصغير مضاربة وياخذه ايضا مضاربة لكن بشرط ان يشهد به على ذلك نفيا للتمتع اذ ليس عليك  
مال وشركة وبضاعة لقيام مقام ابية ويجتاز اي يقبل الهواة على الاملى اي لا يضمن من الغريم لا على  
الا عسر ولا في ذلك نظرا له ولا ية الوصي نظرية وياكل منه عند اشتغاله عاجته لقوله تعالى ومكان  
فقيرا فلياكل بالمعروف ولا يقرض مالا ليتميم وان اقرض ضمن لانه لا يقدر على الاستخراج بخلاف  
القاضي والاب بنزلة الوصي في اصح الروايتين ويبيع الوصي على الكبير الغائب كل شئ لا العقار  
ان لم يكن عليه دين واما اذا كان عليه دين فان كان مستقرا للعقد باع الوصي العقار كله  
با اتفاق وان لم يكن مستقرا فابقدر الدين عندهما وعند اي حنيفة له بيعة كله ولو خيف هلا  
العقد قيل عليك الوصي بيعة لانه تعين حفظا كما تقول والاصح انه لا يملك لانه نادر ولا يضر الوصي  
ماله اي الصغير لان المفوض اليه الحفاظ دون التجارة ويقدم الوصي الاب على الجد فان لم يوص  
الاب قام الجد مقامه ولا يلي علوم مال الطفل احد غيرهما **كتاب الخنثى** هو مولود ذو فرج وذكر  
فان بال من ذكره فذكر وان بال من فرجه انثى ان البول من احدهما دليل على ان العضو الاصيل  
الصحيح والاخر بنزلة العيب وان بال منهما حكم بالاسبق لان السابق دليل على ان عمله هو  
العضو الاصيل ولا نه كما خرج البول حكم بموجبه لانه علامة تامة فلا يعتد بخروج البول من الة  
اخرى بعد ذلك وان استويا بان لم يسبق احدهما الاخر سواء كان الخروج من احدهما اكثر  
من الاخر او لم يكن فمشكل اي فهو خنثى مشكل عند اي حنيفة ولا يعتبر عنده الكثرة وقال  
تفسير لان كثر البول من احدهما علامة قوة ذلك العضو وكونه اصليا لان لاكثر حكم الكوفي  
اصول الشرع فيخرج ذلك العضو بكثرة البول منه ولا ي حنيفة ان كثر ما يخرج لا يدل على  
القوة لان ذلك قد يكون لتساع في احدهما وضيق في الاخر ولو كان الخروج منهما على السوا  
فهو مشكل بالاتفاق فان بلغ الخنثى ظهوره علامة الرجال بان خرجت لحية او وصل الى  
النساء او احتلم كما يجتم الرجال فهو رجل وان ظهر له علامة النساء بان خرج له كثر في امرأة  
او نزل لبن في ثديه او حاض وحبل او امكن الوصول اليه من الفرج فامرأة وان لم يظهر له علامة احد  
او تارضت العلامات فمشكل فيؤخذ فيه بالاصح والاثق في امر الدين وهو ان لا يحكم فيه  
وقع الشك في بئوته فان قام في صفه من النساء اعماد صلاته استحيانا ان كان مراهقا  
وحما ان كان بالطلا حمالا انه رجل فقتل صلاته وان قام في صفهم اي صف الرجال يصيد من  
بجنبيه ومن خلفه بجذابه لا حمالا نه امرأة وحمل يفتاح لا حمالا نه امرأة فان كان بالفاجر  
وجب عليه ذلك والا استحب له ولا يلبس حريرا ولا حلي ولا يتكسف عند رجل ولا عند امرأة  
ولا يخلو به غير محرم رجل او امرأة ولا يسافر بغير محرم من الرجال كل ذلك احتراز عن ارتكاب  
المحرم وكره للرجل والمرأة خنثى لما الرجل فلا حمالا ان الخنثى انثى واما المرأة فلا حمالا نه  
ويشتر من ماله امة تحتته اهل ملكه لانه لا يباح لمملوكة النظر اليه والاداي وان لم يملك مالا  
فمن بيت المال يشترى له الامام امة تحتته لان بيت المال اعد لتوايب المسلمين فاذا انشأها

لم تدخل ملكه بقدر حاجة الختان ثم يباع اذا خنته وبرد عنها الى بيت المال لمصلحة لا يستحقها  
عنها فان ماتت خنثى قبل ظهور حاله لم يغسل لان الغاسل اما رجل او امرأة والخنثى اما رجل او امرأة  
وحل الغسل غير ثابت بين الرجال والنساء فيخرج لا حمالا نه امرأة وبهم لتقدر الغسل ولا يحضر  
الخنثى حال كونه مراهقا غسلا ميت لا حمالا نه ذكر او انثى وندي نسجية قبوه لا حمالا نه ذكر  
او انثى اي تعطينه لانه ان كان انثى واجب وان كان ذكر لا تغسل النسجية ويوضع الرجل في  
الامام ثم يوضع هو اي الخنثى خلف الرجل ثم يوضع المرأة خلف الخنثى او يوضع عليها جميعا فان ذكره  
ابوه اي الخنثى وابنا فله عند اي حنيفة سهم وللابن سهمان لانه عند اي حنيفة اقل النصيبين اي ينظر الى  
نصيبه ان كان ذكر او انثى نصيبه ان كان انثى فاي منهما يكون اقل فله ذلك وفي هذه الصورة  
ميراثه على تقدير ان ثبوته اقل فله ذلك وعند الشيعي وهو قولهما كافا الهذلي في نصيب  
اي يجمع بين نصيب الخنثى ان كان ذكر او نصيبه ان كان انثى ولم نصف ذلك المجموع وهو نصف  
النصيبين ثلاثة من سبعة عند اي يوسف لانه اعتبر نصيب كل واحد منهما طاعة انفراده فان الذكر لو  
كان وحده كان له كل المال والخنثى لو كان وحده ان كان ذكر كان له كل المال وان كان انثى كان له  
نصف المال فياخذ نصف الكل ونصف النصف وذلك لانه ارباع المال وللابن كل المال فيحصل كل  
ربع سهمها فيبلغ سبعة بطريق العول للابن اربعة وللخنثى ثلاثة وان شئت تقول له  
النصف ان كان انثى والكل ان كان ذكر اذ ان نصف متيقن ووقع الشك في النصف الاخر  
فنصف صار ربعا فالنصف والربع ثلاثة ارباع وخمسة اي ونصف النصيبين خمسة من اثني  
عشر عند محمد لان الخنثى يستحق النصف مع الابن ان كان ذكر او انثى ان كان انثى والنصف  
والثالث خمسة من ستة فله نصف ذلك وهو اثنان ونصف من ستة ووقع الكثير بالنصف  
فنصيب الستة في اثنين صار خمسة من اثني عشر وهو نصيب الخنثى والباقي وهو السبعة  
نصيب الابن وان شئت تقول له الثلث ان كان انثى والنصف ان كان ذكر او يخرجها  
ستة فالثلث اثنان والنصف ثلاثة فاثنا عشر متيقن ووقع الشك في الواحد الاخر فنصف صار  
اثني ونصف ووقع الكثير بالنصف صار خمسة من اثني عشر **مسائل شتى** كتابه الاخر واعاوه  
اي اشارته يعرفه نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه وصيته وقوده كالنساء اي كما يعرف  
ذلك بالنطق بالنكاح لان الكتابة عن ناي بنزلة الخطاب من دفن لا ترحان النبي عليه  
الصلاة والسلام كما اذما وجب تبليغه بالصارة اذ يضاف بالاشارة كقولهم الشهر هكذا وهكذا  
وهكذا اذ بالكتابة ككتابة لهرقل وغيره ثم الكتابة منقصة الى ثلاثة اقسام منها مستبين رسو  
وذلك ان يكتب من فلان الى فلان ان انا لم اركذا وكذا في الطلاق والعتاق ونحوهما فهذا كالنطق  
ومنها مستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار او اوراق الاشجار وعلى الكاعذ لا على وجه رسم  
الدبار فهذا ليس له اعتبار الا بانضمام شئ اخر اليه كالنية والاشهاد عليه والاملاء على الغير  
حتى يكتبه له لان الكتابة قد تكون للجرية وبهذه الاشياء يتبين انها ليست كذلك  
ومنها غير مستبين كالكتابة على الهوا والماء وهو غزله كلام غير مسجوع فلا يثبت به شئ من الة



ولو انضم اليه بيته واغاجعت الاشارة للاخرى للحاجة المذكورة في هذه الاحكام لانها من حقوق  
 العباد وهي تثبت مع الشبهة ولا يجد الاخرى اذا اقر بما يوجب الحد ولا قاذفه بطريق الاشارة  
 او الكتابة اما ان كان مقذوقا فلا تعلق بالحدود فتدبرها للشبهة ولعله مصدق لقاذفه فلا يجد قاذفه  
 للشبهة ولعدم ثبوت طلبه الحد واما اذا كان قاذفا فلا يجد هو لانعدام القذف صرحا بالزنا  
 وهو شرط فيه والفرق بين الحد والعقود حيث يثبت العقوبة بالكتابة والاشارة بخلاف الحد  
 ان العقوبة حق الصمد وحق الصمد لا يختص بلفظ دون لفظ وقد يثبت بدون اللفظ كالنكاح  
 بخلاف الحد فانه لا يثبت ببيان فيه شبهة وقالوا في مصطلح اللشنة وهو الذي اعترض له احتباس  
 صولا بقدر على الحكم والبيان ان امتد ذلك الاعتقال بان يقره مرة وقيل الى زمان الموت  
 قيل وعليه الفتوى وعلم اشارته اي المصطلح فلذا اي حكمه حكم الاخرى بخلاف الذي صحت  
 يوما او يومين لعارض وفي عدم مذبوحة فيها ميتة ولا علامة يميز به الميتة من المذبوحة  
 ان كان الميتة اكثر او كانا مستويين لم يוכל القتم في حالة الاختيار وان كانت هي الميتة  
 اقل اخرى واكل ذلك القتم في حالة الاختيار فديده لان الميتة المستقيمة يحل كلها في حالة  
 الاختيار فامسكوك فيها اول وعندها لك والشافعي واحدا يוכל بالتحريم في حالة الاختيار  
 وان كانت المذبوحة اكثر لان التحريم دليل ضروري فلا يصار اليه من غير ضرورة  
 ولنا ان الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة الا ترى ان اسواق المسلمين  
 لا تخلو عن الحرم من مسروق ومقصوب ومع ذلك يباح التناول اعتمادا على الظاهر  
 وهذا لان القليل منه لا يمكن التحريم عنه فسقط اعتباره دفعا للحرج وقد قال تعالى  
 ليس عليكم في الدين من حرج وقال عليه الصلاة والسلام بعثت بالحنيفة السموية

ومن خالف سني فليس مني رواه الخطيب عن جابر  
 المحدث الذي ينعمه تتم الصالحات وافضل الصلوات  
 واكل التحيات على سيد الموجودات وسند المشهودا  
 وعلى اهل واصحابه وازواجه الطاهرات وعلى العلماء  
 العاملين والصلحا الكاملين وسائر  
 المؤمنين والمؤمنات الاحياء منهم  
 والاموات



Hacı Beşir Ağa	
270	